A/76/6/Add.1

الأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية لعام 2022

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة السادسة والسبعون

الملحق رقم 6

الرجاء إعادة استعمال الورق

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السادسة والسبعون
الملحق رقم 6

A/76/6/Add.1

الميزانية البرنامجية لعام 2022

الأمم المتحدة • نيويورك، 2022

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 1020-1998

[31 كانون الأول/ديسمبر 2022]

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	مقدمة	5
الثاني –	الخطط البرنامجية لعام 2022	6
البرنامج 1	شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات	6
البرنامج 2	الشؤون السياسية	21
البرنامج 3	نزع السلاح	127
البرنامج 4	عمليات حفظ السلام	136
البرنامج 5	استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	145
البرنامج 6	الشؤون القانونية	157
البرنامج 7	الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	225
البرنامج 8	أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	242
البرنامج 9	دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها – شراكة استراتيجية لإحراز تقدم نحو التنفيذ	271
البرنامج 10	التجارة والتنمية	303
البرنامج 11	البيئة	377
البرنامج 12	المستوطنات البشرية	435
البرنامج 13	المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية	481
البرنامج 14	المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	581
البرنامج 15	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	586
البرنامج 16	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	722
البرنامج 17	التنمية الاقتصادية في أوروبا	836
البرنامج 18	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	918
البرنامج 19	التعاون الإقليمي لأغراض التنمية	1026

البرنامج 20 حقوق الإنسان 1091
البرنامج 21 توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين 1101
البرنامج 22 اللاجئون الفلسطينيون 1117
البرنامج 23 المساعدة الإنسانية 1153
البرنامج 24 التواصل العالمي 1160
البرنامج 25 خدمات الإدارة والدعم 1164
البرنامج 26 الرقابة الداخلية 1406
البرنامج 27 الأنشطة المشتركة التمويل 1431
البرنامج 28 السلامة والأمن 1457

الفصل الأول

مقدمة

1 - وافقت الجمعية العامة، في قرارها 236/76، على الخطط البرنامجية للأمم المتحدة لعام 2022، عقب نظرها في تقارير الأمين العام عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022: الجزء الثاني، الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020[1]، وتقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الحادية والستين[2].

2 - ويتضمن الفصل الثاني من هذه الوثيقة الخطط البرنامجية لكل برنامج من البرامج الثمانية والعشرين في إطار الميزانية العادية، على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها 236/76.

---

(1) A/76/6 (Sect. 2) و A/76/6 (Sect. 3) و A/76/6 (Sect. 3)/Corr.1 و A/76/6 (Sect. 4) و A/76/6 (Sect. 5) و A/76/6 (Sect. 6) و A/76/6 (Sect. 8) و A/76/6 (Sect. 9) و A/76/6 (Sect. 10) و A/76/6 (Sect. 11) و A/76/6 (Sect. 12) و A/76/6 (Sect. 13) و A/76/6 (Sect. 14) و A/76/6 (Sect. 15) و A/76/6 (Sect. 16) و A/76/6 (Sect. 17) و A/76/6 (Sect. 17)/Corr.1 و A/76/6 (Sect. 18) و A/76/6 (Sect. 19) و A/76/6 (Sect. 20) و A/76/6 (Sect. 21) و A/76/6 (Sect. 22) و A/76/6 (Sect. 24) و A/76/6 (Sect. 25) و A/76/6 (Sect. 26) و A/76/6 (Sect. 27) و A/76/6 (Sect. 27)/Corr.1 و A/76/6 (Sect. 28) و A/76/6 (Sect. 29A) و A/76/6 (Sect. 29A)/Corr.1 و A/76/6 (Sect. 29B) و A/76/6 (Sect. 29C) و A/76/6 (Sect. 29E) و A/76/6 (Sect. 29F) و A/76/6 (Sect. 29G) و A/76/6 (Sect. 30) و A/76/6 (Sect. 30)/Corr.1 و A/76/6 (Sect. 31) و A/76/6 (Sect. 34).

(2) *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والسبعون، الملحق رقم 16* (A/76/16).

الفصل الثاني

الخطة البرنامجية لعام 2022

البرنامج 1

شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات

الولايات التشريعية

1-1 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

222/43 ألف إلى هاء؛ 244/75	خطة المؤتمرات	11/50؛ 346/73	تعدد اللغات
		303/74	تنشيط أعمال الجمعية العامة

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

الهدف

2-1 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تمكين الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ذات الصلة ومؤتمرات الأمم المتحدة من إجراء عمليات التداول واتخاذ القرارات على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية.

المنجزات المستهدفة

3-1 يعرض الجدول 1-1 قوائم بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 1-1

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**166**	**122**	**255**	**263**
1 - وثائق الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية	106	82	175	175
2 - وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية؛	56	40	75	75
3 - وثائق المؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة.	4	–	4	12
4 - وثائق مجلس الوصاية	–	–	1	1
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**926**	**408**	**868**	**905**

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
5 - اجتماعات الجلسات العامة للجمعية العامة، والمكتب، والفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة	324	222	300	300
6 - المؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة	20	4	15	33
7 - اجتماعات اللجنة الأولى	35	18	33	33
8 - اجتماعات لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)	35	12	30	30
9 - اجتماعات اللجنة الثانية	30	29	32	32
10 - اجتماعات اللجنة الثالثة	60	46	58	58
11 - اجتماعات الهيئات الفرعية الأخرى التابعة للجمعية العامة	160	–	155	175
12 - اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	75	32	60	60
13 - اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي	20	16	20	20
14 - منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية	10	6	10	10
15 - المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة	4	–	4	4
16 - اجتماعات الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي	153	23	150	150
17 - الجلسة العامة لمجلس الوصاية	–	–	1	–
باء - توليد المعارف ونقلها				
المنشورات (عدد المنشورات)	**1**	**1**	**1**	**1**
18 - دليل أعضاء الوفود	1	1	1	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**8**	**8**	–	–
19 - مواد توجيهية وإحاطات للأعضاء الجدد بمكاتب الهيئات الحكومية الدولية	8	8	–	–
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تحديث وتعهُّد البوابات الإلكترونية التي تخدم نحو 35 هيئة حكومية دولية، بما فيها البوابة الإلكترونية للوفود e-deleGATE				

إدارة المؤتمرات، نيويورك

البرنامج الفرعي 2
تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها

الهدف

4-1 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تمكين الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء في الأمم المتحدة من إجراء عمليات التداول واتخاذ القرارات بلغات متعددة وعلى نحو يتسم بالكفاءة والفعالية.

المنجزات المستهدفة

5-1 يعرض الجدول 1-2 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 1-2

نيويورك، البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**11**	**11**	**12**	**11**
1 - تقرير لجنة المؤتمرات	1	1	1	1
2 - تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات	1	1	1	1
3 - مذكرة من الأمانة العامة عن جدول المؤتمرات والاجتماعات	2	2	2	2
4 - وثائق لجنة المؤتمرات	6	6	7	6
5 - تنشيط أعمال الجمعية العامة: حالة الوثائق المقدمة إلى الجمعية العامة	1	1	1	1
الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الجلسات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**11**	**3**	**11**	**11**
6 - اجتماعات لجنة المؤتمرات	11	3	11	11
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**13 300**	**4 076**	**12 700**	**12 700**
7 - اجتماعات مجلس الأمن ولجان الجزاءات والأفرقة العاملة الفرعية التابعة له	830	515	750	750
8 - اجتماعات الجمعية العامة واللجان الرئيسية والهيئات الفرعية التابعة لها	3 355	1 700	3 200	3 200
9 - اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية واللجان الفنية التابعة له	775	333	750	750
10 - اجتماعات البعثات الدائمة والبعثات المراقبة لدى الأمم المتحدة	3 530	267	3 130	3 130
11 - اجتماعات أخرى	4 810	1 261	4 870	4 870
باء - توليد المعارف ونقلها				
المواد التقنية (عدد المواد)	**251**	**251**	**251**	**251**
12 - *يومية الأمم المتحدة*	251	251	251	251
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات مع 5 من أعضاء المكتب بشأن المسائل المتصلة بلجنة المؤتمرات، بما في ذلك عضوية المكتب وتشكيله، وبرنامج الدورة الموضوعية، وطلبات الخروج عن الجدول الزمني فيما بين الدورات؛ واجتماعات المكتب وتقديم إحاطة إعلامية لأعضاء لجنة المؤتمرات وعددهم 21 عضوا.				
قواعد البيانات والمواد الرقمية الفنية: توفير منصة المركز الجامع الذي يتيح للدول الأعضاء تقديم طلبات عقد الاجتماعات والحصول على خدمات المؤتمرات؛ واستحداث موقع شبكي لجدول المؤتمرات والاجتماعات، وسوف يتاح بجميع اللغات الرسمية الست ويمكن الدخول إليه من الأجهزة المحمولة.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: الموقع الشبكي *ليومية الأمم المتحدة* (إعداد *اليومية* طيلة 251 يوم عمل).				

البرنامج الفرعي 3
خدمات الوثائق

الهدف

6-1 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تمكين الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ومؤتمرات الأمم المتحدة من إجراء عمليات التداول واتخاذ القرارات بلغات متعددة وعلى نحو يتسم بالكفاءة والفعالية.

المنجزات المستهدفة

1-7 يعرض الجدول 1-3 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 1-3

نيويورك، البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**340**	**169**	**340**	**223**
1 - المحاضر الموجزة لجلسات مجلس الأمن	20	10	20	18
2 - المحاضر الموجزة لجلسات الجمعية العامة	210	146	210	150
3 - المحاضر الموجزة لجلسات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	50	5	50	35
4 - المحاضر الموجزة للاجتماعات الأخرى	60	8	60	20
خدمات الوثائق المقدمة للاجتماعات (بآلاف الكلمات)	**136 800**	**119 420**	**136 800**	**133 775**
5 - تحرير وثائق مجلس الأمن وترجمتها وإعدادها للنشر المكتبي	27 000	66 400	25 000	22 728
6 - تحرير وثائق الجمعية العامة وترجمتها وإعدادها للنشر المكتبي	84 200	18 900	88 200	90 440
7 - تحرير وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي وترجمتها وإعدادها للنشر المكتبي	21 400	19 340	20 400	18 557
8 - تحرير الوثائق الأخرى وترجمتها وإعدادها للنشر المكتبي	4 200	14 780	663 200	2 050
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تحديث وتعهد قاعدة الأمم المتحدة للمصطلحات، التي تتضمن حاليا 000 400 قيد.				
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية				
خدمات المراسلات والوثائق: تقديم خدمات الوثائق لما عدده 36 عميلا (تحرير وثائق غير صادرة عن الهيئات التداولية يفوق عدد كلماتها 14 مليونا، وترجمة تلك الوثائق وإعدادها للنشر المكتبي)؛ وخدمات المراسلات، بما في ذلك المذكرات الشفوية والمراسلات الرسمية للأمين العام والإدارات مع جميع الدول الأعضاء.				

البرنامج الفرعي 4
خدمات الاجتماعات والنشر

الهدف

1-8 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في بلوغه هو تمكين الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ومؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة من إجراء عمليات التداول واتخاذ القرارات بلغات متعددة وعلى نحو يتسم بالكفاءة والفعالية.

المنجزات المستهدفة

1-9 يعرض الجدول 1-4 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 1-4

نيويورك، البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**2 700**	**1 995**	**2 580**	**2 580**
1 - المحاضر الحرفية لاجتماعات الجمعية العامة	690	384	700	700
2 - المحاضر الحرفية لجلسات مجلس الأمن	1 730	516	1 600	1 600
3 - المحاضر الحرفية لجلسات اللجنة الأولى	200	90	200	200
4 - المحاضر الحرفية لجلسات هيئة نزع السلاح	36	12	36	36
5 - المحاضر الحرفية لجلسات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف	6	–	6	6
6 - المحاضر الحرفية لجلسات لجنة الأركان العسكرية	26	9	26	26
7 - المحاضر الحرفية للدورات الاستثنائية للجمعية العامة الجمعية	6	24	6	6
8 - المحاضر الحرفية لجلسات مجلس الوصاية	6	–	6	6
9 - رسالة (رسائل) موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	–	960	–	–
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**13 300**	**4 076**	**12 700**	**12 700**
الاجتماعات التي تقدم فيها خدمات الترجمة الشفوية التي تعقدها الجهات التالية:	**2 985**	**979**	**2 850**	**2 850**
10 - مجلس الأمن ولجان الجزاءات والأفرقة العاملة الفرعية التابعة له	690	247	650	650
11 - الجمعية العامة واللجان الرئيسية والهيئات الفرعية التابعة لها	1 490	498	1 400	1 400
12 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية واللجان الفنية التابعة له	300	68	300	300
13 - البعثات الدائمة والبعثات المراقبة لدى الأمم المتحدة	30	6	30	30
14 - مستفيدون آخرون	475	160	470	470
الاجتماعات التي لا تقدم فيها خدمات الترجمة الشفوية التي تعقدها الجهات التالية:	**10 315**	**3 097**	**9 850**	**9 850**
15 - مجلس الأمن ولجان الجزاءات والأفرقة العاملة الفرعية التابعة له	140	268	100	100
16 - الجمعية العامة واللجان الرئيسية والهيئات الفرعية التابعة لها	1 865	1 202	1 800	1 800
17 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية واللجان الفنية التابعة له	475	265	450	450
18 - البعثات الدائمة والبعثات المراقبة لدى الأمم المتحدة	3 500	261	3 100	3 100
19 - مستفيدون آخرون	4 335	1 101	4 400	4 400
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية				

خدمات المراسلات والوثائق: إنتاج وتحرير وتدقيق المنشورات والمحاضر الرسمية (حوالي 600 2 محضر حرفي في السنة) ومواد أخرى بجميع اللغات الرسمية لأغراض توزيع النسخ المطبوعة والتوزيع الرقمي؛ وطباعة وتجليد وتوزيع 000 20 وثيقة متوقعة من وثائق الهيئات التداولية و 150 منشورا متوقعا ومواد أخرى في شكل مطبوع؛ وتوزيع تلك المواد في شكل رقمي.

إدارة المؤتمرات، جنيف

البرنامج الفرعي 2
تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها

الهدف

10-1 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو كفالة إجراء الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء التي يقدم لها الخدمات مكتب الأمم المتحدة في جنيف عمليات التداول واتخاذ القرارات بلغات متعددة وعلى نحو يتسم بالكفاءة والفعالية.

المنجزات المستهدفة

11-1 يعرض الجدول 1-5 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 1-5

جنيف، البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**11 900**	**4 274**	**11 900**	**12 200**
1 - اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء المعنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات	3 780	1 742	3 700	3 750
2 - اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء المعنية بالبيئة، بما في ذلك مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	1 874	4	2 000	2000
3 - اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء المعنية بالتعاون من أجل التنمية، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجنة الاقتصادية لأوروبا	1 923	877	1 900	1 950
4 - اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء المعنية بنزع السلاح، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح	744	286	700	700
5 - اجتماعات أخرى	3 579	1 365	3 600	3 600
باء - توليد المعارف ونقلها				
المواد التقنية (عدد المواد)	**304**	**300**	**304**	**304**
6 - الجدول السنوي للمؤتمرات والاجتماعات في جنيف	1	1	1	1
7 - البرنامج اليومي "النهائي الرئيسي" لاجتماعات الهيئات الحكومية الدولية	251	248	251	251
8 - البرنامج الأسبوعي لاجتماعات الهيئات الحكومية الدولية	52	51	52	52
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: عقد دورة إعلامية لما عدده 70 بعثة دائمة.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: احتفالات أيام اللغات الرسمية الست، واليوم الدولي للغات الإشارة، واليوم الدولي للغة الأم.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: المؤتمرات الصحفية والإحاطات الإعلامية العامة.				

البرنامج الفرعي 3
خدمات الوثائق

الهدف

12-1 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في بلوغه هو كفالة إجراء الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء عمليات التداول واتخاذ القرارات بلغات متعددة وعلى نحو يتسم بالكفاءة والفعالية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومواقع أخرى يقدم لها هذا البرنامج الفرعي الخدمات.

المنجزات المستهدفة

13-1 يعرض الجدول 1-6 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 1-6

جنيف، البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**550**	**177**	**550**	**550**
1 - المحاضر الموجزة لاجتماعات الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء المعنية بحقوق الإنسان	490	167	490	490
2 - المحاضر الموجزة لاجتماعات الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء المعنية بالشؤون القانونية	35	–	35	35
3 - المحاضر الموجزة للاجتماعات الأخرى	25	10	25	25
خدمات الوثائق المقدمة للاجتماعات (بآلاف الكلمات)	**72 500**	**69 594**	**77 000**	**73 000**
4 - تحرير وثائق الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء المعنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وترجمتها وإعدادها للنشر المكتبي	41 605	43 364	46 100	42 250
5 - ترجمة وثائق الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء المعنية بالتعاون من أجل التنمية، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وإعدادها للنشر المكتبي	15 966	14 831	16 000	16 000
6 - تحرير وثائق الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء المعنية بالشؤون القانونية، بما في ذلك لجنة القانون الدولي، وترجمتها وإعدادها للنشر المكتبي	4 842	1 132	4 800	4 850
7 - ترجمة وثائق الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء المعنية بنزع السلاح، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح، وإعدادها للنشر المكتبي	3 494	4 749	3 500	3500
8 - ترجمة وثائق الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء المعنية بالبيئة، بما في ذلك مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وإعدادها للنشر المكتبي	2 346	1 158	2 300	2 400
9 - تحرير وثائق الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء الأخرى، وترجمتها وإعدادها للنشر المكتبي	4 247	4 360	4 300	4 000
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
قواعد البيانات والمواد الرقمية الفنية: تحديث وتعهد قاعدة مصطلحات الأمم المتحدة UNTERM، حيث سينشئ مكتب الأمم المتحدة في جنيف نحو 000 1 قيد جديد لفائدة نحو 100 1 مستخدم لديهم حسابات يخصصها المكتب.				
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية				
خدمات المراسلات والوثائق: توفير خدمات الوثائق (تحرير نحو 300 من الوثائق غير التداولية وترجمتها وإعدادها للنشر المكتبي) لـ 13 من الإدارات العميلة؛ وخدمات الإشراف على الإنتاج والتدقيق اللغوي للمنشورات المقررة للجنة القانون الدولي؛ والمبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام لغة شاملة لمسائل الإعاقة.				

البرنامج الفرعي 4
خدمات الاجتماعات والنشر

الهدف

14-1 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في بلوغه هو تمكين الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء في مكتب الأمم المتحدة في جنيف وفي غيره من المواقع من إجراء عمليات التداول واتخاذ القرارات بلغات متعددة وبشكل ميسَّر وعلى نحو يتسم بالكفاءة والفعالية.

المنجزات المستهدفة

15-1 يعرض الجدول 1-7 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 1-7

جنيف، البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**3 200**	**1 257**	**3 200**	**3 200**
الاجتماعات التي تقدم فيها خدمات الترجمة الشفوية التي تعقدها الجهات التالية:				
1 - الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء المعنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات	1 525	689	1 530	1 530
2 - الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء المعنية بالبيئة، بما في ذلك مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	54	–	50	50
3 - الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء المعنية بالتعاون من أجل التنمية، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجنة الاقتصادية لأوروبا	859	327	860	860
4 - الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء المعنية بنزع السلاح	237	92	240	240
5 - اجتماعات أخرى	525	149	520	520
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية				
خدمات المراسلات والوثائق: توفير تصميم وتخطيط المنشورات والمنتجات المتعددة الوسائط والصفحات الشبكية ومواد التوعية وغيرها من المنتجات بجميع اللغات الرسمية، التي تم تنسيقها من أجل النسخ المطبوعة والتوزيع الرقمي على حد سواء لأكثر من 50 من الكيانات العميلة التي تتخذ من جنيف مقرا لها وبناء على طلب كيانات خارج مجموعة الكيانات العميلة في جنيف في إطار ترتيبات تقاسم عبء العمل.				

إدارة المؤتمرات، فيينا

البرنامج الفرعي 2
تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها

الهدف

16-1 الهدف الذي يسـهم هذا البرنامج الفرعي في بلوغه هو تمكين الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي تتخذ من فيينا مقراً لها من إجراء عمليات التداول واتخاذ القرارات بلغات متعددة وعلى نحو يتسم بالكفاءة والفعالية.

المنجزات المستهدفة

17-1 يعرض الجدول 1-8 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 1-8

فيينا، البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**5 290**	**3 042**	**5 400**	**5 500**
1 - اجتماعات لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ومؤتمرات الدول الأطراف في اتفاقيتي الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية واللجنة المخصصة التابعة للجمعية العامة والمعنية بوضع اتفاقية دولية بشأن إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات، فضلا عن هيئات فرعية أخرى (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)	3 000	1 217	3 000	2 800
2 - اجتماعات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات	80	132	110	110
3 - اجتماعات لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنتيها الفرعيتين	600	240	560	560
4 - اجتماعات لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي وأفرقتها العاملة	85	229	120	220
5 - اجتماعات لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري	50	32	50	90
6 - اجتماعات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	270	101	270	430
7 - اجتماعات اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والفريقين العاملين ألف وباء	1 060	813	1 060	1 060
8 - اجتماعات أخرى	145	278	230	230
باء - توليد المعارف ونقلها				
المواد التقنية (عدد المواد)	**252**	**160**	**252**	**252**
9 - الجدول السنوي للمؤتمرات والاجتماعات في فيينا	1	1	1	1
10 - البرنامج اليومي "النهائي الرئيسي" لاجتماعات الهيئات الحكومية الدولية	251	159	251	251
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: دورة إعلامية لما عدده 152 بعثة دائمة في فيينا مع تغطية باللغات الرسمية الست.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: احتفالات أيام اللغات لجميع اللغات الرسمية الست.				

البرنامج الفرعي 3
خدمات الوثائق

الهدف

18-1 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في بلوغه هو تمكين الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ومؤتمرات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي تتخذ من فيينا مقراً لها من إجراء عمليات التداول واتخاذ القرارات بلغات متعددة وعلى نحو يتسم بالكفاءة والفعالية.

المنجزات المستهدفة

19-1 يعرض الجدول 1-9 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 1-9

فيينا، البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
خدمات الوثائق المقدمة للاجتماعات (بآلاف الكلمات)	**23 550**	**23 825**	**24 700**	**24 660**
1 - تحرير وثائق لجنة المخدرات، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ومؤتمرات الدول الأطراف في اتفاقيتي الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية فضلا عن الهيئات الفرعية الأخرى (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) وترجمتها وإعدادها للنشر المكتبي	9 000	10 723	10 300	10 300
2 - تحرير وثائق الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، وترجمتها وإعدادها للنشر المكتبي	3 000	3 121	3 540	3 600
3 - تحرير وثائق لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنتيها الفرعيتين وترجمتها وإعدادها للنشر المكتبي	2 400	1 779	2 400	2 400
4 - تحرير وثائق لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي وأفرقتها العاملة وترجمتها وإعدادها للنشر المكتبي	7 070	6 001	6 000	6 000
5 - تحرير وثائق لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري وترجمتها وإعدادها للنشر المكتبي	80	50	60	60
6 - تحرير وثائق اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والفريقين العاملين ألف وباء، وترجمتها وإعدادها للنشر المكتبي	1 000	1 102	1 000	1 000
7 - تحرير وثائق منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وترجمتها وإعدادها للنشر المكتبي	1 000	1 049	1 400	1 300
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
قواعد البيانات والمواد الرقمية الفنية: تحديث وتعهد قاعدة مصطلحات الأمم المتحدة (UNTERM)، التي تتضمن حاليا 879 18 قيدا لمكتب الأمم المتحدة في فيينا.				

البرنامج الفرعي 4
خدمات الاجتماعات والنشر

الهدف

20-1 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في بلوغه هو تمكين الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ومؤتمرات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي تتخذ من فيينا مقراً لها من إجراء عمليات التداول واتخاذ القرارات بلغات متعددة وعلى نحو يتسم بالكفاءة والفعالية.

المنجزات المستهدفة

21-1 يعرض الجدول 1-10 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 1-10

فيينا، البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**720**	**435**	**696**	**678**
الاجتماعات التي تقدم فيها خدمات الترجمة الشفوية التي تعقدها الجهات التالية:				
1 - لجنة المخدرات، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ومؤتمرات الدول الأطراف في اتفاقيتي الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية فضلا عن الهيئات الفرعية الأخرى (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة).	289	117	302	303
2 - الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات	59	34	59	60
3 - لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنتيها الفرعيتين	58	20	60	60
4 - لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي وأفرقتها العاملة	60	83	80	70
5 - لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري	10	3	10	10
6 - اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والفريقين العاملين ألف وباء	62	61	60	60
7 - الوكالة الدولية للطاقة الذرية	157	100	100	85
8 - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	25	17	25	30
باء - المنجزات المستهدفة التمكينية				
خدمات المراسلات والوثائق: إعداد وتجهيز المراسلات لسبعة من كيانات الأمم المتحدة من خلال المراسلات الإلكترونية؛ وتقديم خدمات تخطيط وتصميم المنشورات والمنتجات المتعددة الوسائط وصفحات الشبكة الإلكترونية ومواد التوعية وغيرها من المنتجات باللغات الرسمية الست، لأغراض النسخ المطبوعة والتوزيع الرقمي على حد سواء، لجميع الكيانات العميلة في فيينا، وبناء على طلب كيانات خارج مجموعة الكيانات العميلة في فيينا في إطار ترتيبات تقاسم عبء العمل.				

إدارة المؤتمرات، نيروبي

البرنامج الفرعي 2
تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها

الهدف

22-1 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في بلوغه هو تمكين الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء في الأمم المتحدة من إجراء عمليات التداول واتخاذ القرارات بلغات متعددة وعلى نحو يتسم بالكفاءة والفعالية.

المنجزات المستهدفة

23-1 يعرض الجدول 1-11 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 1-11

نيروبي، البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**4 024**	**906**	**4 836**	**3 236**
1 - اجتماعات جمعية الأمم المتحدة للبيئة وهيئاتها الفرعية	183	42	423	254
2 - اجتماعات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) وجمعيته ومجلسه التنفيذي وهيئاته الفرعية	62	30	124	66
3 - اجتماعات المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية	70	–	70	–
4 - جلسات اجتماع فريق الخبراء المفتوح العضوية المخصص للقمامة البحرية واللدائن الدقيقة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	–	34	–	–
5 - اجتماعات الأطراف في بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون/اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون	113	21	143	113
6 - اجتماعات اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود:	34	4	55	30
7 - اجتماعات اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية:	6	8	56	8
8 - اجتماعات اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة:	10	–	65	10
9 - جلسات الاجتماع العالمي لمراكز تنسيق برنامج مونتيفيديو التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	10	–	–	10
10 - المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة	50	8	30	25
11 - مؤتمر الأطراف في اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق	–	–	70	–
12 - مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي	26	4	–	20
13 - اجتماعات الميثاق العالمي للبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	–	6	–	–
14 - اجتماعات المجموعات الإقليمية وغيرها من مجموعات الدول الأعضاء	260	11	500	200
15 - اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية أو هيئات الخبراء الأخرى واجتماعات بشأن تيسير تنفيذ البرامج	3 300	738	3 300	2 500

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: دورة إعلامية بشأن الخدمات البرنامجية لما يناهز 60 عضوا جديدا في البعثات الدائمة، ومشاورات مع الدول الأعضاء في مكتب المجلس التنفيذي لموئل الأمم المتحدة بشأن المسائل المتصلة بتواتر الانعقاد والتواريخ المفضلة وتوفير خدمات المؤتمرات (حسب الاقتضاء)				

البرنامج الفرعي 3
خدمات الوثائق

الهدف

24-1 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في بلوغه هو تمكين الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ومؤتمرات الأمم المتحدة من إجراء عمليات التداول واتخاذ القرارات بلغات متعددة وعلى نحو يتسم بالكفاءة والفعالية.

المنجزات المستهدفة

25-1 يعرض الجدول 1-12 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 1-12

نيروبي، البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
خدمات الوثائق المقدمة للاجتماعات (بآلاف الكلمات)	**6 642**	**5 857**	**8 810**	**5 720**
1 - تحرير وثائق جمعية الأمم المتحدة للبيئة وهيئاتها الفرعية وترجمتها وإعدادها للنشر المكتبي	45	16	1 500	800
2 - تحرير وثائق مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) وجمعيته ومجلسه التنفيذي وهيئاته الفرعية وترجمتها وإعدادها للنشر المكتبي	–	1 200	500	900
3 - تحرير وثائق المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وترجمتها وإعدادها للنشر المكتبي	1 100	–	800	–
4 - تحرير وثائق اجتماع فريق الخبراء المفتوح العضوية المخصص للقمامة البحرية واللدائن الدقيقة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وترجمتها وإعدادها للنشر المكتبي	–	439	–	–
5 - تحرير وثائق اجتماعات الدول الأطراف في بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون/اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، وترجمتها وإعدادها للنشر المكتبي	1 230	879	1 200	1 000
6 - تحرير وثائق مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وترجمتها وإعدادها للنشر المكتبي	247	265	650	250
7 - تحرير وثائق مؤتمر الأطراف في اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية وترجمتها وإعدادها للنشر المكتبي	390	106	650	90
8 - تحرير وثائق مؤتمر الأطراف في اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة وترجمتها وإعدادها للنشر المكتبي	220	74	900	100

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
9 - تحرير وثائق المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة وترجمتها وإعدادها للنشر المكتبي	110	41	110	80
10 - تحرير وثائق مؤتمر الأطراف في اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق وترجمتها وإعدادها للنشر المكتبي	–	–	900	–
11 - تحرير وثائق الهيئات الحكومية الدولية الأخرى، وترجمتها وإعدادها للنشر المكتبي	3 300	2 837	1 600	2 500

البرنامج الفرعي 4
خدمات الاجتماعات والنشر

الهدف

26-1 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في بلوغه هو تمكين الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ومؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة من إجراء عمليات التداول واتخاذ القرارات بلغات متعددة وعلى نحو يتسم بالكفاءة والفعالية.

المنجزات المستهدفة

27-1 يعرض الجدول 1-13 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 1-13

نيروبي، البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**450**	**180**	**505**	**269**
الاجتماعات التي تقدم فيها خدمات الترجمة الشفوية التي تعقدها الجهات التالية:				
1 - جمعية الأمم المتحدة للبيئة وهيئاتها الفرعية	6	9	35	24
2 - مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) وجمعيته ومجلسه التنفيذي وهيئاته الفرعية	12	6	18	14
3 - المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية	36	–	18	–
4 - اجتماع فريق الخبراء المفتوح العضوية المخصص للقمامة البحرية واللدائن الدقيقة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	–	25	–	–
5 - الأطراف في بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون/اتفاقية فيينا لحماية طبقة الاوزون	23	21	23	23
6 - مؤتمر الأطراف في اتفاقية نيروبي لحماية البيئة البحرية والساحلية في منطقة غرب المحيط الهندي وإدارتها وتنميتها	10	–	–	–
7 - مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود	8	4	8	8
8 - مؤتمر الأطراف في اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية	–	–	8	–
9 - مؤتمر الأطراف في اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة	–	–	8	10

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
10 - الاجتماع العالمي لمراكز تنسيق برنامج مونتيفيديو التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	10	–	–	–
11 - المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة	40	6	12	20
12 - الدورة الرابعة للاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي المعني بتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية	4	–	–	–
13 - مؤتمر الأطراف في اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق	–	–	10	–
14 - مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي	26	–	–	20
15 - الميثاق العالمي للبيئة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	–	–	–	–
16 الهيئات الحكومية الدولية أو هيئات الخبراء الأخرى وبشأن تيسير تنفيذ البرامج	275	109	365	150

دال - المنجزات المستهدفة التمكينية

خدمات المراسلات والوثائق: تصميم وإعداد 163 منشورا، وصفحة شبكية واحدة، و 524 مادة للتوعية، وغيرها من المنتجات بجميع اللغات الرسمية، لتوزيعها ورقيا وإلكترونيا على حد سواء.

البرنامج 2

الشؤون السياسية

إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

2-1 تتولّى إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام مسؤولية جميع مسائل الأمانة العامة المتعلقة بمنع النزاعات وإدارتها وحلها على المستوى العالمي. والإدارة هي الكيان الرائد في الأمم المتحدة فيما يتعلق بمهام المساعي الحميدة والتحليل السياسي والوساطة والمساعدة الانتخابية ودعم بناء السلام والتوجيه السياسي، من حيث اتصال هذه المهام بجهود المنظمة التي ترمي، فيما ترمي إليه، إلى إعمال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وبناء السلام والحفاظ على السلام. وتشرف الإدارة على عمل البعثات المنضوية تحت مسؤوليتها، بما يشمل عمل المبعوثين الخاصين والمكاتب الإقليمية. وتقدم الدعم أيضا لعمليات السلام في مجالات الوساطة، والمساعدة الانتخابية، وبناء السلام، وكذلك إلى المنسقين المقيمين العاملين في ظل أوضاع سياسية معقدة. وتقدم الإدارة الدعم الفني وخدمات الأمانة إلى مجلس الأمن وهيئاته الفرعية، وكذلك إلى أجهزة الجمعية العامة الفرعية ذات الصلة، بما فيها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وتقدم الإدارة أيضا الدعم الاستراتيجي والفني والتقني لعمل لجنة بناء السلام، وتدير صندوق بناء السلام نيابة عن الأمين العام، وتجمع الدراية المتاحة في منظومة الأمم المتحدة لتيسير العمل على نطاق المنظومة بشكل متسق من أجل تقديم الدعم في بناء السلام والحفاظ على السلام.

2-2 والولاية المنوطة بالإدارة مستمدة من ميثاق الأمم المتحدة والأولويات المحددة في قرارات الجمعية العامة ومقرراتها ذات الصلة، ومنها القرار 232/46 الذي أنشأت فيه الجمعية إدارة الشؤون السياسية، والقرار 262/72 جيم الأحدث منه والذي أنشأت فيه الجمعية إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. ويثبت تصاعُد عدد النزاعات وشدتها خلال السنوات القليلة الماضية وتكبُّد تكاليف بشرية ومادية هائلة بسببها أهمية منع نشوب النزاعات وحلها من خلال حلول سياسية شاملة للجميع وبناء السلام والحفاظ على السلام.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

2-3 تتحمل الإدارة مسؤولية عالمية عن القضايا السياسية وقضايا بناء السلام، وتتولى إدارة مجموعة متنوعة من الأدوات والالتزامات في جميع مراحل تطور النزاعات لضمان اتباع نهج متّسق وفعّال في منع نشوب النزاعات وحلها وفي تقديم المساعدة الانتخابية وبناء السلام والحفاظ على السلام. وستراعي الإدارة طبيعة النزاعات المتغيّرة، وكذلك نشوء تهديدات جديدة، عند صياغة الاستراتيجيات المحددة التي تستهدف منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، وخاصة الاستراتيجيات الإقليمية الشاملة. وبالنظر إلى الولاية العالمية التي تضطلع بها الإدارة في مجال منع نشوب النزاعات وصنع السلام، فهي ستؤدي دورا رائدا داخل الأمم المتحدة في صياغة وتنفيذ استراتيجيات إقليمية شاملة تعالج المسائل العابرة للحدود، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

2-4 ولتحقيق هذه الأهداف، ستعتمد الإدارة على خبرتها في المقر وعلى شبكة العناصر التي تشكل وجودها الميداني، وخاصة البعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك المكاتب الإقليمية وجهات الاتصال مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. وصار يتحقق قدر أكبر من الاتساق والفعالية في صياغة الاستراتيجيات الإقليمية الشاملة بفضل إعادة تنظيم هيكل الأمم المتحدة

للسلام والأمن، بما في ذلك الهيكل الإقليمي السياسي – التنفيذي الموحد الذي تشترك فيه إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، الأمر الذي يمكن أيضا من تحسين التخطيط للمراحل الانتقالية، على سبيل المثال في حالات التخفيض التدريجي لعمليات حفظ السلام، من خلال الدمج بين المسؤوليات السياسية والتنفيذية. فإن دمج مكتب دعم بناء السلام في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام عزز التفاعل بين الإدارة والهيكل السياسي – التنفيذي الموحّد، من جهة، ولجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، من جهة أخرى. وفيما يتعلق بزيادة التآزر والتعاون في سياق منع نشوب النزاعات وحل النزاعات وبناء السلام والحفاظ على السلام، وانطلاقا من العمل المتواصل الذي اضطُلع به على مر السنين لتعزيز التعاون مع عناصر الوجود الميداني، توفر الإصلاحات مدخلاً واضحا ومعززا للتعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأسرها، وتتيح لركيزة السلام والأمن تكثيف المشورة والدعم اللذين يُقدَّمان على أساس يومي للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية المتمتعين بالصلاحيات اللازمة في إطار استجابتهم لتحديات قطرية محددة. ولا تزال هذه الأشكال من التعاون تتعمق ويُستفاد منها بوجه خاص في بيئات العمليات الانتقالية.

2-5 وستواصل الإدارة تقديم المشورة والخدمات الفنية إلى مجلس الأمن وهيئاته الفرعية ولجنة الأركان العسكرية؛ ومساعدة لجنة بناء السلام ودعمها؛ وإسداء المشورة والدعم الفني إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، إضافة إلى الهيئات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة؛ وستواصل تقديم الدعم إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في مداولاتها وفي تنفيذ برامج عملها السنوية.

2-6 وبالنسبة لعام 2022، تعكس المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للإدارة التحديات المعروفة والمتوقعة التي تتعلق بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتي تواجهها الدول الأعضاء. وستواصل الإدارة تقديم التحليل السياسي والمساعدة التقنية الانتخابية وإعداد مشاريع تقارير الأمين العام وتنفيذ مبادرات المساعي الحميدة باسم الأمين العام. ومن الأمثلة المحددة لهذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة ما يلي: (أ) مضاعفة الإدارة جهودها للرفع من قدرتها على دعم الدول الأعضاء عن بعد في التصدي للتحديات والضغوط الإضافية الناجمة عن الجائحة في البيئات المتضررة من النزاعات؛ (ب) تكييف حلقات العمل التعريفية التي تُنظم لأعضاء مجلس الأمن الجدد لزيادة تحسين تجربة المشاركين بالعمل مع المتكلمين في حلقة العمل لكي تكون عروضهم قابلة للتكيف مع الشكل الافتراضي؛ (ج) تعزيز القدرات التكنولوجية للإدارة باستكشاف أدوات ومنصات للحصول على معلومات رسمية ويمكن التحقق منها تكون مفيدة للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لدى النظر في حالة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛ (د) القيام بمزيد من أعمال التخطيط المسبق وإتاحة حلقات عمل تعتمد شكلا مرنا في طريقة تقديمها بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المنطقة العربية في سياق البعثات السياسية الخاصة، بهدف تقوية وتعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. ومن المتوقع أن يسهم الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 في النتائج المقررة لعام 2022، على النحو المبين في البرامج الفرعية 1 و 3 و 4 و 7.

2-7 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على المستويات العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، في إطار الفصل الثامن من الميثاق، تواصل الإدارة، من خلال البعثات السياسية الخاصة ومكاتب الاتصال التابعة لها، تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى في ميدان السلام والأمن. وفي إطار شراكة الأمم المتحدة والبنك الدولي لحالات الأزمات، تعمل الإدارة أيضا على تعزيز الشراكات مع البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية من أجل جعل الجهود الدولية المبذولة في الحالات المتأثرة بالأزمات أكثر اتساقا وفعالية واستدامة. ويعمل مكتب دعم بناء السلام باعتباره أمانة إطار الشراكة، ويتيح اتباع نهج شامل لعدة ركائز مع جميع الكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة، ويقدم الدعم الاستشاري للكيانات الميدانية في حوالي 40 سياقا. وستواصل الإدارة تشغيل مرفق دعم العمل الإنساني والإنمائي وبناء السلام والشراكات لتقديم الدعم في تعاون

الأفرقة الميدانية في مجال البيانات والتحليلات والعمليات المشتركة مع مجموعة البنك الدولي. وتعمل الإدارة أيضا على توسيع نطاق شراكاتها مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، بما فيها المجتمع المدني، ولا سيما في مجال دعم المرأة والشباب.

2-8 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، ستواصل الإدارة مشاركتها في اللجنة التنفيذية التي أنشأها الأمين العام. وترأس الإدارة أيضا عددا من فرق العمل المشتركة بين الوكالات لتنسيق وزيادة اتساق عمل منظومة الأمم المتحدة في بلدان أو مناطق محددة، تمشيا مع ولايات الوكالات المشاركة، فضلا عن مختلف الآليات المواضيعية المشتركة بين الوكالات. وسيواصل صندوق بناء السلام، وهو بطبيعته أداة للدعم المالي شاملة لعدة ركائز، العمل مع الوكالات والصناديق والبرامج ومن خلالها، سواء على الصعيد القطري أو في المقر.

2-9 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) الوحدة بين الدول الأعضاء، ولا سيما في مجلس الأمن، بما في ذلك في الحالات الحرجة التي تعمل فيها الأمم المتحدة؛

(ب) وجود مداخل مناسبة لعمل الأمم المتحدة الرامي إلى تخفيف حدة التوترات ومنع نشوب النزاعات؛

(ج) التزام أطراف النزاع بالدخول في عملية تستهدف تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

2-10 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند خطة البرنامج إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. ولكن إذا استمر تأثير الجائحة على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فسوف يتم تعديلها خلال عام 2022 في نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات العامة. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المقدمة عن الأداء البرنامجي.

2-11 وتراعي الإدارة منظورا جنسانيا في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. فقد أصدرت الإدارة، على سبيل المثال، أحدث سياساتها المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في حزيران/يونيه 2019. وتستند هذه السياسة إلى الممارسات الجيدة على نطاق الإدارة والبعثات السياسية الخاصة، ويُراد منها كفالة إدماج الأولويات الرئيسية في العمل اليومي للإدارة والبعثات السياسية الخاصة. وتشمل هذه الأولويات، تمشيا مع الولايات المنوطة بالمنظمة في مجال المرأة والسلام والأمن، التحليل السياسي وتحليل النزاعات المراعيين للفوارق بين الجنسين، وتعزيز إشراك المرأة في جميع الجهود المبذولة لصنع السلام والحفاظ على السلام وبناء السلام، ومشاركتها في العمليات الانتخابية والسياسية. وتتناول السياسة أيضا مسائل من قبيل منع وتقييم العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتخطيط لمرحلة ما بعد النزاع وتمويلها. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، المساعدة الانتخابية، تبيّن النتيجة 3، وهي تتعلق بزيادة متوسط النسبة المئوية للنساء في البرلمانات في البلدان التي تتلقى المساعدة الانتخابية من الأمم المتحدة، أن جميع أنشطة المساعدة الانتخابية التي تضطلع بها الأمم المتحدة تراعي المنظور الجنساني بصورة منهجية.

2-12 وفيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة، ستقوم الإدارة، تمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، بتنفيذ هذه الاستراتيجية بغية تعزيز ثقافة مؤسسية تحترم حقوق الإنسان وتدعم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وللمضي في تعزيز إدماج منظور الإعاقة في التخطيط الاستراتيجي والإدارة، وفي إدارة المعارف والمعلومات، والتطوير المهني للموظفين؛ ومعالجة الحواجز التي تعرقل إمكانية الوصول في مكان العمل وفي أداء المهام. وبالإضافة إلى ذلك، تشجع الإدارة أيضا على العمل مع النظراء الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز شمولية العمليات السياسية، وهو ما يشمل أيضا تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرامج

2-13 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للإدارة. ومن أوجه ذلك التأثير تقليص عدد الاجتماعات والمناسبات التدريبية، حيث نُظم بعضها افتراضيا بينما تعيّن إلغاء أو تأجيل بعضها الآخر. وبالمثل، قُدمت الخدمات الفنية لأعمال مجلس الأمن وهيئاته الفرعية والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، بما في ذلك مختلف مناسبات التفاعل السياسي، من خلال منصات عقد الاجتماعات الافتراضية أو بطرائق مختلطة. واستدعت الظروف إلغاء بعض البعثات الانتخابية. وترد أمثلة محدّدة على هذا التأثير في إطار جميع البرامج الفرعية. وكان أيضا لتغيير النهج و/أو إلغاء المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة أثر على النتائج المتوقعة لعام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار جميع البرامج الفرعية.

2-14 وفي الوقت نفسه، تم تعديل المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة خلال عام 2020، وأُضيفت أنشطة جديدة، في إطار النطاق العام لأهداف البرامج الفرعية، من أجل دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19. ومن تلك التعديلات دعم دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي من خلال وسائل التواصل عن بُعد والوسائل الافتراضية، ودعم الدول الأعضاء التي أجرت انتخابات في عام 2020 بشأن تدابير محددة تهدف إلى التخفيف من مخاطر كوفيد-19 على الناخبين والمرشحين والمسؤولين عن الانتخابات. وتم إنشاء "مسار سريع" لمرفق دعم العمل الإنساني والإنمائي وبناء السلام والشراكات من أجل دعم المنسقين المقيمين في تعاونهم مع البنك الدولي فيما يتعلق بكوفيد-19، وتمت الموافقة في أقل من 24 ساعة على طلبات تصل إلى 000 50 دولار لتمويل الاستشارات عن بعد أو المحلية لتقديم الدعم في مواءمة جهود الأمم المتحدة والبنك الدولي وتيسير التخطيط للانتعاش بما يراعي اعتبارات ظروف النزاع. وقد أسهمت هذه الأنشطة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار البرامج الفرعية 1 إلى 3 و 5 و 6.

الولايات التشريعية

2-15 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

ميثاق الأمم المتحدة

المادتان 33 و 99

قرارات الجمعية العامة

232/46 تنشيط الأمانة العامة للأمم المتحدة

262/72 جيم المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2018-2019 (القسم الفرعي الثالث)

قرار مجلس الأمن

2171 (2014)

المنجزات المستهدفة

2-16 ترد في الجدول 2-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة، مصنّفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة 2020-2022.

الجدول 2-1

المنجزات المستهدفة الشاملة، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة 2020-2022

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**3**	**3**	**3**	**3**
1 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	1	1	1
2 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
3 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
المساعي الحميدة: المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية؛ والبعثات والاجتماعات الدبلوماسية الرفيعة المستوى، بما في ذلك البعثات التي تتم بالاشتراك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛ ودعم العمليات الميدانية، بما في ذلك تقديم الدعم في مجال الوساطة.				
التشاور والمشورة والدعوة: التشاور مع ممثلي الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني؛ واجتماعات التنسيق الاستراتيجي مع الشركاء المعنيين.				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: بعثات الاستعراض الاستراتيجي وبعثات التقييم.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: قواعد بيانات عن قضايا السلام والأمن الدوليين.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: معارض؛ وكتيبات وأدلة ومنتجات تواصلية أخرى عن أعمال الإدارة.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: البيانات الصادرة باسم الأمين العام؛ والمذكرات الموجهة إلى المراسلين؛ والنشرات الصحفية والبيانات ومنتجات تواصلية أخرى عن أعمال الإدارة.				

أنشطة التقييم

2-17 لقد استرشدت الخطة البرنامجية لعام 2022 بالتقييم الذاتي المنجز في عام 2020 عن العمليات الانتقالية للأمم المتحدة.

2-18 وروعيت في وضع الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 نتائجُ التقييم الذاتي المشار إليه أعلاه. وأدى ذلك، على سبيل المثال، إلى تعزيز آليات التنسيق في المقر وعلى أرض الميدان، وجعلها أكثر ملاءمة لتدبير عمليات الانتقال من تشكيلة معينة للأمم المتحدة إلى تشكيلة أخرى.

2-19 ومن المقرر أن يُجرى في عام 2022 تقييم خارجي يتناول تحسين مراعاة الفوارق بين الجنسين في تحليلات الإدارة.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها

الهدف

2-20 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها بالوسائل السلمية.

الاستراتيجية

2-21 للإسهام في تحقيق الهدف، سيدعم البرنامج الفرعي التسوية السلمية للمنازعات، بموجب الفصل السادس من الميثاق، من خلال استخدام أدوات الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وبناء السلام والحفاظ على السلام. وفي سياق استخدام هذه الأدوات، سيعمل البرنامج الفرعي بالتعاون الوثيق مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، لا سيما المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك بموجب الفصل الثامن من الميثاق. وتجسد استراتيجية البرنامج الفرعي الاعتراف بأن الحلول السياسية شرط أساسي للسلام الدائم.

2-22 ويشجع البرنامج الفرعي استجابة أكثر فعالية وتماسكا للمساعدة على منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها وإدارتها وحلها عن طريق: (أ) التصدي في الوقت المناسب لحالات النزاع؛ (ب) تقديم المعلومات وإجراء التحليلات وتقديم خيارات السياسة العامة في الوقت المناسب وبصورة دقيقة؛ (ج) صياغة توصيات بشأن ما يمكن أن تتخذه منظومة الأمم المتحدة من تدابير؛ (د) إتاحة وتقديم دعم فني وتقني في المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام، وذلك بوسائل منها الوساطة الرسمية، عند الاقتضاء؛ (هـ) تقديم الدعم الفني والسياسي والتقني إلى الأمين العام في الاضطلاع بمهامه وفي علاقاته بالدول الأعضاء؛ (و) تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛ (ز) تقديم الدعم والتوجيه الفنيين للبعثات السياسية الخاصة؛ (ح) تعزيز قدرات الإدارة وخبراتها وشراكاتها مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية بغية التصدي بمزيد من الفعالية لتحديات السلام والأمن؛ (ط) القيام برصد وتقييم الأثر المترتب على المبادرات الرئيسية لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها، وفعالية تلك المبادرات من حيث التكلفة؛ (ي) وضع استراتيجيات متسقة لمنع الأزمات وبناء السلام، تجمع بين الجهود الدبلوماسية والأمنية والإنسانية والإنمائية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية؛ (ك) تعزيز الروابط السياسية والتشغيلية مع البرنامج الفرعي 6، مكتب دعم بناء السلام (لهذه الغاية، سيتعاون البرنامج الفرعي تعاوناً وثيقاً مع الأطراف المعنية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة)؛ (ل) تمكين المرأة في جهود الوساطة وبناء السلام.

2-23 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن تحسين قدرات وإمكانات الدول الأعضاء على تحديد حالات النزاع ومنع وقوعها ومواجهتها.

الأداء البرنامجي في عام 2020

2-24 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي بهدف وقف جميع النزاعات

2-25 إن جائحة كوفيد-19، لما قلبت حياة الناس واقتصادات البلدان رأسا على عقب، ولما وضعت العلاقات المجتمعية على المحك، وأتت على الثقة في المؤسسات نفسها التي يُرجى منها أن تتصدى لتداعيات الجائحة، أفضت إلى استفحال أوجه عدم المساواة وشجعت على تفشي المعلومات المضللة وخطاب الكراهية، فظهرت في نهاية المطاف بؤر توتر جديدة وزادت مخاطر عدم الاستقرار. وكان لكوفيد-19 تأثير مفرط على النساء والشباب، وعلى الفئات الأخرى ممن يعانون من التهميش. ومن أوجه ذلك فقدان العمل والدخل وارتفاع حدة العنف القائم على نوع الجنس والعنف المنزلي. كما أن فئة الشباب، إناثا وذكورا، معرضة لخطر التخلف عن الركب في مجال التعليم والفرص الاقتصادية. وقد أعاقت الجائحة العمل الدبلوماسي وعقّدت جهود الأمم المتحدة في مجال صنع السلام. وفي الوقت نفسه، فاقمت الجائحة من أوجه الهشاشة القائمة وزادت من صعوبة الوقاية. ولمواجهة هذا التحدي، أيد البرنامج الفرعي بحماس دعوة الأمين العام، التي وجهها أول الأمر في 23 آذار/مارس 2020، إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي، وذلك بتقديم الدعم التقني والسياسي للدول الأعضاء وأطراف النزاعات للتوصل إلى

اتفاقات لوقف إطلاق النار/اتفاقات سياسية في أوكرانيا وليبيا وجنوب القوقاز وأماكن أخرى. وقدم البرنامج الفرعي أيضا الدعم التقني للبعثات السياسية الخاصة وغيرها من عناصر الوجود الميداني للأمم المتحدة دعما لنداء الأمين العام بالمساعدة على التنسيق مع البعثات وفيما بينها، بغية إسماع تلك المناشدة العالمية لوقف القتال وإبلاغها.

26-2 وعلى وجه التحديد، قدم البرنامج الفرعي دعما مباشرا للحوار السياسي الليبي، ولا سيما فيما يتعلق بالعملية الرامية إلى تيسير المشاركة الشاملة والافتراضية لليبيين في المناقشات وعملية اختيار السلطات المؤقتة الجديدة.

التقدم نحو تحقيق الهدف، ومقياس الأداء

27-2 لقد أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من توقيع الأطراف الليبية على اتفاق لوقف إطلاق النار في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وما أعقب ذلك من عمل قامت به اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 لتفعيل اتفاق وقف إطلاق النار وإنشاء آلية لمراقبة وقف إطلاق النار. واجتمع ملتقى الحوار السياسي الليبي في تونس العاصمة، وأسفر ذلك عن اختيار السلطات المؤقتة التي التزمت بإجراء انتخابات وطنية في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021 (انظر الجدول 2-2).

الجدول 2-2
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	توقيع الأطراف الليبية على اتفاق لوقف إطلاق النار في 23 تشرين الأول/أكتوبر، وما أعقبه من عمل قامت به اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 لتفعيل اتفاق وقف إطلاق النار وإنشاء آلية لمراقبة وقف إطلاق النار واجتمع ملتقى الحوار السياسي الليبي في تونس العاصمة، وأسفر ذلك عن اختيار السلطات المؤقتة التي التزمت بإجراء انتخابات وطنية في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

28-2 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، غيَّر البرنامج الفرعي النهج المتبع في أنشطته الأساسية، مثل المساعدة في أعمال الوساطة والتحليل السياسي والشراكات مع المنظمات الإقليمية، واضطُر إلى إلغاء عدد من الأنشطة التدريبية التي لم يتسن القيام بها بالحضور الشخصي. وبالمثل، أجريت الحوارات السياسية والتحليل السياسي من خلال الاستخدام المكثف لوسائل التواصل عن بعد والتفاعلات الافتراضية.

النتائج المقررة لعام 2022

29-2 تشـــمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين لنتائج معروضـــة في الخطط البرنامجية المقترحة السـابقة وتعكسـان بالتالي الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: الاستراتيجيات الإقليمية الشاملة[3]

الأداء البرنامجي في عام 2020

30-2 قدم البرنامج الفرعي الدعم في وضـع وتنفيذ اسـتراتيجيات إقليمية بالتنسـيق الوثيق مع كيانات أخرى من كيانات الأمم المتحدة وبالتشـاور مع النظراء المعنيين، بما في ذلك الدول الأعضـاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسـسـات المالية الدولية. وأحرز البرنامج الفرعي أيضـا تقدما في تنفيذ هذه الاسـتراتيجيات، بما في ذلك عن طريق تنسـيق ما تقوم به كيانات منظومة الأمم المتحدة في مجالي التنفيذ والتعاون فيما يتعلق بالقرن الأفريقي وفي منطقة البحيرات الكبرى، على سـبيل المثال. وعلى وجه التحديد، واصـل البرنامج الفرعي دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى تعزيز التنسـيق مع الآليات الإقليمية من خلال دعمه لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، مثل الآلية المشـتركة الموسـعة للتحقق التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى واللجان الوطنية لنزع السـلاح والتسـريح وإعادة الإدماج. وفي الوقت نفسـه، واصـل البرنامج الفرعي دعم الجهود التي يبذلها المكتب لتعزيز الأداء الفعال لشبكة التعاون القضـائي في منطقة البحيرات الكبرى وتعزيز سيادة القانون على صـعيد المنطقة. واتُّخذت مبادرات لتقديم الدعم في تنفيذ إعلان نيروبي بشـأن العدالة والحكم الرشـيد الذي اعتمده وزراء العدل في الدول أعضـاء المؤتمر الدولي في أيار/مايو 2019. وتضـمن إعلان نيروبي توصـيات محددة للعمل على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وعززت سلسلة من حلقات العمل والمشاورات الافتراضية قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق وضع خرائط طريق وطنية ملائمة لاحتياجات كل بلد مشارك، لتمكين تلك المؤسسات من الوفاء بالولايات المنوطة بها على نحو أفضل.

31-2 وأسـهم العمل المذكور أعلاه في ترسـيخ أعمال تنفيذ الاسـتراتيجيات الإقليمية الشـاملة، بما في ذلك اعتماد 12 خريطة طريق وطنية بشـأن حقوق الإنسـان وسـيادة القانون، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاتسـاق في عمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الأخرى صـاحبة المصـلحة على صـعيد منطقة البحيرات الكبرى، وهو ما شـكل أداء مسـتوفيا للهدف المقرر، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

32-2 سيواصـل البرنامج الفرعي العمل المتصـل بالنتيجة المقررة، وفقا للولاية المنوطة به. وللإسـهام في إحراز مزيد من التقدم صـوب تحقيق الهدف، سيمضـي البرنامج الفرعي قدما في تطوير الاسـتراتيجيات الحالية وتفعيلها، كما سيعمل على إعداد استراتيجيات جديدة. ويعرض مقياس الأداء المبيَّن أدناه التقدم المتوقع (انظر الجدول 2-3).

(3) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 3)).

الجدول 2-3

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
تأييد الجمعية العامة لاقتراح الإصلاح واتخاذ خطوات انتقالية نحو تنفيذ هياكل جديدة	إجراء مناقشات بين الجهات الفاعلة الخارجية، مثل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكيانات الأمم المتحدة بشأن الاستراتيجيات الإقليمية الشاملة المتعلقة بعدد من المناطق الإقليمية أو دون الإقليمية	ترسيخ أعمال تنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية الشاملة، بما في ذلك اعتماد 12 خريطة طريق وطنية بشأن حقوق الإنسان وسيادة القانون، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاتساق في عمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على صعيد منطقة البحيرات الكبرى	مواصلة وترسيخ أعمال تنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية الإقليمية الشاملة التي وضعت في عامي 2019 و 2020، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الاتساق في عمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة	مواصلة وترسيخ أعمال تنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية الشاملة، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الاتساق في عمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعزيز التعاون في مجال السلام والأمن[4]

الأداء البرنامجي في عام 2020

2-33 عمل البرنامج الفرعي على ضمان اتباع نهج متكامل في جميع المجالات السياسية ومجالات بناء السلام التي تُعنى بها الإدارة على صعيد العالم. وقد دعمت هذه الجهود وحثت ثلاث عمليات انتقالية في سياقات مختلفة، حيث استُعملت مختلف الأدوات المتاحة للإدارة بطريقة متكاملة. وهذه العمليات الانتقالية، التي تأخذ شكل وجود ميداني للأمم المتحدة، نُفذت في الآونة الأخيرة في هايتي (اعتبارا من عام 2019) وغينيا - بيساو والسودان (كلاهما اعتبارا من عام 2020). وأحرز البرنامج الفرعي أيضا تقدما في إدماج التحليل السياسي في برامج بناء السلام وفي العكس أيضا. ففي سياق غينيا - بيساو، على سبيل المثال، قدم البرنامج الفرعي الدعم لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل خلال الفترة الانتقالية التي انتهت بإغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو ونقل وجود الأمم المتحدة في البلد إلى مكتب المنسق المقيم، في حين أسند مجلس الأمن إلى الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل دورا يخول له أن يبذل في البلد المساعي الحميدة الموكولة للأمين العام.

2-34 وأسهم العمل المذكور أعلاه في العملية الانتقالية في غينيا - بيساو، حيث تم تكييف العمل الإقليمي مع الوجود الجديد للأمم المتحدة في البلد، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في تنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية الشاملة التي تم وضعها،

(4) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

بما يؤدي إلى زيادة الاتساق في عمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

2-35 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا للولاية المنوطة به. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سينطلق البرنامج الفرعي من الدروس المستفادة للتخطيط للعمليات الانتقالية المقبلة وتنفيذها، وكذلك لمواصلة العمل على مواكبة العمليات الانتقالية الثلاث المذكورة أعلاه. ويعرض مقياس الأداء المبيَّن أدناه التقدم المتوقع (انظر الجدول 2-4).

الجدول 2-4

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
تأييد الجمعية العامة لاقتراح الإصلاح واتخاذ خطوات انتقالية نحو تنفيذ هياكل جديدة	إجراء مناقشات بين الجهات الفاعلة الخارجية، مثل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكيانات الأمم المتحدة بشأن الاستراتيجيات الإقليمية الشاملة المتعلقة بعدد من المناطق الإقليمية أو دون الإقليمية	تنفيذ عملية انتقالية في غينيا - بيساو وتكييف العمل الإقليمي مع الوجود الجديد للأمم المتحدة في البلد، بحيث يؤدي ذلك إلى زيادة الاتساق في عمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة	الانتقال من شكل ميداني إلى آخر في غضون الجدول الزمني الذي يشير إليه مجلس الأمن وبطريقة منسقة ومتكاملة	الانتقال من شكل ميداني إلى آخر في غضون الجدول الزمني الذي يشير إليه مجلس الأمن وبطريقة منسقة ومتكاملة

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: الحد من الأخطار التي تهدد السلام والأمن

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

2-36 لقد أعاقت جائحة كوفيد-19 العمل الدبلوماسي وعقّدت الجهود المبذولة في مجال صنع السلام على صعيد العالم. ولم يؤثر ذلك، في معظم الحالات، على الديناميات الكامنة وراء النزاعات المسلحة. بيد أن الجائحة فاقمت الأوضاع القائمة، فزادت بذلك من صعوبة الوقاية. ومن المحتمل أن يؤدي تداخل الجوانب الصحية والاجتماعية الاقتصادية والسياسية والإنسانية للجائحة إلى عرقلة عمليات السلام الهشة ومبادرات منع نشوب النزاعات بسبب القيود المفروضة على السفر والاتصال الشخصي. وفي إطار نداء الأمين العام في عام 2020 بوقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي، شرع البرنامج الفرعي وكثف من تفاعله مع من يطلب ذلك من الدول الأعضاء والأطراف لتقديم المزيد من الدعم في جهود صنع السلام، بما في ذلك عن طريق إيفاد خبراء في الوساطة لدعم العمليات في ليبيا والسودان، وبلدان أخرى.

الدروس المستفادة والتغير المقرر

2-37 تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في أن القيود المفروضة على السفر والاتصال الشخصي في سياق جائحة كوفيد-19 حدّت من فعالية الإدارة، إذ واجهت الإدارة تحديات في تقديم الدعم الكافي للدول الأعضاء والأطراف المعنية لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيزيد البرنامج الفرعي من تركيزه على بناء قدرات الدول الأعضاء على التفاعل والتفاوض عن بُعد. وسيضاعف البرنامج الفرعي من جهوده لتحسين قدرته على تقديم الدعم عن بعد للدول الأعضاء في التصدي للتحديات والضغوط الإضافية الناجمة عن الجائحة في البيئات المتضررة من النزاعات. وستركز هذه الجهود تحديدا على تطوير تحليل سياسي رصين وتقديم الدعم التقني للعمليات السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، سيركز البرنامج الفرعي على إثراء برامج بناء السلام بما من شأنه التخفيف من مخاطر عدم الاستقرار في المناطق المتضررة من النزاعات.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

2-38 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيتضح من زيادة الفرص المتاحة للدول الأعضاء لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها من خلال الحصول على الأدوات الافتراضية وطرائق الاتصال عن بعد لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها (انظر الجدول 2-5).

الجدول 2-5

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
–	–	عُقد ملتقى الحوار السياسي الليبي	تحسين سير العدالة الانتقالية في كولومبيا	زيادة الفرص المتاحة للدول الأعضاء لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها من خلال الحصول على الأدوات الافتراضية وطرائق الاتصال عن بعد لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها

الولايات التشريعية

2-39 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

ميثاق الأمم المتحدة

المادتان 33 و 99

قرارات الجمعية العامة

120/47 ألف	برنامج للسلم: الدبلوماسية الوقائية والمسائل ذات الصلة	5/57	إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي
120/47 باء	برنامج للسلم	26/57	منع المنازعات وتسويتها بالوسائل السلمية
12/52 ألف وباء	تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح		

157/57 التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية

296/57 أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

298/57 التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

310/59 التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

1/60 الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005

4/60 برنامج عالمي للحوار بين الحضارات

260/60 الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي

283/60 الاستثمار في الأمم المتحدة لتصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي: تقرير تفصيلي

51/61 التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

230/61 تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

269/61 الحوار الرفيع المستوى بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام

293/61 منع نشوب الصراعات المسلحة

294/61 منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي

10/63 التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية

15/63 التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية

19/63 الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

22/63 تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام

23/63 تعزيز التنمية عن طريق الحد من العنف المسلح ومنعه

24/63 التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي

86/63 تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

261/63 تعزيز إدارة الشؤون السياسية

267/63 الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

281/63 تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن

308/63 المسؤولية عن الحماية

310/63 التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

7/64 اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا

10/64 متابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة

12/64 دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

14/64 تحالف الحضارات

116/64 سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

118/64 التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

123/64 منح المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا مركز المراقب لدى الجمعية العامة

124/64 منح الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط مركز المراقب لدى الجمعية العامة

134/64 إعلان سنة 2010 سنة دولية للشباب: الحوار والتفاهم

137/64 تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة

223/64 نحو إقامة شراكات عالمية

254/64 المتابعة الثانية لتقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة

283/65 تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها

253/66 ألف وباء الحالة في الجمهورية العربية السورية

291/66 تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها

19/67 مركز فلسطين في الأمم المتحدة

123/67 استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة

15/68 تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية

16/68 القدس

79/68 ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها

127/68 نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف

182/68 حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية

303/68 تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها

1/69 تدابير احتواء ومكافحة تفشي الإيبولا مؤخرا في غرب أفريقيا

3/69 بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا

8/69 التعاون بين الأمم المتحدة ومبادرة أوروبا الوسطى

9/69 التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

10/69 التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة

11/69 التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون

12/69 التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي

13/69 التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود

14/69 التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

26/69 معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا

74/69 مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا

83/69 التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا

110/69 التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا

111/69 التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي

112/69 التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

265/69 التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية

270/69 التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية

277/69 إعلان سياسي بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

286/69 حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا

291/69 تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

311/69 التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية

314/69 التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية

317/69 التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي

318/69 التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ

322/69 منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي

5/70 ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

64/70 تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

83/70 تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين

84/70 النازحون نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه 1967 وأعمال القتال التالية

85/70 عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

86/70 ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها

87/70 أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

88/70 انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949 على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الأراضي العربية المحتلة الأخرى

89/70 المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل

90/70 الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

91/70 الجولان السوري المحتل

92/70 استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة

98/70 مسألة الصحراء الغربية

108/70 تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

109/70 نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف

141/70 حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير

185/70 التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية

225/70 السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

232/70 حقوق الشعوب الأصلية

233/70 حالة حقوق الإنسان في ميانمار

252/70 دور الماس في تأجيج النزاع: قطع الصلة بين المعاملات غير المشروعة في الماس الخام والنزاعات المسلحة باعتبار ذلك مساهمة في منع نشوب النزاعات وفي تسويتها

304/70 تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها

14/72 تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية

15/72 القدس

16/72 الجولان السوري

83/72 ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها

134/72 تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

248/72 حالة حقوق الإنسان في ميانمار

278/72 التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي

280/72 حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا

282/72 الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي جمهورية مولدوفا

10/73 التعاون بين الأمم المتحدة ومبادرة أوروبا الوسطى

13/73 التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود

14/73 التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية

15/73 التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا

16/73 التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة

88/73 الحالة في أفغانستان

135/73 التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي

194/73 مشكلة عسكرة جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا، وكذلك أجزاء من منطقة البحر الأسود وبحر أزوف

249/73	التعاون فيما بين بلدان الجنوب
259/73	التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا
263/73	حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا
267/73	التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية
دإط-20/10	حماية السكان المدنيين الفلسطينيين
158/74	تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع إرساء الديمقراطية
200/74	التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية
11/75	التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية
100/75	استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة
201/75	استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة
238/75	حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار

قرارات مجلس الأمن وبيانات رئيس مجلس الأمن والرسائل الموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

(1998) 1196	S/PRST/2011/21
(1998) 1197	(2012) 2039
(1998) 1208	(2012) 2046
(1998) 1209	(2012) 2048
(2000) 1318	(2012) 2056
(2000) 1325	S/PRST/2012/2
(2001) 1366	S/PRST/2012/11
(2004) 1559	S/PRST/2012/18
(2005) 1631	S/PRST/2012/21
(2005) 1645	S/PRST/2012/25
(2005) 1646	S/PRST/2012/28
(2006) 1680	(2013) 2092
(2006) 1699	(2013) 2093
(2006)1701	(2013) 2098
(2008) 1810	(2013) 2103
(2008) 1820	(2013) 2106
(2009) 1860	(2013) 2107
(2009) 1882	(2013) 2118
(2009) 1887	(2013) 2122
(2009) 1888	S/PRST/2013/4
(2009) 1889	S/PRST/2013/6
(2009) 1894	S/PRST/2013/10
(2009) 1904	S/PRST/2013/12
(2009) 1907	S/PRST/2013/13
S/PRST/2011/4	S/PRST/2013/18
S/PRST/2011/15	S/PRST/2013/19
S/PRST/2011/18	S/PRST/2013/20

S/PRST/2013/22	
S/2013/759	ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا
(2014) 2139	
(2014) 2145	
(2014) 2157	
(2014) 2158	
(2014) 2165	
(2014) 2171	
(2014) 2186	
S/PRST/2014/6	
S/PRST/2014/8	
S/PRST/2014/17	
S/PRST/2014/25	
(2015) 2203	
(2015) 2214	
(2015) 2218	
(2015) 2232	
(2015) 2283	
(2015) 2242	
(2015) 2245	
(2015) 2246	
(2015) 2250	
(2015) 2253	
(2015) 2254	
(2015) 2259	
S/PRST/2015/4	
S/PRST/2015/12	
S/PRST/2015/14	
S/PRST/2015/22	
S/PRST/2015/24	
S/2015/555	ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا
S/2015/1026	لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة
(2016) 2267	
(2016) 2320	
(2016) 2334	
S/PRST/2016/4	
S/PRST/2016/8	
S/PRST/2016/11	
S/PRST/2016/19	
(2017) 2337	
(2017) 2379	
S/PRST/2017/2	
S/PRST/2017/10	
S/PRST/2017/17	
S/PRST/2018/3	
S/PRST/2018/16	
(2019) 2487	
(2019) 2489	
(2019) 2493	
S/PRST/2019/1	
S/PRST/2019/5	
(2020) 2506	
(2020) 2509	
(2020) 2510	
(2020) 2512	
(2020) 2516	
(2020) 2525	
(2020) 2527	
(2020) 2532	
(2020) 2533	
(2020) 2534	
(2020) 2535	
(2020) 2537	
(2020) 2539	
(2020) 2542	
(2020) 2543	
(2020) 2545	
(2020) 2546	
(2020) 2547	
(2020) 2548	
(2020) 2553	
(2020) 2554	

(2020) 2555
(2020) 2558
(2020) 2559
S/PRST/2020/1
S/PRST/2020/2
S/PRST/2020/3
S/PRST/2020/4
S/PRST/2020/5
S/PRST/2020/6
S/PRST/2020/7
S/PRST/2020/8
S/PRST/2020/9
S/PRST/2020/10
S/PRST/2020/11
S/PRST/2020/12
S/PRST/2020/13
(2021) 2561
(2021) 2562
(2021) 2563
(2021) 2570
S/PRST/2021/2
S/PRST/2021/3
S/PRST/2021/4
S/PRST/2021/5
S/PRST/2021/6
S/PRST/2021/7
S/PRST/2021/9

المنجزات المستهدفة

2-40 يعرض الجدول 2-6 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 2-6

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**70**	**70**	**68**	**70**
1 - تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى	1	1	-	1
2 - تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة عن المسائل المتصلة بالسلام والأمن	16	16	16	16
3 - تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة عملا بقرار مجلس الأمن 2240 (2015)	1	1	-	1
4 - تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن عن المسائل المتصلة بالسلام والأمن	50	50	50	50
5 - تقارير الأمين العام عن تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي المقدمة إلى لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا	2	2	2	2
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**104**	**112**	**105**	**105**
6 - الاجتماعات و/أو المشاورات غير الرسمية للجمعية العامة وهيئاتها الفرعية	16	19	16	16
7 - الاجتماعات و/أو المشاورات غير الرسمية لمجلس الأمن وهيئاته الفرعية	80	83	80	80
8 - اجتماعات لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا	4	4	4	4
9 - المناسبات الجانبية الرفيعة المستوى بشأن المسائل المتصلة بمنع نشوب النزاعات وتسويتها أثناء انعقاد الجمعية العامة	4	6	5	5

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	**195**	**178**	**195**	**195**
10 - الحلقات الدراسية والمناسبات التدريبية والاجتماعات الأكاديمية بشأن النهوض بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وبناء السلام	195	178	195	195

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المساعي الحميدة: المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية؛ والبعثات والاجتماعات الدبلوماسية الرفيعة المستوى، بما في ذلك ما يكون منها بالاشتراك مع أكثر من 20 منظمة إقليمية؛ وتقديم الدعم لـ 22 بعثة سياسية خاصة، بما في ذلك تقديم الدعم في مجال الوساطة.

التشاور والمشورة والدعوة: التشاور مع ممثلي الدول الأعضاء من جميع الأقاليم، والمنظمات الدولية والإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني؛ واجتماعات التنسيق الاستراتيجي مع الشركاء المعنيين.

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: بعثات الاستعراض الاستراتيجي وبعثات التقييم.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تحديث قواعد البيانات المتعلقة بقضايا السلام والأمن الدوليين.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: البيانات الصادرة باسم الأمين العام؛ والمذكرات الموجهة إلى المراسلين؛ والنشرات الصحفية والبيانات ومنتجات تواصلية أخرى عن أعمال الإدارة.

البرنامج الفرعي 2
المساعدة الانتخابية

الهدف

2-41 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز ما لدى الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة من قدرات لتنظيم وإجراء انتخابات شاملة وشفافة وسلمية تحظى بثقة عموم الناس وتسهم في الاستقرار والأمن، ولا سيما في الحالات الانتقالية وحالات ما بعد النزاع.

الاستراتيجية

2-42 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم ردود في الوقت المناسب على طلبات الدول الأعضاء للحصول على المساعدة الانتخابية من الأمم المتحدة. وتقدم المساعدة بناء على طلب الدول الأعضاء أو وفقا لولاية تقررها الجمعية العامة أو مجلس الأمن، وهي في معظمها ذات طابع تقني. وينطوي تقديم المساعدة على إيفاد خبراء تقنيين ومختلف أنواع البعثات الانتخابية لمساعدة من يطلب ذلك من الدول الأعضاء في مختلف مراحل عملياتها الانتخابية. وعادة ما يشمل الدعم التقني الذي تقدمه الأمم المتحدة للعمليات الانتخابية في الدول الأعضاء التي تطلبه المشورة التقنية في تصميم وإنشاء هيئات إدارة الانتخابات، وتصميم أو إصلاح الأطر والنظم الانتخابية، وتثقيف الناخبين وأنشطة تسجيل الناخبين، ومشاركة النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في العمليات الانتخابية والسياسية. ويشمل ذلك الدعم أيضا إقامة الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودعمها في مجال تنمية القدرات، بما في ذلك المشاركة (مع المنظمات الإقليمية الشريكة) في تنظيم الأنشطة التدريبية للدول الأعضاء من مختلف الأقاليم في الأمور الرئيسية للانتخابات، من قبيل الاعتبارات الجنسانية والانتخابات؛ وتعزيز مصداقية ونزاهة العمليات الانتخابية؛ ومنع العنف الانتخابي. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضا بتحديث السياسات الداخلية القائمة ووضع توجيهات جديدة للأمم المتحدة بشأن السياسات الانتخابية لكفالة الاتساق والانسجام والتماسك داخل منظومة الأمم

المتحدة بشأن أنشطة المساعدة الانتخابية، وسيتولى البرنامج الفرعي أيضا مسك وإثراء قائمة الأمم المتحدة الوحيدة لخبراء العمليات الانتخابية والذاكرة المؤسسية الانتخابية.

2-43 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في ما يتصل بكوفيد-19 من أمور، وذلك بمواصلة التكيف مع الظروف الجديدة، حسب الاقتضاء، وتعزيز ما يُقدم للدول الأعضاء من دعم انتخابي ذي صلة بكوفيد-19، متى تعين. وسيشمل ذلك تعزيز أنشطة تثقيف وتوعية الناخبين لدعم عناصر التخفيف ذات الصلة بكوفيد-19 ودعم المسؤولين عن الانتخابات في ضمان سلامة الناخبين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما في يوم إجراء الانتخابات، مع صون نزاهة العملية الانتخابية.

2-44 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تعزيز هيئات إدارة الانتخابات؛

(ب) زيادة الفعالية في الأطر والنظم الانتخابية؛

(ج) تعزيز أنشطة تثقيف الناخبين وتسجيل الناخبين؛

(د) زيادة مشاركة النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المهمشة في العمليات الانتخابية والسياسية؛

(هـ) إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع، وإضفاء المزيد من المصداقية على العمليات الانتخابية.

2-45 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن تمكين الدول الأعضاء من إجراء انتخابات آمنة تقل فيها المخاطر المتصلة بكوفيد-19 على الناخبين والمسؤولين عن الانتخابات والمرشحين، مع صون نزاهة العملية الانتخابية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

2-46 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

قائمة انتخابية أكثر شمولا وتنوعا

2-47 يتولى البرنامج الفرعي، وفق التكليف الصادر عن الجمعية العامة في قرارها 158/74، تعهد وإدارة قائمة الأمم المتحدة الوحيدة لخبراء العمليات الانتخابية الذين يمكن إيفادهم بسرعة إلى العمليات الميدانية الانتخابية للأمم المتحدة، متى تعين. وفي ظل تفشي جائحة كوفيد-19 وما تطرحه من تحديات، اعتمد البرنامج الفرعي تدابير للتخفيف، منها الأخذ بالوسائل الافتراضية في تنظيم أعمال أفرقة إجراء المقابلات، ونجاحه في تنفيذ عملية لتوسيع قائمة الخبراء في الشؤون الانتخابية وزيادة تنوعها من حيث نوع الجنس والانتماء الجغرافي واللغة. وقد عززت هذه المبادرة مجموعة الخبراء الذين خضعوا لاختبارات أولية وأضفت على المجموعة طابعا من التنوع، وسوف يكون الخبراء جاهزين لإيفادهم إلى العمليات الانتخابية التي تجرى في الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة.

التقدم نحو تحقيق الهدف، ومقياس الأداء

2-48 لقد أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة قدرها 21 في المائة في توافر الخبراء المدرجين في القائمة وزيادة قدرها 25 في المائة في توافر الخبيرات المدرجات في القائمة، للقيام بعمليات ميدانية انتخابية (انظر الشكل الأول من الباب 2).

الشكل الأول من الباب 2

مقياس الأداء: عدد الخبراء، بمن فيهم الخبيرات، المدرجين في قائمة الأمم المتحدة الوحيدة لخبراء العمليات الانتخابية

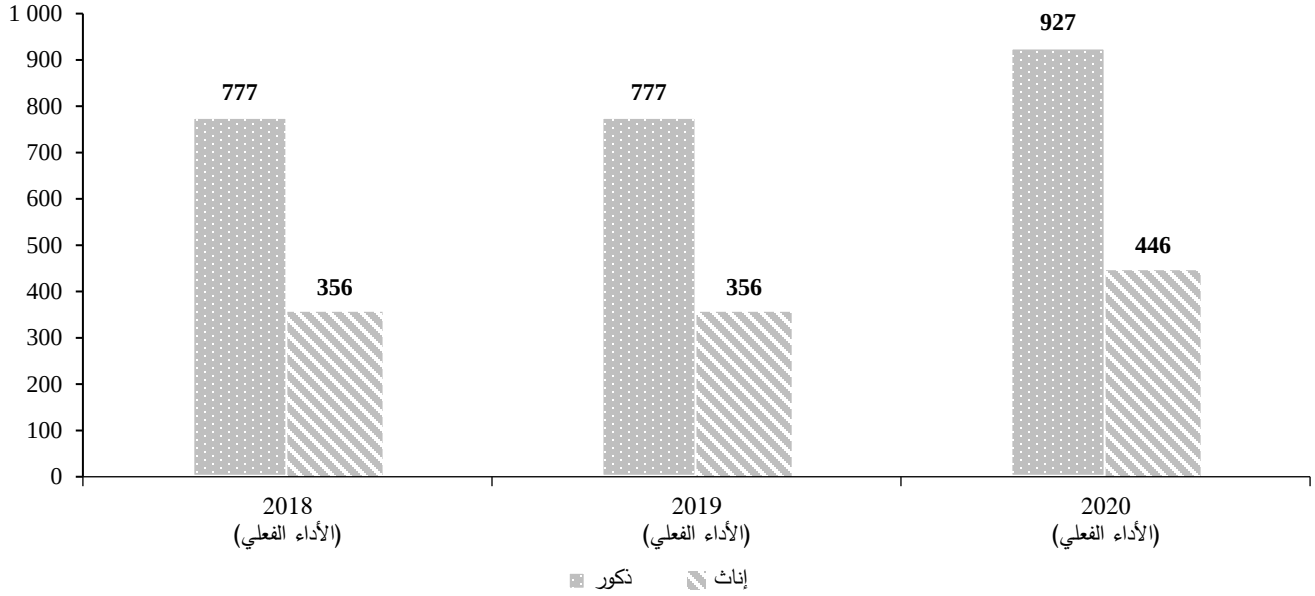

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

2-49 نظرا لتأثير كوفيد-19 خلال عام 2020، اضطر البرنامج الفرعي إلى تغيير النهج أو تأجيل بعض البعثات الانتخابية أو إعادة جدولتها أو إلغائها، إضافة إلى عدد من مبادرات تنمية القدرات الإقليمية ودورات التدريب الانتخابي. وفي هذا الصدد، أُرجئت عدة بعثات لتقييم الاحتياجات أو أُلغيت. وهذه البعثات مطلوبة قبل تقديم الدعم للدول الأعضاء، وذلك لتقييم احتياجات هذه الدول وتقديم توصيات ومعايير للمساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة. وتأقلم البرنامج الفرعي واستخدم ترتيبات بديلة، بما في ذلك الاستعراضات المستندية والدعم المعزز عن بعد، لضمان الاستمرارية في تنفيذ الولاية المنوطة به وفي تقديم الدعم للدول الأعضاء. وقد مكنت هذه التغييرات، وإن لم تكن الأمثل من حيث تحقيق أقصى النتائج، البرنامج الفرعي من ضمان استمرارية تقديم الخدمات في عام 2020 إلى الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة. وكان لهذه التغييرات أثر في الأداء البرنامجي في عام 2020، على نحو ما هو مبين ضمن النتيجة 2 أدناه.

2-50 وفي الوقت نفسه، حدد البرنامج الفرعي أنشطة جديدة ومعدلة لدعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19، في إطار النطاق العام لأهدافه، وذلك بتقديم المساعدة للدول الأعضاء التي أجرت انتخابات في عام 2020 في تدابير محددة تهدف إلى التخفيف من مخاطر كوفيد-19 على الناخبين والمرشحين والمسؤولين عن الانتخابات. وشملت تلك الأنشطة، ضمن أنشطة أخرى، النهوض بأنشطة تثقيف الناخبين وتوعيتهم بشأن المسائل المتصلة بكوفيد-19 وتزويد بعض اللجان الانتخابية بالمواد والتدريب والمعدات اللازمة لضمان سلامة الناخبين والمرشحين والمسؤولين عن الانتخابات، ولا سيما في يوم إجراء الانتخابات.

النتائج المقررة لعام 2022

2-51 تشـــمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين لنتائج معروضـــة في الخطط البرنامجية المقترحة السـابقة وتعكسـان بالتالي الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: زيادة قدرة الدول الأعضاء على إجراء انتخابات سلمية وشاملة ونزيهة[5]

الأداء البرنامجي في عام 2020

2-52 قدم البرنامج الفرعي دعما انتخابيا تقنيا إلى 53 دولة عضوا خلال عام 2020. فقد ساعد البرنامج الفرعي تلك الدول الأعضاء في بناء ثقة الجمهور في إدارتها الانتخابية وفي العملية الانتخابية في حد ذاتها، مع التركيز على الانتخابات باعتبارها جزءا من العمليات السياسية الشاملة الأوسع نطاقا. وحسب الاقتضاء وبناء على الطلب، ساعد البرنامج الفرعي أيضا الدول الأعضاء على تهيئة بيئة ملائمة لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية من خلال المساعي الحميدة ودعم الحوار السياسي والتيسير والوساطة، وذلك بالتعاون في أغلب الحالات مع كيانات إقليمية ودون إقليمية أو مع جهات فاعلة أخرى. وأعد البرنامج الفرعي أيضا واستكمل عددا من سياسات المساعدة الانتخابية على نطاق المنظومة، بعد إجراء مشاورات مع طائفة عريضة من كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك سياسات تتعلق بسلوك موظفي الأمم المتحدة في المواقع الانتخابية وما حولها، وبدعم منع العنف المتصل بالانتخابات.

2-53 وأســـهم العمل المذكور أعلاه في الوصـــول إلى 97 في المائة من الحالات التي تلقت فيها الدول الأعضـــاء بعثة للمســـاعدة الانتخابية في غضـون أربعة أسـابيع من تاريخ موافقة منسـق الأمم المتحدة لأنشـطة المسـاعدة الانتخابية، وهو ما شـكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في 96 في المائة، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وسـاعد البرنامج الفرعي أيضا في 22 من الانتخابات والاستفتاءات التي جرت في عام 2020 في ظروف سلمية بوجه عام.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

2-54 سيواصـل البرنامج الفرعي العمل المتصـل بالنتيجة المقررة، وفقا للولاية المنوطة به. ولمواصـلة الإسـهام في إحراز تقدم صـوب تحقيق الهدف، سيواصل المكتب تقديم استجابة منسقة وفعالة في الوقت المناسب لطلبات الدول الأعضاء الرامية إلى الحصول على المسـاعدة الانتخابية من الأمم المتحدة في غضـون الإطار الزمني المحدد. ويرد التقدم المتوقع ضـمن مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الثاني من الباب 2).

(5) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 3)).

الشكل الثاني من الباب 2

مقياس الأداء: النسبة المئوية للحالات التي تتلقى فيها الدول الأعضاء بعثة للمساعدة الانتخابية في غضون أربعة أسابيع من تاريخ موافقة منسق الأمم المتحدة لأنشطة المساعدة الانتخابية (سنوي)

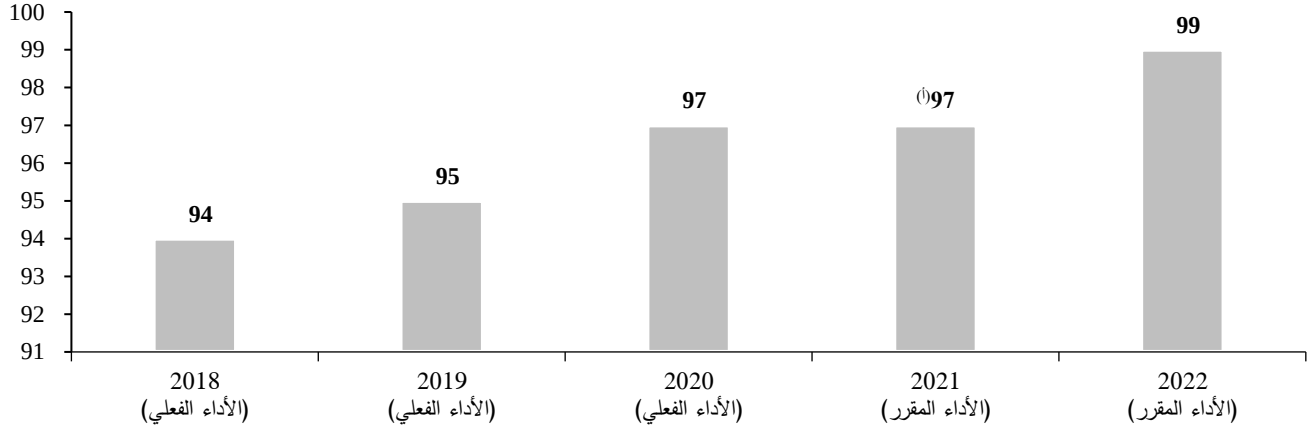

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: زيادة قدرة الدول الأعضاء على إجراء انتخابات شاملة وشفافة وسلمية وزيادة تقديم الدعم إلى المنظمات الإقليمية[6]

الأداء البرنامجي في عام 2020

2-55 قدم البرنامج الفرعي الدعم في مجال تطوير القدرات للمنظمات الإقليمية الشريكة، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، في زيادة تعزيز وحداتها الانتخابية. وحافظ البرنامج الفرعي على دعمه المقدم لمنابر بناء القدرات الانتخابية، والذاكرة المؤسسية، وتبادل المعارف على الصعيد العالمي. ومن هذه المنابر شبكة المعارف الانتخابية لإدارة الانتخابات وتكلفتها ومشروع بناء الموارد في مجال الديمقراطية وشؤون الحكم والانتخابات. وهي تُعدّ أدوات للمعارف والتدريب لفائدة المسؤولين عن الانتخابات والعاملين في هذا المجال في جميع أنحاء العالم. وقد أسهمت الأمم المتحدة وشركاء آخرون في هذه المبادرات إسهاما فعالا في تحديثها وتنفيذها بانتظام.

2-56 وأسهم العمل المذكور أعلاه في 10 أنشطة محددة تهدف إلى دعم المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء فيها، فضلا عن المبادرات الانتخابية العالمية، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في 13 مبادرة إقليمية لتنمية القدرات الانتخابية تشارك فيها المنظمات الإقليمية ودولها الأعضاء، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021. وكان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للبرنامج الفرعي في هذا المجال. ومن أوجه ذلك التأثير تأجيل ما لا يقل عن ثلاث مبادرات إقليمية بالحضور الشخصي لتنمية القدرات إلى ما بعد عام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

2-57 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا للولاية المنوطة به. وللإسهام في إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف، سينظم البرنامج الفرعي، بالشراكة مع المنظمات الإقليمية المعنية، ما لا يقل عن دورتين تدريبيتين إقليميتين، فضلا عن عدد

(6) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

آخر من مبادرات تنمية القدرات، للدول الأعضاء من مختلف أنحاء العالم بشأن مواضيع انتخابية رئيسية من قبيل الاعتبارات الجنسانية والانتخابات، ومراقبة الانتخابات ومنع العنف الانتخابي. وسيضطلع البرنامج الفرعي بمبادرات جديدة لزيادة تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية الشريكة وتقديم الدعم في تنمية القدرات للمنظمات الإقليمية، بما في عن طريق تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويرد التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الثالث من الباب 2).

الشكل الثالث من الباب 2

مقياس الأداء: عدد المبادرات الإقليمية لتنمية القدرات الانتخابية التي تشارك فيها المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء فيها (سنوي)

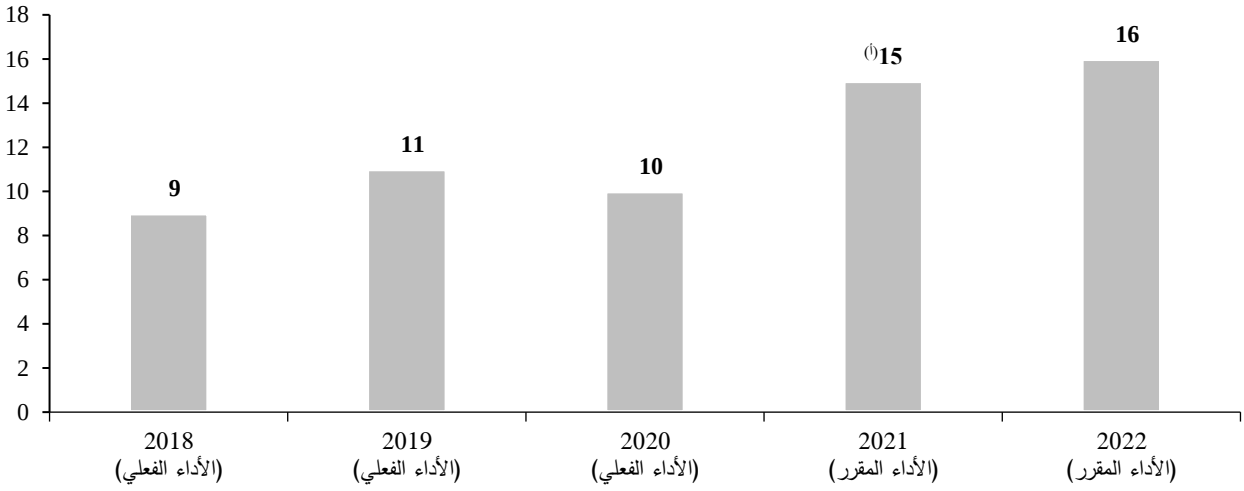

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: زيادة مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية والسياسية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

2-58 لا يزال المتوسط العالمي للنسبة المئوية للنساء في البرلمانات أبعد بكثير من مبتغى التوازن بين الجنسين الذي ألح عليه إعلان ومنهاج عمل بيجين. فإن تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات السياسية من المبادئ التوجيهية الرئيسية لأنشطة الأمم المتحدة في مجال المساعدة الانتخابية، وقد أسهم الدعم التقني الذي تقدمه الأمم المتحدة في زيادة مطردة في مشاركة المرأة وتمثيلها على مدى السنوات العديدة الماضية. وتشتمل جميع مشاريع الأمم المتحدة للدعم الانتخابي على الصعيد الميداني، والتي يزيد عددها على 50 مشروعا، على عناصر جنسانية قوية، ويركز العديد من الدورات التدريبية الإقليمية التي ينظمها البرنامج الفرعي للدول الأعضاء، بالشراكة مع المنظمات الإقليمية، على تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في تعزيز المشاركة السياسية والانتخابية للمرأة. وقد أثرت التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 على جميع الناس في جميع أنحاء العالم، غير أنها كانت أكثر وقعا على النساء والفئات الأضعف، وأظهرت أن الحاجة لا تزال قائمة إلى بذل الجهود لمعالجة أوجه عدم المساواة التي طبعت الماضي وتفاقمت بسبب الجائحة.

الدروس المستفادة والتغير المقرر

2-59 تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في أن هناك فرصا لتعزيز تنسيق الجهود بين جميع كيانات الأمم المتحدة المشاركة في دعم العمليات الانتخابية للدول الأعضاء. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيكفل البرنامج الفرعي تعزيز التنسيق

وتوزيع المسؤوليات بين مختلف كيانات الأمم المتحدة التي تقدم الدعم والمشورة للدول الأعضاء، بما في ذلك لتشجيع مشاركة المرأة. وفي بعض السياقات، هناك فرص للاستفادة من خبرة كل كيان على حدة في تعزيز مشاركة المرأة باعتبارها من الناخبين ومن المسؤولين الانتخابيين والمرشحين.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

2-60 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيتضح من الزيادة الإجمالية في النسبة المئوية للنساء في البرلمانات في البلدان التي تتلقى المساعدة الانتخابية من الأمم المتحدة (انظر الشكل الرابع من الباب 2).

الشكل الرابع من الباب 2

مقياس الأداء: المرأة في البرلمانات في البلدان التي تتلقى المساعدة الانتخابية من الأمم المتحدة (النسبة التراكمية)

(النسبة المئوية)

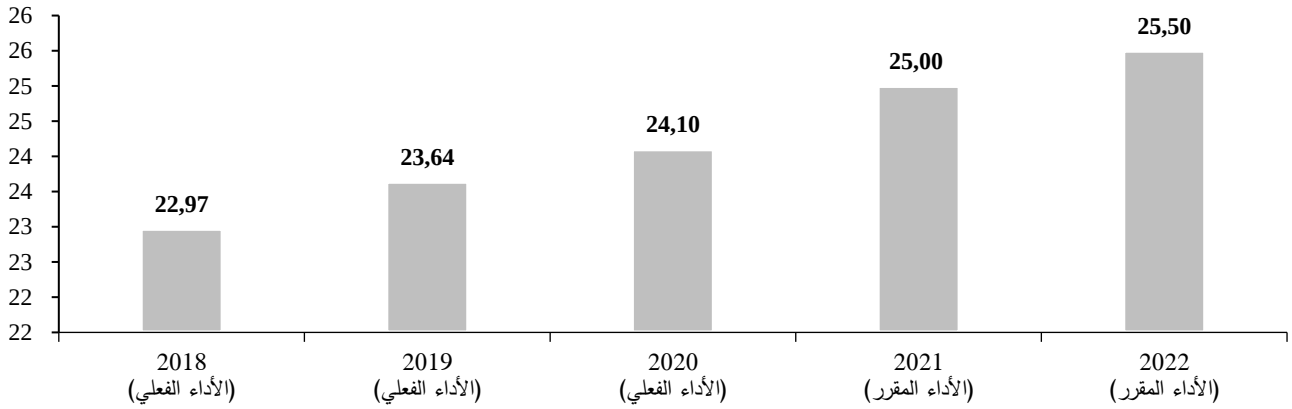

الولايات التشريعية

2-61 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

158/74 تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع إرساء الديمقراطية

المنجزات المستهدفة

2-62 يعرض الجدول 2-7 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 2-7

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	–	–	**1**	–
1 - تقرير الأمين العام عن تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع إقامة الديمقراطية	–	–	1	–
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	–	–	**1**	–
2 - تقديم الخدمات الفنية للجلسات العامة للجمعية العامة	–	–	1	–
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**26**	**28**	**26**	**30**
3 - تنسيق ودعم عملية إيفاد مراقبين دوليين للانتخابات بطلب من الدول الأعضاء والمنظمات الأخرى	1	1	1	1
4 - المشاريع المتعلقة بتقديم المساعدة الانتخابية إلى الدول الأعضاء	25	27	25	29
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	**19**	**9**	**19**	**20**
5 - تنظيم أنشطة تدريبية وحلقات عمل لمديري وموظفي الانتخابات على الصعيدين الإقليمي والوطني بشأن المسائل الانتخابية الرئيسية، بما فيها مسائل المساواة بين الجنسين والانتخابات، والانتخابات والعنف، ومراقبة الانتخابات	19	9	19	20
المواد التقنية (عدد المواد)	**5**	**5**	**5**	**6**
6 - المبادئ التوجيهية الفنية والمواد المرجعية المتعلقة بالعمليات الانتخابية والإطار القانوني الانتخابي وتنظيم الانتخابات وإدارتها.	5	5	5	6
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الدعم التقني إلى ما لا يقل عن 50 دولة عضوا سنويا عن طريق تصميم وتنفيذ مشاريع انتخابية تهدف إلى تنمية أو تعزيز قدرة السلطات الانتخابية الوطنية، ولا سيما في مجالات النظم والأطر الانتخابية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتسجيل الناخبين، والعمليات الانتخابية؛ وإسداء المشورة بشأن إنشاء وتعزيز قواعد بيانات انتخابية لما لا يقل عن منظمتين إقليميتين.

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إيفاد ما لا يقل عن 60 بعثة انتخابية، بما في ذلك بعثات لتقييم الاحتياجات بهدف صياغة استجابات على نطاق المنظومة لصالح الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة في إجراء انتخاباتها؛ والبعثات التقنية والاستشارية والاستعراضية وغيرها من أنواع البعثات التي توفد لتقديم الدعم للعمليات الانتخابية في الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة الانتخابية من الأمم المتحدة.

قواعد البيانات وغيرها من المواد الرقمية الموضوعية: تحديث قائمة الأمم المتحدة الوحيدة لخبراء العمليات الانتخابية؛ وتحديث السجلات المتعلقة بتقديم المساعدة الانتخابية لحفظ الذاكرة المؤسسية للأمم المتحدة.

البرنامج الفرعي 3
شؤون مجلس الأمن

الهدف

2-63 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في اضطلاع مجلس الأمن على نحو فعال بمسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين.

الاستراتيجية

2-64 للإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي كفالة تنفيذ برنامج عمل مجلس الأمن تنفيذا كاملا وتاما وفي الوقت المناسب، علاوةً على إصدار الوثائق الرسمية للمجلس ومن قِبله في حينها وبدقة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيساعد البرنامج الفرعي أولا وقبل كل شيء الرئاسة الشهرية للمجلس في الاضطلاع بالمهام الرسمية للمكتب، ويقدم المشورة الإجرائية والموضوعية لرئيس المجلس وأعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى فيما يتعلق بإدارة الجلسات وأنشطة المجلس. وعلاوة على ذلك، سيكفل نشر وإحالة إجراءات المجلس المتخذة وسائر وثائقه بدقة وفي حينها، علاوةً على المراسلات التي يتلقاها من الأمانة العامة والدول الأعضاء والكيانات. وسيواصل أيضا تنسيق تحديد المواعيد الزمنية للجلسات الرسمية وغير الرسمية وإدارتها. وسيتحقق ذلك بتطبيق المبادئ التوجيهية والممارسات الإجرائية المعمول بها، والإسراع بتعميم وتنسيق تحرير تلك الوثائق وترجمتها وإصدارها، عند الاقتضاء.

2-65 وسيقوم البرنامج الفرعي أيضا بتقديم الدعم للهيئات الفرعية لمجلس الأمن، ومنها لجان الجزاءات وغيرها من اللجان والأفرقة العاملة. ويشمل ذلك تقديم الدعم إلى المجلس وهيئاته الفرعية في تصميم وتنفيذ نُظم الجزاءات. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم البرنامج الفرعي الدعم الفني والإداري إلى شتى أنواع أفرقة رصد الجزاءات التي أنشأها المجلس، بهدف تيسير إجراء رصد متعمق وموثوق به لحالة تنفيذ الجزاءات وانتهاكاتها. وسيعمل البرنامج الفرعي كذلك مع منظومة الأمم المتحدة ككل والدول الأعضاء لتحسين سير عمل لجان الجزاءات على نحو فعال، ولتعزيز ترسيخ فهم جزاءات المجلس وتنفيذها. وفي هذا الصدد، سيواصل البرنامج الفرعي تنظيم دورات تدريبية توجيهية سنوية للرؤساء والأعضاء الجدد للجان الجزاءات؛ والقيام على الفور بتعميم القائمة الموحدة لجزاءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، وسائر المنظمات الإقليمية والدولية، والقطاع الخاص، عقب اتخاذ المجلس ولجان الجزاءات القرارات المتعلقة بإدراج الأسماء في القائمة ورفعها منها، وتوفير الدعم لإنشاء أفرقة الخبراء في الوقت المناسب.

2-66 وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا إلى الدول الأعضاء بحوثا وتحليلات متخصصة تتعلق بممارسات مجلس الأمن وإجراءاته. وستقدم هذه البحوث والتحليلات في منشورات مثل منشورَي *مرجع ممارسات مجلس الأمن ولمحة عامة عن ممارسات مجلس الأمن*، وغير ذلك من موارد البيانات المعلومات المتعلقة بمجالات محددة من ممارسات المجلس. وستُتاح جميع المنتجات البحثية والتحليلية على الإنترنت للدول الأعضاء عبر الموقع الشبكي للمجلس. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا تقديم دعم الأمانة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع للمجلس، بطرق منها إسداء المشورة في المسائل الإجرائية والموضوعية إلى رئاسة المجلس وأعضائه الآخرين. وسيستجيب البرنامج الفرعي أيضا لطلبات محددة من الدول الأعضاء في مجالَي البحث والمشورة، وسيعقد دورات إعلامية مكرسة لذلك، عند الطلب.

2-67 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تلقِّي مجلس الأمن دعما كاملا من الأمانة العامة للوفاء بمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة؛

(ب) تلقِّي مجلس الأمن ولجان الجزاءات التابعة له دعما كاملا في تنفيذ الجزاءات المحددة الأهداف؛

(ج) تحسين حصول الدول الأعضاء على الموارد والمعلومات المتعلقة بمجلس الأمن، بما يسمح لها أن تكون أكثر اطلاعا على أعماله وأقدر على المشاركة في عمل المجلس والمساهمة في تنفيذ قراراته.

الأداء البرنامجي في عام 2020

2-68 يشـــمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي اســـتجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

مواصلة عمليات مجلس الأمن خلال جائحة كوفيد-19

2-69 تسببت جائحة كوفيد-19 في تعطيل كبير لسير عمل مجلس الأمن وهيئاته الفرعية بسبب عدم القدرة على عقد جلسات رسمية في المقر. وعقب التوصل إلى اتفاق بين أعضاء المجلس في منتصف آذار/مارس 2020 بشأن اعتماد أساليب عمل استثنائية مؤقتة، ساعد البرنامج الفرعي في تهيئة وتفعيل منصة جديدة للاجتماعات الافتراضية لأعضاء المجلس، جرى تكميلها فيما بعد بمنصة منفصلة تمكّن من توفير خدمات الترجمة الفورية إلى جميع اللغات الرسمية الست. ونُفِّذت أيضا إجراءات خاصة تسمح باعتماد مشاريع القرارات وغيرها من مقررات المجلس عن بعد.

2-70 وساعد البرنامج الفرعي أيضا أفرقة الرصد التابعة لمجلس الأمن، بشتى أنواعها، في إجراء مشاوراتها عن بعد، ويسّر في أواخر عام 2020 استئناف السفر، حيثما سمحت الظروف بذلك. وفي إطار مواصلة دعم المجلس في تصميم وتنفيذ نظم الجزاءات، أجرى البرنامج الفرعي التقييمات الأربعة المقررة من خلال مشاورات افتراضية.

2-71 وكيّف البرنامج الفرعي أيضـــا طريقة عرض *مرجع ممارســـات مجلس الأمن*، بما يعكس أســـاليب عمل مجلس الأمن المعدلة في إطار بيئة العمل عن بعد. وأدرج البرنامج الفرعي أيضـــا بعض العناصـــر المتعلقة بعمل المجلس عن بعد في *مرجع الممارسات وفي اللمحة العامة عن ممارسات مجلس الأمن*، بغية الحفاظ على الذاكرة المؤسسية والسجلات التاريخية ليستفيد منها المجلس وأعضاء الأمم المتحدة ككل.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

2-72 أســـهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضـــح من الزيادة المســـجلة خلال عام 2020 في العدد الكلي للاستفسارات/طلبات البحث، وفي متوسط عدد الاستفسارات الشهرية التي رد عليها البرنامج الفرعي. وهذا يوضح كيف أن الدول الأعضاء واصلت التماس ما يقدمه البرنامج الفرعي من خبرة ودعم واسع النطاق، على الرغم من أثر جائحة كوفيد-19 (انظر الشكل الخامس من الباب 2).

الشكل الخامس من الباب 2

مقياس الأداء: عدد الاستفسارات أو طلبات البحث المردود عليها سنويا

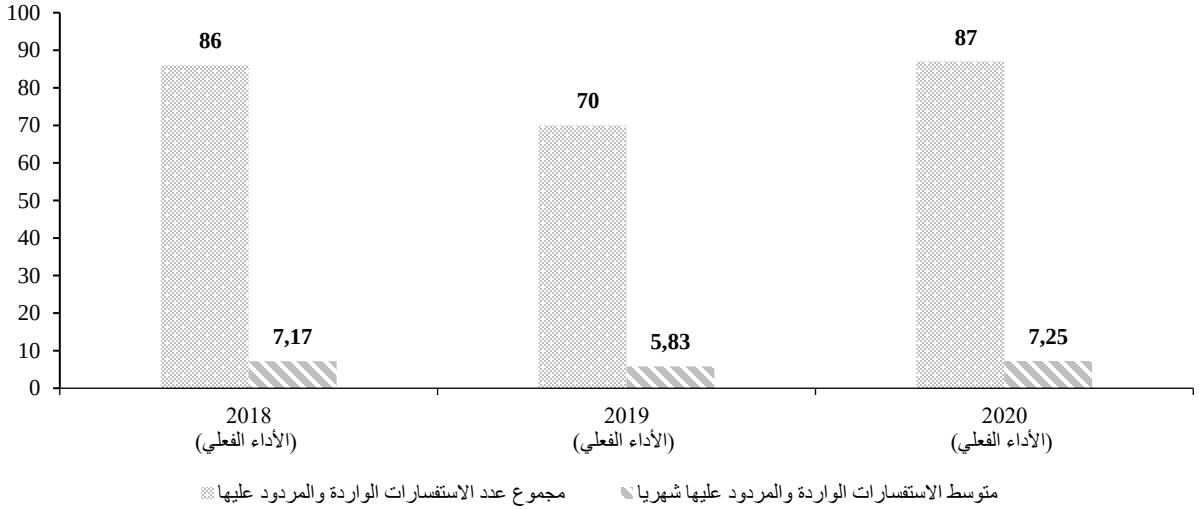

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

2-73 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، غيّر البرنامج الفرعي النهج الذي يقدم به الخدمات الفنية الداعمة لعمل مجلس الأمن وهيئاته الفرعية، بما يشمل استخدام منصات اجتماعات افتراضية لعقد الجلسات، وإجراء التقييمات المقررة لتدابير الجزاءات من خلال مشاورات افتراضية، وتكييف شكل منشورات معينة بطريقة تعكس أساليب عمل المجلس المعدلة. وكان لهذه التغييرات أثر على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة 1 أدناه.

2-74 غير أن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، بما يشمل إدراج ركن جديد في الموقع الشبكي عن الجلسات التي يعقدها مجلس الأمن عبر الفيديو ونتائجها. وأسهمت المنجزات المستهدفة المعدلة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

2-75 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين لنتائج معروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة وتعكسان بالتالي الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: المحطة الأولى في التعامل مع جميع المسائل المتصلة بمجلس الأمن بالنسبة لأعضاء المجلس وغيرهم[7]

الأداء البرنامجي في عام 2020

2-76 في ظل الظروف الناشئة عن جائحة كوفيد-19، وتمشيا مع هدف البرنامج الفرعي المتمثل في الحفاظ على تقديم الدعم، فضلا عن المشورة السياساتية والإجرائية، لأعضاء مجلس الأمن وللدول الأعضاء، فقد أدرج ركنا جديدا في الموقع الشبكي للمجلس عن الجلسات التي يعقدها المجلس عبر الفيديو ونتائجها. ولأن عدم تمكّن المجلس من عقد جلسات حضورية جعل تنفيذ النظام الداخلي المؤقت وإصدار محاضر رسمية للجلسات أمرا صعبا، فقد مكّن الركن الجديد في الموقع الشبكي أعضاء المجلس والدول الأعضاء من العثور على جميع المعلومات المتعلقة بأساليب عمل المجلس الاستثنائية المؤقتة والمحاضر الخطية للجلسات ونتائجها.

2-77 ونظّم البرنامج الفرعي دورات تدريبية بشأن الجزاءات لأعضاء مجلس الأمن وللدول غير الأعضاء في المجلس، لتشجيع تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة وتحسين فهم ومعرفة الممارسين، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بشأن هيكل جزاءات الأمم المتحدة. وأُنجزت بعض الأنشطة في أوائل عام 2020، ونُفِّذت أنشطة أخرى في شكل افتراضي. غير أن بعض الأنشطة التدريبية المقررة للدول الأعضاء فيما يتعلق بالجزاءات قد أُجِّلت بسبب الجائحة.

2-78 وخلال عام 2020، زاد البرنامج الفرعي تحسين قدرته على تزويد أعضاء مجلس الأمن بمنتجات معرفية معززة ومتنوعة. وفي هذا الصدد، واصل البرنامج الفرعي تطوير قاعدة البيانات iSCAD+ لتعزيز جمع البيانات والعرض البصري للمعلومات المتعلقة بالاجتماعات والوثائق والسجلات التاريخية لكي يستخدمها مستقبلا أعضاء المجلس وأعضاء الأمم المتحدة ككل. وقام البرنامج الفرعي في عام 2020، في إطار تعزيز دوره البحثي والاستشاري، ببدء العمل بخمس لوحات متابعة تفاعلية تتضمن مجموعات بيانات تتعلق بأنشطة المجلس وممارساته ذات الصلة. وبنشر هذه المنتجات على الموقع الشبكي للمجلس والترويج لها من خلال حسابات البرنامج على وسائل التواصل الاجتماعي، أتيحت للمجلس وأعضاء الأمم المتحدة ككل والجمهور المهتم أدوات بحثية وإعلامية سهلة الاستخدام تتضمن بيانات أساسية.

2-79 وأسهم العمل المذكور أعلاه في بلوغ متوسط الوقت المستغرق في تصفُّح الموقع الشبكي لمجلس الأمن 2:10 دقائق، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في 1:20 دقيقة، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

2-80 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تكييف التنفيذ مع الظروف التي يقوم مجلس الأمن في ظلها بعمله من أجل تقديم المشورة السياساتية والإجرائية الأنسب. وسيقوم البرنامج الفرعي بتفعيل قاعدة البيانات iSCAD+، بما يتيح استخدام منتجات معرفية محسنة للبيانات لدعم مداولات المجلس. ويرد التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل السادس من الباب 2). وتعكس الزيادة في الوقت المستغرق في تصفُّح الموقع الشبكي للمجلس تفاعل المستخدمين لفترة أطول على الموقع واطلاعهم على المحتوى ذي الصلة بما يستجيب لاحتياجاتهم واهتماماتهم.

(7) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 3)).

الشكل السادس من الباب 2

مقياس الأداء: الوقت المستغرق في تصفُّح الموقع الشبكي لمجلس الأمن

(بالدقائق)

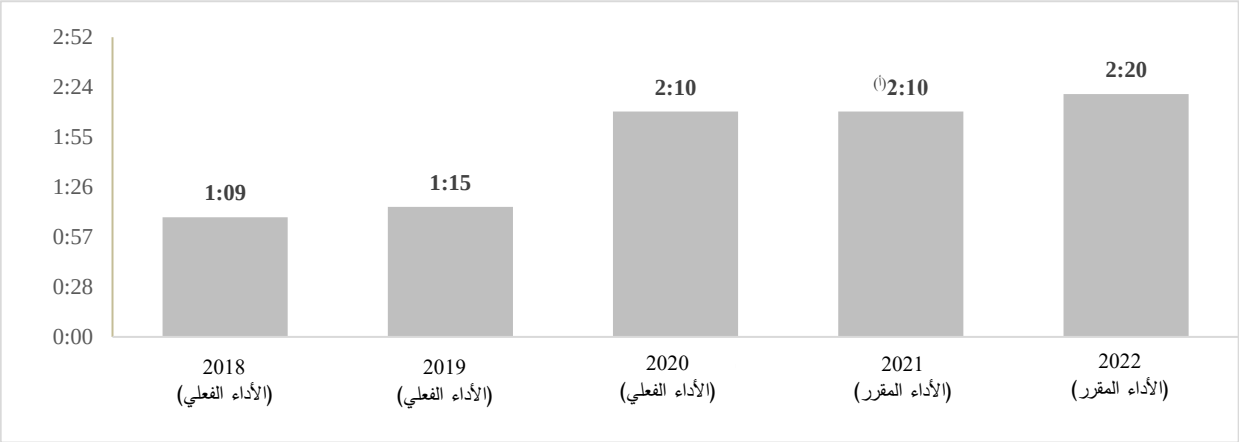

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تلقي أعضاء المجلس معلومات في أوانها عن تنفيذ تدابير الجزاءات[8]

الأداء البرنامجي في عام 2020

2-81 واصل البرنامج الفرعي إنشاء أفرقة خبراء في أوانها لمساعدة مجلس الأمن ولجان الجزاءات التابعة له في الرصد المستمر لتنفيذ الجزاءات. وفي هذا الصدد، حافظ البرنامج الفرعي على اتصالات منتظمة مع الدول الأعضاء، لأغراض منها تعيين أفرقة خبراء محددة، فضلا عن تنبيهها إلى الفرص المتاحة عموما. وواصل البرنامج الفرعي تحديث وتعهد قائمة بأسماء الأفراد المؤهلين الذين خضعوا للفرز الأولي والذين أبدوا اهتمامهم بالانضمام إلى فريق من الخبراء، وذلك من خلال الاحتفاظ بقائمة بأسماء الخبراء. وواصل البرنامج الفرعي أيضا إعطاء الأولوية للتمثيل الجنساني والجغرافي المناسب، مع مراعاة قرار المجلس 2467 (2019)، الذي شجع المجلس بموجبه الأمين العام على أن يكفل وجود خبراء مختصين في مجال العنف الجنسي والمسائل الجنسانية ضمن أعضاء أفرقة الخبراء، في الحالات التي صدر فيها تكليف بذلك.

2-82 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تلقي لجان الجزاءات نسبة 100 في المائة من المقترحات المتعلقة بأفرقة الخبراء في غضون أسبوعين من تجديد الولاية أو في غضون ستة أسابيع من إنشاء ولاية جديدة، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

2-83 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي الاتصال بالدول الأعضاء، وتحديث وتعهد قائمة الخبراء، والسعي إلى ضمان التوازن الجنساني والجغرافي في تكوين أفرقة الخبراء. ويرد التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل السابع من الباب 2).

(8) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الشكل السابع من الباب 2

مقياس الأداء: مقترحات أفرقة الخبراء التي تتلقاها لجان الجزاءات في غضون أسبوعين من تجديد الولاية أو في غضون ستة أسابيع من إنشاء ولاية جديدة

(النسبة المئوية)

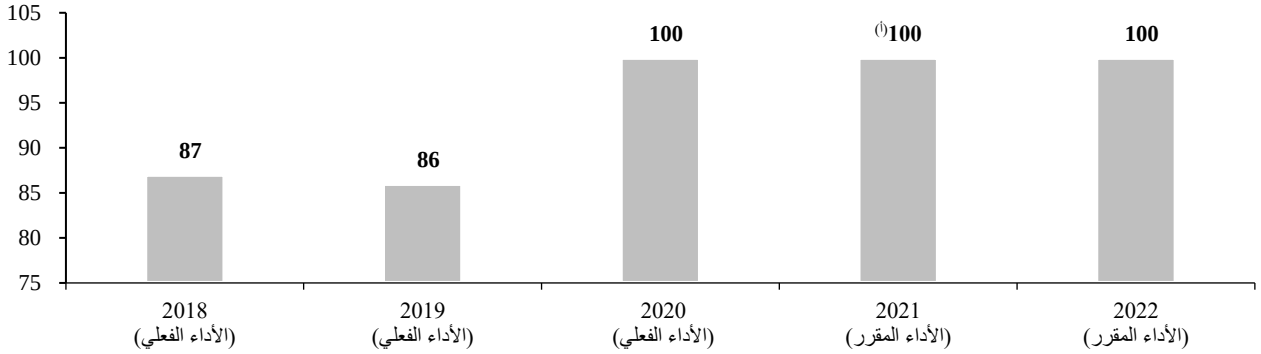

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: حلقة عمل تعريفية سنوية معززة للأعضاء الجدد في مجلس الأمن

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

2-84 من الأولويات الرئيسية للبرنامج الفرعي بناء قدرات الأعضاء الجدد في مجلس الأمن. ومنذ عام 2016، يعقد البرنامج الفرعي حلقات عمل تعريفية سنوية تهدف إلى إعطاء مندوبي الأعضاء الجدد نظرة عامة عن ممارسات وأساليب عمل المجلس وهيئاته الفرعية، وإطلاعهم على النطاق الواسع من الدعم الذي يقدمه البرنامج الفرعي لأعضاء المجلس، وتعريفهم بمختلف أفرقة البرنامج التي تتعاون مع المجلس في المسائل المتصلة بجدول أعماله. ويتلقى البرنامج الفرعي منذئذ ردود فعل إيجابية مستمرة من المشاركين في حلقات العمل.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

2-85 تَمثَّل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في الحاجة إلى تعديل محتويات حلقة العمل لضمان تركيزها بشكل أفضل على احتياجات المشاركين، وكذلك الحاجة إلى تكييف حلقة العمل لضمان فعالية التنفيذ من خلال شكل افتراضي أثناء جائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيواصل البرنامج الفرعي استكشاف سبل زيادة تعزيز تجربة المشاركين في حلقة العمل من خلال التواصل مع أعضاء المجلس الجدد خلال مراحل التخطيط لتحديد مجالات اهتمامهم والعمل مع مقدمي حلقة العمل لضمان تعزيز الطابع التفاعلي للعروض وتكييفها مع الشكل الافتراضي.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

2-86 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيتضح من درجة الرضا العالية التي يعرب عنها المشاركون في حلقة العمل التعريفية لأعضاء مجلس الأمن الجدد (انظر الشكل الثامن من الباب 2).

الشكل الثامن من الباب 2

مقياس الأداء: درجة الرضا التي يعرب عنها المشاركون في حلقة العمل التعريفية السنوية لأعضاء مجلس الأمن الجدد

(النسبة المئوية)

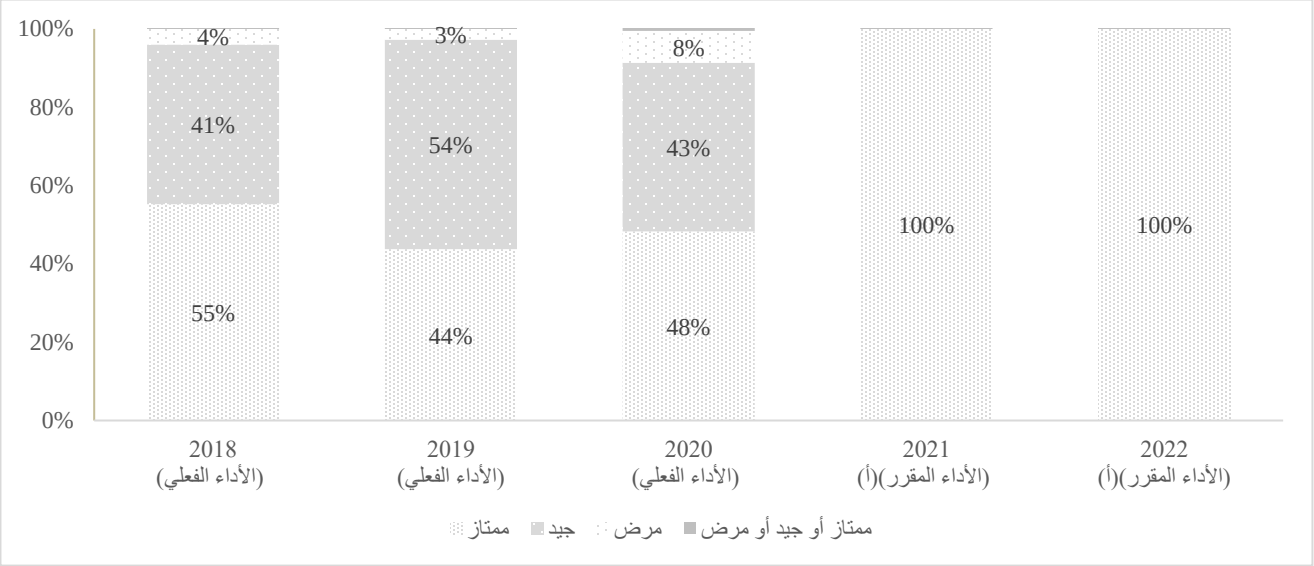

ملاحظة: تمثل النسبة المئوية عدد المشاركين الذين كان ردهم، في إطار تقييمهم العام لحلقة العمل، "ممتاز" أو "جيد" أو "مرض". وقد لا تساوي المجاميع 100 في المائة بسبب التقريب.

(أ) تشير الأرقام المقررة لعامي 2021 و 2022 إلى المجموع الكلي للتقييمات "ممتاز" أو "جيد" أو "مرض".

الولايات التشريعية

2-87 ترد في القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

ميثاق الأمم المتحدة

المواد 1 و 7 و 12 (2) و 15 و 24 و 28 و 29 و 30 و 41 و 45 و 46 و 47 و 50

النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن

قرارات الجمعية العامة

686 (د-7) الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة تيسير إتاحة أدلة القانون الدولي العرفي

222/55 خطة المؤتمرات

244/75 خطة المؤتمرات

140/75 تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة

قرارات مجلس الأمن ومذكرات رئيس مجلس الأمن

رسائل شهرية من رئيس مجلس الأمن بشأن أساليب العمل خلال جائحة كوفيد-19 (ابتداء من آذار/مارس 2020)

القرارات المتعلقة بإنشاء وولايات الأجهزة الفرعية التي أنشأها المجلس بموجب أحكام المادة 29 من ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يلي:

(1992) 751	(2011) 1970
(1999) 1267	(2011) 1988
(2001) 1373	(2011) 1989
(2003) 1518	(2012) 2048
(2004) 1533	(2013) 2127
(2004) 1540	(2014) 2140
(2005) 1591	(2015) 2206
(2005) 1636	(2015) 2253
(2006) 1718	(2017) 2374
(2009) 1904	S/2017/507 مذكرة من رئيس مجلس الأمن مؤرخة 30 آب/أغسطس 2017

المنجزات المستهدفة

2-88 يعرض الجدول 2-8 قائمةً بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 2-8

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**54**	**54**	**54**	**54**
1 - الإخطارات الواردة من الأمين العام بموجب المادة 12 (2) من ميثاق الأمم المتحدة	1	1	1	1
2 - قوائم الرسائل الواردة من الأفراد والهيئات غير الحكومية عملاً بالفقرة ألف من التذييل المرفق بالنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن	1	1	1	1
3 - بيان موجز أعده الأمين العام عن المسائل المعروضة على مجلس الأمن وعن المرحلة التي بلغها النظر في تلك المسائل (إضافات أسبوعية)	52	52	52	52
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**510**	**513**	**400**	**400**
4 - جلسات مجلس الأمن وهيئاته الفرعية والمداولات ذات الصلة، بما في ذلك توفير الدعم لإصدار القرارات، والبيانات الرئاسية، والبيانات الصحفية، وسائر إجراءات/مقررات المجلس وهيئاته الفرعية	510	513	400	400
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	**6**	**8**	**4**	**8**
5 - توجيه أعضاء مجلس الأمن الجدد فيما يتعلق بالممارسات والإجراءات وأساليب العمل المتغيرة للمجلس وهيئاته الفرعية	6	8	4	8
المنشورات (عدد المنشورات)	**2**	**1**	**2**	**2**
6 - مرجع *ممارسات مجلس الأمن*	1	1	1	1
7 - مجلد *قرارات ومقررات مجلس الأمن*	1	-	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
المواد التقنية (عدد المواد)	**104**	**109**	**109**	**124**
8 - بحوث مخصصة للدول الأعضاء بشأن ممارسات وإجراءات مجلس الأمن، الراهنة والتاريخية	75	87	80	95
9 - مجموعة الولايات المتصلة بعمليات حفظ السلام العاملة والبعثات السياسية الخاصة التي يأذن بها مجلس الأمن	1	1	1	1
10 - مجموعة ولايات مجلس الأمن والتقارير المقدمة إلى المجلس	12	5	12	12
11 - مجموعة الولايات المتصلة بالمسائل الشاملة؛ والمرأة والسلام والأمن؛ والأطفال في النزاعات المسلحة؛ وحماية المدنيين في النزاع المسلح	3	3	3	3
12 - *لمحة عامة عن ممارسات مجلس الأمن*	1	1	1	1
13 - الإحصاءات الشهرية لمداولات مجلس الأمن	12	12	12	12

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الدعم الفني والمشورة والخدمات الاستشارية والدعوية لمجلس الأمن في إعداد تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة.

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: بعثات مجلس الأمن ورؤساء هيئاته الفرعية الموفدة إلى البلدان أو المناطق فيما يتعلق بالمسائل المعروضة على المجلس؛ وتقييمات نظم الجزاءات، بما في ذلك تقديم توصيات لتعديل التدابير، متى صدر تكليف بذلك من المجلس.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تحديث وتعهد قاعدة بيانات شعبة شؤون مجلس الأمن لإجراءات المجلس وممارساته وأساليب عمله، بما في ذلك بيانات عن أكثر من 200 جلسة عامة تعقد سنويا وتتناول ما يقرب من 50 بندا من بنود جدول الأعمال؛ وتحديث وتعهد قائمة الخبراء للهيئات الفرعية التابعة للمجلس، وقائمة الجزاءات الموحدة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بجميع اللغات الرسمية وإتاحتها للدول الأعضاء والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين؛ ولوحات المتابعة التفاعلية المتعلقة بولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، والمسائل الشاملة المدرجة في جدول أعمال المجلس.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهُّد الموقع الشبكي لمجلس الأمن وهيئاته الفرعية بجميع اللغات الرسمية وإتاحته للدول الأعضاء والجمهور عموما؛ ونشر مشاركات في وسائل التواصل الاجتماعي تربط أنشطة المجلس بالجوانب الدستورية والإجرائية ذات الصلة الواردة في *مرجع ممارسات مجلس الأمن*.

البرنامج الفرعي 4
إنهاء الاستعمار

الهدف

2-89 يتمثل الهدف، الذي يسهم في تحقيقه هذا البرنامج الفرعي، في تعزيز عملية إنهاء الاستعمار وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة فيما يتعلق بالأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وذلك للقضاء تماماً على الاستعمار.

الاستراتيجية

2-90 للإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم الفني إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة واللجنة الرابعة، بما يشمل إعداد وثائق الهيئات التداولية، وورقات عمل الأمانة العامة، وإعداد التقارير التي كُلف الأمين العام بإعدادها، وتقديم معلومات عن تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال لإدراجها في التقرير السنوي لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

2-91 وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا تقديم المشورة ومواد الإحاطة والدعم الفني للاجتماعات والحلقات الدراسية الإقليمية السنوية والبعثات الزائرة للجنة الخاصة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى (اللجنة الرابعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي)، بالتنسيق الوثيق مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا إقامة اتصالات مع ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها للنهوض بولايته، والعمل مع إدارة التواصل العالمي

وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار، بطرق منها تحسين موقع الأمم المتحدة الشبكي المتعلق بإنهاء الاستعمار.

2-92 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن طريق تزويد اللجنة الخاصة بمعلومات شاملة عن الأثر المستمر للجائحة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، في إطار ورقات العمل السنوية، عملا بالمادة 73 (هـ) من الميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

2-93 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) طرح مقترحات محددة للقضاء على الاستعمار؛

(ب) إعداد برامج عمل بنَّاءة ووضعها في صيغتها النهائية، على أساس كل حالة على حدة، لإنهاء الاستعمار في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

2-94 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرّر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن اتخاذ اللجنة الخاصة قرارات مستنيرة وفي الوقت المناسب عند النظر في الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

الأداء البرنامجي في عام 2020

2-95 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

إذكاء الوعي بإنهاء الاستعمار

2-96 واصل البرنامج الفرعي عمله المتصل بموقع الأمم المتحدة الشبكي المتعلق بإنهاء الاستعمار، مما مكّن أصحاب المصلحة المعنيين وعامة الجمهور من البقاء على علم بالعمل المتواصل الذي تقوم به المنظمة بشأن إنهاء الاستعمار. وقد أصبح ذلك أكثر أهمية بعد جائحة كوفيد-19 وأثرها على أنشطة اللجنة الخاصة.

2-97 ولإذكاء الوعي بإنهاء الاستعمار، ولا سيما أنشطة والتزامات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضاء على الاستعمار باعتباره إحدى أولوياتها منذ عام 1945، قام البرنامج الفرعي في تشرين الأول/أكتوبر 2020 بنشر فيديو رسوم متحركة مدته سبع دقائق في الموقع الشبكي بهدف الوصول إلى جمهور عالمي. ونُشر هذا الفيديو أيضا في منصات التواصل الاجتماعي وتلفزيون وفيديو الأمم المتحدة. ومن أجل إنتاج هذا الفيديو، تولى البرنامج الفرعي مهام إعداد المذكرة المفاهيمية وبحث وإعداد الخطاب وتحديد الاختصاصات والنطاق. وتمشيا مع الولاية المتعلقة بتعدد اللغات وإمكانية الوصول، من المقرر أن تصدر النسخ المترجَمة باللغات الرسمية الخمس الأخرى في الوقت المناسب.

2-98 وعلاوة على ذلك، تمكّن البرنامج الفرعي من الوصول إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين الذين يرغبون في التفاعل بنشاط مع اللجنة الخاصة، عادة من خلال حلقاتها الدراسية ودوراتها، عن طريق التحديث المستمر للموقع الشبكي بجميع اللغات الرسمية الست.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

2-99 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من إمكانية وصول الدول الأعضاء والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وأصحاب المصلحة المعنيين وعامة الجمهور إلى فيديو الرسوم المتحركة المتعلق بإنهاء الاستعمار، وتعزيز نطاق أعمال

إنهاء الاستعمار من خلال حملة لنشر الفيديو. وعقب ذلك، سجل الموقع الشبكي رقما قياسيا جديدا بلغ 700 27 مستخدم في تشرين الأول/أكتوبر، وهو ضعف عدد المستخدمين في تشرين الأول/أكتوبر من العام السابق (انظر الجدول 2-9).

الجدول 2-9
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	إمكانية وصول الدول الأعضاء والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وأصحاب المصلحة المعنيين وعامة الجمهور إلى مواد وخصائص محسَّنة في موقع الأمم المتحدة الشبكي المتعلق بإنهاء الاستعمار، بما في ذلك الرسوم البيانية ("إنهاء الاستعمار: الدورة السنوية"، و "اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار" و "اللجنة الرابعة")	إمكانية وصول الدول الأعضاء والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وأصحاب المصلحة المعنيين وعامة الجمهور إلى فيديو الرسوم المتحركة المتعلق بإنهاء الاستعمار، وتعزيز نطاق أعمال إنهاء الاستعمار من خلال حملة لنشر الفيديو وعقب ذلك، سجل الموقع الشبكي رقما قياسيا جديدا بلغ 700 27 مستخدم في تشرين الأول/أكتوبر، وهو ضعف عدد المستخدمين في تشرين الأول/أكتوبر من العام السابق

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

2-100 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، كان على البرنامج الفرعي أن يعتمد نهجا افتراضيا وهجينا في خدمة اجتماعات مكتب اللجنة الخاصة، حيث اتُّخذت قرارات بتأجيل الحلقة الدراسية الإقليمية للجنة وإلغاء دورتها الموضوعية، واجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الرابعة والجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، أُدخلت تعديلات على دعم عمل اللجنة الخاصة، وتحديدا فيما يتعلق بصياغة القرارات المدرجة في التقرير السنوي للجنة الخاصة، الذي نُظر فيه عن طريق إجراء الموافقة الصامتة. وفي هذا الصدد، كان على البرنامج الفرعي أن يعتمد على مصادر خارجية ورسمية، متاحة على الإنترنت ويمكن التحقق منها، للحصول على أحدث المعلومات المتعلقة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أعقاب إلغاء الحلقة الدراسية والدورات. ونفّذ البرنامج الفرعي أيضا نظاما لتناوب الموظفين بهدف توفير دعم مستمر للجلسات الحضورية، حسب الاقتضاء وبما يتماشى مع تدابير الصحة والسلامة في المقر. وكان لهذه التغييرات أثر على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة 1 أدناه.

النتائج المقررة لعام 2022

2-101 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين لنتائج معروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة وتعكسان بالتالي الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تعزيز نشر المعلومات[9]

الأداء البرنامجي في عام 2020

2-102 عمل البرنامج الفرعي باستمرار على تحديث وتحسين موقع الأمم المتحدة الشبكي المتعلق بإنهاء الاستعمار، امتثالا للولاية المتعلقة بنشر المعلومات وتعدد اللغات، بإنتاج محتوى تفاعلي ("جدول زمني: لمحة عامة تاريخية" و "الأقاليم المشمولة بالوصاية التي نالت الحق في تقرير المصير") وفيديو رسوم متحركة عن إنهاء الاستعمار ("الأمم المتحدة وإنهاء الاستعمار: من الماضي إلى الحاضر"). وعمل البرنامج الفرعي أيضا مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تنفيذ مشروع تحديث الموقع بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية المحدثة بشأن الجهود الترويجية الصادرة عن إدارة التواصل العالمي. وعلاوة على ذلك، تعاون البرنامج الفرعي مع الإدارة لتحديث الكتيب المعنون "عشرة أسئلة يكثر طرحها بشأن الأمم المتحدة وإنهاء الاستعمار"، الذي أتيح على الموقع الشبكي في شكل عالي الدقة لأغراض الطباعة والتثقيف.

2-103 وأسهم العمل المذكور أعلاه في وصول 767 112 من المستخدمين إلى موقع الأمم المتحدة الشبكي المتعلق بإنهاء الاستعمار بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في وصول 957 248 مستخدما إلى الموقع الشبكي، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية لعام 2020. ويمكن أن يعزى ذلك إلى تأجيل وإلغاء أنشطة اللجنة الخاصة، بسبب جائحة كوفيد-19. وعلى الرغم من المحتوى التفاعلي والسمعي البصري الجديد، مع محدودية الأنشطة في عام 2020، كان المستخدمون أقل ميلا إلى الرجوع بشكل متكرر إلى الموقع الشبكي للحصول على معلومات إضافية تتعلق بتلك الأنشطة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

2-104 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيضمن البرنامج الفرعي استمرار تحديث الموقع الشبكي وزيادة تحسينه وتعزيزه من خلال التكنولوجيات الرقمية الأخرى المتاحة، بما في ذلك أدوات العرض البصري للبيانات ومنصات التواصل الاجتماعي. ويرد التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل التاسع من الباب 2).

الشكل التاسع من الباب 2

مقياس الأداء: عدد مستخدمي موقع الأمم المتحدة الشبكي المتعلق بإنهاء الاستعمار

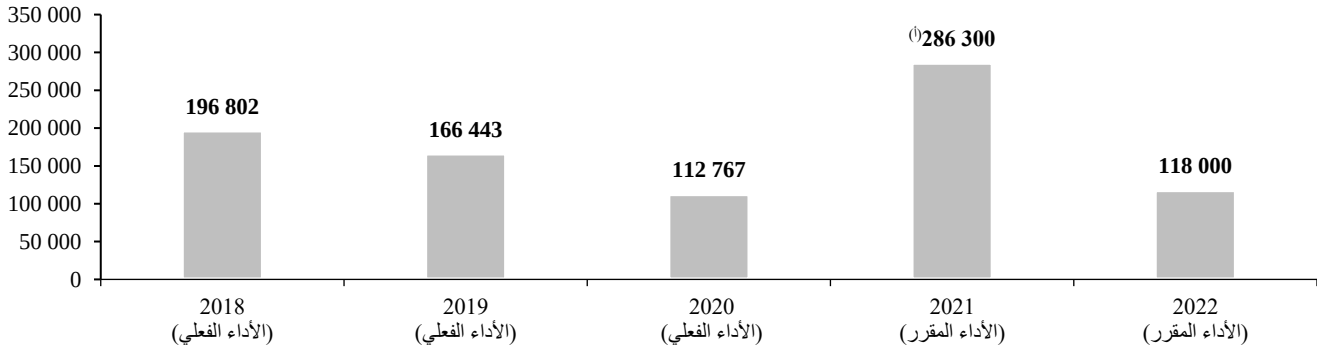

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(9) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 3)).

النتيجة 2: زيادة عدد الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة التي تقدم معلومات عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي[10]

الأداء البرنامجي في عام 2020

2-105 قام البرنامج الفرعي، على نحو استباقي، بالتعاون والمتابعة مع الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة بشأن طلب الحصول على معلومات عن الدعم المقدم إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

2-106 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تلقي معلومات من 11 كيانا، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في 13 كيانا من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي تقدم معلومات عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021. وفي حين كانت هناك زيادة بنسبة 60 في المائة مقارنة بعام 2019 في عدد الردود التي تلقاها البرنامج الفرعي، كما أفاد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2020/52/Rev.1، الفقرة 4)، أشارت بعض الكيانات، على غرار السنوات الماضية، إلى أنه ليس لديها أي معلومات تقدمها بشأن هذه المسألة. وبناء على ذلك، لا يمكن اعتبار ردودها مساهمة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

2-107 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. ولمواصلة الإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيوفر البرنامج الفرعي للوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة مزيدا من التوجيهات بشأن المعلومات المطلوبة عن الدعم المقدم إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وخصوصا في سياق التأثير المستمر لجائحة كوفيد-19. ويرد التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل العاشر من الباب 2).

الشكل العاشر من الباب 2

مقياس الأداء: العدد السنوي لكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي تقدم معلومات عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

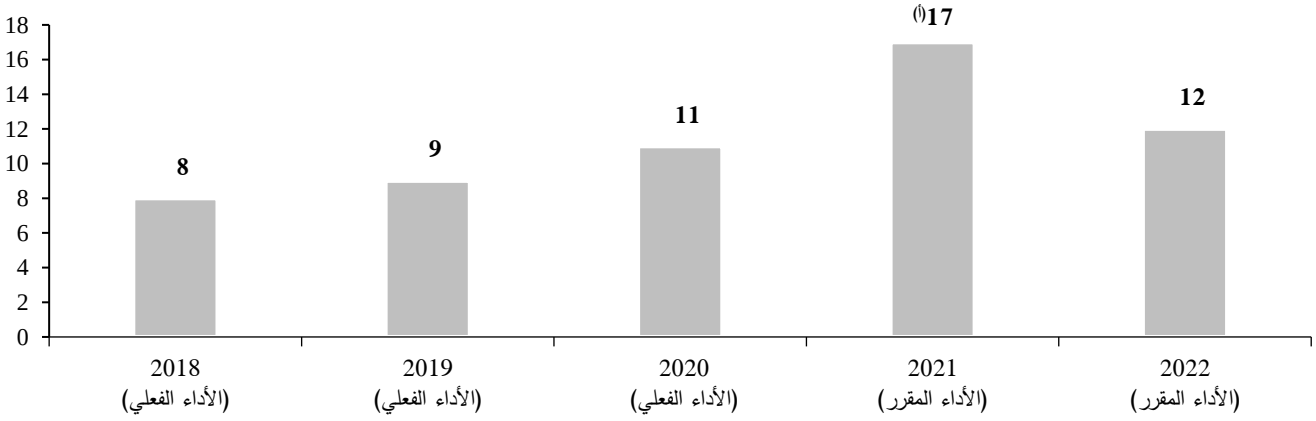

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(10) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

النتيجة 3: معلومات متنوعة وشاملة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما يشمل تأثير جائحة كوفيد-19

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

2-108 تسترشد اللجنة الخاصة في مداولاتها، عند النظر في الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بورقات العمل السنوية التي يعدّها البرنامج الفرعي. وتُعَدّ ورقات العمل على أساس المعلومات التي تقدمها الدول القائمة بالإدارة، عملا بالمادة 73 (هـ) من الميثاق، بالاستفادة من جميع المصادر المنشورة والرسمية المتاحة، تمشيا مع قرارات الجمعية العامة. ويسهم ذلك في إجراء مناقشات ثرية ومستنيرة تشكل أساس توصيات اللجنة المقدمة إلى الجمعية العامة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

2-109 الدرس الذي استخلصه البرنامج الفرعي هو أهمية الجاهزية الرقمية في دعم عمل اللجنة الخاصة. وقد أسفرت جائحة كوفيد-19 عن إلغاء الحلقة الدراسية للجنة ودورتها، مما حال بدوره دون تقديم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي معلومات مباشرة ومحدثة عن ظروفها، بما في ذلك عن عملية إنهاء الاستعمار. وأبرز ذلك الحاجة إلى مصادر أخرى متنوعة ورسمية تسترشد بها اللجنة على أفضل وجه عند النظر في الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز قدراته التكنولوجية باستكشاف أدوات ومنصات أخرى للحصول على معلومات رسمية يمكن التحقق منها، من أجل تمكين اللجنة من الوفاء بولايتها بفعالية.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

2-110 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيتضح من حصول اللجنة الخاصة على صورة أشمل عن الأثر الطويل الأجل لجائحة كوفيد-19 والمساعدة التي تقدمها الدول القائمة بالإدارة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتضررة من الجائحة، من خلال إدراج معلومات إضافية محددة في ورقات العمل (انظر الجدول 2-10).

الجدول 2-10

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
–	–		حصول اللجنة الخاصة على معلومات متنوعة وشاملة عن الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما يشمل تأثير جائحة كوفيد-19 والمساعدة التي تقدمها الدول القائمة بالإدارة إلى الأقاليم المتضررة للحد من أثر الجائحة ودعم جهود التعافي منها	حصول اللجنة الخاصة على صورة أشمل عن الأثر الطويل الأجل لجائحة كوفيد-19 والمساعدة التي تقدمها الدول القائمة بالإدارة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتضررة من الجائحة

الولايات التشريعية

2-111 ترد في القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

1514 (د-15) إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

1541 (د-15) المبادئ التي يجب أن تسترشد بها الدول الأعضاء في تحديد وجود أو عدم وجود الالتزام بإرسال المعلومات المنصوص عليها في المادة 73 (هـ) من الميثاق

102/75 المعلومات المرسلة بمقتضى المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

103/75 الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

104/75 تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

105/75 التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

106/75 مسألة الصحراء الغربية

107/75 مسألة ساموا الأمريكية

108/75 مسألة أنغويلا

109/75 مسألة برمودا

110/75 مسألة جزر فرجن البريطانية

111/75 مسألة جزر كايمان

112/75 مسألة بولينيزيا الفرنسية

113/75 مسألة غوام

114/75 مسألة مونتسيرات

115/75 مسألة كاليدونيا الجديدة

116/75 مسألة بيتكيرن

117/75 مسألة سانت هيلانة

118/75 مسألة توكيلاو

119/75 مسألة جزر تركس وكايكوس

120/75 مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

121/75 نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار

122/75 تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

123/75 العقد الدولي الرابع للقضاء على الاستعمار

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

2/2021 الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

المنجزات المستهدفة

2-112 يعرض الجدول 2-11 قائمةً بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 2-11

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**23**	**23**	**22**	**22**
1 - تقارير الأمين العام عن المعلومات المرسلة بمقتضى المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي	1	1	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
2 - تقارير الأمين العام عن التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي	1	1	1	1
3 - تقارير الأمين العام عن تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	1	1	1	1
4 - تقرير أعده مقرر اللجنة الخاصة المعنية عن بورتوريكو	1	1	1	1
5 - تقرير الأمين العام عن العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار عملا بقرار الجمعية العامة 119/65	1	1	–	–
6 - ورقات عمل عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وهي أنغويلا، وبرمودا، وبوليفيا الفرنسية، وبيتكرن، وتوكيلا، وجبل طارق، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فوكلاند (مالفيناس)[أ]، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وسانت هيلانة، وساموا الأمريكية، والصحراء الغربية، وغوام، وكاليدونيا الجديدة، ومونتسيرات	17	17	17	17
7 - تقرير رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن المعلومات المقدمة من الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها فيما يتعلق بتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**63**	**23**	**63**	**63**
8 - الجلسة العامة للجمعية العامة	1	1	1	1
9 - الجلسات الرسمية للجنة الرابعة	8	9	8	8
10 - الجلسات العامة للجنة الخاصة	20	1	20	20
11 - الحلقات الدراسية الإقليمية لمنطقتَي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ	6	0	6	6
12 - اجتماعات مكتب اللجنة الخاصة	20	9	20	20
13 - اجتماعات مكتب اللجنة الخاصة مع الأمين العام	1	1	1	1
14 - المشاورات غير الرسمية للجنة الخاصة	5	0	5	5
15 - اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	2	2	2	2

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: بعثة زائرة واحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي عملاً بقرار الجمعية العامة 122/75.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: إتاحة محتوى موقع الأمم المتحدة الشبكي المتعلق بإنهاء الاستعمار بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، لصالح الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول الأعضاء وعامة الجمهور.

(أ) ثمة نزاع قائم بين حكومة الأرجنتين وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس).

البرنامج الفرعي 5
قضية فلسطين

الهدف

2-113 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في كفالة الفعالية والكفاءة في تنفيذ برنامج عمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، من أجل تعزيز إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

الاستراتيجية

2-114 للإسهام في تحقيق الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي بتنظيم اجتماعات اللجنة والمكتب، والمناسبات التي تُعقد احتفالاً باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وغير ذلك من الأنشطة والمناسبات واللقاءات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم البرنامج الفرعي بالتنسيق والتعاون مع المجتمع المدني والبرلمانيين. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضا بتطوير وتوسيع نطاق الأنشطة الدعوية الرقمية للجنة، بما يشمل الموقع الشبكي للجنة وقنواتها على وسائل التواصل الاجتماعي، ومجموعة وثائق نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين. وأخيرا، فإن البرنامج الفرعي، في تنفيذه لأنشطة اللجنة في مجال بناء القدرات، سيعطي الأولوية للتدريب في مجال الاتصالات الاستراتيجية والبروتوكول الدبلوماسي.

2-115 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 من خلال تنظيم مناسبات عامة، تبث مباشرة على تلفزيون وفيديو الأمم المتحدة وقنوات وسائل التواصل الاجتماعي، وتركز على أثر جائحة كوفيد-19 في الأرض الفلسطينية المحتلة والتعافي منها. وسيشمل ذلك الدعوة إلى التصدي للآثار المتبقية للجائحة على السكان الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال، وخصوصا فيما يتعلق بضمان توافر اللقاحات والعلاجات وإنعاش النشاط الاقتصادي. ومن المتوقع أن يكون من بين المشاركين ممثلون عن المنظمات الحكومية الدولية والدول الأعضاء والبرلمانات والمجتمع المدني.

2-116 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تعبئة السلك الدبلوماسي دعماً لتحقيق حل الدولتين وحل عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين من جميع جوانبها؛

(ب) زيادة إطلاع الدول الأعضاء ووسائل الإعلام والجمهور على أعمال اللجنة المبذولة لتعزيز إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف؛

(ج) تقوية القدرات المؤسسية لحكومة دولة فلسطين في مجالات من قبيل التدريب على الاتصالات الاستراتيجية والبروتوكول الدبلوماسي للإسهام في إعمال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

الأداء البرنامجي في عام 2020

2-117 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

توسيع نطاق الأنشطة الدعوية وتعزيز الوعي بحقوق الشعب الفلسطيني خلال جائحة كوفيد-19

2-118 تنفذ اللجنة ولايتها، المتمثلة في إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، من خلال عقد مناسبات حضورية بشأن مختلف جوانب قضية فلسطين. وقد حالت جائحة كوفيد-19 دون تنفيذ هذه الأنشطة طوال الجزء الأكبر من عام 2020. وتكيّف البرنامج الفرعي مع هذه المستجدات عن طريق وضع الترتيبات اللوجستية والإجرائية اللازمة لعقد المناسبات في شكل

افتراضي. وحوّل المنابر القائمة إلى منصات افتراضية، منها مثلا منتدى الأمم المتحدة السنوي المعني بقضية فلسطين ومؤتمر الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي الدولي المعني بقضية القدس، واستحدث منابر جديدة، منها جلسة تحاور عامة لمكتب اللجنة مع رئيس وزراء دولة فلسطين، ولقاء مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الفلسطيني بشأن أثر الجائحة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وحلقة نقاش مع برلمانيين من جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

119-2 وقام البرنامج الفرعي أيضا بالتواصل والتعاون مع إدارة الاتصالات العالمية للترويج لجميع الاجتماعات والمناسبات العامة التي تعقدها اللجنة وضمان بثها على تلفزيون وفيديو الأمم المتحدة وقنوات الأمم المتحدة على وسائل التواصل الاجتماعي.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

120-2 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة عدد متتبعي الاجتماعات والمناسبات العامة للجنة ونشر رسائل اللجنة على نطاق أوسع من خلال منصات التواصل الاجتماعي الرئيسية. وفيما مضى، كانت الاجتماعات الحضورية تجتذب 200 إلى 400 مشارك، بما في ذلك عدد محدود جدا من المشاهدين عبر الإنترنت. أما في عام 2020، فقد أدى التحول إلى الاجتماعات الافتراضية، التي تُبثّ مباشرة عبر الإنترنت ويُسلّط عليها الضوء في وسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب جهود التواصل القوية التي يبذلها البرنامج الفرعي على وسائل التواصل الاجتماعي، إلى زيادة في العدد الإجمالي للمشاهدين بلغت 850 إلى 500 17 مشاهد في كل اجتماع. وبلغ مجموع المتتبعين في المناسبات الافتراضية 239 73 (انظر الشكل الحادي عشر من الباب 2).

الشكل الحادي عشر من الباب 2

مقياس الأداء: الحضور السنوي لاجتماعات ومناسبات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

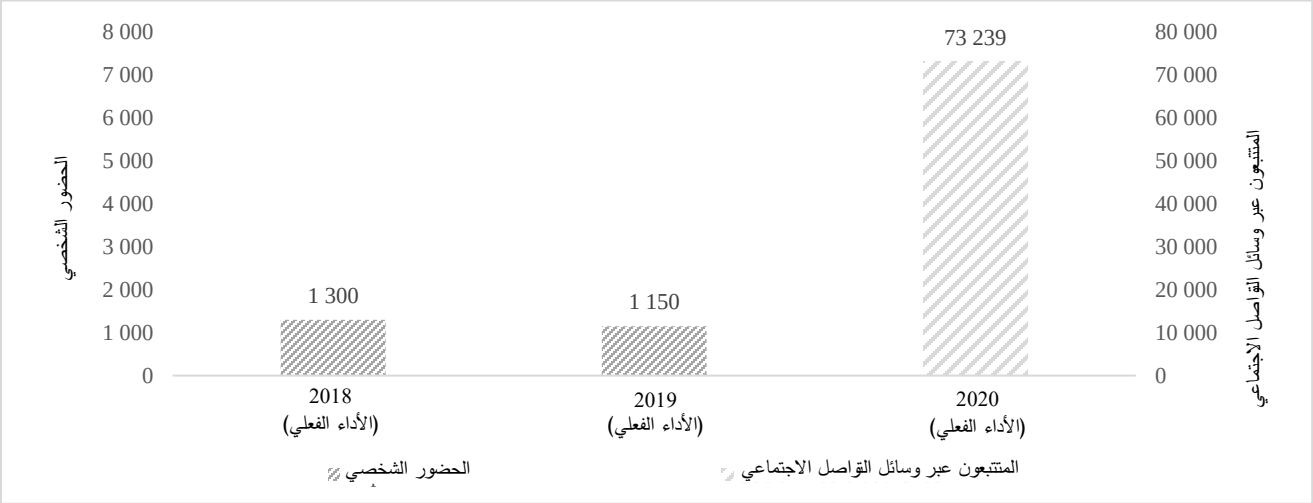

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

121-2 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، غيّر البرنامج الفرعي نهجه وعُقدت جميع اجتماعات اللجنة في شكل افتراضي. وأُلغيت جميع المؤتمرات الدولية الحضورية وزيارات الوفود وأنشطة بناء القدرات التي تستدعي السفر. ونظم البرنامج الفرعي بدلا منها اجتماعين افتراضيين للجنة، وثلاثة اجتماعات افتراضية للمكتب، ومعتكفا افتراضيا للمكتب، وست مناسبات عامة افتراضية (حلقات نقاش)، وثلاث دورات تدريبية افتراضية لبناء القدرات. وأقيم أيضا الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، بمشاركة الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن، في شكل افتراضي. وكان

لإلغاء المؤتمرات وزيارات الوفود إلى الدول الأعضاء تأثير سلبي في قدرة اللجنة على التواصل مع بلدان ومناطق محددة، كما كان مقررا. وكان لا بد من تأجيل نشاط بناء قدرات الحكومة الفلسطينية في مجال الاتصالات الاستراتيجية لأن الجهة المستفيدة طلبت تنفيذ هذا النشاط في إطار جلسات حضورية مغلقة. وكان لهذه التغييرات أثر على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 أعلاه.

2-122 غير أن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه أنشطة معدلة لدعم الدول الأعضاء في المسائل الناشئة خلال جائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، أي تقديم مشورة موضوعية وتقنية إلى اللجنة بشأن إذكاء وعي الدول الأعضاء والجمهور بتأثير الجائحة على الشعب الفلسطيني الخاضع للاحتلال، وذلك من خلال مناسبتين افتراضيتين عامتين بشأن تأثير الجائحة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبيانات رئيس اللجنة الموجهة إلى مجلس الأمن، والتقرير السنوي للجنة إلى الجمعية العامة. وأسهمت المنجزات المستهدفة المعدلة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة 1 أدناه.

النتائج المقررة لعام 2022

2-123 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين لنتائج معروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة وتعكسان بالتالي الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تعزيز قدرة الحكومة الفلسطينية في مجال الاتصالات الاستراتيجية[11]

2-124 نفّذ البرنامج الفرعي دورة فعالة للكتابة باللغة الإنكليزية ودورتين تدريبيتين في مجال القيادة لموظفي الحكومة الفلسطينية بشأن القيادة وقت الأزمات والقيادة النسائية. ونظرا لجائحة كوفيد-19، قام البرنامج الفرعي بإعادة صياغة البرنامج، وتكييفه مع شكل التدريب الافتراضي. وواصل البرنامج الفرعي أيضا تقييمه للتدريب، حيث تلقى تقييمات إيجابية من المتدربين، على الرغم من الشكل الجديد غير المألوف.

2-125 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تأهيل 86 موظفا حكوميا فلسطينيا للعمل في المجالات المتعلقة بالاتصالات الاستراتيجية، بعد إكمال التدريب، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

2-126 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي بتيسير عقد حلقات عمل تهدف إلى تعزيز قدرة المسؤولين الحكوميين الفلسطينيين على وضع استراتيجية للاتصالات لدولة فلسطين. وعلاوة على ذلك، فإن البرنامج الفرعي سييسّر التدريب على الاتصالات للدبلوماسيين والمسؤولين الجدد في دولة فلسطين في عام 2022. ويعرض مقياس الأداء أدناه التقدم المتوقع (انظر الجدول 2-12).

(11) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 3)).

الجدول 2-12

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
الافتقار إلى التدريب المقدم من البرنامج الفرعي في مجال الاتصالات الاستراتيجية والاتفاقيات الدولية	مشاركة المسؤولين في الدورات التدريبية التي ينظمها البرنامج الفرعي	تأهيل 86 موظفا حكوميا فلسطينيا إضافيا للعمل في المجالات المتعلقة بالاتصالات الاستراتيجية، بعد إكمال التدريب، مع تعزيز مهاراتهم في الكتابة باللغة الإنكليزية ومهاراتهم التواصلية والقيادية في حالات الأزمات، مثل جائحة كوفيد-19	تقييم فعالية التدريب وبرنامج لتدريب المدربين في مجال الاتصالات الاستراتيجية لضمان الاستدامة والاستمرارية	وضع استراتيجية اتصالات فلسطينية وإقرارها من جانب الحكومة الفلسطينية

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعزيز حضور اللجنة في وسائل التواصل الاجتماعي[12]

الأداء البرنامجي في عام 2020

2-127 قام البرنامج الفرعي، بطلب من اللجنة، بتنفيذ استراتيجية لوسائل التواصل الاجتماعي شملت إعداد محتوى جديد لوسائل التواصل الاجتماعي وتقويم تاريخي يُستخدَم لتحديد سياق التطورات الحالية المتعلقة بقضية فلسطين.

2-128 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تعزيز التواصل مع جماهير دولية جديدة وزيادة درجة التفاعل وعدد المتتبعين في قنوات التواصل الاجتماعي للجنة في عام 2020، وشمل ذلك تسخير التعددية اللغوية في وسائل التواصل الاجتماعي، مما أدى إلى زيادة عدد الانطباعات على تويتر (المشاهدات) من أدنى مستوى لها وهو 000 10 شهريا في أوائل عام 2020 إلى أعلى مستوى وهو 000 168 شهريا في نهاية عام 2020، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

2-129 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سينفذ البرنامج الفرعي استراتيجية للتواصل الاجتماعي أعيدت صياغتها، وهي استراتيجية قائمة على تعبئة السلك الدبلوماسي والمؤثرين والجمهور والاستفادة من منصات جديدة للتواصل الاجتماعي. ويعرض مقياس الأداء أدناه التقدم المتوقع (انظر الجدول 2-13).

(12) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الجدول 2-13

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
تنفيذ تدابير لضمان تغطية أقوى مما هي عليه لأنشطة اللجنة في حساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي، من قبيل المنشورات اليومية عبر هذه الحسابات	تحسين مشاركة اللجنة وتواصلها في منشورات وسائل التواصل الاجتماعي بالبدء في تنفيذ أفضل الممارسات	تعزيز التواصل مع جماهير دولية جديدة وزيادة درجة التفاعل وعدد المتتبعين في قنوات التواصل الاجتماعي للجنة في عام 2020، بما يشمل تسخير التعددية اللغوية في وسائل التواصل الاجتماعي، مما يؤدي إلى زيادة عدد الانطباعات على تويتر (المشاهدات) من أدنى مستوى لها وهو 10 000 شهريا في أوائل عام 2020 إلى أعلى مستوى وهو 168 000 شهريا في نهاية عام 2020	التوصل إلى تعزيز التأثير من خلال تنفيذ استراتيجية مجددة في مجال الاتصالات وتكثيف تواصل اللجنة مع عامة الجمهور المترتب على ذلك	تعزيز الأنشطة الدعوية الرقمية بشأن قضية فلسطين بين أعضاء اللجنة والسلك الدبلوماسي وغيرهم من المؤثرين

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: النهوض برؤية اللجنة وتعزيز حقوق الشعب الفلسطيني على نحو أكثر فعالية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

2-130 أنشأت الجمعيةُ العامة اللجنةَ عام 1975 بموجب قرارها 3376 (د-30)، وكلفتها بتقديم المشورة إلى الجمعية بشأن برنامج لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف. وتجدّد الجمعية العامة ولاية اللجنة سنويا، وتغتنم الفرصة لتقييم درجة الجدوى والفعالية في الخدمات التي يقدمها البرنامج الفرعي بوصفه أمانة اللجنة، وفي تنفيذ برنامج عمل اللجنة. وأجرى البرنامج الفرعي أول استقصاء لآراء العملاء في عام 2020 لتقييم مدى رضا أعضاء اللجنة والمراقبين عن الخدمات التي تقدمها الأمانة لتمكين اللجنة من تنفيذ ولايتها بفعالية وكفاءة. ورحّبت اللجنة بفرصة الإعراب عن آرائها في الوقت المناسب بشأن عمل البرنامج الفرعي والدعم الذي تتلقاه، ويعكف البرنامج الفرعي حاليا على استعراض تنفيذ التوصيات الواردة في الاستقصاء.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

2-131 تَمثَّل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في أن هناك طلبا متزايدا على تأييد إدخال تعديلات منتظمة على برنامج عمل اللجنة استجابة للتطورات المستجدة في قضية فلسطين، ومراعاة آراء أعضاء اللجنة ووجهات نظرهم لتعزيز فعالية البرنامج الفرعي بوصفه أمانة اللجنة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيقوم البرنامج الفرعي بانتظام بإجراء استقصاءات لآراء العملاء لقياس مدى رضا أعضاء اللجنة عموما وتوليد المعلومات والبيانات اللازمة لتقييم اتساق العمل مع التطورات المستجدة، وتوقعات اللجنة بشأن قضية فلسطين، وفعالية الدعم الذي يقدمه البرنامج الفرعي إلى اللجنة، وذلك بغية إجراء تعديلات حسنة التوقيت على دعمه وخطة عمله. وعلاوة على ذلك، وفيما تجري اللجنة اتصالات لدعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لاستئناف المفاوضات بشأن قضية فلسطين، يهدف البرنامج الفرعي إلى زيادة رضا الأعضاء عن الدعم المقدم من خلال الاستفادة من التوصيات الواردة في الاستقصاءات بشأن تعزيز الزيارات الافتراضية للوفود، وتمكين منظمات المجتمع المدني من المشاركة على نطاق أوسع في الأنشطة التواصلية من خلال المنصات الافتراضية.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

2-132 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيتضح من تعزيز إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف على نحو أكثر فعالية، وإعراب اللجنة عن درجة كبيرة من الارتياح إزاء الدعم الذي يقدمه البرنامج الفرعي لتنفيذ أنشطة التواصل مع الدول الأعضاء في إطار برنامج العمل (انظر الجدول 2-14).

الجدول 2-14
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
–	–	إتاحة دراسة استقصائية للجنة لتحديد شكل عمليات اللجنة وتعزيز مواءمة أنشطة البرنامج الفرعي مع رؤية اللجنة	زيادة رضا اللجنة عن الدعم المقدم من البرنامج الفرعي، استنادا إلى استقصاء عام 2020، بشأن أنشطة عام 2021 المحددة الأهداف للتواصل مع الدول الأعضاء المؤثرة في قضية فلسطين في إطار برنامج العمل	تعزيز إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف على نحو أكثر فعالية، وإعراب اللجنة عن درجة كبيرة من الارتياح إزاء الدعم الذي يقدمه البرنامج الفرعي لتنفيذ أنشطة التواصل مع الدول الأعضاء في إطار برنامج العمل

الولايات التشريعية

2-133 ترد في القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

3376 (د-30) قضية فلسطين　　40/32 باء　　قضية فلسطين

65/34 دال	قضية فلسطين	17/64	شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة
58/38 باء	قضية فلسطين	20/75	اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
74/46 باء	قضية فلسطين	21/75	شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة
16/64	اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف	22/75	تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية

المنجزات المستهدفة

2-134 يعرض الجدول 2-15 قائمةً بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 2-15

البرنامج الفرعي 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**2**	**2**	**2**	**2**
1 - تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف المقدم إلى الجمعية العامة	1	1	1	1
2 - برنامج عمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف المقدم إلى الجمعية العامة	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**32**	**20**	**31**	**31**
3 - اجتماعات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف	7	1	6	6
4 - اجتماعات مكتب اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف	8	6	8	8
5 - مشاورات اللجنة مع منظمات المجتمع المدني بشأن قضية فلسطين	1	1	1	1
6 - الاجتماعات الدولية للجنة ومؤتمراتها وأنشطتها الأخرى	16	12	16	16
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	**45**	**39**	**35**	**35**
7 - مناسبات تدريبية في مقر الأمم المتحدة لمسؤولين من الحكومة الفلسطينية في مجال الدبلوماسية الدولية (أُجِّلت دورة عام 2020 إلى عام 2021)	30	-	30	30
8 - مناسبات تدريبية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف لمسؤولين من الحكومة الفلسطينية بشأن التجارة الدولية والتنمية وحقوق الإنسان (أُجِّلت دورة عام 2020 إلى عام 2021)	15	-	5	5
9 - دورات تدريب افتراضية في مهارات الكتابة الفعالة، والقيادة وقت الأزمات، والقيادة النسائية	-	39	-	-
المنشورات (عدد المنشورات)	**4**	**9**	**4**	**4**
10 - تقارير نهائية أو موجزات عن الاجتماعات والمؤتمرات الدولية وغيرها من الأنشطة التي تُعقد تحت رعاية اللجنة	4	9	4	4
المواد التقنية (عدد المواد)	**59**	**61**	**59**	**59**
11 - الرسالة الإخبارية المعنونة "NGO Action News" بشأن الأنشطة الأخيرة والمقبلة لمنظمات المجتمع المدني المنتسبة إلى اللجنة	45	47	45	45

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
12 - نشرة عن الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية فيما يتعلق بقضية فلسطين	12	12	12	12
13 - دراسات ومذكرات إعلامية عن اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين، وجوانب مختارة من قضية فلسطين	2	2	2	2

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: بعثة (بعثات) تقصي الحقائق/تقييم الاحتياجات التي توفد إلى دولة فلسطين.

قواعد البيانات والمواد الرقمية الفنية: تحديث وتعهُّد قاعدتَي بيانات الشعبة عن المشتغلين بقضية فلسطين من خبراء، يفوق عددهم 000 2 خبير، ومنظمات غير حكومية، يبلغ عددها نحو 500 1 منظمة.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني والمناسبات الخاصة الأخرى التي تُعقد حسب تقدير اللجنة ويصل صداها إلى جميع الدول الأعضاء وعامة الجمهور؛ والمعرض أو النشاط الثقافي الفلسطيني السنوي الذي يُقام في سياق اليوم الدولي للتضامن في مقر الأمم المتحدة ويصل صداه إلى جميع الدول الأعضاء وعامة الجمهور؛ وجلسات الإحاطة الموجهة لموظفي الأمم المتحدة والزوار والمنظمات غير الحكومية وغيرهم؛ وتبادل المعلومات وجهود التوعية والمشاركة في اجتماعات منظمات المجتمع المدني.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: البلاغات والبيانات الصحفية والمؤتمرات الصحفية وغيرها من مواد التواصل الموجهة لوسائل الإعلام والكيانات الخارجية الأخرى قبل أنشطة اللجنة وبعدها.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهُّد الموقع الشبكي للبرنامج الفرعي/اللجنة وحساباتهما على وسائل التواصل الاجتماعي.

خدمات المكتبة: تحديث وتعهد الموقع الشبكي لنظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين المتاح لعامة الجمهور.

البرنامج الفرعي 6
مكتب دعم بناء السلام

الهدف

2-135 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز الدور الفعال للجنة بناء السلام في توجيه الانتباه إلى احتياجات بناء السلام، وعقد اجتماعات للجهات الفاعلة الرئيسية، واقتراح استراتيجيات لبناء السلام؛ وتعزيز جهود بناء السلام التي تتولى البلدان والمناطق زمام أمرها وقيادتها، وزيادة الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في الميدان عن طريق صندوق بناء السلام، وتعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية دعما للجهود الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه.

الاستراتيجية

2-136 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيتولى البرنامج الفرعي تنظيم زيارات رئيس لجنة بناء السلام، وإسداء المشورة التقنية والفنية في تنظيم اجتماعات اللجنة، والنهوض بالشراكات بين اللجنة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بطرق منها إجراء مناقشات وزيارات مكرسة لهذا الغرض.

2-137 وسيقوم البرنامج الفرعي أيضاً، عن طريق صندوق بناء السلام، الذي يشكل أداة هامة للتمويل عبر الركائز، بالعمل مع الوكالات والصناديق والبرامج ومن خلالها، ومع مؤسسات المجتمع المدني الشريكة ومن خلالها، في البلد وفي المقر، على دعم برامج بناء السلام، مع إعطاء الأولوية لسياقات المراحل الانتقالية والسياقات دون الإقليمية والعابرة للحدود وتمكين المرأة والشباب.

2-138 وسيتولى البرنامج الفرعي أيضاً قيادة عملية وضع السياسات المتصلة ببناء السلام وقيادة آليات التنسيق والتكامل ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك بين الأمم المتحدة والبنك الدولي وسائر المؤسسات المالية الدولية. فعلى سبيل المثال،

سيستمر البرنامج الفرعي في البناء على إطار شراكة الأمم المتحدة والبنك الدولي لحالات الأزمات لعام 2017، والدراسة المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي الصادرة في عام 2018 بعنوان "*سبل السلام: النُّهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة*"، والاستراتيجية الجديدة لمجموعة البنك الدولي للتعامل مع أوضاع الهشاشة والنزاع والعنف (2020-2025).

2-139 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، بسبل تشمل تقديمَ المشورة التقنية والفنية المستمرة في تنظيم اجتماعات لجنة بناء السلام التي تعالج تأثير الجائحة على بناء السلام، والعملَ من خلال صندوق بناء السلام مع الوكالات والصناديق والبرامج من أجل تعديل البرامج الجارية، والترحيبَ بمقترحات برنامجية محددة للتخفيف من أي من مخاطر استمرار النزاعات العنيفة من جراء الجائحة ودعم جهود التعافي المراعية لظروف النزاع.

2-140 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تعميق الالتزام وتعزيز الشراكات وزيادة الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة مع الدول الأعضاء والشركاء الإقليميين والدوليين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، دعماً للحفاظ على السلام؛

(ب) زيادة التآزر والتنسيق والفعالية في دعم أولويات بناء السلام الوطنية، بما في ذلك من خلال تحسين أعمال التحليل والتخطيط والبرمجة المشتركة؛

(ج) تحسين مواءمة الاستجابات السياساتية لاحتياجات بناء السلام في الميدان، مع زيادة إشراك المؤسسات المالية الدولية في ذلك؛

(د) بذل جهود مشتركة مع الدول الأعضاء والشركاء الإقليميين والدوليين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، مع إعطاء الأولوية لسياقات المراحل الانتقالية والسياقات دون الإقليمية والعابرة للحدود وتمكين المرأة والشباب.

الأداء البرنامجي في عام 2020

2-141 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

توسيع النطاق الجغرافي للمشاركة في بناء السلام والحفاظ عليه

2-142 يدل توسيع النطاق الجغرافي للمشاركة في بناء السلام والحفاظ عليه، وهو اتجاه قائم منذ عام 2016، على الدعم التقني والفني الذي يقدمه البرنامج الفرعي للجنة بناء السلام، مما يوفر للبلدان منتدى فعالا لمناقشة أولوياتها وفرصها والتحديات التي تواجهها في مجال بناء السلام، والعمل الذي يقوم به البرنامج الفرعي في توسيع نطاق وصول صندوق بناء السلام باعتباره أداة لبناء السلام والحفاظ عليه في المجتمعات المتضررة من النزاعات. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة المتصلة بجائحة كوفيد-19، ففيما يتعلق بالصندوق، عمل البرنامج الفرعي مع الوكالات والصناديق والبرامج ومؤسسات المجتمع المدني الشريكة ومن خلالها في البلد وفي المقر على دعم برامج بناء السلام، تمشيا مع التزاماته في عام 2020. واستحدث الصندوق عملية لوضع أطر استراتيجية جديدة لبناء السلام على المستوى القُطْري تطبق في بداية دورة التأهل الجديدة التي ستبلغ مدتها خمس سنوات، ستوجه العمل الرامي إلى تحقيق التماسك وتحدد نقاطا مرجعية لتحقيق نتائج مجدية للمجتمعات المتضررة من النزاعات. وفي عام 2020، استثمر الصندوق نحو 30 مليون دولار في 15 مشروعا جديدا في 10 بلدان من أجل تحقيق الأمن المناخي. وعلاوة على ذلك، أجرى البرنامج الفرعي أربعة تقييمات لحافظات الصندوق في عام 2019 (جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وكوت ديفوار ومالي) وستة تقييمات في عام 2020 (بوركينا فاسو وغواتيمالا وقيرغيزستان وليبريا ومدغشقر والنيجر).

2-143 وعلى سبيل المثال، وافق الأمين العام على تجديد أهلية الصومال للاستفادة من صندوق بناء السلام. وجددت لجنة بناء السلام أيضاً، بدعم من البرنامج الفرعي، مشاركتها في دعم بناء السلام في الصومال. وبناء على الطلب المقدم من حكومة الصومال الاتحادية بعد تجديد أهلية الصومال للاستفادة من الصندوق، اجتمعت اللجنة في كانون الأول/ديسمبر 2020 لمناقشة أولويات البلد وتحدياته في مجال بناء السلام. وناقشت اللجنة خطة البلد للتنمية الوطنية وإطاره للمصالحة الوطنية، فضلا عن ميثاق المرأة الصومالية، وشجعت على إحراز تقدم في ترسيخها بين أصحاب المصلحة الصوماليين، والتحول إلى منظور طويل الأجل بشأن عملية بناء السلام وبناء الدولة في الصومال. والتزمت اللجنة بتقديم المساعدة في حشد الدعم الدولي لأولويات بناء السلام الوطنية وبدعم الجهود الرامية إلى إيجاد حلول لبعض التحديات المستعصية التي تعترض تحقيق السلام في الصومال. وأعربت اللجنة عن استعدادها لتقصّي الفرص المتاحة لدعم تنفيذ إطار المصالحة الوطنية، وأكدت في هذا الصدد على الدور الحيوي للمرأة في بناء السلام في الصومال.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

2-144 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تجديد الصومال عمله مع لجنة بناء السلام والموافقة على أهلية الصومال للاستفادة من صندوق بناء السلام في جهود بناء السلام الطويلة الأجل في البلد (انظر الجدول 2-16).

الجدول 2-16
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	التقدم المحرز في المشاورات مع الأمم المتحدة والشركاء من غير الأمم المتحدة من أجل مشاركة لجنة بناء السلام في المستقبل لدعم بناء السلام في الصومال	تجديد الصومال عمله مع لجنة بناء السلام وموافقة الأمين العام على أهلية الصومال للاستفادة من صندوق بناء السلام لجهود بناء السلام الطويلة الأجل في البلد
	التقدم المحرز في المشاورات مع الصومال بشأن أهليته للاستفادة من صندوق بناء السلام	

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

2-145 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، غير البرنامج الفرعي النهج المتبع في تنظيم اجتماعات لجنة بناء السلام وفي تنفيذ برامج بناء السلام في مختلف الحالات المتضررة من النزاعات. وقام البرنامج الفرعي بتقديم الدعم للجنة في عام 2020 من خلال استحداث منتدى إلكتروني وتكييف المناقشات القطرية والإقليمية للاستجابة لتأثير كوفيد-19. وفي معظم فترات عام 2020، تعذر على رئيس اللجنة وأعضائها الآخرين القيام بزيارات إلى البلدان والمناطق محل تركيز اللجنة، بسبب الجائحة. وكثف البرنامج الفرعي عمله مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن إطار المنظومة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 ودعا إلى ضمان أن تكون الاستجابات مراعية لظروف النزاع وأن تعزز التماسك الاجتماعي. واستجاب صندوق بناء السلام أيضاً بسرعة للجائحة في عام 2020، حيث عمل مع المنسقين المقيمين والوكالات والصناديق والبرامج والشركاء الآخرين لفهم المخاطر والفرص الناشئة، وتعديل البرامج الجارية، والترحيب بمقترحات محددة للتخفيف من مخاطر نشوب نزاعات عنيفة من جراء الجائحة. وكان من اللازم إدخال تعديلات على ما يقرب من نصف جميع البرامج التي

يدعمها الصـــندوق، في حين تلقى الصـــندوق عددا متزايدا من المقترحات المحددة الأهداف حيث حدد الشـــركاء الاحتياجات الجديدة من بناء السلام لمعالجة الانقسامات والتوترات التي تذكيها الجائحة أو التراجع الاقتصادي الناجم عن تدابير العزل.

146-2 وفي الوقت نفسـه، قام البرنامج الفرعي مع ذلك بتعديل بعض المنجزات المسـتهدفة وتحديد أنشـطة جديدة، ضـمن النطاق العام لأهدافه، لدعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19. فعلى سبيل المثال، التزم صندوق بناء السلام بتقديم 3,2 ملايين دولار لسد الفجوات المعرفية فيما يتعلق بالصلة بين تغير المناخ والنزاع ولتيسير الجهود المشتركة الرامية إلى تحديد تدابير مضادة مبتكرة في دول الجزر المرجانية المنخفضة توفالو وجزر مارشال وكيريباس. وأنشأ البرنامج الفرعي أيضاً "مسارا سريعا" لمرفق الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة بناء السلام والشراكات لدعم المنسقين المقيمين في عملهم المتعلق بكوفيد-19 مع البنك الدولي. وتمت الموافقة في أقل من 24 سـاعة على طلبات بالحصـول على أموال تصـل إلى 000 50 دولار لتمويل خدمات اسـتشـارية تقدم عن بعد أو محليا لدعم مواءمة جهود الأمم المتحدة والبنك الدولي وتيسـير خطط التعافي المراعية لظروف النزاع. وعلى سبيل المثال، دعمت موجة أولى من المنح السريعة المسار تحديد المخاطر التي يواجهها السكان في شـمال وشـمال شـرق كينيا وفي منطقتي ديفا وتيلابيري في النيجر؛ ووضـع خطط تعافي مشـتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي مراعية لظروف النزاع في ســـيراليون؛ وإجراء تقييم لتأثير الجائحة على التماســـك الاجتماعي ومدى قبول المجتمعات المحلية في توغو. وفيما يتعلق بلجنة بناء السلام، قام البرنامج الفرعي بتعديل بعض المنجزات المستهدفة لدعم اللجنة في خلق حيز يتيح للقادة الوطنيين والإقليميين، في ســـياقات بناء الســـلام قيد نظرها، تبادل تجاربهم والتماس الدعم للجهود الرامية إلى إعادة البناء على نحو أفضـل بعد الجائحة. واسـتناداً إلى سلسـلة أعمال اضـطلع بها البرنامج الفرعي على مدار السـنة بالتعاون مع المجلس الاقتصـادي والاجتماعي ومجلس الأمن لمعالجة هذا الموضوع، نظم البرنامج بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصـادية والاجتماعية الاجتماع السـنوي المشـترك بين المجلس الاقتصـادي والاجتماعي ولجنة بناء السـلام، الذي عقد في 19 تشـرين الثاني/نوفمبر، وكان موضـوعه "تعزيز التضـامن العالمي والتصـدي لجائحة كوفيد-19 وتأثيرها الاجتماعي والاقتصـادي على نحو يراعي حالات النزاع". وروجت المناسبة لاتخاذ المجتمع الدولي إجراءات منسقة ومتجانسة، مع التركيز على تمويل التنمية المستدامة وبناء السلام في البلدان المتضررة من النزاعات. وشدد أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة على ضرورة أن تشمل تدابير التصدي للجائحة الجميع وأن تتولى قيادتها الجهات الوطنية، وأن تقوم على أساس مبدأ التضامن العالمي، وأن يُدرك فيها الدور الهام للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مكافحة تأثير الجائحة.

النتائج المقررة لعام 2022

147-2 تشـمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين هما تحديثان للنتائج المعروضـة في خطط برنامجية مقترحة سـابقة وبالتالي تبينان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: زيادة المشاركة المتسقة والشاملة في بناء السلام والحفاظ عليه[13]

الأداء البرنامجي في عام 2020

148-2 واصـل البرنامج الفرعي العمل المتصـل ببناء السـلام والحفاظ عليه، وفقا لولايته، وشـجع على تعزيز التنسـيق والاتسـاق في الاسـتجابات الرامية إلى الحفاظ على السـلام في الحالات المتضـررة من النزاعات التي تنطوي على أوضـاع تطرح تحديات في مجالات العمل الإنساني والسلام والأمن والتنمية، وعلى عدد كبير من الجهات الفاعلة على الصـعيد العملياتي، مضـطلعا بدوره بوصـفه "محورا مفصـليا" على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقد تحقق ذلك من خلال ما يلي: المشورة التقنية والفنية في تنظيم

(13) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 3)).

اجتماعات لجنة بناء السلام المقدمة لدعم في 15 من السياقات التي تخص بلدانا ومناطق بعينها، بتجميع طائفة من الجهات الفاعلة المتنوعة؛ والعمل الذي يقوم به صندوق بناء السلام في توجيه التنسيق والاتساق بين الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة؛ وأنشطة البرنامج الفرعي في الدعوة إلى عقد اجتماعات فريق استراتيجية بناء السلام (على مستوى الأمين العام المساعد)، وهو فريق مؤلف من كيانات من جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المشاركة في بناء السلام، لغرض تنسيق السياسات، وتقديم مدخلات فنية في تقرير الأمين العام لعام 2020 عن بناء السلام والحفاظ عليه واستعراض هيكل بناء السلام لعام 2020. وأظهرت التعليقات التي جمعت من ممثلي الدول الأعضاء وغيرهم من أصحاب المصلحة الذين عملوا مع اللجنة في عام 2020 أن اللجنة قامت، بدعم من البرنامج الفرعي، بتعزيز الاستجابات لتحديات بناء السلام في تلك السياقات لكي تصبح أكثر شمولا وفعالية. ومن الأمثلة على ذلك دعم جهود ليبريا الرامية إلى استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وتوفير أساس للنمو المستدام، ولا سيما في ضوء جائحة كوفيد-19، وإلى الحفاظ على السلام في سياق الاستفتاء الدستوري وانتخابات مجلس الشيوخ. وقام البرنامج الفرعي أيضاً بدعم اللجنة في استعراض استراتيجيتها الجنسانية وفي اعتماد خطة عمل استراتيجية بشأن الشباب وبناء السلام. ومن الأمثلة على نجاح البرنامج الفرعي في تعميم الأبعاد الجنسانية لبناء السلام في أنشطة اللجنة في بلدان محددة وعلى الصعيد الإقليمي الدعم الذي قدمه لشكل فريد من أشكال تواصل اللجنة في كولومبيا مع مقاتلات سابقات وناجيات في كانون الثاني/يناير 2020، ولعمل اللجنة في منطقة البحيرات الكبرى باستخدام شكل مبتكر صممته نساء المنطقة في حزيران/يونيه 2020، وحدد البرنامج الفرعي عددا من مقدمي الإحاطات، بما في ذلك من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، ووجه لهم الدعوة وقدم لهم الدعم في حضورهم اجتماعات اللجنة. وأنتج البرنامج الفرعي، بالتعاون مع الهيكل السياسي – التنفيذي الإقليمي المشترك الوحيد، تحليلا سياسيا واستراتيجية متعلقة بالبرمجة واجتماعات اللجنة. وقد صيغ التحليل السياسي والاستراتيجية لتيسير الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيد الدولي، واستند في إعدادهما إلى كامل نطاق تدخلات الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء التي تسعى إلى بناء السلام أو الحفاظ عليه.

2-149 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة نسبة مقدمي الإحاطات من خارج منظومة الأمم المتحدة الذين يقدمون المعلومات إلى لجنة بناء السلام (بلغت نسبة مقدمي الإحاطات من خارج منظومة الأمم المتحدة حوالي 60 في المائة من جميع مقدمي الإحاطات في عام 2020، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 50 في المائة مقارنة بعام 2019)، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

2-150 وأسهم العمل المذكور أعلاه أيضاً في تعزيز البرمجة والمناقشات المستنيرة للجنة من خلال التحليل السياسي الشامل والاستراتيجية التي تصدر في إطار الهيكل السياسي – التنفيذي الإقليمي الوحيد، وقام صندوق بناء السلام، بالعمل مع الوكالات والصناديق والبرامج ومن خلالها، باستثمار ما يقرب من 170 مليون دولار في 39 بلدا، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر، كما هو مبيَّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

خطة الأداء البرنامجي لعام 2022

2-151 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيقدم البرنامج الفرعي، في جملة أمور، المشورة التقنية والفنية في تنظيم اجتماعات لجنة بناء السلام، وإدارة صندوق بناء السلام ودعم تنسيق السياسات، بغية تعزيز التنسيق والاتساق في الاستجابات الرامية إلى الحفاظ على السلام في الحالات المتضررة من النزاعات التي تنطوي على أوضاع تطرح تحديات في مجال العمل الإنساني والسلام والأمن والتنمية، وعلى عدد كبير من الجهات الفاعلة على الصعيد العملياتي. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 2-17).

الجدول 2-17

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
طائفة واسعة من الجهات الفاعلة الدولية التي تدعم جهود بناء السلام والحفاظ عليه، مع محدودية التحليل المشترك والاستراتيجية واتساق المشاركة؛ واستخدام التحليل السياسي والاستراتيجية المتعلقة بالبرمجة واجتماعات اللجنة التي تتطلب التعاون ولكن تظل متمايزة	توسيع دائرة الجهات الفاعلة الدولية التي تدعم جهود بناء السلام والحفاظ عليه، والتي تشمل على نحو متزايد منظمات المجتمعات المدني وتضطلع على نحو متزايد بالتحليل المشترك والعمل المتسق؛ واستخدام التحليل السياسي والاستراتيجية المتعلقة بالبرمجة واجتماعات اللجنة التي تصدر في إطار الهيكل السياسي – التنفيذي الإقليمي الوحيد	زيادة نسبة مقدمي الإحاطات من خارج منظومة الأمم المتحدة الذين قدموا معلومات إلى اللجنة (بلغت نسبة مقدمي الإحاطات من خارج منظومة الأمم المتحدة 60 في المائة في عام 2020، أي بزيادة قدرها 50 في المائة مقارنة بعام 2019) تعزيز البرمجة والمناقشات المستنيرة للجنة من خلال التحليل السياسي الشامل والاستراتيجية التي تصدر في إطار الهيكل السياسي – التنفيذي الإقليمي الوحيد قام صندوق بناء السلام، بالعمل مع الوكالات والصناديق والبرامج ومن خلالها، باستثمار ما يقرب من 170 مليون دولار في 39 بلدا	طائفة شاملة من الجهات الفاعلة الدولية التي تدعم الجهود الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه، بما في ذلك في سياق التصدي لجائحة كوفيد-19، تشمل المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية ومنظمات المجتمع المدني التي لديها القدرة على الوصول إلى المناطق النائية، وتسترشد بالتحليل المشترك والاستراتيجية والمشاركة المتسقة؛ واستخدام التحليل السياسي والاستراتيجية المتعلقة بالبرمجة واجتماعات اللجنة التي تصدر في إطار الهيكل السياسي لتنفيذي الإقليمي الوحيد، وتساعد على تعزيز الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيد الدولي، وتستفيد من كامل نطاق تدخلات الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء التي تسعى إلى بناء السلام أو الحفاظ عليه	طائفة شاملة من الجهات الفاعلة الدولية التي تدعم الجهود الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه، بما في ذلك في سياق التصدي لجائحة كوفيد-19، تشمل المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية ومنظمات المجتمع المدني التي لديها القدرة على الوصول إلى المناطق النائية، وتسترشد بالتحليل المشترك والاستراتيجية والمشاركة المتسقة

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: مواصلة إيلاء الاهتمام للاحتياجات الانتخابية واحتياجات بناء السلام وتوفير الموارد لها في ظل تحديات أمنية وإنسانية شديدة[14]

الأداء البرنامجي في عام 2020

2-152 في عام 2020، استمر صندوق بناء السلام، من خلال استثماراته وتوجيهاته البرنامجية (التقنية والفنية على السواء) لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، في دعم تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى و 14 جماعة متمردة في البلد من أجل دعم تهيئة بيئة مواتية للعملية الانتخابية المقررة. وأُنجزت رسميا في 13 أيار/مايو 2020 عملية تشكيل كتيبة الوحدات المختلطة الخاصة في منطقة الدفاع الشمالية الغربية، المؤلفة من مقاتلين سابقين، وأقيم حفل تخرج حضره الرئيس. وتم تدريب ما مجموعه 265 عنصرا من قوات الدفاع والأمن الداخلي و 355 عنصرا سابقا من الجماعات المسلحة، من بينهم 29 امرأة. وأدى الدعم المقدم من الشركاء في قطاع العدالة والعدالة الانتقالية إلى النهوض باعتماد وتنفيذ سياسة قطاع العدالة للفترة 2020-2024، وقانون المعونة القانونية، وقانون لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. ومن خلال استثمارات صندوق بناء السلام وتوجيهاته البرنامجية، تم إنجاز وتنفيذ استراتيجية اتصال وطنية بشأن الاتفاق السياسي، زادت فيها محطات الإذاعة والتلفزيون الوطنية ومحطات الإذاعة الشريكة التركيز على البرامج المراعية لاعتبارات بناء السلام والتماسك الاجتماعي، وقدم التدريب إلى 622 من قادة المنظمات النسائية والشبابية بشأن مضمون الاتفاق السياسي.

2-153 وإضافةً إلى ذلك، عقدت لجنة بناء السلام، وقد استرشدت بالمشورة التقنية والفنية المقدمة من البرنامج الفرعي، عدة اجتماعات خلال السنة بشأن أولويات رئيسية لبناء السلام، هي إيلاء مزيد من الاهتمام والدعم الدوليين لانتخابات الفترة 2020-2021 (بالدعوة إلى تلبية الاحتياجات من الموارد)، وتنفيذ الخطة الوطنية لبناء السلام والإنعاش وعناصرها المتعلقة بسيادة القانون، ودعم اتخاذ المجتمع الدولي إجراءات متسقة لتلبية احتياجات البلد في مجال بناء السلام. وقد استرشدت بتلك الاجتماعات المشورةُ الخطية التي أقرتها اللجنة وأرسلتها إلى مجلس الأمن قبل تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وذلك بهدف كفالة مواصلة التركيز على احتياجات البلد في مجال بناء السلام.

2-154 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تعزيز الاهتمام الدولي بالعملية الانتخابية في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة 2020-2021 وزيادة الموارد الدولية لدعم هذه العملية، والتقدم الذي أحرزه أصحاب المصلحة الوطنيون بشأن الاتفاق السياسي لدعم تهيئة بيئة مواتية للعملية الانتخابية المقررة، وإسداء لجنة بناء السلام مشورة مستنيرة إلى مجلس الأمن بشأن تجديد ولاية البعثة، وهو ما شكل أداءً مستوفياً للهدف المقرر، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

2-155 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز الاهتمام الدولي بإتمام جمهورية أفريقيا الوسطى بنجاح انتخابات الفترة 2020-2021 والفترة اللاحقة لها، وتوفير الموارد الدولية لدعم ذلك، بما في ذلك من خلال الدعم المقدم من البرنامج الفرعي لاجتماعات لجنة بناء السلام، وزيارات الرئيس، والدعم المستمر لإعداد المشورة الخطية لمجلس الأمن قبل تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، حسبما وافقت عليه اللجنة. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 2-18).

(14) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الجدول 2-18

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
بدء تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام للفترة 2017-2020	تعزيز الاهتمام الدولي بأولويات بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والموارد اللازمة لدعمها بعد توقيع الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في 6 شباط/فبراير 2019	تعزيز الاهتمام الدولي بالعملية الانتخابية في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة 2020-2021 والموارد اللازمة لدعمها التقدم الذي أحرزه أصحاب المصلحة الوطنيون بشأن الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة لدعم تهيئة بيئة مواتية للعملية الانتخابية المقررة مشورة مستنيرة مقدمة من لجنة بناء السلام إلى مجلس الأمن بشأن تجديد ولايات البعثة	تعزيز الاهتمام الدولي بإتمام جمهورية أفريقيا الوسطى بنجاح العملية الانتخابية للفترة 2020-2021 والموارد اللازمة لدعمها	الحفاظ على مكاسب بناء السلام، والتقيد بالاتفاق السياسي للسلام والمصالحة، واستمرار التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الرغم من التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: إيلاء المزيد من الاهتمام للمرحلة الانتقالية بين تشكيلات الأمم المتحدة في خضم تحديات بناء السلام وتخصيص المزيد من الموارد لها

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

2-156 مع أن المراحل الانتقالية للبعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام تتيح فرصا لتعزيز مكاسب السلام والاستفادة من تغيير طرائق المعونة، فإنها تنطوي على مخاطر أكبر تتمثل في حدوث انتكاسات في النزاع في البلدان التي شهدت دورات عنف في الماضي. ويكفل صندوق بناء السلام أن نسبة كبيرة من استثماراته تدعم البلدان التي تمر بهذه التحولات، لا سيما عندما تتغير تشكيلات الأمم المتحدة، بغية توليد زخم لاستراتيجيات بناء السلام والدعم الدولي، بما في ذلك من خلال التعاون الوثيق مع لجنة بناء السلام وغيرها من أصحاب المصلحة، مما يؤدي إلى تحسين اتساق وتسلسل أدوات المعونة. وقد ساعد الصندوق واهتمام اللجنة على معالجة الفجوات التمويلية في المراحل الانتقالية، مما أتاح للبلدان الشريكة والأمم المتحدة قدرة أكبر على التنبؤ مع تمهيد الطريق لبدء التمويل الطويل الأجل. وقد أسفر مؤتمر تجديد موارد الصندوق المعقود في أوائل عام 2021 عن الحصول على التزامات وتعهدات بقيمة 439 مليون دولار لاستراتيجية الصندوق للفترة 2020-2024، بزيادة

قدرها 25 في المائة في المساهمات الواردة مقارنة بالسنوات الثلاث السابقة. وقد مُثل ما مجموعه 92 دولة عضوا في هذا المؤتمر. وأجرى رئيس اللجنة أيضاً اتصالات مع لجنته التنظيمية لتوجيه المساهمات من كل أعضائه.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

2-157 تَمثَّل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في أنه في حين زادت مساهمات المانحين في صندوق بناء السلام لعام 2020 بصورة طفيفة، فإن الطلب على الدعم المقدم من الصندوق استمر في النمو بوتيرة سريعة. وفي عام 2020، نقح مكتب دعم بناء السلام حجم الاستثمارات المتاحة بتخفيضها، مما أسفر عن انخفاض ملحوظ في الموارد المقدمة في سياقات انتقالية هامة مثل السودان وغينيا – بيساو وهايتي. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيقوم البرنامج الفرعي بتعزيز مساعيه في مجال جمع الأموال لضمان توفير موارد إضافية للمراحل الانتقالية بين تشكيلات الأمم المتحدة، وإبراز أهمية تمويل بناء السلام في جميع الفرص المناسبة. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضا بتعزيز أوجه التآزر بين عمل لجنة بناء السلام عند مناقشة السياقات الانتقالية وعمل الصندوق، باستفادته مثلا من اجتماعات اللجنة لتسليط الضوء على عمل الصندوق وتشجيع تقديم المزيد من الموارد في هذه السياقات. وسيظل من المهم التخطيط مسبقاً لارتقاب الفجوات التمويلية خلال المراحل الانتقالية من خلال مواءمة خطة الصندوق الاستثمارية في السياقات الانتقالية.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

2-158 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة التمويل للمراحل الانتقالية لتشكيلات الأمم المتحدة، مع تخصيص 25 في المائة من التمويل المقدم من صندوق بناء السلام للمراحل الانتقالية للبعثات، وتعزيز الوعي الدولي بالسياقات الانتقالية للبعثات، من أجل معالجة الفجوات التمويلية أثناء المراحل الانتقالية، مما يوفر للبلدان الشريكة والأمم المتحدة قدرة أكبر على التنبؤ مع تمهيد الطريق لتقديم التمويل الطويل الأجل (انظر الجدول 2-19).

الجدول 2-19

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[1]	*2022 (الأداء المقرر)*
–	تخصيص نسبة 22 في المائة من التمويل المقدم من صندوق بناء السلام للمراحل الانتقالية للبعثات	تخصيص نسبة 18 في المائة من التمويل المقدم من صندوق بناء السلام للمراحل الانتقالية للبعثات	تخصيص نسبة 25 في المائة من التمويل المقدم من صندوق بناء السلام للمراحل الانتقالية للبعثات	زيادة التمويل المخصص للمراحل الانتقالية لتشكيلات الأمم المتحدة تخصيص نسبة 25 في المائة من التمويل المقدم من صندوق بناء السلام للمراحل الانتقالية للبعثات تعزيز الوعي الدولي بالسياقات الانتقالية للبعثات، لمعالجة الفجوات التمويلية أثناء المراحل الانتقالية، مما يوفر للبلدان الشريكة والأمم

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)[1]	2022 (الأداء المقرر)
				المتحدة قدرة أكبر على التنبؤ مع تمهيد الطريق لتقديم التمويل الطويل الأجل

الولايات التشريعية

2-159 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

180/60	لجنة بناء السلام	276/72	متابعة تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام
287/60	صندوق بناء السلام	199/72	إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن التابعة للأمم المتحدة
282/63	صندوق بناء السلام	262/72 جيم	المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2019-2018
262/70	استعراض هيكل بناء السلام	201/75	استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة

قرارات مجلس الأمن

(2005) 1645	(2016) 2282	
(2005) 1646	(2018) 2413	
(2010) 1947	(2020) 2558	
(2015) 2250		

المنجزات المستهدفة

2-160 يعرض الجدول 2-20 قائمةً بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 2-20

البرنامج الفرعي 6: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**3**	**3**	**2**	**3**
1 - تقرير لجنة بناء السلام المقدم للجمعية العامة ومجلس الأمن	1	1	1	1
2 - تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام المقدم للجمعية العامة	1	1	1	1
3 - تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام	1	1	–	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**55**	**55**	**54**	**55**

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
4 - اجتماعات لجنة بناء السلام	50	50	50	50
5 - اجتماعات لجنة بناء السلام بشأن التحضير لاستعراض هيكل بناء السلام لعام 2020	2	2	–	–
6 - اجتماعات المناسبات المشتركة للجنة بناء السلام مع الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي	3	3	4	3
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**4**	**4**	**3**	**1**
7 - التدريب التعريفي لأعضاء لجنة بناء السلام الجدد	–	–	1	1
8 - التدريب الإقليمي للمستفيدين المحتملين، بما في ذلك الوزارات وسائر الجهات المعنية التابعة للأمم المتحدة على صندوق بناء السلام باعتباره أداة لبناء السلام	4	4	2	1
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم التوجيه والمشورة إلى المستفيدين على الصعيدين القطري والإقليمي من التمويل المقدم من صندوق بناء السلام بشأن تحديد الأولويات والبرمجة؛ وتعزيز الشراكات في شكل حوار وتعاون تنفيذي واستراتيجي منتظم بين الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمؤسسات المالية الدولية الأخرى؛ وتعزيز الشراكات واستكشاف سبل التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، ومراكز الفكر، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص بشأن قضايا بناء السلام؛ وتقديم التوجيه والمشورة الاستراتيجيين دعما لتنفيذ ولاية لجنة بناء السلام ووضع وتنفيذ أولويات لجنة بناء السلام وخطة عملها؛ وتبادل المعلومات، وتقديم التوجيه والمشورة الاستراتيجية إلى الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن قضايا السياسة العامة المتصلة بتنفيذ إطار السلام المستدام؛ وتقديم الدعم والمشورة في مجال السياسات إلى أعضاء لجنة بناء السلام والجهات المانحة لصندوق بناء السلام والحكومات المستفيدة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام، وبناء السلام المراعي للمنظور الجنساني، والشباب وبناء السلام؛ وتخصيص أكثر من 150 مليون دولار سنويا لحوالي 40 بلدا من أجل مشاريع بناء السلام من صندوق بناء السلام؛ وتقديم الدعم في مجال السياسات والمشورة والتوجيه التقني بشأن الشباب والسلام والأمن إلى الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، وسائر أصحاب المصلحة الرئيسيين.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: بيان صحفي صادر عن لجنة بناء السلام؛ و 6 رسائل إخبارية للشركاء.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تعهد محتوى الموقعين الشبكيين للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بهما؛ ووضع محتوى متعدد الوسائط للموقعين الشبكيين ومنصات التواصل الاجتماعي، بما في ذلك مقاطع فيديو ورسوم متحركة قصيرة تسلط الضوء على النتائج والتأثير على أرض الواقع.				

البرنامج الفرعي 7
التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

الهدف

2-161 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

الاستراتيجية

2-162 للمساهمة في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تحديد مجالات العمل ذات الاهتمام المشترك وتعزيز العلاقات مع جامعة الدول العربية من خلال السعي إلى تحقيق الأهداف والغايات المشتركة لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة. ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا تنشيط الأنشطة المتأثرة بأزمة كوفيد-19 والمضي قدما في توسيع العلاقة، مما سيسهم في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لإحراز تقدم في تحقيق هدف التنمية المستدامة 16 والتزاماتها ببناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كافة المستويات. وسيواصل البرنامج الفرعي الترويج لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الفصل الثامن. وبالإضافة إلى ذلك، سيعمل البرنامج الفرعي على تنفيذ عمليات بناء القدرات وتبادل الموظفين وزيادة قنوات الاتصال.

2-163 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تعزيز الشراكة وتوسيع نطاق التواصل مع جامعة الدول العربية في مجال السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك منع نشوب النزاعات وصنع السلام وبناء السلام؛

(ب) تحسين قدرة جامعة الدول العربية في مجال منع نشوب النزاعات وصنع السلام وبناء السلام، بناء على طلبها؛

(ج) تحسين التنسيق مع جامعة الدول العربية بشأن أنشطة التعاون.

الأداء البرنامجي في عام 2020

2-164 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

حماية المشاركة الدبلوماسية بشأن السلام والأمن خلال جائحة كوفيد-19

2-165 واصل البرنامج الفرعي بناء العلاقات مع جامعة الدول العربية، ولا سيما من خلال الاجتماعات الافتراضية التي عقدها مع إدارة المنظمات الدولية في جامعة الدول العربية. وبالإضافة إلى ذلك، نجح البرنامج الفرعي في ترتيب الاتصال بين جامعة الدول العربية وكبار مسؤولي الأمم المتحدة بشأن عدد من المواضيع، بما في ذلك الولايات المتعلقة بالسلام والأمن الإقليميين، مثل ما يتعلق بالجمهورية العربية السورية ولبنان وليبيا وعملية السلام في الشرق الأوسط. وشارك البرنامج الفرعي في استضافة الاجتماع بشأن الفقر المتعدد الأبعاد بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في كانون الثاني/يناير 2020.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

2-166 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من الاتفاق بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على إنشاء لجنة متابعة لتحديد الجهود الجارية التي تبذلها مختلف الكيانات من أجل القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد، وتقييم الوضع، وتتبع التقدم المحرز، بما في ذلك من خلال مواصلة العمل على الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر المتعدد الأبعاد (انظر الجدول 2-21).

الجدول 2-21
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية تتفقان على إنشاء لجنة متابعة لتحديد الجهود الجارية التي تبذلها مختلف الكيانات من أجل القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد، وتقييم الوضع، وتتبع التقدم المحرز، بما في ذلك من خلال مواصلة العمل على الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر المتعدد الأبعاد

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

2-167 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، تحول البرنامج الفرعي من التواصل بالحضور الشخصي إلى التواصل الافتراضي. ولم يتمكن رئيس مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى جامعة الدول العربية من حضور المجلس الوزاري للجامعة بصفة مراقب (وفقا للممارسة المعتادة) لأنه كان اجتماعا افتراضيا مغلقا. ومن الجدير بالذكر أن اجتماع التعاون العام الذي يعقد كل سنتين بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية قد أجل إلى عام 2021، وباستثناء الاجتماع القطاعي بشأن الفقر المتعدد الأبعاد الذي عقد في كانون الثاني/يناير 2020، أجلت عمليات التبادل الفنية للموظفين بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وحلقة عمل بشأن إدارة الأزمات. وكان لهذه التغييرات أثر على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة 1 أدناه.

النتائج المقررة لعام 2022

2-168 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين هما تحديثان للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وبالتالي تبينان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: افتتاح مكتب الاتصال وتعزيز أنشطة المشاركة[15]

الأداء البرنامجي في عام 2020

2-169 عقد البرنامج الفرعي اجتماعات تمهيدية بالحضور الشخصي مع الإدارات والمديريات ذات الصلة في جامعة الدول العربية والتي لها تأثير مباشر على الشؤون السياسية وشؤون بناء السلام وعلى حفظ السلام على السواء، وذلك بهدف بلورة فهم أوسع لعمل جامعة الدول العربية. وعقد البرنامج الفرعي اجتماعات مع ممثلي البعثات الدائمة لدى جامعة الدول العربية في القاهرة. وقام رئيس مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى جامعة الدول العربية ببناء شبكة لأصحاب المصلحة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. ويسر رئيس مكتب الاتصال أيضاً عقد عدة اجتماعات للممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين للأمين العام مع جامعة الدول العربية، أسهمت بشكل مباشر في التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بشأن البعثات السياسية الخاصة. وعلاوة على ذلك، وفر البرنامج الفرعي التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة التي تضطلع بمشاريع وبين جامعة الدول العربية، وساهم في عمليات التخطيط مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، مما أسفر عن زيادة اتساق مشاركة الأمم المتحدة وتحسين فهم نطاق أنشطة التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

2-170 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تعميق الروابط الاستراتيجية بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

2-171 وبالإضافة إلى ذلك، أسهم العمل المذكور أعلاه أيضاً في أنشطة محدودة لبناء القدرات، مثل تبادل الموظفين بشأن نزع السلاح، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المتمثل في بناء القدرات من أجل تحقيق الأهداف المتمثلة في العمل العاجل على منع نشوب النزاعات العنيفة، ودعم القدرات الوطنية والإقليمية في مجال التيسير والحوار، والسهولة والسرعة في قيام الأمم المتحدة ببذل المساعي الحميدة، المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. ولأسباب تُعزى إلى حد كبير إلى تفشي جائحة كوفيد-19، أجلت أيضاً أنشطة بناء القدرات.

(15) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 3)).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

2-172 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي بتعزيز الاتصالات القائمة، وعقد عدة اجتماعات مشتركة بين الإدارات، وتوفير بناء القدرات وتبادل الموظفين، والبناء على المشاركة الرفيعة المستوى، لا سيما في مجال السلام والأمن من خلال البعثات السياسية الخاصة القائمة في المنطقة. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 2-22).

الجدول 2-22

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
اتفاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على إنشاء مكتب للاتصال	إنشاء مكتب الاتصال، وتحسّن المشاورات وتبادل المعلومات بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية	تعمق الروابط الاستراتيجية بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية عقد اجتماعات للممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين للأمين العام مع جامعة الدول العربية، أسهمت بشكل مباشر في التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بشأن البعثات السياسية الخاصة تبادل الموظفين بشأن نزع السلاح	تنفيذ المبادرات الأولى في مجالات: تعميق الحوار الاستراتيجي، وإجراء تحليلات مشتركة، وبناء القدرات من أجل تحقيق الأهداف المتمثلة في العمل العاجل على منع نشوب النزاعات، ودعم القدرات الوطنية والإقليمية في مجال التيسير والحوار، والسهولة والسرعة في قيام الأمم المتحدة ببذل المساعي الحميدة	تعزيز العلاقات المؤسسية والتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وخاصة في مجال السلام والأمن، من خلال البعثات السياسية الخاصة القائمة في المنطقة

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعزيز التعاون في مجال السلام والأمن[16]

الأداء البرنامجي في عام 2020

2-173 جعل الأمين العام التعاون مع المنظمات الإقليمية لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام أولوية. وظل تعزيز التعاون في مجال السلام والأمن بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية من بين أولويات الجهود التي تبذلها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام لتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتعاونت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في التصدي

(16) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

للتحديات العالمية والإقليمية من خلال تعميق الحوار الاستراتيجي، بما في ذلك من خلال معتكف الأمين العام للمنظمات الإقليمية وحضور جامعة الدول العربية لعدد من اجتماعات مجلس الأمن. ويسر مكتب الاتصال الحوار وعمل بوصفه آلية حوار ذات طابع مؤسسي بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية سعيا إلى تحقيق الغايات والأهداف المشتركة للمنظمتين. وساعد في تنظيم وعقد حلقات عمل واجتماعات وحلقات دراسية وأنشطة تدريبية مشتركة. وعمل مع النظراء من جامعة الدول العربية على تحديد المجالات المحتملة للدعم الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة من أجل تنمية القدرات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

174-2 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تعزيز العلاقة واتباع نهج مشترك إزاء القضايا وزيادة المشاركة الرفيعة المستوى، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

175-2 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي بتعزيز التعاون وفقا لأولويات المنظمتين من أجل وضع أنشطة تعاونية في شكل اجتماعات بين المنظمتين، وإجراء مشاورات، وتنظيم برامج تدريبية وحلقات عمل، والتمثيل، والاتصال، وتبادل الموظفين، والبرامج المشتركة، ودعم أهداف مجلس الأمن في زيادة العمل مع جامعة الدول العربية، بما في ذلك من خلال حوار بين الدوائر الإدارية. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 2-23).

الجدول 2-23
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
الجمعية العامة تنشئ مكتب اتصال انعقاد اجتماع التعاون العام	افتتاح مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى جامعة الدول العربية وتعيين موظفيه	تعزيز العلاقة واتباع نهج مشترك إزاء القضايا وزيادة المشاركة الرفيعة المستوى	تنفيذ المبادرات الأولى في مجالات: تعميق الحوار الاستراتيجي، وإجراء تحليلات مشتركة، وبناء القدرات من أجل تحقيق الأهداف المتمثلة في العمل العاجل على منع نشوب النزاعات العنيفة، ودعم القدرات الوطنية والإقليمية في مجال التيسير والحوار، والسهولة والسرعة في قيام الأمم المتحدة ببذل المساعي الحميدة	تعزيز إضفاء طابع مؤسسي على الحوار بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية سعيا إلى تحقيق الغايات والأهداف المشتركة للمنظمتين تعميق التبادلات التي تعزز المعرفة المؤسسية للمنظمتين

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتعزيز العلاقات المؤسسية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

2-176 يعتمد النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على عناصر رئيسية وإجراءات ذات أولوية في البرنامج الفرعي، وهو وسيلة لتوفير الموارد لبناء الأساس لإنشاء شبكة أقوى وأكثر فعالية من صانعات السلام وبانيات السلام في المنطقة. وقد رحب رئيس مجلس الأمن، في بيان مؤرخ 29 كانون الثاني/يناير 2021 (S/PRST/2021/2)، بالجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية لتنفيذ القرار 1325 (2000) والقرارات اللاحقة ذات الصلة، بما في ذلك بوضع خطة عمل إقليمية بشأن المرأة والسلام والأمن، وشجع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على مواصلة الترويج لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

2-177 تمثل الدرس الرئيسي المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في أنه لم يتمكن بسبب كوفيد-19 من الاعتماد حصرا على التواصل بالحضور الشخصي وأنه ينبغي له تعزيز طرائق التواصل الافتراضية والبديلة مع السعي في الوقت نفسه إلى إجراء اجتماعات بالحضور الشخصي متى لزم الأمر. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيضطلع البرنامج الفرعي بمزيد من التخطيط المسبق بشأن طرائق عقد الاجتماعات لتعزيز العلاقات الثنائية وتحسينها. فعلى سبيل المثال، سيقدم البرنامج الفرعي مع البعثات السياسية الخاصة، وبالتشاور مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، حلقات عمل، بطرائق تنفيذ مرنة، استنادا إلى خبرة الأمم المتحدة وعملها فيما يتصل بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المنطقة العربية في سياق البعثات السياسية الخاصة. وإضافة إلى ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي البناء على الروابط الناجحة مع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لتعزيز المشاورات والتعاون بين جامعة الدول العربية والبعثات السياسية الخاصة بغية تعزيز إدراج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في عملهما، بما في ذلك عن طريق زيادة مشاركة المرأة بصورة مجدية وفعالة في صنع السلام وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

2-178 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق هذا الهدف، كما يتضح من تحسين القدرات الإقليمية المتعلقة بمشاركة المرأة بصورة مجدية وفعالة في صنع السلام وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات في المنطقة العربية (انظر الجدول 2-24).

الجدول 2-24

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[1]	*2022 (الأداء المقرر)*
–	–	–	تعزيز وعي أصحاب المصلحة وفهمهم للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال العمل مع البعثات السياسية الخاصة في المنطقة العربية	تحسين القدرات الإقليمية المتعلقة بمشاركة المرأة بصورة فعالة ومجدية في صنع السلام وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات في المنطقة العربية

الولايات التشريعية

2-179 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرار الجمعية العامة

11/75 التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

بيان من رئيس مجلس الأمن

S/PRST/2021/2

المنجزات المستهدفة

180-2 يعرض الجدول 2-25 قائمةً بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 2-25

البرنامج الفرعي 7: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**4**	**1**	**4**	**4**
1 - مشاريع التعاون التقني بشأن السلام والأمن، بما في ذلك منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام	4	1	4	4
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**5**	**4**	**5**	**5**
2 - مناسبة لبناء قدرات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن السلام والأمن	5	4	5	5
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: عقد اجتماعات ومشاورات منتظمة ومخصصة مع جامعة الدول العربية، بما في ذلك اجتماعات التعاون العام التي تعقد كل سنتين والاجتماعات القطاعية للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.				

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

181-2 تقع على عاتق مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط المسؤولية عن الاضطلاع بدور المركز التنسيقي في المنظمة لعملية السلام في الشرق الأوسط، وكفالة تنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة من أجل توفير استجابة كافية لاحتياجات الشعب الفلسطيني، وكذلك المسؤولية عن حشد المساعدة المالية والتقنية والاقتصادية. ويستمد المكتب ولايته من الأولويات المحددة في قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة 213/48 و 88/49 وقرارا مجلس الأمن 1860 (2009) و 2334 (2016). ويؤدي عدم حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني إلى مفاقمة انعدام الاستقرار السائد في الشرق الأوسط، وهو يشكل تهديداً مستمراً للسلام والأمن الدوليين. وبينما يتواصل تأجج العنف والتوتر في غزة وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، يواصل المكتب العمل على الصعيد الدبلوماسي للتخفيف من التهديدات الأمنية الملموسة ومنع نشوب النزاع المسلح، ومعالجة الصعوبات في المجالين الإنساني والإنمائي، وإشراك الطرفين والمجتمع الدولي بغية تحقيق التقدم السياسي نحو التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين.

برنامج العمل

الهدف

2-182 الهدف الذي يسهم المكتب في تحقيقه هو التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني تقوم على حل الدولتين وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني.

الاستراتيجية

2-183 بغية الإسهام في تحقيق الهدف، سيكثف المكتب العمل مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، بما في ذلك من خلال المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. وسيزيد أيضا من عمله مع الطرفين لاتخاذ خطوات محددة لتحسين علاقاتهما الاقتصادية، وتيسير تنفيذ المشاريع الحيوية على أرض الواقع في مجالي البنية التحتية والمساعدة، وتجنب اتخاذ إجراءات انفرادية يمكن أن تقوض استئناف المفاوضات. وسيواصل المكتب أيضا جهوده في مجال الدبلوماسية الوقائية، ولا سيما في غزة. وسيواصل حث الطرفين على الوفاء بالتزاماتهما بموجب قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك تقديم تقرير إلى مجلس الأمن بشأن القرار 2334 (2016)، الذي طالب فيه مجلس الأمن بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية من جانب إسرائيل. وسيواصل المكتب أيضا الدعوة إلى تحسين العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي وإلى إجراء تغييرات في مجال السياسة العامة في المنطقة جيم من الضفة الغربية المحتلة. وسيواصل المكتب كذلك العمل مع جميع الأطراف للحد من القيود المفروضة على التنقل والوصول إلى غزة، والعمل مع القادة السياسيين والدينيين والمحليين على منع العنف والتحريض على العنف وغير ذلك من الأعمال والخطب الاستفزازية على الأرض.

2-184 وسيدعم المكتب الجهود الرامية إلى استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية وسيشجع الأطراف الفلسطينية على التغلب على الخلافات القائمة تمشيا مع المساعي المبذولة بقيادة مصر لتحقيق المصالحة بين الفلسطينيين. وسيدعم المكتب السلطةَ الفلسطينية في النهوض بخطتها لبناء الدولة وتعزيز مؤسساتها، بما في ذلك المجلس التشريعي الفلسطيني، وكذلك تعزيز اقتصادها وتقديم الخدمات العامة. وسيشجع المكتب أيضا كلا من حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على تحديث علاقاتهما الاقتصادية. وسيواصل المكتب تنسيق تقديم برامج المساعدة التي تستجيب للاحتياجات الإنمائية في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة في الضفة الغربية وغزة. وسيواصل المكتب أيضا العمل مع المؤسسات الإنمائية الدولية والإقليمية ذات الصلة لتنسيق جمع الأموال وتحديد الأولويات، وتحسين الظروف الإنسانية والاقتصادية، بسبل منها المساعدات التي أقرتها لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني.

2-185 وبالنسبة لعام 2022، تعكس المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للمكتب التحديات المعروفة والمتوقعة التي تتعلق بجائحة كوفيد-19 والتي تواجهها الدول الأعضاء. وتشمل هذه المنجزات والأنشطة المقررة العمل مع السلطات الفلسطينية والإسرائيلية وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين والمجتمع المدني وجميع الجهات المحاورة المعنية لدعم التعافي من العواقب الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في الضفة الغربية وغزة، بسبل منها تعزيز النظم الصحية وتحسين الحماية الاجتماعية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

2-186 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) النهوض بمفاوضات مجدية تهدف إلى تسوية النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس الحل القائم على وجود دولتين والمعايير المعترف بها دوليا بشأن مسائل الوضع النهائي؛

(ب) منع نشوب النزاعات المسلحة ومواصلة تنفيذ مجموعة شاملة من تدابير منع نشوب النزاعات؛

(ج) تخفيف حدة ما يخلفه إغلاق غزة من أثر على سكانها؛

(د) الحد من الاحتياجات الإنسانية الفلسطينية في المستقبل والتعجيل بنتائج التنمية المستدامة، بما في ذلك التعافي من جائحة كوفيد-19؛

(هـ) تعزيز المصالحة بين الفلسطينيين وإعادة توحيد غزة والضفة الغربية المحتلة في ظل سلطة وطنية فلسطينية واحدة وشرعية وديمقراطية؛

(و) النهوض بالحكم الفلسطيني الفعال القائم على سيادة القانون، على الرغم من القيود السياسية والمالية.

العوامل الخارجية لعام 2022

2-187 فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) لا يزال الحل القائم على وجود دولتين صالحا، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية؛

(ب) تحتفظ جميع الأطراف بالإرادة السياسية للحفاظ على وقف إطلاق النار في غزة وتدعم جهود التهدئة التي يقودها المكتب؛

(ج) يواصل المحاورون الإسرائيليون والفلسطينيون وأصحاب المصلحة الإقليميون والدوليون الدخول في حوار وتعاون هادفين مع المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري في أداء مهامهم؛

(د) يتوفر قدر كافٍ من الدعم السياسي من الدول الأعضاء، ومن الدعم المالي من الجهات المانحة؛

(هـ) الحالة الأمنية في المنطقة مؤاتية، بما في ذلك في غزة، للسماح بتنفيذ البرامج الإنسانية وبرامج التنمية؛

(و) هناك تقدم إيجابي نحو الوحدة الوطنية والمصالحة الفلسطينية؛

(ز) تبدأ الأطراف في اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين الحالة على الأرض، على النحو المبين في التوصيات الواردة في تقرير المجموعة الرباعية المؤرخ 1 تموز/يوليه 2016 (S/2016/595، المرفق).

2-188 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. ولكن إذا استمر تأثير الجائحة على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فسوف يتم تعديلها خلال عام 2022 في نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات العامة. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

2-189 ويراعي المكتب منظورا جنسانيا في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، يواصل المكتب السعي جاهدا إلى المشاركة على نحو أكثر انتظاما مع المجموعات النسائية والشبابية في جهوده الرامية إلى الاتصال بالمجتمع المدني، من أجل دعم إدماج منظور جنساني في جهود بناء السلام والتنمية على المستوى الشعبي ودعما لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000). ويشجع المكتب ويدعم زيادة عضوية المرأة ومساهمتها ومشاركتها في المؤسسات الفلسطينية.

2-190 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، يمثل المنسق الخاص، بوصفه المبعوث الوحيد للمجموعة الرباعية في الميدان، الأمين العام في المجموعة الرباعية، مما يشجع على زيادة تبادل المعلومات والتنسيق فيما بين الشركاء الدوليين والإقليميين. وسيواصل المكتب تعزيز دور المجموعة الرباعية في المساعدة على استئناف مفاوضات مجدية بشأن مسائل الوضع النهائي، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية. وسيظل المكتب مشاركا نشطا في لجنة الاتصال المخصصة وسيواصل التنسيق مع أعضاء اللجنة الآخرين، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لضمان فعالية المنتدى في تقديم التوصيات إلى الطرفين باتخاذ إجراءات ملموسة. وأخيرا، سيسعى المكتب

جاهدا إلى الحفاظ على التعاون المتعدد الأطراف الذي أقيم مع شركاء دوليين آخرين في تنسيقه للاستجابة لجائحة كوفيد-19 في الضفة الغربية وغزة.

2-191 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يقود المكتب التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المقيمة وغير المقيمة، التي يتجاوز عددها 20، في الاستجابة للاحتياجات الإنمائية والإنسانية للشعب الفلسطيني. ويشمل هذا الدور الرائد تيسير التعاون بين الوكالات من أجل تحقيق أقصى قدر من الأثر من خلال اجتماعات فريق الأمم المتحدة القطري، وتحديد فرص البرامج المشتركة، وأداء دور نشط في تعزيز أفرقة العمل القطاعية والمواضيعية والمشاركة في أنشطتها. وينسق المكتب مع كيانات الأمم المتحدة الإقليمية، مثل مكتب التنسيق الإنمائي الإقليمي، والمكاتب الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، للاستفادة من الخبرات المتاحة وتحديد الفرص المتاحة للتعاون.

أنشطة التقييم

2-192 من المقرر لعام 2022 إجراء تقييم ذاتي من أجل الوقوف على فعالية وجدوى مشاورات المكتب مع الأطراف المعنية في إطار جهوده الرامية إلى تهيئة بيئة مؤاتية للعودة إلى المفاوضات لتسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، بما في ذلك ضوابط الإدارة المرتبطة بذلك.

الأداء البرنامجي في عام 2020

2-193 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

انخفاض الأثر الإنساني والاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19 في الأرض الفلسطينية المحتلة

2-194 أوجدت جائحة كوفيد-19 حالة طوارئ في مجال الصحة العامة بالنسبة للفلسطينيين، مما أدى إلى تدهور حاد في أوضاعهم الإنسانية والإنمائية. وتفاقمت حالة الطوارئ هذه أيضا بسبب انهيار التنسيق الإسرائيلي الفلسطيني في الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2020، مما هدد كلّا من قدرة المؤسسات الفلسطينية على الاستمرار والتقدم الذي أحرز في العقدين الماضيين في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعمل المكتب بشكل مكثف لتهيئة الظروف اللازمة لمواجهة الجائحة بشكل فعال على الصعيدين الدولي والوطني.

2-195 وعقد المكتب أيضا باستمرار اجتماعات مع السلطات الفلسطينية والإسرائيلية لتيسير إيصال المواد الطبية والإنسانية إلى غزة والضفة الغربية، بما في ذلك السلطات المعنية في غزة، من أجل تعزيز الاستجابة الشاملة من جانب الحكومة الفلسطينية للجائحة. وخلال التوقف الذي شهده التنسيق الإسرائيلي والفلسطيني في الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2020، جرى تكثيف الجهود، حيث ساعد المكتب فريق الأمم المتحدة القطري على تولي مسؤولية تيسير استيراد المواد الصحية والإنسانية الحيوية إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، وكذلك المسؤولية عن تجهيز إحالات المرضى إلى خارج غزة. واجتمع المكتب بشكل منتظم أيضا، من خلال المنسق الخاص ونائبة المنسق الخاص، مع الجهات المانحة وقدم إحاطات إعلامية لها من أجل حشد الدعم في حالات الطوارئ. ودعا المكتب، من خلال مساعيه الحميدة ومشاوراته مع الجهات الفاعلة الإقليمية والمحلية، إلى استئناف التنسيق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في الجلسات الخاصة والبيانات العامة والتقارير المكتوبة. فعلى سبيل المثال، كانت ضرورة استئناف التنسيق رسالةً رئيسية تضمنها التقرير المقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة في حزيران/يونيه 2020 والتقرير الاجتماعي والاقتصادي الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وعمل المكتب أيضا على الحفاظ على الهدوء في غزة. وكان كل من استئناف التنسيق والهدوء في غزة من الظروف الضرورية للتصدي الفعال للجائحة

ولأثرها الاجتماعي والاقتصادي. وأعاد المكتب أيضا توجيه تقاريره التحليلية المقدمة إلى لجنة الاتصال المخصصة والتقارير الاجتماعية والاقتصادية الفصلية لتشمل الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19 على دولة فلسطين. وقد زوَّدت تلك التقارير الأمم المتحدة وشركاءها الوطنيين والإقليميين والدوليين بخيارات سياساتية مفصلة ودقيقة للاستجابة لحالة الطوارئ.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

2-196 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة عدد شاحنات إيصال الإمدادات الإنسانية إلى غزة. وفي عام 2020، تضمنت هذه المواد لوازم طبية شملت أكثر من 000 171 من اختبارات تفاعل البوليمراز التسلسلي الخاص بكوفيد-19؛ ونحو 7 ملايين صنف من أصناف الحماية من العدوى والسيطرة على انتشارها؛ و 95 من أجهزة التنفس الاصطناعي؛ و 40 من أجهزة توليد الأوكسجين؛ و 75 من أجهزة مراقبة المرضى؛ و 37 سريرا لوحدة العناية المركزة؛ و 86 سريرا آخر للمرضى موزعة في كل من الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وغزة (انظر الشكل الثاني عشر من الباب 2). وتجلى أيضا إسهامُ المكتب في تحقيق أهدافه في استئناف التنسيق بين إسرائيل ودولة فلسطين وما تلاه من تحويل إيرادات قدرها 1,1 بليون دولار إلى السلطة الفلسطينية في كانون الأول/ديسمبر 2020، مقارنة مع عدم تحويل أي إيرادات خلال الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2020، مما واصل وسيواصل تحسين الاستجابة في مجال الصحة العامة لجائحة كوفيد-19 ويعجّل بالتعافي الاجتماعي والاقتصادي في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

الشكل الثاني عشر من الباب 2

مقياس الأداء: عمليات إيصال الإمدادات الإنسانية (عدد حمولات الشاحنات) إلى غزة (العدد السنوي)

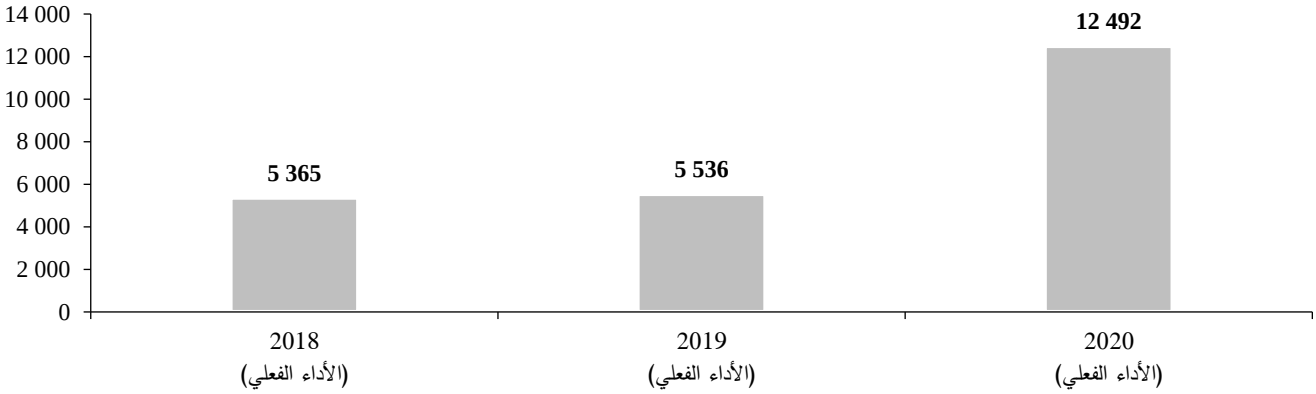

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرامج

2-197 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للمكتب. ولم يتمكن المنسق الخاص من الدخول في مناقشات مباشرة مع زملائه الأعضاء في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط والشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين، بما في ذلك لجنة الاتصال المخصصة، التي تحولت إلى الشكل الافتراضي. وفي حين لم يتمكن المكتب من إقامة حلقتي عمل للمجتمع المدني تركزان على بناء السلام كان مقررا عقدهما بطريقة الحضور الشخصي، عُقدت الحلقتان عبر الإنترنت. وعلاوة على ذلك، كان لا بد من تعليق حملة المكتب المقرر إطلاقها على وسائل التواصل الاجتماعي بسبب تحول التركيز من المسائل السياسية إلى المسائل الصحية والمسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19. وعموما، وبسبب الظروف المتغيرة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، جرى تقليص نطاق التواصل والتنسيق السياسيين المباشرين بشكل كبير، واضطلع بالعمل في الغالب عن طريق الهاتف أو عبر الإنترنت. ونظرا للطابع المعقد للعديد من المواضيع التي تناقَش مع المحاورين، فإن التحول إلى الشكل الافتراضي طرح تحديات عديدة. وازداد بشكل ملحوظ دور المكتب في مجال تنسيق تقديم المساعدة والدعم الحيوي إلى الشعب الفلسطيني والسلطات الفلسطينية.

وشملت المساعدة حشد الدعم الدولي ودعم المانحين للتصدي للجائحة؛ والتفاوض بشأن الوصول المستمر إلى الضفة الغربية وغزة؛ وضمان التنسيق بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية والوكالات الدولية لدعم تدابير الاستجابة لجائحة كوفيد-19؛ ودعم الحكومة الفلسطينية في التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل والتعافي منها. وتحقيقا لهذه الغايات، عمل المنسق الخاص ونائبة المنسق الخاص باستمرار عبر الإنترنت مع المانحين ومع السلطات الإسرائيلية والفلسطينية المعنية، بما في ذلك العمل على أساس الحضور الشخصي متى سمحت الظروف بذلك. وترأست نائبة المنسق الخاص اجتماعات أسبوعية لفرقة العمل المعنية بجائحة كوفيد-19، واجتمعت بالشركاء والجهات المانحة عدة مرات في الشهر، وعملت بشكل مباشر مع مكتب رئيس الوزراء الفلسطيني بشأن الاستجابة المتكاملة.

198-2 ومع ذلك، حدد المكتب في الوقت نفسه أنشطة معدّلة، ضمن نطاق أهداف البرنامج عموما، بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19. وتعبيرا عن حالة الطوارئ الشديدة، قام المكتب بتعديل تقاريره الاجتماعية والاقتصادية الفصلية وتقاريره نصف السنوية المقدمة إلى لجنة الاتصال المخصصة بحيث تركز على الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة، وزاد عدد اجتماعاته وأنشطة التواصل مع الجهات المانحة والتنسيق مع الأطراف. وأسهمت المنجزات المستهدفة المعدلة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 أعلاه.

199-2 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبيةً للاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، سيعمم المكتب الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجه نتيجة لجائحة كوفيد-19. ومن بين هذه الدروس المستفادة التحديات التي ينطوي عليها عقد اجتماعات افتراضية. ففي حين يمكن أن يؤدي استخدام تكنولوجيا التداول بالفيديو إلى زيادة نطاق الاجتماعات وعدد المشاركين، فإن هذه الميزة قابلها قدرٌ أكثر محدودية من السرية، وعدم وجود فرص حاسمة للربط بين المشاركين، وعدم وجود محادثات جانبية تزيد من النهوض بالمواقف المشتركة. وعُقدت في شكل افتراضي اجتماعاتٌ يلزم في كثير من الأحيان عقدها لإجراء مناقشات دقيقة ومعقدة، وهو ما لم يفضله العديد من المحاورين في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في غزة. ولا تزال هذه التحديات قائمة فيما يتعلق بتوفير التدريب أو أنشطة بناء القدرات، حيث الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أقل ميلا في بعض الأحيان إلى المشاركة بشكل كامل من خلال الطرائق الافتراضية. وفي سياق تطبيق الدرس، سيقيّم المكتب بعناية مزايا التكنولوجيا الافتراضية فيما يتعلق بأنشطة مقررة محددة، بما في ذلك مزايا التنفيذ بالطرائق المختلطة من أجل الاستفادة من النطاق مع الحفاظ على مزايا المشاركة الشخصية.

النتائج المقررة لعام 2022

200-2 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين لنتائج معروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة وتعكسان بالتالي الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تحسين الحالة في غزة والمضي قدما بجهود السلام[17]

الأداء البرنامجي في عام 2020

201-2 ركز المكتب على تحسين الحالة على أرض الواقع في غزة وأسهم في الحفاظ على أفق سياسي لإنهاء النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس حل الدولتين. واستخدم المنسق الخاص مرارا دوره في مجال المساعي الحميدة لتخفيف حدة التوتر بين الجماعات المسلحة في غزة وإسرائيل. ودعم المكتب أيضا جهود خفض التصعيد من خلال تنسيق جهود موسعة يبذلها فريق الأمم المتحدة القطري لتنفيذ مجموعة المساعدات الإنسانية والاقتصادية العاجلة لغزة التي أقرتها لجنة الاتصال

(17) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 3)).

المخصصة. وعلاوة على ذلك، قام المكتب، بالتعاون مع شركائه، بتكثيف الجهود الرامية إلى جمع التبرعات بمزيد من الفعالية من خلال إثبات الصلة بين الاستثمار في التدخلات الإنسانية والإنمائية والنتائج المستدامة الطويلة الأجل. وأخيرا، عزز المكتب قدرة الأمم المتحدة على إدارة المشاريع في غزة من خلال توفير الخبرة الفنية المكرسة لإلغاء الحواجز السياسية، بما في ذلك تخفيف القيود المفروضة على التنقل والوصول.

2-202 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة التوافر المنتظم للكهرباء في غزة من متوسط 8 ساعات يوميا في عام 2019 إلى ما متوسطه 12,67 ساعة يوميا في عام 2020، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في زيادة توافر الكهرباء في غزة، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

2-203 وأسهم العمل المذكور أعلاه أيضا في تخفيف حدة التوتر في عدة مناسبات ومنع نشوب أعمال عدائية كبيرة بين إسرائيل والجماعات المسلحة في غزة، مع السماح بعودة التفاهم الهادئ بين الطرفين، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المتمثل في العودة الكاملة إلى ترتيبات وقف إطلاق النار التي تم التوصل إليها بين إسرائيل وغزة في عام 2014، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وتعذر تحقيق الهدف المقرر لعام 2020 لأن الديناميات الصعبة التي اتسمت بها البيئة السياسية لم توفر بيئة مؤاتية للعودة إلى ترتيبات وقف إطلاق النار لعام 2014، بما في ذلك استمرار غياب الوحدة بين الفلسطينيين والتدابير المفروضة من جانب السلطة الفلسطينية على غزة، ونظام الإغلاق الدائم الذي تفرضه إسرائيل على غزة، والحالة الإنسانية، واستمرار النشاط المسلح، واستمرار عدم كفاية إمدادات الطاقة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

2-204 سيواصل المكتب العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيواصل المكتب العمل مع جميع الأطراف للعودة إلى ترتيبات وقف إطلاق النار لعام 2014، والتخفيف من معاناة السكان في غزة، وحماية المدنيين، وتسريع التعافي الاجتماعي والاقتصادي. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 2-26).

الجدول 2-26
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
توافر الكهرباء في غزة لمدة 7,3 ساعات يوميًا في المتوسط؛ وعدم التوصل إلى تفاهم رسمي بشأن تحسين الحالة في غزة ومنع حدوث تصعيد بين إسرائيل وغزة	زيادة في توافر الكهرباء في غزة؛ والنهوض بالمناقشات مع جميع الأطراف المعنية للعودة إلى ترتيبات وقف إطلاق النار التي تم التوصل إليها بين إسرائيل وغزة في عام 2014	زيادة في توافر الكهرباء في غزة إلى ما متوسطه 12,67 ساعة يوميا، وتخفيف حدة التوتر في عدة مناسبات، ومنع اندلاع أعمال عدائية كبيرة بين إسرائيل والجماعات المسلحة في غزة، مع السماح بعودة التفاهم الهادئ بين الطرفين	الإمداد المنتظم بالطاقة لأكثر من 8 ساعات يوميًا؛ والحفاظ على ترتيبات وقف إطلاق النار التي تم التوصل إليها بين إسرائيل وغزة في عام 2014	الإمداد المنتظم بالطاقة لأكثر من 15 ساعة يوميًا؛ والحفاظ على ترتيبات وقف إطلاق النار التي تم التوصل إليها بين إسرائيل وغزة في عام 2014

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تهيئة بيئة مواتية للعودة إلى المفاوضات لتسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني[18]

الأداء البرنامجي في عام 2020

2-205 اضطلع المكتب بالعمل في مجال المساعي الحميدة نيابة عن الأمين العام، بما في ذلك العمل من أجل منع حدوث تصعيد في النزاع على نطاق واسع بين إسرائيل والجماعات المسلحة في غزة والحفاظ على الاستقرار النسبي في غزة. وعمل المكتب مع السلطة الفلسطينية وإسرائيل والشركاء الدوليين الرئيسيين لتنفيذ مجموعة المساعدات الإنسانية والاقتصادية العاجلة لغزة التي أقرتها لجنة الاتصال المخصصة.

2-206 ودعم المكتب أيضا المصالحة بين الفلسطينيين وواصل العمل على تنفيذ برامجه في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية للجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، واصل المكتب التأكيد على أن استمرار سياسة بناء المستوطنات وتوسيعها، وهدم المباني المملوكة للفلسطينيين والاستيلاء عليها، واستمرار العنف والتحريض والنشاط المسلح، لا يؤدي سوى إلى إعاقة الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية للنزاع عن طريق التفاوض.

2-207 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تأهب لجنة الانتخابات المركزية للانتخابات الفلسطينية، وهو ما شكّل أداء مستوفيا للهدف المقرر، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

2-208 وأسهم العمل المذكور أعلاه أيضا في حصر نمو متوسط معدل البطالة في غزة في 46,6 في المائة خلال عام 2020، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المتمثل في إبقاء معدل البطالة في غزة دون 45 في المائة، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021. ولم يتسن تحقيق الهدف المقرر لعام 2020، ويعزى ذلك أساسا إلى الأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد-19 وما نتج عنها من قيود في مجال الصحة العامة، بما في ذلك القيود على النشاط الاقتصادي. وترد نتائج إضافية بشأن وقف إطلاق النار والكهرباء في إطار النتيجة 1 أعلاه.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

2-209 سيواصل المكتب العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيعمل المكتب مع طائفة أوسع من المحاورين، بمن فيهم المجتمع المدني والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، على الصعيدين الدولي والإقليمي، لحث القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على اتخاذ خطوات ملموسة لتهيئة الظروف اللازمة للعودة إلى المفاوضات التي تضع حدا للنزاع وتحل جميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي؛ وسيعزز جهود الدعوة التي يقوم بها دعما لبدء مفاوضات بين الطرفين لحل النزاع؛ وسيزيد من إبراز أنشطته. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 2-27).

الجدول 2-27

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
		لجنة الانتخابات المركزية جاهزة للانتخابات الفلسطينية	إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية	المجلس التشريعي الفلسطيني والرئيس يمارسان

(18) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)[أ]	2022 (الأداء المقرر)
				مهامهما بما يتمشى مع ولاية كل منهما
			إعادة توحيد غزة والضفة الغربية	تعزيز توحيد غزة والضفة الغربية تحت قيادة حكومة وطنية واحدة ديمقراطية
معدل البطالة في غزة هو 52 في المائة	معدل البطالة في غزة هو 46 في المائة	معدل البطالة في غزة هو 46,6 في المائة	معدل البطالة في غزة أقل من 42 في المائة	معدل البطالة في غزة أقل من 42 في المائة

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تنشيط عملية السلام الأوسع وتعزيز خطة بناء الدولة الفلسطينية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

2-210 لا يزال السياق السياسي الإسرائيلي-الفلسطيني يتغير وسط تطورات إقليمية ودولية مهمة قد يؤثر بعضها بشكل إيجابي على إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام 1967. وقد شارك المكتب بنشاط في السعي لتحقيق هذه الأهداف من خلال جهود المنسق الخاص لتنشيط المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط ودعم جهود بناء الدولة الفلسطينية ومؤسساتها واقتصادها، على الرغم من التحديات السياسية والمالية الشديدة. وشمل ذلك، في جملة أمور، زيادة وتيرة اجتماعات مبعوثي المجموعة الرباعية عبر الإنترنت والجهود الرامية إلى إقامة حوار مجدٍ بين الإسرائيليين والفلسطينيين والشركاء الإقليميين.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

2-211 تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للمكتب في أن المكتب يجب أن يظل منخرطا بقوة في جهود المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لتيسير المفاوضات، بسبل منها التكيف مع التطورات الإقليمية المتغيرة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيعزز المكتب مشاركته مع أعضاء المجموعة الرباعية والشركاء الإقليميين الرئيسيين، بسبل منها عقد اجتماعات افتراضية واجتماعات بالحضور الشخصي، وسيشجع المقترحات التي تحفز التقدم نحو تحقيق الهدف المتمثل في تسوية النزاع عن طريق التفاوض. وسيواصل المكتب، في سياق دعم خطة بناء الدولة الفلسطينية، تنفيذ برامجه في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، من خلال عمله مع الجهات المانحة والسلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل والمجتمع الدولي والسلطات المحلية، فضلا عن المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، سيواصل المكتب العمل مع الجهات الفاعلة الإسرائيلية والفلسطينية والدولية بشأن سبل التخفيف من أثر أزمة كوفيد-19 على الأسر الفلسطينية وتسريع وتيرة التعافي الاجتماعي والاقتصادي.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

2-212 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من المقترحات المشتركة المقدمة من المجموعة الرباعية، وصياغة استراتيجيات، بالتعاون مع الشركاء العرب والدوليين، جنبا إلى جنب مع الطرفين، تهدف إلى إقامة عملية سياسية ذات مغزى تفضي إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة (انظر الجدول 2-28).

الجدول 2-28

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
–	–	قيام مبعوثي المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط باستكشاف إمكانيات النهوض بالسلام الإسرائيلي الفلسطيني ومناقشة آخر التطورات على أرض الواقع	قيام مبعوثي المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط والشركاء العرب والدوليين بتحديد خطوات ملموسة لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية وإعادة الطرفين إلى مسار المفاوضات المجدية	صياغة مقترحات مشتركة من جانب المجموعة الرباعية وصياغة استراتيجيات، بالتعاون مع الشركاء العرب والدوليين، جنبا إلى جنب مع الطرفين، تهدف إلى إقامة عملية سياسية ذات مغزى تفضي إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين

الولايات التشريعية

2-213 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة ومقرراتها

213/48	تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني	24/75	الجولان السوري
88/49	عملية السلام في الشرق الأوسط	99/75	الجولان السوري المحتل
22/75	تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية	126/75	تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

قرارات مجلس الأمن

1860 (2009)	2334 (2016)

المنجزات المستهدفة

2-214 يعرض الجدول 2-29 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 2-29

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**1**	**2**	**2**	**2**
1 - تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016)	1	2	2	2

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**15**	**15**	**15**	**15**
2 - إحاطات شهرية لمجلس الأمن عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك تقديم تقارير فصلية عن قرار مجلس الأمن 2334 (2016)	12	12	12	12
3 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	1	1	1
4 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
5 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
المواد التقنية (عدد المواد)	**7**	**7**	**7**	**7**
6 - تقديم تقارير إلى لجنة الاتصال المخصصة بشأن الإجراءات الموصى بها لإحداث تغييرات إيجابية على أرض الواقع	2	2	2	2
7 - التقارير الاجتماعية - الاقتصادية عن الاقتصاد الفلسطيني	4	4	4	4
8 - تقرير رصد وتقييم عملية تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2018-2022	1	1	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

المساعي الحميدة: القيام بزيارات إلى بلدان المنطقة لالتماس الدعم للمبادرات السياسية.

التشاور والمشورة والدعوة: مشاورات مع الحكومات، وممثليها المعتمدين، والأطراف ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، ومراكز الفكر بشأن الحالة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية؛ ومشاورات المنسق الخاص ونائبة المنسق الخاص مع الطرفين والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة بشأن الإجراءات والتدابير الرامية إلى تخفيف حدة التوترات وتعبئة الموارد؛ والمشاركة في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط وجهودها للدفع بالمفاوضات والحل القائم على وجود دولتين؛ وتقديم الخدمات الاستشارية إلى المحاورين الإسرائيليين والفلسطينيين بشأن تنفيذ آلية إعادة إعمار غزة وبشأن تنفيذ مجموعة التدخلات الإنسانية والاقتصادية في غزة التي وافقت عليها لجنة الاتصال المخصصة؛ وتقديم إحاطات إلى المجتمع الدولي والأطراف الإقليمية بشأن الحالة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية؛ وتقديم الدعم التقني للجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تيسير تبادل المعلومات وإقامة شراكات مع 80 من منظمات المجتمع المدني، فضلا عن المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية؛ ومواصلة التواصل مع منظمات المجتمع المدني في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة لتعزيز تفاعلها مع رؤية وأنشطة المكتب وفهمها لها.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: تعهد قاعدة بيانات تضم أكثر من 100 1 مشترك، بالإضافة إلى نحو 150 وسيلة إعلامية محلية وإقليمية ودولية (أكثر من 500 من العاملين في وسائط الإعلام)؛ ومؤتمرات صحفية بحضور 35 وسيلة إعلامية دولية رئيسية (تلفزيون وإذاعة ومطبوعات)؛ وبيانات عامة ونشرات صحفية على الإنترنت (الموقع الشبكي لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومنصات التواصل الاجتماعي) ونشرها لأكثر من 500 1 شخص، بما في ذلك البعثات الدبلوماسية ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الفكر والعاملين في وسائط الإعلام.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: محتوى محدّث على الموقع الشبكي للمكتب، ومنصات الشبكة الإلكترونية الداخلية ووسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك حساب للمكتب وحساب للمنسق الخاص على موقع تويتر، على أن تحتوي هذه المنصات على جميع المنشورات وأن تعمل كمنصات رئيسية لتلقي المعلومات ونشرها لأصحاب المصلحة الداخليين/الخارجيين، بمن فيهم الجمهور والشركاء المهتمون.

سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

2-215 يتولى سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة مسؤولية توثيق الأضرار التي لحقت بجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المعنيين من جراء تشييد إسرائيل للجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها. ويستمد هذا السجل ولايته من الأولويات المحددة في قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار دإط-17/10.

2-216 ومنذ عام 2008، عندما دخل مكتب سجل الأضرار طور التشغيل وبدأ جهود التوعية وتلقي المطالبات في الأرض الفلسطينية المحتلة، تم الانتهاء من العمل في 267 مجتمعًا محليا من أصل 271 موجودة على طول القسم المشيد المكتمل من الجدار، مما ترك أثرا في حياة ما يزيد عن 1,5 مليون فلسطيني في الضفة الغربية، ولا يزال العمل جاريا في المجتمعات المحلية المتبقية. ويوثق أكثر من 2 تيرابايت من الوثائق الإعلامية المحايدة، والتي جرى التحقق منها، الخسائر المادية التي تكبدها الشعب الفلسطيني. ويمكن أن يكون سجل الأضرار، عند اكتماله، محفزاً يدعم عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية.

برنامج العمل

الهدف

2-217 الهدف الذي يسهم مكتب سجل الأضرار في تحقيقه هو إنشاء وتعهُّد سجل للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة وبالتالي المساهمة في حماية الحقوق القانونية للشعب الفلسطيني المتضرر من بناء الجدار.

الاستراتيجية

2-218 للإسهام في تحقيق الهدف، سيركز المكتب على تجهيز واستعراض المطالبات التي سبق جمعها ولكن لم يتم تجهيزها، ويوجد منها أكثر من 000 30 مطالبة. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل المكتب أنشطته في مجال التوعية وتلقي المطالبات في الأرض الفلسطينية المحتلة فيما يتعلق بالمطالبات المتصلة بالموارد العامة والمطالبات المتبقية التي يقدمها الأشخاص الطبيعيون. ودعت الجمعية العامة في قرارها دإط-17/10 بوضوح إلى أن يظل سجل الأضرار مفتوحا لأغراض التسجيل طوال وجود الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها (الفقرة 9). ولذلك سيواصل المكتب تلقيه المطالبات واضطلاعه بأنشطة التوعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، من خلال الاحتفاظ بوجود له، وفي حال كانت هناك مطالبات إضافية بسبب استمرار تشييد الجدار و/أو إعادة توجيه مساره، فإن المكتب سيعالج هذه المسألة وفقا لولايته. وعلاوة على ذلك، سيواصل المكتب تبسيط عملية تصحيح المطالبات غير المكتملة والناقصة. وسيساعد العمل الذي يضطلع به المكتب الدول الأعضاء في إحراز تقدم صوب تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة.

2-219 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) زيادة عدد المطالبات ومواصلة تحقيق الكفاءة في تجهيزها، مما يؤدي إلى تقليص الفجوة بين المطالبات المجمعة والمطالبات غير المجهزة؛

(ب) زيادة عدد مقدمي المطالبات المؤسسيين والمتبقين والمحتملين والجدد؛

(ج) تقليل الوقت اللازم للحصول على تصحيحات للمطالبات غير المكتملة أو الناقصة.

العوامل الخارجية لعام 2022

2-220 فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) توافر الإرادة السياسية لدى الأطراف المعنية كلها وتعاونها؛

(ب) توافر موارد خارجة عن الميزانية لتغطية تكاليف وجود ضروري للمكتب في الميدان؛

(ج) عدم تأثير الحالة الأمنية العامة في الضفة الغربية والمنطقة سلبا على الاستقرار إلى حد يستحيل معه الاضطلاع بولاية سجل الأضرار.

2-221 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. ولكن إذا استمر تأثير الجائحة على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فسوف يتم تعديلها خلال عام 2022 في نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات العامة. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

2-222 ويراعي المكتب منظورا جنسانيا في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، تتم أثناء حملة التوعية دعوة جميع رئيسات البلديات والمجالس المحلية لحضور دورات تدريبية ينظمها المكتب. وبالإضافة إلى ذلك، ستجرى مشاورات مع اللجان النسائية المحلية في جميع المجتمعات المحلية التي يتقرر فيها الاضطلاع بأنشطة التوعية وتلقي المطالبات. وسيواصل المكتب إيلاء اهتمام خاص لإبلاغ مقدمات المطالبات المحتملات بإمكانية تقديم استمارات المطالبات وإطلاعهن على شروطها، وسيقدم لهن المساعدة والتوجيه في إعداد مطالباتهن.

2-223 وفيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة، تمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، سيواصل سجل الأضرار اتخاذ ترتيبات خاصة لتلقي المطالبات من مقدمي المطالبات ذوي الإعاقة. وتشمل هذه الترتيبات تقديم الدعم في الموقع لمقدمي المطالبات، مما يسمح لمقدمي المطالبات ذوي الإعاقة بتقديم مطالباتهم دون الحاجة إلى السفر.

2-224 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون المكتب تعاونا وثيقا مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهو المزوّد الرئيسي بخدمات الموارد اللوجستية والبشرية والمالية اللازمة لتنفيذ أنشطة التوعية وجمع المطالبات، الممولَة من موارد خارجة عن الميزانية. وعلاوة على ذلك، يستفيد المكتب من التعاون الوثيق مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

2-225 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز عملية التصحيح لاستكمال المطالبات المجمعة الناقصة

2-226 بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، كانت قد جُمعت 218 72 من استمارات المطالبة. وشدد المكتب بقوة على تسوية التصحيحات المتبقية للمطالبات الناقصة أو غير المكتملة التي يتم تلقيها. وشملت تلك العملية الاتصال بمقدمي المطالبات أو

السلطات المحلية عن طريق الهاتف والبريد الإلكتروني المشفر وتقديم المشورة بشأن المعلومات الناقصة والوثائق والبيانات غير المقدّمة، حيث يجري حاليا تنفيذ جزء كبير من أعمال التصحيح انطلاقا من مكتب سجل الأضرار في فيينا. وفي حين تأثر هذا النشاط أيضا بتراجع القدرة على إجراء عمليات التصحيح في الميدان بسبب عمليات الإغلاق المتكررة المتصلة بجائحة كوفيد-19، فقد أسهم في تحقيق هدف المكتب من خلال كفالة اكتمال المطالبات واستيفائها جميع الشروط الرسمية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

227-2 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من عدد التصحيحات التي اضطلع بها المكتب (انظر الشكل الثالث عشر من الباب 2).

الشكل الثالث عشر من الباب 2

مقياس الأداء: مجموع عدد المطالبات التي تم تصحيحها (العدد السنوي)

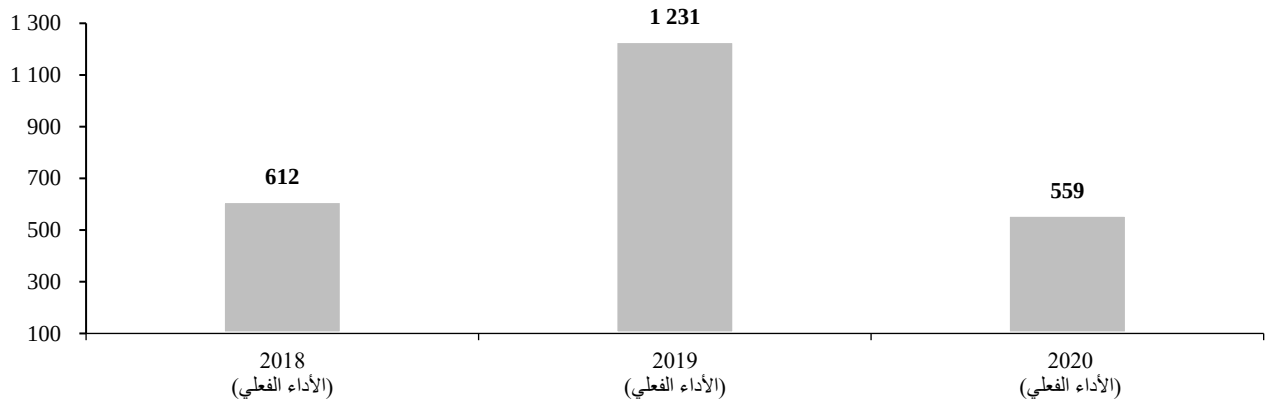

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرامج

228-2 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للمكتب. وشمل الأثر عدم تمكن المكتب من عقد اجتماعات مجلس سجل الأضرار في فيينا نظرا للقيود المفروضة على السفر. ويجتمع المجلس بالحضور الشخصي بسبب مقتضيات السرية. وبالتالي، ففي حين عقدت اجتماعات افتراضية مع المجلس لمناقشة الاستراتيجية وتقريره المرحلي السنوي المقدم إلى الجمعية العامة، لم يتمكن المجلس من استعراض المطالبات والبت في تضمين السجل ما تم تجهيزه من مطالبات بإدراج الأضرار. وبالإضافة إلى ذلك، أدى الأثر الناجم عن جائحة كوفيد-19 وما تلا ذلك من قيود في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى انخفاض عدد المطالبات المجمعة. ولا يمكن إجراء مسح لاستمارات المطالبات وإدراجها في قاعدة بيانات السجل إلا بمستوى مخفّض بسبب الإغلاق. وقد تأثرت ترجمة المطالبات واستعراضها مؤقتا بسبب الحاجة إلى القيام للمرة الأولى بإنشاء نظام مأمون وسري دون اتصال بالإنترنت يتيح لموظفي المكتب معالجة أقل المطالبات تعقيدا عن بُعد أثناء الإغلاق، بوصف ذلك تدبيرا من تدابير استمرارية تصريف الأعمال. وتواصل عقد أنشطة التوعية باستخدام وسائل بديلة مثل الهاتف والتداول بالفيديو. وأخيرا، كان لا بد من تأجيل التدريب المقرر لرؤساء البلديات وغيرهم من مسؤولي المجتمعات المحلية المتضررة بسبب القيود المفروضة على السفر. وعوضا عن التدريب المقرر القائم على الحضور الشخصي لفائدة رؤساء البلديات وغيرهم من مسؤولي المجتمعات المحلية المتضررة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ما فتئ المكتب يعمل على وضع تدريب افتراضي لرؤساء البلديات وغيرهم من المسؤولين مع التركيز على مقدمي المطالبات العامة المحتملين. وتم بدء هذا التدريب الفردي كمبادرة تجريبية في الربع الأخير من عام 2020.

2-229 وحُددت طرق جديدة لتجهيز المطالبات ونفذت بنجاح، حيثما أمكن ذلك. ومع المراعاة الكاملة لمقتضيات السرية، قام المكتب بوضع وتنفيذ حلول غير متصلة بالإنترنت تخزَّن بها البيانات السرية في ناقل بيانات مادي مشفر، مما أتاح لموظفيه تجهيز المطالبات عن بعد بأقصى قدر من الأمان. وتبادلُ البيانات هو نقل مادي مباشر سمح للمترجمين والمراجعين بتجهيز المطالبات المجمعة، على الرغم من الإغلاق وغيره من القيود المتصلة بجائحة كوفيد-19، ومن ثم تقليل عدد المطالبات غير الخاضعة للاستعراض. وبالإضافة إلى ذلك، تم في الوقت المقرر إنجاز التقرير المرحلي السنوي لمجلس سجل الأضرار المقدم إلى الجمعية العامة عن طريق عقد اجتماعات افتراضية مع أعضاء المجلس. وكان لهذه التغييرات أثر على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجتين 2 و 3 أدناه.

2-230 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية للاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، سينظر البرنامج في الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتصلة بتعديل برنامجه وتكييفه في ضوء جائحة كوفيد-19 وسيقوم بتعميمها. ومن الأمثلة المحددة على الدروس المستفادة تسخير التداول بالفيديو في سياق أنشطة التوعية. وكانت الممارسة التي اتبعها سجل الأضرار في السنوات السابقة هي الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات لفائدة رؤساء البلديات المحليين الفلسطينيين وغيرهم من المسؤولين لإطلاعهم على شروط ملء استمارات المطالبات. ونظرا للحالة الأمنية السياسية والداخلية التي تؤثر أيضا على حركة الفلسطينيين المحليين داخل المحافظات في مواقع مختلفة، أقيم التدريب عادةً في العقبة بالأردن. ومع ذلك، بالنظر إلى الحالة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والقيود المفروضة على التنقل، ولضمان استمرار تزويد الشركاء بالمساعدة اللازمة لاستكمال المطالبات بإدراج الأضرار التي تلحق بالموارد العامة، شرع المكتب في إقامة تدريب افتراضي موجه، أجري من فيينا، للتعامل مع كل مجتمع من المجتمعات المحلية على حدة. وفي حين أن هذا الشكل قد لا يحل بشكل كامل محل التدريب القائم على الحضور الشخصي في المستقبل، فإنه يعتبر أداة تكميلية لزيادة جهود التوعية وبناء القدرات لصالح المستفيدين من المكتب.

النتائج المقررة لعام 2022

2-231 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين لنتائج معروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وتعكسان بالتالي الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: الخفض التدريجي للمتراكم من المطالبات المجمعة التي لم يتم استعراضها[19]

الأداء البرنامجي في عام 2020

2-232 بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، جُمعت 218 72 من استمارات المطالبة. ووفقا لقرار الجمعية العامة دإط-17/10، سيجتمع مجلس سجل الأضرار كل سنة أربع مرات على الأقل في فيينا لاستعراض المطالبات والبت في إدراجها في السجل. ويضمن حضور أعضاء المجلس شخصيا استيفاء شروط السرية والمحافظة على سلامة العملية. وبسبب القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19 على السفر، لم يتمكن المجلس من عقد اجتماعات بالحضور الشخصي. ولم يكن من الممكن عقد اجتماعات افتراضية للمجلس لأغراض البت في إدراج المطالبات المجهزة، نظرا لأن إجراءات الحفاظ على سرية البيانات وسلامتها لم تحدد بعد.

2-233 ومع ذلك، واصل مكتب سجل الأضرار استعراض المطالبات وتجهيزها طوال الفترة المشمولة بالتقرير. لذا فإن عددا كبيرا من المطالبات أصبح جاهزا ليتخذ المجلس قراراته بشأنها.

---

(19) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 3)).

2-234 وأسهمت الظروف المذكورة أعلاه في عدم البت في أي مطالبات، مما حال دون تحقيق الهدف المقرر المتمثل في 000 4 مطالبة، الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

2-235 سيواصل المكتب العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. ومن أجل المساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيستأنف مكتب سجل الأضرار ومجلسه تجهيز ما لا يقل عن 200 3 مطالبة بإدراج الأضرار وسيعمل على استعراضها واتخاذ قرارات بشأنها في عام 2022. ويتمثل السبب في الانخفاض المتوقع في المطالبات التي سيتخذ المجلس قرارات بشأنها في زيادة تعقيد المطالبات، كما هو مبين بمزيد من التفصيل في النتيجة 3 أدناه. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الرابع عشر من الباب 2).

الشكل الرابع عشر من الباب 2

مقياس الأداء: عدد المطالبات التي بت فيها مجلس سجل الأضرار، 2018-2022

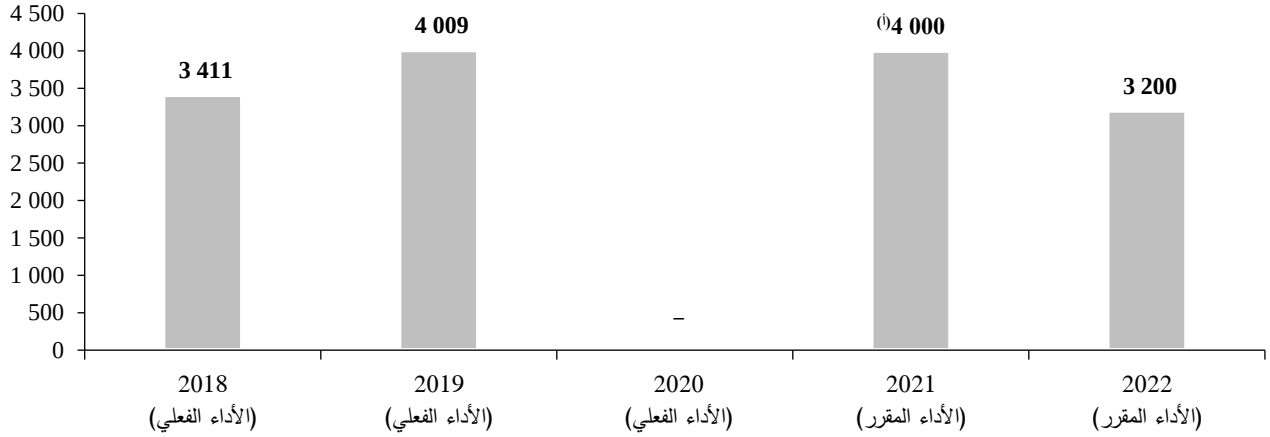

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: خفض المتراكم من المطالبات المجمعة التي لم يتم استعراضها[20]

الأداء البرنامجي في عام 2020

2-236 واصل المكتب، على الرغم من القيود الناجمة عن جائحة كوفيد-19، تجهيز المطالبات واستعراضها من الناحية القانونية، مما أدى إلى خفض عدد المطالبات التي لم يتم استعراضها وإلى تقليص الفجوة بين المطالبات التي جُمعت والمطالبات التي تم استعراضها.

2-237 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تقليص الفجوة بين المطالبات التي لم يتم استعراضها والمطالبات التي جُمعت إلى 215 32 مطالبة، وهو ما لم يحقق الهدف المتمثل في خفض عدد المطالبات غير المجهزة إلى 760 30 مطالبة، وهو العدد الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021. ويعزى ارتفاع عدد المطالبات التي يتعين أن يستعرضها المكتب إلى فترة الإغلاق والقيود التي أدت إليها،

(20) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 3)).

مما تسبب في اضطراب شديد في عمل المكتب وفي ارتفاع عدد المطالبات التي جمعت في عام 2020 (201 1 مطالبة) عما كان متوقعا (000 1 مطالبة).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

238-2 سيواصل المكتب العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. ومن أجل المساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق هذا الهدف، سيضطلع المكتب بتجهيز ما لا يقل عن 200 3 مطالبة في عام 2022، مما سيخفض عدد المطالبات التي لم يتم استعراضها إلى 015 27 مطالبة، وهو ما يأخذ في الحسبان ما يقدر بـــ 500 مطالبة جديدة ستُجمع في عامي 2021 و 2022. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل الخامس عشر من الباب 2).

الشكل الخامس عشر من الباب 2

مقياس الأداء: عدد المطالبات المقدمة إلى سجل الأضرار التي لم يتم استعراضها

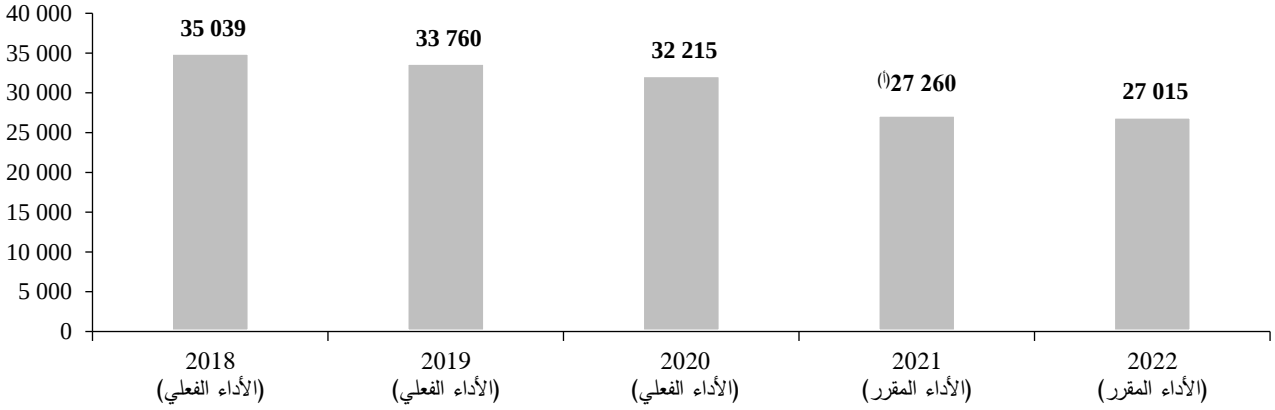

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز إجراءات النظر في المطالبات المعقدة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

239-2 عزز مكتب سجل الأضرار تركيزه على تجهيز المزيد من المطالبات المعقدة، بما في ذلك المطالبات القائمة بذاتها والمطالبات المعقدة المتعلقة بالموارد العامة والعمالة، التي يتطلب استعراضها وقتا أطول مما يلزم لمطالبات ورثة متعددين بشأن نفس الخسارة (/الخسارات)، على سبيل المثال. وشملت العملية التصوير الإلكتروني للمطالبات التي جُمعت وترجمتها وتصحيحها واستعراضها من الناحية القانونية لتقديمها بعد ذلك إلى المجلس ليتخذ القرار النهائي بشأن إدراجها في السجل. وعلى سبيل المثال، إذ يستعرض المكتب مجموعة أكبر من المطالبات المتعلقة بالعمالة (حيث بلغ عدد المطالبات المتعلقة بالعمالة التي تم استعراضها في عام 2020 ثلاثة أضعاف ما تم استعراضه في عام 2019)، يحدد المكتب سيناريوهات المطالبات التي تتطلب المزيد من قرارات المجلس بشأن الأهلية والأدلة ووضع المبادئ التوجيهية ذات الصلة. وعلى نحو ما أشير إليه في الفقرة 2-232 أعلاه، وبسبب القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19، لم يكن من الممكن عقد اجتماعات المجلس بالحضور الشخصي في عام 2020، مما أدى إلى عدم البت في أي مطالبات.

الدروس المستفادة والتغيّرات المقررة

2-240 تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للمكتب في أن تزايد تعقيد المطالبات التي تلقاها المكتب والوقت الإضافي اللازم لتجهيز تلك المطالبات واستعراضها تسببا في جعل هدف النظر في 000 4 مطالبة سنويا المتوقع سابقا هدفا غير مستدام. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيكرس المكتب القدرات المتوافرة ضمن سجل الأضرار لتجهيز المطالبات. وعلى سبيل المثال، سيقدم موظفون آخرون في المكتب، بالإضافة إلى أدائهم لواجباتهم العادية، مساعدة منتظمة في تجهيز المطالبات وترجمتها وإجراء استعراضاتها الأولية وإيداعها وغير ذلك من المهام. وعلاوة على ذلك، سيعزز المكتب خصائص قاعدة البيانات المتصلة بالمطالبات المعقدة ليسهل على المجلس اتخاذ القرارات. وبالرغم من الاستراتيجية المذكورة أعلاه، ومن كون المكتب يسعى إلى إيجاد سبل أخرى لتحقيق أقصى قدر من كفاءة العملية مع الحفاظ على سلامتها، سيتعين على السجل أن يعيد النظر في عدد المطالبات التي يجهزها المكتب سنويا ليصبح 200 3 مطالبة اعتبارا من عام 2022.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

2-241 يُتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من موافقة المجلس على مبادئ توجيهية محسنة تغطي 80 في المائة من سيناريوهات فقدان فرص العمل المحددة حتى الآن (انظر الجدول 2-30).

الجدول 2-30
مقياس الأداء[أ]

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
–	يتخذ المجلس قرارات بشأن 204 مطالبات متعلقة بالعمالة		يتخذ المجلس قرارات بشأن 80 في المائة من المطالبات المتعلقة بالعمالة المعروضة عليه لاتخاذ قرار	موافقة المجلس على مبادئ توجيهية محسنة تغطي 80 في المائة من سيناريوهات فقدان فرص العمل المحددة حتى الآن

(أ) تؤخذ المطالبات المتعلقة بالعمالة على سبيل المثال.

الولايات التشريعية

2-242 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرار الجمعية العامة

دإط-17/10 إنشاء سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة

المنجزات المستهدفة

2-243 يعرض الجدول 2-31 قائمةً بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 2-31

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**1**	**1**	**1**	**1**
1 - التقرير المرحلي لمجلس سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة المقدم إلى الجمعية العامة	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**3**	**3**	**3**	**3**
2 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	1	1	1
3 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
4 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	**4**	**1**	**4**	**4**
5 - تدريب رؤساء البلديات وقادة المجتمعات المحلية وغيرهم من المسؤولين الفلسطينيين على الغرض من أنشطة تلقي المطالبات والتفاصيل التنظيمية المتعلقة بها ومتطلباتها، مع التركيز بوجه خاص على المطالبات العامة	4	1	4	4
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تعهد قاعدة بيانات وسجلات مادية تتعلق بأكثر من 000 37 من المطالبات المتعلقة بالأضرار التي وافق عليها المجلس.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برنامج توعية عامة لإعلام الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الفلسطينيين المتضررين بإمكانية وشروط تقديم استمارات تسجيل الأضرار، بما في ذلك إعداد ملصقات ومنشورات لتوزيعها على الفلسطينيين المتضررين.				

مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

2-244 أُنشئ مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في 1 تموز/يوليه 2010 عملا بقرار الجمعية العامة 288/64. وضمّ المكتب كيانات سابقة هي مكتب الأمم المتحدة للاتصال في أديس أبابا، والفريق المعني بتقديم الدعم للاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام، وفريق الأمم المتحدة للتخطيط لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكذلك عناصر الدعم التابعة للآلية المشتركة للدعم والتنسيق التابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

2-245 وتتمثل ولاية المكتب في تعزيز الشراكة القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالي السلام والأمن؛ وإسداء مشورة منسقة ومتسقة من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق ببناء القدرات في الأجل الطويل ومسائل الدعم التشغيلي القصير الأجل؛ وتنظيم وجود الأمم المتحدة في أديس أبابا لزيادة فعاليته وكفاءته فيما يتعلق بتقديم مساعدة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي. وقد دعا مجلس الأمن في قراراته 2033 (2012) و 2167 (2014) و 2320 (2016) و 2378 (2017)

و 2457 (2019) الأمم المتحدة إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، في مجالات منها الوساطة وبناء القدرات، ولا سيما في تفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية وتنفيذ مبادرة إسكات البنادق.

246-2 ويهدف المكتب إلى اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلام والتغلب عليها، ولقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلام؛ والتذرُّع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل أو تسوية المنازعات الدولية أو الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى الإخلال بالسلام، على النحو المنصوص عليه في المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يعمل المكتب على تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي في التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن، بما يتسق مع الفصل الثامن من الميثاق.

247-2 ومجالات عمل المكتب الرئيسية هي كما يلي: (أ) مواصلة تطوير وتنفيذ الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالي السلام والأمن؛ (ب) إقامة شراكة مع الاتحاد الأفريقي في ما يبذله من جهود لتعزيز القدرات للتصدي معا للتحديات التي تواجه السلام والأمن في أفريقيا. ويشكل المكتب آلية محسّنة للتعاون على الصعيد الإقليمي، تشمل في المقام الأول الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأخرى في سائر أنحاء أفريقيا. ويسعى المكتب إلى بناء فهم مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للأسباب والعوامل المحركة للنزاعات والنزاعات المحتملة، يمكن الانطلاق منه لتطوير مبادرات تعاونية لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. ويتعاون المكتب عن كثب مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في القارة، وهو بذلك يعزز علاقات الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي في مجالي السلام والأمن. وعلاوة على ذلك، يقدم المكتب الدعم لمبادرات المساعي الحميدة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا، وذلك بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية المعنية. ويعمل المكتب مع الاتحاد الأفريقي على وضع وتنفيذ نُهُج مشتركة من أجل منع النزاعات في أفريقيا ومعالجتها، ولكفالة المزيد من التعاون بين الاتحاد الأفريقي والبعثات الميدانية المختلفة التابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء القارة.

248-2 ويسعى المكتب إلى توطيد الشراكة مع الاتحاد الأفريقي في تخطيط وإدارة عمليات السلام، وتطوير القدرات المؤسسية على تعزيز الشراكة في المبادرات الرامية إلى منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. وبغية توطيد نهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" في الشراكة مع الاتحاد الأفريقي في مجالي السلام والأمن، ينسق المكتب عمله مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، وذلك بسبل منها الائتلافات القائمة على الفرص والفوائد. ويشارك المكتب أيضاً في الآليات القائمة في أديس أبابا التي تتولى تنسيق شؤون المانحين والشركاء الآخرين.

برنامج العمل

الهدف

249-2 يتمثل الهدف الذي يسهم المكتب في تحقيقه في تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل السلام والأمن في أفريقيا.

الاستراتيجية

250-2 من أجل المساهمة في تحقيق هذا الهدف، سيدعم المكتب تنفيذ أولويات منظومة السلم والأمن الأفريقية، بما في ذلك صلاتها بمنظومة الحوكمة في أفريقيا، ويشمل ذلك منع نشوب النزاعات؛ وإدارة الأزمات/النزاعات؛ وإعادة الإعمار وبناء السلام بعد انتهاء النزاعات؛ والمسائل الأمنية الاستراتيجية؛ والتنسيق والشراكة. وفي إطار استراتيجيته الشاملة، يعتمد المكتب على العلاقة القوية القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وعلى التشاور المستمر مع الشركاء الرئيسيين بشأن الأولويات السياسية والتنفيذية الهامة. وفي إطار خططه الاستراتيجية والتنفيذية، سيعمل المكتب مع الاتحاد الأفريقي على المستويات العليا والتنفيذية

من خلال المؤتمر السنوي للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وفرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن، والاجتماعات بين الدوائر الإدارية النظيرة، من أجل كفالة التنسيق والاتساق بين المنظمتين، واستعراض ورصد التقدم المحرز في تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. وسيواصل المكتب أيضا تقديم الدعم إلى الأمين العام ونائبة الأمين العام والممثلة الخاصة للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي أثناء مشاركتهم في مؤتمرات القمة التي يعقدها الاتحاد الأفريقي لتمكينهم من التحاور مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والتعبير عن مواقف الأمم المتحدة في سياق الإطار المشترك. وسيواصل المكتب تيسير المشاورات، بما في ذلك بصفته يشترك مع الاتحاد الأفريقي في الرئاسة، أثناء الاجتماع نصف السنوي لمجموعة السلم والأمن التابعة لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا بشأن الشراكة الجديدة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة 2017-2027. وبالإضافة إلى ذلك، سيدعم المكتب تفاعلات الدول الأعضاء، بما في ذلك الاجتماع التشاوري السنوي المشترك لمجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، واجتماعات المستشارين السياسيين للجنة الخبراء التابعة للمجلسين. وسيتحاور المكتب بانتظام مع الأجهزة المعنية بالسياسات التابعة للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك مجلس السلم والأمن ولجنة الممثلين الدائمين، من خلال التفاعلات الرسمية وغير الرسمية على السواء. وسيحافظ المكتب أيضا على تعاملات منتظمة بشأن الحالات المواضيعية والحالات الخاصة ببلدان محددة، وسيسعى إلى التوصل إلى فهم مشترك، وحيثما أمكن، إلى موقف مشترك، من أجل البناء على المصالح المتبادلة. وسيعمل المكتب على تعزيز آليات التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة والشركاء الرئيسيين الآخرين، مثل الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والاتحاد الأوروبي.

251-2 ومن المعترف به أن الأخطار التي تهدد السلام والأمن في أفريقيا آخذة في التطور وأنها أصبحت أكثر تعقيدا. لذا فمن الأهمية بمكان أن يمتد نطاق التعاون ليشمل الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية. وتتمثل مجالات تركيز المكتب في تعزيز الاتساق الاستراتيجي مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، في جميع مراحل النزاع؛ وتعزيز التنسيق الاستراتيجي والشراكة الاستراتيجية في جميع مراحل النزاع؛ وزيادة التآزر التشغيلي؛ وتقديم الدعم في مواجهة النزاعات الدائرة في أفريقيا. وستشمل الإجراءات تفعيل عناصر منظومة السلم والأمن الأفريقية من خلال إنجاز أنشطة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في المقام الأول، منها عمليات الاتحاد الأفريقي المأذون بها، مثل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة بوكو حرام، والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ومبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وبدعم من مقر الأمم المتحدة، سيواصل المكتب عمله من أجل تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في مجالات الخبرة الحيوية، مما سيمكن الاتحاد الأفريقي من التخطيط لعمليات السلام الجارية والمقبلة التي يشرف عليها. وفي هذه العملية، سيعمل المكتب بشكل وثيق مع مختلف كيانات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين بينما يشارك في آليات التنسيق ذات الصلة لتعزيز الاتساق في الجهود المبذولة لدعم الاتحاد الأفريقي والتعاون معه. وسيظل المكتب يساهم في تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، على النحو المتفق عليه بين الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وتركز خطط عمل المكتب على دعم الأولويات الاستراتيجية التالية، على النحو المبين في الإطار المشترك: منع نشوب النزاعات والتوسط لحلها والحفاظ على السلام؛ والتصدي للنزاع، بما في ذلك من خلال عمليات دعم السلام؛ ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع؛ وتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية؛ والحرص على استعراض الشراكة باستمرار. ويتم العمل في جميع تلك المجالات في سياق تعزيز الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

252-2 وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل المكتب قيادته ودعمه لآليات التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة والشركاء الرئيسيين الآخرين لكفالة التآزر والاتساق في تقديم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي. وسيعطي المكتب الأولوية أيضا لتعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي في النهوض بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. وسيواصل المكتب تقديم الدعم في

تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي في مجال الوساطة بسبل منها دعم عمليات إيفاد خبراء الوساطة التابعين لشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة في كوت ديفوار وليبيا ومالي. وستركز الجهود أيضا على إشراك المرأة في جميع جوانب منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها، ويشمل ذلك تقديم الدعم في تدريب الإناث من أفراد عمليات دعم السلام وإدراجهن في قوائمها، وفي معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

2-253 وعلاوة على ذلك، سيقوم المكتب بمبادرات مختلفة لبناء القدرات المؤسسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي لمنع نشوب النزاعات التي تؤثر على القارة الأفريقية وإدارتها والاستجابة لها، فضلا عن معالجة الأسباب الجذرية التي تديم النزاعات. ولهذا الغرض، سيقدم المكتب الخبرة التقنية والمشورة والدعم الاستراتيجيين للتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن. وستراعى في التعاون مع جميع كيانات الاتحاد الأفريقي مقتضيات الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، وغيرهما من وثائق السياسات العامة.

2-254 ويعتزم المكتب أن يتعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية على دعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في المسائل المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من خلال تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة تأثير الجائحة على السلام والأمن، وذلك عن طريق منع نشوب النزاعات ومبادرات الوساطة والمساعي الحميدة.

2-255 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجان الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية في مجال منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها؛

(ب) تضافر جهود التعاون في التصدي للتهديدات التي يواجهها السلام والأمن والأسباب الجذرية للنزاعات في المنطقة وفي القارة.

العوامل الخارجية لعام 2022

2-256 فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة البرنامجية الشاملة لعام 2022 إلى الافتراضات التالية:

(أ) استمرار الإرادة والالتزام السياسيين في أوساط الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية في مجال السلام والأمن؛

(ب) توافر التمويل من خارج الميزانية؛

(ج) توافر ما يلزم من القدرات البشرية والمالية لدى الاتحاد الأفريقي لتنفيذ الولايات على نحو فعال للتصدي لتحديات السلام والأمن في أفريقيا.

2-257 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. ولكن إذا استمر تأثير الجائحة على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فسوف يتم تعديلها خلال عام 2022 في نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات العامة. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل ضمن المعلومات المقدمة عن الأداء البرنامجي.

2-258 ويراعي المكتب المنظور الجنساني ومنظور الشباب في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، سيدعم المكتب إدماج المنظور الجنساني في جميع مجالات عمله؛ وسيساعد على مواءمة وتيسير الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على وضع السياسات والبرامج المراعية للمنظور الجنساني؛ وسيزيد مشاركة المرأة وتمثيلها وإشراكها على نحو كامل وعلى قدم المساواة في جهود الدبلوماسية الوقائية والوساطة

والحفاظ على السلام، بسبل منها تقديم الدعم إلى شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة وشبكة القيادات النسائية الأفريقية؛ وسيعزز تعميم مراعاة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في الأنشطة المشتركة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في مجال منع نشوب النزاعات والتصدي لها وبناء السلام، بما في ذلك من خلال الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات؛ وسيقوم بإنشاء نظام لجهات تنسيق الشؤون الجنسانية؛ وسيضع دليلا موحدا لتعميم مراعاة المنظور الجنساني لفائدة الاتحاد الأفريقي. وسيدعم المكتب أيضا جهود الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في استدامة مبادرات السلام من خلال بناء القدرات في قطاع سيادة القانون، وخاصة في إصلاح قطاع الأمن، وفي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفي الإجراءات المتعلقة بالألغام. وسيعمل المكتب أيضا مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والدول الأعضاء من أجل بناء قدرات القيادات النسائية في البلدان الخارجة من نزاعات أو التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك من خلال برامج التدريب والإرشاد. وسيدعم المكتب كذلك تنفيذ الإطار القاري للشباب والسلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الأنشطة ذات الأولوية المحددة في خطة السنوات العشر لتنفيذ الإطار القاري (2020-2029). والإطار القاري هو نتاج ست مشاورات دون إقليمية قدم فيها المكتب دعمه في عام 2019.

2-259 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، سيعمل المكتب، حسب الاقتضاء، مع مختلف الأفرقة العاملة التابعة للائتلافات المواضيعية من أجل تعزيز نهج منسق تتبعه الأمم المتحدة في الشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. وسيظل المكتب يحافظ على علاقات فعالة مع مجموعة متنوعة من الشركاء، بما في ذلك الشركاء الخارجيون والجهات صاحبة المصلحة، وسيقوم في الوقت نفسه بتقديم المشورة والدعم التقنيين والمشورة والدعم بالخبراء في مجال السلام والأمن في القارة. وسيراعي التعاون مع جميع الكيانات سياق خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وغيرها من وثائق السياسات الأفريقية، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وسيحافظ المكتب على علاقاته وتفاعلاته وتنسيقه بفعالية مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وكذلك جميع الهياكل الأخرى في منظومة السلم والأمن الأفريقية. وعلاوة على ذلك، وفي إطار الجهود المبذولة لدعم وحدة القارة وتكاملها وأهدافها، سيواصل المكتب تعاونه مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية على أساس مستمر مع توفير المشورة التقنية ومشورة الخبراء في الوقت نفسه. وبالتعاون مع شركائه، سيواصل المكتب أيضا تفاعلاته المنتظمة بشأن الحالات المواضيعية والأوضاع الخاصة ببلدان محددة، وسيسعى إلى إيجاد مواقف مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز المصالح المتبادلة، مع ضمان تحسين آليات التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة والشركاء الرئيسيين الآخرين، مثل الاتحاد الأوروبي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، وذلك لضمان التآزر في التعاون وفي دعم المفوضية.

أنشطة التقييم

2-260 استُرشد في وضع الخطة البرنامجية لعام 2022 بالتقييم الذي خضع له المشروع النرويجي (2017-2020) في عام 2020.

2-261 وروعيت في وضع الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 نتائجُ التقييم المشار إليه أعلاه. فعلى سبيل المثال، تم تمديد المشروع النرويجي ليشمل الفترة 2020-2022 نظرا لأهميته بالنسبة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة الآخرين. ونظرا للتحديات المتصلة بالقدرات في مفوضية الاتحاد الأفريقي، أوصي بأن يتم في المراحل اللاحقة من المشروع تعيين منسق واحد متفرغ في إدارة الشؤون السياسية والسلام والأمن التابعة للمفوضية من أجل تيسير التنفيذ الناجع والفعال لأنشطة المشروع، بما في ذلك كتابة وحفظ تقارير المشروع للمستفيد الرئيسي منه.

2-262 ومن المقرر إجراء تقييم ذاتي للمشاريع الخارجة عن الميزانية التي سيديرها المكتب في عام 2022.

الأداء البرنامجي في عام 2020

2-263 يشـــمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي اســـتجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز التفاعل السياسي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

2-264 يعمل المكتب على مواصـــلة تعزيز الشـــراكة الاســـتراتيجية مع الاتحاد الأفريقي من أجل إيجاد حلول لتحديات الســـلام والأمن المتزايدة التعقيد والدينامية في أفريقيا. وتتمتع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بمزايا نســـبية وبســـبل نفوذ تزيد فعاليتها عند استغلالها بطريقة متكاملة تجعل بعضها يعزز البعض الآخر.

2-265 وعزز المكتب تفاعلاته السـياسـية مع أجهزة الاتحاد الأفريقي؛ وقدم الدعم في توثيق التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السـلام والأمن، وبين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛ وقدم الدعم في المبادرات المشتركة لمنع نشوب النزاعات والوسـاطة؛ وزود الاتحاد الأفريقي بمجموعة من عناصـر الدعم لبناء القدرات. وقدم المكتب إحاطة أيضـا إلى مجلس السـلام والأمن، مما يسر زيادة وتيرة فرص التفاعل بين المنظمتين، وقدم الدعم للبعثات الميدانية المشتركة التي يقوم بها كبار مسؤولي المفوضية والأمانة العامة.

التقدم نحو تحقيق الهدف، ومقياس الأداء

2-266 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل تعزيز خطة السلام والأمن في أفريقيا (انظر الجدول 2-32).

الجدول 2-32
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
توسـيع نطاق الشـراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل التصـــدي لتحديات السلام والأمن والتنمية	تعزيز الـدعم في منع نشـــوب النزاعـات والوساطة ودعم خطة الشباب والسلام والأمن	تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من خلال التنفيذ المشترك لمبادرة إسكات البنادق، وهي موضوع السنة الذي اختاره الاتحاد الأفريقي، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرامج

2-267 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للمكتب. وشمل ذلك التأثير تقديم عدد أقل من الإحاطات الإعلامية الرسمية، وإجراء عدد أقل من التفاعلات غير الرسمية بين المكتب وأجهزة الاتحاد الأفريقي، مثل مجلس السلام والأمن، وذلك بسبب القيود التي فرضها العمل بالوسائل الافتراضية. وأرجئ الاجتماع السنوي بين الدوائر الإدارية النظيرة إلى عام 2021. ولم يتسن الاضطلاع ببعثات التقييم المشتركة المقرر القيام بها مع الاتحاد الأفريقي لكل من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات في حوض بحيرة تشاد بسبب القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19 على السفر. وبسبب تحديات الصحة العامة، شارك المكتب في اجتماعات مشتركة افتراضية أكثر تواترا لاســـتشـــراف الآفاق مع الاتحاد الأفريقي من أجل دعم تدابير الإنذار المبكر ومنع نشـــوب النزاعات، فضـــلا عن اجتماعات

افتراضية للتشجيع على المشاركة في وضع السياسات. غير أن التفاعلات الافتراضية لها حدود فيما يتعلق ببناء علاقات العمل، كما إن التحديات التكنولوجية الناجمة عن انقطاع الاتصال بالإنترنت في إثيوبيا وغيرها من بلدان القارة تؤثر أيضا على تنفيذ البرامج. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن من الممكن أن يتم بالوسائل الإلكترونية استكمال بعض الجوانب التي يُعتبر التفاعل الشخصي بشأنها ضروريا، ومنها التقييمات المشتركة وبعض الأنشطة التنفيذية. وكان لهذه التغييرات أثر على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجتين 1 و 2 أدناه.

268-2 وقدمت الأمم المتحدة، من خلال مكتبها لدى الاتحاد الأفريقي، المشورة والدعم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي في وضع خطط أمنية لدعم تنفيذ الاستراتيجية القارية المشتركة، وساعدت في وضع مبادئ توجيهية للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة التي تشارك في عمليات دعم السلام، من أجل ضمان الحماية من انتقال عدوى كوفيد-19.

النتائج المقررة لعام 2022

269-2 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين لنتائج معروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة وتعكسان بالتالي الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تعزيز منظومة السلم والأمن الأفريقية[21]

الأداء البرنامجي في عام 2020

270-2 واصل المكتب تقديم الدعم في تعزيز ركائز منظومة السلم والأمن الأفريقية. ويشمل ذلك دعم عمل مجلس السلام والأمن من خلال المشاركة بانتظام في اجتماعاته الرسمية ومناقشاته غير الرسمية، وتيسير الاتصالات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي لها وجود ميداني ومع المقر، وتيسير عقد اجتماعات التنسيق مع مجلس الأمن. وقدم المكتب أيضا دعمه في قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال الوساطة من خلال فريق الحكماء، وشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، ووحدة دعم الوساطة التابعة للاتحاد الأفريقي. وقدم المكتب الدعم أيضا في تفعيل صندوق السلام بالمشاركة في اجتماعاتٍ ومعتكفاتٍ بوصفه عضوا بحكم منصبه في مجلس الأمناء، وبإسداء المشورة التقنية بشأن تنفيذ قواعد وأنظمة إدارة الصندوق. وواصل المكتب كذلك تعاونه عن كثب مع مجلس السلام والأمن بسبل منها تقديم إحاطات إعلامية في الجلسات الرسمية، والمشاركة في مناقشات غير رسمية، وتيسير عقد اجتماعات التنسيق الشهرية مع مجلس الأمن. وقدم المكتب الدعم إلى الاتحاد الأفريقي في تطوير قدرات العناصر المدنية والشرطية والعسكرية في القوة الأفريقية الجاهزة بتمكينها من الانتشار في العمليات الجارية في القارة. وقُدمت المشورة التقنية والخبرة الفنية إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي بالوسائل الإلكترونية، في حين استمرت بعض التقييمات المشتركة السابقة للنشر، حسبما سُمح به فيما بين فترات الإغلاق بسبب جائحة كوفيد-19. وأدى المكتب دورا رائدا أيضا في تحديد إجراءات وتوجيهات تشغيلية دائمة بشأن نشر وإدارة الموارد والأصول في عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام.

271-2 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تعزيز آليات منظومة السلم والأمن الأفريقية، وشمل ذلك اعتماد مجلس أمناء صندوق السلام لقواعد وأنظمة إدارة الصندوق؛ واعتماد اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالدفاع والسلامة والأمن لمبادئ عمليات دعم السلام؛ وموافقة مفوضية الاتحاد الأفريقي على مجموعة موحدة من مواد تدريب الشرطة قبل النشر، وعلى تعزيز قدرات أفراد الاتحاد الأفريقي الذين نُشروا و/أو الذين يستعدون للنشر في البعثات الميدانية، وهو ما يتجاوز الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

(21) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 3)).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

2-272 سيواصل المكتب العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، واستجابةً للتطورات الأخيرة، سيواصل المكتب تقديم الدعم لعمل مجلس السلام والأمن عن طريق تيسير عقد اجتماعات التنسيق الشهرية مع مجلس الأمن، والمشاركة في اجتماعاته، وبناء القدرات لدعم اللجان الفرعية التابعة لمجلس السلام والأمن. وسيعمل المكتب أيضا على تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في مجالي الإنذار المبكر والوساطة وعلى تقديم المشورة التقنية لإدارة وتشغيل صندوق السلام بفعالية، بالإضافة إلى المشاركة في اجتماعات مجلس الأمناء بوصفه عضوا بحكم منصبه. والمكتب ملتزم بمواصلة تقديم المشورة التقنية والخبرة الفنية اللازمتين إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي لتعزيز آلياتها لكي تتمكن من إدارة جميع عمليات الاتحاد الأفريقي المأذون بها في مجال دعم السلام، بما في ذلك تمويلها من صندوق السلام. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 2-33).

الجدول 2-33

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
التوقيع على الإعلان المشترك، مما مهد السبيل إلى تفعيل صندوق السلام	تفعيل طرائق صندوق السلام	اعتماد مجلس أمناء الصندوق لقواعد وأنظمة إدارة صندوق السلام اعتماد اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالدفاع والسلامة والأمن لمبادئ عمليات دعم السلام موافقة مفوضية الاتحاد الأفريقي على مجموعة موحدة من مواد تدريب الشرطة قبل النشر تعزيز قدرات أفراد الاتحاد الأفريقي المنتشرين أو الذين يستعدون للنشر في البعثات الميدانية	التشغيل الكامل لهيكل حوكمة صندوق السلام، بما يتماشى مع القواعد والأنظمة المعتمدة	تنفيذ المشاريع الممولة من صندوق السلام، بما يتماشى مع القواعد والأنظمة المعتمدة التشغيل الكامل لخدمات الاتحاد الأفريقي في مجال الوساطة، ونشر المزيد من وسطاء شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعزيز قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والاستفادة من آلية تنسيق جديدة[22]

الأداء البرنامجي في عام 2020

2-273 قدم المكتب الدعم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي في تطوير قدرة العناصر المدنية والشرطية والعسكرية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على الاضطلاع بولايتها بنجاح. وساعد المكتب الاتحاد الأفريقي على إيفاد أربع بعثات للتحقق و/أو التقييم قبل نشر أفراد الشرطة، وشارك في بعثتين من بعثات التقييم الفصلية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وفي ثلاثة اجتماعات و/أو حلقات عمل لتنسيق بناء القدرات.

2-274 وأسهم العمل المذكور أعلاه في إحراز التقدم في الخطة الانتقالية للصومال، الموجهة نحو تسليم المسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الصومالية، التي حققت الهدف المقرر المتمثل في وضع الترتيبات الأمنية للانتخابات في صيغتها النهائية، والمضي في إضعاف حركات التمرد في المراكز السكانية، وهو هدف ورد في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

2-275 سيواصل المكتب العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. ومن أجل المساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل المكتب دعمه للاتحاد الأفريقي في تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال وفي العملية الرامية إلى تسليم مزيد من المسؤوليات الأمنية إلى السلطات الصومالية. وسيسهم المكتب أيضا في الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة التشغيلية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل مواصلة إضعاف حركة الشباب، وفيما يتعلق بالاحتياجات الأمنية بعد الانتخابات، وفي أي أنشطة أخرى تتعلق ببناء الدولة في الصومال. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 2-34).

الجدول 2-34

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
التطوير المستمر للخطة الانتقالية الذي أدى إلى استعراض مفهوم العمليات للفترة 2018-2021	تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة الانتقالية وإعادة تشكيل البعثة، بما في ذلك التخفيض التدريجي	تشرف قوات الأمن الصومالية على وضع الترتيبات للانتخابات في صيغتها النهائية مع مواصلة إضعاف حركات التمرد في المراكز السكانية	تقديم المساعدة الفعالة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل إجراء انتخابات ناجحة في الصومال، والاستفادة من آلية التنسيق الجديدة	الحفاظ على أمن الانتخابات وانتخاب الحكومة، مع الحفاظ على الأمن فيما بعد الانتخابات

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(22) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

النتيجة 3: تعزيز منظومة الحوكمة في أفريقيا

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

2-276 منظومة الحوكمة في أفريقيا هو إطار الاتحاد الأفريقي الشامل المكرس لتعزيز واستدامة الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان في أفريقيا. فهو الإطار العام للتنسيق السياسي والمؤسسي الذي يكمل منظومة السلم والأمن الأفريقية، التي تضطلع بتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن. ومن خلال هذين الإطارين، يقر الاتحاد الأفريقي بأن الحكم الديمقراطي والسلام والأمن ضرورات مترابطة يعزز بعضها بعضا. ويعمل المكتب مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والدول الأعضاء على تعزيز واستدامة الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان في أفريقيا. وقد عمل المكتب أيضا مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى على وضع إطار لحقوق الإنسان مع الاتحاد الأفريقي، وسيواصل دعم العمل الجاري في هذا المجال.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

2-277 تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للمكتب في أن هناك طلبا متزايدا على تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي في منع نشوب النزاعات والحكم الرشيد وتعزيز مؤسسات الدولة، وفي المبادرات الرامية إلى استدامة السلام من خلال بناء القدرات. وفي سياق تطبيق الدرس المستفاد، سيعزز المكتب دعمه لمنظومة الحوكمة في أفريقيا من خلال الاشتراك في التحليل والبرامج والمبادرات، وتيسير التعاون الوثيق بين أجهزة وضع السياسات لتمكين تلك المبادرات من دعم منع نشوب النزاعات، وتقديم المساعدة إلى البلدان الخارجة من نزاعات، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وبالإضافة إلى ذلك، سيعزز المكتب تنسيقه مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي تعمل مع الاتحاد الأفريقي في تناول مسائل السلام والأمن من خلال منبر التنسيق الإقليمي والائتلافات القائمة على الفرص والفوائد.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

2-278 يتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من تنفيذ صكوك الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالحوكمة وإرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والوطني (انظر الجدول 3-35).

الجدول 2-35

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[1]	*2022 (الأداء المقرر)*
تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من خلال دعم صكوك منظومة الحوكمة في أفريقيا	تعزيز التعاون الثلاثي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية في مجالات السلام والأمن والحكم الرشيد وحقوق الإنسان	وضع إطار مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان	تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي في مجالات الحكم الرشيد وإرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن البشري، وزيادة التضامن على صعيد القارة، والعمل الجماعي في التصدي للتحديات المشتركة مثل الجوائح أو الأوبئة والكوارث الطبيعية وتغير المناخ	تنفيذ صكوك الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالحكم الرشيد وإرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والوطني

الولايات التشريعية

2-279 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

220/52 المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 1998-1999

268/60 حساب دعم عمليات حفظ السلام

288/64 تمويل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي

274/65، 302/67 التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

270/71 استعراض مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي

قرارات مجلس الأمن

(2007) 1744

(2007) 1769

(2007) 1772

(2009) 1863

(2012) 2033

(2014) 2167

(2016) 2320

(2017) 2378

(2019) 2457

المنجزات المستهدفة

2-280 يعرض الجدول 2-36 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 2-36

مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**1**	**1**	**1**	**1**
1 - تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بقضايا السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**11**	**11**	**15**	**15**
2 - الاجتماع التشاوري السنوي المشترك لمجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي	2	2	2	2
3 - اجتماعات التنسيق الدورية لمجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي	6	6	10	10
4 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	1	1	1
5 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
6 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	**29**	**83**	**58**	**103**
7 - دورة تدريبية مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن تحليل النزاعات والوساطة لحلها	5	20	5	26
8- مناسبة لبناء قدرات وحدة دعم الوساطة التابعة للاتحاد الأفريقي بشأن الأساليب والاتجاهات الحالية في مجال الوساطة	2	3	5	7
9- مناسبة لبناء قدرات أمانة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن القضايا والاتجاهات الراهنة في مجال السلام والأمن	2	4	5	5
10- حلقة عمل إعلامية بشأن إطار السلام والأمن للملحقين الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام المحلية/الإقليمية/الدولية	1	2	1	6
11- مناسبات لبناء قدرات عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام فيما يتعلق بمفاهيم الدعم الاستراتيجي العسكري والشرطي والمدني	15	48	28	40
12- حلقات دراسية وحلقات عمل لخبراء ومسؤولي الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بشأن الوساطة، وإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والانتخابات، وبرامج الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالحدود	4	6	14	19
المواد التقنية (عدد المواد)	**11**	**10**	**9**	**13**
13- الاستعراض التقني المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لعمليات دعم السلام التي يجريها الاتحاد الأفريقي وتقارير التقييم المتعلقة بها	5	4	3	6
14- السياسات والوثائق التوجيهية لدعم عمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا	4	3	4	5
15- السياسات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة بالسلام والأمن دعما لتنفيذ منظومة السلم والأمن الأفريقية، ومنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها	2	3	2	2

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: القيام بالمساعي الحميدة وتوفير المعلومات وإسداء المشورة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، إلى خمس من الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية بشأن تنمية ومواءمة منظومة السلم والأمن الأفريقية؛ وتقديم المشورة التقنية والخبرة والدعم، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان، إلى الاتحاد الأفريقي و/أو ثلاث من الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية في المجالات المتصلة بتخطيط عمليات دعم السلام وإدارتها والحفاظ عليها؛ والتفاعل مع الاتحاد الأفريقي و/أو خمس من الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية وتقديم المشورة إليه و/أو إليها بشأن المفاهيم والوثائق التوجيهية المتعلقة بالقوة الأفريقية الجاهزة؛ وتقديم الدعم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي في تعزيز معايير التدريب المشتركة للاتحاد الأفريقي وثلاث من الجماعات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك إسداء المشورة بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة؛ وإسداء المشورة إلى فريق شركاء الاتحاد الأفريقي لوضع استراتيجية للدعم المتعدد الأبعاد من قبل الشركاء لمبادرات الاتحاد الأفريقي؛ والتشاور مع أفرقة استكشاف الآفاق المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وإسداء المشورة إليها بشأن السياقات القطرية والإقليمية لنظم الإنذار المبكر؛ وإسداء المشورة في عمليات تكوين ملاك موظفي الاتحاد الأفريقي المدنيين والقوات التابعة له بشأن تنفيذ ولاية عمليات دعم السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية؛ وإسداء المشورة وتقديم خدمات الدعوة إلى فريق الأصدقاء المفتوح باب العضوية للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: تقديم الدعم للاتحاد الأفريقي من حيث بعثات الوساطة والمساعي الحميدة ومنع نشوب النزاعات؛ والقيام بزيارات إقليمية من أجل تحليل النزاع والتدخل المبكر.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: الاحتفال باليوم الدولي للشباب، ويوم أفريقيا، واليوم الدولي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، واليوم الدولي للسلام؛ وإعداد مواد إعلامية ومنشورات ولافتات قابلة للطي ووثائق متضمنة للرسوم البيانية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشر رسائل إخبارية إلكترونية؛ وعقد مؤتمرات صحفية وإصدار نشرات صحفية بشأن أنشطة المكتب.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: تحديث محتوى الموقع الشبكي ووسائل التواصل الاجتماعي؛ وتعهد قاعدة بيانات الصور الفوتوغرافية على الإنترنت، التي تعرض أنشطة الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي؛ وإعداد سلسلة بودكاست نصف شهرية عن المرأة والسلام والأمن في أفريقيا للوصول إلى مجموعة واسعة النطاق من المتلقين في جميع أنحاء القارة، تشمل الشركاء في الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والمنظمات القارية التي تقودها النساء، والشباب، ووسائل الإعلام، وعامة الجمهور.

مكتب مكافحة الإرهاب

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

2-281 عملا بقرار الجمعية العامة 291/71، يضطلع مكتب مكافحة الإرهاب بالمسؤولية عن خمس مهام رئيسية هي: أداء دور قيادي في تنفيذ الولايات الصادرة عن الجمعية العامة في مجال مكافحة الإرهاب الموكلة إلى الأمين العام لاتخاذ إجراءات على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ وتحسين التنسيق والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل كفالة التنفيذ المتوازن للركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب؛ وتعزيز ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة للدول الأعضاء في مجال بناء القدرة على مكافحة الإرهاب؛ وزيادة إبراز جهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب وأنشطة الدعوة وتعبئة الموارد المتصلة بها؛ وكفالة التشديد على النحو الواجب على مكافحة الإرهاب على نطاق منظومة الأمم المتحدة وأن تكون أنشطة منع التطرف العنيف راسخة بقوة في الاستراتيجية. وأقرت الجمعية العامة أيضا بالعمل الهام الذي يؤديه مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في مكتب مكافحة الإرهاب.

2-282 وتتألف استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (قرار الجمعية العامة 288/60) من أربع ركائز، في شكل تدابير تهدف إلى تحقيق ما يلي: معالجة الظروف المفضية إلى انتشار الإرهاب؛ ومنع الإرهاب ومكافحته؛ وبناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد؛ وضمان احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون بوصفه الركيزة الأساسية لمكافحة الإرهاب. وولاية المكتب مستمدة من الأولويات المحددة في الاستراتيجية وقرارات الاستعراض اللاحقة التي اتخذتها الجمعية العامة، بما في ذلك القرار 284/72، وغيره من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن 2395 (2017).

2-283 ولاستكمال إصلاح هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومواصلة تعزيز الاتساق والتنسيق في أعمال المنظمة في مجال مكافحة الإرهاب، أعلن الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر 2018 عن بدء العمل باتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، ويعمل المكتب بصفة أمانة هذا الاتفاق. ولقد وقع على الاتفاق 40 كيانا من كيانات الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومنظمة الجمارك العالمية، والاتحاد البرلماني الدولي. وبمساعدة من المكتب الذي يعمل بصفة أمانة الاتفاق، تعمل كيانات الاتفاق معا من خلال لجنة تنسيق يرأسها وكيل الأمين العام لمكافحة الإرهاب، وثمانية أفرقة عاملة مشتركة بين الوكالات تتسق مهامها مع ركائز الاستراتيجية الأربع. ويشجع الاتفاق على التعاون العملي المنحى داخل منظومة الأمم المتحدة، ويعمل كمنصة للبرمجة المشتركة، والرصد والتقييم المتسقين، وتيسير تعبئة الموارد المشتركة وأنشطة توعية الجهات المانحة. ويدعم التعاون والاتساق المعززان نهج الأمين العام القائم على "إشراك الأمم المتحدة برمتها".

برنامج العمل

الهدف

2-284 الهدف الذي يسهم المكتب في تحقيقه هو منع ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، فضلا عن منع التطرف العنيف عندما يفضي إلى الإرهاب، على نحو يمتثل للقانون الدولي.

الاستراتيجية

2-285 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيواصل المكتب أداء دور قيادي في تنفيذ الولايات الصادرة عن الجمعية العامة في مجال مكافحة الإرهاب الموكلة إلى الأمين العام لاتخاذ إجراءات على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ وعقد مؤتمرات إقليمية رفيعة المستوى لمتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، الذي عقد في عام 2018، ومؤتمر الأمم المتحدة العالمي الأول لضحايا الإرهاب، الذي سيعقد في عام 2021، وتوفير منصة للدول الأعضاء لتبادل المعلومات والخبرات والموارد، وإقامة الشراكات والعمل بصورة جماعية على معالجة مجموعة من القضايا الحاسمة الأهمية في مجال مكافحة الإرهاب.

2-286 وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل المكتب تعزيز التنسيق والاتساق بين كيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب بهدف تشجيع الدول الأعضاء على تحقيق التوازن في تنفيذ الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وغيرها من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، بوسائل تشمل تعزيز الاستجابة لما تحدده المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب من احتياجات في مجال المساعدة التقنية وللطلبات الواردة من مختلف الدول الأعضاء.

2-287 وعلاوة على ذلك، سيواصل المكتب تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بوسائل تشمل نقل المعارف وتطوير وتنفيذ برامج المساعدة في مجال بناء القدرات بطريقة متكاملة عبر الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، من خلال مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، التابع للمكتب، وفرعه المعني بالمشاريع الخاصة والابتكار، وأنشطته في مجال تنسيق البرامج. وسيواصل المكتب توسيع نطاق وجوده في الميدان لتعزيز التنسيق، وتيسير تنفيذ برامج بناء القدرات، وتعزيز الجهود المبذولة مع المانحين لتعبئة الموارد، وسيؤدي ذلك إلى تقديم مساعدة أكثر فعالية وكفاءة إلى الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات التقنية.

2-288 وسيواصل المكتب تعزيز قدرة الدول الأعضاء على كفالة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق مكافحة الإرهاب، وفقا للركيزة الرابعة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وسيواصل المكتب أيضا دعم البرلمانيين وتعزيز تواصله مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الشبابية والمنظمات النسائية، من أجل تعزيز نهج "المجتمع بأسره" حيال منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. وسيواصل المكتب تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تبادل الخبرات فيما بين بلدان الجنوب من أجل التصدي للتحديات المحددة التي تواجهها تلك البلدان.

2-289 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) التعاون المتعدد الأطراف، والشراكات مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، وإشراك المجتمع المدني وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب؛

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب؛

(ج) أداء دور قيادي على صعيد السياسات وإثراء الخطاب السياساتي بشأن منع ومكافحة التهديد المتطور الناجم عن الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب؛

(د) القيام في الدول التي تطلب ذلك بإدماج قواعد ومعايير حقوق الإنسان في التدابير ذات الصلة المتخذة في سياق منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

العوامل الخارجية لعام 2022

2-290 فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) ستواصل الدول الأعضاء طلب الدعم من الأمم المتحدة في مجال منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب؛

(ب) ستُتاح موارد من خارج الميزانية لدعم أنشطة بناء قدرات الدول الأعضاء؛

(ج) ستمنح الدول الأعضاء، بدعم من مكتب مكافحة الإرهاب، الموافقات الرسمية اللازمة وإمكانية الوصول لكي يتسنى تنفيذ هذا الدعم وتقديمه.

2-291 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند خطة البرنامج إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. ولكن إذا استمر تأثير الجائحة في المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فسوف يتم تعديلها خلال عام 2022 في نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات العامة. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المقدمة عن الأداء البرنامجي.

2-292 ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. وأكمل المكتب إعداد سياسته وخطة عمله المتصلتين بالمسائل الجنسانية، اللتين ستكفلان وضع الآليات المناسبة لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، استنادا إلى تحليل سليم للجوانب الجنسانية، وسيكفلان مراعاة المنظور الجنساني في سياسات المكتب وبرامجه ووظائفه التنفيذية.

2-293 ويلتزم المكتب بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة في برامجه وعملياته. ولتشجيع توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، سيبذل المكتب جهودا استباقية لتعزيز التواصل مع المرشحين ذوي الإعاقة وتوعية الموظفين والعاملين الحاليين لضرورة إدماج منظور الإعاقة. وينظر المكتب أيضا في اتخاذ إجراءات لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وإشراكهم في برامجه.

2-294 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، يتعاون المكتب مع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، والمنظمات الدولية المختصة، والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومركز مكافحة الإرهاب التابع لرابطة الدول المستقلة، ومجلس وزراء الداخلية العرب، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون الإسلامي، والهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون. وأنشأ المكتب أطر شراكة ووضع مذكرات تفاهم مع مختلف المنظمات الإقليمية بهدف دعم النهوج المشتركة والتعاون لتعزيز تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والاستراتيجيات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، إقرارا بالدوافع والعناصر الإقليمية التمكينية للإرهاب.

2-295 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، يتولى المكتب مهمة قيادة اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، الذي يضم 43 كيانا عضوا أو مراقبا. ويضم الاتفاق ثمانية أفرقة عاملة متخصصة في المجالات ذات الأولوية المتصلة بمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، وتتواءم مهامها مع الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وينفذ المكتب أيضا برنامجه المتصل بالتنسيق فيما بين الوكالات، من خلال مذكرات التفاهم والاتفاقات البرنامجية مع كيانات أخرى في الأمم المتحدة. كما يسهم موظفو الاتصال التابعون للمكتب العاملون في الميدان في تحسين تنسيق جهود مكافحة الإرهاب على الصعيد القطري في البلدان التي يعملون فيها. ويسهم هذا الدور في تعزيز تحقيق النتائج والأثر، وفي تحسين الكفاءة في استخدام الموارد. وإلى جانب دوره التنسيقي، يدعو المكتب إلى اتباع نهج يعطي الأولوية

للبرمجة المشتركة مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين لزيادة الاستفادة بأقصى حد من الموارد المتاحة ولتنفيذ أنشطة بناء القدرات بمزيد من الاتساق والخبرة، بما في ذلك في الميدان، بالتنسيق الوثيق مع نظام المنسقين المقيمين.

أنشطة التقييم

2-296 استرشدت الخطة البرنامجية لعام 2022 بالتقييمات والتقييمات الذاتية التالية المنجزة في عام 2020:

(أ) تقييم ذاتي لمشروع "منع التطرف العنيف عن طريق تمكين الشباب" في الأردن وليبيا والمغرب وتونس؛

(ب) تقييم خارجي للبرنامج الخماسي السنوات الذي ينفذه مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (2016-2020).

2-297 وأُخذت نتائجُ التقييم الخارجي والتقييم الذاتي المشار إليهما أعلاه في الحسبان حين وضع الخطة البرنامجية لعام 2022. وتضمنت التوصيات الرئيسية المنبثقة عن التقييم الذاتي ضرورة تصميم نظرية سليمة للتغيير، بما في ذلك أدوات رصد الأداء، للاسترشاد بها في المدة المتبقية لتنفيذ المشروع. واتُخذت إجراءات تصحيحية من خلال إعادة تصميم نظرية التغيير وإنشاء إطار لرصد الأداء يبيّن الإنجازات المحققة قياسا على الأهداف المقررة. وخلص تقييم البرنامج الخماسي السنوات لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب إلى التوصية بتعزيز ثقافة النتائج في المكتب ورصد نتائج المشاريع والبرامج. وخلص التقييم أيضا إلى التوصية بأن يتضمن إطار النتائج المقبل بيانا واضحا تصدره الدول الأعضاء بشأن الأثر المتوقع لعمل المركز ومساهمته في تنفيذه استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويعكف المركز حاليا على وضع برنامج عمله، وشرع في عملية وضع نظرية برنامجية ستتضمن التوصيات المذكورة أعلاه.

2-298 ومن المقرر إجراء التقييمات والتقييمات الذاتية التالية في عام 2022:

(أ) تقييم مشاريع وبرامج مختارة لتقييم نتائج وأثر ما يقدمه المكتب من مساعدة ودعم في مجال بناء القدرات إلى الدول الأعضاء؛

(ب) توليف تجميعي لتقارير تقييم مختارة عن برامج ومشاريع تنفذها كيانات الأمم المتحدة في مجال منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

الأداء البرنامجي في عام 2020

2-299 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

مكافحة تمويل الإرهاب

2-300 إن قرار مجلس الأمن 2462 (2019) هو بمثابة دعوة من المجتمع الدولي بشأن أهمية مكافحة تمويل الإرهاب، وينص على ولاية المكتب المتمثلة في أداء دور قيادي في تنسيق ودعم الجهود الدولية الرامية إلى قمع الطرق والأساليب التي يتبعها الإرهابيون لجمع الموارد المالية ونقلها وتخزينها واستخدامها.

2-301 وفي إطار الأنشطة التي كُلّف بها مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، الذي يعمل بوصفه الجهاز الرئيسي للمكتب في مجال بناء القدرات، وتماشيا مع قرارات مجلس الأمن، وسع المركز نطاق عمله في مجال مكافحة تمويل الإرهاب عن طريق وضع البرنامج العالمي لكشف ومنع ومكافحة تمويل الإرهاب، مستجيباً بذلك بشكل مباشر للدعوة الواردة في قرار المجلس 2462 (2019). واستند البرنامج إلى مشاريع سابقة ركزت على مواضيع محددة متصلة بتمويل الإرهاب، مثل تجميد الأصول ومنع الاختطاف طلبا للفدية وحماية القطاع غير الربحي من إساءة استخدامه لأغراض إرهابية.

2-302 وفي عام 2020، نُظِّمت حلقات عمل ومناقشات في 10 دول أعضاء مختلفة في أوروبا وآسيا وأفريقيا غطت مجموعة من المواضيع المتصلة بمكافحة تمويل الإرهاب، من العملات المشفرة وتبادل المعلومات الاستخباراتية المالية إلى تقييمات المخاطر الوطنية، حضرها نحو 500 مشارك من أكثر من 20 دولة عضوا، من بينهم ممثلون عن الوكالات الوطنية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والكيانات المعنية في القطاع الخاص. ويتيح البرنامج العالمي للكشف عن تمويل الإرهاب ومنعه ومكافحته الجمع بين ولايات وخبرات كيانات رئيسية من بينها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب فيما يخص تحديد الاحتياجات الوطنية؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيما يخص التحسينات التشريعية والعملياتية؛ والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) فيما يخص إنفاذ القانون؛ ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يخص تطوير منتجات تكنولوجية تهدف إلى مساعدة وحدات الاستخبارات المالية على أداء مسؤولياتها بفعالية وفي الوقت المناسب.

2-303 وفي إحدى الحالات، واستنادا إلى ما يوفره المكتب من دعم في مجال بناء القدرات، عمل المكتب في إطار شراكة وثيقة مع دولة عضو لتقديم مساعدة داخل البلد ودعم بناء القدرات على نطاق واسع ومستهدف لتحديد وتذليل التحديات المتصلة بالسياسات والتشريعات والتكنولوجيا. وعلى وجه الخصوص، شمل الدعم المقدم إلى الدولة المذكورة مشورة تقنية لوضع تشريع وطني بشأن تجميد الأصول. ويدعم المكتب أيضا إصدار منشورات باللغات المحلية لتعزيز الاتساق في فهم هذه المواضيع في مختلف الوكالات الوطنية في المستقبل.

2-304 وعلاوة على ذلك، مع بدء جائحة كوفيد-19 في عام 2020، ظهرت مخاطر متزامنة وبرزت الحاجة إلى حماية المنظمات غير الربحية ومنظمات المجتمع المدني من إساءة استخدامها لفائدة ممولي الإرهاب. وفرضت الجائحة تحديات في المجال الإنساني أدت إلى زيادة الاعتماد على المنظمات غير الربحية التي تدعم المجتمعات المحلية التي ترزح تحت الضغوط. ومن المحتمل أن يجذب هذا الدور المتنامي اهتمام الإرهابيين، الذين يمكن أن يستخدموا المنظمات غير الربحية لجمع الأموال. وردا على ذلك، أعيد توجيه محور التركيز الحالي للبرنامج العالمي لكشف تمويل الإرهاب ومنعه ومكافحته فيما يخص حماية المنظمات غير الربحية من إساءة استخدامها لأغراض إرهابية، تماشيا مع التوصية رقم 8 الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، بهدف منح الأولوية لبناء القدرات في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، نُظِّمت حلقتا عمل، إحداهما في أيار/مايو والأخرى في آب/أغسطس 2020، في إطار شراكة مع دولة عضو، بشأن موضوع حماية القطاع غير الربحي من إساءة استخدامه لأغراض إرهابية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

2-305 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من رفع اسم دولة عضو من "القائمة الرمادية" لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، المستخدمة لتعزيز الرصد، واعتماد دولة عضو تشريعا وطنيا بشأن تجميد الأصول.

2-306 وأسهم العمل المذكور أعلاه أيضا في تحقيق الهدف، كما يتضح من توسيع وتعزيز قدرات 30 دولة عضوا على تبيّن التحديات واستهداف توفير حماية شاملة لحيّز العمل الإنساني والقطاع غير الربحي من إساءة الاستخدام لأغراض إرهابية (انظر الجدول 2-37).

الجدول 2-37
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
تعزيز قدرة 10 دول أعضاء في أفريقيا وآسيا على تحديد الجهات المصنّفة بشكل صحيح بوصفها جهات إرهابية واستهدافها على نحو شامل للبدء في تجميد الأصول	اعتماد دولة عضو تشريعا لمكافحة تمويل الإرهاب يتسق مع الممارسات الدولية المتفق عليها	رفع اسم دولة عضو من "القائمة الرمادية" لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، المستخدمة لتعزيز الرصد
	ترسيخ وتعزيز قدرة 20 دولة عضوا إضافية في أفريقيا وآسيا وأوروبا في مجالات مواضيعية جديدة تستهدف على وجه الخصوص حماية النظم المالية من إساءة استخدامها لأغراض إرهابية	اعتماد دولة عضو تشريعا وطنيا بشأن تجميد الأصول
		توسيع نطاق قدرات 30 دولة عضوا في أفريقيا وآسيا وأوروبا وتعزيزها، في مجالات مواضيعية جديدة، على تبيّن التحديات واستهداف توفير حماية شاملة لحيّز العمل الإنساني والقطاع غير الربحي من إساءة الاستخدام لأغراض إرهابية

تأثير جائحة كوفيد-19 في تنفيذ البرامج

2-307 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير في المنجزات المستهدفة المقررة للمكتب والأنشطة التي تقتضي الحضور شخصيا. وشمل التأثير إرجاء تنظيم الأسبوع الثاني لمكافحة الإرهاب، الذي يُعقد في نيويورك، وكذلك اجتماع الاستعراض السنتاني السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب الذي تجريه الجمعية العامة، ومؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، وأول مؤتمر عالمي للأمم المتحدة لضحايا الإرهاب. واستطاع المكتب تنظيم مؤتمر إقليمي رفيع المستوى في شباط/فبراير 2020، ولكنه اضطر إلى تأجيل أحداث مماثلة أخرى إلى عام 2021 أو عام 2022، رهنا بكيفية تطور الجائحة.

2-308 وشمل التأثير أيضا إلغاء عدد كبير من حلقات العمل الخاصة بالمساعدة التقنية، والمؤتمرات، والبعثات التقنية، التي تستلزم المشاركة شخصيا. ولئن كان المكتب قد استطاع الانتقال إلى استخدام المنصات الافتراضية في كثير من الحالات، فإن تحقيق ذلك قد اقتضى تغييرا في طريقة التنفيذ. وتبين أيضا أن الوسائل الافتراضية لا تسمح بتحقيق درجة الحوار المعمق في التعامل مع المستفيدين من المساعدة التقنية التي يقدمها المكتب. وبسبب القيود المفروضة في سياق مكافحة جائحة كوفيد-19، أصبح تحقيق تقدم في البرامج القطرية على المستوى الميداني أمرا محفوفا بالتحديات. وعدّل مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب محور تركيزه لإنشاء أطر تعاون مع شركاء رئيسيين مثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

2-309 وفي الفترة من 6 إلى 10 تموز/يوليه 2020، نظم المكتب افتراضيا أسبوع مكافحة الإرهاب تحت عنوان رئيسي هو "التحديات الاستراتيجية والعملية لمكافحة الإرهاب في ظل جائحة عالمية"، حضره أكثر من 000 1 مشارك من 134 دولة عضوا و 40 كيانا من كيانات الأمم المتحدة و 47 منظمة دولية وإقليمية و 88 منظمة من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وعدّل المكتب وشركاؤه طرق تنفيذ برامج بناء القدرات، مثل برنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين، بوضع وتطبيق منهجية تقييم عن بعد، وتنظيم حلقات عمل على الإنترنت، وإعداد أول دوراته تدريبية على الإنترنت.

2-310 وعلاوة على ذلك، نظم المكتب عبر شبكة الإنترنت اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم، وأتاح ذلك لمزيد من الأطراف حضور هذا الحدث، من بينهم الأمين العام وعدد من ضحايا الإرهاب من بلدان تكون عادة ممثلة بأعداد قليلة في هذه المناسبات.

2-311 ومع ذلك، حدد المكتب في الوقت نفسه أنشطة معدّلة ضمن النطاق الإجمالي لأهداف البرنامج بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من أجل دعم الدول الأعضاء. وناقش المكتب ما يترتب على الجائحة من آثار ناشئة في برامجه المكرسة لبناء القدرات، مثل البرامج المتصلة بأمن الحدود وإدارتها والاتصالات الاستراتيجية لمنع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

2-312 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبيةً للاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، سيعمم المكتب الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجه في ظل جائحة كوفيد-19. ومن الأمثلة المحددة على أفضل الممارسات استخدام منهجيات التقييم عن بعد، التي يوسع المكتب نطاق استخدامها في برامجه الخاصة ببناء القدرات، واستخدام المنصات الإلكترونية لتيسير تبادل المعلومات والتعاون وتنمية مجتمعات الخبراء. ومن الأمثلة المحددة على الدروس المستفادة الآثار التقنية والفنية المرتبطة بالتخطيط والجداول الزمنية، بسبب الطابع المعقد لتنظيم الأحداث على شبكة الإنترنت، ودرس آخر مفاده أن الطرائق المختلطة لتقديم التدريب مفيدة لزيادة اهتمام المشاركين. وسيواصل المكتب، لدى تطبيق أفضل الممارسات والدروس المستفادة ووفقا للملاحظات الواردة من المستفيدين، تحويل أنشطة بناء القدرات بما في ذلك الأعمال التحضيرية عبر الإنترنت مع المستفيدين، يليها تقديم حلقات عمل محددة الأهداف، ومتابعتها بتوجيه محدد الأهداف سيساعد على استدامة نتائج التعلم.

النتائج المقررة لعام 2022

2-313 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين لنتائج معروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة وتعكسان بالتالي الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: الحيلولة دون سفر الإرهابيين جوّاً[23]

الأداء البرنامجي في عام 2020

2-314 واصل المكتب العمل على منع الإرهاب ومكافحته عن طريق دعم الدول الأعضاء في التصدي لسفر الإرهابيين، وساعد البلدان على بناء قدراتها على تبيّن الأشخاص الذين يُشتبه في ارتكابهم أعمالا إرهابية والتحقيق بشأنهم ورصد تحركاتهم عبر الحدود. وواصل المكتب قيادة وتنسيق تنفيذ برنامج مكافحة سفر الإرهابيين بالتعاون مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والإنتربول. وأجرى المكتب سبعة تقييمات معمقة بشأن دول أعضاء أكدت استفادتها من خدماته في عام 2020. وتتمثل التقييمات المعمقة في إجراء تحليل للثغرات بهدف تحديد مجالات تقديم المساعدة التقنية في تنفيذ البرنامج. وتحدد هذه التقييمات مستوى التنفيذ الحالي الذي وصلت إليه الدول وتتيح للبرنامج إعداد خريطة طريق لفائدة الدول الأعضاء، يحدد فيها خطوات للتنفيذ. وأجرى البرنامج 10 تقييمات معمقة منذ عام 2019.

(23) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 3)).

2-315 واستُكمل مقياس الأداء، استجابة للاحتياجات الناشئة لدى الدول الأعضاء، على نحو يعكس تغييرا في النهج وتطورا في الأنشطة المخطط لها. وأسهم العمل المذكور أعلاه في منح الدول الأعضاء خرائط طرق في عام 2020. وتوفر خرائط الطرق للدول الأعضاء مجموعة من التوصيات المصممة خصيصا لتنفيذ برامجها الوطنية، استنادا إلى أفضل الممارسات الدولية، لتبيّن الأشخاص الذين يُشتبه في ارتكابهم أعمالا إرهابية والتحقيق بشأنهم ورصد تحركاتهم عبر الحدود.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

2-316 سيواصل المكتب العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيساعد المكتب البلدان على بناء قدراتها على تبيّن الأشخاص الذين يُشتبه في ارتكابهم أعمالا إرهابية والتحقيق بشأنهم ورصد تحركاتهم عبر الحدود. وسيجري المكتب سنويا ما لا يقل عن ثمانية تقييمات معمقة في إطار برنامج مكافحة سفر الإرهابيين في عامي 2021 و 2022. ويرد في مقياس الأداء المبيَّن أدناه عرضٌ للتقدم المتوقع إحرازه (انظر الشكل السادس عشر من الباب 2).

الشكل السادس عشر من الباب 2

مقياس الأداء: مجموع عدد الدول الأعضاء التي تلقت خرائط الطرق (العدد التراكمي)

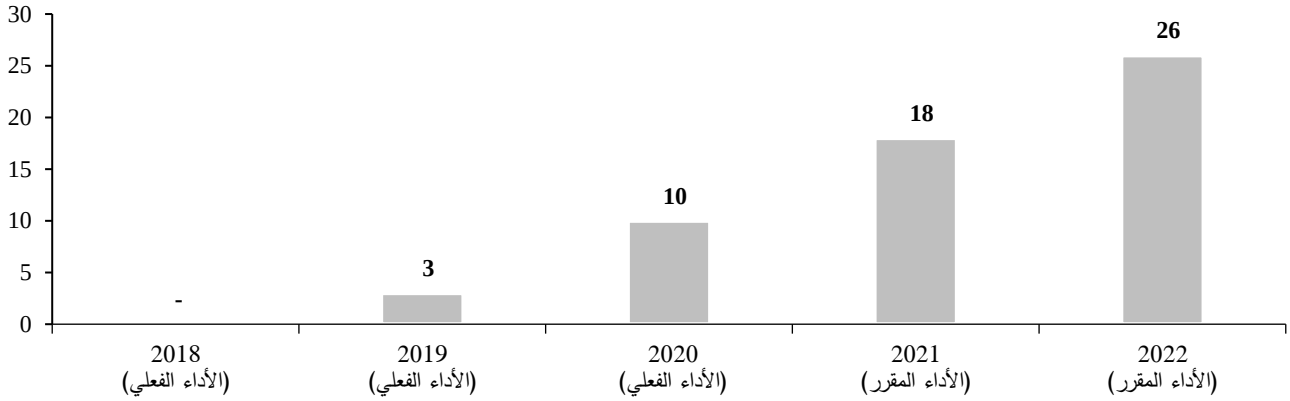

النتيجة 2: الكشف عن سفر الإرهابيين والتصدي له باستخدام بيانات السفر[24]

الأداء البرنامجي في عام 2020

2-317 واصل المكتب العمل الجاري في إطار برنامج مكافحة سفر الإرهابيين لتنفيذ ركائز العمل الأربع (المسائل القانونية والتشغيلية والتعاون مع شركات النقل والمساعدة التقنية) في الدول الأعضاء المستفيدة. وأضاف المكتب أيضا عنصرا بحريا لمواجهة التهديدات المتصلة بالمسافرين داخل المجال البحري، وذلك بتحليل وتحديد المتطلبات المحددة القانونية والتشغيلية والتقنية والمتطلبات المتصلة بهذا القطاع في سياق النقل البحري. وعلاوة على ذلك، أعدّ المكتب مجموعة من المواد التدريبية وبدأ تنفيذ برنامج تدريب على الإنترنت بمشاركة مجموعة مختارة من الدول الأعضاء المستفيدة. وبالتعاون مع الدول الأعضاء، تلقى المكتب تأكيدا رسميا بمشاركة 39 دولة عضوا في البرنامج، وأعدّ خرائط طريق لتنفيذ البرنامج في 7 بلدان، ووقع اتفاقات مع كل من الشركاء الخمسة المنفذين للبرنامج.

(24) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

2-318 وأسهم العمل المذكور أعلاه في استفادة 8 دول أعضاء والجماعة الكاريبية، بالنيابة عن الدول الـــ 15 الأعضاء فيها، من بدء اسـتخدام برمجية goTravel والشـروع في إجراءات تطبيق برنامج مكافحة سـفر الإرهابيين، وأتاح ذلك تحقيق الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 وهو 23 دولة عضوا.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

2-319 سـيواصـل المكتب العمل المتصـل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسـهام في إحراز مزيد من التقدّم صـوب تحقيق الهدف، سيدعم المكتب زيادة عدد الدول الأعضاء المستفيدة في إطار برنامج مكافحة سفر الإرهابيين وتنفيذه في إطار الركائز الأربع، بوسائل تشمل التدريب عبر الإنترنت، وتطورات التعلم الإلكتروني، وتدريب المدربين، وزيادة استخدام قائمة خبراء البرنامج، ومن المتوقع إحراز تقدم ملموس بحلول نهاية عام 2022 وسـيثبت تحقق ذلك من قيام 29 دولة عضـوا على الأقل بتطبيق مجالات الدعم، وهي: تعديل التشـريعات؛ وإنشـاء وحدات معنية بالمعلومات عن الركاب؛ وإشـراك الشـركاء من القطاع الخاص، بما في ذلك شركات النقل؛ وتلقي الدعم الفني لتركيب واستخدام برمجية goTravel. ويرد في مقياس الأداء المبيَّن أدناه عرضٌ للتقدم المتوقع إحرازه (انظر الشكل السابع عشر من الباب 2).

الشكل السابع عشر من الباب 2

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للدول الأعضاء التي تنفذ برنامج مكافحة سفر الإرهابيين (العدد التراكمي)

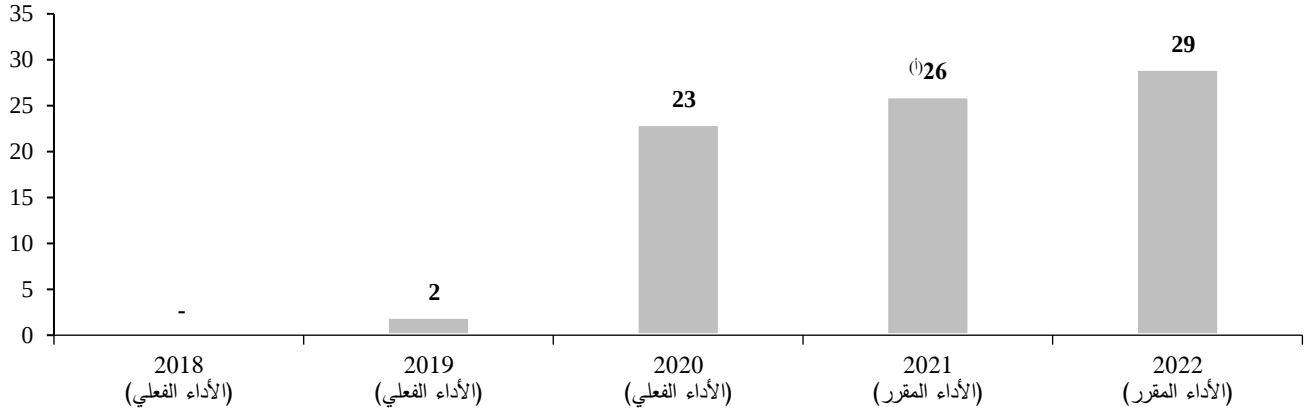

(أ) حفاظاً على إمكانية المسـاءلة عن الخطط البرنامجية الأصـلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضـل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تحسين أمن الأحداث الرياضية الكبرى وتسخير الرياضة وقيمها لمنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

2-320 إن برنامج المكتب الثلاثي السـنوات (كانون الثاني/يناير 2020 - كانون الأول/ديسـمبر 2022)، المعنون البرنامج العالمي لأمن الأحداث الرياضـية الكبرى والترويج للرياضـة وقيمها كأداة لمنع التطرف العنيف، يجمع بين ركيزتين متميزتين ولكن متكاملتين. ويتولى المكتب قيادة برنامجه العالمي المعني بالأمن والرياضـة وتنسـيق تنفيذه بالتعاون مع تحالف الأمم المتحدة للحضارات، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، والمركز الدولي للأمن الرياضي.

2-321 وأنشأ المكتب شبكة من مراكز التنسيق الوطنية لركيزتي البرنامج. وتضم الشبكة ممثلين عن وزارات الداخلية وأجهزة الاستخبارات أو السـلامة العامة و/أو الأمن، ووزارات الشـؤون الاجتماعية أو المعنية بالتربية البدنية أو الرياضـة أو الشـباب في الدول

الأعضاء، لتشكيل مجموعتين متميزتين من المحاورين المباشرين للمشاركة على المستوى الوطني في الأنشطة البرنامجية. وتدعم مراكز التنسيق الوطنية بنشاط تبادل الممارسات الجيدة والمعلومات والخبرات والتجارب عبر الشبكة. وتسدي مراكز التنسيق الوطنية المشورة وتوجّه جهود تطوير وتعميم استخدام المساعدة التقنية التي يقدمها المكتب، بهدف تحقيق درجة معززة من التأهب والقدرات في مجال كفالة أمن الأحداث الرياضية الكبرى، وتحسين إدماج المبادرات القائمة على القيم الرياضية ضمن خطط العمل الوطنية والإقليمية لمنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

322-2 وبالإضافة إلى ذلك، وجّه المكتب في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 دعوة لإرسال مقترحات بهدف تقديم مِنَحٍ إلى نحو 10 من منظمات المجتمع المدني لتنفيذ مشاريع على مستوى المجتمع المحلي بشأن القيم الرياضية لمنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. وتهدف المبادرة إلى تقديم منحٍ من قبل معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة لدعم الجهود المبذولة على مستوى المجتمع المحلي لمنع التطرف العنيف، بحلول الربع الثالث من عام 2021، ويتمثل الهدف العام من المبادرة في تعزيز حوار الأمم المتحدة وتعاونها مع المجتمع المدني، مع التركيز بشكل خاص على المنظمات التي يقودها الشباب، مع دعم تنفيذ مشاريع مبتكرة ونشر الدروس المستفادة حول كيفية الاستفادة الكاملة من قوة الرياضة وقيمها الاجتماعية كأداة لمنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. وبلغ مجموع عدد منظمات المجتمع المدني التي قدّمت مذكرات مفاهيمية لطلب الحصول على منح 440 منظمة من 51 بلدا. وفي كانون الثاني/يناير 2021، دُعيت 54 منظمة من منظمات المجتمع المدني أُدرجت أسماؤها في القائمة المختصرة من 31 بلدا إلى تقديم مقترحات المشاريع النهائية بحلول نهاية آذار/مارس 2021. ونظرا لكثرة عدد الطلبات الواردة، سيسعى المكتب إلى حشد أموال إضافية لتوجيه دعوة ثانية لتقديم مقترحات بحلول نهاية عام 2021. وساعدت مراكز التنسيق الوطنية على تعميم الدعوة إلى تقديم مقترحات في عام 2020.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

323-2 تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة للمكتب في أن التواصل مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين مهم لتعيين مراكز تنسيق وطنية، وهي عملية تدار إلكترونيا من خلال البعثات الدائمة للدول الأعضاء لدى الأمم المتحدة، بهدف الحصول على رد بالتشاور مع العواصم. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيواصل المكتب في المستقبل تعزيز الدعم المحلي للمنسقين المقيمين من أجل مواصلة دعم عملية التعيين وتحقيق تمثيل جغرافي واسع ومتوازن للدول الأعضاء في شبكة مراكز التنسيق الوطنية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

324-2 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من خلال زيادة عدد مراكز التنسيق الوطنية المعيّنة، وسيساعد ذلك على توجيه جهود تطوير وتعميم واستخدام المساعدة التقنية التي يقدمها المكتب وشركاؤه (انظر الشكل الثامن عشر من الباب 2).

الشكل الثامن عشر من الباب 2

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للدول الأعضاء ومراكز التنسيق الوطنية في الركيزتين البرنامجيتين للبرنامج العالمي المعني بالأمن والرياضة (العدد التراكمي)

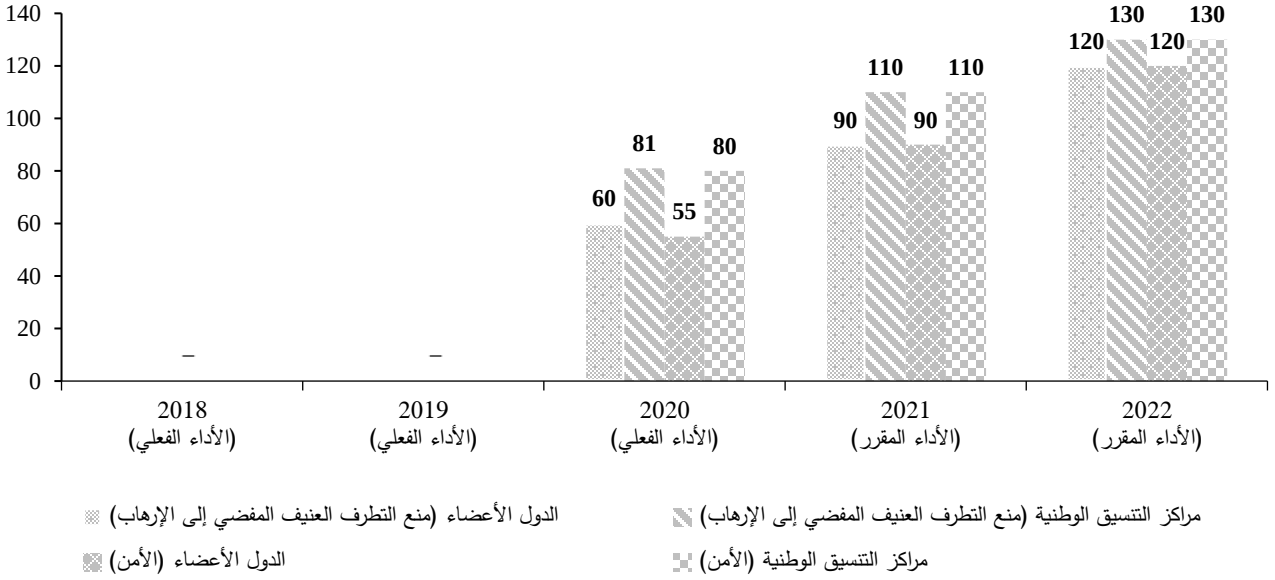

الولايات التشريعية

325-3 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى المكتب.

قرارات الجمعية العامة

288/60؛ 272/62؛ 297/64 استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

235/64 إضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب

10/66 مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب

282/66؛ 276/61 استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

291/70؛ 284/72

254/70 خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف

291/71 تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

165/71 اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم

305/73 تعزيز التعاون الدولي لمساعدة ضحايا الإرهاب

قرارات مجلس الأمن

(2017) 2368

(2017) 2395

(2017) 2396

(2019) 2462

(2019) 2482

المنجزات المستهدفة

326-2 يعرض الجدول 2-38 قائمةً بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 2-38

مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**4**	**5**	**3**	**2**
1 - تقرير مقدم إلى الجمعية العامة عن تنفيذ منظومة الأمم المتحدة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب	1	1	–	–
2 - تقرير إلى مجلس الأمن عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدول الإسلامية، المعروف أيضا باسم داعش)	2	2	2	2
3 - تقرير الأمين العام عن عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف	–	–	1	–
4 - تقرير إلى الجمعية العامة عن التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء في تقديم المساعدة إلى ضحايا الإرهاب	1	1	–	–
5 - تقرير إلى مجلس الأمن عن الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة، سواء عبر الوطنية أو المحلية	–	1	–	–
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**13**	**15**	**12**	**14**
6 - اجتماع الجمعية العامة بشأن الاستعراض الذي يجري كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب	1	–	–	–
7 - إحاطات إعلامية إلى الجمعية العامة بشأن اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب	4	3	4	4
8 - إحاطات مقدمة إلى مجلس الأمن	2	3	2	2
9 - إحاطات مقدمة إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب (لجنة مكافحة الإرهاب)	2	6	2	4
10 - إحاطات مقدمة إلى المجلس الاستشاري لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب	4	3	4	4
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	**249**	**193**	**257**	**284**
11 - المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالمسائل المتصلة بمكافحة الإرهاب	2	–	2	–
12 - المؤتمرات الإقليمية المعنية بالمسائل التقنية المتصلة بمكافحة الإرهاب	4	2	12	4
13 - تدريبات لبناء القدرات وحلقات عمل متصلة بالمسائل المواضيعية التقنية	243	191	243	280
المواد التقنية (عدد المواد)	**5**	**3**	**5**	**5**
14 - تقارير وكتيبات وورقات عن الدروس المستفادة وأفضل الممارسات والمسائل المواضيعية في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب	5	3	5	5

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المشاورات والمشورة والدعوة: مبادرات الدعوة، بما في ذلك إيفاد البعثات، والمشاورات الأخرى مع الدول الأعضاء بشأن الأولويات والاستراتيجيات العالمية والإقليمية والوطنية.

قواعد البيانات والمواد الرقمية الموضوعية: تعهّد منصة الأمم المتحدة العالمية لتنسيق شؤون مكافحة الإرهاب، التي بدأ مكتب مكافحة الإرهاب في استخدامها في آذار/مارس 2020، للربط بين نحو 800 مركز تنسيق من 43 كيانا من كيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب و 130 دولة عضوا.

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مناسبات تذكارية خاصة، ومواد ترويجية، وعقد اجتماعات غير رسمية في فترة الغداء، ومناسبات جانبية، ومعارض.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: بلاغات وبيانات صحفية ومؤتمرات صحفية وغيرها من سبل التواصل مع وسائط الإعلام.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: إعداد مواد لنشرها على منصات وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وموقع تويتر.

البرنامج 3

نزع السلاح

الولايات التشريعية

3-1 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة ومقرراتها

دإ-10/2 الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة

33/68 المرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة

95/59 تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى

303/74 تنشيط أعمال الجمعية العامة

272/62 استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

قرارات مجلس الأمن

(2000) 1325

(2004) 1540

(2006) 1673

(2008) 1810

(2009) 1887

(2011) 1977

(2012) 2055

(2013) 2117

(2013) 2118

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
المفاوضات والمداولات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح والحد من الأسلحة

الهدف

3-2 يتمثل الهدف، الذي يُسهم في تحقيقه هذا البرنامج الفرعي، في تعزيز المفاوضات والمداولات المتعددة الأطراف بشأن اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة وعدم الانتشار من جميع جوانبه، وفق ما طلبته الدول الأطراف في الاتفاقات المتعددة الأطراف ومؤتمرات نزع السلاح.

المنجزات المستهدفة

3-3 يعرض الجدول 3-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 3-1

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**333**	**207**	**282**	**187**
1 - وثائق مؤتمر نزع السلاح ومحاضره الحرفية وتقاريره	86	78	86	86
2 - تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة عن برنامج الأمم المتحدة للزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية في ميدان نزع السلاح	1	1	–	1
3 - وثائق أفرقة الخبراء الحكوميين لمواصلة النظر في مسائل التحقق من نزع السلاح النووي	–	–	2	3
4 - وثائق اجتماعي الدول الأطراف (2021 و 2022) في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام	50	32	32	32
5 - وثائق اجتماعات الدول الأطراف والمؤتمر الاستعراضي التاسع لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة	30	–	80	–
6 - وثائق اجتماعات الخبراء المعنيين باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة	76	10	–	–
7 - وثائق اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، والمؤتمرين السنويين لبروتوكولها الثاني المعدل وبروتوكولها الخامس، واجتماع فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل	60	33	62	45
8 - وثائق المؤتمر الاستعراضي الرابع لعام 2020 واجتماعات الدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية	30	53	20	20
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**175**	**60**	**232**	**190**
9 - مشاورات واجتماعات مؤتمر نزع السلاح	95	29	95	95
10 - اجتماعات أفرقة الخبراء الحكوميين لمواصلة النظر في مسائل التحقق من نزع السلاح النووي	–	–	22	22
11 - اجتماعا الدول الأطراف (2021 و 2022) في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام	10	10	10	10
12 - اجتماعات الدول الأطراف والمؤتمر الاستعراضي التاسع لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة	8	–	44	–
13 - اجتماعات الخبراء المعنيين باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة	16	–	–	–
14 - اجتماعات الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، والمؤتمرين السنويين لبروتوكولها الثاني المعدَّل والبروتوكول الخامس، واجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وفريق الخبراء التابع للأطراف المتعاقدة السامية في البرتوكول الثاني المعدَّل واجتماع الخبراء المعنيين بالبروتوكول الخامس	36	15	55	55
15 - اجتماعا الدول الأطراف (2021 و 2022) والمؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الذخائر العنقودية لعام 2020	10	6	6	8
تقديم خدمات المؤتمرات والأمانة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**175**	**60**	**232**	**190**
16 - مشاورات واجتماعات مؤتمر نزع السلاح	95	29	95	95
17 - اجتماعات أفرقة الخبراء الحكوميين لمواصلة النظر في مسائل التحقق من نزع السلاح النووي	–	–	22	22
18 - اجتماعا الدول الأطراف (2021 و 2022) في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام	10	10	10	10

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
19 - اجتماعات الدول الأطراف والمؤتمر الاستعراضي التاسع لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة	8	–	44	–
20 - اجتماعات الخبراء المعنيين باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة	16	–	–	–
21 - اجتماعات الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، والمؤتمرين السنويين لبروتوكولها الثاني المعدَّل والبروتوكول الخامس، واجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وفريق الخبراء التابع للأطراف المتعاقدة السامية في البرتوكول الثاني المعدَّل واجتماع الخبراء المعنيين بالبروتوكول الخامس	36	15	55	55
22 - اجتماعا الدول الأطراف (2021 و 2022) والمؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الذخائر العنقودية لعام 2020	10	6	6	8
خدمات الوثائق المقدمة للاجتماعات (بآلاف الصفحات)	**10,6**	**14,4**	**10,6**	**10,6**
23 - تحرير وثائق الهيئات التداولية لجميع الاجتماعات التي يقدم إليها البرنامج الفرعي خدماته	10,6	14,4	10,6	10,6
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**6**	**7**	**8**	**7**
24 - المشاريع المنفذة دعما لاتفاقية الأسلحة البيولوجية	6	7	8	7
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**70**	**–**	**70**	**70**
25 - برنامج الأمم المتحدة للزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية في ميدان نزع السلاح	70	–	70	70
المواد التقنية (عدد المواد)	**1**	**–**	**1**	**–**
26 - الأدلة التقنية المتعلقة بتقديم تدابير بناء الثقة وبالتنفيذ الوطني لاتفاقية الأسلحة البيولوجية	1	–	1	–

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: قواعد البيانات المتصلة بالتقارير الوطنية السنوية عن الامتثال، والبروتوكول الخامس والبروتوكول الثاني المعدَّل للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، والمتفجرات من مخلفات الحرب بموجب البروتوكول الخامس للاتفاقية، والمادتان 7 و 8 (9) من اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام والمادة 7 من تنفيذ اتفاقية الذخائر العنقودية؛ والنظام الإلكتروني للإبلاغ عن تدابير بناء الثقة وقاعدة البيانات المتعلقة بالتعاون والمساعدة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية؛ وتحديث وتعهُّد الموقع الشبكي المتعلق بمؤتمر نزع السلاح، فرع جنيف لمكتب شؤون نزع السلاح، بما في ذلك الصفحات الشبكية المتعلقة بالمسائل المالية، والمواد الانشطارية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة، واتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى، واتفاقية الذخائر العنقودية، واتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وبرنامج الأمم المتحدة للزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية في ميدان نزع السلاح، وفريق الخبراء الحكوميين لمواصلة النظر في مسائل التحقق من نزع السلاح النووي.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: الإحاطات ومواد التوعية (بالأدوات المادية والرقمية) بشأن نزع السلاح والحد من الأسلحة وعدم الانتشار الموجهة للبعثات الدائمة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي يوجد مقرها في جنيف؛ وزيادة تعزيز الأدوات الرقمية لتحسين الإبلاغ والامتثال على الصعيد الوطني (اتفاقية الأسلحة البيولوجية والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة).

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: الصفحات الشبكية التفاعلية المتعلقة بالمسائل المالية دعماً للاتفاقيات التي يقدم إليها البرنامج الفرعي خدماته؛ والأدوات الرقمية لتحسين الإبلاغ والامتثال على الصعيد الوطني.

البرنامج الفرعي 2
أسلحة الدمار الشامل

الهدف

3-4 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تشجيع ودعم جهود نزع الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها وعدم انتشارها من جميع جوانبه، ومساعدة الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، في دعم الاتفاقات والولايات القائمة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

المنجزات المستهدفة

3-5 يعرض الجدول 3-2 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 3-2

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**235**	**45**	**29**	**199**
1 - تقارير ومذكرات الأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن الأسلحة النووية والكيميائية	9	12	9	9
2 - التقارير والوثائق المتعلقة بالمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020	205	33	–	71
3 - التقارير والوثائق المتعلقة بالمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط	20	–	20	20
4 - التقارير والوثائق المتعلقة بالمؤتمر الرابع للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا	1	–	–	–
5 - التقارير والوثائق المتعلقة باللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2025	–	–	–	70
6 - التقارير والوثائق المتعلقة بالاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية	–	–	–	29
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	**136**	**46**	**60**	**94**
7 - اجتماعات اللجنة الأولى	25	18	25	25
8 - اجتماعات هيئة نزع السلاح	15	0	15	15
9 - الجلسات العامة للاجتماع العام الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية والترويج له	2	2	2	2
10 - الاجتماع العام الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية والترويج له	2	1	2	2
11 - مشاورات ما قبل الدورة واجتماعات المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020	76	25	–	–
12 - اجتماعات المؤتمر ومكتب المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية	–	–	2	–
13 - اجتماعات المؤتمر الرابع للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا	2	–	–	–

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
14 - اجتماعات المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط	14	–	–	10
15 - مشاورات ما قبل الدورة واجتماعات في إطار الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية	–	–	–	10
16 - مشاورات ما قبل الدورة واجتماعات للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2025	–	–	14	30
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**30**	**12**	**24**	**35**
17 - حلقات عمل لتحديد الدروس المستفادة من آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة	3	3	–	–
18 - اجتماعات ما بين الدورات للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط	4	1	4	6
19 - الاجتماعات والدورات التدريبية لآلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية فيما يتعلق بالتحقيقات المتصلة بالأسلحة الكيميائية وتحديث قائمة الخبراء	17	8	20	29
20 - الاجتماعات والحلقات الدراسية المواضيعية الإقليمية للتحضير للمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020	6	–	–	–

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المساعي الحميدة: أنشطة الاتصال التي يقوم بها الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح في ما يتعلق بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ إحاطات من الممثلة السامية إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار 2118 (2013).

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم المشورة التقنية والموضوعية والإجرائية المحايدة إلى الدول الأعضاء؛ مشاركة الخبراء في الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمؤتمرات التي تعقدها الدول الأعضاء والمجتمع المدني؛ إلقاء كلمات من جانب الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح وغيرهما من أعضاء الفرع المعني بأسلحة الدمار الشامل وقيامهم بأنشطة اتصال أخرى.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إصدار منشورات مخصصة؛ التقرير النهائي لمشروع مكتب شؤون نزع السلاح لتحديد الدروس المستفادة من آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة؛ صحائف وقائع عن نزع أسلحة الدمار الشامل والمعاهدات المرتبطة بذلك؛ عقد مناسبات جانبية في إطار مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ عقد مؤتمرات مخصصة.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي في ما يتعلق بقضايا أسلحة الدمار الشامل؛ تخصيص موقع شبكي لتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية؛ إنشاء موقع جديد على شبكة الإنترنت للمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

البرنامج الفرعي 3
الأسلحة التقليدية

الهدف

3-6 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو زيادة الثقة المتبادلة والشفافية في ما بين الدول الأعضاء في ميدان الأسلحة التقليدية وتيسير جهودها المبذولة في التداول بشأن تنظيم الأسلحة التقليدية والحد منها، بما يراعي الاحتياجات المشروعة للدول من أجل الدفاع عن النفس.

المنجزات المستهدفة

3-7 يعرض الجدول 3-3 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت والتي من المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة 2020-2022.

الجدول 3-3

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**13**	**7**	**7**	**14**
1 - تقارير الأمين العام إلى الجمعية العامة عن الأسلحة التقليدية، ونقل الأسلحة، والنفقات العسكرية، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونزع السلاح والتنمية	7	7	6	7
2 - تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة	-	-	1	-
3 - تقرير ووثائق أخرى عن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه	6	-	-	6
4 - تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية	-	-	-	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**69**	**28**	**39**	**69**
5 - اجتماعات اللجنة الأولى	25	18	25	25
6 - اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية	-	-	10	30
7 - اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالذخيرة	30	10	-	-
8 - اجتماع الاجتماع السابع للدول الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي الذي يُمكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها في إطار برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة	14	-	-	-
9 - اجتماع الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي الذي يُمكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها في إطار برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة	-	-	-	10
10 - مشاورات غير رسمية للدول الأعضاء بعد الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد كل سنتين في إطار برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة	-	-	4	4
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	-	-	-	1
11 - التدريب والاختبار في مجال الكفاءات المتعلقة بالمبادئ التقنية التوجيهية الدولية بشأن الذخيرة	-	-	-	1
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم إحاطات للمندوبين بشأن صكوك الأمم المتحدة للشفافية (سجل الأسلحة التقليدية وتقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية) وتقديم إحاطات بعد الاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين في إطار برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة؛ واجتماعات مجلس الاستعراض التقني لبرنامج الضمانات المعززة.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال التواصل				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: المواقع الشبكية، التي تسجل أكثر من مليون زيارة فريدة سنوياً، ووسائل التواصل الاجتماعي التي يبلغ مجموع متتبعيها أكثر من 000 20 متتبع؛ وعمليات التحديث والصيانة الجارية لمنصات المعلومات المتكاملة للأسلحة التقليدية ونظم الإبلاغ الإلكترونية المتصلة بتجارة الأسلحة العالمية المبلغ عنها، والنفقات العسكرية، وتدابير بناء الثقة العسكرية، وتنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، المتاح لكي تستخدمه الدول الأعضاء للإبلاغ الطوعي؛ وبرنامج الضمانات المعززة المتعلقة بالذخيرة.				

البرنامج الفرعي 4
الإعلام والتوعية

الهدف

3-8 الهدف الذي يسهم في تحقيقه هذا البرنامج الفرعي هو زيادة وعي وفهم ومعرفة الدول الأعضاء والجمهور بمسائل نزع السلاح.

المنجزات المستهدفة

3-9 يعرض الجدول 3-4 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت والتي من المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة 2020-2022.

الجدول 3-4

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**40**	**16**	**17**	**17**
1 - تقارير الأمين العام التي يحيل فيها آراء الدول الأعضاء إلى الجمعية العامة بشأن: المعايير البيئية في سياق نزع السلاح وتحديد الأسلحة؛ وتعزيز تعددية الأطراف؛ ودراسة الأمم المتحدة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار؛ وبرنامج الأمم المتحدة لمعلومات نزع السلاح؛ ودور العلوم والتكنولوجيا؛ والارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني؛	28	6	6	6
2 - تقرير الأمين العام عن أعمال المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح (بما في ذلك وثائق ما قبل الدورة وأثناء الدورة وما بعد الدورة)	12	10	10	10
3 - تقرير الأمين العام عن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي	–	–	1	–
4 - التقرير المرحلي للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025	–	–	–	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**54**	**30**	**26**	**32**
5 - اجتماعات المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح	14	10	12	12
6 - اجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي	20	10	–	–
7 - اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي	20	10	14	–
8 - اجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025	–	–	–	20
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**1**	**1**	**1**	**1**
9 - تدريب المعلمين في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار	1	1	1	1
المنشورات (عدد المنشورات)	**8**	**12**	**8**	**8**

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
10 - منشورات عن نزع السلاح، بما في ذلك *حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح*، وورقات غير دورية، ومنشورات أخرى متسلسلة وغير متسلسلة	8	12	8	8
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
قواعد البيانات والمواد الرقمية الفنية: قاعدة بيانات عن حالة اتفاقات نزع السلاح وتنظيم التسلح، والمكتبة المرجعية لنزع السلاح، ومكتبة الوثائق الإلكترونية، ومستودع على الإنترنت لمنشورات مكتب شؤون نزع السلاح.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: كراسات، وكتيبات، ومجموعات مواد دعائية، وأدلة، وملصقات، وصحائف وقائع عن نزع السلاح؛ وأنشطة نزع السلاح التي يضطلع بها رسول السلام؛ وتنظيم مشاركة المنظمات غير الحكومية في مؤتمرات نزع السلاح المتعددة الأطراف والمناسبات الخاصة؛ وندوات وحلقات نقاش حول قضايا نزع السلاح، ولا سيما التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار؛ وتقديم إحاطات إلى الزوار والمجموعات الخارجية بشأن نزع السلاح؛ واجتماعات بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتدريب المعلمين؛ والموارد السمعية البصرية، بما في ذلك الأفلام والمناسبات والمعارض المتعلقة بالمسائل التي تروج لنزع السلاح وعدم الانتشار.				
العلاقات الخارجية والإعلامية: مقالات الرأي المنشورة في الصحف الدولية والوطنية والمواضيعية.				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح؛ والموقع الشبكي للتثقيف في مجال نزع السلاح؛ والموقع الشبكي لمبادرة الأمين العام "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح"؛ ونسخة إلكترونية من التقارير المحدثة لمكتب شؤون نزع السلاح؛ والمنصة الشبكية لمبادرة Youth4Disarmament#، والموقع الشبكي UNODA Meetings Place، والموقع الشبكي *لحولية الأمم المتحدة لنزع السلاح*.				

البرنامج الفرعي 5
نزع السلاح الإقليمي

الهدف

3-10 الهدف الذي يسهم في تحقيقه هذا البرنامج الفرعي هو تعزيز نزع السلاح العالمي وإقرار السلم والأمن الدوليين من خلال جهود ومبادرات نزع السلاح الإقليمي.

المنجزات المستهدفة

3-11 يعرض الجدول 3-5 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت والتي من المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة 2020-2022.

الجدول 3-5

البرنامج الفرعي 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**5**	**5**	**5**	**5**
1 - تقارير الأمين العام إلى الجمعية العامة عن مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح؛ وعن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ وعن تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي	5	5	5	5
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**1**	**1**	**1**	**1**

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
2 - اجتماعات اللجنة الأولى	1	1	1	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**25**	**14**	**25**	**25**
3 - المشاريع المتعلقة بتحديد الأسلحة الصغيرة بصورة فعالة، بما في ذلك الأمن المادي وإدارة المخزونات	15	8	15	15
4 - مشاريع بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة 69/65 بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة	6	3	6	6
5 - المشاريع المتعلقة بالتثقيف في مجالي السلام ونزع السلاح، بما في ذلك المشاريع المتعلقة بالشباب مع تركيز على أهداف التنمية المستدامة	4	3	4	4
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**84**	**78**	**84**	**84**
6 - حلقات دراسية وحلقات عمل ومناسبات للتدريب وبناء القدرات في مجالي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة	50	44	50	50
7 - حلقات دراسية وحلقات عمل ومناسبات للتدريب وبناء القدرات في مجالات عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وتنفيذ صكوك عدم الانتشار وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإضفاء الطابع العالمي عليها	30	30	30	30
8 - مؤتمرات دولية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة	4	4	4	4
المنشورات (عدد المنشورات)	**2**	**2**	**2**	**2**
9 - منشورات موضوعية و/أو كتيبات بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة	2	2	2	2

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم المشورة الفنية والتقنية والقانونية، فضلا عن التدريب على التنفيذ الفعال للصكوك ذات الصلة وفقا للولايات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة بناء على طلب الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إنتاج ونشر صحائف وقائع على الموقع الشبكي للمكتب عن أعمال المراكز الإقليمية ومكتب الاتصال في فيينا؛ وتنظيم فعاليات توعية للشباب والجماعات المعنية بالمساواة بين الجنسين والجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وصيانة كل من الموقع الشبكي، الذي يسجل أكثر من 500 000 زيارة فريدة سنوياً، وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي التي بلغ مجموع متتبعيها أكثر من 11 000 متتبع.

البرنامج 4

عمليات حفظ السلام

إدارة عمليات السلام

الولايات التشريعية

4-1 تعرض القائمة أدناه جميع الولايات الموكلة إلى البرنامج، الذي يسترشد أيضا في مهامه المتعلقة بعمليات حفظ السلام بالولايات التي عهد بها مجلس الأمن إلى بعثات محددة.

قرارات الجمعية العامة

37/49؛ استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات 277/74

296/58 الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

279/61؛ تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام ودعم استمرارها 290/65

262/70 استعراض هيكل بناء السلام

199/72 متابعة تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام

80/74 تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام

قرارات مجلس الأمن

(2000) 1325

(2009) 1894

(2014) 2151

(2014) 2185

(2015) 2250

(2016) 2272

(2016) 2282

(2017) 2365

(2017) 2382

(2018) 2436

(2018) 2447

(2020) 2518

(2020) 2553

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
العمليات

الهدف

4-2 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو كفالة التنفيذ الفعال وعلى نحو يتسم بالكفاءة لجميع الولايات الصادرة عن مجلس الأمن فيما يتعلق بتخطيط عمليات حفظ السلام وإنشائها وتكييفها، وكذلك التنفيذ الفعال لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، من أجل صون السلام والأمن الدوليين.

المنجزات المستهدفة

4-3 يعرض الجدول 4-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 4-1

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**119**	**98**	**94**	**92**
1 - إعداد تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن المسائل المتعلقة بعمليات حفظ السلام	40	41	36	34
2 - إعداد رسائل موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن	33	20	20	20
3 - تقديم إحاطات شفوية إلى مجلس الأمن بشأن مسائل حفظ السلام	46	37	38	38
باء - توليد ونقل المعرفة				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**18**	**1**	**13**	**13**
4 - عقد حلقات عمل لرؤساء العناصر السياسية في عمليات حفظ السلام	5	–	5	5
5 - عقد حلقات عمل بشأن الاستراتيجيات السياسية الإقليمية ودون الإقليمية لحفظ السلام في الشرق الأوسط	3	–	3	3
6 - عقد حلقات عمل بشأن الاستراتيجيات السياسية الإقليمية ودون الإقليمية لحفظ السلام في أفريقيا	10	1	5	5
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إسداء الخبراء المشورة وتقديم المعلومات بشأن الجوانب ذات الصلة بعمليات حفظ السلام إلى 120 بلدا من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة تقريبا؛ إجراء مشاورات مع قرابة 5 منظمات إقليمية أو فيما بينها من أجل تعزيز قدرات حفظ السلام الإقليمية الموسعة في إطار عمليات محددة؛ وإسداء مشورة متخصصة بشأن مسائل حفظ السلام إلى ما لا يقل عن 120 بعثة من البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، و 13 منظمة من المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالحوكمة والأمن، والمنظمات غير الحكومية.				

البرنامج الفرعي 2
الشؤون العسكرية

الهدف

4-4 الهدف الذي يسهم فيه البرنامج الفرعي هو صون السلم والأمن الدوليين من خلال الأداء الفعال للعناصر العسكرية لعمليات السلام.

المنجزات المستهدفة

5-4 يعرض الجدول 4-2 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 4-2

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**131**	**72**	**164**	**178**
1 - تنظيم مناسبات تدريبية مع كبار الأفراد العسكريين من أجل تقديم التوجيه الأولي لهم قبل نشرهم وتقديم إحاطات وتوجيه مكثف لهم بعد تعيينهم	48	26	48	44
2 - تنظيم مناسبات تدريبية بشأن تمرين مركز القيادة في مقر القوة	5	5	13	25
3 - تنظيم مناسبات تدريبية بشأن وضع السياسات العسكرية والمواد التوجيهية الجديدة وتنقيحها وتنفيذها	20	15	25	25
4 - تنظيم مناسبات تدريبية لعمليات حفظ السلام بشأن المسائل الجنسانية العسكرية	10	7	25	25
5 - تنظيم مناسبات تدريبية لتحسين الإلمام بالحالة وتعزيز أداء العناصر العسكرية النظامية، والتركيز على القيادة التشغيلية والتكتيكية (رؤساء العناصر العسكرية، وقادة القطاعات، ورؤساء أركان القوة وقادة كتائب المشاة)	20	7	25	35
6 - تنظيم مناسبات تدريبية بشأن جمع وتحليل الاستخبارات/المعلومات المتعلقة بحفظ السلام	28	12	24	24
7 - تنظيم مناسبات تدريبية بشأن إدارة الأسلحة والذخائر	–	–	4	–
المواد التقنية (عدد المواد)	**91**	**103**	**93**	**106**
8 - تقديم تقارير تتضمن تحليلات استراتيجية للتطورات التشغيلية المهمة التي تحدث في عمليات حفظ السلام، ولتطور الحالة في مناطق النزاعات	40	52	40	40
9 - إعداد تقارير عن مقار قيادة القوة	–	–	–	2
10 - وضع خطط عسكرية استراتيجية لعمليات حفظ السلام الجديدة أو التي أُدخلت عليها تعديلات كبيرة	4	10	4	6
11 - إعداد تقارير مستكملة عن تقييم التهديدات	13	9	13	12
12 - إعداد تقارير عن الاحتياجات التشغيلية وقدرات البلدان المساهمة بقوات وإعداد توصيات في أعقاب الزيارة السابقة للنشر وزيارة التقييم والزيارة الاستشارية التشغيلية	20	17	20	20
13 - إعداد تقارير عن التدريب للتحقق من المهارات العسكرية	–	–	–	10
14 - إعداد تقارير شهرية عن نشر القوات العسكرية والمراقبين وموظفي مقر القيادة، مع التركيز على التدابير الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجنسين	12	12	12	12
15 - وضع السياسات والمواد التوجيهية وإجراءات التشغيل الموحدة المتصلة بالعناصر العسكرية لعمليات حفظ السلام	2	3	4	4

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم إحاطات إلى 120 بلدا من البلدان المساهمة بقوات وإلى لجنة الأركان العسكرية بشأن جميع الجوانب العسكرية لعمليات حفظ السلام؛ وإسداء مناقشة استراتيجية مع 10 من الدول الأعضاء و 3 منظمات إقليمية بشأن الجوانب العسكرية لمفاوضات السلام والاتفاقات وعمليات حفظ السلام والتخطيط الاستراتيجي والتشغيلي؛ والاحتفاظ بقدرة احتياطية منظمة تتألف من نواة رئيسية من الموظفين العسكريين/فريق الدعم بما يصل إلى 14 ضابطا عسكريا معارين لأغراض النشر المحتمل في البعثات الجديدة وفي البعثات الحالية لمدة تصل إلى 90 يوما.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: معلومات مستكمَلة عن الوحدات المتعهَّد بتوفيرها والمسجلة في نظام تأهب قدرات حفظ السلام من جانب 60 بلدا من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. تطوير نظام لإدارة الأداء العسكري.

البرنامج الفرعي 3
سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

الهدف

4-6 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز سيادة القانون وإدارة قطاع الأمن من أجل الإسهام في صون السلام والأمن الدوليين في البلدان المنشور فيها عمليات لحفظ السلام وبعثات سياسية خاصة، وفي غير ذلك حسب المأذون به، أو بناء على طلب الدول الأعضاء، في ظل الامتثال التام لميثاق الأمم المتحدة.

المنجزات المستهدفة

4-7 يعرض الجدول 4-3 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 4-3

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**13**	**16**	**17**	**18**
1 - تقديم إحاطات إعلامية للدول الأعضاء تخص البعثات/الميدان والشرطة	12	12	13	14
2 - تقديم إحاطات إلى الدول الأعضاء بشأن مسائل الإجراءات المتعلقة بالألغام	1	4	4	4
باء- توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**22**	**30**	**24**	**33**
3 - إنجاز مشروع بشأن توفير الخبرة المواضيعية في مجال الشرطة، بما في ذلك بشأن التخطيط وإصلاح الشرطة، للبعثات/الميدان	3	3	3	3
4 - القيام بزيارات للدول الأعضاء قبل النشر بشأن الاحتياجات في مجال الشرطة والاحتياجات من القدرات والموارد	5	5	5	5
5 - تقديم الدعم التقني لوضع وإدارة برامج تدعم نُظم العدالة والسجون	2	2	2	2
6 - القيام ببعثات لتقييم الإجراءات المتعلقة بالألغام[أ] (الدعم التقني والاستشاري المقدم إلى البعثات الميدانية والدول الأعضاء)	3	3	3	3
7 - نشر أصول من أجل أعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية	1	–	1	1
8 - تقديم دعم تنسيقي لأنشطة التثقيف بشأن المخاطر في برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام	5	14	5	14
9 - إنجاز مشاريع لأصحاب مصلحة متعددين ممولة من جهات مانحة لدعم سياسات واستراتيجيات إصلاح قطاع الأمن	3	3	3	3
10 - القيام بزيارات لتقديم المساعدة التقنية بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي	–	–	2	2
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**63**	**47**	**63**	**63**
11 - عقد حلقات دراسية للبلدان المساهِمة بأفراد شرطة بشأن آليات الاختيار الوطنية لإعداد أفراد ووحدات الشرطة ونشرهم وتدريبهم	47	47	47	47

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
12 - تدريب للمقبلين على تولي رئاسة عناصر الشرطة	6	–	6	6
13 - تنظيم دورات تدريبية/حلقات عمل للممارسين في مجالي العدالة والسجون، بما في ذلك التدريب السابق للنشر لموظفي السجون	10	–	10	10
المنشورات (عدد المنشورات)	**1**	**1**	**1**	**1**
14 - إعداد تقرير سنوي للجهات المانحة المتعددة بشأن أنشطة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام	1	1	1	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**21**	**23**	**20**	**23**
15 - تقديم التوجيه السياساتي إلى السلطات الوطنية بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي	3	3	3	3
16 - إعداد مواد تقنية بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي	3	3	2	4
17 - إعداد الدراسات المتعلقة بقدرات الشرطة الاستراتيجية، والخطط العملياتية للشرطة، وإجراءات التشغيل الموحدة، ومفاهيم العمليات لعناصر الشرطة	6	6	6	6
18 - وضع السياسات والمبادئ التوجيهية والأدلة المتعلقة بالعمل الشرطي من أجل البلدان المساهِمة بأفراد شرطة وشرطة الأمم المتحدة والسلطات الوطنية	4	4	4	4
19 - تقديم التوجيه والدعم الاستراتيجي أو إعداد تقارير عن الدروس المستفادة لتعزيز المساعدة المقدمة في مجالي العدالة والسجون	1	1	1	1
20 - وضع السياسات والمعايير والتوجيهات بشأن إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك إصلاح قطاع الدفاع، لتعزيز المساعدة المقدمة إلى العمليات الوطنية لإصلاح قطاع الأمن	3	3	3	3
21 - إعداد المواد التقنية لفائدة الدول الأعضاء وبرامج الإجراءات المتعلقة بالألغام/العمليات الميدانية بشأن المسائل المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام	1	3	1	2

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: التشاور مع 22 دولة عضوا وإسداء المشورة المتخصصة إليها لتعزيز قدرات أجهزة الشرطة الوطنية وغيرها من الكيانات المسؤولة عن إنفاذ القانون؛ وإجراء مشاورات بشأن العمل الشُرطي مع مجموعات دول أعضاء ومنظمات إقليمية ومؤسسات متخصصة يبلغ عددها 47 مجموعة ومنظمة ومؤسسة؛ وإجراء مشاورات استراتيجية مع 35 دولة عضوا بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي، بما في ذلك مع فريق أصدقاء نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإسداء المشورة الاستراتيجية في المجالين السياساتي والتقني إلى 20 دولة عضوا لبناء قدرات السلطات الوطنية والشركاء المحليين في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام؛ وإسداء المشورة المتخصصة لتيسير بناء توافق في الآراء بشأن خيارات وطرائق إصلاح قطاع الأمن في سياقات "الحفاظ على السلام"؛ والتشاور وإسداء المشورة المتخصصة لحشد الدعم المنسق والمتكامل من الدول الأعضاء والشركاء المعنيين للجهود الوطنية المبذولة في مجالي العدالة والسجون، بما في ذلك من خلال ترتيب جهة التنسيق العالمية.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: معلومات مستكمَلة عن وحدات الشرطة المشكَّلة المتعهَّد بتوفيرها والمسجلة في نظام تأهب قدرات حفظ السلام ومسائل الموظفين الأخرى في نظام الموارد البشرية المُحَوسَب.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر محتوى في الوسائط الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي بشأن أنشطة البرنامج الفرعي.

(أ) قد تشمل الإجراءات المتعلقة بالألغام إزالة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، والأمن، وإدارة وتدمير مخزونات الأسلحة والذخائر، والتخفيف من التهديدات الناجمة عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

البرنامج الفرعي 4
السياسات والتقييم والتدريب

الهدف

4-8 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تحسين أداء عمليات السلام وفعاليتها في نطاق اختصاص الإدارة.

المنجزات المستهدفة

4-9 يعرض الجدول 4-4 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 4-4

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**1**	**1**	**1**	**1**
1 - تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**38**	**37**	**38**	**38**
2 - اجتماعات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام	34	33	34	34
3 - اجتماعات اللجنة الرابعة	4	4	4	4
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)[أ]	**7**	**7**	**7**	**7**
4 - إنجاز مشاريع للتعاون التقني لتقديم دعم سياساتي مواضيعي في مجالات حماية المدنيين، وحماية الأطفال، والشؤون المدنية، والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وتخطيط السياسات، والشراكات، وتشكيل القوات	7	7	7	7
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**452**	**402**	**488**	**421**
5 - تقديم التوجيه الاستراتيجي وتدريب المدرّبين وتقديم المساعدة في مجالات إعداد المناهج الدراسية وإنجازها، ومنهجية التدريب، والمواد، وتحديد الثغرات في التدريب لفائدة الدول الأعضاء، والمؤسسات الإقليمية المعنية بالتدريب ووضع السياسات في مجال حفظ السلام، والبعثات الميدانية	378	382	419	365
6 - وضع وتنفيذ برامج متعلقة بالقيادة العليا والإدارة والتنظيم للموظفين المدنيين والأفراد النظاميين من البعثات الميدانية والمكاتب الداعمة، والدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية	58	14	53	45
7 - عقد حلقات عمل للمستشارين والمنسقين المواضيعيين في البعثات بغرض تبادل المعارف والتدريب بشأن مسائل حفظ السلام الشاملة	10	5	10	10
8 - عقد حلقات عمل للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بشأن نظام تناوب لدعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام	6	1	6	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**34**	**32**	**38**	**38**
9 - إعداد وثائق السياسات، وإجراءات التشغيل الموحدة، والتقارير التقنية، وتقارير الدروس المستفادة، والمواد التدريبية لفائدة الدول الأعضاء والبعثات الميدانية	30	28	34	34
10 - إعداد تقارير عن الاحتياجات من القدرات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام	4	4	4	4

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم إحاطات وعروض إلى الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية بشأن مسائل حفظ السلام؛ وإسداء مشورة متخصصة بشأن مسائل حفظ السلام إلى البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تحديث وتعهُّد نظام تأهب قدرات حفظ السلام، ونظام إدارة المعارف الخاص بالبلدان المساهِمة بقوات وبأفراد شرطة، وقاعدة بيانات السياسات والممارسات، ومركز موارد حفظ السلام المتاح لجميع الدول الأعضاء.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تعميم النشرة الإخبارية المتعلقة بإدارة المعارف على 000 15 موظف؛ وتعميم النشرات الإخبارية التدريبية على 120 بلدا من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ومؤسساتها التدريبية.				

(أ) نُقّح ليشمل المشاريع الممولة من خارج الميزانية.

عمليات حفظ السلام

هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة

الولايات التشريعية

4-10 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

قرارات مجلس الأمن

50 (1948) وقف الأعمال القتالية في فلسطين

73 (1949) اتفاقات الهدنة المبرمة بين الأطراف المشاركة في الصراع في فلسطين

54 (1948) الحالة في فلسطين

الهدف

4-11 الهدف الذي تساهم الهيئة في تحقيقه هو ضمان الالتزام باتفاقات الهدنة لعام 1949 والاتفاقات ذات الصلة.

المنجزات المستهدفة

4-12 يعرض الجدول 4-5 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 4-5

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**12**	**3**	**14**	**16**
1 - عقد حلقات دراسية لفريق التحليل	2	2	2	2
2 - عقد حلقات دراسية (بناء على طلب الدول الأعضاء والمنظمات الدولية)	10	1	12	14
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: الاتصال مع السلطات الوطنية في الأردن وإسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر لتقييم الاستقرار/الأوضاع الأمنية، وآثار الاتجاهات الإقليمية، والاضطرابات المحتملة بين الأطراف، وبشأن مناطق عمليات حفظ السلام، ومع البلدان السبع والعشرين المساهمة بقوات وممثلي الدول الأعضاء الأخرى وعمليات الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في منطقة البعثة؛ والاتصال والتنسيق مع الموظفين الوطنيين في الأردن وإسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر ومع المسؤولين الحكوميين المحليين والقيادات المجتمعية والنظراء الدوليين وعمليات الأمم المتحدة ومكاتبها القطرية.				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: الاضطلاع بعمليات رصد يومية وتسيير دوريات متنقلة والإبلاغ وإجراء تحقيقات؛ وتسيير دوريات رصد متنقلة ودوريات للتدريب التعريفي بالمنطقة.				
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية				
الإدارة: إصدار تقارير أسبوعية وشهرية وسنوية عن الحالة؛ وإجراء تقييم تحليلي وإصدار تقارير مواضيعية وتقديم إحاطات إعلامية؛ وإعداد موجزات فصلية عن آخر التطورات في كل بلد من البلدان المشمولة بالولاية؛ وإعداد تقارير تكتيكية عن العمليات، بما في ذلك تقارير يومية عن العمليات والحوادث والتحقيقات؛ وإدارة وتنسيق اتفاقات تبادل الدعم بين البعثات مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية ومع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك؛ وتقديم تدريب تمهيدي شهري للمراقبين العسكريين الجدد قبل نشرهم في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.				

فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان

الولايات التشريعية

4-13 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان.

قرارات مجلس الأمن

39 (1948) إنشاء لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان للتحقيق في النزاع والتوسط فيه

47 (1948) استعادة السلام والنظام في جامو وكشمير وإجراء استفتاء

307 (1971) مراقبة وقف دائم لإطلاق النار ووقف الأعمال العدائية في جامو وكشمير

الهدف

4-14 الهدف الذي يسهم فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في تحقيقه هو ضمان رصد التطورات المتعلقة بانتهاكات وقف إطلاق النار على طول خط المراقبة، وفقاً للولاية المنوطة بالفريق على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن 307 (1971).

المنجزات المستهدفة

4-15 يعرض الجدول 4-6 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 4-6

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**12**	**5**	**12**	**12**
1 - التعاون مع الشخصيات/القادة الرئيسيين في الدولتين المضيفتين	12	5	12	12
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: نظام إيداع الوثائق وحفظها وإمكانية الاتصال الإلكتروني.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: التوعية والدعوة من خلال الإعلانات والمطويات وقوافل السلام.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: التعاون مع وسائط الإعلام.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تطوير/تعزيز الموقع الشبكي.				

البرنامج 5

استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

5-1 يتولى مكتب شؤون الفضاء الخارجي المسؤولية عن النهوض بالتعاون الدولي في الأنشطة الفضائية. ويستمد المكتب ولايته من الأولويات المحددة في قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك القرارات 1472 ألف (د-14) و 82/74 بشأن التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، والقرار 69/75 بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، حسب الاقتضاء، والقرار 92/75 بشأن استمرارية عمل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وهيئتيها الفرعيتين، حسب الاقتضاء.

5-2 وتتمثل المهام الرئيسية للمكتب فيما يلي: (أ) العمل بمثابة أمانة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وهيئتيها الفرعيتين (القرار 1472 ألف (د-14))، وبمثابة أمانة تنفيذية للجنة الدولية المعنية بالنُظُم العالمية للملاحة بواسطة السواتل ومنتدى مقدِّمي الخدمات التابع لها (القراران 111/61 و 86/64) وبمثابة أمانة الفريق الاستشاري المعني بالتخطيط للبعثات الفضائية (القرار 90/71)؛ (ب) تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية (القراران 2601 (د-24) و 90/37) وبرنامج استخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ (UN-SPIDER) (القرار 111/61)؛ (ج) الاحتفاظ بسجل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي (القراران 1721 باء (د-16) و 3235 (د-29)؛ (د) الاضطلاع بالمسؤوليات المنوطة بالأمين العام بموجب معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها المتعلقة بالفضاء الخارجي والقرارات ذات الصلة (القرارات 2222 (د-21) و 2345 (د-22) و 2777 (د-26) و 3235 (د-29) و 68/34 و 92/37 و 65/41 و 68/47 و 115/59 و 101/62).

5-3 وتؤدي التكنولوجيات الجديدة والزيادة المطردة في عدد الجهات الفاعلة إلى حدوث تغيرات سريعة في هيكل الأنشطة الفضائية ومضمونها. وسينفذ المكتب البرنامج في هذه البيئة المتزايدة التعقيد، التي تشكل، إلى جانب الأهمية التي تتسم بها علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها بالنسبة لتحقيق أهداف الخطة العالمية، إضافة إلى الحاجة إلى ضمان استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، الدوافعَ الرئيسية للمسؤوليات المنوطة بالمكتب في إطار البرنامج.

برنامج العمل

الهدف

5-4 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج في تحقيقه هو تعزيز التعاون الدولي في مجال الاضطلاع بالأنشطة الفضائية للأغراض السلمية والنهوض باستخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها.

الاستراتيجية

5-5 للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، سيواصل مكتب شؤون الفضاء الخارجي العمل مع الدول الأعضاء على تعزيز التعاون في مجال استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ولا سيما من خلال تقديم الأمانة خدمات فنية للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، واللجنة الفرعية العلمية والتقنية، واللجنة الفرعية القانونية، والأفرقة العاملة التابعة لكل منها، ومن بينها الفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. وسيسترشد الفريق العامل، في إطار خطة

عمل خمسية، بالإطار التالي: (أ) التعرف على التحديات ودراستها والنظر في احتمال وضع مبادئ توجيهية جديدة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد؛ (ب) تبادل الخبرات والممارسات والدروس المستفادة من التنفيذ الوطني الطوعي للمبادئ التوجيهية المعتمدة؛ (ج) التوعية وبناء القدرات، ولا سيما لدى الدول الناشئة في مجال الفضاء والبلدان النامية. وتمثل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية المنبر الرئيسي لإجراء حوار مؤسسي مستمر بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ المبادئ التوجيهية واستعراضها. وسيقدم المكتب أيضا الدعم والخدمات إلى اللجنة الدولية المعنية بالنظم العالمية للملاحة بواسطة السواتل ومنتدى مقدمي الخدمات التابع لها والفريق الاستشاري المعني بالتخطيط للبعثات الفضائية.

5-6 ويعتزم المكتب كذلك العمل مع الدول الأعضاء والكيانات الحكومية الدولية والكيانات غير الحكومية والشركاء الآخرين لتنفيذ مبادرات وأنشطة محددة للدعوة إلى استخدام الفضاء الخارجي استخداما مسؤولا، بسبل منها: (أ) تنفيذ النظام الدولي الذي يحكم الأنشطة الفضائية؛ (ب) تسجيل الأجسام الفضائية المطلقة في الفضاء الخارجي؛ (ج) تخفيف الحطام الفضائي؛ (د) تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي حسب الاقتضاء؛ (هـ) الاستخدام المدني للسواتل في تحديد المواقع والملاحة والتوقيت والخدمات ذات القيمة المضافة، مما سيساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو ضمان تحقيق قدر أكبر من الأمان والأمن والاستدامة في الفضاء الخارجي.

5-7 وسيقوم المكتب، تمشيا مع ولايته، بتنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية ودورات تدريبية وبعثات استشارية تقنية ومبادرات، وتقديم الدعم وغير ذلك من الخدمات لمساعدة الدول فيما يلي: (أ) بناء أو تعزيز قدراتها في المجالات من قبيل قانون الفضاء وسياساته، واستدامة الفضاء، وتغير المناخ، والرصد البيئي، وإدارة الموارد الطبيعية، والصحة العالمية، والاتصالات الساتلية، وطقس الفضاء، واستكشاف الفضاء، وعلم الفلك، والبحث والإنقاذ، والحد من مخاطر الكوارث، والنُظُم العالمية للملاحة بواسطة السواتل؛ (ب) تعزيز تبادل المعارف والنهوض به؛ (ج) دعم الجهود الرامية إلى بناء المؤسسات؛ (د) إنشاء منابر للتعاون لزيادة عدد البلدان، ولا سيما البلدان النامية، التي تستفيد من الحلول الفضائية للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5-8 ويعتزم المكتب أيضا مواصلة دعمه للمراكز الإقليمية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء، التي أنشأتها الأمم المتحدة والمنتسبة إليها، الموجودة في أفريقيا (المغرب ونيجيريا)، وآسيا والمحيط الهادئ (الصين والهند)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (البرازيل والمكسيك)، وغرب آسيا (الأردن)، التي تقدم، في جملة أمور، التعليم والتدريب في واحد أو أكثر من التخصصات التالية: الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية؛ والتطبيقات المتعلقة بسواتل الأرصاد الجوية؛ والاتصالات الساتلية ونظم تحديد المواقع الجغرافية؛ وعلوم الفضاء والغلاف الجوي؛ والنظم العالمية لسواتل الملاحة.

5-9 وسيواصل المكتب كذلك التوعية بأعمال لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وأنشطة المكتب ومبادراته، وبفوائد الأنشطة الفضائية، ولا سيما فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة عن طريق: (أ) تنظيم أنشطة التوعية، لأغراض منها الاحتفال بأهم المحطات التاريخية والأيام الدولية وغير ذلك من الاحتفالات؛ (ب) إعداد وإصدار المنشورات والأوراق والمواد الإعلامية ووسائط التدريب.

5-10 وبالنسبة لعام 2022، تعكس المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للمكتب نُهُجاً معززة تدمج الدروس المستفادة من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتشمل المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة تقديم المساعدة وتنمية القدرات في مجال استخدام تكنولوجيات الفضاء من أجل التعامل مع الجهود الرامية إلى تحقيق التعافي المقترن بالقدرة على الصمود، وزيادة معدل استحداث الدورات والمواد التدريبية على الإنترنت، وتعظيم الاستفادة من الخبراء الوطنيين متى أمكن ذلك لضمان استمرارية تقديم الخدمات.

5-11 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) زيادة فهم وقبول وتطبيق النظام القانوني الدولي الذي يحكم أنشطة الفضاء الخارجي؛

(ب) تيسير الوصول إلى الفضاء، وتعزيز قدرة البلدان، خاصةً البلدان النامية، على استخدام العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات المتصلة بها، لا سيما في يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة؛

(ج) تعزيز التعاون وزيادة توافق النظم العالمية للملاحة بواسطة السواتل وقابلية تشغيلها على نحو متبادل؛

(د) زيادة الفهم وتيسر الوصول والقدرة على استخدام جميع أنواع المعلومات والخدمات الفضائية لدعم الحد من مخاطر الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ؛

(هـ) تعزيز العلاقات التعاونية وإقامة شراكات جديدة لتعظيم الاستخدام الفعال للموارد، وتحديد سبل ووسائل جديدة لجعل القدرات الفضائية أيسر منالا لجميع المستخدمين.

العوامل الخارجية لعام 2022

5-12 فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراض التخطيط الذي مفاده أن الجهات صاحبة المصلحة قادرة على مواصلة دعم مكتب شؤون الفضاء الخارجي في تنفيذ البرنامج وهي راغبة في مواصلة هذا الدعم، بما في ذلك تنفيذ الأنشطة في الإطار المتوقع، وفي تلبية الاحتياجات الناشئة عن التغير السريع في هيكل الأنشطة الفضائية ومضمونها.

5-13 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية إلى افتراض أن المقترح لعام 2022 من منجزات مستهدفة وأنشطة سيكون قابلا للتنفيذ. ولكن إذا استمر تأثير الجائحة على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فسوف يتم تعديلها خلال عام 2022 في نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات العامة. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

5-14 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، سيواصل المكتب، تماشيا مع ولايته، تعزيز شراكاته القائمة مع المنظمات الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك وكالات الفضاء وقطاع الصناعة والأوساط الأكاديمية والمؤسسات والكيانات الأخرى ذات الصلة بالفضاء، من أجل استكشاف السبل لزيادة قدرته على تلبية الطلب المتزايد على تقديم الدعم من أجل تعزيز قدرة البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها، ومن أجل السعي لإيجاد فرص جديدة لزيادة تلك القدرة. وسيسعى المكتب أيضا إلى إقامة علاقات تعاونية، بما في ذلك مع القطاع الخاص، لتحديد آليات جديدة توفر فرص الوصول إلى الفضاء وتتيح للجميع الاستفادة من منافعه. وسيقوم المكتب في هذا الصدد بتعزيز الشفافية في أنشطته البرنامجية، وسيبلغ بانتظام لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بالمشروع الجاري تنفيذه وبشراكاته مع وكالات الفضاء والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص.

5-15 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، سيواصل المكتب قيادة الاجتماع المشترك بين الوكالات بشأن أنشطة الفضاء الخارجي (آلية الأمم المتحدة للفضاء)، الذي يعزز التنسيق والتعاون فيما بين الكيانات المشاركة. ومن خلال تلك الآلية، سيعمل المكتب على زيادة الاتساق وأوجه التآزر في الأعمال المتصلة بالفضاء التي تقوم بها كيانات منظومة الأمم المتحدة، بسُبُل منها إقامة اتصالات ثنائية بشأن مواضيع محددة محل اهتمام مشترك.

5-16 ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء، كما يتضح من إطلاق منصة "الفضاء من أجل المرأة Space4Women" في عام 2020، بمناسبة اليوم الدولي للمرأة والفتاة في ميدان العلوم، وهو موقع

شبكي مخصص لتعزيز تمكين المرأة في مجال الفضاء والدعوة إلى إذكاء الوعي وإلى أهمية التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وتشمل المنصة أيضاً برنامجاً توجيهيا يمكن فيه للمهنيين من خلفيات ومناطق جغرافية متنوعة، العاملين في قطاع الفضاء، العمل مع المستفيدين من التوجيه لإلهام النساء والفتيات وتوجيههن وتشجيعهن على ممارسة المهن المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. ووضع المكتب أيضا مجموعة من المبادئ التوجيهية ليسترشد بها موظفوه في التقدم بطلبات لزيادة مشاركة المرأة في مناسباته وأنشطته، وسيستمر تعميمها في المناسبات والأنشطة المقبلة.

5-17 وسيسعى المكتب كذلك إلى إدماج مراعاة منظور الإعاقة في برنامج أنشطته، والعمل مع الرابطات والوكالات المتخصصة، بسبل منها إشراك صانعي القرار، من أجل تيسير المبادرات التي تستهدف استيعاب الجميع في علوم الفضاء وتقديم المساعدة لها، وعلى تعزيز آفاق ممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة للمهن المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

أنشطة التقييم

5-18 لم تُنجز أي تقييمات ذاتية في عام 2020. وقد بدأت عملية التقييم الذاتي لمكتب برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ في بيجين في النصف الثاني من عام 2020، ومن المقرر إنجازها في عام 2021، ومن المتوقع أن تدمج النتائج المستخلصة منها في خطة العمل السنوية لمكتب بيجين واستراتيجيته للفترة 2021-2024.

5-19 ومن المقرر أن يُجرى في عام 2022 تقييم ذاتي لاحتياجات المكتب من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف توحيد مواقعه الشبكية وقواعد بياناته وبواباته لضمان الاتساق مع سياسات الأمم المتحدة ومبادئها التوجيهية بشأن ترشيد المواقع الشبكية وامتثالها.

الأداء البرنامجي في عام 2020

5-20 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي ظهرت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

زيادة فرص الاستفادة من تنمية القدرات أثناء الجائحة

5-21 تتمثل إحدى المهام الأساسية للمكتب في تنفيذ عدد من الأنشطة والخدمات والمبادرات سنويا من أجل مساعدة الدول الأعضاء المهتمة، بناء على طلبها، ولا سيما البلدان النامية، على تطوير قدرات أكبر في مجال علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها. وإذ واجه المكتب تعطلا غير متوقع وكبيرا في أساليب عمله وعملياته المستقرة، نتيجة لجائحة كوفيد-19، فقد تكيف مع الوضع وسعى إلى إيجاد حلول قابلة للتنفيذ للوفاء بالتزاماته. وشمل ذلك تحويل أنشطة مختارة إلى صيغة إلكترونية، مثل السلسلة المتعلقة بقانون الفضاء وسياساته، وحلقة العمل المتعلقة باستخدام التطبيقات الفضائية في العمل المناخي، ومنتدى الفضاء العالمي، مما أفضى إلى تعزيز الحوار وتبادل الممارسات الجيدة وعزز الشراكات والتعاون فيما بين الوكالات. ووسعت الطرائق الإلكترونية نطاق تأثير الأنشطة المختارة لتشمل عددا أكبر من المشاركين، ويسرت اتباع نُهُج أكثر مرونة في التنفيذ من أجل الدفع بفرص للتعلم مكيّفة ومخصصة بدرجة أكبر، بناءً على الاحتياجات المحددة.

5-22 وأعد المكتب أيضاً أنشطة جديدة، نفُذت إلكترونيا، منها سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية عن اقتصاد الفضاء، وسلسلة من الاجتماعات التدريبية المكرسة لدعم الأفرقة والمشاركين من البلدان النامية في طلبات التقدم للاستفادة من الفرص في المستقبل في إطار مبادرة إتاحة سبل الوصول إلى الفضاء للجميع. وعلاوة على ذلك، عمل المكتب مع الجهات المعنية، بما في ذلك مركز الأمم المتحدة الإقليمي لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء في الهند، على التعجيل بإعداد وإطلاق دورة تدريبية على الإنترنت بشأن استخدام التطبيقات الجغرافية المكانية في إدارة مخاطر الكوارث.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

5-23 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من حضور 282 2 مشاركاً في المناسبات الإلكترونية مقارنة بحضور 161 1 مشاركاً و 557 مشاركاً في المناسبات المعقودة بالحضور الشخصي في عامي 2019 و 2018 على التوالي (انظر الشكل الأول من الباب 5).

الشكل الأول من الباب 5

مقياس الأداء: العدد السنوي للمشاركين في المناسبات

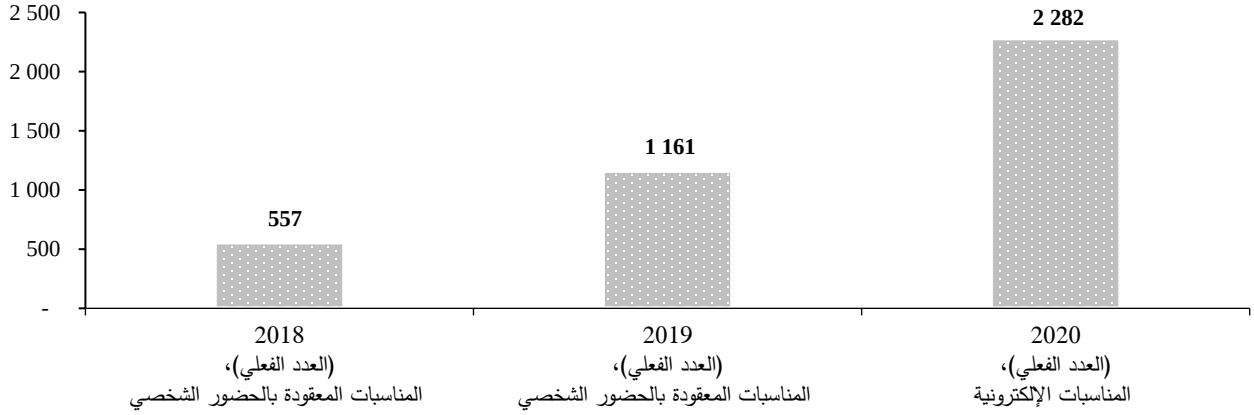

تأثير كوفيد-19 على تنفيذ البرامج

5-24 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة لمكتب شؤون الفضاء الخارجي. وشمل التأثير ما يلي: (أ) إلغاء دورتي هيئتين حكوميتين دوليتين هما اللجنة الفرعية القانونية ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛ (ب) تأجيل اللجنة الدولية المعنية بالنظم العالمية للملاحة بواسطة السواتل ومنتدى مقدمي الخدمات التابع لها؛ (ج) تأجيل الاجتماع المشترك بين الوكالات بشأن أنشطة الفضاء الخارجي (آلية الأمم المتحدة للفضاء) والمنتدى المفتوح المتصل به؛ (د) بالتنسيق مع الحكومات المضيفة للأنشطة، تأجيل عقد بعض الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية وفرص الزمالات والبعثات الاستشارية التقنية المختارة التي لم يكن من الممكن تقديمها بوسائل أخرى أو عبر الإنترنت (إلى ما بعد عام 2020). وشملت هذه الأنشطة تأجيل فرصتين كانتا قد أُعدتا لدعم أفرقة اختيرت من بلدين ناميين لإجراء بحوث وتجارب في مجال الجاذبية المفرطة والضئيلة. وحيثما كان ذلك عمليا، أعاد المكتب تنظيم الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية لإتاحة تقديمها إلكترونيا، وقدم خدمات استشارية تقنية وقانونية من خلال الندوات الشبكية وغيرها من الوسائل الإلكترونية. وإضافة إلى ذلك، عمل المكتب على تنمية القدرات الوطنية في مجال استخدام الحلول الفضائية للحد من مخاطر الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ عن طريق إلحاق خبيرين معينين محليا بمؤسسات إدارة الكوارث في بلدانهم بدلا من نقل فريق من الخبراء إلى تلك البلدان. ونظم المكتب أيضا سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية بشأن اقتصاد الفضاء، وعقد اجتماعات على الإنترنت لدعم مقدمي الطلبات من البلدان النامية في إعداد طلبات التقدم للفرص المتاحة في إطار مبادرة إتاحة سبل الوصول إلى الفضاء للجميع، كما نظم دورات إلكترونية مفتوحة حاشدة بشأن استخدام التطبيقات الجغرافية المكانية لإدارة مخاطر الكوارث. وكان لهذه التغييرات تأثير على أداء البرنامج في عام 2020، على النحو المحدد في إطار النتيجة 2 أدناه.

5-25 إلا أن المكتب حدد في الوقت نفسه فرصا جديدة وعدّل الأنشطة المقررة من أجل تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لهدف البرنامج. وأنشأ المكتب صفحة لاستعراض أنشطة الاستجابة

لحالات الطوارئ المتعلقة بكوفيد-19 على بوابة المعارف الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ بهدف توفير منصة جامعة تعرض الأمثلة، التي تنشرها الوكالات الحكومية والمنظمات الدولية والإقليمية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، على مساهمات تكنولوجيات الفضاء في معالجة جائحة كوفيد-19. واستُكملت مجموعة الموارد بحلقة دراسية شبكية مخصصة لموضوع "الفضاء من أجل الصحة Space4Health". وقد ساهمت المنجزات المستهدفة المعدَّلة والجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في إطار النتيجة الظاهرة أعلاه.

26-5 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، سيعمّم البرنامج الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجه نظرا لجائحة كوفيد-19. ومن الأمثلة المحددة على النموذج الذي اتبعه البرنامج من أجل إعادة البناء على نحو أفضل تنفيذ حلقات عمل وأنشطة تدريبية في مجالات مختارة من المواضيع بوسائل إلكترونية، مثل السلسلة التي نُفذت في عام 2020 عن اقتصاد الفضاء. وعلاوة على ذلك، سيقوم المكتب بإعداد المزيد من المواد التدريبية وغيرها من وسائط التعليم، واستضافتها على الإنترنت، من أجل إتاحة هذه الفرص لعدد أكبر من المشاركين في عدد أكبر من البلدان.

النتائج المقررة لعام 2022

27-5 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين لنتائج مقدمة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبينان الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. والنتيجة 3 هي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: وصول الجميع إلى الفضاء[25]

الأداء البرنامجي في عام 2020

28-5 واصل المكتب دعمه للدول الأعضاء المهتمة، بناء على طلبها، في تعزيز قدرتها على استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء والتطبيقات ذات الصلة بها، لا سيما فيما يتعلق بزيادة قدرتها على تطوير السواتل محليا. وحدد المكتب، بالشراكة مع الجهة القائمة بإطلاق السواتل، الفريق التالي في إطار البرنامج، الذي يشكل المستفيد الأول المختار من منظمة حكومية إقليمية، وقدم دعما تقنيا مستمرا للدول الأعضاء التي تعمل على بناء أول ساتل صغير لها قبل تسليم الساتل إلى الجهة القائمة بإطلاقه. وعلاوة على ذلك، في عام 2020، وسع المكتب نطاق اتفاق الشراكة، مما أتاح استمرار توافر الفرص في إطار البرنامج حتى عام 2024، ونشر بالتالي الإعلان عن إتاحة فرصة أخرى للدول الأعضاء المهتمة لكي تطور أول ساتل لها تحت رعاية الأمم المتحدة.

29-5 وقد ساهم العمل المذكور أعلاه في نجاح غواتيمالا في الانتهاء من تطوير أول ساتل لها في عام 2019 وإطلاقه في مدار الأرض في عام 2020. وأدى إطلاق الساتل إلى رفع العدد الإجمالي للبلدان النامية التي اكتسبت القدرة على تطوير السواتل محليا وأطلقت أول ساتل لها في إطار هذه الشراكة إلى بلدين، وهو ما لم يحقق الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 والمتمثل في ثلاثة بلدان. ولم يتحقق الهدف المقرر لعام 2020 بسبب الحاجة إلى تحديد نافذة إطلاق جديدة لإتاحة وقت إضافي لإعداد الساتل من الناحية التقنية.

(25) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 6)).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

5-30 سيواصل المكتب العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وإسهاماً في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف واستجابةً للتطورات الأخيرة، سيتطور عمل المكتب بحيث يراعي الحاجة إلى تقديم مزيد من الدعم إلى الأفرقة التي نجحت في تأمين فرصة في إطار البرنامج، وإتاحة مزيد من الوقت لاختبار السواتل الصغيرة الجاري تطويرها وتحديد مدى جاهزيتها التقنية من أجل تحسين مواءمة فترة تسليم الساتل إلى الجهة القائمة بالإطلاق في الوقت المناسب للفترة المحددة للإطلاق. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء المستكمل أدناه (انظر الشكل الثاني من الباب 5).

الشكل الثاني من الباب 5

مقياس الأداء: العدد التراكمي الإجمالي للبلدان النامية التي أطلقت أول ساتل لها في الفضاء الخارجي

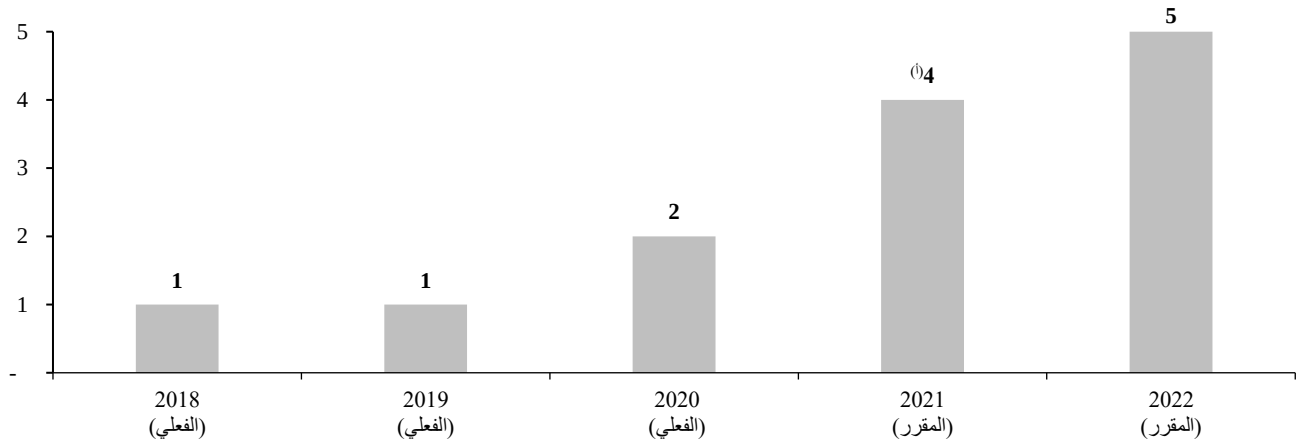

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: زيادة إمكانية الوصول إلى الفضاء[26]

الأداء البرنامجي في عام 2020

5-31 واصل المكتب جهوده الرامية إلى زيادة إتاحة سبل الوصول إلى الفضاء من خلال إتاحة الفرص للبلدان لتطوير قدراتها على بناء ساتل صغير وإطلاقه، وإجراء تجارب في مجال الجاذبية المفرطة والضئيلة. ونظم المكتب سلسلة من المناسبات على الإنترنت مكرسة لكل من تلك الفرص لدعم المشاركين المهتمين والأفرقة المعنية في إعداد طلبات تقدم ناجحة عن طريق تقديم المشورة التقنية وعرض الممارسات الجيدة المستمدة من المستفيدين السابقين. وعلاوة على ذلك، أعلن المكتب، بالاشتراك مع الجهة الشريكة القائمة بالإطلاق، عن اختيار ثلاثة أفرقة إضافية لإطلاق سواتلها التجريبية في المدار، وعمل على إقامة وتجديد الشراكات مع الجهات المعنية لتوسيع نطاق الخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء، واضطلع بأنشطة للتوعية والدعوة لضمان الاضطلاع بالأنشطة الفضائية على نحو مسؤول، وتسجيل الأجسام الفضائية لدى إطلاقها في الفضاء الخارجي، وتقديم الدعم إلى الجهات الفاعلة المستجدة في ميدان الفضاء بشأن قانون الفضاء وسياساته.

5-32 وقد ساهم العمل المذكور أعلاه في اكتساب ما مجموعه خمس دول أعضاء إمكانية الوصول إلى الفضاء بحلول عام 2020، وهو ما لم يحقق الأداء المستهدف الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 والمتمثل في 8 دول أعضاء. وبسبب القيود

(26) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19، لم يتمكن اثنان من الأفرقة المختارة لإجراء بحوث الجاذبية المفرطة والجاذبية الضئيلة من الاستفادة من الفرص المتاحة. وأثر كذلك إرجاء إطلاق أول ساتل تبنيه غواتيمالا من عام 2019 إلى عام 2020 على النتيجة المقررة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

5-33 سيواصل المكتب العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. ومن أجل المساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل المكتب العمل على توسيع نطاق الفرص المتاحة أمام البلدان النامية للاضطلاع بأبحاث متطورة، بما في ذلك تشغيل حمولة على محطة فضائية، أو تلقّي المقاريب والتدريب لأغراض رصد الكون. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الثالث من الباب 5).

الشكل الثالث من الباب 5

مقياس الأداء: العدد التراكمي الإجمالي للدول الأعضاء التي تكتسب إمكانية الوصول إلى الفضاء

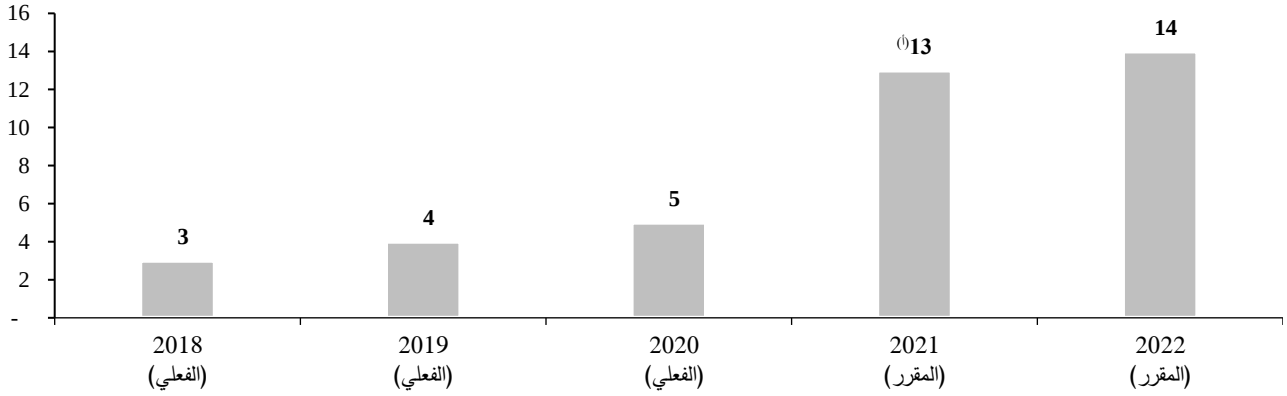

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تأمين الطيف في النظم العالمية لسواتل الملاحة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

5-34 تنطوي الخدمات الساتلية لتحديد المواقع والملاحة والتوقيت على مزايا واسعة النطاق، بدءا من إتاحة الزراعة الدقيقة إلى تحديد التوقيت الدقيق المستخدم في معاملات أجهزة الصراف الآلي وتوفير ملاحة موثوق بها لدى إقلاع الطائرات وهبوطها. غير أنّ إشارات النظم العالمية لسواتل الملاحة معرّضة للتشويش، بما في ذلك من محطات التليفزيون وشبكات الهواتف النقالة وأجهزة التشويش وانتحال الهوية، مما يجعل الإدارة الرشيدة للطيف (أي إدارة الترددات) أولوية لضمان استمرار توافر الخدمات التي تعتمد على تلك الإشارات بسلاسة. ويقدم المكتب، بوصفه الأمانة التنفيذية للجنة الدولية المعنية بالنظم العالمية لسواتل الملاحة، خدمات ويدعم النقاش والتنسيق المتعددي الأطراف بشأن المسائل المتعلقة بالنظم العالمية لسواتل الملاحة، وينظم حلقات عمل ودورات تدريبية وحلقات دراسية تقنية إقليمية بشأن استخدام التكنولوجيات المتصلة بالنظم العالمية لسواتل الملاحة، بما يشمل حماية الطيف في النظم العالمية لسواتل الملاحة من التشويش الضار.

الدروس المستفادة والتغير المقرر

5-35 كان الدرس المستفاد للمكتب بوصفه الأمانة التنفيذية للجنة الدولية المعنية بالنظم العالمية للملاحة بواسطة السواتل هو الحاجة إلى دعم الأنشطة التي تقوم بها في تعزيز الوعي والفهم بقدر أكبر لضرورة حماية الطيف، وهي جهود تُبذل على الصعيدين الدولي والوطني للتقليل من الأخطاء المتعلقة بالإشارات وتحقيق أفضل أداء لمستقبلات النظم العالمية لسواتل الملاحة من أجل تحديد المواقع والتوقيت على نحو أكثر موثوقية، مما يسهم، إلى جانب رصد الأرض، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي تطبيق هذا الدرس، سيضمّن المكتب حافظته لأنشطة بناء القدرات تركيزاً أكبر على تشجيع وتيسير المزيد من المناقشات بين الخبراء والجهات التنظيمية، بما في ذلك المنتمون منهم إلى البلدان النامية، بشأن حماية الطيف والكشف عن التشويش والتخفيف من آثاره. وسيعمل المكتب كذلك على تطوير مواد تعليمية ومعلومات أخرى عن حماية إشارات النظم العالمية لسواتل الملاحة يمكن نشرها على نطاق واسع وإدماجها في المناهج الدراسية المتعلقة بالنظم العالمية لسواتل الملاحة المتاحة لدى المراكز الإقليمية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء التابعة للأمم المتحدة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

5-36 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من تمكين 124 أخصائيا الحصول على التدريب في مجال حماية الطيف في النظم العالمية لسواتل الملاحة وكشف التشويش والتخفيف من آثاره (انظر الشكل الرابع من الباب 5).

الشكل الرابع من الباب 5

مقياس الأداء: العدد التراكمي الإجمالي للأخصائيين الذين توفرت لهم إمكانية الحصول على التدريب في مجال حماية الطيف في النظم

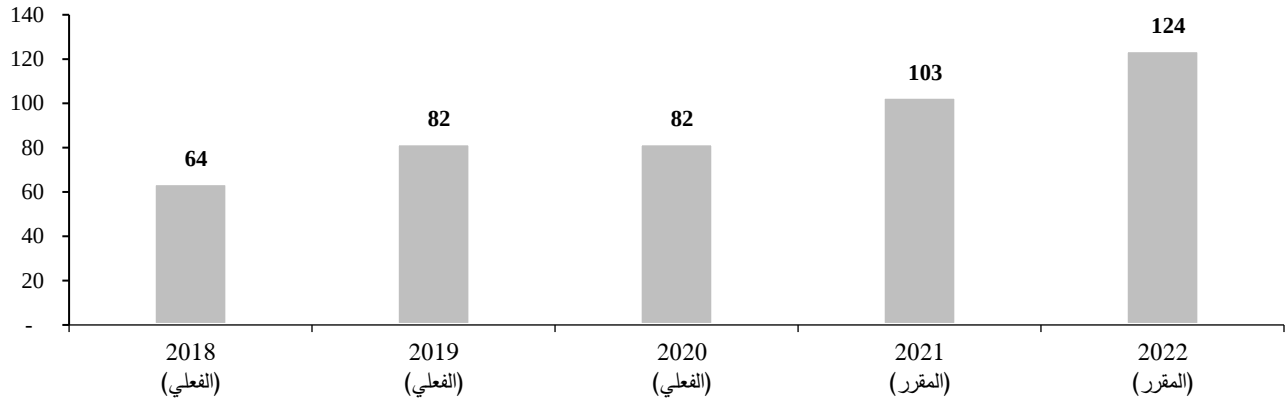

الولايات التشريعية

5-37 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

1472 ألف (د-14) التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

1721 باء (د-16) التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

2222 (د-21) معاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى

2345 (د-22) اتفاق انقاذ الملاحين الفضائيين وإعادة الملاحين الفضائيين ورد الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي

2453 (د-23) التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

2601 (د-24) التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

2777 (د-26) اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية

3234 (د-29) التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

3235 (د-29) اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي

68/34	الاتفاق المنظم لأنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى
90/37	مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية
92/37	المبادئ المنظمة لاستخدام الدول للتوابع الأرضية الاصطناعية في الإرسال التلفزي الدولي المباشر
65/41	المبادئ المتعلقة باستشعار الأرض من بُعد من الفضاء الخارجي
68/47	المبادئ المتصلة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي
68/54	مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية
2/59	استعراض تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية
115/59	تطبيق مفهوم "الدولة المُطلِقة"
110/61	برنامج الأمم المتحدة للمعلومات الفضائية من أجل إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ
111/61؛ 86/64؛ 90/71؛ 82/74	التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية
101/62	توصيات بشأن تعزيز ممارسة الدول والمنظمات الحكومية الدولية في تسجيل الأجسام الفضائية
271/65	اليوم الدولي للرحلة البشرية إلى الفضاء
74/68	توصيات بشأن التشريعات الوطنية ذات الصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية
283/69	إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030
1/70	تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030
78/72	إعلان بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى
79/72	النظر في الذكرى السنوية الخمسين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية
6/73	الذكرى السنوية الخمسون لمؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية: الفضاء باعتباره محركاً للتنمية المستدامة
115/74	التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية
36/75	الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول
92/75	استمرارية عمل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وهيئتيها الفرعيتين
233/75	الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

مقررات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

المقرر 1/م أ-21 اعتماد اتفاق باريس

المنجزات المستهدفة

38-5 يعرض الجدول أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي ساهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**95**	**66**	**90**	**90**
1 - التقارير المقدمة إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، بما في ذلك لجنتها الفرعية العلمية والتقنية ولجنتها الفرعية القانونية	95	66	90	90
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**74**	**27**	**62**	**62**
2 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	1	1	1
3 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
4 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1
5 - اجتماعات اللجنة الرابعة وفريقها العامل الجامع بشأن البند المعنون "التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية" من جدول الأعمال	3	3	3	3
6 - اجتماعات لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، بما في ذلك لجنتها الفرعية العلمية والتقنية ولجنتها الفرعية القانونية	58	20	56	56
7 - مشاورات فيما بين الدورات للفريق العامل المعني بخطة "الفضاء 2030"	10	–	–	–
8 - مشاورات فيما بين الدورات بشأن مكتب الفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد	–	1	–	–
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**14**	**4**	**14**	**14**
9 - خدمات الأمانة التنفيذية المقدَّمة إلى اللجنة الدولية المعنية بالنُظُم العالمية للملاحة بواسطة السواتل ومنتدى مقدِّمي الخدمات التابع لها	10	–	10	10
10 - خدمات الأمانة المقدَّمة للفريق الاستشاري المعني بالتخطيط للبعثات الفضائية	4	4	4	4
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**42**	**40**	**54**	**76**
11 - حلقات عمل واجتماعات استشارية تقنية بشأن قانون الفضاء وسياساته والجوانب القانونية الأخرى للأنشطة الفضائية، بما في عقدها ذلك للجهات الفاعلة المستجدة في ميدان الفضاء	3	8	3	15
12 - حلقات دراسية وحلقات عمل ومناسبات تدريبية وفرص بحثية بشأن علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها	20	14	24	24
13 - مناسبات ودورات تدريبية بشأن استخدام تكنولوجيا الفضاء في إدارة الكوارث	11	11	19	30
14 - منتدى الفضاء العالمي	4	2	4	3
15 - أفرقة واجتماعات بشأن موضوع الفضاء من أجل المرأة	3	5	3	3
16 - منتدى مفتوح للدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة بشأن استخدام تكنولوجيا الفضاء	1	–	1	1
المنشورات (عدد المنشورات)	**5**	**1**	**5**	**8**
17 - منشورات عن أعمال وأنشطة المكتب ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	5	1	5	8
المواد التقنية (عدد المواد)	**39**	**55**	**54**	**59**
18 - المعلومات المقدَّمة وفقا لمعاهدات الأمم المتحدة ومبادئها المتعلقة بالفضاء الخارجي	4	8	4	4
19 - المعلومات المقدَّمة وفقا لاتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي وقرار الجمعية العامة 1721 باء (د-16)	35	47	50	55

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الدعم المعياري إلى الفريق العامل جيم (المعني بتعميم المعلومات وبناء القدرات) التابع للجنة الدولية المعنية بالنُظُم العالمية للملاحة بواسطة السواتل؛ وتقديم مشورة الخبراء والمساعدة التقنية والدعم الاستشاري والخدمات إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بشأن: (أ) تسجيل أكثر من 200 1 جسم فضائي أُطلق في الفضاء الخارجي؛ (ب) علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها؛ (ج) الأنشطة التعليمية والتنفيذية للمراكز الإقليمية الست لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء، المنتسبة إلى الأمم المتحدة؛ (د) استخدام المعلومات الفضائية في خطط وسياسات إدارة الكوارث وفي تنفيذ أنشطة إدارة مخاطر الكوارث في قرابة أربع دول أعضاء؛ (هـ) تقديم المعلومات الفضائية للمستخدمين النهائيين لدعم الاستجابة في حالات الطوارئ وفي الحالات الإنسانية في خمس بلدان نامية على الأقل؛ وفرص لزمالات طويلة الأجل في ميدان علوم وتكنولوجيا الفضاء والتطبيقات ذات الصلة؛ ودورات إلكترونية مفتوحة حاشدة؛ والدعم المعياري لشبكة الفضاء من أجل المرأة التي تتمتع بنطاق عالمي وتنوع جغرافي؛ وتقديم خدمات الأمانة إلى الدورة السنوية (يومان) لآلية الأمم المتحدة للفضاء.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تحديث وتعهُّد المواقع الشبكية وقواعد البيانات التالية: (أ) سجل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي؛ (ب) المعلومات المقدَّمة وفقا لمعاهدات الأمم المتحدة ومبادئها المتعلقة بالفضاء الخارجي؛ (ج) الموقع الشبكي لمكتب شؤون الفضاء الخارجي وقواعد البيانات ذات الصلة؛ (د) بوابة المعارف الإلكترونية لبرنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ؛ (هـ) البوابة الإلكترونية للجنة الدولية المعنية بالنُظُم العالمية للملاحة بواسطة السواتل؛ (و) البوابة الإلكترونية للفضاء من أجل المياه؛ (ز) مجموعة الحلول الفضائية؛ (ح) الموقع الشبكي لمبادرة الفضاء من أجل المرأة؛ (ط) الموقع الشبكي لاستدامة الفضاء؛ (ي) مجموعة قانون الفضاء الوطني.

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إقامة معارض تبرز فوائد تكنولوجيا الفضاء؛ وتقديم عروض إلى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والكيانات غير الحكومية عن عمل الأمم المتحدة في مجال أنشطة الفضاء الخارجي؛ وإعداد مواد ترويجية وتثقيفية وإعلامية لإذكاء الوعي العام من أجل عرض أعمال لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وأنشطة الأمم المتحدة في مجال الفضاء وأعمال المكتب؛ وإقامة احتفالات بالإنجازات المتعلقة بالفضاء الخارجي واحتفالات بالذكرى السنوية المتعلقة بمناسبات أخرى ذات صلة بالفضاء الخارجي.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية ومؤتمرات صحفية عن أعمال المكتب ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وهيئاتها الفرعية ومجالات مختارة للمكتب.

البرنامج 6

الشؤون القانونية

التوجّه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

6-1 يضطلع مكتب الشؤون القانونية بالمسؤولية عن تقديم خدمة قانونية مركزية موحدة للمنظمة؛ ويمثل الأمينَ العام في المؤتمرات القانونية والإجراءات القضائية؛ ويؤدي المهام الفنية ومهام الأمانة للأجهزة العاملة في مجال القانون الدولي العام، بما في ذلك الجمعية العامة ولجنتها السادسة (اللجنة القانونية)، ولجنة القانون الدولي، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، وكذلك للاجتماعات العامة للجمعية العامة بخصوص المحيطات وقانون البحار؛ ويؤدي مهام الوديع التي يضطلع بها الأمين العام في ما يتعلق بالمعاهدات المتعددة الأطراف ومهام تسجيل ونشر المعاهدات المسندة إلى الأمانة العامة بموجب المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة. ويرد وصف لهيكل المكتب ومهامه الرئيسية في نشرة الأمين العام ST/SGB/2021/1.

6-2 وتُستمد ولاية المكتب من المواد 13، و 102، و 104، و 105 والأحكام ذات الصلة من الميثاق ومن الأولويات المنشأة في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار 13 (د-1) المؤرخ 13 شباط/فبراير 1946، باعتباره الدائرة القانونية المركزية للمنظمة (بما فيها الصناديق والبرامج، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات التي تربطها علاقات مؤسسية بالأمم المتحدة). ويضطلع مكتب الشؤون القانونية بتنفيذ ولايات من الأولويات المحددة في قرارات الجمعية العامة ومقرراتها ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2205 (د-21)، الذي أنشأت بموجبه الجمعية لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) لتعزيز التنسيق والتوحيد التدريجيان للقانون التجاري الدولي، حيث تقوم شعبة القانون التجاري الدولي التابعة للمكتب بالعمل أمانة لها، والقرار 70/68 بشأن المحيطات وقانون البحار، الذي أنشأت الجمعية بموجبه المكتب باعتباره منسق شبكة الأمم المتحدة للمحيطات. وعلاوة على ذلك، عُين المستشار القانوني أمينا عاما للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، ومستشارا خاصا لشؤون المحيطات والمسائل القانونية لدى رؤساء مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، على نحو ما طلبته الجمعية في قرارها 292/73.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

6-3 ازدادت أهمية خدمات مكتب الشؤون القانونية في عالم متزايد الترابط، حيث يشكل القانون الدولي الأساس الذي تستند إليه الدول الأعضاء في التعامل مع بعضها البعض والتعاون لتحقيق أهدافها المشتركة. ويواصل المكتب الآن في ذكرى إنشائه الخامسة والسبعين تلبية احتياجات أصحاب المصلحة والمستفيدين بمجموعة من المهارات القانونية المتخصصة التي قدمها في تنفيذ ولايته المتنوعة والمعقدة وما لديه من ذاكرة مؤسسية ومصداقية وحياد.

6-4 وفي السياق الحالي المتسم بالصعوبات، سيواصل مكتب الشؤون القانونية تلبية الطلب المتزايد على الخدمات القانونية من الأمانة العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة، بسبل منها إسداء المشورة بشأن المسائل المتصلة بتفسير صكوك القانون الدولي وتطبيقها وبشأن المسائل العامة للقانون الدولي العام، لكفالة أن تكون الاعتبارات القانونية جزءا لا يتجزأ من عمليات المنظمة، والأداء الفعال لأجهزتها الرئيسية والفرعية. وسيواصل المكتب الاستجابة بشكل سريع لأنواع جديدة من الطلبات المتعلقة

بالمسائل القانونية والإجرائية لكفالة استمرارية الأعمال لمختلف الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة أثناء انتشار الجائحة.

6-5 وسيواصل مكتب الشؤون القانونية بدعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في ظروف تشمل تلك الناجمة عن كوفيد-19 كما سيظل شريكا رئيسيا في جهود منظومة الأمم المتحدة للنهوض بعقد العمل والإنجاز من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

6-6 وسيواصل مكتب الشؤون القانونية أيضا المساهمة في تطوير العدالة والمساءلة الدوليتين وإسداء المشورة القانونية لدعم الإصلاح الذي بدأه لأمين العام.

6-7 وسيواصل مكتب الشؤون القانونية كذلك الإسهام في الجهود الرامية إلى مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين سواء ارتكبها أفراد الأمم المتحدة أم قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة العاملة بموجب ولاية صادرة عن الأمم المتحدة، وهو يضطلع بدور هام في الإجراءات التي تتخذها المنظمة لتحسين ردها على تلك الادعاءات، وفي جهودها الرامية إلى مساءلة الأفراد الذين تورطوا في حالات استغلال وانتهاك جنسيين.

6-8 وسيواصل مكتب الشؤون القانونية توفير أقصى قدر من الحماية للمصالح القانونية للمنظمة وتقليل مسؤولياتها القانونية إلى أدنى حد. وسيواصل المكتب إسداء المشورة بشأن الجوانب القانونية الناشئة عن الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من كيانات منها بعثاتها لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة وبعثاتها الأخرى، مع توفير الخدمات القانونية لتسوية المنازعات ذات الطابع القانوني الخاص التي تنطوي على عمليات المنظمة، أو أجهزتها أو هيئاتها الفرعية، أو صناديقها وبرامجها التي تُدار بشكل مستقل.

6-9 وسيواصل مكتب الشؤون القانونية أيضا دعم التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه وإبرام صكوك قانونية تفضي إلى تعزيز الاحترام العالمي للقانون الدولي، بسبل منها الاستمرار في العمل كأمانة للجنة السادسة، وكذلك بتقديم الدعم والمشورة المتخصصين إلى لجنة القانون الدولي واللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة، وغيرها من اللجان الخاصة أو المخصصة والمؤتمرات الدبلوماسية لدى نظرها في الصكوك القانونية وصياغتها. وستواصل استراتيجية المكتب تعزيز نشر القانون الدولي من خلال برامج تدريبية تقدمها مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي والمنشورات القانونية الرئيسية.

6-10 وسيواصل مكتب الشؤون القانونية كذلك دعم العمليات الهامة المتصلة بالمحيطات وقانون البحار، وزيادة مشاركة الدول في التنفيذ والتطبيق الفعالين لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقاتها التنفيذية، وكذلك في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمحيطات، ولا سيما عن طريق القيام بمهام الأمانة للعمليات المتصلة بالمحيطات التي تضطلع بها الجمعية العامة وللجنة حدود الجرف القاري. وسيواصل المكتب أيضا الاضطلاع بأنشطة موسعة لبناء القدرات بشأن ذلك الموضوع، بسبل منها التركيز على تلبية احتياجات البلدان النامية في مجال بناء القدرات والاعتماد، عند الإمكان، على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

6-11 وسيواصل مكتب الشؤون القانونية تعزيز قواعد القانون الخاص الموضوعي المنسقة والمحدثة التي تنظم المعاملات التجارية الدولية، بسبل منها تحديدًا كفالة اعتماد تلك القواعد واستخدامها على نطاق واسع، وتعزيز التعاون التقني، والتشجيع على مشاركة البلدان النامية في أنشطة وضع القوانين التي تضطلع بها الأونسيترال. وسيدعم المكتب الدول الأعضاء في إعداد نصوص تشريعية وغير تشريعية مقبولة عالميا (معاهدات وقوانين نموذجية وأدلة تشريعية وتوصيات)، وكفالة الجودة والاتساق في توفير ذلك الدعم واستخدام آليات التنفيذ التي تأخذ في الاعتبار القيود المفروضة في سياق كوفيد-19، حسب الاقتضاء.

12-6 وسيكثف مكتب الشؤون القانونية استخدام الأدوات التكنولوجية وغيرها من الوسائل لتنفيذ أقصى قد من عمله المتعلق بالمعاهدات والإجراءات المتعلقة بالمعاهدات من خلال موقعه المخصص على الإنترنت، ومواصلة التعاون مع الدول الأعضاء، والوكالات المتخصصة، وبرامج الأمم المتحدة ومكاتبها، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وغيرها من الكيانات بشأن قانون المعاهدات لتعزيز وكفالة معرفة أوسع بقانون المعاهدات، وبالتالي منع مسائل تفسير أحكام المعاهدة وتنفيذها من جانب الدول المتعاقدة.

13-6 وتعكس المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة لمكتب الشؤون القانونية لعام 2022 نُهُجاً معززة تتضمن الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19. وتشمل هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة تقديم الدعم لكفالة استمرارية الأعمال، والقيام، عند الضرورة، بتكييف برامج بناء القدرات في التنفيذ والتركيز على حد سواء بهدف الإسهام في جهود التعافي المبذولة على الصعيد العالمي. وترد أمثلة محددة على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة في إطار البرامج الفرعية 2 (الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها)، و 3 (التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه)، و 4 (قانون البحار وشؤون المحيطات)، و 5 (تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجيا). ومن المتوقع أن يسهم الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء فيما يتصل بجائحة كوفيد-19 في النتائج المقررة لعام 2022، على النحو المبين في البرنامج الفرعي 5.

14-6 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصُعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، سيواصل مكتب الشؤون القانونية تمكين لجنة القانون الدولي من تبادل المعارف والخبرات والأفكار مع رئيس محكمة العدل الدولية، ولجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، واللجنة القانونية للبلدان الأمريكية، والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية، ولجنة المستشارين القانونيين المعنية بالقانون الدولي العام التابعة لمجلس أوروبا، وكذلك مع شبكة المستشارين القانونيين لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. ومن خلال شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، سيواصل المكتب أيضا التعاون مع الدول والهيئات المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والمؤسسات المالية الدولية، والوكالات المانحة، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والأشخاص الطبيعيين والقانونيين في مجال قانون البحار وإدارة المحيطات. وسيواصل المكتب، من خلال شعبة القانون التجاري الدولي، التعاون مع الدول والمؤسسات المالية الدولية والوكالات المانحة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأشخاص الطبيعيين والقانونيين في مجال القانون التجاري الدولي.

15-6 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، عيّنت الجمعيةُ العامة في قرارها 70/68 مكتبَ الشؤون القانونية منسقًا لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات، وهي آلية التنسيق بين الوكالات للمسائل المتعلقة بالمحيطات والمناطق الساحلية داخل منظومة الأمم المتحدة. وتضم هذه الشبكة حاليا 29 عضوا، بما في ذلك المنظمات الدولية المختصة، والوكالات المتخصصة، وبرامج الأمم المتحدة، واللجان الإقليمية، وأمانات الاتفاقيات، والسلطة الدولية لقاع البحار. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم المكتب، لدى تنفيذ قرار الجمعية العامة 2205 (د-21)، بشأن إنشاء الأونسيترال، بتنسيق عمل المنظمات التي تتعامل مع القانون التجاري الدولي ويشجع التعاون فيما بينها.

16-6 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) توافر موارد خارجة عن الميزانية تسمح لمكتب الشؤون القانونية بالاستجابة للطلب المتزايد على خدماته واستكمال الميزانية البرنامجية؛

(ب) مواصلة الأجهزة الرئيسية والفرعية للأمم المتحدة طلب المشورة القانونية باعتبارها عنصرا رئيسيا في عملية صنع القرار، ومن المتوقع أن يستمر حجم الطلبات بمستوياته مرتفعة، كما حدث في عام 2020 عندما بدأت الجائحة؛

(ج) قيام الهيئات الحكومية الدولية المختصة بتجديد أو تأكيد الولايات المحددة المتصلة بالقانون التجاري الدولي والمحيطات وقانون البحار وما إلى ذلك.

6-17 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. ولكن إذا استمر تأثير الجائحة على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فسوف يتم تعديلها خلال عام 2022 في نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات العامة. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات عن الأداء البرنامجي.

6-18 ويدمج مكتب الشؤون القانونية منظورا جنسانيا في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة وأنشطته، حسب الاقتضاء، بسبل منها التفاعل الدائم مع جهة التنسيق المعنية بالمسائل الجنسانية في كل شعبة.

6-19 ويعمل مكتب الشؤون القانونية على إدماج الإعاقة في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. ومن خلال عمل برامجه الفرعية، يتابع المكتب، من خلال جهة التنسيق التابعة له جميع التوجيهات الصادرة عن استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

6-20 خلال عام 2020، تركت جائحة كوفيد-19 أثرًا على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة لمكتب الشؤون القانونية، ولا سيما إلغاء أو تأجيل اجتماعات العمليات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء والمؤتمرات التي تستضيفها الأمم المتحدة أو تعقد تحت رعايتها والحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية التي من المقرر أن يعقدها المكتب. وترد أمثلة محددة عن الأثر في إطار البرامج الفرعية 1، و 3، و 4، و 5، و 6. وترك التغيير في نهج المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة أثرًا أيضا على النتائج المتوقعة لعام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار البرامج الفرعية 1، و 4، و 5.

6-21 غير أنه عُدلت في الوقت نفسه بعض المنجزات والأنشطة المقررة وحُددت أنشطة جديدة في عام 2020، في إطار النطاق العام لأهداف البرامج الفرعية، من أجل دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19. وشملت تلك التعديلات والأنشطة الجديدة إجراء تحليلات وإسداء المشورة إلى الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن، فيما يتعلق بمسائل قانونية وإجرائية جديدة؛ ودعم الدول الأعضاء في إيجاد الحلول الكفيلة باستمرارية عمل الهيئات الحكومية الدولية أثناء الجائحة، بما في ذلك الجهود الكبيرة المبذولة للتمكين من إجراء مشاورات من خلال منصات إلكترونية أو عن طريق المراسلات؛ وإسداء المشورة الشاملة إلى إدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة، وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء لمعالجة الآثار القانونية الناجمة عن استضافة الأحداث في مقر الأمم المتحدة وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة للتصدي لهذه الجائحة؛ وعقد فعاليات للعمل مع الدول الأعضاء دعما لاستجاباتها لكوفيد-19؛ وجهود التعافي وتنظيم حلقات العمل عن بعد ومواد التدريب لجمهور أوسع. وترد أمثلة محددة عن الأنشطة الجديدة أو المعدلة في إطار البرامج الفرعية 1، و 2 و 3، و 4، و 5. وأسهمت المنجزات المستهدفة والأنشطة المعدلة والجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار البرامج الفرعية 1، و 2، و 3، و 4، و 5.

6-22 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، سيواصل مكتب الشؤون القانونية تعميم الدروس المستفادة والممارسات الفضلى الناشئة عن تعديل وتكييف برنامجه وفقًا لجائحة كوفيد-19 بمواصلة استكشاف بدائل لبعض أنشطة بناء القدرات المعقودة بالحضور الشخصي. وسيتم ذلك مع مراعاة أنه لا يمكن، نظرا لتجربة المشاركين وتعقيباتهم، الاستعاضة عن بعض برامج بناء القدرات التي تعقد بالحضور الشخصي بأنشطة تجرى على الإنترنت، ولا سيما برامج التدريب في إطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه. بيد أن الظروف التي أوجدتها القيود المفروضة في سياق كوفيد-19 أفضت إلى وضع بعض التدابير المؤقتة، من قبيل إعداد منهج تعليمي على الإنترنت

بوتيرة يحددها المتدرب، جرى توزيعه على جميع المتقدمين لبرامج التدريب المذكورة أعلاه. وسيواصل المكتب أيضا نشر المنهج التعليمي الذاتي الخطى على نطاق واسع في إطار نهجه القائم على إعادة البناء بشكل أفضل، على جهات منها المرشحون في المستقبل الذين لم تلب طلباتهم معايير النجاح.

الولايات التشريعية

6-23 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

ميثاق الأمم المتحدة

المادة 13 المادة 102

المادة 98

قرارات الجمعية العامة

13 (د-1) تنظيم الأمانة العامة

المنجزات المستهدفة

6-24 يعرض الجدول 6-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، مصنَّفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 6-1

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**8**	**30**	**6**	**10**
1 - التقارير والمذكرات المقدمة إلى الجمعية العامة	2	7	3	6
2 - تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف	1	1	1	1
3 - الرسائل الموجهة إلى مجلس الأمن	2	4	2	3
4 - وثائق مقدمة إلى المؤتمر الحكومي الدولي، المعقود برعاية الأمم المتحدة، للنظر في توصيات اللجنة التحضيرية بشأن العناصر ولإعداد نص صك دولي ملزِم قانوناً، يُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام	3	18	–	–
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**7**	**10**	**7**	**12**
5 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	–	1	1
6 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
7 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	1	1	1
8 - اجتماعات لجنة العلاقات مع البلد المضيف	2	3	2	5
9 - الاجتماع السنوي للمستشارين القانونيين وموظفي الاتصال القانونيين لمكاتب الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والوكالات المتخصصة والمنظمات المتصلة بها وغيرها من المنظمات، والمستشارين والموظفين القانونيين الميدانيين	2	5	2	4

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)[أ]	**2**	**4**	**2**	**4**
10 - حلقات عمل بشأن القانون الدولي عموما	2	4	2	4
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم المشورة والفتاوى في سياق مشاركة المستشار القانوني في فريق الإدارة العليا واللجنة التنفيذية والأفرقة المخصصة الأخرى.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: خطابات وعروض المستشار القانوني أمام ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بعمل المكتب وقضايا القانون الدولي العام؛ وقانون البحار والقانون التجاري الدولي؛ وتعزيز وقيادة المناسبة السنوية للمعاهدات خلال الجلسة العامة الافتتاحية لدورة الجمعية العامة؛ وتنظيم مناسبات للترويج للقانون الدولي في نيويورك بما في ذلك يوم نقابة المحامين الأمريكية وعطلة نهاية أسبوع القانون الدولي.				
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية				
العدل والرقابة الداخليان: تمثيل الأمين العام أمام محكمة الأمم المتحدة للاستئناف وإسداء المشورة بشأن القانون الإداري للمنظمة.				
الخدمات القانونية: إسداء المشورة القانونية وتقديم الفتاوى والخدمات القانونية إلى جميع الأجهزة الرئيسية والفرعية للأمم المتحدة، على النحو المفصل في البرامج الفرعية، بشأن الامتيازات والحصانات، والقانون الدولي العام، والقانون الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتسوية المنازعات بالوسائل الودية؛ والقانون الإداري للمنظمة؛ والمطالبات الناشئة عن الأنشطة التنفيذية للمنظمة؛ وأنشطة الشراء؛ وتدابير المساءلة التي تتخذها المنظمة، وفي مجالات المحيطات وقانون البحار، وقانون المعاهدات، والقانون التجاري الدولي.				

(أ) ترد في هذا التقرير في إطار البرنامج الفرعي 3 المنجزات المستهدفة 12-14 المعتمدة في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (انظر A/75/6/Add.1، الجدول 6-1).

أنشطة التقييم

6-25 سيواصل مكتب الشؤون القانونية تعزيز مهامه في مجالي الرصد والتقييم، وذلك أساسا من خلال وحدة التقييم والتخطيط الاستراتيجي التابعة له والفريق العامل المعني بالتقييم المنشأ ضمن المكتب. كما أن اعتماد سياسة تقييم جديدة، وإجراءات تشغيل موحدة جديدة، والمشاركة بصفة مراقب في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم سيسهم في تعزيز جهود التقييم.

6-26 وبالنسبة لعام 2022، يخطط البرنامج لإجراء تقييم ذاتي لتوفير الدعم القانوني، في إطار البرنامج الفرعي 1، في العمليات المتعلقة بالتفاوض وإبرام اتفاقات البلد المضيف وبالاتفاقات الأخرى المبرمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما يتماشى مع ولايته، ولا سيما تقديم المشورة القانونية بشأن الأحكام المتعلقة بالامتيازات والحصانات الواردة في تلك الاتفاقات.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
تقديم الخدمات القانونية إلى منظومة الأمم المتحدة ككل

الهدف

6-27 يتمثل الهدف، الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه، في كفالة احترام القانون الدولي العام والتقيد به، وتطوير العدالة والمساءلة على الصعيد الدولي.

الاستراتيجية

6-28 بغية الإسهام في تحقيق الهدف، سيسدي البرنامج الفرعي المشورة القانونية بشأن المسائل المتصلة بتفسير وتطبيق الميثاق، والاتفاقات القانونية، وقرارات الأمم المتحدة، وقواعدها وأنظمتها، وكذلك بشأن المسائل العامة للقانون الدولي العام، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي. وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا المشورة إلى الأمم المتحدة والمحاكم الجنائية التي تتلقى المساعدة من الأمم المتحدة وهيئاتها الرقابية، وكذلك إلى آليات المساءلة الدولية الأخرى، بشأن أمور منها ترتيباتها التأسيسية وأنظمتها الأساسية واختصاصاتها وأنظمتها الداخلية، وبشأن مهام الأمين العام بموجبها.

6-29 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) ممارسة موحدة ومتسقة للقانون، ومن ثم، إلى عمل الأجهزة الرئيسية والفرعية للأمم المتحدة بفعالية وفقا للقانون الدولي؛

(ب) حماية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة؛

(ج) الأداء الفعال للأمم المتحدة والمحاكم الجنائية الدولية التي تتلقى مساعدة الأمم المتحدة والآليات الدولية الأخرى للمساءلة وهيئاتها الرقابية؛

(د) تعيين وإعادة تعيين مديري محاكم الأمم المتحدة والمحاكم الجنائية الدولية التي تتلقى مساعدة الأمم المتحدة والآليات الدولية الأخرى للمساءلة؛

(هـ) التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

6-30 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

الدعم القانوني والإجرائي لتدابير استمرارية الأعمال التي مكّنت الهيئات الحكومية الدولية من اتخاذ القرارات

6-31 من أجل معالجة الوضع غير المسبوق الناجم عن جائحة كوفيد-19، والذي حال دون اجتماع الهيئات الحكومية الدولية بالحضور الشخصي، عولجت أسئلة قانونية وإجرائية جديدة حتى تتمكن الهيئات الحكومية الدولية من مواصلة تصريف أعمالها واتخاذ القرارات اللازمة في إطار القيود التي تفرضها الجائحة. وقدم البرنامج الفرعي المساعدة لرئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورؤساء ومكاتب الهيئات الحكومية الدولية الأخرى حتى يتمكنوا من مواصلة تبادل الآراء بسبل منها، مثلًا، عقد اجتماعات غير رسمية على منصة إلكترونية. وقُدمت توجيهات قانونية بشأن السبل والأساليب الممكنة للسماح باعتماد بعض القرارات الأساسية، وعقد الانتخابات دون الحضور الشخصي، وحُددت خيارات مختلفة وجرى طرحها لمزيد من النظر. وفيما يتعلق بصنع القرار، اعتمدت الجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن إجراءات تسمح باعتماد القرارات بالمراسلة. وفي حالة الانتخابات، حيث لزم الأمر إجراء اقتراع سري، بناء على طلب رئيس الجمعية العامة، قدمت الأمانة العامة ورقة غير رسمية بعنوان "الخيارات الممكنة للانتخابات من جانب الجمعية العامة دون عقد جلسات عامة خلال جائحة كوفيد-19". واعتمدت الجمعية إجراء للانتخاب بالاقتراع السري دون عقد جلسة عامة خلال الجائحة (المقرر 557/74 المؤرخ 29 أيار/مايو 2020). كما قدم البرنامج الفرعي المشورة بشأن إدخال تغييرات على بعض الإجراءات المتعلقة بعقد انتخابات بالاقتراع السري أثناء الاجتماعات بالحضور الشخصي، بما يتفق مع النظام الداخلي للجمعية، من قبيل إدخال تغييرات على توزيع الأصوات والإدلاء بها، بحيث يمكن الحفاظ على التباعد البدني في جميع الأوقات للحد من انتشار كوفيد-19.

6-32 وشارك البرنامج الفرعي أيضا في تحديد الخيارات الممكنة لإتاحة التصويت على مشاريع القرارات والمقررات التي تتخذها الجمعية العامة دون عقد جلسة عامة. وطلب رئيس الجمعية العامة إلى الأمانة العامة إعداد ورقة غير رسمية عن هذا الموضوع. وقد عمم الرئيس على الدول الأعضاء في 23 نيسان/أبريل 2020 الوثيقة المعنونة "اتخاذ القرارات في الجمعية العامة بالتصويت (باستثناء الانتخابات) دون عقد جلسة عامة خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)".

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

6-33 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق هذا الهدف، حيث يَسَّر الدعم المقدم قدرة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزتهما الفرعية على اتخاذ قرارات ومقررات أساسية ومراعية للوقت، حتى عندما لم تكن تعقد اجتماعات بالحضور الشخصي بسبب الجائحة. وقد جرى تبادل الآراء عموما في اجتماعات إلكترونية ذات طابع غير رسمي. وساهم العمل أيضا في عقد انتخابات لخمسة أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن و 18 عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين في حزيران/يونيه 2020، دون عقد جلسة عامة (انظر الجدول 6-2).

الجدول 6-2
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	الدعم القانوني والإجرائي لتدابير استمرارية تصريف الأعمال التي مكنت الهيئات الحكومية الدولية من اتخاذ قرارات ومقررات أساسية ومراعية للوقت، وإجراء انتخابات في حزيران/يونيه 2020، دون عقد جلسة عامة، لخمسة أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن، و 18 عضوا من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

6-34 نظرًا لتأثير كوفيد-19 خلال عام 2020، قدم البرنامج الفرعي الدعم للهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، من خلال الرؤساء، بشأن القضايا المتعلقة بكوفيد-19. واستجاب البرنامج الفرعي لأنواع جديدة من طلبات الدعم القانوني والإجرائي الواردة من مختلف الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لمعالجة الحالة غير المسبوقة التي أوجدتها جائحة كوفيد-19، والتي حالت دون اجتماع الهيئات الحكومية الدولية بالحضور الشخصي، وكذلك فيما يتعلق بكفالة استمرارية العمل أثناء الجائحة. وشمل ذلك معالجة المسائل القانونية والإجرائية الجديدة وتحليلها وتقديم المشورة بشأنها ودعم الدول الأعضاء في تحديد سبيل للمضي قدما حتى يتسنى مواصلة الأعمال التجارية الضرورية، بسبل منها عقد اجتماعات إلكترونية وتحديد الأساليب البديلة الممكنة لصنع القرار. وألغيت البعثات الميدانية، بما في ذلك بعثة إلى كمبوديا للتفاوض على اتفاق بشأن المهام المتبقية للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، واجتماع للجنة إدارة المحكمة الخاصة بلبنان في لاهاي، واجتماع للمستشارين القانونيين الميدانيين المعنيين بعمليات السلام،

بينما عقدت اجتماعات أخرى إلكترونيا، مما استلزم مزيدا من الأعمال التحضيرية، وتبادل المراسلات، والاجتماعات الإلكترونية لتحقيق نتيجة مماثلة.

35-6 كما قدم البرنامج الفرعي مزيدا من الدعم بشأن المسائل المتعلقة بكوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، في شكل مشورة قانونية شاملة لمختلف إدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة، وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى والدول الأعضاء من أجل معالجة الآثار القانونية للجائحة في ضوء استضافة أحداث الأمم المتحدة والمؤتمرات والمنتديات الدولية الكبيرة. وشمل ذلك إسداء المشورة القانونية بشأن الامتيازات والحصانات والمسائل ذات الصلة في سياق التدابير المتخذة للتصدي للجائحة وترتيبات الإجلاء الطبي. وأُدخلت تعديلات مختلفة على الأحكام القياسية الواردة في اتفاقات البلد المضيف لتخفيف المخاطر القانونية والآثار المترتبة على الأحداث المقرر عقدها في عامي 2021 و 2022. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق نتائج في عام 2020، على النحو المحدَّد في النتيجة المستجدة لعام 2020 أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

36-6 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وبالتالي تبيِّنان الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تهيئة البيئة المواتية لتنشيط نظام المنسقين المقيمين[27]

الأداء البرنامجي في عام 2020

37-6 واصل البرنامج الفرعي العمل المكثف المتصل بالتفاوض بشأن اتفاقات البلد المضيف وإبرامها فيما يتصل بمكاتب المنسقين المقيمين الجديدة، تمشيا مع ولايته.

38-6 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في إبرام 59 اتفاقا من اتفاقات البلد المضيف، وهو ما لم يشكل أداء مستوقفا للهدف المقرر المتمثل في توقيع جميع اتفاقات البلد المضيف البالغ عددها 149 اتفاقا، على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020. ويبدو أن جائحة كوفيد-19 التي أثرت بشدة على معظم البلدان المضيفة، كانت عاملا رئيسيا أسهم في الوصول إلى هذه الحالة.

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

39-8 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي الاتصال بالبلدان المضيفة والتفاوض معها لكفالة وضع الإطار القانوني اللازم للمنسقين المقيمين. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 6-3).

(27) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020 (A/74/6/Add.1).

الجدول 6-3

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
عدم وجود اتفاقات البلد المضيف لتنشيط نظام المنسقين المقيمين	التفاوض بشأن اتفاقات البلد المضيف وإبرامها	مواصلة التفاوض بشأن اتفاقات البلد المضيف وإبرام 59 منها	توقيع جميع اتفاقات البلد المضيف التي لم توضع في صيغتها النهائية في عام 2020	التفاوض بشأن مزيد من اتفاقات البلد المضيف وإبرامها

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: اتفاق البلد المضيف لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا[28]

الأداء البرنامجي في عام 2020

6-40 نتيجة لتأجيل مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، لم تجر مفاوضات موضوعية بشأن اتفاق البلد المضيف في عام 2020 ومن المتوقع أن تجري في عام 2021. وجرى الاضطلاع ببعثة تخطيط إلكترونية في الفترة من 23 إلى 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

6-41 ولم يحقق عمل البرنامج الفرعي الهدف المقرر المتمثل في موافقة حكومة قطر والبرنامج الفرعي على الأحكام القانونية لاتفاق البلد المضيف بخصوص عقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا في الدوحة، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية لعام 2021. وقد تأجل المؤتمر بسبب جائحة كوفيد-19، وقررت الجمعية العامة، بموجب قرارها 232/74 باء، إعادة جدولته وعقده من 23 إلى 27 كانون الثاني/يناير 2022.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

6-42 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، واستجابةً للتطورات التي استجدت مؤخرا، سيساعد البرنامج الفرعي في صياغة اتفاق البلد المضيف لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا والتفاوض بشأنه، وفي المسائل القانونية والإجرائية التي تنشأ قبل المؤتمر وخلاله، بما في ذلك تقديم الخدمات إلى لجنة وثائق التفويض التابعة للمؤتمر خلال المؤتمر. وسيساعد البرنامج الفرعي أيضا، حسب الاقتضاء، في اجتماع لجنته التحضيرية الحكومية الدولية. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا مساعدة المكاتب الفنية في صياغة اتفاقات البلد المضيف والتفاوض بشأنها، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمؤتمرات الأخرى الواسعة النطاق خارج المقر، وفقا لولاية البرنامج الفرعي والمتطلبات القانونية المتصلة بإبرام تلك الاتفاقات. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المحدّث المبيّن أدناه (انظر الجدول 6-4).

(28) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الجدول 6-4

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
-	الجمعية العامة تقرر عقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا في الدوحة، من 21 إلى 25 آذار/مارس 2021	المفاوضات بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا في الدوحة والتخطيط له مع البلد المضيف، على الرغم من التحديات الناجمة عن كوفيد-19	توقيع اتفاق البلد المضيف الذي يتيح لجميع المشاركين بالمشاركة الكاملة في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا في الدوحة	عقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا في الدوحة خلال الفترة من 23 إلى 27 كانون الثاني/يناير 2022 استضافة الدول الأعضاء مؤتمرات أخرى واسعة النطاق خارج المقر استنادا إلى اتفاقات البلدان المضيفة التي أُبرمت بالتفاوض

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: إبرام إطار لإنجاز أعمال الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، تشمل ما يتعلق منها بتقليص الأنشطة والمهام المتبقية التي يلزم أداؤها

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

6-43 في رسالة موجهة إلى الأمين العام مؤرخة 21 أيلول/سبتمبر 2018، طلبت اللجنة التوجيهية المعنية بالمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر من الأمانة العامة إجراء مشاورات مع الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا وحكومة كمبوديا من أجل الشروع في وضع إطار لإنجاز أعمال الدوائر الاستثنائية وتحديد المهام المتبقية، إن وجدت، والتي يجب أن تنجز بعد الانتهاء من ولايتها، وأن تقدم تقريرها بحلول 30 حزيران/يونيه 2019. وقدمت الجمعية العامة طلبا مماثلا إلى الأمين العام في قرارها 279/73 ألف المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2018، وكررت ذلك في قرارها 263/74 المؤرخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2019. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام في قرارها 257/75 المؤرخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 أن يواصل المشاورات مع حكومة كمبوديا، بغية وضع الصيغة النهائية لإطار مقترح لإنجاز عمل الدوائر الاستثنائية، لكي تنظر فيه الجمعية، بما في ذلك فيما يتعلق بخفض الأنشطة والمهام المتبقية التي يلزم أداؤها. وأجرى البرنامج الفرعي المشاورات المطلوبة وقدم تقريره إلى اللجنة التوجيهية في 28 حزيران/يونيه 2019. وفي وقت لاحق، أجرى البرنامج الفرعي مناقشات على صعيد العمل مع حكومة كمبوديا بشأن المهام المتبقية المحتملة المحددة والترتيبات الانتقالية اللازمة المقترحة في التقرير.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

6-44 تمثَّل الدرس المستفاد من البرنامج الفرعي في وجود طلب قوي على مواصلة المشاورات ووضع الصيغة النهائية لإطار إنجاز أعمال الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا إلكترونيًا، لأن الحالة التي أوجدتها جائحة كوفيد-19 حدّت من إمكانية إيفاد بعثات شخصية إلى كمبوديا. وسيواصل البرنامج الفرعي، لدى تطبيق الدرس، جدولة مشاوراته وعقدها إلكترونيا، حيثما كان ذلك ممكنا ومناسبا.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

6-45 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من إبرام الإطار المتعلق بإنجاز أعمال الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، بما في ذلك ما يتعلق بتقليص الأنشطة والمهام المتبقية التي يلزم أداؤها، في شكل إضافة وترتيبات تكميلية أخرى (انظر الجدول 6-5).

الجدول 6-5

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
اعتماد قرار الجمعية العامة 279/73 ألف المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2018، والذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام إجراء مشاورات مع الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا وحكومة كمبوديا، من أجل الشروع في وضع إطار لإنجاز أعمال الدوائر الاستثنائية، وتحديد المهام المتبقية، إن وجدت	الإبلاغ عن التقدم المحرز في المشاورات مع حكومة كمبوديا (A/74/359، الفقرة 27) اللجنة التوجيهية لمساعدة الأمم المتحدة لمحاكمات الخمير الحمر تتلقى تقريرا عن المشاورات التي أجريت اتخاذ قرار الجمعية العامة 263/74 المؤرخ 27 كانون الأول/ديسمبر الذي لاحظت فيه الجمعية الخطوات التي اتخذها الأمين العام لوضع إطار لإنجاز عمل الدوائر الاستثنائية وتحديد المهام المتبقية المحتملة، وطلبت إلى الأمين العام أن يعجّل بوضع الصيغة النهائية للإطار	تحديد حكومة كمبوديا والأمم المتحدة للوظائف المتبقية المحتملة والترتيبات الانتقالية اللازمة للدوائر الاستثنائية اعتماد قرار الجمعية العامة 257/75 المؤرخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، والذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام مواصلة المشاورات مع حكومة كمبوديا من أجل وضع الصيغة النهائية لإطار مقترح لاستكمال أعمال الدوائر الاستثنائية لكي تنظر فيه الجمعية	الجمعية العامة توافق على إطار لإنجاز أعمال الدوائر الاستثنائية، ومشروع إضافة لاتفاق عام 2003	إبرام الإطار المتعلق بإنجاز أعمال الدوائر الاستثنائية تنفيذ الإضافة، بسبل منها إبرام ترتيبات تكميلية

الولايات التشريعية

6-46 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

ميثاق الأمم المتحدة

المادة 104

المادة 105

قرارات الجمعية العامة

22 (د-1) امتيازات وحصانات الأمم المتحدة

2819 (د-26) أمن البعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة وسلامة أفرادها وإنشاء اللجنة المعنية بالعلاقات مع البلد المضيف

المنجزات المستهدفة

47-6 يعرض الجدول 6-6 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 6-6

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**11**	**16**	**7**	**13**
1 - التقارير والمذكرات المقدمة إلى الجمعية العامة	2	7	3	6
2 - تقرير لجنة وثائق التفويض	1	1	1	1
3 - تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف	1	1	1	1
4 - تقارير لجنة وثائق التفويض عن مؤتمرات الأمم المتحدة	2	–	2	2
5 - التقارير المتعلقة بانتخاب قضاة محكمة العدل الدولية	3	3	–	–
6 - الرسائل الموجهة إلى مجلس الأمن	2	4	–	3
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**85**	**44**	**76**	**89**
7 - اجتماعات الجمعية العامة ولجانها	25	23	26	25
8 - اجتماعات لجنة وثائق التفويض التابعة للجمعية العامة	1	1	1	1
9 - جلسات مجلس الأمن وهيئاته الفرعية	9	4	2	11
10 - اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه	10	3	10	15
11 - مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعات هيئات معاهدات الأمم المتحدة	30	10	30	30
12 - اجتماعات لجنة وثائق التفويض بشأن مؤتمرات الأمم المتحدة	3	–	2	2
13 - اجتماعات لجنة العلاقات مع البلد المضيف	5	3	5	5
14 - اجتماعات أفرقة الخبراء التابعة لصندوق الأمين العام الاستئماني لمساعدة الدول على تسوية المنازعات عن طريق محكمة العدل الدولية	2	–	–	–
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**19**	**14**	**20**	**16**
15 - حلقات عمل بشأن مسائل القانون الدولي	2	4	4	4
16 - دورات تدريبية بشأن النظام الداخلي للأمم المتحدة	7	3	5	5
17 - دورات تدريبية بشأن مسائل حفظ السلام	3	–	4	–

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
18 - الاجتماع السنوي للمستشارين القانونيين وموظفي الاتصال القانونيين لمكاتب الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والوكالات المتخصصة والمنظمات المتصلة بها وغيرها من المنظمات، والمستشارين والموظفين القانونيين الميدانيين	7	7	7	7

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة القانونية إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن واللجان الرئيسية التابعة للجمعية والتشاور معهما بشأن المسائل الدستورية والمؤسسية والإجرائية؛ وإسداء المشورة القانونية إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الستة والتشاور معها بشأن الامتيازات والحصانات؛ وإسداء المشورة القانونية إلى المحاكم الجنائية الدولية الثلاث وهيئاتها الرقابية التي تتلقى المساعدة من الأمم المتحدة والتشاور معها؛ والتشاور مع الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة البالغ عددها 15 وكالة بشأن المسائل القانونية؛ والتشاور مع المحكمة الجنائية الدولية بشأن مسائل التعاون.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: خطابات وعروض المستشار القانوني أمام ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بعمل المكتب وقضايا القانون الدولي العام؛ وتنظيم مناسبات للترويج للقانون الدولي في نيويورك بما في ذلك يوم نقابة المحامين الأمريكية.

هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية

الخدمات القانونية: إسداء المشورة وتقديم الدعم للأمانة العامة بشأن الصناديق والبرامج بشأن الامتيازات والحصانات والقانون الدولي العام، بما في ذلك القانون الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية؛ وإسداء المشورة وتقديم الدعم للمحاكم الجنائية التابعة للأمم المتحدة وهيئاتها الرقابية، وسائر آليات المساءلة الدولية؛ وإسداء المشورة وتقديم الدعم لنحو 12 من بعثات حفظ السلام و 38 من البعثات السياسية الخاصة؛ والاتصال بمحكمة العدل الدولية والوفاء بمسؤوليات الأمين العام بموجب النظام الأساسي للمحكمة؛ وإسداء المشورة القانونية وتقديم الدعم لأربعة من مكاتب الأمانة العامة وأربعة من الكيانات والهيئات الأخرى بشأن نزع السلاح والجزاءات والأمن؛ وإسداء المشورة القانونية لما عدده 18 من كيانات الأمم المتحدة بشأن تفسير وإنفاذ اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية.

البرنامج الفرعي 2
الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها

الهدف

48-6 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في توفير أقصى قدر من الحماية للمصالح القانونية للمنظمة وتقليل مسؤولياتها القانونية إلى أدنى حد.

الاستراتيجية

49-6 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقدم البرنامج الفرعي المشورة بشأن تدابير المساءلة، فيما يتعلق بمسائل منها الجزاءات الداخلية وتدابير الإنفاذ الخارجية والاتصال بالسلطات الوطنية. وسيسدي المشورة بشأن الجوانب القانونية الناشئة عن الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، بما في ذلك بعثاتها لحفظ السلام وبعثاتها الإنسانية وغيرها من البعثات. كما سيمثل الأمين العام ويقدم المشورة بشأن المسائل المتعلقة بنظام إقامة العدل في المنظمة والمسائل الإدارية والتنظيمية. وسيساعد المنظمة أو أجهزتها أو صناديقها وبرامجها الخاضعة لإدارة مستقلة بإسداء المشورة القانونية بشأن عقود المشتريات والعقود الفنية وبشأن أنشطة المساعدة التنفيذية والتقنية لتلك الكيانات.

50-6 وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا خدمات قانونية لتسوية المنازعات المتسمة بطابع القانون الخاص التي تنطوي على عمليات المنظمة أو أجهزتها أو أموالها وبرامجها، وسيمثل الأمينَ العام أمام محكمة الاستئناف التابعة للأمم المتحدة في القضايا المتعلقة بتلك الكيانات.

6-51 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم المنظمة وأجهزتها الرئيسية والفرعية بشأن المسائل المتصلة بكوفيد-19 عن طريق الاستجابة لطلبات الحصول على المشورة القانونية العاجلة الناشئة عن جائحة كوفيد-19.

6-52 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) الحفاظ التام على مركز المنظمة وحقوقها القانونية وامتيازاتها وحصاناتها؛

(ب) تقليل المسؤولية القانونية الفعلية للمنظمة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

6-53 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

استمرارية الأعمال خلال جائحة كوفيد-19 من خلال توفير الدعم القانوني البالغ الأهمية للأعمال في الوقت المناسب

6-54 يشكل البرنامج الفرعي جزءا من الخدمة القانونية المركزية للمنظمة، التي تقدم الخدمات القانونية لجميع الأجهزة الرئيسية والفرعية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مكاتب الأمم المتحدة وإداراتها، وبعثاتها لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة، وصناديقها وبرامجها، ولجانها الإقليمية. واضطلع البرنامج الفرعي بأنشطة جديدة بشأن المسائل المتصلة بكوفيد-19 ضمن النطاق العام لهدفه. ويقدم البرنامج الفرعي الدعم القانوني البالغ الأهمية للأعمال في الوقت المناسب لتلبية الاحتياجات الفريدة الناجمة عن الجائحة. وشمل ذلك تقديم المشورة بشأن الجوانب القانونية لاستمرارية الأعمال، من قبيل دعم الإجلاء الطبي وتعزيز قدرات الاختبار والاستجابة للعلاج في جميع أنحاء العالم. وقُدمت خدمات إضافية لضمان توافر معلومات دقيقة ومحددة الهدف عن الجائحة وتدابير الصحة العامة ولدعم استجابة المنظمة الإنسانية لهذه الجائحة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

6-55 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق هذا الهدف، كما يتضح من استمرارية عمل المنظمة، على الرغم من الأثر التشغيلي للجائحة على المنظمة (انظر الجدول 6-7).

الجدول 6-7
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	استمرارية أعمال المنظمة، على الرغم من الأثر التشغيلي للجائحة على المنظمة

النتائج المقررة لعام 2022

6-56 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وبالتالي تبيّنان الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تقليل المسؤولية القانونية الفعلية عن المطالبات الأخرى[29]

الأداء البرنامجي في عام 2020

6-57 وضع البرنامج الفرعي مجموعة من عقود الحد الأدنى النموذجية ليستخدمها المديرون الذين يقومون بشراء الاحتياجات المنخفضة القيمة والمنخفضة المخاطر. وتوفر هذه العقود النموذجية للمديرين وثائق مبسطة للتعاقد مع البائعين بفعالية وكفاءة، مع توفير أقصى قدر من الحماية للمصالح القانونية للمنظمة وتقليل مسؤولياتها القانونية إلى أدنى حد.

6-58 وأسهم العمل المذكور أعلاه في استخدام المديرين لعقود نموذجية لمتطلبات الحد الأدنى من السلع والخدمات، وتقديمهم أيضًا لتعليقات على تلك النماذج، كما ساعدوا لاحقًا في تقليل المسؤوليات القانونية للمنظمة، والتي حققت الهدف المقرر المتمثل في العقود النموذجية لمتطلبات الحد الأدنى من السلع والخدمات التي يستخدمها المديرون وفي التعليقات الواردة، على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

6-59 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيشمل البرنامج الفرعي وضع عقود نموذجية جديدة بغية توفير أقصى قدر من الحماية للمصالح القانونية للمنظمة وتقليل مسؤولياتها القانونية إلى أدنى حد. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 6-8).

الجدول 6-8
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
عدم وجود عقود نموذجية لشراء الحد الأدنى من الاحتياجات من السلع والخدمات	إعداد عقود نموذجية لشراء الحد الأدنى من الاحتياجات من السلع والخدمات بالتشاور مع المديرين	العقود النموذجية التي يستخدمها المديرون لشراء الاحتياجات الصغيرة من السلع والخدمات والتعليقات الواردة بشأنها	تعزيز العقود بعد إجراء تنقيحات، استنادا إلى الخبرة المكتسبة من استخدام هذه العقود النموذجية	إمكانية وصول المديرين إلى عقود نموذجية جديدة من شأنها توفير أقصى قدر من الحماية للمصالح القانونية للمنظمة وتقليل مسؤولياتها القانونية إلى أدنى حد

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: مواصلة تقليل المسؤولية القانونية الفعلية للمنظمة[30]

الأداء البرنامجي في عام 2020

6-60 قدم البرنامج الفرعي خدمات قانونية لتسوية المنازعات المتسمة بطابع القانون الخاص التي تنطوي على عمليات المنظمة وأجهزتها وهيئاتها الفرعية. وعلاوة على ذلك، قدم البرنامج الفرعي لهذه الكيانات جهود الدعوة والدعم القانونيين في الوقت

(29) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020 (A/74/6/Add.1).

(30) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

المناسب وعلى نحو فعال. وشمل هذا العمل استعراض وتقديم التعليقات أو المشورة، الخطية والشفوية، والتفاوض مع أصحاب المطالبات ومحاميهم بشأن المطالبات التعاقدية وغيرها من مطالبات القانون الخاص. وعند الاقتضاء، مثّل البرنامج الفرعي المنظمة في إجراءات التحكيم لتسوية المطالبات بطريقة تقلل إلى أدنى حد من المسؤوليات القانونية للمنظمة.

61-6 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في حل المنازعات التجارية أساسا ذات الطابع القانوني الخاص التي تنطوي على عمليات المنظمة، التي بلغ مجموعها في الأصل مبلغا إجماليا قدره 539 292 76 دولارا، بمبلغ 639 862 26 دولارا، مما أسفر عن التزام فعلي بنسبة 35 في المائة من المبالغ المطالب بها أصلا، وهو ما حقق الهدف المقرر المتمثل في عدم تجاوز المسؤولية القانونية الفعلية نسبة 35 في المائة من المبالغ الأصلية المطالب بها، على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021. وبالإضافة إلى ذلك، أسفرت طلبات الاستئناف الناجحة المقدمة من البرنامج الفرعي إلى محكمة الأمم المتحدة للاستئناف عن تخفيض بمبلغ قدره 910 78 دولارات من التعويضات التي منحتها محكمة الأمم المتحدة للمنازعات.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

62-6 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تزويد الكيانات المذكورة أعلاه بجهود الدعوة والدعم القانونيين في الوقت المناسب وعلى نحو فعال، بما في ذلك التفاوض مع أصحاب المطالب ومحاميهم وتمثيل المنظمة في إجراءات التحكيم لتسوية المطالبات بطريقة تقلل إلى أدنى حد من المسؤوليات القانونية للمنظمة. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الأول من الباب 6).

الشكل الأول من الباب 6

مقياس الأداء: المسؤولية القانونية الفعلية للمنظمة عن المبالغ الأصلية للمطالبات ضد المنظمة[أ]

(النسبة المئوية)

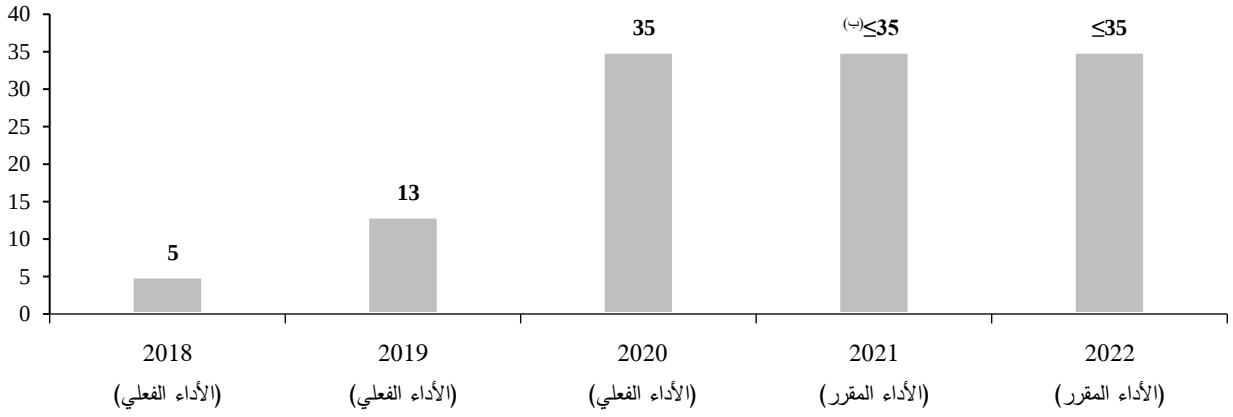

(أ) لم تُدرج سوى المطالبات التي جرت تسويتها في أي سنة تقويمية معينة عن طريق مفاوضات التسوية أو إجراءات التحكيم أو الإغلاق بسبب عدم مضي المطالبين في مطالباتهم ضد المنظمة.

(ب) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تحسين الكفاءة في وضع الصيغة النهائية لاتفاقات الشراكة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

6-63 ما فتئ البرنامج الفرعي يساعد وحدات الأمانة العامة ومكاتبها في المقر وخارجه وفي الصناديق والبرامج واللجان الإقليمية وغيرها من الأجهزة الفرعية في صياغة مختلف اتفاقات الشراكة مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والتفاوض بشأنها واستعراضها، دعمًا للهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

6-64 تمثَّل الدرس المستفاد من البرنامج الفرعي في أن إبرام شراكات من هذا القبيل كثيرا ما يؤدي إلى بروز أسئلة وشواغل متشابهة. وعند تطبيق الدرس، سيضع البرنامج الفرعي مواد توجيهية بشأن الجوانب القانونية للدخول في شراكات مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني وكيانات القطاع الخاص، والتي ستتناول بعض القضايا القانونية المشتركة بين جميع المكاتب الفنية، كالطريقة التي يجب فيها استخدام اسم الأمم المتحدة وشعارها وغير ذلك من قضايا حقوق الملكية الفكرية، وكذلك المسؤولية والترتيبات المالية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

6-65 يُتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف المتمثل في وضع الصيغة النهائية لاتفاقات الشراكة في الوقت المناسب بإتاحة مواد توجيهية بشأن المسائل القانونية المشتركة المتاحة من أجل تحقيق قدر أقصى من حماية المصالح القانونية للمنظمة إلى أقصى حد وتقليل مسؤولياتها القانونية إلى أدنى حد (انظر الجدول 6-9).

الجدول 6-9

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
–	–	–	المواد التوجيهية التجريبية بشأن مسائل قانونية مشتركة مختارة متاحة لجميع المكاتب الفنية	زيادة فرص الحصول على المواد التوجيهية بشأن المسائل القانونية المشتركة بين اتفاقات الشراكة

الولايات التشريعية

6-66 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

ميثاق الأمم المتحدة

المادة 104 المادة 105

قرارات الجمعية العامة

22 (د-1) امتيازات وحصانات الأمم المتحدة

112/70 إقامة العدل في الأمم المتحدة

63/62 المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات

المنجزات المستهدفة

6-67 يعرض الجدول 6-10 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 6-10

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية
العدل والرقابة الداخليان: توفير الخدمات القانونية لجميع الأجهزة الرئيسية والفرعية التابعة للأمم المتحدة، بما يشمل جميع مكاتب الأمم المتحدة وإداراتها، وجميع بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وجميع اللجان الإقليمية وكافة الصناديق والبرامج، التي تتضمن تمثيل الأمين العام أمام محكمة الاستئناف التابعة للأمم المتحدة؛ وإسداء المشورة بشأن القانون الإداري للمنظمة؛ وتمثيل المنظمة أمام هيئات التحكيم وإسداء المشورة بشأن المطالبات الناشئة عن الأنشطة التنفيذية للمنظمة؛ وإسداء المشورة بشأن أنشطة الشراء وإعداد عقود هامة لاقتناء السلع أو الخدمات لعمليات الأمم المتحدة والتفاوض بشأنها؛ وإسداء المشورة بشأن تدابير المساءلة التي تتخذها المنظمة فيما يتعلق بكل من الجزاءات الداخلية وإجراءات الإنفاذ الخارجية ضد موظفي الأمم المتحدة، والخبراء الموفدين في بعثات، والأطراف الثالثة الذين يواجهون تهما بالاحتيال والفساد وغير ذلك من المخالفات؛ وإسداء المشورة بشأن أنشطة التنمية والمساعدة التقنية والإنسانية، بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص. وإسداء المشورة لجميع بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة بشأن ترتيبات الدعم اللوجستي وغيرها من ترتيبات الدعم، مع الحكومات والمنظمات الدولية الأخرى والشركاء وكيانات الأمم المتحدة، وبشأن إنشاء مجالس التحقيق، والمشاركة في اللجان الدائمة والتدريب المتعلقين بحفظ السلام، ووضع السياسات، والتقارير، والاتفاقات الإطارية، والمبادئ التوجيهية، وإجراءات التشغيل الموحدة.

البرنامج الفرعي 3
التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه

الهدف

6-68 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه، في تطوير القانون الدولي وتدوينه وتعزيز المعرفة به بشكل تدريجي.

الاستراتيجية

6-69 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم الفني إلى اللجنة السادسة، ولجنة القانون الدولي، واللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة، واللجان الخاصة أو المخصصة الأخرى، أو إلى المؤتمرات الدبلوماسية، لدى نظرها في الصكوك القانونية وصياغتها، عن طريق المساعدة في تسيير الإجراءات، وتقديم المشورة القانونية، وإعداد مشاريع نصوص الصكوك القانونية والقرارات والمقررات، وإعداد وثائق المعلومات الأساسية، والدراسات التحليلية والتقارير. وسيواصل البرنامج الفرعي تقديم المساعدة إلى الهيئات القانونية للجمعية العامة عند النظر في استخدام الدول للإجراءات المتوخاة في قرارات الجمعية ذات الصلة.

6-70 وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا تنفيذ ولايات برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة فهمه، الذي أنشأته الجمعية العامة. وهذا ما يشمل تخطيط وتنظيم وتنفيذ أربعة برامج تدريبية وجها لوجه، هي برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي ودورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ؛ ومواصلة تطوير ونشر وتعهد المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، وهي مركز إلكتروني للتدريب والبحث متاح مجانا عن طريق الإنترنت؛ وإعداد ونشر المنشورات القانونية الرئيسية والمعلومات المتعلقة بالعمل القانوني للأمم المتحدة.

6-71 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بمساعدة مكاتب الهيئات التي يقدم البرنامج الفرعي خدماته لها في وضع وتنفيذ أساليب العمل وبرامج العمل التي تكفل استمرارية تصريف الأعمال.

6-72 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) المداولات السلسة للهيئات التشريعية والقانونية، وإبرام مشاريع الصكوك القانونية، وتعزيز الاحترام العالمي للقانون الدولي؛

(ب) التقدير الأوسع للقانون الدولي وزيادة عدد الأفراد المدربين على فهم القانون الدولي؛

(ج) لجنة القانون الدولي تنهض بدراستها عن ارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي.

الأداء البرنامجي في عام 2020

6-73 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

المداولات المرعية للجنة السادسة خلال القيود المفروضة على الاجتماعات المعقودة بالحضور الشخصي نتيجة لجائحة كوفيد-19

6-74 يعمل البرنامج الفرعي بصفته أمانة اللجنة السادسة للجمعية العامة، التي تعقد دورتها السنوية عادة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وفي عام 2020، كان ثمة احتمال كبير في أن تؤثر القيود المفروضة على عقد اجتماعات في مقر الأمم المتحدة نتيجة لجائحة كوفيد-19 على قدرة اللجنة السادسة على عقد دورتها السنوية واختتامها. ودعم البرنامج الفرعي مكتب اللجنة في وضع وتنفيذ برنامج عمل مصمم لكفالة استمرارية تصريف الأعمال مع مراعاة شواغل الوفود وتفضيلاتها. وفي حالات عديدة، انطوى ذلك على تنفيذ أساليب عمل جديدة، على أساس استثنائي، فضلا عن الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

6-75 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق هذا الهدف، كما يتضح من اختتام النظر في جميع بنود جدول الأعمال المخصصة للجنة السادسة على الرغم من القيود المستمرة على عقد الاجتماعات بالحضور الشخصي نتيجة للتدابير الصحية والنظافية التي نفذت في ضوء جائحة كوفيد-19 (انظر الجدول 6-11).

الجدول 6-11
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
الانتهاء من النظر في جميع بنود جدول الأعمال المخصصة للجنة السادسة في ظل ظروف العمل العادية	الانتهاء من النظر في جميع بنود جدول الأعمال المخصصة للجنة السادسة في ظل ظروف العمل العادية	الانتهاء من النظر في جميع بنود جدول الأعمال المخصصة للجنة السادسة على الرغم من القيود المستمرة الناجمة عن جائحة كوفيد-19

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

6-76 نظرا لتأثير كوفيد-19 خلال عام 2020، اضطر البرنامج الفرعي إلى إلغاء بعض الأنشطة في إطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، أي برامج التدريب بالحضور الشخصي. وفي استكشاف بدائل لهذه البرامج، ثمة تحديات كبيرة تتمثل في عدم توفر الاتصال بالإنترنت لبعض المستفيدين، وتعدد المناطق الزمنية التي ينبغي استيعابها، وقلة عدد الساعات التي يمكن استخدامها للتدريب. وألغي تسجيل اثنتي عشرة محاضرة للمكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي في نيويورك بسبب كوفيد-19، فضلا عن جلسة تسجيل خارج الموقع. ولم يتمكن فريق المكتبة من تحميل محتوى جديد على الموقع الشبكي للمكتبة نظرا لعدم تمكنه من الوصول إلى الخادم البعيد لعدة أشهر لأسباب تتعلق بالأمن السيبراني. وبالمثل، تأثر البرنامج الفرعي بتأجيل دورة لجنة القانون الدولي لعام 2020 بسبب تأثير كوفيد-19. وحدد البرنامج الفرعي أنشطة معدلة لتوفير شكل من أشكال بناء القدرات إلى أن يتسنى استئناف البرامج بالحضور الشخصي بأمان. وعلى سبيل المثال، زود مقدمو الطلبات إلى برامج التدريب الملغاة بمنهاج تعليمي ذاتي الخطى عن بعد وضعه البرنامج الفرعي كوسيلة مؤقتة لبناء القدرات. وأكدت هذه الأنشطة المعدلة أنه لا يمكن الاستعاضة عن الحضور الشخصي. وأكدت اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه في دورتها الخامسة والخمسين المعقودة في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2020 أهمية التبادلات التي تجري خلال البرامج التدريبية.

النتائج المقررة لعام 2022

7-76 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وبالتالي تبيّنان الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: الوصول إلى جمهور أوسع من المهتمين بالقانون الدولي[31]

الأداء البرنامجي في عام 2020

8-76 واصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بتدريس القانون الدولي ونشره وزيادة تفهمه، تمشيا مع ولايته، واضطلع بمبادرات لمساعدة الجماهير على زيادة إمكانية اطلاعها على المواضيع الأساسية للقانون الدولي ومعرفتها بها.

9-76 أسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة إمكانية اطلاع جمهور أوسع من المستفيدين على القانون الدولي والمعرفة به، وهو ما حقق الهدف المقرر المتمثل في استخدام سلسلات قصيرة من المحاضرات تتناول المواضيع الأساسية للقانون الدولي في شكل بث مرئي وصوتي، على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020. وفي عام 2020، أضيفت إلى المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي في شكلين مرئي وصوتي سلسلات قصيرة عن مواضيع القانون الدولي، من قبيل "العلاقات الدبلوماسية والقنصلية" و "القانون الدولي لحقوق الإنسان" و "قانون مسؤولية الدول".

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

10-76 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيدعم البرنامج الفرعي تدريس القانون الدولي ونشره وزيادة تفهمه من خلال مواصلة توسيع نطاق السلسلات القصيرة، مما يسهم في زيادة إمكانية اطلاع جمهور أوسع من المستفيدين على القانون الدولي والمعرفة به. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 6-12).

(31) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020 (A/74/6/Add.1).

الجدول 6-12

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
عدم وجود وحدات تتناول مواضيع القانون الدولي التمهيدية على الموقع الشبكي للمكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي يسهل الوصول إليها من جانب المستخدمين ذوي المعرفة المحدودة به	إعداد وإنتاج سلسلات قصيرة من المحاضرات عن المواضيع الأساسية للقانون الدولي	استخدام سلسلات قصيرة من المحاضرات عن المواضيع الأساسية للقانون الدولي في شكل مقاطع فيديو وملفات صوتية بما يسهم في زيادة إمكانية اطلاع جماهير أوسع على القانون الدولي وزيادة معرفتها به	توسيع نطاق السلسلات القصيرة من المحاضرات عن المواضيع الأساسية للقانون الدولي من حيث الموضوع الذي يجري تناوله، مما يسهم في زيادة إمكانية الاطلاع على القانون الدولي وزيادة المعرفة به	توسيع نطاق السلسلات القصيرة من المحاضرات عن المواضيع الأساسية للقانون الدولي من حيث الموضوع الذي يجري تناوله، مما يسهم في زيادة إمكانية الاطلاع على القانون الدولي وزيادة المعرفة به

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: المعلومات المتعلقة بالقانون الدولي التي يمكن لأكثر من نصف مليون شخص الاطلاع عليها[32]

الأداء البرنامجي في عام 2020

6-81 تتمثل ولاية البرنامج الفرعي في نشر المعلومات المتصلة بالقانون الدولي، ولا سيما أنشطة الهيئات القانونية التي يقدم الخدمات لها. وقد تم الاضطلاع بذلك من خلال إعداد عدد من المنشورات، التي تصدر في نسخ مطبوعة، بما في ذلك *الحولية القانونية للأمم المتحدة*، *وسلسلة الأمم المتحدة التشريعية*، *ومجموعة قرارات التحكيم الدولي*، *وموجزات الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية*، *وحوليات لجنة القانون الدولي*، *وأعمال لجنة القانون الدولي*، *ومرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة*، والوثائق الرسمية لشتى المؤتمرات الدبلوماسية للمفوضين التي دعت إليها الجمعية العامة للتفاوض بشأن معاهدات متعددة الأطراف.

6-82 وانتقلت أنشطة البرنامج الفرعي المتعلقة بنشر المعلومات المتصلة بالقانون الدولي أيضا إلى شبكة الإنترنت من خلال إنشاء أكثر من 20 موقعا شبكيا وتوسيعها. وبالإضافة إلى المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، يقوم البرنامج الفرعي بتعهد مواقع شبكية مخصصة للمنشورات المذكورة أعلاه ولجميع الهيئات القانونية التي يخدمها بوصفه أمانتها، بما في ذلك المواقع الشبكية للجنة السادسة، ولجنة القانون الدولي، واللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة. ومع أن المواقع الشبكية مخصصة في المقام الأول للاستخدام من جانب الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة، فهي أيضا تزود عامة الجمهور، ولا سيما الأوساط الأكاديمية، بالمعلومات المتعلقة بأنشطة المنظمة في مجال التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه. وتحتوي جميع المواقع الشبكية على معلومات مستفيضة، وقد صُممت كأدوات بحثية، وذلك عن طريق تضمينها، على سبيل المثال، القدرة على البحث في النصوص الكاملة ووصلات للوثائق بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة

(32) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

(بالقدر المتاح). ويسعى البرنامج الفرعي، من خلال تزويد أي شخص يستطيع الوصول إلى الإنترنت بإمكانية البحث في أعمال الهيئات القانونية للأمم المتحدة، إلى تعزيز إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بالقانون الدولي والمعرفة به.

6-83 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق هدف النهوض بالمعرفة بالقانون الدولي، كما يتضح من عدد فرادى المستخدمين النهائيين للمواقع الشبكية البالغ 000 638 مستخدم، وهو ما تجاوز الهدف المقرر البالغ 000 590 مستخدم الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

6-84 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تعهد وتوسيع مواقعه الشبكية المختلفة بهدف مواصلة زيادة عدد فرادى المستخدمين النهائيين. ويعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الثاني من الباب 6).

الشكل الثاني من الباب 6

مقياس الأداء: عدد فرادى المستخدمين النهائيين للمواقع الشبكية (سنويا)

(بآلاف المستخدمين)

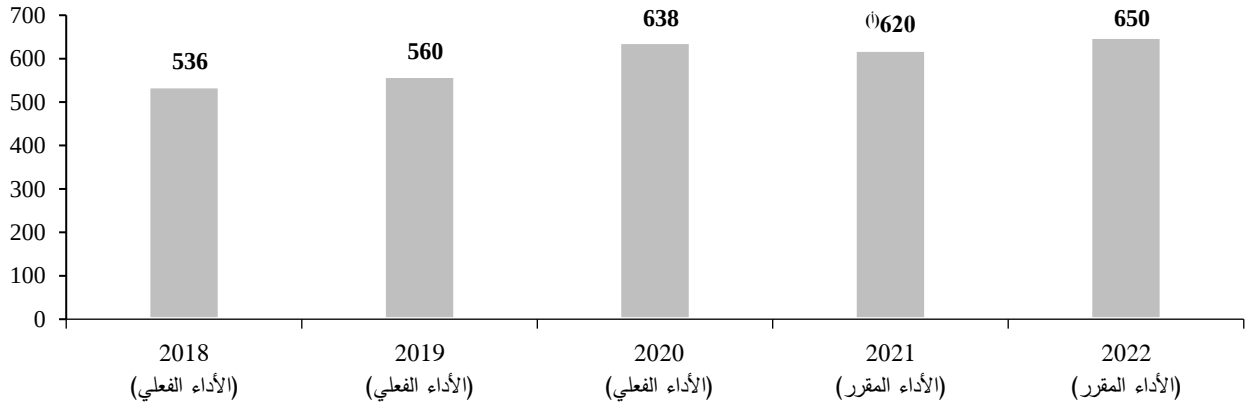

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: النهوض بدراسة لجنة القانون الدولي بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

6-85 سيقوم البرنامج الفرعي، تمشيا مع ولايته المتمثلة في دعم التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، بمساعدة لجنة القانون الدولي في النهوض بالمعرفة والفهم للآثار القانونية المحتملة لارتفاع مستوى سطح البحر بموجب القانون الدولي، وهو أمر حاسم بالنسبة للجهود العالمية الرامية إلى مكافحة هذا الجانب من جوانب تغير المناخ والتخفيف من آثاره، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية والدول ذات المناطق الساحلية المنخفضة. وزود البرنامج الفرعي الرؤساء المشاركين لفريق الدراسة التابع للجنة القانون الدولي بمواد بحثية ومساعدة ذات صلة بالنظر في الآثار القانونية المحتملة على خطوط الأساس للدول، والحدود الخارجية لمساحاتها البحرية التي تقاس من خطوط الأساس، وحدودها البحرية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

6-86 تمثَّل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في الحاجة إلى تعزيز خبرته الداخلية بشأن الآثار المعقدة لارتفاع مستوى سطح البحر على القانون الدولي. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز معرفته الفنية بالمسائل القانونية والسياساتية المنطبقة، ولا سيما المسائل المنطبقة على القواعد المنصوص عليها في القانون الدولي فيما يتعلق بكيان الدولة وحماية الأشخاص. وبذلك، سيقدم البرنامج الفرعي مزيدا من المواد البحثية والمساعدة إلى الرؤساء المشاركين لفريق الدراسة التابع للجنة القانون الدولي، وفقا لولايته. وسيمكن ذلك الفريق من المضي قدما في دراسته في عام 2022 لتشمل أيضا المسائل المتعلقة بكيان الدولة، والتي قد تنشأ نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر، وحماية الأشخاص المشردين بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

6-87 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من التقدم المحرز في دراسة لجنة القانون الدولي للمسائل المتصلة بكيان الدولة، والتي قد تنشأ نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر، وحماية الأشخاص المشردين بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر (انظر الجدول 6-13).

الجدول 6-13

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
–	–	يمكن للرؤساء المشاركين لفريق الدراسة التابع للجنة القانون الدولي الاطلاع على مواد بحثية للنظر في إمكانية حماية الأشخاص	تحديد لجنة القانون الدولي مجالات التركيز فيما يتعلق بالآثار المترتبة على ارتفاع مستوى سطح البحر	إحراز تقدم في دراسة لجنة القانون الدولي للمسائل المتصلة بكيان الدولة وحماية الأشخاص المشردين بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر

الولايات التشريعية

6-88 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

174 (د-2) إنشاء لجنة للقانون الدولي

487 (د-5) الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة تيسير إتاحة أدلة القانون الدولي العرفي

987 (د-10) نشر وثائق لجنة القانون الدولي

2099 (د-20) تقديم المساعدة التقنية لتشجيع تعليم القانون الدولي، ودراسته، ونشره، وتفهمه على نطاق أوسع

3006 (د-27) *الحولية القانونية للأمم المتحدة*

209/73 حماية الأشخاص في حالات الكوارث

276/73 إقامة العدل في الأمم المتحدة

180/74 مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا

188/74 الحماية الدبلوماسية

189/74 النظر في منع الضرر العابر للحدود الناجم عن أنشطة خطرة وتوزيع الخسارة في حالة وقوع ذلك الضرر

193/74 قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود

132/75	المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات	139/75	النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين
133/75	تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثالثة والخمسين	140/75	تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة
134/75	برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه	141/75	سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي
135/75	تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثانية والسبعين	142/75	نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقه
136/75	الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية	143/75	مسؤولية المنظمات الدولية
137/75	طرد الأجانب	144/75	تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه
138/75	حالة البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف المعقودة في عام 1949 المتعلقين بحماية ضحايا المنازعات المسلحة	145/75	التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي
		146/75	تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف

المنجزات المستهدفة

6-89 يعرض الجدول 6-14 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 6-14

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**17**	**14**	**14**	**17**
1 - تقارير عن البنود المعروضة على اللجنة السادسة للجمعية العامة، بما في ذلك عن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، والمساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات	17	14	14	17
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**138**	**32**	**138**	**147**
2 - اجتماعات اللجنة السادسة	40	26	40	40
3 - اجتماعات لجنة القانون الدولي	86	–	87	96
4 - جلسات اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه	2	1	2	1
5 - جلسات اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة	8	5	7	8
6 - جلسات اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة 210/51 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 1996	2	–	2	2
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**88**	**20**	**88**	**88**
7 - برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي	30	–	30	30
8 - دورة الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا	20	20	20	20
9 - دورة الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لآسيا والمحيط الهادئ	19	–	19	19

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
10 - دورة الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	19	–	19	19
المنشورات (عدد المنشورات)	**11**	**8**	**8**	**8**
11 - *مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة*	2	–	–	1
12 - *سلسلة الأمم المتحدة التشريعية*	1	–	–	–
13 - *حولية لجنة القانون الدولي*	5	5	5	5
14 - *الحولية القانونية للأمم المتحدة*	2	1	1	1
15 - *الحولية القانونية للأمم المتحدة: طبعة خاصة*	–	–	1	–
16 - *تقارير الأمم المتحدة عن قرارات التحكيم الدولي*	1	1	1	1
17 - منشور عن الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء لجنة القانون الدولي	–	1	–	–
المواد التقنية (عدد المواد)	**25**	**56**	**25**	**25**
18 - مدخلات في المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، بما في ذلك المحاضرات	25	56	25	25

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم المشورة إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، بما فيها اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي؛ وتوفير الخبرة التقنية للمقررين الخاصين للجنة القانون الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بالتقارير المقدمة إلى لجنة القانون الدولي.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: محاضرات وإحاطات ومساعدة تقنية عند الطلب، في مجال القانون الدولي العام.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: المواقع الشبكية، بما فيها تلك المتعلقة باللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي وبرنامج المساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، والمنشورات التي يعدها البرنامج الفرعي؛ وتطوير وتحديث وتعهد المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي على الإنترنت، والتي توفر تدريبا عالي الجودة لعدد غير محدود من الأفراد والمؤسسات في جميع أنحاء العالم.

البرنامج الفرعي 4
قانون البحار وشؤون المحيطات

الهدف

90-6 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز قانون البحار من أجل الاستخدام السلمي للمحيطات وحفظها واستخدامها بشكل مستدام، وليكون أساس العمل والتعاون على كل من الصعد الوطني والإقليمي والعالمي في القطاع البحري.

الاستراتيجية

91-6 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم مشورة الخبراء إلى الدول والمنظمات الدولية بشأن قانون البحار وشؤون المحيطات، ولا سيما فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، واتفاق عام 1995 لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وأعمال الجمعية العامة بشأن المحيطات وقانون البحار ومصائد الأسماك المستدامة.

6-92 وسيواصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم بوجه خاص للأنشطة التعاونية المستدامة المتصلة بمصائد الأسماك فيما بين الدول والكيانات الأخرى. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا تقديم الخدمات إلى لجنة حدود الجرف القاري. وسيضطلع البرنامج الفرعي بأنشطة موسعة لبناء القدرات (الزمالات، والدورات التدريبية، وحلقات العمل) بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين.

6-93 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تنفيذ الدول لتلك الصكوك بفعالية، وزيادة عدد الدول الأطراف في الاتفاقية وفي اتفاقي التنفيذ المتصلين بها؛

(ب) تعزيز التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة بشأن قضايا المحيطات والمناطق الساحلية بما يؤدي إلى تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها المستدام؛

(ج) تحسين فهم النظام القانوني للمحيطات وتعزيز قدرات الموارد البشرية للدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص البلدان النامية، لتطبيق ذلك النظام بفعالية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

6-94 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

التقدم المحرز في وضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام

6-95 في ضوء المعدل غير المسبوق للتآكل المستمر للتنوع البيولوجي البحري وآثار الممارسات غير المستدامة على البيئة البحرية ومواردها، شرعت الجمعية العامة في عام 2005 في عملية لدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وقد أسفرت هذه العملية عن قرار الجمعية العامة في عام 2017 بعقد مؤتمر حكومي دولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام (القرار 249/72).

6-96 وواصل البرنامج الفرعي دعم عمل المؤتمر في عامي 2018 و 2019 خلال اجتماع تنظيمي وثلاث دورات، لا سيما وضع صك بموجب الاتفاقية، من خلال أمور منها مساعدة رئيسه ووفوده في إعداد مشاريع نصوص اتفاق، والمساعدة في تقديم التقارير إلى الجلسة العامة من ميسري الأفرقة العاملة غير الرسمية المنشأة لضمان الشفافية، وتقديم إسهامات في بيانات الرئيس، بما في ذلك مقترحات للمضي قدما، وإعداد تجميعات مرجعية، بما في ذلك تجميعات للمقترحات النصية مادةً مادة، وتسهيل عمل الوفود، مما يمكنها من المضي قدما في مناقشاتها والنهوض بالأهداف العامة للمؤتمر خلال فترة ما بين الدورات.

6-97 وفي حين قررت الجمعية العامة تأجيل الدورة الرابعة للمؤتمر التي كان من المقرر عقدها في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19 (المقرر 543/74)، فإن البرنامج الفرعي قدم الخدمات للاجتماعات والمشاورات الافتراضية التي عقدها رئيس المؤتمر، بما في ذلك اجتماعات المكتب، لإعداد برنامج عمل لفترة ما بين الدورات. ونظم البرنامج الفرعي أيضا منتديات بين الدورات وقدم خدمات لها، وساعد ميسري الأفرقة العاملة غير الرسمية في تحديد المسائل الرئيسية التي يمكن عقد المناقشات بشأنها.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

6-98 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من إمكانية اطلاع الدول الأعضاء على مشروع نص منقح لاتفاق وتجميع المقترحات النصية المقدمة لكي ينظر فيها في الدورة الرابعة. وعلاوة على ذلك، أسهم هذا العمل أيضا في الحصول على ردود فعل إيجابية من الدول الأعضاء بشأن دورات العمل وتجميع وصياغة التنقيحات لنص اتفاق (انظر الجدول 6-15).

الجدول 6-15
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
إمكانية اطلاع الدول الأعضاء والوفود وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين على جميع المعلومات المتعلقة بالمؤتمر	إمكانية اطلاع الدول الأعضاء والوفود على ورقة شاملة تتضمن مقترحات (أكثر من 700 صفحة)، وتعزيز فهم الدول الأعضاء للمسائل ذات الصلة عن طريق وضع مشروع أولي لنص اتفاق	إمكانية اطلاع الدول الأعضاء على مشروع نص منقح لاتفاق، وتجميع المقترحات النصية للنظر فيها في الدورة الرابعة الحصول على ردود فعل إيجابية من الدول الأعضاء بشأن دورات العمل وتجميع وصياغة التنقيحات لنص اتفاق

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

6-99 نظرا للتأجيل المرتبط بكوفيد-19 للدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام والاجتماع الحادي والعشرين لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، تعين على البرنامج الفرعي إلغاء العمليات المضطلع بها بالحضور الشخصي التي كان من المقرر إجراؤها دعما لهذين الاجتماعين، وفي حالة المؤتمر الحكومي الدولي، بذل البرنامج الفرعي جهودا مكثفة لدعم الحوارات البديلة بين الدورات. وأثرت الجائحة أيضا على إعداد *التقييم العالمي الثاني للمحيطات* بحلول عام 2020، الذي يعتمد على أنشطة الخبراء بالحضور الشخصي، وأنشطة التوعية المقررة ذات الصلة. وقد تم تنفيذ عملية إعداد التقييم من خلال عمليات افتراضية أقل فعالية وكفاءة تتطلب دعما لوجستيا إضافيا من البرنامج الفرعي. وعلاوة على ذلك، وبسبب هذه الجائحة، أجّل البرنامج الفرعي الأنشطة المقررة بالحضور الشخصي في مجال بناء القدرات، وأرجأ الزمالات. وأتاح البرنامج الفرعي إجراء مشاورات من خلال منصات افتراضية أو عن طريق المراسلات، وساعد الدول الأعضاء وأعضاء لجنة حدود الجرف القاري والخبراء في استخدام أساليب عمل أخرى على شبكة الإنترنت لضمان تنفيذ الأنشطة التي صدر بها تكليف في الوقت المناسب. واستعيض عن الأنشطة المقررة بالحضور الشخصي لزيادة الوعي بالإطلاق الوشيك للتقييم الثاني وتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات في مجال المحيطات بسلسلة من الأنشطة على الإنترنت، بما في ذلك حملة لنشر الوعي في مجال العلوم والسياسات، وحلقة دراسية شبكية. وجرى تحويل أنشطة التعاون التقني المقررة إلى أساليب إقامة الأنشطة عبر الإنترنت، بما في ذلك المشاورات الافتراضية وحلقات العمل والتدريب. وفيما يتعلق بأنشطة بناء القدرات، نُظم برنامجان للتدريب عبر الإنترنت للمشاركين الذين تم اختيارهم لبرامج الزمالة بالحضور الشخصي في عام 2020 ولجمهور أوسع من خبراء المحيطات. وكان لهذه التغييرات تأثير على الأداء البرنامجي في عام 2020 على النحو المحدد في النتيجتين 2 و 3 أدناه.

6-100 بيد أنّ البرنامج الفرعي حدّد في الوقت نفسه أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وتمثَّل ذلك تحديدا في فريق الخبراء للعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية، وأدرج نتائج البحوث في *التقييم العالمي الثاني للمحيطات* فيما يتعلق بآثار جائحة كوفيد-19 على الاستخدامات البشرية للمحيطات، خاصة فيما يتعلق بالصناعات البحرية. وكان أحد برامج التدريب على الإنترنت يهدف إلى زيادة فهم المشاركين لآثار الجائحة واستجابتهم لها في سياق قانون البحار وشؤون المحيطات، كخطوة أولى نحو وضع استراتيجيات لزيادة القدرة على الصمود. كما تم تعديل تنفيذ مشروع لمساعدة الدول في تطوير استراتيجيات اقتصادية وتجارية في مجال المحيطات ليشمل أنشطة بشأن آثار الجائحة على إدارة المحيطات وسبل العيش وسلاسل قيمة الاقتصاد الأزرق الأوسع نطاقا. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق نتائج في عام 2020، على النحو المحدَّد في النتيجة المستجدة لعام 2020 أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

6-101 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وبالتالي تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات عن طريق إعداد *التقييم العالمي الثاني للمحيطات*[33]

الأداء البرنامجي في عام 2020

6-102 واصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم الفني وخدمات المؤتمرات للفريق العامل المخصص الجامع التابع للجمعية العامة المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية، والمكتب، وفريق الخبراء، ومجموعة الخبراء، وأفرقة الصياغة، في أعمالهم المتصلة بإعداد *التقييم العالمي الثاني للمحيطات*. قدم البرنامج الفرعي أيضا دعما فنيا وتقنيا لاستعراض التقييم، بما في ذلك استعراض أقران أجراه خبراء، وأعقب ذلك استعراض أجرته الدول وورد خلاله أكثر من 000 3 تعليق خطي أطلع عليها فريق الخبراء. وواصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم إلى الأمانة فيما يتعلق بالتحرير والترجمة والنشر المكتبي، وبدأ أنشطة على الإنترنت لزيادة الوعي بالتقييم، بما يعزز الترابط بين العلوم والسياسات.

6-103 وأسهم العمل المذكور أعلاه في إنجاز *التقييم العالمي الثاني للمحيطات*، الذي رحبت الجمعية العامة، في قرارها 239/75، بموجزه ووافقت عليه، والذي سيؤدي إلى تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات، مما سيزيد من دعم الإدارة المستدامة والمتكاملة للمحيطات. ولم يحقق ذلك الهدف المتمثل في نشر *التقييم العالمي الثاني للمحيطات*، على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020، نظرا للتأخير في وضع الصيغة النهائية لمشروعه بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 على بعض أعضاء فريق الخبراء وأفرقة الصياغة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

6-104 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيقدم البرنامج الفرعي الدعم لإعداد وثائق مقتضبة تتضمن معلومات محددة ذات صلة بالسياسات مستمدة من *التقييم العالمي الثاني للمحيطات* من حيث صلتها بالعمليات الحكومية الدولية الأخرى المتصلة بالمحيطات ودعمها لها. وسيواصل البرنامج الفرعي تطوير برنامج لبناء القدرات لتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، وسيبدأ تنفيذه. وسيواصل البرنامج الفرعي وضع وتنفيذ استراتيجية للتوعية والتواصل، عملا بالقرار الذي اتخذه الفريق العامل المخصص والدروس المستفادة من الدورة الثانية. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 6-16).

(33) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020 (A/74/6/Add.1).

الجدول 6-16

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
تشكيل مجموعة الخبراء وأفرقة الصياغة، وتنظيم حلقات عمل إقليمية	إعداد فصول *التقييم العالمي الثاني للمحيطات* وإجراء استعراض أقران لها	إنجاز *التقييم العالمي الثاني للمحيطات*؛ وإقرار موجزه من قبل الجمعية العامة، بحيث يفضي ذلك إلى تعزيز للترابط بين العلوم والسياسات	السنة الأولى من الدورة الثالثة للعملية المنتظمة للفترة 2021-2025؛ وبدء العمل على *التقييم العالمي الثالث للمحيطات*	إمكانية اطلاع الدول الأعضاء على وثائق تتضمن معلومات ذات صلة بالسياسات مستمدة من *التقييم العالمي الثاني للمحيطات*، وزيادة فرص تطوير الدول لقدراتها على تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: التقدم المحرز في جعل مصائد الأسماك العالمية مستدامة[34]

الأداء البرنامجي في عام 2020

105-6 يسر البرنامج الفرعي إجراء مشاورات مكثفة فيما بين الدول الأعضاء التي تتناول تقييم أثر الجائحة على عمليات مصائد الأسماك المستدامة. وعلى الرغم من انعقاد الجولة الخامسة عشرة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في اتفاق الأرصدة السمكية، أرجئ إلى عام 2022 كل من الاستعراض المتعلق بصيد الأسماك في قاع البحار والمؤتمر الاستعراضي المستأنف لاتفاق الأرصدة السمكية. وأكمل البرنامج الفرعي مجموعة من الأعمال التحضيرية للعمليات المذكورة أعلاه، بما في ذلك إصدار تقرير عن صيد الأسماك في قاع البحار وإعداد وثائق أولية للمؤتمر الاستعراضي المستأنف. وقدم البرنامج الفرعي إسهامات في أنشطة بناء القدرات الرامية إلى تحسين استدامة مصائد الأسماك العالمية من خلال تحسين تنفيذ النظام القانوني الدولي لمصائد الأسماك.

106-6 وأسهم العمل المذكور أعلاه في مواصلة البلدان والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك الأعمال التحضيرية لاستئناف المؤتمر الاستعراضي، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في استكمال البلدان والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك الأعمال التحضيرية للدورة الجديدة للمؤتمر الاستعراضي، على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021، وذلك بسبب الحالة الناجمة عن كوفيد-19 وتأجيل المؤتمر الاستعراضي المستأنف إلى عام 2022. ولم توزع الاستبيانات التي من المقرر أن تجمعها الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك لكي يسترشد بها في صياغة تقرير الأمين العام. وعلى الرغم من التأجيل، واصل البرنامج الفرعي مساعدة الدول عن طريق تيسير المشاورات بالمراسلة، وأسهم بالتالي في وضع اتفاق بشأن مشروع جدول الأعمال ومشروع تنظيم أعمال المؤتمر.

(34) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

6-107 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، واستجابة للتطورات الأخيرة، سيتطور عمل البرنامج الفرعي ليشمل الإعداد للمؤتمر الاستعراضي المستأنف وعقده ومتابعته الفنية، وتيسير استعراض الجمعية العامة لقراراتها التي تتناول آثار الصيد في قاع البحار في النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وفي استدامة الأرصدة السمكية في أعماق البحار في الأجل الطويل. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المحدث المبين أدناه (انظر الجدول 6-17).

الجدول 6-17

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
تلتزم البلدان بالنظر في أن تصبح طرفا في اتفاق الأرصدة السمكية (ثلاثة تصديقات إضافية في عام 2018) وتنفيذ توصيات المؤتمر الاستعراضي	تواصل البلدان والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك استعراض وتنفيذ التوصيات؛ وتقرر الجمعية العامة عقد دورة جديدة للمؤتمر الاستعراضي في عام 2021	تحرز البلدان والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك تقدما في الأعمال التحضيرية للدورة الجديدة للمؤتمر الاستعراضي؛ ويمكن للدول الأعضاء الاطلاع على تقرير للأمين العام عن آثار الصيد في قاع البحار في النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وفي استدامة الأرصدة السمكية في أعماق البحار في الأجل الطويل	تتلقى البلدان والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك الاستبيانات المتعلقة بتنفيذ توصيات المؤتمر الاستعراضي الذي عقد في عام 2016 وتبدأ في تجميعها؛ وتنظر البلدان في تنفيذ نهج مراع للنظام الإيكولوجي إزاء إدارة مصائد الأسماك في سياق المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في اتفاق الأرصدة السمكية	يستعرض المؤتمر الاستعراضي تنفيذ الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التوصيات البالغ عددها 111 توصية المعتمدة في عام 2016 على أساس تقرير الأمين العام، ويعتمد توصيات إضافية بشأن تعزيز تنفيذ اتفاق الأرصدة السمكية، حسب الاقتضاء؛ وتجري الجمعية استعراضا لآثار الصيد في قاع البحار في النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وفي استدامة الأرصدة السمكية في أعماق البحار في الأجل الطويل

النتيجة 3: تحسين القدرة على الإدارة المستدامة والمتكاملة للمحيطات

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

6-108 إن توسيع أنشطة بناء القدرات للدول النامية لتلبية الحاجة المتزايدة للمساعدة على التنفيذ الكامل للاتفاقية واتفاق الأرصدة السمكية والصكوك ذات الصلة والاستفادة من التنمية المستدامة للمحيطات والبحار والمشاركة الكاملة في المنتديات العالمية والإقليمية ذات الصلة، هو إحدى الولايات الرئيسية للأمين العام الواردة في قرارات الجمعية العامة السنوية. وأبرزت آثار الجائحة كذلك أهمية بناء القدرات في مساعدة الدول والمنظمات الحكومية الدولية على الاستفادة من إمكانات المحيطات

والبحار لتحقيق تعاف مستدام ومرن. وقد وفر البرنامج الفرعي مجموعة من الأنشطة القائمة على الاحتياجات والتي يعزز بعضها بعضا، بما في ذلك مشاريع التعاون التقني، والزمالات، وحلقات العمل، والمشورة، وبرامج التوعية، والمناسبات الخاصة، والمواد الإعلامية. وتشمل هذه الأنشطة مختلف المجالات ذات الصلة، بما في ذلك: (أ) الاتفاقية، واتفاق الأرصدة السمكية والصكوك ذات الصلة، إضافة إلى العمليات الأخرى التي صدر بها تكليف؛ (ب) شؤون المحيطات، بما في ذلك أفضل الممارسات، والتكيفات الوطنية؛ (ج) خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المدرجة فيها؛ (د) الاقتصادات القائمة على المحيطات المستدامة؛ (هـ) المحيطات وتغير المناخ.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

6-109 تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في أن أنشطة بناء القدرات تولد آثارا أكثر أهمية وديمومة عندما تكون مصممة خصيصا لتلبية احتياجات محددة، ومسترشدة بهدف زيادة امتلاك زمام الأمور على الصعيد المحلي، وتعتمد نهجا قائما على تعدد أصحاب المصلحة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيعمل البرنامج الفرعي مع الشركاء الوطنيين وسيكثف جهوده لكفالة أن تسترشد أنشطة بناء القدرات بالاحتياجات المحددة، وسيهدف إلى زيادة امتلاك زمام الأمور على الصعيد المحلي واتباع نهج قائم على تعدد أصحاب المصلحة في كل خطوة. وسيطور البرنامج الفرعي أيضا شراكات استراتيجية متوسطة الأجل وطويلة الأجل مع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم شركاؤه داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، لاستكشاف أوجه التآزر بين الأنشطة، قدر الإمكان، من أجل التطوير المشترك لأنشطة بناء القدرات وتنفيذها. وأخيرا، ونتيجة لتأجيل الأنشطة المقررة بالحضور الشخصي لبناء القدرات وإرجاء الزمالات بسبب جائحة كوفيد-19، برزت أهمية الاستخدام الفعال لأساليب إقامة الأنشطة عبر الإنترنت، بما في ذلك المشاورات وحلقات العمل والتدريبات الافتراضية. وسيزيد البرنامج الفرعي من تطوير وتنفيذ أنشطة افتراضية إضافية لبناء القدرات، مع التسليم بأن الأنشطة التي تتطلب الحضور الشخصي تشكل طريقة أكثر فعالية وتأثيرا لإقامة الأنشطة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

6-110 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من تحسين القدرة الإقليمية والوطنية على تنفيذ نظام الاتفاقية ووضع وتنفيذ تدابير لإدارة المحيطات. ويمكّن تحسين القدرات الدول من وضع وتنفيذ تدابير مستدامة ومتكاملة لإدارة المحيطات، بما في ذلك من خلال اعتماد أو تنقيح التشريعات والسياسات والآليات الوطنية، والمشاركة الفعالة والمستنيرة في المفاوضات الدولية ذات الصلة (انظر الجدول 6-18).

الجدول 6-18
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
تتاح للدول إمكانية الوصول إلى برامج جديدة وفرص تدريب إضافية بالحضور الشخصي تعزز فهمها لإدارة المحيطات، بما في ذلك الصلات بين	تتاح للدول فرص تدريب إضافية لتحسين قدرتها على وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتنمية القطاعات الاقتصادية	تتاح للدول إمكانية الوصول إلى مشاريع جديدة ومساعدات تقنية إضافية وفرص تدريب افتراضية لتعزيز فهمها لآثار جائحة كوفيد-19	تتخذ الدول إجراءات، من خلال السياسات على سبيل المثال، لتعزيز امتلاك زمام الأمور على الصعيد المحلي	تحسين القدرة الإقليمية والوطنية على تنفيذ نظام الاتفاقية ووضع وتنفيذ تدابير لإدارة المحيطات. ويمكّن تحسين القدرات الدول من وضع وتنفيذ

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
الاتفاقية وأهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى المشاركة المستنيرة في اللجنة التحضيرية لوضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، وفي المؤتمر الحكومي الدولي ذي الصلة	القائمة على المحيطات في إطار الاتفاقية	على المحيطات وقانون البحار والتخفيف من هذه الآثار، إضافة إلى زيادة إمكانية الوصول وتبادل المعارف من جانب جمهور أوسع نطاقا	تتاح للدول فرص جديدة وإضافية للتدريب القائم على تعدد أصحاب المصلحة (بالحضور الشخصي وعلى الإنترنت) لتعزيز احتياجاتها من القدرات المحددة للاستجابة للمسائل الناشئة المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، بما في ذلك عن طريق تعزيز امتلاك زمام الأمور على الصعيد المحلي	تدابير مستدامة ومتكاملة لإدارة المحيطات، بما في ذلك من خلال اعتماد أو تنقيح التشريعات والسياسات والآليات الوطنية، والمشاركة الفعالة والمستنيرة في المفاوضات الدولية ذات الصلة

الولايات التشريعية

111-6 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

المواد 16 (2) و 47 (9) و 63 (2) و 64 و 75 (2) و 76 (9) و 84 (2) و 116-119 و 287 (8) و 298 (6) و 312 و 313 (1) و 319 (1) و (2)

المرفق الثاني: المواد 2 (2) و (5) و 6 (3)

المرفق الخامس: المادتان 2 و 3 (هـ)

المرفق السادس: المادة 4 (4)

المرفق السابع: المادة 2 (1)

المرفق الثامن: المادة 3 (هـ)

اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال

المادتان 26 (1) و 36

قرارات الجمعية العامة

66/37	مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار	33/54	نتائج استعراض لجنة التنمية المستدامة للموضوع القطاعي "المحيطات والبحار": التنسيق والتعاون الدوليان
28/49	قانون البحار	1/70	تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030
26/52؛ 7/55؛ 30/60؛ 111/63؛ 64/71؛ 37/65 ألف وباء؛ 78/67؛ 70/68؛ 245/69؛ 124/73؛ 19/74؛ 239/75	المحيطات وقانون البحار	312/71	محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل
		249/72	صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام

125/73؛ 18/74؛ 89/75	استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام 1995 لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة	292/73 مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2020 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

المنجزات المستهدفة

112-6 يعرض الجدول 6-19 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 6-19

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**29**	**37**	**28**	**32**
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة عن المحيطات وقانون البحار وعن مصائد الأسماك المستدامة	3	2	2	2
2 - تقرير عن أعمال فريق الجمعية العامة العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية	1	2	–	1
3 - وثائق عن المؤتمر الحكومي الدولي برعاية الأمم المتحدة للنظر في توصيات اللجنة التحضيرية بشأن العناصر ولإعداد نص صك دولي ملزِم قانوناً، يُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام	3	3	–	–
4 - وثائق عن عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار	2	1	2	2
5 - وثائق عن اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار	11	23	7	8
6 - وثائق عن لجنة حدود الجرف القاري	5	3	5	5
7 - تقرير عن مشاورات الدول الأطراف في اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال	1	–	1	1
8 - *التقييم العالمي الثاني للمحيطات*	1	2	–	–
9 - تقرير الأمين العام عن الإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك استجابة للفقرات ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة 72/64 و 68/66 و 123/71 بشأن مصائد الأسماك المستدامة، وذلك لمعالجة آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصدة السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد	1	–	–	1
10 - موجز عن حلقة العمل المعقودة لمناقشة تنفيذ الفقرات ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة 72/64 و 68/66 و 123/71 بشأن مصائد الأسماك المستدامة، وذلك لمعالجة آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصدة السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد	1	1	–	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
11 - وثائق عن المؤتمر الاستعراضي المعني باتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال	–	–	11	11
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**671**	**375**	**603**	**649**
12 - اجتماعات الجمعية العامة (المشاورات غير الرسمية والجلسات العامة)	38	24	32	32
13 - مشاورات الدول الأطراف في اتفاق الأرصدة السمكية	4	–	4	4
14 - الاجتماعات المتعلقة بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية	34	63	–	38
15 - المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام	20	18	–	–
16 - اجتماعات الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار	10	85	10	10
17 - اجتماعات لجنة حدود الجرف القاري ولجانها الفرعية	550	185	538	542
18 - حلقة عمل حكومية دولية لمناقشة تنفيذ الفقرات ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة 72/64 و 68/66 و 123/71 بشأن مصائد الأسماك المستدامة، وذلك لمعالجة آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصدة السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد	4	–	–	4
19 - اجتماعات عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار	10	–	8	8
20 - الاجتماع التحضيري لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار	1	–	1	1
21 - المؤتمر الاستعراضي لاتفاق الأرصدة السمكية	–	–	10	10
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**544**	**220**	**498**	**542**
22 - الاجتماعات المتعلقة بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية	34	63	–	38
23 - اجتماعات اللجان الفرعية للجنة حدود الجرف القاري	510	157	498	504
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**5**	**7**	**6**	**7**
24 - زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار	1	1	1	1
25 - برنامج الزمالات المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون اليابانية لتنمية الموارد البشرية والنهوض بالنظام القانوني في محيطات العالم	1	1	1	1
26 - برنامج المحيطات المستدامة المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون	1	1	1	1
27 - مشروع الاستراتيجيات القائمة على الأدلة والمتسقة سياساتياً في مجال اقتصاد وتجارة المحيطات (الشريحة الحادية عشرة من حساب الأمم المتحدة للتنمية)	1	1	1	1
28 - مشروع للمشرعين والمسؤولين التقنيين الصوماليين بشأن إعداد إطار قانوني فعال لإدارة المناطق البحرية الصومالية والتنمية المستدامة لمواردها وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والصكوك المتصلة بها (المشروع 89، في إطار الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال)	1	1	1	–
29 - مشروع لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقات تنفيذها، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في سياق شؤون المحيطات وقانون البحار (ممول من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي)	–	1	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
30 - مشروع لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقات تنفيذها، مع التركيز على الحدود البحرية (حكومة المملكة العربية السعودية)	–	1	–	1
31 - برنامج التدريب لبناء القدرات في مجال إدارة المحيطات (بالتعاون مع البنك الدولي والسلطة الدولية لقاع البحار)	–	–	–	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**5**	**2**	**7**	**33**
32 - حلقات عمل وحلقات دراسية وأنشطة تدريبية بشأن المحيطات وقانون البحار	5	2	7	33
المنشورات (عدد المنشورات)	**4**	**7**	**4**	**4**
33 - منشورات عن قانون البحار	4	7	4	4
المواد التقنية (عدد المواد)	**1**	**1**	**1**	**1**
34 - كتيّبات تقنية عن قانون البحار	1	1	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم مشورة الخبراء وبرامج المساعدة إلى الدول والمنظمات الدولية بشأن قانون البحار وشؤون المحيطات، ولا سيما فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق الأرصدة السمكية؛ وتقديم المشورة والمساعدة إلى جميع الدول الأعضاء، بناء على طلبها، فيما يتعلق بأعمال الجمعية العامة في مجال المحيطات وقانون البحار ومصائد الأسماك المستدامة، بما في ذلك في ما يتعلق بإعداد مشاريع القرارات في إطار بند جدول الأعمال بشأن المحيطات وقانون البحار؛ ودعم تنفيذ الدول الأعضاء لأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمحيطات الواردة في خطة عام 2030؛ وتعزيز التعاون بين الوكالات، لا سيما من خلال شبكة الأمم المتحدة للمحيطات.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: نظام المعلومات الجغرافية المتعلق بإيداع الخرائط والإحداثيات الجغرافية؛ والمعلومات القانونية على شبكة الإنترنت فيما يتعلق بالمناطق البحرية.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مواد متاحة لعامة الجمهور، والمشاركة في الاجتماعات والإحاطات والمناسبات للترويج لفهم أفضل لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق الأرصدة السمكية، ولأعمال الجمعية العامة في مجال المحيطات وقانون البحار ومصائد الأسماك المستدامة.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: محتوى محدّث عن قانون البحار وشؤون المحيطات يتم توزيعه من خلال البوابات الإلكترونية والمواقع الشبكية.

خدمات المكتبة: مجموعة مراجع متخصصة وقاعدة بيانات ببليوغرافية خاصة بقانون البحار وشؤون المحيطات.

هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: صيانة مجموعات برامجيات نظم المعلومات الجغرافية المتخصصة والتراخيص ذات الصلة، وصيانة مستودع للبيانات والمعلومات الجغرافية المكانية.

البرنامج الفرعي 5
تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجيا

الهدف

6-113 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو زيادة تنسيق القانون التجاري الدولي وتوحيده تدريجيا.

الاستراتيجية

6-114 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيعمل البرنامج الفرعي كأمانة للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، ويقدم للدول الأعضاء ورقات عمل، ومشاريع تقارير، ومشروع قواعد موضوعية للقانون الخاص تحكم التجارة الدولية، ويقدم المشورة والمساعدة في المفاوضات الحكومية الدولية. وسينسق البرنامج الفرعي تلك الأنشطة مع الأنشطة المناظرة التي تضطلع بها

المنظمات الدولية الأخرى وفقا لولاية الأونسيترال، وسيقترح قيام الأونسيترال بالتوصية باستخدام أو اعتماد الصكوك ذات الصلة الصادرة عن المنظمات الأخرى.

6-115 وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا المساعدة التقنية وبناء القدرات للحكومات، بما في ذلك التقييمات التشخيصية، والتوجيهات المتعلقة بالتنفيذ، والمواد التفسيرية، إضافة إلى أنشطة التدريب، وإسداء المشورة بشأن إدراج نصوص الأونسيترال في القانون الوطني.

6-116 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن طريق دراسة الاضطرابات التي حدثت في التجارة الدولية وسلاسل الإمداد العالمية خلال الجائحة وتدابير الاستجابة، مع التركيز بشكل خاص على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وإضافة إلى سلسلة الحلقات الدراسية الشبكية الوارد وصفها أدناه، طلبت الأونسيترال من البرنامج الفرعي النظر في صكوك الأونسيترال في هذا السياق وبحث واستكشاف إمكانية تطوير التشريعات في المستقبل لمواجهة التحديات التي تم تحديدها. وسيشمل هذا العمل البحث وتبادل الخبرات وتقديم خيارات الإصلاح إلى الدول الأعضاء للنظر فيها.

6-117 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) مداولات مستنيرة وشفافة وشاملة للجميع؛

(ب) موافقة الحكومات على قواعد موضوعية للقانون الخاص تحكم التجارة الدولية، وعلى تضمينها في الصكوك المقبولة عالميا؛

(ج) توافر صكوك إضافية لتنسيق وتوحيد القانون التجاري الدولي؛

(د) زيادة استخدام الحكومات لصكوك الأونسيترال واعتمادها في القانون الوطني، وزيادة القرارات القانونية بشأن تلك الصكوك؛

(هـ) زيادة الإجراءات التعاهدية والتشريعات والقرارات القانونية بشأن نصوص الأونسيترال.

6-118 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بشأن المسائل المتعلقة بكوفيد-19 عما يلي:

(أ) توافر صكوك إضافية للأونسيترال لاستخدامها في التخفيف من الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19؛

(ب) أدوات لتشجيع القدرة على الصمود في التجارة الدولية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

6-119 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز القدرة على استخدام مواد الأونسيترال لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19

6-120 يشمل تنسيق وتوحيد القانون التجاري الدولي اعتماد الصكوك الدولية وضمان استخدامها وتنفيذها بفعالية على الصعيد الوطني، مما يستلزم أن تفهم الحكومات فوائد الصك وسياساته ومتطلبات تنفيذه على الصعيد الوطني. وتحيط الأونسيترال علما بأنشطة البرنامج الفرعي لدعم استخدام وتنفيذ جميع النصوص التشريعية التي وضعتها واعتمدتها الأونسيترال، وتعرب عن تقديرها لهذه الأنشطة (انظر، على سبيل المثال، A/75/17، الجزء الأول، الفقرتان 19 و 66). ويلبي البرنامج الفرعي هذه الحاجة عموما من خلال توفير أدوات عملية تتطلب حضورا شخصيا، وهو ما حالت دونه جائحة كوفيد-19. وسعى البرنامج الفرعي إلى زيادة الوعي بدور صكوك الأونسيترال وبناء القدرات على استخدامها في مساعدة الحكومات في جهودها للتصدي للجائحة والتعافي اقتصاديا منها بتنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية التفاعلية في الفترة من 8 إلى 16 تموز/يوليه 2020،

بالاقتران مع الدورة الثالثة والخمسين للأونسيترال (A/75/17، الجزء الأول، الفقرتان 11 (ب) ’2‘ و 107)، باستخدام 12 ساعة عمل للمؤتمرات كانت مخصصة أصلا لتلك الدورة. وبالإضافة إلى مندوبي الأونسيترال، كان هناك 336 2 مسجلا في هذه الحلقات الدراسية الشبكية، بمشاركة يومية نشطة من حوالي 250 مشاركا. ومنذ ذلك الحين، تمت مشاهدة سلسلة حلقات النقاش الافتراضية 438 1 مرة على قنوات الأونسيترال على وسائل التواصل الاجتماعي.

121-6 وعقد البرنامج الفرعي أيضا أكثر من 50 حلقة دراسية شبكية تفاعلية إضافية في عام 2020، من أجل تقديم أدوات عملية تمكن من الفهم الفعال لصكوك الأونسيترال الحالية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع واستخدامها كنموذج في السياق المحلي، ومتطلبات الشفافية في تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول بموجب اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول خلال أيام أمريكا اللاتينية والكاريبي للأونسيترال لعام 2020[35]. وعلاوة على ذلك، أنتج البرنامج الفرعي تسعة ملفات بث صوتي رقمية ونشر 15 شريط فيديو على وسائط التواصل الاجتماعي لشرح المسائل الشائعة المتعلقة بالتنفيذ والتفسير، وتقديم مبادئ توجيهية للممارسة. وقد تم الاستماع إلى ملفات البث الصوتي الرقمية 932 مرة وشوهدت أشرطة الفيديو 814 4 مرة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

122-6 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تزويد المسؤولين الحكوميين والقضاة والمحكّمين والأكاديميين وممارسي المهن القانونية بالأدوات والقدرة المعززة على استخدام نصوص الأونسيترال من أجل تحقيق ما يلي: تنفيذ أطر قانونية قوية ضرورية لإعادة إحياء النشاط التجاري والتجارة العالمية؛ وتفسير صكوك الأونسيترال على النحو المناسب، مما يسمح بالاستخدام الفعال لتلك الصكوك في الممارسة العملية؛ وتخفيف حدة التفكك الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19 (انظر الشكل الثالث من الباب 6).

الشكل الثالث من الباب 6

مقياس الأداء: عدد الخبراء ذوي القدرات المعززة في مجال استخدام مواد الأونسيترال (سنويا)

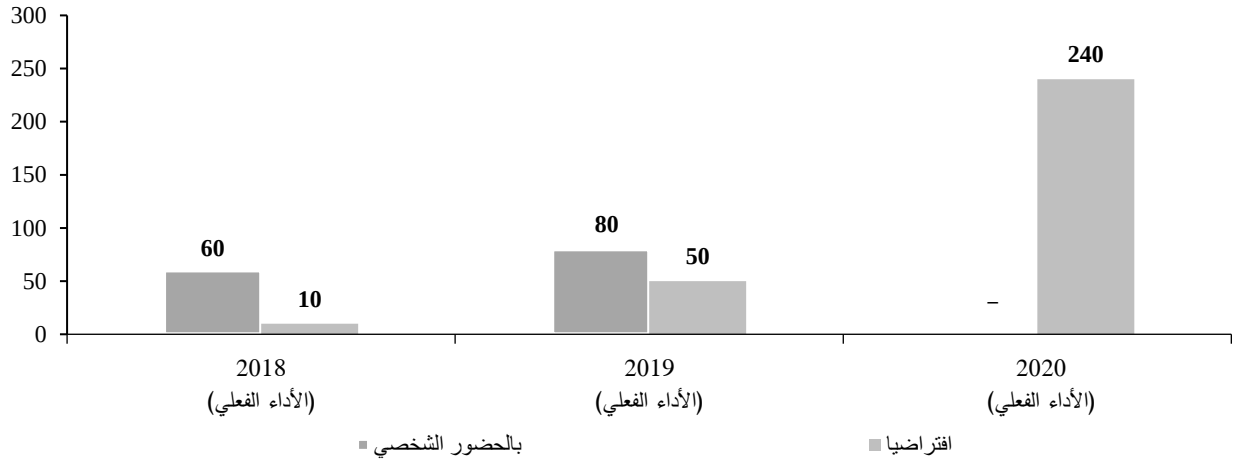

(35) أحاطت الأونسيترال علما في دورتها الثالثة والخمسين بالنهج والأنشطة المتعلقة بهاتين الاتفاقيتين، وأعربت عن تقديرها لها (A/75/17، الجزء الأول، الفقرات 19 و 65-67 و 91 و 92).

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

123-6 نظرا لتأثير كوفيد-19 خلال عام 2020، تعطل عمل البرنامج الفرعي بإلغاء خمس دورات للأفرقة العاملة التابعة للأونسيترال في النصف الأول من عام 2020، في حين تعين عقد ست دورات للأفرقة العاملة في النصف الثاني من عام 2020 في شكل مختلط (حيث كان من الضروري تخفيض ساعات الاجتماعات، مما قلص الوقت المخصص للمداولات واتخاذ القرارات). وفقد ما مجموعه 210 ساعات عمل للمؤتمرات للأفرقة العاملة. وعقد الجزء الأول من الدورة الثالثة والخمسين للأونسيترال، في الفترة من 6 إلى 17 تموز/يوليه 2020، بشكل افتراضي، وألغيت بعض الاجتماعات وتعين عقد البعض الآخر بساعات عمل مخفضة، مما قلص الوقت المخصص للمداولات واتخاذ القرارات وأدى إلى فقدان 42 ساعة عمل للمؤتمرات. وعقد الجزء الثاني من الدورة في الفترة من 14 إلى 18 أيلول/سبتمبر 2020، في شكل مختلط، مع فقدان 10 ساعات عمل أخرى للمؤتمرات (نتيجة لاشتراط عقد هذه الاجتماعات بساعات عمل مخفضة). ونتيجة لذلك، لم تجر في الدورة مداولات بشأن النصوص التشريعية والاعتماد المقرر لصكين. وأجريت أنشطة التنسيق والمساعدة التقنية وبناء القدرات لدعم نصوص الأونسيترال على الإنترنت، وليس بالحضور الشخصي، وأرجئت بعض الأنشطة التي لم يتسن إنجازها عبر الإنترنت. ويسر البرنامج الفرعي المشاركة الشاملة والمتساوية في دورات الأونسيترال والأفرقة العاملة من خلال منصة إلكترونية أتاحت عقد الدورات افتراضيا وفي شكل مختلط بجميع اللغات الرسمية؛ وعن طريق وضع وتنفيذ إجراءات لتلك الدورات، بما في ذلك إجراءات الموافقة الصامتة لاعتماد القرارات. وقدم البرنامج الفرعي أيضا الدعم التقني إلى الدول الأعضاء المشاركة في الدورات وشارك في إجراءات التشاور من أجل النهوض بإعداد صكوك الأونسيترال والتطوير التشريعي المحتمل في المستقبل. وكان لهذه التغييرات تأثير على الأداء البرنامجي في عام 2020 على النحو المحدد في النتيجة 3 أدناه.

124-6 غير أن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وتمثَّل ذلك تحديدا في تنظيم سلسلة من المناسبات للتواصل مع الدول بشأن استخدام صكوك الأونسيترال لمساعدتها في جهودها للتصدي للجائحة والتعافي منها. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق نتائج في عام 2020، على النحو المحدَّد في النتيجة المستجدة لعام 2020 أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

125-6 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وبالتالي تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: إنفاذ الالتزامات التجارية عبر الحدود[36]

الأداء البرنامجي في عام 2020

126-6 شجع البرنامج الفرعي الدول على التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة والتصديق عليها وتنفيذها، على النحو الذي توخته الأونسيترال في عام 2019 (A/74/17، الفقرة 122)، وذلك بالمشاركة في الأنشطة الإلكترونية والمناقشات الثنائية (باللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية) مع المسؤولين الحكوميين لشرح شروط الاتفاقية وتقديم تفاصيل عن عملية التصديق. وشارك البرنامج الفرعي أيضا في مناسبات على الإنترنت مع ممارسين قانونيين ومجتمع الأعمال، مما عزز فهما فعالا للكيفية التي تدعم بها الاتفاقية ونصوص الأونسيترال النشاط التجاري، بما في ذلك جدوى الوساطة في سياق جائحة كوفيد-19 والتعافي الاقتصادي.

(36) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020 (A/74/6/Add.1).

6-127 وأسهم العمل المذكور أعلاه في ما يلي: تصديق ست دول على الاتفاقية في عام 2020 (إكوادور وبيلاروس وسنغافورة وفيجي وقطر والمملكة العربية السعودية) وتوقيع دولتين (غانا ورواندا)، مما أدى إلى دخول الاتفاقية حيز النفاذ في 12 أيلول/سبتمبر 2020، وهو ما تجاوز الهدف المقرر للتصديقات الأولى على الاتفاقية الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020؛ وافتتاح أكاديمية سنغافورة للوساطة، وهو ما حقق الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

6-128 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي الأنشطة المذكورة أعلاه لتشجيع المزيد من التصديقات على الاتفاقية وتوسيع فعاليتها، وتزويد الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين بأدوات عملية تتيح تسوية المنازعات التجارية عن طريق الوساطة، بما في ذلك عن طريق أكاديمية سنغافورة للوساطة. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 6-20).

الجدول 6-20

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة	بدء الحوار بين الدول الأعضاء بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات، بما في ذلك إنشاء مراكز الوساطة الوطنية	تصديق ست دول على الاتفاقية وتوقيع دولتين أخريين عليها افتتاح أكاديمية سنغافورة للوساطة في أيلول/سبتمبر 2020	بدء نفاذ الاتفاقية وافتتاح أكاديميات وساطة أخرى	المزيد من التصديقات على الاتفاقية، وتوافر أدوات تتيح تسوية المنازعات التجارية عن طريق الوساطة

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: إدخال إصلاحات على نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول من خلال إعداد حلول متعددة[37]

الأداء البرنامجي في عام 2020

6-129 عقد البرنامج الفرعي اجتماعات إقليمية فيما بين الدورات في البلدان النامية لتبادل الخبرات والآراء بشأن خطة إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول والتحضير للمداولات في الفريق العامل الثالث التابع للأونسيترال (إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول)، وأعد دراسات مفصلة لخيارات إصلاح متعددة، بما في ذلك خيار إجرائي واحد وخيار هيكلي آخر يمكن تطويرهما كمساري عمل متوازيين. وعلاوة على ذلك، نفذ البرنامج الفرعي سبل عمل متفق عليها بين دورات الفريق العامل الثالث، بما في ذلك المشاورات بين المندوبين والوفود المراقبة من المنظمات الدولية، وأنشطة التوعية لزيادة الوعي وضمان الشفافية والشمولية في العملية على الرغم من الجائحة والقيود الناجمة عنها. وشملت المواضيع منع المنازعات والتخفيف من حدتها، والسبل البديلة لتسوية المنازعات، وتفسير الدول الأطراف للمعاهدات، والخسارة الانعكاسية ومطالبات المساهمين، ومدونة قواعد سلوك للمحكّمين، ووضع صك متعدد الأطراف بشأن إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

(37) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

6-130 وأسهم العمل المذكور أعلاه في نظر الفريق العامل الثالث في بعض خيارات الإصلاح ومسارات العمل التي من شأنها أن تسمح بوضع حلول متوازية، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في أن ينظر الفريق العامل الثالث في خيارات إصلاح متعددة، على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021. ولا يزال يتعين استكمال المناقشات بشأن جانب واحد من جوانب العمل، وهو شكل صك الأونسيترال لتنفيذ خيارات الإصلاح المتفق عليها. وكان من المقرر أن تعقد المداولات الأولى بشأن خيارات الإصلاح خلال دورة الفريق العامل الثالث في نيسان/أبريل 2020، والتي ألغيت نتيجة لجائحة كوفيد-19. وعقدت الدورة التالية، في تشرين الأول/أكتوبر 2020، في شكل مختلط. وقد أتاحت الأدوات الإلكترونية التي طورتها الأمانة العامة المشاركة على الإنترنت في الدورة، وأقر المندوبون بأن إجراءات المداولات شفافة ومتعددة اللغات وشاملة للجميع. ومع ذلك، خُفضت ساعات عمل المؤتمرات المتاحة للمداولات من 30 ساعة إلى 20 ساعة. وبالإضافة إلى ذلك، ففي حين أن المشاورات غير الرسمية وأنشطة التوعية التي ورد بيانها تكفل الشفافية وتتيح مشاركة الدول من جميع المستويات الإنمائية، فإن عقدها بلغة واحدة، وهي أساسا الإنكليزية، حد من الشمولية بجعل مشاركة بعض الوفود (وخاصة من بعض المناطق التي تضم نسبة عالية من البلدان النامية) أكثر صعوبة. وأدت هذه العوامل إلى تأخير إعداد خطة للعمل وتوفير الموارد من أجل إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في غضون الإطار الزمني المتوقع، ولم تسمح بإحراز التقدم المتوقع في وضع خيارات إصلاح متعددة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

6-131 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيطور البرنامج الفرعي خطة للعمل وتوفير الموارد، بما في ذلك الخطوات اللازمة لبناء توافق في الآراء بشأن وضع صكوك قانونية تتناول خيارات الإصلاح المحددة، وبشأن شكل الصك الذي ستنفذ من خلاله. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 6-21).

الجدول 6-21
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
يتناول الفريق العامل الثالث الجزأين الأول والثاني من ولايته، بشأن تحديد الشواغل في مجال تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وما إذا كانت تلك الشواغل تبرر إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول	يبدأ الفريق العامل الثالث المداولات بشأن الإصلاح الممكن والخيارات المتاحة وبشأن وضع جدول زمني للمشروع بشأن خيارات الإصلاح على نحو متواز	ينظر الفريق العامل الثالث في خيارات الإصلاح المتعددة	يواصل الفريق العامل الثالث وضع خيارات الإصلاح ويتوصل إلى توافق آراء بشأن بعض خيارات الإصلاح	يواصل الفريق العامل الثالث وضع خيارات الإصلاح وبناء توافق في الآراء بشأن الصكوك القانونية التي يتعين وضعها فيما يتعلق بكل خيار وفيما يتعلق بتنفيذ الإصلاح الشامل

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: زيادة اليقين القانوني لاستخدام الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي في المعاملات التجارية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

6-132 تُحدث التطورات في التكنولوجيا الرقمية، مثل الذكاء الاصطناعي وخوارزميات تعلم الآلة والتشغيل الآلي، تحولات في التجارة، بما في ذلك من خلال استخدام المنصات الإلكترونية، وفي إبرام العقود وتنفيذها. ويمكن لهذه التطورات أيضا أن تدعم التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19 في جميع المناطق، وقد توسع نطاق الوصول إلى الأسواق في البلدان النامية. وتتيح الصكوك الدولية الحالية للأونسيترال استخدام التكنولوجيا الرقمية في التجارة، وكان أحدثها القانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل. وللسماح للأونسيترال بالقيام بدورها المركزي والتنسيقي ضمن منظومة الأمم المتحدة في معالجة المسائل القانونية المتصلة بالاقتصاد الرقمي والتجارة الرقمية، وبالارتباط الوثيق بالنهج المتبع في إدارة الذكاء الاصطناعي وأخلاقياته، الذي أبرزه الأمين العام في خريطة الطريق من أجل التعاون الرقمي لعام 2020 (A/74/821 و A/75/17، الجزء الثاني، الفقرة 72)، بدأ البرنامج الفرعي في تجميع المعلومات عن المسائل القانونية ذات الصلة (A/73/17، الفقرة 253 (ب)). وأبرزت سلسلة من الأحداث الإقليمية الحاجة إلى قواعد قانونية إضافية منسقة للسماح باستخدام الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي وغيرهما من الأدوات الرقمية، مما يمكن أن يساعد على سد الفجوة الرقمية. ووضع البرنامج الفرعي أيضا خطة عمل لمعالجة تلك المسائل القانونية، بما في ذلك تقييم الصكوك القائمة ووضع الصيغة النهائية لـ "تصنيف" المواضيع ذات الأولوية كخريطة يُسترشد بها في إعداد الصكوك المقبلة (A/74/17، الفقرة 210، و A/75/17، الجزء الثاني، الفقرة 76). وبدأ البرنامج الفرعي أيضا في وضع قائمة أولويات للمسائل القانونية التي ستنظر فيها الأونسيترال، مثل الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي (A/75/17، الجزء الثاني، الفقرة 16 (و)).

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

6-133 تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في أن هناك طلبا قويا من وفود البلدان النامية على المشاركة في وضع الصكوك، وأن هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات إضافية لدعم تطبيق صكوك الأونسيترال على الصعيد العالمي. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيستند البرنامج الفرعي إلى الخبرة المكتسبة أثناء عقد دورات افتراضية ومختلطة للأونسيترال وأفرقتها العاملة لضمان المشاركة الشاملة والمتساوية في دورات الأونسيترال وإجراءات التشاور وأنشطة التوعية، بصرف النظر عن الوسيلة المستخدمة في هذه المشاركة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

6-134 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من بدء الفريق العامل الرابع (التجارة الإلكترونية) التابع للأونسيترال مداولات بشأن المسائل القانونية ذات الأولوية المتصلة بالاقتصاد الرقمي، والتوصل إلى توافق في الآراء بين الدول من خلال ذلك الفريق العامل بشأن عناصر إطار قانوني وتنظيمي سليم ومنسق للتجارة الرقمية والمعاملات الإلكترونية، وهو أمر أساسي لبث الثقة في هذا النوع من التجارة، ولا سيما في البلدان النامية. ومن شأن هذا الإطار أن يزيل العقبات التي تعترض فرص التجارة والتنمية الاقتصادية، ويعزز هذه الفرص، بما يتفق مع الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز تطوير البنية التحتية الرقمية والاستفادة من التكنولوجيا الرقمية بما يتفق مع الهدف 9 (إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار) (انظر الجدول 6-22).

الجدول 6-22

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
يمكن للدول الأعضاء في الأونسيترال الاطلاع على معلومات عن المسائل القانونية المتصلة بالاقتصاد الرقمي	يمكن للدول الأعضاء في الأونسيترال الاطلاع على تقييم للصكوك القائمة و "تصنيف" أولي للمواضيع ذات الأولوية	يمكن للدول الأعضاء في الأونسيترال الاطلاع على خطة عمل لمعالجة المسائل القانونية المتصلة بالاقتصاد الرقمي و "تصنيف" للاسترشاد به في الأعمال المقبلة	تكلف الدول الأعضاء في الأونسيترال فريق عمل تابع للأونسيترال بالعمل على المسائل القانونية ذات الأولوية المتصلة بالاقتصاد الرقمي	يبدأ الفريق العامل الرابع التابع للأونسيترال مداولاته بشأن المسائل القانونية ذات الأولوية المتصلة بالاقتصاد الرقمي، والتوصل إلى توافق في الآراء بين الدول من خلال ذلك الفريق العامل بشأن عناصر إطار قانوني وتنظيمي سليم ومنسق للتجارة الرقمية والمعاملات الإلكترونية

الولايات التشريعية

6-135 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

2205 (د-21) إنشاء لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي	133/75	تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثالثة والخمسين

المنجزات المستهدفة

6-136 يعرض الجدول 6-23 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 6-23

البرنامج الفرعي 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**195**	**215**	**195**	**195**
1 - تقرير الأونسيترال المقدم إلى الجمعية العامة	1	1	1	1
2 - تقارير الهيئات الفرعية للأونسيترال المقدمة إلى اللجنة	12	8	12	12

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
3 - مذكرات من الأمانة العامة إلى اللجنة وهيئاتها الفرعية	82	113	82	82
4 - ورقات غرفة اجتماع اللجنة وهيئاتها الفرعية	85	81	85	85
5 - ورقات معلومات للجنة وهيئاتها الفرعية	15	12	15	15
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)[أ]	**150**	**98**	**150**	**150**
6 - اجتماعات اللجنة	30	19	30	30
7 - اجتماعات الهيئات الفرعية للأونسيترال	120	79	120	120
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**15**	**15**	**15**	**15**
8 - المشاريع الإقليمية في مجال القانون التجاري الدولي	4	2	4	4
9 - المشاريع القطرية في مجال القانون التجاري الدولي	11	13	11	11
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**80**	**68**	**80**	**88**
10 - حلقات عمل وحلقات دراسية وأنشطة تدريبية دولية في مجال القانون التجاري الدولي	20	24	20	20
11 - حلقات عمل وحلقات دراسية وأنشطة تدريبية إقليمية في مجال القانون التجاري الدولي	40	19	40	42
12 - حلقات عمل وحلقات دراسية وأنشطة تدريبية قطرية في مجال القانون التجاري الدولي	20	25	20	26
المنشورات (عدد المنشورات)	**9**	**2**	**10**	**6**
13 - نصوص قانونية (الاتفاقيات الدولية، والقوانين النموذجية للأونسيترال، والأدلة التشريعية، والنصوص القانونية الأخرى)	5	2	7	5
14 - منشورات الأونسيترال (*حولية لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي*، وأدلة الأونسيترال، وخلاصات السوابق القضائية)	4	–	3	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**12**	**10**	**11**	**12**
15 - المواد الترويجية ومواد المساعدة التقنية	2	2	1	2
16 - خلاصات السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال الواردة في قاعدة بيانات كلاوت	10	8	10	10

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: إسداء مشورة متخصصة في القانون التجاري الدولي.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: "كلاوت" (قاعدة بيانات إلكترونية بشأن السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال)؛ وسجل الشفافية (مستودع إلكتروني لنشر المعلومات والوثائق الواردة في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول)؛ ووحدات التعلم الإلكتروني الشبكية في مجال القانون التجاري الدولي؛ وأدوات إلكترونية، كتقديم العروض، للتوعية بنصوص الأونسيترال وزيادة فهمها؛ وقواعد بيانات أخرى طلبتها الدول.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: كتيبات ونشرات ومجموعات إعلامية عن الأونسيترال؛ وإلقاء محاضرات أمام مجموعات من الممارسين الحقوقيين وغيرهم من الممارسين والأكاديميين وطلاب القانون؛ وندوات عن القانون التجاري الدولي؛ ومسابقات محاكمة صورية في مجال القانون التجاري الدولي؛ وإقامة المناسبات التذكارية؛ ومؤتمرات القانون الدولي.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: النشرات الصحفية المتعلقة باجتماعات الأونسيترال ومناسباتها الهامة الأخرى (مثل انضمام الدول إلى نصوص الأونسيترال؛ وإصدار المنشورات).

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: محتوى محدّث للموقع الشبكي للأونسيترال.

خدمات المكتبة: محتوى محدّث وذو صلة في المكتبة القانونية للأونسيترال.

(أ) باستثناء دورتين للفريق العامل عقدتا في بداية عام 2020، عقدت جميع الدورات افتراضيا، وخُفضت مدة الجلسات من ثلاث ساعات إلى ساعتين.

البرنامج الفرعي 6
إيداع المعاهدات وتسجيلها ونشرها

الهدف

6-137 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في كفالة شفافية الإطار التعاهدي الدولي، وتوسيع نطاق المعرفة بقانون المعاهدات، وتوسيع نطاق المشاركة في المعاهدات المتعددة الأطراف المبرمة تحت رعاية الأمم المتحدة والمودعة لدى الأمين العام.

الاستراتيجية

6-138 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيتولى البرنامج الفرعي تسجيل ونشر ما يقرب من 000 2 معاهدة وإجراء متعلق بها سنويا، عملا بالمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، وسيقدم معلوماتٍ دقيقة وفي حينها عن المعاهدات المودعة والمعاهدات المسجّلة والإجراءات المتصلة بها، من خلال النشر الإلكتروني للمعلومات المتعلقة بالمعاهدات في مجموعة معاهدات الأمم المتحدة على الإنترنت ونشر *مجموعة معاهدات* الأمم المتحدة. وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا المساعدة والمشورة إلى الدول، والوكالات المتخصصة، وبرامج الأمم المتحدة ومكاتبها، والهيئات المنشأة بمعاهدات، والهيئات الأخرى المعنية بقانون المعاهدات، بما يشمل الأحكام الختامية للمعاهدات، وممارسة الأمين العام لمهام الوديع، وتسجيل المعاهدات ونشرها. وستُقدَّم هذه المساعدة بوجه خاص خلال المفاوضات على المعاهدات المتعددة الأطراف ومن خلال تنظيم الحلقات الدراسية لبناء القدرات في المقر وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي، وكذلك عبر إعداد منشورات مرجعية مواضيعية. وأخيرا، سيضطلع البرنامج الفرعي بمهام الوديع المنوطة بالأمين العام فيما يتعلق بأكثر من 600 معاهدة متعددة الأطراف، وسينظم ويدير مناسبات توقيع وإيداع المعاهدات، بما في ذلك خلال الأسبوع الرفيع المستوى ضمن الدورة السنوية للجمعية العامة.

6-139 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تحسين إمكانية الاطلاع على المعاهدات المودعة لدى الأمين العام وعلى ما يتصل بها من إجراءات تعاهدية، بما في ذلك المعلومات بشأن حالتها، وإمكانية الاطلاع على ما يقدم إلى الأمانة العامة لتسجيله ونشره من المعاهدات وما يتصل بها من إجراءات تعاهدية؛

(ب) الحيلولة دون حصول مشاكل متعلقة بتفسير وتنفيذ الأحكام الختامية للمعاهدات المتعددة الأطراف من جانب الدول المتعاقدة وزيادة إلمام وفهم الدول الأعضاء للجوانب التقنية والقانونية من المشاركة في إطار المعاهدات المتعددة الأطراف وتسجيل المعاهدات؛

(ج) بدء نفاذ المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام وتحقيق المشاركة العالمية للدول في تلك المعاهدات.

الأداء البرنامجي في عام 2020

6-140 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

بدء نفاذ ثلاث معاهدات متعددة الأطراف مودعة لدى الأمين العام

6-141 خلال عام 2020، استوفت ثلاث معاهدات متعددة الأطراف مودعة لدى الأمين العام شروط دخولها حيز النفاذ، وهي اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، والاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

6-142 وقدّم البرنامج الفرعي المشورة والخدمات القانونية إلى الدول المتفاوضة خلال المراحل المختلفة من التفاوض بشأن المعاهدات المذكورة أعلاه واعتمادها وبدء نفاذها. وقبل اعتماد هذه المعاهدات، قدّم البرنامج الفرعي المشورة القانونية للدول المتفاوضة أثناء عملية التفاوض، بما شمل استعراض الأحكام الختامية لمشاريع المعاهدات من منظور قانون المعاهدات وممارسة الأمين العام للأمم المتحدة بوصفه الوديع. وبوجه خاص، قدّم المشورة القانونية بشأن الأحكام المتعلقة ببدء نفاذ المعاهدات، وإجراءات تعديلها، والتحفظات، والانسحاب، وعلاقة أحكام المعاهدة بالاتفاقات الأخرى، ودور الوديع ودور الهيئات الإدارية.

6-143 وقد أبرز الأمين العام المعاهدات الثلاث المتعددة الأطراف التي استوفت شروط بدء نفاذها في عام 2020 خلال المناسبات السنوية التي نظمها البرنامج الفرعي في الأعوام 2017 و 2018 و 2019. ونظم البرنامج الفرعي أيضا احتفالات محددة في تلك المناسبات السنوية للمعاهدات، مثل احتفالا معاهدة حظر الأسلحة النووية في عامي 2018 و 2019، اللذين وقّعت خلالهما 18 دولة على المعاهدة وأودعت 10 دول صكوك التصديق عليها.

6-144 وفي عام 2020، واصل البرنامج الفرعي استعراض وتجهيز الإجراءات التعاهدية فيما يتعلق بالمعاهدات المتعددة الأطراف المذكورة أعلاه، فأقام ثمانية احتفالات للتوقيع وجهّز 26 صكا تعبّر عن رضاها الالتزام بتلك المعاهدات.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

6-145 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من دخول ثلاث معاهدات متعددة الأطراف مودعة لدى الأمين العام حيز النفاذ في مجالات التحكيم التجاري والوساطة ونزع السلاح والتجارة والتنمية الدوليين (انظر الجدول 6-24).

الجدول 6-24
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة. توقيع 13 دولة وإيداع 17 دولة صكوك موافقتها على الالتزام بمعاهدة حظر الأسلحة النووية أو الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	توقيع 62 دولة وإيداع 16 دولة صكوك موافقتها على الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة أو معاهدة حظر الأسلحة النووية أو الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	توقيع 8 دول وإيداع 26 دولة صكوك موافقتها على الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة أو معاهدة حظر الأسلحة النووية أو الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ واستيفاء شروط بدء نفاذ المعاهدات الثلاث المتعددة الأطراف

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

6-146 نظراً لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، لم يتمكن البرنامج الفرعي من تنظيم المناسبة السنوية للمعاهدة التي تعقد على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة وتعتمد على حضور رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية في نيويورك. وبسبب الجائحة عُقدت المناقشة العامة خلال الجزء الافتتاحي للجمعية افتراضيا، وكان لذلك تأثير على عقد المناسبة. وغيّر البرنامج الفرعي أيضا طريقة تنفيذ الحلقتين الدراسيتين السنويتين المعنيتين بقانون المعاهدات والممارسات المتبعة فيه اللتين كانتا تعقدان في مقر الأمم المتحدة، فعقدتا افتراضيا بعد أن كان من المزمع عقدهما بالحضور الشخصي. وفي ظل هذه الظروف، انتهز البرنامج الفرعي الفرصة ليقترح تنظيم حلقة دراسية واحدة باللغة الفرنسية، إضافة إلى اللغة الإنكليزية. وأكدت الحلقتان الدراسيتان الافتراضيتان أنه لا يمكن بسهولة الاستعاضة عن برامج بناء القدرات بالحضور الشخصي بالوسائل الافتراضية، لأنها لا تسمح بنفس المستوى من التبادل بين المشاركين وموظفي قسم المعاهدات.

النتائج المقررة لعام 2022

6-147 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين لنتائج معروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وتعكسان بالتالي الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تحقيق الشفافية في الإطار التعاهدي الدولي في القرن الحادي والعشرين[38]

الأداء البرنامجي في عام 2020

6-148 ساعد البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في استعراض الإطار التنظيمي لتسجيل المعاهدات ونشرها بموجب المادة 102 من الميثاق، على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة 210/73. وأجرى البرنامج الفرعي، على وجه الخصوص، مشاورات واسعة النطاق مع الدول الأعضاء بشأن استعراض نظام إعمال المادة 102 وأعد تقريرا للأمين العام يقدم معلومات عن ممارسات تسجيل المعاهدات ونشرها والخيارات الممكنة لاستعراض نظام إعمال المادة 102، مع مراعاة المسائل المعلقة التي حددتها الدول الأعضاء (A/75/136). وأثناء نظر اللجنة السادسة في بند جدول الأعمال في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، قدّم البرنامج الفرعي إحاطة للوفود بشأن تقرير الأمين العام وساعد أعضاء اللجنة طوال عملية التشاور.

6-149 وأسهم العمل المذكور أعلاه في توسيع نطاق المعرفة بقانون المعاهدات وممارسة الأمانة العامة فيما يتعلق بتسجيل المعاهدات ونشرها بموجب المادة 102 من الميثاق. وأسهم أيضا في تحديد الدول الأعضاء للمسائل المعلقة وفي تحديد الخيارات الممكنة لاستعراض نظام إعمال المادة 102، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في اعتماد الدول الأعضاء إطارا تنظيميا جديدا من شأنه أن يحسّن وييسّر إيفاء الدول الأعضاء بالتزامها بتسجيل المعاهدات على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020. وقررت الجمعية العامة في قرارها 144/75 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2020، أن ترجئ النظر في المقترحات المقدمة بشأن النظام إلى الدورة السادسة والسبعين، آخذة في الاعتبار القيود المفروضة على إمكانية عقد الاجتماعات في مباني الأمم المتحدة كتدبير احترازي يهدف إلى احتواء انتشار كوفيد-19.

(38) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020 (A/74/6/Add.1).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

6-150 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وذلك بما يتفق مع الولاية الموكلة إليه. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم معلومات عن قانون المعاهدات وممارسات الأمانة العامة فيما يتعلق بتسجيل المعاهدات ونشرها، ومساعدة الدول الأعضاء في استعراضها لنظام إعمال المادة 102 من الميثاق أثناء نظرها في بند جدول الأعمال "تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه" خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 6-25).

الجدول 6-25

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
عدم وجود إطار تنظيمي مستكمل من أجل تسجيل المعاهدات ونشرها بموجب المادة 102 من الميثاق، على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة 210/73	إجراء مشاورات بين الدول الأعضاء بشأن مختلف الخيارات المتاحة لمواصلة استعراض نظام إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة	نظر اللجنة السادسة في تقرير للأمين العام يقدم معلومات عن ممارسات تسجيل المعاهدات ونشرها والخيارات الممكنة لاستعراض نظام إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، مع مراعاة المسائل المعلقة التي حددتها الدول الأعضاء	نظر اللجنة السادسة في مقترحات الدول الأعضاء فيما يتعلق بنظام الجمعية العامة لإعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة	تنفيذ إطار تنظيمي مستكمل لتسجيل المعاهدات ونشرها بموجب المادة 102

(أ) يأخذ التغيير المقترح من الميزانية البرنامجية لعام 2021 في الاعتبار قرار الجمعية العامة إرجاء النظر في المقترحات المقدمة بشأن النظام إلى الدورة السادسة والسبعين، مع مراعاة القيود المفروضة على إمكانية عقد الاجتماعات في مباني الأمم المتحدة كتدبير احترازي يهدف إلى احتواء انتشار كوفيد-19 (القرار 144/75، الفقرة 12).

النتيجة 2: الحلول التكنولوجية الحديثة المتاحة للدول الأعضاء لتعزيز شفافية إطار المعاهدات الدولية[39]

الأداء البرنامجي في عام 2020

6-151 قدّم البرنامج الفرعي معلومات إلى الدول الأعضاء عن استحداث أداة تسجيل إلكترونية لتيسير تقديم معاهدات للتسجيل في تقرير الأمين العام عن استعراض نظام إعمال المادة 102 من الميثاق (A/75/136) وأثناء نظر اللجنة السادسة في ذلك التقرير في الدورة الخامسة والسبعين. وأحرز البرنامج الفرعي أيضا تقدما في وضع نموذج أولي للنظام الإلكتروني لتقديم المعاهدات.

6-152 وأسهم العمل المذكور أعلاه في نظر اللجنة السادسة في المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء بشأن نظام جديد محتمل لتقديم المعاهدات على الإنترنت، مما يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في نظر اللجنة في التحديثات المحتملة لنظام إعمال المادة 102 من الميثاق، فيما يتعلق، على وجه الخصوص، بالمقترحات التي تقدمها الدول الأعضاء لهذا النظام، على النحو

(39) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021. وفي عام 2020، نظرت اللجنة السادسة في إمكانية إرساء نظام من هذا القبيل في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. وبناء على ذلك، أشارت الجمعية العامة، في قرارها 144/75 المؤرّخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه إلى أن أغلب المعاهدات المحالة لغرض التسجيل تقدَّم في شكل إلكتروني، وشجّعت الأمين العام على القيام، بالتشاور مع الدول الأعضاء وبناءً على تعليقاتها وفي حدود الموارد المتوافرة، بإرساء نظام إلكتروني لتسجيل المعاهدات من أجل تيسير إحالتها لغرض التسجيل كي يكون خيارا إضافيا مكمّلا للطرق المتبعة حاليا لتقديم المعاهدات سواء في شكل إلكتروني أو مطبوع.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

6-153 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وذلك بما يتفق مع الولاية الموكلة إليه. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي، بناء على تعليقات الدول الأعضاء وفي حدود الموارد المتوافرة، إرساء نظام إلكتروني لتسجيل المعاهدات من أجل تيسير إحالتها بغرض التسجيل. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 6-26).

الجدول 6-26
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
تحديث الجمعية العامة لنظام إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، حتى ينص على تقديم المعاهدات والإجراءات المتصلة بالمعاهدات إلكترونيا	إجراء مشاورات بين الدول الأعضاء بشأن المسائل المعلقة المتصلة بنظام إعمال المادة 102 من الميثاق، بما في ذلك دور التكنولوجيا في تسجيل المعاهدات	تشجيع الجمعية العامة الأمين العام على وضع نظام جديد لتقديم المعاهدات عبر الإنترنت	وضع نظام إلكتروني لتسجيل المعاهدات لتيسير تقديم المعاهدات لتسجيلها	مواصلة تطوير نظام إلكتروني لتسجيل المعاهدات، بالتشاور مع الدول الأعضاء واستنادا إلى ردود الفعل الواردة منها، لتيسير تقديم المعاهدات لتسجيلها

(أ) يأخذ التغيير المقترح من الميزانية البرنامجية لعام 2021 في الاعتبار قرار الجمعية العامة إرجاء النظر في المقترحات المقدمة بشأن النظام إلى الدورة السادسة والسبعين، مع مراعاة القيود المفروضة على إمكانية عقد الاجتماعات في مباني الأمم المتحدة كتدبير احترازي يهدف إلى احتواء انتشار كوفيد-19 (القرار 144/75، الفقرة 12).

النتيجة 3: تعزيز إمكانية إطلاع الدول الأعضاء على المعلومات المتاحة على الموقع الشبكي لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

6-154 يتعهّد البرنامج الفرعي، في سياق اضطلاعه بمهام الوديع الموكلة إلى الأمين العام بموجب المعاهدات المتعددة الأطراف عملا بالمادة 98 من الميثاق، قاعدة بيانات إلكترونية للمعاهدات على الإنترنت توفر معلومات عن أحدث مشاركات الدول في أكثر من 600 معاهدة متعددة الأطراف مودعة لدى الأمين العام، بما في ذلك جميع التوقيعات على المعاهدات والتصديقات عليها وحالات قبولها والموافقة عليها والانضمام إليها. ويكفل نشر هذه المعلومات، المتاحة لكل معاهدة متعددة الأطراف على صفحة معلومات يمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع الشبكي لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة (https://treaties.un.org)، شفافية الإطار التعاهدي الدولي والمشاركة على نطاق أوسع في المعاهدات المتعددة الأطراف المبرمة تحت رعاية الأمم المتحدة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

155-6 تمثل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أن قاعدة البيانات الإلكترونية للمعاهدات لا تسمح بتقديم تقرير موحد متاح بسهولة عن حالة مشاركة دولة معينة في جميع المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام. وكثيرا ما تطلب الدول هذه التقارير، على سبيل المثال فيما يتعلق بالمناسبة السنوية لتوقيع وإيداع المعاهدات. ويستغرق إعداد هذه التقارير وقتا طويلا ويتطلب استعراض العديد من إشعارات الوديع. وفي إطار تطبيق هذا الدرس، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز قاعدة بياناته الإلكترونية المتعلقة بالمعاهدات سعيا إلى تحسين الخيارات بشأن عرض البيانات والإبلاغ عنها. وسيعالَج هذا التحدي بالذات من خلال وضع لوحة لمتابعة البيانات تتيح تقديم تقارير موحدة، في شكل رسوم بيانية، عن حالة مشاركة فرادى الدول في جميع المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

156-6 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة شفافية الإطار التعاهدي الدولي وتوسيع مشاركة الدول في المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام (انظر الجدول 6-27).

الجدول 6-27

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[1]	*2022 (الأداء المقرر)*
–	–	–	إمكانية الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالمشاركة في كل معاهدة متعددة الأطراف مودعة لدى الأمين العام متاحة للدول الأعضاء من خلال الموقع الشبكي لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة	زيادة شفافية الإطار التعاهدي الدولي وتوسيع مشاركة الدول في المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام عن طريق إتاحة الاطلاع على لوحة متابعة البيانات المتعلقة بالمشاركة في المعاهدات المتعددة الأطراف

الولايات التشريعية

157-6 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

المادة 98

المادة 102

قرارات الجمعية العامة

23 (د-1)	تسجيل المعاهدات والاتفاقات الدولية	97 (د-1)	تسجيل ونشر المعاهدات والاتفاقات الدولية: أنظمة إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة
24 (د-1)	نقل بعض مهام وأنشطة وأصول عصبة الأمم		

364 (د-4)؛ 482 (د-5)	تسجيل المعاهدات والاتفاقات الدولية ونشرها
141/33	تسجيل ونشر المعاهدات والاتفاقات الدولية عملا بالمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة
158/51	قاعدة البيانات الإلكترونية للمعاهدات
153/52؛ 28/54	عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي
2/55	إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية
77/56؛ 73/58؛ 19/60؛ 62/62؛ 110/68	برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه
70/62؛ 118/70	سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي
272/62	استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب
128/63	سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي
179/64	تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ولا سيما قدراته في مجال التعاون التقني
210/73؛ 144/75	تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه

المنجزات المستهدفة

6-158 يعرض الجدول 6-28 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 6-28

البرنامج الفرعي 6: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**1**	**1**	–	–
1 - تقرير الجمعية العامة في إطار البند "تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه"	1	1	–	–
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**9**	**5**	–	–
2 - جلسات اللجنة السادسة للجمعية العامة (المشاورات غير الرسمية والجلسات العامة)	9	5	–	–
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**2**	**2**	**2**	**2**
3 - حلقة دراسية عن قانون المعاهدات وممارساتها في مقر الأمم المتحدة	2	2	2	2
المنشورات (عدد المنشورات)	**37**	**40**	**38**	**38**
4 - *مجموعة معاهدات* الأمم المتحدة، المجلدات	37	40	38	38
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				

التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة إلى الهيئات الحكومية الدولية بشأن الأحكام الختامية وقانون المعاهدات أثناء مفاوضات المعاهدات التي ستودع لدى الأمين العام؛ والتشاور والمشورة القانونية بشأن قانون المعاهدات وممارسات الإيداع وتسجيل المعاهدات لدى الدول والمنظمات الدولية والأمانات والهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: إخطارات الإيداع بشأن الإجراءات التعاهدية (التوقيع والقبول والموافقة والتصديق والانضمام والخلافة والتحفظ والاعتراض والإعلان وما إلى ذلك) والإجراءات الشكلية (التعديل والتصويب وبدء النفاذ وما إلى ذلك) فيما يتعلق بالمعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام؛ والنصوص الأصلية للمعاهدات والنسخ المعتمدة من المعاهدات المودعة لدى الأمين العام؛ وشهادات التسجيل وغيرها من وثائق التسجيل المتعلقة بالمعاهدات والإجراءات التعاهدية التي سجلتها وصنفتها ودونتها الدول الأعضاء والكيانات الأخرى؛ وتحديث قاعدة بيانات مجموعة معاهدات الأمم المتحدة وتعهدها.

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: المناسبة السنوية للمعاهدات خلال الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة ومناسبات تعاهدية خاصة مكرسة لمعاهدة معينة مودعة لدى الأمين العام.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: محتوى محدّث للموقع الشبكي لقسم المعاهدات.

هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية

الخدمات القانونية: تقديم المشورة والدعم القانونيين إلى مكاتب الأمم المتحدة وإداراتها ولجانها الإقليمية بشأن قانون المعاهدات وممارسات الإيداع وتسجيل المعاهدات.

آلية التحقيق المستقلة لميانمار

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

6-159 تتولى آلية التحقيق المستقلة لميانمار المسؤولية عن جمع الأدلة المتعلقة بأخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011 ودمجها وحفظها وتحليلها، وإعداد ملفات يمكن موافاة الهيئات القضائية أو المحاكم الوطنية أو الإقليمية أو الدولية بها لتسهيل إقامة دعاوى جنائية عادلة ومستقلة. وتستمد الآلية ولايتها من الأولويات المنصوص عليها في قرارات مجلس حقوق الإنسان 2/39 و 3/42 و 26/43. وتشمل ولايتها أيضا التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية على نحو وثيق وفي حينه. والولاية مبيّنة بمزيد من التفصيل في اختصاصات الآلية بالصيغة التي أحالها الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة (A/73/716) وفي رسالة موجهة إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان.

6-160 ورحبت الجمعية العامة في قرارها 264/73 بإنشاء الآلية. ورحب مجلس حقوق الإنسان في قراره 3/42 ببدء تشغيل الآلية في 30 آب/أغسطس 2019، وأهاب بالأمم المتحدة أن تكفل تزويد الآلية بما يلزم من دعم وموارد تحتاجها من حيث ملاك الموظفين والموقع والحرية التشغيلية حتى يمكنها أن تنجز ولايتها بأقصى قدر ممكن من الفعالية. وأهابت الجمعية كذلك في قرارها 238/75 بالأمم المتحدة أن تكفل منح الآلية المرونة التي تحتاج إليها من حيث ملاك الموظفين والموقع والحرية التشغيلية حتى يمكنها أن تنجز ولايتها بأقصى قدر ممكن من الفعالية.

برنامج العمل

الهدف

6-161 الهدف الذي تسهم الآلية في تحقيقه هو كفالة مساءلة الجناة وإقامة العدل إنصافا لضحايا أخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011.

الاستراتيجية

6-162 للإسهام في تحقيق الهدف، ستبني الآلية على استراتيجيتها لعام 2021 وستواصل تنفيذ برنامجها وأنشطتها على نحو رباعي المحاور.

6-163 وستواصل الآلية جمع وتحليل المعلومات عن الحالات والحوادث والأشخاص والكيانات وفقا لولايتها، بسبل منها إجراء مقابلات مع الشهود وإنجاز تحقيقات باستخدام المصادر المفتوحة. وستُحدَّد أولوية التحقيقات على أساس معايير موضوعية وتنفيذية منها مدى الجرائم وطبيعتها وطريقة ارتكابها وأثرها؛ ودرجة مسؤولية الجناة المزعومين؛ وإمكانية إجراء تحقيقات تفي بالمعايير الدولية؛ واحتمال تولّي محكمة أو هيئة قضائية اختصاص البت في الجريمة أو الجرائم المعنية. واستنادا إلى هذه التحقيقات، ستُعد الآلية ملفات قضايا عن الأفراد المسؤولين عن هذه الجرائم والانتهاكات.

6-164 وستواصل الآلية دمج المواد المجمّعة وحفظها في قاعدة بياناتها الإلكترونية مع ضمان سلامة الأدلة وتسلسُل العهدة المناسب. وستكفل الآلية أيضا أن تكون قاعدة البيانات مجهزة بمعدات حاسوبية رقمية وبرمجيات أمنية حديثة.

6-165 وستواصل الآلية موافاة الهيئات القضائية أو المحاكم الوطنية أو الإقليمية أو الدولية بالمواد وملفات القضايا، وفقا لولايتها. وستواصل الآلية أيضا التعاون مع أي إجراءات جارية أو مقبلة للهيئات القضائية أو المحاكم الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية.

6-166 وستواصل الآلية تنفيذ استراتيجيتها للاتصال وتوعية الجمهور لشرح ولايتها واستراتيجياتها ونواتجها لأصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما جماعات الشهود والضحايا. وستواصل الآلية استخدام أدوات اتصال مختلفة، منها موقُعها على شبكة الإنترنت ووسائلُ التواصل الاجتماعي ونشرةٌ دوريةٌ، لتتواصل بفعالية مع أصحاب المصلحة المعنيين.

6-167 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) قيام كيان مستقل ومحايد بجمع وحفظ معلومات بشأن أخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011 يُمكنُ موافاة الهيئات القضائية أو المحاكم الوطنية أو الإقليمية أو الدولية بها؛

(ب) بدء إجراءات جنائية عادلة ومستقلة في الهيئات القضائية أو المحاكم الوطنية أو الإقليمية أو الدولية بشأن الجرائم المشار إليها أعلاه؛

(ج) زيادة فهمُ جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم الضحايا وعامة الجمهور، ولا سيما داخل ميانمار، لولاية الآلية وعملها والنتائج المتوقعة منها.

العوامل الخارجية لعام 2022

6-168 فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) سماح الدول الأعضاء المعنية للآلية بأن تقوم بأنشطة على أراضيها؛

(ب) تولّي الهيئات القضائية أو المحاكم الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، أو احتمال تولّيها مستقبلاً، اختصاص البت في الجرائم التي تدخل ضمن ولاية الآلية، واحتمال طلب السلطات المعنية أن توافيها الآلية بالمعلومات.

6-169 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022، بما فيها ترتيبات السفر، ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه في حال أحدثت الجائحة مزيدا من التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فسوف تُعدَّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات عن الأداء البرنامجي.

6-170 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على المستوى العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، تواصل الآلية التواصل مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات الأعمال طلباً للمعلومات السديدة وحرصاً على تلقي الدعم في تنفيذ

ولايتها. وتُبذل المساعي لتلقي هذه المعلومات وهذا الدعم من مجموعة متنوعة من الكيانات بغض النظر عن انتماءاتها أو ولاءاتها الإثنية أو الدينية أو السياسية.

6-171 وفيما يتعلق بالتعاون مع الدول الأعضاء، تستمر الآلية في التواصل مع الدول ومع المنظمات الحكومية الدولية التي قد تكون لديها معلومات وجيهة و/أو لها دخل بالإجراءات القانونية، وفقا لولاية الآلية. ويظل من المهم جدا أن تتعاون الدول الأعضاء مع الآلية في ما تقوم به من أنشطة تحقيق، بما في ذلك من حيث الوصول إلى مواقع الجرائم وإجراء المقابلات مع الشهود بطريقة تكفل أمنهم وتحفظ خصوصيتهم.

6-172 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، تواصل الآلية التشاور مع المحاكم الدولية وغيرها من آليات المساءلة الدولية للتعلم من تجاربها وأفضل ممارساتها. وتنسق الآلية مع هذه الكيانات في مجالات منها على الأخص نُظم تكنولوجيا المعلومات وإدارة البيانات، وحماية الشهود ودعمهم، وإجراء المقابلات مع الشهود. وتواصل الآلية التنسيق أيضا مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي تعمل على مسائل متصلة بميانمار.

6-173 وتواصل الآلية مراعاة منظور جنساني في سياساتها وأنشطتها ومنجزاتها المستهدفة، حسب الاقتضاء. وفي هذا الصدد، تستمر الآلية في تعميم تناول الجرائم الجنسية والجنسانية في جميع أنشطتها، بسبل منها الحرص على توفير الحماية والدعم المناسبين للضحايا الذين يتعاملون مع الآلية لتفادي تعرضهم لمزيد من الأذى أو الصدمات.

6-174 وفيما يتعلق بمراعاة منظور الإعاقة، ستستعرض الآلية وستدرس استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة على وجه التحديد بهدف الاستمرار في تعزيز مراعاة منظور الإعاقة، وستضع تدابير تخفيفية للتغلب على أي تحديات قد تبرز خلال تفعيل الاستراتيجية. وقد صممت أماكن العمل الجديدة للآلية والمكاتب فيها بشكل يمكّن ذوي الإعاقة من الوصول إليها ويُراعي احتياجاتهم، وستحرص الآلية على أن تُدار مرافقها على نحو يستمر في تعزيز مراعاة منظور الإعاقة لتيسير سهولة وصولهم إليها واستخدامهم لها.

أنشطة التقييم

6-175 استُرشد في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 بالتقييمين الذاتيين التاليين اللذين أنجزا في عام 2020:

(أ) تقييم ذاتي لأمن الاتصالات الداخلية والخارجية لموظفي الآلية؛

(ب) تقييم ذاتي لفعالية استراتيجية الآلية للاتصال وتوعية الجمهور عن طريق استقصاء شمل منظمات المجتمع المدني.

6-176 وروعيت في وضع الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 نتائجُ التقييمين الذاتيين المشار إليهما أعلاه. فعلى سبيل المثال، ستواصل الآلية إصدارَ نشرات وتعهُّدَ موقعها على شبكة الإنترنت لتيسير التواصل الفعال مع المعنيين.

6-177 ومن المقرر إجراء التقييمين الذاتيين التاليين في عام 2022:

(أ) تقييم ذاتي يتعلق بتبادل المعلومات مع الأطراف الثالثة؛

(ب) تقييم ذاتي لفعالية استراتيجية الآلية للاتصال وتوعية الجمهور.

الأداء البرنامجي في عام 2020

6-178 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

التوسّع في استقاء معلومات من المصادر المفتوحة تتعلقُ بالجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي الخطيرة المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011

6-179 نظرا لانتشار المعلومات ذات الصلة بولاية الآلية في مصادر متاحة للجمهور، وتزايد استخدام المحاكم الوطنية والدولية لأسلوب إنجاز التحقيقات باستخدام المصادر المفتوحة، رأت الآلية في المراحل الأولى من وضع استراتيجيتها أنها تحتاج إلى قدرات لإنجاز تحقيقات باستخدام المصادر المفتوحة. وفي عام 2020، ركزت الآلية بشكل متزايد على جمع المعلومات من المصادر المفتوحة واستخدمت أحدث الأدوات والتكنولوجيات في مجال إنجاز التحقيقات باستخدام المصادر المفتوحة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

6-180 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تزايد الحجم الإجمالي لعناصر المعلومات المجمعة على أساس احتمال موافاة المحاكم الوطنية والإقليمية والدولية وغيرها من الأطراف الثالثة بها، وفقا لولاية الآلية (انظر الشكل الرابع من الباب 6).

الشكل الرابع من الباب 8

مقياس الأداء: إجمالي حجم عناصر المعلومات المجمعة على أساس احتمال الموافاة بها

(الحجم بالجيغابايت)

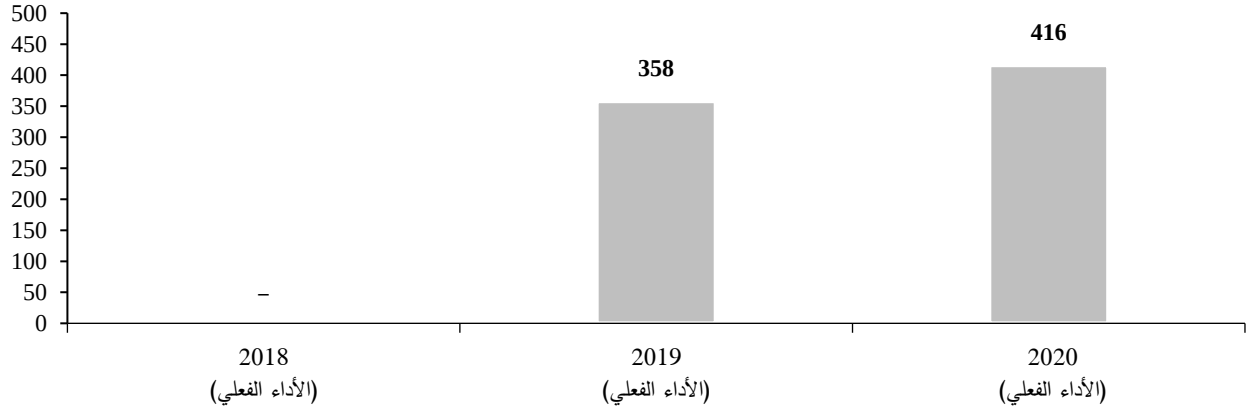

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

6-181 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للآلية. ومن هذا التأثير القيودُ المفروضة على السفر بسبب الجائحة التي أخرت السفر للقاء محاورين معنيين خارج مركز العمل، وإلغاء أسفار مقررة أخرى للتشاور مع دول أعضاء بشأن الدعم والموافقة اللازم الحصول عليهما منها للقيام بأنشطة على أراضيها، وللقاء ضحايا ومعنيين آخرين شخصيا لتيسير زيادة فهمهم لعمل الآلية. فقد أعاق ذلك، على سبيل المثال، قدرة الآلية على الحصول على موافقة الأطراف المعنية على تقديم المعلومات. ولذلك، ركزت الآلية بشكل أكبر خلال هذه الفترة على تحديد مصادر محتملة للمعلومات والاتصال بها، حيثما أمكن، بوسائل إلكترونية مأمونة. وكان لهذه التغييرات تأثير على الأداء البرنامجي في عام 2020 على النحو المحدد في النتيجتين 1 و 2 أدناه.

6-182 وساهمت القيود المتصلة بالسفر أيضا في تقرير الآلية استخدام تكنولوجيا الاتصال عبر الفيديو للتواصل مع مصادر محتملة للمعلومات وللترتيب لجمع المعلومات، وقد أثبتت هذه التكنولوجيا فائدتها في حالات عديدة. غير أن استخدامها في الاتصال بمحاورين آخرين مثل الشهود اعتُبر غير ملائم لأنه لا يمكن ضمان عدم خضوع الشهود عند إجراء المقابلات معهم لتأثير غير

ملائم يفرضُه أفراد بجوارهم. واعتُبر أيضا أن المقابلات عن بُعد تنطوي على مخاطر كبيرة على سلامة الشهود وأمنهم، ويُحتمل أن تقوض أيضا سلامة تحقيقات الآلية وتؤدي إلى رفع طعون قانونية في أي إجراءات قانونية مقبلة. كما أن إمكانية اتصال العديد من المحاورين بالإنترنت كانت محدودة للغاية أو معدومة. ولهذه الأسباب، قررت الآلية تأجيل إجراء المقابلات مع الشهود إلى أن يصبح السفر ممكنا.

6-183 وتجسيدا لأهمية التحسين المتواصل وتلبية الاحتياجات المتغيرة، ستعمّم الآلية الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجها على ضوء جائحة كوفيد-19. ومن الأمثلة المحددة للممارسات الفضلى استمرارُ التركيز على إنجاز التحقيقات باستخدام المصادر المفتوحة كعنصر رئيسي في استراتيجية التحقيق، من خلال استخدام تسجيلات الفيديو والصور المحملة على الإنترنت، والمنشورات على منصات وسائل التواصل الاجتماعي، والصور الجغرافية المكانية، والاتصال بالمصادر المحتملة للمعلومات بوسائل إلكترونية مأمونة. ويتماشى ذلك أيضا مع تزايد استخدام المحاكم الوطنية والدولية لأسلوب إنجاز التحقيقات باستخدام المصادر المفتوحة.

النتائج المقررة لعام 2022

6-184 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وبالتالي تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: وضع أطر تعاونية لجمع المعلومات والوثائق والأدلة وحفظها وتخزينها[40]

الأداء البرنامجي في عام 2020

6-185 شرعت الآلية في إجراء مناقشات مع دول أعضاء ومنظمات حكومية دولية وكيانات من منظومة الأمم المتحدة وجهات من المجتمع المدني بشأن وضع وإبرام أطر تعاونية لجمع المعلومات وحفظها وتخزينها. وتيسر هذه الأطر عمل الآلية بإتاحتها ما يلي: (أ) توفير المعلومات للآلية؛ (ب) توفير الدعم اللوجستي للآلية؛ (ج) قيام الآلية بأنشطتها على أراضي الدول الأعضاء.

6-186 وأسهم العمل المذكور أعلاه في إنجاز الآلية مفاوضات مستفيضة وإبرام 12 ترتيبا تعاونيا، وبذلك يكون قد استُوفي الهدف المقرر في الميزانية البرنامجية لعام 2020 وهو موافقة الأطراف على وضع أطر تعاونية لجمع المعلومات والوثائق والأدلة وحفظها وتخزينها.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

6-187 ستواصل الآلية العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايتها. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، ستواصل الآلية جهودها للتفاوض بشأن أطر تعاون إضافية وإبرامها. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 6-29).

(40) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020 (A/74/6/Add.1).

الجدول 6-29

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
اعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان 2/39	بدء الحوار مع الأطراف	موافقة الأطراف على 12 ترتيبا تعاونيا للحصول على المعلومات والوثائق والأدلة	تيسير إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات والوثائق والأدلة	موافقة أطراف إضافية على ترتيبات تعاونية للحصول على المعلومات والوثائق والأدلة وتبادلها

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: جمع ودمج المعلومات والوثائق والأدلة المتعلقة بأخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011[41]

الأداء البرنامجي في عام 2020

188-6 أجرت الآلية تقييما للمعلومات التي بحوزتها، ولا سيما المواد الواردة من البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، حتى تقف على الثغرات فيها. وعلى أساس هذا التقييم، وضعت الآلية استراتيجية لجمع معلومات إضافية بطرق منها تتبع التطورات الجارية في ميانمار، واستخدام المصادر المفتوحة، وتوجيه طلبات رسمية إلى مجموعة متنوعة من الكيانات للحصول على المعلومات. وتواصلت الآلية على نحو مستفيض مع مصادر المعلومات الراهنة والمحتملة لمعالجة مسائل السرية والموافقة.

189-6 ورغم حدوث حالات تأخير في أوائل عام 2020، أنشأت الآلية قاعدة بياناتها الإلكترونية لتخزين المعلومات ودمجها وحفظها بشكل مأمون. وفي إطار جهودها لضمان أمن المعلومات، اقتنت الآلية تجهيزات ومعدات حاسوبية لتمكين التشفير وتقييد الضوابط الإدارية.

190-6 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة عدد وحجم عناصر المعلومات المجهزة على أساس احتمال الموافاة بها (انظر الشكل الخامس من الباب 6). ويعرض الجدول 6-29 أعلاه الأداء ضمن مقياس الأداء السابق الوارد في الوثيقة A/75/6/Add.1.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

191-6 ستواصل الآلية العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايتها. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، ستعمل الآلية على زيادة إجراء التحقيقات باستخدام المصادر المفتوحة، وتحديد مصادر جديدة للمعلومات، وإجراء مقابلات مع الشهود، وتتبع ما يجري في ميانمار. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الخامس من الباب 6).

(41) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الشكل الخامس من الباب 6

مقياس الأداء: عدد وحجم عناصر المعلومات المجهزة على أساس احتمال الموافاة بها

(عدد العناصر وحجمها بالجيغابايت)

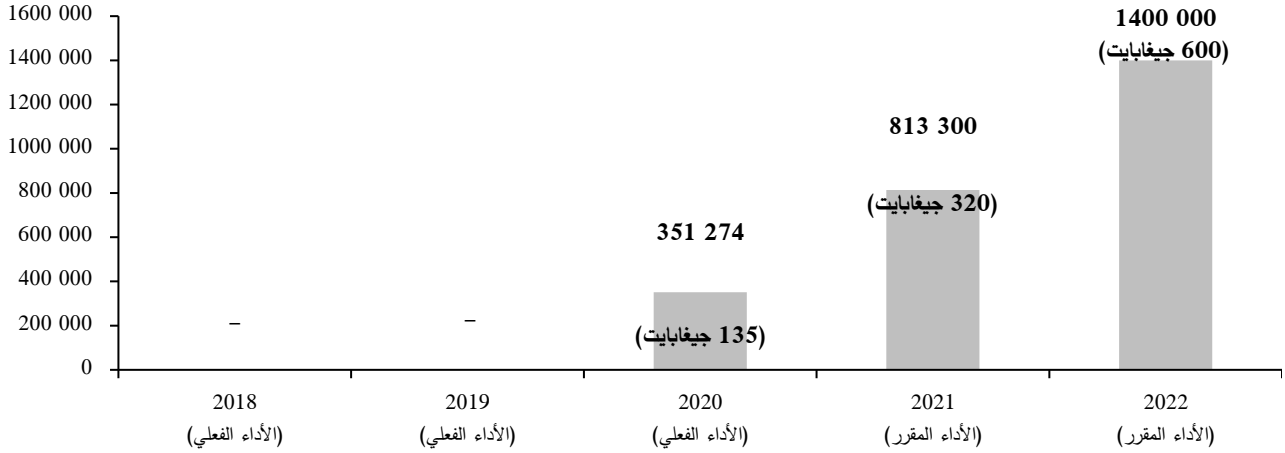

النتيجة 3: توفر مجموعات أدلة ضمن ملفات القضايا ووثائق تحليلية لموافاة الكيانات المعنية بها

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

6-192 تيسيراً للإجراءات الجنائية في المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، قامت الآلية بترتيب وتحليل المعلومات التي جمعتها على أساس احتمال موافاة سلطات التحقيق أو الادعاء أو السلطات القضائية المختصة بها. وخلُصت الآلية استنادا إلى تحليلها إلى أن المعلومات بحاجة إلى أن تُنظم جيداً وأن تُرتب ضمن ملفات متناسقة تتعلق بحالة أو حادثة بعينها أو بشخص أو كيان بعينه، وأن يُربط بينها بتحليل واضح حتى يُضمن قدر الإمكان أن تكون المعلومات مفيدة لسلطات التحقيق أو الادعاء أو السلطات القضائية. وواصلت الآلية تطوير قدراتها التحليلية ليكون بمقدورها إجراء تحليلات متعمقة للمعلومات الغنية التي توجد بحوزتها.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

6-193 الدرس الذي استخلصته الآلية من عملها على تجميع معلوماتها وتحليلاتها لتُوافي بها هو أهمية أن تتناول المعلومات أحداثا أو حالات أو أشخاصا أو كيانات بالتحديد وأن يكون لها معايير واضحة ومحددة تحديدا جيدا. ولتطبق الآلية هذا الدرس وحتى يكون كل ملف من ملفات القضايا التي تُعدّها محدداً فيما يتناوله ويكون بحجم يسهل التعامل معه، ستُعدُّ مجموعات تضم معلومات وتحليلات داعمة لتوافي بها الكيانات المعنية في إطار الإجراءات الجنائية أو القانونية المعنية استجابةً لطلبها. وستُرتب الآلية معلوماتها وتحليلاتها ضمن ملفات قضايا مقبلة على نحو متسق وعملي حتى تزيد إلى أقصى حد ممكن من جدوى هذه الملفات ومن فائدتها بالنسبة لمتلقّيها مستقبلا.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

6-194 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من خلال توفر مزيد من المعلومات وملفات القضايا التي يمكن موافاة المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية بها لتستخدمها، وفقا لولاية الآلية. وسيُعزز التنامي

المتواصـل لقاعدة البيانات واسـتخدام أحدث الأدوات التحليلية قدرةَ الآلية على أن توافي بمواد وملفات وجيهة حسـب الطلب، وهو ما سيثبت تحققه من خلال تزايد عدد عناصر المعلومات المجهزة للتحليل (انظر الشكل السادس من الباب 6).

الشكل السادس من الباب 6

مقياس الأداء: عدد مجموعات الأدلة ضمن ملفات القضايا والوثائق التحليلية المتوفرة للموافاة بها

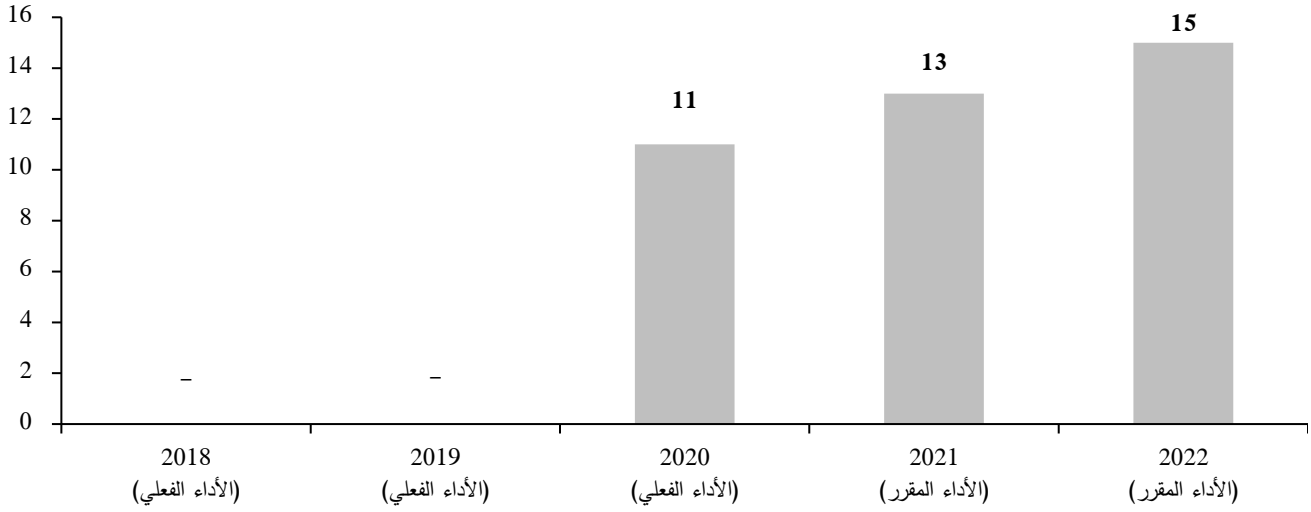

الولايات التشريعية

6-195 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى الآلية.

قرارات الجمعية العامة

264/73 حالة حقوق الإنسان في ميانمار

238/75 حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار

قرارات مجلس حقوق الإنسان

2/39؛ 3/42 حالة حقوق الإنسـان لمسـلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار

21/46؛ 26/43 حالة حقوق الإنسان في ميانمار

المنجزات المستهدفة

6-196 يعرض الجدول 6-30 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 6-30

آلية التحقيق المستقلة لميانمار: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**2**	**2**	**2**	**2**
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة	1	1	1	1
2 - التقارير المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**5**	**5**	**4**	**4**
3 - اجتماعات الجمعية العامة	1	–	–	–
4 - اجتماعات مجلس حقوق الإنسان	1	1	1	1
5 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1
6 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
7 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	2	1	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**6**	**–**	**–**	**–**
8 - تدريب الشركاء على استخدام نظام الآلية لإدارة الأدلة	6	–	–	–
المواد التقنية (عدد المواد)	**6**	**11**	**13**	**15**
9 - وثائق مجمَّعةٌ فيها المعلومات والأدلة المتعلقة بالجرائم الدولية	6	9	10	10
10 - وثائق مجمَّعةٌ فيها تحليلات الأدلة المتعلقة بالجرائم الدولية	–	2	3	5

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: بعثات تحقيق لجمع المعلومات والوثائق والأدلة المتعلقة بأخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011، بما في ذلك عن طريق أخذ إفادات من الضحايا والشهود.

التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات بشأن الآلية مع أكثر من 30 كيانا، بما في ذلك الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: إنشاء قاعدة بيانات لدمج المعلومات والأدلة ذات الصلة بالموضوع وتنظيمها وحفظها والتحقق منها وتحليلها.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: عقد اجتماعات ومؤتمرات مع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما منظمات المجتمع المدني، للتوعية بولاية الآلية وأنشطتها؛ وإعداد مواد إعلامية عن الآلية وعملها لأغراض النشر العام، ومواد مصممة خصيصا لجماهير محددة باللغات المناسبة.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: عقد مؤتمرات صحفية وإجراء مقابلات مع وسائط الإعلام؛ والمشاركة في حلقات النقاش والمناسبات؛ وتقديم إحاطات إلى الأوساط الدبلوماسية والأكاديمية بشأن التقدم المحرز في عمل الآلية.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: تحديث موقع الآلية على الإنترنت.

الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

6-197 تتولى الآلية المسؤولية عن المساعدة في التحقيق في أخطر الجرائم الدولية المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 وملاحقة المسؤولين عنها قضائيا. وتستمد الآلية ولايتها من الأولويات المحددة في قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة بهذا الموضوع، ومنها القرار 248/71، بصيغتها المبينة بمزيد من التفصيل في اختصاصات الآلية (انظر A/71/755، المرفق). وتتولى الآلية المسؤولية عن دعم المساءلة الجنائية، ويتصل عملها بدعم التحقيقات والملاحقات القضائية الجارية التي تقوم بها جهات أخرى، وبإعداد ملفات للقضايا لتُوافَى بها المحاكم أو الهيئات القضائية التي لديها حالياً اختصاص البت في تلك الجرائم أو قد يكون لها هذا الاختصاص مستقبلاً.

برنامج العمل

الهدف

6-198 الهدف الذي تسهم الآلية في تحقيقه هو كفالة المساءلة عن أخطر الجرائم الدولية المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011.

الاستراتيجية

6-199 للإسهام في تحقيق الهدف، ستواصل الآلية إنماء المستودع المركزي بواسطة اتفاقات التعاون القائمة والمستجدة. وستواصل الآلية أيضا تحليل الأدلة في إطار تحقيقاتها الهيكلية واستجابةً لطلبات المساعدة التي تردها من السلطات القضائية ذات الصلاحية. وستُعدّ الآلية كذلك ملفات قضايا جنائية من خلال تحليل الأدلة التي بحوزتها، حيث ستتتبّع مسارات التحقيق وستُجري التحقيقات اللازمة لسد الثغرات في الأدلة. وإضافة إلى ذلك، ستُوافي الآلية المحاكمَ والهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية التي لها اختصاص البت في هذه الجرائم المزعومة بالمعلومات والأدلة والوثائق التحليلية والخبرات وملفات القضايا أو أيّ من ذلك. وستواصل الآلية تطوير وتنفيذ نهجها المتمحور حول الضحايا والناجين، وستُولى في جميع أعمالها اهتماما ينصب التركيز فيه على الجرائم الجنسية والجنسانية المرتكبة ضد الأطفال وستواصل الآلية أيضا تشجيع اتباع نهج متكامل في إقامة العدل والمساءلة من خلال الحوار والتنسيق الفعالين، بما في ذلك مع الجهات العاملة في مجال العدالة الجنائية والمجتمع المدني وجهات أخرى من الأمم المتحدة، مما سيُساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات) والهدف 16 (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات).

6-200 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تخزين أدلة هامة عن الجرائم المزعومة في مستودع مركزي يُتاح ترتيبها وتوزيعها على الأطراف التي تطلُبها؛

(ب) تعزُّز إجراء السلطات القضائية المختصة التحقيقات والملاحقات القضائية والمحاكمات بشأن الجرائم المزعومة التي تدخل ضمن ولاية الآلية؛

(ج) زيادة إمكانية اللجوء إلى القضاء وتعزُّز المساواة بين الجنسين؛

(د) تعزُّز أوسع مجموعة ممكنة من مبادرات العدالة، بما يتفق مع ولاية الآلية.

العوامل الخارجية لعام 2022

6-201 فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) تقديم الأطراف معلومات وأدلة بأشكال مختلفة لإدراجها في المستودع المركزي، مما يستلزم قدرات وموارد تخزين لمواصلة وسم المعلومات والأدلة؛

(ب) استمرار إتاحة المواد ذات الصلة باستخدام الأسلحة الكيميائية التي جمعتها آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

6-202 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022، ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه في حال أحدثت الجائحة مزيدا من التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فسوف تُعدَّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الهدف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات عن الأداء البرنامجي.

6-203 وتراعي الآلية منظورا جنسانيا في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، تواصل الآلية مراعاة منظور جنساني في استراتيجياتها المتعلقة بالإثبات من أجل تجنب أي تحيز قد يؤدي إلى عدم الدقة في تسجيل الضرر الذي تعرضت له إناث؛ وضمان إيلاء الاهتمام الواجب لجرائم العنف الجنسي المرتكبة ضد الذكور؛ وتنويع مصادر الإثبات لمراعاة مختلف المنظورات الجنسانية.

6-204 وفيما يتعلق بمراعاة منظور الإعاقة، ستستعرض الآلية وستدرس استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة على وجه التحديد بهدف الاستمرار في تعزيز مراعاة منظور الإعاقة، وستضع تدابير تخفيفية للتغلب على أي تحديات قد تبرز خلال تفعيل منظور الإعاقة.

6-205 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على المستوى العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، ستواصل الآلية التعاون مع الهيئات القضائية المختصة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني السورية والدولية والأفراد، باستخدام مجموعة متنوعة من أطر التعاون.

6-206 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، ستواصل الآلية التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى العاملة على قضايا تتعلق بالجمهورية العربية السورية، بما فيها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، وفق ولايتها.

أنشطة التقييم

6-207 من المقرر إجراء تقييم ذاتي في عام 2022 لسير العمل في جميع الأقسام فيما يتعلق بإدماج تحليل جنساني في الأنشطة الأساسية للآلية، عملا بالاستراتيجية الجنسانية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

6-208 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

زيادة إمكانية الوصول إلى مجموعة مواد ذات قيمة إثباتية عالية

6-209 واجهت الآلية تحديات في تناول وتحليل بعض مواد الإثبات نظرا لحجمها وتنوعها وتعقيدها. ولمواجهة ذلك، عملت الآلية بتكنولوجيات جديدة لتحسين الاستخراج والترجمة التلقائيين للنصوص من الوثائق الممسوحة ضوئيا، وقد عزز ذلك إلى حد كبير إمكانية البحث في مواد الإثبات وساعد في تأمين سرعة العمليات التحليلية وزيادة متانتها ودقتها.

6-210 وقد اختبرت الآلية هذا النهج على مجموعة شديدة الصعوبة وكبيرة الحجم من المواد ذات القيمة الإثباتية العالية، وتوصلت إلى نتائج ناجحة. وستطبق الآلية أسلوب الفحص بمساعدة التكنولوجيا هذا على مجموعات وثائق أخرى موجودة في مستودعها المركزي لتمكينها من إجراء فحص أشمل لمجموعات الأدلة الأكبر حجما، مما سيُيسِّر التحديد بسرعة أكبر للأدلة القيّمة. وزيادة إمكانية فحص هذه المجموعات الهامة ستُمكّن الآليةَ من تقديم ردود أشمل إلى الأطراف التي تطلب ذلك.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

6-211 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من التحسن الكبير في فعالية تكنولوجيا التعرف الضوئي على الحروف التي طُبّقت على مجموعة كبيرة من الوثائق، مما أفضى إلى تقديم ردود أشمل إلى السلطات القضائية المختصة.

الجدول 6-31
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	موافاة السلطات القضائية المختصة بمعلومات إثباتية	موافاة السلطات القضائية المختصة بمعلومات إثباتية أشمل على نحو فعال

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

6-212 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للآلية. ومن آثار الجائحة تأجيلُ القيام بمهام تتطلب التلاقي وجها لوجه حتى يتسنى إقامة علاقات مع المصادر المعنية والتحقيق في الجرائم الدولية في الجمهورية العربية السورية وجمع المعلومات والأدلة بشأنها. وأُجّلت كذلك المشاورات التي كان من المزمع إجراؤها وجها لوجه مع المعنيين الرئيسيين، بما في ذلك جهات من المجتمع المدني، والزيارات التي كان من المقرر أن تقوم بها وحدات وطنية معنية بجرائم الحرب ليجدُوا أدلة وجيهة في قاعدة الآلية للبيانات. وكان لهذه التغييرات تأثير على الأداء البرنامجي في عام 2020 على النحو المحدد في النتيجة 1 أدناه.

6-213 وتجسيدا لأهمية التحسين المتواصل وتلبية الاحتياجات المتغيرة، ستعمّم الآلية الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجها على ضوء جائحة كوفيد-19. ومن الأمثلة المحددة للدروس المستفادة مواصلة الآلية صقل وتعديل سير أعمالها التحليلية مراعاةً للتغيرات في خططها لجمع الأدلة ومعالجتها، واستمرار ترتيباتها للعمل عن بُعد، وقد مكّن ذلك من إحراز تقدم في وضع أساس لملفاتها للقضايا. وبالإضافة إلى ذلك، ستُيسّر الآلية المعالجة المأمونة للأدلة في ظل ظروف متغيرة، وستواصل صقل قدراتها التقنية لتدعم العمل عن بُعد دعما أفضل.

النتائج المقررة لعام 2022

6-214 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وبالتالي تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: دعمُ التحقيقات والملاحقات القضائية المحلية عن طريق توسيع مجموعة الأدلة وتنويعها[42]

الأداء البرنامجي في عام 2020

6-215 واصلت الآلية تدعيم قدرتها على إنماء مستودعها المركزي عن طريق التفاوض على أطر تعاون تسمح بجمع المواد من مختلف المعنيين. وفي إطار مواجهة تأثير جائحة كوفيد-19، عززت الآلية قدرتها على جمع المعلومات والأدلة عن بُعد والاطلاع على المعلومات والأدلة على الإنترنت. وحددت الآلية أيضا وجود ثغرات في مجموعتها للأدلة وستسعى إلى سدّها استباقيا، وفقا لولايتها.

6-216 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تسجيل 57 مصدرا للمعلومات والأدلة، وبذلك لم يتحقق الهدف المقرر في الميزانية البرنامجية لعام 2020 وهو توفر 69 مصدرا للبيانات. ويرجع عدم تحقق الهدف أساسا إلى القيود التشغيلية المفروضة نتيجة لجائحة كوفيد-19.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

6-217 ستواصل الآلية العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايتها. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، ستعمل الآلية على تحديد وتسجيل مصادر عالية القيمة يُمكنها توفير معلومات وأدلة من شأنها سدُّ الثغرات الرئيسية في محتوى مستودع الآلية المركزي ودعمُ الملاحقات القضائية المحلية. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل السادس من الباب 6).

الشكل السادس من الباب 6

مقياس الأداء: عدد مصادر البيانات المتاحة (العدد التراكمي)

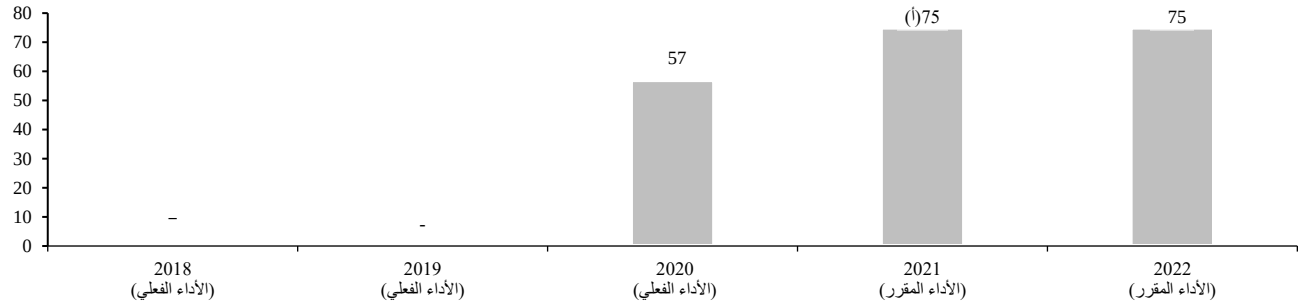

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(42) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020 (A/74/6/Add.1).

النتيجة 2: تحليل متعدد الأشكال[43]

الأداء البرنامجي في عام 2020

6-218 واصلت الآلية جمع معلومات وأدلة متعددة الأشكال، منها الوثائق وتسجيلات الفيديو والصور الرقمية والتسجيلات الصوتية. وأحرزت الآلية تقدما أيضا في استخدام أساليب حاسوبية متقدمة لتحليل كميات كبيرة من المواد. وواصلت الآلية كذلك تعزيز قدرتها الداخلية على التعامل مع مختلف أشكال الأدلة من خلال اقتناء التكنولوجيا اللازمة ووضع إجراءات تشغيل موحدة في هذا الصدد، ومن خلال التدريب التقني عند الاقتضاء.

6-219 وأسهم العمل المذكور أعلاه في فحص 406 9 سجلات إثبات من أجل الاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من السلطات المختصة في دوائر الولاية القضائية المعنية، وهو ما يتجاوز الهدف المقرر في الميزانية البرنامجية لعام 2021 وهو فحص 000 5 سجل إثبات.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

6-220 ستواصل الآلية العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايتها. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، ستواصل الآلية تدعيم قدرتها على جمع أدلة متنوعة الأشكال وحفظها وفحصها من خلال اقتناء وتطوير التكنولوجيات اللازمة وتحسين إجراءات التشغيل، ومن خلال إنجاز ما يلزم من تدريب تقني. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل السابع من الباب 6).

الشكل السابع من الباب 6

مقياس الأداء: عدد سجلات مجموعات الأدلة التي وُوفيت بها الجهات المعنية (العدد السنوي)

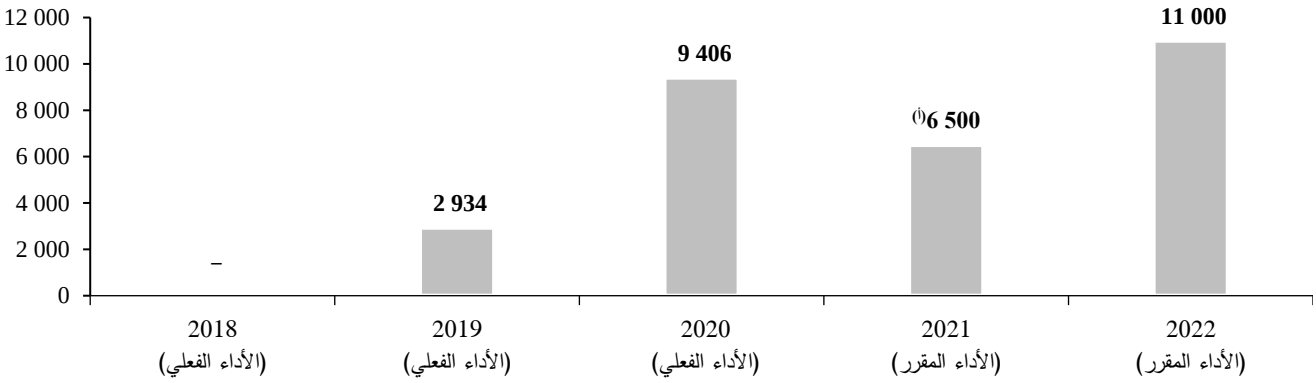

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(43) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

النتيجة 3: تحسُّن مراعاة المنظورات الجنسانية في جميع الأعمال الفنية للآلية لتيسير إقامة العدل من أجل الجميع

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

6-221 وضعت الآلية، وفقا لاختصاصاتها، استراتيجية جنسانية شاملة وهي تعمل على التوسُّع في تنفيذها من أجل تعزيز مراعاة المنظورات الجنسانية في أعمالها الفنية دعماً لجهود إقامة العدل التي تبذلها السلطات القضائية المختصة حاليا ومستقبلا.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

6-222 الدرس الذي استخلصته الآلية هو أن من الضروري تقديم التوجيه على نحو استباقي وفعال في شكل إجراءات تشغيل موحدة ومبادئ توجيهية أخرى، وإتاحة أدوات تحليلية وأطر استراتيجية، وإجراء دورات تدريبية ومشاورات مع الخبراء حتى تتسنى المراعاة المناسبة والفعالة للمنظورات الجنسانية في أعمالها الفنية. وتطبيقا لهذا الدرس، ستُعد الآلية نواتج جنسانية متخصصة أخرى، حيث ستقوم على سبيل المثال بإتاحة ما يُناسب لهذا الغرض من دعم وتدريب ومبادئ توجيهية وأدوات تحليلية حتى تُراعى المنظورات الجنسانية في أعمالها الفنية على وجه أفضل. وبذلك ستستطيع الآلية كفالة أن تعكس بدقة الجوانب والآثار الجنسانية للجرائم المرتكبة في الجمهورية العربية السورية، ووجهات النظر المتنوعة لضحايا هذه الجرائم والناجين منها.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

6-223 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من خلال إعداد 18 ناتجا جنسانيا متخصصا يُتاح فورا أو مستقبلا للكيانات الخارجية التي تطلب إسهاما أو مساعدة من الآلية في جهود إقامة العدل والأنشطة المتصلة بالجرائم الجنسية والجنسانية في السياق السوري وفي التواصل مع ضحايا هذه الجرائم والناجين منها (انظر الشكل الثامن من الباب 6).

الشكل الثامن من الباب 6

مقياس الأداء: عدد النواتج المتخصصة المراعية لمنظور جنساني التي تُتاح لكيانات خارجية (العدد السنوي)

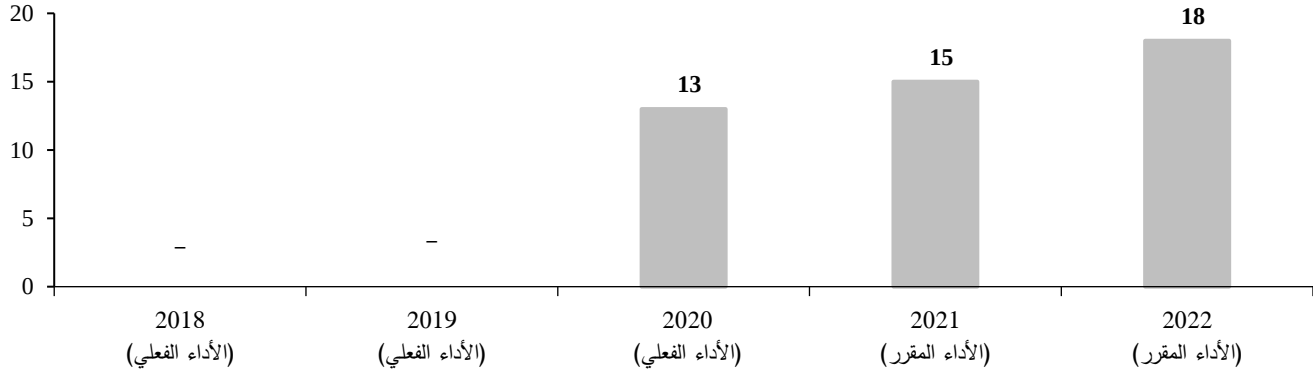

الولايات التشريعية

6-224 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى الآلية.

قرارات الجمعية العامة

248/71	الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011	193/75	حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية

المنجزات المستهدفة

6-225 يعرض الجدول 6-32 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 6-32

الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**2**	**2**	**2**	**1**
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة	2	2	2	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**5**	**6**	**4**	**4**
2 - اجتماعات الجمعية العامة	2	2	1	1
3 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	2	1	1
4 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
5 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**87**	**3**	**5**	**6**
6 - حلقات عمل في لوزان بشأن استراتيجيات التعاون بين المنظمات غير الحكومية في الجمهورية العربية السورية والآلية	2	1	2	2
7 - حلقات عمل للجهات الفاعلة من المجتمع المدني في الجمهورية العربية السورية لبناء قدراتها على أن تكون جهات فاعلة في مجال المساءلة هناك	4	1	2	2
8 - تدريب أعضاء الوحدات المعنية بجرائم الحرب على استخدام نظام الآلية لإدارة الأدلة من أجل تيسير تحديدهم للأدلة المتعلقة بالجرائم الدولية وتحليلها	80	–	–	–
9 - عقد اجتماع سنوي مع ممثلي الضحايا من المنظمات غير الحكومية إعمالاً لنهجها المتمحور حول الضحايا	1	1	1	2
المواد التقنية (عدد المواد)	**50**	**60**	**71**	**87**
10 - وثائق مجمَّعةٌ فيها المعلومات والأدلة المتعلقة بالجرائم الدولية، بما في ذلك استجابةً لطلبات المساعدة التي تتلقاها الآلية من سلطات الادعاء	32	34	50	50
11- وثائق مجمَّعةٌ فيها تحليلات للأدلة المتعلقة بالجرائم الدولية من أجل موافاة السلطات المختصة بها	15	25	19	35
12- ملفات قضايا متعلقة بالمسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم دولية محددة جاهزةٌ (كلياً أو جزئياً) للتعميم على السلطات المعنية التي لها اختصاص الملاحقة القضائية للجرائم الدولية المرتكبة في الجمهورية العربية السورية	3	1	2	2
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إيفاد أكثر من 15 بعثة لتحديد ولقاء مصادر وشهود محتملين وجمع الأدلة لسدّ الثغرات الموجودة في مستودع الآلية المركزي؛ و/أو تجهيز ملف أو ملفات قضايا للهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية التي ستقوم بالملاحقة القضائية للجرائم الدولية المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011.

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات مع السلطات القضائية الوطنية من أكثر من 15 بلدا لتيسير قيامها بتحديد وتحليل الأدلة المتعلقة بالجرائم الدولية المجمعة في مستودع الآلية المركزي، ولزيادة التعاون دعما للتحقيقات والملاحقات القضائية على الصعيد الوطني؛ وإجراء مشاورات مع المجتمع المدني، بما في ذلك طائفة واسعة من جماعات الضحايا والناجين، لتحسين فهمهم لعمليات المساءلة، وتواصلهم مع الآلية، وفهم الآلية للعوامل السياقية وأولويات المساءلة.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: توفير مستودع مركزي للأدلة على الجرائم المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 يُمكنه تيسير الملاحقات القضائية الجنائية في الولايات القضائية المناسبة، في الحاضر أو المستقبل.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: توزيع نشرات دورية عن عمل الآلية على نحو 200 منظمة غير حكومية وكيانات أخرى؛ وإعداد المعلومات ومنشورات "الأسئلة الشائعة" لأغراض النشر العام؛ وإعداد ورقات معلومات أساسية تتضمن معلومات عن الآلية؛ وعقد اجتماعات لتعريف شركاء الأمم المتحدة بولاية الآلية وأنشطتها.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: عقد مؤتمرات صحفية وإجراء مقابلات مع الصحافة؛ والمشاركة في حلقات النقاش والمناسبات؛ وتقديم إحاطات إلى الأوساط الدبلوماسية والأكاديمية بشأن التقدم المحرز في عمل الآلية.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: إتاحة محتوى في موقع الآلية على الإنترنت.

البرنامج 7

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

الولايات التشريعية

7-1 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

190/47 تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

191/47 الترتيبات المؤسسية لمتابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

227/50 تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

176/51 تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

240/51 خطة التنمية

220/52 المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 1998-1999

2/55 إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية

279/55 برنامج عمل العقد 2001-2010 لصالح أقل البلدان نمواً

144/57 متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

253/57 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

270/57 باء التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسّقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

220/58 التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

269/58 تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات

243/59 دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

1/60 الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005

265/60 متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً

208/62 الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

288/66 المستقبل الذي نصبو إليه

15/69 إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)

143/69 تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

151/69 متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

214/69 تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

313/69 خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)

321/69 تنشيط أعمال الجمعية العامة

1/70 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

299/70 متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها على الصعيد العالمي

279/72 إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

246/73 تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)

248/73 الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

4/74 الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية الجمعية العامة

228/74 دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط

238/74 الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

215/75 متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

7/1998 أهمية أنشطة تعدادات السكان لتقييم التقدّم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

2/2007 دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع

30/2012 دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها

الأمم المتحدة، في ضوء قرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، بما فيها القرار 16/61	2/2019	تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها	

الإعلانات الوزارية الصادرة عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية

2002	مساهمة تنمية الموارد البشرية في عملية التنمية، بما في ذلك في مساهمتها في مجالي الصحة والتعليم	2007	تعزيز الجهود المبذولة على جميع المستويات الرامية إلى تشجيع النمو الاقتصادي المطرد الذي يراعي مصالح الفقراء، بطرق منها وضع سياسات اقتصاد كلي منصفة
2003	التشجيع على اتباع نهج متكامل إزاء التنمية الريفية في البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة	2007	الاستعراض الوزاري السنوي بشأن موضوع "تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع، بطرق منها الشراكة العالمية من أجل التنمية"
2004	تعبئة الموارد وتهيئة بيئة مواتية من أجل القضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد 2001-2010 لصالح أقل البلدان نموا	2008	منتدى التعاون الإنمائي
2006	تهيئة بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي لإيجاد فرص العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع وتأثير تلك البيئة على التنمية المستدامة	2008	الاستعراض الوزاري السنوي بشأن موضوع "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة"

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة

الهدف

7-2 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز دوري الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، في التنفيذِ المتكامل والمنسق لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً مثل أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا، وكذلك في متابعةِ هذه النتائج.

المنجزات المستهدفة

7-3 يعرض الجدول 7-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 7-1

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**169**	**289**	**271**	**282**
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة	8	9	9	10
2 - التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي	9	8	10	10
3 - التقارير المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	15	15	15	15
4 - التقارير المقدمة إلى اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية	137	257	237	247
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**207**	**183**	**198**	**198**

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
5 - اجتماعات الجمعية العامة	43	71	43	43
6 - اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	73	50	64	64
7 - اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	27	27	27	27
8 - اجتماعات اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية	41	20	41	41
9 - اجتماعات الخبراء المتعلقة بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية والمتعلقة بالقضايا المواضيعية والعمليات التحضيرية للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات	10	6	10	10
10 - اجتماعات الخبراء المتعلقة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى	8	4	8	8
11 - اجتماعات الخبراء بشأن هايتي	5	5	5	5
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	**13**	**15**	**13**	**13**
12 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي: مناسبة تدريبية تُنظم مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بشأن دورة عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي	1	6	1	1
13 - المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة: حلقات عمل عالمية بشأن التحضير للاستعراضات الوطنية الطوعية وتبادل الخبرات فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى	3	4	3	3
14 - المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة: حلقة عمل إقليمية بشأن إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى	5	1	5	5
15 - المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة: الحلقات الدراسية وحلقات العمل وغيرها من المناسبات المتصلة بالإعداد للمنتدى السياسي الرفيع المستوى	4	4	4	4
المواد التقنية (عدد المواد)	**23**	**14**	**10**	**12**
16 - دراسات عن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات	17	9	3	6
17 - دراسات ومواد عن قضايا ذات صلة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي	1	1	2	1
18 - دراسات ومواد عن قضايا ذات صلة بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى، بما في ذلك الاستعراضات الوطنية الطوعية	4	4	4	4
19 - دراسات ومواد عن قضايا ذات صلة باللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية	1	–	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: دعم جميع الدول الأعضاء في إجراء المشاورات غير الرسمية بشأن قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك قرارات متابعة تنفيذ قرار الجمعية العامة المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات)؛ وتقديم الدعم في المشاورات غير الرسمية بشأن الإعلانات الوزارية التي تصدر عن المجلس والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وكذلك في المشاورات غير الرسمية بشأن تقارير اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية؛ وتقديم إحاطات لجميع الدول الأعضاء بشأن قضايا التنمية المستدامة وعملياتها؛ وتقديم مشورة الخبراء والدعم إلى الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، من أجل تمكين هذه الهيئات من تنفيذ الولايات المنوطة بها. وإبقاء المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين على علم بأعمال الجمعية العامة والمجلس والمنتدى السياسي الرفيع المستوى؛ وتقديم الدعم لاجتماعات المجموعات الرئيسية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة للتحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى؛ وعقد جلسات إحاطة مشتركة بين الوكالات يشارك فيها أكثر من 50 كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة في التحضير لاجتماعات/دورات المجلس والجمعية العلامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى؛ وقيادة أعمال التحضير الموضوعي على صعيد الإدارة للاجتماعات التي تعقدها آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق المشكل من 31 عضوا، ولجنته الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تضم 36 عضوا، واللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية المؤلفة من 55 عضوا؛ والتعاون مع مكتب التنسيق الإنمائي لرصد حالة تنفيذ اتفاق التمويل، بما في ذلك بتقديم المشورة والبيانات؛ والتعاون مع المكتب التنفيذي للأمين العام ومكتب التنسيق الإنمائي، ومع الأقسام الأخرى ضمن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، على إعداد التقرير السنوي عن النتائج المحرزة على نطاق منظومة الأمم المتحدة صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وتقديم المعلومات والتحليل والمشورة لكبار مسؤولي

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

الأمم المتحدة (الأمين العام، ونائبة الأمين العام، ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية وكبير الاقتصاديين، والأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات).

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: مواد تُخصص للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة دعما للدول الأعضاء والمشاركين الآخرين (كيانات منظومة الأمم المتحدة، والمجموعات الرئيسية، وأصحاب المصلحة الآخرون)؛ ونظام اجتماعات مستغن عن الورق يُستخدم لإدارة الوثائق الرسمية للجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية المؤلفة من 19 عضوا؛ ومنصات متكاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مفتوحة على الصعيد العالمي في وجه نحو 000 5 منظمة غير حكومية من المنظمات ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وإطار من المؤشرات تستخدمه جميع الدول الأعضاء لرصد حالة تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات؛ وبيانات عن تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية؛ وبيانات عن اتفاق التمويل الذي وافقت عليه الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2019؛ وقاعدة بيانات عن الاستعراضات الوطنية الطوعية.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مواد تُتاح لجميع الدول الأعضاء بشأن أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛ والتواصل الخارجي مع جميع الدول الأعضاء والجمهور العام بطرق منها منصات التواصل الاجتماعي، والوسائط المتعددة، والإعلام الصحفي، بالتعاون مع إدارة التواصل العالمي؛ وحلقات دراسية شبكية لفائدة نحو 000 5 من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس تتناول المشاركة في هيئات المجلس وأنشطة الأمم المتحدة.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهُّد الصفحات الشبكية للبرنامج الفرعي، بما في ذلك صفحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والبث الشبكي لأعمال المجلس والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، وموقع شبكة المجتمع المدني على الإنترنت.

البرنامج الفرعي 2
التنمية الاجتماعية الشاملة

الهدف

7-4 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز التعاون الدولي في مجال التنمية الاجتماعية والتشجيع على تحقيق قدر أكبر من الإدماج الاجتماعي والرفاه للجميع.

المنجزات المستهدفة

7-5 يعرض الجدول 7-2 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 7-2

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**26**	**24**	**30**	**28**
1 - الوثائق المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن الشيخوخة، ودور التعاونيات في التنمية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والسياسات والبرامج المتعلقة بالشباب، ومتابعة السنة الدولية للأسرة، ومتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والإدماج الاجتماعي، وغير ذلك من قضايا التنمية الاجتماعية، وعقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر، والرياضة من أجل التنمية والسلام	8	8	10	9
2 - الوثائق المقدمة إلى لجنة التنمية الاجتماعية	4	5	6	5

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
3 - الوثائق المقدمة إلى المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية	10	8	10	10
4 - الوثائق المقدمة إلى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	4	3	4	4
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**87**	**62**	**87**	**85**
5 - جلسات اللجنة الثانية للجمعية العامة	4	5	4	4
6 - جلسات اللجنة الثالثة للجمعية العامة	6	8	6	6
7 - اجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة	10	–	10	8
8 - اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	6	7	6	6
9 - اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	1	1	1	1
10 - اجتماعات لجنة التنمية الاجتماعية	20	20	20	20
11 - أمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية	24	4	24	24
12 - اجتماعات مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	16	17	16	16
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**2**	**2**	**2**	**2**
13 - المشاريع المتعلقة بصياغة السياسات الاجتماعية	2	2	2	2
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	**10**	**10**	**10**	**10**
14 - محاضرات وحلقات نقاش لأصحاب المصلحة المتعددين وإحاطات وحلقات دراسية وحلقات عمل للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن القضايا الاجتماعية	10	10	10	10
المنشورات (عدد المنشورات)	**1**	**1**	**2**	**1**
15 - المنشور المعنون *تقرير عن الشباب في العالم*	–	–	1	–
16 - المنشور المعنون *تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم*	1	–	1	1
17 - منشور عن الشعوب الأصلية	–	1	–	–
18 - منشور عن الإعاقة	–	–	–	–
المواد التقنية (عدد المواد)	**7**	**5**	**7**	**7**
19 - الوثائق الختامية لأفرقة الخبراء المعنية بمختلف القضايا الاجتماعية	7	5	7	7

جيم- المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: بحث وتحليل وتقييم الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية لجميع الدول الأعضاء وأطرها المعيارية والسياساتية والإدارية المتعلقة بالأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة؛ وتقديم إحاطات/مشورة من الخبراء إلى 40 من الدول الأعضاء بشأن قضايا التنمية المستدامة، بما في ذلك بشأن المشاورات الثنائية الرفيعة المستوى والاجتماعات الحكومية الدولية، مع تعزيز تبادل الممارسات الجيدة والمشورة والدعوة من أجل النهوض بالسياسات القائمة على الأدلة.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مناسبات خاصة، بما في ذلك الاحتفالات بالأيام الدولية المتعلقة بفئات اجتماعية محددة وقضايا اجتماعية مختلفة؛ وموجزات سياساتية وأنشطة اتصال لتعزيز النهوض بالتنمية الاجتماعية على نطاق عالمي.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إحاطات ومؤتمرات صحفية ونشرات صحفية بشأن مختلف القضايا الاجتماعية.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: رسائل إلكترونية وسمعية وبصرية بشأن الشيخوخة، والتعاونيات، والإعاقة، والأسرة، وقضايا الشعوب الأصلية، والشباب، والرياضة من أجل التنمية والسلام، وقضايا أخرى متنوعة، مع دخول أكثر من 000 200 مستعمل سنويا إلى الصفحات الشبكية للبرنامج الفرعي.

البرنامج الفرعي 3
التنمية المستدامة

الهدف

7-6 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو التعجيل بتنفيذ أهداف وغايات والتزامات التنمية المستدامة وفقاً للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والالتزامات المنصوص عليها في خطة عمل أديس أبابا.

المنجزات المستهدفة

7-7 يعرض الجدول 7-3 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 7-3

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**14**	**14**	**12**	**12**
1 - الوثائق المقدمة إلى الجمعية العامة	8	7	8	8
2 - الوثائق المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	5	7	3	3
3 - الوثائق المقدمة إلى المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة	1	–	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**87**	**113**	**84**	**92**
4 - اجتماعات الجمعية العامة	45	59	42	42
5 - اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	6	3	6	4
6 - اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	30	50	30	32
7 - اجتماعات المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة	4	–	4	4
8 - اجتماعات الفريق المستقل للعلماء بشأن *تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي*	2	1	2	10
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**7**	**11**	**6**	**5**
9 - مشاريع بشأن مواضيع مختلفة للتنمية المستدامة (المياه، والطاقة، والنقل المستدام، والاستهلاك والإنتاج المستدامان، وإشراك الجهات صاحبة المصلحة، والشراكات مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وغير ذلك من المواضيع)	7	11	6	5
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	**125**	**67**	**100**	**100**
10 - حلقات دراسية و/أو حلقات عمل تدريبية تُعقد لفائدة واضعي السياسات الوطنية في البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وبالاشتراك معهم، بغية تعزيز القدرات الوطنية في جميع مجالات التنمية المستدامة	125	67	100	100

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
المنشورات (عدد المنشورات)	**–**	**–**	**–**	**–**
11 – *تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي*	–	–	–	–
المواد التقنية (عدد المواد)	**4**	**19**	**3**	**8**
12 – التنمية المستدامة في التطبيق: الالتزامات الطوعية والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تحقيق التنمية المستدامة	1	1	1	–
13 – تقارير موجزة عن التقدم المحرز والثغرات والتحديات فيما يتعلق بتنفيذ القرار 215/67 الذي أعلنت فيه الجمعية العامة الفترة 2014–2024 عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع	1	1	1	–
14 – تقرير مرحلي عن الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية	1	1	1	–
15 – منشورات عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030	1	16	–	8

جيم- المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: التنسيق بين الوكالات في مجال التنمية المستدامة، مثل آلية الأمم المتحدة للمياه (اجتماعان حضوريان سنويان)، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة (اجتماع حضوري سنوي تكمله اجتماعات افتراضية)، وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات (اجتماعان سنويان)، والفريق التنسيقي المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية (3 أو 4 اجتماعات حضورية سنوية)؛ وتقديم إحاطات/مشورة الخبراء إلى الدول الأعضاء بشأن قضايا التنمية المستدامة، بما في ذلك إجراء مشاورات ثنائية رفيعة المستوى وعقد اجتماعات حكومية دولية، وتنظيم دورات تدريبية، وإتاحة مواد ذات صلة بمشاركة الجهات صاحبة المصلحة في متابعة واستعراض خطة عام 2030، وفي الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين دعما لأهداف التنمية المستدامة.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تعهُّد قواعد البيانات، المفتوحة للعموم، المتعلقة بالمبادرات الطوعية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والشراكات، والالتزامات الطوعية التي قُطعت خلال مؤتمر الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، والممارسات الجيدة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، وقاعدة البيانات المتعلقة بتحقيق منظومة الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة، وإجراءات التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وآلية تيسير التكنولوجيا، وشبكة الأمم المتحدة للطاقة، والانسجام مع الطبيعة، وغير ذلك من مواضيع التنمية المستدامة.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: اجتماعات خاصة ومناسبات جانبية بشأن قضايا التنمية المستدامة تُعقد خلال مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية في مقر الأمم المتحدة أو في أماكن أخرى؛ ونشر *منتدى الموارد الطبيعية*.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تعهد منبر معارف التنمية المستدامة الذي يحظى في المتوسط بما عدده 000 30 زيارة في اليوم.

البرنامج الفرعي 4
الإحصاءات

الهدف

7-8 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوض بالنظام الإحصائي العالمي والنظام العالمي للمعلومات الجغرافية المكانية لكي يتسنى إنتاج إحصاءات وطنية ونظم وطنية للمعلومات الجغرافية المكانية تتسم بالجودة العالية وسهولة الوصول إليها وقابليتها للمقارنة، ليستخدمها مقررو السياسات وغيرهم من المستعملين على الصعيدين الوطني والدولي.

المنجزات المستهدفة

7-9 يعرض الجدول 7-4 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 7-4

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**19**	**19**	**22**	**19**
1 - التقارير المقدمة إلى اللجنة الإحصائية	16	16	16	16
2 - الوثائق المقدمة إلى لجنة الاشتراكات	2	2	4	2
3 - تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية	–	–	1	–
4 - تقرير لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**119**	**129**	**109**	**151**
5 - اجتماعات اللجنة الإحصائية	7	8	7	7
6 - اجتماعات فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية	–	–	10	–
7 - اجتماعات لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي	6	2	6	6
8 - اجتماعات الخبراء المعنيين بالإحصاءات الاقتصادية، والإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية، والإحصاءات البيئية والمعلومات الجغرافية المكانية، والخبراء المعنيين بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمجالات الإحصائية الشاملة لعدة قطاعات	106	119	86	138
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**5**	**7**	**4**	**5**
9 - المشاريع المتعلقة بالإحصاءات الاقتصادية	1	1	1	1
10 - المشاريع المتعلقة بالإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية	–	1	–	–
11 - المشاريع المتعلقة بالإحصاءات البيئية والمعلومات الجغرافية المكانية	2	2	2	3
12 - المشاريع المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والمجالات الإحصائية الشاملة لعدة قطاعات	2	3	1	1
المنشورات (عدد المنشورات)	**32**	**34**	**34**	**36**
المنشورات المتعلقة بالإحصاءات الاقتصادية				
13 - *حولية إحصاءات التجارة الدولية، المجلدان الأول والثاني*	2	2	2	2
14 - *إحصاءات الحسابات القومية: تحليل المجاميع الرئيسية*	1	1	1	1
15 - *إحصاءات الحسابات القومية: المجاميع الرئيسية والجداول التفصيلية، الأجزاء الأول إلى الخامس*	5	5	5	5
16 - *الدليل المتعلق بالتصنيف الصناعي الدولي الموحد*	–	–	1	–
17 - *الدليل المتعلق بإحصاءات الأعمال التجارية*	–	–	1	–
18 - *الدليل المتعلق بالبيانات المستقاة من النظام الآلي لتحديد هوية السفن*	–	–	1	–
19 - *الدليل المتعلق بتصنيف وظائف مؤسسات الأعمال*	–	–	–	1
20 - *التصنيف المركزي للمنتجات*	–	–	–	1
المنشورات المتعلقة بالإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية				
21 - *الحولية الديمغرافية*	1	1	1	1
22 - *تقرير إحصاءات السكان والأحوال المدنية، السلسلة ألف*	1	1	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
23 - *دليل التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية ونظم إدارة الهوية: الاتصال من أجل التنمية*	–	–	1	–
24 - المرأة في العالم عام 2020: الاتجاهات والإحصاءات	1	1	–	–
25 - *التوصيات المنقحة بشأن إحصاءات الهجرة الدولية*	–	–	–	1
26 - *دليل تعدادات السكان والمساكن القائمة على السجلات*	–	–	–	1
المنشورات المتعلقة بالإحصاءات البيئية والمعلومات الجغرافية المكانية				
27 - *موجز الإحصاءات الكهربائية*	1	1	1	1
28 - *أرصدة الطاقة*	1	1	1	1
29 - *كتيب إحصاءات الطاقة*	1	1	1	1
30 - *حولية إحصاءات الطاقة*	1	1	1	1
31 - *إطار الأمم المتحدة المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية*	1	–	–	–
32 - المنشورات المتعلقة بمحاسبة رأس المال الطبيعي	–	4	–	–
33 - *نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية – محاسبة النظم الإيكولوجية*	–	–	1	–
34 - *المجموعة العالمية للإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ*	–	–	–	1
35 - *قياس السياحة المستدامة*	–	–	–	1
المنشورات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والمجالات الإحصائية الشاملة لعدة قطاعات				
36 - *الحولية الإحصائية*	1	1	1	1
37 - *نشرة الإحصاءات الشهرية*	12	12	12	12
38 - *كتيب الإحصاءات العالمية*	1	1	1	1
39 - *تقرير أهداف التنمية المستدامة*	1	1	1	1
40 - *دليل إدارة وتنظيم النظم الإحصائية الوطنية – لمحة عامة*	1	–	–	–
41 - الجدول البياني للتقدم المحرز في تنفيذ مؤشرات أهداف التنمية المستدامة	–	–	–	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**26**	**38**	**26**	**34**
42 - مواد تقنية عن الإحصاءات الاقتصادية	4	3	4	4
43 - مواد تقنية عن الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية	2	2	2	2
44 - مواد تقنية عن الإحصاءات البيئية والمعلومات الجغرافية المكانية	3	11	3	4
45 - مواد تقنية عن أهداف التنمية المستدامة والمجالات الإحصائية الشاملة لعدة قطاعات	17	22	17	24

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: التشاور والمشورة بشأن الإحصاءات الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية، والإحصاءات البيئية والمعلومات الجغرافية المكانية، ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمجالات الإحصائية الشاملة لعدة قطاعات؛ وتقديم إحاطات/مشورة خبراء إلى الدول الأعضاء بشأن قضايا التنمية المستدامة، بما في ذلك عقد المشاورات الثنائية الرفيعة المستوى والاجتماعات الحكومية الدولية.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: قواعد بيانات عن الإحصاءات الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والبيئية والمعلومات الجغرافية المكانية، ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمجالات الإحصائية الشاملة لعدة قطاعات مشفوعة ببيانات عن أكثر من 200 إقليم إحصائي (بما في ذلك البلدان والمناطق).

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم أنشطة اتصال ومناسبات وإعداد مواد إعلامية بشأن الإحصاءات الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية، والإحصاءات البيئية والمعلومات الجغرافية المكانية، ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمجالات الإحصائية الشاملة لعدة قطاعات.

البرنامج الفرعي 5
السكان

الهدف

7-10 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز قدرة المجتمع الدولي على معالجة القضايا السكانية الحالية والناشئة معالجة فعالة ودمج الأبعاد السكانية في خطة التنمية الدولية.

المنجزات المستهدفة

7-11 يعرض الجدول 7-5 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 7-5

البرنامج الفرعي 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**4**	**4**	**2**	**4**
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة	1	1	–	1
2 - التقارير المقدمة إلى لجنة السكان والتنمية	3	3	2	3
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**40**	**25**	**33**	**36**
3 - اجتماعات الجمعية العامة	7	7	–	7
4 - اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	1	1	1	1
5 - اجتماعات لجنة السكان والتنمية	24	14	24	24
6 - اجتماعات الخبراء بشأن المواضيع السكانية	8	3	8	4
باء - توليد المعارف ونقلها				
المنشورات (عدد المشاريع)	**5**	**4**	**3**	**4**
7 - *التوقعات السكانية في العالم: الملامح الرئيسية*	–	–	1	–
8 - تقرير عن مواضيع السكان والتنمية	1	-	–	–
9 - *الهجرة الدولية: الملامح الرئيسية*	1	1	–	1
10 - *الخصوبة في العالم وتنظيم الأسرة: الملامح الرئيسية*	1	1	–	1
11 - *شيخوخة السكان في العالم: الملامح الرئيسية*	–	1	–	–
12 - *السياسات السكانية في العالم: الملامح الرئيسية*	–	–	1	–
13 - *الاتجاهات السكانية الكبرى*	1	-	1	1
14 - استبيان لأغراض استقصاء الأمم المتحدة الثالث عشر لدى الحكومات بشأن السكان والتنمية	1	1	–	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**12**	**12**	**12**	**12**
15 - مجموعات البيانات الرئيسية المتعلقة بالمواضيع السكانية	2	2	2	2

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
16 - مجموعات البيانات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة	3	3	3	3
17 - تقارير اجتماعات أفرقة الخبراء المعنية بالمواضيع السكانية	3	3	3	3
18 - ورقات تقنية عن المواضيع السكانية	4	4	4	4
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إحاطات لفائدة الدول الأعضاء ومشاورات معها للجنة السكان والتنمية؛ وإحاطات/مشورة من الخبراء للدول الأعضاء بشأن قضايا السكان والتنمية المستدامة، بما في ذلك مشاورات ثنائية رفيعة المستوى واجتماعات حكومية دولية.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: قواعد بيانات ومجموعات بيانات تتعلق بالمواضيع السكانية.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: كتيبات وصحائف وقائع ولوحات بيانية جدارية ومجموعات مواد إعلامية متعلقة بالمواضيع السكانية؛ ومناسبات خاصة حول المواضيع السكانية.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: مؤتمرات صحفية ونشرات صحفية ومحتوى لوسائل التواصل الاجتماعي يتصل جميعها بلجنة السكان والتنمية؛ ونشرات صحفية أو محتوى لوسائل التواصل الاجتماعي من أجل دعم إطلاق ثلاثة من المنشورات أو مجموعات البيانات الرئيسية؛ وردود على الطلبات الواردة من الدول الأعضاء ووسائط الإعلام وكيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: العرض البصري التفاعلي للبيانات وغيره من أشكال المحتوى الإلكتروني المتعلق بالمواضيع السكانية.				

البرنامج الفرعي 6
التحليلات والسياسات الاقتصادية

الهدف

7-12 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تسهيل التوصل إلى اتفاق حكومي دولي بشأن السياسات والإجراءات الاقتصادية اللازمة على الصعيدين الوطني والدولي لتحسين آفاق التنمية الطويلة الأجل عن طريق تعزيز المناقشات الدولية بشأن المسائل والتحديات الجديدة والناشئة في مجال التنمية الاقتصادية وبشأن الحالة الاقتصادية في العالم.

المنجزات المستهدفة

7-13 يعرض الجدول 7-6 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 7-6

البرنامج الفرعي 6: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**3**	**3**	**5**	**3**
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة	1	1	3	1
2 - التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي	2	2	2	2

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**28**	**18**	**30**	**22**
3 - اجتماعات الجمعية العامة	12	2	14	6
4 - اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	6	8	8	6
5 - اجتماعات لجنة السياسات الإنمائية	10	8	8	10
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**2**	-	**2**	**0**
6 - المشاريع الميدانية المتعلقة بالتنمية المستدامة	2	-	2	-
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	**29**	**27**	**34**	**45**
7 - حلقات دراسية تدريبية بشأن التنمية المستدامة	29	27	34	45
المنشورات (عدد المنشورات)	**2**	**2**	**2**	**2**
8 - منشورات عن الاقتصاد العالمي	1	1	1	1
9- مذكرة السياسة العامة للجنة السياسات الإنمائية	1	1	1	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**56**	**42**	**61**	**65**
10 - دراسات أساسية عن قضايا التنمية والمسائل المستجدة وقضايا الاقتصاد العالمي	13	11	14	11
11 - عروض عن الاقتصاد العالمي	25	2	25	4
12 - مذكرات إحاطة شهرية عن الحالة الاقتصادية في العالم	12	12	16	12
13 - تقارير من الاجتماعات المتعلقة بالاقتصاد العالمي وقضايا التنمية والمسائل المستجدة	3	1	3	3
14 - تقارير عن الاقتصاد العالمي	2	-	2	-
15 - دراسات أساسية للجنة السياسات الإنمائية	1	1	1	11
16 - المدخلات التقنية للتحليلات القطرية المشتركة/إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة	-	6	-	22
17 - الموجزات السياساتية	-	9	-	2

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: موجزات سياساتية بشأن مختلف القضايا المواضيعية الاقتصادية و/أو الأوضاع الوطنية الاقتصادية؛ وتقديم إحاطات/مشورة من الخبراء إلى الدول الأعضاء بشأن قضايا التنمية المستدامة، بما في ذلك المشاورات الثنائية الرفيعة المستوى والاجتماعات الحكومية الدولية.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: دعم أقل البلدان نموا وشركائها التجاريين من خلال نظام الإنذار ePing، وهو عبارة عن منصة إلكترونية توفر معلومات عن اللوائح التجارية، وهو يضم حوالي 000 11 مشترك من مختلف الجهات صاحبة المصلحة؛ والبوابة الإلكترونية لأقل البلدان نموا بشأن تدابير الدعم الدولي؛ وبيانات أقل البلدان نموا، وتقييمات الأثر؛ وأدوات النمذجة من أجل وضع سياسات التنمية المستدامة؛ وقاعدة بيانات الآفاق الاقتصادية العالمية.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية عن الحالة الاقتصادية في العالم؛ وخطب وبيانات عامة معدة للأمين العام ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بشأن القضايا المستجدة والاقتصاد العالمي.

البرنامج الفرعي 7
المؤسسات العامة والحكومة الرقمية

الهدف

7-14 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز الحوكمة والإدارة والخدمات العامة المبتكرة التي تركز على احتياجات المواطنين وتتسم بالكفاءة والفعالية والشفافية وإمكانية المساءلة بشأنها تحقيقاً للتنمية المستدامة.

المنجزات المستهدفة

7-15 يعرض الجدول 7-7 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 7-7

البرنامج الفرعي 7: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**9**	**9**	**9**	**9**
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة	1	1	1	1
2 - التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي	1	1	1	1
3 - الوثائق المقدمة إلى لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة	7	7	7	7
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**18**	**12**	**18**	**18**
4 - اجتماعات الجمعية العامة	2	2	2	2
5 - اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	6	4	6	6
6 - اجتماعات لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة	10	6	10	10
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني، بما في ذلك مكتب مشاريع الأمم المتحدة لشؤون الحوكمة (عدد المشاريع)	**6**	**6**	**6**	**6**
7 - المشاريع الميدانية المتعلقة بمختلف المسائل ذات الصلة بالإدارة العامة	6	6	6	6
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	**8**	**21**	**8**	**12**
8 - المنتدى المتعلق بجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة ويوم الأمم المتحدة للخدمة العامة	2	1	2	2
9 - اجتماعات أفرقة الخبراء المعنية بمختلف المسائل المتصلة بالمؤسسات العامة	–	–	–	4
10 - حلقة عمل وزارية إقليمية بشأن الاتجاهات المستجدة في مجال الحوكمة والمؤسسات العامة والمتصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التعاون مع اللجان الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة	1	–	1	1
11 - منتدى إدارة الإنترنت	1	1	1	1
12 - حلقات دراسية تدريبية أو حلقات عمل أو حوارات بشأن السياسات حول مختلف المسائل المتصلة بالإدارة العامة	4	19	4	4
المنشورات (عدد المنشورات)	**3**	**3**	**3**	**1**

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
13 - *دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية*	1	1	–	1
14 - *التقرير العالمي عن القطاع العام*	–	–	1	–
15 - خلاصة لأفضل الممارسات والابتكار في توفير الخدمات العامة	1	1	1	–
16 - خلاصة لأفضل الممارسات المتعلقة بالمؤسسات العامة والحكومة الرقمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة	1	1	1	–
المواد التقنية (عدد المواد)	**5**	**8**	**5**	**7**
17 - دورات تدريبية عبر الإنترنت حول مسائل متصلة بالإدارة العامة	2	2	2	2
18 - مواد تقنية بشأن المسائل المتصلة بالحوكمة والمؤسسات العامة من أجل تحقيق التنمية المستدامة	3	6	3	3
19 - خلاصة لأفضل الممارسات والابتكار في توفير الخدمات العامة	–	–	–	1
20 - خلاصة لأفضل الممارسات المتعلقة بالمؤسسات العامة والحكومة الرقمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة	–	–	–	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: التشاور بشأن وضع مبادئ توجيهية أو أدلة أو مواد للقطاع العام؛ وتقديم إحاطات/مشورة خبراء إلى الدول الأعضاء بشأن قضايا التنمية المستدامة، بما في ذلك عقد المشاورات الثنائية الرفيعة المستوى والاجتماعات الحكومية الدولية؛ وتبادل المعارف وإقامة الشبكات، بما في ذلك شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة، وهي شبكة عالمية تربط بين المؤسسات المعنية والخبراء المعنيين على الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني في جميع أنحاء العالم ممن يعنون بفعالية الحوكمة والإدارة العامة من أجل التنمية المستدامة بما يتماشى مع الهدف 16 من بين أهداف التنمية المستدامة.

بعثات تقصي الحقائق والبعثات الاستشارية: بعثات تقييم الاحتياجات في المؤسسات العامة والحكومة الرقمية.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: قواعد البيانات المتعلقة بالمسائل المتصلة بالإدارة العامة.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: الرسالة الإخبارية لشبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: صفحات البرنامج الفرعي الشبكية، بما في ذلك المواقع الشبكية لمكتب مشاريع الأمم المتحدة لشؤون الحوكمة، ومنتدى إدارة الإنترنت، وشبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة، وشعبة المؤسسات العامة والحكومة الرقمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

البرنامج الفرعي 8
الإدارة المستدامة للغابات

الهدف

16-7 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو التنفيذ الفعَّال للإدارة المستدامة للغابات بجميع أنواعها على جميع المستويات، وفقاً لصك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات وأهدافه العالمية المتعلقة بالغابات وأهداف وغايات التنمية المستدامة المتصلة بالغابات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

المنجزات المستهدفة

17-7 يعرض الجدول 7-8 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 7-8

البرنامج الفرعي 8: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**8**	**8**	**8**	**8**
1 - تقارير منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات	8	8	8	8
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**20**	**8**	**20**	**20**
2 - اجتماعات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات	16	8	16	16
3 - اجتماعات الخبراء المعنيين بالإدارة المستدامة للغابات ومساهمات الغابات في مختلف القضايا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وتمويل الغابات وغير ذلك من المسائل المختلفة المتصلة بالغابات	4	–	4	4
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**8**	**7**	**8**	**8**
4 - مشروع بشأن تمويل الغابات ووضع استراتيجيات تمويل وطنية	6	6	6	6
5 - مشروع بشأن تنفيذ صك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات وغير ذلك من المسائل المختلفة المتصلة بالغابات	2	1	2	2
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	**8**	**9**	**7**	**7**
6 - حلقات دراسية وحلقات عمل تدريبية بشأن تمويل الغابات	6	6	6	6
7 - حلقات دراسية وحلقات عمل تدريبية بشأن التنمية المستدامة	2	3	1	1
المنشورات (عدد المنشورات)	–	–	**1**	–
8 - التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات العالمية المتعلقة بالغابات التي ترد في خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030	–	–	1	–
المواد التقنية (عدد المواد)	**7**	**13**	**7**	**7**
9 - مواد تقنية عن الإدارة المستدامة للغابات	3	6	3	3
10 - مواد تقنية عن مساهمة الغابات في مختلف القضايا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالغابات	2	5	2	2
11 - مواد تقنية عن تمويل المواد ووضع استراتيجيات تمويل وطنية	2	2	2	2
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: بشأن مسائل متنوعة تتعلق بالغابات				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: بشأن آلية تبادل المعلومات				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مناسبات خاصة، منها اليوم الدولي للغابات والمناسبات المعقودة في إطار الشراكة التعاونية في مجال الغابات؛ وكتيبات ومطويات وصحائف وقائع ورسوم بيانية جدارية ومجموعات مواد إعلامية بشأن الإدارة المستدامة للغابات وتمويل الغابات وغير ذلك من المسائل المختلفة المتصلة بالغابات.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: مؤتمر صحفي/نشرات صحفية عن منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات؛ ومؤتمر صحفي/نشرات صحفية بمناسبة اليوم الدولي للغابات.				

البرنامج الفرعي 9
تمويل التنمية المستدامة

الهدف

7-18 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو إجراء المتابعة والاستعراض المتواصلين لنتائج المؤتمرات الدولية المعنية بتمويل التنمية، وخطة عمل أديس أبابا وتوفير وسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

المنجزات المستهدفة

7-19 يعرض الجدول 7-9 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 7-9

البرنامج الفرعي 9: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**54**	**64**	**52**	**35**
1 - الوثائق المقدمة إلى الجمعية العامة	6	3	6	4
2 - الوثائق المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي	3	3	1	1
3 - الوثائق المقدمة إلى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية	45	58	45	30
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**207**	**173**	**199**	**183**
4 - اجتماعات الجمعية العامة	10	14	10	28
5 - اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	45	19	41	30
6 - اجتماعات لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية	16	16	16	16
7 - اجتماعات اللجان الفرعية التابعة للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية	64	88	64	64
8 - اجتماعات فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية	30	30	30	30
9 - اجتماعات الخبراء بشأن المسائل المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة	42	6	38	15
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	**20**	**61**	**13**	**21**
10 - مناسبة بشأن عمليات تمويل التنمية	2	2	2	2
11 - حلقات عمل بشأن المسائل الضريبية وحشد الموارد المحلية	10	26	3	10
12 - جلسات للتحاور	3	3	3	1
13 - موائد مستديرة وزارية	2	2	2	2
14 - حلقات دراسية شبكية وحلقات دراسية ومناقشات تفاعلية بمشاركة الحكومات وأصحاب المصلحة المؤسسيين وغير المؤسسيين (المجتمع المدني والقطاع الخاص) بشأن تمويل التنمية	3	28	3	6
المنشورات (عدد المنشورات)	**3**	**3**	**6**	**1**
15 - *تقرير تمويل التنمية المستدامة* لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية	1	1	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
16 – *اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية* (تحديث)	–	–	1	–
17 – *دليل الأمم المتحدة العملي لأسعار التحويلات للبلدان النامية* (تحديث)	–	–	1	–
18 – الكتيب المتعلق بمجموعة مختارة من المسائل في مجال فرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية في البلدان النامية	–	–	1	–
19 – *الدليل المتعلق بتجنب المنازعات الضريبية وتسويتها*	–	–	1	–
20 – *دليل التفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية*	1	1	–	–
21 – المبادئ التوجيهية بشأن المعاملة الضريبية لمشاريع المعونة المقدمة من حكومة إلى أخرى	1	1	–	–
22 – كتيب بشأن فرض ضريبة على الكربون	–	–	1	–
المواد التقنية (عدد المواد)	**21**	**33**	**15**	**23**
23 – البناء على توافق آراء مونتيري: مجموعة مختارة من المسائل السياساتية المتعلقة بتمويل التنمية	1	6	1	1
24 – إعداد وإنتاج رسائل إخبارية لمنتدى التعاون الإنمائي ومواد توعية أخرى	2	3	2	2
25 – دراسات تحليلية بشأن مسائل مختارة في مجال التعاون الإنمائي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتقييم مستقل للاتجاهات المشهودة في مجال التعاون الإنمائي والتقدم المحرز فيه	2	3	2	2
26 – مذكرات إحاطة بشأن المسائل المتصلة بتمويل التنمية تقدم إلى الاجتماعات الرفيعة المستوى التي يعقدها كبار مسؤولي الأمم المتحدة مع الممثلين الحكوميين وغير الحكوميين المعنيين	8	8	8	8
27 – مجموعة مواد إعلامية للمناسبات المعقودة بشأن تمويل التنمية	1	–	1	1
28 – ورقة تحليلية تلخص قضايا مختارة في *تقرير تمويل التنمية المستدامة*	1	1	1	1
29 – *حماية الوعاء الضريبي للبلدان النامية من التآكل: إيرادات الخدمات*	1	–	–	–
30 – *حماية الوعاء الضريبي للبلدان النامية من المدفوعات المتسببة في التآكل: الفوائد ومصروفات التمويل الأخرى*	1	–	–	–
31 – تعهد وتحديث صفحة الاستقبال الخاصة بالموقع الشبكي لتمويل التنمية المستدامة والمرفق الإلكتروني لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية	4	12	–	8

جيم – المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات بشأن عمل فريق الأصدقاء المعني بتمويل أهداف التنمية المستدامة؛ وإجراء مشاورات بشأن تمويل التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة لأعضاء منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بما في ذلك التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة، والأوساط الأكاديمية والمؤسسات وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة؛ وتقديم إحاطات/مشورة خبراء إلى الدول الأعضاء بشأن قضايا التنمية المستدامة، بما في ذلك عقد المشاورات الثنائية الرفيعة المستوى والاجتماعات الحكومية الدولية.

دال – المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية عن أعماله السنوية، بما في ذلك: منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية؛ والاجتماع الرفيع المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد كل سنتين، ومناسبة بشأن تمويل التنمية المستدامة؛ ومشاورات لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن تمويل التنمية؛ وعمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية؛ ومعرض الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة؛ وإصدار تقرير تمويل التنمية المستدامة؛ وتنفيذ التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: مقالات الرأي والمدوّنات؛ والمواقع الشبكية لمكتب تمويل التنمية المستدامة، مثل صفحة الاستقبال الخاصة بموقع تمويل التنمية المستدامة، والمرفق الإلكتروني لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، والموقع الشبكي لمنتدى التعاون الإنمائي، والموقع الشبكي للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، والموقع الشبكي للتحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة، وقاعدة المعارف المتصلة بأطر التمويل الوطنية المتكاملة.

البرنامج 8

أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

8-1 يتولى مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية الدعوة إلى وضع برامج العمل لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ودعم هذه البرامج والتعبئة لصالحها وتنسيقها والإبلاغ عن تنفيذها، وتحقيق الأهداف الأخرى المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت الذي يتتابع فيه بروز تداعيات جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في جميع أنحاء العالم، يتبيّن أكثر فأكثر أنه ليس بمقدور كل البلدان أن تحارب هذا المرض بالوسائل نفسها والقوة نفسها، وأن توفر المستوى نفسه من الحماية الاجتماعية لمواطنيها عندما يفقدون وظائفهم ومصادر دخلهم، وأن تدعم الأعمال التجارية الصغيرة، وأن تعيد البناء على نحو أفضل وأمتن. وتأثير جائحة كوفيد-19 في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أشدّ من تأثيرها في غيرها من البلدان، كما أنها الأقل قدرة في الوقت نفسه على التصدي لتداعيات هذه الجائحة. وتُبرز هذه الأزمة أكثر من ذي قبل شدةَ ضعف هذه المجموعات الثلاث من البلدان وضرورةَ أن يُوجَّه إليها الاهتمام والعمل والدعم على الصعيد الدولي على نحو مُستمر ومُعزّز. ويزيد ذلك من أهمية ولاية مكتب الممثل السامي. ويستمدّ المكتب ولايته من الأولويات المحددة في قرارات الجمعية العامة ومقرراتها ذات الصلة، بما في ذلك القرار 227/56 الذي قرّرت الجمعية العامة بموجبه إنشاء مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والقرار 280/65 الذي أقرّت الجمعية العامة بموجبه إعلان إسطنبول وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011-2020؛ والقرار 15/69 الذي أقرّت الجمعية العامة بموجبه إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)؛ والقرار 137/69 الذي أقرّت الجمعية العامة بموجبه إعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024.

8-2 وتؤيد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (قرار الجمعية العامة 1/70) تنفيذ برامج العمل الثلاثة، أي برنامج عمل إسطنبول وبرنامج عمل فيينا ومسار ساموا، التي هي جزء لا يتجزأ من الخطة. ويرد كذلك في خطة عام 2030 أنه ينبغي، في سياق المتابعة العالمية للخطة وعمليات استعراضها، أن تُنشأ روابط فعالة مع ترتيبات المتابعة والاستعراض لجميع مؤتمرات وعمليات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق منها بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

8-3 عام 2022 محطة هامة في عمل مكتب الممثل السامي على دعم أشد البلدان ضعفا. إذ تهدد جائحة كوفيد-19 بتقويض ما أحرزته أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من تقدم بشقّ الأنفس، وإن كان متفاوتا، في تنفيذ برامج عملها وخطة عام 2030. وأدت الجائحة أيضا إلى بروز مجموعة جديدة من التحديات على صعيد تنفيذ البرامج، هذا بالإضافة إلى مفاقمتها التحديات القائمة من قبل.

8-4 وحيث يُتوقع أن تبدأ هذه البلدان في التعافي من آثار جائحة كوفيد-19، يُنتظر أن يتفق المجتمع الدولي في كانون الثاني/يناير 2022 على اتفاق عالمي متجدد للنهوض بالتنمية المستدامة لأقل البلدان نموا في العقد الأخير من فترة تنفيذ خطة عام 2030. وعند بدء تنفيذ هذا الاتفاق الجديد، ستبدأ كذلك المجموعتان الأخريان المشمولتان بولاية المكتب، أي مجموعة البلدان

النامية غير الساحلية ومجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية، والجهات الشريكة لهما في التنمية الطورَ الأخير من مسارها نحو الوفاء بالتاريخ المستهدف الذي التزمت أن تتغلب بحلوله على المساوئ المرتبطة بمواقعها الجغرافية وهيكل اقتصاداتها وتزايد تعرضها لتأثير تغير المناخ. ومن ثم فإن تحقيق هذه البلدان والجهات الشريكة لها في التنمية تطلعاتها الإنمائية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، سيتوقّفُ على وتيرة التقدم خلال الطورين الأول والأخير من برامج عملها.

8-5 وفي ضوء التحديات المذكورة أعلاه، سيُقِيم مكتب الممثل السامي شراكات راسخة واسعة النطاق، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، من أجل النهوض بالتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الصغيرة والجزرية. وإدراكا من مكتب الممثل السامي لأهمية انخراط الشباب في تنفيذ ومتابعة برامج العمل لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، عزَّز تعاونه مع مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب لدعم انخراط الشباب ومشاركتهم وإسهامهم في المفاوضات الحكومية الدولية والعمليات الرسمية للأمم المتحدة. وسيكثف مكتب الممثل السامي أيضا الجهود الهادفة إلى إنجاز تحليلات مبنية على البيانات وذلك باستفادته من أدوات جديدة منها تقنيات التعلم الآلي. وستُوجِّه المعارف والبيانات التي سيتوصل إليها مكتب الممثل السامي ما سيقوم به من أنشطة في مجالات الدعوة والاتصال وبناء القدرات. وسيقوم المكتب، في إطار ولايته في مجال الدعوة، بزيادة الوعي وحشد الدعم وبناء التوافق في الآراء. وستستمر تعبئة الجهات المستهدفة الرئيسية في البلدان الأشد ضعفا وكذلك في البلدان الشريكة والمنظمات والمنتديات الإقليمية والعالمية. وسيحشد مكتب الممثل السامي أيضا الموارد اللازمة لكفالة مشاركة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في العملية وإسماع أصواتها في المداولات العالمية. وستمكن هذه الموارد ممثلي البلدان الأشد ضعفا أيضا من الاستفادة من أنشطة بناء القدرات والتعلم من الأقران وتبادل أفضل الممارسات في المجالات المواضيعية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة وببناء القدرة على الصمود في أعقاب جائحة كوفيد-19.

8-6 وبالنسبة لعام 2022، تعكس المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة لمكتب الممثل السامي التحديات المرتبطة بجائحة كوفيد-19 المعروف أن الدول الأعضاء تواجهها وكذلك التحديات المتوقع أن تواجهها. وتشمل هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة توليد المعارف والدعوة وبناء القدرات ودعم الهيئات الحكومية الدولية وبناء التوافق في الآراء، والهدف منها هو دعم جهود أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية حتى تُعيد البناء على نحو أفضل وتُعزز قدرتها على الصمود في مواجهة مختلف الصدمات. وترد أمثلة محددة لهذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة ضمن البرنامج الفرعي 1، أقل البلدان نموا، ومنها إعداد مواد تحليلية، وتيسير التعلم من الأقران بشأن القضاء على الفقر والتحول الهيكلي، وبناء القدرات فيما يخص رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نموا وسلاسة العمليات الانتقالية في هذا الصدد؛ وضمن البرنامج الفرعي 2، البلدان النامية غير الساحلية، ومنها تقديم الدعم الفني المساند لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية، وإتاحة مواد تحليلية ودعوية وبناء القدرات في مجال أولويات برنامج عمل فيينا؛ وضمن البرنامج الفرعي 3، الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنها القيام بأنشطة دعوية لتعزيز الدعم المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وزيادة الموارد الممنوحة لها في مواجهة كوفيد-19، وتيسير إقامة شراكات تعاونية، ولا سيما بين هذه الدول والقطاع الخاص، وتيسير التعلم من الأقران وتبادل أفضل الممارسات عن طريق شبكة جهات التنسيق الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

8-7 وسيتمحور التعاون بين مكتب الممثل السامي والكيانات الأخرى على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي حول تعميم مراعاة برنامج العمل الجديد لأقل البلدان نموا، والتعجيل بتنفيذ برامج العمل للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على نحو متآزر مع خطة عام 2030 والأطر العالمية الأخرى. ومن المنتديات التي سيُقام هذا التعاون من خلالها شبكات جهات التنسيق الوطنية لمجموعات البلدان الثلاث، وشبكات المنسقين المقيمين النظيرة، والأفرقة الاستشارية المشتركة بين الوكالات المعنية بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

8-8 وبما أن شبكات جهات التنسيق الوطنية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التي سيقدم لها مكتب الممثل السامي دعم الأمانة الفني تضمُّ ممثلين حكوميين، فإنها ستكون بمثابة حلقة وصل بين العمليات العالمية والإقليمية من جهة والعمليات الوطنية لوضع السياسات وتنفيذها ورصدها واستعراضها من جهة أخرى. ومن خلال عمل المكتب كجهة داعية وميسِّرة لعقد اجتماعات هذه الشبكات، سيُمكِّن أعضاءَها من البقاء على تواصل في هذا الوقت الذي أصبح فيه تبادل المعلومات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات بشأن إعادة البناء على نحو أفضل في سياق جائحة كوفيد-19 وتداعياته أكثر أهمية من أي وقت مضى.

9-8 وسيقوم مكتب الممثل السامي بمهام مماثلة لفائدة شبكات المنسقين المقيمين لمجموعات البلدان الثلاث. وستساعد هذه الشبكات في تعزيز إدماج برامج العمل في خطط الأمم المتحدة الاستراتيجية وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وستدعم المنسقين المقيمين في الوقت نفسه في العمل مع البلدان الأعضاء في الميدان بشأن المسائل التي تتعلق تحديدا بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

10-8 وستُوجِّه الأفرقة الاستشارية المشتركة بين الوكالات المعنية بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، التي يقوم المكتب بدور الجهة الداعية لعقد اجتماعاتها، مسائلَ التنسيق والاتصال فيما بين الوكالات على الصعيد الإقليمي والعالمي. وتُتيح هذه الأفرقة منابر لتتبادل فيها كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المعلومات عن عملها المتعلق بأشد البلدان ضعفا، ولتعزز تنسيق أنشطتها، ولتقوم بأنشطة مشتركة بين الوكالات.

11-8 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) الحالة الأمنية والسياسية في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والمناطق المحيطة بها مواتية لتنفيذ برامج العمل الثلاثة، أي برنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2021-2030 وبرنامج عمل فيينا ومسار ساموا؛

(ب) استمرار توفير الجهات الشريكة لهذه البلدان في التنمية تدابير للدعم الدولي في مجالات تمويل التنمية، وإتاحة الوصول إلى الأسواق، والتكنولوجيا والمساعدة التقنية من أجل دعمها.

12-8 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. ولكن إذا استمر تأثير الجائحة على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فسوف يتم تعديلها خلال عام 2022 في نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات العامة. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات عن الأداء البرنامجي.

13-8 ويواصل مكتب الممثل السامي تعميم مراعاة مسائل الإعاقة وحقوق ذوي الإعاقة وتنميتهم في برنامج عمله، وسيستمر المكتب في إدراج مسائل الإعاقة في تقاريره على غرار المنشور الرئيسي السنوي "حالة أقل البلدان نموا في عام 2020" الذي خُصّص فرع فيه لآثار جائحة كوفيد-19 على ذوي الإعاقة. ويعمل المكتب أيضا على تشجيع المشاورات مع منظمات ذوي الإعاقة، بما في ذلك في إطار الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا في المقرر عقده عام 2022، بهدف التوعية باحتياجات وأولويات ذوي الإعاقة الذين يعيشون في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتعزيز مراعاة مسائل الإعاقة في تنفيذ برامج العمل الثلاثة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

14-8 ويراعي مكتب الممثل السامي المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، تعكس النتائج في البرنامجين الفرعيين 1 و 2 الجوانب الجنسانية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

8-15 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للمكتب. وقد أجرى مكتب الممثل السامي التعديلات اللازمة سواء من حيث طرائق تنفيذ برنامجه أو من حيث مضمونه حتى يلبي احتياجات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في سياق جائحة كوفيد-19. وأعد المكتب جميع وثائق الهيئات التداولية المقررة باستثناء ما هو متعلق منها بمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا الذي أُرجئ عقده إلى عام 2022. ويعكس مضمون جميع هذه التقارير تأثير جائحة كوفيد-19 والحاجة إلى تقديم دعم أكبر إلى أشد البلدان ضعفا حتى يتسنى لها أن تعيد البناء على نحو أفضل. وواصل مكتب الممثل السامي أيضا تقديم قدر كبير من الدعم الفني المساند المقرر تقديمه إلى أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في المداولات فيما بين الوكالات والحكومات التي أُجريت عبر الإنترنت. وأُرجئ تنفيذ المنجزات المستهدفة التي يصعب تنفيذها عبر الإنترنت إما بسبب إقامة المستفيدين منها في مناطق زمنية مختلفة أو بسبب عدم توفر إمكانية الاتصال بالإنترنت العريض النطاق أو كليهما.

8-16 وتقرّر في المقابل العملُ على بعض المنجزات المستهدفة وإنجازُ أنشطة جديدة في عام 2020، في إطار النطاق العام لأهداف البرامج الفرعية، من أجل دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19. وساهم مكتب الممثل السامي في دعم الحوارات بشأن التدابير العالمية للتصدي لجائحة كوفيد-19 من حيث علاقتها بمجموعات البلدان الثلاث. وإضافة إلى تقديم إسهامات موضوعية في إعداد تدابير تصدي أمانة الأمم المتحدة للجائحة، يسّر المكتب عقد سلسلة جلسات إحاطة جمعت بين مجموعات البلدان الثلاث ونائبة الأمين العام ومسؤولين آخرين من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وكانت هذه الجلسات فرصة لممثلي منظومة الأمم المتحدة ليُطلعوا مجموعات البلدان الثلاث على الجهود الجاري بذلها على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، وليعرفوا منها كيف يمكن دعمها على نحو أفضل. وساعد المكتب أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، بناء على طلبها، في التعبير عن مواقفها إزاء جائحة كوفيد-19 في شكل بيانات جماعية، وفي بلورة المواقف المشتركة للمكتب وكيانات أخرى من الأمم المتحدة. وشمل هذا الدعم أيضا المفاوضات الحكومية الدولية بشأن قرار الجمعية العامة المتعلق بجائحة كوفيد-19.

8-17 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، سيعمّم مكتب الممثل السامي الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجه على ضوء جائحة كوفيد-19. فمن ناحية، مكّن تنظيم المناسبات عبر الإنترنت المكتبَ من الوصول إلى جمهور أكبر ومن زيادة عدد المهتمين، ولا سيما في البلدان الشريكة حيث لدى غالبية السكان إمكانية الاتصال بالإنترنت العريض النطاق. ويتيح ذلك فرصة لزيادة الوعي بالتحديات والأولويات الخاصة بأشد البلدان ضعفا. لكن المشاركين المقيمين في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية كانوا أقل حظا نسبيا بسبب مواجهتهم معوقات مختلفة منها محدودية إمكانية الاتصال بالإنترنت العريض النطاق والفروق في التوقيت. كما أن عقد المداولات عبر الإنترنت جاء على حساب فرص إقامة العلاقات وإجراء المناقشات الجانبية التي هي وسائل هامة للنهوض بالخطة الإنمائية لمجموعات البلدان الثلاث، حيث كانت هذه الفرص محدودة. وبناء على هذه الدروس، سيختار المكتب طرائق لتنفيذ أنشطة التعلم من الأقران تستغلُّ مزايا التفاعل عبر الإنترنت والتفاعل الشخصي لكنها تقللُ إلى أدنى حد مما يشوبهما من قصور.

الولايات التشريعية

8-18 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

227/56 مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

311/59 الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

280/65 برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020

15/69 إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)

137/69 برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024

1/70 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

294/70 الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011-2020

3/74 الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)

15/74 الإعلان السياسي للاستعراض الرفيع المستوى لمنتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024

المنجزات المستهدفة

8-19 يعرض الجدول 8-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، مصنّفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 8-1

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**6**	**9**	**7**	**7**
1 - اجتماعات مجموعات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	3	6	4	4
2 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	1	1	1
3 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
4 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
المنشورات (عدد المنشورات)	-	-	**1**	**1**
5 - التقارير المواضيعية التي يقدمها مكتب الممثل السامي	-	-	1	1
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إحاطة لجميع الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بجميع البرامج الفرعية الثلاثة.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: إنشاء وصيانة قواعد بيانات بشأن مواضيع تهم الدول الأعضاء، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التدابير الجارية للتصدي لجائحة كوفيد-19 وتحقيق الأهداف المندرجة ضمن مختلف برامج العمل.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إعداد مواد للاتصالات الاستراتيجية تدعم حملات التوعية العالمية ومواد أخرى تدعم الخطط المشتركة، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إصدار نشرات صحفية، وتقديم إحاطات لوسائل الإعلام، وإنجاز مقابلات محددة الأهداف مع وسائل إعلام مختارة.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: إنشاء موقع مكتب الممثل السامي على شبكة الإنترنت لتورد فيه الأولويات المواضيعية الرئيسية ومناسبات الدعم، ولِيُتيح منصة للبحث والتحليل وإبداء الآراء بشأن المواضيع الرئيسية.				

أنشطة التقييم

8-20 استُرشد في وضع الخطة البرنامجية لعام 2022 بالتقييم الذي خضع له مكتب الممثل السامي في عام 2020.

8-21 وروعيت في وضع الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 نتائجُ التقييم المشار إليه أعلاه. فعلى سبيل المثال، وضع مكتب الممثل السامي استراتيجية للدعوة والاتصال على نطاق المكتب على نحو ما أُوصي به في التقييم. وقد استُرشد بهذه الاستراتيجية في اختيار المنجزات المستهدفة المتعلقة بالدعوة والاتصال التي ترد في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 وفي تحديد مضمونها وطرائق تنفيذها. واستعان المكتب كذلك بإدارة المعارف في تحديد منجزاته المستهدفة.

8-22 ومن المقرر إجراء تقييم في عام 2022 للمشروع المعنون "تعزيز القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا من خلال توفير بيئة تمكينية للاستثمار في مجال تنمية الطاقة المستدامة".

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
أقل البلدان نمواً

الهدف

8-23 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز السياسات من أجل القضاء على الفقر في أقل البلدان نموا وتسريع عملية التحول الهيكلي لاقتصاداتها؛ وتمكينها من استيفاء شروط الخروج الفعلي من فئة أقل البلدان نموا.

الاستراتيجية

8-24 للإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في عملياتها الحكومية الدولية المتعلقة بأولويات أقل البلدان نموا، بطرق منها قيادة الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا ودعم تنفيذ ما يخرج به من نتائج. ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا إعداد مواد تحليلية بشأن سبل التصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نموا، وسيُيسّر أنشطة في هذا الصدد لتبادل الخبرات والتعلم من الأقران يكون محورها العوامل التمكينية الحاسمة الكفيلة بأن تفضي إلى القضاء على الفقر وإلى التحول الهيكلي. وسيواصل البرنامج الفرعي أنشطته الدعوية المتعلقة بحشد الموارد من أجل التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا. ومن ثمّ سيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

8-25 وسيواصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم إلى البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا من خلال تنظيم حلقات عمل وتقديم الدعم التقني بشأن إنشاء آليات استشارية مع الجهات الشريكة في التنمية وإعداد استراتيجيات للانتقال السلس. وسيواصل البرنامج الفرعي تيسير التعلم من الأقران بحيث يُتاح للبلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا أن تستفيد من خبرات البلدان التي سبق وخرجت من هذه الفئة.

8-26 ويعتزم البرنامج الفرعي تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 من خلال تقديم مشورة سياساتية تُهم أقل البلدان نموا في مجال إعادة البناء على نحو أفضل وتعزيز القدرة على الصمود، بما في ذلك تقديم الدعم في مجال إقامة الشراكات.

8-27 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تعزيز أقل البلدان نموا قدرتها على تسريع وتيرة التقدم نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف المنبثقة عن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا؛

(ب) تعزُّز قدرة البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا على الانتقال السلس.

28-8 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن تعزيز التأهب لمواجهة الصدمات في المستقبل من خلال تعميم برنامج عمل جديد لصالح أقل البلدان نموا.

الأداء البرنامجي في عام 2020

29-8 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تحسين سبل الاتصال بالإنترنت في أقل البلدان نموا

30-8 من شأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي هي جانب يغطيه الهدف 9 - ج من أهداف التنمية المستدامة، أن تعزز القدرة التنافسية للبلدان وأن تُغني الحياة الشخصية لمستخدميها، ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19. لكن الفجوة الرقمية لا تزال كبيرة. ففي عام 2019، استخدمت نسبة 87 في المائة من الأفراد في البلدان المتقدمة الإنترنت بينما استخدمته نسبة 19 في المائة من الأفراد فحسب في أقل البلدان نموا، أما نسبة المستخدمين من النساء فهي أقل بكثير (13,9 في المائة).

31-8 وقدّم البرنامج الفرعي الدعم إلى الفريق العامل للجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة للفترة 2017-2018 المعني بالبلدان الضعيفة الذي ترأسته وكيلة الأمين العام والممثلة السامية. فقد نُظِّم اجتماعان إقليميان بشأن إمكانية الاتصال بالإنترنت العريض النطاق، وأُبرزت فيهما ضرورة تسخير الاستثمار في الإنترنت العريض النطاق للنهوض بالتنمية. وعقد قادة في هذا القطاع لقاءات تعارف مع المسؤولين الحكوميين، مما سهّل إقامة شراكات. وعُممت دراسات حالات إفرادية بشأن رواندا والسنغال وفانواتو وكمبوديا من أجل توليد معارف وتبادل أفضل الممارسات.

32-8 وساهم البرنامج الفرعي أيضا في عمل الأفرقة العاملة للجنة النطاق العريض في عام 2020، بما في ذلك الفريق العامل المعني بمشروع الانطلاقة الكبرى للبنية التحتية الرقمية في أفريقيا الذي يرأسه البنك الدولي والذي يهدف إلى مضاعفة القدرة على الاتصال بالإنترنت في أفريقيا بحلول عام 2021؛ ومشروع لإتاحة القدرة على الاتصال بالإنترنت في المدارس ترأسه منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والاتحاد الدولي للاتصالات تحضيرا لإطلاق مبادرة Giga التي ستقدم المشورة في البداية لستة من أقل البلدان نموا بشأن أفضل الحلول التقنية الممكنة لتزويد المدارس بالقدرة على الاتصال بالإنترنت، وتوفير البنية التحتية اللازمة في هذه البلدان لدعم تلبية احتياجات التنمية الرقمية في المستقبل، وذلك بالشراكة مع القطاع. ومن الإشارات الأخيرة إلى مسائل الاتصال بالإنترنت في أقل البلدان نموا ما يرد في التقرير المعنون "حالة تقنية النطاق العريض لعام 2020: التصدي لأوجه عدم المساواة الرقمية - عقد للعمل"، وما يرد في وثائق مختلفة منبثقة عن أعمال لجنة النطاق العريض. وقامت جهات من المجتمع الدولي بأنشطة متعلقة بالاتصال بالإنترنت في بلدان عديدة من أقل البلدان نموا. ودعا أعضاء لجنة النطاق العريض إلى تحسين القدرة على الاتصال بالإنترنت والشبكات، بما في ذلك لفائدة الفئات الضعيفة في أقل البلدان نموا، من أجل مواجهة جائحة كوفيد-19. ودعَم العمل التحليلي المنجز في إطار البرنامج الفرعي رئيس مجموعة أقل البلدان نموا في تقديمه إسهامات في خطة إرساء القدرة على الاتصال بالإنترنت في العالم بأسره. ونتيجة لذلك، أُقرّ في خريطة الطريق من أجل التعاون الرقمي التي وضعها الأمين العام بأن أقل البلدان نموا هي الأقل قدرة على الاتصال بالإنترنت؛ ودعت أقل البلدان نموا الجهات الشريكة لها في التنمية إلى إتاحة الموارد المالية والخبرات في هذا الصدد في الإعلان الوزاري لأقل البلدان نموا لعام 2020.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

8-33 أســـهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضـــح من تعزز التزام مختلف الجهات المعنية بدعم أقل البلدان نموا في سـعيها لتحقيق هدف تمكين الجميع من الاتصـال بالإنترنت، حيث ارتفعت نسـبة مسـتخدمي الإنترنت في أقل البلدان نموا من 5,5 في المائة في عام 2010 إلى 19,1 في المائة في عام 2019، ومشـاركة أقل البلدان نموا في وضـع خطة إرسـاء القدرة على الاتصـال بالإنترنت في العالم بأسـره التي تهدف إلى تمكين الجميع من الاتصـال بالإنترنت بشـكل آمن وميسـور التكلفة بحلول عام 2030 (انظر الجدول 8-2).

الجدول 8-2

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
زيادة أنشـــطة لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المسـتدامة من معرفة أقل البلدان نموا والجهات الشريكة لها بسبل تسخير الاستثمار في الإنترنت العريض النطاق لفائدة التنمية الوطنية، وإقامة الشراكات، كأن تُقام شـراكات على ســـبيل المثال بين قادة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات وحكومات أقل البلدان نموا	بدء ثلاثة من أقل البلدان نموا مناقشـــات مع مســـتثمرين محتملين بشـــأن الاســـتثمار في المجال الرقمي	• تعزُّز التزام مختلف الجهـات المعنيـة بـدعم أقل البلدان نموا في ســـعيها لتحقيق هدف تمكين الجميع من الاتصال بالإنترنت • مشـــاركة أقل البلدان نموا في وضـــع خطة إرســـاء القدرة على الاتصـــال بالإنترنت في العالم بأســـره التي تهدف إلى تمكين الجميع من الاتصـال بالإنترنت بشـكل آمن وميسـور التكلفة بحلول عام 2030

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

8-34 بســـبب تأثير جائحة كوفيد-19 في عام 2020، أرجأت الدول الأعضـــاء الاجتماعات التحضـــيرية الحكومية الدولية على الصـــعيدين الإقليمي والعالمي لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا إلى عام 2021. وكانت الأعمال التحضـيرية لبعض هذه الاجتماعات قد بلغت مرحلة متقدمة. واقتضـى اسـتمرار جائحة كوفيد-19 والطابع التسـلسـلي للعملية التحضـــيرية للمؤتمر تغيير موعد المؤتمر نفســـه الذي كان من المقرر عقده في آذار/مارس 2021 وفقا لقرار الجمعية العامة 232/74 باء.

8-35 غير أن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه عددا إضـافيا من المنجزات المستهدفة وغيّر أخرى كانت محددة حتى يمكن تلبية ما يرد من الدول الأعضـاء من طلبات للدعم في وضـع سـياسـات للحد من الآثار السـلبية لجائحة كوفيد-19، ولا سـيما دعم الحوار بشـأن التدابير العالمية لتلبية الاحتياجات الخاصـة بأقل البلدان نموا في مجال مكافحة انتشـار الفيروس وآثاره الصـحية والاجتماعية والاقتصـــادية الوخيمة. وقدم البرنامج الفرعي الدعم إلى مجموعة أقل البلدان نموا في صـــياغة الورقة التي تعرض فيها موقفها بشـأن جائحة كوفيد-19 والتي دعت فيها إلى منحها حزمة دعم شـاملة. ويسّـر البرنامج الفرعي أيضـا تقديمَ نائبة الأمين العام إحاطة عبر الإنترنت إلى أقل البلدان نموا، وعقْدَ سلسلة من الندوات على شبكة الإنترنت قُدِّمت فيها معلومات عن الخيارات السـياسـاتية والدعم المتاح بمشـاركة جهات معنية متنوعة. وعُقدت حلقة العمل الموجّهة إلى جهات التنسـيق الوطنية لأقل البلدان نموا عبر الإنترنت بمشاركة المنسقين المقيمين، وأتاحت منبرا للتعلم من الأقران وتبادل الآراء بشأن التدابير القطرية للتصدي للجائحة. وأُعيد وضـع تصـور مفاهيمي لموضـوع التقرير المقبل عن حالة أقل البلدان نموا لينصـب التركيز على التأثير

المتعدد الأوجه لجائحة كوفيد-19 في أقل البلدان نموا وسبل تعزيز قدرتها على الصمود. وعقد البرنامج الفرعي كذلك عددا من الاجتماعات المقررة عبر الإنترنت بسبب القيود المفروضة على السفر، ومنها الاجتماع الوزاري السنوي لأقل البلدان نموا.

النتائج المقررة لعام 2022

8-36 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين لنتائج معروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة وتعكسان بالتالي الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تمديد فترة الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لأغراض الخروج من فئة أقل البلدان نموا[44]

الأداء البرنامجي في عام 2020

8-37 استمر البرنامج الفرعي، تمشيا مع ولايته، في كفالة حُسن تنسيق الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى أقل البلدان نموا التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا. ونظّم البرنامج الفرعي ثلاث دورات لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا، ومنها دورة مكرسة لجزر سليمان نُظمت بالتعاون الوثيق مع المنسق المقيم من أجل وضع برنامج عمل مشترك لمساعدة الحكومة في صياغة استراتيجية للانتقال السلس. وتعاون البرنامج الفرعي أيضا مع أمانة لجنة السياسات الإنمائية في دعم عقد اجتماع في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بشأن الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً. وقدم البرنامج الفرعي كذلك المشورة والمساعدة في مجال السياسات إلى فانواتو (التي رُفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً في 4 كانون الأول/ديسمبر 2020)، مما أدى إلى اعتماد قرار الجمعية العامة 128/75 الذي يدعو الجهات الشريكة في التنمية إلى أن يوفروا الدعم الكامل لتنفيذ استراتيجية فانواتو للانتقال السلس.

8-38 وساهم العمل المذكور أعلاه في إعداد بلد واحد من أقل البلدان نموا استراتيجية للانتقال السلس، وشروع بلد آخر في إعداد هذه الاستراتيجية، مما مكّن من التحقيق الجزئي للهدف المقرر في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 وهو قيام بلدين على الأقل من أقل البلدان نموا بإعداد هذه الاستراتيجية.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

8-39 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيدعم البرنامج الفرعي إعداد خيارات لتعزيز تدابير الدعم المتاحة للبلدان في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا التي قد تنظر فيها الدول الأعضاء. ويعرض مقياس الأداء أدناه التقدم المتوقع (انظر الجدول 8-3).

(44) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 10)).

الجدول 8-3

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
عدم تمكن البلدان المقرر حاليا خروجها من فئة أقل البلدان نموا من إتمام وضع استراتيجيات للانتقال السلس	شروع البلدان المقرر خروجها من فئة أقل البلدان نموا في الأعمال التحضيرية لوضع استراتيجيات الانتقال السلس، بدعم من وكالات الأمم المتحدة	إعدادُ بلد واحد من أقل البلدان نموا استراتيجية للانتقال السلس وشروعُ بلد واحد آخر في إعداد هذه الاستراتيجية	تبادل البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا والبلدان التي خرجت من هذه الفئة الخبرات والدروس المستفادة	اعتماد الدول الأعضاء تدابير معزّزة لدعم البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: إطار عالمي جديد للدفع بعجلة التقدم في تحقيق التنمية المستدامة في أكثر البلدان تخلفا عن الركب[45]

الأداء البرنامجي في عام 2020

8-40 أدخل البرنامج الفرعي تغييرات على نهجه واستراتيجيته للتكيف مع الظروف غير المسبوقة التي أصبحت الأمم المتحدة تواجهها في عملها بسبب جائحة كوفيد-19. وتعيّن تأجيل الاجتماعات التحضيرية الحكومية الدولية الكبرى التي كان من المقرر عقدها على الصعيدين الإقليمي والعالمي في عام 2020 في إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا. وعملا بقرار الجمعية العامة 232/74 باء، أُرجئت هذه الاجتماعات إلى عام 2021 بينما أُرجئ المؤتمر نفسه إلى عام 2022. ووضع البرنامج الفرعي في عام 2020 خططا للشراكات لضمان المشاركة الواسعة والشاملة لمختلف الجهات المعنية في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، بالشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي، ومرصد أقل البلدان نموا، ومبعوث الأمم المتحدة المعني بالشباب ومؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، وبالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة ومنظمات أخرى، بطرق منها تقديم إحاطات عبر الإنترنت، بمشاركة فعالة من ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني.

8-41 وأسهم العمل المذكور أعلاه في مشاركة جهات شريكة معنية متعددة في الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر، وبذلك يكون الهدف المقرر في الميزانية البرنامجية لعام 2021 قد تحقق.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

8-42 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيدعمُ البرنامج الفرعي وسيُيسّرُ إقامة شراكات فعالة مع مختلف الجهات المعنية. ويعرض مقياس الأداء أدناه التقدم المتوقع (انظر الجدول 8-4).

(45) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الجدول 8-4

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
اعتماد الدول الأعضاء قرار الجمعية العامة 242/73 الذي تقرر فيه عقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا	اعتماد الدول الأعضاء قرار الجمعية العامة 232/74 الذي دعت فيه جميع الجهات المعنية إلى المشاركة الفعالة في المؤتمر	مشاركة جهات شريكة معنية متعددة في الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر	اعتماد برنامج عمل جديد عملي المنحى لصالح أقل البلدان نموا يعكس آراء جميع الجهات المعنية	تنفيذ الدول الأعضاء شراكات فعالة مع مختلف الجهات المعنية

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تنفيذ برنامج عمل جديد لصالح أقل البلدان نموا

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

8-43 قبل تفشي جائحة كوفيد-19، كانت أقل البلدان نموا تُحرز تقدما في تنفيذ المجالات ذات الأولوية لبرنامج عمل اسطنبول، لكن هذا التقدم أصبح في خطر منذئذ. ولا تزال عدة أزمات قائمة في هذه البلدان وقد تعرقل التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة بسبب ارتفاع معدلات الفقر وانعدام المساواة بين الجنسين وتزايدها في الآونة الأخيرة.

8-44 وأثرت جائحة كوفيد-19 بشدة كذلك في القدرة الإنتاجية وفي التجارة، وحدّت من نمو الناتج المحلي الإجمالي. وإلى جانب تزايد العجز المالي وانخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات المالية في معظم أقل البلدان نموا، وما يترتب عن ذلك من بلوغ الديون مستويات لا قدرة على تحملها، يُتوقع أن تعرض آثار جائحة كوفيد-19 التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة للخطر لسنوات عديدة قادمة.

8-45 وزادت جائحة كوفيد-19 أيضا من حدة المعوقات الشديدة على صعيد القدرات وعلى الصعيد المؤسسي التي تواجهها حكومات عديدة من حكومات أقل البلدان نموا في إدماج برنامج عمل اسطنبول وغيره من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في نظم التخطيط والميزنة الوطنية.

8-46 وعمل البرنامج الفرعي مع الدول الأعضاء والجهات المعنية، بما فيها منظومة الأمم المتحدة، للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا الذي يُتوقع أن يُتفق فيه على برنامج عمل طموح لدعم أقل البلدان نموا في جهودها لبدء البناء على نحو أفضل وزيادة قدرتها على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

8-47 الدرس المستفاد بالنسبة لهذا البرنامج الفرعي، كما جاء في تقرير عن دعم منظومة الأمم المتحدة لأقل البلدان نموا، هو أن من شأن تعزيز الاتساق وتحديد الأولويات أن يساعد الأمم المتحدة في زيادة فعاليتها على الأرض. ويوصي التقرير بتعميم مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا في الخطط الاستراتيجية وإدماجها في برامج العمل السنوية لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى وفقا لولاية كل منها. وعملا بهذا الدرس، سيكثف البرنامج الفرعي تعاونه مع كيانات الأمم المتحدة

الأخرى. وسيدعم البرنامج الفرعي الأمين العام في عقد مناسبة رفيعة المستوى لمنظومة الأمم المتحدة أثناء المؤتمر المعني بأقل البلدان نموا لكفالة تعبئة منظومة الأمم المتحدة بكاملها لدعم أقل البلدان نموا. وسيركز البرنامج الفرعي جهوده أيضا على تعزيز تنسيق الدعم الذي تقدمه المنظومة إلى أقل البلدان نموا، بما في ذلك إيلاء الأولوية لأقل البلدان نموا في برامج العمل وتعزيز الدعم التقني للتغلب على التحديات التي تواجهها هذه البلدان في تنفيذ برنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان نموا الذي سيُعتمد كنتيجة منبثقة عن المؤتمر المعني بأقل البلدان نموا. وسينصب تركيز خاص على تعميم مراعاة المنظور الجنساني بوصفه من العوامل الأساسية التي تمكّن من تحقيق التنمية المستدامة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

8-48 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من خلال إدماج 10 بلدان من أقل البلدان نموا برنامجَ العمل الجديد في خططها الإنمائية بدعم من منظومة الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن يعزز ذلك سياساتها للقضاء على الفقر والتعجيل بتحقيق التحول الهيكلي (انظر الجدول 8-5).

الجدول 8-5

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
–	عقد اجتماعات مشتركة بين الوكالات لتعبئة وكالات الأمم المتحدة لتدعم إنجاز برنامج عمل اسطنبول والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا	نشر التقرير عن دعم الأمم المتحدة لأقل البلدان نموا وتضمنه توصية بتعميم هذا الدعم وإعطاء الأولوية لتقديمه	تقديم وكالات الأمم المتحدة إسهامات في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا تُقدم تحليلات للتحديات وتتعهد بتعزيز الدعم المقدم إلى أقل البلدان نموا	إدماج عشرة بلدان من أقل البلدان نموا برنامج العمل الجديد في خططها الإنمائية بدعم من منظومة الأمم المتحدة

الولايات التشريعية

8-49 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرار الجمعية العامة

232/74 متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

16/2020 برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020

المنجزات المستهدفة

8-50 يعرض الجدول 8-6 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 8-6

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**4**	**1**	**10**	**7**
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن مسائل من بينها تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011-2020	1	1	1	1
2 - الوثائق الرسمية للجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا	3	-	3	-
3 - الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا	-	-	6	6
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**58**	**41**	**71**	**59**
4 - اجتماعات الجمعية العامة	13	10	13	13
5 - اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك اجتماعاته بشأن تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	10	10	10	10
6 - اجتماعات الاستعراض الإقليمية بشأن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا	4	-	2	-
7 - الاجتماعات الوزارية السنوية لأقل البلدان نموا والمشاورات المتصلة بها	5	5	5	5
8 - اجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة المعنية بتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا والمواضيع ذات الأولوية المتصلة بذلك	3	3	3	3
9 - اجتماعات مجموعة أقل البلدان نموا	10	10	10	10
10 - اجتماع اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا	8	-	10	-
11 - المناسبات السابقة لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا	5	3	-	-
12 - اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا	-	-	18	18
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**6**	**5**	**6**	**8**
13 - حلقات عمل لجهات التنسيق الوطنية لأقل البلدان نموا، واجتماع وزاري، وحلقات حوار بشأن تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا	4	3	4	6
14 - منتديات للجهات المعنية الرئيسية بشأن الشراكات لصالح أقل البلدان نموا	2	2	2	2
المواد التقنية (عدد المواد)	**13**	**11**	**8**	**14**
15 - تقرير عن حالة أقل البلدان نموا	1	-	1	1
16 - تقارير عن تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا وأوجه التآزر مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية	3	2	3	-
17 - تقرير عن الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا	1	1	-	-
18 - تقرير عن التقدم المحرز نحو رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا (إلكترونيا)	-	-	-	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
19 تقارير عن تنفيذ مجالات محددة من برنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان نموا	–	–	–	4
20 – مقالات فكرية مواضيعية ومذكرات معلومات أساسية عن المسائل الرئيسية المتعلقة بأقل البلدان نموا (إلكترونيا)	8	8	4	8

جيم – المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الدعم الفني لمجموعة أقل البلدان نموا؛ وإحاطة جميع الدول الأعضاء بأعمال مكتب الممثل السامي ومصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا؛ وتقديم المشورة بشأن تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا؛ وتقديم المشورة الفنية لاجتماعات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛ ودعم عمل لجنة النطاق العريض؛ والمشاركة في الاجتماعات من أجل الدعوة إلى تقديم الدعم إلى أقل البلدان نموا.

دال – المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إعداد مواد ترويجية لحملة التوعية العالمية بهدف زيادة وعي الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى ومساءلتها تجاه برنامج العمل المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا؛ وإنجاز حملات اتصال بشأن الحالات المقبلة لرفع بلدان من قائمة أقل البلدان نموا تدعُو إلى تدابير معززة من أجل الانتقال السلس.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إصدار نشرات صحفية وتنظيم مؤتمرات صحفية بشأن المسائل المتعلقة بأقل البلدان نموا؛ وإعداد مقالات رأي حتى تتصدّر قضايا أقل البلدان نموا الخطاب الإنمائي الدولي.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر معلومات في شبكة الإنترنت بشأن المسائل المتعلقة بأقل البلدان نموا؛ وإنجاز حملة إعلامية (بما في ذلك أشرطة فيديو ورسومات بيانية ومواد أخرى من أجل النشر في وسائط التواصل الاجتماعي) بشأن التقدم المحرز في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا؛ وتكريس صفحة شبكية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا لتُقدم معلومات عن نتائجه لجميع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى.

البرنامج الفرعي 2
البلدان النامية غير الساحلية

الهدف

8-51 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز السياسات والقدرات من أجل تحسين ربط البلدان النامية غير الساحلية ببقية العالم بهدف دعم تحقيقها تنميتها المستدامة، وخفض تكاليف معاملاتها التجارية، وزيادة التعاون مع محيطها الإقليمي، وزيادة تجارتها الإقليمية ودون الإقليمية والعالمية، وتعزيز مؤسساتها وتدابير الحماية الاجتماعية والبيئية فيها؛ وزيادة التحول الهيكلي في البلدان النامية غير الساحلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

الاستراتيجية

8-52 للإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في عملياتها الحكومية الدولية، بما في ذلك تقديم دعم فني مبني على الأدلة إلى البلدان النامية غير الساحلية في سياق اجتماعات مجموعتها، تمشيا مع برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، وخطة عام 2030، وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، واتفاق باريس. وسينجز البرنامج الفرعي أيضا أعمالا تحليلية متعلقة بأولويات برنامج عمل فيينا، وسيُسترشد بنتائج هذه الأعمال في تقديم الدعم المساند وفي إنجاز أنشطة بناء القدرات والدعوة. وسينظّم البرنامج الفرعي كذلك أنشطة لبناء القدرات، وسيُيسر تبادل الخبرات والتعلم من الأقران فيما بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية بشأن أولويات العمل في إطار برنامج عمل فيينا. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا أنشطته في مجال الدعوة من أجل تعزيز الدعم الدولي المقدّم لتنفيذ برنامج عمل فيينا والإعلان السياسي للاستعراض الرفيع المستوى لمنتصف المدة بشأن تنفيذه وخطة عام 2030. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضا بتنسيق ورصد التنفيذ الفعال لخريطة الطريق للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا.

8-53 وسيواصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم الفني إلى البلدان النامية غير الساحلية، بسبل منها إعداد تقارير تحليلية وتنظيم حلقات عمل، وتيسير التواصل مع المنظمات الدولية المعنية والقطاع الخاص، وتشجيع تبادل الخبرات والتعلم من الأقران فيما بين الدول الأعضاء، وتمتين التنسيق بين الوكالات واتساق التنفيذ على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، والتنفيذ الفعال لخريطة الطريق.

8-54 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال إنجاز أعمال تحليلية بشأن تأثير هذه الجائحة في البلدان النامية غير الساحلية، وأخذ الجائحة في الاعتبار في العمل على المجالات ذات الأولوية لبرنامج عمل فيينا، وتعزيز تبادل الخبرات فيما بين البلدان النامية غير الساحلية، والدعوة إلى تقديم دعم معزز لأغراض التعافي.

8-55 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) زيادة الدعم الذي يقدّمه المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، إلى البلدان النامية غير الساحلية من أجل تلبية الاحتياجات ومواجهة التحديات الناشئة عن موقعها غير الساحلي؛

(ب) زيادة اعتماد البلدان النامية غير الساحلية مبادرات لتعزيز تيسير العبور والتجارة؛

(ج) تعزيز قدرة البلدان النامية غير الساحلية على تحديد وصياغة سياسات تدعم إحداث تغييرات هيكلية في اقتصاداتها.

8-56 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المزمع تقديمه في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن تعزيز قدرة البلدان النامية غير الساحلية على صياغة سياسات تدعم التعافي وتنمّي قدرتها على الصمود.

الأداء البرنامجي في عام 2020

8-57 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزُّز تيسير العبور والتجارة لفائدة البلدان النامية غير الساحلية خلال جائحة كوفيد-19

8-58 أثّر فرض قيود على عبور الحدود من أجل مكافحة انتقال عدوى كوفيد-19 من البلدان المجاورة على سلاسة ورود السلع والخدمات الأساسية إلى البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك المنتجات الطبية والصيدلانية والأغذية. ولمواجهة ذلك، عزز البرنامج الفرعي أنشطته الدعوية، حيث دعا بلدان العبور النامية والبلدان النامية غير الساحلية إلى إبقاء الحدود مفتوحة وتيسير العبور وتعزيز شفافية التدابير المتعلقة بالتجارة التي بدأ العمل بها في فترة تفشي جائحة كوفيد-19.

8-59 ونسّق البرنامج الفرعي أعمال إعداد نداءٍ مشترك للأمم المتحدة ينادي بتيسير سلاسة العبور والنقل من البلدان النامية غير الساحلية وإليها، وبيانٍ مشترك مع منظمة الجمارك العالمية بشأن تيسير التجارة والعبور خلال جائحة كوفيد-19. وقدم البرنامج الفرعي أيضا دعما فنيا في صياغة النداء الذي وجهته البلدان النامية غير الساحلية والذي نادت فيه باتخاذ تدابير للتصدي لجائحة كوفيد-19، وفي صياغة نتائج الاجتماع الوزاري السنوي للبلدان النامية غير الساحلية كذلك. وشجعت البيانات والنتائج المنبثقة عن الاجتماع الوزاري البلدانَ النامية غير الساحلية وبلدان العبور على إبقاء شبكات نقل البضائع وسلاسل الإمداد عبر الحدود مفتوحةً مع حماية سلامة عمال النقل والمواطنين في الوقت نفسه، ودعت الحكومات وهيئات الحدود والجمارك إلى العمل معا لتبسيط وتيسير وتسريع إجراءات التخليص الجمركي للمعدات الطبية الحيوية والسلع الأساسية مثل الأغذية الموجهة إلى البلدان النامية غير الساحلية. ودعا البرنامج الفرعي إلى تعزيز التعاون عبر الحدود وتعزيز التعاون الإقليمي بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور خلال جائحة كوفيد-19.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

8-60 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من اعتماد دولتين من الدول الأعضاء مبادرات لتيسير التجارة والعبور خلال جائحة كوفيد-19 (انظر الجدول 8-7). فعلى سبيل المثال، شكّلت الجمارك النيبالية فريقا للاستجابة السريعة لإتمام إجراءات التخليص الجمركي للسلع الأساسية في غضون ساعتين، ونفذت بوتان تدابير لإتمام إجراءات التخليص الجمركي دون أي اتصال جسدي وللإفراج عن الشحنات بأقل قدر من التدخل.

الجدول 8-7
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	اعتماد دولتين من الدول الأعضاء مبادرات لتيسير التجارة والعبور خلال جائحة كوفيد-19

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

8-61 بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، أرجأ البرنامج الفرعي تقديم التدريب الهادف إلى بناء قدرات البلدان النامية غير الساحلية في مجال إعداد مشاريع بنى تحتية تكون مقبولة لدى المصارف من أجل تحسين ربط البلدان النامية غير الساحلية بشبكات النقل في إطار مشروع التعاون التقني المتعلق بتعزيز مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في أطر التعاون ذات الصلة على الصعيدين الإقليمي والثنائي وانضمامها إلى الاتفاقيات الدولية وتطوير الممرات. وتسببت هذه التغييرات في تأخر حصول البلدان النامية غير الساحلية على التمويل اللازم لتطوير البنى التحتية.

8-62 غير أن البرنامج الفرعي حدّد في الوقت نفسه أنشطة جديدة، وغيّر أخرى كانت محددة، لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 في إطار النطاق العام لأهدافه. حيث قدم البرنامج الفرعي دعما فنيا إلى البلدان النامية غير الساحلية في المشاورات المتعلقة بموقف مجموعة هذه البلدان بشأن جائحة كوفيد-19، وقدم الدعم كذلك إلى اجتماعات مكتب هذه المجموعة واجتماعات السفراء. ونسق البرنامج الفرعي كذلك أعمال إعداد نداء مشترك للأمم المتحدة ينادي بتيسير سلاسة العبور والنقل من البلدان النامية غير الساحلية وإليها اشترك في توجيهه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأوروبا. وأعد البرنامج الفرعي أيضا بيانا مشتركا مع منظمة الجمارك العالمية بشأن تيسير التجارة والعبور خلال جائحة كوفيد-19. واقتضت ظروف الجائحة التنظيم عبر الإنترنت لاجتماعات الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات بشأن إعداد خريطة الطريق للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا التي اعتُمدت في الاجتماع الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية. وأعد البرنامج الفرعي تحليلا لآثار جائحة كوفيد-19 أُدرج في تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل فيينا (A/75/285). وعقد البرنامج الفرعي أيضا عدة مناسبات عبر الإنترنت ركّز فيها على جائحة كوفيد-19. وأسهمت المنجزات المستهدفة المعدّلة والجديدة في تحقيق نتائج في عام 2020 على نحو ما هو مبين ضمن النتيجة 1 أدناه.

النتائج المقررة لعام 2022

8-63 تشـــمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين لنتائج معروضـــة في الخطط البرنامجية المقترحة السـابقة وتعكسـان بالتالي الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: التعجيل بإقامة شبكات لربط البلدان النامية غير الساحلية ببقية العالم[46]

الأداء البرنامجي في عام 2020

8-64 واصـــل البرنامج الفرعي عمله على دعم البلدان النامية غير الســـاحلية وبلدان العبور في تحســـين ربطها ببقية العالم وتيســـير التجارة. غير أنه تعين في ظل تفشي جائحة كوفيد-19 تعديل الأنشطة وأعمال الدعم التي كان من المقرر أن يقوم بها البرنامج الفرعي. وبدلا من أنشطة بناء قدرات البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور التي كان من المقرر القيام بها، ركّز البرنامج الفرعي على تيســير تبادل الخبرات فيما يتعلق بالحلول الفعالة لتعزيز ربط البلدان النامية غير الســاحلية ببقية العالم، وباعتماد وتنفيذ إجراءات مبسطة ومنسقة للتجارة الدولية. وسخّر البرنامج الفرعي دوره الدعوي والتنسيقي لتعزيز العمل على الصـعيد الدولي على تيسير سلاسة العبور والنقل من البلدان النامية غير الساحلية وإليها في ظل التدابير المتخذة لاحتواء تفشي كوفيد-19.

8-65 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام بلدين ناميين غير ساحليين باعتماد وتنفيذ إجراءات مبسطة ومنسقة للتجارة الدولية، وبذلك يكون قد تحقق جزئيا الهدف المقرر في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 وهو تمكّن بلدين ناميين غير ســـاحليين على الأقل من إعداد مشـــاريع بنى تحتية طرقية تكون مقبولة لدى المصـــارف وجاهزة للاســـتثمار فيها، ومن اعتماد وتنفيذ إجراءات مبسـطة ومنسـقة للتجارة الدولية. فبسـبب جائحة كوفيد-19، وُوجهت صـعوبات في تخطيط وتقديم أنشـطة لبناء القدرات لفائدة البلدان النامية غير الســاحلية وبلدان العبور في مجال إعداد مشــاريع بنية تحتية تكون مقبولة لدى المصــارف. لكن رغم تلك الصـعوبات، صـدقت تركمانسـتان على سـتة اتفاقات وبروتوكولات دولية تنظم النقل الدولي في أوراسـيا، وأودعت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية صك تصديقها على الاتفاق الحكومي الدولي بشأن الموانئ الجافة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

8-66 ســـيواصـــل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإســـهام في إحراز مزيد من التقدّم صـــوب تحقيق الهدف، سـينجز البرنامج الفرعي أنشـطة لبناء القدرات، بالتعاون مع كيانات أخرى من الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية ودولية، بهدف تعزيز العمل بأفضـــل الممارســـات في إعداد مشـــاريع بنى تحتية تكون مقبولة لدى المصـــارف، وفي تطوير الممرات وإيجاد حلول أخرى لزيادة ربط البلدان النامية غير الســـاحلية ببقية العالم. ويعرض مقياس الأداء أدناه التقدم المتوقع (انظر الجدول 8-8).

(46) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 10)).

الجدول 8-8

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)[أ]	2022 (الأداء المقرر)
إعراب البلدان النامية غير الساحلية عن اهتمامها ببناء القدرات في مجال إعداد مشاريع بنى تحتية تكون مقبولة لدى المصارف وفي مجال اعتماد وتنفيذ إجراءات مبسطة ومنسقة للتجارة الدولية	قيام البلدان النامية غير الساحلية بأنشطة لبناء القدرات في مجال إعداد مشاريع بنى تحتية تكون مقبولة لدى المصارف وفي مجال اعتماد وتنفيذ إجراءات مبسطة ومنسقة للتجارة الدولية	قيام بلدين ناميين غير ساحليين باعتماد وتنفيذ إجراءات مبسطة ومنسقة للتجارة الدولية	تنفيذ البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور ما لا يقل عن مبادرتين محددتين بشأن العبور وتيسير التجارة وتطوير الممرات وإحداث تحول اقتصادي هيكلي	إعدادُ ما لا يقل عن بلدين ناميين غير ساحليين مشاريع بنى تحتية تكون مقبولة لدى المصارف وجاهزة للاستثمار فيها أو تنفيذُهما حلولا أخرى لتيسير العبور والتجارة بهدف زيادة الربط ببقية العالم

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تحسين سبل العبور بهدف تيسير تعزيز الإمكانات التجارية لدى البلدان النامية غير الساحلية[47]

الأداء البرنامجي في عام 2020

8-67 أعد البرنامج الفرعي تقريرا زاد من الوعي في البلدان النامية غير الساحلية بأفضل الممارسات لتطوير أدوات تمكّن من دعم تأدية الممرات وظائفها وتطوير البنى التحتية وتيسير التجارة والنقل. ونسق البرنامج الفرعي أيضا أعمال إعداد نداء مشترك للأمم المتحدة ينادي بتيسير سلاسة العبور والتجارة والنقل من البلدان النامية غير الساحلية وإليها خلال جائحة كوفيد-19. وأعد البرنامج الفرعي أيضا تقريرا عن تحسين ربط البلدان النامية غير الساحلية بشبكات النقل خلال جائحة كوفيد-19.

8-68 وأسهم العمل المذكور أعلاه في اعتماد قرار الجمعية العامة 233/75 وثلاث مبادرات محددة بشأن العبور وتيسير التجارة وإحداث تحول اقتصادي هيكلي تعملُ بلدانٌ من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور حاليا على تنفيذها، وبذلك يكون الهدف المقرر في الميزانية البرنامجية لعام 2021 قد تحقق. ومن تلك المبادرات مبادرة لباراغواي لرقمنة إجراءات التصدير في عام 2020 لتيسير تسريع حركة البضائع؛ ونفذت بعض البلدان النامية غير الساحلية، مثل إسواتيني وبوتسوانا، تدابير لتسريع إجراءات التخليص الجمركي للبضائع.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

8-69 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي بأنشطة دعوية وأعمال تحليلية موضوعية وأنشطة لبناء قدرات البلدان النامية غير الساحلية في مجال تعزيز تيسير العبور والربط بشبكات النقل والتجارة خلال جائحة كوفيد-19. ويعرض مقياس الأداء أدناه التقدم المتوقع (انظر الجدول 8-9).

(47) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الجدول 8-9

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)[أ]	2022 (الأداء المقرر)
إعراب الدول الأعضاء عن رغبتها في مواجهة التحديات المتصلة بالعبور ودعوتها إلى الإسراع بالتصديق على اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة وتنفيذ هذا الاتفاق	تصديق الدول الأعضاء على اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة ودعوة جميع الأعضاء الذين لم يصدقوا بعد على الاتفاق إلى أن يفعلوا ذلك	• اعتماد الدول الأعضاء قرار الجمعية العامة 233/75 • اعتمادُ البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور ثلاث مبادرات محددة بشأن العبور وتيسير التجارة وإحداث تحول اقتصادي هيكلي وعملُها على تنفيذها	اعتماد الدول الأعضاء مبادرات جديدة بهدف تحسين العبور وتيسير التجارة وإحداث تحول هيكلي	زيادة عدد الدول الأعضاء التي تُبلغ عن زيادة في تنفيذ تدابير تيسير التجارة في إطار اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تقديم الأمم المتحدة الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية على نحو أحسن تنسيقا

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

8-70 طلبت البلدان النامية غير الساحلية من الأمين العام، بانيةً على الزخم الذي تمخض عن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا، أن يضع خريطة طريق للسنوات الخمس المتبقية من هذا البرنامج من أجل التعجيل بتنفيذه. وقاد البرنامج الفرعي الأنشطة التنسيقية لعمل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى على وضع خريطة الطريق في عام 2020. وحددت خريطة الطريق المبادرات التي من الملح التركيز عليها بوجه خاص، ومنها ما يتعلق بتيسير العبور والتجارة والنقل؛ والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والتحول الهيكلي؛ والتعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور؛ ووسائل التنفيذ، وتغير المناخ، وجائحة كوفيد-19، والمساواة بين الجنسين.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

8-71 الدرس المستفاد بالنسبة لهذا البرنامج الفرعي هو لزوم أن يكثف مكتب الممثل السامي جهوده لتنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى برنامج عمل فيينا حتى يتسنى للبلدان النامية غير الساحلية جني كل ما ينجم عن زيادة الاتساق والتآزر من فوائد. وعملا بهذا الدرس، ومن أجل دعم أن يكون للدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى البلدان النامية غير الساحلية مفعولٌ، سيعمل البرنامج الفرعي مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى للدفع بخريطة الطريق للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا. وسيعني ذلك تعزيز العمل مع مكاتب المنسقين المقيمين، وإنجاز أنشطة مشتركة لبناء القدرات وحملات توعوية دعوية مشتركة، وإنتاج منتجات تحليلية وموضوعية مشتركة ليُسترشد بها في وضع السياسات وفي تحديد نتائج العمليات الحكومية الدولية. وسيُقيم البرنامج الفرعي أيضا شراكات مع المنظمات المعنية، بما في ذلك اللجان الإقليمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة

العالمية ومنظمة الجمارك العالمية والبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، لتيسير التنفيذ المنسق والمتسق لبرنامج عمل فيينا وتحسين أعمال الرصد والإبلاغ المتعلقة بتنفيذ أنشطة خريطة الطريق.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

8-72 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من عدد الدول الأعضاء التي تنفذ ما لا يقل عن خمس مبادرات جديدة مدرجة في خريطة الطريق وتتعلقُ بتيسير العبور والنقل والتجارة، وتطوير الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتحول الاقتصادي الهيكلي (انظر الجدول 8-10).

الجدول 8-10

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
-	طلب الدول الأعضاء الدعم من منظومة الأمم المتحدة في التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا (قرار الجمعية العامة 15/74)	طلب الدول الأعضاء من الأمين العام أن يعدّ خريطة طريق لتقديم الأمم المتحدة دعما منسقا لتنفيذ برنامج عمل فيينا	تنفيذ الدول الأعضاء ما لا يقل عن مبادرتين جديدتين مدرجتين في خريطة الطريق	تنفيذ الدول الأعضاء ما لا يقل عن خمس مبادرات جديدة مدرجة في خريطة الطريق تتعلق بمواضيع منها تيسير العبور والنقل والتجارة، وتطوير الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتحول الاقتصادي الهيكلي.

الولايات التشريعية

8-73 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

137/69 إعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024

243/73؛ متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية 233/74؛ 228/75

1/70 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

15/74 الإعلان السياسي للاستعراض الرفيع المستوى لمنتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024

المنجزات المستهدفة

8-74 يعرض الجدول 8-11 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 8-11

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**1**	**1**	**1**	**1**
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن مسائل من بينها تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**35**	**38**	**35**	**39**
2 - الاجتماعات الرسمية والمشاورات غير الرسمية للجنة الثانية التابعة للجمعية العامة	13	14	13	15
3 - اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي	2	2	2	2
4 - الاجتماعات الوزارية السنوية للبلدان النامية غير الساحلية والمشاورات بشأن نتائجها، والاجتماعات الوزارية الأخرى	10	10	10	10
5 - اجتماعات مجموعة البلدان النامية غير الساحلية	10	12	10	12
6 - اجتماع فريق الخبراء بشأن مسائل مواضيعية (التحول الاقتصادي الهيكلي، والتنمية المستدامة، وتدابير تيسير التجارة، وجائحة كوفيد-19، ومسائل أخرى ذات أهمية بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية)	-	-	-	2
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**3**	**2**	**3**	**3**
7 - مشروع بشأن تعزيز القدرة التحليلية لمجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية	1	1	1	1
8 - مشروع بشأن تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ برنامج عمل فيينا وتيسير التجارة وإحداث تحول هيكلي	1	1	1	1
9 - مشروع بشأن تعزيز مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في أطر التعاون ذات الصلة على الصعيدين الإقليمي والثنائي وانضمامها إلى الاتفاقيات الدولية وتطوير الممرات	1	-	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**3**	**2**	**4**	**7**
10 - حلقة حوار بشأن بناء القدرات	1	1	1	1
11 - حلقة عمل لفائدة جهات التنسيق الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية	-	-	-	1
12 - حلقة نقاش بشأن أفضل الممارسات	1	1	1	1
13 - مناسبات بشأن بناء القدرات وأفضل الممارسات والمجالات المواضيعية تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وسائر ممارسات الأمم المتحدة، في مواضيع منها جائحة كوفيد-19 والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنى التحتية والهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ والتصحر	1	-	2	4
المواد التقنية (عدد المواد)	**5**	**5**	**4**	**4**
14 - تقارير عن المسائل المواضيعية والمؤشرات المتعلقة ببرنامج عمل فيينا وخطة التنمية المستدامة لعام 2030	2	2	2	2
15 - تقارير عن المسائل المواضيعية المتعلقة بالتنمية في البلدان النامية غير الساحلية	3	3	2	2
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الدعم الفني إلى مجموعة البلدان النامية غير الساحلية؛ وتقديم إحاطات عن عمل مكتب الممثل السامي إلى 32 بلدا من البلدان النامية غير الساحلية، و 34 بلدا من بلدان العبور، و 28 جهة شريكة في التنمية؛ وتنظيم مناسبات جانبية لتشجيع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبرنامج

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

عمل فيينا؛ وتقديم المشورة الفنية إلى 32 فريقا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومنظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة لضمان التكامل والاتساق في تنفيذ برنامج عمل فيينا وخطة عام 2030 ورصدهما ومتابعتهما على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ وإعداد إسهامات خاصة بالبلدان النامية غير الساحلية من أجل أطر الرصد والمتابعة لخطة عام 2030 على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: إنشاء قاعدة بيانات تتضمن مؤشرات للبلدان النامية غير الساحلية.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إعداد مواد ترويجية لحملة التوعية العالمية المتعلقة بالبلدان النامية غير الساحلية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إصدار نشرات صحفية وتنظيم مؤتمرات صحفية بشأن المسائل المتعلقة بالبلدان النامية غير الساحلية.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهّد المعلومات المتاحة إلكترونيّا عن المسائل المتعلقة بالبلدان النامية غير الساحلية؛ وتعهّد الصفحات الشبكية الخاصة بالبرنامج الفرعي.

البرنامج الفرعي 3
الدول الجزرية الصغيرة النامية

الهدف

8-75 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو زيادة قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصمود المستدام في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الاستراتيجية

8-76 للإسهام في تحقيق الهدف، سيدعو البرنامج الفرعي إلى التعامل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها حالة خاصة في مجال تحقيق التنمية المستدامة؛ وسيعمل على حشد المزيد من الموارد لفائدة تلك الدول في المجالات ذات الأولوية؛ وسيقدم دعما على قدر أكبر من التنظيم لتيسير إقامة الشراكات التعاونية، ولا سيما بين تلك الدول والقطاع الخاص؛ وسيعزز الاتساق والتنسيق على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، بطرق منها تقديم دعم على قدر أكبر من التنظيم إلى شبكة جهات التنسيق الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وسيزيد التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة التي تدعم تلك الدول.

8-77 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن طريق إدماج التعافي من آثار كوفيد-19 في العمل على تنفيذ مسار ساموا، وتيسير تبادل الخبرات فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، والدعوة إلى تقديم دعم معزز وموارد أكبر لمواجهة آثار جائحة كوفيد-19، وكفالة اتساق الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى جهود التعافي على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

8-78 ويُتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن تعزيز تدابير الدعم الدولي بهدف تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تنفيذ مسار ساموا واتفاق باريس والأولويات الأخرى لهذه الدول فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

8-79 ويُتوقع أن يسفر الدعم المزمع تقديمه بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن تعزيز فرص حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل من خلال تعزيز الأدوات السياساتية وإعدادها بحيث تكون ملائمة للغرض منها.

الأداء البرنامجي في عام 2020

8-80 يشـــمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي اســـتجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تحسُّن سبل لجوء الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى المنابر الإقليمية والعالمية للحصول على دعم منسّق

8-81 أعدت الأمم المتحدة تدابير شاملة للتصدي لجائحة كوفيد-19 وآثارها، بما في ذلك تدابير منسقة في مجال الصحة، وتناولت الجوانب الاجتماعية الاقتصـــادية للأزمة. ونظم البرنامج الفرعي اجتماعات إقليمية عبر الإنترنت مع جهات التنســـيق الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن التصدي لجائحة كوفيد-19، وتعميم مراعاة مسار ساموا وأهداف التنمية المستدامة في عمليات التنمية الوطنية وفقا لمبدأ إعادة البناء على نحو أفضل. وخلال هذه الاجتماعات، ناقش المشـــاركون فيها من منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي أُطر تصـــدي الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19 في منطقتيهم، وحددوا طرقا لتحسين سبل اللجوء إلى المنابر الإقليمية والعالمية لتلقي دعم تقني منسق وللحصول على الموارد المالية وغيرها من الموارد، مع التركيز على مجالات منها الصـحة وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وتقليص البطالة وتعزيز المسـاواة بين الجنسين وتمكين النسـاء والفتيات. وعادت تلك المناقشـات بالفائدة في الاجتماع الذي عقد في عام 2020 لجهات تنسيق وطنية من بلدان من منطقة المحيط الأطلسـي والمحيط الهندي وبحر الصـين الجنوبي، ومكنت من اسـتكشـاف سـبل لإتاحة أو تعزيز سبل اللجوء إلى المنابر الإقليمية للاستفادة من تدابير الأمم المتحدة للتصدي لجائحة كوفيد-19. وأرسى ذلك الاجتماع أُسس تعزيز التنسيق في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي التي تفتقر إلى آلية تنسيق موحدة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

8-82 أســهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضـــح من اســـتفادة جميع الدول الجزرية الصـــغيرة النامية البالغ عددها 38 دولة من تدابير الأمم المتحدة للتصـــدي لجائحة كوفيد-19 على الصـــعيدين الإقليمي والعالمي، بما في ذلك الدعم التقني والموارد المالية (انظر الجدول 8-12).

الجدول 8-12
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
إنشـاء شـبكة جهات التنسـيق الوطنية للدول الجزريـة الصـــغيرة النـامية وافتتـاحهـا على هـامش الاجتمـاع الأقـاليمي التحضـــيري لاستعراض منتصف المدة لمسار ساموا	عقدُ شـــبكة جهات التنســـيق الوطنية للدول الجزريـة الصـــغيرة النـامية اجتمـاعهـا الثاني واعتمادُها اختصاصاتها خلاله	اســتفادة جميع الدول الجزرية الصـــغيرة النامية البالغ عددها 38 دولة من تدابير الأمم المتحدة للتصـــدي لجائحة كوفيد-19 على الصـــعيدين الإقليمي والعـالمي، بمـا في ذلـك الـدعم التقني والموارد المالية

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

8-83 بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، غير البرنامج الفرعي النهج المتبع في عقد اجتماعات جهات التنسيق الوطنية للدول الجزرية الصـغيرة النامية، ومنتدى شـبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصـغيرة النامية. ففيما يخص جهات التنسيق الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، نظم البرنامج الفرعي ثلاثة اجتماعات منفصلة عبر الإنترنت حسب المنطقة،

أي اجتماع لمنطقة المحيط الهادئ وآخر لمنطقة البحر الكاريبي وآخر لمنطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي، بدلا من عقد اجتماع واحد مع جميع جهات التنسيق الوطنية حسب المعتاد، وذلك بسبب الفروق الكبيرة بين المناطق من حيث التوقيت. وحدّ عقدُ الاجتماعات منفصلةً من القدرة على تنسيق المسائل التي تشمل مناطق متعددة، وأدى إلى تباين المناقشات بشأن فرص شبكات الأعمال التجارية. أما المنتدى، فقد قُسِّم إلى شطرين، حيث عقدت ندوات مواضيعية على شبكة الإنترنت في عام 2020، ومن المقرر عقد دورة في عام 2021 يكون الحضور فيها شخصيا. وكان لهذه التغييرات تأثير على الأداء البرنامجي في عام 2020 على النحو المحدد في النتيجة 1 أدناه.

84-8 غير أن البرنامج الفرعي حدّد في الوقت نفسه أنشطة جديدة، وغيّر أخرى كانت محددة، لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 في إطار النطاق العام لأهدافه. وركز البرنامج الفرعي على إعداد تقرير عن تمويل التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية يأخذ في الاعتبار تأثير جائحة كوفيد-19 والحاجة إلى تقديم دعم أكبر إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وكان لهذا التقرير أولوية فورية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية تفوق أولوية المواد التقنية الأخرى المقررة، واستُرشد به في انخراط هذه البلدان في عملية تمويل التنمية في عهد جائحة كوفيد-19 وما بعده. وأُرجئ نشر المواد التقنية الأخرى إلى عام 2021. وعقَد البرنامج الفرعي أيضا أو دَعَم اجتماعات لجهات التنسيق الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، والفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، واللجنة التوجيهية المعنية بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، وعقَد مشاورات بشأن استعراض المكاتب المتعددة الأقطار، مع التركيز على التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويسرت هذه الاجتماعات زيادة الاتساق في تدابير منظومة الأمم المتحدة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وتعزيز فعاليتها وملاءمتها لهذه الدول. وعقد البرنامج الفرعي عدة مناسبات أيضا عبر الإنترنت جعل من جائحة كوفيد-19 محور تركيز فيها. ومن تلك المناسبات اجتماع عُقد بشأن مخاطر الديون في الدول الجزرية الصغيرة النامية على هامش عملية تمويل التنمية في عهد جائحة كوفيد-19 وما بعده، مما أتاح وضعَ تدابير ومسارات للتعافي خاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية والنظرَ فيها. وأسهمت المنجزات المستهدفة المعدّلة والجديدة في تحقيق نتائج في عام 2020 على نحو ما هو مبين ضمن النتيجة المستجدة لعام 2020 المبينة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

85-8 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين لنتائج معروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة وتعكسان بالتالي الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تعزُّز مشاركة القطاع الخاص في العمل في مجال المحيطات[48]

الأداء البرنامجي في عام 2020

86-8 عقد البرنامج الفرعي ندوة تحضيرية عبر الإنترنت لمنتدى شبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بالشراكة مع المجلس العالمي للمحيطات، لتعزيز روابط هذه الشبكة وإطار الشراكات المقامة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية بالقطاع الخاص وخبراتهما منه في مجال المحيطات بهدف دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأقام البرنامج الفرعي كذلك شراكة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بأنشطة لزيادة انخراط القطاع الخاص في العمل في مجال المحيطات، بما في ذلك في سياق إطار الشراكات المقامة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية.

(48) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 10)).

8-87 وأسهم العمل المذكور أعلاه في إقامة خمس شراكات لشبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية تتعلقُ بالمحيطات، وبذلك فإن الهدف المقرر في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، وهو إقامة 10 شراكات، لم يتحقّق. ولم يتسن تحقيق الهدف المقرر لعام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19 التي كان من آثارها تأجيل مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، ومؤتمر "محيطنا"، والشطر من منتدى شبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي كان من المقرر أن يكون الحضور فيه شخصيا. ونتيجة لذلك، لم تتوفر سوى فرص محدودة لربط علاقات بالقطاع الخاص ولتُقام معه الشراكات المتعلقة بالمحيطات التي كان من المقرر إقامتها في هذه الفترة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

8-88 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سينفذ البرنامج الفرعي خريطة طريق للأنشطة المتعلقة بالشبكة العالمية للأعمال التجارية للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام 2022 بهدف تيسير إقامة المزيد من الشراكات بين القطاع الخاص والدول الجزرية الصغيرة النامية لدعم تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. ويعرض مقياس الأداء أدناه التقدم المتوقع (انظر الشكل أدناه).

مقياس الأداء: العدد الإجمالي لشراكات شبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية المتعلقة بالمحيطات (العدد التراكمي)

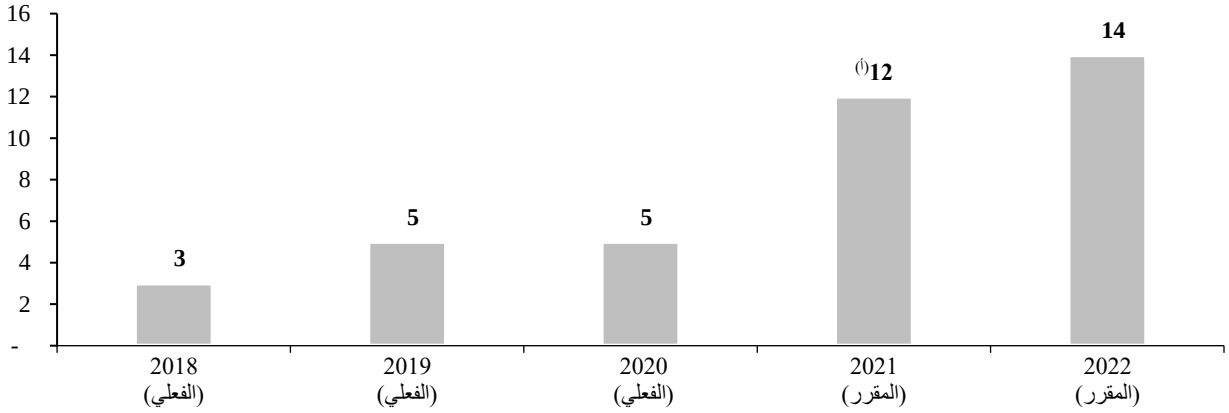

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعزُّز التنسيق والاتساق في عمل منظومة الأمم المتحدة على دعم تنفيذ مسار ساموا[49]

الأداء البرنامجي في عام 2020

8-89 يسر البرنامج الفرعي إجراء مشاورات حكومية دولية ليُسترشد بها في إعداد توصيات الأمين العام الختامية بشأن تنفيذ استعراض المكاتب المتعددة الأقطار، بما في ذلك التركيز على إطار تدابير الأمم المتحدة للتصدي لجائحة كوفيد-19 في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

(49) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

8-90 وأســـهم العمل المذكور أعلاه في اعتماد قرار الجمعية العامة 297/74، وبذلك يكون قد تحقّق الهدف المقرر في الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو موافقة الدول الأعضاء على تعزيز الدعم المقدّم من الأمم المتحدة مع زيادة مواءمته مع الأولويات الوطنية ومسار ساموا من خلال تنفيذ استعراض المكاتب المتعددة الأقطار.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

8-91 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة 297/74، ووفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تيسير إجراء مشاورات شفافة وجامعة مع كافة البلدان المعنية طوال مرحلة التنفيذ وبعدها لتُنجز عمليات منتظمة للرصد والإبلاغ والمتابعة فيما يتعلق باستعراض المكاتب المتعددة الأقطار. ويعرض مقياس الأداء أدناه التقدم المتوقع (انظر الجدول 8-13).

الجدول 8-13
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
مشاركة الجهات المعنية في الاجتماعات التحضيرية الإقليمية والأقاليمية لاستعراض منتصف المدة لمسار ساموا، والدعوة، في جملة أمور، إلى زيادة التنسيق فيما بين المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لمعالجة المسائل المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية	إعراب الدول الجزرية الصغيرة النامية بقوة عن حاجتها إلى دعم ذي أهداف أكثر دقة في سياق استعراض منتصف المدة لمسار ساموا	اعتماد قرار الجمعية العامة 297/74	زيادة عدد الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تبلغ عن وضع أو تفعيل سياسة أو استراتيجية أو خطة متكاملة متعلقة بتغير المناخ والقدرة على تحمله وانبعاثات غازات الدفيئة	استعراض الدول الجزرية الصغيرة النامية تنفيذَ استعراض المكاتب المتعددة الأقطار ليُواصل تعزيز ملاءمة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة، بما في ذلك تعزيز الدعم السياساتي المقدم في مجالات تغير المناخ والقدرة على تحمله وانبعاثات غازات الدفيئة

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزُّز سبل حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل من خلال إعداد وتعزيز الأدوات السياساتية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

8-92 أُقرّ على نطاق واسع بضرورة أن تُعزز سبل حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل بشروط ميسرة ليتسنى تحقيق خطة عام 2030. وفي الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لمسار ساموا الذي اعتمد في عام 2019، أقر رؤساء الدول والحكومات والوزراء والممثلون الساميون بضرورة وضع منهجيات تراعي بشكل أفضل الواقع المعقد والمتنوع للبلدان المتوسطة الدخل. وأشاروا كذلك إلى الحاجة إلى تحليل التدابير الممكنة لتوسيع نطاق الأهلية للحصول على التمويل من خلال استثناءات من شروط الأهلية وتقييمات متعددة الأبعاد. وفي عام 2020، وفي سياق عملية تمويل التنمية في عهد جائحة كوفيد-19 وما بعده، أكدت الدول الجزرية الصغيرة النامية مجددا على الحاجة إلى أدوات سياساتية لتحسين سبل حصولها على

التمويل اللازم لمعالجة أزمة السيولة والديون المتنامية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، اعتمدت الجمعية العامة القرار 215/75 الذي دعت فيه الأمين العام إلى تقديم توصيات بشأن وضع مؤشر متعدد الأبعاد لمواطن الضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك توصيات بشأن إمكانية إنجازه واستخدامه.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

8-93 الدرس المستفاد بالنسبة لهذا البرنامج الفرعي هو انطواء المبادرات المجزأة لمعالجة الصدمات الشديدة، مثل الصدمات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، على احتمال الحيلولة دون تقديم حلول مركزة وعملية للدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بالحصول على التمويل، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى مركزها كبلدان متوسطة الدخل أو عالية الدخل. ويتعين اتخاذ تدابير محددة الأهداف وأكثر مرونة تراعي مراعاة تامة الظروف الفريدة والمتغيرة للدول الجزرية الصغيرة النامية لمساعدتها على التصدي بشكل أفضل للأزمات المتعددة التي تواجهها. وعملا بهذا الدرس، سيبدأ البرنامج الفرعي انطلاقا من عام 2021 تنسيق عمل الأمم المتحدة على الوفاء بمهمّة تقديم توصيات محددة بشأن وضع مؤشر متعدد الأبعاد لمواطن الضعف. ويمكن الاسترشاد بهذا المؤشر في طرائق لتقديم تمويل إنمائي محدد الأهداف إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وتزويدها بالمساعدة التقنية ومنحها أشكالا أخرى من الدعم الدولي لتمكينها من التصدي على نحو أفضل للصدمات الشديدة مثل الجوائح، وبناء قدرة مستدامة على الصمود اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا. وسيستمر البرنامج الفرعي في عام 2022 في الدعوة إلى التوسع في اعتماد واستخدام تدابير محسنة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحافل المناسبة، مما يتيح تحقيق فوائد من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية يُمكن قياسها كميا.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

8-94 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من تعزُّز تدابير الدعم الدولي للدول الجزرية الصغيرة النامية لتمكينها من التصدي على نحو أفضل للصدمات الشديدة وبناء قدرة مستدامة على الصمود اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا (انظر الجدول 8-14).

الجدول 8-14

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
–	الإقرار في الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة لمسار ساموا بضرورة وضع منهجيات تراعي بشكل أفضل الواقع المعقد والمتنوع للدول الجزرية الصغيرة النامية	اعتماد الجمعية العامة القرار 215/75 وطلبها فيه من الأمين العام تقديم توصيات بشأن وضع مؤشر متعدد الأبعاد لمواطن الضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك توصيات بشأن إمكانية إنجازه واستخدامه	نظر الجمعية العامة في التوصيات بشأن وضع مؤشر متعدد الأبعاد لمواطن الضعف التي من المقرر أن يقدمها الأمين العام في تقريره عن تنفيذ القرار 215/75	تعزُّز تدابير الدعم الدولي للدول الجزرية الصغيرة النامية لتمكينها من التصدي على نحو أفضل للصدمات الشديدة وبناء قدرة مستدامة على الصمود اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا

الولايات التشريعية

8-95 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

311/59 الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

15/69 إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)

279/72 إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

307/72 طرائق الاستعراض الرفيع المستوى لإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)

228/73؛ 217/74؛ 215/75 متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

3/74 الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)

المنجزات المستهدفة

8-96 يعرض الجدول 8-15 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 8-15

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**6**	**11**	**9**	**9**
1 - اجتماعات ومشاورات اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة	2	6	3	3
2 - اجتماعات ومشاورات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي	2	4	2	2
3 - اجتماعات مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية	1	1	2	2
4 - اجتماع فريق الخبراء بشأن تعميم مسار ساموا والمسائل المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال منظومة الأمم المتحدة وتعزيز الاتساق في المسائل المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عمليات الأمم المتحدة	1	-	2	2
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	-	-	**1**	**1**
5 - مشروع بشأن تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على جذب التمويل من أجل أنشطة مواجهة تغير المناخ من القطاع الخاص	-	-	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**9**	**9**	**14**	**15**
6 - حلقة دراسية عن الدعم المقدّم من الجهات الشريكة في التنمية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)	2	1	2	2

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
7 - حلقة دراسية أو مناسبة لدعم تحالف الدول الجزرية الصغيرة في إطار مساعي تنفيذ مسار ساموا وخطة التنمية المستدامة لعام 2030	1	-	2	2
8 - حلقة دراسية مع جهات التنسيق الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن تنسيق الجهود التي تهدف إلى تنفيذ مسار ساموا وخطة عام 2030 وإلى رصد هذا التنفيذ	1	3	4	4
9 - حلقة دراسية عن السبل التي تتيح لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الحكومية الدولية، بما فيها المنظمات الحكومية الدولية العاملة على الصعيد الإقليمي التي تكون الدول الجزرية الصغيرة النامية أعضاء فيها، تعزيزَ التعاون من خلال الجهود والأنشطة المشتركة	2	-	3	3
10 - حلقة دراسية عن إشراك القطاع الخاص في دعم تنفيذ مسار ساموا	1	3	1	2
11 - حلقة دراسية عن سبل حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل لمواجهة تغير المناخ من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية	2	2	2	2
المنشورات (عد المنشورات)	-	**4**	-	**1**
12 - تقرير عن تمويل التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية	-	1	-	-
13 - تقرير عن اجتماع فريق الخبراء بشأن تعميم مسار ساموا والمسائل المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال منظومة الأمم المتحدة وتعزيز الاتساق في المسائل المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عمليات الأمم المتحدة	-	3	-	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**5**	**1**	**10**	**14**
14 - معلومات عن تنفيذ مسار ساموا، وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	2	-	2	2
15 - الدعم الدولي المقدّم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومسار ساموا (ورقيًّا وإلكترونيًّا)	1	1	2	2
16 - دراسات تقييمية بناءً على طلب من الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية بشأن المسائل المتصلة بتمويل مسار ساموا وخطة عام 2030 وتنفيذهما ورصدهما في الدول الجزرية الصغيرة النامية (إلكترونيًّا)	-	-	2	2
17 - مقالات تحليلية مواضيعية وورقات معلومات أساسية عن المسائل المتصلة بتنفيذ خطة عام 2030 في الدول الجزرية الصغيرة النامية (إلكترونيًّا)	1	-	2	6
18 - تقرير عن اجتماع فريق الخبراء بشأن تعميم مسار ساموا والمسائل المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال منظومة الأمم المتحدة وتعزيز الاتساق في المسائل المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عمليات الأمم المتحدة	1	-	2	2

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تنظيم مناسبات لتقديم الدعم الفني إلى 38 دولة جزرية صغيرة نامية و 3 كيانات إقليمية و 5 كيانات عالمية؛ وتقديم إحاطات إلى 38 دولة عضو بشأن عمل المكتب؛ والدعوة في المحافل المناسبة إلى التعامل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها حالة خاصة في مجال تحقيق التنمية المستدامة.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إنجاز حملات بشأن المسائل المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية والتنمية المستدامة، بما في ذلك نشر مواد للدعوة إلى التعامل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها حالة خاصة في مجال تحقيق التنمية المستدامة.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إصدار نشرات صحفية والتحدث مع الصحافة بشأن المسائل المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، والتواصل باستمرار مع الصحفيين في الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن العمليات والأنشطة ذات الصلة بهذه الدول التي تقوم بها الأمم المتحدة.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهّد المعلومات المتاحة إلكترونيّا عن المسائل المتعلقة بالبلدان النامية غير الساحلية، وتعهّد الصفحات الشبكية الخاصة بالبرنامج الفرعي، بما في ذلك تقديم الدعم على وجه التحديد إلى العمليات التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

البرنامج 9

دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها – شراكة استراتيجية لإحراز تقدم نحو التنفيذ

الالتزام بخطط التنفيذ اللاحقة لخطة عام 2063

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

9-1 مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا مسؤول عن كفالة اتباع نهج متسق متكامل إزاء الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى أفريقيا ومعالجة الثغرات؛ ومتابعة تنفيذ نتائج جميع مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية المعنية المتصلة بأفريقيا التي تعقدها الأمم المتحدة؛ وتنسيق وتوجيه إعداد التقارير والمدخلات المتصلة بأفريقيا؛ وإعداد تقارير عن القضايا الحاسمة التي تؤثر على أفريقيا؛ ورصد تنفيذ الالتزامات المتعهّد بها تجاه تنمية أفريقيا، وتنسيق الدعوة العالمية لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، على النحو المدرج حاليا في خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها. واللجنة الاقتصادية لأفريقيا مسؤولة عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولها الأعضاء. وتتولى اللجنة دعم التكامل الإقليمي وتشجيع التعاون الدولي من أجل تنمية أفريقيا، وهي مكلفة بالعمل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لتسخير الموارد وكفالة تأثيرها على أولويات أفريقيا. وتركز اللجنة بشكل خاص، في إطار سعيها لتعزيز أثرها، على جمع الإحصاءات الإقليمية المحدثة والأصلية من أجل الاستناد في بحوثها السياساتية وجهودها في مجال الدعوة إلى أدلة موضوعية واضحة؛ وعلى تشجيع توافق الآراء في مجال السياسات؛ وعلى إتاحة التنمية الهادفة للقدرات؛ وعلى تقديم الخدمات الاستشارية في المجالات المواضيعية الرئيسية. وتتولى إدارة التواصل العالمي التوعية على الصعيد الدولي بالحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أفريقيا، وكذلك بالجهود التي تبذلها أفريقيا والأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتعزيز التعافي الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة سعيا لتحقيق أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وولايات مكتب المستشارة الخاصة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي مستمدة من الأولويات المحددة في القرارات والمقررات المتخذة في هذا الصدد، بما فيها قرارات الجمعية العامة 197/32 و 7/57 و 300/57 و 296/61 و 293/66 وقرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي 671 ألف (د-25) ألف و 46/1998.

9-2 وبالنظر إلى تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على النظم الصحية وهياكل الحماية الاجتماعية والعمالة والتعليم وغير ذلك من المجالات الحاسمة بالنسبة لتنمية أفريقيا، ثمة حاجة ماسة إلى تعزيز التنسيق وجهود الدعوة من أجل كفالة مواءمة تخطيط وتنفيذ البرامج والمشاريع الرامية إلى معالجة أثر جائحة كوفيد-19 مع خطة عام 2063 ومع الأولويات التي حددها الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية من أجل تحقيق تعاف قوي. وعلى الرغم من التحديات، تتيح جائحة كوفيد-19 فرصةً لبناء طريق المستقبل والبناء على نحو أفضل وتسريع تنفيذ خطة عام 2030 خلال عقد العمل. وسيتطلب ذلك قدرات قوية في مجال التحليل والرصد يمكن أن تركّز بشدة على تحديد السياسات والبرامج الرئيسية ذات الأثر المضاعف التي تسهم إسهاما حاسما في تنمية أفريقيا.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

9-3 أثبتت جائحة كوفيد-19 أن ما من بلد لديه الجهوزية اللازمة للتغلب على تحديات المستقبل بمفرده. وأتاحت الجائحة فرصةً لتشجيع إحداث تغيير في المفاهيم الأساسية في النظام الدولي المتعدد الأطراف، وهي فرصة ذات أهمية خاصة بالنسبة

لأفريقيا. وتحقيقا لهذه الغاية، هناك حاجة إلى سردية جديدة تعكس وتعزز دور أفريقيا بوصفها جهة رئيسية صاحبة مصلحة وجهة فاعلة بالغة الأهمية على الساحة العالمية، لديها قصص نجاح وأفضل ممارسات يمكن تعميمها. سرديةٌ تَطرح للنقاش العالمي قضايا أساسية بالنسبة لتنمية أفريقيا، من قبيل التدفقات المالية غير المشروعة والتصنيع والتجارة والاكتفاء الذاتي الزراعي وفرص العمل والاقتصاد الرقمي والتعليم والشباب. سرديةٌ عن أفريقيا وانطلاقا منها، يتم احتضانها بالكامل داخل الأمم المتحدة وخارجها. وتهدف استراتيجية البرنامج إلى الترويج لهذه السردية الجديدة.

9-4 وسيُسترشَد في تنفيذ استراتيجية البرنامج برؤيةٍ تتمثل في نظامٍ دولي يعمل باتساق لدعم أفريقيا كي تحقق تدريجيا إمكاناتها بوصفها قارة الأمل والفرص والازدهار. وبغية تحويل هذه الرؤية إلى واقع، لدى البرنامج مهمة استراتيجية تتمثل في ما يلي: الاضطلاع بجهود الدعوة من أجل أفريقيا على الصعيدين العالمي والإقليمي من خلال حشد جهود منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأفريقية والشركاء الدوليين والمجتمع المدني والقطاع الخاص حول الرؤية التحولية للاتحاد الأفريقي دعما للتنفيذ المشترك لخطة عام 2030 وخطة عام 2063 في القارة، استنادا إلى الشراكات القوية والابتكار والرؤية الاستراتيجية.

9-5 وبغية الوفاء بهذه المهمة، سيقوم مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي، داخل الأمم المتحدة، بتشجيع خطاب إيجابي وواقعي بشأن أفريقيا، بسبل منها إدارة البيانات والمعارف، ونشر التقارير التداولية والرئيسية، وموجزات السياسات، وصحائف الوقائع، والخطب وغيرها من الوثائق التي تصدرها الأمانة العامة؛ وتنظيم فعاليات وبرامج رئيسية لإبراز الأولويات الأفريقية وزيادة الوعي بالمؤسسات والمبادرات والأطر الأفريقية الرئيسية واحترامها. وخارج الأمم المتحدة، سيستفاد من صوت المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا بوصفه أداة للتصدي للآراء البالية التي غالبا ما تكون مشوهة ونمطية بشأن القارة وللمساعدة في إعادة تشكيل السردية نحو منظور أكثر توازنا يعكس الواقع الأفريقي ويشكل عامل تغيير إيجابي.

9-6 وستروج الكيانات الثلاثة لهذه السردية الجديدة من خلال العمل المنسَّق والمتكامل في مجال تحليل السياسات والبحوث المتعلقة بها وإعدادها؛ والدعوة؛ والاتصالات؛ والتنسيق العالمي والإقليمي؛ والرصد والتقييم، وتقديم الدعم للدول الأعضاء. ووُضِعت خطة استراتيجية بالتشاور مع المجموعة الأفريقية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لتوجيه الأنشطة البرنامجية بحيث تتمحور حول ستة مجالات تجميعية حُدِّدت بوصفها مجالات أساسية بالنسبة لتنمية أفريقيا نظرا لأثرها المضاعف، وهي: تمويل التنمية؛ وتحقيق التنمية المستدامة لتحقيق سلام دائم؛ والحوكمة والقدرة على الصمود ورأس المال البشري؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والتصنيع، والعائد الديمغرافي، والتجارة، مع التركيز على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ والطاقة المستدامة وتغير المناخ. ومع مراعاة الدور الحاسم الذي يضطلع به الشباب الأفريقي في تنمية القارة، سينصب التركيز بوجه خاص على تعزيز السياسات والمقترحات التي تركز على الشباب في إطار كل مجال من المجالات التجميعية، ولا سيما عند معالجة مسألة رأس المال البشري والعائد الديمغرافي.

9-7 وبالنسبة لعام 2022، تعكس المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة لمكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي التحديات المعروفة والمتوقعة التي تواجهها الدول الأعضاء فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19. وتشمل هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة جهودا معززة في مجال التنسيق من أجل ضمان استجابة متسقة ومتكاملة من جانب منظومة الأمم المتحدة؛ وموجزات وتحليلات سياساتية، فضلا عن الاتصالات الخارجية والدعوة. وترد أمثلة محددة على هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة في إطار جميع البرامج الفرعية الثلاثة. ومن المتوقع أن يسهم الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 في النتائج المقررة لعام 2022، على النحو المبين في إطار جميع البرامج الفرعية الثلاثة.

9-8 وفيما يتعلق بالتعاون مع الجهات صاحبة المصلحة والكيانات الأخرى على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، ستواصل الكيانات الثلاثة التي تنفذ البرنامج العملَ عن كثب مع الدول الأعضاء الأفريقية ومؤسسات الاتحاد الأفريقي بوصفها

شريكها الرئيسي، ولا سيما مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، من بين جهات أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي تعزيز الشراكات مع مجموعة من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الأكاديمية ومراكز الفكر والشتات الأفريقي وغير ذلك من الجهات الخارجية صاحبة المصلحة لتعزيز النهج المشتركة وأوجه التآزر في جهودها الرامية إلى دعم تنمية أفريقيا في المجالات الرئيسية التي تم تحديدها في استراتيجية البرنامج. وسيقود مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا جهود التعاون على الصعيد العالمي في إطار البرنامج الفرعي 1، في حين ستقود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التعاون على الصعد الإقليمية والوطنية والمحلية في إطار البرنامج الفرعي 2.

9-9 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، سيتواصل تعزيز فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية بوصفها منتدى رئيسيا للتشاور والتنسيق الاستراتيجي والاتساق بين كيانات الأمم المتحدة في جميع ركائز عمل هذه الكيانات فيما يتعلق بأفريقيا. وتؤدي فرقة العمل دورا مهما في دعم العمل الذي يضطلع به الأمين العام والمنظومة مع أفريقيا. واتخذ مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا، بوصفه أمانة فرقة العمل، خطوات متجددة، عن طريق العمل مع الكيانات الأعضاء في فرقة العمل، لتنظيم عمله المتعلق بفرقة العمل بطريقة أكثر انتظاما وتنظيما وتأثيرا، ولتجنب الازدواجية مع آليات التنسيق القائمة الأخرى. فعلى وجه الخصوص، يعمل مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونظام المنسقين المقيمين لكفالة التكامل بين التنسيق الاستراتيجي الذي يتم تعزيزه من خلال فرقة العمل والتنسيق التنفيذي على الصعيدين الإقليمي والوطني الذي يتم تعزيزه من خلال المنبر الإقليمي للتعاون لأفريقيا والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. ويقوم مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي أيضا بتنسيق أنشطتهما لتفادي التداخل بين جهودهما.

10-9 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) أن تعيد البلدان الأفريقية ترتيب أولوياتها بشكل كبير نحو بناء طريق المستقبل والبناء على نحو أفضل؛

(ب) أن يواصل الشركاء الدوليون دعم التنمية المستدامة في أفريقيا من خلال المساهمات المالية والدعم التقني واعتماد أطر للسياسات تدعم كلا من تولي أفريقيا زمام الأمور والتمكينَ الأفريقي؛

(ج) أن يتواصل توثيق الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من خلال مواصلة تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030 وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان؛

(د) أن تلتزم المنظمات الدولية والشركاء الدوليون بتنفيذ مشاريع وبرامج أصحاب المصلحة المتعددين دعما لتنفيذ خطة عام 2030، وخطة عام 2063، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأولويات الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية؛

(هـ) أن تشارك كيانات الأمم المتحدة بنشاط في فرقة العمل المنشطة المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية؛

(و) أن تشارك الدول الأعضاء بنشاط في سلسلة حوارات أفريقيا وغيرها من أنشطة إعداد السياسات والدعوة؛

(ز) أن يواصل أصحاب المصلحة الخارجيون والشركاء المحتملون، بمن فيهم المؤسسات الإعلامية والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات الإبداعية، المشاركة في أولويات البرنامج.

9-11 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية إلى افتراض أن المقترح لعام 2022 من منجزات مستهدفة وأنشطة سيكون قابلا للتنفيذ. ومع ذلك، إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإنّ هذه المنجزات والأنشطة سوف تُعدَّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

9-12 ويراعي كل من مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي المنظور الجنساني في أنشطته البرنامجية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، يراعي مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا المنظور الجنساني في جميع الوثائق التحليلية والسياساتية التي يصدرها، مع التركيز بوجه خاص على أهمية قضايا السلام والأمن والتنمية بالنسبة لتمكين النساء والفتيات، ويقوم في إطار الأنشطة التي يضطلع بها في مجال الدعوة، بتنظيم مناسبات محددة تركز على إعمال حقوق الإنسان للمرأة والتحديات التي تواجهها النساء في جهودهن الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة الشاملة في بلدانهن. ويشارك المكتب بنشاط أيضا في المناسبات الجانبية المتعلقة بمسألتي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ويشترك في تنظيمها مع شركائه الاستراتيجيين خلال الدورات السنوية للجنة وضع المرأة التي تُعقَد في المقر. وفي إطار البرنامج الفرعي 2، سيتواصل تعميم المنظور الجنساني في جميع أنشطة البرنامج الفرعي فيما يتعلق بتطوير وتقديم دعم الأمم المتحدة لتنفيذ أولويات الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، بما في ذلك الدفع نحو إعداد إحصاءات مصنفة حسب نوع الجنس وبسبل منها جهود التنسيق الإقليمية. وأخيرا، وفي إطار البرنامج الفرعي 3، تشجع إدارة التواصل العالمي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن طريق إنتاج ونشر منتجات الاتصال، بسبل منها منصات *Africa Renewal*، التي تركز على المرأة والمساواة بين الجنسين وعن طريق التشجيع على حضور متوازن للنساء والرجال في جميع منتجاتها المتعددة الوسائط وحملاتها الترويجية ومناسباتها. وتعمل الإدارة أيضا لمكافحة القوالب النمطية الجنسانية والتمييز ضد المرأة من خلال تقديم مجموعة واسعة من وجهات النظر البديلة والحرص على إبراز أصوات النساء في منتجاتها وحملاتها الإعلامية ومناسباتها.

9-13 وسيسترشد البرنامج باستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة عند القيام، من خلال أنشطته وتوصياته السياساتية، بتشجيع المقترحات التي تعزز على وجه التحديد إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك في اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة إمكانية الوصول إلى منتجاته وفعالياته.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

9-14 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة لمكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا. وشمل ذلك إلغاء بعض المناسبات المتعلقة بأنشطة الدعوة والبعثات الميدانية واجتماعات فريق الخبراء، فضلا عن إعادة توجيه المناسبات وحلقات العمل الأخرى بحيث تعقد كاجتماعات افتراضية. وترد أمثلة محددة على هذا الأثر في إطار جميع البرامج الفرعية. وأثّر التغيير في النهج المتبع وإلغاء النواتج والأنشطة المقررة أيضا على النتائج المتوقعة لعام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار البرنامج الفرعي 3.

9-15 ومع ذلك، تم في الوقت نفسه خلال عام 2020 تعديل بعض المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة واستحداث بعض الأنشطة في إطار النطاق العام لأهداف البرامج الفرعية، من أجل دعم الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19. وشملت تلك التعديلات والأنشطة الجديدة مناسبات في مجال الدعوة وجهودا في مجال التنسيق. وترد أمثلة محددة على الأنشطة المعدَّلة والجديدة في إطار جميع البرامج الفرعية. وأسهمت المنجزات المستهدفة والأنشطة المعدلة الجديدة في تحقيق نتائج في عام 2020، كما هو مبين في الأداء البرنامجي في إطار جميع البرامج الفرعية.

9-16 وإدراكا لأهمية التحسين المستمر والحاجة إلى المرونة وسرعة الاستجابة في مواجهة الظروف غير المتوقعة والاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، سيستعين البرنامج بالدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستخلصة من عملية تكييف برنامجه في عام 2020 استجابة لجائحة كوفيد-19. ومن الأمثلة المحددة على الدروس المستفادة استخدام المنصات الافتراضية لعقد المناسبات بوصفها فرصة للوصول إلى جمهور أوسع، وبالتالي زيادة أثر أنشطة الدعوة ومنتجات الاتصال، فضلا عن اتباع نهج أكثر مرونة في تخطيط البرامج من أجل التكيف مع الظروف الناشئة. فعلى سبيل المثال، ستواصل البرامج الفرعية 1 و 2 و 3 في عام 2022 زيادة استخدامها للمنصات الرقمية، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات ومناسبات في شكل مختلط (افتراضي وشخصي) كلما أمكن ذلك.

الولايات التشريعية

9-17 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

197/32 إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة

2/57 إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا

7/57 الاستعراض والتقييم النهائيان لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا

300/57 تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات

296/61 التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

1/63 إعلان سياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية

313/69 خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)

1/70 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

301/74 الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

قرارات مجلس الأمن

1197 (1998) دعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بأفريقيا وتعزيز عملية التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال منع المنازعات وصون السلم

2033 (2012) التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

2282 (2016) استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة

2457 (2019) إسكات البنادق في أفريقيا

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

671 (د-25) ألف إنشاء لجنة اقتصادية لأفريقيا

46/1998 تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

23/2020 التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 243/71 المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

المنجزات المستهدفة

9-18 يعرض الجدول 9-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، مصنّفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 9-1

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**4**	**4**	**4**	**4**
1 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1
2 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
3 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	1	1	1
4 - اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن البنود المتصلة بتنمية أفريقيا	1	1	1	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	–	–	–	**1**
5 - حلقة دراسية بشأن التنمية المستدامة في أفريقيا	–	–	–	1
المنشورات (عدد المنشورات)	–	–	–	**1**
6 - منشور بشأن التنمية المستدامة في أفريقيا	–	–	–	1
المواد التقنية (عدد المواد)	–	–	–	**1**
7 - موجز سياساتي بشأن التنمية المستدامة في أفريقيا	–	–	–	1

أنشطة التقييم

9-19 استُرشد في وضع الخطة البرنامجية لعام 2022 بالتقييمات والتقييمات الذاتية التالية التي أنجزت في عام 2020:

(أ) تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية للبرنامج؛

(ب) التقييم الذاتي لعملية صياغة التقارير في إطار البرنامج الفرعي 1.

9-20 وروعيت في وضع الخطة البرنامجية لعام 2022 نتائجُ التقييمات والتقييمات الذاتية المشار إليها أعلاه. فعلى سبيل المثال، يكفل إنشاء عنصر للتوجيه التنفيذي والإدارة في البرنامج المساءلةَ الشاملة للمستشارة الخاصة، على النحو الذي أوصى به مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ومن شأن إعادة تنظيم مهمة الاتصالات في مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا أن تعزز أوجه التكامل مع إدارة التواصل العالمي. وأدت زيادة التنسيق فيما بين البرامج الفرعية إلى تعزيز أوجه التآزر بين الأنشطة المقررة، ولا سيما في تنفيذ النتائج المبرزة للبرامج الفرعية. وفي إطار البرنامج الفرعي 1، واستنادا إلى التقييم الذاتي المتعلق بعملية صياغة التقرير، سيتمكن مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا من إتمام عدد متزايد من المنجزات المستهدفة، نتيجة لاضطلاعه بأقصى قدر من العمل التحليلي.

9-21 وبعد نشر وظيفة للتخطيط والرصد والتقييم في مكتب وكيل الأمين العام، من المقرر في عام 2022 إجراء تقييم ذاتي بشأن جميع أنشطة البرنامج الفرعي 1.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
تنسيق الدعوة والدعم العالميين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

الهدف

9-22 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوض بالتنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063 من خلال تحقيق الاتساق والتكامل والفعالية في تعاون منظومة الأمم المتحدة وجهودها في مجال الدعوة على الصعيد العالمي وشراكتها الاستراتيجية مع الدول الأعضاء الأفريقية والاتحاد الأفريقي.

الاستراتيجية

9-23 بغية الإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيدعم البرنامج الفرعي جهود الأمين العام الرامية إلى زيادة التنسيق والاتساق في الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا، ولا سيما من خلال العمل كمركز تنسيق لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخطة عام 2063 في المقر، وتنسيق عمل فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية، ورصد الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في أفريقيا. وتحقيقا لهذه الغاية، سيواصل مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا بناء إمكاناته وقدراته في مجالات مثل التخطيط والرصد والتقييم حتى يتمكن من تعزيز التخطيط الاستراتيجي والبرمجة في منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا وفقا لأولويات الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء الأفريقية على النحو المنصوص عليه في خطة عام 2063 وخطة السنوات العشر الأولى لتنفيذها.

9-24 ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا مواصلة تقديم المشورة في مجال السياسات استنادا إلى تحليل الاتجاهات والرؤية بشأن القضايا الحاسمة والناشئة التي تؤثر على أفريقيا، وكذلك مواصلة دعم الدول الأعضاء الأفريقية في مشاركتها في العمليات الحكومية الدولية وتقديم المساعدة في المداولات الحكومية الدولية بشأن المسائل المتصلة بالتنمية المستدامة في أفريقيا. وتحقيقا لهذه الغاية، سيعزز المكتب بشكل كبير قدرته على إجراء استكشاف للآفاق وعلى تحليل الاتجاهات والتحديات والفرص الناشئة في جميع مجالات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أفريقيا، ولا سيما من خلال تحسين قدراته على إدارة البيانات.

9-25 وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم البرنامج الفرعي بوضع وتنفيذ استراتيجيات للاتصالات والدعوة العالمية بالتنسيق مع البرنامج الفرعي 3 من أجل القيام، دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخطة عام 2063، بإنشاء منبر عالمي للدعوة يحشد الرأي العام العالمي من خلال جميع قنوات الاتصال، ويحتفل بأفريقيا، ويسهم في الترويج لسردية جديدة.

9-26 وسينجز البرنامج الفرعي تشغيل وتعزيز آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة من خلال قدراته المعززة في مجال إدارة البيانات وتحليلها، مما سيؤدي إلى مواصلة تتبع الالتزامات التي قطعت لتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063 ودعم تنفيذهما بمعايير ومؤشرات واضحة، وبتدابير تصحيحية مقترحة عند الاقتضاء، مما سيسهم في تعزيز الامتثال والمساءلة المتبادلة في تنفيذ الالتزامات تجاه تنمية أفريقيا.

9-27 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال زيادة تعزيز التنسيق الاستراتيجي داخل منظومة الأمم المتحدة للمساعدة في ضمان تقديم الدعم المتسق والمتكامل لبناء طريق المستقبل والبناء على نحو أفضل في أفريقيا بما يتمشى مع أولويات الدول الأعضاء الأفريقية والاتحاد الأفريقي على النحو المنصوص عليه في خطة عام 2063. وعلاوة على ذلك، سيقوم البرنامج الفرعي بوضع وتنفيذ استراتيجية للشراكات والتعاون التقني تهدف إلى

تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الدول الأعضاء الأفريقية ومؤسسات الاتحاد الأفريقي والاستفادة من معارف الأمم المتحدة وقدراتها من خلال التعاون التقني مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بشأن المبادرات والمشاريع الرئيسية.

9-28 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المبين أعلاه إلى ما يلي:

(أ) اتباع نهج أكثر اتساقا وتكاملا في الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا؛

(ب) تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤسسات الأفريقية الأخرى وزيادة التكامل بين أنشطة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي دعما لتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063؛

(ج) تعزيز القدرات داخل منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا على توفير استجابة للتحديات التي تؤثر على تنمية أفريقيا تكون أكثر تكاملا وتراعي الثغرات القائمة وتعالجها؛

(د) زيادة مواءمة المناقشات الحكومية الدولية مع أولويات البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي وزيادة إدماج المنظورات الأفريقية في المناقشات والقرارات العالمية؛

(هـ) زيادة مساءلة الجهات صاحبة المصلحة؛

(و) زيادة الوعي والفهم من جانب المجتمع الدولي فيما يتعلق بمنظور الاتحاد الأفريقي وواقع وأولويات البلدان الأفريقية.

9-29 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المقرر بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 إلى تعاف أسرع يسهم في تغيير المفاهيم الأساسية وبناء طريق المستقبل والبناء على نحو أفضل.

الأداء البرنامجي في عام 2020

9-30 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز التنسيق استجابة للاحتياجات الناشئة لأفريقيا

9-31 استجابة لتفشي جائحة كوفيد-19، عقد مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا اجتماعا لفرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية لتحديد الثغرات في استجابة منظومة الأمم المتحدة للأزمة ولتعزيز اتساق عمل الأمم المتحدة من خلال المشاورات على المستوى الاستراتيجي. ونظّم البرنامج الفرعي خلال عام 2020 تسعة اجتماعات على مستوى العمل وعلى مستوى القيادة لفرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية لتيسير المناقشات الاستراتيجية بشأن استجابة منظومة الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19. وأوصت فرقة العمل بأن يتم الإبقاء على مركز الأمم المتحدة للمعارف في أفريقيا بشأن جائحة كوفيد-19، الذي أنشأته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأن يتم تعزيزه واستكماله بمعلومات ومحتوى أكثر أهمية، بما في ذلك ما يتعلق بالصحة والوصم الناجم عن جائحة كوفيد-19 في أفريقيا. وفي كانون الأول/ديسمبر، أجرى أعضاء فرقة العمل تحليلا لنقاط القوة والضعف والفرص والأخطار في استجابة الأمم المتحدة، وذلك لأغراض التقييم والاستعداد لبناء طريق المستقبل والبناء على نحو أفضل.

9-32 وتولى البرنامج الفرعي أيضا قيادة وتنسيق عملية إعداد موجز سياساتي من جانب الأمين العام عن أثر جائحة كوفيد-19 في أفريقيا، مع إبراز المخاطر التي تشكلها الجائحة على الدول الأعضاء الأفريقية وتقديم التوصيات. وعلاوة على ذلك، يسّر البرنامج الفرعي، بالتنسيق مع البرنامج الفرعي 3، اعتماد رسائل مشتركة لأعضاء فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية من أجل دعم تنفيذ الموجز السياساتي.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

9-33 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة الوعي على الصعيد العالمي بتأثير جائحة كوفيد-19 في أفريقيا من خلال وضع سردية شاملة للأمم المتحدة بشأن جائحة كوفيد-19 في أفريقيا (انظر الجدول 9-2). وأدت الزيادة في المنتجات المشتركة الصادرة عن فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية إلى تنشيط فرقة العمل بوصفها أداة تركز على الأثر تفيد تعزيز تنسيق عمل الأمم المتحدة بشأن القضايا الحاسمة والناشئة التي تؤثر على أفريقيا. وقد أفاد هذا التنسيق المعزز البلدانَ الأفريقية من خلال كفالة اتسام الدعم الذي تتلقاه من كيانات الأمم المتحدة في الفترات الحرجة بالشمول وتجنبه الازدواجية.

الجدول 9-2
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	زيادة الوعي على الصعيد العالمي بتأثير جائحة كوفيد-19 في أفريقيا من خلال سردية شاملة للأمم المتحدة بشأن جائحة كوفيد-19 في أفريقيا

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

9-34 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، اضطر البرنامج الفرعي إلى إلغاء أو تأجيل بعض منجزاته المستهدفة وأنشطته البرنامجية في مراحل مبكرة من الجائحة. فعلى سبيل المثال، كان لا بد من إلغاء المناسبات التي تركز على أفريقيا والتي كان مقررا أن يعقدها المكتب أثناء لجنة وضع المرأة ومنتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بسبب جائحة كوفيد-19، وأرجئت إلى عام 2021 حلقةُ نقاش كان مقررا أن ينظمها المكتب أثناء الاستعراض الإقليمي لأفريقيا لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول. وفي وقت لاحق، تمكن المكتب من تنظيم مناسبات مقررة، لا سيما بالتحول من عقد الاجتماعات على أساس الحضور الشخصي إلى عقد الاجتماعات الافتراضية. ومن بين الأمثلة على ذلك سلسلة حوارات أفريقيا لعام 2020، التي عُقدت في أيار/مايو، ويوم أفريقيا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، فضلا عن حلقة عمل ومناسبة للدعوة بشأن التدفقات المالية غير المشروعة في كانون الأول/ديسمبر.

9-35 وفي الوقت نفسه، حدد البرنامج الفرعي نشاطين إضافيين لدعم الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وهما تنسيق كتابة موجز الأمين العام للسياسات بشأن أثر جائحة كوفيد-19 في أفريقيا ووضع تحليل متكامل لنقاط القوة والضعف والفرص والأخطار في استجابة الأمم المتحدة، على أن يتم الاضطلاع بهما من خلال فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية. وأسهمت المنجزات المستهدفة الإضافية في تحقيق النتائج في عام 2020، كما هو محدّد في إطار النتيجة المستجدة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

9-36 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي فهما تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: إنجاز العمل باتساق وفعالية من أجل السلام والتنمية في أفريقيا[50]

الأداء البرنامجي في عام 2020

9-37 واصل البرنامج الفرعي، في شراكة مع بعثة المراقبة الدائمة التابعة للاتحاد الأفريقي ومختلف كيانات الأمم المتحدة، عقد سلسلة حوارات أفريقيا سنويا بوصفها محفلا يتيح الاضطلاع بأنشطة الدعوة على الصعيد العالمي ومناقشة السياسات بشأن أفريقيا ويربط بين مختلف مجالات عمل الأمم المتحدة في أفريقيا. وكما في العام السابق، نُظِّمت سلسلة حوارات أفريقيا لعام 2020 في أيار/مايو، وتناولت موضوع الاتحاد الأفريقي لذلك العام. ومع ذلك، عمد المكتب، في إطار استجابته لجائحة كوفيد-19، إلى إعادة توجيه شكل انعقاد سلسلة حوارات أفريقيا لعام 2020 والنهج المتبع فيها، وقام بعقدها عبر الإنترنت تحت موضوع: "كوفيد-19 وإسكات البنادق في أفريقيا: التحديات والفرص". وعلاوة على ذلك، واصل البرنامج الفرعي تقديم إحاطات منتظمة إلى الدول الثلاث المنتخبة في مجلس الأمن بشأن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، مع التركيز بوجه خاص على أثر جائحة كوفيد-19.

9-38 وأسهم العمل المذكور أعلاه في سلسلة حوارات أفريقيا باعتبارها منتدى مكتمل الفعالية وشاملا وتفاعليا لمجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة، حيث تتبادل الخبرات وتساعد على صقل نهج متماسك من أجل إعادة إحلال السلام والأمن في منطقة الساحل وتعزيز القرارات السياساتية المحدثة المستندة إلى الأدلة من جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة، وهو ما شكل أداء مستوفيا للأهداف المقررة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

9-39 ولم يحقق العمل الوارد وصفه أعلاه الهدف الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 المتمثل في إتاحة حصول الدول الأعضاء على بيانات معززة ومحدّثة بشأن المخصصات وتدفق الالتزامات من خلال آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة، مما يتيح للمجتمع الدولي القضاء على أوجه الازدواجية والتداخل الرئيسية والإسراع في التنفيذ حيثما تمس الحاجة إليه. ولم يتحقق هذا الهدف لأن خطة تفعيل آلية الرصد أعيد تركيزها بما يتمشى مع استراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات، ومراعاةً لتقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

9-40 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وبغية الإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيعمق البرنامج الفرعي تحليله بشأن أثر تقديم الخدمات العامة والتنمية المستدامة في تحقيق السلام الدائم، ولا سيما من خلال شبكة البحوث التابعة لمكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا ومسؤولياتها في مجال الإبلاغ. وسيعزز أيضا جهوده في مجال الدعوة، بسبل منها بدء حملات محددة في مجال السياسات في شراكة مع الاتحاد الأفريقي وكيانات الأمم المتحدة الأخرى. فعلى سبيل المثال، سيبدأ المكتب في عام 2021، في شراكة مع برنامج الأغذية العالمي، مبادرة لتعزيز التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية في أفريقيا، بوصفها برنامجا لا يؤثر إيجابيا على صحة الأطفال الأفارقة وتغذيتهم ومستويات تعليمهم فحسب، بل يساعد أيضا على تعزيز الرخاء والاستقرار والتماسك الاجتماعي في المجتمعات المحلية. وفي عام 2022، ستسعى هذه المبادرة إلى إقامة شراكات استراتيجية مع الدول الأعضاء والمؤسسات الأفريقية لتصميم وتنفيذ برامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية في أفريقيا. وفي عام 2022، سيستكمل البرنامج الفرعي أيضا تفعيل آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة، وسينشئ إجراءً لمتابعة التوصيات المنبثقة عن منبر الدعوة الخاص به، ولا سيما سلسلة حوارات أفريقيا، وسيعمل على سد الفجوة بين الأوساط الأكاديمية والممارسين، وسيعزز المشاركة المستمرة من خلال أنشطة المكتب. ويرد التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء (انظر الجدول 9-3).

(50) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 11)).

الجدول 9-3

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
عدم استفادة الجهات صاحبة المصلحة من شبكة المعارف سلسلة حوارات أفريقيا: إمكانية وصول الجهات صاحبة المصلحة إلى السلسلة الافتتاحية التي تبرز القضايا السياساتية الرئيسية التي تواجه أفريقيا من منظور الصلات بين التنمية المستدامة والسلام والأمن	إمكانية وصول الدول الأعضاء إلى بيانات محدودة بشأن التعهدات وبشأن الوفاء بالالتزامات المالية التي قُطعت لتحقيق السلام والتنمية في منطقة الساحل استخدام الجهات صاحبة المصلحة لشبكة المعارف التي أنشأها مكتب المستشارة الخاصة بهدف تبادل المعلومات والملخصات المجمّعة التي تتناول مواطن الضعف الاجتماعية والإنمائية والأمنية في منطقة الساحل سلسلة حوارات أفريقيا: استخدام الجهات صاحبة المصلحة سلسلة الحوارات كمنتدى تفاعلي للحوار بشأن السياسات العامة من أجل الحصول على أحدث الأفكار عن جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشأن منطقة الساحل	اتخاذ جميع الجهات صاحبة المصلحة قرارات سياساتية محدّثة تستند إلى الأدلة سلسلة حوارات أفريقيا: تأدية السلسلة عملها بكامل طاقتها كمنتدى شامل وتفاعلي لمجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة، حيث تتبادل الخبرات وتساعد على صقل نهج متماسك لإعادة إحلال السلام والأمن في منطقة الساحل	آلية الأمم المتحدة للرصد: تنفيذ المنهجية الجديدة اتخاذ جميع الجهات صاحبة المصلحة قرارات سياساتية محدّثة تستند إلى الأدلة سلسلة حوارات أفريقيا: مواصلة عمل سلسلة الحوارات كأداة تحليلية بالغة الأهمية في مجال الدعوة العالمية متوائمة مع مواضيع الاتحاد الأفريقي والقضايا ذات الصلة بالسلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة في أفريقيا. وقيام سلسلة الحوارات بتعزيز إبراز هذه القضايا، وإسهامها في إيجاد حلول استنادا إلى نقاط التحول الرئيسية، مثل يوم أفريقيا ومناقشة الجمعية العامة بشأن تنمية أفريقيا	وصول الدول الأعضاء إلى بيانات ومعلومات مستمرة تتيح تتبع الالتزامات باستمرار من خلال آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة إمكانية وصول الدول الأعضاء إلى معلومات مستكملة عن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن سلسلة حوارات أفريقيا قيام عدد متزايد من البلدان الأفريقية بإنشاء برامج للتغذية المدرسية أو توسيع نطاق البرامج القائمة

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: إعلاء الأصوات الأفريقية في العمليات الحكومية الدولية[51]

الأداء البرنامجي في عام 2020

9-41 نظّم البرنامج الفرعي في تموز/يوليه يوم أفريقيا الثالث خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بشأن موضوع "الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية في سياق جائحة كوفيد-19: أفريقيا شاملة للجميع وصحية وقادرة على الصمود وتنعم بالسلام"، في شراكة مع الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، والبرنامج الإنمائي. وفي كانون الأول/ديسمبر، نظم البرنامج الفرعي مناسبتين بشأن مسألة التدفقات المالية غير المشروعة، وهما: حلقة عمل عن "إسكات البنادق بعد عام 2020: التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة ومنطقة الساحل"، وحلقة نقاش افتراضية رفيعة المستوى عن مبادرة "إسكات البنادق" التي وضعها الاتحاد الأفريقي: دور التدفقات المالية غير المشروعة في تأجيج انعدام الاستقرار في أفريقيا. ومع ذلك، لم يتمكن البرنامج الفرعي من تنفيذ الأنشطة الأخرى التي أدرجت في إطار هذه النتيجة بسبب تفشي جائحة كوفيد-19، مما حال دون إجراء مناقشات محددة تركز على النساء والشباب، وهما فئتان رئيسيتان يتعين استهدافهما وحشدهما على وجه التحديد من أجل الاستفادة من إمكانات العائد الديمغرافي في أفريقيا لتعزيز التنمية المستدامة.

9-42 وأسهم العمل الوارد وصفه أعلاه في مشاركة 16 بلدا أفريقيا في الاستعراض الوطني الطوعي، الأمر الذي شكل أداء مستوفيا للأهداف المقررة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

9-43 وأسهم العمل الوارد وصفه أعلاه أيضا في إدراج منظورات البلدان الأفريقية في المنتديات والمؤتمرات الرسمية للنهوض بالتنفيذ الفعال لخطة عام 2030 وخطة عام 2063 من خلال تحقيق الاتساق والتكامل والفعالية في تعاون منظومة الأمم المتحدة وشراكتها مع الدول الأعضاء الأفريقية.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

9-44 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وبغية الإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف واستجابة للتطورات التي حدثت مؤخرا، سيتطور عمل البرنامج الفرعي ليشجع، في شراكة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد الأفريقي والكيانات الأخرى ذات الصلة، إدراج قضايا في المداولات الحكومية الدولية بشأن تمويل التنمية تتمشى مع مصالح البلدان الأفريقية وتسهم في تمكينها وفي ملكية مواردها المالية مثل التدفقات المالية غير المشروعة أو التحويلات المالية أو دور وكالات تقدير الجدارة الائتمانية. ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا عقد اجتماع لأصحاب المصلحة المتعددين لمناقشة دور وكالات تقدير الجدارة الائتمانية وسبل الحد من التصنيفات المتحيزة وغير الموضوعية. ويرد التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المحدَّث (انظر الجدول 9-4).

(51) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect.11)).

الجدول 9-4

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
شارك 10 بلدان أفريقية في الاستعراضات الوطنية الطوعية	شارك 17 بلدا أفريقيا في الاستعراضات الوطنية الطوعية	شارك 16 بلدا أفريقيا في الاستعراضات الوطنية الطوعية إدراج منظورات البلدان الأفريقية في المنتديات والمؤتمرات الرسمية للنهوض بالتنفيذ الفعال لخطة عام 2030 وخطة عام 2063 من خلال تحقيق الاتساق والتكامل والفعالية في تعاون منظومة الأمم المتحدة وشراكتها مع الدول الأعضاء الأفريقية	مشاركة 20 بلدا أفريقيا في الاستعراضات الوطنية الطوعية الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة تنظر في الدراسة المتعلقة بأثر التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة تنظر في التحليل المتعلق بالاختناقات في تنظيم التحويلات زيادة وعي الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة بدور وكالات تقدير الجدارة الائتمانية	الدول الأعضاء تناقش الإطار المقترح لمعالجة أثر التدفقات المالية غير المشروعة على أفريقيا الدول الأعضاء تنظر في خريطة الطريق المتعلقة بمعالجة الاختناقات في التحويلات المالية

النتيجة 3: دور الرقمنة ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في بناء طريق المستقبل والبناء على نحو أفضل

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

9-45 في عام 2019، لم يتجاوز عدد طلبات الحصول على براءات الاختراع المقدمة في أفريقيا 100 16 طلب من أصل أكثر من 3 ملايين طلب في العالم، وكان أقل من 19 في المائة من طلبات الحصول على البراءات التي مصدرها أفريقيا مقدما من مقيمين. ويرجع ذلك إلى الحواجز المتعلقة بالملكية الفكرية التي تحد من منح براءات الاختراع، ولا سيما براءات الاختراع الطبية، للمنتجات الأفريقية المنشأ، مما يؤثر سلبا على إمكانية الحصول على الأدوية الحيوية في القارة. وتستحوذ أفريقيا على أكثر من 25 في المائة من سوق المستحضرات الصيدلانية ولكنها لا تنتج سوى 2 في المائة من الأدوية التي تستهلكها. وتستورد القارة ما قيمته أكثر من 14 بليون دولار من العقاقير، التي يُنتَج الكثير منها باستخدام أصناف نباتية أفريقية. وفي الوقت الذي يناقش فيه العالم بشكل متزايد كلا من الرعاية الصحية الشاملة في إطار الاستجابة لجائحة كوفيد-19 ونهجا أكثر تكاملا إزاء خطة عام 2030، تعوق تدابير الحماية الصارمة للملكية الفكرية حصولَ السكان الأفارقة على الأدوية الحيوية والخدمات الصحية الكافية، وبالتالي تقوّض إمكانات رأس المال البشري في القارة.

9-46 وخلال عام 2020، اضطر البرنامج الفرعي لتكييف أنشطته البرنامجية ودعمِه المقدم إلى البلدان الأفريقية بسبب جائحة كوفيد-19. وقام البرنامج الفرعي، مع مراعاة ولايته التي تنطوي على تعزيز مصالح ومنظورات البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي في المداولات الحكومية الدولية، باعتماد نهج شامل للاستجابة، حيث استفاد من مختلف أنشطة الدعوة التي يضطلع بها لتقييم ومناقشة الكيفية التي يمكن بها أن يستفاد في الاستجابة لجائحة كوفيد-19 في أفريقيا من الدعم المستمر المقدم في مجالات أخرى. فعلى سبيل المثال، أظهرت عملية إعادة توجيه سلسلة حوارات أفريقيا لعام 2020 الكيفية التي يمكن بها للجهود المبذولة في مجال السلام والأمن أن تدعم الاستجابة لأزمة صحية. وعلاوة على ذلك، أكد يوم أفريقيا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى على المساهمة الأساسية التي يمكن أن تقدمها الرقمنة والابتكار لتعزيز قدرة أفريقيا على الصمود وتشجيع التنمية المستدامة في أفريقيا.

الدروس المستفادة والاستجابة

9-47 تمثل الدرس المستفاد الذي استخلصه البرنامج الفرعي في أن الصحة عنصر أساسي في رأس المال البشري، ومن ثم، فإنها تتأثر بالتقدم المحرز في مجالات التنمية الأخرى، ويمكن في الوقت نفسه أن يكون لها تأثير إيجابي عليها. ونتيجة لذلك، يتعين وضع رأس المال البشري، وبشكل أكثر تحديدا الصحة، في صميم عملية صنع السياسات في أفريقيا، لأن الاستثمار في الصحة يعني أيضا تعزيز التصنيع في أفريقيا، وتمكين البلدان الأفريقية عن طريق الحد من اعتمادها على العقاقير الناشئة خارج القارة وبراءات الاختراع، وتعزيز التكامل في أفريقيا، ولا سيما مع مراعاة دخول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز النفاذ. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيزيد البرنامج الفرعي تركيزه على المسائل الصحية، ولا سيما التركيز على التفاعل بين الصحة والتكنولوجيا والطريقة التي يمكن بها الاستفادة من الرقمنة ومنطقة التجارة الحرة للتغلب على حواجز الملكية الفكرية القائمة والإسهام في الحد من اعتماد أفريقيا على الأدوية الأجنبية من خلال تنفيذ الخطة الأفريقية لصنع المستحضرات الصيدلانية. وسيضع البرنامج الفرعي، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين العالميين والإقليميين، مبادرة لدعم المبتكرين الأفارقة في عملية طلب الحصول على براءات الاختراع، بسبل منها وضع الحلول الرقمية وجهود الدعوة. وسيغتنم البرنامج الفرعي فرصة الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا والرقمنة في إطار الاستجابة لجائحة كوفيد-19 من أجل تعزيز الحلول الرقمية التي تيسّر عمليات طلب الحصول على براءات الاختراع في البلدان الأفريقية وتقلّل من التكاليف. ولتحقيق النتيجة المتوقعة، سيستفيد المكتب من ولايته المتعلقة بالتنسيق وشبكته البحثية الأكاديمية للجمع بين كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمات الأفريقية، من قبيل المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية، والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، والمعاهد الأكاديمية والبحثية من أجل تحديد العراقيل الرئيسية التي يواجهها الباحثون الأفارقة، ولا سيما الباحثون من القطاع الصحي، وتحديد حلول معينة لتبسيط عملية تسجيل البراءات المتعلقة بأعمالهم. وعلاوة على ذلك، سيقوم المكتب، من خلال ولايته في مجال الدعوة، بتعزيز تنفيذ تلك الحلول، بالتعاون مع شركائه، من خلال تنظيم مناقشات بشأن السياسات مع الدول الأعضاء الأفريقية والتماس دعم شركاء أفريقيا في التنمية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

9-48 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من الزيادة في عدد الطلبات المقدمة في أفريقيا من جانب مقيمين أفارقة للحصول على براءات الاختراع (انظر الشكل الأول من الباب 9).

الشكل الأول من الباب 9

مقياس الأداء: العدد السنوي للطلبات المقدمة في أفريقيا من جانب مقيمين أفارقة للحصول على براءات اختراع

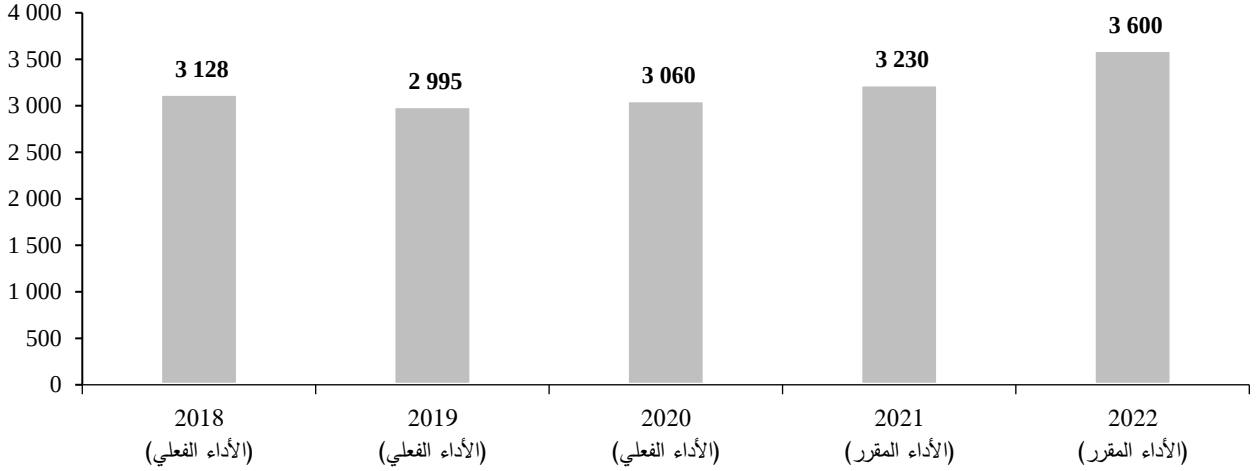

الولايات التشريعية

9-49 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

92/53 أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها

296/57 أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

233/58 الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

293/66 آلية رصد لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا

301/74 الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

302/74 تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

البيانات الصادرة عن رئيس مجلس الأمن

S/PRST/1997/46 الحالة في أفريقيا

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

6/2020 الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

المنجزات المستهدفة

9-50 يعرض الجدول 9-5 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 9-5

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**4**	**-**	**3**	**3**
1 - تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	1	-	1	1
2 - تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها	1	-	1	1
3 - التقرير المقدم كل سنتين من الأمين العام إلى الجمعية العامة عن استعراض تنفيذ الالتزامات إزاء تنمية أفريقيا	1	-	-	-
4 - تقرير الأمين العام المقدم إلى لجنة البرنامج والتنسيق عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	1	-	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**-**	**-**	**-**	**3**
5 - الاجتماعات الرسمية للجمعية العامة	-	-		3
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**2**	**1**	**2**	**6**
6 - حلقات عمل بشأن التنمية المستدامة والسلام والأمن في أفريقيا	2	1	2	2
7 - حلقات دراسية لشبكة البحوث	-	-	-	4
المنشورات (عدد المنشورات)	**1**	**-**	**-**	**2**
8 - منشور عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا	1	-	-	-
9 - منشورات بشأن التنمية المستدامة في أفريقيا	-	-	-	2
المواد التقنية (عدد المواد)	**9**	**2**	**11**	**18**
10 - تقارير عن التنمية المستدامة والسلام والأمن في أفريقيا	5	1	6	6
11 - الموجزات السياسية	4	1	5	6
12 - صحائف الوقائع	-	-	-	6

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم المشورة بشأن تعزيز التشاور والتنسيق على المستوى الاستراتيجي مع مؤسسات الاتحاد الأفريقي ومشاورات بشأن خطة العمل السنوية الموجهة نحو تحقيق النتائج لفرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية؛ وتقديم المشورة القائمة على الأدلة والبيانات والمقترحات المتعلقة بالسياسات إلى قيادة الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأفريقية، بما في ذلك تقديم موجزات شهرية تركز على الاتجاهات والرؤية وتحليل السياسات، فضلا عن تنظيم جلسات إحاطة فصلية وإنتاج مواد لدعم مشاركة الدول الأعضاء الأفريقية في العمليات الحكومية الدولية؛ والاضطلاع بأنشطة الدعوة التي تركز على إيلاء الأولوية لمقترحات السياسات التي تهدف إلى دعم برنامج التحول في أفريقيا، على أن تستهدف كل مناسبة من مناسبات الدعوة جمهورا يتألف من 200 مشارك على الأقل (الحكومة والأوساط الأكاديمية).

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: وضع مستودع للمعارف على الإنترنت يضم نسخا رقمية من عمل المكتب بأربع لغات على الأقل من اللغات الرسمية للأمم المتحدة؛ وإنشاء قاعدة بيانات دائمة ومحدثة يسهل الوصول إليها مرتبطة بآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة؛ وإتاحة بيانات عن عمل الأمم المتحدة في أفريقيا استكمالا لولاية تقديم التقارير المنوطة بالمكتب؛ وإنشاء قاعدة بيانات لمراكز الفكر والمنظمات غير الحكومية الأفريقية يمكن للجهات صاحبة المصلحة الوصول إليها.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم مناسبات للتوعية، وإعداد مجموعات الأدوات والكتيبات المتعلقة بالمسائل الرئيسية التي تؤثر على التنمية المستدامة في أفريقيا.

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إصدار نشرات صحفية وتنظيم مؤتمرات صحفية وحوارات إعلامية بشأن المسائل المتصلة بالتنمية المستدامة في أفريقيا، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان في أفريقيا.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: إعداد منتجات أصلية يتم توزيعها عبر وسائل التواصل الاجتماعي بأربع لغات على الأقل من اللغات الرسمية للأمم المتحدة أسبوعيا؛ وإعداد قصص أصلية ومتنوعة على الإنترنت للموقع الإلكتروني للمكتب بأربع لغات على الأقل من اللغات الرسمية للأمم المتحدة على أساس شهري؛ ووثائق متعددة الوسائط بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة؛ وإدراج معايير تيسير الوصول الكامل لذوي الإعاقة إلى المنجزات المستهدفة التي يصدرها المكتب في مجال الاتصالات والوسائط المتعددة.

البرنامج الفرعي 2
التنسيق والدعم الإقليميان للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

الهدف

9-51 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو التعجيل بالتنفيذ المتكامل لخطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال الاتساق والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتعزيز قدرة أجهزة الاتحاد الأفريقي ووكالاته على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ولا سيما مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

الاستراتيجية

9-52 بغية الإسهام في تحقيق الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي بتشجيع وتعزيز التخطيط والتنفيذ المشتركين من خلال وسائل المنبر الإقليمي للتعاون، وسيُجري بحثا وتحليلا في مجال السياسات بشأن الأولويات الرئيسية للاتحاد الأفريقي وسيقدم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية في إطار خطة عام 2063 وخطة عام 2030، مع مراعاة إطارَي التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والأولويات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، سيتمثل أحد مجالات العمل الرئيسية في تعزيز الأدوات المتعلقة بتحديد وتشجيع الاتساق بين التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان، حيثما يكون ذلك مناسبا، في سياسات واستراتيجيات أجهزة ووكالات مختارة تابعة للاتحاد الأفريقي.

9-53 ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا إجراء دراسات محدَّدة الأهداف بشأن المسائل العابرة للحدود ذات الصلة بجهود التحول والتكامل الإقليميين في أفريقيا. وسيُقدَّم الدعم إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية بالتعاون مع المكاتب دون الإقليمية والبرامج الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وستُنشر نتائج البحث والتحليل في مجال السياسات ونتائج الدراسات العابرة للحدود في المنتديات الحكومية الدولية ومنتديات أصحاب المصلحة الرفيعة المستوى على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي التي تستهدف جهات منها أصحاب المصلحة وصانعو القرارات والسياسات والممارسون في مجال التنمية في المناطق دون الإقليمية الخمس في أفريقيا.

9-54 وسيتعاون البرنامج الفرعي مع البرنامج الإنمائي ومكتب التنسيق الإنمائي الإقليمي على تعزيز الاتساق في الدعم المقدم إلى الاتحاد الأفريقي على نطاق منظومة الأمم المتحدة والدعم المقدم إلى المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ الأنشطة الرامية إلى تحقيق خطة عام 2063 وخطة عام 2030. وسيواصل البرنامج الفرعي الذي يعمل مع مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا وإدارة التواصل العالمي دعم وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في سياق الأولويات القارية وخطة التنمية في أفريقيا.

9-55 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المبين أعلاه إلى ما يلي:

(أ) تعزيز التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي من أجل تحقيق خطة عام 2030؛

(ب) زيادة الدعم المقدم من جانب الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي ولأولوياته الإنمائية على النحو المبين في جدول أعمال عام 2063، وزيادة فعاليته؛

(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ أولوياتها الإنمائية الوطنية.

9-56 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المقرر بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 إلى تعزيز العمل والدعم المنسقين بشأن مبادرات أفريقيا واستجاباتها لجائحة كوفيد-19 في معالجة الأزمة والتحديات المتعلقة بالتعافي الناجمة عن الجائحة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

9-57 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

عملية الشراء المجمع للقاحات كوفيد-19

9-58 كان للبرنامج الفرعي دور فعال في دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وشركائها، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي، في الإسراع بتنفيذ مشروع عملية الشراء المجمع للأدوية على الصعيد الإقليمي، وبدأ البرنامج الفرعي العمل بالمنصة الأفريقية للإمدادات الطبية – وهي منصة رقمية تمكّن البلدان الأفريقية من شراء معدات طبية معتمدة مع زيادة الشفافية والفعالية من حيث التكلفة. ودعما لتوفير استجابة فعالة لجائحة كوفيد-19، تم دعم مشروع الشراء المجمع للأدوية على الصعيد الإقليمي والمنصة في مجال الحصول على الإمدادات التي تمس الحاجة إليها استجابة للجائحة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

9-59 أسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من طلب 670 مليون جرعة من لقاحات كوفيد-19 من خلال المنصة الأفريقية للإمدادات الطبية (انظر الشكل الثاني من الباب 9)، وهو مثال على فوائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بالنسبة للدول الأعضاء من خلال وفورات الحجم والنطاق وخفض الأسعار.

الشكل الثاني من الباب 9

مقياس الأداء: لقاحات كوفيد-19 التي طُلبت من خلال المنصة الأفريقية للإمدادات الطبية

(بملايين الجرعات)

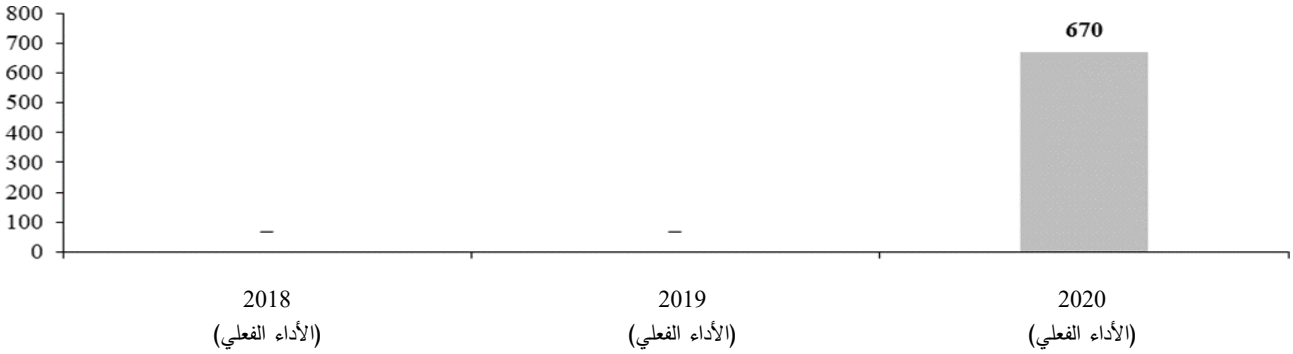

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

9-60 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، واجه البرنامج الفرعي قيودا في وتيرة ونطاق تنفيذه، حيث تعذّر عقد الاجتماعات وحلقات العمل والدورات التدريبية المقررة بطريقة الحضور الشخصي. واضطر البرنامج الفرعي إلى وضع حلول مبتكرة، بما في ذلك الاستعانة بوسائل التنفيذ الرقمية.

9-61 بيد أنّ البرنامج الفرعي حدّد في الوقت نفسه أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، وذلك في إطار النطاق العام لأهدافه، وهي برنامج عملية الشراء المجمع للأدوية الذي يفضي إلى الشراء المجمع للقاحات كوفيد-19. وقد أسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، كما هو محدّد في إطار النتيجة المستجدة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

9-62 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي فهما تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تنفيذ خطط عمل مشتركة مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والاتحاد الأفريقي: العمل معا لإنجاز الأعمال من أجل أفريقيا[52]

الأداء البرنامجي في عام 2020

9-63 وضع البرنامج الفرعي التقريرَ المتعلق بالدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، الذي أبرز فيه التقدم المحرز في تنفيذ خطط العمل المشتركة لوكالات الأمم المتحدة لعام 2020. وجمع البرنامج الفرعي، من خلال مهامه في مجال التحليل والدعوة وعقد الاجتماعات، شركاء منظومة الأمم المتحدة مثل الأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية لدعم التصديق على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التابعة للاتحاد الأفريقي. وأخذ البرنامج الفرعي أيضا زمام المبادرة في مساعدة الدول الأعضاء على وضع وإقرار الاستراتيجيات الوطنية للاستفادة من منطقة التجارة الحرة. وشاركت منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا أيضا في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق، وعقدت اجتماعات للجهات صاحبة المصلحة، وأجرت عمليات لتنمية القدرات، واقترحت وضع عدد من القرارات والمقررات دعما لموضوع الاتحاد الأفريقي للعام "إسكات البنادق: تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية في أفريقيا"، وهو مبادرة تهدف إلى تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق الرامية إلى إنهاء جميع الحروب والنزاعات الأهلية والعنف الجنساني والنزاعات المسلحة ومنع الإبادة الجماعية في المنطقة.

9-64 ونسّق البرنامج الفرعي أيضا عمل الجهات صاحبة المصلحة في النهوض بالسياسات والاستراتيجيات المشتركة، من قبيل الاستراتيجية المتعلقة بدعم تنفيذ خريطة طريق الاتحاد الأفريقي بشأن موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2020 وهو "إسكات البنادق" واستراتيجية الاتصالات للمشروع المشترك المتعلق بهجرة اليد العاملة. وشملت الجهود التي بذلها البرنامج الفرعي في عام 2020 في مجال تنمية القدرات ما يلي: برنامج لتنمية القدرات على المستوى التنفيذي؛ وتعزيز التحليل والتخطيط لتحقيق الهدفين 1 و 2 من أهداف التنمية المستدامة في شرق أفريقيا؛ ودعم البلدان في تنسيق إطار مؤشرات أداء خطة عام 2063 وخطة عام 2030 من أجل إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة؛ ودعم البلدان

(52) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.11)).

بشأن تعميم مسألة التشريد القسري في موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2020 "إسكات البنادق"؛ وإعداد مبادئ توجيهية للدول الأعضاء بشأن وضع اتفاقات ثنائية بشأن هجرة اليد العاملة؛ وتعزيز النظم الصحية الوطنية لاتخاذ القرارات/وضع السياسات القائمة على الأدلة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه طبقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان منهاج عمل بيجين.

9-65 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة عدد السياسات المشتركة إلى ثماني سياسات، وزيادة عدد المبادرات المشتركة لتنمية القدرات إلى تسع مبادرات، وهو ما تجاوز الهدف المقرر وهو خمس سياسات مشتركة وسبع مبادرات لتنمية القدرات في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

9-66 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وبغية الإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي عمله بشأن تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة في إطار هيكل المنبر الإقليمي للتعاون لأفريقيا من أجل تحقيق خطة عام 2030. وسيتواصل تقديم دعم أكثر فعالية إلى الاتحاد الأفريقي، وكذلك تقديم دعم استراتيجي أفضل للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في تعزيز الأولويات الإنمائية الوطنية. وسيتم تعزيز التعاون مع مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا وإدارة التواصل العالمي دعما لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مجالات الأولوية الرئيسية الخاصة بها في إطار النهوض بخطة عام 2063. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء (انظر الشكل الثالث من الباب 9).

الشكل الثالث من الباب 9

مقياس الأداء: عدد السياسات المشتركة ومبادرات تنمية القدرات مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والاتحاد الأفريقي (العدد التراكمي)

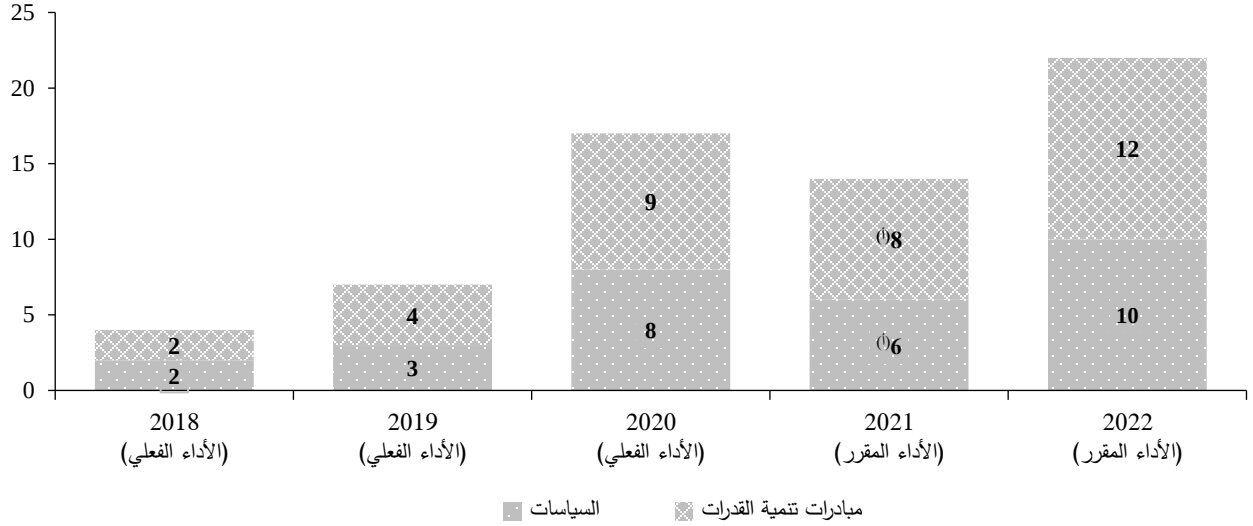

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: ضمان توفير دعم متسق ومتكامل في إطار دعم الأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030[53]

الأداء البرنامجي في عام 2020

9-67 في عام 2020، استهل البرنامج الفرعي أربع دراسات على الصعيد دون الإقليمي بشأن الروابط القائمة بين التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية من خلال عقد اجتماع استهلالي مع أصحاب المصلحة، ومنهم مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأمر الذي أدى إلى وضع اختصاصات. وتحقيقا لهذه الغاية، عقد البرنامج الفرعي اجتماعا لفريق الخبراء بشأن الدراسات دون الإقليمية ركّز على توحيد التعليقات وتعزيز التركيز على منع نشوب النزعات وناقش الحاجة إلى تعزيز الاتساق بين هذه الركائز في السياسات، عند الاقتضاء.

9-68 وساهم العمل المذكور أعلاه في توصل الخبراء الإقليميين، ولجنة الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية إلى توافق في الآراء بشأن منهجية لتعزيز السياسات والاستراتيجيات المتكاملة لأجهزة الاتحاد الأفريقي ووكالاته من أجل تنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030 في إطار الدراسات دون الإقليمية، وقد أدى ذلك إلى تحقيق الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

9-69 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيضع البرنامج الفرعي مبادئ توجيهية لتعميم الروابط لضمان زيادة الفعالية والأثر، ولا سيما فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات في مجال التنمية والمساعدة الإنسانية. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 9-6).

الجدول 9-6

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
–	اتفاق البلدان على تحليل الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، والأولويات الاستراتيجية السبع للاتحاد الأفريقي، وذلك لتعزيز اتباع	توصل لجنة الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية إلى توافق في الآراء بشأن منهجية لتعزيز السياسات والاستراتيجيات المتكاملة لأجهزة الاتحاد الأفريقي ووكالاته من أجل تنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030 في إطار الدراسات دون الإقليمية	اعتماد خريطة طريق لتعزيز اتباع نهج متكاملة في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063 من ضمن السياسات والاستراتيجيات الخاصة بما لا يقل عن اثنين من أجهزة الاتحاد الأفريقي ووكالاته	سياسة واحدة واستراتيجية واحدة على الأقل لأجهزة الاتحاد الأفريقي ووكالاته تعززان نهجا متكاملا لتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063

(53) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)[أ]	2022 (الأداء المقرر)
		نهج متكامل في تنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030		

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، تم ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في المرحلة الزمنية السابقة لانتشار جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: دور الرقمنة ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في المضي قدما على نحو أفضل

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

9-70 تم إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في 1 كانون الثاني/يناير 2021. ومنطقة التجارة الحرة هي إحدى مبادرات الاتحاد الأفريقي التي تحظى بالأولوية وتعود بالنفع على جميع البلدان من خلال زيادة حجم التجارة فيما بين البلدان الأفريقية. وطوال العامين 2020 و 2021، قدم البرنامج الفرعي، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الدعمَ للبلدان في التصديق على اتفاق منطقة التجارة الحرة. وقد تلقت الدول الأعضاء التي صدقت بالفعل على الاتفاق مساعدةً في وضع استراتيجيات وطنية لتسخير فوائد منطقة التجارة الحرة.

الدروس المستفادة والتغير المقرر

9-71 يتمثل الدرس المستفاد من البرنامج الفرعي في أهمية المنصات الرقمية لنشر معلومات عن المبادرات وجمع البيانات وتحديد المبادرات المثمرة من خلال التصديق ووضع الاستراتيجيات الوطنية. ويتعين بذل المزيد من الجهود لتعزيز التصنيع، وإنشاء منتجات مصنعة كاملة قابلة للتداول، وتسهيل تصريف الأعمال من خلال التجارة الإلكترونية. وسيعزز البرنامج الفرعي، في إطار تطبيق هذا الدرس، البرامج والمشاريع التي تسهم في جعل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مفيدة لجميع البلدان، وضمان اشتمال جميع المبادرات على عنصر رقمي. ومن خلال الائتلافات القائمة على فرص ومسائل محددة تابعة للمنبر الإقليمي للتعاون في أفريقيا، سيعزز البرنامج الفرعي الاستفادة من منطقة التجارة الحرة من خلال تحديد وتجريب سلاسل قيمة إقليمية تشارك فيها ثلاث دول أعضاء أو أكثر لإنشاء منتجات قابلة للتداول، وسيشجع على إنشاء أسواق تجارية قارية إضافية للمنتجات عبر الإنترنت. ويعتزم البرنامج الفرعي، على وجه الخصوص، تشجيع إنشاء منصة للتجارة الإلكترونية، تعكس أيضا البيانات والإحصاءات المتعلقة بالتجارة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

9-72 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة النسبة المئوية للتجارة فيما بين البلدان الأفريقية كنسبة مئوية من مجموع التجارة (انظر الشكل الرابع من الباب 9).

الشكل الرابع من الباب 9

مقياس الأداء: حصة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية من إجمالي التجارة في أفريقيا

(بالنسبة المئوية)

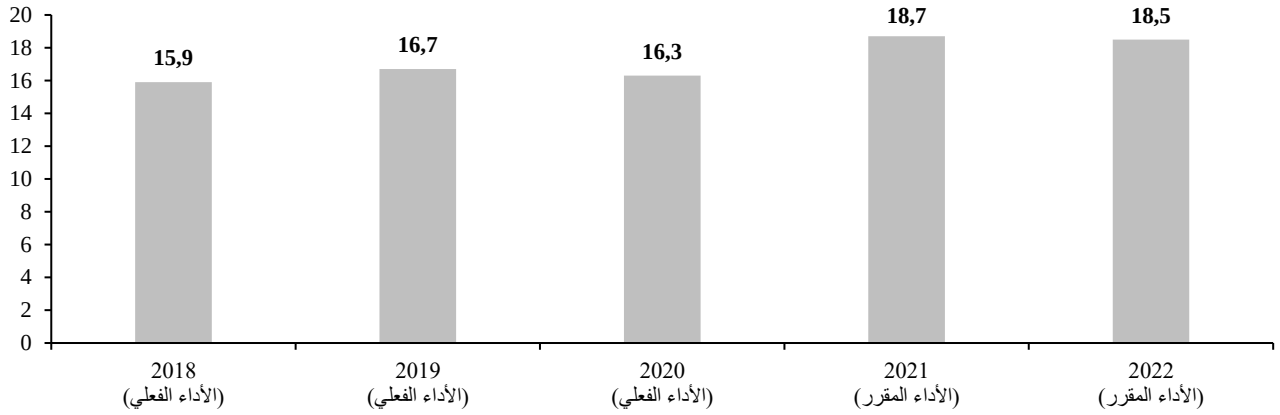

الولايات التشريعية

9-73 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

197/32 إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة

296/61 التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

1/70 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

254/71 إطار لشراكة متجددة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة 2017-2027

320/71؛ 335/73 الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

671 (د-25) ألف إنشاء لجنة اقتصادية لأفريقيا

46/1998 تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

23/2020 التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 243/71 المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

المنجزات المستهدفة

9-74 يعرض الجدول 9-7 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 9-7

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**3**	**3**	**1**	**4**
1 - تقديم تقرير إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين بشأن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامجه الخاص بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	1	1	–	1
2 - إعداد تقرير الدورة السنوية لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا (هيئة خبراء)	1	1	–	–
3 - إعداد تقرير معتكف مجموعات آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا وآليات التنسيق دون الإقليمي (هيئة خبراء)	1	1	–	–
4 - إعداد تقرير عن تنمية القدرات فيما يتعلق بخطة عام 2063 وخطة عام 2030	–	–	1	1
5 - إعداد تقرير الدورة السنوية للمنبر الإقليمي للتعاون لأفريقيا (هيئة خبراء)	–	–	–	1
6 - إعداد تقرير معتكف الائتلافات القائمة على فرص ومسائل محددة التابعة للمنبر الإقليمي للتعاون لأفريقيا (هيئة خبراء)	–	–	–	1
الخدمات الفنية المقدمة إلى الاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**12**	**2**	**8**	**18**
7 - تنظيم الدورة السنوية لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا	4	1	–	–
8 - تنظيم الدورة السنوية للمنبر الإقليمي للتعاون لأفريقيا	–	–	–	2
9 - تنظيم دورة آليات التنسيق دون الإقليمي	4	–	–	–
10 - عقد اجتماعات مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة	–	–	–	4
11 - تنظيم المعتكف السنوي لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا وآليات التنسيق دون الإقليمي	4	–	–	–
12 - تنظيم المعتكفات/الاجتماعات السنوية للمنبر الإقليمي للتعاون لأفريقيا	–	1	–	8
13 - عقد اجتماعات بشأن تنمية القدرات وإقامة الشراكات فيما يتعلق بخطة عام 2063 وخطة عام 2030	–	–	8	4
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**1**	**–**	**1**	**2**
14 - زمالة بشأن الروابط القائمة بين التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان[أ]	1	–	1	–
15 - مشروع تعاون تقني بشأن الشراكة بين وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	–	–	–	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**–**	**–**	**4**	**6**
16 - حلقة عمل بشأن التعاون في المنبر الإقليمي للتعاون لأفريقيا	–	–	–	2
17 - عقد حلقات عمل بشأن تنمية القدرات وإقامة الشراكات فيما يتعلق بخطة عام 2063 وخطة عام 2030	–	–	4	4
المنشورات (عدد المنشورات)	**4**	**6**	**3**	**5**
18 - إعداد تقرير مرحلي لمجموعات آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا	1	1	–	–
19 - إعداد تقرير مرحلي للائتلافات القائمة على فرص ومسائل محددة التابعة للمنبر الإقليمي للتعاون لأفريقيا	–	–	–	1
20 - إعداد تقرير مرحلي لآليات التنسيق دون الإقليمي	1	1	–	–
21 - إعداد تقرير مرحلي للمنبر الإقليمي للتعاون لأفريقيا بشأن تنفيذ الأطر والمبادرات المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة	–	–	–	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
22 - إصدار منشور عن مواضيع خاصة بعمل آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا	1	–	–	–
23 - إصدار منشور عن مواضيع خاصة بعمل المنبر الإقليمي للتعاون لأفريقيا	–	4	–	1
24 - إصدار منشور عن خطة عام 2063 وخطة عام 2030	–	–	1	1
25 - إصدار منشورات عن مواضيع تتعلق بأجهزة الاتحاد الأفريقي ووكالاته	1	–	2	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**2**	**1**	**4**	**4**
26 - تقرير عن التقدم المحرز بشأن مقررات المنبر الإقليمي للتعاون لأفريقيا	–	1	–	1
27 - معلومات على شبكة الإنترنت عن عمل البرنامج الفرعي	–	–	1	1
28 - المبادئ التوجيهية ووثائق السياسات	2	–	3	2

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: خدمات استشارية، بناء على طلب الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية الست؛ والاضطلاع بأنشطة في مجال الدعوة بشأن دعم بناء القدرات للاتحاد الأفريقي في سياق أُطُر العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إصدار منشورات؛ ومواد ترويجية.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: موقع إلكتروني يحتوي على محتوى محدث عن عمل البرنامج الفرعي.

(أ) وحدة القياس المستخدمة في برنامج الزمالات في إطار هذه الفئة الفرعية هي عدد الزملاء، بدلا من عدد المشاريع التي سيعمل فيها الزملاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

البرنامج الفرعي 3
الأنشطة الإعلامية وأنشطة التوعية الرامية إلى دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

الهدف

9-75 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو التوصل إلى فهم ومشاركة مستنيرَيْن من جانب جمهور عالمي دعما للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أفريقيا.

الاستراتيجية

9-76 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيضع البرنامج الفرعي خططا تحريرية شاملة عالمية بشأن المسائل ذات الأولوية التي تمس أفريقيا، بما في ذلك حشد الدعم في أفريقيا وخارجها لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وخطة عام 2063، ولتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وكذلك لدعم عمل مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واستراتيجياتهما في مجال الدعوة. وينفذ هذا النشاط تحت مظلة استراتيجية قسم أفريقيا التابع لإدارة التواصل العالمي، التي تدعم التحول إلى التركيز الرقمي، ويتماشى مع استراتيجية التواصل العالمي الجديدة. والهدف أيضا هو ضمان تنفيذ هذه الخطط بالتنسيق مع بقية الأقسام التابعة لإدارة التواصل العالمي، وفريق الأمم المتحدة للاتصالات، والمنبر الإقليمي للتعاون لأفريقيا، ومنظومة الأمم المتحدة ككل.

9-77 وستشمل الأنشطة إنتاج محتوى موجه للاتصالات الخارجية، بسبل منها المنصات الرقمية لمجلة *Africa Renewal*، ومذكرات المعلومات الأساسية، والإخطارات الإعلامية وغيرها من المواد الإعلامية، لكي تستخدمها وسائل الإعلام الخارجية، الأفريقية والدولية على السواء، وتقديم الدعم في مجال الاتصالات الخارجية إلى مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا. وسيتم إنتاج محتوى مختار أو ترجمته إلى لغات منها الفرنسية والسواحيلية والصينية.

9-78 ومن المتوقع أن يفضي العمل المبين أعلاه إلى زيادة الوعي بالمسائل المواضيعية الرئيسية لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وغيرها من المسائل المتصلة بالانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة في أفريقيا.

الأداء البرنامجي في عام 2020

معلومات موثوقة في خضم الجائحة و "الوباء المعلوماتي"

9-79 تفاقم "الوباء المعلوماتي" – وهو سيل من المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة والشائعات البعيدة المدى – أثناء جائحة كوفيد-19. وفيما يتعلق بالمرض بصفة خاصة، كانت وسائط الإعلام وغيرها من الجهات القائمة تسعى إلى الحصول على معلومات موثوقة عن جائحة كوفيد-19 وكيفية وقف انتشارها والجهود الجارية للتصدي للمرض. ولتحقيق فهم ومشاركة مستنيرَيْن من جانب جمهور عالمي دعما للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أفريقيا، ولا سيما التدابير التي تتخذها القارة والأمم المتحدة للتصدي لجائحة كوفيد-19، قام البرنامج الفرعي بزيادة محتواه الدعوي المتعلق بجائحة كوفيد-19 الذي يقدم مجانا إلى 275 مؤسسة ومنصة إعلامية داخل القارة وخارجها. وتضمن المحتوى مقابلات مع خبراء ومسؤولين من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، مثل مديري المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمنظمة الصحة العالمية، والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، وكبير الموظفين التنفيذيين في وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والأمين العام لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومقالة رأي لنائب الأمين العام عن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للبلدان للاستجابة وتحسين إعادة البناء، وتنظيم حملة للاحتفال بالعاملين في مجال الرعاية الصحية الموجودين على خط مواجهة فيروس كوفيد-19 في أفريقيا. كما واصل البرنامج الفرعي تسليط الضوء على حملة الأمم المتحدة للتحقق التي استهدفت التصدي للمعلومات المضللة، وأبرز الجهود التي بذلتها هيئة البث الأفريقية الرئيسية، MultiChoice، وهي إحدى الجهات المتعاونة مع المبادرة. وتضمن المحتوى باستمرار رسائل دعوة بشأن التصدي للجائحة.

9-80 وفي إطار جهود أوسع نطاقا تبذلها الأمم المتحدة، قدم البرنامج الفرعي أيضا الدعم إلى موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2020 "إسكات البنادق: تهيئة بيئة مواتية لتنمية أفريقيا"، والحملة المرتبطة به المعنونة "إسكات البنادق بحلول عام 2020" من خلال إنتاج مقالات ومحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي لزيادة الوعي بالحملة وتقديم معلومات واقعية عن الأنشطة الجارية، بما في ذلك خلال شهر العفو الأفريقي في أيلول/سبتمبر. كما سلط البرنامجُ الفرعي الضوء على مختلف الدعوات التي أطلقها الأمين العام لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي لتمكين البلدان من التصدي لجائحة كوفيد-19، فضلا عن التصدي للعنف الجنساني، الذي شهد زيادة بسبب الجائحة. وفي إطار الحملة، قدم البرنامج الفرعي أيضا دعما خارجيا في مجال الاتصالات إلى البرنامج الفرعي 1 لسلسلة حوارات أفريقيا لعام 2020، التي كان موضوعها "جائحة كوفيد-19 وإسكات البنادق في أفريقيا: التحديات والفرص". واشتمل ذلك على تقديم إخطارات إعلامية، والتواصل مع الصحفيين ومراكز الأمم المتحدة للإعلام، وتغطية وسائط التواصل الاجتماعي. ونشرت 65 وسيلة إعلامية في 12 بلدا، منها إثيوبيا وغانا وكينيا ونيجيريا، 14 مقالة أنتجت خلال العام عن "إسكات البنادق". وكانت الأمم المتحدة صوتا رائدا في دعم الاتحاد الأفريقي في الترويج للحملة باستخدام الوسم #SilencingtheGuns.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

9-81 أســهم هذا العمل في تحقيق الهدف كما يتضــح من إعادة نشــر مقالات *Africa Renewal* 700 1 مرة باللغتين الإنكليزية والفرنسية في أكثر من 530 وسيلة إعلامية (بما في ذلك Modern Ghana، و The Will Nigeria، و Bulawayo24، و Nation Media Group، و Trade Law Centre، و CNBC، و MSN.com، و Flipboard، و Medium) في 43 بلدا في جميع أنحاء العالم (بما فيها إثيوبيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأوغندا، وبوتســوانا، وبولندا، وتايلند، وزمبابوي، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، وكينيا، والمغرب، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وناميبيا، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية). وركزت المقالات على المســائل ذات الأولوية المتصــلة بالقارة، وعلى وجه التحديد ما يلي: أثر جائحة كوفيد-19 والتصدي لها؛ وحملة "إسكات البنادق"؛ والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والشباب، وتغير المناخ (انظر الشكل الخامس من الباب 9).

الشكل الخامس من الباب 9

مقياس الأداء: العدد السنوي لمقالات مجلة *Africa Renewal* التي أعيد نشرها في وسائل الإعلام والمنصات الإلكترونية على مستوى العالم

أثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

9-82 بغية التصدي للجائحة، حدد البرنامج الفرعي أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، وذلك في إطار النطاق العام لأهدافه. وأعاد البرنامج الفرعي تنظيم أعماله، مع تحويل تركيز المحتوى إلى جهود أفريقيا للتصدي للجائحة، ونسق بشكل استباقي مع الشركاء الرئيسيين – مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – الشــراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، واللجنة الأفريقية للطاقة. وأجرى البرنامج الفرعي على وجه التحديد مقابلات مع مســؤولين من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشــأن الجهود المبذولة على نطاق القارة لتوســيع نطاق اختبارات الإصابة بكوفيد-19، والأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة، والجهود التي تبذلها المؤسسات والأفراد لإنتاج أقنعة ومطهرات، وتوعية الناس بالجائحة، والتصدي للمعلومات المضللة، ومعالجة مخاوف الجمهور. كما استُخدمت خطة البرنامج الفرعي لدعم حملة الاتحاد الأفريقي "إسكات المدافع بحلول عام 2020" لتعزيز دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصــعيد العالمي لمحاربة جائحة كوفيد-19. ونظرا لعدم قدرة البرنامج الفرعي على إنتاج وتوزيع نســخ مطبوعة من مجلة *Africa Renewal*، قام البرنامج الفرعي على وجه التحديد بزيادة إنتاج المحتوى الرقمي بشــكل كبير. وأســهمت الأنشــطة والمنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

9-83 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المقدمة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وتظهران بالتالي الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: مجلة *Africa Renewal* تدخل عصر التكنولوجيا الرقمية[54]

الأداء البرنامجي في عام 2020

9-84 واصل البرنامج الفرعي زيادة قنواته الرقمية في عام 2020، وقد تسارعت وتيرة هذا النشاط بسبب عدم القدرة على طباعة وتوزيع نسخ مطبوعة من مجلة *Africa Renewal*. وأنتج البرنامج الفرعي المزيد من المحتوى المتعلق بالأخبار ومحتوى الوسائط المتعددة على أساس منتظم، وأشرف على نشرة إخبارية إلكترونية شهرية للمساعدة في زيادة حركة زيارة الموقع الإلكتروني (un.org/Africarenewal/). كما أدخل البرنامج الفرعي خيارا صوتيا لبعض المقالات على الإنترنت كوسيلة إضافية للوصول إلى الجماهير، ولا سيما في أفريقيا. كما نظمت إدارة التواصل العالمي حملة على الإنترنت على منصات مجلة *Africa Renewal* للاحتفال بالعاملين في مجال الرعاية الصحية الموجودين على خط مواجهة فيروس كوفيد-19. وينتمي الأفراد الـ 15 الذي جرى تسليط الضوء عليهم من بلدان منها أنغولا، وبوتسوانا، والسودان، وسيراليون، وغامبيا، والكاميرون، وكينيا، ومصر، وناميبيا، ونيجيريا.

9-85 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تشجيع 4,5 ملايين شخص على زيارة الموقع الشبكي لمجلة *Africa Renewal*، وهو ما تجاوز الهدف المتمثل في الوصول إلى 000 750 2 زائر للموقع الشبكي لمجلة *Africa Renewal* في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

9-86 وعلاوة على ذلك، أسهم العمل المذكور أعلاه أيضا في زيادة عدد زيارات صفحات الموقع الشبكي بنسبة 66,8 في المائة، من 373 506 1 في عام 2019 إلى 301 513 2 في عام 2020. ويستخدم البرنامج الفرعي زيارات الصفحات بدلا من عدد زيارات الموقع، باعتباره مقياس الأداء المحدث، فهي مقياس أكثر تفصيلا ودقة لكيفية تفاعل المستخدمين مع الموقع الشبكي لمجلة *Africa Renewal*.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

9-87 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في إحراز المزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيركز البرنامج الفرعي على صقل بنية المعلومات في الموقع الإلكتروني من أجل تحسين تجربة المستخدمين، وزيادة الخيارات الصوتية، بما في ذلك ملفات البث الصوتي الرقمية، كوسيلة للاستفادة من التحول الرقمي في القارة مع المساعدة في الوقت نفسه على سد الفجوة الرقمية. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل السادس من الباب 9).

(54) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 11)).

الشكل السادس من الباب 9

مقياس الأداء: العدد السنوي لزيارات الموقع الشبكي لمجلة *Africa Renewal*

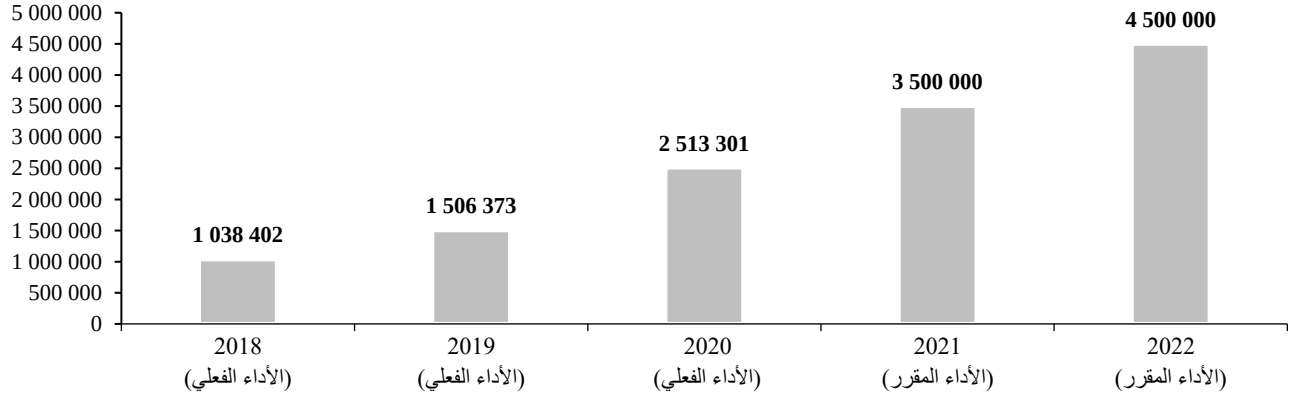

النتيجة 2: تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها أفريقيا وأولوياتها في عالم رقمي ومتعدد اللغات[55]

الأداء البرنامجي في عام 2020

9-88 ركز البرنامج الفرعي في عام 2020 على تغيير إنتاجه من المحتوى في ضوء جائحة كوفيد-19، من أجل الوفاء بولايته، مما أدى إلى نشر المزيد من القصص في مجلة *Africa Renewal* على الإنترنت باللغتين الإنكليزية والفرنسية وترجمة محتوى معين إلى لغتين إضافيتين هما: السواحيلية والصينية. وفي عام 2020، زاد البرنامج الفرعي عدد المقالات المنشورة باللغة السواحيلية من 26 مقالة في عام 2019 إلى 33 مقالة. وانخفض عدد المقالات المترجمة إلى اللغة الصينية من 31 مقالة في عام 2019 إلى 24 مقالة بسبب الإغلاق المؤقت للجامعة الشريكة التي تساعد في الترجمة بسبب الجائحة. وفي الوقت نفسه، بدأت الجهود من أجل وضع استراتيجية جديدة لوسائل التواصل الاجتماعي لمواكبة التوجيه التحريري للبرنامج الفرعي.

9-89 وأسهم العمل المذكور أعلاه في وصول مجموع عدد متابعي حسابي مجلة *Africa Renewal* على موقعي فيسبوك وتويتر إلى 387 211 متابعا، ولم يحقق هذا الرقم الهدف المقرر وهو 000 214 متابع المدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، ويرجع ذلك أساسا إلى تركيز البرنامج الفرعي على التحول السريع وزيادة إنتاج المحتوى المتعلق بجائحة كوفيد-19 الذي قدم لدور الإعلام لإعادة نشره.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

9-90 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في إحراز المزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيزيد البرنامج الفرعي من مشاركته مع المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي والمؤسسات الأكاديمية وأوساط المبدعين وأصحاب المصلحة الآخرين كعوامل لإبراز محتوى مجلة *Africa Renewal* على وسائل التواصل الاجتماعي. وسيتعاون البرنامج الفرعي أيضا بشكل أوثق مع الفريق الرئيسي المعني بوسائل التواصل الاجتماعي في وضع استراتيجية لوسائل التواصل الاجتماعي تفي بالغرض في إطار السياق الآخذ في التطور. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل السابع من الباب 9).

(55) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect.11)).

الشكل السابع من الباب 9

مقياس الأداء: عدد متابعي حسابات مجلة *Africa Renewal* على وسائل التواصل الاجتماعي (عدد تراكمي)

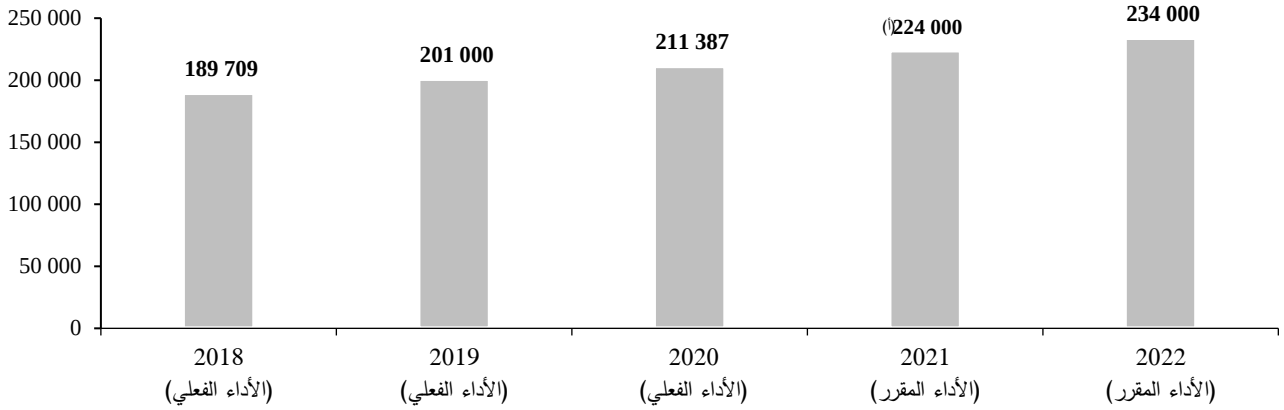

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، تم ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في المرحلة الزمنية السابقة لانتشار جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: دور الرقمنة ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في المضي قدما على نحو أفضل

9-91 أثرت جائحة كوفيد-19 بشدة على اقتصادات أفريقيا. وفي الوقت نفسه، على الرغم من تعطل سلاسل القيمة العالمية، استخدمت الحكومات والشعوب في جميع أنحاء القارة التكنولوجيا الرقمية لأغراض الابتكار. فقد صمموا منتجات تمس الحاجة إليها وقدموا خدمات ومعلومات ومساعدات اجتماعية ومدفوعات، بما في ذلك في إطار حزم الحوافز. وفي عام 2020، أفاد النظام العالمي للاتصالات المتنقّلة، في تقريره المعنون "اقتصاد الهاتف المحمول في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 2020"، أن من المتوقع أن تصل أفريقيا إلى 600 مليون مشترك في خدمة الهاتف المحمول بحلول عام 2025. وسيؤدي هذا، إلى جانب جهود الرقمنة الناتجة عن التداول الذي بدأ مؤخرا في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، إلى تسريع وتيرة خطط التحول الهيكلي والرقمي للقارة، مما يسهل التواصل والتجارة والوصول إلى الخدمات عبر الإنترنت، بما فيها الخدمات المقدمة في سياق التعافي من جائحة كوفيد-19، ومنها على سبيل المثال حجز موعد للتطعيم عبر الإنترنت.

9-92 ومع مراعاة هدف البرنامج الفرعي، المتمثل في التوصل إلى فهم ومشاركة مستنيرَيْن من جانب جمهور عالمي دعما للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أفريقيا، أعطى البرنامج الفرعي في عام 2020 الأولوية لتغطية الابتكارات في مجال التصدي لجائحة كوفيد-19، فضلا عن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية القادمة في حينها كمحرك للانتعاش الاجتماعي والاقتصادي. وقد تناول البرنامج الفرعي قصصا عن الابتكارات في أفريقيا، بما في ذلك الاستفادة من تقديم الخدمات الصحية عن بُعد في نيجيريا، وقدم نبذة عن طالب كيني يدرس هندسة الطب الأحيائي ابتكر جهاز تنفس ميكانيكي وخبير تقني سيراليوني طور تطبيقا للمساعدة في تتبع المخالطين. كما عرضت المقالات حملات محلية مختلفة على الإنترنت للتصدي المعلومات المضللة مثل حملة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) #DontGoViral التي بدأت في أوغندا، وحملة #DefyHate في جنوب السودان، والجهود التي بذلتها الجهة المتعاونة في حملة الأمم المتحدة للتحقق، وهي هيئة البث الأفريقية الرئيسية، MultiChoices، من خلال مبادرتها لإنتاج المحتوى Talent Factory. وفي الوقت نفسه، قام البرنامج الفرعي بنشر وإبراز عدة مقالات ومقابلات مع الأمين العام لأمانة منطقة التجارة الحرة بشأن الابتكارات أو الحلول الرقمية كقوة موجهة للتجارة، والمدير التنفيذي بالنيابة لمركز التجارة الدولية بشأن الابتكار اللازم للمؤسسات التجارية الصغيرة لكي تنجو من أثر جائحة كوفيد-19 وكيف سيساعد نظام الملكية الفكرية القوي في سياق منطقة التجارة الحرة على دفع عجلة النمو.

الدروس المستفادة والتغير المقرر

9-93 يتمثل الدرس المستفاد من البرنامج الفرعي في أن الرقمنة في أفريقيا لن تساعد في معالجة الجوانب المتعلقة بالصحة للجائحة فحسب، بل ستكون أيضا محركا للانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في القارة. وسيعزز البرنامج الفرعي، في إطار تطبيق هذا الدرس، من تركيزه على عرض المحتوى الذي يركز على الحلول المؤسسية والفردية بشأن هذه المواضيع.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

9-94 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة الملفات الشخصية والقصص ومقالات الرأي والمقالات المنشورة عن الأشخاص في أفريقيا ممن يعملون تحديدا في الحلول الرقمية المتعلقة بالصحة وبالتجارة في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وفي عام 2020، غطى البرنامج الفرعي تسعا من هذه القصص عبر منصاته (انظر الشكل الثامن من الباب 9).

الشكل الثامن من الباب 9

مقياس الأداء: العدد السنوي للمقالات المنشورة في مجلة *Africa Renewal* التي تركز على الرقمنة

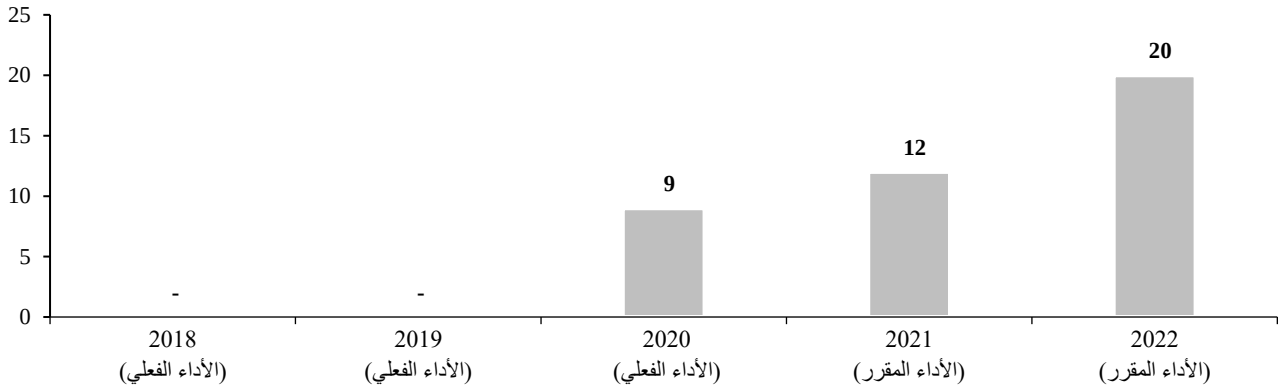

الولايات التشريعية

9-95 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

232/54 تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر

234/54 أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها

7/57 الاستعراض والتقييم النهائيان لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا

109/60 باء المسائل المتصلة بالإعلام: سياسات وأنشطة الأمم المتحدة في مجال الإعلام

المنجزات المستهدفة

9-96 يعرض الجدول 9-8 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 9-8

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
باء - توليد المعارف ونقلها				
المنشورات (عدد المنشورات)	12	18	6	24
1 - مجلة *Africa Renewal*	6	-	6	-
2 - النشرة الإخبارية الإلكترونية التي تصدر برعاية مجلة *Africa Renewal*	6	18	-	24
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إقامة شراكات مع أكثر من 200 محرر وكاتب في دُور الإعلام الرئيسية في أفريقيا وبلدان أخرى، والمؤسسات التعليمية، ومنظمات المجتمع المدني، وأوساط المبدعين لإعادة نشر مقالات مجلة *Africa Renewal* وتسليط الضوء عليها بهدف توزيعها ونشرها على نطاق أوسع؛ والاضطلاع بجهود الاتصالات الخارجية، بما في ذلك سلسلة حوارات أفريقيا السنوية، ولجنة وضع المرأة، ومنتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة للأمم المتحدة، والمناسبات الرئيسية للاتحاد الأفريقي؛ وتقديم إسهامات في عمل المنبر الإقليمي للتعاون وفرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية؛ والدعاية لدعم المبادرات والحملات الدولية والإقليمية والمحلية التي تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا أو تؤثر فيها.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: تنظيم اجتماعات المائدة المستديرة لوسائل الإعلام؛ وإعداد محتوى مصمم خصيصا لمنافذ إعلامية محدَّدة مهتمة بالتنمية في أفريقيا لأغراض الترخيص بالنشر الشبكي أو الاقتباس، ومهتمة بإدراج المعلومات ذات الصلة عن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لأفريقيا في موادها الخاصة. وإطلاق مبادرات وحملات دولية وإقليمية ومحلية تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا أو تؤثر فيها؛ ونشر مواد إعلامية عامة، بما في ذلك الإخطارات الإعلامية.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: المنتجات الرقمية والمحتوى المكتوب والصوتي للمنصات الرقمية، بما في ذلك المواقع الشبكية والحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي والنشرات الإخبارية الإلكترونية والمحتوى الصوتي وتطبيقات الهاتف المحمول والحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي.				

البرنامج 10

التجارة والتنمية

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

10-1 يتولى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وفق نص الفقرة 10 من مافيكيانو نيروبي، المسؤولية عن مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الاندماج المثمر في الاقتصاد العالمي وذلك دعماً للنمو والتنمية المستدامين والشاملين للجميع. وهو قد أُنشئ من أجل التشجيع على ظهور اقتصاد عالمي شامل للجميع، وذلك بإنارة السبيل أمام السياسات الوطنية والدولية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البلدان النامية ومصالحها. وقد نصّ مافيكيانو نيروبي على ما يلي: "سيجري تعزيز الدور الهام للأونكتاد بوصفه جهة التنسيق في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة". ويستمد الأونكتاد هذه الولاية من الأولويات المحددة في قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك دورات الأونكتاد الرباعية السنوات، ولا سيما المهام الرئيسية للمؤتمر المبينة في الفقرة 3 من الفرع الثاني من قرار الجمعية العامة 1995 (د-19). وفي مواجهة مجموعة معقدة من التحديات التجارية والإنمائية، دُعي الأونكتاد إلى أن يُركّز موارده على مساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها الإنتاجية، وعلى معالجة الفجوات الآخذة في الاتساع في المجالين التكنولوجي والرقمي، وضمان الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي، وإسداء المشورة إلى الحكومات بشأن تمويل التنمية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وتقديم المساعدة التقنية في مسائل الديون. وسيستمر الأونكتاد أيضا في توفير الدعم الموجه نحو تطوير قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات في مجال تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تنفيذ البرنامج العادي للتعاون التقني ومشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

10-2 يعمل الأونكتاد على بلوغ أهدافه من خلال ثلاث ركائز مترابطة هي: (أ) إجراء البحوث والتحليلات السياساتية العالية الجودة والقائمة على الأدلة لكي تنهل منها السياسات الوطنية والإقليمية والدولية بهدف تحقيق تنمية شاملة للجميع ومستدامة في إطار مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب؛ (ب) الاستناد إلى هذه التحليلات في تقديم خدمات التعاون التقني إلى البلدان النامية، مع التركيز بوجه خاص على أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وعلى الاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكليا والهشة والصغيرة، والبلدان التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد حالات النزاع؛ (ج) الجمع بين الدول الأعضاء من خلال الآلية الحكومية الدولية التابعة للأونكتاد لبناء توافق في الآراء بشأن السياسات التي تمكّن البلدان النامية من تعظيم الفرص التي تتيحها العولمة والتكامل الاقتصادي، ومن التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتشابكة.

10-3 وفي سياق توثيق عرى الترابط بين جميع البلدان، سيحافظ الأونكتاد على توجهه الفريد وعلى التزامه بالتنمية من خلال تلك الركائز الثلاث، وسيظل في الوقت نفسه متفاعلا مع جميع الدول الأعضاء ومسؤولا أمامها. ويعالج الأونكتاد قضايا مترابطة وضرورية لجميع البلدان من أجل تحقيق النمو والتنمية المستدامين والمنصفين، وهذا ما يتطلب التبادل والتعاون بشكل مكثف بين البرامج الفرعية للأونكتاد ضمن مجالات من قبيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والاستثمار، والاقتصاد الرقمي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للآثار المتزايدة المترتبة في التجارة العالمية والتنمية عن هذه المواضيع.

10-4 وسيواصل الأونكتاد دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تقرّ بالترابط القائم بين التنمية المستدامة والتجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا. والأونكتاد هو القيّم أيضا على ثمانية من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وهو يساهم بنشاط في رصد وتنفيذ طائفة واسعة من هذه الأهداف، حيث تتركز مساهماته الرئيسية على الأهداف 8 و 9 و 10 و 17، مع تقديم مساهمات هامة في الأهداف 2 و 5 و 12 و 15 و 16. وعلاوة على ذلك، سيواصل الأونكتاد الإسهام في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وسيساعد على رصد ومتابعة وسائل تنفيذ خطة عام 2030. وتتسق أنشطة الأونكتاد البرنامجية الفرعية أيضا مع سائر خطط العمل ذات الصلة، بما في ذلك الوثيقة الختامية المتفق عليها لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21، والوثائق الختامية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأيضا توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، والوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وإعلان مبادئها وخطة عملها، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، ونتائج الدورة الخامسة والعشرين والدورات السابقة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

10-5 وإلى جانب تنفيذ خطط العمل العالمية، سيسعى الأونكتاد على وجه الخصوص إلى ضمان تنفيذ ما سيَنبثق وما سيُكرَّس من ولايات خلال دورته الخامسة عشرة المقرر عقدها في عام 2021 في بريدجتاون. وستشكل هذه الدورة مناسبة مهمة لكي تجتمع الدول الأعضاء من أجل مناقشة التطورات المستجدة والاتجاهات الطويلة الأمد ضمن مجال التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، ومن أجل تقييم الإنجازات وأوجه النقص خلال النصف الأول من عقد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

10-6 وسيعزز الأونكتاد كفاءته وفعاليته وشفافيته ومسؤوليته، ليواصل من خلال التدريب والتوجيه جهوده المبذولة من أجل بناء ثقافة الإدارة القائمة على النتائج في الأونكتاد، وليزيد من قدرته الداخلية على جمع وتقديم البيانات المتعلقة بالنتائج.

10-7 وبالنسبة لعام 2022، ستعكس أنشطة الأونكتاد ومنجزاته المستهدفة ما تواجهه الدول الأعضاء من تحديات معروفة ومتوقعة تتعلق بمرض فيروس كورونا(كوفيد-19). وتشمل هذه المنجزات والأنشطة المساعدة على تحمّل الدين واستكشاف نهج جديدة في المساعدة على توفير السيولة للبلدان النامية؛ وقياس ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة لزيادة الحيز المالي في البلدان النامية؛ وتعديل سياسات الاستثمار وجهود تيسير الاستثمار واتفاقات الاستثمار الدولية في ضوء التغييرات التي أحدثتها الجائحة على شبكات الإنتاج العالمية؛ ودعم رواد الأعمال، بمن فيهم النساء والأفراد الذين يعيشون في أوضاع هشة، والفئات التي عانت من الإغلاق الشامل ومن الركود الاقتصادي؛ ودعم السياسات التجارية وسياسات التجارة والبيئة وسياسات المنافسة في مواجهة الجائحة؛ والمساعدة على جعل تيسير التجارة والشحن البحري والسلطات الجمركية وشبكات النقل أكثر قدرة على التكيف مع آثار الجائحة؛ ودعم الجاهزية الرقمية للبلدان النامية حتى يتم سد الفجوات الرقمية الآخذة في الاتساع والمتفاقمة بسبب الجائحة؛ ودعم بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية الأقل نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من الاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكليا والهشة والصغيرة، والبلدان التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد حالات النزاع، التي تضررت أكثر من غيرها من الجائحة. وترد تحت جميع البرامج الفرعية أمثلةٌ محدَّدة عن هذه الأنشطة والمنجزات المستهدفة. ومن المتوقع أن يسهم الدعم المقدَّم إلى الدول الأعضاء بشأن التصدي لكوفيد-19 في النتائج المقررة لعام 2022، وذلك على النحو المبين ضمن إطار جميع البرامج الفرعية.

10-8 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على المستويات العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، سيواصل الأونكتاد جمع ما لديه من خبرة مع ما لدى الأطراف الشريكة من علاقات وحضور داخل البلدان حتى يتم تعظيم الأثر العائد على الجهات المستفيدة. وهو يشارك بفعالية في عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويعمل كجهة مراجعة لمشاريع الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، ويقدّم الدعم إلى أطر التمويل الوطنية المتكاملة. وهو أيضا من المشاركين في إحدى أفرقة العمل المعنية بتعزيز التعاون مع ثمانية من مكاتب المنسقين المقيمين من أجل إيجاد منافذ وآليات واضحة تمكّن الأونكتاد وسائر الوكالات غير المقيمة والوكالات المتخصصة من العمل على الصعيد القطري بسرعة وفعالية وكفاءة. ويروّج الأونكتاد أيضا لتعزيز مشاركة الوكالات غير المقيمة في آليات التصدي لكوفيد-19 وذلك بغية تحويل خبرتها بسرعة أكبر إلى حلول على الصعيد القطري. وهو قد أبرم أيضا اتفاقات شراكة مع مختلف المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية وكيانات القطاع الخاص. وسيواصل تعزيز آليات الشراكة مع القطاع الخاص من خلال تحديث مبادئه التوجيهية المتعلقة ببذل العناية الواجبة، مستفيدا في ذلك من تجارب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

10-9 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يشارك الأونكتاد بنشاط في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وفي هيئاته الفرعية. وهو يتولى، باعتباره إحدى المؤسسات الرئيسية الخمس صاحبة المصلحة في عملية متابعة تمويل التنمية، قيادة الحوار المشترك بين الوكالات بشأن رصد وسائل تنفيذ الغايات والمساءلة عنها من خلال متابعة التزامات خطة عمل أديس أبابا متابعة حثيثة، مع التركيز بوجه خاص على أبعادها المتعلقة بالتجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا. ويسهم الأونكتاد في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، وهو ما فتئ يتولى قيادة المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية من أجل "توحيد الجهود" في إنجاز الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري، وذلك بالتعاون مع 14 كيانا آخر. وهو أيضا جزء من اللجنة التوجيهية للصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء من أجل التصدي على المستويين الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19، ويسهم بنشاط في شبكة خبراء الاقتصاد التابعة للأمم المتحدة، وفرقة العمل التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالتصدي لكوفيد-19، وفرقة العمل المعنية بالتمويل الرقمي لأهداف التنمية المستدامة. والأونكتاد أيضا من الوكالات الرائدة في مبادرة فريق الأصدقاء المعني بتمويل أهداف التنمية المستدامة بشأن تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده، التي تقودها كندا وجامايكا، وهو يتولى قيادة المجموعة المعنية بالشؤون المالية والتكنولوجية. وفي سياق التصدي لجائحة كوفيد-19، اشترك الأونكتاد مع منظمة الصحة العالمية في تنفيذ مشروع على مدى ثلاث سنوات، منها عام 2022، من أجل الاستجابة للدعوة العاجلة إلى زيادة الإنتاج المحلي للأدوية الأساسية في البلدان النامية، وهو قد انضم إلى لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس في تنفيذ مشروع جديد لمساعدة البلدان النامية على التصدي للتحديات التجارية وتحديات النقل الناجمة عن الجائحة، وتيسير تدفق السلع والخدمات، مع الحرص في الوقت نفسه على الحدّ من انتشار فيروس كورونا.

10-10 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) استمرار توافر المعلومات والبيانات الاقتصادية والمالية الدقيقة عن آخر المستجدات على الصعيدين القطري والإقليمي واستمرار التعاون مع الكيانات المعنية على إنتاج الإحصاءات؛

(ب) استمرار توافر التمويل من خارج الميزانية لبرامج التعاون التقني، وتوافر الظروف والقدرات المناسبة للدول الأعضاء لكي تعتمد وتنفذ السياسات والاستراتيجيات؛

(ج) توافر الإرادة السياسية لتحقيق التوافق في الآراء خلال الاجتماعات الحكومية الدولية؛

(د) خروج الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، المقرّر عقدها في بريدجتاون في عام 2021 بنتائج متّفق عليها تعيد تأكيد برنامج العمل القائم، وخروج المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية بنتائج متّفق عليها؛

(هـ) خروج مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، المقرر عقده في الدوحة في كانون الثاني/يناير 2022، بنتائج متّفق عليها.

10-11 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية إلى افتراض أن المقترح لعام 2022 من المنجزات المستهدفة والأنشطة سيكون قابلا للتنفيذ ومتسقا مع نتائج الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد. غير أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإنّ هذه المنجزات والأنشطة سوف تُعدَّل في عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وأي تعديلات من هذا القبيل سيتم الإبلاغ بها في إطار المعلومات المقدمة عن الأداء البرنامجي.

10-12 ويراعي الأونكتاد المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء ووفقاً لولايته واستراتيجيته في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وهو سيواصل، في عام 2022، تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات تجارية تتيح للمرأة الاستفادة من الفرص الناشئة عن التجارة الدولية. وفي سياق الجائحة، عمل الأونكتاد بنشاط على تحليل الأثر الجنساني للجائحة، وعلى الدعوة إلى وضع مبادرات سياساتية تراعي نوع الجنس، بما في ذلك مبادرات قائمة على المساواة بين الجنسين لإنقاذ الاقتصادات، يتم التركيز فيها على النساء العاملات في القطاعات السياحية المعرضة للخطر في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وعلى مستقبل النساء وصغار التجار العاملين بشكل غير رسمي عبر الحدود في حال إغلاق هذه الحدود؛ وكيفية الاستفادة من الحلول الرقمية لتسخير إمكانات التجارة غير الرسمية عبر الحدود. وسيواصل الأونكتاد أيضا عمله الرائد بشأن التجارة والإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس وقياس مختلف أوجه تأثّر المرأة والرجل بالتجارة. وهو سيُقدّم، استنادا إلى الإطار الذي وضعه، إرشادات عملية إلى الدول الأعضاء عن كيفية تجميع الإحصاءات اللازمة التي تتيح تكوين فكرة كاملة عن الأثر الجنساني للتجارة.

10-13 وتماشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، سيواصل الأونكتاد دعم النهوض بهذا الإدماج ضمن عمله البرنامجي، وذلك بالحرص على مشاركة ودمج الأشخاص الذين يعانون من أوضاع هشة، وأيضا ضمن أنشطته التنفيذية، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف. ولئن كان مكتب الأمم المتحدة في جنيف هو الذي يدير ويحرص، بمقتضى سياسة الأمانة العامة الحالية وتوجيهاتها بشأن الإعاقة، على وصول مندوبي الدول الأعضاء والمشاركين إلى اجتماعات الأونكتاد التي تُعقد في مرافق المقر، فإنّ الأونكتاد هو الذي يحرص، بالنسبة للاجتماعات التي تتم خارج مركز العمل ومنها المؤتمر الوزاري الذي يعقد كل أربع سنوات، على أن تكون جميع أماكن ومرافق المؤتمرات في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من خلال الاتفاقات التي يبرمها مع البلدان المضيفة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

أثر كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

10-14 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 أثر على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للأونكتاد. وشمل هذا الأثر تغيير النهج والشكل المتبعين في عقد بعض الاجتماعات والأنشطة المقررة، التي تحولت من اجتماعات بالحضور الشخصي إلى اجتماعات افتراضية، وتأجيل اجتماعات أخرى إلى ما بعد عام 2020. ومن الأمثلة الملموسة على هذا الأثر تأجيل الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، بما في ذلك اجتماعاتها التحضيرية ومنشوراتها ذات الصلة. وشملت حالات التأجيل الأخرى إلى عام 2021 بسبب الجائحة اجتماعَ الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية، ودورات لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية ولجنة التجارة والتنمية، والمنتدى العالمي للاستثمار واجتماعاته ذات الصلة، ودورة فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.

10-15 ومع ذلك، ومن أجل التفاعل مع الدول الأعضاء ومع مجموعة واسعة من الدوائر، استطاع الأونكتاد تكييف أساليب عمله بسرعة وغيّر نهجه من خلال الانتقال إلى العمل بالمنصات الإلكترونية. واستطاع، رغم الجائحة، أن يستخدم قدرته التنظيمية ويعقد أكثر من 12 حلقة دراسية شبكية جمعت جهات معنية شتى لكي تناقش وتبادل الخبرات وتحدد أفضل الممارسات وتضع معايير عالمية فيما يتعلق بأشد المسائل إلحاحاً. وبسبب تغيّر النهج وإدخال التعديلات اللازمة، تم اعتماد الوسائل الإلكترونية في تنظيم اجتماعات مكتب مجلس التجارة والتنمية بالأونكتاد، واجتماعات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، والعديد من اجتماعات الخبراء المواضيعية والحلقات الدراسية الشبكية الأخرى، التي تُعنى بطائفة واسعة من المسائل مثل تشجيع الاستثمار وسياسات المنافسة وحماية المستهلك والتجارة البيولوجية. وبدلا من عقد مناسبة عن اقتصاد المحيطات، تم تنظيم حلقة دراسية شبكية عن اليوم العالمي للمحيطات بالتعاون مع الجهات الشريكة، فيما اجتذب أسبوع التجارة الإلكترونية الافتراضي لعام 2020 أكثر من 2000 مشارك من 134 بلدا يمثلون المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والدوائر العلمية وقطاع التكنولوجيا. كما أفضى التغيير في النهج وتأجيل، أو حتى إلغاء، بعض المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة إلى التأثير على النتائج المتوقعة لعام 2020، وذلك وفق ما هو مبين في الأداء البرنامجي ضمن إطار جميع البرامج الفرعية.

10-16 بيد أنّه في الوقت نفسه تمّ، ضمن النطاق العام لأهداف البرامج الفرعية، تعديل بعض المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة وتحديد بعض الأنشطة الجديدة خلال عام 2020، وذلك بغية مساعدة الدول الأعضاء على تناول المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19. وبأكثر من 75 من المنشورات التحليلية والتعليقات والبنود الجديدة عن كوفيد-19، أسهم الأونكتاد في تحليل وفهم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة وفي تقديم توصيات سياساتية عن الوصول التعافي بشكل أفضل، شملت التوصية بضرورة تخفيف عبء الديون وزيادة السيولة العالمية ووضع خطة صحية عالمية للبلدان النامية. وعلاوة على ذلك، شكّل تقرير الأونكتاد المعنون "*Impact of the COVID-19 Pandemic on Trade and Development: Transitioning to a New Normal*" *(أثر جائحة كوفيد-19 على التجارة والتنمية: الانتقال إلى وضع طبيعي جديد)*، الذي صدر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2020، سندا مرجعيا في تحديد توقعات الأونكتاد بشأن ما ينبغي أن ينطوي عليه التعافي بشكل أفضل، وذلك بتوفيره لخريطة طريق في مجال التعافي تقتضي إجراء تحوّل طال انتظاره في هيكل التجارة والتعاون العالميين. وترد أمثلة محددة عن هذه الأنشطة المعدلة والجديدة الواردة تحت جميع البرامج الفرعية. وقد أسهمت المنجزات المستهدفة والأنشطة الجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي ضمن إطار جميع البرامج الفرعية.

10-17 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر ومن أجل تلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، سيُعمّم البرنامج الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجه على ضوء جائحة كوفيد-19. وتم تحديد أمثلة بعينها لأفضل الممارسات والدروس المستفادة ضمن مجالات البحث والتحليل، وكذلك التعاون التقني. ومنذ بداية الجائحة، ظلّ الأونكتاد يرصد عن كثب آثارها على الصناعة التحويلية والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وقدّم في الوقت المناسب معلومات مستكملة إلى الدول الأعضاء عن الآثار الاقتصادية لمختلف خيارات السياسة العامة وعن التحديات المالية التي تواجه البلدان النامية على وجه الخصوص. وفي الوقت نفسه، وفي مجال التعاون التقني وبناء القدرات، كيّف الأونكتاد نفسه مع أولويات مختلف البلدان ضمن مجال التصدي للجائحة، وكذلك فيما يتعلق بخططها لبلوغ التعافي، وذلك من خلال تحديد برامج الأونكتاد المعنية بالتخفيف من وطأة الجائحة والخروج منها، التي يمكن أن تساعد على التصدي للتحديات الحرجة أثناء الجائحة. وبالنسبة للمستقبل، سيواصل الأونكتاد تطبيق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجالي البحث والتحليل، والتعاون التقني.

الولايات التشريعية

10-18 ترد أدناه قائمة بجميع الولايات الموكلة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

1995 (د-19)	إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ليكون جهازا من أجهزة الجمعية العامة
204/63	تقرير الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
303/63	الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية
288/66	المستقبل الذي نصبو إليه
226/67	الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
219/68	دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط
137/69	برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024
313/69	خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)
1/70	تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030
133/70	متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة
234/72	دور المرأة في التنمية
279/72	إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
241/73	الهجرة الدولية والتنمية
243/73	متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية
245/73	تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة
246/73	تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)
291/73	وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب
200/74	التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية
202/74	النظام المالي الدولي والتنمية
207/74	متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية
228/74	دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط
239/74	التعاون فيما بين بلدان الجنوب
203/75	التجارة الدولية والتنمية

تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

TD/442 و TD/442/Corr.1 و TD/442/Corr.2	تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الثانية عشرة
TD/500/Add.1	تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الثالثة عشرة: ولاية الدوحة
TD/519/Add.2	تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الرابعة عشرة: مافيكيانو نيروبي

المنجزات المستهدفة

10-19 يعرض الجدول 10-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022 مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 10-1

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**9**	**9**	**10**	**10**
1 - الوثائق وورقات غرفة الاجتماعات المعدة لمجلس التجارة والتنمية	1	1	1	1
2 - تقارير متابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في مجالات خبرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)	1	1	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
3 - التقارير عن المسائل التي تتطلب من مجلس التجارة والتنمية اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد	1	1	1	1
4 - ورقات غرفة الاجتماعات أو ورقات العمل المعدة للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي	4	4	4	4
5 - استعراض عام للتقييمات الخارجية لبرامج الأونكتاد ومشاريعه: تقرير الأمين العام للأونكتاد	1	1	1	1
6 - توليف عمليات تقييم البرامج الفرعية الخمسة، وتقديم معلومات محدَّثة عن حالة تنفيذ التوصيات	–	–	–	–
7 - التقرير عن التقييم الخارجي لأحد البرامج الفرعية للأونكتاد	–	–	1	1
8 - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة: تقرير الأمين العام للأونكتاد	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**28**	**74**	**28**	**107**
9 - اجتماعات مجلس التجارة والتنمية، بما في ذلك الدورات السنوية والاستثنائية والتنفيذية التي يعقدها المجلس وهيئاته الفرعية	26	59	26	92
10 - اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي	2	12	2	12
11 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	–	1	–	1
12 - اجتماعات اللجنة الخامسة	–	1	–	1
13 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	–	1	–	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**9**	**24**	**9**	**24**
14 - مناقشات أفرقة الخبراء المخصصة لتوليد ونقل المعارف بشأن المواضيع التي يحددها الأمين العام للأونكتاد، بالتشاور مع الدول الأعضاء	3	3	3	3
15 - ندوة عامة مع منظمات المجتمع المدني والدول الأعضاء لتوليد المعارف ونقلها بشأن برنامج عمل الأونكتاد، رهنا بمواصلة مجلس التجارة والتنمية النظر في هذا المسألة واتخاذه قرار بشأنها	1	2	1	2
16 - محاضرة راؤول بريبيش لنقل المعارف بشأن قضايا الساعة في مجال التجارة والتنمية	1	1	1	1
17 - حوارات جنيف بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة لنقل المعارف وتوليدها بشأن قضايا الساعة في مجالي التجارة الدولية والتنمية	1	1	1	1
18 - مناسبات رفيعة المستوى مع المستشارين الخاصين للأونكتاد ومع مناصريه للمساهمة في نقل المعارف	1	2	1	2
19 - اجتماع أعضاء الحكومات لتبادل ونقل المعارف عن تنسيق الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الموجهة نحو تحقيق التنمية المستدامة	1	1	1	1
20 - فعاليات عن التشبيك موجهة للمجتمع المدني والشباب من أجل تبادل ونقل المعارف، بما في ذلك مناقشات إلكترونية لمسألة التشبيك	1	14	1	14
المواد التقنية (عدد المواد)	**12**	**7**	**10**	**11**
21 - الموجزات السياساتية المتعلقة بقضايا التجارة والتنمية لتوليد المعارف ونقلها	1	–	1	–
22 - التقارير عن تقييمات مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية وعن التقييمات الخارجية التي يُشترط إجراؤها بموجب الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات	10	4	8	8
23 - مقالات رأي الأمين العام	1	3	1	3

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: التقرير السنوي للأونكتاد، وقاعدة بيانات المجتمع المدني الخاصة بالأونكتاد، والإخطارات الإلكترونية الموجهة إلى منظمات المجتمع المدني، وشبكة الشباب التابعة للأونكتاد، التي تصل إلى جمهور يتجاوز 30 000 شخص على المستوى المؤسسي.

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إعداد "لمحة عن الأونكتاد"؛ وتنفيذ برامج للتوعية؛ وتنظيم مناسبات خاصة؛ والقيام بأنشطة توعية للمجتمع المدني؛ وإعداد مواد للتوعية على الصعيد الإقليمي؛ ووضع مجموعة من المواد والموجزات والنشرات الإعلامية عن المنشورات الرئيسية؛ وإعداد موجزات إخبارية ومقالات رأي؛ ومواد إعلامية عن الأونكتاد (بما في ذلك الكتيبات والملصقات والمجلدات)؛ وتنظيم دورات إعلامية متخصصة للطلاب ولأكثر من 000 6 ومن المندوبين والأكاديميين والشباب الذين يزورون الأونكتاد، وتنظيمها في أماكن أخرى، حسب الطلب، بما في ذلك استخدام الإنترنت في التوعية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: عقد مؤتمرات صحفية، بما فيها تلك التي يلقيها الأمين العام ونائبته؛ ونشرات صحفية ومذكرات إعلامية عن الأونكتاد؛ وموجزات إخبارية على شبكة الإنترنت.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: موقع الأونكتاد وصفحاته على شبكة الإنترنت وتطبيقاته على وسائط التواصل الاجتماعي، التي تتضمن معلومات عن الأونكتاد؛ وعن الاجتماعات والمناسبات؛ والوثائق؛ والمنشورات، بما فيها موجزات السياسات، والمدونات، والمراجعات، والتقارير، والمواد الصحفية والإعلامية، بما يشمل المعلومات المتعلقة بالتقييم؛ وعمليات بث صوتي (بودكاست) تستقطب نحو مليوني زائر سنويا يطلعون على 5,4 مليون صفحة.

أنشطة التقييم

10-20 تم الاسترشاد في وضع الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 بالتقييمات التالية التي أنجزت في عام 2020:

(أ) التجارة غير الرسمية عبر الحدود من أجل تمكين المرأة وتحقيق التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (مشروع رقم 1617J ممول من حساب الأمم المتحدة الإنمائي)؛

(ب) تشجيع تنمية الصادرات الخضراء من خلال اعتماد معايير الاستدامة الطوعية في آسيا والمحيط الهادئ (مشروع رقم 1617AI ممول من حساب الأمم المتحدة الإنمائي)؛

(ج) تسخير السياسات التجارية والزراعية لدعم صغار المزارعين وتعزيز الأمن الغذائي (مشروع رقم 1617I ممول من حساب الأمم المتحدة الإنمائي)؛

(د) تعزيز إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات لفائدة بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (مشروع ممول من الاتحاد).

21-10 ورُوعيت في الخطة البرنامجية لعام 2022 نتائجُ التقييمات والتقييمات الذاتية المشار إليها أعلاه. فعلى سبيل المثال، تبيّن من أحد التقييمات وجودُ أدلة قوية على أن التّاجرات غير النظاميات عبر الحدود اللواتي شاركن في برامج الأونكتاد بشأن المؤسسات المتناهية الصغر قد اكتسبن معارف جديدة، وهنّ سيستخدمن مهاراتهن الجديدة في غايات بناءة، مثلما يتضح من النتيجة 1 الواردة في إطار البرنامج الفرعي 3. وعلى وجه الخصوص، لوحظ من التقييم أنّ التوليف بين مجموعات المهارات قد حقق مكاسب متعاضدة أكسبت التاجرات عبر الحدود الآن مهارات جني الأرباح والادخار، مما يسمح لهن بتنويع العناصر ذات القيمة المضافة أو توسيعها أو الاستثمار فيها، وبالتالي الاقتراب من الاقتصاد الرسمي. وبعد تقييم إحدى المبادرات في مجال تشجيع الاستثمار، يجري الآن التماس المشاركة النشطة لكيانات القطاع الخاص ولوكالات الاستثمار الخارجي، وذلك في إطار مبادرة منفذة على سبيل المتابعة وتمشيا مع توصية من توصيات التقييم التي يمكن الاطلاع عليها تحت البرنامج الفرعي 2. وأخيرا، أفضت إحدى التوصيات المتكررة ضمن عدد من التقييمات، والداعية إلى زيادة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعمال الأونكتاد، إلى التركيز بقوة أكبر على أهداف المساواة بين الجنسين ضمن إطار نتائج التجارة الإلكترونية وبرنامج الاقتصاد الرقمي، بما في ذلك الإجراءات التي تتخذها رائدات الأعمال الرقيمة، وضمن عدد الدوائر التي أُقيمت من أجل تشجيع المرأة على تنظيم المشاريع الرقمية، وهو ما يرد معروضا تحت البرنامج الفرعي 4 كنتيجة من النتائج المقررة.

10-22 ومن المقرر إجراء التقييمات التالية في عام 2022:

(أ) تقييم البرنامج الفرعي 1: العولمة والترابط والتنمية؛

(ب) تقييم البرنامج الفرعي 2: الاستثمار والمشاريع (سيقدم في عام 2023)؛

(ج) ثمانية تقييمات للمشاريع المنجزة.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
العولمة والترابط والتنمية

الهدف

10-23 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوضُ بالتنمية المستدامة الشاملة للجميع، والنمو المطرد، والعمالة الكاملة، وتوفير العمل اللائق للجميع من خلال اتباع سياسات واستراتيجيات اقتصادية قائمة على الأدلة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وإحراز تقدم نحو إيجاد حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية، والقضاء على الفقر في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال التعاون بين الشمال والجنوب، الذي يُكمِّله، ولا يُعوِّضه، التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

الاستراتيجية

10-24 للإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي سعيه من أجل الوقوف على الاحتياجات والإجراءات المحددة الناشئة عن ترابط التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا وسياسات الاقتصاد الكلي، وذلك من حيث تأثيرها على التنمية ومن خلال ركائزه الثلاث، أي البحث وتحليل السياسات وبناء التوافق في الآراء والتعاون التقني. ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا دعم البلدان النامية فيما تبذلها من جهود لصياغة استراتيجيات إنمائية، ووضع خيارات وتوصيات سياساتية عملية على جميع الصعد، مما سيساعد الدول الأعضاء على مواجهة التحديات التي تطرحها العولمة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وسيواصل البرنامج الفرعي تقديم الإحصاءات في وقتها وبجودة عالية، مما سيدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لأجل تطوير نظمها الإحصائية الوطنية، من خلال تقديم المساعدة التقنية وبرامج بناء القدرات. وعلاوة على ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي التشجيع على تعزيز التعاون على جميع مستويات التفاعل بين الاستراتيجيات الناجحة لتمويل التنمية والقدرة على تحمل الديون والإدارة الفعالة للديون، بما في ذلك من خلال تقديم إسهامات مهمة عن الديون والقدرة على تحمل الديون، ومعالجة المسائل العامة الواردة في تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية. وسيركز البرنامج الفرعي أيضا على التحديات التي تظهر في مجال القدرة على تحمل الديون القصيرة والطويلة الأجل في البلدان النامية، كما سيركز على حشد الموارد المالية المحلية والدولية بصورة مستدامة من أجل التنمية، وهو ما سيساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم صوب بلوغ الهدفين 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة ويسهّل إحراز تقدم فيما يتعلق بقضايا الديون وتمويل التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية والتدريب والدعم للبلدان النامية. وسيواصل أيضا إجراء البحوث والتحليلات بشأن اتجاهات وآفاق توثيق عرى التعاون والتكامل بين البلدان النامية. وسيقدّم كذلك المساعدة التقنية وينشر أفضل الممارسات ويوفّر التدريب والدعم للبلدان النامية.

10-25 واستجابةً للولايات التي أسندتها الجمعية العامة في قرارها 10/74 فيما يتعلق باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وفي قرارها 117/74 فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم الخدمات الاستشارية والبحوث والتحليلات من أجل دعم الشعب الفلسطيني، وذلك تمشيا مع الفقرة 55 (د د) من مافيكيانو نيروبي.

10-26 ويعتزم البرنامج الفرعي مساعدة الدول الأعضاء على تناول المسائل المتصلة بكوفيد-19 وذلك بمواصلة العمل، من خلال ركائزه الثلاث، على تحديد الكيفية التي يمكن بها للهيكل المالي الدولي أن يعمل من أجل التنمية، بما في ذلك العمل على تناول المسائل المتعلقة بالديون، وعلى تحليل سبل بعينها تتيح للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يعزز التعافي في مرحلة ما بعد الجائحة وأن يبني القدرة على الصمود في البلدان النامية.

10-27 ومن المتوقع أن يحقق العمل المذكور أعلاه النتائج التالية:

(أ) زيادة فهم الترابط القائم بين القواعد الاقتصادية الدولية والممارسات والعمليات والسياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

(ب) تعزيز الروابط القائمة بين السياسات الاقتصادية والإنمائية وعملية صنع القرار، وأن يؤدي كذلك إلى إدخال تحسينات على عملية تجميع ونشر الإحصاءات الرسمية للدول الأعضاء؛

(ج) تعزيز القدرات الوطنية على الإدارة الفعالة للديون؛

(د) زيادة فهم البلدان النامية للبيئة الاقتصادية العالمية وللخيارات السياساتية المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع.

10-28 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر بشأن المسائل المتعلقة بكوفيد-19 عن زيادة مستوى الفهم على الصعيد الدولي لاحتياجات البلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا الديون، حتى تتمكن هذه البلدان من بلوغ مستويات نمو تفضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تزويد البلدان النامية بأدوات سياساتية للتعامل مع الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

10-29 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة أدناه التي ظهرت خلال عام 2020، فضلا عن الأداء البرنامجي المعروض تحت النتيجتين 1 و 2 أدناه.

النهوض بقدرة البلدان النامية على مواجهة جائحة كوفيد-19 وعلى الاستمرار في التعافي وبناء القدرة على الصمود من خلال زيادة الحيز السياساتي لهذه البلدان ضمن النظام المتعدد الأطراف

10-30 شهد الاقتصاد العالمي ركودا اقتصاديا حادا في عام 2020 وسط جائحة لا تزال منفلتة. ولذلك، يتطلب المضي قدما خطة في مجال التعافي على مستوى العالم، تكون قادرة على العودة حتى بأكثر البلدان ضعفا إلى وضع أقوى مما كان سائدا قبل هذا الركود. ومن دون تغيير اتجاه السياسات العامة، ستكون السنوات العشر القادمة عقدا ضائعا بالنسبة للنمو والتنمية والعمالة والبيئة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية. وقد قدّم البرنامج الفرعي تحليلا مستفيضا للتحديات الإنمائية الناجمة عن الجائحة، تم التركيز فيه على مواطن ضعف البلدان النامية حيال الجائحة والصدمة الاقتصادية، وعلى تدابير التصدي الفورية اللازمة، بما في ذلك على المستوى المتعدد الأطراف، وعلى الأدوات السياساتية اللازمة للوصول إلى التعافي بشكل أفضل. وركز البرنامج الفرعي في التقرير المعنون "*Trade and Development Report 2020: From Global Pandemic to Prosperity For All – Avoiding Another Lost Decade*" *(التجارة والتنمية لعام 2020: من الجائحة العالمية إلى الرخاء للجميع – تجنب ضياع عقد آخر)* على الأخطاء السياساتية التي ينبغي تجنبها حتى تتمكن البلدان النامية من استعادة الموقع الذي فقدته بسبب الجائحة، وأبرز أن مزيجا من ظروف العمل غير المستقر، وارتفاع مستويات المديونية الحرجة، وعدم كفاية الحيز المالي والسياساتي قد قلّص من الخيارات المتاحة لهذه البلدان في التصدي لأي نوع من أنواع الصدمات. وأوصى التقرير باتخاذ مجموعة من التدابير المتعددة الأطراف لتحويل الركود الاقتصادي العالمي إلى انتعاش عالمي، بما في ذلك وضع خطة لتحقيق التعافي الصحي تموَّل من زيادة التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، وهو ما يوفّر إطارا مكرّسا بشكل أكبر

لبناء القدرة على الصمود في المستقبل. واستُكمل التحليل بموجز سياساتي بعنوان *"Topsy-turvy world: net transfer of resources from poor to rich countries"* (العالم رأسا على عقب: النقل الصافي للموارد من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية)، تناول بالبحث مواطن الضعف المالي في البلدان النامية والقيود التي تواجهها هذه البلدان في تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التصدي للجائحة بالمستوى المطلوب، ونظر في الدوافع الرئيسية للنقل الصافي للموارد المالية إلى العالم المتقدم النمو، بما في ذلك التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

10-31 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من التركيز على مسائل تمويل التنمية في المحافل الدولية من خلال تدشين مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده تحت قيادة كندا وجامايكا، وإطلاق خريطة طريق الأمم المتحدة البحثية لتحقيق التعافي من كوفيد-19 (انظر الجدول 10-2).

الجدول 10-2
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	زيادة الوعي لدى الدول الأعضاء بالاختلالات المستمرة في الاقتصاد العالمي، التي أظهرها التحليل الوارد في *تقرير التجارة والتنمية لعام 2019*، وبتحليل البرنامج الفرعي الذي ينبّه إلى أن المجتمع الدولي يجب أن يقوم بالمزيد لمساعدة البلدان النامية على بلوغ أهداف التنمية المستدامة	التركيز على مسائل تمويل التنمية في المحافل الدولية من خلال تدشين مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده تحت قيادة كندا وجامايكا، وإطلاق خريطة طريق الأمم المتحدة البحثية لتحقيق التعافي من كوفيد-19، التي يكتسي عمل البرنامج الفرعي في إطارها أهمية خاصة بالنسبة للركيزة 4 (سياسات الاقتصاد الكلي والتعاون المتعدد الأطراف) وبالنسبة لأولوية البحث التي تمنحها هذه الركيزة لمسألة الردّ على السؤال التالي: "ما هي الدروس المستفادة من الأزمات الاقتصادية السابقة التي يمكن أن تنير السبيل أمام تصميم استراتيجيات التعافي الوطنية والإقليمية والعالمية؟"

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

10-32 بسبب التأثيرات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في عام 2020، ألغى البرنامج الفرعي أنشطة التدريب الموجّهة لمقرري السياسات في البلدان النامية، التي تعقد كل عام في ووهان، بالصين. وعلاوة على ذلك، أثرت قيود السفر بسبب الجائحة على مشاركة البرنامج الفرعي في اجتماعات نادي باريس. وكان هناك، بسبب تدابير التباعد البدني، انخفاضٌ ملحوظ في التفاعل بأنواعه مع ممثلي الدول الأعضاء في كل من جنيف ونيويورك (نيويورك تأثرت بشكل خاص من القيود المفروضة على السفر)، مثل المشاركة في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في نيويورك. وفي الوقت نفسه، غيّر البرنامج الفرعي نهجه واستعاض عن الاجتماعات الحضورية باجتماعات افتراضية، مثل الاجتماع الإلكتروني بمناسبة إطلاق استراتيجية موريشيوس للتصنيع، الذي نُظّم بالاشتراك مع حكومة هذا البلد. وعلاوة على ذلك، تم إرجاء دورة

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، التي كان من المقرر عقدها في الربع الأخير من عام 2020، إلى كانون الثاني/يناير 2021. وكان لهذه التغييرات أثر على أداء البرامج في عام 2020، مثلما يتبيّن ذلك من النتيجة 1.

10-33 غير أنّ البرنامج الفرعي قد حدّد في الوقت نفسه، وضمن النطاق العام لأهدافه، أنشطة جديدة ومعدلة لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في مواجهة المشاكل المتصلة بجائحة كوفيد-19، بما في ذلك إجراء مناقشات سياساتية وتقنية مع مقرري السياسات ومراكز الفكر بشأن مواضيع تُركّز على الآثار الاقتصادية للجائحة، وإدخال تغييرات على مواطن التركيز والمواضيع ضمن بحوث البرنامج الفرعي وتحليلاته بغية معالجة أثر كوفيد-19 على البلدان النامية، وتحديد الاستجابات السياساتية اللازمة لمساعدة هذه البلدان على التعامل مع الصدمة المعنية. وهكذا، ركّز البرنامج الفرعي في *تقرير التجارة والتنمية لعام 2020* على آثار الجائحة، ودعا المجتمع الدولي إلى العمل معا على رسم مسار جديد يصل من التعافي إلى عالم قائم على مزيد من المرونة والمساواة والاستدامة من الناحية البيئية بما يتماشى مع طموح خطة عام 2030. وعلاوة على ذلك، وضمن مجال الديون والتمويل، شدّد البرنامج الفرعي في تحليله على مشكلة المديونية المتزايدة في البلدان النامية، وحذّر من أنّ ديون بعض البلدان قد تصبح غير قابلة للتحمّل، ودعا إلى الحرص على تمكين الضعفاء من فرص الحصول على الخدمات المالية خلال الجائحة، وتخفيف عبء الديون، وزيادة السيولة العالمية، ووضع خطة صحية عالمية للبلدان النامية، وتوفير القيادة الفكرية للأحداث الرفيعة المستوى التي عقدتها، في إطار مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده، منظومةُ الأمم المتحدة طوال عام 2020 بقيادة من كندا وجامايكا. وتناولت طبعةُ 2020 من القسم المعنون "In focus"، ضمن التحديث السنوي للوحة الأونكتاد في مجال متابعة إنجاز أهداف التنمية المستدامة، المعروفة باسم "*SDG Pulse*"، مسألةَ كوفيد-19 من منظور إحصائي، حيث تمّ التّطرق إلى صعوبات القياس المرتبطة بالجائحة نفسها، وإلى مختلف الإجراءات السياساتية التي اعتمدتها الحكومات، وأثر ذلك على العمالة حسب نوع الجنس. وقد أسهمت المنجزات المستهدفة المعدَّلة والجديدة في تحقيق نتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة الناشئة لعام 2020 أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

10-34 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 باعتبارهما تحديثا للنتيجتين المعروضتين في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي فهُما تُظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 كليهما. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: منهجية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة: تحسين فرص تحقيق التنمية المستدامة[56]

الأداء البرنامجي في عام 2020

10-35 بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أصدر البرنامج الفرعي في تشرين الأول/أكتوبر 2020 إطارا مفاهيميا للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة. وتم عرض الإطار في العديد من المنتديات الإلكترونية، بما في ذلك مؤتمر عموم أفريقيا المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة والضرائب الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر، والدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر، ومقهى إحصاءات آسيا والمحيط الهادئ عن التدفقات المالية غير المشروعة، الذي استضافته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تشرين الأول/أكتوبر. وواصل البرنامج الفرعي أيضا عمله في فرقة العمل المعنية بالقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة، التي تضم في صفوفها صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،

(56) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 12)).

ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فضلا عن العديد من الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، اختار البرنامج الفرعي مبدئيا ست منهجيات سيتم اختبارها في عام 2021 داخل بلدان مختارة في أفريقيا، وذلك في شراكة وثيقة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد عُرضت هذه المنهجيات على فرقة العمل في شهر كانون الأوّل/ديسمبر 2020.

10-36 وأسهم العمل المذكور أعلاه في بناء قدرات البلدان على وضع تقديرات أدق للتدفقات المالية غير المشروعة، التي لم تستوف الهدف المحدد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 بشأن توخي المنهجية الجديدة في إحصاءات ميزان المدفوعات لتسعة من البلدان الأفريقية المشاركة في أفريقيا. وبسبب استمرار القيود التي تفرضها الجائحة على السفر، لم يتسنّ الذهاب إلى بلدان مختارة والتفاعل مع السلطات الوطنية على عين المكان. ونظرا لحساسية الموضوع ولكثرة السلطات الوطنية التي تلزم مشاركتها في هذا النشاط، ومنها المكاتب الإحصائية الوطنية والسلطات الجمركية والسلطات الضريبية ووزارات التجارة، فقد اتُّفق على أنه لن يكون من بالإمكان الاستعاضة عن الاجتماعات الشخصية بالاجتماعات الافتراضية.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

10-37 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وذلك وفق مقتضيات الولاية الموكلة إليه. وللإسهام في إحراز المزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف ومعالجة التطورات المستجدة في الآونة الأخيرة، سيشهد عمل البرنامج الفرعي تطورا، وستُوضع المنهجيات الست في صيغتها النهائية وسيتم نشرها في عام 2022، بعد أن تكون قد اختُبرت داخل فرقة العام في عام 2021. ثم سيتولى البرنامج الفرعي اختبارها في تسعة بلدان في أفريقيا. ويجري النظر حاليا في خطط للتخفيف من وطأة كوفيد-19 من أجل الوقوف على ما إذا كان بالإمكان إنجاز أنشطة تنمية القدرات بواسطة الإنترنت. ويرد التقدّم المتوقع بهذا الشأن في مقياس الأداء المستكمل أدناه (انظر الجدول 10-3).

الجدول 10-3
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
عدم وجود منهجية وإحصاءات موثوقة بشأن التدفقات المالية غير المشروعة في إحصاءات ميزان المدفوعات	توافر منهجية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة في إحصاءات ميزان المدفوعات	زيادة قدرة البلدان على وضع تقديرات أدقّ للتدفقات المالية غير المشروعة	تسعة بلدان مشاركة تشرع في استخدام المنهجية الجديدة في مجال وضع إحصاءات ميزان المدفوعات	الدول الأعضاء تستطيع استخدام ست منهجيات نهائية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تحسين السياسات الصناعية وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية في الجنوب الأفريقي[57]

الأداء البرنامجي في عام 2020

10-38 اضطلع البرنامج الفرعي بعدة أنشطة أسهمت في إحراز تقدم نحو تعزيز التكامل والتنسيق على المستوى الإقليمي للسياسات الصناعية داخل منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقام البرنامج الفرعي، في جملة أمور، بتنظيم سلسلة من حلقات العمل التي تهدف تحديدا إلى تعزيز القدرة على وضع السياسات الصناعية وإلى تيسير الحوار بشأن السياسات. وتم إيلاء اهتمام خاص للقطاعات الرئيسية التي سبق أن حددها البرنامج الفرعي بالتعاون مع حكومات الجنوب الأفريقي، وهي: تجهيز المنتجات الزراعية، وآلات التعدين، وتوفير الطاقة. ويشير التقييم الأولي للأثر إلى أنّ الجهود المشتركة التي أتاحت وضع السياسات وإعداد حلقات العمل قد ساعدت على تعزيز التكامل والتنسيق على المستوى الإقليمي. وقد تأكد ذلك من خلال اعتماد البلدان المشاركة في المبادرة لوثيقةٍ ختامية رسمية دعما للخيارات السياساتية المحددة. وشملت المبادرات والسياسات الإقليمية الملموسة المعتمدة إنشاء منصة تجارية إقليمية لمبادرات السلع الزراعية بغية تحسين الوصول إلى الأسواق وإدارة المخاطر الزراعية، ومواءمة المعايير التقنية لضمان التشغيل المتبادل للمعدات والأجهزة الكهربائية. وما فتئ البرنامج الفرعي يضطلع بسلسلة من أنشطة المتابعة الرامية إلى تحسين الإطار الاستراتيجي للسياسات الصناعية في موريشيوس، بناء على طلب هذا البلد الذي شهد إطلاق الخطة الاستراتيجية الجديدة للسياسات الصناعية في عام 2020، ويعمل على تيسير عملية تطوير سلاسل قيمة محددة، لا سيما ضمن قطاعي تجهيز المنتجات الزراعية وتوفير الطاقة، في موزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة. وسيُستكمل هذا العمل بإجراء تحليل للتحديات الهيكلية الرئيسية التي تطرحها جائحة كوفيد-19 على اقتصادات المنطقة، ولأكثر الاستجابات فعالية في مجال السياسات.

10-39 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في تحديد ثلاثة قطاعات على الأقل (هي تجهيز المنتجات الزراعية، وآلات التعدين، وتوفير الطاقة) يمكن في إطارها إنشاء سلاسل قيمة إقليمية والتعرف على الأطراف المعنية بذلك والجمع بينها وتقديمها إلى العديد من بلدان من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وإلى شركات القطاع الخاص، التي حققت الهدف المقرر في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 المتمثل في تحديد القطاعات التي يمكن فيها إنشاء سلاسل قيمة إقليمية وفي الجمع بين الأطراف المعنية بالموضوع.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

10-40 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وذلك وفق مقتضيات الولاية الموكلة إليه. وبما أنّ الأنشطة المحددة المذكورة أعلاه في إطار هذه النتيجة المقررة قد نُفّذت في إطار مشروع اكتمل في كانون الأول/ديسمبر 2020، فإنّ البرنامج الفرعي لن يتمكّن من مواصلة العمل بمقياس أداء مماثل بالنسبة لعام 2022. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيشهد عمل البرنامج الفرعي تطورا ليشمل أنشطة البحث وبناء القدرات من أجل دعم البلدان في تحسين السياسات الصناعية وتنفيذها، بما في ذلك داخل مناطق من خارج منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ورهنا بتوافر الموارد. ويرد التقدم المتوقع بهذا الشأن ضمن مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 10-4).

(57) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الجدول 10-4

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
تقديم طلب إلى الأونكتاد من أجل دعم استراتيجية التصنيع الخاصة بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ووضع مقترحات لتفعيل سياسة صناعية إقليمية مشتركة تشمل سلاسل القيمة على المستوى الإقليمي	طرح مقترحات أولية بشأن وضع سياسة صناعية إقليمية للعديد من بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	تحديد ثلاثة قطاعات على الأقل (هي تجهيز المنتجات الزراعية، وآلات التعدين، وتوفير الطاقة) يمكن في إطارها إنشاء سلاسل قيمة إقليمية والتعرف على الأطراف المعنية بذلك والجمع بينها وتقديمها إلى العديد من بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وإلى شركات القطاع الخاص	زيادة مشاركة القطاع الخاص في المناقشات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، وتوسيع نطاق الأنشطة العابرة للحدود التي تضطلع بها الشركات في المنطقة	زيادة قدرات البلدان النامية على صياغة وتنفيذ استراتيجيات التصنيع

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تكثيف التحليلات والمقترحات السياساتية من أجل رصد حالة ديون البلدان النامية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

10-41 مع انخفاض نسق النشاط الاقتصادي خلال معظم فترات عام 2020، واحتمال الانتعاش بنسق بطيء في عام 2021، سوف تشكّل خدمة التزامات الديون الخارجية القائمة صعوبات بالنسبة للعديد من البلدان النامية. وقد حلّل البرنامج الفرعي هذه القضايا في عدة منشورات، منها *تقرير التجارة والتنمية لعام 2020 وتقرير الأونكتاد عن أثر جائحة كوفيد-19 على التجارة والتنمية: الانتقال إلى وضع طبيعي جديد*، فضلا عن التقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد بشأن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (A/75/281). وأصدر البرنامج الفرعي منشورا خاصا على سبيل *المتابعة لتقرير التجارة والتنمية لعام 2019*، يحمل العنوان التالي: "From the great lockdown to the great meltdown: developing country debt in the time of COVID-19" (من الإغلاق الكبير إلى الانهيار الكبير: ديون البلدان النامية في عصر كوفيد-19)، يُبيّن فيه كيف جمعت الجائحة بين صدمة حادة في مجال العرض ناجمة عن عمليات الإغلاق الشامل الواسعة النطاق والمطولة لاقتصادات بأكملها، مما دفع بحكومات البلدان المتقدمة والبلدان النامية إلى الاقتراض لتمويل البرامج الاقتصادية والاجتماعية ومساعدة سكانها أثناء عمليات الإغلاق الشامل، وبين صدمة أكثر حدّة أصابت البلدان النامية ومسّت موقعها إزاء الديون الخارجية السيادية، وذلك بسبب أوضاعها الهشة بالفعل على مدى السنوات القليلة الماضية. ونتيجة لذلك، تضمّن المنشور الخاص الصادر على سبيل المتابعة *لتقرير التجارة والتنمية لعام 2019* دعوةً إلى أن تتخذ البلدان المدينة إجراءات منسّقة لتشكيل جداول الأعمال الدولية المستقبلية بشكل استباقي، وذكر أنّ هناك حاجة ماسة إلى اتفاقات بشأن تخفيف ديون البلدان النامية وإعادة جدولتها. وعلاوة

على ذلك، ساعد عمل البرنامج الفرعي على تعزيز المقترحات السياساتية المقدّمة من ممثلي البلدان النامية، بمن فيهم رئيس وزراء باكستان، الذي اقترح مبادرة عالمية بشأن تخفيف عبء الدين، وذكر في اتصالات مع أمانة الأونكتاد أنّ المبادرة استلهمت أفكارها من جملة من المصادر كان من بينها تحليل البرنامج الفرعي بشأن الديون، المعروض في *تقرير التجارة والتنمية لعام 2020* وفي المنشور الخاص الصادر على سبيل المتابعة *لتقرير التجارة والتنمية لعام 2019*.

الدروس المستفادة وخطط التغيير

10-42 خرج البرنامج الفرعي بدرس مفاده أنّ هناك، في الحالات الاستثنائية كالجائحة، طلبا متزايدا من المجتمع الدولي من أجل الحصول في الوقت المناسب على معلومات مستكملة عن الآثار الاقتصادية لمختلف الخيارات السياساتية، وعلى تحليل متنوع لتحديات الاقتصاد الكلي والتحديات المالية التي تواجه البلدان النامية على وجه الخصوص. وتطبيقا لهذا الدرس، وعلى غرار التحديث الذي أصدره في شهر نيسان/أبريل 2020 *لتقرير التجارة والتنمية*، سيُصدر البرنامج الفرعي متابعات لأبحاثه ضمن الحالات التي شهدت فيها بيئة الاقتصاد الكلي العالمية صدمة كبيرة تبرر مثل هذه الأنشطة. وفي عام 2020، كانت ردود الفعل الواردة من الدول الأعضاء ومن المجتمع المدني بشأن أهمية هذه الأنواع من الأنشطة إيجابيةً للغاية، وأثبت البرنامج الفرعي قدرته على تحديث بحوثه بسرعة لتعكس الوقائع الاقتصادية الجديدة والناشئة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

10-43 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من تقلّص مخاطر قضايا الديون وحدّتها في البلدان النامية وذلك من خلال اقتراح تدابير متعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين ووضع إطار أكثر عدلا في مجال جدولة الديون، مع استمرار ما لا يقل عن 30 بلدا من البلدان النامية في بناء قدراتها على إدارة الديون (انظر الجدول 10-5).

الجدول 10-5
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
–	تزويد البلدان النامية بتحليل للتحديات الراهنة التي تواجه قدرتها على تحمل الديون، وبمنبر لمناقشة سبل تحسين الآلية العالمية لإعادة جدولة الديون	طرح قضايا الديون وتدابير السياسة العامة من خلال مقترحات ومبادرات يقدمها ممثلو البلدان النامية، بما في ذلك من خلال مبادرة عالمية بشأن تخفيف عبء الديون عن البلدان النامية اقترحها رئيس وزراء باكستان استنادا إلى عمل البرنامج الفرعي كما هو معروض في *تقرير التجارة والتنمية لعام 2020*	مواصلة طرح قضايا الديون في المحافل الدولية من خلال تنظيم مؤتمر دولي بشأن الديون يشارك فيه أفراد يمثلون على الأقل 40 من البلدان والمؤسسات الدولية لمناقشة المزيد من التدابير الهادفة إلى التخفيف من عبء الديون	تقلّص مخاطر قضايا الديون وحدّتها في البلدان النامية من خلال اقتراح تدابير متعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون ووضع إطار أكثر عدلا في مجال جدولة الديون، مع استمرار ما لا يقل عن 30 بلدا من البلدان النامية في بناء قدراتها على إدارة الديون

الولايات التشريعية

10-44 ترد أدناه قائمة بجميع الولايات الموكلة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

188/66	التصدي للتقلب المفرط للأسعار في أسواق الغذاء وأسواق المال والسلع الأساسية المتصلة بها	126/75	تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني
		205/75	القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية
227/72	دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط	206/75	تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة
205/74	الشمول المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة		
20/75	اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف	225/75	نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

المنجزات المستهدفة

10-45 يعرض الجدول 10-6 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 10-6

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**11**	**8**	**10**	**8**
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة، بما في ذلك التقارير عن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية، وتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، والتكلفة الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال، وحالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها	5	4	5	4
2 - التقرير ووثائق المعلومات الأساسية للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)	1	–	–	–
3 - التقارير المقدمة إلى مجلس التجارة والتنمية، بشأن مسائل منها قضايا تمويل التنمية والمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، ولمحة عامة عن *تقرير التجارة والتنمية*	3	2	3	2
4 - التقارير المقدمة إلى لجنة التجارة والتنمية ولجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية	1	1	1	1
5 - التقارير المقدمة إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**43**	**13**	**24**	**18**
6 - اجتماعات الجمعية العامة (اللجنة الثانية) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية	4	4	4	4
7 - اجتماعات الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية	25	1	–	–
8 - الدورات السنوية والتنفيذية لمجلس التجارة والتنمية	3	3	3	3
9 - اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي	2	2	2	2
10 - اجتماعات لجنة التجارة والتنمية واجتماعات الخبراء المتعددة السنوات ذات الصلة	3	3	3	3
11 - اجتماعات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية	6	–	6	6
12 - مؤتمر إدارة الديون	–	–	6	–

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
باء - **توليد المعارف ونقلها**				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**19**	**19**	**19**	**17**
13 - مشروع تعزيز القدرات العامة والخاصة و/أو الدولية المتصلة بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني	1	1	1	1
14 - مشروع تطوير التجارة في الخدمات للبلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا	1	1	1	–
15 - مشروع تسخير السياسات الإنمائية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجنوب الأفريقي	1	1	1	–
16 - مشاريع تركيب وتحديث وصيانة نظام إدارة الديون والتحليل المالي	15	15	15	15
17 - مشروع قياس تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**126**	**136**	**126**	**145**
18 - حلقات دراسية وحلقات عمل مقدمة إلى مقرّري السياسات، بشأن مواضيع تشمل صياغة التوصيات المتعلقة بالاستراتيجيات والسياسات الإنمائية، والاقتراض والإقراض السياديين، والعولمة والتجارة والتنمية	30	30	30	28
19 - مناقشات خبراء مخصصين بشأن مسائل منها النمو الشامل وأهداف التنمية المستدامة، والترابط بين التجارة والمالية والاستثمار والتكنولوجيا وسياسات الاقتصاد الكلي	6	6	6	7
20 - دورات تدريب مقدمة في إطار نظام إدارة الديون والتحليل المالي إلى المديرين ومدققي الديون من بلدان مختارة فيما يتعلق بتسجيل بيانات الديون والإبلاغ وإحصاءات الديون وتحليل الديون وتدقيق الديون	90	100	90	110
المنشورات (عدد المنشورات)	**11**	**9**	**10**	**10**
21 - *تقرير التجارة والتنمية*	1	1	1	1
22 - *الدليل الإحصائي للأونكتاد*	1	1	1	1
23 - *لوحة متابعة إنجاز أهداف التنمية المستدامة (SDG Pulse)*	1	1	1	1
24 - *التنمية والعولمة: حقائق وأرقام*	1	–	–	–
25 - دراسات عن مسائل من بينها الديون الخارجية، والأزمات المالية في البلدان النامية، والهيكل المالي الدولي، والتنمية الاقتصادية الفلسطينية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتكامل الإقليمي	7	6	7	7
المواد التقنية (عدد المواد)	**12**	**18**	**12**	**12**
26 - موجزات السياسات والموجزات الإحصائية بشأن مسائل متعلقة بالاقتصاد الكلي والتنمية والتمويل والديون والتحول الهيكلي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب	6	6	6	5
27 - الموجزات القطرية الإحصائية الاقتصادية والبحرية	2	2	2	2
28 - وثائق وبرامجيات نظام إدارة الديون والتحليل المالي	3	5	3	3
29 - المواد التدريبية المتعلقة بإدارة الديون	1	4	1	2
30 - إعداد ورقة عن التدفقات المالية غير المشروعة وتقديمها إلى اللجنة الثانية بناء على طلب الدول الأعضاء	–	1	–	–

جيم - **المنجزات المستهدفة الفنية**

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية إلى مقرّري السياسات، بما في ذلك ما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية، والتحول الهيكلي، وسياسة النمو (مجموعة العشرين)، وإعادة التفاوض بشأن الدين في نادي باريس، وعدم الاستقرار المالي، والقدرة على تحمل الدين، والقدرة الإحصائية في مجال التجارة والتنمية.

قواعد البيانات والمواد الرقمية الفنية: قاعدة البيانات المالية للأونكتاد؛ وقاعدة بيانات واضعي النماذج الكلية للاقتصاد العالمي؛ ومركز الأونكتاد للبيانات الإحصائية، الذي يبلغ عدد مستخدميه حوالي 000 250 مستخدم ويسجل سنويا 000 500 زيارة يتم الاطلاع فيها على 8 ملايين صفحاته؛ ومؤشرات الإجهاد المالي والقدرة على تحمل الدين.

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إقامة محاضرات وعروض عن الديون الخارجية وتمويل التنمية والمسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإنمائية؛ وإعداد نشرات إخبارية إلكترونية وكتيبات عن نظام إدارة الديون والتحليل المالي وعن المعهد الافتراضي للتجارة والتنمية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إعداد نشرات صحفية؛ وتنظيم مؤتمرات صحفية ومقابلات، بما في ذلك عن ديون البلدان النامية والتمويل الخارجي، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتكامل الإقليمي، وتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: نظام إدارة الديون والتحليل المالي؛ والمعهد الافتراضي للتجارة والتنمية؛ وإحصاءات الأونكتاد.

البرنامج الفرعي 2
الاستثمار والمشاريع

الهدف

10-46 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوض بالنمو الشامل والتنمية المستدامة من خلال الاستثمار وتنمية المشاريع بغية بناء القدرات الإنتاجية، والتنويع الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل.

الاستراتيجية

10-47 للإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي مساعدة الدول الأعضاء، من خلال البحوث وتحليل السياسات والمساعدة التقنية، على تصميم وتنفيذ سياسات فعالة على الصعيدين الوطني والدولي، بما يكفل تعزيز الاستثمار وريادة الأعمال لتحقيق التنمية المستدامة. وهذا ما سيساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف 1 و 8 و 10 و 17، فضلا عن جميع الأهداف الأخرى، وذلك من خلال زيادة تعبئة التمويل العام والخاص نحو القطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضا برصد وتقييم وتحليل الاتجاهات والآفاق الإقليمية والعالمية في مجال الاستثمار الدولي، وبإعداد *تقرير الاستثمار العالمي* السنوي وغيره من المنشورات التحليلية عن الاستثمار الدولي لأغراض التنمية. وسيجري أيضا عمليات استعراض لسياسات الاستثمار الوطنية، وسيساند الحوار السياساتي حول نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، وسيدعم ويصمم اتفاقات استثمار دولية جديدة تتماشى بشكل أفضل مع الأهداف الإنمائية المتَّفق عليها وطنيا ودوليا. وسيتولى أيضا إسداء المشورة إلى الحكومات بشأن تشجيع الاستثمار وتيسير الأعمال والتمويل الابتكاري من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بسبل منها أسواق الأوراق المالية والصناديق المؤسسية. وعلاوة على ذلك، سيساعد البرنامج الفرعي الدول الأعضاء على تعزيز القدرة التنافسية الدولية لمشاريعها من خلال سياسات المشاريع الرامية إلى تحفيز تنمية المشاريع، وكذلك من خلال التشجيع على أفضل الممارسات في مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات والمحاسبة والإبلاغ. وهو أيضا سيشجع على الحوار وتبادل أفضل الممارسات المتعلقة بقضايا الاستثمار وتنمية المشاريع من خلال آليات بناء التوافق في الرأي وفي إطار المنتدى العالمي للاستثمار.

10-48 ويعتزم البرنامج الفرعي مساعدة الدول الأعضاء على تناول المسائل المتصلة بكوفيد-19 من خلال تقديم تقييم لتأثير الجائحة على الاستثمار وعلى سلاسل القيمة العالمية وتنمية المشاريع، فضلا عن تقديم المشورة في مجال السياسات والأطر والأدوات خلال مرحلة التعافي وما بعدها.

10-49 ومن المتوقع أن يحقق العمل المذكور أعلاه النتائج التالية:

(أ) زيادة قدرة البلدان النامية على بذل الجهود من أجل سد الفجوات المتصلة بالاستثمار في أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) تحسين قدرة البلدان على معالجة المسائل الرئيسية والمسائل الناشئة المتصلة بالاستثمار وبسياسات الاستثمار التي تعزز التنمية، بما في ذلك المسائل المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وببعدها الإنمائي؛

(ج) الاستفادة من موارد إضافية وتوجيهها نحو تحقيق أهداف تنمية الاستثمار العالمي؛

(د) تحسين فهم القضايا المتعلقة بتنمية المشاريع والقدرة على زيادة الإمكانات الإنتاجية وتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة من خلال سياسات تنمية المشاريع؛

(هـ) زيادة وعي الدول الأعضاء بالسياسات والابتكارات والأدوات الهادفة إلى كسب الزخم ودفع عجلة الاستثمار في التنمية المستدامة، والمنبثقة عن تكثيف الحوار وتبادل أفضل الممارسات.

10-50 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر بشأن المسائل المتصلة بكوفيد-19 عن تخفيف أثر هذه الجائحة على قدرة الدول الأعضاء على اجتذاب الاستثمار في التنمية والاستفادة منه، وعن تعزيز انتعاش القطاع الخاص لديها.

الأداء البرنامجي في عام 2020

10-51 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتائج المبينة أدناه التي ظهرت خلال عام 2020، وكذا الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

رصد آثار الجائحة على الاستثمار وعلى تنمية المشاريع والتخفيف من تلك الآثار

10-52 من المرجّح أن يكون لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أثر فادح على الاقتصاد العالمي، وتأثير كبير على تمويل التنمية، بما في ذلك على المجموع العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، التي يتوقع أن تنخفض بنسبة تصل إلى 45 في المائة في البلدان النامية. وما فتئ البرنامج الفرعي يرصد أثر الجائحة على الاستثمار وتنمية القطاع الخاص، فضلا عن الآثار المترتبة على التنمية. وهو قد ركز على البحوث وتحليل السياسات للمساعدة في التخفيف من هذا الأثر، وأنتج تحليلات للبيانات والاتجاهات وقضايا الاستثمار من أجل تيسير صنع القرارات وتقرير السياسات. وعزز البرنامج الفرعي أيضا برامجه في مجال بناء القدرات، مما أتاح استمرارية الأعمال التجارية، وذلك مثلا من خلال توفير منصات حكومية إلكترونية وتعزيز قدرة الأطراف المعنية في القطاعين العام والخاص على الصمود. وشجّع كذلك على تبادل أفضل الممارسات فيما بين الدول الأعضاء من أجل إحراز فهم أفضل لأثر جائحة كوفيد-19 على الاستثمار وتطوير المشاريع، وللسياسات ذات الصلة في مجال تحقيق التعافي.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

10-53 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة عدد الدول الأعضاء التي تستفيد من الأدوات الإلكترونية التي ينقحها ويقدّمها برنامج الأونكتاد بشأن الاستثمار وتنمية المشاريع. وساعدت هذه الأدوات الإلكترونية أيضا الدول الأعضاء على التخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 في عام 2020 (انظر الشكل الأول من الباب 10).

الشكل الأول من الباب 10

مقياس الأداء: مجموع عدد الدول الأعضاء التي تستخدم الأدوات الإلكترونية التي وضعها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (تراكمي)

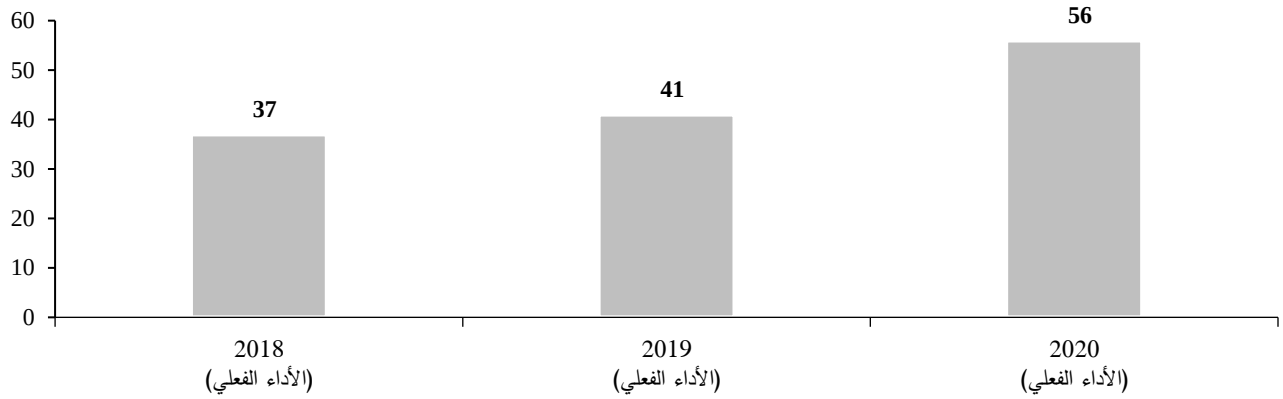

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

10-54 بسبب التأثيرات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في عام 2020، أرجأ البرنامج الفرعي عددا من الاجتماعات إلى عام 2021، مثل الاجتماعات التي ستنظَّم في إطار الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية، والدورة الثانية عشرة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، والعديد من الاجتماعات المتعلقة بالمنتدى العالمي للاستثمار. وأدخل البرنامج الفرعي أيضا تغييرا على نهجه في تنظيم حلقات العمل، مما أدى إلى زيادة عدد الحلقات الدراسية الشبكية، ومنها تلك المعنية بتعزيز الاستثمار وتيسيره بهدف مساعدة وكالات ترويج الاستثمار على التعامل مع الركود الاقتصادي، وبريادة الأعمال من أجل مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وريادة الأعمال في أعقاب جائحة كوفيد-19.

10-55 غير أن البرنامج الفرعي، ضمن النطاق العام لأهدافه وولاياته، قد حدد في الوقت نفسه أنشطة جديدة وأنشطة معدلة من أجل مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة المشاكل المتصلة بجائحة كوفيد-19، وذلك بالتركيز في بحوثه وتحليلاته السياساتية على أثر الجائحة على الاستثمار وتنمية المشاريع، وتقديم المساعدة الموجهة إلى خطط الإنعاش، وتسهيل تبادل أفضل الممارسات فيما بين البلدان. فعلى سبيل المثال، تناول *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2020* بالبحث مسألة تطوّر الإنتاج الدولي وسلاسل القيمة العالمية، وقام بتحليل آخر التطورات في مجال التدابير السياساتية الجديدة لتعزيز الاستثمار وتيسيره وتنظيمه عبر العالم، وقدم معلومات مستكملة عن معاهدات الاستثمار وإصلاحها. وقدمت سلسلة *Global Investment Trends* (الاتجاهات العالمية في مجال الاستثمار) تحليلا منتظما لأثر الجائحة على المجموع العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر وعلى سلاسل القيمة العالمية، ومعلومات عن عمليات التصدي للجائحة من حيث سياسات الاستثمار. وقدم البرنامج الفرعي أيضا تحليلا متعمقا للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، واستعرض التقدم المحرز على الصعيد العالمي، واقترح مسارات عمل ممكنة. وأسفر ذلك عن إعادة صياغة المنجزات المستهدفة في مجال تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، حيث نسق البرنامج الفرعي استجابة منظومة الأمم المتحدة في مجال التمويل الخارجي ونمو الوظائف، وقدم دعم موضوعيا للاجتماعات على مستوى القمة وللاجتماعات الوزارية المعنية بتمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده. وقد أسهمت المنجزات المستهدفة المعدَّلة والجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، مثلما ذُكر في النتيجة الناشئة لعام 2020 الواردة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

10-56 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 باعتبارهما تحديثا للنتيجتين المعروضتين في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي فهُما تظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 كليهما. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تهيئة بيئة مواتية للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة[58]

الأداء البرنامجي في عام 2020

10-57 استمر البرنامج الفرعي في مساعدة الدول الأعضاء على حفز الاستثمار لدعم التنمية المستدامة، وفي مساعدتها ضمن القطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، واصل البرنامج الفرعي استعراض اتجاهات الاستثمار العالمية في القطاعات الرئيسية ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل المشاريع، حيث قام بتحديث البيانات المعروضة ضمن أول عدد من *دورية رصد اتجاهات الاستثمار في مجال أهداف التنمية المستدامة*، الصادرة في عام 2019. وعلى الرغم من أن التقدم المحرز في مجال الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة قد أصبح واضحا الآن ضمن 6 من أصل 10 قطاعات ذات صلة بالأهداف، فإن النمو العام لا يرقى إلى مستوى الاحتياجات. وبما أنّ الحاجة تدعو إلى الأخذ بنهج قائم على مزيد الاتساق في إدماج هذه الأهداف ضمن أطر سياسات الاستثمار الوطنية ونظام اتفاقات الاستثمار الدولية، قام البرنامج الفرعي بعرض ست مجموعات سياساتية ترمي إلى حفز القطاع الخاص على مزيد الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وقدم البرنامج الفرعي أيضا مساعدة في بناء القدرات للدول الأعضاء بهدف إدماج هذه الأهداف ضمن سياساتها الاستثمارية، وواصل تقديم توصيات ملموسة لتعزيز وزيادة الاستثمار في التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تطوير مجموعة من المشاريع القابلة للتمويل المصرفي بُغية اجتذاب الاستثمار في القطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة وفي المشاريع المتصلة بالأهداف القابلة لهذا التمويل. كما دخل البرنامج الفرعي في شراكة مع مؤسسات أخرى لتيسير زيادة قدرات تصنيع المستحضرات الصيدلانية لدى البلدان النامية، وذلك من أجل تنويع إنتاج هذه البلدان والمساهمة في قدرتها التصنيعية العالمية، وواصل تشجيع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة من خلال المنصات العالمية، ومنها الفعاليات التي تُعقد على هامش المنتدى العالمي للاستثمار.

10-58 وأسهم العمل المذكور أعلاه في الوصول بنسبة 82 في المائة من الجهات المستفيدة من مساعدة الأونكتاد إلى الإبلاغ عن التنفيذ الناجح لتوصيات واستراتيجيات وسياسات هدفها اجتذاب الاستثمار في القطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، وهو رقم يتجاوز الهدف المحدد في 80 في المائة ضمن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

10-59 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وذلك وفق مقتضيات الولاية الموكلة إليه. وللإسهام في إحراز المزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي مساعدة الدول الأعضاء على إدماج أهداف التنمية المستدامة ضمن استراتيجياتها الاستثمارية واستراتيجياتها لتنمية القطاع الخاص. ويرد التقدم المتوقّع بهذا الشأن ضمن مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 10-7).

(58) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 12)).

الجدول 10-7

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
البلدان تبلغ عن نقص في الوعي والفهم والقدرة على التنفيذ لدى مقرري السياسات والمستثمرين بشأن سياسات الاستثمار والأدوات اللازمة لجذب الاستثمارات في القطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة	الجهات المستفيدة تشرع في استخدام الأطر والأدوات المتعلقة باجتذاب الاستثمار في القطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة	اثنان وثمانون في المائة من الجهات المستفيدة من مساعدة الأونكتاد تقدّم التقارير عن التنفيذ الناجع للتوصيات والاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى اجتذاب الاستثمار في القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة	ثمانون في المائة من الجهات المستفيدة من مساعدة الأونكتاد تقدم التقارير عن التنفيذ الناجع للتوصيات والاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى اجتذاب الاستثمار في القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة (زيادة عدد البلدان المستفيدة خلال العام)	خمس وثمانون في المائة من الجهات المستفيدة من مساعدة الأونكتاد تقدم التقارير عن التنفيذ الناجع للتوصيات والاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى اجتذاب الاستثمار في القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة (زيادة عدد البلدان المستفيدة خلال العام)

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: سلسلة من الاستثمارات لسد الثغرة في تمويل أهداف التنمية المستدامة[59]

الأداء البرنامجي في عام 2020

10-60 وسّع البرنامج الفرعي نهجه المتعلق بسلسلة الاستثمار العالمية التي تشارك فيها كل الأطراف المعنية بالاستثمار والتنمية. ويوجد من بين هذه الأطراف مقررو السياسات والمفاوضون على معاهدات الاستثمار، ووكالات تشجيع الاستثمار، والمصارف المركزية، وأسواق الأوراق المالية، ومديرو الصناديق السيادية، إضافة إلى المؤسسات المتعددة الجنسيات، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمؤسسات الأسرية، والمناطق الاقتصادية الخاصة، ونقاط البداية والنهاية ضمن سلسلة الاستثمار، وذلك بهدف سدّ النقص في تمويل أهداف التنمية المستدامة. وقد شارك البرنامج الفرعي في عدة مبادرات تهدف إلى المساعدة على إعادة توجيه الأسواق المالية نحو الأخذ التام بالاستدامة، وإلى إبرام اتفاقات استثمارية جديدة ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة، وتغيير عقلية دوائر الأعمال. وشمل ذلك الانخراطَ في عمل استثماري مؤسسي جديد، وإجراء البحوث وتحليل السياسات عن كيفية الاستفادة من التمويل المستدام والاستثمار المؤسسي الطويل الأجل للمساهمة في إقامة اقتصاد أكثر استدامة وشمولا، وإطلاق إطار جديد يتيح للمستثمرين المؤسسيين ولمديري الأصول التعامل مع الاستدامة وفق ما يتماشى مع نماذجهم التشغيلية وأولوياتهم الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، أطلق البرنامج الفرعي مبادرة المؤسسات الأسرية من أجل التنمية المستدامة، وذلك بغية زيادة حفز الشركات على إدماج الاستدامة ضمن استراتيجيات أعمالها التجارية، والعمل كنموذج يشجع المشاريع التجارية على أن تقبل على دعم أهداف التنمية المستدامة. وقد وقّع 280 من المؤسسات الأسرية على تعهّد المبادرة من أجل تعزيز نموذج أعمال قائم على المزيد من المبادئ، حيث ضبط هذا التعهد مجموعة كاملة من مؤشرات الاستدامة بالنسبة للمؤسسات الأسرية.

(59) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

10-61 وأسهم العمل المذكور أعلاه في التزام 668 من الأطراف المعنية بالاستثمار بمبادئ الأونكتاد وتوصياته، وهو رقم تجاوز الهدف الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، والمحدد في 651 جهة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

10-62 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وذلك وفق مقتضيات الولاية الموكلة إليه. وللإسهام في إحراز المزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي توسيع نطاق دائرة الأطراف المعنية بتنمية الاستثمار وإشراكها وحشدها من أجل الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. ويرد التقدم المتوقع بهذا الشأن ضمن مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الثاني من الباب 10).

الشكل الثاني من الباب 10

مقياس الأداء: مجموع عدد الجهات المعنية بالاستثمار الملتزمة بمبادئ وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

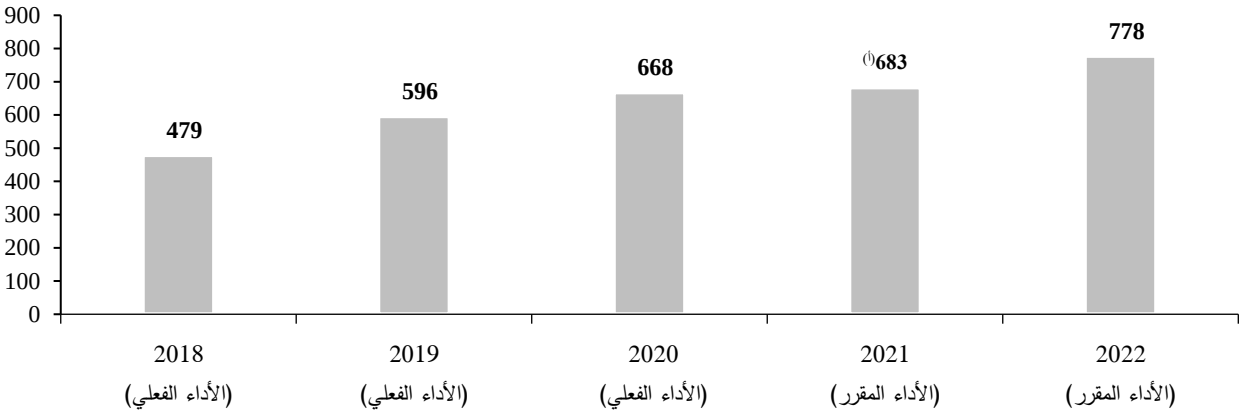

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: الاستثمار وتنمية المشاريع لبلوغ التعافي والقدرة على الصمود

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

10-63 رغم إحراز بعض التقدم ضمن قطاعات محددة ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة، لا يزال الاستثمار العالمي بعيدا عن الهدف المتمثل في سدّ نقص الاستثمار في هذه الأهداف. وعلاوة على ذلك، قد يكون لجائحة كوفيد-19 أثر كبير على الاستثمارات المتصلة بهذه الأهداف نظرا للقيود المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود في البلدان النامية. وتشير البحوث الأولية التي أجراها البرنامج الفرعي إلى احتمال أن يشهد التقدم المحرز في هذا الاستثمارات خلال السنوات القليلة الماضية تراجعًا.

الدروس المستفادة وخطط التغيير

10-64 خرج البرنامج الفرعي بدرس مفاده أن عوامل الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتضافرة الناجمة عن الجائحة أثبتت أن لها آثارا كبيرة على الإنتاج الدولي ضمن سياق طويل الأجل من التحولات، وأحدثت زيادة في طلب الدول الأعضاء على الخدمات الاستشارية المخصصة. وهذا ما جعل البرنامج الفرعي يدرك أهمية خدماته الاستشارية ضمن سياق جائحة

كوفيد-19، ويلجأ إلى العمل مع شركائه ومع الدول الأعضاء من أجل تقييم الاحتياجات المالية الناجمة عن الجائحة والمساهمة في الجهود المبذولة لتعبئة الموارد الجديدة اللازمة للتعافي، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز أطر الاستثمار والمشاريع، التي تفضي إلى إعادة الإعمار الشامل والمستدام. وسيسعى البرنامج الفرعي، عند تطبيق هذا الدرس، إلى تعزيز أشكال جديدة من الشراكات ومن الأدوات المالية المعنية بموضوع الاستدامة وذلك بغية تعبئة موارد جديدة دعما للتعافي من الأوبئة وتحقيق التنمية المستدامة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

10-65 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة عدد الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الصناديق المعنية بموضوع الاستدامة، التي تبلغ عن العمل في أنشطتها بأدوات الأونكتاد المتصلة بالاستثمار لأغراض التنمية المستدامة، مثل إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة والتوجيهات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية (انظر الشكل الثالث من الباب 10).

الشكل الثالث من الباب 10

مقياس الأداء: مجموع عدد الجهات المعنية التي تعمل في أنشطتها بأدوات الأونكتاد التي طورها البرنامج الفرعي فيما يتصل بالاستثمار من أجل التنمية المستدامة (تراكمي)

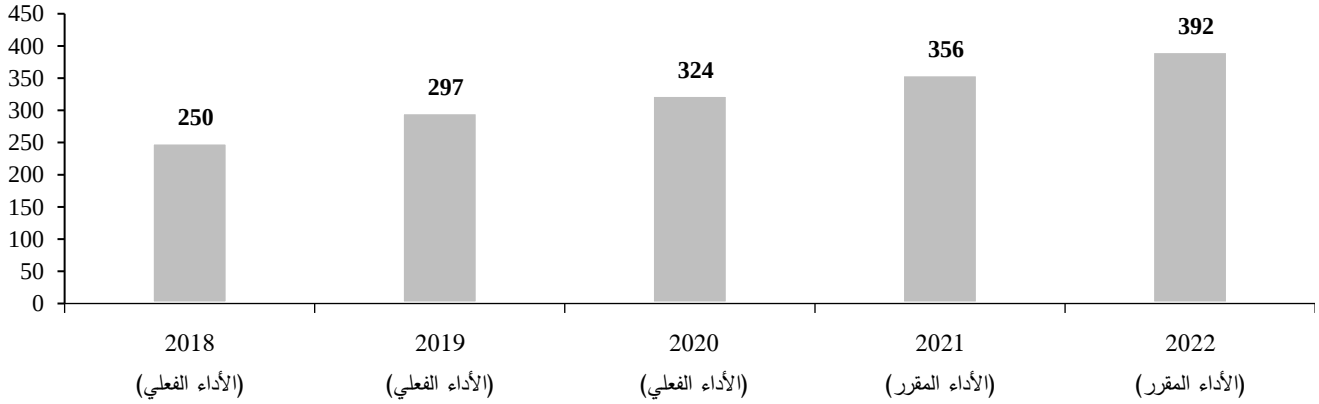

الولايات التشريعية

10-66 ترد أدناه قائمة بجميع الولايات الموكلة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

207/75	تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة	211/75	مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة

المنجزات المستهدفة

10-67 يعرض الجدول 10-8 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 10-8

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**9**	**8**	**8**	**8**
1 - تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة عن ريادة الأعمال من أجل تحقيق التنمية المستدامة	1	2	1	1
2 - التقرير ووثائق المعلومات الأساسية للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	1	–	–	–
3 - التقارير المقدمة إلى مجلس التجارة والتنمية عن الاستثمار من أجل التنمية	1	1	1	1
4 - التقارير المقدمة إلى لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية واجتماعات الخبراء ذات الصلة	4	2	4	4
5 - التقارير المقدمة إلى فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ	2	3	2	2
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**68**	**21**	**24**	**24**
6 - اجتماعات الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية	24	1	–	–
7 - اجتماعات مجلس التجارة والتنمية	2	3	2	2
8 - اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي	2	2	2	2
9 - اجتماعات لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية واجتماعات الخبراء ذات الصلة	14	2	14	14
10 - اجتماعات فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ	6	6	6	6
11 - اجتماعات المنتدى العالمي للاستثمار	20	5	–	–
12 - اجتماعات مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده	–	2	–	–
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**52**	**68**	**60**	**60**
13 - مشاريع تحليل قضايا الاستثمار الإقليمية	3	3	3	3
14 - المشاريع المتعلقة باستعراضات سياسات الاستثمار وتعزيز تيسير الاستثمار	8	12	8	8
15 - المشاريع المتعلقة بالمناطق الاقتصادية الخاصة	–	–	2	2
16 - المشاريع المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية	8	8	8	8
17 - مشاريع تشجيع الاستثمار وتيسيره	3	3	3	3
18 - المشاريع المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية من أجل التنمية	–	–	1	1
19 - المشاريع المتعلقة بأدلة الاستثمار	4	4	2	2
20 - مشاريع تيسير الأعمال	10	16	10	10
21 - المشاريع المتعلقة بتنمية المشاريع وروابط الأعمال	4	4	3	3
22 - مشاريع برنامج تنمية تنظيم المشاريع	5	5	6	6
23 - المشاريع المتعلقة بالمحاسبة والإبلاغ	2	8	3	3
24 - المشاريع المتعلقة بمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الشامل وأهداف التنمية المستدامة	5	5	5	5
25 - المشاريع المتعلقة بالمستثمرين المؤسسيين	–	–	2	2
26 - المشاريع المتعلقة بالأعمال التجارية الأسرية	–	–	2	2
27 - المشاريع المتعلقة بالاستثمار المسؤول	–	–	2	2

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**107**	**123**	**107**	**107**
28 - حلقات دراسية عن الاستثمار الأجنبي المباشر وأبعاده الإنمائية ومواضيع *تقرير الاستثمار العالمي*	6	7	6	6
29 - حلقات عمل تدريبية بشأن أفضل الممارسات في مجال السياسات الوطنية والدولية المتعلقة بالاستثمار	8	8	4	4
30 - حلقات عمل وطنية متعلقة باستعراضات سياسات الاستثمار والمتابعة وتعزيز تيسير الاستثمار	10	6	14	14
31 - حلقات عمل تدريبية بشأن إحصاءات الاستثمار الدولي ومنهجيات الدراسة الاستقصائية	5	5	5	5
32 - مناقشات خبراء مخصصين بشأن مسائل متعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر	3	4	3	3
33 - حلقات عمل تدريبية بشأن تشجيع الاستثمار وتيسيره مقدمة إلى واضعي السياسات ومسؤولي وكالات تشجيع الاستثمار والدبلوماسيين	14	14	10	10
34 - حلقات عمل تدريبية متعلقة بالتفاوض بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية وتنفيذها وإصلاحها	15	16	15	15
35 - مناقشات خبراء مخصصين بشأن سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة	4	4	4	4
36 - حلقات عمل تدريبية بشأن الملكية الفكرية من أجل التنمية	10	10	10	10
37 - حلقات عمل تدريبية بشأن سياسات تنمية المشاريع	16	22	16	16
38 - حلقات دراسية للتدريب على المحاسبة والإبلاغ عن مدى الاستدامة	6	7	6	6
39 - حلقات عمل وحلقات دراسية بشأن مسائل متعلقة بالاستثمار المسؤولة	4	9	4	4
40 - مناقشات خبراء مخصصين بشأن مسائل متعلقة بالقدرة التنافسية للمشاريع	6	11	6	6
41 - حلقات دراسية بشأن المستثمرين المؤسسيين والتنمية المستدامة	–	–	2	2
42 - مناقشات خبراء مخصصين بشأن الأعمال التجارية الأسرية	–	–	2	2
المنشورات (عدد المنشورات)	**25**	**31**	**25**	**25**
43 - *تقرير الاستثمار العالمي* ولمحة عامة عنه	2	2	2	2
44 - منشورات عن مسائل الاستثمار من أجل التنمية، بما في ذلك *مجلة الشركات عبر الوطنية*، وأفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا، والاستثمار المسؤول	7	10	7	7
45 - منشورات عن سياسات الاستثمار من أجل التنمية، بما في ذلك *تعزيز تيسير سياسات الاستثمار، واستعراضات سياسات الاستثمار، ومرصد السياسات الاستثمارية*	9	10	9	9
46 - منشورات عن تشجيع الاستثمار وتيسيره، بما في ذلك عن الاستثمار في قطاعات أهداف التنمية المستدامة	3	4	3	3
47 - منشورات عن تنمية المشاريع، بما في ذلك عن تعافي المشاريع الصغيرة والصغيرة والمتوسطة الحجم من الجائحة	2	2	2	2
48 - منشورات عن المحاسبة والإبلاغ، بما في ذلك السلسلة السنوية عن قضايا *المحاسبة والابلاغ الدوليين*	2	3	2	2
المواد التقنية (عدد المواد)	**9**	**9**	**13**	**13**
49 - *مرصد الاتجاهات العالمية في مجال الاستثمار* (سلسلة)، بما في ذلك دورية *رصد اتجاهات الاستثمار في مجال أهداف التنمية المستدامة*	–	–	4	4
50 - أدلة الاستثمار	2	1	2	2
51 - تقارير عن التدابير المؤثرة في الاستثمار الدولي	2	2	2	2
52 - ورقات مناقشة عن اتفاقات الاستثمار الدولية	2	2	2	2
53 - موجزات سياساتية بشأن حقوق الملكية الفكرية من أجل التنمية	2	2	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
54 - مواد تدريبية بشأن تنمية المشاريع وروابط الأعمال	1	2	1	1
55 - تقرير عن اجتماع المائدة المستديرة السنوي للسفراء	–	–	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية إلى البلدان النامية، بشأن مسائل منها صياغة سياسات لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية، والإحصاءات والتحليلات المتعلقة بالاستثمار الدولي، بما في ذلك الاستثمار المسؤول؛ وتقديم الخدمات الاستشارية إلى كل من يطلبها من الدول الأعضاء، بشأن مسائل منها السياسات الوطنية واتفاقات الاستثمار الدولية والتنمية المستدامة، إضافة إلى تشجيع وتيسير الاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، وريادة الأعمال الحرة وتنمية المشاريع وتيسير الأعمال، بما يشمل التركيز على أشد الفئات ضعفا، ومعايير المحاسبة والإبلاغ؛ والقيام بالدعوة وتقديم الخدمات الاستشارية إلى ما يقرب من 200 من وكالات تشجيع الاستثمار والمناطق الاقتصادية الخاصة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في سلسلة الاستثمار العالمية ومراكز برنامج تطوير ريادة الأعمال، مع التركيز بشكل خاص على تأثير الجائحة على الاستثمار وتنمية المشاريع، لا سيما في ضوء أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030 وسبل تيسير اكتساب القدرة على الصمود والتعافي.

قواعد البيانات والمواد الرقمية الموضوعية: قواعد البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، والسياسات الوطنية، واتفاقات الاستثمار الدولية.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: تحديثات المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ؛ وإعداد الرسائل الإخبارية لبرنامج تطوير ريادة الأعمال والرسائل الإخبارية عن الاستثمار المسؤول؛ ووصول تقرير المنتدى العالمي للاستثمار إلى أكثر من 000 6 مشارك؛ وإعداد كتيبات؛ ونشرات الأخبار السريعة.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: البوابة العالمي لتسجيل المؤسسات؛ ومركز سياسات الاستثمار، الذي يزيد عدد مستخدميه سنويا عن 000 150 مستخدم.

البرنامج الفرعي 3
التجارة الدولية والسلع الأساسية

الهدف

10-68 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو الحرص على أن تكون التجارة الدولية والسلع الأساسية محركا للازدهار والشمول والتنمية المستدامة من خلال مشاركة كل الدول الأعضاء.

الاستراتيجية

10-69 للإسهام في بلوغ هذه الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي التشجيع على أن تنفذ البلدان النامية التدابير والسياسات ذات الصلة من أجل تحسين الاستفادة من منافع النظام التجاري الدولي، وذلك من خلال آليات الركائز الرئيسية الثلاث لعمل الأونكتاد (وهي البحث والتحليل؛ وبناء التوافق في الآراء؛ والتعاون التقني)، وبسبل منها تقديم مساهمات عن التجارة الدولية كمحرك للتنمية ضمن تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، وفي *تقرير أهداف التنمية المستدامة*، *وتصنيفات التعريفات العالمية*، *والحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم*. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا دعم عملية صنع القرارات التجارية والقرارات المتصلة بالتجارة لدى البلدان النامية، وذلك من أجل تحسين معالجة آثار الإعانات والتعريفات الجمركية والتدابير غير الجمركية، وبما يساعد هذه البلدان على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز تنفيذ الدول الأعضاء لتدابير تساعد على اندماجها بشكل مفيد ضمن النظام التجاري الدولي على الصعيدين الإقليمي والدولي، وذلك بوسائل منها تقديم مبادرات مصممة خصيصا للبلدان فيما يتعلق بمشاركتها في مختلف مراحل المفاوضات، وتقديم التحليلات التي تيسر تقييم السيناريوهات البديلة، ومساعدة المسؤولين الوطنيين في جميع مراحل عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، يعتزم البرنامج الفرعي تقديم المساعدة على بناء قدرات البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية حتى تعالج مشاكل التجارة والتنمية المرتبطة

بالاقتصاد القائم على السلع الأساسية، بما في ذلك مسألة الاعتماد على السلع الأساسية. وهو سيشجع أيضا على تصميم وتنفيذ أهداف في مجال التجارة والبيئة والتنمية المستدامة وفي مجال الاستراتيجيات الاقتصادية المبتكرة، وسيشجع على سنّ التشريعات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك وتحسينها وإنفاذها، من خلال توفير أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية واستعراضات الأقران، وبما يساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم صوب بلوغ الأهداف 8 و 10 و 12 و 14 و 15 و 17 من أهداف التنمية المستدامة. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا العمل كمركز تنسيق في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني ضمن السياسات التجارية، حيث سيعزز قدرة الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ سياسات تجارية تتيح للنساء الاستفادة أكثر من الفرص الناشئة عن التجارة الدولية وذلك من خلال أنشطة إقليمية وقطرية محددة ومساعدة هذه الدول على إحراز تقدم صوب بلوغ الأهداف 1 و 5 و 8 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

10-70 ويعتزم البرنامج الفرعي مساعدة الدول الأعضاء على تناول المسائل المتعلقة بكوفيد-19 من خلال مواصلة رصد وتحليل آثار الجائحة العالمية على الصناعة التحويلية والتجارة الدولية، بما في ذلك عن طريق تقديم توصيات سياساتية بعينها عن الوصول إلى التعافي بشكل أفضل ضمن قطاعات محددة، مثل قطاع السياحة العالمية واقتصاد المحيطات. وهو يعتزم أيضا مساعدة البلدان على تحديد مجموعة التدابير والإجراءات الأكثر ملاءمة لمعالجة القطاعات الاقتصادية الرئيسية المتأثرة بكوفيد-19، وذلك بوسائل منها إجراء دراسات للأسواق وتقييمات لأثر الحوافز والإعفاءات على المنافسة. وسيواصل البرنامج الفرعي تناول مسألة مراعاة المنظور الجنساني في تعافي التجارة من الجائحة، وذلك بالنظر إلى أنّ النتائج السلبية للأزمات الاقتصادية تؤثر على النساء والفتيات بشكل غير متناسب، وبحدّة أكبر عندما ترتبط الأزمات أيضا بالصحة العامة.

10-71 ومن المتوقع أن يحقق العمل المذكور أعلاه النتائج التالية:

(أ) تبسيط التدابير غير الجمركية، وعند الاقتضاء، إلغاء أو تخفيض التدابير غير الجمركية في التجارة الدولية، بما في ذلك التدابير الانفرادية، حيثما يكون هناك احتمال في أن تشكل تلك التدابير حواجز تجارية لا داعي لها، وتعزيز عملية صنع القرارات التجارية والمتصلة بالتجارة في البلدان النامية؛

(ب) تحقيق نتائج إنمائية إيجابية في المزيد من البلدان فيما يتعلق بزيادة التكامل والنشاط التجاريين؛

(ج) تحسين القدرة على اغتنام الفرص التي تتيحها تجارة السلع الأساسية وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي؛

(د) قيام عدد أكبر من البلدان إما بتعديل أو تنقيح أو تنفيذ تشريعات وأطر مؤسسية متعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك؛

(هـ) الدول الأعضاء تستغل فرص التجارة في المنتجات المفضلة بيئيا، بما في ذلك التجارة البيولوجية والصناعات الإبداعية، وتزيد من القدرات على تقييم الإمكانات الاقتصادية للقطاعات القائمة على المحيطات وعلى وضع خطط عمل متكاملة في مجال الاستخدام المستدام والتجارة؛

(و) تحسين قدرة الدول الأعضاء على تحديد ومعالجة الحواجز التجارية الجنسانية والعقبات الجنسانية فيما يتعلق بالعرض.

10-72 ومن المتوقّع أن يسفر الدعم المقرر بشأن المسائل المتعلقة بكوفيد-19 عن تخفيف تأثير الجائحة على قدرة الدول الأعضاء على الاستفادة من التجارة الدولية، وأن يسفر أيضا عن تعزيز تعافي القطاعات التجارية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

10-73 الأداء البرنامجي في عام 2020 يشمل النتيجة أدناه التي ظهرت خلال عام 2020، فضلا عن الأداء البرنامجي المعروض تحت النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز قطاعات الخدمات لدى البلدان النامية

10-74 ظلّ الأونكتاد لسنوات عديدة يشدّد على أهمية تعزيز وتنويع قطاعات الخدمات لدى البلدان النامية. ولئن كانت الخدمات، ولا سيما خدمات الهياكل الأساسية، تحسّن عملية إضافة القيمة ضمن القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتعزز العمالة، وتيسر الاتجار في قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة، فإنّ العديد من الحكومات في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموا والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، يواجه صعوبات في تحديد وتلبية احتياجات الاقتصاد المحلي من الخدمات. لذلك، يزوّد البرنامج الفرعي، بفضل عمله على استعراض سياسات الخدمات، مقرري السياسات من البلدان النامية بقائمة شاملة من الخيارات السياساتية التي تقوي قطاعات الخدمات في هذه البلدان، وتغطي هذه القائمة قطاعات متعددة بصيغة كمية توفّر لمقرري السياسات أساسا سليما لبلورة أو إعادة بلورة الاستراتيجيات والسياسات المتصلة بتطوير قطاعات الخدمات بصفة عامة أو قطاعات فرعية بعينها. وبما أنّ قطاعات الخدمات التي تعتمد عليها الاقتصادات النامية وأقل الاقتصادات نموا، مثل السياحة والضيافة وخدمات الرعاية، قد تأثرت كثيرا بالجائحة، فإن استعراضات سياسات الخدمات تؤدي دورا هاما في عملية التعافي، ولا سيما في البلدان النامية التي تهدف إلى تنويع قطاعات الخدمات لديها والابتعاد بها عن الخدمات الشخصية التقليدية إلى الخدمات التي تلزم لرفع الإنتاجية والقدرة التنافسية ضمن قطاعات الصناعة التحويلية. وفي عام 2020، وفرت عدة استعراضات لسياسات الخدمات لدى بلدان في أفريقيا، مثل أوغندا ورواندا وليسوتو والمغرب وكذا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وسائل مفيدة للتواصل مع الدول الأعضاء بشأن التزاماتها المعلنة بشأن الخدمات، المزمع تقديمها إلى الاتحاد الأفريقي بحلول نهاية عام 2020. وفي عام 2020، أجرى البرنامج الفرعي استعراضا لسياسات الخدمات في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتناول هذا الاستعراض الشامل 13 قطاعا، بما في ذلك الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية، والتأمين وخدمات التأمين، وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وخدمات النقل البري، وخدمات النقل الجوي، والخدمات السياحية، وخدمات الطاقة، وقدّم 79 من التوصيات المعنية رأسا بهذه القطاعات الخدمية. وقد أقر المؤتمر الوزاري للجماعة الاقتصادية، الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر 2019، هذا الاستعراض الأول من نوعه بالنسبة لمنظمة اقتصادية إقليمية، وأقر أيضا خطة عمل بشأن إقامة سوق للخدمات داخل الجماعة، سيتم إرساؤها بحلول عام 2030.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

10-75 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تعزيز قدرة 23 بلدا ناميا، بما في ذلك 15 بلدا في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على تنفيذ تدابير وإجراءات ميدانية محددة في مجال سياسات الخدمات حتى تكيّف تجارتها الوطنية في الخدمات مع بيئة تجارية سريعة التطور ومع فترة الانتعاش بعد الجائحة، وذلك نتيجة لعمليات استعراض سياسات الخدمات (انظر الجدول 10-9).

الجدول 10-9
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
الدول الأعضاء لديها زيادة في مستوى فهم أهمية اقتصادات الخدمات من خلال التحليل وأنشطة بناء القدرات التي يوفرها البرنامج الفرعي	استعراضات سياسات الخدمات متاحة للدول الأعضاء في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حتى تنفّذ تدابير وإجراءات ميدانية محددة في مجال سياسات الخدمات هدفها تكييف تجارتها الوطنية في الخدمات	23 من البلدان النامية جاهز لتحديث السياسات المتبعة في مجال الخدمات، بما في ذلك 15 بلدا عضوا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لديه خيارات وتوصيات سياساتية بشأن سبعة من قطاعات الخدمات (هي الطاقة،

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
		والمحاسبة، والشؤون القانونية، والشؤون المعمارية، والثقافة، والتعليم، والهندسة) المعروضة ضمن استعراضات سياسات الخدمات التي يوفرها البرنامج الفرعي

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

10-76 بسبب التأثيرات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في عام 2020، أرجأ البرنامج الفرعي أو ألغى عددا من المنجزات المستهدفة، بما في ذلك اجتماعات وفعاليات في مجال المساعدة التقنية، وأيضا منشورات تتعلق بهذه الفعاليات. وبسبب تأجيل الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد إلى عام 2021، تم أيضا تأجيل معظم الاجتماعات ذات الصلة التي سيعقدها البرنامج الفرعي. وعلاوة على ذلك، تأجّل اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى عام 2021، وكذلك نواتج المنشورات ذات الصلة، بسبب الشواغل المتعلقة بمشاكل الاتصال في البلدان النامية التي من شأنها أن تحول دون مشاركتها بفعالية في أي اجتماع افتراضي. وقد تحوّل البرنامج الفرعي، حيثما أمكن، من النهج والشكل المتبعين في أنشطة وفعاليات بناء القدرات إلى اعتماد الشكل الإلكتروني، بما في ذلك في تنظيم اجتماعات الخبراء المواضيعية والحلقات الدراسية الشبكية عن سياسة المنافسة وحماية المستهلك، وكذا الفعاليات المتعلقة بالتجارة البيولوجية واقتصاد المحيطات، حيث تمت الاستعاضة عن فعالية اقتصاد السوق بحلقة دراسية شبكية نُظّمت مع الأطراف الشريكة في اليوم العالمي للمحيطات.

10-77 غير أنّ البرنامج الفرعي قد حدّد في الوقت نفسه، وضمن النطاق العام لأهدافه، أنشطة جديدة ومعدلة لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في مواجهة المشاكل المتصلة بجائحة كوفيد-19. وأنتج العديد من الدراسات التحليلية التي تسلط الضوء على آثار الجائحة على قطاعات أو اقتصادات بعينها، مثل قطاع الخدمات، والمرأة والفئات الضعيفة، واقتصاد المحيطات، وسياسات المنافسة والمستهلكين، والممارسات التجارية التقييدية في أسواق معدات الحماية الشخصية، وقطاع السياحة، والتي تبرز أوجه الضعف لدى العديد من البلدان النامية حيال هذه الصدمات، ثم تضع التوصيات السياساتية المناسبة. وقدّم المنشور المعنون "*Global trade update 2020*" (آخر مستجدات التجارة العالمية في عام 2020)، الذي يصدر كل ثلاثة أشهر لعرض الاتجاهات والتنبؤات القصيرة الأجل في التجارة العالمية، جملةً من التوقعات الأولية بشأن التجارة العالمية، تبعا لكيفية تطور الجائحة، وأولى اهتماما خاصا للإمدادات الطبية المتصلة بمقاومة الجائحة (معدات الحماية الشخصية، والمطهرات، ومجموعات عُدد التشخيص، وأجهزة التنفس بالأوكسجين، وغيرها من المعدات الاستشفائية ذات الصلة. وقام البرنامج الفرعي أيضا بتحليل أهمية السلع الأساسية في تجارة البضائع لدى أعضاء الكومنولث، ووضع تقديرات لأثر الاضطرابات التجارية الناجمة عن الجائحة في صادرات السلع الأساسية إلى خمسة أسواق رئيسية هي: أستراليا والصين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

النتائج المقررة لعام 2022

10-78 النتائج المقررة لعام 2022 تشمل النتيجتين 1 و 2 باعتبارهما تحديثا للنتيجتين المعروضتين في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي فهُما تُظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 كليهما. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: إطلاق العنان لإمكانات التاجرات غير الرسميات العاملات عبر الحدود[60]

الأداء البرنامجي في عام 2020

10-79 بطلب من ثلاثة بلدان أعضاء شاركت في الأنشطة المتعلقة بالتاجرات غير الرسميات العاملات عبر الحدود خلال الفترة 2016-2019 (هي ملاوي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا)، أطلق البرنامج الفرعي، في شهر تشرين الأوّل/أكتوبر 2020، مجموعةً جديدة من الأنشطة المكرسة لتدريب النساء المنخرطات في التجارة غير الرسمية و/أو الصغيرة عبر الحدود على تطوير مهارات ريادة الأعمال واتباع القواعد التجارية والإجراءات الجمركية. ويُشكّل هذا العمل جزءا من المبادرة العالمية الرامية إلى أن يُحقّق قطاع المؤسسات المتناهية الصّغر والصغيرة والمتوسطة التعافي بعد الجائحة. ويجري تكرار الأنشطة على نفس الحدود التي شملها التدخّل السابق، وذلك لأن المبادرة الشاملة تهدف إلى توفير استجابة فورية ضمن سياق الوضع المتعلق بكوفيد-19. ومن المتوقع لبرنامج التدريب التجريبي الذي نُفذ في ست مناطق حدودية في ملاوي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا أن يتكرر أيضا في مراكز حدودية أخرى وربما في منطقة مختلفة، وأن يستفيد إلى مما حققه من نتائج إيجابية.

10-80 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في تحويل التاجرات من القنوات التجارية غير الرسمية إلى القنوات التجارية الرسمية للقيام بأنشطة تجارية عبر الحدود، وشجع على إضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية، كشرط مسبق لتنويع وتوسيع الأعمال التجارية والانتقال من الكفاف إلى الاستدامة. ومن بين 147 تاجرة شاركن في أنشطة التدريب، أكدت الأغلبية أن المعرفة التي اكتسبنها من التدريب على القواعد والإجراءات والحقوق والالتزامات الخاصة بالحدود قد منحتهن ثقة أكبر بقدرتهن على عبور الحدود (99 في المائة)، وهو ما أسهم في عزمهن وقدرتهن على إضفاء الطابع الرسمي على أعمالهن التجارية (98 في المائة). وهذا ما أتاح تحقيق الهدف المقرر في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 المتمثل في أن يكون أكثر من نصف النساء المدربات قادرات على اتخاذ خطوات من أجل التحول إلى القنوات التجارية الرسمية، ولديهن فكرة جيدة عن كيفية توسيع نطاق أعمالهن التجارية و/أو تنويعها.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

10-81 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وذلك وفق مقتضيات الولاية الموكلة إليه. وللإسهام في إحراز المزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيوسع البرنامج الفرعي أنشطته التدريبية على تطوير ريادة الأعمال وعلى حقوق التجارات والتزاماتهن، الموجّهة إلى التاجرات غير الرسميات و/أو صغار التاجرات العاملات عبر الحدود، ليشمل نطاق تلك الأنشطة حدودا أخرى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وربما مناطق نامية أخرى. ويرد التقدم المتوقع بهذا الشأن ضمن مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 10-10).

(60) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 12)).

الجدول 10-10

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقدر)*[أ]	*2022 (الأداء المقدر)*
نقص وعي التاجرات غير الرسميات بالإجراءات الحدودية والوثائق المطلوبة والحقوق والالتزامات، وافتقارهن إلى المهارات الأساسية في ريادة الأعمال	زيادة وعي التاجرات بالإجراءات الحدودية والوثائق المطلوبة والحقوق والالتزامات، وزيادة معرفتهن بالمهارات الأساسية في ريادة الأعمال. وأيضا وجود فوائد عائدة على موظفي الجمارك الذين يحضرون التدريب على القواعد والإجراءات التجارية	144 من أصل 147 امرأة مدربة اكتسبن القدرة على إضفاء الطابع الرسمي على أعمالهن، والفهم لكيفية توسيع نطاق أعمالهن التجارية و/أو تنويعها	بلدَان آخران على الأقل من البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء يعربان عن الاهتمام بتكرار النهج وتنفيذ البرنامج التدريبي للنساء العاملات في قطاع التجارة غير الرسمية عبر الحدود	بلدَان آخران على الأقل من البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء أو في مناطق نامية أخرى يتّخذان خطوات لتكرار النهج ولتنفيذ البرنامج التدريبي للنساء العاملات في قطاع التجارة غير الرسمية عبر الحدود

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: اقتصاد المحيطات - مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية الساحلية على جني فوائد اقتصادية من الاستخدام المستدام للموارد البحرية[61]

الأداء البرنامجي في عام 2020

10-82 في إطار مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الساحلية النامية، وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، نظّم الأونكتاد وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار ما مجموعه 12 بعثة ميدانية للحوار والتحقق مع الأطراف المعنية وذلك لفائدة 261 مشاركا منهم 42 في المائة نساء. وفي عام 2020، نظّم الأونكتاد أيضا أربعة مؤتمرات إلكترونية متعددة الأطراف خُصّصت لتقييم التحديات والفرص التي يواجهها اقتصاد المحيطات بسبب جائحة كوفيد-19، وإمكانات التجارة البيولوجية المتصلة بالمحيطات، والآثار على المستوطنات البشرية والسياحة الساحلية، والتجارة بالمواد البلاستيكية، والاستدامة والتنمية. واستُكمل ذلك بحلقة عمل للأطراف المعنية عن سلاسل قيمة سمك التونة، نُظّمت في بربادوس في أوائل عام 2020، وبتدريب شبكي لفائدة كوستاريكا على الخبرات في مجال استخدام نظم التتبع والعلامات التجارية الجماعية.

10-83 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة قدرة الدول الأعضاء على بلورة استراتيجيات اقتصادية وتجارية وطنية في مجال المحيطات، بما في ذلك صياغة استراتيجية اقتصادية وتجارية في مجال المحيطات لكلٍّ من بليز وكوستاريكا، مع التركيز على وضع خطة عمل لإحلال التجارة المستدامة في سلاسل قيمة سمك التونة واللوبستر الشوكي ومحار الملكة وسمك السواحل، حيث تجاوز مستوى هذه القدرة الهدف المحدد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 بشأن زيادة القدرة في الدول الأعضاء على صياغة استراتيجيات وطنية اقتصادية وتجارية في مجال المحيطات.

(61) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

10-84 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وذلك وفق مقتضيات الولاية الموكلة إليه. وللإسهام في إحراز المزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سينظّم البرنامج الفرعي منتدى المحيطات الرابع عن الجوانب المتصلة بالتجارة من الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، بغية ضبط الإجراءات وإعادة تنظيم الجهود من أجل إحراز التقدم والامتثال للغايات المتصلة بالتجارة من الهدف 14 في ضوء سيناريو ما بعد الجائحة، وسيواصل مساعدة الدول الأعضاء على وضع استراتيجياتها الاقتصادية والتجارية المتعلقة بالمحيطات. ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا وضع تقييمين على الأقل لسلسلة قيمة التجارة البيولوجية المتصلة بالمحيطات، فيما يتعلق بأنواع مختارة، ووضع خطة عمل إقليمية بحلول عام 2022. ويرد التقدم المتوقع بهذا الشأن في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 10-11).

الجدول 10-11

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
الدول الأعضاء لديها زيادة في مستوى فهم أهمية الاستراتيجيات الاقتصادية والتجارية الوطنية المتعلقة بالمحيطات، بما في ذلك نتيجة لمنتدى المحيطات الثاني عن الجوانب المتصلة بالتجارة من الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة	الدول الأعضاء لديها زيادة في مستوى الاهتمام، وهي تحصل على دعم أفضل في مجال صياغة الاستراتيجيات الاقتصادية والتجارية الوطنية المتعلقة بالمحيطات، بما في ذلك نتيجة لمنتدى الأمم المتحدة للتجارة	زيادة قدرات الدول الأعضاء على صياغة الاستراتيجيات الاقتصادية والتجارية الوطنية المتعلقة بالمحيطات، وذلك كنتيجة لأنشطة البرنامج الفرعي، بما في ذلك اثنتان من الدول الأعضاء (هما بليز وكوستاريكا) تضعان هذه الاستراتيجية	دولتان على الأقل من الدول الأعضاء تعتمدان استراتيجيات اقتصادية وتجارية وطنية متعلقة بالمحيطات	تحدد الدول الأعضاء الإجراءات وتعيد تنظيم الجهود من أجل إحراز تقدم وتحقيق الامتثال للغايات المتصلة بالتجارة من الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، وذلك كنتيجة للمنتدى الرابع للمحيطات؛ ويضع البرنامج الفرعي تقييمين على الأقل لسلسلة قيمة التجارة البيولوجية المتصلة بالمحيطات، فيما يتعلق بأنواع مختارة، ويضع خطة عمل إقليمية بهذا الشأن

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: رفع الحواجز التجارية - لوائح شفافة ومبسّطة من أجل تحقيق تنمية المستدامة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

10-85 تشّكل التدابير غير الجمركية، بما في ذلك اللوائح التقنية وصكوك السياسات التجارية التقليدية، تكلفة باهظة بالنسبة للتجار. وتقدر هذه التكاليف بنحو ثلاثة إلى أربعة أضعاف تكاليف التعريفات الجمركية نفسها، وهي تؤثر بشكل غير متناسب على البلدان المنخفضة الدخل وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وظهر استخدام التدابير غير الجمركية بشكل بارز خلال جائحة كوفيد-19، حيث اتخذ أكثر من 140 بلدا عددا من التدابير المؤقتة سعيا لتحقيق أهداف غير تجارية وأيضا أهداف

ذات صلة بالتجارة. وترتبط الأهداف الرئيسية بحماية الصحة العامة، فضلا عن الشواغل الاقتصادية. ومن التحديات العالمية التي يواجهها التجار مسألة اللوائح غير الشفافة وغير المتسقة. فالشفافية في التدابير غير الجمركية تقلل بالفعل، وإلى حد كبير، من تكاليف المعاملات. ولكن خلال جائحة كوفيد-19، اتُّخذت هذه التدابير في الكثير من الأحيان بشكل غير منسق ومن دون إبلاغ الشركاء التجاريين بذلك. كما أن تبسيط القواعد والتعاون يفضيان إلى المزيد من تقليص التكاليف من دون المساس بأهداف السياسات غير التجارية. بيد أنّ المتطلبات التي يتعين على التجار الوفاء بها لا يمكن الاطلاع عليه بسهولة، واللوائح كثيرا ما تكون غير منسقة داخل البلدان وفيما بينها. والتدابير الجديدة غير الجمركية، وكذا التدابير السارية بالفعل، قد تصبح، إذا لم يتم تداركها، بمثابة حواجز كبيرة أمام تحقيق أي انتعاش بعد الجائحة. لذلك، قام البرنامج الفرعي في مواجهة هذا الوضع بإعداد تصنيف دولي للتدابير غير الجمركية وذلك بالاشتراك مع سبع منظمات دولية (هي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، مما أتاح جمع البيانات عن هذه التدابير وتعميمها بانتظام على مقرري السياسات والتجار، وهو أمر بمثابة شرط مسبق لبوابات المعلومات التجارية وللنجاعة في تبسيط الإجراءات وللتعاون على المسائل التنظيمية. واستُكمل هذا العمل بدورات تدريبية حضورية وشبكية هدفها التوعية بهذه التدابير وتعزيز القدرة على معالجتها. وبزيادة استكمال البيانات عن هذه التدابير ورفع مستوى الوعي لدى مقرري السياسات، سيزداد الطلب على الشفافية وكذا استخدام بيانات التدابير غير الجمركية المتوفرة في بوابات التجارة. وللمساعدة على مواجهة هذه الزيادة، يعمل البرنامج الفرعي على تطوير ثلاث بوابات بهذا الشأن لفائدة مجموعات مختلفة من المستعملين.

الدروس المستفادة وخطط التغيير

10-86 خرج البرنامج الفرعي بدرس مفاده أن التحديثات المنتظمة للبيانات عن التدابير غير الجمركية وعن استدامة مبادرة الشفافية تقتضي من البرنامج الفرعي أن يتواصل مع الحكومات والمسؤولين الحكوميين ويتفاعل معهم باستمرار. ففي السابق، كانت هذه البيانات تُجمع من مصادر رسمية متاحة للجمهور، غالبا دون تفاعل يذكر مع الحكومات التي تضع اللوائح. ويتمثل الجانب السلبي لهذا النهج في عدم تحديث بيانات البلدان بانتظام عندما لا يتوفر التمويل الخارجي. لذلك، سيسعى البرنامج الفرعي، وقد استفاد من هذا الدرس، إلى تكثيف الاتصالات مع الحكومات، بما في ذلك عن طريق مطالبتها بأن تلتزم رسميا بتعيين جهات تنسيق.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

10-87 من المتوقّع أن يُسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتّضح من زيادة عدد المستخدمين، ولا سيما المسؤولين الحكوميين والباحثين والتجار، للبيانات عن التدابير غير الجمركية المنشورة في بوابات التجارة (انظر الجدول 10-12).

الجدول 10-12
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
زيادة الوعي لدى الدول الأعضاء بارتفاع التكاليف التجارية للتدابير غير الجمركية، وإمكانات	زيادة الوعي لدى الدول الأعضاء بأهمية التدابير غير الجمركية بالنسبة للتجارة الدولية. وتطوير	زيادة استخدام المعلومات عن التدابير غير الجمركية المنشورة على البوابات التجارية، ليصل	زيادة استخدام المعلومات عن التدابير غير الجمركية المنشورة على البوابات التجارية، ليتم	زيادة استخدام المعلومات عن التدابير غير الجمركية المنشورة على البوابات التجارية، ليتم

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
الشفافية والتنسيق والتعاون على المسائل التنظيمية	وتحسين بوابات البيانات الخاصة بالتدابير غير الجمركية لتيسير الوصول إلى المعلومات المتعلقة بهذه التدابير التي يجمعها البرنامج الفرعي، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية	مجموع المستخدمين المسجَّلين إلى 13 000 مستخدم	تسجيل ما لا يقلّ عن 1 500 مستخدم إضافي (14 500 مستخدم في المجموع)	تسجيل ما لا يقلّ عن 2 000 مستخدم إضافي (16 500 مستخدم في المجموع)

الولايات التشريعية

10-88 ترد أدناه قائمة بجميع الولايات الموكلة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

63/35	الممارسات التجارية التقييدية	198/74	السنة الدولية للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة، 2021
186/70	حماية المستهلك	204/74	السلع الأساسية
312/71	محيطنا، مستقبلنا: نداء للعمل	216/74	تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
7/74	ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا		

المنجزات المستهدفة

10-89 يعرض الجدول 10-13 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 10-13

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**22**	**15**	**21**	**20**
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة عن التجارة الدولية والتنمية، والاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية	1	1	2	1
2 - تقرير الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ووثائق المعلومات الأساسية الخاصة بها	1	1	-	-
3 - التقارير بشأن الاتجاهات السائدة في قطاع التجارة وبشأن أنظمة التجارة ومعايير الاستدامة، والتقارير المخصصة بشأن اتجاهات وآفاق السلع الأساسية المقدمة إلى مجلس التجارة والتنمية	2	2	2	2
4 - وثائق المعلومات الأساسية للجنة التجارة والتنمية وما يتصل بها من اجتماعات الخبراء، بما في ذلك ما يتعلق بالتدابير غير الجمركية ومعايير الاستدامة	8	1	7	7

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
5 – تقارير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك	10	10	10	10
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**64**	**33**	**33**	**33**
6 – اجتماعات الجمعية العامة (اللجنة الثانية)	2	2	2	2
7 – اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	-	-	–	-
8 – اجتماعات الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية	24	10	-	-
9 – الدورات السنوية والتنفيذية لمجلس التجارة والتنمية	2	2	2	2
10 – اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي	2	3	2	2
11 – اجتماعات الدورات السنوية للجنة التجارة والتنمية وما يتصل بها من اجتماعات الخبراء	23	5	16	16
12 – اجتماعات الدورات السنوية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك	10	10	10	10
13 – الاجتماع السنوي للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة	1	1	1	1
باء – توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**21**	**27**	**24**	**20**
14 – مشاريع بناء القدرات، بما في ذلك المشاريع المتعلقة بالخدمات والتجارة والنمو الشامل، وقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، ومعايير الاستدامة، والمفاوضات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف، والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بشأن تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، ولا سيما في أقل البلدان نموا وتسوية المنازعات والدبلوماسية التجارية	9	9	13	9
15 – المشروع الخاص بجمع البيانات عن التدابير غير الجمركية ورصدها والإبلاغ عنها ونشرها	1	4	1	1
16 – المشاريع بشأن النظم المعممة والعالمية للأفضليات التجارية، وبشأن التجارة والبيئة والتنمية، وبشأن تقديم المساعدة إلى البلدان المعتمدة على السلع الأساسية من أجل تحقيق قدر أكبر من التنويع والقيمة المضافة	8	11	8	8
17 – المشاريع الرامية إلى مساعدة البلدان النامية في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وصياغة السياسات التجارية الموجهة نحو التنمية، وتعزيز الاقتصاد الإبداعي	3	3	2	2
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**124**	**124**	**125**	**108**
18 – حلقات دراسية لواضعي السياسات بشأن نظام الحل التجاري العالمي المتكامل، ونظام التحاليل والمعلومات التجارية، والتدابير غير الجمركية، ومعايير الاستدامة، والترتيبات التجارية التفضيلية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وسياسات وأطر الخدمات، والتحديات الإنمائية الناشئة في النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية، والمفاوضات التجارية الدولية، والبيئة، والتنمية المستدامة	48	54	57	50
19 – بناء القدرات للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في مجال السياسة التجارية، والمهارات اللازمة لأجهزة المنافسة وحماية المستهلك، ومعايير الاستدامة، والشؤون الجنسانية والتجارة	58	58	40	45
20 – حلقات عمل لدعم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في صياغة الاستراتيجيات والسياسات والاستفادة من المكاسب الإنمائية، والاستجابة للتحديات والفرص في أسواق السلع الأساسية	10	1	10	5
21 – حلقة نقاش بشأن تغيير المشهد التجاري الدولي وتكاليف التجارة	1	1	1	1
22 – حلقات نقاش حول تحديات وفرص التجارة الدولية من أجل تعزيز التنمية المستدامة	2	2	12	2
23 – مناقشة مخصصة للخبراء بشأن دور قانون وسياسة المنافسة وبشأن حماية المستهلك وسياسة الاستهلاك	1	1	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
24 - سلسلة حلقات عمل للتجارة والتنمية في جنيف، يشترك في تنظيمها الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية وجامعة جنيف والمعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية	4	7	4	4
المنشورات (عدد المنشورات)	**31**	**30**	**35**	**36**
25 - المنشورات المتعلقة بالتجارة والمنشورات الخاصة بقطاعات معينة	1	1	5	1
26 - منشورات عن التجارة وتعددية الأطراف وأهداف التنمية المستدامة	14	14	12	17
27 - منشورات عن الاتجاهات والسياسات التجارية في السياق الدولي	9	8	8	9
28 - منشورات عن التجارة وكفاءة الأسواق ورفاه المستهلك، وعن سياسات المنافسة وحماية المستهلك	4	4	4	6
29 - منشورات عن التجارة والسلع الأساسية والتنويع الاقتصادي والقيمة المضافة	3	3	6	3
المواد التقنية (عدد المواد)[أ]	**16**	**15**	**12**	**12**
30 - تقارير عن عمل الأونكتاد في مجال سياسيات المنافسة وحماية المستهلك وعن المنتدى العالمي للسلع الأساسية	2	1	2	1
31 - كتيبات وموجزات سياساتية بشأن تصنيف التدابير غير الجمركية، ونظام الأفضليات المعمم، والمنافسة الفعالة و/أو أجهزة حماية المستهلك	3	3	3	3
32 - *دليل بشأن حماية المستهلك*	1	1	1	1
33 - القانون النموذجي بشأن المنافسة	2	2	1	1
34 - المواد المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك في إطار مبادرة الأونكتاد للشراكة في مجال البحوث	2	2	1	1
35 - المنشور الصادر عن الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية بعنوان *تصنيفات التعريفات العالمية*	1	1	1	1
36 - الجوانب المتصلة بالتجارة من *تقرير أهداف التنمية المستدامة*	1	1	1	1
37 - تقرير منتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة	1	1	–	1
38 - وحدات تدريبية بشأن مواضيع في مجال المفاوضات التجارية الدولية	3	3	2	2

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تزويد خمس من الدول الأعضاء واثنتين من مجموعات التكامل الاقتصادي الإقليمي بين بلدان الجنوب بالخدمات الاستشارية عن صنع القرارات المتصلة بالتجارة، والاندماج في الاقتصاد العالمي، والمشاركة في الاتفاقات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف، وإدماج الشواغل التجارية في السياسات الوطنية المتعلقة بالتجارة والخدمات، والتعاون والشراكات من أجل تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة، والتجارة والشؤون الجنسانية، ووضع أطر المنافسة وحماية المستهلك، والمسائل التجارية والبيئية، وإمكانات الاقتصاد الإبداعي لأغراض التنمية المستدامة.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: وصول أكثر من 000 15 مستخدم سنويا إلى نظام الحل التجاري العالمي المتكامل ونظام التحاليل والمعلومات التجارية.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: منتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة المنتدى العالمي للسلع الأساسية؛ واجتماع أصحاب المصلحة المتعددين بشأن السلع الأساسية والتنمية؛ والمنتدى العالمي للخدمات؛ وأسبوع التدابير غير الجمركية؛ ومؤتمر التجارة البيولوجية؛ ومناسبة عن التجارة والشؤون الجنسانية؛ ومناسبة عن الاتجار غير المشروع بحضور أكثر من 300 شخص؛ ومناسبة عن الاقتصاد الإبداعي؛ ومحاضرات ومعارض عن المسائل المتصلة بأعمال البرنامج الفرعي؛ ورسائل إخبارية عن نظام الأفضليات المعمم وعن أعمال الأونكتاد في مجال المنافسة وحماية المستهلك؛ ومطويات ونشرات عن التجارة والشؤون الجنسانية وعن البحوث والتنفيذ والمشاريع في مجال سياسات السلع؛ وكتيبات وصحف وقائع متصلة بأعمال البرنامج الفرعي.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية ومقالات رأي.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: وقائع الاجتماعات التي عقدها البرنامج الفرعي؛ ودورة تدريبية على الإنترنت عن التدابير غير الجمركية يتلقها سنويا 300 شخص تقريبا؛ والأدوات التفاعلية المتصلة بقوانين المنافسة وحماية المستهلك، والدبلوماسية التجارية وتسوية المنازعات؛ والموقع الشبكي للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية بشأن أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة المتصلة بالتجارة؛ والنسخة الإلكترونية من القانون النموذجي بشأن المنافسة؛ ومجموعة مواد التدريس المتعلقة بالتجارة والشؤون الجنسانية.

(أ) تمّت إزالة المنجز المستهدف "الأونكتاد، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة واللجان الإقليمية، *تقارير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم*" لأنّه يُمثّل مساهمة الأونكتاد في نواتج برنامج آخر، ولا يشكل ناتجا من نواتج الأونكتاد.

البرنامج الفرعي 4
التكنولوجيا واللوجستيات

الهدف

10-90 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تسخير الابتكار والتكنولوجيا، بما في ذلك التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وتحسين اللوجستيات التجارية وزيادة القدرات البشرية لأغراض التجارة والتنمية الشاملتين والمستدامتين في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

الاستراتيجية

10-91 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيعزز البرنامج الفرعي حوار السياسات الدولي وبناءَ توافق الآراء الدولي، ويضطلع بالبحوث والتحليلات، ويقدم المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجالات التكنولوجيا واللوجستيات لأغراض التنمية. وسيقوم البرنامج الفرعي، لدى قيامه بذلك، بتعظيم أوجه التلاحم والتلاقح، وبناء أوجه التكامل بين مختلف القضايا في حافظة أنشطته. وفي مجال العلم والتكنولوجيا، سيعزز البرنامج الفرعي بناء توافق الآراء وحوار السياسات من خلال عمله كأمانة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومساهمته في آلية تيسير التكنولوجيا. وسيضطلع بالبحوث والتحليلات بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية من خلال منشوره الرئيسي المعنون "تقرير التكنولوجيا والابتكار" ومن خلال تقارير أخرى تحلل الخيارات السياساتية المتاحة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، بما في ذلك الفصل المتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية. وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية وبناء القدرات، سينجز البرنامج الفرعي استعراضات للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، ويدعم تنفيذ عمليات تقييم التكنولوجيا واستشراف المستقبل في البلدان النامية، ويقدم إسهامات في فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة التابع لآلية تيسير التكنولوجيا.

10-92 وفيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، سيعزز البرنامج الفرعي حوار السياسات الدولي وبناء توافق الآراء الدولي. وسيشمل ذلك أنشطة فيما يتعلق بفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والأسبوع السنوي للتجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى تيسير العملية الحكومية الدولية المتعلقة بتلك المسائل. وسيجري البرنامج الفرعي أيضا بحوثا وتحليلات بشأن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والتنمية، بما في ذلك من خلال المنشور الرئيسي المعنون "تقرير الاقتصاد الرقمي" وغيره من التقارير التي تحلل الاتجاهات الرئيسية والخيارات السياساتية في البلدان النامية. وإضافةً إلى ذلك، سيستجيب البرنامج الفرعي لعدد متزايد بسرعة من طلبات بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي الواردة من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. وسيشمل ذلك إعداد تقييمات سريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية، والمساعدة في وضع استراتيجيات وطنية للتجارة الإلكترونية وأطر قانونية بشأن التجارة الإلكترونية، وإجراء القياس الإحصائي للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، كما سيشمل تنسيق مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع التي طرحها أصحاب مصلحة متعددون، وإدارة مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة.

10-93 وفي مجال اللوجستيات التجارية، الذي يشمل تيسيرَ التجارة والتشغيلَ الآلي للجمارك والنقلَ، بما في ذلك النقل البحري وإدارة الموانئ، سيعزز البرنامج الفرعي حوار السياسات الدولي وبناء توافق الآراء الدولي من خلال تقديم الخدمات للآلية الحكومية الدولية للأونكتاد بشأن هذه المسائل ومن خلال المساهمة في مداولات المنتديات المتخصصة الأخرى، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي. وسيجري أيضا بحوثا وتحليلات بشأن تيسير التجارة والنقل والتنمية، بسبل منها المنشور الرئيسي المعنون "استعراض النقل البحري" وغيره من المنتجات البحثية التي تعنى بتحليل البيانات والاتجاهات والتحديات والأطر التشريعية والخيارات السياساتية المتاحة للبلدان النامية لتحسين النقل وتيسير التجارة واللوجستيات التجارية. وإضافة إلى ذلك، سيوفر

البرنامج الفرعي المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجالات تيسير التجارة، بما في ذلك التشغيل الآلي للجمارك وتحديثها من خلال النظام الآلي للبيانات الجمركية، والنقل، بما في ذلك النقل البحري، وممرات العبور وإدارة الموانئ، وما يرتبط بذلك من مسائل تشريعية. وسيواصل البرنامج الفرعي، لدى قيامه بذلك، التصدي لتحديات محددة في مجال اللوجستيات التجارية تؤثر على الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية. وأخيرا، سينفذ البرنامج الفرعي أنشطة محددة الأهداف في مجالي التدريب وبناء القدرات لفائدة المعنيين من أصحاب المصلحة والخبراء الحكوميين في ميدان التجارة وميادين التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة ذات الصلة. ويشمل ذلك تقديم دورات دراسية تعقد على الصعيد الإقليمي وفي جنيف بشأن القضايا الرئيسية التي يشتمل عليها جدول الأعمال الاقتصادي الدولي وبرنامج تطوير التدريب في ميدان التجارة الدولية (برنامج التدريب التجاري)، الذي يهدف إلى تعزيز القدرات البشرية في البلدان النامية بشأن مختلف جوانب السياسات التجارية والإنمائية، مثل إدارة الموانئ والإحصاءات التجارية ومسائل أخرى، بما في ذلك الهوية الرقمية للتجارة الإلكترونية.

10-94 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بكوفيد-19 من خلال التركيز بشكل متزايد على تأثير الجائحة وتدابير سياسة التكيف والتعافي الاقتصادي في مجال التكنولوجيا واللوجستيات لأغراض التنمية. وسيشمل هذا العمل تحديد ونشر الممارسات الجيدة لإبقاء اللوجستيات التجارية في حالة تشغيلية مع احتواء انتشار مرض فيروس كورونا، بما في ذلك عن طريق تحديد الكيفية التي يمكن من خلالها للجائحة تحويل اللوجستيات التجارية وقطاع النقل على المدى الطويل ومساعدة البلدان النامية على التكيف وفقاً لذلك. وفيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، سيتضمن عمله البحث وتبادل الخيارات السياساتية لتوفير الحماية من الجائحة والتعافي من أثرها، بما في ذلك فيما يتعلق بتأثير الجائحة على التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، والسياسات الرامية إلى تعزيز التجارة الإلكترونية من أجل تخفيف الآثار والتعافي منها.

10-95 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) تحسين المعارف وزيادة توافق الآراء الدولي بشأن التحديات الناشئة والممارسات الجيدة في السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية؛

(ب) تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتنفيذ آلية تيسير التكنولوجيا؛

(ج) زيادة قدرات الدول الأعضاء على تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لدعم استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

(د) زيادة توافق الآراء والوعي بشأن الاتجاهات والتحديات الرئيسية في الاقتصاد الرقمي لأغراض التنمية؛

(هـ) زيادة القدرات في البلدان النامية وأقل البلدان نموا على تنفيذ سياسات تسخر الاقتصاد الرقمي للأهداف الإنمائية، بما في ذلك من حيث إدماج المرأة والفئات الضعيفة في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛

(و) تعزيز اللوجستيات التجارية التي تربط البلدان المستفيدة بالأسواق الدولية بطريقة أكثر مرونة واستدامة، مع تعزيز الشفافية والكفاءة في التجارة، بسبل منها النظام الآلي للبيانات الجمركية؛

(ز) تحسين القدرة على تنفيذ تدابير تيسير التجارة والنقل لأغراض التنمية المستدامة؛

(ح) زيادة قدرة البلدان النامية على تقييم وتحليل وصياغة السياسات المتعلقة بالمسائل المهمة المتصلة بالاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لأغراض التنمية؛

(ط) زيادة قدرات البلدان النامية على تخطيط وتنفيذ سياسات تجارية وإنمائية أكثر شمولا واستدامة.

10-96 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرّر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عمّا يلي:

(أ) تعزيز قدرات البلدان المستفيدة وتحسين السياسات في مجالي التكنولوجيا واللوجستيات التجارية، مما يؤدي إلى زيادة القدرة على الصمود أمام الجوائح وغيرها من الصدمات، وإلى تعجيل التعافي من الأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد-19؛

(ب) زيادة الفهم والقدرات على تخفيف أثر الجوائح من خلال الحلول التكنولوجية، بما في ذلك التجارة الإلكترونية، وزيادة مرونة اللوجستيات التجارية في البلدان النامية؛

(ج) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على الاستفادة من التكنولوجيا واللوجستيات التجارية من أجل تعجيل وتيرة التعافي.

الأداء البرنامجي في عام 2020

10-97 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتائج التالية التي ظهرت خلال عام 2020، وكذا الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تحسين مرونة اللوجستيات التجارية خلال جائحة كوفيد-19

10-98 مع تفشي جائحة كوفيد-19، لجأت البلدان إلى تدابير صارمة لاحتواء انتشار فيروس كورونا على الحدود وفي الموانئ والمطارات. ونتيجةً لذلك، أعيقت بشدة حركة السلع، بما في ذلك المواد الغذائية والأدوية الأساسية. وكجزء من تدابير الاستجابة السريعة، عرض البرنامج الفرعي دعمه وخبرته في مجال اللوجستيات التجارية والنقل العابر، مع التركيز بشكل خاص على أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال اعتماد نهج متجانس يعالج القطاعات الفرعية التكميلية للوجستيات التجارية. وفي حوار وثيق مع شبكات الممارسين في الميدان، وضع البرنامج الفرعي خطة عمل من 10 نقاط حدد فيها ممارسات فضلى وتوصيات في مجال تيسير التجارة، تمثل مجموعة من تدابير الاستجابة لجائحة كوفيد-19 في مجال تيسير التجارة. واستُكملت هذه التوصيات بخطوات ملموسة على أرض الواقع تهدف إلى بناء قدرات الدول الأعضاء على تيسير العمل عن بعد، والتباعد البدني، والبيئات غير الورقية، من أجل توفير خدمات متواصلة على الحدود. ووضع البرنامج الفرعي مبادئ توجيهية وقدم بناء القدرات للإدارات الجمركية لتكييف استخدام النظام الآلي للبيانات الجمركية أثناء الجائحة وفي التعافي الاقتصادي بعد الجائحة، وأجرى استقصاءات شملت أكثر من 100 إدارة جمركية تستخدم هذا النظام من أجل تقديم مساعدة أكثر ملاءمة في السياق المحدد للجائحة. ووضع البرنامج الفرعي أيضا مبادئ توجيهية بشأن أفضل الممارسات في إدارة الموانئ للتصدي للجوائح، ونشرها من خلال شبكة برنامج إدارة الموانئ في 60 بلدا، وبحث أثر جائحة كوفيد-19 على التجارة البحرية، وأصدر بيانات في الوقت شبه الحقيقي للقطاع البحري لتيسير اتخاذ القرارات بشأن السياسات الاقتصادية. وأيد البرنامج الفرعي أيضاً إعداد دعوة إلى الحكومات لاتخاذ إجراءات من أجل تيسير عمليات تغيير أطقم السفن وإزالة العقبات التنظيمية غير الضرورية أمام النقل البحري أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها، بما في ذلك في مرحلة التعافي وما بعدها. وأخيرا، قاد البرنامج الفرعي وضع استجابة في إطار نهج توحيد الأداء للأمم المتحدة لتحسين الاتصال في مجال تيسير التجارة والنقل أثناء الجوائح، وجمع الخبرات في مجال تيسير التجارة والنقل من جميع أنحاء الأمانة العامة، بما في ذلك اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

10-99 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من استخدام واعتماد المبادئ التوجيهية والتوصيات المذكورة أعلاه من جانب الدول الأعضاء أثناء الجائحة، مما كفل استمرار التدفقات التجارية، ومرونة اللوجستيات التجارية، وإعطاء الأولوية للمنتجات الطبية وغيرها من السلع الأساسية العابرة على الحدود، وخفض الرسوم المفروضة على هذه السلع، وزيادة استخدام المدفوعات الإلكترونية في الجمارك للحد من خطر انتشار فيروس كورونا المرتبط بالتفاعلات المادية. وتشمل الأدلة الأخرى

اعتماد الجمعية العامة للقرار 17/75 بشأن التعاون الدولي في التصدي للتحديات التي يواجهها البحارة بسبب جائحة كوفيد-19 من أجل دعم سلاسل الإمداد العالمية، الذي حثت فيه الجمعية العامة الدول الأعضاء، في أعقاب مفاوضات يسّرتها إندونيسيا، التي تعد مورِّداً عالمياً رئيسياً للعمالة البحرية، على تصنيف البحارة وغيرهم من عمال البحر ضمن فئة العمال الرئيسيين، وطلبت إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية والأونكتاد وغيرها من كيانات منظومة المتحدة المعنية، بإبلاغ الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، عن طريق تقرير المنظمة البحرية الدولية عن الحالة المتعلقة بمسألة تغيير أطقم السفن في أثناء جائحة كوفيد-19 استنادا إلى عمل فريق العمل المعني بالأزمات التي يواجهها البحارة ومن خلال قسم مخصص لها من منشور *الاستعراض المتعلق بالنقل البحري الصادر عن الأونكتاد*. وقد ساهم القرار في حل أزمة عالمية تتعلق بأطقم السفن تؤثر على أكثر من مليوني بحار. ويتضح أثر العمل على تيسير التجارة أيضا من خلال تعزيز قدرة طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الذين شاركوا في برنامج تمكين اللجان الوطنية لتيسير التجارة، بما في ذلك فيما يتعلق بسبل التخفيف من الآثار السلبية للجائحة على تيسير التجارة (انظر الجدول 10-14).

الجدول 10-14

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
الدول الأعضاء تستطيع الاستفادة من الدعم المصمم خصيصاً على الصعيد الوطني في تحديد احتياجاتها المحددة من اللوجستيات التجارية، بما في ذلك تقديم التحليلات والبحوث ذات الصلة؛ وبرنامج مكثف مكرس لبناء القدرات المهنية لأعضاء اللجان الوطنية لتيسير التجارة وأماناتها من خلال برنامج تمكين اللجان الوطنية لتيسير التجارة؛ والدعم المقدم لدوائر الموانئ في البلدان النامية في تقديم خدمات أكثر كفاءة وتنافسية في مجال إدارة الموانئ من أجل زيادة التدفقات التجارية، من خلال برنامج إدارة الموانئ في إطار برنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية؛ والنظام الآلي للبيانات الجمركية من أجل الإدارة المتكاملة للجمارك	الدول الأعضاء تحصل على دعم يتسم بالشمول والكفاءة والفعالية لإدارة الاتجاهات السريعة التطور التي تشكل أنماط التجارة وتحدد المشهد التشغيلي لقطاع اللوجستيات التجارية ككل، وللتكيف مع تلك الاتجاهات. الدول الأعضاء استخدمت العمل البحثي والتحليلي، وأنشطة بناء التوافق، ومبادرات المساعدة التقنية وبناء القدرات، التي تركز بوجه خاص على بناء القدرات التنظيمية والمؤسسية، في وضع وتعزيز السياسات، والارتقاء بالمهارات والخبرات التقنية، وفي زيادة تأهبها في نهاية المطاف لمواجهة صدمات كبرى من أي نوع	الدول الأعضاء تتصدى للتحديات المتصلة بالجائحة في مجال اللوجستيات التجارية باستخدام وتطويع مجموعة من المبادئ التوجيهية والتوصيات الشاملة وضعها البرنامج الفرعي، تغطي قطاعات اللوجستيات التجارية بكامل نطاقها، وتكفل استمرار التدفقات التجارية، بسبل تشمل التصدي للتحديات التي يواجهها أكثر من مليوني بحار بسبب جائحة كوفيد-19 من أجل دعم سلاسل الإمداد العالمية من خلال اعتماد قرار الجمعية العامة 17/75

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

10-100 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 في عام 2020، اضطر البرنامج الفرعي إلى تأجيل بعض الأنشطة وعدد من الاجتماعات الحكومية الدولية، بما في ذلك المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، ودورتي لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية ولجنة التجارة والتنمية، واجتماعات الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وكذلك جميع المذكرات الفنية والمواد المتعلقة بهذه الاجتماعات. كذلك، نظراً لأن برنامج

مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد عُدِّل لكي يتيح الفرصة لإجراء مناقشات بشأن تأثير جائحة كوفيد-19، ألغيت دورات محددة عن العلم والتكنولوجيا والابتكار وعن الرقمنة. وفي الوقت نفسه، غير البرنامج الفرعي النهج المتبع في عقد الاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات أصحاب المصلحة المتعددين من نسق الحضور الشخصي إلى نسق افتراضي، وشمل ذلك اجتماعات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وأسبوع التجارة الإلكترونية، واجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة. وتضمنت هذه المناسبات جلسات مخصصة بشأن جائحة كوفيد-19 وأصدر المشاركون في دورة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية دعوةً إلى إيجاد حلول تكنولوجية للتصدي للجائحة وآثارها لإتاحتها للبلدان النامية الأعضاء. ونظمت أنشطة أخرى على الإنترنت في مجال تيسير التجارة وفي سياق برنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية وبرنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية. وأثرت الجائحة أيضاً على تنفيذ عدد من أنشطة المساعدة التقنية، بما في ذلك تقديم دورات إقليمية بشأن القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، تعين إرجاؤها إلى عام 2021 نظرا لاعتمادها الشديد على التفاعل وجها لوجه في الموقع وإقامة الشبكات فيما بين المستفيدين. وتأخرت الاستراتيجيات المقررة للتجارة الإلكترونية بسبب الجائحة، إذ تعين تأجيل بعض حلقات العمل مع الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة. وفي مجال تيسير التجارة والنقل، تم أيضاً تخفيض عدد الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية بسبب الجائحة، نظرا لأن التحول إلى عقد الأنشطة عن طريق الإنترنت كان يستلزم في كثير من الأحيان تكوين مجموعة إقليمية للمناسبات المقررة على الصعيد الوطني. وكان لهذه التغييرات تأثير على أداء البرنامج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة 1 أدناه.

10-101 إلا أن البرنامج الفرعي حدَّد في الوقت نفسه أنشطة جديدة ومعدّلة على السواء لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لهدفه. وأعد البرنامج الفرعي مبادئ توجيهية واستقصاءات وموجزات سياساتية وتقارير أخرى عن تأثير الجائحة وعن سبل تحقيق تعاف أفضل وتحسين القدرة على الصمود من خلال العلم والتكنولوجيا والابتكار والتجارة الإلكترونية. وأبرزت بحوث البرنامج الفرعي في مجالات التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا الحاجة إلى إيجاد حلول تكنولوجية في التصدي للجائحة وآثارها، حيث بينت الدور التيسيري للحلول الرقمية والكيفية التي ساعدت بها التجارة الإلكترونية البلدان على التجاوب مع الجائحة، مع التشديد في الوقت نفسه على ضرورة سد الفجوات الرقمية القائمة. ودعا البرنامج الفرعي أيضاً من خلال تحليله إلى حماية التمويل المقدم للعلم والتكنولوجيا والابتكار أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها واستكشف دور السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا في التعافي من آثار الجائحة. وعلاوةً على ذلك، سلَّط استقصاء أجراه البرنامج الفرعي لشركات التجارة الإلكترونية ومنصات الأطراف الثالثة الضوءَ على عدد من العقبات الرئيسية والتدابير العلاجية التي يمكن اتخاذها على مستوى السياسات العامة والمتصلة بمعالجة تأثير جائحة كوفيد-19 في البلدان النامية. وفي مجال اللوجستيات التجارية، بما في ذلك تيسير التجارة والتشغيل الآلي للجمارك والنقل البحري وإدارة الموانئ، وضع البرنامج الفرعي مجموعة كبيرة ومتسقة من تدابير التكيف التي يعزز بعضها بعضا للحد من انتشار فيروس كورونا مع التأكد في الوقت نفسه من إمكانية حركة السلع الحيوية دون عوائق. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة والمعدّلة في بلوغ النتائج لعام 2020، على النحو المحدد في النتيجة الناشئة لعام 2020 المبيّنة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

10-102 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 باعتبارهما تحديثا للنتيجتين المعروضتين في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي فهُما تُظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 كليهما. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تعزيز الجاهزية الرقمية في البلدان النامية[62]

الأداء البرنامجي في عام 2020

10-103 في عام 2020، واصل البرنامج الفرعي عمله الرامي إلى تعزيز قدرات البلدان النامية على تسخير الاقتصاد الرقمي الآخذ في التطور، مع مراعاة الاختلاف في مستويات الاستعداد بين البلدان. وبإجراء سبعة تقييمات جديدة سريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية في عام 2020 (بنن وجمهورية تنزانيا المتحدة والعراق وكوت ديفوار ومالي وملاوي والنيجر)، أصبح مجموع التقييمات التي أنجزها البرنامج الفرعي حتى الآن 26 تقييما. وتضمنت هذه التقييمات تشخيصات محدَّثة للسبل التي يمكن من خلالها لأقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية تسخير إمكانات الثورة الرقمية لأغراض التجارة الإلكترونية والتجارة والتنمية. وفي الوقت نفسه، حدد البرنامج الفرعي، من خلال التقييمات، احتياجات محددة ومواطن ضعف حرجة في النظم الإيكولوجية الوطنية للتجارة الإلكترونية واقترح إجراءات ملموسة تتخذها الحكومات لتحسين الحالة. ولتعجيل وتيرة تنفيذ التوصيات الواردة في التقييمات السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية، أجريت عملية مسح مفصلة لحصر الإنجازات التي تحققت حتى الآن ولتحديد الخطوات التالية. وإضافةً إلى ذلك، قدم البرنامج الفرعي تقريراً تضمن مسحا لأثر الجائحة على التجارة الإلكترونية وحدد الاستجابات السياساتية الملائمة، استند في إعداده إلى الشبكات والقدرات الوطنية التي أنشئت في البلدان في سياق التقييمات السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية. وواصل البرنامج الفرعي أيضاً تطوير مبادرتي التجارة الإلكترونية للجميع والتجارة الإلكترونية للمرأة. وشهدت مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع ضم شريكين جديدين (أمانة الكومنولث ومنظمة العمل الدولية) ودعمت تنظيم أسبوع التجارة الإلكترونية لعام 2020، الذي عقد في شكل افتراضي وحضره 2 000 مشارك من 130 بلداً. وفي عام 2020، أسهمت التقييمات السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية في اتخاذ إجراءات تتعلق بتطوير البنى التحتية (بوركينا فاسو وزامبيا وساموا)، ووضع استراتيجيات وطنية للتجارة الإلكترونية (بنن وزامبيا وكمبوديا وميانمار) ووضع أو استحداث أنظمة لحماية الخصوصية والبيانات (مدغشقر ونيبال)، إلى جانب تدابير لدعم حلول الدفع الرقمي (أوغندا وتوغو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) وإنشاء اتحاد للتجارة الإلكترونية في السنغال. وفي بعض المناطق، بما في ذلك المناطق التي تمثلها الجماعةُ الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعةُ شرق أفريقيا ومنتدى جزر المحيط الهادئ، استخدمت التقييمات أيضا كأساس لوضع سياسات إقليمية للتجارة الإلكترونية. وإضافةً إلى ذلك، أسفر الحوار الوثيق مع المانحين عن زيادة الدعم المقدم لعمل البرنامج الفرعي بشأن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والنظر في زيادة البُعد الرقمي في استراتيجيات المساعدة الإنمائية.

10-104 وأسهم العمل المذكور أعلاه في اتخاذ 12 بلداً إجراءات محددة، باستخدام التقييمات السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية كأساس لوضع استراتيجيات وسياسات التجارة الإلكترونية، وإصلاح الإطار القانوني والتنظيمي للتجارة الإلكترونية، وتحسين تنسيقها بين الوزارات والحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وهو ما حقق الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

10-105 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وذلك وفق مقتضيات الولاية الموكلة إليه. وللإسهام في إحراز المزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيكمِّل البرنامج الفرعي المساعدة المقدمة إلى الحكومات الوطنية بمشاركة أوثق على الصعيد الإقليمي، بما يعزز التجارة والتكامل داخل المنطقة الواحدة من خلال التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية. وبالإضافة إلى ذلك،

(62) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 12)).

سيواصل البرنامج الفرعي عمله بشأن زيادة مشاركة صاحبات المشاريع الرقمية في الحوار السياساتي الوطني والإقليمي وبشأن تحسين توافر الإحصاءات. ويرد التقدم المتوقع إحرازه في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 10-15).

الجدول 10-15

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
الفجوات بين البلدان وداخلها من حيث الجاهزية للمشاركة في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والاستفادة منهما	توافر المعلومات والأدوات من خلال اتباع نهج متعدد المسارات للبحث والتحليل وحوار السياسات والتعاون التقني، بما في ذلك إنشاء شبكة جديدة للنساء العاملات في التجارة الإلكترونية	اثنا عشر بلدا استخدمت التقييمات السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية كأساس لوضع استراتيجيات وسياسات التجارة الإلكترونية، وإصلاح الإطار القانوني والتنظيمي للتجارة الإلكترونية، وتحسين تنسيقها بين الوزارات والحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين	زيادة تنفيذ الدول الأعضاء للتوصيات المنبثقة عن التقييمات السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية التي يجريها الأونكتاد ونمو مجتمع النساء صاحبات المشاريع الرقمية اللاتي يتم تدريبهن في إطار مبادرة الأونكتاد للتجارة الإلكترونية للمرأة	زيادة الوعي بدور التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في ثلاث على الأقل من الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ وتعزيز مشاركة صاحبات المشاريع الرقمية في 15 حواراً سياساتياً وطنياً وإقليمياً في 5 مناطق؛ وطرح مبادرات جديدة تنفذها 4 حكومات لجمع إحصاءات عن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي لتحسين توافر الإحصاءات من خلال المساعدة التي يقدمها الأونكتاد

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعزيز قدرة البلدان النامية على الامتثال للقواعد والمعايير الدولية والإقليمية لتيسير التجارة[63]

الأداء البرنامجي في عام 2020

10-106 واصل البرنامج الفرعي تقديم المساعدة في تنفيذ إصلاحات تيسير التجارة على الصعيدين الوطني والإقليمي على السواء بما يتماشى مع اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة عن طريق تحسين قدرات اللجان الوطنية لتيسير التجارة على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق. ووضع البرنامج الفرعي أيضاً نهجا إقليميا في مساعدة الجماعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ البروتوكولات الإقليمية المتصلة بسلاسل القيمة الإقليمية والتجارة البينية. وقد نُفذ ذلك مع جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الكاريبية ومنتدى جُزر المحيط الهادئ في حالة اتفاق المحيط الهادئ الموسع بشأن توثيق العلاقات الاقتصادية. ووفر البرنامج الفرعي أيضاً استجابة سريعة للاحتياجات المتصلة بالجائحة للجان الوطنية لتيسير التجارة وأصحاب المصلحة المشاركين في سلسلة الإمداد اللوجستية من خلال وضع نماذج تدريبية جديدة على الإنترنت وأدوات

(63) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

لتكنولوجيا المعلومات مثل مرقب الإصلاحات وبوابات المعلومات التجارية لتعزيز تنسيق ورصد وتقييم تنفيذ الإصلاحات في مجال تيسير التجارة. وعلاوةً على ذلك، قُدمت مبادئ توجيهية وخدمات استشارية للاستجابة السريعة في مجال تيسير التجارة والصحة للمساعدة على تحسين التنسيق بين الإدارات المسؤولة عن التجارة والجمارك والصحة وجرى نشرها باستخدام بوابات المعلومات التجارية.

10-107 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تحسين قدرات 32 لجنة وطنية لتيسير التجارة على تحديد التزاماتها الوطنية بالتنفيذ بموجب اتفاق تيسير التجارة، وهو ما تجاوز الهدف المقرر المتمثل في تلقي 13 لجنة وطنية لتيسير التجارة المساعدة من الأونكتاد في تحديد التزاماتها الوطنية بالتنفيذ فيما يتعلق باتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة، الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

10-108 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وذلك وفق مقتضيات الولاية الموكلة إليه. وللإسهام في إحراز المزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي العمل مع اللجان الوطنية لتيسير التجارة والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وحتى الآن، أمَّن البرنامج الفرعي موارد لدعم عمل 10 لجان وطنية لتيسير التجارة في عام 2022. إلا أنه سيواصل العمل مع الشركاء الإنمائيين لاستنهاض الدعم لزيادة عدد البلدان المستفيدة والكيانات الإقليمية المشمولة، مع ضمان استدامة المشاريع الجارية. ولدى القيام بذلك، سيزيد البرنامج الفرعي بدرجة أكبر تركيزه على التعافي في مرحلة ما بعد الجائحة وعلى بناء سلاسل إمداد إقليمية في مجال اللوجستيات التجارية، استنادا إلى الروابط بين تيسير التجارة والتكنولوجيا. ويرد التقدم المتوقع إحرازه في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الرابع من الباب 10).

الشكل الرابع من الباب 10

مقياس الأداء: عدد اللجان الوطنية لتيسير التجارة التي يساعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تحديد التزاماتها الوطنية بالتنفيذ فيما يتعلق باتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة (سنويا)

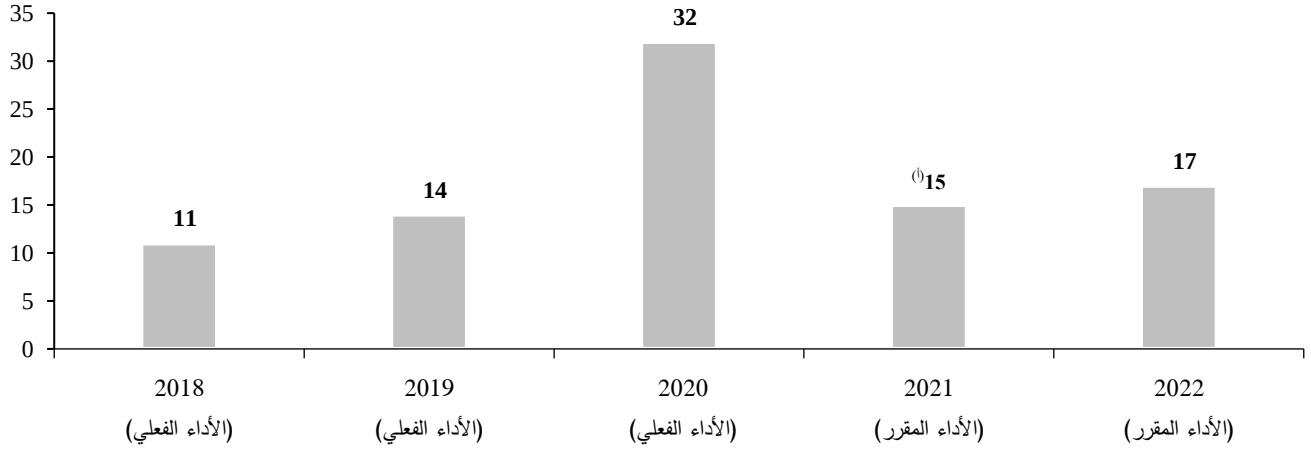

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تمكين صاحبات المشاريع الرقمية من بناء اقتصاد رقمي أكثر شمولا

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

10-109 في حين يمكن أن تكون التكنولوجيات الرقمية عاملا مساعدا للتمكين الاقتصادي للمرأة، فإنه لا تزال هناك عقبات كبيرة، بما في ذلك فيما يتعلق بالمعايير الثقافية، والتحيزات الجنسانية، وعدم المشاركة في عمليات صنع القرار، وعدم المساواة في الوصول إلى الإنترنت، وانخفاض مستويات المهارات الرقمية، ومحدودية فرص الحصول على التمويل. وتسعى مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة، التي أطلقت في عام 2019، إلى تمكين صاحبات المشاريع الرقمية في جميع الاقتصادات النامية والناشئة وتوليد نظم إيكولوجية رقمية أكثر شمولا. ولكي يحقق البرنامج الفرعي أهدافه، أقام شراكات مع سبع نساء مؤثرات من الرائدات في مجال التكنولوجيا الرقمية من مناطق مختلفة وعينهن مناصرات لمبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة، للعمل كقدوة والسعي لإحداث تأثير يتجاوز مجرد الشواغل الاقتصادية. وشاركت المناصرات في إطار دورهن في مختلف الحوارات السياساتية بين أصحاب المصلحة المتعددين في عدة منتديات إقليمية وعالمية رفيعة المستوى في عام 2020. وتحت قيادة كل مناصرة لمبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة في المنطقة الخاصة بها، نظمت المبادرة ثلاث دورات دراسية رئيسية محددة الأهداف في عام 2020 لزيادة كفاءات وشبكات صاحبات المشاريع، وهي بصدد إنشاء مجتمعات لمبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة في جميع المناطق للمساهمة في النظم الإيكولوجية المحلية. وإضافةً إلى ذلك، ونتيجة للشبكات التي نشأت في سياق الدورات الدراسية الرئيسية، بدأت فرص الأعمال التجارية عبر الحدود تظهر بين المشاركات، مما أرسى الأساس لنظم إيكولوجية رقمية أكثر تكاملا على المستوى الإقليمي.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

10-110 كان الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي هو أن المنصات المتعددة أصحاب المصلحة والمتعددة القطاعات يمكن أن تدعم التنمية والتغييرات في السياسات والأنظمة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يساعد الجمع بين واضعي السياسات على جميع المستويات، من المستويات الوطنية إلى المحلية، بما في ذلك صاحبات المشاريع، في بلورة فهم كلي شامل ومتكامل للاحتياجات المحددة للأعمال التجارية الرقمية الصغيرة والمتوسطة وصاحبات المشاريع الرقمية. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيعزز البرنامج الفرعي الحوار بين واضعي السياسات وصاحبات المشاريع على جميع المستويات، وسيبني فهما متزايدا للاحتياجات المحددة للأعمال التجارية الرقمية الصغيرة والمتوسطة. وسيساعد البرنامج الفرعي على تيسير إقامة واجهة تفاعل بين قطاع الأعمال وصاحبات المشاريع وواضعي السياسات للمساعدة في توفير معلومات يسترشد بها صانعو القرارات في وضع استجابات سياساتية وتنظيمية مناسبة. وسيبني البرنامج الفرعي على الدروس المستفادة في سياق جائحة كوفيد-19، التي اضطلعت خلالها المؤسسات الرقمية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك العديد من مؤسسات العمل التجاري التي تقودها النساء، بدور حاسم في التكيف مع التحديات الناجمة عن الجائحة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

10-111 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من تحسن مهارات العمل التجاري والقيادة لدى 200 من صاحبات المشاريع الرقمية اللاتي شاركن في الأنشطة المنفذة في إطار مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة (انظر الجدول 10-16).

الجدول 10-16

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
–	زيادة وعي الحكومات والقطاع الخاص فيما يتعلق بدور مناصرات مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة في بناء اقتصاد رقمي أكثر شمولا	تحسن مهارات العمل التجاري والقيادة لدى 50 من صاحبات المشاريع الرقمية اللاتي شاركن في الأنشطة المنفذة في إطار مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة	تحسن مهارات العمل التجاري والقيادة لما مجموعه التراكمي 100 من صاحبات المشاريع الرقمية اللاتي شاركن في الأنشطة المنفذة في إطار مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة، بما في ذلك مناصرات المبادرة، لقيادة الحوار مع واضعي السياسات بشأن التحول الرقمي. وإنشاء مجتمعات مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة في مختلف المناطق	تحسن مهارات العمل التجاري والقيادة لما مجموعه التراكمي 200 من صاحبات المشاريع الرقمية اللاتي شاركن في الأنشطة المنفذة في إطار مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة. ووجود أربع مجتمعات نشطة على الأقل من مجتمعات مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة في مختلف المناطق

الولايات التشريعية

10-112 ترد أدناه قائمة بجميع الولايات الموكلة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

252/60 القمة العالمية لمجتمع المعلومات

213/69 دور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة

283/69 إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030

125/70 الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

212/72 تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

17/73 أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة

229/74 تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة

17/75 التعاون الدولي في التصدي للتحديات التي يواجهها البحارة بسبب جائحة كوفيد-19 من أجل دعم سلاسل الإمداد العالمية

202/75 تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

26/2015 تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها

12/2020 تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها

13/2020 تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

المنجزات المستهدفة

10-113 يعرض الجدول 10-17 قائمةً بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 10-17

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف- تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**25**	**10**	**22**	**21**
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة عن نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وعن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	1	1	2	1
2 - التقارير المقدمة إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وأفرقتها لما بين الدورات	6	3	6	6
3 - تقرير ووثائق معلومات أساسية للدورة الخامسة عشرة للأونكتاد	4	–	–	–
4 - مذكرة معلومات أساسية وتقارير لمجلس التجارة والتنمية	2	1	2	2
5 - مذكرة من أمانة الأونكتاد وتقارير للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية واجتماعات الخبراء ذات الصلة بشأن المسائل المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار	4	1	4	4
6 - مذكرة من أمانة الأونكتاد، وتقارير للجنة التجارة والتنمية التابعة للأونكتاد، واجتماعات الخبراء ذات الصلة	4	2	4	4
7 - مذكرة من أمانة الأونكتاد وتقارير لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	2	2	2	2
8 - مذكرة من أمانة الأونكتاد وتقارير للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	2	–	2	2
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها كل منها ثلاث ساعات)	**73**	**19**	**50**	**49**
9 - اجتماعات الجمعية العامة (اللجنة الثانية) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات	2	2	3	2
10 - الدورة السنوية وأفرقة الخبراء لما بين الدورات للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	16	3	16	16
11 - اجتماعات الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية	24	–	–	–
12 - الدورات السنوية والتنفيذية لمجلس التجارة والتنمية	3	1	3	3
13 - اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي	2	2	2	2
14 - الدورة السنوية للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية وما يتصل بها من اجتماعات الخبراء	7	1	7	7
15 - الدورات السنوية للجنة التجارة والتنمية وما يتصل بها من اجتماعات الخبراء بشأن النقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة	7	4	7	7
16 - اجتماعات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	6	6	6	6
17 - اجتماعات الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	4	–	4	4
18 - المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة التابع لآلية تيسير التكنولوجيا (مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة)	2	–	2	2

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**32**	**32**	**32**	**32**
19 - المشاريع في إطار برنامج بناء القدرات المنفذ في إطار برنامج تطوير التدريب في ميدان التجارة الدولية (برنامج التدريب التجاري): إدارة الموانئ؛ والمسائل المتصلة بالتجارة، بما في ذلك التجارة الإلكترونية والإحصاءات؛ والمنهجية التربوية	7	7	7	7
20 - المشاريع (الوطنية والإقليمية والأقاليمية) بشأن النقل والخدمات ذات الصلة، بما في ذلك النظام الآلي للبيانات الجمركية	22	22	22	22
21 - المشاريع في إطار البرامج المتعلقة بالنقل وتيسير التجارة واللوجستيات التجارية	2	2	2	2
22 - المشاريع في إطار برنامج التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**419**	**348,5**	**458**	**404**
23 - مناسبات تدريب المدربين في إطار برنامج التدريب التجاري	55	54	55	–
24 - حلقات العمل الوطنية بشأن التنفيذ في إطار برنامج التدريب التجاري[i]	260	222	260	300
25 - الحلقات الدراسية وحلقات العمل والزمالات والمناسبات التدريبية بشأن النقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة	52	42	80	52
26 - مناقشات الخبراء المخصصة بشأن النقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة	1	1	1	1
27 - مناقشات الخبراء المخصصة بشأن دور التكنولوجيا (بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) والابتكار في التنمية، بما في ذلك من أجل تفعيل نقل التكنولوجيا	1	1	1	1
28 - حلقات دراسية وحلقات عمل ومناسبات تدريبية بشأن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي لأغراض التنمية، بما في ذلك بشأن إحصاءات اقتصاد المعلومات، والجوانب الاقتصادية والتقنية والقانونية والتنظيمية للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي لأغراض التنمية والتجارة الإلكترونية، وقياس الاقتصاد الرقمي	10	9	10	10
29 - دورات تدريبية بشأن القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي (الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك)، ودورات دراسية إقليمية وقصيرة	25	1,5	36	25
30 - حلقات دراسية وحلقات عمل ومناسبات تدريبية بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار والتنمية	15	18	15	15
المنشورات (عدد المنشورات)	**24**	**20**	**25**	**19**
31 - *تقرير التكنولوجيا والابتكار* ولمحة عامة *عن التكنولوجيا والابتكار*	1	1	–	1
32 - *تقرير الاقتصاد الرقمي* ولمحة عامة *عن الاقتصاد الرقمي*	–	–	1	–
33 - *استعراض النقل البحري*	1	1	1	1
34 - استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار	2	4	3	2
35 - الاستراتيجيات الوطنية للتجارة الإلكترونية	3	–	3	2
36 - سلسلة *الدراسات الحالية بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار*	2	2	2	2
37 - سلسلة دراسات عن النقل واللوجستيات التجارية وتيسير النقل والتجارة	2	2	2	2
38 - تقارير عن القوانين السيبرانية	2	2	2	1
39 - سلسلة *إدارة الموانئ* في إطار برنامج التدريب التجاري	1	1	1	1
40 - التقييمات السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى	10	7	10	7

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
المواد التقنية (عدد المواد)	**12**	**10**	**12**	**12**
41 - موجزات سياسات الأونكتاد بشأن المواضيع التالية: العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ واللوجستيات التجارية	4	3	4	4
42 - *الخلاصة الوافية لعمل النظام الآلي للبيانات الجمركية*	1	1	1	1
43 - *السنة قيد الاستعراض* لمبادرة التجارة الإلكترونية للجميع	1	1	1	1
44 - المذكرات التقنية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بما في ذلك التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي) لأغراض التنمية	2	2	2	2
45 - المذكرات التقنية المتعلقة بتيسير التجارة	1	1	1	1
46 - مذكرات المعلومات الأساسية للمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة	1	–	1	1
47 - الموجزات القطرية الاقتصادية والبحرية	1	1	1	1
48 - تقرير الفريق الاستشاري المعني بتعزيز القدرات التدريبية وتنمية الموارد البشرية التابع للأونكتاد	1	1	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: أسبوع التجارة الإلكترونية، وهو منتدى متعدد أصحاب المصلحة ينظم على مدى خمسة أيام ويضم قرابة 500 1 مشارك وأكثر من 200 متكلم من أكثر من 130 بلدا في 50 دورة فنية على الأقل؛ والمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة؛ ودورات الفريق الاستشاري المعني بتعزيز القدرات التدريبية وتنمية الموارد البشرية التابع للأونكتاد؛ والخدمات الاستشارية المتعلقة بسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، والجوانب السياساتية والعملية للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي لأغراض التنمية، وقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وسياسات النقل ومعايير وقواعد الصكوك القانونية الدولية المتصلة بتيسير التجارة الدولية، والنقل وأمن النقل لمشغلي الموانئ، ومبادرة التجارة الإلكترونية للجميع.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: منصة الأونكتاد للتعلم وبناء القدرات التي يديرها برنامج التدريب التجاري، وتوفر التدريب لنحو 500 1 مستفيد سنوياً؛ وبرنامج التدريب التجاري؛ ومنصة إحصاءات أداء الموانئ؛ والمستودع الإلكتروني للجان الوطنية لتيسير التجارة؛ وبرنامج التتبّع العالمي لقوانين الفضاء الإلكتروني؛ ووحدات التعلم الإلكتروني على الإنترنت للدورات الدراسية بشأن القضايا الرئيسية التي يشتمل عليها جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، بحضور حوالي 200 مشارك سنويا؛ ومنصة على شبكة الإنترنت للنقل المستدام للبضائع؛ ومنصة على شبكة الإنترنت لمبادرة التجارة الإلكترونية للجميع، تجاوز عدد مستخدميها 000 80 مستخدم في عام 2020.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: رسائل إخبارية بشأن النظام الآلي للبيانات الجمركية، ومبادرة التجارة للجميع (بمشتركين يتجاوز عددهم 000 2)، وتيسير النقل والتجارة (بمشتركين يتجاوز عددهم 000 5)؛ ومطويات ونشرات ومجموعات مواد إعلامية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية، وإحاطات صحفية، ومقابلات، ومؤتمرات صحفية، ومواد إخبارية متصلة بإصدار منشورات رئيسية في إطار البرنامج الفرعي وتنظيم مناسبات مهمة.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: الموقع الشبكي العام لبرنامج التدريب التجاري، بمشاهدات يتجاوز عددها 000 30 مشاهدة سنويا؛ والموقع الشبكي للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ وموقع النظام الآلي للبيانات الجمركية، بمشاهدات يتجاوز عددها 000 60 مشاهدة سنويا؛ والموقع الشبكي بشأن الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك، بمشاهدات يتجاوز عددها 000 95 مشاهدة سنويا؛ والمنصات الإلكترونية للتعلم في مجال سياسة الابتكار.

(أ) يقترح الأونكتاد دمج البندين 23 و 24 ابتداء من عام 2022، من أجل توحيد عدد الأنشطة في نفس المجال اعتبارا من عام 2022. ويقدر العدد المنقح الكلي للمناسبات المزمع عقدها في عام 2022 بـ 300 مناسبة. ويقترح الأونكتاد أن يسمّى البند 23 اعتباراً من عام 2022 "مناسبات التدريب وبناء القدرات التي تعقد وجها لوجه وعلى شبكة الإنترنت في إطار برنامج التدريب التجاري من أجل التجارة والتنمية".

البرنامج الفرعي 5
أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة

الهدف

10-114 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز اندماج أفريقيا وأقل البلدان نمواً ومجموعات أخرى من البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة (البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة) بصورة فعلية في الاقتصاد العالمي، من خلال تعزيز التحول الهيكلي في مجموعات البلدان المستهدفة والحد من أوجه ضعفها وتنمية قدراتها الإنتاجية المحلية.

الاستراتيجية

10-115 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي ما يضطلع به من أنشطة البحث والتعاون التقني لتنويع هياكل التصدير والإنتاج في البلدان المذكورة أعلاه، بسبل منها تقديم إسهامات في عدد من تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة، بما في ذلك التقارير عن تنفيذ ومتابعة برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024؛ والوثيقة الختامية المتفق عليها لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا؛ وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)؛ واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا ترجمة التوجيهات والتوصيات السياساتية المنبثقة عن أعماله البحثية والتحليلية إلى برامج عملية مركَّزة على التعاون التقني. وبالإضافة إلى ذلك، سيضطلع البرنامج الفرعي بدور دعوي، بما في ذلك على الصعيد المتعدد الأطراف، لتشجيع التوصل إلى توافق في الآراء ضمن الأوساط الإنمائية الدولية بخصوص التدابير السياساتية التي تعالج على أفضل وجه المشاكل الإنمائية التي تواجهها مجموعات البلدان المذكورة أعلاه، وذلك من خلال تحديد القضايا والنهج الجديدة، وتنظيم حلقات عمل تدريبية وحلقات عمل لبناء القدرات، فضلا عن زيادة التفاعل مع معاهد البحوث في أقل البلدان نموا ومع الشركاء في التنمية. وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز الجهود المبذولة لمساعدة المجموعات المستهدفة على وضع السياسات المحلية وبناء قدراتها، وذلك بالاستناد إلى بحوثه المبتكرة وخدماته الاستشارية ودعمه التقني. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضاً، من خلال أعماله البحثية، بتعزيز توافر الخيارات الاستراتيجية السياساتية الرامية إلى تعزيز القدرات الإنتاجية المحلية وتيسير تنفيذها، وذلك من خلال تطوير خدمات التعاون التقني والدعم البرنامجي المقدمة بناء على الطلب في مجالات خبرته. وبالإضافة إلى ذلك، سيوسع البرنامج الفرعي نطاق دعمه التقني القطري بحيث يشمل جوانب من قبيل الاستراتيجيات الوطنية لتنمية القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي، وقواعد المنشأ، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق واستخدام التفضيلات، وإضافة القيمة إلى المنتجات الاستراتيجية، والمؤشرات الجغرافية، الأمر الذي سيساعد الدول الأعضاء، ولا سيما أقل البلدان نموا وغيرها من مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، على إحراز تقدم نحو تحقيق هدفي التنمية المستدامة 9 و 17.

10-116 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن طريق تعديل أغراض بعض أعماله البحثية المزمعة لمراعاة الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19 على الاقتصادات في البلدان المستهدفة من أجل تيسير وضع استجابات سياساتية محددة في الآجال القصير والمتوسط والطويل. وسيكيف البرنامج الفرعي أيضا تعاونه التقني لمراعاة الصدمات المحلية المتصلة بالجائحة بغية دعم الحكومات في تصميم السياسات وتنفيذها. وحيثما يكون مناسبا، سيقوم البرنامج بتطويع أو توسيع طريقته المنهجية في البحث والتعاون التقني، وبتصميم وتنفيذ استقصاءات مخصصة محددة لتقييم آثار جائحة كوفيد-19 في مجموعات البلدان المعنية.

10-117 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) مزيد من التحول الهيكلي والنمو الشامل للجميع في أقل البلدان نموا وغيرها من مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة على الصعيد المحلي؛

(ب) تحسين وضع السياسات الإنمائية وقدرات التنفيذ.

10-118 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرّر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن زيادة قدرات البلدان على وضع وتنفيذ استجابات سياساتية محددة تركز على قدراتها الإنتاجية على مراعاة الصدمات الحالية والمستقبلية المتصلة بالجائحة، والحد من التعرض للصدمات الخارجية، وبناء القدرة على الصمود.

الأداء البرنامجي في عام 2020

10-119 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة التالية التي ظهرت خلال عام 2020، وكذا الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

حماية آفاق رفع بلدان من قائمة أقل البلدان نموا على الرغم من جائحة كوفيد-19

10-120 ما برحت البلدان التي انتهت لجنة السياسات الإنمائية إلى أنها مؤهلة مسبقا للرفع من قائمة أقل البلدان نمواً (القائمة) في عام 2018 تشهد كلها انتكاسات اجتماعية واقتصادية مرتبطة بشكل مباشر بجائحة كوفيد-19 وبشكل غير مباشر بالركود الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو. وقد حدَّث البرنامج الفرعي موجزات مواطن الضعف التي أصدرت الجمعية العامة تكليفا بإعدادها لتزويد أقل البلدان نمواً المؤهلة للرفع من القائمة بإشارة واضحة بشأن الكيفية التي أثرت بها الصدمة الحالية على احتمالات رفع اسمها من القائمة وجهودها الرامية إلى بناء القدرة على الصمود وتحقيق التحول الهيكلي. وكانت الموجزات قد قدمت في الأصل لتوفير معلومات تستنير بها لجنة السياسات الإنمائية في وضع توصياتها لعام 2018 فيما يتعلق بأقل البلدان نموا التي تستوفي عتبات التأهل لرفع اسمها من القائمة للمرة الأولى. وكجزء من الرصد المستمر لأداء تلك البلدان، تم تحديث الموجزات وسيثبت أن لها أهمية حاسمة في تيسير قرار اللجنة بشأن ما إذا كانت ستؤكد توصياتها المتعلقة بالرفع من القائمة لعام 2018 أم لا. ولدى إعداد الموجزات المعززة، استفاد البرنامج الفرعي من استخدام مؤشر الأونكتاد الجديد للقدرات الإنتاجية لتقييم مواطن القوة والضعف النسبية لأقل البلدان نموا المؤهلة فيما يتعلق بالتصدي للتحديات والآثار المحددة للجائحة. وإضافةً إلى ذلك، أجريت دراستان محددتان لكمبوديا وميانمار بشأن الأثر المحتمل لفقدان الأفضليات التجارية نتيجة الرفع من القائمة وما يتصل بذلك من تناقص في الأفضليات التجارية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

10-121 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تقديم موجزات مواطن الضعف المعززة لبلدان مختارة مؤهلة من أقل البلدان نموا، فضلا عن أربع دراسات أثر محددة للآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الجائحة في أنغولا وبوتان وتيمور - ليشتي وفانواتو (الجدول 10-18).

الجدول 10-18
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
ثلاث دول أعضاء من أقل البلدان نموا التي يُنتهى إلى أنها مؤهلة للرفع من قائمة أقل البلدان نمواً لأول مرة أجري تقييم لظروفها الاجتماعية والاقتصادية ومواطن الضعف النظامية في التجارة والتنمية وأتيح للجنة السياسات الإنمائية في شكل موجزات مواطن الضعف الخاصة بكل بلد	الدول الأعضاء من أقل البلدان نموا التي يُنتهى إلى أنها مؤهلة للرفع من قائمة أقل البلدان نمواً أجري رصد مستمر لظروفها الاجتماعية والاقتصادية ومواطن الضعف لديها باستخدام منهجية قوية وإطار تحليلي متين	الدول الأعضاء من أقل البلدان نموا التي يُنتهى إلى أنها مؤهلة للرفع من قائمة أقل البلدان نموا يمكنها الاطلاع على تحليل محدث لتأثير الجائحة على اقتصاداتها وتوجيه سياساتي محدد الهدف في شكل موجزات منقحة لمواطن الضعف، تتاح للجنة السياسات الإنمائية، إلى جانب دراسات أثر خاصة بكل بلد

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

10-122 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 في عام 2020، أرجأ البرنامج الفرعي أنشطة مقررة، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية قبل انعقاد الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، وحلقات العمل المتعلقة بالمسائل المتصلة بالتجارة ذات الصلة بأقل البلدان نموا، مثل قواعد المنشأ، والوصول إلى الأسواق بدون رسوم الجمركية والحصص، والأنشطة المتصلة بالإطار المتكامل المعزز، وأنشطة بناء القدرات المقررة لعدة بلدان نامية غير ساحلية بشأن تعزيز القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي. وعدّل البرنامج الفرعي مواعيد حلقات العمل والأنشطة التدريبية وأنشطة بناء القدرات التي كان يعتزم تقديمها وجها لوجه في بلدان مستهدفة، حيثما أمكن، واستفاد من الأدوات التقنية المتاحة لمواصلة تقديم التدريب والخدمات الاستشارية من خلال منصات رقمية. وعلاوةً على ذلك، غيّر البرنامج الفرعي نهجه وعدّل أنشطته في إطار مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية بشأن تجارة الخدمات في أفريقيا، الذي ينفذ بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ليشمل تحليلا لتأثير الجائحة على الصعيدين الوطني والإقليمي، مع التركيز على قطاعات خدمات محددة ودراسات حالات قطرية. وكان لهذه التغييرات تأثير على أداء البرنامج الفرعي في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة 2 أدناه.

10-123 إلا أن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه فرصاً جديدة ومعدّلة على السواء من أجل تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بكوفيد-19، ضمن النطاق العام لهدفه، تتمثل تحديدا في توسيع نطاق تركيزه البحثي واستراتيجياته للتعاون التقني. فعلى سبيل المثال، تضمن *تقرير أقل البلدان نموا لعام 2020* فصلا جديدا اشتمل على تحليل للأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة على اقتصادات أقل البلدان نموا ومجتمعاتها وعلى توصيات سياساتية محددة الأهداف لواضعي السياسات في تلك البلدان. وإضافةً إلى ذلك، وسع البرنامج الفرعي نطاق تحليل الأعمال لتأثير الجائحة على مجموعة مختارة من سلاسل قيمة الخدمات في أفريقيا وأعد كذلك تقييما مخصصا للنتائج الإنمائية الخاصة بأفريقيا فيما يتعلق بالنمو والأمن الغذائي والتدفقات المالية غير المشروعة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبالتجارة والإيرادات المالية. وأسهمت المنجزات المستهدفة المعدّلة والجديدة في بلوغ النتائج لعام 2020، على النحو المحدد في النتيجة الناشئة لعام 2020 المبيّنة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

10-124 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 باعتبارهما تحديثا للنتيجتين المعروضتين في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي فهُما تُظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 كليهما. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: بناء القدرات الإنتاجية من أجل تحقيق التحول الهيكلي الاقتصادي[64]

الأداء البرنامجي في عام 2020

10-125 صمّم البرنامج الفرعي ووضع نهجاً برنامجياً للتحول الهيكلي يركز على قياس وبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة والهشة هيكليا، بهدف تنويع اقتصاداتها ومشاركتها الكاملة في التجارة الدولية. ويهدف البرنامج الفرعي، من خلال هذا العمل، وعلى النحو الذي شجعه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفقرة 6 من قراره 29/2017، إلى قياس التقدم المحرز في القدرات الإنتاجية في البلدان المستهدفة وتحديد العقبات التي تعوق تنميتها. ومكَّن البرنامج الفرعي أيضاً البلدان الضعيفة من تحديد مراكزها الأولية والمثلى فيما يتعلق بتنمية القدرات الإنتاجية حتى تتمكن من تحديد الخطوات العملية التي يتعين اتخاذها والمجالات التي تمس فيها الحاجة إلى وضع سياسات محددة الأهداف. وشمل هذا العمل وضع منهجية سليمة لحساب مؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية وحساب المؤشرات المتعلقة بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية. وعلاوة على ذلك، عزز البرنامج الفرعي القدرات المؤسسية للبلدان المستفيدة على النهوض بالجهود الرامية إلى تحقيق التحول الاقتصادي وبناء القدرة على الصمود وذلك بتوفير التدريب لخبراء إحصائيين وطنيين على منهجية وضع وتحليل مؤشر القدرات الإنتاجية. وإضافةً إلى ذلك، نشر البرنامج الفرعي دليلا عمليا عن كيفية بناء واستخدام القدرات الإنتاجية في أفريقيا وأقل البلدان نموا وأصدر تقارير مواضيعية عن القدرات الإنتاجية للبلدان المستهدفة. وسيتاح هذا المؤشر في مصادر علنية لجميع الدول الأعضاء والمستخدمين المهتمين، لتتبع التقدم المحرز في التنمية وتحديد مجالات مواطن القوة والضعف النسبية في تنمية القدرات الإنتاجية والحفاظ عليها واستخدامها. وتمكِّن قاعدة الأدلة الوفيرة المتضمنة في المؤشر الحكومات المستفيدة من تصميم وتنفيذ سياسات موجهة بشكل أفضل لدعم تنمية القدرات الإنتاجية ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق هذه النتائج.

10-126 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في بناء قدرة الحكومات الوطنية في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا وآسيا على فهم أهمية القدرات الإنتاجية للتحول الهيكلي، وتطبيق منهجية الأونكتاد لحساب مؤشر القدرات الإنتاجية، وتقييم نتائج المؤشر، وتصميم سياسات لمعالجة الثغرات في قدراتها الإنتاجية. وقد أدرج التحليل المستند إلى المؤشر في الموجزات المنقحة لمواطن الضعفة لكل من بنغلاديش وبوتان وتيمور – ليشتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفانواتو وميانمار، وهو ما تجاوز الهدف المقرر المتمثل في تنفيذ البلدان النامية غير الساحلية لمؤشر القدرة الإنتاجية، الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، إذ جرى تمديده ليشمل عددا من البلدان غير الساحلية الأقل نمواً.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

10-127 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وذلك وفق مقتضيات الولاية الموكلة إليه. وللإسهام في إحراز المزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي بتدريب واضعي السياسات الوطنيين والجهات الفاعلة في القطاع الخاص وجماعات المجتمع المدني ذات الصلة في مجال التحديات الإنمائية ومواطن الضعف التي تواجهها البلدان المستفيدة وفي مجال البدائل السياساتية لبناء وتعزيز القدرات الإنتاجية، وتطبيق مؤشر القدرات الإنتاجية لصياغة السياسات الوطنية ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق التحول الهيكلي. ويرد التقدم المتوقع إحرازه في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 10-19).

(64) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 12)).

الجدول 10-19

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
عدم وجود نقاط مرجعية متعلقة بالقدرات الإنتاجية	توافر منهجية لحساب مؤشر القدرة الإنتاجية	تنفيذ مؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية، بما في ذلك من خلال إدراجه في موجزات مواطن الضعف لدى بعض البلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأقل نموا غير الساحلية	حساب مؤشر القدرة الإنتاجية لجميع البلدان، بما يحقق أهميته في مجال السياسات	خمسة بلدان مستفيدة ستقوم بتصميم وتنفيذ سياسات لتنمية القدرات الإنتاجية باستخدام التحليل المتضمن في مؤشر القدرات الإنتاجية وما يتصل بذلك من مساعدة تقنية وخدمات استشارية

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: بناء المرونة الاقتصادية في أقل البلدان نموا[65]

الأداء البرنامجي في عام 2020

10-128 واصل البرنامج الفرعي دعم أقل البلدان نموا في جهودها الرامية إلى تنويع هياكلها الإنتاجية اقتصاديا من أجل التأهل بزخم للرفع من قائمة أقل البلدان نمواً وتعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي والمتعدد الأطراف، مما أسهم في تعزيز فهمها لمواطن ضعفها والحاجة إلى تنويع هياكلها الاقتصادية من أجل بناء القدرة على الصمود. وشمل هذا الدعم مساهمة البرنامج الفرعي في تنويع اقتصاد أنغولا، من خلال تنفيذ البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لصالح أنغولا: البرنامج الثاني للتدريب في مجال التجارة. وقد تحقق ذلك من خلال أنشطة محددة الأهداف للمساعدة التقنية وبناء القدرات تهدف إلى تعزيز القدرة على ريادة المشاريع والأنشطة الاقتصادية الناشئة في الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والصناعات الإبداعية. ونتيجة للقيود المتصلة بالجائحة، شارك البرنامج الفرعي في عدد من المناسبات والحوارات الافتراضية المتعلقة بالنشر مع المنسقين المقيمين الوطنيين المعنيين والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمسؤولين الحكوميين المختصين، بما في ذلك في أنغولا وبنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وهايتي.

10-129 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة الوعي بالحاجة إلى المرونة الاقتصادية في أقل البلدان نموا، إلا أنه لم يحقق الهدف المقرر المتمثل في نجاح 27 بلدا من أقل البلدان نموا في تسجيل انخفاض في مؤشر تركيز صادراتها، الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. فقد تأثرت أقل البلدان نموا سلباً بالصدمات المتصلة بالجائحة مرتين: أولا، بصورة مباشرة من خلال الأثر على نظمها الطبية وقدرتها على الاستجابة للأزمة الصحية المباشرة، وثانيا، من خلال الآثار ذات الصلة الناجمة عن انكماش التجارة، وتراجع أسعار السلع الأساسية (النفط في المقام الأول)، وتدابير الإغلاق الشامل في البلدان المتقدمة النمو والبلدان المجاورة، وانخفاض مستويات الاستثمار، وتراجع التحويلات المالية. وقد أسفر ذلك عن انخفاض الناتج الاقتصادي والأنشطة الاقتصادية، مما أسفر عن إعادة تركيز الصادرات وعن زيادة معدلات البطالة والفقر.

(65) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

10-130 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وذلك وفق مقتضيات الولاية الموكلة إليه. وللإسهام في إحراز المزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي عمله في مجالي البحوث والمساعدة التقنية في أقل البلدان نموا حتى تتمكن من بناء القدرة على الصمود عن طريق تنويع هياكلها الإنتاجية. ويرد التقدم المتوقع إحرازه في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الخامس من الباب 10).

الشكل الخامس من الباب 10

مقياس الأداء: العدد الإجمالي لأقل البلدان نموا التي تسجل انخفاضا في مؤشر تركيز الصادرات الخاص بها (سنويا)

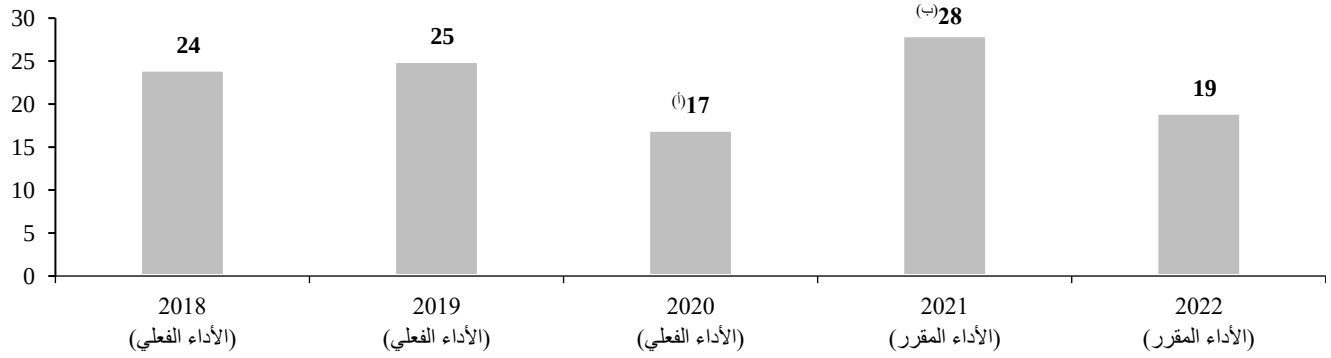

(أ) مقياس الأداء لعام 2020 قيمة مقدرة، نظرا لأن البيانات الفعلية لعام 2020 لم تكن متاحة وقت النشر.

(ب) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تحسين مشاركة البلدان الأفريقية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

10-131 مع توافر الدعم الكافي لتنسيق تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة، يمكن للبلدان الأفريقية، والبلدان النامية غير الساحلية على وجه الخصوص، أن تعزز اندماجها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية وأن تتصدى للتحديات التجارية والإنمائية التي تواجهها. وتكافح البلدان الأفريقية، والبلدان النامية غير الساحلية على وجه الخصوص، من أجل اتخاذ تدابير فعالة لتيسير التجارة. ويمكن لهذه البلدان أن تعزز بدرجة كبيرة صادراتها وأن تحد بدرجة كبيرة من الاختناقات التي تؤثر على مبادلاتها التجارية الإقليمية والدولية من خلال تعزيز لوجستيات التجارة والنقل، وخفض الحواجز غير الجمركية، والحد من حالات التأخير وعدم اليقين على طول الممرات الرئيسية، بما في ذلك من خلال بلدان العبور المجاورة لها. وما برح البرنامج الفرعي يدعم تراكم الفوائد التي تعود على أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا من سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، ويدعم أيضاً تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مستندا في ذلك إلى درايته والمساعدة التقنية التي يقدمها منذ أمد طويل في مجال المفاوضات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف، ولا سيما في المسائل الجمركية، وإلى خبرته الفنية في المفاوضات المتعلقة بالمرور العابر والنقل وتيسير التجارة في سياق برنامج غرب أفريقيا لتيسير التجارة.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

10-132 كان الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي هو أن تنسيق استراتيجيات المرور العابر وإنشاء وتنفيذ آلية تنسيق بين الدول في جميع البلدان المجاورة أمران حيويان لإدماج البلدان الأفريقية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، مما يسهم في تحولها الهيكلي. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيعزز البرنامج الفرعي التعاون على الصعيد الوطني في البلدان المستفيدة بين مختلف الجهات الفاعلة الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك وزارات التجارة والنقل والتخطيط، وكذلك غرف التجارة والجهات الفاعلة الأخرى في القطاع الخاص (مثل هيئات النقل والشحن). وسيقوم كذلك بتيسير المبادلات المنتظمة بين البلدان المجاورة بشأن المسائل المذكورة أعلاه. ومن شأن تحسين تيسير التجارة ولوجستيات النقل فيما بين الدول أن يساعد على الحد من حالات التأخير على الحدود وعدم اليقين على طول الممرات الرئيسية، ويمكن أن يدفع البلدان المستفيدة إلى تعزيز صادراتها الإقليمية والدولية وتحسين وضعها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

10-133 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من حدوث زيادة في التجارة بين الدول في البلدان المستفيدة الثلاثة (بنن وبوركينا فاسو والنيجر) نتيجة لزيادة الحوار بين أعضاء الفريق العامل المشترك بين الوزارات لصياغة وتنفيذ خريطة طريق لبرنامج فعال للمرور العابر بين الدول؛ ومن زيادة تنسيق لوجستيات النقل داخل البلدان وتنفيذ برنامج فعال للنقل العابر بين الدول على الحدود، مما سييسر المبادلات التجارية ويقلل من تكلفة التجارة ووقتها (انظر الجدول 10-20).

الجدول 10-20

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
–	اعتراف وزارات التجارة والنقل والتخطيط وغرف التجارة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص بالحاجة إلى آلية لتنسيق المرور العابر والنقل بسبب جهود الأونكتاد للتوعية بهذه المسألة	توعية البلدان المستفيدة من خلال الفريق العامل المشترك بين الوزارات المنشأ بالفوائد التي تحصل نتيجة لتنفيذ الاتفاقية الإقليمية بشأن المرور العابر (اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن المرور العابر للبضائع على الطرق البرية بين الدول) واتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة	حصر البروتوكولات القائمة المتعلقة بالعبور البري بين الدول في بنن وبوركينا فاسو والنيجر، وإقرار البلدان المستفيدة، من خلال الفريق العامل المشترك بين الوزارات المنشأ، لخريطة طريق لبرنامج فعال للمرور العابر بين الدول	زيادة التجارة البينية فيما بين البلدان المستفيدة الثلاثة (بنن وبوركينا فاسو والنيجر) نتيجة للتوجيه السياساتي والدعم الاستشاري المقدمين من الأونكتاد والمتاحين من أجل التنفيذ المنسق لسياسات النقل العابر فيما بين الدول

الولايات التشريعية

10-134 ترد أدناه قائمة بجميع الولايات الموكلة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

221/67 الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا

18/68 رفع أسماء البلدان من فئة أقل البلدان نمواً

225/68 إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

15/69 إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)

217/69 متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

3/74 الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)

15/74 الإعلان السياسي للاستعراض الرفيع المستوى لمنتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024

234/74 تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)

227/75 متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

29/2017 تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها التاسعة عشرة

27/2018 تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها العشرين

8/2019 تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها الحادية والعشرين

المنجزات المستهدفة

10-135 يعرض الجدول 10-21 أدناه قائمةً بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 10-21

البرنامج الفرعي 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**10**	**7**	**9**	**4**
1 - التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك عن موجزات مواطن الضعف	3	3	5	1
2 - تقرير ووثائق معلومات أساسية للدورة الخامسة عشرة للأونكتاد	2	1	–	–
3 - التقارير المقدمة إلى مجلس التجارة والتنمية، بما في ذلك اللمحات العامة عن تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا، وعن الأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً، والأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، والأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد لصالح أفريقيا، والمؤشرات والنقاط المرجعية المتعلقة بالقدرات الإنتاجية في البلدان النامية غير الساحلية، وتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية	5	3	4	3
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها كل منها ثلاث ساعات)	**31**	**16**	**8**	**9**
4 - اجتماعات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة السياسات الإنمائية التابعة للمجلس	2	2	1	2

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
5 - اجتماعات الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية	22	7	–	–
6 - الدورات السنوية والتنفيذية لمجلس التجارة والتنمية	5	5	5	5
7 - اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي	2	2	2	2
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**3**	**4**	**4**	**7**
8 - المشاريع المتعلقة بالتجارة والمرور العابر والتنمية لبناء القدرات الوطنية	2	2	2	5
9 - المشاريع المتعلقة بالإطار المتكامل المعزز	1	2	2	2
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**19**	**17**	**18**	**25**
10 - حلقات عمل بشأن المسائل التجارية التي تهم أقل البلدان نموا، بما في ذلك بشأن وصول المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، ودراسة تشخيصية للتكامل التجاري، ودراسة تشخيصية لاحقة للتكامل التجاري، وبشأن الأنشطة التجارية ضمن الإطار المتكامل المعزز، والتحول الهيكلي، والتقدم المحرز نحو تجاوز حالة أقل البلدان نموا	14	13	14	14
11 - حلقات عمل بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، والمسائل ذات الصلة المواضيعية أو القطاعية بالبلدان النامية غير الساحلية، وبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011-2020، والوثيقة الختامية المتفق عليها لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، والتجارة والفقر.	3	2	3	9
12 - حلقات عمل بشأن المسائل المتصلة بالتنمية في أقل البلدان نموا وفي أفريقيا	2	2	1	2
المنشورات (عدد المنشورات)	**9**	**8**	**10**	**12**
13 - *تقرير أقل البلدان نمواً* ولمحة عامة عنه	2	2	2	2
14 - *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا*	1	1	1	1
15 - تقرير عن بناء القدرات الإنتاجية وقياسها	1	1	–	1
16 - تقرير عن تعزيز الاتساق بين الاستراتيجيات التجارية والصناعية من أجل تخفيف حدة الفقر في أفريقيا وورقة مسائل خاصة عن أفريقيا	1	1	1	1
17 - بحوث ودراسات تحليلية بشأن وصول المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة وبشأن قواعد المنشأ	1	1	1	1
18 - الدروس المستفادة من المؤشرات الجغرافية والتحليلات ذات الصلة المعَدة لأقل البلدان نموا	1	1	2	1
19 - المسائل القطاعية والإحصائية والمواضيعية التي تهم البلدان النامية غير الساحلية: الآثار السياساتية على تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 وأهداف التنمية المستدامة	1	1	2	1
20 - التحديات التي تواجهها أقل البلدان نموا فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والإجراءات التي يتعين اتخاذها في سياق التقييم النهائي لبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011-2020	1	–	1	–
21 - ورقات بحثية عن قضايا التنمية الاقتصادية في أقل البلدان نموا وأفريقيا	–	–	–	4
المواد التقنية (عدد المواد)	**4**	**4**	**6**	**8**
22 - ورقات بحثية عن التجارة والفقر	2	2	2	2
23 - ورقات بحثية عن التجارة والتنمية في الاقتصادات الضعيفة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية	2	2	2	4
24 - المنشورات المتصلة بالإطار المتكامل المعزز، بما في ذلك المنشورات المتعلقة بالمرور العابر والنقل وتيسير التجارة	–	–	2	2

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم خدمات استشارية إلى وزارات التجارة والنقل والتخطيط بشأن برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 وإلى مكاتب الإحصاءات الوطنية بشأن قياس القدرات الإنتاجية للبلدان النامية غير الساحلية؛ وتقديم خدمات استشارية بشأن استراتيجيات الانتقال السلس للبلدان التي يجري أو جرى رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً؛ وتقديم خدمات استشارية بشأن قضايا التجارة والتنمية للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية؛ وتقديم خدمات استشارية بشأن المسائل التجارية التي تهم أقل البلدان نمواً، بما في ذلك وصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة وبما في ذلك الإطار المتكامل المعزز؛ وإجراء مشاورات بشأن أنشطة الأونكتاد دعماً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ وإجراء مشاورات مع الوكالات الشريكة للأمم المتحدة والبلدان الأفريقية لتنفيذ عقد التنمية الصناعية الثالث لأفريقيا.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إلقاء محاضرات عن المسائل المتصلة بأقل البلدان نموا والتنمية في أفريقيا، والعولمة، والاستراتيجيات الإنمائية، واتساق السياسات لصالح الدول الأعضاء، باستهداف ما لا يقل عن 100 من المشاركين إجمالا؛ وإعداد موجزات سياساتية بشأن *تقرير أقل البلدان نموا وتقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا*.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إصدار نشرات صحفية عن *تقرير أقل البلدان نموا وتقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا*، ومقالات رأي بشأن التوصيات السياساتية البارزة الصادرة عن هذين التقريرين الرئيسيين وغيرهما من البحوث المواضيعية، وعقد مؤتمرات صحفية بشأن *تقرير أقل البلدان نموا وتقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا*، وإجراء مقابلات عن نتائج البحوث والمقترحات السياساتية.

مركز التجارة الدولية

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

10-136 تقع على عاتق مركز التجارة الدولية، باعتباره وكالة التعاون التقني المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، مسؤولية معالجة الجوانب المتصلة بالأعمال في تنمية التجارة. ويستمد المركز ولايته من الأولويات التي حددتها الأطراف المتعاقدة في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) في 19 آذار/مارس 1964، وحددتها الجمعية العامة في 12 كانون الأول/ديسمبر 1967 (قرار الجمعية 2297 (د-22)). ويعمل المركز منذ 1 كانون الثاني/يناير 1968 تحت الرعاية المشتركة للغات/منظمة التجارة العالمية وللأمم المتحدة. وفي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1819 (د-55) المؤرخ 9 آب/أغسطس 1973، أعاد المجلس تأكيد ولاية المركز بوصفه مركز تنسيق المساعدة التقنية وأنشطة التعاون في مجال تشجيع التجارة داخل منظومة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية.

10-137 وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أقرت الدول الأعضاء صراحة بأن التجارة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والقضاء على الفقر. ففي إطار الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة، المعني بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، أُدرجت في خطة عام 2030 غاية محددة تتعلق بزيادة دعم المعونة لصالح التجارة. وفي إطار الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، تم تحديد الغايات المتصلة بإقامة نظام تجاري مفتوح وقائم على القواعد وشفاف وعادل، وتحقيق زيادة كبيرة في صادرات البلدان النامية.

10-138 وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، كررت الجمعية العامة تأكيد هذا الموقف في قرارها 201/74، في ظل التوترات التجارية، وانخفاض الاستثمار العالمي، والتهديدات التي تواجه تعددية الأطراف. والمستفيدون المستهدفون من مركز التجارة الدولية، أي المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تشكل 99 في المائة من الشركات في العالم والتي هي بمثابة العمود الفقري الاقتصادي لأي مجتمع محلي، عرضةٌ بشكل خاص للنتائج الوخيمة التي قد تخلّفها التطورات المذكورة أعلاه على أعمالهم.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 6
الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات

الهدف

10-139 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز النمو والتنمية الشاملين والمستدامين من خلال تنمية التجارة وتطوير الأعمال التجارية الدولية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، ومنها بالأخص أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك من خلال زيادة القدرات التجارية لتلك المؤسسات، ومن خلال تهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية وتعزيز النظم الإيكولوجية المؤسسية لتلك المؤسسات.

الاستراتيجية

10-140 للإسهام في بلوغ هذا الهدف، سيُقدّم البرنامج الفرعي التدريب والخدمات الاستشارية والتوعية إلى المشاريع التجارية ومؤسسات دعم الأعمال التجارية والوكالات الحكومية ضمن المجالات ذات الأهمية الرئيسية بالنسبة لقدرة المشاريع المتناهية الصغر

والصغيرة والمتوسطة على المنافسة دوليا. وستشمل الخدمات المقدّمة للمؤسسات بناء القدرات في مجالات تحليل الأسواق، وإضافة القيمة، وتحسين النوعية، والاستدامة البيئية، والتجارة الإلكترونية، والتسويق، والحصول على التمويل والاستثمار. وسييسّر البرنامج الفرعي أيضا الربط بين الأعمال التجارية، من خلال إقامة المعارض وعقد الاجتماعات بين الأعمال التجارية، ومن خلال الأدوات الرقمية والمنصات الإلكترونية، بما فيها تلك التي تركز على المرأة والشباب والاستدامة. وسيستخدم المركز نُهجه الابتكارية من أجل إتاحة المعرفة بأحوال السوق وإقامة روابط سوقية جديدة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وذلك مثلاً من خلال مبادرتي ecomConnect و FastTrackTech#، اللتين تربطان بشكل رقمي المؤسسات بالأسواق الأجنبية، ومن خلال نهج "التحالفات من أجل العمل"، الذي يعمل على إقامة الشراكات مع الأعمال التجارية وبين القطاعين العام والخاص ضمن سلاسل قيمة بعينها. وستستمر مبادرات SheTrades ("هي تتاجر") وتوظيف الشباب والموضة الأخلاقية، التي أطلقها مركز التجارة الدولية، في ربط الأعمال المملوكة للنساء، ورواد الأعمال الشباب، ودوائر الحرفيين والمزارعين في جميع أنحاء العالم بالأسواق الإقليمية والدولية وبهياكل الدعم المحلية.

10-141 وسيُقدم البرنامج الفرعي أيضا الخدمات إلى مقرري السياسات، وأيضا إلى مؤسسات دعم الأعمال التجارية الوطنية ودون الوطنية والإقليمية، وسيدعم عمليات بناء توافق الآراء وتخطيط العمل وصنع القرار، التي تعزز نمو المؤسسات التجارية وإكسابها البعد الدولي. وسيُيسّر البرنامج الفرعي اتباع نهج منهجي يتيح للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أن تطلع مقرري السياسات وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة على تجربتها فيما يتعلق بما تواجهه من عقبات تنظيمية وإجرائية. وهو سيدعم أيضا داخل مؤسسات دعم الأعمال التجارية التحليل والفهم لتكاليف وفوائد مختلف الخيارات السياساتية أو الاستراتيجية أو التنظيمية، حتى تتمكن هذه المؤسسات من تقديم مدخلات مدروسة للمناقشات، ومن بذل جهود الدعوة لصالح عملائها من المشاريع التجارية. وعلاوة على ذلك، سيساعد البرنامج الفرعي مؤسسات دعم الأعمال التجارية، بما في ذلك وكالات ترويج التجارة والاستثمار، وغرف التجارة، والرابطات القطاعية، ومجموعات الأعمال النسائية، والتعاونيات، والحاضنات، ومقدمي التدريب التقني والمهني، على تحسين الخدمات المقدمة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ومن خلال الخدمات الاستشارية والتقييمات وحلقات العمل المصممة خصيصا، سيقوم مركز التجارة الدولية بتوجيه ودعم المؤسسات من خلال عملية تغيير ستنطوي على تحسين الإدارة والاستراتيجيات وقياس الأداء وإقامة الصلات مع أجزاء أخرى من النظام الإيكولوجي لدعم الأعمال التجارية؛ وعلى تصميم المنتجات والخدمات، بما في ذلك لفئات محددة مثل النساء والشباب؛ وعلى مجالات خدمات جديدة مثل دعم المؤسسات في التخفيف من المخاطر البيئية وزيادة القدرة على تحمّل تغير المناخ. وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز فوائد إقامة نظام تجاري عالمي، في إطار منظمة التجارة العالمية، يكون متعدد الأطراف ومستندا إلى القواعد وقوامه الانفتاح وقابلية التنبؤ به والشمول وعدم التمييز والإنصاف. وهو سيواصل تطوير سُبل توفيره للمعلومات الشاملة المتعلقة بالتجارة والأسواق والأدوات التحليلية، مثل خريطة الاستدامة التي وضعها مركز التجارة الدولية، والتي تتضمن معلومات عن معايير الاستدامة الطوعية وعن متطلبات الامتثال.

10-142 ويعتزم البرنامج الفرعي مساعدة الدول الأعضاء على معالجة المسائل المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من خلال المشاركة في تنفيذ خطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية التي تنفذها الأمم المتحدة. وسيقدم مركز التجارة الدولية أيضا معلومات تجارية متاحة دوليا عما يواجهه صُنّاع القرارات من نقص في معلومات بعينها تتعلق بجائحة كوفيد-19. وسوف تهدف خدماته الاستشارية إلى إيجاد قدرة على الصمود لدى المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وإلى الحفاظ على هذه القدرة، وذلك من أجل فتح قنوات تجارية جديدة، وتعزيز القنوات القائمة، والمساعدة في تحسين وصول هذه المؤسسات إلى الأدوات الرقمية التي تدعم القدرة التنافسية والتجارة.

10-143 ومن المتوقع أن يفضي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) أن تصبح المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مندمجة بشكل أفضل ضمن سلاسل القيمة الإقليمية والدولية التي تولد الصفقات التجارية، والوظائف المستدامة ومستويات الدخل الأعلى، ولا سيما بالنسبة لمن هم في قاعدة الهرم وللنساء والشباب؛

(ب) تحسين الأداء الإداري والتنفيذي لمؤسسات دعم الأعمال التجارية، فضلا عن تحسين مجمل أدائها ضمن مجال تقديم الخدمات المفيدة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وفي إطار نظام إيكولوجي داعم؛

(ج) أن يكون صناع القرارات الحكوميون مطّلعين بشكل أفضل على الخيارات في مجال وضع السياسات والاستراتيجيات والأطر التنظيمية الشاملة الجديدة أو المحسنة في مجال التجارة، التي تُسهم في تهيئة بيئة ملائمة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لكي تشارك في التجارة الدولية؛

(د) تعزيز قدرة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على تطوير ممارساتها المستدامة في مجال الأعمال، وأيضا زيادة الوعي لدى مقرري السياسات والمنتجين والأعمال التجارية بالمواضيع المتصلة بالتجارة وبإمكانات السوق والممارسات التجارية المستدامة.

10-144 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر بشأن المسائل المتعلقة بكوفيد-19 عن الأمور التالية:

(أ) قيام المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمواءمة عملياتها التجارية لتصبح أكثر قدرة على التكيف مع الصدمات الخارجية، وتحافظ في الوقت نفسه على قدرتها التنافسية أو تعززها؛

(ب) تزويد صناع القرار على مستوى المؤسسات وعلى المستوى الحكومي بالمعلومات اللازمة عن الفرص والتحديات التجارية، بما في ذلك عن تأثير جائحة كوفيد-19 على الأسواق.

العوامل الخارجية لعام 2022

10-145 فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) ستظل الموارد الخارجة عن الميزانية مستقرة ومخصصة إلى حد كبير للتدخلات في البلدان التي تشكل محور التركيز بالنسبة لعمليات مركز التجارة الدولية (أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والاقتصادات الضعيفة الصغيرة، والاقتصادات التي تواجه أوضاعا هشة، والبلدان المتأثرة بالنزاعات، وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)؛

(ب) ستحافظ البلدان التي ينفذ فيها مركز التجارة الدولية برامج كبيرةً على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسمح بتنفيذ المبادرات الإنمائية؛

(ج) بيئات التجارة والاستثمار الدولية لا تشهد تدهوراً كبيراً مقارنة بعام 2020.

10-146 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند خطة البرنامج الفرعي إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإنّ هذه المنجزات والأنشطة سوف تُعدَّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وأي تعديلات من هذا القبيل سيتم الإبلاغ عنها ضمن إطار معلومات الأداء البرنامجي.

10-147 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على المستويات العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، سيعمل مركز التجارة الدولية على تعهد وتطوير شراكاته مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والكيانات الدولية من أجل النهوض بخطة عام 2030. وعلى ضوء نتائج التقييم، سيتم إيلاء اهتمام خاص لمنظمات دعم الأعمال التجارية في البلدان المستفيدة من البرنامج، وذلك باعتبار هذه المنظمات جهات مستفيدة وأيضا جهات مضاعفة في التواصل مع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وعلاوة على ذلك، سيواصل المركز الإسهام في إقامة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنفيذ الإعلانات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، ولا سيما الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة، والمناقشات الجارية بشأن التجارة الإلكترونية، وتيسير الاستثمار، والمرأة والتجارة، والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتجارة.

10-148 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، سيواصل المركز العمل بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى من خلال العضوية في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويتولى المركز، بوصفه وكالة غير مقيمة، تعديل عملياته من أجل تقديم الدعم الكامل لعملية إصلاح الأمم المتحدة والإسهام في أفرقة الأمم المتحدة الإقليمية والقطرية، حيث تلبي خبرته الاحتياجات التي تطرحها أولويات الحكومات الوطنية. وسيتعاون المركز تعاونًا وثيقا مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومع منظمة التجارة العالمية، وسينخرط مع أطراف شريكة مختارة في تنفيذ مشاريع تتعلق بالمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وبالتنمية التجارية. وهو سيعمل بنشاط على تنفيذ المبادرات المتعددة الوكالات التي تيسر التجارة المستدامة والشاملة لفائدة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وذلك مثلا من خلال تنفيذ مبادرة جديدة مع الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المتوخى تنفيذ عدد من هذه المبادرات مع أطراف شريكة من قبيل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومنظمة العمل الدولية، والإطار المتكامل المعزز، ولجان الأمم المتحدة الإقليمية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

10-149 ويراعي المركز المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. فالبرنامج الفرعي لديه، على سبيل المثال، مبادرة بعينها تركز بالكامل على التمكين الاقتصادي للمرأة، هي مبادرة SheTrades، التي تقود جملة من الإجراءات الهادفة إلى زيادة المساواة بين الجنسين في مجال التجارة. ومن بين هذه الإجراءات هناك نداء العمل الذي أُطلق في إطار هذه المبادرة ("SheTrades call to action") الذي يحشد التمويل والشراكات من أجل دخول النساء إلى الأسواق، وذلك من خلال سبعة إجراءات تحويلية على مستويات السياسات والمؤسسات والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

10-150 وفيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة، سيسترشد المركز باستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة. وهو سينفّذ إجراءات من أجل الوفاء بمؤشرات الأداء الخمسة عشر الواردة ضمن الاستراتيجية، وسيتناول مسألة إدراج منظور الإعاقة في عمليته المقبلة للتخطيط الاستراتيجي.

أنشطة التقييم

10-151 استرشدت الخطة البرنامجية لعام 2022 بالتقييمات التالية التي أُنجزت في عام 2020:

(أ) التقرير التوليفي السنوي للتقييم لعام 2020 (تقييم نوعية نتائج التقييم لعام 2019)؛

(ب) تقييم أداء مركز التجارة الدولية في مجال توفير المعلومات التجارية والسوقية.

10-152 وقد أُخذت في الحسبان نتائجُ التقييمات المشار إليها أعلاه بالنسبة لخطة البرنامج الفرعي المقترحة لعام 2022. فعلى سبيل المثال، يستخدم المركز تقاريره التوليفية السنوية للتقييم من أجل تقديم لمحة عامة عن النتائج والدروس البالغة الأهمية المستفادة من التقييمات الداخلية والخارجية التي تجرى خلال السنة. ويُسترشد بهذه الدروس في وضع معايير استعراض الجودة التي يستخدمها المركز في عملية الموافقة على المشاريع، وأيضا في إدارة المشاريع. وكان الموضوع الرئيسي لتقرير عام 2020 هو

"بلوغ المحصلة النهائية: الجدوى والمرونة والابتكار". وعموما، تشير النتائج إلى أن مشاريع المركز تتماشى تماما مع الولاية الموكلة إليه ومع إطار نتائجه، وإلى وجود ممارسات جيدة في تحقيق النتائج المتعلقة بالمسائل الجنسانية ومسائل الإنصاف من خلال التجارة. ويتم دعم استدامة النتائج بواسطة مؤسسات دعم الأعمال التجارية داخل البلد. أمّا الالتزام الطويل الأجل، والمعرفة القطرية المفصلة واستراتيجيات الخروج الجيدة فهي تعزز الملكية والثقة بين الأطراف الشريكة للمركز والأطراف المستفيدة من خدماته. وتم تحديد فرص للتحسين ضمن العديد من مجالات تنفيذ المشاريع والبرامج، وذلك بغية تعزيز فعالية تعميم المواضيع المتداخلة، وتعزيز الروابط مع الأهداف الطويلة الأجل، وتحسين بيانات الرصد والتقييم. واستجابة لذلك، سيستثمر المركز في زيادة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وفي الشباب، والبيئة، والمسؤولية الاجتماعية ضمن مشاريعه وبرامجه، وهو سيعمل على تعزيز قدرات المشاريع على استخدام نظريات التغيير والتبسيط والمواءمة لمنظومات الشركات ضمن مجال الرصد والتقييم. وأخيرا، سيعمل المركز على تعزيز الاستدامة والتنسيق، بما في ذلك من خلال زيادة المشاركة في أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

10-153 ومن المقرر إجراء التقييمات التالية في عام 2022:

(أ) التقرير التوليفي السنوي للتقييم لعام 2022 (تقييم نوعية نتائج التقييم لعام 2021)؛

(ب) تقييم واحد على المستوى المؤسسي؛

(ج) تقييم واحد لنهج برنامجي من نُهج المركز؛

(د) تقييم واحد لمشروع كبير.

الأداء البرنامجي في عام 2020

10-154 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتائج التالية التي ظهرت خلال عام 2020، وكذا الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

المزيد من مشاريع الأعمال التجارية الصغيرة القادرة على تحمل الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19 بفضل مبادرة "النمو من أجل النهوض بالريف وتحقيق التقدم المستدام" في باكستان

10-155 في باكستان، تسبّبت جائحة كوفيد-19 في حالات من الإغلاق والإغلاق الشامل، مما أدى إلى تباطؤ الاقتصاد وتعريض سبل العيش للخطر، لا سيما في قطاع الأعمال التجارية الزراعية. وقد اشترك البرنامج الفرعي، في بداية الجائحة وعندما طُلب منه ذلك، في وضع خطة الأمم المتحدة لتقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة والاستجابة لهذا الأثر في باكستان. والبرنامج الفرعي عدة دراسات استقصائية للقدرة التنافسية لدى المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وذلك من أجل الوقوف على حالة واحتياجات المصدرين الباكستانيين الذين تضرروا بشدة من الجائحة، وبغية دعم وتكميل استجابة الحكومة.

10-156 وقد استجاب البرنامج الفرعي من خلال تنسيق عملية تقديم مبلغ 1,1 مليون يورو من المساعدات ضمن إطار الاستجابة السريعة وذلك بالعمل مع شريكه المنفذ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومع الأطراف الشريكة في المحافظات وكذلك الأطراف الشريكة الحكومية. وقد قامت الاستجابة السريعة على خمس ركائز هي: (أ) تعزيز الطلبات المقدمة من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للحصول على الدعم من خطط التمويل المتاحة؛ (ب) توفير مدخلات حاسمة لهذه المؤسسات حتى تستمر في عملياتها ودعم الأداء السليم لسلاسل القيمة؛ (ج) دعم الاستثمار في السلامة والنظافة الصحية؛ (د) إنشاء مرفق مضاهاة المنح من أجل دعم تنمية الأسواق لفائدة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ (هـ) دعم وضع تدابير سياساتية تتعلق بتنمية التجارة والأعمال التجارية الزراعية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

10-157 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتّضح من استفادة المزارعين والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من استجابة البرنامج الفرعي في مجال التصدي لكوفيد-19 في باكستان، وذلك من أجل ضمان استمرارية عملياتهم وزيادة قدرتهم التنافسية وقدرتهم على التكيّف مع تغير المناخ ضمن سلاسل القيمة أو من خلال تحفيز الحصول على التمويل (انظر الجدول 10-22).

الجدول 10-22
مقياس الأداء

الفعلي لعام 2018	*الفعلي لعام 2019*	*الفعلي لعام 2020*
–	–	المساعدة المقدّمة إلى الأطراف المستفيدة في بلوشستان والسِّند، ومنها 114 مؤسسة من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة و 74 من أعضاء لجان السوق وأكثر من 000 4 من المزارعين في بلوشستان، كانت كفيلة باستمرار عمليات هذه الأطراف وزيادة قدرتها التنافسية، بما في ذلك من خلال تعزيز سلسلة القيمة، وتوخي الممارسات القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والحصول على التمويل

أثر كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

10-158 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للبرنامج الفرعي. وشمل هذا الأثر إدخال تغيير على النهج الذي يعتمده المركز في تقديم الخدمات بحيث أصبح هذا النهج يشمل طرائق هجينة وطرائق عن بعد في إيصال المساعدة التقنية. وكان تأجيل العديد من المناسبات الموقعية، مثل المنتدى العالمي لتنمية الصادرات، بمثابة أحد الآثار السلبية المترتبة على أنشطة البرنامج الفرعي. وقام البرنامج الفرعي أيضا بتوسيع نطاق ما يقدّمه على الإنترنت من دورات دراسية مجانية عبر أكاديمية التجارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وكان لهذه التغييرات أثر على أداء البرامج في عام 2020، مثلما يتبيّن ذلك من النتيجتين 1 و 2 أدناه.

10-159 بيد أنّ البرنامج الفرعي حدّد في الوقت نفسه أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، وذلك في إطار النطاق العام لأهدافه. وشملت تلك الأنشطة إعادة تحديد ما يعرضه من المنافع العامة العالمية، وإصدار منشورات متعددة وإضافة محتوى إلى قواعد بياناته الخاصة بهذه المنافع، وذلك بغية تلبية احتياجات المستفيدين الجديدة والمتزايدة من المعلومات والمعلومات التجارية. فعلى سبيل المثال، كان المنشور الرئيسي المعنون "توقعات القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" من المنشورات الرئيسية الأولى التي تناولت تبعات جائحة كوفيد-19 على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حول العالم، فيما شكلت الموجزات القطرية المصاحبة عنصراً من عناصر استجابة المركز للجائحة. وأسهمت المنجزات المستهدفة المعدّلة والجديدة في بلوغ النتائج لعام 2020، كما يتّضح من النتيجة الناشئة المبيّنة أعلاه.

10-160 وتجسيدا لأهمية التحسين المتواصل وأهمية تلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، سيُعمّم مركز التجارة الدولية الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجه الفرعي على ضوء جائحة كوفيد-19. ومن الأمثلة المحددة على

الدروس المستفادة إدراكُ مسألة أنّ النجاح في مواصلة التدخلات المقررة خلال فترات الإغلاق الشامل التي تعلنها الدول يتوقف إلى حدّ كبير على إمكانية وصول الجهات المستفيدة إلى الإنترنت وعلى مدى جاهزيتها من الناحية الإلكترونية. فالصفقات التجارية – التي يهدف البرنامج الفرعي إلى تحفيزها – هي مسألة ثقة في السوق وفي شركاء السوق. وإبرام هذه الصفقات يعتمد إلى حد كبير على إمكانية القيام بزيارات موقعية إلى مقار الشركات، أو على مدى إمكانية عرض عينات من البضائع على المشترين المحتملين. وقد أتاح التنسيق الوثيق مع الجهات المعنية والجهات المستفيدة والجهات المموِّلة والجهات الشريكة للمركز أن يوافق على خطط للطوارئ وعلى طرائق بديلة تضمن استمرار تنفيذ مشاريعه. واستشرافا للمستقبل، سيواصل المركز ضمن تدخلاته استغلالَ الدروس المستفادة في التيسير عن بعد لعقد الصفقات التجارية.

النتائج المقررة لعام 2022

10-161 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تشكلان تحديثا للنتائج المقدمة في خطط البرنامج الفرعي المقترحة السابقة، وتظهران بالتالي أداء البرنامج الفرعي في عام 2020 وخطة البرنامج الفرعي المقترحة لعام 2022 كليهما. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: غامبيا تستثمر في فرص عمل للشباب من خلال ريادة المشاريع والتجارة[66]

الأداء البرنامجي في عام 2020

10-162 في الفترة الفاصلة بين عامي 2018 و 2020، ساعد مشروع تمكين الشباب التابع لمركز التجارة الدولية غامبيا على معالجة الأسباب الجذرية لبطالة الشباب والقيود المفروضة على قدرة المؤسسات على المنافسة، مما قلّص من أوجه نقص المهارات والمعارف والفرص لدى الشباب وزاد من درجة الوعي بمخاطر الهجرة غير النظامية.

10-163 وأسهم العمل المذكور أعلاه في إيجاد و/أو تحسين ما لا يقل عن 000 2 وظيفة للشباب، وهو رقم لم يحقّق مع ذلك الهدف المقرر المتمثل في 000 4 وظيفة، الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. ويعزى ذلك بالأساس إلى جائحة كوفيد-19 التي كان لها أثر كبير على إيجاد فرص العمل لأنّ المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم، بما في ذلك في غامبيا، تُكابد من أجل الاحتفاظ بموظفيها وخلق فرص عمل جديدة.

10-164 وعلاوة على ذلك، أسهم العمل المذكور أعلاه في توعية 000 165 من شباب غامبيا بالأعمال التجارية وبفرص العمل، مثلما يتضح من تحليل جمهور الحملات الإعلامية والشباب المشاركين في الأنشطة البرنامجية. وقد تجاوز هذا الرقم الهدف المحدد في 000 100 ضمن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

10-165 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وذلك بما يتفق مع الولاية الموكلة إليه. وللإسهام في إحراز المزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيُولي البرنامج الفرعي الأولوية لمساعدة الشباب من رواد الأعمال والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على زيادة قدرة أعمالهم التجارية على الصمود، والاستفادة من الفرص الجديدة التي ظهرت خلال الجائحة، فضلا عن العمل مع سلاسل القيمة، مثل قطاع السياحة. ويرد التقدم المتوّقع ضمن مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل السادس من الباب 10).

(66) كما ترد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 13)).

الشكل السادس من الباب 10

مقياس الأداء: إجمالي عدد شـــباب غامبيا الذين لديهم وعي متزايد بالأعمال التجارية وبفرص العمل، ومجموع عدد الوظائف التي تم استحداثها/تحسينها من خلال التجارة (تراكمي)

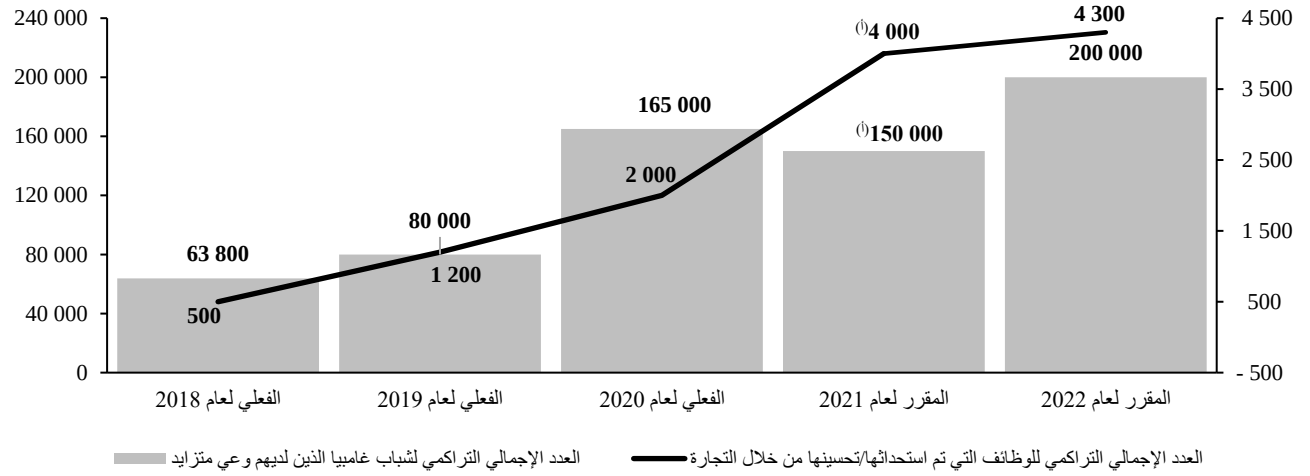

(أ) للحفاظ على المســـاءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، رُحّل الهدف المحدد لعام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضـــل التقديرات في تلك المرحلة الزمنية قبل انتشار جائحة كوفيد-19. وسيتم الإبلاغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 ضمن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: التجارة والاســتثمار فيما بين بلدان الجنوب يخلقان فرصــة لنمو المؤســســات المتناهية الصــغر والصــغيرة والمتوسطة من بلدان شرق أفريقيا[67]

الأداء البرنامجي في عام 2020

10-166 عمل البرنامج الفرعي على تيسير مشاركة المؤسسات والشركات من شرق أفريقيا ومن الجنوب الأفريقي في سلاسل القيمة المشتركة بين بلدان الجنوب، وذلك من أجل أن تستفيد هذه المؤسسات والشركات من الروابط والاستثمارات السوقية الجديدة، بما يعزز القيمة المضافة ويخلق فرص العمل. وواصل البرنامج الفرعي أيضا توخي الوسائل الهجينة وطرق العمل عن بعد في توفير التنسيق والخدمات الاستشارية والتدريب لشركائه في الميدان، مثل وكالات ترويج الاستثمار والرابطات التجارية، مما أسهم بدوره في انتعاش الدعم المقدّم للمفاوضات فيما بين بلدان الجنوب، وفي إنجاز صفقات التجارة والاستثمار الجارية في النصف الثاني من عام 2020 ضـمن قطاعات رئيسـية، مثل الأعمال التجارية الزراعية، والصـناعات التحويلية الخفيفة، والتكنولوجيا، والخدمات. وعلاوة على ذلك، أطلق البرنامج الفرعي تقريرا بعنوان "التصـميم لتحقيق الأثر: التجارة والاسـتثمار فيما بين بلدان الجنوب"، يعرض كيفية تصـميم وتنفيذ برامج فعالة للتجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب، مع التركيز على تبادل المعارف ونقل التكنولوجيا، وذلك بالاستناد إلى نَهج مستدام وشامل وبمراعاة الآثار المترتبة عن جائحة كوفيد-19.

10-167 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في تيسير إبرام جملة من صفقات التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب بقيمة 138 مليون دولار، بما في ذلك صـفقات تتعلق بإنتاج معدات الحماية الشـخصـية لمواجهة جائحة كوفيد-19، بيد أنّ هذا الرقم لم يسـتوف الهدف المحدد بمبلغ 155 مليون دولار ضـــمن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. ويعزى هذا القصـــور في الأداء إلى جائحة كوفيد-19، التي كان لها أثر سلبي على المؤسسات المتناهية الصـغر والصـغيرة والمتوسـطة وعلى قرارات الاستثمار

(67) كما ترد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

فيما بين بلدان الجنوب، والتي تسببت أيضا في إلغاء عدة مناسبات موقعية في مجال الربط بين الأعمال التجارية، مما أدى إلى التأخر في التعرف على فرص تجارية واستثمارية جديدة.

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

10-168 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وذلك بما يتفق مع الولاية الموكلة إليه. وللإسهام في إحراز المزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيعتمد البرنامج الفرعي على الدروس المستفادة، ولا سيما على الطرائق الجديدة لتيسير الاستثمار الافتراضي والهجين، وتوسيع نطاق الاتصال بصغار المزارعين، وتوليد ونقل الأدوات والمعارف الجديدة، ولا سيما تلك المتعلقة بزيادة الإنتاجية، والاستدامة البيئية، والشمولية. ويرد التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل السابع من الباب 10).

الشكل السابع من الباب 10

مقياس الأداء: مجموع الاستثمارات التجارية التي يسّرها برنامج التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب، الذي ينفذه مركز التجارة الدولية (تراكمي)

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

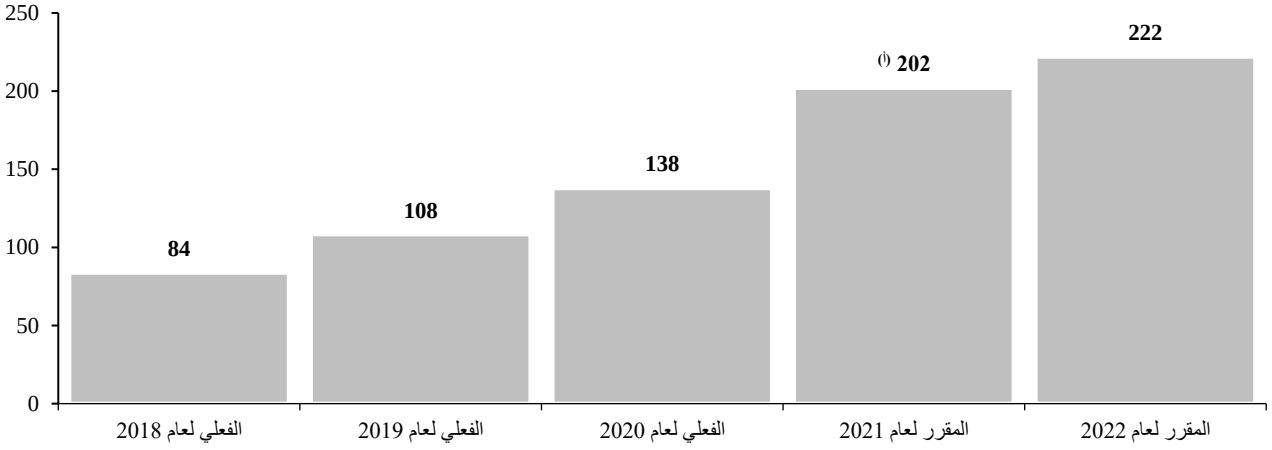

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، رُحّل الهدف المحدد لعام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك المرحلة الزمنية قبل انتشار جائحة كوفيد-19. وسيتم الإبلاغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 ضمن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: زيادة الطلب على المعلومات التجارية باعتبارها منافع عامة عالمية، بما يتيح اتخاذ قرارات تحقق انتعاش التجارة العالمية

الأداء البرنامجي في عام 2022

10-169 شهدت الحاجة إلى زيادة فرص الحصول على البيانات المتصلة بالتجارة والطلب على هذه البيانات زيادةً بسبب تأثير جائحة كوفيد-19؛ وفي مواجهة ذلك أطلق البرنامج الفرعي، ضمن خريطته بشأن النفاذ إلى الأسواق، لوحةَ متابعة كوفيد-19 التي هي عبارة عن أداة تتيح تعقب التدابير التجارية ذات الصلة بهذه الجائحة. وعدّل البرنامج الفرعي أيضا عملياته خلال الجائحة من أجل الحفاظ على الزخم في مساعدة مقرري السياسات ومؤسسات دعم الأعمال التجارية على وضع برامج تحويلية وتحقيق التنمية من خلال التجارة، وفي مساعدة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على متابعة التطورات المتغيرة بسرعة في مجال التدابير التجارية المتصلة بكوفيد-19.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

10-170 كان الدرس بالنسبة للبرنامج الفرعي يتمثل في التسليم بضرورة توسيع نطاق عروضه وتنويعها ضمن مجموعة المنافع العامة العالمية، وذلك لأنّ بيئة الأعمال التجارية قد أصبحت تتسم بمزيد التعقيد. ولم يشمل ذلك الاستجابةَ السريعة من خلال المحتوى المتصل بكوفيد-19 فحسب، بل أيضا الاستفادة من مجموعة من المنتجات المصمّمة خصيصا لصالح الدول الأعضاء التي من المرجح أن تستفيد من وجود تكامل إقليمي أقوى، والتي تحتاج بالتالي إلى معلومات تجارية من أجل الوقوف على فرص سوقية جديدة. وفي تطبيق هذا الدرس، سيستثمر البرنامج الفرعي أكثر فأكثر في مجموعة المنافع العامة العالمية التابعة له وذلك من أجل (أ) جعلها أكثر توافقا مع أجهزة من قبيل الهواتف المحمولة والحواسيب اللوحية؛ (ب) وزيادة تكييف حلولها في مجال المعلومات التنافسية بما يتماشى مع طلبات الدول الأعضاء ومؤسسات دعم الأعمال التجارية؛ (ج) وتوسيع نطاق المعلومات المشمولة، ومنها المعلومات عن التجارة واللوائح في مجال الخدمات.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

10-171 من المتوقع أن يُسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتّضح من نمو مجموع المنتفعين بالمنافع العامة العالمية التي يعرضها مركز التجارة الدولية، ليصل عددهم إلى 000 225 1 منتفع، ومن نمو مجموع الصفقات التجارية والاستثمارية الدولية المترتبة عن هذا العرض لتصل قيمة هذه الصفقات إلى 1,093 بليون دولار بحلول عام 2022 (انظر الشكل الثامن من الباب 10).

الشكل الثامن من الباب 10

مقياس الأداء: مجموع عدد المنتفعين بالمنافع العامة العالمية التي يعرضها مركز التجارة الدولية، ومجموع حجم الصفقات التي يسرها هذا العرض (تراكمي)

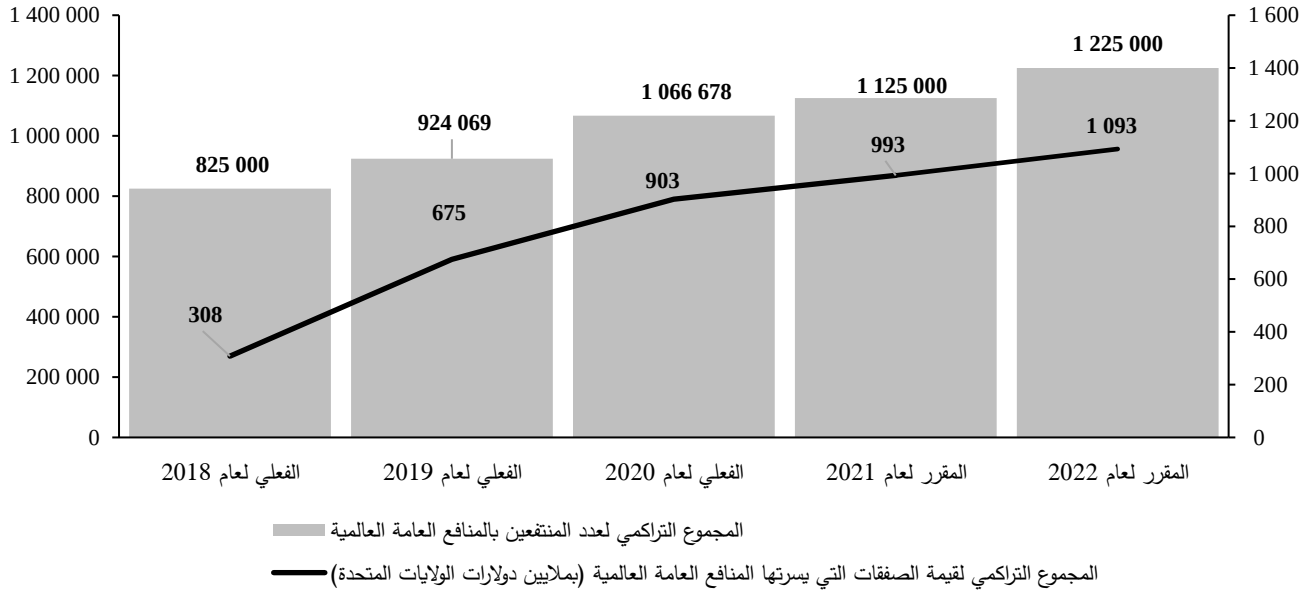

الولايات التشريعية

10-172 تتضمن القائمة الواردة أدناه جميع الولايات الموكلة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

2297 (د-22) مركز التجارة الدولية

289/64؛ 186/66 التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية

216/64؛ 215/66 عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (2008-2017)

220/64؛ 218/66؛ 238/74 الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

222/64 وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

288/66 المستقبل الذي نصبو إليه

213/67 تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية الثانية عشرة وتنفيذ الفرع الرابع – جيم المعنون "الركيزة البيئية في سياق التنمية المستدامة" من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

15/69 إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)

283/69 إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030

313/69 خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)

1/70 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

208/75 متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

211/75 مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة

213/75 تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، استنادا إلى جدول أعمال القرن 21

215/75 متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

216/75 الحد من مخاطر الكوارث

217/75 حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

243/71؛ 233/75 الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

279/71 يوم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

279/72 إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل 'الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

195/73 الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

291/73 وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

198/74 السنة الدولية للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية 2021

204/74 السلع الأساسية

228/74 دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط

231/74 التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

235/74 دور المرأة في التنمية

202/75 تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة

203/75 التعاون الدولي والتنمية

207/75 تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة

219/75 تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وإسهامه في تحقيق التنمية المستدامة

225/75 نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

227/75 متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

228/75 متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

229/75 تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة

230/75 تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2008-2027)

231/75 التعاون في ميدان التنمية الصناعية

234/75 التعاون فيما بين بلدان الجنوب

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

1819 (د-55) برامج الأمم المتحدة لتشجيع التصدير

9/2020 تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها

الإعلانات الوزارية والمقررات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية

WT/MIN (01)/DEC/1 إعلان الدوحة الوزاري

WT/MIN (05)/DEC برنامج عمل الدوحة: الإعلان الوزاري

WT/MIN (11)/W/2 عناصر التوجيه السياسي

WT/MIN (13)/DEC إعلان بالي الوزاري

WT/MIN (15)/DEC إعلان نيروبي الوزاري

WT/MIN (17)/DEC الإعلان المشترك بشأن التجارة والتمكين الاقتصادي للمرأة

المنجزات المستهدفة

10-173 يعرض الجدول 10-23 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت، ويُتوقّع أن تسهم، في بلوغ الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة 2020-2022.

الجدول 10-23

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**4**	**4**	**4**	**4**
1 - التقارير المقدمة إلى الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية واللجنة الاستشارية للصندوق الاستئماني التابع للمركز	3	3	3	3
2 - التقرير السنوي عن أنشطة مركز التجارة الدولية المقدم إلى الفريق الاستشاري المشترك المعني بالمركز واللجنة الاستشارية للصندوق الاستئماني للمركز	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**7**	**8**	**7**	**8**
3 - اجتماعات الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية والاجتماعات الرسمية للجنة الاستشارية للصندوق الاستئماني للمركز	4	4	4	4
4 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1
5 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	1	1	1
6 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
7 - اجتماعات اللجنة المعنية بالميزانية والمالية والإدارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية	-	1	-	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**120**	**127**	**130**	**130**
8 - مشاريع المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة	120	127	130	130
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	**2 900**	**4 385**	**3 000**	**3 500**
9 - عن المعلومات التجارية والسياسات والاستراتيجيات	525	407	600	700
10 - عن مؤسسات دعم الأعمال التجارية	277	272	300	350
11 - عن سلاسل القيمة	2 098	3 706	2 100	2 450
المواد التقنية (عدد المواد)	**25**	**30**	**30**	**30**
12 - *توقعات القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة* - التقرير الرئيسي	1	1	1	1
13 - كتب عن مواضيع متصلة بالتجارة	4	4	4	4
14 - ورقات عن مواضيع متصلة بالتجارة، مثل التجارة الشاملة والمستدامة، والاستعلامات التجارية والاستعلامات عن السوق، والقدرة التنافسية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والقدرة التنافسية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المملوكة للمرأة	20	25	25	25
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم دعم مخصص لمقرري السياسات ومؤسسات ومشاريع دعم التجارة من أجل التصدي للتحديات الدولية في مجال القدرة التنافسية التي تواجهها المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل تيسير الحوار بين القطاعين العام والخاص بشأن إدخال تحسينات على بيئة الأعمال وضمان أن تدعم التجارة التنمية الشاملة والمستدامة؛ وتقديم الخدمات الاستشارية للفئات المحرومة من المؤسسات المتناهية الصغر

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

والصغيرة والمتوسطة، مثل المؤسسات المملوكة للنساء وللشباب، عن تحسين قدرتها الإنتاجية ووصولها إلى الأسواق؛ وتقديم الخدمات الاستشارية وخدمات الدعوة لمقرري السياسات ولمؤسسات دعم الأعمال التجارية عن كيفية النظر في احتياجات المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة واحتياجات الفئات المحرومة ضمن ما يعرضونه من خدمات؛ وبذل جهود الدعوة التي تسمح بالإدماج المنهجي لمثل هذه المؤسسات والفئات المحرومة ضمن عمليات السياسات والاستراتيجيات.

قواعد البيانات وغيرها من المواد الرقمية الفنية: صيانة وتطوير قواعد البيانات وغيرها من الأدوات الإلكترونية لجعل التجارة العالمية أكثر شفافية وتيسير الوصول إلى الأسواق واتخاذ القرارات المتعلقة بالأعمال التجارية والسياسات. وتغطي قواعد البيانات التدفقات التجارية، والتعريفات الجمركية والتدابير غير التعريفية، وإمكانيات التصدير، وفرص الشراء، وقواعد المنشأ، والمعايير الخاصة، والمعارف المتعلقة بالتجارة المستدامة، ومباشرة الشباب والنساء للأعمال الحرة. وهي تشمل: قاعدة بيانات SheTrades، التي تضم في سجلاتها أكثر من 000 20 امرأة من صاحبات المشاريع التجارية، وأداة "SheTrades Outlook" و "أكاديمية التجارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" (SME trade academy) التابعة لمركز التجارة الدولية، ومنصة !Ye (التي تضم أكثر من 000 20 امرأة من صاحبات المشاريع التجارية)، ومجموعة أدوات خرائط التجارة (خريطة النفاذ إلى الأسواق، وخريطة التجارة، وخريطة المعايير، وخريطة الاستثمار، ومكتب المساعدة للتجارة العالمية، وخريطة إمكانيات التصدير، وخريطة الشراء، وخريطة استراتيجيات التجارة، وخريطة الاستدامة)، التي تجذب أكثر من 1 مليون مستخدم سنويًا.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: المناسبات الخاصة، بما في ذلك المنتدى العالمي لتنمية الصادرات، ومبادرة SheTrades Global، ومنتدى التجارة من أجل التنمية المستدامة، ومؤتمر وجوائز شبكة منظمات النهوض بالتجارة؛ ومجلة *International Trade Forum*، التي تستقطب أكثر من 000 100 مشاهدة على الإنترنت سنويا؛ ويوم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والنشرات الإخبارية عن المواضيع المتعلقة بالتجارة تتلقاها أكثر من 000 10 جهة مستفيدة؛ والمواد الإعلامية والتوعية، بما في ذلك بشأن استراتيجية التصدير، وشبكات وقدرات دعم التجارة، وفرص تنمية ريادة المشاريع المهارات والصادرات، واتجاهات التجارة العالمية، والنظام التجاري المتعدد الأطراف، والتكامل الإقليمي، والقواعد التقنية ومعايير التصدير والتجارة وأهداف التنمية المستدامة.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: تصميم وتحديث وصيانة المواقع الشبكية وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك موقع مركز التجارة الدولية، التي تتلقى أكثر من 4 ملايين مشاهدة سنويا؛ والمواقع الشبكية المخصصة والحضور النشط في وسائل التواصل الاجتماعي من قبل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المستدامة، ورائدات المشاريع والشباب، حيث يتابع هذه المواقع في المجموع أكثر من 000 100 متابع لحسابات وسائل التواصل الاجتماعي.

خدمات المكتبة: تزويد عملاء مركز التجارة الدولية بالخدمات عند الطلب في مجال المعلومات التجارية؛ وتزويد مؤسسات دعم التجارة من البلدان النامية بتحديثات شبكية عن المنشورات المتصلة بالتجارة.

البرنامج 11

البيئة

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

11-1 يتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة مسؤولية قيادة وتنسيق العمل المتعلق بالمسائل البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة. وتنبثق الولاية عن الأولويات التي حددتها قرارات الجمعية العامة ومقرراتها ذات الصلة، بما فيها القرار 2997 (د-27)، وتلك التي حددها مجلس إدارة برنامج البيئة في مقرره 1/19. ويتضمن المقرر المذكور إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي أقرته الجمعية العامة في وقت لاحق في عام 1997 في مرفق قرارها دإ-2/19 وأعادت تأكيده كذلك في قرارها 242/53 في عام 1999، وفي قراريها 288/66 و 213/67 في عام 2012. وتسلم الدول الأعضاء بأهمية البعد البيئي من أجل التنفيذ الناجح لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وسيقدم برنامج البيئة، في حدود ولايته، الدعم للدول الأعضاء من خلال توفير التوجيه الاستراتيجي نحو تحقيق الاستدامة البيئية، وسيسهم في الوقت نفسه في تحقيق تكامل متوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. واعترافاً بالطبيعة المتكاملة للتحديات التي تواجهها البلدان (على سبيل المثال، المساواة بين الجنسين، وتفاوت الدخل، والإقصاء الاجتماعي، والافتقار إلى الضمانات البيئية)، سيضطلع برنامج البيئة بدور بالغ الأهمية في تحفيز العمل على تحقيق الالتزامات والإجراءات التي تدفع التغيير التحويلي من أجل التنمية المستدامة.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

11-2 تتضمن الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 رؤية لبرنامج البيئة يقوم في إطارها بدعم الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج تعزز البعد البيئي لخطة عام 2030، لكن من خلال منظور يستشرف عام 2050 بشأن استدامة الكوكب. وتعتمد الاستراتيجية على الاعتراف بوجود ثلاث أزمات تهدد الكوكب، وهي تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث (انظر المقرر 2/5). وتحدد الاستراتيجية مجموعة من النقلات المفضية إلى التحول التي تستهدف القوى المحركة لهذه الأزمات. وترسم الاستراتيجية أيضاً الإجراءات اللازمة لإعادة تشكيل أنماط الاستهلاك والإنتاج باتجاه أنماط أكثر استدامة وإنصافاً تسهم في تحقيق رؤية برنامج البيئة لاستدامة الكوكب وصحة الإنسان ورفاهه. ويتمثل هدف البرنامج لعام 2022 في التركيز على الكيفية التي يمكن أن يحقق بها برنامج البيئة التوقعات الحالية والمستقبلية مع الاستمرار في الوفاء بالوعود التي قُدِّمَت للدول الأعضاء في عام 2012 من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ووثيقته الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (قرار الجمعية العامة 288/66). وهو يثبت الدور المهم الذي يضطلع به برنامج البيئة في دعم الجهود التي تبذلها البلدان لبناء قدرتها على الوفاء بأهدافها والتزاماتها البيئية المرسومة بموجب الاتفاقات الدولية.

11-3 ومن خلال هذه الاستراتيجية، يضع برنامج البيئة أزمات الكوكب الثلاث المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث في صميم عمله. وسيتصدى البرنامج لتلك الأزمات من خلال إجراءات تحويلية تشمل أصحاب المصلحة المتعددين وتستهدف الأسباب الجذرية لتلك الأزمات والقوى المحركة لها. وتتمثل أهداف الاستراتيجية في تمكين برنامج البيئة من إحداث أثر أعمق وأوسع نطاقا يمكن أن يدعم تحقيق نتائج إيجابية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، مع الحد من أوجه الضعف دعما للتنمية المستدامة. وسيكفل برنامج البيئة أن يظل العلم محور جميع عمليات صنع القرار، بما في ذلك فيما يتصل بالقضايا الناشئة، وأن تستمر سيادة القانون في المجال البيئي في تحسين الإدارة البيئية العالمية، في تواؤم وثيق مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يقدم لها خدمات الأمانة، والاتجاه الذي حددته خطة عام 2030. واعتمدت جمعية الأمم المتحدة للبيئة في 23 شباط/فبراير 2021 المقرر 2/5، الذي وافقت فيه على الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025

وبرنامج العمل والميزانية لفترة السنتين 2022-2023. وكان الهدف من المقرر إعادة تنظيم العمل البرنامجي لبرنامج البيئة في إطار ولايته الحالية لإتاحة الأداء الأمثل لدوره الحاسم بوصفه منظمة بيئية عالمية فنية ومعيارية، تقدم الخدمات للدول الأعضاء، وتعمل في الوقت نفسه على معالجة الترابط بين أزمات الكوكب المذكورة أعلاه، والإسراع في إنجاز المجالات الأساسية المواضيعية، وتمكين التحول اللازم للوصول إلى مستقبل مستدام. وتهدف عملية إعادة التشكيل الداخلي لبرنامج البيئة إلى معالجة أزمات الكوكب الثلاث من خلال ثلاثة برامج فرعية مواضيعية (العمل المناخي، والعمل المتعلق بالطبيعة، والعمل المتعلق بالمواد الكيميائية والتلوث)، وبرنامجين فرعيين تأسيسيين (العلوم والسياسات، والإدارة البيئية) وبرنامجين فرعيين تمكينيين (التحولات المالية والاقتصادية، والتحولات الرقمية). ويهدف البرنامجان الفرعيان التأسيسيان إلى الإسراع في إنجاز مجالات العمل الأساسية المواضيعية، في تواؤم وثيق مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والاتجاه الذي حددته خطة عام 2030. ويهدف البرنامجان الفرعيان التمكينيان إلى التعجيل بالتدخلات النُظُمية لتحويل النظم الاقتصادية العالمية باتجاه أنماط أكثر استدامة، مع الاستفادة في الوقت ذاته من قوة التكنولوجيات الرقمية. ولن يظل البرنامج الفرعي 2 الحالي، القدرة على مواجهة الكوارث والنزاعات، برنامجا فرعيا قائما بذاته، وستُدمَج أنشطته في البرامج الفرعية الأخرى. ويرد في مرفق الجزء ألف الإبلاغ عن أداء ذلك البرنامج الفرعي في عام 2020. ووفقا لذلك، يرد الهيكل المحدث لبرنامج البيئة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. وكانت التغييرات على وجه التحديد كما يلي:

(أ) **البرنامج الفرعي 1:** إعادة تسمية البرنامج الفرعي من تغير المناخ إلى العمل المناخي؛

(ب) **البرنامج الفرعي 2:** إيقاف البرنامج الفرعي 2 الحالي، القدرة على مواجهة الكوارث والنزاعات، بوصفه برنامجا فرعيا قائما بذاته، وإدماج أنشطته في البرامج الفرعية الأخرى، وإنشاء برنامج فرعي 2 جديد بدلا منه، هو التحولات الرقمية دعماً للعمل البيئي، سيكون برنامجا فرعيا تمكينيا في إطار الولايات القائمة لبرنامج البيئة؛

(ج) **البرنامج الفرعي 3:** إعادة تسمية البرنامج الفرعي، النظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة، لتصبح "العمل المتعلق بالطبيعة"؛

(د) **البرنامج الفرعي 4:** لا تغيير؛

(هـ) **البرنامج الفرعي 5:** إعادة تسمية البرنامج الفرعي، المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء، لتصبح "العمل المتعلق بالمواد الكيميائية والتلوث"؛

(و) **البرنامج الفرعي 6:** إعادة تسمية البرنامج الفرعي، الكفاءة في استخدام الموارد لتصبح "التحولات المالية والاقتصادية"؛

(ز) **البرنامج الفرعي 7:** تغيير تسمية البرنامج الفرعي، إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض، لتصبح "العلوم والسياسات".

11-4 وبالنسبة لعام 2022، تعكس المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة لبرنامج البيئة التحديات المعروفة والمتوقعة المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي تواجهها الدول الأعضاء. وتشمل هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة تيسير الحصول على التمويل والتكنولوجيا والحلول المبتكرة لمساعدة البلدان على بناء اقتصادات وتكنولوجيا أقدر على الصمود وأكثر شمولاً في عالم ما بعد كوفيد-19، بوسائل منها على وجه الخصوص: استخدام استراتيجيات المناخ، مثل التحفيز المالي، بوصفها مخططا للتعافي من كوفيد-19؛ وسد الفجوة الرقمية؛ وتحسين فهم الروابط بين التنوع البيولوجي والصحة لتعزيز صنع القرار استنادا إلى العلم؛ وتقديم المشورة المصممة خصيصاً في مجال السياسات للدول الأعضاء وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والشركاء المنفذين؛ وتحسين نظم إدارة النفايات؛ ووضع توصيات سياساتية بشأن إعادة البناء على نحو أفضل. وترد في إطار البرامج الفرعية 1 و 2 و 3 و 4 و 5 و 6 أمثلة محددة للمنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة. ومن المتوقع أن يسهم الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة بكوفيد-19 في تحقيق النتائج المقررة لعام 2022، على النحو المبيّن في إطار البرامج الفرعية 1 و 2 و 3 و 4 و 5 و 6.

11-5 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على المستويات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية والمحلية، سيواصل برنامج البيئة رفع مستوى الطموحات والتشجيع على القيادة من خلال الدعوة واتباع نهج ضابط يضع المعايير. وسيدعم البرنامج الدول الأعضاء من خلال شراكات استراتيجية تحويلية تقدم حلولاً مستدامة، تشمل الصحة والتعليم والحد من الفقر والرفاه الاقتصادي والاجتماعي. وستظل شراكته مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف تضطلع بدور محوري في ضمان أوجه أقوى من التآزر وتعزيز أثر عمل الأطراف المعنية. وسيشجع برنامج البيئة أصحاب المصلحة غير الحكوميين، بما في ذلك القطاع الخاص وأوساط التمويل، على زيادة الاستثمار في الطاقة المتجددة وتحسين الاستدامة البيئية. وتهدف الإجراءات في إطار هذه الشراكات إلى كفالة تحقيق نتائج أعمق وإحداث أثر أوسع نطاقاً دعماً للتنمية المستدامة، مع تعزيز قدرة البلدان على التصدي على وجه السرعة للآثار البيئية للكوارث والنزاعات.

11-6 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، يتولى برنامج البيئة المسؤولية العامة عن قيادة وتنسيق الاستجابة بشأن المسائل البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة. ومن خلال فريق الأمم المتحدة لإدارة البيئة، سيحفز البرنامج العمل الدولي لتعزيز اتساق استراتيجيات الاستدامة البيئية، وتسليط مزيد من الضوء على مبادرات الشراكات. وسيغتنم البرنامج الفرصة التي يتيحها إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتمكين الأمم المتحدة من أجل التصدي للأزمات البيئية العالمية. وسيستغل البرنامج هذه الفرصة أيضا لتعزيز دوره التوجيهي، ورفع مستوى الطموحات، وتسريع وتيرة التقدم المحرز على طريق عقد الأمين العام للعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وزيادة هذا التقدم. وسيواصل البرنامج التركيز على كفالة أن ينعكس عمله ويترسّخ بشكل جيد في الجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية ونظام المنسقين المقيمين الذي أُعيد تنشيطه من خلال التواصل النشط مع مكتب التنسيق الإنمائي، والاستفادة من عمله وخبرته على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية. وسيدمج البرنامج أولويات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في هذه العمليات لتمكين منظومة الأمم المتحدة من الاستجابة للمسائل البيئية بطريقة منسقة.

11-7 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) مواصلة توسيع نطاق الشراكات والشبكات الفعالة للاستمرار في تحديد اتجاه السياسات البيئية القائمة على العلم بالنسبة للبلدان والوكالات المنفذة الرئيسية؛

(ب) القدرة على التوسع في تنفيذ النهج المحلية والوطنية على كل من الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والعالمي لكفالة أن يكون لها أثر شامل؛

(ج) مواصلة إتاحة التمويل من خارج الميزانية، بما يمكّن البلدان من التحول نحو التنمية المستدامة.

11-8 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. بيد أنّه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقرّرة، فسيتم تعديلها خلال عام 2022 ضمن نطاق مجمل الأهداف والاستراتيجيات والولايات. وسيتم الإبلاغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار معلومات الأداء البرنامجي.

11-9 ويدمج برنامج البيئة منظوراً جنسانياً في أنشطته التشغيلية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. وسيعمل البرنامج على التنفيذ الكامل لقرار جمعية البيئة 17/4 بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وتمكين النساء والفتيات في الإدارة البيئية. وسيقدم البرنامج الدعم الكامل للدول الأعضاء في تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة في سياق البيئة، داعياً إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وإلى تكافؤ فرص القيادة على جميع مستويات صنع القرارات البيئية. وسيواصل البرنامج تفعيل الأبعاد الجنسانية وأبعاد حقوق الإنسان والمسائل المتعلقة بعدم التمييز في تصميم البرامج والمشاريع

لضمان إدراج منظوري المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وإدماجهما بالكامل في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء.

10-11 وللإسهام في تهيئة بيئة مادية آمنة وملائمة للغرض المنشود في مقره الكائن في نيروبي، يدعم برنامج البيئة مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة. وبالإضافة إلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان ومبدأ البرمجة القائم على عدم ترك أي أحد خلف الركب، يولي برنامج البيئة اهتماماً متزايداً لحالة الأشخاص ذوي الإعاقة بسبل منها على سبيل المثال التوعية باحتياجاتهم وشواغلهم في تصميم وتنفيذ برامجه ومشاريعه، وتكييف مشاريعه بحيث تتناسب مع ظروف واحتياجات المجتمعات المحلية. وتكتسي معالجة شواغل واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة أهمية خاصة عند دعم نظم الإنذار المبكر المتصلة بتغير المناخ أو في المشاريع التي تتناول الكوارث البيئية والنزاعات. وسيواصل برنامج البيئة تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها من خلال إجراءاته المتبعة في مجال الكشف عن المخاطر التي تهدد حمايتهم والتخفيف منها.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

11-11 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيث اضطر البرنامج إلى التوجه نحو أشكال بديلة من المشاورات وعمليات صنع القرار ومبادرات بناء القدرات، باستخدام مجموعة من النُهج المبتكرة. وشمل ذلك تنظيم اجتماعات افتراضية، مصحوبة بعروض مسجلة سلفا و/أو جلسات تحضيرية على الإنترنت. وعُقد العديد من الاجتماعات والمؤتمرات المقررة بنجاح، كما يتضح من الدورة السابعة للاجتماع السنوي للجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين، وجلسة بحث الأفكار مع الدول الأعضاء بشأن الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج البيئة للفترة 2022-2025، التي عقدت في أيار/مايو 2020. ومع ذلك، ونظرا لاعتبارات لوجستية، مثل الترجمة الشفوية المباشرة إلى ست لغات، والاعتماد، والنظر في مشاريع المقررات والقرارات، جرى تأجيل العديد من الاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات مؤتمرات الأطراف إلى أن يتسنى عقد اجتماعات بالحضور الشخصي. ومن الأمثلة المحددة على ذلك الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، بشأن موضوع "تعزيز الإجراءات من أجل الطبيعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، التي ستعقد على جزأين: دورة أولى عقدت في شباط/فبراير 2021، وأتاحت لعدد محدود من المندوبين والموظفين التركيز على القرارات الإدارية والإجرائية وقرارات الميزنة في مقر الأمم المتحدة، في حين شارك مندوبون وموظفون آخرون افتراضيا. ومن المقرر عقد دورة مستأنفة ثانية في شباط/فبراير 2022، ستخصص لإجراء مناقشات موضوعية متعمقة تتطلب إجراء مفاوضات شخصية. وكان للتغيير في النهج المتبع وإلغاء أو تأجيل منجزات مستهدفة وأنشطة مقررة أثر أيضا على النتائج المتوقعة لعام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار البرامج الفرعية 1 و 4 و 5 و 6.

12-11 ومع ذلك، جرى في الوقت نفسه تعديل بعض المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة خلال عام 2020 ضمن النطاق العام لأهداف البرامج الفرعية، وذلك بغية تقديم الدعم للدول الأعضاء في المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وبسبب القيود المفروضة على السفر والحاجة المتزايدة إلى حلقات عمل لبناء القدرات والتدريب العملي والتوجيه، كان على برنامج البيئة أن يغير نهجه فيما يتعلق بالدعم المقدم على الأرض. وشملت الأنشطة الجديدة تقديم الدعم للدول الأعضاء والموظفين وغيرهم من المستخدمين النهائيين عن طريق تغطية جوانب كوفيد-19 في المشورة والمنشورات والتوعية والدعوة وغير ذلك من المنتجات والخدمات. ويقوم برنامج البيئة أيضا بتنفيذ استراتيجية لوضع اللبنات الأساسية للتصدي لكوفيد-19، وقد أشرك أصحاب المصلحة في وضع خريطة طريق للتعافي. وفي إطار خطة التصدي هذه، بحث برنامج البيئة كيفية الدفع بالإدارة

البيئية العالمية إلى الأمام. وقد أسهمت المنجزات المستهدفة والأنشطة المعدلة في تحقيق نتائج في عام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار البرامج الفرعية 3 و 4 و 5 و 6.

11-13 وتجسيدا لأهمية التحسين المتواصل وتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، سيعمّم برنامج البيئة الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجه على ضوء جائحة كوفيد-19. وتشمل الأمثلة المحددة للدروس المستفادة والممارسات الفضلى الاستفادة من التواصل الافتراضي مع الشركاء من عواصمهم ومن البلدان التي ليس لها تمثيل دبلوماسي في نيروبي لتعزيز الفعالية والحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتوسيع نطاق التعاون. واستعرض برنامج البيئة وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الآثار القانونية واللوجستية والبيئية المترتبة على تحديث أساليب الإدارة البيئية وتعددية الأطراف، وقد تمكنوا من الحفاظ على أهم مبادئ وممارسات الاجتماعات الحكومية الدولية. ويرد بيان ذلك في البرنامج الفرعي 4.

الولايات التشريعية

11-14 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

2997 (د-27) الترتيبات المؤسسية والمالية للتعاون الدولي في ميدان البيئة

190/47 تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

دإ-2/19 برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21

242/53 تقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية

2/65 الوثيقة الختامية للاجتماع الاستعراضي الرفيع المستوى بشأن تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

288/66 المستقبل الذي نصبو إليه

213/67 تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية الثانية عشرة وتنفيذ الفرع الرابع - جيم المعنون "الركيزة البيئية في سياق التنمية المستدامة" من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

251/67 تغيير اسم مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

99/68 تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها[1]

215/68 تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته العالمية الأولى وتنفيذ الفرع الرابع - جيم المعنون "الركيزة البيئية في سياق التنمية المستدامة" من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

1/70 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

243/71 الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

279/72 إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

310/72 الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

311/72 تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

238/73 دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى

254/73 نحو إقامة شراكات عالمية: نهج قائم على المبادئ لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين

52/74 مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة[أ]

81/74 آثار الإشعاع الذري

115/74 التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية[أ]

118/74 تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ[أ]

121/74 السياسات والبرامج المتصلة بالشباب

208/74 البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية[أ]

213/74 التدابير التعاونية الرامية إلى تقييم الآثار البيئية للنفايات الناتجة عن إغراق الذخائر الكيميائية في البحر وزيادة الوعي بتلك الآثار

216/74 تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

222/74 تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

229/74 تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة

(1) الولاية التشريعية للبرنامج الفرعي 2، القدرة على مواجهة الكوارث والنزاعات، الذي يُقترح تعميمه على النحو المبين في الفقرة 11-3 أعلاه.

230/74	الثقافة والتنمية المستدامة
151/75	تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين
215/75	متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
216/75	الحد من مخاطر الكوارث[أ]
218/75	تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا
222/75	مكافحة العواصف الرملية والترابية

مقررات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

دإ-2/11	دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة لهايتي: تعزيز الاستجابة البيئية في هايتي[أ]
1/19	إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة
7/23	تعزيز الاستجابة للطوارئ البيئية ووضع نظم للوقاية من الكوارث والتأهب لها والتخفيف من حدتها ونظم الإنذار المبكر بشأنها في أعقاب الكارثة الناجمة عن أمواج تسونامي التي عصفت بالمحيط الهندي[أ]
11/23	المساواة بين الجنسين في مجال البيئة (الفقرة 10)
11/24	تكثيف التعليم البيئي من أجل تحقيق التنمية المستدامة
15/26	تعزيز التعاون الدولي بشأن الجوانب البيئية لمواجهة حالات الطوارئ والتأهب لها[أ]
2/27	تنفيذ الفقرة 88 من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
11/27	حالة البيئة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مواجهة التحدّيات البيئية الموضوعية

قرارات ومقررات جمعية الأمم المتحدة للبيئة

1/1	الوثيقة الوزارية الختامية للدورة الأولى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
4/1	الترابط بين العلوم والسياسات
8/1	التكيف القائم على النظام الإيكولوجي
10/1	الرؤى والنُهج والنماذج والأدوات المختلفة الرامية لتحقيق الاستدامة البيئية في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر
11/1	التنسيق عبر منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة بما في ذلك فريق الإدارة البيئية
12/1	العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف
13/1	تنفيذ المبدأ 10 من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية
16/1	إدارة الصناديق الاستئمانية والمساهمات المخصصة
17/1	تعديلات صك إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد هيكلته
1/2	تعديلات على النظام الداخلي
2/2	دور ووظائف المنتديات الإقليمية لوزراء البيئة والسلطات البيئية
3/2	الاستثمار في القدرات البشرية من أجل التنمية المستدامة عن طريق التثقيف والتدريب في المجال البيئي
4/2	دور تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمسار ساموا باعتباره وسيلة لتيسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة والوظائف والطرائق المرتبطة بهذا التنفيذ
5/2	إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030
6/2	دعم اتفاق باريس
13/2	الإدارة المستدامة لرأس المال الطبيعي من أجل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر
15/2	حماية البيئة في المناطق المتضررة من النزاع المسلح
16/2	تعميم مراعاة التنوع البيولوجي من أجل تحقيق الرفاه
17/2	تعزيز أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة على صعيد تيسير التعاون والتآزر فيما بين الاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي
18/2	العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يقدم لها خدمات الأمانة
19/2	استعراض منتصف المدة للبرنامج الرابع لوضع القانون البيئي واستعراضه دورياً (برنامج مونتيفيديو الرابع)
20/2	الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقترحة للفترة 2018-2021 وبرنامج العمل والميزانية المقترحان للفترة 2018-2019
22/2	استعراض تواتر دورات جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
24/2	مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتعزيز التنمية المستدامة للرعي والمراعي
25/2	تطبيق المبدأ 10 من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
1/3	التخفيف من حدة التلوث والسيطرة عليه في المناطق المتضررة من النزاع المسلح أو الإرهاب[أ]
2/3	تخفيف حدة التلوث من خلال تعميم مراعاة التنوع البيولوجي في القطاعات الرئيسية
3/3	إسهامات جمعية الأمم المتحدة للبيئة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
4/3	البيئة والصحة
5/3	الاستثمار في الحلول البيئية المبتكرة للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة
6/3	إدارة تلوث التربة لتحقيق التنمية المستدامة
8/3	منع وتخفيض تلوث الهواء من أجل تحسين نوعية الهواء على الصعيد العالمي
9/3	القضاء على التعرض للطلاء المحتوي على الرصاص وتعزيز الإدارة السليمة بيئياً لنفايات بطاريات الرصاص الحمضية

10/3	معالجة تلوث المياه من أجل حماية وإصلاح النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه	18/4	الصلة بين الفقر والبيئة
11/3	تنفيذ الفقرة 88 (أ) - (ح) من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"	19/4	إدارة الموارد المعدنية
1/4	برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين 2020-2021	20/4	البرنامج الخامس لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتيفيديو الخامس): العمل لصالح البشر والكوكب
3/4	التنقل المستدام	21/4	خطة التنفيذ "نحو كوكب خال من التلوث"
6/4	القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة	22/4	تنفيذ ومتابعة قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة
14/4	الإدارة المستدامة للنيتروجين	23/4	إبقاء البيئة العالمية قيد الاستعراض: تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإقرار تقرير توقعات البيئة العالمية
17/4	تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وتمكين النساء والفتيات في الإدارة البيئية		

المنجزات المستهدفة

11-15 يعرض الجدول 11-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 11-1

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، مصنّفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**3**	**3**	**4**	**4**
1 - اجتماعات جمعية الأمم المتحدة للبيئة	-	-	1	1
2 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1
3 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
4 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	1	1	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)[أ]	**2**	**2**	**4**	**2**
5 - مشاريع لتقييم المخاطر البيئية الناجمة عن الكوارث والنزاعات[أ]	1	1	2	1
6 - المشاريع المتعلقة بالأطر المؤسسية والقانونية لتحسين التأهب الوطني والمحلي بغية التخفيف من المخاطر البيئية الناجمة عن الكوارث والنزاعات[أ]	1	1	2	1
المنشورات (عدد المنشورات)	**3**	**3**	**4**	**3**
7 - المنشورات المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث، وتقييمات التأهب، وخرائط الطريق[أ]	2	2	2	2
8 - الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة 2022-2025	-	-	1	-
9 - التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	1	1	1	1
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة إلى الجهات الفاعلة الإنسانية والعسكرية بشأن الحد من البصمة البيئية[أ].				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إسداء مشورة الخبراء إلى الدول الأعضاء والجهات الشريكة الدولية، بناء على طلبها، بشأن رصد وتنفيذ استراتيجيات لتعزيز الحد من المخاطر البيئية، والاستجابة للطوارئ البيئية، والإنعاش البيئي، وإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة[أ].				

(أ) المنجزات المستهدفة للبرنامج الفرعي 2، القدرة على مواجهة الكوارث والنزاعات، الذي يُقترح تعميمه، على النحو المبين في الفقرة 11-3 أعلاه.

أنشطة التقييم

16-11 استرشدت الخطة البرنامجية لعام 2022 بالتقييمات والتقييمات الذاتية التالية المنجزة في عام 2020:

(أ) التقرير التجميعي للتقييم لفترة السنتين 2018-2019، الذي يلخص اتجاهات الأداء ويسلط الضوء على دروس التنفيذ الرئيسية المستقاة من 60 تقييماً أُنجزت خلال فترة السنتين؛

(ب) 21 تقييماً لمشاريع منجزة، بما في ذلك مشاريع تتعلق بالحد من غازات الدفيئة وتحقيق كفاءة استخدام الطاقة، والنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، والسلامة البيولوجية، وإدارة المواد الكيميائية، والحد من آثار تغير المناخ، وبناء القدرات والمساعدة التقنية، والقانون البيئي الدولي، وتقييم لاتفاق التعاون الاستراتيجي في إطار البرنامج المواضيعي للاتحاد الأوروبي بشأن البيئة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بما في ذلك الطاقة؛

(ج) تقييم البرنامج الفرعي 7، العلوم والسياسات.

17-11 وروعيت في وضع الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 نتائجُ التقييمات والتقييمات الذاتية المشار إليها أعلاه. واستجابة للتوصيات الواردة في هذه التقييمات والتقييمات الذاتية والنتائج الرئيسية المستخلصة من التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية لبرنامج البيئة في عام 2019، شرع البرنامج في عملية تحويلية لتحسين كفاءته التشغيلية، وتحسين نوعية تأثيره ونتائجه، وتقديم دعم أفضل للدول الأعضاء. واستناداً إلى هذه العملية الاستراتيجية على نطاق البرنامج، سيواصل برنامج البيئة تعزيز المساءلة الجماعية على جميع المستويات من أجل تعزيز تنفيذ برنامج عمله. ويخطط البرنامج أيضا لزيادة مواءمة منجزاته المستهدفة مع أهداف التنمية المستدامة وتعزيز فعاليته في رصد إصلاحات الأمين العام وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

18-11 ومن المقرر إجراء التقييمات والتقييمات الذاتية التالية في عام 2022:

(أ) عشرون تقييماً لمشاريع منجزة بشأن العمل المناخي، والعمل المتعلق بالطبيعة، والعمل المتعلق بالمواد الكيميائية والتلوث، والعلوم والسياسات، والإدارة البيئية، والاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛

(ب) تقييم البرنامج الفرعي 1، العمل المناخي.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
العمل المناخي

الهدف

19-11 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في النهوض بانتقال البلدان نحو تنمية اقتصادية منخفضة الانبعاثات وزيادة قدرتها على التكيف مع تغير المناخ والصمود في مواجهة آثاره.

الاستراتيجية

20-11 من أجل الإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيدعم البرنامج الفرعي البلدان في وضع سياسات ومعايير، وتشجيع الاستثمار في الطاقة النظيفة، وتحسين المعدل العالمي لكفاءة استخدام الطاقة، مما سيساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة. ويخطط البرنامج الفرعي أيضا لمواصلة مساعدة البلدان على تنفيذ سياسات مراعية للاعتبارات الجنسانية تحقق فوائد كربونية واجتماعية وبيئية قابلة للقياس الكمي، بسبل منها خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة

الغابات وتدهورها، مما يساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدفين 5 و 15 من أهداف التنمية المستدامة. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا بناء القدرات التقنية للبلدان في مجال إدماج الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية في خطط التكيف الوطنية، ووضع ترتيبات مؤسسية لتنسيق هذه الخطط والحصول على التمويل اللازم للتكيف مع تغير المناخ من أجل تنفيذ هذه الخطط، مما سيساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدفين 13 و 15 من أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي التعاون مع القطاع الخاص في إطار شراكات بنّاءة وموجهة نحو تحقيق النتائج، تستفيد من التمويل المناخي وترتقي بالطموحات وآثار العمل المناخي على الصعيد العالمي، مما سيساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الغايات المحددة في إطار الهدفين 13 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

11-21 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 من خلال الدعوة إلى استخدام استراتيجيات المناخ، مثل الحوافز المالية، في سياق التعافي المستدام من كوفيد-19، وتقديم الأدلة والدعم التقني من أجل استخدام تلك الاستراتيجيات.

11-22 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) خفض البلدان لانبعاثاتها من غازات الدفيئة وغيرها من الملوثات عن طريق خفض كثافة الطاقة والطلب عليها في قطاعات مثل الإضاءة والأجهزة والمعدات والمباني والنقل؛

(ب) زيادة قدرة البلدان على الاستفادة من فرص الاستثمار التي تحد من انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها مع توفير ضمانات اجتماعية وبيئية كافية؛

(ج) زيادة قدرة البلدان على إضفاء الطابع المؤسسي على خطط التكيف الوطنية وتنفيذها ورصدها؛

(د) استخدام الدول الأعضاء نماذج مبتكرة لتعزيز تمويل الاستثمارات المستدامة ونشر التكنولوجيات المنخفضة الانبعاثات والمنخفضة الكربون التي تساعد على التقليل إلى حد بعيد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتعزيز الحصول على الطاقة، وتعزيز استخدام الطاقة بصورة عالية الإنتاجية.

11-23 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المقرّر بشأن المسائل المتعلقة بكوفيد-19 إلى زيادة في الاستثمار المنخفض الانبعاثات نتيجة استخدام البلدان لاستراتيجيات المناخ بوصفها مخطط التعافي من كوفيد-19، كما يرد بمزيد من التفصيل في النتيجة 3 أدناه.

الأداء البرنامجي في عام 2020

11-24 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

زيادة الاستثمار في الطاقة النظيفة

11-25 الطاقة النظيفة أمر حاسم للإبقاء على الاحترار العالمي عند قيمة أقل بكثير من 2 درجة مئوية ومواصلة الجهود الرامية إلى ألا يتجاوز ارتفاع درجات الحرارة 1,5 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الحقبة الصناعية. وقد شارك البرنامج الفرعي، من خلال مرفق المساعدة الرأسمالية الأولية، في تمويل مشاريع للطاقة النظيفة ترمي إلى زيادة توافر الاستثمارات للمشاريع المبكرة المنخفضة الانبعاثات.

11-26 وقدم البرنامج الفرعي الدعم أيضا لبلدان وأقاليم في اعتماد منتجات نظيفة وفعالة من حيث استخدام الطاقة من خلال مشاريع وشراكات مثل مبادرة "متحدون من أجل الكفاءة". وعلاوة على ذلك، أصدر البرنامج الفرعي منشورات، مثل تقرير *الاتجاهات*

العالمية في الاستثمار في الطاقة المتجددة، لتقديم أفكار متعمقة وتوجيهات وتوصيات بشأن السياسات العامة لزيادة الاستثمار في الطاقة المتجددة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

11-27 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من استثمار 169 مليون دولار في مجال الطاقة النظيفة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 69 في المائة مقارنة بعام 2019. وتحققت هذه الزيادة من خلال إقامة شراكات مع مبادرة "متحدون من أجل الكفاءة" ومرفق المساعدة الرأسمالية الأولية (انظر الشكل الأول من الباب 11).

الشكل الأول من الباب 11

مقياس الأداء: استثمارات الطاقة المستدامة التي يحفزها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشراكاته (العدد التراكمي)

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

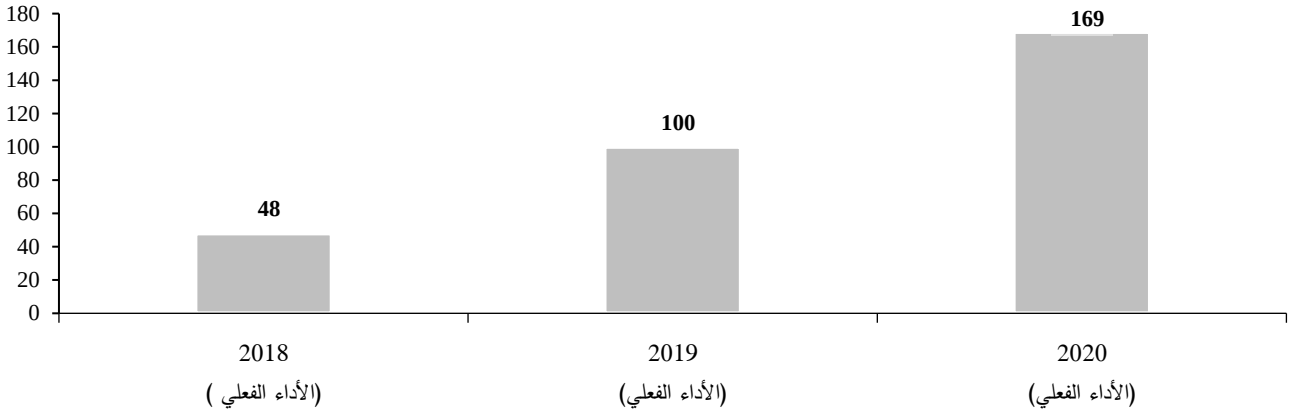

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

11-28 بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، أرجأ البرنامج الفرعي ما يقرب من خُمس أنشطته المقررة في إطار برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية إلى ما بعد عام 2020. وقد أعاق ذلك تقدم البلدان المستفيدة من البرنامج نحو بلوغ الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة.

11-29 وعلى الرغم من ذلك، حدد البرنامج الفرعي أنشطة جديدة ومعدلة لدعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19، في إطار النطاق العام لأهدافه، وهي: (أ) الدعوة إلى التعافي المستدام من كوفيد-19 من خلال إعادة توجيه الحوافز المالية إلى استراتيجيات المناخ مثل المساهمات المحددة وطنيا وخطط التكيف الوطنية؛ (ب) الاستفادة من جهود "إعادة البناء على نحو أفضل" لمساعدة البلدان على اعتماد حلول لخفض انبعاثات غازات الدفيئة؛ (ج) إدراج فروع عن الآثار المتصلة بكوفيد-19 في التقارير الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مثل تقرير *فجوة الانبعاثات لعام 2020* وتقرير فجوة التكيف لعام 2020. ويتضمن *تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2020* تحليلا لخفض الانبعاثات بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي، في حين يتضمن تقرير *فجوة التكيف لعام 2020* أفكارا متعمقة حول خيارات التعافي المستدام المتاحة للتكيف مع تغير المناخ في عالم ما بعد كوفيد-19.

النتائج المقررة لعام 2022

11-30 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تشكلان تحديثا للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبيّنان كلاً من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: رفع مستوى الطموحات في مجال المناخ[68]

الأداء البرنامجي في عام 2020

11-31 قدم البرنامج الفرعي الدعم لبلدان وأقاليم لصياغة وتنفيذ استراتيجيات للمناخ من خلال مبادراته، من قبيل التحالف المعني بالمناخ والهواء النقي للحد من ملوثات المناخ القصيرة العمر ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ. وأعد البرنامج الفرعي أيضا ثلاثة تقارير رئيسية تربط علم المناخ بالسياسات وتتضمن توصيات للبلدان بشأن المجالات التي يمكن فيها زيادة الطموحات المناخية.

11-32 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام 48 بلدا باعتماد أو تنفيذ خطط إنمائية منخفضة الانبعاثات، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في 40 بلدا، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

11-33 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيدعم البرنامج الفرعي البلدان لوضع خطط إنمائية طموحة متصلة بالمناخ تسترشد بالعلم، ولتعزيز مشاركتها في إطار الشفافية المعزز للإجراءات والدعم المرتبط باتفاق باريس. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل الثاني من الباب 11).

الشكل الثاني من الباب 11

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للبلدان التي اعتمدت خطط التنمية المنخفضة الانبعاثات أو نفذتها (العدد التراكمي)

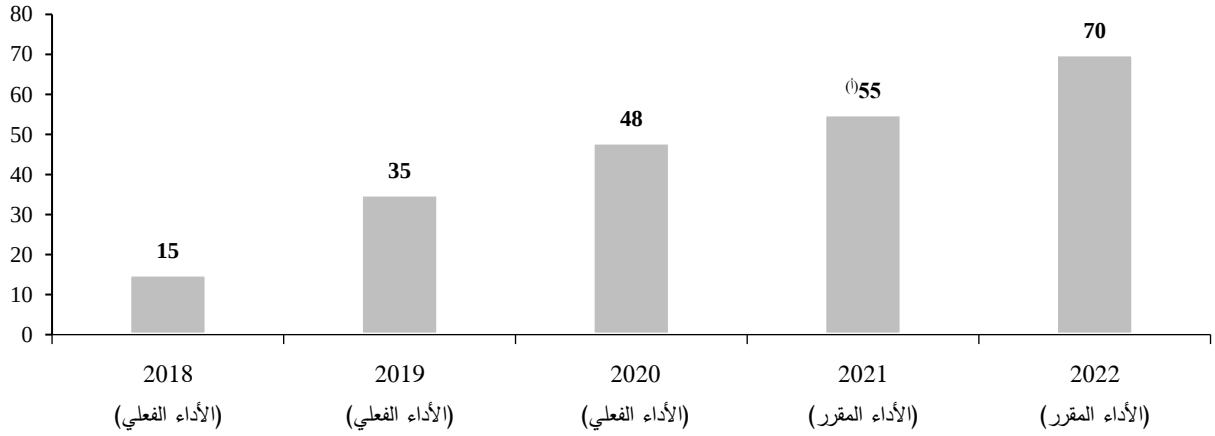

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(68) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 14)).

النتيجة 2: التنقل الكهربائي: رفع مستوى الطموحات من خلال برنامج عالمي للتنقل الكهربائي[69]

الأداء البرنامجي في عام 2020

11-34 أطلق البرنامج الفرعي البرنامجَ العالمي للتنقل الكهربائي لدعم البلدان التي هي في طور الانتقال إلى التنقل المنخفض الانبعاثات. ووُضعت في إطار هذا البرنامج مشاريع قطرية لتعزيز تطوير أطر وبرامج التنقل الكهربائي. ونفذ البرنامج الفرعي أيضا مشاريع وقدم المساعدة التقنية إلى بلدان ومدن في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من خلال مبادرة التنقل الكهربائي في أمريكا اللاتينية لتعزيز استخدام التنقل المستدام.

11-35 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام بلدين بتنفيذ برامج لأسطول حافلات غير مولّدة للسخام، بدعم من البرنامج العالمي للتنقل الكهربائي، وبذلك تحقق الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

11-36 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي العمل على البرامج القطرية وسيوسع نطاق تغطية الخطط والاستراتيجيات الوطنية للتحول إلى التنقل الكهربائي. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 11-2).

الجدول 11-2
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
خمسة بلدان تتحول إلى استخدام الديزل المنخفض الكبريت وتعتمد معايير متعلقة بانبعاثات المركبات	إطلاق البرنامج العالمي للتنقل الكهربائي والتزام 29 بلداً بوضع مشاريع شاملة للتنقل الكهربائي على الصعيد الوطني و/أو في المدن	بلدان اثنان يضعان برامج لأسطول حافلات غير مولّدة للسخام، بدعم من البرنامج العالمي للتنقل الكهربائي	أربعة بلدان تضع حوافز مالية بشأن المركبات الكهربائية، بدعم من البرنامج العالمي للتنقل الكهربائي	أربعة بلدان أخرى تضع حوافز مالية بشأن المركبات الكهربائية، بدعم من المراكز الإقليمية للبرنامج العالمي للتنقل الكهربائي

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تحسين الاستثمار المنخفض الانبعاثات من خلال الاستفادة من استراتيجيات المناخ بوصفها مخططا للتعافي من كوفيد-19

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

11-37 تقدم البلدان حوافز مالية لدعم جهود التعافي من كوفيد-19. وحتى الآن، من المتوقع أن يؤدي قسم كبير من أموال كل حافز من الحوافز المالية إلى زيادة الانبعاثات والعمليات التي تستخدم الكربون بكثافة، وهو ما لا يتفق مع مسار الحفاظ على ارتفاع درجات الحرارة دون 2 درجة مئوية، على النحو المبين في *تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2020* و*تقرير فجوة الإنتاج لعام 2020*.

(69) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

ولذلك، طلبت البلدان الدعم لمواءمة جهودها الرامية إلى التعافي مع استراتيجيات المناخ والاستفادة من الخيارات المنخفضة الانبعاثات والمنخفضة الكربون. وقدم البرنامج الفرعي الدعم للبلدان لتحديد هذه الخيارات وتناولها في إطار جهودها الرامية إلى التعافي من كوفيد-19.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

11-38 تمثل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أن هناك طلباً كبيراً على الدعم من جانب الدول الأعضاء فيما يتصل بالاستثمار في مجال المناخ في سياق الحوافز المالية المتصلة بكوفيد-19. وعلى وجه الخصوص، تتيح مواءمة الحوافز المالية مع استراتيجيات المناخ فرصة لتمكين البلدان من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمناخ، مثل المساهمات المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس. وفي إطار تطبيق هذا الدرس، سيقوم البرنامج الفرعي بدعم التوعية بشأن الكيفية التي تتيح بها استراتيجيات المناخ خيارات مستدامة للتعافي من كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، سيدعم البرنامج الفرعي البلدان في وضع مشاريع توجه الحوافز المالية المتصلة بكوفيد-19 إلى الاستثمارات في مجال المناخ.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

11-39 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من استثمار 250 بليون دولار في المؤشرات المتصلة بالتمويل المناخي. ومن المتوقع أن تستثمر البلدان والمؤسسات، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 50 بليون دولار إضافية من أصول التمويل المناخي في الطاقة النظيفة وكفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2022 (انظر الشكل الثالث من الباب 11).

الشكل الثالث من الباب 11

مقياس الأداء: مجموع الأصول المالية المستثمرة في الولاية المنخفضة الانبعاثات (العدد التراكمي)

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

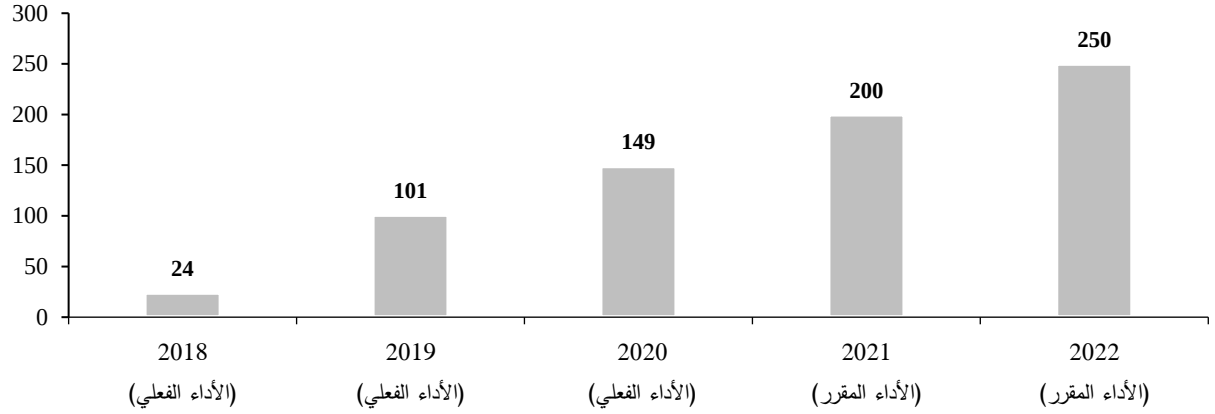

الولايات التشريعية

11-40 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

225/69	تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة	219/74	حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة
230/73	اتخاذ إجراءات عالمية فعالة لمعالجة آثار ظاهرة النينيو	225/74	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

مقررات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

10/27 مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ

المنجزات المستهدفة

11-41 يعرض الجدول 11-3 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 11-3

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**3**	**3**	**3**	**3**
1 - المشاريع المتعلقة بتكنولوجيات التخفيف والتكيف من خلال مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ	3	3	3	3
المنشورات (عدد المنشورات)	**6**	**6**	**6**	**6**
2 - منشورات عن الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة وقطاع الطاقة	3	3	3	3
3 - منشورات (التقييمات والأدوات) بشأن التكيف والقدرة على الصمود	3	3	3	3
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إسداء مشورة الخبراء إلى قرابة 20 بلدا بشأن المسائل المناخية، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتكيف القائم على النظم الإيكولوجية، والتمويل المناخي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وملوثات المناخ القصيرة العمر، والتنمية المنخفضة الانبعاثات، والطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، وإطار وارسو للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: المؤتمرات الصحفية، والمناسبات الجانبية، والمحتوى المنشور على وسائل التواصل الاجتماعي، وأنشطة التوعية والاتصال التي يقوم بها سفراء النوايا الحسنة بشأن التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وفوائد خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، بما يصل إلى جمهور يتجاوز عدده مليون شخص.				

البرنامج الفرعي 2
التحولات الرقمية دعماً للعمل البيئي

الهدف

11-42 يتمثل الهدف الذي سيسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في النهوض باستخدام البيانات والتحليلات المتعلقة بالمسائل البيئية لإتاحة المجال للدول الأعضاء والقطاع الخاص لوضع سياسات وقرارات وإجراءات والاضطلاع باستثمارات أكثر فعالية من أجل تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمناخ والطبيعة والتلوث، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة.

الاستراتيجية

11-43 من أجل الإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي بدعم وتوسيع نطاق التغيير البيئي من خلال هيكل بيانات ونظام إيكولوجي رقمي للكوكب منظمين بشكل فعال وشاملين. وسيستفيد البرنامج الفرعي، من خلال دوره التمكيني، من التحولات الرقمية لرقمنة المعارف العلمية وإضفاء الطابع الديمقراطي على توافرها على نطاق البرامج الفرعية المواضيعية الثلاثة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وستُستخدم الأدوات الرقمية استخداماً استراتيجياً لتمكين الأثر وتسريعه وتضخيمه، وتحقيق المزيد من الشفافية في المعرفة بحالة الكوكب، تمشياً مع خريطة الطريق من أجل التعاون الرقمي التي وضعها الأمين العام (A/74/821)، واستراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات من قبل الجميع وفي كل مكان، وخريطة الطريق على نطاق المنظومة من أجل الابتكار في بيانات الأمم المتحدة وإحصاءاتها (CEB/2020/1/Add.1). وسيشرع البرنامج الفرعي في إقامة شراكات مع الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص لتسخير البيانات والتكنولوجيات الرقمية والاستدامة الحسابية، من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تضخيم وتسريع تحولات هيكلية أعمق، بغية دفع الأسواق وسلاسل القيمة وسلوكيات المستهلكين واتخاذ القرارات نحو تحقيق نتائج الاستدامة البيئية. واستناداً إلى المعايير الرقمية وأطر الحوكمة، ستُستخدم مجموعات البيانات المتكاملة وتحليلاتها لإنتاج أفكار عملية آنية وتنبؤية، تسهم في الرصد التلقائي للتقدم العالمي والوطني والمحلي نحو تحقيق الغايات الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمناخ والتنوع البيولوجي والتلوث والأطر ذات الصلة المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وسيعمل البرنامج الفرعي أيضا مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لتحسين الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية واستخدام المنصات الرقمية لتعزيز مشاركة الجمهور في صنع القرار، والابتكار المفتوح، والعلم التشاركي. وستساعد هذه الأنشطة المقررة الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تنفيذ الغايات في إطار أهداف التنمية المستدامة 9 و 16 و 17.

11-44 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 من خلال تقديم الدعم المعياري، عند الطلب، بشأن كيفية سد الفجوة الرقمية من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي تُقتنى بما يتفق مع معايير الاستدامة.

11-45 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء على رصد الحالة البيئية العالمية من خلال اعتماد هيكل عالمي للبيانات، وإطار للحوكمة، وضمانات ومعايير للبيانات البيئية والمناخية وما يتصل بها من منافع عامة رقمية؛

(ب) امتلاك الدول الأعضاء القدرة المتزايدة على التنبؤ بالمخاطر المستقبلية المتعلقة بالبيئة والتصدي لها من خلال تطوير منصات للبيانات الضخمة يمكنها قياس التقارب المتزايد بين الإجهاد البيئي والمناخي وقابلية التضرر من الكوارث من حيث الزمان والمكان، وتقديم تحليلات تنبؤية ونظام للإنذار المبكر؛

(ج) التعجيل باعتماد المستهلكين والمواطنين للسلوكيات وأنماط الحياة والمنتجات المنخفضة الانبعاثات والمنخفضة الكربون، من خلال زيادة الشفافية بخصوص انبعاثات الكربون، والتوسيم الإيكولوجي الرقمي، والتوجيه الرقمي للسلوكيات، بسبل منها منصات التجارة الإلكترونية والألعاب الرقمية؛

(د) قيام الدول الأعضاء بتحديد التكنولوجيات الرقمية واعتمادها على نطاق واسع لدعم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام وتقاسم منافعه على نحو منصف؛

(هـ) تحسين قدرة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على النظر في السياسات ووضعها باستخدام التحولات الرقمية لتحقيق النتائج البيئية.

11-46 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرّر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن انخفاض الآثار البيئية والنفايات الإلكترونية وانبعاثات الكربون الناجمة عن شراء وإنشاء البنية التحتية الرقمية المستخدمة لسد الفجوة الرقمية في إطار جهود التعافي الاقتصادي من كوفيد-19.

النتيجة المقررة لعام 2022

11-47 النتيجة المقررة لعام 2022 هي نتيجة مقررة جديدة.

استخدام البيانات وتحليلات البيانات لتضخيم وتسريع الإسهامات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

11-48 تجتاح الرقمنة الكوكب محدثة تغييراً في الاقتصاد والمجتمعات والمؤسسات وحتى الإنسانية. بيد أنه لا يُشترط أن يحدث ذلك بطريقة شاملة أو منصفة أو مستدامة. وفي عام 2019، أفاد الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي بأن التحول الرقمي له آثار على جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17 وغاياتها الـ 169. وستدعم التحولات الرقمية دعما للعمل البيئي، بوصفها برنامجاً فرعياً تمكينياً، الدول الأعضاء وسائر البرامج الفرعية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لاعتماد تكنولوجيات رقمية تضخم وتسرع إسهاماتها في تحقيق الغايات المتصلة بالمناخ والطبيعة والتلوث في إطار أهداف التنمية المستدامة وفي جميع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

11-49 تمثل الدرس المستفاد لبرنامج البيئة في أنه في الوقت الذي كان يعتمد فيه نُهجاً مختلفة للتحول الرقمي في برنامج عمله على مدى العقد الماضي، كانت هناك حاجة مستمرة إلى اعتماد نهج للتحول الرقمي يمكن أن يدمج بيانات ومنصات برنامج البيئة في نظام إيكولوجي رقمي. وفي إطار تطبيق هذا الدرس، سيتصدى البرنامج الفرعي لهذا التحدي من خلال اعتماد استراتيجية عالمية للبيانات البيئية تتماشى مع استراتيجية الأمين العام المتعلقة بالبيانات، والمساعدة على تنفيذها. وسيتم ذلك من خلال إنشاء منصة حديثة، هي غرفة متابعة الحالة البيئية العالمية، تدمج بيانات الكوكب، والعملِ مع المستخدمين النهائيين والدول الأعضاء والقطاع الخاص لكفالة أن تكون هذه البيانات الدافع المحرك لعمليات صنع السياسات واتخاذ القرار فيما يتعلق بالاستثمار وسلاسل الإمداد وسلوكيات المستهلكين. وبالإضافة إلى ذلك، سيعزز ذلك القدرات التحليلية لبرنامج البيئة على إدماج الاتجاهات والمخاطر والفرص البيئية والمناخية في التقييمات القطرية المشتركة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

11-50 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من خلال زيادة عدد الشراكات الرئيسية المنشأة مع المنصات الرقمية الرئيسية وزيادة إدماج البيانات والمقاييس والمعايير والقيم المتصلة بالبيئة والاستدامة في المنصات وبرامج الفرز والخوارزميات، لتوجيه وتيسير قيام الدول الأعضاء والقطاع الخاص باتخاذ القرارات ووضع السياسات على نحو فعال، من أجل تحفيز المنتجات والسلوكيات وأنماط الحياة المستدامة (انظر الجدول 11-4).

الجدول 11-4

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
–	–	–	–	تأسيس خمس شراكات رئيسية مع منصات رقمية رئيسية كخطوة نحو ضمان توافر بيانات موحدة عن الكوكب للجميع من أجل تيسير قيام الدول الأعضاء والقطاع الخاص باتخاذ القرارات ووضع السياسات على نحو فعال

الولايات التشريعية

11-51 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة

23/4 إبقاء البيئة العالمية قيد الاستعراض: تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإقرار تقرير توقعات البيئة العالمية

مقررات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

1/23، الجزء الأول تنفيذ المقرر دإ-1/7 بشأن أسلوب الإدارة البيئية الدولية: خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات

المنجزات المستهدفة

11-52 يعرض الجدول 11-5 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة لعام 2022 المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 11-5

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة لعام 2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**–**	**–**	**–**	**13**
1 - اجتماعات بشأن وضع استراتيجية عالمية للبيانات البيئية وإطار للتعاون الرقمي	–	–	–	6

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
2 - اجتماعات بشأن إنشاء غرفة متابعة الحالة البيئية العالمية وتحديد التطبيقات التحويلية	–	–	–	6
3 - اجتماعات بشأن وضع وتنفيذ خطة العمل البيئية لخريطة الطريق من أجل التعاون الرقمي التي وضعها الأمين العام	–	–	–	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**–**	**–**	**–**	**1**
4 - الدعم التقني في استخدام غرفة متابعة الحالة البيئية العالمية من أجل التحول الرقمي	–	–	–	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**–**	**–**	**–**	**4**
5 - التحول الرقمي من أجل الاستدامة البيئية - التدريب الوطني	–	–	–	4
المنشورات (عدد المنشورات)	**–**	**–**	**–**	**1**
6 - تحديد التكنولوجيات الرقمية التي يمكن أن تساعد على تسريع وتوسيع نطاق الإجراءات العالمية نحو تحقيق الغايات المتصلة بالمناخ والطبيعة والتلوث	–	–	–	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**–**	**–**	**–**	**1**
7 - إرشادات تقنية بشأن التقليل إلى أدنى حد من أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على البيئة والمناخ والنفايات الإلكترونية	–	–	–	1
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تنظيم مناسبات تشاورية مع ما لا يقل عن 50 دولة عضواً وكيانات أخرى، بما في ذلك من منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة، بشأن الاستراتيجية العالمية للبيانات البيئية، وأساليب دمج البيانات والتحليلات البيئية لدعم المنصات الرقمية وبرامج الفرز والخوارزميات؛ وتقديم المشورة إلى نحو 10 من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة بشأن تعزيز اعتماد البيانات والتحول الرقمي لتحقيق الغايات الوطنية المتصلة بالمناخ والطبيعة والتلوث؛ وتقديم المشورة إلى أكثر من 10 من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة بشأن استخدام المنصات والأدوات الرقمية لتعزيز مشاركة الجمهور في صنع القرار، والابتكار المفتوح، والعلم التشاركي.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: صفحة شبكية مواضيعية؛ ومحتوى وسائل التواصل الاجتماعي، ومحتوى وسائط متعددة بالفيديو والصوت.				
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية				
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: دمج البيانات والبنية التحتية الرقمية (الوحدات) التي يستخدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في منصة ولوحات متابعة متاحة للجمهور.				

البرنامج الفرعي 3
العمل المتعلق بالطبيعة

الهدف

11-53 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في تعزيز قدرة البلدان على إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة بتوخي نهج متكامل من أجل حفظ وتجديد تنوعها البيولوجي وأدائها لوظائفها على المدى الطويل، وكفالة توافر إمدادات السلع والخدمات الخاصة بتلك النظم الإيكولوجية.

الاستراتيجية

11-54 للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي توثيق التعاون مع الدول الأعضاء والكيانات الإقليمية والجهات الشريكة الأخرى، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، من أجل الإدماج المؤسسي لصحة النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة وإنتاجيتها في النظم التعليمية

الوطنية، بوسائل من بينها إدماج نهج النظام الإيكولوجي في مناهج مؤسسات وأطر التعليم الوطنية، مما سيساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق هدفي التنمية المستدامة 4 و 13. وسيؤدي البرنامج الفرعي أيضا إلى تحسين تبادل المعارف فيما بين البلدان وغيرها من الجهات الشريكة القطاعية غير الحكومية ضمن أطر التعاون القائمة العابرة للحدود، من خلال تشجيع الاستفادة من المنتجات المعرفية واستخدامها، مثل السيناريوهات والتخطيط المكاني وتحليلات المفاضلة ونظم الرصد القطاعية القائمة على النظم الإيكولوجية، ونشر المنشورات وإجراء الأعمال المعيارية، مما سيساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الغايات الواردة ضمن أهداف التنمية المستدامة 2 و 6 و 14 و 15. وبالتعاون مع مصارف التنمية والقطاع المالي ووزارات التخطيط والمالية، من بين شركاء آخرين، يخطط البرنامج الفرعي لإذكاء الوعي بسبل إدماج نهج النظم الإيكولوجية في صميم عملية صنع القرارات الاقتصادية في القطاعين العام والخاص. ومن المتوقع أن يساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 12 و 15 و 17. وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا المساعدة التقنية للدول الأعضاء من خلال تعميم أفضل الممارسات واستحداث أدوات تراعي الاعتبارات الجنسانية وتربط التغير البيئي بعواقبه الاقتصادية، لأغراض تشمل الاختبار التجريبي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، وهو نظام إحصائي يقيس الأثر التعزيزي المتبادل للبيئة والاقتصاد، مما سيساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو قياس جميع أهداف التنمية المستدامة.

11-55 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال تحسين فهم التنوع البيولوجي والروابط الصحية، وتعزيز قدرة البلدان على إدارة المخاطر على صحة الإنسان والنظام الإيكولوجي والحد منها، ودمج النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في صنع القرارات الوطنية والدولية في مجال الصحة العامة من خلال النهج القائمة على العلم.

11-56 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) مشاركة وتعاون أكثر اتساقا وشمولا لمختلف القطاعات فيما بين البلدان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك على المستوى العابر للحدود، من أجل تحقيق الإدارة والرصد الفعّالين للنظم الإيكولوجية البحرية والأرضية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة؛

(ب) تهيئة بيئة مواتية لغرس الاعتبارات الإيكولوجية في عملية صنع القرار المالي لدى كيانات القطاعين العام والخاص على مستويات متعددة (عالمية وإقليمية ودون إقليمية ووطنية)؛

(ج) وضع خطط وطنية محدثة لمحاسبة رأس المال الطبيعي من قبل البلدان.

11-57 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرّر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن تعزيز قدرة البلدان على إدارة المخاطر على صحة الإنسان والنظام الإيكولوجي والحد منها وتحسين فهم الأثر العالمي للجائحة على النظم الإيكولوجية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

11-58 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي

11-59 النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي يؤديان دورا حاسما في تحقيق التنمية المستدامة، ولكن إذا لم تتم إدارتهما بشكل جيد، فإنهما يمكن أن يشكلا تهديدا لاستقرار الكوكب ورفاه الإنسان. وتتطلب معالجة تدهور النظم الإيكولوجية والفقدان السريع للتنوع البيولوجي زيادة المعرفة بقيمة ودور التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. ومع تفشي كوفيد-19، دعم البرنامج الفرعي

الدول الأعضاء في وضع توصيات سياساتية تعزز الترابط بين العلم والسياسات وتخفف من آثار جائحة كوفيد-19 على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. واستجابة للحاجة إلى معلومات عن البعد المتعلق بأثر جائحة كوفيد-19 على النظم الإيكولوجية، يقوم البرنامج الفرعي بتقييم حالة نظم وتدابير السلامة البيئية القائمة من أجل اقتراح برامج لتعزيز النظم الوطنية للسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي.

60-11 ودعم البرنامج الفرعي أيضاً، بدعم من صندوق الفيل الأفريقي، الدول الأعضاء في تعبئة موارد الطوارئ من أجل تحسين أمن الفيلة المعرضة للخطر، ولا سيما الخطر الناجم عن تزايد الصيد غير المشروع وتراجع القدرة على إنفاذ القانون بسبب الآثار المتزايدة للقيود المتصلة بجائحة كوفيد-19.

التقدم نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

61-11 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة عدد البلدان التي اضطلعت بتنفيذ السياسات في إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة (انظر الشكل الرابع من الباب 11).

الشكل الرابع من الباب 11

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للبلدان التي اضطلعت بتنفيذ السياسات في إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة (العدد التراكمي)

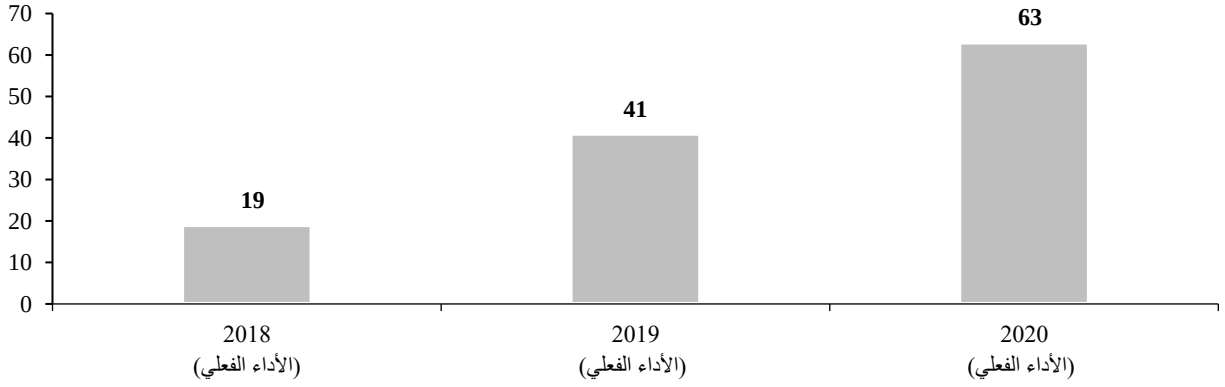

النتائج المقررة لعام 2022

62-11 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تشكلان تحديثا للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبينان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: الارتقاء بمستوى مكافحة القمامة البحرية[70]

الأداء البرنامجي في عام 2020

63-11 واصل البرنامج الفرعي العمل مع البلدان بشأن منع القمامة البحرية ومكافحتها، بما في ذلك من خلال تنظيم الحملات وعن طريق إذكاء الوعي بالتهديدات الرئيسية التي تشكلها القمامة على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية البحرية. وشرع البرنامج

(70) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 14)).

الفرعي أيضاً في إجراء تقييم علمي لتحديث المعارف القائمة بشأن مصادر القمامة البحرية ومساراتها ومخاطرها، بما في ذلك القمامة البلاستيكية والجزيئات البلاستيكية الدقيقة. ومن خلال حملات التوعية والتقييمات العلمية وتقوية الشراكات، عزز البرنامج الفرعي المعرفة بالتهديدات والمصادر والآثار الرئيسية للقمامة البحرية.

11-64 وأسهم العمل المذكور أعلاه في إعلان 44 بلدا إضافيا التزامات بالحد من القمامة البحرية في عام 2020، ليصل العدد الإجمالي للبلدان التي قطعت هذه الالتزامات إلى 107 من البلدان، وهو ما شكّل أداءً متجاوزاً للهدف المقرر البالغ 100 بلد الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

11-65 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي الأنشطة الجارية المتصلة بالشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية، بوسائل من بينها دعم وضع خطط عمل إقليمية ووطنية ومن خلال حملة البحار النظيفة. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل الخامس من الباب 11).

الشكل الخامس من الباب 11

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للحكومات التي قدمت التزامات للحد من القمامة البحرية (العدد التراكمي)

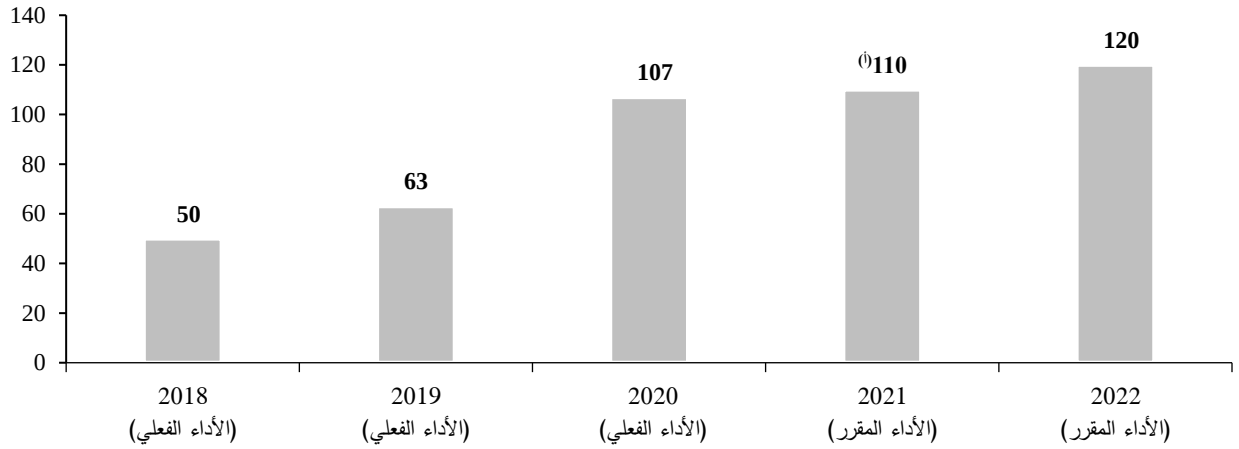

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: المبادرة العالمية للأراضي الخثية من أجل تجديد هذه الأراضي وحفظها وإدارتها على نحو مستدام[71]

الأداء البرنامجي في عام 2020

11-66 واصل البرنامج الفرعي تعزيز قدرات البلدان على إدارة النظم الإيكولوجية العالمية للأراضي الخثية، بوسائل من بينها وضع الصيغة النهائية لمفهوم التقييم العالمي للأراضي الخثية ووضع عملية للتعامل مع البلدان والأكاديميين والشركاء في إطار المبادرة العالمية للأراضي الخثية. ونظرا لجائحة كوفيد-19، أرجئت حلقة العمل العالمية لإطلاق التقييم العالمي للأراضي الخثية، وعُقدت مع ذلك اجتماعات وفعاليات هامة على الإنترنت. وبالتعاون مع معهد المياه في جامعة واترلو، كندا، أجرى

(71) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

البرنامج الفرعي ثلاث حلقات عمل تكوينية للتقييم العالمي الكندي للأراضي الخثية كدراسة حالة. وبالإضافة إلى ذلك، دعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في جمع معلومات عن الباحثين في مجال الأراضي الخثية في جميع أنحاء العالم من أجل استكمال قاعدة بيانات الاتصال بالباحثين لأغراض التقييم العالمي للأراضي الخثية.

11-67 وأسهم العمل المذكور أعلاه في بدء كندا إعداد صورة أساسية لحالة الأراضي الخثية العالمية، وهو ما شكل أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في قيام البلدان ببدء إعداد صورة أساسية لحالة الأراضي الخثية العالمية، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

11-68 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيتعاون البرنامج الفرعي بصورة متزايدة مع البلدان والشركاء لإصدار التقييم العالمي للأراضي الخثية وإقراره والشروع في مواصلة وضع قائمة جرد عالمية للأراضي الخثية. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 11-6).

الجدول 11-6
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
اعتماد إعلان برازافيل بشأن الأراضي الخثية من أجل تعزيز إدارة وحفظ الأراضي الخثية في كوفيت سنترال في حوض الكونغو	اعتماد الدول الأعضاء القرار 16/4 الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة بشأن حفظ الأراضي الخثية وإدارتها على نحو مستدام	إنشاء شبكة بحثية كندية نشطة في مجال الأراضي الخثية للمشاركة في إعداد صورة أساسية لحالة الأراضي الخثية العالمية	إقرار البلدان والجهات الشريكة في المبادرة العالمية للأراضي الخثية التقييم العالمي للأراضي الخثية وشروعها في وضع قائمة جرد عالمية للأراضي الخثية	إقرار البلدان والجهات الشريكة في المبادرة العالمية للأراضي الخثية التقييم العالمي للأراضي الخثية وشروعها في وضع قائمة جرد عالمية للأراضي الخثية

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: خفض مخاطر الجوائح والأزمات الصحية في المستقبل عن طريق تعزيز الاعتبارات البيئية المتعلقة بصحة الإنسان والحيوان

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

11-69 سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على الصلات التي لا تنفصم بين صحة الإنسان وصحة الحيوان وصحة النظام الإيكولوجي. ولذلك فإن تعزيز الاعتبارات البيئية في قطاعي صحة الإنسان والحيوان جانب حاسم للحد من مخاطر وتأثير التهديدات الصحية الحالية والمستقبلية. وقدم التقرير المعنون "منع الجائحة المقبلة: الأمراض الحيوانية المصدر وكيفية كسر سلسلة انتقالها"، الذي وفر البرنامج الفرعي مدخلاته، توصيات سياساتية قائمة على العلم إلى الدول الأعضاء للحد من خطر التداعيات الحيوانية المصدر. وبالنظر إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد دعي مؤخرا إلى أن يصبح عضوا كامل العضوية

في التحالف العالمي للصحة الواحدة[72]، أجرى البرنامج الفرعي مشاورات مكثفة للخبراء مع الدول الأعضاء للاسترشاد بها في وضع تدخل شامل بشأن الصحة الواحدة يهدف إلى معالجة الأبعاد البيئية المتعددة للصحة، مع الأخذ في الاعتبار أن وضع مفهوم نهج الصحة الواحدة يحتاج إلى مزيد من المناقشة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

11-70 تمثَّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أن الدعم الموجه الذي يقدمه البرنامج الفرعي للتصدي للتهديدات الصحية الناشئة يتطلب اتباع سبل منهجية متعددة القطاعات تدمج المعرفة والخبرة البيئية والصحية في قطاعات متعددة، بما في ذلك النظم الغذائية، وتطوير البنية التحتية، والحراجة، وتخطيط استخدام الأراضي، والتجارة المحلية والدولية. وفي إطار تطبيق هذا الدرس المستفاد، سيجري البرنامج الفرعي سلسلة من المشاورات مع الشركاء من الدول وغير الدول لوضع توجيهات قائمة على الأدلة وتطبيق نهج متعدد القطاعات. ومن المتوقع أن يدعم ذلك الدول الأعضاء في إعادة البناء بشكل أفضل، من خلال تعزيز نظمها الوطنية من أجل تحسين التأهب للوقاية والكشف المبكر والاستجابة السريعة للمسارات والمخاطر الحيوانية المصدر.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

11-71 من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما يثبته عدد الكيانات دون الوطنية والوطنية والدولية التي التزمت بإدماج الاعتبارات البيئية والصحية في تخطيطها وعملياتها (انظر الشكل السادس من الباب 11).

الشكل السادس من الباب 11

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للكيانات دون الوطنية والوطنية والدولية التي التزمت بإدماج الاعتبارات البيئية والصحية في نهج الصحة الواحدة(العدد التراكمي)

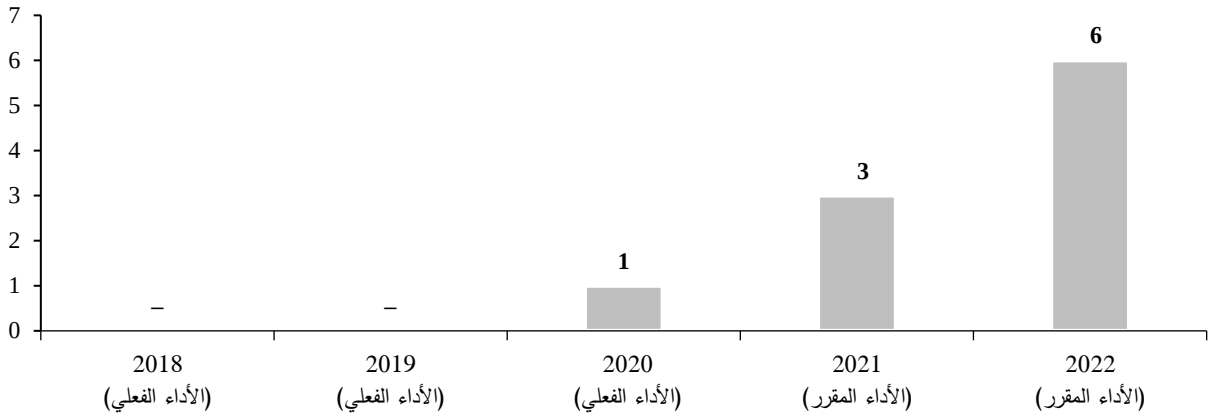

الولايات التشريعية

11-72 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

(72) نهج الصحة الواحدة، الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، هو نهج شامل ومنهجي إزاء الصحة، يستند إلى حقيقة أن صحة الإنسان وصحة الحيوان مترابطتان ومرتبطتان بصحة النظم الإيكولوجية التي تتعايشان فيها. وبرنامج البيئة متحمس لتعميق تعاونه وتعزيز الأبعاد البيئية لنهج الصحة الواحدة مع أعضاء التعاون الثلاثي من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان.

قرارات الجمعية العامة

161/65	اتفاقية التنوع البيولوجي	18/74	اســـتدامة مصـــائد الأســـماك، بطرق منها اتفاق عام 1995 لتنفيذ ما تتضـــمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصـــدة الســـمكية الكثيرة الارتحال، والصـــكوك ذات الصلة
205/68	اليوم العالمي للأحياء البرية		
232/68	اليوم العالمي للتربة والسنة الدولية للتربة		
306/72	تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025)	215/74	تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية المستدامة
124/73	المحيطات وقانون البحار	221/74	تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وإسهامه في تحقيق التنمية المستدامة
229/73	نحو بلوغ التنمية المســتدامة في منطقة البحر الكاريبي لصـــالح الأجيال الحالية والمقبلة	224/74	الانسجام مع الطبيعة
		227/74	التنمية المستدامة للجبال
251/73	اليوم العالمي للبقول	242/74	التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية
343/73	التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية		

مقررات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

14/26	البرنامج العالمي لرصد نوعية المياه	4/27	المنبر الحكومي الدولي للعلوم والســـياســـات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية
16/26	تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن التنوع البيولوجي	6/27	المحيطات
3/27	مبادئ توجيهية دولية لنوعية المياه من أجل النُظُم الإيكولوجية		

قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة

9/1	البرنامج العالمي لرصد نوعية المياه	13/4	الإدارة المستدامة للشعاب المرجانية
10/2	المحيطات والبحار	15/4	الابتكارات في المراعي المستدامة والرعي
14/2	الاتجار غير المشروع بالحياة البرية ومنتجاتها	16/4	حفظ الأراضي الخثية وإدارتها المستدامة
10/4	الابتكار في مجالي التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي		
12/4	الإدارة المستدامة للصحة العالمية لأشجار المانغروف		

المنجزات المستهدفة

11-73 يعرض الجدول 11-7 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 11-7

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**2**	**2**	**4**	**5**
1 - اجتماعات مجالس إدارات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف	2	2	4	5
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**1**	**1**	**2**	**2**

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
2 - المشاريع المتعلقة بخدمات النظم الإيكولوجية	1	1	2	2
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**6**	**6**	**6**	**6**
3 - الحلقات الدراسية والأنشطة التدريبية المتعلقة بإدارة النظم الإيكولوجية	6	6	6	6
المنشورات (عدد المنشورات)	**10**	**10**	**10**	**11**
4 - المنشورات المتعلقة بتعميم التنوع البيولوجي في قطاعات الإنتاج	2	2	2	2
5 - المنشورات المتعلقة بالمعارف والشبكات والتمويل المتاح للتأثير على التدفقات المالية العامة والخاصة من أجل النهج القائم على النظام الإيكولوجي والحلول المستمدة من الطبيعة	2	2	2	3
6 - المنشورات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية البحرية	2	2	2	2
7 - المنشورات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والحياة البرية	2	2	2	2
8 - المنشورات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية الأرضية	2	2	2	2
المواد التقنية (عدد المواد)	**3**	**3**	**3**	**3**
9 - الأدوات والمنهجيات اللازمة للإدارة المتكاملة للنظم الإيكولوجية	2	2	2	2
10 - التقييمات والأدوات والمنهجيات الخاصة بالاستثمار في الطبيعة	1	1	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: اجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، دعماً للدول الأعضاء في إعداد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: حملتا توعية عن النهج القائم على النظام الإيكولوجي والحلول المستمدة من الطبيعة وعن عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية، موجهتان إلى الدول الأعضاء والشركات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني والجمهور.

البرنامج الفرعي 4
الإدارة البيئية

الهدف

11-74 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في ضمان أن تحقق البلدان اتساق السياسات البيئية وأن تلتزم بأطر قانونية ومؤسسية قوية تنفذ بصورة متزايدة الأهداف البيئية في سياق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

الاستراتيجية

11-75 للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تيسير الاجتماعات والعمليات الحكومية الدولية ذات الصلة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني التي تشارك فيها الحكومات وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والآليات المشتركة بين الوكالات والمنتديات الوزارية الإقليمية من خلال توفير منتجات إدارة المعلومات والدعم التقني والخدمات الاستشارية بشأن القانون البيئي والسياسات البيئية. وعلاوة على ذلك، سيدعم البرنامج الفرعي التنفيذ المتسق للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تعمل في مجموعات مماثلة. وسيعزز البرنامج الفرعي أيضا اتباع الممارسات السليمة بيئيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة من خلال إسداء المشورة في مجال السياسات. ويعتزم البرنامج الفرعي أيضاً الاستثمار في استحداث أدوات إدارة المعرفة ونشرها، وتقديم التدريب والمساعدة التقنية، بما في ذلك من منظور يراعي الاعتبارات الجنسانية، فضلا عن أنشطة الاتصال، من خلال أدوات

ومبادرات ابتكارية من قبيل بوابة الأمم المتحدة الإلكترونية للمعلومات المتعلقة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وبرنامج تطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتيفيديو). ومن المتوقع أن يساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الغايات الواردة ضمن الأهداف 1 و 5 و 16 من أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي تعميم الدروس المستفادة من خلال تنفيذ البرامج التي أقامت روابط قوية مع المؤسسات الوطنية، بما في ذلك فيما يتعلق بالفقر والبيئة، ومن خلال التعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، لتكرار التدخلات وزيادة حجمها. ومن المتوقع أيضاً أن يساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة.

11-76 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) زيادة كفاءة الدول الأعضاء في عمليات صنع السياسات البيئية على نحو يفضي إلى سياسات متسقة وقائمة على أساس علمي، بوسائل من بينها العمل المتضافر من جانب الدول الأعضاء بشأن القضايا البيئية الدولية، ولا سيما بشأن القضايا الناشئة نتيجة لقرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة، و/أو العمليات الحكومية الدولية المماثلة، و/أو تنفيذ قرارات مجالس إدارة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛

(ب) تحسين الإدارة والشراكات مع المجموعات الرئيسية والجهات صاحبة المصلحة في وضع برامج وطنية تآزرية، فضلا عن زيادة إدماج البيئة في عمليات التخطيط والميزنة الوطنية ودون الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

11-77 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرّر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن زيادة قدرة الدول الأعضاء على وضع سياسات جديدة لمعالجة الآثار البيئية السلبية المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

الأداء البرنامجي في عام 2020

11-78 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تحقيق زخم متواصل بشأن القضايا البيئية العالمية عن طريق تحديث الإدارة البيئية الدولية

11-79 أتاحت جائحة كوفيد-19 فرصة للبرنامج الفرعي لإعادة تقييم طريقة عمله التقليدية ومستقبل الإدارة البيئية. وشملت المجالات المتعين تناولها في إطار هذا التقييم العمليات المكتبية اليومية، وتنفيذ الأنشطة، والآثار المترتبة على الميزانية، وتعبئة الموارد، والشراكات، والاتصالات. وقد استعرض البرنامج الفرعي الآثار القانونية واللوجستية والبيئية والسياسية المترتبة على تحديث الإدارة البيئية لكفالة حفاظ برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يدعمها على الزخم المشهود فيما يتعلق بالإدارة البيئية العالمية وأولويات برنامج البيئة. ونتيجة لهذه الاعتبارات، وضع البرنامج الفرعي دراسة عن الحلول والخيارات والفرص المتاحة للتعجيل بالانتقال إلى تعددية الأطراف في بيئة افتراضية والعوائق التي تعترض ذلك، وعرضها على الدول الأعضاء. وأنجز هذا العمل بالتنسيق مع عدة مكاتب برنامج البيئة وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

التقدم نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

11-80 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من التحول الفوري إلى الاجتماعات الافتراضية واستمرار تنظيمها لمساعدة الدول الأعضاء على التخفيف من خطر تأخر عمليات الإدارة البيئية. وتجتمع مكاتب الاجتماعات الحكومية الدولية،

المؤلفة من ممثلي الدول الأعضاء، على الإنترنت بانتظام الآن[73]. وقد عقدت مؤخرا بشكل افتراضي الجلسة 150 للجنة الممثلين الدائمين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ومضت قدماً أيضاً الأعمال المتعلقة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف افتراضياً، مثلما تجلّى ذلك في الاجتماع الثاني عشر للفريق العامل المفتوح العضوية التابع لاتفاقية بازل بشأن مراقبة التحركات العابرة للحدود للنفايات الخطرة والتخلص منها الذي عُقد في حزيران/يونيه 2020 (انظر الشكل السابع من الباب 11).

الشكل السابع من الباب 11

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للقرارات المتعلقة بالبيئة التي اعتمدتها الدول الأعضاء في المنتديات المتعددة الأطراف (العدد التراكمي)

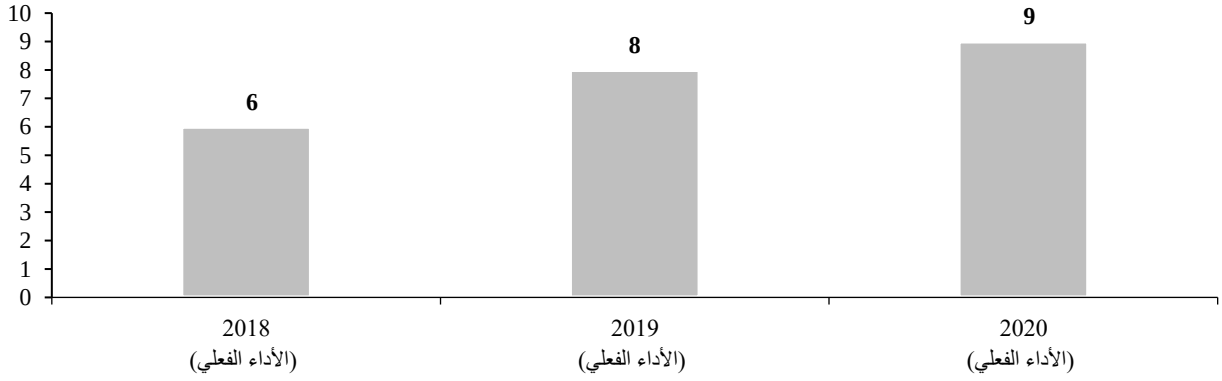

أثر جائحة كوفيد-19 على إنجاز البرنامج الفرعي

11-81 نظراً لأثر جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، أرجأ البرنامج الفرعي المناسبات والاجتماعات التي تتطلب دعما تقنيا ماديا، مما أدى إلى تأخير تنفيذ مشاريع وإلى طلبات تمديد لمشاريع إلى ما بعد عام 2020.

11-82 وفي الوقت نفسه، تم مع ذلك تعديل بعض المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة بغية دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد -19، وذلك ضمن النطاق العام لأهداف البرنامج الفرعي، وتمثَّل ذلك تحديداً في إعادة تنظيم موضع تركيز المشاريع بشكل مؤقت، وهو ما أتاح تقديم الدعم للبُعد البيئي لخطط الأمم المتحدة للاستجابة والتعافي على الصعيد الاجتماعي – الاقتصادي واستعراض سياسات الصحة البيئية بهدف تعميمها في القطاعات الأخرى. وعلاوة على ذلك، تعيَّن أن يتحلى البرنامج الفرعي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالمرونة على الصعيد المؤسسي في الاستجابة فيما يتعلق بالجائحة بغية توفير ما تشتد الحاجة إليه من مساعدات تقنية ومنشورات بشأن أوجه الترابط بين البيئة والصحة و/أو بحوث بشأن إجراء الاجتماعات الافتراضية. وشمل ذلك مساهمات في مرحلة الطوارئ، مثل إعداد مبادئ توجيهية بشأن إدارة النفايات الطبية ونُهج تشريعية إزاء إدارة النفايات الطبية. وأسهمت هذه المنجزات المستهدفة المعدلة في تحقيق نتائج في عام 2020، على النحو المحدَّد في النتيجة المستجدة لعام 2020 أعلاه.

(73) عُقدت الجلسة 150 للجنة الممثلين الدائمين في 30 نيسان/أبريل 2020؛ وعُقدت اجتماعات اللجنة الفرعية للجنة في نيسان/أبريل وتموز/يوليه 2020؛ وعُقد المعتكف التحضيري المشترك لمكاتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الممثلين الدائمين في 9 حزيران/يونيه 2020؛ وعُقد اجتماع الفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في الفترة من 14 إلى 16 تموز/يوليه 2020؛ وعُقدت اجتماعات مكتب فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية المعني بمكافحة النفايات البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة في تموز/يوليه 2020؛ وعُقدت أولى الاجتماعات التشاورية الموضوعية غير الرسمية بشأن قرار الجمعية العامة 333/73 يومي 21 و 22 تموز/يوليه 2020.

النتائج المقررة لعام 2022

11-83 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تشكلان تحديثا للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وبالتالي تبينان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تعزيز تنفيذ القوانين البيئية[74]

الأداء البرنامجي في عام 2020

11-84 تمشياً مع الاستجابة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، أسهم البرنامج الفرعي في تعزيز استعداد الدول للتعامل مع الجوانب القانونية للنفايات الطبية الإضافية الناجمة عن الجائحة، لا سيما من خلال توفير التوجيه للدول الأعضاء بشأن ما يتعين اتخاذه من الإجراءات السياساتية في حالات الطوارئ لمعالجة النفايات المتزايدة نتيجة للجائحة، وإرساء أسس قانونية ومؤسسية لتحسين القدرة على التصدي لحالات الطوارئ المتعلقة بالنفايات في المستقبل. واستكملت هذه المعلومات بصحيفة وقائع، متاحة باللغات الإسبانية والإنكليزية والبرتغالية والروسية والصينية والعربية والفرنسية والهندية، تتضمن تحليلا مقارنا للتدابير المعتمدة بشأن إدارة النفايات أثناء الجائحة.

11-85 وبالإضافة إلى ذلك، زاد البرنامج الفرعي من وعي المشرعين ورصد الآثار البيئية للتدابير القانونية والتنظيمية التي اتخذوها في مواجهة جائحة كوفيد-19، مثل التدابير التشريعية والتنظيمية التي قد تكون لها آثار إيجابية وسلبية في آن واحد على حماية البيئة. وصدر فضلاً عن ذلك منشور في كانون الأول/ديسمبر 2020 سُلِّط فيه الضوء على النهج العملية لتحقيق انتعاش اقتصادي مستدام بيئيا، وتضمَّن أمثلة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

11-86 وعلاوة على ذلك، عزز البرنامج الفرعي جهود البلدان في منطقة أمريكا اللاتينية، ونهض بالإجراءات المتعلقة بتغير المناخ وبالتنقل الكهربائي وكفاءة استخدام الطاقة من خلال إسداء المشورة القانونية ووضع ثلاثة قوانين نموذجية في إطار مذكرة تفاهم بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وافقت عليها لجنة البيئة والسياحة التابعة للبرلمان. ومن المتوقع النظر في القوانين النموذجية المتعلقة بتغير المناخ والأمن الغذائي، والتنقل الكهربائي، وكفاءة استخدام الطاقة في الجمعية العادية المقبلة للبرلمان.

11-87 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تعزيز 38 بلدا لقدراتها المؤسسية وأطرها القانونية من أجل إنفاذ التشريعات البيئية نتيجةً لدعم برنامج البيئة، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

11-88 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي دعم البلدان في تطوير وتنفيذ سيادة القانون في مجال البيئة وما يتصل بها من قدرات لمعالجة الأهداف البيئية المتفق عليها دوليا. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل الثامن من الباب 11).

(74) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 14)).

الشكل الثامن من الباب 11

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للبلدان التي عززت قدراتها المؤسسية وأطرها القانونية من أجل إنفاذ التشريعات البيئية (العدد التراكمي)

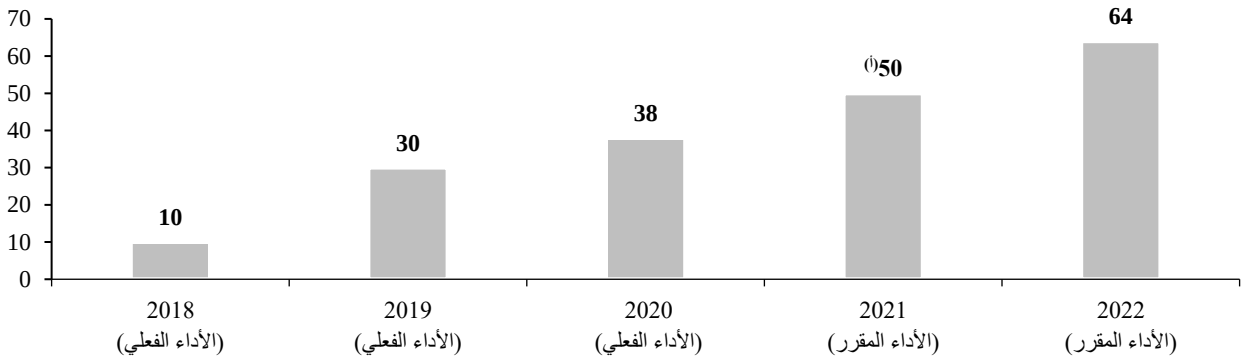

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: عدم ترك أحد خلف الركب: انخراط المزيد من البلدان في التحولات المالية نحو معالجة الصلة بين الفقر والبيئة[75]

الأداء البرنامجي في عام 2020

11-89 أعد البرنامج الفرعي، في إطار مبادرة العمل المتعلق بالفقر والبيئة من أجل أهداف التنمية المستدامة (2018-2022)، ثمانية مشاريع قطرية كاملة تتضمن أهدافا تتعلق بالبيئة والموارد الطبيعية. وأعد البرنامج الفرعي أيضاً خمسة مشاريع للمساعدة التقنية بالتشاور مع الشركاء الوطنيين والبلدان، وذلك من أجل ما يلي: (أ) استحداث أدوات تدعم الميزنة والتمويل للموارد البحرية والمياه الداخلية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ (ب) تعزيز الأولويات والاستثمارات الإقليمية في الزراعة المراعية للمناخ ولنوع الجنس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ (ج) تعميق تسهيلات التمويل المستدام في إندونيسيا عن طريق إدماج البيئة والفقر في عمليات الميزانية؛ (د) التأثير على النفقات المتعلقة بالمناخ والبيئة والميزنة وتحسين آليات تحصيل الإيرادات وتقاسم المنافع بين الشعوب والأشخاص وأولئك الذين يعانون من أوضاع هشة، من أجل تعزيز الاستدامة البيئية في جمهورية تنزانيا المتحدة؛ (هـ) تعزيز النهج المستدامة القائمة في جنوب أفريقيا، مع تشجيع الحوار بين الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية بأهداف التنمية المستدامة وبتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا بموجب اتفاق باريس حتى تتمكن الدول من خفض الانبعاثات الوطنية والتكيف مع آثار تغير المناخ.

11-90 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام بلدين بتعميم مراعاة الفقر والاستدامة البيئية في سياساتهما أو خططهما أو لوائحهما أو ميزانياتهما الوطنية، مع تحويل خيارات الاستثمار في التمويل العام والخاص نحو القضاء على الفقر والاستدامة البيئية، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في قيام سبعة بلدان بذلك، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021. ولم يتسن استيفاء الهدف لأن البرنامج الفرعي استغرق وقتا أطول مما كان متوقعا لبدء المشروع بصورة مرضية. وأُجري نتيجة لذلك استعراض داخلي لعملية الموافقة على الشراكة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصيات الناتجة عن ذلك الاستعراض إلى جعل عملية الموافقة على المشروع أكثر رشاقة في المستقبل.

(75) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

11-91 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيعمل البرنامج الفرعي على الصُعُد العالمية ودون الإقليمية والإقليمية والوطنية على إدماج الأهداف البيئية في الخطط أو الاستراتيجيات أو السياسات أو خطط العمل أو عمليات الميزنة المتعلقة بالتنمية المستدامة. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 11-8).

الجدول 11-8

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
بدء البلدان في تعميم مراعاة اعتبارات الفقر والبيئة في العمليات الوطنية، مع التركيز بشكل أقوى على التمويل والاستثمار المتوائمين مع أهداف التنمية المستدامة بدعم من مبادرة العمل المتعلق بالفقر والبيئة من أجل أهداف التنمية المستدامة	اعتماد البلدان قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 18/4 بشأن الصلة بين الفقر والبيئة، الذي يشدد على ضرورة أن تحول البلدان خيارات التمويل والاستثمار للقطاعين العام والخاص نحو القضاء على الفقر والاستدامة البيئية	قيام بلدين بتعميم مراعاة مسألة الفقر والاستدامة البيئية في سياساتها أو خططها أو أنظمتها أو ميزانياتها الوطنية، مع تحويل خيارات التمويل والاستثمار للقطاعين العام والخاص نحو القضاء على الفقر والاستدامة البيئية	قيام بلدين بتعميم مراعاة مسألة الفقر والاستدامة البيئية في سياساتها أو خططها أو أنظمتها أو ميزانياتها الوطنية، مع تحويل خيارات التمويل والاستثمار للقطاعين العام والخاص نحو القضاء على الفقر والاستدامة البيئية	قيام ستة بلدان إضافية بتعميم مراعاة مسألة الفقر والاستدامة البيئية في سياساتها أو خططها أو أنظمتها أو ميزانياتها الوطنية، مع تحويل خيارات التمويل والاستثمار للقطاعين العام والخاص نحو القضاء على الفقر والاستدامة البيئية

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تحسين اتساق السياسات البيئية من خلال بناء القدرات في مجال القانون البيئي

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

11-92 القوانين والمؤسسات البيئية القوية ضرورية لصحة كوكب الأرض، والطبيعة، والتعافي من الجائحة، والقدرة على الصمود. وتُشكِّل هذه القوانين والمؤسسات دعامة للتنفيذ الناجح لأي هدف أو سياسة أو التزام بيئي، بما في ذلك خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وقد أجرى البرنامج الفرعي أنشطته في مجال القانون البيئي من خلال استعراضات دورية متتالية مدة كل منها 10 سنوات في إطار برنامج تطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتيفيديو). ويشمل العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال القانون البيئي، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: (أ) وضع قوانين إطارية وقوانين بيئية قطاعية في عدة بلدان، فضلا عن قوانين نموذجية، مثل القانون النموذجي والتوجيهات النموذجية من أجل تنظيم الدهان المحتوي على الرصاص؛ (ب) تعزيز المؤسسات البيئية، بما في ذلك وزارة البيئة وسلطات حماية البيئة في عدة بلدان، من خلال تنظيم مناسبات تدريبية وإصدار منشورات حسب الطلب بشأن القضايا البيئية الناشئة؛ (ج) تحسين قدرة مختلف الجهات صاحبة المصلحة في المجال القانوني، ولا سيما السلطة القضائية، بوسائل من بينها تطوير أدوات إعلامية ومواد

إرشادية ونماذج فعالة لتطوير وتنفيذ القانون البيئي ومن خلال تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة؛ (د) وضع وتطوير تدابير جديدة في التشريعات التي تسهم في حماية البيئة في العديد من البلدان، بما يتماشى مع الظروف الوطنية؛ (هـ) الاعتراف بالروابط بين حقوق الإنسان والبيئة على الصعيدين الدولي والوطني وبلورتها؛ (و) تعزيز أوجه التآزر في تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. والبرنامج الحالي لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتيفيديو الخامس)، هو البرنامج الخامس الذي اعتمدته جمعية الأمم المتحدة للبيئة في آذار/مارس 2019. ويرمي البرنامج الحكومي الدولي الذي يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير 2020 إلى كانون الأول/ديسمبر 2029 إلى توجيه تحديد وتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في مجال القانون البيئي التي سيضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

11-93 تمثَّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في وجود طلب أكبر من جانب الدول الأعضاء على المنتجات والأدوات المعيارية لتعزيز وتطوير القدرات في مجال القانون البيئي وتعزيز اتساق السياسات، مثل مجموعة أدوات القانون وتغير المناخ، وهي قاعدة بيانات متاحة على الإنترنت ومفتوحة تتيح للدول الأعضاء إمكانية الوصول إلى تشريعات من جميع أنحاء العالم تتعلق بتغير المناخ، بما في ذلك القوانين الشاملة المتعلقة بتغير المناخ والتشريعات القطاعية. وتستخدم الأدوات والموارد الرقمية التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الصدد لأغراض التعاون التقني في تنفيذ البرنامج الأوسع نطاقا للنهوض بسيادة القانون في مجال البيئة على مستويات شاملة، ولا سيما في وضع السياسات البيئية للدول الأعضاء. وفي إطار تطبيق هذا الدرس، أعد البرنامج الفرعي منابر للاتساق الرقمي، مثل منصة المساعدة القانونية والبيئية[76]، سدت فجوة اتساق السياسات والقدرة في مجال القانون البيئي. وتتيح هذه الأداة للدول الأعضاء أن تطلب مباشرة الدعم التقني من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والشركاء، مع توفير قاعدة معرفية شاملة يمكن البحث فيها تضم التشريعات والقضايا والقوانين النموذجية وغيرها من المنتجات الإرشادية المتعلقة بمجال البيئة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

11-94 من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما تثبته زيادة عدد الموارد الرقمية المتعلقة بالقانون البيئي التي يمكن للدول الأعضاء الوصول إليها، بما في ذلك التشريعات البيئية ذات الصلة، والقضايا والقوانين النموذجية ومجموعات الأدوات التشريعية ومنتجات التوجيه المتعلقة بالقانون البيئي. ومن المتوقع أيضاً أن يزيد هذا العمل من وعي الدول الأعضاء بالجهود المبذولة لمكافحة المشاكل البيئية وأن يزيد من قدرة الدول الأعضاء على وضع السياسات المتعلقة بالقانون البيئي من خلال الوصول إلى أفضل الممارسات وقصص النجاح في مجال بيئي واحد أو أكثر (انظر الشكل التاسع من الباب 11).

(76) تشمل الأمثلة على هذه الأدوات منصة المساعدة القانونية والبيئية وبوابة الأمم المتحدة الإلكترونية للمعلومات المتعلقة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (www.informea.org/en).

الشكل التاسع من الباب 11

مقياس الأداء: وصول الدول الأعضاء إلى الموارد الرقمية المتعلقة بالقانون البيئي (العدد التراكمي)

(عدد الموارد الرقمية)

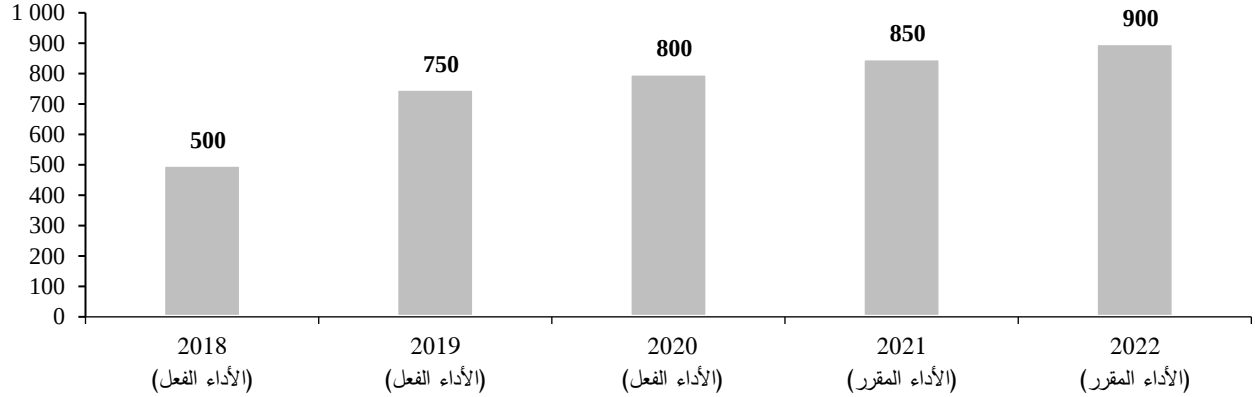

الولايات التشريعية

11-95 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

الإعلانات الوزارية والمقررات الصادرة عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

دإ-1/6 إعلان مالمو الوزاري

دإ-4/7 الامتثال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وإنفاذها

دإ-1/8، الجزء الثاني تنفيذ المقرر دإ-1/7 بشأن أسلوب الإدارة البيئية الدولية: تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

دإ-5/11 القانون البيئي

دإ-3/12 الإدارة الدولية لشؤون البيئة

11/25 القانون البيئي

5/27 التنسيق عبر منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق إدارة البيئة

9/27 تعزيز العدالة والحوكمة والقانون من أجل الاستدامة البيئية

قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة

3/1 الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية

المنجزات المستهدفة

11-96 يعرض الجدول 11-9 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 11-9

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**25**	**26**	**27**	**30**
1 - الاجتماعات المتعلقة بالقانون البيئي والإدارة البيئية	25	26	27	30
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**5**	**7**	**4**	**8**
2 - المشاريع المتعلقة بالقانون البيئي	1	1	2	1
3 - المشاريع المتعلقة بدعم تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف	3	5	1	6
4- المشروع المتعلق بالصلة بين الفقر والبيئة	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**30**	**30**	**15**	**15**
5 - مناسبات تدريب المدربين على الإدارة البيئية	30	30	15	15
المنشورات (عدد المنشورات)	**4**	**15**	**8**	**8**
6 - التقارير العالمية عن القانون البيئي	4	15	8	8
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إسداء مشورة الخبراء إلى حوالي 15 دولة عضواً، بناء على طلبها، بشأن رصد وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والاستراتيجيات والأطر التشريعية لمكافحة التدهور البيئي الناتج عن تغير المناخ والجريمة البيئية، وإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: بوابة الأمم المتحدة الإلكترونية للمعلومات المتعلقة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، التي تتيح الوصول إلى ما يقرب من 500 معاهدة، وأكثر من 000 12 قرار لمجالس الإدارة، وأكثر من 000 9 من الخطط والتقارير الوطنية، ومجموعة كبيرة من القوانين وقرارات المحاكم وغيرها من الوثائق والأدبيات، والتي يستخدمها أكثر من 000 150 مستخدم؛ ومنصة التعلم الإلكتروني للبوابة، التي تضم أكثر من 000 20 مستخدم مسجل من 190 بلدا.				

البرنامج الفرعي 5
العمل المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات

الهدف

11-97 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وتحسين نوعية الهواء على جميع المستويات من أجل تهيئة بيئة أصح وضمان صحة أفضل للجميع.

الاستراتيجية

11-98 للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي العمل مع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة وجدول الأعمال الدولي الأوسع نطاقاً المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات، من خلال تقديم المشورة التقنية ودعم السياسات وبناء القدرات من أجل وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والتشريعات وخطط العمل بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الزئبق، والملوثات العضوية

الثابتة، والمواد المستنفدة للأوزون، والرصاص، وبشأن منع إنتاج النفايات والإدارة السليمة للنفايات الإلكترونية وغيرها من أشكال النفايات. وسيجري هذا العمل على المستوى العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني.

11-99 وسيقدم البرنامج الفرعي أيضاً الدعم التقني والاستشاري للحكومات، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد مصادر الانبعاثات على الصعيد الوطني وبناء القدرات المؤسسية على وضع تقييمات لنوعية الهواء والاستفادة منها، مع تقديم بيانات ومعلومات بشأن الرصد متاحة لعموم الناس. وعلاوة على ذلك، سيدعم البرنامج الفرعي الحكومات في وضع السياسات، والمعايير، والأطر والآليات القانونية أو التنظيمية أو المالية أو المؤسسية للحد من ملوثات الهواء. ومن المتوقع أن يساعد ذلك الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الغايات المدرجة في إطار الأهداف 3 و 7 و 11 من أهداف التنمية المستدامة. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا دعم جهود التوعية المبذولة بشأن أهمية نوعية الهواء، ولا سيما من خلال حملة "BreatheLife" التي تشجع الحكومات على العمل من أجل هواء أكثر نقاء عن طريق إذكاء الوعي وتنفيذ حلول جديدة.

11-100 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال تحسين نظم إدارة النفايات وتعزيز القدرات على الإدارة السليمة للنفايات الطبية والمنزلية، مع تعزيز الفهم العام للأثر العالمي لجائحة كوفيد-19 على التلوث، بما في ذلك القمامة البحرية.

11-101 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) زيادة عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ سياسات، واستراتيجيات وآليات قانونية أو مؤسسية أو مالية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، فضلاً عن تعزيز الإجراءات غير الحكومية والمشاركة من جانب جهات الصناعة ومنظمات المجتمع المدني للنهوض بجدول الأعمال الدولي الأوسع نطاقاً المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات؛

(ب) تخفيض إطلاق الملوثات في البيئة، بما يؤدي إلى تخفيف العبء على البيئة وصحة الإنسان؛

(ج) تحسُّن قدرة البلدان على تحديد مصادر الانبعاثات على الصعيد الوطني ووضع حلول محددة الهدف للحد من تلوث الهواء؛

(د) زيادة في معدل وضع واعتماد السياسات المتعلقة بنوعية الهواء، فضلا عن تعزيز نشر الممارسات الجيدة أو التكنولوجيات والنظر في البدائل، بما في ذلك حلول النقل المنخفضة الانبعاثات والمنخفضة الكربون، مثل المشي وركوب الدراجات والتنقل الكهربائي؛

(هـ) زيادة قدرة البلدان على الإبلاغ عن نوعية الهواء بطريقة مفهومة وعلى إتاحة البيانات المتصلة بنوعية الهواء والمعلومات الأخرى ذات الصلة لعموم الناس.

11-102 وعلى نحو ما يرد بمزيد من التفصيل في النتيجة 3 أدناه، من المتوقع أن يسفر الدعم المقرّر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن تعزيز قدرة البلدان على التعامل مع الزيادة في النفايات المتصلة بجائحة كوفيد-19 بطريقة سليمة بيئيا وتحسين فهم الأثر العالمي للجائحة على التلوث.

الأداء البرنامجي في عام 2020

11-103 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات المرتبطة بجائحة كوفيد-19 من أجل صحة أفضل وتلوث أقل خطورة

11-104 تؤدي المواد الكيميائية دورا حاسما في التنمية المستدامة، ولكن إذا لم تتم إدارتها بشكل جيد، فإنها يمكن أن تُشكِّل تهديدا للناس وللكوكب. ويتطلب تحقيق أقصى قدر من الصحة البشرية والنتائج البيئية توخي الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. ومع تفشي جائحة كوفيد-19، أطلق البرنامج الفرعي مبادرة للاستجابة السريعة من أجل تقديم المساعدة التقنية والدعم للتوعية بأبعاد الجائحة المتصلة بالتلوث. وتم ذلك من خلال وضع ونشر صحائف وقائع عن تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، مع التركيز على الآثار الصحية القصيرة والطويلة الأجل لإجراءات الاستجابة، بما في ذلك الحرق في العراء وإلقاء النفايات المتصلة بجائحة كوفيد-19 التي يحتمل أن تكون معدية.

11-105 وعزز البرنامج الفرعي أيضاً الترابط بين العلوم والسياسات فيما يتعلق بالمواد الكيميائية والتلوث عن طريق بدء دراسة بشأن المسائل المثيرة للقلق، بهدف توفير المعلومات لصانعي السياسات على نحو أفضل.

التقدم نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

11-106 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة عدد البلدان التي اتخذت تدابير بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية و/أو تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وهو ما أثبتته البلدان التسعة الإضافية التي استكملت خطط التنفيذ الوطنية الرامية إلى حماية صحة الإنسان والبيئة من التعرض للملوثات العضوية الثابتة (انظر الشكل العاشر من الباب 11).

الشكل العاشر من الباب 11

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للبلدان التي استكملت خطط التنفيذ الوطنية الرامية إلى حماية صحة الإنسان والبيئة من التعرض للملوثات العضوية الثابتة (العدد التراكمي)

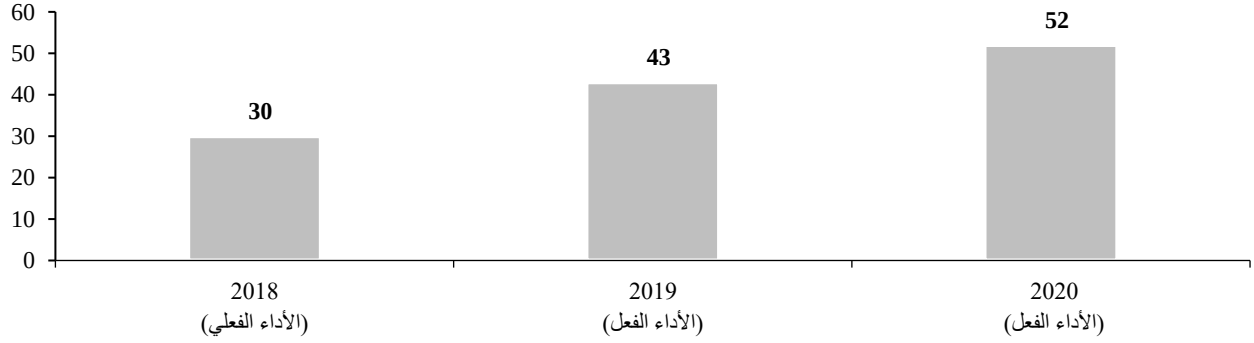

أثر جائحة كوفيد-19 على إنجاز البرنامج الفرعي

11-107 في إطار مكافحة الجائحة، عدَّل البرنامج الفرعي أنشطة بغية تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وتمثَّل ذلك تحديداً في المساعدة التقنية والتوعية لتلبية الطلب الفوري على التوجيه بشأن كيفية التعامل مع تأثير كوفيد-19 لحماية الناس والبيئة. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق نتائج في عام 2020، على النحو المحدَّد في النتيجة المستجدة لعام 2020 أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

11-108 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تشكلان تحديثا للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وبالتالي تبينان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تعزيز العمل المتعلق بالتلوث من أجل حماية الناس والكوكب[77]

الأداء البرنامجي في عام 2020

11-109 حفَّز البرنامج الفرعي المجتمع المدني على اتخاذ إجراءات لتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات من خلال التحالف العالمي للتخلص من الدهانات المحتوية على الرصاص، الذي يشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية في أعمال أمانته. وفي إطار هذه الشراكة الطوعية، قام البرنامج الفرعي، بالتعاون مع شركاء المجتمع المدني، برفع مستوى الوعي بالآثار الصحية السلبية للتعرض للرصاص في الدهان، فضلا عن توفير الخبرة والمشورة بشأن وضع حدود قانونية للدهان المحتوي على الرصاص. وأعد البرنامج الفرعي أيضاً إرشادات لبناء القدرات اللازمة لإنشاء نظام متكامل للرصد وإدارة المعلومات في المجالين الصحي والبيئي، من شأنه أن يمكن البلدان الأفريقية من وضع سياسات قائمة على الأدلة واتخاذ قرارات مستدامة بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وما يتصل بها من أعباء الأمراض. وعلاوة على ذلك، وفي إطار شراكة الزئبق العالمية التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تواصل البرنامج الفرعي مع المجتمع المدني من أجل التقليل إلى أدنى حد من كمية الزئبق التي تطلق في الهواء والماء والأرض، والمساعدة في التنفيذ الفعال لاتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق.

11-110 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام 36 منظمة من منظمات المجتمع المدني باتخاذ إجراءات لتحسين إدارة المواد الكيميائية، وهو ما شكَّل أداءً متجاوزاً للهدف المقرر المتمثل في قيام 30 منظمة من منظمات المجتمع المدني بذلك، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

11-111 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيحفز البرنامج الفرعي المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين على اتخاذ إجراءات بشأن منع التلوث ومكافحته، مثلا من خلال زيادة الوعي، والاتصالات العامة، وجهود الرصد، والتثقيف. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل الحادي عشر من الباب 11).

(77) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 14)).

الشكل الحادي عشر من الباب 11

مقياس الأداء: العدد الإجمالي لمنظمات المجتمع المدني التي اتخذت إجراءات بشأن تحسين إدارة المواد الكيميائية (العدد التراكمي)

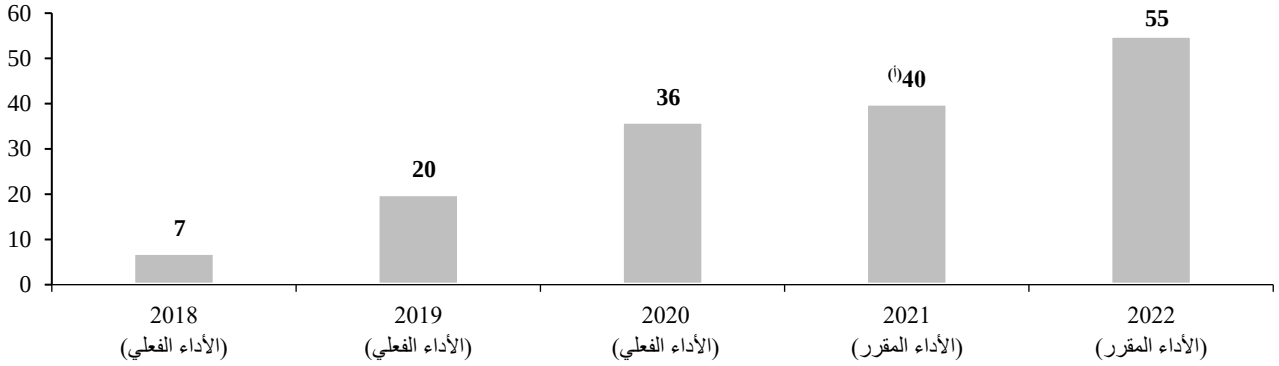

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تكثيف الجهود المبذولة على نطاق العالم للنهوض بالإدارة السليمة للنفايات[78]

الأداء البرنامجي في عام 2020

11-112 دعم البرنامج الفرعي البلدان في وضع استراتيجيات لإدارة النفايات. وقدم البرنامج الفرعي أيضاً توجيهات محددة بشأن منع التلوث بالمواد البلاستيكية والقمامة البحرية ومكافحتها. وعلاوة على ذلك، واصل البرنامج الفرعي بناء القدرة على إدارة النفايات من خلال تشجيع إدراج هذا الموضوع في المناهج الجامعية.

11-113 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام 25 بلدا بتنفيذ سياسات بشأن منع النفايات وإدارتها إدارة سليمة، وهو ما شكّل أداءً متجاوزاً للهدف المقرر المتمثل في قيام 22 بلداً بذلك، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

11-114 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيساعد البرنامج الفرعي البلدان على وضع و/أو تنفيذ سياسات واستراتيجيات وآليات لمنع النفايات أو الحد منها، وكفالة معالجة النفايات أو التخلص منها بصورة سليمة بيئيا، بما في ذلك النفايات الناتجة عن حالات الطوارئ البيئية المتصلة بالكوارث أو النزاعات. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل الثاني عشر من الباب 11).

(78) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الشكل الثاني عشر من الباب 11

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للبلدان التي تنفذ سياسات بشأن منع النفايات وإدارتها بالشكل السليم (العدد التراكمي)

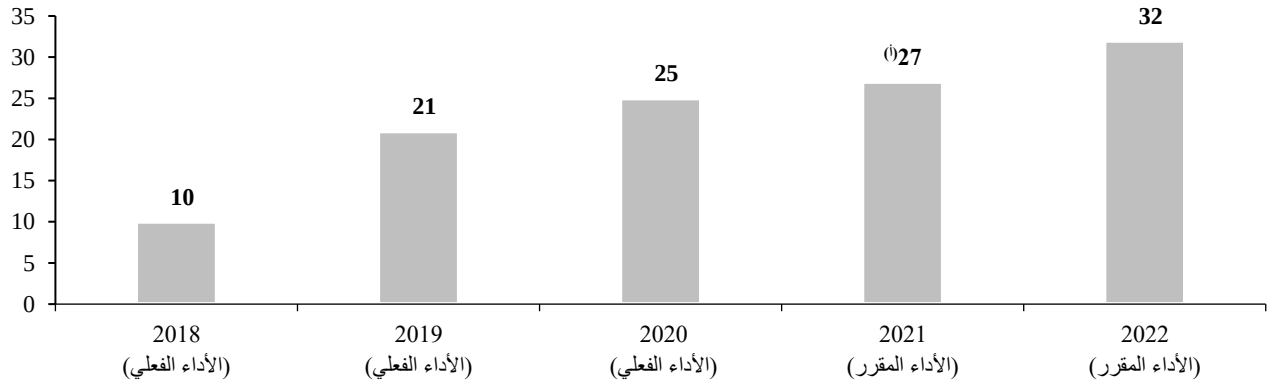

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز نظم إدارة النفايات ومياه الصرف الصحي لمنع وتقليل ما يتصل بجائحة كوفيد-19 من نفايات وتلوث إلى الحد الأدنى

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

11-115 كانت لجائحة كوفيد-19 آثار بيئية سلبية فيما يتعلق بالنفايات والمناولة السليمة للنفايات، وهو أمر بالغ الأهمية أيضا لمنع زيادة انتشار الفيروس. وبالإضافة إلى الطلب المتزايد على الأقنعة وغيرها من معدات الحماية الشخصية، أفادت بعض البلدان بأن كمية النفايات البلاستيكية، ولا سيما مواد التغليف البلاستيكية، زادت بنسبة 15 في المائة بسبب زيادة عمليات إيصال الأغذية. وعلاوة على ذلك، تشير الأدلة إلى أن السكان الذين يعانون من أمراض كامنة ناجمة عن تلوث الهواء هم أكثر عرضة للتضرر من كوفيد-19. ودعم البرنامج الفرعي اتخاذ قرارات مستنيرة كجزء من التدابير السريعة التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مواجهة جائحة كوفيد-19، حيث استجاب بسرعة لطلبات المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء. وشمل ذلك نشر سلسلة من صحائف الوقائع عن البعد البيئي لإدارة النفايات في سياق جائحة كوفيد-19، فضلا عن عوامل بيئية أخرى ذات صلة بمواجهة الجائحة (مثل دور تلوث الهواء ومخاطر استخدام مواد كيميائية معينة)، وبالتالي تقليل كمية التلوث الناجم عن الزيادة الكبيرة في النفايات المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

11-116 تمثَّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أنه ووجهت صعوبة في العثور على الدراسات السابقة ذات الصلة بمعالجة طلبات المعلومات العاجلة التي تقدمها الدول الأعضاء، مثل تلك المتعلقة بالتكنولوجيات السليمة بيئيا لمعالجة نفايات الرعاية الصحية، لأن تلك المنشورات الهامة ذات المستوى التقني العالي لم تدرج في مستودع المعارف في سياق الجائحة. ومن خلال زيادة تحسين النظام الداخلي لإدارة المعارف، يمكن التصدي للتحدي المتمثل في ضمان تحديد المعارف السابقة والوصول إليها في الوقت المناسب، وذلك من أجل توفير دعم موجه على نحو أكثر فعالية وسرعة لأصحاب المصلحة بشأن البعد البيئي لإدارة النفايات في سياق الجائحة. وفي إطار تطبيق هذا الدرس، سيعمل البرنامج الفرعي على إنشاء مستودع إلكتروني للمنشورات ذات الصلة بالتلوث التي تصدرها المنظمة. وعلاوة على ذلك، سينظم البرنامج الفرعي سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية وسيضع تشريعات نموذجية وتوجيهات في مجال السياسات لمساعدة البلدان على إضفاء الطابع المؤسسي على استجابتها

فيما يتعلق بالجائحة، وبالتالي دعمها في البناء بشكل أفضل من خلال تعزيز نظم إدارة النفايات ومياه الصرف الصحي وتحسين قدرتها على الصمود.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

11-117 من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما يثبته عدد البلدان التي عززت نظمها الطبية والمنزلية لإدارة النفايات ومياه الصرف الصحي (انظر الشكل الثالث عشر من الباب 11).

الشكل الثالث عشر من الباب 11

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للبلدان التي عززت نظمها الطبية والمنزلية لإدارة النفايات ومياه الصرف الصحي (العدد التراكمي)

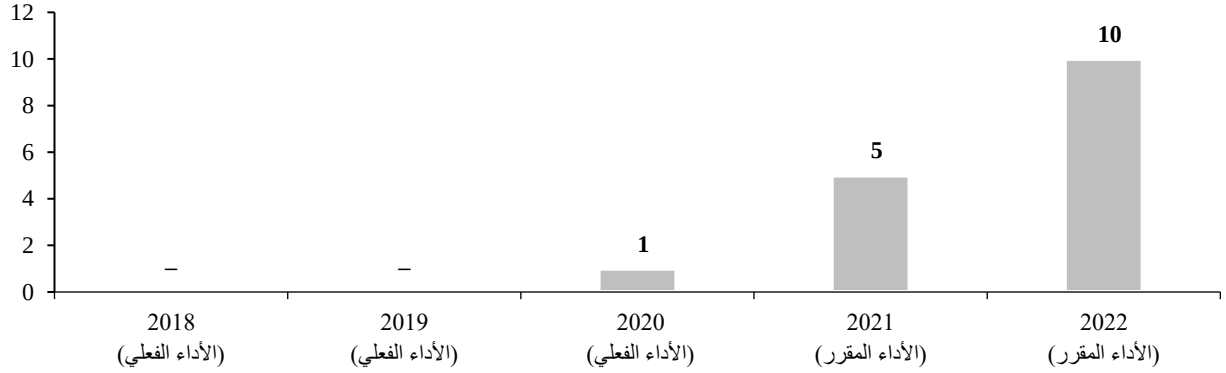

الولايات التشريعية

11-118 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

212/74 اليوم الدولي لنقاوة الهواء من أجل سماء زرقاء

مقررات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

دإ-1/9 النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

دإ-4/12 العملية التشاورية بشأن خيارات التمويل للمواد الكيميائية والنفايات

دإ-5/12 تعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات

4/24 منع الاتجار الدولي غير المشروع

5/25 إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك الزئبق

12/27 إدارة المواد الكيميائية والنفايات

قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة

5/1 المواد الكيميائية والنفايات

6/1 الحطام البلاستيكي والجزيئات البلاستيكية البحرية الدقيقة

7/1 تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحسين نوعية الهواء

11/2 النفايات البلاستيكية البحرية والجزيئات البلاستيكية البحرية الدقيقة

7/3 النفايات البحرية والجزيئات البلاستيكية البحرية الدقيقة

6/4 النفايات البحرية البلاستيكية والجزيئات البلاستيكية البحرية الدقيقة

7/4 الإدارة السليمة بيئياً للنفايات

8/4 الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات

9/4 معالجة التلوث بالمنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام

المنجزات المستهدفة

11-119 يعرض الجدول 11-10 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 11-10

البرنامج الفرعي 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**4**	**4**	**4**	**4**
1 - المشاريع المتعلقة بوضع سياسات، واستراتيجيات وآليات قانونية أو مؤسسية أو مالية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية	4	4	4	4
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**4**	**4**	**4**	**4**
2 - حلقات دراسية ودورات تدريبية بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات	4	4	4	4
المنشورات (عدد المنشورات)	**1**	**1**	**1**	**1**
3 - التقييم العالمي للحالة والاتجاهات بشأن القوانين والأنظمة والسياسات المالية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات	1	1	1	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**3**	**3**	**4**	**4**
4 - تقارير تقنية عن حالة واتجاهات المخاطر والتحسينات في إدارة المواد الكيميائية والنفايات على مختلف النطاقات	1	1	2	2
5 - إرشادات تقنية بشأن خطط العمل المتصلة بنوعية الهواء على مختلف النطاقات، ولا سيما على الصعد دون الوطني والوطني والإقليمي	2	2	2	2
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة إلى خمسة بلدان بشأن الممارسات البيئية وإدارة النفايات، وإسداء المشورة إلى خمسة من البلدان وأصحاب المصلحة بشأن تقرير السياسات ووضع المعايير والاستراتيجيات.				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إيفاد بعثات إلى ثلاثة بلدان مع التركيز على الحالة والاتجاهات المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية وإدارة النفايات ونوعية الهواء، بما في ذلك القمامة البحرية وغيرها من أشكال التلوث.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تعميم برامج التوعية والحملات والمواد الإعلامية على الحكومات والشركات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني والجمهور لزيادة الوعي بشأن التلوث البحري وغيره من أشكال التلوث، والإدارة السليمة للمواد الكيميائية، والعمل على تحسين نوعية الهواء.				

البرنامج الفرعي 6
التحولات المالية والاقتصادية

الهدف

11-120 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في الدفع قدما بتحول البلدان والمؤسسات التجارية نحو التنمية المستدامة من خلال مسارات متعددة، بما في ذلك الأخذ بسياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على

الفقر واعتماد أنماط للاستهلاك والإنتاج المستدامين وفصل النشاط الاقتصادي عن الاستخدام غير المستدام للموارد والأثر البيئي، مع تحسين رفاه البشر في الوقت ذاته.

الاستراتيجية

11-121 للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي إجراء تقييمات قطرية، وتعزيز الاستفادة من أدوات تخطيط السياسات وتنفيذها، وإنشاء منابر للمعارف تمكّن واضعي السياسات ومؤسسات الأعمال من السعي بنشاط إلى إيجاد مسارات مستدامة. وسيواصل البرنامج الفرعي الاستفادة من قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على توليد ونشر المعارف، ومن شبكته الواسعة من الشركاء في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك القطاع المالي، فضلاً عن المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. ويعتزم البرنامج الفرعي أيضاً تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بهدف الحد من الآثار المناخية وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، من خلال التوصيات السياساتية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وبالتمويل المستدام، وبالممارسات التجارية والأدوات والمعارف التي تتيح للمستهلكين القيام باختيارات سديدة. وسيعزز البرنامج الفرعي أنماط العيش وأنماط الاستهلاك المستدامة من خلال حملات ومبادرات التثقيف والتوعية التي تستجيب لأدوار محددة حسب الجيل ونوع الجنس ولاحتياجات المستهلكين. وبالإضافة إلى ذلك، سيدعم البرنامج الفرعي الحكومات والحكومات دون الوطنية على تعزيز القدرات المؤسسية وتنفيذ الخطط و/أو السياسات و/أو خطط العمل الإنمائية الوطنية؛ وسيدعم مؤسسات الأعمال في اعتماد وتنفيذ ممارسات الإدارة المستدامة والإنتاج الأنظف، فضلا عن الاستثمار بشكل متزايد في التكنولوجيات المستدامة. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الغايات الواردة ضمن الأهداف 1 و 4 و 5 و 7 و 8 و 9 و 11 و 12 و 13 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

11-122 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال وضع توصيات سياساتية بشأن إعادة البناء بشكل أفضل وتعزيز قدرات الشركاء من الدول وغير الدول (بما في ذلك الصناعة والمجتمع المدني) على إدماج الاستدامة البيئية وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في نهج صنع القرار الخاصة بهم، بما في ذلك فيما يتعلق بأنشطة التمويل والتجارة والبنية التحتية المستدامة.

11-123 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) مسارات متكاملة للتنمية المستدامة، بما في ذلك الاستهلاك المستدام، وإنتاج وتنفيذ سياسات وأطر بشأن الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، بما يفضي إلى تحسين الكفاءة في استخدام الموارد والرفاه البشري وتقليل البصمتين الإيكولوجية والمادية؛

(ب) قيام الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، بما فيها الجهات العاملة في القطاع المالي، بتحسين نُهجها إزاء الاستدامة البيئية، بوسائل من بينها الاستهلاك والإنتاج والاستثمار المستدام، من أجل إيجاد أسواق واقتصادات مستدامة وأكثر شمولاً؛

(ج) قدرة المستهلكين من القطاعين العام والخاص ومن الأفراد على الوصول إلى السلع والخدمات المستدامة، واستهلاكهم وطلبهم لتلك السلع والخدمات بصورة متزايدة، من خلال قرارات وأنماط عيش تجسد الاستهلاك المستدام.

11-124 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرّر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن إعادة البناء بشكل أفضل، عن طريق تسريع وتيرة الاستهلاك والإنتاج المستدامين على وجه التحديد.

الأداء البرنامجي في عام 2020

11-125 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

الاستهلاك المستدام من خلال الشراء المستدام

11-126 تستند إحدى ركائز التنمية المستدامة الثلاث إلى المجتمعات. وقد دعم البرنامج الفرعي الحكومات حتى يتسنى لها التزوُّد بمعلومات أفضل بشأن ممارسات المشتريات العامة المستدامة والقيام باختيارات تسهم في إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة.

11-127 وقام البرنامج الفرعي أيضاً بإعداد وتوجيه رسائل مؤثرة قائمة على الأدلة وتوفير الدعم التقني للحكومات لاعتماد نُهج المشتريات العامة المستدامة. وقد اكتسبت هذه النُهج زخماً أثناء جائحة كوفيد-19، مع زيادة اهتمام الدول الأعضاء بها من أجل إعادة البناء بشكل أفضل.

التقدم نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

11-128 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة عدد البلدان التي تنفذ سياسات المشتريات العامة المستدامة من أجل تعزيز الاستهلاك المستدام (انظر الشكل الرابع عشر من الباب 11).

الشكل الرابع عشر من الباب 11

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للبلدان التي تنفذ سياسات المشتريات العامة المستدامة (العدد التراكمي)

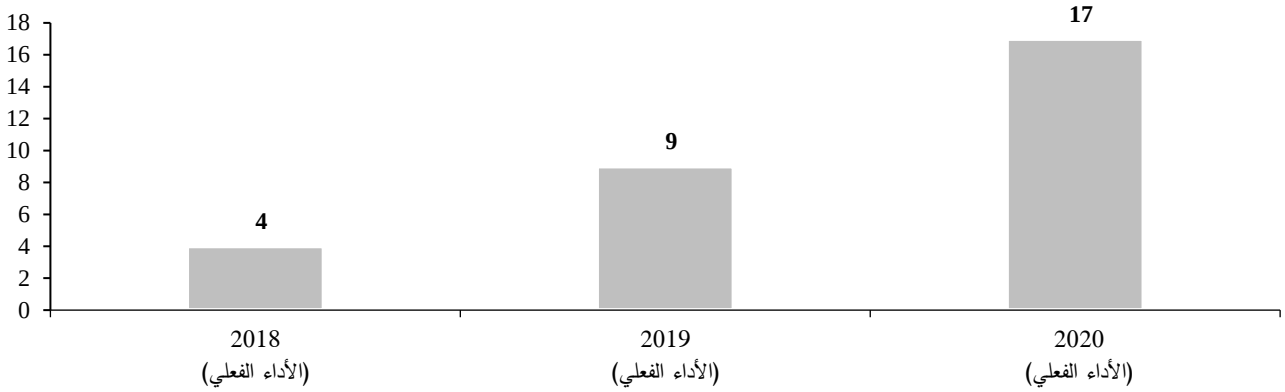

أثر جائحة كوفيد-19 على إنجاز البرنامج الفرعي

11-129 نظراً لأثر جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، اضطر البرنامج الفرعي إلى تغيير نهجه إزاء سير الأنشطة المضطلع بها على الصعيد القطري. وإذ منعت القيود العالمية المفروضة على السفر الموظفين من إجراء الزيارات الميدانية المقررة، عُقدت حلقات عمل لبناء القدرات، ودورات تدريبية استشارية وتقنية في مجال السياسات، وحيثما أمكن، نظمت الاجتماعات وأنشطة التدريب وغير ذلك من المناسبات على الإنترنت. وأتاح ذلك مواصلة الأعمال والمشاريع التي تنطوي على تبادل المعلومات وتنظيم الحوار ونشر المنتجات المعرفية.

11-130 غير أن البرنامج الفرعي حدَّد في الوقت نفسه أنشطة جديدة لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وتمثَّل ذلك تحديداً في مواءمة أعمال كل حكومة مع أولوياتها السياساتية في سياق جائحة كوفيد-19 والاستكشاف الاستباقي لفرص تعميم النُهج المتمحورة حول الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وحول الاستهلاك والإنتاج المستدامين في حِزم التحفيز وخطط التعافي الاقتصادية الوطنية. وأسهمت هذه المنجزات المستهدفة، بما في ذلك الموجزات السياساتية والحلقات الدراسية الشبكية المشتركة والفعاليات الإلكترونية المتصلة بجائحة كوفيد-19، في تحقيق نتائج في عام 2020، على النحو المحدَّد في النتيجة المستجدة لعام 2020 أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

11-131 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تشكلان تحديثا للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: سير البلدان نحو التنمية المستدامة[79]

الأداء البرنامجي في عام 2020

11-132 دعم البرنامج الفرعي سبعة بلدان أخرى في الانتقال نحو التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، استجاب البرنامج الفرعي بسرعة، خلال جائحة كوفيد-19، لطلبات الدول الأعضاء المتعلقة بكوفيد-19 وإعادة البناء بشكل أفضل، من خلال تقديم التوصيات المتعلقة بالسياسات، والحلقات الدراسية الشبكية، وحلقات العمل على الإنترنت، والمنتجات المعرفية. كما ساهم البرنامج الفرعي في عدة موجزات سياساتية أعدتها الأمم المتحدة بشأن كوفيد-19، من قبيل الموجزات بشأن العمالة أو السياسات المالية. ويمكن للسياسات أن تؤدي دورا رئيسيا في جهود الإنعاش التي تبذلها الدول الأعضاء، وذلك مثلا بإزالة أوجه القصور في النفقات العامة وجمع المزيد من الإيرادات الضريبية التي يمكن توجيهها نحو تدابير الإغاثة الفورية فيما يتعلق بكوفيد-19، مع دعم الاستثمارات المتوسطة الأجل إلى الطويلة الأجل والتخطيط من أجل مستقبل أكثر استدامة ومرونة وشمولا. وعلاوة على ذلك، قام البرنامج الفرعي ببناء قدرات البلدان النامية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتعزيز الاقتصادات الخضراء في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. فعلى سبيل المثال، وفر البرنامج الفرعي منتدى لبلدان من منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتبادل خبراتها بشأن المبادرات المتخذة على الصعيد الوطني للانتقال إلى اقتصادات تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد، وانخفاض الانبعاثات وانخفاض الكربون، وتشمل جميع فئات المجتمع.

11-133 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام 32 بلداً بتنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في قيام 29 بلداً بذلك، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

11-134 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. ومن أجل الإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف واستجابة للتطورات الأخيرة، فإن العمل الذي سيضطلع به البرنامج الفرعي سيتطور ليشمل التركيز على سياسات محددة للتحول المالي والاقتصادي لازمة للتعجيل بالتقدم نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة دعماً للنواتج المتعلقة

(79) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 14)).

بالمناخ والطبيعة والمواد الكيميائية والتلوث. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المحدّث المبيّن أدناه (انظر الشكل الخامس عشر من الباب 11).

الشكل الخامس عشر من الباب 11

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للبلدان التي نفذت سياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر (العدد التراكمي)

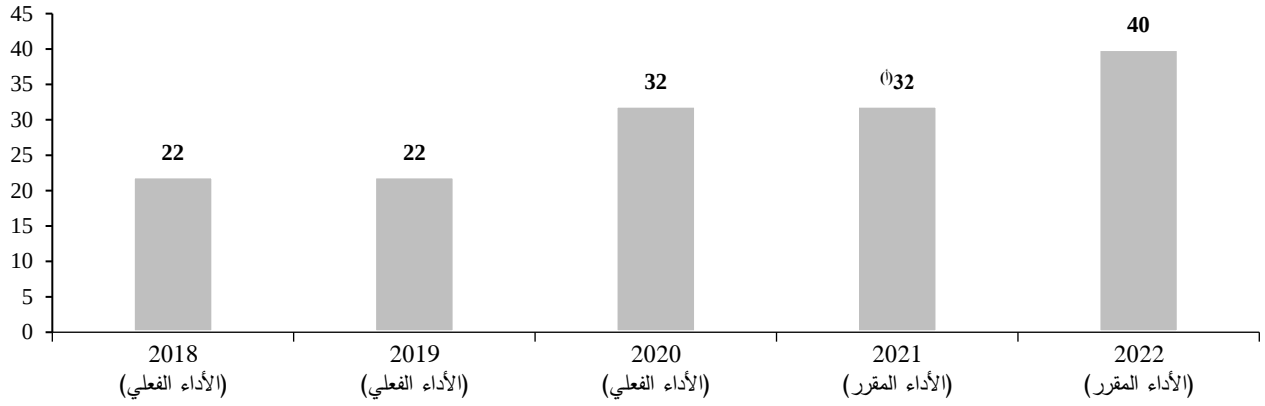

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: التعجيل بالتقدم نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين[80]

الأداء البرنامجي في عام 2020

11-135 تعرض عمل البرنامج الفرعي لتأثر شديد بسبب أثر جائحة كوفيد-19 على الصناعات وسلاسل القيمة، ولا سيما على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. واستجابة لطلبات الدول الأعضاء، قام البرنامج الفرعي بإعداد وتقديم معلومات وأدوات وتوصيات بشأن السياسات، من أجل تعزيز الأخذ بممارسات أكثر استدامة في مجال الاستهلاك والإنتاج. وقد جرى القيام بذلك عبر العديد من سلاسل القيمة العالية التأثير، بما في ذلك المواد البلاستيكية والمنسوجات والبناء والتشييد والغذاء والتعدين. كما دعم البرنامج الفرعي القطاعين العام والخاص والقطاع المالي في قيادة التحول إلى ممارسات تجارية أكثر استدامة، مما أدى إلى قيام 38 منظمة بالتشجيع على اتخاذ إجراءات جديدة من أجل تحقيق الاستدامة. ومن بين هذه المنظمات، قام ثمانية من أصحاب المصلحة المعنيين بسلسلة القيمة ضمن مجال البناء والتشييد بالمشاركة في الترويج لحلول أكثر استدامة، وحصلوا بالتالي على شهادات الاعتماد من مجلس الاستدامة الملموسة، وذلك من خلال التعاون الذي تم تيسيره عن طريق برنامج شبكة كوكب واحد. وعلاوة على ذلك، حسّن البرنامج الفرعي إمكانية الحصول على بيانات دورات الحياة من خلال إطلاق شبكة الوصول إلى بيانات تقييم دورات الحياة على الصعيد العالمي.

11-136 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في قيام 31 بلدا باعتماد وتنفيذ أطر و/أو سياسات و/أو خطط عمل للاستهلاك والإنتاج المستدامين، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

(80) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

11-137 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف واستجابة للتطورات الأخيرة، فإن العمل الذي سيضطلع به البرنامج الفرعي سيتطور ليشمل تقديم الدعم للأعمال التجارية في مجال التحولات المالية والاقتصادية من خلال التحالفات والمبادئ والممارسات والمعايير والأطر التي يجري إنشاؤها أو اعتمادها بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل تعزيز الاستدامة البيئية. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المحدّث المبيّن أدناه (انظر الشكل السادس عشر من الباب 11).

الشكل السادس عشر من الباب 11

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للبلدان التي تعتمد وتنفذ أطرا وسياسات وخطط عمل للاستهلاك والإنتاج المستدامين (العدد التراكمي)

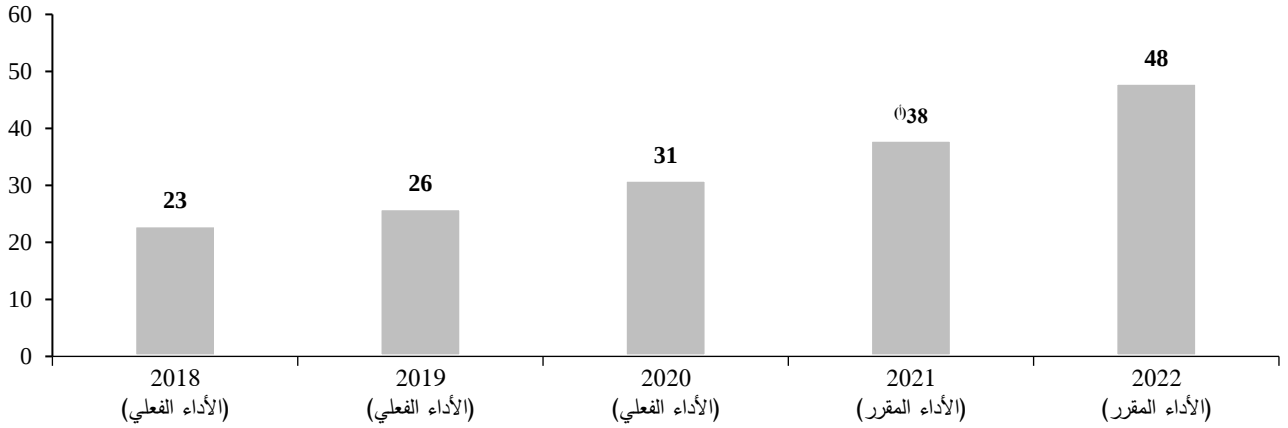

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: جعل التمويل والاقتصادات أكثر شمولاً واستدامة ومرونة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

11-138 لا تزال إدارة الموارد واستهلاكها بشكل غير مستدام يشكلان تحديا مستمرا، ويتطلب تأثير جائحة كوفيد-19 إجراء تغييرات متجددة وكلية في السياسات لضمان تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. ووضع البرنامج الفرعي توصيات وتوجيهات في مجال السياسات بشأن التعافي المستدام والشامل للجميع والذي يتسم بالحكمة في استخدام الموارد، مما سيساعد على حفز النمو، وتوفير فرص العمل، وتحقيق الرخاء للجميع، مع الحد من الضغوط على كوكب الأرض.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

11-139 تمثل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أن هناك طلبا متزايدا من الدول الأعضاء على الدعم بشأن تنفيذ نهج أكثر تركيزا على التحولات المالية والاقتصادية إزاء التعجيل بالتغيير من أجل التصدي للتحديات التي تواجه العالم فيما يتعلق بالمناخ وفقدان الطبيعة والتلوث، ومن أجل دعم الجهود الرامية إلى إعادة البناء بشكل أفضل. وفي إطار تطبيق هذا الدرس، سيتعاون البرنامج الفرعي مع الفئات المستهدفة من القطاعين العام والخاص ومن المستهلكين ويدعمها من خلال تعزيز تقديم الخدمات الرقمية والقائمة على العلوم. ومن شأن ذلك أن يلبي طلبات الدول الأعضاء لتوفير نهج أكثر تركيزا، يجري من خلاله استخدام

معلومات إلكترونية أفضل توقيتا وأسهل منالا وأكثر ملاءمة للقطاعات، وذلك للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات بما ييسر التحولات المالية والاقتصادية. ومن الأمثلة على هذه الجهود البحوث الجارية وتحليلات السياسات العلمية المتعلقة بالإدارة المستدامة للموارد، بالتعاون مع شركاء من قبيل الفريق الدولي المعني بالموارد، والتي يمكن أن تسهم في معالجة الأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

11-140 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من خلال عدد الأنشطة المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين على مستوى النواتج التي أبلغت عنها البلدان في تقاريرها عن الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة ضمن تقاريرها الوطنية الطوعية (انظر الشكل السابع عشر من الباب 11).

الشكل السابع عشر من الباب 11

مقياس الأداء: عدد الأنشطة المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين على مستوى النواتج التي أبلغت عنها البلدان في تقاريرها عن الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة ضمن تقاريرها الوطنية الطوعية (سنويا)

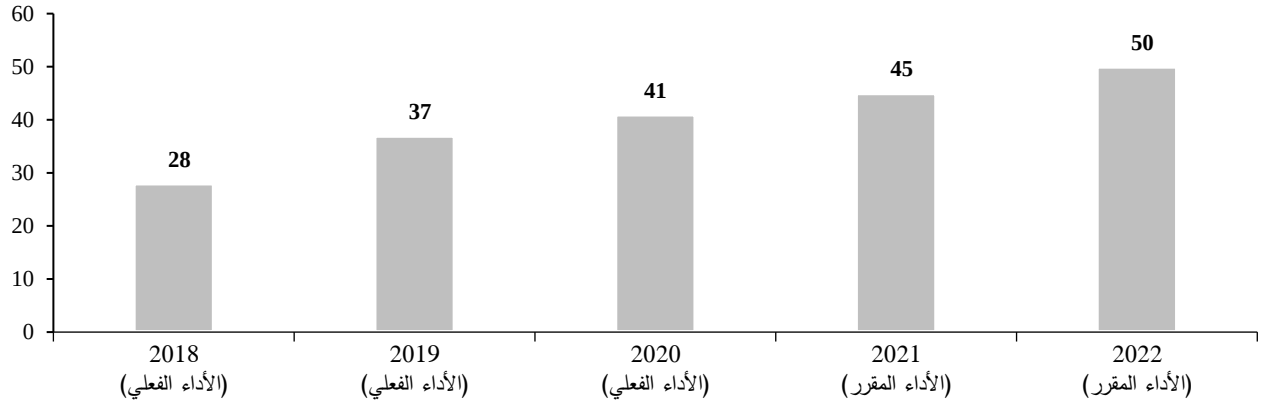

الولايات التشريعية

11-141 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

209/74 اليوم الدولي للتوعية بالفاقد والمُهدَر من الأغذية

214/74 السياحة المستدامة والتنمية المستدامة في آسيا الوسطى

229/75 تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة

مقررات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

7/27 عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين

8/27 الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة

8/2 الاستهلاك والإنتاج المستدامان

9/2 منع هدر الأغذية وخفض كميات الأغذية المهدرة وإعادة استخدامها

1/4 المسارات المبتكرة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين

2/4 تعزيز الممارسات المستدامة والحلول المبتكرة للحد من فاقد الأغذية والهدر الغذائي

4/4 التصدي للتحديات البيئية من خلال الممارسات التجارية المستدامة

5/4 الهياكل الأساسية المستدامة

المنجزات المستهدفة

11-142 يعرض الجدول 11-11 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 11-11

البرنامج الفرعي 6: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**22**	**22**	**22**	**20**
1 - مشاريع بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر	10	10	10	–
2 - مشاريع متعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين	12	12	12	–
3 - مشاريع بشأن التحولات المالية والاقتصادية	–	–	–	20
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	**15**	**15**	**15**	**15**
4 - حلقات دراسية ومناسبات تدريبية بشأن كفاءة استخدام الموارد	15	15	15	–
5 - حلقات دراسية ومناسبات تدريبية بشأن نُهج التحولات المالية والاقتصادية	–	–	–	15
المنشورات (عدد المنشورات)	**5**	**5**	**5**	**3**
6 - منشورات عن كفاءة استخدام الموارد والاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والاستهلاك والإنتاج المستدامين	5	5	5	–
7 - منشورات بشأن نُهج التحولات المالية والاقتصادية	–	–	–	3
المواد التقنية (عدد المواد)	**10**	**10**	**10**	**10**
8 - المواد التقنية والتقييمات والأدوات والمنهجيات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر	5	5	5	–
9 - تقييمات وأدوات ومنهجيات متعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين	5	5	5	–
10 - مواد تقنية بشأن نُهج التحولات المالية والاقتصادية	–	–	–	10
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: بشأن أنماط العيش المستدامة، وكفاءة استخدام الموارد، والاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، والتحولات المالية والاقتصادية؛ واجتماعات الفريق الدولي المعني بالموارد بمشاركة أعضاء اللجنة التوجيهية من 20 دولة عضوا؛ واجتماعات إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة/شبكة "كوكب واحد".				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: قاعدة بيانات التدفقات العالمية للمواد، وقاعدة بيانات دورة الحياة، وقاعدة بيانات مركز تبادل المعلومات بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وشبكة المعارف المتصلة بالنمو الأخضر.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: بشأن شبكة "كوكب واحد"، وأنماط العيش المستدام، والاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والاجتماعات الوزارية، وجمعية الأمم المتحدة للبيئة.				

البرنامج الفرعي 7
العلوم والسياسات

الهدف

11-143 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في تعزيز قدرة الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية على الوصول إلى البيانات والتحليلات البيئية الجيدة النوعية وتوليدها واستخدامها، والحفاظ على تفاعل معزز بين العلوم والسياسات يولد تقييمات بيئية قائمة على الأدلة، ويحدد القضايا البيئية الناشئة، ويعزز الإجراءات السياساتية ذات الصلة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، بما في ذلك من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالبيئة.

الاستراتيجية

11-144 من أجل المساهمة في تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي إبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض وتعزيز التفاعل بين العلوم ووضع السياسات على نطاق خطة التنمية المستدامة. وسيقدم البرنامج الفرعي بيانات ومعلومات ومعارف ذات مصداقية علمية وغير متحيزة، وسيقدم تحليلات وتوصيات تتعلق بالسياسات لحفز وتسريع الحلول والإجراءات المتعلقة بالبيئة، استنادا إلى الاستعراض المستمر للحالة والاتجاهات على الصعيد العالمي. وسيسعى البرنامج الفرعي إلى الوصول إلى ما أبعد من الأوساط المعنية بالبيئة، وسيدافع عن جعل البيئة محور عملية اتخاذ القرار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال الشراكات المراعية للاعتبارات الجنسانية في جميع المناطق الجغرافية، التي تشمل الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأعمال التجارية والأوساط العلمية والمواطنين، سوف يهدف البرنامج الفرعي إلى أن يكون حافزا للتحولات المنهجية والنقلات المفضية إلى التحول التي يمكن أن تدفع عجلة التقدم نحو تحقيق تطلعات خطة عام 2030. وسيسعى البرنامج الفرعي إلى إشراك أصحاب المصلحة على نطاق واسع كخطوة حاسمة في تعزيز فهم المجتمع وقبوله واستيعابه لتحليله العلمي، وسيعمل كوسيط للمعارف يبني توافقا في الآراء بشأن المسائل البيئية القائمة والناشئة من خلال منصات وشبكات من قبيل منتدى العلوم والسياسات والأعمال التجارية المعني بالبيئة، والفريق الدولي المعني بالموارد، وبرنامج العلوم العالمي للتكيف، وشبكة كوكب واحد.

11-145 وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي توفير البحوث التحليلية، وزيادة الوعي بالبعد البيئي للتنمية المستدامة، وبناء القدرات لقياس ورصد البعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنه. وسيساعد ذلك الدول الأعضاء على إدماج أساليب مشتركة لتتبع وقياس الأهداف المتصلة بالبيئة، بما في ذلك في عملياتها الوطنية، ولا سيما الأهداف 6 و 12 و 13 و 14 و 15 و 17. ولهذا الغرض، سيواصل البرنامج الفرعي الاستفادة من تعاونه مع اللجنة الإحصائية واللجان الإقليمية الخمس.

11-146 من المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) زيادة توافر البيانات البيئية العلمية التي تقدمها غرفة متابعة الحالة البيئية العالمية إلى البلدان وأصحاب المصلحة الآخرين؛

(ب) اتباع نهج أكثر اتساقاً في مواءمة البيانات القطرية، وتتبع التقدم المحرز، ووضع السياسات البيئية القائمة على العلوم داخل البلدان وفيما بينها؛

(ج) زيادة قدرة البلدان على قياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها، وزيادة اتساق السياسات من أجل تكامل الخطط الوطنية للتنمية المستدامة وغيرها من الأهداف البيئية المتفق عليها دولياً.

الأداء البرنامجي في عام 2020

11-147 يشـــمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتائج الواردة أدناه التي اســـتجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

توفير البيانات البيئية في الوقت المناسب لتعزيز وضع السياسات المستندة إلى الأدلة

11-148 إن العلوم لها أهمية أساسية لدور برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره الهيئة العالمية الرئيسية المعنية بالبيئة التي تحدد خطة العمل العالمية في مجال البيئة وتشجع على تنفيذ البُعد البيئي للتنمية المستدامة بصورة متسقة داخل منظومة الأمم المتحدة وتعمل كجهة رسمية تناصر قضايا البيئة العالمية. وقد أبرز الأمين العام في تقريره بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2018 (E/2018/64) أهمية توفّر بيانات عالية الجودة وحسنة التوقيت ومصنَّفة لاتخاذ قرارات قائمة على الأدلة وكفالة المساءلة عن تنفيذ خطة عام 2030. ومن خلال استخدام منصة غرفة متابعة الحالة البيئية العالمية، تناول البرنامج الفرعي المسائل التالية: (أ) بيانات رصد الأرض الواردة من المحطات في الموقع، وأجهزة الاستشعار عن بعد، والقياسات الميدانية؛ (ب) البيانات الإحصائية المستمدة من عمليات الإبلاغ والتعداد وغيرها من الدراسات الاستقصائية؛ (ج) البيانات الجغرافية المكانية الواردة من النماذج والبيانات المستقرأة. وعلى الصعد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي والعالمي، وفرت البيانات المتسقة والموثوقة والمستكملة التوجيهات للبحوث، ولإعداد التقييمات، وبلورة نُهج إقليمية وعالمية للتنمية المستدامة.

11-149 ويسَّر البرنامج الفرعي أيضا التحول من البيانات المجهزة تلقائيا إلى منتجات من قبيل الصور والخرائط والرسوم البيانية والجداول في أشكال سهلة الاستعمال من خلال استخدام برامجيات التحليل الجغرافي المكاني. وأبقت البيانات أصحاب المصلحة على اطلاع مستمر على حالة البيئة واتجاهاتها، ودعمت تنفيذ البعد البيئي لخطة عام 2030 ومكّنت من هذا التنفيذ، ودعمت أفرقة الأمم المتحدة القطرية في التحليلات القطرية المشتركة، ويسرت الإجراءات المتعلقة بالسياسات وتخصيص الأموال.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

11-150 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من الزيادة المستمرة في وصول الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة لمنصات شبكات الممارسة[81] واستخدامهم لها (انظر الشكل الثامن عشر من الباب 11).

(81) تجمع بوابات شبكات الممارسة في إطارها الممارسين النشطين معاً للنظر في التحديات البيئية والحلول المحتملة في أحد المواضيع أو المجالات المتعلقة بالمساعي البشرية. وتدعم شبكات الممارسة المهنية الأشخاص والدول الأعضاء، وتبني القدرة على وضع السياسات، وتحد من ازدواجية العمل، وتؤدي إلى ممارسات أفضل.

الشكل الثامن عشر من الباب 11

مقياس الأداء: العدد الإجمالي لمنصات شبكات الممارسة المستخدمة لزيادة نقل المعارف العلمية وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة (العدد التراكمي)

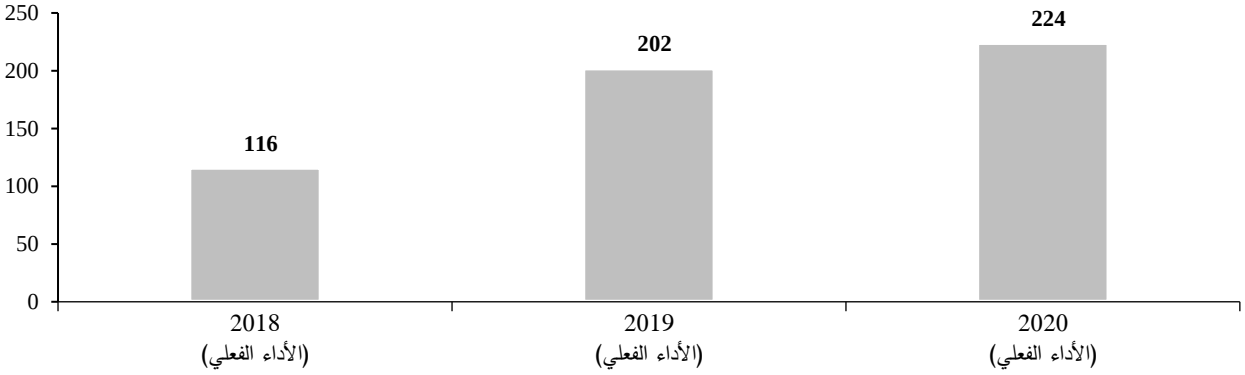

النتائج المقررة لعام 2022

11-151 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تشكلان تحديثا للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تعزيز الدعم من خلال تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات[82]

11-152 أحرز البرنامج الفرعي تقدما في تكييف نتائج التقييمات العلمية لتناسب الجمهور الأوسع. ومن خلال تبسيط صيغة توصيات التقييمات العلمية، تمكن البرنامج الفرعي من الوصول إلى قطاعات مختلفة في المجتمع، ليعالج الفجوة المعرفية السائدة ويعزز القرارات المتعلقة بوضع السياسات المستندة إلى العلم لصالح مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة. وواصل البرنامج الفرعي أيضا الاستفادة من شبكات العلماء القائمة للبحث في القضايا الناشئة. وعلاوة على ذلك، قدم البرنامج الفرعي إلى شعبة الإحصاءات بيانات عن أهداف التنمية المستدامة 6 و 12 و 14 و 15 و 17.

11-153 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام 85 بلداً باستخدام مبادئ نظام المعلومات المشترك للإبلاغ عن الأهداف البيئية العالمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في قيام 86 بلداً بذلك، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وبسبب جائحة كوفيد-19، جرى تأجيل العديد من الاجتماعات و/أو حلقات العمل حيث واجهت العديد من البلدان تحديات في الاتصال بالإنترنت.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

11-154 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، واستجابةً للتطورات الأخيرة، فإن العمل الذي سيضطلع به البرنامج الفرعي سيتطور ليشمل جهات متعددة من أصحاب المصلحة و/أو الوكالات الداعمة الأخرى. ويتمثل الهدف في دعم الدول الأعضاء في معالجة الفجوة الرقمية وتوفير إمكانية

(82) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 14)).

الوصـول من أجل تعزيز تنمية القدرات في مجال التفاعل بين العلوم والسـياسـات. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضـمن مقياس الأداء المحدّث المبيّن أدناه (انظر الشكل التاسع عشر من الباب 11).

الشكل التاسع عشر من الباب 11

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للبلدان التي تســتخدم مبادئ نظام المعلومات المشــترك للإبلاغ عن الأهداف البيئية العالمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وغاياتها (العدد التراكمي)

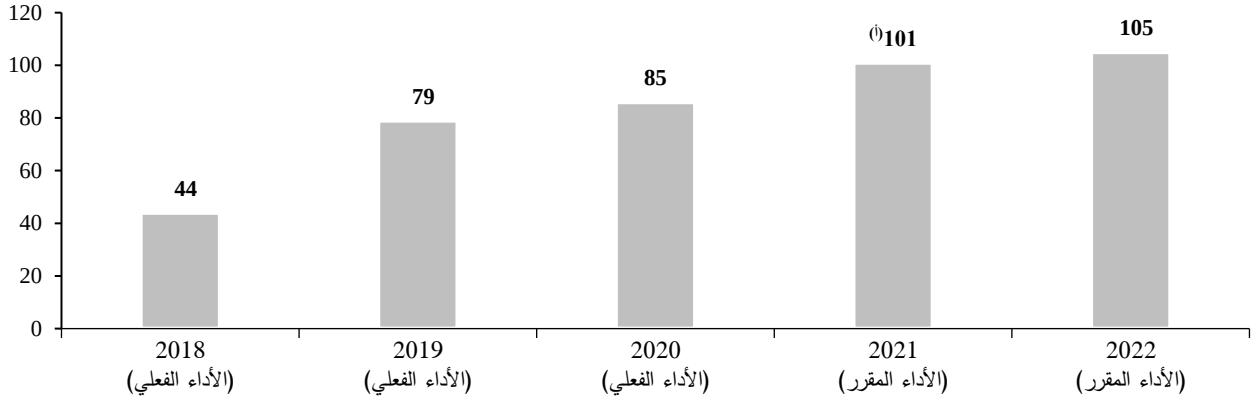

(أ) حفاظاً على إمكانية المســاءلة عن الخطط البرنامجية الأصــلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضــل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: نحو عمل مناخي أكثر طموحاً من خلال اتخاذ القرارات على أساس علمي[83]

الأداء البرنامجي في عام 2020

155-11 جمع البرنامج الفرعي 174 403 47 دولارا لتعزيز الخدمات الإعلامية والمعرفية المتعلقة بالمناخ من أجل الصـمود في خمسـة بلدان جزرية في المحيط الهادئ هي بالاو، وتوفالو، وجزر كوك، وجزر مارشـــال، ونيوي. ويهدف المشـــروع إلى (أ) تعزيز عمليات المراقبة والرصد ووضـع النماذج والتنبؤ فيما يتعلق بالمناخ وآثاره على مناطق المحيطات والجزر؛ (ب) تحسين التأهب المجتمعي، وقدرات الاســـتجابة، والقدرة على التكيف مع المخاطر المناخية؛ (ج) تعزيز إدارة المعارف الإقليمية والتعاون في مجال الخدمات المناخية وخدمات الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة. وواصـــل البرنامج الفرعي دعم إصـــدار تقرير فجوة الانبعاثات، الذي يســلط الضــوء على حالة الفجوات العالمية في الانبعاثات، وأعد أيضــا مواد للدعوة والتوعية تدعم إجراءات السياسات الرامية للمساعدة في التخفيف من تغير المناخ وتحسين القدرة الاجتماعية على التكيف.

156-11 وأســهم العمل المذكور أعلاه في مشــاركة 15 دولة عضــواً في إعداد *تقرير فجوة الانبعاثات* من خلال عملية تدقيق البيانات القطرية، وهو ما شــكل أداء مســتوفيا للهدف المقرر المتمثل في مشــاركة 15 دولة، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

(83) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

11-157 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف واستجابة للتطورات التي حدثت مؤخرا، فإن العمل الذي سيضطلع به البرنامج الفرعي سيتطور ليشمل مقترحات سياساتية بشأن تكنولوجيات خفض الانبعاثات الصناعية المرتبطة بالمنافع الصافية المترتبة على الإجراءات المناخية الجماعية. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المحدّث المبيّن أدناه (انظر الشكل العشرين من الباب 11).

الشكل العشرون من الباب 11

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للبلدان المشاركة في إعداد تقرير فجوة الانبعاثات من خلال عملية تدقيق البيانات القطرية (العدد التراكمي)

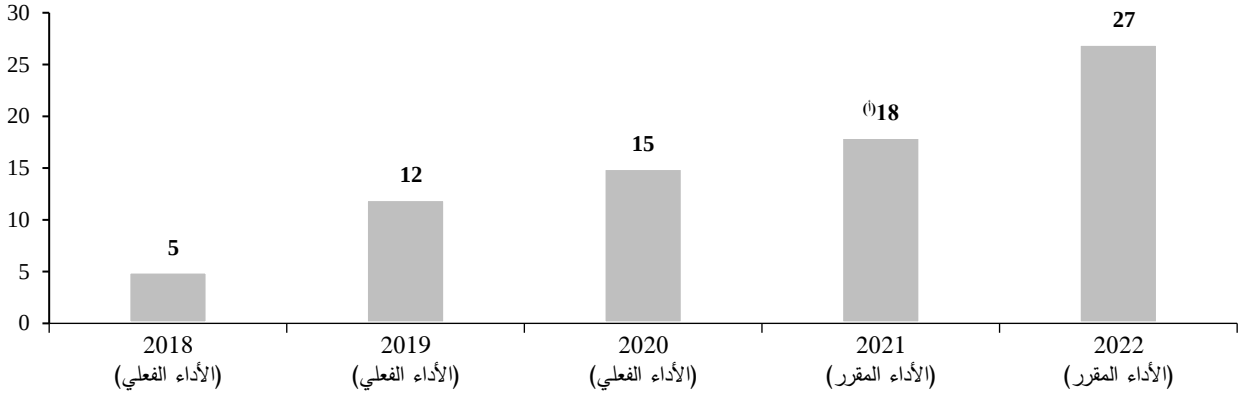

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تسخير المعارف العلمية للتصدي للتحديات البيئية المترابطة وأثرها على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

11-158 يعمل البرنامج الفرعي للعلوم والسياسات على بث الحيوية في أحدث الأدلة والتحليلات العلمية بشأن حالة البيئة في العالم لتعزيز التركيز على المعارف العلمية الجديدة وآثارها على السياسات البيئية لفائدة صانعي السياسات والقرارات والجمهور بوجه عام. غير أن تقييم البرنامج الفرعي لعام 2019 قد أبرز محدودية فائدته فيما بين البرامج الفرعية الأخرى وأصحاب المصلحة الآخرين. وإزاء ذلك، أقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في استراتيجيته المتوسطة الأجل، الإجراءات التي يتخذها على أساس تحليل العلوم السائدة وذات المصداقية من أجل تعزيز الإنجاز في مجال عمله الأساسي، وهو التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، ووقف تدهور الطبيعة، ومكافحة التلوث. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ البرنامج الفرعي السعي للوصول إلى خارج الأوساط المعنية بالبيئة من أجل الدعوة إلى وضع البيئة في صميم عملية اتخاذ القرار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال الشراكات بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمجتمع والحكومات والمنظمات غير الحكومية وأوساط الأعمال التجارية والمواطنين، بدأ البرنامج الفرعي في تحفيز النقلات المفضية إلى التحول المستنيرة بالعلوم، وذلك مثلاً من خلال توفير الخرائط والتحليلات وموجزات السياسات وتوقعات الأنماط البيئية، التي يمكن أن تدفع عجلة التقدم نحو تحقيق تطلعات خطة عام 2030 وتساعد في مواجهة تحديات تغير المناخ، وفي وضع سياسات مختلفة بشأن تدهور الطبيعة، واختبار تكنولوجيات مكافحة التلوث.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

11-159 يتمثل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أنه لا ينبغي استخدام العلم بمعزل عن الأمور الأخرى، وإنما كأداة هادفة لزيادة المعرفة بشأن المسائل البيئية الملحة وبالطابع المتكامل للعلم مع الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. ويمكن أن تزيد المعرفة العلمية من اتساع الوعي بالتحديات المترابطة وأن تقدم حلولاً محتملة لصانعي القرار والممارسين وغيرهم من أصحاب المصلحة. وسيستفيد البرنامج الفرعي، في تطبيق هذا الدرس، من الحوار العالمي لتقييم البيئة من خلال ضمان وجود اتساق أفضل وإمكانية للمقارنة تنطوي على فوائد متبادلة، فيما بين منابر تبادل المعارف العلمية من قبيل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وتقرير توقعات البيئة العالمية، والفريق الدولي المعني بالموارد، و*تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي*، وغير ذلك من العمليات. وستضيف هذه العملية أيضا قيمة إلى إعداد وإيصال رسائل متسقة ومتماسكة يمكن أن يسترشد بها في المفاوضات والقرارات الدولية في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، فضلا عن المنابر البيئية العالمية، من قبيل جمعية الأمم المتحدة للبيئة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

11-160 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة تأثير المقررات المتعلقة بوضع السياسات القائمة على العلم، بما في ذلك القرارات الصادرة عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة التي ترتكز على التقييمات العلمية التي ينتجها البرنامج الفرع. وتمثل هذه المقررات أكثر من 10 في المائة من مجموع المقررات الصادرة في جمعية الأمم المتحدة للبيئة (انظر الشكل الحادي والعشرين من الباب 11).

الشكل الحادي والعشرون من الباب 11

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للمقررات المتخذة في جمعية الأمم المتحدة للبيئة التي تتأثر بوضع السياسات المستندة إلى العلم (العدد التراكمي)

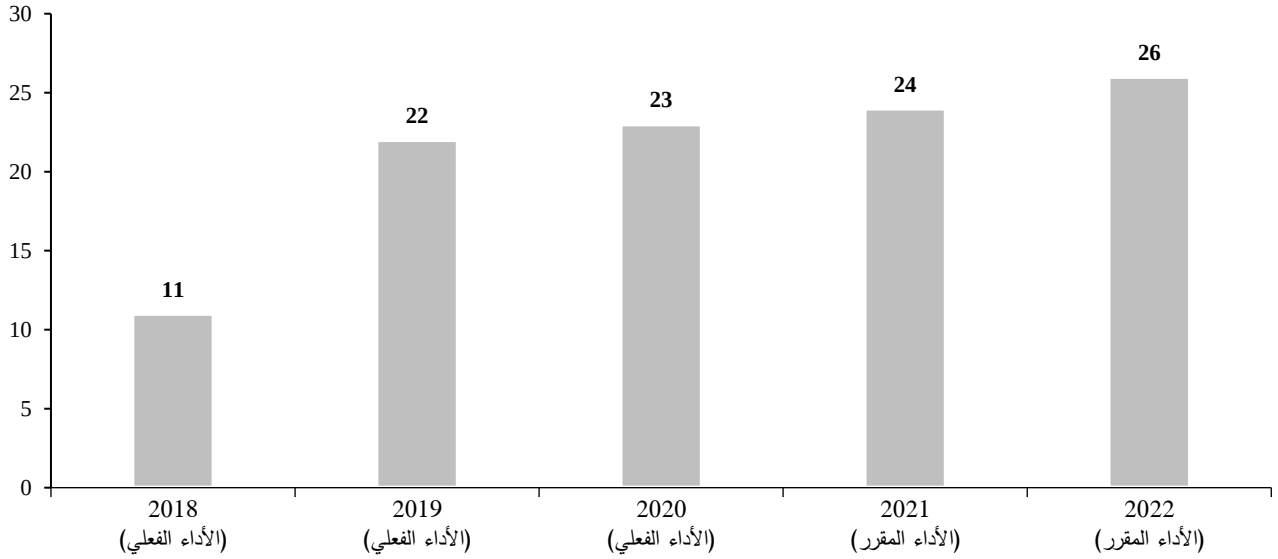

الولايات التشريعية

11-161 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

313/71 أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030

مقررات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

دإ-8/1، الجزء الثاني تنفيذ المقرر دإ-7/1 بشأن الإدارة الدولية لشؤون البيئة: تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

دإ-10/5 توقعات البيئة العالمية: البيئة من أجل التنمية

دإ-12/6 حالة البيئة العالمية

1/25، الجزء الثاني تنفيذ المقرر دإ-7/1 بشأن الإدارة الدولية لشؤون البيئة: تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

الإعلانات الوزارية والمقررات الصادرة عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة

المقرر 1/3 تمديد موعد إصدار التقرير السادس عن توقعات البيئة العالمية

UNEP/EA.4/HLS.1 الإعلان الوزاري الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الرابعة: حلول مبتكرة للتحديات البيئية ومن أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين

المنجزات المستهدفة

11-162 يعرض الجدول 11-12 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 11-12

البرنامج الفرعي 7: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**2**	**2**	**9**	**9**
1 - مشاريع متعلقة بإبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض	1	1	6	6
2 - مشاريع متعلقة بدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	1	1	3	3
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	**2**	**2**	–	**2**
3 - حلقة دراسية متعلقة بإبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض	2	2	–	2
المنشورات (عدد المنشورات)	**1**	**1**	**1**	**2**
4 - تقارير عالمية متعلقة بإبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض	1	1	1	2
المواد التقنية (عدد المواد)	**1**	**5**	**3**	**3**
5 - مواد تقنية متعلقة بالإنذار المبكر والتقييمات	1	5	3	3

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: التشاور مع نحو 20 من الدول الأعضاء والكيانات الأخرى وأصحاب المصلحة بشأن وضع المنهجيات وتنمية القدرات في مجال منهجيات جمع البيانات فيما يتصل بأهداف التنمية المستدامة؛ وإسداء المشورة إلى 20 على الأقل من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة بشأن تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات؛ وإسداء المشورة إلى 20 على الأقل من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة بشأن تنفيذ نظم المعلومات البيئية الوطنية.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: غرفة متابعة الحالة البيئية العالمية؛ وإتاحة البحوث البيئية عبر الإنترنت؛ والنظام العالمي لرصد البيئة/برنامج الهواء.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: صفحات على الإنترنت، تجذب حوالي 000 10 زائر سنويا؛ ومواد الوسائط المتعددة، ومحتوى وسائط الإعلام السمعية والمرئية ووسائط التواصل الاجتماعي عن العمل العلمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تستخدمها الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة والجمهور في منصات البيانات المفتوحة.

المرفق

الأداء البرنامجي لعام 2020[84]

البرنامج الفرعي 2
القدرة على مواجهة الكوارث والنزاعات

11-ألف-1 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2، فضلا عن النتيجة 3، التي استجدّت خلال عام 2020.

النتيجة 1: تقارير عن حالة البيئة[85]

11-ألف-2 واصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بدعم الدول الأعضاء بمنتجات معرفية تيسر الإدارة السليمة للموارد الطبيعية، تمشيا مع ولايته، من خلال تقديم تقارير عن حالة البيئة بشأن التعافي بعد انتهاء النزاع والإدارة السليمة للبيئة. ووسع البرنامج الفرعي أيضا نطاق هذا الدعم بإصدار تقرير عن حالة وتوقعات البيئة من أجل حكومة السودان، مما عزز من توافر البيانات البيئية القابلة للتنفيذ لواضعي السياسات.

11-ألف-3 وأسهم العمل المذكور أعلاه في إعداد تقارير عن حالة البيئة من أجل التعافي بعد انتهاء النزاع والإدارة البيئية السليمة، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في قيام ثلاثة بلدان بوضع تقارير عن حالة البيئة، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (انظر الشكل الأول من المرفق 11-ألف).

(84) على النحو المبين في الفقرة 11-3 من هذا التقرير، يعكس البرنامج المقدم إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إعادة تنظيم الهيكل البرنامجي لعام 2022. ولهذا السبب، ترد في هذا المرفق المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020 للبرنامج الفرعي 2، القدرة على مواجهة الكوارث والنزاعات، الذي لن يظل برنامجا فرعيا قائما بذاته اعتبارا من عام 2022.

(85) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 14)).

الشكل الأول من المرفق 11-ألف

مقياس الأداء: مجموع عدد البلدان التي أعدت تقارير عن حالة البيئة (العدد التراكمي)

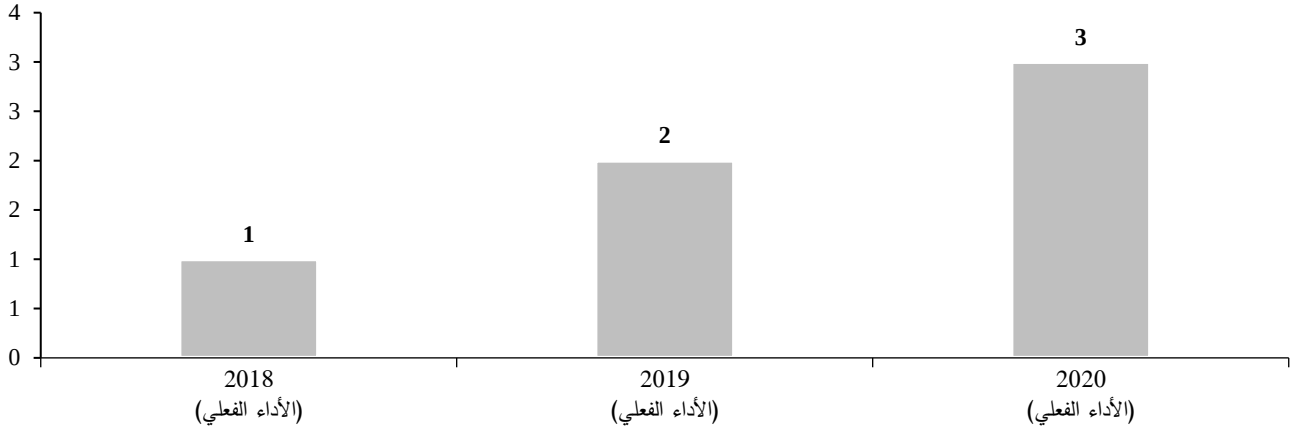

النتيجة 2: تعزيز عمل الأمم المتحدة بشأن الأزمات البيئية المتصلة بالكوارث[86]

11-ألف-4 قدم البرنامج الفرعي الدعم الاستشاري والتقني لنظام المنسقين المقيمين الجديد في الأمم المتحدة في البلدان المتضررة من الكوارث والنزاعات، مما أسهم في تعزيز آلية الإنجاز، تمشيا مع عملية إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز نظام المنسقين المقيمين، وأتاح فرصا لتحقيق زيادة مضاعفة في القدرة على تقديم الخبرة البيئية الأساسية وخدمات الدعم لعدد أكبر من الدول الأعضاء. ويشمل الدعم الجديد المقدم المساعدة الاستشارية والتقنية في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل.

11-ألف-5 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تلبية ثمانية من المشاريع الجارية طلبات الدعم المتعلقة بالحد من المخاطر البيئية والتصدي لها والإنعاش التي تقدمها الدول الأعضاء من خلال منسقي الأمم المتحدة المقيمين وبعثاتها الخاصة ومكاتبها القطرية، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في قيام سبعة مشاريع بذلك، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (انظر الشكل الثاني من المرفق 11-ألف).

الشكل الثاني من المرفق 11-ألف

مقياس الأداء: عدد المشاريع الجارية التي تلبي طلبات الدعم المتعلقة بالحد من المخاطر البيئية والتصدي لها والإنعاش التي تقدمها الدول الأعضاء من خلال منسقي الأمم المتحدة المقيمين وبعثاتها الخاصة ومكاتبها القطرية (سنويا)

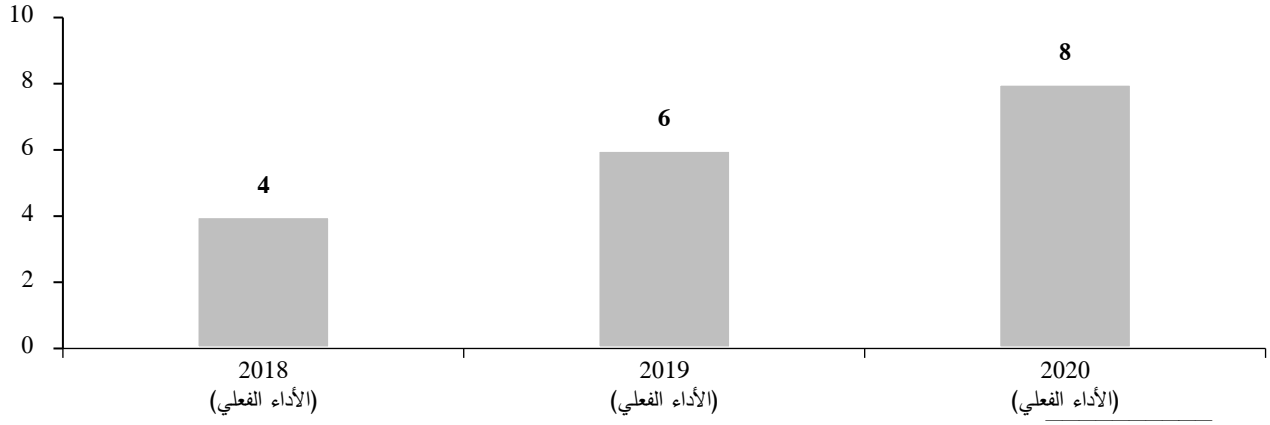

(86) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

النتيجة 3: دعم التصدي للجائحة

11-ألف-6 كيَّف البرنامج الفرعي قدرته من أجل دعم مواجهة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين والدول الأعضاء على الصعيد العالمي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وجرى تسخير قدرات البرنامج الفرعي لتوفير ودعم التدريب وبناء القدرات عن بعد على الصعيد العالمي من خلال الحلقات الدراسية الشبكية. وجرى إعداد ثلاث دورات تدريبية جديدة على الإنترنت لأصحاب المصلحة المعنيين عقب تفشي الجائحة. وقد ساعد التدريب الشركاء وأصحاب المصلحة على دمج الأبعاد البيئية، من قبيل إدارة النفايات بطريقة آمنة بيئياً، في تخطيط استجابتهم فيما يتعلق بكوفيد-19.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

11-ألف-7 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تنظيم مناسبة تدريبية عالمية بشأن كوفيد-19 وإدارة النفايات، شارك فيها 300 1 مشارك من 135 بلدا؛ وحلقة دراسية شبكية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، شارك فيها 450 مشاركاً من 46 بلداً؛ وحلقة دراسية شبكية عالمية بشأن كوفيد-19 وحالات الطوارئ البيئية، شارك فيها 1500 مشارك من 150 بلدا (انظر الشكل الثالث من المرفق 11-ألف).

الشكل الثالث من المرفق 11-ألف

مقياس الأداء: مجموع عدد المشاركين في الدورات التدريبية عبر الإنترنت (العدد التراكمي)

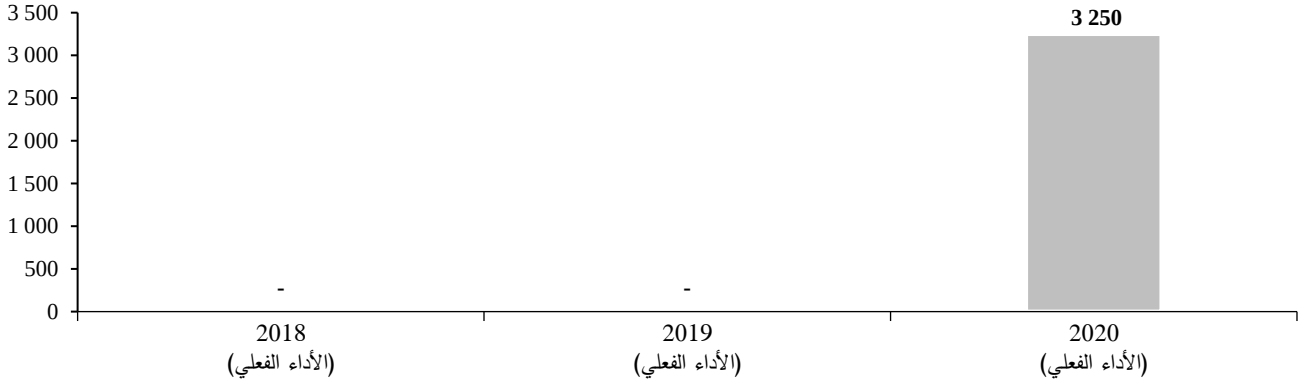

المنجزات المستهدفة

11-ألف-8 يعرض الجدول أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة لعامي 2020 و 2021 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة لعامي 2020 و 2021، حسب الفئة والفئة الفرعية[أ]

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**2**	**2**		**4**
1 - مشاريع لتقييم المخاطر البيئية الناجمة عن الكوارث والنزاعات	1	1		2
2 - المشاريع المتعلقة بالأطر المؤسسية والقانونية لتحسين التأهب الوطني والمحلي بغية التخفيف من المخاطر البيئية الناجمة عن الكوارث والنزاعات	1	1		2
المنشورات (عدد المنشورات)	**2**	**2**		**2**
3 - المنشورات المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث، وتقييمات التأهب، وخرائط الطريق	2	2		2
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة إلى الجهات الفاعلة الإنسانية والعسكرية بشأن الحد من البصمة البيئية.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إسداء مشورة الخبراء إلى الدول الأعضاء من جميع المناطق وإلى الجهات الشريكة الدولية، بناء على طلبها، بشأن رصد وتنفيذ استراتيجيات لتعزيز الحد من المخاطر البيئية، والاستجابة للطوارئ البيئية، والإنعاش البيئي، وإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.				

(أ) ترد المنجزات المستهدفة أيضا في الجدول 11-1 من المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

البرنامج 12

المستوطنات البشرية

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

12-1 برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) هو البرنامج المسؤول في منظومة الأمم المتحدة عن شؤون الحضرنة والمستوطنات البشرية المستدامة. ويقدم الموئل الدعم إلى الدول الأعضاء في مجال تنمية المدن والمستوطنات البشرية المستدامة بواسطة عمله المعياري والتنفيذي على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي. ويتولّى أيضا قيادة وتنسيق أعمال الرصد وتقديم التقارير المتعلقة بالتقدم المحرز عالميا في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة. ويستمد هذا البرنامج ولايته من الأولويات المحددة في قرارات ومقررات الجمعية العامة، ومنها القرار 3327 (د-29) الذي أنشأت الجمعية بموجبه مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، والقرار 162/32 الذي أنشأت الجمعية بموجبه مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). ثمّ غيّرته الجمعية، بقرارها 206/56، ليُصبح برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2002. واعتمدت الجمعية القرار 239/73، الذي حددت فيه الهيكل الإداري الجديد للبرنامج، الذي يتألف من جمعية موئل الأمم المتحدة، ومجلس تنفيذي يضم 36 عضوا، ولجنة للممثلين الدائمين.

12-2 ويرمي الدعم الذي يقدّمه البرنامج إلى تنمية قدرات الحكومات على جميع المستويات وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين على صياغة وتنفيذ السياسات والخطط والأنشطة الفعلية لأغراض التنمية الحضرية المستدامة عن طريق تنفيذ البرنامج العادي للتعاون التقني ومشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

12-3 على الصعيد العالمي، يعيش 56 في المائة من السكان في المدن. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 70 في المائة بحلول عام 2050، وهو ما سيظل يجعل الحضرنة واحدا من أهم الاتجاهات في القرن الحادي والعشرين. ولا تزال التفاوتات الإقليمية والاجتماعية - السياسية تؤثر على من يستفيد من منافع الحضرنة. ومع ذلك، يحدث حوالي 90 في المائة من النمو الحضري في مناطق أقل نموا، حيث لا يخطط له في الغالب، كما تكون القدرات والموارد مقيدة للغاية، بينما تشهد مدن كثيرة في أجزاء أخرى من العالم نموا سلبيا وتقلصا في عدد السكان. ويؤدي النمو الحضري غير المخطط له إلى توسّع المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة، مما يفضي إلى زيادة الفقر، وعدم المساواة، والافتقار إلى السكن الملائم والميسور التكلفة في المناطق الحضرية. فعلى الصعيد العالمي، يعيش أكثر من 1,6 بليون شخص في مساكن غير ملائمة، ويعيش أكثر من بليون شخص في أحياء فقيرة ومستوطنات عشوائية. ومن المهم بالنسبة لبرنامج العمل ما يقدر بـ 763 مليون مهاجر داخلي و 224 مليون مهاجر دولي في عام 2019، يعيش معظمهم في المناطق الحضرية وغالباً في ظل ظروف صعبة.

12-4 وتمثل المستويات العالية لعدم المساواة والإقصاء اتجاهات مستمرة في المناطق الحضرية؛ إذ ازداد التفاوت في الدخل في المناطق الحضرية بالنسبة لأكثر من ثلثي سكان العالم منذ عام 1980. وتعني هذه الفجوة الآخذة في الاتساع أن نحو 2,9 بليون شخص يعيشون حاليا في المدن، سواء في البلدان المتقدمة النمو أو في العالم النامي، حيث أوجه التفاوت في الدخل أكثر وضوحا مما كانت عليه قبل جيل. والمدن هي أيضا بؤر للتحديات المتعلقة بالبيئة والطاقة، حيث تستهلك المدن ما بين 60 و 80 في المائة من إجمالي الطاقة المولّدة في العالم، وتُصدر 70 في المائة من انبعاثات الكربون العالمية،

وتستخدم ما يزيد على 70 في المائة من الموارد. ويُقاسي سكان الحضر الفقراء، الذين يعيشون في مناطق معرضة للمخاطر وتعاني من نقص في الخدمات، أسوأ العواقب الناجمة عن الكوارث المرتبطة بتغير المناخ، والأزمات الطبيعية والأزمات التي يتسبب فيها الإنسان وعن النزاعات. وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم أوجه عدم المساواة النُظمية الموجودة في جميع الأقاليم والمناطق الحضرية، حيث يتأثر فقراء الحضر بشكل غير متناسب بسبب البيئات المزدحمة والتي تعاني من نقص الخدمات. ولئن ظلت المناطق الحضرية بؤرة الجائحة، فقد أثبت ذلك بنفس القدر أن المدن هي مراكز للصمود والابتكار. وسيعطي الموئل الأولوية للنهج المصممة خصيصا لمكافحة الجائحة ودعم المدن من أجل إعادة البناء على نحو أفضل[87]. ومن خلال التعاون التقني، ستُقدَّم المساعدة للمدن في تصميم وتنفيذ خطط عمل لحماية المجتمعات المحلية المهمشة وتعزيز المشاركة المجتمعية. وسيستمر دعم الحكومات المحلية من أجل تسريع وتيرة التحول الرقمي في الحكم المحلي في إطار عمليات التصدي المخصصة لكوفيد-19. وسيسهم دعم النهج الشاملة للمدن والمحددة الأهداف في أماكن معينة في تحسين الظروف المعيشية في جميع المستوطنات والحد من أوجه الحرمان في مواقع محددة. وسيُقدَّم الدعم للحكومات المحلية للاستثمار في الابتكارات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والمالية بغية تحقيق تعاف اجتماعي واقتصادي مستدام. وستحفز الشراكات دعم المدن في وضع ميزانيات وأطر مالية أكثر مرونة لدعم تقديم الخدمات وتحقيق التنمية الاقتصادية على الصعيد المحلي. وسيدعم الموئل المدن في إعادة تصور حلول التخطيط الحضري لتصبح أكثر استدامة وتكاملا، بحيث تكون المدن مدعومة بالابتكار والتكنولوجيا لتصبح الظروف الصحية فيها أفضل وتكون المدن أكثر قدرة على الصمود.

12-5 ولا تزال استراتيجية الموئل لتنفيذ الخطة البرنامجية في عام 2022 مدفوعة بالخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2023، التي أثبتت قوتها في التصدي لجائحة كوفيد-19. وتمكن الخطة المنظمة من النهوض بنموذج عملها المبتكر والمركَّز على التنفيذ والموجه نحو الشراكة. ويجعل الهيكل التنظيمي الذي تم تطويره مؤخرا الموئل منظمةً حيوية ومهيأة لأداء الدور الملقى على عاتقها من أجل تنفيذ البرامج الفرعية الأربعة المترابطة للخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2023، التي وافقت عليها جمعية الموئل في دورتها الأولى، في أيار/مايو 2019.

12-6 وبالإضافة إلى ذلك، تثبت البرامج الرئيسية للموئل أنها وسائل للتعجيل بتحقيق التكامل بين العمل المعياري والتنفيذي للموئل، مما يؤدي إلى زيادة تأثير المنظمة. وفي عام 2022، سيركز الموئل في المقام الأول على البرامج الرئيسية التالية:

(أ) برنامج "مدن أهداف التنمية المستدامة" – دعم الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو الهدف الرئيسي لجميع البرامج الفرعية الأربعة. وصُمم هذا البرنامج الرئيسي للدفع بالتنفيذ الشامل للأهداف على المستوى المحلي من خلال دعم المدن في وضع وتنفيذ مشاريع تحويلية ترمي إلى إحراز الدول الأعضاء لأقصى قدر من التقدم نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) برنامج "انهض: مستوطنات تتسم بالقدرة على الصمود لفائدة فقراء الحضر" – سينفَّذ هذا البرنامج الرئيسي أساسا من خلال البرنامجين الفرعيين 1 و 3 عن طريق الاستفادة من الاستثمارات الكبيرة لتمكين التكيف الحضري والقدرة على الصمود أمام تغيّر المناخ في بؤر الهشاشة في العالم، كما سيعالج قضايا التفاوت المكاني؛

(ج) برنامج "مدن شاملة للجميع: تعزيز الآثار الإيجابية للهجرة الحضرية" – سيلبّي البرنامج الرئيسي أساسا متطلبات البرنامجين الفرعيين 1 و 4 من خلال دعم السلطات المحلية والوطنية في تهيئة بيئات حضرية شاملة وغير تمييزية لجميع السكان؛

(د) سيعمَّم برنامجان رئيسيان آخران، بشأن "الأحياء والمجتمعات المحلية الشاملة والنابضة بالحياة" و "المدن الذكية المتمحورة حول الإنسان"، في البرامج الفرعية الأربعة جميعها، مما يؤدي إلى تعزيز الروابط بين نتائج الخطة

(87) انظر قرار الجمعية العامة 283/69، إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

الاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، سينفَّذ نهج معياري وموجه نحو بناء القدرات لتعزيز تفعيل التحول الرقمي على نطاق الوكالة في سياقات الحضرنة المستدامة.

12-7 وفي عام 2022، سيواصل البرنامج تبسيط الإدماج الاجتماعي كعملية ونتيجة من أجل معالجة القضايا الشاملة المتعلقة بكبار السن، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب، والجنسانية. وسيعزز الموئل نهجه البرنامجي المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب من خلال التركيز على البعد المكاني للإقصاء وآليات التهميش التي تعزز نفسها بنفسها، وبالتالي مساعدة الحكومات على توفير الخدمات الأساسية والإسكان والمنافع العامة في أكثر أجزاء المدن حرمانا. وسيكون المجالان المواضيعيان للموئل المتعلقان بالقدرة على الصمود والسلامة الحضرية شاملين فيما يخص توجيه إعداد الأطر والأدوات ومواد بناء القدرات، ووضع المعايير، واقتراح القواعد والمبادئ، وتبادل الممارسات الجيدة بشأن قضايا الإدماج الاجتماعي. وستشارك الشبكات العالمية مثل الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي، والتحالف العالمي لشراكات الجهات المشغلة لمرافق المياه، وشبكة المدن القابلة للتكيف، والشبكة العالمية للمدن الأكثر أمانا، والشبكة العالمية لمختبرات التخطيط والتصميم الحضريين، والشبكة العالمية للأماكن العامة، بشكل منهجي لتطوير هذه الأدوات واختبارها.

12-8 ومن أجل تلبية احتياجات الدول الأعضاء على نحو أفضل وإشراك جمهور أوسع، سيعزز الموئل مبادرات بناء القدرات، ورقمنة الأدوات، وبرامج التعلم الإلكتروني عبر الإنترنت. وتوفر استراتيجية بناء القدرات التي وضعها الموئل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة، واعتمدها مجلسه التنفيذي في عام 2020، إطارا واضحا لسد الثغرة المؤسسية والتشغيلية داخل الموئل من أجل زيادة التنسيق والاتساق ورصد النتائج وتحسين تقديم خدمات بناء القدرات إلى الدول الأعضاء والحكومات المحلية، فضلا عن أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين في المناطق الحضرية لزيادة الأثر المحدث وكفاءة استخدام الموارد. وقد صدرت بعض النتائج الأولى، بما في ذلك كتيب مصور عن الخطة الحضرية الجديدة إلى جانب دورة تدريبية على الإنترنت، من أجل توسيع نطاق تنفيذها.

12-9 وسيواصل الموئل الاستفادة من خبرته في تنفيذ البرامج والمشاريع الكبيرة على المستويات المحلي والوطني والإقليمي لتوجيه العمل المتعلق بالتعاون التقني وضمان أن يكون له تأثير ملموس في حياة المستفيدين منه. وعلى مر السنين، وضع الموئل مجموعة واسعة من المشاريع المتنوعة ينصبّ تركيزها إلى حد كبير على تكامل برامج الحضرنة المستدامة، وكذلك على أنشطة تتراوح ما بين التصدّي للأزمات وإعادة الإعمار والتأهيل بعد الكوارث والنزاعات.

12-10 وسيضطلع الموئل، من خلال دوره الحفاز كمركز للمعارف وجامع للشركاء، بأنشطة الدعوة والاتصال والتوعية في مواضيع البرامج الفرعية الأربعة وسيحشد الدعم العام والسياسي. وسيواصل استغلال المنابر الدعوية والمعرفية إلى أقصى حد ممكن، بما في ذلك موقعه الشبكي، ومنصة الخطة الحضرية، والاجتماعات العالمية الرئيسية مثل المنتدى الحضري العالمي واليوم العالمي للمدن واليوم العالمي للموئل، والمؤتمرات الوزارية الإقليمية، والاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة الذي سيعقد في عام 2022.

12-11 وسيواصل الموئل، بوصفه جهة تنسيق معنية بالحضرنة والمستوطنات البشرية المستدامة، رصد الأوضاع والاتجاهات العالمية وتقديم تقارير عنها وتوفير الأدلة اللازمة لوضع السياسات. وبالنسبة لعام 2022، سيعد الموئل التقرير الثاني الرباعي السنوات عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وذلك بالتعاون الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الإنمائيين. وسيعد البرنامج أيضا التقرير التوليفي الثاني للهدف 11 وغيره من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمناطق الحضرية الذي سيقدم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وستدعم هذين التقريرين مبادئ توجيهية للإبلاغ من أجل الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، ومنصة عالمية مخصصة للخطة الحضرية على شبكة الإنترنت، وإطار عالمي جديد للرصد الحضري، وتعريف إجرائي متفق عليه للمناطق الحضرية، وأدوات متخصصة للتحليل المكاني، وإعادة وضع برنامج

المؤشـــرات الحضـــرية. وســـيحرز تقدمٌ في عام 2022 في نشـــر تكنولوجيات جمع البيانات وتحليلها، والتمثيل البياني، وإدارة المعلومات. وسيفيد استخدام مؤشر ازدهار المدن وتكييفه مع إطار للرصد العالمي في تنفيذ البرنامج الرئيسي المتعلق بمدن أهداف التنمية المستدامة للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المدن وإعداد الاستعراضات المحلية الطوعية.

12-12 وبالنســـبة لعام 2022، تعكس المنجزات المســـتهدفة والأنشـــطة المقررة للموئل التحديات المعروفة والمتوقعة المتعلقة بجائحة كوفيد-19 التي تواجهها الدول الأعضـاء. وتشـمل هذه المنجزات المسـتهدفة والأنشـطة المقررة ما يلي: (أ) مسـاعدة الحكومات على دعم زيادة فرص الحصـول على المياه وخدمات الصـرف الصـحي والسكن اللائق؛ (ب) الدعوة إلى منع عمليات الإخلاء، (ج) قياس الضـعف المكاني والحد منه، و (د) إعداد اسـتراتيجيات التخطيط الحضـري وبرامج بناء القدرة على الصـمود على الصـعيد المحلي. وترد في إطار البرامج الفرعية الأربعة أمثلة محددة عن هذه المنجزات المسـتهدفة والأنشـطة المقررة. وتوفر قاعدة البيانات العالمية التي أعدها الموئل في إطار شـــراكة مع برنامج تقييم هياكل المدن بيانات عن 500 1 مدينة، وتحلل الظروف الأولية للمدن، وقدرتها على الاسـتجابة، ومعدلات الإصـابة والوفاة. وسـيسـاعد كل من مؤشـر الضـعف المكاني إزاء كوفيد-19 وتقرير عالمي عن حالة المدن مع توصـيات مخصـصـة مرتبطة بالسـياسـات على دعم التدخلات التقنية. وتوفر هذه البيانات والمعارف، إلى جانب العمل المعياري والتنفيذي المعدل للتصـــدي للجائحة من منظور قصـــير الأجل وطويل الأجل، فرصـا للمدن والدول الأعضـاء للتصـدي لأوجه عدم المسـاواة الهيكلية والاسـتعداد للتعافي الاجتماعي والاقتصـادي. وسـيحدد برنامج عمل الموئل لعام 2022 ما سـتركز عليه جميع جهود البرامج الفرعية المختلفة وسـيقدم الموئل الخدمات الاسـتشـارية والحلول المبتكرة ومجموعات المعارف لدعم الدول الأعضاء في مكافحة جائحة كوفيد-19 وغيرها من الجوائح.

13-12 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على المسـتويات العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، سـيسـتند الموئل إلى تعاونه الوثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـادي، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، ومصارف التنمية الإقليمية.

14-12 وفيما يتعلق بالتنسـيق والاتصـال بين الوكالات، سـيواصـل الموئل الاضـطلاع بدور رئيسـي في دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضـاء لوضـع سـياسـات وأطر وإجراءات تعزز القيمة التحويلية للحضـرنة وتزيد إلى أقصـى حد من عمليات تصـدي المدن لجائحة كوفيد-19. وسـيتم ذلك من خلال التعاون مع الحكومات المحلية والإقليمية ورابطاتها وشـبكات المدن، وإدارة الشـؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وتحالف المدن، والشراكات والتحالفات مع المنظمات الشـعبية، والمؤسـسـات، والمؤسـسـات المالية الدولية، والقطاع الخاص، والأوسـاط الأكاديمية. وسـيواصـل الموئل تعزيز شـراكاته الاسـتراتيجية مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وابتغاء دعم الدول الأعضـاء في وضـع سـياسـات وإجراءات مبتكرة تعزز النمو الاقتصـادي المستدام والشامل للجميع وتعزّز العمالة وتوفير العمل اللائق للجميع، ولا سيما النساء والشـــباب؛ ســـيتعاون الموئل مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصـــندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصـناعية (اليونيدو)، والاتحاد الدولي للاتصـالات، وصـندوق الأمم المتحدة للمشـاريع الإنتاجية؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وشـبكة المبتكرين التابعة للأمم المتحدة، وشركات التكنولوجيا، ورابطات "المدن الذكية"، ومراكز الابتكار، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات أخرى.

15-12 ولتعميم الاسـتدامة البيئية في التنمية الحضـرية، سـيتعاون الموئل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصـناديق المناخ، وأوسـاط المعرفة والابتكار المتعلقين بالمناخ في المناطق الحضـــرية، والمنظمات التي تركز على القدرة على الصـــمود، مثل المدن والحكومات المحلية المتحدة والمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية – شـبكة الحكومات المحلية من أجل الاسـتدامة. وابتغاء تنفيذ شراكة المدن الأكثر مراعاة للبيئة، سيتعاون الموئل مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لوضع خطط عمل وطنية متعلّقة بالمناخ؛ ومع مكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) من أجل وضع أطر عمل لآليات التمويل المشتركة ومواءمة تنفيذ إطار سينداي للحد

من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. وسيتعاون الموئل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبرنامج الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وبرنامج الأغذية العالمي ومجلس رؤساء البلديات المعني بالهجرة وشبكة المدن القابلة للتكيف لإدماج التنمية الحضرية المستدامة في التكيف والاستجابة الإنسانية؛ ومع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز السلامة في الأماكن العامة. وسيتعاون الموئل مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في مجال رصد خدمات المياه والصرف الصحي؛ وبشأن تعميم الخطة الحضرية الجديدة في آلية الأمم المتحدة للمياه وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة. وسيتعاون الموئل أيضا مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتعزيز المساواة بين الجنسين وكفالة أن تكون النساء والفتيات مستفيدات من المشاريع.

16-12 وسيواصل الموئل العمل عن كثب مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية ليكون بمثابة منصة معارف وأول محطة في العالم للحصول على البيانات والمعارف عن المدن والبلدات والمستوطنات الريفية. وبما أن المدن تؤدي دورا حيويا في تحقيق خطة التنمية الحضرية المستدامة، سيعيد الموئل تنشيط شراكاته مع السلطات المحلية ورابطاتها وشبكات المدن في سياق السياسات الوطنية. وعلاوة على ذلك، سيدعم البرنامج بالكامل الجهود البلدية المبذولة في تحقيق ورصد أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة من خلال العمل في مجالات وضع السياسات والتشريع والحوكمة والتخطيط والتصميم وآليات التمويل. وسيتعاون أيضا مع نظام المنسقين المقيمين لتحسين كفاءة وفعالية الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري، ودعم التقييمات القطرية المشتركة وصياغة إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

17-12 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) توافر ما يكفي من الموارد الخارجة عن الميزانية وغير المخصصة الغرض لتنفيذ العمل المقرر وتحقيق المنجزات المستهدفة؛

(ب) قطع البلدان لالتزامات بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(ج) استمرار تلقي الطلبات من الحكومات الوطنية والمحلية للحصول على المشورة في مجال السياسات والدعم التقني من الموئل في وضع وتنفيذ سياساتها وخططها واستراتيجياتها الحضرية؛

(د) استخدام المؤشرات والبيانات والمعلومات المتعلقة بالمناطق الحضرية لصياغة السياسات، مع توفير آليات مناسبة لرصد الأثر وتقييم أداء المدن؛

(هـ) استمرار الاستقرار على الصعيدين الاجتماعي والسياسي وعلى صعيد الاقتصاد الكلي في المناطق التي سينفذ فيها الموئل وشركاؤه البرامج والمشاريع.

18-12 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإنّ هذه المنجزات والأنشطة سوف تُعدَّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وأي تعديلات من هذا القبيل سيجري الإبلاغ عنها ضمن إطار معلومات الأداء البرنامجي.

19-12 ويراعي الموئل المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء وفق توجيهات الفريق الاستشاري المعني بالقضايا الجنسانية التابع له. فعلى سبيل المثال، تبين إحدى النتائج المقررة لعام 2022 للبرنامج الفرعي 1 هدف تدخلات الموئل الرامية إلى دعم الدول الأعضاء بأدوات متعلقة بالسياسة العامة والتشريع والتخطيط والتمويل لتنفيذ سياسات متكاملة وشاملة ومراعية للفوارق بين الجنسين في مجال الأراضي والإسكان تحسن أمن الحيازة للجميع، وتواصل العمل المرتبط بتعزيز الحقوق المتعلقة بالأراضي للرجال والنساء في العالم العربي.

12-20 ويراعي الموئل إدماج منظور الإعاقة في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. ويعمل الموئل، من خلال عمل برامجه الفرعية، مع شركائه على وضع استراتيجية لإدماج منظور الإعاقة تتماشى مع الاستراتيجية التي أصدرها الأمين العام في عام 2019. وعقب إبرام اتفاقات مع مذكرات تفاهم مع الاتحاد العالمي للمكفوفين ومنظمة تمكين المعوقين في العالم، يعمل الموئل أيضا على وضع مبادئ توجيهية لإدماج منظور الإعاقة من خلال تعزيز إطار الضمانات البيئية والاجتماعية الذي يطبق على جميع المشاريع، ليكون شاملا اجتماعيا، بما في ذلك إدماج منظور الإعاقة كجزء لا يتجزأ من كل مشروع معروض للموافقة عليه.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

12-21 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 أثر على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للموئل. وشمل الأثر تعديل الدعم المقدم إلى السلطات الوطنية والمحلية وكذلك المجتمعات المحلية عن طريق الانتقال من الاجتماعات المباشرة والبعثات الاستشارية التقنية إلى الاجتماعات الافتراضية و/أو المختلطة. وانتقل الموئل تدريجيا نحو أشكال بديلة من التجمعات والمشاورات، باستخدام منصات اجتماعات افتراضية، والدعم التقني عن بعد، على نحو يجمع بين الاستعانة بالاستشاريين المحليين وتقديم الخدمات الاستشارية افتراضيا عن بعد. وتأخرت أو تأجلت أنشطة محددة تتعلق بمشاريع التعاون التقني بسبب القيود الدولية الشديدة المفروضة على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19. وترد أمثلة محددة عن الأثر في إطار جميع البرامج الفرعية الأربعة. كما أثر التغيير في النهج المتبع في المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة على النتائج المتوقعة لعام 2020، كما هو مبين في الأداء البرنامجي في إطار البرامج الفرعية 1 و 2 و 3.

12-22 ومع ذلك، تم في الوقت نفسه تعديل بعض المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة وحُددت أنشطة جديدة خلال عام 2020، ضمن النطاق العام لأهداف البرامج الفرعية، وذلك لدعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد -19. وشملت تعديلاتٍ وأنشطة جديدة على المستوى المعياري: مساهمات في الموجز السياساتي للأمين العام بشأن كوفيد-19 في عالم حضري وفي "إطار للأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19"، وإعداد تقرير *المدن والجوائح: نحو مستقبل أكثر عدلا واخضرارا وصحة*، وعدة مبادئ توجيهية تقنية لدعم التصدي لكوفيد-19 في إطار خطته للتصدي لكوفيد-19. وعلى المستوى التنفيذي، عدل الموئل برامجه للمساعدة في التصدي للجائحة من خلال خطة الموئل للتصدي لكوفيد-19، وأقام شراكة مع منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لتيسير عقد سلسلة من جلسات التعلم المباشر، وتسهيل تبادل المعلومات بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب بشأن التصدي لكوفيد-19. وترد أمثلة محددة عن الأنشطة المعدلة والجديدة في إطار جميع البرامج الفرعية الأربعة. وساهمت المنجزات المستهدفة والأنشطة المعدلة والجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020 كما هو مبين في الأداء البرنامجي في إطار البرامج الفرعية 1 و 2 و 3.

12-23 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، سيعمّم البرنامج الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بالتكيف وتعديل برنامجه بسبب جائحة كوفيد-19. وتشمل الأمثلة المحددة للدروس المستفادة مواصلة استخدام طرائق الاجتماع الافتراضية حيثما أمكن بالنسبة لاجتماعات أفرقة الخبراء، مما يتيح مشاركة أوسع، وتكملة الأدوات الموجودة لدى الموئل ببرامج للتعلم الرقمي (على الإنترنت) من أجل توسيع نطاق تواصله.

الولايات التشريعية

12-24 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

3327 (د-29)	إنشاء مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية
114/34	التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية والتقارير الدورية عن التعاون والمساعدة الدوليين في مجال المستوطنات البشرية
242/53	تقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية
2/55	إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية
دإ-2/25	إعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة
206/56	تعزيز ولاية ومركز لجنة المستوطنات البشرية ومركز ودور ووظيفة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
1/70	تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030
256/71	الخطة الحضرية الجديدة
146/72	السياسات والبرامج المتصلة بالشباب
234/72	دور المرأة في التنمية
212/75	مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028
221/75	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
224/75	تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

قرارات ومقررات جمعية موئل الأمم المتحدة

1/1	الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للفترة 2020-2023
2/1	المبادئ التوجيهية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأكثر أماناً
3/1	تعزيز بناء القدرات من أجل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والأبعاد الحضرية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030
4/1	تحقيق المساواة بين الجنسين عن طريق عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من أجل دعم إيجاد مدن ومستوطنات بشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
5/1	تعزيز الروابط الحضرية الريفية من أجل الحضرنة والمستوطنات البشرية المستدامة
المقرر 3/1	ترتيبات الانتقال إلى هيكل الإدارة الجديد لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

قرارات المجلس التنفيذي

1/2019	تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2014-2019 والخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2023، والموافقة على برنامج العمل والميزانية لعام 2020
2/2019	الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
3/2019	تنفيذ الأنشطة المعيارية والتنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بما في ذلك قرارات ومقررات جمعية الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
3/2020	تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2014-2019، والخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2023، والموافقة على مشروع برنامج العمل، ومشروع الميزانية لعام 2021، وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لإصلاح المنظومة الإنمائية والإدارة في الأمم المتحدة، ومواءمة دورات التخطيط للبرنامج مع عملية الاستعراض الشامل للسياسات التي تُجرى كل أربع سنوات
4/2020	الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
5/2020	تنفيذ الأنشطة المعيارية والتنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بما في ذلك قرارات ومقررات جمعية موئل الأمم المتحدة، وتقديم التقارير عن الأنشطة البرنامجية للبرنامج في عام 2020 وتنفيذ البرامج الفرعية والبرامج الرئيسية وأنشطة التعاون التقني

قرارات مجلس الإدارة

4/19	التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
11/19	تعزيز مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية
6/20	أفضل الممارسات والسياسات السليمة والتشريعات التمكينية لدعم التحضر المستدام وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا
16/20	تعزيز إشراك المجتمع المدني في نظم الإدارة المحلية
3/21	المبادئ التوجيهية بشأن اللامركزية وتدعيم السلطات المحلية
7/21	حوافز الشراكة المستدامة بين القطاعين العام والخاص بغية اجتذاب استثمارات كبيرة من القطاع الخاص في مجال إسكان ذوي الدخل المنخفض
9/22	التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال المستوطنات البشرية
3/23	دعم الإسكان لمصلحة الفقراء
10/23	الأنشطة المستقبلية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في مجال الاقتصاد الحضري والآليات المالية للارتقاء بالمناطق الحضرية وتوفير الإسكان والخدمات الأساسية للفقراء في المناطق الحضرية

5/24	متابعة التنمية المستدامة من خلال السياسات الحضرية الوطنية	6/25	المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي
7/24	جعل الأحياء الفقيرة جزءا من التاريخ: التحدي العالمي	7/25	إصلاحات الحوكمة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
11/24	تعزيز التنمية الحضرية المستدامة من خلال إيجاد فرص اقتصادية أحسن للجميع، مع الإشارة بصورة خاصة إلى الشباب والبعد الجنساني	4/26	تعزيز الأمان في المدن والمستوطنات البشرية
13/24	الأنشطة القطرية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	5/26	الدعم التقني الإقليمي بشأن الإسكان المستدام والتنمية الحضرية عن طريق الهياكل التشاورية الإقليمية
1/25	مساهمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في خطة التنمية لما بعد عام 2015 من أجل دعم التنمية الحضرية المستدامة والمستوطنات البشرية	6/26	المنتدى الحضري العالمي
2/25	تعزيز الملكية الوطنية والقدرة التشغيلية	9/26	تنمية المستوطنات البشرية في الأرض الفلسطينية المحتلة

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

62/2003	التنفيذ المنسق لخطة الموئل	7/2020	توفير السكن الميسور التكلفة ونظم الحماية الاجتماعية للجميع من أجل معالجة مشكلة التشرد
24/2017	المستوطنات البشرية	9/2020	تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها

المنجزات المستهدفة

12-25 يعرض الجدول 12-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، مصنّفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 12-1

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*[أ]
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	–	–	**2**	**2**
1 - مدخلات الموئل في تقارير الأمين العام وغيرها من الوثائق على نطاق منظومة الأمم المتحدة	–	–	1	1
2 - تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة): تقرير الأمين العام	–	–	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**6**	**12**	**7**	**17**
3 - اجتماعات مجالس الإدارة (جمعية موئل الأمم المتحدة والمجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين)	3	9	4	12
4 - اجتماع لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
5 - اجتماع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1
6 - اجتماع اللجنة الخامسة	1	1	1	1
7 - اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن استعراض تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة	–	–	–	2
باء - توليد المعارف ونقلها				
المنشورات (عدد المنشورات)	**5**	**2**	**6**	**5**
8 - التقارير الرئيسية لموئل الأمم المتحدة	4	1	5	2

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022[أ]
9 - *تقرير عن حالة مدن العالم*	1	1	2	1
10 - التقرير الثاني الذي يقدم كل أربع سنوات عن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة	–	–	–	1
11 - التقرير السنوي لموئل الأمم المتحدة	1	1	1	1

(أ) عُدلت المنجزات المستهدفة المقررة لعام 2022 - التي ستموَّل من صندوق أموال المؤسسة غير المخصصة الغرض - من خلال تخفيضها مع الأخذ في الاعتبار الموارد التي وافق عليها المجلس التنفيذي وقدرها عشرة ملايين دولار لعام 2021 ولرقم أقصى للميزانية يبلغ 12 مليون دولار في عام 2022، على النحو المبين في الجدول 15-14 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 ((A/76/6 (Sect. 15)).

أنشطة التقييم

12-26 استرشدت الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 بالتقييمات الذاتية التالية التي أنجزت في عام 2020:

(أ) تقييم أثر نهج الموئل في مجال الإسكان على السكن الملائم والميسور التكلفة وعلى الحد من الفقر؛

(ب) التقييم النهائي لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للموئل للفترة 2014-2019؛

(ج) تقييم منتصف المدة لبرنامج دعم نظام الإدارة البلدية للفترة 2015-2021؛

(د) تقييم منتصف المدة لمشروع التعجيل بالعمل المناخي من خلال تعزيز استراتيجيات التنمية الحضرية المنخفضة الانبعاثات (Urban-LEDS II)؛

(هـ) تقييم نهاية مشروع تعزيز الحيازة والمرونة لدى المجتمعات المحلية الفلسطينية من خلال التدخل للتخطيط الاقتصادي المكاني في المنطقة جيم؛

(و) تقييم نهاية مشروع جعل المدن مستدامة ومرنة (2016-2020).

12-27 وقد أخذت الخطة البرنامجية لعام 2022 نتائج التقييمات الذاتية ودروسها وتوصياتها المذكورة أعلاه في الحسبان، وتم الاسترشاد بهذه النتائج والدروس والتوصيات في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2023. فعلى سبيل المثال، يجري الأخذ بتوصيات التقييم النهائي للخطة الاستراتيجية للفترة 2014-2019 في إعداد قائمةٍ بالأدوات المعيارية لتيسير تحديد تكاليف الأساليب المستخدمة، وتوطيد الروابط بين البرمجة المعيارية والبرمجة التشغيلية وتعزيز التعلّم داخل المنظمة. ويُستعان بأداة نظام أوموجا للتخطيط المتكامل والإدارة والإبلاغ، التي من المزمع تطبيقها في عام 2021، في إنجاز هذا العمل الذي سيُسهم في تعزيز العمليات والنظم اللازمة للتصميم المتكامل الذي يرُكّز على النتائج، وفي الرصد والإبلاغ من خلال تتبّع نواتج المشاريع ونتائجها والأدوات والروابط مع الخطة الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، أنشأ الموئل شبكة من جهات التنسيق على المستوى القطري لتعزيز مشاركته في عملية التحليل القطري المشترك داخل 15 بلداً مختاراً، ولتوطيد الحضرنة المستدامة ضمن ما يتعلق بعملية إصلاح الأمم المتحدة.

12-28 وبالاستناد إلى التوصيات المنبثقة عن تقييم أثر نهج الإسكان الذي يعتمده الموئل، بُذلت جهود متضافرة للنهوض بدور الإسكان في حافظة الموئل. فعلى سبيل المثال، شكّل الإسكان موضوعاً من مواضيع حملة توفير السكن للجميع (#Housing4All) في إطار "شهر تشرين الأول/أكتوبر الحضري"، وعزّز بذلك الروابط مع برامج الموئل الأخرى ومع الجهات الشريكة الوطنية والدولية. واستشرافا للمستقبل، يعكف الموئل على استعراض مسألة تفعيل الحق في السكن الملائم، بما في ذلك من خلال وضع إطار للرصد والإبلاغ، وعلى تنقيح موقفه وأساليبه فيما يتعلق بإدارة الإسكان الملائم وتسييره. وقد أضحى هذا العمل، بسبب جائحة كوفيد-19، يكتسي أهمية أكبر.

12-29 ومن المقرر إجراء التقييمات الذاتية التالية في عام 2022:

(أ) تقييم أثر ونتائج الدورة الحادية عشرة للمنتدى الحضري العالمي؛

(ب) تقييم برنامجين قطريين؛

(ج) ستة تقييمات لمشاريع تنتهي في عام 2022؛

(د) تقييمان ذاتيان مواضيعيان.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
الحد من التفاوت المكاني والفقر في المجتمعات المحلية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل

الهدف

12-30 الهدف الذي يسهم فيه هذا البرنامج الفرعي هو الحد من أوجه عدم المساواة بين المجتمعات المحلية وداخلها، والحد من الفقر في المجتمعات المحلية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل من خلال زيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية والمساواة في إمكانية الحصول عليها، وتوفير التنقل المستدام، والأماكن العامة الآمنة والتي يسهل الوصول إليها، وزيادة الحصول على الأراضي والسكن الملائم والميسور التكلفة وتأمينها، وتحقيق النمو والتجديد الفعليين للمستوطنات البشرية.

الاستراتيجية

12-31 للإسهام في بلوغ الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي بوضع وتوزيع مجموعات أدوات ومعايير ومبادئ توجيهية تقنية على الدول الأعضاء، وسيتفاعل مع المدن الشريكة ضمن الحوارات المتعلقة بالسياسات، ودعم الأقران، وتبادل أفضل الممارسات، والدورات التدريبية، وغير ذلك من مبادرات بناء القدرات من أجل تعزيز بناء القدرات المؤسسية والإدارية بهدف تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل خدمات المياه والصرف الصحي والطاقة، وما إلى ذلك، وتحسين كفاءة هذه الخدمات ونوعيتها وموثوقيتها واستدامتها، وتوفير التنقل المستدام والأماكن العامة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وللتقليص من الآثار البيئية، مثل تلوث الهواء والمياه. وفي مجال إدارة النفايات، سيواصل البرنامج الفرعي توسيع نطاق حملة المدن الحكيمة في مجال إدارة النفايات، التي تركز على تعبئة الحكومات الوطنية والمحلية للالتزام بتحسين ممارساتها في مجال إدارة النفايات وكفاءة استعمال الموارد من خلال إعادة التفكير في المواد والنفايات وإعادة استخدامها والحد منها وإعادة تدويرها قبل الاستهلاك وبعده. وسيدعم الموئل أيضا السلطات الوطنية والمحلية في بناء القدرات على استخدام التكنولوجيات الرائدة لتحسين توفير وإدارة الخدمات الأساسية للجميع. ويساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف 1 و 6 و 7 و 11 و 12 و 14.

12-32 وسيوفر البرنامج الفرعي للدول الأعضاء أدوات متعلقة بالسياسات والتشريعات والتخطيط والتمويل لتنفيذ سياسات متكاملة وشاملة ومراعية للاعتبارات الجنسانية في مجالي الأراضي والإسكان من أجل تحسين أمن الحيازة للجميع وتوفير السكن الملائم والميسور التكلفة، ومنع عمليات الإخلاء القسري غير القانونية. وسيدعو البرنامج الفرعي إلى تنفيذ قوانين وأنظمة وأدوات اعتماد في مجال البناء المستدام ضمن قطاع الإسكان، مع الإسهام في إحداث تحول في مجال الطاقة داخل المناطق الحضرية. ويساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1 و 2 و 5 و 11 و 15.

12-33 وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا المساعدة التقنية إلى الحكومات الوطنية والمحلية لوضع خطط وسياسات ومبادئ توجيهية تقنية ومجموعات أدوات متكاملة محددة تتماشى مع المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي ومبادئ الحضرنة المستدامة. وسيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية إلى الحكومات الوطنية والمحلية وإلى المدن التي تسعى إلى وضع تدخلات حضرية تجريبية محددة مقبولة مصرفيا ومحفّزة. وسيدعم المدن الشريكة في إضفاء طابع مؤسسي على مختلف النهج المتعلقة بتجديد المناطق الحضرية، من خلال وضع خطط وسياسات ومبادئ توجيهية تقنية ومجموعات أدوات محددة. وسيوفر البرنامج الفرعي توجيهات بشأن الكيفية التي يمكن بها للتخطيط للتوسع والتجديد الحضريين أن يسهم في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وأن يجعل النمو الحضري أكثر شمولا. ويساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة.

12-34 وسيواصل البرنامج الفرعي مساعدة الدول الأعضاء على معالجة المسائل المتعلقة بكوفيد-19 وذلك من خلال دعم الحكومات الوطنية والمحلية في بلوغ التعافي من كوفيد-19 داخل المدن والمستوطنات البشرية عن طريق نشر مجموعات الأدوات وأفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية التقنية لمعالجة التفاوتات الهيكلية التي كشفت عنها الجائحة. وسيوسّع البرنامج الفرعي نطاق الحصول على الخدمات الأساسية والاجتماعية، وتوفير التنقل المستدام، والأماكن العامة الآمنة، لا سيما في الأحياء الحضرية الفقيرة والمستوطنات العشوائية وبالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، وهو سيركز بقدر أكبر على ضرورة توفير السكن الملائم والميسور التكلفة، ومنع عمليات الإخلاء غير القانونية، ووضع برامج للتنمية الحضرية تقوم على مزيد من التكامل والشمول، وذلك بإدماج الصحة، مثلا، ضمن التخطيط الحضري والعمراني، وبالحرص على القرب من مواطن العمل والخدمات الأساسية والهياكل الأساسية.

12-35 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) تحسين نوعية الأماكن العامة في المناطق الحضرية وتحسين إمكانية الوصول إليها وشمولها للجميع وسلامتها؛

(ب) زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في مساكن ملائمة وميسورة التكلفة؛ وتعزيز قدرة واضعي السياسات على تنفيذ نظم مستدامة لحوكمة الأراضي؛

(ج) تحويل المناطق الحضرية المتداعية وتجديدها لتصبح مناطق شاملة للجميع اجتماعيا واقتصاديا، توفّر لسكانها نوعية حياة أفضل.

الأداء البرنامجي في عام 2020

12-36 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

إحداث تحول في المدن والمجتمعات المحلية من خلال أماكن عامة آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها

12-37 تشكّل الأماكن العامة عنصرا حيويا من عناصر الكفاءة الحضرية والتنقل والتفاعل الاجتماعي. بيد أنّها في تضاؤل وهي موزعة بشكل متفاوت بسبب النمو العشوائي، وعدم كفاية شبكات الشوارع، والاكتظاظ، والتّعدي، وسوء الصيانة، والخصخصة. وتُسهم هذه العوامل في جعل قطاعات عريضة من المجتمع غير قادرة في الكثير من الاحيان على الوصول إلى الأماكن العامة والاستفادة منها. ويزيد التحدي المتمثل في عدم كفاية الأماكن العامة من التفاوتات المكانية، ويضر على وجه التحديد بالمجتمعات المحلية الفقيرة والمهمشة في المناطق الحضرية. وتكافح المدن والبلدات من أجل ضبط النُهج اللازمة المركزة محليا التي تتيح لها الاشتراك في وضع وتنفيذ مبادرات الأماكن العامة على مستويات مختلفة والحفاظ على هذه الأماكن. وأبرزت

أزمة كوفيد-19 أيضا كيف أن الأماكن العامة تمثّل شريان حياة رئيسي للسكان المهمشين وركناً هاماً في نشر تدابير الطوارئ، وتسهيل تقديم الخدمات الأساسية واستضافة الأنشطة المتباعدة بشكل جيد من أجل إتاحة الترفيه. وقدم البرنامج الفرعي، الذي ينشط في 88 مدينة، المشورة والدعم التقني للمدن والحكومات المحلية في جميع أنحاء العالم بشأن جميع أبعاد تعزيز الأماكن العامة من التقييم إلى الإنشاء والإدارة. فعلى سبيل المثال، وضع البرنامج الفرعي أدوات وشراكات لإجراء تقييمات للأماكن العامة على نطاق المدن، ونفذ تقييمات خاصة بمواقع معينة في أكثر من 41 مدينة في عام 2020، وعمل على إنجاز مواقع فردية (26 موقعا في عام 2020) وكذلك تنفيذ استراتيجيات على نطاق المدن (11 استراتيجية في عام 2020). ويشجع البرنامج الفرعي النساء والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة على المشاركة في عمليات تصميم الأماكن العامة باستخدام أدوات مصممة خصيصا لإعادة تصور محيطهم والمشاركة في تشكيله. وفي الهند والإمارات العربية المتحدة وجنوب أفريقيا، أشرك البرنامج الفرعي أشخاصا من ذوي الإعاقة في تصميم أماكن عامة لتحسين إمكانية وصولهم إليها وتوفير أماكن ملائمة لهم مع ضمان السلامة من خلال توفير أماكن للجميع، ودعم تعددية الوظائف، وتوفير وسائل الراحة مثل الإضاءة. ومن خلال هذه العملية، أشرك البرنامج الفرعي 750 6 مواطنا في التخطيط التشاركي، و 470 مواطنا في حلقات عمل رقمية، ودرب 560 شخصا على تقييمات الأماكن العامة.

12-38 ودعم البرنامج الفرعي عشر مدن في جهود التعافي من كوفيد-19 من خلال الاستفادة من الأماكن العامة كمواقع ملائمة لاستعادة سبل كسب العيش، وزيادة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وتحسين رفاه الفئات الأكثر ضعفا. وعالجت هذه المشاريع مجموعة متنوعة من التحديات مثل إزالة اكتظاظ الأسواق المحلية ورقمنتها، وزيادة خدمات النظافة والصرف الصحي في الأحياء الفقيرة، وإيجاد فرص كسب العيش، وزيادة الوعي من خلال الثقافة والفن. وقد سجّل المشروع مشاركة 230 6 شخصاً ضمن 88 حلقة عمل. واستطاعت المدن، بفضل تنفيذ هذه المبادرات الصغيرة، أن تعيد فتح أبوابها تدريجيا وتسمح للمجتمعات المحلية باستعادة الثقة والخروج إلى الفضاء العام واستخدام الأماكن العامة بأمان في أغراض اقتصادية واجتماعية. وعلاوة على ذلك، مكن البرنامج الفرعي الحكومات المحلية والوطنية من الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها الأماكن العامة كفضاءات مرنة وقادرة على الصمود أثناء حالات الطوارئ والأزمات، وعلى فهم ضرورة اعتماد سياسات ولوائح والاستثمار في زيادة التدخلات على مستوى المدن.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

12-39 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من 787 972 شخصا في 88 مدينة تتاح لهم إمكانية الوصول إلى أماكن عامة آمنة وشاملة للجميع من خلال تدخلات نفذت في الأماكن العامة (انظر الشكل الأول من الباب 12).

الشكل الأول من الباب 12

مقياس الأداء: إجمالي عدد المستفيدين في 88 مدينة الذين تتوافر لهم إمكانية الوصول إلى أماكن عامة آمنة وشاملة للجميع من خلال تدخلات في الأماكن العامة (العدد التراكمي)

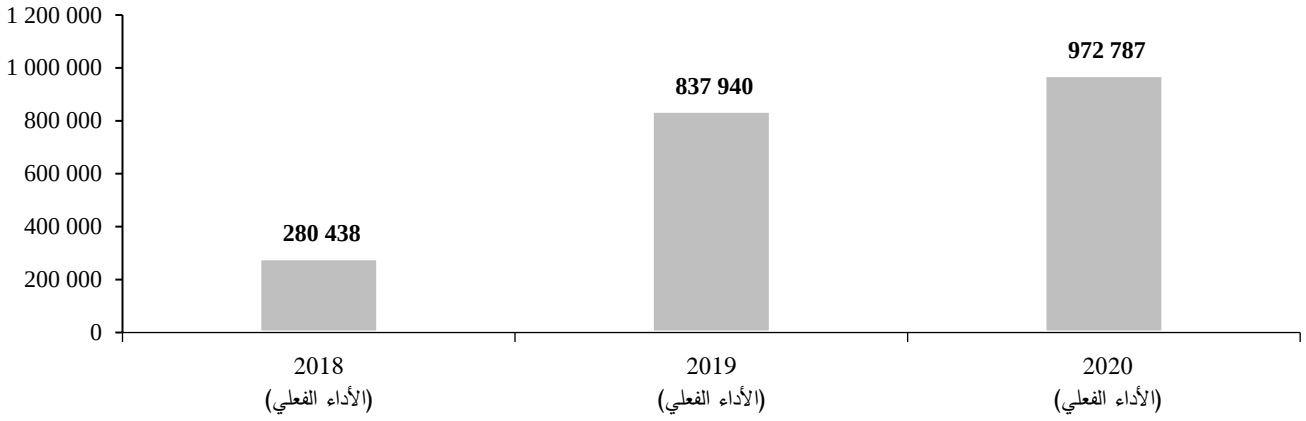

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

12-40 بسبب التأثير الناجم عن جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، ألغى البرنامج الفرعي مناسبات كان من المقرر إقامتها بالحضور الشخصي، بما في ذلك حلقات دراسية ودورات تدريبية وحلقات عمل ومؤتمرات منذ الربع الثاني من عام 2020. وفي بعض الحالات، أجلت هذه المناسبات حتى إشعار آخر أو أجريت عن بعد باستخدام أدوات عقد المؤتمرات عبر الإنترنت. وقد تحقق تقدم كبير في استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنظيم دورة التخطيط الحضري مع عمليات إشراك الجهات صاحبة المصلحة. وكان للتكيف مع طرائق العمل الجديدة أثر على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة 3 أدناه.

12-41 غير أن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه أنشطة جديدة ومعدلة لدعم الدول الأعضاء في التعامل مع المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام للأهداف وضمن هوامش المشاريع الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، وهي الخدمات الاستشارية التقنية وحلول الهياكل الأساسية من أجل تعزيز إمكانية الوصول إلى مرافق النظافة، بما في ذلك الحصول على مياه الشرب المأمونة وتوسيع نطاق الإمداد بالمياه ليشمل المجتمعات المحلية الأضعف، ولا سيما في الأحياء الحضرية الفقيرة ومناطق السكن العشوائي. ووُضع تركيز خاص على توسيع فرص كسب العيش، ولا سيما بالنسبة للأسر المعيشية التي ترأسها نساء، والأخذ بطرائق للإدارة المستدامة للهياكل الأساسية المنشأة حديثا وتوفير الخدمات. وبشكل خاص، دعم البرنامج الفرعي تعميم الإسكان والخدمات الحضرية الأساسية كتدخلات أبرِزت في تقييمات الأثر الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد الوطني واستراتيجيات التعافي على الصعيد القطري وعلى مستوى المدن، كما قدم المشورة للأنشطة البرنامجية الجارية في هذا الصدد للتكيف مع التصدي لكوفيد-19 والتعافي منه. وعلاوة على ذلك، دعم البرنامج الفرعي وضع أداة تنفيذ للسلطات المحلية بشأن قيادة التكيف المحلي مع كوفيد-19 في المستوطنات العشوائية. وأسهمت المنجزات المستهدفة المعدّلة في بلوغ النتائج لعام 2020، كما يتّضح من النتيجة المستجدة المبيّنة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

12-42 تشـــمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين هما تحديثان للنتائج المعروضـــة في الخطط البرنامجية المقترحة السـابقة وبالتالي تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تعزُّز تمتع الرجال والنساء بالحقوق المتصلة بالأراضي في العالم العربي[88]

الأداء البرنامجي في عام 2020

12-43 واصـل البرنامج الفرعي دعم العمل الذي تقوم به الجهات الشـريكة وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال الأراضـي في المنطقة العربية، وذلك من خلال إقامة شـراكات وإضـفاء الطابع الرسـمي على التعاون مع ثماني منظمات في المنطقة. ونظّم البرنامج الفرعي أيضـا مناسبة بشـأن بناء الشراكات مع الجهات النصـيرة الموجودة في المنطقة. وعلاوة على ذلك، نظّم البرنامج الفرعي مناسبتين بشأن تنمية القدرات، تتعلقان برصد حوكمة الأراضي وأمن حيازة الأراضي في المنطقة العربية (منطقة الشرق الأوسط دون الإقليمية) وبدور منظمات المجتمع المدني في حوكمة الأراضي في المنطقة العربية.

12-44 وأسـهم العمل المذكور أعلاه في عمل ثماني مؤسـسـات مشـاركة في إدارة الأراضـي في الدول العربية تطبق منتجات معيارية شـــاملة ومراعية للاعتبارات الجنســـانية تتعلق بالأراضـــي كأدوات لتطوير بحوثها ومناهجها التدريبية بدعم من الموئل، وهو ما تجاوز الهدف المقرر المتمثل في ست مؤسسات، وذلك على نحو ما يرد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

12-45 ســيواصـــل البرنامج الفرعي العمل المتصـــل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللمســـاهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سـيواصـل البرنامج الفرعي تنمية القدرات وكذلك بناء المعارف والشـراكات، في المنطقة. ويُعرَض التقدّم المتوقّع ضـمن مقياس الأداء المحدّث المبيّن أدناه (انظر الجدول 12-2).

الجدول 12-2
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
مؤسـستان مشـاركتان في إدارة الأراضـــي في الدول العربية تستخدمان الأدوات والنهج الشـــاملة للجميع والمراعيـة لـلاعتبـارات الجنسانية	أربع مؤسسات مشاركة في إدارة الأراضـــي في الدول العربية تســـتخدم الأدوات والنهج الشـــاملة للجميع والمراعيـة لـلاعتبـارات الجنسانية	ثماني مؤسسات مشاركة في إدارة الأراضـــي في الدول العربية تســـتخدم الأدوات والنهج الشـــاملة لـلـجـمـيـع والـمـراعـيـة للاعتبارات الجنسانية	ثماني مؤسسات مشاركة في إدارة الأراضـــي في الدول العربية تســـتخدم الأدوات والنهج الشـــاملة لـلـجـمـيـع والـمـراعـيـة للاعتبارات الجنسانية	يســـتفيد كـل من الرجـال والنســـاء في ثماني مدن من دعم مؤسـسـي أكثر شـمولا من منظمـات عـاملـة في مجال الأراضـــي مما يؤدي إلى اكتساب أمن حيازة أكبر

(أ) حفاظاً على إمكانية المســاءلة عن الخطط البرنامجية الأصـــلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضـــل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(88) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 15)).

النتيجة 2: أحياء ومجتمعات محلية شاملة للجميع ونابضة بالحياة[89]

الأداء البرنامجي في عام 2020

12-46 أقام البرنامج الفرعي شراكات جديدة، ووضع اتفاقات قانونية، وحشد الموارد للبدء في وضع مبادئ توجيهية وأدوات شاملة لدعم الدول الأعضاء في مجالات الحد من التفاوت المكاني، وتجديد المناطق الحضرية، والتخطيط القائم على المشاركة، والتعافي الاجتماعي والاقتصادي. وعلاوة على ذلك، عمل البرنامج الفرعي كبرنامج جامع لتقديم المساعدة التقنية إلى المشاريع الجارية في مجال تجديد المناطق الحضرية وفي المجالين الاجتماعي والاقتصادي في آسيا، وأفريقيا، والدول العربية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

12-47 وأسهم العمل المذكور أعلاه في اعتماد ثماني مدن لسياسات لتجديد المناطق الحضرية، وهو رقم لم يحقّق مع ذلك الغاية المقررة المتمثلة في 15 مدينة، والواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. ولم يتسن تقديم المساعدة لعدة مدن أخرى تسعى للحصول على الدعم. وقد تسببت إعادة ترتيب أولويات الحكومات المحلية في جهودها الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19 في تأخير بدء تنفيذ الأنشطة وإقامة شراكات مع البرنامج الفرعي. كما أن الافتقار إلى تمويل محدد للبرنامج الفرعي من خارج الميزانية جعل التنفيذ مرهونا بنجاح تعبئة الموارد من الحكومات الوطنية والمحلية على أساس كل حالة على حدة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

12-48 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق هذا الهدف، سيزيد البرنامج الفرعي في عدد الحكومات والمدن المدعومة كجزء من هذه النتيجة، وسيضع نواتج معيارية تتعلق بتجديد المناطق الحضرية والتعافي الاجتماعي والاقتصادي، ويحشد موارد إضافية من مجموعة أكبر من الجهات صاحبة المصلحة لوضع مشاريع ملموسة لتجديد المناطق الحضرية استنادا إلى المعرفة المعيارية والدروس المستفادة من خبرة الموئل. ومن المتوقع أن يؤدي التعافي الاجتماعي والاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19 إلى زيادة اعتماد أنشطة تجديد المناطق الحضرية بغية زيادة القدرة على الصمود على الصعيد المحلي وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحلية عموما. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل الثاني من الباب 12).

الشكل الثاني من الباب 12

مقياس الأداء: مجموع عدد المدن التي تعتمد سياسات تجديد المناطق الحضرية بدعم من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (العدد التراكمي)

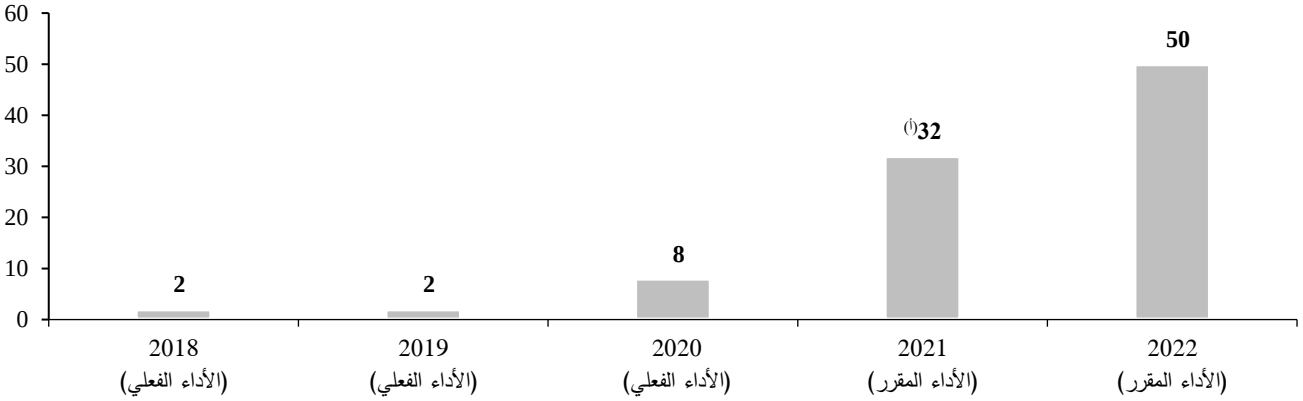

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(89) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

النتيجة 3: زيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية، والتنقل المستدام، وبرامج رفع مستوى الأحياء الفقيرة لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة الجوائح مثل جائحة كوفيد-19 في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

12-49 ستؤدي زيادة فرص الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والتنقل وإدارة النفايات والطاقة لـــ 700 مليون من سكان الحضر الذين لا يحصلون على الخدمات حاليا دورا رئيسيا في جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة على النحو المتوخى في الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة. وقد أبرزت جائحة كوفيد-19 الدور البالغ الأهمية للخدمات الأساسية في تعزيز التأهب المجتمعي والاستجابة والتعافي في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، حيث يؤدي الافتقار إلى هذه الخدمات إلى جعل التدخلات البسيطة المتعلقة بالصحة العامة مثل غسل الأيدي بانتظام أمرا بالغ الصعوبة. وبحلول عام 2020، كان البرنامج الفرعي قد دعم الدول الأعضاء في زيادة فرص الحصول على هذه الخدمات بالنسبة لـــ 2,7 مليون شخص في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية في 39 بلدا، مما عزز قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة الجوائح مثل كوفيد-19.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

12-50 كان الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي هو الحاجة إلى المزيد من التركيز على وضع أدوات ومبادئ توجيهية تقنية متعلقة برفع مستوى الأحياء الفقيرة وتقديم الخدمات الأساسية في المناطق الحضرية يمكن أن يستخدمها مختلف الأطراف والجهات الفاعلة لتنفيذ برامج رفع مستوى الأحياء الفقيرة وتقديم الخدمات الأساسية، واختبار هذه الأدوات والمبادئ في الميدان، ونشرها. وكانت هناك أيضا حاجة إلى الرصد المستمر، والتعلم، وتوثيق نتائج وأثر البرنامجي الفرعي. ومن خلال تطبيق هذا الدرس، سيعزز البرنامج الفرعي الدعوة العالمية، وإقامة شبكة العلاقات، وإعداد الأدوات والمبادئ التوجيهية التقنية بشأن رفع مستوى الأحياء الفقيرة وتقديم الخدمات الأساسية في المناطق الحضرية. وفي عام 2022، يخطط البرنامج الفرعي لدعم مشاريع لرفع مستوى الأحياء الفقيرة وتقديم الخدمات الأساسية في المناطق الحضرية لتشجيع تهيئة بيئة عيش صحية. وستُجرى تقييمات في مدن مختارة لتسليط الضوء على أوجه عدم المساواة في الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والطاقة والتنقل وإدارة النفايات الصلبة. وستعطى أهمية لتوسيع نطاق تقديم الخدمات المناسبة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والطاقة النظيفة والنقل العام وإدارة النفايات في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية. وسينصب التركيز في العمل على من تخلفوا عن الركب، بما في ذلك احتياجات النساء والشباب وغيرهم من الأشخاص الذين يعانون من أوضاع هشة مثل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، مع تسليط الضوء على سبيل المثال على مبادئ التصميم الشامل لاحتياجات الجميع لضمان الحصول على الخدمات الأساسية. وسينصب التركيز أيضا على تعزيز الحوكمة وبناء قدرات الحكومات المحلية ومقدمي الخدمات من أجل تقديم الخدمات الأساسية بفعالية في المناطق الحضرية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

12-51 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيتضح من خلال حصول 3,1 ملايين شخص في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية في 45 بلدا على الخدمات الأساسية، مما يعزز قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة الجوائح مثل كوفيد-19 (انظر الشكل الثالث من الباب 12).

الشكل الثالث من الباب 12

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للأشخاص في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية في 45 بلدا الذين يحصلون على الخدمات الأساسية (العدد التراكمي)

(بالملايين)

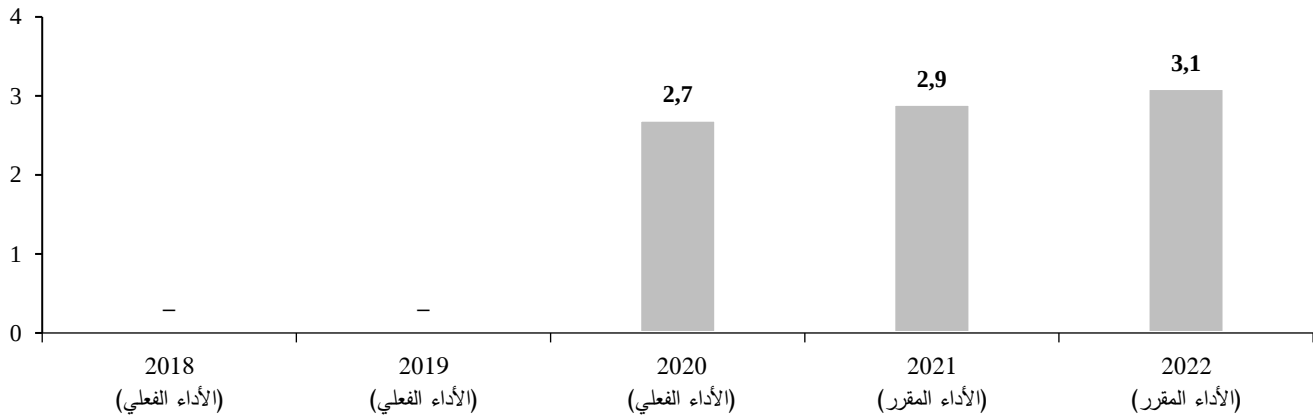

الولايات التشريعية

12-52 تقدم القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

146/42 إعمال الحق في السكن الملائم

291/67 الصرف الصحي للجميع

213/69 دور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة

141/74 حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي

237/74 القضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

299/74 تحسين السلامة على الطرق في العالم

قرارات مجلس الإدارة

8/21 صندوق أفريقيا/آلية مالية أفريقية لمنع نشوء الأحياء الفقيرة وتحسين الأحياء الفقيرة القائمة

9/21 حقوق المرأة في الأرض والملكية وسبل الحصول على التمويل

10/21 تعزيز مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية: آليات مالية تجريبية من أجل الإسكان والبنية التحتية لصالح الفقراء

4/23 التنمية الحضرية المستدامة من خلال الوصول إلى الأماكن العامة الحضرية ذات النوعية

8/23 مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)

17/23 تحقيق التنمية الحضرية المستدامة من خلال زيادة فرص الحصول بصورة متكافئة على الأراضي والسكن والخدمات الأساسية والبنى التحتية

2/24 تعزيز عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بشأن الخدمات الحضرية الأساسية

9/24 استراتيجيات الإسكان الوطنية والمحلية الجامعة الرامية إلى تحقيق انتقال نوعي في الاستراتيجية العالمية للإسكان

المنجزات المستهدفة

12-53 يعرض الجدول 12-3 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 12-3

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*[1]
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**32**	**22**	**50**	**36**
1 - المشاريع المتعلقة بالخدمات الأساسية الحضرية: التنقل، والمياه والصرف الصحي، والطاقة وإدارة النفايات الصلبة والأماكن العامة الآمنة والشاملة للجميع التي يسهل الوصول إليها	13	9	15	12
2 - مشروع وضع السياسات الوطنية والمحلية المعنية بالتراث الحضري، والمعالم التاريخية والثقافة	1	1	1	1
3 - مشاريع رائدة بشأن الإسكان، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، والتمويل المبتكر للإسكان وإعادة تهيئة الأراضي وبشأن التجديد وإعادة التأهيل الحضري والعمراني المتكامل	9	6	12	8
4 - مشاريع متعلقة بأمن حيازة الأراضي، والتمويل المستند إلى الأراضي وتنفيذ توجيهات الأمين العام بشأن الأراضي والنزاع	–	–	10	7
5 - مشاريع للتخطيط الحضري والإقليمي المتكامل وبشأن تنفيذ قوانين التخطيط الفعالة	6	4	9	6
6 - مشاريع داعمة للرصد الحضري، والسياسات القائمة على الأدلة لمنع الجريمة ومشاريع لتعزيز سلامة المجتمعات المحلية والتماسك الاجتماعي في المدن والمستوطنات البشرية	3	2	3	2
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**51**	**37**	**79**	**49**
7 - حلقات عمل ودورات تدريبية بشأن الخدمات الأساسية في المناطق الحضرية: التنقل والمياه والصرف الصحي والطاقة وإدارة النفايات الصلبة	21	15	29	20
8 - حلقات عمل ودورات تدريبية عن رفع مستوى الأحياء الفقيرة والإسكان والتراث في التطوير الحضري، والتجديد والنمو الحضريين، وإدارة التصميم الحضري، والأماكن العامة، والشبكة العالمية لمختبرات التخطيط والتصميم الحضريين ومنع الجريمة والسلامة الحضرية	13	9	20	12
9 - حلقات عمل تدريبية عالمية وإقليمية بشأن الأراضي والإسكان ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، ومحترفات عن الإسكان ومختبرات الممارسين	5	4	7	5
10 - حلقات عمل تقنية بشأن رصد أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة	4	3	2	1
11 - مناسبات تدريبية عن السياسات والتخطيط والتصميم والحوكمة والتشريعات والشؤون المالية وجمع البيانات	8	6	14	8
12 - مناسبات تدريبية عن الأرض والنزاع؛ وعن حيازة الأراضي وحوكمتها وتمويلها؛ واجتماعات فريق الخبراء المعني بحوكمة الأراضي الحضرية في منطقة الدول العربية	–	–	7	3
المنشورات (عدد المنشورات)	**2**	**2**	**3**	**3**
13 - منشور بشأن خيارات التنقل المستدام المنخفض الانبعاثات	1	1	–	–
14 - تقرير عالمي: *تحويل بليون حياة - تحسين أحوال المعيشة والتوسع الحضري المستدام - تحدي الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية في عام 2020* (متابعة للمنشور من عام 2003)	1	1	–	–
15 - حيازة الأراضي وتدهور الأراضي	–	–	1	1
16 - التقرير العالمي عن حالة حوكمة الأراضي	–	–	1	1
17 - منشور عن الإسكان المستدام والميسور التكلفة	–	–	1	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**–**	**8**	**19**	**11**
18 - آليات التمويل المبتكرة للاستئجار والإسكان التعاوني، وخطط التطوير التدريجي للمساكن وإعادة تهيئة الأراضي للحد من الفقر الحضري	–	2	–	–
19 - خلاصة وافية للسياسات والخطط والممارسات الجيدة والخبرات بشأن تخطيط المدن، وتجديد المناطق الحضرية، وحفظ التراث، وتوسعة المدن	–	2	2	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022[أ]
20 – أفضل الممارسات وأدلة إرشادية ومعايير ودراسات إفرادية بشأن زيادة سبل الاستفادة المتكافئة من الخدمات الأساسية، والتنقل المستدام، والأماكن العامة	–	2	2	2
21 – تقرير عن السياسات والخطط والتشريعات الرامية إلى تحسين السلامة، لا سيما للشباب والنساء والأطفال في الحضر	–	1	–	–
22 – دليل لإدارة الأراضي وخطط مكانية للحد من الفقر والتفاوت المكاني	–	–	2	1
23 – مبادئ توجيهية بشأن الحق في السكن الملائم ومنع حالات انعدام المأوى بين الأشخاص الذي يعيشون في أوضاع هشة، ومن بينهم المهاجرون	–	1	2	1
24 – سلسلة أدلة للآليات المبتكرة المتعلقة بالأراضي والآليات القانونية والمالية المتصلة بالحفظ والتجديد	–	–	1	1
25 – مجموعات أدوات، وموجزات للإسكان، وأدلة تقنية لقادة المدن بشأن التخطيط، وإدارة وتنفيذ الإسكان الميسور التكلفة والمستدام، وبشأن برامج رفع مستوى الأحياء الفقيرة	–	–	4	2
26 – سلسلة من الأدلة والأدوات لتحسين إدارة الأراضي وأمن الحيازة	–	–	2	1
27 – مبادئ توجيهية وكتيبات بشأن حلول رفع مستوى الأحياء الفقيرة	–	–	3	2
28 – المبادئ التوجيهية لتخطيط الأحياء لضمان المشاركة والتجديد الحضري الشامل للجميع	–	–	1	–

جيم – المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة التقنية إلى كل الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في إعداد التقارير عن الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة ورصدهما وتنفيذهما، بما في ذلك تقديم الخدمات الاستشارية بشأن الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، وجمع البيانات، وتحليل المؤشرات ورصدها، وتحديدا مؤشرات الغايات 11-1 و 11-3-1 و 11-3-2 و 11-7-1 من غايات أهداف التنمية المستدامة مع الاستفادة من المنصة الإلكترونية للخطة الحضرية الجديدة – بما يتضمن أفضل الممارسات؛ وتقديم الخدمات الاستشارية إلى 22 دولة عضوا بشأن الحق في السكن الملائم وضمان الحيازة لأولئك الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، وسياسات الإسكان، وإصلاح القوانين الحضرية والامتثال من أجل التجديد والنمو الحضريين، فضلا عن التجديد الفعال وإدارة النمو من خلال: تخطيط الأراضي والتخطيط والتصميم الحضريين الشاملين للجميع، والحوكمة الشاملة والتشاركية، وتصميم وإدارة الأماكن العامة، ومختبرات التصميم، والتوسعات المخططة للمدن، واستغلال المساحات الشاغرة داخل المدن، وحفظ التراث؛ وإسداء المشورة التقنية بشأن تجديد المناطق الحضرية وحفظ التراث، وإدارة الأراضي الحضرية وتنظيمها إلى مختلف الجهات صاحبة المصلحة (وكالات الأمم المتحدة، والحكومات الوطنية والمحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الشعبية)؛ والأنشطة الرامية إلى تعزيز الشراكات والشبكات القائمة.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: بناء على الطلب، جمع البيانات عن الالتزامات العالمية المتصلة بالأراضي على امتداد الروابط الريفية والحضرية والحلول الإلكترونية لمعالجة القضايا المتعلقة بالخدمات الأساسية الحضرية، والتنقل المستدام، والطاقة، والمياه والصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة، والإسكان، ونوعية الهواء في المناطق الحضرية، والتخفيف من آثار تغير المناخ؛ والمنصات الرقمية المتكاملة والمفتوحة بشأن السلامة الحضرية، والتراث، والتجديد، والنمو الحضري؛ ومواد التوعية وقواعد بيانات المعلومات المتعلقة بالتراث الثقافي والهوية الثقافية لسكان الحضر، وقاعدة بيانات المؤشرات الحضرية العالمية، وقاعدة بيانات القوانين والأنظمة الحضرية UrbanLex؛ والمنصة الإلكترونية للخطة الحضرية الجديدة.

دال – المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مواد الدعوة والكتيبات والنشرات والموجزات التي تعرض أعمال البرنامج الفرعي؛ وشبكات لنشر المعلومات، بما في ذلك الشبكة العالمية للأماكن العامة التي تضم قرابة 100 عضو، بالشراكة مع بلدية دبي، الإمارات العربية المتحدة التي رعت جائزة أفضل الممارسات بشأن تجديد المناطق الحضرية والأماكن العامة (دراسات حالات إفرادية منشورة/مقالات)؛ وأنشطة الدعوة المضطلع بها في وسائط التواصل الاجتماعي بشأن تمكين المرأة وتمكين الشباب والمدن الملائمة لذوي الإعاقة، ولا سيما في مجال تجديد المناطق الحضرية والأماكن العامة؛ ومواد للتواصل بشأن حوكمة الأراضي الحضرية وإدارتها؛ والشراكات وأنشطة التعلم الشامل لتحقيق الحضرنة المستدامة (الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي).

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: مجموعات مواد إعلامية، ونشرات صحفية، وقصص منشورة في شبكة الإنترنت، وتحديثات لوسائط التواصل الاجتماعي، وبناء على الطلب، مناسبات يشارك فيها 500 مشارك و 20 منظمة غير حكومية و 50 مدينة عن رفع مستوى الأحياء الفقيرة، وتجديد المناطق الحضرية، والأماكن العامة، والسكن الميسور التكلفة والملائم؛ وحوكمة الأراضي الحضرية وإدارتها، والشراكات وأنشطة التعلم الشامل مع المنظمات الشريكة.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تعهّد الحسابات على وسائط التواصل الاجتماعي لتعزيز المعلومات عن الخدمات الأساسية الحضرية، والأماكن العامة، والتنقل المستدام، والأراضي، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، والإسكان، والتجديد؛ ومحتوى الوسائط المتعددة، بما في ذلك أفلام الفيديو الوثائقية، والرسوم البيانية، والعروض التقديمية، والندوات عبر الإنترنت. والإصدار الأولي لقاعدة بيانات عالمية للخطط الحضرية.

(أ) عُدلت المنجزات المستهدفة المقررة لعام 2022 – التي ستموَّل من صندوق أموال المؤسسة غير المخصصة الغرض – من خلال تخفيضها مع الأخذ في الاعتبار الموارد التي وافق عليها المجلس التنفيذي وقدرها عشرة ملايين دولار لعام 2021 ورقم أقصى للميزانية يبلغ 12 مليون دولار في عام 2022، على النحو المبين في الجدول 15-14 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 ((A/76/6 (Sect. 15)).

البرنامج الفرعي 2
تعزيز الرخاء المشترك للمدن والمناطق

الهدف

12-54 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في تعزيز الرخاء المشترك للمدن والمناطق من خلال تحسين الترابط المكاني والإنتاجية؛ وزيادة الإيرادات المولدة محليا وتوزيعها توزيعا منصفا؛ والتوسع في نشر التكنولوجيات الرائدة والابتكارات.

الاستراتيجية

12-55 من أجل الإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء والأطراف الشريكة الأخرى في تعزيز مساهمة الحضرنة في الإنتاجية والتنمية الاقتصادية الشاملة للجميع، وذلك من خلال صياغة سياسات حضرية وطنية وما يتعلّق بها من أطر قانونية ومالية وتنفيذية، وإدراجها ضمن أطر التخطيط ووضع السياسات والتمويل للحكومة بأسرها؛ ونقل المعارف؛ وبناء القدرات؛ وتطوير أدوات التخطيط والتصميم الإقليميين في المناطق الحضرية والريفية. ويساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحديدا الهدفان 1 و 11.

12-56 وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا المساعدة التقنية وخدمات بناء القدرات والخدمات الاستشارية للمدن من أجل وضع نُهج تشاركية للميزنة وتحسين نظم الإيرادات المحلية من خلال جمع البيانات وتطوير قواعد البيانات البلدية، وتبادل دراسات الحالات الإفرادية بشأن تحسين الإيرادات والنهج التشاركية، ووضع مبادئ توجيهية بشأن توليد الإيرادات على الصعيد المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، سيتولى استكشاف واستغلال مزيد من الفرص للاستفادة من مصادر رأس المال الخاص لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة. وسيتم التركيز على استخدام التكنولوجيات الرائدة لزيادة كفاءة الإدارة الحضرية ورقمنة نظم الإيرادات ورصد الأداء. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي.

12-57 وإضافة إلى ذلك، سيعزز البرنامج الفرعي قدرة الحكومات الوطنية والمحلية على شراء واختبار وتنفيذ التكنولوجيات الرائدة والابتكارات بفعالية، من قبيل شبكات أجهزة استشعار، والاتصال بين الآلات، والذكاء الاصطناعي، والواقع الافتراضي والمعزز، ونظم المعلومات الجغرافية، والاستشعار عن بعد، ومعالجة البيانات الضخمة والتمثيل البياني، وفي الوقت نفسه دعم التحول الرقمي. وسيدعم هذا العمل الدول الأعضاء في إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصناعة والابتكار والبنى التحتية.

12-58 ويخطط البرنامج الفرعي لدعم الدول الأعضاء في القضايا المتعلقة بجائحة كوفيد-19 من خلال توفير إطار إقليمي للإنعاش الاجتماعي والاقتصادي من الجائحة، والإجراءات المتعلقة بالمناخ، وحماية البيئة والتنوع البيولوجي؛ وضمان أن تدابير الإنعاش الاقتصادي تدعم التعافي الحضري المستدام الذي يساعد على دفع القضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي، والإجراءات المتعلقة بالمناخ، والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وزيادة التركيز على استعادة الإيرادات المولدة محليا (بما في ذلك التمويل القائم على الأراضي)، كوسيلة للمساعدة في تخفيف الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19.

12-59 ومن المتوقع أن يفضي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) تنمية إقليمية متوازنة ومستوطنات بشرية أفضل ترابطا، وفي الوقت نفسه المساهمة في تحسين الشمولية الاجتماعية والحد من الفقر والإجراءات المتعلقة بالمناخ؛

(ب) قيام السلطات المحلية بسن الإصلاحات المؤسسية والقانونية المفضية إلى توليد موارد مالية إضافية، بسبل منها إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وتطوير أدوات لتوليد الإيرادات والتمويل القائمين على الأراضي؛

(ج) تعزيز قدرة المدن على معالجة أوجه عدم المساواة وسد الفجوات الاجتماعية والمكانية والرقمية.

12-60 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المقرر بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 إلى تحسين البيانات عن المناطق الحضرية الساخنة التي تتفشى فيها الجائحة والتدابير المحلية المتخذة للتصدي لها وتحسين مستويات المعيشة للفئات الأكثر ضعفا من خلال توفير إمدادات المياه النظيفة، ومحطات غسل الأيدي، ومواد التعليم والاتصال، ومعدات الوقاية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

12-61 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

السياسات الحضرية الوطنية كمحرك للتنمية الحضرية المستدامة

12-62 مع استمرار الحضرنة السريعة في العالم وتسخيرها والتخفيف من آثارها الخارجية السلبية والتشجيع على إجراء "تحول في النموذج الحضري"، هناك حاجة إلى نهج منسق وتوجيهات سياساتية واضحة. وقد تم تحديد السياسة الحضرية الوطنية كأداة من الأدوات الرئيسية التي تعتمدها الحكومات لتعزيز التنمية المستدامة التي تشمل المناطق الحضرية وضواحيها والمناطق الريفية، وتدعم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. واعتمدت اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة السياسات الحضرية الوطنية كمؤشر للغاية 11-أ من أهداف التنمية المستدامة في عام 2020.

12-63 ويعمل البرنامج الفرعي أيضا على تطوير أدوات معيارية ترافق تطوير السياسات الحضرية لتحسين معالجة قضايا من بينها الروابط الحضرية الريفية، وتغير المناخ، والتنقل المستدام، والهجرة، والأماكن العامة، والمدن الخضراء والذكية، والإسكان. وتتضمن هذه الأدوات المواد التقنية التالية *إدماج الروابط الحضرية الريفية في السياسات الحضرية الوطنية*؛ *ودليل بشأن رصد وتقييم السياسة الحضرية الوطنية*؛ *والسياسات الحضرية الوطنية: الدفع بالتنمية الحضرية التي تقودها الأماكن العامة*؛ *وتطوير السياسات الحضرية الوطنية: سبل المضي قدما نحو المدن الذكية الخضراء*.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

12-64 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق هذا الهدف، كما يتضح من قيام 55 بلدا بوضع سياسات حضرية وطنية (انظر الشكل الرابع من الباب 12).

الشكل الرابع من البرنامج 12

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للبلدان التي تضع سياسات حضرية وطنية (العدد التراكمي)

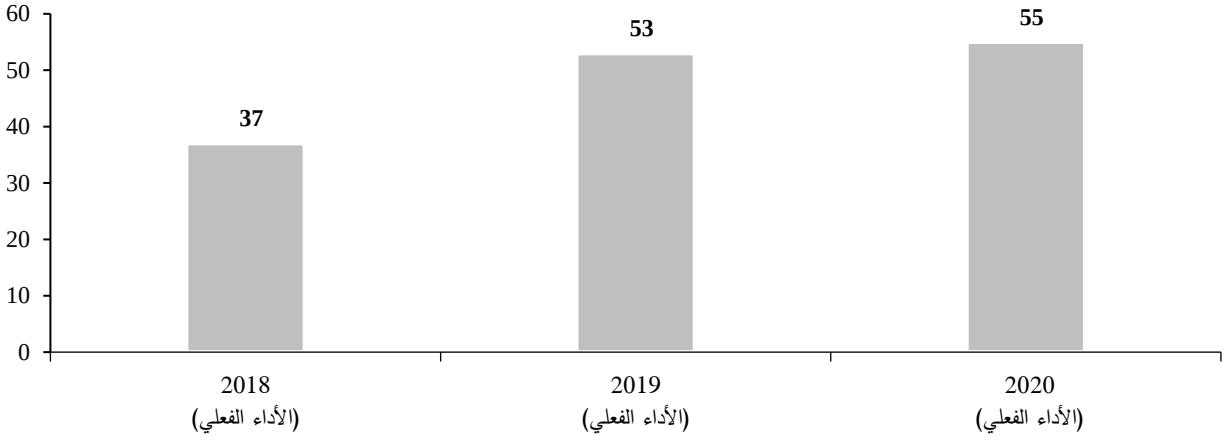

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

12-65 بسبب التأثير الناجم عن جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، ألغى البرنامج الفرعي عدة مناسبات كان من المقرر إقامتها بالحضور الشخصي، منها حلقات دراسية ودورات تدريبية وحلقات عمل ومؤتمرات، وأقام بعضا منها عن بعد. وكان لهذه التغييرات أثر على الأداء البرنامجي في عام 2020، على نحو ما يتبيّن في النتيجة 1 أدناه.

12-66 ولكن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه أنشطة جديدة ومعدلة لدعم الدول الأعضاء في مسائل متصلة بالجائحة، ضمن النطاق العام لأهدافه، بما في ذلك إطلاق وحدة البيانات والتحليلات التابعة له التي كانت تركز في السابق على تنفيذ مبادرة ازدهار المدن، وذلك من أجل وضع منهجية تتيح تحديد قابلية التضرر من جائحة كوفيد-19 وأثرها وسبل التصدي لها في المدن بشكل سريع والقيام بذلك في أكثر من 500 1 مدينة ضمن إطار خطة موئل الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد-19؛ وتصميم مشاريعه الإيضاحية المتعلقة بالسياسة الحضرية الوطنية على نحو يتناسب مع التصدي للجائحة والتعافي منها.

النتائج المقررة لعام 2022

12-67 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين هما تحديثان للنتائج المعروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة وبالتالي تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: دفعُ الابتكار عمليةَ التحول في المدن وتنميتها المستدامة: مبادرة ازدهار المدن[90]

الأداء البرنامجي في عام 2020

12-68 استخدم البرنامج الفرعي قدرة مبادرة ازدهار المدن لإرشاد عملية اتخاذ القرارات في 550 مدينة من خلال إقامة روابط بين البيانات والمعارف والإجراءات السياساتية. وعمل البرنامج الفرعي أيضا مع 60 من الجهات الشريكة للأمم المتحدة والجهات الشريكة في التنمية لوضع إطار عالمي للرصد الحضري على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتتبع التغيرات في أهداف التنمية

(90) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 15)).

المستدامة المتعلقة بالمناطق الحضرية ودعم الإبلاغ المحلي الطوعي، لكي تعتمده اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، قام البرنامج الفرعي بتكييف المبادرة لتوفير تحليل مكاني سريع لقابلية تضرر المناطق الحضرية وسبل التصدي لجائحة كوفيد-19 في المدن، بعد أن وضع منهجية لدمج تحليل عدم المساواة داخل المناطق الحضرية في عملية تتبع الجوائح.

12-69 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام 550 مدينة باستخدام مبادرة ازدهار المدن، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في قيام 700 مدينة بذلك على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، لأن قدرة الفريق المعني استُخدِمَت من أجل التصدي للأزمة الناشئة حديثا بسبب جائحة كوفيد-19. ولكن البرنامج الفرعي تتبع إعداد الاستعراضات المحلية الطوعية وأجرى تحليلات مكانية لقابلية التضرر من الجائحة وسبل التصدي لها في أكثر من 500 1 مدينة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

12-70 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، تماشيا مع ولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف والاستجابة لآخر المستجدات، سيتطور عمل البرنامج الفرعي ليشمل تنفيذ إطار الرصد الحضري في سياق مبادرة مدن أهداف التنمية المستهدفة ودعم الاستعراضات المحلية الطوعية. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المحدّث المبيّن أدناه (انظر الشكل الخامس من الباب 12).

الشكل الخامس من الباب 12

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للمدن التي تستخدم مبادرة ازدهار المدن وإطار الرصد الحضري (العدد التراكمي)

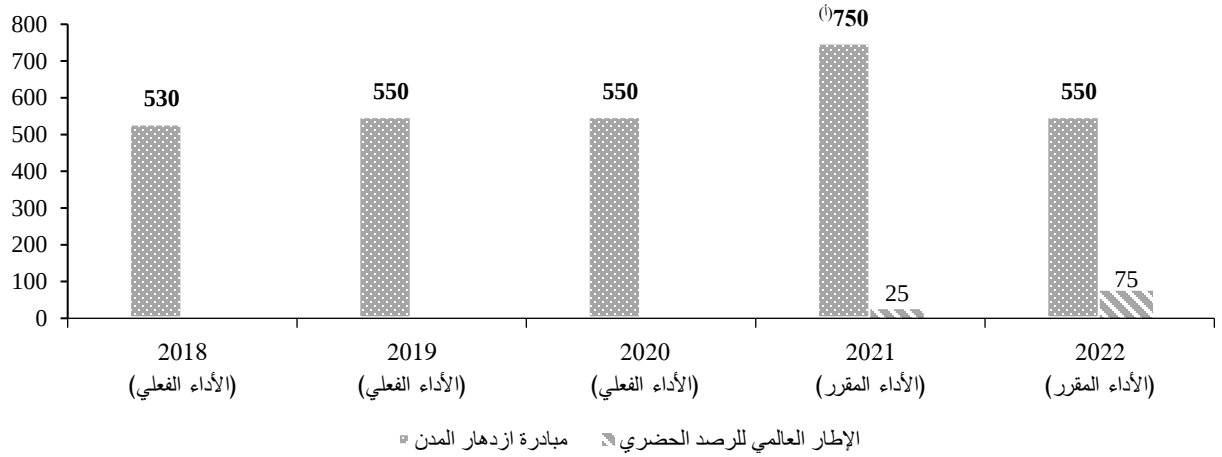

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعزيز قدرات المدن على التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق ربط السياسات القائمة على الأدلة بالاستثمارات[91]

الأداء البرنامجي في عام 2020

12-71 أطلق البرنامج الفرعي البرامج الرئيسية العالمية لمبادرة مدن أهداف التنمية الخاصة خلال المنتدى الحضري العالمي في عام 2020. وقام أيضا بحشد التعاون مع مؤسسات تابعة للحكومات المحلية ومؤسسات أكاديمية وكيانات في القطاع الخاص وجهات استثمار على الصعيد الدولي ملتزمة بأهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، وضع البرنامج الفرعي نُهجا وأدوات رقمية تمكِّن المدن من المشاركة على نطاق واسع في البرامج الرئيسية؛ وستشمل مجموعة الأدوات الرقمية بيانات وأدوات للتخطيط الاستراتيجي، وأدوات لتشخيص القدرات المحلية، وأدوات للتعلم الإلكتروني، وبوابة للاستثمار في المدن. وستدعم هذه الخطوات المدن لربط البيانات والتخطيط وإعداد المشاريع المتعلقة بأهداف التنمية الخاصة والتمويل ذي الصلة.

12-72 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام 425 مدينة باستخدام المؤشر الحضري ومنصة الرصد لمبادرة مدن أهداف التنمية المستدامة، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

12-73 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، تماشيا مع ولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تطوير البيانات الرقمية وأدوات تشخيص القدرات والتدريب، وإنشاء بوابة للاستثمار في المدن وخدمة استشارية، بوصفها مكوّنات أساسية لبنية أساسية منظّمة في مجال التنفيذ على نطاق واسع؛ والنهوض بالشراكات مع الجهات العالمية الرئيسية صاحبة المصلحة؛ وتنفيذ جهود واسعة النطاق في مجال الاتصالات والدعوة؛ والسهر على انضمام مجموعات المدن الوطنية. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل السادس من الباب 12).

الشكل السادس من الباب 12

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للمدن التي تستخدم المؤشر الحضري ومنصة الرصد لمبادرة مدن أهداف التنمية المستدامة (العدد التراكمي)

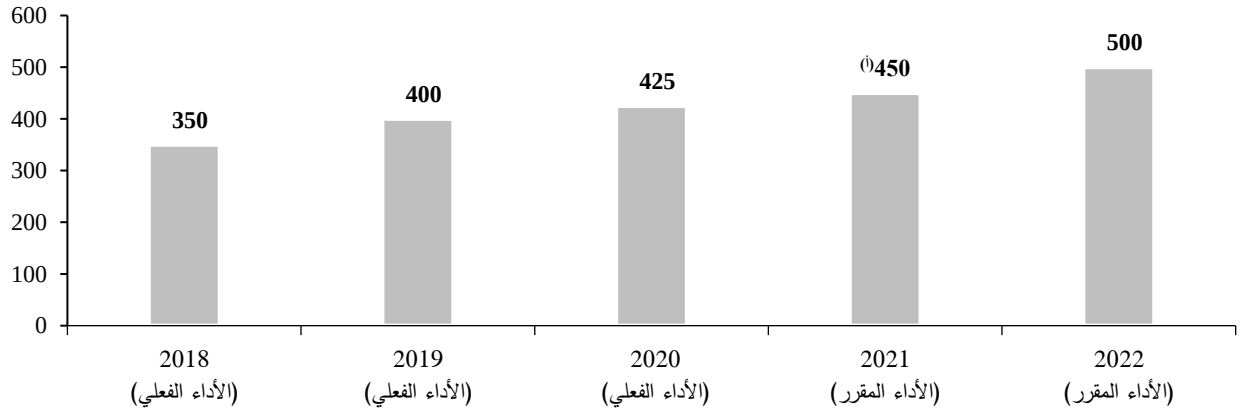

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(91) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

النتيجة 3: اتباع نهج محوره الإنسان إزاء الابتكار الحضري والتكنولوجيات الرقمية والمدن الذكية وعمليات الحضرنة التي تعتمدها المدن

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

12-74 المدن مراكز للابتكار التكنولوجي والاجتماعي المفتوح. وتؤدي المدن الذكية دورا متزايدا في التنمية الحضرية (انظر *تقرير مدن العالم 2020*) الذي تم الاعتراف به في الإعلان الوزاري لجمعية موئل الأمم المتحدة المعنون "الابتكار من أجل تحسين نوعية الحياة في المدن والمجتمعات المحلية: التعجيل بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة" الذي اعتُمِدَ في عام 2019. وبغية استخدام التكنولوجيات الذكية للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمناطق الحضرية وتحسين نوعية الحياة للجميع، ينبغي أن يحصل تحول في المدن من نهج قائم على العرض إلى نهج قائم على الاحتياجات فيما يتعلق بالتكنولوجيات الذكية والابتكارات، وتعزيز إمكانية الحصول على التكنولوجيات الرقمية والإدماج من أجل عدم ترك أحد خلف الركب. ودعم البرنامج الفرعي عملية وضع استراتيجيات للمدن الذكية متمحورة حول الإنسان، بدءا من كيغالي، وأجرى بحثا بشأن إمكانية الابتكار القائم على التحدي لجعل المدن صحية ومزدهرة ومحايدة مناخيا. وأطلق البرنامج الفرعي تحدي المدن الذكية مناخيا – وهو دعوة مفتوحة لحكومات المدن ووكالاتها في جميع أنحاء العالم للانضمام إلى مسابقة مفتوحة تهدف إلى تحفيز وتوسيع نطاق الطرق المبتكرة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في المدن وفي الوقت نفسه إيجاد استحقاقات اجتماعية أخرى. وأنشأ أيضا معجّل تسخير تكنولوجيا الابتكارات لفائدة المدن لفائدة المدن في هامبورغ، بدعم من الحكومة الألمانية لإظهار قدرة التكنولوجيات الرقمية على مواجهة التحديات في المناطق الحضرية. وسيواصل البرنامج الفرعي النهوض بنهج محوره الإنسان في الابتكار الحضري والتحول الرقمي لإنجاز عمليات حضرنة مستدامة وقادرة على الصمود وآمنة وشاملة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

12-75 تمثل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أنه يحتاج إلى دعم أفضل للدور الاستراتيجي والاستباقي للحكومات المحلية والوطنية في تسخير الابتكار والتكنولوجيات الرقمية والمدن الذكية للنهوض بالتنمية الحضرية المستدامة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيدعم البرنامج الفرعي المدن في تطوير استراتيجيات للمدن الذكية المتمحورة حول الإنسان المتوائمة مع الجهود الرامية إلى تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيشمل ذلك وضع أطر مناسبة للحوكمة على مستويات متعددة، وضمان إسهام التكنولوجيات والابتكارات بشكل مباشر في تحسين البيئات الحضرية والارتقاء بنوعية الحياة، بما يشمل المجتمعات المهمشة. وبالإضافة إلى ذلك، سيستفيد البرنامج الفرعي من تحدي المدن الذكية مناخيا وسيدعم الابتكارات من أجل تذليل الصعوبات وإيجاد حلول مبتكرة للتحديات الجديدة والقائمة التي تواجهها المناطق الحضرية، بما في ذلك ضمن سياق التعافي من كوفيد-19 والتأهّب للجوائح.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

12-76 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من قيام 20 سلطة محلية بتنفيذ التحول الرقمي واستراتيجيات المدن الذكية والابتكارات التي تعالج الفجوة الرقمية (انظر الجدول 12-4).

الجدول 12-4

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
رواندا تنفذ خطة رئيسية للمدن الذكية	دول أعضاء في جمعية موئل الأمم المتحدة تشير إلى إمكانات التكنولوجيات الرائدة في مجال التنمية الحضرية المستدامة	10 مدن تستفيد من برنامج رئيسي للمدن الذكية المتمحورة حول الإنسان	10 حكومات محلية تعتمد التحول الرقمي المتمحور حول الإنسان واستراتيجيات المدن الذكية التي تعالج الفجوة الرقمية 10 بلدان تنفذ تحديات الابتكار الحضري	20 سلطة محلية تنفذ استراتيجيات التحول الرقمي والمدن الذكية وتستفيد من الابتكارات التي تعالج الفجوة الرقمية

الولايات التشريعية

12-77 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارا الجمعية العامة

327/71 دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية

176/75 الحق في الخصوصية في العصر الرقمي

قرارا مجلس الإدارة

4/19 التعاون بين الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

3/24 التخطيط الحضري الشامل والمستدام وبلورة مبادئ توجيهية دولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي

قرار جمعية موئل الأمم المتحدة

5/1 تعزيز الروابط الحضرية الريفية من أجل الحضرنة والمستوطنات البشرية المستدامة

المنجزات المستهدفة

12-78 يعرض الجدول 12-5 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 12-5

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*[1]
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**37**	**28**	**50**	**29**
1 - مشاريع وطنية وحضرية وإقليمية وأقاليمية بشأن الترابط المكاني، والسياسات الحضرية والأطر المكانية، والتخطيط والتصميم الحضريين، والروابط الحضرية الريفية، والتنمية العمرانية المتكاملة، وتخطيط المدن وتوسيعها وتصميمها	10	10	15	14
2 - مشاريع وطنية وحضرية وإقليمية وأقاليمية بشأن الإنتاجية المكانية، والتنمية الاقتصادية المحلية، وتمويل المناطق الحضرية والبلديات، وتمويل الخدمات الأساسية والبنى التحتية في المناطق الحضرية	11	9	15	7
3 - مشاريع وطنية وحضرية وإقليمية وأقاليمية بشأن أفضل الممارسات، ومراكز الامتياز، والشراكات بين الجامعات، ومؤشرات الازدهار، والتكنولوجيات الرائدة، والأطر القانونية وأطر الحوكمة من أجل تنمية المدن والمناطق تنميةً مستدامة وشاملة ومبتكرة	16	9	20	8
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**74**	**50**	**66**	**39**
4 - حوارات سياساتية وحلقات دراسية وحلقات عمل ومناسبات تدريبية عن الترابط المكاني، والتخطيط والتصميم الحضريين، وتخطيط المناطق الحضرية الكبرى، والروابط بين الريف والحضر، وتخطيط الإجراءات، والتخطيط الحضري والعمراني، والسياسات الحضرية الوطنية	41	41	44	25
5 - مناسبات تدريبية وحلقات عمل عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والابتكار، والتكنولوجيات الرائدة، وأفضل الممارسات، والأطر القانونية وأطر الحوكمة، ومؤشرات الازدهار من أجل التنمية الحضرية المستدامة، وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة	21	3	21	6
6 - مناسبات تدريبية وحلقات عمل بشأن الإنتاجية الحضرية، والتنمية الاقتصادية المحلية، وتمويل المناطق الحضرية والبلديات، والإدارة المالية العامة، والحوكمة المحلية	12	6	1	8
المنشورات (عدد المنشورات)	**1**	**1**	**2**	**2**
7 - تقارير وطنية عن المدن	1	1	2	2
المواد التقنية (عدد المواد)	**21**	**22**	**30**	**11**
8 - مواد تقنية عن الترابط المكاني، والتخطيط والتصميم الحضريين، وتخطيط المناطق الحضرية الكبرى، والروابط الحضرية والريفية، وتخطيط الإجراءات، والتخطيط الحضري والعمراني، والسياسات الحضرية الوطنية	7	9	10	5
9 - مواد تقنية متعلقة بالإنتاجية المكانية، والتنمية الاقتصادية المحلية، وتمويل المناطق الحضرية والبلديات، وتمويل الخدمات الأساسية والبنى التحتية في المناطق الحضرية	7	7	10	3
10 - مواد تقنية عن التكنولوجيات الرائدة والابتكار، وأفضل الممارسات، والأطر القانونية وأطر الحوكمة، ومؤشرات الازدهار من أجل التنمية الحضرية المستدامة، وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة	7	6	10	3

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية إلى 20 دولة من الدول الأعضاء بشأن السياسة الحضرية الوطنية، والتنمية العمرانية، والروابط الحضرية الريفية، وتنمية المناطق الحضرية الكبرى، وإعداد خطط واستراتيجيات للتنمية الاقتصادية المحلية، وبشأن تحسين توليد الإيرادات على الصعيد المحلي؛ واستخدام التكنولوجيات الرائدة والابتكارات واستحداث الحلول؛ وإصلاح القوانين الحضرية والامتثال لها والتعاقد المجتمعي، والرخاء الحضري، بما يشمل استخدام إطار الرصد الحضري ورصد أهداف التنمية المستدامة.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: قاعدة بيانات للسياسة الحضرية الوطنية، وخلاصة لدراسات حالات إفرادية بشأن الروابط الحضرية الريفية، وقاعدة البيانات العالمية للبلديات.

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022[أ]

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: www.urbanpolicyplatform.org؛ ومحتوى للتغطية بوسائل التواصل الاجتماعي، وكتيبات ونشرات وموجزات بشأن السياسة الحضرية الوطنية، والروابط الحضرية الريفية، وتنمية المناطق الحضرية الكبرى، والتنمية العمرانية، والرصد والإبلاغ الحضريين، والخدمات الأساسية، والتنقل، والأماكن العامة؛ والمؤتمر الدولي الرابع بشأن السياسات الحضرية الوطنية، والمنتدى الدولي الثاني المعني بالروابط الحضرية الريفية؛ وأطر للمشاركة تركز على القطاع الخاص وتصل إلى جمهور يتألف من 000 2 فرد.

(أ) عُدّلت المنجزات المستهدفة المقررة لعام 2022، التي سيتم تمويلها من أموال المؤسسة غير المخصصة الغرض، من خلال تخفيضها مع مراعاة الموارد التي وافق عليها المجلس التنفيذي لعام 2021 والبالغة قيمتها 10,0 ملايين دولار، والحد الأقصى للميزانية البالغ 12,0 مليون دولار لعام 2022، على النحو المبين في الجدول 15-14 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 (A/76/6 (Sect. 15)).

البرنامج الفرعي 3
تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتحسين البيئة الحضرية

الهدف

12-79 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتحسين البيئات الحضرية من خلال الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتحسين نوعية الهواء، وتحسين الكفاءة في استخدام الموارد وحماية الأصول الإيكولوجية، والتكييف الفعال للمجتمعات المحلية والبنى التحتية مع تغير المناخ.

الاستراتيجية

12-80 للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، سيقدم البرنامج الفرعي الدعم التقني لتنمية مدن منخفضة الكربون، على نحو يتصدى للمخاطر المناخية الناشئة، والاستثمارات في مجال التكيف، وتوفير الخدمات الأساسية، وإدماج استراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات ونوعية الهواء في استراتيجيات التنقل الحضري والأماكن العامة والتنمية الحضرية. وسيقدم البرنامج الفرعي المساعدة إلى دول أعضاء مختارة من خلال نقل المعارف وبناء القدرات وإسداء المشورة في مجال السياسات وإشراك الأقران في المبادرات الإقليمية المتعلقة بالنهج المستدامة للإجراءات المتعلقة بالمناخ في المناطق الحضرية. ويعتزم البرنامج الفرعي توسيع نطاق تعاونه مع الدول الأعضاء لتوسيع البعد الحضري للمساهمات المحددة وطنيا وخطط التكيف الوطنية، وفي الوقت نفسه تعزيز قاعدة الأدلة. ويساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف 1 و 11 و 13 من أهداف التنمية المستدامة.

12-81 وسيعزز البرنامج الفرعي الحلول المستمدة من الطبيعة لاتخاذ إجراءات متعلقة بالمناخ من أجل حماية البيئة في المناطق الحضرية وضواحيها، وإصلاح البيئة، وإنشاء مساحات عامة خضراء. وسيحسن أيضا الكفاءة في استخدام الموارد من خلال تعزيز الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة ومعالجة مسألة الحد من القمامة البلاستيكية البحرية. وسيعزز البرنامج الفرعي أيضا وضع معايير الكفاءة في استخدام الطاقة والموارد الخاصة بالمباني وإدماج مبادئ الكفاءة في استخدام الطاقة والموارد في قوانين البناء والتخطيط الخاصة بكل بلد. ويساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف 6 و 7 و 8 و 11 و 12 و 13 و 14 و 15 من أهداف التنمية المستدامة.

12-82 وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا المساعدة فيما يتعلق بصياغة السياسات والتشريعات، والتخطيط والتصميم الحضريين، والإدارة المتعددة المستويات، وأدوات التمويل، من خلال برنامجه الرئيسي المعنون "النهوض: المستوطنات البشرية القادرة على الصمود من أجل فقراء المناطق الحضرية"، الذي يركز على حشد الاستثمارات لمعالجة القضايا المتعلقة بالقدرة على تحمل تغير المناخ التي تؤثر على المجتمعات الفقيرة والمهمشة في المدن. وسيدعم البرنامج الفرعي تنفيذ المبادرات العالمية للتكيف مع تغير

المناخ الرامية إلى تحسين البيئة التمكينية للاستثمارات في مجال التكيف في البنى التحتية والمجتمعات الحضرية، مثل برنامج الدعم العالمي لخطط التكيف الوطنية، وشراكة المساهمات المحددة وطنيا التي تسهم في تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ والذي تحدد فيه البلدان أهدافها على مستويي خفض الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ في الفترة حتى عام 2030، وفريق الخبراء المعني بأقل البلدان نموا. ويساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف 9 و 11 و 13 من أهداف التنمية المستدامة.

12-83 ويخطط البرنامج الفرعي لدعم الدول الأعضاء في القضايا المتعلقة بجائحة كوفيد-19 من خلال تسليط الضوء على التكنولوجيات والعمليات وفرص الاستثمار كجزء من عمله المعياري الذي سيدعم فرص التعافي المستدام من جائحة كوفيد-19 ونهجا متكاملا إزاء القدرة على الصمود على صُعد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمناخ والصحة. وسيدمج البرنامج الفرعي أيضا هذه التوجيهات في خدماته الاستشارية التقنية.

12-84 ومن المتوقع أن يفضي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) تعزيز قدرات الجهات الشريكة من المدن والدول الأعضاء على التخطيط للإجراءات المتعلقة بالمناخ المتخذة على مستوى المدن والاستثمار فيها ورصدها؛

(ب) الإجراءات المتعلقة بالمناخ المتعددة الأبعاد وتخطيط البيئة الحضرية من قبل المدن الشريكة التي تحافظ على التنوع البيولوجي الحضري وتعيد تجديده وتصلحه وتقلل من تلوث الهواء والمياه؛

(ج) حشد الاستثمارات للتكيف مع تغير المناخ على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

12-85 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر بشأن المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 عما يلي:

(أ) زيادة قدرات المدن الشريكة والدول الأعضاء على وضع خطط للتعافي المستدام من جائحة كوفيد-19 يمكن أن تجذب التمويل؛

(ب) زيادة قدرة المدن والمستوطنات البشرية والمجتمعات المحلية على تحمل تغير المناخ والصمود في وجه الجوائح.

الأداء البرنامجي في عام 2020

12-86 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

الخطط المتكاملة لمواجهة تغير المناخ وجائحة كوفيد-19

12-87 تقف المدن والحكومات المحلية في الصف الأول من جهود التصدي لجائحة كوفيد-19، في حين أن تغير المناخ لا يزال يشكل التحدي الأكثر إلحاحا على المدى الطويل بالنسبة إلى العديد من الحكومات المحلية. وتمشيا مع الموجز السياساتي للأمين العام المعنون "كوفيد-19 والعالم الحضري"، شرعت المدن في وضع خطط متكاملة في مجال التصدي لتغير المناخ ولجائحة كوفيد-19.

12-88 وقدم البرنامج الفرعي الدعم لخمس مدن في الفلبين في تحديث خطط عملها المتعلقة بتغير المناخ، لمواءمة تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ مع فرص التعافي المستدام والإجراءات المتصلة بالقدرة على تحمل تغير المناخ، وإجراءات توطيد القدرة على تحمل تغير المناخ مع إجراءات التصدي لجائحة كوفيد-19 التي تكفل توفير الدعم لأفراد المجتمع المحلي الذين يعيشون في

ظل أوضاع هشة. وعلاوة على ذلك، نشر البرنامج الفرعي النتائج الأوّلية من خلال منتدى استثماري لجذب التمويل للمبادرات، ومن خلال مجموعة من الحلقات الدراسية الشبكية التي حضرها مسؤولون من حوالي 100 حكومة محلية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

12-89 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق هذا الهدف، كما يتضح من إدماج سبل التصدي لجائحة كوفيد-19 في الخطط والمشاريع المناخية المختارة لخمس مدن في الفلبين (انظر الجدول 12-6).

الجدول 12-6
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
وضع خطط عمل متعلقة بتغير المناخ على نطاق المدينة في خمس مدن	تطوير مشاريع مناخية ذات أولوية وإعدادها للحصول على التمويل	قيام خمس مدن في الفلبين بإدماج سبل تصديها لجائحة كوفيد-19 في خطط ومشاريع مناخية مختارة

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

12-90 بسبب التأثير الناجم عن جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، تأخر البدء بتنفيذ العديد من برامج تغير المناخ الواسعة النطاق لمدة تصل إلى ستة أشهر، وكانت نسبة التنفيذ أبطأ بسبب الإغلاقات أو القيود الأخرى المفروضة على التنقل؛ ومن الأمثلة على ذلك مشاريع منفذة في جزر القمر، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ومدغشقر، وملاوي، وموزامبيق. وفي البلدان التي تفرض قيودا شديدة جدا على السفر الدولي، توقف تنفيذ المشاريع؛ فعلى سبيل المثال، لم يُسمَح لمستشاري المشاريع بالسفر إلى جزر سليمان منذ آذار/مارس 2020، ولم يكن من الممكن تنفيذ بعض عناصر المشروع بالاستعانة بالقدرات المحلية فقط. وكان لهذه التغييرات أثر على الأداء البرنامجي في عام 2020، على نحو ما يتبيّن في النتيجتين 1 و 2 أدناه.

12-91 ولكن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه نشاطين جديدين لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وهما دعم التعافي المستدام ومعالجة مواطن الضعف الاجتماعية والاقتصادية المتأثرة بتغير المناخ وبالجائحة. وشمل ذلك المساهمة في خطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية على مستوى المدن والمستوى الوطني من خلال الاستفادة من تحليلات تغير المناخ، فضلا عن تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل مع رؤساء البلديات ومسؤولين في الحكومات المحلية. وأسهمت المنجزات المستهدفة المعدّلة في تحقيق النتائج لعام 2020، كما يتّضح من النتيجة المستجدة لعام 2020 الواردة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

12-92 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين هما تحديثان للنتائج المعروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة وبالتالي تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وغيره من الصدمات: جزر سليمان[92]

الأداء البرنامجي في عام 2020

12-93 واصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم إلى حكومة جزر سليمان ومجلس مدينة هونيارا والمجتمعات المحلية في خمس مناطق تضم مستوطنات عشوائية فيما يتعلق بوضع وتنفيذ خطط عمل مجتمعية بشأن تغير المناخ. وقدم البرنامج الفرعي الدعم أيضا إلى الحكومتين الوطنية والمحلية في تحليل الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة على هذه المجتمعات المحلية الخمس. وعلاوة على ذلك، دعم البرنامج الفرعي الحكومة الوطنية في تحليلها المكاني والمؤسساتي لجائحة كوفيد-19 والآثار المتراكمة الناجمة عن تغير المناخ.

12-94 ولم يسهم العمل المذكور أعلاه في قيام أي مستوطنة عشوائية إضافية بتنفيذ إجراءات متعلقة بالقدرة على الصمود على المستوى المجتمعي، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في قيام خمس مستوطنات بذلك كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. ولم يتسن تحقيق الهدف المقرر لعام 2020 بالكامل لأن مشاريع البنى التحتية لم يبدأ تنفيذها بعد بسبب الإغلاق الكامل للحدود الناجم عن جائحة كوفيد-19.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

12-95 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، تماشيا مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق هذا الهدف، سيُعجّل البرنامج الفرعي بالتنفيذ حالما تسمح بذلك الأوضاع المتعلقة بجائحة كوفيد-19، وسيتعاون في غضون ذلك عن كثب مع مزيد من الجهات الوطنية ذات الخبرات التي ستُبنى من خلال توفير الدعم بطريقة افتراضية. وفي عام 2022، سينفذ البرنامج الفرعي مبادرات متعلقة بقدرة المجتمعات المحلية على الصمود مثل الأنشطة المتصلة بالبنية التحتية المجتمعية وسبل العيش المستدامة والقادرة على الصمود. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المحدّث المبيّن أدناه (انظر الشكل السابع من الباب 12).

الشكل السابع من الباب 12

مقياس الأداء: عدد المستوطنات العشوائية التي نفذت إجراءات متعلقة بالقدرة على الصمود على مستوى المجتمعات المحلية (العدد السنوي)

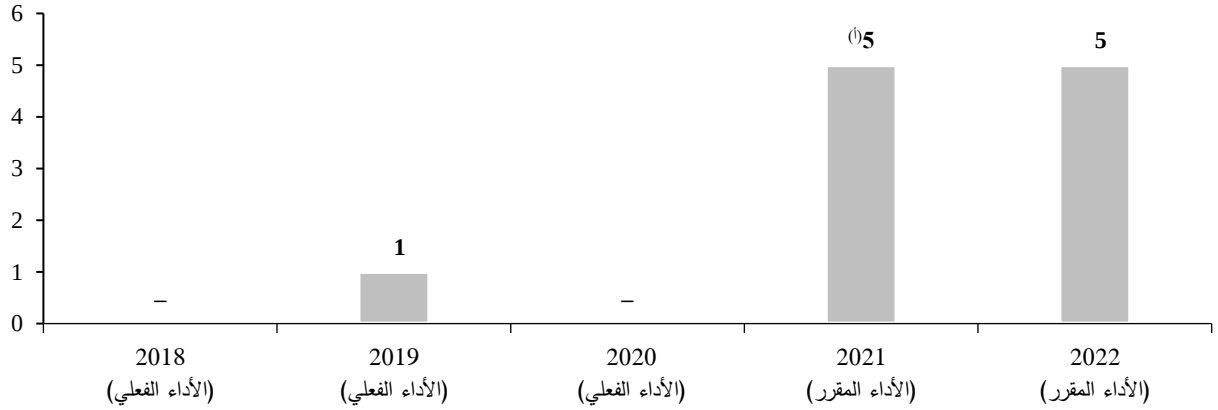

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(92) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/75/6 (Sect.15)).

النتيجة 2: التعجيل باتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ في 16 مدينة وثمانية بلدان في أنحاء العالم[93]

الأداء البرنامجي في عام 2020

12-96 ساعد البرنامج الفرعي 16 مدينة في إندونيسيا، والبرازيل، وبنغلاديش، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وكولومبيا، والهند على قطع أشواط على درب التقدم في تخطيط الإجراءات المتعلقة بالمناخ في المدن، بما في ذلك وضع 15 جردا جديدا أو محدّثا لغازات الدفيئة، و 13 تقييما جديدا أو محدثا لمخاطر المناخ ومواطن الضعف. ودعم البرنامج الفرعي أيضا جهود بناء القدرات والتدريب، بما في ذلك تبادل وجهات النظر بين الأقران بين مدن في جنوب أفريقيا ورواندا وفي إندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وعلاوة على ذلك، دعم البرنامج الفرعي التكامل الرأسي وتعزيز الإدارة المتعددة المستويات لهذه الجهود المحلية من خلال إصدار دليل بعنوان "تعزيز المساهمات المحددة وطنيا من خلال الإجراءات المتعلقة بالمناخ في المناطق الحضرية"، فضلا عن الخدمات الاستشارية على المستوى القطري لتحسين الإدارة المتعددة المستويات.

12-97 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام ثماني مدن بسن أطر قانونية لاستراتيجيات تنمية منخفضة الانبعاثات، وهي جزئيا في شكل مشاريع أطر ولم تقرها بعد الحكومات المحلية، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في قيام 10 مدن بسنّ أطر من هذا القبيل كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. والأطر شاملة في طبيعتها وتغطي استراتيجيات قطاعية للتنمية المنخفضة الانبعاثات في مجالات البناء والتشييد، ونظم الطاقة، والنقل، واستخدام الأراضي. وعطلت تدابير الإغلاق المنفذة بسبب جائحة كوفيد-19 العملية التشاركية لصياغة استراتيجيات وخطط عمل ذات الصلة بالمناخ. ويعكس تمديد المشروع الذي وافقت عليه الجهة المانحة هذا الواقع ويسمح باستكمال مشاريع الأطر القانونية قبل أيلول/سبتمبر 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

12-98 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، تماشيا مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي دعم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، في تنفيذ السياسات والخطط مع التركيز على التعافي المستدام والقادر على الصمود. ويعتزم أيضا تحديد مجموعة جديدة من المدن في المكسيك سيُقَدَّم فيها الدعم في مجال السياسات. وستُستكشف فرص أخرى لدعم الإجراءات المتعلقة بالمناخ على مستوى المدن. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المحدّث المبيّن أدناه (انظر الشكل الثامن من الباب 12).

(93) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect.15)).

الشكل الثامن من الباب 12

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للمدن التي تسن أطرا قانونية لاستراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات بدعم من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (العدد التراكمي)

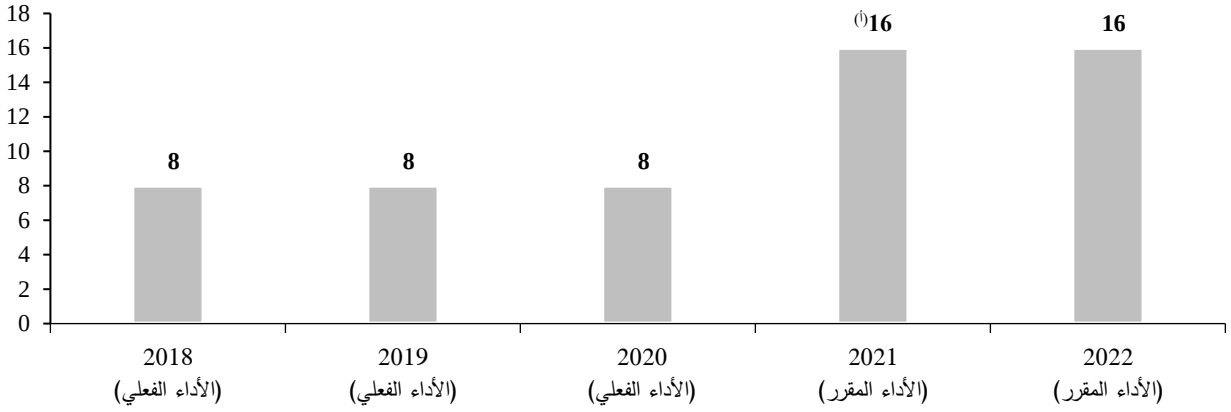

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: الإجراءات التشاركية المتعلقة بالقدرة على الصمود في المناطق الحضرية في الجنوب الأفريقي

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

12-99 في أفريقيا جنوب الصحراء، ينبغي التحرك بسرعة لمواجهة الوضع الحرج الناجم عما يسببه تغير المناخ من مخاطر عديدة متزايدة الحدّة تتعلق بالطقس، والناجم أيضا عن الحضرنة الفائقة السرعة، والافتقار إلى البنى التحتية الكافية، والمخاطر المرتبطة بحالات الطوارئ الصحية ومنها الجوائح. وتتجاوز الأخطار ومواطن الضعف التي تواجهها المناطق الحضرية الحدود الوطنية وتتقاسمها المدن في بلدان متعددة. ونفذت أنشطة لبناء القدرات من أجل تعزيز التعاون والحضرنة المستدامة والقادرة على الصمود في جنوب وشرق وغرب أفريقيا. ونُفِّذَ التخطيط التشاركي لقدرة المناطق الحضرية على الصمود باستخدام منهجية أداة تخطيط العمل المتعلق بقدرة المدن على الصمود في 10 مدن في سبعة بلدان (إثيوبيا، وجزر القمر، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وملاوي، وموزامبيق). وفيما يتعلق بالعمل المعياري، أجري تقييم إقليمي لمواطن الضعف والقدرة على الصمود في المناطق الحضرية في 16 دولة من الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وما فتئ البرنامج الفرعي يدعم المستوطنات الحضرية المتضررة في المنطقة على مختلف مستويات الحكومة لتعزيز التخطيط التشاركي للقدرة على تحمل تغير المناخ والتنسيق والاستجابة والتأهب له والتكيف معه على نحو أفضل بقيادة المجتمع المحلي. ويسّر البرنامج الفرعي تبادل المعارف على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي فيما بين السلطات الوطنية والمحلية والمؤسسات الأكاديمية من بلدان مختلفة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

12-100 تَمثَّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أنه يحتاج إلى دعم أفضل للتنسيق المتعدد البلدان لتعزيز الروابط بين المستويات الإقليمي والوطني والحضري. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع المدن الثانوية الأصغر حجما في الجنوب الأفريقي بالدور الرئيسي في بناء القدرة على الصمود في المناطق الحضرية في المنطقة، نظرا لنموها الحضري السريع ومواردها المحدودة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيتبع البرنامج الفرعي نهجا مزدوجا يحسّن التنسيق الإقليمي لأثر التناضح الفعال للسياسات والأنظمة،

ويعزز نهجا منطلقا من القاعدة ترشد فيه القدرة على الصمود القائمة على المشاركة وتخطيط التكيف مع المناخ في المدن الثانوية المستويين الوطني والإقليمي من خلال تشارك الأفكار وتبادل أفضل الممارسات، بما يشمل تصميم وتنفيذ بنية تحتية قادرة على الصمود. وفي عام 2022، سيوسع البرنامج الفرعي نطاق الدعم الذي يقدمه إلى الدول الأعضاء لتنفيذ خطط القدرة على تحمل المناخ والصمود في وجه الجائحة في مدينتين إضافيتين، وسيواصل دعم الجهود الإقليمية المبذولة في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي البالغة 16 بلدا لبناء القدرة على الحد من مخاطر الكوارث على الصعيد المحلي وسياسات التكيف مع تغير المناخ.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

12-101 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق هذا الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من خلال وضع 18 إطارا متميزا للقدرة على الصمود في أفريقيا جنوب الصحراء (انظر الشكل التاسع من الباب 12).

الشكل التاسع من الباب 12

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للأطر المتميزة للقدرة على الصمود في أفريقيا جنوب الصحراء (العدد التراكمي)

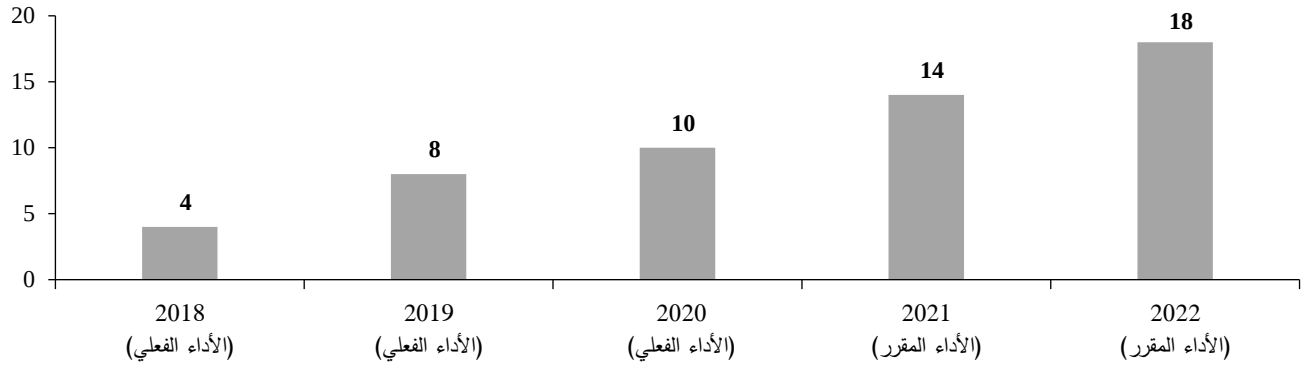

الولايات التشريعية

12-102 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

217/63 الكوارث الطبيعية وقلة المنعة إزاءها

263/67 المرور العابر الموثوق به والمستقر للطاقة ودوره في كفالة التنمية المستدامة والتعاون الدولي

225/69 تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

228/73 متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

219/74 حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

216/75 الحد من مخاطر الكوارث

218/75 تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

219/75 تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وإسهامه في تحقيق التنمية المستدامة

قرارا مجلس الإدارة

4/19 التعاون بين الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

3/22 المدن وتغير المناخ

المنجزات المستهدفة

12-103 يعرض الجدول 12-7 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 12-7

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*[أ]
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**28**	**24**	**32**	**15**
1 - مشاريع إيضاحية بشأن تحسين نوعية الهواء في المناطق الحضرية، والبيئة الحضرية، والتخفيف من آثار تغير المناخ، وزيادة فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية الخفيضة الكربون والخفيضة الانبعاثات، والبنى التحتية والمباني الأكثر استدامة	4	4	4	2
2 - تحسين السياسات والصكوك القانونية والخطط والاستراتيجيات المتعلقة بتحسين نوعية الهواء في المناطق الحضرية، والبيئة الحضرية، والتخفيف من آثار تغير المناخ، والخدمات الأساسية الخفيضة الكربون والخفيضة الانبعاثات، والبنى التحتية والمباني الأكثر مراعاة للبيئة	2	2	3	1
3 - مشاريع إيضاحية بشأن بناء القدرة على الصمود وتكييف المجتمعات المحلية والبنى التحتية مع تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث	10	10	11	6
4 - تحسين السياسات والصكوك القانونية والخطط والاستراتيجيات الرامية إلى تكييف المجتمعات المحلية والبنى التحتية بشكل فعال مع تغير المناخ، مع الاسترشاد بعمليات تشاركية، وتقييم مواطن الضعف على الصعيد المحلي، وجمع البيانات بسبل مبتكرة (أي الاستشعار عن بعد) وتجهيزها	5	5	6	3
5 - مشاريع إيضاحية بشأن إدارة البيئة الحضرية وإصلاحها، وحماية التنوع البيولوجي، واقتصاد التدوير، وخدمات النظم الإيكولوجية	4	2	4	1
6 - سياسات وخطط واستراتيجيات وطنية وإقليمية ومحلية متعلقة بتحسين إدارة الموارد الحضرية والكفاءة في استخدامها، بما في ذلك اقتصاد التدوير، والاستخدام الفعال للأراضي الحضرية، وتوفير الخدمات، والإدارة المستدامة للمياه والنفايات، وتشجيع الطاقة الأنظف والكفاءة في استخدام الطاقة	3	1	4	2
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**93**	**57**	**100**	**38**
7 - حلقات دراسية وحلقات عمل ومناسبات تدريبية تؤدي إلى زيادة وعي الجهات الشريكة والفئات التي تعيش في أوضاع هشة (في المستوطنات العشوائية على سبيل المثال) وقدرتها على التخطيط للتخفيف من آثار تغير المناخ ونوعية الهواء والخدمات الأساسية الخفيضة الكربون والخفيضة الانبعاثات وإدارتها واتخاذ إجراءات بشأنها	30	16	35	10
8 - حلقات دراسية وحلقات عمل ومناسبات تدريبية تؤدي إلى تعزيز قدرة الشركاء في جدول أعمال الموئل على التخطيط للتكييف الفعال للمجتمعات المحلية والبنى التحتية مع تغير المناخ، وإدارته واتخاذ إجراءات بشأنه	55	33	55	25
9 - حلقات دراسية وحلقات عمل ومناسبات تدريبية تؤدي إلى تعزيز فهم نماذج المدن المستدامة وتطبيقها، والبنى التحتية المستدامة، والتخطيط الحضري الأخضر - الأزرق	4	4	5	-
10 - دورات تدريبية متعلقة بالأبعاد البيئية والمناخية (نوعية الهواء، والمياه، والصرف الصحي، وإدارة النفايات) ورصد أهداف التنمية المستدامة في المناطق الحضرية	4	4	5	3
المنشورات (عدد المنشورات)	**2**	**2**	**3**	**3**
11 - منشور بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ ونوعية الهواء	1	1	1	1
12 - منشور بشأن التكييف الفعال لمجتمعات الأحياء الفقيرة وغيرها من المجتمعات المهمشة في الأحياء الحضرية، والبنى التحتية، مع تغير المناخ	1	1	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022[أ]
13 - منشور بشأن تحسين الخدمات الحضرية الخفيضة الكربون والخفيضة الانبعاثات والكفاءة في استخدام الموارد (مثل التركيز على الابتكارات التكنولوجية)	–	–	1	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**9**	**9**	**12**	**5**
14 - سلسلة أو مجموعة من المواد التقنية المتعلقة بتحسين الكفاءة في استخدام الموارد وحماية الأصول الإيكولوجية، بما في ذلك المواد القطاعية	2	2	2	1
15 - مجموعة من المواد التقنية بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ ونوعية الهواء	2	2	3	1
16 - سلسلة أو مجموعة من دراسات الحالات الإفرادية غير المتكررة بشأن الإجراءات المتعلقة بالمناخ أو الخدمات الأساسية أو البيئة في المستوطنات البشرية	2	2	3	1
17 - سلسلة من التجميعات غير المتكررة للمبادئ التوجيهية والخطط وآليات التنسيق والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والمحلية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالمناخ، والبيئة الحضرية، والنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، والشبكات الزرقاء – الخضراء، والأصول الإيكولوجية، وخدمات النظم الإيكولوجية	1	1	2	1
18 - مجموعة من المواد التقنية المتعلقة بتحسين الخدمات الحضرية الخفيضة الكربون والخفيضة الانبعاثات، والكفاءة في استخدام الموارد، والحلول المتعلقة بالتنقل (الكهربائية) والبنى التحتية (بما في ذلك الرصد)	2	2	2	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية إلى 16 من الدول الأعضاء بشأن خفض انبعاثات غازات الدفيئة في المناطق الحضرية من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وتحسين نوعية الهواء والخدمات الحضرية الخفيضة الكربون والخفيضة الانبعاثات، وتحسين الكفاءة في استخدام الموارد وحماية الأصول الإيكولوجية

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: قواعد بيانات عن المواضيع ذات الصلة بالمناخ – أو البيئة – في المناطق الحضرية، ومواد رقمية فنية (أي عمليات محاكاة) عن خفض انبعاثات غازات الدفيئة وتحسين نوعية الهواء؛ وتحسين الكفاءة في استخدام الموارد وحماية الأصول الإيكولوجية، وتكييف المجتمعات المحلية والبنى التحتية بشكل فعال مع تغير المناخ

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: عن خفض انبعاثات غازات الدفيئة وتحسين نوعية الهواء؛ وتحسين الكفاءة في استخدام الموارد وحماية الأصول الإيكولوجية؛ والتكييف الفعال للمجتمعات المحلية والبنى التحتية مع تغير المناخ، بهدف الوصول إلى 6 ملايين من أفراد الجمهور.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: مقالات عن خفض انبعاثات غازات الدفيئة وتحسين نوعية الهواء، وتحسين الكفاءة في استخدام الموارد وحماية الأصول الإيكولوجية، وتكييف المجتمعات المحلية والبنى التحتية بشكل فعال مع تغير المناخ.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: مواقع شبكية ومحتوى لوسائل التواصل الاجتماعي والوسائط المتعددة عن خفض انبعاثات غازات الدفيئة وتحسين نوعية الهواء، وتحسين الكفاءة في استخدام الموارد وحماية الأصول الإيكولوجية، وتكييف المجتمعات المحلية والبنى التحتية بشكل فعال مع تغير المناخ.

(أ) عُدّلت المنجزات المستهدفة المقررة لعام 2022، التي سيتم تمويلها من أموال المؤسسة غير المخصصة الغرض، من خلال تخفيضها مع مراعاة الموارد التي وافق عليها المجلس التنفيذي لعام 2021 والبالغة قيمتها 10,0 ملايين دولار، والحد الأقصى للميزانية البالغ 12,0 مليون دولار لعام 2022، على النحو المبين في الجدول 15-14 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 (A/76/6 (Sect. 15)).

البرنامج الفرعي 4
العمل بفعالية على منع حدوث الأزمات الحضرية والتصدي لها

الهدف

12-104 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز تدابير منع الأزمات الحضرية والتصدي لها. ويتم ذلك من خلال تعزيز الإدماج الاجتماعي والمجتمعات المحلية الشاملة للجميع، وتحسين مستويات المعيشة وإدماج المهاجرين واللاجئين والمشردين داخليا والعائدين، وتعزيز القدرة على الصمود للبيئة المبنية والبنى التحتية.

الاستراتيجية

12-105 من أجل المساهمة في تحقيق هذا الهدف، سيقدم البرنامج الفرعي الدعم إلى الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجيات وإجراءات لزيادة الإدماج الاجتماعي والسلامة في الأماكن العامة من خلال برامج ومشاريع تشغيلية شاملة وجامعة وقائمة على المشاركة داخل البلد تتصدى للأزمات التي تؤثر على جميع أفراد المجتمع المحلي، بمن في ذلك الأفراد الذين يعيشون في ظروف هشة؛ وإدارة الأراضي على نحو ملائم للغرض المنشود من أجل ضمان الحيازة للجميع في المناطق المتضررة من الأزمات. ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا دعم الدول الأعضاء في تنفيذ نُهج للتعافي تكون شاملة وقائمة على الأدلة ومستدامة، مثل "العملية الشعبية" لموئل الأمم المتحدة، وهي عملية مجتمعية للتخطيط والإدارة تعزز الإدماج الاجتماعي والشمول والانتقال إلى التنمية المستدامة، تماشيا مع مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب" ومع الهدف المتمثل في إعادة البناء على نحو أفضل. وسينصب التركيز على العناصر التي تحدث أثرا تحفيزيا عند دمجها في الجهود الأوسع نطاقا التي يبذلها مجتمع الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعزيز الاستقرار واستدامة السلام، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وبناء مدن ومجتمعات قادرة على الصمود، مما سيساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الغاية 11-ب من أهداف التنمية المستدامة. وسيواصل البرنامج الفرعي التركيز على دعم الجهات الفاعلة المحلية بوصفها جهات فاعلة رئيسية لزيادة التماسك الاجتماعي بين المجتمعات المحلية والحد من التمييز وكراهية الأجانب في ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في حالات الأزمات في المناطق الحضرية. وبالإضافة إلى ذلك، سيكمل البرنامج الفرعي الجهود المبذولة في إطار البرنامج الفرعي 2 لزيادة الإيرادات المحلية عن طريق تحسين ضمان الحيازة وكفالة إدارة الإيرادات المحلية المتزايدة بصورة محلية أيضا بطريقة تعزز الإدماج الاجتماعي والمجتمعات المحلية الشاملة. ويساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف 9 و 11 و 16 من أهداف التنمية المستدامة.

12-106 ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا إعطاء الأولوية لتحسين مستويات المعيشة وإدماج المهاجرين واللاجئين والمشردين داخليا والعائدين. وسيوفر البرنامج الفرعي الخبرة في مجال الاستجابة للأزمات في المناطق الحضرية ويدعم وضع استراتيجيات للتنمية الحضرية المتكاملة تلبي احتياجات كل من المجتمعات المضيفة والنازحين، سعيا إلى التغلب على مواطن الضعف المزمنة والحادة على حد سواء. وسيوفر الخبرة أيضا في مجال التخطيط للمخيمات بوصفها توسعات حضرية مستقبلية، خلال الأزمات التي تحظى بالأولوية، وسيدمج استخدام معايير التخطيط الحضري وترتيبات الحيازة السليمة المناسبة لتحويل المخيمات في نهاية المطاف إلى أحياء. وسيزيد تركيز موئل الأمم المتحدة على التغلب على التحديات المتصلة بالأراضي التي تشكل عوامل مثيرة للنزاعات، بسبل منها دعم حقوق السكن والأرض والملكية في السياقين الإنساني والإنمائي، والنهوض بإدارة الأراضي على نحو ملائم للغرض المنشود من أجل ضمان الحيازة للجميع في المناطق المتضررة من الأزمات. وسيتحقق ذلك من خلال مواصلة حشد جهود الأمم المتحدة على النحو المبين في مذكرة الأمين العام الإرشادية بشأن الأراضي والنزاعات. وسيصمم البرنامج الفرعي أيضا التوجيه المعياري والدعم التنفيذي للموئل في سياقات التشرد في المناطق الحضرية، في إطار البرنامج الرئيسي المعنون "مدن شاملة للجميع: تعزيز الآثار الإيجابية للهجرة الحضرية"، بالتنسيق والتعاون الوثيق مع وكالات

الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية، وتعزيز أوجه التآزر بين الركائز المتعلقة بالعمل الإنساني والتنمية والسلام. ويساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف 1 و 5 و 8 و 10 و 11 من أهداف التنمية المستدامة.

12-107 وسيواصل البرنامج الفرعي وضع استراتيجيات محلية تقوم على الأدلة للحد من مخاطر الكوارث وزيادة القدرة على الصمود أمامها، تمشيا مع إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث، وسينفذ استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث وزيادة القدرة على الصمود أمامها. وسيواصل بلورة وتحسين منهجية التوصيف الحضري والأطر والأدوات ونهج التعافي الخاصة بالمناطق الحضرية، مع دعم تنفيذها على المستوى المحلي وحشد شبكات الجهات صاحبة المصلحة في المناطق الحضرية وتكملة العمل الذي يقوده البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد الوطني. ويساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف 9 و 11 و 13 و 16 من أهداف التنمية المستدامة.

12-108 ويخطط البرنامج الفرعي لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 من خلال العمل مع المدن والمستوطنات العشوائية داخل المدن، من خلال الأنشطة المعيارية والتنفيذية على حد سواء، لزيادة قدرتها على مواجهة مجموعة واسعة من التهديدات، منها حالات الطوارئ الصحية، والعمل على إدراج تعافي المناطق الحضرية في الاستراتيجيات الوطنية للتعافي من جائحة كوفيد-19.

12-109 ومن المتوقع أن يفضي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) زيادة نسبة أفراد المجتمعات المحلية المتضررة من الأزمات المشاركين في صنع القرارات المحلية فيما يتعلق بمشاريع إعادة الإعمار وتحسين الإدماج الاجتماعي، وتعزيز حيازة الأراضي، وتحسين فرص الحصول على السكن اللائق والخدمات الأساسية في الأوضاع الهشة؛

(ب) زيادة عدد المدن التي تتاح فيها تدريجيا للاجئين والمهاجرين والمشردين داخليا والعائدين والمجتمعات المضيفة إمكانية الحصول على الحيازة المضمونة، والخدمات الأساسية والاجتماعية المستدامة، والسكن اللائق، والسلامة، والأمن؛

(ج) الحد من المخاطر المتعددة الأبعاد وزيادة الحماية للفئات التي تعيش في أوضاع هشة في المدن.

12-110 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن تعزيز نظم التحليل واتخاذ القرارات بشأن البنى التحتية القادرة على الصمود على مستوى المدن، ولا سيما في حالات الأزمات.

الأداء البرنامجي في عام 2020

12-111 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز التصدي لجائحة كوفيد-19 في المناطق الحضرية

12-112 شكلت جائحة كوفيد-19 تهديدا وجوديا عالميا، تبيّن أنه الأكثر تعقيدا في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان. فالكثافة في حدّ ذاتها ليست المشكلة أو السبب الذي يكمن وراء هذا التهديد؛ بل التهديد ناجم عن مجموعة واسعة من حالات الحرمان الاجتماعي الاقتصادي التاريخية والحالية والافتقار الأساسي إلى إمكانية الوصول المناسبة إلى الخدمات الحضرية. وكانت استجابة البرنامج الفرعي متسقة مع الركائز الثلاث لاستجابة منظومة الأمم المتحدة في مجال الصحة وساهمت فيها. فبالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية، واستنادا إلى الخبرة المكتسبة من أزمة فيروس إيبولا في غرب أفريقيا، ساهم البرنامج الفرعي بخبرته في مجال تحليل البيانات والتحليل الحضري والتوجيهات الصحية في المناطق الحضرية. وفيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية العالمية، شارك البرنامج الفرعي مشاركة نشطة في آليات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، حيث بذل جهدا

خاصا لتسليط مزيد من الضوء على التهديدات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في المناطق الحضرية وأولويات التصدي لها. وشارك البرنامج الفرعي أيضا في الخطة المشتركة بين الوكالات للاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19، وقدّم مساهمات على الصعيد القطري في صياغة الخطاب العالمي المتعلق بأثر الجائحة على المناطق الحضرية. وساهم البرنامج الفرعي أيضا بنشاط في إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لجائحة كوفيد-19 من خلال المشاركة في قيادة الركيزة 5 (التماسك الاجتماعي وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود). وبالإضافة إلى ذلك، أدى موئل الأمم المتحدة دورا قياديا في المساهمة في الموجز السياساتي للأمين العام للأمم المتحدة بشأن جائحة كوفيد-19 في العالم الحضري بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واللجان الإقليمية.

12-113 ووضع البرنامج الفرعي أيضا إطارا للسياسات والبرامج من أجل تحديد النطاق المواضيعي لسبل التصدي لجائحة كوفيد-19. وقد استخدم المقر والمكاتب الإقليمية هذا الإطار لضمان المواءمة الاستراتيجية والتكامل بين برامج ومشاريع التصدي للجائحة في المناطق الحضرية. ومن الاستجابة السريعة إلى التعافي الطويل الأمد، وفّر البرنامج الفرعي الدعم للاستجابة الشاملة في 37 بلدا وأكثر من 250 مدينة، استفاد منها 6,8 ملايين شخص. ويشكل العمل المهم الذي يؤديه البرنامج الفرعي في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية عنصرا حيويا من عناصر التصدي لجائحة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، أعد البرنامج الفرعي خطة استجابة لدعم 64 بلدا من خلال أكثر من 100 مشروع وجمع أو أعاد برمجة 25 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، لفائدة المستوطنات العشوائية بصورة رئيسية. فعلى سبيل المثال، يسّر البرنامج الفرعي في صوماليلاند حصول المجتمعات المحلية الضعيفة على المياه لمنع انتشار الجائحة، حيث وفر المياه النظيفة للمشردين داخليا في مستوطنتين على مشارف هرجيسا. وفيما يتعلق ببرنامج السياسة الحضرية الوطنية لميانمار، وضع البرنامج الفرعي مشروعا للاستجابة لحالات الطوارئ من أجل التصدي للجائحة في مشروع مستوطنات عشوائية في يانغون؛ وفي الفلبين، افتتح البرنامج الفرعي سوقين تابعين له والعديد من المتاجر المتنقلة في محيط مدينة ماراوي لتحسين فرص الحصول على الغذاء، وإشراك المجتمعات المحلية في الأعمال التجارية الصغيرة، وإطلاع المجتمعات المحلية على استراتيجيات التعافي.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

12-114 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح ذلك من إعداد وتكييف مشاريع وبرامج للتصدي لجائحة كوفيد-19 في البيئات الحضرية والمستوطنات العشوائية في 262 مدينة مستفيدة ضمن 37 بلدا. وقد وصل إلى 6,8 مليون فرد مستفيد من خلال 71 مشروعا شاركت فيها أكثر من 250 جهة شريكة (انظر الجدول 12-8).

الجدول 12-8
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	71 مشروعا مع التركيز على التخفيف من تأثير جائحة كوفيد-19 في 262 مدينة مستفيدة ضمن 37 بلدا، تصل إلى 6,8 ملايين فرد مستفيد

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

12-115 بسبب التأثير الناجم عن جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، غيّر البرنامج الفرعي النهج الذي يتبعه في أنشطة بناء القدرات والتدريب للمجتمعات المحلية، وتعاونه مع السلطات الوطنية والمحلية، حيث انتقل من عقد اجتماعات بالحضور الشخصي إلى عقد اجتماعات افتراضية أو مختلطة. وتسببت القيود المفروضة على السفر في العالم فعليا في توقف جميع البعثات المقررة لتنمية القدرات، والرحلات الميدانية، وبعثات تقصي الحقائق، وكذلك إيفاد الموظفين إلى مراكز العمل.

12-116 ولكن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وهي المساهمة بخبرته في المناطق الحضرية في سياق إعداد الخطة العالمية للاستجابة الإنسانية، وإطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19، والموجز السياساتي للأمين العام المعنون بشأن جائحة كوفيد-19 في العالم الحضري. وعلاوة على ذلك، وضع موئل الأمم المتحدة إطار السياسات والبرامج المتصلة بجائحة كوفيد-19 الذي يحدد خطط عمل عالمية وإقليمية وقطرية، مع التركيز على دعم الحكومات المحلية، والتوصيف الحضري وتحديد مجالات البيانات، وتحسين مرافق المياه والصرف الصحي في المستوطنات العشوائية، والتوعية بالتهديد الناجم عن جائحة كوفيد-19. واستُخدمت مخصصات الطوارئ الداخلية للموئل التي بلغت 1,3 مليون دولار لدعم مشاريع لفائدة 5 ملايين شخص في 145 مدينة في 13 بلدا، من بينها البرازيل، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وغانا، والفلبين، وكينيا، ولبنان، والمكسيك، وموزامبيق، وميانمار. وفي الموصل بالعراق، وضع الموئل، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، مبادئ توجيهية لإدارة المخاطر الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في مواقع البناء من أجل تيسير وضع سياسات العودة إلى العمل في مشاريع إعادة الإعمار. وتم توزيع المبادئ التوجيهية على المتعاقدين والشركاء، وأدى استئناف أنشطة الموئل في الموصل إلى توفير المأوى وفرص كسب العيش للفئات المحرومة. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق النتائج لعام 2020، كما يتّضح من النتيجة المستجدة لعام 2020 الواردة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

12-117 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين هما تحديثان للنتائج المعروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة وبالتالي تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: إعادة التأهيل واسترداد المأوى للأسر الضعيفة في الموصل بالعراق[94]

الأداء البرنامجي في عام 2020

12-118 عالج البرنامج الفرعي الأزمة الحضرية في العراق من خلال تكثيف جهوده الرامية إلى إعادة تأهيل المساكن في ثلاث محافظات محررة، وخاصة في مدينة الموصل. وساهمت الأنشطة المتصلة بتوفير المأوى في العودة المستدامة لنحو 500 2 من سكان الموصل النازحين والمتضررين من النزاع مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وشرع البرنامج الفرعي أيضا في العملية التشاركية لإعادة تصميم وإعادة تأهيل حديقة اليرموك، وهي أكبر مساحة عامة مفتوحة في غرب الموصل، باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من برامجها الجارية للتعافي الحضري على أساس المناطق. وعلاوة على ذلك، يروج البرنامج الفرعي لنهج "إعادة البناء على نحو أفضل" الذي يشمل اعتماد تكنولوجيات أكثر مراعاة للبيئة، بما في ذلك الطاقة المتجددة، والتصميم السلبي، وإعادة تدوير المخلفات، واستخدام المواد التي يتم اقتناؤها وإنتاجها في العراق.

(94) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 15)).

12-119 وأسهم العمل المذكور أعلاه في إعادة تأهيل 356 منزلا دمرتها الحرب في الأحياء المستهدفة، وهي الشفاء والسكك والمطاحن والمغرب، بالتوازي مع تحديث البنى التحتية للمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في حي الشفاء، وإنشاء مرافق رياضية وخضرنة حديقة اليرموك، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وتشكّل الملاعب الرياضية المتعددة الأغراض التي بنيت حديثا أداة مهمة لتعزيز الروابط والشبكات الاجتماعية، والتغلب على انعدام الثقة، وتجاوز الانقسامات السياسية والاختلافات العرقية والدينية، ولا سيما في صفوف الشباب المحرومين الذين نشأوا في بيئة من التعصب والنزاع.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

12-120 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، تماشيا مع ولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيتولى البرنامج الفرعي قيادة جهود صياغة خطة تشاركية من أجل تعافي مدينة الموصل القديمة، في إطار شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المحدّث المبيّن أدناه (انظر الجدول 12-9).

الجدول 12-9

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
الافتقار إلى آلية تنسيق مملوكة وطنيا وإلى استجابة إنسانية كبيرة لإعادة إعمار الموصل من أجل توجيه أعمال الإنعاش وإعادة التأهيل للعائدين المستفيدين من المنازل التي أعيد تأهيلها، وعددها 600 منزل	إنشاء آلية تنسيق مملوكة وطنيا لإعادة إعمار الموصل من أجل توجيه أعمال الإنعاش وإعادة التأهيل؛ والاضطلاع في الوقت نفسه بإصلاح المنازل المتضررة وتشييد منازل جديدة	عودة 356 أسرة إلى المنازل المتضررة من الحرب والمعاد تأهيلها في أحياء الشفاء والسكك والمطاحن والمغرب، بعد عملية إعادة التأهيل إنشاء مرافق رياضية ومساحات خضراء للأحياء المحلية في حديقة اليرموك	تحسين فرص حصول العائدين وأفراد المجتمع المحلي الذين يعيشون في أوضاع هشة على السكن اللائق والخدمات الأساسية؛ والتصدي للتحديات المتعلقة بالتنمية الطويلة الأجل وبناء السلام من خلال تدابير من قبيل حماية الحقوق في السكن والأرض والملكية وتيسير الوساطة لحل المنازعات فيما بين أفراد المجتمع المحلي	إحراز تقدم في إعادة تأهيل مدينة الموصل القديمة بعد إطلاق خطة الإنعاش التشاركية بالشراكة مع اليونسكو

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: مدن شاملة للجميع: تعزيز الآثار الإيجابية للهجرة الحضرية[95]

الأداء البرنامجي في عام 2020

12-121 يزداد عدد المهاجرين والمشردين (بمن فيهم المشردون داخليا) الذين يقيمون في المناطق الحضرية ويتجهون إليها. ويتسبب التدفق السريع لعدد إضافي من السكان إلى المدن بسبب أخطار طبيعية أو من صنع البشر، في الضغط على النظم الحضرية، كما يؤثر على تقديم الخدمات، وتوافر السكن اللائق والبنى التحتية وفرص كسب العيش. وقد عمل البرنامج الفرعي في مناطق متعددة لدعم الدول الأعضاء التي تواجه تحديات كبرى متعلقة بالهجرة والتشرد. ففي عام 2020، شمل ذلك وضع ملامح مكانية حضرية في أمريكا اللاتينية، والدول العربية/منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفريقيا، وآسيا؛ وحلقات عمل لبناء القدرات المحلية على استخدام عمليات التخطيط التشاركي لزيادة التماسك الاجتماعي؛ وصياغة التوصيات والوثائق الإرشادية؛ وتوفير الخدمات الاستشارية التقنية للنهوض بنهج الإدارة القائمة على المناطق والشاملة لعدة قطاعات والمتعددة أصحاب المصلحة والمتعددة المستويات من أجل إدماج المهاجرين في المدن. وأسهم البرنامج الفرعي في تعزيز أوجه التآزر بين الركائز المتعلقة بالعمل الإنساني والتنمية والسلام، حيث إن الهدف الذي يتوخاه البرنامج الفرعي هو تحسين حياة اللاجئين والمهاجرين والمشردين داخليا في المناطق الحضرية، وفي الوقت نفسه دعم المجتمعات المضيفة من خلال تعزيز النهج القائمة على المناطق والحكومة بأكملها والمجتمع بأسره. وبالإضافة إلى ذلك، تراوح عمل البرنامج الفرعي في سياقات الأزمات الحضرية بين جمع البيانات المكانية والتشاركية (التوصيف الحضري) من أجل اتخاذ القرارات بناء على الأدلة، وتقديم توصيات بشأن السياسات، وبناء القدرات، وتنفيذ المشاريع التجريبية. واستنادا إلى الخبرات المكتسبة من بلدان مثل الصومال والعراق ولبنان، وضعت أفرقة في بلدان مختلفة خططا رئيسية ومشاريع تجديد، بما في ذلك التوسعات المخطط لها في المدن وتحسين الأحياء التي تعاني من نقص الخدمات والتي يسكنها فقراء الحضر وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة.

12-122 وأسهم العمل المذكور أعلاه في دعم 96 مدينة في تطبيق منهجيات التخطيط التشاركي من خلال الجمع التشاركي للبيانات والمشاورات مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة وفي تعزيز التماسك الاجتماعي المتزايد بين المهاجرين والمشردين والمجتمعات المضيفة، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. واستندت التدخلات الرامية إلى تحسين مستوى معيشة جميع الناس في المدن والمجتمعات المحلية، على سبيل المثال من خلال زيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية والاجتماعية والحضرية، وضمان حيازة الأراضي، والإسكان، إلى عمليات تشاركية وبيانات حضرية يمكن التحقق منها.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

12-123 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، تماشيا مع ولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي العمل على دعم الحكومات على جميع المستويات من أجل النهوض بحقوق الإنسان في إدماج المهاجرين والمشردين في المدن. وسيعمل البرنامج الفرعي على تركيز أنشطته على وضع مشاريع متكاملة وشاملة (تشمل البحوث، وجمع البيانات المكانية وتحليلها، وإجراء استعراضات وتقديم توصيات بشأن بيئات السياسات، والتدريب، والخدمات التوجيهية والاستشارية، والدعوة على الصعيد العالمي) تساعد على تحسين ظروف عيش الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المحدّث المبيّن أدناه (انظر الشكل العاشر من الباب 12).

(95) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الشكل العاشر من الباب 12

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للمدن التي تطبق منهجيات التخطيط التشاركي (العدد التراكمي)

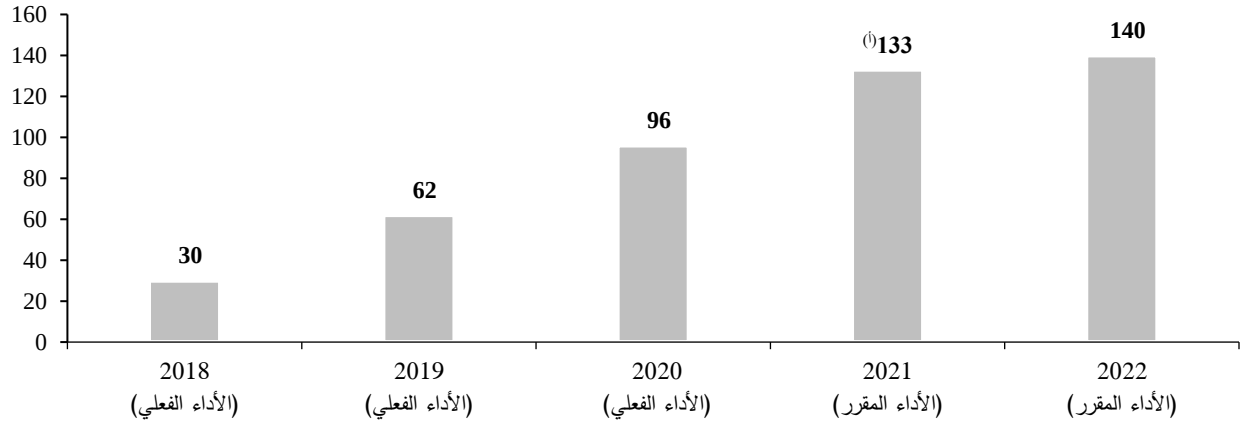

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: نهج جديد لتعزيز قدرة المدن على الصمود

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

12-124 نظرا إلى أن أكثر من 50 في المائة من سكان العالم يعيشون في المناطق الحضرية، ومن المتوقع أن تبلغ نسبتهم 70 في المائة بحلول عام 2050، فإن التحديات في المدن تزداد يوميا. وتشمل هذه التحديات الضغوط الداخلية، مثل القدرة المحدودة لمقدمي الخدمات على توفير الخدمات الأساسية كالمياه لسكان المدن، فضلا عن الصدمات الخارجية كالكوارث الطبيعية التي يمكن أن تعطل وظائف المدن. ويعمل البرنامج العالمي لقدرة المدن على الصمود التابع للبرنامج الفرعي من خلال نهج متعدد المخاطر ومتعدد الجهات صاحبة المصلحة ومتعدد القطاعات لبناء مدن قادرة على الصمود مع مراعاة تعقيدات النظم الحضرية. ومن الأمثلة الحديثة على نجاح هذا النهج، كانت مواجهة المدن لجائحة كوفيد-19 التي قدم البرنامج الفرعي الدعم المتعلق بها إلى رؤساء البلديات من أجل اتخاذ القرارات بناء على الأدلة عن طريق جمع البيانات المتعلقة بالمدن والتحليل والتشخيص، وقيام موظفي البلديات بوضع توصيات قابلة للتنفيذ من الناحية الفنية باستخدام نهج وأدوات ومؤشرات البرنامج العالمي لقدرة المدن على الصمود. وكُيِّفَت منهجية البرنامج العالمي لقدرة المدن على الصمود في مجموعة واسعة من بيئات المدن المختلفة اختلافا تاما من أجل ضمان أنها قابلة للتكيف مع وقائع سياقية وثقافية مختلفة، حيث قد تختلف الموارد والقدرات اختلافا كبيرا.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

12-125 تَمثَّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أنه بصرف النظر عن سياق وتنوع التحديات في أي مدينة من المدن، هناك تشابه بين النظم الحضرية الرئيسية والعناصر والبنى التحتية الأساسية اللازمة. ولذلك، تكتسي الحاجة إلى إطار مفاهيمي مرن، مثل البرنامج العالمي لقدرة المدن على الصمود الذي يحدد التحديات والصدمات والضغوط ويشمل الجهات الفاعلة ذات الصلة على نطاق المشهد الحضري، أهمية بالغة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيقدم البرنامج الفرعي الدعم إلى المدن في أتمتة بيانات النظم الحضرية وفي الوقت نفسه وضع تلك البيانات في سياقها الصحيح لمراعات مختلف الجهات صاحبة المصلحة والتحديات أو الصدمات المحددة. وسيستجيب البرنامج الفرعي أيضا للطلبات المتزايدة من المدن لبناء قدرتها على الصمود في وجه الصدمات المحتملة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

126-12 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق هذا الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من تزايد عدد المدن التي تعتمد منهجية البرنامج العالمي المتعلق بقدرة المدن على الصمود وتستثمر فيها. وستنضم مدينتان إلى عدد المدن التي تطبّق المنهجية خلال الفترة البرنامجية، وسيقوم البرنامج الفرعي بالتوازي بتطوير أدوات تسمح بزيادة القدرة على التوسع ودعم وضع السياسات والمبادئ التوجيهية للسلطات الوطنية والمحلية (انظر الشكل الحادي عشر من الباب 12).

الشكل الحادي عشر من الباب 12

مقياس الأداء: العدد الإجمال للمدن التي تنفذ البرنامج العالمي لقدرة المدن على الصمود (العدد التراكمي)

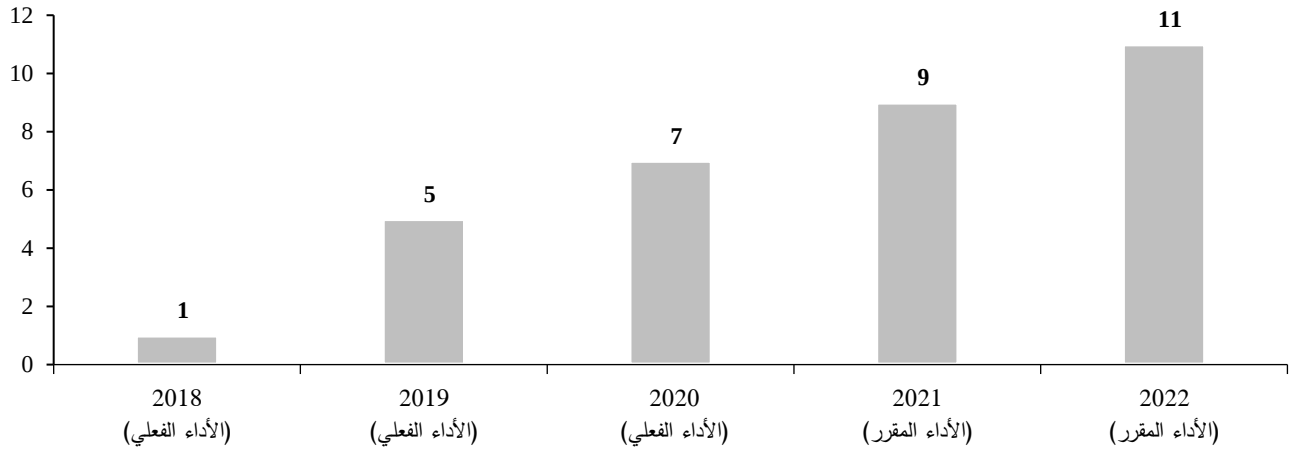

الولايات التشريعية

127-12 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

292/64 حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي

291/67 الصرف الصحي للجميع

280/69 تعزيز الإغاثة في حالة الطوارئ والتأهيل وإعادة الإعمار في إطار التصدي للآثار المدمرة التي أحدثها الزلزال في نيبال

283/69 إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

139/73 و 118/74 تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

150/73 تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا

230/73 اتخاذ إجراءات عالمية فعالة لمعالجة آثار ظاهرة النينيو

115/74 التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية

160/74 توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخليا

قرارات مجلس الإدارة

17/20 التقييم وإعادة الإعمار في أعقاب النزاعات والكوارث الطبيعية والاصطناعية

18/23 الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والتأهب لها والوقاية منها والتخفيف من حدتها كمساهمة في التنمية الحضرية المستدامة

2/26 تعزيز دور موئل الأمم المتحدة في الاستجابة للأزمات الحضرية

المنجزات المستهدفة

128-12 يعرض الجدول 12-10 جميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي يُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 12-10

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*[أ]
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**28**	**23**	**31**	**19**
1 - مشاريع بشأن تعزيز الإدماج الاجتماعي وتحقيق تماسك المجتمعات المحلية	10	8	10	8
2 - مشاريع بشأن تحسين مستويات المعيشة وإدماج المهاجرين واللاجئين والنازحين داخليا	10	8	11	5
3 - مشاريع بشأن تعزيز قدرة البيئة المبنية والبنية التحتية على الصمود	8	7	10	6
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**42**	**27**	**45**	**31**
4 - حلقات دراسية وحلقات عمل ومناسبات تدريبية عن تعزيز الإدماج الاجتماعي وتحقيق تماسك المجتمعات المحلية	16	10	18	12
5 - حلقات دراسية وحلقات عمل ومناسبات تدريبية عن تحسين مستويات المعيشة وإدماج المهاجرين واللاجئين والنازحين داخليا	13	9	13	8
6 - حلقات دراسية وحلقات عمل ومناسبات تدريبية عن تعزيز قدرة البيئة المبنية والبنية التحتية على الصمود	13	8	14	11
المنشورات (عدد المنشورات)	**2**	**1**	**2**	**2**
7 - منشور عن تحسين مستويات المعيشة وإدماج المهاجرين واللاجئين والنازحين داخليا	1	1	1	1
8 - منشور عن تعزيز قدرة البيئة المبنية والبنية التحتية على الصمود	1	–	1	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**9**	**6**	**9**	**6**
9 - مواد تقنية عن تعزيز الإدماج الاجتماعي وتحقيق تماسك المجتمعات المحلية	3	2	3	2
10 - مواد تقنية عن تحسين مستويات المعيشة وإدماج المهاجرين واللاجئين والنازحين داخليا	3	2	3	2
11 - مواد تقنية عن تعزيز قدرة البيئة المبنية والبنية التحتية على الصمود	3	2	3	2

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية إلى 15 دولة عضوا بشأن التخفيف من حدة الأزمات الحضرية والاستجابة لها، وبشأن تعزيز قدرة المدن على الصمود في مواجهة التهديدات المتعددة الأخطار، بما في ذلك الأزمات المتصلة بالهجرة والتشرد.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: كتيبات وحملات ومناسبات بشأن الإدماج في المدن، والتماسك الاجتماعي، وبناء القدرة على الصمود، وسبل حصول الجميع على المساكن الملائمة والحيازة المضمونة للأراضي والخدمات الحضرية الأساسية والفرص الاقتصادية في سياقات الأزمات الحضرية.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: توفير محتوى لحسابات وسائل التواصل الاجتماعي وتعهدها (تويتر، فيسبوك، إنستغرام، تريلو، لينكد إن، يوتيوب أو ما شابه ذلك)، والمدونات والمواقع الشبكية التي ستنشر رسائل البرنامج الفرعي وتدعم التواصل بشأن الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين واللاجئين والمشردين داخليا والعائدين في سياقات الأزمات الحضرية؛ وسيتم تبادل الرسائل والمحتوى المتعدد الوسائط من خلال ستة جهات شريكة، من بينها رابطة "مدن بلا أحياء فقيرة"، ومركز التكامل المتوسطي، والشبكات العالمية لتنفيذ الاتفاق العالمي للاجئين، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وشراكة للمعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية.

(أ) عُدّلت المنجزات المستهدفة المقررة لعام 2022، التي سيتم تمويلها من أموال المؤسسة غير المخصصة الغرض، من خلال تخفيضها مع مراعاة الموارد التي وافق عليها المجلس التنفيذي لعام 2021 والبالغة قيمتها 10 ملايين دولار، والحد الأقصى للميزانية البالغ 12 مليون دولار لعام 2022، على النحو المبين في الجدول 15-14 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 ((A/76/6 (Sect. 15)).

البرنامج 13

المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

13-1 يتولى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) المسؤولية عن دعم الدول الأعضاء في جعل العالم في مأمن من المخدرات والجريمة والإرهاب بهدف تعزيز الأمن والعدالة للجميع. ويستمد المكتب ولايته من الأولويات المحددة في اتفاقيات الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك القرارات 179/45 و 152/46 و 185/46 جيم. وتمتد المجالات المواضيعية التي يُعنى بها المكتب على نطاق واسع، من مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية إلى تعزيز الجهود المبذولة للوقاية من تعاطي المخدرات وعلاجه وتوفير الرعاية للاضطرابات الناشئة عن تعاطيها؛ ومن تعزيز التنمية البديلة إلى منع الفساد ومكافحته؛ ومن منع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية إلى منع الإرهاب. ويستند عمل المكتب إلى مجموعة من الصكوك الدولية التي يقوم المكتب بدور الوصي عليها والداعي إلى التقيد بها. ومن ذلك الاتفاقيات الثلاث المتعلقة بالمراقبة الدولية للمخدرات، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التسعة عشر لمكافحة الإرهاب، ومعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وفي عام 2021، ظلت الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والإرهاب من التهديدات الرئيسية المحدقة بالأمن والتنمية والحكم الرشيد في جميع أنحاء العالم. وأما حوادث الفساد والجريمة السيبرانية واستخدام التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، لأغراض إجرامية، والجريمة المضرة بالبيئة، ولا سيما النهب غير المنظم وغير القانوني للموارد غير المتجددة والاتجار بأنواع النباتات والحيوانات المهددة بالانقراض، فتظهر حيثما كانت هياكل الدولة ضعيفة، وتقوض سيادة القانون. ولا تزال زراعة المخدرات وصنعها واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، والمؤثرات العقلية، وتسريب سلائفها، خطراً يهدد صحة ملايين الأشخاص وكرامتهم وآمالهم. فهي توقع خسائر في الأرواح البشرية، وتؤدي إلى تآكل التماسك الاجتماعي وهدر رأس المال الاجتماعي. وسيستمر المكتب أيضا في تقديم دعمه الممول أساسا من موارد خارجة عن الميزانية، والهادف إلى التصدي لهذه التحديات، وتيسير التعاون المتعدد الأطراف، وتطوير قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات متسقة لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تنفيذ البرنامج العادي للتعاون التقني والمشاريع الممولة من حساب التنمية.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

13-2 يعمل المكتب، بوصفه كيانا تابعا للأمم المتحدة تغطي ولاياته الركائز الثلاث للأمم المتحدة المتمثلة في السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، على مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى مكافحة الجريمة بجميع أبعادها، بما في ذلك الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وفي التصدي لمشكلة المخدرات العالمية، ومكافحة الفساد، ومنع الإرهاب الدولي.

13-3 ويقوم المكتب بذلك من خلال ثلاثة مسارات عمل واسعة ومترابطة ومتعاضدة:

(أ) العمل المعياري، بما في ذلك الدعوة في مجال السياسات وتقديم المساعدة التشريعية لتشجيع التصديق على المعاهدات الدولية ذات الصلة وتنفيذها، وتوفير خدمات الأمانة والخدمات الفنية للهيئات التعاهدية والإدارية وغيرها من الهيئات الخاضعة لقيادة الدول الأعضاء، وهو ما يساعد على تحديد مجالات التركيز والتحديات وتدابير التصدي والالتزامات في مجالات الولايات ذات الصلة المتعلقة بالمخدرات والجريمة ومكافحة الإرهاب؛

(ب) أعمال دعم البحوث والسياسات الرامية إلى توسيع نطاق قاعدة الأدلة، والتفاعل مع عمليات وضع السياسات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، عن طريق زيادة المعرفة بالمسائل المتعلقة بالمخدِّرات والجريمة وتعزيز فهمها؛

(ج) التعاون التقني من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على مكافحة المخدِّرات غير المشروعة والجريمة والإرهاب على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي من خلال شبكة المكتب الميدانية الواسعة ومقرّه.

13-4 وقد سلط الضوءَ على أهمية المجالات المشمولة في ولايات المكتب كل من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والإعلان الوزاري المعتمد عام 2019 بشأن تعزيز إجراءاتنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدِّي لمشكلة المخدِّرات العالمية ومواجهتها، والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، التي عقدت في عام 2016. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات منبرا لتبادل الخبرات والتجارب في مجالات منع الجريمة والعدالة الجنائية ومكافحة المخدرات. وقد وفرت الولايات المنبثقة عن ذلك قوة دافعة للمكتب لإدماج برامجه في مبادرات أوسع على نطاق منظومة الأمم المتحدة، مما سيسهم بدوره في زيادة تعزيز المسؤولية الوطنية والاستدامة.

13-5 وسيستغل المكتب دوره بوصفه وسيطاً محايداً لنقل المعارف لتحديد طرق مبتكرة وفعالة لمنع الجريمة من إعاقة تحقيق الرفاه المستدام. وسيكون لإجراء البحوث والتحليلات دور أساسي في تحديد تدابير التصدي لتحديات المخدِّرات والجريمة وفهمها وتشكيلها على نحو أفضل. وسيقوم المكتب بذلك عن طريق الإسهام في التحليلات القطرية المشتركة التي ستساعد على تحديد معالم أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، وتنفيذها تحت قيادة المنسقين المقيمين المخوّلين. وستوفر التحليلات التي يعدّها المكتب أيضا قاعدة الأدلة اللازمة لوضع برامجه المتجذرة في الولايات الصادرة عن هيئاته الإدارية، ولآليات استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

13-6 وسيزداد تركيز المكتب لينصب بشكل محدد على معالجة الصلات الوثيقة القائمة بين تعاطي المخدِّرات والاتِّجار بالمخدِّرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد والإرهاب، ضمن الإطار الأوسع للعمل المتعلق بزيادة رفاه الناس. وسيسهم تقديم الدعم الميداني وتعزيز قدرات المكتب في المجالات المواضيعية الرئيسية في معالجة أوجه الترابط بين ولايات المكتب وخطة عام 2030. وبالإضافة إلى ذلك، سيساعد تحسين الأدوار الأساسية الشاملة لعدة قطاعات على كفالة إدراج نظريات راسخة للتغيير والإدارة الفعالة القائمة على النتائج في التخطيط والرصد والإبلاغ.

13-7 وبالنسبة لعام 2022، تعكس المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للمكتب التحديات المعروفة والمتوقعة المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي تواجهها الدول الأعضاء. وتشمل هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة إنتاج المعارف والتوجيهات التنفيذية والأدوات اللازمة لدعم الدول الأعضاء في التخفيف من حدة التحديات المتصلة بالمخدرات والجريمة والفساد التي يمكن أن تبطئ عملية التعافي من كوفيد-19؛ وتنظيم اجتماعات بشأن أثر كوفيد-19 على المسائل المتصلة بالمخدرات والجريمة في إطار الهيئات الحكومية الدولية التابعة للمكتب؛ وتعزيز قدرة نظم العدالة الجنائية في مجال التأهب للأزمة والتصدي لها والتعافي منها. وعند الاقتضاء، سيدعم المكتب أيضا تنفيذ خطط التصدي لجائحة كوفيد-19 على الصعيد الاجتماعي – الاقتصادي، وخطة الاستجابة الإنسانية العالمية للتصدي لجائحة كوفيد-19، والخطة الاستراتيجية للتأهب والاستجابة لجائحة كوفيد-19، بالتنسيق الوثيق مع منظمة الصحة العالمية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب التنسيق الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية. وترد أمثلة محددة عن هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة في إطار البرامج الفرعية 5 و 6 و 8 و 9. ومن المتوقع أن يسهم الدعم المقدم إلى الدول

الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 في النتائج المقررة لعام 2022، على النحو المبين في إطار البرنامج الفرعي 6 والعنصر 2 من البرنامج الفرعي 9.

13-8 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، يعمل المكتب حاليا مع الدول الأعضاء وشقيقاته من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين لمساعدة الدول الأعضاء على تحسين فهمها لطبيعة التحديات التي تواجهها وتصميم برامج وسياسات متماسكة لإحراز تقدم نحو تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيواصل المكتب العمل بنشاط لدعم الدول الأعضاء بشأن المسائل ذات الصلة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، نفذ المكتب برامج مع مجموعة من المنظمات الدولية بهدف تعزيز النهج المشتركة، ومن تلك المنظمات الاتحاد الأفريقي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الكاريبية، ورابطة الدول المستقلة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومجلس أوروبا، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

13-9 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، أقام المكتب مشاريع مشتركة ومجموعات تنسيق مختلفة تشارك فيها كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية مستقلة. ويشمل ذلك المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة))؛ والوقاية من المخدرات وعلاج المدمنين وإعادة تأهيلهم (منظمة الصحة العالمية)؛ وإنفاذ القانون (المنظمة الدولية للشرطة الجنائية)؛ وإدارة الحدود (منظمة الجمارك العالمية)؛ والفساد (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين (المنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وفريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص)؛ ومنع الإرهاب (مكتب مكافحة الإرهاب التابع للأمانة العامة، والكيانات المتعاونة في إطار اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب)؛ وإمكانية لجوء الأطفال إلى القضاء (منظمة الأمم المتحدة للطفولة)؛ وإدارة السلامة الحضرية (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)؛ وضمان الاتساق في جمع الإحصاءات المتعلقة بولاياته (شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة). ويظل المكتب من الأطراف النشيطة المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويتولى القيادة الفنية في مجال تقديم خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه وتوفير الرعاية المتصلة به لمتعاطي المخدرات وفي السجون. ويقوم المكتب وشركاؤه، بالإضافة إلى العمل سوية، بإطلاع الجمهور الخارجي، من خلال أنشطة الدعوة والمنشورات والاتصالات الرقمية، على الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للنهوض بقدرة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

13-10 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) استمرار توافر الموارد الخارجة عن الميزانية، بما في ذلك المزيد من التمويل للأدوار الرئيسية من خلال الموارد الأساسية كجزء من اتفاق التمويل، على نحو يمكّن المكتب من دعم الدول الأعضاء في مكافحة شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تتغير باستمرار من حيث طبيعتها ونطاقها، والتصدي لصلاتها بالفساد وضعف هياكل الدولة؛

(ب) اعتراف الدول الأعضاء في سياساتها وبرامجها وميزانياتها بضرورة التصدي للتحديات المتعلقة بالأمن والعدالة وسيادة القانون في إطار جهود متكاملة تُبذل بمبادرة وطنية لتنفيذ خطة عام 2030؛

(ج) قيام المؤسسات المالية الدولية، ومنظومة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف بإبراز أهمية تعزيز الإدارة المالية ومنع تسرب الأموال العامة من أجل التصدي على نحو مستدام للمسائل التي تندرج ضمن ولاية المكتب وتنفيذ خطة عام 2030 بطريقة شاملة؛

(د) تبادُل الدول الأعضاء البيانات الآنية وغيرها من البيانات التشغيلية مع نظرائها عبر الحدود لاتخاذ تدابير فعالة تستند إلى معلومات استخبارية من أجل تفكيك شبكات الجريمة المنظمة.

13-11 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه إذا استمر تأثير الجائحة على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فسوف يجري تعديلها خلال عام 2022 في نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

13-12 وفيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة، وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، وضع المكتب خطة عمل تغطي عامي 2021 و 2022 بهدف إدماج منظور الإعاقة في ما ينفذه من سياسات وتخطيط وبرامج وعمليات، وبدأ العمل بتلك الخطة. وتعكس خطة العمل الاستراتيجيةَ المذكورة، وتتضمن 15 مؤشرا في أربعة مجالات أساسية هي: القيادة والتخطيط الاستراتيجي والإدارة؛ وشمول الجميع؛ والبرمجة؛ وثقافة المنظمة.

13-13 ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء، سعيا إلى التنفيذ المتسق والمنسق للالتزامات العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسيقوم بذلك من خلال استراتيجية وخطة عمل مكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2022-2025) التي ستظل توفر إطارا للاتساق وتوجه الدعم الذي يقدمه المكتب للدول الأعضاء من أجل تحقيق خطة عام 2030، وعلى وجه التحديد الهدف 5، بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وسينجَز في عام 2021 تقييم على مستوى المكتب بأسره لتنفيذ استراتيجية وخطة عمل مكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2018-2021). وستوجه أدلة ونتائج التقييم المرحلة الثانية من تنفيذ التزامات المساواة بين الجنسين، المقرر لها أن تبدأ في عام 2022. ويوجد فريق مخصص للشؤون الجنسانية في مكتب المديرة العامة/المديرة التنفيذية يتولى التنسيق في تنفيذ الاستراتيجية المجددة، وتدعمه شبكة على نطاق المنظمة من جهات التنسيق المعنية بالاستراتيجية الجنسانية.

13-14 ومن خلال زيادة التركيز على النتائج المتصلة بالمسائل الجنسانية، عزز المكتب إدماج الجوانب الجنسانية في مجالات عمله المقررة. وسينظر المكتب في التبعات المتصلة بالمسائل الجنسانية المترتبة على حالات الطوارئ، مثل جائحة كوفيد-19 المتفشية. وسينفذ المكتب تدابير تلبي الاحتياجات المتباينة للنساء والرجال والفتيان والفتيات، ولا سيما أولئك الذين يعانون أيضا من جوانب من الرمان على أساس العمر والعرق ومستوى الدخل والموقع الجغرافي والوضع من حيث الهجرة والإعاقة والحالة الصحية وغيرها من الخصائص، كما سيدعو إلى اتخاذ مثل هذه التدابير.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

13-15 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للمكتب. وشمل هذا التأثير تأجيل اجتماعات وأحداث مختلفة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي أجل من نيسان/أبريل 2020 إلى آذار/مارس 2021، وتحولاً في النهج المتبع من الاجتماعات والحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية التي تجرى بالحضور الشخصي إلى تلك التي تجرى بالمشاركة الافتراضية أو بالمشاركة الشخصية والافتراضية. وترد أمثلة محددة عن هذا التأثير في إطار جميع البرامج الفرعية. وكان للتغييرات في المنجزات المستهدفة

والأنشـــطة المقررة تأثير أيضـــا على النتائج المتوقعة لعام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار البرامج الفرعية 1 و 5 و 6 و 7 و 8 والعنصر 1 من البرنامج الفرعي 9.

13-16 وفي الوقت نفسه، تم مع ذلك تعديل بعض المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، وتم تحديد أنشطة جديدة خلال عام 2020، ضمن النطاق العام لأهداف البرامج الفرعية، وذلك لدعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد -19. وشملت هذه التعديلات والأنشطة الجديدة إعداد ونشر وسائل دعم محدثة في شكل موجزات للسياسات، ومذكرات إرشادية، وتقديم المشورة التنفيذية بشأن مختلف المسائل التي تندرج في إطار ولاية المكتب، بهدف دعم الدول الأعضاء في ما تتخذه من تدابير للتصدي لجائحة كوفيد-19؛ ووضع منهجيات افتراضية تستخدمها الدول الأعضاء لتلبية الاحتياجات البالغة الأهمية؛ وإجراء البحوث والتحليلات بشـــأن تأثير جائحة كوفيد-19 على المخدرات والجريمة المنظمة والاتجار بالأشـــخاص وتهريب المهاجرين؛ والتعجيل بشراء وتوريد معدات الوقاية الشخصية أو الإمدادات الطبية لتلبية احتياجات الدول الأعضاء، ولا سيما في مكاتب إنفاذ القانون والسجون، وللأشخاص الذين يستخدمون المخدرات. وترد أمثلة محددة عن الأنشطة الجديدة والمعدلة في إطار جميع البرامج الفرعية. وقد أسهمت المنجزات المستهدفة والأنشطة الجديدة والمعدلة في تحقيق نتائج في عام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار البرامج الفرعية 3 و 4 و 5 و 6 و 7 و 8 والعنصر 2 من البرنامج الفرعي 9.

13-17 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، سيعمّم المكتب الدروس المستفادة والممارسات الفضـلى المتعلقة بتعديل وتكييف برامجه نظرا لجائحة كوفيد-19. ومن الأمثلة المحددة على الدروس المستفادة إدراك أن عقد الاجتماعات بالمشاركة الشخصية والافتراضية يعزز المشاركة عن بعد في اجتماعات لجنة المخدرات وهيئاتها الفرعية، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ومؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، والفريق العامل الدائم المفتوح العضـــوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي، وبالتالي يدعم مشاركة الوفود غير الممثلة في فيينا أو غير القادرة على السفر. بيد أن توفير خدمات الاجتماعات بالمشاركة الافتراضية أو بالمشاركة الشخصية والافتراضية في جميع مجالات ولاية المكتب يتطلب المزيد من الموارد من الموظفين، ويضيف طبقة إضافية من العمل التقني والتنظيمي مقارنة بالاجتماعات التي تعقد بالمشاركة الشخصية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاجتماعات الحكومية الدولية التي تتطلب خدمات الترجمة الشفوية هي أكثر تكلفة، لأنها تنطوي على تكاليف إضافية لمنصات الترجمة الشفوية عن بعد.

الولايات التشريعية

13-18 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

الاتفاقيات

- الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972
- اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها
- بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

- بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

قرارات الجمعية العامة

دإ-1/30	التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال	279/72	إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
272/62، 297/64	استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب		
182/64، 74/78، 198/75	التعاون الدولي على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها[96]	183/73	تعزيز دور لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في الإسهام في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030
282/66، 276/68، 291/70، 284/72	استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب	306/74	اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)
1/70	تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030	196/75	تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، لا سيما قدراته في مجال التعاون التقني
266/70	الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام 2030		

قرارات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

4/28	ميزانية صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية لفترة السنتين 2020-2021

قرارات لجنة المخدرات

9/62	ميزانية صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدِّرات لفترة السنتين 2020-2021

بيانات لجنة المخدرات وإعلاناتها

البيان الوزاري المشترك المنبثق عن استعراض لجنة المخدِّرات الرفيع المستوى، في عام 2014، لتنفيذ الدول الأعضاء الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدِّرات العالمية	الإعلان الوزاري بشأن تعزيز جهودنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدِّرات العالمية ومواجهتها

المنجزات المستهدفة

13-19 يعرض الجدول 13-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، مصنّفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

(96) ثمة إشارة خاصة إلى "الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدِّرات العالمية" (انظر E/2009/28-E/CN.7/2009/12، الفصل أولا-جيم).

الجدول 13-1

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**3**	**3**	**3**	**3**
1 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	1	1	1
2 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1
3 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**2**	**2**	**2**	**2**
4 - المشاريع المتصلة بالمساواة بين الجنسين	1	1	1	1
5 - المشاريع المتصلة بمهمة التقييم المستقل	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**6**	**5**	**5**	**6**
6 - دورات شحذ الأفكار المتعلقة بالمساواة بين الجنسين	4	3	4	4
7 - المؤتمر المعني بالمساواة بين الجنسين	1	1	–	1
8 - مناسبات جانبية بشأن مواضيع تتصل بالمساواة بين الجنسين	1	1	1	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**19**	**22**	**19**	**22**
9 - مذكرة توجيهية وأدوات أخرى بشأن مسائل تتصل بالمساواة بين الجنسين	1	7	1	6
10 - التقييمات المستقلة والتقييمات المشتركة والتقييمات على نطاق المنظومة والدراسات التوليفية	17	14	17	15
11 - أدوات التقييم ومنهجياته ونُهُجه	1	1	1	1
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية دعما للجهود المتعدِّدة الأطراف في مجالات مراقبة المخدِّرات ومنع الجريمة ومكافحة الفساد ومنع الإرهاب، والتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني، حسب الاقتضاء، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي؛ والقيام بأنشطة الدعوة لدى الدول الأعضاء والمجتمع المدني للنهوض بمسائل مراقبة المخدِّرات ومنع الجريمة ومكافحة الفساد ومنع الإرهاب، من خلال الإدلاء بكلمات وعقد مؤتمرات ونشر المعلومات والأنشطة الإعلامية وإذكاء الوعي العام، وتمثيل الأمين العام في المناسبات والمحافل الدولية، حسب الاقتضاء				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تطبيق التقييم الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تقارير التقييم الموجزة، والحلقات الدراسية الشبكية، والاستعراضات السنوية				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث محتوى الموقع الشبكي				

أنشطة التقييم

13-20 استرشدت الخطة البرنامجية لعام 2022 بالتقييمات التالية التي أنجزت في عام 2020:

(أ) التقييمات المتعمقة المستقلة:

'1' التقييم المتعمق المستقل للبرنامج الإقليمي لجنوب شرق آسيا والبرامج القطرية لإندونيسيا وفييت نام وميانمار (البرامج الفرعية 1 و 2 و 3 و 4 و 5؛ الحالة: أُنجز)؛

‘2’ التقييم المتعمق المستقل للبرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة: نحو تعزيز ثقافة الشرعية (البرنامج الفرعي 3؛ الحالة: أُنجز)؛

‘3’ تقييم منتصف المدة المتعمق المستقل للبرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية (البرنامج الفرعي 5؛ الحالة: أُنجز)؛

‘4’ تقييم منتصف المدة المتعمق المستقل للبرنامج العالمي بشأن الأسلحة النارية: مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وصلاته بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب (البرنامج الفرعي 1؛ الحالة: قيد الإنجاز)؛

‘5’ تقييم المجموعات النهائي المتعمق المستقل لبرمجة المكتب في غرب ووسط آسيا (البرامج الفرعية 1 و 2 و 3 و 4 و 5 و 6؛ الحالة: قيد الإنجاز)؛

‘6’ التقييم المتعمق المستقل للبرنامج العالمي لمنع الفساد ومكافحته عن طريق التنفيذ الفعَّال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد دعما للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (البرنامج الفرعي 3؛ الحالة: قيد الإنجاز)؛

‘7’ التقييم النهائي المتعمق المستقل للبرنامج العالمي لمنع الإرهاب (البرنامج الفرعي 4؛ الحالة: قيد الإنجاز)؛

‘8’ التقييم المستقل على مستوى المكتب بأسره لاستراتيجية وخطة عمل مكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (البرامج الفرعية 1 و 2 و 3 و 4 و 5 و 6 و 7؛ الحالة: قيد الإنجاز)؛

‘9’ تقييم المجموعات المتعمق المستقل لمنتصف المدة لعلاج إدمان المخدرات وعواقبه الصحية والبرنامج المشترك بين المكتب ومنظمة الصحة العالمية بشأن علاج إدمان المخدرات وتوفير الرعاية للمتعاطين (البرنامج الفرعي 2؛ الحالة: المرحلة الأولية)؛

(ب) التقييمات المستقلة لمشاريع المكتب التالية (البرامج الفرعية 1 و 2 و 3 و 5 و 6)

‘1’ تسخير السياسات القائمة على الأدلة لتحسين سلامة المجتمعات في مدن أمريكا اللاتينية وأفريقيا (أُنجز)؛

‘2’ دعم خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التصدي لتفاقم مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا (أُنجز)؛

‘3’ مبادرة مكافحة الجرائم المتصلة بمصائد الأسماك ”FishNET“ – وهي مشروع مشترك ينفذ في إطار البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية والغابات والبرنامج العالمي لمراقبة الحاويات (أُنجز)؛

‘4’ دعم أعمال مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (أُنجز)؛

‘5’ تقديم المساعدة التقنية للمكسيك في تنفيذ بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (أُنجز)؛

‘6’ البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية والغابات (أُنجز)؛

‘7’ الإجراءات المتعلقة بقياس الجريمة المنظمة في منطقة غرب البلقان وتقييمها (أُنجز)؛

‘8’ المبادرة العربية لبناء القدرات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في البلدان العربية (أُنجز).

13-21 وروعيت في وضع الخطة البرنامجية لعام 2022 نتائج التقييمات المشار إليها أعلاه، والتجميع الوصفي للتقييم للفترة 2017-2018، والتجميع الوصفي للأساليب المبتكرة لمنع الجريمة (لعام 2020)، وغيرها من منتجات التقييم التجميعي. فعلى سبيل المثال، أبرز التجميع الوصفي الذي يجرى كل سنتين الحاجة إلى تعزيز إدماج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في تصميم مشاريع وبرامج المكتب وتخطيطها وتنفيذها والإبلاغ عنها. وفي هذا السياق، تتمثل إحدى الممارسات الجيدة المحددة من خلال التقييم في الجهود المستمرة التي يبذلها المكتب للدعوة إلى التوعية لدى الشركاء الوطنيين باحتياجات أكثر السكان عرضة للخطر في وسط آسيا. وعلاوة على ذلك، حُددت في التجميع الوصفي الذي يجرى كل سنتين الحاجةُ إلى تحسين الإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك جمع بيانات الأداء البرنامجي بصورة أكثر منهجية. ونتيجة للتقييمات المشار إليها أعلاه، ستواصل البرامج الفرعية في المكتب تعزيز النهج المتبع إزاء مسائل المساواة بين الجنسين.

13-22 وترد في ما يلي التقييمات المقررة لعام 2022:

(أ) مجالات مختارة في البرامج الفرعية للمكتب؛

(ب) مجموعة مختارة من المناطق والبلدان تمشيا مع برمجة المكتب؛

(ج) تقييمات مستقلة تغطي برامج فرعية ومناطق مختلفة، وتقييمات على مستوى المكتب بأسره.

13-23 ويدرك المكتب أن المساءلة من خلال التقييم هي أكثر ضرورة خلال الأزمة. وفي عام 2022، سيواصل المكتب الاستثمار في إجراء تقييمات مستقلة مراعية للمنظور الجنساني تركز على الاستخدام وتجرى على مستوى المكتب بأسره بما يترجم استراتيجيته إلى قرارات استراتيجية ملموسة مستندة إلى الأدلة والتقييم تُتخذ في إطار التدابير المتخذة للتصدي للمخدرات والجريمة والإرهاب. وسيسهم قسم التقييم المستقل التابع للمكتب في بناء القدرات الوطنية على التقييم، بينما يعمل على تقديم منتجات وخدمات مستمدة من تقييمات مشتركة رفيعة المستوى، تمشيا مع توجيهات أهداف التنمية المستدامة وإصلاحات الأمم المتحدة.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

الهدف

13-24 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في منع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع.

الاستراتيجية

13-25 للإسهام في بلوغ هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز التعاون الدولي فيما بين السلطات المعنية ضمن الدول الأعضاء والكيانات الإقليمية والشركاء الآخرين، وذلك من خلال مبادرات عالمية وإقليمية وأقاليمية. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا التشجيع على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، والتشجيع على تنفيذها. وسيواصل البرنامج الفرعي دعم أعمال مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك دعم آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها. وسيتحقق ذلك بمساعدة الدول الأطراف على المشاركة بنجاح في عملية الاستعراض، سواء بوصفها من البلدان الخاضعة للاستعراض أو القائمة بعملية الاستعراض، وفقا للمهام الموكلة إلى الأمانة في الإجراءات والقواعد المتعلقة بتشغيل آلية الاستعراض، ورهنا بوجود الموارد المطلوبة. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا عمله المعياري والتنفيذي في مجال مكافحة الجرائم

الناشـــئة والمتغيرة مثل الجرائم الســـيبرانية، والاتجار بالممتلكات الثقافية، وجرائم الحياة البرية والجريمة التي تؤثر على البيئة. وقررت الجمعية العامة، في قرارها 247/74، إنشاء لجنة خبراء حكومية دولية مخصصة مفتوحة العضوية، تُمثَّل فيها جميع الأقاليم، لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية. ومن خلال البرنامج الفرعي، سيقوم المكتب بدور الأمانة للجنة الحكومية الدولية المخصصة، وسيدعم الدول الأعضاء في التحضير لدوراتها. ووافقت الجمعية العامة في قرارها 282/75 على طرائق عمل اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية.

13-26 وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا تقديم المساعدة التقنية الملائمة للدول الأعضاء. وسيواصل البرنامج الفرعي بناء قدرات السلطات المركزية وغيرها من الجهات الفاعلة في العدالة الجنائية في مجال التعاون الدولي في المسائل الجنائية، والقيام بدور الميسر لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة من خلال دعمه لشبكات التعاون القضائي الدولي ولفرادى الدول الأعضاء، ولا سيما في قضايا الاتجار. وسيساعد ذلك الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

13-27 وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز حظر المواد المهربة ودعم التعاون في مجال العدالة الجنائية في أعقاب عمليات الحجز على امتداد طرق الاتجار بالمخدرات بهدف تعطيل نشـــاط جماعات الجريمة المنظمة التي تقف وراءها. وبذلك، ســـيربط البرنامج الفرعي بين الحكومات والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى، وســـينفذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المســـتدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي. وعلاوة على ذلك، سيعزز البرنامج الفرعي بشكل استباقي استخدام أساليب التحري الخاصة لمكافحة الاتجار بالمخدرات وإجراء ما يتصل بذلك من تحقيقات في الجريمة المنظمة، مما سيساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، بما في ذلك الأهداف 5 و 8 و 10 و 15 و 16 و 17.

13-28 وسيواصل البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في تطبيقها لبروتوكولات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والأسلحة النارية. وبالنسبة للأسلحة النارية، سيقوم البرنامج الفرعي بدعم وضع تشريعات وسياسات ترمي إلى الحد من صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوّناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وتوفير التدريب على التحقيق والملاحقة القضائية بشأن الاتجار بالأسلحة النارية والجرائم ذات الصلة، ودعم جمع البيانات وتحليلها على الصعيد العالمي بشأن الاتجار بالأسلحة النارية من أجل بناء قاعدة من الأدلة لاتخاذ قرارات استراتيجية على مستوى السياسات والعمليات.

13-29 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) زيادة التعاون الدولي لمنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجرائم الجديدة والناشئة والتحقيق فيها وملاحقتها قضائيا، وتعزيز القدرات المؤسسية والتشريعية للقيام بذلك، بسبل منها عملية آلية استعراض التنفيذ؛

(ب) الحد من الاتجار بالمخدرات والأســـلحة النارية وغيرها من المواد المهربة نتيجة لزيادة التعاون الدولي وتفكيك أعداد أكبر من الجماعات الإجرامية المنظمة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

13-30 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، والأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز التعرف على حالات الاتجار بالبشر وإحالتها في ملاوي

13-31 في كل عام، يقع آلاف الرجال والنساء والأطفال في أيدي المتجرين، في بلدانهم وخارجها. ويتأثر كل بلد في العالم تقريبا بالاتجار بالأشخاص، سواء كان بلدا من بلدان المنشأ أو العبور أو المقصد للضحايا. ويدعم البرنامج الفرعي البلدان الشريكة، بما فيها ملاوي، في تعزيز التدابير التي تتخذها للتصدي للاتجار بالأشخاص. وقدم البرنامج الفرعي الدعم لإنشاء هيئات تنسيق مشتركة بين الوكالات لزيادة التعرف على ضحايا الاتجار وإحالتهم. وبالإضافة إلى ذلك، وفر البرنامج الفرعي التدريب لموظفي إنفاذ القانون في الخطوط الأمامية على تطبيق "قانون الاتجار بالأشخاص: الأنظمة وإجراءات التشغيل الموحدة وآلية الإحالة الوطنية"، بناء على طلب من وزارة الأمن الوطني. وعلاوة على ذلك، وضع البرنامج الفرعي منهاجا تدريبيا متخصصا لدائرة الشرطة في ملاوي يتعلق بالاتجار بالأشخاص، بما في ذلك التعرف على الضحايا، ودعَم الجهود الوطنية لجمع البيانات وتحليلها. وأسهم البرنامج الفرعي في التعرف على 228 ضحية (77 شخصا بالغا، منهم 61 ذكرا و 16 أنثى، و 151 طفلا) في ملاوي بين كانون الأول/ديسمبر 2018 وآذار/مارس 2020.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

13-32 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من مقاضاة أربعة أشخاص بتهمة الاتجار بالأشخاص في الربع الأول من عام 2020 في ملاوي (انظر الجدول 13-2).

الجدول 13-2
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
البدء بمشروع جديد مع حكومة ملاوي بشأن الاتجار بالأشخاص	تعزيز قدرات موظفي إنفاذ القانون في الخطوط الأمامية على تطبيق "قانون الاتجار بالأشخاص: الأنظمة وإجراءات التشغيل الموحدة وآلية الإحالة الوطنية"	مقاضاة أربعة أشخاص بتهمة الاتجار بالأشخاص في الربع الأول من عام 2020 في ملاوي

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

13-33 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، عدل البرنامج الفرعي تواريخ الدورة السابعة للفريق العامل المعني بالأسلحة النارية، وعقد جميع الاجتماعات الحكومية الدولية بالمشاركة الافتراضية أو بالمشاركة الشخصية والافتراضية، مع السماح لمندوب واحد لكل وفد بالحضور الفعلي، وتخفيض مدة الاجتماعات من ثلاث ساعات إلى ساعتين. وأرجأ البرنامج الفرعي أيضا تنظيم حملات جمع الأسلحة التي كان من المقرر تنظيمها في عام 2020. وعلاوة على ذلك، أُجلت الدورة التنظيمية للجنة المخصصة التي أنشأتها الجمعية العامة في قرارها 247/74 إلى عام 2021، وفق ما قررت الجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، عدل البرنامج الفرعي أنشطة التدريب والتوجيه الشاملة التي يقدمها إلى وحدات مراقبة الموانئ بحيث تنظم من خلال الإنترنت. وجرى أيضا تكييف أنشطة التدريب والتوجيه المقدمة لسلطات إنفاذ القانون والمدعين العامين فيما يتعلق بالاتجار بالأسلحة النارية وإساءة استخدامها، والاتجار بالأشخاص، وتهريب المهاجرين، وتنفيذ تلك الأنشطة عن بعد. وكان لبعض هذه التغييرات تأثير على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة 1 أدناه.

13-34 ومع ذلك، حدد البرنامج الفرعي في الوقت نفسه أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وشمل ذلك إصدار عدة موجزات للسياسات بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على الجريمة المنظمة، بما في ذلك موجز مواضيعي عن تأثير جائحة كوفيد-19 على الاتجار بالأشخاص. وقد وضع البرنامج الفرعي هذه التوجيهات استنادا إلى تقييم سريع في إطار التدابير المتخذة للتصدي لعواقب الجائحة ومساعدة الدول الأعضاء على التكيف ومواصلة المهمة الجماعية المتمثلة في حماية ضحايا الاتجار ومنع هذه الجريمة ومكافحتها. وقد ترجم الموجز، الذي يتضمن توصيات ملموسة لاتخاذ إجراءات، إلى ست لغات (الإسبانية والإنجليزية والبرتغالية والروسية والعربية والفرنسية).

النتائج المقررة لعام 2022

13-35 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: جريمة في صندوق - تهريب الكوكايين[97]

الأداء البرنامجي في عام 2020

13-36 يقدم البرنامج الفرعي الدعم لحكومة كولومبيا لإنشاء وحدات إضافية لمراقبة الموانئ. وكان على البرنامج الفرعي أن يعدل الأنشطة والدعم المقررين في ضوء تفشي جائحة كوفيد-19. فبدلا من أنشطة بناء القدرات المقرر تنظيمها بالحضور الشخصي لجميع وحدات مراقبة الموانئ العشر المنشأة حديثا بشأن تحديد وتفتيش الشحنات الشديدة الخطورة، ركز البرنامج الفرعي أنشطته التدريبية على المركز الأساسي لتحديد السمات والاستهداف وخمس وحدات لمراقبة الموانئ. وبالإضافة إلى ذلك، قام البرنامج الفرعي بتجريب تدريب عالمي عبر الإنترنت مع سلطات الجمارك وغيرها من سلطات إنفاذ القانون في البلدان الشريكة لتبادل المعلومات المباشرة عن أنشطة الاتجار بالمخدرات بين البلدان والمناطق. وحتى الآن، أُنجزت 185 دورة تدريبية عبر الإنترنت، وجرى تدريب 925 1 موظفا عبر الإنترنت.

13-37 وأسهم العمل المذكور أعلاه في توقيع مذكرات تفاهم مع أربعة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما فيها كولومبيا، وبدء تشغيل خمس وحدات لمراقبة الموانئ في ذلك البلد، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 والمتمثل في توقيع مذكرات تفاهم مع أربعة بلدان في المنطقة، وبدء تشغيل 10 وحدات لمراقبة الموانئ في البلد. وحالت التحديات والصعوبات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 دون عمل وحدة الجمارك في وحدات مراقبة الموانئ، وتسببت في حدوث تأخير في بدء تنفيذ المنهج التدريبي لموظفي الجمارك.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

13-38 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تعديل منهجه التدريبي لتقديم حلقات عمل افتراضية بشأن إدارة المخاطر وأمن سلاسل الإمداد وتيسير التجارة في الموانئ البحرية، وسيشرع في تنفيذ برنامج إرشادي مدته ثلاث سنوات لكفالة تبادل المعلومات والتعاون بين الوحدات الجديدة والمنشأة بالفعل. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 13-3).

(97) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 16)).

الجدول 13-3

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
كولومبيا تجتمع مع مسؤولي البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات لمناقشة أنشطة تنفيذ البرنامج في البلد في المستقبل	كولومبيا توقع اتفاقا لتصبح بلداً مشاركاً في البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات وتوافق على بدء أنشطة التنفيذ الأولية	توقيع مذكرات تفاهم مع أربعة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما فيها كولومبيا، وبدء تشغيل خمس وحدات لمراقبة الموانئ في البلد	بدء تشغيل الوحدات الجديدة لمراقبة الموانئ بكامل طاقتها ونجاحها في منع عبور السلع المحظورة للحدود	تنفيذ وحدات مراقبة الموانئ عمليات ضبط الكوكايين بما يمنع عبور السلع المحظورة للحدود

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعميم استخدام الأدلة الجنائية الرقمية[98]

الأداء البرنامجي في عام 2020

13-39 واصل البرنامج الفرعي توفير بناء القدرات للدول الأعضاء في مجال الأدلة الجنائية الرقمية. وشمل ذلك توفير المعدات والبرمجيات، وتدريب المحللين والمحققين والقضاة، وتعميم القدرات الجديدة في الإجراءات التي تتخذ في إطار "العمل المعتاد". وبالإضافة إلى توفير أنشطة بناء القدرات المحددة الأهداف لوحدة الأدلة الجنائية الرقمية المنشأة بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء، وسع البرنامج الفرعي نطاق خدماته لكفالة أن تؤدي القدرات التشغيلية للبلدان إلى تعزيز التعاون الدولي، لأن البلدان التي تتمتع بالقدرات نفسها يمكنها أن تتعاون فيما بينها بطريقة متناسبة وقانونية وخاضعة للمساءلة وسريعة.

13-40 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة معارف وقدرات وحدة الأدلة الجنائية الرقمية في مجال معالجة الأدلة الرقمية، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

13-41 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيوفد البرنامج الفرعي موجها متخصصا في مجال مقاضاة الجرائم السيبرانية إلى غرب أفريقيا لكفالة تلقي السلطات الوطنية في بلدان المنطقة المساعدة المتخصصة والمصممة خصيصا. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 13-4).

(98) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect.16) و A/75/6 (Sect. 16)/Corr.1).

الجدول 13-4

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
يعمل المكتب عن كثب مع الدولة العضو لتلبية طلباتها في الحصول على التدريب والتوجيه للتصدي للتحديات التقنية والقانونية التي تطرحها التكنولوجيات والأجهزة الجديدة	تتعاون قوة الشرطة الوطنية والمكتب لإنشاء أول مختبر للأدلة الجنائية الرقمية من أجل تلبية الاحتياجات المحددة للبلد	زيادة في معارف وقدرات وحدة الأدلة الجنائية الرقمية في مجال معالجة الأدلة الرقمية	تكتسب قوات الشرطة الوطنية القدرة على تحليل الوسائط الرقمية في أكثر من 000 2 قضية جنائية في السنة	تقوم قوات الشرطة الوطنية والمدعون العامون في غرب أفريقيا بتحليل استخدام الوسائط الرقمية في القضايا الجنائية

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: مواءمة الأطر التشريعية والمؤسسية وتعزيز التعاون الدولي والنهج القائمة على الأدلة بما يتماشى مع بروتوكول الأسلحة النارية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

13-42 شجع البرنامج الفرعي على الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكول الأسلحة النارية المكمل لها، والصكوك العالمية والإقليمية ذات الصلة المتعلقة بالأسلحة النارية، كما شجع على تنفيذ تلك الصكوك، وقدم الدعم لمواءمة الأطر التشريعية بغية تيسير التعاون القضائي ومنع الجماعات الإجرامية المنظمة من استغلال الثغرات القانونية للقيام بأنشطتها. وأسهم البرنامج الفرعي في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والجرائم ذات الصلة، وذلك من خلال دعمه لوضع السياسات والتشريعات والإجراءات المتخذة في مجال العدالة الجنائية استنادا إلى الأدلة، بما في ذلك تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الأقاليمي من خلال جماعة الممارسين التابعة له وما اتخذه من إجراءات تنفيذية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

13-43 تمثّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في الحاجة إلى تقديم دعم إضافي في شكل مساعدة تشريعية لتعزيز الأطر التشريعية والمؤسسية للتصدي لصنع الأسلحة النارية والاتجار بها بصورة غير مشروعة، تمشيا مع بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية. ويحتاج البرنامج الفرعي أيضا إلى تقديم دعم إضافي في شكل مساعدة تشريعية لتعزيز الأطر التشريعية والمؤسسية الرامية للتصدي لصناعة الأسلحة النارية والاتجار بها بصورة غير مشروعة، تمشيا مع الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيجري البرنامج الفرعي تقييمات للأطر التشريعية الوطنية، عند الطلب، وسيقدم المساعدة التشريعية التي ستؤدي إلى اعتماد أطر تشريعية ومؤسسية ملائمة، تمشيا مع بروتوكول الأسلحة النارية. ومن خلال مجموعة متنوعة من المبادرات والإجراءات الموجهة نحو العمليات، مثل برامج التدريب المصممة خصيصا، والتوجيه ودعم منصات التعاون، سيعزز البرنامج الفرعي أيضا قدرات العدالة الجنائية، وسيشجع على المزيد من التعاون وتبادل المعلومات بصورة

مباشرة عبر الحدود بين الممارسين والمدعين العامين، لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وتعزيز فهم ورصد تدفقاته غير المشروعة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

13-44 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من اعتماد 20 دولة عضوا أطرا تشريعية ومؤسسية تتماشى مع بروتوكول الأسلحة النارية والصكوك ذات الصلة (انظر الشكل الأول من الباب 13).

الشكل الأول من الباب 13

مقياس الأداء: عدد الدول الأعضاء التي اعتمدت أطرا تشريعية ومؤسسية تتماشى مع بروتوكول الأسلحة النارية والصكوك ذات الصلة (العدد التراكمي)

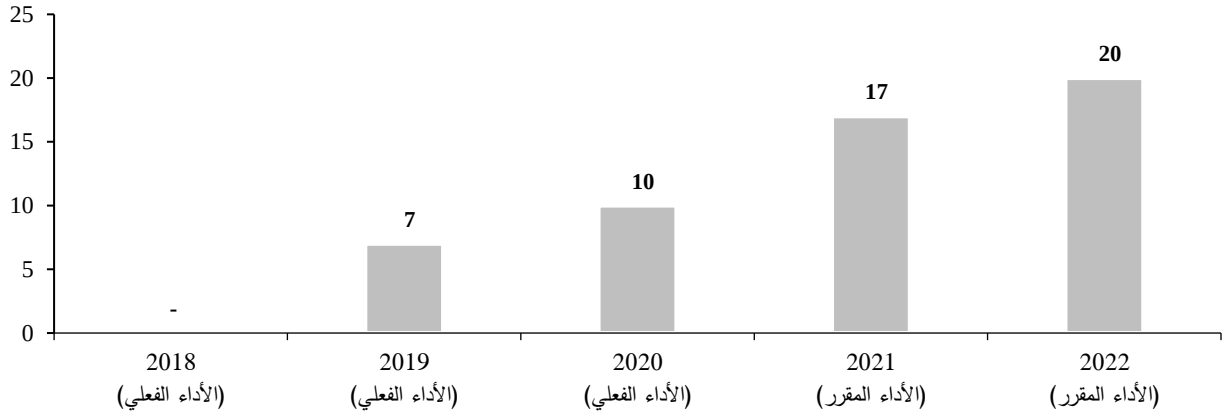

الولايات التشريعية

13-45 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

152/46 وضع برنامج فعال للأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

227/65 إعادة تنظيم مهام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والتغييرات التي يلزم إدخالها على الإطار الاستراتيجي

177/66 تعزيز التعاون الدولي على مكافحة الآثار الضارة للتدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من الأنشطة الإجرامية

186/68 تعزيز التدابير المتخذة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية لحماية الممتلكات الثقافية، وبخاصة فيما يتعلق بالاتجار بها

1/71 إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين

211/71؛ 198/72؛ 178/74 التعاون الدولي على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها

322/71؛ 189/73 تدعيم وتعزيز التدابير الفعالة والتعاون الدولي في مجال التبرع بالأعضاء وزرعها لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص لغرض نزع أعضائهم والاتجار بالأعضاء البشرية

1/72 الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

192/72؛ 184/73 متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

195/72 تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص

146/73 الاتّجار بالنساء والفتيات

185/73 سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في سياق أهداف التنمية المستدامة

187/73؛ 247/74 مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية

173/74 تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات لتدعيم التدابير الوطنية والتعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة السيبرانية، بما يشمل تبادل المعلومات

174/74 مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال وانتهاكهم جنسيًّا على الإنترنت

196/75 تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، لا سيما قدراته في مجال التعاون التقني

282/75 مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية

قرارات مجلس الأمن

2331 (2016)

2338 (2017)

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

18/2017 تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

23/2019 مكافحة الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية وصلاتها بالاتِّجار غير المشروع بالمعادن الثمينة والتعدين غير القانوني، ولا سيما بتعزيز أمن سلسلة توريد المعادن الثمينة

قرارات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

1/25 منع ومكافحة الاتجار بالأعضاء البشرية والاتجار بالأشخاص لغرض نزع أعضائهم

4/26 تعزيز التعاون الدولي على مكافحة الجريمة السيبرانية

2/27 منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص الذي ييسِّره الاستغلال الإجرامي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات

3/27 تحسين حماية الأطفال من الاتجار بالأشخاص، بطرائق منها التصدِّي للاستغلال الإجرامي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات

4/27 تعزيز تدابير مكافحة الاتجار بالأشخاص

5/27 التعاون الدولي على مكافحة الاتِّجار بالممتلكات الثقافية

2/28 مكافحة تهريب البضائع التجارية في الحالات التي تندرج ضمن نطاق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

3/28 تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية بهدف التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرِّية

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

1/8 تعزيز فعالية السلطات المركزية المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الجنائية من أجل التصدِّي للجريمة المنظمة عبر الوطنية

2/8 آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها

3/8 تعزيز تنفيذ بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوِّناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

4/8 تنفيذ الأحكام المتعلقة بالمساعدة التقنية من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية

1/9 إنشاء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها

2/9 تعزيز وكفالة التنفيذ الفعَّال لبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوِّناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية

المنجزات المستهدفة

13-46 يعرض الجدول 13-5 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 13-5

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**32**	**32**	**15**	**32**
1 - وثائق مؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها ووثائق أفرقته العاملة	32	32	15	32

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**26**	**26**	**15**	**26**
2 - اجتماعات مؤتمر الأطراف، بما في ذلك اجتماعات أفرقته العاملة	26	26	15	26
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**12**	**12**	**12**	**12**
3 - مشاريع التعاون التقني لمنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها	3	3	3	3
4 - مشاريع التعاون التقني لمنع الاتجار بالسلع المحظورة ومكافحته	4	4	4	4
5 - مشاريع التعاون التقني لمنع الاتّجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين ومكافحتهما	2	2	2	2
6 - مشاريع التعاون التقني لمنع الجريمة السيبرانية وغسل الأموال ومكافحتهما	3	3	3	3
المنشورات (عدد المنشورات)	**3**	**3**	**3**	**3**
7 - منشورات عن الجريمة المنظَّمة والاتجار غير المشروع	3	3	3	3
المواد التقنية (عدد المواد)	–	**4**	–	–
8 - مواد تقنية متصلة بجائحة كوفيد-19 والجريمة المنظمة	–	4	–	–
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية بشأن الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها لما لا يقل عن 15 دولة من الدول المتبقية غير الأطراف في تلك الصكوك؛ وتقديم الخدمات الاستشارية بشأن التنفيذ التشريعي للصكوك لما لا يقل عن 20 دولة من الدول الأطراف؛ والقيام بأنشطة الدعوة المستمرة بشأن تنفيذ الصكوك لجميع الدول الأطراف الـ 190. وتوفير خدمات مماثلة لما لا يقل عن خمس دول أعضاء والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات فيما يتعلق بالاتفاقيات الثلاث لمراقبة المخدرات.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تعهد بوابة "شيرلوك" (بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة) التي تحتوي على أكثر من 000 10 مقتطف تشريعي مشروح وأكثر من 000 3 موجز حالة تغطي 15 نوعا من أنواع الجرائم.

البرنامج الفرعي 2
الأخذ بنهج شامل ومتوازن لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية

الهدف

13-47 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في كفالة شمول وتوازن سبل مواجهة مشكلة المخدرات العالمية، عن طريق تحقيق التكامل بين خفض الطلب وما يتصل به من تدابير، وخفض العرض وما يتصل به من تدابير، وتعزيز التعاون الدولي.

الاستراتيجية

13-48 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز النهج التي تستند إلى الحقوق وتركِّز على الصحة العامة وتراعي المنظور الجنساني وتستمد أسسها من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتتماشى مع الأدلة العلمية. وسيساعد البرنامج الفرعي الدول الأعضاء، بناء على طلبها، على وضع و/أو توسيع نطاق نهج وخدمات الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج إدمانها، وعلى رعاية وإعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات. وسيساعد البرنامج الفرعي أيضا الدول الأعضاء، بناء على طلبها، على إنشاء و/أو توسيع نطاق خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاج المصابين به ورعايتهم، وخدمات الدعم للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، بما في ذلك الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن والأشخاص الموجودون في السجون وغيرها من الأماكن المغلقة. وبالإضافة إلى ذلك، سيساعد البرنامج

الفرعي الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في إنشاء و/أو توسيع نطاق الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة وتوافرها، مع منع استخدامها لأغراض غير طبية. وسيتحقق التقدم في كل مجال من هذه المجالات من خلال أنشطة الدعوة؛ وتقديم المساعدة التقنية، وبناء القدرات، وتنظيم دورات إقليمية للتخطيط الاستراتيجي، ودعم وضع السياسات، وعقد مشاورات أفرقة الخبراء والمؤتمرات؛ وتوفير المعايير والمبادئ التوجيهية التنفيذية القائمة على العلم والأدلة؛ وإعداد وتعميم الأدلة، ومجموعات الأدوات، والتقارير، وورقات المناقشة المستندة إلى العلم والأدلة.

13-49 وسيسهم البرنامج الفرعي أيضا في تحقيق هذا الهدف من خلال العمل على الحد من توريد المخدرات غير المشروع. وسيحقق ذلك من خلال دعمه للتعاون العالمي والإقليمي والأقاليمي في مكافحة الاتجار بالمخدرات عن طريق تشجيع تبادل الاستخبارات الجنائية وتشجيع العمليات المتعددة الأطراف التي تستهدف المنظمات الإجرامية الدولية الضالعة في الاتجار بالمخدرات، مع العمل في الوقت نفسه بالتآزر مع البرنامج الفرعي 1، وبما يشمل تقديم مساعدة تقنية معززة على درجة أعلى من التنسيق وفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة. وسيعمل البرنامج الفرعي أيضا على بناء قدرات النظراء الوطنيين على كشف الجرائم المتصلة بالمخدرات ومنعها والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائيا، وتعزيز مراقبة الحدود البحرية والجوية والبرية، وتحديد شبكات الاتجار بالمخدرات وتفكيكها. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم البرنامج الفرعي، بالتنسيق مع البرنامج الفرعي 1، بتعزيز شبكة مؤسسات التدريب في مجال إنفاذ القانون (الشرطة والجمارك والوكالات المتخصصة في إنفاذ قوانين المخدرات وغيرها) لحفز تبادل الممارسات الفضلى والمناهج والمنهجيات والمواد التدريبية. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 3 و 4 و 5 و 10 و 16.

13-50 وسيساعد البرنامج الفرعي أيضا الدول الأعضاء، بناء على طلبها، على بناء وتعزيز القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية التي تتسم بالتهميش والفقر وانعدام الأمن وعدم كفاية سيادة القانون، من خلال تعزيز سبل العيش المستدامة للحد من الزراعة غير المشروعة لمحاصيل المخدرات من خلال التنمية البديلة، بما في ذلك التنمية البديلة الوقائية، عند الاقتضاء. وسيواصل البرنامج الفرعي دعم إنتاج السلع الاستهلاكية العالية الجودة، مثل البن والزعفران والكاكاو، التي يمكن بيعها بسعر ممتاز، بالتعاون مع القطاع الخاص وبما يتماشى مع الهدفين 1 و 8 من أهداف التنمية المستدامة. وسيتحقق تقدم في هذا المجال من خلال التعاون مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف؛ وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء لتعزيز الاتساق فيما يتخذ من تدابير سياساتية ومؤسسية؛ والنهوض بنظم الصحة والعدالة الوطنية وما تتخذه من تدابير؛ وتنفيذ برامج تنفيذية لمكافحة الزراعة غير المشروعة لمحاصيل المخدرات والاتجار بالمخدرات.

13-51 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال تعزيز فرص بناء القدرات عبر الإنترنت وتوسيع نطاق تبادل البيانات والبحوث والممارسات الفضلى عبر المنصات الإلكترونية على سبيل التعاون، مما سيسمح لأصحاب المصلحة الوطنيين بتكييف مهاراتهم مع الوضع الناتج عن الجائحة. وسيستكشف البرنامج الفرعي أيضا وسائل بديلة لدعم الخدمات الأساسية، مثل علاج الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات والعواقب الصحية لذلك، من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية، ليكفل بذلك استمرارية الخدمات المقدمة للأشخاص الذين يعانون من الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات في المجتمع المحلي وفي بيئات السجون وفي الظروف الأخرى التي تنطوي على مخاطر. وأخيرا، سيسعى البرنامج الفرعي إلى دعم توفير البنية التحتية الأساسية والنفاذ إلى الأسواق لبدائل الزراعة غير المشروعة لمحاصيل المخدرات، ليحافظ بذلك على سبل العيش في المجتمعات المهمشة.

13-52 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) زيادة فرص الحصـــول على خدمات الرعاية الصـــحية الجيدة التي تشـــمل التدخلات القائمة على الأدلة في مجالات الوقاية من تعاطي المخدرات، وعلاج إدمان المخدرات، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشـــرية/الإيدز، وتوفير العلاج والرعاية للمصابين به، والحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة، مع منع استخدامها لأغراض غير طبية؛

(ب) تحسين نوعية الحياة وتنوع الدخل المشروع والمستدام للأسر في المناطق الريفية المتضررة من الزراعة غير المشروعة لمحاصيل المخدرات؛

(ج) العمل المشـــترك والمنســـق من قبل ســـلطات إنفاذ القانون لتعقب وتفكيك الشـــبكات التي تعمل في إنتاج المخدرات والاتجار بها.

الأداء البرنامجي في عام 2020

13-53 يشـــمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي اســـتجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

حصـــول مقدمي الخدمات على الدعم اللازم لتنفيذ خفض الطلب على المخدرات، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، والتنمية البديلة على نحو متكامل

13-54 شـــجع البرنامج الفرعي جهود خفض الطلب على المخدرات وفقا لآخر البحوث والأدلة العلمية من خلال وضـــع معايير دولية ووثائق توجيهية جرى تحويلها إلى مناهج دراســية من المقرر تدريســها على مســتوى التعليم العالي وفي إطار التطوير المهني المســتمر. ومن الأمثلة على ذلك المنهج الدراســي للوقاية الشــاملة الذي جرى تدريســه وفقا للمعايير الدولية للوقاية من تعاطي المخدرات التي وضعها المكتب بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية.

13-55 وواصل البرنامج الفرعي العمل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني لضمان اتساق التنفيذ في إطار البيئات التعليمية. وبسبب جائحة كوفيد-19، تعذّر التدريس الحضوري، وهو ما استدعى اللجوء إلى التدريس بصيغة مختلطة مع نقل المواد إلى منصات إلكترونية. وأصدر البرنامج الفرعي أيضا توجيهات فورية متضمنة لرسوم بيانية عن احتياجات من يعانون من الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات وكيفية ضمان استمرارية توفير هذه الخدمات لهم، وعن توفير الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية لمن يتعاطون المخدرات في سياق جائحة كوفيد-19، ووقاية نزلاء السجون من مرض فيروس كوفيد-19 وكبحه في أوساطهم. واستنادا إلى تلك التوجيهات، يسر المكتب تنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية على الصعيدين القطري والإقليمي لصانعي القرار وأصحاب المصلحة في كل مجال من هذه المجالات المواضيعية الثلاثة. وأُنتجت أيضا مواد إضافية جرى التركيز فيها على الوقاية من تعاطي المخدرات، لا سيما تنشئة الأطفال في ظل جائحة كوفيد-19، وتوجيهات أخرى بشأن الحفاظ على سلامة الأطفال. وقُدمت أيضا توجيهات للدول الأعضاء لتسليط الضوء على الأهمية البالغة التي تتسم بها إمكانيةُ حصول المرضى بالقدر الكافي على الأدوية الخاضعة للمراقبة وتوافرُها أثناء تفشي جائحة عالمية. وتُرجمت جميع المواد إلى لغات متعددة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

13-56 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من استمرار تقديم الخدمات خلال جائحة كوفيد-19 لمن يتعاطون المخدرات ولنزلاء السجون من قبل مقدمي الخدمات المتصلة بالوقاية من تعاطي المخدرات ومن فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المتعاطين والمصابين بالفيروس وتقديم الرعاية لهم (انظر الجدول 13-6).

الجدول 13-6
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
تعزيز معارف ومهارات المهنيين وواضعي السياسات في مجالات خفض الطلب على المخدرات، وتوفير الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، والتنمية البديلة	تعزيز قدرات واضعي السياسات والعاملين في مجال الرعاية الصحية والشركاء من المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين في ثلاث مناطق في مجالات خفض الطلب على المخدرات، وتوفير الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، والتنمية البديلة	استمرار تقديم الخدمات خلال جائحة كوفيد-19 لمن يتعاطون المخدرات ولنزلاء السجون من قبل مقدمي الخدمات المتصلة بالوقاية من تعاطي المخدرات ومن فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المتعاطين والمصابين بالفيروس وتقديم الرعاية لهم

أثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرامج الفرعية

13-57 نظرا لأثر جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، قام البرنامج الفرعي بتقصير مدة أو تأجيل ما كان مقترحا من اجتماعات وتدريب وبناء قدرات لأصحاب المصلحة الرئيسيين فيما يتصل بالأنشطة الميدانية والإقليمية المتعلقة بالوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج المصابين بالاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدِّرات وإعادة تأهيلهم، وخدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به وتقديم الرعاية لهم، وذلك نظرا لأن النظراء الرئيسيين في وزارات الصحة، والشركاء الصحيين الآخرين قد أعطوا الأولوية في الموارد المتاحة للوضع الناجم عن جائحة كوفيد-19. وحوّل المكتب أيضا أنشطة بناء القدرات إلى منتديات إلكترونية، كلما أمكن ذلك، نظرا للقيود التي كانت مفروضة على السفر. وفيما يتعلق بتخفيض العرض، ألغى البرنامج الفرعي أنشطة التدريب والتوجيه الحضورية التي كانت مقررة في الدول الأعضاء المشارِكة لفائدة وحدات مراقبة الموانئ، ووحدات مراقبة الشحن الجوي، وفرق العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات. وأُعدت مناسبات تدريبية على شبكة الإنترنت لكي تحل محلها ضمانا لاستمرارية التنفيذ بالقياس إلى الهدف. وبالإضافة إلى ذلك، تأجلت، نتيجة لجائحة كوفيد-19، بعثة تقييم الموانئ التي كان من المقرر إيفادها إلى ملاوي.

13-58 ومع ذلك في الوقت نفسه، أعد البرنامج الفرعي ونشر العديد من الوثائق التوجيهية لمساعدة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين والمستفيدين، وذلك دعماً لتقديم الخدمات على نحو متواصل وقائم على العلم وآمن خلال جائحة كوفيد-19 إلى الأشخاص الضعفاء، مثل من يتعاطون المخدرات أو يعانون من الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات، ونزلاء السجون، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية و/أو التهاب الكبد C. ونظم البرنامج الفرعي تقديم المشورة والعلاج النفسي الاجتماعي عن طريق الهاتف وغيره من وسائل تقديم الخدمات عن بعد للآباء والأمهات والأشخاص الآخرين الذين يعانون من الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات. وأسهم المنجز المستهدف الجديد في بلوغ النتائج لعام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 المبيّنة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

13-59 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وبالتالي تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: معالجة تعاطي المخدرات والاضطرابات الناجمة عن تعاطيها وما يرتبط بذلك من عواقب في أفريقيا[99]

الأداء البرنامجي في عام 2020

13-60 واصل البرنامج الفرعي إجراء التدريب لواضعي السياسات على بدائل الإدانة أو العقوبة على جرائم المخدرات، وواصل بناءَ قدرات الشركاء الوطنيين في دائرة السجون الكينية في مجال توفير العلاج والرعاية، وفقا للمعايير الدولية المتعلقة بعلاج الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات ووفقا لمعايير الشبكة الدولية لمراكز موارد علاج مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم، وهي حزمة تدريبية تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحسين جودة خدمات العلاج من المخدرات عن طريق الارتقاء بالمستوى المعرفي وبالمهارات للمهنيين العاملين في مجال الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات.

13-61 كما قام البرنامج الفرعي بتجربة برامج قائمة على الأدلة للأسر لمنع تعاطي المخدرات وغيرها من السلوكيات الخطيرة، بما في ذلك خلال جائحة كوفيد-19، في أوساط الأطفال والشباب، وجرى ذلك على وجه الخصوص في جمهورية تنزانيا المتحدة، وكوت ديفوار، ونيجيريا. وعلاوة على ذلك، ساعد المكتب نيجيريا على تعزيز نظامها الوطني لمراقبة المخدرات لضمان الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة مع منع استخدامها غير الطبي في الوقت نفسه. وعلاوة على ذلك، عقد البرنامج الفرعي اجتماعا افتراضيا، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، حضره أكثر من 250 من المهنيين العاملين في مجال الصحة وفي مجال العدالة وواضعي السياسات بشأن بدائل السجن أو العقوبة.

13-62 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تنفيذ الدول الأعضاء التي تتلقى المساعدة من المكتب تدابيرَ عملية لتوفير بدائل للإدانة أو العقوبة، وفي قيامها بتحسين فرص حصول من يتعاطون المخدرات على الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك من يقع لهم احتكاك بنظام العدالة الجنائية، تمشيا مع المبادئ التوجيهية الوطنية واستنادا إلى المعايير الدولية، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

13-63 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، واستجابةً للتطورات التي استجدت مؤخرا، سيتطور عمل البرنامج الفرعي ليشمل تركيزاً جغرافياً أوسع نطاقا، وتوسيعَ نطاق تقديم الدعم في مجالات خفض الطلب على المخدرات، والخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، والخدمات الصحية لمن يقع لهم احتكاك بنظام العدالة الجنائية إلى دول أعضاء أخرى في أفريقيا. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المحدّث المبيّن أدناه (انظر الجدول 13-7).

الجدول 13-7
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[(i)]	*2022 (الأداء المقرر)*
نقص في ما يُتاح لمن يتعاطون المخدرات من الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية في	تحسين فرص حصول من يتعاطون المخدرات على الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية	اعتماد الدول الأعضاء التي تتلقى المساعدة من المكتب تدابير لتوفير بدائل للإدانة أو العقوبة،	تنفيذ الدول الأعضاء التي تتلقى المساعدة من المكتب تدابير عملية لتوفير بدائل للإدانة أو	تحسين فرص حصول من يتعاطون المخدرات، بما في ذلك من يقع لهم احتكاك بنظام العدالة الجنائية، على

(99) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 16)).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)[أ]	2022 (الأداء المقرر)
المجتمعات المحلية ومن بدائل الإدانة أو العقوبة، وانعدام الاستمرارية في الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية بين ما يُقدم منها في المجتمعات المحلية وما يُقدم في السجون	وعلى بدائل لتدابير الإدانة أو العقوبة، بما في ذلك من يقع لهم احتكاك بنظام العدالة الجنائية	وقيامها بتحسين فرص حصول من يتعاطون المخدرات على الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك من يقع لهم احتكاك بنظام العدالة الجنائية، تمشيا مع المبادئ التوجيهية الوطنية واستنادا إلى المعايير الدولية	العقوبة، وقيامها بتحسين فرص حصول من يتعاطون المخدرات على الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك من يقع لهم احتكاك بنظام العدالة الجنائية، تمشيا مع المبادئ التوجيهية الوطنية واستنادا إلى المعايير الدولية	خدمات خفض الطلب على المخدرات والخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والخدمات الصحية

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: أخذ بلدان مختارة في أفريقيا بنهج متوازن ومتكامل لخفض الطلب على المخدرات وخفض العرض منها[100]

الأداء البرنامجي في عام 2020

13-64 في سياق الاستراتيجيات المشجّعة على اتباع نهج متوازن ومتكامل إزاء خفض الطلب والعرض على حد سواء، أجرى البرنامج الفرعي تقييما لقدرات اعتراض المخدِّرات في ميناء لواندا البحري في أنغولا، بغية الاضطلاع هناك بأنشطة في المستقبل تشمل إنشاء وحدة متعددة الوكالات لمراقبة الموانئ. وفي الفترة السابقة لفرض القيود على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19، نفذ البرنامج الفرعي أيضا نشاطين تدريبيين مع وحدات مراقبة الموانئ ووحدات مراقبة الشحن الجوي في مومباسا، كينيا وكمبالا، أوغندا في شباط/فبراير 2020. ثم حُولت الدورات التدريبية في معظمها إلى صيغ إلكترونية، ونُظم في أنغولا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وكينيا، وموزامبيق، وناميبيا ما مجموعه 39 نشاطا على شبكة الإنترنت ونشاط واحد نُظّم بصيغة مختلطة. وفي أعقاب تخفيف القيود المفروضة على السفر جزئيا، أجريت خمسة أنشطة توجيهية ميدانية في جمهورية تنزانيا المتحدة، وكينيا، وموزامبيق.

13-65 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تعزيز وحدات مراقبة الشحن الجوي ووحدات مراقبة الموانئ ذات الصلة في أنغولا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وكينيا، وموزامبيق، وناميبيا، وذلك في إطار البرامج المتكاملة التي تعالج أيضا خفض الطلب على المخدرات والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به وتقديم الرعاية لهم، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في قيام بلدان مختارة باختبار خدمات متكاملة تتعلق بخفض الطلب على المخدرات، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. وكمثال على نجاح هذه المبادرات، نفذت وحدة مراقبة الشحن الجوي في مطار جومو كينياتا الدولي في نيروبي، خلال مرحلة تدريبها، 11 ضبطية منفصلة للمخدرات الخاضعة للمراقبة، منها الهيروين والكوكايين والقات

(100) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 16)) و A/75/6 (Sect. 16)/Corr.1).

ومادة MDMA (إكستاسي) والكيتامين والميثامفيتامين وسلفات المورفين. وقد بُذلت جميع الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات على النحو المبين أعلاه من خلال برامج متكاملة تنفذ أيضا أنشطةً لخفض الطلب.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

13-66 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته، بحيث يشمل، على وجه الخصوص، إجراء تقييمات والاضطلاع بأنشطة تدريبية وتوجيهية مع وحدات مراقبة الموانئ ووحدات مراقبة الشحن الجوي. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي الاضطلاع بأنشطة في مجال خفض الطلب على المخدرات على غرار الأنشطة التي جرى تسليط الضوء عليها أعلاه. وسيكثف أيضا، وفقا لولايته، الدعمَ المتعلق بزيادة تيسير الحصول على المخدرات الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية مع تفادي تسريبها واستخدامها غير الطبي. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 13-8).

الجدول 13-8
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
قيام السلطات المختصة بتوسيع معرفتها بالمعايير والمبادئ التوجيهية من أجل وضع تدابير فعالة لخفض الطلب على المخدرات	قيام السلطات المعنية بتعزيز قدرتها على توفير سلسلة متواصلة من خدمات الرعاية لمتعاطي المخدرات	تعزيز وحدات مراقبة الشحن الجوي ووحدات مراقبة الموانئ ذات الصلة في أنغولا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وكينيا، ومدغشقر، وموزامبيق، وناميبيا في إطار البرامج المتكاملة التي تعالج أيضا خفض الطلب على المخدرات والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به وتقديم الرعاية لهم	زيادة عدد البلدان التي تقدم خدمات متكاملة في جميع أنحاء القارة	زيادة عدد البلدان التي تتوفر فيها تدابير معززة لخفض العرض والطلب، مع التركيز على زيادة تيسير الحصول على العقاقير الخاضعة للمراقبة ومنع تسريبها

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: التزام البرامج الوطنية لخفض الطلب على المخدرات بمعايير الجودة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

13-67 على الصعيد الوطني، تتنوع استراتيجيات الوقاية من تعاطي المخدرات ما بين طباعةِ منشورات لتحذير الشباب من خطر المخدرات، وهو أمر ينتج عنه تغير سلوكي طفيف أو لا ينتج عنها تغير أصلا، وتدخلاتِ الوقاية القائمة على العلم. وتشير الأدلة العلمية إلى أن العمل مع الأسر والمدارس والمجتمعات المحلية يمكن أن يكفل للأطفال والشباب، ولا سيما أشدهم تهميشاً

وفقراً، فرصاً للنمو والبقاء سالمين وأصحاء حتى سن البلوغ والشيخوخة. وقد ظل البرنامج الفرعي يشجع جهود خفض الطلب على المخدرات وفقا لأحدث البحوث والأدلة العلمية من خلال القيام بانتظام بوضع وتحديث معايير دولية ووثائق للتوجيه التقني، وذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، ومن خلال تيسير تبادل أفضل الممارسات. ويَستخدم هذه المواد واضعو السياسات والممارسون على الصعيد الوطني، وقد أسهمت في زيادة المعارف وتعزيز السلوكيات الصحية داخل المجتمعات.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

13-68 تمثّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أهمية دعم تنفيذ معايير الجودة على المستوى الوطني من أجل ضمان الانتقال من مرحلة المعارف المتعلقة بخفض الطلب على المخدرات إلى مرحلة الممارسات الصحية المستدامة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيستخدم البرنامج الفرعي المعايير الدولية الحالية ووثائق التوجيه التقني التي يجري استكمالها بانتظام، وذلك لدعم الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة في وضع وتنفيذ معايير الجودة الوطنية في مجال خفض الطلب على المخدرات، وهو ما سيمكّن من توحيد عملية اختيار استراتيجيات الوقاية الفعالة وقياس التقدم المحرز، وسيحرص البرنامج الفرعي في الوقت نفسه على تمتع الممارسين في مجال الوقاية من المخدرات بمستوى عال من التأهيل.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

13-69 من المتوقع أن يُسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتّضح من إطلاق ثلاثة بلدان أخرى كل عام لبرامج هادفة إلى وضع أو تنفيذ برامج وطنية لمعايير الجودة (انظر الشكل الثاني من الباب 13).

الشكل الثاني من الباب 13

مقياس الأداء: عدد البلدان الإضافية التي تطلق كل عام برامج هادفة إلى وضع أو تنفيذ معايير وطنية للجودة

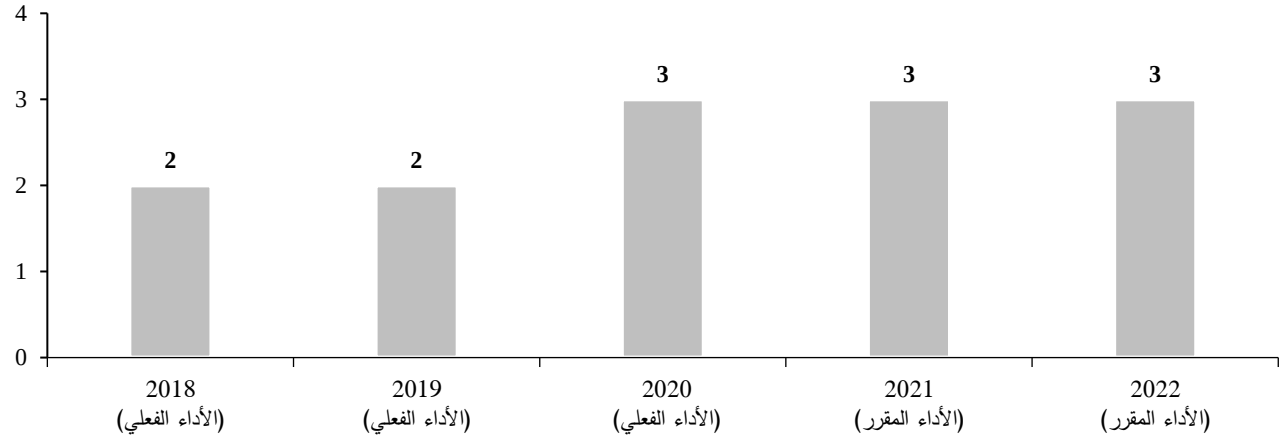

الولايات التشريعية

13-70 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

الاتفاقيات

الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972

اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988

قرارات الجمعية العامة

S-20/2 الإعلان السياسي

S-26/2 إعلان التزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

168/49 العمل الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وإنتاجها والاتجار بها بصورة غير مشروعة

160/59 مكافحة زراعة القنب والاتجار به

179/60 تقديم الدعم إلى أفغانستان بهدف كفالة التنفيذ الفعال لخطتها الخاصة بتنفيذ مكافحة المخدرات

262/60 الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية /متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

277/65 الإعلان السياسي بشان فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: تكثيف جهودنا للقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

186/67 تعزيز سيادة القانون وإصلاح مؤسسات العدالة الجنائية، وبخاصة في المجالات المتصلة بالنهج المتبع على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات

193/67؛ التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية
201/69؛
182/70

200/69؛ الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدّرات العالمية، المزمع
181/70 عقدها في عام 2016

211/71؛ التعاون الدولي على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها
198/72؛
192/73؛
178/74

197/72 الترويج لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية المتعلقة بالتنمية البديلة والالتزامات ذات الصلة في مجال التنمية البديلة والتعاون الإقليمي والأقاليمي والدولي بشأن سياسة متوازنة لمراقبة المخدّرات تركّز على التنمية وتعالج المسائل الاجتماعية – الاقتصادية

2/73 الإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الثالث المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها

25/73 اليوم الدولي للتعليم

142/73 التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وبمشاركتهم

144/73؛ متابعة الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة وما بعدها
124/74

155/73 حقوق الطفل

164/73؛ مكافحة التعصب والقولبة السلبية والوصم والتمييز والتحريض على
164/74 العنف وممارسته ضد الأشخاص بسبب دينهم أو معتقدهم

177/73 حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل

249/73؛ التعاون فيما بين بلدان الجنوب
239/74

301/73 الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل

20/74 الصحة العالمية والسياسة الخارجية: نهج شامل لتعزيز النظم الصحية

121/74 السياسات والبرامج المتصلة بالشباب

126/74 تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية

137/74 دعوة عالمية من أجل اتّخاذ إجراءات ملموسة للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما

143/74 التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

170/74 إدماج الرياضة في استراتيجيات منع الجريمة والعدالة الجنائية المتعلقة بالشباب

274/74 التعاون الدولي من أجل ضمان الحصول على الصعيد العالمي على الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية اللازمة لمكافحة كوفيد-19

196/75 تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ولا سيما قدراته في مجال التعاون التقني

قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

40/1993 تنفيذ تدابير ترمي إلى منع تحويل السلائف والمواد الكيميائية الأساسية إلى الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية

30/1999 استعراض برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات: تدعيم آلية الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات على الصعيد الدولي ضمن نطاق المعاهدات الدولية الموجودة لمراقبة المخدرات ووفقاً للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة

14/2001 منع تسرب السلائف المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات الاصطناعية

32/2003 التدريب على مراقبة السلائف ومكافحة غسل الأموال والوقاية من تعاطي المخدرات

36/2003 إنشاء شبكات وطنية لمكافحة غسل الأموال في إطار الخطط الوطنية والدولية لمراقبة المخدرات

35/2004 مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مرافق نظام العدالة الجنائية ومرافق الاحتجاز قبل المحاكمة والمرافق الإصلاحية

14/2005 الاتفاق الثنائي النموذجي بشأن اقتسام عائدات الجريمة أو الممتلكات المصادرة المشمولة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988

28/2005 تواتر اجتماعات رؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أوروبا

9/2007	الحاجة إلى إيجاد توازن بين طلب وعرض المواد الأفيونية المستعملة في تلبية الاحتياجات الطبية والعلمية
6/2009؛ 11/2013؛ 2/2015	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
23/2009	دعم إعداد وتنفيذ البرامج الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
20/2010	دعم العمل على وضع وتنفيذ نهج متكامل لإعداد البرامج في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
20/2017	الترويج لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية المتعلقة بالتنمية البديلة والالتزامات ذات الصلة في مجال التنمية البديلة والتعاون الإقليمي والأقاليمي والدولي بشأن سياسة متوازنة لمراقبة المخدِّرات تركِّز على التنمية وتعالج المسائل الاجتماعية – الاقتصادية
القرار 250/2009	التعديل المقترح على الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972
القرار 251/2009	تواتر ومدة انعقاد الدورات المستأنفة للجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
القرار 259/2011	عقد جلسات مشتركة في إطار الدورات المستأنفة للجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
القرار 249/2013	تقرير لجنة المخدرات عن أعمال دورتها السادسة والخمسين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والخمسين
القرار 237/2015	تقرير لجنة المخدرات عن أعمال دورتها السابعة والخمسين المستأنفة
القرار 238/2015	تقرير لجنة المخدرات عن أعمال دورتها الثامنة والخمسين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين
القرار 246/2016	تقرير لجنة المخدرات عن أعمال دورتها التاسعة والخمسين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين
القرار 241/2017	الأعمال التحضيرية للدورة الثانية والستين للجنة المخدرات في عام 2019
القرار 242/2017	تقرير لجنة المخدرات عن أعمال دورتها الستين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين

قرارات ومقررات لجنة المخدرات

14/44	التدابير الرامية إلى تعزيز تبادل المعلومات عن الأنماط الجديدة لتعاطي المخدرات وعن المواد التي يتم تناولها
2/46	تعزيز الاستراتيجيات المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في سياق تعاطي المخدرات
1/47	تحقيق المستوى الأمثل للنظم المتكاملة للمعلومات عن المخدرات
2/47	الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين متعاطي المخدرات
2/48	تعزيز برنامج المخدرات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ودور لجنة المخدرات بصفتها هيئته التشريعية
11/48	تعزيز التعاون الدولي على منع صنع المخدرات أو المؤثرات العقلية والاتجار بها بصورة غير مشروعة، من خلال منع تسريب السلائف والمعدات الضرورية وتهريبها، في سياق مشروع بريزم وعملية بيربل وعملية توباز
12/48	زيادة قدرة المجتمعات المحلية على توفير الخدمات في مجال المعلومات والخدمات العلاجية وخدمات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية للمصابين بالإيدز أو فيروسه وبالأمراض الأخرى المنقولة بالدم في سياق تعاطي المخدرات وتعزيز نظم الرصد والتقييم والإبلاغ
3/49	تعزيز نظم مراقبة الكيمياويات السليفة المستخدمة في صنع العقاقير الاصطناعية
4/49	التصدِّي لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة عن طريق الدم بين متعاطي المخدِّرات
2/50	الأحكام المتعلقة بالمسافرين الذين يتلقّون علاجا بعقاقير خاضعة للمراقبة الدولية
5/50	تحديد مصادر السلائف المستخدمة في صناعة المخدرات غير المشروعة
10/50	منع تسريب سلائف العقاقير والمواد الأخرى المستخدمة في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة
11/50	التعاون الدولي على منع التوزيع غير المشروع للمواد المشروعة الخاضعة للمراقبة الدولية عبر الإنترنت
9/51	الحاجة إلى إيجاد توازن بين طلب وعرض المواد الأفيونية المستعملة في تلبية الاحتياجات الطبية والعلمية
11/51	الصلات بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية
14/51	التشجيع على تنسيق المقرّرات ومواءمتها بين لجنة المخدرات ومجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الإيدز وفيروسه
1/52	تعزيز التعاون الدولي على التصدي لمشاركة النساء والفتيات في الاتجار بالمخدرات، وخصوصا كساعيات
3/52	تقديم الدعم الدولي لدول شرق أفريقيا في جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات
4/52	التقدم المحرز في تعزيز الدعم الدولي لدول غرب أفريقيا في جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات
7/52	اقتراح يتعلق بتقييم نوعية الأداء في مختبرات تحليل المخدرات
8/52	توظيف التكنولوجيا الصيدلانية في التصدي لاستخدام المخدرات كوسيلة لتيسير ارتكاب الاعتداء الجنسي (”الاغتصاب أثناء الموعد الغرامي“)
9/52	تعزيز تدابير مكافحة غسل الموجودات المالية المتأتّية من الاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة
10/52	تعزيز التعاون الأقاليمي بين دول أمريكا اللاتينية والكاريبي ودول غرب أفريقيا في مكافحة الاتجار بالمخدرات
11/52	متابعة المؤتمر الوزاري المعني بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظّمة عبر الوطنية والإرهاب بصفتها تحدّيات تواجه الأمن والتنمية في منطقة الكاريبي

12/52 تحسين جمع البيانات والإبلاغ بها وتحليلها من أجل رصد تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية

1/53 تعزيز الوقاية المجتمعية من تناول المخدرات

2/53 الوقاية من تناول المخدرات غير المشروعة في الدول الأعضاء وتعزيز التعاون الدولي بشأن سياسات الوقاية من تعاطي المخدرات

4/53 تعزيز توافر العقاقير المشروعة الخاضعة للمراقبة الدولية بكميات كافية للأغراض الطبية والعلمية مع العمل في الوقت نفسه على منع تسريبها وتعاطيها

5/53 تعزيز التعاون الإقليمي بين أفغانستان ودول العبور ومساهمة جميع البلدان المتضررة في جهود مكافحة المخدرات، استنادا إلى مبدأ المسؤولية الجماعية والمشتركة

6/53 متابعة الترويج لأفضل الممارسات والدروس المستفادة من أجل استدامة وتكامل برامج التنمية البديلة، واقتراح تنظيم حلقة عمل دولية ومؤتمر دولي بشأن التنمية البديلة

8/53 تعزيز التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية، مع التركيز على الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجرائم ذات الصلة

9/53 تعميم الحصول على الوقاية والعلاج والرعاية والدعم لفائدة متناولي المخدرات والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو المتأثرين به

10/53 التدابير الرامية إلى حماية الأطفال والشباب من تعاطي المخدرات

11/53 تعزيز تبادل المعلومات عن احتمال إساءة استعمال شبائه القنبين الاصطناعية المستثيرة للمستقبلات والاتجار بها

12/53 تعزيز نظم مراقبة حركة بذور الخشخاش المستخرجة من محاصيل خشخاش الأفيون المزروعة بصفة غير مشروعة

13/53 تناول مواد "البوبرز"، بوصفه اتجاهاً مستجداً في تعاطي المخدرات في بعض المناطق

15/53 تعزيز التعاون الدولي والأطر التنظيمية والمؤسسية لمراقبة المواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية

2/54 تعزيز التعاون الدولي على منع قيادة السيارات تحت تأثير المخدّرات

3/54 ضمان توافر العيّنات المرجعية وعيّنات الاختبار من المواد الخاضعة للمراقبة لاستخدامها في مختبرات اختبار العقاقير للأغراض العلمية

4/54؛ و متابعة اقتراح تنظيم حلقة عمل دولية ومؤتمر دولي بشأن التنمية البديلة
4/55

5/54 التشجيع على انتهاج استراتيجيات لمعالجة الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدّرات وعواقبها تكون موجهة نحو إعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع وتهدف إلى تحسين الصحة وتعزيز الرفاه الاجتماعي لدى الأفراد والأُسر والمجتمعات المحلية

6/54 تعزيز توافر العقاقير المخدّرة والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية بكميات كافية للأغراض الطبية والعلمية مع منع تسريبها وإساءة استعمالها

8/54 تعزيز التعاون الدولي والأطر التنظيمية والمؤسسية لمراقبة السلائف الكيميائية المستخدمة في صنع العقاقير الاصطناعية بطريقة غير مشروعة

11/54 تحسين الدور التشاركي للمجتمع المدني في معالجة مشكلة المخدّرات العالمية

12/54 إنعاش مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة في التصدّي لمشكلة المخدّرات العالمية

13/54 الحيلولة دون حصول أيّ إصابات جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية في أوساط متعاطي المخدّرات بالحقن وغيرهم من متعاطي المخدّرات

14/54 تدابير دعم الدول الأفريقية في جهودها الرامية إلى التصدّي لمشكلة المخدّرات العالمية

15/54 تعزيز التعاون الدولي من أجل مساعدة الدول الأشدّ تضرّراً من مرور المخدّرات عبرها

1/55 تعزيز التعاون الدولي على التصدي للتحديات التي تطرحها المؤثرات النفسانية الجديدة

2/55 تعزيز البرامج الرامية إلى علاج السجناء المرتهنين للمخدِّرات المفرج عنهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع

3/55 الذكرى السنوية المئوية لاتفاقية الأفيون الدولية

5/55 تعزيز الاستراتيجيات والتدابير التي تلبّي الاحتياجات الخاصة للنساء في سياق البرامج والاستراتيجيات الشاملة والمتكاملة لخفض الطلب على المخدِّرات

6/55 إنشاء نظام إلكتروني دولي لإصدار أذون الاستيراد والتصدير في إطار التجارة المشروعة بالعقاقير المخدِّرة والمؤثِّرات العقلية

7/55 تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من الجرعات المفرطة، وخصوصاً الجرعات المفرطة من شبائه الأفيون

8/55 متابعة خطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدِّرات العالمية فيما يتعلّق بوضع استراتيجيات لأنظمة تسويق خاصة للتنمية البديلة، بما فيها التنمية البديلة الوقائية

9/55 متابعة تدابير دعم الدول الأفريقية في جهودها الرامية إلى التصدّي لمشكلة المخدِّرات العالمية

10/55 الترويج لاستراتيجيات وسياسات مستندة إلى شواهد لمنع تعاطي المخدِّرات

12/55 بدائل السَّجن، في جرائم معيَّنة، كاستراتيجيات لخفض الطلب تدعم صحة الناس وسلامتهم

4/56 تعزيز التعاون الدولي على كشف المؤثِّرات النفسانية الجديدة والإبلاغ عنها

6/56 تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف الإعلان السياسي لعام 2011 بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أوساط متعاطي المخدِّرات، ولا سيما الهدف المتمثِّل في الحدّ من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في أوساط متعاطي المخدِّرات بالحقن بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2015

7/56 التشجيع على إنشاء واستعمال النظام الإلكتروني الدولي لإصدار أذون الاستيراد والتصدير في إطار التجارة الدولية المشروعة بالعقاقير المخدِّرة والمؤثِّرات العقلية

8/56 تشجيع مبادرات الإرجاع الآمن والمأمون والمناسب لعقاقير الوصفات الطبية للتخلّص منها، ولا سيما العقاقير التي تحتوي على مواد مخدِّرة ومؤثِّرات عقلية خاضعة للمراقبة الدولية

9/56 تعزيز مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة باعتباره الأساس لإرشاد العمل الدولي في مجال مكافحة مشكلة المخدِّرات العالمية باتّباع نهج شامل ومتوازن

10/56 أدوات لتحسين جمع البيانات لرصد وتقييم تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدِّرات العالمية

12/56 الأعمال التحضيرية للاستعراض الرفيع المستوى بشأن تنفيذ الدول الأعضاء للإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدِّرات العالمية

13/56 السلائف: التوعية بشأن تسريب مواد غير مجدولة في التجارة الدولية من أجل استعمالها كبدائل للمواد المجدولة في صنع المخدِّرات والمؤثِّرات العقلية بصورة غير مشروعة

14/56 تعزيز التعاون الدولي في مجال التصدّي للاستعمال غير الطبي للترامادول وتعاطيه، وصنعه غير المشروع، وتوزيعه محلياً ودولياً على نحو غير مشروع

15/56 متابعة خطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدِّرات العالمية فيما يتعلق بوضع استراتيجيات لأدوات تسويق طوعية خاصة بمنتجات التنمية البديلة، بما فيها منتجات التنمية البديلة الوقائية

16/56 تعزيز التعاون الدولي لدعم الجهود المبذولة في غرب أفريقيا من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدِّرات

1/57 الترويج لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية المتعلقة بالتنمية البديلة واقتراح تنظيم حلقة دراسية/حلقة عمل دولية عن تنفيذ المبادئ الإرشادية

2/57 الوقاية من تعاطي المخدِّرات من خلال الرياضة: الترويج لمجتمع خالٍ من تعاطي المخدِّرات من خلال الرياضة والمُثُل الأولمبية

3/57 الترويج للوقاية من تعاطي المخدِّرات القائمة على أدلَّة علمية باعتبارها استثماراً في رفاهة الأطفال والمراهقين والشباب والأسر والمجتمعات

4/57 دعم التعافي من الاضطرابات الناجمة عن تعاطي مواد الإدمان

5/57؛ و 8/58 الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدّرات العالمية، المزمع عقدها في عام 2016

6/57 التعليم والتدريب بشأن الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدِّرات

7/57 توفير خدمات صحية كافية للأفراد الذين يعانون من اضطرابات ناجمة عن تعاطي مواد الإدمان أثناء فترات الركود الاقتصادي الطويل الأجل والمطَّرد

8/57 التوعية وتعزيز التعاون الدولي بشأن مكافحة الاتِّجار بالمخدِّرات، الذي ينطوي أحياناً على إساءة استخدام أنشطة متعلقة ببذور خشخاش الأفيون، بما فيها البذور المنتجة من محاصيل خشخاش الأفيون غير المشروعة، لتحقيق أغراض غير مشروعة

9/57 تعزيز التعاون الدولي على استبانة المؤثِّرات النفسانية الجديدة والحادثات المتعلقة بها والإبلاغ عنها

10/57 منع تسريب الكيتامين من المصادر المشروعة مع ضمان توافُره للاستخدام الطبي

11/57 تعزيز التعاون الدولي وتوسيع نطاقه لمواجهة التهديدات الناجمة عن إنتاج المخدِّرات وصنعها والاتِّجار بها وتعاطيها بصورة غير مشروعة في منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية

2/58 دعم توافر أشكال متنوّعة من العلاج والرعاية القائمين على الأدلة العلمية للأطفال والشباب المصابين باضطرابات مرتبطة بتعاطي مواد الإدمان، وتيسير سبل حصولهم عليها

3/58 تعزيز حماية الأطفال والشباب، وخصوصاً فيما يتعلق ببيع وشراء المواد الخاضعة للمراقبة الدولية أو الوطنية والمؤثِّرات النفسانية الجديدة على نحو غير مشروع عبر الإنترنت

4/58 الترويج لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية بشأن التنمية البديلة

5/58 دعم التعاون بين سلطات الصحة العمومية وسلطات العدالة في السعي إلى اتخاذ تدابير بديلة عن الإدانة أو العقوبة في الحالات المناسبة من الجرائم البسيطة المتصلة بالمخدِّرات

6/58 توطيد التعاون الدولي على منع ومكافحة التدفُّقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدِّرات، من منظور مكافحة غسل الأموال

7/58 تعزيز التعاون مع الأوساط العلمية، بما فيها المؤسسات الأكاديمية، وتشجيع الأبحاث العلمية في مجال سياسات خفض عرض المخدِّرات والطلب عليها، من أجل إيجاد حلول فعّالة لمختلف جوانب مشكلة المخدِّرات العالمية

10/58 التشجيع على استعمال النظام الإلكتروني الدولي لإصدار أذون الاستيراد والتصدير في إطار التجارة الدولية المشروعة بالعقاقير المخدِّرة والمؤثِّرات العقلية

11/58 تعزيز التعاون الدولي على التصدِّي للمؤثِّرات النفسانية الجديدة والمنشِّطات الأمفيتامينية، بما فيها الميثامفيتامين

5/59 إدماج المنظور الجنساني في صميم السياسات والبرامج المتعلقة بالمخدرات

1/60 الأعمال التحضيرية للدورة الثانية والستين للجنة المخدرات في عام 2019

2/60 تعزيز التعاون الدولي من أجل مساعدة الدول الأشد تضرُّراً من عبور المخدِّرات بصورة غير مشروعة، ولا سيما البلدان النامية، استناداً إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة

4/60 الوقاية من العواقب الصحية السلبية والمخاطر المتصلة بتعاطي المؤثرات النفسانية الجديدة والتصدي لها

5/60 زيادة التنسيق الدولي فيما يتعلق بالسلائف والكيمياويات السليفة غير المجدولة المستعملة في الصنع غير المشروع للمخدِّرات والمؤثِّرات العقلية

6/60 تكثيف التنسيق والتعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة والقطاعات الوطنية ذات الصلة، وخصوصاً قطاعات الصحة والتعليم والعدالة الجنائية، من أجل التصدي لمشكلة المخدِّرات العالمية ومواجهتها

7/60 تعزيز البرامج والاستراتيجيات المجتمعية والأسرية والمدرسية المستندة إلى الأدلة العلمية والرامية إلى وقاية الأطفال والمراهقين من تعاطي المخدِّرات

8/60 تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وسائر الأمراض المنقولة بالدم المرتبطة بتعاطي المخدِّرات، وزيادة التمويل المقدَّم لتدابير التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد العالمي ولتدابير الوقاية من تعاطي المخدِّرات ولسائر تدابير خفض الطلب على المخدِّرات

9/60 تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون ومراقبة الحدود وسائر الأجهزة المعنية على التصدي للاتجار غير المشروع بالمخدِّرات عن طريق التدريب

2/61 تعزيز الجهود الرامية إلى الوقاية من تعاطي المخدِّرات في البيئات التعليمية

4/61 تعزيز التدابير الرامية إلى منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائي B و C ومرض الزهري من الأم إلى الطفل بين النساء اللواتي يتعاطين المخدِّرات

5/61	تعزيز إعمال النظام الإلكتروني الدولي لأذون الاستيراد والتصدير الخاص بالتجارة المشروعة في العقاقير المخدِّرة والمؤثرات العقلية
6/61	الترويج لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية المتعلقة بالتنمية البديلة والالتزامات ذات الصلة في مجال التنمية البديلة والتعاون الإقليمي والأقاليمي والدولي بشأن سياسة متوازنة لمراقبة المخدِّرات تركِّز على التنمية وتعالج المسائل الاجتماعية – الاقتصادية
7/61	معالجة الاحتياجات الخاصة لأفراد المجتمع المستضعفين في سياق التَّصدي لمشكلة المخدِّرات العالمية
8/61	تعزيز وتدعيم التعاون الدولي والإقليمي والجهود المحلية الرامية إلى التصدي للتهديدات الدولية التي يشكلها الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية
9/61	حماية الأطفال من مشكلة المخدِّرات غير المشروعة
11/61	التشجيع على مناهضة الوصم من أجل ضمان توافر خدمات الصحة والرعاية والخدمات الاجتماعية لمتعاطي المخدِّرات، ووصولهم إلى تلك الخدمات وتقديمها لهم
3/62؛ و 5/63	تعزيز التنمية البديلة كاستراتيجية لمراقبة المخدِّرات موجَّهة نحو التنمية
5/62	تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع تقديرات وتقييمات وافية للاحتياجات من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية
6/62	تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية لدى النساء اللاتي يتعاطَين المخدِّرات والنساء اللاتي يتعرضن لمخاطر مرتبطة بتعاطي المخدِّرات، بما في ذلك عن طريق تحسين فرص الحصول على العلاج الوقائي بعد التعرُّض للفيروس
7/62	تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من الإصابة بالتهاب الكبد الفيروسي C التي تعزى إلى تعاطي المخدِّرات وعلاج المصابين به
3/63	تعزيز التوعية والتثقيف والتدريب في إطار نهج شامل لضمان تيسُّر الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة الدولية وتوافرها للأغراض الطبية والعلمية وتحسين استخدامها استخداماً رشيداً
4/63	تعزيز مشاركة الشباب في جهود الوقاية من المخدِّرات
المقرر 2/50	استعراض مادة الدرونابينول وإيسوميراتها الفراغية
المقرر 1/53	نقل حمض فينيل الخل من الجدول الثاني إلى الجدول الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988
المقرر 2/57	الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدّرات العالمية، المزمع عقدها في عام 2016
المقرر 3/57	جدول الأعمال المؤقت للجزء الخاص المقرر عقده خلال الدورة الثامنة والخمسين للجنة المخدرات في آذار/مارس 2015، والمتعلق بالتحضيرات للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المزمع عقدها في عام 2016
المقرر 14/58	جدول الأعمال المؤقَّت للجزء الخاص المقرَّر عقده أثناء الدورة الثامنة والخمسين المستأنفة للجنة المخدِّرات، والمتعلق بالتحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدِّرات العالمية، المزمع عقدها في عام 2016
المقرر 7/59	إدراج الفينازيبام في الجدول الرابع من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971

المنجزات المستهدفة

13-71 يعرض الجدول 13-9 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 13-9

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**10**	**10**	**10**	**10**
1 - التقارير المقدمة إلى لجنة المخدرات عن التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في الإعلان السياسي وخطة العمل لعام 2009، والقرارات المتعلقة بخفض الطلب على المخدرات والمسائل ذات الصلة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتنمية البديلة	3	3	3	3
2 - التقارير المقدمة إلى لجنة المخدرات عن الاتجاهات الإقليمية للاتجار بالمخدرات	5	5	5	5
3 - مذكرة مقدمة إلى لجنة المخدرات بشأن التنسيق والمواءمة بين اللجنة ومجلس التنسيق البرامجي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب	2	2	2	2
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**27**	**31**	**42**	**39**

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
4 - اجتماعات لجنة المخدرات بشأن المسائل المتعلقة بخفض الطلب على المخدرات والمسائل ذات الصلة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتنمية البديلة	21	21	21	21
5 - اجتماعات الهيئات الفرعية للجنة المخدِّرات (اجتماعات رؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدِّرات، وكذلك اللجنة الفرعية المعنية بالاتِّجار غير المشروع بالمخدِّرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط)	–	4	15	12
6 - اجتماعات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بشأن المسائل المتصلة بخفض الطلب على المخدرات، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والعلاج والرعاية، وسبل العيش المستدامة	1	1	1	1
7 - اجتماعات أفرقة الخبراء المعنية بخفض الطلب على المخدرات، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتنمية البديلة	5	5	5	5
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**11**	**12**	**11**	**11**
8 - المشاريع المتصلة بالوقاية من تعاطي المخدرات والعلاج وإعادة التأهيل، بما في ذلك إتاحة الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية	5	5	5	5
9 - المشاريع المتصلة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاج المصابين به ورعايتهم	5	5	5	5
10 - المشاريع المتصلة بالتنمية البديلة وسبل العيش المستدامة	1	2	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**24**	**24**	**24**	**24**
11 - الدورات التدريبية المتعلقة باتفاقيات مراقبة المخدرات وخفض عرض المخدرات	15	15	15	15
12 - التدريب على خفض الطلب على المخدرات وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتنمية البديلة	9	9	9	9
المنشورات (عدد المنشورات)	**3**	**3**	**3**	**3**
13 - منشور متعلق بالوقاية من تعاطي المخدرات والعلاج منها وإتاحة الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة	2	2	2	2
14 - منشورات متعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاج المصابين به ورعايتهم	1	1	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم خدمات استشارية بشأن إنفاذ القانون وتنفيذ اتفاقيات مراقبة المخدرات؛ وتقديم الدعم الفني والتقني بشأن الوقاية والعلاج القائمين على الأدلة، وبشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاج المصابين به ورعايتهم، وبشأن التنمية البديلة وسبل العيش المستدامة؛ وتقديم الدعم الفني والتقني إلى المؤتمر السنوي للجمعية الدولية للمهنيين في مجال الوقاية والعلاج من تعاطي المواد المخدرة بمشاركة 000 1 مشارك من 100 بلد؛ وتنظيم مناسبات جانبية على هامش دورة لجنة المخدرات، مع تمثيل 75 دولة عضوا فيها ومشاركة 750 شخصا؛ والقيام بجهود دعوية للوقاية من تعاطي المخدرات من خلال نشر مواد حملة "اصغوا أولا" على شبكة الإنترنت، مع تركيزها على الشباب والآباء والأمهات وصانعي السياسات وحصولها على نقرات متوسطها الشهري 000 1 نقرة.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم احتفال سنوي باليوم الدولي لمكافحة تعاطي المخدرات في 26 حزيران/يونيه بمشاركة 100 بلد وتنظيم أكثر من 000 1 فعالية وطنية ومحلية.

البرنامج الفرعي 3
مكافحة الفساد

الهدف

13-72 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو منع الفساد ومكافحته من خلال التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

الاستراتيجية

13-73 للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي بإسداء المشورة في مجال السياسات والتشريعات، وبناء قدرات الجهات الفاعلة ذات الصلة، وتيسير نقل الخبرات. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا مساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تعزيز مؤسسات القطاع العام وتعزيز دور المجتمع المدني والبرلمانيين والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وعامة الجمهور في منع الفساد، بوسائل منها تقديم المساعدة التقنية إلى الدول في متابعة الاستعراضات القطرية التي تُجرى في إطار آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وسيواصل كذلك تقديم أنواع أخرى من المساعدة التقنية. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي أيضا تنسيقَ تنفيذ الولايات التي أسندتها إليه هيئات تقرير السياسات وهيئات المعاهدات، ولا سيما مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية وهيئاته الفرعية وغيره من هيئات الإدارة، ودعمَ العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة، بما في ذلك متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد المقرر عقدها في عام 2021.

13-74 وسيعزز البرنامج الفرعي أيضا التعاون الدولي في مجال التحقيق في الفساد والجرائم ذات الصلة به وملاحقة مرتكبيها ومحاكمتهم. وسيسهم أيضا في تعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها. وعلاوة على ذلك، سيساعد البرنامج الفرعي على إعداد ونشر منتجات معرفية عن تنفيذ الاتفاقية كما سيساعد الدول الأعضاء، بناء على طلبها، على إنتاج البيانات وإجراء دراسات إحصائية وتحليلية وبحوث في مجال الفساد، بما في ذلك بالتعاون مع الأوساط الأكاديمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، وذلك للتمكين من اتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات ولإحراز تقدم في تنفيذ خطة الإصلاح الدولية لمكافحة الفساد. واستنادا إلى تجارب الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاقية، سيواصل البرنامج الفرعي التأكيدَ على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتشجيعَ على تبادل المعارف والممارسات الجيدة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

13-75 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في استجابتها وتعافيها من جائحة كوفيد-19 والأزمات الناشئة في المستقبل، وذلك بتعزيز الشفافية والنزاهة في مجال المشتريات العامة، بما في ذلك مشتريات اللوازم الطبية ومعدات الوقاية الشخصية، وآليات حماية المبلِّغين عن المخالفات والرقابة، في الجنوب الأفريقي وأمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا، بما في ذلك من خلال شبكته للمستشارين في مجال مكافحة الفساد.

13-76 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) مشاركة الدول الأطراف بنشاط وفعالية في آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛

(ب) تمكُّن الأطر القانونية والسياساتية والمؤسسية للدول من التصدي لمخاطر الفساد بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛

(ج) تمتُّع الممارسين في مجال مكافحة الفساد وغيرهم من أصحاب المصلحة بالقدرة على منع الفساد ومكافحته واستخدامهم لتلك القدرة من أجل تحقيق ذلك الغرض؛

(د) استخدام واضعي السياسات والممارسين وغيرهم من أصحاب المصلحة للمعارف والأدوات القائمة على الأدلة بشأن مكافحة الفساد للاسترشاد بها في عملية صنع القرار؛

(هـ) عمل الشركاء بنشاط على دعم وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ضمن مجهود منسَّق؛

(و) تمتُّع الدول بالقدرة على تتبعِ الأصول التي يسرقها المسؤولون عن طريق أعمال الفساد، وحجزِها وتجميدها ومصادرتها وإعادتها بصورة منهجية وفي الوقت المناسب، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

الأداء البرنامجي في عام 2020

13-77 يشـــمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي اســـتجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

منع الفساد في أوقات الأزمات

13-78 اتخذت البلدان مجموعة واسـعة من التدابير لاحتواء مرض فيروس كوفيد-19 والحد من انتشـاره، وهو ما أدى إلى تباطؤ كبير في النشـاط الاقتصـادي العالمي. وللتصـدي لهذا التباطؤ في النشـاط الاقتصـادي، اتخذت الدول الأعضـاء تدابير لتوفير شـبكة أمان اقتصادي للمواطنين المنكوبين وللشركات المتضررة. وفي هذا السياق، من المحتمل أن تكون قد جرى تخفيف الضمانات، ومن المحتمل أن تكون إجراءات الامتثال والرقابة والمسـاءلة قد ضُـحي بها لصـالح سـرعة الاسـتجابة والأثر، وهو ما أدى إلى ظهور فرص للفساد، على سبيل المثال في مشتريات اللقاحات ومشتريات الطوارئ. وقد أعد البرنامج الفرعي عدة وثائق سياسات عن الفساد من أجل مساعدة الدول الأعضـاء على اجتياز أوقات عدم اليقين هذه والتصـدي للتحديات في سياق جائحة كوفيد-19 وفي أعقابها.

13-79 وقد أجرى البرنامج الفرعي أيضـــا تحليلات لمخاطر الغش والفســـاد المتصـــلة بتدابير الإغاثة الاقتصـــادية في ســـياق جائحة كوفيد-19 في جنوب شـرق آسـيا وأمريكا الجنوبية والمكسـيك، وقدم المشـورة إلى الدول الأعضـاء بشـأن تشـريعات الطوارئ ذات الصلة بجائحة كوفيد-19، على سبيل المثال في كينيا والمكسيك اللتين طلبتا مساعدة تشريعية بشأن مشاريع قوانين متعلقة بحماية المبلِّغين عن المخالفات في خضم الأزمة. وعلاوة على ذلك، قيم البرنامج الفرعي المشهد المتغير لمخاطر الفساد، بسبل منها جمع وتوحيد المعلومات من شبكة مستشاريه الميدانيين، واقترح على الحكومات اتخاذ استجابات سياساتية لكفالة استمرار التحقيقات والملاحقات القضـائية والتعاون الدولي على الرغم من التحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19. ومكّن ذلك البرنامجَ الفرعي من توفير توجيهات في حالات الطوارئ وتقديم خدمات اسـتشـارية إلى الدول لتحديد مخاطر الفسـاد الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والتخفيف من حدتها.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

13-80 أسـهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضـح من قيام الدول الأعضـاء بوضـع اسـتجابات سـياسـاتية لدعم التنفيذ السريع والفعال للتدابير الرامية إلى التصـدي للتهديدات ومواطن الضـعف الناشـئة خلال جائحة كوفيد-19، بما في ذلك الكشف عن عائدات الفسـاد (انظر الجدول 13-10). وكما أشـارت إحدى الدول الأعضـاء، فإن التدريب الذي قدمه المكتب قد سـاعد على التخفيف بفعالية من حدة الفساد في عمليات شراء معدات اختبارات الكشف عن الإصابة.

الجدول 13-10
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	قيام الدول الأعضاء بوضع استجابات سياساتية لدعم التنفيذ السـريع والفعال للتدابير الرامية إلى التصـدي للتهديدات ومواطن الضـعف الناشـئة خلال جائحة كوفيد-19

أثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرامج الفرعية

13-81 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، ألغى البرنامج الفرعي بعض المنجزات المستهدفة المقررة. وعلى وجه التحديد، جرى تقصير المدة الزمنية التي استغرقتها بعض اجتماعات مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية وهيئاتها الفرعية، وهو ما أدى إلى انخفاض إجمالي عدد الاجتماعات في عام 2020. وغير البرنامج الفرعي أيضا نهجه فيما يتعلق بالتعجيل بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء عن بعد.

13-82 بيد أنّ البرنامج الفرعي حدّد في الوقت نفسه أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، وذلك في إطار النطاق العام لأهدافه، وهي تقديم الدعم الفني في شكل وثائق سياسات للدول الأعضاء، وأدوات استقصاء لوكالات مكافحة الفساد، ومنهجيات افتراضية متقدمة للتصدي للفساد في سياق مشتريات الطوارئ، وذلك لتلبية الاحتياجات الحرجة وبهدف تسليط الضوء على الفساد باعتباره مسألة هامة ينبغي التصدي لها في الاستجابة العالمية لجائحة كوفيد-19. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في بلوغ النتائج لعام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 المبيّنة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

13-83 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وتبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من أجل توجيه الإصلاحات الوطنية لمكافحة الفساد[101]

الأداء البرنامجي في عام 2020

13-84 نظم البرنامج الفرعي عملية سحب القرعة الرامية إلى اختيار المستعرِضين الأقران في إطار آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وجرى ذلك في أوانه وفي خضم الأزمة الصحية العالمية. فبعد موافقة الدول الأعضاء على عقد اجتماع فريق استعراض التنفيذ بطريقة افتراضية، أطلق البرنامج الفرعي بنجاح السنة الخامسة لآلية استعراض التنفيذ، متفادياً بذلك خسارة الوقت التي كان من المحتمل أن تتعرض له البلدان في السنة الأخيرة من عملية الاستعراض.

13-85 وقدم البرنامج الفرعي الدعم للدول أيضا في إنجاز الاستعراضات القطرية من أجل دفع عجلة العمل على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقد كانت للتدابير غير المسبوقة التي اتخذتها الدول الأطراف لإدارة الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 أثر مزدوج على استكمال الاستعراضات القطرية في إطار آلية استعراض التنفيذ – ففي بعض الحالات، مكّنت من تعجيل وضع الصيغة النهائية للموجزات التنفيذية وتقارير الاستعراضات القطرية، بينما كان لها في حالات أخرى أثر سلبي على وتيرة الاستعراضات، ولا سيما الزيارات القطرية. وكان من أبرز آثارها المباشرة تأخير إعداد قوائم التقييم الذاتي المرجعية، والاستعراضات المستندية والتقارير القطرية، فضلا عن تأجيل الزيارات القطرية التي كانت مقررة بالفعل. وقوبلت الجهود التي بذلها المكتب لتشجيع الدول على المشاركة في الزيارات القطرية الافتراضية بتحفظات، ولا تُستعرض حاليا سوى دولة واحدة باستخدام هذه الصيغة المكيّفة.

13-86 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تقديم 122 دولة طرفا قوائم تقييم ذاتي مرجعية منجزة، وإطلاق السنة الخامسة والأخيرة من الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ في موعدها، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في تقديم المزيد من قوائم

(101) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 16)).

التقييم الذاتي المرجعية مع استمرار تقديم الدعم من المكتب إلى الدول الأطراف، بما يتيح إطلاق السنة الخامسة والأخيرة من الدورة الثانية للآلية في موعدها، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

13-87 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيعمل البرنامج الفرعي على التعجيل بتنفيذ الاتفاقية، وذلك بمساعدة الدول على إجراء الاستعراضات القطرية في إطار آلية استعراض التنفيذ. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 13-11).

الجدول 13-11

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
تقديم الدول الأطراف 76 قائمة منجزة من قوائم التقييم الذاتي المرجعية منذ بدء الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ في عام 2016	تقديم الدول الأطراف قوائم تقييم ذاتي مرجعية إضافية، بمساعدة من المكتب	تقديم الدول الأطراف 122 قائمة منجزة من قوائم تقييمها الذاتي المرجعية، وإطلاق السنة الخامسة والأخيرة من الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ في موعدها	زيادة عدد القوائم المرجعية الإضافية المقدمة بفضل الدعم المتواصل الذي يقدمه المكتب إلى الدول الأطراف بهدف المضي قدما في إنجاز الاستعراضات القطرية في موعدها	حدوث زيادة أخرى في عدد القوائم المرجعية الإضافية المقدمة إلى الدول الأطراف بهدف المضي قدما في إنجاز الاستعراضات القطرية في موعدها

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: التعجيل بتنفيذ الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[102]

الأداء البرنامجي في عام 2020

13-88 أنشأ البرنامج الفرعي منصات إقليمية (في جنوب شرق آسيا، وشرق أفريقيا، وأمريكا الجنوبية والمكسيك، والجنوب الأفريقي) تتألف من صانعي السياسات والقرارات، وتركز تحديدا على التعجيل بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، مع مراعاة نتائج الاستعراضات القطرية التي أجريت في إطار آلية استعراض التنفيذ. وقد مكّن هذا النهج الدول الأطراف المشارِكة من تحديد مجالات مواضيعية معينة ذات أولوية في مكافحتها للفساد ومن التركيز عليها. ومكّن الدول الأطراف أيضا من الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتوسيع نطاق الدعم المقدَّم في مجال المساعدة التقنية. وسيواصل البرنامج الفرعي، في إطار سعيه إلى تعزيز فعاليته، مساعدة الدول في تنفيذ الاتفاقية بمزيد من الفعالية.

13-89 وخلال جائحة كوفيد-19، استمر العمل مع البلدان المشاركة عن بعد. ففي جنوب شرق آسيا، نظم البرنامج الفرعي تدريبات على الصعيدين الوطني والإقليمي، وقدم الدعم على الصعيد الوطني في مجالات التحقيقات المالية واسترداد الموجودات،

(102) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect.16)).

والملكية النفعية، وحماية المبلغين عن المخالفات، وتضارب المصالح، والمشتريات العامة، ولا سيما في حالات الطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، أُعدت ثلاث دراسات إقليمية عن شفافية الملكية النفعية وتسجيل الشركات، وأنظمة الرقابة المتعلقة بزيادة الإنفاق الناجمة عن جائحة كوفيد-19، واستخدام مجموعات البيانات الرقمية والذكاء الاصطناعي لتحديد حالات الغش والفساد. وفي شرق أفريقيا، أُجريت أنشطة لبناء القدرات وقُدم التوجيه والمساعدة عن بعد إلى البلدان فيما يتعلق بالمشتريات العامة وحماية المبلغين عن المخالفات مع التركيز في ذلك على القطاع الصحي والتحقيقات المالية والتحقيقات الموازية المرتبطة بجرائم الأحياء البرية. وجرى تجريب منصة افتراضية لتبادل الخبرات وتشاطرها في جميع المجالات المواضيعية التي يغطيها المشروع. وفي أمريكا الجنوبية والمكسيك، أُجريت في جميع البلدان التسعة على الصعيد الوطني أنشطة مسح أو أنشطة لتحديد خط الأساس، ونُظمت 10 مناسبات وطنية، وحلقة عمل إقليمية واحدة على شبكة الإنترنت في جميع المجالات المواضيعية التي يغطيها المشروع. وفي الجنوب الأفريقي، أجريت في جميع البلدان الثمانية على الصعيد الوطني أنشطة مسح أو أنشطة لتحديد خط الأساس، وأُجريت أربعة أنشطة وطنية. ونظرا لتردي حالة جائحة كوفيد-19 في المنطقة، لم يُضطلع بأي عمل لإعداد حلقة عمل إقليمية أو عقدها.

13-90 وعلاوة على ذلك، وضع البرنامج الفرعي عددا متزايدا من المنتجات المعرفية، منها وحدات التعلم الإلكتروني التي مكّنت من توفير الدعم عن بعد، بالنظر إلى القيود التي كانت مفروضة على السفر خلال الجزء الأكبر من عام 2020. وفي هذا الصدد، أُعدّت ثلاث دورات للتعلم الإلكتروني، وصيغت خمسة منشورات. وأخيرا، أُجريت في المناطق الأربع التي تغطيها المنصات دراسة استقصائية عن آليات الرقابة المتصلة بحُزَم التدابير المتخذة للتصدي لجائحة كوفيد-19.

13-91 وأسهم العمل المذكور أعلاه في الاضطلاع بـ 39 أنشطة على الصعيد القطري للتعجيل بتنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في الاضطلاع بـ 29 أنشطة على المستوى القطري، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

13-92 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي عمله في جميع المجالات المواضيعية التي تغطيها المنصات الإقليمية الأربعة، وذلك لتحديد الأولويات المشتركة في مجال مكافحة الفساد، وتسخير القدرات والمعارف الإقليمية، وتقديم مساعدة تقنية مصممة خصيصا للاحتياجات والأولويات المواضيعية المحددة في كل منطقة. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل الثالث من الباب 13).

الشكل الثالث من الباب 13

مقياس الأداء: عدد الأنشطة السنوية المضطلع بها على الصعيد القطري للتعجيل بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

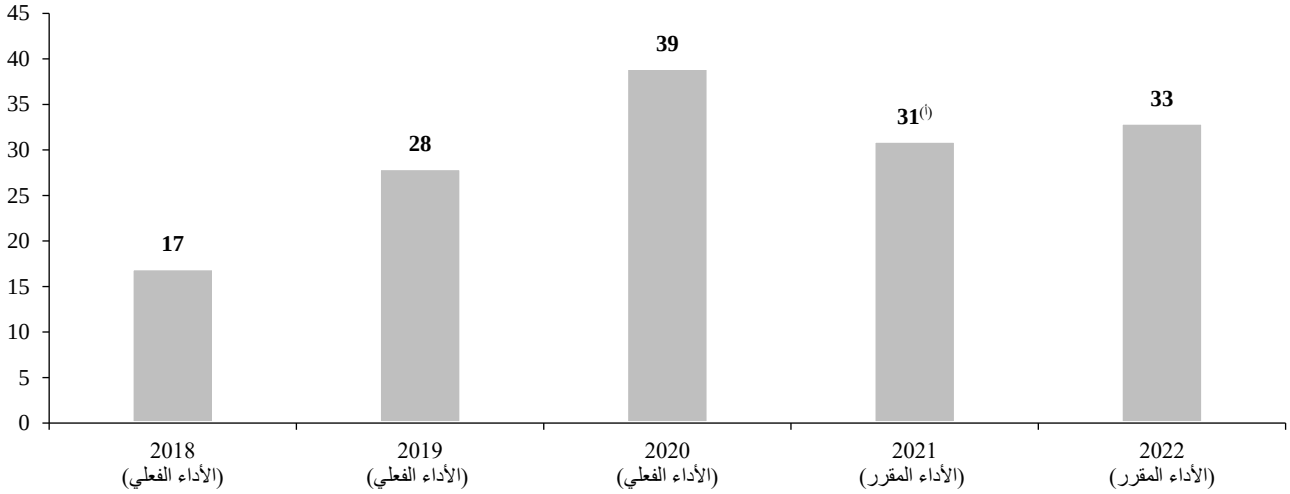

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: إبداء التزام سياسي متجدد بمكافحة الفساد

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

13-93 الفساد يقوض الحوكمة، ويعرقل التنمية، ويتسبب في زعزعة استقرار المجتمعات من خلال أثره المباشر الفوري في حياة المواطنين. ويتضرر منه بشكل أكبر المحرومون – أي الفقراء والنساء والأقليات – الذين كثيرا ما يُضطرون إلى دفع رشاوى للحصول على الخدمات الأساسية. والفساد عامل مساعد في ارتكاب العديد من الجرائم، بما في ذلك العديد من الجرائم الخطيرة. وقد اضطلع البرنامج الفرعي بدور رئيسي في تحسين قدرة الدول الأطراف وتعاونها في مجال منع الفساد ومكافحته، بسبل منها تيسير عملية التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد المقرر عقدها في عام 2021، والتي أسفرت عن إعلان سياسي موجز وعملي المنحى يحدد نهجا استراتيجيا وشاملا لمكافحة الفساد في المستقبل.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

13-94 تمثّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في إدراك الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تحفيزية لمنع الفساد ومكافحته بفعالية على الصعيد العالمي، وهو ما يستدعي تعميم مراعاة مكافحة الفساد في جميع المبادرات ذات الصلة، مثل الإعلان السياسي الذي سيصدر عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد، بما في ذلك بالاعتماد على التوصيات الصادرة عن آلية استعراض التنفيذ. وستوفر متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد فرصة لحفز الإرادة السياسية للدول وستتيح فرصة ممتازة للمجتمع الدولي للمضي قدما في مكافحة الفساد. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيوسع البرنامج الفرعي نطاق عمله وتأثيره من خلال دعم تنفيذ الالتزامات المشتركة الواردة في الإعلان السياسي الذي سيصدر عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، وذلك بهدف تعظيم الآثار المضاعفة في مكافحة الفساد.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

13-95 من المتوقع أن يُسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتّضح من ترجمة الدول للإعلان السياسي المعتمد خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد في عام 2021 إلى تدابير عملية وقابلة للتنفيذ من أجل إحراز تقدم في مكافحة الفساد على الصعيد العالمي (انظر الجدول 13-12).

الجدول 13-12

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
اعتماد الجمعية العامة للقرار 191/73 بشأن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد	اعتماد مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية لمشروع قرار بشأن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد، لكي تعتمده الجمعية العامة لاحقا	اعتماد الجمعية العامة للقرار 276/74 وللمقرر 568/74 بشأن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد	اعتماد إعلان سياسي موجز وعملي المنحى خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد في عام 2021	ترجمة الدول للإعلان السياسي المعتمد خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد في عام 2021، إلى تدابير عملية وقابلة للتنفيذ من أجل إحراز تقدم في مكافحة الفساد على الصعيد العالمي

الولايات التشريعية

13-96 تقدم القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

الاتفاقية

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

قرارات الجمعية العامة ومقرراتها

152/46 وضع برنامج فعال للأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

59/51 إجراءات مكافحة الفساد

209/61؛ و 202/62؛ و 226/63؛ و 237/64 منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

1/65 الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (الفقرة 52)

227/65 إعادة تنظيم مهام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والتغييرات التي يلزم إدخالها على الإطار الاستراتيجي

230/65 مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

177/66 تعزيز التعاون الدولي على مكافحة الآثار الضارة للتدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من الأنشطة الإجرامية

179/66؛ و 184/67؛ و 185/68؛ و 191/69 متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

181/66؛ و 189/67؛ و 193/68؛ و 197/69؛ و 178/70؛ و 209/71؛ و 196/72؛ و 186/73؛ و 177/74 تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، لا سيما قدراته في مجال التعاون التقني

192/67؛ و 195/68؛ و 199/69؛ و 208/71؛ و 190/73 منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل عائدات الفساد وتيسير استرداد الموجودات وإعادة تلك الموجودات إلى أصحابها الشرعيين وإلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

174/70	مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية	170/74	إدماج الرياضة في استراتيجيات منع الجريمة والعدالة الجنائية المتعلقة بالشباب
206/71؛ و 192/72؛ و 184/73؛ و 171/74	متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية	172/74	التعليم من أجل العدالة وسيادة القانون في سياق التنمية المستدامة
191/73؛ و 276/74	الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمكافحة الفساد		

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

23/2006؛ و 22/2007	تدعيم المبادئ الأساسية لسلوك العاملين في الجهاز القضائي	2009/25	تحسين جمع البيانات وإبلاغها وتحليلها لتعزيز المعرفة بالاتجاهات السائدة في مجالات محددة من الجريمة
24/2006	التعاون الدولي على مكافحة الفساد	20/2010؛ و 2011/34	دعم العمل على وضع وتنفيذ نهج متكامل لإعداد البرامج في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
20/2007؛ و 22/2009؛ و 35/2011؛ و 39/2013	التعاون الدولي على منع الاحتيال الاقتصادي والجرائم المتصلة بالهوية والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها ومعاقبتهم	32/2011	تعزيز التعاون الدولي على مكافحة الآثار الضارة للتدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من الأنشطة الإجرامية

المنجزات المستهدفة

13-97 يعرض الجدول 13-13 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 13-13

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**80**	**80**	**100**	**80**
1 - مذكرة الأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية	–	–	1	–
2- تقارير بشأن جلسات مؤتمر الدول الأطراف وهيئاته الفرعية	6	6	7	6
3 - التقارير المواضيعية المتعلقة بآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	2	2	2	2
4 - التقارير الإقليمية لآلية استعراض التنفيذ ووثائق المعلومات الأساسية الأخرى	16	16	16	16
5 - وثائق المعلومات الأساسية لدورات مؤتمر الدول الأطراف والهيئات الفرعية التابعة للمؤتمر (بما في ذلك الموجزات التنفيذية لتقارير الاستعراض القطري المقدمة إلى فريق استعراض التنفيذ لكي ينظر فيها)	56	56	74	56
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**42**	**24**	**58**	**42**
6 - جلسات الجمعية العامة (اللجنة الثالثة) بشأن المسائل المتصلة بالفساد والجريمة الاقتصادية	1	1	1	1
7- جلسات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	1	1	1	1
8 - اجتماعات مؤتمر الدول الأطراف وهيئاته الفرعية	40	22	56	40
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**2**	**2**	**2**	**2**
9 - البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة: صوب ترسيخ ثقافة احترام القانون	1	1	1	–
10 - البرنامج العالمي لمنع الفساد ومكافحته عن طريق التنفيذ الفعّال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد دعما للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة	1	1	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**5**	**5**	**5**	**5**
11 - اجتماعات أفرقة الخبراء بشأن وضع توجيهات أو أدوات متعلقة بجوانب محددة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بما في ذلك استنادا إلى الاحتياجات المحددة عن طريق آلية استعراض التنفيذ	5	5	5	5
المنشورات (عدد المنشورات)	**4**	**4**	**4**	**3**
12 - منشورات رسمية عن مكافحة الفساد	4	4	4	3
المواد التقنية (عدد المواد)	**3**	**3**	**3**	**4**
13 - الإرشادات والأدوات المتعلقة بمكافحة الفساد	3	3	3	4

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: توفير دورات تدريبية لما عدده 50 خبيرا حكوميا لإجراء استعراضات في إطار آلية استعراض التنفيذ، وتيسير استكمال وتحليل الردود على قوائم التقييم الذاتي المرجعية، وإجراء 20 زيارة قطرية، وصياغة تقارير الاستعراض القطري والموجزات التنفيذية.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تعهد قاعدة بيانات للقوانين والاجتهاد القضائي، وكذلك المعارف غير القانونية ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بما يشمل المسائل المتعلقة باسترداد الأصول؛ وتعهد قاعدة بيانات للسلطات المختصة وجهات التنسيق المعنية باسترداد الأصول والسلطات المركزية؛ وتعهد البوابة الإلكترونية لمكافحة الفساد المعروفة باسم بوابة الأدوات والموارد المعرفية المتعلقة بمكافحة الفساد؛ وتطوير وتعهد أدوات إلكترونية ومواد تدريب بشأن المعايير والسياسات والإجراءات التنفيذية والممارسات الجيدة المتعلقة بتنفيذ الدول الأطراف للاتفاقية.

البرنامج الفرعي 4
منع الإرهاب

الهدف

13-98 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في تعزيز نظام فعّال للعدالة الجنائية في مجال مكافحة الإرهاب تطبّقه الدول الأعضاء وفقا لسيادة القانون.

الاستراتيجية

13-99 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيستجيب البرنامج الفرعي لطلبات الدول الأعضاء المتعلقة بتقديم دعم معياري ودعم لبناء القدرات بغية منع الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب[103]، وذلك بالشروع في وضع أطر للتعاون مع الدول الأعضاء ودعمها على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا وضع وتنفيذ مشاريع قائمة على النتائج في مجال منع الإرهاب وتعزيز أثر التنفيذ الميداني من خلال التنسيق والتخطيط والتنفيذ المتكاملين مع الجهات الشريكة التي تقدم الدعم إلى الحكومات في مجال منع الإرهاب، ولا سيما الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب والأفرقة العاملة التابعة له، الأمر الذي سيساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، بما يشمل الهدفين 5 و 16 من أهداف التنمية المستدامة. وهذا البرنامج الفرعي مكلف بموجب قرارات الجمعية العامة[104] ومجلس الأمن[105] ذات الصلة، والاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام 2006 في قرارها 288/60 واستعراضاتها التي تجرى كل سنتين، بتقديم المساعدة التقنية في مجال مكافحة الإرهاب إلى الدول الأعضاء الطالبة.

(103) انظر قراري الجمعية العامة 209/71 و 194/72.

(104) انظر قرارات الجمعية العامة 194/72، و 284/72، و 175/74.

(105) انظر قرار مجلس الأمن 2482 (2019) وقرارات مجلس الأمن السابقة ذات الصلة.

13-100 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن طريق تخفيف القيود المفروضة وتطوير أدوات المساعدة التقنية وأنشطة التدريب بما يتماشى مع احتياجات الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب في سياق الجائحة. وقد أثرت الجائحة بشدة على مشهد الإرهاب وخطط البرنامج الفرعي لدعم الدول الأعضاء في التصدي لهذه التهديدات على نحو أكثر فعالية.

13-101 ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى ما يلي:

(أ) تصديق الدول الأعضاء على عدد متزايد من الصكوك القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب؛

(ب) تنقيح الدول الأعضاء، بناء على ذلك، التشريعات المحلية لمكافحة الإرهاب؛

(ج) قيام الدول الأعضاء بإعداد استراتيجيات وخطط عمل لمكافحة الإرهاب؛

(د) إجراء تحقيق فعال في قضايا الإرهاب وملاحقة الجناة ومحاكمتهم من قبل موظفي العدالة الجنائية، بما يتماشى مع الصكوك والقواعد القانونية والمعايير والممارسات الجيدة ذات الصلة المعمول بها على الصعيد الدولي؛

(هـ) زيادة التعاون الوطني والإقليمي والدولي بين هيئات إنفاذ القانون والهيئات القضائية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

13-102 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تزويد موظفي العدالة الجنائية وإنفاذ القانون بالقدرات اللازمة لمكافحة الإرهاب خلال الجائحة

13-103 أدت جائحة كوفيد-19 إلى تحول جذري في مشهد الإرهاب. فالأزمة الصحية أدت إلى ارتفاع شديد في عدد الأفراد المقيدين في منازلهم وازدياد الفترة الزمنية التي يقضونها وهم يتصفحون الإنترنت ازديادا هائلا، الأمر الذي جعلهم أكثر عرضة للتجنيد وتغذية نزعة التطرف لديهم من قبل الجماعات الإرهابية والإرهابيين الذين كانوا يقضون وقتا أطول أيضا على شبكة الإنترنت بسبب الجائحة. ونتيجة للجائحة، أصبح الحفاظ على الأدلة الإلكترونية الأساسية وجمعها واستخدامها في قضايا الإرهاب أكثر أهمية. واستجابة لذلك، يعمل البرنامج الفرعي على تطوير أدوات جديدة لتقديم خدمات مصممة خصيصا لتلبية احتياجات الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب على نحو أفضل في سياق الجائحة. فعلى سبيل المثال، طور البرنامج الفرعي حيزا إلكترونيا على منصة التعلم الحاسوبية في مجال مكافحة الإرهاب المتاحة عبر شبكة الإنترنت، يُعرَف باسم iRoom، لمعالجة المسائل المتعلقة بالأدلة الإلكترونية على وجه التحديد. ومنصة iRoom حيز إلكتروني آمن يؤدي دور مركز جامع لتقديم المساعدة التقنية ويسمح بتبادل أفضل الممارسات، وتخزين وتطوير أدوات جديدة تتعلق بالأدلة الإلكترونية، وقد أنشِئَت المنصة لفائدة المدعين العامين والمحققين والسلطة القضائية لأغراض التعاون في قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود التي تنطوي على أدلة إلكترونية.

13-104 وواصل البرنامج الفرعي أيضا تعزيز تطبيق القواعد والمعايير والممارسات الجيدة المعمول بها على الصعيد الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، وواصل دعم الدول الأعضاء فيما يتعلق بجهود العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب، تماشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وانتقل لتنفيذ أنشطته المتصلة بالمساعدة التقنية عبر شبكة الإنترنت، حيث قام بتدريب أكثر من 000 2 من موظفي العدالة الجنائية بشكل افتراضي منذ تفشي الجائحة. وكجزء من هذه الجهود، زاد البرنامج الفرعي بشكل كبير استخدام منصته الحاسوبية للتعلم في مجال مكافحة الإرهاب المتاحة عبر شبكة الإنترنت. وتتيح المنصة، التي لديها

مجموعة واسعة من السمات والأدوات المرنة، مستويات عالية من التفاعل بين المشاركين والمنسقين، وتضم أكثر من 000 3 موظف من موظفي العدالة الجنائية وإنفاذ القانون من أكثر من 135 بلدا كأعضاء مسجلين.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

13-105 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من وجود 727 موظفا من موظفي العدالة الجنائية وإنفاذ القانون يتمتعون بقدرات معززة فيما يتعلق بتدابير العدالة الجنائية لمواجهة الإرهاب (انظر الشكل الرابع من الباب 13).

الشكل الرابع من الباب 13

مقياس الأداء: العدد الإجمالي لموظفي العدالة الجنائية وإنفاذ القانون الذين يملكون قدرات معززة فيما يتعلق بتدابير العدالة الجنائية لمواجهة الإرهاب والذين حصلوا على التدريب من خلال منصة التعلم الحاسوبية في مجال مكافحة الإرهاب المتاحة عبر شبكة الإنترنت (العدد التراكمي)

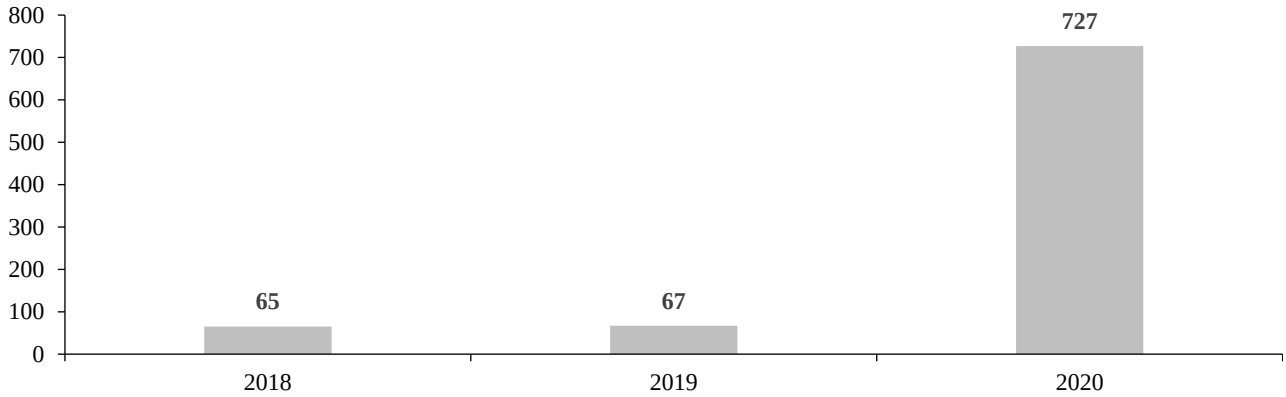

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

13-106 بسبب التأثير الناجم عن جائحة كوفيد-19 في عام 2020، سعى البرنامج الفرعي إلى إيجاد سبل بديلة لمواصلة تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء. وفي إطار الامتثال لتدابير التباعد الاجتماعي، وفي محاولة لتجنب انقطاع المساعدة التقنية البالغة الأهمية، انتقل البرنامج الفرعي إلى تنفيذ أنشطته للمساعدة التقنية عبر شبكة الإنترنت من خلال منصة التعلم الحاسوبية في مجال مكافحة الإرهاب. وبسبب القيود المفروضة على السفر، أرجِئَت عدة أنشطة في إطار البرنامج العالمي لتعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب كان من المزمع تنظيمها بالحضور الشخصي وتعذّر تقديمها عبر شبكة الإنترنت.

13-107 ولكن البرنامج الفرعي حدّد في الوقت نفسه أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن إطار النطاق العام لأهدافه، أي من أجل دعم نيجيريا في مواصلة جهودها لمكافحة الإرهاب وفي الوقت نفسه التكيف مع سياق جائحة كوفيد-19، وضع البرنامج الفرعي مبادئ توجيهية للشرطة النيجيرية للحد من خطر الإصابة وكذلك حماية الجمهور من النشاط الإجرامي، بما في ذلك الإرهاب.

النتائج المقررة لعام 2022

13-108 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وتبيّنان بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: التقدم المحرز في ملاحقة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ومحاكمتهم[106]

الأداء البرنامجي في عام 2020

13-109 يقوم البرنامج الفرعي ببناء قدرات موظفي العدالة الجنائية للتحقيق في الإرهاب وملاحقة مرتكبيه ومحاكمتهم وفقا لسيادة القانون وحقوق الإنسان. وعلى الرغم من القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، قدّم البرنامج الفرعي دورتين تدريبيتين بشأن إجراء وإدارة المقابلات مع المشتبه في أنهم إرهابيون على نحو ممتثل لحقوق الإنسان، والتحقيق في الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وملاحقة مرتكبيها ومحاكمتهم. ويعزز البرنامج الفرعي أيضا دور المسؤولات العراقيات في مكافحة الإرهاب في العراق من خلال تطوير معارف الموظفات وبناء قدراتهن في مجال منع الإرهاب في العراق ومكافحته وملاحقة مرتكبيه، وفقا للولاية المنصوص عليها في قراري مجلس الأمن 1325 (2000) و 2242 (2015) المتعلقين بتعزيز ودعم مشاركة المرأة في عمليات السلام.

13-110 وقدم البرنامج الفرعي أيضا الدعم بشأن استخدام وتعزيز بدائل السجن في القضايا المتصلة بالإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم البرنامج الفرعي الدعم إلى المؤسسات القضائية في المناطق المحررة، مثل محكمة تحقيق الموصل. وعلاوة على ذلك، شرع البرنامج الفرعي في العمل من أجل دعم ضحايا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق.

13-111 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة عدد ضحايا الإرهاب الذين يتمكنون من اللجوء إلى النظام القضائي العراقي؛ وتعزيز المؤسسات القضائية، مع ازدياد مشاركة المرأة على مستويات السياسات والتخطيط والجوانب التقنية، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في اتخاذ خطوات صوب إنشاء آليات أو إجراءات قضائية وطنية لملاحقة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية ومحاكمتهم، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

13-112 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تماشيا مع ولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم مساعدة تقنية مصممة خصيصا لتعزيز تدابير العدالة الجنائية لمواجهة الإرهاب، تماشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، كما سيدعم ضحايا الإرهاب في العراق من خلال آليات تهدف إلى زيادة دورهم في إجراءات العدالة الجنائية وتقديم الدعم النفسي. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 13-14).

الجدول 13-14
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
يطلب العراق الحصول على مساعدة تقنية لإنشاء آليات قضائية وطنية لملاحقة مرتكبي الجرائم المتصلة بتنظيم الدولة الإسلامية ومحاكمتهم.	إجراء مناقشات لاحقة بشأن الآليات أو الإجراءات القضائية الوطنية لملاحقة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية ومحاكمتهم.	ارتفاع عدد ضحايا الإرهاب الذين يتمكنون من اللجوء إلى النظام القضائي العراقي، وتعزيز المؤسسات القضائية، مع ازدياد مشاركة المرأة على	تعزيز القدرة على معالجة القضايا المحلية المتعلقة بتنظيم الدولة الإسلامية وفي الوقت نفسه التمسك بالحقوق الأساسية.	إجراء المحاكمات في القضايا المتعلقة بتنظيم الدولة الإسلامية بنجاح مع التمسك بالحقوق الأساسية وحماية ضحايا تنظيم الدولة الإسلامية

(106) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 16)).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)[أ]	2022 (الأداء المقرر)
		مستويات السياسية والتخطيط والجوانب التقنية		

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعزيز قدرة موظفي العدالة الجنائية على منع الإرهاب[107]

الأداء البرنامجي في عام 2020

13-113 يعمل البرنامج الفرعي على تعزيز نظام فعّال للعدالة الجنائية في مجال مكافحة الإرهاب تطبّقه الدول الأعضاء وفقا لسيادة القانون. ويقدم البرنامج الفرعي الدعم إلى السلطات في سري لانكا في وضع سياسة شاملة وإطار تشريعي لمكافحة الإرهاب يمتثل امتثالا تاما لسيادة القانون ومعايير حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويقدم البرنامج الفرعي أيضا التدريب إلى المحققين الجنائيين والمدعين العامين والقضاة بشأن إعادة التأهيل وإعادة الإدماج، بما في ذلك بدائل السجن والتدخلات المجتمعية؛ واستخدام أساليب التحري الخاصة لتحديد المحتوى الضار على شبكة الإنترنت والتصدي له؛ ووضع مجموعة أدوات وطنية للأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية استنادا إلى الدليل العملي لطلب الأدلة الإلكترونية عبر الحدود، بما يتناسب مع السياق والإجراءات المحلية؛ واستخدام الأدلة الرقمية ومقبوليتها في التحقيقات والمحاكم؛ وتصميم مجموعة أدوات إقليمية للقضاة وفقا للسياق الوطني في سري لانكا وملديف، تضمنت عناصر متعلقة بدعم الأخصائيات الممارسات في مجال العدالة الجنائية للعمل في النظام القضائي.

13-114 وأسهم العمل المذكور في حصول موظفي العدالة الجنائية على شهادة تؤهلهم لتجهيز القضايا المتعلقة بالإرهاب تماشيا مع القانون الدولي المعمول به، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

13-115 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تماشيا مع ولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تدريب المحققين الجنائيين والمدعين العامين والقضاة، كما سيدعم التعاون بين الوكالات والتعاون الإقليمي بين موظفي إنفاذ القانون وموظفين قضائيين لتيسير تبادل المعلومات التشغيلية والمساعدة القانونية المتبادلة. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 13-15).

الجدول 13-15
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)[أ]	2022 (الأداء المقرر)
–	–	حصول موظفي العدالة الجنائية على شهادات	تمكن الموظفين من الفصل في قضايا	عقد اجتماعات لمنتدى إقليمي لتبادل المعلومات

(107) على النحو المبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect.16) و A/75/6 (Sect.16)/Corr.1).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)[أ]	2022 (الأداء المقرر)
		تؤهلهم لتجهيز القضايا المتعلقة بالإرهاب وفقا للقانون الدولي المعمول به	الإرهاب وتجهيزها بما يتماشى مع القانون الدولي المعمول به، بما في ذلك المعايير الجنسانية	لتعزيز التعاون بين الوكالات والتعاون الإقليمي فيما بين موظفي إنفاذ القانون والموظفين القضائيين

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تقديم الإرهابيين إلى العدالة بما يتماشى مع سيادة القانون وحقوق الإنسان

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

13-116 يكتسي الحق في محاكمة عادلة وسريعة أهمية قصوى في ضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء. ويمكن أن يؤدي التأخير في تجهيز قضايا الإرهاب في نهاية المطاف إلى عرقلة إمكانية اللجوء إلى القضاء. وقد احتُجِزَ آلاف الأشخاص بسبب ارتباطهم المزعوم بجماعة بوكو حرام في بلدان حوض بحيرة تشاد. وللمساعدة في معالجة القضايا المتراكمة في قضايا الإرهاب، ما فتئ البرنامج الفرعي يبني قدرة نظام العدالة الجنائية على التحقيق بفعالية في قضايا الإرهاب تلك وملاحقة الجناة ومحاكمتهم فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وشملت هذه المساعدة الواسعة النطاق تنقيح أكثر من 200 1 قضية إرهاب، فضلا عن دعم نظام العدالة الجنائية لمعالجة المسائل الجنسانية بفعالية، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني الذي ترتكبه الجماعات الإرهابية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

13-117 تَمثَّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أنه بالإضافة إلى تحسين معارف ومهارات موظفي العدالة الجنائية، يجب أن يوفر البرنامج الفرعي الدعم لتحسين تجهيز أنظمة العدالة الجنائية، من أجل النظر بفعالية في القضايا المتراكمة في مجال الإرهاب. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيوسع البرنامج الفرعي نطاق مساعدته لتوفير المعدات اللازمة المتعلقة بالأدلة الجنائية، والدعم اللوجستي، والتوجيهات السياساتية والإجرائية لمساعدة موظفي العدالة الجنائية على وضع المعارف والمهارات المكتسبة موضع التنفيذ بشكل فعال.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

13-118 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من خلال عدد موظفي العدالة الجنائية المدربين على التحقيق في قضايا الإرهاب وملاحقة الجناة ومحاكمتهم (انظر الشكل الخامس من الباب 13).

الشكل الخامس عشر من الباب 13

مقياس الأداء: عدد موظفي العدالة الجنائية الذين يتدربون سنويا على التحقيق في قضايا الإرهاب وملاحقة الجناة ومحاكمتهم

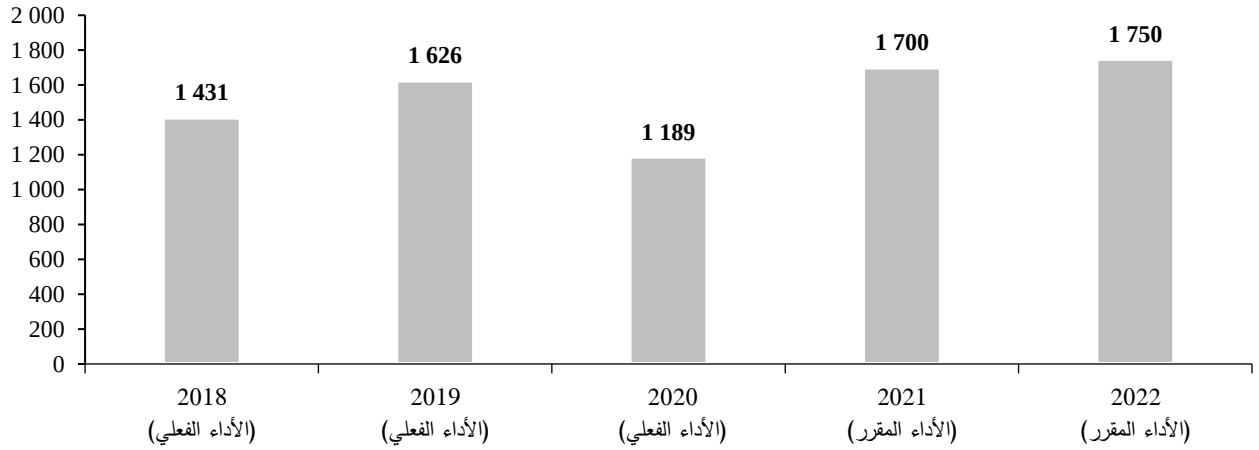

الولايات التشريعية

13-119 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي

قرارات الجمعية العامة

136/58؛ و 153/59	تعزيز التعاون الدولي والمساعدة التقنية على تشجيع تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات العالمية ذات الصلة بالإرهاب في إطار أنشطة مركز منع الجريمة الدولية
288/60	استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب
46/62	منع الإرهابيين من حيازة المواد والمصادر المشعة
172/62؛ و 177/64	المساعدة التقنية في مجال تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالإرهاب
74/65؛ و 51/67؛ و 50/69؛ و 66/71	منع حيازة الإرهابيين للمصادر المشعة
178/66؛ و 187/68؛ و 177/70؛ و 194/72	تقديم المساعدة التقنية من أجل تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب
148/70	حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب
175/74	المساعدة التقنية المقدَّمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة بشأن مكافحة الإرهاب
145/75	التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي
196/75	تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، لا سيما قدراته في مجال التعاون التقني

قرارات مجلس الأمن

(1999) 1267	(2016) 2309
(2001) 1373	(2016) 2322
(2004) 1540	(2017) 2341
(2005) 1624	(2017) 2347
(2014) 2133	(2017) 2370
(2014) 2178	(2017) 2396
(2015) 2199	(2018) 2423
(2015) 2253	(2019) 2462؛
	(2019) 2482

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

21/2019 المســـاعدة التقنية المقدَّمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة بشأن مكافحة الإرهاب

قرارا لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

3/21 تدعيم التعاون الدولي على التصـــدِّي لما قد يقوم في بعض الحالات من صلات بين الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية والإرهاب

4/22 تعزيز فعالية التصـــدي للأخطار الإجرامية، بما فيها الأخطار الإرهابية، التي يواجهها قطاع الســـياحة، ولا ســـيما عن طريق التعاون الدولي والشراكات بين القطاعين العام والخاص

المنجزات المستهدفة

120-13 يعرض الجدول 13-16 قائمة بجميع المنجزات المســـتهدفة للفترة 2020-2022 التي أســـهمت ويُتوقّع أن تســـهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 13-16

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**2**	**2**	**1**	**2**
1 - تقرير الأمين العام إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية	1	1	1	1
2- تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة	1	1	–	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**12**	**3**	**20**	**12**
3 - جلسات الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية	2	1	2	2
4- جلسات مجلس الأمن وهيئاته الفرعية	5	2	5	5
5 - اســـتعراض اســـتراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب الذي تجريه الجمعية العامة كل سنتين	4	–	–	4
6 - اجتماعات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية	1	–	13	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**1**	**1**	**1**	**1**
7 - البرنامج العالمي بشأن تعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب	1	1	1	1
المنشورات (عدد المنشورات)	**4**	**3**	**3**	**3**
8 - كتيب عن التشجيع على استخدام بدائل غير احتجازية لتدابير الاحتجاز السابق للمحاكمة والسجن في قضايا الإرهاب	–	1	–	–
9 - منشورات وكتيبات وأدلة تدريبية بشأن مسائل مواضيعية محددة متصلة بمكافحة الإرهاب	3	2	2	3
10 - دعم التدابير القانونية وقدرة نُظم العدالة الجنائية على منع الإرهاب ومكافحته (قائمة الخدمات المقدمة)	1	–	1	–

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم خدمات استشارية بشأن صياغة التشريعات والاستراتيجيات وخطط العمل؛ والتشاور بشأن وضع خطط المساعدة التقنية؛ وتقديم الخدمات الاستشارية بشأن زيارات لجنة مكافحة الإرهاب؛ وتقديم الدعم الفني إلى مؤسسات التدريب الوطنية.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تحديث وتعهد أدوات مكافحة الإرهاب في بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة التي تتضمن أكثر من 300 2 تشريع من التشريعات المتصلة بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك قاعدة بيانات السلطات المركزية الوطنية المعنية بقضايا مكافحة الإرهاب، ومنصة التعلم الحاسوبية في مجال مكافحة الإرهاب المتاحة على شبكة الإنترنت لأكثر من 200 3 عضو، ومرصد الاجتهادات القضائية للأمريكتين، وشبكة وسط آسيا لمنع الإرهاب.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مؤتمر قمة برلماني عالمي بشأن السياحة؛ وتشجيع الدول الأعضاء التي لم تصدق على الصكوك القانونية الدولية التسعة عشر المتصلة بالإرهاب على القيام بذلك، ولا يزال هناك 222 1 تصديقا وانضماما متبقيا؛ وكتيبات ونشرات ومجموعات مواد إعلامية في مجالات القانون والعدالة الجنائية والمجالات ذات الصلة؛ واليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهد الموقع الشبكي ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي.

البرنامج الفرعي 5
العدالة

الهدف

13-121 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في منع الجريمة وضمان أن تكون نظم العدالة الجنائية أكثر فعالية وإنصافا وإنسانية وخضوعا للمساءلة، لتكون أساسا لسيادة القانون والتنمية المستدامة.

الاستراتيجية

13-122 للمساهمة في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز وضع معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وتيسير تطبيقها من خلال العمل مع جميع القطاعات ذات الصلة في نظم العدالة الجنائية الوطنية وجميع الجهات الفاعلة المشاركة في منع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية.

13-123 وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا المساعدة إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، ولا سيما إلى الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية (مثل الشرطة، ودوائر الادعاء، والسلطة القضائية، بما يشمل نظام قضاء الأحداث، والخبراء المجتمعيين، وموظفي السجون) من خلال التمكين من نقل المعارف، دعم بناء المؤسسات، وتوفير خدمة بناء القدرات والمشورة التقنية. وسيعزز أيضا التعاون مع القطاعات الأخرى، بما في ذلك التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. وسيركز عمل البرنامج الفرعي بصفة خاصة على استحداث قواعد للأدلة لمنع الجريمة ومعالجة عوامل الخطر والأسباب الجذرية للإجرام معاودة الإجرام؛ وتعزيز أعمال الشرطة القائمة على حقوق الإنسان؛ وزيادة إمكانية الحصول على المعونة القضائية؛ وتعزيز فعالية ونزاهة وكفاءة عمليات العدالة الجنائية؛ وتطوير سياسات إصدار الأحكام والتشجيع على اتباع بدائل للسجن؛ إضافة إلى تحسين ظروف السجون، وتحسين معاملة السجناء المتطرفين العنيفين[108] ومنع التطرف، ودعم إعادة الإدماج الاجتماعي عند الإفراج عنهم. وسيتضمن البرنامج الفرعي مسائل شاملة تتعلق بالضحايا والشهود؛ والشؤون الجنسانية في نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك العنف ضد المرأة؛ والأطفال في نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك العنف ضد الأطفال. وسيواصل البرنامج الفرعي تبادل

(108) يشير مصطلح "متطرف عنيف" ومصطلح" التطرف العنيف" إلى "التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب" (انظر قراري الجمعية العامة 209/71 و 194/72).

الدراسات والممارسات الجيدة وموارد تكنولوجيا المعلومات، وتطوير ونشر أدوات عملية، مثل المذكرات الإرشادية والكتيبات والمناهج التدريبية والتشريعات النموذجية، فضلا عن دعم النظراء في تطبيق هذه الأدوات. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف 5 و 11 و 16 من أهداف التنمية المستدامة.

13-124 ويخطط البرنامج الفرعي لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال تعزيز قدرات نظم العدالة الجنائية على الاستعداد للأزمات والتصدي لها والتعافي منها. وسيواصل البرنامج الفرعي دعم تعزيز الأطر القانونية واعتماد وتنفيذ استراتيجيات شاملة وجامعة في حالات الأزمات القصيرة الأجل وما يتصل بها من إجراءات تكفل استمرار عمل نظم العدالة الجنائية والمساواة في إمكانية الوصول إلى خدماتها، مع الحد من خطر انتهاكات حقوق الإنسان للمتضررين من الجائحة بنسب أعلى من غيرهم، وبصورة خاصة المحتجزون والسجناء وضحايا الجريمة. وسيدعم البرنامج الفرعي أيضا تدابير التعافي الطويلة الأجل والقائمة على الأدلة والمستدامة، وسيأخذ في الحسبان الدروس المستفادة خلال الأزمة والمتعلقة باحتياجات السكان والجهات الفاعلة في مجال العدالة على حد سواء، من خلال الاستفادة من القدرات القائمة وتسخير التكنولوجيات الجديدة.

13-125 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) تحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة في مجال العدالة، على سبيل المثال، بين ضباط الشرطة ومحامي الدفاع وقضاة التحقيق من أجل التصدي للاحتجاز المفرط والتعسفي السابق للمحاكمة؛

(ب) تحسين وتيرة وجودة تطبيق بدائل السجن في القضايا المناسبة؛

(ج) تحسين إجراءات الملاحقة القضائية والمحاكمة في قضايا العنف ضد المرأة والفتاة؛

(د) تعزيز الوقاية من العنف ضد الأطفال والتصدي له من خلال استراتيجيات وبرامج منع الجريمة والعدالة الجنائية؛

(هـ) زيادة إمكانية اللجوء إلى القضاء لقطاعات المجتمع الضعيفة وزيادة ثقة الجمهور في نظام العدالة، بسبل منها توفير خدمات المعونة القضائية على نطاق البلد التي يمكن للجميع اللجوء إليها والمصممة خصيصا لحقوق السكان واحتياجاتهم؛

(و) تعزيز دعم إعادة إدماج السجناء في المجتمع ومنع عودتهم إلى الإجرام؛

(ز) منع الإيذاء وإنشاء مجتمعات أكثر أمانا؛

(ح) تمكين النساء والفتيات في إطار برامج ونظم منع الجريمة والعدالة الجنائية.

13-126 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المزمع بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 إلى الحد من استخدام الاحتجاز والسجن من خلال تحسين أداء آليات اللجوء إلى القضاء والمساواة فيها، وتعزيز معارف وقدرات الجهات الفاعلة في مجال العدالة من أجل منع انتهاكات حقوق الإنسان والجريمة وتصحيحها، ومكافحة التمييز، وتمكين المجتمعات المحلية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

13-127 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز فرص حصول المجرمات والضحايا في غرب أفريقيا على المعونة القضائية

13-128 المعونة القضائية عنصر أساسي في نظام عدالة جنائية عادل وإنساني وفعال يقوم على سيادة القانون، وهو أساس للتمتع بحقوق أخرى، بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة. وقد أدت القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19 إلى تقييد حصول ضحايا العنف المنزلي على المعونة القضائية، الأمر الذي جعل هذه المعونة أكثر إلحاحا بوصفها وسيلة للحماية من انتهاكات الحقوق. وقد أعاد البرنامج الفرعي، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، برمجة الأنشطة القائمة المشتركة ذات الصلة بخدمات المعونة القضائية للحفاظ على إمكانية لجوء النساء والفتيات إلى القضاء وتعزيزها في ليبريا والسنغال وسيراليون خلال جائحة كوفيد-19، وذلك عن طريق تطوير المواد المتعلقة بالدعوة والتدريب عن بعد والقائمة على الاحتياجات وتوفير تمويل إضافي لمقدمي المعونة القضائية لكي يقدموا الخدمات، حسب الإمكان، إلى النساء المحتجزات والسجينات وضحايا الجرائم.

13-129 وشجع البرنامج الفرعي أيضا إنشاء آليات بديلة وتعمل عن بعد لكي تتمكن النساء من الحصول على المعونة القضائية. فعلى سبيل المثال، أنشئ في سيراليون خط اتصال مباشر مجاني لضحايا العنف المنزلي والجنسي، بالشراكة مع الشرطة ومجلس المعونة القضائية. وقد تم تعزيز جهود جمع البيانات في البلدان الثلاثة جميعها التي تقام فيها المشاريع من أجل فهم كيف تُغَيّر جائحة كوفيد-19 طبيعة القضايا التي يتم النظر فيها. وقد أنشأ البرنامج الفرعي، بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية والمحلية وأصحاب المصلحة الآخرين، وتحديدا المساعدون القانونيون، الذين يؤدون دورا محوريا في هذا الجهد، مركزا جامعا للخدمات سيساعد في جهود جمع البيانات ويعزز حصول النساء اللواتي هن في نزاع مع القانون على المعونة القضائية. وسيزود جمع البيانات الوزارات الرئيسية وأصحاب المصلحة ومنظمات المجتمع المدني بمعلومات عن الجمهور من أجل تعزيز إدراج حقوق المرأة في تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، يدعم البرنامج الفرعي مبادرات التمكين القانوني في جميع البلدان المستهدفة، فضلا عن تقديم الخدمات المباشرة من جانب المساعدين القانونيين والمحامين إلى النساء المحتجزات في مراكز الشرطة وإلى النساء ضحايا الجرائم.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

13-130 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من حصول 673 من العاملين في مجال العدالة على التدريب واستفادة 150 امرأة من التثقيف في مجال القانون (انظر الشكل السادس من الباب 13).

الشكل السادس من الباب 13

مقياس الأداء: العدد السنوي للعاملين في مجال العدالة الذين يحصلون على التدريب وعدد النساء المستفيدات من التثقيف في مجال القانون

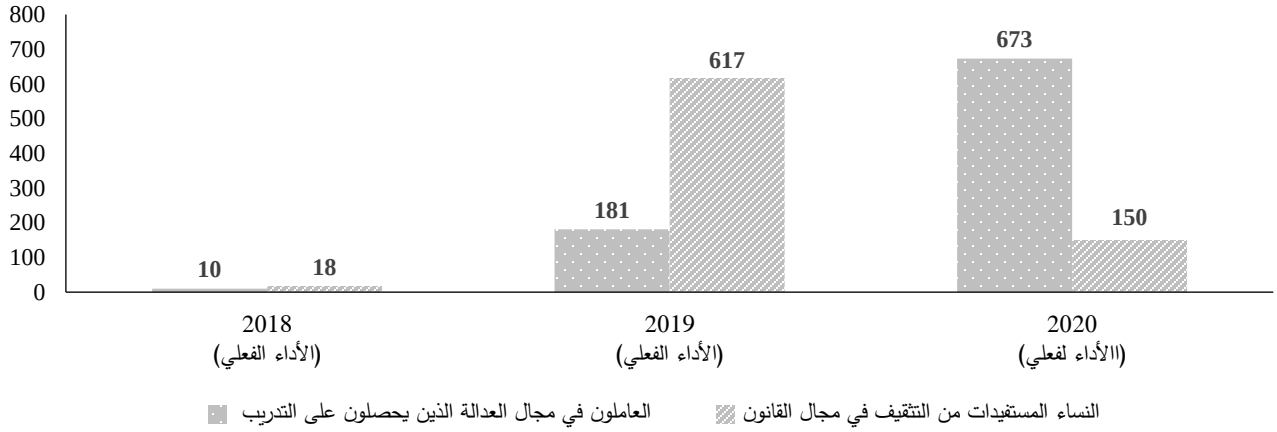

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

13-131 بسبب التأثير الناجم عن جائحة كوفيد-19 في عام 2020، غيّر البرنامج الفرعي المساعدة المقدمة من خلال بناء القدرات وتطوير الأدوات بتغيير طريقة تقديمها من حلقات عمل ودورات تدريب ومؤتمرات تنظّم بالحضور الشخصي إلى اجتماعات افتراضية وحلقات دراسية شبكية، وأرجأ المناسبات التي كان يعتقد أنه من الأفضل إقامتها بالحضور الشخصي. وترتب على هذا التغييرات أثر في أداء البرنامج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجتين 1 و 2 أدناه. ونظرا إلى أن جميع دورات الهيئات الحكومية الدولية قد ألغيت أو أرجِئَت إلى عام 2021 بسبب الجائحة، اقتصرت أنشطة البرنامج الفرعي المتعلقة بتوفير الخدمات لاجتماعات هذه الهيئات على إعداد وثائق برلمانية مختارة مثل ورقات العمل وتقارير الأنشطة.

13-132 ولكن البرنامج الفرعي حدد، في الوقت نفسه، أنشطة جديدة ومعدلة لدعم الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وهي تطوير الدعم الحديث في الوقت المناسب من خلال إصدار مذكرات توجيهية ومشورة تنفيذية، بما في ذلك بشأن الاستعداد والتصدي للجائحة في السجون؛ وبناء القدرات من خلال برامج التدريب عبر شبكة الإنترنت؛ وإعداد دورات التعلم الإلكتروني بشأن المسائل الملحة مثل العنف ضد الأطفال؛ وتنظيم اجتماعات ومؤتمرات افتراضية لنشر المعرفة وتشجيع تبادل الخبرات فيما بين البلدان، بما في ذلك ما يتعلق بأعمال الشرطة القائمة على حقوق الإنسان، وبرامج العدالة التصالحية، ونُهج العدالة التصالحية إزاء تدريس العدالة الجنائية، إضافة إلى مجموعة عالمية من الحلقات الدراسية الشبكية بشأن العدالة الجنائية وإصلاح السجون المراعية للمنظور الجنساني. وقام البرنامج الفرعي أيضا بتقييم أثر جائحة كوفيد-19 على التدابير المتخذة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية للتصدي للعنف الجنساني ضد النساء والفتيات، والنهج المتبعة لتطبيق تدابير غير احتجازية لتخفيف الازدحام في السجون ومرافق الاحتجاز الأكثر ازدحاما. وغيَّر البرنامج الفرعي أيضا تركيز بعض الأنشطة من بناء القدرات إلى توفير المساعدة المالية المباشرة لمقدمي الخدمات. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة والمعدَّلة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 المبيَّنة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

13-133 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وتبيّنان بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: مساعدة السجينات في دولة بوليفيا المتعددة القوميات على التحضير لإدارة حياتهن بعد خروجهن من السجن[109]

الأداء البرنامجي في عام 2020

13-134 قام البرنامج الفرعي بإعداد وتنفيذ برنامج للتدريب المهني، بالتعاون مع وزارة التعليم، بشأن تقنيات البناء لفائدة السجينات من سجنين في لاباز، نظرا إلى أن قطاع البناء في دولة بوليفيا المتعددة القوميات آخذ في الازدياد وهناك طلب مرتفع على العاملات المؤهلات. وفي عام 2020، لم يتم تدريب أي سجينات إضافيات على تقنيات البناء؛ غير أن البرنامج الفرعي استمر في التواصل مع إدارات السجون من أجل تحضير السجينات لإطلاق سراحهن بغية تعزيز إمكانية توظيفهن عند الإفراج عنهن.

(109) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 16)).

13-135 ولم يسهم العمل المذكور أعلاه في تدريب و/أو إطلاق سراح سجينات إضافيات، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في تدريب 20 سجينة في عام 2020، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. فقد نشأت تحديات بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 على التجمعات الشخصية وعقد اجتماعات فردية مع السجينات لتحضيرهن للإفراج عنهن. وتوقفت أنشطة المشروع في أوائل عام 2020 حيث علقت السلطات جميع الأنشطة في السجون.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

13-136 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تماشيا مع ولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف والاستجابة لآخر المستجدات، سيتطور عمل البرنامج الفرعي ليشمل أنشطة توعية وتدريب لإدارات السجون وصناع السياسات في جميع المناطق. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المحدّث المبيّن أدناه (انظر الجدول 13-17).

الجدول 13-17
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
-	تدريب و/أو توظيف 10 سجينات بعد إطلاق سراحهن	عدم تدريب و/أو توظيف سجينات إضافيات بعد الإفراج عنهن	تدريب و/أو توظيف 10 سجينات بعد إطلاق سراحهن	عدد موظفي السجون وصناع السياسات الذين جرى تدريبهم في الدول الأعضاء الطالبة

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: اكتساب المجتمعات المحلية قدرة أكبر على مواجهة الجريمة والعنف[110]

الأداء البرنامجي في عام 2020

13-137 قدم دعم البرنامج الفرعي الدعم إلى الدول الأعضاء في وضع السياسات والبرامج التي تساعد على منع الجريمة والأخذ بها. وفي عام 2020، وسع قاعدة المعرفة لسياسات وبرامج منع الجريمة في المكسيك، وقام بإعداد وتقييم استراتيجيات مخصصة على مستوى الولايات والمدن، بما في ذلك فيما يتعلق بمنع العنف ضد المرأة. وقدم البرنامج الفرعي أيضا مساهمات واقتراحات لوضع مشروع قانون بشأن منع الجريمة في قيرغيزستان، وواصل أنشطته في مجال المساعدة التقنية في عدة دول أعضاء أخرى، بما فيها أوزبكستان وبيرو ولبنان، لتيسير استخدام مبادرات منع الجريمة القائمة على الرياضة في سياق البرامج المتمحورة حول الشباب. وقدم البرنامج الفرعي أيضا المساعدة التقنية إلى دولة فلسطين، بما في ذلك أنشطة بناء القدرات والتوعية بشأن منع جرائم الشباب بالاستناد إلى الرياضة، فضلا عن توفير المعدات الرياضية للمدارس لزيادة فرص ممارسة الرياضة وإمكانية الوصول إلى أماكن آمنة لتنمية الشباب. وعلاوة على ذلك، دعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في جعل أعمال الشرطة التي تقوم بها أكثر توجها نحو المجتمعات المحلية، كما وضع أدوات تقنية لتوجيه الدول في جهودها الرامية إلى

(110) على النحو المبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/75/6 (Sect. 16) و A/75/6 (Sect. 16)/Corr.1).

تنفيذ اســـتراتيجيات محلية لمنع الجريمة، بما في ذلك كتيبات عن العدالة التصـــالحية واســـتخدام الرياضـــة لمنع التطرف العنيف[111].

13-138 وأسهم العمل المذكور أعلاه في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج لمنع الجريمة مراعية للاعتبارات الجنسانية في خمس دول، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر لعام 2020، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، على الرغم من التحديات التي واجهها التنفيذ بسبب جائحة كوفيد-19.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

13-139 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تماشيا مع ولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق هذا الهدف، سيزيد البرنامج الفرعي مساعدته التقنية من خلال أنشطة بناء القدرات وأنشطة أخرى تُنفَّذ بصورة افتراضية وبالحضور الشخصي لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على منع الجريمة بفعالية، بمشاركة الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية، بما في ذلك إنفاذ القانون، فضـــلا عن الكيانات الحكومية الأخرى والمجتمع المدني. ويُعرَض التقدم المتوقع ضـــمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل السابع من الباب 13).

الشكل السابع من الباب 13

مقياس الأداء: عدد الدول التي تضع وتنفذ سياسات وبرامج مراعية للاعتبارات الجنسانية في مجال منع الجريمة بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (العدد التراكمي)

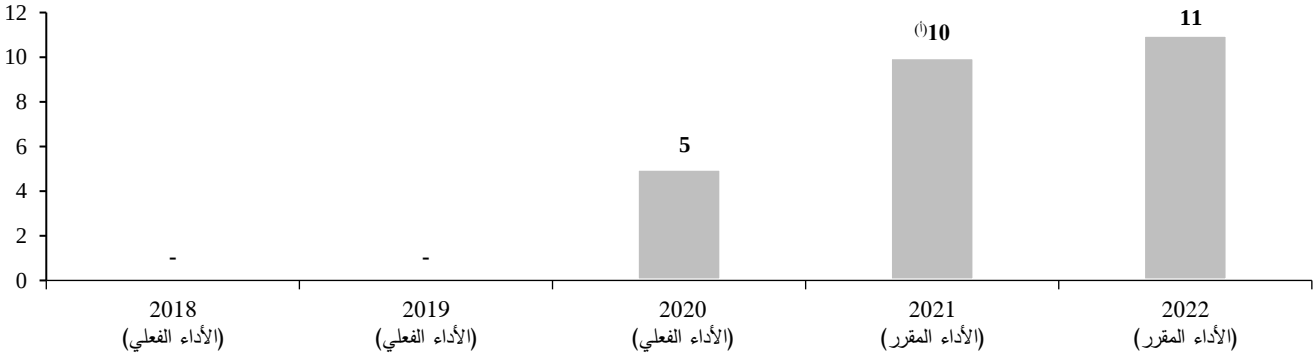

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: الأشخاص المحتكون بنظام العدالة الجنائية زادوا الخدمات المتصلة بإمكانية اللجوء إلى القضاء

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

13-140 إمكانية اللجوء إلى القضاء عنصر أساسي في نظام عدالة جنائية عادل وإنساني ويتسم بالفعالية والكفاءة، وعنصر محوري في خطة عام 2030. وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى مواجهة نظم العدالة الجنائية تحديات غير مســـبوقة فيما يتعلق بإمكانية توفيرها فرص متساوية للجوء إلى القضاء، وخاصة عندما كانت المحاكم مغلقة، في حين كانت الشرطة تفرض وتنفذ تدابير التباعد الاجتماعي بصرامة. ومن أجل التصدي لهذه التحديات، ركز المكتب على تعزيز أعمال الشرطة القائمة على حقوق

(111) يشير مصطلح "التطرف العنيف" إلى التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب (انظر قراري الجمعية العامة 209/71 و 194/72).

الإنسان، وفرص الحصول على المعونة القضائية، واستخدام برامج العدالة التصالحية، ولجوء ضحايا الجريمة إلى القضاء. واستنادا إلى معايير الأمم المتحدة وقواعدها ذات الصلة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، تعاون البرنامج الفرعي مع جهات فاعلة من مؤسسات العدالة الجنائية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص في مجال التوعية؛ وإعداد الاستراتيجيات والتدخلات؛ وإصلاح الآليات والقوانين والسياسات؛ وجمع البيانات وتحليلها؛ وتطوير الأدوات ونقل المعرفة وبناء القدرات لتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء للجميع.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

13-141 تَمثَّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أن عليه إعادة التفكير في كيفية نقل ثروته من التوجيهات والمعارف على نحو أكثر فعالية للاستفادة من ولايته، التي تشمل دعم سلطات الدول في منع الجريمة والعنف والتصدي لها وكفالة احترام حقوق الفئات ذات الاحتياجات الخاصة وتوفير الخدمات الأساسية، بغية التصدي للمخاطر والتحديات الناجمة عن الجائحة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيستخدم البرنامج الفرعي خبرته المكتسبة في الربط بين مختلف مجالات الولاية. وسيزيد الدعم الذي يقدمه من أجل تحقيق ما يلي: (أ) تمكين المجتمعات المحلية من توفير إمكانية اللجوء إلى القضاء للجميع، بسبل منها تعزيز أعمال الشرطة القائمة على حقوق الإنسان والموجهة نحو المجتمعات المحلية، وحملات التمكين القانوني لإطلاع الناس على حقوقهم وكيفية الوصول إليها، وبناء القدرات لتقديم خدمات المعونة القضائية المتخصصة إلى ضحايا الجريمة والنساء والفتيات؛ (ب) خفض معدلات الاحتجاز في أقسام الشرطة والاحتجاز السابق للمحاكمة، بسبل منها تعزيز القدرات والمعارف لضمان الحصول على خدمات معونة قضائية جيدة وتوفير خدمات استشارية وبناء قدرات الشرطة، وتقديم المساعدة التقنية الرامية إلى تعزيز آليات الرقابة الداخلية والخارجية للشرطة، ودعم التنسيق بين الشرطة والادعاء والجهات الفاعلة الأخرى في مجال العدالة، وزيادة فعالية التحقيقات؛ (ج) تحسين إمكانية الوصول إلى برامج العدالة التصالحية العادلة والفعالة، بسبل منها استعراض ودعم الإصلاح التشريعي لوضع أو توسيع البرامج الوطنية للعدالة التصالحية، والمساعدة على وضع وتنفيذ وتحسين برامج العدالة التصالحية، وتعزيز قدرة الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة التصالحية على تقديم الخدمات. كما سيضع تدابير لكفالة أن تكون الجهود قائمة على الأدلة والاحتياجات، من أجل تمكين خطط الإنعاش من الوصول حقا إلى الأشخاص المعرضين لخطر تركهم خلف الركب وضمان حقوقهم. وسيجري ذلك بطريقة شاملة باستخدام نهج محوره الناس من خلال تقديم الدعم لصياغة التشريعات وتنقيحها ووضع سياسات شاملة تراعي الاعتبارات الجنسانية وغيرها من نتائج الإصلاح التي تيسر زيادة إمكانية اللجوء إلى القضاء، فضلا عن بناء القدرات ونشر المعارف لتحسين مهارات الجهات الفاعلة في مجال العدالة من أجل حل مشاكل السكان المتعلقة بالعدالة، ولا سيما الفئات الضعيفة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

13-142 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق هذا الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من خلال زيادة عدد الدول الأعضاء التي تنفذ أنشطة لزيادة إمكانية اللجوء إلى القضاء للجميع على قدم المساواة (انظر الشكل الثامن من الباب 13).

الشكل الثامن من الباب 13

مقياس الأداء: عدد الدول الأعضاء التي تنفذ أنشطة لزيادة إمكانية اللجوء إلى القضاء للجميع على قدم المساواة (العدد التراكمي)

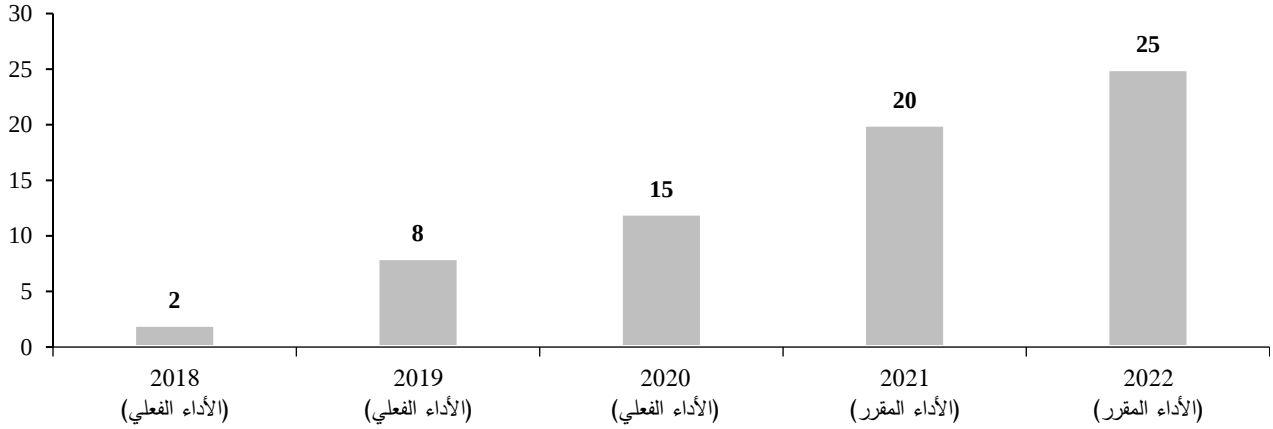

الولايات التشريعية

13-143 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي

الاتفاقيتان

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اتفاقية حقوق الطفل

قرارات الجمعية العامة

169/34 مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين

33/40 قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين)

34/40 إعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجرام والتعسف في استعمال السلطة

173/43 مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن

110/45 قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو)

111/45 المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء

112/45 مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث (مبادئ الرياض التوجيهية)

113/45 قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم

116/45 المعاهدة النموذجية لتسليم المجرمين

117/45 المعاهدة النموذجية لتبادل المساعدة في المسائل الجنائية

118/45 المعاهدة النموذجية بشأن نقل الإجراءات في المسائل الجنائية

119/45 المعاهدة النموذجية بشأن نقل الإشراف على المجرمين المحكوم عليهم بأحكام مشروطة أو المفرج عنهم إفراجا مشروطا

152/46 وضع برنامج فعال للأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

104/48 إعلان القضاء على العنف ضد المرأة

59/51[112] تدابير مكافحة الفساد

60/51 إعلان الأمم المتحدة بشأن الجريمة والأمن العام

86/52 تدابير منع الجريمة والعدالة الجنائية الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة

59/55 إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين

89/55؛ و 143/74 التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

119/56 دور مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ومهمتها وتواترها ومدتها

261/56 خطط العمل الخاصة بتنفيذ إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين

170/57 متابعة خطط العمل الخاصة بتنفيذ إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين

(112) تحديدا المرفق المعنون "المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين".

177/60[113] متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

228/65 تعزيز التدابير المتخذة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية من أجل التصدي للعنف ضد المرأة

229/65 قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)

230/65 مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

185/67 تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد المهاجرين والعمال المهاجرين وأسرهم

186/67 تعزيز سيادة القانون وإصلاح مؤسسات العدالة الجنائية، وبخاصة في المجالات المتصلة بالنهج المتبع على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات

187/67 مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية

188/67؛ 190/68؛ و 192/69 القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء

191/67 معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

189/68 الاستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

194/69 استراتيجيات الأمم المتحدة وتدابيرها العملية النموذجية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

174/70 مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

175/70 قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)

176/70 التصدي لجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني

256/71 الخطة الحضرية الجديدة

193/72 تعزيز التطبيق العملي لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)

148/73 تكثيف الجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله والقضاء عليه: التحرش الجنسي

155/73؛ و 133/74 حقوق الطفل

184/73؛ و 171/74 متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

185/73 سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في سياق أهداف التنمية المستدامة

207/73؛ و 191/74 سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

262/73؛ و 137/74 دعوة عالمية من أجل اتّخاذ إجراءات ملموسة للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما

127/74 العنف ضد العاملات المهاجرات

134/74 الطفلة

170/74 إدماج الرياضة في استراتيجيات منع الجريمة والعدالة الجنائية المتعلقة بالشباب

172/74 التعليم من أجل العدالة وسيادة القانون في سياق التنمية المستدامة

دإ-1/30 التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال

قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

47/1984 إجراءات التنفيذ الفعال للقواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء

50/1984؛ و 15/1996 الضمانات التي تكفل حماية حقوق الأشخاص الذين يواجهون عقوبة الإعدام

57/1989؛ و 15/2000 إعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجرام والتعسف في استعمال السلطة

60/1989 إجراءات التنفيذ الفعال للمبادئ الأساسية لاستقلال السلطة القضائية

61/1989 مبادئ توجيهية للتنفيذ الفعّال لمدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين

64/1989 تنفيذ الضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام

65/1989 المنع والتقصي الفعالان لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة

9/1995 المبادئ التوجيهية لمنع الجريمة في المدن

28/1997 تنظيم تداول الأسلحة النارية لأغراض منع الجريمة والصحة والسلامة العامتين

29/1997 تدابير منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالسيارات

30/1997[114] إدارة شؤون قضاء الأحداث

31/1997 ضحايا الإجرام والتعسف في استعمال السلطة

36/1997 التعاون الدولي من أجل تحسين الظروف في السجون

(113) تحديدا المرفق المعنون "إعلان بانكوك بشأن أوجه التآزر والاستجابات: التحالفات الاستراتيجية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية".

(114) تحديدا المرفق المعنون "مبادئ توجيهية للعمل المتعلق بالأطفال في نظام العدالة الجنائية".

21/1998[115]	معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية
22/1998	وضع المواطنين الأجانب في الإجراءات الجنائية
23/1998[116]	التعاون الدولي الرامي إلى الحد من اكتظاظ السجون والتشجيع على إصدار أحكام بديلة
23/1999	أعمال برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية
25/1999	منع الجريمة منعا فعالا
26/1999	وضع وتنفيذ تدابير للوساطة والعدالة التصالحية في ميدان العدالة الجنائية
27/1999[117]	إصلاح نظام العقوبات
28/1999	إدارة قضاء الأحداث
12/2002	المبادئ الأساسية لاستخدام برامج العدالة التصالحية في المسائل الجنائية
13/2002؛ و 22/2005[118]	تدابير لتعزيز منع الجريمة منعا فعالا
14/2002	ترويج التدابير الفعالة للتصدي للمسائل المتعلقة بالأطفال المفقودين وبالانتهاك أو الاستغلال الجنسي للأطفال
28/2004	معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية
14/2005	الاتفاق الثنائي النموذجي بشأن اقتسام عائدات الجريمة أو الممتلكات المصادرة المشمولة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988
20/2005	المبادئ التوجيهية بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها
21/2005	تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية على التعاون التقني في مجال سيادة القانون وإصلاح العدالة الجنائية
20/2006	معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية
22/2006	تقديم المساعدة التقنية لإصلاح السجون في أفريقيا واستحداث بدائل مجدية للسجن
23/2006[119]	تدعيم المبادئ الأساسية لسلوك العاملين في الجهاز القضائي
25/2006	تعزيز سيادة القانون وإصلاح مؤسسات العدالة الجنائية، بما في ذلك في حالات التعمير بعد انتهاء الصراع
29/2006	التدابير المتخذة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية لمواجهة العنف ضد النساء والفتيات
21/2007	أداة جمع المعلومات المتصلة بمعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية
22/2007	تدعيم المبادئ الأساسية لسلوك العاملين في الجهاز القضائي
23/2007	دعم الجهود الوطنية لإصلاح قضاء الأطفال، وخصوصا من خلال المساعدة التقنية وتحسين التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة
24/2007	التعاون الدولي على تحسين سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية، وخصوصا في أفريقيا
24/2008	تعزيز الوقاية من الجريمة الحضرية: نهج متكامل
26/2009	دعم الجهود الوطنية والدولية لإصلاح قضاء الأطفال، وبخاصة عن طريق تحسين التنسيق في مجال المساعدة التقنية
33/2013	سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015
21/2014	تقوية السياسات الاجتماعية باعتبارها أداة لمنع الجريمة
17/2016	العدالة التصالحية في المسائل الجنائية
18/2016	اتِّباع نُهُج كلِّية في منع جرائم الشباب
16/2017	تعزيز التطبيق العملي لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)
19/2017	ترويج وتشجيع استخدام بدائل لعقوبة السجن في إطار السياسات الشاملة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية
21/2019	المساعدة التقنية المقدَّمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة بشأن مكافحة الإرهاب
المقرر 247/2005	تقرير الأمين العام عن عقوبة الإعدام والضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام

قرارات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ومقرراتها

2/17	تدعيم سيادة القانون من خلال تعزيز نزاهة أجهزة النيابة العامة وقدرتها
1/18	قواعد تكميلية خاصة بمعاملة النساء الموقوفات والمعتقلات في المرافق الاحتجازية وغير الاحتجازية
2/18	الخدمات الأمنية المدنية الخاصة: دورها ومراقبتها ومساهمتها في منع الجريمة وسلامة المجتمع
6/19	مكافحة القرصنة البحرية قبالة سواحل الصومال

(115) تحديدا المرفق المعنون "خطة عمل لتنفيذ إعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجرام والتعسف في استعمال السلطة".

(116) تحديدا المرفق المعنون "إعلان كادوما بشأن الخدمة المجتمعية".

(117) تحديدا المرفق المعنون "إعلان أروشا بشأن الممارسات الحسنة في السجون".

(118) تحديدا المرفق المعنون "المبادئ التوجيهية لمنع الجريمة".

(119) تحديدا المرفق المعنون "مبادئ بانغالور بشأن سلوك الجهاز القضائي".

5/20	مكافحة مشكلة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر	2/25	تعزيز المساعدة القانونية، بوسائل منها إقامة شبكة من مقدّمي المساعدة القانونية
1/21	تعزيز الرقابة الحكومية على الخدمات الأمنية المدنية الخاصة وإسهام تلك الخدمات في منع الجريمة وسلامة المجتمع	6/27	العدالة التصالحية
2/21	مكافحة القرصنة البحرية، خاصة قبالة سواحل الصومال وفي خليج غينيا	1/28	تعزيز مشاركة جميع أفراد المجتمع في منع الجريمة
6/22	تعزيز التعاون الدولي والنهوض بالقدرات على مكافحة مشكلة الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر	المقرر 1/19	تعزيز التدابير المتخذة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية لمواجهة التزييف والقرصنة

قرارات لجنة المخدرات

12/55	بدائل السَّجن، في جرائم معيَّنة، كاستراتيجيات لخفض الطلب تدعم صحة الناس وسلامتهم	4/59	وضع وتعميم المعايير الدولية للعلاج من الاضطرابات المرتبطة بتعاطي المخدرات
5/58	دعم التعاون بين سلطات الصحة العمومية وسلطات العدالة في السعي إلى اتخاذ تدابير بديلة عن الإدانة أو العقوبة في الحالات المناسبة من الجرائم البسيطة المتصلة بالمخدِّرات	5/59	إدماج المنظور الجنساني في صميم السياسات والبرامج المتعلقة بالمخدرات
		7/59	الترويج لمبدأ تناسب العقوبات مع الجرائم المتصلة بالمخدرات حسبما يكون ذلك مناسبا في سياق تنفيذ سياسات مراقبة المخدرات

المنجزات المستهدفة

13-144 يعرض الجدول 13-18 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 13-18

البرنامج الفرعي 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**4**	**3**	**1**	**1**
1 - تقارير لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية	2	1	1	1
2- ورقات عمل لمؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية	2	2	–	–
باء - تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**3**	**–**	**1**	**1**
3 - اجتماعات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية	1	–	1	1
4 - اجتماعات مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية	2	–	–	–
جيم - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**4**	**4**	**5**	**5**
5 - المشاريع العالمية لدعم الدول الأعضاء في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية	4	4	5	5
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**40**	**74**	**40**	**40**
6 - الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية	40	74	40	40
المنشورات (عدد المنشورات)	**2**	**6**	**2**	**3**
7- مجموعة الأدلة المتعلقة بالعدالة الجنائية	2	6	2	3
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الدعم الفني والتقني (عن بعد وبالحضور الشخصي) في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية إلى 60 دولة من الدول الأعضاء، والمنظمات والوكالات الأخرى ذات الصلة، و 15 برنامجا من البرامج الوطنية والإقليمية؛ وتقديم توجيهات بشأن أفضل ممارسات الإصلاح في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

البرنامج الفرعي 6
الأبحاث وتحليل الاتجاهات والأدلة الجنائية

الهدف

13-145 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في كفالة تَمتُّع الدول الأعضاء بمعارف معززة بشأن الاتجاهات المتعلقة بالمخدرات والجريمة من أجل صياغة سياسات فعالة تستند إلى العلم وترتكز على الأدلة.

الاستراتيجية

13-146 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم إحصاءات وتحليلات دقيقة وفي الوقت المناسب لمشاكل المخدرات والجريمة في العالم، مع إيلاء اهتمام خاص لمظاهر محدَّدة للجريمة وأبعادها عبر الوطنية من خلال إعداد تقارير عالمية ومواضيعية، ومنصة رصد إلكترونية، وبوابة لتبادل البيانات. ومن خلال تعزيز القدرة البحثية في الميدان والرقابة التقنية في المقر، سيحسن البرنامج الفرعي نوعية الأدلة التي يولدها وجدواها، مما يسفر عن برامج مصمَّمة بشكل أفضل ويؤدي إلى تحسين تقييم أثر التدخلات. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا دعم البلدان في جمع البيانات المتعلقة بالمخدرات والجريمة والإبلاغ عنها، حسب الاقتضاء، لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف وغايات معينة من أهداف وغايات التنمية المستدامة، ولا سيما الهدفان 3 و 16، من حيث صلتهما بتعاطي المخدرات والاتجار بها والتدفقات المالية غير المشروعة والعدالة والجريمة والعنف المتصل بالجريمة.

13-147 ويعتزم البرنامج الفرعي كذلك دعم الدول الأعضاء وبناء قدراتها، بناء على طلبها، لإنتاج ونشر وتحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالمخدرات والجريمة، ويشمل ذلك تقديم المساعدة المحدَّدة الأهداف من أجل زيادة قدراتها على إنتاج البيانات ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. كما سيساعد البرنامج الفرعي الدول الأعضاء، بناء على طلبها، على تحديد الاتجاهات والمسائل والأولويات المستجدة في مجال المخدرات والجريمة والفساد.

13-148 وسيكفل البرنامج الفرعي أيضا حصول الدول الأعضاء على خدمات الأدلة الجنائية والخدمات العلمية الجيدة واستخدام هذه الخدمات دعما لجهودها الرامية إلى مكافحة المخدرات والجريمة والإرهاب. وسيقدم المساعدةَ التقنية ومشورة الخبراء إلى مختبرات الكشف عن المخدرات والمؤسسات المعنية بالأدلة الجنائية والدول الأعضاء، وسيساعد على وضع معايير الأدلة الجنائية وتبادل البيانات والخدمات الجيدة المتعلقة بالأدلة الجنائية من أجل وضع السياسات واتخاذ القرارات. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم البرنامج الفرعي الدعم العلمي إلى الهيئات الإدارية الثلاث بموجب الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمخدرات، وهذه الهيئات هي لجنة المخدرات، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ومنظمة الصحة العالمية.

13-149 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال إنتاج المعارف والأدوات المتعلقة بالمخدرات والجريمة التي تستند إلى المنجزات المستهدفة القائمة والتي يتم تكييفها لدعم الاستجابات الوطنية والمتعددة الأطراف لغرض التعافي من جائحة كوفيد-19، ويشمل ذلك استخدام طرائق جديدة لتقديم خدماته العلمية وتلك المتصلة بالأدلة الجنائية. ومن خلال توفير البيانات والتحليلات لحفز التغيير التحويلي، على النحو الذي اتفقت عليه

الدول الأعضاء، سيقدم البرنامج الفرعي الدعم لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا في مجال السياسة العامة بُغية إرشاد عملية التعافي من جائحة كوفيد-19.

13-150 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تعزيز معارف الدول الأعضاء والمجتمع الدولي وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين بشأن صياغة استجابات استراتيجية للمسائل القائمة والمستجدة المتعلقة بالمخدرات والجريمة؛

(ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء على إنتاج وتحليل بيانات إحصائية عن الاتجاهات، بما فيها الاتجاهات المتعلقة بمسائل محدَّدة ومستجدة من مسائل المخدرات والجريمة؛

(ج) تحسين القدرات العلمية والقدرات المتعلقة بالأدلة الجنائية لمقدمي خدمات الأدلة الجنائية على الوفاء بمعايير الأداء المقبولة دوليا من خلال ضمان الجودة؛

(د) تعزيز القدرات العلمية والقدرات المتعلقة بالأدلة الجنائية للمؤسسات التي تتلقى مساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

13-151 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عما يلي:

(أ) زيادة معرفة الدول الأعضاء بالتحديات المتصلة بالمخدرات والجريمة التي قد تؤدي إلى إبطاء التعافي من جائحة كوفيد-19؛

(ب) وضع سياسات وبرامج للتعافي تُدمج مسائل المخدرات والجريمة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

13-152 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تدريب موظفي إنفاذ القانون العاملين في الخطوط الأمامية على الاستخدام السليم لمعدات الوقاية الشخصية

13-153 استنادا إلى طبيعة عمليات إنفاذ القانون، ازدادت بشكل كبير إمكانية تعرض الموظفين العاملين في الخطوط الأمامية للإصابة بكوفيد-19 أثناء أدائهم لواجباتهم الروتينية. ويمكن لإجراءات السلامة والبروتوكولات والتدابير المتبعة لحماية الموظفين من خطر التعرض للإصابات عند التعامل مع المواد الخطرة أو السامة أن تحميهم أيضا من التعرض للأمراض المعدية مثل كوفيد-19. ومن أجل تقديم معلومات وتوجيهات عملية للمساعدة في حماية الموظفين العاملين في الخطوط الأمامية من خطر التعرض للإصابة بكوفيد-19 ومنع انتشاره، مع تمكينهم من القيام بواجباتهم التنفيذية، قام البرنامج الفرعي بتكييف محتوى مبادئه التوجيهية المتعلقة بالمناولة المأمونة للمواد وإدارة مخاطر التعرض للإصابات الموجَّهة لموظفي إنفاذ القانون والجمارك لينتج سلسلة من سبعة أجزاء من مقاطع الفيديو التوجيهية بشأن الاستخدام المناسب لمعدات الوقاية الشخصية للمواد وإزالتها وتطهيرها. وتغطي مقاطع الفيديو هذه مواضيع تتراوح بين الاستخدام والإزالة السليمين للكمامات والقفازات المناسبة إلى مجموعات معدات الوقاية الشخصية الكاملة من الكيمياويات والجسيمات. وطُوِّرت أيضا مجموعات مواد مصمَّمة حسب الطلب تحتوي على جميع العناصر الأساسية لهذه المعدات لتوفيرها في إطار الدورات التدريبية على المناولة الآمنة لفائدة موظفي إنفاذ القانون والجمارك والأفراد العاملين في مجال الأدلة الجنائية المقرر تقديمها بالحضور الشخصي وباستخدام

تكنولوجيا الواقع الافتراضي. وقد نُشرت سلسلة مقاطع الفيديو هذه باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومن خلال عدد من الحلقات الدراسية الشبكية والاجتماعات الافتراضية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

13-154 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من عدد المشاهدات البالغ 700 95 مشاهدة لسلسلة مقاطع الفيديو عن استخدام معدات الوقاية الشخصية وإزالتها على نحو سليم (انظر الشكل التاسع من الباب 13).

الشكل التاسع من الباب 13

مقياس الأداء: عدد مشاهدات سلسلة مقاطع الفيديو عن استخدام معدات الوقاية الشخصية وإزالتها على نحو سليم

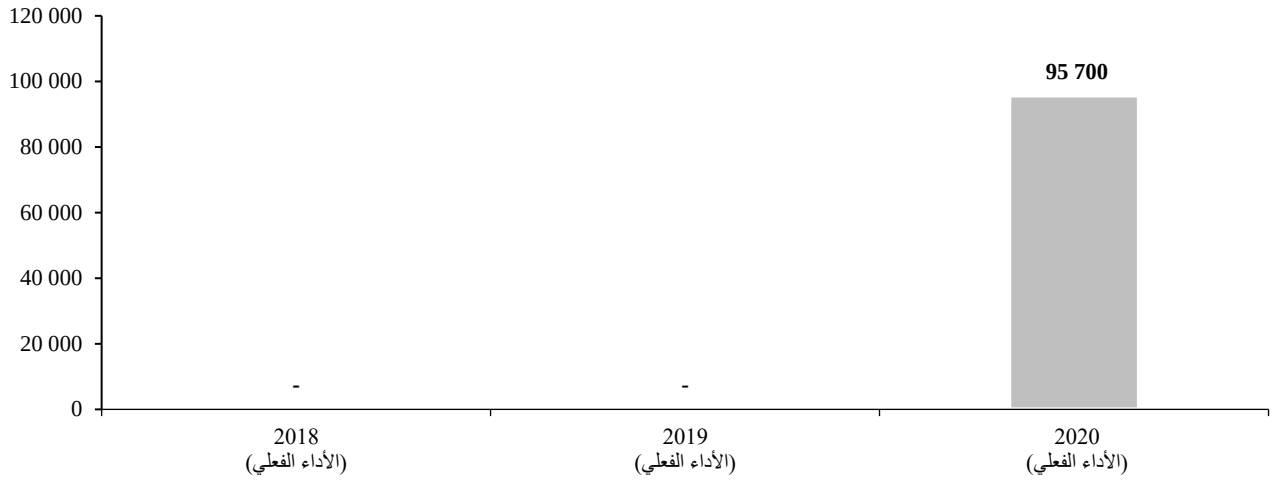

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

13-155 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، أرجأ البرنامج الفرعي أنشطة التدريب المقررة لعام 2020 في مختبر الأمم المتحدة للمخدرات، ولكنه قام بدلا من ذلك بإعداد وتقديم دورات تدريبية افتراضية في مجال الأدلة الجنائية.

13-156 وفي الوقت نفسه، حدد البرنامجُ الفرعي مع ذلك أنشطةً جديدة ومعدَّلة وعجل بتنفيذ الأنشطة المقررة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وشمل ذلك إعداد موجزات مخصصة عن تأثير الجائحة على المخدرات والجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وبالإضافة إلى ذلك، أُدرجت المواضيع المتصلة بكوفيد-19 في *تقرير المخدرات العالمي لعام 2020* و*التقرير عن جرائم الحياة البرية في العالم لعام 2020: الاتجار بالأنواع المحمية*. كما وضع البرنامج الفرعي وحدة خاصة من مجموعة أدوات الأمم المتحدة المتعلقة بالمخدرات الاصطناعية تركز على تأثير جائحة كوفيد-19 في أزمة المؤثرات الأفيونية والتدابير العالمية للتصدي لها، وسلسلة مقاطع فيديو عن استخدام مختلف أصناف معدات الوقاية الشخصية وإزالتها على نحو سليم. وأسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 المبيَّنة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

13-157 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وتبيّنان بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تقدير عدد الضحايا المخفيين للاتجار بالأشخاص[120]

الأداء البرنامجي في عام 2020

13-158 واصل البرنامج الفرعي الترويج لمنهجية تقدير النُظم المتعددة كطريقة سليمة للدول الأعضاء لتقدير مدى الوقوع ضحية للاتجار بالأشخاص والإبلاغ عن المؤشر 16-2-2 من أهداف التنمية المستدامة. وبدأ البرنامج الفرعي أيضا في وضع توجيهات خطية للبلدان التي ترغب في إجراء دراسات وطنية لتقدير مدى انتشار الاتجار بالأشخاص.

13-159 وأسهم العمل المذكور أعلاه في شروع 13 بلدا في إجراء دراسات لتقدير مدى انتشار الاتجار بالأشخاص، بمن فيهم الضحايا المخفيون، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف البالغ 15 بلدا، كما هو مبيَّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. ولم يتسنَّ تحقيق الهدف المقرر لعام 2020 بسبب القيود المفروضة على السفر المرتبطة بجائحة كوفيد-19، مما حال دون التواصل المباشرة مع النظراء الحكوميين وأصحاب المصلحة الآخرين لبناء علاقات ثقة، وهو أمر بالغ الأهمية للدراسات التي تنطوي على جمع وتبادل البيانات الجزئية عن مجموعة ذات طابع حساس جدا من الناس، أي ضحايا الاتجار بالأشخاص.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

13-160 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي العمل مع الدول الأعضاء، بناء على طلبها، وسيشرع في إجراء دراسات جديدة لتقدير عدد الضحايا المخفيين للاتجار بالأشخاص، على نحو مصمم وفقا للحالة في البلد المعني. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيَّن أدناه (انظر الشكل العاشر من الباب 13).

الشكل العاشر من الباب 13

مقياس الأداء: عدد البلدان التي تُجري دراسات من أجل تقدير مدى انتشار الاتجار بالأشخاص، بمن فيهم الضحايا الذين لم يُكشَف عنهم (العدد التراكمي)

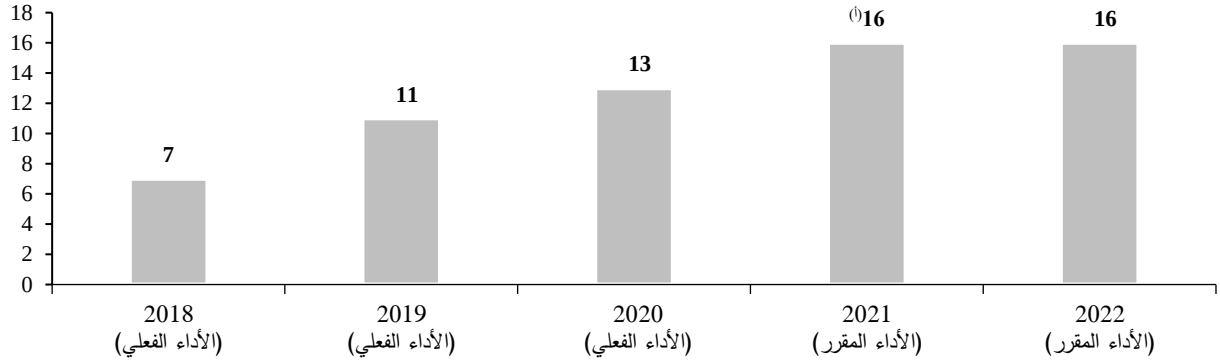

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(120) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.16)).

النتيجة 2: تتصدى البلدان بمزيد من الفعالية للتهديد الذي تشكله المخدرات الاصطناعية[121]

الأداء البرنامجي في عام 2020

13-161 وضع البرنامج الفرعي ثلاث وحدات متخصصة جديدة من مجموعة أدوات الأمم المتحدة المتعلقة بالمخدرات الاصطناعية، وهي الأمن البريدي، والحصول على الأدوية مع منع تسريبها، ووحدة خاصة تركز على تأثير جائحة كوفيد-19 على أزمة المؤثرات الأفيونية والتدابير العالمية للتصدي لها. وطور البرنامج الفرعي أيضا موقعا إلكترونيا مخصصا لمجموعة الأدوات هذه يتيح للدول الأعضاء إمكانية الوصول إلى الموارد ويُيسِّر تفاعلها مع التوجيهات والأدوات المقدمة.

13-162 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تعزيز استجابة 30 بلدا للمخدرات الاصطناعية من خلال الوصول إلى مجموعة الأدوات، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في 15 بلدا، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

13-163 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيستهدف البرنامج الفرعي 45 بلدا إضافيا وسيقوم كذلك بتطوير ثلاث وحدات إضافية من مجموعة الأدوات المتخصصة لمواجهة تحديات أسواق المخدرات التي تتسم بالتعقيد والتي تنطوي على استخدام الإنترنت والشبكة الخفية، واستخدام الفضاء الإلكتروني والعملات المشفرة، وشحن المخدرات الاصطناعية باستخدام الشحن الجوي. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيَّن أدناه (انظر الشكل الحادي عشر من الباب 13).

الشكل الحادي عشر من الباب 13

مقياس الأداء: النمو السنوي المتوقع في عدد البلدان التي تعزز استجاباتها للمخدرات الاصطناعية

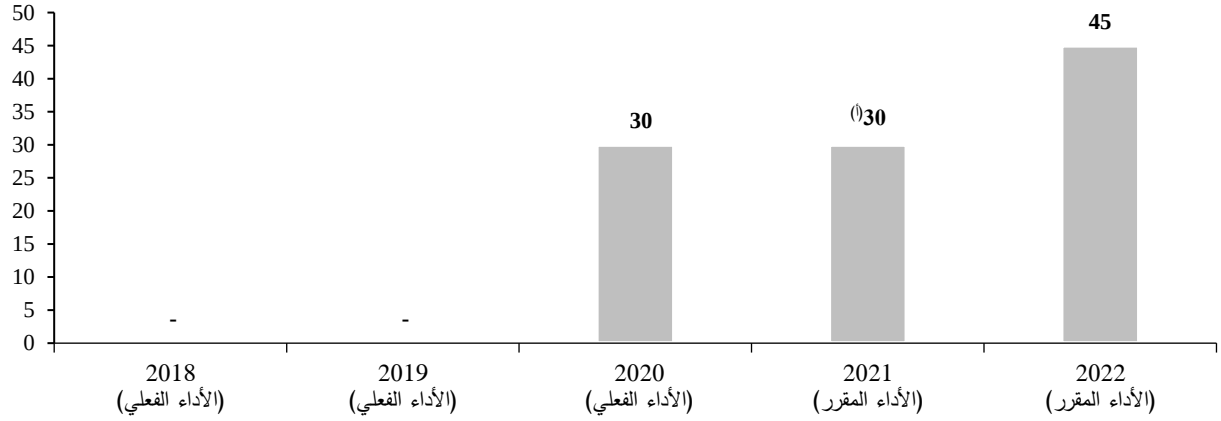

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(121) على النحو المبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect.16) و A/75/6 (Sect.16)/Corr.1).

النتيجة 3: تحسين توقيت استجابات الدول الأعضاء للاتجاهات والمسائل المستجدة المتعلقة بالمخدرات من خلال منصة موسَّعة للرصد

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

13-164 من أجل الاستجابة بفعالية على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، تحتاج البلدان إلى معلومات ذات صلة في الوقت المناسب بشأن أسواق المخدرات التي تتغير بسرعة وتتوسع وتتزايد تعقيدا. وتدل آخر الاتجاهات، مثل أزمة المؤثرات الأفيونية العالمية المتعددة الجوانب، وتنامي سوق المؤثرات النفسانية الجديدة، والارتفاع السريع في الاستخدام غير الطبي للعقاقير الصيدلانية، وتأثير جائحة كوفيد-19 على أسواق المخدرات، على ضرورة وضع استجابات سريعة قائمة على الأدلة. ولمعالجة هذه المسألة، وضع البرنامج الفرعي منصة رصد إلكترونية تجمع بشكل فريد بيانات آنية عن المضبوطات من جميع أنواع المخدرات، بالاعتماد على منصة رصد المخدرات وتوسيع نطاقها واستكمال نُظم الرصد القائمة الأخرى، وذلك لتحسين توقيت البيانات المتعلقة بعمليات ضبط المخدرات وجدوى هذه البيانات وإمكانية الوصول إليها وقابلية استخدامها.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

13-165 تَمثَّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أن نُظم الرصد الحالية لا تستطيع أن توفر بيانات وأدلة في الوقت المناسب للوقوف على آثار ظواهر من قبيل جائحة كوفيد-19 على المخدرات وما يتصل بها من الجريمة والجريمة المنظمة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيعجل البرنامج الفرعي بتطوير منصة الرصد الإلكترونية وسيدمج مصادر البيانات التقليدية مع الحلول المبتكرة القائمة على البيانات الضخمة والذكية التي تعتمد على التقنيات والمنهجيات الجديدة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

13-166 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة عدد الكيانات التي تستخدم منصة الرصد الإلكترونية، بما في ذلك الوزارات والوكالات الوطنية والإقليمية والدولية والوكالات والبرامج المتخصصة، التي ستضع استجابات سريعة وفي الوقت المناسب تقوم على تحسين الكشف عن اتجاهات الاتجار بالمخدرات وما يطرحه من تهديدات وعلى تحسين معالجة هذه الاتجاهات والتهديدات وتمثيلها بيانيا (انظر الشكل الثاني عشر من الباب 13).

الشكل الثاني عشر من الباب 13

مقياس الأداء: عدد الكيانات التي تستخدم منصة الرصد للحصول على معلومات عن المخدرات في الوقت المناسب (العدد التراكمي)

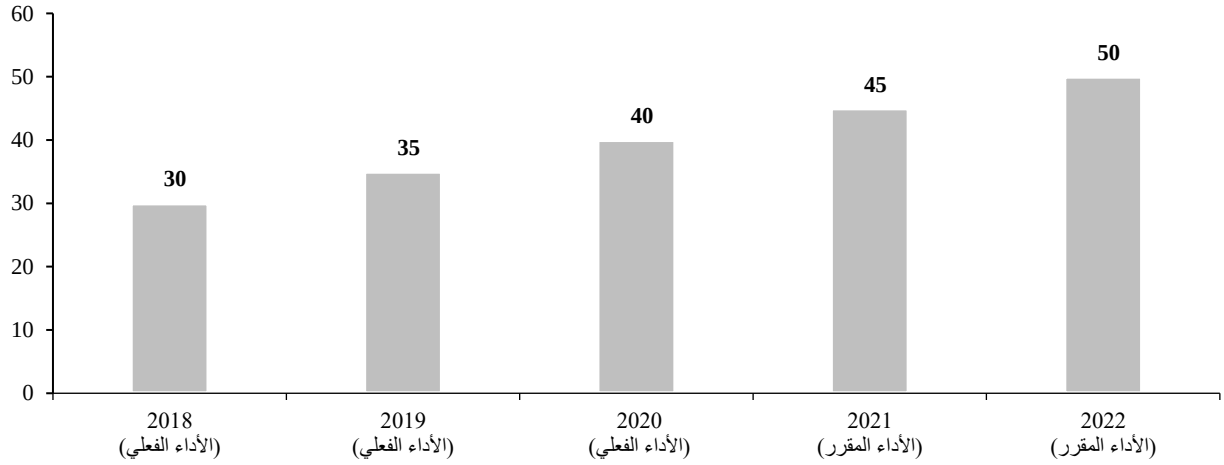

الولايات التشريعية

13-167 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

الاتفاقيات

الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972

اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988

قرارات الجمعية العامة

834 (د-9)	مختبر الأمم المتحدة للمخدرات
1395 (د-14)	المساعدة الفنية في مراقبة المخدرات
179/45	تعزيز كفاءة هيكل الأمم المتحدة المخصص لمراقبة إساءة استعمال المخدرات
152/46	وضع برنامج فعال للأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية
12/48	تدابير لتعزيز التعاون الدولي لمكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع، وما يتصل بذلك من أنشطة
168/49؛ 92/52	العمل الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وإنتاجها والاتجار بها بشكل غير مشروع
119/56	دور مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ومهمتها وتواترها ومدتها
183/61؛ 69/201؛ 182/70	التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية
293/64	خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص
186/68	تعزيز التدابير المتخذة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية لحماية الممتلكات الثقافية، وبخاصة فيما يتعلق بالاتجار بها
176/70	التصدي لجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني
197/72	الترويج لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية المتعلقة بالتنمية البديلة والالتزامات ذات الصلة في مجال التنمية البديلة والتعاون الإقليمي والأقاليمي والدولي بشأن سياسة متوازنة لمراقبة المخدرات تركز على التنمية وتعالج المسائل الاجتماعية – الاقتصادية
343/73	التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية
158/75	الاتجار بالنساء والفتيات
196/75	تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، لا سيما قدراته في مجال التعاون التقني
198/75	التعاون الدولي على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها
دإ-2/20	إعلان سياسي
دإ-4/20[122]	التدابير اللازمة لتعزيز التعاون الدولي على مواجهة مشكلة المخدرات العالمية
دإ-1/30	التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

48/1984	منع الجريمة والقضاء الجنائي في سياق التنمية
9/1988	المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها
13/1988	تعزيز التعاون والتنسيق في مكافحة المخدرات على الصعيد الدولي
40/1993	تنفيذ تدابير ترمي إلى منع تحويل السلائف والمواد الكيميائية الأساسية إلى الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية
41/1997	تنفيذ تدابير شاملة لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وإساءة استعمالها على نحو غير مشروع
14/2001	منع تسريب السلائف المستخدمة في صنع العقاقير الاصطناعية غير المشروع
21/2007	أداة جمع المعلومات الخاصة بمعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية
22/2009	التعاون الدولي على منع الاحتيال الاقتصادي والجرائم المتصلة بالهوية والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها ومعاقبتهم
25/2009	تحسين جمع البيانات وإبلاغها وتحليلها لتعزيز المعرفة بالاتجاهات السائدة في مجالات محددة من الجريمة
36/2011	التدابير اللازمة في سياق منع الجريمة والعدالة الجنائية لمكافحة الاتجار غير المشروع بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض
19/2012	تعزيز التعاون الدولي على مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بجميع أشكالها ومظاهرها

(122) لا سيما خطة العمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وإساءة استعمالها على نحو غير مشروع الواردة فيه.

37/2013؛ تحسين نوعية الإحصاءات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية وزيادة توافرها من أجل وضع السياسات 24/2015

40/2013 التدابير اللازمة في سياق منع الجريمة والعدالة الجنائية لمكافحة الاتجار غير المشروع بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المحمية

41/2013؛ تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص 23/2015

42/2013 مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية بشأن التنمية البديلة

17/2018 سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في سياق أهداف التنمية المستدامة

23/2019 مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وصلاتها بالاتجار غير المشروع بالمعادن الثمينة والتعدين غير القانوني، ولا سيما بتعزيز أمن سلسلة توريد المعادن الثمينة

قرارات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

5/19 التعاون الدولي في مجال التحليل الجنائي

4/20 تشجيع المزيد من التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

3/21 تدعيم التعاون الدولي على التصدي لما قد يقوم في بعض الحالات من صلات بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب

قرارات لجنة المخدرات ومقرراتها

1 (د-33) التعاون على تعزيز إجراءات مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات من خلال التدريب في المنطقة الأفريقية

12 (د-38) التعاون العلمي والتقني في مراقبة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها

1 (د-39) التعاون العلمي والتقني على مراقبة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها: تطوير توصيفات المخدرات/تحليل خصائصها دعما للنهج العلمي في إنفاذ القانون

3/42 رصد الزراعة غير المشروعة والتحقق منها

14/44 التدابير الرامية إلى تعزيز تبادل المعلومات بشأن الأنماط الجديدة لتناول العقاقير وبشأن المواد المستهلكة

5/47 توصيف سمات المخدرات غير المشروعة في مجال إنفاذ القانون على الصعيد الدولي: تحقيق أقصى قدر من النتائج وتحسين التعاون

1/48 تعزيز تقاسم المعلومات عن الاتجاهات المستجدة في تعاطي المواد غير الخاضعة للمراقبة في إطار الاتفاقيات الدولية لمراقبة العقاقير وفي الاتجار بتلك المواد

4/50 تحسين نوعية مختبرات تحليل المخدرات وأدائها

9/50 استخدام تحديد خصائص المخدرات وتوصيف سمات الكيمياويات دعما لعمل أجهزة إنفاذ قوانين المخدرات في مجالي جمع المعلومات الاستخبارية وتنفيذ العمليات، وكذلك تحليل الاتجاهات

7/52 اقتراح يتعلق بتقييم نوعية الأداء في مختبرات تحليل المخدرات

7/53 التعاون الدولي على مكافحة المناولة الخفية للمواد ذات التأثير النفساني المتعلقة بجرائم الاعتداء الجنسي وغيرها من الأفعال الإجرامية

11/53 تعزيز تناول المعلومات عن احتمال تعاطي مواد الكانابينويد الاصطناعية المستثيرة للمستقبِلات والاتجار بها

3/54 ضمان توافر العينات المرجعية وعينات الاختبار من المواد الخاضعة للمراقبة لاستخدامها في مختبرات اختبار العقاقير للأغراض العلمية

6/54 تعزيز توافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية بكميات كافية للأغراض الطبية والعلمية مع منع تسريبها وإساءة استعمالها

9/54 تحسين النوعية وبناء قدرات الرصد من أجل جمع البيانات وإبلاغها وتحليلها بشأن مشكلة المخدرات العالمية وتدابير التصدي لها على مستوى السياسات العامة

1/55 تعزيز التعاون الدولي في التصدي للتحديات التي تطرحها المواد ذات التأثير النفساني الجديدة

2/55 تعزيز البرامج الرامية إلى علاج السجناء المرتهنين للمخدرات المفرج عنهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع

4/56 تعزيز التعاون الدولي على كشف المؤثرات النفسانية الجديدة والإبلاغ عنها

5/56 تعزيز تبادل الخبرات والمعارف في مجال توصيف سمات المخدرات بالتحليل الجنائي

10/56 أدوات لتحسين جمع البيانات لرصد وتقييم تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية

9/57 تعزيز التعاون الدولي على استبانة المؤثرات النفسانية الجديدة والحادثات المتعلقة بها والإبلاغ عنها

9/58 تعزيز دور مختبرات تحليل المخدرات في أرجاء العالم وإعادة تأكيد أهمية نوعية تحاليل هذه المختبرات ونتائجها

11/58 تعزيز التعاون الدولي على التصدي للمؤثرات النفسانية الجديدة والمنشطات الأمفيتامينية، بما فيها الميثامفيتامين

3/59 تعزيز إقامة شبكات غير رسمية بين الأوساط العلمية، والتشارك في الاستنتاجات المستندة إلى أدلة علمية التي يمكن أن تستنير بها السياسات والممارسات الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات العالمية

8/59 تعزيز التدابير التي تستهدف المؤثرات النفسانية الجديدة والمنشطات الأمفيتامينية

4/60 الوقاية من العواقب الصحية السلبية والمخاطر المتصلة بتعاطي المؤثرات النفسانية الجديدة والتصدي لها

3/61 الدعم المختبري من أجل تنفيذ مقررات لجنة المخدرات بشأن جدولة المواد

8/61	تعزيز وتدعيم التعاون الدولي والإقليمي والجهود المحلية الرامية إلى التصدي للتهديدات الدولية التي يشكلها الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية
9/61	حماية الأطفال من مشكلة المخدرات غير المشروعة
2/62	تعزيز القدرة على الكشف عن العقاقير الاصطناعية الموجهة إلى الاستعمال غير الطبي وتحديد ماهيتها من خلال زيادة التعاون الدولي
4/62	النهوض بنُهج فعالة ومبتكرة، من خلال إجراءات وطنية وإقليمية ودولية، للتصدي للتحديات المتعددة الجوانب التي يطرحها الاستعمال غير الطبي للمخدرات الاصطناعية، وخصوصا المؤثرات الأفيونية الاصطناعية
1/63	تعزيز جهود الدول الأعضاء الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، وخصوصا التدابير المتصلة بخفض العرض، من خلال الشراكات الفعالة مع كيانات القطاع الخاص
2/63	تعزيز وتحسين عمليات جمع وتحليل البيانات الموثوقة والقابلة للمقارنة من أجل تدعيم اتخاذ تدابير متوازنة ومتكاملة وشاملة ومتعددة التخصصات وقائمة على أدلة علمية للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية
5/63	تعزيز التنمية البديلة كاستراتيجية لمراقبة المخدرات موجَّهة نحو التنمية
المقرر 1/60	تدعيم الهيئات الفرعية التابعة للجنة المخدرات
المقرر 15/63	الاستبيان المحسن والمبسط الخاص بالتقارير السنوية

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

4/5	صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة

المنجزات المستهدفة

13-168 يعرض الجدول 13-19 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 13-19

البرنامج الفرعي 6: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**2**	**2**	**2**	**2**
1 - التقرير المقدم إلى لجنة المخدرات عن تعاطي المخدرات في العالم	1	1	1	1
2 - التقرير المقدم إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بشأن اتجاهات الجريمة في العالم	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**2**	**2**	**2**	**2**
3 - اجتماعات لجنة المخدرات بشأن تعاطي المخدرات في العالم	1	1	1	1
4 - اجتماعات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بشأن اتجاهات الجريمة في العالم	1	1	1	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**10**	**10**	**10**	**10**
5 - حلقات العمل/الدورات التدريبية بشأن مراقبة المخدرات، ومنع الجريمة، والأدلة الجنائية	10	10	10	10
المنشورات (عدد المنشورات)	**10**	**10**	**10**	**10**
6 - المنشورات البحثية عن مراقبة المخدرات ومنع الجريمة	5	5	5	5
7 - المنشورات الخاصة بالأدلة الجنائية المتعلقة بمراقبة المخدرات ومنع الجريمة	4	4	4	4
8 - المجلات الأكاديمية المعنية بالمخدرات والجريمة والمجتمع	1	1	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
المواد التقنية (عدد المواد)	**14**	**14**	**14**	**14**
9 - المواد البحثية التقنية المتعلقة برصد محاصيل المخدرات غير المشروعة	5	5	5	5
10 - المواد التقنية الخاصة بالأدلة الجنائية المتعلقة بمراقبة المخدرات ومنع الجريمة	9	9	9	9

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: التشاور والمشورة والدعوة وتقديم الخدمات الاستشارية والدعم والمعلومات إلى الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية والمؤسسات والمختبرات بشأن إحصاءات المخدرات والجريمة وبشأن الأدلة الجنائية.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: الإحصاءات الدولية المتعلقة بالجريمة، استنادا إلى الردود الواردة على الدراسة الاستقصائية السنوية لاتجاهات الجريمة؛ والإحصاءات الدولية المتعلقة بالمخدرات غير المشروعة؛ وقاعدة البيانات المتاحة على شبكة الإنترنت لفرادى المضبوطات من المخدرات (000 40 زيارة سنويا)؛ ونظام الإنذار المبكر بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة (000 3 جلسة في الشهر، و 30 مقطعا/تنبيها إخباريا في السنة).

البرنامج الفرعي 7
دعم السياسات

الهدف

13-169 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في النهوض بالإصلاح المؤسسي وتعزيز تدابير الاستجابة السياساتية والتنفيذية التي تتخذها الدول الأعضاء في مجال مكافحة المخدرات ومنع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية.

الاستراتيجية

13-170 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقدم البرنامج الفرعي المساعدة إلى المقر والمكاتب الميدانية في مجال دعم الإصلاحات المؤسسية وضمان اتساق السياسات من خلال تعزيز الحوار بشأن السياسات وتحسين التنسيق بين الشُعب. وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا المساعدة في وضع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، بناء على الطلب. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي إضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة الإدارة القائمة على النتائج في جميع أنحاء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من خلال تقديم المشورة التقنية وبناء القدرات بُغية زيادة تعزيز الشفافية والمساءلة في التدخلات التي يقوم بها المكتب. وعلاوة على ذلك، سيقوم البرنامج الفرعي، حسب الاقتضاء، بتحليل للسياسات وبالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى بشأن المسائل المستجدة المتصلة بالمخدرات والجريمة والفساد والإرهاب.

13-171 وسيعزز البرنامج الفرعي التواصل الاستراتيجي مع الدول الأعضاء والكيانات الإقليمية وهيئات منظومة الأمم المتحدة والهيئات المتعددة الأطراف في تعزيز سيادة القانون والأمن والعدالة في إطار خطة عام 2030 وسيعمل على بناء قدرات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص على مساعدة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها. وعلاوة على ذلك، سيُجري البرنامج الفرعي حوارات مع الحكومات المانحة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية وكيانات القطاع الخاص لتعبئة الموارد والاضطلاع بأنشطة محدَّدة الأهداف في مجال الدعوة والاتصال باستخدام وسائل الإعلام التقليدية والجديدة في مجالات فنية مثل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات والفساد. وسيساعد ذلك الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدفين 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

13-172 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن زيادة الوعي والقدرة لدى الدول الأعضاء فيما يتعلق بما يلي:

(أ) معالجة المسائل المترابطة المتعلقة بالمخدرات والجريمة والفساد والإرهاب على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، بالشراكة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومن خلال أُطر الأمم المتحدة ذات الصلة للتعاون من أجل التنمية المستدامة التي تعكس ولايات المكتب المعني بالمخدرات والجريمة؛

(ب) تنفيذ المجالات المشمولة بولاية الإطار المعياري الدولي التي تعالج المسائل النُّظُمية الشاملة، مثل الفساد والجريمة الاقتصادية؛

(ج) ضمان إدراج المسائل المتصلة بالمخدرات والجريمة والإرهاب ضمن البرامج الوطنية الأوسع نطاقا من أجل التنمية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

13-173 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

معلومات فعالة في الوقت المناسب من أجل تحسين الاستجابة لجائحة كوفيد-19

13-174 خلال عام 2020، ركز البرنامج الفرعي على التواصل بشأن الدعم المقدم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة للتصدي لجائحة كوفيد-19. ومع التركيز بشكل شامل على أهمية التصدي للجائحة في جيوب محددة تنطوي على أوجه ضعف، أنشأ البرنامج الفرعي صفحة شبكية مخصصة على الموقع المؤسسي للمكتب على الإنترنت، كمركز جامع لجميع المعلومات المتعلقة بأنشطة المكتب والمواد المتصلة بجائحة كوفيد-19. وشمل ذلك وثائق السياسات، وتوجيهات تقنية، ومحتوى وسائل التواصل الاجتماعي، ومقالات بشأن طائفة واسعة من المسائل في إطار ولاية المكتب. وقد رُبطت هذه الصفحة أيضا بالموقع الشبكي الرئيسي للأمم المتحدة الخاص بكوفيد-19، مما سهَّل على الدول الأعضاء وعامة الجمهور الوصول إلى جميع المعلومات ذات الصلة بنقرة واحدة.

13-175 كما نظم البرنامج الفرعي دورة تدريبية إلكترونية بشأن تسجيل مقاطع فيديو قصيرة باستخدام الأجهزة المتاحة بسهولة، مثل الهواتف الذكية، لفائدة موظفي المكتب في المقر الرئيسي في فيينا وفي الميدان على حد سواء. وبسبب تدابير التباعد البدني والقيود المفروضة على السفر، لم يتمكن فريق إنتاج الفيديو التابع للمكتب من تسجيل ما كان مقررا من لقطات الفيديو أو المقابلات الشخصية مع الخبراء أو المستفيدين. وإلى جانب تخفيف الآثار السلبية للجائحة على إنتاج المكتب لمقاطع الفيديو التي تشكل جزءا أساسيا من اتصالاته تمشيا مع نهج الأمين العام الخاص بمنح الأولوية للتكنولوجيات الرقمية، مكنت حلقة العمل أيضا موظفي المكتب من جميع أنحاء العالم من الإسهام عن طريق مقاطع فيديو عالية الجودة. وعلاوة على ذلك، نظم البرنامج الفرعي مناسبات صحفية وغيرها من المناسبات الخاصة، بصيغة إلكترونية، وفي وقت لاحق بصيغة انعقاد مختلطة. ومن الأمثلة على ذلك الحفل الموسيقي الافتراضي الأول الذي نظمه المكتب في 30 تموز/يوليه، بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بمشاركة 30 فنانا من جميع أنحاء العالم قدموا عروضا بهدف جمع الأموال لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

13-176 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من عدد المشاهدات البالغ 751 65 مشاهدة لصفحة المكتب المخصصة لكوفيد-19 على الإنترنت في الفترة من 15 آذار/مارس إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (انظر الشكل الثالث عشر من الباب 13).

الشكل الثالث عشر من الباب 13

مقياس الأداء: عدد المشاهدات لصفحة المكتب المخصصة لكوفيد-19 على الإنترنت، في الفترة من 15 آذار/مارس إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

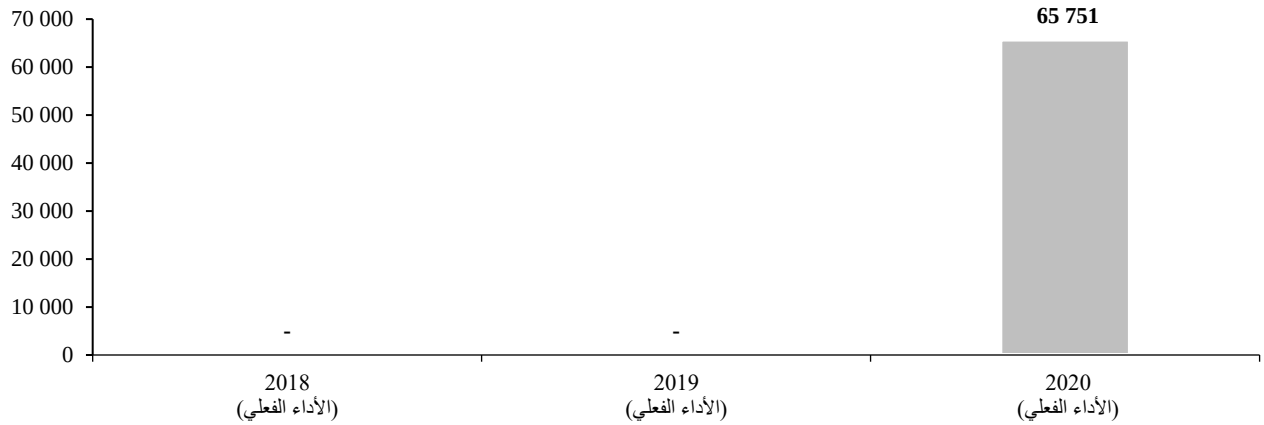

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

13-177 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، قام البرنامج الفرعي بتكييف أنشطته، على سبيل المثال عن طريق تغيير التدريب الذي يُجرى بالحضور الشخصي والذي يتعلق بالمشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني إلى تدريب إلكتروني، مما أدى إلى زيادة في عدد الأنشطة التدريبية. وأُلغيت ثلاث مناسبات تدريبية تتعلق بالإدارة القائمة على النتائج والتخطيط الاستراتيجي وخمسة أنشطة تدريبية تتعلق بتعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في الخطط الوطنية بسبب جائحة كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، كان لا بد من تكييف منهجية تقييم إدارة السلامة الحضرية بحيث تشمل أساليب جمع البيانات عن بُعد. وترتب على هذا التغيير أثر في أداء البرنامج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة 2 المبيَّنة أدناه.

13-178 وفي الوقت نفسه، حدد البرنامجُ الفرعي مع ذلك أنشطةً جديدة لدعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وشمل ذلك اعتماد استراتيجية للاتصالات في حالات الأزمات بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، وإنشاء صفحة شبكية مخصصة لكوفيد-19، فضلا عن تنظيم مناسبات صحفية وغيرها من المناسبات الخاصة، بصيغة إلكترونية، وفي وقت لاحق بصيغة انعقاد مختلطة بمشاركة عبر الإنترنت وبالحضور الشخصي على حد سواء. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 المبيّنة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

13-179 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وتبيّنان بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: اعتماد نُهج الحكومة بأكملها في زيادة أمن المجتمعات وشمولها وقدرتها على امتصاص الصدمات[123]

الأداء البرنامجي في عام 2020

13-180 دَعَمَ البرنامجُ الفرعي المكتبَ الإقليمي لوسط آسيا في تنسيق الدعم وتقديمه لحكومة أوزبكستان فيما يتعلق باتباع نهج متكامل ونظمي لمعالجة المشاكل المترابطة المتمثلة في المخدرات والجريمة والفساد والإرهاب. وقد جرى ذلك من خلال دعم المشاركة في الحوار بشأن السياسات، وتقديم الخدمات الاستشارية إلى المحاورين الرئيسيين، والتواصل مع كبار النظراء في الجهات المعنية من الحكومة.

13-181 وأسهم العمل المذكور أعلاه في ضمان التأييد على مستوى السياسة العامة لنموذج شامل لإدارة السلامة الحضرية بُغية معالجة المسائل المتعلقة بالمخدرات والجريمة والفساد والجريمة المنظمة والإرهاب، وهو ما شكل أداء مستوفيا جزئيا للهدف المقرر المتمثل في اعتماد المدن لسياسات وخطط متجانسة وشاملة لعدة قطاعات تأخذ بنهج الحكومة بأكملها للتصدي للمسائل المتعلقة بالمخدرات والجريمة والفساد والجريمة المنظمة والتطرف العنيف[124]، كما هو مبيَّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

13-182 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف واستجابةً للتطورات الأخيرة، سيتطور عمل البرنامج الفرعي ليشمل توفير الخبرة التقنية في وضع برنامج إقليمي جديد لوسط آسيا. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المحدَّث المبيَّن أدناه (انظر الجدول 13-20).

الجدول 13-20

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
امتلاك المدن قدرات محدودة على وضع سياسات وخطط متجانسة وشاملة لعدة قطاعات تأخذ بنهج الحكومة بأكملها للتصدي للمسائل المتعلقة بالمخدرات والجريمة والفساد والجريمة المنظمة والتطرف العنيف	امتلاك المدن قدرات معززة على وضع سياسات وخطط متجانسة وشاملة لعدة قطاعات تأخذ بنهج الحكومة بأكملها للتصدي للمسائل المتعلقة بالمخدرات والجريمة والفساد والجريمة المنظمة والتطرف العنيف	ضمان التأييد على مستوى السياسة العامة لنموذج شامل لإدارة السلامة الحضرية بُغية معالجة المسائل المتعلقة بالمخدرات والجريمة والفساد والجريمة المنظمة والإرهاب	شروع المدن في تنفيذ سياسات وخطط متجانسة وشاملة لعدة قطاعات تأخذ بنهج الحكومة بأكملها للتصدي للمسائل المتعلقة بالمخدرات والجريمة والفساد والجريمة المنظمة والتطرف العنيف وقيامها برصد التقدم المحرز لضمان استمرار التكيف مع التغيرات في الظروف المحلية	استمرار المدن في تنفيذ سياسات وخطط متجانسة وشاملة لعدة قطاعات تأخذ بنهج الحكومة بأكملها للتصدي للمسائل المتعلقة بالمخدرات والجريمة والفساد والجريمة المنظمة والتطرف العنيف وقيامها برصد التقدم المحرز لضمان استمرار التكيف مع التغيرات في الظروف المحلية

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(123) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.16)).

(124) يشير مصطلح "التطرف العنيف" إلى التطرف العنيف باعتباره يفضي إلى الإرهاب ومتى كان يؤدي إلى ذلك (انظر قراري الجمعية العامة 209/71 و 194/72).

النتيجة 2: إدارة السلامة الحضرية – اعتماد الحكومات المحلية لسياسات متكاملة وشاملة لتعزيز أمان المناطق الحضرية[125]

الأداء البرنامجي في عام 2020

13-183 يعمل البرنامج الفرعي على وضع مبادرة جديدة لإدارة السلامة الحضرية. وتستند هذه المبادرة إلى نهج يقر بأن التحديات التي تواجه السلامة الحضرية تنشأ عن تفاعل معقد بين عوامل الخطورة على الصعد المحلي والوطني والعالمي. ويوفر نهج إدارة السلامة لواضعي السياسات إطارا أكثر شمولا يمكن ضمنه التصدي لتقاطع التهديدات العالمية والديناميات المحلية من أجل التخفيف من عوامل الخطورة المتعلقة بالسلامة الحضرية، وذلك بسبل منها تعزيز الحوكمة المشروعة، والحد من عدم المساواة، وتعزيز الإدماج وقدرات الأفراد والمجتمعات المحلية على الصمود. وقام البرنامج الفرعي، في إطار مشروعه الميداني المتعلق بإدارة السلامة الحضرية، بوضع أداة تقييم إدارة السلامة الحضرية، وهي دليل عملي يقدم إرشادات عامة وعملية بشأن إجراء هذه التقييمات في المناطق الحضرية. وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى هذه الأداة التوجيهية، أجرى البرنامج الفرعي تقييمات لإدارة السلامة الحضرية في مدن تقع في وسط آسيا وأمريكا اللاتينية وشرق أفريقيا.

13-184 ولم يسهم العمل المذكور أعلاه في اعتماد أي مدينة لنُهج متكاملة وشاملة لتعزيز إدارة السلامة الحضرية، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في اعتماد ثلاث مدن لنُهج متكاملة وشاملة لتعزيز إدارة السلامة الحضرية، كما هو مبيَّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. وبسبب تدابير الإغلاق الشامل المفروضة استجابةً لجائحة كوفيد-19، تأثرت قدرة أفرقة الأبحاث على جمع البيانات من المجتمعات المحلية المعنية، مما أدى إلى حدوث تأخيرات. وقد كيفت أفرقة الأبحاث منهجيتها لتمكين جمع البيانات عن بُعد لإجراء تقييمات إدارة السلامة الحضرية. ومع ذلك، ونتيجة للتأخيرات التي حدثت، سيتم وضع واعتماد نُهج متكاملة وشاملة للتصدي لما حُدِّد من تحديات في عامي 2021 و 2022.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

13-185 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيوسع البرنامج الفرعي نطاق هذا النهج ليشمل ثلاث مدن إضافية ليصبح المجموع ست مدن في عام 2022. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيَّن أدناه (انظر الشكل الرابع عشر من الباب 13).

(125) على النحو المبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect.16) و A/75/6 (Sect.16)/Corr.1).

الشكل الرابع عشر من الباب 13

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للمدن التي تعتمد نُهجا متكاملة وشاملة لتعزيز إدارة السلامة الحضرية (العدد التراكمي)

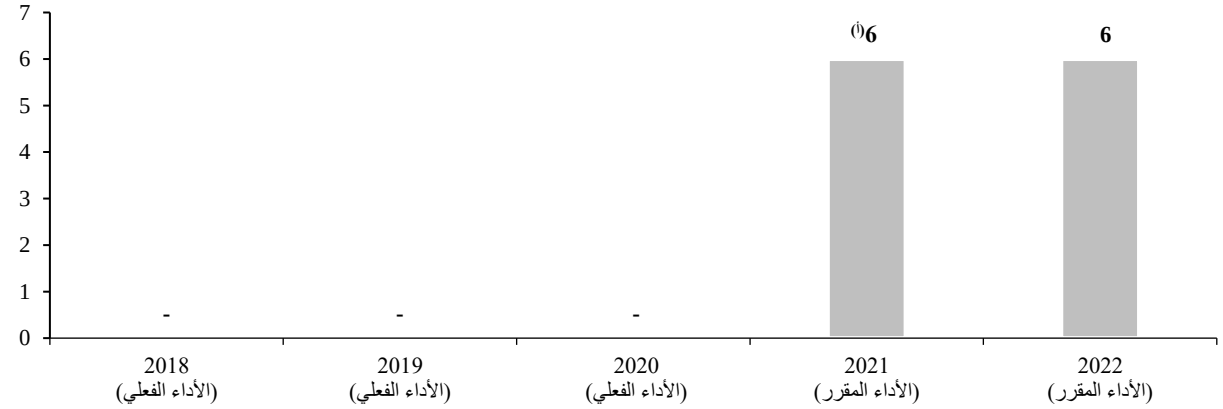

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023. والتقدير الحالي لعام 2021 هو اعتماد ثلاث مدن لنُهج متكاملة وشاملة لتعزيز إدارة السلامة الحضرية.

النتيجة 3: زيادة مشاركة أصحاب المصلحة في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

13-186 مع توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، أظهر المجتمع الدولي إرادته السياسية للتصدي لتحد عالمي باستجابة عالمية. ويتطلب التنفيذ الناجح للاتفاقية نهجا متعدد أصحاب المصلحة لا يجمع بين الجهات الفاعلة من الحكومات فحسب، بل يعتمد أيضا على التجارب والخبرات المستمدة من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وإشراك أصحاب المصلحة هؤلاء في الحوارات البَنّاءة، في إطار آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، سيسمح لهم بتبادل وجهات النظر المستقلة بشأن عملية الاستعراض وسيضمن التواصل بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، بما يتماشى مع القرار 1/9 الذي اتخذه مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في عام 2018. وما فتئ البرنامج الفرعي يحسن قدرات أصحاب المصلحة من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص على تنفيذ الاتفاقية وآلية استعراضها عن طريق تيسير إقامة الشبكات من أجل التعاون والتنسيق وعن طريق تشجيع الحوار بين أصحاب المصلحة غير الحكوميين والسلطات الوطنية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

13-187 تَمثَّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أنه بدون وجود منبر للحوار البَنّاء، لن يتمكن أصحاب المصلحة غير الحكوميين والدول الأعضاء من المشاركة بنفس القدر من الفعالية في عملية استعراض الاتفاقية. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيستند البرنامج الفرعي إلى نتائج أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك التوصيات الخاصة بكل منطقة، لتشجيع الحوار بشأن السياسات وتعزيز شبكات أصحاب المصلحة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على المستوى المحلي. ومن خلال النهج الشامل والمتعدد أصحاب المصلحة، سيمكِّن البرنامجُ الفرعي الدولَ الأعضاء من أن يكون لها شركاء من ذوي القدرات والمعرفة الجيدة للتعاون معهم في تنفيذ الاتفاقية، مما يعزز السياسات المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والاستجابات التنفيذية لها.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

188-13 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من عدد البلدان التي تتطوع لاستضافة حوارات بشأن الجريمة المنظمة بين أصحاب المصلحة غير الحكوميين والسلطات الوطنية (انظر الشكل الخامس عشر من الباب 13).

الشكل الخامس عشر من الباب 13

مقياس الأداء: عدد البلدان التي تتطوع لاستضافة حوارات بشأن الجريمة المنظمة بين أصحاب المصلحة غير الحكوميين والسلطات الوطنية (العدد التراكمي)

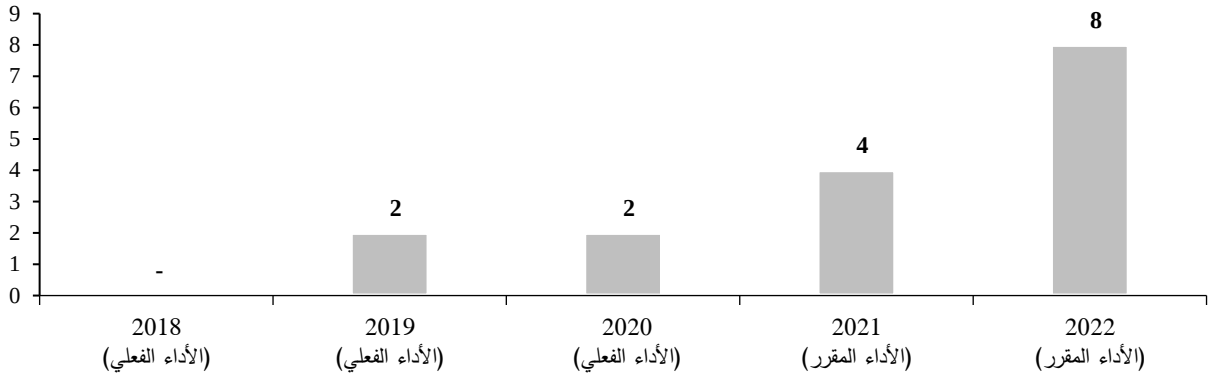

الولايات التشريعية

189-13 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

59/51 إجراءات مكافحة الفساد

1/65 الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

227/65 إعادة تنظيم مهام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والتغييرات التي يلزم إدخالها على الإطار الاستراتيجي

180/66 تعزيز التدابير المتخذة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية لحماية الممتلكات الثقافية، وبخاصة فيما يتعلق بالاتجار بها

178/68 حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب

188/68 سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015

193/68؛ 197/69 تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، لا سيما قدراته في مجال التعاون التقني

195/69 سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015

181/70 الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المزمع عقدها في عام 2016

182/70 التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية

243/71 الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

256/71 الخطة الحضرية الجديدة

279/72 إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

177/74 تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، لا سيما قدراته في مجال التعاون التقني

المقرر 550/74 باء مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومقرراته

30/1999 استعراض برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات: تدعيم آلية الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات على الصعيد الدولي ضمن نطاق المعاهدات الدولية الموجودة لمراقبة المخدرات ووفقا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة

23/2007 دعم الجهود الوطنية لإصلاح قضاء الأطفال، وخصوصا من خلال المساعدة التقنية وتحسين التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة

23/2009 دعم إرساء وتنفيذ البرامج الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

20/2010؛ 34/2011 دعم العمل على وضع وتنفيذ نهج متكامل لإعداد البرامج في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

22/2014 مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وخطة التنمية لما بعد عام 2015

24/2015 تحسين نوعية الإحصاءات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية وزيادة توافرها من أجل وضع السياسات

المقررات 246/2013؛ 234/2015؛ 236/2017 تحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي: تمديد ولاية الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي

قرارات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

9/20 تحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي: أعمال الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي فيما يتعلق بالتقييم والرقابة

2/22؛ 1/24 تحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي: توصيات الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي

قرارات لجنة المخدرات

14/51 التشجيع على تنسيق المقررات ومواءمتها بين لجنة المخدرات ومجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الإيدز وفيروسه

16/53 تبسيط الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية

11/54 تحسين الدور التشاركي للمجتمع المدني في معالجة مشكلة المخدرات العالمية

17/54 تحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي: أعمال الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي فيما يتعلق بالتقييم والرقابة

5/57 الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المزمع عقدها في عام 2016

1/58؛ 3/60 تحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي: توصيات الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي

5/59 إدماج المنظور الجنساني في صميم السياسات والبرامج المتعلقة بالمخدرات

6/60 تكثيف التنسيق والتعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة والقطاعات الوطنية ذات الصلة، وخصوصا قطاعات الصحة والتعليم والعدالة الجنائية، من أجل التصدي لمشكلة المخدِّرات العالمية ومواجهتها

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

1/9 إنشاء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

6/4 المنظمات غير الحكومية وآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

6/5 القطاع الخاص

المنجزات المستهدفة

13-190 يعرض الجدول 13-21 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 13-21

البرنامج الفرعي 7: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**5**	**5**	**5**	**5**
1 - مشروع التعاون الميداني والتقني المتصل بالإدارة القائمة على النتائج والتخطيط الاستراتيجي	1	1	1	1
2 - مشروع التعاون الميداني والتقني المتصل بأنشطة الدعوة والتواصل العالمي	1	1	1	1
3 - مشروع التعاون الميداني والتقني المتصل بشراكات المجتمع المدني	1	1	1	1
4 - مشروع التعاون الميداني والتقني المتصل بإدارة السلامة الحضرية	1	1	1	1
5 - مشروع إدارة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**30**	**34**	**33**	**35**
6 - مناسبات تدريبية بشأن المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني في المسائل الواقعة ضمن نطاق الولاية المنوطة بالمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك مكافحة المخدرات والجريمة والفساد	15	27	18	30
7 - مناسبات تدريبية بشأن تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في الخطط الوطنية	5	–	5	0
8 - مناسبات تدريبية بشأن الإدارة القائمة على النتائج والتخطيط الاستراتيجي	10	7	10	5
المنشورات (عدد المنشورات)	**2**	**2**	**2**	**2**
9 - منشورات متصلة بالمشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني في المسائل الواقعة ضمن نطاق الولاية المنوطة بالمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك مكافحة المخدرات والجريمة والفساد	1	1	1	1
10 - منشورات متصلة بالإدارة القائمة على النتائج وتعميم مراعاة خطة عام 2030	1	1	1	1
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم حملات للاحتفال باليوم الدولي لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها، واليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، واليوم الدولي لمكافحة الفساد، تصل إلى حوالي 737 مليون شخص في جميع أنحاء العالم؛ وإعداد مواد ترويجية عن المجالات المشمولة بولاية المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك عن لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية؛ الاضطلاع بمبادرات لجمع الأموال وإقامة شراكات استراتيجية مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: تنظيم مناسبات صحفية؛ وإطلاق مبادرات جديدة لجمع الأموال وإقامة شراكات استراتيجية مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص دعما لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تصميم وتعهد وتحديث الموقع الشبكي وقنوات التواصل الاجتماعي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة التي تصل إلى حوالي 6,3 ملايين شخص شهريا؛ وإعداد حزم من مواد وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك المحتوى السمعي البصري والمحتوى النصي.				

البرنامج الفرعي 8
التعاون التقني والدعم الميداني

الهدف

13-191 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في تعزيز البرامج التي تتولى الدول الأعضاء زمامها والتي ترمي إلى مكافحة المخدرات والجريمة والإرهاب.

الاستراتيجية

13-192 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي إسداء المشورة في مجال السياسات والتوجيه الاستراتيجي والتنسيق لجميع المكاتب الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل وضع وتنفيذ برامج تشغيلية متكاملة وضمان تنفيذها بالكامل، ولا سيما من خلال أوجه التآزر مع مجالات العمل الأخرى في المكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وسيكفل البرنامج الفرعي أيضا المساءلة التشغيلية والكفاءة البرنامجية، بسُبل منها المشاركة في وضع استراتيجيات لتسيير الأعمال ومكاتب الدعم الإداري المشتركة، ورصد المخاطر، وكفالة إدراج الإدارة الفعالة القائمة على النتائج في التخطيط والرصد والإبلاغ لجميع الكيانات الميدانية التابعة للمكتب. وستقدم المكاتب الميدانية التابعة للمكتب الدعمَ، وفقا لولاياتها وبناء على طلب الدول الأعضاء المهتمة، وستكفل إدراج الحوكمة والأمن ومنع ومكافحة المخدرات والجريمة والإرهاب من منظور حقوق الإنسان في تنفيذ برامج الأمم المتحدة المشتركة.

13-193 واستنادا إلى ولايات المكتب المعيارية والمتعلقة بالمساعدة التقنية، يعتزم البرنامج الفرعي أيضا دعم وضع استراتيجيات وبرامج تشغيلية إقليمية تعزز السعي المشترك إلى تحقيق العدالة والأمن العام والتنمية من خلال الحوار والتنسيق بشأن السياسات، وتوفِّر كذلك أرضية مشتركة من أجل بذل جهود متضافرة مع شركاء الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الهيئات المتعددة الأطراف والمجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، سيدعم البرنامج الفرعي إقامة تعاون فيما بين بلدان الجنوب وسيعزز التعاون الأقاليمي فيما بين البلدان الشريكة بهدف تشجيع تولي الكيانات الإقليمية لزمام المبادرة. وعلاوة على ذلك، سيعزز البرنامج الفرعي الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذا فعالا ومحدَّد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

13-194 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال المشاركة، لا سيما على المستوى الميداني، في تنفيذ خطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية و خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19 وخطط التأهب والاستجابة الاستراتيجية بالتنسيق الوثيق مع الكيانات الرئيسية (منظمة الصحة العالمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة ومكتب التنسيق الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وأفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية. ومن المتوقع على وجه الخصوص أن يسهم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بدرجات مختلفة في دعم الركائز الخمس لخطط الاستجابة الاجتماعية – الاقتصادية، وفي بعض البلدان سيضطلع بدور قيادي أو سيشارك في القيادة في تحقيق النتائج المتصلة بالصحة وحماية الناس وتحقيق التماسك الاجتماعي وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وسيتحقق ذلك من خلال الاجتماعات والدورات التدريبية المعقودة بالحضور الشخصي والافتراضي التي تجمع بين المشاركة الشخصية للخبراء المحليين والدعم الذي يقدمه الخبراء الدوليون، وكذلك من خلال استحداث وحدات التعلم الإلكتروني أو تكييفها.

13-195 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تحسين الدعم المقدم من المكتب إلى الدول الأعضاء من خلال شبكة مكاتب ميدانية ملائمة للغرض المنشود من أجل تحقيق النتائج والتأثير على أرض الواقع؛

(ب) مواءمة الكيانات الميدانية التابعة للمكتب بصورة تامة مع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتزويدها بالقدرة على الاضطلاع ببناء القدرات بفعالية لمكافحة المخدرات والجريمة والإرهاب؛

(ج) تلقِّي بلدان مختارة لبرامج مصممة خصيصا، ولا سيما في المجالات ذات الأولوية بالنسبة لولايات المكتب، بُغية دعم أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة والخطط المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان؛

(د) تجديد التعاون والاتساق مع مكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة والمكاتب الإقليمية التابعة لمكتب التنسيق الإنمائي في إطار إصلاحات كل من المنظومة الإنمائية وممارسات تسيير الأعمال التي تعزز كفاءة الدعم المقدم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى الدول الأعضاء.

13-196 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن زيادة القدرة التقنية والمعيارية والتحليلية للدول الأعضاء، من خلال أساليب بديلة لتقديم الخدمات.

الأداء البرنامجي في عام 2020

13-197 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

احتواء تأثير جائحة كوفيد-19 في مختلف البيئات

13-198 طرحت جائحة كوفيد-19 عددا من التحديات المتصلة بالنهج التقليدي الذي يتبعه البرنامج الفرعي في تقديم المساعدة التقنية الذي يعتمد عادة على تنظيم حلقات العمل والاجتماعات بالحضور الشخصي. وعلى الرغم من ذلك، نجح العديد من المكاتب الإقليمية والقطرية التابعة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع أفرقة مختلفة في المقر وبالتنسيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية، في اعتماد نُهج ابتكارية جديدة في تقديم المساعدة التقنية. وقد وضع البرنامج الفرعي "دليلا سهلا للتنفيذ" يستند إلى الخبرات المكتسبة من الكيانات الميدانية التابعة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ويوفر للمكاتب الميدانية والبرامج العالمية خيارات ملموسة ومتسقة ومجرَّبة لمواصلة تنفيذ المساعدة التقنية. وقُسِّمت طرائق التنفيذ إلى فئتين هما: (أ) التدخلات المتصلة بجائحة كوفيد-19؛ (ب) مواصلة التنفيذ في سياق جائحة كوفيد-19.

13-199 واستجاب البرنامج الفرعي، بالتنسيق مع المكاتب الميدانية، لعدة طلبات من الدول الأعضاء لترجمة الأولويات الجديدة والتوجيه السياساتي إلى مساعدة تقنية على أرض الواقع. وعلى وجه الخصوص، وضع البرنامج الفرعي إجراءات لتفعيل استجابة المكتب السريعة، بسُبل منها الشراء العاجل لمعدات الوقاية الشخصية واللوازم الطبية وتوريدها لتلبية احتياجات الدول الأعضاء. وكان من بين المستفيدين المستهدَفين السجناء والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات والضحايا المحتملون للاتجار بالأشخاص ومكاتب إنفاذ القانون (وتشمل الشرطة والوحدات المعنية بالحياة البرية وسلطات الموانئ وسلطات المطارات والسلطات المعنية بالأدلة الجنائية والمسؤولين المعنيين بقانون الجريمة البحرية) والأخصائيون الاجتماعيون والمتطوعون والعاملون الصحيون في الخطوط الأمامية وغيرهم من الموظفين في مراكز العلاج من تعاطي المخدرات. كما تم تفعيل الاستجابة السريعة للمكتب من خلال البرامج الإلكترونية للتدريب وبناء القدرات؛ والبحوث وتحليلات السياسات المصممة خصيصا؛ واستحداث مواد الإعلام والتثقيف والاتصال وتكييفها وتوفيرها؛ وتقديم التوجيه والمشورة والدعم التقني، بسُبل منها توسيع نطاق الشراكات مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية للحفاظ على دعم وتقديم الخدمات المنتظمة (بما يتماشى مع خطة الأمين العام للاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19). وبالنسبة للبلدان التي لم تُتح فيها البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الاستخدام الواسع النطاق لطرائق تقديم الخدمات المدعومة بوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قدم المكتبُ المعني بالمخدرات والجريمة الدعمَ لأصحاب المصلحة بإنشاء مراكز تدريب متخصصة توفر التدريب القائم على الحاسوب وموارد التعلم الإلكتروني. وفي بعض البلدان، وضع المكتب نهجا جديدة للشراكات، مما أدى إلى تكييف نموذج تقديم الخدمات، وهو ما أسهم في اشتراك الشُعب في وضع إطار منقح للشراكات يتسم بقدر أكبر من المرونة والكفاءة بما يُمكِّن المكتب من العمل مع الشركاء لتقديم الدعم بشكل أفضل إلى المستفيدين. وعلاوة على ذلك، قاد البرنامج الفرعي مسارات العمل الداخلية المدفوعة

بخطة للفعالية تهدف إلى تمكين الزملاء الميدانيين من الاستغلال الكامل لتفويض السلطة والعمل مع الشركاء الخارجيين والانخراط في مختلف الجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة والإسهام في هذه الجهود.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

13-200 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من احتواء أثر جائحة كوفيد-19 في عدة سياقات، تشمل بيئات السجون والمراكز الحدودية والموانئ ومراكز إعادة تأهيل مدمني المخدرات، وكذلك في الرعاية الاجتماعية والمدارس وغيرها من الأماكن؛ وتدريب ما لا يقل عن 000 1 من العاملين الصحيين في الخطوط الأمامية على تقديم الخدمات المأمونة للأشخاص الضعفاء؛ وتعزيز قدرات المهنيين في نُظم الصحة والعدالة الجنائية بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 (انظر الجدول 13-22).

الجدول 13-22
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	احتواء حالات الطوارئ الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في عدة سياقات، تشمل بيئات السجون والمراكز الحدودية والموانئ ومراكز إعادة تأهيل مدمني المخدرات، وكذلك في الرعاية الاجتماعية والمدارس وغيرها من الأماكن تدريب ما لا يقل عن 000 1 من العاملين الصحيين في الخطوط الأمامية على تقديم الخدمات المأمونة للأشخاص الضعفاء تعزيز قدرات المهنيين في نُظم الصحة والعدالة الجنائية بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

13-201 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020 والحاجة إلى إجراء مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء في مجال وضع البرامج، تراجع عدد البرامج الإقليمية إلى 15 برنامجا. ومن المتوقع أن يعود وضع البرامج إلى مساره الطبيعي في عام 2022.

13-202 وفي الوقت نفسه، حدد البرنامجُ الفرعي أنشطةً جديدة ومعدَّلة لدعم الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، من خلال دعم المكاتب الميدانية للتكيف على الصعيدين البرنامجي والتشغيلي من أجل تلبية احتياجات الدول الأعضاء على وجه السرعة، بالتنسيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بسُبل منها إجراء البحوث وتحليلات السياسات المصممة خصيصا؛ وتوفير مواد الإعلام والتثقيف والاتصال؛ وشراء وتوريد معدات الوقاية الشخصية والدعم الطبي والاحتياجات الأخرى؛ وتقديم التوجيه والمشورة والدعم التقني. وكان للبرنامج الفرعي دور أساسي، لا سيما من خلال شبكة

مكاتبه الميدانية ووجوده، في توسيع نطاق برامج بناء القدرات، بما في ذلك عن طريق توفير أشكال مختلطة من التدريب بمشاركة الخبرات المحلية بالحضور الشخصي والخبراء الدوليين عبر الوسائل الافتراضية. وبالإضافة إلى ذلك، قدم البرنامجُ الفرعي، من خلال الدعم الميداني، الدعمَ إلى 49 دولة عضوا في وضع خطط عملها المشتركة بين الوكالات وخطط الاستجابة الاجتماعية – الاقتصادية من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة والمعدَّلة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة المبيَّنة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

13-203 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وتبيّنان بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: التحول من الأفيون إلى البن في ميانمار[126]

الأداء البرنامجي في عام 2020

13-204 أحرز البرنامج الفرعي تقدما ملحوظا نحو تمكين المزارعين من الابتعاد عن زراعة خشخاش الأفيون من خلال دعم تعاونية الذهب الأخضر للبن، التي أُنشئت في عام 2015 وتضم أكثر من 000 1 من مزارعي البن، لزيادة جودة وإنتاج البن القابل للتصدير والانتقال بنجاح إلى الزراعة العضوية، مما يعزز دخل المزارعين المشاركين. كما دعم البرنامجُ الفرعي التعاونيةَ للحصول على المعدات والخبرات اللازمة لمواجهة تحديات محددة في مجال زراعة البن، مما ساهم في تعزيز الاستدامة، إذ أصبح المزارعون قادرين بشكل متزايد على حل مشاكل الجودة دون الرجوع إلى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أو تَلقِّي أي دعم خارجي آخر. وعلاوة على ذلك، واصل البرنامج الفرعي العمل مع حوالي 000 2 مزارع ووصل إلى مرحلة هامة تتمثل في قيام المجتمعات المحلية بإدارة مناطق تبلغ مساحتها 000 2 هكتار تقريبا بوصفها "غابات مجتمعية". وقدم البرنامج الفرعي الحماية ضد توسع زراعة خشخاش الأفيون ووفر التدريب للمجتمعات المحلية على إدارة الموارد الحرجية الخشبية وغير الخشبية، ويمثل ذلك تدابير تحمي من إزالة الغابات وتدهورها وتتيح حفظ المياه للحد من توسع زراعة خشخاش الأفيون في مناطق الغابات الطبيعية.

13-205 وأسهم العمل المذكور أعلاه في انتقال تعاونية الذهب الأخضر إلى الزراعة العضوية، واتخاذها خطوات نحو الحصول على الشهادة الرسمية للزراعة العضوية، وتحولها إلى أكبر منتج للبن في ميانمار، وهو ما شكل أداء مستوفيا جزئيا للهدف المقرر المتمثل في حصول التعاونية على شهادة الزراعة العضوية وفي أن تصبح أكبر منتج للبن في ميانمار، كما هو مبيَّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وكانت تعاونية الذهب الأخضر في عام 2020 بالفعل أكبر منتج للبن في ميانمار من حيث المزارعين المساهمين ومن بين أكبر المنتجين من حيث الإنتاج. ومع ذلك، ففي حين تمكنت التعاونية من الانتقال إلى الإنتاج العضوي الكامل كما كان متوقعا في الميزانية البرنامجية، لن يتم الحصول على التأكيد الفعلي للشهادة إلا بعد ثلاث سنوات من الحفاظ على المعايير ذات الصلة في مجال الزراعة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

13-206 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، يعتزم البرنامج الفرعي مواصلة دعم تعاونية الذهب الأخضر في مواصلة توسيع الإنتاج والنفاذ إلى الأسواق مع الحفاظ

(126) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.16)).

على معايير الزراعة العضوية، مما سيسمح في نهاية المطاف بالحصول على الشهادة الرسمية للزراعة العضوية الكاملة. وفي الوقت نفسه، يعتزم البرنامج الفرعي تعزيز وصول المزارعين إلى سلاسل قيمة إضافية (مثل الشاي والأفوكادو والعسل) لضمان شمول للمجتمع بأكمله، بما في ذلك النساء والأشخاص المحرومون من إمكانية الحصول على الأراضي؛ وتعزيز استدامة التحول إلى البن عن طريق تقليل الحوافز لزراعة خشخاش الأفيون كمحصول جانبي؛ ومواصلة تعزيز ديناميات الاقتصاد المشروع المستجد في منطقة المشروع. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيَّن أدناه (انظر الجدول 13-23).

الجدول 13-23

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
شحن أول حاوية بن من إنتاج تعاونية الذهب الأخضر من ميانمار (تشرين الأول/أكتوبر 2018)	حصول تعاونية الذهب الأخضر على شهادة التجارة العادلة	انتقال تعاونية الذهب الأخضر إلى الزراعة العضوية، واتخاذها خطوات نحو الحصول على الشهادة الرسمية للزراعة العضوية، وتحولها إلى أكبر منتج للبن في ميانمار	تصدير تعاونية الذهب الأخضر لسبع حاويات من البن في ظل شروط التجارة العادلة امتلاك تعاونية الذهب الأخضر لمرفق خاص بها لتجهيز البن	حصول تعاونية الذهب الأخضر على الشهادة الرسمية للزراعة العضوية الكاملة تمتع المزارعين في منطقة المشروع بإمكانية الاعتماد على سلاسل قيمة إضافية (مثل الشاي والأفوكادو والعسل) لتعزيز الشمولية والاستدامة

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تحسين الأمن الإقليمي من خلال الخبرة الاستراتيجية والبرمجة المتكاملة في موزامبيق[127]

الأداء البرنامجي في عام 2020

13-207 تمشيا مع خريطة طريق مابوتو الاستراتيجية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمخدرات والإرهاب، التي وافقت عليها رسميا حكومة موزامبيق في حزيران/يونيه 2020، عمل البرنامج الفرعي مع السلطات المعنية في موزامبيق لتحسين الأمن الإقليمي ككل من خلال التعاون التقني المحدَّد الأهداف. وشجع مكتبُ الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التعاونَ الإقليمي من خلال تفعيل خلية تخطيط ثلاثية تعمل عبر الوسائل الافتراضية لإتاحة تبادل المعلومات والتنسيق العملياتي لمكافحة الاتجار بالهيروين بين جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وموزامبيق، وعَقَدَ مائدة مستديرة افتراضية لمنطقة غرب المحيط الهندي بشأن الأمن ضد الهجمات الإرهابية البحرية للمساعدة في التصدي لهذا التهديد المستجد في شمال موزامبيق. ويسهم البرنامج الفرعي أيضا في إنشاء وحدات متعددة الوكالات لتعزيز منع أنشطة الاتجار غير المشروع من خلال الشحنات المعبأة في حاويات والشحن الجوي. وتم الانتهاء من إنشاء وحدتين، إحداهما في ميناء مابوتو والأخرى في منطقة الشحن

(127) على النحو المبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect.16) و A/75/6 (Sect.16)/Corr.1).

بمطار مابوتو الدولي، بحلول نهاية عام 2020. كما نشر البرنامج الفرعي موظفين في إطار قدرة احتياطية، مما كفل مراعاة احتياجات البلد والتهديدات الإقليمية المستجدة بشكل كاف في تحديد الأولويات الرئيسية للمنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك في برنامج عمل فريق الأمم المتحدة القطري.

13-208 وأسهم العمل المذكور أعلاه في اعتماد خريطة طريق مابوتو، وإنشاء خلية التخطيط الإقليمية الثلاثية المعنية بالجريمة البحرية مع جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا، وإنشاء وحدة لمراقبة الموانئ في أول ميناء بحري ومنطقة شحن في المطار، وزيادة المضبوطات في الموانئ والمطارات والحدود البرية. ولم يحقق البرنامج الفرعي الأهداف المتمثلة في إنشاء فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في مابوتو، وإنشاء الوحدات المعنية بمكافحة الجريمة عبر الوطنية، وتحسين المختبرات لزيادة الأدلة الجنائية في القضايا الجنائية. وقد أدت الانتخابات الوطنية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر 2019 والتأخير في تشكيل الحكومة الجديدة، إضافة إلى تأثير جائحة كوفيد-19، إلى تأخير كبير في خطط التنفيذ، مما سيؤدي إلى ترحيل بعض مقاييس الأداء إلى عامي 2021 و 2022.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

13-209 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيضمن البرنامج الفرعي تحقيق الأهداف المتأخرة ودعم المبادرات ذات الصلة وسيعزز التعاون بشأن المسائل المتصلة بالإرهاب. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيَّن أدناه (انظر الجدول 13-24).

الجدول 13-24
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
انخفاض معدلات ضبط المخدرات غير المشروعة والأحياء البرية والمنتجات الحرجية والأسلحة النارية	افتتاح مكتب تابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في موزامبيق	اعتماد خريطة طريق مابوتو	زيادة العمليات المشتركة لإنفاذ القانون	زيادة عدد الزيارات لأغراض التدريب والدراسة لتعزيز التعاون مع الدول الأعضاء المجاورة بشأن المسائل المتصلة بالإرهاب
ارتفاع معدلات تعاطي المخدرات	الحوار الاستراتيجي المفضي إلى وضع إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون من أجل التنمية المستدامة، ويشمل ذلك المنجزات المستهدفة الرئيسية في إطار أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، بما في ذلك الأهداف 3 و 16 و 17	إنشاء خلية التخطيط الإقليمية الثلاثية المعنية بالجريمة البحرية مع جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا	إنشاء وحدة لمراقبة الموانئ في ميناء بحري ثان	زيادة عدد الأحكام في القضايا الجنائية التي يجري تيسيرها من خلال تحسين المختبرات واستخدام الأدلة العلمية
ارتفاع معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز		إنشاء وحدة لمراقبة الموانئ في أول ميناء بحري ومنطقة شحن في المطار	انخفاض أو استقرار معدلات تعاطي المخدرات وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	إنشاء وتفعيل فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في مطار مابوتو الدولي
		زيادة المضبوطات في الموانئ والمطارات والحدود البرية	زيادة نسبة المضبوطات من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك من الأصناف الأخرى	

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)(أ)	2022 (الأداء المقرر)
			نجاح التحقيق والمقاضاة في قضايا غسل الأموال وزيادة الأصول المستردة	إنشاء الوحدات المعنية بمكافحة الجريمة عبر الوطنية
			استعادة الحياة البرية والمناطق الحرجية في أجزاء رئيسية من البلد	
			إدماج برامج التوجيه والمناهج التدريبية في معاهد التدريب ذات الصلة	

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: رؤية استراتيجية إقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتصدي للتهديدات التي تطرحها الجريمة والمخدرات والإرهاب

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

13-210 شهد الحوار الذي يُجريه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووجوده في أمريكا اللاتينية تطورا تدريجيا في السنوات الخمس عشرة الماضية، مما يعكس جزئيا تطور المنطقة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتؤدي الدول الأعضاء في أمريكا اللاتينية دورا بارزا في تشكيل الاستجابة المتعددة الأطراف في المجالات التي تندرج في إطار ولاية المكتب. وعلى نحو مماثل، زادت الدول الأعضاء في أمريكا اللاتينية بشكل كبير من مدى توليها لزمام مبادرات التعاون التقني في بلدانها ومشاركتها في هذه المبادرات. وقد تكيف البرنامج الفرعي تدريجيا مع البيئة المتغيرة والمحفوفة بالمصاعب من خلال إعادة تشكيل وجوده وحافظة مشاريعه، بما في ذلك عن طريق تعزيز التعاون الإقليمي من خلال مراكز الامتياز ومبادرات الدعوة والبحث والتحليل.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

13-211 تَمثَّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أن عليه إدماج موقعه في الهيكل الجديد لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك على الصعيد القطري ومن خلال العمل المحدَّد الأهداف مع اللجان الإقليمية، للوفاء بولايته في سياق خطة عام 2030. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيضع البرنامج الفرعي رؤية استراتيجية للمساعدة التي يقدمها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى الدول الأعضاء في المنطقة. وسيحدد الأهداف الاستراتيجية وخبراته الأساسية، وسيضطلع بتحليل مفصل للاحتياجات وأصحاب المصلحة المعنيين وأكثر مسارات التدخل فعالية التي ستؤدي إلى أثر ملموس. وسيشرك البرنامجُ الفرعي بذلك الدولَ الأعضاء والشركاء المعنيين على الصعيد الوطني، بمن فيهم المنسقون المقيمون، فضلا عن مجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمانة العامة، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، في وضع

الاستراتيجية من خلال عملية مفتوحة وشاملة للجميع. وستعزز الرؤيةُ الإقليمية الدعمَ المقدم إلى الدول الأعضاء وسترسخ التنسيق والتعاون المتزايدين مع الدول الأعضاء وفيما بينها.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

13-212 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من ثماني مبادرات وبرامج مشتركة تُطلَق من خلال مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء في أمريكا اللاتينية (انظر الشكل السادس عشر من الباب 13).

الشكل السادس عشر من الباب 13

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للمبادرات والبرامج المشتركة التي تُطلَق من خلال مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء في أمريكا اللاتينية (العدد تراكمي)

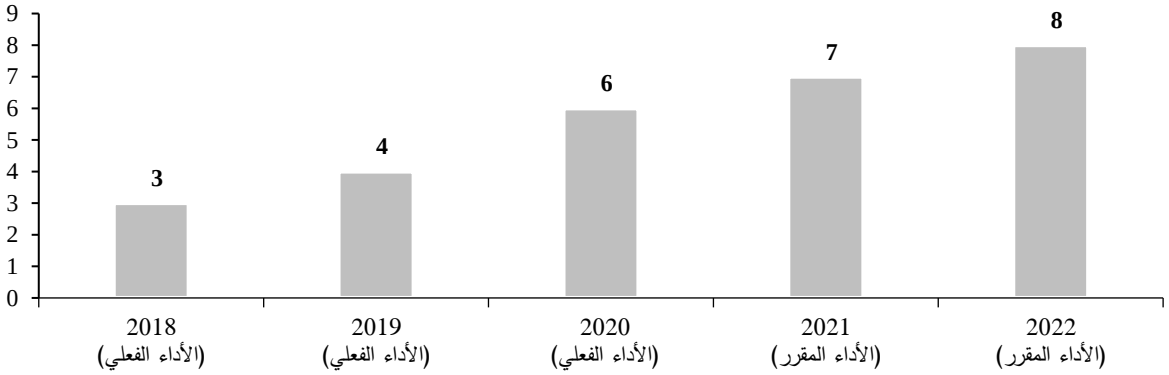

الولايات التشريعية

13-213 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

227/65 إعادة تنظيم مهام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والتغييرات التي يلزم إدخالها على الإطار الاستراتيجي

279/72 إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

238/74 الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

253/74 تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات منظومة الأمم المتحدة واجتماعاتها

301/74 الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

302/74 تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

307/74 توحيد الجهود في مواجهة التهديدات الصحية العالمية: مكافحة كوفيد-19

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

34/2011 دعم العمل على وضع وتنفيذ نهج متكامل لإعداد البرامج في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

قرارات لجنة المخدرات

10/52	تعزيز التعاون الأقاليمي بين دول أمريكا اللاتينية والكاريبي ودول غرب أفريقيا في مكافحة الاتجار بالمخدرات	7/54	مبادرة ميثاق باريس
13/52	تحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي	9/55	متابعة تدابير دعم الدول الأفريقية في جهودها الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات العالمية

المنجزات المستهدفة

13-214 يعرض الجدول 13-25 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 13-25

البرنامج الفرعي 8: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**22**	**15**	**18**	**20**
التعاون التقني والدعم الميداني للبرامج الإقليمية والقطرية	22	15	18	20
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء والشركاء بشأن الأولويات الاستراتيجية والبرنامجية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمبادرات والخيارات البرنامجية الجديدة، بما في ذلك الشراكات؛ وتقديم الدعم الميداني الاستراتيجي والتشغيلي وخدمات الرقابة الفنية؛ وتقديم الخدمات الاستشارية إلى 80 من الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة بشأن السياسات والاستراتيجيات وأُطر التعاون في المجالات المشمولة بولاية المكتب.				
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية				
السلامة والأمن: تقديم خدمات السلامة والأمن إلى 105 مواقع فعلية للمكاتب الميدانية.				

البرنامج الفرعي 9

العنصر 1: توفير خدمات الأمانة والدعم الفني للجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ومؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

الهدف

13-215 يتمثل الهدف الذي يسهم فيه العنصر 1 من هذا البرنامج الفرعي في ضمان الفعالية والكفاءة في أداء عمل هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية المعنية بالمسائل المتصلة بالمخدرات والجريمة والإرهاب، وضمان الفعالية والكفاءة في أداء عمل الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي، وفي أداء عمل مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية عند أداء أدوارها الاستشارية.

الاستراتيجية

13-216 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيواصل العنصر دعم لجنة المخدرات وهيئاتها الفرعية الخمس (اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط والاجتماعات الإقليمية لرؤساء الوكالات الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات) من خلال تقديم الخدمات الفنية والتنظيمية. وسيواصل العنصر تقديم الدعم الفني والتقني للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ومؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، بما في ذلك متابعة المؤتمر الرابع عشر لمنع الجريمة وتنفيذ أحكام وثيقته الختامية. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل العنصر تقديم الدعم إلى الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي من خلال تيسير الأعمال التحضيرية للاجتماعات الرسمية وغير الرسمية للفريق العامل وتنظيمها. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف 3 و 5 و 8 و 10 و 11 و 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

13-217 ويعتزم العنصر دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال تنظيم اجتماعات بشأن أثر كوفيد-19 على المسائل المتصلة بالمخدرات والجريمة في إطار اللجنتين والهيئات الفرعية، وكذلك بشأن عمل المكتب داخل الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية. ومن المتوقع أن يتم تنظيم الاجتماعات المقبلة على نحو متزايد بصيغة مختلطة، تشمل أجزاء تُعقَد بالحضور الشخصي وأخرى بالمشاركة الإلكترونية على السواء.

13-218 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في التعجيل بتنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بسياسات المخدرات المتعهَّد بها على مدى العقد الماضي؛

(ب) تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجيات شاملة لمنع الجريمة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية واتباع نُهج متكاملة للتصدي للتحديات التي تواجهها نُظم العدالة الجنائية؛

(ج) تعزيز فهم الدول الأعضاء لشؤون الحوكمة والمسائل المالية المتصلة بالمكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

13-219 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن زيادة المعرفة بتأثير الجائحة على المسائل المتصلة بالمخدرات والجريمة، ومن ثم تعزيز قدرة الدول الأعضاء على التصدي للتحديات ذات الصلة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

13-220 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

التحول الرقمي: التعجيل بمشاركة الدول الأعضاء عن بُعد في الاجتماعات الحكومية الدولية

13-221 عززت المشاركة عن بُعد المناقشات التحاورية في إطار اللجنتين اللتين تتخذان من فيينا مقرا لهما في السنوات الأخيرة، وذلك من خلال استخدام الرسائل بالفيديو ونُظم عقد المؤتمرات عبر الفيديو والبث الشبكي للاجتماعات. ومع ظهور مرض كوفيد-19، تبنى العنصر تماما ضرورة تعزيز إمكانية مشاركة الوفود في الاجتماعات الإلكترونية بطريقة تفاعلية، وذلك بمحاكاة المشاركة الشخصية عندما لا تكون هذه المشاركة ممكنة واستكمالها لدعم التمثيل الشامل. وعلى الرغم من مشاكل السيولة، تولى العنصرُ إعدادَ صيغة انعقاد إلكترونية وأخرى مختلطة للاجتماعات الحكومية الدولية التي يقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الخدمات لها.

13-222 كما وضع العنصر تعليمات للمشاركين في الاجتماعات ولمنظميها، واختبر برامجيات الترجمة الشفوية عن بُعد، وقدم الدعم للمشاركين عن بُعد لتمكينهم من المشاركة. وعلاوة على ذلك، قدم العنصر الخدمات الفنية والتنظيمية للاجتماعات التي تعقدها لجنة المخدرات فيما بين الدورات بصيغة إلكترونية وصيغة مختلطة، وقلص نطاق اجتماعات هيئاتها الفرعية والاجتماعات التي يعقدها فيما بين الدورات كل من لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية والفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

13-223 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من عقد 15 من الاجتماعات الحكومية الدولية التي ضمت مشاركين عن بُعد من جميع أنحاء العالم (انظر الجدول 13-26).

الجدول 13-26
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	عقد 15 اجتماعا حكوميا دوليا بمشاركة عن بُعد من جميع أنحاء العالم

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ العنصر

13-224 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، أرجأ العنصر المؤتمر الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية من نيسان/أبريل 2020 إلى آذار/مارس 2021. وترتب على هذا التغيير أثر في أداء البرنامج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة 1 المبيَّنة أدناه.

13-225 وبالإضافة إلى ذلك، عُدِّلت اجتماعات كل من لجنة المخدرات وهيئاتها الفرعية، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ومؤتمرات الجريمة، والفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية لتُعقَد بصيغة إلكترونية أو مختلطة. وتمشيا مع تدابير السلامة المتصلة بجائحة كوفيد-19، تم تأجيل الدورة التاسعة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، التي كان من المقرر عقدها في أيار/مايو 2020، وتم تقليص نطاقها لتُعقد في كانون الأول/ديسمبر 2020 بصيغة مختلطة. وقد أُعيد تشكيل اجتماعات الهيئات الفرعية التابعة للجنة المخدرات لتصبح اجتماعات إلكترونية استثنائية تُعقَد على نطاق ضيق في تشرين الأول/أكتوبر. وجرى تعديل صيغة الاجتماعات المواضيعية للجنة بشأن جدولة القنب في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2020 لتُعقَد بترجمة شفوية عن بُعد بصيغة مختلطة. وبالإضافة إلى ذلك، جرت المناقشات المواضيعية للجنة بشأن خفض الطلب على المخدرات في تشرين الأول/أكتوبر بصيغة انعقاد مختلطة. وعُقدت الاجتماعات فيما بين الدورات واجتماعات المكتبين الموسَّعَين للجنتين والاجتماعات الرسمية وغير الرسمية للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية، وكذلك المفاوضات بشأن الإعلان الختامي للمؤتمر الرابع عشر لمنع الجريمة، بصيغة إلكترونية وصيغة مختلطة. وقام العنصر بتنظيم الاجتماعات وتقديم الخدمات لها، مما أتاح إشراك خبراء من جميع أنحاء العالم في المناقشات التحاورية. وأسهم ذلك في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 المبيَّنة أعلاه.

13-226 وفي الوقت نفسه، حدد العنصرُ مع ذلك أنشطةً جديدة ومعدَّلة لدعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وشمل ذلك تنظيم اجتماعات ينصب تركيزها الموضوعي على تأثير الجائحة. ونُظِّمت جلستا إحاطة مخصصتان في إطار الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية، مما أتاح إجراء مناقشة موضوعية بين

الدول الأعضـــاء والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة بشـــأن تأثير جائحة كوفيد-19 على الحالة المالية، وكذلك على العمل البرنامجي والحكومي الدولي والميداني للمكتب. وعلاوة على ذلك، كُرِّست الاجتماعات الاستثنائية للهيئات الفرعية التابعة للجنة المخدرات المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر لموضوع الحالة الراهنة فيما يتعلق بمعالجة مشكلة المخدرات العالمية والتصدي لها في ضوء جائحة كوفيد-19، وحللت المناقشات المواضيعية للجنة تأثير الجائحة في مجال خفض الطلب على المخدرات.

النتائج المقررة لعام 2022

13-227 تشـمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المعروضـة في خطط برنامجية مقترحة سـابقة وتبيّنان بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: النهوض بجهود منع الجريمة والعدالة الجنائية وسـيادة القانون لتحقيق أهداف خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030: مؤتمر منع الجريمة يعود إلى كيوتو في عام 2020[128]

الأداء البرنامجي في عام 2020

13-228 استمر العنصر في دعم الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، وفقا لولايته، وساعد الدول الأعضاء على النهوض بالعمل داخل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية من أجل تنفيذ خطة عام 2030 في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وقد حظيت الأعمال التحضـيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشـر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية بالدعم، على النحو المبيَّن في الخطة البرنامجية لعام 2020، وكانت تسير على المسار الصحيح إلى أن تعيَّن تأجيل المؤتمر بسبب جائحة كوفيد-19. واستؤنفت الأعمال التحضـيرية بعد أن قررت الجمعية العامة بمقررها 550/74 باء أن يُعقَد المؤتمر في آذار/مارس 2021. وتشـمل الأعمال التحضيرية الموضوعية للمؤتمر إعداد وثائق الهيئات التداولية، ودعم المفاوضات بشأن إعلان كيوتو، وتنظيم أعمال الجلسات العامة واجتماعات اللجان، فضلا عن الأعمال المتصلة بالدعوات وعملية التسجيل. كما بدأ العنصر في وضع تصور مفاهيمي لصيغة انعقاد مختلطة للمؤتمر في آذار/مارس 2021 مع أجزاء متغيرة تُعقَد بالحضور الشخصي وأخرى بالمشاركة الإلكترونية، بهدف ضمان استمرارية تصريف الأعمال على الرغم من التطورات المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها والقيود المحتمل فرضها على الاجتماعات المنظمة بالحضور الشخصي في وقت انعقاد المؤتمر. وعلاوة على ذلك، دعم العنصرُ وضعَ خطة اتصال للمؤتمر، وإنشاء الموقع الشبكي ذي الصلة وتعهده، وتنظيم برنامج للمناسبات الجانبية الرفيعة المستوى، وبالتنسيق مع الخدمات الأخرى والبلد المضيف، تنظيم اجتماعات فرعية ومعارض ومنتدى للشباب. وعالج العنصر أيضا المسائل المتصلة بسفر الموظفين والممثلين، فضلا عن المسائل المتعلقة بالميزانية والمسائل الإدارية الأخرى ذات الصلة بالتحضير لهذه المناسبة.

13-229 ولم يحقق العمل المذكور أعلاه الهدف المتمثل في ما نسبته 70 في المائة من الدول الأعضاء التي تعكس في بياناتها أثناء الدورات العادية للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، بوصفها الهيئة التحضيرية لمؤتمر منع الجريمة، وفي بياناتها إلى مؤتمر منع الجريمة نفسه، الجهودَ الوطنية المبذولة للمساهمة في تنفيذ خطة عام 2030، وبخاصة الهدف 16، كما هو مبيَّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وأُلغيت اجتماعات اللجنة ومؤتمر منع الجريمة بسبب جائحة كوفيد-19، وبالتالي لم تصدر بيانات يمكن أن تبين فيها الدول الأعضاء جهودها الوطنية المبذولة للمساهمة في خطة عام 2030. واجتمعت

(128) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.16)).

اللجنة في 3 كانون الأول/ديسمبر 2020 لإجراء أعمال دورتها العادية على نطاق ضيق، وأُرجئ مؤتمر منع الجريمة إلى آذار/مارس 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

13-230 سيواصل العنصرُ العملَ المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف واستجابةً للتطورات الأخيرة، سيتطور عمل العنصر ليشمل تعزيز منع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون من أجل تحقيق خطة عام 2030 في متابعة المؤتمر الرابع عشر لمنع الجريمة، كما هو مبيَّن في النتيجة 3 أدناه. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المحدَّث المبيَّن أدناه (انظر الشكل السابع عشر من الباب 13).

الشكل السابع عشر من الباب 13

مقياس الأداء: الدول الأعضاء التي تعكس في بياناتها أثناء الدورات العادية للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، بوصفها الهيئة التحضيرية لمؤتمر منع الجريمة، وفي بياناتها إلى مؤتمر منع الجريمة نفسه، الجهودَ الوطنية المبذولة للمساهمة في تنفيذ خطة عام 2030، وبخاصة الهدف 16

(بالنسبة المئوية)

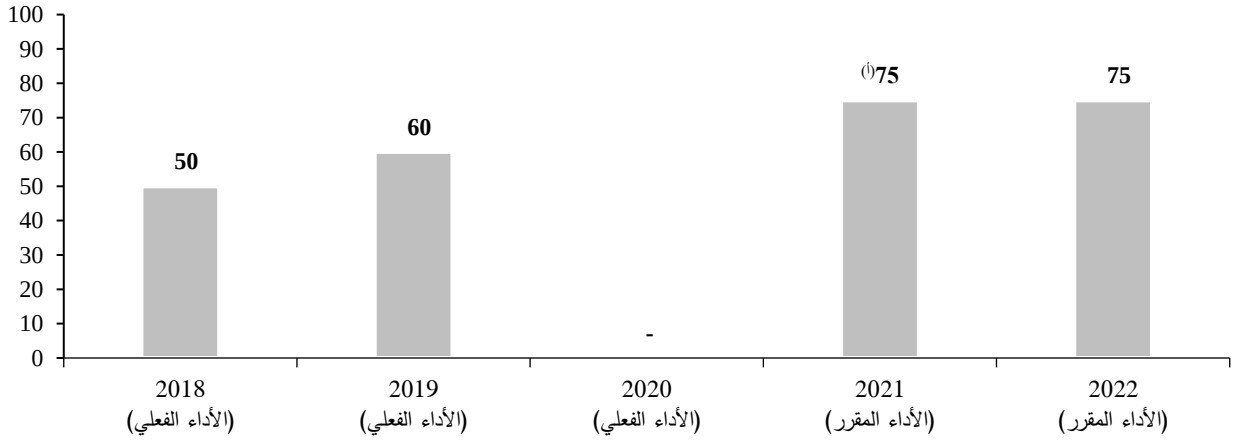

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعزيز منع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون من أجل تحقيق خطة عام 2030[129]

13-231 دأب العنصر على دعم تحضير وتنظيم مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية التي عُقِدت في مناطق مختلفة من العالم منذ عام 1955، والتي تجمع بين مقرري السياسات والمشرعين والأخصائيين الممارسين والشباب وممثلي المنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية بغرض بحث السُبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي للتصدي للجريمة. وفي عام 2020، واصل العنصر قيادة الأعمال التحضيرية للمؤتمر الذي كان من المقرر عقده في كيوتو، اليابان، في عام 2020. ووفر العنصر الخدمات التقنية والفنية اللازمة، في الوقت المناسب وبطريقة عالية الجودة، لدعم الدول الأعضاء في التفاوض بشأن مشروع إعلان كيوتو. وعلاوة على ذلك، مهد العنصرُ بالفعل الطريقَ لمتابعة المؤتمر من جانب لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، بوصفها الهيئة الرئيسية لتقرير السياسات في الأمم المتحدة في مسائل منع الجريمة والعدالة

(129) على النحو المبيَّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect.16) و A/75/6 (Sect.16)/Corr.1).

الجنائية والهيئة المنفِّذة لمؤتمرات منع الجريمة. غير أنه نظرا لأنه كان لا بد من تأجيل المؤتمر بسبب جائحة كوفيد-19، فإن المتابعة قد تأثرت أيضا. وفي حين أن الدعم المقدم إلى اللجنة في ترجمة الوثيقة الختامية للمؤتمر إلى إجراءات سياساتية كان لا بد من تأجيله إلى ما بعد المؤتمر، فقد شرع العنصر في المتابعة من حيث التعاون التنفيذي من أجل تنفيذ الوثيقة الختامية، بما في ذلك تطوير المفاهيم وإعداد أدوات التعلم الإلكتروني ذات الصلة. وسيتواصل تعزيز هذا العمل طوال عام 2021.

13-232 وأسهم العمل المذكور أعلاه في إعراب ما نسبته 93 في المائة من الدول الأعضاء عن ارتياحها التام لجودة وحسن توقيت الخدمات التقنية والفنية المقدمة من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في نسبة 67 في المائة، كما هو مبيَّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

13-233 سيواصل العنصرُ عملَه المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيدعم العنصر لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في ترجمة نتائج المؤتمر الرابع عشر لمنع الجريمة إلى مبادرات سياساتية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيَّن أدناه (انظر الشكل الثامن عشر من الباب 13).

الشكل الثامن عشر من الباب 13

مقياس الأداء: الدول الأعضاء المشارِكة في اجتماعات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية التي تعرب عن ارتياحها التام لجودة وحسن توقيت الخدمات التقنية والفنية المقدمة من أمانة الهيئات الإدارية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

(بالنسبة المئوية)

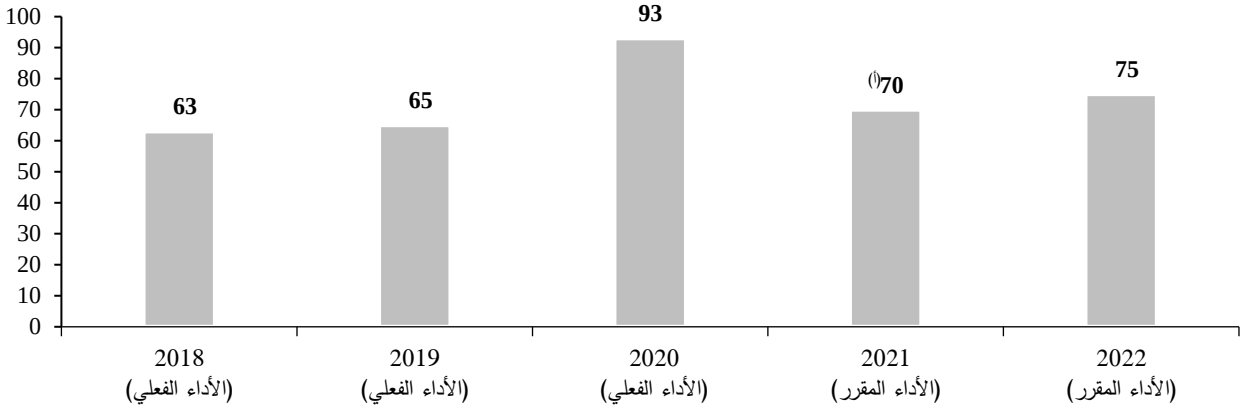

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بسياسات المخدرات من أجل تحقيق خطة عام 2030

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

13-234 سيواصل العنصر تقديم دعم الأمانة إلى الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، وفقا لولايته، من أجل تحقيق خطة عام 2030. وقد دعم العنصرُ الدولَ الأعضاء من خلال لجنة المخدرات بتنفيذ جميع الالتزامات الدولية المتعلقة بسياسات المخدرات عن طريق إجراء مناقشات مواضيعية داخل اللجنة، والجمع بين خبرات الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

والإقليمية والمجتمع المدني والسكان المتضررين. ويَسَّر العنصر هذه المناقشات المواضيعية بتوفير الفرص لتبادل الممارسات الجيدة وعرض التحديات المصادَفة في التنفيذ العملي للسياسات الدولية المتعلقة بالمخدرات.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

13-235 تَمثَّل الدرس المستفاد للعنصر في أن فعالية التعاون الدولي في إطار تعددية الأطراف تتطلب مشاركة شاملة وجامعة بقدر أكبر في الاجتماعات. ولتحقيق نتائج جيدة في مجال السياسة العامة تكون مقبولة لدى الجميع، وتتمتع بذلك بالشرعية التي ستعزز التنفيذ العالمي، من المهم أن تُتاح لجميع الوفود وأصحاب المصلحة المهتمين، بمن فيهم أولئك الذين ليسوا في وضع يسمح لهم بالسفر إلى مكان الاجتماع، فرصة لتقديم مساهماتهم وإسماع أصواتهم. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيواصل العنصر تعزيز إمكانيات المشارَكة عن بُعد في اجتماعات اللجنة عن طريق تنظيم المزيد من الاجتماعات بصيغة انعقاد مختلطة، مما سيتيح للوفود الفرصة لضم خبراء إضافيين إلى وفودها المشارِكة عبر الإنترنت. وبهدف ترجمة الالتزامات السياساتية، المتعهَّد بها على المستوى الدولي، إلى إجراءات ملموسة على المستوى الوطني، سيواصل العنصر تيسير المشاركة عن بُعد لضمان إسماع جميع الأصوات، لا سيما في ضوء الاستعراض المرحلي المقبل الذي ستعقده لجنة المخدرات في عام 2024، على النحو المبيَّن في الإعلان الوزاري الصادر عن اللجنة في عام 2019.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

13-236 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من النسبة المئوية للدول الأعضاء التي تعرب عن ارتياحها التام لجودة وحسن توقيت الخدمات التقنية والفنية المقدمة من أمانة الهيئات الإدارية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (انظر الشكل التاسع عشر من الباب 13).

الشكل التاسع عشر من الباب 13

مقياس الأداء: الدول الأعضاء المشارِكة في اجتماعات لجنة المخدرات التي تعرب عن ارتياحها التام لجودة وحسن توقيت الخدمات التقنية والفنية المقدمة من أمانة الهيئات الإدارية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

(بالنسبة المئوية)

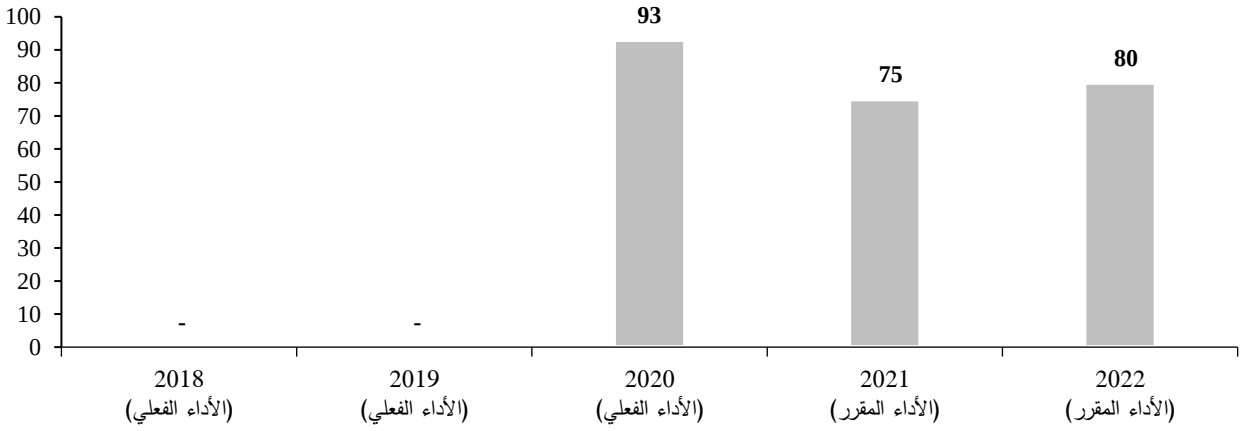

الولايات التشريعية

13-237 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة ومقرراتها

415 (د-5) نقل مهام اللجنة الدولية للعقوبة والإصلاح

185/46 المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 1992-1993

252/61 المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2006-2007

305/72 استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة 1/68 المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي

185/73 سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في سياق أهداف التنمية المستدامة

171/74 متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

550/74 باء مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومقرراته

9/1946 (د-1) لجنة المخدرات

1845/1974 (د-56) التعاون في مجال إنفاذ قوانين المخدرات في منطقة الشرق الأقصى

11/1985 التعاون من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمال العقاقير في المنطقة الأفريقية

34/1987 اجتماع رؤساء الأجهزة الوطنية المختصة بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

30/1990 إنشاء اجتماع لرؤساء الوكالات الوطنية المختصة بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات في منطقة أوروبا

38/1991 اختصاصات لجنة المخدرات

1/1992 إنشاء لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

22/1992 تنفيذ قرار الجمعية العامة 152/46 فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية والتنسيق في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية

المقرر 236/2017 تحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي: تمديد ولاية الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي

قرار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

1/26 تحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي: توصيات الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي

قرارات لجنة المخدرات ومقرراتها

1/60 الأعمال التحضيرية للدورة الثانية والستين للجنة المخدرات في عام 2019

3/60 تحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي: توصيات الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي

المقرر 1/60 تدعيم الهيئات الفرعية التابعة للجنة المخدرات

المنجزات المستهدفة

13-238 يعرض الجدول 13-27 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 13-27

البرنامج الفرعي 9، العنصر 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**82**	**69**	**71**	**65**
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة عن التعاون الدولي لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية وعن منع الجريمة والعدالة الجنائية، بما في ذلك التقارير عن مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية	22	23	4	5
2 - المذكرات المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن مساهمة لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في المنتدى السياسي السنوي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	2	2	2	2
3 - التقارير السنوية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الدورات العادية والمستأنفة للجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية	4	3	4	4
4 - التقارير السنوية المقدمة إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية	14	15	14	12
5 - التقارير المقدمة إلى لجنة المخدرات	12	15	13	14
6 - التقارير والمذكرات المقدمة من الأمانة العامة إلى الهيئات الفرعية، بما في ذلك ما يتعلق منها باجتماعاتها وبمسائل التعاون وتنفيذ التوصيات	24	9	30	24
7 - المذكرات المقدمة من الأمانة العامة إلى اللجان عن أعمال الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي	2	2	2	2
8 - وثائق اجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة المتصلة بلجنة المخدرات	2	–	2	2
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**187**	**179**	**164**	**154**
9 - اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية	33	–	–	–
10 - اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	6	2	6	6
11 - اجتماعات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية	46	35	46	46
12 - اجتماعات لجنة المخدرات	46	116	46	46
13 - اجتماعات الهيئات الفرعية التابعة للجنة المخدرات	40	7	50	40
14 - اجتماعات الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي	12	19	12	12
15 - اجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة المتصلة بلجنة المخدرات	4	–	4	4
باء - توليد المعارف ونقلها				
المنشورات (عدد المنشورات)	**5**	**4**	**5**	**5**
16 - تقرير عن صنع المخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها	1	–	1	1
17 - دليل الهيئات الوطنية المختصة بموجب المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات	1	1	1	1
18 - قوائم وجداول الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات	3	3	3	3
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الدعم الفني والتقني إلى اللجنتين اللتين تتخذان من فيينا مقرا لهما، وممثلي الدول الأعضاء، وجميع البعثات الدائمة في فيينا، وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين فيما يتعلق بعمل اللجنتين؛ وإصدار مذكرات شفوية كإخطارات بموجب المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات؛ وتنسيق ورصد متابعة الولايات الواردة في القرارات والمقررات ذات الصلة التي تتخذها اللجنتان.

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تعهد وتحديث قاعدة البيانات المتعلقة بصنع المخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها؛ وتعهد واستكمال قاعدة البيانات المتعلقة بالقرارات والمقررات التي تتخذها لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية؛ وتطوير وتحديث الصفحات الشبكية الآمنة لكي تستخدمها لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية والفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم مناسبة خاصة من المناسبات التي تعقدها اللجنتان والترويج لها، بما في ذلك إصدار *تقرير المخدرات العالمي* السنوي.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إعداد مقالات على الإنترنت تُنشر على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تسلط الضوء على التطورات والمستجدات الرئيسية في أعمال اللجنتين ومؤتمرات منع الجريمة.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: مواصلة تطوير وتحديث المواقع الشبكية المخصصة للجنتين، ومؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ومتابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية المعقودة في عام 2016، ومتابعة الجزء الوزاري للجنة المخدرات لعام 2019؛ وإدارة الحسابات المخصصة على وسائل التواصل الاجتماعي، بما فيها تويتر ويوتيوب وإنستاغرام وفليكر (للجنة المخدرات، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ومتابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام 2016، ومؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية) التي يتابعها أكثر من 000 12 متابع.

البرنامج الفرعي 9
العنصر 2: توفير خدمات الأمانة والدعم الفني للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

الهدف

13-239 يتمثل الهدف الذي يسهم فيه العنصر 2 من هذا البرنامج الفرعي في ضمان الفعالية والكفاءة في أداء عمل الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عند الوفاء بالولاية المسندة إليها بموجب المعاهدات، من خلال تدابير مثل رصد وتعزيز التنفيذ الكامل للمعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات والامتثال التام لها، ودعم الدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها التعاهدية.

الاستراتيجية

13-240 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيواصل العنصر تقديم خدمات أمانة مستقلة ودعم فني إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، بما في ذلك كفالة إسداء المشورة للهيئة بشأن تنفيذ المعاهدات وتوعية الحكومات والمجتمع الدولي بتنفيذ الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، ولا سيما من خلال نشر وتعميم التقارير التي تصدرها الهيئة بموجب المعاهدات. ويعتزم العنصر أيضا إذكاء الوعي داخل الحكومات والمجتمع الدولي بضرورة وضع وتنفيذ سياسات وطنية لمراقبة المخدرات ونُظم للرقابة التنظيمية للمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية. وسيدعم العنصرُ الحكوماتِ في تبادل أذون الاستيراد والتصدير، بسُبل منها مشروع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات الخاص بالتعلم (مشروع INCB Learning) والنظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير، وبناء قدرات السلطات الوطنية المختصة على ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض المشروعة. وبالإضافة إلى ذلك، سيرصد العنصر الحركة الدولية للسلائف والاستخدام غير المشروع للسلائف الخاضعة للمراقبة الدولية وغير المجدولة، بما يكفل التعاون وتبادل المعلومات على الصعيد العالمي بشأن الأنشطة المشروعة والأنشطة غير المشروعة، من خلال الوسائل الإلكترونية مثل نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام "بن أونلاين") ونظام الإخطار بحوادث السلائف (نظام "بيكس")، ومشروعَي "بريزم" و "كوهيجن"، والجهود التي تبذلها فرقة العمل. وسيقدم العنصر أيضا المشورة التقنية إلى الهيئة في تقييم التوصيات المتعلقة بالمواد المقترح جدولتها بموجب اتفاقية عام 1988. وعلاوة على ذلك، سيعزز العنصرُ التعاونَ فيما بين الوكالات المعنية بإنفاذ القانون والجمارك والبريد وغيرها من الوكالات الوطنية وسيبني

قدراتها على الكشف بصورة آمنة عن المؤثرات النفسانية الجديدة والسلائف غير المجدولة وحظرها، وذلك من خلال البرنامج العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج غريدس). وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة.

13-241 ويعتزم العنصرُ دعمَ الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال تحديث المبادئ التوجيهية النموذجية للتوفير الدولي للأدوية الخاضعة للمراقبة لأغراض الرعاية الطبية العاجلة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، يعتزم العنصرُ دعمَ الدول الأعضاء في تحديد الأنماط المتغيرة في الاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية وتعاطيها التي قد تنشأ بسبب حالات الطوارئ مثل جائحة كوفيد-19، وفي التصدي لهذه الأنماط.

13-242 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) النهوض بحوار الهيئة مع الحكومات من أجل تعزيز تنفيذ اتفاقيات مراقبة المخدرات وتوصيات الهيئة والتعاون في المسائل المتصلة بالمعاهدات؛

(ب) الأداء الفعال للنظام الدولي للتجارة المشروعة في المواد الخاضعة للمراقبة؛

(ج) قيام الحكومات على نحو أكثر دقة بتحديد احتياجاتها من المخدرات والمؤثرات العقلية واستهلاكها للأغراض الطبية والعلمية وبالإبلاغ عنها؛

(د) انخفاض حجم السلائف الكيميائية المتاحة لصنع المخدرات بصورة غير مشروعة؛

(هـ) الحد من الاتجار بالمواد الخاضعة للمراقبة الدولية والمؤثرات النفسانية الجديدة واستهلاكها بصورة غير مشروعة.

13-243 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عما يلي:

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الاستجابة للتغيرات المتصلة بجائحة كوفيد-19 في الطلب على المؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية والاتجار بها؛

(ب) اكتساب الدول الأعضاء للقدرة على الاستجابة بشكل أفضل لحالات الطوارئ التي تتطلب التعجيل بالتجارة الدولية في المواد الخاضعة للمراقبة وبتوريدها كإمدادات إنسانية للأغراض الطبية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

13-244 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

استجابت الدول الأعضاء للاتجاهات الجديدة في الاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية وتعاطيها خلال جائحة كوفيد-19

13-245 أسفرت جائحة كوفيد-19 عن اتجاهات جديدة واضحة في الاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية القوية للغاية وتعاطيها، وزيادة الاتجار من خلال استغلال الخدمات المتصلة بالإنترنت وإيصال السلع إلى الأفراد عن طريق خدمات البريد والبريد السريع. ومن المتوقع أن تستمر هذه الاتجاهات وتنمو في السنوات المقبلة. وعزز العنصرُ قدرةَ الدول الأعضاء على تحليل وتبادل المعلومات الاستخبارية بشأن الاتجار بالمواد الخطرة عن طريق الإنترنت وفي المناولة الآمنة للشحنات التي يُحتمل أن تحتوي على مواد شديدة السمية.

13-246 وتعاون العنصر أيضا مع منظمة الجمارك العالمية، ومنظمة الجمارك في أوقيانوسيا، ومقدمي الخدمات المتصلة بالإنترنت، ومقدمي خدمات البريد والبريد السريع، والوسطاء الماليين على الإنترنت لمنع الاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية والسلائف غير المجدولة. وعلاوة على ذلك، يَسَّر العنصر تبادل المعلومات فيما بين الدول الأعضاء بشأن الاتجاهات الجديدة في الاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية وتعاطيها خلال جائحة كوفيد-19.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

13-247 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من التبادل الآني لما مجموعه 948 162 معلومة عن الاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة فيما بين الدول الأعضاء (انظر الشكل العشرين من الباب 13).

الشكل العشرون من الباب 13

مقياس الأداء: عدد المعلومات المتعلقة بالاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة التي تبادلتها الدول الأعضاء آنيا في السنة

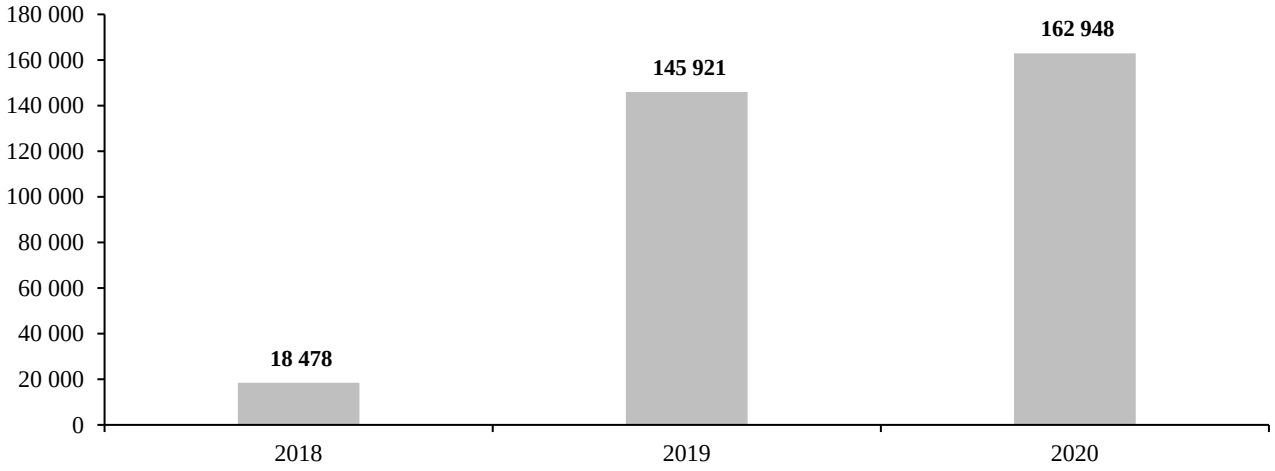

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ العنصر

13-248 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، قدم العنصر الخدمات للدورة الـ 128 للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات التي عُقِدت بصورة مختصرة. وتَعيَّن أيضا تأجيل عدة بعثات قطرية لرصد المعاهدات من البعثات التي توفدها الهيئة، مما أدى إلى انخفاض عدد التقارير. وبالإضافة إلى ذلك، غُيِّرت طريقة تقديم أنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها العنصر في إطار مشروع INCB Learning وبرنامج غريدس إلى طريقة تقديم إلكترونية أو مختلطة قدر الإمكان؛ وأُرجئت العديد من الأنشطة التي كانت مقررة أصلا في الربعين الأول والثاني من عام 2020. وقد تأثرت المنجزات المستهدفة التالية للعنصر: وثائق الهيئات التداولية؛ والخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات؛ وخدمات المؤتمرات المقدمة للاجتماعات؛ والمناسبات التدريبية.

13-249 وفي الوقت نفسه، عَدَّل العنصرُ مع ذلك الأنشطة المقررة وحدد أنشطةً جديدة لدعم الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، مما أدى إلى زيادة عدد اجتماعات أفرقة الخبراء لتقديم المشورة إلى الهيئة، والحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية، والمواد التقنية المنشورة، ولا سيما بشأن التقديرات والتقييمات. وعقد العنصر اجتماعا لفريق من الخبراء بشأن منهجيات جمع البيانات عن استهلاك المؤثرات العقلية، وذلك بصيغة إلكترونية بدلا من الحضور الشخصي.

النتائج المقررة لعام 2022

13-250 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجة 1، وهي تحديث للنتيجة المعروضة في الخطة البرنامجية المقترحة السابقة وتبيّن بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 2، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: صون قدرة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات على رصد التقارير التي تصدرها الحكومات بموجب المعاهدات ومنع تسريب المواد الخاضعة للمراقبة الدولية[130]

الأداء البرنامجي في عام 2020

13-251 ما فتئ العنصر يعمل على إيجاد طرائق كفيلة بضمان وضع جميع التقديرات والتقييمات للاحتياجات المشروعة من المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف بحلول نهاية العام. كما دعم العنصرُ الهيئةَ في الإشراف على التجارة المشروعة في المواد الخاضعة للمراقبة الدولية لضمان توافرها للأغراض المشروعة. وعلاوة على ذلك، دأب العنصر على ضمان استدامة النظام الدولي لمراقبة المخدرات وتقديم التقديرات والتقييمات للاحتياجات المشروعة من قِبَل الدول الأعضاء ووضعها من قِبَل الهيئة بمزيد من الكفاءة.

13-252 وأسهم العمل المذكور أعلاه في استمرار تشغيل الهيئة للنظام الدولي لمراقبة المخدرات، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في وضع 100 في المائة من العمليات والتقديرات والتقييمات بحلول نهاية العام، على أساس الردود الواردة في الاستمارة B/P والاستمارة D، كما هو مبيَّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

13-253 سيواصل العنصرُ العملَ المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيدعم العنصرُ الدولَ الأعضاء في تنفيذ طرائق جديدة تُمكِّن من تقديم تقديرات وتقييمات للاحتياجات المشروعة من المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف بمزيد من الكفاءة، ووضعها من قِبَل الهيئة بحلول نهاية العام. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيَّن أدناه (انظر الشكل الحادي والعشرين من الباب 13).

الشكل الحادي والعشرون من الباب 13

مقياس الأداء: العمليات والتقديرات والتقييمات الموضوعة بحلول نهاية العام، استنادا إلى الردود الواردة في الاستمارة B/P والاستمارة D

(بالنسبة المئوية)

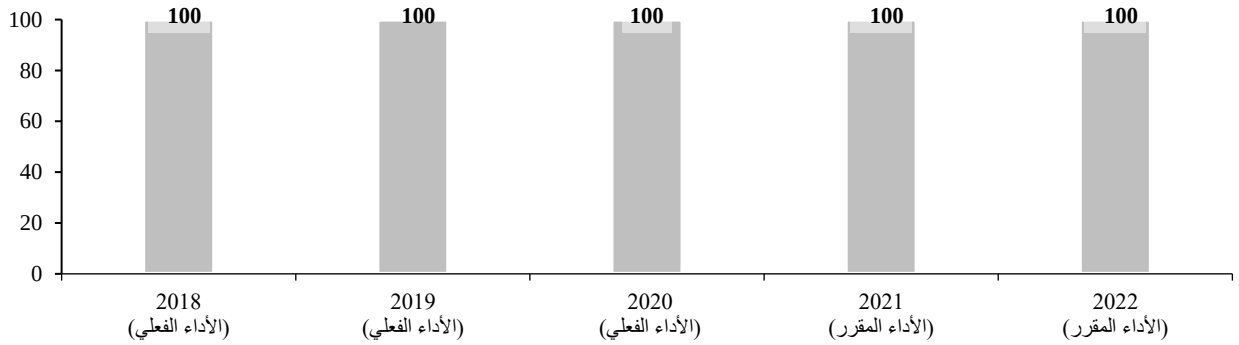

(130) على النحو المبيَّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect.16) و A/75/6 (Sect.16)/Corr.1).

النتيجة 2: التجارة دون انقطاع في الأدوية الخاضعة للمراقبة الدولية أثناء حالات الطوارئ وغيرها من الحالات العاجلة

13-254 يحتاج عمل الأطباء والممرضين، والعاملين في مجال الرعاية الصحية عموما، الذين يقدمون العلاج والرعاية إلى الأشخاص، بمن فيهم أشد الفئات ضعفا، إلى الدعم، وينبغي توفير أدوية آمنة وفعالة خاضعة للمراقبة ويمكن الوصول إليها وبتكلفة ميسورة في جميع الأوقات للأشخاص الذين يحتاجون إليها. وقد أظهرت جائحة كوفيد-19 ضرورة قيام المجتمع الدولي بإعادة تقييم الطرائق لكفالة الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة الدولية وتوافرها على نحو ملائم أثناء حالات الطوارئ وغيرها من الحالات العاجلة وذلك لضمان أن يتمكن جميع الناس في جميع بلدان العالم من الحصول على الأدوية الأساسية. ويشمل ذلك الأدوية الخاضعة للمراقبة الدولية. وخلال الجائحة، قدم العنصر التوجيه إلى الدول الأعضاء على أساس المبادئ التوجيهية النموذجية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات للتوفير الدولي للأدوية الخاضعة للمراقبة لأغراض الرعاية الطبية العاجلة التي وُضعت في عام 1996. وأصدر بيانات وموجزات سياساتية لضمان أن عمليتي شراء وتوريد الأدوية الخاضعة للمراقبة في البلدان تلبيان احتياجات المرضى، سواء بالنسبة للمرضى المصابين بكوفيد-19 أو لأولئك الذين يحتاجون إلى الأدوية الخاضعة للمراقبة الدولية لغير ذلك من الحالات الطبية. وأسدى العنصر المشورة إلى فرادى الدول الأعضاء بشأن الإجراءات الكفيلة بتبسيط التجارة الدولية في الأدوية الخاضعة للمراقبة والتعجيل بها بما يتماشى مع متطلبات اتفاقيات مكافحة المخدرات.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

13-255 تَمثَّل الدرس المستفاد للعنصر في أن المبادئ التوجيهية النموذجية الحالية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي مبادئ قد عفا عليها الزمن وأن من شأن أداة محدَّثة أن تدعم على نحو أفضل عملَ الدول الأعضاء ومنظمات المساعدة الإنسانية في ضمان الوصول الكافي إلى المواد الخاضعة للمراقبة الدولية وتوافر هذه المواد في حالات الطوارئ حيث قد لا تكون الإجراءات المعمول بها فعالة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيتشاور العنصر مع الدول الأعضاء ومنظمة الصحة العالمية وسائر أصحاب المصلحة المعنيين من أجل وضع مبادئ توجيهية محدَّثة والترويج لتنفيذها لضمان استمرار التجارة في الأدوية التي تحتوي على مواد خاضعة للمراقبة الدولية بأقل قدر ممكن من الانقطاع خلال حالات الطوارئ والجوائح وغيرها من الحالات العاجلة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

13-256 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من اعتماد الدول الأعضاء مبادئ توجيهية نموذجية محدَّثة (انظر الجدول 13-28).

الجدول 13-28
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
المبادئ التوجيهية النموذجية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تشكل أساسا	المبادئ التوجيهية النموذجية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تشكل أساسا	الاعتراف بضرورة تحديث المبادئ التوجيهية النموذجية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية والهيئة الدولية لمراقبة	تنقيح المبادئ التوجيهية النموذجية بالتشاور مع منظمة الصحة العالمية والدول الأعضاء	اعتماد الدول الأعضاء للمبادئ التوجيهية النموذجية المحدَّثة

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
للتوفير الدولي للأدوية الخاضعة للمراقبة لأغراض الرعاية الطبية العاجلة	للتوفير الدولي للأدوية الخاضعة للمراقبة لأغراض الرعاية الطبية العاجلة	المخدرات بُغية توجيه الدول الأعضاء على نحو أفضل في ضمان توفير الأدوية الخاضعة للمراقبة أثناء حالات الطوارئ مثل جائحة كوفيد-19		

الولايات التشريعية

13-257 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

الاتفاقيات

الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972

اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988

قرارات الجمعية العامة

179/45 تعزيز كفاءة هيكل الأمم المتحدة المخصص لمراقبة إساءة استعمال المخدرات

دإ-2/20 إعلان سياسي

104/46 برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

دإ-1/30 التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال

162/59 متابعة تعزيز نُظم مراقبة السلائف الكيميائية ومنع تسريبها والاتجار بها

قرار مجلس الأمن

1817 (2008)

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

1106/1966 تنفيذ الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام 1961 (د-40)

29/1996 اتخاذ إجراءات لتعزيز التعاون الدولي على مراقبة السلائف وبدائلها المستخدمة في الصنع غير المشروع للمواد الخاضعة للمراقبة، وخصوصا المنشطات الأمفيتامينية ولمنع تسريبها

1196/1967 الترتيبات الإدارية اللازمة لضمان الاستقلال التقني الكامل للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (د-42) 48/1991

39/2003 تعزيز نُظم المراقبة على السلائف الكيميائية ومنع تسريبها والاتجار بها

1775/1973 الإبقاء على سريان الترتيبات الإدارية لضمان الاستقلال التقني التام للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (د-54)

38/2004 متابعة تعزيز نُظم مراقبة السلائف الكيميائية ومنع تسريبها والاتجار بها

29/1992 اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تسرب السلائف والمواد الكيميائية الأساسية إلى قنوات الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية

قرارات لجنة المخدرات

3/49 تعزيز نُظم مراقبة الكيمياويات السليفة المستخدمة في صنع العقاقير الاصطناعية

6/54 تعزيز توافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية بكميات كافية للأغراض الطبية والعلمية مع منع تسريبها وإساءة استعمالها

8/54	تعزيز التعاون الدولي والأُطر التنظيمية والمؤسسية لمراقبة السلائف الكيميائية المستخدمة في صنع العقاقير الاصطناعية بطريقة غير مشروعة	1/62	تعزيز التعاون الدولي والأُطر التنظيمية والمؤسسية الشاملة لمراقبة السلائف المستخدمة في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية على نحو غير مشروع
13/56	السلائف: التوعية بشأن تسريب مواد غير مجدولة في التجارة الدولية من أجل استعمالها كبدائل للمواد المجدولة في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة	2/62	تعزيز القدرة على الكشف عن العقاقير الاصطناعية الموجهة إلى الاستعمال غير الطبي وتحديد ماهيتها من خلال زيادة التعاون الدولي
9/57	تعزيز التعاون الدولي على استبانة المؤثرات النفسانية الجديدة والحادثات المتعلقة بها والإبلاغ عنها	4/62	النهوض بنُهج فعالة ومبتكرة، من خلال إجراءات وطنية وإقليمية ودولية، للتصدي للتحديات المتعددة الجوانب التي يطرحها الاستعمال غير الطبي للمخدرات الاصطناعية، وخصوصا المؤثرات الأفيونية الاصطناعية
10/58	التشجيع على استعمال النظام الإلكتروني الدولي لإصدار أذون الاستيراد والتصدير في إطار التجارة الدولية المشروعة بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية	5/62	تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع تقديرات وتقييمات وافية للاحتياجات من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية
5/60	زيادة التنسيق الدولي فيما يتعلق بالسلائف والكيمياويات السليفة غير المجدوَلة المستعملة في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية	8/62	دعم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في الاضطلاع بالمهام المنوطة بها بمقتضى المعاهدات بالتعاون مع الدول الأعضاء ولجنة المخدرات ومنظمة الصحة العالمية
5/61	تعزيز إعمال النظام الإلكتروني الدولي لأذون الاستيراد والتصدير الخاص بالتجارة المشروعة في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية	1/63	تعزيز جهود الدول الأعضاء الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، وخصوصا التدابير المتصلة بخفض العرض، من خلال الشراكات الفعالة مع كيانات القطاع الخاص
8/61	تعزيز وتدعيم التعاون الدولي والإقليمي والجهود المحلية الرامية إلى التصدي للتهديدات الدولية التي يشكلها الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية	3/63	تعزيز التوعية والتثقيف والتدريب في إطار نهج شامل لضمان تيسُّر الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة الدولية وتوافرها للأغراض الطبية والعلمية وتحسين استخدامها استخداما رشيدا

المنجزات المستهدفة

13-258 يعرض الجدول 13-29 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 13-29

البرنامج الفرعي 9، العنصر 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**52**	**37**	**52**	**52**
1 - التقرير السنوي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات	1	1	1	1
2 - تقارير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بشأن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية عام 1988، بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية	3	3	3	3
3 - تقارير عن الإشراف على حركة المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية للأغراض المشروعة وعن عرض المواد الخام الأفيونية والطلب على المواد الأفيونية للأغراض الطبية والعلمية	8	8	8	8
4 - تقرير عن التطورات الحاصلة فيما بين الدورات، وتقرير اللجنة المالية والإدارية، وتقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات وتقرير عن تنفيذ قراراتها المتخذة في دورتها السابقة، وتقارير عن المسائل التي نظرت فيها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والقرارات التي اتخذتها	11	10	11	11
5 - تقدير الاحتياجات من المخدرات، وتقييم الاحتياجات من المؤثرات العقلية، وتقييم الاحتياجات المشروعة من سلائف المنشطات الأمفيتامينية	6	6	6	6
6 - تقييم امتثال الحكومات عموما للمعاهدات، وتقرير عن التدابير الرامية إلى كفالة تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، وتقارير عن البعثات التي تضطلع بها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ودراسات محددة بشأن تنفيذ الدول الأعضاء للتوصيات المقدمة من الهيئة وتقييم تنفيذها لها	23	9	23	23

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**98**	**92**	**98**	**98**
7 – اجتماعات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ولجنتها الدائمة المعنية بالتقديرات	60	50	60	60
8 – اجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة لإسداء المشورة إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات	18	22	18	18
9 – الاجتماعات المتعلقة بالمشاريع العالمية للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات	20	20	20	20
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**98**	**92**	**98**	**98**
10 – اجتماعات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ولجنتها الدائمة المعنية بالتقديرات	60	50	60	60
11 – اجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة لإسداء المشورة إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات	18	22	18	18
12 – الاجتماعات المتعلقة بالمشاريع العالمية للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات	20	20	20	20
باء – توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**3**	**3**	**3**	**3**
13 – مشاريع لدعم امتثال الحكومات للاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات	3	3	3	3
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**4**	**28**	**4**	**4**
14 – دورات تدريبية للسلطات الوطنية لتحسين الامتثال لمعاهدات مراقبة المخدرات وتحسين توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية مع منع تسريبها وإساءة استعمالها	4	28	4	4
المواد التقنية (عدد المواد)	**56**	**88**	**56**	**92**
15 – تحديثات لتقديرات وتقييمات الاحتياجات الطبية والعلمية من المخدرات والمؤثرات العقلية	24	64	24	64
16 – تحديث سنوي لاستمارات إبلاغ الدول الأعضاء الصادر به تكليف بموجب المعاهدات عن المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية بموجب اتفاقيات أعوام 1961 و 1971 و 1988 وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، وتحديث سنوي لقوائم المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية الخاضعة للمراقبة بموجب هذه الاتفاقيات الثلاث	12	12	12	12
17 – تعهد دوري لجداول البلدان التي تحتاج إلى أذون لاستيراد المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع من اتفاقية عام 1971، وتحديث سنوي لقائمة المراقبة الدولية الخاصة للمواد الكيميائية غير المجدولة	5	5	5	5
18 – تنبيهات شهرية بشأن المسائل المتصلة بمراقبة المخدرات والامتثال للمعاهدات، وتحديث المواد التدريبية للسلطات الوطنية بشأن تنفيذ أحكام الاتفاقيات الثلاث لمراقبة المخدرات	15	7	15	15

جيم – المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: إيفاد بعثات قطرية من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لاستعراض تنفيذ الاتفاقيات وتقديم توصيات تهدف إلى تحسين الانضمام إلى المعاهدات وتنفيذها، بُغية ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية مع منع تسريبها والاتجار بها وإساءة استعمالها.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: استخدام أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات للنظام الدولي لمراقبة المخدرات؛ واستخدام 68 حكومة للنظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير؛ واستخدام 165 حكومة لنظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام "بن أونلاين")؛ واستخدام 123 حكومة لنظام الإخطار بحوادث السلائف؛ واستخدام 135 حكومة لنظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع آيون.

دال – المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم مناسبات جانبية أثناء الاجتماعات الحكومية الدولية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إصدار نشرات صحفية وعقد مؤتمرات صحفية عن أنشطة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات؛ والاستجابة لطلبات وسائط الإعلام؛ ونشر البيانات التي يدلي بها أعضاء الهيئة في الاجتماعات الحكومية الدولية؛ وتوجيه الرسائل الإخبارية إلى الحكومات؛ وتعميم توصيات الهيئة ومواقفها على صانعي القرار وعامة الجمهور.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهد الموقع الشبكي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وأجزائه المؤمَّن دخولها لأعضاء الهيئة والسلطات الوطنية المختصة.

البرنامج 14

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الولايات التشريعية

14-1 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

180/34 اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

42/50 المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

203/50 متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين

4/54 البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

134/54 اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة

دإ-2/23 الإعلان السياسي

دإ-3/23 الإجراءات والمبادرات الأخرى لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين

136/62 تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

289/64 الاتساق على نطاق المنظومة

130/66 المرأة والمشاركة في الحياة السياسية

313/69 خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

1/70 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

243/71 الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

279/72 إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

146/73 الاتجار بالنساء والفتيات

148/73 تكثيف الجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله والقضاء عليه: التحرش الجنسي

149/73 تكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

126/74 تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية

127/74 العنف ضد العاملات المهاجرات

128/74 متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

235/74 دور المرأة في التنمية

158/75 الاتجار بالنساء والفتيات

160/75 تكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

161/75 تكثيف الجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله والقضاء عليه

233/75 الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومقرراته

76 (د-5) الرسائل المتعلقة بوضع المرأة

304 (د-11) تقرير لجنة وضع المرأة (الدورة الرابعة)

19/1992 الرسائل المتعلقة بوضع المرأة

6/1996 متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

31/1996 علاقة التشاور بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

257/1999 تمكين لجنة وضع المرأة من مواصلة الاضطلاع بولايتها

232/2005 الإعلان الصادر عن لجنة وضع المرأة بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

16/2009 الفريق العامل المعني بالرسائل المتعلقة بوضع المرأة التابع للجنة وضع المرأة

6/2015 تنظيم وأساليب عمل لجنة وضع المرأة في المستقبل

2/2019 تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها

9/2020 تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها

الاستنتاج المتفق عليه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والإعلان الوزاري

9/2020 تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها

15/2020 برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة وضع المرأة

قرارات مجلس الأمن

1325 (2000)
و 1820 (2008)
و 1888 (2009)
و 1889 (2009)
و 1960 (2010)
و 2106 (2013)
و 2122 (2013)
و 2242 (2015)
و 2467 (2019)
و 2493 (2019)

الاستنتاجات المتفق عليها في لجنة وضع المرأة

1996	تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة: الفقر
1996	المرأة ووسائط الإعلام
1996	رعاية الأطفال والمعالين، بما في ذلك تقاسم مسؤوليات العمل والأسرة
1997	المرأة والبيئة
1997	المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار
1997	المرأة والاقتصاد
1997	تعليم المرأة وتدريبها
1998	العنف ضد المرأة
1998	المرأة والنزاع المسلح
1998	حقوق الإنسان للمرأة
1998	الطفلة
1999	المرأة والصحة
1999	الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة
2001	المرأة والطفلة وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب
2001	المسألة الجنسانية وجميع أشكال التمييز، ولا سيما العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب
2002	القضاء على الفقر، بما في ذلك من خلال تمكين المرأة طوال دورة حياتها، في عالم يشهد التحولات الناجمة عن العولمة
2002	الإدارة البيئية والتخفيف من حدة الكوارث الطبيعية
2003	مشاركة المرأة في وسائط الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتمكينها من الوصول إليها، وتأثير هذه الوسائط والتكنولوجيات واستخدامها كأداة للنهوض بالمرأة وتمكينها
2004	دور الرجال والفتيان في تحقيق المساواة بين الجنسين
2004	مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في منع النزاعات وإدارتها وحلها وفي بناء السلام بعد انتهاء النزاع
2005	الإعلان السياسي الصادر بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لانعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
2006	تحسين مشاركة المرأة في التنمية: تهيئة بيئة تمكينية لتحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، مع مراعاة أمور منها ميادين التعليم والصحة والعمل
2006	مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات
2007	القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات
2008	التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
2009	تقاسم المسؤوليات بالتساوي بين المرأة والرجل، بما في ذلك في مجال تقديم الرعاية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
2011	استفادة النساء والفتيات من التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك لتحقيق أمور منها تعزيز توفير العمالة الكاملة والعمل الكريم للمرأة على قدم المساواة
2013	القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنع حدوثها
2014	التحديات التي تعترض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للنساء والفتيات والإنجازاتُ المتحقّقة في هذا الصدد
2015	الإعلان السياسي الصادر احتفالا بالذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
2016	تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة
2017	تمكين المرأة في عالم العمل الآخذ في التغيّر
2018	التحديات والفرص في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات
2019	نظم الحماية الاجتماعية، وفرص الاستفادة من الخدمات العامة، والبنى التحتية المستدامة لأغراض تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة
2020	الإعلان السياسي الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
2021	مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة، فضلا عن القضاء على العنف، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
الدعم الحكومي الدولي والتنسيق والشراكات الاستراتيجية

الهدف

14-2 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في تعزيز تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك تمتعها الكامل بحقوق الإنسان.

المنجزات المستهدفة

14-3 يعرض الجدول 14-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي ساهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول14-1

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**4**	**2**	**4**	**2**
1 - التقارير المعدّة للجمعية العامة، بما في ذلك عن تحسين وضع المرأة	2	–	2	–
2 - التقارير المعدّة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة	1	1	1	1
3 - التقارير المعدّة للجنة وضع المرأة عن الجوانب المتعلقة بوضع القواعد في عمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**52**	**52**	**46**	**46**
4 - جلسات الجمعية العامة، بما في ذلك الجلسات الرسمية وغير الرسمية للجنتين الثانية والثالثة	16	16	10	10
5 - جلسات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن	3	3	3	3
6 - اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	1	1	1	1
7 - اجتماعات لجنة وضع المرأة، بما في ذلك مشاورات المكتب والاجتماعات التي تعقدها اللجنة لتنفيذ تنظيم أعمالها	32	32	32	32
باء - توليد المعارف ونقلها				
المنشورات (عدد المنشورات)	**3**	**3**	**3**	**3**
8 - الشبكة (شبكة جهات التنسيق المعنية بوضع المرأة)	3	3	3	3
المواد التقنية (عدد المواد)	**5**	**9**	**8**	**11**
9 - مواد توجيهية بشأن تكافؤ الجنسين في منظومة الأمم المتحدة وبشأن تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وسجل أداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية المتعلق بالمساواة بين الجنسين، ومؤشر المساواة بين الجنسين لأفرقة الأمم المتحدة القطرية	5	9	8	11
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

التشاور والمشورة والدعوة: إجراء حوارات تفاعلية شاملة لعدة قطاعات، واجتماعات مائدة مستديرة وزارية، مع تمثيل ومشاركة إقليميين واسعين من الحكومات وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات النسائية والقطاع الخاص؛ وتنظيم مناسبات جانبية للخبراء من أصحاب المصلحة المتعددين بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الاجتماعات والمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية، تصل إلى ما يزيد في المتوسط على 100 مشارك في كل مناسبة، ويضم هؤلاء المشاركون ممثلين عن الدول الأعضاء، والمنظمات النسائية وغيرها من منظمات المجتمع المدني، وكيانات الأمم المتحدة، ومراكز الفكر؛ وإجراء مشاورات للخبراء بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال مواضيعي أو قطاع لا توجد فيه اعتبارات جنسانية أو تحتاج إلى تعزيز، مع مشاركة ما لا يقل عن 4-6 خبراء وممثلين عن الحكومات وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني (في كل مشاورة)

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: تحديث الموقع الشبكي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة يوميا وتعهّده، مع الوصول إلى أكثر من 7 ملايين زائر منفرد.

البرنامج الفرعي 2
الأنشطة المتعلقة بالسياسات والبرامج

الهدف

14-4 إن الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على التمييز ضد النساء والفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين في مجالات من بينها التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والسلام والأمن، بوسائل تشمل تعزيز مساءلة منظومة الأمم المتحدة.

المنجزات المستهدفة

14-5 يعرض الجدول 14-2 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي ساهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 14-2

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**9**	**9**	**12**	**10**
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة عن مواضيع منها التقارير عن العنف ضد المرأة، والاتجار بالنساء، والدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية، ودور المرأة في التنمية، وتحسين حالة النساء والفتيات في المناطق الريفية، والعنف الموجه ضد العاملات المهاجرات	3	3	6	4
2 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن عن المرأة والسلام والأمن	1	1	1	1
3 - التقارير المقدمة إلى لجنة وضع المرأة، وتشمل التقارير ذات الأولوية وقائمة الرسائل السرية	5	5	5	5
باء - توليد المعارف ونقلها				
المشاريع الميدانية ومشاريع التعاون التقني (عدد المشاريع)	**2**	**50**	**60**	**67**
4 - مشاريع إقامة مدن آمنة وخالية من العنف ضد النساء والفتيات، ومبادرة المدن الآمنة والأماكن العامة الآمنة[أ]	2	50	60	67
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	**3**	**30**	**33**	**37**
5 - دورات تدريبية بشأن المساواة بين الجنسين وتأثير المسائل الجنسانية في الاقتصاد الكلي	1	4	3	3

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
6 - دورات تدريبية بشأن المرأة والسلام والأمن	1	1	1	1
7 - دورات تدريبية على الميزنة المراعية للمنظور الجنساني	1	2	1	3
8 - دورات تدريبية على الإحصاءات الجنسانية[ب]	–	23	28	30
المنشورات (عدد المنشورات)	**2**	**1**	**2**	**1**
9 - جردّ لمجموع الأنشطة المتصلة بالعنف ضد المرأة	1	–	1	1
10 - منشور بعنوان "تقدم نساء العالم"	–	–	1	–
11 - منشور عن استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 سنة على اعتماده	1	1	–	–
المواد التقنية (عدد المواد)	**2**	**4**	**4**	**4**
12 - تقارير اجتماعات أفرقة الخبراء بشأن المواضيع/المسائل ذات الأولوية التي تقررها لجنة وضع المرأة	1	1	1	1
13 - مذكرات إرشادية بشأن الخدمات الأساسية لمواجهة العنف ضد المرأة وبشأن إدماج عنصر المساواة بين الجنسين في سياسات الاقتصاد الكلي	–	2	2	2
14 - مواد معرفية عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن وخطة المرأة والسلام والأمن	1	1	1	1
15 - موجز سياساتي: "أثر جائحة كوفيد-19 على النساء"	–	**1**	–	–

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم المشورة التقنية إلى الدول الأعضاء في جميع المناطق، بناء على طلبها، وإلى المنظمات غير الحكومية، بشأن وصول المرأة إلى المالية والحصول على الخدمات المالية، والميزنة المراعية للمنظور الجنساني، والخطط الإنمائية المراعية للمنظور الجنساني على الصعيدين الوطني والمحلي، والسياسات والاستراتيجيات وخطط العمل المتصلة بالمساواة بين الجنسين؛ وتقديم المشورة التقنية لتعزيز دور الآليات النسائية الوطنية في وضع وتنفيذ ورصد السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل المتصلة بالمساواة بين الجنسين؛ وتقديم الدعم لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك تقديم المساعدة على الصعيد القطري على وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن؛ والتشاور مع الخبراء بشأن المواضيع والمسائل ذات الأولوية في إطار التحضير لدورة لجنة وضع المرأة، وإعداد التقرير المعنون "تقدم نساء العالم"؛ وتقديم المشورة التقنية إلى وزارات المالية والتخطيط وشؤون المرأة، بناء على طلبها، في مجال إدماج المنظور الجنساني في سياسات الاقتصاد الكلي ونظم الحماية الاجتماعية، ومعالجة مسألتي العمل اللائق واقتصاد الرعاية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التواصل والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: نشرات لترويج أنشطة لجنة وضع المرأة، وكتيبات وكراسات بشأن مواضيع مختلفة ذات صلة بدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات إعلامية تصل إلى جمهور عالمي ومتنوع جغرافيا، والخبراء التقنيين، والحكومات بشأن مواضيع مختلفة متصلة بالمرأة، بما في ذلك المنشورات الرئيسية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: تحديث وتعهد المنصات الشبكية المعنية بمسائل التمويل من أجل المساواة بين الجنسين، والمشاركة السياسية للمرأة، والمساواة بين الجنسين وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وقاعدة البيانات العالمية المتعلقة بالعنف ضد المرأة

خدمات المكتبة: الحفاظ على وثائق بهدف حفظ الذاكرة المؤسسية المتصلة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة

(أ) تعكس الزيادة الكبيرة في مشاريع إقامة مدن آمنة وخالية من العنف ضد النساء والفتيات، والمدن الآمنة والأماكن العامة الآمنة تغييرا منهجيا في كيفية حساب هذه المنجزات المستهدفة. وقد أُجري هذا التغيير توخيا للتواؤم مع الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وكفالة الاتساق معها.

(ب) تعكس الزيادة الكبيرة في الدورات التدريبية على الإحصاءات الجنسانية تغييرا منهجيا في كيفية حساب هذه المنجزات المستهدفة. وقد أُجري هذا التغيير توخيا للتواؤم مع الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وكفالة الاتساق معها.

البرنامج 15

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

15-1 تضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالمسؤولية عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولها الأعضاء، وتشجيع التكامل داخل المنطقة، وتعزيز التعاون الدولي من أجل تنمية أفريقيا. وتستمد ولايتها من الأولويات التي وُضعت في قرارات الجمعية العامة ومقرراتها ذات الصلة، وكذلك قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 671 ألف (د-25) ألف. وكشفت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في أفريقيا عن سلسلة من التحديات الصعبة والمسائل الحرجة الناشئة التي ستتعين معالجتها على وجه السرعة لضمان تحقيق نتائج خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، أفريقيا التي نصبو إليها.

15-2 وللجنة دور بالغ الأهمية تؤديه في توفير مجموعات من الحلول المبتكرة، وكذلك تقديم المشورة السياساتية والتقنية القائمة على الطلب والمصممة خصيصا للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل التعجيل بالانتعاش في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19 وبناء مجتمعات أكثر ازدهارا وشمولا. وستشمل تدخلات اللجنة إجراء بحوث متطورة وتقديم ما يتصل بها من دعم متكامل للسياسات والقدرات يركز على التنويع الاقتصادي، مع التشديد بشكل خاص على تصميم أدوات مالية مبتكرة لزيادة تعبئة الموارد؛ ووضع استراتيجيات وطنية ودون إقليمية، وإنشاء منابر إقليمية إضافية لأصحاب المصلحة من أجل تعزيز تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ والتحول الرقمي.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

15-3 تتضمن الاستراتيجية البرنامجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا في صميمها نهجا متكاملا ومتسقا تُخطَّط بموجبه البرامج الفرعية وتُنجَز معا، مع التركيز على التغييرات التحويلية في جميع المجالات الرئيسية والقيام بمساهَمة قابلة للقياس في خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وفي إطار اضطلاع اللجنة بالولاية المسندة إليها، ستواصل التركيز على خمسة توجهات استراتيجية هي:

(أ) تعزيز قدرات اللجنة وأهميتها كمؤسسة رئيسية في مجال السياسات المعرفية في أفريقيا في نشر المعرفة من أجل دعم عملية وضع السياسات للدفع بتنفيذ خطة التنمية في أفريقيا؛

(ب) صياغة خيارات السياسة العامة للتعجيل بتحقيق التنويع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل من أجل إحداث التحول في أفريقيا؛

(ج) تصميم وتطبيق نماذج التمويل والاستفادة منها بهدف تطوير الأصول من الهياكل الأساسية البشرية والمادية والاجتماعية؛

(د) دعم الأفكار والإجراءات الرامية إلى التشجيع على تكامل إقليمي أعمق وتنمية المنافع العامة الإقليمية، مع التركيز على الإدماج الاجتماعي ومع مراعاة أوجه التآزر بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا وخطتها المتعلقة بالسلام والأمن؛

(هـ) الدعوة إلى اتخاذ موقف موحَّد لأفريقيا على المستوى العالمي وإعداد استجابات إقليمية كإسهام في حل المسائل المتصلة بالحوكمة العالمية.

15-4 وفي سياق اتباع هذه التوجهات الاستراتيجية، تؤدي اللجنة ثلاث وظائف أساسية تشمل جميع برامجها الفرعية المختلفة. وتتمثل هذه الوظائف في وظيفتها كجهة منظِّمة، ووظيفتها كمركز فكر، ووظيفتها كجهة مقدمة للمشورة والدعم، على النحو المحدَّد أدناه:

(أ) وظيفة اللجنة كجهة منظِّمة: توفير منابر متعددة الأطراف ومتعددة أصحاب المصلحة، مما يساعد على تعزيز تعددية الأطراف على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛

(ب) وظيفة اللجنة كمركز فكر: إجراء بحوث وتحليلات متعددة التخصصات للتحديات الرئيسية التي تواجهها الدول الأعضاء وأفريقيا ككل، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز التعلم من الأقران والتطور عن طريقهم؛

(ج) وظيفة اللجنة كجهة مقدمة للمشورة والدعم: تقديم المشورة والدعم المباشرين في مجال السياسات إلى الدول الأعضاء، بسُبُل منها التعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى.

15-5 وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تعزيز رؤية اللجنة الطويلة الأجل من حيث تحديد موقعها الاستراتيجي باعتبارها مركز فكر من الدرجة الأولى، ومحفزة وميسرة في إطار المفاوضات الدولية التي تشارك فيها أفريقيا. وكمثال توضيحي، أظهرت اللجنة خلال العام الماضي الأثر المضاعف لصوتها، الذي نقل المتطلبات الخاصة للدول الأعضاء فيما يتعلق بخدمة الديون، مما أدى إلى تحقيق وفورات كبيرة يمكن إعادة استخدامها للتصدي للآثار الاجتماعية - الاقتصادية لجائحة كوفيد-19.

15-6 وفي هذا الصدد، تعتزم اللجنة تعزيز التعاون مع نظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وتنسيق الإجراءات الجماعية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي من خلال نهجها الاستراتيجي الجديد بشأن العمل مع لجان المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، والمنبر التعاوني الإقليمي لأفريقيا الذي أنشئ مؤخرا، وعملها الجماعي بشأن التحالفات القائمة على الفرص والمسائل. وستزيد اللجنة من تعميم التوجيهات والتوصيات المتعلقة بالسياسات، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة الصادرة عن الأجهزة والمنتديات الحكومية الدولية المعنية بالسياسات، وستعزز التعاون فيما بين اللجان الاقتصادية الإقليمية من أجل تنفيذ سليم ومعجل للاتفاقات الإقليمية في سياق مختلف أطر الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك بشأن السلام والأمن. وستواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعمها للدول الأعضاء واللجان الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ الأطر الاستراتيجية الرئيسية مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وستواصل اللجنة أيضا تسخير القطاع الخاص كمحرك لإيجاد فرص العمل والوسائل البديلة لتمويل التنمية، وستسعى إلى دعم السياسات من أجل ضمان ازدهار القطاع.

15-7 وعلى الرغم من أن جائحة كوفيد-19 ما فتئت تشكل أخطارا جسيمة تهدد التنمية والنمو المستدامين في القارة، فقد أدت أيضا إلى إيجاد عدد من الفرص الجديدة. وستعزز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دورها التيسيري من حيث تحديد واقتراح أدوات تمويل مبتكرة لتعزيز تعبئة الموارد المحلية، وستعالج مسألة خدمة الديون، كتدبير رئيسي من تدابير التخفيف. وستركز اللجنة في تدخلاتها في عام 2022 على إيجاد سبل المضي قدما والبناء بشكل أفضل من خلال تسخير الفرص المتعددة التي تتيحها، من بين أمور أخرى، الثورة الرقمية، وتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ابتداء من 1 كانون الثاني/يناير 2021، والاقتصاد الأزرق، من خلال تعزيز دورها الرائد في إعداد ونشر منتجات معرفية جيدة، وتقديم المشورة السياساتية والتقنية المصممة للحالات المعينة وعقد حوارات بشأن السياسات تركز على مسائل التنمية المستدامة الناشئة بما يتماشى مع خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وفي إطار خطة إصلاح الأمم المتحدة، ستستخدم اللجنة المنبر التعاوني الإقليمي لأفريقيا والتحالفات القائمة على الفرص والمسائل، إلى جانب توفير الدعم المباشر لنظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، كقنوات رئيسية لتقديم خدماتها.

15-8 واعتمد مؤتمر الوزراء في قراره 981 (د-53) المؤرخ 23 آذار/مارس 2021 البرنامج المقترح لعام 2022. وتضمن المقترح تغييرا في عنوان البرنامج الفرعي 5 من "تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية" إلى "التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية" لمواءمته مع ولاية البرنامج الفرعي وهدفه وعمله.

15-9 وبالنسبة لعام 2022، تعكس المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للجنة التحديات المعروفة وغير المعروفة التي تواجهها الدول الأعضاء فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19. وتشمل هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة تعزيز الدعم لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية باعتباره أداة رئيسية لتعزيز النمو المستدام في القارة؛ ووضع منصات وأدوات رقمية للنهوض بخطة تنمية آمنة ومستدامة في القارة مع التركيز بشكل خاص على الروابط بين الصحة والاقتصاد. وستشمل أيضا تصور وتقديم نماذج للاقتصاد الكلي تكون مخصصة لأغراض محددة، إلى جانب منتجات معرفية تقيم الآثار الاجتماعية - الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، وذلك بهدف دمج النتائج ذات الصلة في صياغة السياسات على الصعد القاري ودون الإقليمي والوطني.

15-10 وستُنظم أيضا أنشطة لبناء القدرات والتدريب بشأن المسائل الإنمائية الناشئة الرئيسية من أجل تشجيع تحديد مسارات إضافية للانتعاش لما بعد جائحة كوفيد-19 ووضع تصور لأطر السياسات الاستراتيجية. وكمثال على ذلك، ونظرا لأثر جائحة كوفيد-19 على النظم الإحصائية الوطنية، أصبح تحديث الإحصاءات الرسمية في أفريقيا مهمة ملحة لتمكين تتبع التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030، وخطة عام 2063، والخطط الإنمائية الوطنية. ونتيجة لذلك، ستقدم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في تعزيز نظمها، وستبذل جهود للاستفادة من إمكانات البيانات الضخمة والمصادر غير التقليدية لضمان توافر البيانات بشكل آني تقريبا. وترد أمثلة محددة عن هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة في إطار البرامج الفرعية 1 و 2 و 3 و 5 و 6 و 8 و 9، وكذلك في إطار العناصر 1 و 3 و 4 و 5 من البرنامج الفرعي 7. ومن المتوقع أن يسهم الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 في تحقيق النتائج المقررة لعام 2022، على النحو المبيّن في إطار البرامج الفرعية 5 و 8 و 9 والعنصر 4 من البرنامج الفرعي 7.

15-11 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) على الرغم من الطبيعة المتقلبة لجائحة كوفيد-19 وتطورها غير المؤكد منه، فإن مسارات الانتعاش المستدام على المدى الطويل تُحدَّد وتوحد وتتبع من أجل تقديم خدمات اللجنة؛

(ب) يعمل المنبر التعاوني الإقليمي لأفريقيا بكامل طاقته ويستخدَم لتوجيه مساهمات اللجنة ودعمها لتنفيذ أطر التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة؛

(ج) تواصل الدول الأعضاء واللجان الاقتصادية الإقليمية التعاون فيما بينها وتنسيق الإجراءات الجماعية والمواءمة التي تركز على تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063، وعلى تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في سياق ما بعد جائحة كوفيد-19، بدعم من اللجنة؛

(د) تقدم الأجهزة والمنتديات الحكومية الدولية المعنية بالسياسات المشورة باستمرار في مجال السياسات، وتحديدا بشأن الأولويات الناشئة بغية توجيه التدخلات التي تقوم بها اللجنة.

15-12 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فستُعدّل هذه المنجزات والأنشطة خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

15-13 وتراعي اللجنة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، يتمثل هدف البرنامج الفرعي 6 في تسريع وتيرة تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها العالمية والإقليمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات والإبلاغ عنها، وفي تعزيز تنفيذها للسياسات والبرامج الرامية إلى تمكين النساء والفتيات، من

أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والشمول في أفريقيا. ويقدم البرنامج الفرعي أيضا الدعم التقني للبرامج الفرعية الأخرى للجنة لكفالة أن ينعكس المنظور الجنساني في برامج عملها. وسيعزز البرنامجُ الفرعي أيضا قدرةَ الدول الأعضاء، من خلال توفير الدعم التقني والخدمات الاستشارية ودورات التدريب العملي المصممة لأغراض محددة، في مجالات المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، والشمول والتنويع الاقتصادي، ومباشرة النساء للأعمال الحرة، وإدماج المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الوطنية.

14-15 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، فإن أطر العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية، وخطة عام 2063 وخطة عام 2030، ستنطوي على ضرورة زيادة التنسيق وتعزيزه بين وكالات الأمم المتحدة من أجل توحيد الأداء بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي. وبالتالي، سيستند دعم اللجنة المقدم للدول الأعضاء واللجان الاقتصادية الإقليمية إلى دورها القيادي في تنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة لدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي في إطار ولاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وإضافة إلى ذلك، ستواصل اللجنةُ الاستفادةَ من شراكتها الاستراتيجية القائمة مع بنك التنمية الأفريقي والمصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى ومع المصارف المركزية والجامعات ومراكز الفكر ومؤسسات البحوث الأخرى ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وإقامة شراكات جديدة من أجل تعزيز تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وفيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ستواصل اللجنةُ الاستفادةَ من الشراكات ذات القيمة المضافة القائمة على مبدأ تعزيز التكامل والأثر الإنمائي. وسيمكِّن ذلك أيضا اللجنةَ من الاستجابة على نحو أفضل للاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء في سياق الفرص الجديدة والناشئة.

15-15 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، ستواصل اللجنة تعزيز التنفيذ التعاوني من خلال مبادرات شاملة لعدة قطاعات تغطي الأهداف والغايات وتضمن إقامة روابط فعالة بين المنظورات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. وسيشمل ذلك العمل من خلال المنبر التعاوني الإقليمي لأفريقيا وتعزيزَ التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الإقليمية من خلال التحالفات القائمة على الفرص والمسائل لكفالة القيام باستجابات أكثر تنسيقا وتقديم مساهمة جماعية مؤثِّرة في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وبالإضافة إلى ذلك، ستجعل اللجنةُ منتجاتها المعرفية أكثر وضوحا وأيسر منالا للدول الأعضاء والمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من خلال بذل جهد محدَّد الأهداف بقدر أكبر لنشر مواردها المعرفية، بسُبُل منها خدمات التدريب على الإنترنت وفي الموقع التي تُقدم في إطار البرنامج الفرعي 8.

16-15 ومن الضروري بذل جهود مشتركة للتعجيل بتنفيذ إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل تنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في سياق التعافي من جائحة كوفيد-19 وعقد العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وسيتطلب ذلك تعزيز التنسيق بين الوكالات من أجل توحيد الأداء بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والشراكات المتعددة القطاعات لتحديد الإجراءات والبرامج والمشاريع والمنصات الإقليمية التي ستسهم في تحقيق أهداف الإطار المذكور أعلاه المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وبالتالي، سيستند دعم اللجنة المقدم للدول الأعضاء واللجان الاقتصادية الإقليمية إلى دورها القيادي في تنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة دعما لمفوضية الاتحاد الأفريقي.

17-15 وعلاوة على ذلك، ومن خلال المنبر التعاوني الإقليمي لأفريقيا الذي أطلِق مؤخرا وعمله الجماعي بشأن التحالفات القائمة على الفرص والمسائل، ستكون هناك حاجة إلى تنسيق أقوى بين وكالات الأمم المتحدة لتوحيد الأداء. وسيكون التعاون المستمر مع اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية أمرا حيويا لضمان الدعوة على الصعيد العالمي من أجل منح أفريقيا موقعا هاما وإدماج مساهماتها في الإجابات على المسائل العالمية. وإضافة إلى ذلك، ستستفيد اللجنةُ من شراكاتها الاستراتيجية القائمة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومع المصارف المركزية والجامعات ومراكز الفكر ومؤسسات البحوث الأخرى ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وستقيم شراكات جديدة من أجل الدفع بتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063.

15-18 وفيما يتعلق بإدماج مسائل الإعاقة، ستشارك اللجنة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة على نطاق المنظومة وستعتمد تدابير للتخفيف ترمي إلى تجاوز أي تحديات، مع تفعيل هذا الإدماج. وستغطي الاستراتيجية تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها، والسياسات المتعلقة بالجوانب التنفيذية؛ بما في ذلك من أجل التيسير المعقول لتلبية الطلبات ذات الصلة والمشاورات مع الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن أجل تعزيز إدماج منظور الإعاقة، يعتزم البرنامج إنشاء بوابة عالمية لتسجيل الاجتماعات تتضمن خصائص إضافية متعلقة بتيسير الوصول. وعلاوة على ذلك، ستقدم معدات متخصصة في مجمع المقر في أديس أبابا، وفي المكاتب دون الإقليمية في مرحلة لاحقة من أجل تعزيز إمكانية الوصول على نطاق واسع. وينبغي توفير التدريب الكافي لاستخدام البوابة والمعدات المساعِدة لجميع الموظفين المعنيين. وسيستكشف البرنامج أيضا وضع وتنفيذ مشاريع مشتركة محددة مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

15-19 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للجنة، بما في ذلك تأجيل أو إلغاء منجزات مستهدفة أو أنشطة. وشملت هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة إعداد وإنجاز دراسات وتقارير مواضيعية، مثل الدراسات والتقارير المتعلقة بالهجرة الدولية في أفريقيا، وحالة التحضر في أفريقيا، ومؤشر الأمن البشري في أفريقيا؛ والتقارير عن الحوارات بشأن السياسات واجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة، بشأن مسائل مثل تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، وحلقات العمل التقنية وحلقات العمل المتعلقة بالإقرار، مثل تلك المتعلقة باستعراض الاستراتيجيات المرتبطة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وتقارير البعثات الاستطلاعية المقدمة إلى الدول الأعضاء من أجل جمع البيانات وتحليلها؛ والتقارير عن جلسات بناء القدرات للممارسين الأفارقة مثل المنظمين والمستثمرين بشأن المسائل المتصلة بتنمية أسواق رأس المال. وتقدَّم أمثلة إضافية على هذا الأثر في إطار جميع البرامج الفرعية. كما كان لتأجيل وإلغاء منجزات مستهدفة وأنشطة مقررة أثر على النتائج المتوقعة لعام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي للبرامج الفرعية 2، و 6، و 9 والعناصر 1 و 2 و 3 و 4 من البرنامج الفرعي 7.

15-20 ومع ذلك، تم في الوقت نفسه تعديل بعض المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة وحُددت بعض الأنشطة الجديدة خلال عام 2020، ضمن النطاق العام لأهداف البرامج الفرعية، وذلك لدعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19. وتحققت بعض المنجزات المستهدفة من خلال تغيير النهج فيما يتعلق بطرائق وأساليب التنفيذ، كما يتضح من التحول من الاجتماعات والبعثات في المواقع إلى الاجتماعات والحلقات الدراسية عبر الإنترنت، مما مكن عددا أكبر من المشاركين من الحضور والمساهمة. وألغيت جميع أنشطة التدريب في الموقع في إطار البرنامج الفرعي 8، وأعيدت صياغة المواد التدريبية المرتبطة بها في شكل تعلم إلكتروني. وشملت التعديلات الأخرى والأنشطة الجديدة تحويل تركيز الدراسات والتقييمات لينصب على تحليل الآثار الاجتماعية – الاقتصادية لجائحة كوفيد-19؛ والاستفادة من الحلول المبتكرة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإدارة الرقمية لمعالجة هذه الآثار، وتعزيز تبادل الخبرات بشأن أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء؛ وتصميم أدوات مالية تفضي إلى إحداث التحول وعقد اجتماعات وحوارات جديدة بشأن السياسات، مثل تلك التي تجمع بين وزراء المالية الأفارقة لمناقشة مسائل الديون والمبادرات التي تؤدي إلى تحقيق وفورات هامة للدول الأعضاء؛ وتعزيز دور القطاع الخاص واستثماراته في النمو والتحول الاقتصاديين لأفريقيا (الهياكل الأساسية، والأراضي والزراعة، والطاقة). وترد أمثلة إضافية على الأنشطة المعدّلة والجديدة في إطار جميع البرامج الفرعية. وأسهمت المنجزات المستهدفة والأنشطة المعدلة والجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار البرامج الفرعية 1 و 2 و 3 و 9، والعنصرين 1 و 4 من البرنامج الفرعي 7.

15-21 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، سيعمّم البرنامج الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجه على ضوء جائحة كوفيد-19. وتشمل الأمثلة المحددة على الممارسات الفضلى استخدامَ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعقد اجتماعات الخبراء، والمؤتمرات الوزارية، والحلقات الدراسية المواضيعية على شبكة الإنترنت، ودورات التعلم الإلكتروني، مما أدى إلى شمول عدد أكبر بكثير من المستفيدين في عام 2020، مع تحقيق توازن أفضل بين الجنسين وتنوع أكبر، مقارنة بالسنوات السابقة. وترتبت على ذلك ضرورة زيادة مرونة المنظمين والمشاركين وتنوعهم، مما يقلل من الآثار المخلة بالأنشطة المعتادة للجنة. وركزت الدروس المستفادة على أهمية استمرارية تصريف الأعمال وخطط الطوارئ والحاجة إلى تعزيزها بتقييم دقيق للمخاطر وتحديد تدابير جديدة للتخفيف من حدتها. وبدأت البرامج الفرعية بالفعل في تعديل وتكييف نهجها وفقا لذلك، وستواصل القيام بذلك في عام 2022 من خلال تعزيز آليات الرصد والتقييم والاجتماعات الفصلية المتعلقة بالمساءلة واستعراض الأداء البرنامجي.

الولايات التشريعية

15-22 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

دإ-2/21 الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

270/57 باء التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

144/57 متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

220/58 التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

269/58 تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات

1/60 نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005

222/60 إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا

215/64 التمكين القانوني للفقراء والقضاء على الفقر

222/64 وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

234/61 تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

214/65 حقوق الإنسان والفقر المدقع

274/65 التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

280/65 برنامج عمل العقد 2011-2020 لصالح أقل البلدان نموا

130/66 المرأة والمشاركة في الحياة السياسية

137/66 إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان

224/66 تمكين الناس والتنمية

145/68 تعزيز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال حماية الطفل

225/68 إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

238/68 متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

313/69 خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

1/70 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

155/70 الحق في التنمية

159/70 العولمة وآثارها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان

184/70 تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

192/70 متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

211/70 دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط

215/70 التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

224/70 نحو إقامة شراكات عالمية: نهج قائم على المبادئ لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين

220/71 التدابير التعاونية الرامية إلى تقييم الآثار البيئية للنفايات الناتجة عن إغراق الذخائر الكيميائية في البحر وزيادة الوعي بتلك الآثار

289/71 التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية

302/74 تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

234/72؛ 235/74 دور المرأة في التنمية

266/72 تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة

279/72 إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

195/73 الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

216/74 تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

233/74 متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

4/74 الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية الجمعية العامة

253/74 تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات منظومة الأمم المتحدة واجتماعاتها

270/74 التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19)

151/75 تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

154/75 التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وبمشاركتهم

156/75 تعزيز التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل التصدي على وجه السرعة لتأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على النساء والفتيات

180/75 تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان

194/75 منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل عائدات الفساد وتيسير استرداد الموجودات وإعادة تلك الموجودات إلى أصحابها الشرعيين وإلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

202/75 تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة

203/75 التجارة الدولية والتنمية

204/75 النظام المالي الدولي والتنمية

205/75 القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

206/75 تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة

207/75 تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة

211/75 مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة

212/75 مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028

213/75 تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، استنادا إلى جدول أعمال القرن 21

215/75 متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

217/75 حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

220/75 الانسجام مع الطبيعة

221/75 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

234/75 التعاون فيما بين بلدان الجنوب

225/75 نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

226/75 الهجرة الدولية والتنمية

227/75 متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

229/75 تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة

230/75 تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)

231/75 التعاون في ميدان التنمية الصناعية

232/75 القضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

235/75 التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

237/75 الجهود العالمية من أجل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما

239/75 المحيطات وقانون البحار

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

11/2014 متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

9/2017 تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة

28/2017 برنامج عمل العقد 2011-2020 لصالح أقل البلدان نموا

23/2018 التوجهات الاستراتيجية الجديدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

671 (د-25) ألف إنشاء لجنة اقتصادية لأفريقيا

748 (د-28) السكان والأسرة والتنمية المستدامة

822 (د-31) تنفيذ المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية: تعزيز الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ وترشيد ومواءمة الأنشطة التي تضطلع بها الجماعات الإقليمية ودون الإقليمية

874 (د-43) تعزيز المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

928 (د-48) تنفيذ خطة عام 2063: التخطيط والتعبئة والتمويل من أجل التنمية

929 (د-48) المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

935 (د-47) أقل البلدان نمواً في أفريقيا

937 (د-49) إدراج خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063 في الأُطُر وخطط العمل والبرامج الاستراتيجية الوطنية

938 (د-49) رفع التقارير المتكاملة عن التنمية المستدامة ومتابعتها

939 (د-49) منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

941 (د-49) تنظيم استعراض إقليمي أفريقي سنوي للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات

973 (د-53) البيانات والإحصاءات

978 (د-53) استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024

964 (د-52) الخطة والميزانية البرنامجيتان لعام 2020

965 (د-52) بروتوكول لكمبرغ بشأن المسائل الخاصة بالمعدات الدارجة على السكك الحديدية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة

966 (د-52) استعراض الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا عملا بقراريها 943 (د-49) و 957 (د-51)

967 (د-52) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد 2011-2020 لصالح أقل البلدان نموا والتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا

968 (د-52) السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في العصر الرقمي: استراتيجية لأفريقيا

969 (د-52) مبادرة الرقمنة والاقتصاد الرقمي

972 (د-53) منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

974 (د-53) التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية

975 (د-53) التصنيع المستدام والتنويع في أفريقيا في العصر الرقمي في سياق جائحة مرض فيروس كورونا

976 (د-53) لقاحات مرض فيروس كورونا

977 (د-53) دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المقدم لأقل البلدان نموا في سياق مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا

979 (د-53) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

980 (د-53) وحدات حقوق السحب الخاصة

981 (د-53) الخطة والميزانية البرنامجيتان لعام 2022

المنجزات المستهدفة

15-23 يعرض الجدول 15-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، مصنّفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 15-1

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**5**	**6**	**5**	**8**
1 - اجتماعات تنسيق بشأن إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030	2	2	2	2
2 - المنتدى السنوي للأعمال التجارية في أفريقيا	-	1	-	1
3 - اجتماعات منبر التنسيق الإقليمي	-	-	-	2
4 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	1	1	1
5 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
6 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
المنشورات (عدد المنشورات)	**2**	**3**	**2**	**2**
7 - التقرير المقدم إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ولجنة الخبراء التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن لمحة عامة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	-	1	-	1
8 - تقارير التنفيذ المتعلقة بإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030	2	2	2	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: دعم تنفيذ إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: أنشطة الدعوة والتوعية مع الدول الأعضاء.

أنشطة التقييم

15-24 استُرشد في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 بالتقييمين الذاتيين التاليين اللذين أنجزا في عام 2020:

(أ) التقييم النهائي للترتيب المالي المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء في صناديق التمويل الجماعي؛

(ب) التقييم النهائي لمشروع تعميق التكامل التجاري الأفريقي من خلال التنفيذ الفعال لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بغية دعم التكامل الاقتصادي.

15-25 وأُخذت في الحسبان نتائجُ التقييمين الذاتيين المشار إليهما أعلاه حين وضع الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. فعلى سبيل المثال، حدد التقييمان نقاط ضعف جوهرية في نظريات التغيير التي طبقت في مشاريع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لأنها افتقرت إلى المتانة بينما كانت النظريات في بعض الحالات غائبة تماما. وبالمثل، أشارت نتائج التقييم إلى أنه يمكن تعزيز أطر رصد وتقييم المشاريع. ولمعالجة أوجه القصور هذه، ستصبح نظرية التغيير وأطر الرصد والتقييم إلزامية في وثائق المشاريع. وفي المعايير المرجعية للمشاريع، ستشمل مرحلة التقييم من الآن فصاعدا تركيزا خاصا على تقييم نظرية التغيير، إلى جانب معايير التقييم الأخرى التي حددها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم قبل الموافقة على المشاريع. وفي هذا السياق، يجري تعزيز الرصد والإبلاغ أكثر عن طريق تدابير تدريبية للموظفين فيما يتعلق بالإدارة القائمة على النتائج وغيرها من المهارات. ويوضع حاليا نظام داخلي للإبلاغ على الإنترنت، وسيبدأ العمل به قريبا.

15-26 ولئن توقف العمل بالترتيب المالي المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء في صناديق التمويل الجماعي منذ نهاية عام 2019، فقد وفرت التوصيات المنبثقة عن تقييم نهاية المشروع رؤى ودروسا قيمة تدمجها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بنشاط في مشاريعها وبرامجها المستقبلية. وأسفرت النتائج المستخلصة من تقييم المركز الأفريقي للسياسات التجارية عن صياغة استراتيجية جنسانية وتعيين خبير متفرغ في الشؤون الجنسانية. وعملا بتوصية أخرى، يجري حاليا وضع استراتيجية للشراكة. ولمعالجة ضعف آلية استعراض البرامج، تنظَّم اجتماعات استعراض فصلية منذ عام 2020؛ وفيما يتعلق بالمركز، يجري تنظيم اجتماعات الأفرقة كل شهرين. وبالإضافة إلى ذلك، ولتحسين الرصد والتقييم عموما، يجري التعاقد مع خبير متفرغ لتعزيز جميع الجوانب ذات الصلة، بما في ذلك التعلم. ونُقحت المبادئ التوجيهية للاستراتيجيات الوطنية لتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في ضوء التوصيات والدروس المستفادة من التقييم، بما في ذلك ضرورة صياغة معايير لاختيار البلدان للمشاركة في تصميم الاستراتيجيات الوطنية، وقد صيغت الآن هذه المعايير.

15-27 ومن المقرر إجراء التقييمات الذاتية التالية في عام 2022:

(أ) دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للدول الأعضاء في تعزيز حساباتها القومية؛

(ب) تعميم النتائج المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في برنامج عمل اللجنة للفترة 2018-2021؛

(ج) الدورة الرابعة والخمسون للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

(د) الدورة الثامنة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة

الهدف

15-28 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في بلوغه هو تحقيق التحول الهيكلي والنمو الشامل في أفريقيا من خلال تعزيز التخطيط الإنمائي وتحليل سياسات الاقتصاد الكلي على نحو فعال، وتحسين الإدارة المالية العامة وحوكمتها.

الاستراتيجية

15-29 للمساهمة في تحقيق الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي بإعداد منتجات معرفية مثل النسخ السنوية لتقرير التنمية المستدامة في أفريقيا واعتماد وتكييف الأدوات ذات الصلة بالسياسات مثل مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة، وذلك لمساعدة البلدان في تصميم خطط إنمائية وطنية تتماشى مع خطة عام 2030 وخطة عام 2063 وتنفيذها وتَتبُّع الأداء المتعلق بها. وسينظم البرنامج الفرعي اجتماعات إقليمية واجتماعات لأفرقة الخبراء من أجل نشر المنتجات المعرفية وتبادل الخبرات وبناء القدرات في المنطقة؛ وبالإضافة إلى ذلك، يعتزم البرنامج الفرعي أيضا تقديم المساعدة التقنية واتخاذ مبادرات خاصة بكل بلد لتعزيز مؤسسات التخطيط الإنمائي. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام 2063 من خلال التقارير السنوية وعقد اجتماعات لأقل البلدان نموا من أجل الحوار بشأن السياسات وتقديم المشورة بشأن المبادرات القطرية لتنفيذ برنامج العمل الجديد لأقل البلدان نموا الذي سيعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا. وسيدعم البرنامج الفرعي أيضا العمل على إنشاء إطار للسياسات يكفل الاتساق والتنسيق والتعبئة والتخصيص الفعالين للموارد.

15-30 وسيقوم البرنامج الفرعي بإنتاج المعارف وإعداد المنتجات المتعلقة بالسياسات، مثل التقرير الفصلي عن الأداء الاقتصادي وآفاقه في أفريقيا، والتقرير الاقتصادي عن أفريقيا، وعقد مختلف المؤتمرات وحلقات العمل المؤسسية والمشاركة فيها، مثل الدورة السنوية لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة، والاضطلاع بأنشطة بناء القدرات وتقديم المشورة التي تعزز تبادل المعارف والأفكار. وسيدعم هذا العمل الدول الأعضاء في تقدمها نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا دعمه للدول الأعضاء من خلال وضع وتنفيذ نماذج اقتصادية للتنبؤ ومحاكاة السياسات، للمساعدة في تصميم وتنفيذ سياسات وخطط قائمة على الأدلة.

15-31 وسيضطلع البرنامج الفرعي كذلك ببحوث في مجال السياسات وسيعد منتجات معرفية مثل تقرير الحوكمة الاقتصادية في أفريقيا، وسيعقد حلقات عمل وحلقات دراسية، وسيعمل مع الشركاء الداخليين والخارجيين، مثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والاتحاد المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء في تقدمها نحو تحقيق الهدفين 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

15-32 ويخطط البرنامج الفرعي لدعم الدول الأعضاء في التعامل مع المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال استخدام نماذج الاقتصاد الكلي المخصصة للجنة الاقتصادية لأفريقيا التي يجري وضعها وتنفيذها لتقييم أثر جائحة كوفيد-19، من أجل إثراء عمليات صياغة السياسات وتنفيذها في البلدان. وسيشمل ذلك بناء القدرات، وستُقدم نتائج ونواتج تحليل أثر جائحة كوفيد-19 إلى واضعي السياسات في اجتماعات أفرقة الخبراء.

15-33 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) اتباع نهج أكثر تنسيقا وتكاملا في تصميم السياسات وتنفيذها؛

(ب) خروج البلدان الأفريقية التي هي من أقل البلدان نموا بطريقة معجلة ومستدامة من هذه الفئة؛

(ج) زيادة استخدام الأفكار الجديدة وأدوات وضع نماذج الاقتصاد الكلي والتنبؤ به في تحليل السياسات وصياغتها وتنفيذها، مما يعزز التحول الهيكلي والنمو الشامل المستدام؛

(د) زيادة تعبئة الموارد العامة المحلية والدولية من أجل التنمية والاستثمار في المجالات ذات الأولوية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-34 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز تحليل الاقتصاد الكلي من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19

15-35 دعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في تقييم الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في بلدان مثل إثيوبيا ورواندا وناميبيا. وقام البرنامج الفرعي بزيادة تطوير وتعديل النماذج القطرية المدمجة في تقارير التقييم القطري المشتركة لعام 2020 المتعلقة بتأثير كوفيد-19، بقيادة مكاتب المنسقين المقيمين.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

15-36 ساهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما أظهرت ثلاثة بلدان (إثيوبيا ورواندا وناميبيا) اتخذت خطوات للتصدي للآثار الاجتماعية - الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، بعد تقييم الأثر من خلال استخدام نماذج الاقتصاد الكلي (انظر الشكل الأول من الباب 15). ففي إثيوبيا، على سبيل المثال، أدى التقييم إلى تحديد ووضع اقتراح بشأن المشاريع المقبولة مصرفيا التي يمكن للأمم المتحدة من خلالها أن تقدم الدعم للحكومة. وتشمل هذه المجالات المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وإيجاد فرص العمل، والزراعة، والتنمية الريفية. وفي ناميبيا، غذى التقييم خطة الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية للبلد، التي توجه دعم الأمم المتحدة للحكومة في جهودها الرامية إلى التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 والتعافي منها.

الشكل الأول من الباب 15

قياس الأداء: العدد السنوي للبلدان التي قيمت الآثار الاجتماعية - الاقتصادية لجائحة كوفيد-19

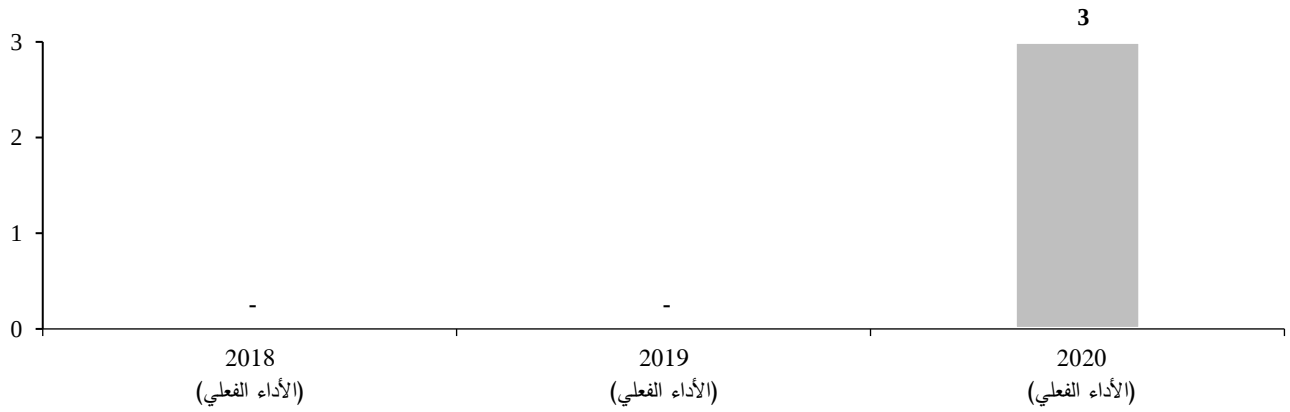

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

15-37 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، اضطر البرنامج الفرعي إلى تأجيل الاجتماع الأول للجنة الحوكمة الاقتصادية، الذي كان من المقرر عقده في عام 2020. وكان من المقرر تنظيم الاجتماع استجابة لتوصية مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة في دورته الثانية والخمسين، المعقودة في مراكش، المغرب، في عام 2019. وعدل البرنامج الفرعي أيضا عملية بدء تنفيذ مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة، وحولها إلى نهج ذي مسارين. واستُخدم نهج إلكتروني لعرض الأداة على الدول الأعضاء، بينما يتبع مسار ثان، مع التدريب العملي والتفاعلات وجها لوجه. وتم إرجاء دورات التدريب المباشر وجها لوجه إلى ما بعد عام 2020. وغير البرنامج الفرعي أيضا النهج المتبع في حلقة العمل المعنية بالشؤون المالية العامة، من شكل مباشر إلى مزيج من التدريب الافتراضي والتدريب على الإنترنت. ونُظمت الدورة التدريبية على الإنترنت بشأن التدفقات المالية غير المشروعة بالتعاون مع البرنامج الفرعي 8، وجذبت عددا أكبر من المشاركين من عدد أكبر من البلدان، على الرغم من ظهور شواغل إزاء فعالية النهج في بناء قدرات المشاركين.

15-38 غير أن البرنامج الفرعي عدل في الوقت نفسه بعض الأنشطة لدعم الدول الأعضاء في التعامل مع المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 في إطار النطاق العام لأهدافه. وغير البرنامج الفرعي نهجه إزاء تصميم وتنفيذ عمل النمذجة لجنة الاقتصادية لأفريقيا لكي يتضمن تقييم أثر جائحة كوفيد-19 على البلدان المستهدفة. وأدى ذلك إلى وضع واستخدام نموذج الاقتصاد الكلي لتقييم أثر جائحة كوفيد-19 على أفريقيا ككل، وكذلك على بلدان محددة مثل إثيوبيا ورواندا وناميبيا، حيث استُخدمت نواتج أعمال النمذجة لإثراء السياسات العامة من خلال التقييمات القطرية المشتركة للبلدان في إطار أفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية. وعدل البرنامج الفرعي خدماته الاستشارية، باستخدام الحلقات الدراسية الشبكية من أجل دعم الدول الأعضاء في الاستفادة من الإدارة العامة وقيادة الحلول المبتكرة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإدارة الرقمية للتصدي لجائحة كوفيد-19. وأدى ذلك إلى تبادل للمعلومات فيما بين الدول الأعضاء بشأن الممارسات الفضلى، وتحديد التحديات وكيفية التصدي لها، بما في ذلك من خلال دعم الأقران، من أجل التحقيق الفعال لأهداف عمليات التصدي العامة للجائحة.

15-39 وبالإضافة إلى ذلك، أسهم البرنامج الفرعي في الأنشطة الجديدة المحددة لدعم الدول الأعضاء في التعامل مع المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وهي دعوة وزراء المالية الأفارقة لمناقشة مسائل الديون والمبادرات المتعلقة بالديون مثل مبادرة مجموعة العشرين لتعليق خدمة الديون وآلية إعادة جدولة الديون السيادية؛ وعقد اجتماع بشأن حقوق السحب الخاصة مع وزراء المالية وأصحاب المصلحة المعنيين للتداول بشأن القدرة على تحمل الديون وإعادة هيكلتها؛ ومبادرة مالية أفريقية متعلقة بجائحة كوفيد-19؛ ومرفق السيولة والاستدامة من أجل السندات السيادية الأفريقية. وأدت جميع هذه الأنشطة إلى تقديم مقترحات بشأن التخصيص العام لحقوق السحب الخاصة وإعادة التوزيع الطوعي لحقوق السحب الخاصة الموجودة من البلدان التي لا تحتاجها إلى البلدان التي تواجه قيودا متعلقة بالسيولة. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق نتائج في عام 2020، على النحو المحدَّد في النتيجة المستجدة لعام 2020 الواردة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

15-40 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي تبينان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: نموذج للاقتصاد الكلي للاسترشاد به في وضع السياسات والتحليل[131]

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-41 دعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ نموذج الاقتصاد الكلي للبلدان من أجل التنبؤ ومحاكاة السياسات للمساعدة في عملياتها لصياغة السياسات وتنفيذها. كما نفذ البرنامج الفرعي أنشطة لبناء القدرات من أجل تعزيز مهارات الدول الأعضاء في مجالي النمذجة والتحليل الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، عقد البرنامج الفرعي اجتماعات لأفرقة الخبراء لتبادل المعارف والخبرات فيما يتعلق بأعمال النمذجة والتحليل الاقتصادي في بلدان مختلفة.

15-42 وساهم العمل المذكور أعلاه في استفادة 11 دولة عضوا (إثيوبيا، وبوروندي، والجزائر، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وغامبيا، وغانا، ومصر، وموريتانيا، وناميبيا) من نموذج الاقتصاد الكلي لتحليل السياسات وإسداء المشورة بشأنها، وهو ما تجاوز الهدف المقرر وهو تسع دول أعضاء، الذي يرد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-43 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم التقني فيما يتعلق ببناء القدرات في مجال النمذجة وتحليل السياسات، وكذلك عقد اجتماعات لأفرقة الخبراء لتبادل المعارف في بلدان إضافية في مجال وضع نموذج الاقتصاد الكلي وتنفيذه. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيَّن أدناه (انظر الشكل الثاني من الباب 15).

الشكل الثاني من الباب 15

مقياس الأداء: مجموع عدد الدول الأعضاء التي تُسخِّر نموذج الاقتصاد الكلي من أجل تحليل السياسات وتقديم المشورة بشأنها (العدد التراكمي)

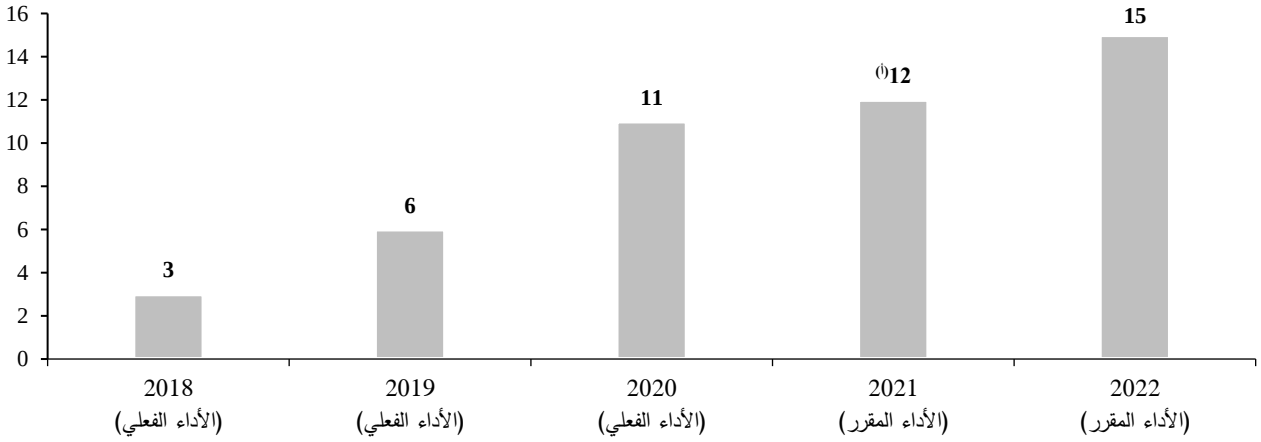

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في المرحلة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(131) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 18)).

النتيجة 2: كبح التدفقات المالية غير المشروعة لتعزيز تعبئة الموارد المحلية[132]

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-44 عمل البرنامج الفرعي مع شـــريكين، هما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لتحديد التدفقات المالية غير المشروعة في الإطار الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة ووضع إطار مفاهيمي ومنهجيات قياس لهذه التدفقات، مما أتاح الإبلاغ عن التقدم المحرز ورفع المؤشـــر 16-4-1 للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بشأن قياس التدفقات المالية غير المشروعة من المستوى 3 إلى المستوى 2. ويشكل عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المتعلق بقياس التلاعب بقِيَم الفواتير التجارية، وهو أكبر عنصـــر تجاري، جزءا هاما من هذا الإطار المفاهيمي ومنهجياته، وسيسهم في الاستراتيجيات القطرية للحد من التدفقات المالية غير المشروعة.

15-45 وساهم العمل المذكور أعلاه في وضع منهجيتين لقياس حجم التدفقات المالية غير المشروعة بالنسبة لجمهورية تنزانيا المتحدة ونيجيريا، وهو ما حقق الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-46 ســيواصـــل البرنامج الفرعي العمل المتصـــل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللمســـاهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيبدأ البرنامج الفرعي في تنفيذ الإطار المفاهيمي والمبادئ التوجيهية ومنهجيات القياس في الدول الأعضاء، وسيدعم القياس وجمع المعلومات والإبلاغ عن انتشـــار التدفقات المالية غير المشـــروعة في كل بلد، كما ســـيطلق مبادرات لاســـترداد الأصول. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيَّن أدناه (انظر الشكل الثالث من الباب 15).

الشكل الثالث من الباب 15

مقياس الأداء: مجموع عدد البلدان التي تضع منهجيات لقياس حجم التدفقات المالية غير المشروعة (وفقا للمؤشر 16-4-1) (العدد التراكمي)

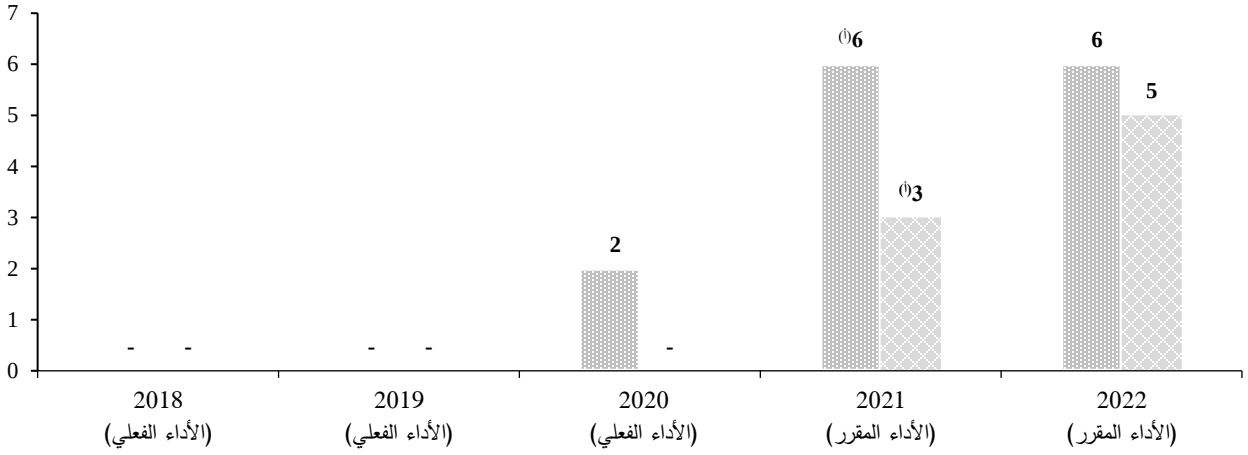

(أ) حفاظاً على إمكانية المســـاءلة عن الخطط البرنامجية الأصـــلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضـــل التقديرات المتاحة في المرحلة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(132) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

النتيجة 3: تحسين القدرات في مجال تخطيط التنمية من أجل التنمية المستدامة وإحداث التحول الهيكلي في أفريقيا

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-47 إلى جانب خطة عام 2030 وخطة عام 2063، التزمت البلدان الأفريقية أيضا بتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث. وتطرح ضرورة الإدماج المشترك لخطط التنمية العالمية والقارية في السياسات والخطط الوطنية تحديات هائلة أمام البلدان الأفريقية. وثبُت أن نهج وأدوات التخطيط التقليدية المتاحة للبلدان غير كافية لإدماج الالتزامات القارية والدولية في أطر التخطيط والسياسات الوطنية. وخلال العامين 2019 و 2020، قدم البرنامج الفرعي خدمات بناء القدرات مع التركيز على تطبيق واستخدام مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة التي ساعدت البلدان على مواءمة خططها الإنمائية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

15-48 كان الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي هو أن بناء القدرات في مجال استخدام أدوات تخطيط التنمية مثل مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة يكون أمثل وأكثر استدامة عندما يتم تنفيذه في إطار شراكة مع مؤسسات مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية وبنك التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك في إطار ترتيبات تعاونية داخلية مع الشعب التمكينية المعنية بإدارة التكنولوجيا ونشرها، ومع البرنامج الفرعي 4 بشأن إدارة البيانات. وضمنت مشاركة الشركاء الخارجيين الاستخدام الشامل والناجح لأدوات التخطيط المتكامل للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وسيواصل البرنامج الفرعي، لدى تطبيق هذا الدرس، إقامة شراكات مع الشركاء الخارجيين والاستثمار في الاستعانة بمديرين مكرسين لمشاريع مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة على الصعيد دون الإقليمي من أجل النشر المتوازي والمعجل لأدوات التخطيط. وفي عام 2022، سيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في تعميم خطط التنمية القارية والعالمية في خططها الإنمائية الوطنية، باستخدام أدوات تخطيط التنمية المستدامة لاغتنام الفرص لتحقيق نمو مستدام وشامل للجميع. وستدعم أدوات تخطيط التنمية البلدان الأفريقية في تصميم خطط إنمائية وطنية مرنة من خلال تحديد التدخلات ذات الأثر الكبير وإعطائها الأولوية حتى عام 2022 وما بعده. وتحقيقا لهذه الغاية، سيهدف البرنامج الفرعي إلى نشر أدوات اللجنة للتخطيط للتنمية في 17 بلدا في أفريقيا، وهو ما سيضاعف العدد الذي تم بلوغه في عام 2020.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

15-49 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من خلال استخدام 17 بلدا في عام 2022 لأدوات تخطيط التنمية لضمان المواءمة بين الخطط الإنمائية الوطنية، وخطة التنمية القارية – خطة عام 2063 – وخطط التنمية العالمية – أهداف التنمية المستدامة (انظر الشكل الرابع من الباب 15).

الشكل الرابع من الباب 15

مقياس الأداء: مجموع عدد البلدان التي تعتمد أدوات تخطيط التنمية (العدد التراكمي)

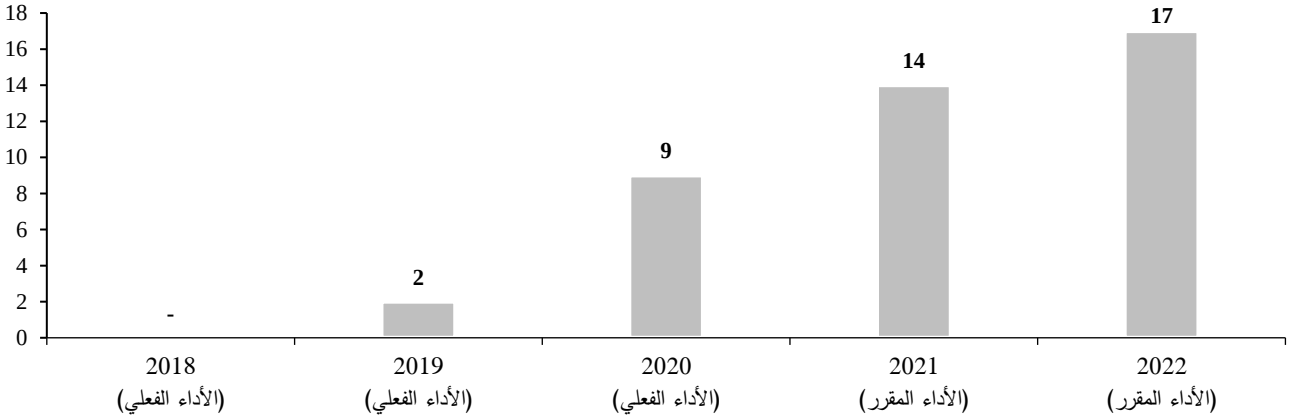

الولايات التشريعية

15-50 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

180/48 مباشرة الأعمال الحرة والتحول إلى القطاع الخاص من أجل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

191/51 إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية

128/54 تدابير مكافحة الفساد

197/54 نحو نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية

4/58 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

34/60 الإدارة العامة والتنمية

116/64 سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

123/65 التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي

286/65 تنفيذ استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا

313/65 متابعة المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

314/65 طرائق عقد الحوار الرفيع المستوى الخامس بشأن تمويل التنمية

209/66 تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها عن طريق تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

213/66 مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

256/66 دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية

63/73 منع أنشطة السمسرة غير المشروعة ومكافحتها

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

3/2005 الإدارة العامة والتنمية

18/2008 تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم للجميع

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

862 (د-42) تعزيز تعبئة الموارد المحلية

865 (د-42) الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

879 (د-44) تسيير التنمية في أفريقيا: دور الدولة في التحول الاقتصادي

896 (د-45) التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من أفريقيا

916 (د-47) التدفقات المالية غير المشروعة

المنجزات المستهدفة

15-51 يعرض الجدول 15-2 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 15-2

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**1**	**1**	**1**	**1**
1 - التقرير المقدم إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ولجنة الخبراء التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن لمحة عامة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**4**	-	-	-
2 - اللجنة المعنية بالحوكمة الاقتصادية	4	-	-	-
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**2**	**2**	**6**	**11**
3 - المشروع المتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من أفريقيا	1	1	1	1
4 - وضع نموذج الاقتصاد الكلي للجنة الاقتصادية لأفريقيا وتكييفه حسب سياقات بلدان مختارة وتدريبها على استخدامه	-	-	4	4
5 - بدء استخدام مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة وتقديم الدعم المستمر للبلدان التي نشرت الأداة	-	-	-	5
6 - برنامج التدريب الداخلي والزمالات للاقتصاديين الأفارقة الشباب لبناء قدراتهم على صياغة السياسات والبرامج الإنمائية وتنفيذها ورصدها	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والزمالات والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**6**	**6**	**2**	**2**
7 - حلقة عمل بشأن نمذجة الاقتصاد الكلي - لتبادل الخبرات بين واضعي السياسات والخبراء الأفارقة بشأن نمذجة الاقتصاد الكلي	2	2	2	2
8 - حلقة عمل تدريبية بشأن المالية العامة في أفريقيا	2	2	-	-
9 - حلقة دراسية بشأن أدوات التخطيط الإنمائي	2	2	-	-
المنشورات (عدد المنشورات)	**2**	**2**	**3**	**2**
10 - تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا	1	1	1	1
11 - التقرير الاقتصادي عن أفريقيا	1	1	1	1
12 - تقرير الحوكمة الاقتصادية في أفريقيا	-	-	1	-
المواد التقنية (عدد المواد)	**10**	**10**	**10**	**10**
13 - موجزات سياساتية بشأن المسائل والتحديات الاقتصادية الناشئة التي تواجه النمو والتنمية في أفريقيا	3	3	3	3
14 - ورقات بحثية عن المسائل الناشئة المتصلة بتحليل الاقتصاد الكلي والحوكمة الاقتصادية والمالية العامة	3	3	3	3
15 - التقرير الفصلي عن أداء الاقتصاد وآفاقه في أفريقيا	4	4	4	4
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية إلى خمسة دول أعضاء بشأن مسائل الاقتصاد الكلي والحوكمة الناشئة والتخطيط الإنمائي؛ وتقديم الدعم التقني لأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في مجال التقييمات الذاتية القطرية وإدماج نتائج التقييمات في الخطط الإنمائية الوطنية والعمليات ذات الصلة بها.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم المؤتمر الاقتصادي الأفريقي السنوي، الذي يشكل منبرا للتداول في المسائل الاقتصادية الناشئة في أفريقيا.				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: في مجال التخطيط الإنمائي، وخطة عام 2030 وخطة عام 2063.				

البرنامج الفرعي 2
التكامل الإقليمي والتجارة

الهدف

15-52 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين فيما بين الدول الأعضاء من خلال زيادة التدفقات التجارية وتحسين التصنيع ورفع مستوى الاستثمارات.

الاستراتيجية

15-53 للمساهمة في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامجُ الفرعي العملَ مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومكاتب المنسقين المقيمين والأونكتاد، وكذلك مع الشركاء في التنمية، لدعم الدول الأعضاء في ضمان فرص الوصول إلى الأسواق والفرص التجارية من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مع التقليل إلى أدنى حد من أي آثار ضارة محتملة (زيادات كبيرة في الواردات، وإغراق الأسواق بالسلع، ومخاطر خسائر الإيرادات الجمركية) في سياق خطط الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمسائل التجارية المتصلة بمنظمة التجارة العالمية وغيرها من المسائل التجارية المتعددة الأطراف والثنائية، مثل بروتوكولات التجارة الإقليمية، وقانون تشجيع النمو والفرص في أفريقيا، واتفاقات الشراكة الاقتصادية.

15-54 وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا المساعدة التقنية لتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي في أفريقيا على مستويات السياسات العامة بوصفها خطة موحَّدة للرقمنة في القارة. وعلاوة على ذلك، سيستفيد البرنامج الفرعي من النتائج المتعلقة بالسياسات التي توصلت إليها منتجاته المعرفية الرئيسية في الاجتماعات وحلقات العمل.

15-55 وسيقوم البرنامج الفرعي كذلك بوضع وتعميم أدوات ووسائل ومبادئ توجيهية في مجال السياسات والمساعدة على تحديد فرص التنويع وإضافة القيمة وتطوير تجمعات التصنيع والتجمعات الصناعية للدول الأعضاء دعما لخطة العمل من أجل تسريع وتيرة التنمية الصناعية في أفريقيا، مما يسهم في تحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة. وسيقدم أيضا الدعم التقني للدول الأعضاء.

15-56 وعلاوة على ذلك، سينظم البرنامج الفرعي دورات تدريبية لمساندة برامج عمل الدول الأعضاء (ولا سيما البلدان النامية غير الساحلية والجماعات الاقتصادية الإقليمية) من أجل تنفيذ أُطُر التعاون الإقليمي القائمة مثل خطة العمل لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وخطة العمل من أجل تسريع وتيرة التنمية الصناعية في أفريقيا، وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا.

15-57 وسيقدم البرنامج الفرعي خدمات استشارية إلى الدول الأعضاء بشأن تعزيز صياغة وتنفيذ سياسات المنافسة وسياسات الملكية الفكرية وتدابير تيسير الاستثمار على الصُعُد الوطني والإقليمي والقاري. وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا خدمات استشارية وتدريبا للمفاوضين بشأن الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في ضوء المرحلة الثانية من مسائل الاتفاق، من أجل تزويدهم بأحدث المعلومات عن السياسات في مجالات المنافسة والاستثمار والملكية الفكرية.

15-58 وسيقدم البرنامج الفرعي الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية لتجاوز العقبات التي تعترض التكامل، مثل سوء تصميم وتسلسل اتفاقات التكامل الإقليمي، وتعددية الخطط والعراقيل أمام التجارة والاستثمار، وذلك من خلال صياغة ونشر توصيات السياسة العامة من أجل مواءمة وتعميم بروتوكولات وأنظمة وسياسات متعددة بشأن التكامل الإقليمي في القوانين والخطط الوطنية.

15-59 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في التعامل مع المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن طريق نشر التحليل القائم على الأدلة مع توصيات بشأن بناء طريق المستقبل والبناء بشكل أفضل ودعم الدول الأعضاء في تنفيذها بناء على طلبها.

وعلاوة على ذلك، وفي سياق صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، سيدمج البرنامج الفرعي توصيات بشأن التصدي لآثار كوفيد-19 على التجارة ودعم الدول الأعضاء في جهودها لتنفيذ هذه التوصيات بناء على طلبها.

15-60 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تنفيذ البلدان لاستراتيجياتها المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ب) تحسين الطرق التي يعمل بها القطاعان العام والخاص؛

(ج) وجود وصلة تفاعل أكثر اتساقا وتنسيقا وتجاوبا بين منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية للجماعات الاقتصادية الإقليمية؛

(د) تحقيق اتساق السياسات ومواءمة سياسات التجارة والتصنيع مع خطة عام 2030 وخطة عام 2063؛

(هـ) تنويع القدرات الإنتاجية وأنماط الإنتاج، ومن ثم الإسهام في تسريع وتيرة التصنيع في أفريقيا؛

(و) تخفيض مخاطر المعاملات وتكاليف الوساطة وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص؛

(ز) تعزيز الفرص المتاحة لمشغلي القطاع الخاص للاستفادة من الفرص العابرة للحدود، بهدف إنشاء سوق أفريقية واحدة أكثر ملاءمةً للأعمال التجارية، وكفالة تحسين ظروف وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق.

15-61 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسات من قبل الدول الأعضاء وجهود دعوة بشأن المبادرات الاستراتيجية القارية، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وعن الدعم العام للقارة الأفريقية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-62 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

إدراج تحليل متكامل لآثار جائحة كوفيد-19 وتوصيات في الاستراتيجيات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

15-63 في سياق بدء التجارة بموجب الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في كانون الثاني/يناير 2021 (الذي كان مقررا في السابق في تموز/يوليه 2020)، يقوم البرنامج الفرعي ببناء جاهزية البلدان بدعم تقني بناء على طلبات لوضع استراتيجيات متعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ولن تكون هذه الاستراتيجيات ذات جدوى بدون إدراج تحليل لآثار جائحة كوفيد-19 وتوصيات تتعلق بالتجارة ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وفي عام 2020، ساهم البرنامج الفرعي في تكييف مثل هذه الاستراتيجيات من خلال تقديم التحليل والتوصيات لمعالجة آثار جائحة كوفيد-19 فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بأطر الاقتصاد الكلي، والآثار التجارية للجائحة مثل انخفاض التجارة عبر الحدود، أو انخفاض النشاط السياحي، أو النقل المتعلق بالتجارة، أو العمالة المتصلة بالتجارة، مع إبراز الأولويات التجارية الفورية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 مثل إنشاء ممرات خاصة للتخليص الجمركي السريع للإمدادات الطبية، والاستفادة من المعايير والمبادئ التوجيهية للإمدادات الطبية، والأقنعة والمطهرات، ومعدات الحماية التي أتيحت مجانا وتيسير تجارة الأسماك المأمونة والتجارة الآمنة عبر الحدود.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

15-64 ساهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما أثبت ذلك بلدان (سيراليون وموريتانيا) قاما بدمج تحليل آثار جائحة كوفيد-19 والتوصيات بشأنها في استراتيجيتيهما المتعلقتين بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مع تحليل قصير الأجل ومتوسط الأجل بشأن أطر الاقتصاد الكلي وتوصيات بشأن استخدام التجارة للتصدي للتحديات المرتبطة بجائحة كوفيد-19 (انظر الجدول 15-3).

الجدول 15-3
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	دمج بَلدان (سيراليون وموريتانيا) تحليلا لآثار جائحة كوفيد-19 في استراتيجيتيهما المتعلقتين بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مع تحليل قصير الأجل ومتوسط الأجل بشأن أطر الاقتصاد الكلي وتوصيات تتعلق باستخدام التجارة للتصدي للتحديات المرتبطة بجائحة كوفيد-19

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

15-65 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، ألغى البرنامج الفرعي المصادقة على استراتيجيتين متعلقتين بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (تشاد وجيبوتي)، وكذلك وضع الأدلة المتعلقة بالاستثمار الإلكتروني. وأرجأ البرنامج الفرعي أيضا تقديم الأدلة المتعلقة بالاستثمار الإلكتروني إلى الدول الأعضاء التي تطلبها نظرا لعدم إمكانية الوصول إلى البيانات الأولية في سياق القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19. وفيما يتعلق بالنهج، غير البرنامج الفرعي طريقة تنفيذه، بتنظيم ثلاثة اجتماعات لأفرقة الخبراء على الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، غير البرنامج الفرعي أيضا نهجه بزيادة اعتماده على الخبراء الاستشاريين الوطنيين، بدعم من المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة، الذين قادوا العمل على أرض الواقع. وقد استوجبت هذا التغيير القيودُ المفروضة على السفر على الصعيد الدولي التي أعاقت سفر موظفي اللجنة ممن كانوا يقودون ويقدمون الدعم التقني عن بعد عن طريق المشاورات الهاتفية أو عبر الإنترنت. وترتب على هذه التغييرات أثرٌ في الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في إطار النتيجتين 1 و 2 المبيَّنتين أدناه.

15-66 غير أن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في التعامل مع المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وذلك بتنظيم 12 حلقة دراسية شبكية لمناقشة نهج التجارة والتصنيع والاستثمار والاتفاق عليها لمعالجة أثر جائحة كوفيد-19 وإيجاد سبل المضي قدما والبناء بشكل أفضل. واقترن التدبير الأخير بمنتجات معرفية تحدد توصيات قائمة على الأدلة تربط هدف البرنامج الفرعي بالمسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق نتائج في عام 2020، على النحو المحدَّد في النتيجة المستجدة لعام 2020 الواردة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

15-67 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبينان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: التصديق على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإدماجها وإنشاؤها[133]

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-68 واصل البرنامج الفرعي عمله في مجال التوعية مع الدول الأعضاء من أجل زيادة عدد البلدان التي صدقت على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ونظم البرنامج الفرعي محفلين وطنيين، وصاغ موجزات سياساتية محددة الأهداف، وقدم دعما تقنيا لتهيئة البلدان لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. واضطلع بأنشطة الدعوة لدى مقرري سياسات رفيعي المستوى مما أسهم في تصديق نيجيريا على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وبالإضافة إلى ذلك، قدم البرنامج الفرعي للدول الأعضاء، بناء على طلبها، دعما تقنيا موجها بصفة خاصة نحو تعزيز فهمها لطرائق الانضمام إلى الاتفاق والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذا الانضمام.

15-69 وفي عام 2020، وضعت السنغال وسيراليون وغامبيا وموريتانيا أربع استراتيجيات تتصل بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وصدقت عليها. وعرضت الاستراتيجيات سبلا تتيح لهذه البلدان تسخير الفوائد الكاملة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال تحديد الميزات النسبية والتنافسية، وكذلك من خلال القيمة المضافة الرئيسية في مجال فرص التجارة والاستثمار. وتحلل الاستراتيجيات الوطنية المتصلة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أوجه التآزر بين الخطط والسياسات (بما في ذلك الخطط الإنمائية الوطنية والسياسات في مجالات التجارة والصناعة والبنية التحتية والتعليم والاقتصاد الكلي والاستثمار والسياسات الاجتماعية وغيرها)، وتحدد الثغرات، كما تقدم في الوقت ذاته توصيات مصممة خصيصا من أجل تنفيذ تلك الخطط والسياسات. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، أسهم البرنامج الفرعي أيضا في نشر العروض التقنية، والمناقشات في مختلف المنتديات الإلكترونية والحلقات الدراسية الشبكية، والمنتجات المعرفية مثل الإصدار التاسع من تقرير *تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا*، إلى جانب ورقات عن الآثار المترتبة على كوفيد-19 والتجارة لإعداد البلدان لبدء التجارة بموجب الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في كانون الثاني/يناير 2021.

15-70 وأسهم العمل المذكور أعلاه في توسيع التجارة فيما بين البلدان الأفريقية كنسبة من إجمالي التجارة في أفريقيا إلى مستوى 16,3 في المائة، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المتمثل في 17,6 في المائة، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وقد أعاقت جائحة كوفيد-19 تحقيق هذا الهدف، مما أخر بدء العمل بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الذي كان في الأصل مقررا في تموز/يوليه 2020، ثم أُرجئ إلى كانون الثاني/يناير 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-71 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيصوغ البرنامج الفرعي استراتيجيات تتضمن منظورات تتصل بكوفيد-19، وسيساعد الدول الأعضاء على تنفيذها. ولذلك، سيتم تحديث الاستراتيجيات التي أعدت قبل الجائحة لتضمينها توصيات تشمل تدابير للتصدي لكوفيد-19 من منظور تجاري. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل الخامس من الباب 15).

(133) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 18)).

الشكل الخامس من الباب 15

مقياس الأداء: حصة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية من إجمالي التجارة في أفريقيا (العدد السنوي)

(بالنسبة المئوية)

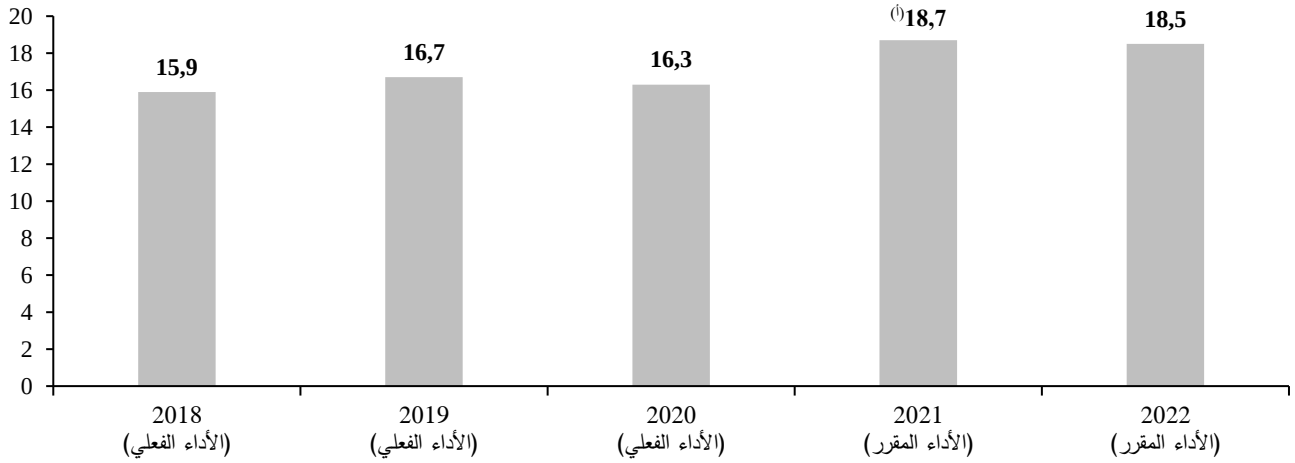

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلَغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: الاستفادة القصوى من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية[134]

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-72 واصل البرنامج الفرعي، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومكاتب المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، بذل الجهود لبناء تحالف بخصوص منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من الحكومات ووسائط الإعلام والقطاع الخاص والمجتمع المدني بوجه عام، بما في ذلك مجموعات النساء والشباب، من أجل تحسين فهمهم لما هو على المحك بالنسبة لبلدانهم بموجب الاتفاق المنشئ للمنطقة، ولتحقيق أقصى استفادة من الاتفاق في مجالات كل منهم. كما أجرى البرنامج الفرعي مشاورات في بوركينا فاسو وبوروندي ورواندا والسنغال والسودان وسيراليون وغامبيا وموريتانيا وموريشيوس. وعلاوة على ذلك، وبغية تقييم فهم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الذي اكتسبه المشاركون من خلال هذه المشاورات، أجرى البرنامج الفرعي دراسة استقصائية، أشارت إلى أن ما متوسطه 87,2 في المائة من المشاركين قد أدركوا الآثار الناجمة عن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في قطاعات كل منهم.

15-73 ونظرا لتأثير كوفيد-19 على عمليات جمع البيانات والإبلاغ عنها، لم تكن البيانات الفعلية لعام 2020 متاحة وقت النشر. ونتيجة لذلك، ليس بإمكان البرنامج الفرعي الإبلاغ عن الأداء الفعلي في عام 2020 في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022. وسيُعرض الأداء الفعلي لعام 2020 في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(134) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-74 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، واستجابةً للتطورات الأخيرة، سيتطور العمل الذي يضطلع به البرنامج الفرعي ليشمل التحديات التي تواجه منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في عالم ما بعد جائحة كوفيد-19 في عام 2022. وسيواصل البرنامج الفرعي الدعوة إلى الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بوصفها إطارا للتصدي لآثار الجائحة؛ كما سيعمل لتضمين صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات المتصلة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تدابير للتصدي لكوفيد-19 من منظور تجاري وتنفيذ مؤشر للأعمال التجارية في البلدان الأفريقية في ستة بلدان على نحو تجريبي. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المحدّث المبيّن أدناه (انظر الشكل السادس من الباب 15).

الشكل السادس من الباب 15

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للبلدان التي زادت نسبة تجارتها مع البلدان الأفريقية إلى إجمالي تجارتها (العدد التراكمي)

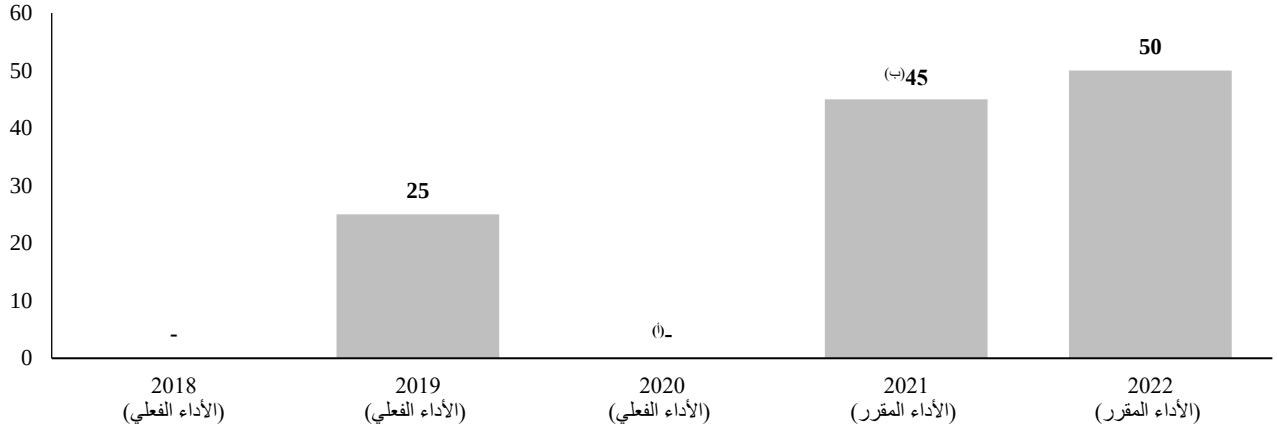

(أ) البيانات المتعلقة بعدد البلدان التي زادت نسبة تجارتها مع البلدان الأفريقية إلى إجمالي تجارتها غير متاحة بعد. وستُعرض تلك الأرقام في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(ب) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلَغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعتمد الدول الأعضاء توصيات لزيادة التكامل الإقليمي وتنفذها

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-75 تساعد المنتجات المعرفية المناسبة والقابلة للتنفيذ في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا على تعزيز قدرة الدول الأعضاء على اعتماد وتنفيذ سياسات لدعم خطط التنمية في كل منها. وقد نشر البرنامج الفرعي الإصدار التاسع من تقرير *تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا*، الذي يركز على تحليل الخطوات التالية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ويتضمن التوصية بوضع الاستراتيجيات المتصلة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وعقب صدور التقرير، عمل البرنامج الفرعي مع 38 بلدا وثلاث جماعات اقتصادية إقليمية، استجابة لطلبها، بشأن وضع وتنفيذ الاستراتيجيات المتصلة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

15-76 تَمثَّل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في زيادة طلب أصحاب المصلحة والدول الأعضاء على التنسيق على المستوى دون الإقليمي وتحسين الاستجابة للطلبات في الوقت المناسب، لا سيما في سياق جائحة كوفيد-19. واستفاد البرنامج الفرعي من الشبكات دون الإقليمية للمكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة وقربها من أصحاب المصلحة المعنيين عند تنفيذ التعاون التقني. وبالإضافة إلى ذلك، يسّر هذا التنسيق تنفيذ استجابات على نحو أسرع في الميدان، بما في ذلك في مجال أوجه التآزر التي أنشئت مع مكاتب المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيوحد البرنامج الفرعي هذه الآلية وسيفوض جزءا من عملياتها التقنية والإدارية إلى المكاتب دون الإقليمية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التفويض إلى توثيق الاتصال مع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية من خلال اللجان الحكومية الدولية المعنية المكونة من كبار المسؤولين والخبراء، وحلقات العمل والحوارات بشأن التكامل الإقليمي، وذلك بهدف نشر توصيات مركزة دون إقليمية من التقرير العاشر في سلسلة *تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا*، وتوفير متابعة أوثق لطلبات الدعم التقني من خلال دعم التنفيذ المقدم من مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

15-77 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من اعتماد 30 دولة عضوا توصيات من الإصدار العاشر لتقرير *تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا* وتنفيذ 20 دولة عضوا توصيات من ذلك الإصدار (انظر الشكل السابع من الباب 15).

الشكل السابع من الباب 15

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للدول الأعضاء التي تعتمد والتي تنفذ توصيات من الإصدار العاشر لتقرير *تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا* (العدد التراكمي)

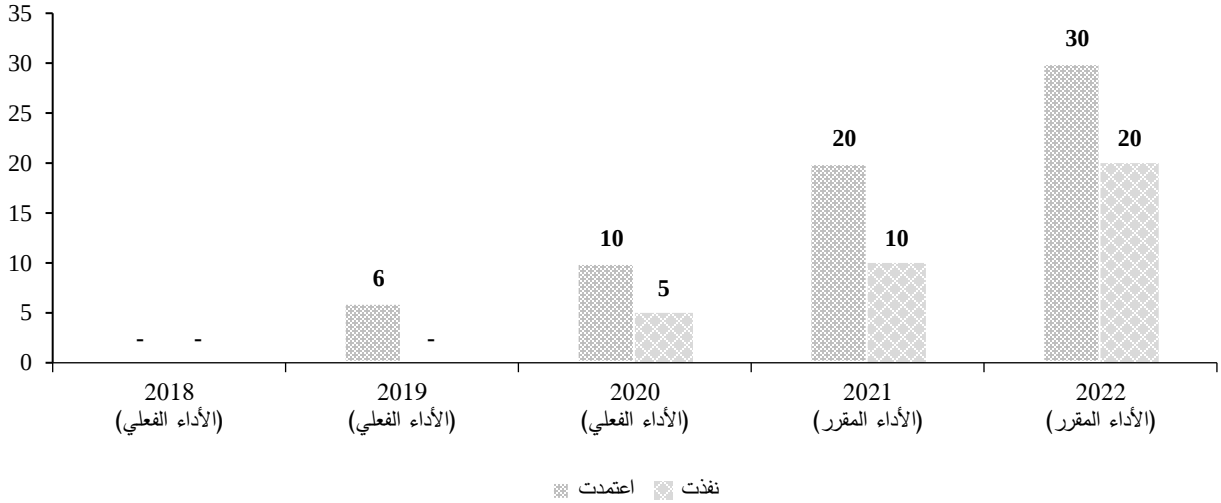

الولايات التشريعية

15-78 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

115/70 تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين	301/74 الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي
293/70 العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (2016-2025)	204/74 السلع الأساسية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

11/2017 الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

847 (د-40) مبادرة المعونة لصالح التجارة	922 (د-47) التصنيع لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمفضية إلى التحول في أفريقيا
867 (د-43) تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التكامل الإقليمي في أفريقيا	934 (د-48) برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024
891 (د-45) التعجيل بالتكامل الإقليمي وتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية	960 (د-51) تسخير إمكانات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإيجاد حيز مالي للوظائف والتنويع الاقتصادي
907 (د-46) التصنيع من أجل أفريقيا الناشئة	
914 (د-47) دليل التكامل الإقليمي الأفريقي	

المنجزات المستهدفة

15-79 يعرض الجدول 15-4 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 15-4

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**3**	**2**	**3**	**2**
1 - تقرير عن دورة لجنة التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي بشأن تحقيق تكافؤ فرص الاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية بغية تبادل أفضل الممارسات فيما بين الدول الأعضاء	1	-	1	-
2 - معلومات مستكملة عن حالة التجارة الدولية والتجارة فيما بين البلدان الأفريقية مقدمة إلى لجنة التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي	1	1	1	1
3 - تقرير عن حالة تنفيذ برنامج عمل فيينا مقدم إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين	1	1	1	1
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**3**	-	**3**	-
4 - اجتماع لجنة التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي	3	-	3	-
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**3**	**7**	**4**	**7**
5 - مشروع بشأن تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية من خلال تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على زيادة الحصة الأفريقية من التجارة الدولية	1	1	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
6 - مشروع بشأن التعجيل بخطة التكامل التجاري الأفريقي من خلال التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنفيذه بفعالية	–	1	–	1
7 - مشروع بشأن بناء القدرات من أجل ترتيب تجاري أفريقي شامل ومنصف	1	1	1	1
8 - مشروع بشأن تعميق التكامل التجاري الأفريقي من خلال التنفيذ الفعال للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	–	1	–	1
9 - برنامج زمالات لتعزيز قدرات الباحثين الأفارقة الشباب في مجالات التصنيع والاستثمار والتكامل الإقليمي والتجارة والأسواق	1	–	–	1
10 - مشروع بشأن النموذج التجاري	–	1	–	1
11 - مشروع بشأن تفعيل الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: التدخلات الاستراتيجية في مجال الاستثمار، وسياسة المنافسة في الخدمات، والرقمنة، والتجارة والتكامل على الصعيد الإقليمي	–	1	1	1
12 - مشروع بشأن الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للشراء المجمع للأدوية والمنتجات الأساسية وإنتاج المستحضرات الصيدلانية المحلية للقارة	–	1	1	–
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**5**	**10**	**10**	**10**
13 - برنامج تدريبي حول اقتصاديات التجارة، والتكامل الإقليمي، وبناء القدرات لأغراض السياسات التجارية والتحول الهيكلي، ومبادرة المعونة لصالح التجارة، والمستويين الأساسي والمتوسط والمستوى المتقدم في وضع نماذج التجارة	5	10	10	10
المنشورات (عدد المنشورات)	**3**	**3**	**2**	**3**
14 - منشور عن منطقة مشتركة للاستثمار في منطقة التجارة الحرة القارية: خيارات السياسات الرامية إلى تحقيق تكافؤ الفرص للاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية	1	1	1	1
15 - منشور عن تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا	1	1	–	1
16 - منشور عن إعادة النظر في السياسات والتشريعات والمؤسسات المتعلقة بالتنمية الصناعية في أفريقيا	1	1	1	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**4**	**3**	**1**	**4**
17 - أدلة توجيهية إلكترونية عن الاستثمارات	1	–	–	1
18 - دراسات وموجزات سياساتية بشأن القضايا المواضيعية المتعلقة بالتجارة الدولية والأقاليمية	1	1	1	1
19 - تقرير المسألة المواضيعية المتعلقة بخطة الاتحاد الأفريقي للتكامل	1	1	–	1
20 - موجزات سياساتية ومبادئ توجيهية ومجموعات أدوات عن التصنيع في أفريقيا	1	1	–	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: الخدمات الاستشارية لتلبية الاحتياجات التي أعربت عنها جميع الدول الأعضاء الـ 54 ومجموعات التعاون الإقليمية أو دون الإقليمية في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإطار الشراكة المتجددة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة 2017-2027؛ والدعم التحليلي لبرنامج عمل فيينا؛ وتعهد مرصد التكامل الإقليمي في أفريقيا.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مواد اتصالات بشأن التكامل الإقليمي والتجارة؛ ومجموعات مواد إعلامية عن أنشطة المركز الأفريقي للسياسات التجارية؛ وحوار سياساتي رفيع المستوى بشأن التجارة.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تعهد مرصد التكامل الإقليمي في أفريقيا.

البرنامج الفرعي 3
تنمية القطاع الخاص وتمويله

الهدف

15-80 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في تعزيز بيئة الأعمال التجارية للاستفادة من دور القطاع الخاص واستثماراته في تحقيق النمو والتحول الاقتصاديين في أفريقيا، وتحسين ضمان حيازة الأراضي، ولا سيما بالنسبة للمرأة، وتعزيز التمويل والاستثمار المبتكرين المقدمين من القطاع الخاص في قطاعات البنية التحتية والطاقة والخدمات والزراعة.

الاستراتيجية

15-81 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقدم البرنامج الفرعي خدمات استشارية ومساعدة تقنية للدول الأعضاء لتنفيذ إعلان مالابو لعام 2014 بشأن التعجيل بالنمو والتحول في القطاع الزراعي من أجل تحقيق الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش والأطر المرتبطة به. وسيعالج البرنامج الفرعي، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الاستراتيجيين، آثار جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي والزراعة. وسيقوم باستحداث منتجات معرفية تتضمن توصيات سياساتية، وتقديم خدمات استشارية ومساعدة تقنية للدول الأعضاء في مجالات سلاسل القيمة الزراعية المتكاملة إقليمياً، والتمويل الزراعي، وإدارة تغير المناخ وغير ذلك من المخاطر، وتنمية الأعمال التجارية الزراعية والتنمية الصناعية – الزراعية. وسيقوم البرنامج الفرعي بعقد اجتماعات للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل الدعوة إلى اعتماد المبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي التي أُقرت مؤخرا بشأن تطوير سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية والاستراتيجية القارية للأعمال التجارية الزراعية، وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في هذا الصدد.

15-82 وسيواصل البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في تنفيذ إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل والتحديات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا، ولا سيما من خلال تحسين ضمان حيازة المرأة لتحقيق الهدف الذي حددته اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي. والهدف هو تخصيص 30 في المائة من الحقوق في الأراضي للمرأة بحلول عام 2025. وسيوفر البرنامج الفرعي أيضا القدرة التقنية والتدريب على تطبيق المبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي بشأن الاستثمارات الضخمة في الأراضي لتعزيز الاستثمارات المسؤولة في الأراضي بغية دعم الزراعة وتطوير البنية التحتية.

15-83 وسيدعم البرنامج الفرعي مشاركة القطاع الخاص المتسمة بالكفاءة والإنصاف والاستدامة في قطاع البنية التحتية، وسيهيئ بيئة للأعمال التجارية الزراعية مواتية لحشد تمويل القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، سيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية للتغلب على انعدام أمن الحيازة والتحيزات الجنسانية وتهميش الشباب في نظم حقوق الأرض والملكية. وسيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في إحراز تقدم نحو تحقيق هدفي التنمية المستدامة 1 و 5 من خلال تيسير المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي والممتلكات والتصرف بها.

15-84 وسيواصل البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء والمشاركين في السوق في استكشاف فرص الاستثمار والاستثمار المشترك في البنية التحتية والعقارات والقطاعات الأخرى بالتعاون الوثيق مع صناديق المعاشات التقاعدية، وشركات إدارة الأصول، والأسهم الخاصة، والمؤسسات المالية. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضا بتقديم المساعدة التقنية ونشر أفضل الممارسات لفائدة الدول الأعضاء بغية تحديد قطاعات النمو ذات الأولوية ووضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج لتحسين قدرتها التنافسية واجتذاب الاستثمار وحفز الانخراط في مباشرة الأعمال الحرة. وسيقدم البرنامج أيضا الدعمَ للدول الأعضاء في تطوير وتعميق أسواق ديونها المحلية كوسيلة مستدامة لتعبئة موارد إضافية لتلبية احتياجات تمويل التنمية. وسيتيح تعميق أسواق الديون

المحلية أيضاً للحكومات الحفاظ على الاستقرار المالي والحد من عبء ديونها واعتمادها على اقتراض الديون الخارجية الذي يفرض ضغوطا على الاقتصادات، ولا سيما بالنسبة للبلدان المعرضة لمخاطر العملات.

15-85 وسيشجع البرنامجُ الفرعي على تمكين المرأة اقتصاديا وماليا من خلال دعم رائدات الأعمال ومديرات الصناديق الأفريقيات في إنشاء منصة تمويل مبتكرة تساعد على حشد رؤوس الأموال وتعزيز نمو الشركات التي تملكها أو تقودها النساء. ومن خلال الاستفادة من أدوات التمويل المبتكرة هذه، سيدعم البرنامجُ الفرعي الدولَ الأعضاء في إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1 و 5 و 8 و 9 و 11 و 17.

15-86 وسيواصل البرنامج الفرعي كذلك العمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، على تنفيذ الخطة الثانية ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا، وسيقدم المساعدة في مجال التحليل التقني. وعلى وجه الخصوص، تأثرت قطاعات النقل والطاقة والبنية التحتية الأفريقية بجائحة كوفيد-19، حيث كان للقيود المفروضة على السفر آثار على سلسلة الإمداد العالمية وتصنيع منتجات الطاقة. وسيدعم البرنامج الفرعي وضع حلول مصممة محليا لأفريقيا. ولذلك، سيعزز البرنامج الفرعي عمله مع الدول الأعضاء والشركاء الإقليميين والمنظمات الدولية في وضع ونشر أدوات وأطر تنظيمية، إلى جانب أفضل الممارسات في نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تجتذب مشاركة القطاع الخاص واستثماراته في البنية التحتية للطاقة. وعلاوة على ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي التعاون مع الشركاء الدوليين والكيانات الإقليمية في الدعوة إلى دعم رأس المال الخاص لمشاريع السكك الحديدية القائمة والجديدة في أفريقيا، نظرا لأهمية السكك الحديدية بوصفها وسيلة نقل أرخص وأكثر كفاءة وأماناً ومراعاة للبيئة. وستشمل أنشطة الدعوة هذه تشجيع الدول الأعضاء على التصديق على بروتوكول لكسمبرغ بشأن المسائل الخاصة بالمعدات الدارجة على السكك الحديدية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة، الذي ييسر زيادة الحصول على تمويل أرخص تكلفة من القطاع الخاص لدعم شراء المعدات الدارجة الجديدة التي تمس الحاجة إليها. وعلاوة على ذلك، سيوفر البرنامج الفرعي خدمات استشارية في مجال السياسات ومساعدة تقنية للدول الأعضاء بشأن تنفيذ السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي والجهود المبذولة لتحسين السلامة على الطرق في أفريقيا ولرقمنة قطاع النقل في القارة.

15-87 ويعتزم البرنامج الفرعي تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 من خلال التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين في كفالة أن تسهم المنجزات المستهدفة في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على توفير حلول قابلة للتطبيق ومستدامة لمرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19 بما يمكّن الاقتصادات الأفريقية من إعادة البناء على نحو أفضل. ومن خلال تقديم خدمات استشارية ومساعدة تقنية إلى الدول الأعضاء في إنشاء بنية تحتية وخدمات قادرة على الصمود في مجال قطاع النقل، سيسهم البرنامج الفرعي في بناء قدرة القارة على اتخاذ تدابير سريعة للتصدي لأي أزمة صحية واقتصادية كتلك التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19.

15-88 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تحسين مكانة أفريقيا في تصنيفات بيئة الأعمال التجارية العالمية، عن طريق تعزيز دور القطاع الخاص وتيسير استثماراته في قطاعات الزراعة والطاقة والبنية التحتية وغيرها من قطاعات الاقتصاد؛

(ب) تحسين القدرة التنافسية والإنتاجية والقيمة المضافة والتجارة في مجال السلع والخدمات الزراعية من خلال تطوير سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية وفقا للمبادئ التوجيهية المناسبة الصادرة عن الاتحاد الأفريقي والاستراتيجية القارية للأعمال التجارية الزراعية؛

(ج) تحسين الإصلاحات السياساتية والتنظيمية والإدارة الفعالة للأراضي من خلال إجراء البحوث والتحليلات ونشر أفضل الممارسات والقيام بأنشطة الدعوة وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء وفقا لإطار الاتحاد الأفريقي ومبادئه التوجيهية بشأن السياسات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا والمبادئ التوجيهية بشأن الاستثمارات الضخمة في الأراضي في أفريقيا؛

(د) تعزيز إمكانية الحصول على الائتمان في السياقات التي يمكن فيها استخدام الأراضي كضمان، وتعزيز قدرة المرأة على إبرام عقود زراعية في إطار نماذج الاستثمار في الأراضي ذات المنفعة المتبادلة؛

(هـ) الحد من أوجه عدم الكفاءة ومن إنفاق الوقت والمال على تأمين الأراضي وغيرها من حقوق الملكية، ولا سيما إصدار الشهادات وسندات الملكية لتسهيل الإقراض؛

(و) تهيئة مناخ مواتي لتحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتنويع قاعدة المستثمرين مع زيادة الإقبال على أسواق الديون بالعملات المحلية؛

(ز) استراتيجيات مبتكرة لتعبئة رأس المال على الصعيدين المحلي والدولي (من خلال رأس المال المخاطر، والأسهم الخاصة، والاستثمار المؤثر)، مع إمكانية توسيع النطاق وضمان حدوث تأثير اقتصادي؛

(ح) تنفيذ الدول الأعضاء لعدد متزايد من مشاريع الطاقة، وتحقيق التوجه الاستراتيجي للبرنامج، ولا سيما تنفيذ التمويل المبتكر للبنية التحتية من أجل تحقيق التحول في أفريقيا، وتأييد الموقف الأفريقي على الصعيد العالمي، ووضع استجابات إقليمية؛

(ط) تعميق التكامل الإقليمي وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، في سياق الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وخطة عام 2063، من خلال خفض تكاليف النقل الناجمة عن تنفيذ مشاريع ذات نوعية جيدة في مجال البنية التحتية للنقل عبر الحدود؛

(ي) تعزيز الربط وانخفاض تكلفة النقل الجوي في أفريقيا في إطار السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، وبالتالي إيجاد فرص عمل والإسهام في التنمية الاقتصادية للقارة؛

(ك) زيادة كفاءة قطاع السكك الحديدية الأفريقي، بسبل منها تمويل أرخص من القطاع الخاص لدعم شراء المعدات الدارجة؛

(ل) خفض الوفيات والإصابات على الطرق وتكلفة حوادث الطرق التي تتكبدها الاقتصادات الأفريقية.

15-89 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرّر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عمّا يلي:

(أ) تنفيذ الدول الأعضاء خطط العمل الرامية إلى التعافي من كوفيد-19 على الصعيدين الوطني والإقليمي، ولا سيما في قطاعي الطيران واللوجستيات الأفريقيين؛

(ب) سلامة قطاعات النقل واللوجستيات والطاقة من الآثار الضارة للجائحة، وانتعاش تلك القطاعات واستدامتها.

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-90 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

زيادة قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود للتصدي لجائحة كوفيد-19

15-91 يقدر أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا قد انكمش بنسبة 1,8 نقطة مئوية في عام 2020 نتيجة لجائحة كوفيد-19، مما تسبب في أول ركود تشهده القارة منذ 25 عاما. وقد كان الضرر شديدا على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، ولا سيما أولئك الذين لا يملكون أرضا، والعمال المياومون، والأسر المعيشية التي تعيلها أنثى، وصغار المنتجين والمشاريع

الصغيرة. ومن المتوقع أن يكون عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع قد ازداد بمقدار 29 مليون نسمة، بالإضافة إلى ما يقرب من 450 مليون نسمة ممن يعيشون على أقل من 1,9 دولار في اليوم. ويمكن أن يتفاقم تأثير كوفيد-19 على الأمن الغذائي بفعل الصدمات الاقتصادية، بما في ذلك انخفاض أسعار السلع الأساسية، وانخفاض الطلب على الصادرات، وانخفاض الاستهلاك المحلي، والجفاف، وغير ذلك من الظواهر، مثل غزو الجراد.

15-92 وإذ يدرك البرنامج الفرعي حالة عدم اليقين الشديدة بشأن مسار الجائحة ومدتها وحجمها وأثرها على الاقتصادات الأفريقية، فقد التزم، إلى جانب شركائه، بمن فيهم مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بسلسلة من التدخلات في حالات الطوارئ لمساعدة البلدان الأفريقية على اتخاذ تدابير سريعة لسد الثغرات في الإمدادات والسياسات في مجال الأغذية والمواد الطبية الحرجة اللازمة لمكافحة جائحة كوفيد-19 في أفريقيا. وتحقيقا لهذه الغاية، قدم البرنامج الفرعي مساعدة تقنية إلى مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي لوضع وإنشاء عنصر للأمن الغذائي في إطار مرفق التخفيف من آثار الجائحة على التجارة الذي أنشئ بصورة مشتركة لمساعدة البلدان الأفريقية على إدارة الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19 في مجال الأمن الغذائي. وقدم البرنامج الفرعي كذلك مساعدة تقنية للدول الأعضاء في وضع مشاريع استثمارية مقبولة مصرفياً. ولتحديد البلدان ذات الأولوية للتدخل ووضع طريقة مثلى لتشغيل عنصر المرفق المتصل بالأمن الغذائي، عقد البرنامج الفرعي سلسلة من اجتماعات أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأطراف الفاعلة الرئيسية في الزراعة الأفريقية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

15-93 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تلقي حكومة غينيا، في إطار عنصر الأمن الغذائي في مرفق التخفيف من آثار الجائحة على التجارة، ائتمانا تجاريا قدره 14 مليون دولار قدم إلى غرفة الزراعة في البلد. والغرض من الائتمان التجاري المخصص هو تعزيز برنامج غينيا للتعافي وبناء القدرة على الصمود في مرحلة ما بعد كوفيد-19، الذي يهدف إلى كفالة الأمن الغذائي من خلال التعزيز السريع للإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية عن طريق تأمين واردات المدخلات الزراعية مثل البذور ومبيدات الحشرات والأسمدة (انظر الجدول 15-5).

الجدول 15-5
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
إعداد الدليل التقني لوضع السياسة المتعلقة بالأراضي، واستعراض قانون السياسات الزراعية لإدماج إدارة الأراضي في غينيا، مع الاسترشاد بالمبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي بشأن الاستثمارات الضخمة في الأراضي	حكومة غينيا توافق على الدليل التقني للإصلاح السياساتي والتشريعي وتقره بوصفه أساسا لاستعراض السياسات، بغية توفير بيئة مواتية للاستثمارات الزراعية في الأراضي	تلقت حكومة غينيا، في إطار عنصر الأمن الغذائي في مرفق التخفيف من آثار الجائحة على التجارة التابع لمصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، ائتمانا تجاريا بقيمة 14 مليون دولار قدم إلى غرفة الزراعة للتخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 على الزراعة والأمن الغذائي

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

15-94 نتيجة لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، ألغى البرنامج الفرعي حلقات عمل في عدد محدد من الدول الأعضاء الأفريقية. وكانت حلقات العمل هذه تهدف، أولا، إلى تعزيز قدرة المنظمين والمستثمرين الأفريقيين على معالجة القضايا والإجراءات المتصلة بتنمية أسواق رؤوس الأموال؛ وثانيا، تعزيز قدرة مقرري السياسات والعاملين في مجال التأمين الأفريقيين

فيما يتعلق بالسياسات والأدوات والممارسات المتعلقة بوضع نماذج المخاطر في قطاع التأمين الزراعي في أفريقيا. وأرجأ البرنامج الفرعي عددا من المنجزات المستهدفة، بما في ذلك حلقات عمل لتطوير المناهج الدراسية واستعراضها تعقد مع جامعات في ليبريا وجنوب السودان؛ وحوار سياساتي مع نواب رؤساء الجامعات بشأن تحسين نوعية برامج التدريب والبحوث في مجال إدارة الأراضي في أفريقيا؛ والتدريب على تطبيق المبادئ التوجيهية والأدوات الصادرة عن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتحسين إدارة الأراضي. كما حدث تأخير في عدة نواتج أخرى بسبب ضرورة إعادة البرمجة، بما في ذلك تقرير الدراسة والموجزات السياساتية بشأن رسم خرائط فرص الاستثمار في الأراضي في قطاعي الزراعة والأعمال التجارية الزراعية في أفريقيا؛ والتقرير عن التحديات والفرص المتعلقة بتطوير المجمعات الزراعية الصناعية في أفريقيا؛ والتقرير عن تقييم إمكانات تعزيز الزراعة والتأمين القائم على مؤشرات الطقس في أفريقيا؛ وإطلاق الاستعراض الإقليمي للأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا. وقد تتأثر جودة هذه التقارير لأن جمع البيانات الأولية لم يكن ممكنا بسبب القيود المفروضة على السفر.

15-95 وفي الوقت نفسه، حدد البرنامج الفرعي مع ذلك أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 في إطار النطاق العام لأهدافه، وهي تعزيز بيئة الأعمال التجارية للاستفادة من دور القطاع الخاص واستثماراته في تحقيق النمو والتحول الاقتصاديين في أفريقيا، وتحسين ضمان حيازة الأراضي، ولا سيما بالنسبة للمرأة، وتعزيز التمويل والاستثمار المبتكرين المقدمين من القطاع الخاص في قطاعات البنية التحتية والطاقة والخدمات والزراعة. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق نتائج في عام 2020، على النحو المحدَّد في النتيجة المستجدة لعام 2020 أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

15-96 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبينان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تعزيز بيئة الأعمال التجارية من أجل استثمارات القطاع الخاص في تنمية الطاقة والبنى التحتية[135]

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-97 طبق البرنامج الفرعي منهجية وأداة الاستعراض التنظيمي الجديدين لتقييم جاهزية 11 بلدا أفريقيا لاستثمارات القطاع الخاص في قطاع الطاقة. وفي إطار شراكات مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، ساعد البرنامج الفرعي أيضا الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في تحديد مشاريع البنية التحتية ذات الأولوية التي سيدعمها برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا حتى نهاية عام 2030. ووضع البرنامج الفرعي أيضا استراتيجية أفريقية مشتركة للعمل مع شركاء خارجيين في الاستثمار في البنية التحتية. وقدم البرنامج الفرعي خدمات استشارية تقنية بشأن تمويل مشاريع الطاقة في إثيوبيا وإريتريا وأنغولا. وعززت جميع هذه التدخلات، ولا سيما تقديم الدعم في التقييم التنظيمي لقطاع الكهرباء في 11 بلدا والخدمات الاستشارية في إثيوبيا وإريتريا وأنغولا، وحدات تخطيط الطاقة في هذه البلدان. واضطلع البرنامج الفرعي أيضا بأنشطة لمعالجة تمويل قطاع النقل وتحسين أوجه الكفاءة فيه. وعلاوة على ذلك، اتخذ البرنامج الفرعي تدابير للتصدي لجائحة كوفيد-19، وأنتج عددا من المنجزات المستهدفة التي تقيم أثر الجائحة على قطاع الطيران، والموانئ الأفريقية، وبروتوكولات التجارة عبر الحدود، وطرْح خدمات النقل غير النقدية، وقطاع الطاقة.

(135) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 18)).

15-98 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تأسيس 11 دولة عضوا وحدات لتخطيط الطاقة في الوزارات التنفيذية والوكالات الحكومية التابعة لكل منها، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في 10 دول أعضاء، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت تسعة بلدان (إثيوبيا وأنغولا وجنوب أفريقيا ورواندا وزامبيا وغانا وكينيا والمغرب وموريتانيا) في اجتماعات التصديق بإنشاء وحدات خارج نطاق الشبكة (شبكة مصغرة) ضمن وزارات الطاقة لديها لمعالجة كهربة الأرياف.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-99 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف واستجابة للتطورات الأخيرة، سيتطور عمل البرنامج الفرعي ليشمل وضع منهجيات وأدوات لمساعدة البلدان على تحسين أنظمة الطاقة لتعزيز استثمارات القطاع الخاص في قطاع الطاقة، وكذلك ليحفز اتباع نهج قاري تقره جمعية الاتحاد الأفريقي. ويعتزم البرنامج الفرعي استعراض الأطر التنظيمية مع التركيز على العوائق على امتداد الأجزاء المختلفة من سلسلة قيمة الطاقة التي لا تزال تعيق الاستثمارات (أي النقل والتوزيع ونظم الطاقة خارج الشبكة) بغية تزويد الدول الأعضاء بخيارات وطرق ممكنة للتغلب على هذه العوائق. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المحدَّث المبيَّن أدناه (انظر الجدول 15-6).

الجدول 15-6
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
أنشأت دولة عضو وحدة لتخطيط الطاقة في الوزارة التنفيذية/الوكالة الحكومية التابعة لها	أنشأت ثلاث دول أعضاء وحدات لتخطيط الطاقة في الوزارات التنفيذية/ الوكالات الحكومية التابعة لكل منها	• أنشأت إحدى عشرة دولة عضوا وحدات لتخطيط الطاقة في الوزارات التنفيذية/ الوكالات الحكومية التابعة لكل منها • تعهدت تسعة بلدان (إثيوبيا وأنغولا وجنوب أفريقيا ورواندا وزامبيا وغانا وكينيا والمغرب وموريتانيا) في اجتماعات التصديق بإنشاء وحدات خارج نطاق الشبكة (شبكة مصغرة) ضمن وزارات الطاقة لديها لمعالجة كهربة الأرياف	• إحدى عشرة دولة عضوا تنشئ وحدات لتخطيط الطاقة في الوزارات التنفيذية/ الوكالات الحكومية التابعة لكل منها (تحقق في عام 2020)[أ] • سبعة بلدان إضافية (أوغندا والسنغال وسيشيل والكاميرون وكوت ديفوار ومصر وموزامبيق) تعزز التخطيط في قطاع الطاقة لديها من أجل استثمارات القطاع الخاص، بما في ذلك الشبكات الصغيرة	تعتمد خمس بلدان من أصل البلدان الـ 16 التي صدقت على الاستعراض التنظيمي الإطارَ القاري بشأن استثمارات القطاع الخاص في قطاع الطاقة

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعزيز الاستثمار في البنية التحتية للطاقة من خلال إصلاحات السياسات المتعلقة بالأراضي[136]

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-100 وضع البرنامج الفرعي منهجية تنظيمية تبحث في فعالية سياسات قطاع الكهرباء وأطره التنظيمية من أجل جذب الاستثمارات الخاصة. وتتبنى أداة المنهجية منظور المستثمر، وتبحث في العناصر الأساسية للسياسات والأنظمة التي تشكل إطارا تمكينيا لزيادة الاستثمارات في البنى التحتية الجديدة للكهرباء. ونظرا للطلب المتزايد على الزراعة والطاقة والبنية التحتية من جهة، والتحديات الهيكلية الأساسية التي تحول دون نمو هذه القطاعات الحيوية من جهة أخرى، عزز البرنامج الفرعي أطر إدارة الأراضي التي تحسن ظروف الاستثمارات في الأراضي التي تفضي إلى الاستثمارات الخاصة الشاملة. وشمل ذلك وضع أداة لرسم الخرائط من أجل رسم خرائط فرص الاستثمارات في الأراضي مع تطبيقها في ملاوي. وتدعم الأداة التفاوض على صفقات الأراضي لأغراض الزراعة والوقود الحيوي، وكذلك استكشاف واستخراج النفط والغاز والموارد الحرارية الجيولوجية، وتسخير الطاقة المائية وطاقة الرياح، وإلى حد ما الطاقة الشمسية. كما وفر البرنامج الفرعي بناء القدرات لمؤسسات الدول الأعضاء ذات الصلة في تطبيق إطار الاتحاد الأفريقي ومبادئه التوجيهية بشأن السياسات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا والمبادئ التوجيهية بشأن الاستثمارات الضخمة في الأراضي في أفريقيا.

15-101 وأسهم العمل المذكور أعلاه في الاستعراض التنظيمي لقطاع الطاقة الذي أجرته عشر دول أعضاء (إثيوبيا وأنغولا وجنوب أفريقيا وزامبيا والسنغال وسيشيل وغانا والكاميرون وكينيا وموريتانيا)، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في ثماني دول، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-102 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيكفل البرنامج الفرعي مواءمة الأطر التنظيمية لقطاع الطاقة مع السياسات المتعلقة بالأراضي للتعجيل بتنفيذ المشاريع التحويلية. وحتى في حال تطبيق الأنظمة المتصلة بقطاع الطاقة، فإن سوء إدارة الأراضي وما ينجم عن ذلك من ارتفاع تكاليف المعاملات المتعلقة بضمان الحقوق، وسوء استخدام الأراضي، والإدارة البيئية، هي عوامل تعوق نمو قطاع الطاقة. ولذلك، سيحدد البرنامج الفرعي ثغرات محددة في الأطر السياساتية والقانونية والتشريعية، وسيقدم المساعدة التقنية لإحداث تغييرات في الاستراتيجيات والأطر المتصلة بالأراضي والطاقة للحد من فقدان الأراضي والتفكك الاجتماعي للمجتمعات المحلية في سياق الاستثمارات في الأراضي في مجال الطاقة، ولا سيما لمنع احتمال الإخلال بالنظم الغذائية وإنتاج الأغذية، والحد من التدهور البيئي والتخفيف من آثار تغير المناخ. وفي عام 2022، سيستند البرنامج الفرعي إلى المعارف التي تم توليدها في عام 2021 لوضع مبادئ توجيهية ستشكل الأساس للإصلاحات في قطاعي الطاقة والأراضي، ولا سيما مواءمة السياسات والتشريعات والبرامج بهدف تعزيز الاستثمارات في الطاقة والبنية التحتية المتصلة بها. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 15-7).

(136) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الجدول 15-7

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
–	–	استعرضت عشرة بلدان الأطر الناظمة لقطاع الطاقة فيها وحددت الحواجز غير المتعلقة بالطاقة التي تؤثر على تنفيذها	أربعة بلدان (من أصل ثمانية بلدان) توائم سياساتها المتعلقة بالأراضي مع قطاع الطاقة	ثلاثة بلدان إضافية توائم السياسات والاستراتيجيات المتصلة بالأراضي والطاقة

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: زيادة فرص الحصول على التمويل لتطوير البنية التحتية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-103 الفجوة القائمة في البنية التحتية في أفريقيا هائلة، وتشكل أحد الأسباب الرئيسية التي قد تجعل العديد من البلدان الأفريقية لا تحقق غايات أهداف التنمية المستدامة. وهناك فجوات كبيرة في البنية التحتية في قطاعات الطاقة والنقل (من خلال السكك الحديدية والنقل البحري والأرضي والجوي) والمياه وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويقدر مصرف التنمية الأفريقي احتياجات القارة في مجال البنية التحتية بما يتراوح بين 130 بليون دولار و 170 بليون دولار سنويا، مع وجود فجوة تمويلية تتراوح بين 68 بليون دولار و 108 بلايين دولار سنويا. ومن المتوقع أيضا أن يكون لجائحة كوفيد-19 تأثير خطير على الاستثمارات في البنية التحتية، حيث تعطي الحكومات الأفريقية الأولوية لإنقاذ الأرواح من خلال التركيز على الاستثمارات في قطاعي الصحة والصرف الصحي. ومع ذلك، فمن المسلم به على نطاق واسع أيضا أن تطوير البنية التحتية سيكون في صميم استراتيجيات الإنعاش في مرحلة ما بعد الجائحة، لأن البنية التحتية هي الحافز الرئيسي للتنمية الاقتصادية والتجارة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

15-104 تَمثَّل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في كونه لم يتوقع الطلب المتزايد من الدول الأعضاء على الدعم التقني المخصص والمراعي للوقت في مجال تمويل النقل والطاقة، ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيستفيد البرنامج الفرعي من الشراكات مع المنظمات الإقليمية والقارية الأفريقية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمؤسسات المتخصصة على الصعيد العالمي المشاركة في تطوير البنية التحتية للقارة، وسيستند إليها. ويعتزم البرنامج الفرعي تعزيز قدرات أصحاب المصلحة على استخدام نماذج الشراكات بين القطاعين العام والخاص باعتبارها وسيلة لتوليد التمويل المبتكر وتطوير البنية التحتية لدعم التصنيع في بلدان أفريقية مختارة، وهي أوغندا وزامبيا والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا وملاوي.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

15-105 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من قيام ثلاثة بلدان بمواءمة إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص لديها مع القوانين الوطنية، واعتماد أدوات ومعايير دولية في الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوصل ستة بلدان إلى اتفاقات تعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب في مجال وضع المشاريع ونقل التكنولوجيا (انظر الجدول 15-8).

الجدول 15-8

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
توصل ست دول أعضاء (أوغندا وزامبيا والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا وملاوي) إلى اتفاقات تعاون من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، وذلك في مجال وضع المشاريع ونقل التكنولوجيا	توصل ست دول أعضاء (أوغندا وزامبيا والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا وملاوي) إلى اتفاقات تعاون من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، وذلك في مجال وضع المشاريع ونقل التكنولوجيا	توصل ست دول أعضاء (أوغندا وزامبيا والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا وملاوي) إلى اتفاقات تعاون من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، وذلك في مجال وضع المشاريع ونقل التكنولوجيا	• مواءمة أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ستة بلدان بما يتماشى مع قوانين الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذه البلدان • ثلاثة بلدان على الأقل تنفذ شراكات بين القطاعين العام والخاص بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب في مشاريع البنية التحتية	• ثلاثة بلدان على الأقل تعتمد أدوات ومعايير دولية في الشراكات بين القطاعين العام والخاص • اتفاقات للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب في مجال وضع المشاريع ونقل التكنولوجيا في ستة بلدان مستهدفة

الولايات التشريعية

15-106 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

193/64 متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج المؤتمر الاستعراضي لعام 2008 (إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية)

146/65 الآليات الابتكارية لتمويل التنمية

314/65 طرائق عقد الحوار الرفيع المستوى الخامس بشأن تمويل التنمية

195/66 تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية

215/67 تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

198/70 تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية المستدامة

299/74 تحسين السلامة على الطرق في العالم

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

11/2014 متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

819 (د-31) تعزيز تنمية واستغلال موارد الطاقة في أفريقيا

877 (د-43) نحو تحقيق أفريقيا تنعم بالأمن الغذائي

921 (د-47) التحول الزراعي من أجل أفريقيا الصناعية

المنجزات المستهدفة

107-15 يعرض الجدول 15-9 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 15-9

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**3**	-	**1**	-
1 - التقارير المقدمة إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين عن آخر التطورات المتعلقة بالقطاع الخاص في أفريقيا	1	-	-	-
2 - التقارير المقدمة إلى اللجنة المعنية بتنمية القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والتجارة والبنية التحتية والصناعة والتكنولوجيا	1	-	1	-
3 - التقارير المقدمة إلى اللجنة المعنية بتغير المناخ والاقتصاد الأزرق والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية	1	-	-	-
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	-	-	-	**3**
4 - اللجنة المعنية بتنمية القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والتجارة والبنية التحتية والصناعة والتكنولوجيا	-	-	-	3
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**4**	**1**	**12**	**15**
5 - مشروع بشأن تتبع التقدم المحرز في تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالحصول على الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة في أفريقيا	1	-	1	1
6 - مشروع بشأن تحسين القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية وتعزيز دور القطاع الخاص في التحول الاقتصادي	1	-	1	-
7 - مشروع بشأن تعزيز قدرة بلدان أفريقية مختارة على هيكلة وإصدار سندات ذات أثر اجتماعي وإنمائي وغيرها من أدوات التمويل المبتكرة ذات الصلة	1	-	1	1
8 - مشروع بشأن إدارة الأراضي من خلال شبكة الامتياز المعنية بإدارة الأراضي في أفريقيا	1	1	-	-
9 - مشروع بشأن تعزيز الاستثمار في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والخدمات من خلال إصلاحات السياسات المتعلقة بالأراضي	–	-	1	1
10 - مشروع بشأن تعزيز قدرة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ومؤسسات التعليم العالي على تنفيذ إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل والتحديات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا	–	-	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
11 – مشروع بشأن آثار البنية التحتية على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (الروابط القائمة بين البنية التحتية والتجارة)	–	–	1	1
12 – مشروع بشأن البنية التحتية الأفريقية والرقمنة (النقل والطاقة)	–	–	1	1
13 – مشروع بشأن تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تطوير أسواق سليمة للديون المحلية	–	–	1	1
14 – مشروع بشأن تطوير البنية التحتية الإقليمية في أفريقيا (مشروع السكك الحديدية العالية السرعة)	–	–	1	1
15 – مشروع بشأن السلامة على الطرق	–	–	1	1
16 – مشروع بشأن برنامج سياسات النقل الأفريقية	–	–	1	1
17 – مشروع بشأن سوق أفريقية موحدة للنقل الجوي	–	–	1	1
18 – مشروع تجريبي بشأن تعزيز بيئة/فرص الاستثمارات في الأراضي في مجالي الزراعة والأعمال التجارية الزراعية	–	–	–	1
19 – مشروع لدعم المرأة في ضمان حيازة الأراضي والانخراط في مباشرة الأعمال الحرة من خلال الإصلاحات السياساتية والقانونية والمؤسسية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج المعنية بالأراضي والزراعة	–	–	–	1
20 – المساعدة التقنية لبناء القدرات المؤسسية لتطوير وتنفيذ آلية للإشراف والرصد بخصوص مبادرات تخفيف عبء الديون المتصلة بكوفيد-19 وبرامج توحيد الديون	–	–	–	1
21 – المساعدة التقنية لبناء القدرات وتعزيز الفهم في مجال أسواق إعادة الشراء بين الهيئات التنظيمية الأفريقية وأصحاب المصلحة في السوق	–	–	–	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**37**	**16**	**23**	**40**
22 – التدريب على تطبيق نموذج مزيج الطاقة والتخطيط لتعزيز مزيج الطاقة	10	–	10	10
23 – التدريب على تطبيق المبادئ التوجيهية والأدوات الصادرة عن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتحسين إدارة الأراضي في أفريقيا	10	9	5	10
24 – التدريب على سبل ووسائل تعزيز قدرة المنظمين والمستثمرين الأفارقة في مجال المسائل والإجراءات المتصلة بتنمية أسواق رأس المال	2	–	2	–
25 – التدريب على تنمية الأعمال التجارية الزراعية، بما في ذلك وضع نماذج ورسم خرائط لفرص الاستثمار لتعزيز قدرة مقرري السياسات الأفريقيين والقطاع الخاص	10	7	–	10
26 – التدريب على كيفية تعزيز قدرة مقرري السياسات والعاملين في مجال التأمين الأفريقيين فيما يتعلق بالسياسات والأدوات والممارسات الخاصة بوضع نماذج المخاطر في قطاع التأمين الزراعي في أفريقيا	5	–	5	5
27 – حلقة عمل بشأن التكنولوجيا المالية والنظام المالي والنظم الخاصة بعدم الدفع	–	–	1	–
28 – التدريب على تنسيق السياسات وتنمية القطاع الخاص لتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية والتجارة في مجال الزراعة	–	–	–	5
المنشورات (عدد المنشورات)	**4**	**4**	**5**	**9**
29 – استعراض الإطار التنظيمي لاستثمارات القطاع الخاص في قطاع الطاقة	–	–	1	–
30 – استعراض أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في أفريقيا	–	–	1	1
31 – تمويل القطاع الخاص للمعدات الدارجة على السكك الحديدية	–	–	1	1
32 – دراسة عن المزايا الاجتماعية – الاقتصادية لنظام سماء أفريقية واحدة	–	–	–	1
33 – التقرير الاقتصادي عن أفريقيا	1	–	–	–

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
34 - تقرير دراسة بشأن رسم خرائط فرص الاستثمار في الأراضي في قطاعي الزراعة والأعمال التجارية الزراعية في أفريقيا	1	–	1	–
35 - تقرير عن تنمية المجمعات الزراعية الصناعية في أفريقيا: التحديات والفرص	1	–	–	–
36 - منشور عن سياسات الأراضي في أفريقيا	1	4	1	1
37 - إعادة التفكير في تطوير البنية التحتية في أفريقيا في حقبة كوفيد-19	–	–	–	1
38 - الأراضي والزراعة والاستثمار في تطوير البنية التحتية: القضايا والخيارات	–	–	–	1
39 - خلاصة وافية لأفضل الممارسات في دمج الأراضي دعما للاستثمارات في الأراضي في مجال الزراعة	–	–	–	1
40 - تقييم احتياجات القدرات، والثغرات في المهارات دعما لبرامج تنمية القدرات من أجل تطوير سلاسل القيمة والصناعات الزراعية	–	–	–	1
41 - خلاصة وافية لأفضل الممارسات المتبعة في الاستثمارات في الأراضي التي تشجع المشاريع الشبابية والأعمال التجارية الزراعية	–	–	–	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**8**	**1**	**7**	**7**
42 - مواد تقنية بشأن مؤشر القدرة التنافسية لأسواق رؤوس الأموال	1	–	1	–
43 - مواد تقنية بشأن إطار لتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية في أفريقيا	–	–	–	1
44 - موجز سياساتي بشأن الحصول على الطاقة مقدم للمنتدى السياسي الرفيع المستوى	1	–	1	1
45 - مواد تقنية لدعم برنامج السكك الحديدية القارية الفائقة السرعة في إطار خطة عام 2063	1	–	1	1
46 - مواد تقنية لدعم برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا واجتماعات لجنته التوجيهية وأسبوع برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا	1	–	1	1
47 - موجزات ونبذات سياساتية عن فرص الاستثمار في الأراضي في قطاعي الزراعة والأعمال التجارية الزراعية	1	–	1	1
48 - تقرير عن تقييم الأطر القانونية والمؤسسية والسياساتية من أجل فعالية الإشراف على القطاع المصرفي	1	–	1	–
49 - تقرير عن تقييم إمكانات تعزيز الزراعة والتأمين القائم على مؤشرات الطقس في أفريقيا	1	–	1	–
50 - استعراض إقليمي للأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا	1	1	–	1
51 - مبادئ توجيهية لتطوير المجمعات الزراعية الصناعية	–	–	–	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم المشورة إلى ثلاث جامعات في ثلاثة بلدان بشأن استعراض المناهج الدراسية المتعلقة بالزراعة وإدارة الأراضي في أفريقيا؛ وتقديم المشورة إلى أربع دول أعضاء بشأن الإصلاحات السياساتية والقانونية والمؤسسية لدعم المرأة في ضمان حيازة الأراضي والانخراط في مباشرة الأعمال الحرة؛ وتقديم المشورة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج المعنية بالأراضي والزراعة؛ وتعزيز سياسات وبرامج النقل الإقليمية مثل: قرار ياموسوكرو، والسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، وبرنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا، وبرنامج سياسات النقل في أفريقيا؛ وتنفيذ ميثاق الاتحاد الأفريقي للسلامة على الطرق؛ وتعزيز السلامة على الطرق في جميع الدول الأعضاء في أفريقيا بناء على طلبها؛ وتقديم المشورة للدول الأعضاء بشأن إصدار سندات خضراء في أفريقيا لتعزيز الاستدامة البيئية وتمويل التنمية في أفريقيا؛ وتقديم المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن إصدار سند الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة للتعجيل بالحصول على الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة في أفريقيا؛ وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في معدات السكك الحديدية؛ وتنظيم مؤتمر القمة المالي الأفريقي على هامش الرابطة الوطنية لأخصائيي الأوراق المالية؛ وعقد المؤتمر السنوي للمعاشات التقاعدية والخدمات المالية؛ وعقد مؤتمر بشأن السياسات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا؛ وعقد حوارات سياساتية رفيعة المستوى وغيرها من المناسبات على هامش المحافل ذات الصلة؛ وحوار سياساتي لتيسير إنشاء اتحاد لصناديق المعاشات التقاعدية في الدول الأفريقية الأعضاء؛ ومعتكف سنوي وحلقة عمل بشأن الاستثمار في البنية التحتية لفائدة المستثمرين من أفريقيا والولايات المتحدة؛ واجتماعات سنوية للجنة التوجيهية لبرنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا؛ وتنظيم أسبوع برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا؛ والدعوة للتمويل الجماعي للقدرة على إنتاج الكهرباء المتجددة في أفريقيا وتعزيز وتحديث نظم النقل في القارة؛ وتقديم المشورة إلى ثلاث دول أعضاء في تطوير سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية وفقا لإطار الاتحاد الأفريقي ومبادئه التوجيهية بشأن هذه السلاسل، وفي إدماج مسائل إدارة الأراضي في الزراعة؛ وعقد منتدى الأعمال التجارية في أفريقيا، وهو منتدى أصحاب المصلحة المتعددين المعني بالأراضي

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

والاستثمارات (منتدى الزعماء التقليديين الأفارقة، ومنصات المجتمع المدني، والجماعات الاقتصادية الإقليمية) ؛ وعقد منتديات سياساتية رفيعة المستوى للدعوة لصالح الشباب في مجالات مثل الأعمال التجارية الزراعية والعمالة.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: مجموعة أدوات لرسم خرائط فرص الاستثمار في الأراضي في قطاعي الزراعة والأعمال التجارية الزراعية في أفريقيا؛ وخريطة تفاعلية عن الاستثمارات الضخمة في الأراضي.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مواد اتصال بشأن مسائل البنية التحتية للطاقة، ومؤشر القدرة التنافسية لأسواق رؤوس الأموال؛ ومعلومات عن فرص الاستثمار في الأراضي في قطاعي الزراعة والأعمال التجارية الزراعية، والزراعة والأعمال التجارية الزراعية، ورسم خرائط فرص الاستثمار (بما في ذلك المجمعات الزراعية الصناعية).

البرنامج الفرعي 4
البيانات والإحصاءات

الهدف

15-108 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في تعزيز إنتاج ونشر واستخدام البيانات والإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية الموثوقة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي من أجل وضع السياسات واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة.

الاستراتيجية

15-109 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيطور البرنامج الفرعي قدرات الدول الأعضاء عن طريق تقديم مساعدة تقنية في مجال المنهجيات والأدوات والتقنيات التي وضعت حديثا في مجال التعدادات والدراسات الاستقصائية، مع إدماج تكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية وغيرها من الابتكارات والتكنولوجيات الجديدة في جميع المراحل ذات الصلة من العمليات الإحصائية، بما في ذلك استكشاف استخدام البيانات الضخمة ومصادر البيانات غير التقليدية، استنادا إلى أحدث البحوث التطبيقية. وتحقيقا لهذه الغاية، سيدعم البرنامج النظم الإحصائية الوطنية الأفريقية في تحويل الأساليب التي تتبعها لإدارة البيانات وتنظيمها عن طريق رقمنة عملية جمع البيانات وتجميعها ونشرها لاستخدامها في المجالات الإحصائية، بما في ذلك التعدادات ونظم التسجيل المدني. ولتحسين توافر الإحصاءات المنسقة، أنشأ البرنامج الفرعي قواعد بيانات مستكملة متاحة لاستخدامها من قبل الجمهور، وهو يقوم على تعهدها. ويجري تحديث البيانات بانتظام، بما يكفل توافر أحدث البيانات المصنفة حسب الموقع بشأن مواضيع من قبيل الاقتصادات والخصائص الديمغرافية والمؤشرات الاجتماعية والبيئة في أفريقيا، وغير ذلك من الإحصاءات. ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا توفير التدريب وإتاحة محافل لتبادل أفضل الممارسات والممارسات الواعدة فيما بين الدول الأعضاء والوكالات الإحصائية التابعة لكل منها.

15-110 وسيكثف البرنامج الفرعي الاتصال بشأن استخدام الإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية والدعوة إلى ذلك من خلال الاحتفالات الوطنية بيوم الإحصاء الأفريقي، ومشاركة وسائل التواصل الاجتماعي، وتصميم وتوزيع مواد الاتصال والدعوة.

15-111 ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا توفير التدريب والمساعدة التقنية في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات والبنية التحتية الوطنية للبيانات المكانية إلى جانب الأطر المتكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية ذات الصلة.

15-112 ونظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 على النظم الإحصائية الوطنية، هناك حاجة ملحة إلى تحويل وتحديث آليات جمع الإحصاءات في أفريقيا من أجل تتبع التقدم المحرز فيما يتعلق بخطة عام 2030 وخطة عام 2063 وخطط التنمية الوطنية. ومن أجل المضي قدما وتحسين الأداء وكفالة قدرة نظم الإحصاءات الوطنية على الصمود، يعتزم البرنامج الفرعي تزويد الدول الأعضاء بالمساعدة

التقنية في تحويل وتحديث نظمها الإحصائية الوطنية. وسيساعد البرنامج الفرعي أيضا الجهود الوطنية الرامية إلى التعجيل بوضع استراتيجية قارية لتدابير جغرافية مكانية تتخذ للتصدي لجائحة كوفيد-19. وستقدَّم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء.

15-113 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تعزيز القدرة وزيادة الكفاءة في جمع إحصاءات قابلة للمقارنة ومتسقة على مختلف مستويات التصنيف وتحسين العمليات الإحصائية، بما في ذلك إجراء التعدادات والدراسات الاستقصائية؛ وتجميع الإحصاءات الإدارية وبناء مجموعات البيانات الجغرافية المكانية الأساسية؛

(ب) تعزيز الرصد والإبلاغ بشأن تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063 عن طريق تقليص الثغرات في بيانات المؤشرات المتعلقة بكلتا الخطتين؛

(ج) تحسين استغلال واستخدام الأدوات والتكنولوجيات المبتكرة للعمليات الإحصائية في النظم الإحصائية الوطنية؛

(د) تحسين الاستفادة من البيانات والإحصاءات وإدارة المعلومات الجغرافية المكانية، وتوثيق التعاون بين عناصر النظم الإحصائية الوطنية وأصحاب المصلحة فيها، وتحسين تنسيق البنى التحتية للبيانات الجغرافية المكانية؛

(هـ) زيادة قدرة النظم الإحصائية الوطنية على الصمود؛

(و) زيادة الالتزام والاستثمار في عمليات إنتاج وتحليل ونشر واستخدام الإحصاءات والمعلومات المكانية والشعور بالمسؤولية عنها؛

(ز) تحسين نهج ومنهجيات جمع البيانات، وتجهيز البيانات وتحليلها ونشرها في الوقت المناسب من خلال النظم الإحصائية الوطنية باستخدام أساليب حديثة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-114 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

زيادة القدرة على إجراء تعدادات تتسم بالدقة والكفاءة

15-115 التعدادات ونظم التسجيل المدني هي مصادر هامة للبيانات الديمغرافية والاجتماعية الاقتصادية اللازمة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063. ولا غنى عن بيانات تعداد السكان والمساكن من أجل التخطيط الإنمائي الفعال ورصد الاتجاهات والسياسات والبرامج الديمغرافية والاجتماعية الاقتصادية والبيئية، ولها أهمية حاسمة في البحث والتحليل في الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية. ونتائج التعداد المقترنة بمصادر البيانات الأخرى ضرورية لصياغة السياسات التي تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما على المستويات الإدارية الدنيا وبالنسبة للفئات الفرعية الخاصة من السكان.

15-116 وقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية لجمع البيانات عن طريق التعدادات والتسجيل المدني. ووضع البرنامج الفرعي تطبيقا لتستخدمه البلدان أثناء التحضيرات للتعداد الرقمي يحمل بصورة تلقائية البرامجيات والخرائط الصحيحة على كل حاسوب لوحي، ويكفل توزيع هذه الحواسيب اللوحية على منطقة التعداد الصحيحة. ويقلل ذلك إلى حد كبير من خطر ارتكاب الأخطاء ومن حجم العمل (وبالتالي التكلفة) لدى إعداد الحواسيب اللوحية للتعداد، إضافة إلى أنه يسرع العملية. وأسس البرنامج الفرعي أيضا برنامجا لمشاركة الحواسيب اللوحية فيما بين البلدان في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. كما وضع البرنامج الفرعي لوحات متابعة إلكترونية قابلة لإعادة الاستخدام لزيادة مراقبة الجودة أثناء إجراءات العمل الميداني،

من شأنها أن تتيح رصد التقدم المحرز وجودة التعداد بصورة آنية. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق البرنامج الفرعي مركزا تابعا للجنة الاقتصادية لأفريقيا لمراقبة الأسعار على الإنترنت، للمشاركة في المناقشة الأفريقية بشأن السياسات العامة المتعلقة بأثر معدل التضخم على الاقتصادات. وقدم البرنامج الفرعي كذلك مساعدة تقنية للدول الأعضاء في تحديث نظمها الإحصائية الوطنية وتحويلها. وبالإضافة إلى ذلك، شرع البرنامج الفرعي في تقديم المساعدة للبلدان في وضع بوابات بيانات تتصل بخطة عام 2030 وخطة عام 2063 لأغراض الإبلاغ والرصد.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

15-117 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من كون جميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لها منهجية واضحة من الناحية المفاهيمية ومعايير متفق عليها دوليا، وأنه لم تعد هناك مؤشرات من المستوى الثالث. ولوحظ أيضا تحسن ملحوظ في توافر البيانات في البلدان الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، انخفض عدد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي لا توجد بشأنها أي بيانات لأي بلد من البلدان الأفريقية إلى 52 مؤشرا. وهناك 19 بلدا لديها أكثر من 160 مؤشرا مع بياناتها. وتحتاج البلدان التي لديها أقل من 125 مؤشرا مع بيانات، وهي ليبيا (107) وإريتريا (113) والصومال (122) وجنوب السودان (124)، إلى الدعم في جمع المزيد من البيانات لرصد تقدمها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (انظر الجدول 15-10).

الجدول 15-10
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
	• جميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لها منهجية واضحة من الناحية المفاهيمية ومعايير متفق عليها دوليا، ولم تعد هناك مؤشرات من المستوى الثالث	• جميع المؤشرات لها منهجية واضحة من الناحية المفاهيمية ومعايير متفق عليها دوليا، ولم تعد هناك مؤشرات من المستوى الثالث
	• 79 مؤشرا بدون أي بيانات لأي بلد من البلدان الأفريقية	• 52 مؤشرا بدون أي بيانات لأي بلد من البلدان الأفريقية
لا يوجد أي بلد لديه بيانات لأكثر من 160 مؤشرا	• لا يوجد أي بلد لديه بيانات لأكثر من 160 مؤشرا	• 19 بلدا لديها بيانات لأكثر من 160 مؤشرا

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

15-118 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، اضطر البرنامج الفرعي إلى تأجيل الخدمات التقنية المتعلقة بالتعدادات لأن بعض البلدان علقت تحضيراتها لهذه التعدادات. وبالإضافة إلى ذلك، أرجئ العمل بشأن خطة الأمم المتحدة للهوية القانونية إلى عام 2021 في ثلاثة بلدان هي: إثيوبيا والسنغال وغينيا. وتوقف تقديم المشورة التقنية لبعض الدراسات الاستقصائية الرئيسية لأن البلدان ألغت أو أرجأت دراساتها الاستقصائية. وبسبب هذه الجائحة، عُلقت بعثات المساعدة التقنية والبعثات الاستشارية، وبالتالي طرأ تأخير أو تأجيل على الجدول الزمني للمشاريع المتصلة بها. وشملت هذه البعثات بعثات استشارية بشأن مسائل مثل الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات، والتعدادات، ومؤشر أسعار الاستهلاك، وتعديل أسس الناتج المحلي الإجمالي، وجداول العرض والاستخدام، والتجارة في القيمة المضافة. كما أرجأ البرنامج الفرعي بعثات المساعدة التقنية

التي كانت مقررة استجابة لطلبات الدول الأعضاء لبناء القدرات الإحصائية. وقد أثرت جائحة كوفيد-19 تأثيرا شديدا على تنفيذ البرنامج الفرعي في الوقت المناسب وظيفته المتمثلة في عقد الاجتماعات. فقد أُرجئت معظم الاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات أفرقة الخبراء إلى عام 2021، على الرغم من وجود حاجة إلى إجراء اتصالات مباشرة من هذا القبيل لمتابعة ترتيبات تنفيذ المسائل والقضايا العالمية التي تهم أفريقيا والدول الأعضاء. وقد تأثرت معظم أنشطة التدريب والتوعية المقررة بجائحة كوفيد-19. فعلى سبيل المثال، جرى تأجيل أو إلغاء حلقات العمل لتنمية القدرات في وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي وشمال أفريقيا.

15-119 وفي الوقت نفسه، حدّد البرنامج الفرعي مع ذلك أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه. ووضع البرنامج الفرعي استراتيجيات للحفاظ على تسجيل الأحداث الحيوية في دورة الحياة في ظل الإغلاق الشامل. وواصل البرنامج الفرعي إبراز الدعم المقدم على الأرض لتقييم أثر جائحة كوفيد-19 على أنشطة وعمليات سلطات وضع الخرائط الوطنية في أفريقيا لإنشاء بوابة جغرافية لأفريقيا مخصصة لكوفيد-19 تضم معرض صور وخرائط سردية عن استجابة نظام المعلومات الجغرافية في أفريقيا على صعيد المجتمع المحلي. وأجرى البرنامج الفرعي كذلك بحوثا بشأن رسم خرائط الطوارئ للنقاط الساخنة وأنماط التنقل المتصلة بكوفيد-19 في المجتمعات المحلية في أفريقيا لتحسين عملية صنع القرار، وأصدر مبادئ توجيهية للسياسات بشأن المنظورات المتضمنة في استراتيجية شاملة لوضع تدابير جغرافية مكانية للتصدي لكوفيد-19 في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، استكشف البرنامج الفرعي أساليب جديدة ونهجا بديلة فيما يتصل بمؤشر أسعار الاستهلاك وتقديم المساعدة التقنية عبر الإنترنت، وحدد شركاء جددا لدعم النظم الإحصائية الوطنية في جهودها الرامية إلى كفالة القدرة على الصمود. ووضع أيضا مبادئ توجيهية وأدوات للبلدان التي تعتزم إجراء تعدادات إلكترونية ودراسات استقصائية.

النتائج المقررة لعام 2022

15-120 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبينان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تحسين توافر البيانات الوطنية المتعلقة بالإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة[137]

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-121 قدم البرنامج الفرعي الدعم لبلدان في إجراء التعدادات وتحسين نظم التسجيل المدني لديها، وهما شرطان أساسيان لقياس الأداء مقابل أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالسكان، وسيحسنان توافر البيانات عن تلك الأهداف. وعزز البرنامج الفرعي قدرات الدول الأعضاء على إنتاج واستخدام البيانات والمعلومات والخدمات الإحصائية المقدمة في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات القائمة على الأدلة في أفريقيا. كما ساعد البرنامج الفرعي أكثر من 15 بلدا في وضع استراتيجيات إحصائية مرتبطة بالبنى التحتية الوطنية الأخرى الخاصة بالمعلومات في إطار الخطط الوطنية والإقليمية والعالمية.

15-122 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تقليل الثغرات في بيانات الرصد والإبلاغ عن المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام 2063 في 20 دولة عضوا، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في 15 دولة عضوا، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

(137) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 18)).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-123 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية للبلدان التي تجري تعدادات في عامي 2021 و 2022. وسيواصل البرنامج الفرعي كذلك وضع أطر متكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية لدعم البلدان في إنشاء خدمات حكومية مزودة ببيانات مكانية وإدماج تكنولوجيات المعلومات الجغرافية المكانية في عمليات جمع البيانات الإحصائية وتجهيزها وتحليلها ونشرها. وبالإضافة إلى ذلك، سيحسن البرنامج الفرعي نوعية وتغطية الإحصاءات الاقتصادية والبيئية في البلدان الأعضاء لتيسير الإبلاغ عن خطة عام 2030 وخطة عام 2063. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيَّن أدناه (انظر الشكل الثامن من الباب 15).

الشكل الثامن من الباب 15

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للدول الأعضاء التي قللت الثغرات في بيانات الرصد والإبلاغ عن المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063 (العدد التراكمي)

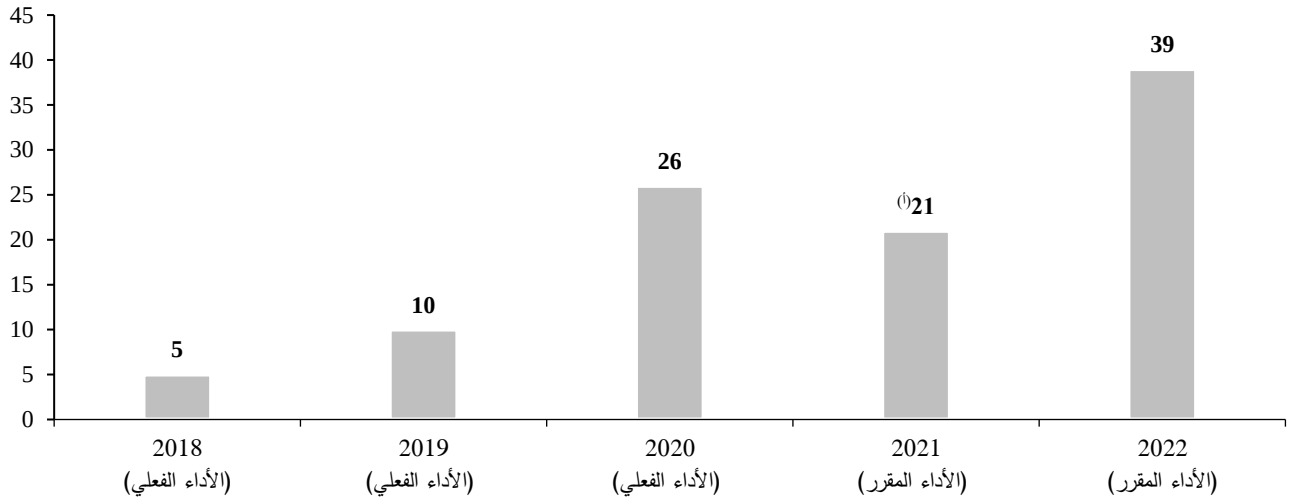

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: زيادة الوضوح من خلال التسجيل المدني والهوية القانونية الجيدة[138]

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-124 يعمل البرنامج الفرعي مع البلدان على بناء نظم متكاملة وقابلة للتشغيل البيني في مجال التسجيل المدني وإدارة الهوية، بما في ذلك استحداث أدوات توجه بناء نظم قادرة على الصمود. وعلاوة على ذلك، اضطلع البرنامج الفرعي بمبادرات لبناء قدرات الخبراء الوطنيين بشأن كيفية تعزيز نظم التسجيل المدني المطبقة لديهم.

15-125 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة عدد البلدان التي سجلت ما لا يقل عن 50 في المائة من المواليد في غضون 24 شهرا ليصبح أربعة بلدان، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

(138) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-126 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيساعد البرنامج الفرعي البلدان على رقمنة نظم التسجيل المدني وتحقيق اللامركزية فيها. وسيفعل ذلك من خلال تعزيز استخدام الهواتف المحمولة لإخطارات الولادة والوفاة. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيَّن أدناه (انظر الشكل التاسع من الباب 15).

الشكل التاسع من الباب 15

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للبلدان التي تسجل ما لا يقل عن 50 في المائة من المواليد في غضون 24 شهرا (العدد التراكمي)

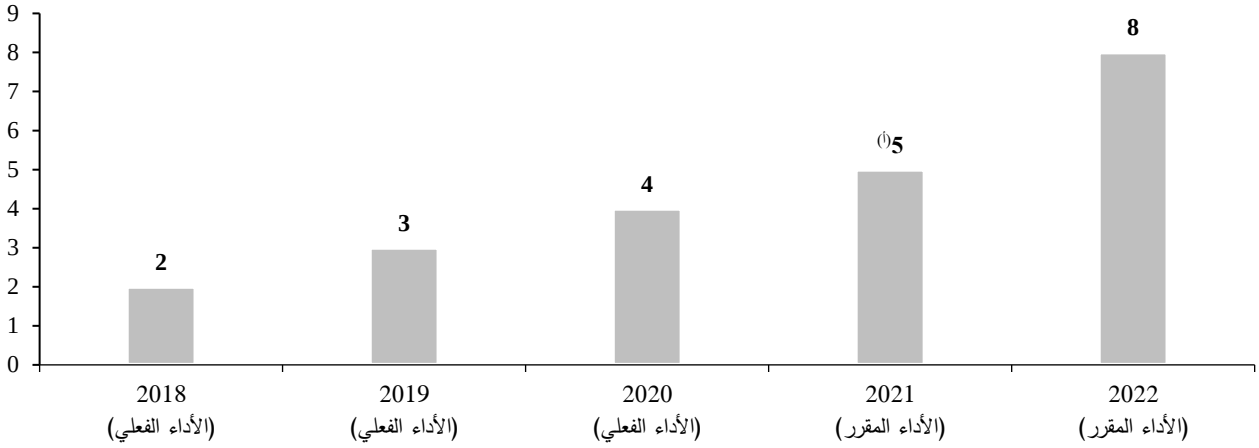

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز قدرات الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ أطر متكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-127 ظل البرنامج الفرعي يقدم المساعدة للدول الأعضاء في وضع سياساتها وتطوير مواردها الجغرافية المكانية. وتتزايد الحاجة، في هذه المرحلة، إلى استكشاف واستحداث ما تيسر من آليات المعلومات الجغرافية المكانية وهياكلها الأساسية وسياساتها، بهدف إدراجها على نحو أكثر شمولا في خدمات المساعدة التقنية وتبادل المعارف التي يقدمها البرنامج الفرعي، وبهدف تنفيذها لاحقا في البلدان الأفريقية. وقد اتخذت بلدان عديدة بالفعل خطوات لتطوير بناها التحتية الوطنية للبيانات المكانية. ويعمل الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية على تشكيل هيكل بيانات جديد وناشئ من أجل تحقيق التنمية المستدامة، تتمكن في إطاره نظم المعلومات المتعاونة الشاملة المنسقة من توفير أدلة عن حالة الأماكن والأشخاص والأحداث والأنشطة، ومن توفير المعلومات الحسنة التوقيت التي يحتاج إليها المواطنون والمنظمات والحكومات لاتخاذ إجراءات خاضعة للمساءلة ولاتخاذ قرارات مستنيرة وقائمة على الأدلة. وعلى سبيل المثال، يمكّن استخدام رصد الأرض والبيانات المكانية هيئات إدارة المياه من تقييم ورصد كمية المياه ونوعيتها، بانتظام، على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. وهذه المعلومات بالغة الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

15-128 تَمثَّل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في إدراك الحاجة إلى زيادة تركيزه على دعم الدول الأعضاء في جمع البيانات المكانية وإدارتها ونشرها وفي الوصول إلى السياسات المتعلقة باستراتيجيات وخطط المعلومات الإنمائية، وذلك نظرا لأن البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات المستنيرة لا تكون دائما متاحة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيساعد البرنامج الفرعي الدول الأعضاء على العمل على وضع نظم معلومات وطنية متكاملة من خلال صياغة أطر ومبادئ توجيهية ومنهجيات ملائمة يمكن تجريبها وتنفيذها داخل البلدان والمناطق وفيما بينها من أجل تعزيز عملية صنع القرار في مجالي التخطيط المكاني وإدارة الأراضي ومجالات أخرى. ويعتزم البرنامج الفرعي التوصل إلى رؤية مشتركة لمساعدة الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات عملية ترمي إلى سد الفجوة الرقمية الجغرافية المكانية في مجال تنفيذ الأولويات الوطنية الاستراتيجية والإنمائية وخطة عام 2030. وفي سياق جائحة كوفيد-19، سييسر البرنامج الفرعي استخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها من الوسائل التكنولوجية للتواصل مع الأفرقة القطرية ودعم عملها الميداني.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

15-129 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من خلال وصول العدد التراكمي للبلدان التي تضع وتنفذ خطط عمل وطنية بشأن إطار متكامل للمعلومات الجغرافية المكانية إلى 15 بلدا (انظر الشكل العاشر من الباب 15).

الشكل العاشر من البرنامج 15

مقياس الأداء: مجموع عدد البلدان التي تضع وتنفذ خطط عمل وطنية بشأن إطار متكامل للمعلومات الجغرافية المكانية (العدد التراكمي)

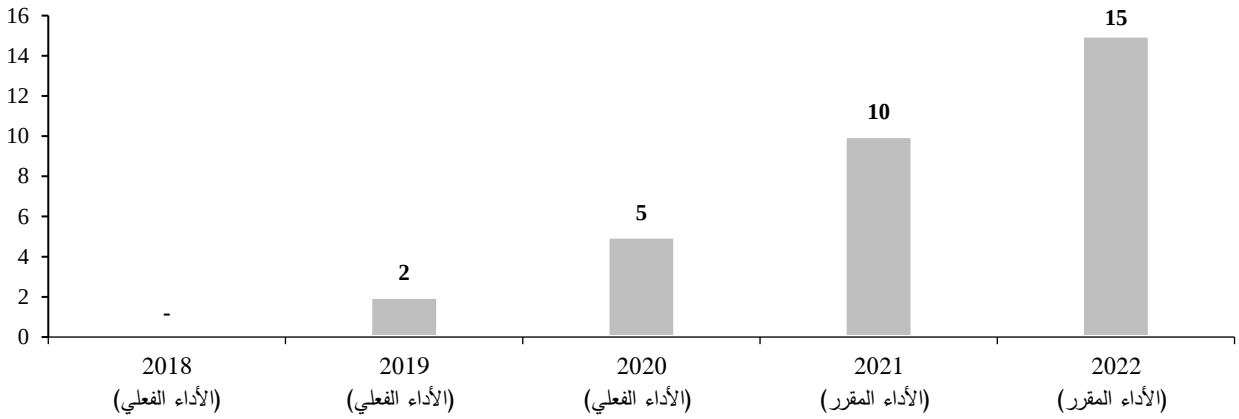

الولايات التشريعية

15-130 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

261/68 المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

266/69 إطار مرجعي جيوديسي عالمي لخدمة التنمية المستدامة

282/69 اليوم العالمي للإحصاء

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

131 (د-6)	تنسيق خدمات رسم الخرائط في الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية	21/2013	المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية
476 (د-15)	التعاون الدولي في مجال رسم الخرائط	10/2015	2020 البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن
24/2011	لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي	27/2016	تعزيز الترتيبات المؤسسية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

849 (د-40)	الإحصاءات وبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا	931 (د-48)	ثورة البيانات والتنمية الإحصائية
882 (د-44)	تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاءات واستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا	758 (د-28)	دور رسم الخرائط والاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في التنمية المستدامة
911 (د-46)	الإحصاءات والتنمية الإحصائية		

المنجزات المستهدفة

15-131 يعرض الجدول 15-11 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 15-11

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**6**	**7**	–	**7**
1 - تقرير عن تنمية القدرات الإحصائية مقدم إلى اللجنة الإحصائية الأفريقية في اجتماعيها السابع والثامن	1	1	–	1
2 - تقرير عن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008 مقدم إلى اللجنة الإحصائية الأفريقية في اجتماعيها السابع والثامن	1	1	–	1
3 - تقرير عن التقدم المحرز في تعدادات السكان والمساكن مقدم إلى اللجنة الإحصائية الأفريقية في اجتماعيها السابع والثامن	1	1	–	1
4 - تقرير عن تنفيذ التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية مقدم إلى مؤتمر الوزراء الأفارقة المسؤولين عن التسجيل المدني	1	1	–	1
5 - تقرير عن حالة مراعاة الاعتبارات الجنسانية وإحصاءات التنمية الاجتماعية مقدم إلى اللجنة الإحصائية الأفريقية في اجتماعيها السابع والثامن	1	1	–	1
6 - تقرير عن تكامل البيانات الجغرافية المكانية والبيانات الإحصائية مقدم إلى اللجنة الإحصائية الأفريقية في اجتماعيها السابع والثامن	–	1		1
7 - تقرير عن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية مقدم إلى اللجنة الإقليمية لمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي المعنية بأفريقيا في اجتماعيها السادس والثامن	1	1	–	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**16**	–	**8**	**12**
8 - اجتماع اللجنة الإحصائية الأفريقية	8	–	–	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
9 - مؤتمر الوزراء الأفارقة المسؤولين عن التسجيل المدني	–	–	8	–
10 - اجتماع اللجنة الإقليمية لمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي المعنية بأفريقيا	8	–	–	8
11 - اجتماع فريق الخبراء الاستشاريين بشأن الحسابات القومية	–	–	–	1
12 - اجتماع فريق الخبراء بشأن الإحصاءات البيئية	–	–	–	1
13 - اجتماع فريق الخبراء بشأن الحسابات البيئية - الاقتصادية	–	–	–	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**16**	**1**	**20**	**16**
14 - مشروع بشأن مبادرة الإحصاءات الزراعية	1	–	1	1
15 - مشروع بشأن مبادرة الإحصاءات الصحية	1	–	1	1
16 - مشروع بشأن مبادرة إحصاءات الطاقة	1	–	1	1
17 - مشروع بشأن تخزين البيانات	1	–	1	1
18 - مشروع بشأن مبادرة إحصاءات العمالة	1	–	1	1
19 - مشروع بشأن وضع قاعدة بيانات للتجارة في القيمة المضافة لأفريقيا - الصندوق الاستئماني لبناء القدرات الإحصائية التابع للبنك الدولي	1	–	1	1
20 - البرنامج الأفريقي للإحصاءات الجنسانية	1	–	1	1
21 - البرنامج الأفريقي لتعدادات السكان والمساكن	1	–	1	1
22 - مشروع بشأن إنشاء منصة للهوية الرقمية في أفريقيا	1	–	1	1
23 - مشروع بشأن تطوير خدمات المعلومات الجغرافية المكانية لدعم تنفيذ وتتبع أهداف التنمية المستدامة	1	–	1	1
24 - مشروع بشأن تعزيز قدرات الدول الأعضاء لتنفيذ الإطار المرجعي الجيوديسي لأفريقيا	1	–	1	1
25 - مشروع بشأن المبادئ التوجيهية لتنفيذ الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية	-	–	1	1
26 - مشروع بشأن الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية - المرحلة الثانية	1	–	1	1
27 - برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية	1	1	1	1
28 - تطوير مجمع لعلوم البيانات	1	–	1	1
29 - مشروع بشأن دعم البلدان الأفريقية في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063	1	–	1	-
30 - برنامج زمالات للباحثين الأفريقيين الشباب لبناء قدراتهم في مجال البيانات والإحصاءات	1	–	4	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**65**	**9**	**55**	**17**
31 - حلقة عمل بشأن نظام تبادل البيانات الإحصائية للمكاتب الإحصائية الوطنية	5	–	5	1
32 - تدريب الرؤساء وكبار الخبراء في المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات التنفيذية المسؤولة عن إنتاج الإحصاءات على القيادة الإحصائية	5	–	5	1
33 - حلقة عمل بشأن تحديث النظم الإحصائية في أفريقيا لفائدة قادة ومديري المكاتب الإحصائية الوطنية	5	–	5	5
34 - حلقة عمل بشأن تعدادات السكان والمساكن والتقدم المحرز نحو إجراء تعدادات السكان والمساكن لعام 2020 لفائدة خبراء ومديري المكاتب الإحصائية الوطنية ولجان التخطيط	5	2	5	1
35 - حلقات عمل إقليمية بشأن الإحصاءات الجنسانية لفائدة الخبراء في المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات التنفيذية	10	–	10	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
36 - حلقات عمل بشأن التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية لفائدة خبراء الوزارات الوطنية المسؤولة عن إنتاج بيانات التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية	5	5	5	1
37 - حلقة عمل بشأن قياس ورصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية لفائدة الخبراء في المكاتب الإحصائية الوطنية	10	-	–	1
38 - تدريب المدربين في مجال الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية للمكاتب الإحصائية الوطنية ووزارات المالية	5	-	5	1
39 - حلقة عمل تدريبية بشأن أساليب الإحصاءات البيئية والمحاسبة الاقتصادية البيئية للوكالات الوطنية المسؤولة عن تجميع الحسابات الاقتصادية البيئية	5	-	5	1
40 - حلقة عمل بشأن مجموعات البيانات الجغرافية المكانية لرصد أهداف التنمية المستدامة لفائدة الوكالات الوطنية لرسم الخرائط والمكاتب الإحصائية الوطنية	5	-	5	1
41 - حلقات عمل تدريبية بشأن استراتيجية التكامل بين المعلومات الإحصائية والمعلومات الجغرافية المكانية لفائدة الوكالات الوطنية لرسم الخرائط والمكاتب الإحصائية الوطنية	5	-	5	1
42 - حلقات عمل تدريبية بشأن وضع خطط عمل وطنية متعلقة بالإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية لفائدة الوكالات الوطنية لرسم الخرائط	–	2	-	1
43 - حلقات عمل تدريبية بشأن البنية التحتية المعرفية في مجال المعلومات الجغرافية المكانية مع توفير استجابات وحلول مبتكرة في مجال المعلومات الجغرافية المكانية من أجل التعافي في فترة ما بعد الجائحة.	–	–	–	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**4**	**1**	**4**	**4**
44 - قواعد للبيانات الجغرافية المكانية وخدمات شبكية وبوابات للمعلومات الجغرافية في أفريقيا	1	-	1	1
45 - أطلس أفريقي للإحصاءات المكانية	1	-	1	1
46 - تقرير ثورة البيانات في أفريقيا	1	-	1	1
47 - الحولية الإحصائية الأفريقية	1	1	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة التقنية إلى الدول الأعضاء في أفريقيا بشأن التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، وجولة عام 2022 من تعدادات السكان والمساكن، وبشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛

وإسداء المشورة إلى الاجتماعات السنوية للجنة المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية لأعضاء الاتحاد الأفريقي، واللجنة الأفريقية للتنسيق الإحصائي، واللجنة الإحصائية، والاجتماع الاستشاري بشأن تعزيز ومواءمة الإحصاءات الاقتصادية في أفريقيا؛ وعقد منتديات رفيعة المستوى بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي؛

وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في تنفيذ أطر ونظم التسجيل المدني؛ وتنفيذ وتنقيح الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات؛ والرقمنة وتكامل مبادرات علم البيانات؛ ووضع منهجية للمسح وتنسيق النظام الإحصائي الوطني والتشريعات الإحصائية (بما في ذلك نظم البيانات الإدارية والمصادر الأخرى)؛ وتقديم تلك المساعدة إلى المكاتب الإحصائية الوطنية بشأن تطبيق نظم نشر البيانات وتبادلها؛ والتشاور مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الإقليميين للتحقق من صحة البيانات المتعلقة بالحولية الإحصائية الأفريقية؛ والدعوة إلى اعتماد الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية لاستراتيجيات ومنهجيات لجعل الإحصاءات الرسمية متاحة للجمهور تلقائيا؛ وإسداء المشورة بشأن وضع وإدارة الخطط الاستراتيجية للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية؛ وإنتاج إحصاءات جنسانية ونشرها؛ والدعوة إلى تعزيز شبكة مراكز تنسيق الإحصاءات الجنسانية، والدعوة إلى تعزيز تعدادات السكان والمساكن؛ وإسداء المشورة بشأن اعتماد الدول الأعضاء لنظام الحسابات القومية لعام 2008 في أفريقيا وتنفيذه تقنيا؛

وتقديم المساعدة التقنية إلى خمس دول أعضاء في وضع الأطر المتكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ وتقديم المساعدة التقنية في إنشاء بنية تحتية وطنية وإقليمية للبيانات المكانية؛ وتقديم المساعدة التقنية في تحقيق التكامل بين المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات الإحصائية، وتنفيذ الإطار المرجعي الجيوديسي لأفريقيا، وصياغة مواضيع ومعايير أساسية لمجموعات البيانات الجغرافية المكانية؛ وتقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية في تنفيذ المبادرات والبرامج العالمية والإقليمية (وكالة الفضاء الأفريقية، والفريق المعني برصد الأرض، والمبادرة الأفريقية التي أُطلقت في إطار المنظومة العالمية لنظم رصد الأرض، وبرنامج الرصد العالمي للأغراض البيئية والأمنية، والمركز الإقليمي لرسم خرائط موارد التنمية، والمعهد الإقليمي الأفريقي للعلوم والتكنولوجيا الجغرافية المكانية؛ وبرنامج الأرض الرقمية لأفريقيا وغير ذلك).

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: بوابة البيانات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECAStats)؛ وقواعد للبيانات الجغرافية المكانية، وتطبيقات وخدمات ومنصات شبكية؛ وبوابة أفريقيا الجغرافية.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: الاحتفال باليوم الأفريقي للإحصاء؛ وتنظيم الندوة الأفريقية السنوية للتنمية الإحصائية بمشاركة حوالي 300 مشارك؛ وإصدار النشرة الإحصائية الأفريقية؛ والدليل الإحصائي الأفريقي؛ وإعلان الحقائق والأرقام المتعلقة بالاقتصادات الأفريقية والعالمية الرئيسية ومواد الدعوة بشأن اليوم الأفريقي للإحصاء؛ ويوم نظام المعلومات الجغرافية.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: رصد الإحصاءات التنفيذية، وتطبيق على الهاتف المحمول.

البرنامج الفرعي 5
التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية

الهدف

15-132 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوضُ بالتنمية الشاملة للجميع والمستدامة من خلال تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تسخير التكنولوجيات الجديدة والابتكار، والموارد الطبيعية، والاقتصادين الأخضر والأزرق، وتعزيزُ القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

الاستراتيجية

15-133 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقدم البرنامج الفرعي الدعم للدول الأعضاء في صياغة وتنفيذ سياسات وطنية وإقليمية لبناء قاعدة علمية وتكنولوجية وصناعية سليمة، وسيتم ذلك من خلال القيام، أولاً، بإجراء بحوث سياساتية عن التكنولوجيات الجديدة والابتكار والقرارات القائمة على البيانات؛ وثانياً، عقد منتديات للتعلم من الأقران والحوار وبناء التوافق في الآراء بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار، ومنهجيات وأطر التحول الرقمي؛ وثالثا، تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء. وسيساعد هذا العمل كذلك الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدفين 8 و 9 من أهداف التنمية المستدامة.

15-134 وسيجري البرنامج الفرعي بحوثا سياساتية وسيقدم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء بشأن الروابط الإنتاجية القائمة على الصناعات الاستخراجية، لأن هذه الروابط يمكن أن تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق التنويع من خلال ما يترتب عليها من فوائد اقتصادية مباشرة وغير مباشرة في سلسلة القيمة للصناعة الاستخراجية. ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا تقديم خدمات استشارية تقنية ودعم تقني إلى الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وخطط بشأن المعادن تتماشى مع مبادئ الرؤية الأفريقية للتعدين. وسيُستكمل ذلك بتعلم الأقران والحوار بشأن الدروس المستفادة والممارسات الجيدة من خلال عقد حوارات سياساتية واجتماعات لأفرقة الخبراء بشأن الروابط الإنتاجية القائمة على الصناعات الاستخراجية وبشأن السياسات والاستراتيجيات المثلى التي تشمل مراعاة المسائل البيئية والاجتماعية والجنسانية وتتماشى مع الرؤية الأفريقية للتعدين.

15-135 وسيجري البرنامج الفرعي تدريبا لواضعي السياسات والخبراء والممارسين، وسيزيد المساعدة التقنية المقدمة على الصعيد القطري لتعزيز المعارف والمهارات والأدوات والتكنولوجيات من أجل تصميم وتنفيذ استراتيجيات وبرامج لتحقيق النمو المستدام في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وسيتم دعم التدريب والمساعدة التقنية داخل البلدان بخيارات قابلة للتطبيق وممارسات جيدة تُستخلَص من بحوث سياساتية ومن تحليل مسارات النمو المستدام. وسيساعد ذلك الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو

تحقيق الأهداف 1 و 2 و 15 من أهداف التنمية المستدامة. وسيواصل البرنامج الفرعي عقد منتديات إقليمية، ولا سيما منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، بالاشتراك مع البرامج الفرعية الأخرى للجنة الاقتصادية لأفريقيا وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة.

15-136 وسيُجري البرنامج الفرعي تقييمات تتعلق بأنواع الكائنات الحية، وسيُجري تحليلا للخصائص الجيومورفولوجية، وسيعمل على مسح قيعان المسطحات المائية، بما في ذلك المياه الجوفية عموما والمحيطات خصوصا. وسيوفر البرنامج الفرعي أيضا لواضعي السياسات تدريبا مفصلا وفقا للاحتياجات ومحدد الأهداف بشأن مختلف منظورات الاقتصاد الأزرق وقطاعاته، وبشأن النهج المتعدد القطاعات التي يلزم اتباعه لتنمية قدرات ومهارات التفاوض ولتحقيق تمثيل أفضل في المحافل على جميع المستويات. وسيدعم أيضا التخطيطَ المستدام وصياغة السياسات والحوكمة في مجال الاقتصاد الأزرق، وفقا لاستراتيجية أفريقيا للاقتصاد الأزرق، عن طريق تقديم خدمات استشارية تقنية إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية، وعن طريق توجيه الدول الأعضاء في صياغة أطر استراتيجية لسياسات الاقتصاد الأزرق، وسيتم ذلك باستخدام المنهجية الواردة في دليل سياسات الاقتصاد الأزرق بعد تنقيحها بما يلائم احتياجات وتوقعات كل جهة من الجهات المستفيدة، وهو ما سيسهم في تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.

15-137 وسيجري البرنامج الفرعي، أولاً، بحوثا وتحليلات سياساتية من أجل بناء القدرة على التكيف مع المناخ في الاقتصادات والمجتمعات والنظم الإيكولوجية الأفريقية بغية الحد من هشاشتها أمام الكوارث؛ وسيقوم ثانياً بتوسيع نطاق تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية وسيوفر التدريب والأدوات لبناء القدرات البشرية والمؤسسية في البلدان، دعماً لاتساق السياسات والتنفيذ المتكامل للعمل المناخي، مع تقديم الدعم في الوقت نفسه للدول الأعضاء في وضع نماذج للآثار الاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ، ووضع استراتيجيات ونُهج لتسريع وتيرة استثمارات القطاع الخاص من أجل تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وتحقيق الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة وسائر الأهداف ذات الصلة، بما في ذلك الهدف 7 بشأن الطاقة النظيفة الميسورة التكلفة. وعلاوة على ذلك، سيقوم البرنامج الفرعي بصياغة سرود وتوجيهات جديدة بشأن تغير المناخ والتنمية، وسيعقد حوارات، بالتعاون مع الكيانات الإقليمية والشركاء في التنمية، بهدف إجراء دراسة نقدية واستكشاف الفرص والتعقيدات الجغرافية السياسية التي ينطوي عليها تغير المناخ وآثار ذلك على التنمية في أفريقيا.

15-138 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 من خلال تعزيز قدرة أفريقيا على التعافي المستدام من الجائحة وزيادة الوعي بالروابط القائمة بين تغير المناخ والاقتصاد والمسائل الصحية، بما في ذلك الجوائح، مع دعم الدول الأعضاء من خلال إتاحة خيارات تمكّن من إيلاء الأولوية لخطط التحفيز الهادفة إلى التعافي من الجائحة على نحو مستدام، وذلك من أجل تحقيق نتائج أفضل. وسيشارك البرنامج الفرعي في بناء قدرات الدول الأعضاء على توفير القوة العاملة اللازمة لتقييم التكنولوجيات الصحية وصيانتها وتطويرها وإنتاجها، وسيشجع أيضا الاستثمار في الابتكارات التي تركز على جائحة كوفيد-19. وستدعم هذه الجهود العمل الجاري لبناء رأس المال البشري والابتكار من خلال التعليم والمسابقات ومدارس التصميم للمبتكرين. وعلاوة على ذلك، سيسهم البرنامج الفرعي في المنشورات الموجهة نحو إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات الانتقال العادلة من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة. وفي هذا الصدد، سيتم إدخال تعديلات على العمل الجاري بشأن المسائل المتصلة بالتعدين، مراعاةً لأثر جائحة كوفيد-19 على هذا القطاع بالذات.

15-139 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تحسين الخدمات العامة، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في التكنولوجيات الجديدة والناشئة لتعزيز الانتقال إلى الابتكار والاقتصاد الرقمي؛ وتشجيع الاستفادة من التكنولوجيات المحلية والأجنبية الناشئة وتطوير وتعزيز منصات التفاعل بين القطاعات الأكاديمية والصناعية والتجارية والحكومة؛ وحفز الالتزام بالنمو المنخفض الانبعاثات والمنخفض الكربون وتطوير ونشر التكنولوجيات الحدودية والتكنولوجيات الملائمة؛

(ب) مراعاة البلدان الأفريقية الغنية بالموارد الطبيعية في سياساتها واستراتيجياتها للروابط الاقتصادية بين قطاع الموارد الطبيعية والقطاعات الأخرى وللتنويع؛

(ج) مواءمة السياسات والاستراتيجيات مع مبادئ الرؤية الأفريقية للتعدين، لتشجيع النظر في المسائل البيئية والاجتماعية والجنسانية، وإدراج التصنيع القائم على المعادن فيها؛

(د) زيادة استيعاب السياسات والممارسات الجيدة الفعالة على نحو يؤدي إلى التوصل إلى مواقف إقليمية قوية مشتركة للدعوة إلى تقديم الدعم الدولي للنمو المستدام والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة؛

(هـ) تحسين المعارف المتعلقة بالاقتصاد الأزرق في أفريقيا، وتحسين تصميم أطر سياسات الاقتصاد الأزرق على الصعيدين دون الإقليمي والوطني وإطلاق مبادرات أفريقية في مجال الاقتصاد الأزرق المستدام على الصُعد الوطني ودون الإقليمي والقاري وتعزيز تكاملها وفعاليتها؛

(و) اعتماد البلدان وتنفيذها لاستراتيجيات وبرامج الانتقال إلى النمو المستدام؛

(ز) وضع سياسات واستراتيجيات وخطط إنمائية مُحكَمة تستغلّ التحديات التي يطرحها تغير المناخ للانتقال إلى اقتصادات منخفضة الانبعاثات وخفيضة الكربون وقادرة على التكيف مع تغير المناخ؛

(ح) التوصل إلى مواقف مشتركة وإيجاد وسائل فعالة لتنفيذ استجابات مناخية تستفيد من الموارد الطبيعية الوفيرة التي تزخر بها القارة، بما في ذلك مواردها المتجددة الهائلة (الطاقة والمياه والموارد البحرية وغيرها من الموارد) بغية تحقيق تنميتها بصورة شاملة للجميع ومستدامة؛

(ط) زيادة استثمارات القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

15-140 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرّر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن تنقيح المساهمات المحددة وطنيا وتبسيطها بما يتوافق مع أطر التنمية الوطنية وخططها وبرامجها، والتعافي المستدام من جائحة كوفيد-19، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، وزيادة الوعي بالصلة بين تغير المناخ والصحة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-141 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

التحول الرقمي لتسريع وتيرة التنويع الاقتصادي

15-142 بالتعاون مع البرنامج الفرعي 4، قدم البرنامج الفرعي الدعم إلى عدة دول أعضاء في وضع استراتيجيات التحول الرقمي وإطلاق منصات رقمية لتعزيز شفافية المشتريات الحكومية وتبادل المعلومات في سياق جائحة كوفيد-19. فالتكنولوجيات الناشئة مثل التكنولوجيا الرقمية والمتقدمة (التكنولوجيا النانوية) وتكنولوجيات الطاقة المتقدمة، ولا سيما مصادر الطاقة المتجددة، والتكنولوجيات الأحيائية، هي تكنولوجيات أساسية للتنويع الاقتصادي، ولتحقيق نمو شامل للجميع ومنصف بطريقة مستدامة. وقد أطلق البرنامج الفرعي مبادرات جديدة في مجال التكنولوجيات الناشئة مع التركيز بشكل خاص على السياسات والاستراتيجيات الوطنية والمؤسسية وبناء رأس المال البشري في مجالات الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا النانوية، والتكنولوجيات الصحية، والكيمياء الصيدلانية، والصناعة التحويلية.

15-143 وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وشركاء آخرين، ساهم البرنامج الفرعي بنجاح في وضع استراتيجية التحول الرقمي في أفريقيا، التي أقرها المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته العادية السادسة والثلاثين. وقدم البرنامج الفرعي الدعم، من خلال أنشطة شتى، إلى عدة دول أعضاء في تنفيذ الركائز الأساسية للاستراتيجية. ففي كينيا مثلا، تعتبر التكنولوجيا عاملا مساعدا رئيسيا في تنفيذ خطة التنمية الوطنية التي أطلقتها الحكومة، وهي خطة الركائز الأربع الكبرى، التي تشمل الأمن الغذائي، والتغطية الصحية الشاملة، والسكن الميسور التكلفة، والصناعة التحويلية. ويقدم البرنامج الفرعي الدعم لوضع واعتماد مشروع الاقتصاد الرقمي الكيني، وهو مبادرة طموحة تهدف إلى سد الفجوة الرقمية في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، أسدى البرنامج الفرعي المشورة بشأن إنشاء منصة تعليقات المواطنين (Huduma Halisi)، وهي نظام للهوية الرقمية يمكّن المواطنين الكينيين من التعليق، باستخدام هواتفهم النقالة، على تعاملاتهم مع مختلف الخدمات العامة. وفي إثيوبيا، أطلقت الحكومة مشروعا تجريبيا في مجال التجارة الإلكترونية لتحسين نفاذ المؤسسات الصغيرة إلى السوق الرقمية، وفقا لركيزة الابتكار في استراتيجية التحول الرقمي في أفريقيا. وفي الكاميرون، ركز تنفيذ الانتقال الرقمي على توسيع البنية التحتية للإنترنت العريض النطاق وزيادة حركة الاتصالات السلكية واللاسلكية، في حين أدى تنفيذ برنامج "منبر أفريقيا للاتصالات والمعلومات من أجل العمل الاقتصادي والصحي" في الكونغو إلى تعزيز قدرة الحكومة على التواصل والتفاعل مع المواطنين للتخفيف من حدة الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والتحكم فيها.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

15-144 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق هذا الهدف، كما يتضح من اعتماد استراتيجية التحول الرقمي من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي، وتنفيذ برنامج "منبر أفريقيا للاتصالات والمعلومات" في الكونغو، وإطلاق مشروع تجريبي في مجال التجارة الإلكترونية في إثيوبيا، وإنشاء منصة Huduma Halisi الرقمية في كينيا (انظر الجدول 15-12).

الجدول 15-12
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	• اعتماد الاتحاد الأفريقي لاستراتيجية التحول الرقمي • إطلاق "منبر أفريقيا للاتصالات والمعلومات من أجل العمل الاقتصادي والصحي" في الكونغو • إطلاق مشروع تجريبي في مجال التجارة الإلكترونية في إثيوبيا • إنشاء منصة رقمية في كينيا للتفاعل بين المواطنين والخدمات الحكومية (Huduma Halisi)

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

15-145 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، غير البرنامج الفرعي العديد من اجتماعاته الشخصية إلى مشاورات عبر شبكة الإنترنت. وشملت هذه المشاورات خمس دراسات حالات قطرية (جنوب أفريقيا، وزامبيا، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكينيا) ودراسة إقليمية واحدة عن إطلاق العنان لإمكانات القطاع الخاص في دفع النمو الأخضر وإيجاد فرص عمل. ومكّنت المشاورات التي أجريت عبر شبكة الإنترنت من وضع الصيغة النهائية لتقارير الاستعراض المحلية الطوعية التي قدمتها مقاطعة نغورا في أوغندا؛ ومدينتا هراري وفيكتوريا فولز في زيمبابوي. ولم يتسن إجراء زيارات ميدانية في سياق المبادرة المتعلقة بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، ولذلك دُعيت الحكومات المشاركة إلى أن توفر هي المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، غُيرت صيغة تنظيم المناسبات التدريبية لزمبابوي بشأن الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع والرصد والتقييم، التي كان البرنامج الفرعي يعتزم تنظيمها، من صيغة الحضور الشخصي إلى صيغة إلكترونية.

15-146 وتضمنت المبادرة المتعلقة بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، التي أطلقت خلال منتدى الأعمال الثالث في أفريقيا في شباط/فبراير 2020، خطةً لإجراء زيارات ميدانية إلى بلدان مستهدفة بهدف تحديد الأصول الرئيسية التي يتعين تهيئتها لتلقي تمويل محتمل من القطاع الخاص. ولم يتسن زيارة عدد من البلدان بسبب القيود المفروضة نتيجة لجائحة كوفيد-19. ومن الأنشطة التي اضطُر البرنامج الفرعي إلى تأجيلها عقد اجتماعات أفرقة خبراء لتوحيد الإطار المنهجي للمساهمات المحددة وطنيا والتحقق منها. ونتيجة للجائحة، عُلق تنظيم أسبوع المناخ الأفريقي الذي كان من المقرر أن يستضيفه البرنامج الفرعي بالشراكة مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومع شركاء آخرين، بينما شهدت الأعمال التحضيرية لاستضافة المؤتمر التاسع المعني بتغير المناخ والتنمية في أفريقيا مع كابو فيردي تباطؤا كبيرا. وأدى تغير الأولويات وانخفاض التجاوب على الصعيد الوطني إلى تأخر المنجزات المستهدفة، مثل تنقيح المساهمات المحددة وطنيا، عن مواعيدها المقررة.

15-147 وفي الوقت نفسه، حدد البرنامج الفرعي مع ذلك أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وتتمثل هذه الأنشطة في إنتاج منتجات معرفية بشأن تغير المناخ والتنمية في فترة ما بعد الجائحة. وأُعدت ورقة تقنية عن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا في فترة ما بعد جائحة كوفيد-19. وأُنشئت منصتان رقميتان لمشتريات اللوازم الطبية المجمَّعة بهدف تجميع المعلومات فيهما عن جائحة كوفيد-19 وتبادلها. ونُقل عدد من هذه المنجزات المستهدفة إلى صيغة إلكترونية أو إلى صيغة مختلطة تشمل الصيغة الإلكترونية وصيغة التفاعل وجها لوجه.

النتائج المقررة لعام 2022

15-148 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبينان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: إدماج القدرة على التكيف مع المناخ في الخطط الوطنية للتنمية المستدامة في أفريقيا[139]

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-149 خلال عام 2020، اضطلع البرنامج الفرعي بأعمال تحضيرية لدعم ثلاثة بلدان محل تركيز (زمبابوي، وليبريا، وملاوي) والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنقيح مساهماتها المحددة وطنيا. وبالتعاون مع الأكاديمية الأفريقية للعلوم، واصل البرنامج الفرعي توجيه البحوث المتعلقة بالتخطيط الإنمائي التي يجريها 20 من أصحاب المنح في مجال البحوث المناخية

(139) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 18)).

يتوزعون على جميع أنحاء أفريقيا. كما شـــرع البرنامج الفرعي في صـــياغة خطة لتنفيذ مبادرة "بحوث المناخ لتحقيق التنمية في أفريقيا" الخمسية.

15-150 ونظم البرنامج الفرعي أو شارك في تنظيم ست حلقات عمل ومنتديات لدعم الدول الأعضاء في تـدخلاتهـا الراميـة إلى التصـــدي لتغير المناخ وفي جهودها المبذولة لتحقيق A/76/6/Add.1 والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قدم البرنـامج الفرعي الدعم لحكومـة إثيوبيا، من خلال وزارة المياه والري والطـاقـة ولجنـة التخطيط والتنميـة، في تـدريـب الموظفين الرئيسيين على وضع نماذج متكاملة في مجال المناخ والأراضي والطاقة والنظم المائية بهدف دعم أولويات السياسات القطاعية الواردة في خطة البلد العشـــرية الثالثة للنمو والتحول. وأُحرز تقدم في نهج مماثل يجري تنفيذه في الكاميرون بالتعاون مع وزارة التخطيط. وبـالتعاون مع البرنـامج الفرعي 3، واصـــل البرنـامج الفرعي تنفيذ المبادرة المتعلقة بـالهدف 7 من أهداف التنمية المســـتدامة لفائدة أفريقيا ووفر دعما مســـتمرا لتعبئة اســـتثمارات القطاع الخاص في مجال الطاقة النظيفة في إثيوبيا، وجنوب أفريقيا، والسنغال.

15-151 وأســـهم العمل المذكور أعلاه في دمج أربع دول أعضـــاء لآثار تغير المناخ في خططها الإنمائية الوطنية (إثيوبيا، وزمبابوي، والكاميرون، وليبريا)، وهو ما لم يشـكل أداء مسـتوفيا للهدف المقرر المتمثل في قيام سـت دول أعضـاء بذلك، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. ويعزى ذلك إلى أن جولة الإعادة في الانتخابات الرئاســية التي شــهدتها ملاوي قد حالت دون إجراء التنقيح في ذلك البلد.

15-152 وعلاوة على ذلك، أســهم العمل المذكور أعلاه أيضـــا في زيادة معارف الدول الأعضـــاء المكتســبة وزيادة قدرتها على دمج تغير المناخ في ســياســاتها وخططها الإنمائية، من خلال تنفيذ مبادرة "بحوث المناخ لتحقيق التنمية في أفريقيا" في 20 بلدا، وهو ما شـكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في تزويد سـت بلدان بالأدوات والخبرات اللازمة لاسـتعراض المسـاهمات المحددة وطنيا وللإبلاغ عنها بغرض دمجها في خططها الإنمائية الوطنية، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-153 سـيواصـل البرنامج الفرعي العمل المتصـل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسـهام في إحراز مزيد من التقدّم صـوب تحقيق الهدف، سـيكثف البرنامج الفرعي تقديم الدعم للدول الأعضـاء في تنفيذ مسـاهماتها المحددة وطنيا المسـتكملة، وفي إعداد إســهاماتها في جرد الحصــيلة العالمية لاتفاق باريس لعام 2023، الذي ســيتناول التخفيف من الآثار، والتكيف، والخســائر والأضرار، ووسائل التنفيذ. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيَّن أدناه (انظر الجدول 15-13).

الجدول 15-13

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
• إنشاء مركز أفريقيا للمساهمات المحددة وطنيا لكي يتولى تنسيق الدعم المقدم لتنفيذ تلك المساهمات • الإبلاغ عن اتساق وجاهزية المساهمات المحددة وطنيا الخاصة بأفريقيا	قيام ما لا يقل عن ثلاث بلدان باستعراض مستوى دمج المساهمات المحددة وطنيا في خططها الإنمائية الوطنية وإبلاغها عن ذلك	• دمج أربع دول أعضاء لآثار تغير المناخ في خططها الإنمائية الوطنية (إثيوبيا، وزمبابوي، والكاميرون، وليبريا) • زيادة معارف الدول الأعضاء المكتسبة وزيادة قدرتها على دمج تغير المناخ في سياساتها وخططها الإنمائية، من خلال تنفيذ مبادرة "بحوث المناخ لتحقيق التنمية في أفريقيا"	قيام ما لا يقل عن ثلاثة بلدان بتنفيذ مساهمات محددة وطنياً مستكملة لفترة بعد عام 2020	• قيام أربعة بلدان إضافية بتنفيذ مساهمات محددة وطنياً مستكملة لفترة بعد عام 2020 • زيادة القدرة التحليلية للدول الأعضاء تحضيرا لجرد الحصيلة العالمية لاتفاق باريس لعام 2023 • زيادة قدرات ثلاثة بلدان وأدواتها التحليلية لكي تدمج القدرة على التكيف مع تغير المناخ في الاستثمارات في القطاعات المعرضة للتأثر بتغير المناخ

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: زيادة الاستثمار في العمل المناخي في أفريقيا[140]

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-154 بالتعاون مع مكتب الأمين التنفيذي والبرنامج الفرعي 3، أطلق البرنامج الفرعي المبادرة المتعلقة بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة لدعم عدة دول أعضاء في ما تبذلها جهود لتعبئة الاستثمارات، ولا سيما من القطاع الخاص، من أجل تلبية الحاجة المتزايدة إلى الحصول على خدمات طاقة كافية وآمنة وموثوق بها، ونفذ برامج تجريبية أولية في إثيوبيا، وأنغولا، ورواندا، والسنغال، وموزامبيق. وجرت مساعدة هذه البلدان بتقديم خدمات استشارية لها في مجال الاستثمار لكي يتسنى الشروع في تحديد مشاريع الطاقة النظيفة المحتملة التي يمكن دعمها. وشملت تلك المبادرات مبادرة سندات خضراء محتملة في جنوب أفريقيا، ومبادرة صندوق للطاقة المتجددة ولكفاءة استخدام الطاقة دعما للصندوق السيادي للسنغال لفائدة ما يصل إلى سبعة بلدان في غرب أفريقيا، وتقديم خدمات استشارية لإثيوبيا لدعم وتعبئة إعادة التمويل لصالح مرفق الطاقة الكهربائية الإثيوبي التابع للحكومة.

(140) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

15-155 وأسهم العمل المذكور أعلاه في وضع أطر لاستثمارات القطاع الخاص في إجراءات الطاقة النظيفة في إطار المبادرة المتعلقة بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة في ثلاثة بلدان (إثيوبيا، ورواندا، وموزامبيق)، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في قيام ثلاثة بلدان بتنقيح مساهماتها المحددة وطنيا، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-156 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف واستجابة للتطورات الأخيرة، سيتطور العمل الذي يضطلع به البرنامج الفرعي ليشمل تقديم الدعم للدول الأعضاء في زيادة حجم مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مساهماتها المحددة وطنيا وتسريع وتيرة تلك المشاركة. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المحدَّث المبيَّن أدناه (انظر الجدول 15-14).

الجدول 15-14
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
–	مشاركة عشرة بلدان في المبادرة المتعلقة بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة	استثمارات القطاع الخاص في إجراءات الطاقة النظيفة في إطار المبادرة المتعلقة بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة في ثلاثة بلدان (إثيوبيا، وجنوب أفريقيا، والسنغال)	قيام ما لا يقل عن خمسة بلدان بتنقيح مساهماتها المحددة وطنيا	مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا في ما لا يقل عن ثمانية بلدان

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: زيادة القدرة على الصمود من خلال توجيه الموارد نحو مكافحة جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-157 وضع البرنامج الفرعي الصيغة النهائية لإطار يوفر خيارات سياساتية وخيارات في مجال الاستثمار لضمان توجيه التدابير التحفيزية على النحو الأمثل نحو التعافي من الآثار المباشرة لجائحة كوفيد-19 مع بناء القدرة على الصمود والتصدي لتغير المناخ في الوقت نفسه. ويشدد الإطار على الفرص المتاحة للدول الأعضاء لانتهاج مسارات إنمائية منخفضة الانبعاثات وخفيضة الكربون تزيد إلى أقصى حد من توفير فرص العمل ومن إجمالي القيمة المضافة في اقتصاداتها. وتندرج الحاجة إلى إجراء هذا التحليل ضمن البرنامج الأفريقي للتحفيز الأخضر الذي اعتمده المؤتمر الأفريقي لوزراء البيئة في كانون الثاني/يناير 2021. وهو يوفر أيضا إطارا للتدخلات الرامية إلى تنفيذ استراتيجية أفريقيا للاقتصاد الأزرق واستراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن التحول الرقمي، وبناء قدرة القارة على التكيف مع تغير المناخ.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

15-158 تَمثَّل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في إدراك الطلب المتزايد الذي أعربت عنه الدول الأعضاء، باعتمادها للبرنامج الأفريقي للتحفيز الأخضر، على تحليل وتقييم أثر الاستثمارات الموجهة نحو الاستدامة باعتبارها وسيلة للتصدي للآثار الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 ولتوفير أساس تنبني عليه القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيستخدم البرنامج الفرعي وظيفته البحثية لتحديد خيارات التعافي من الجائحة التي تمكّن الدول الأفريقية من بناء مستقبل أفضل. وسيجري كذلك تحليلا مفصلا للخيارات الاستثمارية المتاحة لما لا يقل عن أربع دول أعضاء، وسيطرح، في بلدين من بلدان شرق أفريقيا في عام 2021 وفي دولتين إضافيتين في عام 2022، مجموعاتِ أدوات الاقتصاد الأزرق بهدف دعم استراتيجية الاقتصاد الأزرق التي وضعها الاتحاد الأفريقي. وتوفر مجموعة أدوات الاقتصاد الأزرق الدعم للدول الأعضاء في حساب رأس مالها الطبيعي في مجال الاقتصاد الأزرق، وبالتالي في تحديد التدخلات المحتملة المستمدة من الطبيعة التي تمكن من بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ وإيجاد فرص عمل (على سبيل المثال من خلال السياحة البيئية ومصائد الأسماك المستدامة) بما يتماشى مع أهداف البرنامج الأفريقي للتحفيز الأخضر.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

15-159 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من خلال قيام ما لا يقل عن بلدين بتنفيذ مبادرات رامية إلى تأمين التمويل لانتعاش اقتصادي أخضر وأزرق قادر على التكيف مع تغير المناخ (انظر الجدول 15-15).

الجدول 15-15

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
–	–	قيام بلدين (رواندا، وسيشيل) بوضع خيارات سياساتية تمكن من اتباع مسار الاقتصاد الأزرق القادر على التكيف مع تغير المناخ	قيام ما لا يقل عن أربعة بلدان على الأقل بوضع خيارات سياساتية تشمل الاستثمارات وتمكّن من تحقيق انتعاش اقتصادي أخضر وأزرق قادر على التكيف مع تغير المناخ	قيام ما لا يقل عن بلدين بتنفيذ مبادرات لأغراض من قبيل تأمين التمويل لانتعاش اقتصادي أخضر وأزرق قادر على التكيف مع تغير المناخ

الولايات التشريعية

15-160 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

8/62	استعراض عام لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ
206/64	تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة
288/66	المستقبل الذي نصبو إليه
217/75	حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة
228/72	تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية
327/73	السنة الدولية للقضاء على عمل الأطفال، 2021
301/74	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

22/2017 تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

818 (د-31) تعزيز تنمية واستغلال الموارد المعدنية في أفريقيا

819 (د-31) تعزيز تنمية واستغلال موارد الطاقة في أفريقيا

884 (د-44) تغير المناخ والتنمية المستدامة في أفريقيا

887 (د-44) تعزيز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أفريقيا

901 (د-45) منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة: التشجيع على إقامة مجتمع ابتكاري لتحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا

919 (د-47) الاقتصاد الأخضر والتحول الهيكلي في أفريقيا

930 (د-48) منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

المنجزات المستهدفة

15-161 يعرض الجدول 15-16 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 15-16

البرنامج الفرعي 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**4**	**3**	**4**	**4**
1 - تقرير عن منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لإبلاغ المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	1	1	1	1
2 - تقرير إلى منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة وإلى مؤتمر الوزراء عن تسخير التكنولوجيات الجديدة والابتكار لأغراض إحداث تحول في أفريقيا وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة	1	1	1	1
3 - تقرير إلى منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة عن الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع في سياق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا	1	1	1	1
4 - تقرير عن تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة	1	-	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**8**	**8**	**11**	**14**
5 - منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة تحضيرا للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	8	8	8	8
6 - اللجنة المعنية بتغير المناخ والاقتصاد الأزرق والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية	-	-	-	6
7 - اللجنة المعنية بتنمية القطاع الخاص، والتكامل الإقليمي، والتجارة، والهياكل الأساسية، والصناعة والتكنولوجيا	-	-	3	-
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**17**	**10**	**7**	**13**
8 - مشروع بشأن تعزيز قدرة الدول الأعضاء في مجال النمو الأخضر من أجل النهوض بالتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو شامل ويتسم بالكفاءة في استخدام الموارد	1	1	1	1
9 - مشروع بشأن تعزيز قدرة الدول الأعضاء على المشاركة في سلاسل الإمداد بالموارد الطبيعية	1	1	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
10 - تقديم الدعم التقني إلى دول أعضاء مختارة فيما يتعلق باستعراض وتحسين وسياساتها وأطرها القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمحتوى المحلي المدفوع من قطاع المعادن	2	1	-	1
11 - مشروع بشأن تعزيز قدرة الدول الأعضاء في مجال الاقتصاد الأزرق من أجل النهوض بالتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو يكون شاملا للجميع ويتسم بالكفاءة في استخدام الموارد	1	1	1	2
12 - تقديم الدعم التقني إلى الخبراء وواضعي السياسات بشأن الاقتصاد الأزرق الشامل للجميع والتحول الهيكلي	1	-	-	1
13 - مشروع بشأن تعزيز الاقتصاد الأزرق الشامل للجميع في سياق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة	2	2	-	-
14 - تقديم الدعم التقني إلى منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة في مجال الاقتصاد الأزرق تحضيرا للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	1	-	-	1
15 - مشروع بشأن تعزيز الحوكمة وتنفيذ السياسات في مجال الاقتصاد الأزرق	1	-	-	-
16 - تقديم الدعم التقني لوضع أدلة تدريبية ومجموعات أدوات لدعم وضع سياسة متعلقة بالاقتصاد الأزرق ودعم تنفيذها على الصعيد القطري	1	1	-	1
17 - تقديم الدعم التقني لورقة بحثية عن الاقتصاد الأزرق والتنمية في أفريقيا	1	-	-	1
18 - تقديم الدعم التقني لإعداد أطلس وإحصاءات الاقتصاد الأزرق الأفريقي	1	-	-	1
19 - مشروع المركز الأفريقي لسياسات المناخ التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن برنامج خدمات المعلومات المتعلقة بالطقس والمناخ في أفريقيا	1	1	1	-
20 - مشروع بشأن تعزيز القدرة على إجراء البحوث المناخية من خلال تقديم منح إلى المؤسسات والجامعات وأصحاب المصلحة الآخرين لربط البحوث المناخية بالتنمية	1	1	1	1
21 - برنامج زمالات للباحثين الأفارقة الشباب لتعزيز قدراتهم على إجراء بحوث السياسات وتحليلها والدعوة إليها في مجالات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والموارد الطبيعية، والابتكار، والتكنولوجيا في أفريقيا	1	1	1	1
22 - برنامج زمالات للباحثين الأفارقة الشباب لتعزيز قدراتهم على إجراء بحوث السياسات وتحليلها والدعوة إليها في مجالي تغير المناخ والتنمية في أفريقيا	1	-	-	-
23 - مشروع بشأن الاستراتيجيات في مجال المناخ والأراضي والطاقة والمياه	-	-	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**6**	**10**	**12**	**14**
24 - تدريب الخبراء وصانعي السياسات على الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والتحول الهيكلي	1	-	-	1
25 - تدريب صانعي القرارات والمشرعين والبرلمانيين والمخططين ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني ومجموعات أخرى من الممارسين في مجال تغير المناخ والتنمية	4	2	-	5
26 - برنامج المحامين الأفارقة الشباب لتعزيز القدرة على المشاركة في المفاوضات العالمية المتعلقة بالمناخ	1	-	-	-
27 - تنظيم زيارات يقوم بها العلماء وتنظيم برامج زمالات وتدريب داخلي لتعزيز القدرات في مجال تغير المناخ، والاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والموارد الطبيعية، والابتكار والتكنولوجيا في أفريقيا (عدد الحاصلين على الزمالات)	-	-	4	1
28 - حوارات ومشاورات سياساتية بشأن التكنولوجيا وتغير المناخ والاقتصادين الأخضر والأزرق والموارد الطبيعية	-	8	2	5
29 - حلقات عمل لبناء القدرات في مجال فهم القطاعات المتصلة بالاقتصاد الأزرق وتسخيرها	-	-	2	2
30 - حلقات عمل لبناء القدرات في مجال الجزء الخارجي من الجرف القاري للبلدان الأفريقية ومسألة التعدين في أعماق البحار، بما في ذلك تحديد الجرف وترتيبات الإدارة	-	-	2	-

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
31 - تنمية القدرات على الصُعد الوطني ودون الإقليمي والقاري في مجال الأطر القانونية الداخلية والحديثة المتصلة بالقانون البحري وبقانون البحار	–	–	2	–
المنشورات (عدد المنشورات)	**5**	**7**	**10**	**10**
32 - منشور عن اتجاهات التكنولوجيات الجديدة والابتكار في أفريقيا	1	1	–	1
33 - منشور عن الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع في سياق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا	2	2	1	1
34 - تقرير عن العلم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا	1	1	1	1
35 - خلاصة وافية لأفضل الممارسات في مجال تبادل الخبرات دعما للابتكار وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة على المعادن	1	1	–	–
36 - تقرير عن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا، يتضمن الرسائل والتوصيات الرئيسية الصادرة عن المؤتمر المعني بتغير المناخ والتنمية في أفريقيا	–	–	1	1
37 - نشر ورقات بحثية عن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا	–	2	2	2
38 - نشر موجزات سياساتية بشأن القضايا والاتجاهات الناشئة في التكنولوجيات الجديدة والابتكار وتغير المناخ والاقتصادين الأخضر والأزرق والموارد الطبيعية	–	–	2	2
39 - المسار المفضي إلى الفترة 2030–2063: التوقعات المتعلقة بالموارد اللازمة لتحويل أفريقيا	–	–	1	–
40 - منشورات عن الاقتصاد الأزرق في كل منطقة دون إقليمية في أفريقيا	–	–	1	1
41 - أطالس قارية ودون إقليمية عن الاقتصاد الأزرق	–	–	1	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**20**	**17**	**9**	**18**
42 - مبادئ توجيهية لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على التفاوض بشأن سياسات واستراتيجيات محلية متسقة مع الرؤية الأفريقية للتعدين، وتنفيذها ورصدها	1	1	–	1
43 - مبادئ توجيهية منهجية للتقييمات تسترشد بها الاستثمارات المناخية في النظم الإيكولوجية	1	–	–	–
44 - دليل تدريبي ومجموعات أدوات لدعم بناء قدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال تطوير سلسلة الإمداد بالمعادن	1	1	–	1
45 - خلاصة وافية عن الخبراء في مجال تغير المناخ في أفريقيا	1	1	–	1
46 - رسم خرائط المؤسسات على امتداد سلسلة القيمة لخدمات المعلومات المتعلقة بالمناخ	–	1	–	1
47 - موجزات سياساتية عن القضايا والاتجاهات الناشئة في التكنولوجيات الجديدة والابتكار في أفريقيا	2	2	–	2
48 - موجزات سياساتية وورقات بحثية عن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا	2	2	–	2
49 - موجزات سياساتية وورقات بحثية عن الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والتحول الهيكلي	2	2	–	1
50 - مواد تقنية بشأن تنفيذ منبر البحوث المناخية من أجل التنمية في أفريقيا	1	1	–	1
51 - برنامج تحليل جودة المعلومات المناخية للسياسات الإنمائية ودعم القرارات وممارسات الإدارة	1	1	–	1
52 - مواد تقنية بشأن الهياكل الأساسية والقدرات اللازمة لمشاريع خدمات المعلومات المتعلقة بالمناخ	2	1	–	1
53 - مواد تقنية بشأن تعزيز الحوكمة وتنفيذ السياسات في مجال المناخ	1		–	–
54 - منبر أفريقيا للموارد وخدمات المعلومات في مجال المناخ	1	–	–	1
55 - تقرير عن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا، يتضمن الرسائل والتوصيات الرئيسية الصادرة عن المؤتمر المعني بتغير المناخ والتنمية في أفريقيا	1	–	–	1
56 - ورقة بحثية عن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا	1	1	–	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
57 - وثائق الاجتماعات المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مجالات التكنولوجيات الجديدة والابتكار والبيئة والموارد الطبيعية والاقتصاد الأخضر وتغير المناخ في سياق خطة عام 2030 وخطة عام 2063	2	2	-	2
58 - ورقات بحوث سياساتية بشأن الروابط الإنتاجية القائمة على الصناعات الاستخراجية، وبشأن إضافة القيمة، وزيادة المحتوى المحلي، والتصنيع القائم على الموارد، تتناول النمو المستدام والمساواة الاجتماعية والجنسانية وتمكين المرأة من أجل إحداث تحول اقتصادي شامل للجميع	-	-	-	1
59 - قاعدة البيانات الجغرافية المكانية القارية بشأن الاقتصاد الأزرق الأفريقي	-	-	1	-
60 - حسابات رأس المال الطبيعي للبلدان (حسابات المياه)	-	-	2	-
61 - مراكز الامتياز الإقليمية الأفريقية في المحيطين الأطلسي والهندي الغربي	-	-	1	-
62 - التصنيف الإطاري للمعادن والطاقة البحرية وإدارتها	-	-	1	-
63 - أدوات وأساليب إدارة الاستثمارات في الاقتصاد الأزرق	-	-	1	-
64 - المسار المفضي إلى الفترة 2030-2063: التوقعات المتعلقة بالموارد اللازمة لتحويل أفريقيا	-	-	1	-
65 - أطالس قارية ودون إقليمية عن الاقتصاد الأزرق	-	-	1	-
66 - أدوات لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على التفاوض بشأن سياسات واستراتيجيات محلية متسقة مع الرؤية الأفريقية للتعدين، وتنفيذها ورصدها			1	-
67 - تغير المناخ والتنمية في أفريقيا في فترة ما بعد جائحة كوفيد-19	-	1	-	-

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم خدمات استشارية إلى دولتين عضوين وإلى مجموعتين من مجموعات التعاون الإقليمي ودون الإقليمي بشأن إطار الشراكة المتجددة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة 2017-2027؛ وتقديم الدعم التقني إلى أمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران دعماً للتقييمات الذاتية القطرية وإدماج نتائجها في الخطط الإنمائية الوطنية والعمليات ذات الصلة بها؛ وتقديم الدعم التقني وخدمات استشارية بشأن تغير المناخ إلى ثلاثة بلدان؛ وتقديم خدمات استشارية بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والموارد الطبيعية إلى بلدين؛ وتقديم الدعم التقني وخدمات استشارية بشأن الابتكار والتكنولوجيا في أفريقيا إلى ثلاثة بلدان؛ وإجراء حوارات رفيعة المستوى بين الخبراء بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار مع حوالي 35 ممثلا من البلدان الأفريقية؛ وتنظيم مناسبة سياسية رفيعة المستوى بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والتحول الهيكلي في أفريقيا بمشاركة 100 شخص؛

وعقد محادثات متعلقة بالمناخ في أفريقيا لجمع مدخلات من حوالي 100 من أصحاب المصلحة الأفارقة بشأن مصالح القارة في المحادثات العالمية المتعلقة بالحوكمة المناخية، مثل مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وتقديم خدمات استشارية بشأن السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار إلى بلدين، وتقديمها إلى بلدَين في مجال الاقتصادين الأخضر والأزرق، وتقديمها إلى ثلاثة بلدان في مجال تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية؛ وإعداد وثائق الاجتماعات المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مجالات التكنولوجيات الجديدة والابتكار والبيئة والموارد الطبيعية والاقتصاد الأخضر وتغير المناخ في سياق خطة عام 2030 وخطة عام 2063؛ وإجراء الاستعراض الإقليمي الأفريقي لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بمشاركة ممثلي جميع البلدان الأفريقية والمنتدى الأفريقي لإدارة الإنترنت (المنبر الأفريقي للحوار السياساتي بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن القضايا السائدة والناشئة في مجال إدارة الإنترنت بمشاركة 400 مشارك).

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إصدار مطويات ونشرات وموجزات ومجموعات مواد إعلامية عن التكنولوجيا، وتغير المناخ، والاقتصادين الأخضر والأزرق، والبيئة، وإدارة الموارد الطبيعية، واللوجستيات، بما في ذلك رسائل إخبارية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إصدار نشرات صحفية بمناسبة صدور منشورات رئيسية وتنظيم مناسبات هامة عن التكنولوجيا، وتغير المناخ، والاقتصادين الأخضر والأزرق، والبيئة، وإدارة الموارد الطبيعية، واللوجستيات، بما في ذلك رسائل إخبارية.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهُّد مواقع شبكية، ووسائل التواصل الاجتماعي والمنصات المتعلقة بالتكنولوجيا، وتغير المناخ، والاقتصادين الأخضر والأزرق، والبيئة، وإدارة الموارد الطبيعية، واللوجستيات، بما في ذلك رسائل إخبارية.

البرنامج الفرعي 6
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الهدف

15-162 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا، من خلال تسريع وتيرة تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها العالمية والإقليمية المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وإبلاغِها عنها، ومن خلال تعزيز تنفيذها للسياسات والبرامج الرامية إلى تمكين النساء والفتيات.

الاستراتيجية

15-163 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيجري البرنامج الفرعي بحوثا سياساتية وسيقدم خدمات استشارية تقنية، وسيجمع بين مقرري السياسات والخبراء لزيادة المعارف، وتطوير القدرات، وتحفيز مناقشة تعميم المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الإنمائية، لضمان تحقيق نتائج إنمائية مراعية للمنظور الجنساني. وعلى وجه التحديد، يعتزم البرنامج الفرعي الاستفادة من عملية تقدير تكلفة تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، التي ستشكل جزءا من نتائج *التقرير عن المرأة الأفريقية* لعام 2021 عن المرأة الأفريقية، وكذلك من العمل المضطلع به في مجال ريادة المرأة للأعمال وتسخير العائد الديمغرافي. وعلاوة على ذلك، سيقدم البرنامج الفرعي الدعم لمختلف البرامج الفرعية والشعب المنفذة على نطاق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تعميم المنظور الجنساني في المنجزات المستهدفة التي تنفذها لصالح الدول الأعضاء.

15-164 وسيقدم البرنامج الفرعي الدعم التقني للبلدان الأعضاء من أجل قياس التقدم المحرز والإبلاغ عن حالة تنفيذ برامجها وسياساتها الوطنية المتصلة بالتزاماتها العالمية والإقليمية. وعلى وجه التحديد، يعتزم البرنامج الفرعي الاستفادة من نتائج الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية، وكذلك من النتائج والتوصيات الواردة في تقرير القيادات النسائية الأفريقية. وعلاوة على ذلك، سيطرح البرنامج الفرعي الدليل في البلدان المتبقية التي لم تنفِّذ الدليل بعد.

15-165 وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء في ما تحرزه من تقدم نحو تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وبالإضافة إلى ذلك، يُتوقع أن تكون لهذا العمل آثار إيجابية، مباشرة وغير مباشرة، على تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى منها الأهداف 1 و 2 و 3 و 4 و 8 و 10 و 11 و 13 و 16.

15-166 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 من خلال زيادة التركيز على القدرة على الصمود وزيادة التركيز على تأثير الصدمات الخارجية بالإضافة إلى المخاطر ومواطن الضعف القائمة والكامنة التي تواجهها النساء والفتيات. وسيتحقق ذلك عن طريق إعادة النظر في أهداف المشروع لضمان تحقيق نتائج تقوم على القدرة على الصمود في وجه جائحة كوفيد-19 والصدمات الخارجية الأخرى.

15-167 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تعزيز مراعاة منظور جنساني في تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية لكفالة تحقيق نتائج تصب في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(ب) زيادة تأثير السياسات وأثرها بغية تحقيق النتائج المحددة في الالتزامات العالمية والإقليمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

15-168 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرّر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عمّا يلي:

(أ) زيادة المعارف وتعزيز القدرات على تصميم وتطوير السياسات التي تتناول اقتصاد الرعاية في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها؛

(ب) زيادة قدرة النساء والفتيات على الصمود في وجه التحديات وأوجه عدم المساواة المتقاطعة، ولا سيما من خلال الحصول على الفرص والخدمات والمنتجات عن طريق منصات رقمية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-169 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الإبلاغ عن تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين

15-170 صدقت البلدان الأفريقية على معاهدات عالمية وإقليمية شتى متعلقة بحقوق الإنسان تلزمها بتعزيز المساواة بين الجنسين، واتباع سياسات رامية إلى القضاء على التمييز ضد المرأة. وهي ملتزمة بالإبلاغ عن التدابير التي اتخذتها لإنفاذ أحكام هذه المعاهدات. وفي اجتماع الاستعراض الإقليمي لأفريقيا الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، أعادت الدول الأعضاء تأكيد التزامها بالتعجيل بتنفيذ منهاج عمل بيجين بما يتماشى مع تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وعزز البرنامج الفرعي قدرة الدول الأعضاء على استخدام الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية للإبلاغ عن التزاماتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، في إطار استعراضاتها الوطنية الطوعية، والاستعراضات الدورية الشاملة، وتقارير استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 سنة على اعتماده، وفي التخطيط القومي. وواءم البرنامج الفرعي الدليل مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة ومع صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة وأحكامها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مستعيضا بذلك عن مؤشرات الدليل الحالية عند الاقتضاء. ومن المتوقع أن يساعد استخدام الدليل الدول الأعضاء على إبراز المنظور الجنساني في جهودها المبذولة للتصدي لجائحة كوفيد-19 وللتعافي منها، وأن يمكّن من اتخاذ إجراءات سياساتية تخفف من العبء الذي تفرضه الجائحة على النساء والفتيات. وستشمل المؤشرات الجديدة المقترحة للدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية مزيدا من المنظورات الصحية، إلى جانب مؤشرات أخرى تتعلق بآثار جائحة كوفيد-19 وجوائح الصحة العامة الأخرى في المنطقة.

15-171 وقدم البرنامج الفرعي أيضا الدعم التقني وأجرى مشاورات واسعة النطاق بشأن استخدام المؤشرات الحالية لأهداف التنمية المستدامة وصكوك حقوق الإنسان لتحديث مؤشرات ومنهجية الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية، ومواءمته بشكل أوثق مع الأطر العالمية، وضمان اتساق السياسات وتآزرها مع أدوات الرصد والصكوك القائمة، وتبسيط عمليات وإجراءات الإبلاغ التي تقوم بها الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، ركز البرنامج الفرعي على التحديات الهائلة القائمة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات بهدف إجراء تحليل أعمق، ورصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها بما يتماشى مع السياقات والأولويات الإقليمية، وذلك لإثراء قاعدة المعارف والأدلة القائمة التي يوفرها الدليل. ويشمل ذلك تقديم الدعم إلى إثيوبيا، وإسواتيني، وسيشيل، وموريشيوس، وناميبيا لمساعدتها على استخدام الدليل في رصد التزاماتها العالمية والإقليمية في مجال المساواة بين الجنسين والإبلاغ عنها.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

15-172 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق هذا الهدف، كما يتضح من قيام 52 دولة عضوا بتنفيذ الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية لرصد التزاماتها الإقليمية والعالمية في مجال المساواة بين الجنسين والإبلاغ عنها (انظر الشكل الحادي عشر من الباب 15).

الشكل الحادي عشر من الباب 15

مقياس الأداء: مجموع عدد البلدان التي استخدمت الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية لرصد واستعراض التزاماتها في مجال المساواة بين الجنسين (العدد التراكمي)

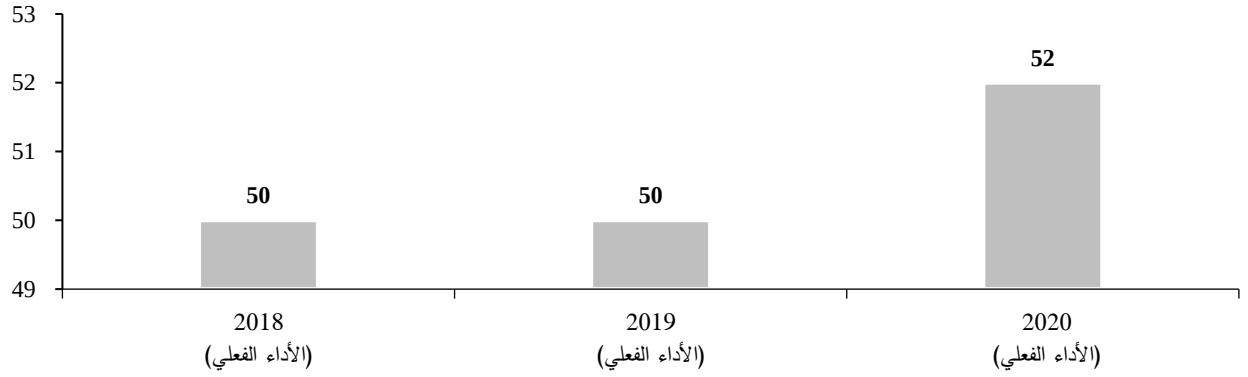

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

15-173 نتيجة لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، ألغى البرنامج الفرعي عددا من المنجزات المستهدفة، منها تنظيم حلقة عمل في موريتانيا بشأن تعزيز تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لترسيخ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية، وتقديم الدعم التقني إلى بوتسوانا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليسوتو لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والاستراتيجيات الوطنية. وأرجأ البرنامج الفرعي عددا من المنجزات المستهدفة، منها تنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن الاستفادة من العائد الديمغرافي في أفريقيا مع تحقيق المساواة بين الجنسين. وساهم البرنامج الفرعي أيضا في نشرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المعنونة "جائحة كوفيد-19 في أفريقيا: حماية الأرواح والاقتصادات"، وذلك بتحليل آثار الجائحة على النساء والفتيات. وكان لهذه التغييرات أثر على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في إطار النتيجة 2 أدناه.

15-174 وفي الوقت نفسه، حدّد البرنامج الفرعي مع ذلك أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه. واستضاف البرنامج الفرعي، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، اجتماعا رفيع المستوى على شبكة الإنترنت للوزيرات المعنيات بالمساواة بين الجنسين وشؤون المرأة للنظر في سياسات التعافي من جائحة كوفيد-19 من منظور جنساني. وتعاون البرنامج الفرعي مع الوحدة المعنية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لمساندة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تنظيم سلسلة من الحوارات الأفريقية الرفيعة المستوى بشأن جائحة كوفيد-19. وعدل البرنامج الفرعي المنجزات المستهدفة، وشمل ذلك تنقيح المذكرة التقنية المتعلقة بمشروع العائد الديمغرافي لإدراج تحليل إقليمي فيها بشأن جائحة كوفيد-19.

النتائج المقررة لعام 2022

15-175 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبينان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: الاستفادة من العائد الديمغرافي في أفريقيا مع تحقيق المساواة بين الجنسين[141]

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-176 عمم البرنامج الفرعي المنظور الجنساني في المنجزات المستهدفة لجميع البرامج الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك تحليلاتها الموضوعية وتوصياتها في مجال السياسات العامة. فعلى سبيل المثال، قدم البرنامج الفرعي الدعم للبرنامج الفرعي 5 في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برنامجه المتعلق بتنفيذ سياسات إنمائية قادرة على التكيف مع تغير المناخ، وقدم الدعم للبرنامج الفرعي 4 في تحليل الحقائق والأرقام المتعلقة بالمرأة في السياسة وصنع القرار في أفريقيا من أجل استخدامها في *التقرير المعنون المرأة في العالم عام 2020: اتجاهات وإحصاءات*. وعلاوة على ذلك، أجرى البرنامج الفرعي تحليلا شاملا لمنظومة التمويل الرقمي، في إطار *التقرير عن المرأة الأفريقية* لعام 2020، بهدف تحديد المسارات المفضية إلى التمكين الاقتصادي للمرأة في جميع أنحاء أفريقيا.

15-177 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام ثلاث دول أعضاء بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها القطاعية، وهو ما شكّل أداء مستوفيا للهدف المقرّر، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-178 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيعد البرنامج الفرعي تقريرا تحليليا عن العمل الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعما للسياسات القطاعية المراعية للاعتبارات الجنسانية، وهو يعتزم عقد منتدى معني بالشؤون الجنسانية على نطاق اللجنة تعرض فيه الشعب والمكاتب دون الإقليمية عملها في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل تلقي تعليقات الدول الأعضاء عليه. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيَّن أدناه (انظر الشكل الثاني عشر من الباب 15).

الشكل الثاني عشر من الباب 15

مقياس الأداء: مجموع عدد البلدان التي تعتمد سياسات خاصة بقطاعات محددة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها القطاعية (العدد التراكمي)

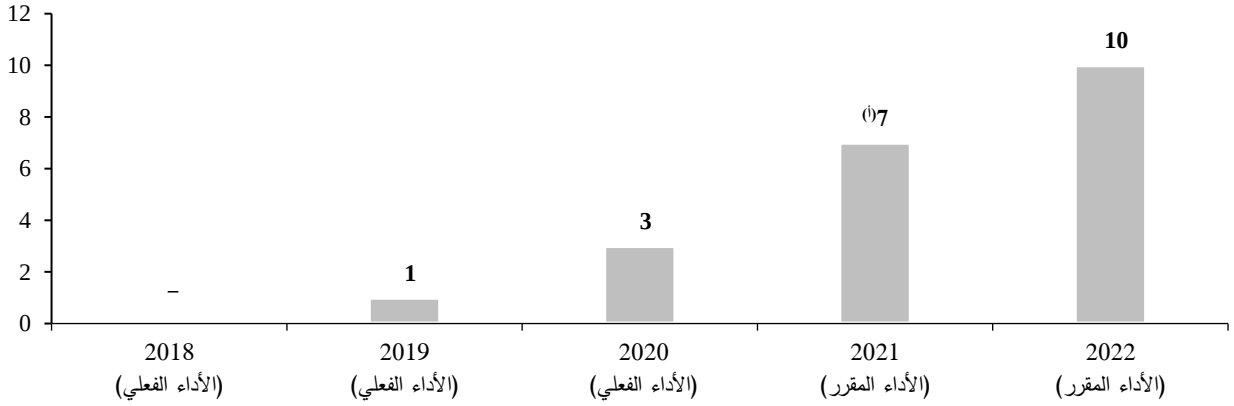

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(141) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 18)).

النتيجة 2: تقييم تكلفة تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة في خمسة بلدان مختارة[142]

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-179 اضطلع البرنامج الفرعي بعمل تحضيري فيما يتعلق بمقارنة نماذج تقدير التكاليف بهدف تقييم تكلفة تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة. وحدد البرنامج الفرعي أيضا التقدم القطاعي المحرز والتحديات التي تعترض تحقيق الهدف 5 في بلدان مختارة، من خلال التحليل والبحث المضطلع بهما في إطار الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية. وستشكل هذه البيانات الأساس الذي يقوم عليه التركيز القطاعي لعملية تقدير التكاليف. ومن خلال إجراء هذا التحليل والبحث، عزز البرنامج الفرعي شراكاته الاستراتيجية مع عدد من الجهات صاحبة المصلحة التي وضعت منهجياتها الخاصة لتقدير تكاليف تنفيذ الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وستساعد هذه الشراكات على اتباع منظور أكثر متانة إزاء تمويل التنمية.

15-180 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تنفيذ الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية في دولتين عضوين للاسترشاد به في اختيار القطاعات التي سيتم إدراجها في عملية تقدير التكاليف اللاحقة، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في إنجاز تقدير التكاليف لأحد البلدان التجريبية من أجل المساعدة على توسيع نطاق نموذج تقدير التكاليف إلى قطاعات أخرى من الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. ويعزى ذلك إلى التغييرات التي طرأت على تنفيذ البرامج نتيجة لجائحة كوفيد-19، حيث قام البرنامج الفرعي بتلبية الاحتياجات المخصصة والإضافية والمتغيرة لمنجزات البرامج المستهدفة المتصلة بالتصدي لجائحة كوفيد-19.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-181 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، واستجابةً للتطورات الأخيرة، سيشهد العمل الذي سيضطلع به البرنامج الفرعي تطورات وستصب نتائج تقدير التكاليف في ما يخدم تنفيذ الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية. وسيواصل البرنامج الفرعي الإسهام، بتحليله، في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لكفالة تمويل أفضل للمساواة بين الجنسين وتعزيز عمليات التخطيط والرصد بهدف تعزيز أدائها في تحقيق المساواة بين الجنسين. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المحدَّث المبيَّن أدناه (انظر الجدول 15-17).

(142) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الجدول 15-17

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
إعداد تقرير توليفي إقليمي عن الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية يحدد الثغرات في مختلف الكتل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في 12 بلداً	إعداد تقرير تجميعي إقليمي عن الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية وعن استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 سنة على اعتماده، يرد فيه تحديد الأولويات والتحديات بالاستناد إلى 15 تحليلا قطريا و 50 تقريرا وطنيا على التوالي	تنفيذ الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية في دولتين عضوين للاسترشاد به في اختيار القطاعات التي سيتم إدراجها في عملية تقدير التكاليف اللاحقة	إنجاز تقدير التكاليف لخمسة بلدان لكي يُسترشَد به في الاستثمارات وتخصيص الموارد	قيام خمسة بلدان بتحديد الثغرات في مختلف الكتل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودمج تدابير تقدير التكاليف في تخطيط برامج المساواة بين الجنسين ورصدها وتقييمها

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على معالجة مسألة المساواة بين الجنسين في التحول الاقتصادي والرقمي للبلدان الأفريقية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-182 تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، التي تأخذ شكل التكنولوجيا الرقمية، عاملٌ أساسي في حفز اقتصاد رقمي وإعلامي واعد في جميع أنحاء أفريقيا، وتوفير فرص عمل في المستقبل لفائدة السكان الشباب الذين يتزايد تعدادهم في القارة، وتوفير نواة من الموظفين ذوي المستويات المرتفعة من المهارات والتأهيل التقني اللازمة لسوق العمل، وتوفير الأدوات اللازمة لتمكين جميع النساء والفتيات الأفارقة. غير أن التحديات لا تزال قائمة في شكل حواجز هيكلية تحول دون تمكين النساء والفتيات من الاستفادة من الاقتصاد الرقمي، حتى يتسنى لهن المشاركة والاندماج في تطوير مبادرات التكنولوجيا الرقمية واستخدامها واعتمادها في جميع أنحاء أفريقيا والاستفادة منها. وقد سلطت جائحة كوفيد-19 الضوءَ على الدور الأساسي الذي تضطلع به التكنولوجيات الرقمية في ربط الأفراد والمجتمعات، وفي توفير إمكانية الوصول إلى الخدمات، بما فيها التعليم، وفي الحفاظ على الاتصال بالاقتصادات العالمية والمحلية.

15-183 واضطلع البرنامج الفرعي بأنشطة مختلفة لمعالجة الفجوة الرقمية المتنامية الجنسانية وتقليص الفجوات الجنسانية. ووضع البرنامج الفرعي تقريرا شاملا عن منظومة التمويل الرقمي، كجزء من تقرير عام 2020 عن المرأة الأفريقية، الذي ركز على التمويل الرقمي كمسار لتمكين المرأة اقتصاديا. وقدم التقرير تقييما للحواجز والتحديات المواضيعية التي تعترض تمكين المرأة اقتصاديا في سياق المنظومة الرقمية، مثل التفاوتات الإقليمية في المهارات الرقمية. كما قام البرنامج الفرعي بتجميع مؤشرات عن حالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أكثر من 40 بلدا أفريقيا، من خلال الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية وما يتصل به من بحوث وتحليلات. وهذا يوفر أساسا لتقييم الوضع الراهن استنادا إلى المعايير والأهداف الهيكلية والقطاعية لمعالجة التمكين الاقتصادي للمرأة.

الدروس المستفادة والتغير المقرر

15-184 يتمثل الدرس المستفاد من البرنامج الفرعي في أنه يعتمد اعتمادا كبيرا على حلقات العمل واجتماعات فريق الخبراء ووظيفته كجهة منظمة، إلى جانب التفاعلات المباشرة الأخرى من أجل تنفيذ برنامجه بفعالية والوصول إلى جمهوره. ومع ظهور جائحة كوفيد-19 وما يتصل بها من قيود واحتياطات، أصبح البرنامج الفرعي على دراية تامة بالدعم المحدود الذي يمكن أن يقدمه دون تعاون فعلي مع الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، ونظرا لعدم وجود هياكل أساسية للاتصال بالإنترنت العريض النطاق في جميع أنحاء القارة، لم يوفر استخدام المشاركة عبر الإنترنت بدائل كافية. وسيصمم البرنامج الفرعي، في إطار تطبيق الدرس، أسلوب تنفيذ برنامجه بطريقة أكثر مرونة، حتى يتمكن من تطوير ونشر منتجاته المعرفية بطريقة أكثر فعالية، بسبل منها تحديد خيارات لتنفيذ العناصر البرنامجية عن طريق شبكة الإنترنت. ومن الناحية البرنامجية، سيحدد البرنامج الفرعي سبل تمكين المرأة من خلال التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيستفيد أيضا من المبادرات الرقمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تعزيز المهارات الرقمية لشعبة المؤتمرات وإدارة المعارف وأعمالها، أي المبادرات الرامية إلى تعزيز المهارات الرقمية للنساء والفتيات من أجل سد الفجوة الرقمية بين الجنسين.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

15-185 يتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتبين من قيام خمسة بلدان أفريقية بتنقيح السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الفجوة الرقمية بين الجنسين (انظر الجدول 15-18).

الجدول 15-18
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
وصول مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتعلقة بالتمويل الرقمي لدى النساء في جميع أنحاء أفريقيا إلى 13,7 في المائة و 25,6 في المائة في شمال أفريقيا، مقارنة بمتوسط عالمي قدره 20,6 في المائة	• إعداد تقرير تجميعي إقليمي عن الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية وعن استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 سنة على اعتماده، يرد فيه تحديد الأولويات والتحديات بالاستناد إلى 15 تحليلا قطريا و 50 تقريرا وطنيا على التوالي • تشكل النساء 33 في المائة من مستخدمي الإنترنت في أفريقيا	قدم تقرير عام 2020 عن المرأة الأفريقية، الذي ركز على التمويل الرقمي كمسار لتمكين المرأة اقتصاديا، لمحةً شاملة عن بنية التمويل الرقمي	قيام 60 في المائة من المجيبين على الاستقصاء، الذين يمثلون الدول الأعضاء، بتعزيز معرفتهم بالفجوة الرقمية بين الجنسين	قيام خمسة بلدان أفريقية بتنقيح السياسات والبرامج الرامية إلى تقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين

الولايات التشريعية

15-186 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

167/59 القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك الجرائم المحددة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

248/59 الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية

187/65 تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة

189/65 اليوم الدولي للأرامل

131/70 اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

133/70 متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

176/70 التصدي لجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني

126/74 تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية

127/74 العنف ضد العاملات المهاجرات

134/74 الطفلة

235/74 دور المرأة في التنمية

157/75 النساء والفتيات ومواجهة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

158/75 الاتجار بالنساء والفتيات

160/75 تكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

12/1998 الاستنتاجات التي اعتمدتها لجنة وضع المرأة بشأن مجالات الاهتمام الأساسية المحددة في منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

44/2003 الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة بشأن مساهمة المرأة في وسائط الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتمكينها من الوصول إليها وتأثير هذه الوسائط والتكنولوجيات واستخدامها كأداة للنهوض بالمرأة وتمكينها من أداء دورها

4/2004 استعراض استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها 2/1997 بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة

13/2009 مستقبل عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

5/2011 دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

قرارات مجلس الأمن

(2000) 1325

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

915 (د-47) المبادرة الجديدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق القارة

المنجزات المستهدفة

15-187 يعرض الجدول 15-19 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 15-19

البرنامج الفرعي 6: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	–	**-**	**2**	–
1 - تقرير مقدم إلى اللجنة المعنية بالشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية بشأن عمل البرنامج الفرعي	–	–	1	–
2 - ورقة مسائل بشأن الموضوع المتصل بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات للجنة المعنية بالسياسة الاجتماعية	–	–	1	–
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	–	–	**1**	–
3 - الدورة التي تعقد كل سنتين للجنة المعنية بالشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية	–	–	1	–
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**4**	–	**2**	**4**
4 - مشروع بشأن إدماج المنظور الجنساني في الخطط والسياسات والبرامج الوطنية في البلدان التي تطلب الحصول على خدمات استشارية تقنية مع التركيز على التمكين الاقتصادي للمرأة	1	–	1	1
5 - مشروع بشأن دور المرأة في مرحلة ما بعد النزاع وفي بناء السلام لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على كفالة مشاركة المرأة على قدم المساواة في صنع القرار	1	-	–	–
6 - مشروع بشأن العائد الديمغرافي ذي المنظور الجنساني لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على تسخير العائد الديمغرافي وتحقيق المساواة بين الجنسين	1	-	1	–
7 - مشروع بشأن إدارة صندوق إعداد القيادات النسائية الأفريقية لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال زيادة مديرات الصناديق الأفريقيات	1	–	–	–
8 - مشروع لدعم الدول الأعضاء في استخدام أدوات القياس الخاصة بالبرنامج الفرعي للإبلاغ عن التزاماتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين	–	–	–	1
9 - مشروع بشأن تقييم تكلفة تحقيق هدف التنمية المستدامة 5	–	–	–	1
10 - مشروع بشأن تعزيز قدرة الدول الأعضاء على معالجة الفجوة الرقمية بين الجنسين وإعادة تكوين تصور إيجابي لمنظور جنساني في التحول الاقتصادي والرقمي للبلدان الأفريقية	–	–	–	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**13**	**3**	**10**	**9**
11 - حلقة عمل عن التقرير عن المرأة الأفريقية بشأن موضوع التمويل الرقمي كمسار نحو تمكين المرأة اقتصاديا لنشر النتائج وتعميم مراعاة توصيات السياسة العامة في خطط العمل الخاصة بوزارات تنفيذية مختارة	1	1	4	–
12 - حلقة عمل بشأن التقرير عن ريادة المرأة للأعمال لنشر النتائج وإدماج توصيات السياسة العامة في خطط العمل الخاصة بوزارات تنفيذية مختارة	5	1	2	–
13 - التدريب بشأن الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية من أجل دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى معالجة مجالات العمل ذات الأولوية في إجراءات السياسة العامة	5	1	2	5
14 - حلقة دراسية عن دور المرأة في جهود ما بعد النزاع وبناء السلام، لبناء قدرات الدول الأعضاء المستهدفة على تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار	2	–	–	–
15 - حلقة عمل بشأن التقرير عن ريادة المرأة الأفريقية لنشر النتائج وإدماج توصيات السياسة العامة في خطط العمل الخاصة بوزارات تنفيذية مختارة	–	–	2	–
16 - منتدى جنساني على نطاق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعرض فيه الشُعب والمكاتب دون الإقليمية عملها المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لدعم الدول الأعضاء	–	–	–	2

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
17 - حلقة عمل لتنقيح السياسات والبرامج الرامية إلى تقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين	–	–	–	2
المنشورات (عدد المنشورات)	**1**	**1**	**2**	**1**
18 - التقرير عن المرأة الأفريقية المقدَّم استنادا إلى مبادرة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على صعيد القارة لإدماج المنظور الجنساني في السياسات القطاعية لوزارات تنفيذية مختارة	–	–	1	–
19 - التقرير عن ريادة المرأة للأعمال الذي تناول موضوع دراسة الروابط بين التعليم وريادة الأعمال المنتجة بهدف تعزيز قدرة الدول الأعضاء على زيادة إنتاجية رائدات الأعمال	1	1	-	–
20 - التقرير عن اضطلاع المرأة الأفريقية بأدوار قيادية بهدف تقييم وضع المرأة في المناصب القيادية	–	–	1	–
21 - تقرير تحليلي عن عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دعم السياسات القطاعية المراعية للاعتبارات الجنسانية	–	–	–	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**4**	**4**	**3**	**3**
22 - دليل تشغيلي بشأن إدماج المنظور الجنساني والعائد الديمغرافي في التخطيط الوطني، لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على الاستفادة من العائد الديمغرافي من خلال تحقيق المساواة بين الجنسين	1	1	–	–
23 - مذكرة تقنية بشأن دليل العائدين الجنساني والديمغرافي لتعزيز القدرة التقنية للبلدان المستهدفة في جهودها الرامية إلى رصد التقدم المحرز وتحديد المجالات ذات الأولوية	1	1	–	–
24 - صحيفة وقائع بعنوان "المرأة في السياسة في أفريقيا 2019" لزيادة الوعي في وسائط الإعلام وفي أوساط منظمات المجتمع المدني والدول الأعضاء بحصة تمثيل الإناث في البرلمانات وفي المناصب الوزارية في أفريقيا	1	1	–	–
25 - بحوث سياساتية بشأن القضايا الجنسانية وتغير المناخ في أفريقيا من أجل التدخل الفعال في السياسات	–	1	–	–
26 - موجز سياساتي بشأن ريادة المرأة للأعمال في أفريقيا لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على استحداث استراتيجيات مبتكرة لتعزيز إنتاجية رائدات الأعمال	1	–	–	–
27 - مذكرات تقنية عن الدليل الأفريقي للجنسانية والدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية لدعم البلدان الأفريقية في قياس الفجوة بين وضع الرجال والنساء الأفارقة وتقييم التقدم الذي أحرزته الحكومات في تنفيذ السياسات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات	–	–	1	–
28 - بحوث سياساتية بشأن المساواة بين الجنسين وبشأن تمكين المرأة وتغير المناخ في أفريقيا من أجل التدخل الفعال في السياسات	–	–	1	–
29 - بحوث سياساتية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والصناعة الاستخراجية في أفريقيا لربط البحوث بإدارة قطاع التعدين الحرفي الضيق النطاق	–	–	1	–
30 - موجزات سياساتية بشأن المساواة بين الجنسين في التحول الاقتصادي والرقمي للبلدان الأفريقية	–	–	–	3

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تنظيم مناسبة خاصة بمناسبة اليوم الدولي للمرأة (عام 2022)، وحملة 16 يوما من النشاط، ودعم الاجتماع الوزاري التحضيري للجنة وضع المرأة الذي حضره 15 مشاركا من بلدان أفريقية.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تعهُّد قاعدة المعارف وتوسيع نطاقها لتبادل المعلومات والدعوة في مجالات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل تعميق الحوار وخيارات السياسة العامة.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إصدار نشرات صحفية على الموقع الشبكي للبرنامج الفرعي بعد استضافة وتنظيم كل مناسبة، والاستخدام النشط لحسابات البرنامج الفرعي على وسائل التواصل الاجتماعي.

البرنامج الفرعي 7
الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر 1
الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا

الهدف

15-188 الهدف الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه هو تعزيز بيئة مواتية لتوفير فرص العمل في شمال أفريقيا من خلال تعزيز التنويع الاقتصادي والتكامل الإقليمي ومن خلال تحسين الاعتراف بمؤهلات العمال المهاجرين ومهاراتهم.

الاستراتيجية

15-189 للإسهام في تحقيق الهدف، سيطوّر العنصر نماذج الاقتصاد القياسي الكلي باستخدام بيانات الاقتصاد الكلي المتاحة، ونشر النماذج، وإجراء عمليات محاكاة، وذلك بالتعاون مع وزارات المالية والتخطيط والمصارف المركزية في البلدان الشريكة. وسيقدم العنصر أيضا المساعدة التقنية من خلال إقامة شراكات مع المعاهد الإحصائية، من أجل تعزيز قدرات البلدان على تحليل البيانات ووضع نماذج لتحديد أوجه الخلل الاقتصادي بصورة كمية وتحديد التغيرات التي يتعين إدخالها على السياسة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري العنصر بحوثا عن العمالة تتناول مسألة عمالة الشباب من خلال المشاريع المعروفة باسم "صناعات بلا مداخن"، بالتعاون مع مؤسسة بروكينغز، وسيعقد حلقات عمل دون إقليمية عن أفضل الممارسات في مجال توفير فرص العمل في شمال أفريقيا، بالتعاون مع مؤسسة أكسفورد. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على التخفيف من حدة أثر جائحة كوفيد-19 على العمالة كما سيساعدها على تحقيق الأهداف 4 و 8 و 9 من أهداف التنمية المستدامة.

15-190 وسيقدم العنصر خدمات استشارية وسيعقد مشاورات دون إقليمية لدعم الدول الأعضاء في بناء قدراتها ووضع استراتيجياتها الوطنية لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بالشراكة مع وزارات التجارة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وسيسهم هذا العمل في التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء نحو تحقيق الهدف 17.

15-191 وسيعمل العنصر في ستة بلدان أفريقية (جنوب أفريقيا، وزمبابوي، والسنغال، وكوت ديفوار، ومالي، والمغرب) على تعزيز القدرات على جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بالهجرة، وسيعمل على تعزيز الاعتراف بمهارات العمال الأفارقة ومؤهلاتهم، وذلك بغية تقييم الأثر السلبي الذي خلفته جائحة كوفيد-19 على التحويلات المالية وبغية تنفيذ الغايات المتصلة بالهجرة من أهداف التنمية المستدامة ومن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ويعتزم العنصر إجراء تقييم لإمكانية حصول المهاجرين على مختلف الخدمات، ودعم الدول الأعضاء في تنفيذ السياسات المتصلة بالهجرة أو تحسينها من أجل كفالة تحسين إدماج المهاجرين حتى يتمكنوا من الإسهام في التنمية الاقتصادية. وسينفذ ذلك بالشراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف 3 و 4 و 8 و 10 و 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

15-192 ويعتزم العنصر دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال إجراء تحليل مفصل للتحديات الهيكلية التي تواجهها أسواق العمل في شمال أفريقيا في أعقاب جائحة كوفيد-19 مع التركيز على أفضل الممارسات في مجال توفير فرص العمل. ويعتزم البرنامج الفرعي وضع خريطة طريق لدعم الدول الأعضاء التي تتعامل مع الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19 في شمال أفريقيا.

15-193 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) اعتماد الدول الأعضاء سياسات اقتصاد كلي قائمة على الأدلة ومحفّزة للعمالة وإعادة توجيه تخصيص الموارد نحو القطاعات التي تنطوي على إمكانات اقتصادية أكبر من حيث الإنتاجية والقدرة التنافسية والعمالة وتحفز توفير فرص العمل؛

(ب) قيام الدول الأعضاء بوضع سياسات ملائمة تعزز التكامل الإقليمي وتحسّن الإنتاجية وتؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة؛

(ج) تحسين توافر إحصاءات الهجرة واستخدامها، وزيادة الاعتراف بالمهارات في جميع أنحاء القارة.

15-194 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المقرر بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 إلى قيام الدول الأعضاء ببدء مشاريع لخفض معدل البطالة من خلال التعلم من أفضل الممارسات في مجال توفير فرص العمل في بلد آخر.

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-195 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

زيادة قيام الدول الأعضاء بوضع السياسات لتيسير التعافي من جائحة كوفيد-19

15-196 لم تكن بلدان كثيرة في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية مهيأة لمواجهة جائحة مثل جائحة فيروس كورونا. ومن المتوقع أن تكون عواقب الجائحة كارثية على ملايين الناس في المنطقة دون الإقليمية. وفي إطار التصدي لجائحة كوفيد-19 وتلبية الطلبات المخصصة المقدمة من البلدان الأعضاء، أصدر العنصر تقريرا عن الأثر المتوسط الأجل والطويل الأجل للجائحة واقترح استراتيجيات للتخفيف من حدتها في شمال أفريقيا. وقدم التقرير مجموعة من خيارات السياسات العامة للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية المترتبة على جائحة كوفيد-19، وتناول بالدراسة القطاعات البالغة الأهمية في الاقتصادات المتضررة، ونظر بوجه خاص في احتياجات الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة. وقدم العنصر أيضا تحليلا منفصلا للأثر الاجتماعي والاقتصادي الذي خلفته الجائحة على الحكومة الجزائرية، مستخدما نموذج الاقتصاد الكلي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ولا سيما من خلال تقييم الأثر على الناتج المحلي الإجمالي والعمالة والعجز في الميزانية والميزان التجاري. كما أعد تقريرا عن المغرب أسهم في وضع خطة الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 التي وضعها فريق الأمم المتحدة القطري.

15-197 ونظم العنصر كذلك خمسة اجتماعات افتراضية لفريق الخبراء فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19 بشأن المسائل التالية: اجتماع بشأن أفضل الممارسات في مجال توفير فرص العمل في شمال أفريقيا، أدى إلى تحديد استراتيجيات مختلفة لتوفير فرص العمل من أجل زيادة فرص العمل في بلدان شمال أفريقيا في سياق التعافي فيما بعد الجائحة؛ واجتماع بشأن قدرة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على التخفيف من حدة أثر جائحة كوفيد-19 على الاستراتيجيات التجارية في شمال أفريقيا؛ واجتماع بشأن التحديات التي تفرضها حقبة ما بعد جائحة كوفيد-19 لشمال أفريقيا، دعا إلى تسريع وتيرة الإصلاحات الحاسمة لمساعدة المنطقة دون الإقليمية على التصدي للجائحة والتعافي منها؛ واجتماع بشأن الابتكار والتكنولوجيات الجديدة في شمال أفريقيا في سياق جائحة كوفيد-19؛ واجتماع بشأن تحقيق خطة عام 2030 وخطة عام 2063 في شمال أفريقيا. وعلاوة على ذلك، نظم العنصر اجتماعا بشأن مبادرة الـ 100 بليون دولار التي تقودها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم أفريقيا في مواجهة الجائحة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

15-198 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتبين من قيام بلدين في شمال أفريقيا، وهما مصر والمغرب، باعتماد استراتيجيات لتوفير فرص العمل في سياق ما بعد جائحة كوفيد-19؛ وقيام دولتين من الدول الأعضاء، وهما السودان وموريتانيا، باعتماد سياسات للحد من أثر الجائحة من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والاستراتيجيات التجارية

المختلفة؛ وقيام دولتين من الدول الأعضاء، وهما الجزائر والمغرب، باعتماد سياسات للتعجيل بوتيرة الإصلاحات الحاسمة لمساعدة المنطقة دون الإقليمية على التصدي للجائحة والتعافي منها (انظر الجدول 15-20).

الجدول 15-20

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	• قيام بلدين من بلدان شمال أفريقيا، وهما مصر والمغرب، باعتماد استراتيجيات لتوفير فرص العمل من أجل زيادة فرص العمل في حقبة ما بعد جائحة كوفيد-19 • قيام دولتين من الدول الأعضاء، وهما السودان وموريتانيا، باعتماد سياسات للحد من أثر الجائحة من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والاستراتيجيات التجارية الأخرى • قيام دولتين من الدول الأعضاء، وهما الجزائر والمغرب، باعتماد سياسات للتعجيل بوتيرة الإصلاحات الحاسمة لمساعدة المنطقة دون الإقليمية على التصدي للجائحة والتعافي منها

أثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ العنصر

15-199 نظرا للأثر الذي خلفته جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، اضطر العنصر إلى إرجاء تنفيذ بعثات تحديد النطاق وتقديم الدعم التقني المقرر إيفادها إلى ستة بلدان وغير ذلك من الأنشطة المقررة. وشملت تلك الأنشطة تدريب مقرري السياسات على تصميم وتنفيذ سياسات مناسبة للحد من البطالة. وأرجأ العنصر أيضا الأنشطة الرئيسية لمشروع الهجرة، مثل حلقات العمل الوطنية ودون الإقليمية، وتحليل الأوضاع القطرية، وبناء القدرات، والخدمات الاستشارية المتعلقة ببيانات الهجرة ولوحات المعلومات الإحصائية. كما اضطر إلى تأجيل النشاط المقرر لبناء القدرات بشأن توطين أهداف التنمية المستدامة في موريتانيا وبشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في السودان. ونفذ العنصر عددا من تدابير التخفيف، مثل تشجيع عقد اجتماعات افتراضية، بما في ذلك عقد دورة اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، وعقد حلقات دراسية شبكية حيثما كان ذلك ممكنا ومفيدا. وأرجأ العنصر بعض الأنشطة التي تتطلب حضورا فعليا من أصحاب المصلحة. وكان لهذه التغييرات أثر على أداء البرنامج في عام 2020، على النحو المحدد في إطار النتيجة 1 أدناه.

15-200 غير أن العنصر حدّد في الوقت نفسه أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 في إطار النطاق العام لأهدافه. وشملت الأنشطة الجديدة والمعدلة عدة تحليلات قطرية ومساهمات تحليلية في خطة الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لفريق الأمم المتحدة القطري في المغرب وتنظيم اجتماعات افتراضية لفريق الخبراء بشأن أثر جائحة

كوفيد-19. وأسهمت المنجزات المستهدفة المعدّلة والجديدة في تحقيق نتائج في عام 2020 على النحو المحدد في النتيجة المستجدة المبينة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

15-201 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي تبينان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى إيجاد فرص العمل[143]

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-202 عمل العنصر على ظاهرة النمو غير المنشئ للعمالة في شمال أفريقيا وحلل التحديات التي تواجه التحول الهيكلي وتوفير فرص العمل. وباستخدام بيانات مستقاة من قطاع الصناعة التحويلية، وُضعت منهجية وطُبقت على المغرب أظهرت أن التشوهات في قطاع الصناعة التحويلية لها أثر كبير على إنتاجية العوامل الإجمالية. وأبرز العنصر الحاجة إلى معالجة التشوهات، وتعزيز نمو الشركات، وإطلاق العنان لقدرتها على توفير فرص العمل. وعلاوة على ذلك، دعم العنصر الجزائر ومصر وموريتانيا في تعزيز قدراتها في مجال بناء نماذج وطنية للاقتصاد الكلي للتنبؤ ومحاكاة السياسات.

15-203 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة قدرة 40 مسؤولا حكوميا على وضع نماذج الاقتصاد الكلي، وهو الأمر الذي لم يحقق الهدف المتمثل في تدريب 28 من مقرري السياسات على تحسين تقييم الثغرات في السياسات العامة ووضع وتنفيذ سياسات مناسبة للحد من البطالة، المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. ونظرا لأثر جائحة كوفيد-19 على اقتصادات بلدان شمال أفريقيا، أعاد البرنامج الفرعي برمجة أنشطته لبناء قدرات المسؤولين الحكوميين من الدول الأعضاء على تقييم أداء النمو وإجراء محاكاة للسياسات للتغلب على أثر الجائحة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-204 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم نحو تحقيق الهدف، واستجابةً للتطورات الأخيرة، فإن العمل الذي سيضطلع به العنصر سيتطور في عام 2022 ليشمل الأنشطة التالية: تحليل قطاع الخدمات؛ وتحليل الأثر الدينامي للتشوهات على مسارات الشركات من حيث توفير فرص العمل؛ وتحديد التشوهات التي تعوق نمو الشركات؛ وتحليل الآليات التي تحول دون توفير فرص العمل للشباب المهرة وتراكم رأس المال البشري. ويهدف العنصر إلى توسيع نطاق التحليل ليشمل باقي قطاعات الاقتصاد المغربي وتونس والبلدان التي تتوافر فيها البيانات. وسيواصل العنصر دعم الدول الأعضاء في نشر نماذجها الوطنية للاقتصاد الكلي والتنبؤ بالنمو وتقييم أثر سياسات الاقتصاد الكلي المختلفة. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المحدّث المبيّن أدناه (انظر الجدول 15-21).

(143) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 18)).

الجدول 15-21

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
–	–	زيادة قدرة 40 مسؤولا حكوميا على وضع نماذج الاقتصاد الكلي	تدريب 56 من مقرري السياسات على تحسين تقييم الثغرات في السياسات العامة ووضع وتنفيذ سياسات مناسبة للحد من البطالة	ثلاثة بلدان (الجزائر ومصر وموريتانيا) تستخدم نموذج الاقتصاد الكلي الذي تم تطويره لأغراض التنبؤ

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: بلدان شمال أفريقيا تعتمد أفضل الممارسات لتوفير فرص العمل[144]

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-205 يهدف العنصر إلى توفير فرص عمل في شمال أفريقيا لمعالجة أوجه القصور الطويلة الأجل في المنطقة دون الإقليمية. وقد أصدر العنصر تقريرا عن أسواق العمل في شمال أفريقيا، يستعرض التحديات الهيكلية وأثر جائحة كوفيد-19 ويضع خريطة طريق لفترة ما بعد الجائحة. وأعد العنصر تحليلا لسياسات أسواق العمل النشطة في شمال أفريقيا وحدد عدة ممارسات فضلى بشأن توفير فرص العمل في المنطقة دون الإقليمية. كما أنتج العنصر تحليلا لنقاط القوة والضعف في المنطقة دون الإقليمية التي تواجه التحديات الناجمة عن الجائحة. وأدى هذا التحليل إلى تقديم توصيات بشأن السياسات العامة لمعالجة عواقب الجائحة والتحديات التي تواجه العمالة في الأجلين القصير والمتوسط. وعلاوة على ذلك، يجري العنصر دراسات استقصائية عن المشاريع من أجل تسجيل أثر الجائحة على الشركات الخاصة (الناتج والعمالة والاستثمار) من أجل تقديم توصيات بشأن السياسات العامة من أجل التعافي من آثار جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد.

15-206 وأسهم العمل المذكور أعلاه في إشراك ثلاثة بلدان من شمال أفريقيا في وضع سياسات مناسبة للحد من الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19 على العمالة، ولا سيما على توفير فرص العمل، الأمر الذي أدى إلى تحقيق الهدف المقرر المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-207 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيدعم العنصر جهود الدول الأعضاء الرامية إلى التخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 في سوق العمل من خلال تصميم سياسات مناسبة للعمالة، وتعزيز تنفيذها، وتوفير منبر للحوار الإقليمي. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المحدّث المبيّن أدناه (انظر الجدول 15-22).

(144) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الجدول 15-22

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)[أ]	2022 (الأداء المقرر)
-	تزايد اهتمام بلدان شمال أفريقيا بتوفير فرص العمل لأغراض التنمية المستدامة ومشاركتها في الحوار الإقليمي	مشاركة ثلاثة بلدان في شمال أفريقيا (تونس ومصر والمغرب) في وضع سياسات مناسبة للحد من الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19 على العمالة	نجاح بلد واحد على الأقل في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية في تخفيض معدل البطالة فيه من خلال تنفيذ برنامج واحد لتوفير فرص العمل	نجاح بلد آخر في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية في تخفيض معدل البطالة فيه من خلال تنفيذ برنامج واحد لتوفير فرص العمل

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: زيادة قدرة بلدان شمال أفريقيا على تصميم السياسات لتعزيز التكامل الإقليمي

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-208 التكامل الإقليمي عملية محورية في خطة عام 2063، التي تحدد الرؤية الإنمائية الأفريقية للعقود الأربعة المقبلة. ومن بين المناطق دون الإقليمية في أفريقيا، تسجل شمال أفريقيا أدنى درجات التكامل، كما أن التكامل الإقليمي يمكن أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3 في المائة في شمال أفريقيا. وقد دعم العنصر الدول الأعضاء في دراسة سلاسل القيمة العالمية وصياغة استراتيجيات وطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في الجزائر وموريتانيا. وقد زاد العنصر من معرفة الدول الأعضاء بالتكامل الإقليمي وأثره المتوقع على المنطقة دون الإقليمية.

الدروس المستفادة والتغير المقرر

15-209 يتمثل الدرس المستفاد من البرنامج الفرعي في أن هناك حاجة، كما أعربت الدول الأعضاء، إلى تحليل قطاعي أكثر تفصيلا لفرص التنمية التجارية والتكامل الإقليمي في شمال أفريقيا. ويتعين مواصلة تطوير العمل السابق الذي بذله العنصر بشأن تيسير التجارة وسلاسل القيمة الإقليمية في قطاعات معينة، مثل قطاع المستحضرات الصيدلانية وقطاع الشؤون المالية. وسيطور العنصر، في إطار تطبيق هذا الدرس، نموذجا إقليميا يمكن أن يتخذ شكل نسيج إنتاجي متكامل متخصص في قطاعات مثل المستحضرات الصيدلانية وصناعات صيد الأسماك وغيرها.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

15-210 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من قيام ست دول أعضاء بتصميم وتنفيذ سياسات ملائمة لتعزيز التكامل الإقليمي (انظر الشكل الثالث عشر من الباب 15).

الشكل الثالث عشر من الباب 15

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للدول الأعضاء التي تصمم سياسات ملائمة لتعزيز التكامل الإقليمي (تراكمي)

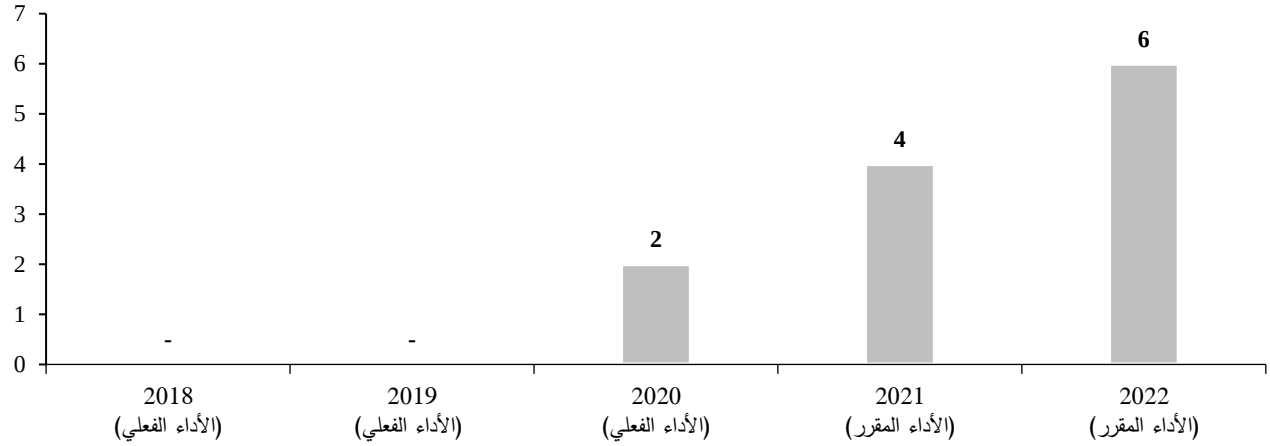

الولايات التشريعية

15-211 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى العنصر.

قرارات الجمعية العامة

3/69 الأولويات والرؤية الواردة في خطة عام 2063، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

المنجزات المستهدفة

15-212 يعرض الجدول 15-23 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 15-23

البرنامج الفرعي 7، العنصر 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**4**	**4**	**4**	**4**
1 - تقرير إلى لجنة الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا	1	1	1	1
2 - موجز دون إقليمي عن التطور الاجتماعي والاقتصادي في الدول الأعضاء	1	1	1	1
3 - الخطط الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة الأخرى في الدول الأعضاء	1	1	1	1
4 - التقرير السنوي عن أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا	1	1	1	1
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**11**	**1**	**11**	**11**
5 - دورة اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء التابعة للمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا	11	1	11	11

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون التقني (عدد المشاريع)	**1**	**1**	**2**	**3**
6 - تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	–	–	1	1
7 - مشروع بشأن العمالة لبناء قدرات كبار مقرري السياسات في بلدان شمال أفريقيا في مجال صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات، من أجل تعزيز عمالة الشباب والنساء	1	1	–	1
8 - إنشاء قاعدة بيانات عن الهجرة في دول أعضاء مختارة	–	–	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**12**	**6**	**4**	**2**
9 - المنتدى الإنمائي لشمال أفريقيا (العمالة)	–	–	2	–
10 - ندوة دولية عن التنمية الاقتصادية في شمال أفريقيا	4	–	–	–
11 - تدريب مقرري السياسات على سياسات الاقتصاد الكلي المحفّزة للعمالة	8	–	–	–
12 - منتدى بشأن العمالة	–	–	2	–
13 - حلقة دراسية شبكية عن أفضل الممارسات في مجال توفير فرص العمل في شمال أفريقيا	–	1	–	–
14 - حلقة دراسية شبكية عن قدرة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على التخفيف من حدة أثر جائحة كوفيد-19 على الاستراتيجيات التجارية في شمال أفريقيا	–	1	-	–
15 - حلقة دراسية شبكية عن تحديات حقبة ما بعد جائحة كوفيد-19 في شمال أفريقيا	–	1	–	–
16 - حلقة دراسية شبكية عن الابتكار والتكنولوجيات الجديدة في شمال أفريقيا في سياق جائحة كوفيد-19	–	1	–	–
17 - حلقة دراسية شبكية عن تحقيق خطة عام 2030 وخطة عام 2063 في شمال أفريقيا	–	1	–	–
18 - حلقة دراسية شبكية عن مبادرة الـ 100 بليون دولار لدعم أفريقيا في مواجهة الجائحة	–	1	–	–
19 - حلقة عمل عن توقعات الاقتصاد الكلي في شمال أفريقيا	–	–	–	1
20 - حلقة عمل دون إقليمية لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على تنفيذ مجالات مختارة من الاتفاق العالمي تتعلق بالاعتراف بالبيانات والمهارات	–	–	–	1
المنشورات (عدد المنشورات)	**1**	**2**	**1**	**3**
21 - منشور عن تيسير التجارة	–	1	–	–
22 - منشور عن العمالة	1	1	1	1
23 - منشور عن التشوهات وعدم تطابق المهارات وتوظيف العمال المهرة في شمال أفريقيا	–	–	–	1
24 - منشور عن أثر جائحة كوفيد-19 على الشركات في شمال أفريقيا	–	–	–	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**3**	**4**	**3**	**1**
25 - وثيقة سياسة لدعم صانعي القرار في مجال العمالة	1	1	–	1
26 - وثيقة سياسة لدعم صانعي القرار في مجال نوعية المؤسسات والتحول الهيكلي	–	–	1	–
27 - وثيقة سياسة لدعم صانعي القرارات في مجال إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ	1	–	–	–
28 - وثيقة سياسة لدعم صانعي القرارات في مجال تحسين دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	1	–	–	–
29 - وثيقة سياسة بشأن الهجرة	–	–	1	–
30 - وثيقة سياسة بشأن تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	–	–	1	–
31 - تقرير عن الأثر واستراتيجيات التخفيف في شمال أفريقيا	–	1	–	–

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
32 - تحليل الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة على الجزائر	–	1	–	–
33 - تقرير عن المغرب فيما يتعلق بوضع خطة الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19	–	1	–	–

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المشاورات والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية إلى أربع دول أعضاء لوضع نماذج وطنية للاقتصاد الكلي؛ وتقديم الخدمات الاستشارية إلى اثنتين من الدول الأعضاء لكي تضع استراتيجياتها الوطنية بشأن تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وتقديم المساعدة التقنية إلى ما لا يقل عن أربع دول أعضاء لإنتاج مجموعات بيانات عن الهجرة؛ وتقديم المساعدة التقنية إلى أربع دول أعضاء بشأن تنفيذ خطة عام 2030؛ وتقديم الخدمات الاستشارية إلى دولة واحدة من الدول الأعضاء بشأن زيادة الإنتاجية من خلال تحسين تخصيص الموارد داخل الاقتصاد؛

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تعهد موقع شبكي لإدارة المعارف؛ وتعهد ثلاث منصات: إدارة علاقات العملاء، والمكتبة، وأوساط الممارسين؛ ونشر المنشورات إلكترونيا على نطاق واسع في أوساط الممارسين.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: النشرات الصحفية، والرسائل الإخبارية، والإحاطات الإعلامية، ووسائل التواصل الاجتماعي، وغيرها من مواد الاتصال.

العنصر 2
الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا

الهدف

15-213 الهدف الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه، هو النهوض بالتنمية الشاملة للجميع في غرب أفريقيا من خلال تعزيز قدرة البلدان على إدماج التحديات المتعلقة بالديناميات الديمغرافية في السياسات وعمليات التخطيط وتحقيق التكامل الإقليمي.

الاستراتيجية

15-214 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيعزز العنصر التعاون مع الدول الأعضاء والكيانات الإقليمية ومراكز الفكر والجهات الشريكة الأخرى في عملية الديناميات الديمغرافية لأغراض التنمية. ومن الآن فصاعدا، من ناحية، ستستجيب الأنشطة المقررة لطلبات بناء القدرات الرامية إلى تسخير الفرص التي يتيحها العائد الديمغرافي، ومن ناحية أخرى، سيواصل العنصر الاستفادة من الميزة النسبية للجنة لإجراء تحليل وبحث بشأن المسائل الديمغرافية (البرنامج الفرعي 9)، إلى جانب خبرته في مجال الاقتصاد الكلي (البرنامج الفرعي 1). وبالإضافة إلى ذلك، سيوفر العنصر المعارف والأدوات والسياسات اللازمة لإزالة العوائق التي تواجهها الدول الأعضاء في التعجيل بالتحول الديمغرافي وما يتصل بذلك من آثار على التنمية المستدامة. ولهذا الغرض، تُعالج طائفة واسعة من المسائل، منها ديناميات الأسرة، والهجرة والمهاجرون، والصحة والوفيات، والشيخوخة والظروف المعيشية، والديموغرافيا التاريخية، والتسجيل المدني، والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وتمكين الشباب، والسلام والأمن، وغير ذلك. وفي الإطار نفسه، سيواصل العنصر شراكته الاستراتيجية مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لكفالة تحويل توصيات البحوث إلى سياسات إقليمية. وسيدعم هذا العمل الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 4 و 5 و 8 و 10 و 16 و 17.

15-215 وسيستفيد العنصر من الحوارات المتعلقة بالسياسات ليعمل كمنصة لنشر الدراسات واستكشاف الفرص المتاحة للدعوة وتبادل أفضل الممارسات والخبرات بين البلدان. وسيواصل العنصر العمل بالشراكة مع مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية في غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وهيئة التنمية المتكاملة لمنطقة لبتاكو - غورما، ومنبر التنسيق

الوزاري لمنطقة الساحل بشأن الاستراتيجيات لتحويل نتائج دراساته الرئيسية إلى إجراءات. وفيما يتعلق بالأنشطة المزمعة في مجال خطة السلام والأمن، سيؤكد العنصر على التدخلات التي تميز اتساق وتآزر الإجراءات بين كيانات الأمم المتحدة بهدف تحقيق النتائج المتوقعة على النحو الأمثل.

15-216 وسيستفيد العنصر من الزخم في تقديم نظرة تحليلية وأشمل للعمل الاجتماعي والاقتصادي القائم بشأن الأولويات دون الإقليمية. وفيما يتعلق بخطط البلدان للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19، سيقوم العنصر بتوسيع نطاق الدعم المقدم والدعوة إلى وضع سياسات ديمغرافية واقتصادية بالشراكة مع المراصد والجامعات الوطنية ذات العائد الديمغرافي. وبالإضافة إلى ذلك، سيركز على المبادرات الرامية إلى الحصول على موارد مالية جديدة لتلبية الأولويات المتعلقة بجائحة كوفيد-19.

15-217 وسيواصل العنصر، أيضا في ضوء الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والمنظمات الحكومية الدولية والدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ السياسات دون الإقليمية التي تتماشى مع الأولويات دون الإقليمية. وبشكل أكثر تحديدا، سيعزز العنصر دعمه الحالي للجهود التي تبذلها مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لوضع الصيغة النهائية لرؤيتها لعام 2050 ووضع إطارها الاستراتيجي ذي الصلة الذي يغطي خمس سنوات.

15-218 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) إدماج الديناميات الديمغرافية في أطر السياسات العامة للبلدان، بما يشمل تعميق التكامل الاقتصادي والنقدي على الصعيد الإقليمي من خلال رؤية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام 2050؛

(ب) تحسين سبل معيشة السكان في المنطقة دون الإقليمية؛

(ج) تعزيز التكامل الإقليمي والتنفيذ الناجح للخطط الدولية المتفق عليها، بما في ذلك منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-219 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

زيادة التركيز على العائد الديمغرافي المحتمل في غرب أفريقيا

15-220 لضمان الإدماج الناجح للديناميات الديمغرافية في السياسات الإنمائية، وضع البرنامج الفرعي أداتين للاقتصاد الكلي، وهما نموذج سكاني وإطار للميزانية يراعيان العائد الديمغرافي، لدعم الحكومات في تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. وأجرى العنصر بحوثا أظهرت أن هناك فرصا كثيرة ينبغي اغتنامها في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتحقيق العائد الديمغرافي. ولن تغلق الفرصة السانحة المتاحة أمام المنطقة دون الإقليمية قبل عام 2100. وقُدر العائد الديمغرافي للمنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا بنسبة 0,30 في المائة في عام 2019، وهو ما يمثل مساهمة بنسبة 30 في المائة في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المنطقة.

15-221 وعمل العنصر مع وزارة المالية في مالي، بالشراكة مع المركز الإقليمي للامتياز في اقتصاديات الأجيال التابع لجامعة تيِيس بالسنغال، وشارك في تنظيم حلقة عمل بشأن إدماج العائد الديمغرافي في إطار الميزنة الوطنية، في شباط/فبراير 2020 في باماكو. وجمعت حلقة العمل المديرية العامة للميزانية؛ وأعضاء البرلمان، ونظراء وزارة الاقتصاد والمالية، وممثلو المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، أسهمت إجراءات العنصر ومساعيه في الاستفادة من شراكته الاستراتيجية ومشاركته المتعمقة في المرصد الوطني للعائد الديمغرافي في مالي لدعم إدماج العائد الديمغرافي في عمليات صياغة الميزانية.

15-222 وفي النيجر، قدم العنصر مساعدة تقنية ومالية وساعد على وضع مؤشر رصد العائد الجنساني والديمغرافي. وقد عزز هذا الدعم القدرة الوطنية على إنتاج إحصاءات بشأن العائد الجنساني والديمغرافي وإدماج البعدين المزدوجين – العائد الجنساني والديمغرافي – في السياسات والبرامج.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

15-223 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق هذا الهدف، كما يتضح من زيادة عدد المراصد الوطنية للعائد الديمغرافي إلى خمسة، وزيادة عدد الشراكات الاستراتيجية مع مراكز الفكر ومؤسسات البحوث والجامعات إلى 10 (انظر الشكل الرابع عشر من الباب 15).

الشكل الرابع عشر من الباب 15

مقياس الأداء: مجموع عدد مراصد العوائد الديمغرافية الوطنية والشراكات بما في ذلك مراكز الفكر ومؤسسات البحوث (تراكمي)

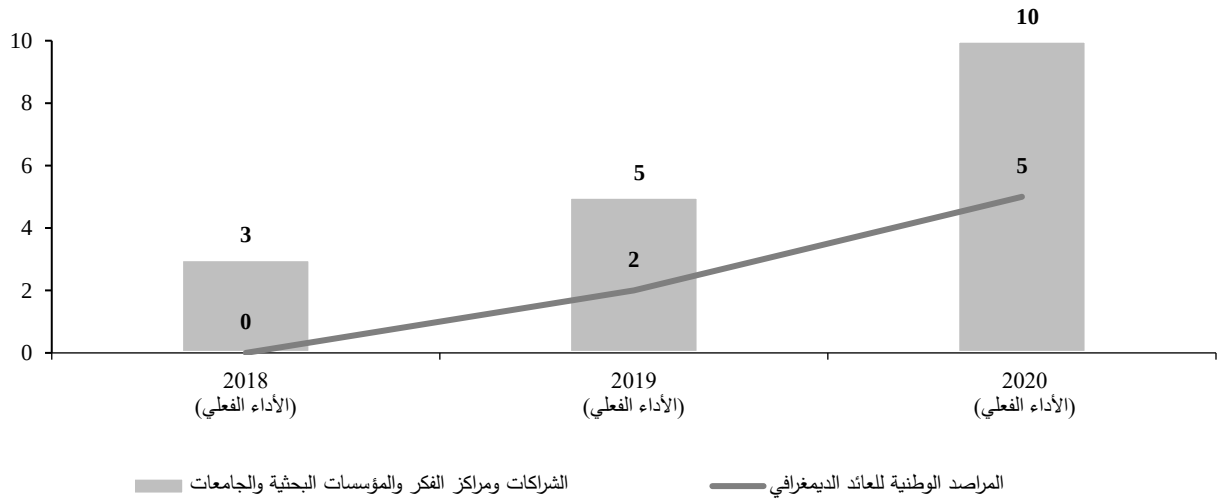

أثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ العنصر

15-224 بسبب الأثر المترتب على جائحة كوفيد-19 في عام 2020، قام العنصر بتغيير نهجه المتمثل في عقد الاجتماعات وحلقات العمل واضطر إلى إرجاء تقديم الخدمات السنوية للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء. وفيما يتعلق بالقدرة المؤسسية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أرجئت إلى عام 2021 عملية صياغة الإطار الاستراتيجي المتوسط الأجل لرؤية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام 2050 والتحقق من صحته مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الإقليمي. كما عدل العنصر دعمه الشامل المقرر للبلدان وانتقل إلى صيغ افتراضية. ولذلك، تم التركيز على التدريب عن طريق الإنترنت، ولا سيما في أدوات ونماذج الديناميات الديمغرافية التي تتاح للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية. وكان لهذه التغييرات أثر على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في إطار النتيجة 2 أدناه.

15-225 إلا أن العنصر حدد، في الوقت نفسه، أنشطةً إضافيةً لدعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه. وتمكن العنصر من إعادة تحديد أهداف وأولويات برنامج عمله، وقدم الدعم للبلدان في تلبية احتياجاتها الفورية المتصلة بجائحة كوفيد-19. فعلى سبيل المثال، عمل العنصر بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومبادرة الشراكة العالمية "جيل طليق"، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) لتوفير خبرته في مجال الاقتصاد الديمغرافي

لإثراء مشاورات الشباب بشأن موضوع المضي قدما على نحو أفضل مع الشباب الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، أسهم العنصر في دراسة عن أثر جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الكلي في غرب أفريقيا، أثرت التحليلات القطرية للأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة وخطط الاستجابة لثمانية بلدان أعضاء (توغو، والسنغال، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكابو فيردي، وكوت ديفوار، والنيجر). كما أجرى العنصر، بالشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبرنامج الأغذية العالمي، دراسة عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في غرب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت استراتيجية لإدارة تعقب الأموال المخصصة للتصدي لجائحة كوفيد-19 لغينيا، وهي أحد البلدان الخمسة محل التركيز، لدعم البلد في إدارة الموارد المخصصة للتصدي لجائحة كوفيد-19.

النتائج المقررة لعام 2022

15-226 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي تبينان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: إحداث قطيعة تامة مع الاتجاهات الديمغرافية في غرب أفريقيا[145]

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-227 عمل العنصر على إحراز تقدم نحو التأثير على السياسات العامة من خلال بناء قدرات المسؤولين الوطنيين. وشارك العنصر، بالاشتراك مع مكتب مبعوث الشباب التابع للاتحاد الأفريقي ومفوض الاتحاد الأفريقي للشباب والجيل الطليق، في تنظيم حوار على الإنترنت بشأن سياسات الشباب شارك فيه 849 3 شابا وشابة. وقد أثرت نتائج تلك المناسبة مداولات اللجنة التقنية الخاصة المعنية بالشباب والثقافة والرياضة التابعة للاتحاد الأفريقي. كما درب العنصر 10 مسؤولين وطنيين في حلقة عمل تطبيقية عُقدت في مالي بشأن إدماج العائد الديمغرافي في إطار الميزنة الوطنية، وقدم الدعم لليبريا في تنفيذ خريطة طريقها بشأن الاستفادة من العائد الديمغرافي، وذلك من خلال تدريب 22 خبيرا وطنيا على منهجية حسابات التحويل الوطني.

15-228 وأسهم العمل المذكور أعلاه في بناء قدرات 62 موظفا وطنيا في مجال الديناميات الديمغرافية وتعزيز عملهم للتأثير على صياغة السياسات العامة، وهو ما تجاوز الهدف المقرر المتمثل في تدريب 60 موظفا وطنيا، الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-229 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف وفي إطار الاستجابة للتطورات الأخيرة، سيتطور عمل العنصر ليشمل، بالإضافة إلى بناء القدرات، التركيز على رصد المخصصات المرصودة في الميزانية لركائز العائد الإنمائي لأطر الميزنة العامة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المحدّث المبيّن أدناه (انظر الجدول 15-24).

(145) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 18)).

الجدول 15-24

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
–	تدريب 30 مسؤولا وطنيا في مجال الديناميات الديمغرافية والعمل على التأثير في عملية وضع السياسات العامة	تدريب 62 مسؤولا وطنيا في مجال الديناميات الديمغرافية والعمل على التأثير في عملية وضع السياسات العامة	تدريب 100 مسؤول وطني في مجال الديناميات الديمغرافية والعمل على التأثير في عملية وضع السياسات العامة	ثلاث دول أعضاء تستخدم بشكل فعلي إطار الميزنة العامة الذي يراعي العائد الديمغرافي في مخصصاتها المرصودة في الميزانية العامة

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: إدماج إنجازات عام 2020 في دعم مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتحويل التوصيات إلى إجراءات[146]

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-230 عزز العنصر القدرة على التخطيط الاستراتيجي وتقييم السياسات العامة في مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودولها الأعضاء، بغية تحقيق التكامل الإقليمي وزيادة المساءلة. كما دعم العنصر وضع تصور للأدوات ومنهجية للتشاور الشامل بين سكان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأجرى تقييما مستقلا لرؤية المفوضية للعام 2020. وعلاوة على ذلك، قام العنصر بالتنظيم والعمل بالشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وغيرها من البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وكيانات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والشركات الاستشارية وأصحاب المصلحة القطريين والإقليميين دعما لإجراء مشاورات وطنية وإقليمية، وتشخيص بأثر رجعي بشأن التنفيذ الناجح لرؤية اللجنة لعام 2020 لاستيعاب تطلعات سكان المنطقة دون الإقليمية. وقد أثرت نتائج التحليل الهيكلي صياغة رؤية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام 2050.

15-231 وأسهم العمل المذكور أعلاه في وضع المسودة الأولى لمخطط رؤية عام 2050 وأول خطة تنفيذية متوسطة الأجل لتنفيذها، الأمر الذي لم يحقق الهدف المتمثل في اعتماد وإطلاق رؤية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام 2050، بما في ذلك الإطلاق الرسمي لعملتها الموحدة، المحدد في الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام 2021. وقد تم إرجاء إطلاق العملة الاقتصادية الموحدة المقترحة لأعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 على معايير التوافق في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دون الإقليمية.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-232 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيعمل العنصر على التعجيل بتنفيذ رؤية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام 2050 تمشيا مع التقدم المتوقع إحرازه في مجال

(146) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

التكامل الإقليمي. كما سيدعم تنقيح خريطة الطريق لتطبيق العملة الموحدة في المنطقة دون الإقليمية. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المحدّث المبيّن أدناه (انظر الجدول 15-25).

الجدول 15-25

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
تقييم التقدم المحرز في ضوء خريطة الطريق لعام 2014 المتعلقة بالعملة الموحدة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واقتراح سيناريوهات واعتماد خريطة طريق جديدة	تقييم رؤية الجماعة لعام 2020 وصياغة الرؤية لما بعد عام 2020، وإعطاء الأولوية للتعجيل بتنفيذ خطة تنمية القدرات للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	المسودة الأولى لمخطط رؤية 2050 وأول خطة تنفيذية متوسطة الأجل لتنفيذها	قيام ما لا يقل عن بلدين من بلدان غرب أفريقيا بتفعيل رؤية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام 2050، بما في ذلك التركيز بوجه خاص على التكامل الاقتصادي والنقدي على المستوى الإقليمي	قيام ما لا يقل عن بلدين آخرين من بلدان غرب أفريقيا بتفعيل رؤية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام 2050، بما في ذلك التركيز بوجه خاص على التكامل الاقتصادي والنقدي على المستوى الإقليمي

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز الاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-233 تباين أداء الجماعات الاقتصادية الإقليمية من حيث إسهامها في التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، في حين تواجه جميعها تحديات مشتركة، مثل عدم القدرة على تعزيز الإنتاج المحلي والتنويع الاقتصادي. ونظرا لتعقد أحكام منطقة التجارة الحرة، فقد أُولي اهتمام ودعم مستمرين للمبادرات دون الإقليمية، التي شملت دعم وضع استراتيجيات وطنية لتمكين الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية من الاستفادة الكاملة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. كما شجع العنصر على إدماج منظور جنساني والتركيز على الشباب في صياغة السياسات والبرامج المتصلة بالمنطقة. وبناء على ذلك، أدرجت هذه الجوانب بالفعل في الاستراتيجيات الوطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المعتمدة في ستة بلدان هي: توغو والسنغال وسيراليون وغينيا وكوت ديفوار والنيجر. وحتى الآن، صدقت 11 من أصل 15 بلدا (73 في المائة) من بلدان غرب أفريقيا على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ويجري دعم ثلاثة بلدان - بنن وبوركينا فاسو وغينيا - بيساو - في عملها المتعلق باستعراض استراتيجياتها الوطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ووضع اللمسات الأخيرة عليها.

الدروس المستفادة والتغير المقرر

15-234 في إطار الاستفادة من جوائح مثل الإيبولا وكوفيد-19، يتمثل الدرس المستفاد من العنصر في أنه يحتاج إلى دعم الدول الأعضاء في وضع خطة مشتركة بين الوزارات تتعلق بالتجارة، بغية التركيز بوجه خاص على التجارة عبر الحدود، لضمان حدوث تعطل محدود لتدفقات السلع الأساسية والأشخاص في حالة حدوث إغلاق أو تعطل جزئي أو كامل للحدود. وسيدعم العنصر، في إطار تطبيق الدرس، صياغة وتنفيذ سياسات وطنية متكاملة للتصنيع والتنويع الاقتصادي. وسيقوم كذلك

بالتحضـــير لاعتماد نهج متكامل لتيســـير إدماج المنظورات التجارية في خطط التنمية الوطنية. وبما أن التجارة في الخدمات جانب مستمر من مفاوضـات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، سـتواصـل الجماعات الاقتصـادية الإقليمية وضـع وتنفيذ اســـتراتيجيات إقليمية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تعالج الحواجز التي تعترض التجارة في الخدمات وتســـخر الدور المحتمل للجماعات الاقتصادية الإقليمية لتحسين تكامل التجارة. ولذلك يعتزم العنصر أيضا تقديم مشورة مستمرة لتنسيق خطة تحرير قطاع الخدمات.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

15-235 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتبين من تزايد عدد البلدان في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دون الإقليمية التي صـدقت على الاتفاق المؤسـس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واعتمدت اسـتراتيجياتها الوطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتنفذ الاسـتراتيجيات المناسـبة لتحقيق أقصـى قدر من الاسـتفادة من التجارة بين بلدان المنطقة وداخل القارة (انظر الجدول 15-26).

الجدول 15-26

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
–	• الاتفـاق المؤسـس لمنطقـة التجـارة الحرة القارية الأفريقية الذي أطلقه الاتحاد الأفريقي في 7 تموز/يوليه 2019 في نيامي • لم يصـدق أي بلد عضـو في الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا على الاتفاق • لم تعتمـد البلـدان أي اسـتراتيجيات وطنية بشـأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	• 11 بلدا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا صـدقت على الاتفاق • 6 من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اعتمدت استراتيجيات وطنية بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (توغو والسنغال وغينيا وكوت ديفوار والنيجر وسيراليون)	• 12 بلدا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا صـدقت على الاتفاق (تراكمي) • 9 من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اعتمدت استراتيجيات وطنية بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (تراكمي)	• 13 بلدا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا صدقت على الاتفاق (تراكمي) • 10 من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اعتمدت استراتيجيات وطنية بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (تراكمي)

الولايات التشريعية

15-236 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى العنصر.

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

830 (MFC 1 A)	إصلاح اللجان الإقليمية: العلاقات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا	909 (د-46)	تحقيق العائد الديمغرافي في أفريقيا والاستفادة منه
		931 (د-48)	ثورة البيانات والتنمية الإحصائية

مقررات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

1/م أ-21 اعتماد اتفاق باريس

المنجزات المستهدفة

237-15 يعرض الجدول 15-27 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 15-27

البرنامج الفرعي 7، العنصر 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**2**	**2**	**2**	**2**
1 - التقارير المقدمة إلى اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء التابعة للمكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا بشأن تنفيذ أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في غرب أفريقيا	1	1	1	1
2 - التقرير المرحلي بشأن تنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والدولية المتفق عليها وبشأن أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في غرب أفريقيا	1	1	1	1
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**8**	**8**	**16**	**16**
3 - الدورات السنوية للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء التابعة للمكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا	8	8	8	8
4 - الاجتماع السنوي لآلية التنسيق دون الإقليمي لغرب أفريقيا فيما يتعلق بالدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، بهدف تجنب الازدواجية في الجهود وإيجاد أوجه تآزر فيما بين أصحاب المصلحة في التنمية	–	–	8	8
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**1**	**1**	**1**	**1**
5 - مشاريع متعلقة بتعزيز القدرة المؤسسية للجماعات الاقتصادية الإقليمية/المنظمات الحكومية الدولية والبلدان للاستفادة من الديناميات الديمغرافية لتحقيق التنمية في غرب أفريقيا	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**14**	**14**	**14**	**14**
6 - حلقة عمل لمراكز الفكر بشأن القضايا المتصلة بتنمية غرب أفريقيا: فرص وتحديات الديناميات الديمغرافية في غرب أفريقيا	9	9	9	9
7 - تدريب على تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال الديناميات الديمغرافية لأغراض التنمية	5	5	5	5
المنشورات (عدد المنشورات)	**4**	**4**	**3**	**3**
8 - منشورات متعلقة بالموجزات القطرية ودون الإقليمية	3	3	2	2
9 - منشورات متعلقة بثورة البيانات لدعم رصد التنمية المستدامة في غرب أفريقيا	–	–	–	

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
10 - منشورات متعلقة بالتحول الهيكلي الاقتصادي والاجتماعي في غرب أفريقيا	1	1	1	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**1**	**1**	**2**	**2**
11 - موجزات سياساتية بشأن التحول الاقتصادي والاجتماعي المستدام في غرب أفريقيا	1	1	1	1
12 - مواد تقنية متعلقة بالديناميات الديمغرافية لأغراض التنمية	–	–	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المشاورات والمشورة والدعوة إسداء مشورة متخصصة إلى 15 دولة من الدول الأعضاء، بناء على طلبها، وتقديم الخدمات الاستشارية بشأن رصد وتنفيذ الاستراتيجيات، وتطوير الإحصاءات، والتكامل الإقليمي، والديناميات الديمغرافية من أجل التنمية والتنمية المستدامة في غرب أفريقيا، وإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء بمشاركة 150 مشاركا رفيع المستوى، وإصدار التقارير الرئيسية والمنشورات ذات الصلة.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إصدار نشرات صحفية وإرسال مواد اتصال أخرى إلى وسائط الإعلام.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: إعداد محتوى خاص بالمنطقة دون الإقليمية للموقع الشبكي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنصات التواصل الاجتماعي مثل تويتر وفيسبوك، والمكتبة، وأوساط الممارسين.

العنصر 3
الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا

الهدف

15-238 الهدف الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه، هو توسيع قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات ذات القيمة العالية وزيادة حصة السلع القابلة للتداول والمصنعة في مجموع الصادرات؛ وتعميق سلاسل القيمة الإقليمية؛ وتحسين القدرة التنافسية والإنتاجية للاقتصادات المحلية من أجل التعجيل بالتنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي في وسط أفريقيا.

الاستراتيجية

15-239 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيدعم العنصر تفعيل وتنفيذ استراتيجيات التنويع الاقتصادي والرؤى والخطط الصناعية، التي صيغت في تشاد وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو على مدى الفترة 2018-2019. كما سيدعم صياغة سياسات مماثلة في بلدان أخرى في وسط أفريقيا. وسيدعو العنصر أيضًا إلى تهيئة مناخ أعمال موات في وسط أفريقيا، ومعالجة القيود الملزمة المرتبطة بالحصول على التمويل، ومعلومات السوق، والهياكل الأساسية الجيدة، وتوافر وجودة المهارات، والنظام المالي والإطار القانوني والتنظيمي. ويعتزم العنصر مواصلة دعمه لأفرقة الأمم المتحدة القطرية والدول الأعضاء في وسط أفريقيا بتدريبهم على استخدام مجموعة الأدوات المتكاملة للتخطيط والإبلاغ للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

15-240 وسيقوم العنصر بجمع المعلومات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق والبيانات المتعلقة بالفرص التجارية، ومن خلال تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية، ودعم البلدان في ترجمة استراتيجياتها الوطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى مشاريع وبرامج وإصلاحات محددة ومقبولة مصرفيا.

15-241 وسيواصل العنصر أيضا تقديم الدعم إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في مواءمة صكوكهما التجارية وصياغة خطة رئيسية موحدة للتنمية الصناعية والتنويع الاقتصادي لوسط أفريقيا. واستنادا

إلى خطة النقل الرئيسية التوافقية لوسط إفريقيا، سيدعم العنصر المنطقة دون الإقليمية في تحويل ممرات النقل إلى ممرات إنمائية من خلال أداة التخطيط المكاني وتحليل النقاط الساخنة التي تدعم نظم المعلومات الجغرافية.

15-242 وسيقدم العنصر خدمات استشارية ومساعدة تقنية إلى الدول الأعضاء بغرض تحسين بنيتها التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأطرها التنظيمية اللازمة لتحقيق التحول الرقمي، بما في ذلك دعم إنشاء مراكز للابتكار التكنولوجي في بلدين مختارين، وتطوير التجارة الإلكترونية، وتنفيذ نظم الهوية الرقمية. وسيستفيد ذلك من التعاون مع المركز الأفريقي للامتياز التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال الهوية والتجارة والاقتصاد الرقميين. وسيظل توفير الدعم للدول الأعضاء في وسط أفريقيا من أجل تأمين حيز مالي للتنويع الاقتصادي مجالا من مجالات التركيز، وتحديدا في أعقاب الموقف الذي اتخذه وزراء المالية والاقتصاد في وسط أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر 2019 والذي يقضي بألا يقتصر تركيز برنامج السنوات الثلاث المقبل مع صندوق النقد الدولي على وضع تدابير قصيرة الأجل لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي فحسب، بل أن يركز أيضا على المسائل الهيكلية المتوسطة إلى الطويلة الأجل، مثل التنويع الاقتصادي. ولهذا الغرض، سيقدم العنصر المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية من أجل إضفاء الطابع الاجتماعي على النموذج الكلي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في وسط أفريقيا وتدريب نواة من الخبراء في الوحدات ذات الصلة في إدارة الدول الأعضاء. وسيشمل ذلك دورات دراسية مخصصة تُقَدَّم عن طريق البرنامج الفرعي 8، بالتعاون الوثيق مع مرفق إدارة الديون التابع للبنك الدولي.

15-243 وسيعزز هذا العنصر أيضا التعاون مع هيئات القطاع الخاص، ويحدد غايات كمية لجميع العوامل التي تضعف الإنتاجية والقدرة التنافسية، وسيضع بعد ذلك خطة للإصلاح تفضي إلى إحداث التغييرات اللازمة لتحقيق هذه غايات. وسيتم ذلك بالشراكة مع القطاع الخاص ومراكز الفكر دون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية على الصعيد الإقليمي، من أجل تعزيز المحاكاة والتعلم من الأقران والتقدم. وسيسهم العمل الشامل الذي يضطلع به العنصر في دعم الدول الأعضاء في إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى الأخص الأهداف 8 و 9 و 12، ولا سيما من خلال دعم ظهور سلاسل القيمة الإقليمية والتجارة داخل وسط أفريقيا، وإدراج سياسات داعمة للنمو ومؤيدة للوظائف في الاستراتيجيات الإنمائية.

15-244 ويعتزم العنصر، بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في وسط أفريقيا، دعمَ الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن طريق توفير تحليل عن الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة على اقتصاداتها، وعن طريق صياغة تدابير سياساتية تهدف إلى تعزيز قدرة الاقتصادات المحلية على مواجهة الصدمات الخارجية، بما في ذلك الصدمات الناجمة عن تعطل التجارة وتعطل جانب العرض بسبب جائحة كوفيد-19. وسيسهم هذا العنصر في تعزيز قدرة النظم الصحية للدول الأعضاء، وحماية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ودعم القطاع الزراعي وقطاع المنتجات الصيدلانية، في إطار الدعوة إلى المضي قدما على نحو أفضل.

15-245 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) خطط رئيسية حسنة التصميم ومتكاملة للتنويع الاقتصادي والتنمية الصناعية، تؤدي إلى ظهور سلاسل قيمة إقليمية وتوسيع نطاق قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات العالية القيمة؛

(ب) إقامة تجمعات صناعية ومناطق اقتصادية خاصة ومنشآت صناعية ذات أداء أفضل ومتكاملة وفعالة، وإنشاء تجارة مستنيرة وقائمة على الأدلة، مما يسهم في زيادة حصة التجارة داخل وسط أفريقيا في إجمالي التجارة في المنطقة دون الإقليمية؛

(ج) تحسين فهم الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين للقيود الملزمة المفروضة على تنمية القطاع الخاص التي يمكن أن تسهم في تصميم استراتيجيات ونهج أفضل لتنمية القطاع الخاص؛

(د) التكامل الواسع النطاق بين الأهداف والغايات ذات الصلة بالتنويع الاقتصادي في خطة عام 2030 وخطة عام 2063 في الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية، والتقييمات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، مما يجعل البلدان وأفرقة الأمم المتحدة القطرية تركز تركيزا أقوى على مسائل التجارة والتنويع الاقتصادي؛

(هـ) زيادة عدد المشاريع التي تضمن التمويل الفعال للتصنيع والتنويع الاقتصادي للدول الأعضاء؛

(و) رفع مستوى مؤشر التكامل الإنتاجي في وسط أفريقيا، مما يعكس مستوى تكامل الاقتصادات المحلية في سلاسل القيمة الإقليمية؛

(ز) تحسين فرص حصول الشركات المحلية على منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن ثمَّ زيادة إنتاجيتها.

(ح) مساعدة الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية على تأمين حيز مالي لتمويل احتياجاتها من البنية التحتية وتحديث خدماتها، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية.

(ط) تعزيز دور القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا وكذلك إسهامه في تحديد إخفاقات السياسات والأسواق، بما في ذلك مسائل الحوكمة، والأطر القانونية والتنظيمية غير المواتية، والإجراءات الإدارية الثقيلة، وعدم كفاية تقديم الخدمات العامة، وجميع هذه العوامل تعوق حاليا إنتاجية الاقتصادات المحلية للمنطقة دون الإقليمية وقدرتها التنافسية التي هي الأدنى في أفريقيا.

15-246 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن تحسين الخطط القطرية للتصدي للجائحة والتعافي منها والمضي قدما على نحو أفضل.

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-247 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

المناطق الاقتصادية الخاصة والتجمعات الصناعية كوسيلة للتحول الهيكلي

15-248 لا تزال حصة السلع المصنعة في إجمالي صادرات وسط أفريقيا منخفضة. وتعتمد البلدان على إنتاج وتجارة السلع الأساسية والمواد الخام مع انخفاض تجديد الخامات والقيمة المضافة، مما يعرضها لتقلبات أسعار السلع الأساسية، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث طفرات وانتكاسات وزعزعة استقرار الاقتصاد الكلي وعدم استدامة النمو الاقتصادي. وقد أسهم العنصر في وضع التنويع الاقتصادي في صميم السياسة الإنمائية على الصعيدين القطري والإقليمي، كاستجابة مستدامة لبناء اقتصادات قوية وتنافسية وقادرة على الصمود في وسط أفريقيا.

15-249 وبدعم مباشر من العنصر ومناصرته، وضعت عدة بلدان في المنطقة استراتيجيات للتنويع الاقتصادي، وعدلت خططها الخاصة بالتنمية الصناعية، وأدرجت مسائل التحول الهيكلي أو التنويع الاقتصادي في أُطرها الرئيسية المعنية بالسياسات والتخطيط. فعلى سبيل المثال، في الكاميرون، يشكل التحول الهيكلي الاقتصادي دعامة للاستراتيجية الإنمائية الوطنية للبلد للفترة 2020-2030. ودعم العنصرُ الحكومةَ في اعتماد نهج أكثر توجها نحو تحقيق النتائج في تنفيذ الخطة الرئيسية للتنمية الصناعية من خلال تركيز الاستثمارات في المناطق الاقتصادية الخاصة والتجمعات الصناعية ذات الأثر الاجتماعي – الاقتصادي الأكبر والأكثر آنيةً. ولهذا الغرض، ساعد العنصرُ الحكومةَ على تحديد مثلث النمو في كريبي – إديا – دوالا باعتباره المشروع الرئيسي للخطة. وعلاوة على ذلك، وفي إطار مثلث النمو في كريبي – إديا – دوالا، دعم

العنصرُ صياغةَ وتنفيذَ خطة عمل قصيرة الأجل تهدف إلى تطوير قطاع متين ومتكامل وحَسن التنظيم لصناعة المستحضرات الصيدلانية لكي تصبح الكاميرون مركزا تنافسيا في سلاسل الإنتاج والإمداد الخاصة بالمستحضرات الصيدلانية في وسط أفريقيا. كما حشد العنصرُ جهودَ مؤسسة التمويل الأفريقية من أجل المشاركة في تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة والتجمعات الصناعية في البلد.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

15-250 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من اعتماد مثلث النمو في كريبي – إديا – دوالا بوصفه تجمعا صناعيا ضخما رائدا للتعجيل بتنفيذ الخطة الرئيسية للتنمية الصناعية، واعتماد حكومة الكاميرون نهجا موجها نحو تحقيق النتائج في تنفيذ الخطة الرئيسية للتنمية الصناعية في الكاميرون، وصياغة وتنفيذ خطة عمل قصيرة الأجل تهدف إلى تطوير قطاع متين ومتكامل وحَسن التنظيم لصناعة المستحضرات الصيدلانية في الكاميرون (انظر الجدول 15-28).

الجدول 15-28
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	• اعتماد مثلث النمو في كريبي – إديا – دوالا بوصفه تجمعا صناعيا ضخما رائدا للتعجيل بتنفيذ الخطة الرئيسية للتنمية الصناعية • اعتماد حكومة الكاميرون نهجا موجها نحو تحقيق النتائج في تنفيذ الخطة الرئيسية للتنمية الصناعية في البلد • صياغة وتنفيذ خطة عمل قصيرة الأجل تهدف إلى تطوير قطاع متين ومتكامل وحَسن التنظيم لصناعة المستحضرات الصيدلانية في الكاميرون

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ العنصر

15-251 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، عُقدت معظم الاجتماعات وحلقات العمل والمناسبات التدريبية التي ينظمها العنصر، إن لم يكن جميعها، عبر الإنترنت بدلا من عقدها بالحضور الشخصي. وهي شملت الدورةَ السادسة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في وسط أفريقيا، التي عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بشأن موضوع "بناء المهارات من أجل التنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا"، واجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة، والعديد من المشاورات والخدمات الاستشارية. وترتب على هذه التغييرات أثرٌ في أداء البرنامج في عام 2020، على النحو المحدَّد في النتيجة 1 المبيَّنة أدناه.

15-252 وفي الوقت نفسه، حدد ونفذ العنصرُ مع ذلك أنشطةً لدعم الدول الأعضاء في معالجة المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وشمل ذلك تقديم المساهمات في التقارير المتعلقة بالأثر الاجتماعي –

الاقتصادي لجائحة كوفيد-19 على عدة بلدان في وسط أفريقيا وعلى المنطقة دون الإقليمية ككل؛ وبلورة المسارات المؤدية إلى بناء اقتصادات قادرة على الصمود في وسط أفريقيا، بالشراكة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في غابون والكاميرون والكونغو.

النتائج المقررة لعام 2022

15-253 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وتبيّنان بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: زيادة التنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا[147]

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-254 في عام 2020، ونتيجة لحملة مستمرة للتنويع الاقتصادي ترتكز على التصنيع القائم على الموارد والذي تحفزه التجارة، نجح العنصر في وضع موضوع التنويع الاقتصادي على رأس جداول أعمال الحكومات والجماعات الاقتصادية الإقليمية في وسط أفريقيا للتصدي لجائحة كوفيد-19 والمضي قُدما والبناء على نحو أفضل في فترة ما بعد الجائحة. وبدعم من العنصر، التزمت مفوضيتا الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بالسعي حثيثا إلى وضع خطة رئيسية موحدة للتنويع الاقتصادي والتصنيع على الصعيد دون الإقليمي. وقد عكست كلتا المجموعتين الاقتصاديتين الإقليميتين هذه الأولوية السياساتية في إجراءات وصكوك ملموسة وضعتها بعض مؤسساتها وهيئاتها النظامية الرئيسية. كما أسهم العنصر في صياغة خطة رئيسية للتنويع الاقتصادي والتصنيع في تشاد وفي وضع رؤية إنمائية للكونغو (رؤية الكونغو لعام 2048). وقد تم التصديق على كلتا الاستراتيجيتين من خلال عملية شاملة قائمة على المشاركة.

15-255 وإلى جانب تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على صياغة سياسات التنويع الاقتصادي، في عام 2020، أولى العنصر أهمية خاصة لتنمية المهارات باعتبارها عاملا رئيسيا في التعجيل بوتيرة التصنيع والتنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا. ولهذا الغرض، تناولت الدورة السادسة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في وسط أفريقيا، التي عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، موضوعَ "بناء المهارات من أجل التنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا". وأعلنت اللجنة رسميا الفترة 2021-2030 عقدا للتنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا للترويج لتغيير كبير في هيكل اقتصادات المنطقة دون الإقليمية. ويرتبط هذا العقد من أجل التنويع الاقتصادي بعقد 2020-2030 للعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والجهود المبذولة لتحقيق خطة عام 2063. وبناء على ذلك، فإن الإبلاغ عن عقد التنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا سيشكل مساهمة في إبلاغ المنطقة دون الإقليمية عن الخطتين.

15-256 وفي إطار فرقة عمل الأمم المتحدة المخصصة التي أُنشئت في جمهورية أفريقيا الوسطى، ساعد العنصرُ البلدَ على وضع وتنفيذ خطة استجابة لجائحة كوفيد-19، من خلال إجراء تحليل للآثار الاجتماعية - الاقتصادية للجائحة وعن طريق إدراج الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية في المخطط. كما قدم العنصر تحليلا للتدابير المتوسطة والطويلة الأجل لتعزيز قدرة النظام الصحي في البلد، وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم القطاع الزراعي. وفي الوقت نفسه، شارك العنصر، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في قيادة عمل فريق الأمم المتحدة القطري في الكاميرون بشأن الآثار الاجتماعية - الاقتصادية لجائحة كوفيد-19. وفي هذا الإطار، ساهم المكتب دون الإقليمي في صياغة الكاميرون لخطة استجابة للجائحة

(147) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 18)).

من خلال دراسة عن الأثر الاقتصادي والاجتماعي للجائحة. وساعد العنصر أيضا على صياغة التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للكاميرون. ويقود العنصرُ الركنَ 1 من الإطار، الذي يركز على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وخطة التنمية الصناعية.

15-257 وأسهم العمل المذكور أعلاه في بلوغ حصة التجارة داخل منطقة وسط أفريقيا نسبة قدرها 2,1 في المائة من التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في نسبة 3 في المائة، كما هو مبيَّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، ويُعزى ذلك أساسا إلى الاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-258 سيواصل العنصر عمله المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيزيد العنصر تركيزه على تنفيذ الخطة الرئيسية الموحدة للتنويع الاقتصادي والتصنيع على الصعيد دون الإقليمي والأُطر المماثلة على الصعيد الوطني في خمس دول أعضاء. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيَّن أدناه (انظر الشكل الخامس عشر من الباب 15).

الشكل الخامس عشر من الباب 15

مقياس الأداء: حصة التجارة داخل منطقة وسط أفريقيا من التجارة فيما بين البلدان الأفريقية

(بالنسبة المئوية)

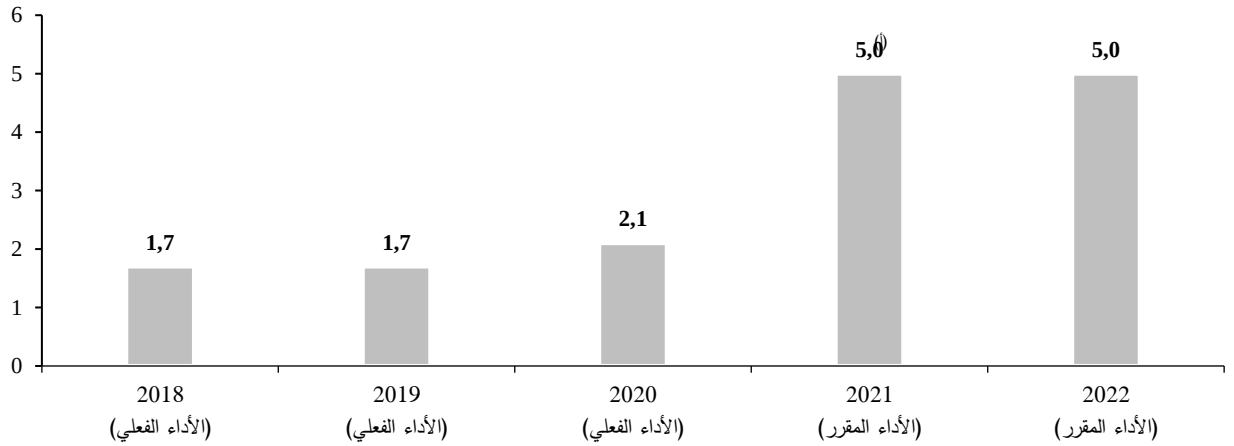

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: التحول من تصميم استراتيجيات التنويع الاقتصادي إلى تنفيذها[148]

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-259 ساعد هذا العنصر الكاميرون في صياغة استراتيجيتها الوطنية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، دعم العنصرُ نشرَ نموذج لدعم القرارات التجارية في الكاميرون ودَرَّب كبار المسؤولين العاملين في مجالات الصناعة

(148) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

والإحصاءات والتجارة على استخدام هذا النموذج الذي يدعم البلد في تحديد المنتجات وفرص التصدير في الأسواق بُغية توسيع نطاق منتجاته وأسواقه التصديرية وتنويعها، في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى توصيات الدورة الخامسة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء، التي حددت التجارة الإلكترونية كفرصة لتوسيع نطاق التجارة في الخدمات الحديثة وتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في المنطقة دون الإقليمية، نَشر العنصر دراسةً عن دور التكنولوجيات النقالة في تمكين التجارة الإلكترونية في وسط أفريقيا، ونَظَّم اجتماعا إلكترونيا لفريق خبراء بشأن هذه المسألة وحلقة دراسية شبكية بشأن زيادة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية إلى أقصى حد في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ودور التجارة الإلكترونية والقطاع الخاص في تلك العملية، وقد عُقِد كلاهما في كانون الأول/ديسمبر 2020.

15-260 ولمساعدة بلدان وسط أفريقيا على ترجمة الاستراتيجيات المعتمدة المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى إجراءات ملموسة للنهوض بالتنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا، شرع العنصر في تقييم قائم على نُظم المعلومات الجغرافية لإمكانات النمو على طول ممرات النقل في المنطقة دون الإقليمية. وقد مكن التحليل المتعدد المتغيرات وتَراكُب البيانات الاجتماعية – الاقتصادية مع البيانات الفيزيائية – الحيوية من تحديد العديد من البقع الساخنة الاقتصادية التي يمكن أن تدعم التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في وسط أفريقيا. كما دعم ذلك تحسينَ التخطيط المكاني، واتخاذ القرارات الاستثمارية، وإضفاء الطابع المحلي على التجمعات الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة، فضلا عن التحكيم بين الخيارات المتنافسة فيما يتعلق باستخدام الأراضي.

15-261 وبالإضافة إلى ذلك، أُعِدّ مقترحان لمشروعين بشأن بناء القدرات في مجال المحاسبة المتعلقة برأس المال الطبيعي وتعميم العملية في الحسابات القومية في الكاميرون وغابون، وقُدِّما إلى صندوق أهداف التنمية المستدامة. وقد تم تمويل مشروع محاسبة رأس المال الطبيعي في غابون وهو قيد التنفيذ. ويهدف ذلك إلى تعزيز القدرة في عملية محاسبة رأس المال الطبيعي وتوضيح كيفية استخدام نتائجها لتوسيع الحيز المالي من خلال أدوات التمويل الابتكاري مثل السندات الخضراء والزرقاء. وسيوسع المشروع خيارات تمويل التنويع الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية، نظرا لمحدودية الحيز المالي المتاح والقيود الماثلة أمام التمويل نتيجة لانخفاض أسعار السلع الأساسية في عام 2014.

15-262 وعلاوة على ذلك، أشرك العنصر باستمرار أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة دون الإقليمية لتعميم التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي والنمو الأخضر وتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في التقييمات القطرية المشتركة وأُطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة ومجمل العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في وسط أفريقيا، وذلك كوسيلة لبناء اقتصادات مستدامة تخلق فرص العمل وتتسم بقدرة أكبر على الصمود في المنطقة دون الإقليمية. وتحقيق التنويع الاقتصادي والنمو الأخضر أمر أساسي لإعادة تنظيم عمل فريقي الأمم المتحدة القطريين في غابون والكونغو. ومن شأن إدراج المسائل المتصلة بالتنويع الاقتصادي في عمل الأفرقة القطرية في وسط أفريقيا أن يعزز قضية "توحيد الأداء" ويوسع إمكانيات تمويل هذه الحملة الهامة في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية.

15-263 ومن أجل تشجيع الإنتاج والاستهلاك المحليين، وهما عاملان رئيسيان لتحقيق التنويع الاقتصادي، وتعميق التجارة داخل منطقة وسط أفريقيا، وزيادة الروابط الاقتصادية والآثار المضاعِفة، مثل توسيع نطاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخلق فرص العمل وغير ذلك، أطلق العنصر حملته المتعلقة بعلامة "صنع في وسط أفريقيا". وقد اعترفت مفوضيتا الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وكبار المسؤولين في وزارات التجارة، والرابطات الصناعية، والسلطات المعنية بتشجيع الاستثمار، وغرف التجارة باستخدام علامة "صنع في وسط أفريقيا" كأداة رئيسية للسياسة الصناعية من أجل زيادة الفوائد التي تجنيها بلدان وسط أفريقيا من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى أقصى حد. وبموجب قواعد المنشأ السائدة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ستُيسِّر هذه العلامة توسيع نطاق الإنتاج والاستهلاك المحليين لما عدده 379 من المنتجات التي توصف بأنها حساسة (7 في المائة من المنتجات القابلة للتداول)

و 172 من المنتجات المستبعَدة (3 في المائة من المنتجات القابلة للتداول)، والتي لن تتنافس المنطقة دون الإقليمية مع أي منطقة أخرى بشأنها.

15-264 وبالإضافة إلى ذلك، أوصت اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في وسط أفريقيا، في دورتها الخامسة والثلاثين التي نظمها العنصر، بإنشاء مركزين للابتكار في المنطقة دون الإقليمية بالتعاون مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار مبادرة مختبرات الأمم المتحدة للابتكار التكنولوجي. وعلى النحو المقرر، وبدعم من العنصر، قدمت حكومتا غابون وغينيا الاستوائية طلبين إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإنشاء مركزين للابتكار في البلدين. وساهم هذا العنصر، تحت قيادة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في إطلاق مركز للابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي في برازافيل، يهدف إلى تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار في المنطقة دون الإقليمية.

15-265 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام الكاميرون والكونغو بوضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واعتمادها، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر، كما هو مبيَّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

15-266 وعلاوة على ذلك، أسهم العمل المذكور أعلاه في تقديم غابون وغينيا الاستوائية طلبين لإنشاء مركزين للابتكار، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في إنشاء هذين المركزين، كما هو مبيَّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021. ولم يتسنَّ بعدُ إنشاء هذين المركزين نظرا لتوقف مبادرة مختبرات الأمم المتحدة للابتكار التكنولوجي، إلى حين الانتهاء من تقييم مختلف هياكل الابتكار داخل الأمم المتحدة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-267 سيواصل العنصر عمله المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيدعم العنصرُ الدولَ الأعضاء في تنفيذ استراتيجياتها المتعلقة بالتنويع الاقتصادي. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيَّن أدناه (انظر الجدول 15-29).

الجدول 15-29

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
• تقديم طلبات المساعدة في صياغة استراتيجيات وطنية للتنويع الاقتصادي • صياغة نظرية التغيير وخطة إشراك أصحاب المصلحة الخاصة بالمكتب دون الإقليمي	• تصديق ستة بلدان من أصل سبعة بلدان مشمولة بالعنصر على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية • وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية للتنويع الاقتصادي في تشاد • وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لكل من تشاد والكاميرون • توقيع غابون والكونغو على اتفاق لتنفيذ التجوال الحر بين البلدين • بناء قدرات 463 من المشغلين الاقتصاديين وممثلي الإدارات العامة فيما يتعلق بإجراءات الموافقة على إدراج منتجات صناعية ضمن التعريفة التفضيلية لوسط أفريقيا	• وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لكل من الكاميرون والكونغو واعتمادها • تقديم غابون وغينيا الاستوائية طلبين لإنشاء مركزين للابتكار • الاعتراف بعلامة "صنع في وسط أفريقيا" كأداة رئيسية للسياسة الصناعية من أجل زيادة الفوائد التي تجنيها بلدان وسط أفريقيا من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى أقصى حد	• تجهيز منطقة وسط أفريقيا بنموذج كلي وتجاري لتأمين حيز مالي للتنويع الاقتصادي • ارتفاع مستوى الاستثمار في القطاع غير النفطي في وسط أفريقيا بفضل المشاريع الاستثمارية المقبولة مصرفيا	تجهيز منطقة وسط أفريقيا بمشاريع استثمارية مقبولة مصرفيا وشراكات ومبادرات وأدوات مبتكرة لدعم التنويع الاقتصادي

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: التغييرات السياساتية المواتية للتنويع الاقتصادي في سياق المضي قُدما والبناء على نحو أفضل في أعقاب الآثار الاجتماعية – الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 وتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-268 رغم إحراز تقدم في صياغة واعتماد استراتيجيات التنويع الاقتصادي، فإن تنفيذها لا يزال يعاني من قيود تتصل بالعديد من المسائل والتحديات، مثل إمكانية الحصول على التمويل الكافي والمسائل المتعلقة بالحوكمة والقيادة. ولمعالجة هذه المسائل والتحديات، لا بد من استعراض نماذج الأعمال السائدة في وسط أفريقيا. ولهذا الغرض، وتمشيا مع الدعوة الملحة إلى العمل في عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أطلق العنصرُ عقدَ التنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا للفترة 2021-2030، وذلك للشروع في تغيير تحولي في المنطقة دون الإقليمية، يرتكز على تحالفات قوية من أجل التغيير.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

15-269 تَمثَّل الدرس المستفاد بالنسبة للعنصر في أن زيادة الأثر الإنمائي تتحقق عندما يكون هناك مواءمة وتنسيق في مجال السياسات بين المكتب دون الإقليمي والشُعب الكبيرة في المقر وبين الوزارات التنفيذية في الإدارات الحكومية، وكذلك بين الشركاء الإنمائيين، بما في ذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وهذا ما يجنب ازدواجية الجهود ويُزيد إلى أقصى حد من فرص تحقيق وفورات الحجم. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيروج العنصر للتغييرات السياساتية وسيمضي نحو التنفيذ الشامل والقائم على المشاركة لخطط واستراتيجيات التنويع الاقتصادي والتنمية الصناعية، مع تعبئة القطاعين الخاص والعام على حد سواء والشراكات الاستراتيجية الأخرى ذات الصلة في تنفيذ مشاريع وإجراءات تحويلية جيدة التصميم. وسيشجع العنصر على تحسين التنسيق والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وسيدعو الشركاء إلى المشاركة في إنشاء وتنفيذ مبادرات مشتركة ابتداء من مرحلة وضع المفاهيم، ووضع نظريات التغيير ذات الصلة، وتحديد المسارات نحو تسخير وفورات الحجم وزيادة أثر تدخلات التحالفات. وعلاوة على ذلك، سيواصل العنصر تعميم المسائل الإقليمية والعابرة للحدود في عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية في جميع أنحاء وسط أفريقيا، وتعزيز مكانة التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي في أُطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

15-270 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من عدد التغييرات السياساتية المعتمدة سعيا إلى التنويع الاقتصادي والتنمية الصناعية (انظر الشكل السادس عشر من الباب 15).

الشكل السادس عشر من الباب 15

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للتغييرات السياساتية المعتمدة من أجل التنويع الاقتصادي والتنمية الصناعية (العدد التراكمي)

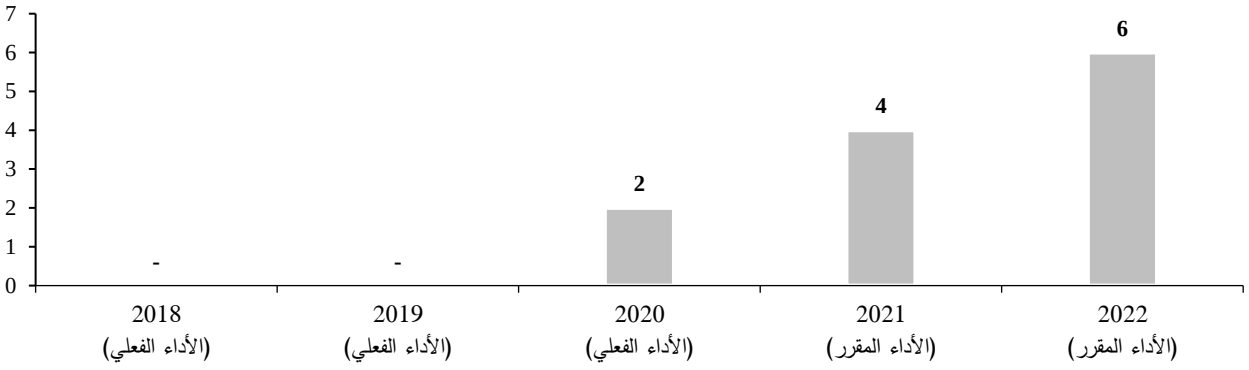

المنجزات المستهدفة

271-15 يعرض الجدول 15-30 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 15-30

البرنامج الفرعي 7، العنصر 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**8**	**8**	**8**	**8**
1 - الدورة السنوية للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء التابعة للمكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا	8	8	8	8
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**3**	**3**	**1**	**1**
2 - التقرير السنوي عن أعمال المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا	1	1	1	1
3 - التقرير المرحلي عن الخطط الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة الأخرى في المنطقة دون الإقليمية	1	1	–	–
4 - التقرير المتعلق بتنفيذ المبادرات دون الإقليمية في وسط أفريقيا	1	1	–	–
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**1**	**1**	**1**	**1**
5 - برنامج دعم التجارة والتكامل الاقتصادي	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**36**	**11**	**36**	**24**
6 - ندوة عن التنويع الاقتصادي	1	1	–	–
7 - حلقة عمل بشأن النماذج وأدوات التنبؤ لأغراض التنويع الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة	10	5	12	–
8 - حلقة عمل بشأن محاسبة رأس المال الطبيعي	–	–	–	12
9 - تدريب بشأن صكوك التجارة والوصول إلى الأسواق	25	5	12	12
10 - حلقة عمل بشأن إدماج مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة والنموذج الكلي والتجاري في الأُطر الوطنية في بلدان مختارة	–	–	12	–
المنشورات (عدد المنشورات)	**4**	**4**	**5**	**3**
11 - الموجزات القطرية في سلسلة التحول الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع	3	1	2	2
12 - دراسة أساسية عن موضوع دورة عام 2021 للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء التابعة للمكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا	1	1	1	1
13 - منشور بشأن تمكين تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التخطيط الإنمائي: أدلة من وسط أفريقيا	–	1	–	–
14 - منشور غير متكرر بشأن رأس المال الطبيعي وتعديل أساس الثروة الاقتصادية في وسط أفريقيا	–	1	1	–
15 - منشور غير متكرر بشأن وسط أفريقيا ومستقبل الأغذية: حالة سلاسل القيمة الإقليمية	–	–	1	–
المواد التقنية (عدد المواد)	**1**	**1**	**1**	**1**
16 - موجز سياساتي بشأن مسألة مستجدة في وسط أفريقيا	1	1	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية وعقد الحوارات السياساتية الرفيعة المستوى مع أربع دول أعضاء فيما يتعلق بتنفيذ ورصد الاستراتيجيات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وبمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: نشر الكتيبات والمنتجات المعرفية، والترويج للمعلومات وتوفيرها من خلال الإحاطات الصحفية والزيارات الإعلامية والرسائل والنشرات الإخبارية بشأن الإنجازات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وقيادة التغيير في المنطقة دون الإقليمية.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تعهد المواقع الإلكترونية والمنصات الرقمية وجماعات الممارسين المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والتصنيع وأهداف التنمية المستدامة.				

العنصر 4
الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا

الهدف

15-272 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه في إنجاز تكامل إقليمي أوثق في شرق أفريقيا، عن طريق النهوض بتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وزيادة الاستثمارات داخل المنطقة، وتسخير الاقتصاد الأزرق، وتعزيز السياحة الإقليمية.

الاستراتيجية

15-273 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيستند العنصر إلى العمل المنجز خلال الفترة 2019-2021 من خلال توفير تقييمات لآثار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ووضع استراتيجيات وطنية وإقليمية تتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتحديد العقبات وكذلك الفرص المرتبطة بركود مستويات التجارة داخل المنطقة. ويتيح إطلاق التداول بموجب الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في 1 كانون الثاني/يناير 2021 فرصا ويطرح تحديات أمام الدول الأعضاء لزيادة قدرتها على تنفيذ هذا الاتفاق.

15-274 وسيكثف العنصر الدعم لوضع استراتيجيات وطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنسيق السياسات بمساعدة إنتاج المعارف والدعم التقني والحوار السياساتي وبناء القدرات لتحسين السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالمراحل الأولى والثانية والثالثة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مع التركيز على مجالات مثل التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، والتجارة الرقمية، والاستثمار، وحركة العمالة، والتجارة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومسائل المنافسة للتصدي للقيود.

15-275 وستُقام شراكات خارجية مع بنك التنمية الأفريقي، ومصرف Afrieximbank، والهيئات الوطنية المسؤولة عن مسائل الاستثمار والمنافسة، وهيئة تنسيق المرور العابر والنقل في الممر الشمالي، وهيئات القطاع الخاص الإقليمية مثل مجلس الأعمال في شرق أفريقيا، ومؤسسات القطاع الخاص وغرف التجارة والصناعة الوطنية، ومراكز الفكر المعنية بالسياسات العامة، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي للأبحاث الاقتصادية، ومركز بحوث السياسات الاقتصادية، ومؤسسة بروكينغز، ومنظمة TradeMark East Africa. وسيساعد هذا العملُ الدولَ الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف 8 و 9 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

15-276 وسيدعو العنصر إلى عقد مبادرات إقليمية لبناء القدرات لفائدة الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية والهيئات الاقتصادية الإقليمية مع الشركاء ومنتديات تشجيع الاستثمار في المنطقة دون الإقليمية، تمشيا مع أهداف البروتوكول المتعلق بالاستثمار

للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والجاري إعداده حاليا، وبالتعاون مع البرامج الفرعية الأخرى، بما في ذلك البرنامجان الفرعيان 2 و 3، وربما مع الأونكتاد.

15-277 وسيركز العنصر على تحسين صياغة السياسات المتعلقة بالاقتصاد الأزرق وسيروِّج للتنويع الاقتصادي. ومن خلال تطوير وتطبيق أدوات جمع البيانات والأدوات التحليلية، سيُقَيِّم العنصرُ بالتالي الإمكاناتِ الاجتماعية – الاقتصادية والبيئية للموارد المائية والبحرية للدول الأعضاء. وسيتم ذلك بالتعاون مع الشُعب الأخرى، بما في ذلك البرامج الفرعية 4 و 5 و 8، لقياس المساهمة المحتملة للموارد المائية والبحرية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. وسيعقد العنصر المنتدى دون الإقليمي الثاني للتوعية باقتصاد المحيطات، استنادا إلى النهوج المتعددة القطاعات فيما يتعلق بمصائد الأسماك، والنقل البحري، وإدارة موارد المياه العذبة، والسياحة، والتعدين في قاع البحار العميقة، وإمكانية وصول المرأة إلى الموارد الطبيعية. وسيسهم هذا العمل في إحراز الدول الأعضاء تقدما في تحقيق الأهداف 5 و 6 و 13 و 14 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

15-278 وسيدعم العنصر كذلك تنفيذ المبادئ التوجيهية للسياحة في المناطق الحضرية، تمشيا مع التوصيات الواردة في استراتيجية السياحة الأفريقية التي وضعها الاتحاد الأفريقي. وسيوسع العنصر نطاق عمله المتعلق بإنتاج إحصاءات عالية الجودة عن السياحة في المنطقة دون الإقليمية، من خلال بناء قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وسيُنجَز هذا العمل بالشراكة مع البرنامجين الفرعيين 4 و 9 ومنظمة السياحة العالمية والبنك الدولي. وسيسعى العنصر إلى إعداد حسابات فرعية للسياحة في بلدين إضافيين في عام 2022 وسيعقد اجتماعات تشاورية واجتماعات للإقرار مع الهيئات السياحية والجماعات الاقتصادية الإقليمية ذات الصلة. وسينصب التركيز على قدرة قطاع السياحة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية مثل جائحة كوفيد-19، وذلك من خلال منتجات السياحة الثقافية التي تروق لسوق السياحة المحلية والإقليمية وتخلق فرص عمل مستدامة للنساء والشباب. وسيسهم هذا العمل في إحراز الدول الأعضاء تقدما نحو تحقيق الأهداف 5 و 8 و 11 و 12 من أهداف التنمية المستدامة.

15-279 ويعتزم العنصر دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال التركيز على إدماج التعافي في فترة ما بعد الجائحة في تخطيط التنمية الوطنية. وسيستند هذا العمل إلى دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقييمات الآثار الاجتماعية – الاقتصادية لجائحة كوفيد-19.

15-280 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) ارتفاع مستويات التجارة في السلع والخدمات داخل المنطقة؛

(ب) تحسين الأُطر التنظيمية للاستثمار، مما يُيسِّر تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ج) مواءمة نظام الاستثمار واستراتيجيات الترويج، مما يزيد القدرة التنافسية للمنطقة وقدرتها على اجتذاب الاستثمار داخل المنطقة؛

(د) تعزيز إدماج سياسات واستراتيجيات الاقتصاد الأزرق في أُطر تخطيط التنمية الوطنية، كوسيلة لتعزيز التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة؛

(هـ) تحقيق تكامل إقليمي أوثق من خلال الإدارة المستدامة للموارد المائية العابرة للحدود وتحسين الاتصال بين البلدان المترابطة برا؛

(و) وضع منهجيات موحدة لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالسياحة في المنطقة دون الإقليمية؛

(ز) تحسين تنويع قطاع السياحة لحمايته من الصدمات الخارجية.

15-281 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن زيادة إمكانات التنويع والقدرة على الصمود في المجال الاقتصادي، بُغية بناء الاقتصادات في حقبة ما بعد الجائحة من خلال تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-282 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

وضع الاستراتيجيات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية استجابةً لجائحة كوفيد-19

15-283 في أعقاب تفشي جائحة كوفيد-19 في أوائل عام 2020، ساعد العنصرُ الدولَ الأعضاء والجماعاتِ الاقتصادية الإقليمية على فهم تأثير الجائحة على اقتصاداتها من خلال العديد من تقييمات الأثر ووضع الاستراتيجيات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتسريع وتيرة تنفيذ الاتفاق المؤسس للمنطقة كوسيلة لزيادة الفرص الاجتماعية – الاقتصادية ومعالجة التباطؤ الناجم عن الاضطرابات التي تسببت فيها الجائحة.

15-284 واستجابةً لطلبات من عدة دول أعضاء في عام 2020، أجرى العنصر تقييمات لآثار جائحة كوفيد-19، بما في ذلك في أوغندا وجيبوتي ورواندا وسيشيل، وكذلك لجماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ولجنة المحيط الهندي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وحددت تقييمات آثار جائحة كوفيد-19 آثارا اقتصادية بعيدة المدى على الدول الأعضاء المتضررة وتضمنت مشورة أُسديت لها في مجال السياسات. فعلى سبيل المثال، انكمش اقتصاد سيشيل بنسبة 13 في المائة، مما يستلزم اتباع نهج مختلف ينطوي على تنويع اقتصادي بعيدا عن قطاع السياحة، مثل تشجيع السياحة الإقليمية والتركيز على قطاعات أخرى، مثل مصائد الأسماك، دعما للتعافي الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

15-285 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من قيام أربع دول أعضاء (بوروندي وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا) بوضع استراتيجيات لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كأداة للتعافي من جائحة كوفيد-19 واستراتيجية إقليمية لبلدان جماعة شرق أفريقيا في عام 2020 (انظر الشكل السابع عشر من الباب 15).

الشكل السابع عشر من الباب 15

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للبلدان التي وضعت استراتيجيات لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كأداة للتعافي من جائحة كوفيد-19 (العدد التراكمي)

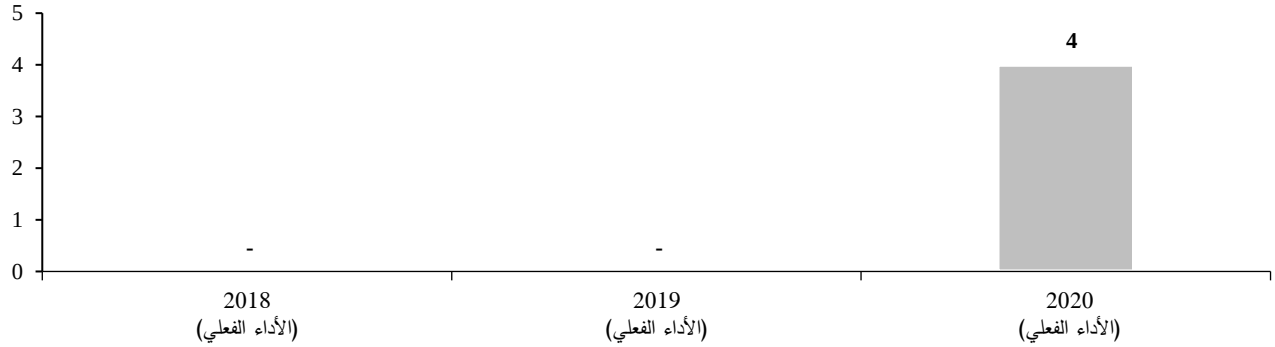

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ العنصر

15-286 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، ألغى العنصرُ الاجتماعاتِ التي تُعقد بالحضور الشخصي والتي تتعلق بالدورة الرابعة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء وعملية جمع البيانات لوضع استراتيجيات تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقد تأجلت بعض الأنشطة نتيجة للقيود التي فرضتها الحكومات على السفر بسبب جائحة كوفيد-19، مثل أعمال النشر والتشاور التي كانت مقررة في شكل حلقات دراسية وحلقات عمل ومناسبات تدريبية تُنظَّم في سياق التقرير المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة TradeMark East Africa. وعَدَّل العنصرُ نهجَه واعتمد أساليب إلكترونية لجمع البيانات اللازمة لأداء مهامه المتعلقة بمراكز الفكر؛ واستخدم منصات إلكترونية لعقد الدورة الرابعة والعشرين المقررة للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء واجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة المعنية بالاقتصاد الأزرق والسياحة. وترتب على هذه التغييرات أثرٌ في أداء البرنامج في عام 2020، على النحو المحدَّد في النتيجتين 1 و 2 المبيَّنتين أدناه.

15-287 وفي الوقت نفسه، حدد العنصرُ مع ذلك أنشطةً إضافيةً لدعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه. وكثَّف الدعمَ التقني الذي يقدمه إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية بشأن إجراء تقييمات اجتماعية - اقتصادية لآثار الجائحة على منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية، وعلى اقتصادات أوغندا وجيبوتي ورواندا وسيشيل، ومنطقة البحيرات الكبرى بصفة عامة، والدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وباستخدام بيانات عالية التردد، أولى العنصر اهتماما خاصا لتأثير الجائحة على التجارة الإقليمية، وتُوِّج ذلك بعدة منشورات أُعِدَّت بالاشتراك مع مؤسسة بروكينغز. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المحدَّد في النتيجة المستجدة لعام 2020 المبيّنة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

15-288 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وتبيِّنان بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: من الرؤية إلى العمل في شرق أفريقيا[149]

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-289 قدم العنصرُ الدعمَ لمواءمة المعايير الإقليمية للتجارة في الخدمات من خلال تقرير دون إقليمي صدر في عام 2020 تناول بالتفصيل إمكانات التجارة في الخدمات في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وكانت السياحة، وهي قطاع خدمات هام، أكثر القطاعات تضررا من جائحة كوفيد-19 في عام 2020، ومن ثمّ عقد العنصر حوارا سياساتيا في شكل اجتماع خاص لفريق خبراء إلى جانب الدورة الرابعة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء بشأن استراتيجيات لإنعاش السياحة في المنطقة دون الإقليمية.

15-290 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام ستة بلدان بالتصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في خمسة بلدان، كما هو مبيَّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، سجلت ستة بلدان (إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي وسيشيل وكينيا ومدغشقر) موازين إيجابية للتجارة في الخدمات.

(149) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 18)).

15-291 ونظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 على عمليات جمع البيانات والإبلاغ عنها، لم تكن البيانات الفعلية لعام 2020 بشأن حصة التجارة داخل المنطقة متاحة وقت النشر. ولهذا السبب، ليس بإمكان البرنامج الفرعي الإبلاغ عن الأداء الفعلي ذي الصلة لعام 2020 في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022. وسيُعرَض الأداء الفعلي لعام 2020 في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-292 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيوسع العنصر نطاق الدعم التقني للمرحلتين الثانية والثالثة من مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن الخدمات والاستثمار والتجارة الإلكترونية، وسيدعم كذلك وضع السياسات لنفس الأغراض في عام 2022. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيَّن أدناه (انظر الجدول 15-31).

الجدول 15-31

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
قامت ثلاث من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية بوضع أو تنفيذ مبادرات دون إقليمية في مجالات الاقتصاد الأزرق والطاقة والسياحة	نُظِّمَت أربعة منتديات للحوار والسياسة العامة لدعم الأولويات الإنمائية على الصعيد دون الإقليمي من قبيل التكامل الإقليمي والتجارة، والاقتصاد الأزرق والسياحة	• صدقت ستة بلدان (إثيوبيا وأوغندا وجيبوتي ورواندا والصومال وكينيا) على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية • سجلت ستة بلدان (إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي وسيشيل وكينيا ومدغشقر) موازين إيجابية للتجارة في الخدمات	• تسجيل سبعة بلدان في المنطقة دون الإقليمية لموازين إيجابية للتجارة في الخدمات • ثماني عمليات تصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	• تسجيل ثمانية بلدان لموازين إيجابية للتجارة في الخدمات • تقديم وثيقة موقف سياساتي على الصعيد دون الإقليمي لشرق أفريقيا بشأن البروتوكول المتعلق بالتجارة في الخدمات للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (بشأن الخدمات والاستثمار والتجارة الرقمية)

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: الاستفادة من التكامل الإقليمي الأوثق في أفريقيا[150]

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-293 أنتج العنصر، تمشيا مع خطة عمله العادية، عدة منتجات معرفية بهدف دعم حوار سياساتي وعملية لصنع القرار يُفضيان إلى تصديق الدول الأعضاء على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإلى تحسين التجارة كوسيلة لمعالجة التباطؤ الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19. وشملت هذه المنتجات المعرفية دراسة لأثر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على شرق أفريقيا، وتقريرا عن التجارة في الخدمات، وتقريرا يتضمن موجزا دون إقليميا. وقد نوقشت هذه المنشورات في سياقات مختلفة، شملت الدورة الرابعة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في عام 2020، التي أُوليت خلالها الأولوية لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كاستراتيجية ذكية تُمكِّن البلدان من التعافي من آثار جائحة كوفيد-19. وتحقيقا لهذه الغاية، كثف العنصر أعماله في مجالي التوعية والدعوة بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال نشر المعارف، بالاشتراك مع شركاء من قبيل منظمة TradeMark East Africa ومؤسسة بروكينغز، وذلك لزيادة الوعي بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

15-294 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة التصديقات على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى ستة تصديقات (إثيوبيا وأوغندا وجيبوتي ورواندا والصومال وكينيا)، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في سبع دول أعضاء، كما هو مبيَّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021، نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 على العمليات الحكومية.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-295 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيركز العنصر على الدعوة والتحليل وتنمية القدرات ووضع السياسات في المرحلتين الثانية والثالثة من مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (بشأن الاستثمار والملكية الفكرية والخدمات والتجارة الرقمية)، لبلورة الفرص التي تتيحها المنطقة وتشجيع البلدان على التصديق على الاتفاق. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيَّن أدناه (انظر الشكل الثامن عشر من الباب 15).

الشكل الثامن عشر من الباب 15

مقياس الأداء: العدد الإجمالي لعمليات التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (العدد التراكمي)

(عدد البلدان)

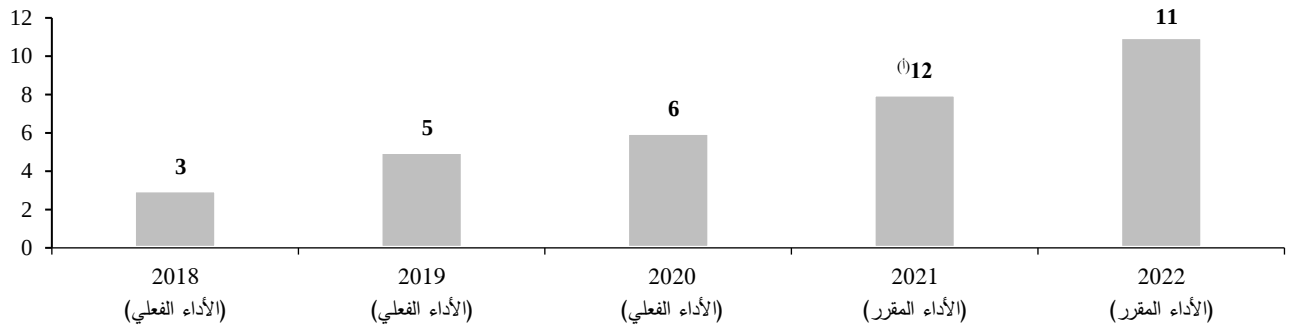

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(150) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

النتيجة 3: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تسخير إمكانات الاقتصاد الأزرق، بما في ذلك السياحة داخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-296 الاقتصاد الأزرق والسياحة هما قطاعان اقتصاديان اجتذبا المزيد من العناية والاهتمام في عام 2020، نظرا لإمكاناتهما ودورهما في التعافي من جائحة كوفيد-19. وفي حين أن قطاع السياحة كان واحدا من أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا، فإن الاقتصاد الأزرق يوفر إمكانات غير مستغلة حتى الآن للتنويع.

15-297 ودعم العنصرُ توليدَ المعارف في عام 2020 بشأن الحسابات الفرعية للاقتصاد الأزرق في سيشيل، بُغية تحديد استراتيجيات التنويع التي يمكن اعتمادها لبناء مستقبل أفضل. كما وضع العنصر مجموعة أدوات لتقييم الاقتصاد الأزرق، تم تجريبها في ثلاثة بلدان، هي جيبوتي ورواندا وسيشيل، لقياس صافي مساهمة الاقتصاد الأزرق في التنمية المستدامة ونمو الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل والاستدامة البيئية. وعلاوة على ذلك، أكمل العنصر، بمساعدة تقنية محدَّدة الأهداف، العمل المنجز سابقا في مجال التعدين في قاع البحار العميقة، وتُوِّج ذلك بوضع خريطة طريق للقارة للتعدين في قاع البحار العميقة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

15-298 تَمثَّل الدرس المستفاد بالنسبة للعنصر في أن الدول الأعضاء بحاجة إلى مزيد من الدعم التقني في تنويع أنشطتها المتعلقة بالاقتصاد الأزرق للحد من اعتمادها على عدد قليل من القطاعات وفي تطبيق أُطر السياسات التي وُضِعت بالفعل في هذا المجال لخلق المزيد من الفرص الاقتصادية بهدف التخفيف من تأثير جائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيعزز العنصرُ الشراكاتِ الاستراتيجية مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومراكز الفكر الخارجية المعنية بالسياسات العامة، لضمان قيامه بتقديم دعم تقني مرن وكفالة تعزيز استدامة البرنامج واستمراريته. ويعتزم العنصر دعم البلدان في تطبيق الأُطر والأدوات الموضوعة في عامي 2020 و 2021 لتحديد المشاريع التي تنطوي على إمكانات لزيادة فرص العمل ودعم التعافي الاجتماعي – الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19 عموما.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

15-299 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من الزيادة في المبادرات دون الإقليمية في مجال الاقتصاد الأزرق من ثلاث مبادرات في عام 2018 إلى خمس مبادرات بحلول عام 2022، وذلك من أجل تشجيع التنويع الاقتصادي فيما بين البلدان (انظر الجدول 15-32).

الجدول 15-32

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
قامت ثلاث من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية بتنفيذ مبادرات دون إقليمية في مجالات الاقتصاد الأزرق والطاقة والسياحة	نُظِّمَت أربعة منتديات للحوار والسياسة العامة بشأن الأولويات الإنمائية على الصعيد دون الإقليمي من قبيل التكامل الإقليمي والتجارة، والاقتصاد الأزرق والسياحة	وضع 9 أُطر وأدوات للسياسات من قِبَل الدول الأعضاء بشأن الاقتصاد الأزرق قام بلد واحد (سيشيل) بوضع الصيغة النهائية لمشاريع الحسابات الفرعية للسياحة (في انتظار موافقة الحكومة)	وضع 13 إطارا وأداة للسياسات من قِبَل الدول الأعضاء بشأن الاقتصاد الأزرق	قيام ما لا يقل عن دولتين عضوين إضافيتين بتنفيذ مبادرات دون إقليمية في مجال الاقتصاد الأزرق

الولايات التشريعية

15-300 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى العنصر.

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

43/2011 تقديم الدعم إلى جمهورية جنوب السودان

المنجزات المستهدفة

15-301 يعرض الجدول 15-33 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 15-33

البرنامج الفرعي 7، العنصر 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**2**	**2**	**2**	**2**
1 - وثائق اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء	2	2	2	2
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**8**	**8**	**8**	**8**
2 - دورة اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء التابعة للمكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا	8	8	8	8

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
باء- توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	1	1	2	3
3 - مشاريع التعاون الميداني والتقني المتعلقة بالتجارة في الخدمات ونشوء سلاسل القيمة الإقليمية	–	–	1	1
4 - مشروع بشأن السياحة في المناطق الحضرية والاقتصاد الأزرق في شرق أفريقيا	–	–	–	1
5 - برنامج زمالات للاقتصاديين الأفريقيين الشباب لبناء قدراتهم في مجال التكامل الإقليمي والتجارة	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**18**	**6**	**10**	**10**
6 - حلقات دراسية وحلقات عمل بشأن التكامل الإقليمي والتجارة ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في شرق أفريقيا	9	1	5	5
7 - حلقات عمل بشأن التجارة والاستثمار والمنافسة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتجارة الإلكترونية في شرق أفريقيا	–	–	–	1
8 - حلقات عمل بشأن التماسك الاجتماعي والروابط بين التنمية والشؤون الإنسانية والسلام	–	–	1	1
9 - حلقات عمل بشأن تجارب سياسات الاقتصاد الأزرق من شرق أفريقيا	3	2	2	1
10 - حلقات عمل بشأن الحسابات الفرعية للسياحة في شرق أفريقيا	3	3	1	1
11 - مناسبة تدريبية بشأن استراتيجيات تعزيز التجارة في الخدمات في شرق أفريقيا	3	–	1	1
المنشورات (عدد المنشورات)	**6**	**6**	**4**	**5**
12 - الموجز دون الإقليمي	1	1	1	1
13 - منشور بشأن التكامل الإقليمي وتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في شرق أفريقيا	1	1	1	1
14 - منشور بشأن التماسك الاجتماعي في سياق الإقليمية المندمجة مع العولمة	1	1	–	–
15 - منشور بشأن تجارب سياسات الاقتصاد الأزرق من شرق أفريقيا	1	1	1	1
16 - منشور بشأن الحسابات الفرعية للسياحة في شرق أفريقيا	1	1	1	1
17 - منشور بشأن استراتيجيات تعزيز التجارة في الخدمات والاستثمار في شرق أفريقيا	1	1	–	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**3**	**3**	**3**	**3**
18 - مواد تقنية بشأن مسائل التنمية الاقتصادية-الاجتماعية ذات الأولوية في شرق أفريقيا	3	3	3	3

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الدعم التقني والخدمات الاستشارية إلى ثلاث دول أعضاء بشأن تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والنمو الشامل، والتحول الاقتصادي والاجتماعي من خلال التنسيق بين الوكالات.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: نشر كتيبات وكراسات وصحائف وقائع ولوحات بيانية جدارية ومجموعات مواد إعلامية ومقاطع فيديو فصلية للوصول إلى جميع البلدان الـ 14 في المنطقة دون الإقليمية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: التواصل فصليا مع وسائل إعلام وطنية وإقليمية (مدونات ومقابلات مكتوبة موجهَّة لـــ 14 بلدا)؛ وإعداد موجزات إلكترونية ونشرات صحفية عن الأنشطة الرئيسية للمكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا، تشمل المستجدات الإقليمية للوصول إلى جميع البلدان الـــ 14 في المنطقة دون الإقليمية.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: إعداد نشرات إعلامية شهرية على شبكة الإنترنت عن أنشطة التوعية العالمية التي يضطلع بها المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا.

العنصر 5
الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

الهدف

15-302 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه في تعزيز البرامج والقدرات دون الإقليمية والوطنية لتحقيق التصنيع الشامل للجميع من أجل الحد من الفقر وعدم المساواة في الجنوب الأفريقي.

الاستراتيجية

15-303 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيواصل العنصر تعزيز التعاون والشراكة مع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ولا سيما الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى؛ والاتحاد الأفريقي؛ والمؤسسات المالية للتنمية الإقليمية مثل بنك التنمية الأفريقي؛ وغرف التجارة والصناعة المنظمة على غرار القطاع الخاص؛ ورابطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورابطات التجار عبر الحدود؛ ومنظمات المجتمع المدني؛ والجامعات ومؤسسات البحوث؛ ووكالات الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في النهوض بأولويات التصنيع الإقليمية والوطنية من خلال تنفيذ استراتيجية وخريطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتصنيع، 2015-2063، والسياسة الصناعية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، 2015-2030، ومواءمتهما مع سياسات التصنيع الوطنية ودعمهما لهذه السياسات. وسيساعد هذا العملُ الدولَ الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة.

15-304 ويعتزم العنصر أيضا إجراء بحوث وتحليلات في مجال السياسات بشأن التصنيع، وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، ونشر أفضل الممارسات على الصعيدين الوطني والإقليمي بشأن التصنيع في الجنوب الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، سيدعم العنصرُ الجماعةَ الإنمائية للجنوب الأفريقي في تنفيذ الرؤية الاستراتيجية الجديدة للجنوب الأفريقي – رؤية عام 2050 – وخطتها الاستراتيجية العشرية، الخطة الإنمائية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية للفترة 2020-2030. وسيسهم هذا العمل في إحراز الدول الأعضاء تقدما نحو تحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة.

15-305 وسيواصل العنصر دعم الكيانات والجهات الشريكة الإقليمية والتعاون معها، مثل مجلس الأعمال التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومجلس الأعمال التابع للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والصندوق الاستئماني للجنوب الأفريقي، في إشراك القطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال مبادرات مثل إنشاء وتنفيذ منصة رقمية لهذه المؤسسات في الجنوب الأفريقي، يمكن من خلالها لهذه المؤسسات وأصحابها وسائر روّاد الأعمال ومقرري السياسات تبادل المعلومات لتيسير تطوير الأعمال وتعزيز الإنتاجية. كما سيساعد العنصرُ على إنشاء هياكل وأدوات لدعم المؤسسات والتعلم لمساعدة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على تسخير النهوج الابتكارية لتعزيز قدرتها التنافسية وتنمية القطاع الخاص في المنطقة دون الإقليمية. وعلاوة على ذلك، سيدعم العنصرُ تنفيذَ البرنامج التعاوني المتعدد السنوات بشأن النهوض بالتصنيع في المنطقة دون الإقليمية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. ويعتزم العنصر أيضا تقديم دعم متواصل إلى الدول الأعضاء بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في تيسير المشاورات الوطنية والتوعية بشأن العملية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة، والتصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ووضع استراتيجيات وطنية لتنفيذ هذا الاتفاق، وبالتالي الإسهام في إحراز الدول الأعضاء تقدما نحو تحقيق الهدفين 1 و 10 من أهداف التنمية المستدامة.

15-306 ويعتزم العنصر دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال مواصلة الاضطلاع بالعمل التحليلي المتعلق بآثار الجائحة على القطاع الخاص، بما فيه المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبالعمل التحليلي المتعلق بالتصنيع والتجارة في الجنوب الأفريقي. وسيركز العنصر على بناء قدرات الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص، وتمكينها من التصدي لتأثير الجائحة من خلال تنفيذ مبادرات تهدف إلى دعم التعافي من جائحة كوفيد-19 وانتعاش المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتعزيز قدرتها على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل.

15-307 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تنفيذ استراتيجية وخريطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتصنيع والسياسة الصناعية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وسيشمل ذلك مبادرات رئيسية بشأن تطوير المنصة الرقمية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الجنوب الأفريقي بُغية تحسين تقاسم المعلومات وتبادلها بين هذه المؤسسات وسائر روّاد الأعمال ومقرري السياسات؛ وتطوير تجمعات صناعية في دول أعضاء مختارة لتكون بمثابة مخطط تجريبي، مثل المجمع الصناعي المشترك بين زامبيا وزمبابوي، لتعزيز الاستثمار وتشجيع التنمية الصناعية في المنطقة دون الإقليمية؛

(ب) تهيئة بيئة سياساتية منسقة وتمكينية على الصعيدين دون الإقليمي والوطني لترسيخ تعزيز النمو المتوازن والمكتفي ذاتيا وتنويع القاعدة الصناعية وتحسين القدرة التنافسية للقطاع الصناعي مع نضج سلاسل القيمة الإقليمية لمختلف السلع الأساسية والموارد غير الطبيعية المنتَجة في الجنوب الأفريقي؛

(ج) اتباع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الجنوب الأفريقي لنهوج مبتكرة، بما في ذلك الرقمنة، للتصدي للتحديات التي تواجهها فيما يتصل بالقدرة التنافسية والتجارة والصناعة.

15-308 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عمّا يلي:

(أ) تعزيز قدرات المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من النهوج الابتكارية التي تتصدى لتأثير الجائحة، كأساس لبناء قدرتها على الصمود في وجه الصدمات والتصدي للتحديات المتعلقة بالقدرة التنافسية بحيث تصبح عوامل تمكين أكثر فعالية للتجارة والتنمية الصناعية في الجنوب الأفريقي؛

(ب) تقديم الحكومات ومقرري السياسات لدعم أفضل للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سياق ما بعد الجائحة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-309 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

زيادة التعاون والتكامل دون الإقليميين في الجنوب الأفريقي

15-310 في الدورة الاستثنائية التي عُقدت في لواندا في عام 2012 تحت شعار "التحديات والتهديدات والفرص الاستراتيجية الماثلة أمام الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على الأجل الطويل: رؤية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لعام 2050"، اتخذ رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية قرارا مفاده أنه ينبغي، في السنوات المقبلة، صياغة رؤية طويلة الأجل لتحديد ما ترغب منطقة الجماعة الإنمائية في تحقيقه بحلول عام 2050، وذلك بوضع نفسها في سياق التحديات والمسائل والفرص المستجدة على الصعيدين القاري والعالمي.

15-311 واستجابةً لطلب رسمي ورد من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في عام 2019 للحصول على المساعدة في تنفيذ هذا القرار، قدم العنصر الدعم التقني والخدمات الاستشارية على المستوى الميداني إلى أمانة الجماعة الإنمائية خلال جميع مراحل عملية وضع الرؤية، بما في ذلك عقد جلسات لاستثارة الأفكار، وتقديم مدخلات فنية لوثائق المعلومات الأساسية، ودعم الخبراء الاستشاريين والخبراء المتخصصين؛ وعن طريق دعم الاجتماعات التقنية واجتماعات كبار المسؤولين التي حفزت أصحاب المصلحة على بناء الرؤية للمنطقة دون الإقليمية. وارتكزت الرؤية، في تصميمها، على ثلاث ركائز مترابطة، هي التنمية الصناعية ودمج الأسواق؛ وتطوير البنية التحتية لدعم التصنيع والتكامل الإقليمي؛ وتنمية رأس المال الاجتماعي والبشري لدعم التصنيع والتكامل الإقليمي على نطاق واسع. وعلى وجه الخصوص، استندت صياغة رؤية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لعام 2050 إلى استراتيجية وخريطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتصنيع، 2015-2063، وجرت مزامنتها معها، وتشكل هذه الاستراتيجية وخريطة الطريق إطارا طويل الأجل صِيغ لتحفيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والنمو الاقتصادي المستدام بما يتمشى مع هدف العنصر.

15-312 وقدم العنصر كذلك الدعم التقني لأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في صياغة الخطة الإنمائية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية للفترة 2020-2030 للجماعة الإنمائية التي صُمِّمت لتفعيل رؤية الجماعة الإنمائية لعام 2050، بسُبل منها تحديد المجالات والإجراءات الرئيسية ذات الأولوية الرامية إلى تعزيز القدرات دون الإقليمية والوطنية على تحقيق التصنيع الشامل للجميع من أجل الحد من الفقر وعدم المساواة في الجنوب الأفريقي.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

15-313 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من العدد التراكمي البالغ سبع مبادرات دون إقليمية اعتمدتها الدول الأعضاء لتعزيز التعاون والتكامل دون الإقليميين في الجنوب الأفريقي (انظر الجدول 15-34).

الجدول 15-34
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
وافقت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على ثلاث مبادرات دون إقليمية هي:	وافقت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على مبادرتين دون إقليميتين إضافيتين هما:	وافقت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على مبادرتين دون إقليميتين إضافيتين هما:
(أ) إطار مراجعة المهارات المتوفرة في قطاع التعدين	(أ) البروتوكول المتعلق بالصناعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	(أ) رؤية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لعام 2050
(ب) موجز تجديد الخامات من المعادن	(ب) الرؤية الإقليمية للتعدين للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	(ب) الخطة الإنمائية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية للفترة 2020-2030 للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
(ج) الإطار الإقليمي لحقوق الملكية الفكرية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي		

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ العنصر

15-314 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، غَيَّر العنصر طريقة تقديم الخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية وطريقة عقد الاجتماعات المقررة، مثل الدورة السنوية للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء التابعة للعنصر، ومنتدى التكامل الإقليمي في الجنوب الأفريقي، واجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة لاستعراض المنشورات المقرر إصدارها بشأن التصنيع في الجنوب الأفريقي وبشأن التكامل الإقليمي في الجنوب الأفريقي، إذ عُقِدت الجلسات مع تقليص مدتها (ساعات وأيام) عبر منصات التداول بالفيديو، بدلا من صيغة الانعقاد المعتادة بالحضور الشخصي.

15-315 وفي الوقت نفسه، حدد العنصرُ مع ذلك أنشطةً جديدة لدعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وشمل ذلك الاضطلاع بعمل تحليلي بشأن الأثر الاقتصادي والاجتماعي للجائحة من خلال التعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي وليسوتو وملاوي وموريشيوس. وقدم العنصر أيضا دعما تحليليا للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في إنتاج المنشورات. وعلاوة على ذلك، ساهم العنصر في إجراء تحليلات على نطاق القارة بشأن الأثر الاقتصادي والاجتماعي للجائحة على أفريقيا.

النتائج المقررة لعام 2022

15-316 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وتبيّنان بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تسريع التصنيع في الجنوب الأفريقي[151]

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-317 ما فتئ العنصر يساعد الدول الأعضاء على التعجيل بعملية التصنيع الشامل للجميع في الجنوب الأفريقي، بهدف الحد من عدم المساواة والفقر. وقدم العنصر الدعم التقني لحكومة إسواتيني في وضع إطار تمويل وطني للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وعلاوة على ذلك، دعم العنصر، من خلال المشاركة الفعالة مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، حكومتي زامبيا وزمبابوي في التوصل إلى اتفاق بشأن مبادرة لإنشاء مجمع زراعي صناعي مشترك بين البلدين المتجاورين، يشكل نقطة تجمع صناعي من شأنها أن تعزز وتُيسِّر أنشطة تجهيز المنتجات الزراعية وتطوير سلاسل القيمة الزراعية.

15-318 وأسهم العمل المذكور أعلاه في شروع ثلاث دول أعضاء في مبادرات ترمي إلى الترويج للتصنيع الشامل للجميع، وهي إسواتيني وزامبيا وزمبابوي، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في بلدين، كما هو مبيَّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-319 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف واستجابةً للتطورات الأخيرة، سيتطور عمل العنصر ليشمل دعم البلدان في إدماج العناصر الرئيسية ليس تلك الخاصة

(151) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 18)).

باستراتيجية وخريطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتصنيع، 2015–2063 فحسب، بل العناصر الرئيسية الخاصة أيضا بالسياسة الصناعية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، 2015–2030، وذلك من خلال تعزيز البرامج والقدرات دون الإقليمية والوطنية لتحقيق التصنيع الشامل للجميع من أجل الحد من الفقر وعدم المساواة في الجنوب الأفريقي. وسيواصل العنصر أيضا تقديم الدعم التقني للمبادرات الجارية، مثل إنشاء مجمع زراعي صناعي مشترك بين زامبيا وزمبابوي، لضمان تحقيق هذه المبادرات بالكامل وتوسيع نطاقها. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المحدَّث المبيَّن أدناه (انظر الشكل التاسع عشر من الباب 15).

الشكل التاسع عشر من الباب 15

مقياس الأداء: العدد الإجمالي لبلدان الجنوب الأفريقي التي تدمج العناصر الرئيسية لاستراتيجية وخريطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتصنيع (العدد التراكمي)

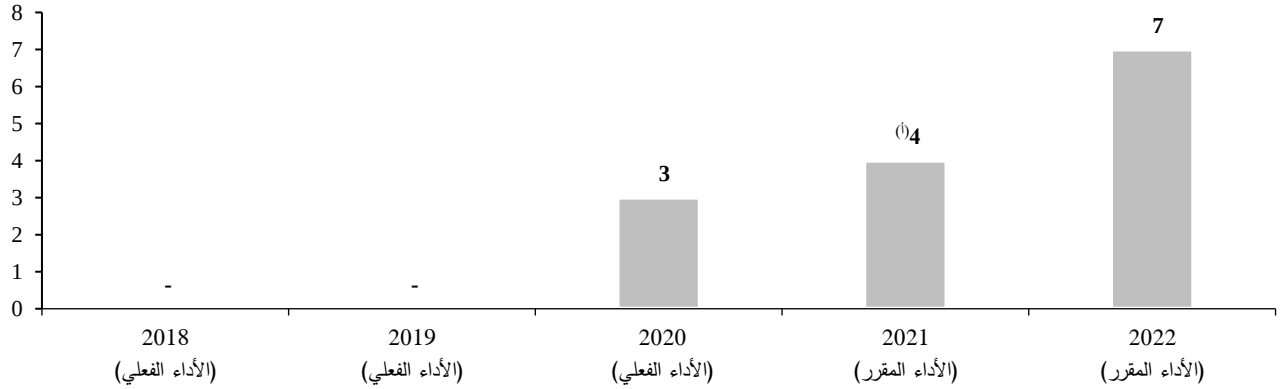

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: من السياسة إلى العمل: تعميق التصنيع في الجنوب الأفريقي[152]

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-320 ما فتئ العنصر يقدم الدعم التقني والخدمات الاستشارية على المستوى الميداني، وأشرك الدولَ الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، مثل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، في العملية المتصلة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال عمله التحليلي وعقد اجتماعات الخبراء والاجتماعات النظامية.

15-321 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام أربع دول أعضاء (أنغولا وزامبيا وزمبابوي وليسوتو) بمواءمة أُطرها الوطنية مع استراتيجية وخريطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتصنيع، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في بلدين من بلدان الجنوب الأفريقي، كما هو مبيَّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-322 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيقوم العنصر بإجراء عمل تحليلي؛ وعقد اجتماعات نظامية واجتماعات للخبراء وللحوارات السياساتية؛ وتقديم الدعم التقني للدول

(152) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ وإشراك القطاع الخاص وسائر الكيانات غير الحكومية في الجهود الرامية إلى تعميق التصنيع الشامل للجميع في الجنوب الأفريقي عن طريق تيسير تنويع القاعدة الصناعية وتطوير سلاسل القيمة في مجالي الزراعة والمعادن. وسيواصل العنصر أيضا إشراك بعض الدول الأعضاء في تيسير التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حتى قبل قيامها بوضع استراتيجية وخطة تنفيذ وطنيتين لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، في حين ستحتاج بلدان أخرى، أولا، إلى إجراء دراسات الأثر ومن ثم وضع استراتيجيات وخطط تنفيذ وطنية قبل أن تتمكن من التصديق على الاتفاق. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيَّن أدناه (انظر الشكل العشرين من الباب 15).

الشكل العشرون من الباب 15

مقياس الأداء: العدد الإجمالي لبلدان الجنوب الأفريقي التي تطور أو توائم استراتيجية وخريطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتصنيع في الأُطر الوطنية (العدد التراكمي)

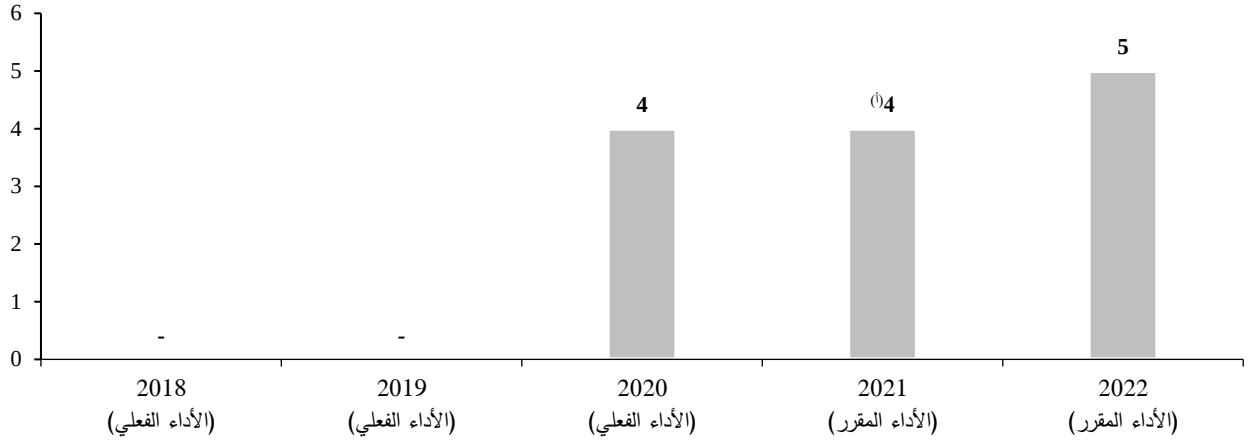

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: التصنيع الشامل للجميع في الجنوب الأفريقي من خلال تنمية القطاع الخاص

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-323 ما فتئ العنصر يقدم الدعم للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في الجنوب الأفريقي، بهدف تعزيز قدراتها على وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالتصنيع الشامل للجميع. ويرتكز هذا العمل على أولويات المنطقة دون الإقليمية كما تتبناها أُطر السياسات دون الإقليمية، بما في ذلك استراتيجية وخريطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتصنيع، 2015-2063. والرؤية الإقليمية للتعدين للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ والبروتوكول المتعلق بالصناعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسياسة الصناعية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، 2015-2030، وفي الآونة الأخيرة، ركز عمل العنصر على مساعدة الدول الأعضاء على تنسيق ومواءمة سياساتها واستراتيجياتها الصناعية الوطنية مع هذه الأُطر دون الإقليمية. وعلاوة على ذلك، قدم العنصر الدعم للدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية في المضي قُدما نحو التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنفيذه، ومنطقة التجارة الحرة هذه ترتيب قاري يسعى إلى إنشاء سوق على نطاق القارة من شأنه أن يحفز أيضا النشاط الصناعي. ولذلك، وضعت حكومتا زامبيا وزمبابوي في عام 2020 الاستراتيجية وخطة التنفيذ الوطنية الخاصة بكل منها لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، في حين صدقت أنغولا وليسوتو على الاتفاق.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

15-324 تَمثَّل الدرس المستفاد بالنسبة للعنصر في أن الصياغة والتنفيذ الناجحين للسياسات الصناعية ليسا دائما عمليتين تتبعان مسارا خطيا، بل تتكرران في كثير من الأحيان، مما يتطلب عدة استعراضات لضمان الاتساق. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيضمن العنصرُ المرونةَ في الطريقة التي يقدم بها الدعم التقني إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية. على سبيل المثال، في حين أن تنسيق السياسات لا يزال جاريا على الصعيد دون الإقليمي، فمن الممكن أيضا أن تبدأ عملية مواءمة السياسات على الصعيد الوطني. وبناء على ذلك، ولزيادة تعميق خطة التصنيع الشامل للجميع، سيركز العنصر في عام 2022 على تقديم مزيد من الدعم إلى الدول الأعضاء لمواءمة سياساتها الوطنية مع الأُطر دون الإقليمية. وسيسعى العنصر أيضا إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على الترويج لتنمية القطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وعلى تيسير إدماجها في عملية التصنيع في المنطقة دون الإقليمية. وسيشمل ذلك تهيئة بيئة سياساتية منسقة وتمكينية على الصعيدين دون الإقليمي والوطني لترسيخ تعزيز النمو المتوازن والمكتفي ذاتيا وتنويع القاعدة الصناعية وتحسين القدرة التنافسية للقطاع الصناعي مع نضج سلاسل القيمة الإقليمية لمختلف السلع الأساسية والموارد غير الطبيعية المنتَجة في الجنوب الأفريقي.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

15-325 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة عدد الدول الأعضاء التي تضع مبادرات تهدف إلى الترويج لإدماج المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في خطة التصنيع الشامل للجميع (انظر الشكل الحادي والعشرين من الباب 15).

الشكل الحادي والعشرون من الباب 15

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للدول الأعضاء التي تضع مبادرات تهدف إلى الترويج لإدماج المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في خطة التصنيع الشامل للجميع (العدد التراكمي)

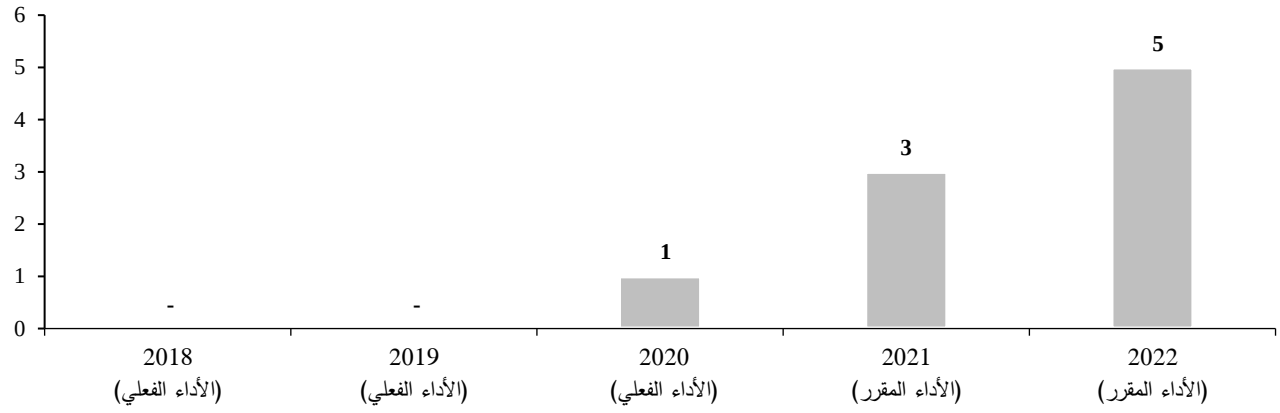

الولايات التشريعية

15-326 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى العنصر.

قرارات الجمعية العامة

51/61 التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

المنجزات المستهدفة

15-327 يعرض الجدول 15-35 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 15-35

البرنامج الفرعي 7، العنصر 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**2**	**4**	**2**	**4**
1 - التقرير السنوي عن أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الجنوب الأفريقي	1	1	1	1
2 - التقرير المقدم إلى اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء التابعة للمكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي	1	1	1	1
3 - التقرير المتعلق بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية وآفاق التكامل الإقليمي في الجنوب الأفريقي	–	1	–	1
4 - التقرير المرحلي عن الخطط الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة الأخرى في الجنوب الأفريقي	–	1	–	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**8**	**6**	**8**	**8**
5 - الدورة السنوية للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء التابعة للمكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي	8	6	8	8
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**2**	**2**	**2**	**2**
6 - مشروع ميداني بشأن التصنيع والتكامل الإقليمي في الجنوب الأفريقي	1	1	1	1
7 - برنامج زمالات للاقتصاديين الأفريقيين الشباب بشأن التصنيع الشامل للجميع والتكامل الإقليمي	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**5**	**4**	**5**	**6**
8 - منتدى عن التكامل الإقليمي في الجنوب الأفريقي	3	2	3	2
9 - حوار سياساتي بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب الأفريقي	2	2	2	2
10 - تدريب في مجال التصنيع الشامل للجميع والتكامل الإقليمي	–	–	–	2
المنشورات (عدد المنشورات)	**2**	**2**	**2**	**2**
11 - منشور عن التكامل الإقليمي في الجنوب الأفريقي	1	1	1	1
12 - منشور عن التصنيع في الجنوب الأفريقي	1	1	1	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**2**	**2**	**2**	**2**

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
13 - موجز سياساتي بشأن التصنيع والتحول الاقتصادي في الجنوب الأفريقي	1	1	1	1
14 - ورقة بحثية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية	1	1	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية، بما فيها المعارف التقنية، بناء على طلب الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، بشأن التصنيع الشامل للجميع والتكامل الإقليمي، وتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ودعم عمل 11 فريقا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية في الجنوب الأفريقي (إسواتيني وأنغولا وبوتسوانا وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وليسوتو وملاوي وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا).

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية الأخرى: تحديث قاعدة البيانات المتعلقة بالإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: المناسبات، والرسائل الإخبارية الإلكترونية الفصلية لنشر المعلومات عن التصنيع الشامل للجميع والتكامل الإقليمي.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: المعلومات على شبكة الإنترنت، ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي، وجماعات الممارسين.

البرنامج الفرعي 8
التنمية الاقتصادية والتخطيط

الهدف

15-328 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في تعزيز التخطيط الإنمائي في البلدان الأفريقية وتحسين قدرتها على صياغة وإدارة سياسات فعالة للقطاع العام من أجل تحقيق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة.

الاستراتيجية

15-329 للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم التدريب بالحضور الشخصي وعبر شبكة الإنترنت استنادا إلى محتوى تدريبي غني بشأن التنمية القطاعية والوطنية والإقليمية، والتخطيط المتوسط إلى الطويل الأجل لمعالجة الأثر الاجتماعي والاقتصادي المترتب على جائحة كوفيد-19.

15-330 وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا تعزيز التعلم من الأقران والتعاون فيما بين المسؤولين الأفريقيين المعنيين بالتخطيط الإنمائي من خلال جماعة من الممارسين، وسيوفر إمكانية الوصول على نطاق واسع إلى مستودعه من المعارف الرقمية المتعلقة بتطور التخطيط الإنمائي في أفريقيا ومن خلال موجزات سياساتية وورقات بحثية.

15-331 وعلاوة على ذلك، من خلال التعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين ومختلف البرامج الفرعية والعناصر التابعة للجنة والجهات الشريكة الخارجية (مراكز الفكر والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني)، سيدعم البرنامج قدرة البلدان على رصد وتقييم تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063 باستخدام مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة التي طورها البرنامج. وبصورة خاصة، سيدعم هذا العملُ الدولَ الأعضاء في إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف 1 و 5 و 8 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

15-332 وسيواصل البرنامج الفرعي كذلك تقديم التدريب بالحضور الشخصي وعبر شبكة الإنترنت استنادا إلى محتوى تدريبي مستكمل بشأن صياغة وإدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

15-333 وسيعزز البرنامج الفرعي توليد المعارف وتبادل الأفكار وتقاسم المعارف من خلال منتجات البحوث وبرامج الزمالات، والحلقات الدراسية الإنمائية والحوارات الرفيعة المستوى في مجال السياسات. وسيستمر التركيز على تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمسائل المتصلة بالشباب في جميع السياسات العامة ذات الصلة في عام 2022 من خلال تحديد الدورات ذات الصلة التي سيُدرَج فيها محتوى متعلق بالمساواة بين الجنسين وبالشباب، مثل ريادة المشاريع، والعمالة، والاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والابتكار، والتحول الرقمي. وسيعزز هذا العمل إحراز الدول الأعضاء تقدما في تحقيق الهدفين 7 و 8 من أهداف التنمية المستدامة.

15-334 وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا، بالتعاون مع البرامج الفرعية الأخرى، توفير التدريب بالحضور الشخصي وعبر شبكة الإنترنت لمكاتب المنسقين المقيمين في مجالات مختارة ذات أولوية، دعما لجهودها القيادية الرامية إلى التصدي للأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19. وسيستفيد التدريب من المزايا النسبية التي يتمتع بها البرنامج في مجالات مثل التجارة ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ونمذجة الاقتصاد الكلي، ومؤشر التكامل الإقليمي، ومجالات أخرى كثيرة.

15-335 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 الموجهة نحو سياسات الاقتصاد الكلي والتخطيط الإنمائي، بغية التطلع إلى المستقبل والبناء على نحو أفضل وتحقيق تعافٍ يتسم بالقدرة على الصمود.

15-336 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) حصول المسؤولين عن التخطيط الإنمائي على دراية وتجهيز أفضل لتنفيذ عمليات تخطيط للتنمية تتسم بالشمول وتتصدى لجائحة كوفيد-19، دعما للتحول الهيكلي؛

(ب) تمتع المسؤولين وغيرهم من أصحاب المصلحة بالقدرة على صياغة السياسات العامة وإدارتها والتأثير عليها على نحو أكثر فعالية؛

(ج) اتباع نُهج أكثر شمولا إزاء صياغة الدول الأعضاء لسياسات التنمية.

15-337 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن تعزيز كفاءة المخططين ومقرري السياسات المهنيين في إدماج سياق الجائحة في إدارة السياسات والتخطيط الإنمائي، من أجل تعزيز شمولية الاقتصادات وقدرتها على مواجهة الصدمات.

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-338 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

زيادة القدرات المؤسسية المتعلقة بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

15-339 يشكل الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مرحلةً بارزة في التقدم المؤسسي نحو التكامل في القارة. فقد صدق ثلاثون بلدا أفريقيا على الاتفاق، وبنى البرنامج الفرعي قدرة مقرري السياسات والمسؤولين الحكوميين، بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الآخرين، بغية تشجيع التصديق التدريجي على الاتفاق. ونظّم البرنامج الفرعي تدابير تدريبية لما عدده 813 مستفيدا، بما في ذلك دورات دراسية مخصصة بشأن مواضيع مثل تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لفائدة الصحفيين؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وحلقات دراسية شبكية وورقات بحثية عن قضايا مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في سياق جائحة كوفيد-19: الآثار على الاقتصاد الكلي والقطاعات؛ ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وسوق العمل؛ والأمن الغذائي وتنقل اليد العاملة في سياق منطقة

التجارة الحرة القارية الأفريقية: حالة السنغال؛ وتأثير منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على التدفقات التجارية: أدلة تجريبية باستخدام نموذج الاستقطاب الموسع. ونُشِرَت ورقتا عمل عن تأثير جائحة كوفيد-19 بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري في السنغال وورقة عن قضايا منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتأثير الجائحة: تحويل الاقتصاد الكلي والتجارة مقابل تقييم إقامة تبادل تجاري، أعِدَّت بالاشتراك مع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

15-340 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق هذا الهدف، كما يتضح من زيادة عدد المتدربين في عام 2020، وهي فترة تتزامن مع التصديق التدريجي على الاتفاق من جانب الدول الأعضاء المذكورة أعلاه (انظر الشكل الثاني والعشرين من الباب 15).

الشكل الثاني والعشرون من الباب 15

مقياس الأداء: عدد المتدربين، المصنفين حسب الجنس، على مسائل متعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الذين يشهدون على حصول تحسن كبير في إدراج المنطقة في خطط التنمية الوطنية (العدد السنوي)

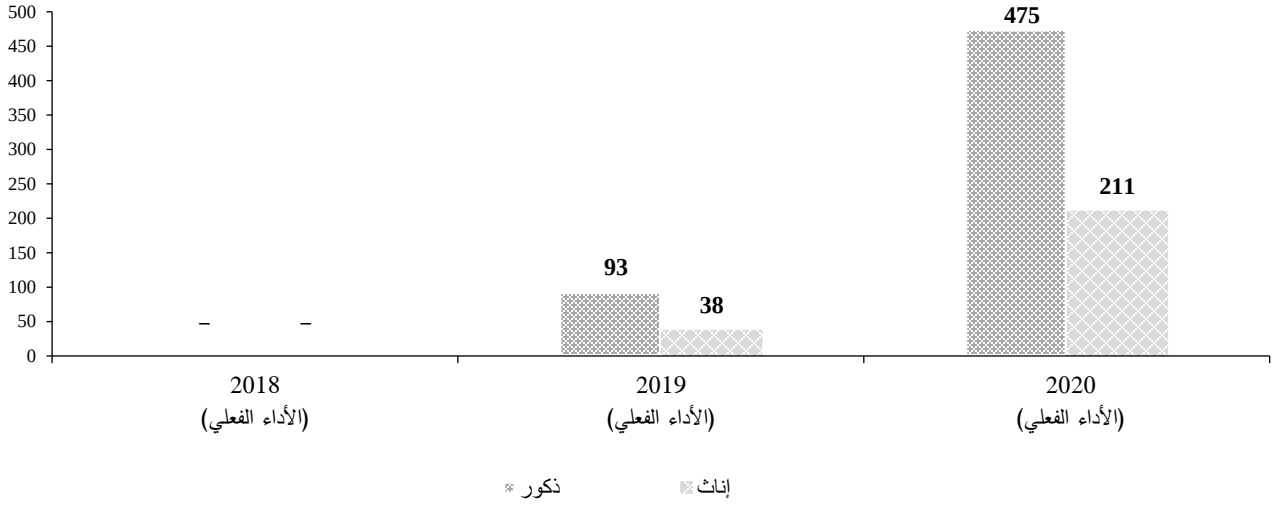

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

15-341 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، وتحديدا ما نجم عنها من قيود مفروضة على السفر، ألغى البرنامج الفرعي جميع الأنشطة التدريبية التي تُقام في الموقع، وحوّلها إلى أنشطة تُنَظَّم عبر شبكة الإنترنت، مما أدى إلى ازدياد عدد المشاركين، ولا سيما النساء. ونتيجة لذلك، لم يتمكن البرنامج الفرعي من تنفيذ أنشطة تدريبية عملية لبعض الدورات الدراسية المتخصصة المهمة مثل تحليل البيانات والنمذجة الكلية. وأعاد البرنامج الفرعي تنظيم مواده التدريبية في شكل تعلم إلكتروني، لضمان استمرار دعم الدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات.

15-342 ولكن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في معالجة المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وهي إدماج المسائل المتصلة بالجائحة بصورة منهجية في أنشطته التدريبية والبحثية، بغية تمكين الدول الأعضاء من إعادة النظر في تخطيطها للاقتصاد الكلي في حالات الطوارئ وما بعدها لبناء مستقبل أفضل. ونظم حلقات دراسية شبكية وأصدر ورقات بحثية وموجزات سياساتية تتضمن نهجا متعلقا بجائحة كوفيد-19 وما بعد الجائحة.

النتائج المقررة لعام 2022

15-343 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبينان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063[153]

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-344 استجابة لجائحة كوفيد-19 العالمية، حوّل البرنامج الفرعي جميع الأنشطة المقرر إقامتها في الموقع إلى أنشطة رقمية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض عدد الزملاء الزائرين الذين استضافهم البرنامج الفرعي. وأسفرت هذه التعديلات عن ازدياد عدد المشاركين في أنشطة التدريب بشكل كبير. ونظّم البرنامج الفرعي 18 مناسبة تدريبية رقمية ودرّب الفوج الخامس من طلبة درجة الماجستير في السياسات الصناعية، وأقيمت هذه المناسبات بالاشتراك مع جامعة جوهانسبرغ. وأجري بحث تحليلي من خلال حلقتين دراسيتين في مجال التنمية، وتسع حلقات دراسية شبكية، وحوارين رفيعي المستوى بشأن السياسات، وزمالة بحثية واحدة، شارك فيها 975 خبيرا (553 امرأة)، من 47 بلدا أفريقيا. ومن بين 900 مجيب على الدراسة الاستقصائية السنوية التي أجريت في عام 2020، أشار 87 في المائة منهم إلى أنهم استخدموا المعارف المكتسبة من التدريب في المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في أنشطتهم المهنية. وقدم معظمهم أمثلة ملموسة على المعارف المكتسبة.

15-345 وساهم العمل المذكور أعلاه في تعزيز قدرات 484 امرأة، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في بلوغ عدد المشارِكات المعتمدات 300 امرأة كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-346 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تحسين إدارة سياسة القطاع العام والتخطيط الإنمائي دعما للتحول الهيكلي للدول الأعضاء، تماشيا مع خطة عام 2030 وخطة عام 2063. ويخطط البرنامج الفرعي لمواصلة تعميم الاستثمار الاجتماعي والتنمية في أنشطته التدريبية والبحثية وأنشطة توفير المعرفة الموجهة نحو التحول الهيكلي لأفريقيا. وسيزيد البرنامج الفرعي عدد الأنشطة – الدورات الدراسية والحلقات الدراسية الإنمائية وحلقات العمل والمنتجات المتصلة بالبحوث. وسيعزز مبدأ الإنجاز المشترك مع البرامج الفرعية المختلفة، مع التركيز بوجه خاص على البرنامجين الفرعيين 6 و 9. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيَّن أدناه (انظر الشكل الثالث والعشرين من الباب 15).

(153) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 18)).

الشكل الثالث والعشرون من الباب **15**

مقياس الأداء: عدد المشارِكات المعتمَدات (العدد السنوي)

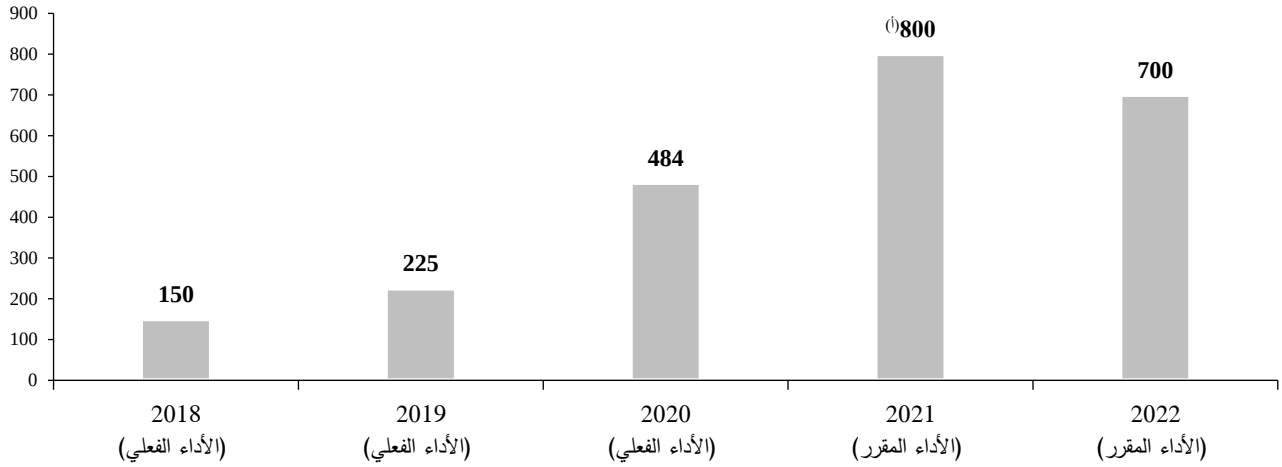

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلَغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تحسين إدارة القطاع العام والتخطيط الإنمائي[154]

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-347 يعمل البرنامج الفرعي على تحسين إدارة القطاع العام والتخطيط الإنمائي دعما لتحقيق التحول الهيكلي للدول الأعضاء. فقد واصل مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063، وكيّف أنشطته لمراعاة تأثير جائحة كوفيد-19 ولدعم الدول الأعضاء على التخطيط لمستقبل أفضل، من حيث إدارة الديون كاستجابة لحالات الطوارئ الصحية والصدمات الاقتصادية المختلفة.

15-348 وساهم العمل المذكور أعلاه في اكتساب 033 2 متدربا معارف ومهارات من خلال التدريب في المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في مجال صياغة السياسات العامة، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في أن يكون عدد المتدربين 000 2 متدرب كما هو مبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021. وبالإضافة إلى ذلك، شهد 80 في المائة من المتدربين على تحسن معارفهم ومهاراتهم في مجال السياسات العامة الفعالة، والتأثير عن طريق السياسات، والرصد والتقييم.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-349 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز القدرات المؤسسية في مجال صياغة السياسات العامة والتخطيط الاقتصادي من خلال التدريبات وأنشطة البحث وتبادل المعارف. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل الرابع والعشرين من الباب 15).

(154) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الشكل الرابع والعشرون من الباب 15

مقياس الأداء: عدد المتدربين الذين يكتسبون المعارف والمهارات من خلال التدريب الذي ينظمه المعهد في مجال صياغة السياسات العامة (العدد السنوي)

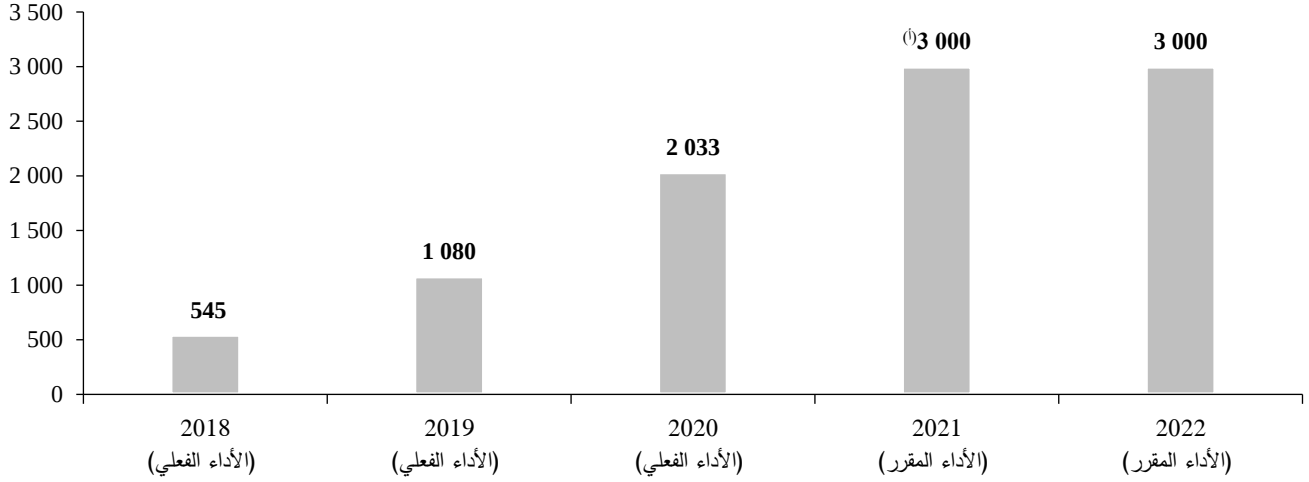

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز قدرة المخططين ومقرري السياسات المهنيين على إنشاء اقتصادات أكثر شمولا وقدرة على الصمود

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-350 لقد أثرت جائحة كوفيد-19 بشدة على الاقتصادات ورفاه الناس. وكشفت عن هشاشة النماذج الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأفريقية، وكذلك عن ضعفها في وجه مختلف الصدمات. وأجرى البرنامج الفرعي بحوثا للأخذ في الاعتبار تأثير الجائحة على برامجه التدريبية ومجالات التفكير المقترحة من أجل التصدي بشكل أفضل للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلدان.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

15-351 تَمثَّل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي الناشئ عن تأثير جائحة كوفيد-19 على عمليات التخطيط القطري في أن عليه إدماج بعد متعلق بإدارة المخاطر في برامجه لبناء القدرات والبحوث المتصلة بتخطيط الاقتصاد الكلي والتنمية المستدامة. ويتماشى هذا التركيز مع حتمية المضي قدما والبناء على نحو أفضل ودعم التعافي الشامل والقادر على الصمود. وعند تطبيق الدرس، واستجابة للتوصيات التي وضعتها الدول الأعضاء في الدورة السابعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، والدورة الثالثة والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، والدورة الثامنة والخمسين لمجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، سيزيد البرنامج الفرعي النظر في تأثير جائحة كوفيد-19 على التخطيط والبرمجة المتعلقين بالتنمية الوطنية للبلدان. وسيواصل البرنامج الفرعي تكييف عنصري التدريب والبحث التابعين له لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدارة مختلف أشكال المخاطر واستيعاب الصدمات الخارجية، بغية الحد من ضعفها في مواجهة الأزمات غير المتوقعة.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

15-352 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من عدد السياسات التي وضعتها الدول الأعضاء والتي تسهم في بناء اقتصادات أكثر شمولا وقدرةً على الصمود (انظر الشكل الخامس والعشرين من الباب 15).

الشكل الخامس والعشرون من الباب 15

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للسياسات التي وضعتها الدول الأعضاء والموجهة نحو بناء اقتصادات أكثر شمولا وقدرةً على الصمود (العدد التراكمي)

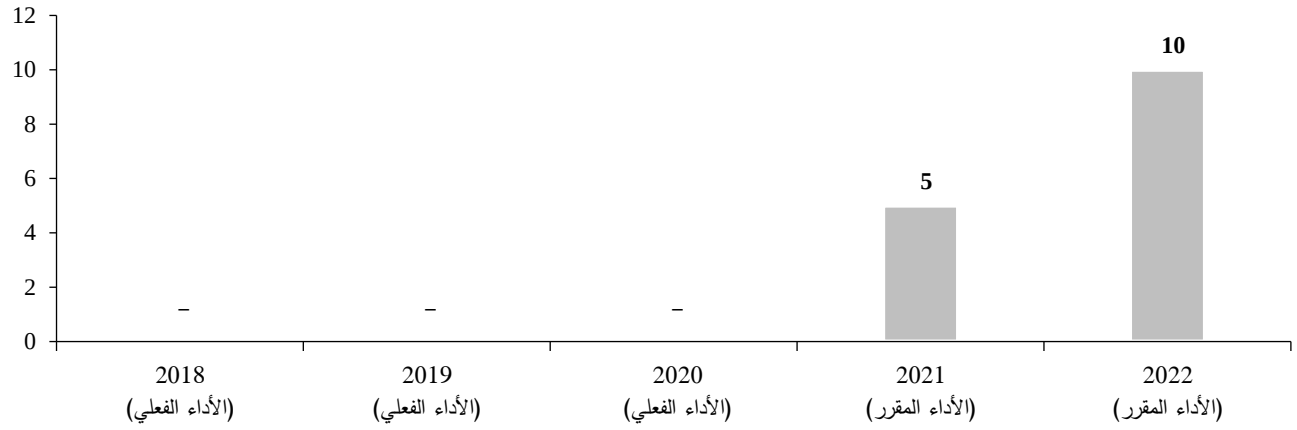

الولايات التشريعية

15-353 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

58 (د-4) إنشاء المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

858 (د-41) الاجتماع الاستثنائي لمجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

908 (د-46) إعادة تحديد محاور عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتكييفها من أجل التحول الهيكلي في أفريقيا

956 (د-51) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

13/2011؛ و 22/2018 المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

2/2013 إعادة تحديد محاور عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتكييفها دعما للتحول الهيكلي في أفريقيا

المنجزات المستهدفة

15-354 يعرض الجدول 15-36 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 15-36

البرنامج الفرعي 8: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**1**	**1**	**1**	**1**
1 - التقارير المقدمة إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ولجنة الخبراء التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**8**	**4**	**4**	**4**
2 - الاجتماعات النظامية لمجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط	4	2	2	2
3 - اجتماعات اللجنة الاستشارية التقنية لمجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط	4	2	2	2
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**8**	**4**	**4**	**4**
4 - اجتماعات مجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط	4	2	2	2
5 - اجتماعات اللجنة الاستشارية التقنية لمجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط	4	2	2	2
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**66**	**32**	**60**	**53**
6 - مشروع تصميم وتنفيذ حافظة من الدورات التدريبية الميدانية مدتها أسبوعان بشأن التخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية لبناء قدرات الموظفين العموميين من المستويات المتوسطة والرفيعة والتنفيذية من البلدان الأفريقية	25	-	15	10
7 - مشروع تصميم وتنفيذ حافظة من الدورات التدريبية الميدانية مدتها أسبوع واحد بشأن تخطيط التنمية والإدارة الاقتصادية لبناء قدرات الموظفين العموميين من المستويات المتوسطة والرفيعة والتنفيذية من البلدان الأفريقية	-	-	10	5
8 - مشروع تصميم وتنفيذ حافظة من دورات التعلم الرقمي (باللغتين الإنكليزية والفرنسية) بشأن التخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية، بما في ذلك دورات دراسية بالوتيرة التي يحدّدها المتدرب وبقيادة المدربين ومختلطة أو حلقات دراسية شبكية لبناء قدرات الموظفين العموميين من المستويين المتوسط والرفيع من البلدان الأفريقية	40	30	30	35
9 - مشروع تصميم وتنفيذ برامج للحصول على درجة الماجستير في السياسة الصناعية والتخطيط الإنمائي وإدارة الموارد الطبيعية لبناء قدرات الموظفين العموميين من المستويين الرفيع والتنفيذي من البلدان الأفريقية	1	1	1	1
10 - زمالات بحثية زائرة للباحثين في مجال السياسات والمسؤولين الأفريقيين المعنيين بالسياسات لإنتاج أعمال يمكن نشرها تفضي إلى توصيات سياساتية بشأن التخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية	-	1	4	2
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**27**	**19**	**16**	**20**
11 - حلقات دراسية متعلقة بالتنمية تتناول مختلف جوانب التخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية بغية بناء قدرات كبار مقرري السياسات الأفريقيين من خلال التعلم المتبادل وتبادل المعارف	12	9	10	12
12 - حلقات عمل لتطوير المناهج الدراسية تجمع خبراء لوضع دورات تدريبية جديدة تتناول احتياجات الدول المستنبطة والمعرب عنها في مجال تنمية القدرات	15	10	6	8
المنشورات (عدد المنشورات)	**2**	**2**	**2**	**2**
13 - منشورات بشأن الإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي	2	2	2	2
المواد التقنية (عدد المواد)	**45**	**20**	**45**	**34**
14 - دراسات وموجزات سياساتية بشأن الإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي	35	9	35	24

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
15 - مواد معرفية متعلقة بالتخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية مُعدّة لاستخدامها في التعلم عن بُعد بوتيرة يختارها المتدرب، ومحمّلة في مستودعات معارف مبوّبة	10	11	10	10

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية:

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية إلى خمس دول من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية الست جميعها بشأن الإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي وبناء القدرات؛ وتنظيم زيارات ميدانية لاستكشاف التطبيقات العملية للتعلم في الفصول الدراسية في مجالات مثل التصنيع والنقل والبنية التحتية والزراعة والتعدين وإدارة الموارد الطبيعية والسياحة بالتعاون مع البرامج الفرعية المعنية ومنظومة الأمم المتحدة.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تنسيق جماعتي ممارسين للمسؤولين الأفريقيين عن التخطيط الإنمائي.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال:

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: عقد حوارات سياساتية رفيعة المستوى يحضرها 150 مسؤولا معنيا بالسياسات العامة من 10 دول أعضاء، و 5 ممثلين للقطاع الخاص، و 5 خبراء متخصصين، من أجل مناقشة مختلف المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتخطيط في أفريقيا، مع التركيز بوجه خاص على المسائل المتعلقة بخطة عام 2030.

الاتصالات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: مجموعة مواد إعلامية للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط تشمل خطة استراتيجية، وكتيبات تدريبية وكراسات إعلامية ومنشورات ورسوم بيانية ولافتات ولوازم تكميلية متنوعة.

خدمات المكتبة: كتب ومجلات وغيرها من مواد المكتبة المتعلقة بالإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي باللغتين الفرنسية والإنكليزية.

البرنامج الفرعي 9
الفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية

الهدف

15-355 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو القضاء على الفقر المدقع والحد من عدم المساواة من خلال تحسين سياسات واستراتيجيات الدول الأعضاء المتعلقة بالاستثمارات الاجتماعية وإيجاد فرص عمل منتجة في المناطق الحضرية.

الاستراتيجية

15-356 للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، سيدعم البرنامج الفرعي الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالقضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة مع التركيز على الحماية الاجتماعية والسكان والتنمية والهجرة والشيخوخة. وسيتيح هذا العمل خيارات لوضع وتنفيذ سياسات وطنية في مجال الاستثمارات الاجتماعية التي تسهم في الحد من أوجه الفقر والضعف وفي تحقيق خطة عام 2030. ويخطط البرنامج الفرعي لتعزيز كفاءة الدول الأعضاء في مجال السياسات وتقديم المساعدة التقنية وتنظيم الحوار الإقليمي وتعزيز التعلم المتعلق بالاستراتيجيات التي تشجع الإدماج والتنمية المنصفة في أفريقيا. وسيقدم الدعم المستمر إلى الدول الأفريقية الأعضاء في تنفيذ وتقييم الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية في أفريقيا إلى ما بعد عام 2014. ولتحسين اتباع السياسات، سيتعاون البرنامج الفرعي مع مقرري السياسات الوطنيين وجميع أصحاب المصلحة من خلال مكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة.

15-357 وسيواصل البرنامج الفرعي التشجيع على ترتيب أولويات السياسة المتعلقة بإيجاد فرص عمل في المناطق الحضرية، عن طريق وضع استراتيجيات للمناطق الحضرية وأطر للاستثمار متعلقة بالتخطيط الإنمائي الوطني، تماشيا مع الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضا بتطوير معارف الدول الأعضاء، وتوفير المساعدة التقنية، وتيسير التعلم

والحوار على الصعيد الإقليمي بشأن السياسات للنهوض بالتحضر المخطط والمُدار من أجل تسريع التحول الهيكلي. وبالإضافة إلى ذلك، ستُقدم المساعدة التقنية لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على تحسين قياس ديناميات التحضر ورصدها. وسيجري هذا العمل إلى حد كبير بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة في أفريقيا.

15-358 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تعزيز الأدلة البحثية بشأن خيارات السياسات العامة للقضاء على الفقر والاستثمارات الاجتماعية وحماية الفئات الضعيفة اقتصاديا؛

(ب) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على معالجة مسألة الفقر، وأوجه عدم المساواة، والهجرة، والسكان، والتنمية على نحو أفضل والتصدي لها؛

(ج) إعطاء مزيد من الأولوية لمسألة استحداث فرص عمل منتجة في المناطق الحضرية في مجال التنمية الوطنية، بهدف القضاء على الفقر المدقع والحد من عدم المساواة؛

(د) تحسين المعرفة السياساتية وقاعدة الأدلة المتعلقة بتأثير التحضر على معالجة الفقر وعدم المساواة؛

(هـ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على قياس ديناميات التحضر ورصدها.

15-359 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن تحسن التعافي الاقتصادي والمالي والقدرة على الصمود في البلدان الأفريقية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-360 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز القدرات الوطنية لوضع وتنفيذ سياسات اجتماعية محددة الأهداف للتصدي لجائحة كوفيد-19

15-361 بغية التصدي للزيادة في الفقر والضعف الناجمين عن جائحة كوفيد-19، عرض البرنامج الفرعي أدلة جديدة على نسب الضعف الاقتصادي للسكان وقدم خيارات متعلقة بالسياسات الاجتماعية قائمة على أسس تجريبية. وتبين الزيادة المتوقعة في الفقر بسبب جائحة كوفيد-19 والتغطية غير الكافية عن طريق السياسات الاجتماعية أهمية استعراض أساليب قياس الفقر والضعف من أجل اقتراح استجابات في مجال تصميم السياسات. وأسهم البرنامج الفرعي في إحراز تقدم نحو تحقيق هذا الهدف من خلال تطوير أدوات تحليلية لقياس ورصد الفقر والضعف، والإشارة إلى كيفية ارتباطها بالاستثمارات الاجتماعية وصياغة السياسات. وبناء على طلب دولتين من الدول الأعضاء، طور البرنامج الفرعي منتجات معرفية حول إمكانات الأدوات الرقمية في تعزيز جودة المدارس الثانوية ودعم إعادة تقويم استراتيجية صحية وطنية للفترة 2019-2023 للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

15-362 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تعزيز دولتين من الدول الأعضاء قدراتهما الوطنية على صياغة سياسات اجتماعية شاملة للتصدي لجائحة كوفيد-19 (انظر الجدول 15-37).

الجدول 15-37
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
خمس دول أعضاء لديها قدرة معززة على رصد الاستثمارات الاجتماعية (تشاد وكينيا وموريتانيا وموزامبيق ونيجيريا)	خمس دول أعضاء ستضع سياسات اجتماعية شاملة (تشاد وكينيا وموريتانيا وموزامبيق ونيجيريا)	دولتان من الدول الأعضاء (إثيوبيا وناميبيا) لديهما قدرات وطنية معززة على صياغة سياسات اجتماعية شاملة تهدف إلى التصدي لجائحة كوفيد-19، من خلال إنتاج أدوات سياساتية للمشاركة التفاعلية مع مقرري السياسات الوطنيين

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

15-363 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، أرجأ البرنامج الفرعي بعض المنجزات المستهدفة لمشروعين متعلقين بالسياسة الاجتماعية في أفريقيا من أجل تعزيز قدرات مقرري السياسات في بلدان مختارة؛ ووضع الصيغة النهائية للتقرير بشأن الهجرة الدولية في أفريقيا؛ ووضع الصيغة النهائية للتقرير عن حالة التحضر في أفريقيا من أجل تقرير السياسات القائم على الأدلة؛ وإجراء الحوار السياساتي الرفيع المستوى بشأن أوجه الصلة بين الأمن والتنمية؛ وإعداد تقرير عن مؤشر الأمن البشري في أفريقيا؛ وإعداد موجز سياساتي بشأن الأمن والتنمية في أفريقيا. واعتمد البرنامج الفرعي نهجا إلكترونيا لتقديم حلقات عمل متعلقة ببناء القدرات بشأن السياسات الاجتماعية لمقرري السياسات في بلدان مختارة. وبالإضافة إلى ذلك، نُظِّمت على شبكة الإنترنت حلقات عمل بشأن التحضر والتنمية لبناء القدرات السياسية للدول الأعضاء وحضرها 414 من مقرري السياسات والخبراء الأفريقيين. وأثرت هذه التغييرات على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في إطار النتيجة 1 أدناه.

15-364 ولكن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه أنشطة إضافية لدعم الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وهي عقد حلقة دراسية شبكية بشأن استجابة الصين وأفريقيا المشتركة للجائحة؛ وإعداد تقرير عن الحد من الفقر والضعف في أفريقيا خلال فترة تفشي جائحة كوفيد-19 وإقامة حوار عالمي مرافق له؛ وتقييم آثار الجائحة على الفقر والعمالة في إثيوبيا وناميبيا؛ وتقييم ورصد إمكانات الأدوات الرقمية في تحسين جودة المدارس الثانوية في إثيوبيا ومكافحة التهديد الناجم عن جائحة كوفيد-19 على التعليم؛ وتنظيم حلقة دراسية شبكية عن جائحة كوفيد-19 والأمن في أفريقيا، كمناسبة جانبي خلال المؤتمر الأفريقي السنوي للسلام والأمن؛ وإعداد تقرير عن الجائحة في المدن الأفريقية: الآثار وتدابير التصدي والتوصيات السياساتية، وتنظيم حلقة دراسية شبكية بهذا الشأن؛ وتعزيز معارف ومهارات الحكومات المحلية في أكرا وياوندي وهارارى. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق نتائج في عام 2020، على النحو المحدَّد في النتيجة المستجدة لعام 2020 أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

15-365 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبينان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: الهجرة الدولية في أفريقيا[155]

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-366 أسهم البرنامج الفرعي في تحقيق الهدف العام المتمثل في القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة بالتركيز على الهجرة داخل أفريقيا، التي تمثل أكثر من 70 في المائة من مجمل الهجرة الدولية. ودعم البرنامج الفرعي جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالهجرة واستخدامها في صياغة السياسات كجزء لا يتجزأ من معالجة مسألة عدم المساواة والقضاء على الفقر. وأسهم البرنامج الفرعي في الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وخطة عام 2030 عن طريق توفير بيانات محسنة لرصد التقدم المحرز في مجال تدفقات الهجرة وبناء قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية على توليد واستخدام بيانات الهجرة في صياغة السياسات. ودعم البرنامج الفرعي إعداد ثلاثة تقارير وطنية وتقرير استعراض إقليمي بشأن الاتفاق العالمي.

15-367 وساهم العمل المذكور أعلاه في تعزيز المعارف واعتماد المنتجات السياساتية المتعلقة بالهجرة الأفريقية في ثلاث دول أعضاء (إثيوبيا والمغرب ونيجيريا)، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في اعتماد خمس دول أعضاء لهذه المنتجات (إثيوبيا، وزمبابوي، ومالي، والمغرب، ونيجيريا)، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وقد أرجِئ التقريران الوطنيان المتبقيان عن زمبابوي ومالي، وأرجِئ أيضا وضع الصيغة النهائية للتقرير الإقليمي عن الهجرة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-368 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي بعمليات لبناء القدرات في مجال توليد بيانات وإحصاءات الهجرة من أجل إدماج قضايا الهجرة على نحو أفضل في الخطط الإنمائية الوطنية، كما سيقدم مساهمات في الاستعراضات الإقليمية المنتظمة للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيَّن أدناه (انظر الجدول 15-38).

الجدول **15**-38
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
عقد مشاورات دون إقليمية وإقليمية بشأن إعداد المنتجات المعرفية الرئيسية ومواد الدعوة المتعلقة بالهجرة	زيادة المعارف الناتجة من تقارير دراسات حالات إفرادية عن الهجرة في إثيوبيا وجنوب أفريقيا والسنغال والكاميرون والمغرب	تعزيز معرفة ثلاث دول أعضاء (إثيوبيا والمغرب ونيجيريا) بالمنتجات السياساتية المُعَدَّة بشأن الهجرة الأفريقية واعتمادها لهذه المنتجات	تعزيز القدرات والتنمية وزيادة المعرفة بشأن الهجرة الدولية من قبل ست دول أعضاء (جنوب أفريقيا وزمبابوي والسنغال وكوت ديفوار ومالي والمغرب)، مما يعمق التحليل القائم	تعزيز القدرات على جمع وتحليل ونشر بيانات وإحصاءات الهجرة وتطوير وإدماج موضوع الهجرة في خطط التنمية الوطنية في سبع دول أعضاء

(155) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 18)).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)[أ]	2022 (الأداء المقرر)
			وبالإضافة إلى ذلك، ستشارك خمس دول أعضاء في العنصر المتعلق بتحديد الهوية الرقمية للمهاجرين في القرن الأفريقي	

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: اعتماد أطر حضرية لإيجاد فرص العمل في المناطق الحضرية في أفريقيا[156]

الأداء البرنامجي في عام 2020

15-369 عزز البرنامج الفرعي معارف ومهارات مقرري السياسات الأفريقيين في تصميم استراتيجيات حضرية للتنمية الوطنية وخطط التكامل الصناعي والإقليمي، بغية تسريع النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل للقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة. وقدم البرنامج الفرعي أيضا خدمات استشارية تقنية إلى الدول الأعضاء من أجل إدماج الأولويات الحضرية استراتيجيا في تخطيطها الاقتصادي والإنمائي الوطني. وعلاوة على ذلك، عزز البرنامج الفرعي قدرات الحكومات المحلية على رصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستعراضات المحلية الطوعية. وكمثال على ذلك، دعم البرنامج الفرعي صياغة إطار وطني للتنمية الإقليمية كمساهمة في الخطة الإنمائية الوطنية الإثيوبية الممتدة على عشر سنوات، وساعد خمس حكومات محلية في صياغة الاستعراضات المحلية الطوعية (أكرا، وياوندي، وهاراري، وشلالات فيكتوريا في زمبابوي، ومقاطعة نغورا في أوغندا).

15-370 وساهم العمل المذكور أعلاه في تعزيز قدرات ست حكومات وطنية ومحلية على تصميم وتنفيذ ورصد الاستراتيجيات الحضرية للتخطيط الإنمائي الوطني وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-371 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيولد البرنامج الفرعي المعارف، ويقدم التدريب، ويدعم من الناحية التقنية صياغة استراتيجيات للتحضر الذي يتسم بحسن التخطيط والإدارة والذي ينتج فرص العمل بكثرة، الأمر الذي يمكّن من تحقيق التنويع الاقتصادي. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيَّن أدناه (انظر الجدول 15-39).

(156) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الجدول **15**-39

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
البلدان تضع أولويات أفريقية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، بما في ذلك إيجاد فرص العمل والتحول الاقتصادي	البلدان تعتمد أولويات أفريقية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة من خلال اللجنة الفنية المتخصصة لشؤون الخدمات العامة والحكومات المحلية والتنمية الحضرية واللامركزية	تعزيز قدرات ست حكومات وطنية ومحلية في تصميم وتنفيذ ورصد الاستراتيجيات الحضرية للتخطيط الإنمائي الوطني وتحقيق أهداف التنمية المستدامة	صياغة استراتيجية حضرية وإطار استثماري للتخطيط الإنمائي الوطني	تعزيز قدرات خمس دول أعضاء على وضع استراتيجيات للتعجيل بإيجاد فرص العمل في المناطق الحضرية في سياق التخطيط الإنمائي الوطني

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: زيادة القدرات الوطنية على تصميم سياسات شاملة للجميع

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

15-372 أدى الأثر الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الفقر والضعف في أفريقيا. فقد أجهدت الجائحة قدرات الدول الأعضاء، وفي الوقت نفسه أتاحت فرصا للتفكير في كيفية تصميم السياسات الاجتماعية وتوسيع نطاقها على نحو أنسب لحماية الفئات الأفقر والسكان الذين يعيشون في أوضاع هشة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

15-373 تَمثَّل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في أنه لم يستخدم الأدوات الرقمية بالقدر الكافي لتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء، وهو ما اتضح خلال جائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيضع البرنامج الفرعي أدوات ومنصات رقمية مناسبة لضمان تقديم دعمه بفعالية إلى الدول الأعضاء بشأن الحد من الفقر وعدم المساواة، بسبل منها استحداث واستخدام منصة إلكترونية لتبادل المعلومات بشأن إدارة المخاطر وأوجه الضعف. ويخطط البرنامج الفرعي كذلك لتقديم الدعم إلى الحكومات الأفريقية بالاعتماد على عمله المتعلق بتعزيز القدرات الوطنية على تصميم وتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية من أجل التعافي السريع من جائحة كوفيد-19. وسيوسع نطاق الأدوات التحليلية والمعارف التي تم تطويرها لتحسين قياس الفقر وتحديد مكامن الضعف.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

15-374 يتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من قيام ست دول أعضاء باستخدام السياسات والأدوات الرقمية لتصميم سياسات اجتماعية شاملة محسنة بهدف الحد من المخاطر وأوجه الضعف (انظر الشكل السادس والعشرين من الباب 15).

الشكل السادس والعشرون من الباب 15

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للدول الأعضاء التي تستخدم أدوات لتصميم سياسات اجتماعية شاملة للحد من المخاطر وأوجه الضعف (العدد التراكمي)

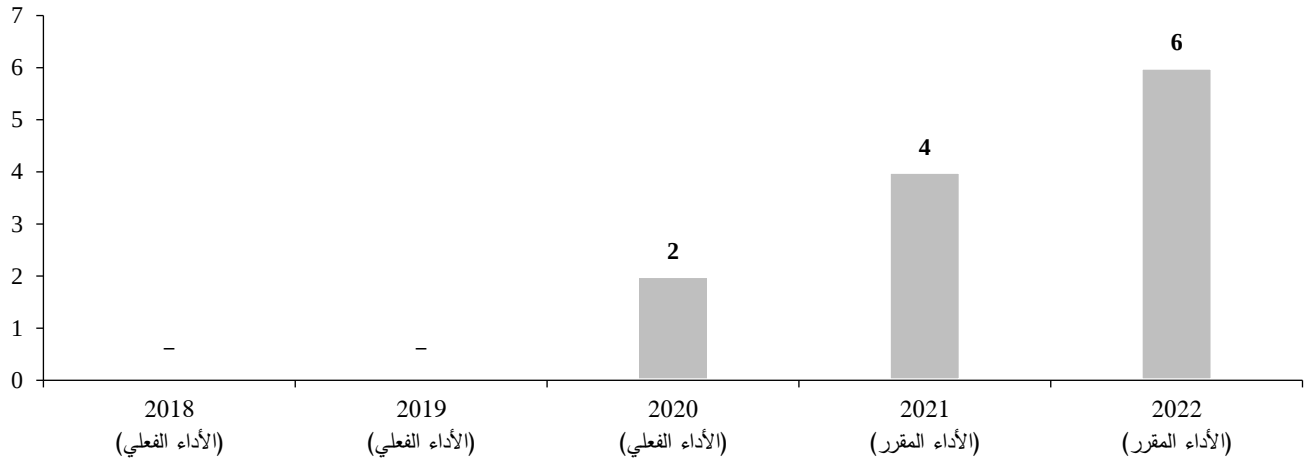

الولايات التشريعية

15-375 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

234/65 متابعة نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام 2014

312/65 الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالشباب: الحوار والتفاهم

256/71 الخطة الحضرية الجديدة

144/72 متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

146/72 السياسات والبرامج المتصلة بالشباب

224/75 تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

5/2014 التشجيع على تمكين الناس في سياق القضاء على الفقر وكفالة الإدماج الاجتماعي وتوفير العمالة الكاملة وفرص العمل اللائق للجميع

قرارا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

909 (د-46) تحقيق العائد الديمغرافي في أفريقيا والاستفادة منه

940 (د-49) الهجرة الدولية في أفريقيا

المنجزات المستهدفة

15-376 يعرض الجدول 15-40 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 15-40

البرنامج الفرعي 9: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	-	-	**1**	-
1 - تقرير مقدم إلى اللجنة المعنية بالشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية عن أعمال البرنامج الفرعي	-	-	1	-
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	-	-	4	-
2 - اجتماعات اللجنة المعنية بالشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية بشأن عمل البرنامج الفرعي	-	-	4	-
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**5**	**2**	**2**	**5**
3 - مشاريع بشأن التحضر والتنمية لبناء قدرات مقرري السياسات الوطنية	2	2	1	2
4 - مشاريع بشأن السياسة الاجتماعية في أفريقيا لتعزيز قدرات مقرري السياسات في بلدان مختارة	2	-	1	2
5 - مشروع يهدف إلى بناء قدرات مقرري السياسات الوطنيين في سياق التآزر بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا وخطتها المتعلقة بالسلام والأمن	1	-	-	-
6 - برنامج زمالات للباحثين الأفريقيين الشباب لبناء قدراتهم في مجال المكاسب الديمغرافية والعمالة والتحضر والهجرة	-	-	-	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**10**	**8**	**12**	**14**
7 - حلقات عمل بشأن التحضر والتنمية لبناء قدرات الدول الأعضاء في مجال السياسات	4	2	6	4
8 - حلقة عمل بشأن السلام والأمن في أفريقيا في سياق مفهوم "الأمن البشري" وفقا لقرار الجمعية العامة 290/66	-	-	-	1
9 - حلقات عمل لبناء القدرات بشأن السياسات الاجتماعية لمقرري السياسات وحوارات بشأن السياسات في بلدان مختارة	5	5	6	8
10 - حوار سياساتي رفيع مستوى بشأن التآزر بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا وخطتها المتعلقة بالسلام والأمن	1	1	-	-
11 - حوار سياسي رفيع المستوى بشأن مؤشر الأمن البشري الأفريقي	-	-	-	1
المنشورات (عدد المنشورات)	**4**	**1**	**4**	**5**
12 - تقرير التنمية الاجتماعية في أفريقيا	-	-	1	-
13 - تقرير عن حالة التحضر في أفريقيا من أجل تقرير السياسات القائم على الأدلة	1	-	1	1
14 - تقرير عن استراتيجيات تقليص فجوة الفقر في أفريقيا	1	-	1	-
15 - تقرير عن مؤشر الأمن البشري الأفريقي؛ الفوائد النوعية والكمية	1	-	-	1
16 - تقرير عن الهجرة الدولية في أفريقيا	1	-	-	1
17 - تقرير الهجرة في أفريقيا	-	-	1	-
18 - تقرير عن خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة	-	-	-	1
19 - تقرير عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	-	-	-	1
20 - تقرير عن الجائحة في المدن الأفريقية: الآثار وتدابير التصدي والتوصيات السياساتية	-	1	-	-
المواد التقنية (عدد المواد)	**5**	-	**2**	**3**

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
21 - موجز سياساتي بشأن تحسين رصد ديناميات التحضر	–	–	–	1
22 - موجزات سياساتية بشأن التحضر لزيادة وعي مقرري السياسات الأفريقيين	2	–	1	1
23 - موجزات سياساتية بشأن توسيع نطاق رصد الاستثمارات الاجتماعية في أفريقيا: تقرير في بلدين	2	–	–	–
24 - موجز سياساتي بشأن الأمن والتنمية في أفريقيا في سياق مفهوم "الأمن البشري" وفقا لقرار الجمعية العامة 290/66	1	–	–	–
25 - موجز سياساتي بشأن الفقر وعدم المساواة	–	–	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: نشر منتجات معرفية وتحسين البيانات والإحصاءات لأغراض السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات القائمة على الأدلة لفائدة مقرري السياسات الوطنيين في ثلاث دول أعضاء؛ وتقديم المساعدة التقنية لتحسين القدرات في مجال صياغة السياسات وتنفيذها ورصدها لما عدده 100 من مقرري السياسات؛ وإجراء حوارات سياساتية من أجل تعزيز التعلم في مجال السياسات وتبادلها على الصعيدين الوطني والإقليمي.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: نشرات ومطويات ومواد الدعوة بشأن عمل البرنامج الفرعي؛ ومناسبات خاصة تُقام خلال المناسبات العالمية والإقليمية **ذات** الصلة؛ وحلقات دراسية شبكية وحلقات دراسية عبر الإنترنت.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: التوعية الصحفية والإعلامية بشأن دور المدن والسياسة الاجتماعية في تنمية أفريقيا.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: منصة رقمية للتبادل والتعلم من الأقران بشأن الاستعراضات المحلية الطوعية في أفريقيا؛ ومنصة معارف ورقم قياسي مركّب لمؤشر الأمن البشري الأفريقي متاحان كمصدر مفتوح على الإنترنت بحلول عام 2022.

مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك

الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022

لمحة عامة

15-377 مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك هو مكتب مشترك يمثل وينسق ويقدم المشورة السياساتية إلى خمس لجان إقليمية، هي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ويتمثل هدفه العام في دعم التنفيذ الفعال للولايات التشريعية على الصعيد الإقليمي.

15-378 وسعيا لتحقيق هذا الهدف، يتولى المكتب المهام الرئيسية التالية المترابطة فيما بينها: تقديم المشورة السياساتية الاستراتيجية إلى اللجان الإقليمية بشأن مداولات الأمم المتحدة وأطر السياسات العالمية التي تؤثر في أوضاعها وفي التنفيذ الفعال لبرامج عملها؛ وتقديم الدعم إلى الهيئات الحكومية الدولية والهيئات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة، وضمان التمثيل في تلك الهيئات والتواصل معها بهدف توجيه عملية اتخاذ القرارات والتأثير فيها من منظور يراعي البعد الإقليمي؛ وتحسين وتعزيز التنسيق والتعاون الأقاليمي فيما بين اللجان الإقليمية.

15-379 وفي مجال المشورة السياساتية، يجري المكتب تحليلات ويعد ورقات سياساتية ومذكرات مفاهيمية ووثائق أخرى عن طائفة واسعة من المواضيع. وفي عام 2020، وفي إطار تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19، وبالعمل الوثيق مع اللجان الإقليمية، شارك المكتب في قيادة جهود تنسيق المساهمات الفنية التي تقدمها اللجان الإقليمية للركيزة الرابعة من إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19، فيما يتعلق بتدابير التصدي الاقتصادية الكلية والتعاون المتعدد الأطراف؛ وشارك بنشاط في عمل فرقة العمل التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فيما يتعلق بتنفيذ إطار

الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19؛ وتولى مهمة وضع المسودة الأولى لبيان سياساتي مشترك بين اللجان الإقليمية تحت عنوان "كوفيد-19: نحو تعاف مرن وأخضر وشامل للجميع، وإعادة البناء على نحو أفضل من خلال التعاون الإقليمي"؛ ودعَم تطوير المشاريع المشتركة في إطار حساب التنمية من أجل مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن أزمة كوفيد-19. وواصل المكتب أيضا الاضطلاع بدور حاسم في تقديم المشورة للجان الإقليمية ووضع إطار لنهجها المنسق من أجل وضع تصور لإعادة تنظيم الأصول الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتفعيله، وكذلك في تقديم المشورة وتنسيق المواقف بشأن مسارات الإصلاح الأخرى، ومن بينها ما يتعلق بالجهود الإقليمية الرامية إلى تقديم دعم أفضل لاستعراض المكاتب القطرية والمكاتب المتعددة الأقطار من خلال تمثيل المكتب للجان الإقليمية في أفرقة العمل المعنية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتقديم المشورة في مجال السياسات دعماً لمشاركة المنسِّق في اجتماعات مديري مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

15-380 وواصل المكتب دوره المتعلق بالتمثيل والدعوة على الصعيد العالمي لدى الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة بغرض توجيه عملية اتخاذ القرارات والتأثير فيها من منظور يراعي البعد الإقليمي، ومن ثم المساهمة في مواصلة الاعتراف من جانب الدول الأعضاء بالبعد الإقليمي للتنمية وإدراج ولايات صريحة مسندة إلى الجماعات الإقليمية في عدد من القرارات التي تعتمدها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي عام 2020، أعد المكتب وعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي للأمين العام بشأن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وركز التقرير على إثبات قيمة التعاون الإقليمي في المساهمة في التصدي الفعال لأزمة كوفيد-19. وتواصل أيضاً مع البعثات الدائمة للدول الأعضاء لدى الأمم المتحدة وعقد اجتماعات افتراضية من أجل إبراز عمل اللجان الإقليمية ومناقشته، بما في ذلك ما يتعلق بالولايات التشريعية الصادرة عن هيئات الإدارة الإقليمية التي عُرضت على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيها أو اتخاذ إجراءات بشأنها.

15-381 ويواصل المكتب الاضطلاع بدور محوري في دعم متابعة خطة عام 2030 واستعراضها، ولا سيما من خلال تعزيز الاتساق والتفاعل بين الكيانات الفاعلة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وفي هذا السياق، كفل المكتب مواءمة طريقة تصميم المنتديات الإقليمية ومواءمة طريقة تقديمها للتقارير على المستوى العالمي، بما في ذلك التقارير المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقام بتوجيه الأفكار فيما يتعلق بالمنتجات التحليلية المشتركة وأنشطة التوعية والمناسبات الجانبية. وعلى وجه التحديد، عمل على التأكد من أنه سيتم تخصيص حيز كاف للبعد الإقليمي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال دورة وزارية تتولى الإبلاغ عن نتائج المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة ومساهمة المنظورات الإقليمية في الاستعراضات المواضيعية. وفي عام 2020، نظم المكتب، على هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى، مناسبة خاصة بعنوان "رسائل من اللجان الإقليمية: تسريع خطة عام 2030 وإعادة البناء على نحو أفضل بعد كوفيد-19" واستضاف حلقة عمل تحليلية بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية في موضوع "النهج المبتكرة لتحفيز العمل والتنفيذ بشأن خطة عام 2030: الدروس المستفادة من المناطق". ودعم أيضاً مساهمات اللجان الإقليمية في مناسبتين بعنوان "المناسبة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة" و "تدقيق وقائعي لحالة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة" نُظمتا في عام 2020 فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف على الصعيد الإقليمي. ونظم المكتب أيضا دورة منطقة عمل أهداف التنمية المستدامة بعنوان "العمل التحويلي من أجل تعاف أخضر وشامل ومتساو بين الجنسين من جائحة كوفيد-19: الابتكارات والحلول المنبثقة من المناطق". وواصل المكتب جهود الدعوة إلى الاعتراف بالبعد الإقليمي ودور اللجان الإقليمية والمنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة في متابعة واستعراض خطة عام 2030 في سياق عملية الاستعراض التشريعي التي يجريها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، والاستفادة من الاعتراف باللجان

الإقليمية والمنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة في الإعلان السياسي الذي اعتمده المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2019.

15-382 وحشد المكتب دعم اللجان الإقليمية من أجل تنفيذ استراتيجية وخريطة طريق الأمين العام لتمويل خطة عام 2030. ففي عام 2020، نظم المكتب، أولا، عدة اجتماعات بين الأمناء التنفيذيين والمبعوث الخاص للأمين العام المعني بتمويل خطة عام 2030، من أجل دعم مبادرة بشأن تمويل التنمية في عصر جائحة كوفيد-19 وما بعدها؛ وثانيا، نسّق مع المكتب التنفيذي للأمين العام وضعَ تصور لاجتماعات المائدة المستديرة الرفيعة المستوى وتنظيمها من أجل مناقشة دور الصناعات الاستخراجية كمحرك للتنمية المستدامة؛ وثالثا، قاد جهود التنسيق بين اللجان الإقليمية في الاضطلاع بدورها القيادي في المجموعة المعنية بتفعيل التدابير المنسقة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. ونسّق المكتب أيضاً مساهمات اللجان الإقليمية في مبادرات التمويل الأخرى، مثل التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة والفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030.

15-383 وفي سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، واصل المكتب الدعوة إلى الاعتراف بالبعد الإقليمي ودور اللجان الإقليمية خلال المفاوضات التي يقودها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بشأن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. ووافقت القرارات التي تلت ذلك في عام 2020 على الهيكل الإقليمي المنقح لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية واعتمدت مجالات تحويلية أخرى اقترحها الأمين العام.

15-384 وبالإضافة إلى ذلك، يمثل المكتب اللجان الإقليمية في مختلف المحافل المشتركة بين الوكالات. وفي عام 2020، شارك بنشاط وساهم في العمل في عدد من مسارات الإصلاح والهيئات الاستشارية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في مجالات من قبيل اتخاذ تدابير اقتصادية واجتماعية لمواجهة جائحة كوفيد-19، والتمويل الاستراتيجي، والدعم السياساتي المتكامل، ووضع البرامج والنتائج، واستعراض المكاتب المتعددة الأقطار. وأسفر ذلك عن الاعتراف القوي بالبعد الإقليمي للتنمية في التدابير الاجتماعية والاقتصادية لمواجهة جائحة كوفيد-19 وفي العديد من مبادرات الإصلاح ونتائجه، كما هو الحال في تعزيز الصلة بين المنابر الإقليمية للتعاون ومجموعات دعم الأقران وإعادة تصميم المكاتب المتعددة الأقطار. ويواصل المكتب المشاركة بنشاط في الآليات الداخلية للمنظومة الإنمائية التي تدعم التحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى في دورته لعام 2021، ووضع تصور لعقد العمل والإنجاز من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي. وأخيرا، يمثل المكتب اللجان الإقليمية في أعمال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين. وفي هذا السياق، شارك المكتب بنشاط في عمل عدة أفرقة عمل، بما في ذلك في مجالي التنوع البيولوجي وعدم المساواة.

15-385 وفي عام 2020، عزز المكتب مهمته في مجالي الاتصال والتوعية وزاد من إبراز عمل اللجان الإقليمية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، بما في ذلك من خلال إصدار نشرة إخبارية كل أسبوعين عن تدابير التصدي الإقليمية للأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19، وكذلك من خلال صفحة شبكية مجددة.

15-386 وواصل المكتب، في إطار مهمة التنسيق الموكلة إليه، تعزيز التنسيق الاستراتيجي بين اللجان الإقليمية من خلال دوره كأمين اجتماعات الأمناء التنفيذيين. وعزز أيضا التنسيق والتعاون في عدد من المسائل الفنية فيما بين اللجان الإقليمية، وبين اللجان الإقليمية والإدارات الأخرى التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، من خلال شبكات التنسيق التابعة له، وذلك في مجالات مثل تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030، وتمويل التنمية، والإحصاءات، وأوجه عدم المساواة، وإمكانية الاتصال الرقمي، والتنمية الاجتماعية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وواصل المكتب أيضاً التعاون مع مكتبي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس الجمعية العامة في التحضير للاجتماعات الرفيعة المستوى ودعما لأولوياتهما. وإضافة إلى ذلك، قام المكتب بتعزيز الشراكات والمشاريع المشتركة التي

ستُموَّل من حساب التنمية، مثل المشاريع المشتركة المتعلقة بأطر التمويل الوطنية المتكاملة وبالإحصاءات والبيانات اللازمة لتوجيه اتخاذ تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19، وكفل تجسيد البعد الإقليمي بشكل جيد في القرارات السياساتية التي اعتمدتها اللجنة التوجيهية لحساب التنمية التي يمثّل فيها مدير المكتب اللجانَ الإقليمية.

15-387 ووفقًا لخطة عام 2030، وعلى وجه الخصوص الغاية 12-6 من أهداف التنمية المستدامة، تشجِّع المنظماتُ على إدراج معلومات عن الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها، ووفقًا للولاية الشاملة المحددة في الفقرة 19 من قرار الجمعية العامة 219/72، يقوم المكتب بدمج ممارسات الإدارة البيئية في عملياته. ويستخدم المكتب بصورة متزايدة وسائل المنصات الإلكترونية وينظم الاجتماعات في شكل افتراضي كلما أمكن ذلك، فضلا عن توزيع الوثائق والمواد الترويجية بالوسائل الرقمية بدلاً من الشكل المطبوع.

15-388 وترد في الجدول 15-41 معلومات عن الامتثال لهدفي تسليم الوثائق في مواعيدها المقررة والحجز المسبق لتذاكر السفر بالطائرة. وقد أسفرت ترتيبات تقاسم تكاليف السفر في بعض الحالات بين المكتب واللجان الإقليمية المعنية عن تأخيرات خارجة عن سيطرة المكتب في إصدار التذاكر. واكتسى ذلك أهمية خاصة في عام 2019 عندما كانت هناك مشاورات مكثفة بشأن إعادة التمركز الإقليمي بقيادة نائب الأمين العام شخصيا في المناطق والتي كان على مدير المكتب حضورها دعما لهذه العملية. وسيواصل المكتب بذل جهوده من أجل تحسين معدل الامتثال، بوسائل منها تشجيع التخطيط المسبق والعمل على نحو أوثق مع وحدة السفر على حجز التذاكر استنادا إلى المسار الأولي للرحلة بغية تأمين التذاكر بأقل سعر والتقليل إلى أدنى حد من الاستثناءات.

الجدول 15-41

معدل الامتثال

(بالنسبة المئوية)

	الفعلي لعام 2019	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
تقديم الوثائق في موعدها	50	89	100	100
شراء تذاكر السفر بالطائرة قبل بدء السفر بأسبوعين على الأقل	–	100	100	100

البرنامج 16

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

16-1 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (اللجنة) هي المنبر الحكومي الدولي والذراع الإنمائي للأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، وهي مسؤولة عن مساعدة أعضائها وأعضائها المنتسبين في تحقيق تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وتساعد بحوثها ومهامها الحكومية الدولية ومهامها المتعلقة ببناء القدرات أعضاءها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال تسعة برامج فرعية. وتُستمدّ الولاية من الأولويات المنصوص عليها في القرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك قرار المجلس 37 (د-4)، الذي أنشئت بموجبه اللجنة. ويتم استعراض هيكل مؤتمرات اللجنة بشكل دوري، وقد جرى في الآونة الأخيرة مواءمته مع متطلبات خطة عام 2030 من خلال قرار المجلس 30/2015 وقرار اللجنة 1/73. وسيقدم الاستعراض في عام 2022 في الدورة الثامنة والسبعين للجنة كي تنظر فيه وتتخذ قرارا بشأنه.

16-2 وما فتئت الخبرة المتعددة القطاعات للجنة وتحقيقها التكامل المتوازن بين الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في جميع برامجها يكتسيان أهمية متزايدة في مجال التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي عام 2020، ركزت اللجنة على تقييم أثر تلك الأزمة الصحية على التنمية وعلى إعادة توجيه دعمها للدول الأعضاء حيثما كانت هناك حاجة ماسة إليه. وأيدت اللجنة في دورتها السادسة والسبعين القرار 2/76 الذي أعيد بموجبه تأكيد أهمية التعاون الدولي والإقليمي من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الصمود أمام الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجوائح وغيرها من الأزمات ذات الصلة.

16-3 والدعم الذي تقدمه اللجنة إلى دولها الأعضاء في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها مصنَّف في أربعة مجالات عمل ذات أولوية بالنسبة للتعاون الإقليمي، وهي: ضمان التعافي الاقتصادي؛ وحماية الناس؛ واستعادة وبناء القدرة على الصمود في مجال ترابط سلاسل الإمداد؛ وحماية النظم الإيكولوجية واستعادتها. وحدّدت الدول الأعضاء موضوع "إعادة البناء على نحو أفضل بعد الأزمات من خلال التعاون الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ" بوصفه موضوع الدورة السابعة والسبعين للجنة، واللجنة بصدد إعداد دراسة عن موضوع التعاون الإقليمي، بما في ذلك التعاون في مجالات العمل هذه. ولا تزال البيانات والإحصاءات والعلم والتكنولوجيا والابتكار وسائل رئيسية لتنفيذ خطة عام 2030 وجهود التعافي من جائحة كوفيد-19 في المنطقة.

16-4 ويهدف الدعم الذي تقدمه اللجنة إلى توفير التحليل والخيارات السياساتية وتنمية قدرة الحكومات على صياغة سياسات التنمية المستدامة وتنفيذها مع إعادة البناء على نحو أفضل بعد جائحة كوفيد-19 والتصدي بفعالية للتحدي الذي يطرحه تغير المناخ. ويُقدَّم هذا الدعم أيضا من خلال تنفيذ مشاريع في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب الأمم المتحدة للتنمية.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

16-5 سيوافق عام 2022 الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس اللجنة التي تمثل المنبر الحكومي الدولي الأكثر شمولا في آسيا والمحيط الهادئ. وفي عام 2022، سينصب تركيز اللجنة على دعم الدول الأعضاء في الجهود التي تبذلها في مجال التعافي من جائحة كوفيد-19 مع ضمان لا المحافظة على التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة فحسب، بل مواصلته أيضا. وأعادت الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تأكيد التزامها بالتعجيل بتحقيق

أهداف التنمية المستدامة، على الرغم من الجائحة، في المنتدى السابع لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة، الذي أكدت فيه على أهمية تعددية الأطراف، وإزالة الحواجز الهيكلية، والاستثمار في المؤسسات، وإشراك القطاع الخاص، والاتساق في تقرير السياسات بغية تنفيذ عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونظرا للضغط الإضافي الذي تشهده التنمية المستدامة في المنطقة نتيجة للانكماش الاقتصادي الناجم عن الجائحة، ستركز اللجنة جهودها على أعمال التخطيط والتنفيذ في شراكة مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومصارف التنمية على الصعيدين الإقليمي والوطني. وستواصل اللجنة إتاحةَ الفرص لوضع سياسات مبتكرة لأغراض تحقيق تنمية متكاملة ومستدامة وشاملة للجميع في المنطقة، كما ستواصل إتاحة الفرص لبناء توافق في الآراء بشأن القواعد والاتفاقات من أجل التصدي للتحديات المشتركة. وستهيئ اللجنة أيضا فرصا للحوار والتعاون الإقليميين في جميع المجالات الأربعة ذات الأولوية من أجل التعافي، مع التركيز على المسائل العابرة للحدود مثل الربط الشبكي والنظم الإيكولوجية، وذلك من خلال الاجتماعات الحكومية الدولية المقرر عقدها في عام 2022. وستركز أيضا على بناء قدرات الدول الأعضاء في مجال مواجهة التحدي الذي يشكله تغير المناخ.

16-6 وعلى الرغم من جائحة كوفيد-19، ستسعى اللجنة جاهدة إلى دعم دولها الأعضاء في التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 من خلال وظائفها الأساسية الثلاث، وهي البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي، ووضع المعايير وتنمية القدرات. وستسترشد اللجنة في هذه الجهود بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، بما في ذلك قرارها 4/74 الذي أيدت فيه الجمعية العامة "التأهب لعقد من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة: الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة". وعلى الصعيد الإقليمي، تشكل خريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة عام 2030 في آسيا والمحيط الهادئ، التي أقرتها اللجنة في قرارها 9/73، الإطارَ المرجعي.

16-7 وبالاسترشاد بالأولويات المحددة في الأطر العالمية والإقليمية واحتياجات الدعم والطلبات المقدمة للحصول عليه لتنفيذ تلك الأطر على الصعيد الوطني، ستُقدَّم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي تواجه أوضاعا خاصة أي أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبلدان أخرى، وذلك في مجالات من قبيل سياسات الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية، والربط المستدام بين الهياكل الأساسية وتيسير التجارة، والتكنولوجيا، وإدارة الموارد الطبيعية، والتنمية الحضرية المستدامة، والحد من مخاطر الكوارث والقدرة على التكيف، والتنمية الاجتماعية، والإحصاءات، والطاقة. وفي فترة التعافي هذه من جائحة كوفيد-19، سيكون تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في سد الفجوة الرقمية التي أدت إلى تفاقم أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وفي الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا والابتكار للنهوض بالتنمية المستدامة، موضع تركيز خاص. وستواصل اللجنة توفير أدوات التشخيص والدعم السياساتي للنهوض بما يُبذل في المنطقة من جهود التعافي الاقتصادي التي لا تقتصر في رؤيتها على مكاسب النمو الاقتصادي القصيرة الأجل، بل تستهدف التحول الاقتصادي الطويل الأجل المطلوب عملا بخطة عام 2030. وسيسعى البرنامج جاهدا، من خلال برنامجه الفرعي الشامل لعدة قطاعات والمتعلق بالأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية، إلى كفالة أن يكون عمل اللجنة في فرادى القطاعات ومع الدول الأعضاء متمشيا مع الأولويات المتفق عليها على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك التعاون الإقليمي، ولا سيما بشأن المسائل العابرة للحدود. وسيسعى البرنامج جاهدا كذلك إلى كفالة أن تؤدي تلك الأولويات إلى نتائج ملموسة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وكفالة أن تصب النتائج الإقليمية في الجهود الوطنية للتنمية المستدامة. وسينسق البرنامج بشكل وثيق مع المنسقين المقيمين ومع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في ذلك المسعى.

16-8 وستقوم اللجنة، بالاشتراك مع طائفة واسعة من الشركاء تشمل دولها الأعضاء وكيانات أخرى من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومنظمات دولية أخرى والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بدعم متابعة واستعراض خطة عام 2030. والدعم الذي تقدمه اللجنة إلى دولها الأعضاء في مجال متابعة واستعراض خطة عام 2030 على الصعيدين الإقليمي والعالمي سيظل يستند إلى العمل التحليلي والعمل الحكومي الدولي والعمل المتعلق ببناء القدرات. وقد قدمت اللجنة، من خلال أنشطتها، الدعم إلى

10 بلدان في آسيا والمحيط الهادئ لمساعدتها في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية التي قدمتها في عام 2020 إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وفي عام 2022، ستواصل اللجنة وشركاؤها القيام بما يلي: (أ) عقد منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة بوصفه منتدى حكوميا دوليا سنويا شاملا، يتيح حيزا لإشراك أصحاب المصلحة المتعددين من أجل المتابعة والاستعراض في المنطقة، بهدف مناقشة الأولويات والاحتياجات الإقليمية لأغراض تحقيق التنمية المستدامة؛ و (ب) إعداد تقارير مرحلية سنوية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ووضع توصيات في مجال السياسات العامة للتعجيل بإحراز التقدم في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة؛ و (ج) دعم التعلم من الأقران، وتعزيز قدرة الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتخطيط للاستعراضات الوطنية الطوعية، واتساق السياسات، وإشراك أصحاب المصلحة، والبيانات والإحصاءات.

16-9 وبالنسبة لعام 2022، تعكس المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للجنة التحديات المستمرة المحتملة التي تواجهها الدول الأعضاء فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19. وتشمل هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة مساعدة الدول الأعضاء على دعم سكانها، ولا سيما الأفراد والفئات التي تعيش في أوضاع هشة، بسبل منها على سبيل المثال التقييمات المستمرة للأثر ورصد السياسات والتدابير التي تؤثر على التجارة والنقل في المنطقة، وبناء قدرة المؤسسات والأطر الإقليمية على الصمود أمام أزمات أخرى، بما في ذلك الجوائح مثل جائحة كوفيد-19، من خلال التعاون الإقليمي. وترد أمثلة محددة عن هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة في إطار البرامج الفرعية 2 و 3 و 5. ومن المتوقع أن يسهم الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 في النتائج المقررة في عام 2022، على النحو المبين في جميع البرامج الفرعية والعناصر التابعة للجنة.

16-10 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على المستويات العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، ستواصل اللجنة تنفيذ إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19، بالإضافة إلى التعاون المستمر في مجالات مختلفة مثل المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، والحماية الاجتماعية، وتمويل التنمية، والسلامة على الطرق، والهجرة. ويشكل تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والشركاء في التنمية نهجا استراتيجيا للجنة في تنفيذ برنامجها وتعزيز وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والشراكات الإقليمية. والواقع أن الهدف من كل عنصر في إطار البرنامج الفرعي 8 هو تعزيز التعاون الإقليمي، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل العابرة للحدود، تمشيا مع الأولويات دون الإقليمية. ويمثل الربط المستدام والمجتمعات القادرة على الصمود والشاملة للجميع أولويتين مشتركتين بين مختلف المناطق دون الإقليمية للجنة. وعلى نحو أكثر تحديدا، يسَّرَ العمل الذي تضطلع به اللجنة على الصعيد دون الإقليمي، بدعم فني من البرامج الفرعية القطاعية، القيام على سبيل المثال باعتماد خطة عمل شراكة منطقة شمال شرق آسيا من أجل هواء نقي للفترة 2021-2025، ووضع وتنفيذ الإطار الشامل للتعافي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، على النحو المبين في إطاري العنصرين 2 و 5 من البرنامج الفرعي 8، على التوالي.

16-11 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، شرعت كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تمشيا مع مقترحات الإصلاح، في الانتقال إلى العمل في إطار المنبر الإقليمي للتعاون، الذي تقدم إليه اللجنة والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لمكتب التنسيق الإنمائي دعم الأمانة. وتتعاون الشعب الفنية للجنة في دعم الائتلافات القائمة على مسائل محددة المنشأة عملا بالمنبر الإقليمي للتعاون. وتشارك اللجنة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في قيادة التحالف المعني بالتخفيف من آثار تغير المناخ، حيث تكتسي الخبرة الفنية للجنة عبر مختلف البرامج الفرعية والموجهة لدعم التعجيل بتحقيق الهدفين 7 و 13 من أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ اتفاق باريس، وبناء القدرة على التكيف على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي مع أثر تغير المناخ، أهمية خاصة. وعلاوة على ذلك، فإن مركز "مكتب المساعدة المعني بأهداف التنمية المستدامة" لإدارة المعارف، الذي تشترك في قيادته اللجنة

والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لمكتب التنسيق الإنمائي، هو المنبر الرئيسي لتبادل الخبرات في مجال السياسات وتوفير الاستجابة السريعة لاحتياجات البلدان، وكذلك احتياجات أفرقة الأمم المتحدة القطرية، من أجل التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030. وسيتواصل في عام 2022 وما بعده تعزيزُ هذا التعاون الوثيق بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المنطقة.

16-12 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) توافُق سياسات التعافي من جائحة كوفيد-19 مع خطة عام 2030؛

(ب) مواصلة الحكومات الوطنية وتعزيزها لالتزامها تجاه اللجنة، بوصفها المنبر الرئيسي في المنطقة لتسخير التعاون الإقليمي من أجل مواجهة التحديات العابرة للحدود والمشتركة، من قبيل التعافي من آثار الجائحة؛

(ج) مواصلة إتاحة التمويل من خارج الميزانية للتعاون التقني.

16-13 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية إلى افتراض أن المقترح لعام 2022 من منجزات مستهدفة وأنشطة سيكون قابلا للتنفيذ. غير أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإنّ هذه المنجزات والأنشطة سوف تُعدَّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وأي تعديلات من هذا القبيل سيتم الإبلاغ عنها ضمن إطار معلومات الأداء البرنامجي.

16-14 وتراعي اللجنة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، تمثل الشؤون الجنسانية أحد المجالات المواضيعية للبرنامجين الفرعيين 6 و 7. وتُبيَّن في الخطة البرنامجية لعام 2022 إسهامات البرامج الفرعية 2 و 4 و 5 وإسهامات جميع عناصر البرنامج الفرعي 8 في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة والمساواة بين الجنسين، ويرد ذلك في إطار العمل الخاص بكل منها. وسيُسترشد بسياسة اللجنة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وبخطة التنفيذ (2019-2023) في تنفيذ النتائج المتصلة بالمسائل الجنسانية ضمن أهداف التنمية المستدامة وفي تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرنامج.

16-15 وفيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة، تعزز اللجنة هذا المنظور باتباع نهج ثنائي المسار يتمشى مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة وسياسة اللجنة المتعلقة بإدماج منظور الإعاقة وخطة تنفيذه. وفي الخطة البرنامجية لعام 2022، يغطي البرنامج الفرعي 6 والعنصر 1 من البرنامج الفرعي 8 التدخلات الخاصة بمنظور الإعاقة من أجل حماية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والقيام، في نهاية المطاف، ببناء مجتمعات مراعية للمسائل المتصلة بالإعاقة. ويهدف البرنامج الفرعي 6 أيضا إلى معالجة التمييز المتعدد الجوانب القائم على نوع الجنس والإعاقة.

16-16 وإلى جانب التطورات الفنية، اتخذت اللجنة خطوات نحو تحديث إجراءات العمل والتحول الرقمي من أجل خدمة الدول الأعضاء بطريقة أكثر مرونة. ويتضح أيضا التقدم الكبير الذي أحرزته اللجنة في مجال الابتكار والبيانات والقدرات الرقمية على مدى العامين الماضيين من نتائج دراسة استقصائية أجراها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. واسترشادا باستراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات، تشجِّع اللجنة الإدارةَ القائمة على البيانات، من خلال القيام على سبيل المثال باستخدام لوحات المعلومات لتيسير الرصد الموحَّد للبرامج واتخاذ القرارات من جانب الإدارة العليا. وقد عجّل كلٌّ من الجائحة واستخدام الطرائق الإلكترونية لإنجاز البرامج هذا التحول.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

16-17 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للجنة في أربع جوانب رئيسية هي: (أ) تغيير المنجزات المستهدفة من حيث التصميم والطرائق؛ و (ب) تأجيل المنجزات المستهدفة المقررة؛ و (ج) إعادة توجيه الأنشطة باستخدام عنصر من عناصر الاستجابة لجائحة كوفيد-19، متى أمكن ذلك؛ و (د) استحداث منجزات مستهدفة إضافية. ويشير النوع الأول من التأثير إلى تنظيم اجتماعات حكومية دولية، واجتماعات وحلقات دراسية لفريق الخبراء، وحلقات عمل، ومناسبات تدريبية عبر الإنترنت أو بطريقة المشاركة الشخصية والافتراضية. وشمل ذلك المنتدى السابع لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة، والدورة السادسة والسبعين للجنة، وخمس دورات للجنة. وفي كثير من الحالات، تم تخفيض عدد الجلسات، نظرا للتضارب بين مناطق التوقيت والقيود التي تعوق إبقاء المشاركين منخرطين في بيئة افتراضية على مدى ساعات طويلة. ويرد بيان هذه التخفيضات في جداول المنجزات المستهدفة في كامل الخطة البرنامجية الحالية. وثانيا، وبناء على طلبات الدول الأعضاء، أرجئ إلى عام 2021 كل من المؤتمر الوزاري الثاني بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ والاستعراض الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وثالثا، أعيد توجيه المنتجات التحليلية والاجتماعات الحكومية الدولية والأنشطة المنجزة في إطار المشاريع لتشمل تقييمات أثر جائحة كوفيد-19 وتدابير التخفيف أو التعافي منها. فعلى سبيل المثال، تضمنت *دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ* لعام 2020 تقييما للأثر الاقتصادي للجائحة وناقشت تدابير السياسات المالية الرامية إلى التخفيف من الأثر. وترد أمثلة محددة على هذا الأثر في إطار جميع البرامج الفرعية. وفيما يتعلق بالنوع الثالث من الأثر، كان لتأجيل المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة أثر أيضا على النتائج المتوقعة لعام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار العنصرين 1 و 2 من البرنامج الفرعي 8.

16-18 ومع ذلك، حُدِّدت في الوقت نفسه خلال عام 2020 بعض المنجزات المستهدفة والأنشطة الجديدة المقررة، في إطار النطاق العام لأهداف البرنامج الفرعي، من أجل دعم الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19. وشملت تلك الأنشطة الجديدة اجتماعات لفريق الخبراء وحلقات دراسية ومواد تقنية. وترد أمثلة محددة على الأنشطة الجديدة في إطار جميع البرامج الفرعية. وأسهمت المنجزات المستهدفة والأنشطة الجديدة في تحقيق نتائج في عام 2020، كما هو مبين في الأداء البرنامجي في إطار البرامج الفرعية 1 و 2 و 3 و 7 والعنصرين 4 و 5 من البرنامج الفرعي 8.

16-19 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، سيعمّم البرنامج الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجه نظرا لجائحة كوفيد-19. ومن الأمثلة المحددة على الممارسات السليمة زيادة أنشطة التعلم الإلكتروني وتنظيم اجتماعات معقودة بالمشاركة الشخصية والافتراضية لإتاحة التمثيل المتوازن للدول الأعضاء في المداولات الحكومية الدولية. وفيما يتعلق بعام 2022، سيواصل البرنامج استهداف الفرص من أجل زيادة المشاركة إلى أقصى حد من خلال الطرائق الافتراضية مع الحفاظ على فوائد المشاركة الشخصية فيما يتعلق بأنشطة محددة.

الولايات التشريعية

16-20 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

16/61 تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي

288/66 المستقبل الذي نصبو إليه

10/67 التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية

1/68 اســـتعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة 16/61 المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي

15/69 إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)

137/69 برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024

277/69 إعلان ســـياســـي بشـــأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

283/69 إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030

288/69 استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية

313/69 خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)

1/70 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

192/70 متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

294/70 الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إســـطنبول لصـــالح أقل البلدان نموا للعقد 2011-2020

299/70 متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها على الصعيد العالمي

243/71 الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

312/71 محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل

321/71 تعزيز مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية ومؤسساتها في الاجتماعات التي تعقدها هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن المسائل التي تمس تلك الشعوب

279/72 إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في ســـياق الاســـتعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

133/73 رفع أسماء البلدان من فئة أقل البلدان نمواً

254/73 نحو إقامة شـــراكات عالمية: نهج قائم على المبادئ لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين

330/73 التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي

332/73 التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ

334/73 التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون

3/74 الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصـــغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)

4/74 الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية الجمعية العامة

15/74 الإعلان السياسي للاستعراض الرفيع المستوى لمنتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصـــالح البلدان النامية غير الســـاحلية للعقد 2014-2024

120/74 تعزيز الإدماج الاجتماعي من خلال الشمول الاجتماعي

215/74 تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية المستدامة

216/74 تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصـــلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

228/74 دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط

233/74 متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

235/74 دور المرأة في التنمية

238/74 الأنشـــطة التنفيذية التي تضـــطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

253/74 تعزيز إمكانية وصـــول الأشـــخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات منظومة الأمم المتحدة واجتماعاتها

270/74 التضـــامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19)

297/74 التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 243/71 المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

306/74 اتخاذ تدابير شـــاملة ومنســـقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

307/74 توحيد الجهود في مواجهة التهديدات الصـــحية العالمية: مكافحة كوفيد-19

15/75 التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا

16/75 التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي

90/75 الحالة في أفغانستان

154/75 التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وبمشاركتهم

168/75 حقوق الشعوب الأصلية

175/75 حقوق الإنسان والفقر المدقع

182/75 الحق في التنمية

213/75 تشـــجيع أنماط الاســـتهلاك والإنتاج المســـتدامة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، استنادا إلى جدول أعمال القرن 21

215/75 متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصـــغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

227/75 متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

228/75 متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

230/75 تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)

233/75 الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

234/75 التعاون فيما بين بلدان الجنوب

235/75 التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

239/75 المحيطات وقانون البحار

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

37 (د-4)	اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى
1895 (د-57)	تغيير اسم "اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى" إلى "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ"
46/1998	تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
11/2014	متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
30/2015	إعادة تشكيل هيكل مؤتمرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للتكيف مع خطة التنمية الناشئة لما بعد عام 2015
11/2016	الالتزام بالتنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
5/2018	استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع
6/2019	التصدّي من خلال السياسة المالية وسياستي الأجور والحماية الاجتماعية لأوجه انعدام المساواة والتحديات التي تعترض الإدماج الاجتماعي
8/2019	اعتماد تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها الحادية والعشرين
27/2019	الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي
5/2020	تعزيز تنسيق البرامج الإحصائية في منظومة الأمم المتحدة
9/2020	تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها
16/2020	برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020
23/2020	التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 243/71 المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

1/66	إعلان إنشيون
9/66	التنفيذ التام والفعال لمنهاج عمل بيجين ونتائجه الإقليمية والعالمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
15/66	تعزيز مهمة التقييم في أمانة اللجنة
14/67	التعاون بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تخدم منطقة آسيا والمحيط الهادئ
8/68	تعزيز التنسيق في داخل منظومة الأمم المتحدة والتعاون مع المنظمات الإقليمية من أجل تعزيز التنمية الإقليمية
9/68	اختصاصات اللجنة الاستشارية المؤلفة من الممثلين الدائمين وغيرهم من الممثلين المعينين من أعضاء اللجنة
3/69	تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: إعلان بانكوك لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015
1/70	تنفيذ إعلان بانكوك بشأن التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
10/70	تنفيذ إعلان بانكوك لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015
2/71	تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011-2020 في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
3/71	برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024
4/71	تنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)
6/72	الالتزام بالتنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
8/72	تعزيز التعاون والشراكات على الصعيد الإقليمي من أجل التصدي لتحديات تغير المناخ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
1/73	وضع هيكل لمؤتمرات اللجنة يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030
2/73	تعزيز الآلية الإقليمية لتنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024
9/73	خريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في آسيا والمحيط الهادئ
1/74	دعم الانتقال السلس لأقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ نحو خروجها من هذه الفئة بشكل مستدام
10/74	تنفيذ الإعلان الوزاري بشأن تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي من أجل دعم تنفيذ خطة عام 2030 في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
1/75	تنفيذ نتائج استعراض منتصف المدة الإقليمي الأوروبي - الآسيوي لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024
2/75	الالتزام بتعزيز الصلات بين متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
3/75	تعزيز الشراكات داخل المناطق وفيما بينها من أجل التنمية المستدامة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ
1/76	تعزيز التعاون للنهوض بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ
2/76	التعاون الإقليمي لمعالجة الآثار الاجتماعية الاقتصادية للجوائح والأزمات في آسيا والمحيط الهادئ

المنجزات المستهدفة

16-21 يعرض الجدول 16-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، مصنّفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 16-1

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**2**	**19**	**2**	**11**
1 - التقارير المقدمة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	1	9	1	5
2 - التقارير المقدمة إلى منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة	1	10	1	6
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**23**	**15**	**34**	**34**
3 - اجتماعات منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة	6	2	6	6
4 - اجتماعات اللجنة	10	2	10	10
5 - اجتماعات اللجنة الاستشارية المؤلفة من الممثلين الدائمين وغيرهم من الممثلين المعينين من أعضاء اللجنة	–	6	6	6
6 - اجتماعات أفرقة الخبراء بشأن *تقرير التنمية المتعلق ببلدان آسيا والمحيط الهادئ ذات الاحتياجات الخاصة*	4	–	–	–
7 - اجتماعات أفرقة الخبراء بشأن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا	–	–	3	3
8 - اجتماعات أفرقة الخبراء بشأن برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية	–	–	3	–
9 - اجتماعات أفرقة الخبراء بشأن برنامج العمل لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية	–	–	3	–
10 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
11 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1
12 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	1	1	1
13 - اجتماعات المنبر الإقليمي للتعاون	–	2	–	6
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**–**	**1**	**1**	**1**
14 - مشاريع بناء القدرات المتعلقة بمسائل مختارة تتصل بالتنمية المستدامة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	–	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**3**	**2**	**7**	**6**
15 - حلقات عمل دون إقليمية بشأن أولويات برامج العمل لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	2	–	4	3
16 - حوارات سياساتية بشأن *تقرير التنمية المتعلق ببلدان آسيا والمحيط الهادئ ذات الاحتياجات الخاصة*	1	2	3	3
المنشورات (عدد المنشورات)	**4**	**4**	**3**	**5**
17 - الدراسة المواضيعية للجنة	1	1	1	1
18 - *تقرير التنمية المتعلق بالبلدان ذات الاحتياجات الخاصة في آسيا والمحيط الهادئ*	1	1	1	1
19 - منشورات عن تنفيذ خطة عام 2030	2	2	1	1
20 - *مجلة التنمية المستدامة لآسيا والمحيط الهادئ*	–	–	–	2

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
المواد التقنية (عدد المواد)	**3**	**5**	**4**	**4**
21 - وثائق عن المسائل ذات الصلة بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	3	5	4	4

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: بوابة البيانات عن الشراكات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ؛ ومنشورات فنية للمدونة على الموقع الشبكي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ متاحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: الاحتفال بأيام الأمم المتحدة الدولية، بما في ذلك يوم الأمم المتحدة؛ والمؤتمرات الصحفية/الإحاطات الصحفية والمقابلات الصحفية المتعلقة بالمنشورات والمناسبات الرئيسية؛ وأنشطة التوعية التي يجري الاضطلاع بها بناء على الطلب لفائدة عامة الجمهور، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية، لما عدده 300 مشارك.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية ومقالات رأي عن أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا وأنشطتها.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: مكتب المساعدة المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي يمكن الوصول إليه من جانب المسؤولين الحكوميين والخبراء التقنيين؛ وقاعدة معارف لدعم أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في تنفيذ برامج عملها ذات الصلة؛ ومحتوى ترويجي متعدد الوسائط يشمل أشرطة فيديو ومواد تعليمية بشأن المنشورات والمناسبات الرئيسية؛ وتقديم إسهامات في منصات اللجنة على وسائل التواصل الاجتماعي.

أنشطة التقييم

16-22 استُرشد في وضع الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 بالتقييمات الذاتية التالية التي أنجزت في عام 2020:

(أ) التقييم الذاتي للبرنامج دون الإقليمي للتعاون البيئي في شمال شرق آسيا

(ب) التقييم الذاتي لمركز التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في آسيا والمحيط الهادئ.

16-23 وأُخذت في الحسبان نتائجُ التقييمات الذاتية المشار إليها أعلاه عند وضع الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. فعلى سبيل المثال، أوصى التقييم الذاتي للبرنامج دون الإقليمي للتعاون البيئي في شمال شرق آسيا باستعراض ميثاق البرنامج دون الإقليمي ووضع رؤية ومهمة وأهداف طويلة الأجل ذات صلة، وهو ما انعكس في الاستراتيجية والنتيجة 1 من العنصر 2 في هذا التقرير. وفيما يتعلق بمركز التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في آسيا والمحيط الهادئ، كانت هناك توصيتان هما تصميم استراتيجية متوسطة الأجل تتمشى مع العصر الرقمي وإدراج تقديم الخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في خطة عمل مركز التدريب، بالإضافة إلى برامجه التدريبية. وقد انعكست هاتان التوصيتان في استراتيجية البرنامج الفرعي 5 ومنجزاته المستهدفة.

16-24 ومن المقرر إجراء التقييمين الذاتيين التاليين في عام 2022:

(أ) التقييم الذاتي لخطة عمل آسيا والمحيط الهادئ بشأن التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة (2018-2030)؛

(ب) التقييم الذاتي بشأن البرنامج الفرعي المتعلق بالبيئة والتنمية.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية

الهدف

16-25 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تحقيق تنمية اقتصادية مستقرة وشاملة للجميع ومستدامة في آسيا والمحيط الهادئ.

الاستراتيجية

16-26 بغية الإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي التركيز على تشجيع اتباع نهج إنمائي أكثر توازنا يكون متعدد الأبعاد ويتجاوز التركيز بصورة رئيسية على النمو الاقتصادي، كما سيواصل مساعدة الدول الأعضاء على تحويل اقتصاداتها بطريقة تنسجم مع تطلعات خطة عام 2030. وسيولي البرنامج الفرعي اهتماما خاصا لأثر جائحة كوفيد-19 وغيرها من التحديات الإنمائية الهيكلية والمستمرة، من قبيل تغير المناخ، التي تفاقِم مواطن الضعف القائمة، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة والتدهور البيئي. وإذا لم تتم مواجهة هذه التحديات، فقد تؤدي إلى عكس مسار التقدم في مجال التنمية الذي تحقق حتى الآن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما في أكثر البلدان ضعفا. ولذلك، من الضروري بناء القدرة الكافية على الصمود ودعم التحول الاقتصادي نحو التنمية المستدامة في فترة ما بعد كوفيد-19. ويتطلب هذا التحول مراعاة اعتبارات سياساتية كلية شاملة واتخاذ إجراءات سياساتية منسقة على ثلاث جبهات هي: الاستقرار الاقتصادي والقدرة على الصمود؛ وشمول الجميع؛ والاستدامة.

16-27 وسيعمل البرنامج الفرعي على النهوض بالسياسات والمسارات الممكنة لتحقيق هذا التحول الاقتصادي نحو التنمية المستدامة من خلال المنتجات البحثية والمعرفية، وبناء القدرات والمساعدة التقنية، والدعوة والتنسيق الحكومي الدولي. وعلى صعيد البحوث، سيواصل البرنامج الفرعي البناء على أساس عمله الجاري، بما في ذلك *دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ*، وسلسلة *تمويل التنمية في آسيا والمحيط الهادئ*، وورقات السياسة العامة، والمنتجات البحثية الأخرى، لمساعدة الدول الأعضاء على تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في عملية وضع السياسات الاقتصادية. وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا، باستخدام عمله التحليلي المستمر والأصلي، مدخلات موضوعية في العمليات والمنشورات العالمية التي تتولى تنسيقها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيرهما، ولا سيما فيما يتعلق بتمويل التنمية وإطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا دعم عمليات إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، متى دعت الضرورة.

16-28 وسيزيد البرنامج الفرعي من تعزيز الصلات بين أعماله البحثية وأعماله في مجال بناء القدرات من أجل دعم وضع السياسات الاقتصادية الوطنية واستراتيجيات التمويل التي تدعم انتقال الاقتصادات نحو التنمية المستدامة وتساعدها على بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات مثل جائحة كوفيد-19، بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، حيثما أمكن. وسيدعم أيضا منابر التعاون الإقليمي ويوسع شبكات الخبراء، مثل شبكة تمويل الهياكل الأساسية والشراكة بين القطاعين العام والخاص في آسيا والمحيط الهادئ، وذلك من أجل نشر المعارف والتعلم من الأقران على نحو فعال.

16-29 وسيواصل البرنامج الفرعي دعم منبره الحكومي الدولي الرئيسي المتمثل في لجنة سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية، من أجل تيسير النقاش مع الدول الأعضاء بشأن السياسات الاقتصادية الرئيسية وبشأن قضايا التمويل التي من

المتوقع أن تساعد في التحول الاقتصادي المتوخى. وسيستفيد أيضا لهذا الغرض من المنابر القائمة الأخرى، مثل الدورات السنوية للجنة ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة.

16-30 وسيسهم البرنامج الفرعي، في مسارات عمله الثلاثة هذه، في تحقيق الأهداف 1 و 8 و 9 و 10 و 12 و 17 من أهداف التنمية المستدامة وسيسعى إلى تحقيق أوجه التآزر في بلوغها. وعلاوة على ذلك، سيستند البرنامج الفرعي إلى تعاونه القائم الواسع النطاق مع المنظمات المتعددة الأطراف ومراكز الفكر في آسيا والمحيط الهادئ من أجل النهوض بعمله المبيّن أعلاه. وسيعزز أيضا تعاونه مع الوكالات المتخصصة فيما يتعلق بإسداء المشورة السياساتية وبناء القدرات، مع التركيز في ذلك على السياسات الاقتصادية المحدثة للتحول وعلى استراتيجيات تمويل التنمية. ومن بين الشركاء الرئيسيين المتوقعين لعام 2022، على سبيل المثال لا الحصر، رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمعهد العالمي للنمو الأخضر، ومركز أستانا المالي الدولي.

16-31- ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال التركيز على سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات تمويل التنمية التي تعزز التحول الاقتصادي نحو التنمية المستدامة ونحو اقتصادات أكثر قدرة على الصمود.

16-32 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) تحسين فهم أثر السياسات الاقتصادية على التنمية المستدامة؛

(ب) تعزيز قدرة مقرري السياسات على تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في السياسات الاقتصادية واستراتيجيات التمويل، ومواءمة هذه السياسات والاستراتيجيات مع هذه الأهداف؛

(ج) زيادة قدرة الدول الأعضاء على حشد الموارد المالية وتخصيصها من أجل التنمية المستدامة.

16-33 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المقرر بشأن المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 إلى النهوض بتدابير التعافي الاقتصادي وإلى زيادة نطاق هذه التدابير التي تنطوي على إدماج التنمية المستدامة والاقتصادات الأكثر قدرة على الصمود.

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-34 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة التالية التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تقرير السياسات على نحو أكثر استنارة من جانب الدول الأعضاء استجابةً لجائحة كوفيد-19

16-35 نتيجة لجائحة كوفيد-19، يُتوقع أن تواجه المنطقة أشد تباطؤ اقتصادي لها منذ السبعينيات على الأقل، إلى جانب فقدان الوظائف بشكل كبير وزيادة الفقر. وللتخفيف من أثر الجائحة وإعادة بناء الاقتصاد نحو المزيد من القدرة على الصمود والاستدامة، هناك حاجة ماسة إلى سياسات اقتصادية ملائمة وحسنة التوقيت وموجهة توجيها جيدا، ولا سيما إلى مجموعة حوافز الاقتصاد الكلي. وفي هذا السياق، كان من الأهمية بمكان أن يتتبع مقررو السياسات الجائحة السريعة التطور والمستجدات في مجال السياسات في المنطقة من أجل إجراء تحليلات سريعة ولكن منهجية للتدخلات السياساتية المحتملة.

16-36 ودَعَم البرنامج الفرعي مقرري السياسات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على هاتين الجبهتين من خلال وضع أداة إلكترونية لتعقب[157] الاستجابات السياساتية لجائحة كوفيد-19 ونموذج عملي وتطبيقي قائم على برنامج إكسيل[158] لتقييم أثر جائحة

(157) متاح في الرابط التالي: www.unescap.org/covid19/policy-responses.

(158) متاح في الرابط التالي: www.unescap.org/resources/assessing-impact-covid-19-asia-and-pacific-and-designing-policy-responses-excel-based.

كوفيد-19 وتقييم السياسات المتعلقة بها. وأداة التعقب الإلكترونية هي أداة شاملة للتقييم ولعرض البيانات ترمي إلى إبقاء مقرري السياسات على علم بمستجدات حالة الجائحة وتدابير احتوائها وتزويدهم ببيان تفصيلي عن الحوافز الاقتصادية وما يتصل بها من استجابات سياساتية في مجال التجارة والنقل والحماية الاجتماعية والإحصاءات في منطقة اللجنة، وقد تم وضعها بدعم ومساهمات من برامج فرعية أخرى.

16-37 ونموذج التقييم القائم على برنامج إكسيل مدعوم أيضا من خلال البرنامج الإقليمي للتعاون التقني، وهو يتألف من ثلاثة منجزات مستهدفة رئيسية هي: (أ) نموذج قائم على برنامج إكسيل، لتقييم أثر جائحة كوفيد-19 وللاسترشاد به في الاستجابات السياساتية؛ و (ب) دليل المستخدم عن كيفية استخدام النموذج في سياقات قطرية مختلفة؛ و (ج) حلقة دراسية شبكية مفتوحة، لتعريف مقرري السياسات والخبراء بالنموذج.

16-38 وأسهم أيضا التعاونُ الواسع النطاق للبرنامج الفرعي مع العمليات والمبادرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ومساهماته الفنية المقدمة لها، استجابةً لأزمة كوفيد-19، في تحسين جهوزية البلدان في مجال تقييم أثر سياسات التعافي الاقتصادي على التنمية المستدامة. وشمل ذلك تقديمَ مواد تحليلية، وتوفير الدعم للاجتماعات العالمية وتنظيم حوار إقليمي في إطار مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-39 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من إفادة مقرري السياسات من أفغانستان وبروني دار السلام وبنغلاديش وتونغا وتيمور - ليشتي وجورجيا وساموا والفلبين وكازاخستان وكمبوديا والهند بأنهم سيستخدمون الأداة في تقرير السياسات أو الأعمال البحثية. وحضر ما مجموعه 138 من مقرري السياسات الحكوميين من 24 بلدا من بلدان آسيا والمحيط الهادئ الحلقة الدراسية الشبكية التمهيدية بشأن النموذج القائم على برنامج إكسيل الذي وضعه البرنامج الفرعي والرامي إلى تقييم أثر جائحة كوفيد-19 وتصميم الاستجابات السياساتية (انظر الجدول 16-2).

الجدول 16-2
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
-	-	أفاد مقررو السياسات من 10 بلدان بأنهم سيستخدمون أداة تقييم أثر جائحة كوفيد-19 و/أو المنتجات المعرفية للاسترشاد بها في عملية تقريرهم للسياسات في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19.

النتائج المقررة لعام 2022

16-40 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي فهما تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تعزيز فهم الاحتياجات التمويلية والاستراتيجيات الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة[159]

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-41 تعاون البرنامج الفرعي مع ساموا في مجال تمويل المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ودَعَم مبادرة مركز ساموا للأعمال بأعمال بحثية متعددة. ومنذ ذلك الحين، اتخذت ساموا خطوات، في أواخر عام 2019 وحتى عام 2020، لتعزيز المركز وما يتصل به من دعم حكومي لهذا التمويل.

16-42 ونظّم أيضا البرنامجُ الفرعي في كانون الأول/ديسمبر 2019 مؤتمرا لآسيا والمحيط الهادئ بشأن تمويل التنمية الشاملة والمستدامة مع تقديم الدعم في إطار المتابعة إلى الدول الأعضاء في عام 2020. وقد أتاحت هذه المناسبة، وكذلك متابعة مختلف المواضيع، منبرا لتبادل المعارف لما عدده 27 من الدول المشاركة الأعضاء في اللجنة بشأن مبادراتها الجديدة في مجال سياسات تمويل التنمية. وعلى وجه الخصوص، شاركت إندونيسيا وبروني دار السلام وبنغلاديش وسري لانكا والصين وكازاخستان إجراءاتها السياسية الملموسة على مختلف الجبهات في هذه المناسبة.

16-43 وأسهم العمل المذكور أعلاه في مبادرات جديدة اتخذتها سبع من الدول الأعضاء لتصميم وتنفيذ استراتيجيات التمويل من أجل سد الفجوات في التمويل اللازم لتنفيذ خطة عام 2030، وهو ما تجاوز الهدف الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 البالغ خمس دول أعضاء.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-44 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. ولمواصلة إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيقدم البرنامج الفرعي إلى الدول الأعضاء دعما موجها في مجال القدرات بشأن تمويل استراتيجيات وسياسات التنمية، بهدف شامل هو تحسين مواءمة تخصيص الموارد المالية مع أولويات التنمية المستدامة من خلال تنمية الأسواق المالية والتوجيه والدعم اللازمين للقطاع العام في هذه العملية على حد سواء.

16-45 وعلى وجه الخصوص، سيواصل البرنامج الفرعي التركيز على المسائل المواضيعية مثل تمويل الهياكل الأساسية، وتنمية أسواق رأس المال، والخدمات المالية الشاملة، وتمويل المناخ، من خلال منتجاته البحثية وحلقاته الدراسية ودوراته التدريبية ودعمه للتمويل الإقليمي لشبكات التنمية. ويرد التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 16-3).

الجدول 16-3

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
ثغرات كبيرة في التمويل، ولا سيما في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة	تعزيز فهم احتياجات واستراتيجيات التمويل في أوساط صانعي السياسات في الدول الأعضاء من أجل السعي بفعالية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة	مبادرات جديدة تتخذها سبع دول أعضاء لتصميم وتنفيذ استراتيجيات التمويل من أجل سد الفجوات في التمويل اللازم لتنفيذ خطة عام 2030	مبادرات جديدة يتخذها ما لا يقل عن خمس دول أعضاء لتحويل اقتصاداتها وفقا لطموحات خطة عام 2030، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر استراتيجيات للتمويل	ثلاث مبادرات جديدة تتخذها دول أعضاء لتحويل اقتصاداتها وفقا لطموحات خطة عام 2030، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر استراتيجيات للتمويل

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(159) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 19)).

النتيجة 2: بلدان آسيا والمحيط الهادئ تتخذ إجراءات لتحويل اقتصاداتها لأغراض التنمية المستدامة[160]

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-46 اقترح البرنامج الفرعي، في طبعة عام 2020 من منشوره الرئيسي المعنون *دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ*، التعجيل بالتحول نحو تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة (الاستهلاك والإنتاج المستدامان)، نظرا لدوره المحوري بالنسبة للتنمية المستدامة ضمن حدود تحمُّل الكوكب. وبناء على هذا العمل، نظّم البرنامج الفرعي ثمانية حوارات سياساتية، تبادل فيها مقررو السياسات والخبراء من إندونيسيا وباكستان وتايلند والفلبين وماليزيا أحدث مبادراتهم المتعلقة بالسياسات بشأن الانتقال نحو تحقيق التنمية المستدامة.

16-47 وبالتوازي مع ذلك، فإن النموذج القائم على برنامج إكسيل الخاص بتقييم أثر جائحة كوفيد-19 وتصميم استجابات سياساتية والذي وضعه البرنامج الفرعي خدم أيضا الغرض المزدوج المتمثل في دعم تحليل سياسات التعافي الاقتصادي نحو تحقيق التنمية المستدامة وتقييم أثر جائحة كوفيد-19، على النحو المبين في النتيجة أعلاه التي استجدت في عام 2020. وقد أجري هذا التحليل السياساتي باستخدام النموذج بالنسبة لأفغانستان وباكستان وجمهورية قيرغيزستان وساموا وسري لانكا في إطار أعمال البرنامج الفرعي الجارية في مجال بناء القدرات، بدعم أيضا من حساب الأمم المتحدة للتنمية.

16-48 وأسهم العمل المذكور أعلاه في إطلاع خمس دول أعضاء على تصميم السياسات الاقتصادية وتنفيذ استراتيجيات التمويل من أجل تنفيذ خطة عام 2030، وذلك من خلال المنتجات المعرفية للبرنامج الفرعي وبدء عملية تصميم هذه السياسات وتنفيذ هذه الاستراتيجيات من أجل تنفيذ خطة عام 2030، وهو ما أدى إلى تحقيق الهدف المقرر، على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-49 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وبغية الإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيقيّم البرنامج الفرعي، على سبيل المثال، التغيرات في النظام المالي واللوائح المالية التي تساعد على توجيه الاستثمار نحو أهداف التنمية المستدامة وسيحلّل الإمكانات التي تنطوي عليها السياسات المالية وإعادة توجيه الإنفاق العام لدعم التنمية القادرة على الصمود والشاملة والمستدامة. ويرد التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 16-4).

الجدول 16-4
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
زيادة الوعي بالآثار السلبية الناجمة عن اتباع نُهج إنمائية تركز على النمو، وتوافرُ خيارات سياساتية واستراتيجيات تمويلية من أجل متابعة خطة عام	تعزيز فهم الدول الأعضاء للاحتياجات والاستراتيجيات التمويلية، كما يتضح من إعراب 94 في المائة من المشاركين عن قدرتهم على تصميم وتنفيذ سياسات	بدأت خمس دول أعضاء تصميم سياسات اقتصادية وتنفيذ استراتيجيات تمويلية لتنفيذ خطة عام 2030، مسترشدة في ذلك	اتخاذ خمس دول أعضاء على الأقل إجراءات سياساتية تهدف إلى تحويل اقتصاداتها وفقا لطموحات خطة عام 2030، مسترشدة في ذلك بالمنتجات المعرفية	اتخاذ الدول الأعضاء ثلاثة إجراءات سياساتية تهدف إلى تحويل اقتصاداتها وفقا لطموحات خطة عام 2030، ومسترشدة في ذلك

(160) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقدر)[أ]	2022 (الأداء المقدر)
2030 بفعالية، على النحو المبين في التعليقات الواردة من المشاركين في أنشطة بناء القدرات التي ينفذها البرنامج الفرعي	بشأن خطة عام 2030 وتمويل التنمية	بالمنتجات المعرفية المعدة في إطار البرنامج الفرعي.	المعدة في إطار البرنامج الفرعي	بالمنتجات المعرفية التي يعدها البرنامج الفرعي.

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تصميم السياسات والاستراتيجيات من أجل اقتصادات قادرة على الصمود

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-50 في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19 وما تلاها من أزمة اقتصادية عالمية، أرسى البرنامج الفرعي الأساس لتعزيز قدرة التنمية الاقتصادية على الصمود في وجه الصدمات غير الاقتصادية وكذلك تعزيز دور السياسات، ولا سيما السياسات المالية، في هذا الصدد. وأجرى البرنامج الفرعي، على وجه الخصوص، تحليلا لتأثير الجائحة ولتأثير الاستجابات السياساتية في المنطقة، وسينشر هذا التحليل في *دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ لعام 2021*، وكذلك في سلسلة من الموجزات السياساتية وورقات العمل المقررة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

16-51 تمثل الدرس المستفاد الذي استخلصه البرنامج الفرعي في أن إثبات الصلات الحقيقية بين عمله والإجراءات السياساتية الملموسة يشكل، بالنظر إلى تركيز أعماله على البحوث وعلى الاقتصاد الكلي، تحديا كبيرا. ويعزى ذلك أساسا إلى أن سياسات الاقتصاد الكلي شاملة بطبيعتها، ويستغرق تشكيلها وتنفيذها وقتا، وكثيرا ما تتأثر بعوامل عديدة في نفس الوقت، مما يجعل مهمة تتبع الصلات وإقامتها أمرا صعبا للغاية. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيعزز البرنامج الفرعي الجهود المبذولة في مجال تتبع النتائج من أجل جمع المزيد من المعلومات عن الكيفية التي استخدمت بها الدولُ الأعضاء عملَه، وسيخصص المزيد من الموارد لوضع أدلة السياسات والأدوات التحليلية الجاهزة للاستعمال بغية تيسير تحويل بحوثه إلى إجراءات، ولاحقا إلى تغييرات فعلية. واستنادا إلى البحوث التي أجريت في عام 2020 وتلك المقررة في عام 2021، سيجري البرنامج الفرعي تحليلا سياساتيا ذا صلة في الوقت المناسب، بما يشمل تتبع النتائج، لإظهار الكيفية التي يمكن بها للاستراتيجيات الضريبية والمالية وتلك المتعلقة بالديون وغيرها من التدابير الاقتصادية على الصعيد الوطني والإقليمي أن تيسر التعافي الاقتصادي في فترة ما بعد كوفيد-19 وأن تعزز المرونة الاقتصادية في وجه الصدمات الاقتصادية وغير الاقتصادية في المستقبل.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-52 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من استعداد ثلاث من الدول الأعضاء لتنفيذ استراتيجيات وطنية ومبادرات سياساتية نحو تهيئة اقتصادات أكثر قدرة على الصمود، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التدابير الضريبية والمالية (انظر الجدول 16-5).

الجدول 16-5

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
–	–	–	توصل الدول الأعضاء في الدورة السابعة والسبعين للجنة والدورة الثالثة للجنة سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية إلى توافق في الآراء بشأن استراتيجيات وسياسات تؤدي إلى اقتصادات أكثر قدرة على الصمود	تنفيذ ثلاث دول أعضاء استراتيجياتٍ وطنية ومبادراتٍ سياساتية تؤدي إلى اقتصادات أكثر قدرة على الصمود، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التدابير الضريبية والمالية

الولايات التشريعية

16-53 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

205/74 الشمول المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة

231/74 التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

204/75 النظام المالي الدولي والتنمية

205/75 القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

E/CN.11/63 أعمال التوثيق الإحصائي والاقتصادي

10/68 تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ

5/71 تنفيذ نتائج المشاورة الرفيعة المستوى لآسيا والمحيط الهادئ بشأن تمويل التنمية

المنجزات المستهدفة

16-54 يعرض الجدول 16-6 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 16-6

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**1**	**1**	**4**	**1**
1 - التقارير المقدمة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	1	1	1	1
2 - التقارير المقدمة إلى لجنة سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية	–	–	3	–
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**8**	**4**	**14**	**8**
3 - اجتماعات لجنة سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية	–	–	6	–
4 - الحوارات الإقليمية بشأن المسائل المتصلة بتمويل التنمية	–	–	4	–
5 - اجتماعات فريق الخبراء بشأن تمويل التنمية	4	–	–	4
6 - اجتماعات فريق الخبراء بشأن *منشور دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ*	4	4	4	4
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**1**	**3**	**1**	**1**
7 - مشاريع بشأن بعض السياسات الاقتصادية والمسائل المتعلقة بتمويل التنمية	1	3	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**6**	**8**	**7**	**7**
8 - مناسبة جانبية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تمويل التنمية	1	–	1	1
9 - مناقشات تركز على السياسات استنادا إلى البحوث المبينة في منشورات *دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ* و*تمويل التنمية في آسيا والمحيط الهادئ*	5	8	6	6
المنشورات (عدد المنشورات)	**1**	**1**	**4**	**1**
10 - *دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ*	1	1	1	1
11 - *سلسلة كتب تمويل التنمية في آسيا والمحيط الهادئ*	–	–	1	–
12 - *مجلة التنمية المستدامة لآسيا والمحيط الهادئ*	–	–	2	–
المواد التقنية (عدد المواد)	**11**	**27**	**14**	**10**
13 - منتجات معرفية بشأن المسائل والسياسات الاقتصادية المصممة خصيصاً للظروف المحددة للبلدان	8	8	8	4
14 - سلسلة ورقات عمل عن سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية	1	6	2	2
15 - موجزات سياساتية بشأن سياسة الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية	2	13	4	4

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة التقنية بشأن مسألتين واسعتي النطاق على الأقل من المسائل المتصلة بتمويل التنمية وسياسة الاقتصاد الكلي؛ وتقديم الدعم الاستشاري إلى فرق العمل التابعة لشبكة الأعمال المستدامة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ وإعداد مذكرات قطرية ومواد للعرض عن سياسة الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: منشورات فنية للمدونة على الموقع الشبكي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ متاحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مقابلات صحفية بشأن المنشورات والمناسبات الرئيسية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية ومقالات رأي عن أعمال وأنشطة البرنامج الفرعي.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: القيام بشكل منتظم، على أساس شهري في العادة، بتحديث وتعهد الصفحات الشبكية الخاصة بالبرنامج الفرعي على الموقع الشبكي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في 4 مجالات، بما في ذلك التقييم الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتمويل التنمية، والتعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي وتمويل البنية التحتية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وتقديم إسهامات في منصات اللجنة على وسائل التواصل الاجتماعي.

البرنامج الفرعي 2
التجارة والاستثمار والابتكار

الهدف

16-55 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ سياسات وبرامج تسخر إمكانات التجارة والاستثمار والابتكار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع على نحو أكثر فعالية لأغراض التنمية المستدامة والتكامل الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ.

الاستراتيجية

16-56 بغية الإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في صياغة وتنفيذ السياسات والتدابير الرامية إلى تيسير التجارة والاستثمار والابتكار دعما للتنمية المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على احتياجات البلدان غير الساحلية الأقل نمواً. ويشمل هذا العمل زيادة قدرة الدول الأعضاء على التفاوض بشأن اتفاقات التجارة والاستثمار وتنفيذها وتصميم وتنفيذ سياسات وتدابير تيسير التجارة، بسبل منها اعتماد نظم تجارية لا ورقية. وينفَّذ هذا العمل بالتعاون الوثيق مع الشركاء العالميين والإقليميين، بما في ذلك مصرف التنمية الآسيوي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية.

16-57 وسيوفر البرنامج الفرعي أيضا، من خلال جهات منها مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا، بناءَ القدرات من خلال تنظيم حلقات العمل والأنشطة التدريبية وإسداء المشورة السياساتية، وسيطور منتجات معرفية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر المستدام، والابتكار، والتكنولوجيات الناشئة والرائدة، والأعمال التجارية المسؤولة والشاملة، وريادة المشاريع الاجتماعية، والاستثمار المؤثر، والتمويل المبتكر لانخراط المرأة في مباشرة الأعمال الحرة.

16-58 وفي سياق بناء قدرات الدول الأعضاء على ضمان إسهام التجارة والاستثمار والابتكار في التنمية المستدامة، سيقدم البرنامج الفرعي الدعم من أجل دفع الدول الأعضاء إلى إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف 8 و 9 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

16-59 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 في مجالات تيسير التجارة ودعم المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وقد أظهرت جائحة كوفيد-19 أهمية الحفاظ على تدفق التجارة، ولا سيما الاتجار في السلع الحيوية، مما يبرز كذلك أهمية رقمنة التجارة، نظرا إلى أنها تقلل من الاحتكاك المباشر في العملية التجارية. وفي إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، سيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في النهوض بالتجارة غير الورقية وغير التلامسية. وقد أبرزت الجائحة أيضا ضعف المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في أوقات الأزمات. وفي إطار التصدي لذلك، سيواصل البرنامج الفرعي عمله الرامي إلى تمكين السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مع التركيز بشكل رئيسي على الأدوات المالية والرقمية المبتكرة لدعم رائدات الأعمال.

16-60 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) انخفاض تكاليف التجارة وزيادة مشاركة الشركات، ولا سيما المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، في التجارة الدولية، وزيادة قدرتها التنافسية؛

(ب) اعتماد قواعد وإجراءات أكثر فعالية لتنظيم التجارة، مما يؤدي إلى نتائج أكثر كفاءة في التجارة تتمشى مع أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) اعتماد سياسات وبرامج تهدف إلى تحقيق نتائج أكثر شمولا واستدامة للأعمال التجارية وأنشطة الاستثمار؛

(د) دمج بُعدَي الشمول والاستدامة في السياسات المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار في المنطقة.

16-61 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المقرر بشأن المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 إلى زيادة قدرة سلاسل الإمداد على الصمود من خلال التمكين من مواصلة الأنشطة التجارية واستخدام التكنولوجيا والابتكار في التخفيف من أثر الجائحات في المستقبل.

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-62 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة التالية التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تحسين فرص الحصول على الدعم في مجال السياسات التجارية المبتكرة في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19 وغيرها من الأزمات

16-63 عندما تفشت جائحة كوفيد-19 وبدأ إغلاق المصانع والحدود، فرضت البلدان في جميع أنحاء العالم حظر التصدير وغيره من الحواجز التجارية على السلع الأساسية، مثل الكمامات والمعدات الطبية، مما كشف أوجه الضعف في سلاسل الإمداد أمام الاختلالات وأبرَزَ أهمية المحافظة على التدفقات التجارية. وبالإضافة إلى ذلك، أبرز ذلك عدمَ وجود أحكام كافية في الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ للتعامل مع حالات الأزمات ومواصلة التجارة في أوقات الطوارئ.

16-64 ولذلك، وبغية معالجة هذه الفجوة وكفالة زيادة قدرة التدفقات التجارية على الصمود في فترة ما بعد كوفيد-19، بدأت اللجنة وعدد من كيانات الأمم المتحدة الأخرى معا مبادرة لوضع أحكام نموذجية للاتفاقات التجارية، من أجل ضمان المزيد من التعاون والقدرة على التنبؤ في أوقات الأزمات والجائحات والتعجيل بالتعافي. وبالنسبة للبرنامج الفرعي، شملت المبادرة تنظيم "هاكاثون سياساتي" على الإنترنت، بالتعاون مع الأونكتاد واللجان الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية والجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين. وتم جمع أكثر من 200 محلل تجاري من الحكومات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في هاكاثون سياساتي على الإنترنت لمدة 45 يوما من أجل وضع أحكام نموذجية للاتفاقات الإقليمية وغيرها من الاتفاقات التجارية بهدف تجنب الاختلالات التجارية في أوقات الأزمات والجائحات.

16-65 وتضمنت عملية صياغة السياسات الشاملة هذه 60 مساهمة مكتوبة أعدها أكثر من 150 مؤلفا مشاركا، قام باختيارها فريق أساسي من كبار الخبراء لنشرها في مستودع إلكتروني، مما وفر مجموعة من الخيارات السياساتية لزيادة قدرة التجارة على الصمود من خلال الاتفاقات التجارية. ونُظمت سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية لتعزيز المساهمات الأعلى تصنيفا ومواصلة مناقشتها، بمشاركة أكثر من 300 مشارك مسجل. ويجري توجيه جميع المدخلات التي جمعت خلال الهاكاثون السياساتي والحلقات الدراسية الشبكية لدعم إعداد كتيب عن الأحكام التجارية النموذجية في أوقات الأزمات والجائحة، ستنشره اللجنة ومنظمات الأمم المتحدة المتعاونة، وستنظم على أساسه دورات تدريبية للمفاوضين التجاريين في عام 2021. والهدف من ذلك هو توفير خيارات فيما يتعلق بالبنود التي يمكن أن يدرجها مقررو السياسات التجارية في الاتفاقات التجارية للتقليل إلى أدنى حد من الاختلالات في تجارة السلع الحيوية في الأزمات المقبلة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-66 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من إمكانية وصول الدول الأعضاء إلى مستودع إلكتروني للحلول الخاضعة لاستعراض الأقران من أجل مواجهة التحديات الناشئة المرتبطة بجائحة كوفيد-19. وقد حصد المستودع الإلكتروني والصفحات ذات الصلة 581 9 زيارة فريدة (انظر الجدول 16-7).

الجدول 16-7

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	إمكانية وصول الدول الأعضاء إلى المستودع الإلكتروني للحلول الخاضعة لاستعراض الأقران من أجل مواجهة التحديات الناشئة المرتبطة بجائحة كوفيد-19

النتائج المقررة لعام 2022

16-67 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي فهما تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تسخير نماذج الأعمال المبتكرة من أجل التقدم الاجتماعي[161]

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-68 واصل البرنامج الفرعي عمله بشأن تعزيز نماذج الأعمال المبتكرة مثل الاستثمار المؤثر والمشاريع الاجتماعية من خلال أنشطة الدعوة، والبحث والتحليل، وبناء القدرات، وتيسير تقاسم المعارف على الصعيد الإقليمي، وتقديم المشورة العملية إلى الدول الأعضاء في مجال السياسات. ودَعَم حسابُ الأمم المتحدة للتنمية هذه الأنشطة أيضا. ودعمت أنشطة البرنامج الفرعي اعتماد قانون المشاريع الاجتماعية في تايلند؛ وإدماج ريادة الأعمال الاجتماعية كركيزة أساسية في خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل في إندونيسيا؛ وإنشاء فريق عامل مشترك بين الهيئات الحكومية معني بالأعمال التجارية الشاملة والاستثمار المؤثر بقيادة مديرية ميانمار للاستثمار وإدارة الشركات؛ وبدء العمل بمنصة تبادل التأثير الاجتماعي لماليزيا التي تهدف إلى توجيه موارد الشركات غير المستغلة نحو المنظمات عالية الأداء ذات الأغراض الاجتماعية؛ وإنشاء المجلس الاستشاري الوطني للاستثمار المؤثر بقيادة وزارة المالية في بنغلاديش؛ وإدماج المشاريع الاجتماعية في القانون التنظيمي في منطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في ميندناو المسلمة بالفلبين.

16-69 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام ستة بلدان في المنطقة بتنفيذ تدابير لدعم المشاريع المؤثرة والمستثمرين المؤثرين، وهي تدابير حققت الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 المتمثل في تنفيذ الدول الأعضاء تدابير لدعم المشاريع المؤثرة والمستثمرين المؤثرين.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-70 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وبغية الإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيقدم البرنامج الفرعي الدعم السياساتي إلى الدول الأعضاء في مجال المشاريع الاجتماعية والاستثمار المؤثر والأعمال التجارية الشاملة، رهنا بالطلب وتوافر الموارد. ويرد التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 16-8).

(161) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 19)).

الجدول 16-8

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
عدم وجود تدابير لدعم المشاريع المؤثرة والمستثمرين المؤثرين	وضع تدابير من جانب الدول الأعضاء لدعم المشاريع المؤثرة والمستثمرين المؤثرين	تنفيذ تدابير من جانب ستة بلدان (إندونيسيا وبنغلاديش وتايلند والفلبين وماليزيا وميانمار) لدعم المشاريع المؤثرة والمستثمرين المؤثرين	قيام الدول الأعضاء بتنفيذ تدابير لدعم المشاريع المؤثرة والمستثمرين المؤثرين	قيام الدول الأعضاء بتنفيذ تدابير لدعم نماذج الأعمال المبتكرة

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تسخير التكنولوجيات المبتكرة لتعزيز حصول المرأة على الخدمات المالية[162]

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-71 بغية زيادة إمكانية حصول رائدات الأعمال على التمويل، دعم البرنامج الفرعي إطلاق سندات نسائية وصندوق للاستثمار المؤثر لفائدة رائدات الأعمال في عام 2020، وواصل تقديم المشورة والدعم للفائزات بالتمويل المقدم في إطار منافسة عام 2019 بشأن الحلول الرقمية والمالية لفائدة رائدات الأعمال. وقدم البرنامج الفرعي أيضا المشورة السياساتية والدعم في مجال بناء القدرات إلى الحكومات بشأن كيفية كفالة تهيئة بيئة سياساتية تمكينية لأغراض التكنولوجيات الرقمية والمالية دعما لانخراط المرأة في ريادة الأعمال، بسبل منها دعم الدراسات المتعلقة بحصول المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل في بنغلاديش وساموا. وأطلقت في عام 2020 أيضا منافسة بحثية بشأن فرص حصول رائدات الأعمال على التمويل، تلقت أكثر من 60 اقتراحا، ومنحت فيها 6 من صاحبات المقترحات الفائزة تمويلا لأبحاثهن.

16-72 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تحسين فرص حصول 205 7 من رائدات الأعمال في عام 2020 على الخدمات المالية، بدعم من اللجنة، وهو ما تجاوز الهدف المقرر المتمثل في إمكانية حصول 500 2 من رائدات الأعمال على الخدمات المالية بدعم من اللجنة، على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-73 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وبغية الإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية للحكومات والوسطاء من أجل تعزيز حصول المرأة على الخدمات المالية، بسبل منها السندات النسائية وصناديق الاستثمار المؤثر وغير ذلك من التمويل المقدم في إطار المنافسات. ويرد التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل الأول من الباب 16).

(162) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 19)).

الشكل الأول من الباب 16

مقياس الأداء: إجمالي عدد رائدات الأعمال اللاتي يحصلن على الخدمات المالية بدعم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (العدد التراكمي)

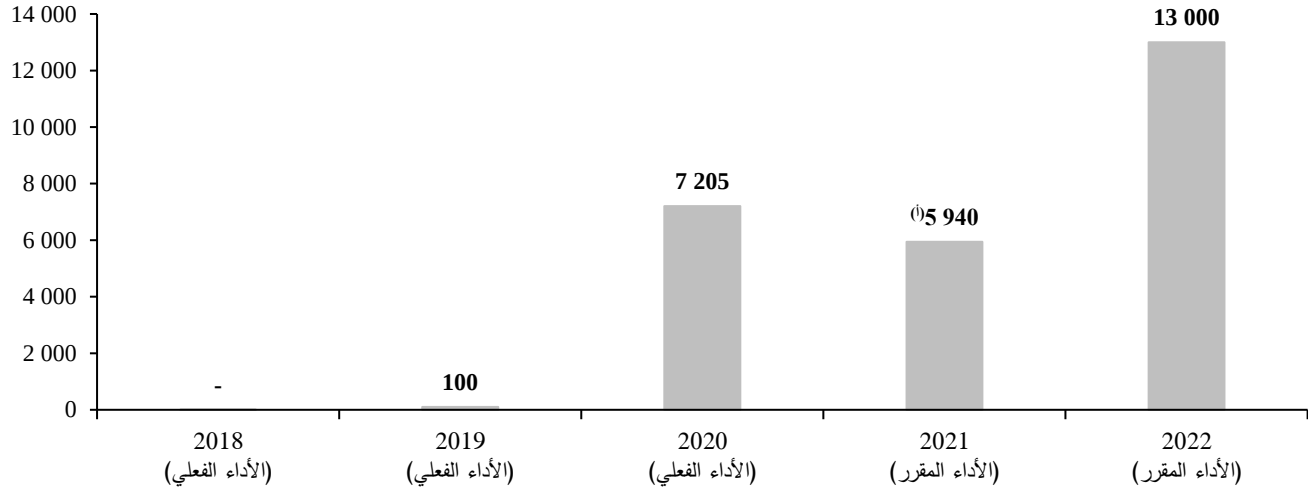

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: جعل العمليات التجارية أكثر كفاءة وشفافية وأمانا من خلال التجارة اللاورقية وغير التلامسية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-74 لدى البرنامج الفرعي برنامج طويل الأمد لتيسير التجارة، يركز على دعم الدول الأعضاء في جعل العمليات التجارية "لاورقية".وإتاحة المبادلات الإلكترونية للبيانات والوثائق التجارية عبر الحدود لا تساعد على تخفيض التكاليف التجارية وتيسير الامتثال للإجراءات التجارية فحسب، بل يمكن أيضا أن تساعد في تحديد المعاملات التجارية غير القانونية والتدفقات المالية غير المشروعة أيضا. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الاحتكاك الشخصي بين التجار ومسؤولي الجمارك وغيرهم من المسؤولين، مما يحد من احتمال الفساد والعدوى أثناء الجائحة على حد سواء.

16-75 وأدت الفوائد وصعوبات التنفيذ المرتبطة برقمنة العمليات التجارية العابرة للحدود إلى قيام الدول الأعضاء في اللجنة بالتفاوض بشأن معاهدة للأمم المتحدة، وهي الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويوفر الاتفاق الإطاري، الذي اعتُمد في عام 2016، منبرا شاملا للبلدان على جميع مستويات التنمية للتعاون ووضع حلول تجارية لا ورقية منسقة عبر الحدود.

16-76 ومنذ عام 2016، دعم البرنامج الفرعي الفريق التوجيهي الحكومي الدولي الذي وضع الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في وضع خريطة طريق للتنفيذ. ونفذ البرنامج الفرعي أيضا سلسلة من أنشطة بناء القدرات والأنشطة التقنية المتصلة بالمعاهدة. وفي أعقاب تصديق بنغلاديش والصين على المعاهدة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2020 على التوالي، دخل الاتفاق الإطاري حيز النفاذ في شباط/فبراير 2021.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

16-77 تمثل الدرس المستفاد الذي استخلصه البرنامج الفرعي في أنه يحتاج إلى تصميم أنشطة دعم مختلفة لمختلف الهيئات الحكومية داخل البلد نفسه، نظرا إلى احتمال اختلاف مستويات الاستعداد لديها فيما يتعلق بالتجارة اللاورقية. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيقدم البرنامج الفرعي تقييمات وبرامج أكثر ملاءمة لمختلف الوكالات والجهات المعنية صاحبة المصلحة. وسيكون تقديم كل من الدعم لبناء القدرات والمساعدة التقنية موجها ومستجيبا للاحتياجات من أجل ضمان عدم تخلف أي بلد عن الركب في اعتماد التجارة اللاورقية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-78 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من انضمام سبع دول أعضاء في اللجنة إلى الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ليصل مجموع عدد البلدان التي انضمت إلى الاتفاق أو صدقت عليه إلى سبعة بلدان (انظر الشكل الثاني من الباب 16).

الشكل الثاني من الباب 16

مقياس الأداء: إجمالي عدد البلدان التي انضمت إلى الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أو صدقت عليه (العدد التراكمي)

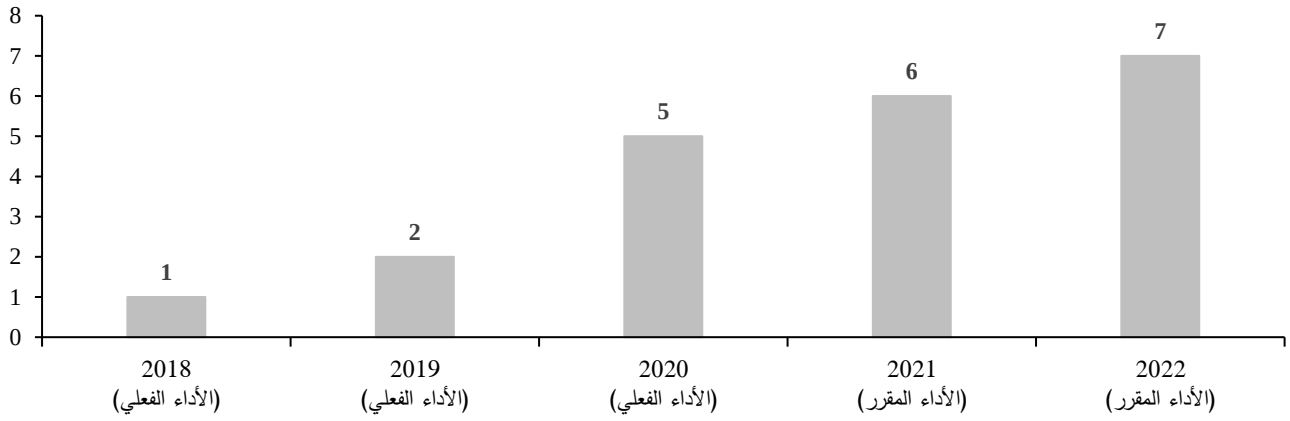

الولايات التشريعية

16-79 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

229/74 تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة

203/75 التجارة الدولية والتنمية

211/75 مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

5/70 تعزيز التعاون والقدرات على الصعيد الإقليمي من أجل تعزيز التجارة والاستثمار دعما للتنمية المستدامة

6/70 تنفيذ قرار الاجتماع الحكومي الدولي المخصص لوضع ترتيبات إقليمية لتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود

3/72 النظام الأساسي لمركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا

4/72 الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

12/72 تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الشاملة والمستدامة في آسيا والمحيط الهادئ

8/75 النهوض بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في آسيا والمحيط الهادئ

3/73 تعزيز الربط المتكامل والسلس لأغراض التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

المنجزات المستهدفة

16-80 يعرض الجدول 16-9 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 16-9

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**16**	**9**	**18**	**16**
1 - التقارير المقدمة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	2	2	1	2
2 - التقارير المقدمة إلى لجنة التجارة والاستثمار	–	–	6	–
3 - التقارير المقدمة إلى لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار	3	4	–	3
4 - التقارير المقدمة إلى مجلس إدارة مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا	3	3	3	3
5 - الوثائق المقدمة إلى اللجنة الدائمة للاتفاق التجاري لآسيا والمحيط الهادئ	4	–	4	4
6 - الوثائق المقدمة للفريق التوجيهي الحكومي الدولي المؤقت المعني بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود، ومجلس التجارة اللاورقية، واللجنة الدائمة	4	–	4	4
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**31**	**13**	**30**	**33**
7 - اجتماعات لجنة التجارة والاستثمار	–	–	6	–
8 - اجتماعات لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار	3	3	–	3
9 - اجتماعات مجلس إدارة مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا	4	3	4	4
10 - اجتماعات اللجنة الدائمة للاتفاق التجاري لآسيا والمحيط الهادئ	8	–	8	8
11 - اجتماعات الفريق التوجيهي الحكومي الدولي المؤقت المعني بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود، ومجلس التجارة اللاورقية، واللجنة الدائمة	4	–	4	6
12 - اجتماعات فرق الخبراء بشأن التجارة والاستثمار والابتكار	8	3	4	8
13 - اجتماعات شبكة الأعمال التجارية المستدامة التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	2	3	2	2
14 - اجتماعات الفريق العامل المعني بالتجارة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا	2	1	2	2
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**4**	**6**	**4**	**4**
15 - مشروع بناء القدرات في مجال انخراط المرأة في مباشرة الأعمال الحرة: عنصر التمويل المبتكر	1	1	1	1
16 - مشاريع بناء القدرات في مجال السياسة التجارية وتيسير التجارة	1	4	1	1
17 - مشروع بناء القدرات في مجال الاستثمار والمشاريع والابتكار	1	1	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
18 - مشاريع بناء القدرات في مجال التكنولوجيات الجديدة والناشئة	1	–	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**6**	**6**	**1**	**–**
19 - منتدى الأعمال لآسيا والمحيط الهادئ	1	–	1	–
20 - حلقات عمل بشأن التجارة والاستثمار والابتكار	5	6	–	–
المنشورات (عدد المنشورات)	**2**	**1**	**3**	**2**
21 - *تقرير التجارة والاستثمار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ*	–	–	1	–
22 - *دراسات في مجال التجارة والاستثمار والابتكار*	1	1	2	1
23 - *العلم والتكنولوجيا والابتكار في آسيا والمحيط الهادئ*	1	–	–	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**10**	**10**	**11**	**9**
24 - سلسلة أوراق العمل المتعلقة بالتجارة والاستثمار والابتكار	2	2	2	2
25 - موجزات سياساتية بشأن التجارة والاستثمار والابتكار	4	4	4	3
26 - تقارير عن تيسير التجارة وتنفيذ التجارة اللاورقية	–	–	1	–
27 - *مجلة رصد التكنولوجيا في آسيا والمحيط الهادئ*	4	4	4	4

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية في ثلاثة مجالات واسعة النطاق بشأن التجارة والاستثمار والابتكار؛ وإنشاء ودعم شبكات المعرفة الإقليمية التي تربط بين الباحثين وواضعي السياسات والممارسين في مجالات التجارة والاستثمار والابتكار، بما في ذلك شبكة آسيا والمحيط الهادئ للبحث والتدريب المعنية بالتجارة، وشبكة الأمم المتحدة لخبراء التجارة اللاورقية والنقل في آسيا والمحيط الهادئ؛ وتقديم الدعم الاستشاري إلى فرق العمل التابعة لشبكة الأعمال المستدامة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ وتقديم الدعم الاستشاري إلى الفريق العامل المعني بالابتكار والتكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: قواعد البيانات المتعلقة بالتجارة والاستثمار والابتكار المتاحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛ وقاعدة البيانات الشاملة لتكاليف التجارة؛ وقاعدة بيانات اتفاقات التجارة والاستثمار لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ ومؤشرات الأداء التجاري بشأن التدابير غير التعريفية؛ ومستشار المعلومات والتفاوض في مجال التجارة عبر الإنترنت؛ ودورات دراسية عبر الإنترنت بشأن التجارة والاستثمار والابتكار؛ وصحائف وقائع قطرية ومذكرات إحاطة عن التجارة والاستثمار؛ ومنشورات فنية للمدونة على الموقع الشبكي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ متاحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية والإحاطات بشأن التجارة والاستثمار والابتكار؛ ومعلومات ومواد متعددة الوسائط عن عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في مجال التجارة والاستثمار والابتكار؛ ومقابلات صحفية بشأن المنشورات والمناسبات الرئيسية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية ومقالات رأي عن أعمال البرنامج الفرعي وأنشطته.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديثات منتظمة، شهرية في العادة، للموقع الشبكي لشبكة آسيا والمحيط الهادئ للبحث والتدريب المعنية بالتجارة؛ وتحديث وتعهد الصفحات الشبكية الخاصة بالبرنامج الفرعي على الموقع الشبكي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في أربعة مجالات، بما في ذلك التكنولوجيا والابتكار، والأعمال التجارية والاستثمار، وتيسير التجارة والتجارة الرقمية، والسياسة التجارية، والتكامل؛ وتقديم إسهامات لمنصات اللجنة على وسائل التواصل الاجتماعي.

البرنامج الفرعي 3
النقل

الهدف

16-81 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو إنجاز الربط المستدام لشبكات النقل واللوجستيات والتنقل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

الاستراتيجية

16-82 بغية الإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي عمله لتحسين كفاءة عمليات النقل الدولي واللوجستيات وتطوير الربط التشغيلي لشبكات النقل حتى يتسنى تهيئة الظروف اللازمة لإقامة نظام مستدام للنقل واللوجستيات على نطاق المنطقة. وعلى وجه الخصوص، سيواصل البرنامج الفرعي الاضطلاع بدور الأمانة للاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة الطريق الآسيوي السريع، والاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا، والاتفاق الحكومي الدولي بشأن الموانئ الجافة، وتوفير الخبرة التقنية اللازمة للمداولات الحكومية الدولية للأفرقة العاملة ذات الصلة. وسيقدم أيضا المساعدة التقنية في إزالة الحواجز غير المادية التي تعترض الربط الإقليمي لشبكات النقل من خلال تعزيز تدابير تيسير النقل، ومواءمة المعايير والأنظمة والممارسات التقنية والتشغيلية في مجال النقل، بما في ذلك وضع ترتيبات تشغيلية فعالة وأطر قانونية منسقة للنقل المتعدد الوسائط؛ وسييسّر تبادل المعلومات عن الممارسات الجيدة بشأن استخدام التكنولوجيات الجديدة؛ وسيجري بحوثا وتحليلات تتناول التحديات وسبل المضي قدما في تحقيق الربط الإقليمي. وسيساعد هذا العمل الدولَ الأعضاء على إحراز تقدم صوب تحقيق الأهداف 9 و 11 و 12 و 13 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

16-83 وسيضطلع البرنامج الفرعي بأنشطة الدعوة في مجال السياسات وبناء القدرات في مجالات النقل الحضري المستدام والسلامة على الطرق والنقل الذكي، بما في ذلك تعزيز وتيسير تطبيق المؤشر الذي وضعته اللجنة للنقل المستدام في المناطق الحضرية، ووضع وتنفيذ استراتيجيات لتحسين السلامة على الطرق ووضع خريطة طريق لدعم التعاون الإقليمي من أجل نشر نُظُم النقل الذكي على نطاق أوسع. وسيعزز البرنامج الفرعي عمله أيضا بشأن البُعدين البيئي والاجتماعي لتطوير النقل وتشغيله. وسيدعم هذا العمل الدولَ الأعضاء في إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف 3 و 7 و 11 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

16-84 وبغية الإسهام في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، سيواصل البرنامج الفرعي التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، بما في ذلك المنظمة البحرية الدولية، واللجان والوكالات الإقليمية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، والمصارف الإقليمية للتنمية، بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية؛ والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك منظمة التعاون الاقتصادي، والاتحاد الدولي لعمال النقل، ومنظمة التعاون بين السكك الحديدية، ومنظمة شنغهاي للتعاون؛ ومعاهد البحوث والرابطات وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

16-85 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال إجراء البحوث والتحليلات من أجل تقييم الأثر المستمر المرتبط بالجائحة على الربط بين شبكات النقل ومن أجل تقديم حلول سياساتية للدول الأعضاء.

16-86 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) زيادة التدابير والمبادرات الرامية إلى تطوير بنية تحتية للنقل أكثر استدامة وقدرة على الصمود على طول شبكات النقل الإقليمية (الطرق السريعة الآسيوية والسكك الحديدية العابرة لآسيا والموانئ الجافة) لدعم عمليات نقل البضائع والركاب الميسورة التكلفة والآمنة والميسّرة والمراعية للبيئة؛

(ب) زيادة التدابير والمبادرات الرامية إلى تعزيز الربط بين شبكات النقل للحفاظ على روابط النقل الإقليمية في مرحلة ما بعد الجائحة وتعزيز التعاون الإقليمي لدعم التجارة داخل الأقاليم وفيما بينها والربط بين السكان، مما يدعم كذلك تنفيذ خطة عام 2030؛

(ج) صياغة وتنفيذ مبادرات بشأن سياسة إمكانية التنقل المستدام من خلال شبكة النقل في البلدان الأعضاء، بما في ذلك تخطيط وتطوير نظم النقل العام في المناطق الحضرية، والتدابير الرامية إلى تحسين سلامة النقل، والتدابير الرامية إلى تعزيز الاستخدام المتزايد لوسائل النقل المستدامة بيئيا، ونهج التنقل الذكي في المنطقة.

87-16 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المقرر بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 إلى تطبيق البلدان للخيارات والتدابير السياساتية المتاحة التي تيسر النقل عبر الحدود مع المساعدة في الوقت نفسه على احتواء جوائح مثل كوفيد-19 وغير ذلك من الاختلالات المماثلة في الربط الإقليمي.

الأداء البرنامجي في عام 2020

88-16 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة التالية التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز الحوار الإقليمي بشأن الربط بين شبكات نقل البضائع في سياق جائحة كوفيد-19

89-16 أدى تفشي جائحة كوفيد-19 إلى إغلاق الحدود بشكل غير منسق، وإلى فرض ضوابط وقيود على العمليات الدولية لنقل البضائع، مما أدى إلى نقص في الإمدادات الأساسية، وبالتالي أسهم في تأخر التصدي للجائحة في الفترة الأولية. ولذلك، فإن أحد الدروس الأولى المستخلصة من الجائحة هو أهمية الحفاظ على الربط بين شبكات النقل وحركة السلع الأساسية والمنتجات الزراعية والمواد الغذائية واللوازم الطبية عبر الحدود. والحفاظ على الربط بين شبكات النقل أمر أساسي ليس فقط للاستجابة الفورية للجائحة، ولكن أيضا لجهود التعافي اللاحقة المتجذرة في خطة عام 2030 ولبناء القدرة على الصمود أمام الجوائح والأزمات في المستقبل. ويكتسي ذلك أهمية بشكل خاص بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية. وقد أطلق البرنامج الفرعي، في سياق مساهمته في الحفاظ على الربط بين شبكات النقل في المنطقة في عام 2020، صفحة موارد على الإنترنت ترصد الاستجابات الوطنية في مجال الربط بين شبكات نقل البضائع خلال جائحة كوفيد-19 من أجل مساعدة الدول الأعضاء على الوصول إلى المعلومات ذات الصلة والنظر في تنسيق استجاباتها السياساتية، وكذلك من أجل تقديم الدعم للمرصد العالمي لتأثير جائحة كوفيد-19 على حالة المعابر الحدودية.

90-16 ونشر البرنامج الفرعي أيضا موجزا سياساتيا تضمّن تحليلا أوليا للاستجابات الأولية من جانب البلدان لتفشي الجائحة، واستُرشد بهذا الموجز في الاستجابات السياساتية الحالية والمستقبلية لضمان استمرارية الربط بين شبكات النقل واللوجستيات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأسهم الموجز أيضا في تنسيق كل من الاستجابة العالمية من جانب الأمم المتحدة والدعوات إلى اتخاذ إجراءات بشأن ترابط سلاسل الإمداد. وعلاوة على ذلك، قام البرنامج الفرعي بحشد وتيسير الحوار الإقليمي والمشاورات القطرية بشأن سبل المضي قدما فيما يتعلق بآليات التعاون الإقليمي التي تكفل استجابات منسقة وفي الوقت المناسب للاختلالات في المستقبل.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

91-16 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من موافقة الدول الأعضاء على أن تُتّخذ في إطار الآليات الإقليمية للجنة مبادراتٌ تعاونية ملموسة بشأن الربط المستدام لشبكات النقل ونقل البضائع من أجل إيجاد سلاسل إمداد تتسم بالكفاءة والقدرة على الصمود، بما في ذلك خلال المرحلة الثانية من برنامج العمل الإقليمي للربط المستدام لشبكات النقل في آسيا والمحيط الهادئ للفترة (2022-2026) وفي الدورة السادسة للجنة النقل وغيرها من المناسبات الإقليمية (انظر الجدول 16-10).

الجدول 16-10

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	اتفقت البلدان على أنه ينبغي أن تُتَّخذ في إطار الآليات الإقليمية للجنة مبادراتٌ تعاونية ملموسة بشأن الربط المستدام لشبكات النقل ونقل البضائع من أجل إيجاد سلاسل إمداد تتسم بالكفاءة والقدرة على الصمود، بما في ذلك خلال المرحلة الثانية من برنامج العمل الإقليمي للربط المستدام لشبكات النقل في آسيا والمحيط الهادئ، على أن يتم النظر فيها في عام 2021 في المؤتمر الوزاري الرابع المعني بالنقل.

النتائج المقررة لعام 2022

16-92 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي فهما تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: التحول إلى نقل البضائع بشكل أكثر استدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ[163]

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-93 دعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في اعتماد سياساتها وتدابيرها الوطنية لتيسير النقل الدولي بالسكك الحديدية من خلال عمله التحليلي وأنشطة بناء القدرات في مجال نقل البضائع بالسكك الحديدية، بما في ذلك عقد اجتماع لفريق من الخبراء لمناقشة التحديات والفرص المتاحة فيما يتعلق بالنقل الدولي بالسكك الحديدية على طول شبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا وخارجها في زمن جائحة كوفيد-19.

16-94 وأسهم العمل المذكور أعلاه في اعتماد الدول الأعضاء في اللجنة ست سياسات وتدابير لتيسير النقل الدولي بالسكك الحديدية، وهو ما تجاوز الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 المتمثل في اعتماد الدول الأعضاء في اللجنة لخمس سياسات وتدابير لتيسير النقل الدولي بالسكك الحديدية.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-95 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وبغية الإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ تدابير التيسير والرقمنة والمواءمة على طول شبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا، وشبكة الطرق الآسيوية السريعة، والممرات المتعددة الوسائط التي تشمل الموانئ الجافة. والهدف من هذه

(163) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 19)).

التدابير هو تعزيز كفاءة نظم النقل وتسريع تحول وسائل النقل نحو نقل أكثر مراعاة للبيئة في إطار برنامج العمل الإقليمي للربط المستدام لشبكات النقل في آسيا والمحيط الهادئ، المرحلة الثانية (2022-2026). ويرد التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 16-11).

الجدول 16-11

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
مراعاة محدودة للعقبات العملية أمام النقل الدولي بالسكك الحديدية، التي تقوض كفاءته وتنافسيته	تحديد الدول الأعضاء في اللجنة لتدابير عملية دعما لنقل البضائع بشكل مستدام، مع التركيز على النقل الدولي بالسكك الحديدية	اعتماد الدول الأعضاء في اللجنة لست سياسات وتدابير لتيسير النقل الدولي بالسكك الحديدية	زيادة عدد قطارات الشحن و/أو انخفاض أوقات عبور الحدود على طول محاور السكك الحديدية العابرة لآسيا	اتخاذ خمسة تدابير للتيسير والرقمنة والمواءمة على طول شبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا، وشبكة الطرق السريعة الآسيوية، والممرات المتعددة الوسائط التي تشمل الموانئ الجافة، بما يعزز كفاءة نظم النقل ويسرّع تحول وسائل النقل نحو نقل أكثر مراعاة للبيئة

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: إعادة توجيه أولويات المنطقة نحو تحقيق الربط المستدام لشبكات النقل في آسيا والمحيط الهادئ[164]

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-96 أعدّ البرنامج الفرعي وثائق الهيئات التداولية بشأن استعراض تنفيذ برنامج العمل الإقليمي للربط المستدام لشبكات النقل في آسيا والمحيط الهادئ، المرحلة الأولى (2017-2021) والأنشطة التي أجريت خلال هذه المرحلة. وقُدِّمت تلك الوثائق إلى لجنة النقل لمناقشتها من جانب الدول الأعضاء. ووفرت نتائج تلك المداولات الأساس لإعداد المرحلة الثانية من برنامج العمل الإقليمي.

16-97 وأسهم العمل المذكور أعلاه في مشاركة البلدان في تقييم تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج العمل الإقليمي وشروعها في مناقشات بشأن المجالات التي ستتم إضافتها أو تعزيزها في المرحلة الثانية، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-98 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وسيحافظ برنامج العمل الإقليمي للربط المستدام لشبكات النقل في آسيا والمحيط الهادئ، المرحلة الثانية (2022-2026)، في سياق عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية

(164) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

المستدامة، على مجالات التركيز التقليدية مثل الهياكل الأساسية والربط التشغيلي، والسلامة على الطرق، والنقل الحضري، ورقمنة النقل، مع النظر في اتباع نهج أكثر شمولا لتعزيز البُعدين البيئي والاجتماعي لعمليات النقل وتطويره.

16-99 وبغية الإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء فيه من خلال توسيع نطاق تنفيذ الأنشطة التحليلية والحكومية الدولية وأنشطة بناء القدرات في إطار مجالات التركيز التقليدية مثل الهياكل الأساسية والربط التشغيلي، والسلامة على الطرق، والنقل الحضري، ورقمنة النقل، والشروع في تنفيذ أنشطة جديدة لتعزيز البعدين البيئي والاجتماعي لتطوير النقل، مسترشدا بالمرحلة الثانية من برنامج العمل الإقليمي. ويرد التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 16-12).

الجدول 16-12

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
برنامج العمل الإقليمي للربط المستدام لشبكات النقل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	واصلت البلدان تحديد الأنشطة الرئيسية الرامية إلى التعجيل بتنفيذ برنامج العمل الإقليمي	شاركت البلدان في تقييم تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج العمل الإقليمي، وبدأت مناقشات بشأن المجالات التي ينبغي إضافتها أو تعزيزها في المرحلة الثانية	اعتماد البلدان المرحلة الثانية من برنامج العمل الإقليمي والأطر والأدوات السياساتية الأخرى في الدورة الرابعة للمؤتمر الوزاري المعني بالنقل	شروع البلدان في تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج العمل الإقليمي والأطر والأدوات السياساتية الأخرى المعتمدة في الدورة الرابعة للمؤتمر الوزاري المعني بالنقل

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تسريع الإجراءات التحويلية في مجال النقل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-100 يدعو عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى حشد الإجراءات الإقليمية، ورفع سقف الطموحات، وتحديد الحلول، ومن ثم توفير مزيد من الزخم والفرص لإعادة النظر في أولويات النقل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والتعجيل بالتغيير المؤثر نحو تحقيق الاستدامة في أعقاب جائحة كوفيد-19. ويسر البرنامج الفرعي استعراض تنفيذ برنامج العمل الإقليمي للربط المستدام لشبكات النقل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، المرحلة الأولى (2017-2021) في الدورة السادسة للجنة النقل. ويجري إدراج نتائج الدورة السادسة للجنة في الأعمال التحضيرية للدورة الرابعة للمؤتمر الوزاري المعني بالنقل، الذي سيُعقد في نهاية عام 2021 لمناقشة التحدي المستمر الماثل والفرصة الهائلة المتاحة في قطاع النقل فيما يتعلق بالانتقال إلى الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحديد الاحتياجات ذات الأولوية للدول الأعضاء، وتحديد الاتجاه المستقبلي من خلال اعتماد المرحلة الثانية من برنامج العمل الإقليمي والأطر والأدوات السياساتية الأخرى التي تسرّع وتيرة التغيير المؤثر نحو الاستدامة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

16-101 تمثل الدرس المستفاد الذي استخلصه البرنامج الفرعي في أن هناك مطالبة باتباع نهج أكثر شمولا لإدراج الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لعمليات النقل وتطويره في عملية صياغة وتنفيذ السياسات والتدابير المتعلقة بالنقل، وذلك من أجل دعم الدول الأعضاء في تحقيق الغايات المتصلة بالنقل في أهداف التنمية المستدامة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيقدّم البرنامج الفرعي منتجات معرفية لمساعدة البلدان الأعضاء على تحديد المجموعة المثلى من التدخلات السياساتية التي تتجاوز تطوير الهياكل الأساسية للنقل والربط التشغيلي، والسلامة على الطرق، والنقل الحضري، والرقمنة لتشمل الإصلاحات والسياسات التي تزيد من الفوائد الاقتصادية الأوسع لتلك الهياكل الأساسية وتشمل مجالات ذات إمكانات اقتصادية غير محققة أو آثار إيجابية محتملة غير مباشرة على التنمية الاجتماعية والبيئية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-102 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من اعتماد ثماني سياسات وتدابير تنطوي على تكثيف الدعم المقدم في مجال تحقيق الكفاءة في سلاسل الإمداد وقدرتها على الصمود، والأبعاد البيئية لنُظُم النقل، والتحسينات المتصلة بسلامة النقل، وذلك من أجل تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الغايات المتصلة بالنقل الواردة في أهداف التنمية المستدامة الموجهة نحو قطاع نقل أكثر أمانا وكفاءة واستدامة من الناحية البيئية (انظر الجدول 16-13).

الجدول 16-13

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
لاحظت لجنة النقل بارتياح التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الإقليمي للربط المستدام لشبكات النقل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، المرحلة الأولى (2017-2021) وتعدد أوجه تكامله السياساتي والمؤسسي والتقني مع عدد من البرامج الوطنية ومبادئ التنمية	واصلت الدول الأعضاء في اللجنة صياغة وتنفيذ سياسات وتدابير النقل في المجالات ذات الأولوية، على النحو المبين في المرحلة الأولى من برنامج العمل الإقليمي	طرحت الدول الأعضاء في اللجنة مناقشات بشأن المجالات ذات الأولوية التي ستحقق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للنقل وستدعم عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030	إعادة الدول الأعضاء في اللجنة النظر في أولويات النقل الإقليمية المتفق عليها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ واعتمادها هذه الأولويات التي تسرع وتيرة التغيير المؤثر نحو تحقيق الاستدامة مع التعافي من جائحة كوفيد-19	اعتماد ثماني سياسات وتدابير جديدة من جانب الدول الأعضاء بغية تكثيف الدعم المقدم في مجال تحقيق الكفاءة في سلاسل الإمداد وقدرتها على الصمود، والأبعاد البيئية لنُظُم النقل، والتحسينات المتصلة بسلامة النقل من أجل تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الغايات المتصلة بالنقل الواردة في أهداف التنمية المستدامة

الولايات التشريعية

16-103 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

213/69 دور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة

212/72 تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

299/74 تحسين السلامة على الطرق في العالم

197/70 السعي إلى إقامة تعاون شامل لجميع وسائط النقل في سبيل تعزيز الممرات المستدامة للنقل العابر المتعدد الوسائط

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

7/70 تنفيذ إعلان سوفا بشأن تحسين النقل البحري والخدمات ذات الصلة في منطقة المحيط الهادئ

4/73 تنفيذ الإعلان الوزاري بشأن الربط المستدام لشبكات النقل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

6/71 ربط النقل البحري من أجل التنمية المستدامة

2/74 تعزيز الإطار الإقليمي لتخطيط وتصميم وإنشاء وتشغيل الموانئ الجافة ذات الأهمية الدولية

7/71 اعتماد إطار التعاون الإقليمي لتيسير النقل الدولي بالسكك الحديدية

3/74 تحسين السلامة على الطرق في آسيا والمحيط الهادئ من أجل نُظُم نقل مستدامة

8/71 تعزيز الربط الإقليمي ودون الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ

5/72 تعزيز التعاون الإقليمي في مجال ربط شبكات النقل لأغراض التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ

المنجزات المستهدفة

16-104 يعرض الجدول 16-14 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 16-14

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**4**	**9**	**5**	**4**
1 - التقارير المقدمة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	1	1	–	1
2 - التقارير المقدمة إلى لجنة النقل	3	8	–	3
3 - التقارير المقدمة إلى المؤتمر الوزاري المعني بالنقل	–	–	5	–
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**20**	**12**	**30**	**22**
4 - اجتماعات لجنة النقل	6	4	–	6
5 - اجتماعات المؤتمر الوزاري المعني بالنقل	–	–	10	–
6 - اجتماعات بشأن شبكة الطرق الآسيوية السريعة	–	–	4	–
7 - اجتماعات بشأن شبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا	–	–	4	–
8 - اجتماعات بشأن الموانئ الجافة	–	–	4	–
9 - اجتماعات الفريق العامل المعني بالنقل المستدام، والمرور العابر، والربط التابع لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا	4	2	4	4
10 - اجتماعات أفرقة الخبراء بشأن ربط شبكات النقل واللوجستيات	8	4	4	8
11 - اجتماعات أفرقة الخبراء بشأن التنقل	2	2	–	4

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**7**	**18**	**8**	**8**
12 - مشاريع بناء القدرات المتعلقة بربط شبكات النقل واللوجستيات	4	13	4	4
13 - مشاريع بناء القدرات المتعلقة بالتنقل	3	5	4	4
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**1**	–	–	–
14 - مناسبة تدريبية بشأن ربط شبكات النقل واللوجستيات	1	–	–	–
المنشورات (عدد المنشورات)	**2**	**2**	**2**	**2**
15 - منشور عن تطورات النقل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	–	–	1	–
16 - منشورات عن ربط شبكات النقل واللوجستيات والتنقل	2	2	1	2
المواد التقنية (عدد المواد)	**3**	**3**	**3**	**3**
17 - مواد تقنية عن ربط شبكات النقل واللوجستيات	2	2	2	2
18 - مواد تقنية عن التنقل	1	1	1	1
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: جمع البيانات لقاعدة بيانات شبكة الطرق الآسيوية السريعة، وشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا، وشبكة الموانئ الجافة؛ والمواد المتعلقة بالسلامة على الطرق وإمكانية الوصول الإقليمي والعالمي؛ ومنشورات فنية للمدونة على الموقع الشبكي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ متاحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مقابلات صحفية بشأن المنشورات والمناسبات الرئيسية.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية ومقالات رأي عن أعمال البرنامج الفرعي وأنشطته.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: القيام بشكل منتظم، على أساس شهري في العادة، بتحديث وتعهد الصفحات الشبكية الخاصة بالبرنامج الفرعي على الموقع الشبكي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في ستة مجالات، بما في ذلك شبكة الطرق السريعة الآسيوية، والنقل المستدام بيئيا، وشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا، والموانئ الجافة، والنقل المختلط الوسائط، والربط بسلاسل الإمداد العالمية، والنقل الآمن والشامل.				

البرنامج الفرعي 4
البيئة والتنمية

الهدف

16-105 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو الحد من الآثار السلبية للنمو على البيئة الطبيعية وتحسين رفاه الإنسان في البيئات الحضرية والريفية من خلال بناء قدرات الدول الأعضاء على تعزيز العمل المناخي والاستخدام المستدام للموارد، وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، والقضاء على التلوث والنفايات.

الاستراتيجية

16-106 بغية الإسهام في تحقيق الهدف، سيستخدم البرنامج الفرعي، بما في ذلك مركز الميكنة الزراعية المستدامة، ثلاثة نُهُج رئيسية هي: الحلول القائمة على الاقتصاد الدائري؛ والحلول المستمدة من الطبيعة؛ والحوكمة من أجل التحول البيئي. وفيما يتعلق بالنهج الأول، سيدعم البرنامج الفرعي استخدام أدوات التحسين من أجل تحقيق الكفاءة في الموارد؛ وتحليل الآثار البيئية الخارجية لأنماط النمو الاقتصادي؛ ووضع سياسات للحد من النفايات وتشجيع نهج تحويل النفايات إلى موارد؛ وتحليل الأسواق

من أجل المنتجات الجديدة المنخفضة الكربون. وفيما يتعلق بالنهج الثاني، سيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في حماية النُظُم الإيكولوجية الطبيعية أو المعدَّلة التي تتصدى للتحديات المجتمعية بفعالية ومرونة وإدارة تلك النُظُم على نحو مستدام وإصلاحها، مما يعود بالفائدة على رفاه الإنسان والتنوع البيولوجي على حد سواء. وفيما يتعلق بالنهج الثالث، سيدعم البرنامج الفرعي تقرير السياسات البيئية على نحو متكامل وتشاركي، مثل أُطُر التمويل والنُظُم التي تركز على المجتمعات المحلية، كما سيدعم تعزيز المشاركة والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. وسيراعي البرنامج الفرعي أيضا الاعتبارات الجنسانية مثل مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار والآثار الصحية المترتبة على المسائل البيئية، مع التركيز على البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، وسيوفر الأدلة والدعم التقني لرسم السياسات المتكاملة والتعاون الإقليمي. وسيقوم البرنامج الفرعي بإدماج النمو المستدام بطريقة شاملة في الأنشطة المقررة، بما في ذلك الأنشطة المتصلة بكفاءة الموارد وإدارة النظم الإيكولوجية وتقرير السياسات البيئية على نحو تشاركي. وستُطبَّق هذه النُهُج على مجالات التركيز الثلاثة، أي تعزيز العمل المناخي والاستخدام المستدام للموارد، مما يسهم في تحقيق الأهداف 1 و 2 و 13 إلى 15 من أهداف التنمية المستدامة؛ وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، مما يسهم في تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة؛ والقضاء على التلوث والنفايات، مما يسهم في تحقيق الأهداف 6 و 11 و 12 من أهداف التنمية المستدامة. وسيسهم عمل البرنامج الفرعي في المجالات الثلاثة جميعها في تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة.

16-107 وسيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في بناء القدرة على وضع سياسات بيئية طموحة، بما في ذلك العمل من أجل التمكين المناخي والمشاركة فيه، من أجل تحقيق التكامل الرأسي للعمل المناخي والاستخدام المستدام للموارد على الصُعُد الإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، بما في ذلك مع الجهات الفاعلة من غير الدول، والحفاظ على الموارد البحرية واستخدامها المستدام. وسيوفر البرنامج الفرعي المعارف ومنتجات بناء القدرات بشأن حلول النمو المستدام والمنخفض الكربون والمنخفض الانبعاثات، بما في ذلك التدريب في الموقع وعبر الإنترنت على كفاءة استخدام الموارد، ومجموعات الأدوات لتقييم وتحليل سبل التعجيل بتنفيذ التزامات المساهمات المحددة وطنيا والوفاء بمتطلبات الإبلاغ فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وسيعزز البرنامج الفرعي أيضا التعاون الإقليمي من أجل تعزيز حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير منبر تشاركي للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين من خلال يوم آسيا والمحيط الهادئ للمحيطات، وذلك عن طريق تنسيق التنفيذ الإقليمي لعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة للتعجيل باتخاذ الإجراءات التحويلية في مجال المحيطات وتعزيز تنفيذ الاتفاقيات الدولية والمبادرات على نطاق المنطقة.

16-108 وسيساعد البرنامج الفرعي المدن على تعزيز عمليات التخطيط الحضري فيها، واعتماد استراتيجيات للقدرة الحضرية على الصمود، وتطبيق التكنولوجيات الذكية المناسبة، وتمويل الهياكل الأساسية الحضرية. واستنادا إلى العمل السابق، ستستفيد اللجنة من وجودها على الصعيد دون الإقليمي ومن شركائها في الشبكات والمنبر الحكومي الدولي لإذكاء الوعي بالحلول الحضرية المستدامة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالاحتياجات من الهياكل الأساسية، والحد من مخاطر المناخ والكوارث، وتلوث الهواء، واستهلاك الموارد. وسيدعم البرنامجُ الفرعي الدولَ الأعضاء من خلال مشاريع وأنشطة بناء القدرات من أجل وضع وتطبيق أدوات التنبؤ والحلول الحضرية المستدامة، في إطار منهاج بينانغ للتحضر المستدام. ومن شأن مبادرات بعينها، مثل أكاديمية عُمُدات آسيا والمحيط الهادئ، وأنشطة أخرى ترمي إلى زيادة التكامل الرأسي، أن تؤدي إلى تطوير أدوات ووضع نُهُج للسلطات المحلية لتوسيع نطاق الإجراءات التي تُتَّخذ في المدن. وعلاوة على ذلك، سيعمل البرنامج الفرعي على خفض مستويات تلوث الهواء، ولا سيما في المناطق الحضرية في جميع أنحاء المنطقة، عن طريق الترويج لاعتماد تدابير معترف بها لتنقية الهواء.

16-109 وأخيرا، سيعمل البرنامج الفرعي لتعزيز الشراكات والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة (بسُبُل منها المنبر الإقليمي للتعاون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية)، والمنظمات الدولية والاقليمية ودون الاقليمية الأخرى، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمنظمات المحلية، ومعاهد البحوث، والرابطات، وسائر منظمات المجتمع المدني. وسيعمل البرنامج الفرعي أيضا بشكل وثيق مع البرامج الفرعية الأخرى التابعة للجنة من أجل تعزيز التآزر والاتساق في المجالات ذات الصلة.

16-110 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال تقديم تحليل لتأثير الجائحة والاستجابات له، وتقديم المشورة السياساتية إلى الدول الأعضاء لضمان التعافي المستدام في أعقاب ذلك. وسيأخذ البرنامج الفرعي أيضا في الحسبان في عمله الاعتبارات البيئية الناتجة عن جائحة كوفيد-19.

16-111 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) تعزيز الإجراءات الرامية إلى مواجهة تغير المناخ والتعجيل بتنفيذ اتفاق باريس في بلدان آسيا والمحيط الهادئ؛

(ب) مجتمعات أكثر استدامة وقدرة على الصمود والحد من الآثار السلبية للتحضر؛

(ج) وضع سيناريوهات وسياسات وخطط لمعالجة خطر تلوث الهواء في المنطقة؛

(د) تعزيز الإجراءات لتعزيز حفظ الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وإدارتها المستدامة، بما في ذلك المحيطات.

16-112 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المقرر بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع العمل البيئي في صميم سياسات التعافي التي تؤدي إلى اقتصادات أكثر استدامة وأكثر قدرة على الصمود.

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-113 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة التالية التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تحدد الشروط الأساسية اللازمة لتسريع العمل من أجل تنفيذ خطة عام 2030 في سياق جائحة كوفيد-19

16-114 على الرغم من تحقيق مكاسب في بعض المجالات، فإن منطقة آسيا والمحيط الهادئ لا تسير حاليا في اتجاه تحقيق أي من الأهداف الـ 17 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، والأهداف المتصلة بالبيئة هي التي يُفتقر فيها بشكل خاص إلى التقدم والبيانات الموثوقة. وهذه الحاجة الملحة إلى التعجيل بالتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي تفاقمت بسبب تأثير جائحة كوفيد-19، تشكل أساسا لعقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكانت موضوع المنتدى السابع لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة، الذي ينسقه البرنامج الفرعي، والهدف الرئيسي منه.

16-115 وبغية تيسير الحوار الإقليمي المركز بشأن الإجراءات المعجلة، قام البرنامج الفرعي بتنسيق المنتجات المعرفية والمشاورات، استنادا إلى منافذ لإحداث التحول مستمدة من "التأهب لعقد من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة: الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة" و*تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2019*. وعلى وجه التحديد، يسَّرَ البرنامج الفرعي، بالتعاون مع الشركاء، وضع ستة موجزات لمنافذ ونظَّمَ مشاورات بشأن رفاه البشر وقدراتهم؛ والاقتصادات المستدامة والعادلة؛ والنظم الغذائية وأنماط التغذية؛ وتعزيز الربط بشبكة الطاقة من أجل توفير الطاقة النظيفة الميسورة التكلفة للجميع؛ وتنمية المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها؛ والمشاعات البيئية العالمية. وتُوِّج العمل بشأن

المنافذ الستة هذه بتوصيات سياساتية من أجل التمكين من إحداث تغيير تحويلي والتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 في المنطقة. ونظم البرنامج الفرعي أيضا المنتدى السابع لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة لتبادل أفضل الممارسات وتسليط الضوء على الحلول الملموسة، واختتم المنتدى بتوجيه نداء مدو إلى البلدان لإحياء التعاون الدولي والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف وسط معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19. والنتائج الصادرة عن هذا المنتدى دعمت المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، حيث نظّم البرنامج الفرعي، بالتعاون مع الشركاء، مناسبة جانبية بعنوان "تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دفع عجلة التحولات في آسيا والمحيط الهادئ".

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-116 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من قيام جميع الدول الأعضاء بتحديد الشعور الملزم بالضرورة الملحة وبوضوح الرؤية، والميزنة والمساءلة الملائمتين والقائمتين على نتائج أهداف التنمية المستدامة، ونظم البيانات والرصد الصارمة بوصفها شروطا أساسية لتسريع تنفيذ خطة عام 2030. وبالإضافة إلى ذلك، تم التأكيد في تقرير المنتدى السابع لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة على أن تنفيذ خطة عام 2030 وتنفيذ عقد العمل يستلزم استجابة عالمية قوية ومنسقة وشاملة ومتماسكة في إطار التنسيق المتعدد الأطراف (انظر الجدول 16-15).

الجدول 16-15
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
قيام البلدان الأعضاء الثمانية عشر في منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية بإقرار خريطة الطريق الإقليمية التي وضعتها اللجنة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في آسيا والمحيط الهادئ في خريطة الطريق لمنطقة المحيط الهادئ من أجل التنمية المستدامة	مشاركة الحكومة والمجتمع المدني والجهات المعنية صاحبة المصلحة وتعاونها في تحديد أفضل الممارسات لتنفيذ خطة عام 2030	تحديد جميع الدول الأعضاء للشروط الأساسية اللازمة للتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في التقرير المتعلق بالمنتدى السابع لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة وفي المدخلات المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

النتائج المقررة لعام 2022

16-117 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي فهما تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: عمليات سياساتية شاملة للجميع ومتكاملة للإدارة الفعالة لتغير المناخ والموارد الطبيعية[165]

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-118 واصل البرنامج الفرعي التركيز على العمل المتصل بتعزيز العمل المناخي والاستخدام المستدام للموارد، وساعد البلدان على وضع مبادرات تعزز العمل المناخي والمشاركة فيه على نطاق أوسع. ودعم البرنامج الفرعي أيضا بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بتقديم تقييمات وتوصيات علمية وقائمة على الأدلة مستقلة ومتماسكة وموثوقة وذات صلة بالسياسات بشأن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في منطقة الرابطة، وأسهم في النهوض بالإجراءات الوطنية والتعاون الإقليمي بشأن فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي.

16-119 وأسهم العمل المذكور أعلاه في إنشاء فريق الموارد التابع للرابطة من جانب كبار المسؤولين في الرابطة المعنيين بالبيئة، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 المتمثل في قيام الدول الأعضاء بإعداد سيناريوهات أو سياسات أو خطط أو برامج لتفعيل العمل البيئي والمناخي على مختلف المستويات، مع مراعاة المساهمات المقدمة من مختلف الجهات صاحبة المصلحة. ويتألف فريق الموارد التابع للرابطة مما يصل إلى 30 خبيرا وعالما، وتهدف خطة عمله إلى تعزيز المعارف والتحليلات المتعلقة بالبيئة، واتجاهات وآثار إدارة الموارد الطبيعية، وتقديم توصيات سياساتية للتشاور والتقييم من جانب الدول الأعضاء في الرابطة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-120 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وبغية الإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات عند وضع السيناريوهات والسياسات والخطط والبرامج من أجل العمل البيئي والمناخي. ويرد التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 16-16).

الجدول 16-16

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
غياب أو محدودية السيناريوهات أو السياسات أو الخطط أو البرامج الموضوعة من جانب الدول الأعضاء لتفعيل العمل البيئي والمناخي على مختلف المستويات، مع مراعاة مساهمات مختلف أصحاب المصلحة	محدودية السيناريوهات أو السياسات أو الخطط أو البرامج المعززة من جانب الدول الأعضاء لتفعيل العمل البيئي والمناخي على مختلف المستويات، مع مراعاة مساهمات مختلف أصحاب المصلحة	وافقت الدول الأعضاء في الرابطة على إنشاء فريق الموارد التابع للرابطة	زيادة عدد السيناريوهات أو السياسات أو الخطط أو البرامج المعتمدة من جانب الدول الأعضاء لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالبيئة والعمل المناخي على مختلف المستويات	اعتماد ثلاثين من السيناريوهات أو السياسات أو الخطط أو البرامج من جانب الدول الأعضاء لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالبيئة والعمل المناخي على مختلف المستويات

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(165) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 19)).

النتيجة 2: مساهمات محدَّدة وطنيا أكثر طموحا للوفاء بالالتزامات باتفاق باريس[166]

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-121 استجاب البرنامج الفرعي للطلبات المقدمة من البلدان الأعضاء لدعم للاستعراضات الوطنية الطوعية للمساهمات المحددة وطنيا من خلال تعزيز التعاون الإقليمي بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ، والتحضر المستدام، وكفاءة الموارد. وتم إيلاء الاعتبار الواجب لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك التواصل مع النساء والفتيات.

16-122 وأسهم العمل المذكور أعلاه في الاستعراض الفعال لعمليات المساهمات المحددة وطنيا وتنقيح مساهمتي منغوليا وميانمار، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 المتمثل في وضع سيناريوهات أو سياسات أو خطط أو برامج من جانب الدول الأعضاء لتفعيل العمل البيئي والمناخي على مختلف المستويات، بما في ذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني. واعتُبر الاستعراض فعالا لأن منغوليا قامت بتحديث مساهمتها المحددة وطنيا نتيجة لهذه العملية، وتقدمت ميانمار بالمساهمة المنقحة المحددة وطنيا وأعدتها لكي توافق عليها الحكومة بحلول كانون الأول/ديسمبر 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-123 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وبغية الإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيركز البرنامج الفرعي على تعزيز المعارف والتحليل بشأن البيئة واتجاهات وآثار استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها في المنطقة، ووضع توصيات سياساتية محددة لتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والبيئة، وتعزيز القدرات التقنية للبلدان الأعضاء على تحسين السياسات الفعالة لإدارة الموارد الطبيعية. ويرد التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 16-17).

الجدول 16-17

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
توقيع مذكرة تفاهم بين اللجنة، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس، لتعزيز العمل المناخي على الصعيد الإقليمي مع التركيز على تحقيق أهداف خطة عام 2030 واتفاق باريس لعام 2015	وضع مجموعة من المسارات باعتبارها نتائج أسبوع المناخ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لعام 2019 وكمساهمة في مؤتمر قمة العمل المناخي لعام 2019، وتشمل التحول في مجال الطاقة؛ والتحول في مجال الصناعة؛ والقدرة على الصمود والتكيف؛ والحلول المستمدة من الطبيعة؛ والنقل؛ والهياكل الأساسية	أجرت منغوليا وميانمار استعراضا فعالا لعمليات المساهمات المحددة وطنيا وقامت منغوليا بتحديث مساهمتها	بدعم من اللجنة، قيام بلدين على الأقل بتحديث وتنقيح الخطط لجعل التزاميهما بتقديم مساهمات محدَّدة وطنيا أكثر طموحا	قيام بلدين إضافيين على الأقل بتحديث وتنقيح الخطط لجعل التزاميهما بتقديم مساهمات محدَّدة وطنيا أكثر طموحا

(166) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)[أ]	2022 (الأداء المقرر)
		والمدن والعمل على الصعيد المحلي؛ وتعزيز الطموح؛ وتحقيق التنمية المنخفضة الكربون والقادرة على التكيف مع تغير المناخ؛ وإمكانية الحصول على التمويل		

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزز الدول الأعضاء التعاون الإقليمي بشأن إدارة الموارد الطبيعية، وتعتمد مسارات التنمية الحضرية المستدامة، وتضع إجراءات للتخفيف من حدة تلوث المناخ والهواء

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-124 بغية دعم منطقة آسيا والمحيط الهادئ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشأن العمل المناخي، والمياه النظيفة، والإنتاج والاستهلاك المسؤولين، والحياة تحت الماء، عقد البرنامج الفرعي الدورة السادسة للجنة البيئة والتنمية بهدف الاستفادة من برنامج للمشاركة متعدد المسارات، بما يشمل النظر في حلول بيئية للتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 فيما يتعلق بتغير المناخ وصحة النظم الإيكولوجية والهواء النقي والمدن النظيفة من أجل مستقبل مستدام. وقررت اللجنة إنشاء فريق من الخبراء التقنيين معني بالبيئة والتنمية لتعزيز التبادل الإقليمي وحشد الخبرات التقنية دعما للجهود التي تبذلها اللجنة من أجل تسريع وتيرة العمل البيئي والعمل المتعلق بالتنمية المستدامة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

16-125 تمثل الدرس المستفاد الذي استخلصه البرنامج الفرعي في أن جائحة كوفيد-19 تبرز الحاجة إلى إظهار الصلة الوثيقة بين الحفاظ على البيئة والمجتمعات البشرية السليمة في الدعم الذي يقدمه إلى الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سينسق البرنامج الفرعي التبادلات وأنشطة بناء القدرات على أساس نهج متكاملة تربط بين البيئات الصحية والمجتمعات البشرية السليمة والممارسات الجيدة في مجال السياسات من أجل التعافي من الجائحة على نحو يتسم بالاستدامة والمرونة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-126 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من تعزيز وصول الدول الأعضاء إلى الخبرات التقنية وأنشطة بناء القدرات بتنسيق فني من جانب فريق الخبراء التقنيين المعني بالبيئة والتنمية، من أجل تسريع وتيرة العمل البيئي والعمل المتصل بالتنمية المستدامة (انظر الجدول 16-18).

الجدول 16-18

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
الدول الأعضاء تدعو في المنتدى الخامس لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة إلى توسيع الشراكات من أجل التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك في مجال تغير المناخ	أسبوع المناخ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لعام 2019 يحدد مسارات العمل المناخي في المنطقة، ونتائجه تسهم في قمة العمل المناخي لعام 2019	قررت لجنة البيئة والتنمية إنشاء فريق الخبراء التقنيين المعني بالبيئة والتنمية لتعزيز التبادل الإقليمي وحشد الخبرات التقنية من أجل تسريع وتيرة العمل البيئي والعمل المتعلق بالتنمية المستدامة.	فريق الخبراء التقنيين المعني بالبيئة والتنمية يعمل بكامل عضويته ولديه خطة عمل	لدى الدول الأعضاء إمكانية الوصول المعزز إلى الخبرات التقنية وأنشطة بناء القدرات بتنسيق فني من جانب فريق الخبراء التقنيين المعني بالبيئة والتنمية من أجل التعجيل بالعمل البيئي والعمل المتعلق بالتنمية المستدامة.

الولايات التشريعية

16-127 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

222/71 العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028

256/71 الخطة الحضرية الجديدة

212/74 اليوم الدولي لنقاوة الهواء من أجل سماء زرقاء

212/75 مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028

220/75 الانسجام مع الطبيعة

222/75 مكافحة العواصف الرملية والترابية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

19/2013 اختتام أعمال لجنة التنمية المستدامة

24/2017 المستوطنات البشرية

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

11/70 تنفيذ نتائج منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة

12/70 تعزيز الجهود المبذولة بشأن المستوطنات البشرية والتنمية الحضرية المستدامة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

9/71 تعزيز التعاون في مجال الإدارة المستدامة لموارد المياه في آسيا والمحيط الهادئ

2/72 النظام الأساسي لمركز الميكنة الزراعية المستدامة

9/72 التعاون الإقليمي على تعزيز حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

5/73 تعزيز الدعم المقدم من منطقة آسيا والمحيط الهادئ لمؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة

4/74 تنفيذ الإعلان الوزاري بشأن البيئة والتنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لعام 2017

4/75 تعزيز التعاون الإقليمي للتصدي لتحديات تلوث الهواء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

المنجزات المستهدفة

16-128 يعرض الجدول 16-19 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 16-19

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**2**	**9**	**1**	**2**
1 - التقارير المقدمة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	1	1	1	1
2 - التقارير المقدمة إلى لجنة البيئة والتنمية	1	8	–	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**26**	**13**	**21**	**24**
3 - اجتماعات لجنة البيئة والتنمية	5	4	–	5
4 - اجتماعات مجلس إدارة مركز الميكنة الزراعية المستدامة	2	2	2	2
5 - اجتماعات شبكة آسيا والمحيط الهادئ لاختبار الآلات الزراعية	5	2	5	5
6 - اجتماع الفريق العامل المعني بالمياه والطاقة والبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا	2	–	–	–
7 - اجتماعات فريق الخبراء بشأن تنفيذ البرامج المتفق عليها دوليا والمتصلة بالبيئة والتنمية	2	2	2	2
8 - اجتماعات فريق الخبراء بشأن المدن المستدامة والقادرة على الصمود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	8	2	8	8
9 - منتديات السياسات المتعلقة بخضرنة النمو الاقتصادي من أجل التنمية المستدامة	2	1	4	2
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**7**	**10**	**9**	**5**
10 - مشاريع بناء القدرات المتعلقة بتعزيز تنفيذ واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030	2	2	–	–
11 - مشاريع بناء القدرات المتعلقة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	1	2	1	1
12 - مشروع بناء القدرات المتعلق بالتنمية الحضرية المستدامة	1	2	3	1
13 - مشاريع بناء القدرات المتعلقة بالميكنة الزراعية المستدامة	1	1	1	1
14 - مشاريع بناء القدرات المتعلقة بخضرنة النمو الاقتصادي	1	1	1	1
15 - مشروع بناء القدرات المتعلق بدعم بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ للوفاء بالتزاماتها باتفاق باريس	1	2	3	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**4**	**11**	**11**	**13**
16 - حلقات عمل بشأن الإدارة المتكاملة لمخلفات القش	–	–	1	1
17 - حلقات عمل بشأن تعزيز الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ الميكنة الزراعية المستدامة	3	2	2	1
18 - المنتديات الإقليمية المعنية بالميكنة الزراعية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	1	3	–	1
19 - حلقات عمل بشأن تعزيز الميكنة الزراعية المستدامة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب	–	–	2	1
20 - يوم المحيط في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	–	1	1	1
21 - أسبوع المناخ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	–	–	5	5

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
22 - اليوم الدولي لنقاوة الهواء من أجل سماء زرقاء	–	–	–	1
23 - تدريب تنفيذي بشأن البيئة والتنمية	–	5	–	2
المنشورات (عدد المنشورات)	**1**	**–**	**2**	**1**
24 - منشورات عن البيئة والتنمية	1	–	1	1
25 - منشور عن التقدم المحرز نحو التحضر المستدام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	–	–	1	–
المواد التقنية (عدد المواد)	**4**	**4**	**5**	**4**
26 - وثائق عن البيئة والتنمية (الموجزات السياساتية والمنتجات المعرفية ودراسات الحالات الإفرادية)	1	1	3	1
27 - وثائق عن الآلات الزراعية	3	3	2	3

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: دعم الأفرقة العاملة المعنية بالبيئة والتنمية، بما في ذلك الائتلاف القائم على مسائل محددة المعني بالتخفيف من آثار تغير المناخ؛ وتقديم الدعم الاستشاري لفرق العمل والمبادرات الإقليمية بشأن آلية الأمم المتحدة للمياه والتنمية الحضرية المستدامة؛ وتقديم الدعم الاستشاري لفرق العمل التابعة لشبكة الأعمال المستدامة باللجنة؛ والدعم الاستشاري للفريق العامل المعني بالمياه والطاقة والبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: دورات للتعلم الإلكتروني بشأن البيئة وتنفيذ خطة عام 2030 متاحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛ ومنشورات فنية للمدونة على الموقع الشبكي للجنة متاحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مواد إعلامية عن الميكنة الزراعية؛ والاحتفال بالأيام الدولية للأمم المتحدة، بما في ذلك المناسبات الخاصة بشأن التنمية الحضرية المستدامة وبشأن البيئة والتنمية؛ ومقابلات صحفية بشأن المنشورات والمناسبات الرئيسية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية ومقالات رأي عن أعمال وأنشطة البرنامج الفرعي.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهد الصفحات الشبكية للبرنامج الفرعي على الموقع الشبكي للجنة بصورة منتظمة، شهرية في العادة، في ثلاثة مجالات، بما في ذلك حماية الموارد الطبيعية، والمدن من أجل مستقبل مستدام، والنمو الأخضر؛ وتقديم إسهامات لمنصات اللجنة على وسائل التواصل الاجتماعي.

البرنامج الفرعي 5
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها

الهدف

16-129 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقات تكنولوجيا الفضاء والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها من أجل تحقيق التنمية المرنة والمستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من خلال التعاون الإقليمي وتبادل أفضل الممارسات.

الاستراتيجية

16-130 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء من خلال وضع معايير للربط الرقمي الشامل، وتبادل البيانات الجغرافية المكانية، وبناء القدرة على مواجهة الكوارث، وذلك بالاستناد إلى تحليل السياسات والبحوث القائمة على الأدلة. وبالإضافة إلى ذلك، سترتكز أنشطة بناء القدرات على آليات التعاون الإقليمي التي تعزز التعاون التقني من خلال طرائق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين الشمال والجنوب، وستُعزَّز بالبرامج التي يقدمها كل من مركز التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في آسيا والمحيط الهادئ ومركز آسيا والمحيط الهادئ لتطوير إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث. ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا تعزيز الحوار والتعاون الإقليميين في مجال السياسات من خلال

اجتماعات أفرقة الخبراء بشأن التحديات العابرة للحدود المتصلة بمسألة الربط ومخاطر الكوارث، بما في ذلك التحديات المتصلة بتغير المناخ والظواهر الجوية القصوى. ويُتوقَّع أن يسهم عمل البرنامج الفرعي في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف 1، و 4، و 5، و 9 إلى 11، و 13 إلى 15، و 17.

16-131 ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا تشجيع مبدأ إعادة البناء على نحو أفضل[167] مع القدرة على الصمود، من خلال تنفيذ مبادرة طريق المعلومات الفائق السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي هذا السياق، سيقوم البرنامج الفرعي بإجراء دراسات تشخيصية عن الفجوة الرقمية، وتقييم الأطر السياساتية والتنظيمية، وتقديم تحليل للثغرات وتوصيات في مجال السياسات، ويُكمِل ذلك أنشطة الدعوة وإقامة الشبكات والشراكات دعما للإطار المتفق عليه إقليميا.

16-132 وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا مساعدة الدول الأعضاء على تسخير أحدث التطورات في تطبيقات تكنولوجيا الفضاء والبيانات الجغرافية المكانية. وسييسر البرنامج الفرعي الوصول في الوقت المناسب وعلى نطاق أوسع إلى البيانات الجغرافية المكانية المستمدة من الفضاء؛ وتجميع الخبرات والموارد على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛ وتعزيز تبادل المعارف والممارسات الجيدة؛ وإيجاد أوجه تآزر مع المبادرات الإقليمية القائمة الأخرى. وسيرتكز عمل البرنامج الفرعي على آليات التعاون الإقليمي بشأن التطبيقات الفضائية الإقليمية، ورصد الجفاف والإنذار المبكر، وإدارة المعلومات الجغرافية المكانية. وسيسترشد التنفيذ في هذا المجال بالإعلان الوزاري بشأن التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخطة عمل منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة (2018-2030).

16-133 وسيواصل البرنامج الفرعي زيادة التعاون الإقليمي والاستفادة منه عن طريق تنفيذ أنشطة شبكة القدرة على مواجهة الكوارث في آسيا والمحيط الهادئ والصندوق الاستئماني المتعدد المانحين للتأهب للأمواج السنامية والكوارث والعوامل المناخية في المحيط الهندي وبلدان جنوب شرق آسيا التابع للجنة، ويستكمل ذلك بتحسين إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث من خلال الخدمات التي يقدمها مركز آسيا والمحيط الهادئ لتطوير إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث.

16-134 ومن أجل تحقيق هدفه، سيتعاون البرنامج الفرعي مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، بسُبُل منها المنبر الإقليمي للتعاون، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، ومصارف التنمية الإقليمية، والمنظمات المحلية، ومعاهد البحوث، والرابطات، وسائر منظمات المجتمع المدني.

16-135 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 من خلال تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لإعادة البناء على نحو أفضل مع القدرة على الصمود. وعلى وجه الخصوص، سيقدم البرنامج الفرعي، بما في ذلك مؤسساته الإقليمية، المساعدة في النهوض بالتحولات الرقمية، واستخدام تطبيقات مبتكرة للبيانات الجغرافية المكانية، وتوفير حلول محددة الأهداف للاحتياجات الخاصة للبلدان المعرضة بشدة لمخاطر الكوارث.

16-136 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عمّا يلي:

(أ) تحسين الربط عبر الحدود في مجالي الإنترنت ذات النطاق العريض والبنية التحتية؛

(ب) تعزيز إدارة حركة استخدام الإنترنت في أكثر بلدان المنطقة معاناة من انعدام الاتصال بالإنترنت؛

(ج) تحسين القدرة على الصمود الإلكتروني، وقابلية التشغيل البيني عبر الحدود لشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تدعم الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على مواجهتها؛

(167) دعما للأولوية 4 من إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030: تحسين مستوى الاستعداد من أجل التصدي للكوارث بفعالية، و "إعادة البناء على نحو أفضل" في مجال التعافي وإعادة التأهيل والإعمار.

(د) زيادة موثوقية النطاق العريض وقدرته على الصمود وإتاحته للجميع بتكلفة ميسورة؛

(هـ) التنبؤ بمخاطر الكوارث والحد منها من خلال تحسين تبادل البيانات الجغرافية المكانية وقابلية استخدامها بين البلدان، ونظم الإنذار المبكر، ولا سيما بالنسبة للكوارث البطيئة الظهور في البلدان النامية التي تواجه مخاطر عالية وتمتلك قدرات محدودة.

16-137 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرّر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عمّا يلي:

(أ) تعزيز فهم مشترك لمبادئ تبادل البيانات الجغرافية المكانية في سياق الجوائح ورسم خرائط للبقع الساخنة المعرضة لمخاطر الجوائح، وتعزيز قابلية التشغيل البيني للبيانات في كل القطاعات من خلال وضع أشكال مشتركة للبيانات؛

(ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء على توفير النطاق العريض للجميع، وتعزيز قدرة الشبكات على الصمود الإلكتروني في أوقات الزيادة المفاجئة في الطلب نتيجة الأزمات.

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-138 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز قدرة البلدان على "إعادة البناء على نحو أفضل" في مجال التعافي وإعادة التأهيل والإعمار

16-139 في عام 2020، واصل البرنامج الفرعي عمله بشأن تشجيع استخدام التطبيقات الفضائية لمساعدة البلدان على الاستفادة من عدة آليات إقليمية أتاحت لواضعي السياسات والممارسين والعلماء في جميع أنحاء المنطقة استخدام البيانات المستمدة من السواتل والاستفادة منها دون الحاجة إلى وجود برنامج فضائي خاص بهم.

16-140 وفي المنشور *الممارسات الجغرافية المكانية من أجل التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ 2020: خلاصة*، جمع البرنامج الفرعي ووثق أكثر من 100 مثال على الممارسات الجيدة المتصلة بالسياسات والتشريعات المتعلقة بالفضاء في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بهدف زيادة الوعي بالفوائد والحواجز التي تحول دون الوصول إلى التطبيقات الفضائية. وتوفر هذه الخلاصة لواضعي السياسات إرشادات بشأن كيفية نسخ أو تكييف تطبيقات محددة لتلائم مختلف السياقات القطرية بهدف تحقيق التنمية المستدامة في مختلف القطاعات. وعلاوة على ذلك، تؤيد هذه الخلاصة تبسيط تقييمات الاحتياجات الإقليمية، وتساعد على مطابقة تجارب كل بلد مع احتياجات التعاون الإقليمي للبلدان الأخرى.

16-141 ويسّر البرنامج الفرعي تبادل البيانات الضخمة المسندة جغرافياً على الصعيد الإقليمي، وتحليل أوجه الترابط الجغرافية المكانية والزمنية، وفهم ارتباطات المخاطر بين كوفيد-19 والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية (الصحة والمالية والربط والتعليم والطاقة والسلامة). وعُقدت حلقتان دراسيتان شبكيتان لدعم واضعي السياسات في تناول مسألة سبل استخدام تطبيقات تكنولوجيا الفضاء على أفضل وجه للتصدي لتفشي جائحة كوفيد-19 والجوائح المحتملة في المستقبل من خلال تعزيز التعاون الإقليمي، ودورها في رصد وتحليل أثر كوفيد-19، ودعم الجهود المبذولة للتصدي للجائحة والتعافي منها.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-142 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تنفيذ خطة عمل منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة (2018-2030) على الصعيدين القطري ودون الإقليمي، بما في ذلك إنشاء منصة

تشغيلية لتعزيز قدرة بلدان وسط آسيا في إطار آلية التعاون الإقليمية لرصد الجفاف والإنذار المبكر به، وإدماج وتطبيق البيانات المستمدة من الأرض والمستمدة من الفضاء من أجل الرصد الفعال لتلوث الهواء (انظر الجدول 16-20).

الجدول 16-20

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
اعتمدت الدول الأعضاء خطة عمل منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة (2018-2030)، وهي مخطط قائم على الاحتياجات يسخّر التطبيقات الفضائية والتطبيقات الجغرافية المكانية، بالإضافة إلى الابتكارات الرقمية، لدعم البلدان، ولا سيما البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، في تحقيق خطة عام 2030	حصلت الدول الأعضاء على مواد وأدوات تدريبية لتعزيز استخدام التطبيقات الفضائية بما يتماشى مع الاحتياجات المحددة من خلال خطة العمل	تنفيذ خطة العمل على الصعيدين القطري ودون الإقليمي، بما في ذلك إنشاء منصة تشغيلية لتعزيز قدرة بلدان وسط آسيا في إطار آلية التعاون الإقليمية لرصد الجفاف والإنذار المبكر به، وإدماج وتطبيق البيانات المستمدة من الأرض والمستمدة من الفضاء من أجل الرصد الفعال لتلوث الهواء

النتائج المقررة لعام 2022

16-143 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: التنفيذ دون الإقليمي المتقدم لطريق المعلومات الفائق السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ[168]

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-144 أعد البرنامج الفرعي ورقات تقنية، بما في ذلك دراسات متعمقة عن النشر المشترك للبنية التحتية للمعلومات والاتصالات مع البنية التحتية للنقل والطاقة في بلدان ومناطق دون إقليمية محددة. ونظم البرنامج الفرعي أيضا الدورة الثالثة للجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار، التي تداولت فيها الدول الأعضاء بشأن سد الفجوة الرقمية من أجل انتفاع الجميع بالنطاق العريض. وعلاوة على ذلك، نظم البرنامج الفرعي الدورة الرابعة للجنة التوجيهية لطريق المعلومات الفائق السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي استعرض فيها المشاركون التقدم المحرز في التنفيذ دون الإقليمي للخطة الرئيسية لطريق المعلومات الفائق السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وناقشوا الاتجاه المستقبلي للمرحلة التالية من تنفيذه (2022-2026).

16-145 وواصل البرنامج الفرعي عمله بشأن تعزيز الربط الإقليمي الشامل بالنطاق العريض. كما أُحرز تقدم بشأن إنشاء نقاط تبادل للإنترنت لا تخضع ملكيتها لشركة محددة من مزودي الخدمة في اقتصادات جزر المحيط الهادئ، ومن شأنها أن تزيد من

(168) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 19)).

تبادل المحتوى بين بلدان المنطقة وتحسن موثوقية الاتصال بالإنترنت ونوعيته وتكلفته. وحددت دراسة متعمقة الجدوى التقنية لهذا المقترح، وتجري الآن مشاورات مع اقتصادات جزر المحيط الهادئ بشأن وضع الطرائق التشغيلية.

16-146 وأسهم العمل المذكور أعلاه في وضع وتنفيذ ثماني مبادرات لشبكة النطاق العريض في إطار خطط التنفيذ على الصعيد ونل الإقليمي لطريق المعلومات الفائق السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-147 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيدعم البرنامج الفرعي إعداد خطة العمل للمرحلة التالية من تنفيذ الخطة الرئيسية لطريق المعلومات الفائق السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، للفترة 2022-2026، لكي تنظر فيها اللجنة التوجيهية وتعتمدها في دورتها الرابعة، في عام 2022. وسيؤدي ذلك إلى تعزيز التعاون الإقليمي واستدامته في مجال الربط بالنطاق العريض لما بعد عام 2021 من خلال مبادرة طريق المعلومات الفائق السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويرد التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل الثالث من الباب 16).

الشكل الثالث من الباب 16

مقياس الأداء: العدد الإجمالي لمبادرات شبكة النطاق العريض الموضوعة والمنفَّذة في إطار خطط التنفيذ على الصعيد دون الإقليمي لطريق المعلومات الفائق السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (العدد التراكمي)

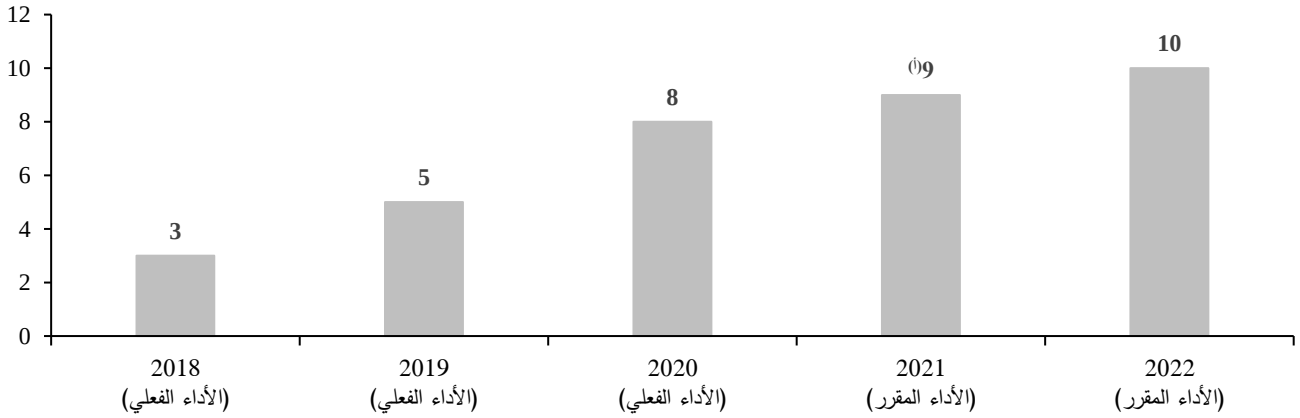

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: التعجيل بتنسيق السياسات الإقليمية من أجل تحقيق التنمية القائمة على الوعي بالمخاطر والقادرة على التكيف مع تغير المناخ[169]

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-148 عمل البرنامج الفرعي على تفعيل شبكة القدرة على مواجهة الكوارث في آسيا والمحيط الهادئ من خلال أنشطته المختلفة. ويعمل البرنامج الفرعي، جنباً إلى جنب مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والمنتديات الإقليمية للتوقعات المناخية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وغيرهما من أصحاب المصلحة في الخدمات المناخية، على وضع منهجية للتنبؤ ترتكز على التأثير بالاستناد إلى منتجات تنبؤات موسمية قائمة على توافق الآراء. وقد أعد البرنامج الفرعي دراسة للسياسات العامة بشأن حماية أشد الفئات عرضة للمخاطر المتتالية الناجمة عن الظواهر المناخية القصوى وكوفيد-19 في جنوب آسيا، وورقة لمنهجية التنبؤ تستند إلى التأثير قُدمت للدورة السابعة عشرة لمنتدى جنوب آسيا للتوقعات المناخية. وشارك البرنامج الفرعي أيضا في تنظيم الدورة السادسة عشرة لمنتدى رصد المناخ الإقليمي وتقييمه والتنبؤ به في آسيا، الذي استعرض المشاركون فيه التقدم المحرز في رصد المناخ والتنبؤ به، مع التركيز على منهجيات ونظم التنبؤ بالمناخ على نحو موسمي إلى سنوي، وناقشوا الآثار والخدمات المناخية. وعلاوة على ذلك، نشر البرنامج الفرعي الطبعة الثانية من *الاستعداد لسنوات الجفاف: القدرة على مواجهة الجفاف في جنوب شرق آسيا*، ليسهم بذلك إسهاما مباشرا في عمليات صنع السياسات في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونفذ البرنامج الفرعي أيضا سلسلة أنشطة لتنمية القدرات، بما في ذلك سلسلة من حلقات دراسية شبكية، تتناول المخاطر المتزايدة للصلة بين الكوارث والمناخ والصحة، وتعقيدات المخاطر، والكوارث المتتالية التي تحدث في سياق جائحة كوفيد-19. وقدم البرنامج الفرعي أيضا الدعم التقني للبلدان، مما أدى إلى تحسين المعرفة بالمخاطر وتوافر المعلومات المتعلقة بالمخاطر وتعبئة الدول الأعضاء في اللجنة والمؤسسات الشريكة لدعم أولويات محددة لاتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، ولغيرها من المناطق دون الإقليمية.

16-149 وأسهم العمل المذكور أعلاه في 10 مبادرات قامت بها الدول الأعضاء لتحسين القدرة على مواجهة الكوارث، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-150 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي إعطاء الأولوية لجهوده فيما يتعلق بفيضانات أحواض الأنهار العابرة للحدود والكوارث البطيئة الظهور (الجفاف والتصحر والعواصف الرملية والترابية). وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا العمل على تعزيز إدماج وتمكين المجتمعات المحلية المعرضة للخطر في البقع الساخنة المعرضة لمخاطر الكوارث؛ وتحسين المعلومات والمعارف المتعلقة بمخاطر الكوارث وتعزيز التعاون الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث العابرة للحدود؛ والاستفادة من شبكات الشراكة المتعددة المستويات القائمة لبناء التعاون الإقليمي فيما يتعلق بالكوارث البطيئة الظهور والفيضانات؛ والتشجيع على إيجاد الحلول من خلال اعتماد التطبيقات التكنولوجية المبتكرة. ويرد التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل الرابع من الباب 16).

(169) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الشكل الرابع من الباب 16

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للمبادرات الرامية إلى تحسين القدرة على مواجهة الكوارث (العدد التراكمي)

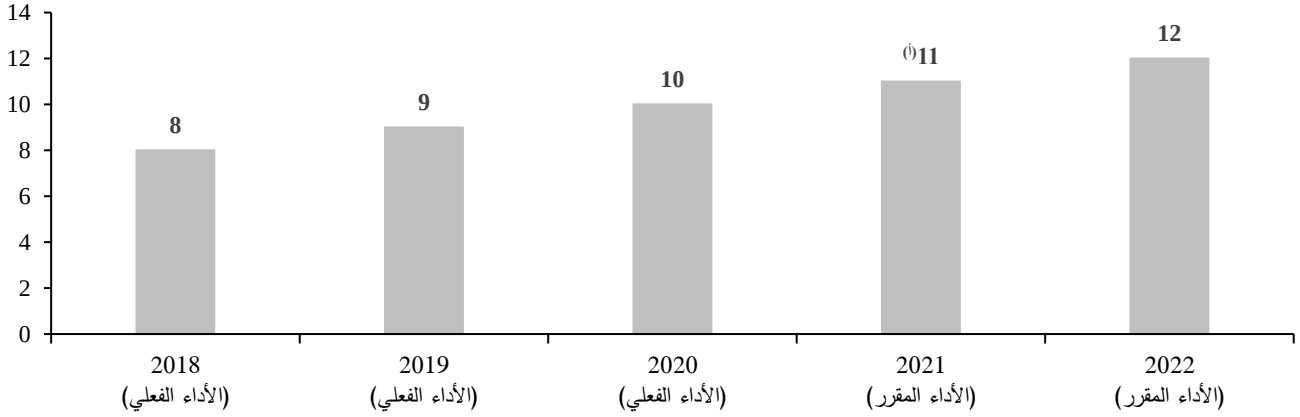

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: سد الفجوات الإنمائية من خلال تسريع الوصول إلى الربط الرقمي الميسور التكلفة والقادر على الصمود

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-151 وفقا لإحصاءات الاتحاد الدولي للاتصالات، لا يتمتع ما يقرب من خمسة في المائة من السكان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بإمكانية الاتصال بشبكة الإنترنت. ومن بين السكان الذين يتمتعون بإمكانية الاتصال بشبكة الإنترنت، يقدر أن نحو الثلثين يعانون من عدم كفاية ذلك الاتصال، وتظل البلدان المنخفضة الدخل والنائية جغرافيا الأكثر معاناة من انعدام الاتصال بالإنترنت والأقل استفادة من الفرص التحويلية للتنمية المستدامة التي استفاد منها بلايين الناس في المنطقة.

16-152 وبالنظر إلى أن جميع جوانب الحياة اليومية قد تحولت إلى أشكال رقمية خلال جائحة كوفيد-19، تتزايد الأدلة على أن الفجوة الرقمية تعزز الفجوات الإنمائية. وتهدد أوجه عدم المساواة بين المناطق الريفية والحضرية، والفجوات المعرفية بين الأطفال الذين يتمتعون بإمكانية الاتصال بشبكة الإنترنت وأولئك الذين يفتقرون إليها، والبطالة المتزايدة بين الفقراء، بعكس مسار المكاسب الإنمائية التي تحققت على مدى العقدين الماضيين.

16-153 وواصل البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء تمشيا مع الركائز الأربع لمبادرة طريق المعلومات الفائق السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي الربط في مجال البنية التحتية، وكفاءة إدارة حركة استخدام الإنترنت وشبكتها، والصمود الإلكتروني، وإتاحة الوصول إلى النطاق العريض للجميع بأسعار معقولة. فعلى سبيل المثال، واصل البرنامج الفرعي تعزيز القدرات في قيرغيزستان وكازاخستان ومنغوليا على وضع السياسات والآليات ذات الصلة من أجل الربط في مجال البنية التحتية، بما في ذلك فرص النشر المشترك في قطاعات الطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولتعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ استراتيجيات وطنية لتحسين كفاءة إدارة حركة استخدام الإنترنت بين بلدان جزر المحيط الهادئ وكذلك بين منطقة المحيط الهادئ وآسيا، عقد البرنامج الفرعي اجتماعات للأفرقة العاملة ونظم تدريبا على القدرات بشأن الطرائق التشغيلية لنقاط تبادل الإنترنت.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

16-154 تَمثَّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في حقيقة أنه لم يتم إجراء أي تقييم للمخاطر أو التنبؤ بها بصورة شاملة وكاملة لتحليل التأثير المحتمل لأزمة مثل جائحة كوفيد-19 على الاعتماد على الإنترنت واستخدامها، وعلى الفجوة الرقمية القائمة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيسعى البرنامج الفرعي إلى إيجاد سبل لإدراج التجارب المستمدة من الجائحة في المرحلة التالية من الخطة الرئيسية لطريق المعلومات الفائق السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، مع التعجيل بتنفيذ المبادرة، بطرق منها الأفرقة العاملة المنشأة حديثا لتحسين كفاءة إدارة حركة استخدام الإنترنت في البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة (بلدان جزر المحيط الهادئ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفييت نام، وكمبوديا، وميانمار). وفي عام 2022، سيقوم البرنامج الفرعي أيضا بتوفير منتجات تحليلية وتيسير المداولات الحكومية الدولية بشأن التقدم المحرز نحو سد الفجوة الرقمية من أجل انتفاع الجميع بالنطاق العريض. وستستعرض الدول الأعضاء هذا التقدم وتناقشه خلال الدورة الرابعة للجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار. وسيدعم عمل البرنامج الفرعي وضع خطة عمل جديدة للمرحلة المقبلة من طريق المعلومات الفائق السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ستجري مناقشتها في الدورة السادسة للجنة التوجيهية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-155 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من انخفاض الإنفاق الشهري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على اشتراكات النطاق العريض للأجهزة الثابتة والمتنقلة كنسبة مئوية من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (انظر الشكل الخامس من الباب 16).

الشكل الخامس من الباب 16

مقياس الأداء :الإنفاق الشهري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على اشتراكات النطاق العريض للأجهزة الثابتة والمتنقلة كنسبة مئوية من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

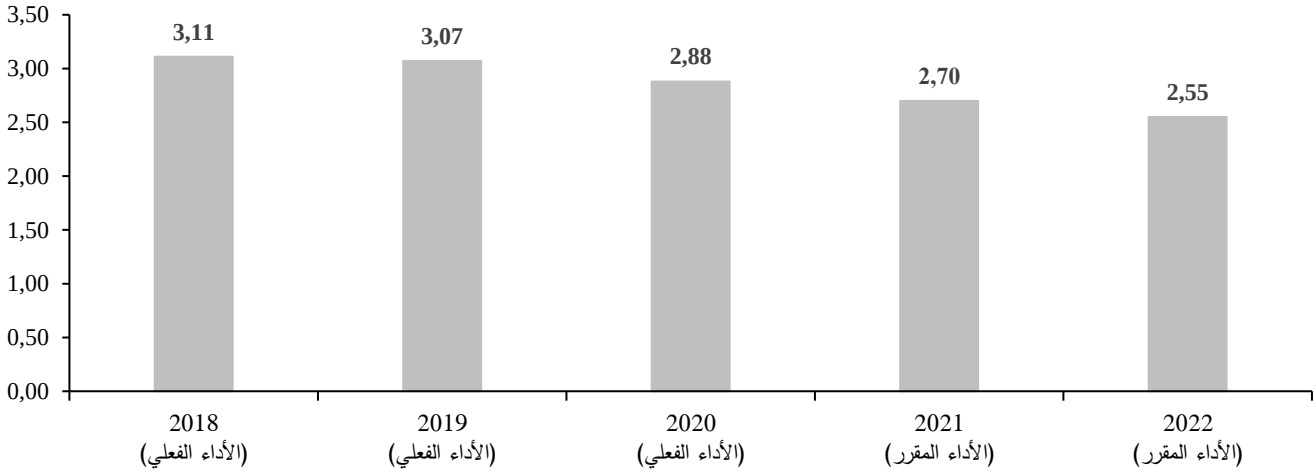

الولايات التشريعية

16-156 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

125/70	الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات	124/75	التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية
82/74	التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	202/75	تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة
115/74	التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية	216/75	الحد من مخاطر الكوارث
229/74	تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة	222/75	مكافحة العواصف الرملية والترابية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

14/2015	تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ	14/2018	الإطار الاستراتيجي بشأن المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث
31/2015	إنشاء مركز آسيا والمحيط الهادئ لتطوير إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث	24/2019	تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها
27/2016	تعزيز الترتيبات المؤسسية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية		

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

12/71	تعزيز الآليات الإقليمية لتنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	7/73	تعزيز التعاون الإقليمي لتنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
7/72	التعاون الإقليمي لمكافحة العواصف الرملية والترابية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	6/74	النهوض بالإحصاءات المتعلقة بالكوارث في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
10/72	الاستعراض الإقليمي لتطبيق مسارات العمل المحددة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات	5/75	تنفيذ إعلان أولانباتار الصادر عن المؤتمر الوزاري الآسيوي بشأن الحد من مخاطر الكوارث لعام 2018
11/72	تعزيز الإحصاءات ذات الصلة بالكوارث في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا	6/75	تنفيذ الإعلان الوزاري بشأن التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخطة عمل منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة (2018-2030)
3/73	تعزيز الربط المتكامل والسلس لأغراض التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	7/75	النهوض بتنفيذ مبادرة طريق المعلومات الفائق السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ من خلال التعاون الإقليمي

المنجزات المستهدفة

157-16 يعرض الجدول 16-21 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 16-21

البرنامج الفرعي 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**5**	**10**	**5**	**7**
1 - التقارير المقدمة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	1	2	3	1
2 - التقارير المقدمة إلى لجنة الحد من مخاطر الكوارث	–	–	2	–

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
3 - التقارير المقدمة إلى لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار	4	8	–	4
4 - التقارير المقدمة إلى المؤتمر الوزاري الرابع المعني بالتطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	–	–	–	2
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**35**	**20**	**34**	**32**
5 - اجتماعات لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار	3	2	–	3
6 - اجتماعات لجنة الحد من مخاطر الكوارث	–	–	6	–
7 - اجتماعات المؤتمر الوزاري الرابع المعني بالتطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	–	–	–	2
8 - اجتماعات مجلس إدارة مركز التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في آسيا والمحيط الهادئ	4	2	4	2
9 - اجتماعات مجلس إدارة مركز آسيا والمحيط الهادئ لتطوير إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث	4	2	4	1
10 - اجتماعات الفريق العامل المعني بالابتكار والتكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا	4	2	4	4
11 - اجتماعات فريق المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالأعاصير المدارية	4	3	4	4
12 - اجتماعات اللجنة الاستشارية الدولية - الحكومية المعنية بالبرنامج الإقليمي لتسخير تطبيقات الفضاء لأغراض التنمية المستدامة	4	2	4	4
13 - اجتماعات اللجنة المشتركة بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمعنية بأعاصير التيفون	4	6	4	4
14 - اجتماعات فريق الخبراء بشأن التطبيقات الفضائية	4	1	–	4
15 - اجتماعات فريق الخبراء بشأن طريق المعلومات الفائق السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ	4	–	–	4
16 - اجتماعات فريق الخبراء بشأن الحد من مخاطر الكوارث	–	–	4	–
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**6**	**10**	**6**	**6**
17 - مشاريع بناء القدرات في مجال إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث	1	1	1	1
18 - مشاريع بناء القدرات في مجال الحد من مخاطر الكوارث	2	2	2	2
19 - مشاريع بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2	2	2	2
20 - مشاريع بناء القدرات في مجال تطبيقات تكنولوجيا الفضاء	1	5	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**14**	**14.5**	**14**	**10**
21 - مناسبات تدريبية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	14	14.5	14	10
المنشورات (عدد المنشورات)	**1**	**1**	**1**	**4**
22 - منشورات في مجال إدارة مخاطر الكوارث	1	1	1	2
23 - منشور في مجال الممارسات الجغرافية المكانية من أجل التنمية المستدامة في جنوب شرق آسيا	–	–	–	1
24 - منشور عن التحول الرقمي من أجل التنمية المستدامة	–	–	–	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**9**	**14**	**8**	**6**
25 - ورقات تقنية في مجال إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث	1	1	–	2
26 - ورقات تقنية في مجال الحد من مخاطر الكوارث	1	5	–	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
27 - ورقات تقنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	6	6	6	2
28 - ورقة تقنية في مجال قدرة البنية التحتية على الصمود	–	–	1	–
29 - ورقات تقنية في مجال تطبيقات المعلومات الجغرافية المكانية	1	2	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: دعم الأفرقة العاملة المعنية بالحد من مخاطر الكوارث والقدرة على مواجهتها، بما في ذلك الائتلاف القائم على مسائل محددة المعني ببناء القدرة على الصمود؛ وتقديم الدعم الاستشاري لفرق العمل التابعة لشبكة الأعمال المستدامة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ وتقديم الدعم الاستشاري للجان والمنظمات بشأن المسائل المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث والتطبيقات الفضائية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: مبادئ توجيهية بشأن تطبيقات تكنولوجيا الفضاء متاحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛ ومبادئ توجيهية لتطوير وإدارة قواعد بيانات المعلومات المتعلقة بالكوارث والبنية التحتية للبيانات المكانية؛ ومنشورات فنية للمدونة على الموقع الشبكي للجنة متاحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مذكرات إحاطة ودراسات حالات إفرادية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ومطويات في مجال إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث؛ ومقابلات صحفية بشأن المنشورات والمناسبات الرئيسية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية ومقالات رأي عن أعمال وأنشطة البرنامج الفرعي.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: القيام بصورة منتظمة، شهرية في العادة، بتحديث محتوى الأكاديمية الافتراضية لمركز التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في آسيا والمحيط الهادئ، والتواجد الإلكتروني لمركز آسيا والمحيط الهادئ لتطوير إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث؛ وتحديث وتعهد الصفحات الشبكية للبرنامج الفرعي على الموقع الشبكي للجنة بصورة منتظمة، شهرية في العادة، في سبعة مجالات، بما في ذلك طريق المعلومات الفائق السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبناء القدرة على مواجهة الكوارث، والصمود الإلكتروني، والتعاون الإقليمي في مجال الحد من مخاطر الكوارث، ورصد الجفاف من الفضاء، وإدماج المعلومات الجغرافية المكانية لبناء القدرة على الصمود، ونظم المعلومات الفضائية والجغرافية المكانية لإدارة الكوارث؛ وتحديث وتعهد الموقع الشبكي لمركز آسيا والمحيط الهادئ لتطوير إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث بصورة منتظمة، شهرية في العادة؛ وتقديم إسهامات لمنصات اللجنة على وسائل التواصل الاجتماعي؛ وتفعيل بوابة المعلومات المتعلقة بالكوارث التابعة لمركز آسيا والمحيط الهادئ لتطوير إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث.

البرنامج الفرعي 6
التنمية الاجتماعية

الهدف

16-158 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في إقامة مجتمعات شاملة ومنصفة توفر الحماية والتمكين ولا تترك أحدا خلف الركب في آسيا والمحيط الهادئ، مع التركيز على السكان والتنمية، والحماية الاجتماعية، والإعاقة، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة.

الاستراتيجية

16-159 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي، بالتعاون الوثيق مع الشركاء المعنيين، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بالجمع بين الحكومات بشأن المسائل البالغة الأهمية المتصلة بالتنمية الاجتماعية في المنطقة. وستسترشد هذه العمليات الحكومية الدولية بالتحليل، وستستفيد من مواطن القوة التكميلية للجنة من حيث قدرتها على عقد اجتماعات إقليمية، وقدرة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على دعم التنفيذ الوطني للنهوض بأهداف التنمية المستدامة.

16-160 وسيعزز البرنامج الفرعي قاعدة الأدلة فيما يتعلق بقضايا السكان والتنمية، مع التركيز على الشيخوخة والهجرة والديناميات السكانية والحد من الفقر وعدم ترك أحد خلف الركب، وذلك لدعم الحكومات في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وسييسر البرنامج الفرعي رصد تنفيذ الإعلان الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ بشأن السكان والتنمية من خلال

الإطار الذي أقرته الدورة السادسة للجنة التنمية الاجتماعية. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1، و 3 إلى 5، و 8، و 10، و 17.

16-161 وسيواصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم للدول الأعضاء في تحديد الفئات السكانية الأكثر عرضة لخطر التخلف عن الركب من خلال منهجية عدم ترك أحد خلف الركب التي وُضعت حديثا، والتقارير التحليلية، وبناء القدرات والتدريب. وتماشيا مع خطة العمل لتعزيز التعاون الإقليمي بشأن الحماية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، سيقوم البرنامج الفرعي بتوحيد التقدم والخبرات الوطنية فيما يتعلق بتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية في التقارير المرحلية الدورية؛ وإنشاء منصة إقليمية للدول الأعضاء لتبادل الممارسات الجيدة وأدوات تنمية القدرات والدورات التدريبية؛ وتوفير أدوات ومنتجات تحليلية جديدة ومبتكرة وتنمية القدرات للحكومات. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1 و 3 و 5 و 8 و 10 و 17.

16-162 وسيسترشد البرنامج الفرعي باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واستراتيجية إنشيون من أجل إحقاق الحق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ. وسيجري البرنامج الفرعي بحوثا وتحليلات، وسيقدم الدعم لبناء قدرات الدول الأعضاء في مجال بناء مجتمعات تدمج منظور الإعاقة، وسيدعم البرامج الفرعية الأخرى في تعميم إدماج منظور الإعاقة. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1 و 4 و 8 و 10 و 11 و 17.

16-163 وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا متابعة نتائج الاستعراض الإقليمي لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 سنة على اعتماده (بيجين+25) في آسيا والمحيط الهادئ، وذلك بدعم الحكومات في التعجيل بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وسيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية في وضع سياسات تراعي المنظور الجنساني في سياق التمكين الاقتصادي للمرأة وانخراطها في مباشرة الأعمال الحرة، وسيدعم البرامج الفرعية الأخرى في تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1 و 5 و 8 و 10 و 17.

16-164 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19، مثل التخفيف من الآثار السلبية للجائحة على التمكين الاقتصادي للمرأة، بسبل منها مساعدة الدول الأعضاء في سد الثغرات في الإطار القانوني للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وفي وضع استراتيجيات وأحكام سياسات خاصة بالمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء لمساعدة تلك الدول على التعافي من الصدمات الناجمة عن كوفيد-19. وسيقدم البرنامج الفرعي هذا الدعم من خلال المنتجات المعرفية والحلقات الدراسية والمشورة التقنية للمؤسسات وأصحاب المصلحة المعنيين.

16-165 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عمّا يلي:

(أ) وضع أطر إقليمية للتنمية الاجتماعية؛

(ب) وضع سياسات وبرامج تستجيب للاحتياجات في مجال الديناميات السكانية والتنمية الاجتماعية؛

(ج) تعزيز المهارات والمعارف لتمكين البلدان من وضع وتنفيذ سياسات شاملة للحماية الاجتماعية؛

(د) دعم السياسات والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك سياسات وبرامج تنمية الأعمال والاستثمار المراعية للمنظور الجنساني؛

(هـ) تحسين السياسات والبرامج الوطنية لدعم التنمية المراعية للمسائل المتصلة بالإعاقة.

16-166 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرّر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن قيام الدول الأعضاء بوضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة للتعافي من الصدمات الناجمة عن كوفيد-19.

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-167 يشـــمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي اســـتجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

السياسات الوطنية الشاملة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

16-168 عقد البرنامج الفرعي اجتماعا لفريق الخبراء في أيلول/سبتمبر 2020 للمضـي قدما في تنفيذ إعلان آسيا والمحيط الهادئ بشأن النهوض بالمسـاواة بين الجنسـين وتمكين المرأة لعام 2019. وبالإضـافة إلى ذلك، عُقد اجتماعان دون إقليميين لتشـجيع الحوار في مجال السياسات وبناء القدرات وإقامة الشبكات بين أصـحاب المصلحة من الوزارات الرئيسية ذات الصلة والآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة. وأتاحت هذه المناسبات لأصـحاب المصـلحة تبادل المعارف والممارسات الجيدة والدروس المستفادة في التنفيذ التدريجي للالتزامات التي قطعت في اســتعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 ســنة على اعتماده في ظروف جائحة كوفيد-19. وصيغت توصيات رئيسية لتحقيق طموحات إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة عام 2030.

16-169 وقدم البرنامج الفرعي الدعم أيضـا إلى سـتة بلدان (بنغلاديش وسـاموا وفيجي وفييت نام وكمبوديا ونيبال) في التعجيل بجهودها الرامية إلى تعزيز المسـاواة بين الجنسـين وتمكين المرأة اقتصـاديا من خلال المشـروع المعنون حفز انخراط المرأة في مباشـرة الأعمال الحرة. وسـاعد البرنامج الفرعي واضـعي السياسـات والجهات التنظيمية في وضـع سياسـات تراعي المنظور الجنسـاني لفائدة المشاريع المتناهية الصـغر والصـغيرة والمتوسطة، وتتضمن أحكاما خاصـة للنساء المشتغلات بالأعمال الحرة. وقدم الدعمَ في مجال بناء القدرات لإنشاء منتدى مشـترك بين الوزارات يضـم أصـحاب المصـلحة المتعددين لتعزيز بيئة تمكينية للسياسـات والأعمال التجارية من أجل انخراط المرأة في مباشـرة الأعمال الحرة في البلدان المسـتهدفة. وعلاوة على ذلك، شـارك البرنامج الفرعي مع عدة هيئات حكومية في البلدان السـتة كلها، لتعزيز مشـاركة الجميع في مباشرة الأعمال الحرة في مختلف المجالات الاسـتراتيجية. وقُدمت المسـاعدة التقنية والأدوات المصـممة خصـيصـا لسـياقات قطرية محددة من خلال الحوارات السـياسـاتية، واجتماعات أفرقة الخبراء، وغير ذلك من مبادرات تنمية القدرات.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-170 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تنفيذ سياسة وطنية في فييت نام لدعم المشاريع المتناهية الصغر والصـغيرة والمتوسطة الحجم التي تملكها النساء والمتضررة من جائحة كوفيد-19، وإنشاء مركز تطوير انخراط المرأة في مباشرة الأعمال الحرة في كمبوديا، وكلاهما يدعم تحقيق الأهداف التي انبثقت عن اســتعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 سنة على اعتماده (انظر الجدول 16-22).

الجدول 16-22
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
اتفق 19 بلدا على اســـتراتيجيات رئيســـية لتمكين النساء والفتيات الريفيات في الاجتماع الرفيع المستوى لآسـيا والمحيط الهادئ للدورة الثانية والستين للجنة وضع المرأة	اعتماد إعلان وزاري في استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 ســنة على اعتماده يتضـــمن دعوة إلى تكثيف الإجراءات الرامية إلى إعمال الحقوق المتســاوية للمرأة من أجل مستقبل متكافئ بحلول عام 2030	اتخذت دولتان عضـــوان (فييت نام وكمبوديا) إجراءات متعلقة بالسـياسـات في سـبيل تحقيق الأهداف التي انبثقت عن استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 ســـنة على اعتماده

النتائج المقررة لعام 2022

16-171 تشـــمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضـــة في خطط برنامجية مقترحة ســـابقة، وبالتالي تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: السياسات الوطنية الشاملة الرامية إلى حماية وتمكين الفئات الضعيفة والمهمشة[170]

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-172 ركز البرنامج الفرعي على إقامة مجتمعات شـــاملة ومنصـــفة توفر التمكين والحماية ولا تترك أحدا خلف الركب. وفي مجال الهجرة وشـيخوخة السـكان، دعم البرنامج الفرعي الاسـتعراض الإقليمي لآسـيا والمحيط الهادئ لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وفي إطار الأعمال التحضـيرية للاسـتعراض، تعاونت اللجنة وشـبكة الأمم المتحدة الإقليمية المعنية بالهجرة لآسـيا والمحيط الهادئ في إعداد *تقرير الهجرة المتعلق بآسـيا والمحيط الهادئ لعام 2020*، بما في ذلك تنظيم اجتماع لفريق خبراء بشـأن طريقة تكييف التقرير لتحقيق أقصـى قدر من التأثير لصـالح المهاجرين، ولا سـيما الفئات الأكثر ضـعفا. ويركز فصـل خاص على تأثير كوفيد-19 على المهاجرين وأسرهم. وبدأت المشاورات مع أصـحاب المصـلحة المعنيين بشأن الاستعراض لكفالة اتباع النهج الشامل للمجتمع بأسره في استعراض تنفيذ الاتفاق العالمي.

16-173 وفي مجال الإعاقة، وضـع البرنامج الفرعي توجيها سـياسـاتيا ونظم منتدى إقليميا على شـبكة الإنترنت بشـأن إعداد إجراءات شاملة لمسائل الإعاقة للتصدي لكوفيد-19 في بداية الجائحة، من أجل تقديم الدعم التقني في الوقت المناسب للدول الأعضاء في اللجنة في مجال حماية وتمكين الأشـــخاص ذوي الإعاقة أثناء الجائحة. وفي وقت لاحق، عقد البرنامج الفرعي الدورة الســـادســـة للفريق العامل المعني بعقد آســـيا والمحيط الهادئ للأشـــخاص ذوي الإعاقة، 2013-2022، لممثلي الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لعرض آخر المسـتجدات بشـأن الجهود المبذولة وتبادل الخبرات بشـأن التقدم المحرز نحو إدماج منظور الإعاقة، بما في ذلك المبادرات الرامية لدعم وتمكين الأشـخاص ذوي الإعاقة في ظروف جائحة كوفيد-19، ولمناقشـة العملية التحضـيرية لانتهاء العقد. وفي الدورة، أبلغت ثلاث دول أعضـاء في اللجنة (بنغلاديش وسـاموا والصـين) عن التقدم المحرز في وضع إجراءات شاملة لمسائل الإعاقة للتصدي لكوفيد-19، كانت كلها متوائمة مع التوجيه السياساتي الذي أصدرته اللجنة بشـأن هذا الموضـوع. وأُعدت ورقة سـياسـات بشـأن تشـجيع توظيف الأشـخاص ذوي الإعاقة في منطقة آسـيا والمحيط الهادئ، ووزعت على أعضـاء اللجنة وأعضـائها المنتسـبين. كما قدمت أمانة اللجنة الدعم التقني لوضـع إطار الرصـد والتقييم للخطة الرئيسية التمكينية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2025: تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

16-174 وأسـهم العمل المذكور أعلاه في قيام ثلاث دول أعضـاء في اللجنة (بنغلاديش وساموا والصـين) بوضـع وتنفيذ سياسـات شـاملة اجتماعيا ومدعومة بالأدلة ل لكفالة عدم ترك أحد خلف الركب، ولا ســـيما في ظروف جائحة كوفيد-19، وهو ما شـــكل أداء مستوفيا للهدف المقرر كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-175 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، ســيدعم البرنامج الفرعي تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وخطة عمل مدريد الدولية للشـــيخوخة، واسـتراتيجية إنشـيون من أجل إحقاق الحق لفائدة الأشـخاص ذوي الإعاقة في آسـيا والمحيط الهادئ، وإعلان بيجين، بما في ذلك خطة العمل للتعجيل بتنفيذ استراتيجية إنشيون. ويرد التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 16-23).

(170) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 19)).

الجدول 16-23

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
تقوم الدول الأعضاء في اللجنة ذات القدرات المحدودة بمعالجة عدم المساواة والفئات المهمشة من خلال السياسات	تحدد الدول الأعضاء في اللجنة المجالات ذات الأولوية للسياسات القطرية المتعلقة بالفئات السكانية المتخلفة عن الركب، بسبل منها وضع قواعد متينة من الأدلة	ثلاث دول أعضاء في اللجنة وضعت ونفذت سياسات شاملة اجتماعيا قائمة على الأدلة لكفالة عدم ترك أحد خلف الركب، ولا سيما في ظروف جائحة كوفيد-19	ست دول على الأقل من الدول الأعضاء في اللجنة تعتمد وتنفذ سياسات تقيم مجتمعات شاملة ومنصفة توفر الحماية والتمكين ولا تترك أحدا خلف الركب	ثلاث دول أخرى من الدول الأعضاء في اللجنة تعتمد وتنفذ سياسات تقيم مجتمعات شاملة ومنصفة توفر الحماية والتمكين ولا تترك أحدا خلف الركب

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: وضع وتنفيذ طريقة لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الحماية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ[171]

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-176 سعيا للإسهام في تنفيذ سياسات وطنية شاملة لحماية وتمكين الفئات الضعيفة والمهمشة، قدم البرنامج الفرعي دعما تحليليا مبتكرا بشأن عدم ترك أحد خلف الركب لحكومات خمس دول أعضاء (تايلند وتركمانستان وقيرغيزستان وكمبوديا ونيبال)، وكان ذلك في المقام الأول من خلال مكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وأُدمج الدعم التقني الذي قدمه البرنامج الفرعي في التقييمات القطرية المشتركة والبرامج المشتركة التي وضعتها أفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ وقد كفل ذلك أن يكون الدعم المتضافر المقدم للدول الأعضاء مستندا إلى أحدث البيانات المتاحة والخبرة التقنية الحديثة المحددة الأهداف بشأن عدم ترك أحد خلف الركب. واستخدم التحليل دراسات استقصائية لأسر معيشية ذات تمثيل على الصعيد الوطني لتحديد الفئات الأكثر تخلفا عن الركب من حيث الوصول إلى مختلف الفرص، بما في ذلك في مجالات الصحة والتعليم والتغذية، على أساس الظروف المشتركة لهذه الفئات فيما يتصل، على سبيل المثال، بنوع الجنس ومكان الإقامة والثروة. وأدرج البرنامج الفرعي مؤخرا مواطن ضعف متصلة بجائحة كوفيد-19 في هذا التحليل.

16-177 وساعد البرنامج الفرعي أيضا على تعزيز مهارات واضعي السياسات فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ سياسات شاملة للحماية الاجتماعية، وعقد الحوار الاستراتيجي الثاني بشأن الحماية الاجتماعية، وواصل توسيع نطاق مجموعة أدوات الحماية الاجتماعية وتطويرها. وعلاوة على ذلك، كان موضوع المنشور *التوقعات الاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ* الصادر في عام 2020 هو "الحماية التي نريدها"؛ ويحتوي المنشور على توصيات مصممة خصيصا بشأن الطرق التي يمكن بها لبلدان تطبق مستويات مختلفة من التغطية تحقيق الحماية الاجتماعية للجميع. وأطلق البرنامج الفرعي أيضا استعراضا إقليميا لسياسات وتدابير الحماية الاجتماعية التي وضعت للتخفيف من آثار الجائحة على أشد الفئات السكانية ضعفا.

(171) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

16-178 وعمل البرنامج الفرعي أيضا مع خبراء على وضع خطة العمل لتعزيز التعاون الإقليمي بشأن الحماية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، التي أقرتها لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السادسة وتتضمن إجراءات لتوثيق التعاون الإقليمي في مجال وضع وتنفيذ نظم شاملة للحماية الاجتماعية.

16-179 وأسهم العمل المذكور أعلاه في اعتماد خطة العمل لتعزيز التعاون الإقليمي بشأن الحماية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في اعتماد بلدان آسيا والمحيط الهادئ الطريقة الإقليمية للحماية الاجتماعية في الدورة السادسة للجنة التنمية الاجتماعية، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-180 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيقدم البرنامج الفرعي المشورة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات إلى الدول الأعضاء بشأن تعزيز نظم الحماية الاجتماعية فيها، على نحو يتماشى مع أولوياتها الوطنية ويسترشد بخطة العمل لتعزيز التعاون الإقليمي بشأن الحماية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ. ويرد التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 16-24).

الجدول 16-24
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
تطلب البلدان إلى أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ استطلاع واستحداث طريقة إقليمية للحماية الاجتماعية في الدورة الخامسة للجنة التنمية الاجتماعية	19 بلدا في آسيا والمحيط الهادئ ترشح رسميا ممثلين لفريق من الخبراء لاستحداث مشروع طريقة إقليمية	اعتمدت بلدان آسيا والمحيط الهادئ في الدورة السادسة للجنة التنمية الاجتماعية خطة العمل لتعزيز التعاون الإقليمي بشأن الحماية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	تستخدم الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الأدوات الجديدة للجنة والطريقة الإقليمية لتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني	تشارك الدول الأعضاء من خلال منصة إقليمية في تعلم الأقران وتبادل الممارسات الجيدة لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الحماية الاجتماعية

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز البيانات والتوجيهات لوضع سياسات قائمة على الأدلة تتعلق بشيخوخة السكان، بما يتماشى مع خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-181 في عام 2020، جمعت اللجنة بيانات عن شيخوخة السكان ومعلومات عن السياسات القائمة بشأن المسنين في آسيا والمحيط الهادئ. وأظهرت نتائج التحليل أن سكان بلدان المنطقة يشيخون بسرعة، وأن كبار السن، ولا سيما المسنات، هم الأكثر عرضة للتهميش والضعف. وبالإضافة إلى ذلك، أظهر التحليل أن البيانات والمعلومات المتعلقة بالسياسات المتصلة بالشيخوخة، التي تغطي معظم بلدان المنطقة، ليست متاحة على نطاق واسع أو قابلة للمقارنة أو متوفرة في الوقت المناسب. وفي عام 2020،

واستجابة لطلبات مقدمة من الدول الأعضاء إلى الأمانة، بدأ البرنامج الفرعي العمل لتحديد المؤشرات وجمع البيانات وتحليل حالة السكان المسنين في المنطقة، واستعراض السياسات الحالية ووضع سياسات تطلعية جديدة للتصدي للتحديات المرتبطة بشيخوخة السكان. وسيسهم هذا العمل في الاستعراض الإقليمي لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة في عام 2022. وسيوفر الاستعراض أيضا الأساس للعمل في المستقبل بشأن شيخوخة السكان، بالنظر إلى أن سكان بلدان المنطقة سيظلون يشيخون بسرعة، وأن المزيد من البلدان سيكون مهتما بكيفية معالجة شيخوخة السكان في السنوات المقبلة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

16-182 تَمثَّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أن محدودية كمية البيانات المصنفة حسب العمر تشكل عائقا أمام وضع سياسات فعالة لكبار السن في سياق التنمية المستدامة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيشرع البرنامج الفرعي في إجراء دراسة استقصائية عن تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، مع التركيز على مؤشرات الشيخوخة وبياناتها وعلى السياسات المتعلقة بشيخوخة السكان. وسيوجه التحليل الذي تقدمه الدراسة الاستقصائية الاستعراض الإقليمي في عام 2022؛ وسيؤدي العمل مع الدول الأعضاء على الدراسة الاستقصائية إلى زيادة تعاونها في جمع البيانات والمعلومات المصنفة حسب العمر بشأن السياسات المتعلقة بكبار السن. وباستخدام نتائج الدراسة الاستقصائية، سيعزز البرنامج الفرعي تركيز برنامجه لبناء القدرات على معالجة الشواغل المحددة للدول الأعضاء، بسبل منها على سبيل المثال إعطاء الأولوية للعمل المتعلق بالبيانات وسياسات الشيخوخة، مع التركيز على احتياجات المسنات، ولا سيما الحماية الاجتماعية طوال دورة الحياة، والسياسات المتعلقة بتمكين المرأة اقتصاديا وانخراطها في مباشرة الأعمال الحرة، وتعزيز حصول المرأة على التمويل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالنظر إلى أن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة ستزداد في المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات الشيخوخة، سيركز البرنامج الفرعي على دعم الدول الأعضاء في وضع سياسات للتصدي للتحديات التي يواجهها كبار السن في ما يتعلق بإمكانية الوصول. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للهجرة أن تخفف من بعض آثار شيخوخة السكان على أسواق العمل. ولذلك، سيوفر البرنامج الفرعي تعاونا في مجال التحليلات والمجال التقني للدول الأعضاء التي تؤدي فيها الشيخوخة إلى زيادة الطلب على العمال المهاجرين. وعلى وجه التحديد، سيقيّم البرنامج الفرعي التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة بغية إثراء مداولات الدول الأعضاء بشأن المجالات ذات الأولوية لمواصلة تنفيذ الخطة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-183 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من تأييد الدول الأعضاء لتوصيات العمل على الصعيدين الإقليمي والوطني، وفقا لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة وخطة عام 2030، لمعالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لشيخوخة السكان، ولا سيما على المسنات (انظر الجدول 16-25).

الجدول 16-25
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
طلبت الدول الأعضاء من اللجان الإقليمية أن تواصل تيسير النهوض بتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بشيخوخة السكان،	تحدد الدول الأعضاء في اللجنة المجالات ذات الأولوية للسياسات القطرية بشيخوخة السكان وجمع	تؤيد الدول الأعضاء في اللجنة وضع خرائط للسياسات المتعلقة	تستعرض الدول الأعضاء في اللجنة السياسات الحالية وتوافر البيانات لمواجهة التحديات	تؤيد الدول الأعضاء في اللجنة توصيات العمل على الصعيدين الإقليمي والوطني، وفقا لخطة عمل

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)[1]	2022 (الأداء المقرر)
للشيخوخة، على أساس الأولويات المحددة في النتائج التي تسفر عنها عمليات الاستعراض والتقييم التي تجريها على الصعيد الإقليمي، باعتبار ذلك طريقة لإدماج كبار السن في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة	مع التركيز على البيانات وتحديد الممارسات الجيدة للسياسات السكانية	البيانات لرصد شيخوخة السكان	المرتبطة بشيخوخة السكان من حيث صلتها بخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة وخطة عام 2030	مدريد الدولية للشيخوخة وخطة عام 2030، لمعالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لشيخوخة السكان، ولا سيما على المسنات

الولايات التشريعية

16-184 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

128/49	تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
234/65	متابعة نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام 2014
312/65	الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالشباب: الحوار والتفاهم
4/68	الإعلان المنبثق من الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية
147/69	تكثيف الجهود من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة
195/73	الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية
326/73	الشكل والجوانب التنظيمية لمنتديات استعراض الهجرة الدولية
121/74	السياسات والبرامج المتصلة بالشباب
128/74	متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة
131/75	عقد الأمم المتحدة للنهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة (2021-2030)
151/75	تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين
152/75	متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة
156/75	تعزيز التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل التصدي على وجه السرعة لتأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على النساء والفتيات
161/75	تكثيف الجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله والقضاء عليه
226/75	الهجرة الدولية والتنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

4/2015	النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام 2015
25/2016	تنظيم وأساليب عمل لجنة السكان والتنمية في المستقبل
6/2018	ثالث استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، 2002
8/2018	تنظيم وأساليب عمل لجنة وضع المرأة في المستقبل
4/2019	تنظيم لجنة التنمية الاجتماعية وأساليب عملها في المستقبل
8/2020	طرائق رابع استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002

قرارات ومقررات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

12/66	مؤتمر السكان السادس لآسيا والمحيط الهادئ
5/67	التنفيذ الكامل والفعال لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
6/67	تعزيز التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
8/67	تعزيز نظم الحماية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ
9/67	الاستعراض الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
6/68	الأعمال التحضيرية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام 2014
7/68	عقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة، 2013-2022
13/69	تنفيذ الإعلان الوزاري المتعلق بعقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة، 2013-2022، واستراتيجية إنشيون من أجل إحقاق الحق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ
14/69	تنفيذ بيان بانكوك بشأن استعراض آسيا والمحيط الهادئ لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة
14/70	تعزيز مشاركة الشباب في التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ
13/71	تنفيذ الإعلان الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ بشأن النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
7/74	نحو تنمية مستدامة شاملة لمسائل الإعاقة: تنفيذ إعلان بيجين، بما في ذلك خطة العمل للتعجيل بتنفيذ استراتيجية إنشيون
11/74	تعزيز التعاون الإقليمي للتصدي لانعدام المساواة بجميع أشكاله في آسيا والمحيط الهادئ
المقرر 26/74	تقرير الاجتماع الحكومي الدولي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن ثالث استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة
المقرر 7/75	تقرير استعراض منتصف المدة للإعلان الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ بشأن السكان والتنمية، بما في ذلك موجز الرئيس

المنجزات المستهدفة

185-16 يعرض الجدول 16-26 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 16-26

البرنامج الفرعي 6: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**6**	**5**	**3**	**7**
1 - التقارير المقدمة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	1	3	3	1
2 - التقارير المقدمة إلى لجنة التنمية الاجتماعية	2	2	–	2
3 - التقارير المقدمة إلى الاجتماعات الحكومية الدولية بشأن التنمية الاجتماعية	3	–	–	4
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**34**	**21**	**18**	**32**
4 - التقارير المقدمة إلى لجنة التنمية الاجتماعية	6	4	–	6
5 - الاجتماعات الحكومية الدولية بشأن التنمية الاجتماعية	6	–	–	12
6 - اجتماعات الفريق العامل المعني بعقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة، 2013-2022	4	2	4	–
7 - اجتماعات الفريق العامل المواضيعي المعني بالشؤون الجنسانية وأهداف التنمية المستدامة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا	2	1	2	2
8 - اجتماعات فريق الخبراء بشأن المساواة بين الجنسين	4	2	–	–
9 - اجتماعات فريق الخبراء بشأن إدماج منظور الإعاقة	–	–	4	4

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
10 - اجتماعات فريق الخبراء بشأن السياسات الاجتماعية	8	8	4	4
11 - اجتماعات فريق الخبراء بشأن السكان	4	4	4	4
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**8**	**11**	**9**	**6**
12 - مشاريع بناء القدرات في مجال المساواة بين الجنسين	3	3	4	1
13 - مشاريع بناء القدرات في مجال السكان والتنمية	1	3	1	1
14 - مشاريع بناء القدرات في مجال إدماج منظور الإعاقة	3	4	3	3
15 - مشاريع بناء القدرات في مجال عدم المساواة	1	1	1	1
المنشورات (عدد المنشورات)	**5**	**4**	**1**	**3**
16 - منشورات بشأن المساواة بين الجنسين	1	1	–	–
17 - منشورات بشأن إدماج منظور الإعاقة	–	–	1	1
18 - *التوقعات الاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ*	1	1	–	1
19 - منشورات عن السكان والتنمية	1	1	–	1
20 - *مجلة التنمية المستدامة لآسيا والمحيط الهادئ*	2	1	–	–
المواد التقنية (عدد المواد)	**12**	**10**	**11**	**11**
21 - ورقات سياسات بشأن المساواة بين الجنسين	1	1	1	1
22 - ورقات سياسات بشأن إدماج منظور الإعاقة	1	1	1	1
23 - ورقات سياسات بشأن السكان	2	2	2	2
24 - ورقات سياسات بشأن عدم المساواة	3	2	2	2
25 - ورقات بيانات بشأن السكان	1	1	1	1
26 - موجزات سياساتية بشأن التنمية الاجتماعية	4	3	4	4

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: دعم الأفرقة العاملة المعنية بالمسائل المتصلة بالتنمية الاجتماعية، بما في ذلك الائتلاف القائم على مسائل محددة المعني بالإدماج والتمكين؛ وتقديم الدعم الاستشاري إلى فرق العمل التابعة لشبكة الأعمال المستدامة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: قواعد البيانات المتاحة على شبكة الإنترنت ومرافق موارد بشأن التنمية الاجتماعية متاحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛ ومنشورات فنية للمدونة على الموقع الشبكي للجنة متاحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: الاحتفالات بأيام الأمم المتحدة الدولية، بما في ذلك المناسبات الخاصة بشأن المساواة بين الجنسين والسكان وإدماج منظور الإعاقة؛ والتوعية الإعلامية بشأن المناسبات الخاصة؛ والمواقع الشبكية بشأن التنمية الاجتماعية؛ ومقابلات صحفية بشأن المنشورات والمناسبات الرئيسية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية ومقالات رأي عن أعمال وأنشطة البرنامج الفرعي.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهد الصفحات الشبكية للبرنامج الفرعي على الموقع الشبكي للجنة بصورة منتظمة، شهرية في العادة، في تسعة مجالات، بما في ذلك المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات الشيخوخة، والتنمية المراعية للمسائل المتصلة بالإعاقة، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وعدم المساواة وعدم ترك أحد خلف الركب، والهجرة الدولية، والسكان والتنمية، والإدماج الاجتماعي، والحماية الاجتماعية، وتمكين الشباب؛ وتقديم إسهامات لمنصات اللجنة على وسائل التواصل الاجتماعي.

البرنامج الفرعي 7
الإحصاءات

الهدف

16-186 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في تحسين توافر البيانات والإحصاءات الرسمية الجيدة وإمكانية الوصول إليها واستخدامها دعما للتنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ.

الاستراتيجية

16-187 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقدم البرنامج الفرعي، بما في ذلك المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ، المساعدة التقنية والتدريب والدعم في مجال بناء القدرات من أجل تعزيز القدرة الإحصائية الوطنية على إنتاج ونشر وتوزيع المنتجات والخدمات الإحصائية، مع التركيز على تحديث النظم الإحصائية الوطنية وتمكين مكاتب الإحصاء الوطنية في المنطقة من أجل الاستفادة من مصادر البيانات التي تنتجها مختلف مكونات النظم الإيكولوجية للبيانات الوطنية بما في ذلك البيانات الإدارية والبيانات الضخمة التي تنتجها وتملكها الوكالات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص.

16-188 وسيوفر البرنامج الفرعي أيضا منتجات وخدمات إحصائية، مثل *التقرير المرحلي لأهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ* وبوابة أهداف التنمية المستدامة لآسيا والمحيط الهادئ، وتتيح هذه المنتجات والخدمات الوصول إلى البيانات الإقليمية والإحصاءات الرسمية، كما تتيح تقييم التقدم المحرز في منطقة آسيا والمحيط الهادئ نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، سيعمل البرنامج الفرعي على إعداد منتجات معرفية في شكل ورقات بحثية وورقات عمل وموجزات إحصائية ومدونات، أو دعم إنتاجها، بهدف زيادة الوعي وتبادل المعارف والخبرات بشأن الإحصاءات الرسمية.

16-189 وسيعمل البرنامج الفرعي أيضا على تعزيز التعاون وتيسير بناء توافق الآراء فيما بين الدول الأعضاء والكيانات الإقليمية والشركاء الآخرين العاملين في مجال البيانات والإحصاءات من خلال مبادرات إقليمية ومبادرات خاصة ببلدان محددة. ويشمل ذلك جملة أمور منها النهوض بتنفيذ الإعلان المتعلق بتوجيه السياسات بمساعدة البيانات لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب، بالتعاون مع الدول الأعضاء والشركاء في التنمية، حيث سيشكل ذلك الأساس لتعزيز القدرة الإحصائية في آسيا والمحيط الهادئ. وسيساعد عمل البرنامج الفرعي الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

16-190 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال توسيع نطاق عمله لتحويل النظم الإحصائية الوطنية بحيث تكون قادرة على مواجهة الصدمات المستقبلية المشابهة لجائحة كوفيد-19. وتحقيقا لهذه الغاية، سيوفر البرنامج الفرعي المساعدة التقنية والتدريب والدعم في مجال بناء القدرات، وسيعزز التعاون وبناء توافق الآراء، ولا سيما من خلال المنصات الافتراضية.

16-191 ويتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن تحسين توافر البيانات والإحصاءات الرسمية الجيدة وإمكانية الوصول إليها واستخدامها دعما للتنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ.

16-192 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرّر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، إذا لزم الأمر في عام 2022، عن تجهيز النظم الإحصائية الوطنية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030 لمواجهة الصدمات المستقبلية المماثلة لجائحة كوفيد-19.

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-193 يشـــمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي اســـتجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية على الصمود على الرغم من جائحة كوفيد-19

16-194 بدأ البرنامج الفرعي سلسلة مناسبات مقهى الإحصاءات لآسيا والمحيط الهادئ بهدف توفير منتدى لمناقشة الاحتياجات الملحة للنظم الإحصائية الوطنية الناشئة عن الحالة غير المسبوقة المترتبة على جائحة كوفيد-19، مثل كيفية مواصلة جمع البيانات في ظل الإغلاق الشامل. وكان من بين الجمهور المستهدف كبار الإحصائيين، وموظفون من مكاتب الإحصاء الوطنية، وأجزاء أخرى من النظم الإحصائية الوطنية في جميع أنحاء المنطقة، وموظفو أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وشركاء في التنمية. وركزت سبع من مناسبات مقهى الإحصاءات هذه بشكل مباشر على المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، بما في ذلك التقديرات السكانية، والتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وعمليات الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية والتعداد السكاني. وخصصت إحدى مناسبات مقهى الإحصاءات لتبادل الخبرات فيما يتعلق ببوابات بيانات جائحة كوفيد-19. وفي وقت لاحق، تطورت سلسلة مقهى الإحصاءات لتشمل مواضيع أخرى تهم كبار الإحصائيين وموظفي مكاتب الإحصاء الوطنية وأجزاء أخرى من النظم الإحصائية الوطنية، بما في ذلك استخدام مصادر جديدة للبيانات وأساليب جديدة للبيانات لتجميع الإحصاءات الرسمية.

16-195 وعلاوة على ذلك، نشر البرنامج الفرعي منتجات معرفية لإثراء تلك المناقشات، بشأن مواضيع ذات صلة مثل الدراسات التقييمية السريعة فيما يتصل بجائحة كوفيد-19، والوفيات غير المحسوبة، والآثار المرتبطة بنوع الجنس، وأهمية نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في تقييم أثر الجائحة.

16-196 وشجع البرنامج الفرعي أيضا التعاون بين الدول الأعضاء والخبراء المتخصصين في مجالات إحصائية متعددة والوكالات ذات الصلة، استجابة للأسئلة التي أثيرت خلال العناصر التفاعلية لمقهى الإحصاءات، بما في ذلك استخدام بيانات رصد الأرض وبيانات الاستشعار عن بعد لإنتاج إحصاءات رسمية تستخدم في تدابير التصدي لكوفيد-19. وفي اجتماعات المتابعة، قدمت إلى الدول الأعضاء مشورة تقنية إضافية بشأن استخدام بيانات الاستشعار عن بعد والبيانات الإدارية، ولا سيما بيانات مقياس الكهرباء، لإنتاج إحصاءات رسمية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-197 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من إعراب لجنة الإحصاءات عن تقديرها لاستخدام مساحات التعاون الافتراضية، بما في ذلك مقهى الإحصاءات، وتشجيعها على مواصلة استخدام هذه المساحات لتعزيز المفاهيم الإحصائية في مختلف المجالات، ومن التعليقات الواردة بشأن أهمية مقهى الإحصاءات (انظر الجدول 16-27).

الجدول 16-27

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	أعربت لجنة الإحصاءات في دورتها السابعة عن تقديرها لاستخدام مساحات التعاون الافتراضية، بما في ذلك مقهى الإحصاءات، وشجعت على مواصلة استخدام هذه المساحات لتعزيز المفاهيم الإحصائية في مختلف المجالات؛ واتفق 85 في المائة من المشاركين في مقهى الإحصاءات لآسيا والمحيط الهادئ على أن المقهى مهم لعملهم

النتائج المقررة لعام 2022

16-198 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تقوية الروابط بين البيانات والسياسات العامة من أجل تحسين عملية صنع القرار[172]

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-199 بغية تمكين النظم الإحصائية الوطنية في المنطقة لتكون قادرة على قيادة عملية إعداد منتجات وخدمات مبتكرة وموثوقة وتوفيرها في الوقت المناسب لتلبية الاحتياجات الإحصائية الملحة والمتغيرة لخطة عام 2030، أقرت الدول الأعضاء في اللجنة في عام 2019 الإعلان المتعلق بتوجيه السياسات بمساعدة البيانات لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. ويتضمن الإعلان تسعة التزامات للدول الأعضاء، بما في ذلك إدماج تطوير الإحصاءات في خطط التنمية الوطنية، وتعزيز الأحكام التشريعية، والدعوة إلى التوسع في استخدام الإحصاءات الرسمية من أجل صياغة السياسات العامة وتنفيذها ورصدها.

16-200 وفي عام 2020، وبغية المضي قدما نحو الوفاء بالالتزامات الوطنية الواردة في الإعلان، قدم البرنامج الفرعي للدول الأعضاء المساعدة التقنية والتدريب والدعم في مجال بناء القدرات. وشمل ذلك استعراض النظام الإحصائي الوطني في ملديف، ودعم تحديث التشريعات المتصلة بالإحصاءات في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ودعم إنشاء نظم لتبادل البيانات والبيانات الوصفية بين النظم الإحصائية الوطنية، وتأسيس منصات لنشر البيانات والإبلاغ عنها في تايلند وكمبوديا. كما قدم البرنامج الفرعي وثائق معرفية عن تلك المبادرات لتعزيز تبادل الخبرات في جميع أنحاء المنطقة.

16-201 وعلاوة على ذلك، قدم البرنامج الفرعي الدعم في مجال بناء القدرات لتحسين أنشطة الدعوة في مجال الإحصاءات الرسمية من خلال استخدام أداة "ترابط جميع السياسات"، بما في ذلك توسيع نطاق استخدام الأداة في قطاع السياحة في ساموا. وتيسر هذه الأداة العمل بين مكاتب الإحصاء الوطنية والوزارات الحكومية لتقوية الروابط بين البيانات والسياسات العامة من أجل عملية صنع القرار.

(172) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 19)).

16-202 وأسهم العمل المذكور أعلاه في إظهار خمسة بلدان تحسنا في نظمها الإحصائية وذلك من خلال تقرير التقدم الذي أعدّ للدورة السابعة للجنة الإحصاءات، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-203 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيسترشد البرنامج الفرعي بالرؤية وإطار العمل الجماعيَين الصادرَين عن الأوساط الإحصائية في آسيا والمحيط الهادئ للنهوض بالإحصاءات الرسمية لأغراض تنفيذ خطة عام 2030 والإعلان المتعلق بتوجيه السياسات بمساعدة البيانات لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب، وبإطار للرصد والتقييم لكلتا الولايتين الإقليميتين، أقرته لجنة الإحصاءات في دورتها السابعة. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 16-28).

الجدول 16-28

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
الالتزام بالإعلان المتعلق بتوجيه السياسات بمساعدة البيانات لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب، الذي اعتمدته الدول الأعضاء في اللجنة في عام 2018	التنفيذ الوطني للالتزامات الواردة في الإعلان	أيدت لجنة الإحصاءات تقرير التقدم الذي أعد لدورتها السابعة، والذي أظهرت فيه خمسة بلدان تحسنا في نظمها الإحصائية	مواصلة التنفيذ الوطني للالتزامات الواردة في الإعلان	تظهر خمسة بلدان تحسنا في نظمها الإحصائية الوطنية على أساس إطار الرصد والتقييم للرؤية وإطار العمل الجماعيَين الصادرَين عن الأوساط الإحصائية في آسيا والمحيط الهادئ للنهوض بالإحصاءات الرسمية لأغراض تنفيذ خطة عام 2030 والإعلان المتعلق بتوجيه السياسات بمساعدة البيانات لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: بلدان آسيا والمحيط الهادئ تتخذ إجراءات لتحويل نظمها الإحصائية: حالة بوتان[173]

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-204 بغية تمكين مكاتب الإحصاء الوطنية في المنطقة من تحويل نظمها الإحصائية، واصل البرنامج الفرعي تقديم المساعدة التقنية والتدريب والدعم في مجال بناء القدرات إلى الدول الأعضاء، بما في ذلك من أجل استخدام البيانات الإدارية وغيرها من مصادر البيانات غير التقليدية في الإحصاءات الرسمية.

16-205 وفي حالة بوتان، قدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات من أجل إضفاء الاتساق على التصنيفات الإحصائية التي تستخدمها الكيانات الحكومية في البيانات الإدارية، وذلك لتمكين مكتب الإحصاء الوطني من استخدام هذه البيانات لأغراض إعداد إحصاءات رسمية. وقدم البرنامج الفرعي أيضا المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات لبوتان، إلى جانب كل من ساموا وفيجي وفييت نام وماليزيا وملديف ومنغوليا، لاستخدام البيانات الإدارية والبيانات الجغرافية المكانية في تجميع حسابات الانبعاثات الجوية والأراضي والنفايات الصلبة والمياه. وعلاوة على ذلك، استضاف البرنامج الفرعي، على نحو افتراضي، الحلقة الدراسية الخامسة عشرة في مجال الإدارة لصالح رؤساء مكاتب الإحصاء الوطنية في آسيا والمحيط الهادئ، حول الموضوع "النظم الإحصائية الوطنية: تدابير التصدي لأزمة كوفيد-19 والبناء على نحو أفضل من أجل المستقبل"، التي ركز فيها المشاركون على استخدام البيانات الإدارية وغيرها من مصادر البيانات غير التقليدية في الإحصاءات الرسمية.

16-206 وقام البرنامج الفرعي أيضا بتعزيز التعاون وتيسير توافق الآراء في مجال تحويل النظم الإحصائية من خلال استضافة ثماني مناسبات لمقهى الإحصاءات لآسيا والمحيط الهادئ حول موضوع مصادر البيانات غير التقليدية للإحصاءات الرسمية، والإسهام في المؤتمر الدولي السادس المعني باستخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية الذي استضافته جمهورية كوريا بالتعاون مع شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة وشعبة الإحصاءات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ويسر البرنامج الفرعي مشاركة تسع دول أعضاء من آسيا والمحيط الهادئ بصفة متحدثين في المؤتمر، بما في ذلك كبير الإحصائيين في المكتب الوطني للإحصاء في بوتان.

16-207 وأسهم العمل المذكور أعلاه في إظهار سبعة بلدان تحسنا في نظمها الإحصائية، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في إظهار خمسة بلدان على الأقل، بما فيها بوتان، تحسنا في نظمها الإحصائية في تقرير التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الواردة في الإعلان المتعلق بتوجيه السياسات بمساعدة البيانات لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب، الذي أعدّ للدورة السابعة للجنة الإحصاءات، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-208 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته والالتزامات التسعة التي تعهدت بها الدول الأعضاء في الإعلان المتعلق بتوجيه السياسات بمساعدة البيانات لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. وسيعد البرنامج الفرعي التقرير الأساسي الذي سيقدم لمحة عامة عن حالة الالتزامات الواردة في الإعلان وسييسر المداولات الحكومية الدولية ذات الصلة. وسيواصل البرنامج الفرعي تكييف عمله وفقا للالتزامات التي أعطتها فرادى الدول الأعضاء الأولوية في الدورة الثامنة للجنة الإحصاءات. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 16-29).

(173) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الجدول 16-29

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
حكومة بوتان تعتمد الإعلان المتعلق بتوجيه السياسات بمساعدة البيانات لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب في الدورة السادسة للجنة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	تؤيد الحكومة الإعلان في الدورة الخامسة والسبعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	أظهرت سبعة بلدان، بما فيها بوتان، تحسنا في نظمها الإحصائية في تقرير التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الواردة في الإعلان الذي أُعد للدورة السابعة للجنة الإحصاءات	مواصلة تنفيذ الالتزامات الوطنية الواردة في الإعلان	تنظر لجنة الإحصاءات في التقرير الأساسي عن حالة الالتزامات الواردة في الإعلان وتوصي باتخاذ إجراءات ذات أولوية لتحويل النظم الإحصائية الوطنية

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: النظم الإحصائية الوطنية لآسيا والمحيط الهادئ مجهزة بشكل أفضل لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-209 بعد مرور أكثر من خمس سنوات على البدء بتنفيذ خطة عام 2030، لا تزال البيانات غير كافية لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد شكلت جائحة كوفيد-19 صدمة للعمليات الإحصائية التي تقوم بها المنظمات الإحصائية الوطنية، وطرحت تحديات هائلة أمام النظم الإحصائية الوطنية من خلال فرض المزيد من المطالب العاجلة المتعلقة بالبيانات والإحصاءات وتقييد العمليات الإحصائية. كما سلطت جائحة كوفيد-19 مزيدا من الضوء على أهمية تمكين النظم الإحصائية الوطنية في المنطقة بما يجعلها قادرة على استخدام أساليب وطرائق مبتكرة لإنتاج بيانات وإحصاءات رسمية جيدة ومصنفة وتوفيرها في الوقت المناسب دعما لخطة عام 2030.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

16-210 تَمثَّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أن جماعات الممارسين تتيح إمكانية تبادل معارف الخبراء والتجارب بصورة آنية، وتكمل وسائل الاتصال والتعاون التقليدية بين الدول الأعضاء. وأعربت الدول الأعضاء أيضا عن تقبلها لجماعات الممارسين في البيانات التي ألقيت في الدورة السابعة للجنة الإحصاءات. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيستفيد البرنامج الفرعي من خبرة جماعات الممارسين في آسيا والمحيط الهادئ في مجال تكامل البيانات لزيادة تعزيز التعاون وبناء توافق الآراء في مجالات إحصائية أخرى تتمتع بأهمية وأولوية عليا لدى الدول الأعضاء، بما في ذلك الإحصاءات المتصلة بالكوارث، وتستفيد أيضا من استخدام مصادر البيانات غير التقليدية. وسيوسع البرنامج الفرعي نطاق عمله لتحويل النظم الإحصائية الوطنية بحيث تكون قادرة على مواجهة الصدمات في المستقبل باستخدام البيانات الإدارية وغيرها من مصادر البيانات غير التقليدية، مثل البيانات الجغرافية المكانية، وأساليب البيانات المبتكرة، مثل تكامل البيانات. وسيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية والتدريب والدعم

في مجال بناء القدرات، وسيعزز التعاون وبناء توافق الآراء، ولا سيما من خلال جماعة للممارسين معنية بتكامل البيانات. وستسهم هذه الجهود في تحسين توافر البيانات والإحصاءات الجيدة اللازمة لرصد أهداف التنمية المستدامة في المنطقة، وإمكانية الوصول إلى تلك البيانات والإحصاءات واستخدامها.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-211 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق هذا الهدف، كما يتضح من زيادة توافر البيانات والإحصاءات الرسمية لرصد أهداف التنمية المستدامة (انظر الشكل السادس من الباب 16).

الشكل السادس من الباب 16

مقياس الأداء: توفر بيانات كافية فيما يتصل بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

(بالنسبة المئوية)

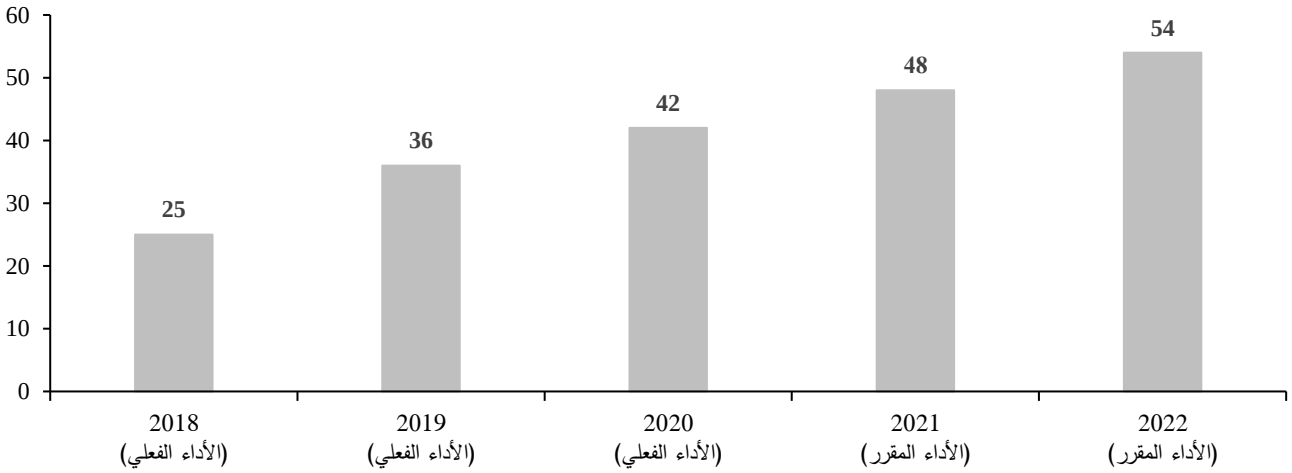

الولايات التشريعية

16-212 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

261/68 المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

313/71 أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

6/2006 تعزيز القدرة الإحصائية

15/2011 تنقيح النظام الأساسي للمعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ

21/2013 المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

7/2017 أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

246 (د-42)	الخدمات الإحصائية في آسيا والمحيط الهادئ	16/69	مجموعة أساسية من الإحصاءات السكانية والاجتماعية لتوجيه تنمية القدرات الوطنية في آسيا والمحيط الهادئ
2/65	التعاون التقني الإقليمي وبناء القدرات في مجال تطوير الإحصاءات في آسيا والمحيط الهادئ	14/71	عقد آسيا والمحيط الهادئ للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، 2015-2024
10/67	مجموعة أساسية من الإحصاءات الاقتصادية لتوجيه تحسين الإحصاءات الاقتصادية الأساسية في آسيا والمحيط الهادئ	5/73	تعزيز الدعم المقدم من منطقة آسيا والمحيط الهادئ لمؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة
11/67	تعزيز القدرة الإحصائية في آسيا والمحيط الهادئ	6/74	النهوض بالإحصاءات المتعلقة بالكوارث في آسيا والمحيط الهادئ
12/67	تحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ	8/74	التعجيل بتنفيذ إطار العمل الإقليمي بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ
15/69	تنفيذ نتائج الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ	9/75	تنفيذ الإعلان المتعلق بتوجيه السياسات بمساعدة البيانات لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب

المنجزات المستهدفة

16-213 يعرض الجدول 16-30 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 16-30

البرنامج الفرعي 7: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**4**	**13**	**1**	**2**
1 - التقارير المقدمة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	2	1	1	1
2 - التقارير المقدمة إلى لجنة الإحصاءات	1	12	–	1
3 - التقرير المقدم إلى المؤتمر الوزاري بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ	1	–	–	–
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**45**	**13**	**15**	**33**
4 - اجتماعات لجنة الإحصاءات	6	3	–	6
5 - اجتماعات مجلس إدارة المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ	3	2	3	3
6 - اجتماعات الفريق العامل المعني بالإحصاءات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا	6	–	–	–
7 - اجتماعات فريق الخبراء بشأن استخدام مصادر البيانات غير التقليدية والتكميلية في الإحصاءات الرسمية	6	2	6	6
8 - اجتماعات الفريق التوجيهي الإقليمي للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ	6	2	6	6
9 - اجتماعات فريق الخبراء بشأن تعزيز النظم الإحصائية الوطنية من أجل تحسين جودة الإحصاءات الرسمية والثقة فيها	6	1	–	6
10 - اجتماعات الفريق العامل التقني المعني بالإحصاءات المتصلة بالكوارث في آسيا والمحيط الهادئ	6	3	–	6
11 - اجتماعات المؤتمر الوزاري بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ	6	–	–	–

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
باء - **توليد المعارف ونقلها**				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**5**	**7**	**5**	**5**
12 - مشاريع بناء القدرات في مجال الإحصاءات	5	7	5	5
المنشورات (عدد المنشورات)	**1**	**1**	**1**	**1**
13 - *التقرير المرحلي لأهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ*	1	1	1	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**2**	**6**	**2**	**2**
14 - الموجزات الإحصائية وورقات العمل	2	6	2	2
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	–	**22**	–	**13**
15 - حلقات دراسية عن الإحصاءات	–	22	–	13

جيم - **المنجزات المستهدفة الفنية**

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الدعم الاستشاري لشبكات الإحصاءات مثل الشبكات التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وجماعة المحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا في مجالات العمل الخمسة للإعلان المتعلق بتوجيه السياسات بمساعدة البيانات لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: قاعدة البيانات الإحصائية للجنة المتاحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛ وقاعدة بيانات عن مواد وموارد التدريب الإحصائي؛ ومنشورات فنية للمدونة على الموقع الشبكي للجنة متاحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

دال - **المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال**

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مقابلات صحفية بشأن المنشورات والمناسبات الرئيسية؛ ومحتوى ترويجي متعدد الوسائط.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية ومقالات رأي عن أعمال وأنشطة البرنامج الفرعي.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهد الصفحات الشبكية للبرنامج الفرعي على الموقع الشبكي للجنة بصورة منتظمة، شهرية في العادة، في خمسة مجالات تشمل الاستثمار ومشاركة المستخدمين، وتنمية المهارات، وضمان الجودة والثقة في الإحصاءات، وتحديث إجراءات العمل الإحصائية، وتكامل الإحصاءات والتحليلات؛ وتقديم إسهامات لمنصات اللجنة على وسائل التواصل الاجتماعي.

البرنامج الفرعي 8
الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية

العنصر 1
الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في منطقة المحيط الهادئ

الهدف

16-214 يتمثل الهدف الذي يسهم العنصر 1 من البرنامج الفرعي في تحقيقه في تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين من أجل التنمية المستدامة، بما يتمشى مع الأولويات دون الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ، والإدارة المستدامة للمحيطات، والحد من أوجه عدم المساواة.

الاستراتيجية

16-215 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سييسر العنصر إجراء حوارات دون إقليمية فيما بين الدول الأعضاء بشأن التحديات السياساتية والقانونية التي تُواجَه في مجال الهجرة والتشرد المتصلين بالمناخ، وذلك بالتعاون مع البرنامجين الفرعيين 4 و 6؛ وكيانات أخرى للأمم المتحدة في منطقة المحيط الهادئ، مثل مكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة،

ومنظمة العمل الدولية؛ والمنظمات دون الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ، مثل أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ وجماعة المحيط الهادئ؛ والمجتمع المدني.

16-216 وسيوفر العنصر الدعم، بالتعاون مع البرنامج الفرعي 7، على الصعيدين دون الإقليمي والقطري لتنمية القدرات في مجال حسابات المحيطات باستخدام نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية ومعايير البيانات في إطار الشراكة العالمية لحسابات المحيطات.

16-217 وسيواصل العنصر، بالتعاون مع البرنامج الفرعي 6، تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء لوضع أطر مؤشرات مناسبة للظروف الوطنية وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، والحماية الاجتماعية، والسياسات المتعلقة بالإعاقة. وسيتيح العنصر أيضا فرصا للدول الأعضاء لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات والعمل مع المجتمع المدني لكفالة شمول الجميع.

16-218 وسيعزز العنصر الشراكات مسترشدا في ذلك بخريطة طريق منطقة المحيط الهادئ من أجل التنمية المستدامة، واستراتيجية الأمم المتحدة للمحيط الهادئ (2018-2022)، وبما يتمشى مع إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وسيولي اهتماما خاصا لأهداف التنمية المستدامة 5 و 10 و 13 و 14 و 17.

16-219 ويعتزم العنصر دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال تقديم المساعدة التقنية، بالتنسيق مع بقية منظومة الأمم المتحدة، في معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة واتخاذ تدابير مناسبة للتعافي من خلال أطر وطنية لتمويل أهداف التنمية المستدامة والتعاون الإقليمي بشأن المسائل العابرة للحدود، بما يتماشى مع نتائج التقييمات ذات الصلة.

16-220 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عمّا يلي:

(أ) اتخاذ تدابير دون إقليمية أكثر فعالية للتصدي لمسائل الأمن البشري المتصلة بتغير المناخ؛

(ب) تحسين توافر البيانات اللازمة لصنع سياسات قائمة على الأدلة في مجال إدارة المحيطات؛

(ج) تعزيز القدرة على رصد تنفيذ خطة عام 2030، مع ضمان عدم ترك أحد خلف الركب، والحد من أوجه عدم المساواة من خلال الأنشطة الإنمائية التي تصل إلى أضعف الفئات.

16-221 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرّر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عمّا يلي:

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على التعافي من الجائحة من خلال الأطر الوطنية للحماية الاجتماعية وتمويل التنمية المستدامة؛

(ب) تعزيز التعاون الإقليمي لمعالجة المسائل العابرة للحدود.

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-222 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ تعزز قدرتها على العمل محليا باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

16-223 يقدر أن 15 في المائة من السكان في منطقة المحيط الهادئ يعانون من إعاقة، ويُعدّون من أفقر الناس وأشدهم تهميشا في مجتمعاتهم المحلية، وتتاح لهم فرص محدودة للحصول على التعليم والعمل والخدمات الأساسية وغيرها من فرص التنمية. وفي عام 2016، أقر قادة منطقة المحيط الهادئ إطار المحيط الهادئ لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لدعم الحكومات في حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإعمالها وفقا لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وحتى الآن، صدقت على الاتفاقية

10 دول أعضاء من الدول الـ 12 في قائمة الدول الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ. وقدم العنصر المساعدة التقنية للدول الأعضاء في إجراء استعراضات تشريعية شاملة على مستوى الدول وعلى المستوى الوطني لتحديد مجالات التمييز القائم على الإعاقة وتقديم توصيات للإصلاح من أجل الامتثال للاتفاقية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-224 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من عدد الاستعراضات التشريعية على مستوى الدول وعلى المستوى الوطني (انظر الشكل السابع من الباب 16).

الشكل السابع من الباب 16

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للاستعراضات التشريعية على مستوى الدول وعلى المستوى الوطني الرامية إلى تعزيز الامتثال لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (العدد التراكمي)

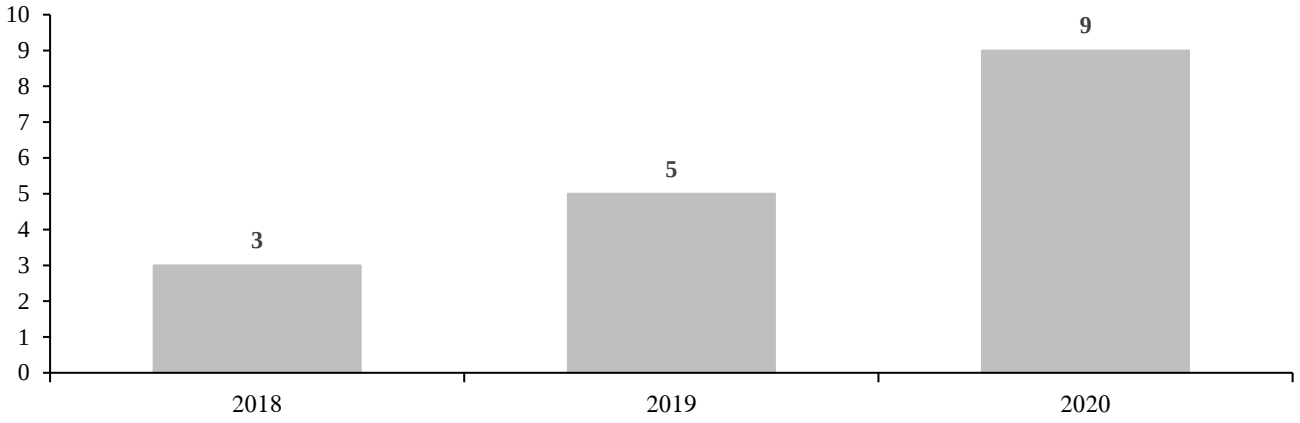

النتائج المقررة لعام 2022

16-225 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: مجموعات مؤشرات وطنية قوية للتنمية المستدامة من أجل المتابعة والاستعراض[174]

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-226 وفر العنصر منتجات معرفية ومساعدة تقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، في مجالات منها على سبيل المثال التحقق من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والبيانات المطلوبة للإدماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية. ووضع العنصر أيضا، بالتعاون الوثيق مع البرنامج الفرعي 7، الصيغة النهائية للنسخة المحدثة من أداة "ترابط جميع السياسات"، وهي تطبيق إلكتروني يمكن الدول الأعضاء من تحديد أولويات السياسة العامة والاحتياجات المقابلة من البيانات.

(174) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 19)).

16-227 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام كل من بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وساموا وولايات ميكرونيزيا الموحدة بتنفيذ أطر مؤشرات وطنية للتنمية المستدامة مدعومة بأداة "ترابط جميع السياسات" وعملية الاستعراض الوطني الطوعية، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في تنفيذ أطر التنمية المستدامة مدعومة بمؤشرات موضعيّة كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-228 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيقدم العنصر المساعدة التقنية من خلال التدريب، بما في ذلك خدمات التعلم الإلكتروني والخدمات الاستشارية التي أُعدت حديثا، وذلك لدى تطبيق أداة "ترابط جميع السياسات" على الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ لتعزيز قدرتها الإحصائية على وضع أطر مؤشرات وطنية للرصد والإبلاغ تكون أكثر تركيزا، بما في ذلك من أجل الاستعراضات الوطنية الطوعية. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 16-31).

الجدول 16-31

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
الاعتراف بحاجة الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى أطر متكاملة للرصد والإبلاغ بشأن التنمية المستدامة	تعزيز القدرات الإحصائية من خلال إنشاء مجموعات مؤشرات وطنية للتنمية المستدامة وكذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية لوضع أطر متكاملة للرصد والإبلاغ بشأن التنمية المستدامة	قيام كل من بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وساموا وولايات ميكرونيزيا الموحدة بتنفيذ أطر مؤشرات وطنية للتنمية المستدامة مدعومة بعملية الاستعراض الوطني الطوعية	تعزيز بيئة البيانات دون الإقليمية لإنتاج بيانات متسقة ومتكاملة يُسترشد بها في تخطيط السياسات وتنفيذها ورصدها	استخدمت ثلاث دول أعضاء الأطر المحسنة للمؤشرات الوطنية للتنمية المستدامة في تخطيط السياسات الوطنية وتنفيذها ورصدها

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ تعزز التعاون في مجالي التشرد والهجرة المتصلين بتغير المناخ[175]

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-229 نظم العنصر، في إطار جهود بناء القدرات التي يبذلها لتعزيز حماية وتمكين المهاجرين والمجتمعات المحلية المتضررين من تغير المناخ والكوارث في منطقة المحيط الهادئ، عدة اجتماعات دون إقليمية، بما في ذلك سلسلة من الحوارات السياساتية على الإنترنت، لتحديد الخيارات المتاحة لإنشاء عملية إقليمية وإطار قائم على الحقوق بشأن التشرد والهجرة المتصلين بتغير المناخ.

16-230 وأسهم العمل المذكور أعلاه في وضع خيارات لإنشاء عملية إقليمية وإطار قائم على الحقوق بشأن مجالات الهجرة والتشرد وإعادة التوطين المخطط له المتصلة بتغير المناخ، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في اتفاق الحكومات

(175) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

على النطاق الذي تشـمله أحكام الإعلان المتعلق بالهجرة والتشـرد المتصـلين بتغير المناخ لتعزيز الأمن المناخي في الدول المنخفضـة، وبدعم من المجتمع المدني، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021. وكانت الخطة الأصـلية هي إجراء حوار سـياسـاتي إقليمي بالحضـور الشـخصـي في فيجي في أوائل عام 2020، تعقبه أنشـطة الدعوة والمشـاورات مع الدول الأعضاء للتوصل إلى اتفاق بشأن نطاق أحكام الإعلان في وقت لاحق من هذا العام. غير أن الحوار السياساتي تأجل بسبب حالات عدم اليقين المتعلقة بجائحة كوفيد-19، والقيود التي فرضـت لاحقا على السـفر بسـبب الجائحة. وتقرر فيما بعد عقد سلسـلة من الحوارات السـياسـاتية على الإنترنت على مدى ثلاثة أشـهر، من أيلول/سـبتمبر إلى تشـرين الثاني/نوفمبر 2020، ولذلك تأخرت أنشطة الدعوة والمشاورات التي كان من المقرر إجراؤها مع الحكومات.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-231 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيدعم العنصـر الدول الأعضـاء في وضـع خطة لتنفيذ الإطار لتعزيز التعاون الإقليمي في مجالات الهجرة والتشـرد وإعادة التوطين المخطط له المتصلة بتغير المناخ. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 16-32).

الجدول 16-32
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
إقرار قـادة منتـدى جزر المحيط الهـادئ في إعلان بو بشـــأن الأمن الإقليمي بأن تغير المنـاخ هو أكبر خطر يهدد ســـبل عيش النـاس في منطقـة المحيط الهادئ وأمنهم ورفاههم	تحـديـد الأمن المنـاخي والأمن البشـري، في خطة عمل إعلان بو، باعتبارهما أولـويـتـين لـبلـدان جزر المحيط الهادئ	وضـعت الدول الأعضـاء خيارات لإنشـــاء عملية وإطـار قـائم على الحقوق على الصـــعيـد الإقليمي بشـــأن مجـالات الهجرة والتشـــرد وإعادة التوطين المخطط له المتصلة بتغير المناخ	حكومـات بلـدان جزر المحيط الهـادئ تعزز التعـاون في مجـالات الهجرة والتشـــرد وإعـادة التوطين المتصـــلة بتغير المناخ، وتتفق على مبادئ توجيهيـة للاســـتجـابـات الـوطـنـيـة الـقـانـونـيـة والسياساتية	حكومات بلدان جزر المحيط الهادئ تقر وتنفذ إطارا قائما على الحقوق بشـأن مجالات الهـجرة والتشـــرد وإعـادة التوطين المخطط له المتصلة بتغير المناخ

(أ) حفاظاً على إمكانية المسـاءلة عن الخطط البرنامجية الأصـلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضـل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: الدول الجزرية الصـغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ تعزز قدرتها على التعافي الاجتماعي والاقتصـادي من آثار جائحة كوفيد-19

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-232 على الرغم من أن الدول الجزرية الصـغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ سجلت عددا صـغيرا نسبيا من حالات كوفيد-19، ولم يسـجل بعضـها أي حالة على الإطلاق، فإن الآثار الاجتماعية والاقتصـادية الرئيسـية محسـوسـة في جميع أنحاء المنطقة نتيجة لحالات الانكماش الاقتصـادي وفقدان الوظائف وتعطل سـلاسـل الإمداد، وهي آثار يتوقع أن تؤدي، في أحسن الأحوال، إلى تباطؤ في الاستثمارات الوطنية والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأسهم العنصر في العمل التحليلي والمشاورات مع الخبراء لدراسة الخيارات المتاحة لتحسين التعاون الإقليمي بشأن تدابير التصدي لكوفيد-19 في منطقة المحيط الهادئ.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

16-233 تَمثَّل الدرس المستفاد للعنصر في أن عليه أن يأخذ في الاعتبار المخاطر التي تشكلها الأزمات مثل الجوائح أو الصدمات المتصلة بالمناخ عند مساعدة الدول الأعضاء في وضع نظم الحماية الاجتماعية من أجل زيادة تغطيتها لأكثر الفئات ضعفا وكفالة التنمية المتمحورة حول الإنسان. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيساعد العنصر الدول الأعضاء على وضع نظم للحماية الاجتماعية قائمة على الوعي بالمخاطر وملائمة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيقدم العنصر المساعدة التقنية لدعم الحكومات في وضع سياسات الحماية الاجتماعية واستراتيجيات التمويل من أجل التعجيل بالتعافي نحو التنمية المستدامة والمنصفة. وفي ظل الحيز المالي المحدود للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي زاد الضغط عليه بسبب الجائحة، سيدعم العنصر الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات تمويل وأطر تمكينية للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-234 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من قيام ثلاث دول أعضاء بوضع سياسات وأطر وطنية جديدة أو محسنة في مجال الحماية الاجتماعية وتمويل التنمية المستدامة (انظر الجدول 16-33).

الجدول 16-33
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
–	–	الدول الأعضاء في منطقة المحيط الهادئ تعزز التزامها بتعزيز نظم الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها	نظرت دولتان عضوان في منطقة المحيط الهادئ في مقترحات بشأن تعزيز السياسات والنظم المتعلقة بالحماية الاجتماعية في سياق التعافي من جائحة كوفيد-19	قيام ثلاث دول أعضاء بوضع سياسات وأطر وطنية جديدة أو محسنة في مجال الحماية الاجتماعية وتمويل التنمية المستدامة

الولايات التشريعية

16-235 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى العنصر.

قرار الجمعية العامة

260/63 الأنشطة المتصلة بالتنمية

قرارا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

244 (د-41) أنشطة اللجنة في منطقة المحيط الهادئ	9/72	التعاون الإقليمي على تعزيز حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ

المنجزات المستهدفة

16-236 يعرض الجدول 16-34 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 16-34

العنصر 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**1**	**1**	**1**	**1**
1 - التقارير المقدمة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**8**	**2**	**4**	**8**
2 - اجتماعات فريق الخبراء بشأن الخيارات في مجال السياسات والبرامج لمعالجة المسائل الناشئة في مجال التنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادئ	4	–	–	4
3 - اجتماعات فريق الخبراء بشأن التنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادئ	4	2	4	4
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**2**	**5**	**2**	**3**
4 - مشاريع بناء القدرات في مجالات الأولويات البرنامجية المؤسسية للجنة في منطقة المحيط الهادئ	1	1	1	–
5 - مشاريع بناء القدرات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية	1	4	1	3
المنشورات (عدد المنشورات)	–	–	**1**	**1**
6 - منشور عن التنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادئ	–	–	1	1
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: صفحات شبكية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة المحيط الهادئ متاحة على الصعد دون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛ ومنشورات فنية للمدونة على الموقع الشبكي للجنة متاحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية ومقالات رأي عن أعمال وأنشطة عنصر البرنامج الفرعي.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهد الصفحات الشبكية لعنصر البرنامج الفرعي على الموقع الشبكي للجنة بصورة منتظمة، شهرية في العادة، في أربعة مجالات، هي التخطيط الوطني واتساق السياسات، والإدماج الاجتماعي والمساواة، والعمل المناخي وإدارة الموارد، واستعراض مسار ساموا وخطة عام 2030؛ وتقديم إسهامات لمنصات اللجنة على وسائل التواصل الاجتماعي.				

العنصر 2
الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في شرق وشمال شرق آسيا

الهدف

16-237 يتمثل الهدف الذي يسهم العنصر 2 من البرنامج الفرعي في تحقيقه في تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين من أجل التنمية المستدامة، بما يتمشى مع الأولويات دون الإقليمية لشرق وشمال شرق آسيا، بما في ذلك الربط المستدام، والاستدامة البيئية، وتسخير الابتكار لأغراض إقامة مجتمعات شاملة للجميع وقادرة على التكيف.

الاستراتيجية

16-238 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقوم العنصر، بالتعاون مع البرامج الفرعية ذات الصلة، بتيسير إجراء حوارات متعددة القطاعات فيما بين الدول الأعضاء بشأن الربط في مجالات التجارة والنقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال منصات إقليمية ودون إقليمية، بما في ذلك منتدى التعاون والربط الإقليمي لشبكات الكهرباء في شمال شرق آسيا. وستركز هذه الحوارات على كيفية جعل سياسات الربط أكثر اتساقا وتكاملا بين القطاعات مع الإسهام في الوقت ذاته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالربط بين شبكات الطاقة في المنطقة في شمال شرق آسيا، سيضع العنصر، بالتعاون مع البرنامج الفرعي 9 وبالاستفادة من خريطة الطريق الإقليمية للربط بين شبكات الطاقة، خريطة طريق لإنشاء ممر للطاقة الخضراء لدعم زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة في شمال شرق آسيا.

16-239 وسيعزز العنصر، بالتعاون مع البرنامج الفرعي 4، المنصات دون الإقليمية، من قبيل البرنامج دون الإقليمي للتعاون البيئي في شمال شرق آسيا وشراكة منطقة شمال شرق آسيا من أجل هواء نقي، وذلك بتعزيز تبادل المعارف بشأن التكنولوجيات الناشئة ونشرها في المجالات ذات الأولوية مثل قطاعات النقل والصناعة والسكن.

16-240 وسيقوم العنصر، بالتعاون مع البرامج الفرعية ذات الصلة، بتيسير التعاون دون الإقليمي في مجال سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وسيقدم الدعم لأصحاب المصلحة في وضع سياسات وبرامج تشمل الجميع ولا تترك أحدا خلف الركب. وعلى وجه الخصوص، سيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في تحديد العقبات الرئيسية التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين في مكان العمل في قطاع التكنولوجيا وفي وضع سياسات تراعي المنظور الجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، سيوفر البرنامج الفرعي المنتجات المعرفية والمساعدة التقنية، وسييسر عمليات التبادل بين الأقران لتعزيز استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات الشيخوخة ومن أجل تحقيق القدرة على مواجهة الكوارث.

16-241 وستُنفَّذ الاستراتيجية من خلال دعم وتعزيز العمليات الحكومية الدولية من أجل الربط المستدام، والاستدامة البيئية، وتسخير الابتكار لأغراض إقامة مجتمعات شاملة للجميع وقادرة على التكيف في شرق وشمال شرق آسيا، وهو ما يسهم أساسا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 3، و 5، و 7، و 9 إلى 11، و 13 إلى 15، و 17. وسيواصل العنصر بناء قدرات الدول الأعضاء على تحديد التحديات والفرص دون الإقليمية وتطبيق أفضل الممارسات من أجل إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

16-242 ويعتزم العنصر دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال تحديد وتعزيز نهج مبتكرة لتيسير الربط عبر الحدود، بما في ذلك التجارة والنقل عبر الحدود دون تلامس، ولتعزيز القدرة على الصمود لدى الفئات السكانية الضعيفة، مثل النساء وكبار السن، من خلال تعزيز إمكانية حصول الجميع على العلم والتكنولوجيا والابتكار، ودعم إدماج هذه العناصر في أطر السياسات للدول الأعضاء. وسيسهم العنصر أيضا في تعزيز التعاون البيئي دون الإقليمي دعما للتعافي الاقتصادي المستدام وإعادة البناء على نحو أفضل.

16-243 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عمّا يلي:

(أ) اتساق السياسات وتكامل مبادرات الربط، فيما يتعلق مثلاً بتيسير التجارة والنقل؛

(ب) إجراءات منسقة بين أصحاب المصلحة والحكومات لمواجهة التحديات البيئية المشتركة؛

(ج) تعزيز تبادل المعارف بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار واستخدام ذلك في بناء مجتمعات شاملة للجميع وقادرة على التكيف في المنطقة دون الإقليمية؛

(د) صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات أكثر فعالية تتسق مع خطة عام 2030، بسبل منها منتديات أصحاب المصلحة المتعددين في شمال شرق آسيا المعنية بأهداف التنمية المستدامة.

16-244 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرّر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عمّا يلي:

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تطبيق حلول مبتكرة لبناء القدرة على الصمود أمام كوفيد-19 والأمراض المعدية المماثلة والتعافي منها؛

(ب) تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وتعزيز القدرات من خلال تبادل الخبرات في التصدي للتحديات البيئية العابرة للحدود، بما في ذلك تلوث الهواء والتنمية خفيضة الكربون، دعما للتعافي الاقتصادي المستدام وإعادة البناء على نحو أفضل.

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-245 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز التعاون البيئي في شرق وشمال شرق آسيا

16-246 لا تزال بلدان شمال شرق آسيا تتعرض باستمرار لمشاكل بيئية، مقرونة بتنمية اقتصادية قائمة على كثافة استخدام الموارد وعدم كفاية السياسات والامتثال التقني في إدارة الآثار البيئية الخارجية. ونتيجة لذلك، كان التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالبيئة، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بالعمل المناخي والحياة تحت الماء والحياة على اليابسة، في حالة جمود أو تراجع في شمال شرق آسيا، في حين أحرزت المنطقة دون الإقليمية تقدما كبيرا نحو تحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. وعلاوة على ذلك، لا يزال تلوث الهواء يشكل مسألة بالغة الأهمية في المنطقة دون الإقليمية، نظرا لارتفاع مستويات الجسيمات الدقيقة (PM2.5)، التي يبلغ متوسط تركيزها السنوي أربعة أضعاف القيم الواردة في المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية. وعمل العنصر على دعم البرنامج دون الإقليمي للتعاون البيئي في شمال شرق آسيا، الذي ما انفك يعمل على تعزيز العمل المشترك للدول الأعضاء بشأن التحديات البيئية الرئيسية، بما في ذلك تلوث الهواء، والتنوع البيولوجي وحفظ الطبيعة، والمدن خفيضة الكربون والمنخفضة الانبعاثات، والتصحر وتدهور الأراضي، والمناطق البحرية المحمية. وصمم العنصر برامج متعددة الأطراف في مجالات مواضيعية رئيسية، وأسس منصات تتعلق بتلوث الهواء والمناطق البحرية المحمية والمدن خفيضة الكربون والمنخفضة الانبعاثات، ونفذ أنشطة مشاريع جديدة بشأن التنوع البيولوجي وحفظ الطبيعة. وقد ألهم العمل الذي اضطلع به العنصر الدول الأعضاء لصياغة واتخاذ قراري اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ 4/75، وهو أول قرار إقليمي يتناول تلوث الهواء، و 1/76، الذي دعيت فيه الدول الأعضاء دون الإقليمية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من خلال تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

16-247 وأجرى العنصر مشاورات حكومية دولية وحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وأعد منتجات معرفية في مجالات مواضيعية رئيسية تحظى بالأولوية لدى الدول الأعضاء لتعزيز تشغيل البرنامج دون الإقليمي للتعاون البيئي في شمال شرق آسيا، ووضَع الخطة الاستراتيجية للبرنامج للفترة 2021-2025 وخطة عمل شراكة منطقة شمال شرق آسيا من أجل هواء نقي للفترة 2021-2025 لتنظر فيها الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، نسق العنصر مع الآليات ذات الصلة لبناء أوجه التآزر والتعجيل بالإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء بشأن مكافحة تلوث الهواء، وحفظ التنوع البيولوجي، والتنمية خفيضة الكربون والمنخفضة الانبعاثات، ووقف تدهور الأراضي من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-248 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من اعتماد الدول الأعضاء الخطة الاستراتيجية للبرنامج دون الإقليمي للتعاون البيئي في شمال شرق آسيا للفترة 2021-2025 وتفعيل شراكة منطقة شمال شرق آسيا من أجل هواء نقي من خلال اعتماد خطة عملها للفترة 2021-2025 (انظر الجدول 16-35).

الجدول 16-35
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
عززت الدول الأعضاء التزامها ودعمها لأعمال البرنامج دون الإقليمي للتعاون البيئي في شمال شرق آسيا، بما في ذلك بدء العمل رسميا بشراكة منطقة شمال شرق آسيا من أجل هواء نقي واعتماد اختصاصاتها	أنشأت الدول الأعضاء أطرا تشغيلية لشراكة منطقة شمال شرق آسيا من أجل هواء نقي من خلال تدشين لجنة العلوم والسياسات التابعة للشراكة	اعتمدت الدول الأعضاء الخطة الاستراتيجية للبرنامج دون الإقليمي للتعاون البيئي في شمال شرق آسيا (2021-2025)، وفعّلت شراكة منطقة شمال شرق آسيا من أجل هواء نقي من خلال اعتماد خطة عملها (2021-2025)

النتائج المقررة لعام 2022

16-249 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: الحوار في مجال السياسات الحكومية الدولية دون الإقليمية بشأن تيسير التجارة والنقل بشكل متكامل[176]

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-250 ما فتئ العنصر ينفذ أنشطة لتعزيز قدرة بلدان شرق وشمال شرق آسيا على الربط الإقليمي عن طريق تيسير التجارة والنقل، مسترشدا بمنتجات معرفية وحوارات دون إقليمية تؤكد الحاجة إلى تنسيق السياسات في هذين المجالين. وفي عام 2020، نظم العنصر سلسلة من حلقات العمل التدريبية بشأن إدارة الممرات الاقتصادية، أعدت لزيادة الوعي بين المسؤولين بالحاجة إلى تنسيق السياسات الشاملة لعدة قطاعات، ولا سيما في مجال تيسير التجارة والنقل.

16-251 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ مبادرات دون إقليمية بشأن تيسير التجارة والنقل، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المتمثل في إقامة حوار رسمي في مجال السياسات الحكومية الدولية دون الإقليمية بشأن تيسير التجارة والنقل، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وقد أُجلت الحلقات الدراسية دون الإقليمية التي كان من المقرر عقدها بالتزامن مع الاجتماعات الرسمية في إطار مبادرة منطقة نهر تومين الكبرى إلى عام 2021، وفقا لقرار البلدان الأعضاء في المبادرة. ومع ذلك، وضع العنصر الأسس للحوار المتوخى في مجال السياسات الحكومية الدولية، الذي يتوقع أن يحظى بمزيد من الدعم والزخم بعقد الحلقات الدراسية دون الإقليمية وغيرها من الأنشطة ذات الصلة في عام 2021.

(176) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 19)).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-252 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيعزز العنصر الحوار بشأن السياسات المشتركة بين المسؤولين في مجالي التجارة والنقل من خلال كفالة تركيزهم على الربط التشغيلي عبر الحدود ومراعاة التطورات في المنطقة دون الإقليمية فيما يتعلق بمبادرات الربط، بما في ذلك التعاون مع الشركاء دون الإقليميين. وسيواصل العنصر دعم الدول الأعضاء في مواءمة سياساتها وأدواتها مع الأطر الإقليمية ودون الإقليمية من أجل الربط الفعال. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 16-36).

الجدول 16-36

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
عدم وجود حوار فيما بين الهيئات الحكومية دون الإقليمية	عدم وجود هيئة حكومية دولية دون إقليمية منظَّمة	عززت الدول الأعضاء قدرتها على تنفيذ مبادرات دون إقليمية بشأن تيسير التجارة والنقل	إطلاق مبادرة إضافية واحدة على الأقل فيما بين بلدان شرق وشمال شرق آسيا بشأن تنسيق السياسات بين مجالي تيسير التجارة والنقل	إطلاق مبادرة إضافية واحدة على الأقل فيما بين بلدان شرق وشمال شرق آسيا بشأن تنسيق السياسات بين مجالي تيسير التجارة والنقل

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعزيز التنسيق بين مجالي تيسير التجارة والنقل في شرق وشمال شرق آسيا[177]

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-253 أنتج العنصر منتجات معرفية، مثل بوابة معارف مطورة بشأن تيسير التجارة والنقل في شمال شرق آسيا ودراسة تحليلية دون إقليمية بشأن تيسير التجارة والنقل، كان أحد مجالات التركيز الرئيسية فيها تنسيق السياسات بين مجالي تيسير التجارة والنقل. وقدم العنصر، في الدراسة التحليلية دون الإقليمية، توصيات محددة وعملية لتنسيق السياسات، يمكن أن تشكل أساسا لمسؤولي التجارة والنقل للنظر في كيفية تيسير التنسيق بين هذين القطاعين. كما وسع العنصر نطاق الدراسة ليشمل التحديات والمسائل المتصلة بربط التجارة والنقل التي نشأت عن جائحة كوفيد-19.

16-254 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تعزيز القدرات في مجال تيسير التنسيق بين قطاعي التجارة والنقل، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المتمثل في مشاركة الدول الأعضاء في حوارات في مجال السياسات الحكومية الدولية بشأن تيسير التجارة والنقل على نحو مشترك، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021. وشكلت توصيات الدراسة دون الإقليمية العناصر الرئيسية للمناقشات بين المسؤولين الحكوميين والأمور التي نظروا فيها من أجل الحلقات الدراسية دون الإقليمية المزمع عقدها. وقد أُجلت الحلقات الدراسية دون الإقليمية التي كان من المقرر عقدها بالتزامن مع الاجتماعات الرسمية في إطار مبادرة منطقة نهر تومين الكبرى إلى عام 2021.

(177) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-255 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيستند العنصر إلى التطورات في المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية لمواصلة التشجيع على تعزيز تنسيق السياسات بين مجالي تيسير التجارة والنقل، بما في ذلك في مجالات الرقمنة، والممرات الاقتصادية وممرات النقل، والعبور. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 16-37).

الجدول 16-37

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
تحرز الدول الأعضاء كل على حدة تقدما بشأن الاتفاقات الدولية والإقليمية لتيسير التجارة والنقل، ويتضح ذلك من انضمام إحدى الدول الأعضاء إلى الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	تُعزز الدول الأعضاء الوعي بأهمية اتباع نهج متكامل إزاء مبادرات تيسير التجارة والنقل، على نحو ما يتضح من المناقشة التي جرت بين البلدان الأعضاء في مبادرة منطقة نهر تومين الكبرى بشأن الروابط بين تيسير التجارة والنقل خلال الحلقة الدراسية الدولية المتعلقة بتيسير التجارة التي شارك في تنظيمها كل من اللجنة والمبادرة	عززت الدول الأعضاء قدراتها في مجال تيسير التنسيق بين قطاعي التجارة والنقل	تنفذ الدول الأعضاء مبادرات تجسّد تنسيق السياسات في مجال تيسير التجارة والنقل	تستعرض الدول الأعضاء وتتبادل مع المناطق دون الإقليمية الأخرى في آسيا والمحيط الهادئ الممارسات الجيدة من المبادرات المنفذة لتعزيز تنسيق السياسات بين مجالي تيسير التجارة والنقل

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تحسين الربط دون الإقليمي بين شبكات الطاقة الكهربائية في شرق وشمال شرق آسيا

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-256 تتمتع الدول الأعضاء في شرق وشمال شرق آسيا بإمكانات كبيرة لتسخير أوجه التكامل في الثروات من موارد الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح الربط دون الإقليمي في مجال الطاقة فرصا لزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. وللإسهام في تعزيز التعاون لتحقيق الربط دون الإقليمي بين شبكات الطاقة الكهربائية في شرق وشمال شرق آسيا، عمل العنصر مع البرنامج الفرعي 9 للاستفادة من خريطة الطريق الإقليمية للربط بين شبكات الطاقة من خلال إجراء تحليلات تقنية وتحليلات للسيناريوهات بشأن سبل إنشاء ممر للطاقة الخضراء في شمال شرق آسيا، وبناء الثقة وتوافق الآراء السياسي بشأن خريطة طريق للربط دون الإقليمي بين شبكات الطاقة الكهربائية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

16-257 تَمثَّل الدرس المستفاد للعنصر في أن على العنصر بذل المزيد من الجهد لتعزيز التعاون دون الإقليمي بشأن الربط بين شبكات الطاقة الكهربائية، من خلال رؤية مشتركة للربط بين شبكات الطاقة. وسيركز العنصر، في سياق تطبيق هذا الدرس ووفقا لخريطة الطريق الإقليمية للربط بين شبكات الطاقة، على بناء فهم ورؤية مشتركين في المنطقة دون الإقليمية للربط بين شبكات الطاقة الكهربائية عن طريق توفير تحليلات تقنية وتحليلات للسيناريوهات بشأن إنشاء خطوط ربط عالية الجهد وبناء القدرات بخصوص مفهوم ممر للطاقة الخضراء يشجع على زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة الوفيرة في المنطقة دون الإقليمية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-258 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من دعم الدول الأعضاء لتنفيذ خريطة طريق يُسترشد بها في وضع نظام للربط بين شبكات الطاقة الكهربائية دون الإقليمية (انظر الجدول 16-38).

الجدول 16-38

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
دشنت الدول الأعضاء منتدى التعاون والربط الإقليمي لشبكات الكهرباء في شمال شرق آسيا ليكون منصة تستخدم بصورة منتظمة للحوار	تواصلت المشاورات بين الدول الأعضاء بشأن تعزيز التجارة والاستثمار في الكهرباء على الصعيد الإقليمي من خلال الربط البيني بالكهرباء عبر الحدود في شمال شرق آسيا	عززت الدول الأعضاء وعيها وفهمها للاستراتيجيات المحتملة لتحسين الربط	تعزز الدول الأعضاء قدراتها فيما يتعلق بالمتطلبات التقنية مثل إنشاء خطوط ربط عالية الجهد لتعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة، بحيث يثبت ذلك من خلال دراسة استقصائية	الدول الأعضاء تؤيد تنفيذ خريطة طريق لشمال شرق آسيا بشأن الربط بين شبكات الطاقة في منتدى دون إقليمي رفيع المستوى

الولايات التشريعية

16-259 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى العنصر.

قرار الجمعية العامة

260/63 الأنشطة المتصلة بالتنمية

قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

4/75 تعزيز التعاون الإقليمي للتصدي لتحديات تلوث الهواء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

المنجزات المستهدفة

16-260 يعرض الجدول 16-39 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 16-39

العنصر 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**1**	**1**	**1**	**1**
1 - التقارير المقدمة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**11**	**12**	**11**	**11**
2 - اجتماعات فريق الخبراء بشأن الخيارات في مجال السياسات والبرامج لمعالجة المسائل الناشئة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في شرق وشمال شرق آسيا	4	4	4	4
3 - اجتماعات كبار المسؤولين للبرنامج دون الإقليمي للتعاون البيئي في شمال شرق آسيا	3	3	3	3
4 - اجتماعات فريق الخبراء بشأن التنمية المستدامة في شرق وشمال شرق آسيا	4	5	4	4
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**2**	**7**	**2**	**4**
5 - مشاريع بناء القدرات في مجالات الأولويات البرنامجية المؤسسية للجنة في شرق وشمال شرق آسيا	1	6	1	3
6 - مشاريع بناء القدرات التابعة للبرنامج دون الإقليمي للتعاون البيئي في شمال شرق آسيا	1	1	1	1
المنشورات (عدد المنشورات)	**1**	**1**	**–**	**–**
7 - منشورات عن التنمية المستدامة في شمال شرق آسيا	1	1	–	–

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: صفحة شبكية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في شرق وشمال شرق آسيا متاحة على المستويات دون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛ وإدارة وتحديث الموقع الشبكي الخاص بالبرنامج دون الإقليمي للتعاون البيئي في شمال شرق آسيا؛ وإدارة وتحديث الموقع الشبكي الخاص بالشبكة الآسيوية لبصمة الكربون ليكون متاحا على المستويات دون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛ ومنشورات فنية للمدونة على الموقع الشبكي للجنة متاحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مقابلات صحفية بشأن المنشورات والمناسبات الرئيسية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية ومقالات رأي عن أعمال وأنشطة عنصر البرنامج الفرعي.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهد الصفحات الشبكية لعنصر البرنامج الفرعي على الموقع الشبكي للجنة بصورة منتظمة، شهرية في العادة، في ثلاثة مجالات، هي الاستدامة البيئية، وتعزيز الربط داخل المنطقة الواحدة، والابتكار من أجل المجتمعات القادرة على الصمود والشاملة للجميع؛ وتقديم إسهامات لمنصات اللجنة على وسائل التواصل الاجتماعي.

العنصر 3
الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في شمال ووسط آسيا

الهدف

16-261 يتمثل الهدف الذي يسهم العنصر 3 من البرنامج الفرعي في تحقيقه في تعزيز التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي من أجل التنمية المستدامة، بما يتماشى مع الأولويات دون الإقليمية لشمال ووسط آسيا، بما في ذلك الربط المستدام، والتحول الاقتصادي، والإدماج الاجتماعي، والقدرة على الصمود، ومن خلال متابعة واستعراض خطة عام 2030.

الاستراتيجية

16-262 للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، سيشجع العنصر، بالتعاون مع البرامج الفرعية ذات الصلة، الحوار دون الإقليمي عن طريق تقديم دعم الأمانة إلى الأفرقة العاملة المواضيعية[178] التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا.

16-263 وسينسق العنصر مع جميع الأفرقة العاملة المواضيعية لضمان إدراج الأولويات المنبثقة عن مجلس الإدارة والمنتدى الاقتصادي للبرنامج الخاص فيما يتعلق بتيسير التجارة والنقل، والاستدامة البيئية، والطاقة، والربط الرقمي في خطط عملها ومناقشاتها. وفي السياق نفسه، سيضمن العنصر أن تصب نتائج عمل الأفرقة العاملة المواضيعية في مداولات مجلس الإدارة والمنتدى الاقتصادي. وسيعزز هذا العمل اتباع نهج تعاوني للتصدي للتحديات الإنمائية في المنطقة دون الإقليمية بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

16-264 وسيجري هذا العنصر، بالتعاون مع القسم المعني بالبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، دراسات تحليلية وسيقترح توصيات سياساتية لدعم التحول الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية كمحرك للتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030. ويشكّل التحول الاقتصادي الهيكلي إحدى أولويات العمل في برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024. ولكن لم يحرَز سوى تقدم محدود في هذا الصدد، على النحو المبين في نتائج استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا، ولذلك يجب التعجيل بالجهود المبذولة في هذا الإطار. ويلزم اتباع نهج أكثر تكاملا إزاء التحول الاقتصادي الهيكلي من أجل إعادة البناء على نحو أفضل بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيقدم العنصر الدعمَ في هذا الصدد عن طريق التشجيع على اتباع نهج شامل إزاء التحول الهيكلي. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم في تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة.

16-265 وسيواصل العنصر إدماج البعدين الاجتماعي والبيئي في عمله التحليلي المتعلق بإطار التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في شمال ووسط آسيا لتنفيذ الأهداف المتصلة بالقضايا الجنسانية، مثل الهدفين 5 و 10 من أهداف التنمية المستدامة. وسيوفر هذا العنصر، بالتعاون مع البرامج الفرعية ذات الصلة والجهات الشريكة الأخرى، منتجات معرفية لإسداء المشورة في مجال السياسات وتقديم المساعدة التقنية لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة.

16-266 وأخيرا، سينظم العنصر اجتماعات سنوية لفريق الخبراء بشأن التنمية المستدامة والاجتماع التحضيري دون الإقليمي لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة. وستيسّر هذه الاجتماعات الحوار بين المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني

---

(178) هناك ستة أفرقة عاملة مواضيعية حاليا في إطار برنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى، وهي الفريق العامل المعني بالمياه والطاقة والبيئة، والفريق العامل المعني بالنقل المستدام والعبور والربط، والفريق العامل المعني بالتجارة، والفريق العامل المعني بالإحصاءات، والفريق العامل المعني بتسخير الابتكار والتكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة، والفريق العامل المعني بالشؤون الجنسانية وأهداف التنمية المستدامة. واقترحت أوزبكستان إنشاء فريق عامل معني بالاستثمار والتعاون المالي. وسيُواصل النظر في هذا المقترح في دورة مجلس إدارة البرنامج الخاص لعام 2021.

والخبراء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بشأن مواضيع منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عامي 2022 و 2023 وتبادل المعلومات عن جهود التنفيذ على المستوى دون الإقليمي. وسيدعم العنصر أيضا عمليات الاستعراض الوطنية الطوعية بناء على طلب الدول الأعضاء. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم في تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة.

16-267 ويخطط العنصر لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 من خلال تقديم مزيد من الدعم في تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية من أجل تحقيق انتعاش يتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود، على النحو المبين في إطار اللجنة المتعلق بالتصدي الاجتماعي والاقتصادي للجائحة، بما يتماشى مع خطة عام 2030.

16-268 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تعزيز تولّي الدول الأعضاء لزمام الأمور فيما يتعلق بالبرامج الرامية إلى تحسين تيسير التجارة والنقل والربط في مجالي الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإيجاد حلول لهذه البرامج قائمة على الأدلة وزيادة التعاون الإقليمي بشأنها؛

(ب) زيادة المعرفة القائمة على الأدلة التي تسهم في خيارات السياسات العامة للتحول الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية؛

(ج) تحسين تبادل المعرفة والتعاون بين الدول الأعضاء في إعداد استعراضاتها الوطنية الطوعية.

16-269 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المزمع بشأن القضايا المتعلقة بجائحة كوفيد-19 إلى زيادة الربط الرقمي والتحول الرقمي في المنطقة لدعم الانتعاش الشامل والمستدام.

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-270 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

الدول الأعضاء تدفع قدما بالالتزامات المتعلقة بالرقمنة واعتماد التكنولوجيات الرقمية من أجل التحول المستدام والتعافي من جائحة كوفيد-19

16-271 التحول الاقتصادي الهيكلي هو الأولوية 5 لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، ويكتسي أهمية أساسية لتحقيق الإمكانيات التجارية للبلدان غير الساحلية مع استمرارها في تطبيق سياسات موجهة نحو السوق. وسيساعد ضمان أن تكون حزم الإنعاش متماشية مع مبادئ التنمية المستدامة البلدان على التعامل مع الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 على نحو أكثر فعالية وتحضير المنطقة دون الإقليمية لمعالجة الأزمات الأخرى غير المتوقعة بمزيد من الكفاءة. وفي ظل تأثير جائحة كوفيد-19، ازداد التحول الهيكلي أهميةً واكتسب مزيدا من الزخم.

16-272 وفي عام 2020، نظم العنصر اجتماعا لفريق الخبراء إلى جانب ثلاث جلسات مواضيعية سلّطِ الضوء فيها على نقاط الدخول للتحول الاقتصادي ذي الصلة ببلدان المنطقة دون الإقليمية، مثل الرقمنة والتحول الزراعي. وأرشدت ورقاتُ العمل المتعلقة بمواضيع الجلسات مداولاتِ الدول الأعضاء في المنتدى الاقتصادي لعام 2020 التابع لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا بشأن فرص تعزيز التعاون الإقليمي لدعم الانتعاش الاقتصادي المستدام والشامل في أعقاب جائحة كوفيد-19. وخلال المنتدى، جرى التشجيع على تبادل المعارف والخبرات والدروس المستفادة فيما بين المسؤولين الحكوميين من البلدان المشاركة في البرنامج الخاص والجهات المعنية صاحبة المصلحة فيما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات والمبادرات. ودعا المشاركون في المنتدى أيضا إلى زيادة التعاون الإقليمي في مجالات التجارة والنقل والربط الرقمي، وتعزيز شبكة الأفرقة

العاملة المواضيعية للبرنامج الخاص، وإقامة مزيد من أوجه التآزر مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لدعم البرنامج الخاص.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-273 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من اعتماد البلدان المشاركة في البرنامج الخاص، خلال المنتدى الاقتصادي الذي عقد يومي 18 و 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، للإعلان بشأن تعزيز التعاون الإقليمي لدعم التعافي الاجتماعي والاقتصادي في أعقاب جائحة كوفيد-19 الذي جددت فيه البلدان المشاركة تأكيد التزامها بالتعاون الإقليمي، وشددت على أهمية قبول الرقمنة كعامل رئيسي للتحول الاقتصادي ومحرك للتنمية المستدامة، واعتماد التكنولوجيات الرقمية لاستراتيجيات التحول المستدام بغية ضمان عدم ترك أحد خلف الركب في مرحلة التعافي من الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 (انظر الجدول 16-40).

الجدول 16-40
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
اعتراف الدول الأعضاء بضرورة التعجيل بالتحول الاقتصادي الهيكلي	قيام الدول الأعضاء بوضع إطار شامل يربط التحول الاقتصادي الهيكلي بالتنمية المستدامة	تأكيد الدول الأعضاء من جديد التزامها بالتعاون الإقليمي وتشديدها على أهمية قبول الرقمنة كعامل رئيسي للتحول الاقتصادي ومحرك للتنمية المستدامة، واعتماد تكنولوجيات رقمية لاستراتيجيات التحول المستدام بغية ضمان عدم تخلف أحد عن الركب في مرحلة التعافي من الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19

النتائج المقررة لعام 2022

16-274 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي من خلال إسداء المشورة والحوار في مجال السياسات[179]

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-275 أصدر العنصر مواد تقنية متعلقة بالتحول الهيكلي، بما في ذلك الإدماج الرقمي والتحول الزراعي المستدام. ويسّر أيضا تبادل الآراء فيما بين الخبراء والدول الأعضاء من خلال اجتماع مخصص لفريق الخبراء والمنتدى الاقتصادي لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا لعام 2020.

(179) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 19)).

16-276 وأسهم العمل المذكور أعلاه في اعتراف الدول الأعضاء، في الإعلان الذي اعتُمد في نهاية المنتدى الاقتصادي لعام 2020، بضرورة اتباع نهج أكثر تكاملا إزاء التحول الاقتصادي الهيكلي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الفعالة بغية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-277 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيوفر العنصر منتجات معرفية عن الطريقة التي يمكن بها للتحول الاقتصادي الهيكلي أن يدعم البلدان في التعافي من جائحة كوفيد-19، وسيقترح خيارات ملموسة للسياسات بما يتماشى مع الأولويات التي أعربت عنها الدول الأعضاء في الاجتماعات الحكومية الدولية والجوانب الجديدة للتحول الاقتصادي المحددة في برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، بما في ذلك وضع استراتيجية للتحول الهيكلي ترمي إلى النهوض بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتنويع الصادرات، وتعزيز القدرة الإنتاجية والكفاءة والقدرة على المنافسة في قطاعات الزراعة والتصنيع والخدمات، بما في ذلك السياحة. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 16-41).

الجدول 16-41
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
اعتراف الدول الأعضاء بضرورة التعجيل بالتحول الاقتصادي الهيكلي	قيام الدول الأعضاء بوضع إطار شامل يربط التحول الاقتصادي الهيكلي بالتنمية المستدامة	اعتراف الدول الأعضاء، في المنتدى الاقتصادي لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا لعام 2020، بضرورة اتباع نهج أكثر تكاملا إزاء التحول الاقتصادي الهيكلي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الفعالة بغية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	اعتراف الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية بالتحول الاقتصادي الهيكلي باعتباره أحد المحرّكات الرئيسية للتعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة	قيام دولتين من الدول الأعضاء بتنفيذ سياسات التحول الهيكلي كجزء من استراتيجيتهما للتعافي من جائحة كوفيد-19

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تسريع وتيرة العمل وإيجاد حلول لسد الثغرات في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في شمال ووسط آسيا[180]

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-278 نظم العنصر منتدى أصحاب المصلحة المتعددين في شمال ووسط آسيا المعني بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2020. وتبادل المشاركون في المنتدى خبراتهم في إعداد تقارير الاستعراض الوطني الطوعي، بسبل منها إقامة مشاورات بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة، وناقشوا كيفية التصدي للتحديات المرتبطة بمواءمة السياسات وفجوات التمويل وكيفية البقاء على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقا للسياسات الوطنية في الفترة الفاصلة بين الاستعراضات الوطنية الطوعية. وأتاح المنتدى فرصة لبناء القدرات وتحديد الاحتياجات الإضافية، بما في ذلك المواد التدريبية والأدوات والأطر التشغيلية للتمكين من تعزيز وتسريع عملية تنفيذ خطة عام 2030 خلال الأزمة. وستسهم نتائج المنتدى وتوصياته في العمليات الإقليمية والعالمية، ولا سيما منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة لعام 2021 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وفي إطار متابعة المنتدى، عقد العنصر حلقة عمل في كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن تنفيذ الحلول لسدّ الفجوات التي حددتها البلدان في تقاريرها الوطنية الطوعية.

16-279 وعلاوة على ذلك، أعد العنصر ورقة عمل بشأن إطار لتحديد العوامل المحركة للتنمية المستدامة في شمال ووسط آسيا، تتضمن تفاصيل متعلقة بنهج تدريجي وتُستَخدم فيها أساليب نوعية وكمية لتحديد العوامل المحركة للتنمية المستدامة على الصعيد القطري. وستساعد ورقة العمل صناع القرار على صياغة سياسات عامة محددة ومتسقة. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت أداة لتحديد النتائج على الكشف عن مجالات الأهداف التي لم يحرَز فيها تقدم والمجالات التي يوجد بشأنها بالفعل إطار استراتيجي لدعم التدخلات.

16-280 وأسهم العمل المذكور أعلاه في الإشارات إلى الأخذ بنهج أكثر تكاملا إزاء التحول الاقتصادي في أوزبكستان وكازاخستان في وثيقتيهما الاستراتيجيتين الوطنيتين، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المبيّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-281 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق هذا الهدف، سيدعم العنصر الدول الأعضاء في وضع سياسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال اجتماعات أفرقة الخبراء والدراسات التحليلية والخدمات الاستشارية، مع التركيز على تحديد الفجوات في تحقيق الأهداف باستخدام الإطار لتحديد العوامل المحركة للتنمية المستدامة في شمال ووسط آسيا. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 16-42).

الجدول 16-42
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
ازدياد عدد الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية المستعدة	تعزيز التعاون الإقليمي وتبادل المعارف لمتابعة واستعراض التقدم المحرز	ورود إشارات إلى الأخذ بنهج أكثر تكاملا إزاء التحول الاقتصادي في	اتفاق الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية على مجموعة من	قيام دولتين من الدول الأعضاء بوضع سياسات أو تدابير متعلقة بنهج أكثر

(180) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)[أ]	2022 (الأداء المقرر)
لتقديم تقارير استعراض وطني طوعي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام 2019	نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على سبيل المثال من خلال برنامج التوأمة	الوثيقتين الاستراتيجيتين الوطنيتين لأوزبكستان وكازاخستان	المحرّكات الرئيسية للتعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة	تكاملا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز الربط المستدام على المستوى دون الإقليمي

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-282 فيما يتعلق بالبلدان غير الساحلية في شمال ووسط آسيا التي تقع عند مفترق طرق اقتصادات كبيرة مثل أوروبا وجنوب آسيا والصين، يؤدي الربط دورا هاما في التجارة والنقل وتوليد الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي برنامج عمل فيينا، يجري التشديد على أن تطوير البنية التحتية وصيانتها في مجالات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يشكل أولوية بالنسبة إلى البلدان النامية غير الساحلية. وقد بدأ العنصر، بمساهمات من حساب الأمم المتحدة للتنمية، تصميم الدعم لبناء القدرات في قيرغيزستان وكازاخستان لوضع سياسات مستدامة وشاملة بشأن الربط بين البنى التحتية العابرة للحدود، ويمكن تطبيق النهج نفسه على بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية. ونظم العنصر اجتماعات أفرقة الخبراء للأفرقة العاملة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا بشأن النقل المستدام والعبور والربط؛ والمياه والطاقة والبيئة؛ والتجارة؛ وتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة؛ والشؤون الجنسانية وأهداف التنمية المستدامة. ودرس العنصر أيضا التحديات في مجال نقل البضائع والتجارة والربط الرقمي الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ويعزى ذلك بصفة خاصة إلى عمليات إغلاق الحدود غير المنسقة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

16-283 تَمثَّل الدرس المستفاد للعنصر في أن مساعدته التقنية يجب أن تركز بشكل أكبر على تسخير التكنولوجيا الرقمية لتعزيز استدامة الربط على المستوى دون الإقليمي. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيدمج العنصر استراتيجيات للاستفادة من التحول الرقمي والتكنولوجيات الجديدة في المساعدة التقنية والمشورة في مجال السياسات التي يقدمها إلى البلدان بغية تعزيز القدرة التنافسية لطرائق التجارة والنقل وفي الوقت نفسه المساهمة في الحد بشكل كبير من الآثار البيئية الضارة. وسينظم هذا العنصر اجتماعات لأفرقة الخبراء وسيجري دراسات تحليلية كجزء من المشروع القائم بشأن التعاون والتكامل الاقتصاديين على المستوى الإقليمي ومشروع جديد بشأن رقمنة السكك الحديدية وربط شبكات النقل المتعدد الوسائط. وسيواصل العنصر أيضا التعاون والعمل مع كيانات وبرامج الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، ومع منصات حكومية دولية ودون إقليمية لتعزيز الربط المستدام على المستوى دون الإقليمي.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-284 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من قيام الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية بوضع سياستين وتدابير تعزز التكنولوجيات الرقمية لتحسين استدامة الربط (انظر الشكل الثامن من الباب 16).

الشكل الثامن من الباب 16

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للسياسات والتدابير التي تعزز التكنولوجيات الرقمية من أجل تحسين استدامة الربط (العدد التراكمي)

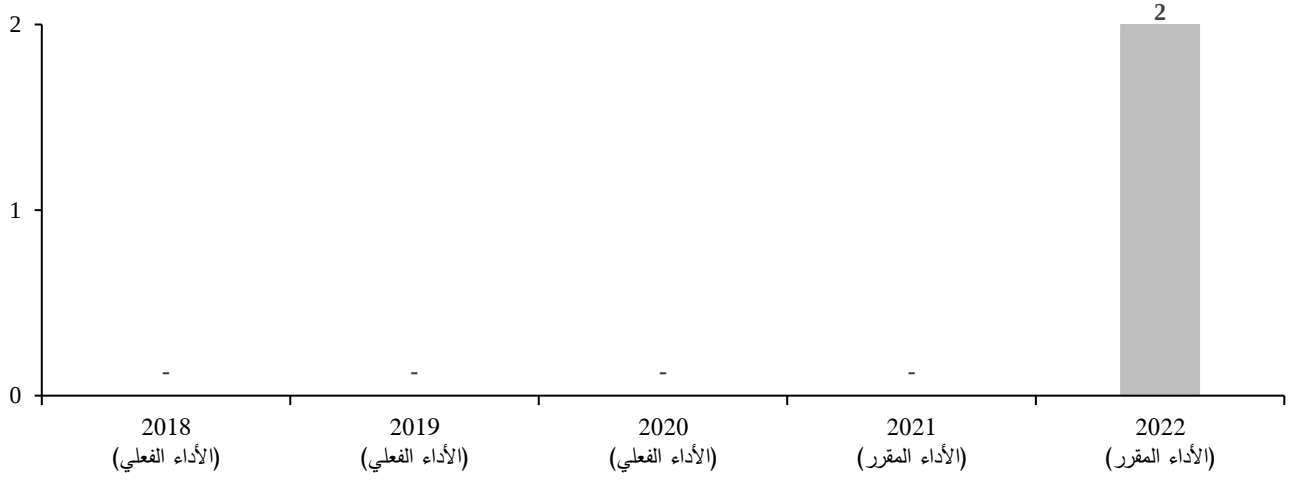

الولايات التشريعية

16-285 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى العنصر.

قرارا الجمعية العامة

260/63 الأنشطة المتصلة بالتنمية

283/72 تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل ضمان السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في منطقة وسط آسيا

المنجزات المستهدفة

16-286 يعرض الجدول 16-43 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 16-43

العنصر 3: المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**1**	**1**	**1**	**1**
1 - التقارير المقدمة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**12**	**14**	**12**	**12**
2 - اجتماعات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا	1	1	1	1
3 - اجتماعات المنتدى الاقتصادي لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا	3	4	3	3

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
4 - اجتماعات فريق الخبراء بشأن الخيارات في مجال السياسات والبرامج لمعالجة المسائل الناشئة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في شمال ووسط آسيا	4	3	4	4
5 - اجتماعات فريق الخبراء بشأن التنمية المستدامة في شمال ووسط آسيا	4	6	4	4
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**1**	**1**	**–**	**1**
6 - مشاريع بناء القدرات في مجال التعاون والتكامل الإقليميين لصالح البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية	1	1	–	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**1**	**1**	**1**	**1**
7 - المواد التقنية بشأن التعاون والتكامل الإقليميين لصالح البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية	1	1	1	1
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: صفحة شبكية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في شمال ووسط آسيا متاحة على المستويات دون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛ وصحائف وقائع عن شمال ووسط آسيا متاحة على المستويات دون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛ ومنشورات فنية للمدونة على الموقع الشبكي للجنة متاحة على المستويين الإقليمي والعالمي.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مقابلات صحفية بشأن المنشورات والمناسبات الرئيسية.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية ومقالات رأي عن أعمال وأنشطة عنصر البرنامج الفرعي.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهد الصفحات الشبكية الخاصة بعنصر البرنامج الفرعي على الموقع الشبكي للجنة بصفة منتظمة، عادة ما تكون شهرية، في خمسة مجالات هي الربط المستدام، والتحول الاقتصادي، والإدماج الاجتماعي والقدرة على الصمود، وبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى، واستعراض خطة عام 2030؛ وتقديم إسهامات لمنصات اللجنة على وسائل التواصل الاجتماعي.				

العنصر 4
الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في جنوب وجنوب غرب آسيا

الهدف

16-287 الهدف الذي يسهم العنصر 4 من البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين من أجل التنمية المستدامة، بما يتماشى مع الأولويات دون الإقليمية في جنوب وجنوب غرب آسيا، بما في ذلك الربط المستدام، والتمكين الاقتصادي للمرأة، والخروج المستدام لأقل البلدان نموا من قائمة هذه البلدان.

الاستراتيجية

16-288 للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، سيتعاون العنصر مع البرامج الفرعية الأخرى والوكالات ذات الصلة ومراكز الفكر والمنظمات دون الإقليمية في مجال الربط المستدام، مع التركيز على ربط شبكات النقل وتيسير التجارة والاستثمار. وسيعد العنصر ورقات تحليلية ويقدم الدعم لبناء القدرات للنهوض بالربط العابر للحدود فيما بين بلدان المنطقة دون الإقليمية، على سبيل المثال، فيما بين بنغلاديش ونيبال والهند، وبين المنطقة دون الإقليمية وجنوب شرق آسيا ووسط آسيا. وسيدعم مشروع السلامة على الطرق التابع لحساب الأمم المتحدة للتنمية أيضا عمل العنصر المتعلق بربط شبكات النقل. وسيُدمَج عمل العنصر المتعلق بتيسير التجارة والاستثمار في الدعم الذي يوفره لأقل البلدان نموا التي خرجت من قائمة هذه البلدان من أجل تحضيرها لمواجهة التحديات في المرحلة التي تلي خروجها.

16-289 وسيتعاون هذا العنصر مع برامج فرعية أخرى، وشبكات رائدات المشاريع، والمنظمات دون الإقليمية، والجهات الأخرى صاحبة المصلحة العاملة في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل تعزيز قدرة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تملكها النساء على الاستفادة من أدوات التجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي. وعلى وجه الخصوص، سيوفر العنصر إمكانية الوصول إلى المعلومات والأدوات الرقمية للنساء رائدات المشاريع من خلال بوابة مخصصة وتدريب متقدم في مجال التجارة الإلكترونية. وسيواصل العنصر تقديم المساعدة القائمة على الطلب إلى رائدات المشاريع في مجال التجارة الإلكترونية وأدوات التسويق الرقمي لتعزيز القدرة على استخدام هذه الأدوات وتوسيع نطاق مؤسساتهن المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

16-290 وسيتعاون العنصر أيضا مع برامج فرعية أخرى ووكالات معنية بالتخطيط والإحصاءات تابعة للدول الأعضاء وأفرقة الأمم المتحدة القطرية ومنظمات دون إقليمية لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة والخروج المستدام من قائمة أقل البلدان نموا. وسيوفر العنصر خدمات بناء القدرات المصممة خصيصا للدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لضمان مواجهة تحديات مثل الانكماش الاقتصادي الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والاضطرابات في الوصول التفضيلي إلى الأسواق والتمويل بشروط ميسرة بطريقة متسقة. وسيواصل تقديم المساعدة القائمة على الطلب إلى أفغانستان وبوتان كجزء من تعزيز وبناء القدرة التحليلية لمراكز الفكر في هذين البلدين من أجل إجراء تحليل متكامل للأهداف عن طريق تحليل السياسات القائم على الأدلة. وسيعقد العنصر مشاورات دون إقليمية بشأن أهداف التنمية المستدامة لتيسير تبادل الممارسات الجيدة وإبراز المنظورات دون الإقليمية للإسهام في المنتجات المعرفية والمنتديات ذات الصلة للجنة، من قبيل منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ولدعم العمليات على الصعيد القطري، مثل وضع وتنفيذ أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، بسبل منها توفير مساهمات في التحليل القُطري المُشترك. وسيستفيد العنصر أيضا من إنشاء شبكة جنوب آسيا المعنية بأهداف التنمية المستدامة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها لضمان التعاون الإقليمي وتقاسم الممارسات الجيدة بشأن التنمية المستدامة. وسيساعد عمل العنصر الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الغايات ذات الصلة للأهداف 1 و 5 و 7 إلى 10 و 12 و 13 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

16-291 ويخطط العنصر لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال تقديم الدعم التحليلي والمشورة في مجال السياسات والمساعدة التقنية بشأن الأولويات التي تم تحديدها خلال المنتدى الرابع لجنوب آسيا المعني بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك سلاسل الإمداد العالمية المستدامة وإيجاد فرص اقتصادية للمرأة للتخفيف من الأثر السلبي للجائحة وإعادة البناء على نحو أفضل.

16-292 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تعزيز قدرات أقل البلدان نموا في جنوب آسيا على التعجيل بالتقدم نحو الانتقال إلى مرحلة الخروج المستدام من قائمة أقل البلدان نموا بحلول عام 2024؛

(ب) تعزيز معارف رائدات المشاريع في جنوب آسيا وقدراتهن على تطبيق منصات التجارة الإلكترونية لتوسيع نطاق فرص أعمالهن التجارية والمشاركة في سلاسل القيمة المحلية والإقليمية والعالمية؛

(ج) زيادة الربط في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، والربط مع المناطق دون الإقليمية المتاخمة في جنوب شرق آسيا وشمال ووسط آسيا.

16-293 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المزمع بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن زيادة قدرة الدول الأعضاء على وضع سياسات أكثر استنارة في صياغة استراتيجيات وطنية ودون إقليمية للتخفيف من الأثر السلبي للجائحة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-294 يشـــمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي اســـتجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

قيمت الدول الأعضاء التدابير التي اتخذتها للتصدي لجائحة كوفيد-19 على المستوى الاجتماعي والاقتصادي

16-295 أدت جائحة كوفيد-19 إلى ظهور تحديات لم يســـبق لها مثيل في المنطقة دون الإقليمية فيما يتعلق بتحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة، وعلى وجه التحديد الهدفان 1 و 5 منها. وأعاد العنصر تنظيم عمله بما يتماشى مع إطار اللجنة للتصدي للجائحة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي. وأصدر العنصر وثيقة سياسة بشأن التحديات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة التي تواجهها بلدان جنوب آسيا، قدم فيها توجيهات بشأن كيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأوصى باتخاذ إجراءات في إطار السياسات الوطنية والتعاون على المستوى دون الإقليمي من أجل التعافي من الجائحة.

16-296 ويوفر العنصر منصة دون إقليمية للشروع في حوار رفيع المستوى بشأن السياسات بين وزراء التخطيط و/أو الاقتصاد في بلدان جنوب آســـيا ومنظماتها دون الإقليمية، مثل رابطة جنوب آســـيا للتعاون الإقليمي ومبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات، من أجل تبادل الخبرات في التصدي للتحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وتقديم مقترحات للتعاون على المستوى دون الإقليمي. وأعقب ذلك حوار بشأن السياسات أجراه رؤساء مراكز الفكر في جنوب آسيا لمناقشة المجالات الرئيســـية للتعاون على المســـتوى دون الإقليمي للتخفيف من أثر جائحة كوفيد-19، ووفرت وثيقة الســـياســـة للجنة معلومات أساسية لهذه المناقشات.

16-297 وتعاون العنصر أيضا مع البرنامج الفرعي 5 والمنظمات دون الإقليمية لبلدان جنوب آسيا ومنظمات دولية أخرى، مثل منظمة الصحة العالمية، لتنظيم ثلاث حلقات دراسية شبكية بشأن المخاطر الناجمة عن الكوارث المتتالية التي تواجهها بلدان جنوب آسيا، بما في ذلك جائحة كوفيد-19 والأعاصير والفيضانات وهجمات الجراد. وأتاحت هذه المناقشات للخبراء وكبار المسؤولين تحديد الاستراتيجيات السياساتية لمواجهة التحديات.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-298 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق هذا الهدف، كما يتضح من خلال اتخاذ باكستان وبنغلاديش والهند إجراءات سياساتية بشأن الإغاثة الاقتصادية والحماية الاجتماعية لدعم التعافي السلس من جائحة كوفيد-19 (انظر الجدول 16-44).

الجدول 16-44
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	اتخاذ باكســـتان وبنغلاديش والهند إجراءات سياساتية بشأن الإغاثة الاقتصادية والحماية الاجتماعية لدعم التعافي الســـلس من جائحة كوفيد-19

النتائج المقررة لعام 2022

16-299 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: التعاون الإقليمي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جنوب آسيا[181]

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-300 أجرى العنصر عملا تحليليا لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والفجوات الرئيسية، والتحديات والفرص، بما في ذلك التعاون الإقليمي، الأمر الذي يوفر أفكارا متعمقة للتعافي الشامل والقادر على الصمود والمستدام من جائحة كوفيد-19. وقد أرشد هذا العملُ التحليلي المناقشاتِ التي دارت في المنتدى الرابع لجنوب آسيا المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي عُقِد في كانون الأول/ديسمبر 2020 ودعت خلاله الدول الأعضاء إلى إجراء تغييرات تحويلية لمعالجة أوجه عدم المساواة، ولا سيما التفاوتات الجنسانية، لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف في جنوب آسيا.

16-301 وأنشأ العنصر أيضا شبكة جنوب آسيا المعنية بأهداف التنمية المستدامة، وأطلق بوابة شبكية لتعزيز التعاون دون الإقليمي من خلال تبادل الممارسات الجيدة واستخلاص نتائج وتوصيات البحوث القائمة على الأدلة من أجل تحقيق الأهداف، بما يشمل تلك المتعلقة بالتحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، لكي يتبعها ويستخدمها مقررو السياسات. والبوابة متاحة أمام الوكالات الحكومية ومراكز الفكر ومنظمات المجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في جنوب آسيا.

16-302 وأسهم العمل المذكور أعلاه في إنشاء آلية دون إقليمية لتبادل الممارسات الجيدة واستخلاص نتائج وتوصيات البحوث القائمة على الأدلة لكي يعتمدها ويستخدمها مقررو السياسات، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-303 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيجري العنصر تحليلا للمسائل المتصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية، وسينظم اجتماعات لأفرقة الخبراء لتيسير تبادل الممارسات الجيدة فيما بين البلدان. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 16-45).

الجدول 16-45
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقدر)*[أ]	*2022 (الأداء المقدر)*
إعراب الجهات صاحبة المصلحة في جنوب آسيا عن الاهتمام بوضع آلية	تحديد مجالات معينة للتعاون دون الإقليمي في	إنشاء آلية دون إقليمية لتبادل الممارسات السليمة واستخلاص نتائج	تنفيذ الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية أطرها الإنمائية الوطنية	تبادل ثلاث دول أعضاء الممارسات الجيدة والتعلم بشأن تنفيذ أهداف التنمية

(181) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 19)).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)[أ]	2022 (الأداء المقرر)
تعاون لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدام	مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	وتوصيات البحوث القائمة على الأدلة من أجل اتباعها واستخدامها من جانب مقرري السياسات	بما يتماشى مع نتائج وتوصيات اللجنة في مجال البحوث القائمة على الأدلة	المستدامة باستخدام شبكة جنوب آسيا المعنية بأهداف التنمية المستدامة بوصفها منصة

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: أقل البلدان نموا في جنوب آسيا مجهزة تجهيزا جيدا للتخفيف من التحديات المتعلقة بالخروج من قائمة تلك البلدان[182]

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-304 قدم العنصر المساعدة التقنية والدراسات التحليلية لدعم البلدان الثلاثة التي رُفِعَت من قائمة أقل البلدان نموا في جنوب آسيا في عملية خروجها المستدام من هذه القائمة. وأجرى العنصر تدريبا مصمما خصيصا لتعزيز قدرة أقل البلدان نموا في جنوب آسيا على التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والخروج المستدام من قائمة تلك البلدان. ونظم العنصر حلقة دراسية شبكية لتعزيز قدرة بنغلاديش، إلى جانب بوتان ونيبال، على تحقيق الأهداف والتصدي للتحديات المرتبطة بالخروج المستدام من قائمة أقل البلدان نموا. وعلاوة على ذلك، نشر العنصر تقريرا يسلط الضوء على التحديات التي تواجهها البلدان الثلاثة التي رُفِعَت من قائمة أقل البلدان نموا في جنوب آسيا في خروجها المستدام من القائمة في سياق جائحة كوفيد-19. وشكل هذا التقرير مساهمة لصالح الحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان الثلاثة لإرشاد أعمالها التحضيرية لإقامة دورة لجنة السياسات الإنمائية في شباط/فبراير 2021 وإجراءات المتابعة في عامي 2021 و 2022. وقُدم التقرير إلى لجنة السياسات الإنمائية بوصفه مساهمة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورة عام 2021، وهو متاح على بوابة الأمم المتحدة لأقل البلدان نموا.

16-305 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تعزيز قدرة بنغلاديش وبوتان ونيبال على الخروج المستدام من قائمة أقل البلدان نموا من خلال المساعدة التقنية المصممة خصيصا والمشورة في مجال السياسات من اللجنة، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المبيّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-306 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيقدم العنصر مشورة محددة ومصممة خصيصا في مجال السياسات، بما يشمل حلقات العمل والتدريب والحلقات الدراسية الشبكية والمواد التقنية، فيما يتعلق بتأثير جائحة كوفيد-19 على عملية الخروج من قائمة أقل البلدان نموا بغية مساعدة أقل البلدان نموا في جنوب آسيا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي للتحديات المتصلة بعملية الخروج هذه. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 16-46).

(182) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الجدول 16-46

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
تأهل بوتان ونيبال للمرة الثانية للخروج من قائمة أقل البلدان نموا، واستيفاء بنغلاديش للمعايير الثلاثة جميعها المتعلقة بالخروج من القائمة للمرة الأولى في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام 2018	إمكانية استفادة بنغلاديش وبوتان ونيبال من بناء القدرات من أجل كشف التحديات الرئيسية التي ستواجهها في أعقاب خروجها من تلك القائم	تلقي بنغلاديش وبوتان ونيبال المساعدة التقنية والمشورة في مجال السياسات المصممة خصيصا من اللجنة	استيفاء بنغلاديش لمعايير الخروج من قائمة أقل البلدان نموا في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام 2021، وتمتعها بالقدرة، إلى جانب بوتان ونيبال، على التخفيف من التحديات التي تعيق الخروج السلس والمستدام من القائمة	قيام البلدان التي تخرج من قائمة أقل البلدان نموا بدمج التأثير الناجم عن جائحة كوفيد-19 وسبل التصدي لها في استراتيجياتها الانتقالية السلسة

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: مراكز الفكر في أقل البلدان نموا في جنوب آسيا تحسن قدرتها على تحليل السياسات القائم على الأدلة لدعم تقرير السياسات بغية التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-307 من أجل التعجيل بالجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جنوب آسيا، يجب بناء القدرات التحليلية، ولا سيما في أقل البلدان نموا مثل أفغانستان وبوتان، لتمكين البلدان من تحديد وتسخير الصلات بين الأهداف والغايات. وهذه القدرات التحليلية ضرورية أيضا لدمج استراتيجيات الخروج من قائمة أقل البلدان نموا ضمن استراتيجيات التعجيل بتحقيق الأهداف وإعادة البناء على نحو أفضل في أعقاب جائحة كوفيد-19، الأمر الذي يهدد بعكس مسار المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس للحد من الفقر المدقع والجوع، مع فقدان ملايين الأشخاص لوظائفهم. وعلاوة على ذلك، يؤدي وضع أفغانستان وبوتان بوصفهما بدلين غير ساحليين إلى ظهور تحديات إضافية، مثل الربط المحدود بين البنى التحتية وارتفاع تكاليف المعاملات، تعيق تحقيق التنمية المستدامة والتعافي من الجائحة.

16-308 واستجابة للطلبات التي قدمتها حكومتا أفغانستان وبوتان، ما فتئ العنصر يقدم المساعدة منذ عام 2019 في تعزيز قدرة مراكز الفكر الوطنية القائمة والناشئة على تحليل السياسات القائم على الأدلة لدعم عملية تقرير السياسات من أجل التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

16-309 تَمثَّل الدرس المستفاد للعنصر في أنه من أجل دعم استدامة ونمو قدرات مراكز الفكر، ينبغي أن يركز العنصر على تعزيز إبراز أعمال هذه المراكز وتأمين الطلب من الوكالات الحكومية. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سييسّر العنصر تقاسم عمل

مراكز الفكر من خلال شبكة جنوب آسيا المعنية بأهداف التنمية المستدامة. وسيستند العنصر إلى العمل المنجز خلال الفترة 2019-2021 لمواصلة دعم تنمية القدرات من خلال توفير التدريب وتيسير التعلم بين الأقران والمساهمة في إسداء المشورة في مجال السياسات التي تقدمها مراكز الفكر إلى حكوماتها من خلال أعمال البحث والتحليل التي تجريها. وسيُستكمل عمل هذا العنصر أيضا بالبرنامج العادي للتعاون التقني.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-310 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من خلال تقديم مراكز الفكر في أفغانستان وبوتان مساهمات في استراتيجيات التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعادة البناء على نحو أفضل، وعقد مناقشات مستنيرة بشأنها، ومن خلال إسهامها في منتديات ومناقشات مراكز الفكر دون الإقليمية (انظر الجدول 16-47).

الجدول 16-47
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
الاعتراف بضرورة تعزيز القدرة التحليلية لصياغة السياسات الإنمائية في أقل البلدان نموا في جنوب آسيا، ولا سيما أفغانستان وبوتان، خلال المنتدى الثاني لجنوب آسيا المعني بأهداف التنمية المستدامة، ضمن منتديات أخرى	تقديم المساعدة إلى أفغانستان وبوتان في تنمية القدرات التحليلية بناء على طلب حكومتيهما	إشراك مراكز الفكر الناشئة في أفغانستان وبوتان مع نظيراتها الراسخة في بلدان جنوب آسيا الأخرى في التصدي للتحديات السياساتية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 من أجل التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة	زيادة مراكز الفكر في أفغانستان وبوتان استخدامها للأدوات التحليلية في البحث والتحليل لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة	قيام مراكز الفكر في أفغانستان وبوتان بتقديم مساهمات في استراتيجيات التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعادة البناء على نحو أفضل، وعقد مناقشات مستنيرة بشأنها، والإسهام في منتديات ومناقشات مراكز الفكر دون الإقليمية

الولايات التشريعية

16-311 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى العنصر.

قرار الجمعية العامة

260/63 الأنشطة المتصلة بالتنمية

المنجزات المستهدفة

16-312 يعرض الجدول 16-48 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 16-48

العنصر 4: المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**1**	**1**	**1**	**1**
1 - التقارير المقدمة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**8**	**4**	**6**	**6**
2 - اجتماعات فريق الخبراء بشأن الخيارات في مجال السياسات والبرامج لمعالجة المسائل الناشئة في مجال التنمية المستدامة في جنوب وجنوب غرب آسيا	4	2	2	2
3 - اجتماعات فريق الخبراء بشأن التنمية المستدامة في جنوب وجنوب غرب آسيا	4	2	4	4
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	–	**1**	**1**	**1**
4 - مشاريع بناء القدرات بشأن الأولويات البرنامجية المؤسسية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في جنوب وجنوب غرب آسيا	–	1	1	1
المنشورات (عدد المنشورات)	**1**	**1**	**–**	**–**
5 - المنشورات المتعلقة بالتنمية المستدامة في جنوب وجنوب غرب آسيا	1	1	–	–
المواد التقنية (عدد المواد)	**3**	**3**	**4**	**5**
6 - مجموعة من ورقات العمل بشأن التنمية تتناول التنمية الاقتصادية والاجتماعية	3	3	4	5
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: صفحة شبكية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جنوب وجنوب غرب آسيا متاحة على المستويات دون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛ ومنشورات فنية للمدونة على الموقع الشبكي للجنة متاحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛ وبوابة شبكية لشبكة جنوب آسيا المعنية بأهداف التنمية المستدامة متاحة على المستويات دون الإقليمي والإقليمي والعالمي.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: جلسات منعقدة خلال مؤتمر القمة الاقتصادي لمنطقة جنوب آسيا، ومؤتمر التنمية المستدامة الذي نظمه معهد سياسات التنمية المستدامة في باكستان، وغير ذلك من المناسبات دون الإقليمية؛ ونشرة إخبارية تتضمن مستجدات بشأن أهداف التنمية المستدامة في جنوب آسيا متاحة على المستويات دون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛ ومقابلات صحفية بشأن المنشورات والمناسبات الرئيسية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية ومقالات رأي عن أعمال وأنشطة عنصر البرنامج الفرعي.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهد الصفحات الشبكية الخاصة بعنصر البرنامج الفرعي على الموقع الشبكي للجنة بصفة منتظمة، عادة ما تكون شهرية، في أربعة مجالات هي التعاون الإقليمي للتسريع في إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعادة البناء على نحو أفضل، والربط المستدام، والتمكين الاقتصادي للمرأة، وخروج البلدان المستدام من قائمة أقل البلدان نموا؛ وتقديم مساهمات في منصات اللجنة على وسائل التواصل الاجتماعي.

العنصر 5
الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في جنوب شرق آسيا

الهدف

16-313 الهدف الذي يسهم العنصر 5 من البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز التعاون والتكامل على المستوى الإقليمي من أجل التنمية المستدامة، بما يتماشى مع الأولويات دون الإقليمية في جنوب شرق آسيا، بما في ذلك الربط المستدام والمجتمعات الشاملة والمنصفة والإدارة الفعالة للموارد الطبيعية والتنمية القادرة على الصمود.

الاستراتيجية

16-314 تُحدِّد نطاقَ هذا العنصر الشراكةُ بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة إلى حد كبير. وللمساهمة في تحقيق هذا الهدف، سيدعم العنصر تنفيذ خطة العمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة (2021-2025)، فضلا عن خريطة الطريق المتعلقة بأوجه التكامل للفترة 2020-2025. وسيكفل العنصر مناقشة المسائل الاستراتيجية والموضوعية في الوقت المناسب بتنسيق الحوارات الرفيعة المستوى والاجتماعات على مستوى العمل لضمان أهمية وفعالية العمل التحليلي للجنة والمساعدة التقنية التي توفرها للمنطقة دون الإقليمية. وتمثل هذه العمليات دون الإقليمية فرصا لمعالجة التحديات والأولويات الحالية للرابطة، وتعزيز التنسيق الفعال بين مختلف الوكالات والهيئات القطاعية مع كفالة التآزر في تنفيذ العمليات. وسيركز العنصر على الربط المستدام، والمجتمعات الشاملة والمنصفة، والإدارة الفعالة للموارد الطبيعية، والتنمية القادرة على الصمود، التي تم تحديدها في خريطة الطريق المتعلقة بأوجه التكامل بوصفها مجالات ذات أولوية يمكن للجنة أن تضيف إليها قيمة.

16-315 وسيقوم العنصر، بالتعاون مع البرامج الفرعية ذات الصلة التابعة للجنة، بتقديم منتجات معرفية بشأن المنظورين الإقليمي ودون الإقليمي المتعلقين بالقضايا العالمية للدول الأعضاء في جنوب شرق آسيا؛ وسيتيح منتدىً إقليميا للدول الأعضاء في جنوب شرق آسيا لتتقاسم معارفها مع بلدان أخرى، سواء كمجموعة أو بشكل ثنائي؛ ودعم تنفيذ الأطر دون الإقليمية والإقليمية. وسيعزز العنصر أيضا التعاون مع الرابطة من خلال زيادة المشاركة مع أمانة الرابطة والهيئات واللجان القطاعية ذات الصلة، ومن خلال حوار الرابطة وشراكاتها مع الجهات الخارجية صاحبة المصلحة بشأن المبادرات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف دون الإقليمية. وسيدعم هذا العمل الدولَ الأعضاء في إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف 3 و 9 و 10 و 13 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

16-316 ويخطط العنصر لدعم الدول الأعضاء في مسائل متعلقة بجائحة كوفيد-19 من خلال المساهمة في تنفيذ إطار التعافي الشامل لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لضمان أن تكون جهود التعافي متوافقة مع خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وسيسهم هذا العنصر في أربع من الاستراتيجيات الخمس الواسعة النطاق المبينة في الإطار، بالتعاون مع البرامج الفرعية من 2 إلى 6. وسينسق العنصر البرمجة والحوارات الموضوعية المشتركة بين اللجنة وأمانة الرابطة في مجالات الأعمال الشاملة، وربط نقل البضائع، والربط الرقمي، والحماية الاجتماعية، والتمكين الاقتصادي للمرأة.

16-317 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تعزيز الابتكار والبنى التحتية والقدرة التنافسية في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول الأعضاء من أجل دعم التحول الاقتصادي والاجتماعي نحو تحقيق الرقمنة الحقيقية في المنطقة دون الإقليمية؛

(ب) تعزيز الحوار بشأن فرص الحصول العادل والمنصف على الحماية الاجتماعية، ولا سيما لمختلف الفئات الضعيفة، وتحسين الإحصاءات المتعلقة بالإعاقة، وسياسات الشيخوخة والإعاقة، وتكلفة الحماية الاجتماعية؛

(ج) تعزيز الحوار بشأن السياسات والقدرة على استخدام الموارد المائية والبحرية وإدارتها بشكل مستدام؛ ورصد تدهور الأراضي ومنعه؛ ورصد الجسيمات الدقيقة في تلوث الهواء (المواد الجسيمية بقطر 2,5 والجسيمات بقطر 10) وإدارة نوعية الهواء؛

(د) تعزيز الحوار بشأن السياسات فيما يتعلق بالتمويل المستدام.

16-318 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المزمع المتعلق بالمسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن تحسين التنسيق والاتساق بين مقترحات السياسات والمساعدة التقنية المقدمة في إطار التعافي الشامل لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في المنطقة دون الإقليمية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-319 يشـــمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي اســـتجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

خطط تعافي رابطة أمم جنوب شرق آسيا من جائحة كوفيد-19 متوافقة مع التعاون الإقليمي من أجل التنمية المستدامة

16-320 في عام 2020، قام العنصر، بدافع من جائحة كوفيد-19، بالاقتران مع برامج فرعية أخرى، باستعراض وإعادة استخدام العديد من منجزاته المستهدفة لتقييم تأثير الجائحة، ووضع تدابير للتصدي الفوري لها على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، وإعداد خطط للتعافي. وفي حالة جنوب شرق آسيا، ونظرا إلى أن اللجنة هي الجهة المنسقة للركيزتين الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والتعاون الشـــامل لعدة قطاعات في إطار خطة عمل الرابطة والأمم المتحدة، ركز العنصـــر جهوده على كفالة عدم بذل جهود التصـــدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها على حســـاب التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة. وكان هذا الأمر ذا أهمية خاصـــة، نظرا إلى حجم الأثر الاقتصـــادي القصـــير الأجل للجائحة والتوقعات بأن الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة دون الإقليمية سينكمش بنسبة 4 في المائة في عام 2020. ولذلك، عمل العنصـــر على تيسـير الحوار وتقديم مسـاهمات اسـتراتيجية وموضوعية لإعداد إطار التعافي الشامل للرابطة بما يتماشى مع طموحات خطة عام 2030.

16-321 وبشكل أكثر تحديدا، ساعد العنصر على تنظيم حوار رفيع المستوى بين الرابطة واللجنة بشأن السياسات المتعلقة ببناء جماعة اقتصادية للرابطة قادرة على الصمود في أعقاب جائحة كوفيد-19. وساعد العنصر في تنظيم حوار رفيع المستوى بشأن تعزيز أوجه التكامل بين رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2025 وخطة عام 2030، والمنتدى الرابع لجنوب شرق آسيا لأصـحاب المصـلحة المتعددين المعني بتنفيذ أهداف التنمية المسـتدامة. وأعد العنصـر أيضـا مسـاهمات اسـتراتيجية في الحوار الرفيع المســـتوى بشـــأن تعافي الرابطة في مرحلة ما بعد الجائحة والاجتماعات المتعلقة بتمكين المرأة وإدماج منظور الإعاقة. وأدى تنظيم هذه الحوارات إلى تطوير العمل المشترك بين اللجنة والرابطة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-322 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من مواءمة الاستراتيجيات العامة لإطار التعافي الشامل للرابطة الذي اعتمد في مؤتمر القمة السابع والثلاثين للرابطة، مع خطة عام 2030 (انظر الجدول 16-49).

الجدول 16-49
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	اعتماد إطار التعافي الشـــامل لرابطة أمم جنوب شـــرق آســـيا الذي يتواءم مع خطة عام 2030، خلال مؤتمر القمة السابع والثلاثين للرابطة

النتائج المقررة لعام 2022

16-323 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تعزيز الربط بين شبكات الطاقة وإمكانية الحصول عليها في المنطقة دون الإقليمية[183]

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-324 استند هذا العنصر، بالتعاون مع البرنامج الفرعي 9، إلى أعمال تحليلية سابقة، بما في ذلك المنشور المعنون "منظورات إحصائية: الطاقة والتنمية في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا"، الذي قدم لمحة عامة عن قطاعات الطاقة في المنطقة لإرشاد مبادرات الربط المحتملة بين شبكات الطاقة فيما بين بلدان الرابطة. وأعد العنصر أيضا، بالتعاون مع البرنامج الفرعي 9 ومركز الطاقة التابع للرابطة، كما هو مقرر، منشورا عن متابعة الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة في منطقة الرابطة، قدم فيه تقريرا عن حالة تنفيذ البلدان للهدف 7. وقد اعترفت شبكة القطاعات الفرعية للطاقة المتجددة، وهي فريق عامل في إطار اجتماع كبار المسؤولين المعني بالطاقة في الرابطة، بهذا المنشور وعرضته خلال دورة استثنائية لمنتدى الأعمال في مجال الطاقة التابع للرابطة على هامش الاجتماع الثامن والثلاثين لوزراء الطاقة في الرابطة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

16-325 وأسهم العمل المذكور أعلاه في إجراء مزيد من المداولات فيما بين الدول الأعضاء بشأن تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في اتفاق الدول الأعضاء في الرابطة على حلول للتحديات المتصلة بالهدف 7 يمكن تنفيذها من خلال التعاون على المستوى دون الإقليمي كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. ولا تزال الشراكة الثلاثية بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومركز الطاقة التابع للرابطة وأمانة الرابطة قيد التطوير لتشمل التعاون الموضوعي والحكومي الدولي في مجال الطاقة. وفي ضوء جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على المنطقة ككل، ركز العنصر جهوده، بالتنسيق مع البرامج الفرعية ذات الصلة، على دعم تطوير إطار التعافي الشامل للرابطة في عام 2020. وفي هذه العملية، قدم العنصر توصيات بشأن المبادرات ذات الأولوية لمعالجة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للتعافي، بما في ذلك الطاقة المستدامة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-326 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف واستجابة للتطورات الأخيرة، سيعمل العنصر على تعزيز التعاون والشراكات مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بما في ذلك أمانتها، من خلال دعم المرافق العامة والجهات التنظيمية للرابطة في مواءمة تكامل منظومة الطاقة الإقليمية مع أهداف التنمية المستدامة. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 16-50).

(183) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 19)).

الجدول 16-50

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
قيام الدول الأعضاء في الرابطة والأمم المتحدة بتحديد الأولويات الاستراتيجية والتدابير التي يتعين اتخاذها من قبل الجانبين لتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين من أجل تحقيق التنمية المستدامة	اتفاق الدول الأعضاء في الرابطة على التحديات التي تحول دون تنفيذ الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة	مواصلة المداولات بين الدول الأعضاء في الرابطة بشأن تنفيذ الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة	قيام الدول الأعضاء في الرابطة بتحديد استراتيجيات لمواصلة النهوض بالربط بين شبكات الطاقة الإقليمية وإمكانية الحصول على الطاقة	قيام مرافق الرابطة وجهاتها التنظيمية بتعزيز مواءمة تكامل نظام الطاقة الإقليمي مع أهداف التنمية المستدامة

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعزيز التعاون والعلاقات بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ[184]

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-327 ركز العنصر على الأنشطة التي ستساعد وستدعم البلدان على الصعيدين دون الإقليمي والوطني في التصدي لجائحة كوفيد-19. ونظم العنصر عدة اجتماعات رفيعة المستوى مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا ونسق مناقشات موضوعية بالتعاون مع برامج فرعية أخرى. وقد نسق العنصر مع برامج فرعية أخرى وقدم مساهمات في التقرير المشترك عن الشراكة الشاملة بين الرابطة والأمم المتحدة الذي قُدِّمَ إلى أمانة الرابطة والأمانة العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2020، وإطار التعافي الشامل للرابطة الذي اعتُمِد في مؤتمر القمة السابع والثلاثين للرابطة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وخلال القمة، أشارت الدول الأعضاء أيضا إلى مواصلة تعزيز الشراكة الشاملة بين الرابطة والأمم المتحدة، وقالت إنها تتطلع إلى تحسين التعاون في إطار خطة العمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة (2021-2025).

16-328 وقدم العنصر، بالتعاون مع البرنامج الفرعي 4، تقييمات علمية وذات صلة بالسياسات، وقدم توصيات بشأن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا من خلال منتجات تحليلية، ونظم اجتماعا مخصصا لفريق الخبراء من أجل مناقشة تشكيل الفريق المعني بموارد الرابطة. ويسّر هذا العمل إنشاء الفريق في الاجتماع الحادي والثلاثين لكبار المسؤولين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن البيئة.

(184) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

16-329 ونسّق العنصر أيضا مساهمات البلدان في منتدى آسيا والمحيط الهادئ الثالث للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي ركز على التصدي لجائحة كوفيد-19.

16-330 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تنفيذ خريطة الطريق المتعلقة بأوجه التكامل للفترة 2020-2025، بما في ذلك إنشاء الفريق المعني بموارد رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتعزيز التعاون بين الرابطة والمناطق دون الإقليمية الأخرى، واعتماد خطة العمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة (2021-2025)، وهو ما شكل أداء مستوفيا للأهداف المقررة، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-331 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل العنصر تنسيق عمل البرامج الفرعية في تنفيذ خطة عمل الرابطة والأمم المتحدة (2021-2025)، وخريطة الطريق المتعلقة بأوجه التكامل، وإطار التعافي الشامل للرابطة. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 16-51).

الجدول 16-51
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
• وضع تصور مفاهيمي لمشروع خريطة الطريق المتعلقة بأوجه التكامل للفترة 2020-2025	• إحاطة قادة الرابطة علما بخريطة الطريق المتعلقة بأوجه التكامل للفترة 2020-2025	• تنفيذ خريطة الطريق، بما في ذلك إنشاء الفريق المعني بالموارد التابع للرابطة	• تنفيذ خطة العمل مع زيادة عدد المبادرات المشتركة بين الرابطة والأمم المتحدة	• تنفيذ خطة العمل مع زيادة مبادرة مشتركة واحدة بين الرابطة والأمم المتحدة
	• صياغة خطة العمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة (2021-2025) تمشيا مع خريطة الطريق	• تعزيز التعاون بين الرابطة والمناطق دون الإقليمية الأخرى، مثل المناسبة الخاصة بالرابطة التي أقيمت في اجتماع التعاون الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب • الإحاطة علما بخطة العمل		

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تمكين رائدات الأعمال في رابطة أمم جنوب شرق آسيا من التغلب على التأثير الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19

الخطة البرنامجية لعام 2022

16-332 اقترح العنصر التعاون مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا في الاجتماع العاشر للجنة التنسيق التابعة للرابطة والمعنية بالمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، الذي عُقِد في كانون الأول/ديسمبر 2020. وأعربت الدول الأعضاء عن اهتمامها الخاص بالسياسات الابتكارية لمعالجة الحواجز التي تواجهها المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء في الرابطة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

16-333 تَمثَّل الدرس المستفاد للعنصر في أن الممارسة السابقة المتمثلة في تقديم مشاريع كاملة التطوير أدت إلى مشاركة أقل من المتوقع من جانب المستفيدين وأن وضع تصور للمشاريع بالتعاون مع الجهات المستفيدة أمر أساسي لتنفيذها بنجاح. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيشرك العنصر الدول الأعضاء في مرحلة التطوير لضمان النجاح في إنجاز المشاريع وتعزيز الإمساك بها. وفي عام 2022، سيعمل العنصر، بالتعاون مع البرنامج الفرعي 6، على إقامة شراكة مع لجنة التنسيق التابعة للرابطة والمعنية بالمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أجل وضع مبادئ توجيهية متعلقة بالسياسات لتلبية الاحتياجات المحددة لرائدات المشاريع في السياسات والأنظمة المتعلقة بالمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ويتماشى هذا النشاط مع خطة العمل الاستراتيجية للرابطة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2016-2025) وخطة العمل المشتركة بين الرابطة والأمم المتحدة (2021-2025).

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-334 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق هذا الهدف، كما يتضح من التزام الدول الأعضاء في الرابطة بتنفيذ المشروع المتعلق بتعزيز إمكانية الوصول والإدماج والسيولة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ورائدات المشاريع (انظر الجدول 16-52).

الجدول 16-52
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
–	–	إعراب الدول الأعضاء عن اهتمامها بالمبادرات الرامية إلى التصدي للعقبات التي تواجهها رائدات المشاريع	زيادة الدول الأعضاء إمكانية الوصول إلى أدوات مثل المبادئ التوجيهية لتلبية احتياجات رائدات المشاريع في السياسات المتعلقة بالمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا	قيام دولتين من الدول الأعضاء في الرابطة بتنفيذ مشاريع مع التركيز على تعزيز إمكانية حصول رائدات المشاريع على الخدمات المالية وشمولهن المالي

الولايات التشريعية

16-335 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى العنصر.

قرار الجمعية العامة

260/63 الأنشطة المتصلة بالتنمية

المنجزات المستهدفة

16-336 يعرض الجدول 16-53 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 16-53

العنصر 5: المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**1**	**1**	**1**	**1**
1 - التقارير المقدمة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**4**	**8**	**8**	**7**
2 - اجتماعات فريق الخبراء بشأن الخيارات في مجال السياسات والبرامج لمعالجة المسائل الناشئة في مجال التنمية المستدامة في جنوب شرق آسيا	–	–	4	–
3 - اجتماعات فريق الخبراء بشأن التنمية المستدامة في جنوب شرق آسيا	4	4	4	4
4 - اجتماعات بشأن تعزيز الشراكات مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل التنمية المستدامة في جنوب شرق آسيا	–	4	–	3
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	–	–	**1**	**1**
5 - مشروع بناء القدرات بشأن الأولويات البرنامجية المؤسسية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في جنوب شرق آسيا	–	–	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	–	**2**	–	**1**
6 - حلقات دراسية بشأن تنفيذ خطة العمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة (2021-2025)	–	2	–	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**1**	**1**	**1**	**1**
7 - ورقات عمل بشأن تنفيذ خطة العمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة (2021-2025)	1	1	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: إقامة مشاورات وتقديم خدمات استشارية إلى الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية في المجالات ذات الأولوية للتعاون والتكامل الإقليميين من أجل التنمية المستدامة.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: صفحة شبكية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جنوب شرق آسيا متاحة على المستويات دون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛ ومنشورات فنية للمدونة على الموقع الشبكي للجنة متاحة على المستويين الإقليمي والعالمي.

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مقابلات صحفية بشأن المنشورات والمناسبات الرئيسية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية ومقالات رأي عن أعمال وأنشطة عنصر البرنامج الفرعي.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهد الصفحات الشبكية الخاصة بعنصر البرنامج الفرعي على الموقع الشبكي للجنة بصفة منتظمة، عادة ما تكون شهرية في أربعة مجالات هي الإجراءات المتعلقة بالمناخ، والبيئة، والتنمية الاجتماعية، والتجارة والشمول المالي؛ وتقديم مساهمات في منصات اللجنة على وسائل التواصل الاجتماعي.

البرنامج الفرعي 9
الطاقة

الهدف

16-337 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة في آسيا والمحيط الهادئ عن طريق تعزيز قدرة الدول الأعضاء فيما يتعلق بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة، والحصول على الطاقة، والربط بين شبكات الطاقة.

الاستراتيجية

16-338 للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في تحقيق الغايات المتعلقة بالطاقة المستدامة المحددة في الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة. وسيقوم بذلك من خلال تحسين الأداة الوطنية لتخطيط الطاقة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وهي أداة نمذجة متكاملة مصممة لمساعدة مقرري السياسات في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مزيج سياساتهم المتعلقة بالحصول على الطاقة والكفاءة في استخدام الطاقة والطاقة المتجددة لتحقيق غايات الهدف 7 وأهداف خفض الانبعاثات بموجب اتفاق باريس.

16-339 وسينشر البرنامج الفرعي أيضا معلومات عن الاتجاهات العالمية والإقليمية والتطورات الجديدة المتصلة بزيادة فرص الحصول على الطاقة وزيادة حصة الطاقة المتجددة وتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة؛ وعن الأدوات والنُهج السياساتية الهادفة إلى تعزيز تحقيق غايات الهدف 7، بالشراكة مع وكالات التنمية الدولية ومصارف التنمية. وسيواصل البرنامج الفرعي، من خلال عمله، إصدار مبادئ توجيهية متعلقة بالسياسات قائمة على الأدلة بشأن فوائد الحصول على الكهرباء، مما يتيح استخدام الأجهزة في العمل الإنتاجي ويحسن عمل المدارس والمستشفيات وغيرها من المرافق، وبشأن فوائد الحصول على الطهي النظيف، مما يقلل من الآثار الضارة بالصحة الناجمة عن الطهي في صفوف النساء والأطفال وعبء العمل غير المدفوع الأجر المتعلق بجمع الوقود، خاصة للنساء والأطفال في المجتمعات الريفية. وسيركز البرنامج الفرعي جهوده في مجال بناء القدرات على الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية للتعجيل بالتقدم نحو حصول الجميع على الطهي النظيف. وسيضع البرنامج الفرعي مبادئ توجيهية متعلقة بالسياسات على الصعيد الوطني لزيادة فرص حصول الأسر الفقيرة على الوقود للطهي النظيف. وستقدم بوابة الطاقة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ أحدث البيانات والمؤشرات والمعلومات السياساتية وخرائط البنية التحتية للطاقة للمساعدة على تعزيز قاعدة الأدلة من أجل تحقيق ورصد الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة به. وسيسهم عمل البرنامج الفرعي في تحقيق الأهداف 5 و 7 و 9 من أهداف التنمية المستدامة.

16-340 وسيعمل البرنامج الفرعي أيضا مع الدول الأعضاء والسلطات دون الوطنية لتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة وزيادة استهلاك الطاقة المتجددة وتعزيز القدرة المحلية على تطوير الطاقة المستدامة وتنفيذها في المناطق الحضرية. وسيشمل عمل البرنامج الفرعي في هذا المجال جمع البيانات وتحليلها، بما في ذلك إعداد المنهجية ووضع توصيات بشأن الحلول السياساتية والتكنولوجية المصممة خصيصا للسياق المحلي، وبناء قدرات صناع القرار والمخططين على مستوى السلطة المحلية. وعلاوة على ذلك، سييسر البرنامج الفرعي تبادل الآراء وإقامة الشراكات بين الأقران في مجالي الكفاءة في استخدام الطاقة والطاقة المتجددة. وسيتوَّج هذا العمل بوضع الدول الأعضاء استراتيجيات للانتقال نحو خفض انبعاثات الكربون.

16-341 وسييسّر البرنامج الفرعي أيضا التعاون الدولي بشأن الربط بين شبكات الطاقة دعما لتحقيق الهدفين 7 و 17 من أهداف التنمية المستدامة. والربط بين شبكات الطاقة أداة بالغة الأهمية لدعم التحول في مجال الطاقة، لأنه يتيح فرصة لخفض تكاليف الطاقة وتحسين أمن الطاقة وزيادة تكامل الطاقة المتجددة. وسيصدر البرنامج الفرعي منتجات معرفية عن فوائد وآثار الربط بين شبكات الطاقة فيما يتعلق بأمن الطاقة والقدرة على الصمود والقدرة على تحمل التكاليف والاستدامة، وسيساهم في إعداد هذه المنتجات المعرفية. وستركز أنشطة بناء القدرات على تطوير فهم أوسع لفوائد الربط بين شبكات الطاقة وكيفية تحقيقها، بغية التشجيع على تطوير جهود الربط بين شبكات الطاقة، وبصورة خاصة زيادة تكامل نظم الطاقة. وسييسر البرنامج الفرعي أيضا الحوار الحكومي الدولي وسيقدم توصيات بشأن السياسات والقوانين والآليات اللازمة لتحقيق الربط من أجل تمكين وتعزيز الانتقال إلى نظم الطاقة المستدامة. وسيعزز مشروع خريطة الطريق الإقليمية بشأن الربط بين نظم الطاقة، الذي سيقدَّم إلى لجنة الطاقة لإقراره في دورتها الثالثة، الشراكات فيما بين الوكالات والدول الأعضاء من خلال توفير مجموعة واضحة من الاستراتيجيات لزيادة الربط، بما في ذلك تبادل المعلومات والبيانات بشأن السياسات والاستثمارات المتصلة بالربط بين شبكات الطاقة.

16-342 وكان قطاع الطاقة أحد القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا خلال الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 فقد شهد الانخفاض الأكبر في الطلب على الطاقة خلال السنوات السبعين الماضية. وسلطت الأزمة الضوء أيضا على أوجه ضعف قطاع الطاقة إزاء الجوائح وغيرها من الأزمات، فضلا عن ضعف البنى التحتية الحيوية الأخرى التي يعتمد تشغيلها على الطاقة. ورغم أن تأثير الجائحة، في الأمد القصير، على الطلب على طاقة الوقود الأحفوري تجاوز تأثيرها على مصادر الطاقة المتجددة، فإن عواقب الجائحة أثرت على آفاق الاستثمار الطويلة الأجل في مجال الطاقة، بما في ذلك مشاريع الطاقة المستدامة.

16-343 ويعتزم البرنامج الفرعي توفير الدعم للدول الأعضاء في المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 من خلال تقديم خيارات وتحليلات سياساتية لتعزيز قدرة قطاع الطاقة على مواجهة الأزمات المستقبلية على أساس الدروس المستفادة من الأزمات السابقة، بما في ذلك جائحة كوفيد-19، وفي الوقت نفسه ضمان استمرار التقدم نحو تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة وأهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

16-344 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تعزيز القدرة فيما بين الدول الأعضاء على وضع سياسات قائمة على الأدلة لتمكين التحول في مجال الطاقة، ولا سيما القدرة على تخطيط وتحقيق الغايات الملائمة على الصعيد الوطني من أجل النهوض بالمساهمات المحددة وطنيا في اتفاق باريس؛

(ب) زيادة قبول السياسات والاستراتيجيات والخطط الاستثمارية القائمة على الأدلة لتعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة والطاقة المتجددة على مستوى المدن من أجل الانتقال إلى الاقتصادات الخفيضة الكربون؛

(ج) زيادة قدرة الدول الأعضاء على المضي قدما بنجاح في الحصول على الطاقة وإتاحة الفوائد الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على ذلك؛

(د) زيادة الربط بين شبكات الطاقة في المنطقة.

16-345 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المزمع بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن قيام الدول الأعضاء بدمج خيارات وتدابير لتعزيز قدرة قطاع الطاقة على الصمود في الاستراتيجيات الوطنية والمحلية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-346 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

زيادة الوعي بالفوائد المحتملة للربط بين شبكات الطاقة في أربع مناطق دون إقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

16-347 وضع البرنامج الفرعي، بالتعاون مع المكاتب دون الإقليمية لجنوب شرق آسيا، وشرق وشمال شرق آسيا، وشمال ووسط آسيا، وجنوب وجنوب غرب آسيا، مجموعة من التقارير التي تبحث المنظورات دون الإقليمية بشأن الربط بين شبكات الطاقة الكهربائية عبر الحدود من أجل زيادة فهم مقرري السياسات للفوائد المتأتية عن تكامل نظم الطاقة الكهربائية في كل منطقة من المناطق دون الإقليمية. وفي التحليلات دون الإقليمية التي راعت السياق الفريد لكل من المناطق دون الإقليمية، تم تحديد مجموعة من التحديات والفرص، وتقديم توصيات سياساتية لتحسين الربط بين شبكات الطاقة باعتبارها عاملا تمكينيا للحصول على الطاقة والتحول في مجال الطاقة.

16-348 وعقد البرنامج الفرعي اجتماعات تشاورية مع مسؤولين حكوميين وخبراء من كل منطقة دون إقليمية لاستعراض ومناقشة المسائل التقنية المتصلة بوضع توصيات سياساتية. وكفل البرنامج الفرعي إقامة روابط واضحة في كل تقرير لتحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة والحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وفي شرق وشمال شرق آسيا، بدأ البرنامج الفرعي والعنصر 2 التعاون لتحويل الالتزامات السياسية في إطار منتدى التعاون والربط الإقليمي لشبكات الكهرباء في شمال شرق آسيا إلى اتفاق حكومي دولي على المستوى دون الإقليمي.

16-349 ووفرت هذه التقارير والاجتماعات الاستشارية أيضا الأساس للمنشور المعنون "خريطة طريق للربط بين شبكات الطاقة الكهربائية في آسيا والمحيط الهادئ: استراتيجيات نحو الربط بين الشبكات في المنطقة". ودعم هذا العمل أيضا تنقيح مشروع خريطة الطريق الإقليمية المتعلقة بالربط بين نظم الطاقة الكهربائية. وعلاوة على ذلك، نشرت الأمانة التقرير المعنون "الربط بين شبكات الطاقة الكهربائية على المستوى الإقليمي لأغراض التنمية المستدامة في شمال شرق آسيا: سياسات واستراتيجيات" الذي عرض تحليلا لما عدده 130 دراسة وقدم إلى مقرري السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين لمحة عامة عن الفوائد المحتملة للربط بين شبكات الطاقة الكهربائية الإقليمية في المنطقة دون الإقليمية وقدّم مجموعة من التوصيات الهادفة إلى إرشاد وتيسير زيادة التعاون فيما بين حكومات شمال شرق آسيا في مجال الربط.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-350 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من اتفاق الدول الأعضاء على تقديم مشروع خريطة الطريق الإقليمية بشأن الربط بين شبكات الطاقة الكهربائية، مما يؤدي إلى تعزيز الربط بين الشبكات الكهربائية عبر الحدود لأغراض التنمية المستدامة، لكي تصادق عليه لجنة الطاقة في دورتها الثالثة (انظر الجدول 16-54).

الجدول 16-54

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
الإرادة السياسية لإطلاق عملية لوضع خريطة طريق إقليمية بشأن الربط بين شبكات الطاقة ظهرت من خلال اعتماد الإعلان الوزاري بشأن التعاون الإقليمي من أجل التحول في مجال الطاقة نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال منتدى الطاقة الثاني لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ	الدول الأعضاء قدمت مساهمات في مشروع خريطة طريق إقليمية لإرشاد الحوار السياساتي بشأن النهج الإقليمي للربط بين شبكات الطاقة	الدول الأعضاء استعرضت مشروع خريطة الطريق في اجتماع استشاري غير رسمي وأوصت بتقديمه إلى لجنة الطاقة للنظر فيه خلال دورتها الثالثة

النتائج المقررة لعام 2022

16-351 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تغيير المسار: خرائط طريق وطنية متعلقة بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة لوضع منطقة آسيا والمحيط الهادئ على المسار الصحيح لبلوغ الطاقة المستدامة بحلول عام 2030[185]

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-352 قدم البرنامج الفرعي الدعم لبناء القدرات إلى الدول الأعضاء، بما في ذلك مجموعات أدوات لدعم وضع سياسات واستراتيجيات تمكينية لتحقيق كل غاية من غايات الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، وأجرى تدريبا لوضع خرائط طريق متعلقة بالهدف 7. وعلاوة على ذلك، أدرج البرنامج الفرعي في مجموعات الأدوات المسائل المتعلقة بالروابط بين غايات الهدف 7 وبين الهدف 7 والأهداف الأخرى من أهداف التنمية المستدامة، مثل الهدفين 1 و 13.

16-353 وأسهم العمل المذكور أعلاه في إنجاز ثلاث خرائط طريق وطنية متعلقة بالهدف 7، من دون زيادة إضافية في عام 2020، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في إنجاز تسع خرائط طريق وطنية متعلقة بالهدف 7 في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وتم توسيع نطاق خرائط الطريق الوطنية لتشمل تقييما لآثار جائحة كوفيد-19 على السيناريوهات في مجال الطاقة، وعُدِّلَت التوصيات السياساتية لتشمل تدابير التصدي للجائحة إلى جانب الإجراءات التي تركز على الهدف 7. وقد ثبت أن جمع البيانات معقد في العديد من البلدان، حيث استغرق تجميع مجموعات البيانات اللازمة لإجراء التحليل وقتا أطول مما كان متوقعا. وسيستجيب البرنامج الفرعي لطلب جماعة جنوب المحيط الهادئ بتدريب موظفيها على استخدام الأداة بهدف وضع خرائط طريق وطنية في منطقة المحيط الهادئ.

(185) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 19)).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-354 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيقدم البرنامج الفرعي مساعدة تقنية مصممة خصيصا للدول الأعضاء، بناء على طلبها، في وضع استراتيجيات وطنية لسدّ الفجوة بين سياسات الطاقة القائمة وغايات الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ضمان الحصول على الطاقة الكهربائية ووقود وتكنولوجيات الطهي النظيف، وتعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة، وزيادة استهلاك الطاقة المتجددة، وهذه الاستراتيجيات مرتبطة بتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا بموجب اتفاق باريس. وسيشمل هذا العمل توفير الدعم التقني لوضع خرائط الطريق الوطنية للهدف 7 ولبناء القدرات المتعلقة النمذجة وتمويل الطاقة وتنفيذ استراتيجيات الطاقة النظيفة. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل التاسع من الباب 16).

الشكل التاسع من الباب 16

مقياس الأداء: العدد الإجمالي لخرائط الطريق الوطنية المتعلقة بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (العدد التراكمي)

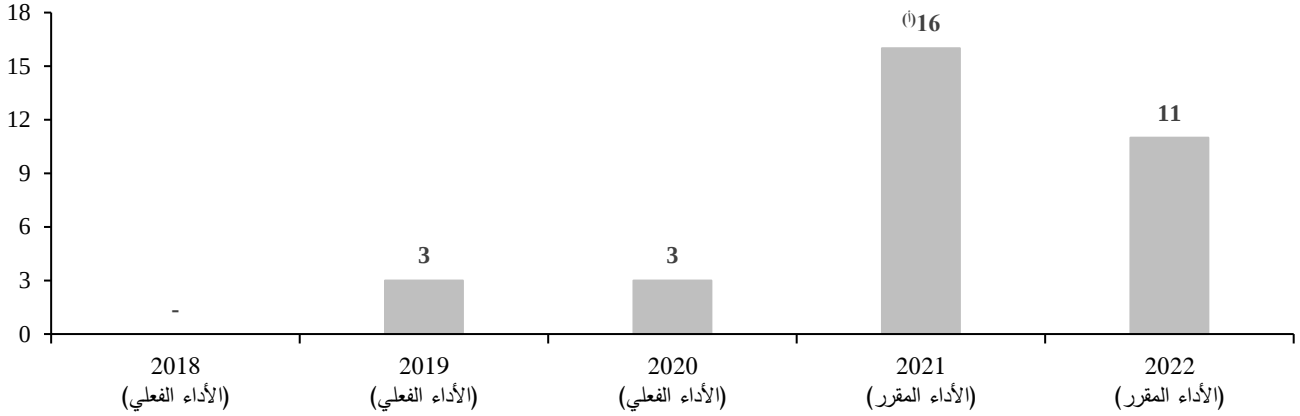

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: التخطيط للطاقة المستدامة الذي يستند إلى الأدلة ويركّز على الناس[186]

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-355 أعدّ البرنامج الفرعي منتجات معرفية بشأن الحصول على الكهرباء والوقود الأنظف، ولا سيما في المناطق الريفية، وأطلق مجموعة من حلقات العمل الوطنية لدعم البلدان في تقييم الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لمعالجة مسألة حصول الجميع على الوقود النظيف والتكنولوجيات النظيفة. وفي عام 2020، أجرى البرنامج الفرعي استعراضا منهجيا للطهي النظيف، وحدد كميا أثر برامج وسياسات الطهي النظيف على الجوانب الصحية واعتماد 115 46 أسرة معيشية على الصعيد العالمي لممارسات الطهي النظيف. وكجزء من الاستعراض، حدد البرنامج الفرعي التكنولوجيات والبرامج التي تؤدي الغرض، فضلا عن الحواجز الرئيسية التي تواجه الحدّ من الآثار الصحية الضارة وزيادة اعتماد ممارسات الطهي النظيف. ويمكن استخدام النتائج التي يتم التوصل إليها في توجيه البرامج والسياسات المستقبلية. ثم حلل البرنامج الفرعي سياسات واستراتيجيات مختلفة متعلقة بوقود

(186) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

وتكنولوجيات الطهي النظيف في بلدان جنوب شرق آسيا لتحديد فعاليتها في تهيئة بيئة مؤاتية لتعزيز الطهي النظيف. وأجرى البرنامج الفرعي أيضا عمليات لجمع البيانات ومسح للجهات صاحبة المصلحة في بلدان متعددة بغية تحديد السياسات الحالية القائمة على الأدلة لكفالة حصول الجميع على الطهي النظيف. وحدد البرنامج الفرعي وشركاؤه التحديات والفرص الرئيسية إضافة إلى الجهات صاحبة المصلحة المناسبة في حافظات المشاريع في قطاعات الصحة والطاقة والبيئة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وذلك بغية تبادل الآراء والخبرات وإطلاع مقرري السياسات في مجال الطاقة على الحاجة الملحة إلى الطهي النظيف.

16-356 وأسهم العمل المذكور أعلاه في ثلاث خرائط طريق وطنية متعلقة بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في وضع تسع خرائط طريق وطنية متعلقة بالهدف 7 في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021. ولا تملك جميع البلدان القدرة على الحصول على الطهي النظيف، وقد أثبتت الدراسات الوطنية بشأن الطهي النظيف أنه ضروري للمساهمة في وضع خرائط الطريق الوطنية للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة لتحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة. وتضمنت هذه التقارير استراتيجيات تهدف إلى حصول الجميع على وقود وتكنولوجيات الطهي النظيف.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-357 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدّم في تحقيق الهدف، سيجري البرنامج الفرعي دراسات متعلقة بالطهي النظيف في بلدين إضافيين في عام 2021. وفي عام 2022، سيشمل التحليل ثلاثة بلدان إضافية، مع إعطاء الأولوية للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وعلاوة على ذلك، سيوفر البرنامج الفرعي تحليلا للسياسات المتعلقة بالطهي النظيف وتوصيات لتسريع الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف بحلول عام 2030. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل العاشر من الباب 16).

الشكل العاشر من الباب 16

مقياس الأداء: العدد الإجمالي لخرائط الطريق الوطنية المتعلقة بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي تتضمن استراتيجيات تهدف إلى حصول الجميع على وقود وتكنولوجيات الطهي النظيف (العدد التراكمي)

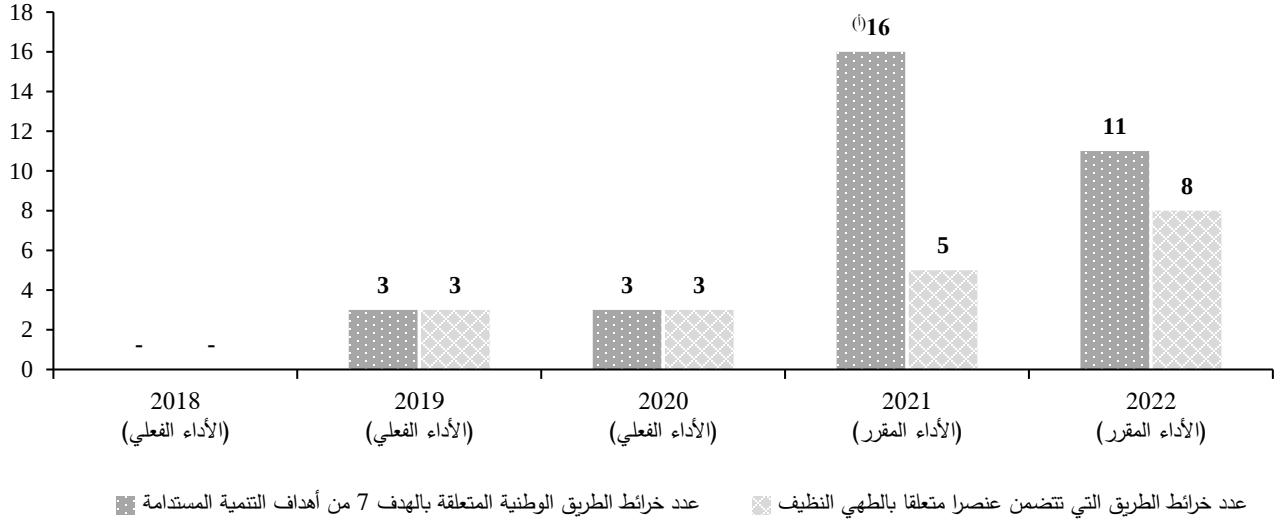

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: إضفاء طابع محلي على الهدف 7: استراتيجيات قائمة على الأدلة متصلة بالكفاءة في استخدام الطاقة والطاقة المتجددة في المناطق الحضرية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-358 إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة أمر أساسي لجعل الأهداف مجدية وتحقيقها لفائدة المجتمعات المحلية والأسر والأفراد، بما يشمل الأكثر عرضة لخطر أن يُتركوا خلف الركب. ويشكل إضفاء الطابع المحلي عملية تراعي السياقات دون الوطنية في تنفيذ خطة عام 2030، بدءا من تحديد الأهداف والغايات إلى تحديد سبل التنفيذ واستخدام المؤشرات لقياس ورصد التقدم المحرز. ولذلك يكتسي وضع السياسات على الصعيدين الوطني ودون الوطني أهمية بالغة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبلوغ غاياتها الأساسية. ووضع البرنامج الفرعي، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إطارا تحليليا لوضع خط أساس وتتبع التقدم المحرز في المدن في إطار كل غاية من غايات الهدف 7. وفي عام 2020، اختيرت 19 مدينة في جنوب شرق آسيا، استنادا إلى دراسة استقصائية يديرها البرنامج الفرعي، لإعداد صحائف وقائع عن إضفاء الطابع المحلي على الهدف 7، تعرف باسم "لمحات"، تتناول الروابط بين هذا الهدف والأهداف الأخرى. واستخدمت اللمحات التسع عشرة لاختيار خمس مدن لإجراء دراسات مفصلة، ومن المتوقع أن تُستكمل في عام 2021.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

16-359 تَمثَّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أن هناك طلبا كبيرا على الدعم المتعلق بالاستراتيجيات المحلية لاستكمال خرائط الطريق الوطنية المتعلقة بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، حيث تشهد المدن اختلافا كبيرا في التقدم الذي تحرزه في إضفاء الطابع المحلي على الهدف 7 وفي جهودها الرامية إلى ذلك. وخلص البرنامج الفرعي إلى أن هناك طلبا على بناء القدرات والحصول على الموارد المالية لدعم تنفيذ جهود التعاون بين مستويات الحوكمة الوطنية ودون الوطنية والمحلية، والنظم القوية لجمع ورصد البيانات في مجال الطاقة، ودعم الآليات التي تكمّل هذه الجهود والنظم.

16-360 وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيعدّ البرنامج الفرعي خرائط طريق شاملة خاصة بالمدن للهدف 7. وسينشر البرنامج الفرعي أيضا نتائج تحليل عملية إضفاء الطابع المحلي على الهدف 7 في المدن المشاركة، وسينظم اجتماعا إقليميا لتبادل الخبرات في جنوب شرق آسيا فيما يتعلق بوضع استراتيجيات لدعم تحقيق الهدف 7. وفي عام 2022، سيواصل البرنامج الفرعي دعم المدن في تحديد مجالات العمل للتعجيل بتقدمها نحو تحقيق غايات الهدف 7. ومن أجل تقديم توصيات قوية بشأن هذه المجالات، مصممة خصيصا للسياق المحلي لكل مدينة قيد التحليل، سيجري البرنامج الفرعي دراسات مفصلة مع تطبيق النمذجة المتكاملة للأهداف باستخدام أداة الخبراء الوطنيين المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة من أجل التخطيط في مجال الطاقة. وسيدعم البرنامج الفرعي أيضا تعزيز قدرة الحكومات دون الوطنية والمحلية والجهات الأخرى المعنية صاحبة المصلحة على إضفاء الطابع المحلي على الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة من خلال وحدات التعلم الإلكتروني التي ستكون متاحة لأي مدينة في العالم وستمكّن من إشراك مزيد من المدن في المنطقة. وبذلك، سيكون البرنامج الفرعي قادرا أيضا على تقديم الدعم لبناء القدرات إلى المدن التي قد تظل متأثرة بالقيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-361 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق هذا الهدف، كما يتضح من اعتماد مدن مختارة لخرائط الطريق الخاصة بالمدن للهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة التي توفر تحليلا تفصيليا واستراتيجيات إنمائية للانتقال إلى مستقبل خفيض الكربون (انظر الشكل الحادي عشر من الباب 16).

الشكل الحادي عشر من الباب 16

مقياس الأداء: العدد الإجمالي لخرائط الطريق الوطنية المتعلقة بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة التي أضفِي طابع محلي عليها في مدن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (العدد التراكمي)

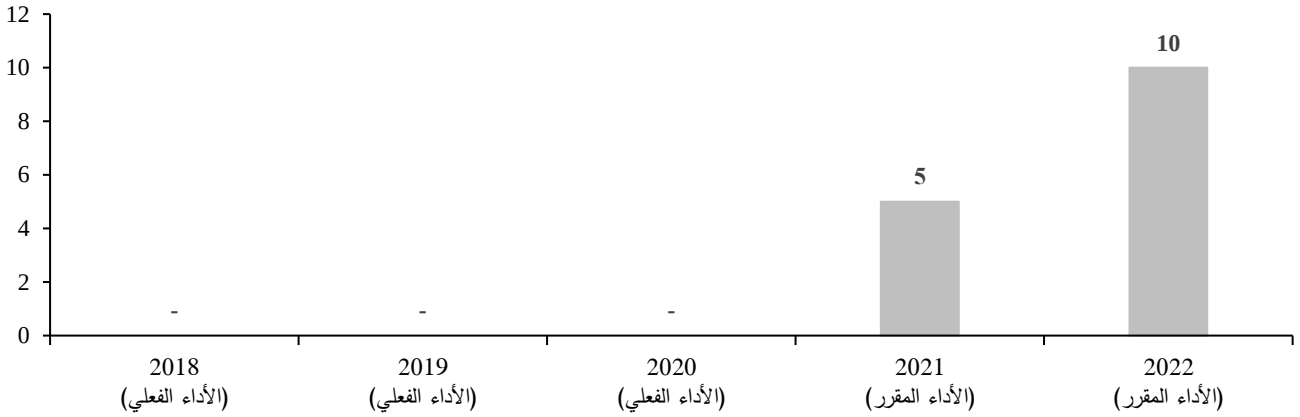

الولايات التشريعية

16-362 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

151/65 السنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع

215/69 تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

221/75 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

14/2011 تشجيع التعاون الإقليمي من أجل تعزيز أمن الطاقة والاستخدام المستدام للطاقة في آسيا والمحيط الهادئ

19/2013 اختتام أعمال لجنة التنمية المستدامة

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

3/64 تشجيع الموارد المتجددة لكفالة أمن الطاقة والتنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

2/67 تشجيع التعاون الإقليمي من أجل تعزيز أمن الطاقة والاستخدام المستدام للطاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

11/68 تحقيق أمن الطاقة من خلال الربط بين شبكاتها

9/70 تنفيذ نتائج منتدى الطاقة الأول لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

8/73 تعزيز التعاون الإقليمي من أجل التنمية المستدامة للطاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

9/74 تنفيذ نتائج منتدى الطاقة الأول لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

المنجزات المستهدفة

16-363 يعرض الجدول 16-55 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 16-55

البرنامج الفرعي 9: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**1**	**1**	**2**	**1**
1 - التقارير المقدمة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	1	1	1	1
2 - التقارير المقدمة إلى لجنة الطاقة	–	–	1	–
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**10**	**6**	**16**	**10**
3 - اجتماعات لجنة الطاقة	–	–	6	–
4 - اجتماعات فريق الخبراء العامل لدعم تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة	4	1	4	4
5 - اجتماعات فريق الخبراء العامل بشأن الربط بين شبكات الطاقة والتعاون الإقليمي	4	4	4	4
6 - اجتماعات الفريق العامل المعني بالمياه والطاقة والبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا (المسائل المتعلقة بالطاقة)	2	1	2	2
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**3**	**5**	**2**	**2**
7 - مشاريع بناء القدرات المتعلقة بتنفيذ الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة	3	5	2	2
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**1**	**1**	**1**	**1**
8 - حوارات سياساتية بشأن الطاقة	1	1	1	1
المنشورات (عدد المنشورات)	**1**	**1**	**1**	**4**
9 - منشورات بشأن الطاقة	1	1	1	4
المواد التقنية (عدد المواد)	**1**	**2**	**1**	**2**
10 - مواد تقنية بشأن الطاقة	1	2	1	2
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة في مجال السياسات إلى جميع الدول الأعضاء، بناء على طلبها، فيما يتعلق بتنفيذ الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تحديث بوابة الطاقة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بصورة منتظمة، عادة ما تكون شهرية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالسياسات والبيانات وخرائط البنى التحتية المتاحة على المستويين الإقليمي والعالمي؛ ومنشورات فنية للمدونة على الموقع الشبكي للجنة متاحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مواد إعلامية عن المنظورات الإحصائية المتعلقة بالطاقة المستدامة على المستوى دون الإقليمي موجهة إلى مسؤولين حكوميين وخبراء تقنيين في المنطقة؛ ومقابلات صحفية بشأن المنشورات والمناسبات الرئيسية.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية ومقالات رأي عن أعمال وأنشطة البرنامج الفرعي.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهد الصفحات الشبكية الخاصة بالبرنامج الفرعي على الموقع الشبكي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بصفة منتظمة، عادة ما تكون شهرية في ستة مجالات هي الطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة، والاستخدام الأنظف للوقود الأحفوري، والحصول على الكهرباء، والحصول على الطهي النظيف، والربط بين شبكات الطاقة، والتعاون الإقليمي؛ وتقديم مساهمات في منصات اللجنة على وسائل التواصل الاجتماعي.				

البرنامج 17

التنمية الاقتصادية في أوروبا

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

17-1 تقع على عاتق اللجنة الاقتصادية لأوروبا مسؤولية تيسير التكامل والتعاون الاقتصاديين فيما بين دولها الأعضاء، وتعزيز التنمية المستدامة والرخاء الاقتصادي في منطقتها الاقليمية. وتستمد اللجنة ولايتها من الأولويات المحددة في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، بشأن مجالات منها خطة العمل المتعلقة بإصلاح اللجنة ونتائج استعراض عملية إصلاح اللجنة في عام 2005 (القراران 38/2006 و 1/2013 على التوالي) وقرار المجلس 36 (د-4). ولا تزال منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا تواجه تحديات اقتصادية وبيئية في معالجة التعقيدات المتصلة ببلوغ أهداف التنمية المستدامة، وهي تحديات لا تزال تشكل مصدر قلق رئيسي للدول الأعضاء. وتوفر اللجنة محفلا حكوميا دوليا إقليميا تتصدى من خلاله لهذه التحديات بجملة إجراءات من بينها تعزيز النمو الاقتصادي المطرد وتشجيع التنقل المستدام في المنطقة الاقليمية وتيسير التجارة والتكامل الاقتصادي وحماية البيئة وضمان إمدادات الطاقة التي تتسم بالمرونة والكفاءة وتعزيز القدرة على قياس التنمية المستدامة وبناء الاستدامة الحضرية والتصدي للآثار المترتبة على الاتجاهات الديمغرافية. ويستند عمل اللجنة إلى العديد من اتفاقياتها وقواعدها وأفضل ممارساتها التي توفر حلولا مستدامة لجملة من المشاكل في المجالات الحاسمة بالنسبة للتنمية المستدامة، بما فيها المشاكل التي تتجاوز الحدود الوطنية. وإلى جانب العمل كمنبر للحكومات ولأصحاب المصلحة الآخرين من أجل التعاون على وضع الصكوك القانونية وصياغة السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة، تقدم اللجنة الاقتصادية لأوروبا مساعدة تقنية متخصصة وقائمة على الطلب لبناء قدرات البلدان على تنفيذ هذه الصكوك والسياسات وأفضل الممارسات وتيسير تطبيقها. والدعم الذي تقدمه اللجنة بهدف تنمية قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات للتنمية المستدامة يُقدَّم أيضا من خلال تنفيذ أنشطة بناء القدرات والمشاريع ضمن إطار البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب الأمم المتحدة للتنمية.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

17-2 تهدف اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة في منطقة اللجنة. وترسي الهيئات الحكومية الدولية التابعة لها، التي تتألف من اللجنة نفسها ولجانها القطاعية، الأساس للدعم الذي تقدمه اللجنة إلى الحكومات الوطنية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في السعي إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال عقد المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة سنوياً، توفر اللجنة محفلا على نطاق المنظمة يتيح لأصحاب المصلحة المتعددين متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على التعلم من الأقران وتبادل الحلول العملية سعيا لتحقيق التنمية المستدامة. ويتواءم عمل اللجنة مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 والخطة الحضرية الجديدة.

17-3 وتستند استراتيجية البرنامج إلى تنفيذ المهام المترابطة الأساسية التي تتسق مع الولايات التشريعية المنوطة باللجنة، وهي الحوار بشأن السياسات، والعمل المعياري، والتعاون التقني. وتمشيا مع مبادئ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، ستوفر اللجنة، لدى تنفيذ استراتيجيتها في عام 2022، منبرا محايدا لإجراء حوار سياساتي من أجل معالجة القضايا العابرة للحدود والمشتركة بين عدة بلدان، وكذلك القضايا الاقتصادية والبيئية الإقليمية فيما بين الدول الأعضاء الـ 56 في اللجنة. وسيركز العمل المعياري للبرنامج على وضع صكوك وقواعد ومعايير قانونية دولية وتنفيذها في مجالات حاسمة بالنسبة للتنمية المستدامة، وعلى تحديد ونشر أفضل الممارسات المتَّبعة داخل المنطقة وخارجها. وسيقدم البرنامج، من خلال التعاون

التقني في مجالات خبرته، المشورة المتكاملة في مجال السياسات، والدعم المعياري، وبناء القدرات، وذلك بهدف توسيع نطاق استخدام نواتجه المعيارية، وتيسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري، وتحقيق آثار مضاعفة من خلال استهداف القضايا العابرة للحدود.

17-4 وتُنفَّذ استراتيجية البرنامج من خلال نهج متكامل في تحقيق التنمية المستدامة، يستفيد من أوجه التآزر والعمل الذي يركز على النتائج الذي تضطلع به برامجها الفرعية الثمانية، وهي البيئة؛ والنقل؛ والإحصاءات؛ والتعاون والتكامل الاقتصاديان؛ والطاقة المستدامة؛ والتجارة؛ والغابات والصناعات الحرجية؛ والإسكان وإدارة الأراضي والسكان.

17-5 وتتمشى أعمال البرامج الفرعية للجنة مع أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة. وسيكون تحديد واستغلال أوجه التآزر بين القطاعات في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإشراك جهات فاعلة متعددة من أجل العمل المشترك أمراً حاسما لتسريع التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وسيظل محور تركيز استراتيجي رئيسي في عمل اللجنة في المستقبل. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل اللجنة الاستفادة من نهجها المتكامل في تقديم المشورة السياساتية وبناء القدرات ضمن قطاعات متعددة، وذلك من خلال التعاون الشامل لعدة قطاعات فيما بين برامجها الفرعية الثمانية المعنية بأربعة مجالات مترابطة يتلاقى فيها العديد من أهداف التنمية المستدامة، وهذه المجالات هي: (أ) الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛ و (ب) المدن المستدامة والذكية المناسبة لجميع الأعمار؛ و (ج) التنقل المستدام والربط الشبكي الذكي؛ و (د) وقياس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

17-6 وفي عام 2022، سيواصل البرنامج تقديم الدعم لدوله الأعضاء في التصدي للتحديات الاقتصادية والبيئية في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيولى اهتمام خاص لتعزيز الحلول التي تساعد على معالجة الضغوط البيئية مع ضمان الازدهار الاقتصادي – وهو تحد مستمر بالنسبة لمنطقة اللجنة يكتسي أهمية أساسية للنهوض بالتنمية المستدامة. وستسهم اللجنة بنشاط في عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقة اللجنة، من خلال استخدام قدرتها على عقد الاجتماعات ووضع المعايير والتعاون التقني، وذلك عن طريق الاستفادة من شراكاتها وأفضل الخبرات المستمدة من شبكات الخبراء الخاصة بها، والعمل كمركز معرفي لتعزيز الحلول المتكاملة والشاملة لعدة قطاعات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع مراعاة البصمة البيئية الكبيرة للاقتصادات في منطقة اللجنة، ستركز اللجنة اهتمامها أيضا على التقدم المحرز نحو الاقتصاد الدائري والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وهو ما اتفقت الدول الأعضاء على أن يكون موضوع دورة اللجنة التي ستعقد في نيسان/أبريل 2021. وستواصل اللجنة أيضا عملها لدعم جهود الدول الأعضاء لضمان التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في المدى الطويل، مع مراعاة أن المنطقة، مع تعافيها من هذه الأزمة، لديها فرصة فريدة لإعادة البناء على نحو مستدام.

17-7 وبالنسبة لعام 2022، تعكس المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للجنة التحديات المعروفة والمتوقعة التي تواجهها الدول الأعضاء فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19. وتشمل هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة ما يلي: (أ) وضع تحليلات للسياسات وتقديم توصيات للدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بمرحلة التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19؛ و (ب) توسيع نطاق الصكوك الملزمة قانونا الخاصة باللجنة ومعاييرها وأطرها المتعلقة بالإدارة المستدامة للموارد وتكييف هذه الصكوك والمعايير والأطر مع واقع ما بعد جائحة كوفيد-19 واحتياجات الدول الأعضاء؛ و (ج) تقييم الدروس المستفادة، وتنفيذ أنشطة بناء القدرات، وتعزيز تبادل الخبرات والممارسات السليمة، بسبل منها إعادة تركيز الأنشطة القائمة و/أو تكييفها، وذلك من أجل دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى بناء اقتصاد أكثر مرونة واستدامة وإنتاجية في المستقبل؛ و (د) إعداد الدراسات والمنشورات وتنظيم حلقات دراسية شبكية وحلقات نقاش بشأن الكيفية التي يمكن بها لمختلف قطاعات الاقتصاد أن تسهم في إعادة بناء اقتصادات أفضل ومدن ومجتمعات أكثر مرونة. وترد أمثلة محددة على هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة في إطار

البرامج الفرعية من 1 إلى 8. ومن المتوقع أن يسهم الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 في النتائج المقررة لعام 2022، على النحو المبين في البرامج الفرعية 1 و 3 و 6 و 8.

17-8 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، ستستفيد اللجنة من تعاونها الوثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من الجهات الفاعلة الإقليمية، من قبيل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية. وستعزز اللجنة أيضا شراكاتها مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الفكر والدوائر الأكاديمية من أجل تيسير الحوار السياساتي للجنة وعملها المعياري، ولإشراك تلك الهيئات في تنفيذ الدول الأعضاء لخطة عام 2030.

17-9 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، ستواصل اللجنة الاضطلاع بدور رئيسي في التنسيق بين الكيانات الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وبعد إنشاء المنبر الإقليمي للتعاون لأوروبا ووسط آسيا كنتيجة لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، ستشارك اللجنة في قيادة المنبر وستعمل كجزء من الأمانة يقدم الخدمات للمنبر التعاوني، وذلك بهدف التشجيع على العمل المشترك وعلى توثيق التعاون فيما بين الكيانات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وشركائها في معالجة المسائل السياساتية الإقليمية والشاملة، وإسداء المشورة المتكاملة في مجال السياسة العامة، وتوفير منظورات إقليمية على الصعيد العالمي. وسيستفاد في هذا العمل أيضا من الشراكات الاستراتيجية المستمرة والمبادرات والبرامج والمشاريع المشتركة التي أقامتها اللجنة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ومع المؤسسات المالية الدولية، من قبيل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي. وستشارك اللجنة بنشاط في الائتلافات القائمة على مسائل بعينها التي تهدف إلى تيسير العمل المتضافر بين مختلف وكالات الأمم المتحدة والشركاء على المستوى التنفيذي. وسيتم التعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى من خلال المبادرات والبرامج والمشاريع المشتركة من أجل استخدام إدارة المعارف لتحقيق نتائج أفضل. ويشكل برنامجُ الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، الذي تشترك اللجنة في تنفيذه مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، الإطارَ الرئيسي للتعاون مع سائر الجهات صاحبة المصلحة المعنية في وسط آسيا. وعلى الصعيد القطري، ستعمل اللجنة بشكل وثيق مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في 17 بلدا من البلدان المستفيدة من برامج الأمم المتحدة في منطقة اللجنة، وذلك من أجل البحث عن فرص تنفيذ برامج ومشاريع مشتركة استجابة للطلبات القطرية، بما في ذلك فيما يتعلق بأثر جائحة كوفيد-19، وذلك من خلال خطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية التي تعدها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وستواصل اللجنة أيضا مشاركتها النشطة في إطار الأفرقة القطرية الـ 17 التابعة للأمم المتحدة في المنطقة من خلال أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وسيعزز البرنامجُ أيضا التعاون الأقاليمي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

17-10 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) أن تواصل الدول الأعضاء دعم عمل اللجنة، وأن تولي أولوية عالية للتعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بغية تحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) أن تكون لدى جميع الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني الإرادة السياسية للتعاون في تنفيذ الصكوك القانونية للجنة وقواعدها ومعاييرها؛

(ج) أن تظل الموارد من التبرعات متاحة.

17-11 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية إلى افتراض تنفيذ المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022. ومع ذلك، إذا كان للجائحة أثر على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فسيتم تعديلها خلال عام 2022 في نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات العامة. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل كجزء من المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

17-12 وتراعي اللجنة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية وفي منجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. ويهدف عملها في هذا المجال إلى دعم الدول الأعضاء في تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2022، ستدرج جميع اللجان القطاعية التي تتولى إدارة البرامج الفرعية للجنة مراعاة تعميم المنظور الجنساني في خطط عملها، وسيتم تقييم جميع مشاريع التعاون التقني للجنة في ضوء أثرها الجنساني، وستواصل اللجنة عملها المتعلق بالمسائل الجنسانية والاقتصادية، بما في ذلك أنشطة بناء القدرات للنساء المشتغلات بالأعمال الحرة من منطقة وسط آسيا. وعلاوة على ذلك، ستواصل جميع البرامج الفرعية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعمالها الفنية وتعزيز مشاركة المرأة في جميع الاجتماعات وحلقات العمل.

17-13 وفيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة، تمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة وقرار الجمعية العامة 144/74، تقوم اللجنة بإدماج منظور الإعاقة في أنشطتها التنفيذية، ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. وستواصل اللجنة، من خلال أعمال برامجها الفرعية، تعميم مراعاة الجوانب ذات الصلة المتعلقة بالشمول في برامجها ومشاريعها، وستأخذ المنظورات المتعلقة بالإعاقة في الاعتبار عند وضع القواعد والمعايير.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

17-14 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 أثر على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للجنة، مما أضر بقدرة اللجنة على عقد الاجتماعات وبالعمل الذي تضطلع به في مجال وضع المعايير. وشمل هذا الأثر ما يلي: (أ) القيام إلى حد كبير بتخفيض عدد ما تعقده اللجنة من اجتماعات حكومية دولية تقدَّم فيها خدمات الترجمة الشفوية (من ثلاثة اجتماعات إلى اجتماع واحد في اليوم) نتيجة لمزيج من تدابير الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والقيود المتعلقة بالسيولة، مما حال دون قيام مكتب الأمم المتحدة في جنيف بتوفير خدمات المؤتمرات اللازمة، بما في ذلك الترجمة الشفوية؛ و (ب) تأجيل الاجتماعات ومبادرات بناء القدرات إلى ما بعد عام 2020 أو إلغاؤها؛ و (ج) تغيير في طريقة عقد الاجتماعات وحلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات من الشكل القائم على الحضور الشخصي إلى المشاركة عبر الإنترنت أو الشكل المختلط مع الاستغناء عن خدمات الترجمة الفورية أو تقليصها. وترد أمثلة محددة عن الأثر في إطار البرامج الفرعية من 1 إلى 8. وكان للتغيير في النهج المتبع وتأجيل المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة وإلغائها تأثير أيضا على النتائج المتوقعة لعام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار البرامج الفرعية 3 و 4 و 5 و 7.

17-15 ومع ذلك، جرى في الوقت نفسه تعديل بعض المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة أو تم تحديد أنشطة جديدة خلال عام 2020 ضمن النطاق العام لأهداف البرامج الفرعية، وذلك لدعم الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19. وشملت هذه المسائل: (أ) وضع إطار عمل للجنة الاقتصادية لأوروبا للاستجابة لأزمة كوفيد-19 يشمل 13 أداة للطوارئ ذات صلة بالاستجابة الفورية للأزمة و 55 تدبيرا في الأجلين المتوسط والطويل يمكن استخدامها للحد من المخاطر و"التعافي على نحو أفضل"؛ و (ب) إطلاق منصة تفاعلية على الإنترنت بشأن جائحة كوفيد-19 وإحصاءات رسمية على الموقع الشبكي للجنة؛ و (ج) إنشاء مرصد بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على حالة المعابر الحدودية، وإنشاء الفريق الاستشاري المتعدد التخصصات المعني بالاستجابات لأزمة كوفيد-19 في مجال النقل والنشر المبكر للنظام الدولي اللاورقي وغير التلامسي للنقل الدولي بالطرق البرية؛ و (د) تكييف الموضوع العام للمنتدى الأول لرؤساء البلديات المعقود في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020 من أجل توطيد الحلول المحلية وتعزيز قدرة المدن على التصدي لحالات الطوارئ، بما في ذلك جائحة كوفيد-19؛ و (هـ) تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء

في معالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد-19 من خلال المشاريع والأنشطة التي يموّلها حساب الأمم المتحدة للتنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني والصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء المعني بجائحة كوفيد-19؛ و (و) إطلاق موقع على شبكة الإنترنت لتبادل المعلومات عن مخاطر فقد/هدر الأغذية في الدول الأعضاء واجمع المعلومات التي يمكن أن تدعم الحكومات في التغلب على أثر جائحة كوفيد-19 على التجارة الدولية؛ و (ز) الشروع في إجراء دراسات عن تأثير جائحة كوفيد-19 في المجالات الحاسمة بالنسبة للدول الأعضاء، وإجراء تقييمات سريعة لهذا التأثير؛ و (ح) توفير المعلومات والدروس المستفادة ذات الصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال المنشورات والحلقات الدراسية الشبكية وحلقات النقاش والإحاطات الإعلامية للدول الأعضاء. وترد أمثلة محددة على الأنشطة المعدّلة/الجديدة في إطار البرامج الفرعية من 1 إلى 4 و 6 إلى 8. وأسهمت المنجزات المستهدفة والأنشطة المعدلة والجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار البرامج الفرعية من 1 إلى 4 و 6 و 8.

16-17 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبيةً للاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، ستعمم اللجنة الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجها نتيجة لجائحة كوفيد-19. وتشمل الأمثلة تحديدا اعتماد تدابير التخفيف عن طريق القيام، حيثما أمكن، بتعديل أساليب عمل اللجنة ونُهجها في وضع توجيهاتها السياساتية المعيارية وغيرها من المنتجات. وعلى وجه الخصوص، نظمت اللجنة اجتماعات حكومية دولية رسمية إما في شكل مشاورات غير رسمية باللغة الإنكليزية فقط أو اجتماعات مختلطة/إلكترونية مع تخفيض القدرة على خدمتها، بما يشمل مرافق الترجمة الشفوية. وفي حين ساعد ذلك التعديل على ضمان استمرارية تصريف الأعمال، فقد قلل من فرص الربط المتاحة للمشاركين التي من شأنها أن تدعم عموما عملية التفاوض وصنع القرار. وقلل أيضا من مشاركة وفود الدول الأعضاء التي ليست اللغة الإنكليزية فيها لغة رسمية، مما أثر على كل من العمل المعياري وتقاسم الخبرات والدروس المستفادة على الصعيد الوطني. وقامت اللجنة أيضا، عن طريق المشاركة في منحنى تعلم غني بالمعلومات بشأن كيفية الاضطلاع بأعمال الأمم المتحدة على الإنترنت، بتنظيم حلقات دراسية شبكية وحلقات عمل إلكترونية جديدة لبناء القدرات موجهة إلى نفس المجموعات من الجهات صاحبة المصلحة والخبراء الذين كانوا يشاركون في أعمال اللجنة. وفي حين لم تكن مجالات العمل تصلح كلها لنهج الإنترنت، لأسباب منها الافتقار إلى خدمات الترجمة الشفوية والفوارق بين مناطق التوقيت، ففي المواضيع والأوضاع التي كانت تصلح لتلك النهج، كانت معدلات مشاركة الخبراء أعلى بكثير، وكان هناك تحسن في التحكم بجداول الأعمال، وكانت هناك مناقشة لمزيد من المواضيع الشاملة. واستنادا إلى هذه الدروس، ستستفيد اللجنة من مزايا التفاعلات الافتراضية وتلك القائمة على الحضور الشخصي مع تقليل أوجه القصور ذات الصلة إلى أدنى حد.

الولايات التشريعية

17-17 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

288/66 المستقبل الذي نصبو إليه

10/67 التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية

290/67 شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية

277/69 إعلان سياسي بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

313/69 خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)

1/70 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

14/71 التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون

16/71 التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي

237/72 التعاون بين بلدان الجنوب

279/72 إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

10/73 التعاون بين الأمم المتحدة ومبادرة أوروبا الوسطى

195/73 الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

122/74 تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

74/128 متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

144/74 تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري: إمكانية الوصول

216/74 تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

231/74 التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

235/74 دور المرأة في التنمية

271/74 التقدم المحرز نحو إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة

297/74 التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 71/243 المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

306/74 اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

8/75 التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية

9/75 التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة

12/75 التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود

216/75 الحد من مخاطر الكوارث

221/75 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

233/75 الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

46/1998 تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

38/2006 خطة العمل المتعلقة بإصلاح اللجنة الاقتصادية لأوروبا والصلاحيات المنقحة للجنة

1/2013 نتائج استعراض عملية إصلاح اللجنة الاقتصادية لأوروبا لعام 2005

مقررات اللجنة الاقتصادية لأوروبا

A (64) أعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا

A (65) نتائج استعراض عملية إصلاح اللجنة الاقتصادية لأوروبا لعام 2005

A (66) تأييد البيان الرفيع المستوى بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة المتوقعة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

A (68) البيان الرفيع المستوى

B (68) تمديد ولاية المنتدى الإقليمي للتنمية المستدامة

المنجزات المستهدفة

17-18 يعرض الجدول 17-1 قائمة بالمنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، مصنّفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 17-1

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**23**	**20**	**33**	**22**
1 - وثائق اللجنة الاقتصادية لأوروبا	–	–	10	–
2 - وثائق الاجتماعات المتصلة بمتابعة المؤتمرات العالمية أو بالمسائل الشاملة لعدة قطاعات	3	2	3	2

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
3 - وثائق اللجنة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا	20	18	20	20
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**13**	**11**	**23**	**17**
4 - اجتماعات اللجنة الاقتصادية لأوروبا	–	–	4	–
5 - الاجتماعات المتصلة بمتابعة المؤتمرات العالمية أو بالمسائل الشاملة لعدة قطاعات	3	1	3	3
6 - اجتماعات اللجنة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا	5	6	7	5
7 - اجتماعات الفريق العامل المعني بالشؤون الجنسانية وبأهداف التنمية المستدامة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا	2	1	2	2
8 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	1	1	1
9 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1
10 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
11 - اجتماعات المنبر الإقليمي للتعاون	–	–	4	4
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	–	**1**	–	–
12 - مشروع بشأن تحسين معارف الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا لتصميم وتنفيذ سياسات متكاملة لدعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الصعيدين الإقليمي والوطني (مشروع مجالات العمل المترابطة للجنة الاقتصادية لأوروبا)	–	1	–	–
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**28**	**18**	**28**	**20**
13 - دورات تدريبية للمسؤولين الحكوميين والقطاع الخاص (رائدات الأعمال) بشأن ريادة المرأة للأعمال الحرة	28	18	28	20
المنشورات (عدد المنشورات)	**3**	**2**	**3**	**3**
14 - منشور عن تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على المستوى الإقليمي	1	–	1	1
15 - منشور عن تسخير المنظور الجنساني في تحقيق التنمية المستدامة	1	1	1	1
16 - منشور عن التعاون التقني لتنفيذ خطة عام 2030	1	–	–	–
17 - التقرير السنوي للجنة الاقتصادية لأوروبا	–	1	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية إلى ما يصل إلى 4 دول أعضاء تنفذ عملية إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وبرنامج "وحدة العمل في الأمم المتحدة".

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مواد ترويجية (مطويات ولافتات ولوحات وملصقات وبطاقات بريدية)؛ وأفلام عن أنشطة اللجنة.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: الرسائل الإخبارية الأسبوعية للجنة؛ والمؤتمرات الصحفية عن أنشطة اللجنة؛ والنشرات الصحفية عن أنشطة اللجنة، من أجل الوصول الإقليمي والعالمي.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهُّد الموقع الشبكي للجنة التنفيذية، والموقع الشبكي للقضايا الجنسانية، والموقع الشبكي لأنشطة التعاون التقني؛ وتحديث وتعهُّد الموقع الشبكي الذي يتيح الوصول إلى المعلومات والوثائق ذات الصلة باللجنة ككل؛ والأخبار المتعلقة بأنشطة اللجنة على 4 منصات على وسائل التواصل الاجتماعي.

أنشطة التقييم

17-19 استُرشد في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 بالتقييمات الذاتية التالية التي أنجزت في عام 2020:

(أ) التقييم الذاتي المتعلق باستعراضات تسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة وآفاق سياسة الابتكار على الصعيد دون الإقليمي (البرنامج الفرعي 4)؛

(ب) التقييم الذاتي المتعلق بتعاون اللجنة مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في مجال توفير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة (البرنامج الفرعي 5)؛

(ج) التقييم الذاتي المتعلق بالنهوض بالعمل الحكومي الدولي نحو تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان لشبونة الوزاري لعام 2017 واستراتيجية التنفيذ الإقليمية لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة (البرنامج الفرعي 8).

17-20 وقد روعيت في وضع الخطة البرنامجية لعام 2022 نتائج التقييمات الذاتية المشار إليها أعلاه. فعلى سبيل المثال، تمشيا مع مبادئ فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، تهدف تقييمات اللجنة إلى تعزيز التعلم المؤسسي، والإسهام في إجراء تحسينات على الأداء البرنامجي، وكفالة مساءلة الأمانة. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، سيتم على النحو الواجب في الاستعراضات المقبلة إدراج التوصيات المنبثقة عن تقييم استعراضات تسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة، وهي تعزيز الاتساق في مجال التعاون مع كيانات الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من خلال الأنشطة المشتركة والقيام على نحو أكثر منهجية بجمع تعليقات استعراض الأقران كتابيا. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، سيتم على النحو الواجب إدراج التوصيات المنبثقة عن تقييم تعاون اللجنة مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في مجال توفير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، وهي مواصلة الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية من أجل إدامة المساعدة التقنية والتدخلات الاستشارية لدعم وضع الأطر السياساتية والقانونية، وتعزيز المؤسسات وبناء القدرات. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 8، سيتم على النحو الواجب إدراج التوصيات المنبثقة عن التقييم المتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالعمل الحكومي الدولي نحو تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان لشبونة الوزاري واستراتيجية التنفيذ الإقليمية لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، وهي ضمان المزيد من الاتساق بشأن قضايا الشيخوخة على المستويين الوطني والإقليمي من خلال تعزيز الروابط بين خطة عام 2030 وأطر الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، والالتزامات الواردة في استراتيجية التنفيذ الإقليمية لخطة العمل. وفي عام 2022، ستواصل اللجنة تعزيز دور نتائج التقييم في تصميم البرامج وإنجازها وفي التوجيهات السياساتية المتعلقة بها. ومنذ عام 2017، دأبت الأمانة على إبلاغ اللجنة التنفيذية سنويا بالنتائج الرئيسية للتقييمات. ويتضمن التقرير السنوي عن التقييم موجزات للتقييمات وللخطط والتوصيات الرئيسية بغية اتخاذ إجراءات في المستقبل، كما يشير إلى التوصيات التي أُغلقت خلال الفترة.

17-21 ومن المقرر إجراء التقييمات الذاتية التالية في عام 2022:

(أ) تقييم ذاتي بشأن الأهمية التي يكتسيها الاستعراض السنوي لسوق المنتجات الحرجية بالنسبة لاحتياجات الدول الأعضاء والتحديات في قطاع الغابات (البرنامج الفرعي 7)؛

(ب) تقييم ذاتي بشأن الموجزات القطرية المتعلقة بالتنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي، وتوصيفات للمدن المستدامة الذكية بوصفها أدوات لدعم النهج القائم على الأدلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (البرنامج الفرعي 8)؛

(ج) تقييم ذاتي بشأن الأنشطة التي تقدمها اللجنة بموجب الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس) وبروتوكولها المتعلق بسجلات إطلاق الملوثات ونقلها (2018-2021) (البرنامج الفرعي 1).

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
البيئة

الهدف

17-22 الهدف الذي يُسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تحسين الإدارة والأداء في مجال البيئة من أجل الحفاظ على البيئة والصحة.

الاستراتيجية

17-23 تستند استراتيجية البرنامج الفرعي إلى تنفيذ المهام الأساسية المترابطة للحوار الدولي بشأن السياسات والأعمال المعيارية وبناء القدرات وتعميم الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في مجالات جودة الهواء، والمياه، والسلامة في أماكن العمل، والمشاركة العامة، وتقييم الأثر، والرصد والتقييم البيئيين، والأداء البيئي، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، وإدماج الشواغل البيئية في الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة. وسيسهم البرنامج الفرعي، من خلال عمله، في مجالات العمل الأربعة المترابطة للجنة، على النحو المبين في الفقرة 17-5 أعلاه.

17-24 وللإسهام في تحقيق الهدف، سيدعم البرنامج الفرعي تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية والإقليمية، وسيدعم ويعزز تنفيذ البلدان للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف للجنة، التي تسهم في تحقيق الأهداف 3 و 6 و 9، و 11 إلى 13، و 15 و 17 من أهداف التنمية المستدامة بشكل رئيسي، وذلك من خلال المهام الأساسية المترابطة الواردة في الفقرة 17-23. وإضافة إلى ذلك، سيسعى البرنامج الفرعي إلى دعم وتعزيز تنفيذ البلدان للأدوات السياساتية للجنة، التي تشمل برنامج استعراض الأداء البيئي للجنة، مما يسهم في تحقيق الأهداف 6، و 11 إلى 13، و 15 من أهداف التنمية المستدامة بشكل رئيسي؛ وبرنامج اللجنة الخاص بالرصد والتقييم البيئيين الذي يسهم في تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بشكل رئيسي؛ واستراتيجية اللجنة الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة التي تسهم في تحقيق الهدفين 4 و 12 من أهداف التنمية المستدامة؛ وبرنامج البلدان الأوروبية للنقل والصحة والبيئة الذي يسهم في تحقيق الأهداف 3 و 11 و 13 و 17 من أهداف التنمية المستدامة بشكل رئيسي. وعلاوة على ذلك، سيسعى البرنامج الفرعي إلى دعم وتعزيز تبادل المعلومات (عن طريق نظام المعلومات البيئية المشترك على سبيل المثال) والخبرات والممارسات السليمة في منطقة اللجنة. وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز أوجه التآزر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف للجنة، من خلال الأنشطة المشتركة.

17-25 وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا إجراء استعراضات للأداء البيئي، ومساعدة البلدان في تنفيذ التوصيات الواردة في تلك الاستعراضات، ورصد أثر التوصيات على السياسات الوطنية. وباستخدام نهج قطري قائم على الاحتياجات، سيدعم البرنامج الفرعي البلدان، مع التركيز على تلك الواقعة في القوقاز ووسط آسيا وشرق وجنوب شرق أوروبا، في وضع السياسات البيئية وفي أنشطة الرصد والتقييم والحوكمة المتصلة بها، بسبل منها توفير منبر حكومي دولي لتقرير السياسات وصنع القرارات بأسلوب تمثيلي، وتنظيم حلقات العمل والمناسبات التدريبية، وتقديم الخدمات الاستشارية. وسيعمل البرنامج الفرعي كذلك مع البلدان المهتمة من غير الأعضاء في اللجنة، بما في ذلك البلدان الراغبة في الانضمام إلى الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المفتوحة أمام العالم من أجل الانضمام إليها.

17-26 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن طريق وضع مجموعات سياسات عامة و/أو توصيات، من قبيل تقديم توصيات محددة إلى الدول الأعضاء تتناول قضايا ناشئة تتصل بعمل البرنامج الفرعي،

بما في ذلك ضمان الوصول الفعال إلى المعلومات ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات والاحتكام إلى القضاء في حالة حدوث أزمة تم تحديدها بوصفها مثيرة للقلق خلال جائحة كوفيد-19 ومرحلة التعافي الاقتصادي اللاحقة.

17-27 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) تحسين الإدارة والأداء البيئيين؛

(ب) تعزيز إدماج الشواغل البيئية في السياسات القطاعية في الدول الأعضاء في اللجنة؛

(ج) تعزيز قدرات البلدان على وضع وتنفيذ التشريعات والسياسات البيئية على نحو فعال؛

(د) تحسين استجابة الدول الأعضاء في اللجنة للتحديات البيئية؛

(هـ) تعزيز التعاون عبر الحدود بين البلدان والتعاون الدولي والوطني الفعال؛

(و) تعزيز تنفيذ الالتزامات البيئية المتعددة الأطراف للجنة وزيادة التغطية الجغرافية.

17-28 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المقرر تقديمه بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 إلى تعزيز إدماج الشواغل البيئية في السياسات القطاعية خلال مرحلة التعافي الاقتصادي اللاحقة للجائحة في الدول الأعضاء في اللجنة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

17-29 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز حقوق الجمهور في الحصول على المعلومات عن البيئة والمشاركة فيها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها خلال جائحة كوفيد-19

17-30 تنص الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها وبروتوكولها المتعلق بسجلات إطلاق الملوثات ونقلها على عدة التزامات تكتسي أهمية على وجه التحديد في سياق جائحة كوفيد-19. وهاتان المعاهدتان هما الصكان العالميان الوحيدان الملزمان قانوناً اللذان يمنحان الجمهور حقوقاً واسعة ومحددة للمشاركة في اتخاذ القرارات بشأن البيئة والحصول على المعلومات عنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها. وبذلك تربط الاتفاقية بين الحقوق البيئية وحقوق الإنسان، ويقصد منها حماية حقوق الأجيال الحالية والمقبلة على حد سواء لتتمكن من العيش في بيئة صحية. وتتصل مشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بدورها بالتشريعات والخطط والسياسات والمشاريع المتصلة بهذه المسائل. واستجابة للتهديدات الحالية التي تشكلها جائحة كوفيد-19 على صحة الإنسان و/أو البيئة، تقضي الاتفاقية بأن تُعمَّم إلى الجهات التي يمكن أن تكون متضررة، فورا ودون إبطاء، جميعُ المعلومات التي تحتفظ بها سلطة عامة والتي يمكن أن تمكّن الجمهور من اتخاذ تدابير لمنع أو تخفيف الضرر الناجم عن التهديد.

17-31 وتقدّم اللجنة خدمات لجميع الأنشطة التي تنفذ في إطار الاتفاقية وبروتوكولها. والعمل الذي تم إنجازه بموجب الاتفاقية وبروتوكولها لم يحافظ على الحقوق المذكورة أعلاه فحسب، بل عززها أيضا في سياق جائحة كوفيد-19 نظرا لأنها تجسد الحق في بيئة صحية. وفي عام 2020، دعم البرنامج الفرعي، في جملة أنشطة أخرى، مشروع نظام المعلومات البيئية المشترك ونظّم دورات مواضيعية مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومكرسة للمتطلبات الواردة في إطار الاتفاقية وبروتوكولها في سياق جائحة كوفيد-19 أيضا، مع التركيز على سبيل المثال على التقاضي العام، وحماية المدافعين عن

البيئة، ومشاركة الجمهور في المفاوضات التجارية، وسجلات إطلاق الملوثات ونقلها، والتحول الرقمي لدعم الاقتصاد الدائري والسلامة البيولوجية وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود. ويقصد من هذه الأنشطة مساعدة الأطراف والدول الأعضاء الأخرى المهتمة على تعزيز الحوكمة والمساءلة، وتشجيع اتخاذ القرارات في المسائل البيئية على نحو أكثر فعالية وشمولاً. وإضافة إلى ذلك، يقصد من الأنشطة المساعدة في بناء توافق عام في الآراء بشأن القضايا البيئية وملكية عامة للحلول والقرارات، مما يؤدي أيضا إلى زيادة التماسك الاجتماعي وتعزيز المجتمعات المحلية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

17-32 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، على نحو ما تجلى، على سبيل المثال، من خلال تحسين قدرة كازاخستان (انظر ECE/MP.PP/C.1/2021/6) على الوفاء بالمتطلبات الواردة في الاتفاقية من خلال عقد جلسات استماع علنية أثناء جائحة كوفيد-19 عن طريق التداول بالفيديو. وإضافة إلى ذلك، تلقت كازاخستان وغيرها من الأطراف والدول المهتمة الأعضاء في الأمم المتحدة، من خلال الدعم الاستشاري الذي تقدمه اللجنة المعنية بالامتثال المنشأة بموجب الاتفاقية[187]، توصيات محددة بشأن كيفية ضمان الوصول الفعال إلى المعلومات، ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات والاحتكام إلى القضاء في حالة حدوث أزمة من قبيل جائحة كوفيد-19 ومرحلة التعافي الاقتصادي اللاحقة (انظر الجدول 17-2).

الجدول 17-2
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	تعزيز قدرة الأطراف في الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها وغيرها من الدول المهتمة الأعضاء في الأمم المتحدة على ضمان الوصول الفعال إلى المعلومات ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات والاحتكام إلى القضاء أثناء جائحة كوفيد-19

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

17-33 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، غيّر البرنامج الفرعي النهج المتبع في تنظيم الاجتماعات والحلقات الدراسية وحلقات العمل الحكومية الدولية. وأخّر أيضا لمدة سنة أو أكثر تنفيذ استعراضين من جانب برنامج استعراض الأداء البيئي التابع للجنة. وبسبب القيود المفروضة على السفر والإغلاق الشامل، اضطر برنامج استعراض الأداء البيئي إلى تأجيل بعثتي تقصي الحقائق بشأن الاستعراض الثالث لأذربيجان واستعراض الأداء البيئي الثاني للمغرب إلى عام 2021 (كانتا مقررتين لربيع وخريف عام 2020 على التوالي). وأعاد البرنامج الفرعي أيضا النظر في طريقة اضطلاعه بأنشطة بناء القدرات، وأتاح

(187) انظر بيان اللجنة المعنية بالامتثال بشأن تطبيق اتفاقية آرهوس خلال جائحة كوفيد-19 ومرحلة التعافي الاقتصادي. متاح على الرابط التالي https://unece.org/fileadmin/DAM/env/pp/compliance/CC-67/ece.mp.pp.c.1.2020.5.add.1_advance_unedited.pdf.

تنظيم عدة مناسبات لبناء القدرات على الإنترنت الوصولَ إلى جماهير جديدة. ومع ذلك، ثبت أن من الصعب تنظيم مناسبات افتراضية لبناء القدرات لفائدة بعض المناطق نظرا لصعوبة توفير خدمات الترجمة الفورية والفوارق في مناطق التوقيت. ونتيجة لذلك، كان لا بد من تأجيل بعض أنشطة بناء القدرات.

17-34 غير أن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه أنشطة إضافية ومعدّلة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 في إطار النطاق العام لأهدافه. فعلى وجه الخصوص، ساعد البرنامج الفرعي البلدان على التصدي للجائحة من خلال مجموعات سياسات عامة تزيد من القدرة على الصمود وتدعم التعافي الاقتصادي المستدام؛ وشرع في إعداد مبادئ جديدة بشأن النقل المستدام الصحي، مع تقييم الخبرات المكتسبة من جائحة كوفيد-19؛ وأعاد تشكيل مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية في إطار برنامج الرصد والتقييم البيئيين لتعزيز قدرة البلدان المستهدفة على إنتاج مؤشرات ذات صلة بالبيئة والصحة واستخدامها في اتخاذ القرارات بشأن مواضيع البيئة والصحة؛ وقام من خلال الدعم الاستشاري الذي تقدمه اللجنة المعنية بالامتثال بتقديم توصيات محددة لكازاخستان وجهات ودول أعضاء مهتمة أخرى بشأن كيفية ضمان الوصول الفعال إلى المعلومات، ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات والاحتكام إلى القضاء في حالة حدوث أزمة مثل جائحة كوفيد-19 ومرحلة التعافي الاقتصادي اللاحقة. وقد ساهمت المنجزات المستهدفة الجديدة والمعدلة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

17-35 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المقدمة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، ولذلك فهما تظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 على حد سواء. والنتيجة 3 هي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تمديد عمر محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية[188]
الأداء البرنامجي في عام 2020

17-36 دعم البرنامج الفرعي، عن طريق أمانة اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي (اتفاقية إسبو) العمل الفني، بسبل منها المساعدة في وضع الوثائق ذات الصلة وتنظيم اجتماعات الفريق العامل المخصص المنشأ في الدورة السابعة لاجتماع الأطراف المعقود في مينسك، بيلاروس، من 13 إلى 16 حزيران/يونيه 2017. وقد رشّح تسعة وعشرون طرفاً في الاتفاقية ممثليهم للمشاركة في أعمال الفريق العامل المخصص، من أجل إحراز تقدم في إعداد مشروع التوجيهات بشأن إمكانية تطبيق الاتفاقية على تمديد محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية مدى الحياة. وقد عُرضت نتائج العمل على الفريق العامل المعني بتقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي في اجتماعه المعقود في شكل مختلط في جنيف من 24 إلى 26 آب/أغسطس 2020 كي ينظر فيها. ومع ذلك، تأثر عمل الفريق المخصص بشكل كبير نتيجة لجائحة كوفيد-19 في عام 2020، مما أدى إلى إلغاء ثلاثة اجتماعات للفريق، وتواصل العمل من خلال إجراء خطي واجتماعات عن طريق الإنترنت. وفي نهاية المطاف، تم التوصل إلى الاتفاق على النص، وقدم إلى اجتماع الأطراف لاعتماده في دورته الثامنة المعقودة في فيلنيوس من 8 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2020.

(188) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.20)).

17-37 وأســهم العمل المذكور أعلاه في اعتماد توجيهات في الدورة الثامنة لاجتماع الأطراف في الاتفاقية بشــأن تمديد عمر محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية، وهو ما حقق الهدف المقرر المتمثل في اعتماد التوجيهات الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

17-38 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيتطور عمل البرنامج الفرعي ليشمل تقديم الدعم كي تواصل الدول الأعضاء تطبيق المبادئ الواردة في التوجيهات في الأنشطة المضطلع بها في إطار الاتفاقية. ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الجدول 17-3).

الجدول 17-3
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
عدم وجود توجيهات بشأن تمديد عمر محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية	وضع توجيهات بشأن تمديد عمر محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية	سيكفل اعتماد التوجيهات أن تراعي الأطراف على النحو الواجب نتيجة تقييم الأثر البيئي العابر للحدود في قراراتها النهائية بشأن تمديد عمر محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية	نشر التوجيهات بشأن تمديد عمر محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية وتطبيقها على نطاق واسع من جانب البلدان	مواصلة الدول الأعضاء تطبيق المبادئ الواردة في التوجيهات في الأنشطة المضطلع بها في إطار الاتفاقية من خلال ما يلي: مراعاة الأطراف لمحتويات التوجيهات عند تنفيذ الاتفاقية وقيام لجنة التنفيذ بالنظر في التوجيهات عند أدائها لمهامها؛ وقيام الأطراف بتعميم التوجيهات على نطاق واسع على السلطات والجهات المعنية صاحبة المصلحة

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعزيز الأداء البيئي في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا[189]

الأداء البرنامجي في عام 2020

17-39 قام البرنامج الفرعي بإنجاز ونشر استعراض الأداء البيئي الثالث لأوزبكستان، الذي يتضمن تقييما للغايات ذات الصلة في إطار التنمية المستدامة. ونظرا لحالة الطوارئ الناجمة عن جائحة كوفيد-19، استعيض عن عملية بدء الاستعراض على الصعيد

(189) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الوطني بالترويج الواسع النطاق على الإنترنت من خلال وسائط الإعلام الجماهيري ومنصات التواصل الاجتماعي. وعمل البرنامج الفرعي أيضا على إجراء استعراض ثالث للأداء البيئي لرومانيا، وقد تم استعراضه من جانب الخبراء في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، وتم استعراضه من جانب الأقران واعتماده في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، ونشر في عام 2021. وعلاوة على ذلك، وضع البرنامج الفرعي نُهجا جديدة لإجراء بعثات الاستعراض القطرية الخاصة به في أوقات الجائحة، من قبيل البعثات المختلطة أو البعثات الافتراضية، تبعا لمدى استعداد البلدان التي جرى استعراضها والجدوى التشغيلية لتنظيم هذه البعثات. وتشمل البعثات زيارات ميدانية (لمطامر النفايات ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي والمناطق المحمية على سبيل المثال)، واجتماعات عامة وفردية مع ممثلي الحكومة والسلطات المحلية والأوساط الأكاديمية والأعمال التجارية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

17-40 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق 64 غاية في إطار أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المشمولة باستعراضات الأداء البيئي، مما حقق الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

17-41 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. ومن أجل الإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيجري البرنامج الفرعي استعراضات للأداء البيئي للبلدان التي تطلب ذلك، بما في ذلك تقييم الغايات ذات الصلة في إطار أهداف التنمية المستدامة. ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الشكل الأول من الباب 17).

الشكل الأول من الباب 17

مقياس الأداء: مجموع عدد غايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المشمولة باستعراضات الأداء البيئي في سنة واحدة

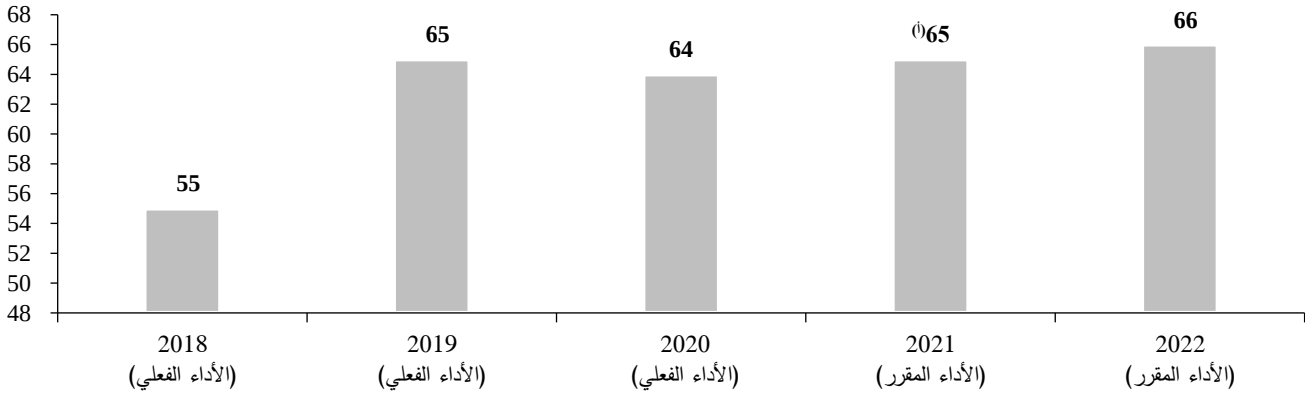

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تحسين المعلومات من أجل تعزيز التعاون في مجال المياه العابرة للحدود

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

17-42 يتقاسم بَلَدان أو أكثر ما يزيد على 60 في المائة من تدفقات المياه العذبة في العالم داخل الأحواض. ولذلك فإن التعاون في مجال المياه العابرة للحدود أمر بالغ الأهمية بالنسبة للسلام والتنمية المستدامة ورفاه الإنسان. ومع ذلك، لم يبلغ في عام 2018 عددُ البلدان التي شُملت جميع أحواضها العابرة للحدود في إطار ترتيبات تنفيذية للتعاون في مجال المياه سوى 17 بلدا في جميع أنحاء العالم. ومنذ عام 2017، يعمل فريق المياه التابع للبرنامج الفرعي على دعم أكثر من 150 دولة من الدول

الأعضاء في الأمم المتحدة التي تتقاسم المياه العابرة للحدود للإبلاغ عن المؤشر 6-5-2 من أهداف التنمية المستدامة (نسبة مناطق أحواض المياه العابرة للحدود التي لها ترتيبات تنفيذية تتعلق بالتعاون في مجال المياه). ويسهم تقديم المعلومات في إطار نموذج الإبلاغ في تعزيز التعاون في مجال المياه العابرة للحدود وتحقيق الغاية 6-5 من خطة عام 2030.

17-43 ويتم تنظيم الإبلاغ عن المؤشر 6-5-2 في دورات مدتها ثلاث سنوات، مع عقد الدورة الأولى في عام 2017 والثانية في عام 2020. واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وكالتان مشاركتان في رعاية المؤشر 6-5-2. وتقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا سنويا بإبلاغ اللجنة الإحصائية ببيانات عن مؤشر أحواض الأنهار والبحيرات العابرة للحدود. ثم يتم إدراج البيانات في التقرير المرحلي للأمين العام عن أهداف التنمية المستدامة. وقد نُشر تقرير أساسي للمؤشر 6-5-2 في عام 2018، مع توقع صدور التقرير المرحلي التالي في عام 2021. وبالنسبة للأطراف في اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية، يتم الجمع بين الإبلاغ عن المؤشر 6-5-2 والإبلاغ في إطار الاتفاقية.

17-44 وخلال الفترة 2017-2020، قام البرنامج الفرعي بتنسيق إعداد وتنقيح نموذج الإبلاغ وإعداد وثائق توجيهية لتيسير الإبلاغ عن المؤشر 6-5-2. ونظم البرنامج الفرعي العديد من اجتماعات الخبراء وأنشطة بناء القدرات على الصعيد العالمي والإقليمي لإذكاء الوعي بعملية الإبلاغ وتعزيز عمليات الإبلاغ عالية الجودة وتنسيق تقديم التقارير على مستوى الأحواض. ونظرا للتحديات الإضافية التي تواجهها البلدان في زمن جائحة كوفيد-19 فيما يتعلق بإعداد التقارير وتقديمها في الوقت المقرر وتنظيم المشاورات داخل البلدان وعلى مستوى الأحواض، نظم البرنامج الفرعي سلسلة من أنشطة بناء القدرات على الإنترنت.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

17-45 يتمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في أن الدعم الذي يقدمه البرنامج الفرعي لم يكن كافيا لضمان تقديم تقارير عالية الجودة من جانب جميع البلدان التي تتقاسم المياه السطحية العابرة للحدود. ولذلك، ينبغي وضع نهج فعال ومنظم، وتخصيص موارد كافية لدعم الجهود التي تبذلها البلدان التي تتقاسم المياه العابرة للحدود في الإبلاغ عن المؤشر 6-5-2 واستخدام التقارير لتحديد ومعالجة الثغرات في التعاون في مجال المياه العابرة للحدود. وسيضطلع البرنامج الفرعي لدى تطبيق هذا الدرس بما يلي بتيسير تبادل الخبرات فيما بين البلدان؛ وتصميم وتنفيذ أنشطة لتنمية القدرات لدعم البلدان في تحسين نوعية الإبلاغ وإرشاد عمليات وضع السياسات المتعلقة بالتعاون في مجال المياه العابرة للحدود، بما في ذلك في ضوء التحديات المتصلة بجائحة كوفيد-19؛ ووضع منصة إلكترونية/نظام للبيانات لتيسير عملية الإبلاغ والتحليل؛ وتحسين عملية الإبلاغ عن النتائج؛ ووضع أنشطة تكميلية تدعم البلدان في التعاون في مجال المياه العابرة للحدود.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

17-46 ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من تقديم 97 بلدا بيانات دقيقة عن المؤشر 6-5-2 بشأن أحواض الأنهار والبحيرات العابرة للحدود، على النحو الذي أقره البرنامج الفرعي وأُبلغ إلى اللجنة الإحصائية في عام 2022 (انظر الشكل الثاني من الباب 17).

الشكل الثاني من الباب 17

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للبلدان التي قُدِّم بشأنها إلى اللجنة الإحصائية بيانات عن عنصر الأنهار والبحيرات العابرة للحدود من المؤشر 6-5-2 (عدد تراكمي)

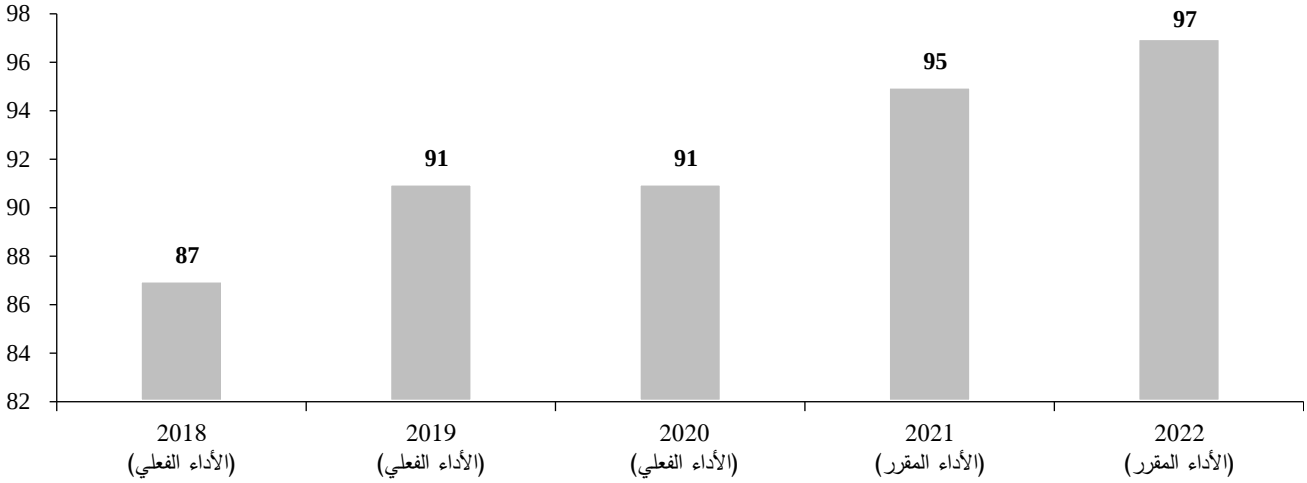

الولايات التشريعية

17-47 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

2994 (د-27) مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية

193/47 الاحتفال بيوم المياه العالمي

68/62 النظر في منع الضرر العابر للحدود الناجم عن أنشطة خطرة وتوزيع الخسارة في حالة وقوع ذلك الضرر

200/64 الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

291/67 الصرف الصحي للجميع

172/69 حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل

215/69 العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، 2005-2015، ومواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة لموارد المياه

235/69 التعاون في ميدان التنمية الصناعية

169/70 حقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي

209/70 عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (2005-2014)

222/71 العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028

313/71 أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030

222/72 التعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030

226/73 استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028

238/73 دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى

مقررات اللجنة الاقتصادية لأوروبا

CEP/AC.13/2005/2 تقرير الاجتماع الرفيع المستوى لوزارتي التعليم والبيئة (2005) الذي اعتمد استراتيجية اللجنة الاقتصادية لأوروبا للتعليم من أجل التنمية المستدامة

ECE/BELGRADE.CONF/2007/4/Add.1 بيان وزراء التعليم والبيئة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، المعتمد في الدورة المشتركة بشأن التعليم من أجل التنمية في المؤتمر الوزاري السادس، المعنون "النهوض بالبيئة في أوروبا"، 2007

ECE/AC.21/2014/2 تقرير الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالنقل والصحة والبيئة، 2014

ECE/ASTANA.CONF/2011/2/Add.1 الإعلان المعنون: "الحرص على المياه من الحرص على البيئة" الصادر عن وزراء منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تقرير المؤتمر الوزاري السابع، المعنون "النهوض بالبيئة في أوروبا"، 2016

ECE/BATUMI.CONF/2016/2/Add.1	الإعلان المعنون: "أكثر مراعاة للبيئة وأنظف وأذكى!" الصادر عن وزراء منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تقرير المؤتمر الوزاري الثامن المعني بالحفاظ على البيئة في أوروبا، 2016	ECE/BATUMI.CONF/2016/2/Add.2	بيان باتومي الوزاري بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة الذي اعتمده الاجتماع الرفيع المستوى لوزارات التعليم والبيئة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تقرير المؤتمر الوزاري الثامن المعني بالحفاظ على البيئة في أوروبا، 2016

القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجالس إدارة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف للجنة الاقتصادية لأوروبا

ECE/EB.AIR/144 و Add.1 و Add.2	تقرير الهيئة التنفيذية لاتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود عن دورتها التاسعة والثلاثين	ECE/MP.EIA/23-ECE/MP.EIA/SEA/7 و Add.1 و Add.2 و Add.3	تقرير اجتماع الأطراف في اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي عن دورته السابعة، واجتماع الأطراف في اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول التقييم البيئي الاستراتيجي عن دورته الثالثة
ECE/MP.PRTR/2017/6 و Add.1	تقرير اجتماع الأطراف في البروتوكول المتعلق بسجلات إطلاق الملوثات ونقلها الملحق بالاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها عن دورته الثالثة	ECE/MP.EIA/27-ECE/MP.EIA/SEA/11 و Add.1	تقرير اجتماع الأطراف في اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي، واجتماع الأطراف في اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول التقييم البيئي الاستراتيجي عن دوراتهما الوسيطة
ECE/MP.PP/2017/2 و Add.1	تقرير اجتماع الأطراف في الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها عن دورته السادسة	ECE/CP.TEIA/42 و Add.1	تقرير مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالآثار عابرة الحدود للحوادث الصناعية في دورته الحادية عشرة
ECE/MP.PP/2017/16-ECE/MP.PRTR/2017/2 و Add.1	تقرير الجزء المشترك الرفيع المستوى من اجتماع الأطراف في الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها عن دورته السادسة، واجتماع الأطراف في البروتوكول المتعلق بسجلات إطلاق الملوثات ونقلها عن دورته الثالثة، وإعلان بودفا بشأن الديمقراطية البيئية من أجل مستقبلنا المستدام، الذي اعتمده اجتماعا الأطراف	ECE/MP.WAT/54 و Add.1 و Add.2	تقرير اجتماع الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية عن أعمال دورته الثامنة، بما في ذلك استراتيجية تنفيذ هذه الاتفاقية على الصعيد العالمي
		ECE/MP.WH/19 و Add.1 و Add.2	تقرير اجتماع الأطراف في البروتوكول المتعلق بالماء والصحة الملحق بالاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية عن دورته الخامسة

المنجزات المستهدفة

48-17 يعرض الجدول 17-4 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 17-4

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**211**	**149**	**190**	**192**
1 - وثائق لجنة السياسات البيئية، والهيئات الفرعية	82	17	30	37
2 - وثائق اجتماع الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية، وهيئاته الفرعية، واجتماع الأطراف في البروتوكول المتعلق بالماء والصحة، والهيئات الفرعية	8	14	30	30

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
3 - وثائق مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالآثار عابرة الحدود للحوادث الصناعية، والهيئات الفرعية	18	18	–	15
4 - وثائق الهيئة التنفيذية لاتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود، والهيئات الفرعية	34	32	34	34
5 - وثائق اجتماع الأطراف في اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي، وهيئاته الفرعية، واجتماع الأطراف في الاتفاقية بوصفه اجتماع الأطراف في البروتوكول المتعلق بالتقييم البيئي الاستراتيجي الملحق باتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي، والهيئات الفرعية	24	29	10	10
6 - وثائق اجتماع الأطراف في الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها، والهيئات الفرعية، واجتماع الأطراف في البروتوكول المتعلق بسجلات إطلاق الملوثات ونقلها، الملحق بالاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها، والهيئات الفرعية	38	33	71	50
7 - وثائق الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالنقل والصحة والبيئة، والهيئات الفرعية	7	6	4	5
8 - وثائق اللجنة التوجيهية المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة	–	–	11	11
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**251**	**207**	**243**	**228**
9 - اجتماعات لجنة السياسات البيئية، والهيئات الفرعية	40	21	30	27
10 - اجتماعات الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية والهيئات الفرعية، واجتماعات الأطراف في البروتوكول المتعلق بالمياه والصحة، والهيئات الفرعية	47	38	48	46
11 - اجتماعات مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالآثار عابرة الحدود للحوادث الصناعية، والهيئات الفرعية	30	22	17	22
12 - اجتماعات الهيئة التنفيذية لاتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود، والهيئات الفرعية	30	22	31	31
13 - اجتماعات الأطراف في اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي، والهيئات الفرعية، واجتماعات الأطراف في الاتفاقية بوصفها اجتماع الأطراف في بروتوكول التقييم البيئي الاستراتيجي، الملحق باتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي، والهيئات الفرعية	33	34	34	34
14 - اجتماعات الأطراف في الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها والهيئات الفرعية واجتماعات الأطراف في البروتوكول المتعلق بسجلات إطلاق الملوثات ونقلها، والهيئات الفرعية	67	66	74	60
15 - جلسات الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالنقل والصحة والبيئة، والهيئات الفرعية	4	4	3	2
16 - اجتماعات اللجنة التوجيهية المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة	–	–	6	6
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**48**	**31**	**71**	**20**
17 - حلقات العمل المتعلقة بالمسائل البيئية، بما في ذلك نوعية الهواء، والمياه، والسلامة الصناعية، والمشاركة العامة، والتقييم البيئي، والرصد والأداء والتعليم من أجل التنمية المستدامة، للمسؤولين الحكوميين وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا لأغراض تحسين الإدارة والأداء البيئيين	48	31	71	20
المنشورات (عدد المنشورات)	**11**	**5**	**11**	**13**
18 - التوجيهات وموجزات السياسات ومنشورات الممارسات السليمة بشأن المسائل البيئية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يديرها البرنامج الفرعي	6	3	6	8
19 - التقارير المرحلية واستعراضات الأداء بشأن المسائل البيئية	2	1	2	4
20 - الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يديرها البرنامج الفرعي، بعد دخول التعديلات حيز التنفيذ	1	–	1	0
21 - المنشورات المتعلقة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يديرها البرنامج الفرعي	2	–	2	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
22- قياس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (منشور اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن مجالات العمل المترابطة)	–	1	–	–

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية بشأن المياه والطاقة والمسائل البيئية الأخرى إلى نحو 100 من المسؤولين الحكوميين وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة من الدول المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: استعراض الأداء البيئي (الموجزات والملامح الرئيسية) لتيسير النشر الواسع النطاق وإمكانية الوصول الميسّر لممثلي 6 فئات على الأقل من الجهات صاحبة المصلحة إلى الرسائل والتوصيات الرئيسية، من قبيل الحكومة والسلطات المحلية والأوساط الأكاديمية والأعمال التجارية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن وسائط الإعلام الجماهيري في البلدان التي جرى استعراضها؛ وتقديم الرسالة الإخبارية الإلكترونية للفريق العامل المعني بالرصد والتقييم في مجال البيئة إلى جميع الدول الأعضاء في المنطقة، بما في ذلك ممثلو الحكومات والأوساط الأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: النشرات الصحفية.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهد الموقع الشبكي للبرنامج الفرعي.

البرنامج الفرعي 2
النقل

الهدف

17-49 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوض بنظام للنقل الداخلي مستدام إقليميا وعالميا (الطرق والسكك الحديدية والممرات المائية الداخلية والنقل المتعدد الوسائط) عن طريق زيادة سلامته ونظافته وكفاءته وتقليل تكلفته فيما يتعلق بنقل البضائع وتنقل الأشخاص على حد سواء.

الاستراتيجية

17-50 يتولى برنامج العمل الذي اعتمدته لجنة النقل الداخلي تنفيذ البرنامج الفرعي للنقل التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا. ويتمثل دور اللجنة، بوصفها منبر الأمم المتحدة للنقل الداخلي، في المساعدة على تحقيق الكفاءة في تلبية الاحتياجات الإقليمية والعالمية في مجال النقل الداخلي[190]. ومن خلال وسائل منها الأفرقة العاملة العشرين التابعة للبرنامج الفرعي، واللجان الإدارية الأربع عشرة، ولجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المنسَّق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها، وأكثر من 50 شبكة رسمية وغير رسمية تضم زهاء 000 6 خبير مسجل، يقوم البرنامج الفرعي بتعزيز نظم النقل المستدامة إقليميا وعالميا.

17-51 وتتمثل الركيزة الأساسية لعمله في إدارة الإطار التنظيمي الدولي للنقل الداخلي الذي يشمل حاليا 59 صكا قانونيا من صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بالسلامة والتلوث والكفاءة والفعالية (الوظيفة المعيارية)، وذلك بوضع صكوك قانونية جديدة وتحديث الصكوك القانونية القائمة، حسب الاقتضاء.

17-52 وبناء على طلب الدول الأعضاء والأطراف المتعاقدة، يقدم البرنامج الفرعي خدماته للمنصات المؤسسية لصالح الحكومات الوطنية والجهات الرئيسية الأخرى صاحبة المصلحة في قطاع النقل، بغية الحفاظ على هذا الإطار التنظيمي الذي تكمله

(190) استراتيجية لجنة النقل الداخلي حتى عام 2030 (ECE/TRANS/288/Add.2، الفقرات 4-6).

الأنشطة في مجال الحوارات السياساتية والعمل التحليلي والمساعدة التقنية وبناء القدرات. ويسهم البرنامج الفرعي أيضا في عمل المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالسلامة على الطرق وتشغيل صندوق الأمم المتحدة للسلامة على الطرق، الذي يهدف إلى تيسير إدخال تحسينات على السلامة على الطرق على الصعيد العالمي. وفي حالات الطوارئ، بما فيها الأوبئة، يدعم البرنامج الفرعي أيضا جهود الدول الأعضاء للاستجابة لهذه الظروف الاستثنائية والتعافي منها، مع التقليل إلى أدنى حد من الأعطال التي تحدث في سير عمل نظم النقل الوطنية والإقليمية والدولية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل في مجالات العمل المترابطة الأربعة للجنة الاقتصادية لأوروبا.

17-53 وللإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيكثف البرنامج الفرعي أنشطته في مجال وضع المعايير والتنظيم بوصفه منتدى الأمم المتحدة لاتفاقيات النقل الداخلي، وذلك بدعم وضع صكوك جديدة، وتحديث الصكوك القائمة، وكفالة أن تظل هذه الصكوك مستكملة ومفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن تدعم هذه الأنشطة الحكومات في إحراز تقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف 3، و 6 إلى 9، و 11 إلى 13. وسيعمل البرنامج الفرعي أيضا من خلال الجلسات العامة للجنة النقل الداخلي والهيئات الفرعية على ضمان أن تواكب وظائفه التنظيمية التكنولوجيات المتطورة التي تدفع الابتكار في مجال النقل، ولا سيما في مجالات نظم النقل الذكية والمركبات الذاتية القيادة والرقمنة؛ وألا تتسبب مختلف عمليات التعديل لمختلف الاتفاقيات في التجزؤ؛ وأن يتم تجنب مخاطر إعاقة التقدم بسبب التنظيم السابق لأوانه. وبالإضافة إلى ذلك، سيوفر البرنامج الفرعي منبرا للحوار بشأن السياسات في الدورة السنوية للجنة من أجل استعراض التحديات الناشئة وحالات الطوارئ في مجال النقل الداخلي، والمقترحات الرامية إلى تحسين الهياكل الأساسية والتشغيل. وعلاوة على ذلك، سيوفر البرنامج الفرعي منصة مؤسسية من خلال اللجنة وهيئاتها الفرعية التي تدعم الربط الإقليمي والأقاليمي، وتطور مبادرات أو اتفاقات أو ممرات جديدة أو تستفيد من الموجودة منها.

17-54 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بشأن القضايا المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن طريق دعم اعتماد بيانات سياسية رفيعة المستوى و/أو قرارات في جلساته العامة للجنة النقل الداخلي بشأن الإجراءات المتضافرة التي تتخذها الدول الأعضاء والأطراف المتعاقدة أثناء الأوبئة وغيرها من حالات الطوارئ والتي ستعزز أو تتيح تنفيذ المقررات والولايات ذات الصلة بحالات الطوارئ من جانب اللجنة وهيئاتها الفرعية وأعضائها. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضا بتعزيز تبادل المعارف والتعاون فيما بين الحكومات والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، وزيادة الوعي بالقضايا الناشئة وأفضل الاستجابات، وتيسير تكييف الصكوك والأطر الملزمة قانوناً مع الواقع الجديد من الناحية التقنية، وإعداد مواد توجيهية جديدة.

17-55 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) إجراء التحسينات في مجال التنقل المستدام، ورصد وقياس أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) إدخال تحسينات على النقل الداخلي، مما يؤدي إلى نظم أكثر أمانا ونظافة وكفاءة وأيسر تكلفة للأطراف المتعاقدة في اتفاقيات الأمم المتحدة للنقل الداخلي؛

(ج) وزيادة الكفاءة والمرونة في تدفقات السلع والأشخاص عبر الحدود.

17-56 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المقرر بشأن المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 إلى تعزيز التعاون الحكومي الدولي في حالات الطوارئ، وإلى التقليل إلى أدنى حد من التعطل في التنفيذ المستمر لاتفاقيات الأمم المتحدة للنقل الداخلي وتحديثها.

الأداء البرنامجي في عام 2020

17-57 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة التالية التي ظهرت خلال عام 2020، وكذلك الأداء البرنامجي المقدم في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز تنفيذ الصكوك القانونية في مجال النقل الداخلي لمواجهة جائحة كوفيد-19

17-58 التنفيذ المتواصل للعمل المقرر للبرنامج الفرعي للنقل، الذي يتماشى مع برنامج العمل الذي اعتمدته لجنة النقل الداخلي، أمر أساسي لتنفيذ الإطار التنظيمي الدولي للنقل الداخلي وتطويره وتحديثه باستمرار، وهو يشمل حاليا 59 صكا قانونيا للأمم المتحدة مندرجا ضمن إطار اختصاص لجنة النقل الداخلي. ويعزز هذا العمل نظم النقل المستدامة الآمنة والفعالة والميسورة التكلفة في جميع أنحاء العالم، على مستويي نقل البضائع والتنقل الشخصي.

17-59 وقد أدت جائحة كوفيد-19 والقيود المفروضة على السيولة إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء والأطراف المتعاقدة في تنفيذ التزاماتها بموجب الصكوك القانونية وتوفير التوجيهات السليمة بشأن التشريعات النهائية. ومن الأمثلة المميزة إلغاء 20 دورة رسمية مشتركة مدة كل منها ثلاث ساعات في حزيران/يونيه وتموز/يوليه لهيئتين عالميتين تتلقيان خدمات من اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وهما اللجنتان الفرعيتان التابعتان للجنة المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المنسَّق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي: لجنة الخبراء الفرعية المعنية بالنظام المنسق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها، ولجنة الخبراء الفرعية المعنية بنقل البضائع الخطرة. ولهاتين الهيئتين نطاق عالمي وتقومان بأعمالهما في سياق توفر الترجمة الشفوية بخمس لغات (الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والفرنسية). وتخلّف مداولاتهما وقراراتهما آثارا عميقة على الصعيد العالمي في السلامة والبيئة لجميع وسائط النقل، وكذلك في سلامة أماكن العمل وسلامة المستهلكين. فهذه القرارات لا يمكن اتخاذها بصورة غير رسمية. وقد أدى هذا الوضع إلى ضغط كبير لإيجاد طرق بديلة، بسبل منها نشر تكنولوجيات جديدة، للسماح لهاتين الهيئتين وغيرهما من الهيئات التنظيمية بالتقدم قدر الإمكان في عملها، حتى في المسائل البالغة الأهمية المتعلقة بسير الأعمال فقط، بغية الحد إلى أقصى درجة من التأثير على التشريعات النهائية في أنحاء العالم.

17-60 ووضع البرنامج الفرعي تدابير للاستجابة تشمل إعداد وتنفيذ جيل جديد من الصكوك القانونية التي تدعم رقمنة/حوسبة إجراءات النقل وعبور الحدود، ونشر الآليات والشبكات القائمة من أجل التعجيل بالإنعاش الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19 للأطراف المتعاقدة بغية دعم جهود الدول الأعضاء لتحقيق انتعاش مستدام. وشملت تلك التدابير الاستفادة من رقمنة/حوسبة الصكوك القانونية القائمة بشأن إجراءات النقل وعبور الحدود والتعجيل بها، مثل النظام الدولي الإلكتروني للنقل الدولي البري (eTIR) والبروتوكول الإضافي لاتفاقية عقد النقل الدولي للبضائع بالطرق البرية المتعلق بإذن الشحن الإلكتروني (eCMR). وقد رحبت الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بموجب دفاتر النقل البري الدولي بتسريع تطوير النظام الدولي الإلكتروني للنقل الدولي البري والترويج له كأداة تضمن عمليات المعابر الحدودية غير الورقية والسلسة وغير التلامسية مع إبقاء الحدود مفتوحة والحفاظ على حماية السائقين وموظفي الجمارك من الفيروس. وحتى الآن، قدّم 16 طرفا متعاقدا طلبات رسمية للاتصال بالنظام الدولي الإلكتروني للنقل الدولي البري، في حين عقدت عدة اجتماعات مع المفوضية الأوروبية (28 دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي) لتحليل الترابط بين النظام الدولي الإلكتروني للنقل الدولي البري ونظام العبور المحوسب الجديد للاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى شبكة الدول الأعضاء/الأطراف المتعاقدة والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في مجال النقل المنشأة بموجب الصكوك القانونية الأساسية، أنشأ البرنامج الفرعي "مرصد تأثير جائحة كوفيد-19 على حالة المعابر الحدودية"، وهو منصة توفر معلومات مستكملة عن الوضع الحالي للمعابر الحدودية لما عدده 174 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك الممارسات والتدابير الوطنية التي نفذت للتصدي للجائحة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

17-61 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من ازدياد الانضمام إلى هذه الصكوك (انظر الشكل الثالث من الباب 17).

الشكل الثالث من الباب 17

مقياس الأداء: العدد الإجمالي لعمليات انضمام الدول الأعضاء إلى الصكوك القانونية الرئيسية المتعلقة برقمنة/حوسبة إجراءات النقل وعبور الحدود (اتفاقية عقد النقل الدولي للبضائع بالطرق البرية المتعلق بإذن الشحن الإلكتروني، والبروتوكول الإضافي لاتفاقية عقد النقل الدولي للبضائع بالطرق البرية المتعلق بإذن الشحن الإلكتروني، والاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بموجب دفاتر النقل البري الدولي)، للفترة 2018-2020 (عدد تراكمي)

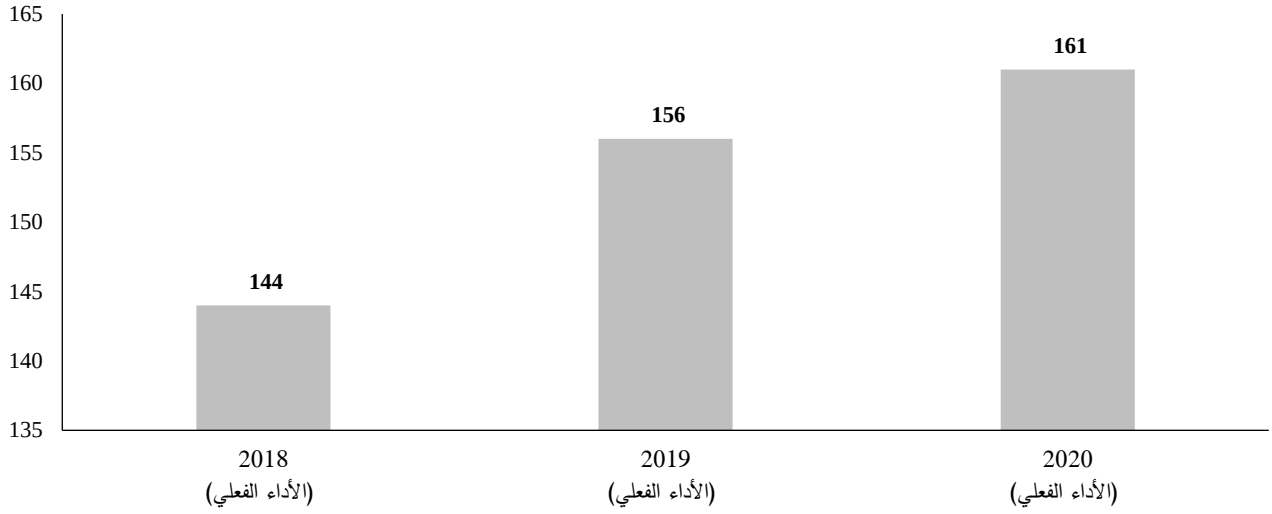

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

17-62 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، اضطر البرنامج الفرعي إلى إلغاء الاجتماعات الرئيسية والمفاوضات أو تقصيرها أو تأجيلها إلى ما بعد عام 2020. فعلى الرغم من تحقيق/تجاوز الأهداف التي تعكس جزئيا عمل البرنامج الفرعي على الصعيد العالمي، على النحو المحدد في النتيجتين 2 و 3، أثرت جائحة كوفيد-19 والقيود المتعلقة بالسيولة بشدة على إنجاز العمل المقرر للبرنامج الفرعي في مجالات أخرى، بأوجه منها الإخلال بأصوله الرئيسية (أي صلاحيته المتعلقة بالدعوة لعقد اجتماعات وعمله المعياري). وساعدت تدابير التخفيف الملخصة في الفقرة 17-16 على ضمان استمرارية تصريف الأعمال، على الأقل في بعض المسائل، وإن كان ذلك بمعدل غير مستدام أو غير متماشٍ مع الطلبات والاحتياجات العالمية. وشمل العمل المقرر الذي تأثر بالجائحة جلسات الأفرقة العاملة الفرعية (الفرقة العاملة المعنية بالإضاءة والإشارات الضوئية، والفرقة العاملة المعنية بالتلوث والطاقة، والفرقة العاملة المعنية بالأحكام العامة للسلامة، والفرقة العاملة المعنية بالسلامة السلبية، والفريق العامل المعني بالمركبات المشغلة آليا/الذاتية التشغيل والموصولة) بشأن أنظمة المركبات التي عُقِدَت من دون ترجمة شفوية وبصورة افتراضية وكانت جداول أعمالها مقتضبة واعتمدت قراراتها بموجب إجراء الموافقة الصامتة. وطلبت الأطراف المتعاقدة إلغاء 37 جلسة صباحية مدة كل منها نصف يوم من أجل إتاحة المشاركة من مناطق توقيت مختلفة. وعموما، ونتيجة لتدابير التصدي لجائحة كوفيد-19 والقيود المتعلقة بالسيولة، لم يُعقَد في عام 2020 سوى 68 في المائة تقريبا من الاجتماعات المقررة، ولم يُنظَّم سوى 34 في المائة من مجموع الاجتماعات المقررة التي قُدِّمَت خلالها خدمات الترجمة الشفوية.

17-63 ولكن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه أنشطة إضافية ومعدلة لدعم الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، في إطار النطاق العام لأهدافه، وهي إنشاء منصات جديدة لتبادل المعارف وتعزيز التعاون فيما بين الحكومات والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في حالات الطوارئ، بما في ذلك الجوائح؛ وإذكاء الوعي بالقضايا المستجدة عن جائحة

كوفيد-19 وأفضل سبل التصدي لها؛ وتيسير تكييف الصكوك والأطر الملزمة قانونا من الناحية التقنية مع الواقع الجديد؛ وإعداد مواد توجيهية جديدة تتعلق بجائحة كوفيد-19. وقد ساهمت المنجزات المستهدفة الجديدة والمعدلة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

64-17 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المقدمة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، ولذلك تظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 على حد سواء. والنتيجة 3 هي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: الإطار التنظيمي المعزز لنظم النقل الداخلي المستدامة[191]

الأداء البرنامجي في عام 2020

65-17 قام البرنامج الفرعي، من خلال تنفيذ استراتيجية لجنة النقل الداخلي حتى عام 2030، بتكثيف جهوده، بسبل منها تقديم خدمات استشارية وإقامة حلقات دراسية وحلقات عمل، لدعم تطوير نظم مستدامة للنقل الداخلي على الصعيد الدولي، وضمان أن تعود أنشطته بفائدة أكبر على مناطق أخرى في الجهود التي تبذلها من أجل خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حركة السير على الطرق؛ وتحسين الأداء البيئي لنظم النقل الداخلي، منها ما يتعلق بنقل المواد الغذائية القابلة للتلف؛ وتعزيز الكفاءة والاتصال، بسبل تشمل الرقمنة والوثائق الإلكترونية في مجال النقل. ودعم البرنامج الفرعي أيضا مشاركة بلدان من خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في أنشطة اللجنة وهيئاتها الفرعية. وعلاوة على ذلك، وسع البرنامج الفرعي نطاق أنشطة التوعية وبناء القدرات، بسبل تشمل إقامة شراكات مع منظومة الأمم المتحدة والجهات الخارجية صاحبة المصلحة والمشاركة في المبادرات الإقليمية والعالمية.

66-17 وأسهم العمل المذكور أعلاه في ازدياد عمليات الانضمام في جميع أنحاء العالم إلى الاتفاقيات والاتفاقات المندرجة ضمن نطاق اختصاص البرنامج الفرعي، حيث وصل عدد الأطراف المتعاقدة في عام 2020 إلى 801 1 طرف، ما تجاوز الهدف المقرر وهو 755 1 طرفا متعاقدا، على نحو ما ورد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

67-17 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيستمر البرنامج الفرعي في تكثيف جهوده الرامية إلى دعم تطوير نظم النقل الداخلي المستدامة على الصعيد الدولي التي تتسم بمزيد من القدرة على التصدي للجوائح وغيرها من حالات الطوارئ، وضمان أن تعود أنشطته بمزيد من الفائدة على الجهود التي تبذلها مناطق أخرى من أجل خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث السير على الطرق؛ وتحسين الأداء البيئي لنظم النقل الداخلي، منها ما يتعلق بنقل المواد الغذائية القابلة للتلف؛ وتعزيز الكفاءة والاتصال، بسبل تشمل الرقمنة والوثائق الإلكترونية في مجال النقل. ويخطط البرنامج الفرعي للقيام بذلك عن طريق تنفيذ استراتيجية لجنة النقل الداخلي حتى عام 2030، بسبل منها تحديث واستكمال الصكوك القانونية ذات الصلة على نحو متسق مع الدروس المستفادة من الجائحة وسدّ الثغرات المحددة في الإطار التنظيمي الحالي، وتشجيع مشاركة البلدان من خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في أنشطة اللجنة وهيئاتها الفرعية، وتوسيع نطاق أنشطة التوعية وبناء القدرات، بسبل تشمل إقامة شراكات مع منظومة

(191) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 20)).

الأمم المتحدة والجهات الخارجية صاحبة المصلحة والمشاركة في مبادرات إقليمية وعالمية. ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الشكل الرابع من الباب 17).

الشكل الرابع من الباب 17

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للأطراف المتعاقدة في الصكوك القانونية للأمم المتحدة المتعلقة بالنقل التي تديرها اللجنة الاقتصادية لأوروبا (عدد تراكمي)

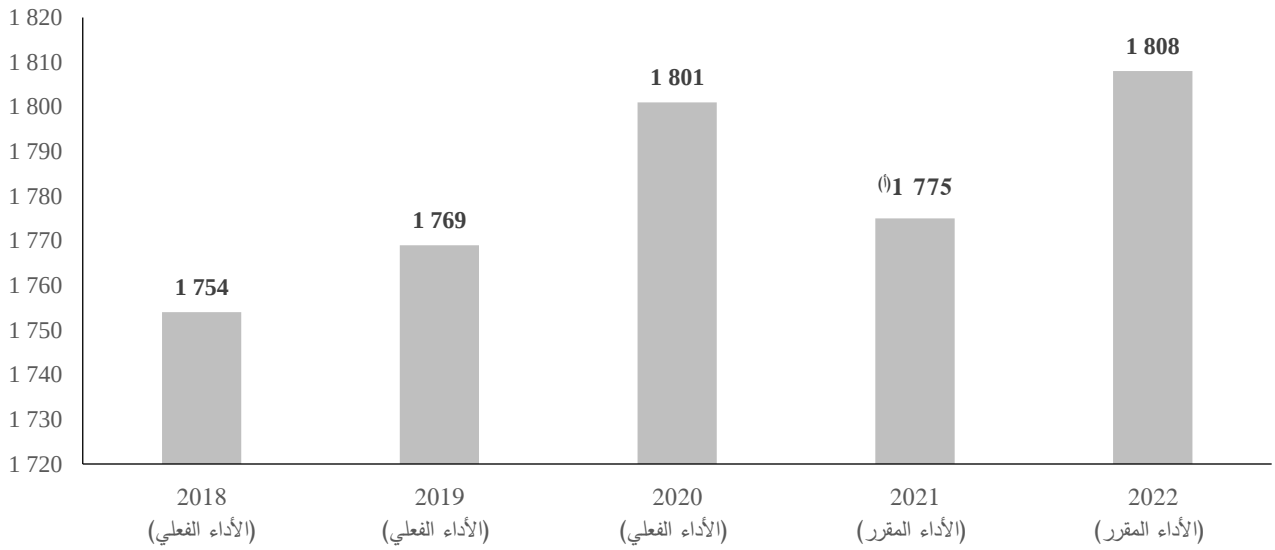

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: ازدياد عدد الدول الأعضاء الجديدة في الأمم المتحدة التي أصبحت جزءا من الإطار التنظيمي لنظم النقل الداخلي المستدامة[192]

الأداء البرنامجي في عام 2020

17-68 عزز البرنامج الفرعي أنشطته في مجال التوعية، وتحديدا فيما يتعلق بالسلامة على الطرق، لزيادة عدد الدول الأعضاء الجديدة في الأمم المتحدة التي تصبح جزءا من الإطار التنظيمي للأمم المتحدة لنظم النقل الداخلي المستدامة، وذلك بالانضمام إلى الاتفاقيات المتعلقة به للمرة الأولى. وواصل البرنامج الفرعي أيضا عمله المخصص لإدخال تعديلات تدعم مواصلة نشر صكوكه القانونية على الصعيد العالمي، مما ييسر انضمام بلدان جديدة إليها. وعلاوة على ذلك، قام البرنامج الفرعي بتنفيذ أو دعم حلقات عمل بشأن بناء القدرات واستعراضات للسياسات على الصعيد القطري، مما أدى إلى زيادة توضيح مزايا التنفيذ، وتحديدا للدول الأعضاء التي لم تكن حتى عام 2020 أطرافا متعاقدة في أي من الصكوك القانونية المندرجة ضمن نطاق اختصاصه.

17-69 وأسهم العمل المذكور أعلاه في انضمام دولتين جديدتين من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2020، هما بروني دار السلام وهندوراس، إلى اتفاقيات الأمم المتحدة للسلامة على الطرق، وبذلك وصل مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أطراف متعاقدة في اتفاقية واحدة للأمم المتحدة على الأقل مندرجة ضمن نطاق اختصاص البرنامج الفرعي إلى

(192) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

150 دولة من أصل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة، وهو عدد يتجاوز الهدف المقرر الذي تمثل بإضافة دولة عضو في اللجنة الاقتصادية لأوروبا و/أو دولة عضو في الأمم المتحدة إلى الأطراف المتعاقدة في اتفاقيات الأمم المتحدة للنقل الداخلي المندرجة ضمن نطاق اختصاص اللجنة، على نحو ما ورد في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

17-70 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيعزز البرنامج الفرعي أنشطته في مجال التوعية، بسبل منها الجهات الشريكة الأساسية، بهدف زيادة عدد الدول الأعضاء الجديدة في الأمم المتحدة التي تصبح أطرافا متعاقدة في الاتفاقيات المندرجة ضمن نطاق اختصاصه. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا زيادة التكامل العالمي صكوكه القانونية، مما يجعل انضمام بلدان جديدة أكثر يسرا وجاذبية. ويخطط البرنامج الفرعي لتحديد الثغرات والاتجاهات المشتركة في البلدان غير المنضمة، من خلال ورقات بحث مقارن رسمية بشأن الديناميات الإقليمية وتطبيق استراتيجيته الرامية إلى تنمية القدرات بطريقة محددة الأهداف من أجل بناء المعارف المؤسسية داخل تلك البلدان، ولا سيما ما يتصل منها بالمزايا النسبية لنشر صكوك معتمدة دوليا، عوضا عن "البدء من الصفر"، مما يسهم في مواصلة تطوير إطار تنظيمي منسق دوليا. وعلاوة على ذلك، سينظم البرنامج الفرعي أو يدعم حلقات عمل بشأن بناء القدرات واستعراضات للسياسات على الصعيد القطري من شأنها أن توضح بشكل أكبر مزايا التنفيذ، وتحديدا للدول الأعضاء التي لم تكن حتى عام 2020 أطرافا متعاقدة في أي من الصكوك القانونية المندرجة ضمن نطاق اختصاصه. ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الشكل الخامس من الباب 17).

الشكل الخامس من الباب 17

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا والدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أطراف متعاقدة في اتفاقيات الأمم المتحدة للنقل الداخلي المندرجة ضمن نطاق اختصاص اللجنة (عدد تراكمي)

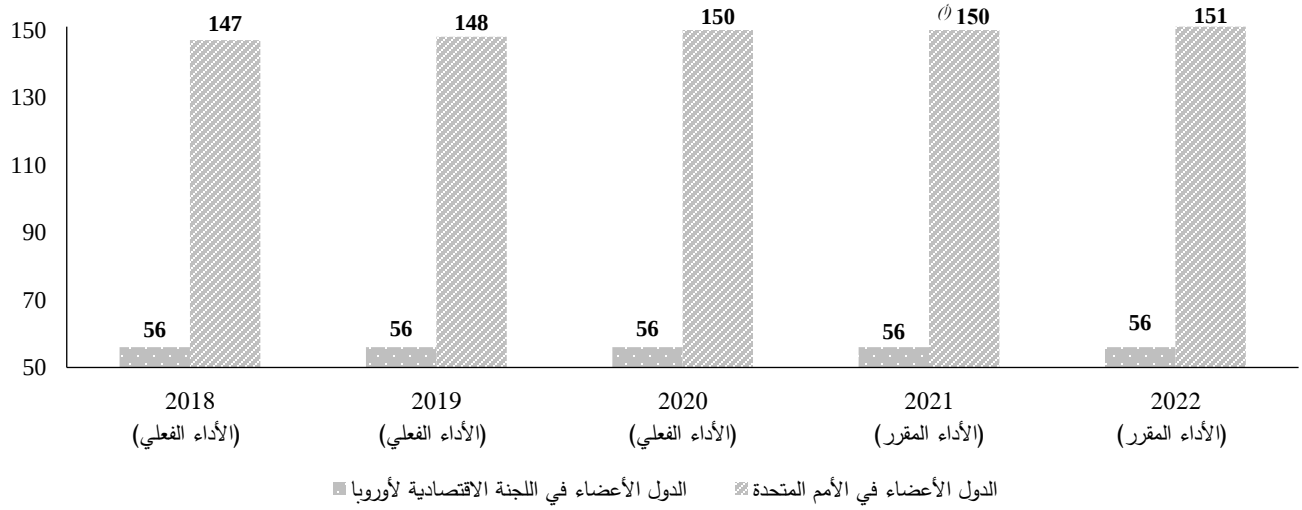

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز الدعم التنظيمي في مجال السلامة على الطرق الذي يسهم في تقليل عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور في جميع أنحاء العالم

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

17-71 على الرغم من الجهود الحثيثة والمتسقة التي بذلتها الدول الأعضاء، لم يتمكن المجتمع الدولي بحلول عام 2020 من تحقيق الغاية 3-6 للهدف 3 من أهداف التنمية والتنمية في العالم المتمثلة في خفض عدد الوفيات الناجمة عن حوادث المرور على الصعيد العالمي إلى النصف، وذلك بسبب ازدياد الوفيات والإصابات على الطرق على الصعيد العالمي، عوضا عن انخفاضها. وكانت هناك ثلاث مراحل في عام 2020 لجهود المجتمع الدولي والأمم المتحدة في الاعتراف بأوجه القصور ومواجهة هذا التحدي، هي التالية: المؤتمر الوزاري العالمي الثالث بشأن السلامة على الطرق الذي عُقد في ستكهولم، في 19 و 20 شباط/فبراير 2020؛ وقيام لجنة النقل الداخلي في دورتها الثانية والثمانين باعتماد توصياتها المتعلقة بتعزيز النظم الوطنية للسلامة على الطرق؛ وقرار الجمعية العامة 299/74 بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم الذي اعتُمد في 31 آب/أغسطس 2020. ويُعترف في المراحل الثلاث جميعها بالدور الفريد والبالغ الأهمية للجنة الاقتصادية لأوروبا، وبالتالي بدور البرنامج الفرعي للنقل في مواجهة الأزمة المستمرة بنجاح وإنشاء ولايات لتعزيز دعمها للجهود المبذولة على الصعيد العالمي. ومن خلال اعتماد استراتيجية اللجنة حتى عام 2030 في عام 2019، وضع البرنامج الفرعي نهجا شاملا – على مستويات التنظيم والحوار السياساتي والتحليل وبناء القدرات والمساعدة التقنية – فيما يتعلق بمسألة السلامة على الطرق وذلك بغرض جني مزيد من الفوائد للجهات المستفيدة الرئيسية. ويتألف النهج من أنشطة التوعية الهادفة إلى زيادة عدد البلدان التي تنضم إلى اتفاقياته الأساسية المتعلقة بالسلامة على الطرق التي تدعم جهود البلدان الرامية إلى وضع نظم وطنية سليمة للسلامة على الطرق؛ والتطوير المتواصل للإطار القانوني الدولي وإدماجه في إنتاج مركبات أكثر أمانا؛ والعمل المخصص لإدخال تعديلات على الصكوك القانونية بغية مواصلة تكاملها العالمي، مما ييسر على البلدان الانضمام إليها والإسهام في الحد من المخاطر الكارثية للسلامة على الطرق؛ واستعراضات الأداء الوطنية للسلامة على الطرق وتقييمات نظم السلامة على الطرق التي ستكمل جهود الدول الأعضاء لتعزيز نظمها الوطنية للسلامة على الطرق، وذلك بمساعدتها على القيام بأمور منها معرفة الثغرات وتحديد أولويات المهام وتوجيه الجهود الوطنية والموارد المالية إلى استثمارات عالية الأثر تستند إلى تحليلات وتوصيات موثوقة ومنظمة ومتسقة. وتشكّل التوصياتُ التي وضعتها اللجنة بشأن تعزيز النظم الوطنية للسلامة على الطرق الأساسَ والإطار المفاهيمي لهذه التقييمات.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

17-72 تمثل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في ضرورة قيامه بتعديل نهجه وتركيزه على نحو يتماشى مع احتياجات الدول الأعضاء التي يكون فيها طلب كبير ومتزايد، بما في ذلك خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، على تكييف وزيادة الدعم لنهج منتظم تأسيسي إزاء السلامة على الطرق ضروري من أجل تحقيق النتائج المنشودة. ويزداد اعتراف المجتمع العالمي، كما يتضح من قرار الجمعية العامة 299/74، بالمساهمة الفريدة التي يمكن أن يقدمها البرنامج الفرعي.

17-73 وتطبيقا لهذا الدرس، سيشجع البرنامج الفرعي على مشاركة البلدان من خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في أنشطة لجنة النقل الداخلي وهيئاتها الفرعية، وسيوسع نطاق أنشطة التوعية وبناء القدرات بغية زيادة المعارف المتعلقة بتوصيات لجنة النقل الداخلي وتعزيز تنفيذها من قبل السلطات الوطنية المعنية بالسلامة على الطرق، بسبل تشمل إقامة شراكات مع منظومة الأمم المتحدة والجهات الخارجية صاحبة المصلحة والمشاركة في مبادرات إقليمية وعالمية. وعلاوة على ذلك، وللتعجيل بتحسين السلامة على الطرق على الصعيد العالمي، ستسهم جهود اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تعبئة الدعم السياسي والسياساتي للسلامة على الطرق من خلال المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالسلامة على الطرق وتشغيل صندوق الأمم المتحدة للسلامة على الطرق، وذلك من خلال دعم تقديم وتنفيذ مشاريع مشتركة يمولها الصندوق. وكجزء من استجابته،

سـيسـهم البرنامج الفرعي أيضـا في صـياغة خطة عمل عالمية متسـقة لدعم نجاح عقد العمل الثاني للسـلامة على الطرق. ولتحقيق كل ذلك، سـيسـتفيد البرنامج الفرعي من التكنولوجيات الجديدة، كلما أمكن، من أجل التقليل إلى أدنى حد من الاضطرابات في التنفيذ والتحديث المتواصلَين لاتفاقيات الأمم المتحدة للنقل الداخلي، وضمان استمرار التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

17-74 من المتوقع أن يسـهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سـيثبت تحققه من خلال تزايد عدد الأطراف المتعاقدة في اتفاقيات الأمم المتحدة السبع الأساسية للسلامة على الطرق (انظر الشكل السادس من الباب 17)[193].

الشكل السادس من الباب 17

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للأطراف المتعاقدة في اتفاقيات الأمم المتحدة الأساسية للسلامة على الطرق (عدد تراكمي)

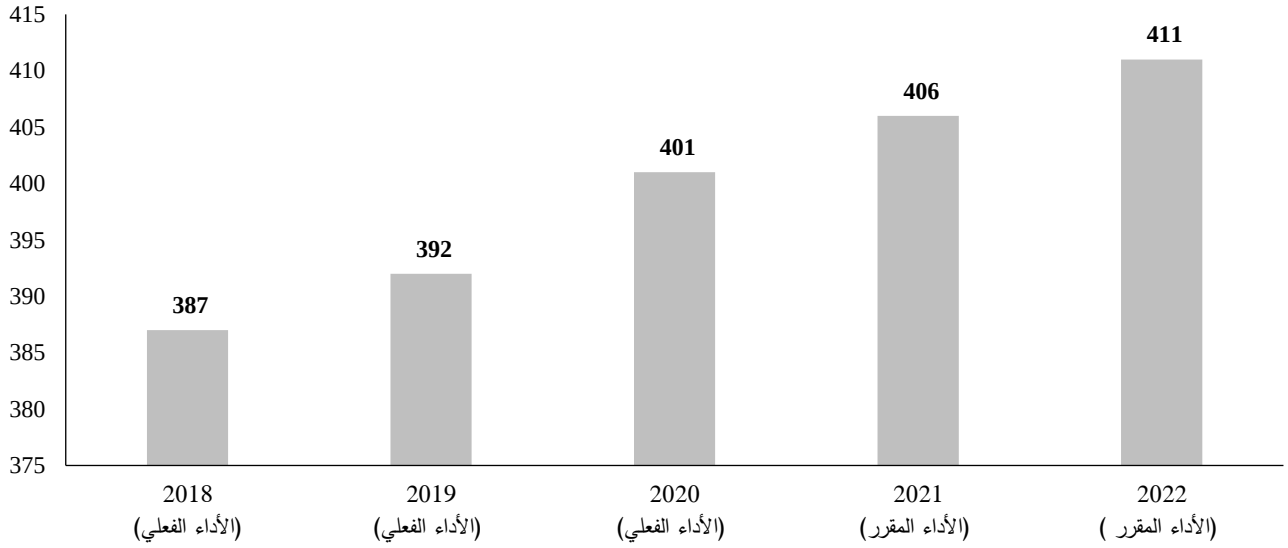

(193) اتفاقية السـير على الطرق، لعام 1949؛ واتفاقية السـير على الطرق، لعام 1968؛ واتفاقية لافتات وإشـارات الطرق، لعام 1968؛ واتفاق بشـأن اعتماد مواصـفات تقنية موحدة للمركبات ذات العجلات، والمعدات والقطع التي يمكن تركيبها و/أو اسـتخدامها في المركبات ذات العجلات وشروط الاعتراف المتبادل بالموافقات الممنوحة على أساس هذه المواصفات، لعام 1958؛ والاتفاق المتعلق باعتماد شـروط موحدة للفحص التقني الدوري للمركبات ذات العجلات والاعتراف المتبادل بهذا الفحص، لعام 1997؛ والاتفاق المتعلق بوضـع أنظمة تقنية عالمية للمركبات ذات العجلات والمعدات والقطع التي تلائم المركبات ذات العجلات و/أو الممكن استخدامها، لعام 1998؛ والاتفاق الأوروبي المتعلق بالنقل الدولي للبضائع الخطرة بالطرق البرية، لعام 1957

الولايات التشريعية

17-75 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

9/58	الأزمة العالمية للسلامة على الطرق
269/68	تحسين السلامة على الطرق في العالم
137/69	برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024
213/69	دور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة
197/70	السعي إلى إقامة تعاون شامل لجميع وسائط النقل في سبيل تعزيز الممرات المستدامة للنقل العابر المتعدد الوسائط
217/70	متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية
212/72	تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
271/72	تحسين السلامة على الطرق في العالم
243/73	متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية
299/74	تحسين السلامة على الطرق في العالم

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

65/1999	إعادة تشكيل لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة لتكون لجنة خبراء معنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المنسق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها
7/2013	الوصلة الدائمة بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق
7/2019	أعمال لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المنسّق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها

مقررات اللجنة الاقتصادية لأوروبا

ECE/AC.21/2014/2	تقرير الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالنقل والصحة والبيئة عن دورته الرابعة
ECE/TRANS/224	تقرير لجنة النقل الداخلي عن دورتها الرابعة والسبعين (خريطة الطريق للجنة الاقتصادية لأوروبا لتعزيز الإجراءات العشرين لنظم النقل الذكية على الصعيد العالمي للفترة 2012-2020)
ECE/TRANS/236	تقرير لجنة النقل الداخلي عن دورتها الخامسة والسبعين (الإعلان المشترك المتعلق بالنهوض بالنقل بالسكك الحديدية بين أوروبا وآسيا وبالأنشطة الرامية إلى وضع قانون موحد للسكك الحديدية؛ والبيان المشترك المتعلق بالتطوير المستقبلي لخطوط النقل الأوروبية الآسيوية)
ECE/TRANS/248	تقرير لجنة النقل الداخلي عن دورتها السابعة والسبعين
ECE/TRANS/254	تقرير لجنة النقل الداخلي عن دورتها الثامنة والسبعين
ECE/TRANS/270	تقرير لجنة النقل الداخلي عن دورتها التاسعة والسبعين (القرار الوزاري المتعلق باستقبال عهد جديد من الاستدامة في مجالي النقل الداخلي والتنقل)
ECE/TRANS/274	تقرير لجنة النقل الداخلي عن دورتها الثمانين
ECE/TRANS/288	تقرير لجنة النقل الداخلي عن دورتها الحادية والثمانين (اعتماد القرار الوزاري المتعلق بتعزيز التعاون والتنسيق والتكامل في عصر رقمنة النقل وتشغيله الآلي؛ وقرار لجنة النقل الداخلي رقم 265 المتعلق بالإعلان الوزاري "الملاحة الداخلية في بيئة عالمية" وبتيسير تطوير النقل المائي الداخلي؛ واستراتيجية اللجنة حتى عام 2030)
B (66)	إقرار ميثاق جنيف للإسكان المستدام
ECE/TRANS/294	تقرير لجنة النقل الداخلي عن دورتها الثانية والثمانين (اعتماد الإعلان الوزاري بشأن تعزيز حلول النقل الداخلي المستدامة لمواجهة التحديات المناخية والبيئية العالمية: دعوة موحدة للعمل)

المقررات الصادرة عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات المنبثقة عن اتفاقات الأمم المتحدة للنقل

E/ECE/TRANS/505/Rev.3	اتفاق عام 1958 بشأن اعتماد مواصفات تقنية موحدة للمركبات ذات العجلات، والمعدات والقطع التي يمكن تركيبها و/أو استخدامها في المركبات ذات العجلات وشروط الاعتراف المتبادل بالموافقات الممنوحة على أساس هذه المواصفات
ECE/RCTE/CONF/4	اتفاق عام 1997 المتعلق باعتماد شروط موحدة للفحص التقني الدوري للمركبات ذات العجلات والاعتراف المتبادل بهذا الفحص
ECE/TRANS/132	اتفاق عام 1998 المتعلق بوضع أنظمة تقنية عالمية للمركبات ذات العجلات والمعدات وقطع الغيار الخاصة بها، والتي يمكن تركيبها و/أو استعمالها في المركبات ذات العجلات
ECE/TRANS/ADN/CONF/10/Add.1	الاتفاق الأوروبي المتعلق بالنقل الدولي للبضائع الخطرة بالمجاري المائية الداخلية
ECE/TRANS/WP.30/AC.2/125	تقرير اللجنة الإدارية للاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري لعام 1975 عن دورتها الحادية والستين (المرفق الثاني، "بيان مشترك بشأن حوسبة إجراءات النقل الدولي بالطرق البرية")

المنجزات المستهدفة

76-17 يعرض الجدول 17-5 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي ساهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 17-5

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**1 660**	**1 040**	**1 264**	**1 233**
1 - وثائق لجنة النقل الداخلي	1 331	907	1 077	963
أ - لجنة النقل الداخلي والمكتب	31	31	31	31
ب - المنتدى العالمي لتنسيق الأنظمة المتعلقة بالمركبات	840	504	580	420
ج - الفرقة العاملة المعنية بنقل الأغذية القابلة للتلف	33	23	33	33
د - الفرقة العاملة المعنية بنقل البضائع الخطرة	214	149	214	214
هـ - الفرقة العاملة المعنية باتجاهات النقل واقتصاداته وأفرقة الخبراء الفرعية	32	20	20	26
و - الفرقة العاملة المعنية بإحصائيات النقل	14	14	14	14
ز - الفرقة العاملة المعنية بالنقل الطرقي وأفرقة الخبراء الفرعية	10	4	10	18
ح - المنتدى العالمي المعني بسلامة السير على الطرق وأفرقة الخبراء الفرعية	16	15	16	40
ط - الفرقة العاملة المعنية بالنقل الطرقي وأفرقة الخبراء الفرعية	12	29	26	34
ي - فرقة العمل المعنية بالنقل المتنوع الوسائط واللوجستيات	11	12	15	15
ك - الفرقة العاملة المعنية بالنقل المائي الداخلي	47	60	41	47
ل - الفرقة العاملة المعنية بالمسائل الجمركية المرتبطة بالنقل وأفرقة الخبراء الفرعية	71	46	71	71
2 - وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي	324	129	190	265
أ - لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المنسَّق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها	5	5	1	5
ب - لجنة الخبراء الفرعية المعنية بنقل البضائع الخطرة	257	101	157	200
ج - لجنة الخبراء الفرعية المعنية بالنظام المنسق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها	62	23	32	60
3 - وثائق الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالنقل والصحة والبيئة	5	4	3	5
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**369**	**253**	**364**	**399**
4 - وثائق لجنة النقل الداخلي	327	232	327	357
أ - لجنة النقل الداخلي والمكتب	16	15	16	16
ب - المنتدى العالمي لتنسيق الأنظمة المتعلقة بالمركبات	111	75	111	111
ج - الفرقة العاملة المعنية بنقل الأغذية القابلة للتلف	8	8	8	16
د - الفرقة العاملة المعنية بنقل البضائع الخطرة	58	32	68	58
هـ - الفرقة العاملة المعنية باتجاهات النقل واقتصاداته وأفرقة الخبراء الفرعية	32	13	22	22
و - الفرقة العاملة المعنية بإحصائيات النقل	6	3	6	6

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ز - الفرقة العاملة المعنية بالنقل الطرقي وأفرقة الخبراء الفرعية	6	6	6	12
ح - المنتدى العالمي المعني بسلامة السير على الطرق وأفرقة الخبراء الفرعية	14	20	14	28
ط - الفرقة العاملة المعنية بالنقل بالسكك الحديدية وأفرقة الخبراء الفرعية	6	17	6	18
ي - فرقة العمل المعنية بالنقل المتنوع الوسائط واللوجستيات	6	6	6	6
ك - الفرقة العاملة المعنية بالنقل المائي الداخلي	18	15	18	18
ل - الفرقة العاملة المعنية بالمسائل الجمركية المرتبطة بالنقل وأفرقة الخبراء الفرعية	46	22	46	46
5 - وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي	40	20	35	40
أ - لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المنسَّق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها	1	1	0	1
ب - لجنة الخبراء الفرعية المعنية بنقل البضائع الخطرة	29	14	25	29
ج - لجنة الخبراء الفرعية المعنية بالنظام المنسق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها	10	5	10	10
6 - وثائق الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالنقل والصحة والبيئة	2	1	2	2
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**2**	**2**	**2**	**2**
7 - مشروع طريق السيارات العابر لأوروبا من الشمال إلى الجنوب	1	1	1	1
8 - مشروع السكة الحديدية العابرة لأوروبا	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**13**	**19**	**13**	**11**
9 - حلقات عمل لفائدة المسؤولين الحكوميين وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وفي الأطراف المتعاقدة في الصكوك القانونية التي تندرج ضمن نطاق اختصاص لجنة النقل الداخلي، حول مواضيع نظم النقل الذكية؛ وإحصاءات النقل واتجاهاته؛ والمسائل المتعلقة بالطرق والسكك الحديدية والمياه الداخلية والنقل المتعدد الوسائط والمشترك بين القطاعات؛ واتفاقات وأنظمة المركبات	9	14	9	8
10 - حلقات دراسية للجهات الوطنية المعنية بالتنسيق وللخبراء وموظفي الجمارك وقطاع النقل عن الاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي الطرقي ومشروعي طريق السيارات العابر لأوروبا من الشمال إلى الجنوب والسكة الحديدية العابرة لأوروبا	4	5	4	3
المنشورات (عدد المنشورات)	**13**	**13**	**12**	**10**
11 - منشورات عن نقل البضائع الخطرة	3	3	3	2
12 - منشورات عن نقل المواد الغذائية القابلة للتلف	–	–	1	1
13 - منشورات عن تيسير النقل	–	–	1	–
14 - منشورات عن النقل الآمن والمراعي للبيئة والقضايا الشاملة	8	8	5	5
15 - منشورات عن أنظمة المركبات	1	1	1	1
16 - منشورات عن الإحصاءات	1	1	1	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**2**	**2**	**2**	**1**
17 - صحيفة وقائع: ما يجب معرفته عن أحزمة الأمان	1	1	–	–
18 - صحيفة وقائع: ما يجب معرفته عن النظم المتقدمة لمساعدة السائق	–	–	1	–
20 - إحصاءات النقل - الموجزات القطرية	1	1	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم خدمات استشارية إلى الأطراف المتعاقدة في اتفاقيات الأمم المتحدة للنقل التي تديرها اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الصكوك القانونية المتصلة بالنقل الداخلي؛ وتيسير النقل؛ وعبور الحدود؛ والسلامة على الطرق؛ وبناء المركبات؛ ونقل البضائع الخطرة والشحنات الخاصة الأخرى.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تحديث وتعهد الموقع الشبكي لقاعدة البيانات الدولية بشأن النقل البري الدولي الذي يتيح الوصول إلى المستخدمين في أكثر من 70 طرفا متعاقدا في اتفاقية النقل البري الدولي، ويتضمن قائمة بأكثر من 000 32 شركة نقل مأذون لها باستخدام نظام النقل الدولي بالطرق البرية؛ وعدد زيارات الموقعين الشبكيين لنظام النقل الدولي بالطرق البرية والنظام الدولي الإلكتروني للنقل الدولي البري يزيد على 000 19 زيارة سنويا؛ وقائمة المعايير المتعلقة بالبنى التحتية للمياه الداخلية؛ وقائمة شبكية للمعايير والمقاييس المحددة في الاتفاق الأوروبي المتعلق بخطوط السكك الحديدية الدولية الرئيسية والاتفاق الأوروبي بشأن الخطوط الدولية الهامة للنقل المختلط والمنشآت المتصلة بها؛ وقواعد بيانات عن إحصاءات النقل، وحوادث المرور على الطرق، ونقل البضائع الخطرة، ونقل المواد الغذائية القابلة للتلف، والنقل الحضري، والنقل والبيئة؛ واستحداث وصيانة المرصد الشبكي لأمن السكك الحديدية؛ والعلامات والإشارات الرقمية (E-CoRSS) بموجب اتفاقية لافتات وإشارات الطرق؛ ومنصة التعلم الإلكتروني بشأن الاتصال الذكي والمستدام.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مواد إعلامية عن الصكوك القانونية للبرنامج الفرعي وأنشطته للوصول

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: النشرات الصحفية للبرنامج الفرعي.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة بشأن النقل والتنقل المستدامين؛ وتحديث وتعهد الموقع الشبكي للبرنامج الفرعي من أجل إتاحة إمكانية الوصول على الصعيدين العالمي والإقليمي.

البرنامج الفرعي 3
الإحصاءات

الهدف

17-77 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوض بالإحصاءات الرسمية على الصعيدين الوطني والدولي من أجل وضع سياسات قائمة على الأدلة وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكفالة تنسيق الأنشطة الإحصائية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في إطار مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين.

الاستراتيجية

17-78 تستند استراتيجية البرنامج الفرعي إلى تنفيذ المهام الأساسية المترابطة، أي تبسيط العمل الإحصائي الدولي في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتشجيع الحوار في مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين واجتماعات الخبراء؛ والعمل المنهجي على وضع وتعزيز مبادئ توجيهية وتوصيات رامية إلى تحسين نوعية الإحصاءات؛ وتنمية القدرات الإحصائية للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا ذات نظم إحصائية أقل تطورا، وتحديدا لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وصيانة وتطوير قاعدة البيانات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأوروبا. ويرتكز العمل الإحصائي للجنة الاقتصادية لأوروبا بشدة على خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تتضمن دعوات إلى متابعة واستعراض مدى تحقيق الأهداف والغايات المرتبطة بها استنادا إلى الأدلة، بالاسترشاد ببيانات عالية الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة. وسيسهم البرنامج الفرعي، من خلال عمله، في مجالي عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا المترابطين والمتعلقين بقياس أهداف التنمية المستدامة ورصدها، وبالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. ويتناول العمل المضطلع به في إطار هذا البرنامج الفرعي أساسا المنهجية الإحصائية وبناء القدرات، والجهات الشريكة الوطنية الرئيسية هي المكاتب الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء.

17-79 وللمساهمة في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تشجيع العمل المنهجي لوضع نماذج ومبادئ توجيهية وتوصيات إحصائية لتحسين نوعية الإحصاءات، والتشجيع على استخدام الإحصاءات الرسمية. وسيتم ذلك من خلال اتخاذ مبادرات

إقليمية وخاصة بكل بلد تهدف إلى نشر النماذج والمبادئ التوجيهية والتوصيات الإحصائية، والتشجيع على استخدامها. وستُقام شراكات أوثق بين الخبراء الجغرافيين المكانيين والإحصائيين لدعم تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية. وستُنسَّق وتُنفَّذ هذه الأنشطة بالتعاون مع الإدارات الإحصائية التابعة للكيانات الإقليمية الأخرى مثل المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، واللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة، واللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، وكذلك الوكالات المتخصصة الدولية العاملة في المنطقة. ولدعم تنمية القدرات الإحصائية للدول الأعضاء، سييسر البرنامج الفرعي تبادل الخبرات في مجال تعدادات السكان والمساكن وسيقدم الدعم إلى البلدان في التخطيط لتعداداتها وإجرائها. وطُلب إلى جميع الدول الأعضاء إجراء تعداد واحد على الأقل في الفترة بين عامي 2015 و 2024 (انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 10/2015)، أطلق عليه أيضا اسم "جولة تعداد عام 2020". وستُجري غالبية البلدان في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا التعداد في عام 2021.

17-80 ويخطط البرنامج الفرعي لدعم الدول الأعضاء في مسائل متصلة بجائحة كوفيد-19 عن طريق إعادة تركيز الأنشطة القائمة المتعلقة بمجالات مواضيع محددة (مثل تعدادات السكان، وإحصاءات الأسعار، والإحصاءات البيئية) بغية إدراج تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في إطار تجميع الإحصاءات ذات الصلة بجائحة كوفيد-19 وفي الوقت نفسه التكيف مع القيود المفروضة بسبب الجائحة. وسيتم أيضا تكييف الأنشطة المتعلقة بمواضيع شاملة مثل الإحصاءات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، والتشريعات الإحصائية، وجمع البيانات، وتكامل البيانات، ونشرها، وإدارة الموارد البشرية، لدعم البلدان في فترة تعافيها من جائحة كوفيد-19.

17-81 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) تحسين المنهجية الإحصائية وقدرة الدول الأعضاء على دعم قياس ورصد أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تحسين الكفاءة من حيث التكلفة لنتائج التعدادات وتغطيتها ودقتها وقابليتها للمقارنة ونشرها في الوقت المناسب؛

(ب) زيادة عدد البلدان التي تجري التعداد من خلال نهج ابتكارية وفعالة.

17-82 ويُتَوقع أن يؤدي الدعم المقرر بشأن المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 إلى تحسين قدرة الدول الأعضاء على توفير الإحصاءات اللازمة لوضع سياسات قائمة على الأدلة لإدارة عملية الإنعاش في أعقاب الجائحة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

17-83 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تحسين قياس العولمة الاقتصادية وأنشطة مجموعات المؤسسات المتعددة الجنسيات

17-84 تؤدي العولمة الاقتصادية وأنشطة المؤسسات المتعددة الجنسيات دورا كبيرا ومتزايدا في الاقتصادات الوطنية. ويشكل قياس العولمة الاقتصادية وأنشطة المؤسسات المتعددة الجنسيات تحديا رئيسيا يواجه منتجي الإحصاءات الرسمية. وتحقيقا لهذه الغاية، وضع البرنامج الفرعي على مدى العقد الماضي توصيات ومبادئ توجيهية لمساعدة البلدان على قياس العولمة الاقتصادية. وفي عام 2020، وُضِعَت ونُشِرَت الصيغة النهائية *لدليل تقاسم البيانات الاقتصادية في الإحصاءات الرسمية*. ويأتي ذلك في أعقاب دليلين سابقين بشأن العولمة هما: "أثر العولمة على الحسابات القومية" (2011) و "دليل قياس الإنتاج العالمي" (2015).

17-85 وعزز البرنامج الفرعي أيضا تنفيذ التوصيات الواردة في الأدلة من خلال إنشاء وحدات معنية بالحالات الكبيرة في المكاتب الإحصائية الوطنية. وتهدف هذه الوحدات إلى قياس المؤسسات المتعددة الجنسيات وإدماج أنشطتها في الإحصاءات

الاقتصادية الوطنية. وعلاوة على ذلك، عزز البرنامج الفرعي شبكة عالمية من الخبراء في مجال بيانات المؤسسات المتعددة الجنسيات، وقد عين عدد من البلدان موظفين متفرغين فيها. ولدعم تجميع البلدان لإحصاءات الاقتصاد الكلي العالية الجودة والقابلة للمقارنة على الصعيد الدولي خلال جائحة كوفيد-19، قدمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا توصيات متفق عليها دوليا وتوجيهات بشأن الاستمرارية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

17-86 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من عدد البلدان التي أنشأت وحدات معنية بالحالات الكبيرة لدعم قياس العولمة الاقتصادية، مما أدى إلى ازدياد العدد إلى 11 بلدا في عام 2020 (انظر الشكل السابع من الباب 17).

الشكل السابع من الباب 17

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للبلدان التي أنشأت وحدات معنية بالحالات الكبيرة (عدد تراكمي)

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

17-87 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، اضطر البرنامج الفرعي إلى تغيير خططه المتعلقة بجميع الاجتماعات المعقودة بالحضور الشخصي (وفي بعض الحالات إلغاء أو تأجيل الاجتماعات) التي كان من المقرر عقدها بعد منتصف آذار/مارس. واعتمد البرنامج الفرعي تدابير للتخفيف من آثار الجائحة، مثل الاجتماعات غير الرسمية الافتراضية أو الاجتماعات المختلطة وحلقات الدراسة الشبكية الجديدة التي تركز على تأثير جائحة كوفيد-19 والتصدي لها من جانب المكاتب الإحصائية الوطنية. وفي بعض الحالات، استعيض عن الاجتماعات الرسمية باجتماعات غير رسمية بسبب القدرة المحدودة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف على توفير الترجمة الشفوية للاجتماعات الافتراضية.

17-88 ولكن في الوقت نفسه، وبالإضافة إلى مناقشة الأثر الناجم عن جائحة كوفيد-19 والاستجابات الإحصائية من جانب البلدان في الاجتماعات الافتراضية والاجتماعات المختلطة التي غالبا ما يكون هذا الموضوع هو موضوع المناقشة الرئيسي خلالها، حدد البرنامج الفرعي أنشطة قائمة جديدة ومُعدَّلة لدعم الدول الأعضاء في المسائل ذات الصلة بجائحة كوفيد-19، في إطار النطاق العام لأهدافه. وأنشئت منصة شبكية تفاعلية متعلقة بجائحة كوفيد-19 والإحصاءات الرسمية وأتيحت على الموقع الشبكي للجنة الاقتصادية لأوروبا، لتقديم توجيهات إلى منتجي الإحصاءات بشأن الموارد القائمة والمستحدثة من اللجنة والجهات الشريكة لدعم استمرار إنتاج الإحصاءات الرسمية وتلبية الطلبات الناشئة والسريعة التغير على الإحصاءات. وتتيح المنصة مجالا للمكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية لطرح الأسئلة وتبادل الخبرات والمستجدات للحفاظ على إنتاج الإحصاءات في مواجهة الأزمة الراهنة، من خلال توفير الدعم لجهود الدول الأعضاء في مجال الإنعاش.

النتائج المقررة لعام 2022

17-89 تشـــمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المقدمة في الخطط البرنامجية المقترحة الســـابقة، ولذلك تظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 على حد سـواء. والنتيجة 3 هي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: زيادة عدد البلدان المنتجة لإحصاءات محسنة متعلقة بأهداف التنمية المستدامة[194]

الأداء البرنامجي في عام 2020

17-90 دعم البرنامج الفرعي البلدان في إنتاج إحصـاءات محسـنة متعلقة بأهداف التنمية المسـتدامة من خلال توفير توجيهات عملية لتنفيذ *خريطة طريق مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين حول إحصاءات أهداف التنمية المستدامة*. وهي تشمل مبادئ توجيهية بشأن إنشـاء منصـات وطنية للإبلاغ عن أهداف التنمية المسـتدامة، وتقارير من تجربة نقل البيانات المتعلقة بمؤشـرات الأهداف، والممارسات الجيدة في الإبلاغ عن البيانات المتعلقة بالأهداف. ولتيسير إمكانية الوصول إلى المواد التوجيهية والبيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، أنشأت اللجنة الاقتصادية لأوروبا منصة إقليمية للإحصاءات المتعلقة بالأهداف، تتألف من مركز للمعارف ولوحة معلومات وقاعدة بيانات للمؤشـرات في منطقة اللجنة الاقتصـادية لأوروبا. ويجري العمل على إعداد الطبعة الثانية من *خريطة الطريق* لمواجهة التحديات الجديدة في توفير الإحصـاءات المتعلقة بأهداف التنمية المسـتدامة، بما في ذلك في سـياق جائحة كوفيد-19. وبالإضـافة إلى ذلك، يجمع البرنامج الفرعي خبراء من وكالات الإحصـاء الوطنية والوكالات المعنية برسـم الخرائط والمعنية بالجغرافيا المكانية من أجل تبادل الممارسـات الجيدة في مجال إدماج المعلومات الجغرافية المكانية والإحصـائية البالغة الأهمية فيما يتعلق بقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتم ذلك من خلال اتفاق تعاون وجلسـة عامة مشـتركة للهيئتين الإداريتين (مؤتمر الإحصـائيين الأوروبيين ولجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصـعيد العالمي (أوروبا))، وفرق العمل المشـتركة (على سـبيل المثال، بشـأن مواءمة المعايير الجغرافية المكانية والإحصائية)، وتنسيق بناء القدرات، وتنظيم حلقات دراسية وحلقات دراسية شبكية مشتركة.

17-91 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة توافر الإحصاءات عن أهداف التنمية المستدامة من بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وقد أنشأ ما مجموعه 41 دولة عضوا في اللجنة الاقتصادية لأوروبا منصات وطنية للإبلاغ تقدم بيانات عن مؤشرات أهداف التنمية المسـتدامة، وتجاوز هذه المجموع الهدف المقرر وهو 30 بلدا، على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وهناك عدد قليل من البلدان الأخرى التي هي بصـدد وضـع منصـات من هذا القبيل، بما في ذلك البوسـنة والهرسك، حيث تقدم اللجنة الاقتصادية لأوروبا الدعم من أجل تنمية القدرات لهذا الغرض.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

17-92 سـيواصـل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشـيا مع ولايته. وللإسـهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سـيواصـل البرنامج الفرعي تقديم التوجيهات العملية إلى البلدان بشـأن تنفيذ النسـخة الثانية المزمع إصـدارها من *خريطة طريق مؤتمر الإحصـائيين الأوروبيين حول إحصـاءات أهداف التنمية المسـتدامة*. ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الشكل الثامن من الباب 17).

(194) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 20)).

الشكل الثامن من الباب 17

مقياس الأداء: العدد الإجمالي لمنصات الإبلاغ الوطنية عن الإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التي تستخدمها الدول الأعضاء (عدد تراكمي)

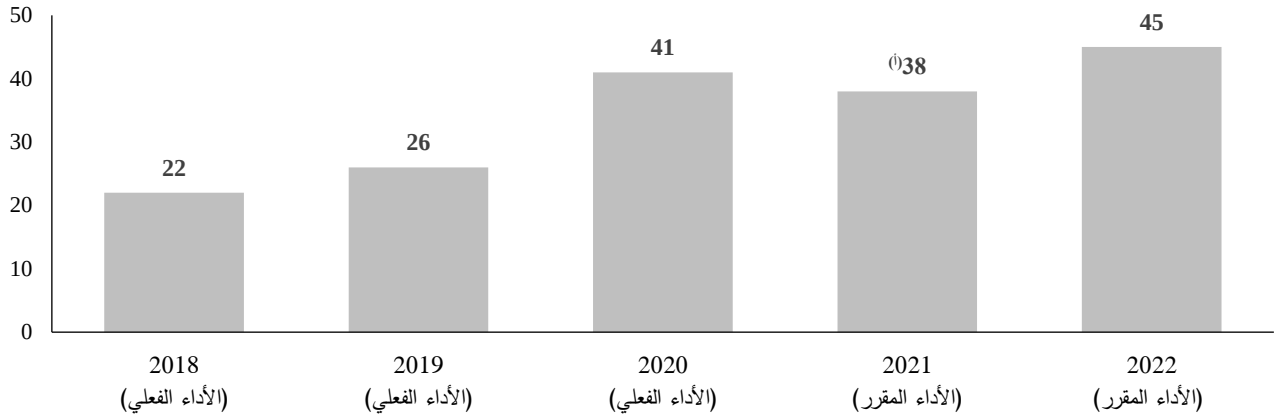

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأساسية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: إجراء تعداد جديد للسكان والمساكن يؤدي إلى نتائج فعالة من حيث التكلفة وذات نوعية أفضل[195]

الأداء البرنامجي في عام 2020

17-93 قدم البرنامج الفرعي الدعم إلى الدول الأعضاء في التخطيط لتعدادات السكان والمساكن وإجرائها، وفقا لـ "توصيات مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين بشأن تعدادات السكان والمساكن لعام 2020". وقد أجرى استعراضا للعواقب القصيرة والطويلة الأجل الناجمة عن جائحة كوفيد-19 على عمليات التعداد، ونظّم اجتماعات خبراء لتبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء وتحديد الحلول الناجحة في سياق الجائحة. وعزز البرنامج الفرعي أيضا منصته المتاحة على شبكة الإنترنت لتبادل الخبرات والمعلومات المنهجية المتعلقة بالتعدادات. وقد دعمت هذه الأنشطة الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تكييف خططها وعملياتها في مجال التعدادات مع سياق الجائحة وفي الوقت نفسه الحفاظ على محتوى المعلومات وتحقيق الكفاءة من حيث التكلفة والتغطية والدقة على مستوى التعداد.

17-94 وأسهم العمل المذكور أعلاه في إنجاز تعدادات السكان والمساكن في 21 في المائة من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وهي نسبة لا تحقق الغاية المقررة البالغة 25 في المائة الواردة في الميزانية البرنامجية لعام 2021. وفيما يتعلق بمعظم البلدان، يجري التعداد بطريقة تستلزم القيام بزيارات شخصية من القائمين بالتعداد، وهو ما تعذّر إجراؤه على النطاق المنشود خلال جائحة كوفيد-19. فقد اضطر العديد من البلدان بفعل هذه الظروف إلى تأجيل التعداد الذي كانت تخطط له أساسا في عام 2020.

(195) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

17-95 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سينظم البرنامج الفرعي اجتماعات للخبراء لتبادل الخبرات وإجراء أعمال منهجية لتحسين استخدام البيانات الإدارية في تعدادات السكان والمساكن. ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الشكل التاسع من الباب 17).

الشكل التاسع من الباب 17

مقياس الأداء: بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي أجرت تعدادا يمتثل لتوصيات مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين

(النسبة المئوية)

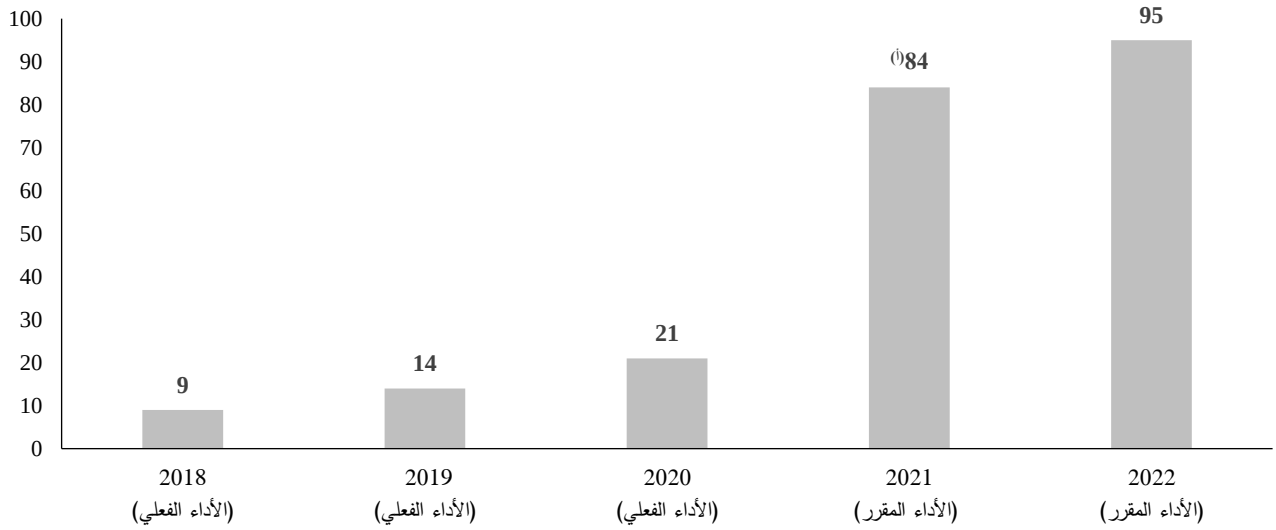

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: ازدياد عدد البلدان التي تبلغ عن مؤشرات إحصائية مصنفة حسب نوع الجنس

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

17-96 هناك طلب كبير على البيانات والمؤشرات الجنسانية لفهم الوضع فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، ورصد أهداف التنمية المستدامة وأثر السياسات المختلفة على النساء والرجال. ويطور البرنامج الفرعي القدرات الإحصائية ويشجع على استخدام منهجيات متقدمة لإنتاج بيانات ومؤشرات للمساواة بين الجنسين.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

17-97 تمثل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أن المسائل المتعلقة بالأثر الاقتصادي على النساء والرجال، وعبء رعاية الأطفال في ظل إغلاق المدارس، والصلة بين تدابير العزلة الاجتماعية والعنف الجنساني خلال جائحة كوفيد-19 أدت إلى ازدياد الطلب بشكل أضافي على إحصاءات جنسانية حسنة التوقيت. وسيقوم البرنامج الفرعي، في معرض تطبيق هذا الدرس، بتنظيم اجتماعات للخبراء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا وحلقات عمل لبناء القدرات لمناقشة سبل تصدي المكاتب الإحصائية الوطنية لهذه التحديات. وستؤدي عمليات تبادل الخبراء وتنمية القدرات إلى إنتاج مؤشرات إحصائية محسنة من منظور جنساني وتحسين توافرها.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

17-98 يُتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة توافر المؤشرات المصنفة حسب نوع الجنس في قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة للجنة الاقتصادية لأوروبا. ويقاس ذلك باعتباره متوسط النسبة المئوية للمؤشرات المصنفة حسب نوع الجنس المتاحة للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا (انظر الشكل العاشر من الباب 17).

الشكل العاشر من الباب 17

مقياس الأداء: المؤشرات المصنفة حسب نوع الجنس المتاحة للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا في قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة للجنة

(النسبة المئوية)

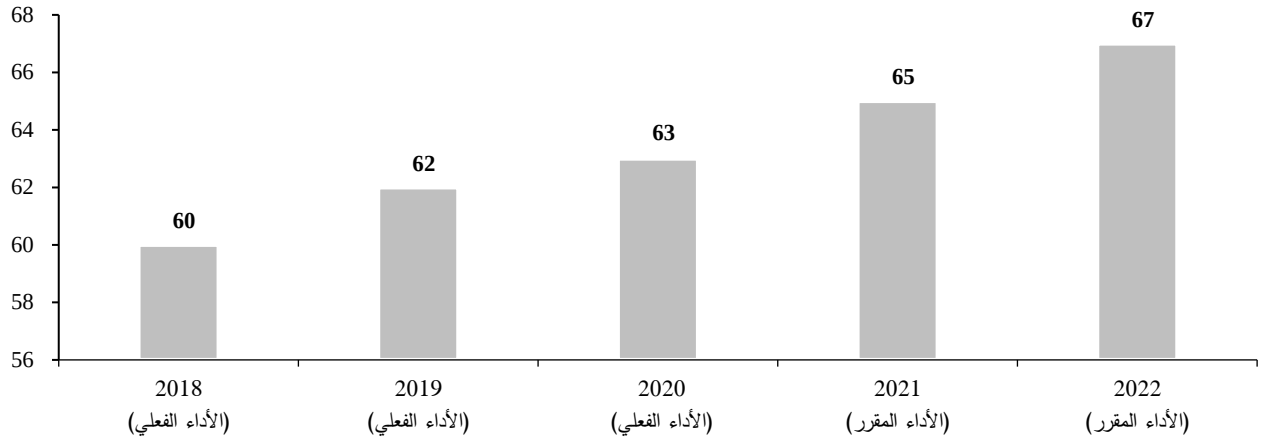

الولايات التشريعية

17-99 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

144/67 تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة

261/68 المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

210/69 مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية

282/69 اليوم العالمي للإحصاء

234/72 دور المرأة في التنمية

148/73 تكثيف الجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله والقضاء عليه: التحرش الجنسي

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

6/2006 تعزيز القدرة الإحصائية

7/2014 مواصلة تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002

10/2015 البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام 2020

27/2016 تعزيز الترتيبات المؤسسية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية

7/2017 أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030

5/2018 استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع

7/2018 تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها

5/2020 تعزيز تنسيق البرامج الإحصائية في منظومة الأمم المتحدة

مقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

235/2013 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الرابعة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 105/44: الإحصاءات البيئية)

219/2014 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخامسة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 101/45: تنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية)

219/2014 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخامسة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 103/45: استعراض البرامج: مقاييس أوسع بشأن التقدم)

219/2014 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخامسة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 110/45: البيانات الضخمة وتحديث النظم الإحصائية)

216/2015 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها السادسة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 101/46: دور البيانات في دعم خطة التنمية لما بعد عام 2015)

216/2015 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها السادسة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 102/46: تعدادات السكان والمساكن)

216/2015 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها السادسة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 107/46: إحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية)

220/2016 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها السابعة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 102/47: الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030)

220/2016 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها السابعة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 112/47: إحصاءات تغير المناخ)

228/2017 تقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 101/48: إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030)

228/2017 تقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 103/48: برنامج التحول في مجال الإحصاءات الرسمية)

228/2017 تقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 107/48: المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية)

228/2017 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الثامنة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 48/108: تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية)

228/2017 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الرابعة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 114/48: سجلات الأعمال التجارية)

227/2018 تقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها التاسعة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 101/49: إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030)

227/2018 تقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها التاسعة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 102/49: البيانات والمؤشرات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030)

227/2018 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها التاسعة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 108/49: تطوير الإحصاءات الإقليمية)

227/2018 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها السابعة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 113/49: إحصاءات تغير المناخ)

227/2018 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها السابعة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 114/49: التصنيفات الإحصائية)

210/2019 تقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها الخمسين (مقرر اللجنة الإحصائية 101/50: إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030)

210/2019 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخمسين (مقرر اللجنة الإحصائية 103/50: الشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030)

210/2019 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخمسين (مقرر اللجنة الإحصائية 106/50: الأطر الوطنية لضمان الجودة)

210/2019 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخمسين (مقرر اللجنة الإحصائية 116/50: الإحصاءات المتعلقة بالكوارث)

210/2019 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخمسين (مقرر اللجنة الإحصائية 117/50: إحصاءات الهجرة الدولية)

211/2020 تقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها الحادية الخمسين (مقرر اللجنة الإحصائية 101/51: إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030)

211/2020 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الحادية والخمسين (مقرر اللجنة الإحصائية 104/51: تنسيق البرامج الإحصائية)

211/2020 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الحادية والخمسين (مقرر اللجنة الإحصائية 106/51: الحسابات القومية)

211/2020 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الحادية والخمسين (مقرر اللجنة الإحصائية 107/51: إحصاءات التجارة الدولية والأعمال التجارية)

211/2020 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الحادية والخمسين (مقرر اللجنة الإحصائية 108/51: إحصاءات الأسعار)

211/2020 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الحادية والخمسين (مقرر اللجنة الإحصائية 110/51: المحاسبة البيئية – الاقتصادية)

211/2020 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الحادية والخمسين (مقرر اللجنة الإحصائية 112/51: الإحصاءات الديمغرافية)

211/2020 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الحادية والخمسين (مقرر اللجنة الإحصائية 115/51: الإحصاءات الجنسانية)

211/2020 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الحادية والخمسين (مقرر اللجنة الإحصائية 120/51: إدارة النظم الإحصائية وتحديثها)

211/2020 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الثامنة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 123/51: تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية)

المنجزات المستهدفة

17-100 يعرض الجدول 17-6 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي ساهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 17-6

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**81**	**71**	**81**	**81**
1 - وثائق مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين	43	38	43	43
2 - وثائق هيئات الخبراء	38	33	38	38
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**85**	**77**	**85**	**85**
3 - اجتماعات مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين ومكتبه	13	13	13	13
4 - اجتماعات هيئات الخبراء	72	64	72	72
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**1**	**1**	**1**	**1**
5 - مشروع الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**6**	**4**	**6**	**6**
6 - حلقات عمل بشأن الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية	3	1	3	3
7 - حلقات عمل بشأن الابتكار في مجال إنتاج الإحصاءات	3	3	3	3
المنشورات (عدد المنشورات)	**9**	**8**	**7**	**7**
8 - منشورات عن مواضيع تشمل مجالات إحصائية متعددة	1	1	1	1
9 - منشورات عن الإحصاءات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية	8	7	6	6
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية إلى أكثر من 100 مسؤول حكومي (موظفو النظم الإحصائية الوطنية) وغيرهم من أصحاب المصلحة في بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز ووسط آسيا وجنوب شرق أوروبا بشأن الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والبيئية، والإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، والإحصاءات الجغرافية المكانية، والمسائل المؤسسية، وتحديث الإحصاءات الرسمية (4 بلدان).				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تحديث وتعهد قواعد بيانات اللجنة الاقتصادية لأوروبا للإحصاءات (قاعدة بيانات الإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والإحصاءات السكانية والجنسانية؛ وقاعدة بيانات الإحصاءات الاقتصادية؛ وقاعدة بيانات النقل؛ وقاعدة بيانات الحراجة).				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: النشرات والمواد الترويجية الأخرى.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: مقالات للنشر في "أسبوعية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا" والرسائل الإخبارية المتعلقة بالإحصاءات البيئية (EnvStats) لإتاحة إمكانية الوصول إليها على المستوى الإقليمي.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: مساحات عمل رقمية تفاعلية (مواقع ويكي، بما في ذلك موقع ويكي للتعداد للجنة الاقتصادية لأوروبا)؛ وتحديث الموقع الشبكي للبرنامج الفرعي وتعهّده.				

البرنامج الفرعي 4
التعاون والتكامل الاقتصاديان

الهدف

17-101 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز السياسات المتعلقة بالابتكار والقدرة التنافسية وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

الاستراتيجية

17-102 تستند استراتيجية البرنامج الفرعي إلى تنفيذ ثلاث مهام أساسية مترابطة في مجالي عمل البرنامج الفرعي (سياسات الابتكار والقدرة التنافسية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص) وهذه المهام هي التالية: الحوار بشأن السياسات على الصعيد الدولي؛ والعمل المعياري والتحليلي؛ وبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة. ومجالا العمل متكاملان. فكلاهما يساهم في الأهداف 8 و 9 و 12 و 17 من أهداف التنمية المستدامة. ويسهم مجالا العمل أيضا في مجالي عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا المترابطين المتعلقين بالتنقل المستدام والاتصال الذكي، وبالمدن المستدامة والذكية لجميع الأعمار.

17-103 وللإسهام في تحقيق الهدف الأول من مجالي العمل المذكورين أعلاه (أي الابتكار والقدرة التنافسية)، سيواصل البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في تهيئة مناخ تجاري يتيح ويكافئ إيجاد حلول مبتكرة للتحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة. وسيقوم بذلك من خلال وضع ممارسات جيدة بشأن الطريقة التي يمكن بها للابتكار أن ينهض بالتنمية المستدامة والطريقة التي يمكن بها للحكومات أن تدعم ذلك؛ وتقديم المشورة إلى الحكومات، عند الطلب، بشأن إصلاحات سياسات الابتكار القائمة على تحليلات نظم الابتكار والسياسات والمؤسسات الوطنية؛ ودعم إصلاحات سياسات الابتكار عن طريق بناء القدرات من خلال حلقات العمل والحلقات الدراسية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

17-104 وللإسهام في تحقيق الهدف الثاني لمجالي العمل المذكورين أعلاه (أي الشراكات بين القطاعين العام والخاص)، سيعزز البرنامج الفرعي الطرق المبتكرة لتمويل وبناء وإدارة البنى التحتية البالغة الأهمية للتنمية المستدامة. وسيقوم بذلك عن طريق وضع مبادئ توجيهية ومعايير دولية بشأن كيفية تصميم أطر تنظيمية للشراكات بين القطاعين العام والخاص في مختلف القطاعات وكيفية تصميم مشاريع الشراكة؛ ووضع منهجية لتقييم مشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص بشأن ما إذا كانت تسهم في التنمية المستدامة (الشراكات بين القطاعين العام والخاص "التي تعطي الأولوية للناس") وتقييم المشاريع، عند الطلب؛ وإسداء المشورة في مجال السياسات وبناء القدرات لدعم الدول الأعضاء في إنشاء الأطر التنظيمية ومجموعات مشاريع الشراكة لمساعدتها على سد الفجوة في تمويل البنى التحتية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

17-105 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال تركيز بعض الحوارات المتعلقة بالسياسات، وتحليل السياسات، ووضع التوصيات والمعايير المتعلقة بالسياسات، وبناء القدرات ذات الصلة بالكيفية التي يمكن بها لسياسات الابتكار ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص أن تساعد في تحويل الأزمة إلى فرصة من خلال تيسير عمليات الابتكار وتطوير البنى التحتية التي لا تكتفي بإعادة بناء الاقتصاد، بل تبني أيضا اقتصادا أفضل وأكثر قدرة على التكيف واستدامة وإنتاجية في المستقبل.

17-106 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن تفاهم مشترك ومحسن فيما بين الدول الأعضاء بشأن ما يلي:

(أ) خيارات السياسات المتاحة لتسخير قوة الابتكار من أجل التنمية المستدامة، ودعم إدخال إصلاحات على السياسات الوطنية في مجال الابتكار، بما يتماشى مع الممارسات الجيدة على الصعيد الدولي ومع توصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛

(ب) كيفية تصميم وتنفيذ شراكات بين القطاعين العام والخاص تسهم في التنمية المستدامة، وتؤدي إلى زيادة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص "التي تعطي الأولوية للناس" (أي مشاريع لا تحقق قيمة مقابل المال فحسب، بل تكون أيضا مستدامة من الناجية الإيكولوجية وشاملة من الناحية الاجتماعية)، إضافة إلى تعزيز القدرات على تصميم وتنفيذ السياسات والمشاريع.

17-107 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرّر تقديمه فيما يتعلق بمسائل متصلة بجائحة كوفيد-19 عمّا يلي:

(أ) سياسات جديدة وأفضل تدعم الابتكار في المجالات الحيوية للقدرة على الصمود والاستدامة،

(ب) أطر تنظيمية أفضل تدعم الاستثمار في البنى التحتية التي تتسم بالقدرة على الصمود والاستدامة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

17-108 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

مسار حكومة جورجيا المتجدد لتحسين سياسات دعم الابتكار بهدف "إعادة البناء على نحو أفضل" بعد جائحة كوفيد-19

17-109 يتألف جزء رئيسي من عمل البرنامج الفرعي من الاستعراضات الوطنية لتسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة التي أعدت بناء على طلب الدول الأعضاء. وتحلل هذه الاستعراضات أداء الابتكار الوطني وما يتصل به من نظم ومؤسسات وسياسات في ضوء الممارسات الجيدة الدولية التي وضعت في إطار البرنامج الفرعي، وتقدم توصيات مصممة خصيصا بشأن كيفية تحسين سياسات الابتكار. وقد أنجز البرنامج الفرعي استعراضا لجورجيا ووضع تفاهما مشتركا مع جورجيا بشأن مواطن القوة والضعف في الأداء والسياسات الحالية في مجال الابتكار، وخيارات السياسات المتاحة لتحسين أداء الابتكار سعيا لتحقيق أولويات التنمية المستدامة للبلد.

17-110 وتصدى البرنامج الفرعي لجائحة كوفيد-19 بتوسيع نطاق تقييمات وتوصيات استعراض تسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة في جورجيا لتقديم توصيات إضافية إلى الحكومة بشأن الخيارات المتاحة لتعزيز الابتكار من أجل إعادة البناء على نحو أفضل في مرحلة ما بعد الجائحة. واستندت هذه التوصيات إلى تحليل إضافي أجراه البرنامج الفرعي بشأن التجربة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بأسرها فيما يتعلق بهذه المسألة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

17-111 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تأييد النتائج والتوصيات المنبثقة عن الاستعراض الذي أجراه فريق الأخصائيين المعني بسياسات الابتكار والقدرة التنافسية التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا ونشر استعراض تسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة (انظر الجدول 17-7). ويتألف فريق الأخصائيين من خبراء تعينهم حكومات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

الجدول 17-7

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
طلب وارد من حكومة جورجيا لإجراء استعراض وطني لتسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة؛ وتم التوصل إلى اتفاق بشأن نطاق الاستعراض	إبرام اتفاق مع الحكومة الطالبة بشأن تصميم الاستعراض	فريق من الأخصائيين في اللجنة الاقتصادية لأوروبا يؤيد النتائج والتوصيات المنبثقة عن الاستعراض بما يشمل الخيارات المتاحة لتعزيز الابتكار من أجل إعادة البناء على نحو أفضل بعد جائحة كوفيد-19

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

17-112 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، كان على البرنامج الفرعي أن يحد من الأنشطة التي تتطلب السفر مما أدى إلى عدد أقل من البعثات والمشاورات القطرية التي تيسّر إجراء إصلاحات السياسات مقارنة بما كان متوخى في الأصل. واتخذت الدول الأعضاء، بدورها، تدابير لإصلاح السياسات أقل مما كان متوقعا في السابق على النحو المحدد في إطار النتيجة 1 المذكورة أدناه.

النتائج المقررة لعام 2022

17-113 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المقدمة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، ولذلك تظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 على حد سواء. والنتيجة 3 هي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: آفاق سياسة الابتكار للتحليل الفعال للسياسات المتعلقة بالابتكار ومؤسسات الابتكار[196]

الأداء البرنامجي في عام 2020

17-114 أتمّ البرنامج الفرعي آفاق سياسة الابتكار على الصعيد دون الإقليمي فيما يتعلق بأذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا وجورجيا. وقد أقرت العملية الحكومية الدولية للبرنامج الفرعي النتائج والتوصيات، وأطلِقَت الآفاق على الصعيد الإقليمي وفي البلدان المشاركة.

17-115 وأسهم العمل المذكور أعلاه في اتخاذ أربعة تدابير إضافية في مجال السياسات العامة من جانب الدول الأعضاء المشاركة بالمشروع التجريبي، التي لم تحقق الهدف المتمثل في اتخاذ ستّة تدابير جديدة في مجال السياسات العامة في الميزانية البرنامجية لعام 2020. وقد نتج ذلك عن القيود المفروضة خلال جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى انخفاض عدد البعثات والمشاورات القطرية التي تيسر إصلاحات السياسات مقاربة بما كان متوخى في الأصل. ومن العوامل المساهمة الأخرى كان إعطاء بعض الحكومات الأولوية للتصدي الفوري للجائحة من قبل قطاع الرعاية الصحية وعدم تمكنها من تكريس القدر الذي كان متوقعا من الاهتمام لإصلاح سياسة الابتكار عند التخطيط للنتيجة المذكورة أعلاه.

(196) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 20)).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

17-116 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. ومن أجل المساهمة في تحقيق مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء المشاركة في تنفيذ إصلاحات سياسات الابتكار الوطنية استنادا إلى التوصيات الواردة في آفاق سياسات الابتكار على الصعيد دون الإقليمي. ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الشكل الحادي عشر من الباب 17).

الشكل الحادي عشر من الباب 17

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للتدابير المتخذة في مجال سياسات الابتكار الوطنية من قِبل الدول الأعضاء المشاركة في المشروع التجريبي (عدد تراكمي)

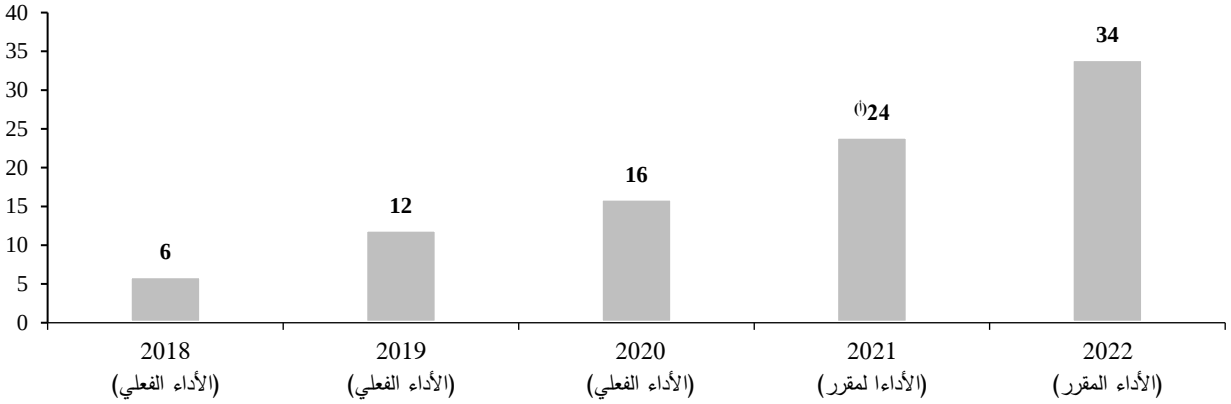

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تعطي الأولوية للناس من أجل تمويل التنمية المستدامة[197]

الأداء البرنامجي في عام 2020

17-117 وضع البرنامج الفرعي منهجية التقييم الخاصة للشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تعطي الأولوية للناس (التي كانت تسمى سابقا أداة تقييم أثر المشاريع في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص)، وعمّمها لأغراض الاستعراض العام على الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأدرج التعليقات الواردة. ومن المتوقع أن تزود منهجية التقييم الدول الأعضاء بإثباتات إضافية عن أثر وأداء مشاريعها في مجال البنية التحتية. وستساعد هذه الإثباتات الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية للاستثمارات في مشاريع البنى التحتية التي تدعم التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وستساعد في حشد قدرات التمويل والابتكار الخاصة في المشاريع المتوافقة مع الأهداف.

17-118 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تأييد الفرقة العاملة المعنية بالشراكات بين القطاعين العام والخاص التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا لمنهجية المشاريع التجريبية التي حققت الهدف المقرر لعام 2020 على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021. وستُدرَج الدروس المستفادة من المرحلة التجريبية في المنهجية المتعلقة بالموافقة النهائية.

(197) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

17-119 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في تحقيق مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيقيّم البرنامج الفرعي ما لا يقل عن 50 مشروعا إضافيا من مشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص باستخدام منهجية التقييم المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تعطي الأولوية للناس. ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الجدول 17-8).

الجدول 17-8
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
اتفقت الدول الأعضاء على إنشاء فريق مشروع لوضع أداة لتقييم أثر المشاريع	أنشئ فريق المشروع وبدأ العمل على تطوير أداة تقييم أثر المشاريع	أقرت الدول الأعضاء منهجية التقييم من أجل تجريبها	جرى تقييم ما لا يقل عن 100 مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص باستخدام منهجية التقييم	جرى تقييم 50 مشروعا إضافيا للشراكة بين القطاعين العام والخاص باستخدام منهجية التقييم

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تحسين قدرة الدول الأعضاء على استخدام الابتكار لتحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

17-120 تعزيز التعاون وتبادل المعارف وبناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار هو أحد السبل الرئيسية لتنفيذ خطة عام 2030 والهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. وتبين الأدلة التي جمعها البرنامج الفرعي وغيره من الجهات بوضوح أن قدرات الاقتصادات على الابتكار تختلف اختلافا كبيرا، وأن قدرات الحكومات على تقديم الدعم الكافي في مجال السياسات تختلف اختلافا كبيرا.

17-121 وقد واجه البرنامج الفرعي هذا التحدي بإنشاء شبكة واسعة من صناع سياسات الابتكار وغيرهم من أصحاب المصلحة في مجال الابتكار من مختلف أنحاء منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا الذين يتبادلون معارفهم بشأن سياسات الابتكار من خلال حوارات منتظمة بشأن السياسات (للمساهمة في تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة). واستنادا إلى عمليات تبادل المعارف هذه، وضع البرنامج الفرعي مجموعة من الممارسات الجيدة الدولية، ويضيف إليها ممارسات جديدة باستمرار. وبناء على الطلب، يقوم البرنامج الفرعي بتحليل نظم الابتكار وسياساته وأدائه في دول أعضاء مختارة، وبوضع معايير لها في ضوء هذه الممارسات الجيدة الدولية. واستنادا إلى هذه التحليلات (الاستعراضات الوطنية لتسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة، وآفاق سياسات الابتكار على الصعيد دون الإقليمي)، ما فتئ البرنامج الفرعي يقيّم مواطن القوة والضعف في سياسات الابتكار القائمة ويقدم توصيات لتحسين السياسات إلى الحكومات الطالبة.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

17-122 تمثل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أنه يمكن تحسين الأثر المتوسط الأجل للبرنامج بتوفير مزيد من الدعم للحكومات في مجال بناء القدرات باعتباره متابعة لكل استعراض من الاستعراضات الوطنية لتسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة من

أجل تيسير تنفيذ توصيات محددة لإصلاح السياسات الواردة في الاستعراضات. وسيزيد البرنامج الفرعي، في إطار تطبيق هذا الدرس، الدعم الذي يقدمه في مجال بناء القدرات ليشمل الحكومات الطالبة في إطار متابعة الاستعراضات الوطنية وآفاق سياسات الابتكار على الصعيد دون الإقليمي (للمساهمة في تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة). وقد اتخذت خطوات في هذا الاتجاه بالفعل في الفترة 2019–2020 في إطار متابعة الاستعراض الوطني لبيلاروس.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

17-123 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من خلال ارتفاع عدد الجهات من صناع سياسات وجهات أخرى صاحبة مصلحة في مجال الابتكار بواقع 200 جهة في البلدان الطالبة المستفيدة من بناء القدرات الذي توفره اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال سياسة الابتكار (انظر الشكل الثاني عشر من الباب 17).

الشكل الثاني عشر من الباب 17

مقياس الأداء: العدد الإجمالي لصناع السياسات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في مجال الابتكار من البلدان الطالبة المستفيدة من بناء القدرات الذي توفره اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال سياسات الابتكار (عدد تراكمي)

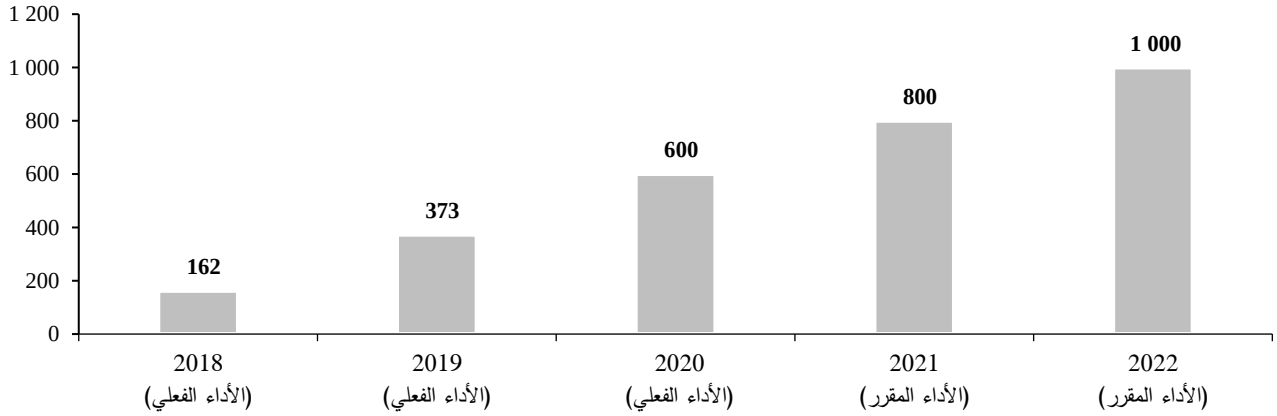

الولايات التشريعية

17-124 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

228/72 تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

197/74 تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة

مقررات اللجنة الاقتصادية لأوروبا

E/ECE/1448 التقرير السنوي للجنة الاقتصادية لأوروبا (24 شباط/فبراير 2006 – 27 نيسان/أبريل 2007)

المنجزات المستهدفة

17-125 يعرض الجدول 17-9 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020–2022 التي ساهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 17-9

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**18**	**12**	**18**	**18**
1 - وثائق لجنة الابتكار والقدرة على المنافسة والشراكات بين القطاعين العام والخاص وهيئاتها الفرعية	18	12	18	18
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**19**	**13**	**19**	**19**
2 - اجتماعات لجنة الابتكار والقدرة على المنافسة والشراكات بين القطاعين العام والخاص وهيئاتها الفرعية	18	12	18	18
3- اجتماعات الفريق العامل المعني بمشروع التنمية القائمة على المعرفة	1	1	1	1
باء- توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**2**	**2**	**2**	–
4 - مشروع بناء قدرات موظفي الخدمة المدنية من بلدان رابطة الدول المستقلة بشأن الابتكار والقدرة التنافسية	1	1	1	–
5 - مشروع بناء قدرات موظفي الخدمة المدنية من بلدان رابطة الدول المستقلة بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص	1	1	1	–
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**24**	**15**	**16**	**16**
6 - حلقات العمل والحلقات الدراسية والتدريبات المتعلقة ببناء القدرات والمشورة في مجال السياسات بشأن سياسات الابتكار والقدرة التنافسية لأغراض التنمية المستدامة	12	12	8	8
7 - حلقات العمل والحلقات الدراسية والتدريبات المتعلقة ببناء القدرات والمشورة في مجال السياسات بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تعطي الأولوية للناس	12	3	8	8
المنشورات (عدد المنشورات)	**3**	**2**	**3**	**3**
8 - منشور عن تسخير استعراضات تسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة	1	1	1	1
9 - منشور عن الاستعراضات المقارنة بشأن سياسة الابتكار و/أو الاستعداد لإقامة الشراكة بين القطاعين العام والخاص	2	1	2	2

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: الخدمات الاستشارية التي قدمتها الفرقة العاملة المعنية بالشراكات بين القطاعين العام والخاص وفريق الأخصائيين المعني بسياسات الابتكار والقدرة التنافسية إلى 30 وزارة ووكالة حكومية وكيانا من الكيانات صاحبة المصلحة.

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: البعثات التحضيرية وبعثات تقصي الحقائق لإجراء استعراضات تسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة وعمليات تقييم الاحتياجات لإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في 3 دول من الدول الأعضاء.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: قاعدة بيانات مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية، المعتمدة والمقيّمة وفقا لمنهجية اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تعطي الأولوية للناس من 15 دولة من الدول الأعضاء تقريبا.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية ومناسبات إطلاق المنشورات المذكورة أعلاه لإتاحة إمكانية الوصول إليها على المستويات الإقليمي ودون الإقليمي والوطني.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهد الموقع الشبكي للبرنامج الفرعي لإتاحة إمكانية الوصول إليه على المستوى الإقليمي.

البرنامج الفرعي 5
الطاقة المستدامة

الهدف

17-126 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تحسين إمكانية حصول الجميع على الطاقة النظيفة بتكلفة ميسورة، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة وبصمة الكربون لقطاع الطاقة في المنطقة.

الاستراتيجية

17-127 تتمثل استراتيجية البرنامج الفرعي في دعم الحوار والتعاون الدوليين على صعيد السياسة العامة فيما بين الحكومات وقطاعات الطاقة وأصحاب المصلحة الآخرين بهدف تعزيز تنمية الطاقة المستدامة؛ ووضع ونشر توصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن السياسة العامة وقواعدها ومعاييرها ومبادئها التوجيهية وأدواتها المتعلقة بالمسائل ذات الصلة بالطاقة؛ وتوفير أنشطة بناء القدرات وتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، من خلال برامج التدريب والخدمات الاستشارية ومشاريع التعاون التقني. وسيسهم البرنامج الفرعي، من خلال عمله، في مجالات العمل المترابطة الأربعة للجنة الاقتصادية لأوروبا المبينة في الفقرة 17-5 أعلاه.

17-128 وللإسهام في تحقيق الهدف، سيساعد البرنامجُ الفرعي الدولَ الأعضاء على دمج الهدفين 7 و 13 من أهداف التنمية المستدامة عن طريق الحد من البصمة البيئية للطاقة، والتعجيل بالتحول الجذري لقطاع الطاقة من أجل تلبية الاحتياجات المستقبلية، وضمان الإدارة المستدامة للموارد، وتقييم الخيارات لضمان تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. وسيعزز البرنامجُ الفرعي الحوارَ والتعاون على صعيد السياسة العامة فيما بين الدول الأعضاء والكيانات الإقليمية والشركاء الآخرين بشأن مسائل الطاقة المستدامة، ولا سيما الكفاءة في استخدام الطاقة، ونظم إنتاج الكهرباء بطريقة أنظف، والطاقة المتجددة، واستخراج الميثان من الفحم المعدني، وإدارة الموارد، والغاز الطبيعي، وأمن الطاقة، وذلك من خلال مبادرات إقليمية وخاصة ببلدان بعينها تهدف إلى تحسين التعاون. وتشمل المبادراتُ إنشاءَ مراكز تميز دولية لتعميم التوجيهات المتعلقة بأفضل الممارسات لإدارة انبعاثات الميثان التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمبادئ التوجيهية الإطارية لمعايير كفاءة استخدام الطاقة في المباني التي وضعتها اللجنة، وتصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد، وإجراء حوار فيما بين البلدان بشأن مسارات الطاقة المستدامة. وسيقوم البرنامج الفرعي بتقديم المساعدة التقنية والتوجيه في مجال الطاقة، وتعميم أفضل الممارسات، وتحسين تبادل المعلومات. وسيعزز البرنامجُ الفرعي التعاونَ فيما بين الجهات الفاعلة التي تشكل عنصرا أساسيا في تنفيذ السياسات الوطنية والإقليمية. وتشمل جهود التعزيز هذه إشراكَ أصحاب المصلحة في وضع صكوك معيارية وتشجيع دور الجهات الفاعلة من القطاعين الخاص والعام في نشر الصكوك وتعميمها.

17-129 ويعتزم البرنامجُ الفرعي دعمَ الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال العمل على الإدارة المستدامة للموارد لضمان توافر المواد والأنشطة الحيوية بشأن المباني العالية الأداء بهدف تحسين نوعية الهواء والصحة في الأماكن المغلقة. وسيشمل هذا العمل مواصلة تطوير وتنفيذ تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد ونظام الأمم المتحدة لإدارة الموارد من أجل تطبيقهما على المواد الخام من خلال عقد حلقات عمل، وإجراء أنشطة لبناء القدرات، والقيام بدراسات الحالات الإفرادية، ونشر وتعميم مبادرة المباني العالية الأداء (التدريب، وبناء القدرات، وتوسيع شبكات المبادرة).

17-130 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) زيادة فعالية دمج الطاقة المستدامة في جميع السياسات الوطنية والأطر المعيارية دعما لخطة عام 2030؛

(ب) تعزيز الحوار والتعاون بين جميع الجهات الفاعلة في مجال الطاقة، بما من شأنه تشجيع الاستثمار التحويلي في قطاع الطاقة، وبالتالي التعجيل بتحديث نظام الطاقة للوفاء بالتزامات البلدان في مجالي التنمية والمناخ.

17-131 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عما يلي:

(أ) زيادة توافر المواد الخام اللازمة لمراقبة الجوائح الحالية والمستقبلية والتصدي لها والتعافي منها، بما في ذلك المواد الخام اللازمة لإنتاج معدات الوقاية الشخصية والأدوية واللقاحات ولتوفير الخدمات الأساسية مثل الغذاء والمياه والطاقة؛

(ب) تحسين أداء المباني من منظور صحي (مثلا درجات الحرارة، والراحة، وقنوات التهوية الفعالة، ومرشحات إعادة التدوير)، وهو ما سيؤدي إلى تحسين حماية السكان وقدرتهم على الصمود.

الأداء البرنامجي في عام 2020

17-132 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

ضمان الإمدادات من المواد الخام الحيوية من خلال الإدارة المستدامة للموارد

17-133 إن الطلب على الموارد الطبيعية مثل الطاقة والمعادن والمياه العذبة آخذ في الازدياد بمعدلات هائلة. ويتضاعف حجم الموارد الطبيعية المستهلكة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا كل 25 إلى 30 سنة. ولا يمكن استدامة هذا الاستهلاك نظرا للآثار البيئية والمشاكل المتعلقة بالنفايات وانبعاثات غازات الدفيئة. ووضع البرنامجُ الفرعي تصنيفَ الأمم المتحدة الإطاري للموارد الذي يتضمن مبادئ توجيهية وأفضل الممارسات لقطاعي الطاقة والمعادن تدمج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية بشكل كامل لتيسير الحصول على الطاقة النظيفة بتكلفة ميسورة. وتم تحديث أو وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات ودراسات الحالات الإفرادية تتعلق بالتصنيف الإطاري لتوسيع نطاق بارامتراته الخاصة بالتقييم لمراعاة الاعتبارات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية على نحو أفضل ولتيسير تطبيق البلدان لها.

17-134 ومن خلال برامج التدريب المكثفة التي نُفِّذت في عام 2020، عزز البرنامجُ الفرعي أيضا قدرةَ الدول الأعضاء على تطبيق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد بوصفه معيارا عالميا لتيسير صياغة السياسات والاستراتيجيات، وإدارة الموارد الحكومية، وطرق أداء العمل في القطاع، وتخصيص رأس المال. وعلى وجه الخصوص، ساعد البرنامجُ الفرعي المفوضيةَ الأوروبية في استخدام التصنيف الإطاري في الإبلاغ عن المواد الخام الحيوية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وشمل الدعمُ بناءَ القدرات والتدريب على استخدام التصنيف الإطاري في تنسيق مدونات الإبلاغ بالنسبة للموارد الأولية، واستخدام التصنيف الإطاري للإبلاغ عن المواد الخام الثانوية المنتجة من النفايات وغيرها من الفضلات، وتطبيق التصنيف الإطاري من أجل تقديم تقارير متسقة عن الموارد في إطار قانوني غير متجانس.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

17-135 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تطبق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد على الموارد التي تعتبر حيوية لتحقيق خطة عام 2030 (انظر الشكل الثالث عشر من الباب 17).

الشكل الثالث عشر من الباب 17

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تستخدم تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد للإبلاغ عن المواد الخام الحيوية (العدد التراكمي)

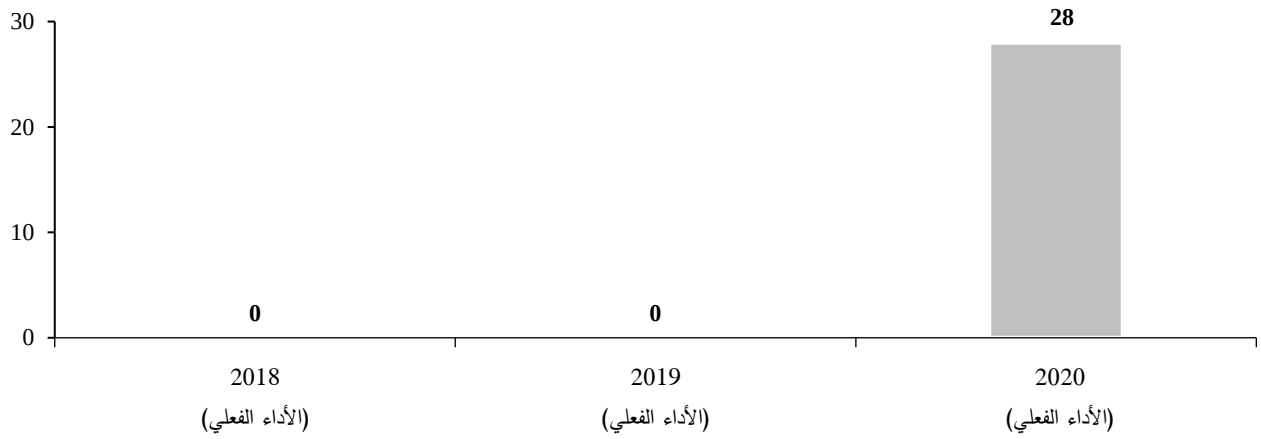

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

17-136 نظرا للآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، أُجلت اجتماعات ثلاثة من أفرقة الخبراء في مجال الطاقة (18 اجتماعا مدة كل واحد منها نصف يوم). وقد أُنجز الكثير من الأعمال الفنية للأفرقة من خلال حلقات دراسية شبكية وحلقات عمل إلكترونية، وأُدمجت الأجزاء الرسمية للاجتماعات المؤجلة في الاجتماعات المقررة سابقا لفريقين آخرين من أفرقة الخبراء (ثمانية اجتماعات مدة كل واحد منها نصف يوم) في أيلول/سبتمبر 2020. ورغم إلغاء حدثين رئيسيين، أي المنتدى العالمي للميثان والمنتدى الدولي المعني بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، فقد أُنجزت الأنشطة التي سبقتهما بالكامل. ونظرا للمهمة الإضافية المتمثلة في إعداد البدائل المتاحة على الإنترنت للاجتماعات المعقودة بالحضور الشخصي ولأن الخبراء كانوا أقل استعدادا للمساهمة مقارنة بالسابق، لم يتسنَّ إصدار القائمة الكاملة التي تضم 60 وثيقة تداولية. وأُجِّلت حلقتان دراسيتان لبناء القدرات في مجال تطوير الطاقة المتجددة وإصلاحات السياسة العامة للتخفيف من آثار تغير المناخ، كانتا مقررتين لعام 2020، وذلك بسبب جائحة كوفيد-19 واستمرار القيود المفروضة على السفر. وتأخر تطوير مراكز التميز، ولا سيما في مجال المباني العالية الأداء. وتأخرت أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال الاتصال وأنشطة المراكز المحتملة على حد سواء بسبب القيود المفروضة على السفر وإعادة التركيز على إدارة الجائحة والتصدي لها. وتَرتّب على هذه التغييرات أثر في الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة 2 أدناه.

النتائج المقررة لعام 2022

17-137 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المقدمة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وتُبيّنان بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تحقيق تغيير رئيسي في مدى الكفاءة التي تُستخدَم بها الموارد الطبيعية[198]

الأداء البرنامجي في عام 2020

17-138 استكمل البرنامجُ الفرعي تصنيفَ الأمم المتحدة الإطاري للموارد في عام 2020 وبدأ في وضع أداة مشتقة منه تسمى نظام الأمم المتحدة لإدارة الموارد الذي يسمح بالإدارة الدينامية للموارد الطبيعية المتاحة بما يتماشى مع خطة عام 2030. والغرض من نظام إدارة الموارد هو أن يكون إطارا شاملا للإدارة المتكاملة والمستدامة لقاعدة الموارد الطبيعية. كما عمل البرنامج الفرعي مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إعداد دراسات حالات إفرادية وعقدْ حلقات عمل لبناء القدرات ونشرْ تطبيقات التصنيف الإطاري على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقد أمَّن البرنامج الفرعي توفير تمويل من خارج الميزانية لمواصلة تطوير التصنيف الإطاري ونظام إدارة الموارد وأنشطة بناء القدرات على مدى السنوات المقبلة. وواصل البرنامج الفرعي تطوير نظام إدارة الموارد عن طريق إعداد مذكرتين مفاهيميتين أوليتين عن هذا النظام تعرضان الأهداف والمبادئ الأساسية والمتطلبات والأولويات الإقليمية وسبل المضي قدما به. ونُشر في عام 2020 تقرير شامل يتضمن مناقشة للمعلومات الأساسية المتعلقة بنظام إدارة الموارد ولرؤيته. وجرى الترويج لمبادئ نظام إدارة الموارد والتوجيهات المتعلقة به باعتبارها أدوات فعالة للتعافي المستدام من جائحة كوفيد-19، لا سيما في المشاريع التي تشمل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

17-139 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة عدد البلدان التي تطبق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد إلى 35 بلدا، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر البالغ 33 بلدا، كما هو مبيَّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

17-140 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو بلوغ الهدف، سيوسع البرنامجُ الفرعي نطاقَ تطبيق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد وتنفيذه، وسيواصل تطوير نظام الأمم المتحدة لإدارة الموارد. ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الشكل الرابع عشر من الباب 17).

الشكل الرابع عشر من الباب 17

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تطبق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد (العدد التراكمي)

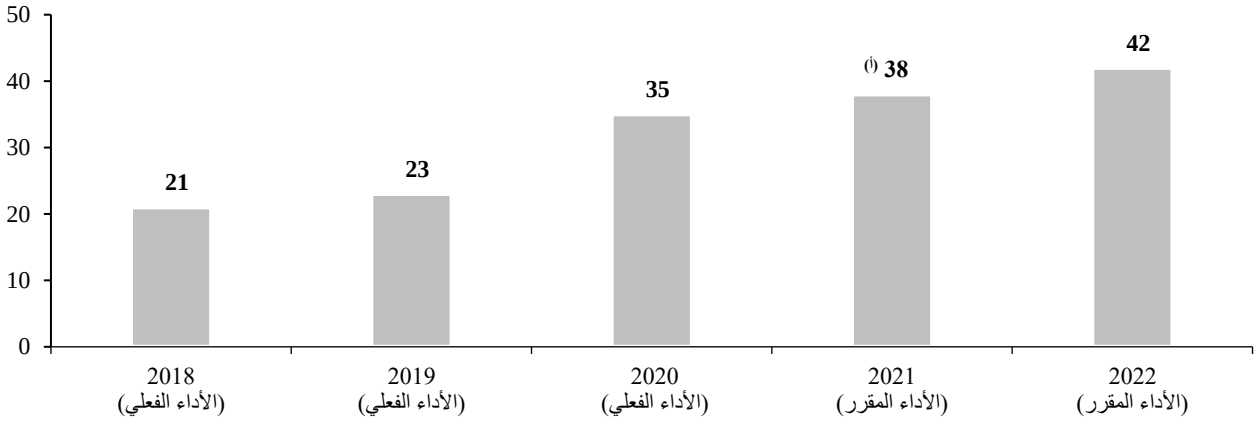

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(198) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 20)).

النتيجة 2: انخفاض بصمة الكربون وتحسين نوعية الحياة في المباني العالية الأداء[199]

الأداء البرنامجي في عام 2020

17-141 استكمل البرنامجُ الفرعي المبادئ التوجيهية الإطارية لمعايير كفاءة استخدام الطاقة في المباني التي تدعم مبادرة المباني العالية الأداء التي أطلقتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ووسع نطاقَ المبادرة لتعكس مؤشرات أوسع نطاقا تتصل بنوعية الحياة (خدمات الطاقة، والصحة، والمياه، والمناخ). ووسع البرنامجُ الفرعي نطاقَ مبادرته الخاصة بالمباني العالية الأداء ليشمل أوساطا إضافية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفي أوروبا الشرقية من المتوقع أن تنضم إلى شبكة مراكز التميز في مجال المباني العالية الأداء في عامي 2021 و 2022. وعلاوة على ذلك، عمل البرنامج الفرعي على النهوض ببرنامج البحوث المتعلق بالمباني العالية الأداء، وهو يمضي قدما في مشاريع في وسط آسيا لإعداد دراسات حالات إفرادية عن تطوير المباني العالية الأداء.

17-142 وأسهم العمل المذكور أعلاه في المفاوضات والاتفاق مع البلدان/الاتصال بالمؤسسات وإنشاء ثلاث مراكز تميز، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في خمس مراكز، كما هو مبيَّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021. وقد تأثر تطوير مراكز إضافية بشكل مباشر بجائحة كوفيد-19. وتأخرت أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال الاتصال وأنشطة المراكز المحتملة على حد سواء بسبب القيود المفروضة على السفر وإعادة التركيز على إدارة الجائحة والتصدي لها.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

17-143 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو بلوغ الهدف، سيوسع البرنامجُ الفرعي نطاقَ شبكة مراكز التميز، ونطاق اتحاد البحوث، وسيعد دراسات حالات إفرادية بشأن تطبيق المبادئ التوجيهية الإطارية المتعلقة بمعايير كفاءة استخدام الطاقة في المباني. وقد نجحت مراكز التميز في رفع قدرات مطوري المباني في حدود بصمات أنشطتهم لإنجاز مباني عالية الأداء. ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الشكل الخامس عشر من الباب 17).

الشكل الخامس عشر من الباب **17**

مقياس الأداء: العدد الإجمالي لمراكز التميز الدولية التي تعمم المبادئ التوجيهية الإطارية لمعايير كفاءة استخدام الطاقة في المباني (العدد التراكمي)

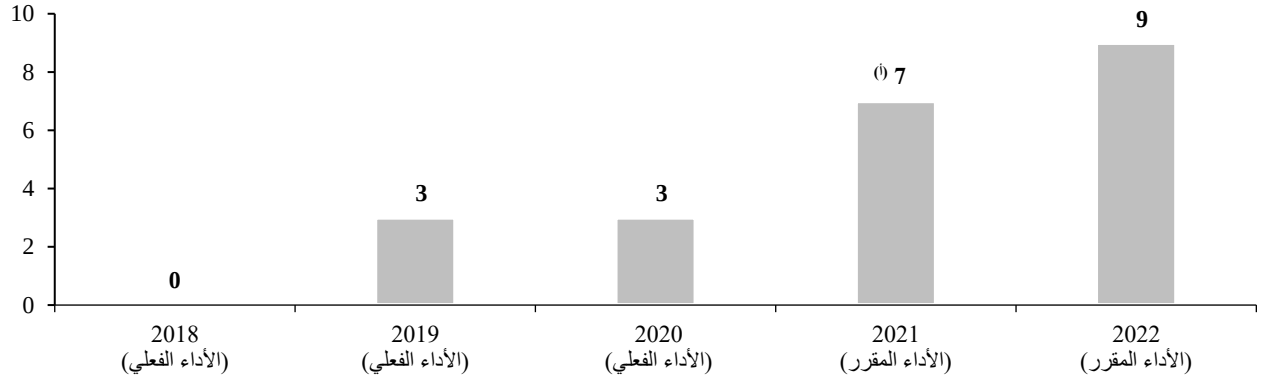

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(199) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

النتيجة 3: إدارة الغازات لتنفيذ خطة عام 2030

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

17-144 سيكون للغازات دور هام في مزيج الطاقة في المستقبل، سواء بصفتها ناقلات للطاقة (الميثان (CH_4) والهيدروجين (H_2)) أو بصفتها غازات الدفيئة (ثاني أكسيد الكربون (CO_2) والميثان (CH_4)). وستتطلب إدارة هذه الغازات صكوكا معيارية جديدة. ودعم البرنامجُ الفرعي الدولَ الأعضاء في سعيها لإيجاد خيارات تتعلق بالتقاط ثاني أكسيد الكربون وتخزينه وإدارة الميثان واقتصاد الهيدروجين، وذلك بالمساعدة على وضع صكوك معيارية من قبيل التوصيات أو التوجيهات المتعلقة بأفضل الممارسات، وعن طريق تعميم الصكوك ونشرها. وقام على وجه الخصوص بوضع التوجيهات المتعلقة بأفضل الممارسات لإدارة انبعاثات الميثان في مناجم الفحم العاملة والمهجورة على حد سواء، وبرصد انبعاثات الميثان في قطاعي النفط والغاز والإبلاغ عنها.

17-145 ويمكن استخدام البنى التحتية المتعلقة بالغاز الطبيعي لخلط الميثان والهيدروجين، مما يؤدي إلى خفض انبعاثات الكربون تدريجيا. ولكي ينجح هذا الأمر عبر الحدود، يلزم وضع معايير بشأن نسب الخلط المقبولة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون إنتاج الهيدروجين باستخدام مصادر الطاقة الخالية من الكربون خيارا هاما لإزالة الكربون من مصادر الطاقة. وما فتئ البرنامج الفرعي يعمل مع الشركاء الوطنيين والشركاء من المنظمات على التحول إلى اقتصاد الهيدروجين.

17-146 وتوجد فرص لالتقاط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وفي نهاية المطاف، ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، ولاستخدام البنى التحتية القائمة لنقل ثاني أكسيد الكربون إلى مخازن طويلة الأجل. وقد وضع وقدم البرنامج الفرعي توصيات سياساتية بشأن نشر تقنية التقاط ثاني أكسيد الكربون وتخزينه كوسيلة لتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى أدنى حد.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

17-147 تَمثَّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أنه من أجل تحقيق نتائج فعالة ومؤثرة، لا بد للبرنامج الفرعي من أن يعمل ليس مع الحكومات فقط، بل مع أوساط الأعمال والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية أيضا. ومن الأمثلة على هذه العملية هو وضع التوجيهات المتعلقة بأفضل الممارسات لإدارة استخراج الميثان من الفحم المعدني، وقيام الاتحاد الروسي وبولندا والصين بإنشاء مراكز تميز دولية لتعميم التوجيهات ونشرها. وسيضطلع البرنامج الفرعي، في سياق تطبيق هذا الدرس، بعملية شاملة ومفتوحة وشفافة تخلق شعورا بتولي زمام الأمور. وهذا العمل أساسي لإعداد التوجيهات المتعلقة بإدارة الغازات وخلائطها ولتطبيق هذه التوجيهات على حد سواء. وستُشرك أنشطة البرنامج الفرعي الحكومات والقطاع الخاص. وستساعد الأعمال المقرر إنجازها مع الأوساط الأكاديمية على إدماج التكنولوجيات الرائدة والجديدة في وضع الصكوك المعيارية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

17-148 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من عدد البلدان التي تطبق التوجيهات التي وُضعت في إطار البرنامج الفرعي (انظر الشكل السادس عشر من الباب 17).

الشكل السادس عشر من الباب 17

مقياس الأداء: عدد الدول الأعضاء التي تطبق توجيهات اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن إدارة الغازات (الميثان، والهيدروجين، وثاني أكسيد الكربون)

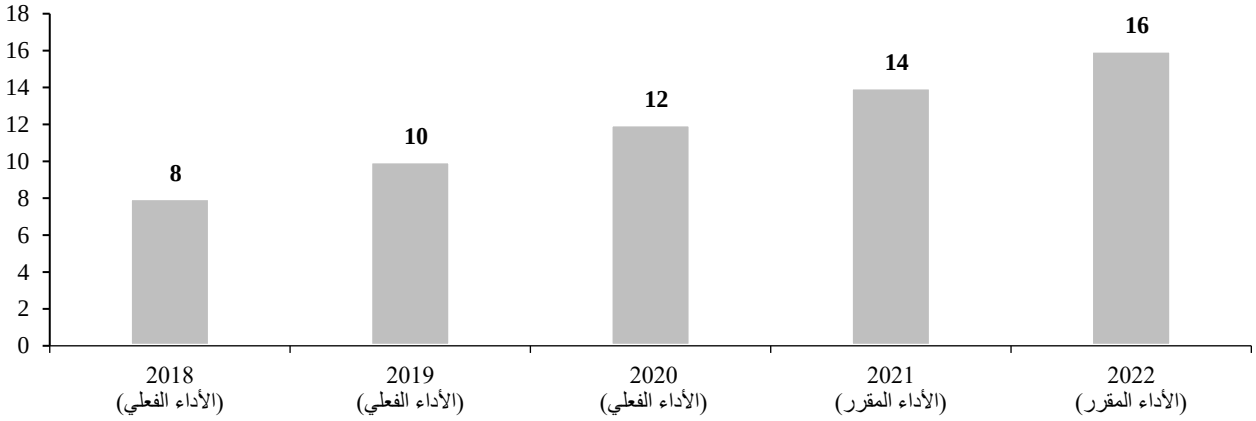

الولايات التشريعية

17-149 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

225/69 تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

213/70 تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

224/72 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

مقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

226/1997 تصنيف الأمم المتحدة الإطاري الدولي لاحتياطيات/موارد الطاقة: أنواع الوقود الصلب والسلع الأساسية المعدنية

233/2004 تصنيف الأمم المتحدة الإطاري لموارد الطاقة الأحفورية والمعدنية

222/2011 الإرشادات المتعلقة بأفضل الممارسات لصرف غاز الميثان واستخدامه بفعالية في مناجم الفحم

المنجزات المستهدفة

17-150 يعرض الجدول 17-10 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي ساهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 17-10

البرنامج الفرعي 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**60**	**55**	**60**	**45**
1 - وثائق لجنة الطاقة المستدامة والهيئات الفرعية ذات الصلة	60	55	60	45
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**38**	**38**	**40**	**38**
2 - اجتماعات لجنة الطاقة المستدامة ومكتبها والهيئات الفرعية ذات الصلة	38	38	40	38
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**6**	**9**	**4**	**8**
3 - **الإدارة المستدامة للموارد**	1	2	1	1
مشروع بشأن تطبيق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد في وسط آسيا	–	1	–	–
مشروع بشأن نظام الأمم المتحدة لإدارة الموارد	1	1	1	1
4 - **الحد من البصمة البيئية للطاقة**	2	2	1	1
مشاريع بشأن إدارة انبعاثات الميثان	2	2	1	1
5 - **التعجيل بالتحول الجذري لقطاع الطاقة**	1	2	1	3
مشروع بشأن الكفاءة في استخدام الطاقة في المباني	1	1	1	1
مشروع بشأن التعاون عبر الحدود في مجال الطاقة المتجددة	–	1	–	1
مشروع بشأن الغاز في قطاع النقل	–	–	–	1
6 - **دعم الدول الأعضاء في ضمان الطاقة المستدامة**	2	3	1	3
مشروع بشأن مسارات الطاقة المستدامة (المرحلة 1)	1	1	–	–
مشروع بشأن مسارات الطاقة المستدامة (المرحلة 2)	–	–	1	1
مشروع بشأن تحييد أثر الكربون	–	1	–	1
مشروع بشأن إطار التتبع العالمي	1	1	–	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**10**	**4**	**10**	**10**
7 - حلقات عمل للخبراء والمسؤولين الحكوميين بشأن تطبيق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد	2	2	2	2
8 - حلقات دراسية لبناء القدرات بشأن ما يتعلق بالكفاءة في استخدام الطاقة من تدابير ومعايير وعوامل محفّزة	2	2	2	2
9 - حلقات دراسية دولية لبناء القدرات بشأن تطوير الطاقة المتجددة وإصلاحات السياسة العامة للتخفيف من آثار تغير المناخ	2	–	2	2
10 - المنتدى الدولي المعني بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة	4	–	4	4
المنشورات (عدد المنشورات)	**2**	**3**	**2**	**5**
11 - منشورات عن المبادئ التوجيهية المتعلقة بأفضل الممارسات ودراسات الحالات الإفرادية ومنشورات أخرى ذات صلة بالطاقة المستدامة	2	2	2	5
12 - منشور *"مجالات العمل المترابطة المتعلقة بالموارد الطبيعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا"* (Natural Resource Nexuses in the ECE Region) (منشور اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن مجالات العمل المترابطة)	–	1	–	–

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إعداد كتيبات عن الطاقة المستدامة والمواضيع ذات الصلة بها، لإتاحة إمكانية الوصول إليها على الصعيد الإقليمي.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إصدار النشرات الصحفية، والكلمات الرئيسية، والمقالات.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وصيانة موقع البرنامج الفرعي على شبكة الإنترنت الذي يتيح الوصول إلى المعلومات والوثائق للجمهور على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

البرنامج الفرعي 6
التجارة

الهدف

17-151 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز العمل في تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، وسياسات التعاون في مجال التنظيم وتوحيد المعايير، ومعايير الجودة الزراعية، والتعاون الاقتصادي المتصل بالتجارة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وخارجها.

الاستراتيجية

17-152 تستند استراتيجية البرنامج الفرعي إلى تنفيذ المهام الأساسية المترابطة. وتتمثل المهمة الأولى في الحوار الدولي بشأن السياسات العامة المتعلقة بما يلي: الحد من العوائق التنظيمية والإجرائية التي تعترض التجارة والتي تعوق الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك ما يترتب منها عن الإجراءات المرهقة والحجم الكبير للمستندات المطلوبة؛ والاختلافات في الإجراءات والمعايير والوثائق التجارية؛ وتضارب النهوج التنظيمية ومعايير المنتجات. وتتمثل المهمة الثانية في العمل المعياري لوضع معايير وتوصيات في مجالات تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية ومعايير الجودة الزراعية والتعاون التنظيمي. وتركز المهمة الثالثة على بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة في جميع مجالات العمل. وسيسهم البرنامج الفرعي، من خلال عمله، في مجالات العمل المترابطة للجنة الاقتصادية لأوروبا التي تتعلق بالتنقل المستدام، والاتصال الذكي، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والمدن المستدامة والذكية التي تلائم جميع الأعمار، وفي الموضوع الشامل المتمثل في الاقتصاد الدائري.

17-153 وللإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز عمليات بسيطة وشفافة وفعالة في مجال التجارة العالمية. ويعتزم البرنامجُ الفرعي أيضا مواصلةَ عمله المعياري لوضع معايير وتوصيات في مجالي تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية. وسيواصل البرنامج الفرعي تيسير الحوار الدولي على صعيد السياسة العامة بشأن تهيئة بيئات تجارية رقمية وكفالة الامتثال لمتطلبات النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتعميم الصكوك من قبيل المعايير والتوصيات والمبادئ التوجيهية. وبالإضافة إلى ذلك، سيعزز البرنامج الفرعي سلاسل القيمة المستدامة والمرنة وتعزيز إمكانية اقتفاء الأثر واتباع النهوج الدائرية (مثلا بتقليل النفايات إلى أدنى حد وتعظيم استخدام الموارد الطبيعية من أجل بناء الاقتصاد الدائري)، وذلك من خلال الدراسات، والحوارات بشأن السياسة العامة، والمبادرات الرائدة القائمة على التكنولوجيا (مثلا إمكانية اقتفاء الأثر استنادا إلى تقنية سلسلة الكتل لسلاسل القيمة المتعلقة بالمنسوجات). وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدفين 8 و 12 من أهداف التنمية المستدامة.

17-154 وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز بيئة تنظيمية متسقة يمكن التنبؤ بها من خلال النهوض بالتعاون التنظيمي وتعزيز المعايير وأفضل الممارسات في الأطر التنظيمية، وإدارة المخاطر، وتقييم الامتثال، ومراقبة الأسواق. وسيعمم البرنامج الفرعي أيضا المعايير المراعية للمنظور الجنساني التي تهدف إلى توفير طريقة عملية للمضي قُدما للهيئات المعنية بوضع المعايير الراغبة في جعل كل من معاييرها وعملية وضع هذه المعايير مراعية للاعتبارات الجنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم البرنامج الفرعي، من خلال البوابة الإلكترونية للجنة الاقتصادية لأوروبا المعنية بمعايير أهداف التنمية المستدامة[200]، بتعميم المعايير دعما لتنفيذ الأهداف، بُغية عرض المعلومات المتعلقة بالمعايير الطوعية وتنظيمها وفقا لأهداف وغايات خطة عام 2030. وسيدعم هذا العملُ الدولَ الأعضاء في إحراز تقدم نحو تحقيق الهدفين 5 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

17-155 وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا تعزيز استكمال معايير الجودة الزراعية والمبادئ التوجيهية التفسيرية من خلال عمله المعياري في هذه المجالات. وانطلاقا من إدراك للحقيقة المتمثلة في أن 1,6 بليون طن من الأغذية يُفقد أو يُهدر بينما يعاني أكثر من 800 مليون شخص من الجوع في جميع أنحاء العالم، سيتناول البرنامج الفرعي أيضا مسألة فقدان الأغذية وهدرها عن طريق تعزيز الوعي بشأن الحد من فقدان الأغذية من خلال إجراء الحوارات على صعيد السياسة العامة، وإقامة الشراكات مع المنظمات الدولية، وإطلاق المبادرات القائمة على التكنولوجيا (مثل التطبيقات القائمة على تقنية سلسلة الكتل بشأن فقدان الأغذية). وسيدعم هذا العملُ الدولَ الأعضاء في إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة.

17-156 وسيواصل البرنامج الفرعي إجراء دراسات تحليلية قائمة على الأدلة لتحديد العوائق التنظيمية والإجرائية التي تعترض التجارة ومساعدة الحكومات في وضع توصيات عملية المنحى لتنفيذ الصكوك المذكورة أعلاه. وسيدعم هذا العملُ الدولَ الأعضاء في إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة.

17-157 ويعتزم البرنامجُ الفرعي دعمَ الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن طريق الاستمرار في تعميق أنشطته المعيارية وتلك المتصلة بالمساعدة التقنية وبناء القدرات، فضلا عن الحوار الدولي على صعيد السياسة العامة للبرنامج الفرعي بشأن الرقمنة من أجل دعم التعافي المستدام والمرن من آثار الجائحة. وسيدعم هذا العملُ الدولَ الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدفين 8 و 9 من أهداف التنمية المستدامة.

17-158 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تبسيط العمليات التجارية وزيادة الرقمنة ورفع الإنتاجية؛

(ب) زيادة شفافية سلاسل القيمة وإمكانية اقتفاء أثرها والحد من النفايات من أجل تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

(ج) زيادة تطبيق البلدان للمعايير الدولية ليتسنى تنفيذ عمليات تنظيمية منسقة على الصعيد الدولي؛

(د) تقديم الدعم للقطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء لتيسير التجارة؛

(هـ) زيادة المساواة بين الجنسين في مجال التجارة.

17-159 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن تحسين رقمنة التجارة (مثلا إحراز تقدم نحو اعتماد الخدمات الرقمية المتصلة بالتجارة من قبيل النافذة الوحيدة) بهدف تقليل مخاطر انتقال عدوى فيرس كوفيد-19 في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى أدنى حد.

(200) متاحة على العنوان الشبكي التالي: https://standards4sdgs.unece.org/.

الأداء البرنامجي في عام 2020

17-160 يشـــمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي اســـتجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

زيادة إمكانية الوصول إلى المعلومات التحليلية عن تأثير جائحة كوفيد-19 على التجارة

الأداء البرنامجي في عام 2020

17-161 أدت جائحة كوفيد-19 إلى اختلال التجارة وسلاسل الإمداد على الصعيد العالمي. ووفقا لأحدث البيانات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، انخفض حجم التجارة العالمية الســـلعية بأكثر من 14 بالمائة في الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بالفترة نفســـها من عام 2019. فقد أُغلقت بعض الحدود مؤقتا، وتوقفت العمليات اللوجســـتية، وأُغلقت الأعمال التجارية إما جزئيا أو كليا. وحدث نقص في الإمدادات من المنتجات الأســاســية من قبيل الأدوية والأغذية. وترى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن إمكانية الحصول على الغذاء والأمن الغذائي سيواجهان خطرا كبيرا ما لم يتم التصدي بشكل كاف لاختلال التجارة العالمية. ومن المسلَّم به على نطاق واسع أن من المرجح أن تستمر آثار الجائحة لعدة سنوات. وأعاد البرنامج الفرعي تركيز أنشطته على تحقيق تعاف مستدام ومرن للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا. فعلى سبيل المثال، أطلق البرنامج الفرعي، في إطار مهمته المتعلقة بتوفير المعلومات، موقعا شـــبكيا لتبادل المعلومات عن تدفقات تجارة الأغذية في الدول الأعضاء، وصفحة شبكية عن موارد تيسير التجارة وضعهما مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية لدعم الحكومات في التغلب على آثار جائحة كوفيد-19. ويوثق العددُ الكبير من الزيارات القيمةَ المضـــافة الملموســـة لتلبية حاجة الأطراف المعنية بالتجارة إلى معلومات قائمة على الحقائق. وقد بدأ البرنامج الفرعي، في إطار مهمته الأســـاســـية المعيارية، في دعم عملية وضـع صـك معياري بالاشـتراك مع وكالات أخرى من خلال مشـروع لمركز الأمم المتحدة لتيسـير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية بهدف دعم الدول الأعضـاء في التعجيل بوضـع ضـوابط مشـتركة للسـلع الأسـاسـية وفي تيسـير التدفقات التجارية عبر الحدود في أثناء أزمة صـحية عالمية وفي أعقابها. وعلاوة على ذلك، أعد البرنامج الفرعي، من خلال مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، تقريرا عن السُبل التي يمكن بها للتكنولوجيات المتقدمة أن تساعد في التغلب على هذه الاختلالات، وكتابا أبيضا عن التصدي لاختلال التدفقات التجارية ذات الصلة بالجائحة.

17-162 ويعكف البرنامجُ الفرعي، في إطار مهمته المتعلقة بالتحليل والمســـاعدة التقنية، على اســـتعراض أثر الأزمة في التجارة والتحول الهيكلي في خمس دول أعضـاء. وتتتبع هذه الاسـتعراضـات كيفية تأثير التدابير غير التعريفية التي تنظم التجارة في السـلع على سـلاسـل الإمداد من بدايتها إلى نهايتها وتسـلط الضـوء على الآثار الطويلة الأمد لجائحة كوفيد-19. وتَسـتخدِم التقييمات، التي تُجرى في سـياق الدراسـات التي قامت بها اللجنة الاقتصـادية لأوروبا بشـأن العوائق التنظيمية والإجرائية التي تعترض التجارة في إطار اللجنة التوجيهية المعنية بالقدرات والمعايير في مجال التجارة، منهجيةَ التقييم التي وضـعتها اللجنة لتصـميم تدخلات محددة الأهداف لإعادة بناء اقتصـادات أقوى وأكثر مرونة لفترة ما بعد الجائحة. وجرى تبادل النتائج والتوصـيات المتعلقة بالاسـتعراض الأول في جورجيا، مع تعليقات متكاملة، مع الأطراف المحاورة الرئيسية من أجل توجيه عمليات التخطيط للمشاريع المستقبلية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

17-163 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من حصول الدول الأعضاء على معلومات تحليلية عن تأثير جائحة كوفيد-19 على التجارة، شملت دراسة، مشفوعة بتوصيات، عن التدابير غير التعريفية التي تؤثر على الواردات والصادرات من المواد الحيوية، وعن أثر تفشي الجائحة في التجارة الدولية واللوجستيات في جورجيا، وصفحتين شبكيتين تحتويان على موارد ذات صلة بالجائحة في مجال تيسير التجارة والتوقعات المتعلقة بالأغذية للدول الأعضاء (انظر الجدول 17-11).

الجدول 17-11
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	زيادة إمكانية حصول الدول الأعضاء على معلومات تحليلية عن تأثير جائحة كوفيد-19 على التجارة، شملت دراسة، مشفوعة بتوصيات، عن التدابير غير التعريفية التي تؤثر على الواردات والصادرات من المواد الحيوية، وعن أثر تفشي الجائحة في التجارة الدولية واللوجستيات في جورجيا، وصفحتين شبكيتين تحتويان على موارد ذات صلة بالجائحة في مجال تيسير التجارة والتوقعات المتعلقة بالأغذية للدول الأعضاء

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

17-164 نظرا للآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، تَعيَّن على البرنامج الفرعي تغيير النهج المتبع في تقديم منتجاته المعيارية، ولكنه اضطر إلى إلغاء أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية أو تأجيلها. واضطر البرنامج الفرعي إلى إلغاء سبعة اجتماعات حكومية دولية بحضور شخصي ونظم مشاورات غير رسمية افتراضية دون توفير الترجمة الشفوية. واستُعيض عن الاجتماعات التالية بمشاورات غير رسمية افتراضية: الدورة السادسة للجنة التوجيهية المعنية بالقدرات والمعايير في مجال التجارة، والدورة الثلاثون للفرقة العاملة المعنية بسياسات التعاون في مجال التنظيم وتوحيد المعايير، والدورة السادسة والسبعون للفرقة العاملة المعنية بمعايير الجودة الزراعية (بما في ذلك الاجتماعات الأربعة لأقسامها المتخصصة). وقد اتُّخذت القرارات ذات الأهمية الحيوية للأعمال التي اقترحتها هذه المشاورات في إطار إجراء طارئ من "إجراءات الموافقة الصامتة" مع البعثات التي تتخذ من جنيف مقرا لها. وعلى الرغم من التحديات، واصل البرنامج الفرعي العمل عبر الوسائل الافتراضية مع الدول الأعضاء من خلال ممثلين في بعثاتها في جنيف ومن خلال النظراء في عواصم هذه الدول على حد سواء. وترَتّب على هذه التغييرات أثر على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة 2 أدناه.

17-165 غير أن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه أنشطة جديدة وعدَّل أنشطته القائمة لدعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 في إطار النطاق العام لأهدافه. وعزز البرنامج الفرعي أنشطته الرامية إلى زيادة الوعي بالأدوات القائمة والتوجيهات السياساتية للتغلب على آثار جائحة كوفيد-19 في السلسلة اللوجستية، وكثف مشاركته في الأنشطة المشتركة مع الشركاء، بهدف دعم التعافي الاقتصادي المستدام من الجائحة. فعلى سبيل المثال، أنشأ البرنامج الفرعي صفحتين شبكيتين (بشأن الغذاء وتيسير التجارة) لزيادة الوعي بالمعايير والتوصيات والمواد التدريبية والتقارير وزيادة إمكانية الوصول إليها؛ ونشر مقالات إخبارية عن الكيفية التي يمكن بها استخدام المعايير والأدوات القائمة للبرنامج الفرعي للتصدي للآثار المتصلة بالتجارة لجائحة كوفيد-19؛ وأعد تقريرا عن التكنولوجيات المتقدمة وتيسير التجارة أثناء الجائحة؛ وأجرى دراسات عن تأثير الجائحة على التجارة الإلكترونية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وعلى التجارة في أرمينيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا وجورجيا وصربيا؛ وأجرى اختبارا تجريبيا لوحدة إضافية بشأن آثار جائحة كوفيد-19 على الدراسة الاستقصائية العالمية للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة في جمهورية قيرغيزستان؛ وبالتعاون مع

الأونكتاد، شرع في العمل لمساعدة جمهورية قيرغيزستان، بناء على طلبها، على وضع نظامها الخاص لتبادل المعلومات بشأن التغييرات في التشريعات المتعلقة بالتدابير غير التعريفية مع البلدان المجاورة. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة والمعدلة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

166-17 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المقدمة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وتُبيّنان بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تعزيز الكفاءة التجارية في وسط آسيا[201]

الأداء البرنامجي في عام 2020

167-17 واصل البرنامج الفرعي وضع توصيات بشأن تيسير التجارة ومعايير الأعمال التجارية الإلكترونية لأربعة بلدان في وسط آسيا (أوزبكستان وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وكازاخستان). كما دعم البرنامجُ الفرعي بلدانَ وسط آسيا من خلال أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل اعتماد استراتيجيات وطنية لتيسير التجارة وتنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة. وعلاوة على ذلك، واصل البرنامج الفرعي دعم إجراء الدراسة الاستقصائية العالمية للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة، وهي مبادرة مشتركة بين اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة يُضطلع بها مرة كل سنتين. ومن خلال حلقات عمل واجتماعات للمتابعة، ناقش البرنامج الفرعي نتائج استعراض التقدم المحرز في إصلاح تيسير التجارة مع دول وسط آسيا الأعضاء في اللجنة وحدد أولويات السياسة العامة لتنفيذ التدابير المناسبة لتيسير التجارة.

168-17 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق معدل متوسط لتنفيذ تيسير التجارة[202] بلغ 55 في المائة من الدول الأعضاء في منطقة وسط آسيا، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر البالغ 45 في المائة، كما هو مبيَّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت بلدان وسط آسيا ثلاثة تدابير لتيسير التجارة، وهي خارطة الطريق الوطنية لتيسير التجارة (طاجيكستان)، والنافذة الوطنية الوحيدة (كازاخستان)، وبوابات المعلومات المتعلقة بإجراءات التصدير والاستيراد والعبور (جمهورية قيرغيزستان).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

169-17 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو بلوغ الهدف، سيتطور البرنامج الفرعي ليشمل زيادة في أنشطة بناء القدرات والتوعية من أجل رقمنة العمليات التجارية سعيا إلى تحقيق تعاف مستدام ومرن من آثار جائحة كوفيد-19. ومن المرجح أن يتراجع حجم التجارة نظرا لاحتمال استمرار الأثر الاقتصادي المترتب على الجائحة لعدة سنوات. ومن ثم، من المتوقع أن يتأثر تنفيذ تيسير التجارة والاتصال بين سلاسل الإمداد خلال عام 2021 بسبب المزيد من الاختلالات في اللوجستيات والنقل والتدابير المتعلقة بالصحة والسلامة واحتمال إغلاق الخدمات التنظيمية والتجارية. بيد أن البرنامج الفرعي سيدعم بلدان وسط آسيا في التصدي لهذه التحديات في الحد من الأثر على تنفيذ تيسير التجارة. ومن المتوقع أن يبدأ متوسط معدل تنفيذ تيسير التجارة في الارتفاع مرة أخرى بحلول عام 2022. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل السابع عشر من الباب 17).

---

(201) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 20)).

(202) يُحسب متوسط معدل تنفيذ تيسير التجارة على أساس تدابير مختارة من الدراسة الاستقصائية العالمية للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة. متاحة على الموقع https://untfsurvey.org.

الشكل السابع عشر من الباب **17**

مقياس الأداء: متوسط تنفيذ تيسير التجارة لدول وسط آسيا الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا

(بالنسبة المئوية)

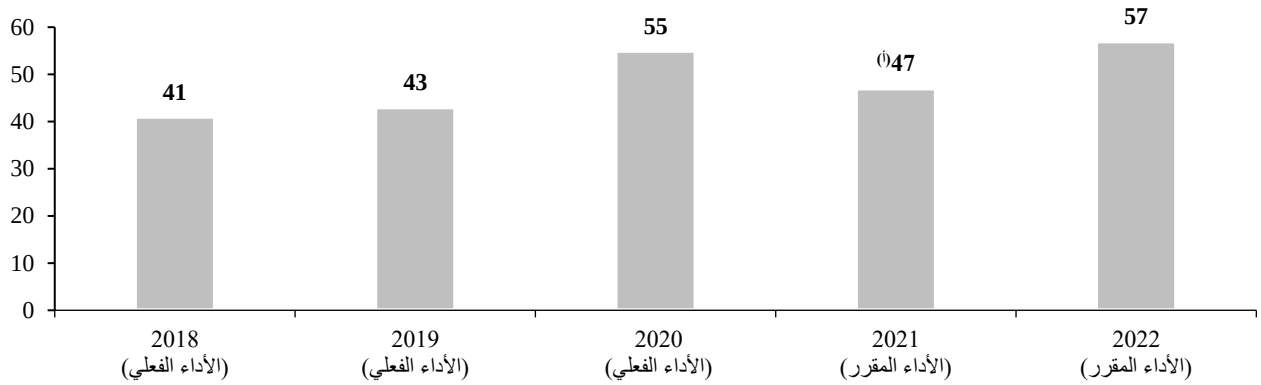

ملاحظة: تُجرى الدراسة الاستقصائية العالمية للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة مرة كل سنتين. وأُخذت البيانات الخاصة بعام 2018 من الدراسة الاستقصائية للفترة 2017-2018، وتُقدّر البيانات الخاصة بعام 2019 بناء على النتيجة المتوسطة، بينما أُخذت البيانات الخاصة بعام 2020 من الدراسة الاستقصائية للفترة 2019-2020. وستؤخذ البيانات الفعلية الخاصة بعام 2021 من الدراسة الاستقصائية لعام 2021، إذ يُتوقع أن تكتمل الدراسة الاستقصائية بحلول موعد الإبلاغ لعام 2021.

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تحسين إمكانية اقتفاء الأثر في قطاع الملابس[203]

الأداء البرنامجي في عام 2020

17-170 أدى تزايد وعي المستهلكين بقضايا الاستدامة البيئية إلى زيادة الحاجة إلى وضع علامات يسهل على المستهلكين فهمها وتحسين إمكانية اقتفاء أثر المنشأ والامتثال البيئي لإنتاج الملابس. ولتحسين الشفافية وإمكانية اقتفاء الأثر والحد من تعقيد اللغة في وضع العلامات، وهو ما يشكل عائقا أمام اتخاذ المستهلكين لخيارات مستنيرة، في الفترة الممتدة من عام 2018 إلى عام 2020، وضع البرنامج الفرعي إطارا قطاعيا للشفافية وإمكانية اقتفاء الأثر في سلاسل القيمة المستدامة والدائرية في صناعة الملابس والأحذية على أساس المعايير العالمية. ويشمل ذلك توصية سياساتية، ومبادئ توجيهية للتنفيذ، ونداء للعمل، ومعيارا تقنيا من أجل تعزيز الشفافية وإمكانية اقتفاء الأثر لسلاسل القيمة المستدامة والدائرية في صناعة الملابس والأحذية. ولتطوير هذا الإطار ودعم الأخذ به وتنفيذه، حشد البرنامج الفرعي شبكة تضم العديد من أصحاب المصلحة من الخبراء الذين يمثلون الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمجتمع المدني ومراكز الفكر (أكثر من 170 خبيرا، بمن فيهم خبراء من الرابطات التي تمثل أكثر من 000 190 شركة على الصعيد العالمي).

17-171 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تجريب إطار الشفافية وإمكانية اقتفاء الأثر لسلاسل القيمة المستدامة والدائرية في قطاع القطن في خمسة بلدان وبالشراكة مع ثماني شركات، بما في ذلك العلامات التجارية والمصنعون والمزارعون، وبإشراك المؤسسات الناشئة المبتكرة ومقدمي الحلول التكنولوجية، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر، كما هو مبيَّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

(203) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

17-172 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو بلوغ الهدف، سيستند البرنامج الفرعي إلى الدروس المستفادة من تنفيذ الإطار في الدول الأعضاء، وسيواصل تكييفه، بما في ذلك وضع واعتماد نهج قائم على المبادئ لتوسيع نطاق سريانه ليشمل الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الجدول 17-12). والنتيجة المتوقعة لهذا العمل هي زيادة الطلب على المنتجات المستدامة من الملابس، وتعزيز إبراز العناية الواجبة والسلوك التجاري المسؤول وأداء الاستدامة في سلاسل القيمة للملابس بالنسبة للمنتجين في البلدان المنفذة.

الجدول 17-12

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
اتفاق الاتحاد الأوروبي ومنظمة العمل الدولية ومركز التجارة الدولية واللجنة الاقتصادية لأوروبا على وضع نظام للشفافية وإمكانية اقتفاء الأثر لسلاسل إمداد مستدامة	وضع خبراء وشركاء اللجنة الاقتصادية لأوروبا/الأمم المتحدة/مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية لنظام الشفافية وإمكانية اقتفاء الأثر	تجريب نظام الشفافية وإمكانية اقتفاء الأثر في 5 بلدان وبالشراكة مع 8 شركات	تنفيذ 3 بلدان لنظام الشفافية وإمكانية اقتفاء الأثر	تنفيذ 3 بلدان إضافية لنظام الشفافية وإمكانية اقتفاء الأثر

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تحسين رقمنة التجارة في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

17-173 تضررت التجارة العالمية بشدة بسبب جائحة كوفيد-19. وقد أدت الحلول الممكّنة رقميا للخدمات المتصلة بالتجارة دورا هاما خلال فترة الجائحة نظر إلى أن التباعد البدني يشكل أحد التدابير الوقائية الرئيسية ضد عدوى الفيروس. وتتطلب إعادة البناء على نحو أفضل حلولا مبتكرة تدعم التعافي المستدام والمرن. وتتمثل إحدى أولويات البرنامج الفرعي في تيسير التجارة من خلال زيادة الرقمنة (أي تبسيط العمليات التجارية ونزع الطابع المادي عنها، واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتماد المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية ومواءمتها، وتعزيز النظم الرقمية القابلة للتشغيل البيني). وما فتئ البرنامج الفرعي يعمل لسنوات عديدة على وضع توصيات لتيسير التجارة ومعايير للأعمال التجارية الإلكترونية من خلال الهيئة الحكومية الدولية المتمثلة في مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية. وحتى الآن، أصدر هذا المركز أكثر من 40 توصية سياساتية بشأن تيسير التجارة، وأكثر من 400 معيار للأعمال التجارية الإلكترونية، وعدة مواد تدريبية، ومواد توجيهية أخرى، وهي متاحة مجانا للأوساط التجارية العالمية. ويوجَّه هذا العمل المعياري، إلى جانب التوجيه السياساتي وأنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات، نحو زيادة رقمنة التجارة. وللتصدي لجائحة كوفيد-19، سيتم التأكيد بقدر أكبر على التركيز على الرقمنة في أنشطة البرنامج الفرعي المعيارية وأنشطته المتصلة بالمساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل دعم التعافي المستدام والمرنة.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

17-174 تَمثَّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في الحاجة المتزايدة إلى كفالة التآزر فيما بين المواضيع الشاملة، نظرا لتنوع المواضيع التي يتناولها البرنامج الفرعي. وسيدمج البرنامج الفرعي، في سياق تطبيق هذا الدرس، المواضيع الشاملة من قبيل الرقمنة واتباع النهوج الدائرية وتحقيق التعافي المستدام والمرن من جائحة كوفيد-19 في البلدان الـ 17 المستفيدة من البرنامج في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. فعلى سبيل المثال، يمكن لنظم اقتفاء الأثر الإلكترونية والخدمات التنظيمية المتصلة بالتجارة الرقمية أن تجعل البيئة التجارية أكثر استدامة ومرونة. وأخيرا، سيعزز البرنامج الفرعي العمل مع البلدان الـ 17 المستفيدة من البرنامج من خلال أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

17-175 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة متوسط معدل تنفيذ تدابير تيسير التجارة الرقمية[204] في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا (انظر الشكل الثامن عشر من الباب 17).

الشكل الثامن عشر من الباب **17**

مقياس الأداء: متوسط معدل تنفيذ تدابير تيسير التجارة الرقمية للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا

(بالنسبة المئوية)

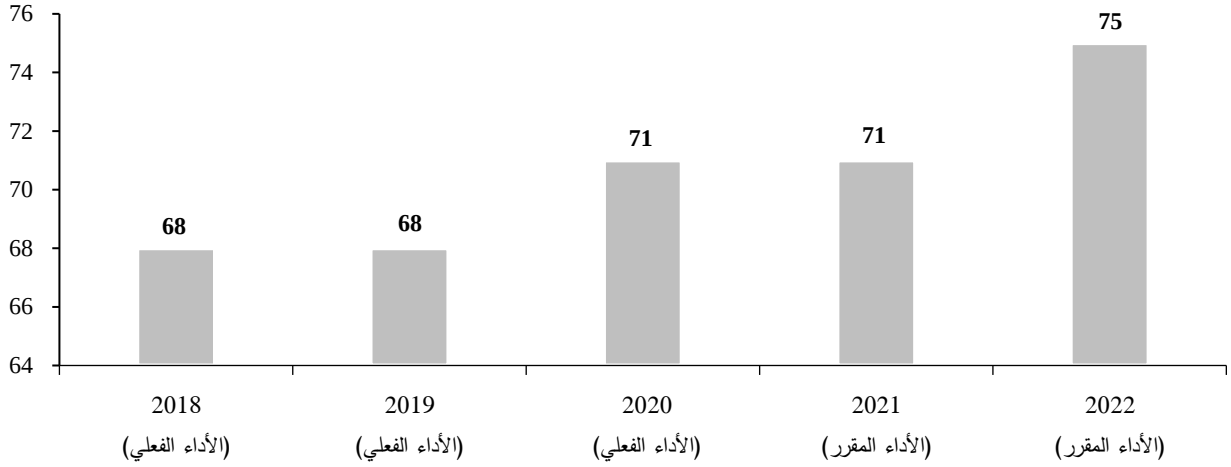

الولايات التشريعية

17-176 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

(204) استُخرجت البيانات المبينة في الشكل الثامن عشر من الباب 20 من فئة "التجارة اللاورقية" من تدابير تيسير التجارة المشمولة في الدراسة الاستقصائية العالمية للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة التي تشترك في إجرائها مرة كل سنتين لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس. وسيُجري البرنامج الفرعي الدراسة الاستقصائية العالمية المقبلة في عام 2021، وهو يعتزم إدراج عنصر إضافي بشأن الأثر المترتب على جائحة كوفيد-19 في مجال تيسير التجارة وأفضل الممارسات في هذا المجال.

قرارات الجمعية العامة

137/69	برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024	239/71	متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية
213/69	دور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة	242/71	التعاون في ميدان التنمية الصناعية
217/70	متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية	253/73	التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

76/1991 تعزيز التعاون الأقاليمي في مجال تيسير التجارة الدولية

مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي

225/1997 التوصية 25 للجنة الاقتصادية لأوروبا، المعنونة "استخدام معايير الأمم المتحدة لتبادل البيانات الإلكترونية في مجالات الإدارة والتجارة والنقل"

المنجزات المستهدفة

17-177 يعرض الجدول 17-13 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي ساهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 17-13

البرنامج الفرعي 6: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**110**	**103**	**110**	**110**
1 - وثائق اللجنة التوجيهية المعنية بالقدرات والمعايير في مجال التجارة	13	7	13	13
2 - وثائق الفرقة العاملة المعنية بسياسات التعاون في مجال التنظيم وتوحيد المعايير	13	11	13	13
3 - وثائق الفرقة العاملة المعنية بمعايير الجودة الزراعية	60	60	60	60
4 - وثائق مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية	24	25	24	24
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**91**	**80**	**91**	**91**
5 - اجتماعات اللجنة التوجيهية المعنية بالقدرات والمعايير في مجال التجارة ومكتبها	7	4	7	7
6 - اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بسياسات التعاون في مجال التنظيم وتوحيد المعايير	5	3	5	5
7 - اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بمعايير الجودة الزراعية وأقسامها المتخصصة	26	20	26	26

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
8 – اجتماعات مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية	53	53	53	53
باء – توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**4**	**5**	**4**	**4**
9 – مشاريع بشأن تعزيز استخدام وتطبيق معايير التنمية الاستدامة والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات	–	1	–	–
10 – مشاريع بشأن تيسير التجارة	3	3	3	3
11 – مشروع بشأن فقدان الأغذية والزراعة	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**18**	**15**	**18**	**18**
12 – حلقات دراسية لوكالات توحيد المعايير والتفتيش وأصحاب المصلحة الآخرين في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أو خارجها بشأن معايير اللجنة المتعلقة بالجودة الزراعية	6	3	6	6
13 – حلقات دراسية لمقرري السياسات والخبراء في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية في منطقة اللجنة أو خارجها بشأن تقديم الدعم في تنفيذ ما يتصل بالتجارة من معايير وتوصيات ومبادئ توجيهية	9	9	9	9
14 – حلقات عمل لمقرري السياسات والخبراء في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل في منطقة اللجنة بشأن الإجراءات التجارية، وإدارة سلسلة الإمداد، وتقييم الامتثال، ومراقبة الأسواق، وريادة النساء للأعمال الحرة	3	3	3	3
المنشورات (عدد المنشورات)	**7**	**7**	**10**	**10**
15 – منشور بموجز لأفضل ممارسات اللجنة وتوصياتها في مجال تيسير التجارة	1	1	1	1
16 – منشورات عن الأدلة المتعلقة بالمعايير التجارية في المجالات التالية: إمكانية اقتفاء الأثر وإدارة المخاطر؛ والأعمال التجارية الإلكترونية؛ والتعليم؛ والتنمية المستدامة	2	2	1	1
17 – منشورات عن التوصيات والمعايير والاستراتيجيات المتعلقة بتيسير التجارة لدعم مقرري السياسات	2	2	5	5
18 – منشور عن التجارة الزراعية وسلاسل الإمداد	1	–	1	1
19 – منشور عن العوائق التنظيمية والإجرائية التي تعترض التجارة في بلد يحدد لاحقا	1	–	1	1
20 – منشور عن عمليات تفتيش البضائع على أساس المخاطر والكوارث والتنمية المستدامة	–	–	1	1
21 – منشور عن التنقل المستدام والاتصال الذكي (منشور اللجنة عن مجالات العمل المترابطة)	–	1	–	–
22 – منشور بشأن التوصية رقم 5 (مختصرات قواعد إنكوترمز)	–	1	–	–
المواد التقنية (عدد المواد)	**8**	**8**	**8**	**8**
23 – المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالجودة الزراعية	4	4	4	4
24 – مواد تدريبية عن تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية	1	1	1	1
25 – مواد متعلقة بالمعايير التجارية	2	2	2	2
26 – مبادئ توجيهية بشأن التجارة عبر الحدود	1	1	1	1

جيم – المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية إلى المسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة في ما لا يقل عن 10 دول أعضاء في اللجنة بشأن تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، ومعايير الجودة الزراعية، والتعاون في مجال التنظيم وتوحيد المعايير، والعوائق التنظيمية والإجرائية التي تعترض التجارة.

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إيفاد بعثات لتقصي الحقائق في 3 دول أعضاء في اللجنة بشأن تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، ومعايير الجودة الزراعية، والتعاون في مجال التنظيم وتوحيد المعايير، والعوائق التنظيمية والإجرائية التي تعترض التجارة.

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إعداد كتيبات وصحائف وقائع ونشرات إعلامية تصل إلى ما لا يقل عن 17 بلدا من البلدان المستفيدة من البرنامج في منطقة اللجنة، وأكثر من 000 1 خبير من القطاعين العام والخاص.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إصدار نشرات صحفية للبرنامج الفرعي لإتاحة إمكانية الوصول إليها على الصعيد الإقليمي، وتنظيم مناسبات لإطلاق منشورات، ونشر مقالات في رسائل إخبارية خارجية.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهد الموقع الشبكي وقواعد البيانات، التي توفِّر لنحو 000 500 مستخدم يتمتعون بإمكانية الوصول إلى موارد من قبيل الصفحات الشبكية وقواعد البيانات.

البرنامج الفرعي 7
الغابات والصناعات الحرجية

الهدف

17-178 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز الإدارة المستدامة للغابات وتعزيز إسهام الغابات والمنتجات الحرجية في التنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

الاستراتيجية

17-179 تستند استراتيجية البرنامج الفرعي إلى تنفيذ المهام الأساسية المترابطة، وهي العمل التحليلي والمعياري، والحوار الدولي على صعيد السياسة العامة، وبناء القدرات، والاتصال. وسيسهم البرنامج الفرعي، من خلال عمله، في مجال العمل المترابط للجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وسيضطلع البرنامج الفرعي بعمله، ضمن استراتيجيته الخاصة بالتنفيذ، بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات والعمليات ذات الصلة (مثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والمركز الدولي لبحوث الحراجة الزراعية، والمبادرة الأوروبية للغابات).

17-180 وللإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي مساعدة الدول الأعضاء والكيانات الإقليمية والجهات الشريكة الأخرى وتعزيز التعاون معها من أجل الإدارة المستدامة للغابات، واستعادة الهيئة الطبيعية للغابات، والاستخدام المستدام للمنتجات الحرجية. ويعتزم البرنامجُ الفرعي أيضا جمعَ المعلومات والنتائج المستقاة من البحوث والتحليلات المتصلة بالإدارة المستدامة للغابات والإنتاج والاستهلاك المستدامين للمنتجات الخشبية والتحقق من صحة هذه المعلومات والنتائج وتعميمها. وسيواصل البرنامج الفرعي تيسير تبادل الخبرات وأفضل الممارسات الوطنية، ورصد التقدم المحرز في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات باستخدام المؤشرات الرئيسية لقطاع الغابات، وهو ما سيساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج بمسؤولية) والهدف 15 (الحياة البرية)، وكذلك في تنفيذ خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030 (قرار الجمعية العامة 285/71).

17-181 ويعتزم البرنامجُ الفرعي دعمَ الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال تقديم معلومات في العروض وحلقات النقاش خلال دورات لجنته وفرقته العاملة، ومنشورات من قبيل الدراسة بشأن التوقعات والدراسات دون الإقليمية، وحلقات دراسية شبكية عن الكيفية التي تأثر وسيتأثر بها قطاع الغابات من جراء الجائحة العالمية، والكيفية التي يمكن أن يسهم بها في إعادة بناء اقتصادات أفضل ومجتمعات أكثر مرونة.

17-182 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) إيجاد نظم إيكولوجية سليمة للغابات في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تُدار على نحو مستدام وتوفر سلعا وخدمات كبيرة من سلع وخدمات النظم الإيكولوجية لصالح المجتمع؛

(ب) زيادة استخدام المنتجات الحرجية المستدامة التي تسهم في بناء اقتصاد مستدام ودائري وتحل محل البدائل الأقل استدامة مثل المنتجات المعتمِدة على الوقود الأحفوري، وتحقيق الكفاءة في هذا الاستخدام.

17-183 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن تعزيز قدرة أصحاب المصلحة على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الكيفية التي يمكن بها للغابات أن تؤدي دورا رئيسيا في إعادة البناء على نحو أفضل أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها.

الأداء البرنامجي في عام 2020

17-184 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز الوظائف المستدامة في قطاع الغابات

17-185 في العقود الماضية، انخفضت مستويات العمالة في قطاع الغابات، ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة إنتاجية العمل. وبالإضافة إلى ذلك، أدى الركود الاقتصادي الذي نجم عن الأزمة المالية في عام 2008 إلى زيادة مستويات البطالة والمصاعب الاقتصادية في المجتمعات المحلية والمناطق التي تعتمد على الغابات. وقد حلل البرنامج الفرعي الحالة الراهنة للقوة العاملة في قطاع الغابات في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بما في ذلك ظروف العمل، والسلامة والصحة المهنيتان، والسياقات الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى حدوث تغييرات هيكلية في هذا القطاع. وحدد البرنامج الفرعي، بالتعاون مع فريق من الخبراء، ميادين جديدة للنشاط من شأنها أن تسهم في تحقيق التنمية الريفية وتساعد على الاحتفاظ بالوظائف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الغابات. ويمكن أن تؤدي فرص العمل هذه أيضا إلى إيجاد فرص عمل جديدة للفئات المهنية التي قد تتكبد خسائر من حيث الوظائف أثناء عملية الانتقال إلى الاقتصاد المستدام، وأن تدعم إدماج الفئات الضعيفة أو الممثلة تمثيلا ناقصا، مثل الشباب والنساء، في سوق العمل.

17-186 وفي الفترة الممتدة من عام 2018 إلى عام 2020، حلل البرنامج الفرعي أيضا محركات التحول الرئيسية للوظائف المستدامة في تنمية قطاع الغابات، وحدد الوظائف المستدامة القائمة والمستجدة، والمتطلبات من المهارات، والاحتياجات التعليمية للمهنيين المعنيين بالغابات في منطقة اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، أعد البرنامج الفرعي مبادئ توجيهية لتعزيز الوظائف المستدامة في مجال الغابات، ونظم عدة أنشطة لتبادل المعارف. وباستخدام إطار تصنيف الوظائف المستدامة في مجال الغابات والمعلومات المستقاة من المشاورات مع أصحاب المصلحة، أصدر البرنامج الفرعي ثلاثة منشورات عن الوظائف المستدامة في قطاع الغابات.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

17-187 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من إتاحة ثلاثة منشورات للدول الأعضاء تعزز وعي ومعرفة الأطراف المعنية، ولا سيما مقرري السياسات، بكيفية اجتذاب المزيد من الشباب والنساء إلى العمل في مجال الغابات، وكيفية التعامل مع المخاطر المهنية في هذا القطاع، وكيفية ضمان التثقيف فيما يتعلق بالمتطلبات من المهارات الجديدة في القرن الحادي والعشرين (انظر الجدول 17-14).

الجدول 17-14
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
تحسين معارف وقدرات مقرري السياسات في تصنيف الوظائف الخضراء في مجال الغابات.	تحسين فهم مقرري السياسات للتحديات التي تواجهها الوظائف الخضراء في مجال الغابات وما يمكن أن تتيحه من فرص للدول الأعضاء في اللجنة.	إتاحة ثلاثة منشورات للدول الأعضاء تعزز الوعي والمعرفة بكيفية اجتذاب المزيد من الشباب والنساء إلى العمل في مجال الغابات، وكيفية التعامل مع المخاطر المهنية في هذا القطاع، وكيفية ضمان التثقيف فيما يتعلق بالمتطلبات من المهارات الجديدة في القرن الحادي والعشرين.

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

17-188 نظرا للآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، اضطر البرنامج الفرعي إلى تعديل مواعيد عدة اجتماعات لفريق الأخصائيين، وعَقد هذه الاجتماعات بشكل افتراضي. وعُقدت الدورة الثامنة والسبعون للجنة المعنية بالأحراج والصناعة الحرجية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا في صيغة انعقاد افتراضية مختلطة مع جلسات (مدة كل واحدة منها نصف يوم) خُفِّضت من ثلاث ساعات إلى ساعتين. وبالإضافة إلى ذلك، أُرجئت الدورة الثانية والأربعون للفرقة العاملة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأغذية والزراعة المعنية بإحصاءات الأحراج واقتصاداتها وإدارتها إلى عام 2021. وبُغية مواصلة تنفيذ خريطة الطريق المتفق عليها بشأن تنقيح برنامج العمل المتكامل للبرنامج الفرعي، عقد البرنامج الفرعي مشاورات افتراضية غير رسمية مع مندوبيه. وأخيرا، تَعيَّن أيضا تأجيل اجتماع المائدة المستديرة الوزاري بشأن استعادة الهيئة الطبيعية للغابات ومبادرة أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى (**ECCA30**)/تحدي بون في أوروبا الشرقية وجنوب شرق أوروبا إلى النصف الأول من عام 2021. وفيما يتعلق بالنشاط الأخير، قدم البرنامج الفرعي الدعم إلى البلدان المعنية في صيغة بديلة جديدة بإجراء مشاورات فردية افتراضية. وتَرتّب على هذا التغيير الأخير أثر على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في إطار النتيجة 2 أدناه.

النتائج المقررة لعام 2022

17-189 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المقدمة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وتُبيّنان بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: هل حققنا الهدف بالفعل؟ قياس الإدارة المستدامة للغابات في إطار الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة[205]

الأداء البرنامجي في عام 2020

17-190 قدم البرنامج الفرعي، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وشركاء إقليميين آخرين، الدعم لبلدان أوروبا والقوقاز ووسط آسيا في إنجاز أعمالها المتعلقة بالإبلاغ الوطني عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالغابات. وفي الفترة الممتدة حتى عام 2020، قدم البرنامج الفرعي أيضا، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة والمبادرة الأوروبية للغابات، الدعم لبلدان منطقة عموم أوروبا في وضع الصيغة النهائية لعملية الإبلاغ عن الغابات والإدارة المستدامة للغابات، مما أسهم في زيادة القدرات داخل الدول الأعضاء على الإبلاغ عن البيانات والمعلومات المطلوبة في إطار الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، اضطلع البرنامج الفرعي بأعمال موسعة بشأن استحداث أدوات إلكترونية لتخزين البيانات المجمعة وتعميمها. وهذه الأدوات متاحة جميعها ويتوقع أن تصبح جاهزة للعمل في السنوات المقبلة.

17-191 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام 50 دولة عضوا في اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتقديم بيانات بشأن الغايتين 15-1 و 15-2 من أهداف التنمية المستدامة، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في قيام 46 بلدا بتقديم بيانات، كما هو مبيَّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

17-192 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو بلوغ الهدف، سيسعى البرنامج الفرعي إلى الحفاظ على العدد الكبير من البلدان التي تقوم بالإبلاغ، وسيواصل العمل مع المنظمات والبلدان الشريكة من أجل تحسين اكتمال بيانات الإبلاغ وجودتها. ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الشكل التاسع عشر من الباب 17).

الشكل التاسع عشر من الباب **17**

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تقدم بيانات بشأن الغايتين 15-1 و 15-2 من أهداف التنمية المستدامة (العدد التراكمي)

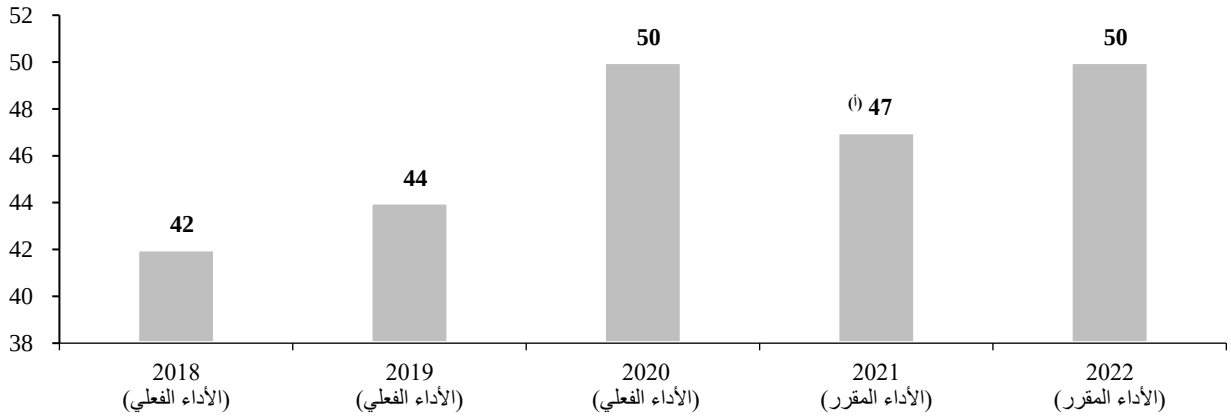

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(205) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 20)).

النتيجة 2: تعزيز القدرة والالتزام السياسي من أجل إصلاح النظم الإيكولوجية في أوروبا الشرقية وجنوب شرق أوروبا[206]

الأداء البرنامجي في عام 2020

17-193 نظم البرنامج الفرعي اجتماعين افتراضيين لإطْلاع البلدان على التعهد المتعلق بتحدي بون (أي الالتزام باستعادة الهيئة الطبيعية للأراضي المتدهورة التي أُزيلت غاباتها) وعلى المسائل التنظيمية، ولتقديم لمحة عامة عن فرص التمويل المتاحة لدعم البلدان في تنفيذ تعهداتها المتعلقة باستعادة الهيئة الطبيعية للغابات. وبالإضافة إلى ذلك، أعد البرنامج الفرعي إحاطات إعلامية لمراكز التنسيق الوطنية في 14 بلدا في أوروبا الشرقية وجنوب شرق أوروبا، تلتها مكالمات فردية غير رسمية عبر الفيديو مع ممثلي البلدان المعنية.

17-194 وأسهم العمل المذكور أعلاه في التعهد بتخصيص 3 ملايين هكتار في إطار تحدي بون، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المتمثل في تخصيص 7 ملايين هكتار، كما هو مبيَّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021. وكانت البلدان قد خططت للإعلان عن تعهداتها الرسمية في اجتماع المائدة المستديرة الوزاري بشأن استعادة الهيئة الطبيعية للغابات ومبادرة أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى (ECCA30)/تحدي بون في أوروبا الشرقية وجنوب شرق أوروبا، الذي أُرجئ إلى عام 2021 نظرا للقيود المفروضة على السفر لأسباب تتعلق بجائحة كوفيد-19.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

17-195 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو بلوغ الهدف، سيوسع البرنامج الفرعي نطاق التغطية الجغرافية وسيعمل مع بلدان أخرى في أوروبا والقوقاز ووسط آسيا. كما سيقدم المشورة في مجال السياسات والدعم في مجال بناء القدرات من أجل التمكين من مواصلة استعادة الهيئة الطبيعية للغابات ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الشكل العشرين من الباب 17).

الشكل العشرون من الباب 17

مقياس الأداء: الالتزامات تجاه مبادرة أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى (ECCA30)

(بملايين الهكتارات)

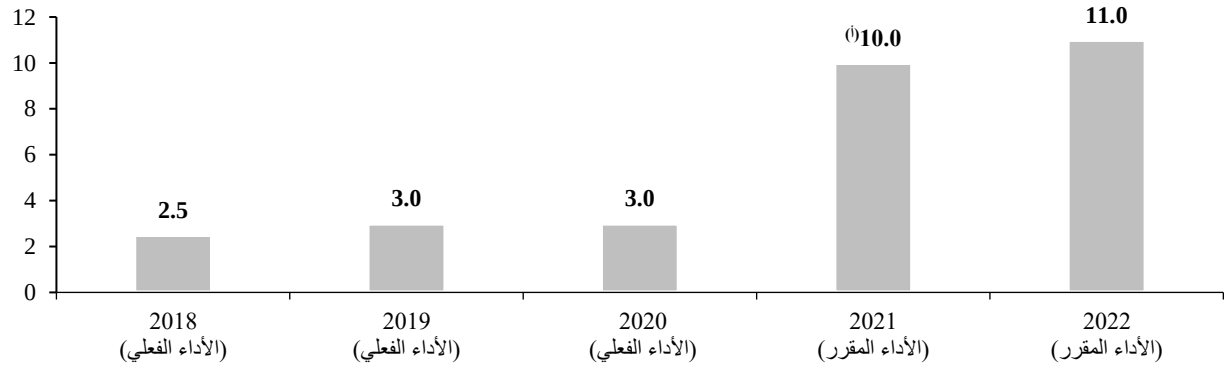

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(206) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

النتيجة 3: زيادة فرص الحصول على المعلومات المتعلقة بالمنتجات الحرجية لدعم وضع السياسات المستندة إلى الأدلة من أجل الإنتاج والاستهلاك المستدامين للمنتجات الحرجية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

17-196 الأخشاب المنتجة بصورة مستدامة هي سلعة عالمية وتُستخدم على نطاق واسع في عدد من المنتجات الرئيسية الهامة. وتستأثر الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا بنحو 40 في المائة من الموارد الحرجية على الصعيد العالمي وبأكثر من 60 في المائة من الأخشاب التي يجري حصادها عالميا لتصنيع المنتجات الخشبية (باستثناء الطاقة المستمدة من الأخشاب). ويمكن أن تحل الأخشاب المنتجة بصورة مستدامة محل المنتجات المصنعة من المواد الخام الأحفورية والمحدودة، مثل الخرسانة والصلب والمنتجات القائمة على النفط. ويسهم البرنامج الفرعي في تحقيق هدفه عن طريق جمع البيانات سنويا من الدول الأعضاء عن إنتاجها واستهلاكها من الأخشاب والمنتجات الخشبية وتجارتها بها. ويقيِّم البرنامج الفرعي كذلك العوامل الرئيسية المحركة لاتجاهات السوق (مثل تأثير السياسات، أو العوامل المحركة الاقتصادية، أو الاضطرابات الأحيائية واللاأحيائية للغابات) ويناقش التطورات الأخرى المحتملة من خلال التشاور مع الأطراف من الخبراء والوزارات المعنية بالسياسات والتجارة والصناعة في الدول الأعضاء وعن طريق إجراء دراسات نظرية.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

17-197 تَمثَّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أن التقييم الحالي للمعلومات عن المنتجات الحرجية لا يشمل جميع أنواع هذه المنتجات ودورة الحياة الكاملة للمنتجات الخشبية. وبالتالي، لم يكن البرنامج الفرعي في وضع يتيح له أن يقدم للدول الأعضاء تقييما كاملا لمدى إسهام الصناعات القائمة على الغابات في تحقيق الدول الأعضاء للهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة. وسيكمل البرنامج الفرعي، في سياق تطبيق هذا الدرس، المعلومات التي تُجمع سنويا لتغطي كذلك المنتجات والتدفقات الإضافية، مثل أخشاب ما بعد الاستهلاك، أو الورق، أو الورق المقوى والتغليف الخشبي، أو الطاقة المستمدة من الأخشاب، أو المنتجات الخشبية الهندسية. وباتباع هذه المنهجية المعززة، سيكون البرنامج الفرعي في وضع أفضل يتيح له تزويد الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتقييمات أدق لدور قطاع الغابات والمنتجات الحرجية من حيث العمالة، وأحجام الأخشاب التي يتم حصادها والاتجار بها، والتأثيرات على الإدارة المستدامة للموارد الحرجية، والكيفية التي يمكن بها للمنتجات الحرجية أن تواصل تحسين دور هذا القطاع في الإسهام في تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

17-198 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من الزيادة المطردة في عدد السلع الخشبية التي يجري تقييمها من حيث إنتاجها واستهلاكها والتجارة بها (انظر الشكل الحادي والعشرين من الباب 17). ويتجسد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف في الكبسولات الخشبية التي تُنتج من مخلفات إنتاج الخشب المنشور وتُستخدم لتوليد الطاقة. وازداد إنتاج الكبسولات الخشبية من 15 مليون طن في عام 2010 إلى أكثر من 40 مليون طن في عام 2020. ومثال آخر على ذلك هو استخدام الأخشاب الرقائقية المتقاطعة، وهي ألواح مبتكرة من الخشب الصلب لأعمال البناء، التي تطورت من منتج تجريبي إلى منتج متداول عالميا في غضون السنوات العشر الماضية. وفي كلتا الحالتين، كان التقييم الذي أعده البرنامج الفرعي أول تقييم يقدم معلومات وتوصيات قائمة على الحقائق ومتاحة مجانا للدول الأعضاء، مما أسهم إسهاما كبيرا في تطوير هذه المنتجات المبتكرة التي تقلل إلى أدنى حد من نفايات الخشب وتشكل بديلا للمواد المحدودة الشديدة الاستهلاك للطاقة.

الشكل الحادي والعشرون من الباب **17**

مقياس الأداء: العدد الإجمالي لتقييمات السلع الخشبية المتاحة للدول الأعضاء مع معلومات محددة عن إنتاجها واستهلاكها والتجارة بها (العدد التراكمي)

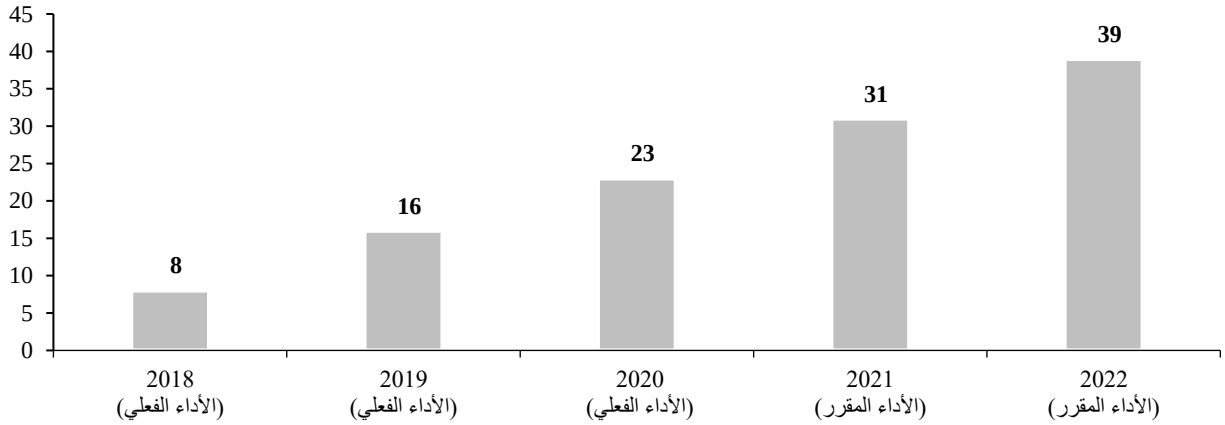

الولايات التشريعية

17-199 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

98/62 صك غير ملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات

200/67 اليوم العالمي للغابات

285/71 خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030

286/71 صك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات

284/73 عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (2021-2030)

213/75 تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، استنادا إلى جدول أعمال القرن 21

219/75 تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وإسهامه في تحقيق التنمية المستدامة

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

33/2015 الترتيب الدولي المتعلق بالغابات لما بعد عام 2015

4/2017 خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030 وبرنامج العمل الرباعي السنوات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات للفترة 2017-2020

14/2020 نتائج الدورة الخامسة عشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

المنجزات المستهدفة

17-200 يعرض الجدول 17-15 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي ساهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 17-15

البرنامج الفرعي 7: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف- تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**18**	**15**	**24**	**16**
1 - وثائق اللجنة المعنية بالأحراج والصناعة الحرجية/هيئة الغابات الأوروبية	12	10	18	10
2 - وثائق الفرقة العاملة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأغذية والزراعة المعنية بإحصاءات الأحراج واقتصاداتها وإدارتها	6	5	6	6
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**26**	**20**	**32**	**22**
3 - اجتماعات اللجنة المعنية بالأحراج والصناعة الحرجية/هيئة الغابات الأوروبية	8	6	16	6
4 - اجتماعات مكتب اللجنة المعنية بالأحراج والصناعة الحرجية	4	3	2	2
5 - اجتماعات الفرقة العاملة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأغذية والزراعة المعنية بإحصاءات الأحراج واقتصاداتها وإدارتها واجتماعات أفرقة الأخصائيين	14	11	14	14
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**10**	**18**	**15**	**15**
6 - مناسبات لبناء قدرات مقرري السياسات والخبراء والأطراف المعنية من بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مواضيع ذات صلة بالبرنامج المتكامل للجنة الاقتصادية لأوروبا/منظمة الأغذية والزراعة	10	18	15	15
المنشورات (عدد المنشورات)	**7**	**11**	**7**	**7**
7 - *الاستعراض السنوي لسوق المنتجات الحرجية*	1	1	1	1
8 - منشور عن الإدارة المستدامة للغابات والمنتجات الحرجية	6	10	6	6
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إجراء حوارات بشأن السياسة العامة المتعلقة بالغابات بناء على طلب البلدان وتقديم الدعم في مسائل السياسة العامة المتعلقة بالغابات، لفائدة ما يصل إلى 3 دول أعضاء.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تحديث وتعهد قواعد بيانات منطقة اللجنة بشأن الموارد الحرجية؛ والسياسات والمؤسسات المعنية بالغابات؛ والمنتجات الحرجية؛ والإنتاج والاستهلاك والتجارة، بما في ذلك الأسعار؛ والطاقة المستمدة من الأخشاب لإتاحة إمكانية الوصول إليها على الصعيد العالمي.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم الأنشطة والمناسبات للاحتفال باليوم العالمي للغابات؛ وإصدار نشرات ومواد إعلامية عن مختلف المواضيع المتصلة بالغابات؛ وتقديم عروض في اجتماعات المائدة المستديرة والمناقشات التي تُعقد في المناسبات الدولية المتصلة بالغابات.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إصدار النشرات الصحفية للبرنامج الفرعي. وتجميع وتعميم الرسالة الإخبارية لنشرة معلومات الغابات التي تقدم الأخبار الهامة من قطاع الغابات في مكان واحد إلى ما يقرب من 000 4 مشترك.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهد الموقع الشبكي للبرنامج الفرعي؛ وإنتاج مقاطع فيديو بشأن مواضيع تتعلق بالغابات.				

البرنامج الفرعي 8
الإسكان وإدارة الأراضي والسكان

الهدف

17-201 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز البرامج والسياسات التي تتولى الدول الأعضاء زمامها والتي ترمي إلى تشجيع السكن اللائق والملائم والصحي والميسور التكلفة والمقتصد في الطاقة للجميع، والمدن المستدامة الذكية، والتنمية الحضرية المستدامة، وإدارة الأراضي، والنهوض بسياسات السكان والتماسك الاجتماعي القائمة على الأدلة.

الاستراتيجية

17-202 يتألف البرنامج الفرعي من عنصرين، هما: (أ) الإسكان وإدارة الأراضي؛ (ب) السكان.

17-203 وتستند استراتيجية البرنامج الفرعي إلى تنفيذ المهام الأساسية المترابطة، أي الحوار الدولي على صعيد السياسة العامة، والعمل المعياري، وبناء القدرات، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وذلك في جميع مجالات عمل البرنامج الفرعي. وسيسهم البرنامج الفرعي، من خلال عمله، في مجالات العمل المترابطة الأربعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، على النحو المبين في الفقرة 17-5.

17-204 وللإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل عنصر إدارة الإسكان والأراضي في البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء، بما في ذلك الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين، في استعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تنفيذ تدابير للتعجيل بتحقيق هذه الأهداف، وفي تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في هذه المجالات. وسيدعم البرنامجُ الفرعي أيضا الحكوماتِ المحلية في تقييم مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي عن طريق تطبيق مؤشرات الأداء الأساسية للجنة الاقتصادية لأوروبا/الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن المدن المستدامة الذكية. وسيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية وسيعمم أفضل الممارسات بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالإسكان والمدن والأراضي، وبخاصة الهدف 11، وبدرجة أقل، الأهداف 3 و 5 و 7 و 9 و 12. وسيتم ذلك من خلال وضع موجزات قطرية بشأن التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي، وموجزات بشأن المدن المستدامة الذكية، ومشاريع نموذجية بشأن الآليات المالية الابتكارية للمدن المستدامة الذكية، ودراسات مواضيعية عن توفير السكن اللائق للجميع بتكلفة ميسورة، والتنمية الحضرية المستدامة، وإدارة الأراضي، بما في ذلك الأحياء العشوائية. وعلاوة على ذلك، سيدعم البرنامجُ الفرعي الحكوماتِ في وضع سياساتها الحضرية والإسكانية القائمة على الأدلة وفي إدارة الأراضي على الصعيدين الوطني والمحلي. وسينظِّم أيضا منتدى لرؤساء البلديات لمناقشة التحديات التي تواجهها السلطات/الحكومات المحلية في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة. وسيولى الاهتمام الواجب لإدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات وعمليات التخطيط الحضرية. وفضلا عن ذلك، سيُيسِّر البرنامج الفرعي صيانة رصيد المساكن الحالي وإدارته وتجديده في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

17-205 وللإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل عنصر السكان في البرنامج الفرعي تيسير التعاون بين الدول الأعضاء والوكالات الإقليمية والشركاء الآخرين. وسيدعم أنشطة الاستعراض والمتابعة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، 2002، على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقد اعتمدت الدول الأعضاء في اللجنة هذه الاستراتيجية في المؤتمر الوزاري المعني بالشيخوخة الذي عقدته اللجنة في برلين يوم 11 أيلول/سبتمبر 2002 في إطار متابعة الجمعية العالمية الثانية المعنية بالشيخوخة. وسعيا إلى تعميم مراعاة الشيخوخة في جميع ميادين السياسة العامة، تبين الاستراتيجية الالتزامات في 10 من المجالات ذات الأولوية. وسيتيح البرنامج الفرعي منبرا

لمناقشة السياسات على الصعيد الحكومي الدولي بشأن المسائل المتصلة بتعميم مراعاة الشيخوخة، وسيُيسِّر الاتصال بشبكة أوسع من الخبراء والمنظمات غير الحكومية. وسيدعم وضع السياسات على أساس الأدلة ورصد تنفيذ الاستراتيجية بتنسيق جمع البيانات عن مؤشرات الشيخوخة النشطة والبحوث الموجهة نحو السياسات بشأن الشيخوخة والعلاقات بين الأجيال وبين الجنسين. وسيدعم البرنامج الفرعي أيضا تنمية القدرات الوطنية اللازمة لصياغة السياسات عن طريق حلقاته الدراسية/دوراته للتعلم على أيدي الخبراء وموجزاته السياساتية التي تركز على تحديات بعينها في مجال السياسات والحلول الممكنة في هذا المجال، مع عرض الممارسات الجيدة المتبعة في جميع أنحاء المنطقة.

206-17 ويعتزم عنصر الإسكان وإدارة الأراضي في البرنامج الفرعي دعمَ الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن طريق تعزيز القدرات على تصميم خطط القدرة على الصمود والتعافي وإعادة البناء على الصعيد الاقتصادي في المناطق الحضرية وتنفيذ هذه الخطط ورصدها، بما في ذلك ما يتصل بأدوات التمويل الابتكاري والأحياء العشوائية من أجل إعادة البناء على نحو أفضل وتعزيز المدن الذكية المستدامة.

207-17 ويعتزم عنصر السكان في البرنامج الفرعي دعمَ الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن طريق تقييم الدروس المستفادة وتعزيز القدرة على تحسين التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ للتخفيف من المخاطر التي يتعرض لها كبار السن والدفاع عن حقوقهم وكرامتهم أثناء الجائحة وما بعدها. وسوف يوفر حكم خاص مدرج في المبادئ التوجيهية للجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الإبلاغ الوطني عن عملية الاستعراض والتقييم الرابعة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة أساسا لتلخيص الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 وتبادل الاستجابات السياساتية الناجحة في تقرير توليفي لعام 2022 عن تنفيذ خطة عمل مدريد/استراتيجية التنفيذ الإقليمية.

208-17 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه في مجال الإسكان وإدارة الأراضي عما يلي:

(أ) تحسين السياسات الوطنية والمحلية المتعلقة بقدرة الجميع على تحمل تكاليف السكن وإمكانية حصولهم عليه، والكفاءة في استخدام الطاقة، والحياد المناخي للمباني؛

(ب) زيادة الدعم المقدم للحكومات المحلية في تطوير أسواق مستدامة للعقارات ومدن مستدامة ذكية تدمج مفاهيم خطة عام 2030 وميثاق جنيف للإسكان المستدام؛

(ج) تحسين فهم سلطات المدن لأولويات التنمية الاجتماعية – الاقتصادية وتطوير مدن مستدامة ذكية استنادا إلى مؤشرات الأداء الأساسية للجنة الاقتصادية لأوروبا/الاتحاد الدولي للاتصالات المتعلقة بمعيار المدن المستدامة الذكية؛

(د) زيادة كفاءة ومرونة نظم إدارة الأراضي.

209-17 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه في المجال المواضيعي المتعلق بالسكان عما يلي:

(أ) تَحسُّن في تصميم وتنفيذ سياسات متكاملة للشيخوخة النشطة والصحية؛

(ب) اتباع نهوج سياساتية تنهض بحقوق كبار السن وكرامتهم وبإسهامهم في بناء مجتمع مستدام وشامل لجميع الأعمار.

210-17 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عما يلي:

(أ) وضع سياسات محلية للتنمية الحضرية والإسكان وخطط للتعافي الاقتصادي تتسم بفعالية أكبر وتتصدى لعواقب جائحة كوفيد-19، ولا سيما بالنسبة للفئات السكانية الأكثر ضعفا التي تعيش في الأحياء العشوائية؛

(ب) إيلاء اهتمام أكبر لكبار السن في آليات وعمليات الاستجابة الوطنية والإقليمية لحالات الطوارئ مثل جائحة كوفيد-19.

الأداء البرنامجي في عام 2020

17-211 يشـــمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي اســـتجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

المنتدى الأول لرؤساء البلديات لعام 2020: إسماع صوت المدن على المستوى الدولي

17-212 في حين أن خطة عام 2030 وأهدافها السبعة عشر تتسم بطابع عالمي في نطاقها وطموحها، فإن التنفيذ الرامي إلى تحقيق غايات هذه الأهداف يجري على الصعيد المحلي. فالمدن والحكومات المحلية هي في خط المواجهة الأمامي لاتخاذ الإجراءات الرامية إلى مواجهة تحديات متعددة في الوقت نفســـه، مثل تغير المناخ، وجائحة كوفيد-19، وتدهور البيئة، والتفاوت الاجتماعي، والافتقار إلى الســكن اللائق والميســور التكلفة. ويقر إطار أهداف التنمية المســتدامة بأهمية المدن والســلطات المحلية من خلال تكريس أحد هذه الأهداف للتنمية الحضـــرية المســـتدامة. غير أن النجاح في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر يعتمد بشكل كبير على العمل والطموح على الصعيد المحلي. وسيكون تنفيذ خطة 2030 أكثر فعالية عن طريق إسماع صوت المدن وإشراك أصحاب المصلحة المحليين أيضا.

17-213 وقد أقر عنصـر الإسـكان وإدارة الأراضـي بهذه الحقيقة وعمل على إنشـاء منبر يتيح إسـماع صـوت رؤسـاء البلديات على المستوى الإقليمي وتبادل الخبرات التي يتمتعون بها والحلول التي يجدونها والدروس التي يستخلصونها على الصعيد الدولي. وفي أعقاب تفشي جائحة كوفيد-19، تم تكييف الموضوع العام لمنتدى رؤساء البلديات لعام 2020 ليصبح "عمل المدن من أجل مستقبل يتسم بالقدرة على الصمود: تعزيز تأهب الحكومات المحلية واستجابتها لحالات الطوارئ وآثار الكوارث وتغير المناخ"، وغُيِّرت صيغة انعقاد المنتدى لإتاحة المشاركة عبر الوسائل الافتراضية. وعُقدت هذه المناسبة في قصر الأمم في جنيف في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وتم ذلك عبر الوسائل الافتراضية مع توفير الترجمة الشفوية. وبُثَّت وقائعها على شبكة الإنترنت مباشرة على قناة الأمم المتحدة التلفزيونية عبر الإنترنت. وشارك في المنتدى بصورة افتراضية وبالحضور الشخصي 40 من رؤساء البلديات ونواب رؤساء البلديات من 36 بلدا من بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. كما شارك فيه أكثر من 000 1 شخص بالحضور الشخصي وعن بُعد من أكثر من 65 بلدا. وتَبادل رؤساء البلديات الأفكار والجهود المبتكرة للتصـــدي لحالة الطوارئ الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ولمكافحة تغير المناخ والمضـــي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة متزامنة. وسلطوا الضوء على ضرورة تعزيز التعاون على جميع مستويات الحكومة لتنفيذ خطة عام 2030. وقد أثار المنتدى اهتماما إعلاميا شمل 33 مقالة إعلامية منشورة حتى الآن، بتسع لغات، وصلت إلى نحو 12,5 مليون قارئ. واستأثر المنتدى بحوالي 150 إشارة على وسائل التواصل الاجتماعي وصلت إلى أكثر من 000 480 شخص.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

17-214 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من اعتماد إعلان في منتدى رؤساء البلديات يقدم مخططا للخطوات الملموسة التي ستتخذها السلطات المحلية في الأشهر والسنوات المقبلة لإطلاق الطاقات الكامنة لمدنها من أجل تحقيق قدر أكبر من الاستدامة (انظر الجدول 17-16).

الجدول 17-16
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
اتفاق المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على ضرورة تعزيز إشراك المدن والسلطات المحلية في إنجاز أهداف التنمية المستدامة.	الاحتفال باليوم العالمي للمدن مع رؤساء البلديات ونواب رؤساء البلديات بشأن موضوع المدن المستدامة.	اعتماد إعلان في منتدى رؤساء البلديات يقدم مخططا للخطوات الملموسة التي ستتخذها السلطات المحلية في الأشهر والسنوات المقبلة لإطلاق الطاقات الكامنة لمدنها من أجل تحقيق قدر أكبر من الاستدامة.

أثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

17-215 أدى الأثر الذي خلَّفته جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020 إلى إرجاء أو إلغاء عدة دورات تدريبية ومناسبات جانبية تُعقد بالحضور الشخصي وذلك بالنسبة لعنصر البرنامج الفرعي المتعلق بالإسكان وإدارة الأراضي. ونتيجة لذلك، لم تكن هناك إمكانية لإجراء مناقشة متعمقة لجميع البنود البرنامجية، كما تعين تأجيل بعض قرارات الهيئات الحكومية الدولية إلى عام 2021. وعُدلت اجتماعات ومناسبات أخرى لإتاحة المشاركة الافتراضية. ومع ذلك، كانت هناك تحديات تتعلق بعدم قدرة بعض المشاركين على الوصول إلى اتصال موثوق بشبكة الإنترنت وانخفاض خدمات الترجمة الشفوية أو عدم توافرها أثناء الاجتماعات. كما أن التغيير في شكل الاجتماعات بما يتيح المشاركة الافتراضية أدى إلى تقليص الوقت الإجمالي المخصص للاجتماعات. وبالتالي، خُصص وقت أقل لمناقشة تنفيذ سياسات الإسكان على الصعيد الوطني أو لم يُخصص لها وقت على الإطلاق.

17-216 غير أن عنصر البرنامج الفرعي المتعلق بالإسكان وإدارة الأراضي قام في الوقت نفسه بتحديد أنشطة إضافية ومعدلة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، في إطار النطاق العام لأهدافه، وهذه الأنشطة هي عدة ندوات شبكية واجتماعات افتراضية إضافية، نُظمت بشأن مواضيع التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19 على مستوى المدن. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة والمعدلة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 أعلاه.

17-217 وبالتزامن مع ذلك، حدد عنصر البرنامج الفرعي المتعلق بالسكان أنشطة قائمة جديدة ومُعدّلة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، في إطار النطاق العام لأهدافه، وهي على النحو التالي: (أ) بعد إجراء مشاورات افتراضية مع الدول الأعضاء في نيسان/أبريل (33 استجابة قطرية)، قرر عنصر البرنامج الفرعي تخصيص الحلقة الدراسية السياساتية لعام 2020 المعنونة "كبار السن في حالات الطوارئ: الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19" لهذه المسألة؛ (ب) شرع، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية، في إجراء تقييم تجريبي سريع لأثر جائحة كوفيد-19 على الرعاية الطويلة الأجل المقدمة لكبار السن في كازاخستان.

النتائج المقررة لعام 2022

17-218 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المقدمة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي تظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 على حد سواء. والنتيجة 3 هي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: المرصد الإقليمي لأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمسائل الحضرية[207]

الأداء البرنامجي في عام 2020

17-219 قدم البرنامج الفرعي دعما نشطا لتبادل الخبرات وبناء قدرات الحكومات الوطنية والمحلية بشأن صياغة وتنفيذ سياسات الإسكان والتنمية الحضرية القائمة على الأدلة. وعقب إطلاق المبادئ التوجيهية بشأن السياسات والقرارات القائمة على الأدلة من أجل الإسكان المستدام والتنمية الحضرية في الدورة الثمانين للجنة التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر 2019، بدأ تنفيذ المبادئ التوجيهية من خلال تنظيم حلقات عمل لبناء القدرات الوطنية. وفي عام 2020، أعد البرنامج الفرعي موجزا للمدن المستدامة الذكية لفائدة مدينة غرودنو في بيلاروس؛ ومدينة نور سلطان في كازاخستان؛ ومدينتي رانا وترونديهايم في النرويج؛ لتعزيز سياسات الإسكان والتنمية الحضرية القائمة على الأدلة على مستوى المدن. وبدأ البرنامج الفرعي أيضا الأعمال التحضيرية لإعداد موجز قطري ثان عن الإسكان وإدارة الأراضي في ألبانيا.

17-220 وساهم العمل المذكور أعلاه في قيام 32 دولة من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتطبيق المبادئ التوجيهية للجنة بشأن التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي على الصعيدين الوطني والمحلي، والتي حققت الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

17-221 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيساعد البرنامج الفرعي الحكومات على تعزيز قدرتها على وضع سياسات قائمة على الأدلة دعما لتنفيذ خطة عام 2030 عن طريق تشجيع تطبيق المبادئ التوجيهية للجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن التنمية الحضرية والمدن الذكية المستدامة والإسكان وإدارة الأراضي من خلال منصة افتراضية تضم مواد للتعلم الإلكتروني، وتنظيم مناسبات إقليمية ووطنية لبناء القدرات تشمل التدريب في مجال الأسواق العقارية المستدامة. ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الشكل الثاني والعشرين من الباب 17).

الشكل الثاني والعشرون من الباب 17

مقياس الأداء: مجموع عدد الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تطبق المبادئ التوجيهية للجنة بشأن التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي على الصعيدين الوطني والمحلي (تراكمي)

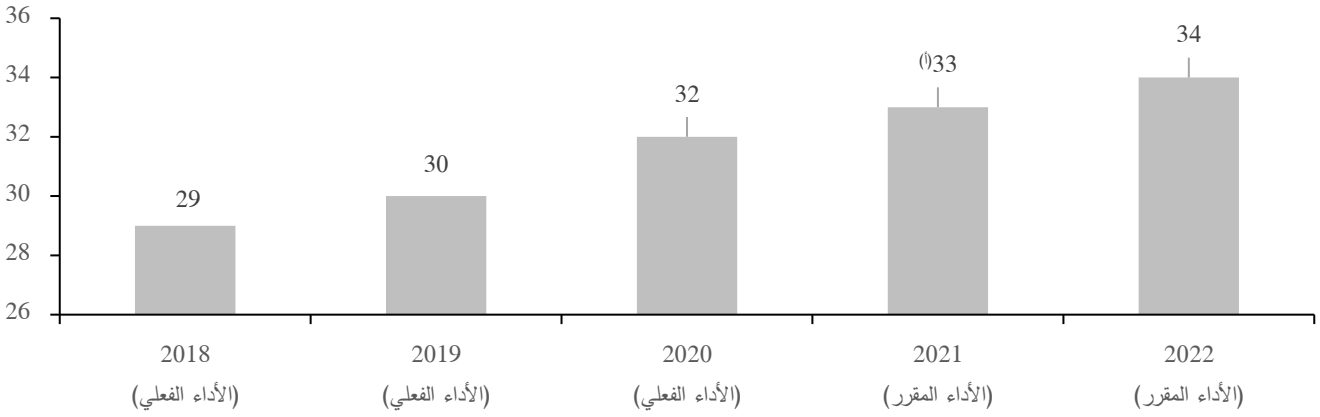

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(207) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 20)).

النتيجة 2: البلدان تطلق مبادئ توجيهية جديدة بشأن كيفية تعميم مراعاة الشيخوخة من أجل تحقيق مجتمع لجميع الأعمار[208]

الأداء البرنامجي في عام 2020

17-222 أنجز البرنامج الفرعي عملية تقييم بشأن سياسات وأدوات وممارسات التعميم التي وضعتها الدول الأعضاء في اللجنة – وردت 23 مذكرة قطرية – ويسر عملية صياغة المبادئ التوجيهية الجديدة بشأن تعميم مراعاة الشيخوخة تحت قيادة فرقة العمل المعنية بالشيخوخة. وفي عام 2020، قاد البرنامج الفرعي أيضا مشاورات دامت شهرين مع جهات التنسيق الوطنية المعنية بالشيخوخة والخبراء في هذا المجال بشأن مشروع المبادئ التوجيهية، ودعم عملية تنقيح مشروع المبادئ التوجيهية. (أُخذت في الاعتبار قدر الإمكان التعليقات والاقتراحات البناءة الواردة من 22 من القائمين على الاستعراض).

17-223 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في استعراض واعتماد المبادئ التوجيهية المتعلقة بتعميم مراعاة الشيخوخة من جانب الفريق العامل الدائم المعني بالشيخوخة التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا، لفائدة مقرري السياسات في جميع أنحاء المنطقة، والتي لبت الهدف المقرر المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

17-224 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيضع البرنامج الفرعي برنامجاً تدريبياً على شبكة الإنترنت لمقرري السياسات والخبراء التقنيين وغيرهم من أصحاب المصلحة، يدعم تطبيق المبادئ التوجيهية في سياقهم المحلي. ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الجدول 17-17).

الجدول 17-17

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
الدول الأعضاء تقرر وضع مبادئ توجيهية وإنشاء فرقة عمل لقيادة هذا العمل	فرقة العمل تبدأ عملها المتعلق بوضع المبادئ التوجيهية وتقود عملية تقييم تجريبية لممارسات التعميم في عدة بلدان	الدول الأعضاء قامت باستعراض واعتماد مبادئ توجيهية بشأن تعميم مراعاة الشيخوخة لفائدة مقرري السياسات في جميع أنحاء المنطقة	يُتوقع أن تشرع الدول الأعضاء في تنفيذ المبادئ التوجيهية ودعم إعداد مجموعة أدوات	برنامج التدريب على شبكة الإنترنت القائم على المبادئ التوجيهية يسهم في وضع أطر استراتيجية لتعميم مراعاة الشيخوخة في عدد من بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(208) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

النتيجة 3: خطة عمل مدريد الدولية للشـــيخوخة لما بعد عام 2022: التوصـــل إلى توافق في الآراء بشـــأن الأهداف والإجراءات الرامية إلى التمتع بالصحة والنشاط في مرحلة الشيخوخة في عالم مستدام

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

17-225 تضـمنت خطة عمل مدريد الدولية للشـيخوخة التي أُعتمدت في الجمعية العالمية الثانية للشـيخوخة في عام 2002 طلب إجراء اسـتعراض منهجي لتنفيذها باعتباره أمرا أسـاسـيا لنجاح الخطة في تحسـين نوعية حياة كبار السـن. وقد جرت إعادة تأكيد هذا الشـرط في اسـتراتيجية التنفيذ الإقليمية التي وضـعتها اللجنة الاقتصـادية لأوروبا فيما يتعلق بخطة العمل، التي اعتُمدت في المؤتمر الوزاري للجنة المعني بالشيخوخة المعقود في برلين في عام 2002. وقد اختتمت أول ثلاث دورات خمسية لاستعراض وتقييم تنفيذ خطة العمل/اسـتراتيجية التنفيذ الإقليمية في المؤتمرات الوزارية للجنة الاقتصـادية لأوروبا في عام 2007 (ليون، إسبانيا)، و 2012 (فيينا) و 2017 (لشبونة) ومن خلال اعتماد الإعلانات الوزارية ذات الصلة. واشتملت على عناصر تشـاركية تتجه من "القاعدة إلى القمة" – تسـتعين بالمجتمع المدني وكبار السـن أنفسـهم– ووفرت معارف لمقرري السـياسـات ودعمت الإجراءات، وعززت الوعي العام.

17-226 وسـتنتهي عملية الاسـتعراض والتقييم الخمسـية الرابعة لخطة العمل/اسـتراتيجية التنفيذ الإقليمية في المنطقة في عام 2022. وعقب إجراء الاسـتعراضـات على الصـعيد الوطني، سـيقوم البرنامج الفرعي بتوحيد وتحليل المعلومات، بما في ذلك المنظورات الجنسانية، في التقرير التجميعي وتنسيق المشاورات بين الدول الأعضاء في اللجنة بشأن الأهداف والإجراءات الخمسية المقبلة المتعلقة بالتمتع بالصـحة والنشـاط في مرحلة الشـيخوخة في جميع أنحاء المنطقة. وسـتتوج عملية الاسـتعراض والتقييم الإقليمية الرابعة بعقد المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصـادية لأوروبا المعني بالشـيخوخة في عام 2022 واعتماد الإعلان الوزاري المقابل. وسييسر البرنامج الفرعي إعداد مشروع إعلان قائم على التوافق في الآراء يتوقع أن يعكس الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 ويتماشى مع خطة عام 2030 وعقد الأمم المتحدة للنهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة (2021-2030).

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

17-227 الدرس المستفاد من البرنامج الفرعي هو أنه منذ ربيع عام 2020، تزايد الطلب على معالجة حالة الضـعف المتزايدة التي يعاني منها المسنون في حالات الطوارئ، والربط بين الإبلاغ عن عملية الاستعراض والتقييم الخمسية الرابعة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة/استراتيجية التنفيذ الإقليمي والجهود المبذولة للتخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 على كبار السن من الرجال والنساء. وسـيدمج البرنامج الفرعي، في سـياق تطبيق هذا الدرس، مبادئ التمسـك بالحقوق الأسـاسـية لكبار السـن وكرامتهم، والدروس المسـتفادة من جائحة كوفيد-19 من أجل التأهب لحالات الطوارئ وبذل جهود الإغاثة فيها والتعافي منها فيما يتعلق بكبار السن.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

17-228 من المتوقع أن يسـهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضـح من اعتماد المؤتمر الوزاري المعني بالشـيخوخة لعام 2022 بالتزكية وثيقته الختامية التي تحدد الأهداف والإجراءات الرئيسية المتعلقة بالتمتع بالصحة والنشاط في مرحلة الشيخوخة للفترة 2023-2027 (انظر الجدول 17-18).

الجدول 17-18

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
الدول الأعضاء وافقت على برنامج عمل الفريق العامل المعني بالشيخوخة التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا للفترة 2018-2022، وعملية الاستعراض والتقييم الرابعة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة/استراتيجية التنفيذ الإقليمية. البرنامج يتوخى إعداد تقرير خطة العمل/استراتيجية التنفيذ الإقليمية+20	الدول الأعضاء بتت بشأن جدول زمني مؤقت لعملية الاستعراض والتقييم الرابعة لخطة العمل/استراتيجية التنفيذ الإقليمية. الفريق العامل الدائم المعني بالشيخوخة التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا يُسند إلى مكتبه مهمة وضع مبادئ توجيهية للتقارير الوطنية	المكتب يصدر المبادئ التوجيهية للتقارير الوطنية، ويستهل عملية الاستعراض والتقييم الرابعة في المنطقة مذكرة مفاهيمية للمؤتمر الوزاري المعني بالشيخوخة لعام 2022 تُناقش في الاجتماع السنوي للفريق العامل	الدول الأعضاء تجري عمليات استعراض وتقييم وطنية وتقدم تقاريرها الوطنية إلى أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا المكتب يعد المشروع الأول للإعلان الوزاري للتشاور بشأنه مع الدول الأعضاء	الدول الأعضاء تعقد مشاورات حكومية دولية بشأن مشروع إعلان وزاري يُعرض على المؤتمر الوزاري لعام 2022 مؤتمر وزاري في عام 2022 يعتمد بالتزكية وثيقته الختامية التي تحدد الأهداف والإجراءات الرئيسية المتعلقة بالتمتع بالصحة والنشاط في مرحلة الشيخوخة في الفترة 2023-2027 التي تحمي كرامة كبار السن وحقوقهم

الولايات التشريعية

17-229 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

234/65 متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام 2014

107/70 التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية

235/71 تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

256/71 الخطة الحضرية الجديدة

144/72 متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

226/72 تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

131/75 عقد الأمم المتحدة للنهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة (2021-2030)

152/75 متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

25/2016 تنظيم وأساليب عمل لجنة السكان والتنمية في المستقبل

6/2018 عملية الاستعراض والتقييم الثالثة لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002

7/2020 توفير السكن الميسور التكلفة وأنظمة الحماية الاجتماعية للجميع من أجل معالجة مشكلة التشرد

8/2020 طرائق عملية الاستعراض والتقييم الرابعة لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002

19/2020 تغيير اسم الفريق العامل المعني بالشيخوخة التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا واختصاصاته المنقحة

مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي

239/2014 تقرير لجنة السكان والتنمية عن دورتها السابعة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والأربعين (قرار لجنة السكان والتنمية 1/2014، تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية)

مقررات اللجنة الاقتصادية لأوروبا

ECE/AC.23/2002/2/Rev.6	استراتيجية التنفيذ الإقليمية لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، 2002		الاقتصادية لأوروبا للفترة 2014-2020 (ECE/HBP/2013/3)
ECE/AC.30/2007/2	تقرير المؤتمر الوزاري المعني بالشيخوخة الذي عقدته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا: "مجتمع يسع جميع الفئات العمرية: التحديات والفرص"	باء (66)	إقرار ميثاق جنيف للإسكان المستدام
		ECE/HBP/190	تقرير لجنة الإسكان وإدارة الأراضي عن دورتها الثامنة والسبعين (إعلان جنيف الوزاري بشأن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامين)
ECE/AC.30/2012/3	إعلان فيينا الوزاري لعام 2012: "إقامة مجتمع يسع جميع الفئات العمرية: النهوض بنوعية الحياة والشيخوخة النشطة"	ECE/AC.30/2017/2/Rev.1	التقرير المنقح للمؤتمر الوزاري المعني بالشيخوخة الذي عقدته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا: "مجتمع مستدام يسع جميع الفئات العمرية: تحقيق إمكانات العيش لفترة أطول" (إعلان لشبونة الوزاري لعام 2017)
ECE/HBP/173	تقرير لجنة الإسكان وإدارة الأراضي عن دورتها الرابعة والسبعين التي اعتمدت استراتيجية الإسكان وإدارة الأراضي على نحو مستدام في منطقة اللجنة		

المنجزات المستهدفة

17-230 يعرض الجدول 17-19 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي ساهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 17-19

البرنامج الفرعي 8: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف- تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**15**	**21**	**24**	**16**
1 - وثائق لجنة التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي	10	16	12	10
2 - وثائق الفرقة العاملة المعنية بإدارة الممتلكات العقارية	–	–	7	–
3 - وثائق الفريق العامل الدائم المعني بالشيخوخة	5	5	5	4
4 - وثائق المؤتمر الوزاري المعني بالشيخوخة	–	–	–	2
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**29**	**26**	**29**	**31**
5 - اجتماعات لجنة التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي ومكتبها	14	14	12	14
6 - اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بإدارة الممتلكات العقارية ومكتبها	8	5	10	6
7 - اجتماعات الفريق العامل الدائم المعني بالشيخوخة	7	7	7	7
8 - المؤتمر الوزاري المعني بالشيخوخة	–	–	–	4
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**2**	**-**	**2**	**1**

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
7 – مشاريع الموجزات القطرية المتعلقة بالإسكان وإدارة الأراضي والتخطيط المكاني	2	–	1	1
8 – خريطة طريق لمشروع تعميم مراعاة الشيخوخة في بلد معين	–	–	1	–
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**5**	**8**	**6**	**5**
9 – حلقات عمل وحلقات دراسية ودورات تدريبية لفائدة مقرري السياسات و/أو الخبراء في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الإسكان وإدارة الأراضي (بما في ذلك الممتلكات العقارية) والتخطيط المكاني	4	7	4	4
10 – حلقات عمل وحلقات دراسية عن السياسات بشأن قضايا شيخوخة السكان لفائدة مقرري السياسات والخبراء والممارسين وغيرهم من أصحاب المصلحة في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا	1	1	2	1
المنشورات (عدد المنشورات)	**5**	**5**	**7**	**6**
11 – منشورات عن الإسكان وإدارة الأراضي	2	1	3	4
12 – منشورات عن السكان	3	3	4	2
13 – *المدن المستدامة الذكية للناس* (منشور اللجنة الاقتصادية لأوروبا)	–	1	–	–
المواد التقنية (عدد المواد)	**1**	**1**	**3**	**1**
14 – مبادئ توجيهية تقنية عن الإسكان وإدارة الأراضي	1	1	2	1
15 – مبادئ توجيهية عن تعميم مراعاة الشيخوخة	–	–	1	–

جيم – المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: برنامج الأجيال والمنظور الجنساني – دعم مجلس الشركاء؛ وتقديم البيانات الجزئية القطرية واتفاقات وصول الباحثين؛ وتقديم الخدمات الاستشارية لمقرري السياسات في ما يصل إلى 4 دول أعضاء، تحضيرا ومتابعة للموجزات القطرية المتعلقة بالإسكان وإدارة الأراضي والتخطيط المكاني؛ وتقديم خدمات استشارية للمسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة، لتطوير القدرات الوطنية في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج المتصلة بالشيخوخة.

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إيفاد بعثات لتقصي الحقائق لمقرري السياسات تحضيرا ومتابعة للموجزات القطرية المتعلقة بالإسكان وإدارة الأراضي والتخطيط المكاني؛ وبعثات لتقصي الحقائق للمسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة، لتطوير القدرات الوطنية في مجال تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالشيخوخة.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تحديث وتعهد مجموعة بيانات مؤشرات الشيخوخة النشطة لإتاحتها على الصعيد الإقليمي.

دال – المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: كتيب/صحائف وقائع للجنة التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي والفرقة العاملة المعنية بإدارة الممتلكات العقارية؛ وكتيب الفريق العامل الدائم المعني بالشيخوخة والمناسبات الجانبية المتصلة بالشيخوخة لمختلف أصحاب المصلحة.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية متصلة بالإسكان وإدارة الأراضي والأنشطة السكانية لإتاحتها على الصعيد الإقليمي.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: تحديث وتعهد المواقع الشبكية المتصلة بالإسكان وإدارة الأراضي والأنشطة السكانية لإتاحتها على الصعيدين العالمي والإقليمي؛ وصفحات ويكي لمؤشر الشيخوخة النشطة.

البرنامج 18

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

18-1 تتولى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مسؤولية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة بيئياً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال التعاون الدولي، وعن طريق إجراء بحوث تطبيقية وتحليلات مقارَنة قائمة على الأدلة للعمليات الإنمائية، وتوفير خدمات وضع المعايير، وخدمات تنمية القدرات التشغيلية، وخدمات التعاون التقني والخدمات الاستشارية. وهذه الولاية مستمدة من الأولويات المحددة في قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة بالموضوع، وكذلك قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 106 (د-6) الذي أنشأ المجلس به اللجنة بغرض الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة وتنسيق العمل من أجلها، وترسيخ العلاقات الاقتصادية التي تربط بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بعضها ببعض والتي تربطها بغيرها من مناطق العالم. وفي عام 1996، قررت اللجنة، بموجب قرارها 553 (د-26)، أنَّ عليها أن تضطلع بأمور منها التعاون مع الدول الأعضاء في إجراء تحليل شامل للعمليات الإنمائية يكون موجَّها نحو صياغة السياسات العامة ورصدها وتقييمها وفيما يستتبعه ذلك من توفير للخدمات التشغيلية في مجالات المعلومات المتخصصة والخدمات الاستشارية والتدريب ودعم التعاون والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي. ودعم اللجنة الرامي إلى تنمية قدرة الحكومات على صياغة سياسات التنمية المستدامة وتنفيذها يُقدَّم أيضا من خلال تنفيذ البرنامج العادي للتعاون التقني ومشاريع حساب التنمية.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

18-2 أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي المنطقة النامية التي تضررت بشكل أكبر من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في ظل خلفية معقدة بشكل خاص. ففي عام 2020، وبعد ست سنوات شهدت انخفاض متوسط معدلات النمو، وإن كان الأداء متفاوتا فيما بين البلدان، انكمش نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة بنسبة 7,1 في المائة، مع تزايد معدلات الفقر والبطالة بصورة كبيرة نتيجة لهذه الجائحة. وقد كشفت هذه الأزمة عن المشاكل الهيكلية للنموذج الاقتصادي السائد وأوجه النقص في نظم الحماية الاجتماعية وخطط الرعاية الاجتماعية المتسمة بالضعف والتجزؤ. وبالتالي، فإن اتباع "وضع طبيعي جديد" ليس هو السبيل إلى المضي قدما. ولا بد من إعادة التفكير في نموذج التنمية وترسيخ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة حتى لا يترك أي أحد خلف الركب.

18-3 وفي هذا السياق، تقترح اللجنة إطارا مبتكرا، وإعطاء دفعة كبيرة للاستدامة ترمي إلى إدخال تغييرات عميقة وكفيلة بإحداث تحول في أنماط الإنتاج والاستهلاك. وأساس هذه التغييرات هو القيام باستثمارات تفضي إلى اقتصاد أخضر في سياق التنمية المستدامة وتوفير فرص للأعمال التجارية تكون مستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا. وسيجري التركيز بشكل خاص على المسائل المتعلقة بالشمولية والاستدامة والمدن الذكية بهدف الاستفادة بشكل كامل من فوائد الثورة الصناعية الرابعة وبناء طريق المستقبل بشكل أفضل مع إنشاء مدن ومجتمعات محلية ومجتمعات أكثر قدرة على الصمود. ومع أن هذا النهج يولي الاعتبار الواجب لأوجه الترابط مع الأرياف، فإن له أهمية خاصة للغاية في منطقة تزيد نسبة التحضر فيها على 80 في المائة.

18-4 وبالنسبة لعام 2022، تعكس المنجزات والأنشطة المستهدفة التي تعتزم اللجنة إنجازها التحديات المعروفة والمتوقعة المتصلة بجائحة كوفيد-19 التي تواجهها الدول الأعضاء. وتشمل هذه المنجزات والأنشطة المستهدفة المقررة عقد اجتماعات رفيعة المستوى، واتخاذ إجراءات في مجال الدعوة، وإجراء البحوث والتحليلات والتدريب وأنشطة بناء القدرات، وعقد حلقات دراسية وحلقات عمل، وتقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية. ومن المتوقع أن يسهم الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء بشأن

المسائل المتصلة بكوفيد-19 في تحقيق النتائج المقررة لعام 2022، على النحو المبين في البرامج الفرعية 1 و 3 و 4 و 6 و 9 و 10 و 12.

18-5 والعمل المنهجي الذي قامت به اللجنة خلال العقد الماضي فيما يتعلق بمعالجة مسائل المساواة في سياق التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مكَّنها، منذ وقت مبكر جدا، من أن تُوَائِم برنامج عملها مع احتياجات الدول الأعضاء ومطالبها الجديدة والناشئة في ما يتعلق بخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وأصبح تكييف برنامج عمل اللجنة مع ذلك الواقع الجديد سمة دائمة من سمات تواصل اللجنة مع دوائرها المعنية. وفي ما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، ستعمل اللجنة عن كثب مع حكومات المنطقة والجهات المعنية الأخرى (مثل دوائر الأعمال، والأوساط الأكاديمية والجامعات، والمجتمع المدني) من أجل تقوية الروابط بين الخبرات الوطنية والمنظورات الإقليمية، وتعزيز قابلية مقارنة البيانات وتبادل الممارسات الجيدة، وتوفير خدمات فعالة في مجال التعاون التقني بشأن المسائل العابرة للحدود التي تدخل ضمن اختصاصها. وستركّز على أعمال التحليل ووضع المعايير والدعوة وبناء القدرات لتعزيز تصميم الاستراتيجيات والسياسات العامة المتعلقة بالتنمية المستدامة وتيسير استمرار متابعة واستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام 2030. وستؤدي الخدمات التشغيلية في مجالات المعلومات المتخصصة والتعاون التقني والتدريب إلى توطيد التعاون وإقامة الشبكات وتبادل الممارسات الجيدة على كل من الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

18-6 وكان الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروف باسم اتفاق إسكازو، أول معاهدة بيئية في المنطقة. فقد اعتمد في إسكازو، في كوستاريكا، في 4 آذار/مارس 2018، بعد عامين من الاجتماعات التحضيرية (2012-2014) وتسعة اجتماعات للجنة التفاوض، التي أنشئت في عام 2014 في ظل مشاركة كبيرة من الجمهور. وطوال هذه العملية، قادت اللجنة الاجتماعات ويسرت تنظيمها، وأجرت ونشرت بحوثا تطبيقية مستفيضة كانت بمثابة خط أساس للمفاوضات الإقليمية، وأنجزت دراسات لتقييم حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، ودخلت في تعاون تقني مع الحكومات والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى وعملت على تنمية قدراتهم الوطنية في المسائل المتصلة بالإدارة البيئية وتطبيق المبدأ 10 من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي.

18-7 وفُتح باب توقيع اتفاق إسكازو من جانب دول المنطقة في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2018. وبحلول شباط/فبراير 2021، كانت صكوك التصديق قد أودعت بالفعل من جانب 12 بلدا، وكان من المقرر أن يبدأ نفاذ الاتفاق في 22 نيسان/أبريل 2021. ولأن اللجنة هي الأمانة التقنية للاتفاق، فهي مطالبة بعقد المؤتمر الأول للأطراف في عام 2022 وتقديم الدعم للجنة المعنية بدعم التنفيذ والامتثال، وكذلك بالقيام بالمهام التي تتصل مباشرة بدورها كأمانة تقنية.

18-8 وفي ما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، ستواصل اللجنة عرض خدماتها القيّمة على الدول الأعضاء عن طريق الجمع بين وظائفها الرئيسية الثلاثة وهي: الاضطلاع بدور مركز الفكر وتولي القيادة الفكرية في أداء الأعمال المتعلقة بالتحليل ووضع المعايير وإدارة المعارف؛ وممارسة سلطة الدعوة إلى الاجتماعات من خلال المنصات الحكومية الدولية والهيئات الفرعية التابعة لها؛ والاضطلاع بالدور التنفيذي من خلال توفير التعاون التقني والخدمات الاستشارية وخدمات تنمية القدرات والتعلم من الأقران، التي تستند إلى البيانات والتحليل الدقيق القائم على الأدلة وفهم واقع المنطقة. وستواصل اللجنة تشجيع اتباع نهج متعدد القطاعات ومتكامل لتحقيق التنمية، وإسماع صوت البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، بما فيها البلد الوحيد في المنطقة الذي ينتمي لفئة أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، والبلدان المتوسطة الدخل التي تشكل غالبية البلدان في المنطقة. وستواصل اللجنة توفير متابعة متكاملة وشاملة لمؤتمرات القمة العالمية من منظور إقليمي، بحيث تُنسِّق النهج الذي تتبعه المنطقة في تنفيذ خطة عام 2030. وفي هذا الصدد، ستعقد اللجنة، في عام 2022، الاجتماع

الخامس لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيقدم تقريرا بشكل مباشر إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يُعقَد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

18-9 وفي ما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، ستواصل اللجنة التعاون مع مؤسسات بريتون وودز، وخصوصا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومع منظمات البلدان الأمريكية والبلدان الإيبيرية – الأمريكية مثل منظمة الدول الأمريكية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والأمانة العامة الإيبيرية – الأمريكية، والمصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية. وعلاوة على ذلك، ستعزز اللجنة تعاونها الوثيق مع جميع الآليات الإقليمية، بما فيها جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية، ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية، والسوق الجنوبية المشتركة، ومنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، وتحالف المحيط الهادئ، والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكتنا. وبالإضافة إلى ذلك، ستعزز اللجنة تعاونها مع رابطات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الفكر والقطاع الأكاديمي بهدف تشجيع الحوار حول السياسات وإشراك تلك الهيئات في تنفيذ خطة عام 2030 الذي تحركه الدول الأعضاء في نهاية المطاف. وستواصل اللجنة مشاركتها النشطة الرامية إلى تعزيز التنسيق الفني فيما بين جميع الكيانات المشاركة في اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

18-10 وفي ما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بتنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبمواصلة اتخاذ إجراءات منسقة متعددة الأطراف للتغلب على الأثر المتصل بالصحة والأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19؛

(ب) أن تواصل بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقديم الدعم وإيلاء أولوية عليا لتعددية الأطراف، وللتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وللتكامل والتقارب التدريجي لخطط التكامل بهدف توسيع نطاق فرص تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة بيئيا؛

(ج) أن تقدم الجماعات الإقليمية والدولية الدعم للدول الأعضاء في اللجنة وتستجيب لاحتياجاتها وشواغلها الخاصة فيما يتعلق بما يلي: ’1‘ التجارة الدولية والتكامل وتوفير البنى التحتية للوجستيات وتيسير التجارة؛ ’2‘ التنمية الإنتاجية والابتكار والسياسات الرقمية والسياسات الاقتصادية الكلية في تلك الدول؛ ’3‘ التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية والمساواة في ظل الاحترام التام لحقوق الإنسان، بما يشمل تنفيذ الخطة الإقليمية لتشجيع التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع؛ ’4‘ إعطاء الأولوية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات العامة، مع مراعاة استراتيجية مونتيفيدو لتنفيذ الخطة الإقليمية للشؤون الجنسانية في سياق إطار التنمية المستدامة لعام 2030 والتزام سانتياغو الذي اعتمدته الدول الأعضاء في اللجنة في الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ’5‘ تنفيذ توصيات إطار العمل لمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام 2014، وتوافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية، والاستراتيجية الإقليمية لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ’6‘ الحوكمة الرشيدة، والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية، وسلامة الأغذية، وتعزيز الاقتصاد الأحيائي واقتصاد التدوير؛ ’7‘ إدماج الشواغل البيئية والحضرية في السياسات العامة؛ ’8‘ إعطاء الأولوية للتخطيط الإنمائي والإدارة العامة على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛ ’9‘ أعمال المؤتمر الإحصائي للأمريكتين والأولويات التي يضعها للتنمية الإحصائية في المنطقة.

18-11 وفي ما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه في حال ما إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة

المقررة، فسيجري تعديلها خلال عام 2022 في نطاق أهداف اللجنة واستراتيجياتها وولاياتها العامة. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

18-12 وتتمحور الاستراتيجية العامة التي تتبعها اللجنة في تحقيق أهداف البرنامج حول 13 برنامجا من البرامج الفرعية المترابطة والمتكاملة، التي تُنفَّذ من خلال نهج متكامل ومتعدد التخصصات. وقد بُذِلَت جهود خاصة لكفالة أن تعكس جميع أجزاء هذه الوثيقة استراتيجية اللجنة المتبعة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

18-13 وتراعي اللجنة المنظور الجنساني في أنشطتها التشغيلية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. فمثلا، يُتَشَاوَرُ مع جهات تنسيق الشؤون الجنسانية في صياغة البرامج؛ ويُرَاعَى التحليل الجنساني في جميع المجالات التي تشملها ولاية اللجنة. وفي ظل التركيز المعزز على المسائل الجنسانية، جرى تعزيز مراعاة الجوانب الجنسانية في عدة مجالات تشملها ولاية اللجنة. فعلى سبيل المثال، في إطار البرنامج الفرعي 5، تعميم المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية، تعكس النتيجة المقررة لعام 2022 زيادة الطلب فيما بين بلدان المنطقة على المساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرات الرامية إلى صياغة ووضع السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على أساس المعايير الدولية واستراتيجية مونتيفيدو لتنفيذ الخطة الإقليمية للشؤون الجنسانية في سياق إطار التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

18-14 وفي ما يتعلق بإدماج ذوي الإعاقة، تمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، تنفذ اللجنة تدابير شاملة وكلية في ما يتعلق بإمكانية الوصول إلى المرافق، وفيما يتعلق بالأمن وتحسينات التكنولوجيا السمعية البصرية في قاعات الاجتماعات، وفي ما يتعلق بتكييف المساحات المكتبية وأثاث المكاتب لتيسير مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة مشاركة تامة وإدماجهم في العمل اليومي للجنة. وعلاوة على ذلك، تعمل اللجنة حاليا على وضع استراتيجيتها الخاصة لإدماج منظور الإعاقة بغية مواصلة تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان إعمال حقوقهم بشكل تام.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

18-15 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للجنة. وفي مطلع العام، نظرا لتأثير الجائحة على بلدان المنطقة، والقيود المفروضة على السفر، والتغير في الأولويات الوطنية الحالية، بادرت اللجنة بتنقيح برنامج عملها لتكييفه مع الاحتياجات والمتطلبات الجديدة لدوائرها المعنية. وسرعان ما نقلت اللجنة أنشطتها المقررة التي تجرى وجها لوجه إلى البيئات الالكترونية. وفي بعض الحالات، مكن ذلك من زيادة عدد المستفيدين الذين يحضرون الحلقات الدراسية وحلقات العمل والاجتماعات. غير أن هذا التغيير طرح أيضا صعوبات، نظرا لعدم المساواة داخل الدول الأعضاء في المنطقة وفيما بينها في سبل الحصول على خدمات الإنترنت، مما أبرز بشكل أكبر بكثير أهمية تقديم الدعم من خلال أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية القائمة على الحضور الشخصي، التي تعجز البدائل الالكترونية عن كفالة تغطية واتصال كافيين لها. وتأثرت أيضا المساعدة التقنية المصممة خصيصا والمشورة في مجال السياسات المقدمة إلى السلطات الوطنية والقطاعية العليا في بعض الحالات، حيث لم يكن من الممكن عقد اجتماعات ومحادثات وجها لوجه. وبالإضافة إلى التحول من الاجتماعات القائمة على الحضور الشخصي إلى الاجتماعات الالكترونية، شمل أثر الجائحة على أنشطة اللجنة تأجيل الاجتماع الرابع للمؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 2021، والمدرسة الصيفية للجنة بشأن اقتصادات أمريكا اللاتينية لعام 2020، واجتماع رؤساء المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، الذي يتبع مباشرة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وترد أمثلة محددة عن هذا الأثر في إطار البرامج الفرعية 2 و 4 و 6. وأثر أيضا

تغير النهج المتبع في تنفيذ المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة على النتائج المتوقعة لعام 2020، كما هو مبين في الأداء البرنامجي في إطار البرامج الفرعية 2 و 7 و 13.

16-18 غير أنه في الوقت نفسه، أنجز بعض المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة خلال عام 2020، في إطار النطاق العام لأهداف البرامج الفرعية، من أجل دعم الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19. واستجابة لطلب من الرئاسة المؤقتة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سارعت اللجنة إلى استحداث أداة شبكية تسمى مرصد كوفيد-19 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتتبع وتحليل الاستجابات الوطنية والسياسات العامة التي نفذتها بلدان المنطقة الـ 33 للتصدي للجائحة. وتتضمن الأداة بوابة جغرافية تعرض المعلومات على الصعيد القطري. وعلاوة على ذلك، تواصل اللجنة العمل عن كثب مع المنسقين المقيمين في جميع أرجاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومع المكتب الإقليمي لمكتب تنسيق التنمية من أجل كفالة التحديث المستمر لتلك المعلومات المتاحة للجمهور على الموقع الشبكي للجنة. وعلاوة على ذلك، نشرت اللجنة ثمانية تقارير خاصة عن جائحة كوفيد-19 تركز على الأثر الاجتماعي الاقتصادي للجائحة على منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولا سيما على النمو الاقتصادي والآفاق الاقتصادية، وعلى الفقر وعدم المساواة، وعلى إعادة تنشيط الاقتصاد في مرحلة ما بعد الجائحة، وعلى التجارة واللوجستيات، وعلى التكنولوجيات الرقمية، وعلى المواثيق الاجتماعية والسياسية لتحقيق المساواة والتنمية المستدامة في مرحلة الانتعاش بعد الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت اللجنة عبر الإنترنت اجتماعات حكومية دولية وحوارات بشأن السياسات مع وزراء المالية، ووزراء التنمية الاجتماعية، والوزراء المعنيين بالعلم والتكنولوجيا، والوزراء والسلطات المنتمين إلى آليات النهوض بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ورؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية في سياق المؤتمر الإحصائي للأمريكتين، من أجل التخفيف من آثار الجائحة على أضعف الفئات. وفي جميع تلك الاجتماعات، شُجعت المشاركة الفعلية للمنسقين المقيمين ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت اللجنة عدة تقارير مشتركة بين الوكالات تتعلق بأثر جائحة كوفيد-19، بما في ذلك على الأمن الغذائي (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة)، والصحة والاقتصاد (منظمة الصحة للبلدان الأمريكية)، والتعليم (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، والعمالة (منظمة العمل الدولية)، وحماية الطفل (منظمة الأمم المتحدة للطفولة)، واقتصاد الرعاية (هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)، والإدماج الرقمي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). وفي الدورة الثامنة والثلاثين، قدمت اللجنة الوثيقة المسماة *بناء مستقبل جديد: تحقيق انتعاش كفيل بإحداث تحول في ظل المساواة والاستدامة*، التي تتضمن مقترحات ملموسة تركز على الطاقة المتجددة، والتنقل المستدام، والثورة الرقمية، والصناعة التحويلية المتعلقة بالرعاية الصحية، والاقتصاد الأحيائي، والسياحة المستدامة واقتصاد التدوير في سياق الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتقدَّم أمثلة محددة للأنشطة الجديدة في إطار البرنامج الفرعي 10.

17-18 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، ستعمّم اللجنة الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجها نظرا لجائحة كوفيد-19. ومن الأمثلة المحددة للدروس المستفادة ضرورة معالجة الخصوصيات دون الإقليمية والوطنية والإقليمية داخل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عن طريق تحقيق تكافؤ الفرص لتيسير المساواة في الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية، وأهمية سد الفجوة في مجال الإدماج الرقمي. ولذلك، في تخطيط الأنشطة المقبلة، ستحاول اللجنة الاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الرقمية لتيسير زيادة مشاركة المستفيدين في أنشطة بناء القدرات التي تقوم بها عن طريق الجمع بين الأنشطة الإلكترونية والأنشطة القائمة على الحضور الشخصي.

الولايات التشريعية

18-18 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج:

قرارات الجمعية العامة

2/55	إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية
269/58	تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات
57/59	عولمة منصفة: تهيئة الفرص للجميع – تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة
1/60	نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005
260/63	الأنشطة المتصلة بالتنمية
172/64؛ و 155/66؛ و 158/68؛ و 192/71	الحق في التنمية
222/64	وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب
289/64	الاتساق على نطاق المنظومة
1/65	الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
71/66	التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية
84/66	تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
125/66	تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين
157/66	تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان بتعزيز التعاون الدولي وأهمية اللاانتقائية والحياد والموضوعية
161/66	العولمة وآثارها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان
210/66 و 211/70	دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط
213/66	مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا
216/66 و 219/70	دور المرأة في التنمية
288/66	المستقبل الذي نصبو إليه
140/67	تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في ما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة حتى عام 2015 وما بعده
164/67	حقوق الإنسان والفقر المدقع
217/67	نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد
226/67؛ و 243/71؛ و 233/75	الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
230/67	دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد
1/68	استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة 16/61 المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي
4/68	الإعلان المنبثق من الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية
6/68	الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة التي أقيمت في سياق متابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
198/68	تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
201/68	النظام المالي الدولي والتنمية
202/68	القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية
204/68 و 204/72	متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
210/68 و 216/74	تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
220/68	تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية
222/68 و 215/70	التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل
230/68 و 244/71	التعاون فيما بين بلدان الجنوب
234/68 و 254/73	نحو إقامة شراكات عالمية: نهج قائم على المبادئ لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين
313/69	خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)
1/70	تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030
299/70	متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها على الصعيد العالمي
172/72	إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف
232/72	متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية
279/72	إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
291/73	وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب
14/75	التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومقرراته

المقرر 310/2004	تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة
2/2012	دور منظومة الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف والوفاء بالالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتعليم

9/2012	القضاء على الفقر
30/2012	دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في ضوء قرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، بما فيها القرار 16/61
5/2013	التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 226/67 المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
16/2013؛ و 2/2016؛ و 7/2018؛ و 9/2020	تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة
44/2013	متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
8/2016	إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر
12/2016	إنشاء منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة

قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

650 (د-33)	قرار برازيليا
666 (د-34)	قرار سان سلفادور
690 (د-35)	قرار ليما
697 (د-36)	قرار آفاق 2030
700 (د-36)	قرار المكسيك بشأن إنشاء منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة
717 (د-37)	قرار هافانا
728 (د-37)	برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأولوياتها لعام 2020
736 (الجلسة العامة 34)	برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأولوياتها لعام 2021
737 (د-38)	قرار سان خوسيه
748 (د-38)	برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأولوياتها لعام 2022

المنجزات المستهدفة

18-19 يعرض الجدول 18-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة 2020-2022.

الجدول 18-1

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**5**	**4**	**3**	**5**
1 - مشروع برنامج عمل منظومة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	1	1	1	1
2 - تقرير عن أنشطة اللجنة	1	1	1	1
3 - تقرير عن دورة اللجنة	1	1	–	1
4 - تقرير عن منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة	1	–	1	1
5 - اجتماع اللجنة الاستشارية لشؤون تسويات مقر العمل	1	1	–	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**30**	**20**	**15**	**30**
6 - اجتماعات دورة اللجنة	15	15	–	15
7 - اجتماعات منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة	10	–	10	10
8 - اجتماعات منبر التنسيق الإقليمي	2	2	2	2
9 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
10 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
11 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	1	1	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
المنشورات (عدد المنشورات)	**4**	**5**	**5**	**5**
12 - *نشرة أخبار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (CEPAL Review)*	3	3	3	3
13 - تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	1	1	1	1
14 - التقرير الإقليمي السنوي عن الأنشطة المشتركة مع الوكالات والصناديق والبرامج التي لها وجود في المنطقة	–	1	1	1

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: الكتيبات، وصحائف الوقائع، واللوحات البيانية الجدارية، ومجموعات المواد الإعلامية؛ والرسالة الإخبارية الإلكترونية التي تصدرها اللجنة بعنوان "ECLAC Notes"؛ والأنشطة الإعلامية المتصلة بالأمم المتحدة ومناسبات اللجنة والاحتفالات الخاصة.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: الحملات التي تُنظَّم على وسائل التواصل الاجتماعي؛ والجولات المصحوبة بمرشدين في مباني اللجنة في سانتياغو؛ والتغطية الفوتوغرافية لاجتماعات اللجنة وأنشطتها والمنتجات السمعية البصرية التي تتعلق بعمل اللجنة؛ والمؤتمرات الصحفية واللقاءات الإعلامية التي تتعلق بإصدار المنشورات الرئيسية وغيرها من وثائق اللجنة والأمم المتحدة ذات الصلة؛ والنشرات الصحفية التي تصدر باللغتين الإسبانية والإنكليزية بشأن عمل اللجنة والأمم المتحدة؛ وأنشطة الاتصال بوسائط الإعلام الوطنية والدولية التي تجري لتنسيق المقابلات التي تُعقَد مع المتحدثين باسم الأمم المتحدة/اللجنة.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: المنصة الإقليمية المشتركة بين الوكالات للمعارف والبيانات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ والمستودع الرقمي للجنة.

أنشطة التقييم

18-20 استرشدت الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 بالتقييمات والتقييمات الذاتية التالية المنجزة في عام 2020:

(أ) استعراض وحدة التفتيش المشتركة شؤون التنظيم والإدارة في اللجنة؛

(ب) التقييم الذاتي لتنفيذ استراتيجية اللجنة لتعميم المنظور الجنساني؛

(ج) التقييم الذاتي المتعلق بالتحول الديمغرافي: الفرص المتاحة والتحديات المطروحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (البرنامج الفرعي 6)؛

(د) التقييم الذاتي المتعلق باستخدام جداول المدخلات والمخرجات لأغراض السياسات الصناعية والتجارية في أمريكا الوسطى والجنوبية (البرنامجان الفرعيان 1 و 11).

18-21 وأُخذت في الحسبان نتائجُ التقييمات والتقييمات الذاتية المشار إليها أعلاه لأغراض وضع الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. فعلى سبيل المثال، سيدمج تقييم استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في استراتيجية اللجنة الجديدة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني التي ستحدد المنظورات الجنسانية وتوجه المنظورات الجنسانية في إطار جميع البرامج الفرعية.

18-22 ومن المقرر إجراء التقييمات والتقييمات الذاتية التالية في عام 2022:

(أ) تقييم ذاتي لدور اللجنة في منطقة البحر الكاريبي، رهنا بتوافر الموارد الخارجة عن الميزانية؛

(ب) تقييم ذاتي للدعم الاجتماعي والاقتصادي الذي تقدمه اللجنة لبلدان المنطقة للتصدي لأزمة كوفيد-19، رهنا بتوافر الموارد الخارجة عن الميزانية.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
التجارة الدولية والتكامل والبنى التحتية

الهدف

18-23 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في النهوض بالتنمية المستدامة وتعزيز دور أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في التجارة الدولية والاقتصاد العالمي عن طريق تعميق التكامل الإقليمي وتحسين اللوجستيات والبنى التحتية.

الاستراتيجية

18-24 للمساهمة في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي دعم قدرات الدول الأعضاء على التعاون والمشاركة بفعالية أكبر في التجارة العالمية والإقليمية، والتقليل من اعتمادها على تصدير المنتجات الأولية، وتعزيز سلاسل الإمداد الإقليمية، مما سيسهم في تحقيق هدفي التنمية المستدامة 12 (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة) و 8 (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع). وسيقوم البرنامج الفرعي، بناء على الطلب، بأنشطة المساعدة التقنية والدراسات المتصلة بها. وبالإضافة إلى ذلك، تصب الأنشطة المدرجة في إطار البرنامج الفرعي في اتجاه تعزيز قدرة البلدان على مواجهة التحديات الجديدة مثل التجارة والخدمات الرقمية، والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، وإضفاء طابع دولي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتيسير التجارة، ووضع معايير جديدة للقطاعين العام والخاص، والاستدامة البيئية، والصلات بالقضايا الناشئة في مجال البنى التحتية للتجارة من خلال إجراء تحليلات على الصعيدين القطري والإقليمي، وبالتالي المساهمة في بلوغ الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها).

18-25 ومن أجل المساهمة أكثر في تحقيق الهدف، سيساعد البرنامج الفرعي الدول الأعضاء على وضع واستعراض السياسات الخاصة باللوجستيات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. وسيقدم البرنامج الفرعي توصيات سياساتية ومساعدة تقنية لرصد الثغرات في البنى التحتية الاقتصادية والاستثمار في المنطقة، ونشر خيارات سياساتية جديدة، وتشجيع تبادل الممارسات الجيدة في مجال تشغيل البنى التحتية للوجستيات والنقل (مع التركيز على الموانئ وممرات التجارة الرئيسية). وعلاوة على ذلك، سيقوم بتحليل اللوجستيات وتيسير التجارة وتطوير البنى التحتية على الصعيد الوطني والصعيد العابر للحدود، ولا سيما في البلدان النامية غير الساحلية، والدول الأعضاء الأخرى ذات الاحتياجات الخاصة، مما يسهم في تحسين الربط بين البلدان وتعزيز مشاركتها في التدفقات التجارية الإقليمية والعالمية، وبالتالي سيسهم في بلوغ الغاية 17-11 (زيادة صادرات البلدان النامية زيادةً كبيرةً، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020). وبالإضافة إلى ذلك، سيعزز البرنامج الفرعي تنسيق سياسات اللوجستيات والتنقل مع مبادرات التكامل الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال التعاون التقني وأنشطة البحث الرامية إلى تيسير الحوار السياسي والتقارب في السياسات بين بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وأخيراً، سيسعى البرنامج الفرعي إلى تعميم مراعاة التوازن بين الكفاءة والقدرة على الصمود والاستدامة بوصفه ركيزة لسياسات البنى التحتية للوجستيات، وإلى دعم تنفيذ السياسات التي تزيد حصة السلع الصناعية في

صـــادرات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وســيســـهم بذلك في تحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المســـتدامة (إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار).

18-26 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضـاء بخصـوص المسـائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 من خلال دراسـة أثر الجائحة في جميع منشوراته وأنشطته في مجال بناء القدرات وخدمات المساعدة التقنية التي يقدمها، حسب الاقتضاء.

18-27 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) وضـع سياسـات وطنية تشـجع على تحقيق نمو اقتصـادي أكثر اطرادا وشـمولا واسـتدامة من خلال أنماط الاسـتهلاك والإنتاج المستدامة؛

(ب) تعزيز قدرة البلدان على صـــياغة ســـياســـات تجارية والتفاوض على الاتفاقات التجارية وتنفيذها وإدارتها على كل من الصعيد الثنائي والإقليمي والمحدود الأطراف والمتعدد الأطراف مع كفالة معاملة خاصة ومتمايزة للبلدان النامية؛

(ج) تحســـن قدرة بلدان المنطقة على المشـــاركة بفعالية أكبر في ســـلاســـل القيمة العالمية والإقليمية، وتقليل التكاليف اللوجستية المفرطة التي تؤثر على القدرة التنافسية للاقتصادات وإنتاجيتها، وتشجيع تجارة أكثر استدامة.

18-28 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرّر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن سياسات لتحقيق انتعاش أكثر استدامة ومرونة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-29 يشـــمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي اســـتجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

إدماج المنظور الجنساني وتمكين المرأة في مجالات التجارة واللوجستيات والتكامل الإقليمي

18-30 إن إدماج منظور جنســاني في مجالات التجارة واللوجســتيات والتكامل الإقليمي أمر حاســم ليس فقط لكونه وســيلة للاعتراف بمشـاركة المرأة وتشـجيعها، ولكن أيضـا لإدراج إجراءات ملموسـة تهدف إلى إحراز تقدم نحو تحقيق المسـاواة بين الجنسـين في السـياسـات العامة والاسـتراتيجيات القطاعية. ويسـعى البرنامج الفرعي، تمشـيا مع اسـتراتيجية اللجنة لتعميم مراعاة المنظور الجنســاني، إلى تشــجيع مشــاركة المرأة في أنشــطته الخاصــة ببناء القدرات والتشــجيع على اتخاذ إجراءات لإدماج المنظور الجنسـاني تدريجيا في السـياسـات العامة القطاعية بهدف الاعتراف بمسـاهمة المرأة في الاقتصـاد ولإبراز العقبات التي يواجهها النساء بوصفهن موظفات أو صاحبات مشاريع في مجالات التجارة واللوجستيات والتكامل الإقليمي.

18-31 وخلال عام 2020، أجرى البرنامج الفرعي عدة أنشطة لبناء القدرات التقنية ونظم أحداثا أخرى مصممة خصيصا لتمكين المرأة في مجالات التجارة واللوجستيات والتكامل الإقليمي. ونفذت الأنشطة بتنسيق وثيق مع شعبة الشؤون الجنسانية التابعة للجنة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والرابطات النسائية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي العاملة في مجالات التجارة والشحن واللوجستيات، وجهات فاعلة أخرى من المجتمع المدني. ونظمت ندوتان رفيعتا المستوى على الإنترنت لتحليل أثر جائحة كوفيد-19 على العاملات وكيف أن الفرص الجديدة الناشـــئة عن رقمنة التجارة واللوجســـتيات تغير القطاع وتوفر فرصا لدعم المساواة بين الجنسين.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-32 ساهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق هدف زيادة مشاركة المرأة في أنشطة التدريب وبناء القدرات التي ينفذها البرنامج الفرعي المتعلق بالتجارة واللوجستيات والتكامل الإقليمي، كما يتضح من زيادة عدد المشارِكات وزيادة حصة النساء بين المشاركين عموما. وتوضح هذه النتيجة الجهود التي يبذلها البرنامج الفرعي لتنظيم أحداث بالشراكة مع الرابطات النسائية، مما يعزز مشاركة المرأة في أنشطة البرنامج الفرعي (انظر الشكل الأول من الباب 18).

الشكل الأول من الباب 18

مقياس الأداء: مشاركة المرأة في الأنشطة التدريبية المتصلة بالتجارة واللوجستيات والتكامل الإقليمي

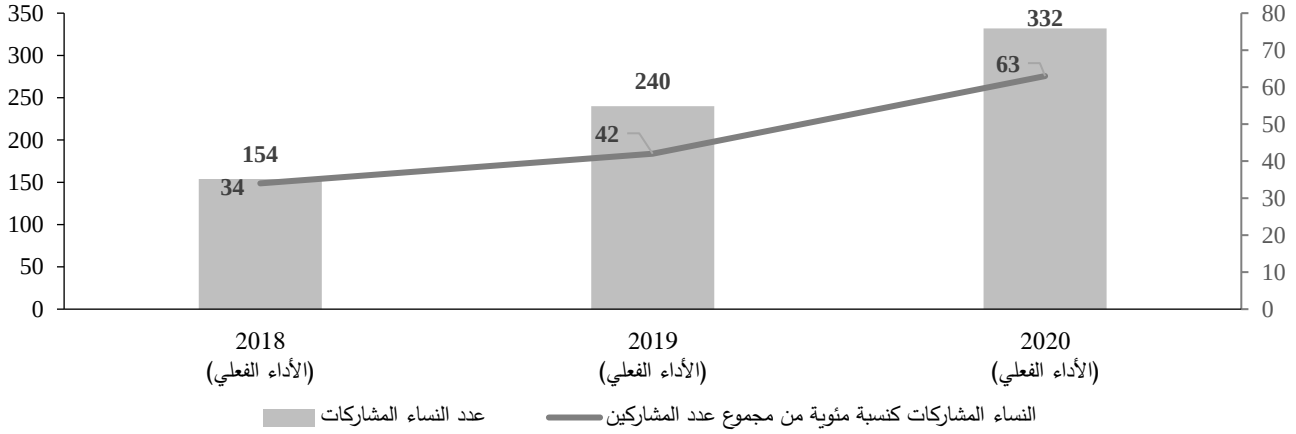

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

18-33 للتصدي للجائحة، حدد البرنامج الفرعي أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وهي نشر موجز للسياسات بشأن أثر كوفيد-19 على التجارة الدولية والبنى التحتية، وتنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل لتحليل الكيفية التي تؤثر بها جائحة كوفيد-19 على بلدان المنطقة، وتقديم المساعدة التقنية، بناء على الطلب، في ما يتعلق بالمسائل المتصلة بأثر الجائحة. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، كما هو مبين في النتيجة الناشئة لعام 2020 الواردة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

18-34 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين هما تحديثان للنتيجتين المعروضتين في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة وبالتالي تبيّن كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: فهم سلاسل القيمة الإقليمية الثنائية مع منطقة آسيا والمحيط الهادئ[209]

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-35 واصل البرنامج الفرعي دعمه التقني لبلدان المنطقة في وضع الصيغ النهائية لجداول المدخلات والمخرجات الوطنية وتنسيق البيانات القطرية بغية إدراج المزيد من الجداول الوطنية في الجداول الإقليمية والجداول المشتركة بين إقليمين. وأجرى البرنامج الفرعي دراسات تحاكي آثار الاتفاقات المحتمل إبرامها ثنائيا بين منطقتي شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

18-36 وساهم العمل المذكور أعلاه في بناء قدرات المسؤولين الحكوميين التقنيين في 17 بلدا على استخدام جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية، وهو عدد يتجاوز الهدف المقرر المحدد في 16 بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المؤهلة لاستخدام جداول المدخلات والمخرجات دون الإقليمية و/أو الإقليمية و/أو المشتركة بين إقليمين الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-37 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي توسيع نطاق دعمه ليشمل بلدانا إضافية في المنطقة، مما يعزز قدرتها على وضع جداول المدخلات والمخرجات، ويمكِّن بالتالي من زيادة عدد بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المشمولة في جداول المدخلات والمخرجات المشتركة بين إقليمين إلى 19 بلدا. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل الثاني من الباب 18).

الشكل الثاني من الباب 18

مقياس الأداء: مجموع عدد بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي دربت على استخدام جداول المدخلات والمخرجات دون الإقليمية و/أو الإقليمية و/أو المشتركة بين إقليمين (العدد التراكمي)

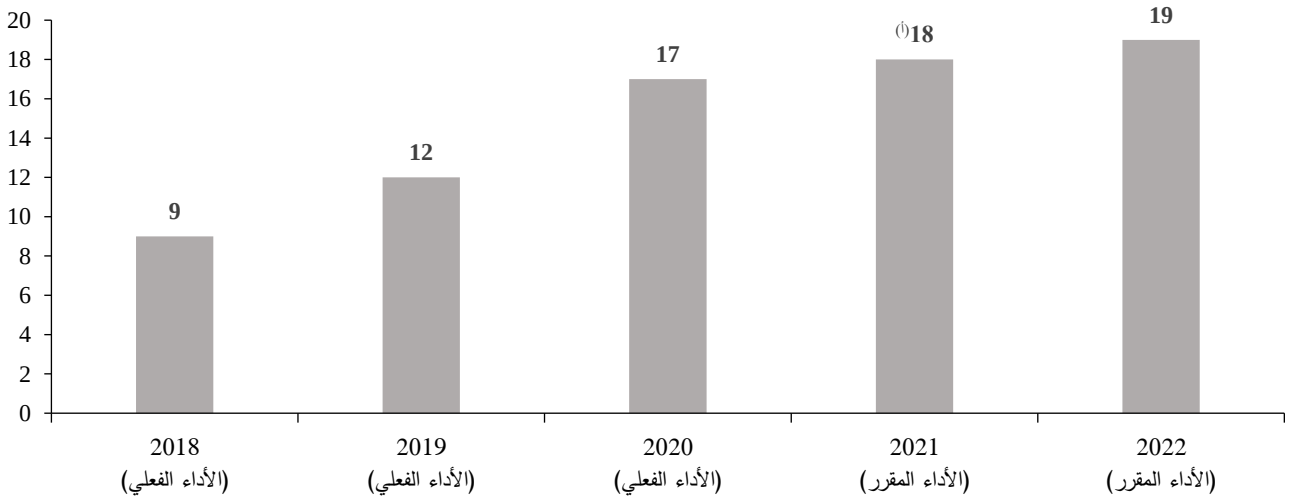

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(209) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 21)).

النتيجة 2: تعزيز القدرة التنافسية في مجال اللوجستيات من خلال تنسيق السياسات الإقليمية المتعلقة بتيسير التجارة والبنى التحتية[210]

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-38 أعطى البرنامج الفرعي الأولوية، خلال هذه الفترة التي طبعتها جائحة كوفيد-19، لتوفير معلومات مستكملة عن النقل والترابط التجاري وللأثر الاقتصادي والاجتماعي للجائحة على تيسير التجارة والبنى التحتية من خلال اقتراح خيارات جديدة في مجال السياسات العامة من أجل الانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة. وقد أبرزت الجائحة أهمية اللوجستيات وتيسير التجارة في تقليل ما تنطوي عليه التجارة الدولية من تكاليف ووقت. ولتحقيق هذا الهدف، عمق البرنامج الفرعي تعاونه مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها، ومع المنظمات الأخرى المعنية بالبنى التحتية والتجارة، ومع خطط التكامل الإقليمي.

18-39 وساهم العمل المذكور أعلاه في ورود 15 إشارة في قرارات رئاسية أو وزارية تتعلق بالنقل واللوجستيات وتيسير التجارة، وهو ما يتجاوز الهدف المقرر، وهو 7 إشارات، الذي ورد في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-40 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيشجع البرنامج الفرعي مقرري السياسات على إدراج البنى التحتية واللوجستيات وتيسير التجارة في مجموعات تدابير الإنعاش الاقتصادي بعد الجائحة. وعلاوة على ذلك، سيشجع البرنامج الفرعي في عام 2022 بلدان المنطقة على العمل من أجل خفض تكاليفها اللوجستية الداخلية، وإنشاء خدمات ذات قيمة مضافة للحفاظ على قدرتها التنافسية، والمضي قدما بتنسيق الإجراءات في مجال اللوجستيات لتنشيط التجارة داخل المنطقة. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل الثالث من الباب 18).

الشكل الثالث من الباب 18

مقياس الأداء: عدد الإشارات الواردة في القرارات الرئاسية أو الوزارية المتعلقة بالنقل واللوجستيات وتيسير التجارة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (العدد السنوي)

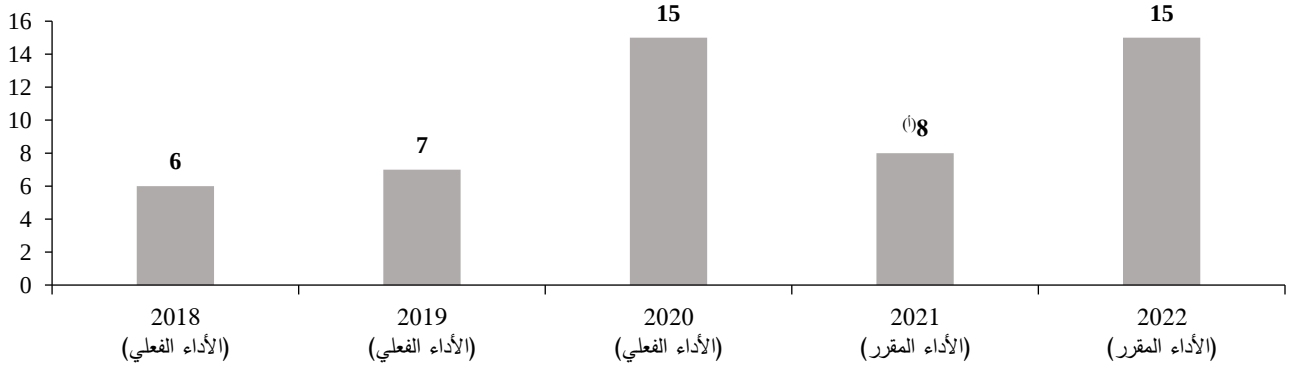

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(210) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

النتيجة 3: تحسين تنسيق السياسات المتعلقة بالتجارة والبنى التحتية اللوجستية والتكامل الإقليمي

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-41 يجب أن تؤدي التجارة واللوجستيات والتكامل الإقليمي دورا رئيسيا في استراتيجيات التعافي من الأزمات في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويجب على هذه البلدان أن تحسن التنسيق فيما بينها وداخل حدودها لتشجيع انتعاش اقتصادي واجتماعي وبيئي مستدام. وسيدعو البرنامج الفرعي إلى اتباع نهج مترابط في تحليل السياسات في مجالات الإنتاج والتجارة والبنى التحتية اللوجستية والابتكارات الرقمية بهدف تقليل التكاليف اللوجستية الداخلية، وإنشاء خدمات إقليمية ذات قيمة مضافة لتحقيق انتعاش أفضل من جائحة كوفيد-19.

الدروس المستفادة والتغير المقترح

18-42 تمثل الدرس المستفاد من البرنامج الفرعي في أن ثمة طلبا متزايدا على وضع أطر متكاملة تتضمن توصيات متعددة القطاعات للتوصل إلى تقييم أكثر شمولا، واقتراح حلول تقنية ملموسة بشكل أكبر، وإتاحة إنشاء شبكات للخبراء متعددة القطاعات لإيجاد حلول أكثر استدامة وميسورة التكلفة بدرجة أكبر. وعند تطبيق هذا الدرس، سيدعم البرنامج الفرعي إدراج تيسير التجارة والابتكار في مجال اللوجستيات والاستثمار في البنى التحتية الرقمية على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل الاستفادة من التقارب في الأنظمة، وتعزيز سلاسة عمل سلاسل الإمداد، والفوائد التي يتيحها وجود سوق إقليمية متكاملة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-43 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة عدد المؤسسات الوطنية التي تطلب الدعم من أجل وضع استراتيجيات للمضي قدما في تيسير التجارة والعمليات العابرة للحدود والخدمات اللوجستية المبتكرة في إطار منظور إقليمي أو دون إقليمي، مع السعي في الوقت نفسه إلى زيادة تنسيق أو مواءمة القواعد والمعايير (انظر الشكل الرابع من الباب 18).

الشكل الرابع من الباب 18

مقياس الأداء: مجموع عدد المؤسسات القطرية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تطلب الدعم التقني في تنفيذ استراتيجيات تجارية ولوجستية أكثر تنسيقا في إطار منظور إقليمي (العدد التراكمي)

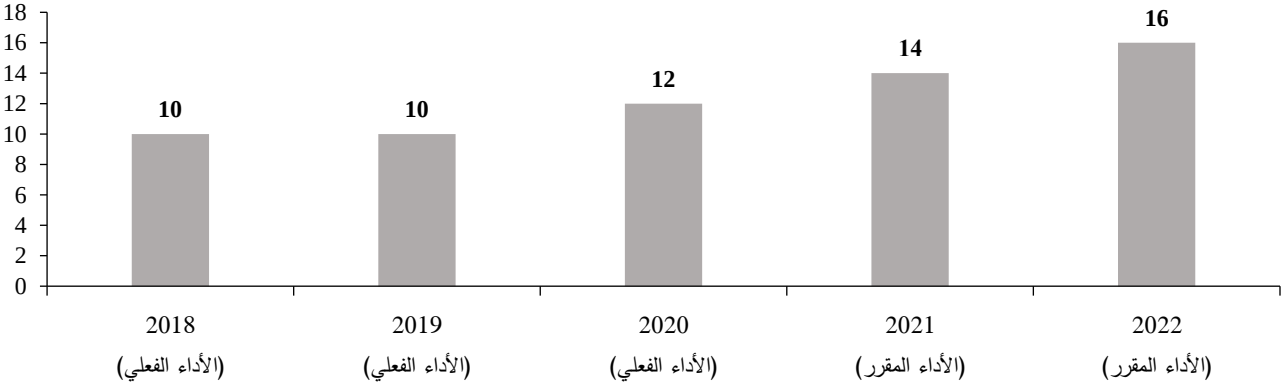

الولايات التشريعية

18-44 تتضمن القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

199/63	إعلان منظمة العمل الدولية بشـــأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة	240/73	نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد
255/64 و 260/66	تحسين السلامة على الطرق في العالم	15/74	الإعلان السياسي للاستعراض الرفيع المستوى لمنتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصـــالح البلدان النامية غير الســـاحلية للعقد 2014-2024
210/66	دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط	299/74	تحسين السلامة على الطرق في العالم
137/69	برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024	17/75	التعاون الدولي في التصـــدي للتحديات التي يواجهها البحارة بســـبب جائحة كوفيد-19 من أجل دعم سلاسل الإمداد العالمية
217/70	متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية		
219/73 و 201/74	التجارة الدولية والتنمية		

قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

552 (د-26)	تعزيز التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	732 (د-37)	استعراض تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024
608 (د-30)	تشجيع التنسيق في الدراسات والأنشطة المتعلقة بأمريكا الجنوبية	745 (د-38)	استعراض تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024
711 (د-36)	تنفيذ برنامج عمل فيينا لصـــالح البلدان النامية غير الســـاحلية للعقد 2014-2024		

المنجزات المستهدفة

18-45 يعرض الجدول 18-2 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي ساهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-2

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**2**	**2**	**1**	**1**
1 - مشروع بشأن توفير خدمات البنى التحتية واللوجستيات التي تشجع الكفاءة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية والاستدامة البيئية، وزيادة تكامل البنى التحتية المادية في المنطقة	1	1	1	1
2 - مشروع بشأن السياسات والاستراتيجيات التجارية، والتكيف مع تغير المناخ، والهجرة، والتجارة المنصفة، وسلاسل القيمة	1	1	–	–
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**11**	**11**	**8**	**8**
3 - حلقات عمل وحلقات دراسية بشأن العلاقة بين سياسات التجارة الإقليمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ واستراتيجيات مقارنة لأغراض تعميق سلاسل القيمة الإقليمية؛ والتحديات الجديدة التي تشهدها المنطقة في ما تتعلق بوضع سياسات مرنة ومستدامة للوجستيات والتنقل والبنى التحتية؛ والروابط بين التجارة والسياسات العامة الأخرى في ضوء تطور الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية؛ ومبادرات التعاون وتيسير التجارة في المنطقة	6	6	8	8
4 - التدريب على توفير خدمات البنى التحتية وإدارتها	3	3	–	–
5 - تدريب على تسخير مشاركة المنطقة في سلسلة الإمداد العالمية	2	2	–	
المنشورات (عدد المنشورات)	**24**	**24**	**22**	**22**

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
6 - *دورية التوقعات للتجارة الدولية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي*	1	1	1	1
7 - منشورات عن العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية وتدفقات رأس المال إلى المنطقة؛ والمسائل التجارية والمالية الناشئة في الاقتصاد العالمي وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	8	8	8	9
8 - منشورات عن التجارة والتنمية؛ والنقل البحري والسياسات المستدامة في مجالات اللوجستيات والتنقل والبنى التحتية، والتكامل الإقليمي، وسلاسل القيمة والخدمات الحديثة والتجارة الإلكترونية في المنطقة	15	15	13	12
المواد التقنية (عدد المنشورات)	**13**	**13**	**10**	**10**
9 - *النشرة المتعلقة بتيسير النقل والتجارة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي*	8	8	6	6
10 - نشرة إحصائية عن التجارة الدولية في البضائع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	4	4	4	4
11 - تقرير تقني عن الاتجاهات وأنشطة تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية وفي مخططات التكامل الإقليمي	1	1	–	–

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم المشورة إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في مجالات السياسة التجارية، والتكامل، والسياسات المستدامة في مجال اللوجستيات والتنقل والبنى التحتية، والمسائل الاجتماعية والمتعلقة بالاستدامة.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: قواعد البيانات المتعلقة بالبيانات والمنازعات التجارية، وإصدار السندات، وفروق أسعار الفائدة والتصنيفات الائتمانية، واللوجستيات المستدامة، وأداة بيانات نمط النقل البحري ولوجستياته في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغير ذلك من البيانات المتعلقة بخدمات البنى التحتية.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التواصل والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: نشرة *أخبار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي* (CEPAL News).

البرنامج الفرعي 2
الإنتاج والابتكار

الهدف

18-46 الهدف الذي يسهم في تحقيقه هذا البرنامج الفرعي، هو تعزيز تنويع الهياكل الإنتاجية من خلال ابتكار التكنولوجيا الجديدة ونشرها وتعزيز الروابط والتواصل بين الشركات.

الاستراتيجية

18-47 للمساهمة في تحقيق الهدف، سيعزز البرنامج الفرعي الدعوة في مجال السياسات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في ما يتعلق بديناميات التنمية الإنتاجية فيما بين الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي من خلال عقد اجتماعات وتنظيم حلقات دراسية ومنتديات إلكترونية، بما في ذلك توفير خدمات التعاون التقني، من قبيل تنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل خاصة.

18-48 وللمساهمة أكثر في تحقيق الهدف، سيشجع البرنامج الفرعي الدعوة إلى وضع السياسات وتبادل أفضل الممارسات في ما يتعلق بالتنمية الإنتاجية بين الجهات المعنية على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي. وسيشمل العمل في إطار البرنامج الفرعي إجراء المشاورات والتعاون الوثيق مع السلطات الرفيعة المستوى المسؤولة عن الابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياسات الرقمية، والتنمية الصناعية، والاستثمار وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل وضع

سياسة التنويع الهيكلي والابتكار على رأس خطة التنمية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسيركز البرنامج الفرعي على دمج الابتكار والتكنولوجيات الجديدة المنخفضة الكربون في عمليات الإنتاج، مع التركيز على إحداث تقارب بين التكنولوجيات الرقمية (أي تكامل إنترنت الأشياء، والجيل الخامس لشبكات الهاتف النقال، والبيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا المعلومات والعلوم المعرفية) وعمليات التصنيع الجديدة (الإنترنت الصناعي)؛ وعلى بناء القدرات في مجال التكنولوجيات الرقمية. وسيولى اهتمام خاص أيضا للبعد الجنساني للتغيير الهيكلي، مثلا في ما يتعلق بفجوتي الإنتاجية والعمالة والفجوة الرقمية. وبالنظر إلى سرعة التغير التكنولوجي وأثره العميق على الاقتصاد الرقمي، فإن العديد من التحديات التي يطرحها السياق الاقتصادي الجديد لا تزال غير معروفة. وفي هذا السياق، سيجري البرنامج الفرعي تحليلات اقتصادية، إلى جانب بحوث تطبيقية قائمة على توليد المعلومات والمؤشرات المتاحة في مختلف قواعد البيانات وسيقوم بتجهيز تلك المعلومات والمؤشرات وتحليلها؛ وستنشر نتائج هذه الدراسات بعد ذلك، وستقدم توصيات في مجال السياسة العامة إلى الحكومات والهيئات الإقليمية والجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة. وينبغي أن يسهم نشر التكنولوجيات الجديدة والمنخفضة الكربون وإدماجها في عمليات الإنتاج في تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، وينبغي أن تكون له آثار إيجابية على نمو الإنتاجية الكلي، مما يسهم في تحقيق الهدف 8.

18-49 وبالإضافة إلى ذلك، سيعمل البرنامج الفرعي على ربط المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة بالشركات الكبيرة التي تستخدم التكنولوجيات المتقدمة بغية إدماجها في عملية التعلم والمنافسة في الأسواق الخارجية والمحلية الدينامية وزيادة نشر التكنولوجيا. وسيجري أيضا تحليل وقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل وضع سياسات صناعية تكون لها آثار إيجابية على التعلّم وتنويع هياكل الإنتاج والتصدير. وقد يكون للاستثمار الأجنبي آثار إيجابية على نقل التكنولوجيا وزيادة حجم الصادرات. وسيدعم البرنامج الفرعي أيضا، من خلال المساعدة التقنية وبناء على طلب البلدان، تقييم السياسات والاستراتيجيات الصناعية وتطويرها وتنفيذها، وبالتالي سيسهم في بلوغ الهدف 9.

18-50 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 من خلال مواصلة تقديم تحليله لأثر الجائحة المستمر على الشركات والقطاعات في المنطقة. وعلاوة على ذلك، أبرزت الأزمة الناجمة عن الجائحة الهشاشة والاختلالات الموجودة من قبل في الهيكل الإنتاجي للمنطقة وأدت إلى تفاقمها، وأبرزت كذلك أهمية الربط الرقمي والبنى التحتية الرقمية، لأنها أصبحت عوامل حاسمة وأساسية لسير عمل الاقتصاد والمجتمع. وفي هذا السياق، يعتزم البرنامج الفرعي مواصلة دعم الدول الأعضاء في هذه المسائل مع إيلاء اهتمام خاص لرقمنة القطاع الإنتاجي في المنطقة.

18-51 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) وضع وتنفيذ سياسات صناعية وتكنولوجية ترمي إلى تنويع الهيكل الإنتاجي وبناء القدرات في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ب) تعزيز القدرات الوطنية على إدماج الابتكار والتكنولوجيات الجديدة في عمليات الإنتاج؛

(ج) وضع وتنفيذ سياسات فعالة تعزز الابتكار والتكيف على الصعيد المحلي مما يساعد على الاستفادة من إمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

(د) تعزيز قدرات البلدان النامية في مجالي العلم والتكنولوجيا من أجل الانتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة؛

(هـ) القيام بعملية تنويع مرتبطة بإيجاد فرص جديدة للوظائف الرسمية ونمو الإنتاجية.

18-52 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرّر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن زيادة في قدرة القطاع الإنتاجي على الصمود من خلال زيادة كبيرة في رقمنة الشركات الموجودة في المنطقة، بما في ذلك المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم.

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-53 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تنفيذ سياسات لدعم الأعمال التجارية ومنع تقويض القدرات خلال جائحة كوفيد-19

18-54 تسبب الانكماش الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19 في أثر سلبي كبير على المؤسسات التجارية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولا سيما المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد سجلت الغالبية العظمى من تلك المؤسسات انخفاضا كبيرا في الدخل وهي تواجه صعوبة في مواصلة أعمالها التجارية. وسيكون الانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة أبطأ وأكثر تدرجا مما كان متوقعا في البداية، وعلى الرغم من التدابير السياساتية التي اتخذتها السلطات الوطنية والبرامج التي وضعتها، من المتوقع يكون مستوى تقويض الأعمال التجارية وفرص العمل مرتفعا. وكلما زاد ذلك الأثر، كلما زادت الخسائر في القدرات المتراكمة في الشركات، وتشتت المعارف والخبرات، وزالت الثقة فيما بين الجهات الفاعلة الاقتصادية. وأجرى البرنامج الفرعي تقييمات وتحليلات وأصدر تقارير لمساعدة الحكومات في المنطقة على اجتياز هذه الأوقات المحفوفة بالشكوك. وفي حزيران/يونيه 2020، أصدرت اللجنة تقريرا خاصا معنونا "القطاعات والمؤسسات التجارية التي تواجه كوفيد-19: الطوارئ وإعادة التنشيط"، قدمت فيه عدة توصيات في مجال السياسات تتعلق بدعم الأعمال التجارية، ولا سيما المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ومنع تقويض القدرات خلال حالة الطوارئ.

18-55 وفي نيسان/أبريل 2020، أصدر البرنامج الفرعي تحليلا مبكرا لأهمية التكنولوجيا الرقمية في التصدي للأزمة، وفي آب/أغسطس 2020 نشر هذا التحليل الذي أجري خلال العام في تقرير خاص للجنة عن سبل الحصول على التكنولوجيا الرقمية لمعالجة أثر أزمة كوفيد-19. واقترح البرنامج الفرعي، في تقاريره العديدة، توصيات إضافية في مجال السياسات لتكميل وتوسيع نطاق التدابير السياساتية التي اتخذتها البلدان بالفعل في الأشهر الأولى من الأزمة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-56 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من البلدان التي نفذت و/أو وسعت نطاق تدابيرها لمنع استمرار تقويض القدرات وللتعجيل بإعادة التنشيط في مرحلة ما بعد الجائحة (انظر الجدول 18-3).

الجدول 18-3
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	البلدان التي نفذت تدابير و/أو زادت نطاق تلك التدابير، فيما يتعلق بما يلي: (أ) مرونة شروط الائتمان وتحسينها: الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، والبرازيل،

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
		وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، والسلفادور، وشيلي، وكولومبيا؛ (ب) التمويل المشترك لكشوف المرتبات: الأرجنتين، وشيلي، وكولومبيا؛ (ج) المساهمات النقدية للعاملين رسميا لحسابهم الخاص: الأرجنتين، وأوروغواي، وشيلي.

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

18-57 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، كيَّف البرنامج الفرعي مضامين الحلقات الدراسية بحيث يمكن تقديمها عبر الإنترنت. وألغيت المدرسة الدولية لإدارة سياسات الابتكار في أمريكا اللاتينية، لعام 2020، بسبب حالات الإغلاق، وإغلاق الحدود الوطنية واستحالة إجراء أنشطتها عبر الإنترنت. وعلاوة على ذلك، جرى تأجيل دورة عام 2020 للمدرسة الصيفية المعنية باقتصادات أمريكا اللاتينية إلى كانون الثاني/يناير 2021 وقُدمت عبر الإنترنت. وكان لهذه التغييرات أثر على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المبين في إطار النتيجة 1.

18-58 غير أن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه أنشطة جديدة وعدل بعض أنشطته المتكررة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وتحديدا في إجراء تقييمات وتحليلات لتأثير كوفيد-19 على المؤسسات التجارية والصناعات في المنطقة وأهمية التكنولوجيا الرقمية في التصدي للأزمة. وعلاوة على ذلك، كيف البرنامج الفرعي منشوره الرئيسي السنوي المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر ليشمل أثر جائحة كوفيد-19 على التدفقات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر، وسلاسل القيمة العالمية وقطاع الأجهزة الطبية، وضمَّنه توصيات في مجال السياسات للانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة وتطوير القطاعات الاستراتيجية في المنطقة. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، كما هو مبين في النتيجة الناشئة في عام 2020 الواردة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

18-59 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين هما تحديثان للنتيجتين المعروضتين في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة وبالتالي تبيّن كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: قدرات مؤسسية جديدة من أجل إحداث تغييرات هيكلية[211]

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-60 نظم البرنامج الفرعي تدريبا بشأن الابتكار والتكنولوجيات الجديدة. ونظرا لاستحالة إجراء التدريب وجها لوجه خلال عام 2020، تقرر إعداد أنشطة تدريبية تقدم عبر الإنترنت. ويمكن استخدام التدريب عبر الإنترنت بوصفه مكمِّلا للتدريب وجها لوجه؛ ويجري النظر في تكييف أنشطة التدريب لتشمل عناصر تجرى عبر الإنترنت وعناصر تجرى وجها لوجه، مما يتيح توسيع النطاق.

18-61 وساهم العمل المذكور أعلاه في تلقي 40 مسؤولا وطنيا إضافيا في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تدريبا في مجالات جديدة من التنويع الاقتصادي، وهو ما حقق الهدف المقرر وهو تدريب مجموع تراكمي مقداره 280 مسؤولا من المسؤولين الوطنيين في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المجالات الجديدة للتنويع الاقتصادي، على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-62 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تنظيم الدورة السنوية المتعلقة بالابتكار والتكنولوجيات الجديدة التي تجرى وجها لوجه. غير أنه بناء على نجاح تجربة استخدام الإنترنت، ستكمل الدورات الدراسية الحالية ببعض الدورات التدريبية عبر الإنترنت. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل الخامس من الباب 18).

الشكل الخامس من الباب 18

مقياس الأداء: مجموع عدد المسؤولين الوطنيين في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذين تلقوا تدريبا بشأن المجالات الجديدة للتنويع الاقتصادي (العدد التراكمي)

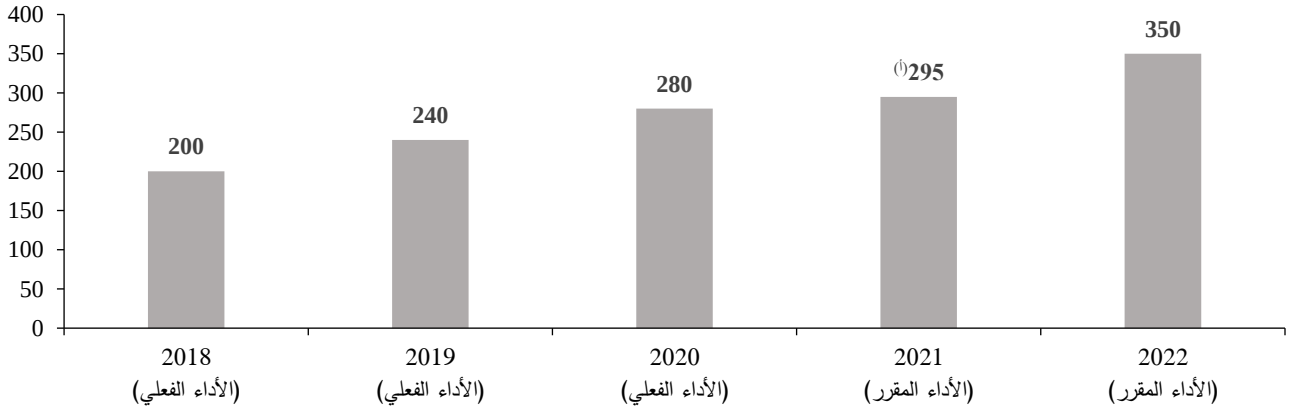

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: وضع سياسات عامة جديدة لتعزيز استخدام التكنولوجيات الجديدة في العمليات الإنتاجية[212]

الأداء البرنامجي في عام 2020

(211) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 21)).

(212) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

18-63 واصل البرنامج الفرعي إنتاج معلومات مستكملة لتيسير وضع سياسات عامة بشأن المسائل الرقمية. واستُكملت البيانات المتاحة على المرصد الإقليمي للنطاق العريض. وواصل البرنامج الفرعي الاضطلاع بعمله، في سياق برنامج العمل الرقمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة 2020-2022 (eLAC 2022)، الذي يوفر مجالا للحوار والتعلم من الأقران وتبادل أفضل الممارسات بين بلدان المنطقة. وتؤدي اللجنة دور الأمانة الفنية لبرنامج العمل الرقمي، وتيسر، بصفتها تلك، إجراء المناقشات والحوار بين الجهات صاحبة المصلحة التي تشمل حكومات المنطقة، والأوساط الأكاديمية، والأوساط الفنية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، أنتج البرنامج الفرعي وثائق وتحليلات فنية تُستخدم كأساس للمناقشات ولبرنامج العمل الرقمي، وتتضمن الأولويات السياساتية في مجال تنمية الاقتصاد الرقمي.

18-64 وأسهم العمل المذكور أعلاه في وضع ثماني سياسات عامة جديدة رامية إلى تعزيز استخدام التكنولوجيات الجديدة في العمليات الإنتاجية، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في وضع ست من تلك السياسات، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-65 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي إنتاج منتجات معرفية بشأن المسائل المتصلة بالتكنولوجيات الجديدة. وسيواصل أيضا أداءَ دور الأمانة الفنية لبرنامج العمل الرقمي ودعمَ البلدان في وضع سياسات لتعزيز الرقمنة واستخدام التكنولوجيات الجديدة. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل السادس من الباب 18).

الشكل السادس من البرنامج 18

مقياس الأداء: مجموع عدد السياسات العامة الجديدة الرامية إلى التشجيع على استخدام التكنولوجيات الجديدة في العمليات الإنتاجية (العدد التراكمي)

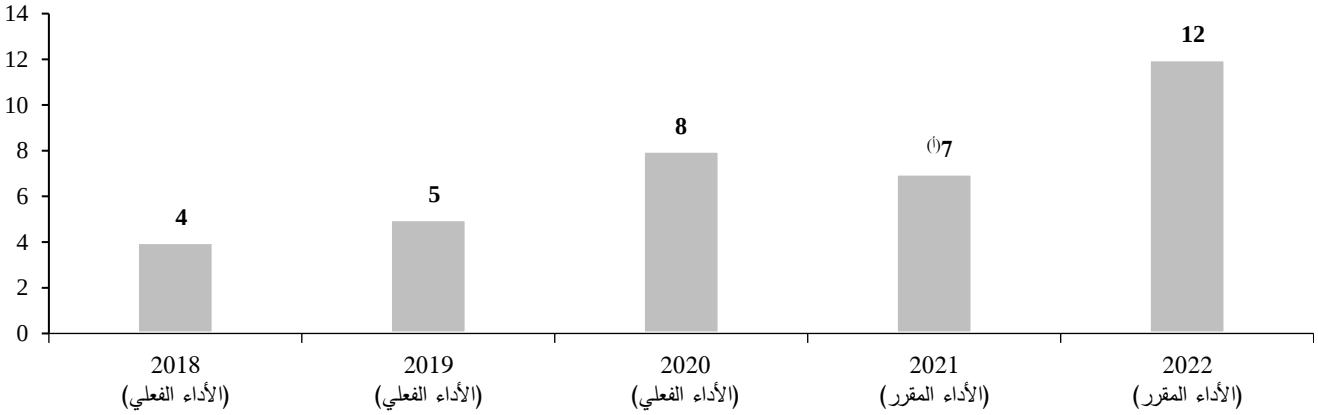

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تحسين الاتصال الإلكتروني لتسريع وتيرة الرقمنة الثابتة

الأداء البرنامجي في عام 2022

18-66 عمل البرنامج الفرعي على إعداد تقييمات وتحليلات للطريقة الحالية التي تستخدم بها الشركات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التكنولوجيات الرقمية. وقد أبرزت جائحة "كوفيد-19" أهمية رقمنة الشركات، لا لتحسين إنتاجيتها وقدرتها

التنافسية فحسب، بل أيضا لضمان استمرارها. وفي هذا الصدد، عمل البرنامج الفرعي على وضع مقترحات بشأن التدابير والخطط الرامية إلى التعجيل باعتماد تكنولوجيات جديدة توفر سرعات اتصال إلكتروني أعلى، ومن ثم تمكّن من الوصول إلى طائفة أوسع من الخدمات والتطبيقات الرقمية. ومن الأمثلة على ذلك برنامج العمل الرقمي الإقليمي المسمى eLAC 2022 الذي وضعته اللجنة، والذي يتمثل أحد مواضيعه الرئيسية في زيادة سرعة الاتصال الإلكتروني وتوسيع نطاق تغطيته.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

18-67 تَمثَّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أن هناك طلبا على الدعم المصمم وفقا للاحتياجات الذي يراعي خصوصيات المناطق دون الإقليمية داخل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في مجال الرقمنة. فكل منطقة من هذه المناطق دون الإقليمية تمر بمرحلة مختلفة من مراحل تطور الاتصال الإلكتروني، ولذلك تختلف الآثار السياساتية باختلاف سياق كل منطقة دون إقليمية وخصوصياتها وآليات التكامل فيها. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيعمل البرنامج الفرعي تحديدا على وضع استراتيجيات دون إقليمية للرقمنة. فعلى سبيل المثال، ستساعد اللجنة تحالف المحيط الهادئ على وضع استراتيجيته الإقليمية لسوق رقمية وستقدم المساعدة إلى بلدان أمريكا الوسطى في وضع برنامج عمل رقمي لتلك المنطقة دون الإقليمية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-68 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق هذا الهدف، كما يتضح من زيادة عدد بلدان المنطقة التي تتوافر فيها سرعات اتصال تمكّن من الاستخدام المكثف لشبكة الإنترنت ذات النطاق العريض. ويُعرَّف الاستخدام المكثف بأنه القدرة على أداء مهام أساسية في آن واحد (إرسال رسائل البريد الإلكتروني وتلقيها، ومشاهدة مقاطع فيديو، وتصفح صفحات شبكية) وعلى القيام بنشاطين أو أكثر من الأنشطة التي يشتد الطلب عليها (مشاهدة مقاطع فيديو عالية الاستبانة والمشاركة في اجتماعات معقودة عن طريق التداول بالفيديو). وترتبط السرعة الدنيا لخدمة النطاق العريض ارتباطا وثيقا بمستوى الرقمنة الذي بلغه بلد ما، وهي خطوة أولى ضرورية نحو رقمنة الشركات (انظر الشكل السابع من الباب 18).

الشكل السابع من الباب 18

مقياس الأداء: النسبة المئوية لبلدان المنطقة التي تتوافر فيها سرعاتٌ ثابتة لخدمة النطاق العريض تمكّن من الاستخدام المكثف لشبكة الإنترنت

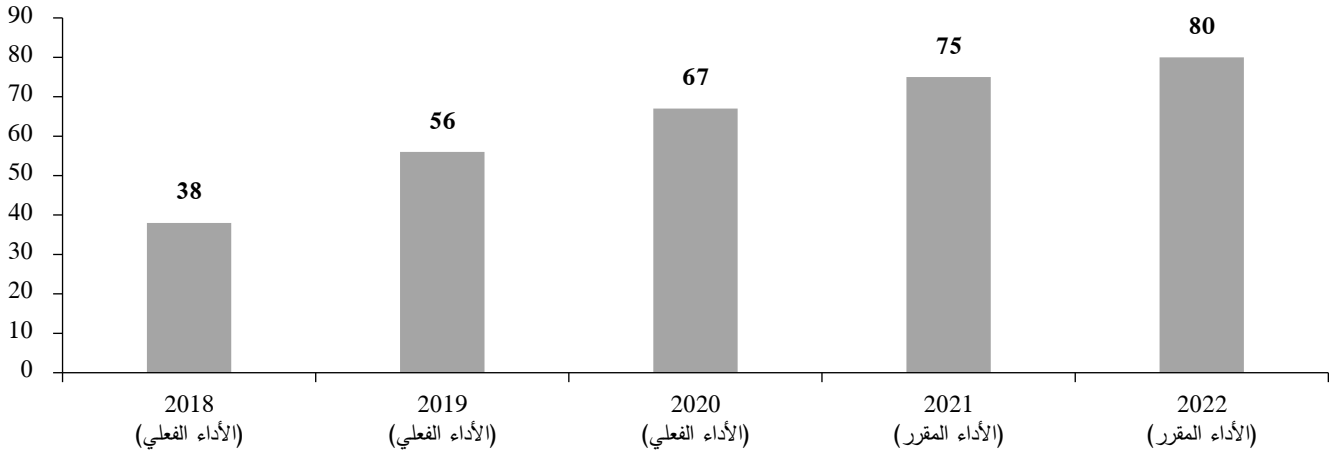

الولايات التشريعية

18-69 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

217/66 تنمية الموارد البشرية

225/73 تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة

247/73 تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة

197/74 الحق في الخصوصية في العصر الرقمي

199/74 تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة

229/74 مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة

176/75 التعاون في ميدان التنمية الصناعية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

18/2008 تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم للجميع

37/2011 التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل

24/2019 تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

13/2020 تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها

قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

653 (د-33) متابعة خطة العمل لمجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

672 (د-34) إنشاء مؤتمر العلم والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

729 (د-37)؛ و 747 (د-38) المؤتمر الوزاري بشأن مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

750 (د-38) مؤتمر العلم والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

المنجزات المستهدفة

18-70 يعرض الجدول 18-4 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-4

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**8**	**2**	**6**	**6**
1 - اجتماعات مؤتمر العلم والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	8	–	–	6
2 - الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر العلم والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	–	2	6	–
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**3**	**3**	**1**	**1**
3 - المشاريع الميدانية المتعلقة بهيكل الإنتاج في المنطقة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتكنولوجيات والسياسات الجديدة والناشئة	3	3	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**42**	**18**	**47**	**47**
4 - حلقات عمل بشأن التكنولوجيات الجديدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة	4	11	6	–
5 - الدورات التدريبية والحلقات الدراسية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3	2	6	6
6 - دورات دراسية عن إدارة سياسات الابتكار واقتصادات المنطقة	35	–	35	35
7 - اجتماع خبراء لتحليل التغيرات الهيكلية الأخيرة، ودراسة اتجاهات الاقتصاد الرقمي والتقدم المحرز فيه، ودراسة الاتجاهات الأخيرة في سلوك الجهات الفاعلة الاقتصادية في القطاعات والبلدان في المنطقة	–	5	–	6
المنشورات (عدد المنشورات)	**11**	**11**	**6**	**7**
8 - *الاستثمار المباشر الأجنبي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي*	1	1	1	1
9 - منشورات ودراسات عن الهيكل الإنتاجي للمنطقة، والاستثمار الأجنبي، والسياسات الصناعية، والتكنولوجيات الجديدة والابتكار	9	9	5	5
10 - دراسة عن الأداء التكنولوجي والإنتاجي في الأرجنتين وفي السوق الجنوبية المشتركة	1	1	–	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بشأن السياسات والاستراتيجيات المتصلة بالتنمية الإنتاجية والقدرة التنافسية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونظم الابتكار، والتكنولوجيات الجديدة والناشئة.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: قواعد بيانات عن النشاط الاقتصادي في قطاعات معينة، وبرامجيات لتحليل القدرة التنافسية للدول، ومعلومات إحصائية عن العوامل الاقتصادية الرئيسية في المنطقة.

البرنامج الفرعي 3
سياسات الاقتصاد الكلي والنمو

الهدف

18-71 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في بلوغه هو تعزيز النمو المستدام والشامل للجميع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن طريق تعزيز قدرة واضعي السياسات وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة في المنطقة على تحليل المسائل الراهنة والمستجدة في مجالي الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية وعلى تقييم وتصميم وتنفيذ سياسات في مجالي الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية تتمحور حول التنمية وتراعي المنظور الجنساني وتستند إلى تحليل مقارن للسياسات.

الاستراتيجية

18-72 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء والكيانات الإقليمية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من خلال توفير تحليلات في الوقت المناسب لظروف الاقتصاد الكلي في المنطقة، وإجراء بحوث تطبيقية ومقارنة في قضايا السياسة العامة الراهنة والمستجدة في مجالي الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية. وتحقيقًا لهذا الغرض، سيقدم البرنامج الفرعي في الوقت المناسب تحليلات لاتجاهات الاقتصاد الكلي وللاتجاهات في مجال تمويل التنمية مصنفةً حسب نوع الجنس، كلما أمكن، إلى جانب تقديم خيارات وتوصيات سياساتية من خلال منشوراته الرئيسية المتكررة والمتخصصة وما يعقده من حلقات عمل وحلقات دراسية، وكذلك من خلال أنشطته في مجال التعاون التقني.

18-73 وسيدعم البرنامج الفرعي إنشاء وتشغيل شبكات تتألف من أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم واضعو السياسات والأكاديميون ومحللو القطاع الخاص وأعضاء منظمات المجتمع المدني وعامة الجمهور. وعلى وجه الخصوص، سيتم في الحلقة الدراسية الإقليمية السنوية عن السياسات المالية، التي ينظمها البرنامج الفرعي والتي تعد المنتدى الأبرز في المنطقة لمناقشة السياسات المالية، إنشاءُ حيزات لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما بين بلدان الجنوب في مجال تحليل السياسات وصياغتها وتنفيذها. وفي الوقت نفسه، سيستفيد البرنامج الفرعي من ميزاته النسبية لتقديم خدمات التعاون التقني والخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في مجالات سياسات الاقتصاد الكلي والعمل وتمويل التنمية.

18-74 وستسهم أنشطة البرنامج الفرعي في تحقيق الأهداف 8 و 10 و 16 من أهداف التنمية المستدامة (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات) والهدف 17 (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة)، وذلك بغية تعزيز التنمية المستدامة والشاملة للجميع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف العمل المضطلع به في إطار البرنامج الفرعي إلى تيسير وضع واعتماد سياسات لتمويل التنمية تتماشى مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

18-75 ويعتزم البرنامج الفرعي تقديم الدعم للدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال دعمها في تصميم وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات تمويل التنمية الرامية إلى إعادة البناء بشكل أفضل بعد تجاوز الأزمة. وسيستخدم البرنامج الفرعي مزاياه التحليلية وقدرته على اجتذاب أصحاب المصلحة الرئيسيين لمناصرة سياسات الاقتصاد الكلي التي تحبذ تدابير الانتعاش الاقتصادي وخاصة التدابير المالية والنقدية الهادفة إلى تعزيز النمو المستدام والشامل للجميع. وسيشمل هذا العمل التركيز على بناء أطر مستدامة للسياسات المالية تكون مدعومة ببذل جهود مكثفة لتعبئة الموارد المحلية. وستتطور هذه الأنشطة وفقا لاحتياجات الدول الأعضاء حسب التطورات التي تشهدها خلال عام 2022.

18-76 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تعزيز قدرة واضعي السياسات وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة في المنطقة على تحليل المسائل الراهنة والمستجدة في مجالي الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية؛

(ب) زيادة قدرة واضعي السياسات على تقييم وتصميم وتنفيذ سياسات في مجالي الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية تراعي المنظور الجنساني وتستند إلى تحليل مقارن للسياسات.

18-77 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرّر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن اعتماد سياساتٍ وتدابير واستراتيجيات في مجالي الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية تهدف إلى إعادة البناء على نحو أفضل بما يتمشى مع ما يقوم به البرنامج الفرعي من جهود دعوية في مجال السياسات.

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-78 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز الحوار السياساتي بشأن جائحة كوفيد-19 فيما بين بلدان الجنوب من خلال القيام في الوقت المناسب بإجراء تحليلات في مجال الاقتصاد الكلي وتنظيم منتديات رفيعة المستوى

18-79 في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، اتخذت حكومات المنطقة على وجه السرعة تدابير سياساتية واسعة النطاق تهدف إلى تعزيز نظم الصحة العامة، ودعم الأسر، والحيلولة دون دمار القدرة الإنتاجية لاقتصاداتها. غير أن هذه الجهود بُذلت في سياق ساد فيه ضعف طويل الأمد في الحسابات العامة اتسم بالعجز المالي الكبير وارتفاع الدين العام. ولتجاوز هذه البيئة الصعبة، انصب هدف العمل الذي اضطلع به البرنامج الفرعي في عام 2020 على دعم واضعي السياسات في جهودهم الرامية إلى تحليل وصياغة وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات تمويل التنمية. ونشر البرنامج الفرعي تقريرين خاصين، بالإضافة إلى تقاريره الرئيسية المتكررة، وفرا لواضعي السياسات في الوقت المناسب تحليلا لاتجاهات الاقتصاد الكلي المستجدة خلال العام. وبفضل التغطية الصحفية الواسعة النطاق، كان العمل الذي اضطلع به البرنامج الفرعي متاحا لأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، ولا سيما للمجتمع المدني وعامة الجمهور.

18-80 ويسر البرنامج الفرعي عقد منتديات، مثل عقد اجتماعين افتراضيين لوزراء مالية بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في نيسان/أبريل وآب/أغسطس، يسرا تبادل الخبرات فيما بين بلدان الجنوب وأعطيا زخما لبلورة مواقف إقليمية بشأن مواضيع هامة، لا سيما تلك المتعلقة بالعلاقات المالية الدولية. ومكنت هذه المنتديات البرنامج الفرعي من نشر تحليلاته للاتجاهات الراهنة في مجالي الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية، فضلا عن نتائج بحوثه التطبيقية في مجال السياسات المقارنة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

18-81 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من عدد السلطات الرفيعة المستوى التي شاركت في منتديات السياسات المالية التي نظمها البرنامج الفرعي. ويعكس هذا العدد القيمة التي يوليها واضعو السياسات في المنطقة لعمل البرنامج الفرعي المتعلق بوضع سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات تمويل التنمية خلال جائحة كوفيد-19 (انظر الشكل الثامن من الباب 18).

الشكل الثامن من الباب 18

مقياس الأداء: عدد السلطات الرفيعة المستوى التي تشارك في الاجتماعات الرفيعة المستوى والحلقات الدراسية التي ينظمها البرنامج الفرعي بشأن السياسة المالية (العدد السنوي)

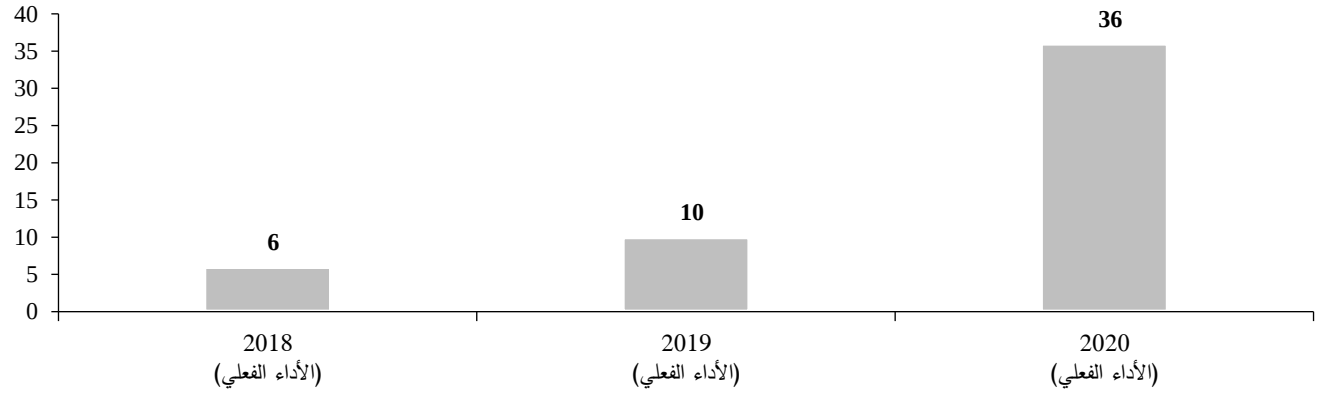

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

18-82 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، حوّل البرنامج الفرعي عمله لتوجيهه إلى تلبية احتياجات الدول الأعضاء المستجدة المتنامية بسرعة إلى تحليلات الاقتصاد الكلي وتحليلات السياسات المقارنة على الصعيد الإقليمي. فعلى سبيل المثال، غُيّر تركيز التقارير الرئيسية للبرنامج الفرعي، مثل *المشهد المالي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 2020* و*دراسة الحالة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 2020*، لتناول القضايا الناشئة عن جائحة كوفيد-19 وللدعوة إلى انتهاج سياسات تدعم الجهود الرامية إلى إعادة البناء بشكل أفضل.

18-83 ومع ذلك، حدد البرنامج الفرعي في الوقت نفسه أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وهي إنتاج إحصاءات إضافية في مجالي الاقتصاد الكلي والإحصاءات المالية، وعقد اجتماعات افتراضية لوزراء مالية أمريكا اللاتينية، ونشر تقارير خاصة عن جائحة كوفيد-19 تمكّن من رصد ظروف الاقتصاد الكلي في المنطقة بشكل مستمر. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في بلوغ النتائج لعام 2020، كما يتّضح من النتيجة المستجدة لعام 2020 المبيّنة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

18-84 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وبالتالي تبيّان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: سياسات الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق تنمية في بيئة بطيئة النمو[213]

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-85 شجع البرنامج الفرعي على اتباع سياسات مالية نشطة وتوسعية لدعم الطلب المحلي في سياق الانكماش الاقتصادي الناجم عن الجائحة. وتحقيقًا لهذا الغرض، أعيدت صياغة المطبوعات المتكررة (الرئيسية) للبرنامج الفرعي لكي توفر لواضعي السياسات قائمة من الخيارات السياساتية في المستقبل. وتسلط التقارير الضوء على الحاجة إلى اتخاذ تدابير لتعزيز الإيرادات الضريبية في المنطقة من أجل بناء أطر مستدامة للسياسات المالية.

18-86 وأسهم العمل المذكور أعلاه في اعتماد 12 تدبيرا من جانب الدول الأعضاء، منها عدد كبير من التدابير الرامية إلى زيادة الاستثمارات العامة، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في اتخاذ 12 تدبيرا من قبل بلدان المنطقة في مجالي سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات تمويل التنمية، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-87 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي دعم واضعي السياسات في تحديد الخيارات السياساتية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل للجميع، وذلك من خلال منشوراته الرئيسية والبحثية والحلقات الدراسية وحلقات العمل التي ينظمها والمساعدة التقنية التي يقدمها. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل التاسع من الباب 18).

(213) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 21)).

الشكل التاسع من الباب 18

مقياس الأداء: مجموع عدد التدابير التي تتخذها بلدان المنطقة والتي تتماشى مع تحليلات اللجنة الاقتصادية وتوصياتها في مجالي سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات تمويل التنمية (العدد التراكمي)

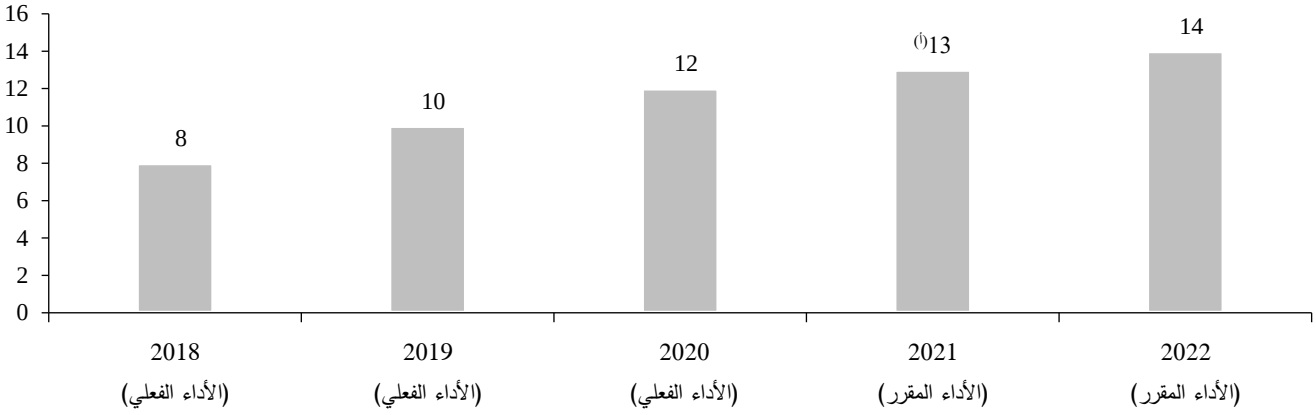

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تكثيف تعبئة الموارد لتمويل أهداف التنمية المستدامة[214]

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-88 حدد البرنامج الفرعي تعبئة الموارد بوصفها عنصرا رئيسيا في الاستجابة للأزمة التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19، وأساسا لبناء الاستدامة المالية في المستقبل. وبيّن البرنامج الفرعي في *المشهد المالي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 2020* وفي *دراسة الحالة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 2020*، الخيارات السياساتية المتاحة لزيادة الإيرادات الضريبية من خلال زيادة الضرائب المباشرة، وفرض ضرائب على السلع والخدمات الرقمية وفرض ضرائب تصحيحية مثل الضرائب المتصلة بالصحة العامة، وتصميم وتنفيذ سياسات ضريبية تفضي إلى انتعاش أخضر. وأكد البرنامج الفرعي على أهمية دعم تمويل الحكومات دون الوطنية، التي تعد من مقدمي الخدمات العامة الرئيسيين في المنطقة. وعلاوة على ذلك، واصل البرنامج الفرعي عمله في مجال الدعوة إلى زيادة دور المصارف الإنمائية في تمويل التنمية، ولا سيما في مجال تعميم الخدمات المالية.

18-89 وأسهم العمل المذكور أعلاه في اعتماد الدول الأعضاء لـ 11 سياسة وتدبيرا واستراتيجية، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في اعتماد 10 سياسات وتدابير واستراتيجيات لتعبئة الموارد، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-90 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيوفر البرنامج الفرعي تحليلا سياساتيا تطبيقيا ومقارنا للسياسات المالية الإنمائية بهدف دعم تعزيز أطر تمويل التنمية في المنطقة. وسيوفر للدول الأعضاء، بناء على طلبها، مساعدة تقنية في دراسة تدابير تعبئة الموارد وصياغتها وتنفيذها. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل العاشر من الباب 18).

(214) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الشكل العاشر من الباب 18

مقياس الأداء: مجموع عدد سياسات وتدابير واستراتيجيات تعبئة الموارد (العدد التراكمي)

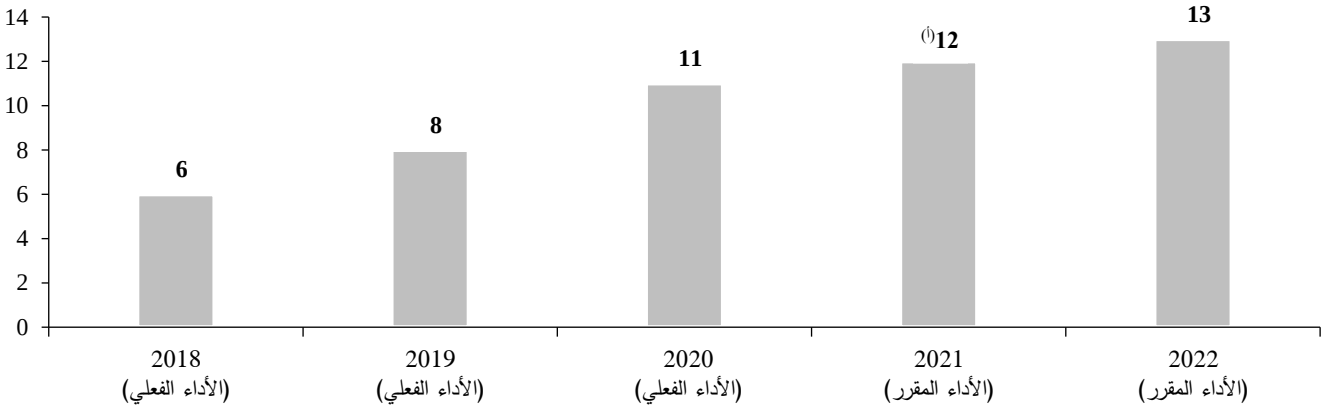

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات تمويل التنمية الرامية إلى تحقيق النمو المستدام والشامل للجميع في عالم ما بعد الجائحة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-91 أدت الصدمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم النمو المنخفض الذي اتسم به اقتصاد المنطقة طيلة العقد الماضي. وأدى النمو الهزيل، وترسُّخ أوجه عدم المساواة في الدخل والثروة، وعدم المساواة في الحصول على السلع والخدمات العامة الجيدة إلى تزايد الضغوط من أجل الإصلاح في المنطقة. وفي الوقت نفسه، سجلت ديون الأسر المعيشية وديون الشركات والدين العام زيادة كبيرة، وهو ما زاد من أوجه الضعف المالي وحد من الاستهلاك والاستثمار. وسيتطلب التغلب على أوجه القصور الهيكلية في المنطقة والتحديات الجديدة الناشئة عن جائحة كوفيد-19 اتباع سياسات جديدة في مجالي الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

18-92 تَمثَّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أن الاجتماعات الافتراضية، التي لم تكن تُستخدم على نطاق واسع في السنوات السابقة، يمكن زيادة استخدامها، وأن بالإمكان توسيع نطاق استخدامها ليشمل واضعي السياسات الرفيعي المستوى. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيسعى البرنامج الفرعي إلى الاستفادة من الاجتماعات والمنابر الافتراضية لتعزيز أثر ما يضطلع به من جهود دعوية في مجال السياسات. وسيدعو البرنامج الفرعي إلى اتباع سياسات عامة رامية إلى إعادة البناء بشكل أفضل بعد الأزمة، مع التركيز في ذلك على التدابير التي تدعم النمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل وتشكل الأساس لتحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وفي فترة ما بعد جائحة كوفيد-19، سوف تزداد أهمية تعبئة تمويل التنمية باعتبارها وسيلة لإنشاء أطر للاستدامة المالية ترتكز على تعزيز الإيرادات العامة. وسيستكشف البرنامج الفرعي، تبعا للاحتياجات القطرية، دور المصارف الإنمائية وغيرها من مصادر التمويل المبتكرة. وستستفيد هذه الجهود الدعوية من الميزة النسبية التي يتمتع بها البرنامج الفرعي في تحليل الاقتصاد الكلي الإقليمي والبحوث السياساتية، وستستفيد من الأعمال المضطلع بها في عام 2020 والأعمال المقررة في عام 2021. وسيقدم البرنامج الفرعي إلى بلدان المنطقة، بناء على طلبها،

مساعدة تقنية مصمَّمة وفقا للاحتياجات. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يستفيد البرنامج الفرعي من شبكته المؤلفة من أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل زيادة أثر عمله في المنطقة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-93 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق هذا الهدف، كما يتضح من زيادة عدد السياسات والتدابير والاستراتيجيات المتخذة في مجالي الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية لإعادة البناء بشكل أفضل في فترة ما بعد جائحة كوفيد-19 (انظر الشكل الحادي عشر من الباب 18).

الشكل الحادي عشر من الباب 18

مقياس الأداء: مجموع عدد السياسات والتدابير والاستراتيجيات المتخذة في مجالي الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية لإعادة البناء بشكل أفضل في فترة ما بعد جائحة كوفيد-19 (العدد التراكمي)

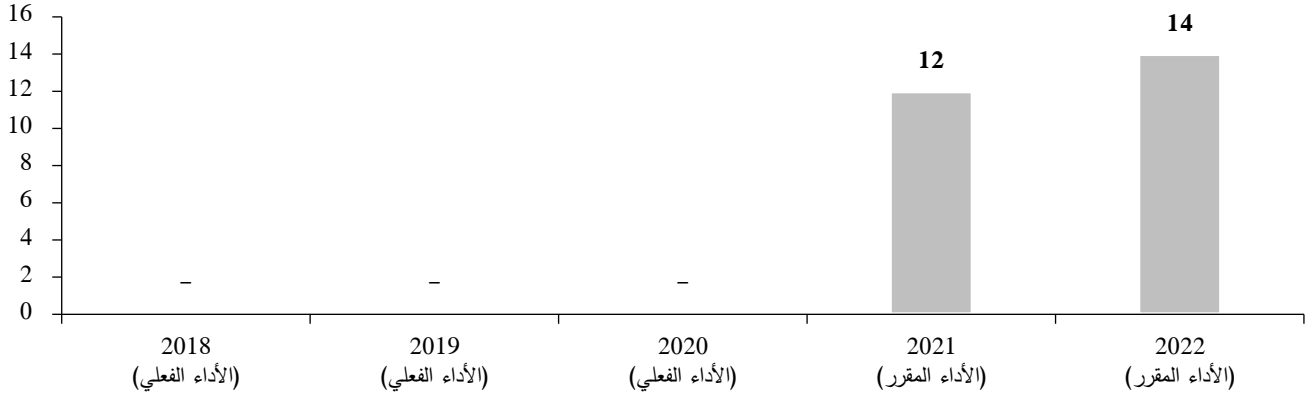

الولايات التشريعية

18-94 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

199/63 إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة

229/63 دور الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر

193/64 متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج المؤتمر الاستعراضي لعام 2008 (إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية)

146/65 وضع آليات مبتكرة لتمويل التنمية

12/67؛ 14/75 التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

218/67 تعزيز الشفافية والمشاركة والمساءلة في السياسات المالية العامة

126/70 تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي

206/72 الشمول المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة

230/72؛ 231/74 التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

220/73 النظام المالي الدولي والتنمية

221/73 القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

222/73 تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة

223/73 متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

247/73 التعاون في ميدان التنمية الصناعية

199/74 تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة

270/74 التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19)

306/74 اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

307/74 توحيد الجهود في مواجهة التهديدات الصحية العالمية: مكافحة كوفيد-19

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

16/2008 لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية

18/2008 تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم للجميع

5/2009 التعافي من الأزمة: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل

30/2009 إنشاء عملية حكومية دولية معززة وأكثر فعالية وشاملة للجميع للاضطلاع بعملية متابعة تمويل التنمية

39/2011 متابعة الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية: النظر في إمكانية إنشاء لجنة خبراء مخصصة

3/2017 مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك المتعلقة بالتعاون في مكافحة التهرب من الضرائب وتجنبها على الصعيد الدولي

6/2019 التصدّي من خلال السياسة المالية وسياستي الأجور والحماية الاجتماعية لأوجه انعدام المساواة والتحديات التي تعترض الإدماج الاجتماعي

قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

655 (د-33) لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي

713 (د-36) المتابعة الإقليمية لنتائج المؤتمرات الدولية المعنية بتمويل التنمية

المنجزات المستهدفة

18-95 يعرض الجدول 18-5 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-5

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**10**	**10**	**10**	**6**
1 - حلقات دراسية واجتماعات خبراء وحلقات عمل ومناسبات تدريبية بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والتمويل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	10	10	10	6
المنشورات (عدد المنشورات)	**15**	**15**	**14**	**11**
2 - *دراسة الحالة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي*	1	1	1	1
3 - *المشهد المالي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي*	1	1	1	1
4 - *نظرة عامة أولية على اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي*	1	1	1	1
5 - دراسات عن سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية والمالية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	9	9	10	7
6 - دراسة عن قضايا اقتصادية محددة في أوروغواي	1	1	1	1
7 - دراسة عن مسألة ذات أولوية عالية تتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي والتنمية في كولومبيا	1	1	–	–
8 - دراسة عن القواعد المالية في البرازيل، بما في ذلك تقييم التغييرات الدستورية المتعلقة بحدود الإنفاق وإصلاحات الضمان الاجتماعي	1	1	–	–
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم المشورة إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بشأن تحليل السياسات الاقتصادية الكلية والمالية والنقدية وصياغتها، وتحليل الاقتصاد الكلي ونظم رصد التنمية الاقتصادية، وتقديم المشورة بشأن تصميم وتنفيذ خطط وسياسات تمويل التنمية الموجهة نحو التنمية المالية والإنتاجية و/أو الحماية الاجتماعية؛ وتقديم المشورة إلى وزارة الاقتصاد والمالية في أوروغواي بشأن قضايا الاقتصاد الكلي.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: إعداد معلومات إحصائية عن المتغيرات الاقتصادية والنقدية والمالية لبلدان المنطقة؛ ووضع مجموعات بيانات إحصائية تتناول العمليات الحكومية والدين العام والإيرادات الضريبية والإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية غير المتجددة..				

البرنامج الفرعي 4
التنمية الاجتماعية والمساواة

الهدف

18-96 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تحسين الرفاه العام لشعوب المنطقة وتحقيق قدر أكبر من المساواة الاجتماعية والاقتصادية تمشيا مع خطة عام 2030 في ظل الاحترام التام لحقوق الإنسان.

الاستراتيجية

18-97 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيدعم البرنامج الفرعي البلدان في تنفيذ خطة إقليمية للتنمية الاجتماعية الشاملة بما يتماشى مع النتائج والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسيجري البرنامج الفرعي بحوثا تطبيقية يتم في إطارها إعداد التحليلات، ونشر النتائج، وتوفير التدريب والخدمات الاستشارية، وصياغة توصيات سياساتية من أجل تعزيز قدرة الجهات صاحبة المصلحة على إجراء تقييمات سليمة للقضايا الاجتماعية بغية تطبيقها في تصميم السياسات وتنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، سيشجع الحوارَ بشأن السياسات وتنفيذَ الخطة

الإقليمية للتنمية الاجتماعية الشاملة في صفوف واضعي السياسات والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، وسييسّر تبادل الخبرات والممارسات الجيدة. وستشمل المجالات ذات الأولوية ما يلي: معالجة الأبعاد المتعددة للفقر وعدم المساواة والرفاه؛ وسد الثغرات في الرفاه ومعالجة أوجه عدم المساواة، بما في ذلك أوجه عدم المساواة المتصلة بنوع الجنس والانتماء العرقي والإثني والسن والإعاقة والإقليم؛ وضمان الحصول على الحماية الاجتماعية الشاملة؛ وتشجيع سياسات الإدماج الاجتماعي والإدماج في سوق العمل؛ وتنسيق السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛ وتحسين قدرة السياسة الاجتماعية على التكيف مع التحديات الجديدة والناشئة المتصلة بمواضيع من قبيل التحول الديمغرافي والهجرة والتكنولوجيات الجديدة وتغير المناخ. وستركز منجزات البرنامج الفرعي المستهدفة على المجالات المواضيعية التالية: تقييم الحالة الاجتماعية للسكان والسياسات الاجتماعية الرامية إلى تحقيق المساواة والحماية الاجتماعية.

98-18 وللإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيساعد البرنامج الفرعي البلدان على بناء القدرات والتعاون التقني في مجال تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم الاستراتيجيات والسياسات والبرامج. وستركز البحوث والخدمات الاستشارية بوجه خاص على نظم حماية اجتماعية مستندة إلى نهج مستدام ومتمحور حول المساواة يحترم حقوق الإنسان احتراما تاما؛ وحماية وتعزيز حقوق النساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة؛ والاستثمار الاجتماعي؛ ونظم التعليم والصحة العامة، وهو ما سيسهم في تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف 2 (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة)، والهدف 3 (ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)، والهدف 4 (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع)، والهدفين 8 و 16.

99-18 وستتخذ الإجراءات على الصعيدين الإقليمي والوطني، بالشراكة مع الشُعب الأخرى التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك مع المقار دون الإقليمية والمكاتب القطرية للجنة، والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، ونظام المنسقين المقيمين حيثما أمكن ذلك. وستكون الأطراف المستفيدة الرئيسية في إطار هذا البرنامج الفرعي هي المؤسسات الحكومية في بلدان المنطقة، ولا سيما السلطات والشخصيات المسؤولة عن إدارة السياسات الاجتماعية (التصميم والتنفيذ والتقييم)؛ والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛ والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من مراكز البحوث؛ والمنظمات غير الحكومية. ومن المزمع إقامة تعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى والمؤسسات الحكومية الدولية والمتعددة الأطراف، فضلا عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

100-18 ويعتزم البرنامج الفرعي تقديم الدعم للدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال تزويد النظراء بمعارف محدَّثة بواسطة أداة شبكية خاصة بمرصد التنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومن خلال مساعدة الحكومات على معالجة العواقب الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 عن طريق تقديم خدمات استشارية وإجراء أنشطة لتقاسم المعارف في مجالات السياسة الاجتماعية المتضررة من الأزمة.

101-18 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) التوصل إلى فهم أعمق للتحديات والتفاوتات الاجتماعية الهيكلية التي تتسم بها المنطقة؛

(ب) اتخاذ تدابير واتباع سياسات عامة لتحقيق قدر أكبر من المساواة الاجتماعية والاقتصادية والرفاه العام لشعوب المنطقة.

102-18 وعلى النحو المحدد بمزيد من التفصيل في النتيجة 3 أدناه، من المتوقع أن يسفر الدعم المقرّر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن توسيع نظم الحماية الاجتماعية، التي تراعي الأثر الاجتماعي الناجم عن الجائحة باعتباره أحد التحديات التي يتعين التصدي لها في السنوات المقبلة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-103 يشـــمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي اســـتجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

اعتماد السياسة الوطنية المتعلقة بالحماية والنهوض الاجتماعيين في هايتي

18-104 بطلب من هايتي، ظل البرنامج الفرعي يســاعد حكومتها في وضــع اســتراتيجية متماســكة للحماية الاجتماعية. وبالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي والمقر دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المكسيك، ساعدت اللجنة وزارة الشــؤون الاجتماعية والعمل في هايتي في وضــع تصــور مفاهيمي لهذه الاســتراتيجية وصــياغتها ومناقشــتها وتقدير تكاليفها.

18-105 واستفاد البرنامج الفرعي من العمل الذي اضطلُع به في السنوات السابقة لتعزيزِ قدرات المسؤولين الحكوميين، ولا سيما العاملين في وزارة المســـاعدة الاجتماعية والعمل والجهات الأخرى المعنية بمجال الحماية الاجتماعية، وتقديمِ خدمات اســـتشـــارية، والمساهمة في صياغة السياسة الوطنية المتعلقة بالحماية والنهوض الاجتماعيين والمناقشات بشأنها. وعلاوة على ذلك، أعد البرنامج الفرعي تقريرا عن تكاليف تنفيذ التحويلات النقدية المقترحة في إطار تلك السياسة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

18-106 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من اعتماد السياسة الوطنية بشأن الحماية والنهوض الاجتماعيين من جانب حكومة هايتي في حزيران/يونيه 2020 (انظر الجدول 18-6).

الجدول 18-6
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
تحديد حكومة هايتي للثغرات في القدرات المتعلقة بوضع السياسات في مجال الحماية الاجتماعية وسدها لتلك الثغرات	حصول حكومة هايتي على طائفة واسعة من خدمات المساعدة التقنية لدعم وضع سياسة وطنية بشأن الحماية والنهوض الاجتماعيين	اعتماد حكومة هايتي للسياسة الوطنية المتعلقة بالحماية والنهوض الاجتماعيين، وتوصلها إلى اتفاق بشأن تكلفة تنفيذ برامج التحويلات النقدية

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

18-107 في إطار التصدي للجائحة، توصل البرنامج الفرعي إلى أن ثمة طلبا على وضع قاعدة بيانات عن تدخلات الحماية الاجتماعية وعلى التقارير المقدمة عن الأثر الاجتماعي للجائحة في إطار التحليلات الشـــاملة التي أجرتها اللجنة وأتاحتها من خلال الأداة الشـــبكية الخاصـــة بالمرصـــد عن جائحة كوفيد-19. ومكّنت هذه الأنشـــطة من دعم الدول الأعضـــاء بخصـــوص قضـــايا الســـياســـة العامة المتصـــلة بجائحة كوفيد-19، وذلك ضـــمن النطاق العام لأهدافه المتمثلة في التعاون التقني بشـــأن الحماية الاجتماعية وتحسين المؤسسات. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في بلوغ النتائج لعام 2020، كما هو محدّد في إطار النتيجة 3 أدناه.

النتائج المقررة لعام 2022

18-108 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وبالتالي تبيّان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تنفيذ التزام إقليمي بتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة[215]

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-109 نسق البرنامج الفرعي، تحت إشراف هيئة رئاسة المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية، أنشطة ترمي إلى تنفيذ الخطة الإقليمية للتنمية الاجتماعية الشاملة، التي اعتُمدت في عام 2019. وتحقيقًا لهذا الغرض، أنشأ البرنامج الفرعي أفرقة عاملة مع البلدان من أجل توسيع نطاق إقامة الشبكات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وعلاوة على ذلك، نظم البرنامج الفرعي خمسة اجتماعات افتراضية وشبكة افتراضية للممارسين لتيسير إجراء المناقشات بشأن الحماية الاجتماعية والإدماج الاجتماعي فيما بين ممثلي السلطات الاجتماعية الوطنية.

18-110 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تحديد تحديات التنفيذ المشتركة التي ووجهت في التصدي للأثر الاجتماعي الناجم عن جائحة كوفيد-19، وتبادل البيانات عن 263 برنامجا من برامج الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ خلال عام 2020، وتصميم سياسات رامية إلى تعزيز الحماية الاجتماعية والإدماج الاجتماعي، مثل المساعدة المقدمة إلى هايتي المذكورة أعلاه، وخطة "خاخابو" الوطنية للحد من الفقر في باراغواي في إطار نظام الحماية الاجتماعية في ذلك البلد، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في قيام بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوضع استراتيجيات لتحسين الأطر المؤسسية وبلورة سياسات جيدة النوعية من أجل الوفاء بالتزامها بوضع سياسات اجتماعية شاملة تكفل ألا يُترك أحد خلف الركب، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-111 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيركز البرنامج الفرعي على تنفيذ ولايات المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتعهُّد الأداة الشبكية الخاصة بمرصد التنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ووضع خطة عمل لتنفيذ الخطة الإقليمية للتنمية الاجتماعية الشاملة. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 18-7).

(215) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 21)).

الجدول 18-7

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
تحديد البلدان للعقبات التي تعترض التنمية الاجتماعية الشاملة في بلدان المنطقة	إعلان البلدان التزامها بالتنمية الاجتماعية الشاملة، تماشيا مع خطة عام 2030	وضع البلدان لاستراتيجيات تهدف إلى تحسين الأطر المؤسسية وبلورة سياسات ذات نوعية جيدة من أجل الوفاء بالتزامها بوضع سياسات اجتماعية شاملة تكفل ألا يُترك أحد خلف الركب	تنفيذ البلدان لسياسات وبرامج اجتماعية تعزز التنمية الاجتماعية الشاملة	قيام البلدان بوضع سياسات وبرامج تتماشى مع خطة العمل الواردة في الخطة الإقليمية للتنمية الاجتماعية الشاملة

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تحسين المؤسسات المعنية بالسياسات الاجتماعية وزيادة فعاليتها وكفاءتها وشفافيتها واستدامتها[216]

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-112 ساعد البرنامج الفرعي البلدان على تحسين مؤسساتها المعنية بالسياسات الاجتماعية في مختلف المجالات السياساتية. وفي شيلي، دعيت اللجنة إلى الانضمام إلى مجلس التماسك الاجتماعي الذي تنسقه وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة وإلى المساهمة في التحليلات التي يجريه المجلس وفي صياغة تقرير يتضمن توصيات لتعميم مراعاة التماسك الاجتماعي في جميع السياسات العامة باعتباره هدفا شاملا لعدة قطاعات وطويل الأجل. وقام البرنامج الفرعي باستحداث وتعهد الأداة الشبكية الخاصة بمرصد التنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وضمّنها معلومات مستكملة عن جملة أمور منها المؤسسات الاجتماعية والإنفاق الاجتماعي وبرامج الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات في بلدان المنطقة. وساعد البرنامج الفرعي البلدان في تحليل البيانات والسياسات المتعلقة بالأزمة الاجتماعية الناجمة عن الجائحة، واتخذ ذلك شكل تقارير خاصة أتيحت من خلال الأداة الشبكية الخاصة بالمرصد عن جائحة كوفيد-19، مثل دراسة عن الابتكارات والتحديات المؤسسية التي تواجه نظم المعلومات الاجتماعية والسجلات الاجتماعية في 15 بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية. وعلاوة على ذلك، وبالتعاون مع مقر اللجنة دون الإقليمي في منطقة البحر الكاريبي، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومرفق التأمين ضد مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي، ساعد البرنامج الفرعي 18 دولة عضوا في منطقة البحر الكاريبي وأعضاءً منتسبين، في حلقة عمل افتراضية نُظمت بعنوان "عدم ترك أحد خلف الركب في منطقة البحر الكاريبي"، وركزت على بناء القدرة على الصمود والتنمية المستدامة من خلال الحماية الاجتماعية الشاملة.

(216) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

18-113 وأسهم العمل المذكور أعلاه في توسيع نطاق التعاون مع البلدان وفيما بينها ومع ثماني مؤسسات معنية بالسياسات الاجتماعية في بلدان منها باراغواي، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وهندوراس تعترف بطروء تحسنات على إجراءاتها العامة نتيجة للمساعدة التقنية المقدمة من اللجنة، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في إقرار ثماني مؤسسات معنية بالسياسات الاجتماعية بذلك، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-114 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تحديث الأداة الشبكية الخاصة بمرصد التنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وسيصدر تقارير جديدة عن تحليل السياسات، وسيستحدث أشكالا جديدة من تحليل السياسات، وسيقدم المساعدة التقنية لحكومات المنطقة، ويوسع نطاق حيزات جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل الثاني عشر من الباب 18).

الشكل الثاني عشر من الباب 18

مقياس الأداء: عدد المؤسسات المعنية بالسياسات الاجتماعية التي تعترف بتحسينات طرأت على عملها العام نتيجة للمساعدة التقنية المقدمة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (العدد السنوي)

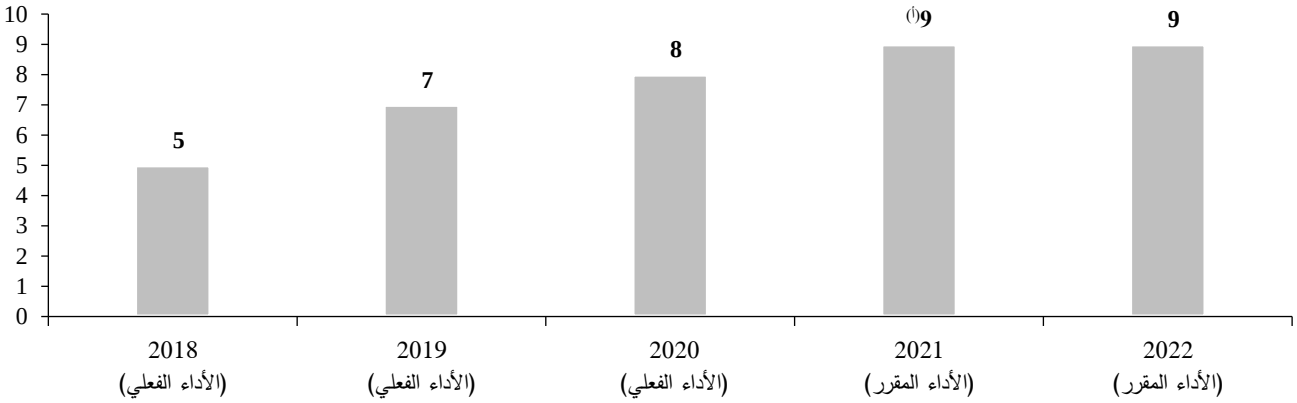

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز السياسات الاجتماعية المبتكرة القطاعية والمشتركة بين القطاعات لمعالجة أوجه عدم المساواة التي تتضرر الفئات السكانية الضعيفة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-115 شهدت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي زيادات في مستويات الفقر وعدم المساواة نتيجة لجائحة كوفيد-19. وقد ظهرت الجائحة في سياق محفوف بعدم اليقين الشديد يتسم بأوجه عدم المساواة الهيكلية، وبتزايد تحديات وفرص الرقمنة والثورة الصناعية الرابعة، وتغيرات في التركيبات السكانية مرتبطة بالسن والهجرة، وتحولات في معدلات الاعتلال والوفيات، فضلا عن تغير المناخ والكوارث. وسيركز البرنامج الفرعي على التحليل الاجتماعي للآثار الاجتماعية الناجمة عن الجائحة والتحولات الناشئة وعلى المقترحات السياساتية بشأنها. وستعزز الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 السياسات الاجتماعية القطاعية والمشتركة بين القطاعات لتوسيع نطاق الفرص مع عدم ترك أحد خلف الركب.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

18-116 تَمثَّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أن هناك حاجة إلى توفير الدعم لزيادة الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة وزيادة التكيف معها، وأن من المهم سد الفجوات في مجال تعميم التكنولوجيا الرقمية، من ضمن أمور أخرى. وتبين أن عمل البرنامج الفرعي يمكن تكييفه من خلال استحداث عمليات جديدة تشمل فئات سكانية جديدة وتلبي احتياجات جديدة ومن خلال التحول من البعثات والحلقات الدراسية التي تتم بالحضور الشخصي إلى البعثات والحلقات الدراسية الافتراضية التي لها آثار إيجابية على الكفاءة والبيئة، ضمن ابتكارات أخرى. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيحاول البرنامج الفرعي توسيع نطاق استخدام التكنولوجيات في مزيج من أعمالها التي تتم بشكل افتراضي أو بالحضور الشخصي وتتعلق بتقديم الخدمات الاستشارية وخدمات المساعدة التقنية، وذلك تيسيرا لعمل البرنامج الفرعي. وعلاوة على ذلك، سيركز البرنامج الفرعي على التعاون وتبادل المعارف فيما بين البلدان.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-117 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق هذا الهدف، كما يتضح من نتائج الدراسات الاستقصائية بشأن عدد الموظفين الوطنيين الذين يبلغون عن أن الحلقات الدراسية وحلقات العمل والتقارير التقنية والخدمات الاستشارية الخاصة بالبرنامج الفرعي قد زادت من معارفهم وقدراتهم على تحسين عملهم في مجال التعامل مع التحديات الجديدة المتصلة بالقضايا الاجتماعية (انظر الشكل الثالث عشر من الباب 18).

الشكل الثالث عشر من الباب 18

مقياس الأداء: عدد الموظفين الوطنيين الذين يعترفون بأنهم زادوا من قدرتهم على وضع سياسات اجتماعية قطاعية ومتعددة القطاعات مبتكرة (العدد السنوي)

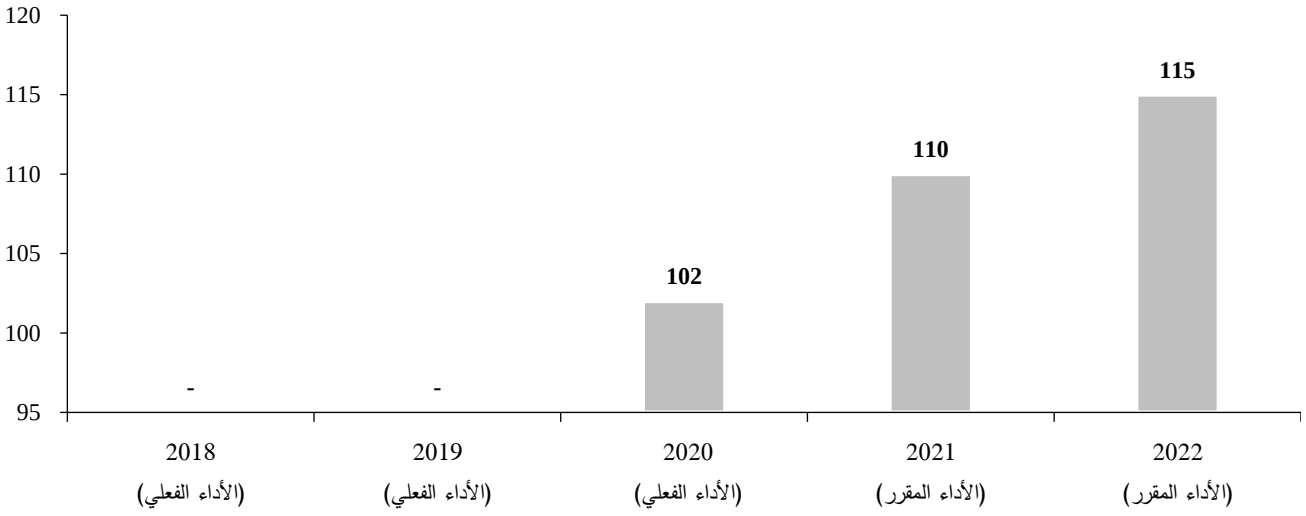

الولايات التشريعية

18-118 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

164/66	تعزيز الإعلان المتعلق بحق الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا ومسؤوليتهم عن ذلك
165/66	توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخليا
168/66	القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد
172/66	حماية المهاجرين
126/70؛ 142/72	تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي
127/70	السياسات والبرامج المتصلة بالشباب
131/70	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
132/70	تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية
138/70	الطفلة
153/70	تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان
163/70	المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
166/70	التعزيز الفعال للإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية
223/70	التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية
177/71	حقوق الطفل
178/71	حقوق الشعوب الأصلية
180/71	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
191/71	الحق في الغذاء
197/71	العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان
235/72	تنمية الموارد البشرية
141/73	تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين
142/73	التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وبمشاركتهم
163/73	حقوق الإنسان والفقر المدقع
246/73	تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)
262/73	دعوة عالمية من أجل اتّخاذ إجراءات ملموسة للقضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما
291/73	وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب
2/74	الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتغطية الصحية الشاملة

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

5/2009	التعافي من الأزمة: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل
11/2012	تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جدول أعمال التنمية
32/2014	إنشاء المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
8/2016	إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر
12/2017	النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز تعميم المراعاة الواجبة لاعتبارات الإعاقة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030
5/2018	استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع
9/2020	تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها

قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

722 (د-37)؛ المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 742 (د-38)

المنجزات المستهدفة

18-119 يعرض الجدول 18-8 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-8

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**1**	**-**	**10**	**1**
1 - اجتماع أعضاء المكتب التنفيذي للمؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	1	-	1	1
2 - دورة المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	-	-	9	-
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**2**	**2**	**2**	**1**
3 - المشاريع الميدانية المتعلقة بالحماية الاجتماعية، والسياسات الاجتماعية وسياسات الإدماج في سوق العمل، والقدرات البشرية، والنهج القائم على حقوق الإنسان ضمن نظم الحماية الاجتماعية؛ والاستثمار الاجتماعي والتحديات الناشئة التي تواجه السياسات الاجتماعية	2	2	2	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**10**	**10**	**14**	**14**
4 - اجتماعات خبراء لتحليل صياغة توصيات جديدة في مجال السياسة العامة بشأن حقوق فئات سكانية محددة؛ ودراسة آليات تعزيز تحسين التنسيق داخل نظم الحماية الاجتماعية، باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان وعلى المساواة؛ ودراسة الآليات التي تسهم في زيادة التغطية وكفالة المساواة التدريجية داخل نُظُم الحماية الاجتماعية الوطنية؛ ودراسة أوجه التقدم والتحديات على صعيد السياسات العامة المتعلقة بالعمل والإدماج المنتج	4	4	8	8
5 - أنشطة تدريبية بشأن السياسات المتعلقة بالحد من الفقر، والمساواة والرفاه، وصياغة السياسات من أجل التخفيف من حدة الفقر، وتيسير الاستفادة من شبكات الحماية الاجتماعية، وبناء القدرات	6	6	6	6
المنشورات (عدد المنشورات)	**7**	**6**	**9**	**9**
6 - *المشهد الاجتماعي لأمريكا اللاتينية*	1	-	2	1
7 - دراسات المكاتب القطرية: مكتب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بوغوتا، دراسة عن السياسات الاجتماعية والإنتاجية الشاملة والعقبات الرئيسية التي تعترض التنمية الاجتماعية الشاملة في كولومبيا؛ ومكتب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بوينس آيرس، دراسة الاتجاهات الاجتماعية واتجاهات سوق العمل في الأرجنتين؛ ومكتب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مونتيفيديو، دراسة عن الجوانب العامة للسياسة الاجتماعية والفقر وعدم المساواة في أوروغواي	1	1	3	3
8 - دراسات عن مواضيع من بينها الحقوق الاجتماعية في فئات سكانية محددة، والحماية الاجتماعية، بما في ذلك فرص الحصول على العمل اللائق، والحد من الفقر وتوزيع الدخل، والتعليم، والسياسات والبرامج الاجتماعية	5	5	4	5
المواد التقنية (عدد المواد)	**2**	**2**	**2**	**2**
9 - مواد تقنية متعلقة بسياسات التنمية الاجتماعية؛ ومقترحات تحليلية ومنهجية من أجل التشجيع على تنفيذ السياسات الاجتماعية على الصعيد العالمي وتعزيز أثرها على الفجوات القائمة في مجال المساواة، وتعزيز التعاون بين القطاعات والمؤسسات، وزيادة فعالية وكفاءة السياسات الاجتماعية	2	2	2	2
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				

التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بشأن السياسات الاجتماعية الرامية إلى تحقيق المساواة، وصنع القرار في السياسات الاجتماعية، والاستثمار الاجتماعي والسياسات الاجتماعية؛ وتقديم مقترحات تحليلية ومنهجية من أجل تعزيز التعاون بين المؤسسات وبين القطاعات، بهدف تحسين الفعالية والكفاء. وتصميم سياسات اجتماعية وتنفيذها وتقييمها.

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: مرصد التنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يتضمن قواعد بيانات عن التنمية الاجتماعية، والشباب، والحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات، والمؤسسات الاجتماعية، والالتزامات الإقليمية.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: أدوات إدارة المعارف، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز شبكة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعنية بالتنمية الاجتماعية.

البرنامج الفرعي 5
تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية

الهدف

18-120 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في استراتيجيات التنمية المستدامة والشاملة للجميع في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الاستراتيجية

18-121 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي إنتاجَ المعارف ووضع إحصاءات ومؤشرات جنسانية، وتوسيعَ نطاق البيانات والمؤشرات المتاحة من مرصد المساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتحسينَ جودتها. وسيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية إلى بلدان المنطقة في وضع سياسات لتعزيز المساواة بين الجنسين، باستخدام نهج قائم على الحقوق وبتعزيز قدرات الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة وقدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية. ولتشجيع زيادة تبادل المعارف في مجال الموارد الجنسانية في المنطقة، سيساعد البرنامج الفرعي على زيادة تعميم المنشورات ونتائج البحوث بين مقرري السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين. وسيولى اهتمام خاص لاستقلال المرأة الاقتصادي ضمن إطار متكامل متصل بالاستقلال الجسدي وبالاستقلالية في صنع القرار. ونظراً لما يتسم به البرنامج الفرعي من طابع شامل لعدة قطاعات، فإن المساهمات الرئيسية المقدمة في إطاره ستتصل بتحقيق الأهداف 1 و 3 و 4 و 5 (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، و 8 و 11 (جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، و 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

18-122 ويعتزم البرنامج الفرعي تقديم الدعم للدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال تركيز أنشطته في مجال توليد المعارف والبحوث ومساعدته التقنية على مختلف السيناريوهات الاجتماعية والاقتصادية المحتملة في سياق التعافي من جائحة كوفيد-19.

18-123 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على وضع سياسات لتحقيق المساواة بين الجنسين، إلى جانب تنفيذ خطة عام 2030؛

(ب) النهوض بالمساواة بين الجنسين في جميع أنحاء المنطقة.

18-124 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرّر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن زيادة إنتاج الإحصاءات الجنسانية وتنفيذ توصيات سياساتية مراعية للاعتبارات الجنسانية ومركزة على الحد من وقع الآثار الاقتصادية من خلال تحقيق انتعاش سريع مع عدم ترك أحد خلف الركب.

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-125 يشـــمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي اســـتجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

التزام سانتياغو: التعجيل بتنفيذ الخطة الإقليمية للشؤون الجنسانية

18-126 في إطار الجهود التي تبذلها اللجنة لمواجهة التحدي المســتمر المتمثل في تحقيق المســاواة بين الجنســين في المنطقة، عُقدت الدورة الرابعة عشــرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كانون الثاني/يناير 2021. وحضـــر الدورة، التي نظمتها اللجنة بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمســـاواة بين الجنســـين وتمكين المرأة، ممثلون عن الدول الأعضــاء في اللجنة البالغ عددها 33 دولة و 6 أعضــاء منتســبين؛ و 365 من منظمات المجتمع المدني؛ و 14 من وكالات منظومة الأمم المتحدة وصـناديقها وبرامجها؛ و 11 منظمة حكومية دولية. وتجدر الإشارة إلى مشاركة نواب رؤساء السلفادور وكوســتاريكا وكولومبيا، وحوالي 20 وزيرة لشــؤون المرأة، وكبار المســؤولين في أجهزة النهوض بالمرأة في المنطقة. وشــارك البرنامج الفرعي بنشـاط، في إطار العمل الذي اضـطلع به لتنظيم الدورة وإعدادها، في المفاوضـات المتعلقة بالتزام سـانتياغو، الذي اعتمدته بلدان المنطقة خلال الدورة. وتعهدت فيه بلدان المنطقة باتخاذ جميع التدابير اللازمة للتعجيل بالتنفيذ الفعال لمنهاج عمل بيجين والخطة الإقليمية للشـؤون الجنسـانية، وتعزيز المؤسـسـات والهياكل المعنية بالشـؤون الجنسـانية من خلال إعطاء الأولوية لأجهزة النهوض بالمرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني على مختلف مستويات الدولة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

18-127 أسـهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضـح من اعتماد بلدان المنطقة لالتزام سـانتياغو، الذي يهدف إلى التعجيل بالجهود الرامية إلى تنفيذ الخطة الإقليمية للشؤون الجنسانية (انظر الجدول 18-9).

الجدول 18-9
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
إطلاق خطط المساواة التي تتضـمن عناصـر من اســـتراتيجيـة مونتيفيـديو لتنفيـذ الخطـة الإقليمية للشـــؤون الجنســـانية ضـــمن إطار التنمية المستدامة بحلول عام 2030:	ويمكن للدول الأعضـاء الاطلاع على التقرير المرحلي الإقليمي عن اســتراتيجية مونتيفيديو (LC/CRM.14/5)	قيام بلدان المنطقة، خلال الدورة الرابعة عشـــرة للمؤتمر الإقليمي المعني بـالمرأة في أمريكـا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، باعتماد التزام ســـانتياغو، الذي يهدف إلى التعجيل بالجهود الرامية إلى تنفيذ الخطة الإقليمية للشـــؤون الجنسانية
(أ) كوستاريكا: السياسة الوطنية للمساواة الفعليـة بين المرأة والرجـل (للفترة 2018-2030)		
(ب) شيلي: الخطة الوطنية الرابعة للمساواة بين المرأة والرجل (للفترة 2018-2030)		
(ج) أوروغواي: الاســـتراتيجيـة الوطنيـة للمساواة بين الجنسين بحلول عام 2030		

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

18-128 في إطار التصدي للجائحة، حدّد البرنامج الفرعي أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، وذلك ضمن النطاق العام لأهدافه. وأنتج البرنامج الفرعي معارف من خلال إتاحة معلومات لحكومات المنطقة عن التدابير الوطنية الرامية إلى معالجة أثر الجائحة على استقلال المرأة، وذلك من خلال الأداة الشبكية الخاصة بالمرصد عن جائحة كوفيد-19.

النتائج المقررة لعام 2022

18-129 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية سابقة وبالتالي تبيّان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: توسيع وتعزيز القدرة على إجراء الإحصاءات الجنسانية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[217]

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-130 واصل البرنامج الفرعي تقديم التدريب للمسؤولين الوطنيين بشأن إنتاج الإحصاءات الجنسانية واستخدامها. ودعم البرنامج الفرعي عددا متزايدا من البلدان التي ستتمكن من إنتاج إحصاءات ذات منظور جنساني وفقا للمنهجيات والمعايير المتفق عليها دوليا. وعلاوة على ذلك، تمكن البرنامج الفرعي من دعم بلدان المنطقة في صياغة ووضع أنشطة جديدة لتعزيز الإحصاءات الجنسانية بطريقة مبتكرة وفعالة.

18-131 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تدريب 75 مسؤولا وطنيا على إنتاج واستخدام الإحصاءات ذات المنظور الجنساني، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في تدريب 70 مسؤولا وطنيا، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-132 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيزيد البرنامج الفرعي من عرض الدورات التدريبية المتعلقة بإنتاج الإحصاءات ذات المنظور الجنساني. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل الرابع عشر من الباب 18).

(217) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 21)).

الشكل الرابع عشر من الباب 18

مقياس الأداء: عدد المسؤولين الوطنيين المدربين على إنتاج واستخدام الإحصاءات ذات المنظور الجنساني (العدد السنوي)

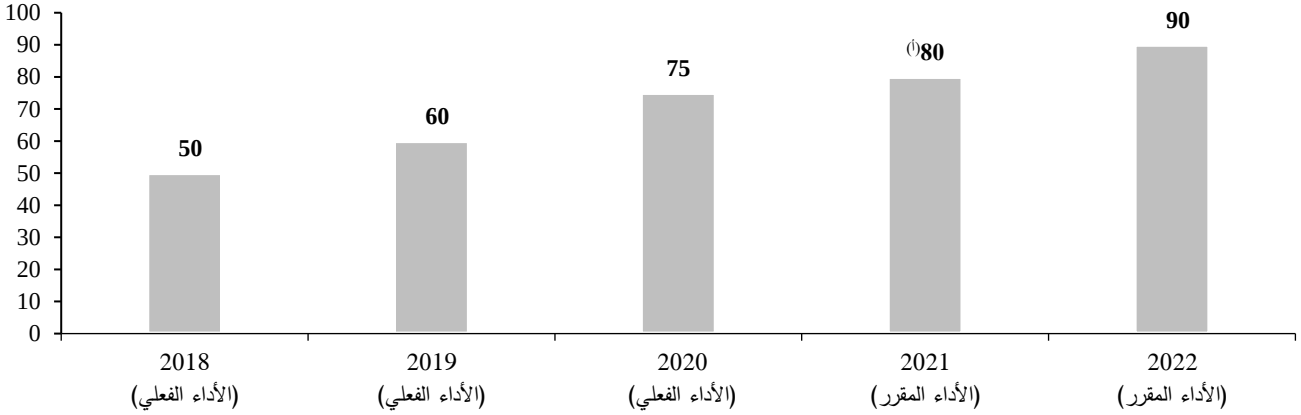

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعزيز القدرات الإحصائية من منظور جنساني[218]

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-133 ما فتئ البرنامج الفرعي يعمل على التحسين المستمر للإحصاءات الجنسانية، مستخدما مرصد المساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفه البوابة الرئيسية لنشر المؤشرات الرئيسية عن حالة المساواة بين الجنسين ومعززا للقدرات الإحصائية من خلال توفير الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية اللازمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين فيما بين بلدان المنطقة. وقد نفذ البرنامج الفرعي منهجية مبتكرة للمساعدة التقنية عن طريق تكثيف الاستعانة بمختلف نماذج التنفيذ، مثل الاجتماعات ودورات التدريب الافتراضية باستخدام المنصات الإلكترونية. وعلاوة على ذلك، نظم البرنامج الفرعي عدة حلقات دراسية شبكية لبلدان منطقة البحر الكاريبي، ركز فيها على استخراج البيانات القائمة، وتحديد الثغرات في إنتاج الإحصاءات الجنسانية، وتقديم توصيات بشأن إنتاج المعلومات الإحصائية والمؤشرات المراعية للمنظور الجنساني وتطويرها وتنظيمها ونشرها بغية تشجيع استخدام الإحصاءات الجنسانية في صنع السياسات لضمان عدم تخلف أي امرأة أو فتاة خلف الركب، تمشيا مع الالتزامات الواردة في الخطة الإقليمية للشؤون الجنسانية وخطة عام 2030.

18-134 وأسهم العمل المذكور أعلاه في حصول 74 مسؤولا وطنيا على شهادات اعتماد في مجال استخدام المؤشرات الواردة في مرصد المساواة بين الجنسين في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في حصول 74 مسؤولا وطنيا على ذلك، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-135 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف واستجابةً للتطورات الأخيرة، سيتطور عمل البرنامج الفرعي ليشمل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في استراتيجيات التنمية المستدامة والشاملة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المحدّث المبيّن أدناه (انظر الشكل الخامس عشر من الباب 18).

(218) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الشكل الخامس عشر من الباب 18

مقياس الأداء: مجموع عدد المسؤولين الوطنيين الحاصلين على شهادات اعتماد في مجال استخدام المؤشرات الواردة في مرصد المساواة بين الجنسين في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومجموع عدد المسؤولين الوطنيين الحاصلين على شهادات اعتماد في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات العامة (العدد التراكمي)

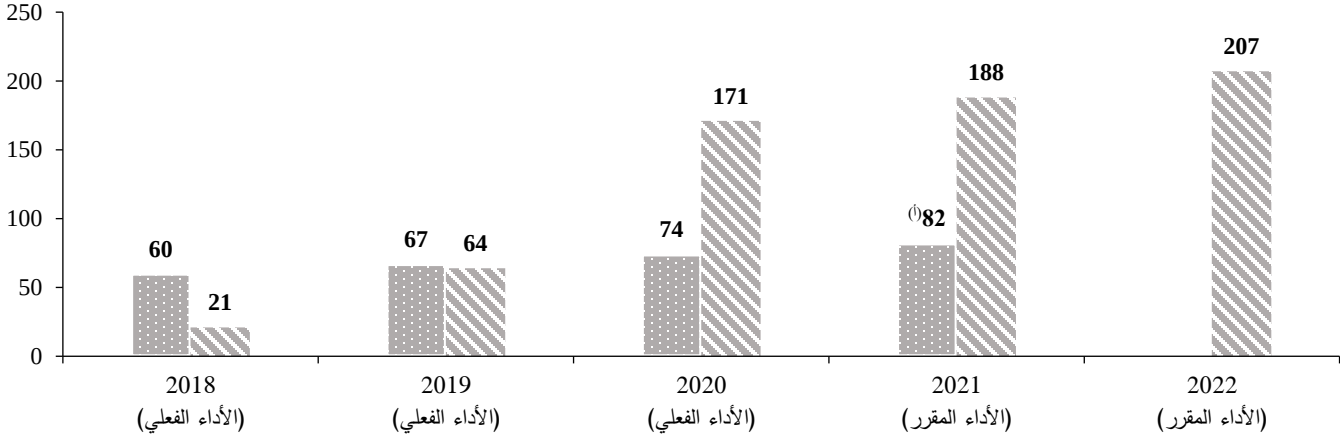

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: زيادة القدرة على صياغة ووضع سياسات المساواة بين الجنسين

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-136 حتى تتسنى مواصلة إدماج منظور المساواة بين الجنسين في استراتيجيات التنمية المستدامة والشاملة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من المهم مواصلة تعزيز قدرة هذه البلدان على تصميم ووضع وتنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين بما يتماشى مع الخطة الإقليمية للشؤون الجنسانية وخطة عام 2030 والاتفاقات الدولية الأخرى. وقد قدم البرنامج الفرعي إلى المؤسسات في المنطقة مساعدة تقنية على وضع سياسات عامة مبتكرة وفعالة تدعم وتحافظ على هيكل للمساواة بين الجنسين يقوم على إطار مؤسسي متين ومترابط يراعي المنظور الجنساني.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

18-137 تَمثَّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أن هناك حاجة إلى التكيف مع تزايد الطلب على المساعدة التقنية في صفوف بلدان المنطقة بسبب أوجه عدم اليقين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية التي تفاقمت نتيجة للجائحة ولمحدودية الموارد. وجرى التغلب على هذه الصعوبة بنجاح من خلال وضع استراتيجيات للعمل التعاوني، وزيادة شبكات الدعم وكفاءة العمل داخل الفريق. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيسعى البرنامج الفرعي جاهدا إلى توفير تفاصيل عن معايير اتخاذ القرارات المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية في المستقبل، وهو ما سيحسن نموذج الإدارة القائمة على النتائج. وستركز المساعدة التقنية على صياغة سياساتٍ للمساواة بين الجنسين تعالج المشاكل المتصلة باستقلال المرأة وتتضمن بذل جهود للتغلب على كل من الفقر المالي وفقر الوقت، وتُعنى بتحقيق المساواة في الأجر، وإنهاء التمييز في سوق العمل، وتكييف نموذج الحماية الاجتماعية المتحيز أو الذي لا يوفر تغطية كافية، وتعالج قضايا عدم المساواة القائمة على تقسيم العمل على أساس نوع الجنس (العمل المنزلي وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر).

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-138 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق هذا الهدف، كما يتضح من عدد أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات المعنية في المنطقة، الذين يبلغون عن حدوث تحسن في صياغة ووضع سياسات المساواة بين الجنسين (انظر الشكل السادس عشر من الباب 18).

الشكل السادس عشر من الباب 18

مقياس الأداء: مجموع عدد أصحاب المصلحة في المنطقة الذين يبلغون عن حدوث تحسن في صياغة ووضع سياسات المساواة بين الجنسين (العدد التراكمي)

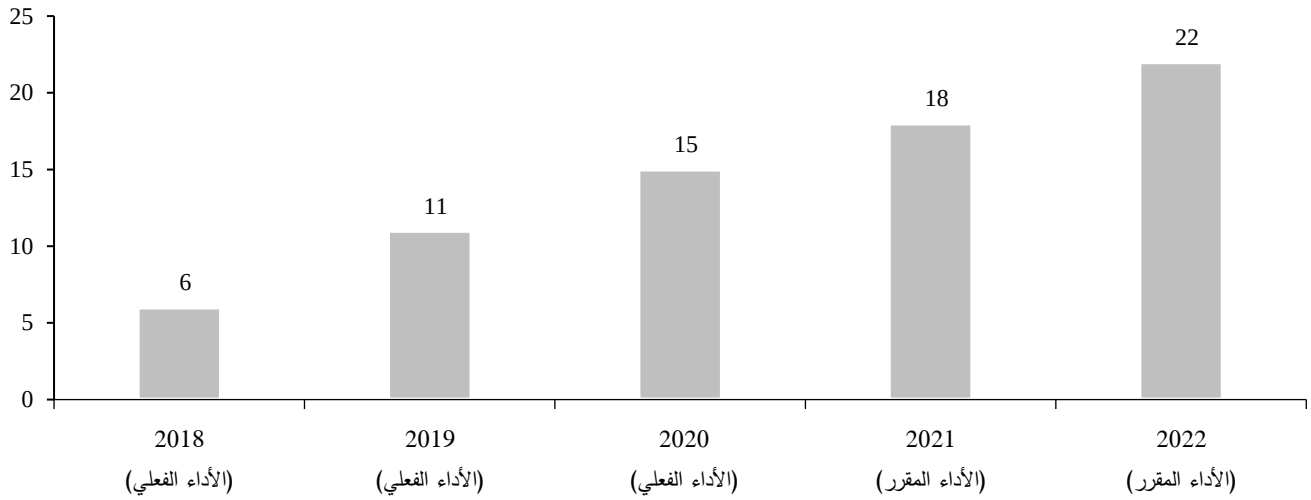

الولايات التشريعية

18-139 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

165/66؛ 180/68 تو فير الحماية والمساعدة للمشردين داخليا

166/66 التعزيز الفعال للإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية

173/66 متابعة السنة الدولية للتعلم في مجال حقوق الإنسان

139/67 نحو وضع صك قانوني دولي شامل ومتكامل لتعزيز وحماية حقوق كبار السن وكرامتهم

185/67 تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد المهاجرين والعمال المهاجرين وأسرهم

160/68 تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان

181/68 تعزيز الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا: حماية المدافعات عن حقوق الإنسان

191/68؛ 176/70 التصدي لجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني

192/68 تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص

228/68 تنمية الموارد البشرية

132/69 الصحة العالمية والسياسة الخارجية

146/69 متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

147/69 تكثيف الجهود من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة

176/69 تعزيز السلام كشرط أساسي لتمتع الجميع تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان

183/69 حقوق الإنسان والفقر المدقع

187/69 الأطفال والمراهقون المهاجرون

236/69 الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية

127/70 السياسات والبرامج المتصلة بالشباب

130/70 العنف ضد العاملات المهاجرات

131/70 اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

132/70 تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية

133/70 متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

138/70 الطفلة

147/70 حماية المهاجرين

170/71 تكثيف الجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله والقضاء عليه: العنف المنزلي

1/72 الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

17/73 أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة

146/73 الاتجار بالنساء والفتيات

148/73 تكثيف الجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله والقضاء عليه: التحرش الجنسي

151/73 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

153/73 زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه

154/73 حماية الأطفال من تسلط الأقران

155/73 حقوق الطفل

171/73 الحق في الغذاء

179/73 الحق في الخصوصية في العصر الرقمي

209/73 حماية الأشخاص في حالات الكوارث

210/73 تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه

294/73 الذكرى السنوية الخامسة والعشرون للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

302/73 إجراءات الأمم المتحدة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

33/2008 تعزيز تنسيق جهود الأمم المتحدة وغيرها من الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص

15/2009 تنظيم وأساليب عمل لجنة وضع المرأة في المستقبل

16/2009 الفريق العامل المعني بالرسائل المتعلقة بوضع المرأة

16/2012 تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد المهاجرين والعمال المهاجرين وأسرهم

5/2014 التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

21/2015 التصدي لجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني

23/2015 تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتِّجار بالأشخاص

2/2019 تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها

قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

657 (د-33) اللجنة المخصصة للسكان والتنمية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

699 (د-36) المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

719 (د-37)؛ 739 (د-38) المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

المنجزات المستهدفة

18-140 يعرض الجدول 18-10 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-10

البرنامج الفرعي 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**25**	**25**	**12**	**14**
1 - اجتماعات أعضاء المكتب التنفيذي للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	12	12	9	1
2 - الاجتماعات التحضيرية دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى	–	–	–	3
3 - دورة المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	10	10	–	10
4 - اجتماع مع الوكالات والمنظمات المشاركة في مرصد المساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	3	3	3	–
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**1**	**1**	**1**	**1**
5 - المشاريع الميدانية المتعلقة بالعمل غير المدفوع الأجر والحماية الاجتماعية للمرأة؛ والمساواة بين الجنسين وسياسات التنمية المستدامة؛ واستقلال المرأة الاقتصادي والجسدي	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**8**	**8**	**8**	**9**
6 - برنامج تدريبي للوكالات الحكومية بشأن السياسات العامة لتحقيق المساواة بين الجنسين، واستقلال المرأة الاقتصادي، والتخطيط للتنمية من منظور جنساني، والإحصاءات الجنسانية للوكالات الحكومية	5	5	5	8
7 - اجتماعات للنظر في المسائل ذات الأولوية الناشئة عن الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن تقييم أفضل الممارسات والتحديات في تنفيذ السياسات الجنسانية، والتشجيع على وضع خطة اقتصادية للنهوض بالمساواة بين الجنسين، ورصد خطة عام 2030، وتحليل السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين واستقلال المرأة؛ وعقد اجتماعات مشتركة بين الوكالات مع البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومع الوكالات والمنظمات الحكومية المشاركة في مرصد المساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	3	3	3	1
المنشورات (عدد المنشورات)	**7**	**7**	**5**	**6**
8 - المنشورات والوثائق والدراسات المتعلقة بالقضايا الجنسانية، بما في ذلك سياسات تعميم مراعاة المنظور الجنساني، واستقلال المرأة الاقتصادي والجسدي، والفقر من منظور جنساني، وتنفيذ استراتيجية مونتيفيديو لتنفيذ الخطة الإقليمية للشؤون الجنسانية ضمن إطار التنمية المستدامة بحلول عام 2030	7	7	5	5
9 - وثيقة موقف موجهة للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	–	–	–	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة إلى الدول الأعضاء، عند الطلب، بشأن السياسات العامة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني وبناء المؤسسات، والمنهجيات والأدوات اللازمة لصنع السياسات العامة، وبشأن المسائل المتصلة بتنفيذ الاتفاقات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: الموقع الشبكي لمرصد المساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والموقع الشبكي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن الإحصاءات الجنسانية الذي يحتوي على بيانات مستقاة من الدراسات الاستقصائية المتعلقة باستخدام الوقت وبالأسر المعيشية ومن مصادر أخرى.

البرنامج الفرعي 6
السكان والتنمية

الهدف

18-141 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو دمج قضايا السكان بشكل كامل في تخطيط التنمية وسياساتها وبرامجها في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الاستراتيجية

18-142 إسهاماً في تحقيق الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي بتوفير التدريب للمؤسسات الوطنية والمحلية في مجال التحليل الديمغرافي والتقديرات والتوقعات السكانية؛ وتقديم الدعم التقني في متابعة الاتفاقات الدولية (بما في ذلك إطار عمل متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام 2014، وتوافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية)، مع اتباع نهج مراعٍ للاعتبارات الجنسانية ومسائل الإعاقة والمسائل العرقية، وفي إطار متابعة الغايات المتصلة بالسكان في خطة عام 2030؛ وتوليد المعرفة بالاتجاهات السكانية والديمغرافية في المنطقة لدعم وضع السياسات القائم على الأدلة. وفي سياق تنفيذ خطة عام 2030 على الصعيد الإقليمي، ستكون المساهمات الرئيسية ذات صلة بالهدفين 5، و 7 (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة) من أهداف التنمية المستدامة، والهدفين 10 و 17. وسيحسِّن البرنامج الفرعي استخدام بيانات التعداد والإحصاءات الحيوية والدراسات الاستقصائية من خلال توليد البيانات ووضع الإجراءات وتطوير برامج الحاسوب ونظم المعلومات. وعلاوةً على ذلك، سيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية اللازمة في إدراج المدخلات الاجتماعية – الديمغرافية في تصميم وتنفيذ السياسات العامة على الصعيدين الوطني والمحلي. وستعقد حلقات عمل وحلقات دراسية لتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإقامة شبكات التواصل، وتبادل الخبرات الناجحة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إجراء بحوث وتحليلات تطبيقية بشأن قضايا رئيسية من قبيل شيخوخة السكان، وخصوبة المراهقين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والهجرة الدولية، والأثر الاجتماعي – الاقتصادي للتحول الديمغرافي، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بكيفية الحد من أوجه عدم المساواة، وسيتم تعميمها من خلال المنشورات. وستُستخدم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للوصول إلى الجمهور الأوسع نطاقاً.

18-143 ولمواصلة الإسهام في تحقيق الهدف، سيُضطلع بأعمال البرنامج الفرعي بالتعاون الوثيق مع البرامج الفرعية الأخرى للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومَقرَّي اللجنة دون الإقليميَين. وستعمل اللجنة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي تقوم بأدوار في مجموعة السكان ومع المنظمات الدولية والحكومية الدولية الأخرى، وستسعى إلى تعزيز أوجه التآزر معها. وستعمل جاهدةً على مواصلة الاضطلاع بدور قيادي فيما يخص المنطقة في شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، وفي الشبكات الأخرى ذات الصلة بالمسائل السكانية مثل شبكة حسابات التحويل الوطنية. وستُشجع المشاركة الدائمة لمنظمات المجتمع المدني ذات الصلة.

18-144 وستكون الجهات الرئيسية المستفيدة من أنشطة البرنامج الفرعي هي السلطات الحكومية والمسؤولون في المنطقة، ولا سيما أولئك الذين يعملون في المسائل المتصلة بالسكان في وزارات التخطيط والبرمجة الاجتماعية والصحة والتعليم والشؤون الجنسانية والعرقية، والإسكان، وفي المكاتب الإحصائية الوطنية. وستشمل الجهات المستفيدة الأخرى كيانات القطاعين العام والخاص وكيانات المجتمع المدني ومنظمات الشعوب الأصلية والرابطات المهنية والأوساط الأكاديمية.

18-145 ويعتزم البرنامج الفرعي مساعدة الدول الأعضاء على معالجة المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 بالتركيز على أثر الجائحة على مختلف الفئات السكانية وضرورة النظر في تنوع الأحوال في مجال تخطيط التنمية. وسيجري تبادل وتحليل التوصيات القائمة على الأدلة والخبرات الوطنية بعدة أشكال، من بينها إجراء الحوارات والتدريب بشكل افتراضي.

18-146 ومن المتوقع أن يفضي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) تعزيز القدرات الوطنية على رصد الاتجاهات السكانية؛

(ب) ومعالجة قضايا السكان والتنمية.

18-147 وكما هو محدد بمزيد من التفصيل في النتيجة التي ظهرت في عام 2020، من المتوقع أن يؤدي الدعم المقرر بشأن المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 إلى تعزيز القدرات الوطنية على تحديد احتياجات مختلف الفئات السكانية التي تكبدت آثارا أشد من غيرها بسبب الجائحة وأثناء التعافي منها، مما أدى إلى مزيد من عدم المساواة والقابلية للتضرر.

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-148 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتائج التالية التي ظهرت خلال عام 2020، وكذا الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

زيادة القدرة على الاستجابات السياساتية الرامية إلى معالجة آثار جائحة كوفيد-19 على الفئات السكانية الضعيفة

18-149 مع تطور الجائحة، برزت حاجة ملحة إلى تقييم آثارها على مختلف الفئات السكانية المعرَّضة لخطر زيادة القابلية للتضرر، وذلك نظرا لأوجه عدم المساواة الهيكلية العميقة في المنطقة. وتعيَّن توفير معلومات وقدرات جديدة لتعزيز الاستجابة السياساتية سواء في الأمد القصير أو المتوسط. وقد اقترحت حكومة بيرو، بصفتها رئيسة المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إجراء عملية تحليل وحوار بشأن أثر كوفيد-19 على عدة فئات سكانية. ولقي المقترح تأييدا من البلدان التي تولّت رئاسة المؤتمر نفسه. واستجاب البرنامج الفرعي لذلك بقيادة دراسات وحوارات مختلفة أُجريت خلال النصف الثاني من عام 2020.

18-150 وساهم البرنامج الفرعي في التعريف بمختلف القضايا ذات الاهتمام العام، وبالفئات السكانية الأكثر تضررا من هذه الجائحة. فقد أتاح للحكومات مزيدا من المعلومات والمعارف والأدوات لتسترشد بها في عمليات اتخاذ القرار وذلك بتحليل آثار كوفيد-19 على تلك الفئات، مثل المهاجرين الدوليين وكبار السن والشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي والأشخاص ذوي الإعاقة. وخضعت السياسات الوطنية للدراسة من أجل المساهمة في تحديد الثغرات المحتملة وصياغة التوصيات. وسعياً إلى تعميم استخدام هذه الأدوات، يسَّر البرنامج الفرعي عملية إجراء حوارات إقليمية تقنية رفيعة المستوى بين ممثلي البلدان والآلاف من ممثلي المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين، الذين شاركوا في ذلك بنشاط وتبادلوا الخبرات. وفي كل حوار، جُمع موجز للخلاصات الرئيسية وأُتيح للعموم.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

18-151 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتّضح من تزايد معارف وقدرات المؤسسات العامة فيما يتعلق بتنفيذ التدابير السياساتية الرامية إلى التخفيف من مخاطر وآثار جائحة كوفيد-19 على الفئات السكانية الضعيفة (انظر الجدول 18-11).

الجدول 18-11
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	زادت أكثر من 15 مؤسسة عامة من معارفها وقدراتها فيما يتعلق بتنفيذ الاستجابات والتدابير السياساتية الرامية إلى التخفيف من مخاطر وآثار جائحة كوفيد-19 على الفئات الضعيفة من السكان، ولا سيما المهاجرون وكبار السن والسكان الأصليون والسكان المنحدرون من أصل أفريقي والأشخاص ذوو الإعاقة

أثر جائحة كوفيد-19 على إنجاز البرنامج الفرعي

18-152 نظرا لأثر جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، نقل البرنامج الفرعي الأنشطة المقررة أن يُضطلع بها بالحضور الشخصي إلى أشكال افتراضية وذلك استجابةً للقيود المفروضة على السفر وحوَّل تركيزه لينصب على التصدي لتحديات السياسة العامة الناشئة في مجال السكان والتنمية. فقد انتقلت بنجاح الدورةُ الدراسية الإقليمية المتخصصة في مجال التحليل الديمغرافي لأغراض التنمية المستدامة، والتي أُجريت على مدى نحو أربعة أشهر، إلى شبكة الإنترنت، وعلى غرار حلقتَي عمل افتراضيتَين بشأن استخدام وتجهيز بيانات تعدادات السكان باستخدام برمجيات REDATAM (مختصر للمسمّى الإنكليزي الذي معناه "استخلاص بيانات المناطق الصغيرة بواسطة الحواسيب الخفيفة")، التي تُستخدم للإبلاغ عن مؤشرات خطة عام 2030. وعُقدت دورات عمل افتراضية مع المكاتب الإحصائية الوطنية لتزويدها بالمساعدة التقنية فيما يتعلق بتعدادات السكان والمساكن (إلى 13 بلدا) وبالتقديرات والتوقعات السكانية (إلى 7 بلدان). وإضافةً إلى ذلك، عُقدت أربع حلقات دراسية شبكية ذات صلة بآثار جائحة كوفيد-19 على تعداد عام 2020، وعُقدت خمسة اجتماعات تقنية بشأن جمع بيانات التعداد وتجهيزها لغرض إعداد مبادئ توجيهية إقليمية في هذا الشأن. ونظرا لتأثير جائحة كوفيد-19، أُرجئ المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاجتماع المتعلق بالاستعراض الإقليمي لحالة تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة إلى عام 2021. وكان لهذه التغييرات تأثير على أداء البرنامج في عام 2020، على النحو المحدد في إطار النتيجة 1.

18-153 غير أن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه تأثيراً أكبر من ذلك على فئات سكانية محددة وضرورة الاضطلاع بأنشطة جديدة لتقديم الدعم للدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ترتبط بأدوات وضع السياسات القائمة على الأدلة والتي تشمل مختلف الفئات السكانية ضمن النطاق العام لأهدافه. وفي هذا الصدد، قدم البرنامج الفرعي مساعدة تقنية ذات صلة بكوفيد-19، ونشر وعرض دراسات مشفوعة بتوصيات السياسة العامة وتحليل التجارب الإقليمية بوسائل افتراضية. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، كما يتّضح من النتيجة الناشئة لعام 2020 المبيّنة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

18-154 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المقدمة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وتظهران بالتالي الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: موجة جديدة من الأخصائيين الديمغرافيين تنير الطريق لمقرري السياسات[219]

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-155 نفَّذ البرنامج الفرعي بنجاح دورة دراسية إقليمية متخصصة في مجال التحليل الديمغرافي لأغراض التنمية المستدامة، على مدى نحو أربعة أشهر، شارك فيها 36 مشاركاً ينتمون إلى المجموعات التالية: المكاتب الإحصائية الوطنية (21 مشاركا)، والمؤسسات الحكومية (8 مشاركين)، والجامعات ومنظمات المجتمع المدني (7 مشاركين) من البلدان الـ 12 التالية: الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي والبرازيل وبنما وبيرو والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا. وقد غيَّر البرنامج الفرعي شكل الدورة من تعلم مختلط إلى تعلم افتراضي تماماً بالاستعاضة عن المرحلة التعلم وجهاً لوجه بفصول دراسية عبر شبكة الإنترنت. وتطلَّب ذلك بذل جهود كبيرة لإعادة تصميم شكل الدورة في غضون فترة قصيرة، وهو ما يبيّن القدرة العالية للبرنامج الفرعي على التكيف مع الظروف الجديدة التي تمليها جائحة كوفيد-19.

18-156 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من المؤسسات المعنية على إنتاج المعلومات الديمغرافية وتحليلها وتوافر المزيد من المدرِّبين المؤهَّلين الذين سيقدمون التدريب مستقبلاً في مجال الديموغرافيا، فيما حضر الدورة 36 طالبا، من بينهم 3 طلاب يمثلون جامعة بنما، وهو ما أدى إلى تحقيق الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-157 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، تمشياً مع ولايته. وإسهاماً في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيعمل البرنامج الفرعي على توسيع نطاق التدريب ليشمل مشاركين من بلدان جديدة. ويعرض التقدم المتوقع إحرازه في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 18-12).

الجدول 18-12

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
عدم توافر دورة دراسية إقليمية شاملة في مجال الديمغرافيا	تنفيذ دورة دراسية في مواضيع مختارة في مجال الديمغرافيا؛ وضع طريقة تقديم دورة دراسية إقليمية شاملة جديدة (صياغة وإعداد المحتوى والمواد، وإبرام الاتفاقات المؤسسية مع البلد المضيف وصناديق التعاون، والدعوة إلى المشاركة واختيار المشاركين)	قيام المكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من المؤسسات المعنية بزيادة قدرتها على إنتاج المعلومات الديمغرافية وتحليلها، مع حضور 36 طالبا ينتمون في معظمهم إلى مؤسسات إحصائية وطنية الدورة، من بينهم 3 طلاب يمثلون جامعة بنما	قيام عدد إضافي من المكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من المؤسسات المعنية بزيادة قدرتها على إنتاج المعلومات الديمغرافية وتحليلها، وتوافر المزيد من المدرِّبين، مما يؤدي إلى زيادة الأثر التراكمي للدورة	قيام المكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من المؤسسات المعنية بزيادة قدرتها على إنتاج وتحليل المعلومات الديموغرافية، ويشمل ذلك مشاركين من بلدين جديدين على الأقل من بلدان المنطقة

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، رُحّل الهدف المحدد لعام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في تلك المرحلة الزمنية قبل تفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(219) كما ترد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 21)).

النتيجة 2: قيام عدد أكبر من البلدان بتحسين المعلومات اللازمة لدعم السياسات الرامية إلى معالجة مسألة الهجرة في المنطقة[220]

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-158 وقد دعم البرنامج الفرعي بلدان المنطقة لتحديد الثغرات التي تعتري نظمها الإحصائية، وقدم إليها المساعدة التقنية، ويسَّر تبادل الخبرات الوطنية من أجل تحسين نوعية تلك النظم وتوجيه تقرير السياسات العامة على نحو أفضل. ولا يزال البرنامج الفرعي يشجع اتباع منظور منسق ليشمل جميع مصادر البيانات العامة، والمساهمة المحتملة من الأوساط الأكاديمية. ويجري البرنامج الفرعي مشاورات مع طائفة عريضة من أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، من أجل اكتساب فهم أفضل لأحوال المهاجرين الإقليميين ومساهماتهم في التنمية.

18-159 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تقديم 12 بلدا تقريرها الأول عن تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، والتقدم المحرز بشأن الفصل واو من توافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية، وهو ما أدى إلى تحقيق الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-160 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، تمشياً مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيسهم البرنامج الفرعي بنشاط في الجهود المبذولة لضمان المشاركة الإقليمية في الاستعراض العالمي لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، وفي المناقشة وتبادل الخبرات فيما يتعلق بمسألة الهجرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بهدف تحسين السياسات العامة. ويعرض التقدم المتوقع إحرازه في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 18-13).

الجدول 18-13

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
اعتماد البلدان الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، المكمّل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتوافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية	قيام البلدان بإعداد البيانات وتحديد الفجوات لأغراض إجراء الاستعراض الأول لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية	تقديم 12 بلدا تقريرها الأول عن تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، والتقدم المحرز بشأن الفصل واو من توافق آراء مونتيفيديو	إنجاز البلدان عمليات تحسين البيانات لدعم تنفيذ ومتابعة الاتفاق العالمي من أجل الهجرة (من المقرر إجراء الاستعراض العالمي في عام 2022) وتوافق آراء مونتيفيديو (من المقرر إجراء الاستعراض الإقليمي في عام 2022)	وتشارك بلدان المنطقة في عملية الاستعراض العالمي ببيانات محسَّنة.

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، رُحّل الهدف المحدد لعام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في تلك المرحلة الزمنية قبل تفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(220) كما ترد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

النتيجة 3: زيادة القدرات الوطنية على إعداد التقديرات والتوقعات السكانية على الصعيد دون الوطني

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-161 تشكِّل التقديرات والتوقعات السكانية أدوات أساسية في التخطيط والإدارة وتخصيص الموارد في القطاع العام. فهي تمثل القاسم لجزء كبير من مؤشرات الرصد لخطة عام 2030، وفي سياق كوفيد-19، يلزم تقديم أرقام مستكملة لتركيز الإجراءات. ورغم أن المنطقة غير متجانسة، فإن التحديات لا تزال عموما تعترض إعداد التقديرات السكانية، ولا سيما فيما يتعلق بمستويات التصنيف وتواتر التحديث. فهناك عجز في الأخصائيين المدرَّبين والموارد المنهجية والتكنولوجية اللازمة لدعم وضع التقديرات والتوقعات السكانية. وقد انصب التركيز في البرنامج الفرعي في الماضي على المستوى الوطني عند العمل في هذا المجال، إلا أن الطلب على التقديرات والتوقعات على المستوى دون الوطني وغيرها من التصنيفات آخذ في الازدياد. وفي هذا الصدد، تم إيفاد بعثات للمساعدة التقنية إلى بعض بلدان المنطقة، وتم تقييم سجلات المواليد والوفيات – وهي مدخلات أساسية لهذه المهمة – وأُعدت مواد تقنية ذات صلة.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

18-162 يتمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في وجود طلب متزايد على البيانات الجزئية المتعلقة بالمواليد والسجلات الإدارية على المنصات التكنولوجية السهلة الاستخدام لتيسير التطوير والتحديثات المستمرة، بما في ذلك إدخال التحسينات المنهجية والتكنولوجية اللازمة لضمان الدقة في جمع البيانات. وسينفِّذ البرنامج الفرعي، في سياق تطبيق الدرس، الأنشطة التالية لتلبية تلك الاحتياجات: تقديم المساعدة التقنية إلى بلدان المنطقة، ووضع قواعد بيانات للبيانات الجزئية بشأن إحصاءات الأحوال المدنية في برنامج REDATAM، وتنظيم الدورات التدريبية وإعداد مواد الدعم التقني.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-163 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضّح من توافر التقديرات والتوقعات السكانية المستكملة التي أعدتها الأفرقة التقنية الوطنية المعزَّزة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، أو أي تصنيف آخر (انظر الشكل السابع عشر من الباب 18).

الشكل السابع عشر من الباب 18

قياس الأداء: مجموع عدد البلدان التي قامت بتحديث تقديراتها وتوقعاتها السكانية على الصعيدين الوطني ودون الوطني، أو بأي تصنيف آخر (عدد تراكمي)

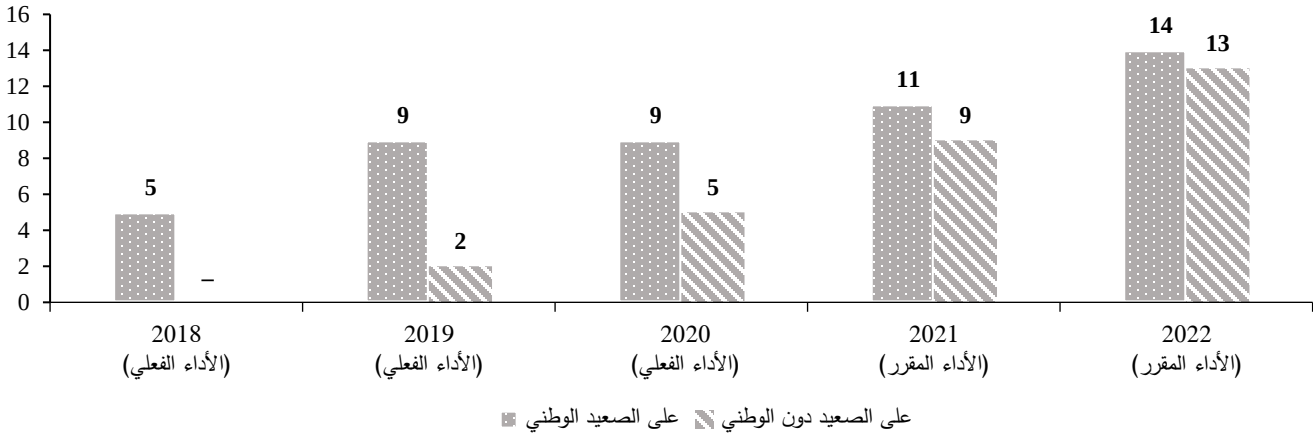

الولايات التشريعية

18-164 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

S-21/2 الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

174/59 العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم

295/61 إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية

198/65 قضايا الشعوب الأصلية

134/68؛ 164/71 متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

151/68 الجهود العالمية من أجل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما

179/68 حماية المهاجرين

138/70 الطفلة

140/70 دعوة عالمية من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة للقضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما

157/70 مكافحة التعصب والقولبة السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الأشخاص بسبب دينهم أو معتقدهم

159/70 العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان

163/70 المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

164/70 التدابير الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن وكرامتهم

166/70 التعزيز الفعال للإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية

179/70 تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص

165/71 التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة

177/71 حقوق الطفل

178/71 حقوق الشعوب الأصلية

180/71 الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

مقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المقرر 232/2012 دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام 2014

المقرر 237/2013 تقرير لجنة السكان والتنمية عن دورتها السادسة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والأربعين

قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

569 (د-27) المركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – شعبة السكان التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

615 (د-31) الهجرة الدولية

644 (د-32) السكان والتنمية: الأنشطة ذات الأولوية للفترة 2008-2010

657 (د-33)؛ 670 (د-34) اللجنة المخصصة للسكان والتنمية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

681 (د-35)؛ 723 (د-37) المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

المنجزات المستهدفة

18-165 يعرض الجدول 18-14 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-14

البرنامج الفرعي 6: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**9**	**-**	**18**	**9**
1 - دورة المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	9	-	9	9
2 - اجتماع أعضاء المكتب التنفيذي للمؤتمر	-	-	9	-
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**1**	**1**	**1**	**1**
3 - مشاريع التعاون الميداني والتقني في مجالات الهجرة؛ والأثر الاجتماعي - الاقتصادي للديناميات السكانية؛ والشعوب الأصلية والسكان المنحدرون من أصل أفريقي؛ والشيخوخة، مع اتباع نهج مراعٍ للاعتبارات الجنسانية	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**75**	**66**	**72**	**73**
4 - اجتماعات الخبراء بشأن التغير الديمغرافي وانعكاساتها على التنمية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالشعوب الأصلية والسكان المنحدرون من أصل أفريقي؛ والمسائل المتعلقة بالشيخوخة، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمهاجرون؛ وتنفيذ توصيات المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية؛ وتعدادات السكان	10	8	8	5
5 - حلقات عمل بشأن التحليلات والتوقعات الديمغرافية؛ وبرنامج REDATAM[أ] (نظام معلومات خاص بالتعدادات)؛ والمتغيرات الاجتماعية - الديمغرافية والمسائل الناشئة في السياسات والبرامج والمشاريع الإنمائية؛ والسكان والتنمية	21	14	16	20
6 - دورة دراسية عن إجراء التحليلات الديمغرافية باتباع نهج مراعٍ للاعتبارات الجنسانية	44	44	44	44
7 - مكتب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بوينس آيرس: دورات دراسية عن الأساليب والتقنيات التحليلية الكمية	-	-	4	4
المنشورات (عدد المنشورات)	**10**	**10**	**9**	**8**
8 - منشورات عن الديمغرافيا، وعن السكان والتنمية	3	3	3	3
9 - دراسات عن الديمغرافيا والقضايا الجنسانية؛ والاتجاهات الديمغرافية للشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي؛ واتجاهات الخصائص الاجتماعية - الديموغرافية للأشخاص ذوي الإعاقة؛ والسكان والتنمية	7	7	5	5
10 - مكتب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بوينس آيرس: دراسة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مقاطعات الأرجنتين	-	-	1	-
المواد التقنية (عدد المواد)	**3**	**3**	**3**	**3**
11 - الدراسات والوثائق المتعلقة بالتوقعات السكانية والتعدادات	1	1	1	1
12 - الرسائل الإخبارية عن الشيخوخة والتنمية؛ وعن برنامج REDATAM[أ]	2	2	2	2

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة إلى الدول الأعضاء، عند الطلب، بشأن السكان والتنمية؛ وجمع البيانات، والتحليل الديمغرافي، ومنهجيات التوقعات والتقديرات السكانية؛ واستخدام برنامج REDATAM في تجهيز بيانات التعدادات وتحليلها ونشرها[أ]؛ وإدماج المتغيرات الاجتماعية الديموغرافية في السياسات والبرامج والمشاريع الإنمائية، مع اتباع نهج مراعٍ للاعتبارات الجنسانية والنظر في فئات محددة؛ والمنتديات الحكومية الدولية في المنطقة بشأن مسائل السكان والتنمية؛ وتنفيذ توافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية والاستراتيجية الإقليمية لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: قواعد بيانات عن الاتجاهات الديمغرافية والتوقعات السكانية، والتوزيع المكاني، والتوسع الحضري؛ والشعوب الأصلية المنحدرة من أصل أفريقي، والأمومة، والهجرة؛ واستخدام برنامج REDATAM في تجهيز بيانات التعداد وتحليلها ونشرها؛ ومنصة لمتابعة تنفيذ توافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: صفحات البرنامج الفرعي على الموقع الشبكي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(أ) REDATAM هو مختصر للمسمّى الإنكليزي الذي معناه "استخلاص بيانات المناطق الصغيرة بواسطة الحواسيب الخفيفة". أما (أو R+SP اختصارا)، فهو أحدث إصدارات الجيل الرابع من البرنامج الحاسوبي. ويمكن استخدامه باللغة الإسبانية أو الإنكليزية أو البرتغالية

البرنامج الفرعي 7
التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية

الهدف

18-166 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو كفالة إدماج الشواغل والفرص المتعلقة بالبيئة والمناخ والإدارة الحضرية في عمليات تقرير وتنفيذ السياسات وإيلاء الاعتبار الواجب لها في هذه العمليات، مع اتباع نهج قائمة على حقوق الإنسان وضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

الاستراتيجية

18-167 إسهاماً في تحقيق الهدف، سيعزز البرنامج الفرعي المعرفة بالملامح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمنطقة. وسيواصل الدعوة إلى عقد اجتماعات لإشراك الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل دعم اتخاذ القرارات بشكل قائم على المشاركة. ولدعم إدماج الشواغل المذكورة في تقرير السياسات وتنفيذها، سيركز البرنامج الفرعي على نوعين رئيسيين من الأنشطة هما: (أ) تقييم التقدم الذي أحرزته البلدان في إدماج معايير الاستدامة في السياسات العامة، بما في ذلك رصد تنفيذ المبدأ 10 من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية على النحو المنصوص عليه في الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو)، وتقديم الدعم لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة؛ و (ب) تعزيز القدرات الوطنية على صياغة وتنفيذ السياسات العامة الرامية إلى تحقيق استدامة المستوطنات البشرية وتنفيذ خطة عام 2030، والخطة الحضرية الجديدة، والمساهمات المعتزمة المحددة وطنياً المزمع تقديمها بموجب اتفاق باريس. وسيضطلع البرنامج الفرعي بهذه الأنشطة من خلال إجراء بحوث تفضي إلى نشر دراسات، وتنظيم اجتماعات لأفرقة الخبراء، وحلقات دراسية وحلقات عمل، وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء بناء على طلبها. وفي هذا السياق، ونظراً للدعم المقدم إلى حكومات المنطقة في إحراز تقدم نحو تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، سيسهم البرنامج الفرعي بشكل خاص في تحقيق الأهداف 11، و 12، و 13 (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره)، و 15 (حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي)، و 16.

18-168 وستكون سلطات صنع القرار المسؤولة عن التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية هي الجهات الرئيسية المستفيدة في إطار هذا البرنامج الفرعي. ولإشراك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، سيشجع البرنامج الفرعي على إنشاء شبكات تضم طائفة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة في المجال البيئي والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بتغير المناخ، بما في ذلك

المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وممثلو القطاع الخاص والهيئات القطاعية ذات الصلة. وللاستفادة من أوجه التآزر، سيواصل البرنامج الفرعي إجراء مشاورات واتخاذ إجراءات مشتركة مع الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك نظام المنسقين المقيمين، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، وكذلك مع مصارف التنمية الإقليمية ودون الإقليمية.

18-169 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 وذلك بتقديم الدعم في تصميم خطط الإنعاش الاقتصادي، من أجل إعادة البناء على نحو أفضل، استناداً إلى دراسات إقليمية ووطنية لقطاعات اقتصادية محددة.

18-170 ومن المتوقع أن يفضي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) سياسات مصممة جيدا تأخذ في الاعتبار ركائز التنمية المستدامة الثلاث، بما في ذلك سياسات التنمية المستدامة والأداء البيئي، والسياسات التي تتناول اقتصاديات تغير المناخ، والسياسات التي تدعم استدامة المستوطنات البشرية وإقامة مدن حاضنة للجميع.

(ب) تعميم قضايا التنمية المستدامة وتغير المناخ على نحو أكثر فعالية في مجالات تتجاوز نطاق المؤسسات البيئية.

18-171 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المقرر بشأن المسائل المتعلقة بكوفيد-19 إلى صياغة خطط للإنعاش الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية الخفيضة الكربون والتي تسهم في إيجاد فرص العمل وتحفيز الاقتصاد.

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-172 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتائج التالية التي ظهرت خلال عام 2020، وكذا الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

مسارات التنمية المستدامة: دفعة كبيرة لتحقيق الاستدامة لصالح البلدان المتوسطة الدخل في إطار خطة عام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

18-173 حدد البرنامج الفرعي الاستراتيجيات والسياسات وأدوات التخطيط المتعلقة بمسارات التنمية المستدامة في البلدان الرائدة في المنطقة استناداً إلى احتياجات الدول الأعضاء من المساعدة التقنية والتأهب القطري، وذلك لتهيئة الظروف اللازمة للتحول إلى نمو اقتصادي منخفض الانبعاثات، وذي كفاءة في استخدام الموارد، وشامل اجتماعياً بعد جائحة كوفيد-19. ويقدم البرنامج الفرعي أدوات تحليلية لدعم البلدان الأعضاء في سد الثغرات في مجالات التنمية والتدهور البيئي والتوزيع الإقليمي والاجتماعي وذلك في شكل مقترحات لإحداث تغيير هيكلي تدريجي نحو القطاعات التي لها بصمة كربونية منخفضة (وهو ما يشكل جوهر الدفعة الكبيرة نحو تحقيق الاستدامة)، بناءً على إعادة التوجيه المتسق للسياسات، والاستثمارات، والقواعد التنظيمية، والنظم الضريبية. والقصد من أوجه التغيير في السياسات هذه هو الحد من البصمة البيئية للاقتصاد، والحفاظ على القدرة الإنتاجية لرأس المال الطبيعي واستعادتها، وفي الوقت نفسه، تهيئة فرص العمل وحفز النمو الاقتصادي.

18-174 وعلى الرغم من تنفيذ أنشطة إقليمية معينة قد تيسِّر بدفعة كبيرة نحو تحقيق الاستدامة، فقد انصب التركيز في تحليل البرنامج الفرعي على البرازيل والجمهورية الدومينيكية وكوستاريكا والمكسيك، في مجالات مثل الاقتصاد الأحيائي، والطاقة النظيفة، وإزالة الكربون، والتنقل الحضري المستدام، والتخفيف من آثار تغير المناخ، والتكيف مع تغير المناخ. وأدرجت نتائج هذا التحليل، علاوةً على توصيات السياسة العامة، في الوثيقة المعنونة *بناء مستقبل جديد: التعافي المحدِث للتحول والمقترن بالمساواة والاستدامة*، والتي قُدمت إلى الدول الأعضاء في اللجنة في الدورة الثامنة والثلاثين للجنة، المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر 2020. والبرنامج الفرعي، بقيامه بذلك، يتماشى مع الخطة الدولية للتنمية، وتحديداً خطة عام 2030 وأهداف التنمية

المستدامة الـــ 17 الواردة فيها، واتفاق باريس، والخطة الحضرية الجديدة – وهي ثلاثة من اتفاقات التعاون الدولي الرئيسية المعمول بها حالياً.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

18-175 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضّح من المناقشة التي جرت على المستوى الوطني للاستراتيجيات المتعلقة بإحداث دفعة كبيرة نحو تحقيق الاستدامة في تسعة مجالات (انظر الشكل الثامن عشر من الباب 18). وقد نوقشت الوثائق التي تم إعدادها بشأن السياقات الوطنية والإقليمية، حيث خُصص البعض منها كأدوات لإثارة النقاش بل كسياسات وطنية، مثل الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد البيولوجي التي أقرتها كوستاريكا في عام 2020. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك حلقة دراسية عن إحداث دفعة كبيرة نحو تحقيق التنقل المستدام، عُقدت في برازيليا؛ وحلقة دراسية مشتركة بين الوزارات عُقدت مع الوزراء المسؤولين عن الاقتصاد والتنمية الإقليمية والمصارف الإنمائية وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص وذلك لمناقشة الإنتاج الوطني من المركبات الكهربائية الموجهة للنقل العام؛ وتشكيل لجنة برلمانية من مجلس الشيوخ البرازيلي بشأن إحداث دفعة بيئية كبيرة؛ والمشاركة في ائتلاف التحولات الحضرية معهد الموارد العالمية، والجامعة الوطنية المستقلة في المكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموئل الأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة الآخرين في المكسيك؛ وحلقة دراسية عن الاستراتيجيات الطويلة الأمد للإجراءات المتعلقة بالمناخ في الجمهورية الدومينيكية مع وزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية، ومسؤولي المصرف المركزي، ووزارة البيئة والموارد المائية؛ وحلقة عمل وطنية بشأن المواءمة بين مساهمة الجمهورية الدومينيكية المحددة وطنيا وبين السياسات والتدابير والإجراءات المتعلقة بالتخفيف والتكيف في قطاع الكهرباء.

الشكل الثامن عشر من الشكل 18

مقياس الأداء: العدد السنوي للاستراتيجيات المتعلقة بإحداث دفعة كبيرة نحو تحقيق الاستدامة والتي نوقشت على المستوى الوطني

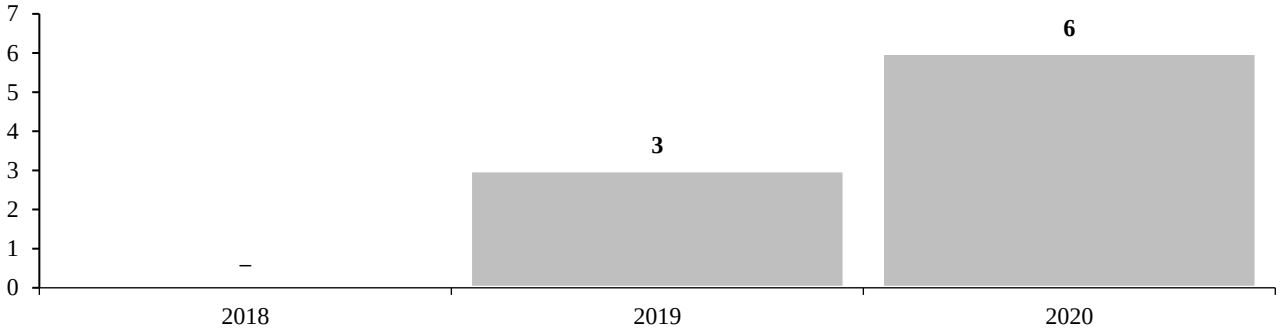

أثر جائحة كوفيد-19 على إنجاز البرنامج الفرعي

18-176 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، غيَّر البرنامج الفرعي نهجه بتركيز الاهتمام على الدراسات والمساعدة التقنية الموجهة لدعم الانتعاش الاقتصادي عن طريق تنمية اقتصاد حضري مرِن. وكان لهذه التغييرات تأثير على أداء البرنامج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجتين 1 و 2 أدناه.

18-177 غير أن البرنامج الفرعي قام في الوقت نفسه بتكييف الأنشطة من أجل دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، وذلك ضمن النطاق العام لأهدافه، أي بتركيز الاهتمام على المساعدة التقنية وإجراء الدراسات الوطنية والإقليمية اللازمة لدعم صياغة السياسات البيئية والمناخية والحضرية الداعمة للتعافي اقتصادياً من الركود الاقتصادي الناجم عن الجائحة. وأسهمت المنجزات المستهدفة المعدَّلة في تحقيق النتائج في عام 2020، كما يتّضح من النتيجة الناشئة لعام 2020 المبيّنة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

18-178 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما بمثابة تحديث للنتائج المعروضة في الخطط البرنامجية السابقة، ولذا فإنهما يظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: ضمان إحراز تقدم نحو تحقيق الاستدامة الحضرية لأغراض العمل المناخي[221]

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-179 قدم البرنامج الفرعي خدمات تقنية واستشارية إلى مسؤولي الحكومات على المستوى المحلي انصب التركيز فيها على ما يرتبط بجائحة كوفيد-19 من التخطيط للتعافي والقدرة على الصمود. فقد أُجريت عمليات تحديد النطاق لدعم المدن في وضع صورة واضحة للأثر الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن الجائحة. وأجرى البرنامج الفرعي أيضا عملية جمع للمعلومات على نطاق المنطقة عن السياسات والتدابير المعتمدة في المجال الحضري استجابةً للجائحة. ويشكِّل هذا المستودع من المعلومات مورداً لدعم صانعي القرارات في تخطيطهم.

18-180 وأسهم العمل المذكور أعلاه في وضع ثلاث خطط للتنمية الحضرية المستدامة على مستوى المدن تمشياً مع توصيات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو ما لم يحقق الهدف المقرر المتمثل في أربع خطط الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، وذلك بسبب القيود اللوجستية والمتعلقة بالتخطيط التي أملتها جائحة كوفيد-19، والتغيير الذي طرأ في أولويات الحكومات المحلية في المدن المستهدفة والتغييرات الإدارية في الحكومات، مما أدى إلى وقف الأنشطة الجارية.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-181 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، تمشياً مع ولايته. وللمساهمة في تحقيق مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيقدم البرنامج الفرعي الخدمات الاستشارية التقنية وأنشطة بناء القدرات إلى الدول الأعضاء دعماً لجهود سلطاتها في وضع خطط جديدة، وتعزيز خطط التنمية الحضرية المستدامة الحالية التي تشمل البعد الحضري من خطة عام 2030 والخطة الحضرية الجديدة. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل التاسع عشر من الباب 18).

الشكل التاسع عشر من الباب 18

قياس الأداء: مجموع عدد المدن التي تضع خططا جديدة للتنمية الحضرية المستدامة (تراكمي)

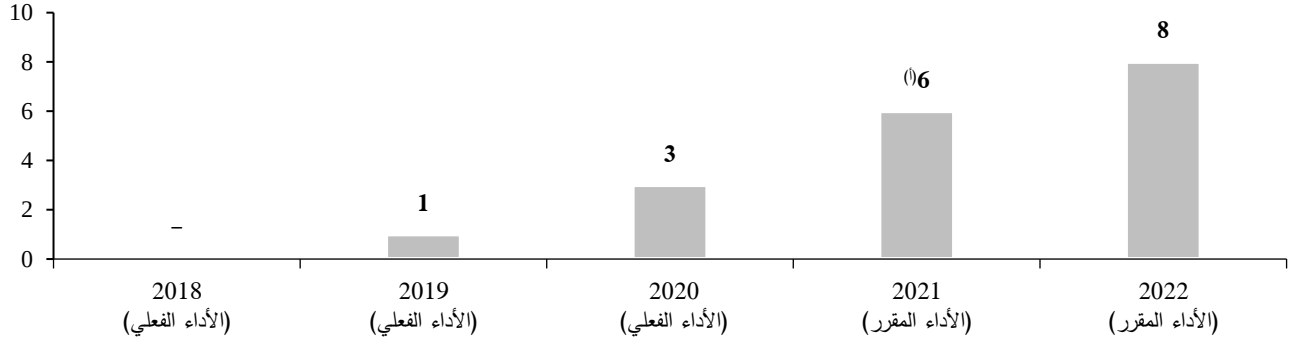

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، رُحّل الهدف المحدد لعام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في تلك المرحلة الزمنية قبل تفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(221) كما ترد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 21)).

النتيجة 2: تحسين المعلومات المتاحة فيما يتعلق بتخطيط المدن في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[222]

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-182 انصب التركيز في البرنامج الفرعي على صياغة الإطار المفاهيمي لمنبر المدن والمناطق الحضرية في أمريكا اللاتينية والمنتدى الافتراضي للمدن والمناطق الحضرية ووضع الأدوات الشبكية المقابلة لذلك. وقد جُمع المحتوى الفني وتم تجميعه وتحليله وتحميله على المنبر، الذي يقدم تحليل على المستوى الوطني ومستوى المدن لعدد مختار من البلدان والمدن. وبدأ البرنامج الفرعي أيضا مجتمعا افتراضيا في المنتدى واستضاف أول مناقشة افتراضية له.

18-183 وأسهم العمل المذكور أعلاه في إطلاق منبر المدن والمناطق الحضرية والمنتدى الافتراضي بأمريكا اللاتينية، وهو ما أدى إلى تحقيق الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-184 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، تمشياً مع ولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيعمل البرنامج الفرعي على التوسع في العمق وسعة النطاق ليشمل عددا أكبر من أنواع المحتوى وعددا من المدن التي حُددت مواصفاتها. وفي عام 2022، سيعمل على إنتاج محتوى يتعلق بالمجالات المواضيعية الستة المحددة عند إعداد الخطة الحضرية الجديدة. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 18-15).

الجدول 18-15

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
المراحل الأولى من إنشاء منبر المدن والمناطق الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	الانتهاء من تصميم المنبر، ووضع المحتويات	الإعلان الأولي عن المنبر (المنتدى الحضري العالمي) الإعلان عن المنبر في المنتدى الإقليمي لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة	منبر في متناول الجميع فيه محتويات موضوعية عن كل بلد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الـ 33	توافر إمكانية الاطلاع على محتوى إضافي على المنبر للدول الأعضاء، بما في ذلك ما يتعلق بكل مجال من المجالات المواضيعية الستة التي تناولتها الخطة الحضرية الجديدة

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، رُحّل الهدف المحدد لعام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في تلك المرحلة الزمنية قبل تفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(222) كما ترد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

النتيجة 3: دفعة كبيرة نحو تحقيق الاستدامة من أجل انتعاش محدِث للتحول ومستدام في سياق خطة عام 2030

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-185 إن السياسات الجيدة الصياغة والمنفَّذة تنفيذا جيدا نحو دفعة كبيرة لتحقيق الاستدامة من أجل انتعاش مُحدِث للتحول ومستدام مرتبط بالتنقل والإسكان المستدامين في المناطق الحضرية، والاقتصاد الدائري، والحلول القائمة على الطبيعة، والسياسات المالية والاستثمارية المراعية للبيئة، من بين أمور أخرى، يمكن أن تتيح فرص العمل اللازمة وتحقيق النمو الاقتصادي والابتكار، وفي الوقت نفسه تعزيز اقتصاد مرن ومنخفض الكربون وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وما فتئ البرنامج الفرعي يحدد القطاعات الاقتصادية التي ينبغي إعطاؤها الأولوية من أجل تحقيق النتائج المرجوة وتحليل المساهمة المحتملة لهذه القطاعات على الصعيدين الإقليمي والوطني في نُهج التنمية المستدامة التي تدعو اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى اتباعها.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

18-186 يتمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في أن هناك طلبا متزايدا على إجراء دراسات ملموسة لحالات إفرادية لتوضيح سبل تعميم الممارسات المستدامة، ولا سيما جهود التعافي المبذولة في أعقاب جائحة كوفيد-19، والتي يمكن أن تدعم خطط العمل الوطنية المتعلقة بالقدرات والتنمية. وسيدعم البرنامج الفرعي، في سياق تطبيق الدرس، وضع الاستراتيجيات السياساتية العامة و/أو أدوات السياسة العامة من أجل الامتثال لخطة عام 2030 والمساهمات المحددة وطنياً، على المستويَين الوطني ودون الوطني، وتعميمها في خطط التنمية وغيرها من خطط العمل أو الصكوك التنظيمية. وسيقدم البرنامج الفرعي الدعم إلى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في انتقالها نحو اقتصاد مستدام خفيض الكربون، والتغلب على الآثار السلبية للجائحة وتمشياً مع خطة عام 2030 والمساهمات المحددة وطنياً، وذلك بتوفير الأدلة، وفضاءات النقاش، والمساعدة التقنية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-187 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف المتمثل في تحقيق انتعاش مُحدث للتحول في أعقاب جائحة كوفيد-19، على نحو ما أثبته بلَدان إضافيان من بلدان المنطقة في وضع استراتيجيات و/أو أدوات سياساتية للتنمية المستدامة تمشياً مع إطار التنمية المستدامة الذي تدعو إليه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر الجدول 18-16).

الجدول 18-16

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
–	تحديد قطاعات مختارة لدفع عجلة التنمية المستدامة ذات الانبعاثات الخفيضة الكربون	إتاحة وصول الدول الأعضاء إلى إطار شامل للانتعاش المستدام	قيام بلَدان من بلدان المنطقة بوضع الاستراتيجيات و/أو أدوات السياسة العامة للتنمية المستدامة	قيام بلَدان إضافيان من بلدان المنطقة بوضع الاستراتيجيات و/أو أدوات السياسة العامة للتنمية المستدامة

الولايات التشريعية

18-188 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

281/63	تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن
200/64	الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث
203/64	اتفاقية بشأن التنوع البيولوجي
205/67	نحو التنمية المستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة
207/67	متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
15/69	إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)
283/69	إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030
223/71	تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
225/71	متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
228/71	حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة
229/71	تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا
230/71	تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وإسهامه في تحقيق التنمية المستدامة
231/71	تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
235/71	تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)
256/71	الخطة الحضرية الجديدة
224/75	تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

24/2107	المستوطنات البشرية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

594 (د-29)	مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
602 (د-30)	رصد التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
686 (د-35)	تطبيق المبدأ 10 من مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
693 (الجلسة العامة 30)	تطبيق المبدأ 10 من مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
706 (د-36)	تطبيق المبدأ 10 من مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
725 (د-37)	الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
744 (د-38)	الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة

13/1	تنفيذ المبدأ 10 من مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية
25/2	تطبيق المبدأ 10 من مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

المنجزات المستهدفة

18-189 يعرض الجدول 18-17 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-17

البرنامج الفرعي 7: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**6**	**10**	**12**	**12**
1 - اجتماعات الجمعية العامة للوزراء والسلطات الرفيعة المستوى لقطاع الإسكان والتنمية الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	6	4	6	6
2 - اجتماع بشأن الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	–	–	6	–
3 - الاجتماع المتعلق بالبلدان الموقّعة على اتفاق إسكاسو	–	6	–	6
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**1**	**1**	**1**	**1**
4 - المشاريع الميدانية بشأن التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**7**	**7**	**8**	**9**
5 - اجتماعات أفرقة الخبراء المعنية بسياسات التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وتغير المناخ؛ والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه؛ والأبعاد البيئية والحضرية في خطة عام 2030؛ والخبرات في تنفيذ السياسات المتصلة بالتنمية المستدامة في المنطقة	4	4	4	5
6 - دورات دراسية بشأن التنمية المستدامة و/أو علم الاقتصاد البيئي؛ وتقييم التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والسياسات ذات الصلة؛ وقضايا المستوطنات البشرية؛ والاستراتيجيات لتنفيذ المساهمات المعتزمة المحددة وطنياً	3	3	4	4
المنشورات (عدد المنشورات)	**8**	**8**	**8**	**11**
7 - الدراسات المتعلقة بمواضيع منها تغير المناخ، والتنمية المستدامة، والأثر البيئي للسياسات العامة، وضريبة الكربون والاقتصاد الخفيض الكربون، وسياسات الانتعاش الأخضر، والسياسات المالية البيئية، وسيناريوهات التنمية في المناطق الحضرية، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وتكامل السياسات العامة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وبناء المؤسسات، وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة من منظور جنساني شامل للجميع، وانبعاثات الغازات والسياسات العامة المتصلة بها	8	8	8	11

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة للدول الأعضاء، عند الطلب، بشأن السياسات العامة البيئية المتصلة بالتنمية المستدامة والاستدامة الحضرية، والحد من المخاطر والتكيف معها، وتعزيز القدرات الوطنية؛ وتقديم خدمات التعاون التقني إلى الحكومات والمؤسسات الوطنية، بناء على طلبها، بشأن تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: قواعد البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة وتغير المناخ والقضايا الحضرية.

البرنامج الفرعي 8
الموارد الطبيعية

الهدف

18-190 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تحسين الحوكمة وتعزيز الاستخدام والاستغلال المستدامين للموارد الطبيعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مع التركيز على إدارة الموارد المائية، والطاقة الميسورة التكلفة والشاملة والنظيفة، وكفاءة الموارد الاستخراجية، والأمن الغذائي، والزراعة المستدامة، والتنوع البيولوجي.

الاستراتيجية

18-191 للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي دعم بلدان المنطقة في صياغة سياسات تكفل تنفيذ مصفوفة أكثر تركيزاً على الطاقة المتجددة، واستدامة المياه، وتحقيق التحول المستدام في مجال الطاقة، والإدارة المستدامة للدورة المائية. وسيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية وينشر أفضل الممارسات بشأن القواعد التنظيمية للمياه والطاقة المتجددة وتوريدهما واستخدامهما المستدام. وسيدعم الدولَ الأعضاء في إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 6 (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة) والهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة.

18-192 ولمواصلة المساهمة في تحقيق الهدف، سيُنجز البرنامج الفرعي دراسات عن حوكمة الموارد الأحفورية والمعدنية (الموارد الاستخراجية)، مع مراعاة المسائل والتحديات المتعلقة بجمع واستخدام ريع الموارد وكفاءة المواد والحد من الاعتماد عليها. وسيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية ويدعم الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، في إطار حوكمة أكثر استدامة للصناعات الاستخراجية، لتعزيز المجموعات وإضافة القيمة في الأنشطة وروابطها مع بقية الاقتصاد.

18-193 وللمساهمة في تحقيق الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي، إضافةً إلى ذلك، بتعزيز الاقتصاد الأحيائي والاقتصاد الدائري باعتبارهما نهجين جديدين لتنمية الإنتاج من أجل تحقيق الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية ورفع قيمة نفايات الكتلة الحيوية، وسيعزز اتساق السياسات والمؤسسات الإقليمية وتكاملها والتنسيق فيما بينها في مجالَي التنمية الزراعية والتنوع البيولوجي. وسيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية، بناء على طلب الدول الأعضاء. وسيدعم ذلك الدول الأعضاء في إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف 2، و 13، و 14 (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة)، و 15 من أهداف التنمية المستدامة.

18-194 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن طريق التوعية بدور الافتقار إلى الطاقة والمياه وما يرتبط به من آثار، ونقص الخدمات الأساسية (المياه والكهرباء)، علاوةً على دور الصناعات الاستخراجية خلال مرحلة ما بعد الجائحة. ومع التركيز أيضا على التعافي في مرحلة ما بعد الجائحة، سيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في مسائل الأمن الغذائي ودور النظم الغذائية المستدامة والقادرة على الصمود (لا سيما في سياق عملية مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية)، علاوةً على دور الاقتصاد الأحيائي في إعادة البناء على نحو أفضل وتمهيد الطريق لإقامة مجتمع مرحلة ما بعد المواد الأحفورية.

18-195 ومن المتوقع أن يفضي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) تحسين الوصول إلى موارد الطاقة والمياه النظيفة والميسورة التكلفة؛

(ب) المبادرات المتعلقة بالتجمعات الصناعية وإضافة القيمة وروابطها في قطاعَي المعادن والهيدروكربون؛

(ج) تعزيز تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تتعلق بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة والاقتصاد الأحيائي، وحفظ التنوع البيولوجي والإلمام به واستخدامه المستدام.

18-196 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المقرر بشأن المسائل المتصلة بكوفيد-19 إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء على التشخيص (مثل مؤشرات الحصول على المياه والطاقة، وبيانات الأمن الغذائي والنظم الغذائية، ومساهمات الاقتصاد الأحيائي)، بهدف تحسين التخطيط الطويل المدى ووضع السياسات القائمة على الأدلة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-197 يشـــمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتائج التالية التي ظهرت خلال عام 2020، وكذا الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

الحد من أثر جائحة كوفيد-19 على النظم الغذائية والخدمات الأساسية، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة

18-198 ساهم البرنامج الفرعي في تصدِّي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لأثر جائحة كوفيد-19 في إطار الإجراءات المنفَّذة عن طريق مرصـد كوفيد-19 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي هذا الصـدد، اقترح البرنامج الفرعي استجابة سياساتية من مستويين في مجال المنظومات الغذائية للتصدي للجائحة. فعلى صعيد الاستهلاك، ونظرا لزيادة الفقر وانعدام الأمن الغذائي، اقترح البرنامج الفرعي تنفيذ إجراء "مكافأة ضـد الجوع"، يتألف من عمليات تحويل نقدي وأخرى غذائية عينية تُقدم إلى السكان الذين يعيشون في فقر مدقع لضمان حصولهم على الغذاء خلال أشد فترات الجائحة. وعلى صعيد الإنتاج، اقترح البرنامج الفرعي وضع مجموعة من السياسات الاستثمارية لتعزيز قدرة المنظومة الغذائية الزراعية على الصمود في بلدان المنطقة، مع التركيز على الزراعة الأسرية الصغيرة النطاق. وقد نفّذ نحو 20 بلدا من بلدان المنطقة سياسات لمكافحة الجوع أو وطّدتها، تمشـياً مع المقترحَين، حيث نُفّذ أكثر من 55 إجراءً في عام 2020. وإضـافةً إلى ذلك، أصـدر البرنامج الفرعي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تبعاً لتعاونهما الحالي الطويل الأمد في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، 16 نشرة عن المسائل المتعلقة بأثر الجائحة على المنظومات الغذائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مثل توفير الأغذية الطازجة، وسـوق العمل الزراعي، والتمويل، والرقمنة، وتجنب فقدان الأغذية والهدر الغذائي، وتغيير أنماط الاستهلاك.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

18-199 أسـهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتّضـح من قيام 20 بلدا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتنفيذ سياسات لمكافحة الجوع أو توطيدها (انظر الجدول 18-18).

الجدول 18-18
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	قيام 20 بلدا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتنفيذ سـياسـات لمكافحة الجوع أو توطيدها

أثر جائحة كوفيد-19 على إنجاز البرنامج الفرعي

18-200 في إطار التصدي للجائحة، حدد البرنامج الفرعي أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بكوفيد-19، وذلك ضمن النطاق العام لأهدافه. وحدد البرنامج الفرعي آثار تعريفات الكهرباء على إمكانية الحصول عليها، وانعدام الأمن المائي والكهربائي ومؤشراته؛ وسلَّم بآثار ارتفاع أسعار الأغذية وزيادة الفقر على الأمن الغذائي، وبدور المنظومات الغذائية القادرة على الصمود في مواجهة الآثار السلبية للجائحة؛ وأجرى تقييما لإمكانات الاقتصاد الأحيائي للتعافي في ما بعد كوفيد-19. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، كما يتّضح من النتيجة الناشئة لعام 2020 المبيّنة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

18-201 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما بمثابة تحديث للنتائج المعروضة في الخطط البرنامجية السابقة، ولذا فإنهما يظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: المرصد الإقليمي للطاقة المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[223]

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-202 واصل البرنامج الفرعي عمله المتعلق بالطاقة المستدامة، تمشياً مع ولايته، فساعد البلدان في تعزيز قدرتها على تصميم وتنفيذ تدابير تكفل الطاقة المستدامة والميسورة التكلفة. ففي إطار مشروع حساب التنمية المعنون "المرصد الإقليمي المعني بالطاقات المستدامة"، عزز البرنامج الفرعي القدرات الوطنية في مجال الطاقة المتجددة من خلال تقديم المساعدة التقنية وتنظيم الحلقات الدراسية الشبكية بشأن المسائل ذات الصلة بذلك. وفي إطار اتفاق التعاون المبرم بين فرنسا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قُدم التعاون التقني بشأن الكفاءة في استخدام الطاقة إلى بلدان المنطقة. وفي هذا الصدد، قُدمت دورة تدريبية في مجال تقييم السياسات الوطنية المتعلقة بقضايا الطاقة، مما سهَّل تحسين تلك السياسات.

18-203 وأسهم العمل المذكور أعلاه في اتخاذ بلدان المنطقة ثلاثة تدابير إضافية من أجل تنفيذ السياسات المتعلقة بالطاقة، وهو ما حقق الهدف المقرر المتمثل في التدابير الإضافية الثلاثة الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وأطلقت بنما خطتها الوطنية للتحول في مجال الطاقة (القرار 4747)، واعتمدت الأرجنتين قوانين جديدة تعزز الطاقات المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة في إطار سياساتها الجديدة المتعلقة بتغير المناخ (اعتماد المقياس 011-50 للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس)، واعتمدت كولومبيا قوانين جديدة لإضفاء مزيد من الابتكار على قطاع الطاقة وقدرته على التنافس ونظافته (الجريدة الرسمية، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (العدد 51513)). وعلاوةً على ذلك، أقرت الأرجنتين وبنما وكوبا بالدعم الذي تلقّته من البرنامج الفرعي في مجال صياغة السياسات العامة التي تعزز استخدام الطاقات المتجددة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-204 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، تمشياً مع ولايته، حيث سيستمر في تطوير المرصد الإقليمي المعني بالطاقة المستدامة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز القدرات الوطنية لغرض تشجيع انتشار الطاقات المستدامة في المنطقة. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل العشرين من الباب 18).

(223) كما ترد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 21)).

الشكل العشرون من الباب 18

مقياس الأداء: مجموع عدد التدابير المعتمدة من بلدان المنطقة من أجل تنفيذ سياسات للطاقة توفر للجميع إمكانية الحصول على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة (تراكمي)

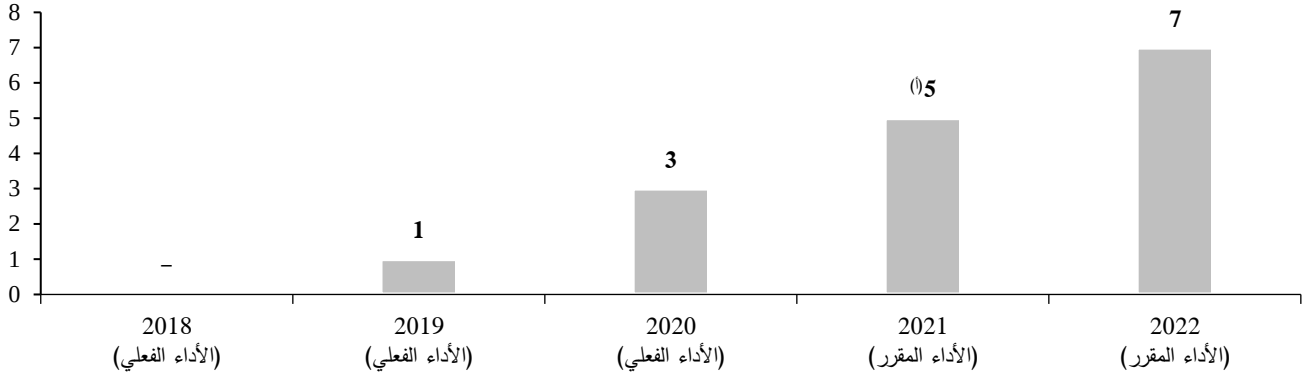

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، رُحّل الهدف المحدد لعام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في تلك المرحلة الزمنية قبل تفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تنمية الإمكانات الإقليمية فيما يتصل بالاقتصاد الأحيائي[224]

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-205 أسهم البرنامج الفرعي في تعزيز دور اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بصفتها مؤسسة إقليمية رائدة في مجال الاقتصاد الأحيائي. فقد أسدى البرنامج الفرعي مشورة تقنية موضوعية بشأن وضع الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأحيائي في كوستاريكا للفترة 2020-2030، والتي أُعلن عن انطلاقتها في آب/أغسطس بحضور الرئيس، ووزير العلوم والتكنولوجيا والاتصالات، ووزير الزراعة والثروة الحيوانية، ووزير البيئة والطاقة، ووزير الاقتصاد والصناعة والتجارة، ونائب وزير العلوم والتكنولوجيا والاتصالات السلكية واللاسلكية، ونائب وزير الزراعة والثروة الحيوانية، ونائب وزير الاقتصاد والصناعة والتجارة. وفي كانون الأول/ديسمبر، بدأت كولومبيا مهمتها في مجال الاقتصاد الأحيائي بمشاركة الرئيس، ونائب الرئيس، ووزير التعليم، ووزير العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وقد نوهّت وزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار بالدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بإعداد دراسات عن نفايات المصافي الأحيائية، والكتلة الأحيائية لأغراض الطاقة، والرقمنة في قطاع الزراعة، والاستقلال الذاتي الصيدلاني.

18-206 وإضافةً إلى ذلك، أجرى البرنامج الفرعي بحوثا تقنية لدعم صياغة السياسات المتعلقة بدور الاقتصاد الأحيائي كمحرك للانتعاش فيما بعد كوفيد-19 في كوستاريكا، وذلك لوضع خطة إنعاش مُحدِثة للتحول الإنتاجي، في إطار الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأحيائي؛ وفي أوروغواي، فيما يتعلق بوضع الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأحيائي المستدام، التي من المتوقع أن تبدأ في عام 2021.

18-207 وأسهم العمل المذكور أعلاه في شروع ثلاثة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في وضع استراتيجيات وطنية للاقتصاد الأحيائي واتخاذ مبادرات ذات صلة بالاقتصاد الأحيائي، وهو ما أدى إلى تحقيق الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

(224) كما ترد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-208 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، تمشياً مع ولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف واستجابةً للتطورات الأخيرة المتصلة باحتياجات التعافي في ما بعد كوفيد-19، سيتطور عمل البرنامج الفرعي ليس فقط ليشمل وضع استراتيجيات وطنية للاقتصاد الأحيائي بل أيضا لدعم المبادرات المتعلقة بالاقتصاد الأحيائي (مثل السياسات والمشاريع والدراسات الاستشرافية)، ولا سيما تلك المتعلقة بزيادة قيمة نفايات الكتلة الحيوية، واستحداث المنتجات الأحيائية، والرقمنة في منظومة الأغذية الزراعية. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء المستكمل أدناه (انظر الشكل الحادي والعشرين من الباب 18).

الشكل الحادي والعشرون من الباب 18

مقياس الأداء: مجموع عدد بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي شرعت في وضع استراتيجيات وطنية للاقتصاد الأحيائي ومبادرات ذات صلة بالاقتصاد الأحيائي (تراكمي)

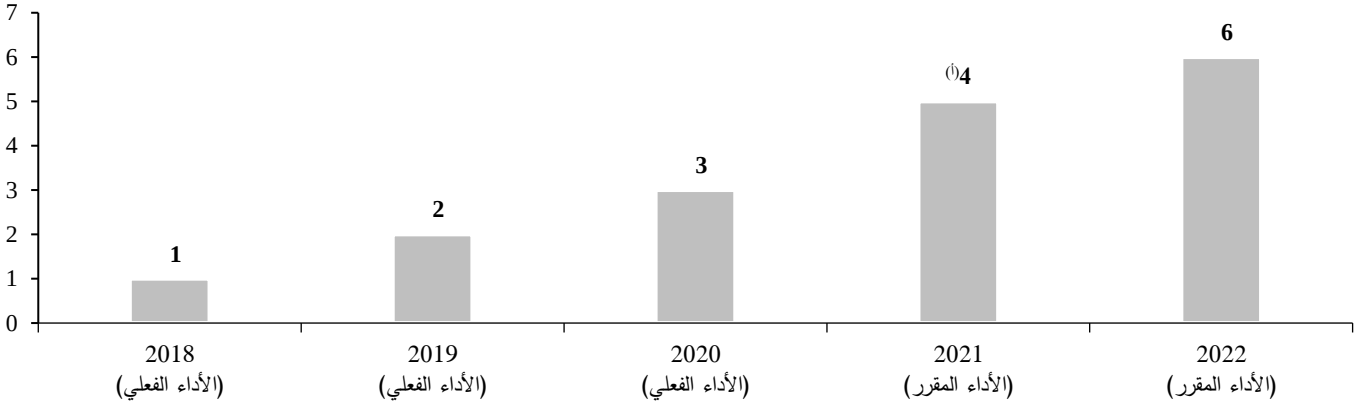

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، رُحّل الهدف المحدد لعام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في تلك المرحلة الزمنية قبل تفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز القدرات الإقليمية على إضافة القيمة وإقامة الروابط في قطاع التعدين

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-209 على مدى السنوات العشرين الماضية، باشرت بلدان التعدين المعدني في المنطقة العودة إلى الاعتماد على المنتجات الأولية في التصدير لهياكلها الإنتاجية وفقدت حصة من قطاعات إنتاج ذات قيمة أعلى نسبياً من غيرها، مثل عمليات الصهر والتكرير؛ ولذلك، لا تزال هناك فرصة كبيرة متاحة لتوسيع نطاق الصناعات التحويلية. وخلال عام 2020، أجرى البرنامج الفرعي دورة تدريبية لصالح موظفي الوزارات المسؤولة عن التعدين بشأن الروابط الإنتاجية، وقدم المساعدة التقنية إلى قطاع التعدين في شيلي (في منطقتَي العاصمة وأتاكاما)، وباشر عدة دراسات لحالات إفرادية عن السياسات المتعلقة بإضافة القيمة والابتكار لمادتَي النحاس والليثيوم في بلدان الأنديز. وفي بيرو، تم أيضا إيفاد بعثة تقنية معنية بالروابط الإنتاجية في قطاع التعدين إلى وزارة الطاقة والمناجم.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

18-210 يتمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في أن هناك طلباً على إيجاد آليات معززة للتنسيق والمشاركة واهتماماً بها لصياغة مبادئ توجيهية سياساتية وتحديد مشاريع محددة لتشجيع القيمة والروابط الإنتاجية في قطاع التعدين. وسيعزز البرنامج الفرعي، في سياق تطبيق الدرس، الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين والدراسات المتعلقة بالروابط الإنتاجية في قطاع التعدين.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-211 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتّضح من عدد التدابير التي اعتمدتها بلدان المنطقة لتعزيز إضافة القيمة والروابط الإنتاجية في قطاع التعدين (انظر الشكل الثاني والعشرين من الباب 18).

الشكل الثاني والعشرون من الباب 18

قياس الأداء: مجموع عدد التدابير التي اعتمدتها بلدان المنطقة لتعزيز القيمة المضافة والروابط الإنتاجية في قطاع التعدين (تراكمي)

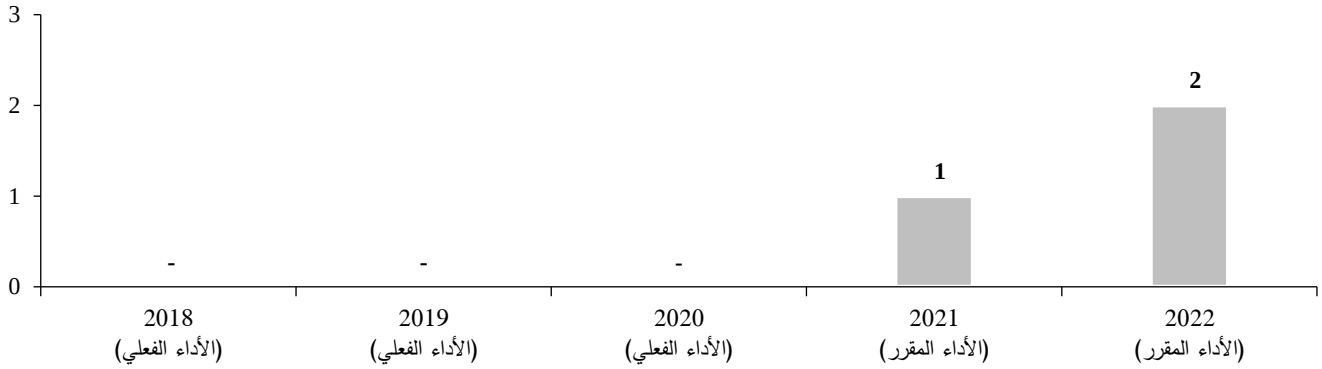

الولايات التشريعية

18-212 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

98/62 صك غير ملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات

200/66 حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

203/66 تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته السادسة والعشرين

205/66 التنمية المستدامة للجبال

207/67 متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

215/67 تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

263/67 المرور العابر الموثوق به والمستقر للطاقة ودوره في كفالة التنمية المستدامة والتعاون الدولي

177/69 الحق في الغذاء

198/70 تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية المستدامة

235/70 المحيطات وقانون البحار

222/71 العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028

228/71 حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

229/71 تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

230/71 تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وإسهامه في تحقيق التنمية المستدامة

245/71 التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

226/73 استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028

236/73 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

253/73 التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومقرراته

المقرر 233/2004	تصنيف الأمم المتحدة الإطاري لموارد الطاقة الأحفورية والمعدنية	49/2006	نتائج الدورة السادسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

552 (د-26)	تعزيز التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	669 (د-34)	أنشطة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
602 (د-30)	رصد التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		

المنجزات المستهدفة

18-213 ترد في الجدول 18-19 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-19

البرنامج الفرعي 8: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**1**	**1**	**2**	**2**
1 - مشاريع في مجالات الطاقة، وحوكمة الموارد الطبيعية، والصلة بين المياه والطاقة والغذاء، والموارد الطبيعية غير المتجددة؛ والمساواة الاجتماعية؛ والاستدامة البيئية؛ ومنظومات الأغذية الزراعية؛ والاقتصاد الأحيائي	1	1	2	2
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**11**	**11**	**15**	**15**
2 - اجتماعات الخبراء بشأن إدارة المياه والطاقة المستدامة؛ والسياسات العامة المرتبطة بحوكمة الموارد الطبيعية؛ والاستدامة البيئية؛ ومنظومات الأغذية الزراعية؛ والاقتصاد الأحيائي	8	8	6	6
3 - دورات تدريبية ودراسية للمسؤولين في القطاعين العام والخاص المعنيين بالزراعة، ومياه الاقتصاد الأحيائي، والطاقة المتجددة، وإدارة الموارد الطبيعية وغير المتجددة	3	3	9	9
المنشورات (عدد المنشورات)	**10**	**10**	**10**	**8**
4 - *آفاق الزراعة والتنمية الريفية في الأمريكتين: منظور من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي*	–	–	1	–
5 - دراسات عن المسائل المتصلة بالموارد المائية والصلة بينها وبين القطاعات الأخرى؛ والتكامل في مجال الطاقة؛ وحوكمة الموارد الطبيعية؛ والموارد الطبيعية والتنمية؛ والصناعات الاستخراجية؛ والتجارة البيوفيزيائية؛ والاستدامة البيئية؛ ومنظومات الأغذية الزراعية؛ والاقتصاد الأحيائي	8	8	9	8
6 - دراسة عن الشراكات بين المناطق الريفية والحضرية في الاستراتيجيات المتكاملة للتنمية الإقليمية	1	1	–	–
7 - نشرة عن المسائل المستجدة التي تهم قطاع الزراعة و/أو المناطق الريفية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (2020)، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة	1	1	–	–

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
المواد التقنية (عدد المواد)	**2**	**2**	**1**	**2**
8 - الرسالة الإخبارية لشبكة التعاون في الإدارة المتكاملة للموارد المائية من أجل التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	2	2	–	–
9 - النشرة المتعلقة بالموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	–	–	1	2
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة إلى الدول الأعضاء، عند الطلب، بشأن الموارد الطبيعية؛ ولفائدة المنظمات المعنية بتشجيع الأعمال والتجارة وغيرها من الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة فيما يتصل بتصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة والاقتصاد البيولوجي.				

البرنامج الفرعي 9
التخطيط والإدارة العامة لأغراض التنمية

الهدف

18-214 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز عمليات التخطيط والإدارة العامة في المنطقة من أجل النهوض بالتنمية العادلة والمستدامة.

الاستراتيجية

18-215 للمساهمة في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تشجيع الحكومات على تطبيق منهجيات وأدوات وأطر مفاهيمية جديدة في التخطيط والإدارة العامة، إلى جانب تعزيز الاستثمارات العامة العالية الجودة والروابط القوية بين التنمية والخطط والميزانيات القطاعية. وسيشجع التعاون، والتعلم من الأقران، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال التخطيط والإدارة العامة من خلال تقديم خدمات التعاون التقني والتدريب وإنجاز البحوث التطبيقية، وكل ذلك سيساعد بلدان المنطقة على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف 11 و 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

18-216 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 وذلك بتعزيز القدرات الإقليمية الكفيلة ببناء قدرات المؤسسات على مواجهة التحديات التي تطرحها الأزمات الداخلية والخارجية الناجمة عن الكوارث الطبيعية و/أو الأنشطة البشرية، مثل الجائحات، وآثار تغير المناخ، والاضطرابات الاجتماعية والسياسية، والصدمات الاقتصادية.

18-217 ومن المتوقع أن يفضي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) بناء مؤسسات فعالة وشاملة واستراتيجية وعمليات تخطيط تعطي الأولوية للتنمية الشاملة من خلال رؤى متوسطة وطويلة الأجل؛

(ب) تضييق الثغرات الهيكلية عن طريق تعزيز مشاركة المواطنين وخضوعهم للمساءلة، وتعزيز الحوكمة الإقليمية والتخطيط والإدارة في عمليات السياسة العامة.

18-218 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المقرر بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 إلى تعزيز قدرات مؤسسات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على التصدي للتعطيل الكبير الناجم عنها وضمان استمرارية تقديم الخدمات الأساسية مع تعزيز حالة التأهب وقدرات المؤسسات على الاستجابة والتكيف وإحداث التحول، سواء على الصعيد الوطني أو دون الوطني.

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-219 يشـــمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتائج التالية التي ظهرت خلال عام 2020، وكذا الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز القدرات في مجال التخطيط والإدارة العامة من أجل التنمية المستدامة

18-220 تطلَّب أثر جائحة كوفيد-19 من البرنامج الفرعي أن يحدد مواعيد جديدة للأنشطة ويعيد تصميم الطريقة التي يقدم بها الخدمات إلى بلدان المنطقة. وقد أســـهم تحليل أجراه البرنامج الفرعي بقوة في إعادة إظهار أهمية التخطيط والإدارة العامة، ولا ســـيما فيما يتعلق بالروابط القائمة بين التدابير المتخذة على الأمد القصير والمتوسط والطويل، والسياسات المتعلقة بالشفافية والمساءلة في النفقات العامة من أجل التصـــدي لحالة الطوارئ الناجمة عن الجائحة والتعافي منها. وعدَّل البرنامج الفرعي عملياته بإعادة تصميم مساعداته التقنية، ودوراته التدريبية، وأنشطة البحث التطبيقي المتعلقة بمسائل الوحدات، واستكشاف طرائق عمل جديدة، مثل المساعدة التقنية والتدريب عن بعد.

18-221 واتبع البرنامج الفرعي أيضـــا نهجا ابتكاريا في التعامل مع النظراء الوطنيين لمناقشـــة وتبادل الخبرات المتعلقة بالتحديات التي تعترض الحكومات في مجال التخطيط والإدارة العامة في سـياقات التعطيل من قبيل جائحة كوفيد-19. وقد تسـنى ذلك بتعزيز الشـبكات الافتراضـية التي أعدها البرنامج الفرعي. وعلاوةً على ذلك، يمكن أن يحتفظ البرنامج الفرعي بدوره بصـفته جهة داعية إلى عقد اجتماعات سلطات التخطيط ونظم الاستثمار العام في المنطقة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

18-222 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتّضح من تزايد نسبة المشاركين في الشبكات الافتراضية، والمساعدة التقنية، وأنشطة التدريب (انظر الشكل الثالث والعشرين من الباب 18).

الشكل الثالث والعشرون من الباب 18

قياس الأداء: النمو السنوي لعدد المشاركين الذين يحضرون الأنشطة الإلكترونية التي ينظمها البرنامج الفرعي (كنسبة مئوية)

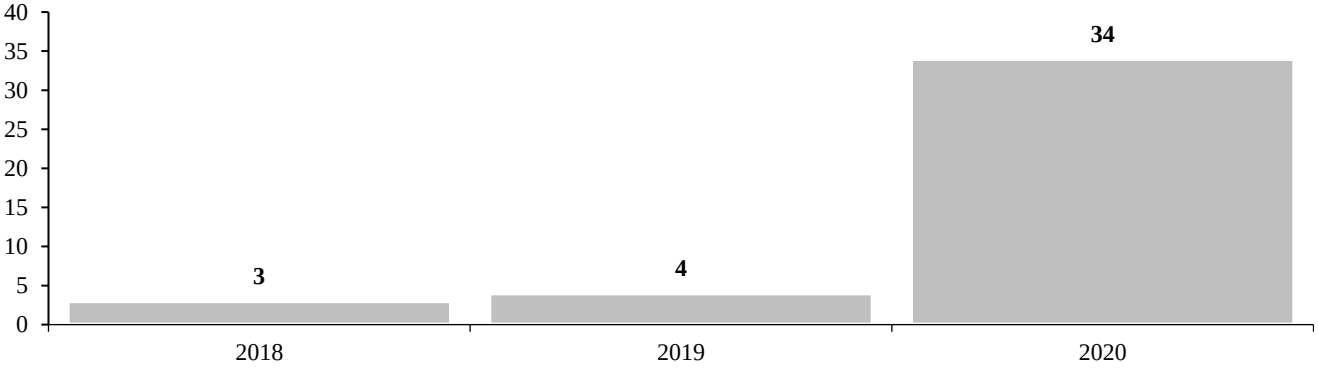

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

18-223 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19، قام البرنامج الفرعي خلال عام 2020 إما بإبطاء وتيرة أولويات التعاون التقني الســـابقة التي حددتها الحكومات للاســـتجابة لحالة الطوارئ هذه أو بإعادة توجيه تلك الأولويات. فقد نظم البرنامج الفرعي أولويات عمله (التدريب والمساعدة التقنية والبحوث التطبيقية) لتُقدم بأدوات وخدمات إلكترونية أساساً. وعلاوةً على ذلك، انصب تركيزه على

تحويل الدورات التدريبية التي تجري بالحضور الشخصي إلى دورات تعلم مختلط على شبكة الإنترنت وترجمة المواد التدريبية إلى اللغة الإنكليزية ليكون لها تأثير أقوى من غيرها في بلدان منطقة البحر الكاريبي.

18-224 غير أن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه أنشطة ونُهجا جديدة من أجل دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، أي تناوُل المواضيع مثل التخطيط لغرض الحد من مخاطر الكوارث، وقدرة المؤسسات على الصمود، وتقديم المساعدة التقنية، ومشاركة النظراء بوسائل افتراضية. وأسهمت المنجزات المستهدفة المعدَّلة في تحقيق النتائج في عام 2020، كما يتّضح من النتيجة الناشئة لعام 2020 المبيّنة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

18-225 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما بمثابة تحديث للنتائج المعروضة في الخطط البرنامجية السابقة، ولذا فإنهما يظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: أدوات التخطيط والإدارة العامة من أجل إضفاء الطابع الإقليمي على أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها[225]

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-226 واصل البرنامج الفرعي عمله للإسهام في تحقيق التقارب بين خطة عمل عام 2030 وأدوات عملية تخطيط التنمية الوطنية وذلك عن طريق البحوث التطبيقية والمساعدة التقنية وأنشطة التدريب. وانصب أيضا التركيز في نطاق البرنامج الفرعي على استحداث أدوات لخفض أهداف التنمية المستدامة والأهداف الوطنية إلى المستوى دون الوطني، والإسهام بآراء في وضع استراتيجيات إقليمية وآليات للمتابعة والتمويل. وعلاوةً على ذلك، استحدث البرنامج الفرعي أدوات للتحليل ولتقديم آراء تسهم في تحقيق أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة مثل الأهداف المتعلقة بالحكومة المفتوحة (الهدف 16)، والتخطيط العمراني (الهدف 11)، والتخطيط للحد من مخاطر الكوارث، والإجراءات المتعلقة بالمناخ (الهدف 13).

18-227 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في قيام 25 بلدا بإدماج تنفيذ خطة عام 2030 في أدوات تخطيطها الوطني، وهو ما شكَّل أداءً متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في 20 بلدا الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-228 سيواصل البرنامج الفرعي عمله المتصل بالنتيجة المقررة، تمشياً مع ولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي إعداد منتجات في إطار المرصد الإقليمي للتخطيط الإنمائي، وتقييم أبعاد ووحدات جديدة لتعزيز مقياس التخطيط، وإجراء البحوث التطبيقية المتعلقة بالاتجاهات الناشئة في مجالَي التخطيط والإدارة العامة، وإجراء التدريب اللازم لتعزيز القدرات الإقليمية بشأن مختلف المسائل الاستراتيجية المتصلة بالتخطيط الإنمائي والإدارة العامة. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الرابع والعشرين من الباب 18).

(225) كما ترد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 21)).

الشكل الرابع والعشرون من الباب 18

مقياس الأداء: مجموع عدد الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030 (تراكمي)

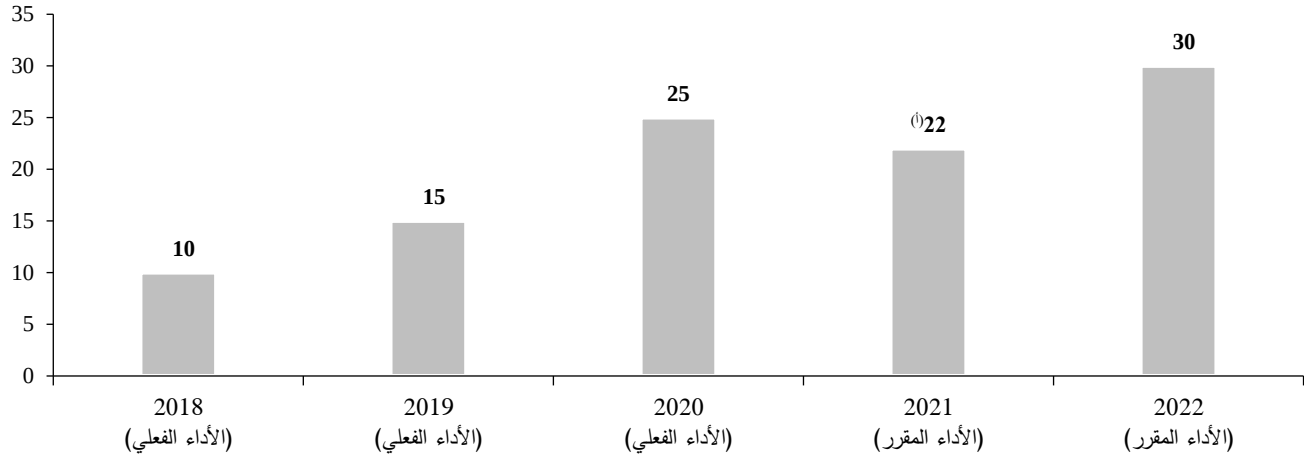

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، رُحّل الهدف المحدد لعام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في تلك المرحلة الزمنية قبل تفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعزيز القدرات على وضع استراتيجيات فعالة لتحقيق أهداف التنمية على الصعيدين الوطني ودون الوطني في بلدان المنطقة في إطار خطة عام 2030[226]

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-229 أسهم البرنامج الفرعي في تعزيز قدرات الموظفين العموميين الوطنيين وغيرهم من أصحاب المصلحة في عملية تصميم أهداف التنمية على الصعيد الوطني ودون الوطني وتنفيذها ومتابعتها، وذلك عن طريق أنشطة التدريب التي تجري أساساً على شبكة الإنترنت. وقدم البرنامج الفرعي أيضا خدمات من أجل تعزيز القدرات في مجالات التخطيط التشاركي، والتخطيط المراعي للاعتبارات الجنسانية، والقيادة العامة.

18-230 وأسهم العمل المذكور أعلاه في وضع استراتيجية مشتركة بين القطاعات للتنمية العمرانية في أوروغواي، وتعزيز القدرات في مجال التخطيط القائم على النتائج لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية في باراغواي، وإعداد إسهامات في الإطار السياساتي المتعلق بالتنمية دون الإقليمية في كوستاريكا، وهو ما حقق الهدف المقرر المتمثل في معالجة هذه المواضيع في ما لا يقل عن ثلاثة بلدان على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-231 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالهدف المقرر، تمشياً مع ولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيدعم البرنامج الفرعي صياغة خطط عمل حكومية مفتوحة وتنفيذها على الصعيد دون الوطني في ما لا يقل عن بلدين، وسيعزز القدرات اللازمة لتحسين نظم الاستثمارات العامة الوطنية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 18-20).

(226) كما ترد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الجدول 18-20

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
• تشرع الأرجنتين في بناء القدرات فيما يتصل بتكييف خطة عام 2030 مع السياق الإقليمي واتساقها مع عمليات التخطيط • اتفاقات بشأن تكييف خطة عام 2030 مع السياق المحلي بين السلطة المسؤولة عن متابعة واستعراض تنفيذ خطة عام 2030 والحكومات دون الوطنية	• تشرع الأرجنتين في بناء القدرات في مجال النُهج المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في التخطيط العام دون الوطني في محافظتين • تستكمل باراغواي خطتها للتنمية الوطنية بحيث تدرج فيها خطة عام 2030 • تجرب أوروغواي تقييما لتكييف استراتيجية التنمية الوطنية مع سياق بلدية واحدة	• تصمم أوروغواي استراتيجية مشتركة بين القطاعات للمنطقة الوسطى • تحدد باراغواي آليات تمويل خطة التنمية الوطنية • تطبق كوستاريكا مقياس التخطيط وتحدد مسائل محددة لتنفيذ استراتيجيات إنمائية إقليمية	• تنفيذ خطط أو استراتيجيات إنمائية دون وطنية في بلدين إضافيين على الأقل • تطبيق منهجية للإدارة الشاملة القائمة على النتائج في بلدين إضافيين على الأقل	• تنفيذ خطط عمل حكومية مفتوحة دون وطنية في بلدين على الأقل • إدماج خطة الاستثمارات العامة الوطنية إطارَ أهداف التنمية المستدامة في أدوات التقييم في بلد واحد على الأقل

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، رُحّل الهدف المحدد لعام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في تلك المرحلة الزمنية قبل تفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: بناء القدرات المؤسسية على التصدي للصدمات الداخلية و/أو الخارجية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-232 وقد ألقت جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والكوارث الطبيعية والديناميات السياسية في المنطقة الضوء على أهمية قدرة المؤسسات على النجاة من الصدمات وضمان استمرارية وظائفها الأساسية. ولذل سيقوم البرنامج الفرعي بتحليل أهمية التخطيط والإدارة العامة والدور الأساسي للمؤسسات العامة في أوجه الاستجابة لحالات الطوارئ والتعافي. فقدرات المؤسسات يمكن أن تكون حاسمة في التغلب على الصدمات الداخلية و/أو الخارجية. ويعتزم البرنامج الفرعي دعم المؤسسات العامة من أجل تعزيز قدراتها على مهارات التخطيط لربط الاستجابات على الأمد القصير لحالات الطوارئ بالسياسات الطويلة الأمد، واستكمال التنسيق الحالي، مع تعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة والقطاعات ومختلف مستويات الحكومة قبل حدوث الصدمات الداخلية و/أو الخارجية وأثناءها وفيما بعدها.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

18-233 ويتمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في تزايد الطلب على وضع نُهج جديدة لتعزيز القدرات والأدوات اللازمة لإتاحة قدرة استباقية على تحديد ما يعتري المؤسسات من أوجه الضعف وتقييمها والتصدي لها من أجل التعامل بفعالية مع حالات التعطُّل الرئيسية والتكيف على النحو الأمثل مع الأحوال المتغيرة. وسيسهم البرنامج الفرعي، عند تطبيق الدرس، في اتباع نُهج جديدة لبناء قدرة المؤسسات على الصمود في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-234 ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتّضح من اعتماد ثلاثة بلدان نُهجا لبناء قدرة مؤسساتها على الصمود وتعزيز القدرات المؤسسية على الصمود في نظمها الوطنية للتخطيط والإدارة العامة (انظر الجدول 18-21).

الجدول 18-21

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
–	–	تناوُل سلطات التخطيط في المنطقة لأهمية بناء قدرة المؤسسات على الصمود وتلتمس من البرنامج الفرعي وضع إطار تحليلي يسهم في بناء القدرات المؤسسية على الصمود	تحديد سلطات التخطيط والأفرقة التقنية للمسائل الرئيسية المتعلقة ببناء القدرات المؤسسية على الصمود ومعالجتها لها	اعتماد 3 بلدان نُهجا لبناء قدرة مؤسساتها على الصمود وتعزيز القدرات المؤسسية على الصمود في النُظم الوطنية للتخطيط والإدارة العامة

الولايات التشريعية

18-235 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

218/67 تعزيز الشفافية والمشاركة والمساءلة في السياسات المالية العامة

327/69 تعزيز الخدمات العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة

327/71 دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية

239/73 تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

26/2016 تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الخامسة عشرة

23/2017 تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها السادسة عشرة

12/2018 تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها السابعة عشرة

قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

701 (د-36) دعم أعمال معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي

740 (د-38) دعم أعمال معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي

المنجزات المستهدفة

18-236 ترد في الجدول 18-22 جميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-22

البرنامج الفرعي 9: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**6**	**6**	**6**	**6**
1 - اجتماعات المجلس الإقليمي للتخطيط	–	–	6	–
2 - اجتماعات هيئة رئاسة المجلس الإقليمي للتخطيط	6	6	–	6
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**1**	**1**	**1**	**1**
3 - المشاريع الميدانية بشأن تخطيط التنمية والإدارة العامة من أجل التنمية	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**54**	**54**	**53**	**53**
4 - دورات للتعلم والتعلم الإلكتروني بشأن نُظم وممارسات الإدارة العامة، والميزنة، والتقييم، والاستثمار العام؛ وتقنيات الاستبصار وتخطيط السيناريوهات؛ والحوكمة والتخطيط والإدارة على الصعيد الإقليمي وعلى مستويات متعددة؛ والتخطيط والقيمة العامة والإدارة العامة/التنظيم العام في المسائل الشاملة والناشئة؛ والسياسات والبرامج العامة	50	50	50	50
5 - اجتماعات الخبراء بشأن التخطيط والإدارة العامة (الاستبصار والتخطيط؛ وتقييم السياسات والبرامج العامة؛ والحوكمة على مستويات متعددة وعلى الصعيد الإقليمي؛ ونُظم ومؤسسات التخطيط والتنمية؛ والقيمة العامة والإدارة العامة والسياسات الحكومية المفتوحة في المنطقة)	4	4	3	3
المنشورات (عدد المنشورات)	**3**	**3**	**3**	**3**
6 - المنشورات والدراسات بشأن التخطيط والإدارة العامة من أجل التنمية	3	3	3	3
المواد التقنية (عدد المواد)	**1**	**1**	**1**	**1**
7 - الرسوم البيانية المعلوماتية والموجزات السياساتية والرسائل الإخبارية بشأن التخطيط والإدارة العامة من أجل التنمية	1	1	1	1
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				

التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بشأن السياسات والاستراتيجيات المتصلة بالتنمية الإنتاجية والقدرة التنافسية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونظم الابتكار، والتكنولوجيات الجديدة والناشئة.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: قواعد بيانات عن النشاط الاقتصادي في قطاعات معينة، وبرامجيات لتحليل القدرة التنافسية للدول، ومعلومات إحصائية عن العوامل الاقتصادية الرئيسية في المنطقة.

البرنامج الفرعي 10
الإحصاءات

الهدف

18-237 الهدف الذي يسهم البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تحسين إنتاج الإحصاءات ونشرها واستخدامها لأغراض اتخاذ القرارات في المنطقة بناء على الأدلة.

الاستراتيجية

18-238 للمساهمة في تحقيق الهدف، سيقدم البرنامج الفرعي خدمات استشارية متخصصة ويجري دورات تدريبية على الإنترنت وفي الميدان، ويعقد اجتماعات خبراء وحلقات دراسية. وستركز المساعدة التقنية على إعداد الإحصاءات الأساسية وآليات التنسيق المؤسسي في مجالات تشمل الحسابات القومية، والإحصاءات الاقتصادية الأساسية، وإحصاءات الأسعار؛ والإحصاءات البيئية، وإحصاءات تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث؛ وتصميم استقصاءات الأسر المعيشية وتنفيذها؛ وقياس الفقر واللامساواة؛ ونظم تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية؛ وآليات التنسيق الوطنية لرصد أهداف التنمية المستدامة. وسينصب التركيز بوجه خاص على التنسيق مع الوكالات ومع المنظمات الدولية بهدف تجنب ازدواجية الجهود وتحقيق أقصى قدر من التكامل بين الأنشطة.

18-239 ولزيادة المساهمة في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تجميع ومواءمة عدد كبير من الإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، علاوة على مصرف بياناته الإقليمي للدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية. وسيجري النشر من خلال قاعدة البيانات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والحولية الإحصائية، والبوابة الإقليمية لأهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم البرنامج الفرعي بوضع وتكييف وتنفيذ المنهجيات والمعايير والتوصيات الإحصائية. وسيسهم أيضا بمدخلات تحليلية وموضوعية في المنشورات والوثائق الرئيسية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

18-240 وإضافةً إلى ذلك، وللمساهمة في تحقيق الهدف، سيعزز البرنامج الفرعي الدور الاستراتيجي ودور صنع القرار اللذان يضطلع بهما المؤتمر الإحصائي للأمريكتين، التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسيواصل البرنامج الفرعي تقديم خدمات الأمانة التقنية إلى المؤتمر وأفرقته العاملة المختلفة، بما يكفل اتساق عملها مع الأولويات الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، سيشدد على التنفيذ المشترك للمشاريع والمبادرات وسيعمل بالتعاون الوثيق مع المكاتب والشُعب الأخرى التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى جانب الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف.

18-241 ويعتزم البرنامج الفرعي تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 بتشجيع وضع واعتماد منهجيات أكثر مرونة لجمع البيانات وإنتاج الإحصاءات، كتعزيز الاستعانة بالسجلات الإدارية والمصادر غير التقليدية للبيانات، واعتماد أساليب جديدة لجمع البيانات، وإدماج مختلف مصادر البيانات، وبناء القدرات في استخدام أساليب التنبؤ الآني.

18-242 ومن المتوقع أن يفضي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) إنتاج إحصاءات اقتصادية واجتماعية وبيئية موثوقة، ومؤشرات جديدة في المناطق الناشئة، وتحسين المصادر غير التقليدية للمعلومات؛

(ب) زيادة توافر البيانات القابلة للمقارنة إقليمياً، وهو أمر مطلوب ليكون نقطة مرجعية بالنسبة للتنمية الإحصائية الإقليمية، ويشكل إسهاما في المنشورات والتوصيات الرئيسية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ج) زيادة التنسيق الإقليمي، بما يؤدي إلى زيادة استخدام الإحصاءات على الصعيدين الإقليمي والوطني.

18-243 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المقرر بشأن المسائل المتصلة بكوفيد-19 إلى زيادة القدرات في البلدان الأعضاء لمواصلة إنتاج الإحصاءات في حالات مماثلة لجائحة كوفيد-19.

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-244 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتائج التالية التي ظهرت خلال عام 2020، وكذا الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

دعم البلدان لضمان استمرارية الإنتاج الإحصائي خلال جائحة كوفيد-19

18-245 منذ بداية حالة الطوارئ الصحية المتصلة بجائحة كوفيد-19، اضطرت المكاتب الإحصائية الوطنية إلى التوقف فجأة عن جمع المعلومات الأولية فيما يتعلق بالعديد من عملياتها الإحصائية. وقد أجرى البرنامج الفرعي استبيانَين لرصد حالة العمليات الإحصائية في بلدان المنطقة وتعاون معها بنشاط لضمان استمرار العمليات الإحصائية. وأصدر البرنامج الفرعي توصيات تتعلق بإجراء الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، وحساب مؤشر أسعار الاستهلاك، وعملية جمع الإحصاءات عن الحسابات القومية، وميزان المدفوعات، والتجارة الخارجية، في ظل الظروف التي طرحتها الجائحة.

18-246 وعقد البرنامج الفرعي أيضا نحو 20 اجتماعا افتراضيا لتبادل الخبرات مع المكاتب الإحصائية الوطنية ومنتجي الإحصاءات الرسمية وسائر البيانات الجغرافية المكانية دعماً لاستمرار العمليات الإحصائية. وقد أُجري معظمها في إطار مبادرات مشتركة مع منظمات دولية وإقليمية ووطنية، وعُمِّمت من خلال شبكة نقل المعارف التابعة المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي. وعلاوةً على ذلك، قدم البرنامج الفرعي الدعم التقني إلى 14 بلدا في المنطقة لمساعدتها في التصدي للتحديات التقنية الناجمة عن حالات التعطيل التي ألحقتها الجائحة بالعمليات الإحصائية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-247 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتّضح من إجمالي عدد بلدان المنطقة التي اتخذت إجراءات لضمان استمرار الإنتاج الإحصائي خلال جائحة كوفيد-19 (انظر الشكل الخامس والعشرين من الباب 18).

الشكل الخامس والعشرون من الباب 18

قياس الأداء: إجمالي عدد بلدان المنطقة التي اتخذت إجراءات لضمان استمرار الإنتاج الإحصائي خلال جائحة كوفيد-19

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

18-248 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، غيّر البرنامج الفرعي النهج المتبع في تنظيم الحلقات الدراسية والاجتماعات، حيث حولها إلى أحداث تُجرى على الإنترنت وقدم البرنامج الفرعي الدعم أيضا من أجل استمرارية العمليات الإحصائية، بتنفيذ استبيان إقليمي، وإصدار التوصيات، واستضافة ندوات على الإنترنت لتبادل الخبرات والتوصيات، وتقديم المساعدة التقنية المباشرة.

النتائج المقررة لعام 2022

18-249 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما بمثابة تحديث للنتائج المعروضة في الخطط البرنامجية السابقة، ولذا فإنهما يظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: إعداد تقديرات تعادُل القوة الشرائية في توقيت أفضل من أجل قياسٍ أكثر موثوقية لاقتصادات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[227]

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-250 أكمل البرنامج الفرعي نتائج دورة عام 2017 لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، مساهماً بذلك في تجميع تقديرات تعادُل القوة الشرائية على الصعيد العالمي. وأصدر البرنامج الفرعي أيضا نتائج دون إقليمية للسنة المرجعية 2017 لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتقريراً يتضمن منهجية ونتائج مفصلة لتعزيز استخدامها في تقرير السياسات. وعلاوةً على ذلك، بدأ البرنامج الفرعي الأنشطة المتعلقة بدورة عام 2021 في المنطقة مستعيناً بدراسة استقصائية متجددة لإنتاج تقديرات تعادُل القوة الشرائية بانتظام، وهي بيانات مفيدة للغاية لإجراء المقارنات الدولية.

18-251 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تنفيذ 36 بلدا نهج النقطة المرجعية المتجددة، وهو ما لم يحقق الهدف المقرر المحدد في تنفيذ 40 دولة من الدول الأعضاء المشارِكة والدول الأعضاء المنتسبة النقطة المرجعية المتجددة الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. ويُعزى السبب في ذلك إلى انسحاب بلدَين من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ليندمجا في منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (كولومبيا وكوستاريكا)، وعدم تمكُّن بلدَان آخران (غواتيمالا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)) من المشاركة في دورة عام 2017، ليتبقى بذلك 36 بلدا.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-252 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، تمشياً مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيُعزَّز البرنامج الفرعي بخطة عمل متفق عليها مع اقتصادات البلدان المشاركة والمتابعة عن كثب لما يُجمع من بيانات. ومن المقرر أن يُعقد المزيد من الاجتماعات على الصعيدين دون الإقليمي والقطري لتقديم دعم أفضل إلى جهات التنسيق المعنية بالحسابات القومية وإحصاءات الأسعار. وقد نُقِّح عدد البلدان المستهدفة باتجاه تناقصي، والهدف من ذلك هو إدراج 34 اقتصادا فيه لتشملها دورة برنامج المقارنات الدولية لعام 2021. وتُراعَى في ذلك العدد الأدنى الحالات المبينة في الفقرة السابقة، إضافةً إلى القيود الجديدة التي تفرضها التحديات المتعلقة بجائحة كوفيد-19 وجولات تعداد السكان في بعض الدول الأعضاء والدول الأعضاء المنتسبة. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل السادس والعشرين من الباب 18).

(227) كما ترد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 21)).

الشكل السادس والعشرون من الباب 18

مقياس الأداء: العدد السنوي للدول الأعضاء والدول الأعضاء المنتسبة التي تنفذ نهج النقطة المرجعية المتجددة

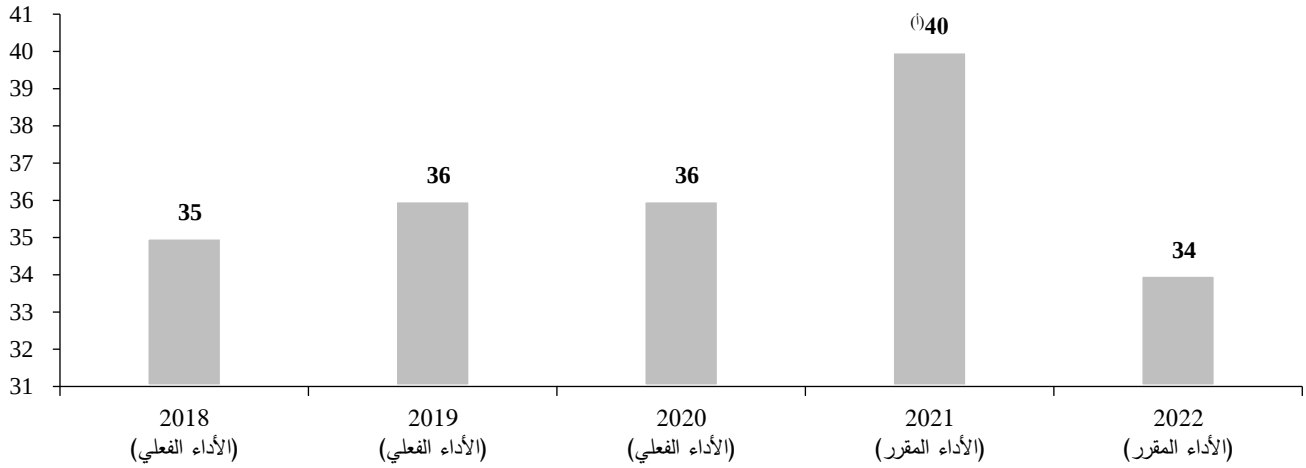

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، رُحّل الهدف المحدد لعام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في تلك المرحلة الزمنية قبل تفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تجديد بوابة الإحصاءات الإقليمية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (قاعدة البيانات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)[228]

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-253 وُضع منذ عدة سنوات نظامُ قاعدة البيانات الإحصائية الداعمة للوظائف الأساسية في قاعدة البيانات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وذلك باستخدام نُهج تكنولوجية تُعتبر، وفقا لمعايير اليوم، معايير عفا عليها الزمن تماماً ويتعين تحديثها استناداً إلى حلول جديدة في السوق في إطار منظور مفتوح المصدر. وفي هذا الصدد، اتخذ البرنامج الفرعي الخطوات الملائمة لتحديث التكنولوجيا التي تدعم عدة عناصر من نظام قاعدة البيانات الإحصائية للجنة، مجدِّداً بذلك الهيكل الداخلي، بما في ذلك تصميم هيكل جديد مفصول في ثلاث طبقات (واجهة النهاية الخلفية، والتطبيقات، والواجهة الأمامية)، وهو ما يحسِّن ليس فقط أداء العمليات الداخلية، بل أيضا تنفيذ معايير الأمم المتحدة المتعلقة بالأمن السيبراني بطريقة فعالة وبسرعة الاستجابة للمستخدمين الخارجيين، مما يجعل تجربة استخدام قاعدة البيانات الإحصائية تلك أكثر ملاءمةً مما هي عليه. وبدأ البرنامج الفرعي أيضا في دمج نظام جغرافي مكاني وخاصية وظيفية للإحصاءات الإقليمية، مما يتيح تصور ما يُتاح من المعلومات الإحصائية بطريقة ذات إسناد جغرافي، بما يسهِّل إجراء التحليل على الصعيد الإقليمي للمستخدمين الخارجيين. وعلاوةً على ذلك، عمل البرنامج الفرعي على إعداد تصميم لواجهة نهائية أمامية متجددة، بما سهَّل إمكانية استخدام الخصائص الوظيفية الإحصائية على الإنترنت.

18-254 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة النسبة المئوية لمستخدمي قاعدة البيانات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى 85 في المائة، وهو ما تجاوز النسبة المقررة التي لا تقل عن 70 في المائة على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

(228) كما ترد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-255 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بتجديد بوابة الإحصاءات الإقليمية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تمشياً مع ولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف والاستجابة للتطورات الأخيرة، سيتطور البرنامج الفرعي ليشمل جمع معلومات إحصائية إضافية على الصعيد دون الوطني، بما يتيح زيادة التحليل الإقليمي بعد إضفاء التكامل على المعلومات سواء الإحصائية أو الجغرافية المكانية. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء المستكمل أدناه (انظر الشكل السابع والعشرين من الباب 18).

الشكل السابع والعشرون من الباب 18

مقياس الأداء: النسبة المئوية للمستخدمين الذين يعتبرون بيانات قاعدة البيانات الإحصائية للجنة مفيدة في سياق أدائهم لعملهم

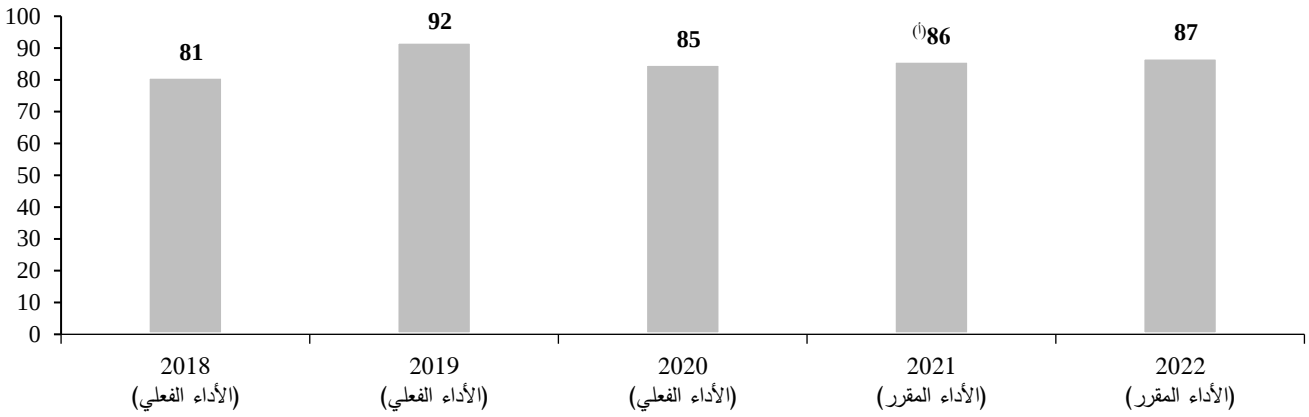

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، رُحّل الهدف المحدد لعام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في تلك المرحلة الزمنية قبل تفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز قدرات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على إنتاج مؤشرات ذات صلة في مجالات البيئة وتغير المناخ والكوارث

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-256 منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي شديدة التعرّض للآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ، وبالأخص بسبب ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض مخزون المياه، وزيادة ارتفاع مستوى سطح البحر، وتدهور التربة، والآثار الناجمة عن الظواهر الشديدة والكوارث الطبيعية، بما في ذلك بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي. وفي إطار التصدي لهذا التحدي، يتزايد طلب الدول الأعضاء على إتاحة المزيد من الإحصاءات والمؤشرات الوطنية المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ والكوارث ليُسترشد بها في وضع السياسات المرتكزة على الأدلة ورصد الأهداف المتفق عليها دوليا مثل أهداف التنمية المستدامة. وقد انصب تركيز البرنامج الفرعي على التعلم العملي الذي يشمل جميع أصحاب المصلحة، باستخدام البيانات الوطنية الرسمية، ولا سيما في أمريكا اللاتينية. وفي مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19، جُدِّدت أساليب التدريب والمساعدة التقنية وكُيِّفت استراتيجياً بالجمع على نحو مبتكر وذي أولوية على المستوى الوطني بين محتوى يتعلق ببناء القدرات وبين الأدوات اللازمة لدعم الدول الأعضاء. واستناداً إلى مشروع تجريبي خاص ببنما أُجري وخضع للتقييم في أواخر عام 2020، وُضع نهج جديد هجين أو مختلط للوحدات النموذجية، بناءً على نهج مصمم خصيصاً لبناء القدرات، مع محتوى محدد ذي أولوية على المستوى الوطني ومزيج من الموارد التربوية والأدوات التشاركية.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

18-257 يتمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في تزايد الطلب على تعديل الأنشطة المتعلقة ببناء القدرات دعماً للتنفيذ عن بعد. وسينفِّذ البرنامج الفرعي، عند تطبيق الدرس، أساليب التدريب والمساعدة التقنية التي خضعت للترقية وذلك لتعظيم مشاركة واستبقاء أصحاب المصلحة الوطنيين النشطين واستمراريتهما. وسيشمل ذلك إعداد دورة تمهيدية تجريبية للتعلم بوتيرة يختارها المتعلِّم، وسلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية تُجرى أسبوعياً وفي آن واحد بناءً على أسئلة المشاركين الوطنيين وتعقيباتهم، وتمارين عن بعد يوجهها معلِّمون، وإجراء مقابلات مع المشاركين، واختبارات واستقصاءات عن بعد.

التقدم المتوقَّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-258 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتّضح من زيادة عدد الممارسين المدرَّبين من المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات المختصة التي تعترف بأنها عززت باستمرار مهاراتها في إنتاج إحصاءات ومؤشرات ذات صلة في مجالات البيئة وتغير المناخ والكوارث (انظر الشكل الثامن والعشرين من الباب 18).

الشكل الثامن والعشرون من الباب 18

قياس الأداء: إجمالي عدد الممارسين الوطنيين المدرَّبين الذين يعترفون بأنهم عززوا مهاراتهم في إنتاج إحصاءات متفق عليها دوليا ذات صلة في مجالات البيئة وتغير المناخ والكوارث (تراكمي)

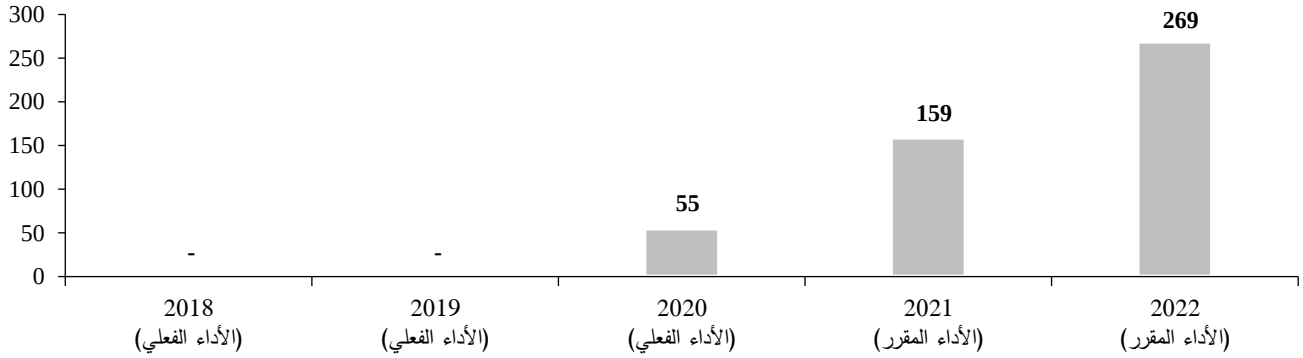

الولايات التشريعية

18-259 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

148/67 متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

261/68 المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومقرراته

7/2000 إنشاء المؤتمر الإحصائي للأمريكتين المنبثق عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

2014/219 المقرر تقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها الخامسة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والأربعين للجنة ومواعيد انعقادها

6/2006 تعزيز القدرات الإحصائية

27/2016 تعزيز الترتيبات المؤسسية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية

21/2013 المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

7/2017 أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030

قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

649 (د-33)؛ المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي
668 (د-34)؛
678 (د-36)؛
702 (د-36)؛
721 (د-37)

712 (د-36) التكامل الإقليمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية

المنجزات المستهدفة

18-260 يعرض الجدول 18-23 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-23

البرنامج الفرعي 10: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**9**	**9**	**18**	**9**
1 - اجتماعات المؤتمر الإحصائي للأمريكتين	–	–	9	–
2 - اجتماعات اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين	9	9	9	9
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**4**	**4**	**1**	**3**
3 - مشاريع ميدانية بشأن الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية؛ والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، والمؤشرات والإحصاءات الاجتماعية؛ وإحصاءات بيئية؛ وإطار خطة عام 2030	4	4	1	3
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**20**	**21**	**20**	**21**
4 - حلقات دراسية وحلقات عمل بشأن الفقر، وعدم المساواة، وتوزيع الدخل، والعمالة، والتماسك والضعف الاجتماعيين، وإحصاءات البيئة وتغير المناخ والكوارث الطبيعية، ومواءمة الإحصاءات والمؤشرات وتجانسها، ونظام الحسابات القومية، ونظم المعلومات الاجتماعية، والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، والإحصاءات الاقتصادية والمعلومات الجغرافية المكانية	6	7	11	12
5 - اجتماعات الخبراء بشأن إدراج التوصيات الدولية بشأن النظام الجديد للحسابات القومية لعام 2008 في بيانات الحسابات القومية؛ وإدراج التوصيات الدولية الجديدة بشأن الإحصاءات الاقتصادية؛ والإحصاءات البيئية، ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة البيئية، والحسابات البيئية؛ ومواءمة وتوحيد الإحصاءات والمؤشرات لمتابعة خطة عام 2030؛ وتشجيع التحسينات التقنية والمنهجية على نظم المعلومات الاجتماعية، والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية والسجلات الإدارية	14	14	9	9
المنشورات (عدد المنشورات)	**4**	**9**	**6**	**6**
6 - *الحولية الإحصائية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي*	1	1	1	1
7 - منشورات ودراسات، بما فيها ما يتعلق بالإحصاءات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمعلومات الجغرافية المكانية	3	8	5	5
المواد التقنية (عدد المواد)	–	–	–	**6**
8 - مسائل النشرة الإخبارية الإحصائية، عن الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمعلومات الجغرافية المكانية	–	–	–	6

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة إلى الدول الأعضاء، عند الطلب، بشأن إحصاءات ومؤشرات البيئة وتغير المناخ والكوارث؛ والإحصاءات الاقتصادية؛ والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، والفقر، وعدم المساواة، وسائر الإحصاءات الاجتماعية؛ والمعلومات الجغرافية المكانية؛ ومتابعة خطة عام 2030.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: نظام المعلومات الإحصائية وقواعد البيانات (قاعدة البيانات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)؛ وقاعدة بيانات الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية.

البرنامج الفرعي 11
الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك وهايتي

الهدف

18-261 الهدف الذي يسهم فيه البرنامج الفرعي هو تحسين صياغة السياسات العامة القائمة على الأدلة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بلدان المنطقة دون الإقليمية.

الاستراتيجية

18-262 للإسهام في تحقيق الهدف، سيدعم البرنامج الفرعي تنفيذ برامج التنمية الوطنية والإصلاحات الاستراتيجية الرامية إلى إفراز آثار اقتصادية واجتماعية، ومواثيق اجتماعية لتحقيق المساواة تعود بالفائدة على أشد فئات السكان ضعفا. ويركز البرنامج الفرعي على بلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك وهايتي. وسينصب التركيز بوجه خاص على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتجارة الدولية، والصناعة والتكامل، والزراعة، والأمن الغذائي والتنمية الريفية، والطاقة والموارد الطبيعية، وتغير المناخ، مما يسهم في تحقيق الأهداف 1 و 2 و 7 و 8 و 10 و 13 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

18-263 وفي إطار البرنامج الفرعي، سيجري الاضطلاع بأعمال تحليلية، وكفالة صياغة ونشر وتنفيذ نُهج مبتكرة وسليمة للتصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها المنطقة دون الإقليمية، من أجل تعزيز القدرات الوطنية ودون الإقليمية على صياغة سياسات أكثر تكاملا واتساقا، مع المراعاة التامة لمختلف السياقات الوطنية في المنطقة دون الإقليمية. وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز نهجه المتعدد القطاعات والمتعدد التخصصات، مع صيانة وتحديث قواعد البيانات ذات الصلة، ووضع نماذج تحليلية كمية ونوعية. وسيسهم توفير البرنامج الفرعي لأنشطة التدريب والخدمات الاستشارية والزمالات وتنظيم وتعزيز المنتديات في تيسير الحوار السياساتي وفي تعزيز القدرات المؤسسية. وسيستفيد من البرنامج الفرعي، في الأساس، كل من السلطات الحكومية والمسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية وأوساط الأعمال التجارية، إلى جانب الكيانات دون الإقليمية، مثل الكيانات المشاركة في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى. وسيتعاون البرنامج الفرعي أيضا بنشاط مع نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة دون الإقليمية، عن طريق تقديم مدخلات لصياغة أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

18-264 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 بإجراء البحوث وإسداء المشورة التقنية الموجهة لقياس أثر الجائحة ولصياغة وتنفيذ السياسة العامة للتعافي على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

18-265 ومن المتوقع أن يفرز العمل المذكور أعلاه زيادة في القدرات التقنية على صياغة السياسات والتدابير العامة وتنفيذها وتقييمها، بما في ذلك السياسات والتدابير التي تركز على المسائل المالية والتجارة والتكامل، والطاقة، والزراعة، والأمن الغذائي، والحماية الاجتماعية، وتغير المناخ.

18-266 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المقرر بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 إلى تعزيز القدرات المؤسسية اللازمة لقياس آثار الجائحة وصياغة وتنفيذ السياسات العامة الموجهة نحو التعافي من تلك الآثار على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، مع اتباع نهج يرمي إلى إعادة البناء على نحو أفضل.

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-267 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتائج التالية التي ظهرت خلال عام 2020، وكذا الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز القدرات التقنية المتعلقة بالسياسات للتصدي للجائحة

18-268 لقد أثرت الجائحة على جميع أنشطة الدول الأعضاء: أولا، باعتبارها أزمة صحية ذات تأثير كبير على الفئات الضعيفة من السكان؛ وفي وقت لاحق، باعتبارها أزمة اقتصادية. وقد تناول البرنامج الفرعي طلبات الدعم المقدمة من الدول الأعضاء بتحديد بدائل في مجال السياسة العامة من أجل التخفيف من أثر الجائحة على الفئات الضعيفة من السكان وعلى اقتصادات بلدان المنطقة.

18-269 وسعى البرنامج الفرعي إلى البحث عن مقترحات في مجال السياسة العامة وتحديدها من أجل تعزيز قدرات البلدان على التصدي للجائحة في مجالات شتى مثل إعادة تنشيط القطاعات المتضررة منها بوجه خاص، وإجراء عمليات تقييم للأثر ووضع سياسات لعكس مسار هذا الأثر على السكان المتضررين. فعلى سبيل المثال، طلبت كوستاريكا والمكسيك مساعدة تقنية لتحديد أثر الجائحة على كبار السن؛ ويتبين من جداول العرض والاستخدام أن البرنامج الفرعي قدم توصيات في مجال السياسة العامة ترمي إلى إعادة تنشيط الاقتصاد إلى الوزارات المسؤولة عن الاقتصاد في كوستاريكا والسلفادور.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-270 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتّضح من قيام 13 مؤسسة وطنية ومؤسستين إقليميتين بتعزيز قدراتها التقنية على وضع وتنفيذ سياسات عامة في سياق الجائحة وذلك ثمرة لجهود البرنامج الفرعي المبذولة في مجالات البحث وبناء القدرات والمشورة التقنية (انظر الجدول 18-24).

الجدول 18-24
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	عززت مؤسستين إقليميتين، هما منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، في مجال الطاقة، والأمانة العامة للتكامل السياحي في أمريكا الوسطى، في مجال السياحة، و 13 مؤسسة وطنية، منها المؤسسات التي تعنى بحقوق كبار السن والطاقة والتجارة، قدراتها التقنية على وضع وتنفيذ سياسات عامة في سياق الجائحة

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

18-271 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، غيَّر البرنامج الفرعي جميع أنشطته، بما فيها حلقات العمل والحلقات الدراسية، إلى نهج إلكتروني (مع إدخال تغييرات تكنولوجية وأخرى تربوية). وقد عُدِّلت بعض المواضيع المتعلقة بالدورات المقررة لتشمل الأولويات الجديدة للدول الأعضاء المتصلة بالجائحة.

18-272 غير أن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، أي بتقديم الدورات الدراسية والمشورة التقنية، عند الطلب، لمعالجة أثر الجائحة على الاقتصاد والطاقة وفئات ضعيفة محددة. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، كما هو محدّد في إطار النتيجة الناشئة لعام 2020 المبيّنة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

18-273 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما بمثابة تحديث للنتائج المعروضة في الخطط البرنامجية السابقة، ولذا فإنهما يظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تعزيز المؤسسات من أجل تحقيق اتساق السياسات في إطار نهج متكامل نحو تنفيذ خطة عام 2030[229]

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-274 دعم البرنامج الفرعي عملية وضع استراتيجية أمريكا الوسطى للطاقة المستدامة لعام 2030، وهو مثال على مدى الاتساق بين استراتيجيات الطاقة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقد اقترح البرنامج الفرعي خريطة طريق شاملة، تستند إلى أوجه تكامل البلدان وتآزرها، من أجل تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، وفي الوقت نفسه ضمان مساهمة قطاع الطاقة في الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، وعلى وجه التحديد في كل هدف من الأهداف الأخرى البالغ عددها 16 هدفا. وعلاوةً على ذلك، تولى البرنامج الفرعي قيادة عملية الموافقة على الاستراتيجية الإقليمية في النصف الأول من عام 2020.

18-275 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام ثماني مؤسسات وطنية ومؤسسة إقليمية واحدة بمواءمة خططها واستراتيجياتها مع خطة عام 2030، وهو ما تجاوز الهدف المقرر المحدد في ثلاث مؤسسات على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-276 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، تمشياً مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيساعد البرنامج الفرعي في مواءمة خطط واستراتيجيات المؤسسات الوطنية والإقليمية مع خطة عام 2030، بما يتماشى مع توصيات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل التاسع والعشرين من الباب 18).

(229) كما ترد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 21)).

الشكل التاسع والعشرون من الباب 18

مقياس الأداء: العدد السنوي للمؤسسات الوطنية في المنطقة دون الإقليمية التي واءَمت خططها واستراتيجياتها مع خطة عام 2030 بما يتماشى مع توصيات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

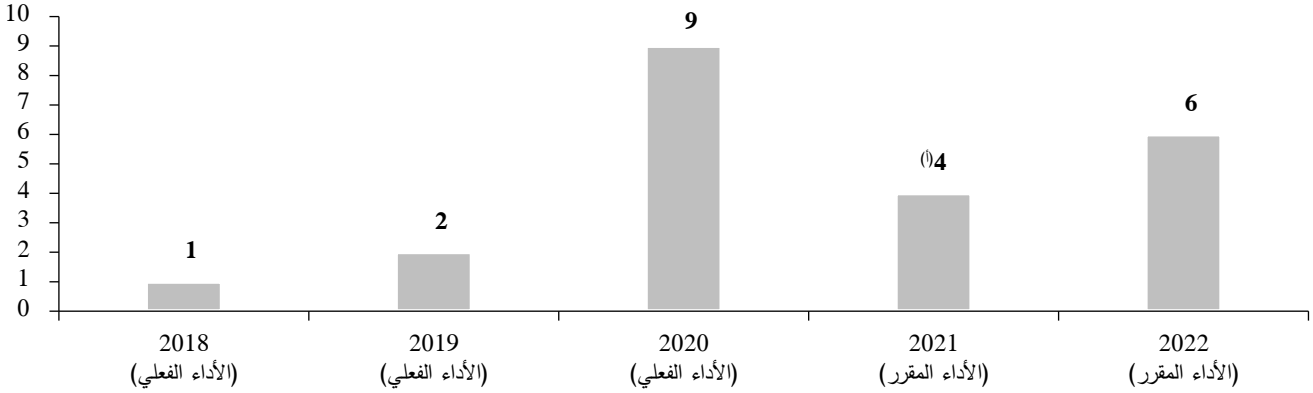

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، رُحّل الهدف المحدد لعام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في تلك المرحلة الزمنية قبل تفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعزيز الحوار التقني من أجل استراتيجيات إنمائية جديدة في أمريكا الوسطى[230]

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-277 أسهم البرنامج الفرعي في تحسين صياغة السياسات العامة المرتكزة على الأدلة في الميادين الاقتصادية في الجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا. ويسعى البرنامج الفرعي أيضا إلى تعزيز القدرات المؤسسية للتركيز على تهيئة فرص استثمارية أفضل. فعلى سبيل المثال، أُجريت دراسة عن التحديات والفرص المتاحة لتشجيع السلفادوريين في الشتات على الاستثمار في مجتمعاتهم الأصلية. وقُدمت النتائج وتوصيات السياسة العامة إلى وزير الاقتصاد ووزير الخارجية ورئيس المصرف المركزي. ونُشرت وثيقة توجز الاستنتاجات الرئيسية والاستراتيجيات المقترحة.

18-278 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام ثلاثة بلدان بوضع دراسات عن فرص الاستثمار، وهو ما حقق الهدف المقرر المحدد في ثلاثة بلدان مع إجراء دراسات عن النمو والاستثمار والإنتاجية على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-279 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، تمشياً مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف وللاستجابة للتطورات الأخيرة، سيتطور البرنامج الفرعي ليشمل إجراء دراسات عن الثغرات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تشمل مجالات النمو والاستثمار والإنتاجية والحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والتغذية. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الثلاثين من الباب 18).

(230) كما ترد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الشكل الثلاثون من الباب 18

مقياس الأداء: العدد السنوي للبلدان التي لديها دراسات عن النمو والاستثمار والإنتاجية

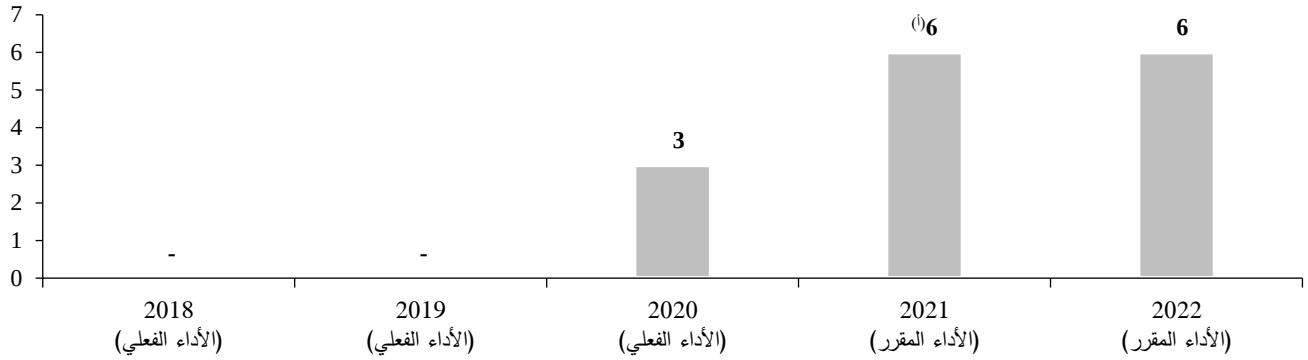

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، رُحّل الهدف المحدد لعام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في تلك المرحلة الزمنية قبل تفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز القدرات المؤسسية لتصميم استثمارات عامة تشمل الحد من مخاطر الكوارث والتكيف المستدام والشامل مع تغير المناخ

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-280 يتبين من البحوث أن أمريكا الوسطى هي واحدة من أشد المناطق ضعفا وأكثرها تعرَّضا لتأثيرات تغير المناخ. فعلى سبيل المثال، تقدر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، باستخدام منهجية تقييم الخسائر والأضرار، أن هندوراس خسرت 79,9 في المائة من إجمالي ناتجها المحلي بسبب تأثيرات إعصار ميتش.

18-281 ووضع البرنامج الفرعي، بالتعاون مع شركائه الوطنيين والإقليميين، نهجا تطبيقيا متكاملا للحد من مخاطر الكوارث والتكيف المستدام والشامل مع تغير المناخ وذلك بتضمينه تدابير التخفيف باعتبارها من الفوائد المشتركة. ويعمل البرنامج الفرعي مع المؤسسات الوطنية والإقليمية لتنفيذ هذا النهج في مختلف القطاعات، وبالأخص فيما يتعلق بالسياسات المالية المراعية للبيئة والاستثمارات العامة في القطاعات الرئيسية لخطة عام 2030، مثل الصحة، والتعليم، والمياه وخدمات الصرف الصحي، والقطاعات الإنتاجية، والطاقة.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

18-282 يتمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في زيادة الطلب على إشراك مصممي المشاريع مباشرةً في القطاعات التي تُعطى الأولوية في كل بلد وذلك لتنفيذ نهج متكامل للحد من مخاطر الكوارث والتكيف المستدام والشامل مع تغير المناخ. وقد أجرى البرنامج الفرعي، بالتعاون مع المؤسسات المسؤولة عن النُظم الوطنية للاستثمارات العامة، تشخيصات للحالات وأعد خططا تنفيذية رفيعة المستوى لتحسين الاستثمارات العامة الوطنية من خلال تحسين إدماج الحد من مخاطر الكوارث والتكيف المستدام والشامل مع تغير المناخ. وسيستخدم البرنامج الفرعي، عند تطبيق الدرس، بالاشتراك مع تلك المؤسسات، تشخيصات الحالات والخطط التنفيذية الرفيعة المستوى لتوجيه الأفرقة العاملة المتعددة أصحاب المصلحة، بما في ذلك الوزارات المسؤولة عن البيئة، ونظم إدارة المخاطر، ومعاهد الأرصاد الجوية، لإضفاء التكامل على معارفها واستكشاف الفرص لتكرار ذلك النهج والدروس المستفادة في بلدان أخرى. واستناداً إلى هذه الارتباطات، سيعزز البرنامج الفرعي الأدلة المنهجية لتصميم مشاريع الاستثمارات العامة، والتدريب باتباع نهج "التلقين بالممارسة" بالتعاون مع أفرقة تقوم بتصميم مشاريع حقيقية لاستخدام منابر نظم المعلومات الجغرافية الوطنية والإقليمية في تصميم مشاريع الاستثمارات العامة.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-283 ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف بإدماج تدابير الحد من مخاطر الكوارث والتكيف المستدام والشامل مع تغير المناخ في دورة حياة مشاريع الاستثمارات العامة، كما يتّضح من عدد البلدان التي لديها نظم معززة للاستثمارات العامة تُدمج الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في تصميم المشاريع (انظر الشكل الحادي والثلاثين من الباب 18).

الشكل الحادي والثلاثون من الباب 18

مقياس الأداء: العدد السنوي للبلدان التي لديها نظم للاستثمارات العامة تعزز تصميم المشاريع مع الحد من مخاطر الكوارث والتكيف المستدام والشامل مع تغير المناخ في قطاع واحد على الأقل

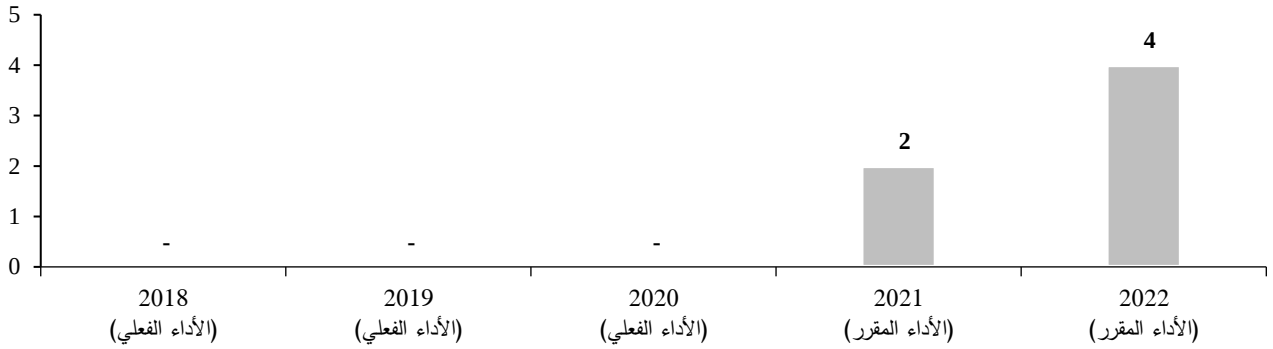

الولايات التشريعية

18-284 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

12/67 التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

144/67 تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة

207/68 السياحة المستدامة والتنمية المستدامة في أمريكا الوسطى

220/68 تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

222/68 التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

234/68 نحو إقامة شراكات عالمية: نهج قائم على المبادئ لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين

16/69 برنامج الأنشطة لتنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي

151/69 متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

187/69 الأطفال والمراهقون المهاجرون

202/69 دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد

225/69 تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

277/69 إعلان سياسي بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

147/70 حماية المهاجرين

101/71 الإعلام في خدمة الإنسانية ألف

164/71 متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

178/71 حقوق الشعوب الأصلية

186/71 حقوق الإنسان والفقر المدقع

190/71 إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف

191/71 الحق في الغذاء

216/71 القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

223/71 تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

228/71 حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

233/71 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

235/71 تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

236/71 نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

237/71 الهجرة الدولية والتنمية

238/71 متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

241/71 عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (2008-2017)

242/71 التعاون في ميدان التنمية الصناعية

244/71 التعاون فيما بين بلدان الجنوب

245/71 التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

52/2004 البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي

5/2011 دور منظومة الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف والوفاء بالالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

30/2012 دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في ضوء قرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، بما فيها القرار 61/16

5/2014 التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

7/2014 مواصلة تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002

11/2014 متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

8/2016 إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر

15/2016 برنامج عمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020

9/2017 تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها

22/2017 تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

552 (د-26) تعزيز التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

615 (د-31) الهجرة الدولية

624 (د-31) الدعم المقدم إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

653 (د-33) متابعة خطة عمل مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

666 (د-34) قرار سان سلفادور

687 (د-35) البعد الإقليمي لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015

المنجزات المستهدفة

18-285 يعرض الجدول 18-25 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-25

البرنامج الفرعي 11: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**1**	**1**	**1**	**2**
1 - المشاريع الميدانية المتعلقة بوضع نماذج الاقتصاد الكلي، والعمل اللائق، والسياسات التحوطية الكلية، والقدرة على تحمل الدين، والسياسات الاجتماعية، والحماية الاجتماعية	–	–	1	–
2 - المشاريع الميدانية المتعلقة بالشمول المالي، والثغرات الهيكلية، وجداول المدخلات والمخرجات، ودور السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل	1	1	–	–
3 - مشاريع ميدانية بشأن أشكال الخطاب الجديدة والثغرات الهيكلية	–	–	–	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
4 - مشاريع ميدانية بشأن التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث	–	–	–	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**15**	**22**	**10**	**16**
5 - اجتماعات الخبراء، بما في ذلك الاجتماعات بشأن القدرة على تحمل الديون، وسياسات الاقتصاد الكلي، والسياسات العامة، والهيكل الاجتماعي، ونُظم الرعاية، والتقسيم الطبقي، والطاقة، والأغذية والزراعة، والتنمية الإنتاجية، والاتجاهات الدولية ودون الإقليمية في مجال التجارة	12	13	10	10
6 - دورات وحلقات عمل بشأن خيارات السياسة العامة المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وأهداف التنمية المستدامة، والتنمية المستدامة	3	9	–	6
المنشورات (عدد المنشورات)	**10**	**10**	**9**	**10**
7 - الدراسات بما في ذلك المتعلقة منها بالاقتصاد الكلي، والتجارة، والاستثمارات الخارجية، والتطورات الاجتماعية بما يشمل أسواق العمل، ونُظم الرعاية، والطاقة والقطاعات الزراعية، والسياسات العامة التي تركز على تغير المناخ، والتنمية الإنتاجية	10	10	9	10
المواد التقنية (عدد المواد)	**11**	**11**	**11**	**12**
8 - التقارير التقنية عن الأنشطة دون الإقليمية	1	1	1	2
9 - المذكرات التقنية المتعلقة بالتطورات الأخيرة في مجال الاقتصاد الكلي في بلدان المنطقة دون الإقليمية	10	10	10	10

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة إلى الدول الأعضاء، عند الطلب، بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التحوطية الكلية، وخطة عام 2030، ومسائل التنمية الاجتماعية، والتجارة، والسياسات القطاعية، والطاقة، وتغير المناخ.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: قواعد بيانات بشأن الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية، والمؤشرات الاجتماعية، والقطاع الزراعي والأمن الغذائي، والتكامل التجاري، وقطاع الهيدروكربونات، وقطاع الكهرباء، وتغير المناخ في المنطقة دون الإقليمية.

البرنامج الفرعي 12
الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي

الهدف

18-286 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز عملية التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعزيز تعاون المنطقة دون الإقليمية مع أمريكا اللاتينية.

الاستراتيجية

18-287 للمساهمة في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي إشراك الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والكيانات الإقليمية وغير الإقليمية والشركاء الآخرين في المبادرات الإقليمية والقطرية الرامية إلى تحسين التعاون فيما بين البلدان وفيما بين غيرها من الشركاء الرئيسيين في التنمية. وسيعقد البرنامج الفرعي اجتماعات حكومية دولية وتقنية رفيعة المستوى لتيسير المشاركة النشطة لبلدان منطقة البحر الكاريبي في متابعة المبادرات والمؤتمرات العالمية والإقليمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، علاوة على استكشاف وصياغة استراتيجيات ونهج للتنمية المستدامة تستند إلى البحوث العملية وكذلك الأطر التحليلية التجريبية والمفاهيمية.

18-288 ولمواصلة الإسهام في تحقيق الهدف، سيساعد البرنامج الفرعي بلدان منطقة البحر الكاريبي من خلال البعثات التقنية والخدمات الاستشارية، ويضطلع بالبحوث والتحليلات بشأن القضايا والتحديات الناشئة التي تواجه منطقة البحر الكاريبي، ويعمل بشكل وثيق مع كيانات الأمم المتحدة والشركاء في التنمية في منطقة البحر الكاريبي لتعزيز قدرات الممارسين وصانعي القرارات في مجال التنمية على تصميم وتنفيذ تدابير تهدف إلى بناء القدرة على التكيف من أجل التنمية الدائمة التي تشمل الحالة الخاصة للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا دعم بلدان منطقة البحر الكاريبي في وضع سياسات قائمة على الأدلة تعزز التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف 3 و 4 و 5 و 8 و 9 و 13 و 14 من أهداف التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى النهوض بتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الوطنية ودون الإقليمية.

18-289 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بكوفيد-19 بتوجيه بحوثه نحو إسداء المشورة في مجال السياسة العامة والمشورة التقنية إلى الاقتصادات المعتمدة على السياحة، استنادا إلى سيناريوهات اجتماعية واقتصادية مختلفة ممكنة في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19.

18-290 ومن المتوقع أن يفضي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) زيادة المشاركة والتوافق في الآراء على نحو أكثر فعالية على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، والتعاون الوظيفي، وتعزيز الدعوة السياسية بشأن المسائل ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لتنمية منطقة البحر الكاريبي؛

(ب) النهوض بتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الوطنية ودون الإقليمية.

18-291 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المقرر بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 إلى زيادة القدرات الوطنية في الاقتصادات الكاريبية المختارة المعتمدة على السياحة لتيسير التعافي المستم بالقدرة على الصمود في قطاعات محددة ذات صلة بالسياحة في مرحلة ما بعد كوفيد-19.

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-292 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

سياسات بناء القدرة على الصمود وإعادة الإعمار القادر على الصمود في وجه الكوارث من أجل إعادة البناء بشكل أفضل بعد الكوارث

18-293 منطقة البحر الكاريبي هي من بين أكثر المناطق عرضة للآثار الناجمة عن الظواهر الجوية القصوى، إذ تشهد بلدان المنطقة دون الإقليمية بعضا من أعلى معدلات الضرر مقارنة بناتجها المحلي الإجمالي. فقد ألحقت هذه الظواهر خسائر فادحة بالقطاعات الإنتاجية، مما قلل بشكل ملحوظ من قدرة بلدان منطقة البحر الكاريبي على تمويل تعافيها وبناء قدرتها على الصمود بعد الكوارث. وأجرى البرنامج الفرعي، بالشراكة مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وبدعم من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، تقييما للأضرار والخسائر الناجمة عن إعصار دوريان في جزر البهاما في أواخر عام 2019. وتضمَّن تقرير التقييم – الذي قَدَّر تكلفة الأضرار والخسائر بمبلغ 3,4 بلايين دولار والذي تم الانتهاء منه في كانون الثاني/يناير 2020 – توصيات لتوجيه جهود التي يبذلها البلد لإعادة الإعمار القادر على الصمود.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-294 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من قبول حكومة جزر البهاما للنتائج والتوصيات الواردة في تقرير تقييم الأضرار والخسائر، التي استخدمتها لإثراء عملية وضع السياسات الوطنية المتعلقة ببناء القدرة على الصمود، واستعراض وتحديث التشريعات القائمة المتصلة بأثر الكوارث الطبيعية، وتصميم الحكومة لعملية إعادة الإعمار وإعادة التطوير على نحو يتسم بالقدرة على الصمود في الجزر المتضررة استجابةً للتحديات الاجتماعية-الاقتصادية في أعقاب الإعصار (انظر الجدول 18-26).

الجدول 18-26

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	قبلت حكومة جزر البهاما تقرير تقييم الأضرار والخسائر الذي قدمته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2020 واستخدمته لإثراء عملية وضع السياسات الوطنية المتعلقة ببناء القدرة على الصمود، واستعراض وتحديث التشريعات القائمة المتصلة بأثر الكوارث الطبيعية، وتصميم عملية إعادة الإعمار وإعادة التطوير على نحو يتسم بالقدرة على الصمود في الجزر المتضررة

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

18-295 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، أرجأ البرنامج الفرعي إجراء تقييم لتأثير السارغاسوم على اقتصادات منطقة البحر الكاريبي، لأن قيام موظفي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بجمع البيانات في الميدان، وهو ما يشكل عنصرا حيويا في هذا البحث، لم يكن ممكنا. واستعاض البرنامج الفرعي أيضا عما كان مقررا من البعثات الميدانية والمقابلات التي تُجرى وجها لوجه لجمع البيانات بلقاءات افتراضية والاستعانة بخبراء استشاريين محليين بدلا من سفر الموظفين.

18-296 وفي الوقت نفسه، حدد البرنامجُ الفرعي مع ذلك أنشطةً ترمي إلى دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وشمل ذلك: تعديل النشر المقرر لمنشور "الآفاق المستقبلية لمنطقة البحر الكاريبي" (The Caribbean Outlook) بهدف إدراج منظورات تتعلق بالكيفية التي يمكن بها للمنطقة دون الإقليمية أن تتصدى لتحديات الاستجابة والتعافي وبناء القدرة على الصمود في أعقاب الجائحة، وإعادة صياغة البحوث المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية المناسبة للحد من الديون وتغذية النمو في اقتصادات منطقة البحر الكاريبي لتزويد الدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي بتحليل مشترك عبر القطاعات للأثر المباشر للجائحة على اقتصاداتها.

النتائج المقررة لعام 2022

18-297 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المعروضة في خطط برنامجية سابقة وتبيّنان بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تَبيُّن التحديات التي تعترض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومعالجتها[231]

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-298 عزز البرنامج الفرعي القدرات المؤسسية للدول الأعضاء على استعراض ما أحرزته من تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال حلقات العمل والدورات التدريبية دون الإقليمية والوطنية. وقد مكنت هذه الأنشطة بلدان منطقة البحر الكاريبي من الوقوف على التحديات الحاسمة التي تعترض تنفيذ الأهداف في الوقت المناسب والشروع في مناقشات بشأن كيفية التصدي لها بفعالية. وقدم البرنامج الفرعي أيضا المساعدة التقنية إلى بلدان منطقة البحر الكاريبي في إعداد استعراضاتها الوطنية الطوعية المقدمة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وقد أسهم ذلك في تحسين القدرات الوطنية على رصد وتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية.

18-299 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحديث الخطة الإنمائية الوطنية لبلد واحد، وتحديث الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لبلد واحد، واستعراض الخطط القطاعية لبلد واحد ومواءمتها مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لذلك البلد، وإعداد ثمانية بلدان للاستعراضات الوطنية الطوعية، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر، كما هو مبيَّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-300 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيكثف البرنامج الفرعي جهوده لتيسير نشر البيانات والإحصاءات التي يمكن أن تسهم في السياسات والبرامج وأنشطة الدعوة استنادا إلى الأدلة من أجل التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة والإبلاغ الفعال عنها، بما في ذلك عن طريق تعميم العمل بأداة استخلاص بيانات المناطق الصغيرة بواسطة الحواسيب الخفيفة (REDATAM) لنشر بيانات تعدادات السكان. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيَّن أدناه (انظر الجدول 18-27).

الجدول 18-27
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
اشتراط تعزيز القدرات المؤسسية الإقليمية على إجراء تقييم شامل للتحديات الإنمائية؛ وقيام ثلاثة من بلدان منطقة البحر الكاريبي بإعداد	تحسين القدرات المؤسسية الإقليمية على إجراء تقييم شامل للتحديات الإنمائية؛ وقيام ما لا يقل عن خمسة من بلدان منطقة البحر الكاريبي بإعداد	تحديث الخطة الإنمائية الوطنية لبلد واحد، وتحديث الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لبلد واحد، واستعراض الخطط القطاعية لبلد واحد	تحسين القدرات المؤسسية الإقليمية على إجراء تقييم شامل للتحديات الإنمائية تحسينا ملحوظا؛ وقيام ما لا يقل عن ثمانية من بلدان منطقة البحر	جعل القدرات المؤسسية الإقليمية في وضع جيد لإجراء تقييم شامل للتحديات الإنمائية؛ وقيام ما لا يقل عن 10 من بلدان منطقة البحر الكاريبي بإعداد

(231) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.21)).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)[أ]	2022 (الأداء المقرر)
الاستعراضات الوطنية الطوعية	الاستعراضات الوطنية الطوعية	ومواءمتها مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لذلك البلد، وقيام ثمانية بلدان بإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية	الكاريبي بإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية	الاستعراضات الوطنية الطوعية

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: اعتماد عدد أكبر من البلدان على الأُطر المؤسسية لأهداف التنمية المستدامة لتعزيز عملياتها للتنمية المستدامة[232]

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-301 انخرط البرنامج الفرعي في مشاورات مع أصحاب المصلحة الوطنيين بشأن خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة لزيادة الوعي والمسؤولية الوطنية. كما قدم مساعدة تقنية مباشرة إلى بلدان منطقة البحر الكاريبي من خلال تصميم نماذج للأُطر المؤسسية.

18-302 وأسهم العمل المذكور أعلاه في إنشاء إطار مؤسسي جديد لأهداف التنمية المستدامة في بلد واحد، وتعيين الوكالات القائمة بوصفها الإطار المؤسسي في ستة بلدان أخرى، تمثل إجمالا 88 في المائة من بلدان منطقة البحر الكاريبي، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في نسبة 69 في المائة من بلدان منطقة البحر الكاريبي التي تعتمد أُطرا مؤسسية رسمية لأهداف التنمية المستدامة، كما هو مبيَّن في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-303 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيكثف البرنامج الفرعي تواصله مع أصحاب المصلحة للمساهمة في تحسين المسؤولية الوطنية عن الخطة العالمية، وسيواصل تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء في إضفاء الطابع الرسمي على الترتيبات المخصصة القائمة المتصلة بأهداف التنمية المستدامة في الأُطر المؤسسية الوطنية. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيَّن أدناه (انظر الشكل الثاني والثلاثين من الباب 18).

(232) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الشكل الثاني والثلاثون من الباب 18

مقياس الأداء: النسبة المئوية لبلدان منطقة البحر الكاريبي التي تملك أُطرا مؤسسية رسمية لأهداف التنمية المستدامة

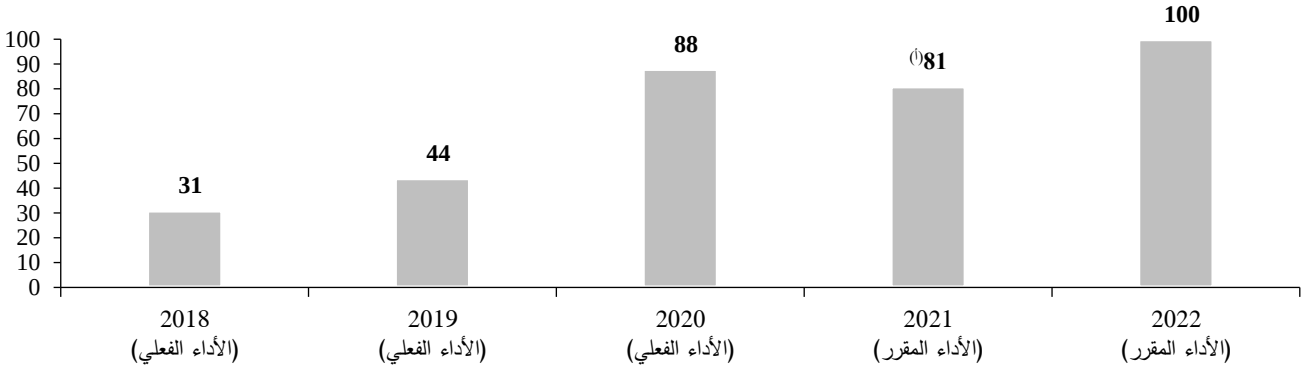

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: إعادة البناء على نحو أفضل في فترة ما بعد جائحة كوفيد-19 من خلال إعادة الهيكلة والتنويع الاقتصاديين

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-304 تأثرت اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية المعتمدة على السياحة في منطقة البحر الكاريبي تأثرا شديدا بجائحة كوفيد-19 خلال عام 2020. وكانت بلدان المنطقة دون الإقليمية تعاني بالفعل من الآثار السلبية لتغير المناخ والظواهر الجوية القصوى وتراجع فرص الحصول على المساعدة الإنمائية بوصفها بلدانا متوسطة الدخل، وقد أسهمت جميع هذه العوامل في تعميق أزمتي الديون والسيولة. وفي أعقاب الجائحة، يسعى العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي إلى إعادة هيكلة اقتصادها والارتقاء به للترويج للمزيد من التنويع الاقتصادي ولإعادة بناء قطاع السياحة والقطاعات المتصلة به بحيث تتسم بمزيد من الدينامية والتنافسية. وقد أنجز البرنامج الفرعي عدة ورقات بحثية عن قطاعات محددة للوقوف على الأثر المباشر للجائحة على اقتصادات الدول الأعضاء وما يمكن عمله للتصدي للتحديات ولإبلاغها بذلك.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

18-305 تَمثَّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في الطلب على الخيارات السياساتية اللازمة للتعامل مع مختلف السيناريوهات الممكنة عند وقوع حالات مثل جائحة كوفيد-19. وعند إجراء البحوث في أثناء حالة متغيرة، كثيرا ما تتقادم البيانات والمعلومات وما يتصل بها من استنتاجات بسرعة فائقة، مما يُفقِدها أهميتها وقيمتها للمستفيدين المستهدَفين. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيكفل البرنامج الفرعي أن تتضمن البحوث المستقبلية في مثل هذه الظروف عدة نتائج وسيناريوهات ممكنة، لتيسير تقديم التوجيه التقني والسياساتي في الوقت المناسب إلى الدول الأعضاء في أثناء الأحداث وبعدها.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-306 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من عدد بلدان منطقة البحر الكاريبي التي تضع مقترحات للاستثمار في مجالات متخصصة جديدة وقائمة لتنويع تلك القطاعات وإنعاشها (انظر الجدول 18-28).

الجدول 18-28

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
–	–	لدى الدول الأعضاء إمكانية الوصول إلى البحوث بشأن الأثر المحتمل لجائحة كوفيد-19 على اقتصادات منطقة البحر الكاريبي	لدى الدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي إمكانية الوصول إلى خريطة طريق للبدء في إعادة البناء بشكل أفضل	بَلَدَان من بُلدان منطقة البحر الكاريبي يضعان مقترحات للاستثمار في مجالات متخصصة وقطاعات جديدة أو قائمة

الولايات التشريعية

18-307 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

215/67 تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

218/67 تعزيز الشفافية والمشاركة والمساءلة في السياسات المالية العامة

304/68 نحو وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية

125/70 الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

128/70 دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية

189/70 تعميم الخدمات المالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

204/70 الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

263/70 التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة

296/70 اتفاق بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة

313/71 أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030

2/73 الإعلان السياسي المنبثق عن اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الثالث المعني بالوقاية من الأمراض غير المُعْدية ومكافحتها

104/73 الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

141/73 تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

142/73 التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وبمشاركتهم

148/73 تكثيف الجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله والقضاء عليه: التحرش الجنسي

225/73 مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة

226/73 استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028

227/73 تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

229/73 نحو بلوغ التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة

239/73 تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

241/73 الهجرة الدولية والتنمية

245/73 تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة

254/73 نحو إقامة شراكات عالمية: نهج قائم على المبادئ لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين

292/73 مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2020 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

347/73 التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية

113/74 تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

120/74 تعزيز الإدماج الاجتماعي من خلال الشمول الاجتماعي

121/74 السياسات والبرامج المتصلة بالشباب

125/74 متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

126/74 تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية

128/74 متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

197/74 تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة

201/74 التجارة الدولية والتنمية

203/74 القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

207/74 متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

217/74 متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

218/74 الحد من مخاطر الكوارث

219/74 حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

223/74 التعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030

225/74 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

229/74 تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة

230/74 الثقافة والتنمية المستدامة

306/74 اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

307/74 توحيد الجهود في مواجهة التهديدات الصحية العالمية: مكافحة كوفيد-19

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

5/2014 التشجيع على تمكين الناس في سياق القضاء على الفقر وكفالة الإدماج الاجتماعي وتوفير العمالة الكاملة وفرص العمل اللائق للجميع

11/2014 متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

32/2014 إنشاء المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

10/2015 البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام 2020

7/2017 أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030

12/2017 النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز تعميم المراعاة الواجبة لاعتبارات الإعاقة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

3/2018 تنظيم لجنة التنمية الاجتماعية وأساليب عملها في المستقبل

5/2018 استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع

6/2018 ثالث استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، 2002

18/2018 الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

21/2018 قبول غيانا الفرنسية كعضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

5/2020 تعزيز تنسيق البرامج الإحصائية في منظومة الأمم المتحدة

7/2020 توفير السكن الميسور التكلفة ونظم الحماية الاجتماعية للجميع من أجل معالجة مشكلة التشرد

8/2020 طرائق رابع استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002

9/2020 تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها

10/2020 تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها الثانية والعشرين

12/2020 تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها

13/2020 تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

22/2020 فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المُعْدية ومكافحتها

قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

746 (د-38) لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي

المنجزات المستهدفة

308-18 يعرض الجدول 18-29 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-29

البرنامج الفرعي 12: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**3**	**3**	**3**	**3**
1 - دورات لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي	3	3	–	3
2 - اجتماعات لجنة الرصد التابعة للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي	–	–	3	–
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**1**	**1**	–	**2**
3 - مشروع ميداني بشأن مسألة ذات صلة بالتنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي	1	1	–	2
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**25**	**25**	**22**	**18**
4 - اجتماعات بشأن السياسة النقدية والمالية؛ وإعادة تشكيل الهيكل الصناعي للاقتصادات المنتجة للخدمات؛ وتمويل التجارة؛ والقدرة على تحمل الدين	6	6	9	–
5 - اجتماع بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة	2	2	1	1
6 - اجتماعات بشأن التنمية الصناعية؛ والتجارة والتنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي	–	–	–	2
7 - اجتماعات بشأن المسائل المتصلة بالتنمية المستدامة؛ والمسائل الجنسانية والتنمية؛ والسكان والتنمية؛ ومسائل مختارة تتعلق بالتنمية الاجتماعية في منطقة البحر الكاريبي	2	2	4	1
8 - اجتماع بشأن الأمراض غير السارية في منطقة البحر الكاريبي	2	2	–	–
9 - اجتماع بشأن الإحصاءات لأغراض التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي	2	2	1	1
10 - اجتماع بشأن تدابير الحد من مخاطر الكوارث؛ واستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وأهداف مختارة من أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها؛ ومسائل مختارة تتعلق بالبيئة والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والدول الجزرية الصغيرة النامية وأهداف التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي	2	2	1	2
11 - اجتماع المائدة المستديرة للتنمية في منطقة البحر الكاريبي	1	1	–	1
12 - حلقات عمل بشأن برامج الحماية الاجتماعية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي؛ وبشأن استخدام المنهجية المحدَّثة لتقييم الكوارث المعمول بها في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وبشأن مسائل مختارة تتعلق بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة؛ وبشأن أُطر السياسات التجارية؛ وبشأن مسائل مختارة تتعلق بالتنمية الاجتماعية في منطقة البحر الكاريبي؛ وبشأن وضع الصيغة النهائية لجولة تعدادات السكان والمساكن لعام 2020 في منطقة البحر الكاريبي ونشرها على الإنترنت؛ وبشأن مسألة تتعلق بالتنمية البيئية أو إدارة مخاطر الكوارث أو بناء القدرة على الصمود	2	2	–	10
13 - دورات تدريبية بشأن تخطيط السياسات بناءً على الأدلة لأغراض التنمية المستدامة؛ وبشأن مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود؛ وبشأن مسائل مختارة تتعلق بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة وإدارة المعارف؛ وبشأن استخدام أداة استخلاص بيانات المناطق الصغيرة بواسطة الحواسيب الخفيفة (REDATAM) لنشر بيانات تعداد السكان والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية على الإنترنت؛ وبشأن مسائل مختارة تتعلق بالتنمية البيئية	6	6	6	–
المنشورات (عدد المنشورات)	**11**	**11**	**10**	**10**
14 - *دراسة الحالة الاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي*	1	1	1	1
15 - *لمحة عامة أولية عن اقتصادات منطقة البحر الكاريبي*	1	1	1	1
16 - *تقرير التنمية في منطقة البحر الكاريبي*	1	1	–	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
17 - دراسات بشأن السياسة النقدية والمالية؛ وإعادة تشكيل الهيكل الصناعي للاقتصادات المنتجة للخدمات؛ وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ وتمويل التجارة؛ والتنمية الصناعية؛ والتجارة والتنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي	2	2	2	2
18 - دراسات عن الإحصاءات لأغراض التنمية المستدامة؛ وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي؛ والمسائل المتعلقة بتنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية	3	3	3	2
19 - دراسة عن الشؤون الجنسانية والتنمية في منطقة البحر الكاريبي	1	1	1	–
20 - دراسات بشأن الأمراض غير السارية؛ والسكان والتنمية؛ ومسائل مختارة تتعلق بالتنمية الاجتماعية في منطقة البحر الكاريبي	1	1	1	1
21 - دراسة عن تدابير الحد من مخاطر الكوارث؛ والتكيف مع تغير المناخ؛ والدول الجزرية الصغيرة النامية وأهداف التنمية المستدامة؛ والبيئة والعلم والتكنولوجيا والابتكار في منطقة البحر الكاريبي	1	1	1	2
المواد التقنية (عدد المواد)	**6**	**6**	**8**	**9**
22 - مواد تقنية متعلقة بأهداف التنمية المستدامة وبالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	1	1	–	–
23 - موجزات سياساتية بشأن مسائل محددة تتصل بالتنمية الاقتصادية، وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية البيئية، والإحصاءات، وإدارة مخاطر الكوارث أو بناء القدرة على الصمود في منطقة البحر الكاريبي؛ ومنشور "منطقة البحر الكاريبي باختصار" (*Caribbean in Brief*)	1	1	4	5
24 - مجلة "فوكُس" (*FOCUS* magazine)	4	4	4	4

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، والسياسات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي، والمساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية والسكانية، والتنمية البيئية، والتأهب للكوارث والحد من المخاطر.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: مستودع للمعارف؛ ومجموعة أدوات لمجتمع المعرفة؛ وقاعدة بيانات بشأن المؤشرات الإحصائية؛ وقاعدة بيانات بشأن الكوارث الطبيعية.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مناسبات للتوعية المجتمعية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: مواد إخبارية؛ والرسالة الإخبارية *The Hummingbird*؛ ومناسبات إعلامية؛ ومقابلات تلفزيونية وإذاعية مع موظفين من مقر اللجنة دون الإقليمي في منطقة البحر الكاريبي.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: الموقع الشبكي وصفحة الفيسبوك وصفحة "لينكد إن" لمقر اللجنة دون الإقليمي في منطقة البحر الكاريبي.

خدمات المكتبة: طلبات للحصول على معلومات؛ وفهارس للمكتبات؛ والإعارة والخدمات فيما بين المكتبات؛ وعروض للكتب (عروض افتراضية).

البرنامج الفرعي 13
دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

الهدف

18-309 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في تعزيز عمليات التكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لتشجيع التقارب فيما بينها ومشاركة المنطقة من خلال المواقف الموحدة في الحوارات السياسية الأقاليمية والعالمية دعما لخطة عام 2030.

الاستراتيجية

18-310 سيساعد البرنامجُ الفرعي المنطقةَ على المضي قُدما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدفان 16 و 17. وللإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم إلى المنظمات دون الإقليمية والإقليمية في سياق دور اللجنة المتمثل في الدعوة للاجتماعات بوصفها منبرا حكوميا دوليا للمشورة والحوار في مجال السياسات، وذلك بتعزيز التنسيق والتعاون داخل الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين، والكيانات دون الإقليمية والإقليمية، ونظام المنسقين المقيمين، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، وأصحاب المصلحة وأطراف ثالثة أخرى من خارج المنطقة، وفيما بينها. ويُقدَّم هذا الدعم من خلال مساهمات تقنية ولوجستية وفنية في المبادرات دون الإقليمية والإقليمية الرامية إلى تيسير النقاش وإقامة الاتفاقات فيما بين بلدان المنطقة ومتابعتها، وكذلك عن طريق تعزيز مصالح المنطقة ووضعها بما يمكنِّها من المشاركة في الحوارات السياسية الأقاليمية والعالمية. وسيوفر البرنامج الفرعي أيضا أنشطة التعاون التقني والخدمات الاستشارية، بناء على الطلب، والأنشطة التدريبية، وسيعزز تبادل المعارف والخبرات ونقل التكنولوجيا.

18-311 وسيقدم البرنامج الفرعي الدعم لاتخاذ مواقف إقليمية مشتركة في المحافل المتعددة الأطراف والمؤتمرات العالمية فيما يتصل بأحداث هامة، من قبيل اجتماعات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، والسوق الجنوبية المشتركة، وتحالف المحيط الهادئ، والجماعة الكاريبية، ورابطة الدول الكاريبية، ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، وآليات التكامل الأخرى التي ستقدم تقارير إلى منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة.

18-312 وسيعزز البرنامج الفرعي أيضا التعلم من الأقران، وتبادل أفضل الممارسات، ومناقشة الغايات المشتركة، وسيعطي الأولوية للمنظور الجنساني واستراتيجية "الكاريبي أولا" التي تضطلع بها اللجنة.

18-313 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال تجديد التعاون المتعدد الأطراف، في سياق خطط ومنظمات التكامل في المنطقة.

18-314 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) الحد من التفاوتات على الصعيد الإقليمي وزيادة مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(ب) اتخاذ مواقف موحدة دعما لتنفيذ خطة عام 2030؛

(ج) زيادة قدرات المسؤولين الحكوميين المعنيين بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعمليات التكامل وأولئك المسؤولين عن تنفيذ خطة عام 2030 بهدف تشجيع المشاركة النشطة للدول الأعضاء في عمليات التكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وتمركزها الاستراتيجي على الصعيد العالمي.

18-315 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن بناء التآزر لتكثيف التعاون الدولي من أجل التغلب على التحديات التي تطرها الجائحة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-316 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

خطة عام 2030: فرصة لدعم التعاون الإقليمي لمكافحة كوفيد-19

18-317 في عام 2020، واصل البرنامج الفرعي تلبية احتياجات الدول الأعضاء ومطالبها بالدعوة إلى وضع خطط ومنظمات التكامل الحكومية الدولية في المنطقة، وضمان إجراء الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، ولا سيما بشأن الأثر الاجتماعي - الاقتصادي لجائحة كوفيد-19 في بلدان المنطقة. ورغم تأجيل الاجتماع الرابع لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة إلى عام 2021، فإن البرنامج الفرعي قام بالترويج لمناسبات مختلفة مع المجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة وبتنظيم هذه المناسبات من أجل بناء الحوار وتعزيز تبادل الخبرات وأفضل الممارسات وبناء الجسور.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-318 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من عدد المشاركين من منظمات المجتمع المدني الذين حضروا المناسبات التي نظمها البرنامج الفرعي في إطار منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة أو دورة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر الجدول 18-30).

الجدول 18-30
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
حضور 230 مشاركا الاجتماعَ الثاني لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة	حضور 300 مشاركا الاجتماعَ الثالث لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة	حضور 227 مشاركا الحوارَ الذي أُجري مع المجتمع المدني في إطار الدورة الثامنة والثلاثين للجنة

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

18-319 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، كان لا بد من تكييف الدورات التدريبية وحلقات العمل التي كان من المقرر أن يقدمها البرنامج الفرعي لكي تُنظَّم بالطرائق الافتراضية. وعلاوة على ذلك، أُرجئ الاجتماع الرابع لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة وتقرر عقده في النصف الأول من عام 2021.

النتائج المقررة لعام 2022

18-320 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المعروضة في خطط برنامجية سابقة وتبيّنان بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: خطة عام 2030: منبرٌ للتكامل الإقليمي[233]

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-321 اضطلع البرنامج الفرعي بأنشطة من أجل دعم التكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، لا سيما منذ تفشي جائحة كوفيد-19. كما أعاد توجيه الأنشطة من أجل دعم الحوار بما يتماشى مع احتياجات الدول الأعضاء، وتلقَّى طلبا للتعاون التقني من المكسيك بصفتها الأمانة المؤقتة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في آذار/مارس 2020، بشأن الأثر الاقتصادي للجائحة في بلدان المنطقة. وأدى هذا الطلب إلى قيام اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بإنشاء مرصد كوفيد-19 ونشر تقارير خاصة، مع تقديم تحليلات ومقترحات سياساتية لمعالجة أثر الجائحة في بلدان المنطقة وللتعافي منها بشكل أفضل. وفي هذا الصدد، أسهم البرنامج الفرعي في التقريرين المعنونين "المواثيق السياسية والاجتماعية من أجل تحقيق المساواة والتنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مرحلة التعافي بعد جائحة كوفيد-19" و "تأثير جائحة كوفيد-19 على قطاع السياحة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي".

18-322 وأسهم العمل المذكور أعلاه في مراعاة الخصائص الديمغرافية الاقتصادية للمنطقة التي تضم بلدانا متوسطة الدخل وبلدانا نامية غير ساحلية ودولا جزرية صغيرة نامية، إضافة إلى هايتي، وهي البلد الوحيد في المنطقة المصنف في فئة أقل البلدان نموا، وذلك دعما لتنفيذ خطة عام 2030 في سياق الجائحة وعدم ترك أحد خلف الركب، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المبيَّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 والمتمثل في تعزيز التعلم من الأقران وتحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة، على الرغم من تأجيل الاجتماع الرابع لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة إلى عام 2021 بسبب تأثير الجائحة في المنطقة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-323 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تنظيم الأنشطة في إطار منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيَّن أدناه (انظر الجدول 18-31).

الجدول 18-31

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
نوقشت في الاجتماع الثاني لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة أفضل الممارسات والغايات المشتركة فيما يتعلق بالتقدم المحرز والتحديات	قُدِّم الدعم لعملية استعراض الأقران وتبادل أفضل الممارسات لنهاية الدورة في سياق الاجتماع الثالث للمنتدى من خلال التقرير الرباعي السنوات الذي تشترك في إعداده اللجنة الاقتصادية	التعلم من الأقران وتبادل أفضل الممارسات وإجراء المناقشات بشأن الغايات المشتركة لتنفيذ خطة عام 2030 على الصعيد الإقليمي	يتيح التقريرُ المُعد عن التقدم المحرز والتحديات الماثلة إمكانيةَ تحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة من الدورة السابقة، ويدعم التقرير المناقشاتِ في	في إطار الاجتماع الخامس للمنتدى، تَبادُل أفضل الممارسات بشأن كيفية التصدي بنجاح لآثار جائحة كوفيد-19 على التنمية، وبالتالي التشجيع على النهوض بتعددية الأطراف والتعاون الدولي

(233) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.21)).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقدر)[أ]	2022 (الأداء المقدر)
الماثلة على الصعيد الإقليمي في سياق تنفيذ خطة عام 2030، بناء على المساهمات المستمدة من التقرير السنوي الثاني عن تنفيذ خطة عام 2030 الذي أعدته اللجنة الاقتصادية	ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مما يعكس زيادة التعاون		الاجتماع الرابع للمنتدى مع بدء دورة تنفيذ جديدة	

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: الحد من التفاوتات على المستوى الإقليمي وزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي[234]

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-324 في سياق استراتيجية "الكاريبي أولا" التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يَسَّر البرنامج الفرعي إجراء حوار رفيع المستوى مع 13 دولة عضوا في منطقة البحر الكاريبي و 14 عضوا منتسبا، بالتنسيق الوثيق مع المقر دون الإقليمي للجنة في منطقة البحر الكاريبي، والمنسقين المقيمين، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات دون الإقليمية، والمؤسسات الأكاديمية، والمجتمع المدني. ومَثَّل الحوار فرصة لزيادة مستوى مشاركة ممثلي منطقة البحر الكاريبي في الأنشطة والمناسبات التي ينظمها البرنامج الفرعي. وعلاوة على ذلك، في إطار الدورة الثامنة والثلاثين للجنة، تمتعت بلدان منطقة البحر الكاريبي بمستوى رفيع جدا من التمثيل في اللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، إذ انتُخبت جامايكا لنيابة رئاسة اللجنة. وعلى نحو مماثل، في عام 2020، وفي إطار متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، دعم البرنامجُ الفرعي تقييمَ التعاون فيما بين بلدان الجنوب في بربادوس وجامايكا وعَرْضَ نتائجه في اجتماع للخبراء حضره نحو 100 خبير من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

18-325 ولم يشكل العمل المذكور أعلاه أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في مشاركة 12 بلدا من بلدان منطقة البحر الكاريبي في منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، كما هو مبيَّن في الميزانية البرنامجية لعام 2020. ونتيجة لتفشي فيروس مرض كوفيد-19، قررت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتنسيق مع حكومة كوبا بصفتها رئيسة المنتدى للفترة 2018-2020، عدم المضي قُدما في عقد الاجتماع الرابع للمنتدى.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-326 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيدعم البرنامجُ الفرعي الدولَ الأعضاء بزيادة عدد بلدان منطقة البحر الكاريبي التي تشارك في منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة. ويُعرَض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيَّن أدناه (انظر الشكل الثالث والثلاثين من الباب 18).

(234) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الشكل الثالث والثلاثون من الباب 18

مقياس الأداء: عدد بلدان منطقة البحر الكاريبي التي تشـــارك في منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة (العدد السنوي)

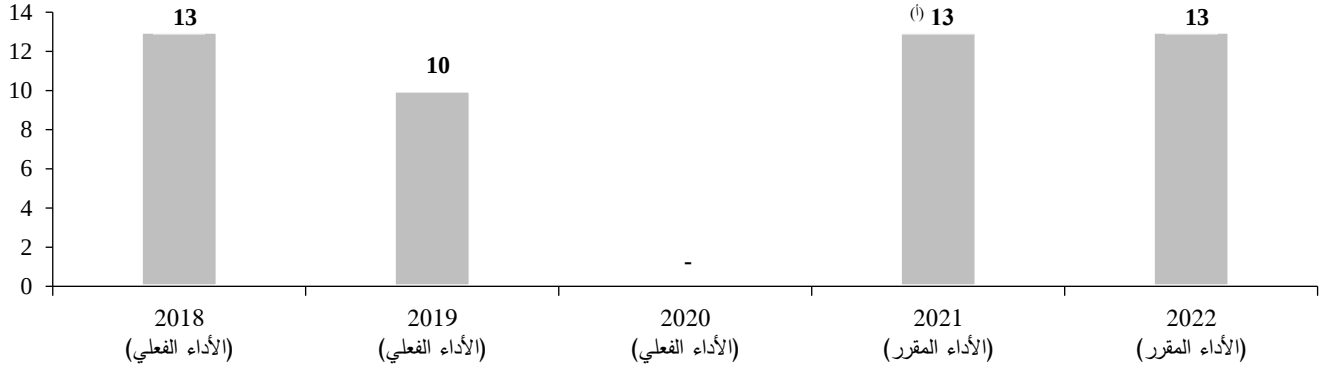

(أ) حفاظا على إمكانية المســاءلة عن الخطط البرنامجية الأصــلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضــل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: عمليات متينة للتكامل على الصــعيدين الإقليمي ودون الإقليمي دعما للتعافي بعد الجائحة بما يتماشــى مع خطة عام 2030

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-327 تتســبب آثار جائحة كوفيد-19 في تفاقم أوجه عدم المســاواة داخل البلدان وفيما بينها. ويمكن لزيادة التعاون الدولي وتعزيز تعددية الأطراف على الصــعيد الإقليمي أن يدعما العمل الجماعي لتوفير المنافع العامة على المســتويين العالمي والإقليمي وأن يعززا القدرات التداولية والشفافية والنقاشات المستنيرة بين المواطنين، وكلها أمور يمكن أن تدعم المنطقة في إعادة البناء بشكل أفضــل في أعقاب الجائحة. وقال الأمين العام إنه مع العلم بعدم وجود نظام للحوكمة العالمية، فإن الســبيل الوحيد الممكن للخروج من الأزمة هو من خلال التعاون الدولي الفعال؛ وشدد على أن "تعددية الأطراف لا تتعلق بمواجهة التهديدات المشتركة فحسب؛ بل تتعلق باغتنام الفرص المشتركة. ولدينا الآن فرصة لإعادة البناء بشكل أفضل من الماضي"[235]. وفي بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، هناك فرصة للتأهب والقيادة بصوت إقليمي في الساحة العالمية في فترة ما بعد الجائحة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

18-328 تَمثَّل الدرس المســتفاد للبرنامج الفرعي في زيادة الوعي بأهمية تعزيز الحوار مع أصــحاب المصــلحة. وفي ســياق تطبيق هذا الدرس، ســيزيد البرنامج الفرعي من أنشــطة التنســيق مع المنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون لدعم علاقاتها مع أصحاب المصلحة والأطراف الثالثة من خارج المنطقة، بما في ذلك المجتمع المدني. وسيواصل البرنامج الفرعي دعم المنظمات دون الإقليمية والإقليمية بتعزيز التنســيق والتعاون والتكامل والتآزر، وبالمســاهمة في عمليات التقارب عندما تكون مشــاركة اللجنة مطلوبة.

(235) الأمم المتحدة، "رسالة الأمين العام بمناسبة اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام"، 24 نيسان/أبريل 2020.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-329 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من العدد المتزايد من المنظمات المشارِكة في منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة (انظر الشكل الرابع والثلاثين من الباب 18).

الشكل الرابع والثلاثون من الباب 18

مقياس الأداء: العدد السنوي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني المشارِكة في منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة

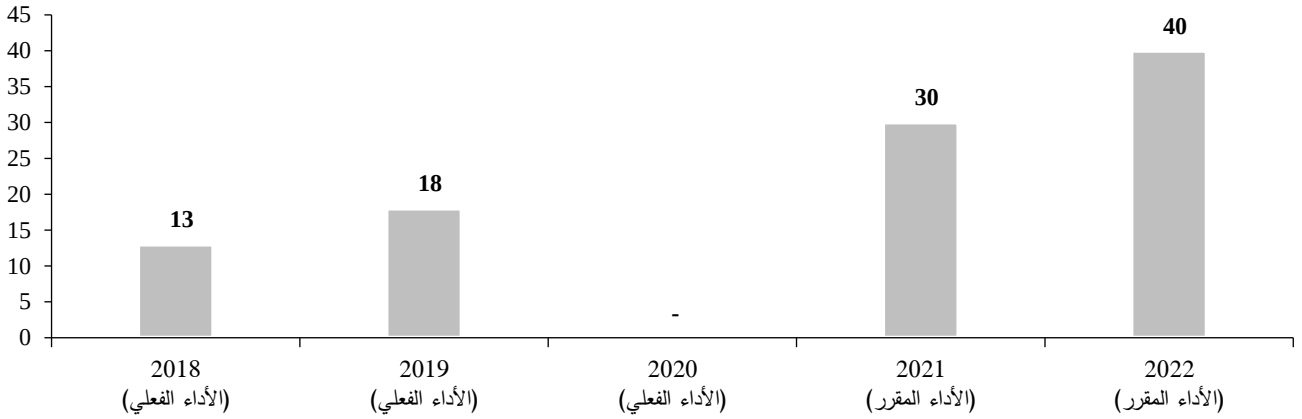

الولايات التشريعية

18-330 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

177/65 الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

223/66 نحو إقامة شراكات عالمية

243/71 الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

318/71 مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

279/72 إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

254/73 نحو إقامة شراكات عالمية: نهج قائم على المبادئ لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين

291/73 وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

270/74 التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19)

274/74 التعاون الدولي من أجل ضمان الحصول على الصعيد العالمي على الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية اللازمة لمكافحة كوفيد-19

306/74 اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

307/74 توحيد الجهود في مواجهة التهديدات الصحية العالمية: مكافحة كوفيد-19

قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

730 (د-37) اللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

731 (د-37) الذكرى السنوية السبعون للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

749 (د-38) اللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

المنجزات المستهدفة

18-331 يعرض الجدول 18-32 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-32

البرنامج الفرعي 13: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**7**	**7**	**6**	**6**
1 - دورات تدريبية وحلقات دراسية، بالتعاون مع الكيانات الحكومية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بشأن استراتيجيات وعمليات التقارب والتكامل؛ وبشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والاستراتيجيات المتعلقة بأصحاب المصلحة والأطراف الثالثة من خارج المنطقة؛ ولتقييم التقدم المحرز في التكامل على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي؛ ولتقييم التقدم المحرز في عمليات التكامل على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي	7	7	6	6
المنشورات (عدد المنشورات)	**3**	**2**	**4**	**3**
2 - دراسات عن تكامل المنظمات والعمليات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب	3	2	4	3
المواد التقنية (عدد المواد)	**3**	**3**	**3**	**2**
3 - مُدخلات للاجتماع الحكومي الدولي المعني بالتكامل والتعاون واجتماعات مع أصحاب المصلحة والأطراف الثالثة من خارج المنطقة	3	3	3	2
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بشأن مواضيع تتعلق بولاية اللجنة، بما في ذلك ما يتصل بالتكامل والتعاون، للمنظمات والعمليات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك خطة عام 2030؛ وتقديم خدمات التعاون التقني إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، لعمليات ومنظمات إقليمية ودون إقليمية في المجالات ذات الصلة بولاية اللجنة وفي علاقاتها مع أصحاب المصلحة والأطراف الثالثة من خارج المنطقة في مجالات متصلة بعمل البرنامج الفرعي.				

البرنامج 19

التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

19-1 تتولى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) المسؤولية عن تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة العربية. وتُستمد ولايتُها من الأولويات المحددة في قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومقرراتهما ذات الصلة، بما في ذلك قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1818 (د-55) الذي أنشأ بموجبه اللجنة، وقراره 69/1985 الذي عُدّلت بموجبه اختصاصاتُها، للتأكيد على المهام الاجتماعية المنوطة بها.

19-2 والضرورة العامة التي تتبدّى من المشهد الإنمائي في المنطقة العربية هي الحاجة إلى حماية مكاسب التنمية والتصدي لآثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) المتبقية، والاستفادة من هذا الزخم لإعادة البناء بشكل أفضل وتسريع التقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي هذا السياق، ستدعم الإسكوا الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف المدرجة في خططها الإنمائية الوطنية وتحقيق رؤيتها المتمثلة في ازدهار المجتمعات العربية، على أساس الرخاء والمساواة واحترام التنوع والاستخدام المستدام للموارد. وقد وُضع برنامج العمل المقرر مع مراعاة الأثر السلبي الذي ستخلّفه جائحة كوفيد-19 في المديين المتوسط والطويل واستمرار عدم الاستقرار السياسي الطويل الأمد والواسع النطاق والنزاعات العنيفة، مما يزيد من تفاقم التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستمرة منذ عقود ويضع عوائق إضافية أمام مسار التنمية في المنطقة وأمام تحقيق طموحات شعوبها.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

19-3 تمشيا مع ولاية الإسكوا وتأكيدا على التزامها تجاه الدول الأعضاء، ستواصل اللجنة الاستفادة من خبراتها وتجاربها وشراكاتها في نشر نُهج متعددة التخصصات دعما للجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى تحقيق طموحات شعوب المنطقة العربية في مستقبل مزدهر وكريم. واستراتيجية اللجنة لعام 2022 متجذرة في الرؤية الأطول أجلا للمنطقة، وتركّز على تقديم الدعم للدول الأعضاء في تقرير وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى تعزيز رفاه مواطنيها، على النحو المنصوص عليه في خطط التنمية الوطنية وخطة عام 2030.

19-4 وفي صميم الاستراتيجية، التزام، لا بالبقاء على المسار الصحيح فحسب، بل في الواقع، بإعادة البناء على نحو أفضل وتسريع التقدّم، قدر الإمكان، نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستُدمج الجهود الرامية إلى التخفيف من الأثر السلبي الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19 في جدول الأعمال الطويل الأجل والرؤية للمنطقة، مما يسمح باستدامة المكاسب الإنمائية وتوسيع نطاقها. والسمة المميزة لبرنامج الإسكوا لعام 2022، وكل من برامجها الفرعية الستة، هي إبرازها طموحات شعوب المنطقة العربية إلى العيش في مجتمعات مستقرة وعادلة ومزدهرة. ويشمل ذلك، في جملة أمور، تعزيز المؤسسات الوطنية وتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي؛ والحد من أوجه عدم المساواة وتمكين الفئات الأكثر ضعفا؛ وتعزيز الإدارة السليمة للموارد الطبيعية والإجراءات المتعلقة بالمناخ؛ وتحليل الاتجاهات والأدلة ووضع أدوات لدعم اتخاذ القرارات المستنيرة؛ على أن يكون الهدف العام هو تحقيق الازدهار المشترك المستدام.

19-5 وبوجه خاص، ستدعم الإسكوا، الحكومات في معالجة مكامن الضعف العديدة في سياق بناء مؤسسات فعالة وقادرة على الصمود، وفي ضمان تمكين التدخلات من تلبية الاحتياجات المحددة لأضعف الفئات السكانية وأكثرها تهميشا، والحفاظ على

تركيزها على ذلك في إطار الالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب. وإضافة إلى مساعدة الدول الأعضاء على بلوغ المستوى الأمثل لخطط التعافي من كوفيد-19، ستستثمر الإسكوا في سبيل تحسين الوصول إلى البيانات الموثوقة والمفصلة والتكنولوجيات والابتكارات اللازمة لمواجهة تحديات الثورة الصناعية الرابعة؛ وتوفير أدوات وأطر محسنة لتحليل المخاطر والفرص؛ مما يمكّن البلدان من تقرير السياسات واتخاذ القرارات عن علم. وستستفيد الإسكوا من خبراتها ومواردها في دعم الإدارة المستدامة للمياه الجوفية والموارد الطبيعية الأخرى؛ وستعزز خطط مبادلة الديون وتخفيضها، كجزء من جهودها الرامية إلى تعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي وكذلك الإجراءات المتصلة بالمناخ. وستسهم اللجنة في تهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق تكامل إقليمي أكبر وإقامة شراكات دائمة من أجل التنمية، بما في ذلك تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

19-6 وبالنسبة لعام 2022، تعكس المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للجنة التحديات القائمة التي تواجهها الدول الأعضاء فيما يتصل بجائحة كوفيد-19. وهي تشمل مواصلة تقديم الدعم للمبادرات الوطنية والإقليمية الرامية إلى التخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة، من دون الخروج عن مسار تنفيذ الالتزامات المتعلّقة بأهداف التنمية المستدامة. وسيتحقق ذلك من خلال زيادة الاستثمار في تحليل الاتجاهات والتحديات والفرص والتكنولوجيات الجديدة والابتكار؛ وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية؛ وضمان إدماج الفئات الأكثر ضعفا وتمكينها. وترد أمثلة محددة على هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة في إطار البرنامج الفرعي 1، تغير المناخ واستدامة الموارد الطبيعية، والبرنامج الفرعي 2، العدل بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة، والبرنامج الفرعي 3، الرخاء الاقتصادي المشترك، والبرنامج الفرعي 5، تنسيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، والبرنامج الفرعي 6، الحوكمة ومنع نشوب النزاعات. ومن المتوقع أن يسهم الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء فيما يتصل بجائحة كوفيد-19 في النتائج المقررة لعام 2022، على النحو المبين في البرنامج الفرعي 5.

19-7 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، ستواصل اللجنة توطيد شراكتها الاستراتيجية والتاريخية مع جامعة الدول العربية. وتتجلى تلك الشراكة في عدة مجالات، منها: رصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030 والإبلاغ عنه؛ وتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء بشأن تغير المناخ من خلال المركز العربي لسياسات تغير المناخ القائم مقره في الإسكوا؛ وبذل جهود مشتركة لإعادة النظر في مسألة الفقر المتعدد الأبعاد، وقياس الفقر غير المتصل بالدخل، وتعزيز القضاء عليه بما يتماشى مع خطة عام 2030. وتتعاون الهيئتان أيضا بشأن الأبعاد المعيارية للتكامل الاقتصادي الإقليمي وأبعاده المتصلة بتنمية القدرات، بما في ذلك التكامل فيما يتعلق بالتجارة والجمارك والهجرة والنقل والطاقة والمياه والأمن الغذائي وغيرها من التحديات الإنمائية العابرة للحدود والإقليمية.

19-8 وستستمر شراكة اللجنة مع البنك الإسلامي للتنمية بهدف تغطية عدد من المجالات، منها: ممرات النقل بوصفها عوامل ميسِّرة للتجارة من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الأنشطة الاقتصادية وإيجاد فرص العمل؛ وتعميم مراعاة الإجراءات المتعلقة بالمناخ في الخطط الإنمائية الوطنية؛ ودور البرلمانات في تعزيز ورصد تنفيذ خطة عام 2030. وفي موازاة ذلك، ستقيم الإسكوا شراكات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية والعديد من الجهات الفاعلة على الصعيدين العالمي والإقليمي.

19-9 وعلاوة على ذلك، ستواصل الإسكوا تعاونها مع المؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر، ولا سيما من خلال الشبكة الأكاديمية لحوار التنمية، بهدف تعزيز الحوار والتعاون وتبادل المعارف بين الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية في المنطقة العربية؛ وتعزيز عملية تقرير السياسات الاستباقية والمستنيرة بما يتمشّى مع الطموحات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستعمل الإسكوا أيضا على توفير مزيد من الفرص لإقامة الشراكات والتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل سد الثغرة في التنفيذ في مجال المعارف ومساعدة الدول الأعضاء على الاستفادة من سبل الابتكار والتمويل.

19-10 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، ستواصل الإسكوا الاضطلاع بدور قيادي في المنطقة العربية في تنفيذ خطة الأمين العام للإصلاح، على نحو ما أقرته الجمعية العامة في قرارها 279/72. وستحافظ اللجنة على النهج الذي تتبعه في إشراك الجهات المتعددة صاحبة المصلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتواصل إنشاء منصات إقليمية فريدة من نوعها يمكن من خلالها لممثلي الحكومات، والبرلمانيين، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص تبادل الممارسات الجيدة وإيجاد حلول مبتكرة. وإضافة إلى ذلك، ستوسع الإسكوا الخدمات التي تقدمها "منارة" وتزيد من قيمتها المضافة (مركز المعارف والخبرات الإقليمي)، وستتولى قيادة عدد من المبادرات العالمية التي لا تستهدف تحسين عمل المؤسسات في المنطقة فحسب، بل عمل الأمم المتحدة على الصعيد العالمي كذلك. وهذا بالإضافة إلى التعاون الفني والمعياري على الصعيدين الإقليمي والعالمي مع عدد كبير من وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات العالمية والإقليمية والوطنية بشأن طائفة واسعة من المواضيع المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، مثل النمو وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية، والعمالة، ومكافحة الفقر، والحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي، وتغير المناخ، والهجرة، والمسائل الجنسانية، والبيانات والإحصاءات.

19-11 وسيواصل البرنامج العمل عن كثب مع مكتب تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة ومكاتب المنسقين المقيمين ومن خلال المنبر الإقليمي للتعاون في المنطقة العربية لكفالة زيادة التكامل والتآزر بين مشاريعه والمشاريع المنفذة كجزء من أطر التعاون الإنمائي الوطنية. ويهدف هذا التعاون إلى تحسين برامج الأمم المتحدة في الدول العربية من أجل تسريع الإنجازات نحو تحقيق خطة عام 2030.

19-12 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) تحويل تركيز الحكومات في المنطقة (وعلى الصعيد العالمي) من التدخلات الفورية لإنقاذ الأرواح وسبل العيش إلى التعافي الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق خطة عام 2030؛

(ب) المشهدُ الإنمائي الوطني والمشهد السياسي يوفران المناخ المؤاتي لكي تسدي الإسكوا مشورة متكاملة في مجال السياسات وتقدّم الدعم المعياري والدعم في مجال بناء القدرات التقنية بشأن الأولويات الإقليمية؛

(ج) التزام شركاء الإسكوا ومحاوروها بالتعاون معها وبتعزيز المبادرات والمشاريع المشتركة.

19-13 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فستُعدّل هذه المنجزات والأنشطة خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيُبلّغ عن أي تعديلات من هذا القبيل ضمن إطار معلومات الأداء البرنامجي.

19-14 وتراعي اللجنة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. ومثالا على ذلك، فهي تنفّذ إطار المساءلة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين بما يتماشى مع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 16/2013، إضافة إلى الأنشطة المستهدفة التي يقودها برنامجها الفرعي المعني بالعدل بين الجنسين، والسكان، والتنمية الشاملة. وفيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة، ستواصل الإسكوا، في سياق تلبية الاحتياجات الخاصة للفئات المهمشة والضعيفة، النهوض بإدراج احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في برنامجها، تمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة. وسيُولى اهتمام خاص للنظر في زيادة إدماج الشباب والمسنين وتمكينهم.

19-15 وبعد اعتماد القرار 335 (د إ-6)، فعّلت الإسكوا هيكليتها الداخلية الجديدة، التي صُمّمت لتحقيق الاستفادة المثلى من أصولها الفنية والتشغيلية لخدمة الدول الأعضاء عن طريق إعادة تشكيل برنامجها العام إلى ستة برامج فرعية معنية بمواضيع مترابطة. وبناء على ذلك، تُعرض الخطة البرنامجية لعام 2022 في إطار هيكل البرامج فرعية المعتمد حديثا، تمشيا مع قرار الإسكوا

335 (د إ-6) وعلى النحو الوارد في مذكرة الأمين العام المعنونة "الرؤية الاستراتيجية الجديدة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" (E/2020/12). وتعرض التقارير المتعلقة بأداء اللجنة لعام 2020 في إطار الهيكل السابق الذي كان ساريا وقت تخطيط البرامج لعام 2020 والذي كان يتألف من سبعة برامج فرعية، (انظر المرفق بالجزء ألف).

الولايات التشريعية

16-19 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

196/68 مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية المتعلقة بالتنمية البديلة

230/69 الثقافة والتنمية المستدامة

277/69 إعلان سياسي بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

307/69 المسائل الشاملة

313/69 خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

279/72 إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

216/74 تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

232/74 متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

234/74 تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)

239/74 التعاون بين بلدان الجنوب

4/75 دورة استثنائية تعقدها الجمعية العامة من أجل التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

قرارا مجلس الأمن

1325 (2000)

2535 (2020)

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

1818 (د-55) إنشاء اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

69/1985 تعديل اختصاصات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا: تغيير اسم اللجنة

36/2014 تغيير اسم اللجنة الفنية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى "اللجنة التنفيذية" وتعديل صلاحياتها

26/2015 تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها

5/2020 تعزيز تنسيق البرامج الإحصائية في منظومة الأمم المتحدة

16/2020 برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020

20/2020 انضمام الجزائر والصومال لعضوية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

23/2020 التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 243/71 المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

الإعلانات والقرارات الوزارية الصادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية (2014)

إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (2016)

توافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية (2018)

الإعلان العربي حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً (2019)

331 (د-30) نُهُج متكاملة للتعاون الفني تلبيةً للاحتياجات المستجدة للدول الأعضاء

333 (د-30) اعتماد التعديلات المقترحة على الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل لفترة السنتين 2018-2019

334 (د-30) اعتماد تقارير دورات الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

335 (د إ-6) الخطة البرنامجية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لعام 2021

336 (د إ-6) طلب انضمام الجزائر والصومال لعضوية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المنجزات المستهدفة

19-17 يعرض الجدول 19-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، مصنّفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 19-1

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2021-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**15**	**15**	**12**	**9**
1 - تقارير مقدمة إلى اجتماعات الدورة الوزارية للإسكوا	9	9	-	1
2 - تقارير مقدمة إلى اللجنة التنفيذية	6	6	12	8
الخدمات الفنية المقدَّمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**14**	**14**	**17**	**16**
3 - اجتماعات اللجنة التنفيذية	4	4	8	6
4 - اجتماعات اللجنة الاستشارية التابعة للإسكوا	4	4	2	3
5 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	2	2	1	1
6 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	2	2	1	1
7 - اجتماعات اللجنة الخامسة للجمعية العامة	2	2	1	1
8 - اجتماعات المنبر الإقليمي للتعاون	-	-	4	4
باء - توليد المعارف ونقلها				
المنشورات (عدد المنشورات)	**1**	**1**	**2**	**1**
9 - التقرير السنوي للإسكوا	1	1	1	1
10 - تقرير عن أداء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المنطقة العربية	-	-	1	-
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: عدة منصات للإسكوا على وسائل التواصل الاجتماعي ورسائل إخبارية باللغتين العربية والإنكليزية؛ والاحتفال بالأيام والأسابيع الدولية الخاصة، مثل اليوم الدولي للمرأة، واليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، واليوم العالمي للبيئة؛ وإصدار كتيبات ومنشورات وملصقات ومواد دعائية أخرى عن أنشطة الإسكوا؛ وإنتاج مواد ذات محتوى مرئي ومقاطع فيديو عن أنشطة الإسكوا وأخبار الإسكوا اليومية باللغتين الإنكليزية والعربية على الموقع الشبكي للإسكوا؛ وتقديم إحاطات، ومحاضرات، وأنشطة توعية لفائدة المدارس والجامعات والزوار عن عمل الأمم المتحدة والإسكوا.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: مؤتمرات صحفية وإحاطات مقدمة من الأمينة التنفيذية وغيرها من كبار المسؤولين وأخرى لإطلاق المنشورات الرئيسية والمناسبات الهامة؛ ومقابلات أجرتها وسائط الإعلام مع الأمينة التنفيذية وغيرها من كبار المسؤولين؛ وخدمات البث التلفزيوني المباشر للإسكوا؛ ونشرات صحفية باللغتين الإنكليزية والعربية عن أنشطة الإسكوا؛ وتغطية إعلامية لاجتماعات الإسكوا وأنشطتها.

أنشطة التقييم

19-18 في عام 2022، تخطط الإسكوا لإعادة تركيز تقييماتها من أجل تحديد الأولويات في مجالات النتائج الرئيسية المحددة في إطار برنامجها في ضوء استراتيجية اللجنة الطويلة الأجل، بدلا من البرامج الفرعية نفسها. ويستهدف ذلك دعم التخطيط الطويل المدى للأنشطة والنتائج من خلال اتباع نهج أكثر استباقية لفهم احتياجات المنطقة العربية والدول الأعضاء والاستجابة لها. وفي هذا الصدد، من المقرر إجراء تقييم واحد على الأقل لمجالات مختارة من برامج اللجنة الفرعية في عام 2022.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
تغيّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية

الهدف

19-19 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوض بالإجراءات المتعلقة بالمناخ والسياسات المتكاملة والمستدامة في مجالات المياه والطاقة والأمن الغذائي.

الاستراتيجية

20-19 من أجل الإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز مشاركة الدول الأعضاء وقدراتها من أجل بناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، عن طريق تعميم مراعاة الاعتبارات المناخية في التخطيط الإنمائي والتمويل. وسيقدم المساعدة التقنية لتيسير الوصول إلى الموارد المعرفية القائمة على العلوم للاسترشاد بها في تقرير السياسات. وسيستفيد من الشراكات القائمة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والهيئات الدولية الأخرى ومع الحكومات لمساعدة الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. وتمشيا مع الهدف 1، سيقوم البرنامج الفرعي، على وجه التحديد، بتحليل سبل الحد من قابلية التضرر من تغير المناخ في القطاعات الاستراتيجية من خلال إقامة شراكات متنوعة في إطار المركز العربي لسياسات تغير المناخ. وسيدعم تنفيذ الغاية 2 بتقييم أثر تغير المناخ على الإنتاجية الزراعية والنظم الإيكولوجية والأحداث المناخية الشديدة المتصلة بالمياه. وفي الوقت نفسه، سيسهم ضمان الحصول على الطاقة الحديثة والمستدامة والموثوقة والميسورة التكلفة في تحقيق الهدف 7. وسيُدعم التقدم المحرز في تحقيق الهدف 12 من خلال تعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة عبر استخدام أكثر كفاءة للموارد الطبيعية والحد من فقد الأغذية والهدر الغذائي. وسيسهم البرنامج الفرعي أيضا في تحقيق الهدف 13 عن طريق تعزيز القدرة على الصمود والتكيف من خلال اتخاذ تدابير سياساتية متكاملة من أجل مواصلة التكيف والتخفيف والحصول على القدرات البشرية والمؤسسية المستنيرة.

21-19 ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا تعزيز المؤسسات وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء، وإشراكها في حوار شامل لعدة قطاعات وتوفير المنبر المحايد لإجرائه، وتشجيع إيجاد واعتماد الحلول المستدامة والنهوض بها في مجالات الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، وكفاءة استعمال المياه، والأمن الغذائي، وإدارة النفايات، والاستدامة البيئية. وسيدعم اللجنة الفنية الرفيعة المستوى المشتركة للمياه والزراعة في تنفيذ إعلان القاهرة واستعراض المبادئ التوجيهية بشأن تخصيص المياه لقطاع الزراعة في الدول العربية والترويج لاعتماد هذه المبادئ. وإضافة إلى ذلك، سيدعم البرنامج الفرعي عملية الإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورصده على الصعيد الإقليمي بطريقة متكاملة عن طريق تتبع التقدم المحرز في تحقيق الهدفين 2 و 7. وسيروّج لاتباع الحلول المناسبة لضمان الأمن الغذائي ويسهم في تحقيق الهدف 6 من خلال تعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية على جميع المستويات، بسبل منها التعاون في مجال المياه العابرة للحدود وزيادة التركيز على موارد المياه الجوفية.

22-19 ويخطط البرنامج الفرعي لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتعلقة بكوفيد-19 عن طريق تقييم أثر الجائحة المستمر وتقديم المشورة القطاعية في مجال السياسات إلى الحكومات وأصحاب المصلحة الإقليميين، مع التركيز على الاستجابة للوباء والتعافي منه، ومساعدة الحكومات على المضي قدما في ذلك، واستئناف جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف 2 و 6 و 7 و 11 و 12 و 13. ويشمل ذلك زيادة إدماج الاعتبارات المتصلة بالصحة في التقييمات القطاعية والمساعدة التقنية المتصلة بالقدرة على

الصمود وبالمخاطر التي يتعرض لها الناس والكوكب في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمناخية المتغيرة لما يتصل بالعمل الإقليمي والوطني المرتبط بالأهداف الإنمائية للألفية.

19-23 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه الذي تضطلع به الإسكوا وشركاؤها والرامي إلى وضع وتعزيز حلول مستدامة إلى ما يلي:

(أ) تعزيز التزامات الدول الأعضاء بالعمل المناخي، المصمم لبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية والوطنية؛

(ب) اعتماد الدول الأعضاء سياسات وخطط وأدوات منسقة وتقنيات و/أو المبادئ توجيهية متصلة بتحسين إدارة موارد المياه الجوفية؛ وزيادة الإنتاجية الزراعية؛ وتحسين استدامة نظم الطاقة؛ وتعزيز الشبكات الإقليمية وآليات التنسيق التي تدعم الأمن المائي والطاقي والغذائي.

19-24 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المقرر بشأن المسائل المتعلقة بكوفيد-19 إلى زيادة القدرات الوطنية على تعبئة الموارد والخبرات للتخفيف من آثار الجائحة على الأمن الغذائي وعلى تقديم خدمات المياه والطاقة الضرورية لتحقيق انتعاش أكثر استدامة.

النتائج المقررة لعام 2022

19-25 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجة 1، وهي استكمال للنتيجة المعروضة في الخطة البرنامجية المقترحة السابقة، والنتيجة 2، وهي نتيجة جديدة مقررة.

النتيجة 1: سياسات شاملة لعدة قطاعات ترمي إلى تحسين أمن المياه والغذاء في ظل الأحوال المناخية المتغيرة في المنطقة العربية[236]

19-26 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. ومن أجل المساهمة في تحقيق المزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيدعم البرنامج الفرعي اعتماد خطة العمل للفترة 2022-2025 لإعلان القاهرة لعام 2019 وتنفيذها ومتابعتها من أجل تنفيذ القرارات الأخرى من قبل الاجتماع المشترك الثاني لوزراء الزراعة والمياه العرب المقرر عقده في عام 2021. وستدعم الإسكوا على وجه التحديد كفالة اتساق السياسات بين قطاعي المياه والزراعة والقطاعات الأخرى؛ وستشجّع تنظيم المشاريع الزراعية وتطوير التكنولوجيا الملائمة واعتمادها؛ والمساهمة في أنشطة بناء القدرة على الصمود للقطاع الزراعي. وستسعى إلى المساعدة في إنشاء شبكة إقليمية عربية من ممارسي نموذج AquaCrop من أجل زيادة تنمية قدرات الدول الأعضاء ودعم مبادرات التدريب وتبادل البيانات والخبرات المكتسبة في السنوات الماضية. وإضافة إلى ذلك، سيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء، من خلال إعداد التقارير والوثائق الفنية قبل الاجتماعات المقررة وتقديم خدمات الاجتماعات. وسيواصل دعم المركز العربي لسياسات تغير المناخ، بسبل منها عقد اجتماعات سنوية للجنته التقنية المشتركة الرفيعة المستوى. وعلاوة على ذلك، سييسّر هذا النهج تقدم الدول الأعضاء نحو تنفيذ خطط العمل الشاملة لعدة قطاعات تهدف إلى تعزيز التنسيق بين قطاعي الزراعة والمياه بشأن توزيع المياه في الزراعة، وإنتاجية المياه، وكفاءة استخدام المياه، واستخدام المياه غير التقليدية في الزراعة، والصلة بين المياه والأغذية والطاقة. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 19-2).

(236) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الجدول 19-2

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
–	اعتماد قرار واحد بشأن التنسيق بين قطاعي الزراعة والمياه في اجتماع مشترك لوزراء الزراعة والموارد المائية في 4 نيسان/أبريل 2019 في القاهرة، بدعم من جامعة الدول العربية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والإسكوا	–	اعتماد قرارين وزاريين إضافيين بشأن التنسيق بين قطاعي الزراعة والمياه	–
–	إعداد 9 تقارير تقييم من جانب مسؤولين حكوميين باستخدام بيانات مناخية إقليمية مستمدة من نموذج AquaCrop والمبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (ريكار)، لإثراء السياسات المتعلقة بتحسين إدارة الموارد المائية وإنتاج المحاصيل باستخدام كفء للمياه	إعداد تقريري تقييم إضافيين من جانب مسؤولين حكوميين باستخدام بيانات مناخية إقليمية مستمدة من نموذج AquaCrop وريكار، لإثراء السياسات المتعلقة بإدارة الموارد المائية من أجل زيادة كفاءة استخدام المياه في إنتاج المحاصيل	إعداد تقريري تقييم إضافيين من جانب مسؤولين حكوميين باستخدام بيانات مناخية إقليمية مستمدة من نموذج AquaCrop وريكار، لإثراء السياسات المتعلقة بإدارة الموارد المائية من أجل زيادة كفاءة استخدام المياه في إنتاج المحاصيل	استفادة الدول الأعضاء المشاركة من التوجيه التقني وتبادل أفضل الممارسات المتاحة من خلال الشبكة الإقليمية العربية لممارسي نموذج AquaCrop

(أ) حفاظا على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، يُرحَّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك النقطة الزمنية التي تسبق تفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلَّغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تحسين إدارة المياه الجوفية في السياقات العابرة للحدود في ظل تغير المناخ

19-27 تعتمد الدول الأعضاء في الإسكوا على المياه الجوفية في تلبية نصف احتياجاتها من المياه العذبة. ويزداد الاعتماد على المياه الجوفية مع تفاقم شَحّة المياه السطحية وتلوثها وارتفاع تكلفتها في مواجهة آثار تغير المناخ وتزايد الطلب عليها. وتعتمد الدول

العربية أيضا اعتمادا كبيرا على طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود، حيث تتقاسم معظمها موارد المياه الجوفية المتجددة وغير المتجددة. وتواجه هذه الأحواض تدهورا في نوعية المياه وإفراطا في استخراج المياه، وتتعقد إدارتها المستدامة بسبب عدم كفاية البيانات والافتقار إلى الترتيبات التعاونية. ولم تقدم سوى تسع دول أعضاء في الإسكوا بيانات تتعلق بالتعاون عبر الحدود في مجال المياه، ولم تدرج سوى سبع دول المياه الجوفية في تقاريرها المتعلقة بالمؤشر 6-5-2 بشأن هدف التنمية المستدامة 6 في عام 2018. ومنذ إصدار *التقرير التاريخي دراسة مسح الموارد المائية المشتركة في غربي آسيا* في عام 2013، واصل البرنامج الفرعي العمل على تحسين فهم موارد المياه الجوفية العابرة للحدود في المنطقة، بما في ذلك عن طريق تيسير الحوارات بشأن التعاون في مجال المياه المشتركة، على النحو الذي أوصى به المجلس الوزاري العربي للمياه، بتكليف من لجنة الموارد المائية التابعة للإسكوا.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

19-28 تمثّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أنه في حين ثمّنت الدول الأعضاء عمله التحليلي الرامي إلى تحديد توصيف ودعم التعاون بشأن موارد المياه المشتركة وتغير المناخ، برزت الحاجة إلى بذل جهود إضافية لدعم استخدام نتائج البحوث في تقرير السياسات فيما يتصل بإدارة المياه الجوفية. وهيمنت مسألة المياه السطحية على الخطاب الإقليمي بشأن التعاون في مجال المياه العابرة للحدود، والأمن المائي، وتغير المناخ، رغم أن الدول الأعضاء تعتمد اعتمادا كبيرا على موارد المياه الجوفية، ولا سيما في قطاع الزراعة وفي المناطق الريفية، ورغم الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه المياه الجوفية في التكيف مع تغير المناخ. بيد أن محدودية البيانات المتعلقة بالمياه الجوفية وعدم فهم خصائصها بالكامل صعّبا إدارة هذا المورد غير المرئي، على عكس موارد المياه السطحية التي يسهل فهمها ورصدها. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيزيد البرنامج الفرعي من أنشطته في إعادة تنظيم إدارة موارد المياه الجوفية في المناقشات المتعلقة بالأمن المائي في المنطقة العربية. وسيفعل ذلك عن طريق توسيع قاعدة المعارف الإقليمية عن الآثار المباشرة وغير المباشرة لتغير المناخ على موارد المياه الجوفية المشتركة من خلال عمليات التقييم، وبناء قدرات الدول الأعضاء على إجراء هذه التقييمات، وإطلاق قاعدة بيانات رقمية عن موارد المياه الجوفية. وسيُصدر البرنامج الفرعي أيضا مبادئ توجيهية ويبني القدرات سعيا إلى تحقيق إدارة متكاملة للمياه الجوفية في ضوء التكنولوجيات الجديدة، مستفيدا من تحسين عمليات رصد الأرض والتحليل الجغرافي المكاني وتحليلات البيانات الضخمة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

19-29 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من استخدام ما لا يقل عن خمس دول أعضاء أدوات منسقة لتحسين إدارة المياه الجوفية العابرة للحدود من أجل تأمين احتياجاتها من المياه العذبة في الأجلين المتوسط والطويل، وإطلاق قاعدة بيانات رقمية إقليمية عن موارد المياه الجوفية (انظر الجدول 19-3).

الجدول 19-3
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
إطلاق المركز العربي الإقليمي للمعارف المتعلقة بتغير المناخ (في إطار ريكار) لتعزيز الوصول إلى المنتجات المعرفية	تقييم تجريبي لآثار تغير المناخ على طبقة المياه الجوفية في المغرب	استفادة عدد متنوع من الجهات صاحبة المصلحة من الحلقات الدراسية الشبكية التي تتناول مواضيع متعلقة بالمياه	إدراك دولتين على الأقل لأهمية المياه الجوفية العابرة للحدود لتأمين احتياجاتها من المياه	إدراك 5 دول أعضاء على الأقل لأهمية المياه الجوفية العابرة للحدود لتأمين احتياجاتها من المياه العذبة

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
المتعلقة بالمياه وتغير المناخ في البلدان العربية		الجوفية، تتمحور حول الشواغل ذات الأولوية المشتركة وتعالج الثغرات المعرفية	العذبة في الأجلين المتوسط والطويل	في الأجلين المتوسط والطويل
		مبادئ توجيهية إقليمية لتحسين إدارة استخراج المياه الجوفية وإدارتها، فحصتها 5 دول أعضاء على الأقل	إجراء 4 دول أعضاء على الأقل تقييما لأثر تغير المناخ على مواردها من المياه الجوفية	إدراك 10 دول أعضاء على الأقل لبدء تشغيل قاعدة بيانات رقمية إقليمية عن موارد المياه الجوفية واستفادتها منها

الولايات التشريعية

19-30 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

211/68	الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث
217/68	التنمية المستدامة للجبال
215/69	العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، 2005-2015، ومواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة لموارد المياه
225/69	تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة
222/71	العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028
178/72	حقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي
224/72	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
242/72	أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة
226/73	استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028
215/74	تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية المستدامة
218/74	الحد من مخاطر الكوارث
219/74	حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة
220/74	تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا
221/74	تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وإسهامه في تحقيق التنمية المستدامة
222/74	تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
225/74	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
242/74	التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

5/2011	دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
21/2011	المستوطنات البشرية
10/2016	استراتيجية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وخطة العمل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030
3/2019	برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

281 (د-25)	التصدي لقضايا تغير المناخ في المنطقة العربية
305 (د-27)	التنمية المستدامة في المنطقة ومتابعة مقررات مؤتمر ريو+20 وتنفيذها
329 (د-30)	إنشاء المركز العربي لسياسات تغيّر المناخ في المنطقة العربية

المنجزات المستهدفة

19-31 يعرض الجدول 19-4 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة لعام 2021-2022 المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 19-4

البرنامج الفرعي 1: المنجزات لعام 2021-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**12**		**-**	
1 - وثائق مقدمة إلى لجنة الطاقة	6		-	
2 - وثائق مقدمة إلى لجنة الموارد المائية	6		-	
الخدمات الفنية المقدَّمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**60**		**52**	
3 - اجتماعات لجنة الموارد المائية	4		-	
4 - اجتماعات لجنة الطاقة	4		-	
5 - اجتماع المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء ولجانه الفنية المعنية بالكهرباء في المنطقة العربية والمعنية بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة	6		6	
6 - دورة المجلس الوزاري العربي للمياه واجتماع لجنته الفنية العلمية الاستشارية	6		6	
7 - دورة مجلس الوزراء العرب المعنيين بالأرصاد الجوية والمناخ، ولجنته الدائمة للأرصاد الجوية، واجتماع اللجنة الفرعية لإدارة معلومات مخاطر الطقس والمناخ	10		10	
8 - دورة مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، ودورة اللجنة المشتركة المعنية بالبيئة والتنمية في المنطقة العربية	8		8	
9- اجتماعات أفرقة الخبراء الدائمة والمخصصة المعنية بتغير المناخ؛ والتكنولوجيا الخضراء للتكيّف مع تغيّر المناخ؛ واقتصاد التدوير؛ والأمن المائي؛ والمياه الجوفية العابرة للحدود والكفاءة في استخدام الموارد؛ والزراعة والأمن الغذائي؛ وإدارة الطاقة؛ والقضايا الأخرى المتصلة بالموارد الطبيعية المستدامة	22		22	
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**2**		**6**	
10 - المبادرة الإقليمية لتعزيز تطبيقات الطاقة المتجددة صغيرة السعة في المناطق الريفية في المنطقة العربية	1		1	
11 - المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (ريكار)	-		1	
12 - الشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية	-		1	
13 - الشبكة العربية لممارسي نموذج AquaCrop	-		1	
14 - النهوض بالأمن المائي والغذائي في ظل تغير المناخ	-		1	
15 - المركز العربي لسياسات تغيّر المناخ	1		1	
المنشورات (عدد المنشورات)	**2**		**2**	
16 - المنشورات المتعلقة بالعمل المناخي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	2		2	

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
المواد التقنية (عدد المواد)	**3**			**6**
17 - مواد عن العمل المناخي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	3			6

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: زيارة موقع المركز العربي الإقليمي للمعارف المتعلقة بتغير المناخ والموارد المائية من قبل 000 10 زائر.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: موجزات، وصحائف وقائع وكتيبات عن تغير المناخ، والتكنولوجيات الرقمية والخضراء، وإدارة النفايات، والأمن المائي، والممارسات الزراعية الجيدة والأمن الغذائي، والطاقة المستدامة، وغير ذلك من المسائل المتصلة بإدارة الموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة؛ وتقديم المشورة الموضوعية للاجتماعات العالمية والإقليمية، بما في ذلك دورات المجالس الوزارية التي تعقدها جامعة الدول العربية بشأن البيئة والمياه والكهرباء والأرصاد الجوية والمناخ، والاجتماعات الوزارية المشتركة بشأن الزراعة والمياه، والمنتدى الدولي المعني بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والمنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والدورات التي نُظّمت خلال الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، والأسبوع العالمي للمياه، وأسبوع القاهرة للمياه، فضلا عن تقديم الدعم للمناسبات الإقليمية (بشأن المياه الجوفية مثلا) والحلقات الدراسية الشبكية (بشأن تغير المناخ مثلا)، التي حضرها ما لا يقل عن 000 2 من الجهات الإقليمية صاحبة المصلحة.

البرنامج الفرعي 2
العدل بين الجنسين، والسكان، والتنمية الشاملة

الهدف

19-32 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تحقيق تنمية اجتماعية منصفة وشاملة للجميع والحد من عدم المساواة والفقر والبطالة بما يتماشى مع مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب.

الاستراتيجية

19-33 من أجل الإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في عملية تقرير سياسات اجتماعية متكاملة. وعلى وجه التحديد، سيعمل مع جامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، من أجل تنفيذ المنهجية العربية المنقحة لقياس الفقر المتعدد الأبعاد. وستُنفَّذ المنهجية في البداية في عدد من البلدان العربية، بالتوازي مع عمل البرنامج الفرعي بشأن أوجه عدم المساواة، بهدف تحفيز تشكيل بنية تحتية لتقرير السياسات من أجل تعميم المساواة والعدالة الاجتماعية في عملية تقرير السياسات العامة. وستُعلم الإسكوا الدول العربية وتُسدي لها المشورة بشأن نظم الحماية الاجتماعية المتكاملة التي يمكن أن تدعم الجهود الوطنية في مجال تخفيف حدة الفقر والحد من عدم المساواة.

19-34 وسيشجع البرنامج الفرعي على إيجاد فرص عمل شاملة للجميع ولائقة من خلال قطاعات أكثر تنوعا واستدامة. وسيشارك منظمة العمل الدولية وكيانات القطاع الخاص والجامعات الإقليمية في دراسة مستقبل سوق العمل في المنطقة العربية وآثاره على تحقيق الشمول الاقتصادي ومطابقة المهارات والطلب على الوظائف. وسيبني شبكة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية الإقليمية والوطنية لتوفير منتدى للدول العربية للإعداد لأثر الثورة الصناعية الرابعة على أسواق العمل، وعلى نحو أعم، على تحقيق خطة عام 2030. وسينصب التركيز بشكل خاص على تمكين الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. وسيقيم البرنامج الفرعي شراكات مع الجامعات ومراكز الشباب المعنية، فضلا عن كيانات القطاع الخاص، لضمان نجاح المبادرات المحلية، وتقديم الدعم المصمم خصيصا لإنشاء حاضنة لريادة المشاريع الاجتماعية، وبناء القدرات الريادية للشباب على وضع وتنفيذ المشاريع الاجتماعية، وتعزيز التعاون بين المنظمات التي يقودها الشباب والحكومات.

19-35 وسيدعم البرنامج الفرعي أيضا الجهود المنسقة التي تبذلها الدول الأعضاء لمعالجة أوجه عدم المساواة، وتمكين الفئات الضعيفة من الناس، وتبسيط مبادئ العدالة الاجتماعية في عمليات تقرير السياسات، ومواءمة ممارساتها مع المعايير الدولية والأطر العالمية والإقليمية المعتمدة خصيصا لمعالجة مسائل العدالة الاجتماعية، والحماية الاجتماعية، وعدم المساواة، والتنمية الحضرية الشاملة للجميع، والهجرة، والمساواة بين الجنسين، وتمكين الشباب، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين (أهداف التنمية المستدامة 5 و 10 و 11 و 16 و 17).

19-36 وسيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات وطنية بشأن مجموعة متنوعة من القضايا ذات الأولوية، من بينها تقديم الدعم للمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والمساواة بين الجنسين، بما يتمشّى مع المعايير الدولية. وسيقدم البرنامج الفرعي، بالشراكة مع جامعة الدول العربية، الدعم للدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها الدولية من خلال دعم تنفيذ ومتابعة واستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، فضلا عن الاستعراض الإقليمي لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002. وسيدعم البرنامج الفرعي جهود الدول الأعضاء في النهوض بالعدالة بين الجنسين، في إطار تنفيذها للالتزامات التي تعهدت بها في إعلان مسقط: نحو تحقيق العدالة بين الجنسين في المنطقة العربية، لعام 2016، من خلال المشروع الإقليمي الذي ينفّذه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لرصد وتحليل ودعم إصلاح التشريعات والسياسات الوطنية.

19-37 وعلاوة على ذلك، سييسر البرنامج الفرعي الحوار بشأن السياسات من خلال الهيئات الحكومية الدولية التابعة للجنة، وهيئاتها الفرعية، والأفرقة العاملة التقنية، مثل الأفرقة العاملة المعنية بالشؤون الجنسانية والحماية الاجتماعية وإدماج منظور الإعاقة.

19-38 ويخطط البرنامج الفرعي لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتعلقة بكوفيد-19 من خلال مواصلة تحليل أثر الجائحة والمساهمة في وضع سيناريوهات واستراتيجيات وطنية ترمي إلى التخفيف من حدة هذا الأثر.

19-39 ومن المتوقع أن يفضي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) وضع استراتيجيات لتخفيف وطأة الفقر تكون أكثر تركيزا على الأهداف، ونظم حماية اجتماعية شاملة، وتبادل الآراء على نحو مستنير بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص من أجل تهيئة أسواق عمل منصفة ومبتكرة توفر عملا لائقا ومنتجا للجميع.

(ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء على التصدي للتفاوت الهيكلي بين الفئات الاجتماعية وتعزيز سبل مشاركة الفئات المهمشة (النساء والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين) من أجل عدم ترك أحد خلف الركب.

19-40 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بشأن المسائل المتعلقة بكوفيد-19 عن تقرير سياسات مستنيرة لمعالجة أوجه عدم المساواة بين مختلف الفئات، ولا سيما تلك التي تضرّرت بشكل غير متناسب من تبعات الجائحة الاجتماعية والاقتصادية المباشرة وتلك المتوسطة والطويلة الأجل، وأن يسفر ايضا عن تعزيز الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع عند التصدي لحالات الطوارئ الصحية.

النتائج المقررة لعام 2022

19-41 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجة 1، وهي استكمال للنتيجة المعروضة في الخطة البرنامجية المقترحة السابقة، والنتيجة 2، وهي نتيجة جديدة مقررة.

النتيجة 1: آفاق التوظيف للفئات الضعيفة في المنطقة العربية[237]

19-42 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي التركيز على مساعدة مقرري السياسات وروّاد الأعمال في تحسين فهم البيئات المحلية، والتحديات والفرص المتاحة أمام المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم لكي تزدهر. وسيعزز البرنامج على وجه التحديد شبكات المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم الوطنية القائمة، بسبل منها إنشاء مراكز وطنية لريادة الأعمال، وتعزيز فرص الحصول على المعلومات عن برامج الدعم المتاحة من الحكومات والمنظمات غير الحكومية، والتعجيل في تعميم التكنولوجيات والحلول المبتكرة التي تقدّمها هذه المشاريع. وفي الوقت نفسه، سيعزز ذلك التعلم الافتراضي واتّباع نهج لتبادل الممارسات الجيدة من أجل دعم الجهود الرامية إلى التخفيف من الأضرار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والتغلب عليها. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 19-5).

الجدول 19-5

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
–	اجتماع تشاوري إقليمي بشأن تطوير المنصة الإلكترونية للتمكين من أجل إعداد قائمة باحتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبرامج الدعم المتاحة لها	إنشاء أول مركز إقليمي لريادة الأعمال دعما لرقمنة الحلول المبتكرة والترويج لها لفائدة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم (انظر https://coe.unescwa.org/index.html)	تعزيز البرامج التنظيمية والترويجية في بلدين عضوين	إنشاء 3 مراكز وطنية لريادة الأعمال تعزيز شبكات المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في 7 دول عربية
–	–	–	استخدام 50 من المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمنصة الإلكترونية للتمكين من أجل التعرُّف على سبل الوصول إلى برامج الدعم الحكومية وغير الحكومية القائمة	اعتماد الدول الأعضاء خريطة طريق للعلم والتكنولوجيا والابتكار للبلدان العربية

(أ) حفاظا على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، يُرحَّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك النقطة الزمنية التي تسبق تفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلَّغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(237) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

النتيجة 2: تسريع عملية تقرير سياسات متسقة متعلقة بالشيخوخة في المنطقة العربية

19-43 بدأت شيخوخة السكان بالفعل في بعض البلدان العربية، ومن المتوقع أن تبدأ في المستقبل القريب في معظم بلدان المنطقة. ومن المتوقع أن تزداد نسبة كبار السن من مجموع السكان لتبلغ 15 في المائة بحلول عام 2050. وسيزداد عددهم من حوالي 32 مليون نسمة اليوم إلى أكثر من 100 مليون نسمة في عام 2050. وهذا التحول المتسارع يضيّق إلى حد كبير الهامش المتاح للدول الأعضاء لكي تعزّز استجاباتها في مجال السياسات العامة من أجل تمكين كبار السن وحمايتهم وضمان عدم تركهم خلف الركب. وعلى مدى السنوات الماضية، أسهم البرنامج الفرعي في بناء المعارف بهدف ضمان تقرير السياسات القائمة على الأدلة في المنطقة من خلال سلسلة من المنتجات البحثية الإقليمية والوطنية، ومن بينها تقرير الإسكوا لعام 2018 *الشيخوخة بكرامة في المنطقة العربية*، ودراستان نشرتا بين عامي 2018 و 2019 بعنوان "الأولويات الاجتماعية والاقتصادية لكبار السن في لبنان" و "نحو إطار استراتيجي وطني للنهوض بحقوق المسنين بالمغرب".

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

19-44 تمثّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أن المنتجات البحثية قدّمت أدلة كثيرة على الشيخوخة في المنطقة العربية وساعدت على تحديد مجالات التدخل ذات الأولوية، ولكن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لدعم استخدام نتائج البحوث في تقرير السياسات وتفعيلها من جانب الدول الأعضاء، كما يتضح من بطء التقدم في تقرير السياسات المتعلقة بالشيخوخة. وسيوسع البرنامج الفرعي عمله، في سياق تطبيق هذا الدرس، من أجل تعزيز الحوار الإقليمي، والتعلم من الأقران، والتعاون، بسبل منها قيادة الاستعراض الإقليمي لخطة عمل مدريد. وسيركز أيضا جهوده على بناء قدرات الدول الأعضاء في تقرير سياسات للشيخوخة، بما في ذلك من خلال وضع عُدّة أدوات للسياسات بشأن تعميم مراعاة الشيخوخة في عملية تقرير السياسات وعقد سلسلة من حلقات العمل التدريبية على الصعيدين الإقليمي والوطني.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

19-45 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتّضح من اعتماد سبعة بلدان عربية سياسات متعلقة بالشيخوخة (انظر الشكل الأول من الباب 19).

الشكل الأول من الباب 19

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للبلدان العربية التي وضعت سياسات متسقة متعلقة بالشيخوخة (العدد التراكمي)

(عدد البلدان)

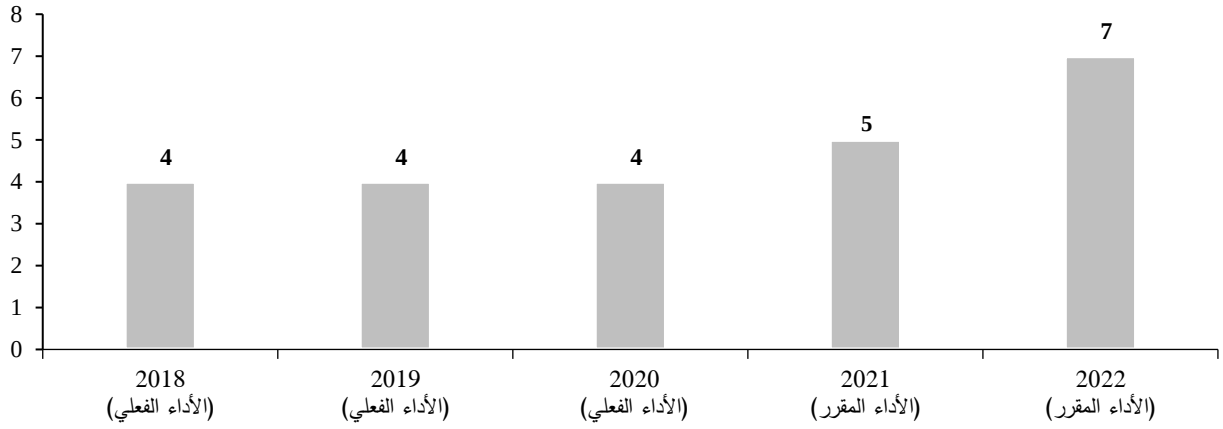

الولايات التشريعية

19-46 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

130/66 المرأة والمشاركة في الحياة السياسية

131/66 اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

285/66 دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

144/67 تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة

133/68 دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية

137/68 العنف ضد العاملات المهاجرات

139/68 تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

143/68 تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا

181/68 تعزيز الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا: حماية المدافعات عن حقوق الإنسان/المدافعين عن حقوق المرأة

191/68 التصدّي لجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني

227/68 و 235/74 دور المرأة في التنمية

142/69 تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة حتى عام 2015 وما بعده

147/69 تكثيف الجهود من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة

149/69 الاتجار بالنساء والفتيات

229/69 الهجرة الدولية والتنمية

236/69 الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية

256/71 الخطة الحضرية الجديدة

144/72 متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

233/72 تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (2008–2017)

195/73 الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

120/74 تعزيز الإدماج الاجتماعي من خلال الشمول الاجتماعي

121/74 السياسات والبرامج المتصلة بالشباب

122/74 تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

125/74 و 152/75 متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

126/74 تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية

127/74 العنف ضد العاملات المهاجرات

128/74 متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

134/74 الطفلة

144/74 تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري: إمكانية الوصول

148/74 حماية المهاجرين

237/74 القضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

253/74 تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات منظومة الأمم المتحدة واجتماعاتها

قرارا مجلس الأمن

1325 (2000)

2535 (2020)

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

5/2011 دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

5/2014 التشجيع على تمكين الناس في سياق القضاء على الفقر وكفالة الإدماج الاجتماعي وتوفير العمالة الكاملة وفرص العمل اللائق للجميع

3/2015 الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

4/2015 النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام 2015

6/2015 تنظيم وأساليب عمل لجنة وضع المرأة في المستقبل

10/2015 البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام 2020

21/2015 التصدّي لجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني

3/2016 برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة وضع المرأة

12/2017 النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز تعميم المراعاة الواجبة لاعتبارات الإعاقة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

9/2018 الذكرى السنوية الخامسة والعشرون للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

10/2018 حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها

2/2019 تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها

4/2019 تنظيم لجنة التنمية الاجتماعية وأساليب عملها في المستقبل

6/2019 التصدّي من خلال السياسة المالية وسياستي الأجور والحماية الاجتماعية لأوجه انعدام المساواة والتحديات التي تعترض الإدماج الاجتماعي

28/2019 حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها

الإعلانات والقرارات الصادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إعلان مسقط: نحو تحقيق العدالة بين الجنسين في المنطقة العربية (2016)

الإعلان العربي حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً (2019)

286 (د-25) إحصاءات النوع الاجتماعي لأغراض المساواة وتمكين المرأة

295 (د-26) الإعلان الاسترشادي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن الاهتمام بسياسات الشباب: فرصة للتنمية

304 (د-27) دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة

المنجزات المستهدفة

19-47 يعرض الجدول 19-6 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة لعام 2021-2022 المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 19-6

البرنامج الفرعي 2: المنجزات لعام 2021-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**12**		**4**	
1 - وثائق مقدمة إلى لجنة المرأة	6		2	
2 - وثائق مقدمة إلى لجنة التنمية الاجتماعية	6		2	
الخدمات الفنية المقدَّمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**42**		**36**	
3 - اجتماعات لجنة التنمية الاجتماعية	4		–	
4 - اجتماعات لجنة المرأة	4		–	
5 - اجتماعات أفرقة الخبراء الدائمة والمخصصة المعنية بالعنف ضد المرأة؛ المرأة والسلام والأمن؛ وتمكين المرأة اقتصادياً؛ والحماية الاجتماعية؛ والفقر؛ وعدم المساواة؛ والسياسة المالية؛ والعمالة غير الرسمية وسوق العمل؛ ومستقبل العمل؛ والتنمية الحضرية؛ والإعاقة؛ والهجرة؛ والشيخوخة والشباب؛ وسائر القضايا الاجتماعية	32	36		
6 - سلسلة اجتماعات لمناقشة المسائل الجنسانية	2		–	
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**2**		**3**	
7 - دعم اللاجئات من سوريا والنساء والفتيات الضعيفات في المجتمعات المضيفة	1		–	
8 - قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بعد مرور 20 عاما عليه: نحو تجدد العمل على تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المنطقة العربية	1		–	

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
9 - تقديم الدعم للدول الأعضاء لوضع إطار لحوكمة الهجرة	–	1		
10 - تقديم الدعم للدول الأعضاء لوضع إطار للسياسات المتعلقة بالشيخوخة	–	1		
11 - تقديم الدعم للبلدان في تقييم المهارات وتقنيات مطابقة المهارات	–	1		
المنشورات (عدد المنشورات)	**5**	**4**		
12 - منشورات عن حقوق المرأة؛ والحماية الاجتماعية؛ والفقر؛ وعدم المساواة؛ ومستقبل العمل؛ والهجرة	5	4		
المواد التقنية (عدد المواد)	**13**	**15**		
13 - مواد تقنية عن حقوق المرأة؛ والحماية الاجتماعية؛ والفقر؛ وعدم المساواة؛ ومستقبل العمل؛ والهجرة	13	15		

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: إنتاج منافع عامة في مجال التنمية الاجتماعية، بما في ذلك أداة لتعقب الحماية الاجتماعية على الصعيد العالمي وإتاحة استخدامها من جانب 000 10 خبير عربي تقريبا.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم حملة الستة عشر يوماً من النشاط وموادها الترويجية وحفل اختتامها لمناهضة العنف الجنساني، وقد حضر الحفل ما لا يقل عن 50 جهة من الجهات الإقليمية صاحبة المصلحة؛ واليوم الدولي للمرأة وما يرتبط به من أحداث وحملات ومواد ترويجية، وقد حضره ما لا يقل عن 50 جهة من الجهات الإقليمية صاحبة المصلحة؛ ومواد بشأن العنف ضد المرأة؛ ومسابقة فنية للشباب (بالشراكة مع منظمات غير حكومية) بشأن التصدي للعنف ضد المرأة؛ ورسوم إعلامية عن النتائج الرئيسية للمنشورات واجتماعات أفرقة الخبراء.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: شروح عن العنف ضد المرأة.

البرنامج الفرعي 3
الرخاء الاقتصادي المشترك

الهدف

19-48 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في بلوغه هو تحقيق نمو اقتصادي منصف، وتوسيع الترابط والتكامل الإقليميين، والنهوض بالتنفيذ الفعال لخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية دعما لخطة عام 2030.

الاستراتيجية

19-49 بغية الإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في رصد المتغيرات الاقتصادية الكلية والاجتماعية وتحليلها والتنبؤ بها وبيان آثار الاستراتيجيات والبرامج والسياسات الوطنية على النمو الاقتصادي والحيز المالي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيوفر الخدمات الاستشارية وأنشطة بناء القدرات بشأن أفضل الممارسات لتخصيص الموارد وتعميم أهداف التنمية المستدامة والتخفيف من حدة التحديات الاقتصادية الهيكلية. وعلاوة على ذلك، يعتزم البرنامج الفرعي توسيع نطاق دعمه للدول الأعضاء بشأن رصد نفقاتها الاجتماعية العامة من خلال توفير آليات شاملة وأدوات منهجية سهلة الاستخدام، وذلك من أجل إتاحة تحليل خيارات السياسات المالية وصلاتها بالنفقات الاجتماعية والاستدامة المالية الكلية.

19-50 وسيوفر البرنامج الفرعي المشورة وسيضطلع ببناء القدرات من أجل زيادة امتثال الدول الأعضاء للاتفاقات التجارية التي هي أطراف فيها، ومن أجل التفاوض بشأن شروط اتفاقات تجارية جديدة بين البلدان العربية وعلى الصعيد العالمي والانضمام إليها، من قبيل الاتحاد الجمركي العربي، واتفاق التجارة الحرة العميقة والشاملة مع الاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتحقيقًا لهذا الغرض، سيضع البرنامج الفرعي مجموعات أدوات جديدة وسهلة الاستخدام لمحاكاة الأثر الاجتماعي

والاقتصادي الكلي للانضمام إلى اتفاقات تجارية جديدة محتملة. وعلى وجه التحديد، وبعد إنشاء مكتب مساعدة افتراضي يهدف إلى التعجيل بالمفاوضات التجارية والتبادل فيما بين بلدان الجنوب لدى الدول الأعضاء، وإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التفاوض في الاتحاد الجمركي العربي، ستقدم الإسكوا الدعم إلى الحكومات في عملية وضع الاتفاقات. وستقوم أيضا بتحسين منصتها لرصد وتقييم التكامل الاقتصادي العربي المرتبط بالقطاعات الاقتصادية والخدمية المنتجة التي تستفيد من مؤشرات الأداء الأساسية والمعدلات القياسية والسياسات. وسيستند البرنامج الفرعي إلى نظم المعلومات الجغرافية القائمة لشبكات ومرافق النقل في المنطقة العربية، بغية تقييم ومقارنة أداء شبكات النقل وترابط شبكات النقل بين البلدان، وداخل المنطقة، ومع سائر أنحاء العالم. وسيكون هذا الأمر مقترنا بتقديم المشورة إلى الدول الأعضاء لتحسين السلامة على الطرق ولتيسير وصول الدول الأعضاء إلى صندوق الأمم المتحدة للسلامة على الطرق.

19-51 ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا رصد وتقييم التقدم المحرز في النهوض بنتائج تمويل التنمية وكفالة أن تكون سبل التمويل، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19، وسيلة رئيسية لتنفيذ خطة عام 2030. وسيواصل البرنامج الفرعي تطوير بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية بوصفها مجموعة أدوات إقليمية لتقييم التدفقات المالية المباشرة الرئيسية عبر الحدود وتكاليف فرص التمويل البديلة غير المباشرة. وسيواصل البرنامج الفرعي، بالترادف، العمل على تنفيذ أطر التمويل المتكاملة، وتقديم الدعم التقني، والاستجابة لطلبات الدول الأعضاء ذات الصلة، بما في ذلك النهوض بتنفيذ تدابير الاستجابة الإقليمية وقائمة خيارات السياسات المتعلقة بالتمويل الإنمائي. وبذلك، سيواصل البرنامج الفرعي الإسهام في تحديد معالم مشهد تمويل التنمية، وتقدير تكلفة الأهداف والغايات المحددة وطنيا، وحشد الموارد اللازمة لتمويل أهداف التنمية المستدامة.

19-52 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، وتحديدا في إطار التصدي لأثر الجائحة المدمِّر على الاقتصادات الوطنية، وبالنظر إلى حزم الحوافز المالية المقترحة من جانب الحكومات في جميع أنحاء العالم والتي قد تؤثر على التجارة في المنطقة العربية، وذلك عن طريق مساعدة المنظمات الإقليمية والوطنية لتمويل التجارة على تصميم أدوات واستراتيجيات مناسبة وفعالة للتخفيف من آثار الجائحة على الصادرات والمشاريع وتيسير التعافي الاقتصادي. وستواصل الإسكوا استعراض تدابير التجارة وتيسير التجارة من أجل مساعدة البلدان على تنسيق الاستجابات وإدراج أحكام محددة في خطط التكامل التجاري. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بمبادرة مبادلة الديون التي أُطلقت لمعالجة الأثر السلبي للجائحة على التحديات المتعلقة بالحيز المالي بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، سيشجّع البرنامج الفرعي مبادلة الديون بالتمويل المناخي بوصف ذلك أداة محتملة لتخفيض الديون، وذلك بالتوازي مع تحسين التمويل المناخي.

19-53 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه الذي تضطلع به الإسكوا وشركاؤها لوضع وتعزيز حلول مستدامة إلى ما يلي:

(أ) سياسات مالية ترتبط بالتنويع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة وتضمن في الوقت نفسه استقرار الاقتصاد الكلي.

(ب) تعزيز القدرة البشرية والمؤسسية للحكومات العربية على تصميم وتنفيذ سياسات سليمة في مجالات التجارة واللوجستيات والنقل تزيد من الربط فيما بينها وتسهم في النمو والازدهار في المجال الاقتصادي؛

(ج) تكامل أطر التمويل لتنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية والأهداف ذات الصلة تمشيا مع خطة عام 2030.

19-54 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المقرّر تقديمه بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 إلى ما يلي:

(أ) التخفيف من الأثر السلبي للجائحة على التدفقات التجارية؛

(ب) اعتماد دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء سياسات وأنظمة محددة تهدف إلى تيسير التجارة أثناء الأزمات، بما فيها حالات الطوارئ الصحية؛

(ج) قيام دولة واحدة من الدول الأعضاء ودائنها (دائنيها) بتخصيص مبلغ معين من الديون من أجل مبادلته بمبادرة للتمويل المناخي أو الإنمائي.

النتائج المقررة لعام 2022

19-55 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجة 1، وهي استكمال للنتيجة المعروضة في الخطة البرنامجية المقترحة السابقة، والنتيجة 2، وهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: أولويات النفقات الاجتماعية بما يتسق مع السياسة المالية الكلية[238]

19-56 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وبغية الإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي بجمع واستكمال البيانات في المنصة الرقمية الخاصة برصد النفقات الاجتماعية، وسيملأ المنصة ببيانات عن مزيد من الدول الأعضاء. وسيواصل تقييم وإرشاد مجالات الإصلاحات في مخصصات الميزانية ودعم تنقيح الأطر المتعلقة بتخصيص ميزانيات الوزارات التنفيذية كي تشمل المستفيدين. وسيضع البرنامج الفرعي الصيغة النهائية لدراستين عن تقييم كفاءة النفقات الاجتماعية وفعاليتها (في الأردن وتونس) وسيُقِيم لفائدة بلدان إضافية حلقات عمل وطنية بشأن البيانات والمنهجيات. وفي عام 2022، يعتزم البرنامج الفرعي دعم دولتين إضافيتين من الدول الأعضاء لإنشاء منصة لرصد النفقات الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، ستنظَّم حلقة عمل إقليمية لمناقشة كيفية ربط رصد النفقات الاجتماعية بتحليل السياسات والإصلاح السياساتي، تليها حلقات عمل تدريبية بشأن تنمية القدرات الوطنية. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 19-7).

الجدول 19-7
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
لا يوجد تحليل شامل للنفقات الاجتماعية فيما يتعلق بالمستفيدين والغرض	زُوِّدت الدول الأعضاء في المنطقة العربية بإطار مشترك لرصد النفقات الاجتماعية	شرعت دولتان من الدول الأعضاء (الأردن وتونس) في تطبيق منهجية رصد النفقات الاجتماعية من أجل رصد الإنفاق في الميزانية على الأولويات الاجتماعية	إعادة التوازن بين أولويات النفقات الاجتماعية بين ميزانيتي عامي 2021 و 2022 في دولتين من الدول الأعضاء، مع تطبيق رصد النفقات الاجتماعية	قيام أكثر من دولتين من الدول الأعضاء بتنقيح مخصصات الميزانية، عن طريق الاستعانة برصد النفقات الاجتماعية، بهدف إعادة التوازن بين أولويات النفقات الاجتماعية

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(238) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

النتيجة 2: مبادلة الديون بتحسين الموارد للتمويل المناخي والإنمائي

19-57 يبلغ تراكم الديون وتزايد التزامات خدمة الدين مستويات عالية جدا بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في المنطقة العربية. وقد أسهمت تكاليف الاقتراض المتزايدة وانخفاض عدد القروض الميسرة في تفاقم الحالة، في حين كانت ميزانيات النفقات المتصلة بالتنمية والاستثمارات المتصلة بالمناخ مقيدة. وأسهم كل من فقدان النمو والإيرادات الناجم عن التباطؤ الاقتصادي العالمي الأخير، والنزاعات والأزمات في أجزاء من المنطقة العربية، وضعف الإدارة المالية العامة، والأثر الاقتصادي السلبي لأزمة كوفيد-19 في تفاقم الحيز المالي في العديد من البلدان، في وقت يشهد الطلب على تمويل أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التمويل المناخي، ارتفاعا. وخلال السنوات الثلاث الماضية، وضع البرنامج الفرعي منتجات معرفية وبحوث أبرزت هذه الحالة المعقدة. وفي عام 2020، نشر موجزاتٍ سياساتية تدعو إلى مبادلة الديون باعتبارها آلية مهمة لتوفير الحيز المالي والتخفيف من أثر الجائحة. ووَضَع أداةً تقنية جديدة بشأن مبادلة الديون بالإجراءات المتعلقة بالمناخ ومبادلة الديون لأغراض التنمية، وشرع في مناقشات مع الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بشأن مسألة مبادلة الديون كخيار سياساتي فعال للتخفيف من عبء الديون وتحسين التمويل المناخي.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

19-58 الدرس المستفاد الذي استخلصه البرنامج الفرعي مفاده أنه في حين عززت البحوث والمنتجات المعرفية فهم التحدي الذي تطرحه المسائل المتصلة بالديون والتمويل المناخي في المنطقة العربية، سيكون تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء والشركاء الاستراتيجيين على الصعيد الوطني مطلوبا من أجل المقاربة الفعالة لمسألة مبادلة الديون بالتمويل المناخي والإنمائي. وسيتعين بالإضافة إلى ذلك التماس دعم أوسع على الصعيدين الإقليمي والعالمي لدعم المبادرة وتوسيع نطاقها، بمشاركة جهات رئيسية من الجهات صاحبة المصلحة من قبيل المؤسسات المالية الإنمائية والصندوق الأخضر للمناخ. وفي إطار تطبيق هذا الدرس المستفاد، سيواصل البرنامج الفرعي ربط البحوث بالإجراءات السياساتية وأنشطة الدعوة على الصعيد الوطني، عن طريق استخدام الأداة التقنية الخاصة بمبادلة الديون بالإجراءات المتعلقة بالمناخ من أجل بدء مناقشة مع الدول الأعضاء المثقلة بالديون. وسيزيد أيضا من التعاون مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة التي يمكنها تيسير الدعم لآلية مبادلة الديون والمساعدة في حشده، من قبيل الدائنين الثنائيين والمتعددي الأطراف، والمؤسسات الإقليمية، والصندوق الأخضر للمناخ.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

19-59 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من موافقة دولة أو أكثر من الدول الأعضاء على تخصيص مبلغ من الديون من أجل مبادلته بمبادرة للتمويل المناخي أو الإنمائي (انظر الجدول 19-8).

الجدول 19-8
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
زيادة وعي الدول الأعضاء فيما يتعلق بالسياسة المالية والقدرة على تحمل الدين	زيادة فهم الدول الأعضاء لمواطن الضعف المتعلقة بالديون	أعربت 3 من الدول الأعضاء (الأردن وتونس ومصر) عن اهتمامها بتفعيل آلية مبادلة الديون	بدء دولة واحدة على الأقل من الدول الأعضاء بتفعيل عملية تنفيذ مبادلة الديون بمبادرة للتمويل المناخي أو الإنمائي	موافقة دولة واحدة من الدول الأعضاء أو أكثر على تخصيص مبلغ من الديون لمبادلته بمبادرة للتمويل المناخي أو الإنمائي

الولايات التشريعية

19-60 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

213/69 دور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة

227/69 نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

167/72 الحق في التنمية

208/72 متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

212/72 تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

267/72 دور الماس في تأجيج النزاع: قطع الصلة بين المعاملات غير المشروعة في الماس الخام والنزاعات المسلحة باعتبار ذلك مساهمة في منع نشوب النزاعات وفي تسويتها

271/72 تحسين السلامة على الطرق في العالم

201/74 التجارة الدولية والتنمية

202/74 النظام المالي الدولي والتنمية

203/74 القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

205/74 الشمول المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة

206/74 تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة

228/74 دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط

231/74 التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

236/74 تنمية الموارد البشرية

237/74 القضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

214 (د-19) إنشاء لجنة فنية للاهتمام بقضايا تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية في دول منطقة الإسكوا

296 (د-26) تعزيز مؤسسات القطاع العام وموارده لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية

303 (د-27) تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

308 (د-27) البُعد الإقليمي للتنمية

313 (د-27) تواتر دورات اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا

332 (د-30) تطوير عمل اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية

المنجزات المستهدفة

19-61 يعرض الجدول 19-9 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2022 التي من المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 19-9

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*
ألف- تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء		
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**18**	**10**
1 - وثائق لجنة السياسات التجارية	6	5
2 - وثائق لجنة النقل واللوجستيات	6	4
3 - وثائق لجنة تمويل التنمية	6	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**32**	**25**
4 - اجتماعات لجنة السياسات التجارية	4	4

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
5 - اجتماعات لجنة النقل واللوجستيات	4		2
6 - اجتماعات لجنة تمويل التنمية	4		–
7 - اجتماعات أفرقة الخبراء الدائمة والمخصصة المعنية باقتصاد المستقبل؛ والمالية العامة والسياسات المالية الشاملة؛ والتجارة والسياسة الصناعية؛ والمفاوضات التجارية وتيسير التجارة؛ والربط بشبكات النقل واللوجستيات؛ والقدرة الإنتاجية لأقل البلدان العربية نموا؛ والتدفقات المالية غير المشروعة، وتمويل التنمية، وسائر المسائل المتصلة بالتنمية الاقتصادية	20		19
باء - توليد المعارف ونقلها			
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**1**		**3**
8 - برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل الجمهورية العربية السورية - المرحلة الثانية	1		–
9 - دعم ليبيا في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع	–		1
10 - دعم الجمهورية العربية السورية في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع	–		1
11 - دعم اليمن في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع	–		1
المنشورات (عدد المنشورات)	**3**		**2**
12 - منشورات عن المسائل المتصلة بالتنمية الاقتصادية	3		2
المواد التقنية (عدد المواد)	**18**		**19**
13 - المواد التقنية والتقارير الموجزة والتقارير المتعلقة باقتصاد المستقبل؛ والمالية العامة والسياسات المالية الشاملة، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالحيز المالي بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط والتمويل المناخي؛ والتجارة والسياسة الصناعية؛ والمفاوضات التجارية وتيسير التجارة؛ والربط بشبكات النقل واللوجستيات؛ والقدرة الإنتاجية لأقل البلدان العربية نموا؛ والتدفقات المالية غير المشروعة، وتمويل التنمية، وسائر المسائل المتصلة بالتنمية الاقتصادية، التي ينطوي الكثير منها على عنصر إضافي هو معالجة الأثر السلبي الطويل الأجل لجائحة كوفيد-19	18		19

البرنامج الفرعي 4
الإحصاءات، ومجتمع المعلومات، والتكنولوجيا

الهدف

19-62 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز تطوير الأطر الإحصائية الرسمية، وتحسين نوعية الإحصاءات وتوافرها، والنهوض بمجتمع المعلومات عن طريق التعجيل بإدماج التكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

الاستراتيجية

19-63 بغية الإسهام في تحقيق الهدف، سيشجع البرنامج الفرعي على استخدام مصادر متنوعة للبيانات في الإحصاءات الرسمية؛ ورقمنة الخدمات المتعلقة بالبيانات؛ والتجارة الإلكترونية؛ والابتكار القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الرائدة؛ مع التركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيشمل ذلك العملَ المعياري وتنمية القدرات في مجال استخدام البيانات الكبيرة والمفتوحة والتكنولوجيا الجغرافية المكانية لدعم الاستراتيجيات الإحصائية الوطنية واستخدام الإحصاءات الرسمية لرصد ومتابعة تنفيذ خطة عام 2030. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا تقديم المساعدة التقنية

إلى البلدان العربية في استخدام التكنولوجيا في التعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية، والإحصاءات القطاعية والمجمّعة، والتطبيق الواسع النطاق لجمع البيانات القائمة على السجلات.

19-64 وسيعمل البرنامج الفرعي أيضا على زيادة استخدام نُهج التطور الرقمي في معالجة القضايا الاجتماعية وعلى زيادة الشمول الرقمي من جانب الدول الأعضاء فيه. وسييسّر البرنامج الفرعي، من خلال مركز الإسكوا للتكنولوجيا، تبادل الخبرات والتعاون التقني والدعم في مجال تكنولوجيات ريادة المشاريع والتكنولوجيات المراعية للبيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ وسيوفر منبرا لحوارات المائدة المستديرة من أجل معالجة التحديات الإقليمية المتعلقة بالابتكار والتكنولوجيا، من قبيل تفاوت مستوى التنمية في جميع أنحاء المنطقة، والفجوة الرقمية، وواقع التنمية التي تقيدها النزاعات والأزمات؛ وسيحشد الموارد وسيُقِيم الشراكات لدعم هذه الأنشطة.

19-65 وسيدعو البرنامج الفرعي إلى زيادة الامتثال للمعايير الإحصائية الدولية وسيقدم توصيات سياساتية من أجل زيادة اتساق البيانات والإحصاءات في المنطقة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيعمل البرنامج الفرعي بوصفه الراعي الإقليمي للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (قرار الجمعية العامة 261/68)، وسيستعين بالشبكات الحكومية الدولية القائمة من الخبراء الإحصائيين لتعزيز أثر تنمية القدرات الإحصائية من أجل التنفيذ الفعال لخطة العمل الإقليمية العربية بشأن بيانات التنمية المستدامة.

19-66 وسيقوم البرنامج الفرعي بوضع وتعزيز الحلول التقنية والمنابر والآليات للنهوض باستخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحفيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية. وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية المتخصصة، سيساعد البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في وضع سياسات واستراتيجيات تمكنها من الاستفادة من التكنولوجيات الرائدة، والذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والابتكار، فضلا عن التكنولوجيات السائدة. وسيعمل البرنامج الفرعي بمثابة جهة فاعلة رائدة في المنطقة العربية في مجال حوكمة الإنترنت، والحكومة الرقمية والتحول، والحوكمة الإلكترونية، والإنتاج والنشر المتقدمين للمعارف. وفي هذا الصدد، سيعمل البرنامج الفرعي كمحفِّز للمنابر الإقليمية ولإقامة حوار سياساتي من أجل التوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد الإقليمي، وتقديم المشورة السياساتية، ووضع الأدوات السياساتية، وتقديم الدعم والمساعدة التقنيين للدول الأعضاء، وإعداد منتجات معرفية مبتكرة.

19-67 ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا تعزيز قدرات مقرري السياسات العرب على تطبيق البيانات الجديدة، والإحصاءات، والتكنولوجيا الحديثة، والمنتجات والأدوات والتقنيات المعرفية، مع الاستمرار في مراعاة آثار التكنولوجيا على الناس وتشجيع المزيد من الشمول الرقمي، وفقا لمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب وحماية حقوق الأشخاص في عصر التكنولوجيا والمعلومات.

19-68 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) تعزيز اتساق وتنسيق الأنشطة الإحصائية من جانب الدول الأعضاء، استنادا إلى الأطر الإحصائية الوطنية وبالتعاون مع الوكالات الإحصائية الإقليمية، لتغطية احتياجات خطة عام 2030 من البيانات؛

(ب) زيادة الامتثال للمعايير الإحصائية الدولية والتوصيات التي تؤدي إلى توليد بيانات أكثر اتساقا عن المنطقة، وإلى استخدام أكثر فعالية للإحصاءات في صنع السياسات؛

(ج) فعالية الخطط والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية مع تحسين أوجه التآزر والصلة بين العلم والتكنولوجيا والابتكار، ودعم التحول إلى المعارف والاقتصادات الرقمية، وبناء منظومات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتشجيع ريادة المشاريع القائمة على التكنولوجيا والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية؛

(د) تحسين قدرة مقرري السياسات العرب على تطبيق البيانات الجديدة، والإحصاءات، والتكنولوجيا، والمنتجات والأدوات والتقنيات المعرفية اللازمة لتوجيه القرارات السياساتية من أجل التعامل مع التداعيات المتوسطة والطويلة الأجل لجائحة كوفيد-19؛

(هـ) تعزيز القدرة على إنتاج واستخدام التكنولوجيا الحديثة والبيانات والإحصاءات لمواجهة جائحة كوفيد-19 وفي الوقت نفسه تقليل الآثار السلبية للتكنولوجيا على الناس إلى أدنى حد؛

(و) زيادة الشمول الرقمي، وفقاً لمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب وحماية حقوق الناس في عصر التكنولوجيا والمعلومات.

النتائج المقررة لعام 2022

19-69 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجة 1، وهي استكمال للنتيجة المعروضة في الخطة البرنامجية المقترحة السابقة، والنتيجة 2، وهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: إنشاء مستودع إقليمي للمعارف والبيانات لتعزيز عمليات صنع القرار الحكومية[239]

19-70 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وبغية الإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيركز البرنامج الفرعي على تعزيز واجهة المستخدم الحالية لبوابة بيانات الإسكوا عن طريق إدراج إحالات لمصادر البيانات الفعلية وتقديم خيارات إضافية للتحليل. وسيتعاون أيضا مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني لزيادة تغطية البيانات، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الفراغات الموجودة في البيانات. وفي الوقت نفسه، سيستثمر البرنامج الفرعي في إدراج أساليب التنبؤ في التقدير الإحصائي، المعروفة أيضا بالتنبؤ الآني، في الأداة الحالية. ويكتسي توفير هذه التقديرات أهمية بالغة بالنسبة لتقرير السياسات، وهو سيمكن الدول الأعضاء من تحديد الاتجاهات العامة في غياب البيانات الإحصائية الفعلية أو انتظار توافرها. وستعمل الإسكوا مع الدول الأعضاء على توسيع محتوى البوابة وتحقيق الاستفادة المثلى منه بغية زيادة فائدته، وعلى زيادة أتمتة العمليات المرتبطة بالحصول على البيانات وتجهيزها. وعلاوة على ذلك، وفي انتظار التزام ومشاركة كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة في المنطقة العربية، يعتزم البرنامج الفرعي توسيع نطاق البوابة ومدى وصولها عن طريق إدراج جميع البيانات المتاحة على الصعيدين الوطني والإقليمي في مركز بيانات واحد. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 19-10).

الجدول 19-10
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
يطلب الأمين العام، في تقريره عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، إلى اللجان الإقليمية أن تنشئ	كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المنطقة تطلب إلى الإسكوا قيادة فرقة العمل المعنية بإدارة المعارف التابعة للمنبر الإقليمي للتعاون	مركز البيانات، وهو مستودع للمعارف والبيانات متاح للجمهور (بوابة)، متاحٌ للمنطقة العربية	نشر مستودع المعارف ليكون متاحا للجمهور باعتباره مصدر منفعة إقليمية (تحقَّقَ ذلك في عام 2020)	استخدام ما لا يقل عن 50 في المائة من الدول الأعضاء مستودع المعارف للاسترشاد به في وضع السياسات القطاعية

(239) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)[أ]	2022 (الأداء المقرر)
مستودعات إقليمية للمعارف	لوضع تصور لمستودع المعارف الإقليمي العربي		زيادة عدد الدول الأعضاء التي تَستخدِم مستودع المعارف للاسترشاد به في وضع السياسات القطاعية	

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تحسين كل من إنتاج البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها من أجل عدم ترك أحد خلف الركب

19-71 من الضروري توفير أدلة جيدة وشفافة ومصنّفة من أجل تقرير السياسات في سياق خطة عام 2030، لا سيما بالنظر إلى الالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب. وينطوي اتخاذ القرارات والإبلاغ عن التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على تحديات كبيرة في مجال البيانات والإحصاءات، بما يشمل الثغرات في المعلومات وعدم توافر البيانات في الوقت المناسب ونقص جودتها. وإذ يفصلنا عقد واحد عن عام 2030، فإن عدد البلدان العربية التي وضعت منصات وطنية للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة هو أقل من النصف. وإن عدم وجود منصات وطنية للإبلاغ لا يعوق عملية الرصد والإبلاغ فحسب، بل يعيق أيضا التحليل، الذي يكتسي أهمية بالغة لصياغة السياسات.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

19-72 تمثّل الدرس المستفاد الذي استخلصه البرنامج الفرعي في أنه يلزم ضمان الالتزام والموافقة على أعلى مستويات الحكومة؛ وهذا عامل رئيسي في تحسين إنتاج ونشر البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى بناء القدرات، ووضع الأدوات، وتعزيز الاتصال والتعاون. وفي إطار تطبيق هذا الدرس المستفاد، سيقوم البرنامج الفرعي بتكييف أنشطته في مجال المساعدة التقنية الثنائية بحيث تلبي الاحتياجات الخاصة بكل بلد، عن طريق تحسين أدوات جمع البيانات القائمة، وزيادة توليد البيانات من مصادر جديدة، وتوسيع نطاق نشر البيانات المصنفة عن أهداف التنمية المستدامة. وعلى وجه التحديد، سيتعاون البرنامج الفرعي مع الدول الأعضاء على مستوى صنع القرار، في إطار التزامه بتعزيز إتاحة بيانات عالية الجودة وشفافة للمنطقة العربية، لضمان الموافقة على وضع منصات جديدة للإبلاغ عن الأهداف تملك زمامها البلدان، وكذلك بشأن إجراء المزيد من التحسينات من خلال توافر البيانات وتدفق البيانات في إطار المنصات الوطنية الحالية للإبلاغ. وعلاوة على ذلك، ستوسع الإسكوا نطاق أنشطتها في مجال بناء القدرات لتحسين إنتاج البيانات وتحديث النظم الإحصائية الوطنية، إما عن طريق تحسين الأدوات القائمة أو عن طريق استحداث أدوات للحد من الثغرات في البيانات. وهذا بدوره سيؤدي إلى تحسين تحليل البيانات، وخفض تكاليف الإبلاغ، وتجنب الازدواجية في الجهود، وزيادة الشفافية. وسيُستكمل العمل على الصعيد الوطني ببناء القدرات على الصعيد دون الإقليمي، بسبل منها تحديد الممارسات السليمة وتعميمها.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

19-73 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من توافر ما لا يقل عن 50 في المائة من البيانات القطرية في قاعدة البيانات العالمية الرسمية لأهداف التنمية المستدامة (انظر الشكل الثاني من الباب 19).

الشكل الثاني من الباب 19

مقياس الأداء: النسبة المئوية للبيانات القطرية المتاحة في قاعدة البيانات العالمية الرسمية بشأن أهداف التنمية المستدامة

(بالنسبة المئوية)

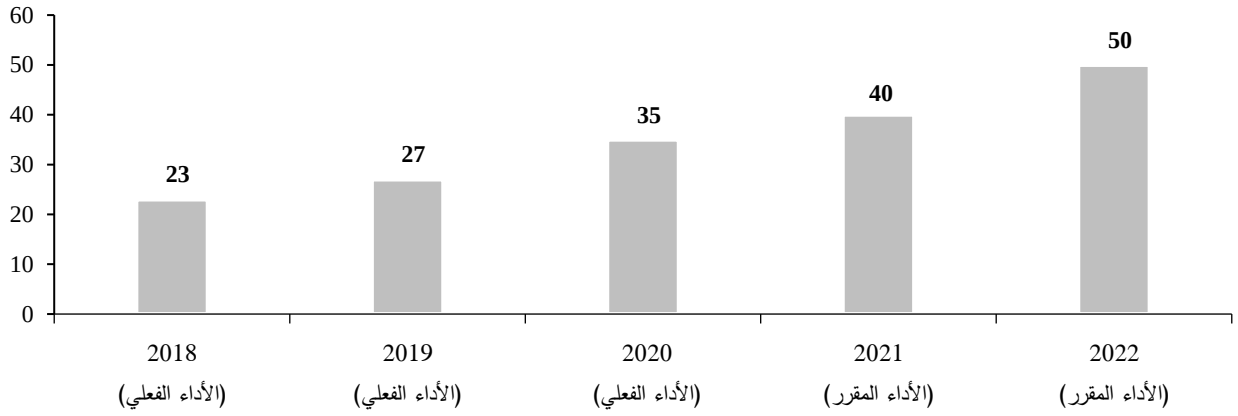

الولايات التشريعية

19-74 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

261/68 المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

302/68 طرائق استعراض الجمعية العامة الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

204/69 تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

266/69 إطار مرجعي جيوديسي عالمي لخدمة التنمية المستدامة

282/69 اليوم العالمي للإحصاء

125/70 الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

242/72 أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

35/74 دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح

197/74 تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة

207/74 متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

229/74 تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة

قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

6/2006 تعزيز القدرة الإحصائية

24/2011 لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي

21/2013 المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

31/2014 إطار مرجعي جيوديسي عالمي لخدمة التنمية المستدامة

35/2014 إنشاء لجنة حكومية دولية معنية بتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

240/2014 تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية عن أعمال دورته الثامنة والعشرين، ومواعيد انعقاد دورته التاسعة والعشرين ومكانها وجدول أعمالها المؤقَّت

241/2014 تعديل على النظام الداخلي لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية

251/2014 تقرير لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي عن دورتها الرابعة، وجدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة للجنة، ومواعيد انعقادها

10/2015 البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام 2020

216/2015 تقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها السادسة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والأربعين للجنة ومواعيد انعقادها

8/2016 إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر

7/2017 أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030

19/2019 تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات لتدعيم التدابير الوطنية والتعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة السيبرانية، بما يشمل تبادل المعلومات

24/2019 تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها

25/2019 تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

276 (د-24) تعزيز القدرات الإحصائية في منطقة الإسكوا

283 (د-25) التزام بلدان منطقة الإسكوا بالمعايير الدولية لتعزيز الأنظمة الإحصائية الوطنية

286 (د-25) إحصاءات النوع الاجتماعي لأغراض المساواة وتمكين المرأة

287 (د-25) تعزيز القدرات الإحصائية بهدف صنع السياسات المرتكزة على الأدلة

294 (د-26) إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا

297 (د-26) رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية لأغراض التقدم المجتمعي

306 (د-27) تطوير عملية المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت ومواصلة الجهود في مجال تطوير أسماء النطاقات العربية

المنجزات المستهدفة

19-75 يعرض الجدول 19-11 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2022 التي من المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 19-11

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**38**	**31**	
1 - اجتماعات المجلس الاستشاري لمركز الإسكوا للتكنولوجيا	2	1	
2 - اجتماعات اللجنة التقنية لمركز الإسكوا للتكنولوجيا	2	2	
3 - اجتماعات المكتب الإحصائي للجنة الإحصائية للإسكوا	2	2	
4 - اجتماعات مجموعات العمل الدائمة التابعة للجنة الإحصائية المعنية بالإحصاءات الاقتصادية والإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية والإعاقة في سياق أهداف التنمية المستدامة	10	8	
5 - اجتماعات فرقة العمل المعنية ببيانات أهداف التنمية المستدامة التابعة لمنبر التنسيق الإقليمي للدول العربية	4	4	
6 - اجتماعات اللجنة الإقليمية لمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي المعنية بالدول العربية	4	2	
7 - اجتماعات جامعة الدول العربية بشأن حوكمة الإنترنت؛ والنظم الآلية للشبكات الرقمية؛ والاقتصاد الرقمي؛ وسياسات الابتكار؛ وتعزيز التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأهداف التنمية المستدامة، والمحتوى الرقمي باللغة العربية وريادة الأعمال	4	4	
8 - اجتماعات أفرقة الخبراء الدائمة والمخصصة المعنية بالتطوير الرقمي العربي؛ والقواعد التنظيمية والتشريعات اللازمة لتعزيز مجتمع المعلومات؛ وحوكمة الإنترنت؛ وسياسات الابتكار؛ والتكنولوجيات الرائدة؛ وريادة الأعمال التكنولوجية؛ ونقل التكنولوجيا؛ والابتكار؛ وسائر المسائل المتصلة بتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية	10	8	

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**2**	**2**		**2**
9 - مركز الإسكوا للتكنولوجيا	1	1		1
10 - برنامج المقارنات الدولية بشأن مؤشر أسعار الاستهلاك، في جملة أمور	1	1		1
المنشورات (عدد المنشورات)	**4**	**4**		**4**
11 - المنشورات (بما في ذلك المنشورات الإلكترونية) بشأن الإحصاءات والمؤشرات؛ والمصادر غير التقليدية للبيانات؛ والحسابات القومية؛ ورصد خطة عام 2030 ومتابعتها؛ والتطور الرقمي العربي؛ وتسخير التكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة	4	4		4
المواد التقنية (عدد المواد)	**9**	**9**		**7**
12 - المواد التقنية والتقارير الموجزة والتقارير المتعلقة بالإحصاءات والمؤشرات؛ والمصادر غير التقليدية للبيانات؛ والحسابات القومية؛ ورصد خطة عام 2030 ومتابعتها؛ والتطور الرقمي العربي؛ وتسخير التكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة	8	8		6
13 - وضع منهجية واختبارها لتحديد خطوط أساس واضحة ودقيقة للأهداف الوطنية والمؤشرات ذات الصلة	1	1		1
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
قواعد البيانات والمواد الرقمية الفنية: نظام المعلومات الإحصائية الإلكتروني للإسكوا وغيره من المنابر القائمة على التكنولوجيا التي توفر إمكانية الوصول إلى المعلومات والمعارف وبناء القدرات لجميع الدول الأعضاء الـ 20 والجهات الدولية صاحبة المصلحة.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: نشرة إخبارية نصف سنوية عن إحصاءات الأسعار؛ ونشرة إخبارية نصف سنوية عن الإحصاءات الجنسانية؛ ونشرة إخبارية سنوية عن الإحصاءات؛ ونشرة التكنولوجيا؛ ومواد عن نتائج حوكمة الإنترنت تستهدف شبكة ممارسين تضم ما لا يقل عن 500 من الجهات صاحبة المصلحة (خبراء، ممثلون من الدول الأعضاء) في المنطقة العربية.				

البرنامج الفرعي 5
تنسيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة

الهدف

19-76 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو التعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية تمشيا مع خطة عام 2030، والنهوض بالتعاون بين بلدان المنطقة واتباع نهج متعدد الجهات صاحبة المصلحة إزاء قضايا التنمية المستدامة الإقليمية ودون الإقليمية الرئيسية.

الاستراتيجية

19-77 بغية الإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي دعم مواءمة خطط التنمية الوطنية مع خطة عام 2030 ومبادئها، وسيدعو إلى اتباع نهج متكامل إزاء تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها واستعراضها. واستنادا إلى نتائج أنشطة اللجنة بشأن خطة عام 2030 في السنوات الماضية، بما في ذلك المنتدى العربي السنوي للتنمية المستدامة والتقرير العربي للتنمية المستدامة، سيواصل البرنامج الفرعي إظهار الضرورة والقيمة المضافة التي يكتسيها اتباع نهج متكامل تمسك بزمامه الجهات الوطنية لتنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها واستعراضها.

19-78 وسيقوم البرنامج الفرعي بتحسين المنصات القائمة وإضافة أخرى جديدة لتعزيز بناء توافق الآراء والتعلم من الأقران ونقل المعارف بين البلدان العربية. وسيدعم مجموعة آخذة في الاتساع من الجهات صاحبة المصلحة، ولا سيما البرلمانيون والمجتمع المدني، وكذلك القطاع الخاص والأكاديميون، لكفالة فهم خطة عام 2030 والتعاون معها من خلال تنظيم منتديات واجتماعات وتهيئة فرص تعلم لمختلف مجموعات الجهات صاحبة المصلحة في خطة عام 2030. وسيواصل البرنامج الفرعي الاستفادة من المنتدى العربي للتنمية المستدامة، الذي يُنظَّم بالتعاون الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة الإقليمية وجامعة الدول العربية، بوصفه فرصة سنوية للحكومات لعرض وتبادل الخبرات والممارسات السليمة دعما لمتابعة واستعراض خطة عام 2030. وسيسخّر البرنامج الفرعي أيضا الدعم الذي تقدمه كل من شبكة المنظمات العربية غير الحكومية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية والبنك الإسلامي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي لمواصلة إتاحة الفرصة للمنابر الإقليمية التابعة لمنظمات المجتمع المدني والبرلمانيين من أجل إثراء مناقشات أوسع نطاقًا بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة والعمل مع ممثلي الحكومات.

19-79 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال مواصلة تطوير ونشر المنتجات المعرفية والسياساتية المتعلقة بالتدابير والفرص المتاحة للتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 في سياق جائحة كوفيد-19 وبناء القدرة على مواجهة الأزمات؛ وتوفير مساحة، من خلال المنابر القائمة لإشراك الجهات المتعددة صاحبة المصلحة والتحاور معها، من أجل إعادة تركيز النقاش على الدور المحوري الذي يؤديه التقدم المحرز على صعيد أهداف التنمية المستدامة في معالجة الأثر الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19.

19-80 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) تحسين التنسيق المؤسسي والسياسات والعمليات الوطنية المرتكزة على الأدلة التي تعكس فهم المبادئ الرئيسية المتمثلة في عدم ترك أحد خلف الركب، والاحترام الكامل لاتباع نهج قائم على حقوق الإنسان ومتعدد الجهات صاحبة المصلحة إزاء التنمية المستدامة، وصياغة استراتيجيات وأهداف أكثر تكاملا في إطار جميع أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) زيادة قدرة الجهات الحكومية وغير الحكومية صاحبة المصلحة على المشاركة في تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة عام 2030 في البلدان العربية؛ وزيادة الفرص المتاحة لمختلف المجموعات للمشاركة مع بعضها البعض في المنتديات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية.

19-81 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المقرر بشأن المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 إلى صياغة خطط التعافي، التي، بالإضافة إلى ما تؤدي إليه من تخفيف الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة نفسها، تستفيد من مبادئ وأهداف خطة عام 2030 وتقوم بإدماجها.

النتائج المقررة لعام 2022

19-82 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجة 1، وهي استكمال للنتيجة المعروضة في الخطة البرنامجية المقترحة السابقة، والنتيجة 2، وهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: التعلم من الأقران وبناء القدرات للجيل الجديد من الاستعراضات الوطنية الطوعية[240]

19-83 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وبغية الإسهام في تحقيق مزيد من التقدم نحو تحقيق هذا الهدف، سيدعم البرنامج الفرعي تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية بما يتمشى مع خطة عام 2030، عن طريق النهوض بالتعاون داخل المنطقة واعتماد نهج متعدد الجهات صاحبة المصلحة إزاء القضايا الرئيسية. وللقيام بذلك، سيواصل البرنامج الفرعي تيسير عمل شبكة الممارسين العربية بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية، عن طريق إسداء المشورة التقنية لأعضائها بشأن عمليات الاستعراض الوطني الطوعي، ونشر المواد المعرفية، وتشجيع التواصل المنتظم وتبادل الممارسات السليمة والدروس المستفادة فيما بينهم. وسيواصل تعزيز ودعم تبادل الآراء بين المسؤولين الحكوميين الذين هم أعضاء في شبكة الممارسين من خلال إطلاق منصة على شبكة الإنترنت مدمجة في موقع شبكي أوسع للتعلم يتناول أهداف التنمية المستدامة. وسيتيح البرنامج الفرعي لممثلي الدول في جميع أنحاء المنطقة التواصل ومواصلة تبادل الإنجازات ومناقشة المسائل ذات الاهتمام، بهدف بناء مواقف موحدة والوصول إلى المعارف والمعلومات دعما لأعمال المتابعة والاستعراض التي يضطلعون بها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 19-12).

الجدول 19-12

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
تنظيم دورة استثنائية بالإضافة إلى حوار رفيع المستوى بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية والدروس المستفادة من العملية	الدول الأعضاء تدعو إلى تعزيز التعلم من الأقران بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية خلال المنتدى العربي للتنمية المستدامة، المعقود في نيسان/أبريل 2019، واجتماع اللجنة التنفيذية للإسكوا المعقود في حزيران/يونيه 2019 حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية في تشرين الأول/أكتوبر اتفاق الدول الأعضاء على إنشاء شبكة من الممارسين تتولى تنسيقها الإسكوا	إطلاق شبكة الممارسين بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية، مع تبادل الآراء بين المسؤولين الحكوميين	تفاعل معزز ومثمر بين الجهات الحكومية صاحبة المصلحة التي تنسق عملية الاستعراض الوطني الطوعي وتعدّ التقارير الوطنية عن أهداف التنمية المستدامة ورود تعليقات إيجابية على فعالية شبكة الممارسين (تُجمَع من خلال إجراء دراسات استقصائية منتظمة)	تفاعلات وتبادلات مستدامة بين الجهات الحكومية صاحبة المصلحة التي تنسق عملية الاستعراض الوطني الطوعي و/أو تعدّ التقارير الوطنية عن أهداف التنمية المستدامة

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلّغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(240) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

النتيجة 2: إدماج خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في التخطيط للتعافي والتنمية لفترة ما بعد جائحة كوفيد-19

19-84 أبدت الحكومات العربية التزامها بتكييف خطة عام 2030 على الصعيد الوطني والمشاركة بنشاط في أنشطة المتابعة والاستعراض. ومع ذلك، أظهر *التقرير العربي للتنمية المستدامة لعام 2020* الصادر عن الإسكوا أن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يزال بطيئا، مع تأخر المنطقة في تحقيق أهداف بالغة الأهمية، بما فيها عمالة النساء والشباب، والحد من عدم المساواة، والتحول نحو اقتصادات أكثر مراعاة للبيئة. وأدت أزمة كوفيد-19 إلى الكشف عن الحواجز الهيكلية القائمة التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإلى مضاعفة تلك الحواجز، حيث كان لها أثر قوي في البلدان التي تعاني من اقتصادات غير منتجة، ونظم الحماية الاجتماعية المجزأة، وندرة المياه، ومواطن الضعف المتصلة بالمناخ. ومن المتوقع أن تشارك البلدان العربية بحلول عام 2022 في عملية لتسريع وتيرة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعادة توجيه خططها وسياساتها الإنمائية على حد سواء من أجل معالجة حالات التأخير و/أو التراجع الناجمة عن الجائحة. وفي عام 2020، نظّم البرنامج الفرعي سلسلة من الحوارات بشأن التنمية المستدامة لتحديد السبل التي كان يمكن بها أن يؤدي التقدم المحرز في خطة عام 2030 إلى التخفيف من أثر الأزمة. وبيّن أيضاً الكيفية التي يمكن بها أن يؤدي تسريع الجهود الإقليمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع مراعاة حقوق الإنسان والشمول والاستدامة إلى تعزيز التعافي من جائحة كوفيد-19 وبناء القدرة على الصمود أمام الصدمات في المستقبل.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

19-85 تمثل الدرس المستفاد الذي استخلصه البرنامج الفرعي في أن استمرار التركيز على خطة عام 2030 برمتها أمر ضروري، بدلا من التركيز الضيق على تحقيق أهداف معينة من أهداف التنمية المستدامة. وبالنظر إلى أثر جائحة كوفيد-19، اتضح أنه يتعين على البرنامج الفرعي أن يزيد من تركيزه الاستراتيجي على النُهج المشتركة بين القطاعات وعلى اتساق السياسات، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، ومع إيلاء الأولوية للتنمية والحماية الاجتماعية، وجمع البيانات وجهود القياس، والتركيز على الاستدامة في التخطيط الاقتصادي. وفي إطار تطبيق هذا الدرس المستفاد، سيدعم البرنامج الفرعي تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذا شاملا في المنطقة، مع تجديد التركيز على مبادئها الأساسية وضمان إدماجها بالكامل في خطط التعافي من جائحة كوفيد-19. وللقيام بذلك، ستواصل الإسكوا جمع البيانات وإعداد التحليلات بشأن خيارات السياسات، وستدعو مع الدول الأعضاء إلى استخدام تدابير سياساتية شاملة ومتسقة. وستكفل أن يقوم المنتدى العربي للتنمية المستدامة بإبراز خيارات السياسات والممارسات التي تدعم التعافي الشامل والمستدام. وستركز البحوث المفضية إلى إعداد التقرير العربي للتنمية المستدامة لعام 2023 على تحليل تدابير السياسات التي تعالج الحواجز الهيكلية التي تحول دون تحقيق خطة عام 2030.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

19-86 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من خطة واحدة إضافية على الأقل من خطط التعافي من جائحة كوفيد-19 التي تدمج بشكل صريح خطة عام 2030 وتسعى إلى تسريع التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (انظر الشكل الثالث من الباب 19).

الشكل الثالث من الباب 19

مقياس الأداء: العدد الإجمالي لخطط التعافي من جائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية التي تدمج خطة عام 2030 من أجل تسريع التقدم بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة (العدد التراكمي)

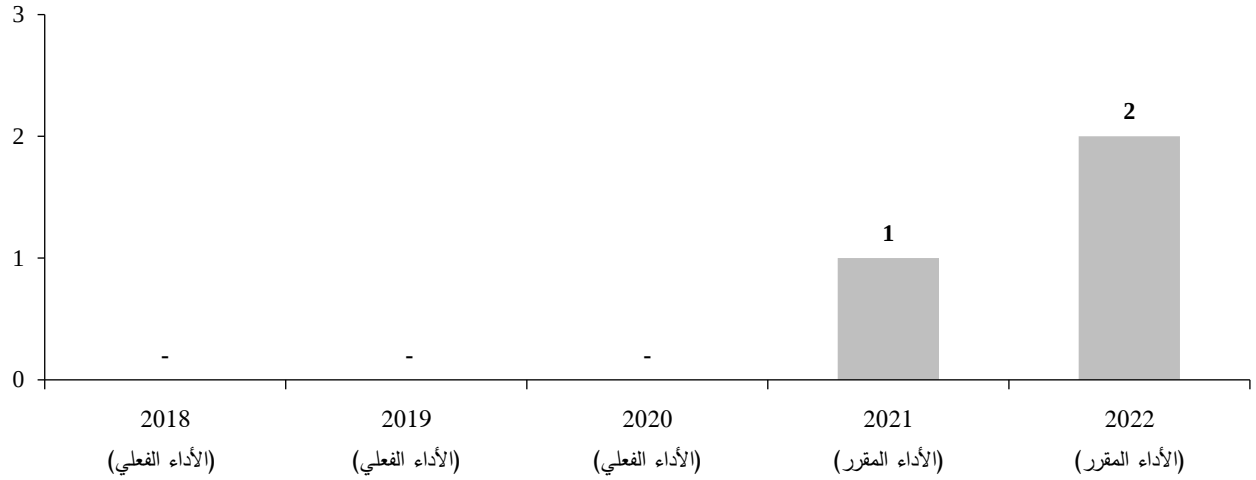

الولايات التشريعية

19-87 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

1/70 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

313/71 أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030

4/74 الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية الجمعية العامة

298/74 استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة 290/67 بشأن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والقرار 299/70 بشأن متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الصعيد العالمي والقرار 305/72 بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

10/2016 استراتيجية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وخطة العمل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

314 (د-28) المنتدى العربي حول التنمية المستدامة

327 (د-29) آليات عمل المنتدى العربي للتنمية المستدامة

المنجزات المستهدفة

19-88 يعرض الجدول 19-13 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2022 التي من المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 19-13

البرنامج الفرعي 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	–	–	–
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**13**	**13**	**15**
1 - اجتماعات المنتدى العربي للتنمية المستدامة	9	9	8
2 - المنتدى البرلماني الإقليمي العربي بشأن خطة عام 2030	–	–	4
3 - اجتماعات أفرقة الخبراء الدائمة المعنية بخطة عام 2030	4	4	3
باء- توليد المعارف ونقلها			
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**4**	**4**	–
4 - المنتدى البرلماني الإقليمي العربي بشأن خطة عام 2030	4	4	–
المواد التقنية (عدد المواد)	**2**	**2**	**2**
5 - ورقات تقنية وتقارير موجزة ونشرات عن التنمية المستدامة	2	2	2
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية			
التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة إلى فرقة العمل التابعة للمنتدى العربي للتنمية المستدامة، وهو منتدى يحضره أكثر من 350 مشاركاً من مختلف مجموعات الجهات صاحبة المصلحة، ويعطي صوتاً للمنطقة على الصعيد العالمي؛ وإسداء المشورة إلى الفعاليات العالمية والإقليمية بشأن تنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يحضره نحو 000 2 مشارك، والأسبوع العربي للتنمية المستدامة الذي يحضره أكثر من 000 1 مشارك.			
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: البوابة الإلكترونية العربية لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مواد تدريبية في شكل دورات تدريب ذاتي على الإنترنت بشأن خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة ومبادئ توجيهية بشأن تنفيذ خطة عام 2030، وكلها باللغة العربية.			

البرنامج الفرعي 6
الحوكمة ومنع نشوب النزاعات

الهدف

19-89 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوض بمجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع، ولا سيما بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون تحت الاحتلال أو في حالات النزاع أو في حالات ما بعد النزاع؛ وتحسين الحوكمة وتعزيز المؤسسات العامة الفعالة والكفؤة والخاضعة للمساءلة؛ وتعزيز تقديم الخدمات.

الاستراتيجية

19-90 بغية الإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي التركيز على منع نشوب النزاعات. وسيقيِّم دورياً أثر النزاع والاحتلال في قدرة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعلى تحديد الخيارات الاستراتيجية لتعزيز التنمية البشرية الشاملة للجميع في المنطقة العربية، استناداً إلى منظور الأمن البشري العالمي. وسيقترح البرنامج الفرعي إجراءات وسياسات متكاملة تنمي بيئة مؤاتية يمكن أن تزدهر فيها حقوق الناس وحرياتهم وفرصهم الاجتماعية والاقتصادية. وسيتحقق ذلك من خلال توفير تحليلات شاملة متعمقة للتحديات الإنمائية والمؤسسية والأمنية التي تواجهها المنطقة، والتي تجسد أبعاد الحكم الرشيد والأمن البشري بوصفهما شرطين

أساسيين لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستدامة البيئية. وسيُسترشَد بهذه التحليلات أيضا في التوصيات السياساتية الواسعة النطاق الرامية إلى تعزيز دور المؤسسات العامة في هذه المجالات. وعلاوة على ذلك، سيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في تقييم الإنجازات في مجال التنمية البشرية ودراسة الصلة بين الأمن البشري والتنمية البشرية. وسيتحقق ذلك عن طريق وضع أداة تحليلية لتمكين مقرري السياسات من تحديد مواطن الضعف وتصميم سياسات محددة الأهداف للتصدي لها استنادا إلى مؤشرات عالمية مكيفة تتعلق بالتنمية البشرية، والحوكمة، والاستدامة البيئية، وانعدام الاستقرار السياسي، وأثر النزاع على التنمية في المنطقة.

19-91 وستعمل الإسكوا على النهوض بقدرات الحوكمة والمرونة على الصعيد الوطني من أجل التخفيف من حدة صدمات معينة، وعلى تقييم وتحسين فعالية سياسات الاستجابة للأزمات، وعلى الحد من المخاطر المرتبطة بالتحديات الناشئة الاجتماعية والاقتصادية وتلك المتعلقة بالحوكمة، التي غالبا ما تكون عابرة للحدود ومرتبطة بالكوارث الطبيعية، والتهديدات الصحية، والعوامل المسببة للأخطار ومواطن الضعف الناجمة عن حالات النزاع وغير حالات النزاع. وستقوم أيضا بتعزيز قدرات المؤسسات الفلسطينية على التخفيف من أثر الاحتلال الإسرائيلي على آفاق التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

19-92 وسيعمل البرنامج الفرعي أيضا على زيادة الوعي وسيدعم تبادل المعارف بشأن الترابط بين نوعية المؤسسات والمكاسب الإنمائية. ومن خلال تزويد الدول الأعضاء بالمساعدة التقنية وبناء القدرات وإسداء المشورة العملية في مجال السياسات، سيسعى البرنامج الفرعي إلى تحسين الفعالية المؤسسية وتحديد أفضل الخيارات السياساتية لزيادة نوعية المؤسسات وشموليتها وخضوعها للمساءلة. وسيروج البرنامج الفرعي أيضا للأسواق الدينامية وييسر التعاون فيما بين الدول الأعضاء والكيانات الإقليمية والشركاء الآخرين العاملين في مجال المنافسة وحماية المستهلك. وسيواصل تيسير التقدم نحو بناء القدرات على الصعيد الإقليمي من خلال منتدى المنافسة السنوي للمنطقة العربية، الذي لا يزال منبراً مركزياً لتبادل المعارف في المنطقة. وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز تنسيق الإصلاحات الوطنية في مجال المنافسة، بما يتمشى مع المعايير الدولية ومراعاةً للاتجاهات والتحديات الاقتصادية العالمية. وسيقوم بذلك بهدف وضع إطار إقليمي للمنافسة يعكس الاحتياجات الإنمائية للمنطقة العربية ويسهم في تحديث عملية التكامل التجاري العربي والتنمية المستدامة الشاملة والنمو.

19-93 وسيسدي البرنامج الفرعي أيضا المشورة إلى الدول الأعضاء في مجال السياسات ونشر المعارف وبناء القدرات في مجال التحول والابتكار الحكومي الرقمي. وسيوفر أدوات قياس لتقييم التقدم المحرز في التحول الرقمي وتوجيه النهوض بالخدمات الحكومية الرقمية. وعلى أساس الإطار الحكومي المفتوح للإسكوا، سيبني البرنامج الفرعي قدرة الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات حكومية مفتوحة. وسينشر المعارف المتعلقة بأثر الحكومة المفتوحة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويعزز أفضل الممارسات المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغايات المنبثقة عن الهدفين 16 و 17.

19-94 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 من خلال ابتكار أدوات لفائدة لمؤسسات العامة من أجل تقييم فعالية السياسات المتبعة في التصدي للجائحة، والمساعدة بالتالي على النهوض بالقدرات المؤسسية الوطنية في مجال معالجة ما ينجم عن الجائحة من تداعيات اجتماعية واقتصادية وتداعيات متعلقة بالحوكمة.

19-95 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) تقليل تعرض الدول الأعضاء لمصادر الأخطار ومواطن الضعف والعوامل المسببة لها؛

(ب) تعزيز منع نشوب النزاعات من خلال إدارة المخاطر المرتكزة على الأدلة من جانب مقرري السياسات؛

(ج) مؤسسات أقوى ومبادرات إصلاحية أكثر إحكاما تملك زمامها الجهات الوطنية وتتسم بالاتساق، وتشجع منافسة أكثر إنصافا، وتسهم في التكامل الإقليمي والنمو الاقتصادي؛

(د) تحسين الخدمات التي تقدمها المؤسسات العامة، مع تعزيز الأداء والمساءلة.

19-96 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المقرّر تقديمه بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 إلى ما يلي:

(أ) تعزيز التكامل والتعاون بين الجهات صاحبة المصلحة من خلال اتباع نُهج تشمل الحكومات ككل والمجتمعات بأسرها والتنسيق بدءا من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي في مكافحة جائحة كوفيد-19 وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية؛

(ب) تعزيز قدرات المؤسسات العامة الرئيسية، وكبار مقرري السياسات، والموظفين الحكوميين على تصميم وتنفيذ سياسات وطنية متسقة ومنسقة ومتوائمة من أجل تحقيق التنمية البشرية الشاملة؛

(ج) زيادة المعرفة بالترتيبات المؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

النتائج المقررة لعام 2022

19-97 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجة 1، وهي استكمال للنتيجة المعروضة في الخطة البرنامجية المقترحة السابقة، والنتيجة 2، وهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تسخير نتائج السياسة العامة لخدمة المنطقة العربية من خلال المنافسة الفعلية[241]

19-98 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وبغية الإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي من خلال عمله دعم بناء القدرات وتبادل المعارف على الصعيد الإقليمي بشأن الحماية الفعالة للمستهلك وتحسين مواءمة السياسات المتعلقة بالمنافسة. وسيقوم بذلك عن طريق عقد دورات سنوية مشتركة لمنتدى المنافسة في المنطقة العربية مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وعن طريق عقد حلقات دراسية شبكية بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على السياسات المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك. وسيضطلع البرنامج الفرعي أيضا بأنشطة الدعوة وبناء القدرات وسيعزّز تعاونه مع شركاء مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأونكتاد، دعما لصياغة توصيات وإصلاحات سياساتية إقليمية منسقة بشأن المنافسة تدمج الاحتياجات الإنمائية للمنطقة العربية والمبادئ والأهداف الأساسية لخطة عام 2030. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 19-14).

الجدول 19-14

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
لا يوجد نهج منسق لعمليات تقييم المنافسة في المنطقة العربية	لا يوجد نهج منسق لعمليات تقييم المنافسة في المنطقة العربية	بدأت دولة واحدة من الدول الأعضاء بتقييم يهدف إلى تعزيز ومواءمة إطار سياساتها الوطنية المتعلقة المنافسة	تصديق البلدان العربية على مجموعة من التوصيات المتعلقة بتقييم المنافسة التي تستند إلى المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	تصديق ما لا يقل عن 4 دول أعضاء على مجموعة من التوصيات بشأن تقييمات المنافسة وإصلاح السياسات استنادا إلى المعايير الدولية

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(241) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

النتيجة 2: تعزيز إدماج تخطيط وإدارة ومنع المخاطر العابرة للحدود في الخطط والسياسات الإنمائية الوطنية

19-99 تهدد العوامل المسببة للأخطار ومواطن الضعف عبر الحدود الناجمة عن حالات النزاع وغير حالات النزاع مسارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في عدد من البلدان العربية. ولكي تحقق البلدان أهدافها الإنمائية بما يتمشى مع خطة عام 2030، يتعين على المسؤولين عن تخطيط التنمية ومقرري السياسات وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة فهم العوامل الرئيسية المسببة للأخطار ومواطن الضعف، وتحسين تصميم خططهم وسياساتهم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتلك المتعلقة بالحوكمة لتعزيز الوقاية والتخفيف والاستجابة والمرونة. وفي هذا الصدد، أصدر البرنامج الفرعي منذ عام 2019 منشورا رئيسيا وورقات تقنية، وعقد اجتماعات لأفرقة الخبراء بشأن هذا الموضوع، شارك فيها خبراء وكبار موظفي الخدمة المدنية لإقرار المفهوم وتعزيز تطوير أدوات تقييم المخاطر التي يتعين استخدامها. وجرى استعراض مجموعة من أدوات تقييم المخاطر وتكييفها مع سياق منطقة الإسكوا. وتم إبراز كل من تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الإنمائية الوطنية في مجال تخفيف المخاطر والوقاية منها وضمان إمكانية استخلاص خيارات السياسات من الأدوات المتعلقة بالمخاطر التي يجري بناؤها.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

19-100 تمثل الدرس المستفاد الذي استخلصه البرنامج الفرعي في أن هناك حاجة، بالإضافة إلى المنظورات الجغرافية، إلى منظور يركز أكثر على الجهات الفاعلة، وذلك من أجل تعزيز أطر تقييم المخاطر والتخفيف منها، بسبل منها دعم المؤسسات الوطنية وتعزيز قدرات كبار موظفي الخدمة المدنية على الوقاية. ويتعين أيضا زيادة تعزيز التعاون الإقليمي، مع تسليط الضوء على الترابط بين الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وأهداف وغايات أخرى في خطة عام 2030. وفي إطار تطبيق هذا الدرس المستفاد، سيقوم البرنامج الفرعي، بالتعاون مع البرنامج الفرعي 1، بتطوير منتجات معرفية بشأن المخاطر المرتبطة بالنزاع، وجائحة كوفيد-19، وتغير المناخ، وندرة المياه، والأمن الغذائي، والتشريد القسري، وضمان تصميم أدوات لتقييم المخاطر، بما في ذلك نُهج إدارة المخاطر والوقاية منها. وسيتولى البرنامج الفرعي تدريب مجموعة من كبار موظفي الخدمة المدنية من وحدات إدارة الأزمات وكيانات التخطيط في دولتين على الأقل من الدول الأعضاء على استخدام الأدوات ومعالجة الصدمات ومنع المخاطر. وسيقوم أيضا بإطلاق وتيسير منصة إقليمية للحوار التقني من أجل إجراء تقييم دوري للمخاطر المرتبطة بالعوامل المسببة للأخطار ومواطن الضعف عبر الحدود الناجمة عن حالات النزاع وغير حالات النزاع، وإتاحة إمكانية الوصول إلى خيارات السياسات المتعلقة بالتخفيف من حدة المخاطر والوقاية منها، للجهات المعنية صاحبة المصلحة في جميع الدول الأعضاء فيه، وذلك بالاستفادة من النهج المتطورة المتبعة في تحليل المخاطر، مما يعزز عملية صنع القرارات القائم على الأدلة بشأن إدارة المخاطر.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

19-101 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من قيام دولة عضو إضافية واحدة على الأقل بدمج أدوات تقييم المخاطر التي تعالج العوامل المسببة للأخطار ومواطن الضعف عبر الحدود الناجمة عن حالات النزاع وغير حالات النزاع في استراتيجيتها الإنمائية الوطنية والمنصة الإقليمية للحوار التقني التي أنشئت لإتاحة تبادل الأقران فيما بين الدول الأعضاء بشأن إدارة المخاطر العابرة للحدود (انظر الجدول 19-15).

الجدول 19-15

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
–	صدّق فريق الخبراء على النهج المتعلق بإطار تقييم وإدارة المخاطر العابرة للحدود	تمكنت الدول الأعضاء العربية من الوصول إلى أدوات تقييم المخاطر المراعية للسياق (للمنطقة) واكتسبت فهماً أفضل لنُهج التقييم النوعي للمخاطر	قيام دولة عضو واحدة على الأقل بدمج أدوات تقييم المخاطر المستحدثة التي تعالج العوامل المسببة للأخطار ومواطن الضعف عبر الحدود الناجمة عن حالات النزاع وغير حالات النزاع في استراتيجيتها الإنمائية الوطنية	قيام دولة عضو إضافية واحدة على الأقل بدمج أدوات تقييم المخاطر المستحدثة التي تعالج العوامل المسببة للأخطار ومواطن الضعف عبر الحدود الناجمة عن حالات النزاع وغير حالات النزاع في استراتيجيتها الإنمائية الوطنية بدء العمل بالمنصة الإقليمية للحوار التقني، التي تتيح تبادل الآراء بين الأقران فيما بين الدول الأعضاء بشأن إدارة المخاطر عبر الحدود

الولايات التشريعية

19-102 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

211/68 الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

303/68 تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها

291/69 تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

327/69 تعزيز الخدمات العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة

262/70 استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام

240/72 السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

10/74 اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

11/74 تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية

14/74 الجولان السوري

21/74 متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام

23/74 تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام

30/74 إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

77/74 تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

117/74 تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

139/74 حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير

قرار مجلس الأمن

1947 (2010)

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

28/2019 حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها

29/2019 الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

271 (د-24) تعزيز دور الإسكوا في معالجة آثار النزاع وعدم الاستقرار في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية

282 (د-25) التخفيف من آثار النزاع والاحتلال وعدم الاستقرار على التنمية في البلدان الأعضاء في الإسكوا

292 (د-26) رفع قسم القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا إلى مستوى شعبة وإنشاء لجنة حكومية تُعنى بالقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات

296 (د-26) تعزيز مؤسسات القطاع العام وموارده لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية

330 (د-30) دعم الشعب الفلسطيني

المنجزات المستهدفة

19-103 يعرض الجدول 19-16 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2022 التي من المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 19-16

البرنامج الفرعي 6: المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**1**	**2**	
1 - مذكرة من الأمين العام مقدَّمة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل	1	1	
2 - تقرير إلى الدورة الوزارية للإسكوا عن الأثر الاجتماعي والاقتصادي للاحتلال الإسرائيلي: التركيز المواضيعي	–	1	
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**16**	**13**	
3 - اجتماعات أفرقة الخبراء الدائمة والمخصصة المعنية بمرحلة ما بعد النزاع والسلام المستدام؛ وتقييمات جوانب الضعف والتخفيف من حدة المخاطر؛ وبناء المؤسسات لتعزيز القدرة على الصمود والأداء وتقديم الخدمات؛ والابتكار في القطاع العام؛ وتوفير الخدمات العامة؛ والحكومة المفتوحة؛ والحوكمة الاقتصادية؛ والتخفيف من أثر الاحتلال والحوار بشأن السياسات والمسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة في البلدان المتضررة من النزاعات والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية	12	13	
4 - الاجتماع الرفيع المستوى المشترك بين جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الإدارية والإسكوا	4	–	
باء - توليد المعارف ونقلها			
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**5**	**5**	
5 - منبر للتدريب المتبادل بشأن المنافسة في المنطقة	5	1	
6 - منتدى المنافسة للمنطقة العربية	–	1	
7 - حلقات دراسية عن الحوكمة والتحول الرقمي؛ والمؤشرات الفرعية الرئيسية (الحوكمة، مؤشر التنمية البشرية، النزاع، البيئة)	–	2	
8 - التدريب على الإطار الشامل لتقييم المخاطر	–	1	

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
المنشورات (عدد المنشورات)	**2**			**1**
9 - منشورات بشأن الحوكمة ومنع نشوب النزاعات	2			–
10 - التقرير الرابع عن فلسطين تحت الاحتلال	–			1
المواد التقنية (عدد المواد)	**8**			**8**
11 - مواد تقنية وتقارير موجزة وتقارير بشأن السلام المستدام؛ وتقييمات مواطن الضعف والتخفيف من حدة المخاطر (المرتبطة بالنزاع، وجائحة كوفيد-19، وتغير المناخ، وندرة المياه، والأمن الغذائي، والتشريد القسري)؛ وبناء المؤسسات لتعزيز القدرة على الصمود والأداء وتقديم الخدمات؛ والابتكار في القطاع العام؛ والحكومة المفتوحة؛ والحوكمة الاقتصادية؛ والتخفيف من أثر الاحتلال؛ وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان المتضررة من النزاعات والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛ وتأثير الإصلاحات المتعلقة بالمنافسة على السياسات التجارية؛ والتنمية البشرية والأمن البشري؛ والنهوض بأهداف التنمية المستدامة	8	8		8

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: حدث جانبي في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حضره 75 من الخبراء والممثلين من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني من المنطقة؛ والاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛ ولوحة حائطية عن أثر النزاع والاحتلال على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني؛ وكتيبات ومنشورات عن الحوكمة ومنع نشوب النزاعات وأثر الاحتلال الإسرائيلي على النتائج الإنمائية؛ ومنتدى إقليمي للحوار التقني للدول الأعضاء بشأن تقييم المخاطر المرتبطة بالعوامل المسببة للأخطار ومواطن الضعف عبر الحدود الناجمة عن حالات النزاع وغير حالات النزاع.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: بوابة إلكترونية عن الحكومة المفتوحة والبيانات المفتوحة في المنطقة العربية؛ وبوابة عن الإطار التشريعي لبيئة الأعمال العربية، بما في ذلك أحكام وتشريعات بشأن المنافسة.

المرفق

الأداء البرنامجي في عام 2020[242]

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

19 ألف-1 خلال عام 2020، أثرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على ما هو مقرر من منجزات مستهدفة وأنشطة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا). وشمل هذا التأثير تعذُّر عقد مشاورات واجتماعات بالحضور الشخصي وتقديم الدعم التقني وبناء القدرات في الموقع. وفيما يتعلق بمعظم الأنشطة المبرمجة، عدلت الإسكوا سبل تنفيذ البرنامج لتتم عن طريق العمل بصورة افتراضية/عن بعد وقامت بتنفيذها. ولكن لم يتسنَّ تغيير بعض الأنشطة المقررة لتكييفها مع القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19 ونموذج العمليات الممتثلة للتدابير المتخذة بسبب الجائحة، ونتيجة لذلك، تم تأجيلها إلى عام 2021 أو الاستعاضة عنها بأنشطة أخرى. وترد أمثلة محددة لهذا التأثير في إطار البرامج الفرعية السبعة. ومن المهم أن تغيّر النهج، بما في ذلك تعديل وتأجيل منجزات مستهدفة وأنشطة مقررة معينة، لم يحدث تأثيرا كبيرا في النتائج المتوقعة عموما لعام 2020. ويعزى ذلك إلى النهج الاستباقي الذي اعتمدته الإسكوا المتمثل في الاستفادة من الموارد المتاحة لكفالة تنفيذها لولايتها والتزاماتها والمضي قدما، قدر الإمكان، في تحقيق الأهداف المحددة.

19 ألف-2 وبالإضافة إلى تعديل نطاق أو طريقة تحقيق عدة منجزات مستهدفة وأنشطة مقررة لاستيعاب كل من الطلبات والقيود الإضافية، حددت الإسكوا عدة أنشطة جديدة خلال عام 2020 لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19.

(242) على النحو المبين في الفقرة 19-4 من هذا التقرير، يعكس البرنامج المقدم إلى الإسكوا تغيرا في الهيكل البرنامجي لعام 2021. ولذلك، ترد المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020 في هذا المرفق، الذي يتبع الهيكل البرنامجي لعام 2020.

وشـــملت التغيرات المذكورة أعلاه في برنامج العمل المقرر ما يلي: (أ) التغيرات في نطاق التحليل وتقديم الدعم في تقرير الســياســات، بما في ذلك توفير البيانات والخبرة التقنية، لتشــمل عنصــرا متعلقا بجائحة كوفيد-19؛ (ب) زيادة اســتخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصــالات كوسـيلة لتنفيذ البرنامج؛ (ج) الأنشـطة الإضـافية التي تركز في الغالب على دعم الدول الأعضـــاء في مواجهتها لجائحة كوفيد-19، ولا ســيما المســاعدة في التخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصــادي للجائحة، إلى جانب حماية المكاســب والإنجازات الإنمائية في ضــوء خطة التنمية المســتدامة لعام 2030. وتجدر الإشــارة إلى أن التعديلات والمنجزات المسـتهدفة الجديدة ظلت متماشـية تماما مع ولاية اللجنة وأهدافها، وأنها بذلك أسـهمت في تحقيق النتائج العامة في عام 2020. ويرد وصــف لأمثلة محددة للأنشــطة الجديدة والمعدلة في الأداء البرنامجي في إطار البرامج الفرعية السبعة جميعها. وأسهمت الأنشطة الجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار البرامج الفرعية 1 و 4 و 5 و 6 و 7.

19 ألف-3 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، ستعمّم الإسكوا الدروس المستفادة والممارسات الفضـــلى المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجها على ضـــوء جائحة كوفيد-19 من أجل ضـــمان أن يبقى الدعم المزمع تقديمه إلى الدول الأعضاء ملائما وكافيا في هذا السياق. وتشمل الأمثلة المحددة للدروس المستفادة زيادة التركيز، في مرحلة تصميم البرنامج، على اعتبارات متصلة باستمرارية البرنامج، بما في ذلك جدوى تنفيذ البرنامج من خلال طرائق تشغيلية بديلة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن هذه الطرائق البديلة لتنفيذ البرنامج أثرت على فعالية بعض الأنشطة المنجزة، ولا سيما الأنشطة المتعلقة ببناء الثقة وتوافق الآراء والقدرات، والتعاون المتعدد الأطراف، وتبادل الممارســـات الجيدة بين الأقران. وفي هذا الســـياق، ستواصـل اللجنة تحسـين اسـتخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصـالات واسـتكشـاف نماذج بديلة أخرى لتقديم الخدمات، مثل أشكال الاجتماعات المختلطة، والأشكال الإلكترونية للمنشورات والمواد التقنية، والدورات المبتكرة الإلكترونية المفتوحة الحاشدة، ومنصـات التوجيه لأغراض بناء القدرات، بغية تمكينها من تحسـين فعالية أنشـطتها، ولا سـيما الأنشـطة المتصـلة ببناء الثقة وتوافق الآراء والقدرات، والتعاون المتعدد الأطراف، وتبادل الممارســات الجيدة بين الأقران، إذا بقيت الوســائل التقليدية لتنفيذ الأنشطة المقررة معرقلة بسبب الجائحة.

البرنامج الفرعي 1
الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة

19 ألف-4 يشـــمل الأداء البرنامجي في عام 2020 الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجة 1 وكذلك في إطار النتيجة 2 التي استجدت خلال عام 2020.

النتيجة 1: الكفاءة في استخدام الطاقة في قطاع البناء[243]

19 ألف-5 في عامَي 2019 و 2020، أعدّ البرنامج الفرعي عمليات مسح أساسية لاستخدام الطاقة في قطاع البناء في الأردن وتونس، وتم التصـديق على نتائجها من خلال الحوارات الوطنية مع الجهات صـاحبة المصـلحة ذات الصـلة، وقيّم ما يتعلق بذلك من احتياجات في مجالي السـياسـات وبناء المؤسـسـات في كلا البلدين. وقد أتاحت الأدلة التي جُمعت في هذه العملية للإسـكوا توجيه مسـاعدتها التقنية على نحو أفضـل دعما للجهود التي تبذلها الحكومات في تصـميم وتنفيذ سـياسـات وبرامج في مجال الكفاءة في استخدام الطاقة في هذا القطاع. وكجزء من المساعدة، أجرى البرنامج الفرعي تقييمات لمعايير شهادات أداء الطاقة للأجهزة والمعدات المنزلية الكثيفة الاسـتهلاك للطاقة في كلا البلدين. ثم قدم الدعم إلى المؤسـسـات المعنية في تونس لإنشـاء عملية رقمية تهدف إلى تعزيز برنامج إصدار الشهادات. وجرت مناقشة مسألة إطلاق خطة مشابهة مع مؤسسات في الأردن.

(243) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 22)).

وعلاوة على ذلك، عمل البرنامج الفرعي مع المؤسسات المعنية في كلا البلدين على تحديد تدابير الكفاءة في استخدام الطاقة التي يمكن تكرارها على نطاق واسع، ووضع مخططات للتنفيذ، بما في ذلك الحوافز وأدوات التمويل للمستخدمين النهائيين، من أجل تحصين إحاطات المباني واعتماد معدات وأجهزة أكثر كفاءة في استخدام الطاقة.

19 ألف-6 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام إحدى الدول الأعضاء (تونس) بوضع مخططين واسعي النطاق، أحدهما يتيح للمستخدمين النهائيين الوصول إلى الحوافز وأدوات التمويل والمساعدة في التنفيذ من أجل تحصين إحاطات المباني بغلاف حراري، والثاني ينطوي على نشر معدات/أجهزة أكثر كفاءة في استخدام الطاقة، الأمر الذي لم يؤدِّ إلى تحقيق الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 والمتمثل في قيام دولتين من الدول الأعضاء بهذه العملية. وبدأت أيضا عملية وضع مخططين مشابهين في الأردن (عزل السقوف ونشر سخانات المياه بالطاقة الشمسية). غير أن مخططي التنفيذ الواسعي النطاق في الأردن لا يزالان قيد التطوير بسبب التأخير الناجم عن جائحة كوفيد-19 (انظر الجدول 19-17).

الجدول 19 ألف-1

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
إعداد الدول الأعضاء استراتيجيات وسياسات ملائمة للكفاءة في استخدام الطاقة لمجموعة المباني الموجودة في قطاعي السكن والخدمات	إقرار بلد عضو واحد المعايير الدنيا لأداء الطاقة للأجهزة والمعدات المنزلية الكثيفة الاستهلاك للطاقة	قيام دول واحدة من الدول الأعضاء بوضع مخططين واسعي النطاق يتيحان للمستخدمين النهائيين الوصول إلى الحوافز وأدوات التمويل والمساعدة في التنفيذ من أجل تحصين إحاطات المباني بغلاف حراري، ونشر معدات/أجهزة أكثر كفاءة في استخدام الطاقة

النتيجة 2: انعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية في ظل التحدي المتمثل في جائحة كوفيد-19

19 ألف-7 أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم التحديات التي يواجهها الأمن الغذائي المرتبطة بتغير المناخ، والاعتماد على الواردات الغذائية، والنزاعات في المنطقة العربية، وتحديدا في أقل البلدان نموا والبلدان التي تشهد نزاعات. وقد أدى ذلك إلى نواتج مقلقة، منها احتمال حدوث مزيد من الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

19 ألف-8 ولمعالجة هذه الحالة، أعد البرنامج الفرعي موجزين للسياسات بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي والموارد المائية. ويسلط هذان الموجزان الضوء على كيفية تأثير الجائحة على الأمن الغذائي في البلدان العربية خلال العقد القادم، مع مراعاة مصادر الضعف المعتادة (مثل تغير المناخ وتجارة الأغذية والنزاعات)، وتحليل سبل قيام الدول الأعضاء بتخفيف حدة تلك التهديدات، والتخفيف من الآثار السلبية المترتبة على جائحة كوفيد-19، وبناء مستقبل يتسم بقدر أكبر من الأمن الغذائي، وتقديم توصيات بشأن الإجراءات التي يتعين على الدول الأعضاء اتخاذها من جانب الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والعالمية. وغيّر البرنامج الفرعي أيضا نطاق منشور مقرر بشأن التحديات المتصلة بتغير المناخ والوقود الأحيائي التي تواجه الأمن الغذائي في البلدان العربية الضعيفة للتركيز عوضا عن ذلك على ضمان الأمن الغذائي في المنطقة العربية في ظل التحدي المتمثل في جائحة كوفيد-19. وقد أتاح هذا المنتج المعرفي للبرنامج الفرعي تحديث معايير المحاكاة وإعداد سيناريوهات بديلة. وبغية إتاحة المعلومات ذات الصلة على الصعيد الوطني، نقح البرنامج الفرعي نتائج 22 موجزا قطريا عن

الأمن الغذائي، باستخدام إطار رصد الأمن الغذائي العربي المعتمد إقليميا، وأضاف فرعا متعلقا بآثار جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي على الصعيد الوطني، فضلا عن إشارات إلى مبادرات وطنية متخذة لتحسين الحالة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

19 ألف-9 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من توفير إمكانية الحصول على المعلومات لما عدده 22 من الدول الأعضاء بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي ومبادرات التخفيف من تأثير الجائحة، الأمر الذي دعم عملية اتخاذ قرارات مستنيرة وقدرة البلدان العربية على ضمان الأمن الغذائي لسكانها بحلول عام 2030، تمشيا مع خطة عام 2030 (انظر الجدول 19 ألف-2).

الجدول 19 ألف-2

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	22 دولة من الدول الأعضاء تمكنت من الوصول إلى معلومات عن تأثير جائحة كوفيد-19 على مبادرات لضمان الأمن الغذائي والتخفيف من آثار الجائحة

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

19 ألف-10 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، تم تغيير موعد بعض الاجتماعات الإقليمية إلى عام 2021 (مثل الاجتماع الثالث لفريق الخبراء بشأن الوقود الأحفوري التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا)، في حين جرى تحويل اجتماعات أخرى إلى دورات أقصر تُعقَد بصورة افتراضية (مثل اجتماع فريق الخبراء بشأن كفاءة استخدام الموارد في المنطقة العربية، واجتماع فريق الخبراء بشأن بالأمن الغذائي والتجارة، والاجتماع الخامس للمنتدى العربي لتوقعات المناخ، ومناسبات التوعية الإقليمية لليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف ومناسبة للشباب في يوم المياه العالمي). وأرجِئت اجتماعات عالمية إلى عام 2021 (مثل الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمنتدى الدولي الحادي عشر المعني بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة) أو عقدت في إطار دورات افتراضية أقصر (مثل منتدى فيينا للطاقة والأسبوع العالمي للمياه). وقد أدت حالات التأجيل إلى صعوبة في اتخاذ القرارات المطلوبة من أجل تحقيق النتائج المتوقعة المقررة أو تسببت في تأخير تنفيذ المبادرات التجريبية، ولذلك أثرت سلبا على الأداء البرنامجي في عام 2020.

19 ألف-11 ولكن البرنامج الفرعي عدّل في الوقت نفسه الأنشطة من أجل تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19، في إطار النطاق العام لأهدافه، أي أنه نقح نطاق منشوره المتعلق بالأمن الغذائي ليتضمن آثار الجائحة، وقام بتكييف اجتماعات أفرقة الخبراء المقررة لإتاحة إمكانية مناقشة أثر الجائحة على الأمن الغذائي والمياه والطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، وبغية تزويد الدول الأعضاء بتقييم لأثر جائحة كوفيد-19 وتدابير قابلة للتطبيق في مجال التصدي للجائحة والتخفيف من آثارها، أعد البرنامج الفرعي موجزات سياساتية غير مقررة بشأن الفقر والأمن الغذائي وندرة المياه في المنطقة. ومن أجل التصدي للمعوقات التي تعترض التنفيذ بسبب القيود المفروضة على السفر، أعدّ البرنامج الفرعي مواد تدريبية متاحة على شبكة الإنترنت ونظّم مجموعة من الحلقات الدراسية الشبكية بشأن تحليل تغير المناخ، باستخدام أدوات نظام المعلومات

الجغرافية في إطار المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغير المناخ على الموارد المائية والضعف الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية (6 دورات)؛ وبشأن المياه الجوفية من خلال الشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية (12 دورة)؛ وبشأن التعاون في مجال المياه العابرة للحدود (6 دورات). وأسهمت المنجزات المستهدفة المعدّلة في تحقيق النتائج في عام 2020، كما يتّضح من النتيجة 2 المذكورة أعلاه.

المنجزات المستهدفة

19 ألف–12 يعرض الجدول 19 ألف–3 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة لعام 2020 التي ساهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 19 ألف–3

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة لعام 2020، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**58**	**54**	–	–
1 - فريق الخبراء بشأن الوقود الأحفوري	4	–	–	–
2 - تقديم خدمات فنية للاجتماع السادس والثلاثين للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء وللجان الخبراء التابعة له المعنية بالكهرباء في البلدان العربية وبالطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة	8	8	–	–
3 - تقديم خدمات فنية للمجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الثانية عشرة والاجتماع الثامن عشر للجنته التقنية والعلمية والاستشارية	8	8	–	–
4 - تقديم خدمات فنية لمجلس الوزراء العرب المعنيين بالأرصاد الجوية والمناخ في دورته الثالثة، وللجنته الدائمة للأرصاد الجوية في دورتها السادسة والثلاثين، وللاجتماع الخامس للجنة الفرعية لإدارة معلومات مخاطر الطقس والمناخ	12	12	–	–
5 - تقديم خدمات فنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الثانية والثلاثين، وللجنة المشتركة المعنية بالبيئة والتنمية في المنطقة العربية في دورتها الثانية والعشرين	8	8	–	–
6 - اجتماعات أفرقة الخبراء المتخصصة في مجالات المياه والطاقة والأمن الغذائي وتغيُّر المناخ، وغير ذلك من المسائل المتصلة بإدارة الموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة	18	18	–	–
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**4**	**4**	–	–
7 - المبادرة الإقليمية لتطبيقات الطاقة المتجددة الصغيرة النطاق في المنطقة العربية	1	1	–	–
8 - الشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية	1	1	–	–
9 - المركز العربي لسياسات تغيّر المناخ	1	1	–	–
10 - مركز الإسكوا للتكنولوجيا	1	1	–	–
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**4**	**7**	–	–
11 - حلقات دراسية وحلقات عمل لتنمية القدرات في مجالات المياه والطاقة والأمن الغذائي وتغيُّر المناخ وغيرها من المسائل المتصلة بإدارة الموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة	4	7	–	–
المنشورات (عدد المنشورات)	**2**	**2**	–	–
12 - منشور عن الأمن الغذائي	1	–	–	–

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
13 - ضمان الأمن الغذائي في المنطقة العربية في ظل التحدي المتمثل في جائحة كوفيد-19	–	1	–	–
14 - منشور عن القدرة على التكيف مع تغير المناخ	1	1	–	–
المواد التقنية (عدد المواد)	**4**	**5**	**–**	**–**
15 - مبادئ توجيهية ومواد فنية وتقارير عن الموارد المائية	1	–	–	–
16 - موجز سياساتي بشأن الموارد المائية في سياق جائحة كوفيد-19	–	1	–	–
17 - موجزات سياساتية وتقارير بشأن الطاقة	1	1	–	–
18 - مواد تقنية وتقارير عن الأمن الغذائي	1	–	–	–
19 - موجز سياساتي بشأن الأمن الغذائي في سياق جائحة كوفيد-19	–	2	–	–
20 - مواد تقنية عن قضايا متعلّقة بإدارة الموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة	1	1	–	–

البرنامج الفرعي 2
التنمية الاجتماعية

19 ألف-13 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجة 1 وكذلك في إطار النتيجة 2 التي استجدت خلال عام 2020.

النتيجة 1: نحو سياسات وإجراءات تحمي حقوق المهاجرين وتحسّن حياتهم[244]

19 ألف-14 في عامَي 2019 و 2020، ركز البرنامج الفرعي جهوده على مساعدة الدول الأعضاء على تفعيل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وقام بذلك عن طريق دعم عملية تقرير السياسات القائم على الأدلة من خلال تصميم منتجات وأدوات معرفية، بما في ذلك قاعدة بيانات متاحة على الإنترنت تهدف إلى تيسير الوصول إلى السياسات المتعلقة بالهجرة في المنطقة، و*تقرير الحالة عن الهجرة الدولية لعام 2019*، التي قدمت بيانات عن أنماط واتجاهات الهجرة في البلدان العربية، مع تحليل للآثار المترتبة على الاتفاق العالمي في مجال السياسات في المنطقة. وساعد البرنامج الفرعي أيضا على إنشاء منصات حوار إقليمية لتعزيز التعاون في مجال الهجرة. وتولى قيادة الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي وجمع الدول الأعضاء معا لمناقشة التقدم المحرز، فضلا عن التحديات التي تواجهها والحلول الممكنة. وعلاوة على ذلك، نظم البرنامج الفرعي مجموعة من حلقات العمل الإقليمية لبناء قدرات واضعي السياسات على تفعيل الاتفاق العالمي ومتابعة/استعراض تنفيذه على الصعيد الوطني. وقُدم الدعم إلى حكومة السودان لوضع أول مشروع لاستراتيجية الهجرة الوطنية بما يتماشى مع الاتفاق العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، عزز البرنامج الفرعي الشراكات الإقليمية من خلال قيامه، بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية وجامعة الدول العربية، بإطلاق تحالف قائم على القضايا معني بالهجرة الدولية في البلدان العربية، بمشاركة 18 من الوكالات والصناديق والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

19 ألف-15 وأسهم العمل المذكور أعلاه في وضع 133 سياسة وبرنامجا وإجراء جديدة في مجال الهجرة في البلدان العربية، الأمر الذي تجاوز الهدف المقرر وهو 70 سياسة وبرنامجا وإجراء جديدة في مجال الهجرة على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (انظر الشكل الأول من المرفق 19 ألف).

(244) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 22)).

الشكل الأول من المرفق 19 ألف

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للسياسات والبرامج والإجراءات في مجال الهجرة المطبقة في البلدان العربية والتي تتوافق تماما مع الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (العدد التراكمي)

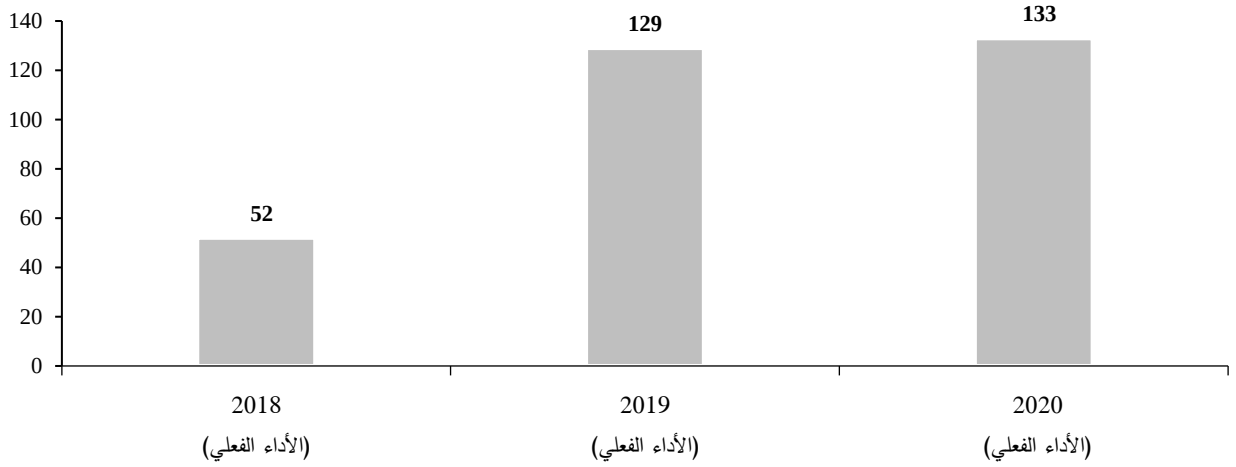

النتيجة 2: التخفيف من تأثير الأزمات المتعددة على الفئات الضعيفة في لبنان من خلال إتاحة فرص التعلم، بالشراكة مع منصة عالمية رائدة للدورات الإلكترونية المفتوحة الحاشدة

19 ألف-16 أثرت جائحة كوفيد-19 بشدة على الاقتصاد والوظائف وفرص التعلم والتدريب في المنطقة العربية، لا سيما في صفوف الشباب والنساء. فالمنطقة تشهد بعضا من أعلى معدلات البطالة في العالم، ويشكل الشباب والنساء الجزء الأكبر من القطاع غير الرسمي فيها. وعلى الرغم من أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الرقمية قد استُغلت، حيثما أمكن، لمواصلة توفير التعليم وغيره من الخدمات، فإن قطاع التعليم العام في معظم بلدان المنطقة لم يتمكن من توفير الأدوات اللازمة والتدريب للمدرسين والطلاب من أجل التكيف مع الأزمة. ففي لبنان، تفاقمت هذه الحالة بسبب أزمة اقتصادية حادة والانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت.

19 ألف-17 وفي ظل هذه الخلفية، وبالتعاون مع وزارة العمل اللبنانية، أقامت الإسكوا شراكة مع إحدى المنصات العالمية الرائدة للدورات الإلكترونية المفتوحة الحاشدة بغية توفير فرص التعلم المجاني مع تقديم شهادات للمواطنين اللبنانيين. فقد تم توفير أكثر من 900 4 دورة دراسية، بعضها باللغة العربية، وقُدِّمَت شهادات من بعض من أرقى المؤسسات الأكاديمية والبحثية في العالم وغيرها من المؤسسات. وأنشأت الإسكوا منصة خاصة للتسجيل ونفذت حملة ترويجية كاملة عبر وسائل التواصل الاجتماعي ووسائط الإعلام التقليدية تستهدف الأفراد، ولا سيما الشباب والنساء، الذين فقدوا وظائفهم أو توقفت مناهجهم الجامعية بسبب جائحة كوفيد-19 والانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت والأزمة الاقتصادية. ونتيجة لذلك، تمكن 000 25 فرد من رفع مستوى مهاراتهم لتلبية متطلبات سوق العمل. وشمل هذا الجهد تطوير المهارات الشخصية والتقنية، بما في ذلك مهارات القيادة، والإدارة، والاتصالات، وريادة الأعمال، وتحليل الأعمال، والمبيعات، والشبكات الحاسوبية، ونظم التشغيل، وتحليل البيانات وإدارتها، والشؤون المالية، والإحصاءات، والرياضيات. وتواصلت الإسكوا مع المرشحين المسجلين وقدمت لهم الدعم طوال عملية التسجيل والتعلم.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

19 ألف-18 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من إكمال 000 25 شخص، من بينهم العديد من الشباب والنساء، أكثر من 000 40 دورة (ما مجموعه 000 500 ساعة تعلم) (انظر الجدول 19 ألف-4).

الجدول 19 ألف-4

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	أكمل 000 25 شخص، من بينهم العديد من الشباب والنساء، أكثر من 000 40 دورة (ما مجموعه 000 500 ساعة تعلم)

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

19 ألف-19 من أجل التصدي للجائحة، حدد البرنامج الفرعي أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، وذلك في إطار النطاق العام لأهدافه. وحدد البرنامج الفرعي المجالات ذات الأولوية لمساعدة الدول الأعضاء على تحليل أثر جائحة كوفيد-19 والتخفيف من آثارها على الفئات الضعيفة. وعلى وجه التحديد، وضع البرنامج الفرعي مجموعة من الموجزات السياساتية لتقييم أثر الجائحة، وتوقع الخسائر والسيناريوهات الإقليمية للبلدان لتمكينها من وضع الاستراتيجيات الأنسب لمواجهة المرض والأكثر ابتكارا لمساعدة الدول الأعضاء على كفالة عدم ترك أحد وراء الركب. وتشمل هذه الاستراتيجيات، على سبيل المثال، نموذج ضريبة التضامن لتقليص الفجوة في التفاوت في الثروة. وتعاون أيضا مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في إجراء تقييمات خاصة بالبلدان بشأن مسائل منها المساواة بين الجنسين والحالة الاجتماعية والاقتصادية العامة.

المنجزات المستهدفة

19 ألف-20 يعرض الجدول 19 ألف-5 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة لعام 2020 التي ساهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 19 ألف-5

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة لعام 2020، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف- تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**1**	**1**	–	–
1 - تقارير تداولية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	1	1	–	–
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**44**	**44**	–	–
2 - اجتماعات المنتدى العربي للتنمية المستدامة	9	9	–	–

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
3 - اجتماعات أفرقة خبراء مخصصة بشأن الشيخوخة، والإعاقة، والهجرة، والعدالة الاجتماعية، والمشاركة، وخطة عام 2030 وغيرها من القضايا الاجتماعية	35	35	–	–
باء - توليد المعارف ونقلها				
المنشورات (عدد المنشورات)	**1**	**1**	–	–
4 - منشور عن الإعاقة	1	1	–	–
المواد التقنية (عدد المواد)	**8**	**8**	–	–
5 - ورقات تقنية وموجزات ونشرات عن التنمية المستدامة ومسائل أخرى	1	1	–	–
6 - ورقات تقنية وموجزات ونشرات عن العدالة الاجتماعية	3	2	–	–
7 - ورقات تقنية وموجزات ونشرات عن التنمية المستدامة	2	1	–	–
8 - ورقات تقنية وموجزات عن الشيخوخة	1	1	–	–
9 - موجزات ونشرات عن الهجرة	1	1	–	–
10 - موجزات سياساتية لتقييم أثر الجائحة وتوقع الخسائر والسيناريوهات الإقليمية للبلدان	–	2	–	–

البرنامج الفرعي 3
التنمية والتكامل الاقتصادي

19 ألف-21 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجة 1 وكذلك في إطار النتيجة 2 التي استجدت خلال عام 2020.

النتيجة 1: تمويل أهداف التنمية المستدامة من خلال تصحيح أوضاع المالية العامة وتعبئة الموارد المحلية[245]

19 ألف-22 في عام 2020، واصل البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في تحديد سبل تمويل التنمية المستدامة، بسبل منها تصحيح أوضاع المالية العامة وتعبئة الموارد المحلية. وتحقيقا لهذه الغاية، قام البرنامج الفرعي بتحديث وإعادة إصدار *استعراض السياسات المالية للدول العربية لعام 2019* الذي يوفر أساسا لإصلاحات الضرائب والإنفاق اللازمة لتعبئة الموارد العامة المحلية. ودعم الدول الأعضاء في اختيار خيارات التمويل المواضيعية للتنمية من أجل التصدي للتحديات الإقليمية وسد الفجوة التمويلية، تمشيا مع استنتاجات التقرير عن التطورات العالمية والتحديات الإقليمية على النحو الوارد في بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية. وواصل البرنامج الفرعي أيضا تقديم الخبرة التقنية إلى الحكومات بشأن مسائل إصلاح السياسة المالية، التي شملت توفير أدوات للنمذجة الاقتصادية لدعم الحكومات في صياغة مقترحات للإصلاح مقبولة اجتماعيا تركز على خفض العجز المالي وزيادة فهم الروابط بين خيارات السياسات المالية. ونظم حلقة عمل لبناء القدرات لدعم الأردن في معالجة تآكل الوعاء الضريبي واعتماد سياسات ضريبية مثلى، واستخدم تقنيات النمذجة لتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19، حيث قدم الدعم إلى دولتين من الدول الأعضاء في تحديد وتنفيذ تدابير التخفيف من آثار الجائحة.

19 ألف-23 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من قيام دولتين من الدول الأعضاء بتصميم وتنفيذ تدابير مستدامة ماليا للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19، وهو ما تجاوز الهدف المقرر المتمثل في إدراج مقترح لإصلاح نظام الإعانات

(245) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 22)).

في القانون المالي المقدم من الحكومة التونسية إلى البرلمان لإقراره على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (انظر الجدول 19 ألف-6).

الجدول 19 ألف-6
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
طلب مقدم من دول أعضاء، من بينها تونس، من أجل دعم إصلاح السياسة المالية	وضع مقترحات مقبولة اجتماعيا لإصلاح السياسة المالية ونماذج اقتصادية مقابلة لها اعتماد تونس لمقترح متعلق بإصلاح نظام الإعانات في قانونها المالي، مع آلية تعديل تلقائي لأسعار الطاقة	قيام دولتين من الدول الأعضاء (تونس ومصر) بتصميم وتنفيذ تدابير مستدامة ماليا للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19

النتيجة 2: تعزيز المخطط التوجيهي لإعادة بناء مرفأ بيروت

19 ألف-24 امتد تطوير مرفأ بيروت على مدى عدة عقود واتبع مخططات توجيهية مختلفة. وفي المخطط الأخير الذي يعود تاريخه إلى عام 2018، أُخِذَت المباني والمستودعات القديمة في الاعتبار وجرى تحليل القيود التي تعوق قيام المرفأ بأدائه كاملا وربطه بالطريقة المثلى بشبكات النقل البري. وألحق الانفجار الذي وقع في 4 آب/أغسطس 2020 أضرارا جسيمة بمباني المرفأ. ورغم أن هناك حاجة ملحة إلى إعادة تشغيل المرفأ، أتاحت الحالة القائمة المجال أمام إجراء مناقشات بشأن التصاميم المستقبلية للمرفأ وقياس إمكانات تعزيز الأداء والقدرة التنافسية واعتماد التكنولوجيات الأكثر تقدما للمرافئ. وفي هذا السياق، تلقت الإسكوا طلبا من لجنة إدارة وتشغيل مرفأ بيروت للحصول على مساعدة تقنية في إعداد دراسة عن إعادة النظر في الخطط التوجيهي لعام 2018.

19 ألف-25 ونظم البرنامج الفرعي، بناء على طلب لجنة إدارة وتشغيل مرفأ بيروت، مجموعة من المشاورات وثلاث حلقات عمل لمناقشة هذه المسائل وإعداد الدراسة المطلوبة. وخلال حلقات العمل، نوقش النهج ومصادر البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة، وعُرضت نتائج الدراسة الاستقصائية الأولية، وجرى توزيع مشروع تقرير نهائي لإبداء تعليقات من الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة. وأخذت الدراسة في الاعتبار التغيرات الأرضية التي حدثت بعد الانفجار وعرضت رؤية شاملة للتفاعل بين المرفأ وظهيره الداخلي، إلى جانب إجراء تحليل للمزايا النسبية لجميع المرافئ اللبنانية ووضع توصيات بشأن الاحتياجات الاستراتيجية المتعلقة بتطوير متكامل للمرافئ، وكذلك بشأن الإجراءات الرامية إلى تعزيز أداء المرافئ. ووضع البرنامج الفرعي المفهوم العام للدراسة واقترح مبادئ توجيهية لتعديل واستكمال المخطط التوجيهي لعام 2018. وأدرج توصيات تتعلق بموقع مرافق المرفأ، وإمكانية الوصول من خارج المرفأ، وحركة المرور داخل المرفأ، وفرص الربط المتعدد الوسائط بالظهير الأرضي، واستخدام التكنولوجيات الناشئة والمستقبلية في عمليات المرفأ والمناولة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

19 ألف-26 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من اعتماد سلطات مرفأ بيروت توصيات الدراسة المتعلقة بتحسين الأداء، وزيادة القدرة التنافسية، وأحدث التكنولوجيات اللازمة لتصميم مخطط توجيهي مستكمل (انظر الجدول 19 ألف-7).

الجدول 19 ألف-7

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
المخطط التوجيهي لمرفأ بيروت بشأن أداء المرفأ والربط الأمثل بشبكات النقل البري	المخطط التوجيهي لمرفأ بيروت بشأن أداء المرفأ والربط الأمثل بشبكات النقل البري	اعتماد سلطات مرفأ بيروت توصيات الدراسة المتعلقة بتحسين الأداء وزيادة القدرة التنافسية وأحدث التقنيات اللازمة لتصميم مخطط توجيهي مستكمل

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

19 ألف-27 من أجل التصدي للجائحة، حدد البرنامج الفرعي أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، وذلك في إطار النطاق العام لأهدافه. فقد ساهم البرنامج الفرعي مساهمة كبيرة في وضع إطار إقليمي للاستجابة لحالات الطوارئ بغية التخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 ونشر عدة موجزات سياساتية غير مقررة لتحليل أثر الجائحة على الاقتصاد والشؤون المالية في المنطقة، بما يشمل قضايا على غرار فقدان النمو الاقتصادي، والعمالة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة وتدابير تيسير التجارة، وأسواق رأس المال، والنظم المالية، والتحويلات المالية، والقدرة على تحمل الدين، والحيز المالي، وتمويل التجارة، والأمن الغذائي. ودعم البرنامج الفرعي أيضا وضع خطة التصدي لجائحة كوفيد-19 على نحو شامل، ولا سيما فيما يتعلق بالديون والأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة في المنطقة العربية، وساعد على كفالة إدراج مصالح المنطقة في قائمة خيارات السياسات المتاحة للتمويل الإنمائي التي ستُستعرَض في المؤتمر الدولي المقبل لتمويل التنمية. وانضم البرنامج الفرعي أيضا إلى فرقة العمل المعنية بقطاع التحويلات المالية وشارك في وضع مخطط عمل لحماية التحويلات المالية في أوقات الأزمات. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت الإسكوا تقنيات النمذجة للتنبؤ بالأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19 في المنطقة وتحليله، بما في ذلك تحليل للمضاعفات المالية، الأمر الذي أرشد قرارات البرلمان بشأن الحوافز المالية؛ ووضع سيناريوهات للديون العامة وتثبيت الديون في الأردن وتونس ومصر؛ وتحليل القدرة الإقليمية على تحمل الديون في سياق التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، عمل البرنامج الفرعي مع عدد من الشركاء الدوليين على تحديد حلول بشكل جماعي لربط النقل والتجارة في عصر الجوائح. وبالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قام البرنامج الفرعي بتنظيم حلقتين دراسيتين شبكيتين معنونتين "قانون وسياسة المنافسة أثناء وما بعد جائحة كوفيد-19: انعكاساتها على المنطقة العربية" و "حماية المستهلك ما بعد جائحة كوفيد-19: تركيز على الرقمنة" عوضا عن عقد الاجتماعات المقررة لفريق الخبراء بشأن دعم البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية والمعاملات الاقتصادية.

المنجزات المستهدفة

19 ألف-28 يعرض الجدول 19 ألف-8 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة لعام 2020 التي ساهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 19 ألف-8

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة لعام 2020، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف- تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**4**	**4**	–	–
1 – وثائق تداولية للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	2	2	–	–
2 – وثائق تداولية للجنة النقل واللوجستيات	2	2	–	–
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**20**	**12**	–	–
3 – اجتماع فريق خبراء بشأن دعم البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية	4	–	–	–
4 – اجتماع فريق خبراء بشأن العمليات/المؤسسات الرئيسية التي تدعم النشاط الاقتصادي والمعاملات الاقتصادية	4	–	–	–
5 – تقديم الخدمات للدورة الحادية والعشرين للجنة النقل واللوجستيات	4	4	–	–
6 – اجتماع فريق خبراء بشأن تقييم التكامل الاقتصادي العربي	4	4	–	–
7 – اجتماع فريق خبراء بشأن السياسات المالية الكلية والعمالة	4	4	–	–
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**1**	**1**	–	–
8 – برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل الجمهورية العربية السورية – المرحلة الثانية	1	1	–	–
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	–	**2**	–	–
9 – حلقة دراسية شبكية بشأن قانون وسياسة المنافسة أثناء وما بعد جائحة كوفيد-19: انعكاساتها على المنطقة العربية	–	1	–	–
10 - حلقة دراسية شبكية بشأن حماية المستهلك ما بعد جائحة كوفيد-19: تركيز على الرقمنة	–	1	–	–
المنشورات (عدد المنشورات)	**2**	**2**	–	–
11 - *الدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية للفترة 2019-2020*	1	1	–	–
12 - *التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد لعام 2020*	1	–	–	–
13 - الإطار المفاهيمي المثالي لدليل الفقر المتعدد الأبعاد	–	1	–	–
المواد التقنية (عدد المواد)	**29**	**29**	–	–
14 - ورقة تقنية عن التقييم ذي الأثر الرجعي لإصلاح نظام دعم الطاقة في الكويت	1	1	–	–
15 - مواد تقنية عن سياسات المنافسة	2	2	–	–
16 - مواد تقنية عن قضايا التجارة	10	10	–	–
17 - مواد تقنية عن الفقر في المنطقة العربية	5	5	–	–
18 - ملامح العمالة الوطنية	3	3	–	–
19 - ورقة تقنية عن إيجاد فرص العمل	1	1	–	–
20 - مواد تقنية عن السياسة الصناعية في المنطقة العربية	2	2	–	–
21 - مواد تقنية عن السياسة المالية في المنطقة العربية	3	2	–	–
22 - مواد تقنية عن تعافي المنطقة العربية من جائحة كوفيد-19	–	1	–	–
23 - مواد تقنية عن التمويل الإنمائي في المنطقة العربية	2	2	–	–

البرنامج الفرعي 4
تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية والتكامل الإقليمي

19 ألف-29 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجة 1 وكذلك في إطار النتيجة 2 التي استجدت خلال عام 2020.

النتيجة 1: التنمية الرقمية في المنطقة العربية: عدم ترك أي أحد خلف الركب[246]

19 ألف-30 الوصول الشامل والمنصف إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت والخدمات الإلكترونية وتوفر مجتمع معلومات قوي واقتصاد رقمي هي أدوات أساسية لتمكين الناس وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وفي عام 2020، عقد البرنامج الفرعي المنتدى العربي الخامس لحوكمة الإنترنت ونشر التقرير الرئيسي بعنوان *تقرير التنمية الرقمية العربية لعام 2019*، وكلاهما موجه نحو تمكين الناس وضمان الشمول. وحدد هذا التقرير الفجوات الموجودة والفرص المتاحة في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعما للتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، عقد البرنامج الفرعي 10 حلقات عمل بحثية وطنية لمساعدة الحكومات على تقييم استعراضاتها الوطنية للتنمية الرقمية لعام 2019 والمنهجيات ذات الصلة. وشجع البرنامج الفرعي أيضا على تولي الدول الأعضاء زمام الأمور على الصعيد الوطني ووضع استراتيجيات/سياسات مواضيعية بشأن المسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعقد اجتماعات لفريق الخبراء لوضع وإقرار إطار عمل ودليل عمليات التنمية الرقمية. وأصدر البرنامج الفرعي أيضا تقريرا بعنوان "الأجندة الرقمية العربية: مخطط تمهيدي للاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم العربي" و "رؤية الإسكوا لمنهجية تطوير الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات". وقد أقر الفريق العامل التابع لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات هذين التقريرين، ممهّدا الطريق لوضع استراتيجية إقليمية موحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي الأجندة الرقمية العربية. وقد أقيمت حتى الآن ثلاث مناسبات إقليمية بالتعاون مع جامعة الدول العربية من أجل النهوض بتطويرها.

19 ألف-31 ولمعالجة الطلبات الناشئة المتعلقة بجائحة كوفيد-19، قدم البرنامج الفرعي الدعم إلى الدول الأعضاء في تكييف العناصر الرقمية لاستجاباتها. وشمل هذا الدعم تنظيم المنتدى العربي الأول حول دور تكنولوجيات الاتصال والمعلومات في مجابهة جائحة كورونا: مبادرات عربية وقصص نجاح، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، وإصدار تقرير عالمي، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بعنوان "التعافي الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19: تمكين البلدان النامية من تحسين تسخير التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية"، إضافة إلى اتخاذ مبادرات أخرى في مجال التكنولوجيا الرقمية حددت ممارسات جيدة وسياسات وحلولا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتحفيف من الآثار السلبية الناجمة عن الجائحة على الصحة والاقتصادات والمجتمعات.

19 ألف-32 وأسهم العمل المذكور أعلاه في اعتماد 4 دول أعضاء استراتيجيات/سياسات وطنية بشأن مسائل مختارة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتماد 22 دولة الرؤية والمخطط التمهيدي اللذين تقوم عليهما الاستراتيجية الإقليمية الموحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأجندة الرقمية العربية)، الأمر الذي تجاوز الهدف المقرر المتمثل في قيام ثلاث دول أعضاء على الأقل بنشر استراتيجيتها الرقمية الوطنية للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (انظر الجدول 19 ألف-9).

(246) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 22)).

الجدول 19 ألف-9

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
اعتمدت الدول الأعضاء عملية التنمية الرقمية المتعددة القطاعات في المنطقة العربية	نشرت 10 دول أعضاء على الأقل نموذج التنمية الرقمية الوطني من أجل تقييم مجال التنمية الرقمية من حيث الشمول والتمكين	اعتمدت 4 دول أعضاء استراتيجيات/سياسات وطنية بشأن مسائل مختارة متصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات اعتمدت 22 دولة من الدول الأعضاء الرؤية والمخطط التمهيدي اللذين تقوم عليهما الاستراتيجية الإقليمية الموحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأجندة الرقمية العربية)

النتيجة 2: التعلم من الأقران وتحسين عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالحوافز المالية واستجابات سياسات الحماية الاجتماعية في سياق جائحة كوفيد-19

19 ألف-33 دفعت جائحة كوفيد-19 معظم البلدان، بما فيها الدول العربية، إلى الإعلان، في غضون فترة قصيرة، عن حزم حوافز مالية وتدابير للحماية الاجتماعية من أجل التخفيف من الآثار السلبية للجائحة. ويلزم تعزيز الحصول على المعلومات المتعلقة بالاستجابات السياساتية المعتمدة والأدوات وآليات التنفيذ لمساعدة البلدان على تحسين فهم السياسات التي تتسم بفعالية أكبر ودعمها في اعتماد أفضل التدابير لمواجهة تأثير الجائحة، بسبل منها حماية أضعف الفئات، مع الاعتراف بأن البلدان التي لديها نظم متطورة للحماية الاجتماعية تتمتع بوضع أفضل يتيح لها التصدي على نحو فعال.

19 ألف-34 وفي هذا السياق، وضع البرنامج الفرعي أداة تفاعلية لتعقب الحوافز المتعلقة بجائحة كوفيد-19، تقوم، بطريقة سهلة الاستخدام، بتحديد وتصور استجابات سياسات الحماية المالية والاجتماعية للجائحة في جميع أنحاء العالم. ويسّر جهاز التعقب تعلم الأقران والحوار بشأن السياسات المالية وخيارات الحماية الاجتماعية. وأرشد الحوار بشأن استجابات سياسات الحماية الاجتماعية مع ممثلي وزارات الشؤون الاجتماعية في الدول العربية، الذي عُقِدَ بصورة افتراضية في نيسان/أبريل 2020. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت الإسكوا المعلومات المستمدة من جهاز التعقب لإعداد ونشر مجموعة من الموجزات السياساتية الهادفة إلى إرشاد مناقشات الحلقات الدراسية الشبكية بشأن مواضيع متصلة بالأثر الاقتصادي والاجتماعي للجائحة. وتضمن ذلك موجزا سياساتيا بشأن الحيز المالي المحدود الذي يعرّض المنطقة العربية لخطر مرتبط بمسألة التعافي بشكل أفضل من جائحة كوفيد-19 ومساهمات في موجز سياساتي أصدره الأمين العام بعنوان "أثر جائحة كوفيد-19 على المنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل". وعلاوة على ذلك، وُضِعَت مجموعة منسقة من تدابير الحماية الاجتماعية التي اتفقت عليها اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة من خلال استخدام جهاز التعقب، مما ساعد على النهوض بتحليل سياسات الحماية الاجتماعية وفعاليتها في سياق مقارن للمناطق والبلدان.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

19 ألف-35 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من قيام 89 مستخدما من المنطقة العربية و 85 مستخدما من سائر أنحاء العالم باستخدام أداة تعقب الحوافز المتصلة بجائحة كوفيد-19 من أجل اتخاذ القرارات (انظر الجدول 19 ألف-10).

الجدول 19 ألف-10

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	89 مستخدما من الدول العربية و 85 مستخدما من سائر أنحاء العالم يستخدمون أداة تعقب الحوافز المتصلة بجائحة كوفيد-19 من أجل اتخاذ القرارات دولة واحدة من الدول الأعضاء (السودان) شرعت في إعادة تقييم استراتيجيتها للحماية الاجتماعية، وبدأت دولة أخرى من الدول الأعضاء (الأردن) استعراض قاعدة بياناتها الخاصة بالمساعدة الاجتماعية

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

19 ألف-36 من أجل التصدي للجائحة، حدد البرنامج الفرعي أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، وذلك في إطار النطاق العام لأهدافه. ونظم البرنامج الفرعي منتدى افتراضيا بالاشتراك مع جامعة الدول العربية وجهات شريكة بشأن التصدي لجائحة كوفيد-19 وأصدر دراسة، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، عن التجارة الإلكترونية في سياق الجائحة. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، كما يتّضح من النتيجة 2 أعلاه.

المنجزات المستهدفة

19 ألف-37 يعرض الجدول 19 ألف-11 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة لعام 2020 التي ساهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 19 ألف-11

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة لعام 2020، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف- تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**1**	**1**	–	–
1 – وثائق تداولية فنية معروضة على الدورة الوزارية الحادية والثلاثين للإسكوا	1	1	–	–
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**17**	**16**	–	–
2 – اجتماعات جامعة الدول العربية بشأن حوكمة الإنترنت؛ والنظم الآلية للشبكات الرقمية؛ والاقتصاد الرقمي؛ وسياسات الابتكار؛ وتعزيز التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأهداف التنمية المستدامة، والمحتوى الرقمي باللغة العربية وريادة الأعمال	1	1	–	–

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
3 – المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت	6	6	–	–
4 – اجتماع فريق خبراء بشأن موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2021 والآثار على التقارير الوطنية المتعلقة بالتنمية الرقمية	4	3	–	–
5 – اجتماع رفيع المستوى للمجلس العربي للحكومة الإلكترونية	2	2	–	–
6 – اجتماع فريق خبراء بشأن دور التكنولوجيا والابتكار في إعادة الإعمار والتعافي في المنطقة العربية	4	3	–	–
7 – المنتدى العربي حول دور تكنولوجيات الاتصال والمعلومات في مجابهة جائحة كورونا: مبادرات عربية وقصص نجاح	–	1	–	–
باء – توليد المعارف ونقلها				
المنشورات (عدد المنشورات)	**1**	**1**	**–**	**–**
8 – *نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية*	1	1	–	–
المواد التقنية (عدد المواد)	**5**	**8**	**–**	**–**
9 – وثيقة سياسة عن التكنولوجيات الرقمية	1	1	–	–
10 – ورقة تقنية عن قياس خدمات الحكومة الإلكترونية في البلدان العربية	1	1	–	–
11 – ورقة تقنية عن الحلول الابتكارية لتحسين قطاعات معينة في المنطقة العربية	1	1	–	–
12 – أثر جائحة كوفيد-19 على المنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء بشكل أفضل	–	1	–	–
13 – ورقة استراتيجية وطنية تجريبية بشأن رسم خريطة طريق التكنولوجيات الرائدة والذكاء الاصطناعي للخطط الوطنية الهادفة إلى التصنيع الشامل المستدام	1	1	–	–
14 – ورقة تقنية تتضمن تحديثات لأولويات التكنولوجيا في المنطقة العربية	1	–	–	–
15 – الأجندة الرقمية العربية: مخطط تمهيدي للاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم العربي	–	1	–	–
16 – رؤية الإسكوا لمنهجية تطوير الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	–	1	–	–
17 – التعافي الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19: تمكين البلدان النامية من تحسين تسخير التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية	–	1	–	–

البرنامج الفرعي 5
الإحصاءات لوضع سياسات مرتكزة على الأدلة

19 ألف-38 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجة 1 وكذلك في إطار النتيجة 2 التي استجدت خلال عام 2020.

النتيجة 1: إدخال تكنولوجيات حديثة وبُعد جغرافي مكاني لتعزيز توافر بيانات التعدادات لأغراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030[247]

19 ألف-39 في الفترة بين عامي 2018 و 2020، دعم البرنامج الفرعي تحديث المكاتب الإحصائية الوطنية في المنطقة العربية عن طريق تعزيز استخدام التكنولوجيات الجديدة لتعدادات السكان والمساكن، بما في ذلك نشر المنتجات المعرفية المتعلقة باستخدام الأجهزة الإلكترونية وتقييم جودة البيانات في التعدادات الإلكترونية. وأنشأ البرنامج الفرعي أيضا قاعدة معرفية على شبكة

(247) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 22)).

الإنترنت باللغتين العربية والإنكليزية تجمع المبادئ التوجيهية والدراسات والمعلومات المتعلقة بمناسبات بناء القدرات. وعلاوة على ذلك، عمل البرنامج الفرعي بشكل وثيق مع المكاتب الإحصائية الوطنية للتخطيط لجمع البيانات، ودعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية بهدف اعتماد تكنولوجيات جديدة في التعدادات. ونظّم مناسبات تدريبية في الإمارات العربية المتحدة والسودان والعراق وليبيا والمغرب والمملكة العربية السعودية بشأن استخدام التكنولوجيات الجديدة والمعلومات الجغرافية المكانية في جمع البيانات (الأجهزة اللوحية والتعداد الذاتي باستخدام الإنترنت وربط السجلات، والتحرير الإلكتروني، ونشر البيانات واستخدامها)، فضلا عن مجموعة من خمس حلقات عمل إقليمية لبناء القدرات لتيسير تبادل الخبرات فيما بين المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان العربية. وفي عام 2020، قدم البرنامج الفرعي المشورة التقنية بشأن كيفية تنفيذ التعدادات عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي، حيث قرر عدد قليل من البلدان تأجيل جمع بيانات التعداد إلى ما بعد عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19.

19 ألف-40 وأسهم العمل المذكور أعلاه في استعداد 16 دولة عربية لإجراء تعداد للسكان والمساكن باستخدام تكنولوجيات جديدة، وهو ما أدى إلى تحقيق الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (انظر الشكل الثاني من المرفق 19-ألف).

الشكل الثاني من المرفق 19-ألف

مقياس الأداء: عدد الدول العربية المستعدة لإجراء تعدادات السكان والمساكن باستخدام تكنولوجيات جديدة (العدد التراكمي)

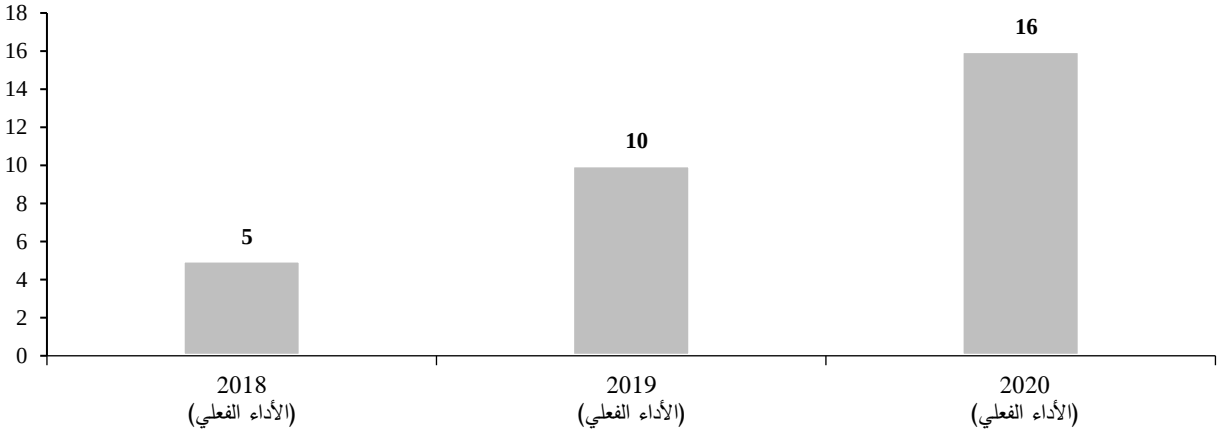

النتيجة 2: موجزات سياساتية بشأن الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19

19 ألف-41 تعطل العمل خلال العقد الذي تميز بالعمل السريع والتنفيذ من أجل تحقيق التنمية المستدامة بسبب التهديد المتعلق بالصحة العالمية الذي أثر بشدة على المنطقة العربية. فقد أثر الفيروس في حياة وسبل عيش الناس من جميع الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم من أن التركيز كان حتى الآن منصبا على اتخاذ إجراءات عاجلة لإنقاذ الأرواح وحماية سبل العيش وإصلاحها، فإن الأزمة كانت أيضا بمثابة تذكير صارخ بأهمية وجود قطاع عام يتسم بالكفاءة والفعالية بوصفه خط الدفاع الأول في التصدي لأي خطر، وبضرورة مواصلة تعزيز القدرات الوطنية التي تكتسي أهمية قصوى لضمان رفاه البلدان وازدهارها الاجتماعي والاقتصادي.

19 ألف-42 وفي أعقاب الجائحة، استفادت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من خبرتها وشرعت بشكل استباقي في تحليل الاتجاهات والمخاطر والفرص الناشئة وحددت الممارسات الجيدة دعما لصنع السياسات واتخاذ القرارات على الصعيدين الوطني والإقليمي بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19. وأعدت الإسكوا على وجه التحديد 12 موجزا سياساتيا مواضيعيا

بشأن مواضيع تتراوح بين تأثير الجائحة على فئات ضعيفة محددة (الشباب وكبار السن والنساء) والعوامل الاجتماعية والاقتصادية الأساسية (الأمن الغذائي والفقر، والاستقرار المالي واستقرار المالية العامة، والموارد الطبيعية، والتجارة) والمقترحات التي تركز على المستقبل للإنعاش وإعادة البناء على نحو أفضل.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

19 ألف-43 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تعزيز قدرات الدول الأعضاء على وضع سياسات قائمة على الأدلة تهدف إلى معالجة العواقب الفورية والطويلة الأجل للجائحة، وفي الوقت نفسه البقاء على المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030 (انظر الجدول 19 ألف-12).

الجدول 19 ألف-12

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	تعزيز قدرات الدول الأعضاء على وضع سياسات قائمة على الأدلة تهدف إلى معالجة العواقب الفورية والطويلة الأجل للجائحة، وفي الوقت نفسه البقاء على المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

19 ألف-44 من أجل التصدي للجائحة، حدد البرنامج الفرعي أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، وذلك في إطار النطاق العام لأهدافه. وركز البرنامج الفرعي أيضا، بالتعاون مع البرامج الفرعية الأخرى التابعة للإسكوا، على تحليل الاتجاهات ووضع توصيات بشأن السياسات مستندة إلى الأدلة والبيانات فيما يتعلق بمجموعة متنوعة من المواضيع تتراوح بين أثر الجائحة على فئات ضعيفة محددة (الشباب وكبار السن والنساء) والعوامل الاجتماعية والاقتصادية الأساسية (الأمن الغذائي والفقر، والاستقرار المالي واستقرار المالية العامة، والموارد الطبيعية، والتجارة) والمقترحات التي تركز على المستقبل للإنعاش في مرحلة ما بعد الجائحة. وقد أرشدت هذه المقترحات بدورها عملية تقرير السياسات الوطنية فيما يتعلق بمعالجة الآثار السلبية للجائحة على الناس والاقتصادات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، كما يتّضح من النتيجة 2 أعلاه.

المنجزات المستهدفة

19 ألف-45 يعرض الجدول 19 ألف-13 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة لعام 2020 التي ساهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 19 ألف-13

البرنامج الفرعي 5: المنجزات المستهدفة لعام 2020، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**6**	**6**	–	–
1 - وثائق تداولية فنية معروضة على اللجنة الإحصائية	6	6	–	–
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**28**	**27**	–	–
2 - تقديم الخدمات الفنية إلى اللجنة الإحصائية	4	3	–	–
3 - تقديم الخدمات الفنية إلى الاجتماعات الحكومية الدولية لمكتب اللجنة الإحصائية	2	2	–	–
4 - اجتماع فريق العمل التابع للجنة الإحصائية	2	2	–	–
5 - اجتماعات اللجنة الفنية الاستشارية للإحصاءات الاقتصادية	4	4	–	–
6 - اجتماعات اللجنة الفنية الاستشارية للإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية	4	4	–	–
7 - اجتماع فريق خبراء بشأن القضايا الشاملة المتعلقة بالإحصاءات	4	4	–	–
8 - اجتماعات فرقة العمل المعنية ببيانات أهداف التنمية المستدامة التابعة لآلية التنسيق الإقليمي للدول العربية	4	4	–	–
9 - اجتماعات اللجنة الإقليمية لمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي المعنية بالدول العربية	4	4	–	–
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**1**	**1**	–	–
10 - برنامج المقارنات الدولية بشأن أمور منها المؤشر الموحد لأسعار المستهلك	1	1	–	–
المنشورات (عدد المنشورات)	**6**	**6**	–	–
11 - *المجتمع العربي: الاتجاهات الديمغرافية والاجتماعية*	1	1	–	–
12 - نشرة إلكترونية عن إحصاءات التجارة	1	1	–	–
13 - نشرة إلكترونية عن إحصاءات الصناعة	1	1	–	–
14 - نشرة إلكترونية عن الشؤون الجنسانية بالأرقام	1	1	–	–
15 - نشرة إلكترونية عن الحسابات الوطنية في المنطقة العربية	1	1	–	–
16 - تقرير إحصائي بشأن أهداف التنمية المستدامة	1	1	–	–
المواد التقنية (عدد المواد)	**1**	**1**	–	–
17 - مواد إعلامية بشأن استخدام البيانات الضخمة لتحليل السياسات	1	1	–	–

البرنامج الفرعي 6
النهوض بالمرأة

19 ألف-46 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجة 1 وكذلك في إطار النتيجة 2 التي استجدت خلال عام 2020.

النتيجة 1: الأجهزة النسائية الوطنية: جهات فاعلة من أجل إحداث تغيير[248]

19 ألف-47 في الفترة بين عامي 2018 و 2020، عمل البرنامج الفرعي مع اللاجئات السوريات في الأردن ولبنان لفهم احتياجاتهن الفورية بشكل أفضل، وتوثيق ما من شأنه تحسين حياتهن كلاجئات في المجتمعات المضيفة لهن وتحديد تطلعاتهن عند عودتهن إلى وطنهن. واستُخدِمت المعرفة المتعمقة التي تم الحصول عليها لدعوة الأجهزة النسائية الوطنية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة إلى تعزيز تقديم الخدمات إلى اللاجئات ودعم تنفيذ خطط العمل الوطنية في الأردن ولبنان استنادا إلى قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. وقدم البرنامج الفرعي أيضا الدعم بشكل كثيف إلى اليمن في وضع اللمسات الأخيرة على خطة العمل الوطنية الأولى ونشرها، وهي خطة تم إقرارها في كانون الأول/ديسمبر 2019. وقدم المساعدة إلى السودان لوضع خطة العمل الوطنية من خلال مجموعة من الاجتماعات الوطنية ودون الوطنية التي ضمنت الإمساك بزمام العملية على نطاق واسع وأدت إلى إقرارها من قبل الحكومة في آذار/مارس 2020. ووفّر البرنامج الفرعي الدعم أيضا لدولة فلسطين في تنقيح خطة عملها الوطنية القائمة ووضع خطة جديدة لمعالجة الفجوات المحددة، مثل التمثيل المحدود للمرأة في قطاع الأمن والحاجة إلى زيادة إدماج خطة المرأة والسلام والأمن في عمليات قطاع الأمن. وعلاوة على ذلك، ساعد البرنامج الفرعي على بناء قدرات الآلية الوطنية للمرأة في الكويت ودعم وضع خطة عملها الوطنية بناء على طلب المساعدة التقنية.

19 ألف-48 وأسهم العمل المذكور أعلاه في اعتماد خطة عمل إضافية واسعة النطاق تقوم على المشاركة وشمول الجميع (السودان)، الأمر الذي حقق الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (انظر الجدول 19 ألف-14).

الجدول 19 ألف-14

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
لم تُعتمد أي خطط عمل واسعة النطاق تقوم على المشاركة وشمول الجميع	اعتماد خطة عمل واسعة النطاق تقوم على المشاركة وشمول الجميع (اليمن)	اعتماد خطة عمل إضافية واسعة النطاق تقوم على المشاركة وشمول الجميع (السودان)

النتيجة 2: دعم الدول الأعضاء في التخفيف من تأثير جائحة كوفيد-19 على مكاسب المساواة بين الجنسين

19 ألف-49 في أوائل عام 2020، فرضت الحكومات في جميع أنحاء العالم تدابير إغلاق شامل لاحتواء جائحة كوفيد-19. ورغم أن هذه التدابير ضرورية لمنع الخسائر في الأرواح، فقد أدت إلى عواقب مثيرة للقلق: زيادة العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف على شبكة الإنترنت. وفي كثير من الحالات، وبسبب الجائحة، انقطعت السبل بالناجيات من العنف وبقين على مقربة من الجناة، في حين انخفضت قدرتهن على الحصول على خدمات الدعم الأساسية انخفاضا كبيرا، إما بسبب عدم توفر الخدمات (على سبيل المثال، أعيد ترتيب أولوياتها للتركيز على تدخلات مرتبطة بالجائحة) أو بسبب تعذر الوصول إليها. ولم تكن النساء والفتيات في المنطقة العربية استثناءً.

19 ألف-50 واستجابة للتقارير الأولية التي أفادت عن ازدياد العنف ضد النساء والفتيات والازدياد المتوقع في عدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل والتعليم والحصول على الخدمات والمعلومات في الوقت المناسب، وكذلك فيما يتعلق بمسؤوليات العمل في مجال الرعاية، أصدر البرنامج الفرعي موجزا سياساتيا متعدد الوكالات عن أثر جائحة كوفيد-19 على المساواة بين الجنسين في

(248) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 22)).

المنطقة العربية. وكان الهدف من الموجز إذكاء الوعي في صفوف الدول الأعضاء بالأثر الجنساني المحتمل لتدابير الإغلاق الشامل، وتحديدا الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التي ينبغي أخذها في الاعتبار خلال التصدي للجائحة. وأرفِقَ برسالة مفتوحة موجهة إلى حكومات جميع الدول العربية تدعو إلى تنفيذ حلول بديلة لمساعدة الناجيات من العنف المنزلي في جميع أنحاء المنطقة. وقدم موجز سياساتي لاحق عن العنف ضد النساء والفتيات وجائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية بيانات نوعية وكمية عن حالات هذا العنف، وتوفر نظم الدعم، والممارسات الجيدة والناشئة لمنع ومكافحة العنف ضد النساء والفتيات. واستكملت هذه الجهود بجلسة خاصة للجنة المرأة التابعة للإسكوا، نوقش خلالها أثر الجائحة على المساواة بين الجنسين على الصعيدين الإقليمي والوطني. وبالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى النهج الإقليمي، وبالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، قدمت الإسكوا توجيهات سياساتية على الصعيد الوطني (إلى العراق واليمن على سبيل المثال) بشأن التخفيف من أثر الجائحة على مشاركة المرأة الاقتصادية والسياسية وحصولها على خدمات الحماية الاجتماعية.

19 ألف-51 وعلاوة على ذلك، وسع البرنامج الفرعي نطاق أنشطته المقررة وتولى قيادة جهود المساعدة التقنية التي تبذلها عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة لتعزيز قدرة برنامج الأمان الأسري الوطني في المملكة العربية السعودية على التصدي للعنف الجنساني. واستلزمت المساعدة إعداد وتنفيذ مجموعة من الحلقات الدراسية الشبكية لبناء القدرات وتبادل المعلومات (ما مجموعه 13 حلقة عمل وصلت إلى أكثر من 400 من مقدمي الخدمات) بشأن التصدي للعنف ضد المرأة من خلال تقديم الخدمات خلال جائحة كوفيد-19.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

19 ألف-52 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من استفادة كبار المسؤولين والمسؤولات ورؤساء ورئيسات الأجهزة النسائية الوطنية في المنطقة العربية من المشورة في مجال السياسات الرامية إلى معالجة الأثر الجنساني الناجم عن جائحة كوفيد-19 وتعزيز قدرة ما لا يقل عن 400 من مقدمي الخدمات في المملكة العربية السعودية على تحسين الخدمات المقدمة إلى النساء ضحايا العنف (انظر الجدول 19 ألف-15).

الجدول 19 ألف-15

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	استفاد كبار المسؤولين والمسؤولات ورؤساء ورئيسات الأجهزة النسائية الوطنية في المنطقة العربية من المشورة السياساتية الرامية إلى معالجة الأثر الجنساني الناجم عن جائحة كوفيد-19 تعزيز قدرة ما لا يقل عن 400 من مقدمي الخدمات في المملكة العربية السعودية على تحسين تقديم الخدمات إلى النساء ضحايا العنف

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

19 ألف-53 من أجل التصدي للجائحة، حدد البرنامج الفرعي أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، وذلك في إطار النطاق العام لأهدافه. وحدد البرنامج الفرعي تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في تحليل الأثر الجنساني الناجم عن جائحة كوفيد-19 والتخفيف من تداعياته على النساء والفتيات بوصفه مجالا جديدا من المجالات ذات الأولوية. وركز البرنامج الفرعي على وجه التحديد على منع العنف الجنساني وعلى اتخاذ إجراءات مبكرة للتصدي له. وتعاون أيضا مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في إجراء تقييمات خاصة بالبلدان بشأن المساواة بين الجنسين، كجزء من الحالة الاجتماعية والاقتصادية العامة. وأسهم هذا المنجز المستهدف الجديد في تحقيق النتائج في عام 2020، كما يتّضح من النتيجة 2 أعلاه.

المنجزات المستهدفة

19 ألف-54 يعرض الجدول 19 ألف-16 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة لعام 2020 التي ساهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 19 ألف-16

البرنامج الفرعي 6: المنجزات المستهدفة لعام 2020، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	–	**1**	–	–
1 - وثائق الاجتماع الخاص للجنة المرأة	–	1	–	–
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**34**	**33**	–	–
2 - اجتماعات فريق خبراء على هامش الاجتماع الخاص للجنة المرأة	6	5	–	–
3 - الاجتماع الحكومي الدولي السنوي لجامعة الدولة العربية بشأن المساواة بين الجنسين	4	3	–	–
4 - الاجتماع الحكومي الدولي السنوي لجامعة الدولة العربية بشأن المساواة بين الجنسين	4	4	–	–
5 - اجتماع فريق خبراء بشأن النساء الوسيطات: تبادل المعرفة وأفضل الممارسات	4	4	–	–
6 - حلقات نقاش بشأن المسائل الجنسانية: المرأة والسلام والأمن	2	2	–	–
7 - اجتماع فريق خبراء بشأن تقديم خدمات شاملة للنساء والفتيات في البلدان العربية	4	4	–	–
8 - حلقات نقاش بشأن المسائل الجنسانية: العنف ضد المرأة	2	2	–	–
9 - اجتماع فريق خبراء بشأن العقبات أمام المشاركة الاقتصادية للمرأة وسبل الاعتراف بأعمال الرعاية التي تضطلع بها	4	4	–	–
10 - اجتماع رفيع المستوى بشأن إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 عاما على اعتمادهما	4	4	–	–
11 - اجتماع خاص للجنة المرأة	–	1	–	–
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**2**	**2**	–	–
12 - دعم اللاجئات من سوريا والنساء والفتيات الضعيفات في المجتمعات المضيفة	1	1	–	–
13 - الاستعراض الإقليمي العربي لإعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 سنة على اعتمادهما	1	1	–	–
المواد التقنية (عدد المواد)	**4**	**4**	–	–

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
14 - موجز سياساتي عن المرأة والسلام والأمن	1	1	–	–
15 - موجز سياساتي عن العنف ضد المرأة	1	1	–	–
16 - ورقة تقنية عن تقدير كلفة زواج الأطفال	1	1	–	–
17 - موجز سياساتي عن عمل المرأة غير مدفوع الأجر	1	1	–	–

البرنامج الفرعي 7
التنمية وتخفيف آثار النزاعات

19 ألف-55 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجة 1 وكذلك في إطار النتيجة 2 التي استجدت خلال عام 2020.

النتيجة 1: تقوية المؤسسات من أجل منع النزاعات والتعافي منها[249]

19 ألف-56 في الفترة من عام 2018 إلى عام 2020، وضع البرنامج الفرعي منهجية وأداة للتقييم الذاتي بهدف تعزيز القطاع العام وتحديد الثغرات المؤسسية الرئيسية في البلدان المتضررة من الأزمات أو النزاعات أو الاحتلال. وأنتج لكل من دولة فلسطين، والعراق، واليمن سلسلةً من المواد المُعدّة حسب احتياجات كلّ بلد لبناء قدراته الوطنية. وشارك ما مجموعه 86 موظفا حكوميا في دورات تدريبية وزادوا فعلا من قدراتهم على تعزيز الفعالية المؤسسية للتعافي من النزاعات ومنع نشوبها، وتحسين النتائج الإنمائية. واعتمدت وزارة التخطيط في العراق رسميا منهجية تقييم الثغرات، في حين نُظمت دورات لتدريب المدربين لفائدة 40 موظفا من موظفي الخدمة المدنية في اليمن. واعتمد ديوان الموظفين العام الفلسطيني المنهجية لدعم استراتيجياته في مجال تخطيط القوى العاملة. وعرض البرنامج الفرعي منهجية تقييم الثغرات على 18 ممثلا من ممثلي الدول الأعضاء في الإسكوا خلال اجتماعٍ للجنة التنفيذية في تموز/يوليه 2019. وعلاوة على ذلك، قدم البرنامج الفرعي توصيات سياساتية إلى دولة فلسطين، والعراق، واليمن استنادا إلى تقارير تقييم الثغرات المؤسسية الصادرة في عامي 2019 و 2020.

19 ألف-57 وأسهم العمل المذكور أعلاه في استخدام منهجية تقييم الثغرات من قِبل ما لا يقل عن ثلاث دول، وهو ما أدى إلى تحقيق الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (انظر الجدول 19 ألف-17).

الجدول 19 ألف-17
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
مناقشة منهجية تقييم الثغرات المؤسسية مع الدول الأعضاء	استخدام منهجية تقييم الثغرات المؤسسية في دولتين من الدول الأعضاء (العراق واليمن)	استخدام المنهجية في دولة إضافية واحدة على الأقل من الدول الأعضاء (دولة فلسطين)

(249) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 22)).

النتيجة 2: تعزيز الحوكمة والمؤسسات العامة للتخفيف من أثر جائحة كوفيد-19

19 ألف-58 خلفت جائحة كوفيد-19 آثارا بعيدة المدى في المنطقة العربية. واستدعى الوضع بذل جهود غير مسبوقة واتخاذ تدابير مبتكرة لاحتواء انتشار المرض. وتطلّب اتخاذَ إجراءات فعالة ومنسقة على المستويين المحلي والإقليمي لتعزيز الحوكمة والمؤسسات العامة وللتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية البعيدة المدى الناجمة عن الأزمة.

19 ألف-59 ونظم البرنامج الفرعي، وفقا لعمله وخبرته السابقين في مجال الحوكمة والتنمية المؤسسية وبالشراكة مع شعبة المؤسسات العامة والحكومة الرقمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، سلسلةً من حلقتين دراسيتين شبكيتين بشأن تعبئة الإدارة العامة وريادة الحلول المبتكرة للتصدي لجائحة كوفيد-19 في البلدان العربية. واستكشفت الحلقتان الدراسيتان الشبكيتان وسائل مبتكرة لمعالجة أثر الجائحة في المنطقة ولإعادة البناء على نحو أفضل، مع التركيز في ذلك على تعزيز التخطيط لمواجهة الأزمات الناشئة. وتناولت العواملَ التمكينية والحوافز، والجوانب المرتبطة بالقدرات الوظيفية (مثل التقييم، وصنع القرار، والتخطيط، والرصد والتقييم، وصياغة السياسات، والميزنة) وأبعادا مثل إدارة المخاطر، والأزمات، ومراعاة الحساسيات المتعلقة بالنزاعات، وتمكين التغيير، وتعزيز الإدماج والمشاركة. وساهم في المناقشات ما مجموعه 229 ممثلا عن الحكومات والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الأخرى المعنية صاحبة المصلحة من 50 بلدا تشمل جميع بلدان المنطقة العربية، فضلا عن 700 مشاهد. ويسر البرنامج الفرعي أيضا إجراء الاتصالات بين الخبراء وممثلي الحكومات العربية من مختلف البلدان لزيادة دعم تبادل المعارف والخبرات بشأن إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإنمائية الوطنية، مع التركيز على كيفية تعزيز التنسيق من أجل تقديم الخدمات بفعالية في سياق جائحة كوفيد-19.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

19 ألف-60 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تحسين الفهم وتعزيز القدرة على دعم تقديم الخدمات بصورة منسقة وفعالة في سياق جائحة كوفيد-19، وذلك في صفوف 229 ممثلا من 50 بلدا (انظر الجدول 19 ألف-18).

الجدول 19 ألف-18

مقياس الأداء

2018	*2019*	*2020*
-	-	تحسين الفهم وتعزيز القدرة على دعم تقديم الخدمات بصورة منسقة وفعالة في سياق جائحة كوفيد-19 في صفوف 229 ممثلا من 50 بلدا

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

19 ألف-61 بغية التصدي للجائحة، حدد البرنامج الفرعي أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، وذلك في إطار النطاق العام لأهدافه. وأعاد البرنامج الفرعي توجيه موضوع وثيقة سياسة مقررة لتركيزها على جائحة كوفيد-19 والنزاعات والمخاطر في المنطقة العربية: الحاجة إلى إنهاء الأعمال العدائية والاستثمار في السلام. واستعاض أيضا عن اجتماع الفريق العامل المعني بالحكومة المفتوحة والمبتكرة في القطاع العام المشترك بين الإسكوا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بحلقة دراسية شبكية عن الاستجابات السريعة والمرنة لجائحة

كوفيد-19 في العالم العربي: قدرات الحوكمة على إعادة البناء بشكل أفضل. وعلاوة على ذلك، نُشرت الورقة التقنية التي لم تكن مقررة بشأن الحوكمة في أوقات الأزمات: الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في عالم ما بعد جائحة كوفيد-19 بدلا من ورقة تقنية عن جودة المؤسسات والتحول الهيكلي. وبالإضافة إلى ذلك، أُلغي إعداد وثائق تداولية عن أثر السياسات والممارسات الإسرائيلية وأثر النزاع على التنمية، نظرا لتأجيل الدورة الوزارية الحادية والثلاثين. وعلاوة على ذلك، عُقدت سلسلة حلقات دراسية شبكية لم تكن مقررة (نُظمت حلقتان بالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واليونسكو) بشأن تعبئة الإدارة العامة وريادة الحلول المبتكرة للتصدي لجائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية، وعُقدت سلسلة حلقات دراسية شبكية بهدف تعزيز الإدارة الفعالة من خلال وضع قائمة للحلول الممكنة وتعزيز تبادل المعلومات من خلال المواقع الشبكية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والإسكوا، واليونسكو. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، كما يتّضح من النتيجة 2 أعلاه.

المنجزات المستهدفة

19 ألف-62 يعرض الجدول 19 ألف-19 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة لعام 2020 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 19 ألف-19

البرنامج الفرعي 7: المنجزات المستهدفة لعام 2020، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**3**	**1**	–	–
1 - تقرير عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلّة	1	1	–	–
2 - مذكرة من الأمين العام مقدَّمة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل	1	–	–	–
3 - تقرير مقدم إلى اللجنة التنفيذية عن أثر النزاعات على التنمية في المنطقة العربية	1	–	–	–
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**20**	**18**	–	–
4 - الاجتماع الرفيع المستوى المشترك بين جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الإدارية والإسكوا	4	3	–	–
5 - اجتماع فريق خبراء بشأن تحليل الأثر التراكمي لسياسات وممارسات إسرائيلية مختارة	4	3	–	–
6 - اجتماع فريق خبراء بشأن الحوكمة، ومنع نشوب النزاعات، والتعافي من النزاع	4	4	–	–
7 - اجتماع فريق خبراء حول إطار لتقييم المخاطر في المنطقة العربية: النتائج والآثار في مجال السياسات	4	4	–	–
8 - المؤتمر السنوي لشبكة منتدى معاهد التدريب في مجال الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	4	4	–	–
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**1**	**1**	–	–
9 - مشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي نحو بناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة في ليبيا	1	1	–	–

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
المنشورات (عدد المنشورات)	**2**	**2**	–	–
10 - منشور بعنوان "التقرير الثالث عن فلسطين تحت الاحتلال: جرد السياسات والممارسات الإسرائيلية منذ عام 1967"	1	1	–	–
11 - منشور عن التحديات التي تواجه التنمية في سياقات النزاع الحالية: أولويات مواضيعية	1	1	–	–
المواد التقنية (عدد المواد)	**7**	**6**	–	–
12 - ورقة تقنية عن البُعد المؤسسي لمنع نشوب النزاعات	1	1	–	–
13 - ورقة تقنية عن عملية تقديم الخدمات وتمتين النسيج الاجتماعي	1	–	–	–
14 - ورقة تقنية عن جودة المؤسسات والتحوّل الهيكلي	1	–	–	–
15 - ورقة تقنية عن الحوكمة في أوقات الأزمات: الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في عالم ما بعد جائحة كوفيد-19	–	1	–	–
16 - ورقة تقنية عن قياس وتحديد الأبعاد الإقليمية للمخاطر في المنطقة العربية	1	1	–	–
17 - ورقة تقنية عن القضايا المنهجية المتعلقة بوضع إطار لتقييم المخاطر في المنطقة العربية	1	1	–	–
18 - وثيقة سياسة عن جائحة كوفيد-19 والنزاعات والمخاطر في المنطقة العربية: الحاجة إلى إنهاء الأعمال العدائية والاستثمار في السلام	–	1	–	–
19 - ورقة تقنية عن التخفيف من أثر الاحتلال على دورة وضع خطط التنمية في دولة فلسطين	1	1	–	–
20 - ورقة تقنية عن الأثر التراكمي لسياسات وممارسات إسرائيلية مختارة	1	–	–	–

البرنامج 20

حقوق الإنسان

الولايات التشريعية

20-1 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

135/47	إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية
121/48	المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان
141/48	المفوض السامي لتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها
2/55	إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية
266/56	التنفيذ والمتابعة الشاملان للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب
300/57؛ 269/58	تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات
1/60	الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005
159/61	تكوين ملاك موظفي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
166/61	تشجيع إجراء حوار منصف وقائم على الاحترام المتبادل بشأن حقوق الإنسان
295/61	إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية
134/62	القضاء على الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي بجميع مظاهرها، بما في ذلك في حالات الصراع وما يتصل بها من حالات
1/65	الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
312/65	الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالشباب: الحوار والتفاهم
288/66	المستقبل الذي نصبو إليه
134/68	متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة
165/68	الحق في معرفة الحقيقة
181/68	تعزيز الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا: حماية المدافعات عن حقوق الإنسان
1/70	تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030
262/70	استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة
189/71	إعلان بشأن الحق في السلام
132/74	تقرير مجلس حقوق الإنسان
201/75	استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة

قرارات مجلس الأمن

2282 (2016)	
2558 (2020)	

قرارات مجلس حقوق الإنسان ومقرراته

2/102	تقارير ودراسات الآليات والولايات
4/6	تعزيز مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
9/6	تطوير الأنشطة الإعلامية في ميدان حقوق الإنسان، بما في ذلك الحملة الإعلامية العالمية بشأن حقوق الإنسان
30/6	إدماج حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة
4/8	الحق في التعليم
7/21	الحق في معرفة الحقيقة
35/24	تأثير عمليات نقل الأسلحة على حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة
118/24	إنشاء صندوق خاص لتمويل مشاركة المجتمع المدني في المنتدى الاجتماعي والمنتدى المعني بقضايا الأقليات والمنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان
1/42	تكوين ملاك موظفي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
113/45	تأجيل تنفيذ بعض الأنشطة التي صدر بها تكليف من مجلس حقوق الإنسان

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
تعميم مراعاة حقوق الإنسان، والحق في التنمية، والبحث والتحليل

(أ) تعميم مراعاة حقوق الإنسان

الهدف

20-2 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوض بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان ومواصلة إدماج جميع حقوق الإنسان في مجالات عمل منظومة الأمم المتحدة، وفقا للمبادئ التوجيهية للبرنامج.

المنجزات المستهدفة

20-3 يعرض الجدول 20-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 20-1

البرنامج الفرعي 1 (أ): المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**2**	**2**	**2**	**3**
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة	1	1	1	1
2 - التقارير المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان	1	1	1	2
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**1**	**–**	**1**	**–**
3 - اجتماعات مجلس حقوق الإنسان: حلقة نقاش عامة مواضيعية بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان	1	–	1	–
باء - توليد المعارف ونقلها				
المنشورات (عدد المنشورات)	**5**	**4**	**2**	**2**
4 - منشورات عن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة؛ وحقوق الإنسان والمنظورات البيئية	5	4	2	2
المواد التقنية (عدد المواد)	**11**	**6**	**10**	**10**
5 - الأدوات المنهجية والمواد التدريبية المتعلقة بتعزيز نُظُم الحماية الوطنية، ومجالات حماية حقوق الإنسان، وبناء المؤسسات، والتثقيف وتجميع أفضل الممارسات بشأن إدماج جوانب حقوق الإنسان في سياسات الأمم المتحدة وبرامجها	11	6	10	10
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم مشورة متخصصة إلى كيانات الأمم المتحدة وإلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بشأن وضع معايير فيما يتعلق بتقوية القدرات الوطنية على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ وإدماج جوانب حقوق الإنسان في مجالات التنمية، والشؤون الإنسانية، والسلام والأمن، والحوكمة، وسيادة القانون.				

(ب) الحق في التنمية

الهدف

20-4 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوض بتعزيز وحماية تمتع الجميع تمتعا فعليا بحقوق الإنسان كافة من خلال إعمال الحق في التنمية بشكل فعلي.

المنجزات المستهدفة

20-5 يعرض الجدول 20-2 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 20-2

البرنامج الفرعي 1 (ب): المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**11**	**8**	**12**	**13**
1 - الوثائق المقدمة إلى الجمعية العامة	1	1	2	1
2 - التقارير والوثائق السابقة للدورة المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان، المتعلقة بأمور منها الحق في التنمية، والمحفل الاجتماعي، والفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالحق في التنمية، وآلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية	10	7	10	12
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**28**	**18**	**28**	**29**
3 - اجتماعات مجلس حقوق الإنسان: حلقة نقاش عامة مواضيعية بشأن الحق في التنمية، والحوكمة الرشيدة، وتغير المناخ	2	2	2	3
4 - اجتماعات المحفل الاجتماعي	4	4	4	4
5 - اجتماعات الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالحق في التنمية	10	–	10	10
6 - اجتماعات آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية	12	12	12	12
باء - توليد المعارف ونقلها				
المواد التقنية (عدد المواد)	**2**	**6**	**2**	**12**
7 - الأدوات المنهجية والمواد التدريبية المتعلقة بتعميم مراعاة الحق في التنمية	1	4	1	8
8 - الورقات البحثية والتحليلية بشأن تعميم مراعاة الحق في التنمية	1	2	1	4
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم مشورة متخصصة إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، وإلى كيانات الأمم المتحدة وجهات أخرى بشأن حقوق الإنسان، وتشمل ما يتعلق بوضع المعايير ذات الصلة وإعمال الحق في التنمية.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: كُتيبات وكراسات وصحائف وقائع ولوحات بيانية جدارية ومجموعات مواد إعلامية بشأن تعميم مراعاة الحق في التنمية، بما في ذلك تعميم مراعاته في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، من قبيل ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، والاستراتيجيات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وأُطُر الأمم المتحدة الإنمائية.				

(ج) البحث والتحليل

الهدف

20-6 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوض بتعزيز وحماية تمتع الجميع فعلياً بجميع حقوق الإنسان عن طريق زيادة المعرفة والوعي والفهم وفقا للمبادئ التوجيهية لهذا البرنامج.

المنجزات المستهدفة

20-7 يعرض الجدول 20-3 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 20-3

البرنامج الفرعي 1 (ج): المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**52**	**49**	**50**	**50**
1 - الوثائق المقدمة إلى الجمعية العامة	16	16	15	15
2 - التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي	2	2	2	2
3 - التقارير المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان	34	31	33	33
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**142**	**95**	**135**	**135**
4 - اجتماعات مجلس حقوق الإنسان: حلقة نقاش عامة مواضيعية بشأن حقوق الإنسان	10	10	10	10
5 - اجتماعات مجلس حقوق الإنسان والأجهزة الأخرى المعنية بتقرير السياسات	132	85	125	125
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**900**	**988**	**850**	**850**
6 - حلقات دراسية بشأن تقوية القدرات الوطنية على تعزيز وحماية حقوق الإنسان لفائدة أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية وكيانات الأمم المتحدة	160	177	150	150
7 - برامج الزمالات المتعلقة بالأمم المتحدة وقانون حقوق الإنسان وتنمية المهارات للسكان الأصليين والأقليات والسكان المنحدرين من أصل أفريقي	740	811	700	700
المنشورات (عدد المنشورات)	**11**	**7**	**7**	**7**
8 - سلسلة التدريب المهني والمنشورات المتعلقة بحقوق المرأة، والتمييز العنصري والشعوب الأصلية وإقامة العدل، ولا سيما آليات العدالة الانتقالية	11	7	7	7
المواد التقنية (عدد المواد)	**13**	**13**	**10**	**10**
9 - مواد فنية تتعلق بحقوق المرأة، والتمييز العنصري والشعوب الأصلية وإقامة العدل، ولا سيما آليات العدالة الانتقالية	13	13	10	10
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم مشورة متخصصة إلى الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمقررين الخاصين والخبراء المستقلين التابعين لمجلس حقوق الإنسان، وأصحاب المصلحة الآخرين، بسبل منها وضع المعايير ذات الصلة.

الفئة والفئة الفرعية	المقرر للعام 2020	الفعلي للعام 2020	المقرر للعام 2021	المقرر للعام 2022

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: كُتيبات وكراسات ولوحات بيانية جدارية ومجموعات مواد إعلامية بشأن أنشطة الدعوة وبناء القدرات على الصعيدين العالمي والوطني في مجالات حقوق المرأة والتمييز العنصري والشعوب الأصلية وإقامة العدل، ولا سيما آليات العدالة الانتقالية.

خدمات المكتبة: منشورات مفوضية حقوق الإنسان بجميع اللغات المتاحة، ومنشورات التدريب والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وكتب، وتقارير ونشرات دورية وأشرطة فيديو وأقراص فيديو رقمية عن حقوق الإنسان، وترجمات للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

البرنامج الفرعي 2
دعم الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان

الهدف

20-8 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوض بتعزيز وحماية تمتع الجميع فعلياً بحقوق الإنسان كافة عن طريق تقديم الدعم والمشورة إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان، وكفالة التقيد بالمبادئ التوجيهية لهذا البرنامج، وزيادة المعرفة والوعي بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وبالأعمال التي تقوم بها جميع الهيئات المنشأة بمعاهدات في أوساط الجهات الفاعلة الوطنية والدولية.

المنجزات المستهدفة

20-9 يعرض الجدول 20-4 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 20-4

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر للعام 2020	الفعلي للعام 2020	المقرر للعام 2021	المقرر للعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**854**	**503**	**1 021**	**854**
1 - تقارير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك الملاحظات الختامية وقوائم المسائل	37	42	50	37
2 - القرارات بشأن البلاغات الفردية المقدمة بموجب البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	253	159	329	253
3 - تقارير اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الملاحظات الختامية وقوائم المسائل	43	24	44	43
4 - القرارات بشأن البلاغات الفردية المقدمة بموجب البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	7	16	113	7
5 - تقارير لجنة القضاء على التمييز العنصري، بما في ذلك الملاحظات الختامية وقوائم المواضيع	59	25	59	59
6 - القرارات المتخذة بموجب المادتين 11 و 14 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	5	2	9	5
7 - تقارير لجنة مناهضة التعذيب، بما في ذلك الملاحظات الختامية وقوائم المسائل	39	35	44	39

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
8 - القرارات بشأن البلاغات الفردية المقدمة بموجب المادة 22 من اتفاقية مناهضة التعذيب	66	24	60	66
9 - تقارير اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك التوصيات والملاحظات المتعلقة بالزيارات القطرية	21	9	16	21
10 - الردود الواردة من الدول الأطراف والآليات الوقائية الوطنية إلى اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	18	4	10	18
11 - تقارير اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، بما في ذلك الملاحظات الختامية وقوائم المسائل	19	4	15	19
12 - تقارير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، بما في ذلك الملاحظات الختامية وقوائم المسائل	104	53	94	104
13 - القرارات بشأن البلاغات الفردية المقدمة بموجب المادة 2 من البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة	14	16	16	14
14 - تقارير لجنة حقوق الطفل، بما في ذلك الملاحظات الختامية على تقارير الدول الأطراف المقدمة بموجب اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية وبشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وبما في ذلك قوائم المسائل	49	32	37	49
15 - القرارات بشأن البلاغات الفردية المقدمة بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات	18	20	16	18
16 - تقارير اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الملاحظات الختامية وقوائم المسائل	40	19	37	40
17 - القرارات بشأن البلاغات الفردية المقدمة بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	5	8	16	5
18 - تقارير اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، بما في ذلك الملاحظات الختامية وقوائم المسائل	22	9	23	22
19 - القرارات بشأن البلاغات الفردية المقدمة بموجب المادة 31 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري	2	2	2	2
20 - تقرير اجتماع رؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان	1	1	1	1
21 - مذكرات من أمانة اجتماع رؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان	3	2	3	3
22 - مذكرة من الأمين العام، انتخاب الأعضاء، والسير الذاتية للمرشحين لاجتماعات الدول الأطراف	6	6	4	6
23 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة من اللجان والصناديق الاستئمانية الإنسانية	16	16	16	16
24 - التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي من اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	3	3	3	3
25 - مذكرة من الأمانة العامة عن نتائج دورات لجنة وضع المرأة	1	1	1	1
26 - تقرير الأمين العام إلى مجلس حقوق الإنسان عن التدابير المتخذة لتنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان 8/9 وعن عمليات الصناديق الاستئمانية الإنسانية	3	3	3	3
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**1 160**	**570**	**1 266**	**1 160**
27 - اجتماعات الأفرقة العاملة لما قبل الدورة التابعة للجان المندرجة تحت أجهزة تقرير السياسات والأفرقة العاملة المعنية بالبروتوكولات الاختيارية	150	48	186	150
28 - اجتماعات الجلسة العامة للجان المندرجة تحت أجهزة تقرير السياسات، بما في ذلك اجتماع رؤساء هيئات المعاهدات والصناديق الاستئمانية الإنسانية	1 002	514	1 072	1 002
29 - اجتماعات الدول الأطراف بشأن انتخاب الأعضاء	8	8	8	8
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**200**	**231**	**230**	**230**

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
30 - مشاريع صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب	160	180	180	180
31 - مشاريع صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل مكافحة أشكال الرِّق المعاصرة	30	37	40	40
32 - مشاريع الصندوق الخاص المنشأ بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	10	14	10	15
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**120**	**170**	**120**	**190**
33 - دورات تدريبية وحلقات دراسية وحلقات عمل بشأن تقديم التقارير، والبلاغات الفردية، والزيارات القطرية و/أو متابعة توصيات هيئات المعاهدات للدول الأعضاء	120	170	120	190
المواد التقنية (عدد المواد)	**1**	**6**	**1**	**2**
34 - أدلة خاصة بمعاهدات معيّنة	1	6	1	2

جيم- المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: الترويج للصكوك القانونية المتعلقة بالإطار القانوني الدولي لحقوق الإنسان (من خلال إحاطات إعلامية، وبناء القدرات، والتحليل القانوني، ومواد إعلامية، والتعاون والمساعدة التقنيين) لدى الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين؛ ودعم إنشاء و/أو تعزيز الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان؛ وتقديم إحاطات إلى المكلفين بولايات في اللجان المنتخبين حديثا وإلى الأعضاء الجدد في مجالس أمناء الصناديق الاستئمانية الإنسانية.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تحديث وتعهّد الفهرس العالمي لحقوق الإنسان، الذي يستشيره أكثر من 000 45 زائر منفرد سنويا وقواعد البيانات التي تتضمن الاجتهادات القضائية لهيئات المعاهدات.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: كتيبات إعلامية عن أنشطة هيئات المعاهدات وعن أنشطة الصناديق الاستئمانية الإنسانية والصندوق الخاص المنشأ بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

البرنامج الفرعي 3
الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية

الهدف

20-10 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في النهوض بتعزيز وحماية تمتع الجميع تمتعا فعليا بحقوق الإنسان كافة، من خلال تعزيز بناء القدرات، بسبل منها تقديم المساعدة للدول بناء على طلبها، وفقا للمبادئ التوجيهية لهذا البرنامج.

المنجزات المستهدفة

20-11 يعرض الجدول 20-5 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 20-5

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**67**	**67**	**67**	**68**
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة	13	16	13	13
2 - التقارير المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان	53	50	53	54
3 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة من اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**75**	**75**	**87**	**76**
4 - اجتماعات مجلس حقوق الإنسان المتصلة بالولايات القطرية، والتعاون التقني، ولجان التحقيق، وبعثات تقصي الحقائق	53	50	65	54
5 - اجتماعات اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية	5	5	5	5
6 - اجتماعات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	2	2	2	2
7 - اجتماعات الجمعية العامة	13	16	13	13
8 - اجتماعات مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان	2	2	2	2
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**183**	**194**	**185**	**193**
9 - التعاون التقني والدعم الفني في مجال حقوق الإنسان، المقدمَان بناء على طلب الحكومات، والمؤسسات الحكومية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وعناصر حقوق الإنسان في بعثات السلام في مجالات الحقوق الاقتصادية والمدنية والثقافية والاجتماعية والسياسية	83	92	90	98
10 - المشاريع المتعلقة بالتعاون التقني في مجال حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والإقليمي	100	102	95	95
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**178**	**144**	**202**	**202**
11 - حلقات دراسية وحلقات عمل ومناسبات تدريبية بشأن مختلف مواضيع حقوق الإنسان لفائدة الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني	150	125	160	160
12 - دورات تدريبية إقليمية بشأن مسائل حقوق الإنسان لفائدة الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني من تنظيم مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية	28	19	42	42

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن حقوق الإنسان من قبل مفوضة الأمم المتحدة السامية/نائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ وإجراء مشاورة إقليمية بشأن مسائل حقوق الإنسان لفائدة الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني من تنظيم مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية؛ وتقديم المساعدة إلى المقررين الخاصين والخبراء المستقلين التابعين لمجلس حقوق الإنسان (الولايات القطرية).

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إنشاء بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق، ولجان التحقيق، ودعمها؛ وتقديم الدعم التقني والخدمات الفنية وخدمات الأمانة إلى البعثات القطرية. الرصد والدعم التقني والخدمات الفنية المقدمة إلى عناصر حقوق الإنسان في بعثات السلام، بما في ذلك إعداد مدخلات بشأن حالة حقوق الإنسان وفقا للتكليف الصادر عن مجلس الأمن.

بعثات المساعدة الإنسانية: توفير الدعم والمشورة الفنية فيما يتعلق بالتحديات التي تُواجَه في مجال حقوق الإنسان في العمليات الإنسانية.

قواعد البيانات والمواد الرقمية الفنية: تحديث وتعهُّد قواعد بيانات المعلومات الجغرافية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك قاعدة البيانات الخاصة بقضايا حقوق الإنسان، ومنصة آمنة لتبادل المعلومات، دعما للجان التحقيق ولبعثات تقصي الحقائق.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إصدار نشرات صحفية وتقديم إحاطات إعلامية من المكلفين بولايات قطرية ومن المفوضة السامية.

البرنامج الفرعي 4
دعم مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته

الهدف

20-12 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في النهوض بتعزيز وحماية تمتع الجميع تمتعا فعليا بحقوق الإنسان كافة، من خلال تقديم دعم ومشورة معززين إلى مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته، بما في ذلك اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة، والاستعراض الدوري الشامل، وإجراء تقديم الشكاوى، مع كفالة التقيد بالمبادئ التوجيهية للبرنامج.

المنجزات المستهدفة

20-13 يعرض الجدول 20-6 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 20-6

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**323**	**308**	**323**	**327**
1 - تقارير المقررين الخاصين والأفرقة العاملة والخبراء المستقلين المقدمة إلى الجمعية العامة	37	39	37	41
2 - تقارير المقررين الخاصين والأفرقة العاملة والخبراء المستقلين والإجراءات الخاصة المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان	126	126	126	126
3 - تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان	3	3	3	3
4 - تقارير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المقدمة إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (تجميع لمعلومات الأمم المتحدة وموجز معلومات أصحاب المصلحة)	84	84	84	84
5 - تقارير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان	42	28	42	42
6 - تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عن عمليات صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية من أجل تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل وصندوق التبرعات الاستئماني من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل	2	2	2	2
7 - التقارير المتعلقة بالولايات المواضيعية التي قد يعهد بها إلى الأمين العام، والمفوض السامي والمكلفين بولايات المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان	2	3	2	2
8 - التقارير المتعلقة بشروح جدول الأعمال مقدمة إلى الفريق العامل المعني بالحالات، والفريق العامل المعني بالبلاغات، وجدول الأعمال المؤقت، المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان واللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان	9	7	9	9
9 - تقارير الأفرقة العاملة عن إجراء تقديم الشكاوى	4	3	4	4
10 - تقرير الجلسات المغلقة لمجلس حقوق الإنسان المعقودة في سياق إجراء تقديم الشكاوى	2	1	2	2
11 - تقارير الخبراء المقدمة إلى اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان	5	6	5	5
12 - تقارير مجلس حقوق الإنسان المقدمة إلى الجمعية العامة	1	1	1	1
13 - تقارير اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان	3	5	3	3

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
14 - تقارير مجلس حقوق الإنسان (التقارير المستقلة في كل دورة)	3	3	3	3
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**434**	**387**	**437**	**437**
15 - الجلسات العامة لمجلس حقوق الإنسان	103	100	100	100
16 - الاجتماعات بشأن استعراض الدول التي أجراها الفريق العامل المعني بآلية الاستعراض الدوري الشامل	54	28	54	54
17 - الدورات الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان	2	0	2	2
18 - الاجتماعات السابقة للدورات وأثناء الدورات وما بعد الدورات لمكتب مجلس حقوق الإنسان	20	34	20	20
19 - جلسات مغلقة لمجلس حقوق الإنسان في إطار إجراء تقديم الشكاوى	4	1	4	4
20 - اجتماعات الأفرقة العاملة بشأن إجراء تقديم الشكاوى	40	18	40	40
21 - اجتماعات الأفرقة العاملة (المعنية بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والمعنية بالاحتجاز التعسفي، والمعنية باستخدام المرتزقة، والمعنية بالتمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، والمعنية بمسألة حقوق الإنسان والشركات الانتقالية) والمنتدى المعني بقضايا الأقليات، والمنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان	167	173	173	173
22 - اجتماعات الفريق الاستشاري المعني بتعيين المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة	24	26	24	24
23 - الجلسات العامة للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان	20	7	20	20
باء - توليد المعارف ونقلها				
المواد التقنية (عدد المواد)	**15**	**15**	**15**	**15**
24 - التقرير الإحصائي عن مجلس حقوق الإنسان	3	3	3	3
25 - القوائم الشهرية للبلاغات	12	12	12	12

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: المشاورات والمناسبات التي تعقد بالتزامن مع دورات مجلس حقوق الإنسان مع الأعضاء والمراقبين في المجلس؛ وتقديم إحاطات إلى الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة بشأن المسائل الإجرائية المتصلة بالمجلس وهيئاته الفرعية وآلياته وأفرقته العاملة؛ وتقديم إحاطات إلى ممثلي أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية لتعزيز قدرتهم على المشاركة في أعمال المجلس وهيئاته الفرعية؛ وتقديم إحاطات قبل الدورات وبعدها من أمين المجلس إلى المنظمات غير الحكومية؛ ورسائل من المقررين الخاصين والخبراء المستقلين والأفرقة العاملة المكلفين من أجهزة تقرير السياسات بالنيابة عن الضحايا المزعومين لانتهاكات حقوق الإنسان.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية عن أعمال مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهد الصفحات على شبكة الإنترنت والشبكة الخارجية عن أعمال مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته.

البرنامج 21

توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين

التوجه العام

الولايات المنوطة بالمفوضية ومعلومات أساسية عنها

21-1 تتولى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مسؤولية قيادة وتنسيق العمل الدولي من أجل حماية اللاجئين والبحث عن حلول لمشاكلهم. وهي تستمد ولايتها من الأولويات المحددة في قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك القرار 319 ألف (د-4)، الذي أنشأت الجمعية بموجبه المفوضية، والقرار 428 (د-5) الذي يحدّد نظامها الأساسي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأساس القانوني الدولي لحماية اللاجئين يتجسد بشكل رئيسي في اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام 1967 الملحق بها. وتضطلع المفوضية أيضاً بمسؤوليات إزاء الأشخاص عديمي الجنسية، عملاً بالفقرة 6 (أ) '2' من النظام الأساسي والمادة 1 (أ) (2) من اتفاقية عام 1951، فيما يتصل باللاجئين عديمي الجنسية، فضلا عن القرارات المختلفة الصادرة عن الجمعية العامة، بما في ذلك القراران 3274 (د-29) و 36/31، فيما يتصل باتفاقية عام 1954 بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية. وعلى مرّ السنوات، ومن خلال قرارات شتى صدرت عن الجمعية العامة، تم توسيع نطاق اختصاص المفوضية ليشمل مجموعات أخرى. فالمفوضية توفر الحماية والمساعدة للمشردين داخليا، بالتعاون مع وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ وفي سياق الاستجابة الجماعية من قبل منظومة الأمم المتحدة، وأيضا بموافقة الدولة المعنية.

21-2 ورغم أن الأرقام النهائية لعام 2020 لم تتوفر بعد، فإن المفوضية قدّرت أن مجموع عدد الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية قد تجاوز 83 مليون شخص في منتصف عام 2020. ولئن كان مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد أدى مؤقتاً إلى انخفاضٍ في عدد طالبي اللجوء الجدد بسبب القيود المفروضة على التنقل وإغلاق الحدود، فإن حالات تشريد جديدة كبيرة سُجّلت خلال النصف الأول من عام 2020، بما في ذلك في الجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيتوقف عدد الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية في عام 2022 على تسوية النزاعات أو تزايد عددها.

21-3 وعلى الرغم من الصعوبات المستمرة والناشئة في توفير الحماية والمساعدة والحلول للأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، أمكن إحراز تقدم رئيسي نحو تقاسم الأعباء والمسؤوليات على نحو أكثر إنصافاً ويمكن التنبؤ به بشكل أفضل في إطار الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وأنتج المنتدى العالمي للاجئين التزامات وتعهدات يمكن أن تحسّن بشكل كبير حياة اللاجئين والمجتمعات التي تستضيفهم. ووضع المنتدى عددا من الترتيبات وأنشأ أدوات حاسمة الأهمية لتفعيل تقاسم الأعباء والمسؤوليات، وخلق فرصاً لتوسيع نطاق مشاركة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات الفاعلة في مجال التنمية والقطاع الخاص، في الاستجابات المتصلة باحتياجات اللاجئين. وفي عام 2020، مع انتشار مرض كوفيد-19، بذلت المفوضية وشركاؤها جهوداً واسعة النطاق للتأهب والاستجابة لفائدة الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية والمجتمعات التي تستضيفهم. وفاقمت الجائحة الأزمات الإنسانية القائمة، وفقد ملايين اللاجئين والمشردين داخليا وغيرهم سبل كسب عيشهم بسبب القيود المفروضة على التنقل وتدابير الإغلاق. وواصلت المفوضية السير على مسار الإصلاح التنظيمي، وعززت قدرتها على العمل بطريقة مرنة في بيئات تشغيلية معقدة.

برنامج العمل

الهدف

21-4 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج في تحقيقه هو كفالة الحماية الدولية للاجئين وغيرهم من الأشخاص المشمولين باختصاصها، وإيجاد حلول دائمة لمشاكلهم، بالتعاون مع الدول والمنظمات الأخرى، دون تمييز وبمراعاة السن ونوع الجنس.

الاستراتيجية

21-5 للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، ستشجع المفوضية الدول على الانضمام إلى الصكوك الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاقيات الخاصة باللاجئين وحالات انعدام الجنسية، والصكوك الإقليمية. وستروّج أيضاً لأشكال الحماية التكميلية، بما في ذلك الحماية استنادا إلى قانون حقوق الإنسان. وستعمل المفوضية مع الدول والشركاء الآخرين لكفالة التوصل إلى حلول دائمة للتشرد على نحو يؤثر إيجابياً في خطط التنمية على نطاق أوسع ويؤدي دوراً محورياً في جهود بناء السلام. وستعمل المفوضية على نصرة ودعم اتخاذ تدابير تعزز الإدماج، بما في ذلك فيما يتصل بفرص التعليم، والوصول إلى الاقتصادات الرسمية وسوق العمل، لتحسين رفاه الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، وتعزيز الحماية وإيجاد الحلول. وستواصل دعم تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين بالتعاون الوثيق مع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، وستدعو إلى تقديم دعم مالي أكبر للبلدان والمجتمعات المحلية التي تستضيف اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية. وفي هذا الصدد، ستتابع المفوضية التعهدات التي أُعلن عنها في المنتدى العالمي للاجئين وستضاعف جهودها لتوسيع نطاق التعاون الدولي وتقاسم المسؤوليات.

21-6 وستشجع المفوضية على توفير ظروف استقبال ملائمة ومناسبة لطالبي اللجوء، وتوفير بدائل للاحتجاز، ومعاملة طلبات الحماية معاملة منصفة. فضمان ترتيبات الاستقبال الملائمة يشكل تحديا للدول التي تستقبل أعدادا كبيرة من الوافدين الجدد. وستواصل المفوضية العمل مع السلطات الوطنية والمحلية والمجتمع المدني لتعزيز وتوسيع مرافق الاستقبال، وتوفير أماكن إقامة لهم في المراحل الانتقالية، وكفالة تقديم مساعدة فعالة تستهدف النساء والأطفال والفئات الأكثر ضعفاً. وسيكون من بين الوسائل الأخرى لتحقيق الهدف المعلن الترويج لقانون اللاجئين ومبادئ حمايتهم وتعميمها عن طريق تدريب المسؤولين الحكوميين وموظفي الوكالات غير الحكومية.

21-7 وستوفر المفوضية الحماية والمساعدة للمشردين داخلياً من خلال مشاركتها استنادا إلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك القرار 160/74، بالتعاون الوثيق مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمنظمات غير الحكومية. وستواصل المفوضية الدعوة إلى منع حالات انعدام الجنسية والحد منها، فضلاً عن حماية عديمي الجنسية. ويشمل ذلك تشجيع انضمام الدول إلى الصكوك الدولية ذات الصلة، والعمل مع الدول لكي تيسّر لعديمي الجنسية اكتساب جنسيةٍ ما، أو استعادتها، أو تأكيد امتلاكهم لها.

21-8 وعلاوة على ذلك، ستسعى المفوضية إلى المساهمة في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وبصفة خاصة، ستشجع المفوضية على توفير فرص الحصول على التعليم على قدم المساواة، والإدماج في النظم التعليمية الوطنية، لدعم الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة المعني بالتعليم. وستدعم الأشخاصَ المشمولين باختصاصها من خلال مجموعة واسعة من الشراكات، وستستكشف سبلا مبتكرة لتوفير فرص التعلم حتى في المجتمعات المحلية الأكثر عزلة. وسيُسترشد في تنفيذ أنشطة المفوضية في هذا المجال بمنشور المفوضية المعنون "تعليم اللاجئين وفقاً لأهداف خطة عام 2030: استراتيجية لإدماج اللاجئين".

21-9 وستواصل المفوضية التعاون مع الحكومات والشركاء لتعزيز إدماج اللاجئين والمشردين داخليا وغيرهم من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية في الخطط الوطنية للتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها. وستستجيب المفوضية لحالات

الطوارئ وفقاً لاستراتيجيتها المتصلة بالمساءلة أمام السكان المتضررين، وستعزز آليات الاتصال وتقديم الآراء لفائدة الأشخاص المشمولين باختصاصها والمجتمعات التي تستضيفهم. وفي عام 2022، ستستفيد المفوضية من إطار وأداة جديدين للإدارة القائمة على النتائج بدأت في استخدامهما في عام 2021، من أجل التخطيط بشكل أفضل من خلال اتخاذ القرارات بناءً على الأدلة. وستمكّن الأداة المفوضية أيضاً من الإبلاغ بشكل أفضل عن أثر برامجها على الأشخاص المشمولين باختصاصها.

10-21 وتعكس المنجزات المستهدفة والأنشطة التي خططت لها المفوضية لعام 2022 نهوجاً معززة تتضمن الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19. ويشمل ذلك توفير الرعاية الصحية والمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية والحماية وأنشطة كسب العيش، التي سيتواصل تعميمها وتعزيزها لكفالة أن تكون كافية للتعامل مع أي أشكال متغيرة جديدة من الفيروس. وفي سياق الجهود الرامية إلى إعادة البناء بشكل أفضل، تدرك المفوضية أنها ستواصل أداء دور حاسم الأهمية لاستمرار أنشطة الدعوة إلى إدماج الأشخاص المشمولين باختصاصها في برامج اللقاحات الوطنية وخطط الإنعاش الاجتماعي – الاقتصادي. وتمثل جائحة كوفيد-19 فرصة لتعزيز إدماج الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية في النظم الوطنية. وعملت المفوضية على كفالة تعميم أنشطة الحماية والتصدي للجائحة وستستمر في كفالة ذلك، وستواصل رصد تطور الجائحة وتقييم احتياجات الأشخاص المشمولين باختصاصها.

11-21 ومن المتوقع أن يحقق العمل على النحو المذكور أعلاه النتائج التالية:

(أ) إحراز تقدم رئيسي على مسار تقاسم الأعباء والمسؤوليات بمزيد من الإنصاف وبشكل يمكن توقّعه على نحو أفضل في إطار الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين؛

(ب) تعزيز نظم اللجوء الوطنية؛

(ج) اكتساب نحو 000 90 شخص جنسيةً ما، أو تأكيد امتلاكهم لها؛

(د) تسجيل نحو 22 مليون سجل فردي في نظام المفوضية المتكامل للتسجيل وإدارة شؤون الهوية.

العوامل الخارجية المتوقعة في عام 2022

12-21 فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) الظروف الأمنية في معظم البلدان ستسمح للمفوضية بتنفيذ برامجها، مع توخي الحيطة بسبب وجود جماعات مسلحة وارتكاب أعمال عنف ضد العاملين في المجال الإنساني. وستتاح إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في معظم البلدان، بحيث تستطيع المفوضية الاستجابة للاحتياجات العاجلة إلى الحماية والمساعدة؛

(ب) استمرار المجتمع الدولي في الإمساك بزمام المبادرة واستعداد الدول وأصحاب المصلحة للمساهمة في تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين ودعمه؛

(ج) تضييق فرص الحصول على اللجوء في بعض البلدان وما يصاحبها من سياسات تفرض قيودا متزايدة على اللاجئين وطالبي اللجوء سيظلّ يتطلب استجابات حماية معززة؛

(د) الثغرات الكبيرة في التمويل ستظل تقلّص نطاق عمليات المفوضية والمساعدة التي تقدمها، لا سيما في حال عدم ازدياد الموارد بما يتناسب مع تزايد احتياجات الأشخاص المشمولين باختصاصها.

13-21 وفيما يتعلق بجائحة "كوفيد-19"، تستند الخطة البرنامجية إلى افتراض إمكانية تحقيق المنتجات المستهدفة وتنفيذ الأنشطة المقترحة لعام 2022. ومع ذلك، إذا كان للجائحة تأثير أكبر في المنتجات المستهدفة والأنشطة المخطط لها فإن الخطط

ستعدل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات العامة. وسيبلّغ عن أي تعديلات من هذا القبيل كجزء من المعلومات المقدمة عن الأداء البرنامجي.

14-21 وفيما يخص التعاون مع الكيانات الأخرى على المستويات العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، ستواصل المفوضية العمل عن كثب مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة. ويشمل ذلك الحكومات والمنظمات الإقليمية والمنظمات الإنسانية والإنمائية الدولية، والمؤسسات المالية، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء من القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية واللاجئين أنفسهم. ونفّذت المفوضية التزامها بموجب الصفقة الكبرى المتمثل في صرف 25 في المائة من نفقاتها البرنامجية عن طريق المستجيبين المحليين والوطنيين في عام 2019. وتشير البيانات الأولية لعام 2020 إلى أن نحو 802 مليون دولار، أو 28 في المائة من النفقات البرنامجية، قد صرفت عن طريق المستجيبين المحليين والوطنيين. وتظل المفوضية ملتزمة بالامتثال لهذا المستوى من الأداء في المستقبل من خلال ميزانيتها البرنامجية لعام 2022. وتظل المفوضية ملتزمة بمبدأ المشاركة، وترى أن اللاجئين وسائر الأشخاص المشمولين باختصاصها الذين يستفيدون من أنشطتها ينبغي أن يشاركوا في القرارات التي تؤثر في حياتهم.

15-21 وفيما يتصل بالتنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة، ستواصل المفوضية مشاركتها في مختلف المنتديات، بما في ذلك اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. ومشاركة طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك تلك التي تعمل خارج المجال الإنساني التقليدي، أمر بالغ الأهمية لتعبئة جهود الاستجابة الفعالة والسعي إلى إيجاد حلول للتشريد القسري وانعدام الجنسية. وهذا لا يعني تعزيز الشراكات القائمة فحسب، بل السعي أيضا إلى إقامة شراكات جديدة يمكن أن تساعد على وضع نهوج ابتكارية. وستسعى المفوضية إلى اتخاذ تدابير لمواصلة الترويج لاتباع نهج متكامل لمعالجة مواطن الضعف لدى الناس قبل الأزمات وأثناءها وبعدها، وذلك من خلال التخطيط الطويل الأجل المحدد الأهداف لفائدة اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

16-21 وتدمج المفوضية منظورا جنسانيا في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها من خلال سياستها المراعية لاعتبارات السن والإعاقة والاعتبارات الجنسانية، ووضعت إجراءات أساسية إلزامية للمساعدة على تعزيز هذه الالتزامات. وواصلت المفوضية تعزيز تمكين جميع الأشخاص المشمولين باختصاصها، وستواصل دعم جميع الأشخاص المشمولين باختصاصها، بمن فيهم النساء والفتيات من ضحايا العنف عن طريق توفير الرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي والمأوى الآمن والمساعدة القانونية. وستعزز المفوضية المشاركة المجتمعية وإعطاء الأولوية لمبادرات التوعية لمنع العنف. وستواصل المفوضية تشجيع المساواة بين الجنسين، وستعزز الآليات الكفيلة بضمان المساءلة أمام الأشخاص المتضررين.

17-21 ووضعت المفوضية خطة عمل للفترة 2020-2024 لتلبية متطلبات استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة. ولتحقيق تلك الغاية، ستسعى المفوضية إلى تحديد الأشخاص ذوي الإعاقات المشمولين باختصاصها أثناء عمليات التسجيل وفي تعاملها المباشر مع الأشخاص المشمولين باختصاصها من أجل تحسين تلبية احتياجاتهم. وسيدعم التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة المفوضية للمضي قدماً في استراتيجيتها المتصلة بإدماج منظور الإعاقة، بمشاركة مباشرة من الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم. وستسعى المفوضية إلى بناء القدرات في مجال إدماج منظور الإعاقة في حالات التشرد وانعدام الجنسية؛ والدعوة إلى إدماج منظور الإعاقة في المنتديات الرئيسية المعنية بالشؤون الإنسانية، بما في ذلك المنتدى العالمي للاجئين؛ وكفالة تنفيذ السياسات ورصدها.

أنشطة التقييم

18-21 استُرشد في وضع الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 بالتقييمات التالية التي أنجزت في عام 2020:

(أ) التقييمات الاستراتيجية/المركزية لأداء المفوضية:

'1' تقييم الحافظة القطرية: العراق (آب/أغسطس 2020)؛

'2' تقييم العملية القطرية، أفغانستان (آب/أغسطس 2020)؛

'3' تقييم الحافظة القطرية: أفغانستان، أنغولا، العراق، المغرب، تقرير توليفي (أيلول/سبتمبر 2020)؛

'4' مشـــاركة المفوضـــية في التعاون في المجالين الإنســـاني والإنمائي: النتائج الأولى للتقييم الطويل الأجل، المرحلة 2، تشرين الثاني/نوفمبر 2019 – أيار/مايو 2020 (كانون الأول/ديسمبر 2020)؛

'5' استجابة المفوضية الطارئة لفائدة فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) (كانون الأول/ديسمبر 2020)؛

'6' تقييم نهج المفوضية في التعليم والتنمية لفائدة القوى العاملة والشركاء (كانون الأول/ديسمبر 2020)؛

'7' استجابة المفوضية بتدابير المستوى الثالث لإعصار إيداي في موزامبيق وزمبابوي وملاوي (أُرجئ إلى الربع الأول من عام 2021)؛

(ب) التقييمات المشتركة بشأن الأداء على نطاق منظومة الأمم المتحدة:

'1' تقرير التقييم التوليفي المشـترك بين اليونيسـيف والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضـية الأمم المتحدة لشـؤون اللاجئين: حماية الأطفال في ترحالهم؛

'2' التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات (تشرين الأول/أكتوبر 2020)؛

(ج) التقييمات/الاستعراضات اللامركزية المتصلة بأداء المفوضية:

'1' استعراض مستقل لتقييمات فرادى المانحين في العمليات الإنسانية (تشرين الثاني/نوفمبر 2020)؛

'2' استعراض مستقل للاستراتيجية العالمية للمفوضية: ما بعد الاحتجاز، 2014–2019؛

'3' التقييمات اللامركزية بشأن سبل العيش، تقرير توليفي (2019)؛

'4' تقييم خطة الأربع سنوات التي رسمتها المفوضية وحكومة كولومبيا، 2015–2019 (حزيران/يونيه 2020)؛

'5' تقييم خط الأسـاس لمشـاريع مؤسـسـة إيكيا لتوفير سـبل كسـب الرزق والطاقة لفائدة اللاجئين الصـوماليين والمجتمعات المضـيفة في ميلكايديدا، إثيوبيا (حزيران/يونيه 2020)، وتقييم بشـأن صـندوق الابتكار التابع للمفوضية (تشرين الثاني/نوفمبر 2020)؛

'6' تقييم آثار المساعدات النقدية التي تقدمها المفوضية في نتائج الحماية في رواندا (حزيران/يونيه 2020).

19-21 وأُخذت في الحسبان نتائجُ التقييمات المشار إليها أعلاه حين وضع الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. فعلى سبيل المثال، أظهرت النتائج الأولى لتقييم التعاون في المجالين الإنسـاني والإنمائي خلال ثلاث سـنوات (كانون الأول/ديسـمبر 2020) أن المفوضـية قد أحرزت تقدماً كبيراً ومنهجياً من حيث زيادة تواصـلها مع الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى وتعميق تعاونها معها منذ صدور إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين في عام 2016 ووضع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين في عام 2018. وتشمل أبرز أوجه التقدم المحرز أنشطة الدعوة المشتركة مع مجموعة البنك الدولي الموجّهة لفائدة الحكومات المضيفة وتعميق التعاون في مجال تحليل البيانات. وعلاوة على ذلك، أنشـأت المفوضـية شـراكات تشـغيلية عالمية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ويجري العمل على تحويلها إلى أنشـطة تعاون في العمليات القطرية. وخلص التقييم إلى أن المفوضـية تبذل جهوداً

متضافرة من أجل العمل مباشرة مع المؤسسات الإنمائية الثنائية لضمان إدماج السكان المشردين في أطر التنمية. وأبرز التقييم أيضاً فرصاً أخرى متاحة للمفوضية للمشاركة في عمليات الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وتحسين التعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية، ولا سيما على مستوى العمليات القطرية. وفي إطار تطبيق النتائج، تتضمن الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 بذل جهود صريحة لمواصلة تعزيز التعاون وتعميمه مع الجهات ذات الولايات الأوسع نطاقا في مجال التنمية.

20-21 وخلص تقييم نهج المفوضية إزاء التعلم والتطوير (كانون الأول/ديسمبر 2020) إلى أن المنظمة تعزز المهارات وتنمية المعارف عن طريق دورات تدريبية. وحدد التقييم أن المفوضية تحتاج إلى إعادة صياغة وتحديث نموذجها التعليمي الحالي وتغيير نهوج التعلم في المنظمة بأسرها. وأوصى التقييم بأن تُنقل بعض المسؤوليات والموارد المتصلة بالتعلم إلى المستوى الإقليمي، بهدف جعل التعلم أكثر ملاءمة وأيسر وصولا للقوى العاملة في المفوضية وشركائها. وكجزء من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022، سيجري تشجيع واستهداف فرص لوضع وتجربة دورة تعليمية رائدة خاصة بكل منطقة.

21-21 ومن المقرر إجراء التقييمات التالية لاستراتيجيات المفوضية وسياساتها العالمية في عام 2022:

(أ) التعاون في المجالين الإنساني والإنمائي (السنة الثالثة)؛

(ب) المبادرات التي تقودها المفوضية لإنهاء حالات انعدام الجنسية؛

(ج) برامج وأنشطة الإعادة إلى الوطن؛

(د) تنمية القدرات في مجال مساعدة طالبي اللجوء؛

(هـ) تنفيذ سياسة المفوضية المراعية لاعتبارات السن والإعاقة والاعتبارات الجنسانية؛

(و) الاستجابات الإنسانية الرئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة الساحل؛

(ز) الاستراتيجيات القطرية في مصر والسودان وأوغندا وزامبيا والمكسيك وميانمار والعمليات المتعددة البلدان في دول البلطيق ودول الشمال الأوروبي؛

(ح) التقييمات المشتركة للأمم المتحدة والمنظومة بأسرها بشأن جهود الاستجابة في اليمن، وحماية حقوق اللاجئين في سياق جائحة كوفيد-19 وخريطة الطريق المشتركة بين المفوضية واليونيسيف بشأن الأطفال اللاجئين.

22-21 وسيتيح الهيكل الإقليمي للمفوضية تقريب عمليات التقييم من موقع التنفيذ. واختيار البرامج والأنشطة التي ستُقيَّم داخل المناطق سيوكل بشكل متزايد إلى المكاتب الإقليمية، بما يتواءم مع الأولويات الإقليمية. ومن المتوقع أن تكلَّف المكاتب الإقليمية بإجراء عدد كبير من التقييمات اللامركزية في عام 2022.

الأداء البرنامجي في عام 2020

23-21 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتائج المبينة أدناه التي ظهرت خلال عام 2020، فضلا عن الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

المساعدة النقدية تقلل من مخاطر الحماية والضائقة الاقتصادية للأشخاص الذين تعنى بهم

24-21 واصلت المفوضية في عام 2020 تقديم المساعدة النقدية، التي أثبتت أنها وسيلة فعالة لتلبية الاحتياجات الفورية، والتصدي للمخاطر التي تتهدد الحماية، وتخفيف الضائقة الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها الفئات الأكثر ضعفاً. وخلال عام

2020، زادت المساعدات النقدية التي تكمل جهود الحكومات من خلال المساهمة بتوفير شبكة أمان إضافية للاجئين الضعفاء والأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، للتخفيف من تأثير جائحة كوفيد-19، وبلغ مجموعها نحو 2,4 مليار دولار بين عامي 2016 و 2020. وفي عام 2020، تجاوز عدد العمليات التي أطلقت مبادرات نقدية جديدة و/أو وسعت نطاق برامج المساعدة النقدية القائمة 65 عملية، واستفاد منها نحو 7,85 ملايين شخص من الفئات الضعيفة. وسعت المفوضية أيضاً إلى إنشاء نظم قوية لتسجيل اللاجئين وتسليم الأموال النقدية. واستُحدثت طرائق جديدة لعمليات تسليم الأموال النقدية، بما في ذلك زيادة عمليات التحويل لمرة واحدة؛ وتقديم سلف على المدفوعات؛ ومواءمة المساعدة النقدية مع شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية؛ والتحول من المساعدة النقدية إلى المساعدة العينية حين تكون الأسواق معطّلة؛ وزيادة استخدام المدفوعات باستخدام التكنولوجيا الرقمية. واختُبرت تكنولوجيا جديدة مثل تحديد الهوية بالوسائل البيومترية بدون لمس، واتُخذت إجراءات مناسبة لتخفيف مخاطر الغش امتثالا لإجراءات التشغيل الإدارية الموحدة السارية في المفوضية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

21-25 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة المساعدة النقدية الموزعة على الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية من 646 مليون دولار إلى 694 مليون دولار (انظر الشكل الأول من الباب 21).

الشكل الأول من الباب 21

مقياس الأداء: مجموع المساعدة النقدية السنوية الموزعة على الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

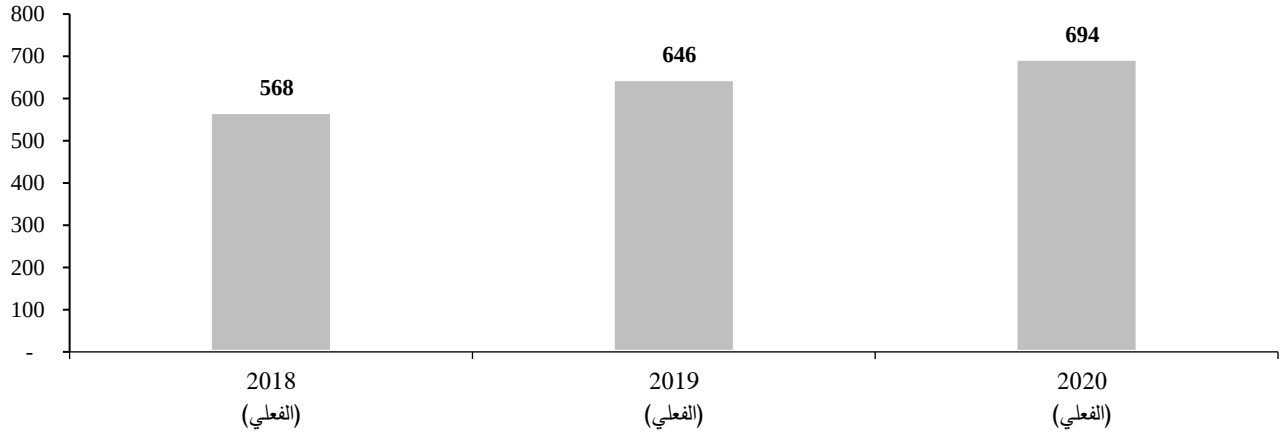

ملاحظة: الرقم المذكور لعام 2020 مؤقت في انتظار الانتهاء من وضع حسابات نهاية السنة.

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

21-26 خلال عام 2020، أثرت جائحة كوفيد-19 في المنجزات المستهدفة المقررة وفي أنشطة المفوضية. وأثرت الجائحة في الجميع في سائر أنحاء العالم، مهددة صحة الناس وسبل عيشهم وفاقمت التحديات التي تواجهها الفئات الأكثر ضعفا. وبالإضافة إلى الآثار الصحية، أنتجت الجائحة أزمة كبيرة في مجال الحماية وتسببت في تفشي الفقر. وخلقت شعوراً عميقاً باليأس في قلوب المشردين قسراً في العالم، وأجهدت آليات التكيف لديهم، وهددت سبل عيشهم، وفاقمت التحديات التي تتهدد صحتهم العقلية. وساهمت الجائحة أيضاً في تضييق الحيز الإنساني بسبب القيود المتصلة بالجائحة وإغلاق الحدود على نحو أثّر سلبا على إمكانية الحصول على اللجوء والوصول إلى أقاليم آمنة.

21-27 وفي الوقت نفسه، عُدِّلت أنشطة المفوضية للاستجابة للمسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19. وتتعهد المفوضية بأن "تظل وتعمل"، واتخذت تدابير لكفالة صحة موظفيها ورفاههم، بما في ذلك تدابير مرنة للاستجابة لسياقات العمل المتغيرة وتعديل برامجها للتخفيف من آثار الفيروس، وضمان استمرارية خدمات الحماية والمساعدة الأساسية. واغتنمت المفوضية الفرص التي أتاحتها المكاتب الإقليمية، حيث يمكن التعجيل باتخاذ القرارات وتنفيذها بشكل لامركزي. واستطاعت المكاتب الإقليمية تحديد الاحتياجات المتصلة بجائحة كوفيد-19 على وجه السرعة، وأتاح ذلك لمقر المفوضية تخصيص الموارد بشكل عاجل. وأدى ذلك إلى تسريع تقديم المساعدة وارتفاع معدل التنفيذ (بقياسه على أساس النفقات مقابل الأموال المتاحة). واستفادت المفوضية أيضاً في استجابتها لجائحة كوفيد-19 من التكنولوجيات الجديدة التي أتاحت الاستجابة الفعالة رغم أن 88 في المائة من القوة العاملة كانت تعمل عن بعد في ذروة الجائحة. واستطاعت المفوضية، بالتحرك مبكرا وبالتعاقد على عمليات شراء على نطاق واسع، أن تستفيد من أسعار الجملة، مع الاحتفاظ بالمخزونات العالمية وإيداع الإمدادات مبكرا في المواقع التي ستوزّع منها. ووصلت قيمة السلع والخدمات التي اشترتها المفوضية حتى كانون الأول/ديسمبر 2020 استجابةً لجائحة كوفيد-19 إلى 186,1 مليون دولار. ومن الناحية العملية، عملت المفوضية بالتعاون مع الحكومات والشركاء والأشخاص المشمولين باختصاصها على تعزيز طرائق استجابتها وتكييفها للتخفيف من آثار الجائحة على الأشخاص المشمولين باختصاصها. وركزت الاستجابة على زيادة الدعم المنقذ للحياة عن طريق توفير الرعاية الصحية والمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية؛ وزيادة سعة أماكن الإيواء؛ وتعزيز تبادل المعلومات المنقذة للحياة والتواصل؛ وتوفير خدمات الحماية الحاسمة الأهمية؛ وكفالة احترام حقوق الأشخاص المشردين قسراً وحمايتهم؛ وتقديم المساعدات النقدية للأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية الذين تضرروا من التراجع الاقتصادي وفقدان الوظائف، حيث ثبت أنها وسيلة قيمة وفعالة من حيث التكلفة لتقديم مساعدة فورية للأسر المحتاجة. واستفادت المفوضية وشركاؤها من النهج المجتمعية في جميع العمليات، وعززت الجهود الوطنية ودعمتها. وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2020، وصل عدد الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية الذين تلقوا مساعدات تتصل بجائحة كوفيد-19 إلى 39,4 مليون شخص. واستفاد نحو 9,38 ملايين شخص مشمول باختصاص المفوضية من خدمات الرعاية الصحية، وتلقى نحو 000 605 شخص خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي، واستفاد أكثر من 1,18 مليون امرأة وفتاة من خدمات الرعاية الشاملة. واستفاد أكثر من 15,34 مليون شخص من خدمات الحماية، واستفاد من المساعدة النقدية 7,85 ملايين شخص مشمول باختصاص المفوضية.

21-28 وسيعمم البرنامج الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتصلة بتعديل وتكييف برنامجه بسبب جائحة كوفيد-19، ويعكس ذلك أهمية التحسين المستمر وتلبية الاحتياجات المتغيّرة. وتشمل الأمثلة المحددة على الجهود المبذولة لإعادة البناء بشكل أفضل الاستفادة من المكاتب الإقليمية وقدرتها الاستراتيجية على الإسراع في وضع خطط طوارئ تعمل بنجاح لأنها مصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات الإقليمية، وتبسيط عمليات التوريد التي تتيح سرعة شراء وتسليم معدات الوقاية الشخصية والأصناف الطبية، وتبسيط عملية تخصيص الموارد لضمان توفير الموارد الإضافية التي تتطلبها العمليات بأقصى سرعة ممكنة.

النتائج المقررة لعام 2022

21-29 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما بمثابة تحديث للنتائج المعروضة في الخطط البرنامجية السابقة، ولذا فإنهما يظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. والنتيجة 3 هي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين[250]

الأداء البرنامجي في عام 2020

21-30 واصلت المفوضية عملها المتصل بدعم تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين بما يتماشى مع ولايتها وبالتعاون الوثيق مع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين. ويهدف الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين إلى توفير أساس لتقاسم الأعباء والمسؤوليات بشكل منصف وعلى نحو يمكن توقّعه بين الدول الأعضاء فضلا عن أصحاب المصلحة الآخرين. وتتمثل أهداف الاتفاق الأربعة فيما يلي: تخفيف الضغط على البلدان المضيفة؛ وتعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم؛ وتوسيع نطاق الاستفادة من حلول البلدان الثالثة؛ ودعم الأوضاع في بلدان الأصل لعودة اللاجئين بأمان وكرامة. وفي المنتدى العالمي الأول للاجئين الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر 2019، أُعلن عن نحو 400 1 تعهد لدعم أهداف الاتفاق. وبعد مرور سنة، أبرزت جائحة كوفيد-19 أهمية المبادئ التي تشكل جوهر الاتفاق وهي: روح التضامن للعمل معاً، وتقاسم المسؤوليات، وكفالة أن يدرج في الاستجابات الوطنية الأشخاص الذين أجبروا على الهروب من ديارهم. وفي عام 2020، بادر العديد من الكيانات التي قدمت تعهدات في المنتدى إلى تغيير مجالات التركيز أو تحديث أهداف التعهدات للتكيف مع حالة الطوارئ. ويسّرت المفوضية الربط بين الالتزامات المالية والتعهدات السياساتية التي قدمتها البلدان المضيفة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، ورصدت تنفيذها. وشهد عام 2020 تفعيل ترتيبات وأدوات لتيسير تقاسم المسؤوليات على نحو أكثر إنصافاً ويمكن توقّعه، وأُحرز تقدم أيضاً نحو زيادة إدماج اللاجئين في النظم الوطنية وفي خطط التنمية والتأهب الوطنية. وأدمجت حكومات كثيرة من أذربيجان إلى كوستاريكا اللاجئين في نظمها الصحية الوطنية لضمان عدم ترك أحد خلف الركب في الاستجابة لجائحة كوفيد-19. وأدت المفوضية دور محفّزاً في دعم الحكومات المضيفة في جهودها الرامية إلى تعزيز التكامل بين البرامج والتدخلات السياساتية التي تقوم بها الجهات الفاعلة في مجال التنمية، مستهدفة المناطق التي تستضيف السكان المشردين قسراً.

21-31 وإن التعهدات والمساهمات التي أُعلن عنها في المنتدى العالمي للاجئين أساسية لتحويل تطلعات الميثاق العالمي بشأن اللاجئين إلى تغييرات إيجابية في حياة اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وسيوجّه الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين عمل المفوضية والدول والشركاء في العقد المقبل وما بعده، ويوفر أداة قوية لتوسيع قاعدة الدعم للاجئين والبلدان والمجتمعات المضيفة، وتعزيز الحماية، وزيادة الإدماج، والسعي إلى إيجاد حلول عن طريق تحقيق أهدافه الرئيسية الأربعة.

21-32 وساهم العمل المشار إليه أعلاه في إعلان الدول والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الإنمائية (بما في ذلك البلدان ذات الدخل المنخفض المضيفة للاجئين) في المنتدى العالمي للاجئين عن أكثر من 250 تعهدا ماليا (سنويا ومتعدد السنوات) بلغت قيمتها نحو 8 بلايين دولار. وبدأ تنفيذ أكثر من نصف التعهدات (المالية وغير المالية) البالغ عددها 400 1 التي أُعلن عنها في المنتدى، استنادا إلى آخر المعلومات المرحلية التي تلقتها الكيانات في عام 2020. وستواصل المفوضية رصد التقدم المحرز في تنفيذ تلك التعهدات. وحققت النتيجة الهدف المقرر المتمثل في مشاركة الدول في المنتدى للإعلان عن التبرعات والمساهمات المالية أو المادية أو التقنية أو غيرها من الفئات الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

21-33 وعلاوة على ذلك، ساهم العمل المذكور أعلاه أيضاً في نشوء نحو 230 ممارسة من الممارسات الفضلى ترتبط مباشرة بالأهداف المتفق عليها الواردة في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وهي أهداف منشورة في المنبر الرقمي للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وحققت الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

(250) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 25)).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

21-34 ستواصل المفوضية العمل لتحقيق النتيجة المقررة، تمشيا مع ولايتها. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق أهداف الاتفاق العالمي في الوقت المناسب، بما في ذلك تنفيذ التعهدات التي أُعلن عنها في المنتدى العالمي للاجئين، ستواصل المفوضية إدارة المنبر الرقمي للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين لنشر الممارسات الجيدة والمعلومات، وتتبّع تنفيذ التعهدات والمساهمات المنبثقة عن المنتدى. وسيُستَرشد في تنفيذ الاتفاق ومتابعته واستعراضه في عام 2022 بإطار المؤشرات، مع نشر تقرير افتتاحي واجتماع المسؤولين الرفيعي المستوى في كانون الأول/ديسمبر 2021، وسيسترشد بهما أيضا في إعداد توجيهات بشأن الإعلان عن تعهدات إضافية في المنتدى المقبل الذي سيعقد في عام 2023. ويعرض التقدم المتوقع إحرازه في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 21-1).

الجدول 21-1

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
تأكيد الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين	مشاركة الدول في المنتدى العالمي للاجئين للإعلان عن تعهدات وتبرعات مالية أو مادية أو تقنية أو غير ذلك من أشكال الدعم، وكذلك لتبادل أفضل الممارسات من أجل تحقيق أهداف الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين	1 400 تعهد، بما في ذلك تعهدات مالية، تصل إلى 8 بلايين دولار، أُعلن عنها في المنتدى العالمي للاجئين. وبدأ تنفيذ أكثر من نصف التعهدات الـ 1 400 المعلنة في المنتدى ونُشرت تفاصيل 230 من أفضل الممارسات الكفيلة بتحقيق الأهداف على المنصة الرقمية الخاصة بالاتفاق العالمي بشأن اللاجئين	ستتبادل الدول الأعضاء، من خلال منبر رقمي توفره المفوضية، الممارسات الجيدة والمعلومات المتصلة بتنفيذ التعهدات.	ستتاح للدول الأعضاء إمكانية الوصول إلى إطار موحد لمؤشرات الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، للإبلاغ عنها كل سنتين ابتداء من عام 2021، يدعم تقديم التعهدات بشكل استراتيجي لسد الثغرات وتذليل التحديات التي تعيق تحقيق أهداف الاتفاق

(أ) لاستمرار المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، ينقل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك المرحلة الزمنية قبل تفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن أداء برنامج عام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: عمليات النشر في حالات الطوارئ دعما للأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية[251]

الأداء البرنامجي في عام 2020

21-35 في آذار/مارس 2020، أعلن المفوض السامي حالة طوارئ عالمية من المستوى الثاني استجابة لجائحة كوفيد-19. وعلى غرار حالات الطوارئ الأخرى، تطلبت الاستجابة لجائحة كوفيد-19 في سياق التشريد القسري بذل جهود جماعية لدعم الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية ومعالجة الآثار الواسعة النطاق المترتبة عليها. ومع ذلك، فإن الجائحة لا تشبه أي حالة طوارئ أخرى شهدتها المفوضية في تاريخها منذ 70 عاماً. فلقد شكّلت أزمة أضيفت إلى عدة مستويات من الأزمات التي يواجهها بالفعل نحو 80 مليون شخص من المشردين قسراً في جميع أنحاء العالم. وإلى جانب الجائحة، استجابت المفوضية لأزمات التشرّد الجديدة والمتزايدة، بما في ذلك في منطقة الساحل حيث أُجبر نحو 3,7 ملايين شخص على الفرار داخلياً وعبر الحدود، وفي شمال موزامبيق ومنطقة تيغراي في إثيوبيا حيث أُجبر مئات الآلاف على ترك ديارهم بسبب العنف. وظلت حالات أخرى طال أمدها، مثل أفغانستان والصومال والجمهورية العربية السورية، فضلا عن الروهينغا في آسيا، تقتضي توفير دعم طارئ في عام 2020. وأُرسلت مواد الإغاثة الأساسية من المخزونات العالمية إلى 44 بلداً في عام 2020، بقيمة 36,2 مليون دولار تقريباً. وفي المجموع، بلغ عدد أيام النشر في حالات الطوارئ 999 36 يوما من أيام البعثات في عام 2020. وأتاح استقدام خبراء تقنيين في مجالات الإيواء والمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، والصحة العامة، والتنسيق بين مجموعات/قطاعات الحماية، وإدارة المعلومات والتعليم، ضمن مجالات أخرى، تحقيق الزيادة الكبيرة المطلوبة جداً في القدرات التشغيلية اللازمة في حالات الطوارئ. وارتفع عدد عمليات النشر الجديدة في حالات الطوارئ بعد انتهاء الموجة الأولى من جائحة كوفيد-19 في العديد من البلدان في أيلول/سبتمبر 2020، واستجابة لحالات طوارئ جديدة. وقد دفعت جائحة كوفيد-19 إلى إعادة التفكير في طرائق النشر في حالات الطوارئ. واستخدمت المفوضية خبراء في البلدان يمكن إيفادهم بالاستعانة بالشركاء الاحتياطيين، ومن بينهم خبراء في الصحة العامة وعلم الأوبئة وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، يقدمون الدعم عن بعد عبر الإنترنت إلى عمليات الطوارئ.

21-36 وساهم العمل المشار إليه أعلاه في إيفاد ما مجموعه 212 من موظفي الدعم في حالات الطوارئ في عام 2020، أوفد 113 موظفا منهم (53 في المائة) باستخدام مختلف القوائم الداخلية للمفوضية، و 99 موظفا (47 في المائة) عن طريق الشركاء الاحتياطيين في حالات الطوارئ، وبالتالي لم يتحقق الهدف المتمثل في إيفاد 300 موظف، وهو العدد الذي كان مقررا في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. وأدت القيود المفروضة على السفر من جراء جائحة كوفيد-19 وإغلاق الحدود إلى تضييق شديد في طرائق الإيفاد المعتادة وتنفيذ البرامج بالحضور شخصياً.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

21-37 ستواصل المفوضية العمل على تحقيق النتيجة المقررة، تمشيا مع ولايتها. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، ستواصل المفوضية الاحتفاظ بقائمة محدّثة بأسماء موظفي الدعم في حالات الطوارئ الجاهزين للنشر، وستتكيف بشكل استباقي مع سياق العمليات المتغير على جميع المستويات. وستواصل المفوضية تطبيق طرائق جديدة لعمليات إيفاد الموظفين في حالات الطوارئ حسب الاقتضاء. ويعرض التقدم المتوقع إحرازه في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الثاني من الباب 21).

(251) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الشكل الثاني من الباب 21

مقياس الأداء: عدد الموظفين المنتشرين استجابة لحالات الطوارئ

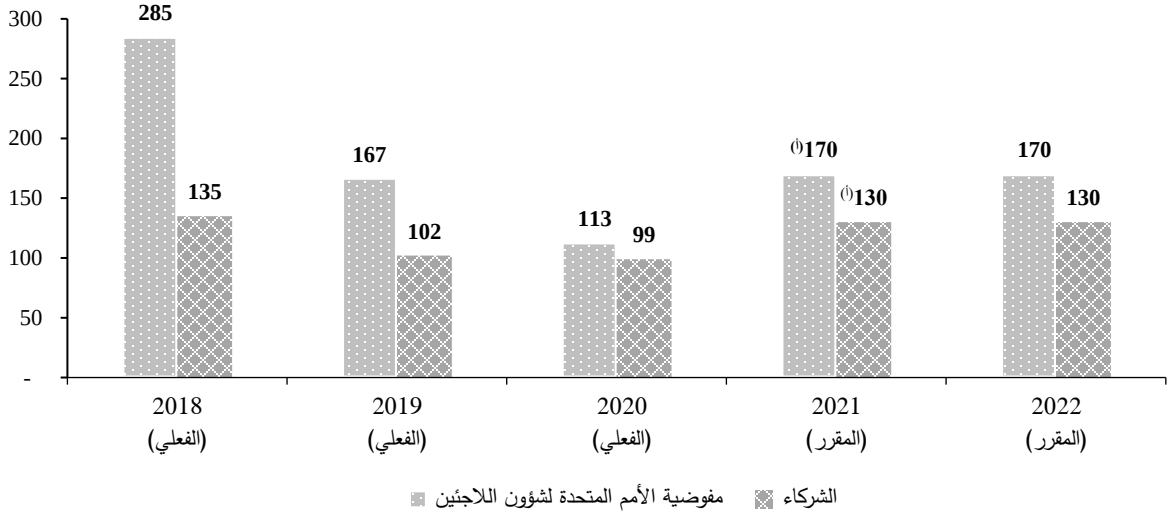

(أ) لاستمرار المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، ينقل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك المرحلة الزمنية قبل تفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن أداء البرنامج لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز حماية اللاجئين وطالبي اللجوء وإتاحة توفير حلول دائمة لهم عن طريق التسجيل الفردي

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

21-38 يتيح تسجيل الأفراد وتعزيز جودة بيانات التسجيل حصول اللاجئين وطالبي اللجوء على حقوقهم من خلال كفالة سلامة نظم حماية اللاجئين ومنع ومكافحة الاحتيال والجريمة، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص. وتوفّر المفوضية الموارد والخبرات لتعزيز القدرات الوطنية على التسجيل والتوثيق الفرديين، ويشمل ذلك دعم أنشطة الرقمنة والقياسات الحيوية وغير ذلك من التكنولوجيات ذات الصلة. وتمشياً مع سياسة المفوضية بشأن حماية البيانات الشخصية للأشخاص المشمولين باختصاصها وسياستها المراعية لاعتبارات السن والإعاقة والاعتبارات الجنسانية، فإنها توفر أيضاً بيانات تسجيل مفصّلة. وواصلت المفوضية تسجيل اللاجئين وطالبي اللجوء فردياً، وكفالة حصولهم على الوثائق وتحسين فرص حصولهم على الحماية والخدمات الأخرى المتاحة، وستواصل المفوضية تعزيز قدرتها على إدارة شؤون الهوية وتوسيع نطاق التغطية بالنظام المتكامل للتسجيل وإدارة شؤون الهوية الذي يوفر مجموعة من الأدوات والتطبيقات القابلة للتشغيل البيني التي تتيح التسجيل وإدارة شؤون الهوية وإدارة الحالات.

الدروس المستفادة وخطط التغيير

21-39 إن الدرس الذي استخلصته المفوضية هو تقلص فرص نشر النظام المتكامل للتسجيل وإدارة شؤون الهوية في مواقع جديدة وفرص تدريب الموظفين بسبب القيود المفروضة على السفر وإغلاق الحدود. فعقب تفشي جائحة كوفيد-19 في عام 2020، توقفت عملية نشر النظام المتكامل للتسجيل وإدارة شؤون الهوية في البعثات الميدانية. وأثرت القيود المفروضة على التنقل تأثيرا سلبيا أيضا في إجراء الدورات التدريبية على التسجيل في حالات الطوارئ، واضطرت المفوضية إلى الاعتماد على قائمة المتدربين السابقين لسد الثغرات في حالات الطوارئ. وعُدِّلت وحدات التدريب لكي يُتاح تقديمها عبر شبكة الإنترنت، وأُعيد

تنظيم الهيكل الأساسي الحالي الخاص بهجرة البيانات تنظيما فعالا لتشغيله بواسطة تكنولوجيا الحوسبة السحابية وإعادة استخدامه لدعم طرائق العمل عن بُعد. وأدت الطرائق المبتكرة التي تتيح العمل عن بعد إلى نشر أدوات النظام المتكامل للتسجيل وإدارة شؤون الهوية في 27 عملية جديدة، حيث أصبحت 100 عملية تستخدم الآن النظام المتكامل. وارتفع عدد الأفراد المسجلة قيودهم في النظام المتكامل من 10,2 ملايين شخص إلى 15 مليون شخص في عام 2020، وبلغ عدد المستخدمين الذين يمكنهم الوصول إلى تلك القيود 200 7 مستخدم. وبتطبيق هذا الدرس، ستركز المفوضية تركيزاً أكبر على أساليب التسجيل الجديدة والناشئة، بما في ذلك التكنولوجيات التي تيسر الخدمة الذاتية من قبل اللاجئين، والتدريب عن بعد وعمليات المحاكاة، وجمع البيانات بدون لمس. وستعزز المفوضية قدرتها على إدارة شؤون الهوية وستوسع نطاق التغطية بالنظام المتكامل للتسجيل وإدارة شؤون الهوية. فعلى سبيل المثال، أتاحت بعض النهوج زيادة الإنتاجية أثناء الجائحة. وكان من بينها إعادة تصميم الأجهزة البيومترية يدوياً لتمكين جمع البيانات البيومترية وتحديد الهوية بدون لمس، وإجراء مقابلات التسجيل عبر مكالمات الفيديو باستخدام الهواتف الذكية، وتركيب ألواح زجاجية فاصلة في مرافق التسجيل.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

21-40 من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تحقيق الهدف، مثلما يتضح من الزيادة المستمرة في عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين فردياً (انظر الشكل الثالث من الباب 21).

الشكل الثالث من الباب 21

مقياس الأداء: مجموع عدد قيود التسجيل الفردي للاجئين وطالبي اللجوء (المجموع التراكمي)

(ملايين الأشخاص)

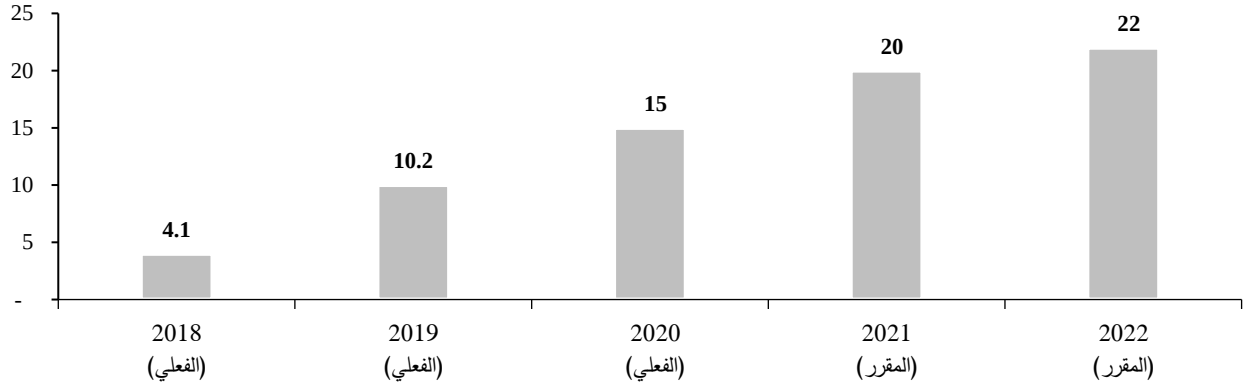

الولايات التشريعية

21-41 تعرض القائمة الواردة أدناه جميع الولايات الموكلة إلى المفوضية:

قرارات الجمعية العامة

319 ألف (د-4) اللاجئون وعديمو الجنسية

428 (د-5) النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

538 باء (د-6) تقديم المساعدة إلى اللاجئين وحمايتهم

1166 (د-12) تقديم المساعدة الدولية إلى اللاجئين في إطار ولاية مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 152/50؛ 151/73[252]؛ 163/75

153/58 تنفيذ الإجراءات التي اقترحها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لتعزيز قدرة مفوضيته على الاضطلاع بولايتها

1/70 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

160/74 توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخليا

164/75 تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا

الاتفاقيات والإعلانات الصادرة عن المؤتمرات

اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، وبروتوكول عام 1967 الملحق بها

اتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية، 1954

الاتفاقية المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية، 1961

اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا، 1969

إعلان قرطاجنة بشأن اللاجئين، 1984

اتفاقية حقوق الطفل، 1989

إعلان سان خوسيه بشأن اللاجئين والمشردين، 1994

اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا، 2009

المنجزات المستهدفة

21-42 يعرض الجدول 21-2 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي ساهمت ويُتوقّع أن تساهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 21-2

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنّفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**16**	**16**	**18**	**18**
1 - تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين المقدّم إلى الجمعية العامة	1	1	1	1
2 - تقرير الأمين العام المقدّم بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا المقدّم إلى الجمعية العامة	1	1	1	1
3 - تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين المقدّم إلى الجمعية العامة	1	1	1	1
4 - مذكرة سنوية بشأن الحماية الدولية مقدّمة إلى اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي	1	1	1	1

(252) الذي أكدت فيه الجمعية العامة الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين (A/73/12 (Part II)).

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
5- الوثائق المتصلة بمسائل الرقابة، بما في ذلك أنشطة التفتيش والتقييم التي تضطلع بها المفوضية، المقدمة إلى اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي	7	7	9	9
6 - تقارير اللجنة الدائمة المقدمة إلى اللجنة التنفيذية	4	4	4	4
7 - تقرير مقدّم إلى الجمعية العامة عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	1	1	1	1
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	**19**	**30**	**32**	**28**
8 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	2	2	2
9 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	1	1	1
10 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
11 - اجتماعات اللجنة التنفيذية واللجنة الدائمة	15	25	23	23
12 - اجتماعات لجنة الجمعية العامة المخصصة لإعلان التبرعات لبرنامج المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	1	1	1	1
13 - المنتدى العالمي للاجئين وأعماله التحضيرية	0	0	4	0
خدمات الوثائق المقدمة للاجتماعات (بآلاف الكلمات)	**228**	**228**	**200**	**200**
14 - تحرير وثائق اللجنة التنفيذية واللجنة الدائمة باللغة الإنكليزية وترجمتها إلى اللغة الفرنسية	228	228	200	200
باء - توليد المعارف ونقلها				
المشاريع الميدانية ومشاريع التعاون التقني (عدد المشاريع)	**6**	**6**	**6**	**6**
15 - مشاريع ميدانية سنوية بالتعاون مع الشركاء المنفذين في المجالات التالية: (أ) تعزيز الأمان من العنف والاستغلال؛ (ب) دعم الاحتياجات الأساسية والخدمات الضرورية؛ (ج) دعم مشاركة المجتمعات المحلية وإدارة شؤونها بنفسها؛ (د) تعزيز بيئة حماية مؤاتية؛ (ه) تعزيز إيجاد الحلول الدائمة؛ (و) تعزيز عمليات الحماية المنصفة.	6	6	6	6
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأحداث التدريبية (عدد الأيام)	**66**	**66**	**60**	**60**
16 - دورات تدريبية للموظفين الحكوميين والشركاء المنفذين بشأن إدارة حالات الطوارئ، وقانون اللاجئين، والحماية، وإدارة العمليات	45	45	45	45
17 - حلقات دراسية عن المجالات البرنامجية لفائدة الشركاء المنفذين والمسؤولين الحكوميين، بما في ذلك حلقات دراسية عن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.	21	21	15	15
المنشورات (عدد المنشورات)	**6**	**6**	**6**	**6**
18 - الحولية الإحصائية	1	1	1	1
19 - ورقات بحثية عن مجموعة من المواضيع المتصلة بالحماية	5	5	5	5
المواد التقنية (عدد المواد)	**26**	**23**	**20**	**20**
20 - الوثائق وورقات غرفة الاجتماعات للجنة التنفيذية واللجنة الدائمة	26	23	20	20

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في جميع المناطق بشأن إنشاء أطر قانونية وإدارية وطنية تتماشى مع معايير الحماية.

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: بعثات تقصي الحقائق بشأن مجالات الاهتمام البرنامجية والبحث عن حلول دائمة؛ وبعثات تضطلع بها الإدارة العليا بشأن مسائل الحماية المتصلة باللاجئين وغيرهم من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية.

بعثات المساعدة الإنسانية: بعثات تضطلع بها الإدارة العليا إلى نحو 50 بلداً بشأن المسائل المتصلة بالخدمات الأساسية والمساعدة المقدمة إلى اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية.

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

تقديم الخدمات بشكل مباشر: توفير التسجيل البيومتري؛ وتقديم مساعدات نقدية إلى الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية في جميع عملياتها؛ وتقديم المساعدة على توفير مأوى إلى 4 ملايين شخص مشمول باختصاص المفوضية؛ والتحاق نحو مليوني طفل بنظام التعليم الابتدائي؛ وإتاحة حصول نحو 3 ملايين شخص مشمول باختصاص المفوضية على مصدر مستدام للطاقة الكهربائية؛ واكتساب نحو 000 90 شخص جنسيةً ما، أو تأكيد امتلاكهم لها؛ وتوفير آليات فاعلة لتقديم الشكاوى والملاحظات في 85 في المائة على الأقل من عمليات المفوضية.

دال – المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والأحداث الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم أحداث سنوية خاصة: (أ) المشاورات الدولية مع المنظمات غير الحكومية؛ (ب) حوار المفوض السامي مع الدول والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن تحديات الحماية؛ (ج) اليوم العالمي للاجئين، للتركيز على زيادة الوعي العام بقضايا اللاجئين وتعزيز الدعم المقدم للاجئين؛ (د) جائزة نانسن للاجئين، وهي مناسبة سنوية تهدف إلى الإشادة بما يؤديه الأفراد والمجموعات والمنظمات من عمل متميز لصالح المشردين قسراً.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: تقديم إحاطات إعلامية وعقد مؤتمرات صحفية موجهة إلى جمهور متنوع عالميا وجغرافيا عن أعمال المفوضية والحالات المتصلة باللاجئين وغيرهم من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية؛ والحوار بانتظام مع وسائط الإعلام بشأن مواضيع وقضايا الحماية وعمليات المفوضية.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: نشر محتوى متعدد الوسائط (نصوص وصور ومقاطع فيديو) في موقع www.unhcr.org عن عمل المفوضية والمسائل المتصلة باللاجئين وغيرهم من الأشخاص المشمولين باختصاصها؛ ونشر محتوى متعدد الوسائط عبر حسابات المفوضية على وسائل التواصل الاجتماعي العالمية لفائدة أكثر من 10 ملايين متابع على نطاق واسع من التنوع الجغرافي؛ ووجود ما لا يقل عن 80 من سفراء النوايا الحسنة وغيرهم من المؤيدين البارزين، من جميع المناطق، من بينهم مؤيدون كانوا لاجئين سابقاً، ينشرون الوعي ويوصلون أصوات اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية؛ وتحديث وتعهّد موقع www.refworld.org أسبوعياً.

البرنامج 22

اللاجئون الفلسطينيون

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

22-1 تتولى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) المسؤولية عن تقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين وتوفير الحماية لهم. وتستمد الوكالة ولايتها من الأولويات المحدّدة في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك القرار 302 (د-4). وعملت الوكالة، منذ أن بدأت عملياتها في عام 1950، على تكييف برامجها بحيث تلبي احتياجات اللاجئين الفلسطينيين التي ما فتئت تزداد تعقيدا، وتمنحهم قدرا من الحماية والاستقرار في خضم النزاع المزمن في المنطقة. وهي على أهبة الاستعداد لمواصلة هذا العمل في عام 2022 وفقا لولايتها الثلاثية السنوات التي منحتها إياها الجمعية العامة في قرارها 83/74.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

22-2 إن مهمة الأونروا هي مساعدة اللاجئين الفلسطينيين على تحقيق كامل إمكاناتهم من منظور التنمية البشرية في ظل الظروف الصعبة التي يعيشون فيها. وتمشياً مع هذه المهمة، وفي إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2016-2021، تعمل الأونروا على تحقيق خمسة نواتج استراتيجية هي: (أ) حماية وتعزيز حقوق اللاجئين المكفولة بموجب القانون الدولي؛ (ب) توفير الحماية الصحية للاجئين الفلسطينيين وخفض عبء المرض؛ (ج) إكمال الأطفال في سن الدراسة التعليم الأساسي الجيد والمنصف والجامع؛ (د) تعزيز قدرات اللاجئين الفلسطينيين بما يتيح زيادة فرص كسب العيش؛ (هـ) تمكين اللاجئين الفلسطينيين من تلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية من الغذاء والمأوى والصحة البيئية. وسيستمر السعي إلى إحراز التقدم في تحقيق هذه النواتج في توجيه عمليات الوكالة خلال عام 2022.

22-3 وفي إطار النواتج الاستراتيجية الخمسة المذكورة أعلاه، تسعى الأونروا إلى بلوغ أهدافها من خلال مواصلة وتحسين عملية توفير الخدمات التعليمية والصحية، وخدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية، ومساعدات التمويل البالغ الصغر، والبنية التحتية وتحسين المخيمات داخل مخيمات اللاجئين، وتوفير الحماية لـ 5,7 ملايين لاجئ فلسطيني مسجلين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وغزة، بما في ذلك القدس الشرقية. وفي هذا الصدد، ستواصل الأونروا اتباع نهج الابتكار الذي يؤدي دوراً محورياً في برامجها، بما في ذلك في مجال التعليم، حيث ستسخَّر جهود تعزيز المحتوى الرقمي والبنية التحتية التقنية الداعمة لتعزيز طرق التعلم الجديدة؛ وتحسين النواتج المحققة (عن طريق الموارد الرقمية) وكيفية إيصالها إلى المستفيدين (عن طريق إيصال المحتوى). وإن تمكين الطلاب من الحصول بكفاءة وفعالية أكبر على مجموعة متنوعة من المواد الذاتية التوجيه، والتعاونية، والتفاعلية، والهادفة لحل المشاكل، والمرنة بهدف إعدادهم للنجاح في عالم رقمي، سيضمن نجاح الوكالة في تذليل التحديات التي يواجهها التعليم الرقمي، بما في ذلك الوصول إلى الإنترنت وتوافر التكنولوجيا للمشاركة في التعلم الرقمي.

22-4 وبالنسبة لعام 2022، تعكس المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة التي ستنفذها الوكالة التحديات المعروفة والمنتظرة المتصلة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتشمل هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة ما يلي: (أ) توفير التعليم لأكثر من 500 000 طالب عن طريق أساليب التعلم المختلطة؛ (ب) استمرار استخدام التطبيب عن بُعد، وإيصال الأدوية إلى منازل المرضى المصابين بأمراض غير سارية؛ (ج) توزيع الأغذية والنقود لفائدة الفئات الأكثر ضعفا؛ (د) توسيع نطاق توفير خدمات

الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين من خلال برامج الوكالة في مجال الحماية والصحة والتعليم والإغاثة والخدمات الاجتماعية. وترد في إطار كل برنامج فرعي أمثلة محددة عن هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة.

22-5 وفيما يتصل بالتعاون مع الكيانات الأخرى على المستويات العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، أنشأت الأونروا مجموعة واسعة من الشراكات مع الحكومات المضيفة والمانحة، والمؤسسات المالية الدولية، واللجان الوطنية للأونروا، والقطاع الخاص، التي تساعد الوكالة على الوفاء بولايتها. وتتيح الشراكات الإضافية مع المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والمنظمات المجتمعية تحقيق العائد الأقصى من قدرة الوكالة التقنية لتحقيق نتائج أكثر فعالية وكفاءة في مجالات تقديم الخدمات الرئيسية، بما في ذلك توفير الحماية والصحة لأشد الفئات ضعفا وتخفيف وطأة الفقر عليهم.

22-6 وفيما يخص التنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، ستواصل الأونروا تعزيز وتوسيع الشراكات الأساسية التي تعكس التزامها بدعم تنفيذ الدول الأعضاء الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. ويعود تاريخ العديد من هذه الشراكات إلى عهد تأسيس الوكالة في عام 1949، كما هو الحال مع الحكومات المضيفة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية. وساعدت الوكالتان الشريكتان على وضع معايير لبرامج الأونروا التعليمية والصحية، كما أن كلتا المنظمتين تواصل تقديم المساعدة الاستراتيجية. وتواصل الأونروا التفاعل بانتظام مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنظمات الأعضاء فيها لتحسين أوجه التآزر، وبخاصة في مجال تقديم الخدمات، تمشيا مع الولاية المنوطة بكل منظمة.

22-7 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) ستتسم البيئة الكلية طوال عام 2022 بعدم الاستقرار، وحتى بالاضطرابات والنزاع في بعض الحالات؛

(ب) ستتسم البيئة الكلية بتواصل الدورة الحالية من حالات الطوارئ المعقدة؛

(ج) سيتزايد الطلب على المساعدة الطارئة التي تقدمها الوكالة، إلى جانب تزايد الطلب على الخدمات الأساسية؛

(د) لن يتزايد العداء أو التحيز ضد اللاجئين الفلسطينيين داخل المجتمعات المضيفة؛

(هـ) لن يشتد تضييق الحصار على غزة؛

(و) ستستطيع الأونروا جمع أموال كافية؛

(ز) لن تزداد القيود الأمنية المفروضة على التنقل في الأرض الفلسطينية المحتلة؛

(ح) لن تتجاوز أعداد الملتحقين بالتعليم الأعداد المتوقعة على أساس الاتجاهات التاريخية؛

(ط) لن تتجاوز الزيادة في أسعار السلع الأساسية وأجور السكن المستويات المتوقعة؛

(ي) لن تتعرض البنى التحتية والمنشآت والمساكن في ميادين عمل الوكالة للدمار بسبب حدوث أزمات إنسانية ناجمة عن الكوارث الطبيعية أو النشاط البشري.

22-8 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. ولكن إذا استمر تأثير الجائحة على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإنها ستعدَّل خلال عام 2022 في نطاق الأهداف العامة والاستراتيجيات والولاية. وسيبلَّغ عن أي تعديلات من هذا القبيل ضمن إطار معلومات الأداء البرنامجي.

22-9 وتراعي الأونروا المنظور الجنساني في أنشطتها التشغيلية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، في إطار البرنامج الفرعي 1، تحدد التوصيات المنبثقة عن عمليات مراجعة حسابات الحماية التي تجرى كل سنتين تدابير

عملية لزيادة مشاركة النساء والفتيات في برامج الوكالة، بينما تتاح للنساء والرجال والفتيات والفتيان، في إطار البرنامج الفرعي 2، فرص متساوية للحصول على الرعاية الصحية الأولية. وبالإضافة إلى ذلك، يتمتع جميع الأطفال والشباب اللاجئين الفلسطينيين بفرص متكافئة للتعلم في مدارس الوكالة ويتلقون الدعم لتنمية إمكاناتهم الكاملة دون أي تمييز، في إطار البرنامج الفرعي 3، بينما تُمنح النساء، في إطار البرنامج الفرعي 4، أولوية في الحصول على قروض التمويل البالغ الصغر. وفي إطار البرنامج الفرعي 5، تُمنح الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأسر المعيشية التي ترأسها نساء، أولوية في مجال إعادة تأهيل المساكن. وستواصل الأونروا أيضا تعميم مراعاة المنظور الجنساني والاعتبارات المتعلقة بالحماية في عملياتها، توخيا لتحقيق أهداف منها تلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والفئات الضعيفة الأخرى.

10-22 وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ستزيد الوكالة تعزيز إدماج منظور الإعاقة من خلال ما يلي: (أ) إعادة بناء وإصلاح منشآت الأونروا لتيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها؛ (ب) مواصلة دعم الطلاب ذوي الإعاقة لتعزيز إدماجهم في النظام التعليمي بوسائل تشمل استخدام التكنولوجيا الميسرة، وفقاً لنهج الأونروا للتعليم الجامع؛ (ج) تدريب موظفي الخطوط الأمامية لضمان تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

11-22 أثرت جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020 على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للوكالة. فبسبب الجائحة، أُغلقت مؤقتا 704 مدارس و 23 مكتبا فرعيا للتمويل البالغ الصغر و 60 مكتب تسجيل على نطاق الوكالة فضلا عن 25 مركزا صحيا تابعا للأونروا في الأردن و 10 مراكز لتوزيع الأغذية في غزة. وترد أدناه أمثلة محددة عن تأثير الجائحة في إطار كل من البرامج الفرعية الخمسة. وكان للتغيير في نهج المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة أثر أيضا في النتائج المتوقعة لعام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار كل برنامج فرعي.

12-22 ولكن، في الوقت نفسه، عُدّلت في عام 2020 بعض المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، في إطار النطاق العام لأهداف البرامج الفرعية، بشأن مسائل متصلة بجائحة كوفيد-19. وشملت هذه التعديلات تمديد مواعيد زيارة المراكز الصحية، وتوفير التطبيب من بُعد، وإيصال الأدوية الأساسية والأغذية إلى المنازل، واستخدام مواد التعلم الذاتي والتعلم التفاعلي باستخدام الحاسوب لخفض انتشار المرض إلى أدنى حد. وبالإضافة إلى ذلك، عُزِّز توزيع الأغذية والنقود لدعم الفئات الأكثر ضعفا. وترد أمثلة محددة عن الأنشطة المعدلة في إطار كل من البرامج الفرعية الخمسة المذكورة أدناه. وساهمت المنجزات المستهدفة والأنشطة المعدّلة في نتائج عام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار كل برنامج فرعي.

13-22 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين المتغيرة، سيعمّم البرنامج الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف برامجه الفرعية بسبب جائحة كوفيد-19. وتشمل الأمثلة المحددة على الدروس المستفادة كيف صنّفت الأونروا الخدمات التي ينبغي الحفاظ عليها وتكييفها وتعزيزها لمعالجة الطوارئ المرتبطة بجائحة كوفيد-19 على أفضل وجه.

الولايات التشريعية

22-14 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

302 (د-4)، 83/74، 93/75	تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين	84/74	النازحون نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه 1967 وأعمال القتال التالية
3331 باء (د-29)	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	85/74	عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.
272/65	تقرير الأمين العام عن تعزيز القدرة الإدارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	94/75	عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
1/70	تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030		

المنجزات المستهدفة

22-15 يعرض الجدول 22-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، مصنّفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 22-1

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**4**	**5**	**5**	**5**
1 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	2	2	2
2 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
3 - اجتماعات اللجنة الرابعة	1	1	1	1
4 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	1	1	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
المنشورات (عدد المنشورات)	**1**	**1**	**1**	**1**
5 - تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	1	1	1	1

أنشطة التقييم

22-16 استُرشد بالتقييمات الذاتية التالية التي أُنجزت في عام 2020 حين وضع الخطة البرنامجية لعام 2022:

(أ) البرامج الفرعية 1 و 2 و 3 و 4 و 5: تقييم ذاتي بشأن أنشطة الرصد والإبلاغ المتصلة بالاستراتيجية المتوسطة المدى لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى للفترة 2016-2022؛

(ب) البرامج الفرعية 1 و 2 و 3 و 4 و 5: تقييم ذاتي لأنشطة الأونروا للاجئين الفلسطينيين من الجمهورية العربية السورية في لبنان والأردن.

22-17 أُخذت نتائج التقييمات المشار إليها أعلاه في الحسبان حين وضع الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. فعلى سبيل المثال، أدت التوصيات المنبثقة عن التقييم الذاتي لأنشطة الرصد والإبلاغ المتصلة باستراتيجية الأونروا المتوسطة الأجل للفترة 2016-2021 إلى الإبلاغ باستخدام بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن 27 مؤشرا آخر من مؤشرات الأداء، ونتج عن ذلك زيادة التركيز الإداري على إدماج احتياجات المرأة في الأنشطة المنفذة في إطار البرامج الفرعية 2 و 4 و 5.

22-18 ومن المقرر إجراء التقييمات الذاتية التالية لعام 2022:

(أ) تقييم إصلاح برنامج التعليم؛

(ب) تقييم آلية نداء الطوارئ الذي تصدره الأونروا.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
حماية وتعزيز حقوق اللاجئين الفلسطينيين المكفولة بموجب القانون الدولي

الهدف

22-19 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو ضمان حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين المكفولة بموجب القانون الدولي.

الاستراتيجية

22-20 للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، سيعزز البرنامج الفرعي حماية الفئات الضعيفة والمعرضة للخطر عن طريق ما يلي: (أ) تطوير قدرات موظفي الأونروا في الخطوط الأمامية؛ (ب) تنسيق الوصول الآمن والمجدي إلى الخدمات المنقذة للحياة؛ (ج) قيادة عملية إشراك أفراد المجتمع المحلي في الحماية الذاتية؛ (د) توفير إمكانية الحصول على المشورة والخدمات الطبية و/أو القانونية و/أو النفسية الاجتماعية للناجين من انتهاكات الحماية، إما بشكل مباشر أو بالإحالة إلى شركاء خارجيين. ويخطط البرنامج الفرعي أيضا لتوثيق المخاوف المتعلقة بالحماية التي تؤثر في اللاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك عدم القبول والإعادة القسرية والمركز القانوني، وسيشرك الحكومات المضيفة والمنظمات المتخصصة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة في هذه القضايا لضمان اتخاذ تدابير علاجية، وسيساعد ذلك على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، سيطبق البرنامج الفرعي مبادئ الحماية في جميع مجالات الخدمات التي تقدمها الوكالة، وسيساعد ذلك على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدفين 5 و 10 من أهداف التنمية المستدامة.

22-21 ويخطط البرنامج الفرعي لتقديم الدعم في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال بناء شراكات جديدة لإشراك مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين في آليات التعافي المتكاملة. وستستند هذه الشراكات إلى أنشطة تعاف تتسم بالواقعية ومسائل حماية محددة تحتاج إلى معالجة. والبرنامج الفرعي سيوفر أيضا للاجئين الفلسطينيين إمكانية الاستفادة من استشارات مباشرة وهاتفية وعبر الإنترنت مع أخصائيين نفسيين لمساعدة اللاجئين الذين يحتاجون إلى دعم بشأن مجموعة من الشواغل المتعلقة بالحماية بما في ذلك العنف، وتعاطي المخدرات، فقدان سبل العيش بسبب حالات الإغلاق الشامل.

22-22 ومن المتوقع أن يفضي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) زيادة إمكانية تحديد ضحايا العنف الجنساني وسوء المعاملة والإهمال، وتوفير إمكانية حصولهن على الخدمات العلاجية بشكل آمن وبدون عوائق؛

(ب) توفير إمكانية حصول جميع اللاجئين الفلسطينيين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، وكبار السن، والنساء والفتيات المتزوجات بدون وثائق ثبوتية، والأسر المعيشية التي ترأسها الإناث والأطفال، على الخدمات على قدم المساواة وبشكل يصون كرامة الجميع.

22-23 من المتوقع أن يؤدي الدعم المقرّر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 إلى ما يلي:

(أ) بناء آليات للحماية الذاتية داخل مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين، وخاصة لفائدة الفئات والأفراد الأكثر ضعفا وعرضة للخطر، للاستجابة بشكل فاعل للمخاوف المتصلة بالحماية في الجوانب المحدّدة التي نشأت أو تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19؛

(ب) زيادة القدرة على الصمود نفسيا واجتماعيا داخل مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين خلال فترات الإغلاق الشامل المطولة والقيود المفروضة على الحركة بسبب جائحة كوفيد-19.

الأداء البرنامجي في عام 2020

22-24 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتائج التالية التي ظهرت خلال عام 2020، والأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين

22-25 إن أنشطة الوكالة المتصلة بالحماية تستجيب لاحتياجات اللاجئين الفلسطينيين في مجال الحماية. ولقد تفاقمت هذه الاحتياجات مع بداية جائحة كوفيد-19 وما رافقها من قيود على التنقل وقيود اقتصادية في جميع ميادين عمل الأونروا.

22-26 ودعا البرنامج الفرعي إلى توسيع نطاق الدعم للاجئين الفلسطينيين الذين انتُهكت حقوقهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير أو واجهوا مخاطر تتهدد تمتعهم بها. واتخذ هذا الدعم شكل برامج تركز على معالجة مواطن الضعف، بما في ذلك تقديم المساعدة النفسية الاجتماعية والقانونية وتعزيز الحماية الذاتية وتعبئة جهود المجتمعات المحلية لدعم القدرة على الصمود. وعلاوة على ذلك، تعاون البرنامج الفرعي مع السلطات المضيفة وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي على تعزيز الامتثال للقانون الدولي وضمان تدابير الجبر لفائدة اللاجئين الفلسطينيين الذين انتهكت حقوقهم، من خلال إصدار رسائل رسمية وعقد اجتماعات ثنائية وتقديم إحاطات إعلامية. وفي الجمهورية العربية السورية، أسهمت جهود الدعوة التي بذلتها الأونروا في منح الوكالة إمكانية الوصول إلى مخيم اليرموك لتوفير الرعاية الصحية الأولية وتوزيع المواد الغذائية وغير الغذائية ونشر مواد التوعية بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

22-27 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تزايد عدد التدخلات في مجال الدعوة إلى الحماية، الموجهة إلى الجهات المسؤولة عن توفيرها (انظر الشكل الأول من الباب 22).

الشكل الأول من الباب 22

قياس الأداء: عدد التدخلات في مجال الدعوة إلى الحماية، بما في ذلك الرسائل الرسمية، الموجهة إلى الجهات المسؤولة عن توفيرها

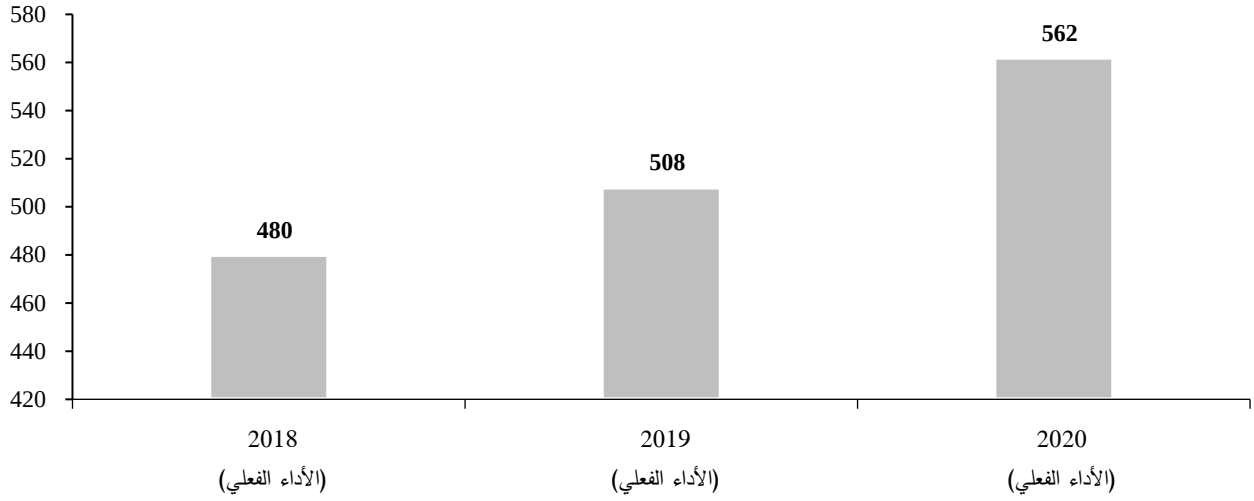

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

22-28 نظرا إلى تأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، أرجأ البرنامج الفرعي جميع تدريبات الموظفين على قضايا الحماية من آذار/مارس إلى تموز/يوليه 2020. وتضرر البرنامج الفرعي أيضا بسبب القيود المفروضة على التنقل في ميادين عمل الأونروا من جرّاء جائحة كوفيد-19، على نحو أعاق تبيّن وتوثيق المسائل المتصلة بالحماية.

22-29 غير أن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه أنشطة جديدة، ضمن النطاق العام لأهدافه، لمعالجة المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 وهي توسيع نطاق خدمات خط الاتصال المباشر المقدمة إلى الفئات الضعيفة، وبخاصة إلى ضحايا العنف الجنساني. ووسّع البرنامج الفرعي أيضا خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للاجئين الفلسطينيين عن طريق جلسات المشورة الفردية والجماعية المقدّمة عبر خطوط الاتصال المباشر وعبر وسائل التواصل الاجتماعي.

النتائج المقررة لعام 2022

22-30 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين لنتائج مقدمة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبينان الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تحقيق الرؤية المتمثلة في المساواة بين الجميع[253]

الأداء البرنامجي في عام 2020

22-31 واصل البرنامج الفرعي تعميم الحماية من خلال برامج الأونروا في مجالات الصحة والتعليم والإغاثة والخدمات الاجتماعية، والتمويل البالغ الصغر، والهياكل الأساسية، وبرامج تحسين المخيمات. وبالإضافة إلى ذلك، طور البرنامج الفرعي قدرات الموظفين في مجال الحماية، مع إعطاء الأولوية للمكلفين بتقديم الخدمات في الخطوط الأمامية حيث وفّر لهم دورات تدريبية بشأن مبادئ الحماية وتطبيقها العملي، بما في ذلك: (أ) دورات تدريبية لموظفي الخطوط الأمامية في لبنان في مجال مكافحة

(253) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.26)).

العنف الجنساني؛ (ب) دورات تدريبية للمدرّسين والمستشارين المدرسيين في الأردن في مجال التصدي للعنف ضد الأطفال؛ (ج) إدماج منظور الإعاقة في جميع ميادين عمل الوكالة. وأُرجئت الدورات التدريبية التي تستلزم المشاركة شخصياً من آذار/مارس إلى أيلول/سبتمبر بسبب جائحة كوفيد-19، واستؤنفت دورات التعلم الإلكتروني في تموز/يوليه.

22-32 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تدريب 620 4 من موظفي الوكالة على مسائل الحماية، ويتجاوز ذلك الهدف المقرر وهو تدريب 000 3 موظف الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

22-33 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تعميم الحماية من خلال توفير تدريب إضافي لموظفي الخطوط الأمامية، مع التركيز على تحديد الضحايا باستخدام مفهوم التعريف الذاتي في الحالات المتصلة بشواغل الحماية، ومكافحة العنف الجنساني، وتعزيز إدماج منظور الإعاقة، والتصدي للعنف ضد الأطفال. ومع ذلك، يُتوقع أن ينخفض عدد موظفي الأونروا الذين سيتم تدريبهم في مجال الحماية في العامين 2021 و 2022 بسبب النقص المتوقع في التمويل. ويُعرض التقدم المتوقع على هذا المسار في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الثاني من الباب 22).

الشكل الثاني من الباب 22

مقياس الأداء: عدد موظفي الأنروا الإضافيين المدربين على مسائل الحماية

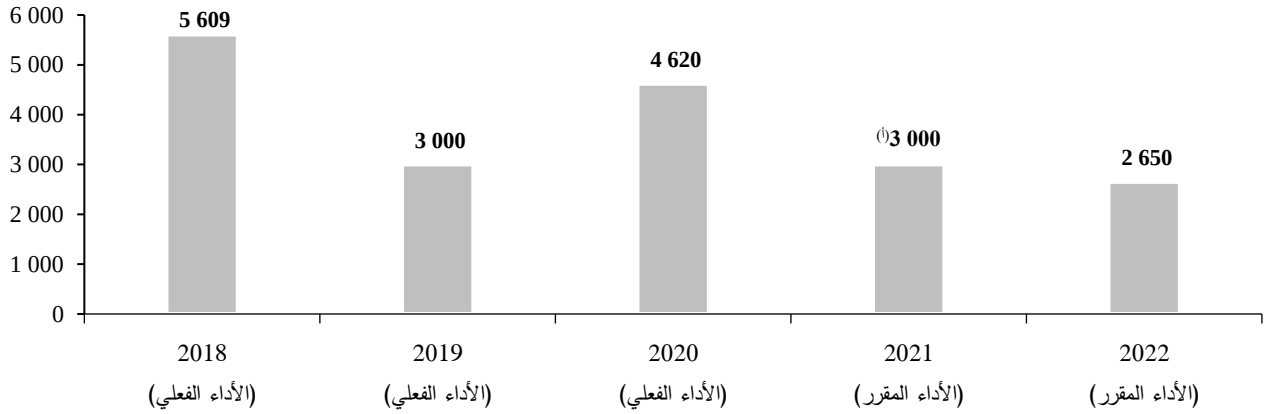

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعميم مبادئ الحماية في تقديم خدمات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى[254]

الأداء البرنامجي في عام 2020

22-34 واصل البرنامج الفرعي كفالة تقديم خدمات الأونروا وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا ومبادئها الأساسية في مجال الحماية التي وُضعت في عام 2010. وحقق البرنامج الفرعي ذلك من خلال تصميم وتنفيذ دورات تدريبية لموظفي الأونروا ركزت على

(254) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

قضايا الحماية الرئيسية التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون، بما في ذلك العنف ضد الأطفال في مدارس الوكالة، وأوجه عدم المساواة المتأصلة في المعايير الاجتماعية، والعقبات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على الخدمات الأساسية.

22-35 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تدريب 620 4 موظفاً من موظفي الوكالة على مكافحة العنف الجنساني والتصدي للعنف ضد الأطفال وتعزيز إدماج منظور الإعاقة (انظر الجدول 22-2).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

22-36 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تعميم الحماية من خلال توفير تدريب إضافي لموظفي الخطوط الأمامية، مع التركيز على تحديد الضحايا باستخدام مفهوم التعريف الذاتي في الحالات المتصلة بشواغل الحماية، ومكافحة العنف الجنساني، وتعزيز إدماج منظور الإعاقة، والتصدي للعنف ضد الأطفال. ويعرض التقدم المتوقع على هذا المسار في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 22-2).

الجدول 22-2
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
تدريب 609 5 موظفا من موظفي الأونروا على مكافحة العنف الجنساني، وتعميم مراعاة معايير الحماية الأساسية، وتعزيز إدماج منظور الإعاقة، والتصدي للعنف ضد الأطفال.	تدريب 544 6 موظفا من موظفي الأونروا على مكافحة العنف الجنساني، وتعميم مراعاة معايير الحماية الأساسية، والمعايير الدولية في مجال الحماية، والتصدي للعنف ضد الأطفال.	تدريب 620 4 موظفا من موظفي الأونروا على مكافحة العنف الجنساني، وتعزيز إدماج منظور الإعاقة، والتصدي للعنف ضد الأطفال.	تدريب 000 3 موظف من موظفي الأونروا على مكافحة العنف الجنساني، وتعزيز إدماج منظور الإعاقة وتعميم مراعاة معايير الحماية الأساسية.	تدريب 650 2 موظفا من موظفي الأونروا على مكافحة العنف الجنساني، وتعزيز إدماج منظور الإعاقة وتعميم مراعاة معايير الحماية الأساسية.

النتيجة 3: تعزيز خدمات الحماية المقدمة إلى اللاجئين الفلسطينيين عن طريق رصد الامتثال والتحسين المستمر

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

22-37 يدرك البرنامج الفرعي أنه في الوقت الذي تسعى فيه الأونروا إلى ضمان معالجة شواغل الحماية عن طريق خدماتها وفي إطارها، فإن بعضا من شواغل الحماية يمكن أن ينشأ بشكل مباشر نتيجة لعملياتها. وتشمل التحديات النزاعات، ومخاطر الحماية المرتبطة بعدم المساواة الناجمة عن المعايير الاجتماعية، واحتمال تعرض الأطفال للعنف في مدارس الأونروا، والعقبات التي تحول دون حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات الأساسية. ولتقييم مدى تعميم منظور الحماية في جميع الخدمات التي تقدمها الوكالة وقياس مدى امتثال الأونروا لمبادئ الحماية، يجري البرنامج الفرعي عمليات مراجعة داخلية لضمانات الحماية مرّة كل سنتين. ويتولى تنفيذ عمليات المراجعة الداخلية الموظفون المسؤولون عن الحماية في مقر الوكالة ومكاتبها الميدانية، وتنبثق عنها مجموعة من التوصيات المتفق عليها يمكن أن تشمل تعزيز السياسات، والتحسينات التشغيلية، والتغييرات في الثقافة التنظيمية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

22-38 الدرس المستفاد من منظور البرنامج الفرعي هو أن هياكل وعمليات الإبلاغ الموحدة والمتكررة على مستوى مكاتب الأونروا الميدانية تعزز معدل تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عمليات مراجعة أنشطة الحماية. وعند تطبيق هذا الدرس، سيعيّن البرنامج الفرعي جهة تنسيق واحدة لكل مكتب ميداني لتكون مسؤولة عن المتابعة المنتظمة مع أصحاب المصلحة المكلفين بتنفيذ التوصية. وبالإضافة إلى ذلك، سيعزز البرنامج الفرعي وتيرة الإبلاغ الداخلي لتيسير اتخاذ تدابير علاجية في الوقت المناسب في حالة مواجهة تحديات في سياق التنفيذ.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

22-39 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وسيثبت تحقق ذلك من الزيادة المطردة في معدل تنفيذ المكاتب الميدانية التوصيات المنبثقة عن عمليات مراجعة أنشطة الحماية (انظر الشكل الثالث من الباب 22).

الشكل الثالث من الباب 22

مقياس الأداء: النسبة المئوية لما تنفذه المكاتب الميدانية من توصيات منبثقة عن عمليات مراجعة أنشطة الحماية

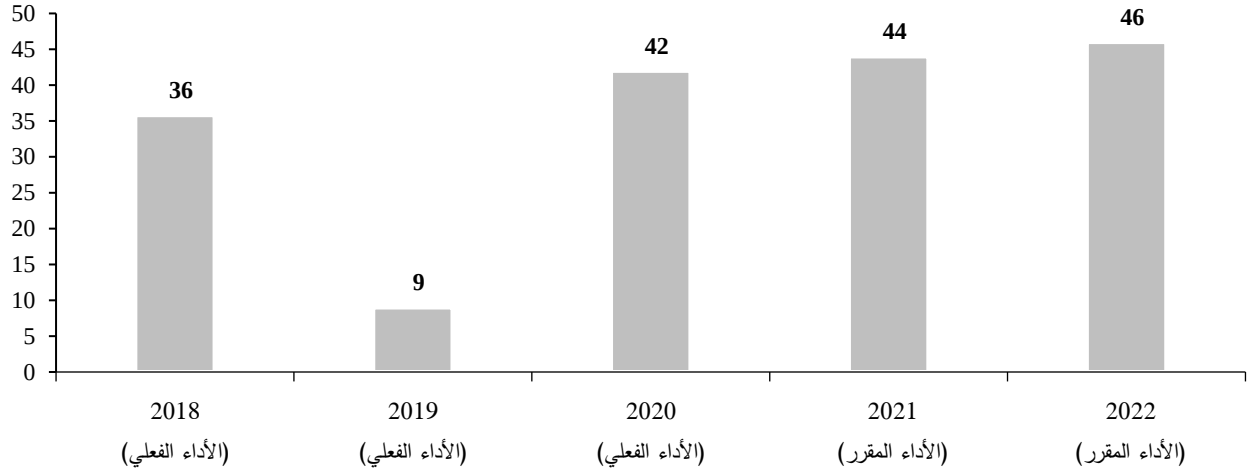

المنجزات المستهدفة

22-40 يعرض الجدول 22-3 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 22-3

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية
تقديم الخدمات المباشرة: تزويد نحو 000 8 لاجئ فلسطيني بالمشورة القانونية و/أو المعلومات القانونية و/أو الإحالات إلى مقدمي الخدمات القانونية؛ وتوجيه مذكرات عديدة في إطار النظام الدولي لحقوق الإنسان

البرنامج الفرعي 2
توفير الحماية الصحية للاجئين الفلسطينيين وخفض عبء المرض

الهدف

22-41 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو ضمان توفير الحماية الصحية للاجئين الفلسطينيين وخفض عبء المرض.

الاستراتيجية

22-42 للإسهام في تحقيق الهدف، سيحدّ البرنامج الفرعي من انتشار الأمراض المعدية من خلال المراقبة، وتوعية الموظفين واللاجئين، وتوفير خدمات التحصين المجاني في مرحلة الطفولة والمشاركة في حملات التحصين الجماعي التي تقوم بها الحكومات المضيفة. ويخطط البرنامج الفرعي أيضا لمواصلة توفير الرعاية الصحية الأولية التي تركز على الإنسان باستخدام نموذج فريق صحة الأسرة في المراكز الصحية التابعة للأونروا، وسيساعد ذلك على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، سيعمل البرنامج الفرعي على تحسين إمكانية الوصول إلى المراكز الصحية التابعة للوكالة، وسيساعد ذلك على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة.

22-43 ويعتزم البرنامج الفرعي تقديم الدعم لمعالجة المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن طريق تكييف نماذج تقديم خدماته. وفي هذا الصدد، يمكن أن يشمل ذلك استخدام استشارات التطبيب من بعد، وإيصال الأدوية إلى منازل المرضى المصابين بأمراض غير معدية، وتوفير التدريب ومعدات الحماية الشخصية للعاملين الصحيين، بحسب خصائص جائحة كوفيد-19 في كل مجال من مجالات عمليات الأونروا. وسيدعم البرنامج الفرعي أيضا إنشاء مراكز العزل والحجر الصحي، حيثما اقتضى الأمر، دعما لخطط الاستجابة الوطنية.

22-44 ومن المتوقع أن يفضي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) خفض معدل الإصابة بالأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات وانتشارها بين مجتمعات اللاجئين؛

(ب) تخفيض معدل وفيات الأمهات والرضع بين اللاجئين الفلسطينيين، وتوفير علاج فعال للمرضى المصابين بأمراض غير سارية، وتحسين خدمات الرعاية السابقة للولادة وبعدها؛

(ج) تعزيز إمكانية الوصول إلى المرافق الصحية التابعة للوكالة، ولا سيما لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة.

22-45 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المقرّر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 إلى ما يلي:

(أ) تكييف الخدمات الصحية الأساسية بفعالية مع احتياجات اللاجئين الفلسطينيين لوقف حالات تفشي كوفيد-19، بوسائل تشمل على سبيل المثال التطبيب من بعد وإيصال الأدوية إلى المنازل؛

(ب) الاستجابة على نحو فعال وآمن لحالات تفشي كوفيد-19، خاصة في المناطق المكتظة بالسكان.

الأداء البرنامجي في عام 2020

22-46 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتائج التالية التي ظهرت خلال عام 2020، والأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تقليل الاعتماد على المضادات الحيوية

22-47 تستخدم المضادات الحيوية للوقاية من العدوى الجرثومية وعلاجها، وكان لها الفضل منذ بدء استخدامها على نطاق واسع في الأربعينات من القرن العشرين في خفض معدل الوفيات وتحسين معدلات متوسط العمر المتوقع. ومع ذلك، أدى الإفراط في الاستخدام إلى إضعاف فعالية المضادات الحيوية في علاج مجموعة من الأخماج، بما في ذلك الالتهاب الرئوي والتهابات المسالك البولية والسل وتسمم الدم وداء السيلان والأمراض المنقولة بالأغذية. وأدى ذلك إلى تكاليف طبية مرتفعة، وإطالة مدة العلاج في المستشفيات، وزيادة معدلات الوفيات. وسعى البرنامج الفرعي إلى الحد من استخدام المضادات الحيوية عن طريق تحديد النسبة المئوية القصوى للوصفات الطبية التي يصدرها الموظفون الطبيون التابعون للوكالة في حالات الأمراض التي يمكن معالجتها، بحيث تكون نسبة المضادات الحيوية 25 في المائة من مجموع الوصفات الطبية الصادرة. وتستند هذه العتبة إلى المعيار الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية ويتم رصدها فصليًا.

22-48 ووضع البرنامج الفرعي أيضا تعليمات تقنية وبروتوكولات إدارية بشأن الحالات الصحية العشر الأكثر شيوعا التي تشهدها المراكز الصحية التابعة للأونروا بهدف وضع إجراءات موحدة لعلاجها وترشيد سلوك الموظفين الطبيين التابعين للوكالة فيما يخص إصدار الوصفات الطبية. وعلاوة على ذلك، واصل البرنامج الفرعي تدريب الموظفين الطبيين التابعين للأونروا على اتباع الأساليب الطبية القائمة على الأدلة، بوسائل شملت تنظيم الدورة الموحدة للإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة التي تقدمها منظمة الصحة العالمية وبرنامج دبلوم طب الأسرة. وعززت هذه الأنشطة التدريبية المهارات السريرية والتشخيصية لدى الموظفين الطبيين التابعين للوكالة، وأدت بالتالي إلى تحسين الممارسة المتبعة في إصدار الوصفات الطبية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

22-49 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من انخفاض عدد وصفات المضادات الحيوية الصادرة عن المراكز الصحية التابعة للأونروا كنسبة مئوية من مجموع الوصفات الطبية (انظر الشكل الرابع من الباب 22).

الشكل الرابع من الباب 22

مقياس الأداء: النسبة المئوية لوصفات المضادات الحيوية من مجموع الوصفات الطبية الصادرة عن المراكز الصحية التابعة للأونروا

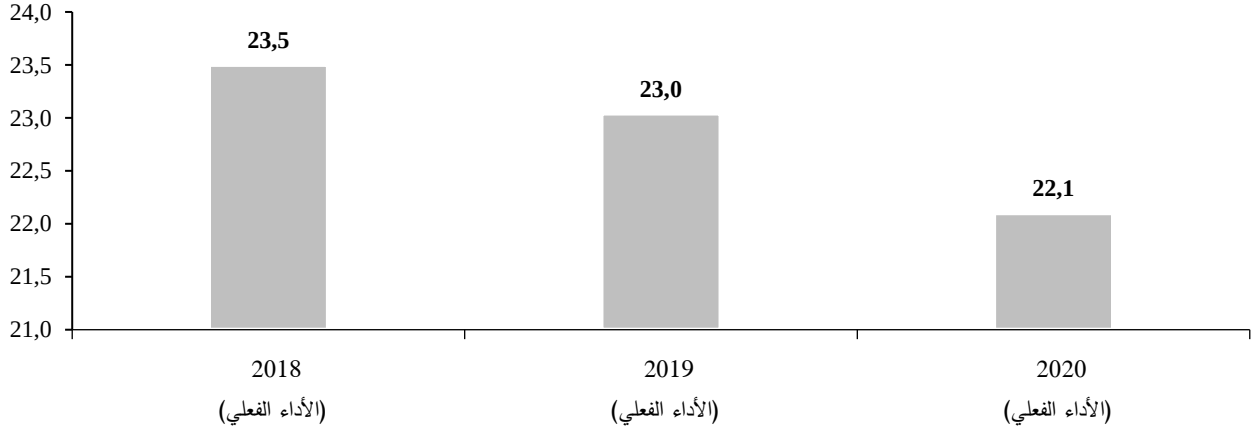

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

22-50 بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، خفض البرنامج الفرعي أعداد المرضى القادمين إلى المراكز الصحية عن طريق توفير استشارات التطبيب من بعد في الأردن وغزة، وشكّل ذلك شريان حياة للمستفيدين منها لأن المراكز الصحية الـ 25 التابعة للأونروا في الأردن أُغلقت مؤقتا في الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو 2020 بأمر من الحكومة المضيفة. وبالإضافة

إلى ذلك، وضع البرنامج الفرعي بروتوكول فرز لفحص المرضى الذين يعانون من أمراض الجهاز التنفسي، وفصلهم عن المرضى العاديين من أجل الحد من احتمال انتشار العدوى. كما أوقف البرنامج الفرعي خدمات التطبيب في الحالات غير الحرجة، بما في ذلك الرعاية قبل الحمل والاستشارات السنّية الوقائية، في الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه 2020، لتوفير قدرة داخل المراكز الصحية التابعة للوكالة يمكن تخصيصها لمعالجة مرضى كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ البرنامج الفرعي في توصيل الأدوية إلى منازل المرضى المسجلين المصابين بأمراض غير سارية لضمان استمرارية الخدمة والحد من قدوم المرضى إلى المراكز الصحية.

22-51 وحدد البرنامج الفرعي في الوقت نفسه أنشطة جديدة لدعم معالجة المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وهي زيادة الإعانات المالية المقدمة للاجئين الفلسطينيين الذين يُعالجون في المشافي في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية وغزة. واستفاد نحو 221 4 مريضا من توسيع نطاق هذا الدعم. وبدأ البرنامج الفرعي أيضا في تنفيذ أنشطة اتصال بشأن المخاطر والمشاركة المجتمعية في 45 مخيما للاجئين في الأردن ولبنان والضفة الغربية وغزة. وعلاوة على ذلك، وبالتعاون مع المتطوعين المجتمعيين، سعت الأونروا إلى توعية اللاجئين الفلسطينيين بشأن سبل الوقاية من جائحة كوفيد-19.

النتائج المقررة لعام 2022

22-52 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين لنتائج مقدمة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبينان الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: توفير الرعاية لتحقيق مستقبل مفعم بالصحة[255]

الأداء البرنامجي في عام 2020

22-53 وسّع البرنامج الفرعي نطاق خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال 140 مركزا صحيا في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وغزة في عام 2020. وفي هذا الصدد، قُدِّمت 904 798 5 استشارات في مجال الرعاية الصحية الأولية خلال السنة. وعالج البرنامج الفرعي أيضا تزايد انتشار الأمراض غير المعدية، مثل داء السكري وارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب والأوعية الدموية وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة لدى اللاجئين الفلسطينيين. واتبّع البرنامج الفرعي في هذا السياق نهج تحديد "الأشخاص المعرضين للخطر" حيث ركز، إلى جانب كشف الحالات التي تظهر من تلقاء نفسها، على فحص الفئات المستهدفة، بما في ذلك الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 40 سنة والأشخاص الذين يعانون من زيادة الوزن والسمنة والأشخاص الذين توجد في أُسرهم حالات إصابة سابقة بأمراض غير سارية، والمدخنون والنساء الحوامل. وعلاوة على ذلك، كفل البرنامج الفرعي توفير الرعاية الكافية لجميع المرضى المصابين بأمراض غير سارية، بما في ذلك التقييمات الصحية السنوية التي تشمل فحص ضغط الدم ورصد مستوى السكر في الدم، وحساب مؤشر كتلة الجسم وتقييم حالة المراقبة وتقديم المشورة بشأن استخدام الأدوية، والتعديلات الغذائية وغيرها من التغييرات في نمط الحياة.

22-54 وأسهم العمل المذكور أعلاه في فحص 516 70 لاجئا فلسطينيا تبلغ أعمارهم 40 عاما فأكثر للكشف عن داء السكري في عام 2020، وبالتالي لم يتحقق الهدف المتمثل في فحص 949 191 لاجئا فلسطينيا تبلغ أعمارهم 40 عاما فأكثر المحدد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. ولم يتسن تحقيق هذا الهدف بسبب انتشار جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى انقطاع تقديم الخدمات وتعليق تقديم الخدمات في الحالات غير الحرجة اعتبارا من منتصف آذار/مارس حتى نهاية عام 2020. وخلال هذه الفترة، لم يُفحَص سوى المرضى الذين تظهر عليهم أعراض داء السكري وارتفاع ضغط الدم.

(255) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 26)).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

22-55 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللمساهمة في تحقيق مزيد من التقدم نحو تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي توفير إمكانية الوصول الشامل إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية لفائدة اللاجئين الفلسطينيين في جميع ميادين عمل الأونروا. وفي هذا الصدد، سيوفر البرنامج الفرعي مجموعة من الخدمات العلاجية وخدمات الرعاية قبل الولادة وبعدها، وخدمات فحص الأمراض غير السارية ومعالجتها، في 140 مركزا صحيا. ويُعرض التقدم المتوقع على هذا المسار في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الخامس من الباب 22).

الشكل الخامس من الباب 22

مقياس الأداء: مجموع عدد اللاجئين الفلسطينيين البالغة أعمارهم 40 عاما فأكثر الذين يخضعون لفحص داء السكري (سنويا)

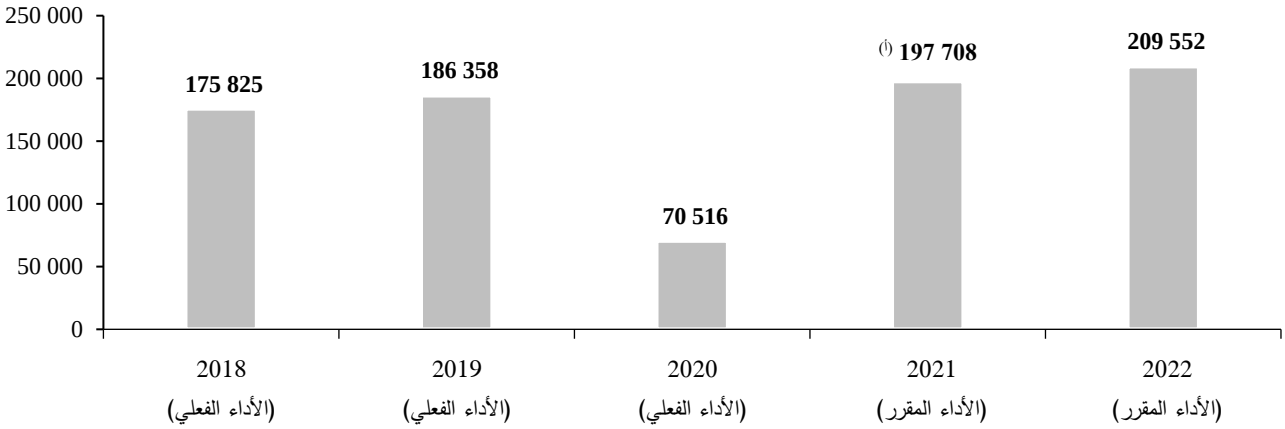

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: توفير خدمات صحية فعالة وتستجيب للاحتياجات[256]

الأداء البرنامجي في عام 2020

22-56 استمر البرنامج الفرعي في نشر نظام الصحة الإلكترونية في جميع منشآت الأونروا الصحية. وبحلول نهاية عام 2020، كان نظام الصحة الإلكترونية يُشغّل بشكل كامل في 139 مركزا صحيا من مجموع 140 مركزا صحيا، ويضم سجلات 687 678 3 مريضا. والمركز الصحي الوحيد الذي لم يوصل بعدُ بنظام الصحة الإلكترونية موجود في الجمهورية العربية السورية حيث تستمر الصعوبات في توفير إمدادات الكهرباء والاتصال بالإنترنت. كما حدّث البرنامج الفرعي نظام الصحة الإلكترونية في عام 2020 ليشمل التصنيف الإحصائي الدولي للأمراض والمشاكل الصحية ذات الصلة في نسخته المحدّثة التي اعتمدتها الأونروا في كانون الثاني/يناير 2020. واستخدام النسخة المحدّثة من التصنيف الإحصائي الدولي للأمراض سيجعل بيانات الصحة الإلكترونية أكثر فائدة لتحديد الأولويات وتخصيص الموارد وصياغة السياسات التنظيمية. وفي آذار/مارس 2020، شُرع في تنفيذ دورات تدريبية على النسخة المحدّثة من التصنيف الإحصائي الدولي للأمراض، بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية، حضرها شخصيا موظفو الوكالة المعنيون باستخدام نظام الصحة الإلكترونية. وبعد فترة وجيزة، شُرع في تقديم الدورة التدريبية عبر الإنترنت بسبب ظهور جائحة كوفيد-19.

(256) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

22-57 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تطبيق نظام الصحة الإلكترونية في 139 مركزا صحيا، ويتجاوز ذلك الهدف المقرر المتمثل في تطبيق النظام في 138 مركزا صحيا على النحو المحدد في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

22-58 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق هذا الهدف، سينقل البرنامج الفرعي نظام الصحة الإلكترونية إلى منصة جديدة مأمونة يستضيفها خادوم يعمل بالحوسبة السحابية في أحد مراكز الأمم المتحدة الدولية للحوسبة. وسيحقق النظام المطور موثوقية أكبر، ويعزز الكفاءة في إدخال البيانات، ويحسن نوعية البيانات. وسيبدأ تنفيذ هذه التحسينات في عام 2022 ومن المتوقع إكمالها بحلول نهاية عام 2023. ويُعرض التقدم المتوقع على هذا المسار في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل السادس من الباب 22).

الشكل السادس من الباب 22

قياس الأداء: إجمالي عدد مراكز الأونروا الصحية التي تطبق نظام الصحة الإلكترونية (المجموع)

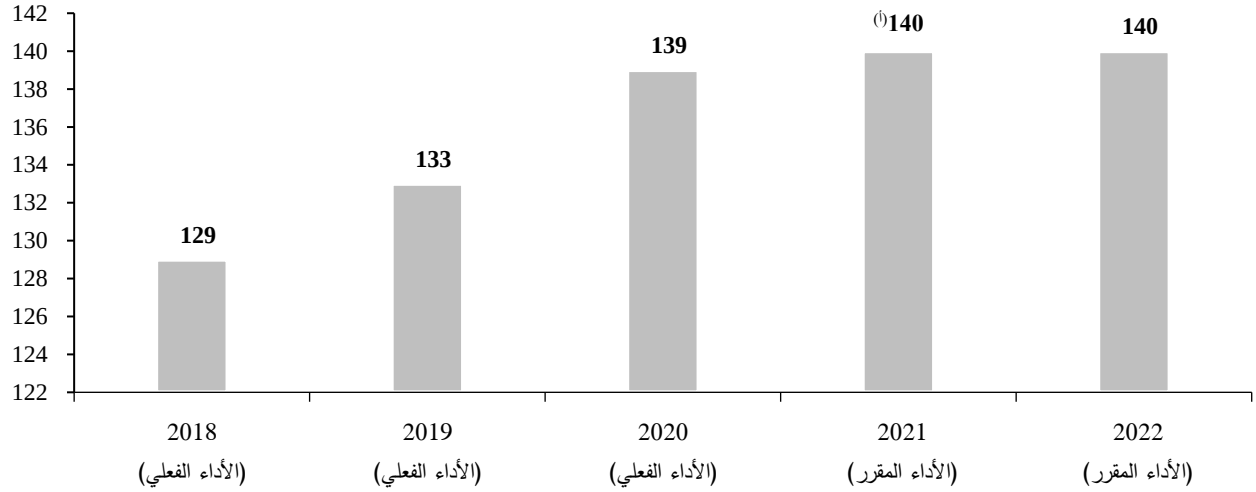

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: منع تفشي الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات داخل مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

22-59 التحصين باللقاحات عنصر مهم من عناصر الرعاية الصحية الأساسية لأنه يحمي من الأمراض الفتاكة التي يمكن الوقاية منها من خلال التدخلات الحسنة التوقيت في فترة الطفولة. ومع بدء العمل ببرنامج التحصين الموسع في عام 1974، سعت منظمة الصحة العالمية إلى تبسيط وتطوير وتوسيع برامج التحصين في جميع أنحاء العالم. وبدأت المراكز الصحية التابعة للأونروا بتنفيذ برنامج التحصين الموسع في عام 1979، مع اعتماد البرنامج في كل بلد مضيف. وتمشيا مع برنامج التحصين الموسع، يقوم البرنامج الفرعي حاليا بتحصين الأطفال اللاجئين الفلسطينيين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 18 شهرا ضد أمراض السل والدفتيريا والسعال الديكي والكزاز وشلل الأطفال والحصبة والنكاف والحميراء والتهاب الكبد (ألف وباء). وتجاوز نطاق التغطية الذي حققه البرنامج الفرعي الهدف الذي حددته منظمة الصحة العالمية المتمثل في التحصين بنسبة 95 في المائة على مدى العقدين الماضيين. ويحافظ البرنامج الفرعي على هذا المعدل المرتفع من خلال ما يلي: (أ) ضمان إمدادات ثابتة من اللقاحات؛

(ب) الالتزام بنظام تحديد مواعيد اللقاحات؛ (ج) المتابعة المستمرة مع المرضى المتخلفين عن مواعيدهم؛ (د) المشاركة في حملات تثقيف وتشجيع أولياء الأمور على تحصين أطفالهم.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

22-60 الدرس المستفاد من منظور البرنامج الفرعي هو تسليط الضوء الفوائد المرتبطة باتباع نهج تعاوني في الاستجابة لتفشي التهاب الكبد A في مخيم الرشيدية في لبنان. ففي هذا السياق، ضمنت إجراءات تحسين الهياكل الأساسية والمخيمات، التي اتخذت بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة في البلد المضيف ولجنة المخيم وبرنامج الأونروا، السيطرة على تفشي المرض في مرحلة مبكرة. وسيواصل البرنامج الفرعي، لدى تطبيق هذا الدرس، تعزيز التنسيق الداخلي والخارجي على السواء للوقاية من حالات تفشي الأمراض والتصدي لها. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم الترويج للنظافة الصحية في مدارس الأونروا. وسيشارك البرنامج الفرعي أيضا في أنشطة إشراك المجتمعات المحلية مع وزارات الصحة ولجان المخيمات في البلد المضيف لتحسين الوعي الصحي والحد من خطر انتشار الأوبئة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

22-61 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وسيثبت ذلك بالحفاظ على معدل التغطية بالتحصين بما يساوي أو يفوق الهدف الذي حددته منظمة الصحة العالمية البالغ 95 في المائة بين الأطفال في سن 18 شهرا الذين تلقوا جميع اللقاحات المعززة (انظر الشكل السابع من الباب 22).

الشكل السابع من الباب 22

مقياس الأداء: النسبة المئوية للأطفال في سن 18 شهرا الذين تلقوا جميع اللقاحات المعززة

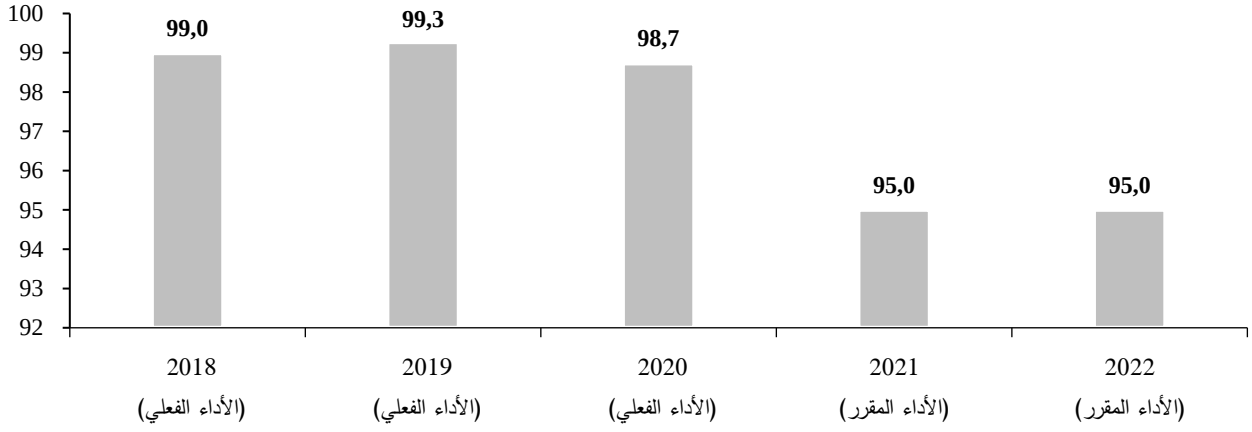

المنجزات المستهدفة

22-62 يعرض الجدول 22-4 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 22-4

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية
تقديم الخدمات المباشرة: تقديم نحو 9 ملايين استشارة في مجال الرعاية الصحية الأولية؛ ونحو 000 90 استشارة تتعلق بالصحة العقلية والدعم النفسي - الاجتماعي

البرنامج الفرعي 3
إكمال الأطفال في سن الدراسة التعليم الأساسي الجيد والمنصف والجامع

الهدف

22-63 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو كفالة أن يكمل الأطفال في سن الدراسة التعليم الأساسي الجيد والمنصف والجامع.

الاستراتيجية

22-64 من أجل الإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيعزز البرنامج الفرعي مهارات المعلمين المهنية عن طريق التطوير المهني المستمر وتوفير فرص التقدم الوظيفي وضمان أن الكتب المدرسية المستخدمة تطوّر مهارات الطلاب وكفاءاتهم، وتعزّز ثقافة حقوق الإنسان والممارسات القائمة على احترامها، ومهارات التفكير العالية المستوى في الصفوف الدراسية التابعة للأونروا. ويخطط البرنامج الفرعي أيضا لمواصلة رصد أداء الطلاب، وضمان بيئات تعليمية آمنة ومأمونة، وتيسير مشاركة أولياء الأمور، وتعزيز الأنشطة الترفيهية والأنشطة الخارجة عن المنهج على نحو شامل للجميع، وسيساعد ذلك على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدفين 4 و 5 من أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز قدرات موظفي الوكالة العاملين في مجال التعليم، وضمان تلقي الطلبة الذين يُعرف أنهم من ذوي الإعاقة الدعم المناسب لتلبية احتياجاتهم المحددة، ومساعدة الأفراد الذين يُعرف أنهم يواجهون أخطارا في مجال الحماية، والعمل لتوفير مدارس صحية يسهل الوصول إليها، وسيساعد ذلك الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة.

22-65 ويخطط البرنامج الفرعي لتقديم الدعم لمعالجة المسائل المرتبطة بجائحة كوفيد-19 عن طريق تطبيق نهج التعلم المختلط في جميع المدارس التي تسري عليها القيود المفروضة على الصعيد المحلي، بما في ذلك اتباع أسلوب الدراسة الذاتية بتوفير المواد المطبوعة وعبر الإنترنت والتلفاز. وسيدمج البرنامج الفرعي أيضا في خدماته التعليمية الدعم النفسي الاجتماعي الذي سيقدمه استشاريون عن طريق الإنترنت وقنوات وسائل التواصل الاجتماعي.

22-66 ومن المتوقع أن يفضي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) تحقيق أو تجاوز أهداف الأونروا فيما يخص النسبة المئوية للطلاب الذين ينالون تقديرات أداء بدرجة "مستوى النجاح" أو "المستوى المتقدم" في اختبارات رصد التحصيل التعليمي الثلاثية السنوات التي ستجرى إما في الربع الثالث من عام 2021 أو في الربع الأول من عام 2022؛

(ب) الحد من أوجه عدم المساواة والفجوة في أداء الطلاب في اختبار رصد التحصيل التعليمي؛

(ج) انخفاض عدد الأطفال الذين يرسبون أو يتركون الدراسة كليا.

22-67 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المقرّر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 إلى ما يلي:

(أ) استمرار التعليم الأساسي لجميع التلاميذ الملتحقين بمدارس الوكالة على الرغم من إغلاق المدارس دوريا وتنفيذ أساليب التعلم المختلطة من جراء جائحة كوفيد-19؛

(ب) تعزيز رفاه جميع الطلاب، ولا سيما الطلاب المستضعفون، خلال فترات الإغلاق المطول والقيود المفروضة على الحركة بسبب جائحة كوفيد-19، وترد تفاصيل إضافية عن هذا الأمر في إطار النتيجة 3 أدناه.

الأداء البرنامجي في عام 2020

22-68 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتائج التالية التي ظهرت خلال عام 2020، والأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تحسين التعليم من خلال زيادة مشاركة أولياء الأمور

22-69 تشير البحوث التعليمية باستمرار إلى أن مشاركة أولياء الأمور في تعليم أطفالهم مؤشر قوي على مشاركة الطلاب وإنجازهم وتحصيلهم العلمي. ويشرك البرنامج الفرعي أولياء الأمور في دعم تعليم أطفالهم عبر تنظيم جلسات توعية منتظمة لأولياء الأمور بشأن مجموعة متنوعة من المواضيع، بما في ذلك الدعم النفسي الاجتماعي والسلامة والأمن. وتعتبر الأونروا أيضا رابطات أولياء الأمور والمعلمين آلية موثوقة لزيادة مشاركة الوالدين، وأنشأت رابطات لأولياء الأمور والمعلمين في جميع مدارس الوكالة البالغ عددها 709 مدارس، وفقا للإطار التنظيمي للوكالة والسياسات والاستراتيجيات والمبادئ التعليمية. وتساعد رابطات أولياء الأمور والمعلمين على تعزيز الروابط بين الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور وأفراد المجتمع المحلي حتى يستطيعوا تبادل الأفكار والمشاركة بنشاط في عمل المدرسة.

22-70 كما يشرك البرنامج الفرعي أولياء الأمور والمجتمع المحلي في عملية تعلم الطلاب، بما في ذلك في أوقات الطوارئ، من خلال رابطات أولياء الأمور والمعلمين. وعلاوة على ذلك، يستخدم البرنامج الفرعي رابطات أولياء الأمور والمعلمين لحشد الدعم المجتمعي لصالح الأحداث المدرسية وتيسير تنظيم الأنشطة الترفيهية والتعليمية للطلاب من قبل هذه الرابطات.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

22-71 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق هذا الهدف، كما يتضح من النسبة المئوية لرابطات أولياء الأمور والمعلمين النشطة، على الرغم من الانخفاض الطفيف في الأداء بسبب التعطيل الناجم عن جائحة كوفيد-19 (انظر الشكل الثامن من الباب 22).

الشكل الثامن من الباب 22

مقياس الأداء: النسبة المئوية لرابطات أولياء الأمور والمعلمين النشطة في مدارس الأونروا

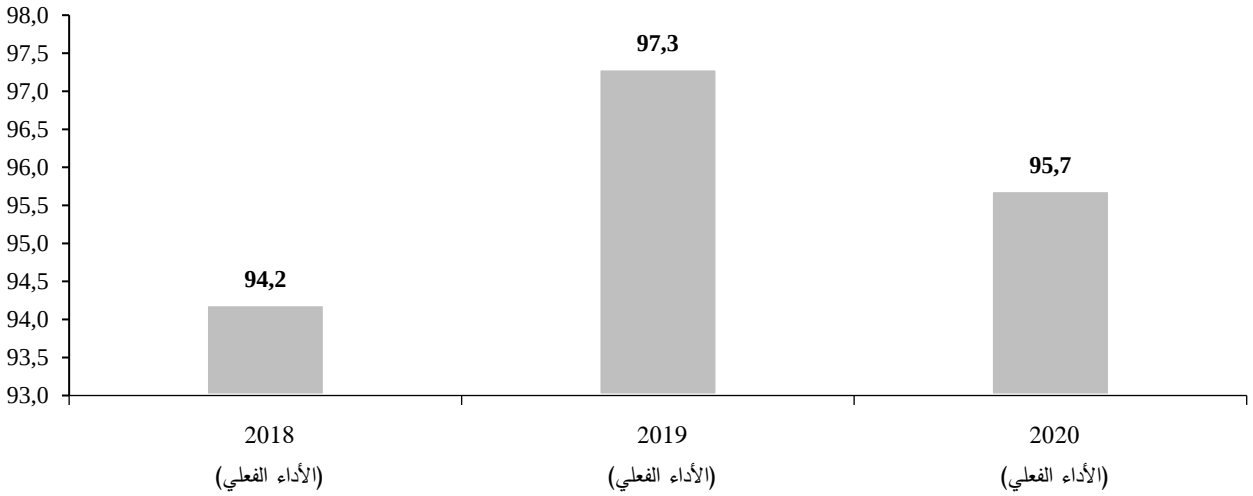

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

22-72 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، أرجأ البرنامج الفرعي إلى عام 2021 اختبارات رصد التحصيل التعليمي الثلاثية السنوات التي كان من المقرر إجراؤها في آذار/مارس 2020 لجميع طلاب الصفين الرابع والثامن. وطبّق البرنامج الفرعي أيضاً نهج التعلم عن بعد على 846 528 طالبا مسجلا في مرحلة التعليم الأساسي في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وغزة بعد إغلاق المدارس في آذار/مارس 2020 حتى نهاية العام الدراسي 2020/2019. واستمر التعلم عن بعد في معظم الميادين خلال العام الدراسي 2021/2020. وقدمت مدارس الأونروا مواد التعلم الذاتي للطلاب عن طريق البريد الإلكتروني والمنصات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي. كما طُبعت نسخ ورقية من المواد ووُزّعت على الطلاب الذين لا تتاح لهم سبل الوصول إلى الإنترنت.

22-73 وحدّد البرنامج الفرعي في الوقت نفسه أنشطة جديدة لمعالجة المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وهي تقديم حصص دراسية إضافية للطلاب الذين تخلفوا عن البرنامج التعليمي إما بسبب التحديات المرتبطة بالوصول إلى أدوات التعلم الذاتي أو بسبب صعوبات متصلة بمواد المناهج الدراسية المقدمة. كما أطلق البرنامج الفرعي حملة تستهدف الطلاب في مدارس الوكالة لتوعيتهم بأهمية الصحة والنظافة الصحية في المساعدة على منع العدوى بمرض كوفيد-19، وتضمنت الحملة إشراك الطلاب بنشاط في كتابة وتبادل رسائلهم الشخصية حول هذا الموضوع.

النتائج المقررة لعام 2022

22-74 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين لنتائج مقدمة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبينان الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: التعلم جنبا إلى جنب: تعليمٌ جامع[257]

الأداء البرنامجي في عام 2020

75-22 عزز البرنامج الفرعي نهج التعليم الجامع لكفالة استفادة جميع الأطفال والشباب اللاجئين الفلسطينيين، بصرف النظر عن جنسهم أو قدراتهم أو إعاقتهم أو حالتهم الاجتماعية – الاقتصادية أو صحتهم أو احتياجاتهم النفسية الاجتماعية، من فرصة متساوية للتعلم في مدارس الوكالة وحصولهم على الدعم لتطوير كامل إمكاناتهم. وواصل البرنامج الفرعي تعزيز أفرقة دعم الطلاب المؤلفة من مديري المدارس والمعلمين والمستشارين في المدارس ومدرسي الصحة، في جميع ميادين العمل الخمسة. كما نظّم البرنامج الفرعي عن طريق الإنترنت اجتماعات توعية مع أولياء الأمور والطلاب تهدف إلى بناء بيئة داعمة للطلاب ذوي الإعاقة بعيدا عن أي وصم. وعلاوة على ذلك، قام البرنامج الفرعي بتحديث 10 مدارس لتحسين تيسير الوصول بشكل عام لفائدة الطلاب اللاجئين الفلسطينيين، وبالإضافة إلى ذلك، بُنيت مدرسة واحدة وفقا للمعايير والمبادئ التوجيهية التقنية لكفالة بيئة تيسّر حركة الأشخاص ذوي الإعاقة في مباني الأونروا. وحدّث البرنامج الفرعي التقنيات التي يستخدمها لتسجيل بيانات الطلاب الذين يُعرف أنهم من ذوي الإعاقة بهدف تحسين دقة وموثوقية البيانات المستخدمة لتوجيه الدعم بشكل محدد لهؤلاء الطلاب.

76-22 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تقديم الدعم إلى 60,54 في المائة من الطلاب الذين يُعرف أنهم من ذوي الإعاقة، ويتجاوز ذلك الهدف المقرر وهو تقديم الدعم إلى 53 في المائة من الطلاب الذين يُعرف أنهم من ذوي الإعاقة، وفقا لما ورد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

77-22 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وإسهاما في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي استخدام أفرقة دعم الطلاب وبناء قدراتها. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا تطوير مدارس الوكالة لتحسين إمكانية وصول الطلاب اللاجئين الفلسطينيين. ويُعرض التقدم المتوقع على هذا المسار في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل التاسع من الباب 22).

الشكل التاسع من الباب 22

مقياس الأداء: النسبة المئوية للطلاب الذين يُعرف أنهم من ذوي الإعاقة ويحصلون على الدعم

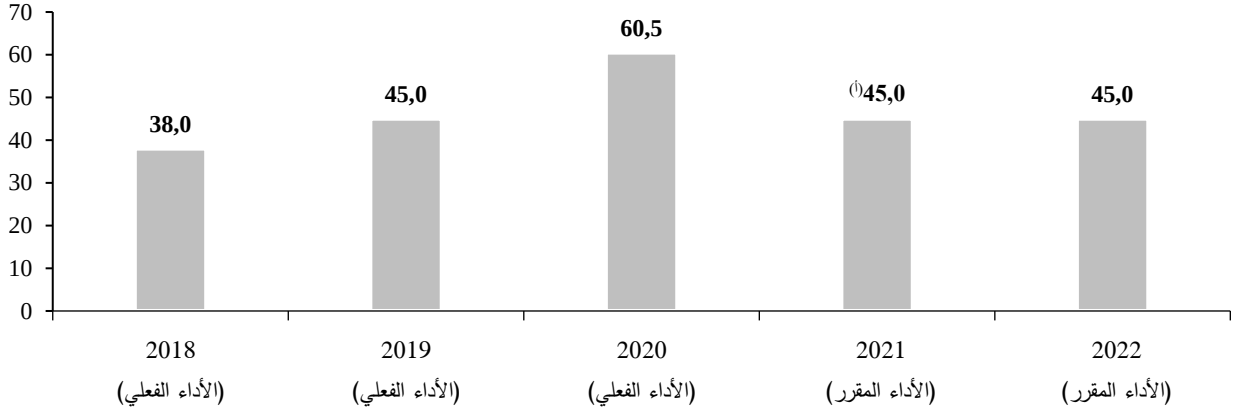

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(257) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.26)).

النتيجة 2: تحسين العلامات المدرسية عن طريق ضمان جودة المدارس[258]

الأداء البرنامجي في عام 2020

22-78 استمر البرنامج الفرعي في دعم عمل وحدات ضمان جودة المدارس التي أنشئت في عام 2014 في كل مكتب ميداني لتنفيذ نظام الأونروا لضمان الجودة. وكان تنفيذ عملية ضمان جودة المدارس محدودا في عام 2020 بسبب إغلاق المدارس على إثر بدء جائحة كوفيد-19 وإعادة تركيز الجهود لتوجيه جميع الطلاب إلى التعلم عن بعد. ولذا قام البرنامج الفرعي بوضع ومراجعة مواد لتعزيز قدرة كادر دعم التعليم على تكييف وتنفيذ عملية ضمان جودة المدارس في ضوء التحديات الجديدة الناجمة عن الجائحة.

22-79 وساهم العمل المذكور أعلاه في مواصلة عملية ضمان جودة المدارس في مدارس الوكالة، ويتوقع أن يؤدي ذلك بدوره إلى تحسين التعلم، ولم تحقق هذه العملية الهدف المقرر لها المتمثل في نيل 65 في المائة من الطلاب تقديرات أداء بدرجة "مستوى النجاح" أو "المستوى المتقدم" في اختبار رصد التحصيل التعليمي في اللغة العربية لطلاب الصف الثامن، على النحو المذكور في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. ونتيجة لإغلاق مدارس الأونروا بسبب جائحة كوفيد-19، أُرجئت اختبارات رصد التحصيل التعليمي من ربيع عام 2020 إلى الربع الثالث لعام 2021 أو الربع الأول لعام 2022، ويتوقف ذلك على رفع القيود المحلية المفروضة على إعادة فتح المدارس في جميع ميادين عمل الوكالة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

22-80 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في تحقيق مزيد من التقدم نحو تحقيق هذا الهدف، سيستأنف البرنامج الفرعي الزيارات المنتظمة التي تقوم بها وحدات ضمان الجودة في المدارس إلى مدارس الأونروا عند إعادة فتحها. وسيُجري البرنامج الفرعي أيضا دراسةً لمراقبة الفصول الدراسية، وستُستخدم نتائجها مع نتائج اختبارات رصد التحصيل التعليمي في تقييم مستوى جودة التعليم والتعلم. ويُعرض التقدم المتوقع على هذا المسار في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 22-5).

الجدول 22-5

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
أُنجز تحليل نتائج اختبار مراقبة التحصيل التعليمي لعام 2016، وصنفت المدارس وفقا للدعم اللازم لتحسين أدائها. وُوضعت خطط لتحسين المدارس	أُعدَّ دليل إرشادي لتنفيذ تحسينات الأداء باللغتين العربية والإنكليزية، ويمكن لجميع المدارس الحصول عليه بسهولة وعُزّزت قدرات ومهارات التقييم لدى المعلمين، واستُخدمت مواد تعليمية لإثراء دروس الرياضيات	أُضيفت إلى برامج تدريب المعلمين ودعم الكوادر وحدات تعليمية بشأن نهوج التعلم البنّاء وممارسات التعليم في الصفوف الدراسية في إطار تنفيذ خطط تحسين المدارس	إجراء اختبارات رصد التحصيل التعليمي في مادتي اللغة العربية والرياضيات في جميع مدارس الأونروا لطلاب الصفين الرابع والثامن. ويتمثل الهدف في نيل نحو 64,7 في المائة من الطلاب تقديرات أداء بدرجة "مستوى النجاح" أو "المستوى المتقدم" في	تحليل نتائج اختبارات التحصيل التعليمي المتوفرة للاسترشاد بها في وضع تعديلات البرامج التعليمية على مستوى الوكالة بأسرها، وفي مجالات محددة، وفي مدارس محددة

(258) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
	واللغة العربية في إطار تنفيذ خطط تحسين المدارس		اختبارات رصد التحصيل التعليمي في مادة اللغة العربية في الصف الثامن	

النتيجة 3: زيادة كفاءة التعليم، وارتباطها بانخفاض معدلات التوقف عن الدراسة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

22-81 يشمل الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة غايات لضمان إكمال الأطفال في سن الدراسة التعليم الأساسي الجيد والمنصف والجامع. ويتمثل أحد المقاييس الهامة لمعيار التعليم الجامع في المشاركة في التعليم، التي يمكن زيادتها بواسطة نظام تعليمي فعال يسعى إلى التخفيض إلى أقصى حد من معدلات الرسوب بين الطلاب وتوقفهم عن الدراسة باعتماد ممارسات التعليم الجامع. وتُقاس كفاءة النظام التعليمي في الأونروا باستخدام مُعامل الكفاءة الداخلية التي تقيس العدد المثالي المطلوب من تلاميذ وسنوات لإنتاج عدد من الخريجين من مجموعة مدرسية معينة خلال دورة من دورات التعليم. فعلى سبيل المثال، يعني مُعامل الكفاءة 1 أن جميع التلاميذ المسجلين في الصف الأول يتخرجون أيضاً من الصف 10/9 في عدد السنوات المثالي دون أن يتوقف أي منهم عن الدراسة أو يرسب أي سنة دراسية. وتماشيا مع سياسة الأونروا للتعليم الجامع لعام 2013، قام البرنامج الفرعي بما يلي: (أ) تعزيز قدرات موظفي الأونروا العاملين في مجال التعليم؛ (ب) تقديم دعم يلبي الاحتياجات الخاصة للطلاب الذين يُعرف أنهم من ذوي الإعاقة؛ (ج) مساعدة الأفراد الذين يتبيّن أنهم يواجهون خطرا في مجال الحماية؛ (د) العمل على إنشاء مدارس صحية يسهل على ذوي الإعاقة استخدامها.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

22-82 الدرس المستفاد من منظور البرنامج الفرعي هو ضرورة تكييف ممارساته ونظمه التعليمية الجامعة في سياق الانتقال إلى التعلم عن بعد بسبب انتشار جائحة كوفيد-19. ويضمن التعليم الجامع دعم الطلاب بشكل محدد يلبي احتياجاتهم التعليمية. وبدوره، يساعد هذا الدعم على إبقاء الطلاب منخرطين في عملية التعلم وخفض معدلات التوقف عن الدراسة، وهو عنصر هام في ضمان كفاءة النظام التعليمي. وبتطبيق هذا الدرس، ستواصل الوكالة الاستفادة من خبرتها الكبيرة في توفير التعليم في حالات الطوارئ. وستنشئ الوكالة فرقة عمل لتحديد أفضل السبل للتصدي للتحديات المتصلة بتنفيذ التعليم الجامع. وسترصد فرقة العمل استجابة النظام التعليمي التابع للوكالة، بما يشمل تسجيل الدروس المستفادة، وتعميم النتائج التي ستخلص إليها في شكل ممارسات فضلى تطبق في مدارس الأونروا.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

22-83 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيثبت تحققه ببلوغ أو تجاوز مُعامل الكفاءة الداخلية لنظام التعليم التابع للوكالة المعيارَ المرجعي للأونروا البالغ 0,92 (انظر الشكل العاشر من الباب 22).

الشكل العاشر من الباب 22

قياس الأداء: مُعامل الكفاءة الداخلية

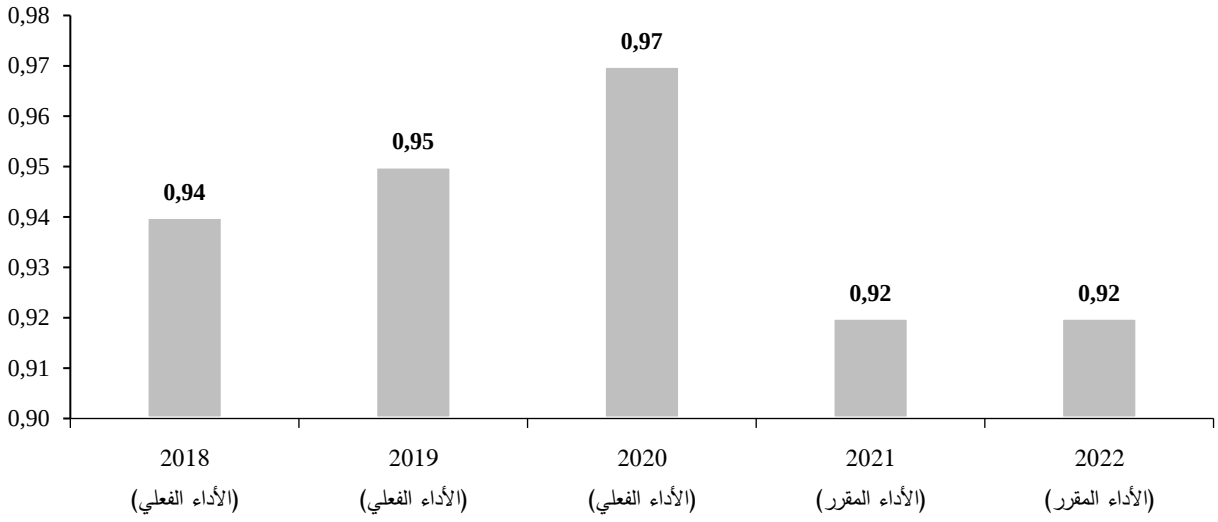

المنجزات المستهدفة

22-84 يعرض الجدول 22-6 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 22-6

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية
تقديم الخدمات مباشرة: تسجيل ما مجموعه 000 550 طالبا في الخدمات التعليمية.

البرنامج الفرعي 4
تعزيز قدرات اللاجئين الفلسطينيين بما يتيح زيادة فرص كسب العيش

الهدف

22-85 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو ضمان تعزيز قدرات اللاجئين الفلسطينيين بما يتيح زيادة فرص كسب العيش.

الاستراتيجية

22-86 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقدم البرنامج الفرعي خدمات مالية مثل منتجات القروض المتنوعة لتمويل الأعمال التجارية والاستهلاك والإسكان لدعم اللاجئين الفلسطينيين ذوي الدخل المنخفض والنساء والشباب من خلال شبكة تضم 23 فرعا للتمويل البالغ الصغر في الأردن والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وغزة. ويخطط البرنامج الفرعي أيضا لخلق فرص

عمل للاجئين الفلسطينيين من خلال مشاريع البنية التحتية والبناء في المخيمات، وسيساعد ذلك على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدفين 1 و 8 من أهداف التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، سيوفر البرنامج الفرعي التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بنوعية جيدة وفي مجالات مفيدة في مراكز التدريب المهني ومرفقي العلوم التربوية لإعداد المعلمين بمستوى الدرجات الجامعية في الضفة الغربية (كلية العلوم التربوية) والأردن (كلية العلوم التربوية والآداب)، مع التركيز على الشباب الضعفاء الحال الذين تستفيد أسرهم من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي، وسيواصل توفير برنامج المنح الدراسية على نطاق الأونروا، الذي تموله الجهات المانحة، وسيساعد ذلك الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف 4 و 5 و 8 و 10 من أهداف التنمية المستدامة.

22-87 ويخطط البرنامج الفرعي لتقديم الدعم في معالجة المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال توسيع نطاق عرضه قروض المشاريع الصغيرة لفائدة الشركات القائمة وجهود بدء مشاريع الأعمال في الأردن والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وغزة ومن خلال تعزيز فرص العمل لفائدة اللاجئين الفلسطينيين في أعمال البناء والبنية التحتية في جميع ميادين عمل الأونروا لخفض تأثير جائحة كوفيد-19 الاقتصادي الدائم على الأعمال التجارية وفقدان سبل العيش، من بين أمور أخرى. وباستخدام منصة شبكية مخصصة تتيح الحصول على مواد الدورات الدراسية، سينفذ البرنامج الفرعي نهجا تعليميا مختلطا في جميع مراكز التدريب المهني وكلية العلوم التربوية والآداب وكلية العلوم التربوية الخاضعة للقيود المحلية المرتبطة بالإغلاق العام لمواجهة جائحة كوفيد-19.

22-88 ومن المتوقع أن يفضي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) النمو الاقتصادي الشامل للجميع؛

(ب) زيادة فرص العمل والعمل اللائق والحد من الفقر؛

(ج) استمرار ارتفاع نسبة جميع خريجي مراكز التدريب المهني، وكلية العلوم التربوية، وكلية العلوم التربوية والآداب، الذين يجدون فرص عمل.

22-89 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المقرّر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 إلى ما يلي:

(أ) تحفيز الاستثمار، وخلق فرص العمل، والنمو الاقتصادي والابتكارات المنبثقة عن المشاريع الصغيرة وأعمال البناء والبنية التحتية لفائدة اللاجئين الفلسطينيين المتضررين من فقدان سبل العيش بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 في الاقتصاد؛

(ب) مواصلة توفير التعليم لجميع الطلاب الملتحقين بمراكز التدريب المهني وكلية العلوم التربوية وكلية العلوم التربوية والآداب على الرغم من إغلاق مراكز التدريب المهني والتقني بسبب جائحة كوفيد-19.

الأداء البرنامجي في عام 2020

22-90 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتائج التالية التي ظهرت خلال عام 2020، والأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تحسين اعتماد خيارات التمويل البالغ الصغر وتعديل تصميمها لتلبية احتياجات رائدات الأعمال

22-91 لا تزال المرأة ممثلة بنسب متدنية جدا في القوى العاملة في جميع أنحاء الشرق الأدنى. ووفقا لمنظمة العمل الدولية، في عام 2019 شكلت نسبة النساء من مجموع القوى العاملة 14 في المائة في الأردن والجمهورية العربية السورية، و 18 في المائة في الضفة الغربية وغزة، و 23 في المائة في لبنان. ويسعى البرنامج الفرعي إلى معالجة هذا الأمر بتعزيز فرص النساء في

كسب الرزق عن طريق تقديم منتجات التمويل البالغ الصغر المصممة خصيصا لتلبية احتياجاتهن. وتشمل هذه المنتجات توفير ائتمان أسري للمرأة، وهو قرض منزلي يسمح للمستفيدات منه بشراء حاجيات الأسر المعيشية من خلال الأنشطة المدرة للدخل. ويوجد بين المستفيدات من هذا القرض عددٌ كبير من النساء اللاتي هن المعيل الرئيسي لأسرهن المعيشية ويتحملن مسؤوليات أسرية.

22-92 ويشجع البرنامج الفرعي أيضا رائدات الأعمال من خلال تشجيعهن على الاستفادة من ائتمان المشاريع البالغة الصغر. ويساعد هذا المنتج المشاريع البالغة الصغر على بناء احتياطيات من رأس المال العامل القصير الأجل والحفاظ عليها، فضلا عن توفير التمويل لتوسيع نطاق أنشطتها.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

22-93 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق هذا الهدف، كما يتضح من زيادة النسبة المئوية لجميع منتجات قروض التمويل البالغ الصغر المقدمة إلى النساء (انظر الشكل الحادي عشر من الباب 22).

الشكل الحادي عشر من الباب 22

قياس الأداء: النسبة المئوية لجميع منتجات قروض التمويل البالغ الصغر المقدمة إلى النساء

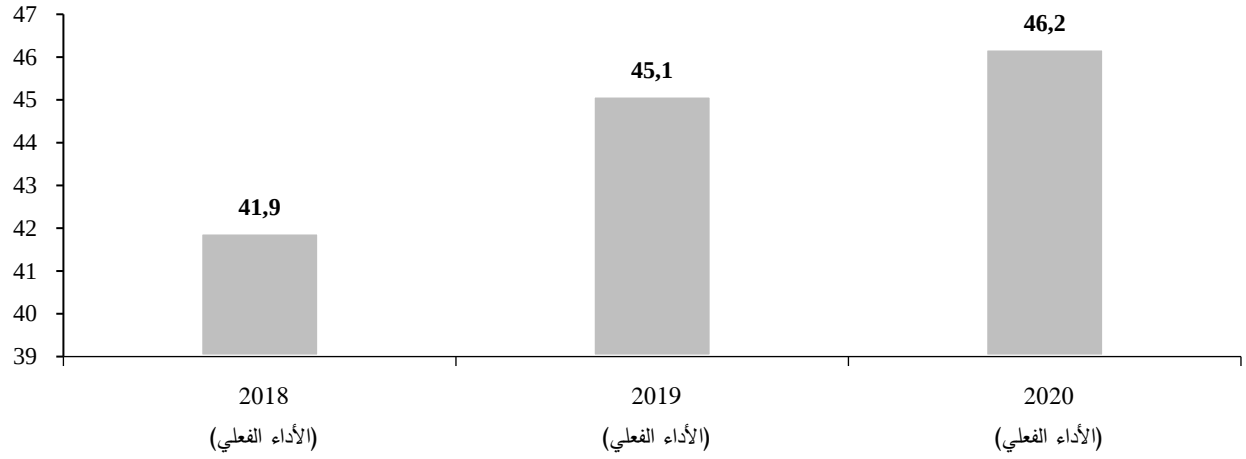

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

22-94 بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، اضطر البرنامج الفرعي إلى إغلاق المكاتب الفرعية التي تقدم التمويل البالغ الصغر، وتعليق إصدار قروض التمويل البالغ الصغر الجديدة، وإرجاء تسديد القروض بين آذار/مارس وأيار/مايو. وعقب إعادة فتح المكاتب الفرعية للتمويل البالغ الصغر، اعتمد البرنامج الفرعي نهج الإقراض بتحفظ فيما يتصل بإصدار قروض التمويل البالغ الصغر الجديدة. ونتيجة لذلك، بلغ عدد عملاء قروض التمويل البالغ الصغر التي أصدرتها الوكالة 339 21 قرضاً بحلول نهاية عام 2020، وهو أقل مقارنة بعدد القروض البالغ 576 35 في نهاية عام 2019. وفيما يتعلق بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، انتقل البرنامج الفرعي إلى تطبيق نهج التعلم الذاتي على جميع الطلاب المسجلين في مراكز التدريب المهني وكلية العلوم التربوية وكلية العلوم التربوية والآداب، البالغ عددهم 237 10 طالبا، عقب إغلاق مراكز التدريب في آذار/مارس 2020 حتى بداية العام الدراسي 2021/2020. وأُتيحت المواد التعليمية عن طريق المنصات الإلكترونية، وقُدّمت حُزم اشتراك في خطوط الإنترنت للطلاب الذين لا تتوفر لديهم إمكانية الاتصال بشبكة الإنترنت. وأثرت هذه التغييرات في الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجتين 1 و 2 أدناه.

22-95 وحدد البرنامج الفرعي في الوقت نفسه أنشطة جديدة بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وهي شراء أجهزة وحزم اشتراك في خطوط الإنترنت لفائدة الطلاب من الفئات الضعيفة المسجلين في مراكز التدريب المهني لتمكينهم من مواصلة تعليمهم وتدريبهم في المجال التقني والمهني. كما أتاح البرنامج الفرعي الدعم النفسي الاجتماعي لجميع طلاب مراكز التدريب المهني، وكلية العلوم التربوية، وكلية العلوم التربوية والآداب، عن طريق جلسات استشارية فردية وجماعية أجريت عبر الإنترنت وعبر قنوات التواصل الاجتماعي.

النتائج المقررة لعام 2022

22-96 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين لنتائج مقدمة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبينان الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: التمويل البالغ الصغر: التدخلات المركّزة على المستفيدين[259]

الأداء البرنامجي في عام 2020

22-97 واصل البرنامج الفرعي توفير إمكانية الحصول على منتجات القروض للاجئين الفلسطينيين وغيرهم من أفراد الفئات الضعيفة والمهمشة الذين لا يكونون عادة مؤهلين للاستفادة من هذه المنتجات لأنهم لا يملكون سوى القليل من الأصول لاستخدامها كضمان. ويشكّل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 30 عاما في الأردن والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وغزة إحدى الفئات الرئيسية المستهدفة بمنتجات التمويل البالغ الصغر في الأونروا. ويواجه الشباب مستويات عالية من البطالة في جميع ميادين عمل الوكالة. ووفقا لمنظمة العمل الدولية، تراوحت نسبة البطالة بين الشباب في عام 2019 بين 20,8 في المائة في الجمهورية العربية السورية و 37,3 في المائة في الأردن و 40 في المائة في الضفة الغربية وغزة[260]. وقدم البرنامج الفرعي دعما خاصا للشباب من خلال تقديم قروض في إطار برنامج "مبادرتي" للشباب والشابات الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 30 عاما لبدء أعمال تجارية جديدة تخلق فرص عمل ذاتية وفرص عمل للآخرين. وكان برنامج "مبادرتي"، عند إطلاقه في عام 2012، أول منتج من نوعه يمنح الشباب قروضًا لبدء مشاريع أعمال في المنطقة.

22-98 وأسهم العمل المذكور أعلاه في حصول 950 4 شابا على قروض التمويل البالغ الصغر. وانخفض عدد قروض التمويل البالغ الصغر الجديدة الممنوحة للشباب في عام 2020 بنسبة 47,6 في المائة مقارنة بعام 2019 بسبب التحديات المرتبطة بجائحة كوفيد-19 كما هو موضح أدناه في النتيجة 2 (توسيع نطاق الحصول على قروض التمويل البالغ الصغر).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

22-99 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في تحقيق المزيد من التقدم نحو تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي استهداف تزويد الشباب بمنتجات تمويل بالغ الصغر من الأونروا، لا سيما أولئك الذين يسعون إلى بدء أعمال تجارية جديدة تخلق فرص عمل ذاتية وفرص عمل للآخرين. ويُعرض التقدم المتوقع على هذا المسار في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 22-7).

---

(259) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.26)).

(260) مجموع الشباب العاطلين عن العمل (النسبة المئوية من إجمالي العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24)، https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.1524.ZS.

الجدول 22-7

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
تلقى 695 10 شابا منتجات تمويل بالغ الصغر من الأونروا بقيمة 460 220 10 دولارا	تلقى 444 9 شابا منتجات تمويل بالغ الصغر من الأونروا بقيمة 956 806 8 دولارا	تلقى 950 4 شابا منتجات تمويل بالغ الصغر من الأونروا بقيمة 311 011 4 دولارا	يُتوقع أن يحصل 748 14 شابا على منتجات تمويل بالغ الصغر من الأونروا مع زيادة في قيمة القروض المقدمة	يُتوقع أن يحصل 043 15 شابا على منتجات تمويل بالغ الصغر من الأونروا مع زيادة في قيمة القروض المقدمة

النتيجة 2: توسيع نطاق الحصول على التمويل البالغ الصغر[261]

الأداء البرنامجي في عام 2020

22-100 واصل البرنامج الفرعي توفير إمكانية الحصول على منتجات القروض للاجئين الفلسطينيين وغيرهم من أفراد الفئات الضعيفة والمهمشة الذين لا يكونون عادة مؤهلين للاستفادة من هذه المنتجات لأنهم لا يملكون سوى القليل من الأصول لاستخدامها كضمان. وفي عام 2020، قدم البرنامج الفرعي قروضا إلى 339 21 مستفيدا، من بينهم 200 8 لاجئ فلسطيني. كما وسع البرنامج الفرعي عملياته في الجمهورية العربية السورية من خلال افتتاح وحدة ائتمان جديدة في صحنايا، وتقديم الخدمات إلى مستفيدين جدد في الحسينية، وخفض أسعار الفائدة للاجئين الفلسطينيين المستفيدين بهدف تحفيز أعمالهم. وأدت هذه الجهود إلى زيادة عدد المستفيدين من القروض في صفوف اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية بنسبة 13 في المائة مقارنة بعام 2019.

22-101 وأسهم العمل المذكور أعلاه في حصول 339 21 مستفيدا على قروض التمويل البالغ الصغر، وبالتالي لم يتحقق الهدف الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 المتمثل في منح القروض إلى 969 46 مستفيدا. ويعزى سبب عدم تحقق الهدف إلى: (أ) انخفاض عدد المستفيدين المحتملين من ذوي الجدارة الائتمانية الكافية للحصول على قرض، ويحتمل أن يكون ذلك مرتبطا بالتدهور العام في الحالة الاقتصادية في الأردن والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وغزة من جراء جائحة كوفيد-19؛ (ب) تعليق منح قروض تمويل بالغ الصغر لمستفيدين جدد وإغلاق المكاتب الفرعية للتمويل البالغ الصغر بين آذار/مارس وأيار/مايو؛ (ج) اعتماد نهج الإقراض بتحفظ فيما يتصل بإصدار قروض التمويل البالغ الصغر الجديدة عقب استئناف برنامج التمويل البالغ الصغر.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

22-102 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيوجه البرنامج الفرعي جهوده نحو التخفيف من تأثير جائحة كوفيد-19 الاقتصادي على اللاجئين الفلسطينيين وغيرهم من الفئات الضعيفة والمهمشة عن طريق منح قروض التمويل البالغ الصغر في الأردن والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية

(261) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

وغزة. وفي هذا الصدد، يعتزم البرنامج الفرعي منح 965 48 قرض تمويل بالغ الصغر في عام 2022. ويُعرض التقدم المتوقع على هذا المسار في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الثاني عشر من الباب 22).

الشكل الثاني عشر من الباب 22

مقياس الأداء: مجموع عدد الزبائن الذين يحصلون على الخدمات المالية في السنة (قروض التمويل البالغ الصغر) (سنويا)

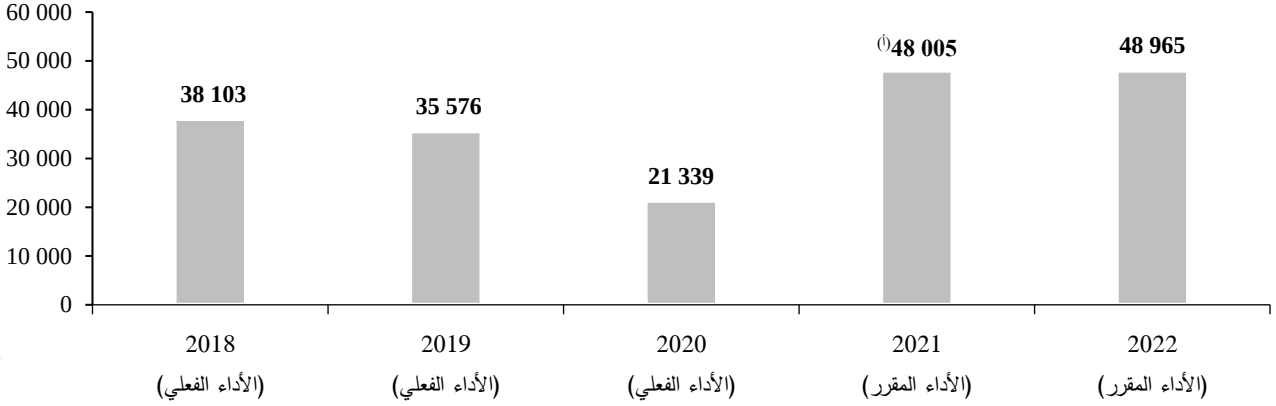

النتيجة 3: تحسين توظيف الشباب من خلال التدريب المهني

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

22-103 يوفر البرنامج الفرعي التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني للاجئين الفلسطينيين الشباب، وتزويدهم بالمهارات والخبرات المفيدة في أسواق العمل في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ويدير البرنامج الفرعي ثمانية مراكز للتدريب المهني، ويلتحق بدوراته الدراسية نحو 000 8 طالب كل عام. وتقدَّم ثلاثة أنواع من الدورات الدراسية: (أ) دورات شبه مهنية لمدة سنتين (مستوى الفنيين) بمستوى ما بعد المرحلة الثانوية للطلاب الذين أكملوا بنجاح السنة 12 من التعليم المدرسي؛ (ب) دورات حرفية (مهنية) لمدة سنة واحدة (مستوى العمال المهرة) وسنتين (مستوى الحرفيين) للطلاب الذين أكملوا بنجاح سنوات التعليم المدرسي 9 أو 10 كحد أدنى؛ (ج) دورات قصيرة الأجل لإعداد اللاجئين الفلسطينيين الشباب للعمل في القطاعات التي تشهد طلبا كبيرا عليها في سوق العمل. وتغطي الدورات الدراسية مجموعة من التخصصات مثل الميكانيك، وتشييد المباني، والسباكة، والتبريد، والتمديدات الكهربائية، والدارات الكهربائية والإلكترونية في السيارات، وأنظمة الاتصالات، وصيانة الهواتف المحمولة، وتصفيف الشعر، وتصميم الأزياء، والتصميم الطباعي، والمحاسبة، والمساعدة الصيدلية، والتمريض، والسجلات الطبية والعلاج الطبيعي.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

22-104 الدرس المستفاد من منظور البرنامج الفرعي هو أنه يحتاج إلى التركيز على تطوير قدرة الطلاب والمدرّسين على متابعة التعلم عن بعد أثناء إغلاق مراكز التدريب المهني بسبب جائحة كوفيد-19. وحين تطبيق الدرس، سيعزز البرنامج الفرعي إمكانية استخدام الطلاب والمدرّسين نظام التعلم عن بعد من خلال شراء أجهزة التعلم وتوفير حزم اشتراك بخطوط الإنترنت. وسيستثمر البرنامج الفرعي أيضا في تدريب المدرّسين على المهارات اللازمة لتقديم دروس التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني عن بعد على نحو فعال.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

22-105 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق هذا الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من خلال ثبات النسبة المئوية لخريجي مراكز التدريب المهني الذين يجدون عملاً في غضون سنة واحدة من التخرج مقارنة بمستوى عام 2020 على الرغم من الركود الاقتصادي وتزايد مستويات البطالة التي تؤثر في البلدان المضيفة التي تعمل فيها الأونروا (انظر الشكل الثالث عشر من الباب 22).

الشكل الثالث عشر من الباب 22

مقياس الأداء: النسبة المئوية لخريجي مراكز التدريب المهني الذين يجدون عملاً في غضون سنة واحدة من التخرج

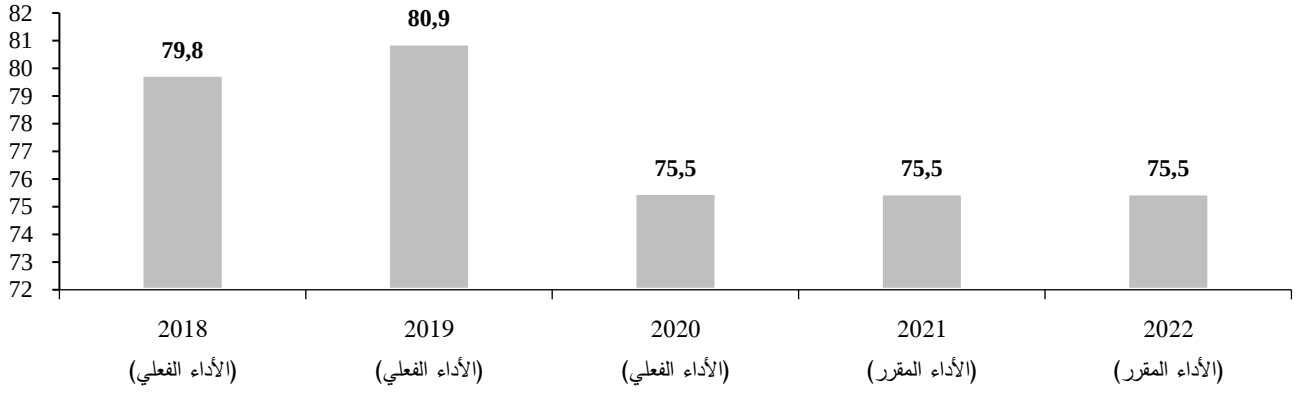

المنجزات المستهدفة

22-106 يعرض الجدول 22-8 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 22-8

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية
تقديم الخدمات المباشرة: إصدار قروض تمويل بالغ الصغر بقيمة 929 698 48 دولارا ؛ وتسجيل نحو 000 10 طالب في برنامج الشباب والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني؛ وإنشاء نحو 000 2 فرصة عمل بمكافئ دوام كامل.

البرنامج الفرعي 5

تمكين اللاجئين الفلسطينيين من تلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية من الغذاء والمأوى والصحة البيئية

الهدف

22-107 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو كفالة تمكين اللاجئين الفلسطينيين من تلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية من الغذاء والمأوى والصحة البيئية.

الاستراتيجية

22-108 من أجل الإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيساعد البرنامج الفرعي في تخفيف وخفض حدة الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي بين اللاجئين الفلسطينيين من خلال توزيع التحويلات الاجتماعية النقدية والعينية على المحتاجين، بمن فيهم من يعيشون في فقر مدقع (العاجزون عن تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية)، وكذلك الأسر المعيشية التي ترأسها النساء والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة، وسيساعد ذلك على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف 1 و 2 و 5 و 10 من أهداف التنمية المستدامة. وسيواصل البرنامج الفرعي توفير المأوى الآمن واللائق للسكن للاجئين الفلسطينيين من خلال إعادة تأهيل المساكن المتدنية المستوى لفائدة اللاجئين الفلسطينيين الأكثر ضعفا، وسيساعد ذلك على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف 1 و 10 و 11 من أهداف التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي تزويد اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات بخدمات صحية بيئية فعالة، بما في ذلك توزيع المياه بشكل عادل يكفي لتلبية احتياجاتهم الأساسية، وشبكات تصريف مياه الأمطار، وجمع النفايات الصلبة وشبكات الصرف الصحي، وسيساعد ذلك على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدفين 6 و 12 من أهداف التنمية المستدامة.

22-109 ويخطط البرنامج الفرعي لتقديم الدعم في القضايا المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال زيادة قيمة التحويلات الاجتماعية العينية والنقدية إلى الفئات الضعيفة المستفيدة حاليا من برامج التحويلات الاجتماعية، وتوسيع نطاقه ليشمل لاجئين إضافيين تم تحديدهم بوصفهم يحتاجون إلى التخفيف من المصاعب الاجتماعية الاقتصادية الإضافية الحالية التي نتجت عن جائحة كوفيد-19 ومرحلة التعافي. وسيسعى البرنامج الفرعي أيضا إلى توسيع نطاق أنشطته المتصلة بإعادة تأهيل المساكن وتحسين شبكات المياه وشبكات المجاري في المخيمات للتخفيف من مخاطر انتقال مرض كوفيد-19 المرتبطة بالاكتظاظ وقلّة النظافة.

22-110 ومن المتوقع أن يفضي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) زيادة قدرة السكان المستهدفين على الصمود في مواجهة المصاعب الاقتصادية والدخل المحدود للأسر المعيشية؛

(ب) تحسين سلامة أُسر اللاجئين الفلسطينيين وحمايتها؛

(ج) تحسين خدمات الصحة البيئية والبنية التحتية، بما في ذلك الحصول على مياه الشرب المأمونة، والنظافة، وتصريف المياه، والكهرباء، والتخلص من النفايات، التي يستفيد منها اللاجئون الفلسطينيون الذين يعيشون في المخيمات.

22-111 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المقرّر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 إلى ما يلي:

(أ) التخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 الاقتصادي في الفئات الأكثر ضعفا وتلبية احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية؛

(ب) تحسين ظروف النظافة في مخيمات اللاجئين المكتظة وتعزيز الصحة العامة لمنع انتشار الأمراض، بما في ذلك مرض كوفيد-19.

الأداء البرنامجي في عام 2020

22-112 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتائج التالية التي ظهرت خلال عام 2020، والأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

حماية النظافة في مخيمات اللاجئين خلال الجائحة

22-113 على مدى السنوات السبعين الماضية، نمت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الرسمية الـ 58 في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وغزة نموا هيكليا لتتحول إلى مساحات مزدحمة للغاية تتسم بتركّز الفقر والاكتظاظ الشديد،

ويفتقر بعضها إلى شبكات المجاري والصرف الصحي المناسبة. وهذه الظروف تجعل اللاجئين الفلسطينيين عرضة للأمراض المنقولة جوا أو بالمياه مثل الإسهال والكوليرا والتهاب الكبد. وعمل البرنامج الفرعي مع اللاجئين الفلسطينيين على تحسين البيئة المادية والاجتماعية للمخيمات من خلال نهج تخطيطي مجتمعي لإدخال تحسينات تشمل مشاركة اللاجئين في عمليات التخطيط والتصميم.

22-114 وتعاون البرنامج الفرعي أيضا مع الحكومات المضيفة في جميع ميادين عمل الوكالة الخمسة لضمان حصول اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات الرسمية على مياه الشرب المأمونة من خلال شبكات شاملة لتوفير المياه. والحكومات المضيفة مسؤولة عن توفير الخدمات العامة لهذه المخيمات، إلا أن الأونروا ربطت عددا متزايدا من المساكن بشبكات المياه الرسمية، واستبدلت أنابيب المياه، وركبت شبكات لمعالجة المياه، ونفذت مجموعة من التدابير لتحسين إنتاج المياه وجودتها من منبعها. وعلاوة على ذلك، حسن البرنامج الفرعي شبكات المجاري، وخدمات إزالة النفايات، وتصريف مياه الأمطار، وخدمات مكافحة القوارض.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

22-115 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق هذا الهدف، كما يتضح من الزيادة في النسبة المئوية للمساكن الموصولة بخدمات إمدادات المياه المناسبة في المخيمات الرسمية (انظر الشكل الرابع عشر من الباب 22).

الشكل الرابع عشر من الباب 22

مقياس الأداء: النسبة المئوية للمساكن الموصولة بخدمات إمدادات المياه المناسبة في المخيمات

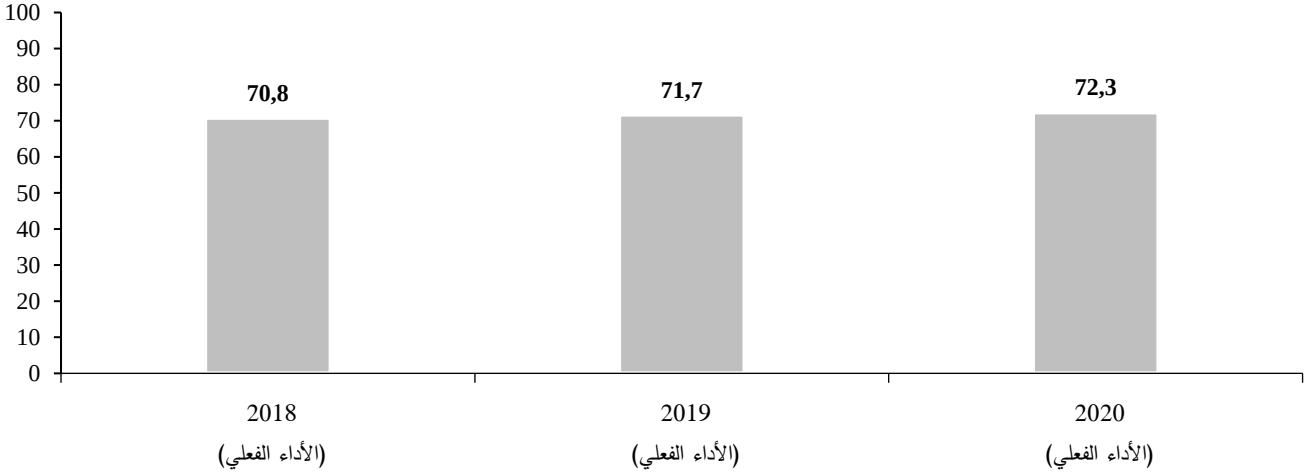

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

22-116 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، غيّر البرنامج الفرعي نهجه تجاه المساعدة الغذائية بإيصال الطرود الغذائية إلى المنازل في غزة بدلا من جمعها في مراكز توزيع مزدحمة. وسُلّمت المساعدات الغذائية إلى 578 226 أسرة لاجئة فلسطينية في غزة (778 109 1 فردا) في النصف الأول من عام 2020. وأرجأ البرنامج الفرعي أيضاً أعمال تحسين المخيمات في لبنان وغزة في الفترة بين آذار/مارس وأيار/مايو 2020 بسبب القيود المفروضة على الحركة التي أعاقت القدرة على الحصول على الإمدادات والوصول إلى مواقع المشاريع.

22-117 وفي الوقت نفسه، حدد البرنامج الفرعي، ضمن النطاق العام لأهدافه، أنشطة جديدة بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 وهي تعزيز المساعدة النقدية المقدمة إلى اللاجئين الفلسطينيين في جميع ميادين العمل لتخفيف المصاعب الاجتماعية

والاقتصادية الإضافية الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وفي هذا الصدد، استفاد من مدفوعات المساعدات النقدية التكميلية 746 840 لاجئا فلسطينيا في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية وغزة في عام 2020. وعزز البرنامج الفرعي أيضا أنشطة جمع النفايات الصلبة والنظافة في مخيمات اللاجئين. ونُظمت حملات تطهير في جميع مخيمات اللاجئين الرسمية الـ 58، ووُظِّف عمال نظافة إضافيون في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وغزة.

النتائج المقررة لعام 2022

22-118 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين لنتائج مقدمة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبيان الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: توسيع نطاق برنامج شبكة الأمان الاجتماعي الذي تنفذه الوكالة[262]

الأداء البرنامجي في عام 2020

22-119 واصل البرنامج الفرعي إصلاح برنامج شبكة الأمان الاجتماعي الذي تنفذه الوكالة. وشمل ذلك إقرار حد أدنى للمساعدة الاجتماعية الأساسية في ميادين عمل الأونروا التي ترتفع فيها معدلات الفقر بشكل كبير وتعاني من أزمات مزمنة، مثل الجمهورية العربية السورية وغزة. ففي الجمهورية العربية السورية، تلقى جميع اللاجئين الفلسطينيين تحويلا نقديا قدره 9 دولارات للشخص الواحد شهريا كجزء من برنامج الوكالة للاستجابة لحالات الطوارئ، واستُكمل ذلك بمبلغ إضافي قدره 5 دولارات للشخص الواحد شهريا للفئات الأكثر ضعفا، بما في ذلك الأسر المعيشية التي ترأسها النساء والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة، في إطار برنامج شبكة الأمان الاجتماعي. وفي غزة، نُفِّذت الاستعدادات من أجل الانتقال في عام 2021 إلى المساعدة الغذائية الشاملة المقدمة من خلال برنامج الأونروا للاستجابة في حالات الطوارئ، وتكملها مدفوعات نقدية للفئات الضعيفة في إطار برنامج شبكة الأمان الاجتماعي. كما رفع البرنامج الفرعي قيمة المبلغ المحوّل في إطار برنامج شبكة الأمان الاجتماعي في الأردن ولبنان لاستيعاب تضخم أسعار الاستهلاك والحفاظ على القوة الشرائية للمبلغ المحوّل مقارنة بخط الأساس المحدد في عام 2016. غير أن قيمة المبلغ المحوّل في إطار برنامج شبكة الأمان الاجتماعي لا تزال تساوي 20 في المائة فقط من الحد الأدنى للاحتياجات الغذائية في الأردن والضفة الغربية، أما في لبنان فإنها تقل عن 13 في المائة من الحد الأدنى للاحتياجات الغذائية.

22-120 وساهم العمل المذكور أعلاه في حصول 443 390 لاجئا من الفئات الفقيرة والمستضعفة على المساعدة من خلال برنامج شبكة الأمان الاجتماعي، وبالتالي لم يتحقق الهدف المحدد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 وهو 213 475 لاجئا. وبسبب هذا الوباء، أُرجئ إلى عام 2021 إجراء دراسة استقصائية اجتماعية اقتصادية في لبنان كان من المتوقع أن توفر الأساس لإصلاح وتوسيع برنامج شبكة الأمان الاجتماعي.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

22-121 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيجري البرنامج الفرعي دراسة استقصائية اجتماعية اقتصادية ويرصد الحالة في لبنان باتباع نهج منتظم جدا يوفر أدلة يمكن الاستناد إليها لتقديم المساعدة النقدية الطارئة للاجئين الفلسطينيين في لبنان، فضلا عن زيادة قيمة المبلغ المحوّل في إطار برنامج شبكة الأمان الاجتماعي. وستُنفّذ عملية رصد حالة الأزمات مرتين سنويا في غزة والجمهورية العربية السورية لمتابعة الحالة الاقتصادية التي تؤثر في اللاجئين الفلسطينيين وتوفير معلومات إرشادية عن فعالية وأهمية مبادرات المساعدة الغوثية.

(262) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 26)).

وسيطبّق برنامج شبكة الأمان الاجتماعي في الأردن والضفة الغربية بحيث يتواءم بشكل أفضل مع خطط المساعدة الاجتماعية للبلد المضيف لتحسين استهداف المستفيدين منه، وتحقيق القيمة المعادلة في المبالغ المحوّلة، وبالتالي منع الازدواجية في التغطية، وفي حالة الأردن، زيادة إدماج السكان المستبعدين من برامج البلد المضيف. ويُعرض التقدم المتوقع على هذا المسار في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الخامس عشر من الباب 22).

الشكل الخامس عشر من الباب 22

مقياس الأداء: مجموع عدد اللاجئين الفقراء والضعفاء الذين يتلقون المساعدة (سنويا)

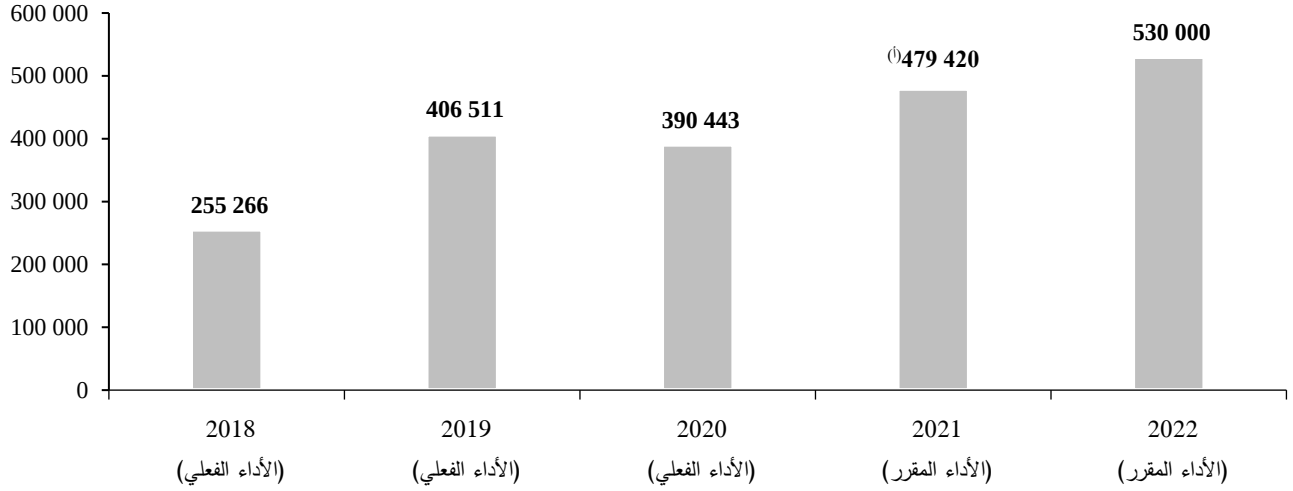

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: استهداف الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة، من خلال برنامج شبكة الأمان الاجتماعي[263]

الأداء البرنامجي في عام 2020

22-122 واصل البرنامج الفرعي تقديم المساعدة الغذائية العينية والتحويلات النقدية إلى اللاجئين المؤهلين في إطار برنامج شبكة الأمان الاجتماعي. وساهمت هذه التحويلات في تخفيف حدة الفقر في أوساط اللاجئين الفلسطينيين في جميع ميادين عمل الوكالة، مع منح الأولوية للتركيز على الفقراء المدقعين والمعدمين. ورغم إجراء إصلاحات في برنامج شبكة الأمان الاجتماعي في الجمهورية العربية السورية لاستهداف المستفيدين على أساس معايير الضعف، فإن تحديد أهلية اللاجئين الفلسطينيين لتلقي التحويلات الاجتماعية في إطار برنامج شبكة الأمان الاجتماعي في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية ظلت تُحدَّد على أساس معايير قائمة على الفقر. وينطوي ذلك على إجراء اختبار بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل التي تتضمن تحليلا مفصلا للأسباب الكامنة وراء الفقر، وتكاليف السلع الغذائية، والعوامل الاجتماعية الاقتصادية وعوامل الحماية. وفي عام 2020، أمكن الحصول على معلومات لإجراء هذا التحليل باستخدام بيانات بشأن خطوط الفقر الوطنية ومؤشر أسعار الاستهلاك، وكذلك عن طريق إجراء مقابلات هاتفية مع مقدمي طلبات الاستفادة من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي، بعد تعليق الزيارات المنزلية مع بدء انتشار جائحة كوفيد-19. واختبار الوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل يتيح للوكالة تقييم ما إذا كان المستفيدون من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي ومقدمو طلبات الاستفادة منه فقراء فقرا

(263) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

مدقعا (أي يواجهون انعدام الأمن الغذائي) أو فقراء معدمين (أي غير قادرين على تلبية كامل سلة الاحتياجات الأساسية بما في ذلك الغذاء).

22-123 وأسهم العمل المذكور أعلاه في التحويلات الاجتماعية في إطار برنامج شبكة الأمان الاجتماعي الذي يستفيد منه 448 255 لاجئا فلسطينيا في الأردن ولبنان والضفة الغربية وغزة استنادا إلى معايير قائمة على الفقر، و 995 134 لاجئا فلسطينيا في الجمهورية العربية السورية استنادا إلى معايير قائمة على الضعف. ويعكس عدد المستفيدين من التحويلات الاجتماعية انخفاضا بنسبة 4 في المائة تقريبا مقارنة بعام 2019 بسبب صعوبات إجراء الزيارات المنزلية في سياق جائحة كوفيد-19 لغرض إكمال الاختبار بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل فيما يخص المستفيدين الحاليين من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي والأشخاص الذين يطلبون الاستفادة منه، كما هو موضح في الفقرة 22-122 أعلاه. ويبلَّغ عن مقياس الأداء السابق الوارد في الوثيقة A/75/6/Add.1 في الشكل الخامس عشر من الباب 22.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

22-124 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي حفظ معلومات مستكملة عن خطوط الفقر الوطنية ومؤشرات أسعار الاستهلاك في ميادين عمل الأونروا. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا إجراء مقابلات هاتفية أو زيارات منزلية إلى مقدمي طلبات الاستفادة من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي يجريها الأخصائيون الاجتماعيون التابعون للوكالة لإجراء تقييمات للفقر، إذا سمح الوضع الصحي العام بذلك. ويُعرض التقدم المتوقع على هذا المسار في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 22-9).

الجدول 22-9
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
استفادة 255 266 لاجئا فلسطينيا في الأردن ولبنان والضفة الغربية وغزة من تحويلات اجتماعية في إطار برنامج شبكة الأمان الاجتماعي يتم تحديدها باستخدام معايير قائمة على الفقر. ظل تنفيذ برنامج شبكة الأمان الاجتماعي معلقا في الجمهورية العربية السورية لتعذّر إمكانية تطبيق معايير الاستهداف القائمة على الفقر	استفادة 406 511 لاجئا فلسطينيا في الأردن ولبنان والضفة الغربية وغزة من تحويلات اجتماعية في إطار برنامج شبكة الأمان الاجتماعي يتم تحديدها باستخدام معايير قائمة على الفقر. أعيد العمل ببرنامج شبكة الأمان الاجتماعي في الجمهورية العربية السورية لفائدة 071 16 لاجئا فلسطينيا باستخدام معايير الاستهداف قائمة على الضعف	استفادة 448 255 لاجئا فلسطينيا في الأردن ولبنان والضفة الغربية وغزة من التحويلات الاجتماعية في إطار برنامج شبكة الأمان الاجتماعي استنادا إلى معايير قائمة على الفقر، و 995 134 لاجئا فلسطينيا في الجمهورية العربية السورية استنادا إلى معايير قائمة على الضعف	استفادة ما مجموعه 420 479 لاجئا فلسطينيا في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وغزة من تحويلات اجتماعية في إطار برنامج شبكة الأمان الاجتماعي. سيبدأ توزيع المساعدات الغذائية الشاملة في غزة، وستُستكمل بمساعدات نقدية، وسيُحدد المستفيدون منها استنادا إلى المعايير القائمة على الضعف	استفادة ما مجموعه 530 000 لاجئا فلسطينيا في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وغزة من تحويلات اجتماعية في إطار برنامج شبكة الأمان الاجتماعي. التقدم المحرز في إصلاحات برنامج شبكة الأمان الاجتماعي في لبنان والتقدم المحرز في التحضير لإصلاحات برنامج شبكة الأمان الاجتماعي في الأردن والضفة الغربية

النتيجة 3: توفير مأوى آمن ولائق للسكن للاجئين الفلسطينيين الضعفاء

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

22-125 منذ إنشاء مخيمات اللاجئين الرسمية الـ 58 في ميادين عمل الأونروا الخمسة، تحولت هذه المخيمات من مآوٍ مؤقتة إلى مساحات حضرية ومكتظة بشدة. وبسبب النزاع، والزيادات في عدد اللاجئين، والظروف الاقتصادية الصعبة، وضيق المساحة، أصبح مستوى العديد من المساكن متدنيا بشكل خطير عن المستوى المطلوب. وتحتوي غالبية المساكن على الأسبستوس، وهي مسقوفة بالزنك أو بمواد مؤقتة، ويشكل ذلك مخاطر صحية حادة، وتتسم مساكن عديدة بقلّة النظافة ونقص التهوية. وحتى عام 2020، كان هناك ما يقدر بنحو 000 40 مسكن دون المستوى المطلوب، باستثناء المساكن التي تضررت من الأعمال العدائية في لبنان والجمهورية العربية السورية وغزة. والبرنامج الفرعي مكرّس لتحسين المساكن ذات المستوى المتدني جدا، ويعطي الأولوية لدعم اللاجئين الفلسطينيين الأكثر ضعفا وفقا لعدد من المعايير، بما في ذلك حالة الفقر، وحجم الأسرة، وعدد الأشخاص ذوي الإعاقة في الأسرة، والمدة التي مرت في انتظار إعادة تأهيل المسكن، ومن يرأس الأسرة (مثلا امرأة، أو وصي، أو شخص يكفل أيتاما). وفي عام 2020، أعاد البرنامج الفرعي تأهيل 561 مسكنا دون المستوى المطلوب في الأردن ولبنان والضفة الغربية وغزة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

22-126 الدرس المستفاد من منظور البرنامج الفرعي هو أن إعادة تأهيل المساكن تكون أكثر نجاحا عندما يشارك فيها المستفيدون الرئيسيون مشاركة كاملة. وعند تطبيق هذا الدرس، سيعزز البرنامج الفرعي استخدام نهج المساعدة الذاتية حيث تتولى الأسر المستفيدة من إصلاح مساكنها إدارة أعمال الإصلاح بدعم تقني من الوكالة وتحت إشرافها. ومن المتوقع أن يؤدي التوسع في تطبيق نهج المساعدة الذاتية إلى زيادة معدل رضا المستفيدين من مساعدات الأونروا في مجال إعادة تأهيل المساكن.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

22-127 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من الزيادة في العدد الإجمالي للأسر التي استفادت من تحسين حالة مساكنها (انظر الشكل السادس عشر من الباب 22).

الشكل السادس عشر من الباب 22

مقياس الأداء: إجمالي عدد الأسر المستفيدة من تحسين حالة المساكن (تراكمي)

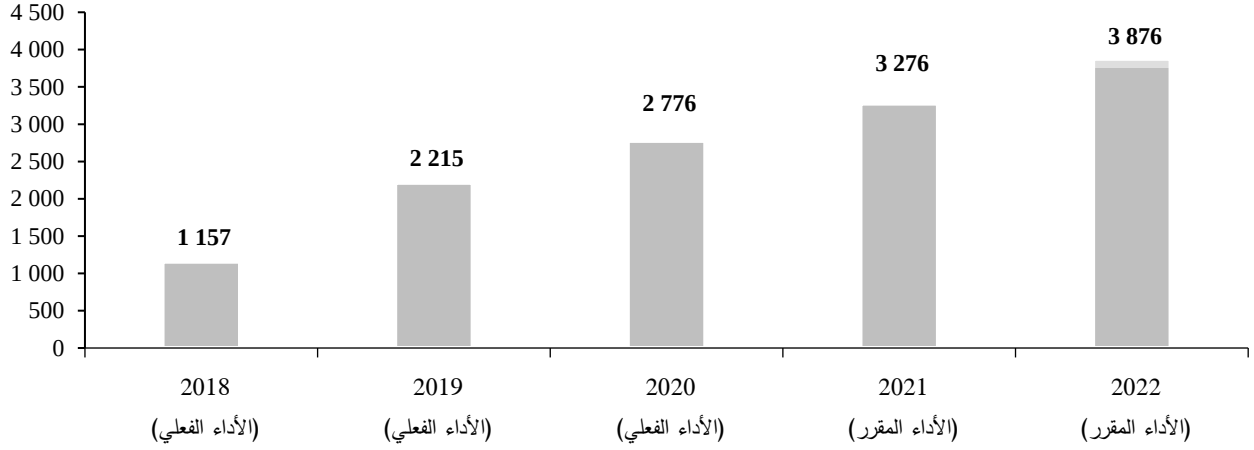

المنجزات المستهدفة

22-128 يعرض الجدول 22-10 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 22-10

البرنامج الفرعي 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية
تقديم الخدمات مباشرة: توفير نحو 1,9 مليون تحويل نقدي ومساعدات غذائية للمستفيدين.

البرنامج 23

المساعدة الإنسانية

23-1 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

الولايات التشريعية

قرارات الجمعية العامة

182/46؛ 127/75 تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

120/47 ألف وباء برنامج للسلم: الدبلوماسية الوقائية والمسائل ذات الصلة

12/52 تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح

167/52 سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية

1/60 نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005

208/62 الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

226/67؛ 233/75 الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

1/68 استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة 16/61 المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي

313/69 خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)

1/70 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

305/72 استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة 1/68 المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي

160/74 توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخليا

306/74 اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

124/75 التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية

125/75 سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

14/2019 تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

قرارات مجلس الأمن

(1999) 1265

(2009) 1894

(2015) 2222

(2016) 2286

(2018) 2417

(2019) 2474

(2019) 2475

(2020) 2514

(2020) 2520

(2020) 2522

(2020) 2524

(2020) 2531

(2020) 2532

(2020) 2533

(2020) 2534

(2020) 2540

(2020) 2542

(2020) 2543

(2020) 2550

(2020) 2552

(2020) 2556

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
السياسة العامة والتحليل

الهدف

23-2 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في تحسين الاتساق الاستراتيجي والعملياتي للاستجابة الإنسانية.

المنجزات المستهدفة

23-3 يعرض الجدول 23-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 23-1

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**3**	**3**	**3**	**3**
1 - تقرير الأمين العام عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ	1	1	1	1
2 - تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين	1	1	1	1
3 - تقرير الأمين العام عن الكوارث الطبيعية	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**6**	**6**	**6**	**6**
4 - اجتماعات اللجنة الثالثة	1	1	1	1
5 - اجتماعات فريق الخبراء المعني بحماية المدنيين	4	4	4	4
6 - اجتماعات الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي	1	1	1	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**3**	**3**	**3**	**3**
7 - تنظيم منتديات/حلقات عمل مع المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية لتعزيز المساعدة الإنسانية ولمعالجة الشواغل الإنسانية	3	3	3	3
المواد التقنية (عدد المواد)	**2**	**2**	**2**	**2**
8 - ورقات استراتيجيات وأدوات سياساتية ومذكرات إرشادية للوكالات الإنسانية بشأن الصلة بين الأبعاد السياسية والأبعاد المتعلقة بالمساعدة الإنسانية وبحقوق الإنسان لاستجابة الأمم المتحدة للأزمات	1	1	1	1
9 - دراسات وتوجيهات وتحليل للسياسات بشأن التطورات التي يشهدها قطاع العمل الإنساني	1	1	1	1

البرنامج الفرعي 2
تنسيق العمل الإنساني والاستجابة لحالات الطوارئ

الهدف

23-4 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في كفالة استجابة إنسانية متسقة وفعالة وحسنة التوقيت للتخفيف من المعاناة الإنسانية في حالات الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة.

المنجزات المستهدفة

23-5 يعرض الجدول 23-2 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 23-2

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**4**	**4**	**4**	**4**
1 - تقرير مقدم إلى الجمعية العامة عن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ	1	1	1	1
2 - المناسبات الرفيعة المستوى لإعلان التبرعات المتعلقة بتقديم المساعدة الدولية إلى البلدان المتضررة من حالات الطوارئ الإنسانية	3	3	3	3
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**2**	**2**	**2**	**2**
3 - الاجتماعات الرفيعة المستوى والمناسبات الجانبية للجمعية العامة المتعلقة بتقديم المساعدة الدولية إلى البلدان المتضررة من حالات الطوارئ الإنسانية	2	2	2	2
باء - الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**2**	**2**	**2**	**2**
4 - حلقات عمل بشأن القانون الإنساني وغير ذلك من المسائل المستجدة لفائدة المنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية	2	2	2	2
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
بعثات المساعدة الإنسانية: بعثات بناء الاستراتيجيات لاستعراض الاحتياجات الإنسانية وإعداد استراتيجيات الاستجابة المناسبة.				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم إحاطات إلى مجلس الأمن بشأن حالات طوارئ معقدة محددة؛ وعقد اجتماعات مع الجهات المانحة وتنظيم إحاطات ومشاورات غير رسمية مع أكثر من 50 من الدول الأعضاء بشأن حالات طوارئ محددة وتمويل الاحتياجات الإنسانية؛ وإعداد نداءات موحدة مشتركة بين الوكالات لـ 27 من البلدان والمناطق المتضررة من حالات الطوارئ الإنسانية؛ وعقد اجتماعات مع المنظمات الإنسانية في أكثر من 30 بلدا بشأن العمليات والسياسات وترتيبات التنسيق؛ وعقد اجتماعات مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص بشأن الإجراءات المشتركة في المجال الإنساني.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: الوصول إلى آليات الرصد لدعم الشركاء التنفيذيين؛				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم اجتماعات ومناسبات خاصة بشأن حالات طوارئ معقدة محددة؛ وتقديم إحاطات فصلية للجهات المانحة بشأن تمويل الأنشطة الإنسانية؛ وإعداد التقرير السنوي للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، والتقرير السنوي الموحَّد عن الصناديق القطرية المشتركة، واللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي.				
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية				
الإدارة: تقديم مِنَح من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ بهدف التصدي لحالات الطوارئ الجديدة والطويلة الأمد وتقديم مِنَح من الصناديق القطرية المشتركة.				

البرنامج الفرعي 3
الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية

الهدف

23-6 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في الحد بشكل كبير من مخاطر الكوارث ومن الخسائر في الأرواح وسبل العيش والصحة والأصول الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأشخاص والأعمال التجارية والمجتمعات المحلية والبلدان.

المنجزات المستهدفة

23-7 يعرض الجدول 23-3 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 23-3

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**3**	**2**	**2**	**2**
1 - تقرير مقدم إلى الجمعية العامة عن تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030	1	1	1	1
2 - تقديم الدعم الفني والتقني للمفاوضات بشأن قرار الجمعية العامة (اللجنة الثانية) المتعلق بالحد من مخاطر الكوارث (سنويا) واتخاذ إجراءات عالمية فعالة لمعالجة آثار ظاهرة النينيو (كل سنتين)	2	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**1**	**1**	**1**	**1**
3 - الجلسة العامة للجمعية العامة (اللجنة الثانية)، بند جدول الأعمال المتعلق بالتنمية المستدامة	1	1	1	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**29**	**30**	**29**	**30**
4 - المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية المتعلقة بتنفيذ إطار سِنداي	29	30	29	30
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**323**	**332**	**323**	**330**
5 - دورات تدريب وحلقات عمل لتنمية القدرات في مجال التخطيط للحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ ورصد إطار سِنداي على الصعد الإقليمي والوطني والمحلي	323	332	323	330
المنشورات (عدد المنشورات)	**3**	**2**	**5**	**3**
6 - تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث والتقارير الخاصة لتقرير التقييم العالمي	1	–	1	1
7 - التقرير السنوي لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث	1	1	1	1
8 - برنامج العمل وإطار العمل الاستراتيجي لفترة السنتين لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث	–	–	2	–
9 - خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها: نحو إرساء نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة يقوم على الوعي بالمخاطر (التقرير المرحلي)	1	1	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
المواد التقنية (عدد المواد)	**11**	**14**	**14**	**15**
10 – أفضل الممارسات والمعايير والتوجيهات وغيرها من الأدوات لتعزيز التعلم وتبادل المعارف من أجل رصد إطار سِنداي وتنفيذه	6	10	10	10
11 – التوجيه السياساتي بشأن تطبيق المعرفة بالمخاطر	–	4	1	4
12 – الوثائق الختامية للمنابر الإقليمية والعالمية	5	–	3	1

جيم – المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم المشورة والدعم فيما يتعلق بصياغة وتحسين 50 من الاستراتيجيات والخطط الإقليمية والوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث، فضلا عن تقديم المشورة بشأن 5 نظم وآليات وطنية للإنذار المبكر؛ ودعم قدرات 14 منظمة حكومية دولية إقليمية ودون إقليمية على إدارة المخاطر؛ وتيسير تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها: نحو إرساء نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة يقوم على الوعي بالمخاطر؛ ودعم القطاع الخاص في مجال تحليل المخاطر من أجل اتخاذ قرارات واعية بالمخاطر والحد من المخاطر من خلال الشراكة مع منتدى تطوير التأمين والانخراط في شراكة InsuResilience العالمية؛ والدعوة من أجل اتساق السياسات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث في جميع القطاعات، بسبل منها العمل مع مؤتمر الدول الأطراف المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، والجزء المتعلق بالتكامل من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وسائر العمليات الحكومية الدولية، وذلك للنهوض بتنفيذ إطار سِنداي.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تعهد ومواصلة تحسين مرصد إطار سِنداي لأغراض الرصد والإبلاغ بشأن التقدم المحرز في بلوغ غايات إطار سِنداي؛ والمساعدة في إنشاء وإدارة قواعد بيانات الخسائر الناجمة عن الكوارث لـ 120 بلدا وإقليما.

دال – المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم اجتماعات عالمية وإقليمية رفيعة المستوى بشأن الحد من مخاطر الكوارث؛ وتنظيم أحداث بمناسبة اليوم العالمي للتوعية بأمواج تسونامي؛ وتنظيم أحداث في إطار حملة سِنداي السُباعية: سبع غايات في سبع سنوات/بمناسبة اليوم الدولي للحد من الكوارث؛ ونشر و/أو توزيع الرسائل الإخبارية والنشرات الصحفية والمذكرات الشفوية بشأن رصد إطار سِنداي.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: الاضطلاع بأنشطة الدعوة الرفيعة المستوى للممثلة الخاصة للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث من خلال البعثات الرفيعة المستوى من أجل الدعوة، والنشرات الصحفية، ومقالات الرأي، والمقالات المنشورة على الإنترنت، والمنشورات في وسائل التواصل الاجتماعي، ومقاطع الفيديو، والتغطية الصحفية.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تعهد ومواصلة تحسين الموقع الشبكي للوقاية، وهو المنصة الإلكترونية للمعارف المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث؛ وتعهد وتحسين المنصة الإلكترونية للالتزامات الطوعية لإطار سِنداي وتسجيل أكثر من 75 من الالتزامات الطوعية.

البرنامج الفرعي 4
خدمات الدعم في حالات الطوارئ

الهدف

23-8 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو التعجيل بإيصال المساعدة الإنسانية الدولية إلى ضحايا حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية.

المنجزات المستهدفة

23-9 يعرض الجدول 23-4 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 23-4

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**5**	**5**	**5**	**5**
1 - المشروع المتعلق بقابلية التشغيل البيني لأدوات وإجراءات الاستجابة	1	1	1	1
2 - المشاريع المتعلقة ببناء القدرات في مجال الاستجابة	4	4	4	4
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**50**	**43**	**50**	**50**
3 - الدورات التدريبية وحلقات العمل وعمليات المحاكاة الإقليمية والدولية فيما يتعلق بمختلف خدمات الاستجابة والتنسيق الميداني (مثل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث؛ والتنسيق بين الجانبين المدني والعسكري في العمليات الإنسانية للأمم المتحدة؛ والاستجابة لحالات الطوارئ البيئية؛ والفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ؛ ودورة البرامج الإنسانية)	50	43	50	50
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية إلى 70 من الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة والدول الأعضاء بشأن تنسيق الاستجابة السريعة، بما في ذلك التنسيق بين الجانبين المدني والعسكري في العمليات الإنسانية للأمم المتحدة وإدماج الاعتبارات البيئية في الاستجابة الإنسانية.				
بعثات المساعدة الإنسانية: إيفاد 5 إلى 10 بعثات لدعم التنسيق بين الجانبين المدني والعسكري في العمليات الإنسانية للأمم المتحدة (بناءً على الطلبات المقدمة) في السنة؛ و 3 إلى 10 بعثات تابعة لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث في السنة (حسب عدد الكوارث التي تقع وبناءً على طلبات مقدَّمة من الحكومات المتضررة من الكوارث أو الأفرقة القطرية للعمل الإنساني)؛ وتقديم الدعم في مجال تنسيق الشؤون الإنسانية لتوفير الإغاثة الأساسية في حالات الطوارئ؛ وتقديم الدعم التقني للتقييم السريع والتخطيط للاستعداد لحالات الطوارئ.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: القيام سنويا بإعداد إرشادات وأدوات وكتيبات بشأن خدمات الاستجابة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بما في ذلك ما يلي: تنقيح المبادئ التوجيهية للفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ؛ وتحديث وصيانة الأدوات الإلكترونية المتصلة بالاستجابة السريعة وتنسيق الشؤون الإنسانية؛ وتحديث وتعهد قائمة منسقي الشؤون الإنسانية.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم مناسبة سنوية لإقامة الشراكات والتوعية من أجل تيسير التعاون وقابلية التشغيل البيني فيما بين 2000 من الجهات صاحبة المصلحة، بمن فيها العاملون في مجال الاستجابة الإنسانية؛ وإعداد حوالي 3 إلى 5 قواعد/إرشادات/أدوات متعلقة بخدمات الاستجابة في حالات الطوارئ في السنة.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وصيانة مواقع شبكية مخصصة لمختلف خدمات الاستجابة الإنسانية التقنية.				

البرنامج الفرعي 5
المعلومات وأنشطة الدعوة فيما يتصل بحالات الطوارئ الإنسانية

الهدف

23-10 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في كفالة الدعوة الفعالة لنصرة مبادئ المساعدة الإنسانية وتبادل المعارف في خدمة السكان المتضررين من جراء الكوارث وحالات الطوارئ.

المنجزات المستهدفة

23-11 يعرض الجدول 23-5 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 23-5

البرنامج الفرعي 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الدعم للشركاء في المجال الإنساني من أجل تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية؛ ومعلومات وتحليلات شاملة وذات حجية عن الاحتياجات الإنسانية والاستجابة: معلومات وتحليلات مُجمّعة عن الأزمات والبلدان التي تشهد حالات شديدة الخطورة (مثل نواتج تحليلات المواضيع المشتركة بين القطاعات التي تجريها الجهات المعنية المتعددة)؛ والبيانات المضمونة الجودة ليستخدمها أكثر من 000 1 من الشركاء التنفيذيين؛ ورئاسة فريق للاتصالات في مجال العمل الإنساني يضم أعضاء من الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية على حد سواء للمساعدة في تعزيز الدعوة والاتساق في الرسائل وتخطيط وتسلسل محتوى الاتصالات.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تحديث وتعهد الأدلة الميدانية والخرائط وغيرها من المعلومات اللوجستية لفائدة أكثر من 000 1 من الشركاء التنفيذيين العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية في الميدان؛ ووضع معايير لإدارة المعلومات من أجل تبادل المعلومات في دوائر العمل الإنساني، ونماذج إبلاغ، وتوجيهات، بما في ذلك معايير بيانات مشتركة فيما بين الشركاء التنفيذيين؛ وقواعد البيانات والأدوات الإلكترونية المتصلة بالاستجابة الإنسانية وتنسيق الاستجابة؛ ودليل بيانات أفرقة البحث والإنقاذ في المناطق الحضرية الذي أعده الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ؛ والمنهجيات والأدوات العامة لتقييم المخاطر وجوانب الضعف.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مواد إعلامية عن أنشطة الدعوة لتنسيق العمل في المجال الإنساني؛ وتنظيم اليوم العالمي للعمل الإنساني وغيره من المناسبات الحقيقية أو الافتراضية المتصلة بالقضايا والشواغل الإنسانية، بما في ذلك المعارض والحلقات الدراسية والمناسبات العامة، مع احتمال تنظيمها عن طريق المنصات الرقمية؛ والاستفادة من الحملات والمناسبات الخاصة ووسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية للدعوة إلى نصرة القضايا الإنسانية وحالات طوارئ محددة؛ وزيادة التوعية والمشاركة بشكل استباقي من خلال منصات رقمية جديدة وحالية لإرشاد وحشد الموارد والدعم، بسبل منها الوصول إلى الشريحة العمرية المرقمنة للغاية من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 34 عاما وزيادة الوعي والمشاركة إلى أقصى حد لمواصلة دعم الأشخاص المتضررين من الأزمات الإنسانية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نهج استباقي للتعاون والاضطلاع بالأنشطة مع وسائط الإعلام؛ وتقديم آخر المستجدات اليومية لمراسلي الأمم المتحدة من خلال الإحاطة الإعلامية في فترة الظهيرة وتقديم الإحاطات الإعلامية مرتين أسبوعيا في قصر الأمم في جنيف؛ وعقد إحاطات إعلامية منتظمة غير رسمية ورسمية في جميع أنحاء العالم، واقتراحات لقصص وعروض لمقابلات، من أجل الدعوة إلى تقديم المساعدة للأشخاص الذين يمرون بأزمات إنسانية، مع إظهار القيمة التي يضيفها عمل المكتب؛ ودعم جمع التبرعات على الصعيد العالمي من خلال استراتيجية شاملة للاتصالات بغية إصدار اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي (النداءات الموحدة السنوية) دعما للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ولمؤتمرات إعلان التبرعات للأزمات الإنسانية الكبيرة.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: إدارة ودعم المنصات الرقمية التابعة لدوائر العمل الإنساني التي يستخدمها جمهور عالمي يزيد على 15 مليون شخص سنويا، من قبيل موقع الإغاثة ReliefWeb وموقع humanitarianresponse.info، وموقع "تبادل البيانات الإنسانية"؛ والتوجيه وتوفير النماذج والتدريب على مختلف المنتجات الهادفة إلى الإبلاغ، بما في ذلك تقرير الحالة الإنسانية واللمحة الموجزة الإنسانية؛ وتوفير مقاطع مصورة وغيرها من محتويات الوسائط المتعددة عن القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والمبادئ الإنسانية، وحماية المدنيين، بما في ذلك العنف الجنساني في النزاعات.

هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: دعم منتجات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المكرسة لخدمات التعاون والفريق العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات الاستجابة في حالات الطوارئ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات استمرارية تصريف الأعمال، وخدمات تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال، وخدمات تحليل البيانات.

البرنامج 24

التواصل العالمي

24-1 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

الولايات التشريعية

قرارات الجمعية العامة

13 (د-1)	تنظيم الأمانة العامة
168 (د-2)	يوم الأمم المتحدة
423 (د-5)	يوم حقوق الإنسان
40/32 باء	قضية فلسطين
201/35	برنامج زمالة رهام الفرا التذكارية السنوية للصحفيين
67/36	السنة الدولية للسلم واليوم الدولي للسلام
134/54	اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة
7/57	الاستعراض والتقييم النهائيان لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا
129/57	اليوم الدولي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة
7/60	إحياء ذكرى محرقة اليهود
225/60	تقديم المساعدة إلى الناجين من الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام 1994، لا سيما اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي
122/62	إقامة نصب تذكاري دائم تخليدا لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي
13/64	اليوم الدولي لنيلسون مانديلا
128/74	متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة
23/75	البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة التواصل العالمي في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين
25/75	متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام
80/75	برنامج الأمم المتحدة لمعلومات نزع السلاح
101/75 ألف	المسائل المتصلة بالإعلام: الإعلام في خدمة الإنسانية
101/75 باء	المسائل المتصلة بالإعلام: سياسات الأمم المتحدة وأنشطتها في مجال التواصل العالمي
121/75	نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار
237/75	دعوة عالمية من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
خدمات الاتصال الاستراتيجي

24-2 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في حشد الجماهير وتعزيز الدعم المقدم لعمل الأمم المتحدة ومبادئها ومقاصدها.

المنجزات المستهدفة

24-3 يعرض الجدول 24-1 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 24-1

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**1**	**1**	**1**	**1**
1 - تقرير إلى الجمعية العامة بشأن نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار	1	1	1	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**26**	**26**	**26**	**26**
2 - برنامج تدريبي لفائدة المذيعين والصحفيين الفلسطينيين	24	24	24	24
3 - الحلقة الدراسية الإعلامية الدولية بشأن السلام في الشرق الأوسط	2	2	2	2
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم حملات إعلامية ومناسبات وبرامج توعية استراتيجية، عن طريق المكاتب الميدانية التابعة للإدارة، وصلت إلى الجماهير المحلية من خلال تنظيم محاضرات ومعارض وأكثر من 100 من مؤتمرات نموذج محاكاة الأمم المتحدة بشأن المسائل ذات الأولوية أو المناسبات الاحتفالية الخاصة للأمم المتحدة، تخاطب جماهير مستهدفة محددة (مثل المجتمع المدني والشباب والأوساط الأكاديمية والحكومات والقطاع الخاص) وبنحو 120 لغة.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: عقد مؤتمرات صحفية وإحاطات وحلقات نقاش بشأن أولويات الأمم المتحدة وأنشطتها ومناسباتها ومنشوراتها وتقاريرها ونتائج المفاوضات أو أنشطة الأمم المتحدة الأخرى؛ والاتصال الإعلامي، بما في ذلك عن طريق إجراء مقابلات إعلامية و/أو نشر مقالات رأي؛ وإقامة شراكات استراتيجية مع المؤسسات التعليمية ووسائط الإعلام والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأوساط المبدعين وشركاء آخرين؛ وإنتاج برامج إذاعية وتلفزيونية.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: الحسابات الرئيسية وغيرها من حسابات وسائل التواصل الاجتماعي، والحملات، والمواقع الشبكية المتعددة اللغات التي تديرها مراكز الأمم المتحدة للإعلام.				

البرنامج الفرعي 2
الخدمات الإخبارية

الهدف

24-4 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في حشد الجماهير وتعزيز الدعم المقدم لعمل الأمم المتحدة ومبادئها ومقاصدها.

المنجزات المستهدفة

24-5 يعرض الجدول 24-2 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 24-2

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: تقديم الاعتماد والخدمات إلى 000 1 من أعضاء وسائط الإعلام، يتولون تغطية جلسات الأمم المتحدة؛ وتغطية الاجتماعات الحكومية الدولية؛ ونشر وتوزيع كلمات وبيانات الأمين العام ونائب الأمين العام على الإنترنت، وسجلات محاضر اللقاءات الصحفية للأمين العام؛ والتغطية المصورة لاجتماعات الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية وأنشطة الأمين العام ونائب الأمين العام ورئيس الجمعية العامة.
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: المحتوى اليومي للوسائط المتعددة - السمعية والمرئية والنصية - باللغات الرسمية الست وثلاث لغات غير رسمية (البرتغالية والسواحيلية والهندية) الذي يُنشر من خلال منصات وقنوات متعددة، بما في ذلك وسائط الإعلام على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، ومن خلال إقامة شراكات مع مؤسسات إعلامية خارجية؛ وإنشاء وتحديث وتعهد الموقع الشبكي الأساسي للأمم المتحدة (بما في ذلك الصفحة الرئيسية)، و 185 من احتفالات الأمم المتحدة، والحملات العالمية الرئيسية باللغات الرسمية الست؛ وتقديم المساعدة إلى كيانات الأمم المتحدة لضمان استيفاء مواقعها الشبكية لمتطلبات التكافؤ بين لغات الأمم المتحدة (نحو 43 موقعا شبكيا)؛ والتغطية التلفزيونية الحية، بما في ذلك البث التدفقي المباشر ونشر بث شبكي حسب الطلب للاجتماعات الحكومية الدولية وغيرها من المناسبات الجديرة بالنشر التي تجري في المقر؛ وتوفير خدمات المكتبة السمعية البصرية للمندوبين ووسائل الإعلام وغيرها.

البرنامج الفرعي 3
خدمات التوعية والخدمات المعرفية

الهدف

24-6 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في حشد الجماهير وتعزيز الدعم المقدم لعمل الأمم المتحدة ومبادئها ومقاصدها.

المنجزات المستهدفة

24-7 يعرض الجدول 24-3 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 24-3

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**4**	**4**	**4**	**4**
1 - تقارير مقدمة إلى الجمعية العامة عن مسائل الإعلام وأنشطة إدارة التواصل العالمي: خدمات الاتصال الاستراتيجي، والخدمات الإخبارية، وخدمات التوعية والخدمات المعرفية	4	4	4	4
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**20**	**20**	**20**	**20**
2 - اجتماعات لجنة الإعلام	20	20	20	20
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**193**	**236**	**193**	**306**

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
3 - جلسات إحاطة وحلقات عمل في مجال التواصل للمنظمات غير الحكومية وبرنامج توجيهي للمنظمات غير الحكومية المنتسبة حديثا	27	15	27	30
4 - دورات تدريبية وحلقات دراسية وحلقات عمل بشأن خدمات مكتبة داغ همرشولد، ودورات تدريبية لمنشئي محتوى موقع iSeek ومحرريه وجهات التنسيق المعنية	145	215	145	225
5 - برنامج زمالة رهام الفرا التذكارية للصحفيين	21	6	21	21

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إقامة شراكات مع المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية وكيانات أخرى؛ وتوفير مواد تعليمية وترويجية عن أنشطة الأمم المتحدة، مثل مجلة وقائع الأمم المتحدة، ودليل حقائق أساسية عن الأمم المتحدة، وبرامج إحاطة بشأن طائفة واسعة من المواضيع التي تعنى بها الأمم المتحدة؛ وتقديم ردود على الاستفسارات العامة ومجموعات المواد الخاصة للمعلمين؛ واختيار وتصميم وتنظيم وتركيب معارض في مقر الأمم المتحدة وعلى الإنترنت؛ وإقامة جولات مصحوبة بمرشدين متعددة اللغات لأكثر من نصف مليون زائر متوفرة بعشرين لغة؛ وتقديم برنامج توعية بمشاركة شخصيات بارزة، بما يشمل رسل السلام وغيرهم من المشاهير بوصفهم دعاة؛ وإقامة مناسبات خاصة والترويج للاحتفالات بأيام وسنوات تذكارية مختارة؛ وتنفيذ مبادرة التواصل مع أوساط المبدعين التي أسفرت عن ظهور الأمم المتحدة أو إحدى القضايا التي تعنى بها في فيلم أو في منتج تلفزيوني أو مسرحي؛ وإصدار منتجات تصميم شكلي، دعما للتوسيم والحملات الإعلامية والمواد الإعلامية؛ وتنظيم مناسبات طلابية مثل المؤتمرات العالمية عبر الفيديو؛ وتقديم التوجيه ومشورة الخبراء إلى 850 منظمة تستضيف نحو 260 000 طالب في نموذج محاكاة الأمم المتحدة؛ وعقد مؤتمرات بشأن مواضيع مثل الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وإحياء ذكرى محرقة اليهود.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: عقد مؤتمرات صحفية وتقديم نشرات صحفية للإعلان عن شراكات جديدة للتوعية ومناسبات خاصة؛ وافتتاح معارض.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهد موقع iSeek الذي يشكل منصة الاتصالات الداخلية الرئيسية للأمانة العامة لجميع المستخدمين في جميع أنحاء العالم؛ ونشر مقالات؛ وإجراء دورات تدريبية لأكثر من 000 1 مشارك؛ وتعهد البوابة الإلكترونية للوفود ونشرة الأمم المتحدة الخاصة بأعمال التنمية.

خدمات المكتبة: المشاعات الرقمية للأمم المتحدة: إنشاء مستودع مركزي رقمي آمن للأمم المتحدة (مكتبة الأمم المتحدة الرقمية)؛ وخدمات المعلومات والمعارف: تقديم منتجات المكتبة الإلكترونية للخدمات العامة وخدمات الإعارة والخدمات ذات الصلة الخاصة بالمكتبة، وتوفير بحوث مباشرة ومحددة الأهداف لممثلي الدول الأعضاء؛ والمشاركة المجتمعية الأوسع نطاقا: ضمان الحضور على شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وإقامة مناسبات ومحاضرات، وإدارة مجموعة منظومة الأمم المتحدة لاقتناء المعلومات الإلكترونية وبرنامج الأمم المتحدة لمكتبات الإيداع؛ وتوفير محتويات متنوعة في المكتبة.

البرنامج 25

خدمات الإدارة والدعم

الباب 29 ألف
إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال

التوجّه العام

الولاية والمعلومات الأساسية

25 ألف-1 تقوم إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال بدفع عجلة تغيير النموذج الإداري، بما في ذلك دعم الهيكل الجديد للسلام والأمن وإصلاحات المنظومة الإنمائية، وهي بذلك مسؤولة عن قيادة السياسة العامة في جميع المجالات الإدارية من خلال توفير إطار واضح ومتكامل للاستراتيجيات والسياسات الإدارية على النطاق العالمي، ومن خلال تعزيز آليات الرصد والتقييم والمساءلة التي تشرف على ممارسة السلطة المفوضة في بيئة إدارة لا مركزية. وستسهم الإدارة في تهيئة ثقافة قوامها التعلم المتواصل والمساءلة وتعزيز الابتكار والشمول والاستدامة البيئية في نماذج تسيير الأعمال في جميع أنحاء الأمانة العامة. وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال مسؤولة أيضاً، إلى جانب إدارة الدعم العملياتي، عن إدارة أنشطة مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتستمد الإدارة ولايتها من الأولويات المحددة في القرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، بما فيها القرارات 266/72 ألف و 266/72 باء و 254/72 و 281/73. وتضطلع إدارة الاستراتيجيات والسياسات الادارية ومسائل الامتثال بدور أساسي في إعمال النموذج الإداري الجديد الذي دعا إليه الأمين العام، مع التركيز على الشفافية والمساءلة واتخاذ القرارات في المكان الأقرب إلى نقاط التنفيذ.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

25 ألف-2 تشمل الاستراتيجية لعام 2022 مواصلة النهوض بالنموذج الإداري الجديد باتباع نهج متكامل ذي ركائز ثلاث مترابطة، هي: تخطيط البرامج والشؤون المالية وشؤون الميزانية؛ والموارد البشرية؛ والتحول في تسيير الأعمال والمساءلة. وستقوم الإدارة بما يلي:

(أ) الالتزام بأساليب عمل جديدة، بسبل تتضمن صياغة سياسات ونهج شاملة وكلّية تساعد على تحقيق نتائج ملموسة، بما في ذلك من خلال ضخ استثمارات جديدة في التكنولوجيا والالتزام بإدخال تحسينات مستمرة؛

(ب) تعزيز قدرة المنظمة على الصمود، بما في ذلك تأهبها للحفاظ على استمرارية تصريف الأعمال في حالات الطوارئ، من خلال توجيه ورصد وتعديل أساليب العمل في "الوضع الطبيعي المقبل" بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في مقر الأمم المتحدة من أجل التكيف باستمرار مع التغيرات التي تطرأ على البيئة ومع المخاطر والفرص المتاحة؛

(ج) ترسيخ سياسات وممارسات الإدارة القائمة على النتائج في الأداء اليومي للمنظمة وفي ثقافتها، إلى جانب إنشاء دورة متكاملة تتضمن التخطيط، وإدارة المخاطر والأداء، والتقييم؛

(د) التشجيع على ترسيخ الشفافية والمساءلة من أجل تعزيز الثقة في قدرات الأمم المتحدة كمنظمة ومصداقيتها، من جانب الدول الأعضاء والشعوب التي تقدم المنظمة خدمات لها؛

(هـ) تعزيز القدرات في مجال تحليل البيانات والإبلاغ عنها للتمكين من الوصول إلى بيانات متاحة في الوقت الحقيقي وسهلة الاستخدام، بغية دعم اتخاذ قرارات مستنيرة وتحسين إدارة المخاطر لتحقيق أهداف الأمم المتحدة؛

(و) تهيئة بيئة تعاونية وشـــاملة للجميع باتباع حلول متكاملة وإقامة شـــراكات اســـتراتيجية على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

(ز) السعي إلى تنفيذ استراتيجية دينامية في مجال الموارد البشرية تشجع على زيادة التنوع، وتساعد المديرين على العثور على الأشخاص المناسبين، وتوفر إطارا معزّزا للتعلم، وتدعم تطوير كفاءات ومواهب جديدة وترسيخ التعددية اللغوية، وتكفل تهيئة بيئة عمل متحضرة وآمنة، وتعزز ثقافة التعلم والابتكار والتحسين بشكل مستمر من أجل المساهمة فعليا في إقامة أمم متحدة أفضل.

25 ألف-3 وستواصل الإدارة القيام بدور قيادي في وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات ونماذج إدارية تنظيمية متكاملة تدعم اتباع نموذج لا مركزي يركز على الميدان يُمكّن المديرين من أداء وظائفهم من خلال إطار تفويض السلطة المعزَّز. وستتواصل الإدارة مع الدول الأعضاء والكيانات الخارجية الأخرى بشأن المسائل المتعلقة بالإدارة وتعزز التنسيق داخل الأمانة العامة، ومع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بهدف بناء الشراكات والترويج لأفضل الممارسات.

25 ألف-4 وبعد أن وضعت الإدارة الأساس اللازم لتعزيز اللامركزية، سيظل التحدي الرئيسي الذي تواجهه هو تسريع وتيرة التغيير في الثقافة اللازم لتنفيذ نموذج إداري جديد يركز على زيادة تفويض السلطة، والشفافية، والمساءلة، وثقافة التعلم المتواصل.

25 ألف-5 وبالاعتماد على شعبة أداة التخطيط المركزي للموارد الجديدة، التي ظهرت للوجود في 1 كانون الثاني/يناير 2021، ستواصل الإدارة السعي إلى إحداث تحول في تسيير الأعمال بالاستفادة من الاتجاهات الحالية والمستقبلية في مجال حلول التخطيط المركزي للموارد. وبفضـــل أداة أوموجا وإطار تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال الذي يقترن بها، ســـتتمكّن الإدارة من تلبية الاحتياجات التنظيمية من أجل اتخاذ قرارات أفضل وأنسب من حيث التوقيت، وتعزيز نظم المساءلة، والتعجيل باعتماد أفضل الممارسات المستجدة، فضلا عن تكثيف الدعم للوصول إلى البيانات في الوقت الحقيقي، والتحليلات المعززة والتنبؤية، والقدرات في مجال التخطيط والرصد.

25 ألف-6 ويتألف العنصر المقترح 3، وهو الخدمات الاستشارية الإدارية، من البرنامج الفرعي 1 من عنصرين كانا مدرجين في السابق في إطار البرنامج الفرعي 1، وهما العنصر 4، عنصر التقييم الإداري لإقامة العدل، والعنصر 3، أمانة لجنة العقود في المقر ومجلس حصر الممتلكات في المقر، فضلا عن الموارد المعنية بإدارة قدرة المنظمة على الصمود التي كانت مدرجة في السابق في إطار البرنامج الفرعي 4، التحول في تسـيير الأعمال والمسـاءلة. وعملا بتوصـية وحدة التفتيش المشـتركة المقدّمة في استعراض إدارة استمرارية تصريف الأعمال الذي أجرته الوحدة في عام 2011، وبناءً على الخبرة المكتسبة خلال عام 2020، يُقترح نقل الموارد المعنية بإدارة قدرة المنظمة على الصـمود إلى مكتب وكيلة الأمين العام للاسـتراتيجيات والسـياسـات الإدارية ومسائل الامتثال بوصفها وحدة إدارة الاستدامة والقدرة على الصمود، لكي تعكس على نحو أكمل توسيع نطاق أنشطتها.

25 ألف-7 وفي ما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، سـتواصـل الإدارة دعم جميع كيانات الأمانة العامة والتعاون معها بشـكل وثيق، وستعمل على بناء الشراكات، في إطار الأمانة العامة داخلياً ومع منظومة الأمم المتحدة خارجياً، لإيجاد سبل شاملة للتصدي للتحديات ووضـــع نماذج مبتكرة لتســـيير الأعمال تلبي الاحتياجات المحددة والمتغيرة لكل كيان من الكيانات، مع التركيز على الميدان.

25 ألف-8 وفي ما يتعلق بالتنســـيق والتعاون مع الوكالات، ســـتمثل الإدارة الأمين العام في آليات التنســـيق المشـــتركة بين الوكالات، بما في ذلك اللجنة الإدارية الرفيعة المســـتوى التابعة لمجلس الرؤســـاء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنســـيق والشبكات التابعة له.

25 ألف-9 وفي ما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التي تفترض قيام جميع الجهات المعنية بالتعاون بشكل تام مع الإدارة وتقديم دعمها الكامل إليها من أجل تنفيذ ولاياتها.

25 ألف-10 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه إذا استمر تأثير الجائحة على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فسوف يتم تعديلها خلال عام 2022 في نطاق الأهداف العامة والاستراتيجيات والولايات. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

25 ألف-11 وتدمج الإدارة مراعاة التنوع الجغرافي والمنظور الجنساني في أنشطتها العملياتية ومنجزاتها المستهدفة والنتائج المتوخاة منها، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، سيقوم البرنامج الفرعي 3 بمواءمة أنشطة التوعية على الصعيد العالمي بغية تحقيق أهداف استراتيجية التنوع الجغرافي التي وضعتها الأمانة العامة واستراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وإجراء فحص شامل لأساليب التوظيف في الأمانة العامة من منظور التنوع للتخلّص من أي تحيز لا شعوري محتمل أو أي مشاكل أخرى متعلقة بالإدماج، ومواصلة الجهود الرامية إلى توفير مجموعة متنوعة أكبر حجما من المرشحين المؤهلين لملء الشواغر المستقبلية عن طريق استخدام آليات مبتكرة مثل قوائم المواهب المؤهلة ومجموعات المواهب. ومع مراعاة المنظور الجنساني، ستقدم الإدارة المشورة إلى كبار المديرين بشأن مسائل السلوك والانضباط والطعون الإدارية وبشأن الحوادث الخطيرة. وفي ما يتعلق بالمواد الفنية الرقمية، يراعى المنظور الجنساني أيضاً، لا سيما في ما يتعلق بمساعدة الضحايا. وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، سيكفل النهج المتكامل للتّحول في تسيير الأعمال النظر في الجوانب المتعلقة بنوع الجنس وتحليلها ورصدها بسهولة أكبر. وستواصل الإدارة الاضطلاع بدور قيادي في النهوض باستراتيجية الأمين العام المتعلقة بمستقبل العمل على نطاق المنظومة، وستواصل دعم الجهود الرامية إلى تحقيق تكافؤ الجنسين والتصدي للتحرش الجنسي في مكان العمل. وعلاوة على ذلك، ستعمل الإدارة على تحقيق التمثيل الجغرافي العادل للدول الأعضاء في القوة العاملة للأمانة العامة، وستعطي الأولوية لإدماج الاستدامة البيئية وإدارة القدرة على الصمود في الاستراتيجيات والسياسات وأُطر الامتثال والإبلاغ المعتمدة في المنظمة. وستسعى الإدارة، من خلال قيادتها للسياسات في هذه الميادين المترابطة، إلى إحداث تغيير في الثقافة السائدة على جميع مستويات الأمانة العامة.

25 ألف-12 وستدعم الإدارة أيضاً الجهود المبذولة على نطاق الأمانة العامة لإدماج منظور الإعاقة من خلال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة. وستواصل الإدارة تكثيف التوعية بأهمية إدماج منظور الإعاقة داخلها ودعم الكيانات من خلال تعميم إدماج منظور الإعاقة في الاستراتيجية والسياسات المتعلقة بالموارد البشرية، ولا سيما في مجالات القيادة والشمولية وثقافة المنظمة، وهي من المجالات الأساسية الواردة في الاستراتيجية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

25 ألف-13 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال. وقد شمل هذا التأثير تغيير ترتيب أولويات الموارد في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة من أجل قيادة وتنسيق الجهود المبذولة للتصدي لتفشي الجائحة وتقلّب مسارها طوال عام 2020، على مستوى كل من الأمانة العامة والإدارة. وتطلّب الأمر من وكيلة الأمين العام، بوصفها رئيسة مناوبة لفريق كبار المسؤولين المعني بسياسات الطوارئ، ومن مكتبها تغيير محور التركيز من الأنشطة المقررة إلى المساعي الهادفة للتصدي للجائحة، بما في ذلك بالقيام بأنشطة تنسيق وتشاور واسعة النطاق مع عدة إدارات، وتركيز الجهود على تنسيق وتعميم سياسات وتوجيهات وخطابات تتعلق تحديدا بجائحة كوفيد-19. ولم يُنفَّذ عدد من المنجزات المستهدفة المقررة، مثل الرحلات المقررة للمشاركة في اجتماعات اللجنة الإدارية الرفيعة

المستوى واللجنة المشتركة بين الموظفين والإدارة، وفي الاجتماعات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وكذلك الزيارات التي كان يعتزم إجراؤها إلى المكتب وإلى بعثات حفظ السلام. وأصبح من الضروري تغيير شكل الاجتماعات والمناسبات المقررة لإجرائها بالوسائل الإلكترونية أو تم إلغاؤها أو تأجيلها من جراء جائحة كوفيد-19. وتطلَّب التصدي للجائحة أيضا تغيير ترتيب أولويات الموارد لرصدها لتلبية الاحتياجات المتعلقة بصحة الموظفين ورفاههم، بما في ذلك احتياجاتهم في مجال الصحة العقلية. وترد أمثلة محددة على تأثير الجائحة في إطار البرنامج الفرعي 1 (العنصران 2 و 3)، والبرنامج الفرعي 2 (العنصر 2)، والبرنامج الفرعي 3 (العنصر 1)، والبرنامج الفرعي 4. وكان للتغيير في النهج المتّبع إزاء المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة أثر أيضا على النتائج المتوقعة لعام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار البرنامج الفرعي 2 (العنصر 2).

25 ألف-14 وفي الوقت نفسه، تم مع ذلك تعديل بعض المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، وتم تحديد أنشطة جديدة خلال عام 2020، تندرج في إطار النطاق العام لأهداف البرامج الفرعية، وذلك لمساعدة العملاء على معالجة المسائل التي استجدت خلال جائحة كوفيد-19. وشملت تلك التعديلات والأنشطة الجديدة إدخال عدة تحسينات على نظام أوموجا؛ واتباع نهج استباقي لمواجهة أي أعطال يُحتمل أن تطرأ على نظام المدفوعات؛ وإنشاء فرقة العمل المعنية بالإدارة المركزية للمخاطر لدعم كيانات الأمانة العامة في ما يتعلق بالمسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19؛ وتوسيع نطاق سجل المخاطر على نطاق الأمانة العامة؛ وترد أمثلة محدّدة على هذه الأنشطة المعدّلة والجديدة في إطار جميع البرامج الفرعية. وأسهمت المنجزات المستهدفة والأنشطة المعدلة والجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار البرنامج الفرعي 2 (العنصر 1).

25 ألف-15 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء وللعملاء، سيعمّم البرنامج الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجه نتيجة لجائحة كوفيد-19. واتضح من أمثلة محددة على الدروس المستفادة أنه رغم الأهمية الحاسمة للاجتماعات الافتراضية المعقودة في سياق جائحة كوفيد-19، فإن التواصل وجها لوجه يظل مهما بالنسبة لأنواع معينة من الاجتماعات، مثل الاجتماعات التي يتم تبادل الآراء خلالها بشأن مسائل حساسة في مقر الأمم المتحدة. وبما أن هذه الأنواع من التواصل هي أكثر فعالية عندما تتم وجهًا لوجه، فيتعين استخدام نهج مختلط في المستقبل مع الحفاظ على أغلبية الوفورات.

الولايات التشريعية

25 ألف-16 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

12/52 ألف وباء	تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح
269/58	تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات
280/58	استعراض الازدواجية والتعقيد والبيروقراطية في عمليات الأمم المتحدة وإجراءاتها الإدارية
1/60	نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005
245/61	استعراض شامل للإدارة والرقابة داخل الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة
254/72	إدارة الموارد البشرية
266/72 ألف وباء	تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة
281/73	تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: تقييم مقارن لهياكل الموارد البشرية
243/75	تخطيط البرامج
252/75	المسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021
253/75	المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

المنجزات المستهدفة

25 ألف-17 يعرض الجدول 25 ألف-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، مصنَّفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 ألف-1

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**8**	**18**	**8**	**8**
1- اجتماعات اللجنة الخامسة للجمعية العامة	3	4	3	3
2- اجتماع اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام	1	5	1	1
3- اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	3	8	3	3
4- اجتماع لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: التشاور والتعاون مع الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بعمل الإدارة.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مناسبات للإعلام والتواصل؛ ومقالات وأشرطة فيديو؛ ورسائل إخبارية.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تعهد وتحديث ما مجموعه أربعة من المواقع الشبكية والشبكة الداخلية وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال.				
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية				
الإدارة: عقد ستة اجتماعات للمجلس المعني بالعلاقات بين الإدارة والعملاء؛ واجتماعين للجنة الفنون.				

أنشطة التقييم

25 ألف-18 في عام 2022، من المقرر أن تُجري إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملياتي تقييما ذاتيا بشأن فعالية المجلس المعني بالعلاقات بين الإدارة والعملاء.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
أداة التخطيط المركزي للموارد، والخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق، والخدمات الاستشارية الإدارية

العنصر 1
أداة التخطيط المركزي للموارد

الهدف

25 ألف-19 الهدف الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه هو تحسين إدارة موارد المنظمة من أجل إنجاز عملها وفقاً للولايات المسندة إليها.

الاستراتيجية

25 ألف-20 للمساهمة في تحقيق الهدف، بما يتواءم مع الولايات، سيدعم العنصر التحول في تسيير الأعمال في مجالات تخطيط البرامج، وإدارة البرامج، ورصد تنفيذ البرامج، وتحليل البيانات والأعمال بمواءمة العمليات والممارسات واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

25 ألف-21 وسيواصل العنصر دعم المنظمة بتوطيد المنصات التي تستخدمها لتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال من أجل المساعدة على الوصـــول إلى البيانات في الوقت الحقيقي، والتحليلات المعززة والتنبؤية، بما في ذلك التعلم الآلي ومعالجة اللغات الطبيعية، وقدرات التخطيط. ويعتمد ذلك على استخدام بيئة الحوسبة السحابية الخاصة بالدراسات التحليلية لشركة ساب.

25 ألف-22 ويقع هذا العنصـــر، الذي أنشـــئ في 1 كانون الثاني/يناير 2021، تحت إشـــراف كلّ من وكيلة الأمين العام للاســـتراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال ووكيل الأمين العام للدعم العملياتي. وفضلا عن دعم نظام أوموجا ورصده ورفع مستواه، يركّز هذا العنصـــر على تلبية الاحتياجات المتغيرة في مجال الأعمال بإدخال تحسـينات مسـتمرة بتوجيه من الكيانات المعنية. وســيعمل العنصـــر مع تلك الكيانات لترجمة المتطلبات إلى أدوات وظيفية متكاملة يتم إنشـــاؤها، كلما أمكن، من خلال حلول خارجة عن المألوف تتضـمن خرائط طريق مسـتدامة وتسـتوفي معايير أوموجا الهيكلية. وسـتتحمل الكيانات مسـؤولية الاختبار والتدريب وإدارة التغيير، وسيقدّم العنصرُ المساعدةَ لها عند الاقتضاء.

25 ألف-23 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) إدارة موارد المنظمة المالية والبشرية والمادية بمزيد من الكفاءة والشفافية؛

(ب) اتخاذ الإدارة قرارات أفضل وأنسب من حيث التوقيت من خلال إتاحة التحليلات المتقدمة؛

(ج) تطبيق المنظمة لأفضل الممارسات المستجدة واعتمادها على وجه السرعة؛

(د) والاســـتمرار في تصـــريف أعمال المنظمة وتطبيق ترتيبات العمل البديلة بفعالية، إذ أن عمل المنظمة ســـيعتمد على وظائف نظام أوموجا في فترة ما بعد الجائحة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 ألف-24 يشـــمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي اســـتجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

استخدام الخاصيات الوظيفية لنظام أوموجا بدون انقطاع وبسلاسة خلال جائحة كوفيد-19

25 ألف-25 تعيّن على المنظمة أن تتعامل بسرعة مع التحديات التي أثارتها جائحة كوفيد-19، والتي أسفرت عن أمور منها فترة مطوّلة من العمل عن بُعد وعلى مسـتوى غير مسـبوق. وكان من الضـروري أن يعكس نظام أوموجا التغييرات التي أُدخلت على المبادئ التوجيهية الإدارية لتلبية متطلبات الواقع الجديد، وذلك لتمكين الموظفين من تسـجيل الاسـتحقاقات المعدلة وطلبها بشـكل دقيق، فضلا عن ضمان استمرارية تصريف الأعمال. وقد أدخل العنصر تغييرات على شكل ورموز العديد من وحدات نظام أموجا من أجل التكيّف مع الواقع الجديد الذي واجهته المنظمة. وشـملت تلك التغييرات ما يلي: (أ) اسـتحداث فئة جديد من فئات العمل عن بعد، هي فئة "Telecommuting COVID-19"، لتتبُّع ترتيبات العمل البديلة، وهي مختلفة عن ترتيبات العمل المرنة. (ب) ترحيل الإجازات السنوية غير المستخدمة في 31 آذار/مارس 2020؛ (ج) زيادة عدد أيام الإجازات المرضية بدون شهادة طبية من 7 أيام إلى 14 يوما خلال دورة الإجازات الممتدة من 1 نيســـان/أبريل 2020 إلى 31 آذار/مارس 2021؛ (د) الدفع المســبق لمرتبات الموظفين، مع تعديل تواريخ الدفع وكشـوف المرتبات لإتاحة تنفيذ هذا التغيير. وإضـــافة إلى ذلك، مكّن هذا

العنصر من الوصول بسلاسة إلى البيانات المتعلقة بالموارد البشرية، والشؤون المالية، والميزانية، والمشتريات، وسلسلة التوريد، وإلى البيانات المتعلقة بإدارة المؤتمرات والمناسبات، فضلا عن أدوات التحليل.

25 ألف-26 وقدّم هذا العنصر الدعم من أجل إدارة أزمة السيولة التي واجهتها المنظمة. ومكّنت القدرة على تتبُّع ورصد مختلف مراحل دورة النفقات وكل التحركات النقدية عبر جميع مصادر التمويل من توضيح الرؤية بشكل استثنائي، وهي قدرة لم تكن متوفّرة من قبل، مما أتاح تحليل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بشكلٍ تفصيلي حسب أنواع الالتزامات والكيانات ومعايير أخرى. وقد سمحت القدرة على تقدير تكاليف الموظفين حسب شغل الوظائف لكل وظيفة بالمعدلات اليومية بدلا من المعدلات الشهرية بالتحكم بشكل أدق في نفقات تكاليف الموظفين، التي تمثل نحو 75 في المائة من الميزانية العادية. واستُحدثت خاصيات جديدة في نظام أوموجا، مثل كُتل التمويل، التي تسمح بفرض إجراءات رقابة على النفقات سهلة التطبيق.

25 ألف-27 كما أن قدرة نظام أوموجا على تحليل أنماط إنفاق كل كيان على مدى السنوات الخمس الماضية حسب كل بند من بنود الميزانية، وتحليل الفارق الزمني بين فترة الالتزام بتوفير الأموال (استهلاك الميزانية) ودفع المبالغ النقدية كانت مهمة لإدارة أزمة السيولة لأنها مكّنت من التنبؤ بالمبالغ النقدية التي يتعين دفعها ومن تعديل الالتزامات حسب السيولة المتوقعة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 ألف-28 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من نسبة وقت اشتغال نظام أوموجا التي بلغت 99,988 في المائة في عام 2020 مقارنة بنسبة 99,927 في المائة في عام 2019، ولكن لا توجد بيانات للمقارنة بشأن عام 2018 لأن التتبع المنهجي لوقت اشتغال النظام بدأ في عام 2019 فقط (انظر الشكل الأول من الباب 25 ألف). وبفضل سلاسة إدماج التغييرات التي أُدخلت على نظام أوموجا بسبب جائحة كوفيد-19، تمكّن الموظفون من القيام بمهامهم المتصلة بنظام أوموجا عن بُعد ومن الاطلاع على جميع بياناتهم، كما يسّر ذلك أداء المنظمة لعملها في أوانه وبفعالية طوال فترة الجائحة.

الشكل الأول من الباب 25 ألف

قياس الأداء: نسب وقت اشتغال نظام أوموجا

(بالنسبة المئوية)

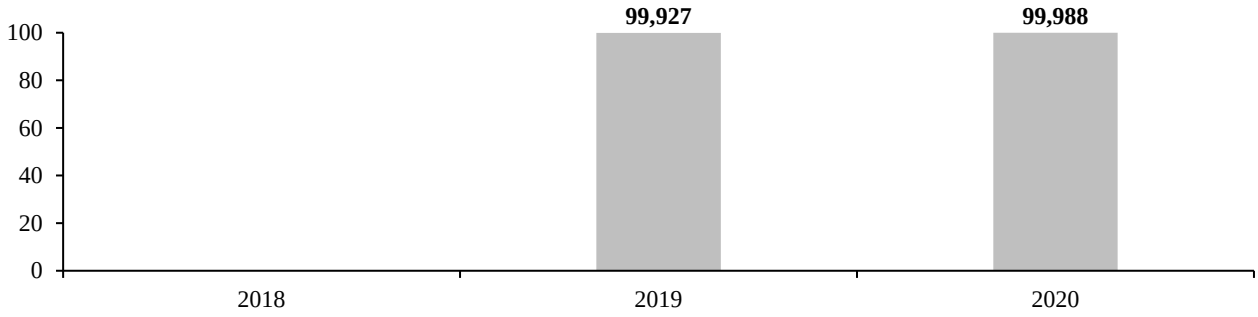

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ العنصر

25 ألف-29 بغية التصدي للجائحة، حدد العنصر أنشطة جديدة لمساعدة عملائه على معالجة المسائل التي استجدت خلال جائحة كوفيد-19، والتي تندرج في إطار النطاق العام لأهدافه. وقد يسّرت أداة أوموجا انتقال المنظمة إلى العمل بعيدا عن المكاتب أثناء الجائحة. وبفضل طبيعة تلك الأداة وسهولة الوصول إليها وتكاملها وشفافيتها، تمكّنت من الاضطلاع بدور أساسي في الحفاظ على استمرارية عمل المنظمة خلال الأزمة. وكانت جميع خاصيتها الوظيفية متاحة للمستخدمين من المواقع النائية ومن المنازل.

وتمكن العنصر أيضا من تعهد نظام أوموجا عن بُعد. وإضافة إلى ذلك، تمكّن العنصر من إدخال عدة تحسينات على النظام لدعم السياسات والإجراءات الجديدة اللازمة للتصدي للجائحة دون حدوث أي تعطيل يعرقل إنجاز الأهداف المحددة للعنصر. وترد أدناه عينة تمثّل التغييرات المدخلة على نظام أوموجا التي صُممت ونفذت لدعم استمرارية تصريف الأعمال أثناء الجائحة: (أ) دفع بدل الخطر لمجموعة محدودة من الموظفين المنخرطين مباشرة في عمليات معينة لمواجهة جائحة كوفيد-19؛ (ب) التطبيق المتعلق بالسُلف على المرتبات بالجملة من أجل تيسير تجهيز السلف الجماعية على المرتبات لكيان أو مجموعة من الموظفين؛ (ج) خاصية استرداد التكاليف المتصلة بالإجلاء الطبي وخط الدفاع الأول[264] في كشوف المرتبات، حيث تم تعديل تطبيق كشوف المرتبات في نظام أوموجا ليشمل آلية شاملة لاسترداد التكاليف اللازمة لتمويل النفقات المتصلة بالجائحة المترتبة عن ترتيبات الإجلاء الطبي على نطاق منظومة الأمم المتحدة ولتعزيز المرافق الطبية، بما في ذلك لإجراء اختبارات كوفيد-19، في مستشفيات وعيادات منظومة الأمم المتحدة. وقد أسهمت الأنشطة الإضافية في تحقيق النتائج في عام 2020، كما هو محدّد في إطار النتيجة المستجدة لعام 2020 المبيّنة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

25 ألف-30 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تشكلان تحديثا للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وتظهران بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: مساعدة المديرين على الاستفادة من القدرات الجديدة التي تتيحها التوسعة 2 لنظام أوموجا[265]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 ألف-31 بالتعاون مع مكتب المراقب المالي وغيره من الجهات المعنية بلوحة متابعة الأداء، قام العنصر بإطلاق عنصر رئيسي من عناصر أداة التخطيط الاستراتيجي والميزنة وإدارة الأداء، وهو عنصر يجمع بين المعلومات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي والأداء البرنامجي، والبيانات المتعلقة باستهلاك الميزانية وشغل الوظائف التي أُتيحت في الوقت الحقيقي في واجهة سهلة الاستعمال. وبعد أن استُخدمت أولا في ست بعثات تجريبية لحفظ السلام في تشرين الأول/أكتوبر 2019، تم استخدام لوحة المتابعة الخاصة بالكيانات المموّلة من الميزانية العادية، بما في ذلك البعثات السياسية الخاصة، في أيار/مايو 2020، بعد تكييفها مع الإطار الجديد للنتائج السنوية للميزانية العادية. وفي نهاية تموز/يوليه 2020، أطلق العنصر بوابة جديدة تتعلق باشتراكات الدول الأعضاء في إطار مجموعة تطبيقات نظام أوموجا. وتتضمن البوابة بيانات يومية مستقاة من نظام أوموجا عن حالة اشتراكات الدول الأعضاء في الميزانيات المقررة. وعلاوة على ذلك، أطلق العنصر المشروع التجريبي المتعلق بمعلومات الميزانية، الذي صُمِّم خصيصا لاستخراج بيانات الميزانية من نظام أوموجا. ويتيح هذا المشروع للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة للجمعية العامة إمكانية الاطلاع تدريجيا على الجداول المالية والجداول الزمنية المتعلقة بالميزانية التي ترد في تقارير الميزانية وتقارير الأداء وفي الوثائق التكميلية. وقد أعد العنصر لجميع تلك التطبيقات واجهات سهلة الاستعمال يمكن الوصول إليها من الحواسيب المكتبية أو الأجهزة اللوحية أو الأجهزة المحمولة الأخرى، وذلك باستخدام خاصية تسجيل الدخول الآمن.

---

(264) وُضع إطار خط الدفاع الأول في سياق التصدي لجائحة كوفيد-19 من أجل الإسهام في استمرار عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية في الميدان وضمان سلامة وصحة أفراد الأمم المتحدة وأسرهم بتوفير خدمات الرعاية الصحية المتصلة بمرض كوفيد-19 وغيره من الأمراض.

(265) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 29A)).

25 ألف-32 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة إمكانية اطلاع المديرين والدول الأعضاء على البيانات بما يتواءم مع التزام الأمين العام بالشفافية، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 وفي التقرير المرحلي الثاني عشر والنهائي للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/75/386).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 ألف-33 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيستخدم العنصر أدوات جديدة، مثل لوحات المتابعة التفاعلية المتعلقة بإدارة الموارد البشرية والقدرات النظامية، التي تمكن من إعداد مزيد من التقارير التحليلية المساعدة على اتخاذ القرارات. وفي إطار العمل مع جميع مجالات العمل والبرنامج الفرعي 4، سيقوم العنصر بتصميم وتقديم نماذج بيانات موحدة وعروض بصرية مصمّمة خصيصا للدول الأعضاء، بالاستفادة من البيانات الثرية المستمدة من نظام أوموجا ومن نظم أخرى داخلية وخارجية. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 25 ألف-2).

الجدول 25 ألف-2

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
تثبيت المهام المشمولة بالعمليات ضمن نطاق أساس أوموجا والتوسعة 1 للنظام، وتصميم واستحداث العناصر الأساسية للخاصيات الوظيفية في التوسعة 2 لنظام أوموجا	نشر وتثبيت الخاصيات الوظيفية في التوسعة 2 لنظام أوموجا، وتكييف نظام أوموجا، باعتبار ذلك من العوامل المساعدة على عملية الإصلاح، مع ما يقتضيه تطور احتياجات ركائز عملية الإصلاح	زيادة إمكانية اطلاع المديرين والدول الأعضاء على البيانات بما يتواءم مع التزام الأمين العام بالشفافية، وتطبيق الخاصيات الوظيفية للتوسعة 2 لنظام أوموجا	استمرار عمليات التحسين والتعزيز وتحليل البيانات التي تمكِّن من تحسين العمليات واتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن الموارد	استمرار عمليات التحسين والتعزيز وتحليل البيانات التي تمكِّن من تحسين العمليات واتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن الموارد

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلَّغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: التحول في تسيير الأعمال وتحسين العمليات[266]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 ألف-34 أسهم العنصر في تحسين إدارة موارد المنظمة المرصودة لأداء عملها تمشياً مع الولايات المسندة إليها، وقد برهن على ذلك توافر عملية موجهة نحو تحقيق النتائج في تخطيط الموارد وتنفيذها ورصدها، ومدعومة بتحليل أكثر ثراء للبيانات من أجل اتخاذ القرارات في أوانها. وقام العنصر بتعميم أداة التخطيط الاستراتيجي والميزنة وإدارة الأداء على جميع كيانات الأمانة العامة. وعقب إطلاق الأداة، تم تعزيزها بإضافة وحدة لإعداد ميزانية السفر، وأُدخلت تغييرات كبيرة على النموذج الخاص بالوضع المالي، وواصل العنصر تبسيط النموذج الخاص بالموجزات. وتم توسيع نطاق الأداة لتشمل محركا جديدا متعلقا بإعادة

(266) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 29A)).

تقدير التكاليف مكّن شعبة تخطيط البرامج والميزانية من اتباع منهجية أكثر دقة إزاء إعادة تقدير التكاليف بتطبيق أنماط أفضل لاستخدام العملات، وبالتالي من إجراء تعديلات أكثر واقعية على أسعار الصرف ومعدلات التضخم. وعلاوة على ذلك، استحدث العنصر وحدة لرصد الأداء في إطار أداة التخطيط الاستراتيجي والميزنة وإدارة الأداء، وهي تُستخدم لتنفيذ البرامج وتدعم إدارة الأداء بالنسبة للميزانية العادية. وتواصل تعزيز وحدة رصد الأداء الخاصة بميزانية حفظ السلام في أيار/مايو 2020.

25 ألف-35 وأسهم العمل المذكور أعلاه في إتاحة وحدات لتخطيط الموارد واستخدامها ورصدها تركّز على تحقيق النتائج، مدعومة بتحليل أكثر ثراء للبيانات لكي يتخذ مديرو البرامج القرارات في أوانها، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 ألف-36 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيستكشف العنصر المزيد من الفرص المتاحة لتحقيق التكامل، وسينظر في المجالات التي تحتاج للتحسين باستمرار بالتعاون مع الجهات المعنية، وسيوسع نطاق التحليلات التي يعرضها. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 25 ألف-3).

الجدول 25 ألف-3

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
قدرات الإبلاغ متاحة لجميع المستعملين	قدرات إعداد التقارير ولوحات المتابعة متاحة لكيانات مختارة	إعداد وحدات لتخطيط الموارد واستخدامها ورصدها تركّز على تحقيق النتائج مدعومة بتحليل أكثر ثراء للبيانات تكون متاحة لكي يتخذ مديرو البرامج القرارات في أوانها	لوحات متابعة/قدرات تحليلية متاحة لجميع المستعملين، بما في ذلك الدول الأعضاء	تفاعل المستخدمين النهائيين، بمن فيهم مديرو البرامج، مع البيانات من خلال خاصيات التحليل المتاحة للاستخدام الذاتي، وتزويدهم بالقدرات التي تمكّنهم من إعداد تقارير بسرعة مع إمكانية الاطلاع على بياناتهم في الوقت الحقيقي، مما يتيح اتخاذ قرارات مستنيرة في أوانها

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلَّغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: إتاحة خاصيات تحليل متقدمة للموظفين والدول الأعضاء

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 ألف-37 بعد الانتقال إلى مرحلة التعميم من حيث توفير حلول تلبي احتياجات الأعمال، ساهم العنصر بخبرته التقنية والوظيفية في عملية تعهد ورفع مستوى نظام أوموجا التي تتم بدون انقطاع وفي التحسينات التي يتم إدخالها عليه باستمرار، علما بأنه قد اكتمل تفعيل النظام منذ نهاية عام 2020. ووفّر العنصر أيضا قدرات تحليلية معززة للموظفين وللجهات الإدارية العليا وكذلك للدول الأعضاء التي شرعت في استخدام التحليلات المركزية المتقدمة المتاحة على السحابة الإلكترونية.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

25 ألف-38 تمثل الدرس الذي استخلصه العنصر في أن المشاركة المبكرة والواسعة والمطردة في الأعمال بالغة الأهمية لتحسين اعتماد الأعمال للأداة وضمان تولي زمامها في المستقبل. وتمثل الأفرقة الموسَّعة المعنية بسير العمل إحدى طرق مد يد المساعدة في هذا الصدد من خلال جمع المتطلبات وتصميم الأدوات وإعداد محتوى التدريب وتوفير الدعم بشكل مكثّف. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيسعى العنصر بالتعاون مع الجهات المعنية ومن خلال آليته الإدارية الجديدة، على النحو المبين في التقرير المرحلي الثاني عشر والنهائي للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/75/386)، وفي إطار شراكة مع إدارة الدعم العملياتي، إلى مواصلة ضمان تطبيق هذه الدروس المستخلصة من خلال الأفرقة الموسَّعة المعنية بسير العمل في المستقبل. وفي عام 2021، سيبدأ تنفيذ مشروع بيئة الحوسبة السحابية الخاصة بالدراسات التحليلية لشركة ساب للتمكين من استخدام القدرة التحليلية المتقدمة وتطبيق قاعة الاجتماعات الرقمية. وفي عام 2022، يتوخّى الشروع في استخدام خاصيات التحليل المتاحة للاستخدام الذاتي على كامل نطاق الأمانة العامة، وهي تشمل التحليلات المعززة والتنبؤية التي تتضمن التعلم الآلي ومعالجة اللغات الطبيعية. ويعتزم العنصر تقديم مساهمة إضافية إلى المنظمة من خلال المنجزات المستهدفة المبينة أعلاه، بالاستفادة من الاتجاهات الحالية والمخططات المتعلقة بالمنتجات المستقبلية في مجال التخطيط المركزي للموارد.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 ألف-39 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من وصول الدول الأعضاء إلى مجموعة موثوقة من لوحات المتابعة والقدرات التحليلية التي توفر طائفة متنوعة من نماذج البيانات والعروض البصرية للموارد البشرية المصمَّمة خصيصا لها وإدارة القدرات النظامية إلى جانب مجالات أخرى (انظر الجدول 25 ألف-4).

الجدول 25 ألف-4

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
تمكُّن جميع الكيانات التي تستخدِم نظام أوموجا من الاستفادة من أساس أوموجا والتوسعة 1 لنظام أوموجا، ومن الخاصيات الوظيفية المتعلقة بإدارة القدرات النظامية وبإدارة	نشر وتثبيت الخاصيات الوظيفية للتوسعة 2 لنظام أوموجا، وتعديل نظام أوموجا، باعتباره أداة مساعدة على الإصلاح، لتلبية الاحتياجات المتغيرة لركائز الإصلاح، وتفعيل	زيادة إمكانية اطلاع المديرين والدول الأعضاء على البيانات بما يتواءم مع استراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات، إلى جانب تطبيق	اتخاذ مديري البرامج قرارات أكثر استنارة بشأن الموارد البشرية وإدارة القدرات النظامية	وصول الدول الأعضاء إلى مجموعة موثوقة من لوحات المتابعة والقدرات التحليلية التي توفر طائفة متنوعة من نماذج البيانات والعروض البصرية للموارد البشرية المصمَّمة خصيصا لها

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
شؤون الشركاء المنفذين/برنامج المانحين التي تتضمنها التوسعة 2 لنظام أوموجا	إطار تفويض السلطة الجديد	الخاصيات الوظيفية للتوسعة 2 لنظام أوموجا		وإدارة القدرات النظامية إلى جانب مجالات أخرى

الولايات التشريعية

25 ألف-40 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى العنصر.

قرارات الجمعية العامة

260/60 الاستثمار في الأمم المتحدة لتصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي

283/60 الاستثمار في الأمم المتحدة لتصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي: تقرير تفصيلي

262/63 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتخطيط موارد المؤسسة والأمن واستعادة القدرة على العمل بعد الأعطال الكبرى واستمرارية سير الأعمال

253/75 ألف المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

المنجزات المستهدفة

25 ألف-41 يعرض الجدول 25 ألف-5 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنّفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 ألف-5

البرنامج الفرعي 1، العنصر 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**1**	**1**	–	–
1 - التقرير المرحلي عن مشروع التخطيط المركزي للموارد	1	1	–	–
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**3**	**3**	–	–
2 - اجتماعات اللجنة الخامسة للجمعية العامة	2	2	–	–
3 - جلسات الاستماع التي تعقدها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	–	–
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مناقشات مع مجموعات العملاء، من خلال الآليات الإدارية، وبشكل غير رسمي، بشأن استدامة النظام والتحسينات التي يتم إدخالها عليه باستمرار لتلبية احتياجات أعمالهم.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهُّد الموقع الشبكي لنظام أوموجا/شعبة أداة التخطيط المركزي للموارد والحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي.				
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية				
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: إدخال تحسينات باستمرار على نظام أوموجا؛ ودعم مكتب الخدمات من المستوى 3.				

العنصر 2
الخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق

الهدف

25 ألف-42 الهدف الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه هو تيسير فعالية وكفاءة المداولات واتخاذ القرارات من قبل اللجنة الخامسة للجمعية العامة ولجنة البرنامج والتنسيق.

الاستراتيجية

25 ألف-43 للمساهمة في تحقيق الهدف، سيواصل العنصر تحسين التواصل بشأن الجوانب التنظيمية والإجرائية للاجتماعات وتعزيز الدعم الفني والتقني ودعم الأمانة المقدّم للدول الأعضاء والمشاركين الآخرين في الاجتماعات.

25 ألف-44 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن حسن تسيير اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية التي تُقدَّم إليها الخدمات.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 ألف-45 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

مواصلة المداولات عبر المنصات الإلكترونية

25 ألف-46 تسببت جائحة كوفيد-19 في تعطيل طرائق عقد الاجتماعات الرسمية والمشاورات غير الرسمية التي تجري في إطار اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق. وتقلّص حجم الاجتماعات الرسمية والمشاورات غير الرسمية التي تُعقد بالحضور الشخصي إلى حد كبير، وحلّت محل الأغلبية العظمى من تلك الاجتماعات الحكومية الدولية مشاوراتٌ غير رسمية أجريت عبر الإنترنت بهدف ضمان استمرارية تصريف الأعمال وتيسير مداولات اللجنتين وعملية صنع القرار فيهما. وألغيت معظم الاجتماعات الرسمية الإجرائية واستعيض عنها بالتعميم الإلكتروني للبيانات الاستهلالية وبعقد مشاورات غير رسمية عن بُعد عبر المنصات الإلكترونية، دون إجراء مناقشات عامة بالحضور الشخصي. واستكشف العنصر عددا من المنصات الإلكترونية المختلفة لاستيعاب اجتماعات اللجنتين. وبعد فحص متأن للإمكانات التقنية لمختلف الخيارات المتاحة ولاحتياجات كلتا اللجنتين تحديدا، وبعد إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء، قررت اللجنتان استخدام منصات مختلفة لدورتيهما. غير أن الاجتماعات عن بُعد عُقدت دون ترجمة شفوية بسبب العقبات والقيود المتصلة بتوافر الترجمة الشفوية الفورية عن بُعد.

25 ألف-47 وقد أثار العمل عن بُعد المزيد من التحديات بالنسبة للعنصر على مستوى ضمان تعميم المعلومات والتفاعل والتشاور مع جميع الوفود في الوقت المناسب، وتطلّب من العنصر بذل جهود إضافية شملت أمورا من بينها استخدام التحديثات المباشرة المتاحة على الإنترنت لصياغة القرارات أثناء الاجتماعات، واعتماد القرارات والمقررات بتوافق الآراء في إطار إجراء الموافقة الصامتة. وأيد العنصر قرار الأعضاء بتكييف ممارسات العمل مؤقتا مع الأساليب الجديدة المتبعة لعقد الاجتماعات كتدبير استثنائي اعتُمد استجابة لهذه الجائحة، على ألاّ يشكل ذلك سابقة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 ألف-48 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة عدد الاجتماعات المعقودة عن طريق التداول بالفيديو في عام 2020 (انظر الشكل الثاني من الباب 25 ألف).

الشكل الثاني من الباب 25 ألف

مقياس الأداء: استخدام التداول بالفيديو من قبل اللجنة الخامسة للجمعية العامة ولجنة البرنامج والتنسيق

(عدد الاجتماعات المعقودة عن طريق التداول بالفيديو)

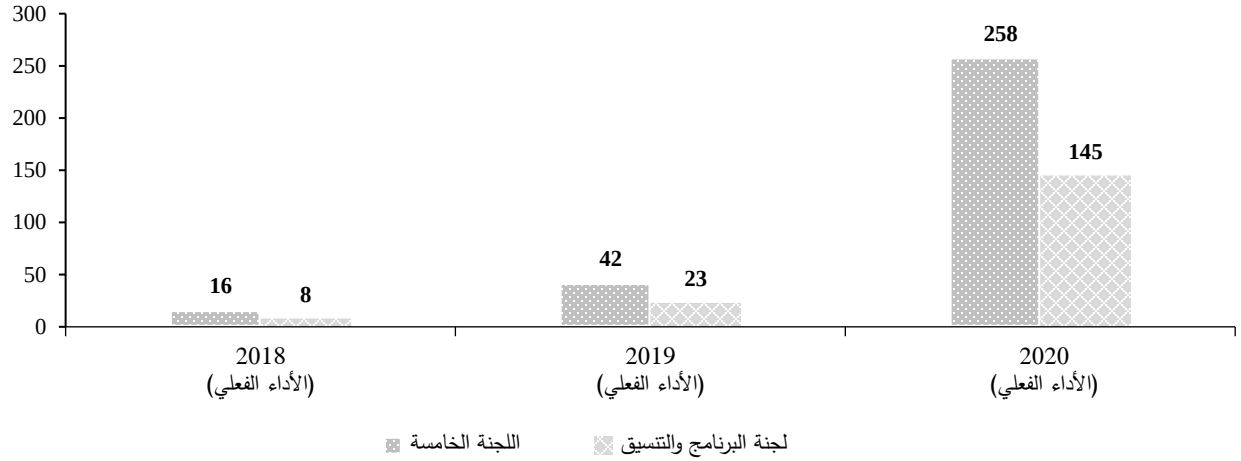

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ العنصر

25 ألف-49 لمواجهة جائحة كوفيد-19، عمد العنصر خلال عام 2020 إلى تغيير النهج الذي يتبعه لعقد اجتماعات اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق. وقد غيّر العنصر بسرعة تركيز عمله من التخطيط للاجتماعات بالحضور الشخصي وتنظيمها، وهو أمر لم يعد ممكنا، إلى عقد اجتماعات إلكترونية. وعملا بمقررات الجمعية العامة 544/74 و 555/74 و 558/74 و 561/74 المتعلقة باتخاذ قرارات الجمعية العامة في إطار إجراء الموافقة الصامتة خلال جائحة كوفيد-19، قدّم العنصر الدعم إلى اللجنتين بهدف تكييف أساليب عملهما لاختتام أعمالهما، وضمان التقيد بفترة الـ 72 ساعة المحددة لاتخاذ قرارات في إطار إجراء الموافقة الصامتة.

النتائج المقررة لعام 2022

25 ألف-50 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تشكلان تحديثا للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وتظهران بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: زيادة التوعية بمصادر المعلومات المتاحة للمندوبين[267]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 ألف-51 نتيجة لجائحة كوفيد-19، قام العنصر بتكييف طرق أداء عمله مع بيئة العمل المتغيرة ومع التزايد الكبير في الاعتماد على البوابة الإلكترونية للوفود لتزويد الدول الأعضاء بالمعلومات المتصلة بعمل اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق. وأصبحت البوابة وِجهة رئيسية يتيح فيها العنصر للدول الأعضاء جميع المعلومات والوثائق ذات الصلة، بما في ذلك مشاريع القرارات والمعلومات التكميلية (التي كانت تُعمّم في السابق أيضا على شكل نسخ مطبوعة أثناء الاجتماعات). وأضيفت أيضا روابط إلكترونية إلى مواقع أخرى لم تكن متاحة في السابق على البوابة لتيسير إمكانية الوصول إلى الوثائق والمعلومات المتصلة بعمل

(267) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 29A)).

اللجنتين. واستخدم العنصر الصفحة الأولى من "ركن اللجنة الخامسة" ("Fifth Committee Place") و "ركن لجنة البرنامج والتنسيق" ("CPC Place") على البوابة الإلكترونية لتوجيه انتباه المندوبين إلى الروابط الإلكترونية ومعلومات تسجيل الدخول التي تتيح الوصول إلى الاجتماعات الافتراضية، والاطلاع على قوائم المشاركين والمعلومات المتعلقة بتدابير الصحة والسلامة الرئيسية المعمول بها خلال اجتماعات اللجنة الخامسة التي يحضرها عدد محدود من الأشخاص، وعلى الروابط الإلكترونية المتصلة باستمارات تتبع مخالطي المصابين بمرض كوفيد-19. وبغية تيسير مشاركة المندوبين في الاجتماعات الافتراضية، أعدّ العنصر عدة أدلة عن الجوانب العملية لكيفية المشاركة في الاجتماعات الإلكترونية والخاصيات الوظيفية للاجتماعات والمتطلبات التقنية التي تقتضيها المنصة المستخدمة. وإضافة إلى ذلك، عمل العنصر مع ممثلين عن المكتب من أجل تقديم "نصائح للميسرين" و "معلومات أساسية للمندوبين الجدد"، وأعدّ وثيقة، بالتعاون مع العنصر 3 من البرنامج الفرعي 2، تتضمن تفاصيل عن ممارسات العمل وعن تفسير المساهمات الكتابية في قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالميزانية.

25 ألف-52 وعملا بمقررات الجمعية العامة 544/74 و 555/74 و 558/74 و 561/74 المتعلقة باتخاذ القرارات في إطار إجراء الموافقة الصامتة، تفاعل العنصر مع جميع الجهات المعنية، ومن بينهم مكتب رئيس الجمعية العامة ومسؤولون في الأمانة العامة، لضمان تمكين اللجنتين من اعتماد قراراتهما ومقرراتهما وتقاريرهما. وفي عام 2020، قام العنصر بتجهيز 25 قرارا من أصل 44 قرارا وخمسة مقررات للجنة الخامسة و 30 تقريرا للجنة البرنامج والتنسيق، اعتُمدت جميعها في إطار إجراء الموافقة الصامتة. وأجرى البرنامج الفرعي أيضا استقصاء لتقييم مدى رضا المندوبين في اللجنتين عن مجمل الخدمات التي تقدمها الأمانة.

25 ألف-53 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في الردود الإيجابية على الاستقصاء، حيث أفاد 97,9 في المائة من المجيبين في اللجنة الخامسة و 97,3 في المائة من المجيبين في لجنة البرنامج والتنسيق بأنهم إما "راضون جدا" أو "راضون" عن مجمل الخدمات التي تقدمها أمانة اللجنتين، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 ألف-54 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيكثّف العنصر جهوده الرامية إلى الاستفادة من الإمكانات التقنية للأدوات المتاحة، بما في ذلك البوابة الإلكترونية للوفود، لتحسين التواصل مع الدول الأعضاء بشأن توافر المواد التحضيرية والمواد الأساسية التي تعدها أمانة اللجنتين. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 25 ألف-6).

الجدول 25 ألف-6

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
نسبة الردود الإيجابية على الاستقصاء • اللجنة الخامسة للجمعية العامة: 98,3 في المائة • لجنة البرنامج والتنسيق: 97,5 في المائة	نسبة الردود الإيجابية على الاستقصاء • اللجنة الخامسة للجمعية العامة: 95,7 في المائة • لجنة البرنامج والتنسيق: 97,3 في المائة	نسبة الردود الإيجابية على الاستقصاء بشأن مجمل الخدمات التي تقدمها أمانة اللجنتين • اللجنة الخامسة للجمعية العامة: 97,9 في المائة • لجنة البرنامج والتنسيق: 97,3 في المائة	الحفاظ على الردود الإيجابية على الاستقصاء و/أو تحسينها	الحفاظ على الردود الإيجابية على الاستقصاء و/أو تحسينها

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلَّغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: زيادة التوعية بمصادر المعلومات المتاحة للمندوبين[268]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 ألف-55 واصل العنصر مساعيه الرامية لتقديم المشورة بشأن المعلومات التاريخية والإجرائية إلى أعضاء المكتب ومنسقي اللجنتين بشكل مستمر، وذلك ليس فقط خلال فترات الدورات وإنما أيضا خلال الفترات الأخرى. وعُقدت اجتماعات فردية بين أحد أعضاء أمانة اللجنة الخامسة أو لجنة البرنامج والتنسيق وكل منسق من المنسقين البالغ عددهم 57 منسقا المعنيين بمختلف بنود جدول الأعمال في اللجنتين قبل الدورة وخلالها. واكتسى الدعم المقدَّم للمنسقين أهمية بالغة لضمان اطلاعهم على ممارسات عمل اللجنتين وإتاحة إمكانية حصولهم على جميع المعلومات ذات الصلة المنشورة على البوابة الإلكترونية للوفود وعلى المواقع الشبكية العامة للجنتين التي سترشد عملهم من أجل التوصل إلى توافق في الآراء داخل اللجنتين. وإضافة إلى ذلك، قام العنصر بتلبية طلبات المشورة الواردة من مختلف الوفود التي طلبت الدعم طوال السنة، مما يعكس جزئيا معدل التناوب العادي للممثلين داخل الوفود.

25 ألف-56 وكشف الاستقصاءان اللذان أجريا في نهاية الدورة الرابعة والسبعين للجنة الخامسة والدورة الستين للجنة البرنامج والتنسيق أن العمل المذكور أعلاه قد أسهم في الردود الإيجابية، حيث أفاد 97,9 في المائة من أعضاء اللجنة الخامسة و 97,3 في المائة من أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق الذين تم سبر آرائهم بأنهم إما "راضون جدا" أو "راضون" عن الخدمات المقدمة، وبذلك تحقق الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

(268) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 29A)).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 ألف-57 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيكثّف العنصر جهوده الرامية إلى الاستفادة من القدرات التقنية للأدوات المتاحة، بما في ذلك البوابة الإلكترونية للوفود، لمواصلة تحسين توافر المعلومات التنظيمية والإجرائية. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 25 ألف-7).

الجدول 25 ألف-7

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
نسبة الردود الإيجابية على الاستقصاء • اللجنة الخامسة للجمعية العامة: 98,3 في المائة • لجنة البرنامج والتنسيق: 97,5 في المائة	نسبة الردود الإيجابية على الاستقصاء • اللجنة الخامسة للجمعية العامة: 95,7 في المائة • لجنة البرنامج والتنسيق: 97,3 في المائة	نسبة الردود الإيجابية على الاستقصاء • اللجنة الخامسة للجمعية العامة: 97,9 في المائة • لجنة البرنامج والتنسيق: 97,3 في المائة	الحفاظ على نسبة الردود الإيجابية على الاستقصاء أو تحسينها	الحفاظ على نسبة الردود الإيجابية على الاستقصاء أو تحسينها

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلَّغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تحسين المعلومات المتاحة للمندوبين

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 ألف-58 لدى اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق عدد كبير من البنود التي يتعين عليهما النظر فيها خلال الفترة المحدودة المتاحة أثناء الدورات. ويتطلب التناوب العادي للمندوبين المشاركين في أعمال اللجنتين بالنيابة عن بعثاتهم إتاحة إمكانية الاطلاع على المعلومات على مدار السنة. وقد دأب العنصر على إدخال تحسينات على المعلومات المتاحة للمندوبين، بمن في ذلك الأعضاء الجدد في اللجنتين، وعلى تعديلها بشكل مستمر، لزيادة توعيتهم بمصادر المعلومات ذات الصلة وبسبل الاستفادة من الأدوات المتاحة لهم، مثل البوابة الإلكترونية للوفود والمواقع الشبكية للجنتين. وييسّر الوصول إلى الأدوات التي يتيحها العنصر المشاركة بشكل مجد في مداولات اللجنتين ويساعدهما على اتخاذ القرارات، في إطار إجراءات وممارسات العمل المتفق عليها.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

25 ألف-59 استنادا إلى الملاحظات الأولية والتعليقات الواردة، وكذلك إلى تجربة عام 2020 المتصلة بطرائق عقد الاجتماعات عن بُعد، تمثل الدرس الذي استخلصه العنصر في أنه بحاجة إلى زيادة التركيز على تزويد الدول الأعضاء بمعلومات من شأنها أن تيسر مشاركتها بفعالية في العملية الحكومية الدولية قبل دورات اللجنتين وأثناءها. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، يعتزم العنصر، بوصفه أمانة اللجنتين، تقديم دعم محدد الهدف إلى المندوبين الجدد وكذلك إلى المنسقين المعنيين بمختلف بنود

جدول الأعمال. وبينما دأب العنصر على التفاعل مباشرة مع المنسقين المعروفين من قبل من خلال المراسلات والمناقشات والاجتماعات بالحضور الشخصي (في الظروف العادية)، يعتزم العنصر التركيز على اتباع نهج أكثر منهجية لتلبية هذه الحاجة تحديدا، بسبل تشمل إعداد مبادئ توجيهية إجرائية، وعرض إمكانية عقد حلقة عمل في بداية كل دورة.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 ألف-60 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من الردود الإيجابية على الاستقصاء المتعلق بتوافر المعلومات التنظيمية والإجرائية (انظر الجدول 25 ألف-8).

الجدول 25 ألف-8

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
نسبة الردود الإيجابية على الاستقصاء المتعلق بتوافر المعلومات التنظيمية والإجرائية	نسبة الردود الإيجابية على الاستقصاء المتعلق بتوافر المعلومات التنظيمية والإجرائية	نسبة الردود الإيجابية على الاستقصاء المتعلق بتوافر المعلومات التنظيمية والإجرائية	الحفاظ على نسبة الردود الإيجابية على الاستقصاء المتعلق بتوافر المعلومات التنظيمية والإجرائية	الحفاظ على نسبة الردود الإيجابية على الاستقصاء المتعلق بتوافر المعلومات التنظيمية والإجرائية
• اللجنة الخامسة للجمعية العامة: 97,1 في المائة	• اللجنة الخامسة للجمعية العامة: 94,6 في المائة	• اللجنة الخامسة للجمعية العامة: 100 في المائة		
• لجنة البرنامج والتنسيق: 92,6 في المائة	• لجنة البرنامج والتنسيق: 100 في المائة	• لجنة البرنامج والتنسيق: 100 في المائة		

الولايات التشريعية

25 ألف-61 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى العنصر.

ميثاق الأمم المتحدة

الفصل الرابع، المادة 17 وظائف الجمعية العامة وسلطاتها

قرارات الجمعية العامة

248/45 باء، الجزء السادس المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين 1990-1991

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

920 (د-34) اللجنة الخاصة المعنية بالتنسيق مع التركيز بوجه خاص على عقد الأمم المتحدة الإنمائي

المنجزات المستهدفة

25 ألف-62 يعرض الجدول 25 ألف-9 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنّفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 ألف-9

البرنامج الفرعي 1، العنصر 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**167**	**247**	**235**	**235**
1 - مذكرات عن برنامج عمل اللجنة الخامسة للجمعية العامة	70	126	125	125
2 - مذكرات عن حالة وثائق اللجنة الخامسة للجمعية العامة	35	35	40	40
3 - مذكرات إجرائية لفائدة رئيس اللجنة الخامسة للجمعية العامة	40	27	40	40
4 - مذكرات عن برنامج عمل لجنة البرنامج والتنسيق	10	32	12	12
5 - مذكرات عن حالة وثائق لجنة البرنامج والتنسيق	2	2	2	2
6 - مذكرات إجرائية لفائدة رئيس لجنة البرنامج والتنسيق	10	25	16	16
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**200**	**187**	**200**	**200**
7 - اجتماعات اللجنة الخامسة للجمعية العامة	160	155	160	160
8 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	40	32	40	40
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة إلى 10 من أعضاء المكتب؛ والتشاور مع 57 منسقا وإسداء المشورة إليهم؛ والرد على الاستفسارات الواردة من كل وفد من الوفود وتقديم المشورة إليها بشأن الأعمال السابقة للجنتين.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وصيانة الموقعين الشبكيين للجنة الخامسة للجمعية العامة ولجنة البرنامج والتنسيق؛ وتحديث المعلومات المتاحة على البوابة الإلكترونية للوفود.				

العنصر 3
الخدمات الاستشارية الإدارية

الهدف

25 ألف-63 الهدف الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه هو تعزيز شفافية عملية اتخاذ القرارات الإدارية والإنصاف والنزاهة وقدرة المنظمة على الصمود في إطار تنفيذ ولاياتها.

الاستراتيجية

25 ألف-64 للمساهمة في تحقيق الهدف، سيعزز العنصر قدرة المنظمة على الصمود، بما في ذلك تأهبها للحفاظ على استمرارية تصريف الأعمال في حالات الطوارئ، من خلال توجيه ورصد وتعديل أساليب العمل بعد جائحة كوفيد-19 في مقر الأمم المتحدة من

أجل التكيّف باستمرار مع التغيرات التي تطرأ على البيئة ومع المخاطر والفرص المتاحة. فعلى سبيل المثال، سيرصد العنصر استخدام أنماط العمل المختلطة والسلوكيات، وسيقدم المشورة بشأن ما إذا كان يتعين تقديم المزيد من الدعم و/أو التوجيه و/أو التدريب أو ما إذا كان يتعين تعديل السياسات.

25 ألف-65 وسيواصل العنصر تحسين نوعية عملية الشراء إجمالا وإدراج تلك التحسينات في التوصيات والتوجيهات المتصلة بالسياسات الموضوعية، بما في ذلك باستخدام تحليلات البيانات. وإضافة إلى ذلك، سيواصل العنصر إجراء تحليل موضوعي للمعطيات المعروضة في طلبات إجراء تقييم إداري من منظور الإطار القانوني للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة، وسيزود الموظف صاحب الطلب بتقييم معلَّل وشامل يوضح أساس توصية وحدة التقييم الإداري بشأن القضية.

25 ألف-66 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) منظمة أقدر على امتصاص الصدمات وأكثر مرونة واستدامة، وقوة عاملة مبتكرة وفي وضع جيد قادرة على تحقيق النتائج المنشودة؛

(ب) منظمة مستعدة بشكل أفضل لمواجهة حالات الطوارئ المعقدة والطويلة الأجل؛

(ج) عملية معززة في مجال الشراء والتصرف في الأصول؛

(د) تسوية مبكرة للمنازعات الناشئة عن القرارات الإدارية المتخذة بشأن عمل أحد الموظفين؛

(هـ) زيادة توعية الموظفين بنظام العدل الداخلي.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 ألف-67 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

استمرارية تصريف الأعمال خلال جائحة كوفيد-19

25 ألف-68 دأبت الأمانة العامة في مقر الأمم المتحدة على إعداد خطط رسمية لاستمرارية تصريف الأعمال لمدة تربو على عقد من الزمن. وكانت تلك الخطط متعلقة تحديدا بأحداث يُحتمل أن تؤدي إلى تعطيل العمل في نيويورك وكانت معدَّة لمواجهة حالات طوارئ قد تستمر لمدة أيام أو أسابيع. إلا أنه مع ظهور جائحة كوفيد-19 في أوائل عام 2020، اضطر العنصر إلى التعجيل بتوسيع نطاق دعمه لخطط استمرارية تصريف الأعمال بهدف تقديم المشورة للأمانة العامة بأكملها بشأن التأهب لمواجهة جائحة عالمية لمدة طويلة والتصدي لها.

25 ألف-69 وفي شباط/فبراير 2020، وُجِّهت تعليمات إلى كيانات الأمانة العامة في جميع أنحاء العالم بالاستعداد لزيادة كبيرة في عدد الموظفين العاملين عن بُعد وبتحديث خططها المتعلقة باستمرارية تصريف الأعمال وفقا لذلك وبتقديمها إلى العنصر. ونُصح الموظفون بتخزين الوثائق على منصات متاحة على السحابة الإلكترونية، مثل SharePoint، إذا لم يكونوا قد فعلوا ذلك من قبل، لضمان إمكانية الوصول إلى تلك الوثائق عن بُعد. وصدرت أدلة بشأن العمل عن بُعد، وقُدّمت دروس عن كيفية تسيير الاجتماعات الافتراضية والمشاركة فيها.

25 ألف-70 وشرعت الهيئتان المعنيتان بإدارة الطوارئ في مقر الأمم المتحدة، وهما فريق إدارة الأزمات وفريق كبار المسؤولين المعني بسياسات الطوارئ، في عقد اجتماعات بوتيرة عالية لتقييم الحالة الناجمة عن الجائحة ولتنسيق ورصد الاستجابة لاستمرارية

تصريف الأعمال. وخلال الفترة ما بين شباط/فبراير 2020 وشباط/فبراير 2021، شارك العنصر في 38 اجتماعا لفريق إدارة الأزمات، ونظّم 14 اجتماعا لفريق كبار المسؤولين المعني بسياسات الطوارئ.

25 ألف-71 وأشرف العنصر أيضا على الاجتماعات الافتراضية المعقودة مرتين في الأسبوع لجهات التنسيق المعنية باستمرارية تصريف الأعمال في مقر الأمم المتحدة وعلى الاجتماعات العالمية لعرض مستجدات الوضع الناجم عن جائحة كوفيد-19، ولتنسيق تبادل الممارسات الناجحة في مجال استمرارية تصريف الأعمال والقدرة على الصمود بين جميع الكيانات، ولتحديد الفرص المتاحة للتعاون والتكيف بشكل أفضل مع بيئات العمل الناشئة التي لا يمكن تجنبها. وقدّم العنصر المشورة للكيانات أيضا بشأن تحسين خططها المتعلقة باستمرارية تصريف الأعمال.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 ألف-72 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من حصول نسبة 100 في المائة من الخدمات الأساسية والبالغة الأهمية من حيث التوقيت على دعم من خلال خطط استمرارية تصريف الأعمال (انظر الشكل الثالث من الباب 25 ألف).

الشكل الثالث من الباب 25 ألف

قياس الأداء: النسبة المئوية للخدمات الأساسية والبالغة الأهمية من حيث التوقيت الحاصلة على دعم من خلال خطط استمرارية تصريف الأعمال

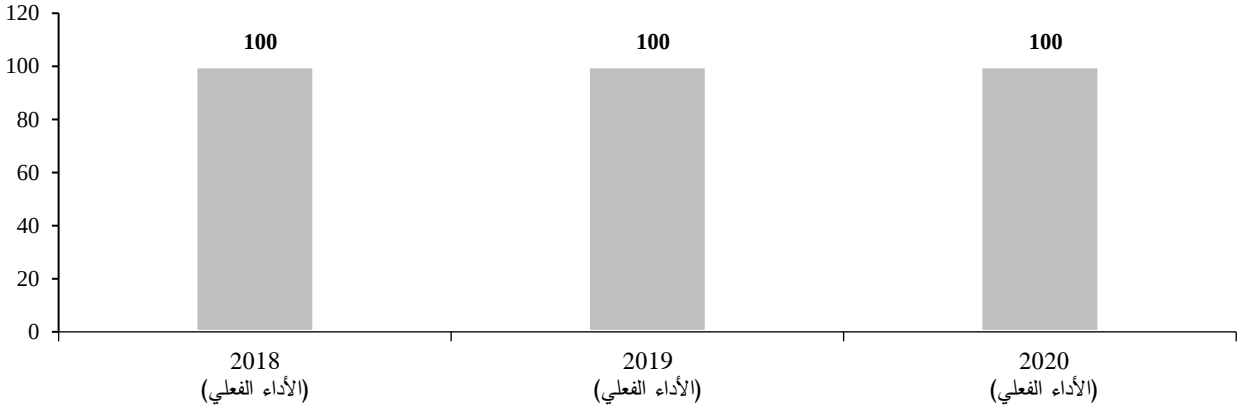

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ العنصر

25 ألف-73 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، واجه العنصر صعوبات في تنفيذ أنشطة التوعية المقررة، ولكنه تمكّن من إعطاء دفع لتلك الأنشطة إلى حد ما بالوسائل الإلكترونية. وتم تغيير شكل مبادرات التدريب والمشاورات التي تجري عادة بالحضور الشخصي لتنفيذها عن بُعد، مع إدخال تعديلات عليها خلال السنة لتطبيق الدروس المستفادة أيضا.

25 ألف-74 غير أن العنصر حدّد، في الوقت نفسه، أنشطة إضافية لمساعدة عملائه على معالجة المسائل التي استجدت خلال جائحة كوفيد-19، والتي تندرج في إطار النطاق العام لأهدافه، وهي توسيع نطاق الدعم المقدّم من كيانات مقر الأمم المتحدة إلى كيانات الأمانة العامة في مختلف أنحاء العالم، مع تعزيز وزيادة وتيرة الدعم المقدّم إلى الهيئتين المعنيتين بإدارة الطوارئ في نيويورك، وهما فريق إدارة الأزمات وفريق كبار المسؤولين المعني بسياسات الطوارئ. وأنشأ العنصر أيضا آلية اتصالات هيكلية بشأن جائحة كوفيد-19، بالتنسيق مع الإدارات الأخرى، من أجل فهرسة ونشر الوثائق الجديدة والمعدَّلة المتعلقة بالسياسات والتوجيهات وتعميمها على العديد من الجهات المعنية، بما في ذلك الموظفون والدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم

المتحدة. وقد أسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، كما هو محدّد في إطار النتيجة المستجدة لعام 2020 المبيّنة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

25 ألف-75 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تشكلان تحديثا للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وتظهران بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: النظام الجديد لإدارة الحالات من البداية إلى النهاية من أجل تقديم توصيات بشأن السياسات الاستراتيجية في مجال المشتريات[269]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 ألف-76 عمل العنصر مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية تحسين تصميم النظام الجديد لإدارة الحالات من البداية إلى النهاية من أجل تقديم توصيات بشأن السياسات الاستراتيجية في مجال المشتريات، للتأكد من أنه يعكس الإطار الجديد لتفويض السلطة ومن أنه يستوفي المعايير الحالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

25 ألف-77 وقام العنصر أيضا بتبسيط وتوحيد النماذج المعدَّة آليا بواسطة نظام إدارة الحالات لضمان اتساق طرق أداء العمل مع إطار تفويض السلطة ضمن الكيانات البالغ عددها 35 كيانا التي ستستخدم النظام الجديد.

25 ألف-78 وعلاوة على ذلك، وباستخدام تقنيات تدريب عن بُعد تم تطبيقها أثناء الجائحة، بدأ العنصر في تدريب أكثر من 450 مستخدما، من بينهم المسؤولون الإداريون عن كل كيان. وكان الهدف من هذا التدريب هو إطلاع المستخدمين على النظام الجديد وإتاحة الانتقال بسلاسة من النظام القديم إلى النظام الجديد.

25 ألف-79 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تحسين نوعية عملية الشراء إجمالا بإضفاء طابع رسمي على التعليقات التي تبديها لجنة العقود في المقر في إطار استعراضها لجودة إجراءات الشراء وفي توصياتها وتوجيهاتها المتصلة بالسياسات الموضوعية الموجَّهة للجهات المعنية في إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وفي إدارة الدعم العملياتي، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 ألف-80 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيتبع العنصر نهجا يقوم على التحسين المستمر، وسيقوم بتصميم لوحات متابعة معززة بهدف عرض بيانات بصرية واضحة وتمكين الموظفين المأذون لهم من تحديد نقاط الضعف في عملية الشراء واستهدافها ومعالجتها وفقا لذلك. وسيدرب العنصر المستخدمين أيضا على استخدام لوحات المتابعة المعززة لتحسين معدلات الامتثال. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 25 ألف-10).

(269) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 29A)).

الجدول 25 ألف-10

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
عدم وجود عملية منظّمة للتغييرات في السياسات الاستراتيجية استناداً إلى توصيات لجنة العقود في المقر في ما بين كيانات الأمانة العامة، بما في ذلك الميدان	إنشاء عملية منظّمة أقوى للتغييرات في السياسات الاستراتيجية المرتكزة على الأدلة، استناداً إلى توصيات لجنة العقود في المقر في ما بين كيانات الأمانة العامة، بما في ذلك الميدان	تحسين نوعية عملية الشراء إجمالا بإضفاء طابع رسمي على التعليقات التي تبديها لجنة العقود في المقر في إطار استعراضها لجودة إجراءات الشراء وفي توصياتها وتوجيهاتها المتصلة بالسياسات الموضوعية الموجَّهة للجهات المعنية في إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وفي إدارة الدعم العملياتي	• وضع سياسة جديدة، بعد الاسترشاد ببيانات من نظام إدارة الحالات من البداية إلى النهاية، تعزِّز شراء أصول المنظمة والتصرف فيها	• تحسين قدرات الرصد التي يتمتع بها نظام إدارة الحالات من البداية إلى النهاية من خلال لوحات المتابعة والمزيد من قدرات الإبلاغ • زيادة عدد الكيانات التي تغير محور تركيز مواردها وتقوم بتبسيط جميع جوانب عملية الشراء فيها

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلَّغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تحسين إمكانية اللجوء إلى نظام العدل الداخلي[270]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 ألف-81 تمكّن العنصر من إحراز تقدم على مستوى تحسين إمكانية لجوء الموظفين إلى نظام العدل الداخلي، حيث عقد اجتماعات افتراضية مع أربع نقابات للموظفين ومع الموظفين عموما في إدارة شؤون السلامة والأمن لتبادل الآراء بشأن المسائل المتعلقة بنظام العدل الداخلي التي تهم الموظفين. واستغل العنصر تلك الفرص للاطلاع على الأسئلة الشائعة لدى الموظفين المتعلقة بالتقييم الإداري بغرض تحديث الأسئلة المتكررة المتاحة على الصفحة الشبكية لوحدة التقييم الإداري.

25 ألف-82 وأسهم العمل المذكور أعلاه في التسوية المبكرة للمنازعات المتعلقة بالموظفين وتفادي الدعاوى القضائية غير الضرورية من خلال توعية الموظفين بنظام العدل الداخلي، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المحدد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 ألف-83 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيواصل العنصر تقديم إحاطات لتوعية المديرين والجهات المسؤولة عن اتخاذ القرارات الإدارية بالدروس المستفادة في إطار

(270) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 29A)).

نظام العدل الداخلي، وسيواصل عقد اجتماعات مع نقابات الموظفين، وتوفير موارد على موقع iSeek تتناول تحديدا مسألة التقييم الإداري بإدراج أسئلة متكررة أكثر تفصيلا تكون مستلهَمة من الأسئلة النموذجية التي يطرحها الموظفون أثناء أنشطة التوعية. وسيتيح العنصر فرصة أمام المشاركين في أنشطة التوعية لإبداء تعليقاتهم. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 25 ألف-11).

الجدول 25 ألف-11

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
محدودية معرفة الموظفين بنظام العدل الداخلي ودور وحدة التقييم الإداري، ولا سيما العاملون منهم في مراكز العمل النائية	محدودية معرفة الموظفين بنظام العدل الداخلي ودور وحدة التقييم الإداري، ولا سيما العاملون منهم في مراكز العمل النائية	التسوية المبكرة للمنازعات المتعلقة بالموظفين وتفادي الدعاوى القضائية غير الضرورية من خلال توعية الموظفين بنظام العدل الداخلي	ورود تعليقات إيجابية من موظفي المكاتب الميدانية بشأن فهم المسائل في نظام العدل الداخلي	زيادة فهم الموظفين لمسائل التقييم الإداري في نظام العدل الداخلي

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلَّغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: "الوضع الطبيعي المقبل" بعد جائحة كوفيد-19: إعادة البناء بشكل أفضل

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 ألف-84 لم تبرهن جائحة كوفيد-19 على أهمية السعي للحفاظ على استمرارية تصريف الأعمال فحسب، وإنما أيضا على أهمية تعزيز قدرة المنظمة على الصمود والاستدامة بشكل عام. وشددت المنظمة، في استجابتها الأولية للجائحة، على أهمية دعم المديرين والموظفين في إطار سعيهم للتكيف مع أساليب العمل الجديدة، وكذلك لضمان اتخاذ تدابير فورية لإتاحة الوثائق والسجلات إلكترونيا من أجل تطبيق أساليب العمل عن بُعد بفعالية. وفي آذار/مارس 2020، سارعت المنظمة إلى تعديل سياساتها لمواءمتها مع الواقع الذي تغيّر من جراء الجائحة، وقامت بتعميم تلك السياسات على الصعيد العالمي. وتم إصدار وفهرسة وتعميم أكثر من 50 وثيقة تتضمن سياسات ومواد توجيهية.

25 ألف-85 وتحت إشراف كل من إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملياتي، أدى تنسيق هذا العمل عموما إلى إطلاق مشروع "الوضع الطبيعي المقبل" من أجل التخطيط لبيئة العمل بعد جائحة كوفيد-19. وقد أشرك العنصر فعلا أكثر من 90 موظفا من كيانات الأمانة العامة ووكالات وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة الموجودة في نيويورك، بهدف بلورة المبادئ التوجيهية والدروس المستفادة أثناء الجائحة لتصميم النسخة الأولى من إطار "الوضع الطبيعي المقبل" في الأمانة العامة. وتواصل العنصر أيضا مع كيانات أخرى، مثل المكاتب الموجودة خارج المقر، واللجان الإقليمية، والبعثات الميدانية، لإدراج آرائها في المشروع.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

25 ألف-86 تمثل الدرس الذي استخلصه العنصر في أن طبيعة ولاية الأمم المتحدة تتطلب الحضور الشخصي لتحقيق أقصى قدر من النتائج. وفي الوقت نفسه، اتضح أنه يمكن القيام ببعض المهام بفعالية وكفاءة أثناء العمل عن بُعد أو بالمزج بين العمل في

الموقع والعمل عن بُعد. وقد تعلمت المنظمة كيف تعقد الاجتماعات عن بُعد، وكذلك كيف تنظم الدورات التدريبية وحلقات العمل عن بُعد. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيعمل العنصر على إعداد إطار "الوضع الطبيعي المقبل"، الذي يتضمن 14 مسارا من مسارات العمل التي تعنى بمواضيع تتراوح بين طرائق العمل والسلامة والصحة المهنية وثقافة المنظمة والتعلم. وسيعد العنصر الصيغة الأولى من الإطار الذي يمكن تطبيقه حالما تسمح الظروف الصحية بذلك، والذي سيتم صقله خلال السنوات القادمة أثناء تكيّف الأمم المتحدة مع ظروف العمل الجديدة وتعلمها منها وعند مواجهتها لتحديات وفرص غير متوقعة. وستُعمَّم المبادئ التوجيهية للإطار على نطاق واسع وستُطبَّق وتُدمج في سياسات الأمانة العامة وممارساتها وعملياتها. وفي عام 2022 وما بعده، سيقوم العنصر بتوجيه ورصد وتعديل تنفيذ مشروع "الوضع الطبيعي المقبل" في مقر الأمم المتحدة حسب الاقتضاء وذلك بتطبيق الدروس المستفادة وكذلك مبادئ الاستدامة والقدرة على الصمود. وسيكفل العنصر أيضا مواءمة الإطار عن كثب مع مبادرة "مستقبل العمل" التي تشرف عليها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 ألف-87 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من النسبة المئوية للتوصيات الواردة في إطار "الوضع الطبيعي المقبل" التي يتم تنفيذها في مقر الأمم المتحدة (انظر الجدول 25 ألف-12).

الجدول 25 ألف-12

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
–	–	انتقال مقر الأمم المتحدة إلى نموذج استمرارية تصريف الأعمال نتيجة لجائحة كوفيد-19	ينظر الأمين العام في مقترح بشأن إطار "الوضع الطبيعي المقبل" بعد جائحة كوفيد-19 في مقر الأمم المتحدة	النسبة المئوية للتوصيات الواردة في إطار "الوضع الطبيعي المقبل" التي يتم تنفيذها في مقر الأمم المتحدة

الولايات التشريعية

25 ألف-88 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى العنصر.

قرارات الجمعية العامة

273/69 المشتريات

219/72 حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

279/73 باء، الجزء الأول المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2018-2019: نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ

248/75 إقامة العدل في الأمم المتحدة

المنجزات المستهدفة

25 ألف-89 يعرض الجدول 25 ألف-13 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت والتي من المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 ألف-13

البرنامج الفرعي 1، العنصر 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	–	–	–	**1**
تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ	–	–	–	1
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية				
الإدارة: إدارة ودعم النظام الجديد لإدارة الحالات؛ وتوفير التدريب والإرشادات لأعضاء اللجان المحلية للعقود البالغ عددها 34 لجنة، والمجالس المحلية لحصر الممتلكات البالغ عددها 43 مجلسا؛ وإسداء المشورة بشأن وثائق سياسات المشتريات والملكية؛ وإدارة وصيانة أدوات التعلم عبر الإنترنت للجان المحلية للعقود والمجالس المحلية لحصر الممتلكات، وتوفير ما يتصل بها من تدريب وتوجيه.				
العدل الداخلي والرقابة: تقديم توصيات بشأن طلبات التقييم الإداري للقرارات الإدارية المطعون فيها؛ وتقديم توصيات بشأن طلبات تعليق تنفيذ القرارات الإدارية المقدَّمة إلى الأمين العام في القضايا المتصلة بإنهاء خدمة الموظفين؛ وتوفير الخدمات الفنية والتقنية للجنة العقود في المقر، وتقديم توصيات بشأن القرارات المقترحة لمنح عقود الشراء إلى رؤساء الكيانات؛ وتوفير الخدمات الفنية والتقنية لمجلس حصر الممتلكات في المقر؛ وإعداد تقارير عن عمل اللجان المحلية للعقود والمجالس المحلية لحصر الممتلكات ووظائف الشراء في الكيانات؛ وتقديم تقارير سنوية إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن أداء الاستدامة البيئية على نطاق الأمانة العامة.				

البرنامج الفرعي 2
تخطيط البرامج والشؤون المالية وشؤون الميزانية

العنصر 1
الشؤون المالية

الهدف

25 ألف-90 الهدف الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه هو كفالة تمويل مصروفات المنظمة، عملا بالمادة 17 من ميثاق الأمم المتحدة، وضمان سلامة وفعالية وكفاءة الإدارة المالية المتكاملة لموارد الأمم المتحدة والإبلاغ عنها، بدعمٍ من بيئة قوية للرقابة الداخلية.

الاستراتيجية

25 ألف-91 للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، سيواصل العنصر كفالة التطبيق السليم للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، وسيعدّل السياسات والإجراءات المتصلة بالمسائل المالية بهدف مواجهة المسائل الناشئة، وسيواصل تعزيز نظام الرقابة الداخلية دعمًا للإدارة الحصيفة للموارد في سياق الإطار اللامركزي لتفويض السلطة.

25 ألف-92 وسيقدم العنصر الدعم بفعالية إلى لجنة الاشتراكات، وسيكفل إصدار الأنصبة المقررة في المواعيد المحددة، وسيواصل التركيز بشكل أكبر على تقديم معلومات محّدثة عن حالة الأنصبة المقررة. وسيواصل العنصر القيام عن كثب برصد جمع الأنصبة المقررة والتوقعات المتصلة بها وإدارة المدفوعات النقدية استنادا إلى التوقعات بشأن السيولة.

25 ألف-93 وستكون البيانات المالية للمنظمة التي يعدها العنصر مراعية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وسيركز العنصر على زيادة الشفافية من خلال تحسين مناقشة وتحليل البيانات المالية، وذلك عملا بتوصية مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وإضافة إلى ذلك، سيقدم العنصر الدعم لتزويد المنظمة بأموال خارجة عن الميزانية ولإدارة تلك الأموال والإبلاغ عنها.

وسيواصل العنصر التخفيف من المخاطر المالية من خلال الإدارة السليمة للاستثمارات، والإدارة النقدية وإدارة العمليات المصرفية على الصعيد العالمي.

25 ألف-94 وسيواصل العنصر تنسيق وإدارة البرنامج العالمي الجماعي للتأمين الصحي والتأمين على الحياة وأنشطة المنظمة المتصلة بالتأمين على الممتلكات وتأمين المسؤولية قبل الغير، وتقديم الخدمات إلى المجلس الاستشاري المعني بمطالبات التعويض ومجلس الأمم المتحدة للمطالبات، وسيواصل إدارة مدفوعات التعويض ذات الصلة. وسيكفل العنصر صرف الرواتب والبدلات والاستحقاقات ذات الصلة بدقة وفي مواعيدها لموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الأفراد، وتسديد المدفوعات للمورّدين وغيرهم من المتعاقدين، وكذلك المدفوعات الأخرى المتصلة بالالتزامات المالية للمنظمة. وعلاوة على ذلك، سيقوم هذا العنصر بإدارة البيانات المرجعية لضمان سلامة البيانات وتوحيدها ومواءمتها على كامل نطاق النظام المركزي لتخطيط الموارد وغيره من النظم المركزية التي تستخدمها المنظمة.

25 ألف-95 ويعتزم العنصر دعم الأمانة العامة على الصعيد العالمي لمعالجة المشاكل الناشئة عن جائحة كوفيد-19 من خلال مواصلة تعزيز نظام الأعمال المصرفية والمدفوعات على الصعيد العالمي الذي تعتمده المنظمة من أجل تقديم دعم أفضل للعمليات المضطلع بها على الصعيد القطري وتعزيز استمرارية تصريف الأعمال وقدرة المنظمة على الصمود. وسيتم إعداد وتحديث أدوات ومنصات جديدة للمعلومات الإدارية من أجل زيادة فعالية إمكانية الوصول إلى البيانات وتحليلها وتعميمها وشفافيتها، وهي أمور ضرورية في بيئة العمل الافتراضية بعد جائحة كوفيد-19.

25 ألف-96 وعلى نطاق المنظومة بأسرها، سيضطلع العنصر بدور ريادي بهدف تعزيز الترتيبات المالية القائمة المتصلة بآليات من قبيل الإجلاء الطبي، التي كانت ضمن الاستجابة الفورية لجائحة كوفيد-19 على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وسيواصل العنصر التشجيع على الاستشارات الطبية عبر الإنترنت، بما في ذلك لأغراض الصحة العقلية، مما يساهم في تحسين رفاه الموظفين، وكذلك في احتواء التكاليف المتصلة بالتأمين الصحي.

25 ألف-97 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) الإدارة المالية الحصيفة للموارد المعهود بها إلى الأمانة العامة؛

(ب) نظام معزز للرقابة الداخلية يساعد على الإبلاغ بدقة ويقلل من حالات الغش؛

(ج) زيادة شفافية التقارير المالية؛

(د) تحسين استعداد المنظمة لمواجهة الصدمات الخارجية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 ألف-98 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز البرامج الصحية المتاحة للموظفين استجابةً لجائحة كوفيد-19

25 ألف-99 عند ظهور جائحة كوفيد-19 في عام 2020 وإصدار أوامر بملازمة المنازل أثّرت على المنظمة في مختلف أنحاء العالم، أتاح العنصر إمكانية الاستفادة من الاستشارات الطبية عبر الإنترنت لأكثر من 000 150 مشارك في خطة التأمين الطبي للأمم المتحدة، من بينهم حوالي 000 50 موظف من الموظفين المعينين محلياً العاملين في مراكز العمل الميدانية. واستُحدثت تطبيقات وصفحات شبكية تعرض خدمات صحية عن بُعد لجميع المشاركين في الخطة، مما يسّر إمكانية الحصول على

الخدمات الطبية. ولجأ المشاركون في الخطة إلى التطبيب عن بُعد ليظلوا على اتصال مع الأطباء في الأوقات التي كانت فيها زيارة المرافق الطبية أكثر صعوبة أو عندما كان يستحيل الحصول على موعد للزيارة. وسمحت إمكانية الاتصال السمعي البصري المباشر بين الأطباء والمرضى بالتواصل مع الحفاظ على سلامة الجميع أثناء فترة تفشي الجائحة. وإضافة إلى توفير إمكانية الحصول بسهولة وأمان على خدمات الرعاية الطبية، بما في ذلك رعاية الصحة العقلية، ساعدت الاستشارات عبر الإنترنت على ضمان استدامة الخطط الطبية للأمم المتحدة لأنها مكّنت المشاركين في الخطط والدول الأعضاء من دفع مبالغ أقل مقابل الرعاية التي يتم الحصول عليها من خلال تطبيقات الخدمات الصحية عن بُعد.

25 ألف-100 وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، واستجابة لهذه الجائحة، قدّم العنصر الدعم لآليات خط الدفاع الأول والإجلاء الطبي التي ساهمت في تعزيز القدرات الصحية المحلية، مع التركيز بشكل خاص على ثلاثة مجالات هي: (أ) تعزيز القدرات الوطنية؛ (ب) وتعزيز عيادات الأمم المتحدة؛ (ج) ورفع مستوى المراكز الصحية التابعة للمنظمة الدولية للهجرة في الأماكن التي لا توجد فيها عيادات تابعة للأمم المتحدة والتي تكون القدرات الوطنية فيها محدودة. وساهمت تلك الآليات أيضا في إجراء اختبارات كوفيد-19 ومعالجة المصابين به من الموظفين والأفراد المنتسبين لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد المحلي، وفي إجلاء الموظفين المرضى إلى مراكز العلاج، حسب الاقتضاء. وقاد العنصر المفاوضات التي دارت بين الكيانات البالغ عددها 14 كيانا المشاركة في منظومة الأمم المتحدة بشأن الاتفاقات المالية من أجل إبرام ترتيب لتقاسم التكاليف، وكفل العنصر وجود آليات للتمويل والدفع من أجل دعم احتياجات كل من الإجلاء الطبي وخط الدفاع الأول.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 ألف-101 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من إجراء ما مجموعه 395 39 استشارة لتقديم خدمات صحية عن بُعد على مستوى جميع الخطط الطبية للأمم المتحدة، وتمكين جميع موظفي الأمم المتحدة المسجَّلين في برنامج الأمم المتحدة للتأمين الصحي من الحصول على استشارات طبية عبر الإنترنت (انظر الجدول 25 ألف-14). واستُحدثت تطبيقات وصفحات شبكية تعرض خدمات صحية عن بُعد لجميع المشاركين في الخطة، مما يسّر إمكانية الحصول على الخدمات الطبية بأسعار مخفّضة.

الجدول 25 ألف-14

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
• أجري ما مجموعه 125 استشارة لتقديم خدمات صحية عن بُعد على مستوى جميع الخطط الطبية للأمم المتحدة	• أجري ما مجموعه 305 استشارات لتقديم خدمات صحية عن بُعد على مستوى جميع الخطط الطبية للأمم المتحدة	• أُجري ما مجموعه 395 39[أ] استشارة لتقديم خدمات صحية عن بُعد على مستوى جميع الخطط الطبية للأمم المتحدة، وتمكّن جميع موظفي الأمم المتحدة المسجَّلين في برنامج الأمم المتحدة للتأمين الصحي من الحصول على استشارات طبية عبر الإنترنت
• لم تكن آليات الإجلاء الطبي أو خط الدفاع الأول موجودة	• لم تكن آليات الإجلاء الطبي أو خط الدفاع الأول موجودة	• أنشئت آليات الإجلاء الطبي وخط الدفاع الأول ووُضعت صيغة متَّفق عليها لتقاسم التكاليف

(أ) يتضمن هذا العدد الاستشارات عن بُعد التي أجريت خارج المنصات الإلكترونية.

النتائج المقررة لعام 2022

25 ألف-102 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تشكلان تحديثا للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وتظهران بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: إطار جديد للرقابة الداخلية يدعم الإطار المعزز لتفويض السلطة[271]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 ألف-103 واصل العنصر عمله المتصل بتنفيذ أنشطة لدعم بيان الرقابة الداخلية، وهو يسير في الاتجاه الصحيح نحو إصدار أول بيان بشأن جميع عمليات الأمانة العامة بحلول منتصف عام 2021. وقد أنهى العنصر توثيق إجراءات الرقابة على مستوى الكيانات في الأمانة العامة بحيث يتم تكييفها مع الإطار المتكامل للجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي، وأشرف العنصر على المناقشات المتعلقة بمشروع استبيان التقييم الذاتي مع الفريق الاستشاري المعني بالرقابة الداخلية، وأدرج التعليقات الواردة من الفريق الاستشاري. وعلاوة على ذلك، أنهى العنصر صياغةَ مشروع استبيان التقييم الذاتي وأنشأ منصة إلكترونية لمساعدة كل كيان من كيانات الأمانة العامة على الإجابة على الاستبيان.

25 ألف-104 وتتجاوز العملية التي يقوم عليها بيان الرقابة الداخلية بكثير وظيفة الشؤون المالية. ونظرا لتغيّر نموذج أعمال المنظمة، ولا سيما تعزيز تفويض السلطة، تحوّل التوجه من هدف الإبلاغ المتعلق بدعم البيانات المالية المراعية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى تحقيق التكييف التام مع الأهداف الثلاثة لإطار اللجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي، وهي أهداف متصلة بالعمليات والإبلاغ والامتثال. ويساهم تنفيذ كامل نطاق الإطار المتكامل للرقابة الداخلية في الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة عن النتائج، وتمكين تفويض السلطة من خلال إجراءات رقابة مفصلة على مستوى الوحدات التنظيمية والأنشطة، وتعزيز الشفافية من خلال التركيز على الإبلاغ الداخلي والخارجي. وستساهم تلك الجهود في تقييم بيئة الرقابة الداخلية باستمرار وفي تعزيز ثقافة التقييم الذاتي لضمان فعالية إجراءات الرقابة الداخلية وتطبيقها.

25 ألف-105 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تقديم 100 في المائة من الاستبيانات التي وثّقت المصادقة الذاتية لرؤساء الكيانات على الامتثال بعد ملئها في الوقت المحدد، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 ألف-106 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيواصل العنصر توحيد الوثائق المتعلقة بإطار بيان الرقابة الداخلية، بما في ذلك رسائل التقييم الذاتي وخطط الإصلاح. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل الرابع من الباب 25 ألف).

(271) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 29A)).

الشكل الرابع من الباب 25 ألف

مقياس الأداء: تقديم رؤساء الكيانات لشهادة المصادقة الذاتية على الامتثال الخاصة بكل منهم والموثقة جيداً وفي الوقت المحدد

(بالنسبة المئوية)

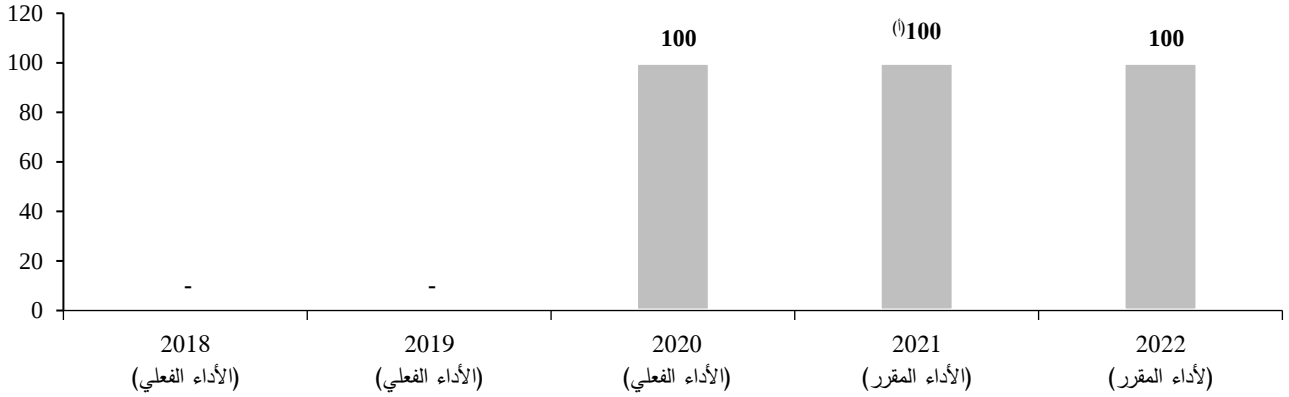

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلَّغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تكامل نظم الإدارة المالية من أجل تحسين عملية صنع القرار[272]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 ألف-107 قد أحرز العنصر تقدما صوب تحقيق هدفه المتمثل في تزويد الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية بمعلومات يسهل الوصول إليها، وفي تحسين الشفافية والمساءلة أيضا. وعمل العنصر بالتعاون مع العنصر 1 من البرنامج الفرعي 1، لإطلاق البوابة الجديدة المتعلقة باشتراكات الدول الأعضاء في تموز/يوليه 2020، التي سمحت بتحسين تجربة الدول الأعضاء بفضل التقارير الجديدة والعروض البيانية للمعلومات المالية المتاحة على البوابة. وبحلول نهاية عام 2020، تم تسجيل 202 مستخدم.

25 ألف-108 وعلاوة على ذلك، استفاد العنصر من استخدام منصة أوموجا لتزويد الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية بالمعلومات اللازمة لمساعدتها أثناء عملية صنع القرار. ودعمت تلك المبادرات عمليةَ الإصلاح الإداري.

25 ألف-109 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تحسين الشفافية والمساءلة، بفضل تحسين إمكانية اطلاع الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية على المعلومات المالية، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 ألف-110 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيواصل العنصر صقل وتحسين بوابة الاشتراكات بعرض مزيد من التقارير والرسوم البيانية. وسيساهم العنصر أيضا في إطلاق لوحة متابعة تفاعلية وسهلة الاستخدام تكون مزوَّدة بقدرات تمكّنها من تحليل البيانات. وستنشئ لوحة المتابعة روابط بين المعلومات الفنية والبيانات المالية على العديد من المستويات، حسب متطلبات الإبلاغ والإدارة التي لدى مختلف الجهات المعنية. ويمكن للمديرين استخدام لوحة المتابعة تلك على المستوى الاستراتيجي لشرح تنفيذ برامجهم للدول الأعضاء والجهات

(272) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 29A)).

المعنية الأخرى، أو بشكل أكثر تفصيلا لمساعدتهم على إدارة عملياتهم اليومية بشكل أفضل. وسيقترن تمكين المديرين من التخطيط لتنفيذ البرامج وإدارة تنفيذها بشكل أفضل بتعزيز تفويض السلطة والمساءلة عن النتائج، بهدف دعم الإصلاح الإداري للأمين العام. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 25 ألف-15).

الجدول 25 ألف-15

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
–	–	تحسين الشفافية والمساءلة بفضل تمكين الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية من الاطلاع على المعلومات المالية	إتاحة تطبيقات إضافية على المنصة المتكاملة مثل البيانات المتعلقة بالقوات وأفراد الشرطة؛ ولوحات المتابعة الإدارية لتسهيل إدارة السيولة	تحسين المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية والإبلاغ الخارجي بفضل الشروع في استخدام اللوحة المتكاملة لمتابعة الأداء على الصعيد العالمي، التي تجمع بين المعلومات الفنية والبيانات المتعلقة بالموارد، من جميع مصادر التمويل

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلَّغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز شفافية البيانات المالية وإمكانية المقارنة بينها وفائدتها على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 ألف-111 في عام 2014، قامت الأمم المتحدة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بهدف مواءمة ممارسات المنظمة مع أفضل الممارسات في مجال المحاسبة والإبلاغ على أساس الاستحقاق، وتحسين اتساق البيانات المالية وقابليتها للمقارنة استنادا إلى متطلبات تلك المعايير.

25 ألف-112 وإضافة إلى المعايير المحاسبية، يقوم مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بإعداد مواد توجيهية اختيارية لزيادة تحسين المعلومات المتاحة لمستخدمي البيانات المالية. ويتضمن المبدأ التوجيهي 2 المتعلق بالممارسات الموصى بها توجيهات بشأن إعداد وعرض "مناقشة البيانات المالية وتحليلها" التي ترد مع البيانات المالية المراعية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. والغرض من مناقشة البيانات المالية وتحليلها هو مساعدة المستخدمين على فهم المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية المعروضة في البيانات المالية. وتسهم مناقشة البيانات المالية وتحليلها عندما تكون ممتثلة للمبدأ التوجيهي 2 المتعلق بالممارسات الموصى بها كذلك في تحقيق أهداف البيانات المالية المراعية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المتعلقة بالشفافية والمساءلة والفائدة على مستوى صنع القرار.

25 ألف-113 ويندرج اعتماد الأمم المتحدة للمبدأ التوجيهي 2 المتعلق بالممارسات الموصى بها الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية في إطار جهود مبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها يقوم بتنسيقها كل من فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية وشبكة المالية والميزانية. وفي الوقت الراهن، وبسبب الاختلافات في شكل ومضمون تقارير المناقشة المالية بين كيانات منظومة

الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بالمخاطر والشكوك التي تؤثر على الحالة المالية لمختلف الكيانات، توجد صعوبة أكبر في المقارنة بين تقارير المناقشة المالية الراهنة كما يصعب على المستخدمين فهمها؛ وسيسمح اعتماد المبدأ التوجيهي 2 المتعلق بالممارسات الموصى بها على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة بإحراز تقدم كبير على مستوى قابلية المقارنة والفائدة.

25 ألف-114 وقد اتخذ العنصر الإجراءات الأولية الهادفة إلى تطبيق المبدأ التوجيهي 2 المتعلق بالممارسات الموصى بها، وذلك بإعداد نموذج شامل، في إطار فريق عامل تابع لفرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية، يهدف إلى دعم اتباع نهج منسق إزاء تطبيق المبدأ التوجيهي.

25 ألف-115 وسيُعرض النهج المنسق المقترح لمناقشة البيانات المالية وتحليلها التي تمتثل للمبدأ التوجيهي 2 المتعلق بالممارسات الموصى بها خلال اجتماع فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية لعام 2021.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

25 ألف-116 تمثل الدرس الذي استخلصه العنصر في أنه رغم أن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قد أدى إلى رفع مستوى امتثال المنظمة لأفضل الممارسات في مجال المحاسبة والإبلاغ، فقد أصبحت البيانات المالية المراعية للمعايير المحاسبية الدولية تتضمن عددا أكبر بكثير من المعلومات فضلا عن كونها أكثر تعقيدا، مما يثير صعوبة في استيعابها بالنسبة لمستخدمي البيانات المالية؛ وهكذا، ازدادت أهمية تقرير المناقشة المالية بالنسبة للمستخدمين. ويسمح المبدأ التوجيهي 2 المتعلق بالممارسات الموصى بها الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية، مع أنه غير إلزامي للامتثال لتلك المعايير، بشرح المعلومات الواردة في البيانات المالية وعرض التحليل بطريقة منهجية تكون مفيدة للشفافية والفائدة والاتساق بين جميع التقارير المالية لمنظومة الأمم المتحدة المراعية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيقوم العنصر بإدماج المبادئ التوجيهية المتعلقة بالممارسات الموصى بها التي أعدها مجلس المعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة إلى المعايير نفسها، حسب الاقتضاء، لتمثّل جزءا لا يتجزأ من الإطار الذي ينظّم الإبلاغ المراعي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمانة العامة. وسيقود العنصرُ الجهودَ الرامية إلى بلورة صيغة موحدة لمناقشة البيانات المالية وتحليلها في جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة. وستتضمن هذه الصيغة الموحدة هيكلا ومضمونا ومصطلحات منسّقة، وستعرض المعلومات التالية في مناقشة البيانات المالية وتحليلها وهي: (أ) استعراض عام أكثر عمقا لعمليات الأمم المتحدة وللبيئة التي تعمل فيها؛ (ب) ومعلومات مفصلة عن أهداف المنظمة واستراتيجياتها؛ (ج) وتحليل أكثر منهجية للبيانات المالية للمنظمة، بما في ذلك للتغيرات والاتجاهات الهامة في المركز المالي للمنظمة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية؛ (د) ووصف للمخاطر وأوجه عدم اليقين الرئيسية التي يواجهها الكيان والتي تؤثر على مركزه المالي وأدائه المالي وتدفقاته النقدية. وسيبدأ تطبيق المبدأ التوجيهي 2 المتعلق بالممارسات الموصى بها في الأمانة العامة للأمم المتحدة مع عرض البيانات المالية لعام 2021. وسيتابع العنصر التقدم المحرز صوب تطبيقه على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة وسيتحقق من الفوائد التي سيعود بها المبدأ التوجيهي 2 المتعلق بالممارسات الموصى بها من حيث قابلية المقارنة.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 ألف-117 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة قابلية مقارنة 'مناقشة البيانات المالية وتحليلها' وتعزيز اتساقها في جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة (انظر الجدول 25 ألف-16).

الجدول 25 ألف-16

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
–	–	قرار فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية أن تتم مواءمة التقرير المالي مع المبدأ التوجيهي 2 المتعلق بالممارسات الموصى بها الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية	اعتماد فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية لنهج شامل ومنسّق إزاء 'مناقشة البيانات المالية وتحليلها' يتواءم مع المبدأ التوجيهي 2 المتعلق بالممارسات الموصى بها	زيادة قابلية مقارنة 'مناقشة البيانات المالية وتحليلها' وتعزيز اتساقها في جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة

الولايات التشريعية

25 ألف-118 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى العنصر.

قرارات الجمعية العامة

283/60 الاستثمار في الأمم المتحدة لتصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي: تقرير تفصيلي

307/73 تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

1/74 جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة: الطلبات المقدمة في إطار المادة 19 من الميثاق

242/75 التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

252/75 المسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

المنجزات المستهدفة

25 ألف-119 يعرض الجدول 25 ألف-17 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت والتي من المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 ألف-17

البرنامج الفرعي 2، العنصر 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**12**	**12**	**12**	**12**
1 - تقديم التقارير المالية السنوية إلى الجمعية العامة	2	2	2	2
2 - تقديم تقارير إلى الجمعية العامة عن خطط التسديد المتعددة السنوات والحالة المالية للأمم المتحدة	3	3	3	3
3 - تقديم بيانات مالية إلى الجمعية العامة عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعملياتها غير المتعلقة بحفظ السلام	7	7	7	7

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**22**	**22**	**22**	**22**
4 – اجتماعات اللجنة الخامسة للجمعية العامة	18	18	18	18
5 – اجتماعات لجنة الاستثمار	4	4	4	4
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**20**	**5**	**31**	**20**
6 – اجتماعات لجنة الاشتراكات	20	5	31	20
باء – توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	–	**9**	–	**24**
7 – المناسبات التدريبية والدورات الإعلامية وحلقات العمل المتصلة بخطة التأمين الطبي	–	9	–	24
المواد التقنية (عدد المواد)	**777**	**777**	**776**	**776**
8 – التقارير الشهرية عن حالة الاشتراكات	12	12	12	12
9 – الوثائق المتعلقة بتقييم المساهمات المقدَّمة من الدول الأعضاء للأمم المتحدة	15	15	14	14
10 – التقارير المالية للجهات المانحة	750	750	750	750

جيم – المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة إلى حوالي 40 جهة مانحة بشأن الاتفاقات المالية المتعلقة بالتبرعات؛ ومعلومات مخصصة عن جدول الأنصبة المقررة وتمويل عمليات حفظ السلام وحالة الاشتراكات.

هاء – المنجزات المستهدفة التمكينية

الإدارة: ثلاث وثائق فنية متعلقة ببيان الرقابة الداخلية؛ وإجراء مشاورات مع الفريق الاستشاري المعني بالرقابة الداخلية بشأن إطار بيان الرقابة الداخلية؛ وإسداء المشورة إلى الإدارات/المكاتب بشأن تطبيق النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والمسائل المحاسبية والمالية والنظم ذات الصلة؛ وإسداء المشورة بشأن مواصلة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى جهات الأمم المتحدة المعنية بالشؤون المالية في بعثات حفظ السلام والبعثات الأخرى؛ وإجراء حسابات لتقييم مساهمات الدول الأعضاء في الميزانية العادية، وعمليات حفظ السلام، والمحكمتين الدوليتين، وحسابات لتقدير أرصدة عمليات حفظ السلام؛ والتوعية بإجراءات الرقابة الداخلية؛ وإسداء المشورة إلى الدول الأعضاء ومكاتب الأمم المتحدة بشأن إدارة الموارد الخارجة عن الميزانية؛ وبلورة سياسات محاسبية وما يرتبط بها من توجيهات وممارسات وإجراءات مؤسسية؛ وعقد خمس حلقات عمل بشأن المسائل المالية لكبار الموظفين الماليين ولـــ 68 موظفا من كبار الموظفين الإداريين؛ وتحديث الوثائق المتعلقة بالعمليات المالية في نظام أوموجا؛ وتعهد مكتب المساعدة المالية لنظام أوموجا المركزي لتخطيط الموارد؛ وتجهيز حوالي 000 18 حساب من حسابات مقاصة الخدمات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وتقديم الدعم الإداري المالي إلى مكتب التنسيق الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للشراكات؛ وإنشاء أطر لتقديم التقارير بطريقة تراعي معايير المبادرة الدولية للشفافية في المعونة ومجلس الرؤساء التنفيذيين بهدف مساعدة الكيانات التي تُعد تقارير على تقديم تقارير متسقة إلى الجهات المعنية؛ وإبلاغ مجلس مراجعي الحسابات عن حالات الغش والغش المفترض مرتين في السنة؛ وتوفير وإدارة أنشطة التأمين على الحياة والصحة والممتلكات وتأمين المسؤولية قبل الغير؛ وإدارة 275 حسابا مصرفيا في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك تعهد قائمة الموظفين المعتمدة توقيعاتهم على الحسابات المصرفية؛ وإبرام ترتيبات مصرفية؛ وتجهيز المدفوعات للحسابات المصرفية الداخلية التي يديرها مقر الأمم المتحدة؛ وتسجيل المدفوعات الواردة؛ وتقييم عمل ودعم 65 أمين صندوق على الصعيد العالمي و 15 أمين صندوق على الصعيد الإقليمي؛ وإدارة الاحتياجات النقدية بمختلف العملات؛ وتحديث وتعهُّد التفاصيل المصرفية للمورّدين والموظفين والدول الأعضاء؛ وإدارة الاستثمارات المجمعة؛ والقيام شهريا بتحديد أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة بالنسبة لـ 222 عملة؛ وتطوير العمليات المالية لنظام أوموجا وإدارتها؛ وتحديث التطبيقات المالية وصيانتها؛ وتحديث وتعهُّد بيانات نظام SWIFT والمدفوعات العالمية وبيانات أوموجا المرجعية؛ وتقديم الدعم الفني إلى الإدارات بشأن تحليل الأعمال؛ واستعراض 900 2 طلب لإنشاء حساب مستخدم للقيام بأدوار مالية في نظام أوموجا، بما يكفل الحصول على تفويض السلطة لأداء تلك الأدوار؛ وتجهيز المدفوعات وتسديدها؛ والتفاوض على وثائق التأمين وإدارتها؛ وتجهيز حوالي 600 تسوية من تسويات الاستثمار؛ وإجراء حوالي 800 3 عملية صرف عملة.

العنصر 2
الشؤون المالية للعمليات الميدانية

الهدف

25 ألف-120 الهدف الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه هو كفالة فعالية وكفاءة المداولات التي تجري بين الدول الأعضاء بشأن النتائج التي تسهم فيها الكيانات الميدانية وكيانات الأمانة العامة الأخرى، وبشأن الموارد اللازمة لعمل هذه الكيانات بما يتماشى مع ولاياتها، وكفالة إدارة الموارد بفعالية وكفاءة.

الاستراتيجية

25 ألف-121 للمساهمة في تحقيق الهدف، سيقدم العنصر إرشادات استراتيجية بشأن الميزنة والإشراف المالي، وسيضع السياسات والمنهجيات والأدوات اللازمة في هذا الصدد. وسيقدم العنصر إرشادات استراتيجية بشأن مسائل الإدارة المالية والتمويل، ولا سيما في ما يتعلق بالمبادرات الشاملة التي تؤثر على العمليات الميدانية، بما في ذلك إرشادات بشأن صياغة الاحتياجات من الموارد البشرية، والمبادرات المؤسسية، والقوة المالية والسيولة، وتعزيز إجراءات الرقابة الداخلية، وسيتيح استجابات عالية الجودة ومبسّطة وعملية المنحى وحسنة التوقيت للمديرين في الميدان. وسيرصد العنصر أيضا سيولة كل من الحسابات الخاصة، وسيشرف على التدفقات النقدية والاحتياطيات التشغيلية للعمليات الميدانية.

25 ألف-122 وسيقدم العنصر إرشادات استراتيجية بشأن إدارة الممتلكات والخدمات العقارية على الصعيد العالمي، بما في ذلك الرقابة على مشاريع التشييد الكبرى والتخطيط للمرافق في الأجل الطويل، على النحو المبيّن في الاستعراض الاستراتيجي للمرافق. وعلاوة على ذلك، سيقدم العنصر المشورة والإرشاد المتخصصَين بشأن إدارة الممتلكات واستعراض البيانات المالية من أجل ضمان تسجيلها بدقة والتأكد من امتثال الكيانات الميدانية وغيرها من كيانات الأمانة العامة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وللإطار القائم المتعلق بأداء إدارة الممتلكات. وسيكفل العنصر أيضا الإشراف المركزي على المشاريع، بما في ذلك بإدماج المبادئ المتعلقة بإدارة المخاطر والدروس المستفادة في عملية صنع القرار.

25 ألف-123 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن إدارة الكيانات من العملاء لمواردها بفعالية وكفاءة في حدود المستويات المعتمدة وذلك بفضل إعداد تنبؤات ومقترحات أكثر دقة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 ألف-124 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تحسين الخدمات المقدّمة للبعثات السياسية الخاصة بهدف تلبية احتياجاتها من الموارد

25 ألف-125 بهدف تعزيز الدور الذي اضطلع به العنصر منذ عام 2019، باعتباره الوجهة الموجودة في المقر التي تقصدها جميع البعثات السياسية الخاصة لتلبية احتياجاتها المتصلة بالتمويل، اتخذ العنصر تدابير فعالة في عام 2020 لزيادة تحسين الخدمات التي يقدمها إلى 40 بعثة سياسية خاصة ولمساعدتها على التخفيف من حدة المشاكل المتصلة بالسيولة بتزويدها بإرشادات واضحة وحسنة التوقيت وبتحسين إمكانية التنبؤ بالمخصصات المرصودة لها.

25 ألف-126 وطوال عام 2020، رصد العنصر عن كثب المستجدات المتعلقة بالحالة المالية، وكفل إطلاع البعثات عليها بانتظام، وقدم إرشادات واضحة ومساعدات إلى البعثات من أجل وضع خطط إنفاقها، وعمل عن كثب مع البعثات لترتيب نفقاتها حسب درجة

أولويتها من أجل التعامل مع الظروف الخاصة التي كانت تمر بها. وعلاوة على ذلك، كفل العنصر تخصيص موارد مالية كافية لتغطية تكاليف الموظفين والتكاليف الضرورية في جميع الأوقات، ولحماية مصالح المنظمة وسلامة الموظفين وأمنهم.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 ألف-127 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة قدرة البعثات السياسية الخاصة على التخفيف من المشاكل المتصلة بالسيولة وضمان تمويل تكاليف الموظفين والسلامة والأمن والتكاليف الضرورية من خلال الترتيب الفعال للنفقات حسب درجة أولويتها (انظر الجدول 25 ألف-18).

الجدول 25 ألف-18

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
شاركت البعثات السياسية الخاصة في إعداد الميزانية وتنفيذها	شاركت البعثات السياسية الخاصة مباشرة في جميع جوانب إعداد الميزانية وتنفيذها	زيادة قدرة البعثات السياسية الخاصة على التخفيف من المشاكل المتصلة بالسيولة وضمان تمويل تكاليف الموظفين والسلامة والأمن والتكاليف الضرورية من خلال الترتيب الفعال للنفقات حسب درجة أولويتها

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ العنصر

25 ألف-128 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، ظلت الزيادة المقررة في تعزيز المعارف التقنية للبعثات المتصلة بإعداد الميزانية وبأدوات أوموجا محدودة بسبب إلغاء الرحلات إلى البعثات الميدانية. وكانت تلك الرحلات تهدف أيضا إلى توطيد التعاون بين المقر والبعثات أثناء عملية إعداد مقترحات الميزانية، وبالتالي إلى تحسين جودة تقارير الميزانية وتقارير أداء الميزانية.

25 ألف-129 غير أن العنصر حدّد، في الوقت نفسه، أنشطة جديدة لمساعدة عملائه على معالجة المسائل التي استجدت خلال جائحة كوفيد-19، والتي تندرج في إطار النطاق العام لأهدافه، وهي تتضمن تنظيم سلسلة من الاجتماعات الإلكترونية مع بعثات حفظ السلام لدعم عملية إعداد ميزانياتها بتوفير إرشادات استراتيجية محددة بشأن الميزنة والإشراف المالي خلال الجائحة. وقد تضمنت إرشادات بشأن كيفية الإبلاغ عن تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ الولاية والميزانية، وكيفية عرض التغيرات في افتراضات التخطيط والاستراتيجيات والنتائج المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز والنواتج استنادا إلى الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والدروس المستفادة منها. وقدم العنصر أيضا إرشادات استراتيجية محددة بشأن الإغلاق المالي للحسابات خلال جائحة كوفيد-19.

النتائج المقررة لعام 2022

25 ألف-130 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تشكلان تحديثا للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وتظهران بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: خدمات مستقلة لإدارة المخاطر المرتبطة بمشاريع التشييد الكبرى للأمم المتحدة على الصعيد العالمي[273]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 ألف-131 قدم العنصر خدمات مستقلة لإدارة المخاطر إلى الكيانات التي تنفذ مشاريع تشييد كبرى على الصعيد العالمي. وزوّد العنصر القيِّمين على المشاريع بتقييم مستقل لمشاريعهم متصل بأداء الميزانية. وعلاوة على ذلك، أوصى العنصر باتخاذ بعض التدابير للتخفيف من حدة المخاطر.

25 ألف-132 وأسهم العمل المذكور أعلاه في بلوغ مستويات الثقة في تنفيذ المشاريع في حدود الميزانية المعتمدة نسبة 43 في المائة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، و 27 في المائة في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، و 20 في المائة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، و 40 في المائة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في بلوغ نسبة 90 في المائة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، و 75 في المائة في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، و 60 في المائة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، و 80 في المائة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. ويعزى ذلك أساسا إلى ظهور جائحة كوفيد-19 التي تسببت في تأخيرات كبيرة على مستوى تنفيذ المشاريع بسبب القيود المفروضة على السفر والوصول إلى المواقع والاضطرابات التي شهدتها أسواق العمل وسلاسل الإمداد.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 ألف-133 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، واستجابة للتطورات الأخيرة، سيطور العنصر عمله لتقديم المزيد من الإرشادات والنصائح التقنية، وسيواصل اقتراح تدابير للتخفيف من حدة المخاطر على الكيانات المسؤولة عن التنفيذ، وذلك بغية تمكين أفرقة المشاريع المحلية من تجاوز، في نهاية المطاف، الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كوفيد-19 على التقدّم في عامي 2020 و 2021؛ ومع ذلك، من المتوقع أن تتواصل بعض الآثار الطويلة الأمد أيضا خلال عام 2022، ولهذا يُتوقَّع أن تكون مستويات الثقة في عام 2022 أدنى قليلا من المستويات المتوقعة في البداية لعام 2021. ويُعرض التقدّم المتوقَّع ضمن مقياس الأداء المحدّث المبيّن أدناه (انظر الشكل الخامس من الباب 25 ألف).

(273) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 29A)).

الشكل الخامس من الباب 25 ألف

مقياس الأداء: مستويات الثقة في تنفيذ مشاريع التشييد الجارية للأمم المتحدة على الصعيد العالمي في حدود الميزانية المعتمدة، الفترة 2018-2022

(بالنسبة المئوية)

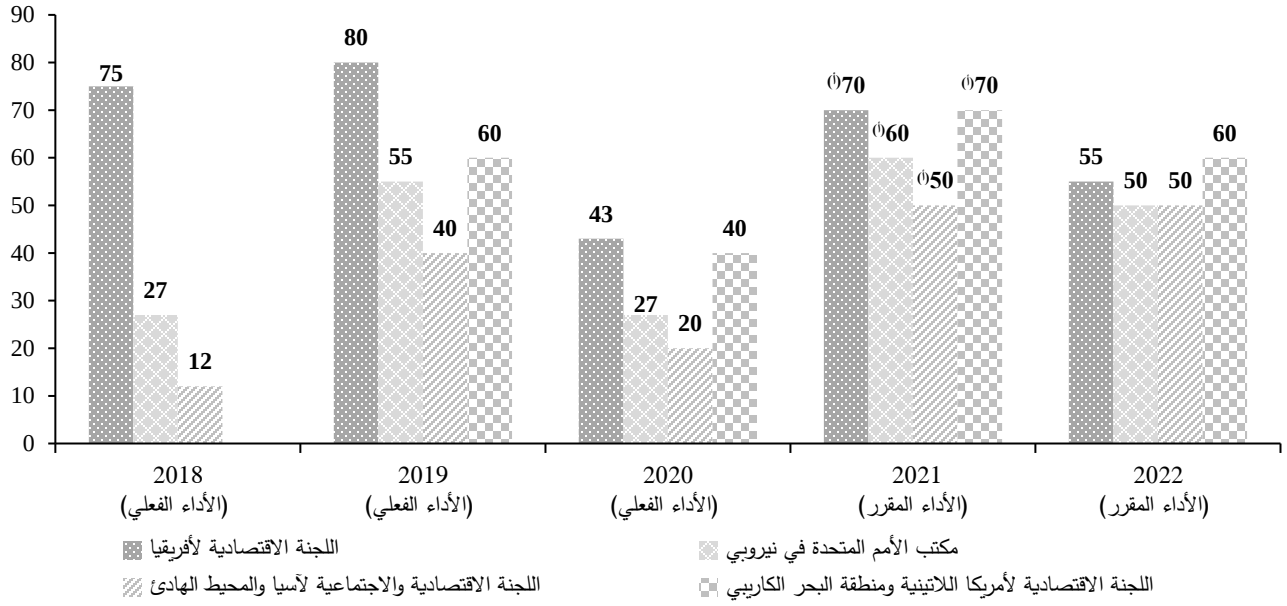

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلَّغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعزيز إطار أداء إدارة الممتلكات[274]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 ألف-134 قدّم العنصر خدمات رصد متعلقة بأداء إدارة الممتلكات إلى كيانات الأمم المتحدة الموجودة في مختلف أنحاء العالم بإعداد وإصدار إطار للأداء. ومن خلال هذا الإطار، زوّد العنصر الكيانات أيضا بأدوات لرصد أدائها والإبلاغ عنه ذاتيا. وعلاوة على ذلك، كفل العنصر، من خلال الإطار، تحسين الإشراف على إدارة الممتلكات والمساءلة والإبلاغ عنها.

25 ألف-135 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في تحسين الإشراف على إدارة الممتلكات والمساءلة والإبلاغ عنها بفضل النجاح في توسيع نطاق الإطار ليشمل المكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية والمحاكم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في توسيع نطاق الإرشادات الاستراتيجية المتعلقة برصد أداء إدارة الممتلكات والإبلاغ عنه ليشمل المكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية والمحاكم؛ وتوسيع نطاق نظام التقييم الذاتي ورصد الأداء بمعدل فصلي ليشمل جميع الكيانات الممولة من الميزانية العادية، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

(274) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 29A)).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 ألف-136 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيقوم العنصر باستعراض وتعديل إطار رصد أداء إدارة الممتلكات والإبلاغ عنه الذي تطبّقه جميع كيانات الأمانة العامة، مع مراعاة اختلاف الاحتياجات التشغيلية لإدارة الممتلكات واختلاف الهياكل الإدارية للكيانات. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 25 ألف-19).

الجدول 25 ألف-19

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
تفعيل إطار إدارة الأداء في البعثات السياسية الخاصة	استخدام أدوات تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال لتمكين المستخدمين النهائيين في نظام أوموجا من الخدمة الذاتية والقدرة على الإبلاغ؛ توسيع نطاق تدابير ضمان الجودة لإعداد التقارير المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لتشمل المكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية والمحاكم	تحسين الإشراف على إدارة الممتلكات والمساءلة والإبلاغ عنها بفضل النجاح في توسيع نطاق الإطار ليشمل المكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية والمحاكم خلال الفترة المشمولة بالتقرير	تعميم رصد أداء إدارة الممتلكات والإبلاغ عنه في طرق أداء العمل الموحدة لجميع الكيانات	استخدام الأصول بكفاءة أكبر من خلال تحسين استخدام المعدات المرقَّمة

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلَّغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تحسين تحليل البيانات بغية دعم إدارة الموارد في البعثات السياسية الخاصة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 ألف-137 يتعاون العنصر عن كثب مع البعثات السياسية الخاصة بهدف إدارة مواردها المالية على النحو الأمثل، من خلال القيام دوريا برصد أداء ميزانيات البعثات وإجراء مشاورات واتصالات مكثفة معها بشأن حالتها المالية من أجل مساعدة كل بعثة على التخطيط لخطة نفقاتها وتنفيذها.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

25 ألف-138 تمثل الدرس الذي استخلصه العنصر في أن البيانات والتحليلات المالية، وكذلك رصد وتحليل الأداء البرنامجي للمساعدة على ترتيب النفقات حسب درجة أولويتها ولمساعدة البعثات على اتخاذ قرارات بشأن أدائها المالي وتنفيذ ولاياتها، ليست متاحة بسهولة في كثير من الأحيان وتتطلب جمع المعلومات يدويا وإجراء تحليل محدد الغرض. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، وبهدف إدخال مزيد من التحسينات، سيعزز العنصر الدعم المقدّم إلى البعثات السياسية الخاصة من أجل إدارة مواردها المالية برصد استثمارات لتدريب موظفي البعثات وتطوير قدراتهم في مجال تحليل البيانات ورصدها والإبلاغ عنها، وكذلك بالاستفادة من الوحدات الجديدة (الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ) المتاحة على التوسعة 2 لنظام أوموجا.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 ألف-139 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من تعزيز قدرة البعثات السياسية الخاصة على رصد وتحليل أدائها البرنامجي والمالي (انظر الجدول 25 ألف-20).

الجدول 25 ألف-20

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
قيام البعثات السياسية الخاصة بتحليل أدائها المالي	قيام البعثات السياسية الخاصة بتحليل أدائها المالي (لا سيما فيما يتعلق بحالة السيولة)	قيام البعثات السياسية الخاصة بتحليل أدائها المالي (لا سيما لتوضيح تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ الولاية)	استخدام جميع البعثات السياسية الخاصة الوحدات الجديدة لنظام أوموجا من أجل رصد وتحليل أدائها البرنامجي والمالي	تعزيز قدرة البعثات السياسية الخاصة على رصد وتحليل أدائها البرنامجي والمالي

الولايات التشريعية

25 ألف-140 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى العنصر.

قرارات الجمعية العامة

217/47	إنشاء صندوق احتياطي لحفظ السلام
233/49 ألف	الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
221/50 باء	حساب دعم عمليات حفظ السلام
231/55	الميزنة على أساس النتائج
296/59؛ و 276/61	الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: القضايا الشاملة
256/61	تعزيز قدرة المنظمة على القيام بعمليات حفظ السلام
279/61	تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام ودعم استمرارها
286/70	المسائل الشاملة
253/75 ألف	المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

المنجزات المستهدفة

25 ألف–141 يعرض الجدول 25 ألف–21 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020–2022 التي أسهمت والتي من المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 ألف–21

البرنامج الفرعي 2، العنصر 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020–2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف – تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**46**	**50**	**43**	**41**
1 – التقارير المقدَّمة إلى الجمعية العامة عن الميزانية المقترحة وأداء ميزانية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام	26	28	23	22
2 – التقرير المقدَّم إلى الجمعية العامة عن الوضع المالي المحدَّث لبعثات حفظ السلام المنتهية	1	1	1	1
3 – التقارير المقدَّمة إلى الجمعية العامة عن التصرف النهائي في الأصول والأداء النهائي لبعثات حفظ السلام قيد التصفية	2	3	2	1
4 – التقارير المقدَّمة إلى الجمعية العامة عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات حفظ السلام	7	7	7	7
5 – المذكرات المقدَّمة إلى الجمعية العامة عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات حفظ السلام	4	4	4	4
6– التقارير المقدَّمة إلى الجمعية العامة عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن	6	7	6	6
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**120**	**82**	**120**	**120**
7 – اجتماعات اللجنة الخامسة للجمعية العامة	70	32	70	70
8 – اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	50	50	50	50
باء – توليد المعارف ونقلها				
المواد التقنية (عدد المواد)	**5**	**–**	**5**	**5**
9 – البيانات المقدَّمة إلى مجلس الأمن والتقارير الأخرى عن الآثار المالية المترتبة على الأنشطة غير المتعلقة بالعمليات الميدانية التي يأذن بها مجلس الأمن في قراراته	5	–	5	5

جيم – المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مناقشات مع جميع الدول الأعضاء بشأن المسائل المالية المتعلقة بالعمليات الميدانية؛ وإجراء مشاورات مع جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بشأن التزامات البعثات تحديدا؛ وإسداء المشورة إلى اللجان الفنية التابعة للجمعية العامة بشأن الآثار المحتملة في الميزانية.

هاء – المنجزات المستهدفة التمكينية

الإدارة: تقديم المشورة والإرشاد المتخصصَين بشأن الميزنة والإشراف المالي لـــ 53 عمليات ميدانية عاملة وكذلك لعمليتين ميدانيتين في طور الإغلاق؛ وتسديد دفعات فصلية للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة؛ وصياغة الاحتياجات من الموارد لدعم تقييم العمليات الميدانية الجديدة والآخذة في التوسع والتي تخضع لعملية انتقالية والتي هي قيد التصفية، ولدعم التخطيط لتلك العمليات؛ ونشر دليل إدارة الممتلكات وتعميمه على جميع الكيانات، بما في ذلك على مكاتب المنسقين المقيمين؛ وإسداء إرشادات استراتيجية بشأن رصد أداء إدارة الممتلكات والإبلاغ عنه؛ ووضع تعليمات تكميلية لإعداد التقارير المالية المعدّة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عن الممتلكات والمنشآت والمعدات؛ وتوفير التدريب على إدارة الممتلكات؛ وتقديم مشورة ودعم متخصصين بشأن نظام أوموجا في ما يتعلق بإدارة الممتلكات؛ وتوفير الرقابة والتوجيه التقني بشأن مشاريع التشييد الكبرى، ومشاريع الصيانة والتعديل الجارية.

العنصر 3
تخطيط البرامج والميزنة

الهدف

25 ألف-142 الهدف الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه هو كفالة فعالية وكفاءة المداولات التي تجريها الدول الأعضاء بشأن النتائج التي تُسهم فيها الأمانة العامة، وبشأن ترجمة الولايات إلى خطط عمل، وبشأن الموارد اللازمة للعمل الذي تضطلع به الأمانة العامة بما يتماشى مع الولايات المنوطة بها، وفي كفالة إدارة الموارد بفعالية وكفاءة.

الاستراتيجية

25 ألف-143 للمساهمة في تحقيق الهدف، سيواصل العنصر إصدار إرشادات استراتيجية لإعداد الميزانيات البرنامجية، والتفاعل مع الدول الأعضاء منذ المراحل الأولى من عملية إعداد الميزانية. وسيضع العنصر أيضا الصيغة النهائية للميزانية البرنامجية السنوية للأمين العام وميزانية الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وتقارير أداء الميزانية، والتقارير الأخرى المتعلقة بمسائل الميزانية، بما في ذلك بيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية ومقترحات الميزانية البرنامجية المنقحة، وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، وسيعرض العنصرُ تلك التقارير على الهيئات التشريعية. وسيقدم العنصر أيضا خدمات فنية بشأن مسائل الميزانية إلى اللجنة الخامسة للجمعية العامة، ولجنة البرنامج والتنسيق، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وعلاوة على ذلك، سيوفر هذا العنصر أدوات متاحة على الإنترنت للدول الأعضاء لتيسير مداولاتها بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية.

25 ألف-144 وسيقدم العنصر إرشادات استراتيجية بشأن الميزنة والإشراف المالي، بما في ذلك بشأن إدارة سلطات الإنفاق؛ ووضع سياسات ومنهجيات وأدوات في هذا الصدد؛ وتقديم المشورة بشأن جميع المسائل المتعلقة بالميزانية.

25 ألف-145 ويعتزم العنصر مساعدة عملائه على إعداد ميزانياتهم البرنامجية السنوية، بما في ذلك بعقد حلقات عمل واجتماعات افتراضية بشأن مسائل الميزانية.

25 ألف-146 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) زيادة الشفافية وتعزيز الحوار بين الأمانة العامة والدول الأعضاء؛

(ب) الاستخدام الحصيف للموارد، وتنفيذ البرامج على النحو الأمثل.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 ألف-147 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

عمليات محاكاة تقوم بها الدول الأعضاء في الوقت الحقيقي لإجراء مداولات أفضل

25 ألف-148 يضطلع العنصر بدور محوري من حيث تزويد الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بتقديرات الميزانية وبالآثار المالية استنادا إلى مختلف السيناريوهات المتصلة بالتخطيط وتقدير التكاليف التي تقدمها الدول الأعضاء خلال المداولات بشأن الميزانية. ويكتسي حسن توقيت المعلومات ودقتها وإمكانية الوصول إليها أهمية بالغة لمساعدة الدول الأعضاء على اتخاذ قرارات مستنيرة بسرعة.

25 ألف-149 وفي نهاية عام 2020، خصص العنصر وقتا إضافيا لإعداد مصفوفة تكاليف موثوقة تبين الأثر المالي المحتمل أن يترتب عن قرارات الدول الأعضاء. وتعرض تلك المصفوفة معلومات شاملة ومنظّمة بشكل جيد عن التكاليف، وهي تتضمن خاصيات إضافية، مثل حصة الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف، والصلة بتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. كما يقوم العنصر، بالتوازي مع ملء خانات المصفوفة الجديدة، بتكثيف ممارسة التواصل والتشاور مع الدول الأعضاء لضمان الدقة في تفسير ما يعتزمه مؤيدو القرارات المعنية، مما يقلل من احتمال ارتكاب أخطاء أثناء تقدير التكاليف. وبمجرد ملء خانات المصفوفة بالكامل وبعد التحقق من صحة محتوياتها، يقوم العنصر بعرض المصفوفة الجديدة على الدول الأعضاء ويتيحها على شكل تقرير جديد قابل للتغيير. وقد مكّن التقرير الجديد الدول الأعضاء من إجراء عمليات محاكاة مستقلة لمختلف سيناريوهات التكاليف.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 ألف-150 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تحسين إمكانية اطلاع الدول الأعضاء على الآثار المالية التي يُحتمل أن تترتب عن القرارات، مما يمكِّنها من إجراء عمليات محاكاة مستقلة لمختلف سيناريوهات التكاليف في الوقت الحقيقي، بطريقة تراعي احتياجات كل منها تحديدا (انظر الجدول 25 ألف-22).

الجدول 25 ألف-22

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
كانت إمكانية اطلاع الدول الأعضاء على الآثار المالية التي يُحتمل أن تترتب عن القرارات محدودة، فلم يكن بوسعها إلا أن تطلب إلى الأمانة العامة أن تزودها بالآثار المالية لمختلف سيناريوهات التكاليف بطريقة تراعي احتياجات كل منها تحديدا	كانت إمكانية اطلاع الدول الأعضاء على الآثار المالية التي يُحتمل أن تترتب عن القرارات محدودة، فلم يكن بوسعها إلا أن تطلب إلى الأمانة العامة أن تزودها بالآثار المالية لمختلف سيناريوهات التكاليف بطريقة تراعي احتياجات كل منها تحديدا	تحسّنت إمكانية اطلاع الدول الأعضاء على الآثار المالية التي يُحتمل أن تترتب عن القرارات، مما مكّنها من إجراء عمليات محاكاة مستقلة لمختلف سيناريوهات التكاليف في الوقت الحقيقي، بطريقة تراعي احتياجات كل منها تحديدا

النتائج المقررة لعام 2022

25 ألف-151 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تشكلان تحديثا للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وتظهران بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: الموقع الشبكي results.un.org – مساءلة الأمانة العامة عن عملها وتعميق فهم مساهمتها في بلوغ النتائج[275]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 ألف-152 في نهاية عام 2020، أطلق العنصر البوابة الإلكترونية results.un.org، التي تيسر إمكانية الاطلاع على المئات من النتائج التي تتضمنها الميزانية البرنامجية لعام 2021. وتُمكِّن هذه البوابة التفاعلية، المتاحة باللغات الرسمية الست، من الاطلاع على الطائفة الكبيرة من الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة مثل مساعي الأمم المتحدة الهادفة إلى الحد من عدم المساواة، وتحقيق التنمية المستدامة، والنهوض بالتقيد بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون، وإقامة مجتمعات أكثر أمنا وسلاما، وضمان زيادة إمكانية حصول اللاجئين على المساعدة الإنسانية والحماية، إلى جانب تعزيز القانون الدولي.

25 ألف-153 وخلال عام 2020، تعاون العنصر مع العديد من الإدارات التابعة للأمانة العامة، ومن بينها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تحليل وتصنيف النتائج المتنوعة وإعداد هيكل معلومات بسيط يمكّن المستخدمين من الوصول بسهولة إلى المجالات التي تثير اهتمامهم. فعلى سبيل المثال، يتيح هيكل المعلومات للمستخدِم إمكانية الفرز حسب مواضيع محددة، مثل الحكومات، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء، والشباب، والأقليات والفئات الضعيفة الأخرى. وأثناء مرحلة وضع النموذج الأولي للبوابة، أجرى العنصر بحوثا بشأن احتياجات المستخدمين لتحديد خاصيات البوابة، وساعد على تصميم الإطار الشبكي للبوابة وعلى إعداد نماذج تحاكي الشكل النهائي للبوابة. وطوال فترة تطوير البوابة وإطلاق النموذج التجريبي، قام العنصر باختبار الخاصيات وبصقل تصنيف وفرز المعلومات من أجل تبسيط العرض وتيسير الاستخدام. وبفضل تلك الاختبارات، يمكن للمستخدمين الآن فرز النتائج حسب الكيان والموقع الجغرافي وفئة النتيجة، ويمكنهم استخدام قدرات البحث الذكية، مما يوفر طريقة سلسة وفعالة للاطلاع على النتائج المتنوعة للغاية.

25 ألف-154 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في التعليقات الإيجابية الواردة من الدول الأعضاء أثناء عرض البوابة الجديدة results.un.org، وفي إعراب الدول الأعضاء عن تقديرها لإشراك مديري البرامج في عملية تخطيط البرامج وعملية إعداد الميزانية، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 ألف-155 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيكثّف العنصر من تفاعله مع الدول الأعضاء لتحديد المجالات التي قد تكون موضع اهتمامها وإضافة خاصيات إلى تلك المجالات في إطار التحسينات المستقبلية التي سيتم إدخالها على البوابة. وسيتفاعل العنصر أيضا مع إدارة التواصل العالمي بهدف استكشاف الفرص المتاحة لزيادة تعميم المعلومات باستخدام وسائل أخرى. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 25 ألف-23).

(275) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 29A)).

الجدول 25 ألف-23

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
ورود تعليقات بشأن وثائق الهيئات التداولية وعملية إعداد الميزانية	ورود تعليقات بشأن وثائق الهيئات التداولية وعملية إعداد الميزانية	ورود تعليقات إيجابية من الدول الأعضاء بشأن بوابة results.un.org، وإعراب الدول الأعضاء عن تقديرها لإشراك مديري البرامج في عملية تخطيط البرامج وعملية إعداد الميزانية	تمكُّن الدول الأعضاء من الاطلاع بسهولة على معلومات برنامجية أكثر ثراء	تمكُّن الدول الأعضاء من الاطلاع بسهولة أكبر على عدد أكبر من النبذات السردية عن النتائج، وتمكنّها من العثور بسهولة أكبر على المعلومات بفضل إمكانية فرز النتائج حسب خاصيات إضافية، مثل نوع البلد (مثل أقل البلدان نمواً) أو أولويات المنظمة

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلَّغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعزيز إمكانية الاطلاع على معلومات الميزانية من خلال استخدام بوابة للمعلومات[276]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 ألف-156 بمساعدة فريق أوموجا، أعد العنصر لوحة متابعة مالية تعرض معلومات عن الميزانية في الوقت الحقيقي. وتتيح لوحة المتابعة للدول الأعضاء إمكانية الاطلاع في الوقت الحقيقي على معلومات ثرية عن الميزانية يمكن تكييفها لتلبية احتياجات كل منها. وعلاوة على ذلك، تُعرض المعلومات بشكل أكثر تفصيلا مما كانت عليه في الماضي. فعلى سبيل المثال، إضافة إلى الاعتمادات الإجمالية المرصودة للسفر، يمكن للدول الأعضاء الآن الاطلاع أيضا على مسارات الرحلات وعلى الافتراضات التي تقوم عليها التقديرات.

25 ألف-157 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في تزويد الدول الأعضاء بمعلومات مفيدة وسهلة الفهم وحسنة التوقيت عن الميزانية عبر لوحة المتابعة المالية، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في فهم الدول الأعضاء لمقترحات الميزانية من خلال تقارير الأمين العام، والمعلومات التكميلية والردود على الأسئلة الخطية؛ والتماس آراء الدول الأعضاء بشأن شكل وهيكل المعلومات بواسطة البوابة الجديدة، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 ألف-158 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيواصل العنصر إثراء وتوسيع نطاق المعلومات المقدَّمة ومدى تفصيلها وسهولة استخدامها بناءً على مطالب الدول الأعضاء وتعليقاتها. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 25 ألف-24).

(276) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect.29A)).

الجدول 25 ألف-24

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
فهم الدول الأعضاء لمقترحات الميزانية من خلال تقارير الأمين العام والمعلومات التكميلية والردود على الأسئلة الخطّية	فهم الدول الأعضاء لمقترحات الميزانية من خلال تقارير الأمين العام والمعلومات التكميلية والردود على الأسئلة الخطّية	اطلاع الدول الأعضاء على معلومات مفيدة وسهلة الفهم عن الميزانية عبر لوحة المتابعة المالية	فهم الدول الأعضاء لمقترحات الميزانية من خلال التقارير والمعلومات التكميلية والردود على الأسئلة الخطية، وآنياً من خلال لوحة المتابعة الجديدة؛ ورود تعليقات رسمية من الدول الأعضاء تشير إلى أن المعلومات المتاحة بشكل آني قد سهّلت العملية الحكومية الدولية	الاطلاع في الوقت الحقيقي، من خلال البوابة المالية، على ما لا يقل عن خمسة عناصر معلومات، من بينها النفقات الشهرية، التي كانت تقتضي، لولا وجود البوابة، توجيه أسئلة خطية من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة للجمعية العامة

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلَّغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تحسين عملية الميزنة في الأمم المتحدة بفضل التفاعل المبكّر مع الدول الأعضاء وبشكل مباشر

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 ألف-159 تجسيدا لرؤية الأمين العام الهادفة لجعل عملية الميزنة أكثر مساءلة ومراعاة للاحتياجات وأكثر تركيزا على تحقيق النتائج، قام العنصر بتقديم مقترحات الميزانية السنوية بالاعتماد على التفاعل بشكل أكبر مع مديري البرامج والدول الأعضاء في إطار هذه العملية. وفي هذا الصدد، دأب العنصر على تنظيم أكثر من 20 حلقة عمل كل سنة، شارك فيها عدد يتراوح ما بين 200 1 و 500 1 مدير من مديري البرامج مما ساعدهم على صياغة الجوانب البرنامجية لمقترحات الميزانية. وإضافة إلى ذلك، نظّم العنصر حلقات عمل جديدة لمساعدة الإدارات على حساب الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف في مقترحات الميزانية، وقد تطرقت تلك الحلقات إلى جوانب تشمل استخدام الخاصيات الوظيفية الجديدة لنظم وضع الميزانية في أوموجا التي تيسّر إعداد الميزانيات.

25 ألف-160 وابتداء من مطلع عام 2020، قام العنصر بإضفاء طابع مؤسسي على التفاعل مباشرةً مع الدول الأعضاء في إطار عملية إعداد الميزانية. ويتيح هذا التفاعل المبكّر مع الدول الأعضاء، الذي يجري في شهر شباط/فبراير، فرصة أمام العنصر للتأكّد من تفسيره للأحكام الواردة في قرارات الجمعية العامة التي تُعتمَد في نهاية العام السابق.

25 ألف-161 وقد أدخل العنصر تلك التعديلات دون المساس بتسلسل عملية الميزنة، حيث لا تزال الخطط البرنامجية تُعَد قبل القسم المتعلق بالاحتياجات من الموارد من الميزانية. ورغم التحديات المتصلة بالقدرات التي تتطلبها الجهود اللازمة للتحضير للتفاعل المبكّر مع الدول الأعضاء ولتنظيم حلقات العمل الإضافية، التي تغطي الآن أيضا الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد

غير المتصلة بالوظائف ونظم المعلومات المستخدَمة لإعداد ذلك القسم من الميزانية، يواصل العنصر إعطاء الأولوية لهذه المبادرات الجديدة في عملية الميزنة، لأنه يُعتقد أنها تمكّن من إعداد تقارير أفضل عن الميزانية وتيسيّر المداولات بين الدول الأعضاء. وإضافة إلى ذلك، تمت مواءمة المبادرات بشكل وثيق مع بعض الفوائد المتوخاة من إصلاح الميزانية، بما في ذلك ترسيخ ثقافة تركز أكثر على تحقيق النتائج في الأمم المتحدة وإضفاء مزيد من الشفافية على عملية إعداد الميزانية في الأمانة العامة وتعزيز المساءلة عنها.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

25 ألف-162 تمثل الدرس الذي استخلصه العنصر في أن التفاعل مع الدول الأعضاء يسمح بالاطلاع على وجهات نظر قيّمة ويتيح فرصة فريدة لتعزيز عملية الميزنة في الأمم المتحدة. فهو يتيح فرصة ليس فقط للتأكد من فهم التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة، بل أيضا لتحسين المعلومات التي ستقدم في مقترحات الميزانية المقبلة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيوسع العنصر نطاق التفاعل المبكّر مع الدول الأعضاء لضمان توفير تغطية أكثر شمولا لجوانب الميزانية. فعلى سبيل المثال، قام العنصر في عام 2021 بتوسيع نطاق التفاعل المبكّر مع الدول الأعضاء، كما تأكد من تطبيق الأحكام الواردة في قرار الجمعية 252/75 في مقترحات الميزانية لعام 2022، والتمس العنصر تعليقات على تقرير الأداء المالي الأول، واستكشف سبل إدخال مزيد من التحسينات على طريقة عرض التكاليف بعد إعادة تقديرها. وتجاوزت هذه التغطية الأشمل حدود الجزء البرنامجي من مقترحات الميزانية، الذي مثّل محور تركيز التفاعل المبكّر في عام 2020. وفي عام 2022، سيواصل العنصر توسيع نطاق هذا التفاعل، وهو يعتزم إجراء مناقشة بشأن الدروس التي استخلصتها الأمانة العامة أثناء تنفيذ الميزانية السنوية.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 ألف-163 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من قرار الدول الأعضاء تأكيد التغيير إلى فترة ميزانية سنوية وتحسين شكل الميزانية، وقد اتُخذ هذا القرار لتنفيذ توصيات الدول الأعضاء الواردة في العديد من القرارات وبفضل التفاعل المبكّر معها (انظر الجدول 25 ألف-25).

الجدول 25 ألف-25

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
–	اتخاذ الدول الأعضاء قرارا بتحسين شكل عرض الميزانية لعام 2021 من خلال الحد من استخدام الصور، وإدراج قائمة بالولايات والمنجزات المستهدفة في الوثيقة الرسمية المنشورة، وإضافة الاستراتيجية على مستوى البرامج الفرعية، وإضافة	اتخاذ الدول الأعضاء قرارا بتحسين شكل عرض الميزانية لعام 2022 بإضافة المزيد من النبذات السردية عن النتائج، وتحسين هيكل الاستراتيجيات واتساقها وتوفير مزيد من المعلومات عن الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة،	اتخاذ الدول الأعضاء قرارا بعدم إدخال أكثر من خمسة تحسينات على عرض الميزانية وشكلها لعام 2023	اتخاذ الدول الأعضاء قرارا بتأكيد التغيير إلى فترة ميزانية سنوية وتقديم الميزانية في شكل محسَّن بناءً على توجيهات الدول الأعضاء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
	سنوات إلى مقاييس الأداء، وعرض معلومات مالية موحدة على مستوى الأبواب	وتقديرات أولية عن مشاريع التشييد الرئيسية، ومعلومات موحدة عن نفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات		

الولايات التشريعية

25 ألف-164 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى العنصر.

قرارات الجمعية العامة

2617 (د-24) دراسة طبيعة الزيادات الحاصلة في مقدار النفقات المرصدة في الميزانية العادية للأمم المتحدة

213/41 و 254/60 استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

211/42 تنفيذ قرار الجمعية العامة 213/41

231/55 الميزنة على أساس النتائج

243/75 تخطيط البرامج

252/75 المسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

المنجزات المستهدفة

25 ألف-165 يعرض الجدول 25 ألف-26 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت والتي من المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 ألف-26

البرنامج الفرعي 2، العنصر 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**71**	**83**	**81**	**83**
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة عن الميزانية البرنامجية المقترحة، بما في ذلك الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بالأداء	47	47	48	50
2 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة عن الميزانية المقترحة والتقديرات المنقحة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين وعن المعلومات المتعلقة بأدائها	3	2	3	3
3 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان	2	4	2	2
4 - البيانات المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن الآثار المترتبة على مشاريع القرارات في الميزانية البرنامجية	8	9	8	8
5 - التقارير المخصصة وورقات غرف الاجتماعات المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن المسائل المالية ومسائل الميزانية	11	21	20	20
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**120**	**150**	**176**	**176**

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
6 – الخدمات المقدَّمة إلى اللجنة الخامسة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق	67	97	97	97
7 – جلسات الاستماع التي تعقدها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	53	53	79	79
باء – توليد المعارف ونقلها				
المواد التقنية (عدد المواد)	**109**	**144**	**99**	**110**
8 – البيانات الشفوية المتعلقة بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشاريع القرارات	93	131	93	100
9 – الرسائل الموجهة إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الوظائف أو الوظائف المؤقتة الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية من الرتبة مد-1 وما فوقها	16	13	6	10
جيم – المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم إحاطات إلى الدول الأعضاء بشأن تخطيط البرامج ومسائل الميزانية؛ وإسداء المشورة بشأن الآثار المحتمل أن تترتب في الميزانية على حوالي 500 مشروع قرار للجان الرئيسية للجمعية العامة.				
هاء – المنجزات المستهدفة التمكينية				
الإدارة: تقديم المشورة والإرشاد المتخصصَين بشأن مسائل الميزانية والسياسات المتصلة بتخطيط البرامج والميزنة لـ 28 برنامجا و 41 بابا من أبواب الميزانية.				

البرنامج الفرعي 3
الموارد البشرية

العنصر 1
الاستراتيجيات والسياسات العالمية

الهدف

25 ألف-166 يتمثّل الهدف الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه في ضمان وجود نموذج إداري لا مركزي مرن يركز على الميدان من أجل الإدارة الفعالة والشفافة للموارد البشرية ولقوة عاملة عالية الأداء قائمة على التنوّع والتفاني في العمل.

الاستراتيجية

25 ألف-167 وللإسهام في بلوغ هذا الهدف، سيعمل العنصر على إرساء قوة عاملة مرنة قائمةٍ على التنوع الجغرافي والشمول والتوازن بين الجنسين، وممثّلةٍ لمختلف شعوب العالم وتعزز قدرة المنظمة على الأداء، وسيقوم تبسيط وترشيد سياسات الإدارة التي سترسي الدعائم لإطار إداري حديث يتيح تنفيذ الولايات بفعالية. وسيقدّم العنصرُ أيضا خدمات فعالة في مجال الموارد البشرية بفضل إطار سياساتي يساعد على إنجاز ولايات العملاء، ويحقق الاتساق بين أداء الفريق والفرد والمنظمة، ويدير المخاطر المتعلقة بالموارد البشرية بشفافية وفعالية، وكل ذلك هو ما يميّز المنظمة المسؤولة. وسيظل العنصر ملتزما بتعزيز الابتكار كوسيلة لتحسين التنفيذ البرنامجي للموارد البشرية، ولدعم التغيير الثقافي على نطاق المنظمة. وهو سيضع متطلبات سياساتية استراتيجية ترتكز على التوجيهات والتعقيبات من جانب الكيانات، ولا سيما الكيانات الموجودة في الميدان. وسيواصل العنصر توفير تفسير ذي حجية للسياسات من أجل ضمان الاتساق والإنصاف ومعاملة الموظفين على قدم المساواة في الأمانة العامة بأسرها، والإشراف على تحديد المرتبات والاستحقاقات للموظفين المحليين من خلال تطبيق منهجيات لجنة الخدمة المدنية الدولية. وسيعمل العنصر بنشاط مع الإدارة فيما يتعلق بجميع جوانب العلاقات بين الموظفين والإدارة، ومع المؤسسات الأخرى التابعة لنظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات والبدلات من أجل النهوض بعمل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى وشبكة الموارد

البشرية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، وذلك من خلال لجنة الخدمة المدنية الدولية وبوسائل منها قيادة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للصحة العقلية والرفاه في أماكن العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

25 ألف-168 ومن أجل تحقيق مزيد من التكامل والتعاون وتحسين الكفاءة وخفض التكاليف، سيدفع العنصر قدما بالجهود المبذلة لبلوغ الاعتراف المتبادل، مع مرور الوقت، وهو ما يقتضي من الكيانات داخل النظام الموحد للأمم المتحدة أن تعمل وفقًا لمبدأ الاعتراف المتبادل بأفضل الممارسات على مستوى السياسات والإجراءات.

25 ألف-169 وسيواصل العنصر قيادة الجهود الرامية إلى تعزيز المواءمة وتحسين الكفاءة في منظومة الأمم المتحدة. وهناك مبادرة رائدة، تُعرف باسم مركز الأمم المتحدة العالمي لخدمات الموارد البشرية ("OneHR")، سيُعاد إطلاقها في عام 2022 لتزوّد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بخدمات تصنيف الوظائف و/أو خدمات التحقّق من المُزكِين. وسيتم تزويد مؤسسات النظام الموحد أيضا بخدمات أخرى في مجال ترشيد عملية تقديم الخدمات.

25 ألف-170 وسيواصل العنصر تحسين إدارة المواهب في المنظمة، ولا سيما العمل على تنفيذ نهج جديد لتنقل الموظفين، واعتماد قيم وسلوكيات جديدة في إدارة المواهب، وضمان عالمية أساليب تقييم المرشحين، وتعزيز إطار إدارة الأداء. وبالإضافة إلى ذلك، سيحرص العنصر على أن تستند احتياجات القوى العاملة في المستقبل إلى الاتجاه الاستراتيجي للكيانات، مما يضمن أن يظل التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة متسقا مع الأولويات المتغيّرة للكيانات ومؤثرا على تحليل القوى العاملة في المستقبل من أجل إنارة السبيل أمام إجراءات إدارة المواهب، مثل تحسين مهارات الموظفين أو إنشاء مهام جديدة. وهو سيسعى أيضا إلى اجتذاب أفضل المواهب من خلال التوعية الاستراتيجية، ولا سيما فيما يتعلق بالتنوع الجغرافي والتكافؤ بين الجنسين.

25 ألف-171 ومن المتوقع أن يُسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) اعتماد المديرين لسياسات الموارد البشرية في ممارسة السلطة المفوضة لهم ممارسة فعالة وطبق الامتثال التام لولايات المنظمة التشريعية وسياساتها الداخلية؛

(ب) التركيز في استقطاب المواهب على الفجوات الحالية في القوى العاملة وعلى الاحتياجات المستقبلية، وتعزيز المواهب الموجودة من خلال التعلّم والتطوير، والتنقل وإدارة الأداء بفعالية؛

(ج) وجود قوة عاملة متنوعة تعكس مرآتها الشعوب التي تخدمها المنظمة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 ألف-172 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، وكذلك الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

زيادة مستوى الشمول في المهام والمستويات عند الجمع بين المتدربين والمدرّبين ضمن برنامج الإرشاد العالمي

25 ألف-173 البرامج الإرشادية عبارةٌ عن فرصة للتطوير الوظيفي، وقد ثبت أنها تحسّن مستوى التفاني والإنتاجية لدى القوى العاملة. ومن أجل تهيئة بيئة تشجع على اتساع الأفق وتسهم في تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين، قدّم مكتب الموارد البشرية، بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، برامج إرشادية للموظفين العاملين عن بعد في ثلاثة أقاليم زمنية. وقد أتاح المشروع المشترك، الذي يستند إلى العناصر الأساسية للإرشاد ويسعى إلى اختراق بعض الحواجز الثقافية في الأمم المتحدة، إقامة نظام مرن يتيح الجمع بين المتدربين والمدرّبين من مختلف المستويات. وبفضل برامجية مزودة بخوارزمية تتيح الجمع بين المتدربين والمدرّبين، تمكّن البرنامج الفرعي من توفير قدر كبير من الأوقات والموارد وأتاح في الوقت نفسه

فرصة كبيرة لآلاف الموظفين على مستوى العالم. وشملت الخوارزمية مدخلات من المتدرّبين ضمن عملية الجمع، التي شملت مزيجا من الخيارات الآلية والخيارات البشرية. والأهم من ذلك، أنها مكنت الموظفين من المشاركة بجميع المستويات والفئات. وأتاح البرنامج فرصا للتوسّع خارج كيانات الأمانة العامة، وجمع بين متدرِّبين ومدرّبين من مختلف مؤسسات النظام الموحد. ومن خلال هذا النهج، سهل العنصر خوض تجربة أكثر ثراء وقلّص من الأفكار المسبقة عن مستويات الوظائف وما تعنيه هذه المستويات.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 ألف-174 أسهم المشروع المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من عمليات الجمع بين المدرّبين والمتدرّبين التي بلغ عددها 650 عملية على نطاق 118 بلدا و 82 مركز عمل في عام 2020 (انظر الشكل السادس من الباب 25 ألف). ومن خلال هذه البرامج، عزّز العنصر التمكين لدى الموظفين بعد أن تبادل المدرّبون المعرفة والخبرة والمشورة المهنية، وهو ما يدل على الانفتاح وحسن النية. ومن المتوقع أن يزيد تعزيز العلاقات الإرشادية على جميع المستويات الوظيفية من تهيئة بيئة تشجع على اتساع الأفق وتُسهم في تحقيق الرضا المهني لدى الموظفين.

الشكل السادس من الباب 25 ألف

مقياس الأداء: عدد عمليات الجمع بين المدرّبين والمتدرّبين ضمن برنامج الإرشاد

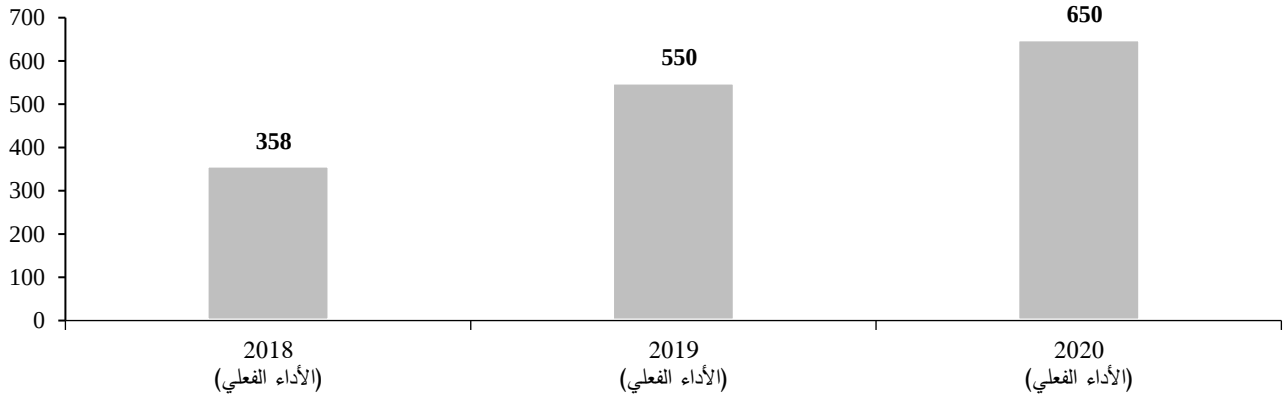

أثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ العنصر

25 ألف-175 بسبب الأثر المترتب عن كوفيد-19 في عام 2020، تم تحويل جزء كبير من عمل العنصر بشأن تبسيط السياسات، مثل استعراض الإصدارات الإدارية وتنقيحها، نحو تلبية احتياجات الكيانات، وإسداء المشورة في مجال السياسات، ووضع التوجيهات عن كوفيد-19، وهو ما تطلب تنسيقا مكثفا مع النظام الموحد للأمم المتحدة. وقد أدى ذلك إلى تقليص كبير في نسق العمل الاستراتيجي الجاري في مجال وضع السياسات.

25 ألف-176 وبسبب القيود المفروضة على السفر، أُلغيت عدة جلسات للجنة الخدمة المدنية الدولية، بما في ذلك جلسة عامة واحدة وبعض جلسات الأفرقة العاملة، مثل الأفرقة العاملة المعنية بمنهجية استقصاء المرتبات المحلية وبإجازة الأبوين. وأُلغيت أيضا الاجتماعات الحضورية المشتركة بين الموظفين والإدارة لكل من اللجنة المشتركة بين الموظفين والإدارة ولجنة التفاوض المشتركة المعنية بشؤون الميدان.

25 ألف-177 غير أنّ العنصر حدّد في الوقت نفسه أنشطة جديدة لمساعدة عملائه على تناول المسائل المستجدة خلال جائحة كوفيد-19، التي ستكون لها تبعات في المستقبل. وبفضل الاستعانة بالتكنولوجيا، تم تحويل أنشطة التوعية التي يقوم بها العنصر إلى

لقاءات افتراضية، مما وسع نطاق هذه الأنشطة لتشمل قطاعات من الجمهور في أجزاء من العالم لم يكن من الممكن الوصول إليها. وفي الوقت نفسه، عجّلت الجائحة العالمية بنسق التعلم في إطار المؤسسة، وهو ما استغله العنصر في تصميم التدريب بواسطة الإنترنت وتطويره وتقديمه. وقد تحولت جميع برامج تطوير القيادة والإدارة، التي تنطوي على لقاءات حضورية، إلى العمل عن بعد في عام 2020، مما أسهم في توسيع نطاق الوصول بالخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، خضع أحد المشاريع الرئيسية، التي تندرج ضمن الإطار الاستراتيجي لتخطيط القوى العاملة والتي هي بمثابة لبنة أساسية في استحداث التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة، إلى إعادة هيكلة من أجل الإنجاز بنجاح عن طريق الإنترنت.

النتائج المقررة لعام 2022

25 ألف-178 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تشكلان تحديثا للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وتظهران بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: إعادة تنظيم إطار سياسة الموارد البشرية لدعم الانتقال إلى العمل بنموذج إداري لامركزي يركّز على الميدان[277]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 ألف-179 واصل العنصر العمل بنُهجه الابتكارية في إعادة تنظيم إطار سياسة الموارد البشرية من أجل تمكين كيانات الأمانة العامة من ممارسة السلطة المفوضة لها في إدارة الموارد البشرية بفعالية ومسؤولية، وضمان تفويض سلطة صنع القرار التي تمارَس مركزياً إلى جهات أقرب إلى نقطة تقديم الخدمات. وبذلك، يكون العنصر قد واءم قدراته مع السياسات الأكثر إلحاحا، مثل سياسة تقليص الحجم، ووضع في الوقت نفسه مجموعة واسعة من التوجيهات المتعلقة بالسياسات لمعالجة أثر كوفيد-19 على قضايا الموارد البشرية. وقام العنصر أيضا بتبسيط عملية تحديد أولويات السياسات، والتطوير، والتشاور والموافقة، وذلك من خلال توفير الفرص للكيانات لكي تعرض مصالحها وتبدي وجهات نظرها فيما يتعلق بإقرار السياسات. وعلاوة على ذلك، سعى العنصر، من خلال الحوار مع الكيانات، إلى الحصول على التعقيبات ووجهات النظر بشأن أدوات السياسة العامة وأثرها على العمليات، ولا سيما في الميدان.

25 ألف-180 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في الحصول على تعقيبات إيجابية من العملاء في الأمانة العامة بأسرها تُفيد بوجود أثر إيجابي عائد من الإطار التنظيمي المنقح على الإدارة الفعالة للموارد البشرية، بما في ذلك في الميدان، وهو ما يستوفي الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 ألف-181 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو بلوغ الهدف، سيعطي العنصر الأولوية لوضع وتحديث السياسات التي تؤثر أكثر من غيرها على إنجاز الولاية المنوطة بالمنظمة. ويُعرَض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول ألف-27).

(277) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 29A)).

الجدول ألف 25-27

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
مشاركة العملاء في كيانات الأمانة العامة في تحديد المجالات لأغراض تبسيط وتنقيح الإطار التنظيمي	مواصلة تبسيط وتنقيح الإطار التنظيمي، بما في ذلك مصفوفة مفصلة بشأن تفويض السلطة الجديد؛ وإدماج احتياجات العملاء في السياسات المنقحة	ورود تعليقات من العملاء على نطاق الأمانة العامة تشير إلى الأثر الإيجابي المترتب عن الإطار التنظيمي المنقح في الإدارة الفعالة للموارد البشرية، بما في ذلك في الميدان	مواصلة تبسيط وتنقيح الإطار التنظيمي؛ وإدماج احتياجات العملاء في السياسات المنقحة؛ وورود تعليقات من العملاء على نطاق الأمانة العامة تشير إلى الأثر الإيجابي المترتب عن الإطار التنظيمي المنقح في الإدارة الفعالة للموارد البشرية، بما في ذلك في الميدان	مواصلة تبسيط وتنقيح الإطار التنظيمي؛ وإدماج احتياجات العملاء في السياسات المنقحة؛ وورود تعليقات من العملاء على نطاق الأمانة العامة تشير إلى الأثر الإيجابي المترتب المنقح في الإدارة الفعالة للموارد البشرية، بما في ذلك في الميدان

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلَّغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: زيادة تنوع القوة العاملة وشمولها[278]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 ألف-182 دأب العنصر على العمل مع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان غير الممثلة أو الممثلة تمثيلا ناقصا والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، من أجل توعية مواطنيها بفرص العمل مع المنظمة والتوظيف لديها. وفي إطار السعي إلى تحقيق النتيجة المتمثلة في إرساء قوة عاملة متنوعة وشاملة، أطلق العنصر مجموعة أدوات لتحقيق التنوّع في إعادة الانتداب وفي التوظيف، توفّر تدابير عملية يستند إليها المديرون المكلَّفون بالتوظيف والممارسون وكبارُ المديرين في مجال الموارد البشرية، ويتم تطبيقها خلال مختلف مراحل شغل الوظائف ووفق ما يتماشى مع أهداف التنوع، بما في ذلك الهدف المتعلق بالتنوع الجغرافي. ويضع ميثاق كبار المديرين مؤشرات أداء رئيسية في كل سنة بشأن المساواة بين الجنسين وتحقيق التنوع الجغرافي، ويفرض مساءلة المديرين بشأنها. وقد تم وضع نُبذات اتّصال لدول بعينها من الدول الأعضاء غير الممثَّلة والدول الأعضاء الممثّلة تمثيلا ناقصا والدول المساهمة بقوات، تنطوي على معلومات عن القطاعات المتنامية وعن مجموعات المهارات، ومعلومات مفيدة عن قنوات الاتصال الفعالة، والرابطات المهنية في كل مجال من المجالات الوظيفية، والجامعات، ومنابر الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي الشعبية على المستويين الوطني والمحلي داخل كل دولة عضو. وفي تقرير الأمين العام المعنون "تكوين الأمانة العامة: الخصائص الديمغرافية للموظفين" (A/75/591 و A/75/591/Add.1)، قدّم العنصر، لأوّل مرة، تحليلاً متعمقاً

(278) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 29A)).

للعوامل التي تؤثر على التّقدم نحو تحسين التنوع. وركز التحليل بوجه خاص على التحديات والفرص الرئيسية المتصلة بتحقيق التكافؤ بين الجنسين وبلوغ التنوع الجغرافي، وذلك بغية إنارة السبيل أمام مبادرات إدارة المواهب ضمن تلك المجالات.

25 ألف-183 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في بقاء عدد الدول الأعضاء غير الممثلة والدول الأعضاء الممثلة تمثيلا ناقصا عند مستوى 57 دولة، وهو ما لم يحقق الهدف المرسوم في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 وقدره 55 دولة. وبسبب القيود في السيولة، تم في عام 2020 تجميد التوظيف من وظائف الميزانية العادية. ولذلك، لم تكن هناك فرصة كبيرة لتحسين التمثيل الجغرافي طوال عام 2020، مما أدى إلى استقرار شامل على مدار العام في عدد الدول الأعضاء غير الممثلة والدول الأعضاء الممثلة تمثيلا ناقصا.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 ألف-184 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. ومن أجل الإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيقوم العنصر بمواءمة أنشطة التوعية العالمية من أجل بلوغ أهداف الأمانة العامة في مجال التنوع الجغرافي واستراتيجيات التكافؤ بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وسيجري دراسة شاملة لأساليب التوظيف في الأمم المتحدة من منظور التنوع حتى يتم استبعاد أي تحيز لاشعوري محتمل أو غيره من قضايا الإدماج الأخرى، وسيواصل بذل الجهود من أجل زيادة توافر المرشحات المؤهلات لملء الوظائف الشاغرة في المستقبل، وذلك من خلال استخدام الآليات المبتكرة مثل مستودعات ومخزونات البيانات عن المواهب. وعلاوة على ذلك، سيأخذ العنصر بمنهجية متينة في جمع البيانات، وسيتخذ تدابير قائمة على الأدلة تُساعد في تحقيق التنوّع داخل المنظمة. أما الجهود المبذولة فستشجّع على تعميم التنوع والإدماج داخل القوة العاملة. ويرد عرضٌ للتقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء الوارد أدناه (انظر الشكل السابع من الباب 25 ألف). ويكمن الهدف الذي ينشده العنصر في إحراز تقدم صوب تحقيق التكافؤ بين الجنسين بحلول عام 2028، وصوب عدم وجود دول أعضاء غير ممثلة أو ممثلة تمثيلا ناقصا في الأمانة العامة بحلول عام 2030.

الشكل السابع من الباب 25 ألف

مقياس الأداء: عدد الدول الأعضاء غير الممثلة والممثلة تمثيلا ناقصا، وتمثيل المرأة كنسبة مئوية من مجموع الموظفين

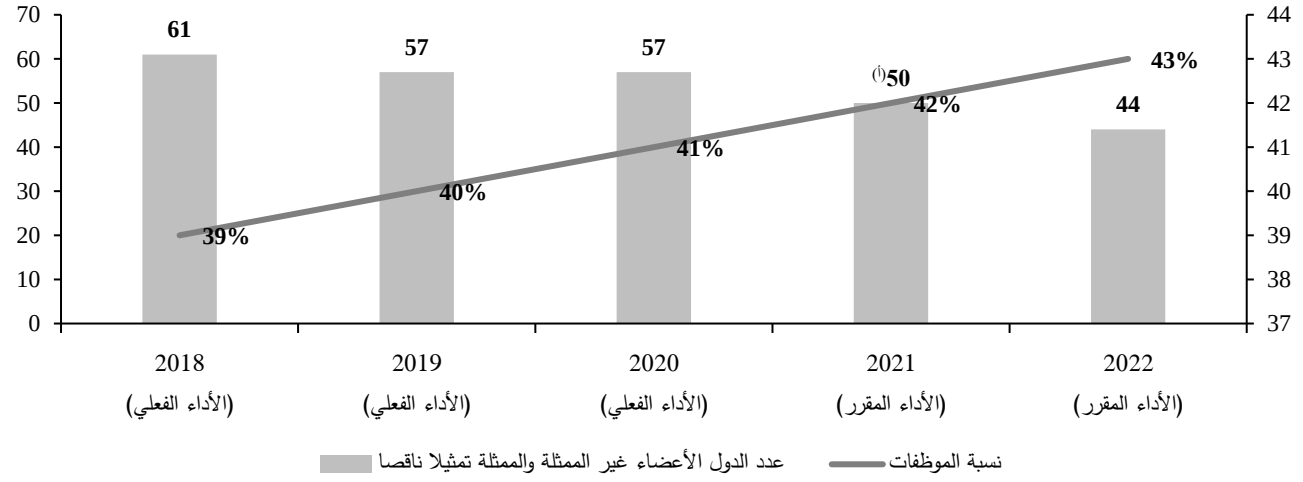

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلَّغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز وصول الدول الأعضاء إلى المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 ألف-185 وفي عام 2020، وبالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى، استهل العنصر مشروعا طموحا للتحول في تسيير الأعمال من أجل إنشاء منصة "مشتركة لتخزين البيانات" المؤسسية والإدارية لمختلف المجالات الوظيفية، بما في ذلك الموارد البشرية. وقد استفادت أجزاء من الأمانة العامة بالفعل من هذا النهج، وهي تعمل مع نظم المؤسسية المركزية من أجل توفير إمكانية أفضل للوصول إلى بيانات مساهمات الدول الأعضاء وذلك بإنشاء بوابة جديدة للمعلومات على الإنترنت.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

25 ألف-186 كان الدرس بالنسبة العنصر يتمثّل في إدراك أنّ الدول الأعضاء تتوقع الحصول على بيانات القوة العاملة في وقت مناسب أكثر وبمزيد التفصيل عما هو متاح حاليا في بوابة عين على الموارد البشرية. وسيسعى العنصر، لدى تطبيق هذا الدرس، إلى استبدال وتحديث البوابة لتشتمل على خاصيات لفائدة للدول الأعضاء. وستستقي البوابة الجديدة المعلومات الإضافية من التقارير الورقية الحالية للأمين العام عن تكوين الأمانة العامة، وعن الموظفين المقدَّمين دون مقابل والموظفين المتقاعدين والخبراء الاستشاريين وفرادى المتقاعدين، وتُدرجها ضمن واجهة شبكية عندما تصبح متاحة في النظام المركزي لتخطيط الموارد. وستقدم البوابة تحديثا شهريا شبكيا لبعض المعلومات التي لا يتم حاليا نشرها إلا سنويا، وستعرض المعلومات بطريقة بصرية تتسم بمزيد الجاذبية والسهولة.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 ألف-187 ومن المتوقّع أن يُسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتّضح من قدرة الدول الأعضاء على الوصول إلى بيانات ملاك موظفي الأمانة العامة من خلال البوابة الإلكترونية المحسنة، التي تستقي بياناتها من المنصة المشتركة لتخزين البيانات، ومن خلال زيادة توافر البيانات في الوقت المناسب وزيادة شفافيتها، مما يسهم في قيام الدول الأعضاء بالرصد الفعال لتكوين القوة العاملة في الأمانة العامة، ويُنير بشكل أوضح السبيل أمام عملية صنع القرار (انظر الجدول 25 ألف-28).

الجدول 25 ألف-28

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
الدول الأعضاء لديها إمكانية الوصول إلى بيانات ملاك موظفي الأمانة العامة من خلال بوابة "عين على الموارد البشرية"	الدول الأعضاء لديها إمكانية الوصول إلى بيانات ملاك موظفي الأمانة العامة من خلال بوابة "عين على الموارد البشرية"	الدول الأعضاء لديها إمكانية الوصول إلى بيانات ملاك موظفي الأمانة العامة من خلال بوابة "عين على الموارد البشرية"	• الدول الأعضاء لديها إمكانية الوصول إلى بيانات ملاك موظفي الأمانة العامة من خلال بوابة "عين على الموارد البشرية" • إرساء الأساس لإقامة المنصة المشتركة لتخزين البيانات، مع	• الدول الأعضاء لديها إمكانية الوصول إلى بيانات ملاك موظفي الأمانة العامة من خلال البوابة الإلكترونية المحسنة، التي تستقي بياناتها من المنصة الجديدة المشتركة لتخزين البيانات

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)[أ]	2022 (الأداء المقرر)
			• ما يلزم من معلومات الموارد البشرية وبوابة الدخول.	• زيادة توافر البيانات في الوقت المناسب وبمزيد الشفافية، مما يسهم في قيام الدول الأعضاء بالرصد الفعال لتكوين القوة العاملة في الأمانة العامة، ويُنير بشكل أوضح السبيل أمام عملية صنع القرار

الولايات التشريعية

25 ألف-188 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات الموكلة إلى العنصر.

قرارات الجمعية العامة

252/52	تنقيحات للمادة الأولى من النظام الأساسي للموظفين والفصل الأول من المجموعة 100 من النظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة
144/58	تحسين وضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة
262/61	شروط خدمة وأجور المسؤولين بخلاف مسؤولي الأمانة العامة: أعضاء محكمة العدل الدولية والقضاة المخصصون في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا
274/61	اقتراح شامل بشأن الحوافز الملائمة للاحتفاظ بموظفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة
271/63	إدخال تعديلات على النظام الأساسي للموظفين
265/68	إطار التنقل
254/72	إدارة الموارد البشرية
254/74	الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة المعارون وهم في الخدمة الفعلية
245/75 ألف	النظام الموحّد للأمم المتحدة

المنجزات المستهدفة

25 ألف-189 يعرض الجدول 25 ألف-29 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت والتي من المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 ألف-29

البرنامج الفرعي 3، العنصر 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**5**	**6**	**5**	**6**
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة	5	6	5	6
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**133**	**100**	**115**	**119**
2 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	6	6	7	6

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
3 – اجتماعات اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة	35	29	20	35
4 – اجتماعات لجنة الخدمة المدنية الدولية	92	65	88	78

هاء – المنجزات المستهدفة التمكينية

الإدارة:

الاستراتيجية والسياسات: وثائق وأدوات السياسات المتعلقة بسياسات وإجراءات الموارد البشرية، بما في ذلك شروط الخدمة وتعزيز تفويض السلطة؛ ومشورة الخبراء والتوجيهات الرسمية بشأن القواعد والسياسات المتعلقة بالموارد البشرية؛ والدراسات الاستقصائية للمرتبات؛ وتقديم المشورة بشأن التصنيف والطعون ذات الصلة.

إدارة المواهب: استراتيجيات وسياسات وعمليات وأدوات إدارة المواهب فيما يتعلق بالتنوع والشمول والتنقل والتوعية والاستفادة من المبتكرات والإبداع وأفضل الممارسات؛ بما في ذلك مجموعة أدوات التنوع الجديدة، ومجموعة كاملة من 60 نبذة عن الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلا ناقصا، وذلك من أجل توجيه التوعية أهدافها واعتماد التكنولوجيا الجديدة في تكوين مجموعة متنوعة من المواهب؛ والتوعية مع التركيز على القنوات والمنصات الإلكترونية، بما في ذلك المشاركة في 27 فعالية من الفعاليات المهنية التي يتم تنظيمها مع الأوساط الأكاديمية والشبكات المهنية الأخرى؛ وتقديم الخدمات إلى هيئات إدارة شؤون الموظفين، بما في ذلك اللجنة المشتركة بين الموظفين والإدارة؛ والإطار الاستراتيجي للتخطيط للقوة العاملة وتحليل الموارد البشرية؛ وتقديم تقارير إلكترونية وتقارير مخصصة للدول الأعضاء عن المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية، بما في ذلك تقديم الدعم لأكثر من 180 مستخدما في البعثات الدائمة.

التعلم في إطار المؤسسة: التعلّم في إطار المؤسسة، وإدارة الأداء وتنمية قدرات الموظفين: الاستراتيجيات والبرامج والأدوات لبناء القدرات القيادية والإدارية، بما في ذلك الاستمرار في تنفيذ برنامج شهادات الإدارة الإلكترونية لفائدة 500 على الأقل من الموظفين الذين يضطلعون بمسؤوليات الرئيس المباشر ؛ ومواصلة برنامج الإدارة التنفيذية في منظومة الأمم المتحدة لفائدة نحو من 235 موظفا من ذوي مهام الرئيس المسؤول الثاني؛ وبرامج تنمية القدرات الإدارية والقيادية، بما في ذلك برنامج قادة الأمم المتحدة لفائدة نحو من 85 موظفاً من الرتبة مد–1 والرتبة مد–2؛ ودعم مشاركة نحو من 40 موظفة في برامج "القيادة والمرأة والأمم المتحدة"؛ وبناء وتعزيز القدرة التدريبية للموظفين الذين يضطلعون بمهام الرئيس المباشر ؛ تقييم ثقافة القيادة في الأمانة العامة؛ وبرامج القيادة وبرنامج دعم القيادة العليا للموظفين برتبة أمين عام مساعد ورتبة وكيل الأمين العام؛ وتقديم المشورة والأدوات والتوجيهات الاستراتيجية بشأن التطوير التنظيمي، بما في ذلك التنوع والإدماج؛ ووضع برامج لتنمية المهارات المهنية والفنية، بما في ذلك ستّ برامج تعليمية مؤسسية صدر بها تكليف، فضلاً عن برامج للمهارات الفنية، ودعم تلك البرامج؛ واستراتيجيات وأدوات للتحسين والتطوير الوظيفي؛ وأطر عمل واستراتيجيات وأدوات وتوجيهات بشأن إدارة الأداء، بما في ذلك الفعالية الإدارية؛ وإطلاق نظام جديد لإدارة التعلم يلبي الاحتياجات المتغيرة للتعلم وبناء قدرات الموظفين في الأمانة العامة بأسرها؛ وإجراء تحليل احتياجات التعلم لعام 2022 من أجل الوقوف على ما لدى الموظفين من قدرات ذات أولوية عالية وقدرات متغيرة على إنجاز الولايات.

العدالة الداخلية والرقابة: القيام بدور خبير للإدلاء بشهادات أمام محكمة الأمم المتحدة للمنازعات وأمام محكمة الأمم المتحدة للاستئناف بشأن المسائل المتعلقة بالسياسات والتعويضات وشروط الخدمة.

العنصر 2
القانون الإداري

الهدف

25 ألف–190 الهدف الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه هو تعزيز خضوع جميع فئات الموظفين للمساءلة وفقا لمعايير السلوك.

الاستراتيجية

25 ألف–191 وللمساهمة في تحقيق هذا الهدف، سيقوم العنصر بوضع نظام عالمي لإدارة القضايا ونشره واستخدامه، وسيحدد الدروس المستفادة، بما في ذلك ما يتعلق بالحوادث الخطيرة التي تؤثر في رفاه الموظفين وسلامتهم، وسيضع أدوات ومواد توجيهية لكبار القادة.

25 ألف–192 وسيشارك العنصرُ أيضا في بناء القدرات، بوسائل منها منصة شعبة القانون الإداري (ALD Connect) لتبادل المعلومات، والاتصال المباشر بكبار المديرين، ومواصلة تطوير أدوات وإعداد مواد توجيهية لدعم كبار المديرين في الاضطلاع بمسؤولياتهم وممارسة سلطتهم.

25 ألف-193 وسيستعرض العنصرُ أيضا المسائل التأديبية لأغراض فرض العقوبات، وسيقوم بتمثيل الأمين العام أمام محكمة الأمم المتحدة للمنازعات فيما يتعلق بالطعون المقدمة ضد القرارات الإدارية، وسيواصل توسيع نطاق فحص السجلات الشخصية لكفالة الاستقامة في الأمانة العامة، وسيواصل استعراض السياسات المتعلقة بسلوك الموظفين وتحديثها.

25 ألف-194 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تحسين الرقابة على نطاق الأمانة العامة، فضلا عن رصد المسائل التي تؤثر على سمعة المنظمة، واستعراض المسائل المتعلقة بسوء السلوك ومعالجتها في الوقت المناسب؛

(ب) اتخاذ قرارات مستنيرة من قبل كبار المديرين؛

(ج) تعزيز ثقافة المساءلة الفردية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 ألف-195 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

الالتزام الفعال بمعايير السلوك بعد الإصلاح الإداري

25 ألف-196 على إثر الإصلاح الإداري، تم توحيد إدارة السلوك والانضباط لتشمل جميع المسائل ذات الصلة ضمن عمل العنصر. وقد تم ذلك في إطار الحرص على اتباع نهج متكامل من البداية إلى النهاية في إدارة سوء السلوك. وأدى هذا النهج إلى تعزيز الوقاية وإدارة المخاطر وزيادة الوعي، وإلى تحسين التواصل مع الجهات المستفيدة وتحقيق أوجه تآزر، مثل تلك التي تجمع بين البعثات الميدانية وكيانات الأمانة العامة الأخرى حيث يتوفّر حاليا نهج كلي في التعامل مع السلوك والانضباط. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الدروس المستفادة من إدارة القضايا التي جُمعت في عام 2020 بمثابة إنارة للسبيل أمام تقرير السياسات وصنع والقرارات.

25 ألف-197 وفي أعقاب أزمة كوفيد-19 أيضا، وضمن سياق الإصلاح الإداري، شكّل العنصرُ عاملا مساعدا على اتخاذ الإجراءات في مجال التصدي للحوادث الخطيرة. وساعد على تنفيذ مبادرات في مجال الاستجابة المشتركة بين الإدارات للمسائل ذات الطابع الحرج. وبالنسبة للعملاء ولمقدمي الخدمات على السواء، لم تسفر هذه المساعدة فقط عن تقديم التوجيهات باستمرار، بل أيضا عن النظر، على ضوء التعقيبات، في إدخال تغييرات على الإطار الإداري الساري، تزيد من تبسيط العمليات الإدارية وتوفّر مرونة أكبر في التعامل بفعالية أكبر مع هذه المسائل ذات السياق المحدّد.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 ألف-198 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من اتباع نهج متسق ومتكامل إزاء إدارة سوء السلوك، سواء داخل البرنامج الفرعي أو في سائر مكاتب الأمانة العامة وإداراتها، وذلك من خلال التنسيق الوثيق (انظر الجدول 25 ألف-30).

الجدول 25 ألف-30

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
اقتصار شبكة الممارسين المعنيين بالسلوك والانضباط على عمليات حفظ السلام	إجراء تبادل غير رسمي للمعارف فيما بين الممارسين المعنيين بالسلوك والانضباط من جميع كيانات الأمانة العامة	نهج متسق ومتكامل إزاء إدارة سوء السلوك، سواء داخل البرنامج الفرعي أو في سائر مكاتب الأمانة العامة وإداراتها، من خلال التنسيق الوثيق

أثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ العنصر

25 ألف-199 في مواجهة الجائحة، اضطر البرنامج الفرعي خلال عام 2020 إلى تكييف نهجه في إجراء كل التفاعلات المنتظمة مع الجهات المعنية، بما في ذلك المبادرات الحاسمة في مجال بناء القدرات، وذلك من المساعدة على تنفيذ النتيجتين 1 و 2 أدناه. ولمواجهة الصعوبات التي طرحها كوفيد-19، عقد العنصر اجتماعات على الإنترنت كل أسبوعين مع أفرقة السلوك والانضباط ومع جهات التنسيق، بما في ذلك مكتب المدافعة عن حقوق الضحايا. وأتاحت تلك الاجتماعات تبادل وجهات النظر بشأن القيود والتحديات الناجمة عن كوفيد-19؛ وإجراء مناقشات وتقديم عروض عن مسائل موضوعية؛ وتحقيق الفائدة الإضافية من إجراء مناقشات لطائفة من المسائل بغية المساعدة على تنفيذ البرامج، وهو ما قد لا يكون متاحا في غياب الاجتماعات العادية. وعلاوة على ذلك، ومن أجل إتاحة الوصول إلى النظم الآمنة من مثل نظام تتبع حالات سوء السلوك ونظام تعقب مساعدة الضحايا، تم إرساء آلية متعددة العوامل للتحقّق من هوية المستخدمين بحيث لا يطلب من خادوم من خواديم الأمم المتحدة ولا من مكتب من مكاتبها المتنقلة الوصول إلى هذه النظم الآمنة والسرية.

النتائج المقررة لعام 2022

25 ألف-200 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تشكلان تحديثا للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وتظهران بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: نهج متكامل في التقيّد بأعلى معايير السلوك[279]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 ألف-201 شكل العنصر شبكة الأمانة العامة للمنسقين المعنيين بالسلوك والانضباط، أي شبكة منصة شعبة القانون الإداري (ALD Connect)، التي تضم جميع كيانات الأمانة العامة، بما في ذلك 50 من الكيانات التي لديها معنيين بالسلوك والانضباط (الإدارات والمكاتب التي يوجد مقرها في نيويورك، والمكاتب الموجودة خارج المقر، واللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية، والمحاكم والعمليات الميدانية) و 31 من العمليات الميدانية التي لديها فريق سلوك وانضباط أو التي يشملها فريق من هذا النوع. ومن خلال شبكة المنسقين المعنيين بالسلوك والانضباط، التابعين لمنصة شعبة القانون الإداري (ALD Connect)، يعمل العنصر مباشرة مع الكيانات الـ 81، التي تمثل جميع كيانات الأمانة العامة الموجودة عبر العالم.

(279) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 29A)).

25 ألف-202 ونظّم العنصرُ أكثر من 20 نشاطا من أنشطة بناء القدرات، المباشرة والافتراضية، مع منسقين معنيين بالسلوك والانضباط تابعين للإدارات والمكاتب الموجودة في نيويورك، والمكاتب الموجودة خارج المقر، واللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية، والمحاكم والبعثات الميدانية، ذلك بشأن مجموعة متنوعة من السياسات والعمليات المتعلقة بالسلوك والانضباط. وشملت الجلسات الإبلاغ عن ادعاءات سوء السلوك وتسجيلها وتتبعها؛ وعقد سلسلة من حلقات العمل لمساعدة الكيانات على وضع مصفوفة مخاطر سوء السلوك وخطة عمل بهذا الشأن؛ وعقد جلسة مخصصة لوضع خطط العمل في مجال مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، التي طلبها الأمين العام؛ والتدريب على دور المنسقين المعنيين بالسلوك والانضباط، كما تنص عليها نشرة الأمين العام عن التصدي للتمييز والتحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة (ST/SGB/2019/8). وشارك في الجلسات خبراء في المجال من مختلف أنحاء العنصر، وأُعدَّت الجلسات بالتعاون مع الجهات المعنية الرئيسية في المنظمة بأسرها، بما في ذلك مكتب المدافعة عن حقوق الضحايا، وشعبة التحقيقات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومكتب المنسقة الخاصة المعنية بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين. وهي تشكّل فرصة للزملاء لطرح الأسئلة وتبادل خبراتهم وما اعتمدوه من ممارسات جيدة. وتوفر منصة شعبة القانون الإداري (ALD Connect) على الشبكة الداخلية موارد وثائقية وأشرطة فيديو، وهي تتيح التواصل الفعال والمتواصل وتبادل المعارف.

25 ألف-203 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تعيين منسقين معنيين بالسلوك والانضباط في جميع كيانات الأمانة العامة، وبذلك تحقق الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 ألف-204 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيبني العنصر القدرات من خلال عقد جلسات إعلامية وتدريبات وحلقات عمل عن مواضيع شتى بغية إبقاء الممارسين في مجال السلوك والانضباط وأعضاء شبكة المنسقين المعنيين بالسلوك والانضباط على دراية بالسياسات ذات الصلة، ومساعدتهم على تنفيذ هذه السياسات والتعلّم من التعقيبات وتقديم طلبات الحصول على المعلومات. ويُعرَض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول ألف-31).

الجدول 25 ألف-31

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
اقتصار شبكة الممارسين المعنيين بالسلوك والانضباط على عمليات حفظ السلام	إجراء تبادل غير رسمي للمعارف فيما بين الممارسين المعنيين بالسلوك والانضباط من جميع كيانات الأمانة العامة	نسبة 100 في المائة من الكيانات تقوم بتعيين منسق معني بالسلوك والانضباط	عقب إنشاء النظام العالمي لإدارة القضايا، ستستخدم شبكة الممارسين المعنيين بالسلوك والانضباط هذا النظام استخداما كاملا لتسجيل المسائل ورصدها وتتبعها	تعزيز القدرات في الأمانة العامة بأسرها على التتبع والرصد المتكاملين لسوء السلوك

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلَّغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: النشر على نطاق الأمانة العامة لنظام في مجال تتبّع إدارة القضايا[280]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 ألف-205 بالاشتراك مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أكمل العنصر تطوير الوحدة الرئيسية لنظام إدارة القضايا. وطرح العنصر هذه الوحدة على المستخدمين في كانون الثاني/يناير 2021.

25 ألف-206 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تمكين كلّ المنسّقين المعنيين بالسلوك والانضباط في الأمانة العامة بأسرها من الوصول إلى النظام العالمي لإدارة القضايا، وبذلك تحقق الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 ألف-207 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل العنصر المساعدة على بدء تشغيل نظام تتبع إدارة القضايا، مع الحرص على توفير التدريب وفرص النفاذ إلى هذا النظام لفائدة المستخدمين من الفئة المعيّنة. ويُعرَض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 25 ألف-32).

الجدول 25 ألف-32

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
اقتصار شبكة الممارسين المعنيين بالسلوك والانضباط على عمليات حفظ السلام	إجراء تبادل غير رسمي للمعارف فيما بين الممارسين المعنيين بالسلوك والانضباط من جميع كيانات الأمانة العامة	المنسّقون المعنيون بالسلوك والانضباط في جميع أنحاء الأمانة العامة يستطيعون الوصول إلى النظام العالمي لإدارة القضايا	عقب إنشاء النظام العالمي لإدارة القضايا، ستستخدم شبكة الممارسين المعنيين بالسلوك والانضباط هذا النظام استخداما كاملا لتسجيل المسائل ورصدها وتتبعها	زيادة خبرة المستخدمين النهائيين في استعمال لوحات المتابعة والإبلاغ من أجل اتخاذ القرارات المستنيرة

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلَّغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز المساءلة الفردية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 ألف-208 خلال السنوات القليلة الماضية، وضع العنصر اللبنات الأساسية لتحقيق الأهداف العامة المبينة في رؤية الأمين العام للإصلاح الإداري، أي تعزيز ثقافة المساءلة الفردية. وتشمل هذه الأهداف تطوير وظيفة السلوك والانضباط على الصعيد العالمي للأمانة العامة، وذلك بالاستناد إلى مبادئ المساءلة، وتفويض السلطة، واتخاذ القرارات المستنيرة، والتكامل والمواءمة بين المعايير

(280) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 29A)).

والممارسات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، شبكة منصة شعبة القانون الإداري (ALD Connect) والنظام العالمي لإدارة القضايا.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

25 ألف-209 كان الدرس بالنسبة لهذا العنصر يتمثل في إدراك ضرورة الاعتماد على نظام تتبع حالات سوء السلوك الذي كانت تستخدمه جميع بعثات حفظ السلام وتوسيع نطاقه من أجل إتاحة نظام جديد لشبكة منصة شعبة القانون الإداري (ALD Connect). ومن خلال استخدام نظام تتبع حالات سوء السلوك، قام العنصر بالفعل بتوثيق الدروس اللازمة لعملية التطوير الشامل للنظام العالمي الجديد لتتبع إدارة القضايا. وبعد أن وُضع نظام تتبع حالات سوء السلوك في متناول المستخدمين والمطورين لضمان استفادة المستخدمين النهائيين من المنصة، تلقى العنصر تعقيبات هامة طوال فترة بدء تشغيل هذا النظام حول كيفية تحسين النظام العالمي لتتبع إدارة القضايا. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيقوم العنصر بتحديث تصنيف سوء السلوك ضمن قاعدة البيانات، وإضافة حقول بيانات جديدة إلى واجهة المستخدم وتحسين هذه الواجهة من أجل بلوغ الاتساق في التسجيل والإبلاغ والإشراف ضمن عملية معالجة الادعاءات بأسرها. ويخطط العنصر لتنفيذ برنامج تدريبي يتضمن الدروس والخبرات التي اكتسبها المستعملون، وأيضا لتقديم التوجيهات مع الانطلاق في التشغيل التام مستقبلا. وبالتوازي مع ذلك، سيقوم العنصر بتحليل الدروس المستفادة، وتحديد احتياجات العملاء، وتحديد الولايات التنظيمية المتغيرة. ويهدف العنصر، من خلال تطوير هذه الأدوات وتوسيعها، إلى تطوير ثقافة المساءلة الفردية التي تتيح تعزيز القيادة والتفاني الفردي في التقيد بمعايير السلوك في الأمم المتحدة واحترامها.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 ألف-210 ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من تعزيز قدرة جميع كيانات الأمانة العامة على معالجة حالات سوء السلوك، وزيادة قدرتها على الإبلاغ، وتيسير تحديد الاتجاهات التي تدعم عملية صنع القرارات وتقرير السياسات (انظر الجدول 25 ألف-33).

الجدول 25 ألف-33

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
اقتصار شبكة الممارسين المعنيين بالسلوك والانضباط على عمليات حفظ السلام	إجراء تبادل غير رسمي للمعارف فيما بين الممارسين المعنيين بالسلوك والانضباط من جميع كيانات الأمانة العامة	تنظيم تبادل المعارف فيما بين الممارسين المعنيين بالسلوك والانضباط من جميع كيانات الأمانة العامة وذلك عن طريق منصة شعبة القانون الإداري (ALD Connect)	عقب إنشاء النظام العالمي لإدارة القضايا، ستستخدم شبكة الممارسين المعنيين بالسلوك والانضباط هذا النظام استخداما كاملا لتسجيل المسائل ورصدها وتتبعها	تعزيز قدرة جميع كيانات الأمانة العامة على معالجة حالات سوء السلوك، وزيادة قدرتها على الإبلاغ، وتيسير تحديد الاتجاهات التي تدعم عملية صنع القرارات وتقرير السياسات

المنجزات المستهدفة

25 ألف-211 يعرض الجدول 25 ألف-34 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت والتي من المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 ألف-34

البرنامج الفرعي 3، العنصر 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنّفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**1**	**1**	**1**	**1**
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة	1	1	1	1
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**20**	**32**	**20**	**23**
2 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	5	8	5	5
3 - اجتماعات اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة	7	16	7	10
4 - اجتماعات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام	2	2	2	2
5 - اجتماعات اللجنة الرابعة للجمعية العامة	2	1	2	2
6 - اجتماعات اللجنة السادسة للجمعية العامة	3	3	3	3
7 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	2	1	1
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				

التشاور والمشورة والدعوة: توفير أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن مسائل السلوك للمنظمات الدولية الأخرى (مثل الاتحاد الأفريقي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وكيانات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق)؛ وممارسة الدعوة لدى الدول الأعضاء بشأن مسائل السلوك والانضباط.

قواعد البيانات والمواد الرقمية الفنية: إدارة قاعدة البيانات العامة والموقع الشبكي المتعلقين بالسلوك والانضباط.

هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية

الإدارة: تنفيذ سياسات المنظمة المتعلقة بالسلوك والانضباط والإشراف عليها، بما في ذلك استكمالها؛ ووضع الإطار الاستراتيجي للتصدي للحوادث الخطيرة وتعهده من أجل دعم استمرارية تصريف الأعمال والوفاء بالتزامات المنظمة بتقديم واجب الرعاية، بما في ذلك كفالة سلامة الموظفين وأمنهم. تدريب الشبكة العالمية التي يبلغ عدد أفرادها نحو 80 منسقا معنيا بالسلوك والانضباط.

العدالة الداخلية والرقابة: تمثيل الأمين العام أمام محكمة الأمم المتحدة للمنازعات في القضايا التي تطعن في القرارات الإدارية، بما في ذلك الطعون في الجزاءات التأديبية (نحو 250 قضية)؛ وتيسير تسوية المنازعات بالوسائل غير الرسمية بالشراكة مع كيانات الأمانة العامة ذات الصلة؛ وإسداء المشورة لجميع كيانات الأمانة العامة بشأن مسائل السلوك والانضباط وإقامة العدل؛ وإسداء المشورة لجميع كيانات الأمانة العامة بشأن الحوادث الخطيرة؛ وإنشاء شبكة منصة شعبة القانون الإداري (ALD Connect)؛ وتعهد قواعد البيانات المتعلقة بمسائل السلوك، ومساعدة الضحايا، والطعون الإدارية، والمسائل التأديبية المحالة، بما في ذلك التحليل المتكامل للبيانات.

البرنامج الفرعي 4
التحوّل في تسيير الأعمال والمساءلة

الهدف

25 ألف-212 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو ضمان توجه المنظمة نحو تحقيق النتائج واسترشادها بالبيانات واتسامها بالمرونة وبالكفاءة والمساءلة والشفافية والامتثال واستعانتها بالدروس المستفادة وإدخالها للتحسينات باستمرار.

الاستراتيجية

25 ألف-213 من أجل الإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيعزز البرنامج الفرعي نُظم المساءلة في المنظمة عن طريق تقييم الاتجاهات العامة لأداء المنظمة؛ وتقييم مواءمة الأدوار والمسؤوليات، ورصد ممارسة السلطة المفوضة؛ ورصد اتفاقات كبار المديرين؛ وتعميم مراعاة استخدام التقييم في إطار دورة تخطيط البرامج؛ وتنسيق تفاعل الأمانة العامة مع هيئات الرقابة وتبيّن الاتجاهات السائدة في توصياتها. وسيضطلع البرنامج الفرعي بأنشطة بناء القدرات لدعم جميع كيانات الأمم المتحدة في تحديد المخاطر وتقييمها وتقديرها ومراقبتها باستخدام نهج الإدارة المركزية للمخاطر، وهو سيساعد على تحقيق النتائج البرنامجية المقررة عن طريق تدريب جميع الكيانات على الإدارة القائمة على النتائج. وسيساعد البرنامج الفرعي أيضا على تنفيذ استراتيجية الأمانة العامة بشأن استخدام البيانات، وسيعمل على تمكين الكيانات من الوصول إلى البيانات الإدارية من نظم الأمانة العامة وأدواتها التحليلية التي تدعم اتخاذ قرارات مستندة إلى البيانات، وقيادة وتنسيق حافظة الأمانة العامة من مشاريع تحقيق التحول في تسيير الأعمال، وذلك فيما يخص على سبيل المثال توافر منصة شاملة لتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال.

25 ألف-214 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تعزيز ثقافة المساءلة في المنظمة ضمن مجالي التوعية بالمخاطر ورصد الأداء؛

(ب) زيادة استخدام البيانات المركزية في اتخاذ القرارات وتنفيذ البرامج؛

(ج) قيام الأفرقة على نطاق الأمانة العامة بتعزيز ممارسات التعاون الجديدة عبر استخدام المنصات الإلكترونية، وذلك على النحو المحدد بمزيد من التفصيل في إطار النتيجة 3 أدناه.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 ألف-215 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

النهج الاستباقي: المديرون مستعدون بشكل أفضل للتخفيف من المخاطر

25 ألف-216 تعمل الأمم المتحدة في بيئة متزايدة التعقيد والغموض، الأمر الذي يتطلب من المديرين على جميع المستويات أن يكونوا استباقيين في تحديد المخاطر والتخفيف من وطأتها عبر الاحتفاظ بمصفوفة مخاطر مستكملة وتحديد الاستجابات المناسبة للمخاطر. وتساعد الإدارة المركزية للمخاطر على تعزيز المساءلة وتيسر اتخاذ القرارات بفعالية في المنظمة. وقد عمل البرنامج الفرعي مع القيادة العليا ومع الجهات المعنية الرئيسية على وضع الصيغة النهائية لمصفوفة المخاطر المنقحة على نطاق الأمانة العامة، التي أخذت في الحسبان مسألة التصدي لجائحة كوفيد-19. وقد وافقت لجنة الإدارة على هذه المصفوفة في تموز/يوليه 2020، ليتم بذلك قطع مرحلة حاسمة في تعميم إدارة المخاطر على نطاق الأمانة العامة.

25 ألف-217 وقام البرنامج الفرعي أيضا بتنسيق عملية إنشاء ثمانية أفرقة عاملة وظيفية على مستوى الأمانة العامة برمتها، يتولى قيادتها مسؤولون عن إدارة المخاطر من الرتبة الرئيسية، وذلك بغية وضع خطط من أجل معالجة أشد المخاطر تأثيرا على الصعيد العالمي للأمانة العامة ومن أجل التصدي لهذه المخاطر. وعلاوة على ذلك، نظّم البرنامج الفرعي للمنسقين المعنيين بالإدارة المركزية للمخاطر الموجودين في جميع أنحاء العالم عدة حلقات دراسية شبكية ومؤتمرات افتراضية حضرها مئات المشاركين، وكان الهدف منها تعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر ومساعدة المديرين على تبيّن المخاطر التي تتهدد عملياتهم وتقييمها والتخفيف من حدتها. وبالإضافة إلى ذلك، تم إصدار نموذج تدريبي شبكي جديد بعنوان "أساسيات الإدارة المركزية للمخاطر"، استفاد منه موظفون بالمئات.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 ألف-218 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من وجود مصفوفة مخاطر شاملة على نطاق الأمانة العامة، ومن استكمال تقييمات المخاطر بالكامل لدى 17 كيانا من كيانات الأمانة العامة، وفقا للسياسات والإجراءات المتعلقة بالإدارة المركزية للمخاطر، مما أسهم في تعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر وتحسين عملية صنع القرارات دعما لإنجاز الولايات (انظر الجدول 25 ألف-35).

الجدول 25 ألف-35

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
تطوير محدود لتقييمات المخاطر، وإعداد مصفوفات المخاطر على مستوى الكيانات وفقا للسياسات والإجراءات المتعلقة بالإدارة المركزية للمخاطر	مراجعة مصفوفة المخاطر على نطاق الأمانة العامة من أجل توفير توجيهات استراتيجية بشأن وضع مصفوفات محلية للمخاطر على مستوى الكيانات، وتطوير شبكة من المنسقين المعنيين بالإدارة المركزية للمخاطر لتنفيذ مصفوفات المخاطر على مستوى الكيانات	وضع مصفوفة مخاطر شاملة على نطاق الأمانة العامة، واستكمال تقييمات المخاطر بالكامل لدى 17 كيانا من كيانات الأمانة العامة، وفقا للسياسات والإجراءات المتعلقة بالإدارة المركزية للمخاطر، مما أسهم في تعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر وتحسين عملية صنع القرارات دعما لإنجاز الولايات

أثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ العنصر

25 ألف-219 بسبب تأثيرات جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، غيّر البرنامج الفرعي النهج الذي يتبعه في عقد حلقات العمل والزيارات الميدانية المقررة. وتمت الاستعاضة عن حلقات العمل الحضورية والزيارات الموقعية المقررة بسلسلة من الإحاطات الإعلامية الافتراضية القصيرة في مجالات الإدارة المركزية للمخاطر، وتنسيق الرقابة، والإدارة القائمة على النتائج، والتقييم، وتحليل البيانات، ولوحة المتابعة الإدارية، وتفويض السلطة، واتفاقات كبار المديرين. وصُمّمت تلك الإحاطات بحيث تراعي مشاركة جميع الكيانات وقطاع عريض من الجمهور، أو تراعي خصيصا مجموعة محددة من الكيانات العملاء. وتمّ اتباع نهج مماثل في تقديم الإحاطات عن نظام المساءلة في الأمانة العامة، مما جعل هذه الإحاطات تصل في كثير من الأحيان إلى جمهور أوسع مما كان متوقعا في الأصل، ولكنّها لا تتمكن دائما من الخروج بتحليل أعمق أو من عقد دورات تدريبية متقدّمة تبلغ المستوى الذي كان مقررا في الأصل.

25 ألف-220 غير أنّ البرنامج الفرعي حدّد في الوقت نفسه منجزات مستهدفة إضافية لدعم العملاء بشأن المسائل التي ظهرت خلال جائحة كوفيد-19، وذلك ضمن النطاق العام لأهدافه المتمثلة في إنشاء فرقة العمل المعنية بالإدارة المركزية للمخاطر من أجل مساعدة كيانات الأمانة العامة على المسائل المتصلة بكوفيد-19، وتوسيع نطاق مصفوفة المخاطر على نطاق الأمانة العامة.

النتائج المقررة لعام 2022

25 ألف-221 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تشكلان تحديثا للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وتظهران بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: مديرو البرامج يستخدمون النُّظم المرتكزة على الأدلة لتحسين عملية اتخاذ القرارات وتحسين الأداء[281]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 ألف-222 عزز البرنامج الفرعي لوحة المتابعة الإدارية الشبكية، التي أُطلقت في عام 2019، مما زود المديرين في جميع كيانات الأمانة العامة برؤية أوضح لبيانات الأعمال التي تساعد في اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة وفي تحسين الأداء. والقسم الجديد المعني برصد مؤشرات المساءلة يتيح للمديرين إمكانية الاطلاع على تقارير فصلية آلية عن مؤشرات الأداء الرئيسية الستة عشر الخاصة بإطار المساءلة عن تفويض السلطة. وقد استمر البرنامج الفرعي أيضا في بذل جهود اتصالية من أجل إطلاع المستخدمين على المستجدات وعلى فرص التدريب.

25 ألف-223 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام أكثر من 700 مستخدم على نطاق الأمانة العامة باستعمال الأدوات والتطبيقات التي تحسّن عملية اتخاذ القرارات، ليتحقق بذلك الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 ألف-224 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي بتوسيع نطاق ميزات لوحات المتابعة الإدارية ومتابعة الأداء البرنامجي، مع عرض بيانات إضافية عند الضرورة، وذلك من أجل مساعدة المديرين على تحليل البيانات واتخاذ القرارات. ويُعرَض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 25 ألف-36).

الجدول 25 ألف-36

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
وجود عدد محدود من النظم القائمة بذاتها لدعم اتخاذ القرارات ورصد الأداء والإبلاغ عنه	البدء باستخدام النظم المتكاملة المرتكزة على الأدلة لدعم اتخاذ القرارات ورصد الأداء والإبلاغ عنه	أكثر من 700 مستخدم على نطاق الأمانة العامة يستعملون الأدوات والتطبيقات التي تحسّن عملية اتخاذ القرارات	زيادة استخدام لوحات متابعة الأداء البرنامجي	زيادة استخدام الخاصيات الوظيفية للوحات المتابعة الإدارية ومتابعة الأداء البرنامجي، وتوسيع نطاقها

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلَّغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: الانطلاقة في تحليل المعلومات المتعلّقة بالأعمال[282]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 ألف-225 عمل البرنامج الفرعي مع خبراء متخصصين في مجالات وظيفية شتى من أجل تقديم نماذج بيانات معتمدة، بواسطة مشروع الأمم المتحدة لتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال، تغطي مجالات مثل إدارة سلسلة الإمداد، والتمويل، والسفر وإدارة الموارد البشرية. وأدخل البرنامج الفرعي أيضا تحديثات هامة على قواميس البيانات وأدوات العمل ومواد الدعم. علاوة على ذلك، أنشأ

(281) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 29A)).

(282) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 29A)).

البرنامج الفرعي منصة اتصال على برامجية SharePoint من أجل إطلاع دوائر المستخدمين على المنجزات المستهدفة من المشروع، وتلقي التعقيبات وتقييم الاحتياجات ذات الأولوية. ونجح البرنامج الفرعي في تقديم أكثر من 100 نموذج معتمد من نماذج البيانات التي عززت لوحة المتابعة الإدارية وآليات الإبلاغ الأخرى. وعمل البرنامج الفرعي أيضا على تحقيق الإبلاغ الآني انطلاقا من نظم المعاملات المركزية، كنظام أوموجا ونظام إنسبيرا في الحصول على التقارير الحرجة ذات الصلة، ليسهل بالتالي على مديري البرامج الوصول إلى البيانات.

25 ألف-226 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة عدد المستخدمين الفعليين للوحة المتابعة الإدارية المتكاملة إلى 724 مستخدما، وهو ما لم يشكل رقما مستوفيا للهدف المقرر في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 وقدره 800 مستخدم. وعقد البرنامج الفرعي جلسات افتراضية وقام بالإبلاغ عن التحسينات الجديدة حال حدوثها، مما أسهم في بلوغ زيادة مطردة في عدد المستخدمين الفعليين. ومع ذلك، تأثرت ردود المستخدمين بغياب جلسات التحليل المتعمق الحضورية، وأيضا بالتأخّر في توفير بعض الخاصيات المحسنة حتى أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 ألف-227 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي وضع وإصدار نماذج بيانات إضافية معتمدة من منظومات مؤسسية شتى وفقا للأولويات التي حددها مجلس إدارة مشروع الأمم المتحدة لتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال، وبالامتثال لمعايير البيانات الخاصة بمجلس الرؤساء التنفيذيين وبالمبادرة الدولية للشفافية في المعونة، وذلك من أجل ضمان إمكانية مقارنة البيانات فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتحقيق قدر أكبر من الشفافية والمساعدة في صنع القرارات على ضوء الأدلة. ويرد عرضٌ للتقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء الوارد أدناه (انظر الشكل الثامن من الباب 25 ألف).

الشكل الثامن من الباب 25 ألف

مقياس الأداء: المستخدمون الفعليون للوحة المتابعة الإدارية المتكاملة

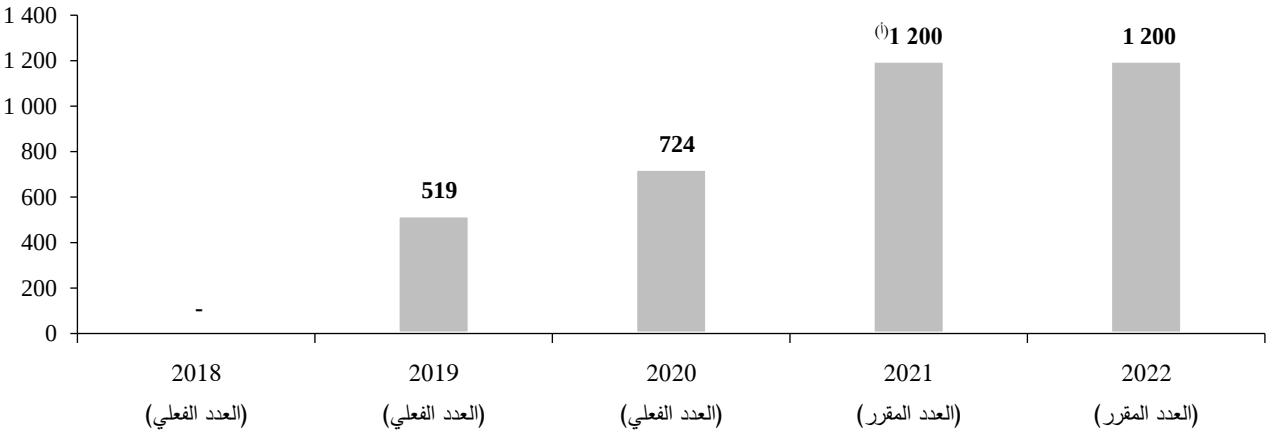

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلَّغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: نحو التحوّل التنظيمي والابتكار

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 ألف-228 أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة الوعي بضرورة أن تتحلى المنظمة وموظفوها بالمرونة وبالتكيّف السريع مع أي حالة. وخلال الجائحة، واصلت الأمانة العامة الاضطلاع بولاياتها وشهدت نسقا سريعا في توخي ممارسات تسيير الأعمال المبتكرة. وخلال هذه الفترة، قام البرنامج الفرعي باعتماد ودعم مبادرات لتعزيز وتوطيد طرائق العمل التعاونية، وذلك من خلال نهج قائم على الشبكة وأنشطة منفّذة في إطار خمسة مواضيع هي: الابتكار والمخاطرة؛ وملاءمة متطلبات المستقبل؛ والعمل بطريقة مرنة؛ والبيئة التعاونية؛ وتمكين الشبكات. ومن خلال هذا النهج، يسر البرنامج الفرعي تنظيم عدد كبير من الدورات الافتراضية المركّزة على الابتكار، تم عقدها مع متكلمين ضيوف ومع خبراء من الداخل والخارج تولوا إطلاع موظفي الأمم المتحدة عموما على ما لديهم من معارف وخبرات وتقنيات، وساعدوهم وشجعوهم على استيعاب المنهجيات الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، انضمّ البرنامج الفرعي إلى تحالف من الشبكات القائمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بغية إطلاق مبادرة "تحدي الاشتراك في وضع تصور جديد للأمم المتحدة"، التي شهدت مشاركة آلاف الموظفين في جميع أنحاء المنظومة، وأنشأت أفرقة افتراضية، وتمخضت عن أكثر من 80 مقترحا ابتكاريا، ثم تُوّجت بتنظيم مناسبة لطرح هذه المقترحات على كبار القادة. واختُتم تحدي "إعادة التصوّر" بإطلاق سلسلة "حوارات بشأن إعادة التصوّر" من أجل توفير قناة إضافية للابتكار في المناقشة والتفكير خدمةً للتغيير التنظيمي في المستقبل. أمّا التطورات والمزايا التي اكتسبتها ثقافة المنظمة خلال جائحة كوفيد-19 من خلال التعجيل بنسق نهج الابتكار في أساليب العمل فيمكن الاستعانة والاسترشاد بها في زيادة تحويل الأمم المتحدة إلى مكان عمل مستقبلي.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

25 ألف-229 يتمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في إدراك أنّ هناك حاجة ورغبة كبيرتين لدى المنظمة في إتاحة الفرص للموظفين لكي ينخرطوا في أساليب العمل المبتكرة من أجل تحقيق غايات الإصلاح الإداري ودعم التحوّل في المنظمة ككل. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيزيد البرنامج الفرعي من تركيز الجهود على مواصلة توسيع نطاق الأنشطة والمنجزات المستهدفة التي تدعم تعزيز واعتماد أساليب عمل جديدة تفضي إلى إرساء منظمة قائمة على التحوّل والابتكار.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 ألف-230 ومن المتوقع أن يُسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة فرص التحول في تسيير الأعمال ومن أنشطة وشبكات الابتكار على نطاق منظومة الأمم المتحدة (انظر الجدول 25 ألف-37).

الجدول 25 ألف-37

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
–	عدد محدود من المنافد والمنصات المعنية بالتحول في تسيير الأعمال وبالابتكار	إتاحة المزيد من الفرص للتحول في تسيير الأعمال ولأنشطة الابتكار على نطاق الأمانة العامة	زيادة الفرص للتحول في تسيير الأعمال ولأنشطة وشبكات الابتكار على نطاق الأمانة العامة	زيادة توسيع الفرص للتحول في تسيير الأعمال ولأنشطة وشبكات الابتكار على نطاق منظومة الأمم المتحدة

الولايات التشريعية

25 ألف-231 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

272/59 استعراض تنفيذ قراري الجمعية العامة 218/48 باء و 244/54

245/61 استعراض شامل للإدارة والرقابة داخل الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة

276/63 إطار المساءلة وإطار إدارة المخاطر في المؤسسة والرقابة الداخلية وإطار الإدارة القائمة على النتائج

259/64 نحو نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة

271/74 التقدم المحرز نحو إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة

المنجزات المستهدفة

25 ألف-232 يعرض الجدول 25 ألف-38 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت والتي من المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 ألف-38

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**4**	**4**	**3**	**3**
1 - تقرير إلى الجمعية العامة عن المساءلة	1	1	1	1
2 - تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات	3	3	2	2
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**27**	**21**	**26**	**13**
3 - جلسات الاستماع التي تعقدها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	13	13	8	5
4 - اجتماعات الجمعية العامة	10	4	15	4
5 - اجتماعات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة	4	4	3	4
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية				

الإدارة: تدريب شبكي على التقييم موجّه إلى جميع المنسّقين المعنيين بتقييم الكيانات؛ وتقديم تقرير فصلي عن مؤشرات الأداء الرئيسية يتناول أكثر من 230 كياناً حائزا على تفويض السلطة؛ وتقييم أداء اتفاقات كبار المديرين لـ 65 من رؤساء الكيانات؛ وتنظيم حلقات عمل وإحاطات وتوجيهات لحوالي 130 من جهات التنسيق المعنية بالاتفاقات؛ وتنظيم حملات للتوعية والدعوة على نطاق المؤسسة من أجل إذكاء الوعي بإدارة التغيير، والابتكار في مجال الأعمال، وطرق العمل الجديدة؛ وإدخال تحسينات مستمرة على التحليلات ولوحات المتابعة المؤسسية؛ وتوفير فرص لإقامة الشبكات والتدريب على طرق العمل الجديدة ونهج الأعمال الحديثة في المنظمة بأسرها؛ واعتماد الإنترنت والتدريب المباشر وتدريب المدربين في تنفيذ برنامج لتطوير المهارات على الأساليب المتقدمة في تحليل البيانات وتمثيلها بصريا، يستفيد منه العاملون في مجال المعرفة والموظفين من ذوي الأدوار التحليلية؛ وتزويد الكيانات بالتوجيه على الإدارة القائمة على النتائج وذلك دعما لاستراتيجية البيانات؛ وتنظيم حلقات عمل للموظفين وللمنسقين المعنيين بالإدارة المركزية للمخاطر؛ وحصول 57 من المنسقين المعنيين بالإدارة المركزية للمخاطر على التدريب والاعتماد ضمن الدورة التدريبية المتقدمة على الإدارة المركزية للمخاطر التي يوفرها نظام إنسبيرا؛ وتزويد الكيانات بواحدة من أدوات الإدارة المركزية للمخاطر.

الباب 29 باء
إدارة الدعم العملياتي

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

25 باء-1 إدارة الدعم العملياتي هي الذراع التنفيذي للأمانة العامة وواجهة الاتصال مع العملاء فيما يتعلق بمسائل الدعم العملياتي ضمن الهيكل الإداري للأمانة العامة، وهي موجودة لخدمة الهدف المتمثل في التنفيذ الفعال للولايات بالشراكة مع كيانات الأمانة وسائر العملاء. وتستمد إدارة الدعم العملياتي ولايتها من الأولويات المحددة في قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك القراران 266/72 باء و 281/73. وهي تقدّم حلولًا تمكينية مصممة حسب الحاجة وقائمة على السرعة والفعالية والكفاءة والمسؤولية في مساعدة الشركاء على الوفاء بولاياتهم، بما في ذلك ضمن بيئات العمل الأشد صعوبة.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

25 باء-2 في عام 2022، ستدعم الإدارة التنفيذ الفعال للولايات من خلال توفير الدعم العملياتي لتنفيذ قرارات الشركاء، وتوفير خدمات تطوير القدرات العملياتية والخدمات الاستشارية للعملاء، وفي الحالات الاستثنائية، ممارسة السلطة المفوضّة للعملاء، نيابة عنهم، في الأمانة العامة بأسرها.

25 باء-3 ولتنفيذ البرنامج، ستشترك الإدارة مع الكيانات المستفيدة في تحديد المتطلبات وإيجاد حلول مشتركة في مجالات إدارة سلسلة الإمداد من بدايتها إلى نهايتها، ودعم الأفراد النظاميين، والموارد البشرية، وتنمية القدرات، وتقديم خدمات متنوعة في مجال التدريب، وتحسين أساليب العمل، والخدمات الطبية والمعاملات، وحلول للدعم العملياتي في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

25 باء-4 وإضافة إلى ذلك، ستدعم الكيانات التابعة للأمانة العامة، من قبيل المكاتب الصغيرة في المقر أو في الميدان، التي تفتقر إلى وجود مكتب تنفيذي مخصّص أو وحدة إدارية مخصّصة أو إلى القدرة على تلبية متطلبات الزيادات المفاجئة في العمل أو في الظروف غير العادية الأخرى.

25 باء-5 وداخليا، ستواصل الإدارة عملية التحسين المستمر لنموذجها للدعم، وكذا أساليب العمل على نطاق الأمانة العامة، وذلك بوسائل منها المبادرات التجريبية المبتكرة مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين والبناء على العوامل التمكينية المستمدة من تسارع الرقمنة استجابة لحالة استمرارية تصريف الأعمال في ظل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وهي ستبادر بتسخير التكنولوجيا والبيانات وطرق العمل الجديدة من أجل تقديم دعم أسرع وأفضل، بما يتماشى مع رؤيتها المتمثلة في الاعتراف لها بالتميّز العملياتي في خدمة مهمّة الأمم المتحدة.

25 باء-6 وفي عام 2022، تعكس المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للإدارة نُهجا معززة تدمج دروسا مستفادة من جائحة كوفيد-19. وتشمل هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة تقديم الدعم الاستشاري الذي يلبي الاحتياجات بشأن استفسارات الموارد البشرية المتصلة بكوفيد-19، استنادا إلى نهج أكثر تكيفا إزاء مبادرات التدريب العملياتي وتنمية القدرات العملياتية، وضمان توفر ما يناسب من تدابير الوقاية والتخفيف من المخاطر والسياسات وإجراءات الصحة والسلامة المهنيتين للحد من عبء جائحة كوفيد-19 على العمليات، بما في ذلك المستشفيات الميدانية، وتعزيز التأهب الشامل للأزمات وضمان أن تظل عمليات شراء السلع والخدمات وإيصالها متكيفة مع التحديات المتصلة بكوفيد-19 ومراعية لها، بما في ذلك تنسيق نشر اللقاحات على

نطاق المنظومة، وهو عمل قد يستمر حتى عام 2022. وترد في العنصر 3 من البرنامج الفرعي 1 والعنصر 2 من البرنامج الفرعي 2 أمثلة محددة لهذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة.

25 باء-7 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، ستسعى الإدارة إلى إقامة وتطوير العلاقات مع الشركاء الداخليين والخارجيين من أجل تعزيز دورها الأساسي. ويندرج في هذا الإطار الحفاظ على الترتيبات القائمة مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، التي تدمج وتقوي التكامل بين أدوار الإدارتيْن المعنيتين بالشؤون الإدارية في المقر، بما في ذلك المجلس المعني بالعلاقات بين الإدارة والعملاء. وستواصل الإدارة تنسيق وتعزيز الشراكات ذات المنفعة المتبادلة مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، للوصول إلى النطاق والفعالية اللازمين للتصدي للتحديات المعقدة بما يتماشى مع ولاياتها.

25 باء-8 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، ستواصل الإدارة إعطاء دفع لخطة الاعتراف المتبادل والسعي لإتاحة فرص للتعاون والتآزر بروح مفعمة بالحرص على وحدة العمل في الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل الإدارة تنسيقها مع الوكالات والصناديق والبرامج فيما يتعلق باستقدام الموظفين الطبيين لعيادات الأمم المتحدة وتدريب موظفي الرعاية الصحية، فضلا عن تنفيذ معايير الأمم المتحدة للرعاية الصحية، وإدارتها ورصدها، وضمان الامتثال لهذه المعايير. وعلاوة على ذلك، أنشئت في أيار/مايو 2020، تحت قيادة الإدارة، فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بعمليات الإجلاء الطبي المتصلة بكوفيد-19 لتعبئة بنية تحتية وتزويدها بالموارد لإجراء عمليات الإجلاء الطبي للأشخاص المؤهلين الذين أصيبوا بكوفيد-19 ولا يمكن علاجهم محليا. ومع الانتهاء من مرحلة التأسيس، سيستمر العمل تحت قيادة الإدارة في الانتقال إلى آلية مستدامة للإجلاء الطبي. وبالاستفادة من الخبرة المكتسبة في جهود التعاون المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالإجلاء الطبي لموظفي الأمم المتحدة ومعاليهم وشركائها، في سياق جائحة كوفيد-19 في عامي 2020 و 2021، وتمشيا مع توصية فرقة العمل المعنية بخط الدفاع الأول المقدمة إلى اللجنة التنفيذية، تم أيضا تشكيل الفريق العامل المعني بنشر اللقاحات، بقيادة الإدارة، للعمل بالتوازي مع الهياكل القائمة وبالتنسيق الوثيق مع الفريق العامل لمديري الشؤون الطبية في الأمم المتحدة، ونظام المنسقين المقيمين، والكيانات الأخرى على نطاق المنظومة لتقديم اللقاح عند الحاجة.

25 باء-9 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) أن تدعم المؤسسات الوطنية الجهود الرامية إلى تحسين البيئة والمرافق الصحية المحلية في مواقع البعثات؛

(ب) أن تواصل البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة التعاون من أجل ضمان الانتهاء في المواعيد المقررة من إنجاز وتنفيذ مذكرات التفاهم وفق متطلبات التزويد بالقوات وبأفراد وحدات الشرطة المشكلة والمعدات المملوكة للوحدات؛

(ج) أن يكون المورّدون قادرين على الاستجابة بشكل جيد وفي الوقت المناسب، بما في ذلك على تسليم السلع والخدمات في الوقت المحدد؛

(د) أن يشارك المورّدون، ولا سيما المورّدون من البلدان النامية، في الحلقات الدراسية التجارية ويقدّمون طلبات للتسجيل.

25 باء-10 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. ومع ذلك، إذا كان للجائحة أثر على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فسيتم تعديلها خلال عام 2022 في نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات العامة. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

25 باء-11 وتواصل الإدارة إدماج المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية، ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء، من خلال القيام مثلا بتحسين نوعية خدمات الرعاية الصحية المقدمة في عمليات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم في مجال صحة

المرأة، والاضطلاع بأنشطة توعية البائعين الموجهة إلى الأعمال التجارية المملوكة للمرأة. وبفضل مجموعات أدوات التوجيه والتخطيط للقوة العاملة التي وضعت لمبادرات التوظيف، مثل قائمة الموهوبات المرشحات لشغل المناصب العليا، ستدعم الإدارة أيضا الكيانات وستقدم المشورة لها، بناء على طلبها، لتمكينها من ممارسة سلطاتها المفوضة، بما في ذلك تنفيذ أهدافها المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين. وفيما يتعلق ببناء القدرات، تشمل دورات التدريب على اللغة والتواصل الإدماج الدقيق للمنظور الجنساني في تصميم دورات فنية وإعدادها وتقديمها باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة بشأن كيفية استخدام اللغة بطريقة شاملة للجنسين.

25 باء-12 وفيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة، تعتزم الإدارة، في إطار البرنامج الفرعي 4، أن تواصل تحسين البيئة المادية في المقر لتعزيز شموليتها من خلال تحسين الأحكام المتعلقة بإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة من الوفود والزوار والموظفين إلى أماكن العمل بشكل عام، فضلا عن مواصلة الجهود لزيادة التنظيف والتطهير في المقر.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

25 باء-13 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للإدارة. وشمل هذا التأثير تأجيل عمليات النشر، والتناوب، والإعادة إلى الوطن، وتنظيم الدورات التدريبية من قبيل الدورات المتقدمة في مجال الإسعافات الأولية والدورات المتعلقة بالاتصال في حالات الأزمات، والأنشطة المتصلة بتنفيذ برنامج التدريب على الحوكمة، وأعمال صيانة المباني، ومشاريع التشييد. وترد أمثلة محدّدة على هذا التأثير في إطار جميع البرامج الفرعية. وكان لتغيير النهج وتأجيل المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة تأثير أيضا على النتائج المتوقعة لعام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار العنصر 3 من البرنامج الفرعي 1، والعنصر 1 من البرنامج الفرعي 2، والبرنامجين الفرعيين 3 و 4.

25 باء-14 في الوقت نفسه، تم مع ذلك تعديل بعض المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، وتم تحديد أنشطة جديدة خلال عام 2020، ضمن النطاق العام لأهداف البرامج الفرعية، وذلك لدعم الجهات المستفيدة بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19. وشملت تلك التعديلات والأنشطة الجديدة تكييف أساليب العمل لدعم الجهات المستفيدة واستمرارية عمليات الأمم المتحدة، والتعجيل بالتحديث الرقمي لإتاحة استمرارية تصريف الأعمال بسلاسة، والتحول إلى استخدام الوسائل الافتراضية، حيثما أمكن، كما هو الحال في "معاينات" المرافق الطبية للأمم المتحدة ومراسم فتح المناقصات، فضلا عن ضمان بقاء مرافق مقر الأمم المتحدة مفتوحة في ظل اتخاذ التدابير الكافية للصحة والسلامة. وترد أمثلة محدّدة على الأنشطة المعدلة في إطار جميع البرامج الفرعية. وأسهمت المنجزات المستهدفة والأنشطة المعدلة والجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار العنصر 3 من البرنامج الفرعي 1، والعنصر 1 من البرنامج الفرعي 2، والبرنامجين الفرعيين 3 و 4.

25 باء-15 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، سيعمّم البرنامج الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجه على ضوء جائحة كوفيد-19. ومن الأمثلة المحددة على أفضل الممارسات والدروس المستفادة اعتماد الاجتماعات الافتراضية بدلا من الاجتماعات الحضورية، حيثما أمكن، ومواصلة جهود الرقمنة.

الولايات التشريعية

25 باء-16 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

266/72 ألف؛ 266/72 باء؛ تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة 281/73	254/75 ألف-جيم الميزانية البرنامجية لعام 2021

المنجزات المستهدفة

25 باء-17 يعرض الجدول 25 باء-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020 2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 باء-1

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**4**	**4**	**4**	**4**
1 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	1	1	1
2 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1
3 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
4 - اجتماعات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام	1	1	1	1

أنشطة التقييم

25 باء-18 استُرشد في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 بالتقييمات الذاتية التالية المنجزة في عام 2020:

(أ) التقييم الذاتي لتحسينات عملية التوظيف؛

(ب) التقييم الذاتي لعملية نشر الأفراد النظاميين؛

(ج) التقييم الذاتي لفريق القيادة العليا للإدارة.

25 باء-19 وقد روعيت في وضع الخطة البرنامجية لعام 2022 نتائجُ التقييمات الذاتية المشار إليها أعلاه. فعلى سبيل المثال، حدد التقييم الذاتي لتحسينات عملية التوظيف التحسينات التي أدخلت على العملية خلال عام 2019 وساعد في تحديد أولويات المجموعة التالية من التغييرات في عام 2022 في إطار العنصر 1 من البرنامج الفرعي 1. وساعد التقييم الذاتي لعمليات نشر الأفراد النظاميين في تحديد المشاكل في عمليات النشر بكاملها وفي المرحلة النهائية، مما ساعد في تحديد نطاق الاستعراضات الإضافية والتحسينات للعمليات في عام 2022 في إطار العنصر 2 من البرنامج الفرعي 2.

25 باء-20 ومن المقرر إجراء التقييمات الذاتية التالية في عام 2022:

(أ) التقييم الذاتي المشترك بين إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملياتي لفعالية المجلس المعني بالعلاقات بين الإدارة والعملاء.

(ب) تقييم مشاريع تنمية القدرات التي وضعتها و/أو نفذتها الدائرة المعنية بتنمية القدرات والتدريب على العمليات؛

(ج) تقييم برنامج مجموعة لوازم العلاج الوقائي بعد التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية التابع لمنظومة الأمم المتحدة.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
عمليات الدعم

العنصر 1
دعم الموارد البشرية

الهدف

25 باء-21 يتمثل الهدف، الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه، في تعزيز قدرات الموارد البشرية لدى جميع كيانات الأمانة العامة، والتمكين من تحسين وتبسيط عمليات الموارد البشرية، وتزويد المنظمة بمجموعات موهوبة ومتنوعة من الموظفين.

الاستراتيجية

25 باء-22 للإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل العنصر تقديم الدعم والتوجيه الاستشاريين المتخصصين في الوقت المناسب وبطريقة متسقة بشأن الممارسة السليمة للسلطات المفوضة المتصلة بالموارد البشرية إلى الشركاء في مجال الموارد البشرية على كامل نطاق الأمانة العامة، وسيواصل دعمهم من أجل منع نشوب النزاعات وحلها وغير ذلك من الاحتياجات التشغيلية الخاصة بكل كيان على حدة.

25 باء-23 وسيواصل العنصر أيضا تحسين عمليات وأدوات وإجراءات الموارد البشرية، وتبسيطها ورقمنتها وتعميمها، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتعدد اللغات وإدماج منظور الإعاقة في مجالات مختلفة، مثل الاستقدام، والإلحاق، وإدارة استمارات الموارد البشرية وملفات الموظفين، والقدرات من غير الموظفين، والتخطيط للقوة العاملة. كما سيوفر خدمات ومنصات حديثة للاختبارات والامتحانات.

25 باء-24 وإضافة إلى ذلك، سيوفر العنصر مجموعات من المرشحين الموهوبين والمتنوعين وذوي المؤهلات العالية من خلال إدارة قوائم المرشحين المقبولين في جميع المجموعات الوظيفية. وسيواصل إدارة برنامج الفنيين الشباب.

25 باء-25 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) تحسين قدرات الكيانات من حيث ممارسة السلطات المفوضة لها في مجال الموارد البشرية على نحو يتسم بالمسؤولية والكفاءة وذلك دعما لتنفيذ ولايات الكيانات؛

(ب) زيادة الكفاءة وتقليص ملموس في حالات التأخير والتكرار القائمة حاليا في العمليات التشغيلية المتعلقة بالموارد البشرية؛

(ج) تعزيز القدرات على تحديد واستقدام المرشحين والمواهب الأنسب في الوقت المناسب.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 باء-26 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

زيادة التركيز على استمرارية تصريف الأعمال: رقمنة وثائق واستمارات الموارد البشرية

25 باء-27 في ضوء بيئة المكاتب الافتراضية المتصلة بجائحة كوفيد-19 وما يرتبط بها من قيود على السفر، وضعت الكيانات حلولا بديلة لتيسير استمرارية تصريف الأعمال في عدد من عمليات الموارد البشرية الرئيسية. بيد أن الحلول المخصصة اللامركزية

لا تفي دائما بالتوقعات، أو لا تتوافق مع متطلبات السياسات على نطاق الأمانة العامة برمتها. وكرد فعل على ذلك، ركز العنصر على أنشطة جديدة ذات أولوية من أجل تقديم الدعم الذي يلبي احتياجات كيانات الأمانة العامة بشأن المسائل المتصلة باستمرارية تصريف الأعمال في بيئة المكاتب الافتراضية الجديدة أثناء جائحة كوفيد-19. وركز البرنامج الفرعي على التعجيل بتنفيذ التوصيات المتعلقة بنقل الأدوات والعمليات والمواد المرجعية إلى بيئة إلكترونية. وشملت الأنشطة استعراضا شاملا لاستمارات ووثائق الموارد البشرية المطبوعة بغية إتاحة استمرارية تصريف الأعمال بسلاسة في عمليات الموارد البشرية الرئيسية التي تتطلب توقيعات يدوية أثناء الجائحة وبعدها. وعلى وجه التحديد، وبالتعاون مع مكاتب أخرى، يعمل البرنامج الفرعي على مشروع لاقتراح بدائل لمتطلبات الوثائق المطبوعة والتوقيع اليدوي الحالية في عمليات الموارد البشرية على نطاق الأمانة العامة، بغية إتاحة حلول إلكترونية تماما لأكثر من 200 استمارة ووثيقة مطبوعة، باستثناء تلك التي تتطلب توقيعا يدويا من الدولة المضيفة.

25 باء-28 وطوال الحالة المتطورة، أطلق العنصر أيضا مبادرات لدعم الكيانات في التكيف مع واقع العمل الافتراضي الجديد في عمليات التوظيف ووضع القوائم، مما أتاح لها إجراء تقييمات إلكترونية مع المرشحين كانت تجرى سابقا بالحضور الشخصي. فعلى سبيل المثال، أتاح العنصر، بالتعاون مع شركائه في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وفي ظل مراعاة قيود السفر المتصلة بالجائحة، استخدام أداة لتكنولوجيا المعلومات غير مرتبطة بأي موقع تسهل تنظيم أفرقة الخبراء وإجراء مقابلات مع المرشحين وتقييمات لهم بطريقة افتراضية تماما.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 باء-29 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة الرقمنة وتحسين الكفاءة في إدارة الموارد البشرية، والاستمارات، والعمليات، وتقييمات المرشحين (انظر الجدول 25 باء-2).

الجدول 25 باء-2
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
للعمليات والاستمارات والنظم في مجالات إدارة الموارد البشرية والمقابلات مع المرشحين متطلبات من حيث الوثائق المطبوعة والتقييم الحضوري	للعمليات والاستمارات والنظم في مجالات إدارة الموارد البشرية والمقابلات مع المرشحين متطلبات من حيث الوثائق المطبوعة والتقييم الحضوري	توجد بدائل غير ورقية لمتطلبات الوثائق المطبوعة في عمليات الموارد البشرية على نطاق الأمانة العامة (بما في ذلك العمليات الطبية وعمليات الضرائب والسفر والتأمين)، تغطي أكثر من 230 نوعا من أنواع الاستمارات والوثائق أجريت مقابلات وتقييمات للمرشحين، مثل أفرقة الخبراء، من خلال آلية "غير مرتبطة بموقع" تمشيا مع السياسة العامة، جمعت تقريبا جميع الموظفين المطلوبين وأعضاء الأفرقة بحكم مناصبهم ومسجلي الملاحظات والمرشحين من جميع أنحاء العالم في غرف مقابلات افتراضية

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ العنصر

25 باء-30 في سياق التصدي للجائحة، حدد العنصر أنشطة جديدة لدعم الكيانات المستفيدة في المسائل المتصلة بكوفيد-19، وذلك في إطار النطاق العام لأهدافه. وقدم العنصر دعما مستجيبا للاحتياجات ومصمما خصيصا لكيانات الأمانة العامة بشأن المسائل المتصلة باستمرارية تصريف الأعمال أثناء الجائحة. ومع تفشي جائحة كوفيد-19، واجه العنصر حاجة متزايدة لدى الكيانات المستفيدة إلى دعم استشاري أسرع ومبادئ توجيهية تكيفية واتصال واسع النطاق بشأن تطبيق السياسات في ظل ظروف استثنائية تتعلق بالجائحة. ومنذ بداية عام 2020، قدم العنصر دعما استشاريا سريعا يلبي الاحتياجات بشأن أكثر من 100 1 استفسار من استفسارات الموارد البشرية المتصلة بكوفيد-19 الواردة من الكيانات المستفيدة، مسجلا وقت استجابة يقل عن يوم عمل واحد، ودعم أكثر من 25 إحاطة إعلامية افتراضية للكيانات بشأن الجائحة وتعاون بشأن أكثر من 40 وثيقة توجيهية متخصصة في مجال الموارد البشرية، بما في ذلك مبادئ توجيهية إدارية مفصلة وتوجيهات بشأن الافراد من غير الموظفين، والتدابير الخاصة للكيانات الميدانية، ومنحة التعليم، والراحة والاستجمام. وكان العنصر يقدم أيضا دعما محددا مكرسا للموارد البشرية التشغيلية للكيانات الأكثر احتياجا، عادة للبعثات الميدانية، اعترافا بالظروف الفريدة والصعبة التي مرت بها أثناء الجائحة، وينسق مع الزملاء في مكتب الموارد البشرية لوضع التوجيهات، في مراعاة لاحتياجات الميدان في مجالات مثل السفر، وترتيبات العمل البديلة والمرنة والعودة إلى أماكن العمل.

النتائج المقررة لعام 2022

25 باء-31 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتيجتين المعروضتين في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة وبالتالي تبينان الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: وجود الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب[283]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 باء-32 قدم العنصر الدعم التشغيلي والمشورة المتخصصة لمديري الموارد البشرية والشركاء في مجال الموارد البشرية لتمكين الكيانات المستفيدة من ممارسة السلطات المفوضة لها في هذا المجال. وركز العنصر أيضا على تزويد الكيانات المستفيدة بعمليات وأدوات ونظم مركزية وإرشادات ذات صلة بالموارد البشرية محسنة ومبسطة في مجالات الاستقدام، والإلحاق، والتخطيط التشغيلي للقوة العاملة، والقدرات من غير الموظفين، وإجراء المقابلات مع المرشحين واختبارهم وامتحانهم.

25 باء-33 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق معدل رضا العملاء بنسبة 93 في المائة لدى الشركاء في مجال الموارد البشرية بالأمانة العامة عن الخدمات الاستشارية المتعلقة بمسائل إدارة الموارد البشرية ومعدل رضا قدره 82 في المائة عن المواد التوجيهية المتعلقة بالموارد البشرية التي قدمها العنصر إلى الكيانات المستفيدة، وهو ما حقق الهدف المقرر للعملاء الذين استفادوا من الدعم الاستشاري المرضي وحزم التوجيه في مجال الموارد البشرية استنادا إلى الملاحظات المتلقاة من الكيانات المستفيدة، وحجم طلبات الخدمات، الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وانتفعت الكيانات المستفيدة أيضا من عمليات الموارد البشرية المحسنة والمبسطة كما يتبين من معدلات الرضا التي تزيد على 80 في المائة لدى المجيبين على الاستقصاء الذين أشاروا إلى استخدامهم التحسينات المدخلة مؤخرا على العمليات في مجالي الاستقدام والإلحاق.

(283) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 29B)).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 باء-34 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيواصل العنصر توفير مجموعات من المرشحين الموهوبين والمتنوعين وذوي المؤهلات العالية من خلال إدارة قوائم المرشحين وبرنامج الفنيين الشباب. وسيواصل العنصر أيضا تحسين وتيسير أوجه الكفاءة في مختلف عمليات الموارد البشرية من خلال التعميم والتبسيط والرقمنة مع الاستفادة الفعالة من التكنولوجيا، بما يمكن أيضا من استمرارية أعمال إدارة الموارد البشرية للكيانات التي تعمل في حالات خاصة والتي لا تتاح لها سوى فرص محدودة للوصول إلى بيئة مكتبية مادية. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 25 باء-3).

الجدول 25 باء-3

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
تلقي بعثات حفظ السلام لمشورة ودعم مخصصين في مجال الموارد البشرية من شعبة الموظفين الميدانيين بإدارة الدعم الميداني، بما في ذلك ضمن مجالات قوائم المرشحين والتخطيط للقوة العاملة والزيارات المتعددة التخصصات	تلقي الكيانات المستفيدة على نطاق الأمانة العامة الدعم المخصص والخدمات الاستشارية الأخرى لتلبية احتياجاتها التشغيلية من الموارد البشرية	93 في المائة من كبار الشركاء في مجال الموارد البشرية بالأمانة العامة راضون عن الخدمات الاستشارية المتعلقة بمسائل الموارد البشرية للكيانات. 82 في المائة من كبار الشركاء في مجال الموارد البشرية بالأمانة العامة راضون عن المواد التوجيهية المقدمة بشأن الموارد البشرية	تمكّن العملاء من استخدام السلطة المفوضة لهم في مجال الموارد البشرية بشكل أفضل من خلال تقديم دعم استشاري عملياتي موجَّه لهم تحديدا، وحصولهم على الحزم التوجيهية التي تلبي احتياجاتهم، وتمتعهم بعمليات محسّنة ومبسّطة في مجال الموارد البشرية	تمكّن العملاء من تنفيذ ولاياتهم في مجال الموارد البشرية بشكل أفضل من خلال تقديم التوجيه الحسن توقيتا والسليم تشغيليا، والاستفادة من عمليات محسّنة ومرقمنة بصورة متزايدة في مجال الموارد البشرية.

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تقليص الفترات الزمنية للتعيين في كيانات الأمانة العامة[284]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 باء-35 قام العنصر بوضع وبلورة وإطلاق تغييرات في العمليات وأدوات مبتكرة في العديد من الدورات المتكررة لإدخال التحسينات على العمليات من أجل تسريع وتسهيل عملية التعيين، بهدف تقليص العبء الإداري بشكل ملموس على المدير المكلف بالتعيين. كما ساعد العنصر الكيانات بتوفير مواد التدريب والمشورة والدعم من أجل ضمان زيادة استخدام الأدوات وابتكارات العمليات الأكثر كفاءة. وفي هذا الصدد، أنشأ العنصر منصة إلكترونية مخصصة، يمكن لموظفي الموارد البشرية والمديرين المكلفين بالتعيين والقائمين على التوظيف من خلالها الاطلاع على مواد التدريب وطرح الأسئلة بشأن التغييرات والأدوات والابتكارات في النظم التي أدخلت حديثا.

(284) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 29B)).

25 باء-36 وأسهم العمل المذكور أعلاه في بلوغ فترة تعيين متوسطها 158 يوما، وهو متوسط لم يحقق الهدف المحدد بـــ 130 يوما الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. وقد يعزى جزئيا عدم تحقيق الهدف إلى أزمة السيولة وتوقف عمليات التعيين في الميزانية العادية. ونظرا إلى أن أكثر من 150 كيانا في الأمانة العامة تعمل في أكثر من 480 مركز عمل على الصـــعيد العالمي وفي ظل ظروف تشـغيلية مختلفة جدا، فإن تحديد العوامل الشـاملة التي أثرت تأثيرا كبيرا على فترات التعيين وتنطبق على جميع الكيانات أمر معقد.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 باء-37 سـيواصـل العنصـر العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسـهام في إحراز مزيد من التقدم صـوب تحقيق الهدف، سيواصل العنصر إدخال تغييرات مبتكرة على عملية التعيين. وسيصيغ العنصر أيضا توصيات بشأن التغييرات السياساتية التي ستتيح إجراء تغييرات أكثر تحولا في العملية في سبيل تحسين الكفاءة والجودة. ولكي تتجسد تحسينات العمليات على مستوى النظم الإلكترونية في تقليص للفترات الزمنية للتعيين، من المهم أن تقوم الكيانات برصـد أدائها ذاتيا وأن تسـتفيد اسـتفادة كاملة من التحسينات المدخلة حديثا ومن التغييرات النظامية. وبالإضـافة إلى ذلك، سيحتاج المديرون إلى أن يكونوا مرتاحين بما فيه الكفاية ومتحمسـين لاسـتخدام الأدوات الجديدة. ويتعين على الكيانات أن تتبنى بالكامل التحسـينات المدخلة حديثا والتحسـينات النظامية وأن تستفيد منها. ولذلك، يقر العنصر بزيادة الحاجة إلى إحداث تغيير سلوكي على مستوى المديرين المكلفين بالتعيين والقائمين على التوظيف. وسيعزز الاتصال والمشورة وبناء القدرات الخاصة بكل كيان على حدة فيما يتعلق باعتماد أدوات نظام إنسـبيرا الجديدة حتى تتمكن الكيانات من الاسـتفادة الكاملة من اسـتخدام ابتكارات النظام في جهود التوظيف الجارية والقادمة. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل الأول من الباب 25 باء).

الشكل الأول من الباب 25 باء

مقياس الأداء: الفترات الزمنية للتعيين، حسب سنة الاختيار

(عدد الأيام)

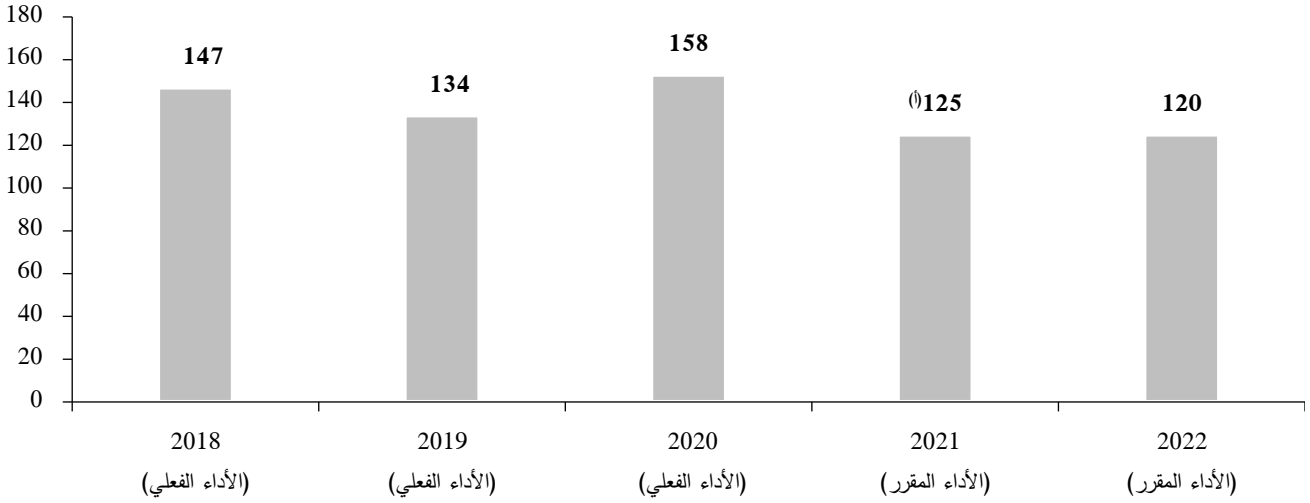

(أ) حفاظاً على إمكانية المسـاءلة عن الخطط البرنامجية الأصـلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضـل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تحسين استقدام الأفراد من غير الموظفين وإدارة شؤونهم

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 باء-38 قدم العنصر دعما مخصصا للكيانات المستفيدة فيما يتعلق باستخدام الأفراد من غير الموظفين واستقدامهم وإدارة شؤونهم على نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة. ونشر قائمة شاملة بالطرائق الخاصة بغير الموظفين تزود المديرين والممارسين في مجال الموارد البشرية بنظرة عامة وتعريف وقواعد ولوائح وعمليات ومعلومات عن تفويض السلطة. وأجرى العنصر أيضا دراسة عن الاستعانة بالاستشاريين، والمتعاقدين الأفراد، والمتدربين الداخليين، والموظفين المقدمين دون مقابل من الصنف الثاني، والخبراء المعارين على أساس عدم استرداد التكاليف، والأفراد المقدمين من الحكومات. وأشارت الدراسة إلى توصيات في مجال السياسات والعمليات والأفراد (الاتصال وبناء القدرات)، فضلا عن النظم.

الدروس المستفادة والتغييرات المقررة

25 باء-39 كان الدرس المستفاد من الدراسة بالنسبة للبرنامج الفرعي هو أنه يلزم أن يدمج سياسات مستكملة، ومواد توجيهية شاملة للممارسين في مجال الموارد البشرية، ومواد إعلامية لمديري البرامج والأفراد من غير الموظفين، ويحدث وحدات التوظيف الموجودة في نظام إنسبيرا، فضلا عن تنفيذ نظام أوموجا كنظام مركزي للسجلات لزيادة تحسين الإبلاغ عن القدرات من غير الموظفين. وفي سياق تطبيق الدرس، سيركز العنصر على إرشادات العمليات الموجهة نحو العملاء وتحسينات العمليات، وكذلك على تكثيف بناء القدرات وتبادل المعلومات من خلال شبكة ممارسين مخصصة. وتمشيا مع إرشادات العمليات، سيتناول العنصر أيضا تحديث وظائف نظام إنسبيرا للخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد والمتدربين الداخليين، وسيضع الأساس لتنفيذ وحدة للعرض والطلب في نظام إنسبيرا، ستسهل التنسيق مع الدول الأعضاء لتوفير أفراد دون مقابل للمنظمة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 باء-40 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من خلال التمتع بعمليات محسنة ومبسطة ووضع نموذج لاستقدام الموظفين المقدمين دون مقابل (انظر الجدول 25 باء-4).

الجدول 25 باء-4

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
الكيانات المستفيدة على نطاق الأمانة العامة تدير شؤون الأفراد من غير الموظفين دون دعم مركزي متسق	الكيانات المستفيدة على نطاق الأمانة العامة تدير شؤون الأفراد من غير الموظفين بدعم استشاري مخصص تقدمه جهة تنسيق مركزية واحدة	يمكن للعملاء الاطلاع على خلاصة مخصصة لاستقدام الأفراد من غير الموظفين وإدارة شؤونهم. يستفيد العملاء من وجود جهة تنسيق مخصصة لاستقدام الأفراد من غير الموظفين وإدارة شؤونهم، ويحددون أولويات برنامج العمل بناء على احتياجاتهم.	يدير العملاء شؤون الأفراد من غير الموظفين، ويمكنهم الحصول على الحزم التوجيهية التي تلبي احتياجاتهم. يستفيد العملاء من شبكة مخصصة من الممارسين تولي الأولوية لاحتياجاتهم وتسخر أفضل الممارسات.	يدير العملاء شؤون الأفراد من غير الموظفين بمسؤولية وكفاءة بمساعدة الدعم والتوجيه الاستشاري التشغيلي المتخصص. تتمتع الكيانات المستفيدة بعمليات محسنة ومبسطة لغير الموظفين تتعلق بالاستشاريين والمتعاقدين والمتدربين

المنجزات المستهدفة

25 باء-41 يعرض الجدول 25 باء-5 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 باء-5

البرنامج الفرعي 1، العنصر 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية
الإدارة: تقديم المشورة والتوجيه استجابة لطلبات الخدمات الصادرة عن مختلف كيانات الأمانة العامة بشأن جميع المسائل المتعلقة بالموارد البشرية، بما في ذلك رفعها إلى إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال للحصول على التفسير المرجعي بشأن السياسات عند الضرورة؛ وإدارة الامتحانات التنافسية المركزية وبرامج التوظيف بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست لما لا يقل عن 000 2 من مقدمي الطلبات، بما في ذلك برنامج الفنيين الشباب، وامتحانات الكفاءة اللغوية؛ وإدارة تنسيب نحو 60 مرشحا في قائمة الناجحين في امتحان برنامج الفنيين الشباب وإعادة انتداب الموظفين الفنيين الشباب بعد فترة السنتين الأوليين من الخدمة؛ وإدارة ما يصل إلى 40 إعلانا من إعلانات الوظائف العامة المركزية الشاغرة على نطاق 23 مجموعة وظيفية لملء القوائم؛ وتوفير الأدوات والتوجيه والدعم التقني للكيانات المستفيدة فيما يتعلق بالتخطيط للقوة العاملة والتصميم التنظيمي واستراتيجيات التوظيف والطرائق المتعلقة بالأفراد من غير الموظفين، بسبل منها إجراء الزيارات الميدانية أو الافتراضية للكيانات؛ وتقديم توصيات تنفيذية وملاحظات إلى إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال بشأن جميع مشاريع الإصدارات، فضلا عن تقديم تنقيحات مقترحة للسياسات تستند إلى تحليل لاحتياجات العملاء؛ وبدء إدخال التحسينات على أساليب العمل، بما في ذلك في مجالات الاستقدام، والإلحاق، وتحديث إدارة شؤون الموظفين، بما في ذلك من خلال استحداث أو استخدام أدوات جديدة.

العنصر 2
تنمية القدرات والتدريب العملياتي

الهدف

25 باء-42 يتمثل الهدف، الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه، في ضمان أنّ لدى جميع كيانات الأمانة العامة ما يلزم من القدرات العملياتية لكي تنجز بفعالية الولايات المنوطة بها.

الاستراتيجية

25 باء-43 للإسهام في تحقيق الهدف، سيُعدّ العنصر و/أو يوفر خدمات متنوعة للتدريب وتنمية القدرات تركز على الاحتياجات العملياتية بالاشتراك مع مختلف مكاتب الأمانة العامة، وسيحسن إدارة المعارف، ويعزز فعالية القدرات العملياتية من خلال دعم المبادرات الهادفة لتوحيد الأداء وتحسين العمليات، مع دمج طرائق تنفيذ متاحة بعدة لغات، حيثما أمكن. وسينظم العنصر أيضا برامج تدريبية بشأن مختلف المجالات العملياتية، بما فيها تحسين الحوكمة، ومجالي الإدارة والدعم، وإدارة سلسلة الإمداد، ووحدات التعلم الإلكتروني للتدريب على نظام أوموجا على كامل نطاق الأمانة العامة. وسيعمل العنصر أيضا على زيادة التنوع اللغوي لموظفي الأمم المتحدة وسيلتزم باستكشاف وتوسيع نطاق ومضمون برامج التدريب بالاستفادة من الخبرات الداخلية الموجودة على أكمل وجه.

25 باء-44 وفي حين أن بعض مبادرات التدريب الحضوري ستستمر عند الاقتضاء، تعتزم الدائرة المعنية بتنمية القدرات والتدريب على العمليات وضع مبادرات أحسن للتعلم الإلكتروني، توفر مختلف إمكانيات تصميم دورات التعلم الإلكتروني والتدريب عن بعد والدورات المختلطة لتحل تدريجيا محل دورات التدريب التي يقدمها مدربون في فصول دراسية.

25 باء-45 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) تقوية الحوكمة التنظيمية لفرق القيادة العليا، وتوفير موظفين مدربين وممكنين بشكل أفضل لدعم عملية صنع القرار العملياتي وإدارة الموارد وتحسين العمليات التشغيلية؛

(ب) منصات فعالة من حيث التكلفة لإدارة المعرفة والتعلم، تصل إلى أوسع نطاق ممكن من الممارسين يوميا على نطاق الأمانة العامة، وتعزيز الوعي والكفاءة فيما يتعلق بالإشراف على الموارد وغيره من المسؤوليات التشغيلية؛

(ج) زيادة الكفاءة اللغوية والتنوع اللغوي وتحسين قدرات الاتصال على نطاق الأمانة العامة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 باء-46 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

المنصة الإلكترونية لإدارة المعرفة المعدة لدعم التوجيه الإداري والعملياتي: بوابة المعرفة

25 باء-47 كجزء من الإطار المتكامل للسياسات والتوجيهات للأمانة العامة للأمم المتحدة، تم إطلاق بوابة المعرفة في نيسان/أبريل 2020 لمساعدة الممارسين على أداء مهام الدعم الإداري والتشغيلي بفعالية، ومساعدة الموظفين على فهم توجيهات واستحقاقات الموارد البشرية. ومن خلال توفير التوجيهات في موقع سهل التصفح ومنظم حسب المواضيع، تمكن البوابة المستخدمين من العثور على التوجيهات ذات الصلة اللازمة لتنفيذ مهامهم بدقة وفعالية. وهي توفر روابط واضحة بين التوجيه والسياسات ذات الصلة، وتركز أساسا على تقديم نصائح عملية سهلة الاستعمال لتطبيق وتنفيذ السياسات والامتثال لها. وفي أوائل عام 2021، تمت إضافة مساعد آلي إلى الموقع، حتى يتمكن المستخدمون من تلقي إجابات آنية على أسئلة محددة.

25 باء-48 وبفضل التعاون الوثيق بين البرنامج الفرعي والخبراء المتخصصين في المواضيع من إدارة الدعم العملياتي وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وكيانات الأمانة العامة الأخرى، توسعت بوابة المعرفة من 37 موضوعا للدعم الإداري والتشغيلي إلى 72 موضوعا في الأشهر التسعة الأولى من وجودها. وتتضمن الإرشادات المتعلقة ببوابة المعرفة إجراءات تشغيل موحدة ومبادئ توجيهية وكتيبات وأسئلة متداولة ورسوم بيانية ومقاطع فيديو وبيانات عن سير العمليات. وعلاوة على ذلك، تدعم بوابة المعرفة الانتفاع من تبادل المعارف بين الأقران من خلال جماعات الممارسين في مجال الدعم الإداري والتشغيلي.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 باء-49 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من عدد الزيارات الموقعية لبوابة المعرفة الذي بلغ 111 78 زيارة، منذ إطلاقها في نيسان/أبريل 2020. وحتى كانون الأول/ديسمبر 2020، كان أكثر من 000 6 موظف وممارس في الأمانة العامة قد دخلوا إلى المنصة للاستفادة من إرشادات الدعم الإداري والتشغيلي المتاحة (انظر الشكل الثاني من الباب 25 باء).

الشكل الثاني من الباب 25 باء

مقياس الأداء: عدد الموظفين وعدد الزيارات الموقعية لبوابة المعرفة منذ إطلاقها في نيسان/أبريل 2020 (تراكمي)

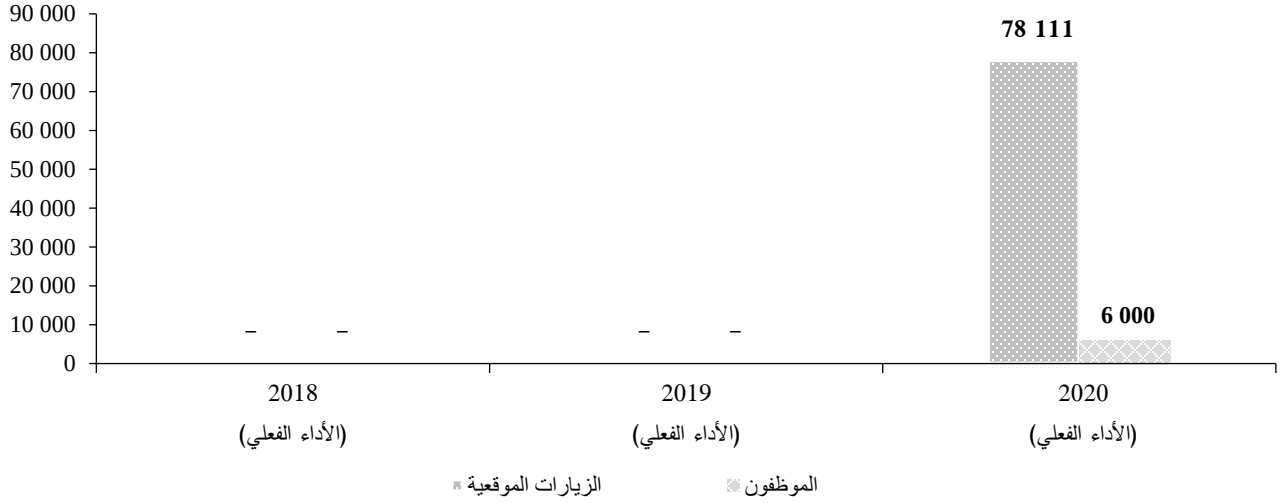

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ العنصر

25 باء-50 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، تباطأ بدء تنفيذ مبادرات التدريب العملياتي وتنمية القدرات في السنة الثانية من البرنامج الفرعي. وفي حين كان من المتوقع إطلاق عنصر التعلم الإلكتروني في برنامج التدريب المعزز للدعم التشغيلي الرفيع المستوى في أواخر عام 2020، استغرقت تنقيحات المحتوى وقتا أطول مما كان متوقعا، وبات يتوقع إطلاقه الآن في الربع الثالث من عام 2021. وتم تأجيل عنصر التدريب الحضوري بسبب القيود المستمرة على السفر. وكان لا بد من إلغاء معظم دورات برنامج التدريب على الحوكمة، لأن البرنامج يتطلب حضور الكيانات المستفيدة والمدرب لتحقيق أهدافه وغاياته. ويتعين إعادة تصور تصميم وإعداد الدورات المتعلقة بالموارد البشرية الخاصة بنظام أوموجا وتكييفها مع حالة العمل عن بعد، إذ لم يعد ممكنا للشركاء والمرشدين في مجال الموارد البشرية تقديم عناصر حضورية وتمت الاستعاضة عن الأنشطة الحضورية بأنشطة افتراضية.

25 باء-51 غير أن العنصر قام في الوقت نفسه بتحديد أنشطة جديدة ومعدلة لدعم الكيانات المستفيدة بشأن المسائل الناشئة خلال جائحة كوفيد-19، وذلك في إطار النطاق العام لأهدافه. وعلى وجه الخصوص، غير البرنامج الفرعي نهج فصول تدريس اللغة وحول بين عشية وضحاها فصول تدريس اللغة وجها لوجه بست لغات إلى فصول دراسية إلكترونية فقط ابتداء من آذار/مارس 2020. ومن الجوانب الإيجابية سرعة اكتساب موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة المهارات المتصلة باستخدام وتكييف المنصات والتطبيقات الإلكترونية، بما ييسر تنفيذ مبادرات التعلم والتدريب عن بعد أو بشكل إلكتروني أو بشكل مختلط. وفيما يتعلق ببرنامج التدريب على الحوكمة، وافقت ثلاثة كيانات صغيرة على المشاركة في مشروع تجريبي ينطوي على تنظيم البرنامج عن بعد وعلى محتوى معدل أقصر في النصف الثاني من عام 2020.

النتائج المقررة لعام 2022

25 باء-52 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتيجتين المعروضتين في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة وبالتالي تبينان الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تعزيز القدرات على تطوير واعتماد نُهج استراتيجية منهجية أفضل في ممارسة الأعمال[285]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 باء-53 نفذ العنصر تصميم وإعداد و/أو تنفيذ 35 مشروعا لتنمية القدرات في مجالات البيئة، والشؤون المالية، والموارد البشرية، وإدارة سلسلة الإمداد، وتحسين أساليب العمل، واللغة والاتصال، والصحة الطبية والمهنية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة المشاريع، ومراجعة الحسابات، ومجالس التحقيق، والحوكمة التنظيمية، وإدارة المعارف، وبرنامج التدريب المعزز للدعم التشغيلي الرفيع المستوى، وإدارة المرافق، بالاستفادة من التمويل المركزي الذي أتاحته الجمعية العامة لتعزيز تنمية القدرات في إطار النموذج الجديد الذي أدخله الإصلاح الإداري.

25 باء-54 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تنفيذ برامج متكاملة تماما لتنمية القدرات العملياتية في 14 موضوعا عملياتيا تعالج أوجه النقص في القدرات وتدعم السلطات اللامركزية، وهو ما يتجاوز الهدف المتمثل في تسعة مجالات وظيفية والوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 باء-55 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته، وسيساعد العملاء على بناء وتحسين القدرات العملياتية اللازمة لممارسة السلطة بطريقة خاضعة للمساءلة من أجل تعزيز القدرات الكفيلة بوضع واعتماد نهج منهجي ومحسّن إزاء أداء العمل؛ وزيادة المهارات والمعارف والخبرات أثناء أداء مهامهم؛ وتعزيز المساءلة. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 25 باء-6).

الجدول 25 باء-6

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
برامج تطوير القدرات العملياتية نُفِّذت لكنها غير متّسقة على نطاق الركائز في إجراء تقييم شامل لأوجه النقص على مستوى القدرات وفي توفير البرامج التي تحقق التكامل بين تحسين أساليب العمل والتدريب والأنظمة والأدوات، بما في ذلك إدارة المعرفة	برامج متكاملة تماما لتطوير القدرات العملياتية يتم تنفيذها من أجل تدارك أوجه النقص في القدرات ضمن ثلاثة مجالات وظيفية. إطلاق برامج أولية للدعم وتطوير القدرات دعمًا للسلطات اللامركزية	تنفيذ برامج متكاملة تماما لتطوير القدرات العملياتية في 14 موضوعا عملياتيا تعالج أوجه النقص في القدرات وتدعم السلطات اللامركزية	برامج متكاملة تماما لتطوير القدرات العملياتية تستند إلى منصة لإدارة المعرفة توفر تجربة أفضل للمستخدمين وتلبي احتياجات الممارسين والمديرين المتصلة بتطوير القدرات	استفادة العملاء من برامج متكاملة لتطوير القدرات العملياتية، بما في ذلك العمليات التي تدعمها الإدارة المركزية للموارد منصة لإدارة المعرفة توفر مزيدا من الوظائف المقدمة من خلال تطبيق أحدث التكنولوجيات

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(285) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 29B)).

النتيجة 2: اتجاه آخر نحو دورات التعلم الإلكتروني[286]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 باء-56 من بين العروض المختلفة على الإنترنت، دعم العنصر وضع برنامج لإصدار شهادات الموارد البشرية للممارسين في الأمانة العامة بأسرها. وفي حزيران/يونيه 2020، تم إطلاق دورة تدريبية جديدة على الإنترنت تهدف إلى توسيع فرص التعلم الإلكتروني لشركاء الموارد البشرية. وتحت عنوان "الإلحاق في أوموجا"، تم تصميم الدورة التدريبية لتحديث معارف الشركاء في مجال الموارد البشرية و/أو الحصول على الأدوار الوظيفية ذات الصلة لتنفيذ إجراءات الإلحاق في أوموجا. وبالإضافة إلى ذلك، عرض العنصر دورة "إدارة الموارد لموظفي التصديق"، التي تهدف إلى التأكيد على مسؤوليات الإدارة المالية لموظفي التصديق على عمليات الكيان، وتغطي هذه الدورة التدريبية على الإنترنت مواضيع في مختلف المجالات الوظيفية، مثل السفر والموارد البشرية، باستخدام رسوم توضيحية قائمة على السيناريوهات.

25 باء-57 وأسهم العمل المذكور أعلاه في التدريب الإلكتروني لـ 200 1 شريك في مجال الموارد البشرية سجلوا أنفسهم في دورة "الإلحاق في أوموجا" وطبقوا جوانب مختلفة من إجراءات الإلحاق في أوموجا، وهو ما تجاوز هدف 850 موظفا المقرر في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

25 باء-58 وعلاوة على ذلك، أسهم العمل المذكور أعلاه أيضا في تسجيل 833 موظفا في دورة "إدارة الموارد لموظفي التصديق"، وقد اجتاز 331 موظفا منهم الدورة بنجاح.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 باء-59 سيواصل العنصر العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيقوم العنصر لفائدة الموظفين بتعزيز فرص التعلم والتطوير التي تمزج بين المحتوى والموضوع في مختلف المجالات الوظيفية، بما في ذلك الشؤون المالية، والميزانية، والموارد البشرية، وسلاسل الإمداد، دعما لتحسين عملية صنع القرار وتعزيز مهارات الإدارة التشغيلية. ويهدف هذا النهج الجديد أيضا إلى الاستفادة من المعلومات المتعلقة بالأعمال إلى جانب المعرفة باستخدام النظام المركزي لتخطيط الموارد، ونظام إنسبيرا في المقام الأول، لإعداد منصة للمتعلمين من أجل تقييم أفضل لتأثير صنع القرار في الكيان ككل. وستدمج الدورات تصميما تعليميا مختلطا، مع التركيز على الدورات التدريبية الإلكترونية للوصول إلى جمهور أكبر، لكن مع اللجوء إلى التدريب الافتراضي أو الحضوري عند الضرورة.

25 باء-60 وللإسهام في إحراز هذا التقدم، سيقوم العنصر بتحديث الدورات التدريبية على أوموجا، مع التركيز على حلول التعلم الإلكتروني، وإجراء تقييمات لاحتياجات الموظفين والكيانات، وتحديد فرص التعاون بين مختلف المجالات الوظيفية وقدرات التعلم الأخرى في الأمانة العامة. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المحدث المبيّن أدناه (انظر الشكل الثالث من الباب 25 باء).

(286) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 29B)).

الشكل الثالث من الباب 25 باء

مقياس الأداء: العدد الإجمالي لموظفي الأمم المتحدة المسجلين في دورة "إدارة الموارد لموظفي التصديق" وعدد الموظفين الذين اجتازوا الدورة (تراكمي)

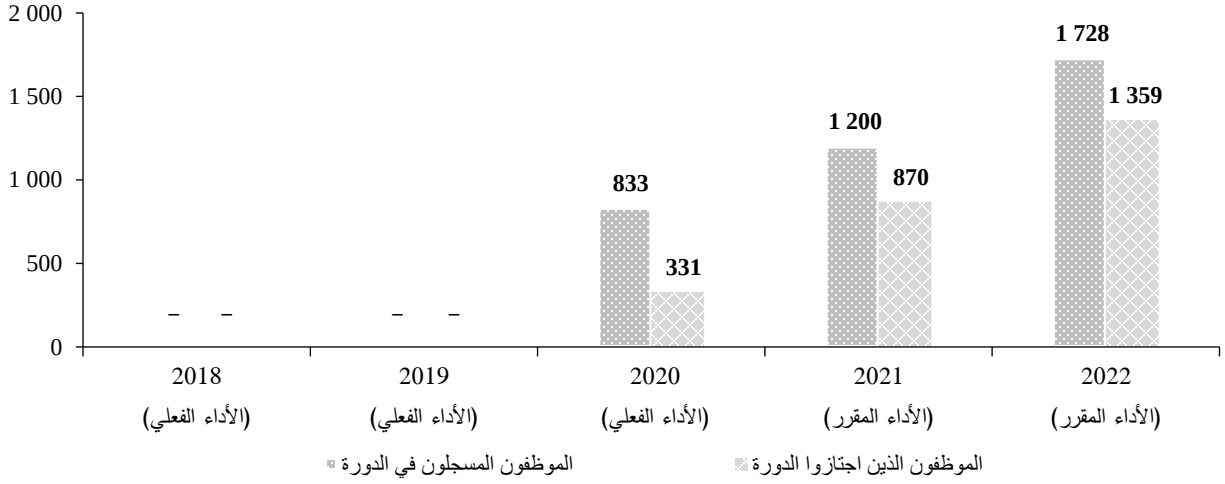

النتيجة 3: إدماج تدريب أوموجا

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 باء-61 حتى نهاية عام 2020، كان العنصر معنيا أساسا بتطوير القدرة التدريبية للشركاء والمرشدين في مجال الموارد البشرية في كيانات الأمم المتحدة. وقد أوصت الجمعية العامة، في قرارها 253/75، بإنشاء هيكل مستدام ضمن العنصر لدعم نظام أوموجا ودمج الأعمال وموارد التدريب. وأسفر ذلك عن توفير موارد لتحسين تصميم وتنظيم دورات تدريبية على أوموجا لمختلف المجالات الوظيفية، بما في ذلك دمج جوانب النظم المركزية لتخطيط الموارد في السياسات والإجراءات التشغيلية ذات الصلة. وسيعد العنصر، بالتنسيق الوثيق مع مسؤولي تسيير الأعمال المعنيين، الدورات التدريبية المطلوبة لضمان تزويد موظفي الأمانة العامة بالمعرفة المناسبة لاستخدام نظام أوموجا استخداما فعالا في العمليات التشغيلية للأمم المتحدة.

الدروس المستفادة والتغييرات المقررة

25 باء-62 استنادا إلى التقييمات، تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للعنصر في الحاجة إلى تحديث الدورات التدريبية القديمة بقيادة المدربين على نظام أوموجا، ودمجها مع دورات أخرى للتدريب العملياتي، وتوسيع نطاق فرص التدريب دعما لعمليات صنع القرار الفعالة. وينبغي توسيع نطاق إسناد الأدوار في نظام أوموجا والتعجيل به بفضل توفر برامج إصدار الشهادات على الإنترنت. وفي سياق تطبيق الدرس، سيشدد العنصر على تصميم دورات التعلم الإلكتروني الذاتية الوتيرة من خلال الجمع بين أساليب التعلم المختلفة والمواد التفاعلية ومقاطع الفيديو التدريبية والتمارين العملية ووحدات استكمال المهارات والاختبارات وتعليقات المشاركين. وسيشرع العنصر أيضا في إجراء تقييم منظم لأفضل السبل لإدماج الاحتياجات المتصلة بنظام أوموجا في عروض تدريبية أوسع نطاقا. كما سيمكن البرنامج الفرعي الشركاء في مجال الموارد البشرية من حل مسائل الموارد البشرية في نظام أوموجا بطريقة أكثر فعالية دون رفعها إلى مكاتب خدمات الموارد البشرية لنظام أوموجا، من خلال تدريب إصدار شهادات الموارد البشرية المتصلة بنظام أوموجا، المدمج في سياسات الموارد البشرية وإجراءاتها التشغيلية ذات الصلة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 باء-63 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من انخفاض العدد السنوي لطلبات الخدمات المتعلقة بالموارد البشرية في نظام أوموجا (انظر الشكل الرابع من الباب 25 باء). ويتوقع العنصر انخفاضا سنويا بنسبة 5 في المائة في عدد طلبات الخدمات المتعلقة بالموارد البشرية في نظام أوموجا يعزى إلى نوعية دورات التعلم الإلكتروني الذاتية الوتيرة للموارد البشرية على نظام أوموجا، وتوافر التدريب الإلكتروني للشركاء في مجال الموارد البشرية في أي موقع جغرافي، وتعزيز معارف شبكة الخبراء والمرشدين في مجال الموارد البشرية في كيانات الأمم المتحدة.

الشكل الرابع من الباب 25 باء

مقياس الأداء: عدد طلبات الخدمات المتعلقة بالموارد البشرية في نظام أوموجا (سنوي)

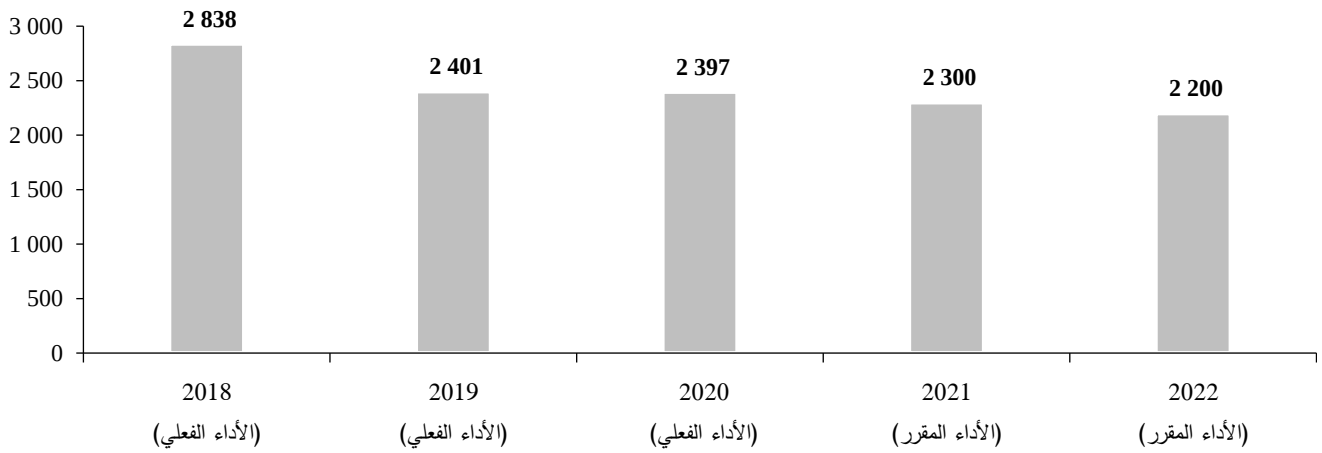

المنجزات المستهدفة

25 باء-64 يعرض الجدول 25 باء-7 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 باء-7

البرنامج الفرعي 1، العنصر 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية
الإدارة: برامج ومبادرات لتنمية القدرات تنظم بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت وبشكل مختلط؛ وبرنامج حضوري وافتراضي لتحسين الحوكمة لنحو 100 من كبار موظفي القيادة سنويا من 18 كيانا من كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة؛ وتدريب إلكتروني على اللغة والتواصل بقيادة مدربين بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية الست، بما في ذلك توفير مباشر للتدريب في مقر الأمم المتحدة ومراكز العمل الأخرى، وترويج إضافي لتراخيص مماثلة لتعلم اللغة على الإنترنت في 14 كيانا من كيانات الأمانة العامة لفائدة 000 1 موظف؛ وتدريب على استخدام عمليات محدثة ومبسطة لسير العمل في النظم المركزية (مثل نظام إنسبيرا ونظام أوموجا)، وتطبيق منهجيات لتحسين أساليب العمل؛ والترويج المستمر لأفضل الممارسات لتبسيط العمليات التشغيلية ومواءمتها، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق نشر التوجيهات وتخصيصها في إطار بوابة المعرفة.

العنصر 3
إدارة الرعاية الصحية، والسلامة والصحة المهنيتان

الهدف

25 باء-65 يتمثل الهدف، الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه، في ضمان صحة ورفاه القوة العاملة في الأمم المتحدة.

الاستراتيجية

25 باء-66 للإسهام في تحقيق الهدف، سيُجري العنصر استعراضا شاملا ودقيقا لوثائق اعتماد العاملين في مجال الرعاية الصحية بالأمم المتحدة، وسيطبق نظما تكفل تمتع موظفي الرعاية الصحية الذين يتم نشرهم في الميدان بالمؤهلات والمهارات الملائمة. وسيوفر العنصر القيادة والدعم التقني للقوة العاملة الطبية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك البعثات الميدانية (المرافق التابعة للأمانة العامة وللبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة)، فضلا عن عيادات الأمم المتحدة التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسينفذ العنصر معايير جودة الرعاية الصحية وسلامة المرضى في جميع مرافق الرعاية الصحية التابعة للأمم المتحدة التي تتجاوز المستوى الأول المعزز من الرعاية. وسيتم تقييم الامتثال لهذه المعايير من خلال استعراض مرافق الرعاية الصحية، وتدريب الموظفين الطبيين على منهجيات التقييم واستعراض البيانات المستمدة من أداة تقييم المستشفيات. وسينفذ هذا العنصر كذلك نظاما للإبلاغ عن الأحداث الضارة السريرية لدعم جهود جمع البيانات الرامية إلى مراقبة المخاطر والأحداث الضارة وغيرها من مؤشرات الضرر والإبلاغ عنها على مختلف مستويات الخدمات الصحية من أجل توفير رعاية صحية أكثر أمانا.

25 باء-67 ولزيادة الإسهام في تحقيق الهدف، سيقوم العنصر باستعراض ووضع وترويج البرامج والسياسات لجمع البيانات عن الأمراض المعدية وتخفيف عبئها لدى موظفي الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، فضلا عن وضع برامج قائمة على الأدلة للوقاية من الأمراض المزمنة وتعزيز الصحة لكي تقوم الخدمات الطبية التابعة للأمم المتحدة بتنفيذها على الصعيد العالمي. وسيفضي تنفيذ هذه الأنشطة إلى زيادة تعزيز تصدي مراكز عمل الأمم المتحدة للطوارئ الصحية العامة في المستقبل والتأهب لها، بالاستفادة من الدروس المستخلصة من جائحة كوفيد-19. وسينفذ العنصر أيضا أساليب العمل التي جرى تحديثها، بما في ذلك جمع البيانات عن الحوادث المتصلة بالعمل باستخدام نظام إلكتروني لسجلات السلامة والصحة المهنيتين؛ وتحسين الكشف عن أسباب الأيام العشرين الأولى من الغياب المرضي؛ وإدماج النظم التي تغطي الحوادث، وحالات الغياب المرضي، وعمليات الإجلاء الطبي المتصلة بالعمل، والتعويضات الناتجة عن الإصابات التي تحدث بسبب الخدمة.

25 باء-68 وسيدعم العنصر العملاء في المسائل المتصلة بكوفيد-19 من خلال مواصلة التوعية بالتطورات في مجال الصحة العامة والإدارة السريرية لكوفيد-19 وتقديم المشورة المتخصصة بشأن جميع جوانب عمليات الأمم المتحدة في سياق جائحة عالمية. ويشمل ذلك الظروف التي تؤثر فيها جائحة كوفيد-19 على برامج الدول الأعضاء أو موظفيها (مثل عمليات تناوب القوات)، واستخدام معدات الوقاية، والتشخيص، والعزل، والحجر الصحي، وتتبع المخالطين، واختبار الفيروس، والتطعيم، والعلاج الطبي، وقدرة مخصصة للإجلاء الطبي للمصابين بكوفيد-19. وتشمل هذه الأنشطة التوجيهات الخطية، والاستعراضات الافتراضية للمواقع ذات الصلة، وتوفير خدمات ومعدات جديدة. وسيضطلع العنصر أيضا باستعراض خاص بكوفيد-19 يتناول القوة العاملة الطبية، وتدريبها، والعيادات والمستشفيات التي تدعم موظفي الأمم المتحدة. وفي مقر الأمم المتحدة في نيويورك، سيضطلع بتقييمات للمخاطر في مكان العمل والاجتماعات من أجل دعم العناصر الحضورية للجمعية العامة ولجانها، فضلا عن هيئات أخرى مثل مجلس الأمن. كما سيوفر قدرة لاختبار كوفيد-19 لدعم تتبع المخالطين بالنسبة لوفود الدول الأعضاء لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

25 باء-69 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) انخفاض عدد الأحداث الضارة والأضرار التي يمكن تفاديها من خلال تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية المقدمة في عمليات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم في مجالات صحة المرأة (دعما لاستراتيجية التكافؤ بين الجنسين)، والصحة العقلية (دعما لاستراتيجية الصحة العقلية)، والاستجابة لحالات الطوارئ (دعما للاستراتيجية المتعلقة بسلامة الموظفين وأمنهم)؛

(ب) تقليص الأحداث الضارة والأضرار التي يمكن تفاديها من خلال تعزيز صحة ورفاه الموظفين، ومن ثم الإسهام في الحد من التغيّب عن العمل، والحضور المقنَّع، وتحسين مستوى الإنتاجية في أماكن العمل؛

(ج) تدخلات أفضل وذات أهداف محددة للتخفيف من المخاطر المحدقة بالصحة والسلامة المهنيتين.

25 باء-70 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر بشأن المسائل المتصلة بكوفيد-19 عن تحسين الإدارة السريرية لحالات كوفيد-19 في مرافق الرعاية الصحية التابعة للأمم المتحدة، وتحسين الامتثال لتدابير الصحة العامة والصحة المهنية للحد من خطر الإصابة بكوفيد-19 لدى موظفي الأمم المتحدة، وتحسين الاستجابة لاحتياجات القوة العاملة للرعاية الصحية المتصلة بكوفيد-19 والاحتياجات على صعيد السياسات.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 باء-71 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

التصدي لجائحة كوفيد-19 وإدارتها

25 باء-72 خلال عام 2020، استثمر العنصر موارد كبيرة في تأهب واستعداد مراكز العمل والمرافق الصحية التابعة للأمم المتحدة لتيسير التصدي الفعال لجائحة كوفيد-19، وحماية صحة الموظفين وسلامتهم، والمساعدة في الكشف عن الفيروس وإبطاء انتقاله.

25 باء-73 ودعم العنصر جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 على نطاق منظومة الأمم المتحدة طوال عام 2020، بما في ذلك من خلال تصميم وتنفيذ نظام إلكتروني لتتبع حالات كوفيد-19 من أجل تسجيل الحالات المؤكدة مختبريا في منظومة الأمم المتحدة على الصعيد العالمي؛ ووضع أكثر من 60 من المبادئ التوجيهية التقنية والتشغيلية لواضعي السياسات والمديرين والعاملين في مجال الرعاية الصحية والموظفين، بما في ذلك بشأن التخطيط والتأهب، واستراتيجيات التخفيف من المخاطر، والصحة العامة ومنع حالات تفشي الفيروس وإدارتها، والتشخيص والإدارة السريريين، ومعدات الوقاية الشخصية، والاجتماعات والتجمعات، وإدارة الاحتياجات النفسية الاجتماعية. وفي إطار توجيه جهود التصدي، قدم العنصر أيضا خدمات شملت تقييمات للمخاطر بالنسبة للجمعية العامة، واختبارات وعمليات لتتبع المخالطين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وخدمات للإجلاء الطبي على الصعيد العالمي.

25 باء-74 وتم الاضطلاع بأنشطة التدريب والتوعية والاتصال على نطاق واسع لفائدة موظفي الأمم المتحدة وموظفيها الطبيين من خلال تنظيم حلقات دراسية شبكية أسبوعية متعلقة بكوفيد-19 (كان متوسط المشاركة في الحلقة الدراسية الشبكية الواحدة يزيد على 200 من العاملين في مجال الرعاية الصحية التابعين للأمم المتحدة)، وإعداد مواد للاتصال (مثل الملصقات، والإجابات على الأسئلة المتداولة، والعروض)، ودعم موقع الأمم المتحدة الشبكي الخاص بكوفيد-19. كما أنشئت منصة جديدة للتعلم الإلكتروني تتعلق بكوفيد-19 لمستخدمي نظامي iOS و Android لتزويد جميع موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم حفظة السلام، بالمعارف والمهارات اللازمة لحماية أنفسهم وزملائهم من الإصابة بكوفيد-19.

25 باء-75 كما وفر العنصر التوجيه العملياتي لجميع مراكز عمل الأمم المتحدة بشأن التحقيق في حالات تفشي كوفيد-19 وإدارتها. وقد أنشئ تطبيق إلكتروني للإبلاغ عن حالات تفشي كوفيد-19 مع الشركاء من أجل الإبلاغ الإلكتروني السلس من جانب العاملين الطبيين وموظفي الصحة العامة الميدانيين عن حالات تفشي كوفيد-19 التي تحدث في مواقع الأمم المتحدة على الصعيد العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ تطبيق للرصد والتحقق فيما يتعلق بكوفيد-19 لرصد امتثال البعثات الميدانية لجميع تدابير الصحة العامة اللازمة، ولا سيما فيما يتعلق بالأفراد النظاميين في أماكن الوحدات، الذين كانوا معرضين لخطر كبير بسبب أماكن التجمع التي تسمح بتباعد بدني محدود. كما قام مكتب المشورة التابع للعنصر بتحويل نوع عمله المعتاد وتنفيذه لضمان معالجة الإجهاد المرتبط بكوفيد-19، مما أدى إلى مشاركة 519 4 فردا في 669 دورة تدريبية إلكترونية نفسية اجتماعية عقدت على مدار العام.

25 باء-76 ونظرا للقيود المفروضة على السفر على الصعيد العالمي، صاغ العنصر نهجا مبتكرا لجهود الوقاية من كوفيد-19 لفائدة البعثات الميدانية. وابتداء من حزيران/يونيه 2020، أجرى العنصر معاينات افتراضية شاملة للصحة العامة (بالفيديو)، شملت 22 مركز عمل و 43 وحدة و 56 عيادة من المستوى الأول في ست بعثات ميدانية (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال). وشملت كل معاينة مقابلات شاملة مع أصحاب المصلحة أجريت مع مسؤولين مدنيين وعسكريين رفيعي المستوى، وساعات من المعاينة "المباشرة" بالفيديو لأماكن معسكرات الوحدات، ومرافق العزل والحجر الصحي، ومناطق تناول الطعام والصلاة المجتمعية، والعيادات من المستوى الأول للوحدات (بما في ذلك مناطق الفرز والفحص والعزل). ووضعت قوائم مرجعية، تستند إلى معايير ومبادئ توجيهية للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، لتوجيه المقابلات والمعاينات. وفي نهاية معاينة كل بعثة، تم تجميع تقرير شامل عن أفضل الممارسات والتوصيات من أجل التحسين وتمت مشاركته مع البعثة وغيرها من المواقع من أجل التعلم الجماعي.

25 باء-77 وفي تموز/يوليه 2020، أجرى العنصر أيضا المزيد من المعاينات الافتراضية لـ 21 مستشفى من المستوى الأول المعزز ومن المستوى الثاني ومن المستوى الثاني المعزز ومن المستوى الثالث في 11 بعثة. واستخدمت منهجية تتبع المرضى للقيام بالمراقبة (من خلال تأدية الأدوار) للبروتوكولات والإجراءات وتدفق المرضى التي يستخدمها الموظفون الطبيون التابعون للأمم المتحدة عند استقبال المرضى المشتبه في إصابتهم بكوفيد-19. واستخدمت الملاحظات التي جمعت لتشكيل تقييم كامل لاستعداد كل مستشفى بما يتماشى مع معايير الأمم المتحدة لجودة الرعاية الصحية وسلامة المرضى والقائمة المرجعية لمنظمة الصحة العالمية للاستعداد السريع للمستشفيات للتعامل مع كوفيد-19.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 باء-78 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من امتثال جميع المستشفيات الـ 21 للقائمة المرجعية لمنظمة الصحة العالمية للاستعداد السريع للمستشفيات للتعامل مع كوفيد-19 (انظر الجدول 25 باء-8). ومنذ بداية الجائحة وحتى نهاية عام 2020، سجلت منظومة الأمم المتحدة ما مجموعه 473 8 حالة مؤكدة مختبريا من حالات الإصابة بكوفيد-19 بين موظفي الأمم المتحدة ومعاليها. وفي هذه المجموعة، كانت هناك 92 حالة وفاة، أي بمعدل وفيات إجمالي قدره 1,1 في المائة. وفي حين أنه من الصعب، في خضم الجائحة، التأكد بدقة من أثر وفعالية إجراءات التخفيف العالمية للعنصر، فإن الجمع بين التدابير المذكورة أعلاه أسهم على الأرجح إسهاما كبيرا في الوقاية من حالات الاعتلال والوفيات الناجمة عن كوفيد-19 في صفوف أفراد الأمم المتحدة على الصعيد العالمي.

الجدول 25 باء-8
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	100 في المائة من مستشفيات الأمم المتحدة التي تم تقييمها تمتثل للقائمة المرجعية لمنظمة الصحة العالمية للاستعداد السريع للمستشفيات

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ العنصر

25 باء-79 نظرا لتأثير كوفيد-19 على السفر خلال عام 2020، فقد أرجأ العنصر تنظيم دورة المدرِّبين الرئيسيين لتقديم الإسعافات الأولية للرفاق ودورات المساعدة الطبية الميدانية. وبسبب القيود على السفر المتعلقة بكوفيد-19، لم يتمكن العنصر من تقديم المشورة والدعم حضوريا للبعثات ومراكز العمل بشأن التدابير الوقائية والدعم المقدم لإدارة تفشي الجائحة. وفضلا عن ذلك، فقد أُرجئ التدريب الذي كان من المقرّر تقديمه إلى كبار الأطباء لكي يصبحوا خبراء معنيين بتقييم معايير جودة الرعاية الصحية وسلامة المرضى. ونظرا لتأثير كوفيد-19، أُرجئ إجراء استعراض شامل لعناصر الصحة العامة في دليل الدعم الطبي لبعثات الأمم المتحدة الميدانية، وهو وثيقة تسترشد بها جميع البلدان المساهمة بقوات.

25 باء-80 غير أن العنصر حدد في الوقت نفسه أنشطة جديدة لدعم العملاء في أثناء الجائحة. ووضع أكثر من 60 وثيقة توجيهية تتعلق بكوفيد-19 لتقديم المشورة لموظفي الأمم المتحدة ومقدمي الرعاية الصحية ومنظمات الأمم المتحدة بشأن الوقاية من الإصابة بالجائحة ومكافحتها، ومعدات الحماية الشخصية، وإدارة تفشي الجائحة، والتدابير الوقائية الأساسية، والعزل والحجر الصحي، وإجراء الفحص، والتقييم السريري والإدارة السريرية. وأنشئت لوحة معلومات جديدة للإبلاغ عن الحالات وأدوات للإبلاغ عن التفشي من أجل تسجيل حالات الإصابة بكوفيد-19 من جميع كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك الكيانات التابعة للأمانة العامة وغير التابعة لها.

25 باء-81 وإضافة إلى ذلك، قدم خبراء متخصصون في الصحة العامة الدعم لمئات التحقيقات المتعلقة بتفشي الجائحة على الصعيد العالمي وقدموا الدعم التقني للبعثات ومراكز العمل. وفي 22 مركز عمل، أجريت عمليات معاينة افتراضية شاملة لـ 43 معسكرا للوحدات و 56 عيادة من المستوى 1 في ست بعثات (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال). ونظرت عمليات المعاينة هذه في تنفيذ التدابير الوقائية المتعلقة بتفشي كوفيد-19. كما أنشأ العنصر أداة جديدة للرصد والتحقق لمساعدة الوحدات في تتبع التقيد بتدابير الوقاية من كوفيد-19 في بعثاتها على نحو مفصل.

25 باء-82 وأُجريت أيضا عمليات معاينة افتراضية في 21 مستشفى في 11 بعثة لضمان استيفاء متطلبات منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بتأهب المستشفيات لمواجهة كوفيد-19. كما أجري افتراضيا تقييم لامتثال مستشفى ميداني لمعايير الأمم المتحدة لجودة الرعاية الصحية وسلامة المرضى. ونظمت 78 حلقة دراسية شبكية عالمية للعاملين في القطاع الطبي من أجل تحسين القدرات على دعم الدول الأعضاء وموظفي الأمم المتحدة بشأن المسائل المتصلة بكوفيد-19، بما في ذلك إدارة تفشي الجائحة، ومكافحة العدوى، وعلاج الحالات الحادة، وإدارة اللقاحات.

25 باء-83 وفيما يتعلق بأنشطة السلامة والصحة المهنيتين، أجري 278 2 اختبارا في المنزل وفي الموقع للكشف عن كوفيد-19 بواسطة تحليل التفاعل البوليميري المتسلسل لموظفي البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك وموظفي منظومة الأمم المتحدة وأفراد أسرهم. وإضافة إلى ذلك، أُجريت متابعة سريرية لـ 283 حالة إصابة بكوفيد-19 أبلغ الموظفون عنها. وتطلبت 75 مناسبة تتبع المخالطين وأجريت الاختبارات المطلوبة. ووضعت خطة لإعادة الإدماج فيما يتعلق بكوفيد-19 في مقر الأمم المتحدة. وفي إطار تقديم الدعم إلى الجمعية العامة، أجريت 105 تقييمات للمخاطر في الاجتماعات. وعلى الصعيد العالمي، قدم دعم مباشر أو غير مباشر في 206 عمليات إجلاء طبي بسبب كوفيد-19. ولدعم الإبلاغ على الصعيد العالمي، أُنشئ نظام إلكتروني للإبلاغ الذاتي السري عن الإصابة بكوفيد-19 وتلقي اللقاحات من أجل توفير المزيد من الدقة في لوحة المعلومات المتعلقة بكوفيد-19 التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

25 باء-84 ووسع مستشارو الموظفين ما يقدمونه من مشورة وتدريب لجميع موظفي الأمم المتحدة، مع توسيع نطاق العروض المقدمة في مختلف المناطق الزمنية وتنظيم دورات باللغة الفرنسية. ومن خلال هذه الجهود، تلقى 519 4 موظفا في 67 بلدا دعما متصلا بالصحة العقلية في عام 2020. وأسهمت الأنشطة الجديدة والمنجزات المستهدفة في تحقيق نتائج في عام 2020، على النحو المحدَّد في النتيجة المستجدة المذكورة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

25 باء-85 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين لنتائج معروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة وتعكسان بالتالي الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تحسين حظوظ حفظة السلامة في البقاء على قيد حياة بعد الإصابة، وذلك بتوفير الرعاية المتكاملة للإصابات[287]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 باء-86 أعدّ العنصر دورة دراسية ودليلا لتوجيه تدريب المساعدين الطبيين الميدانيين من أجل التمكين من توفير الإسعافات الأولية المتقدمة في الميدان. وهذه القدرة غير متوفرة بشكل موحد في جميع البلدان المساهمة بقوات و/أو بأفراد شرطة، لكنها ضرورية لبقاء المصابين على قيد الحياة. فقدرة المساعدة الطبية الميدانية على بدء استبدال السوائل في موقع الإصابة أو تأمين وجود مجرى للهواء للحفاظ على تنفس المصاب يمكن أن يحدثا فارقا بين الحياة والموت للمصابين. وتساعد دورة الإسعافات الأولية المتقدمة، التي تُنظّم على مستوى أعلى من دورة الإسعافات الأولية للرفقاء، المساعدين الطبيين الميدانيين على تطوير المهارات المناسبة والحفاظ عليها لتوفير الرعاية الكافية عند نقطة الإصابة في مراكز العمل الميدانية، مما يحسن معدلات البقاء على قيد الحياة. وقد أُرجئت الدورتان الثانية والثالثة للتحقق من ملاءمة المواد التدريبية لدورة المساعدة الطبية الميدانية بسبب القيود المفروضة على السفر فيما يتعلق بكوفيد-19.

25 باء-87 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تقديم الدورة الأولى في الإسعافات الأولية للرفقاء في المغرب في شباط/فبراير 2020، التي اجتازها بنجاح جميع المتدربين البالغ عددهم 21 متدربا، وهو ما تجاوز الهدف المخطط له الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. ولم يتسن بعد الإبلاغ عن الأهداف المقررة المتمثلة في زيادة معدلات البقاء على قيد الحياة عند نقطة الإصابة وزيادة نسبة المصابين الذي يصلون المستشفيات على قيد الحياة ويغادرونها على قيد الحياة بسبب صعوبات منهجية في جمع البيانات.

(287) على النحو المعروض في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 29B)).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 باء-88 سيواصل العنصرُ العملَ المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سينظم العنصر الدورتين النموذجيتين الثانية والثالثة للمساعدة الطبية الميدانية وسيُكيف منهج التدريب على المساعدة الطبية الميدانية استنادا إلى الدورات التجريبية التي نُظِّمت في عامي 2021 و 2022، ثم يمضي قدما في التسليم المزمع إلى البرنامج الفرعي 3 لتنفيذ المنهج في المستقبل. ويُعرض التقدم المتوقع إحرازه في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 25 باء-9).

الجدول 25 باء-9

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
دورة الإسعافات الأولية للرفاق: منح التراخيص لأحد عشر مدربًا رئيسيا جديدًا، مأذونا لهم الآن بتدريب المدربين وفقا للمناهج المعتمدة في بلدانهم المساهمة بقوات	دورة الإسعافات الأولية للرفاق: منح التراخيص لعشرة مدربين رئيسيين؛ والنشر الأولى للقوات التي أكملت تدريب الإسعافات الأولية للرفاق، مما يؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية في موقع الإصابة؛ وإعداد وتقديم دورة تجريبية للمساعدة الطبية في الميدان ودورات تدريبية للمدربين الرئيسيين، مما يؤدي إلى حيازة البلدان المساهمة بقوات لإطار تدريبي يقوم على المناهج المعتمدة لهذه الدورات	نظّم تدريب الإسعافات الأولية للرفاق في المغرب في شباط/فبراير 2020. وحضر الدورة ما مجموعه 21 متدربا، حيث نجحوا جميعهم وحصلوا على شهادات الاعتماد	دورة المساعدين الطبيين الميدانيين؛ إطلاق المشروع التجريبي الثاني/إثبات مفهوم نظام سجل الإصابات وتنفيذه لتعقب المصابين الذين يصلون أحياء إلى المستشفيات	دورة المساعدة الطبية الميدانية؛ وإطلاق المشروع التجريبي الثالث/إثبات المفهوم؛ وتعديل منهج دورة المساعدة الطبية الميدانية استنادا إلى الدروس المستفادة من الدورات التجريبية؛ وزيادة عدد المرافق الطبية الميدانية التي تقدم مدخلات لسجل الإصابات

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، يُرحَّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك النقطة الزمنية قبل انتشار جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: توفير رعاية صحية عالية الجودة من خلال إتاحة قوة عاملة طبية مختصة[288]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 باء-89 في عام 2020، وضع العنصر ونفذ إجراء تشغيليا موحدا لتوجيه عملية اعتماد على مستوى المقر للعاملين في مجال الرعاية الصحية الذين يُنشرون في جميع مراكز العمل الميدانية. وإضافة إلى ذلك، وبموجب إطار تفويض السلطة، وُضع إجراء

(288) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 29B)).

تشـــغيلي موحد منفصـــل لكبار الأطباء ومديري العيادات التي يديرها البرنامج الإنمائي بشـــأن الاعتماد اللامركزي للموظفين الطبيين الذين يُنشرون في الميدان. كما أنشأ العنصر إطارا للمهارات التقنية بشأن المعايير المهنية الدنيا للموظفين الطبيين بغية تحسين توجيه عملية الاعتماد بشكل أفضل ودعم المديرين المعنيين بالتعيين في الميدان أثناء عملية استقدام العاملين في مجال الرعاية الصـحية. ونشـر العنصـر أيضـا معايير جودة الرعاية الصـحية وسـلامة المرضـى للمسـتشـفيات في الميدان. وحتى عام 2020، دُرِّب ما مجموعه 79 من قادة المستشفيات على تنفيذ هذه المعايير في مرافق الرعاية الصحية التابعة لهم.

25 باء-90 وأســـهم العمل المذكور أعلاه في قيام الإدارة بتجهيز 300 2 تصـــريح للعاملين في مجال الرعاية الصـــحية، وهو ما لم يحقق الهدف المقرر المتمثل في اعتماد 230 3 من العاملين في مجال الرعاية الصـحية، حسبما يرد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. ويعزى ذلك إلى تخفيض و/أو إرجاء تناوب الموظفين الطبيين من البلدان المسـاهمة بقوات وأفراد شـرطة بسـبب كوفيد-19.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 باء-91 سيواصل العنصرُ العملَ المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيحسن العنصـر عملية الاعتماد امتثالا لإجراءات التشـغيل الموحدة وإطار المهارات التقنية وسـيبدأ في تنفيذ تفويض السـلطة إلى كبار الأطباء ومديري الصـحة في البرنامج الإنمائي. وسيكفل العنصـر أيضـا أن يعمل موظفو الرعاية الصـحية المعتمدون في مرافق الرعاية الصـحية التي تفي بمعايير الأمم المتحدة لجودة الرعاية الصـحية وسـلامة المرضـى من خلال وضـع وتحديث وصـيانة منصـــة للتعلم الإلكتروني لتدريب المهنيين العاملين في مجال الرعاية الصـــحية على تنفيذ المعايير في مرافق الرعاية الصـــحية التابعة للأمم المتحدة. وسـيتطور العمل أيضـا ليشـمل وضـع منصـة للتعلم الإلكتروني لما لا يقل عن 10 من الخبراء المعنيين بتقييم المعايير. ويرد التقدم المتوقّع ضمن مقياس الأداء (انظر الشكل الخامس من الباب 25 باء).

الشكل الخامس من الباب 25 باء

مقياس الأداء: مجموع عدد العاملين في مجال الرعاية الصحية المعتمدين سنوياً (عدد تراكمي)

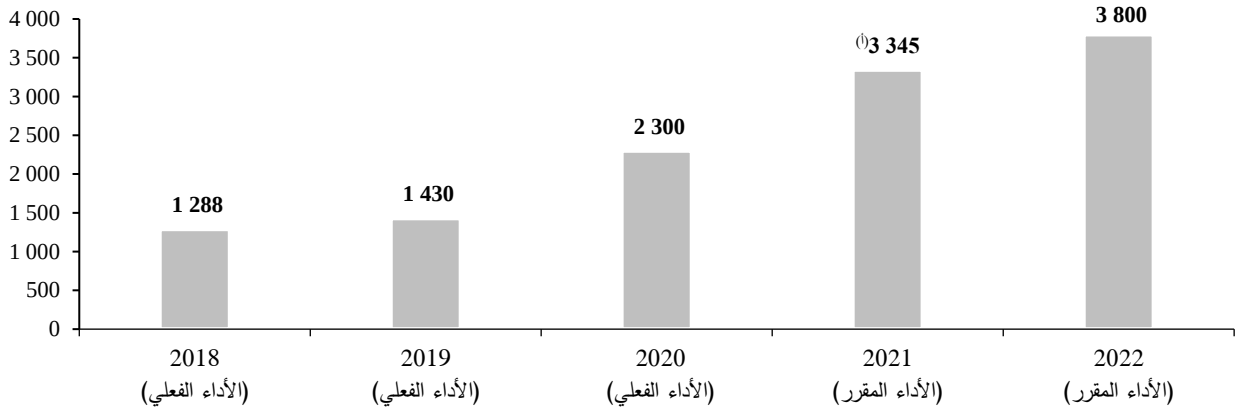

(أ) للحفاظ على المسـاءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، يُرحَّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضـل التقديرات في تلك النقطة الزمنية قبل انتشار جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: نظام الإبلاغ عن الحوادث المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيتين الذي يربط بين حوادث أماكن العمل والبيانات الصحية ذات الصلة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 باء-92 من أجل تحديد ومعالجة المسائل المتعلقة بأماكن العمل التي تؤدي إلى إصابات وأمراض وتكبّد تكاليف، وضع العنصر نظاما إلكترونيا للإبلاغ عن الحوادث على النظام نفسه الذي يوجد به نظام السجلات الطبية الإلكترونية، على النحو الذي تقتضيه نشرة الأمين العام بشأن بدء العمل بنظام إدارة السلامة والصحة المهنيتين (ST/SGB/2018/5). ويدعم النظام التطبيقات المكتبية والمتنقلة التي يمكن للموظفين من خلالها الإبلاغ عن حوادث وأحداث الصحة والسلامة المتصلة بمكان العمل وحالات التعرض ذات الصلة، بغية توجيه اهتمام الموظفين الطبيين إليها. ويمكن للموظفين الطبيين بدورهم أن يستهلوا إعداد تقارير عن الحوادث إذا كانت حالة مرض المريض أو إصابته تعتبر بالفعل مرتبطة بالعمل، ويمكنهم تصنيف الحوادث وفقا للفئات المحددة طبيا. وقد أنشأ العنصر آلية لربط كل حادث بالحالات الطبية، بما في ذلك الحالات التي يتأثر فيها أكثر من شخص واحد. ويربط النظام الحادث بالإجازات المرضية المرتبطة به أو الإجلاء الطبي أو تكاليف التعويض، مما يوفر لأول مرة تقييما قائما على الأدلة للأثر المالي والتشغيلي للإصابات والأمراض في مكان العمل التي تدوم أكثر من 20 يوما. ويعكف العنصر على وضع الصيغ النهائية للإجراءات وأدلة المستعملين لضمان الاتساق في الاستخدام، بهدف خفض التكاليف التي تتحملها المنظمة فيما يتعلق بالإجازات المرضية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

25 باء-93 الدرس المستفاد للعنصر يتمثل في ضرورة مواءمة قدرات الموظفين وقدرات الإبلاغ. وفي حين أن تطوير البرمجيات قد اكتمل، وأن مراحل سير العمل قد أُعدّت، فقد أُرجئ تحليل أكثر من 200 حادث سجلت خلال عام 2020 بسبب القيود المفروضة على موارد الموظفين المرتبطة بجائحة كوفيد-19. ومع ذلك، فقد اتّخذت 10 تدابير تخفيف قابلة للتنفيذ في عام 2020، معظمها متعلق بالجائحة. وعند تطبيق الدرس، سيزيد العنصر من مسؤولية الكيانات عن استعراض الحوادث وتحليلها، بأساليب تشمل تحديد تدابير التخفيف القابلة للتنفيذ، بدلا من الاعتماد على المقر لأداء هذه المهام. وسيجري العنصر اختبارا أوليا وتجريبا لتطبيق التدابير في البعثات، وسيُدرّب موظفي السلامة وجهات تنسيق السلامة على استخدام النظام. وفي عام 2022، سيزيد العنصر من صقل إدخال البيانات وتحليلها، وإدخال البرنامج في المواقع التي يوجد فيها موظفو السلامة المهنيون، ومواصلة إعداد التقارير ولوحات المعلومات التي تزود المديرين على جميع المستويات على نحو شبه آني ببيانات الصحة والسلامة التي يمكن استخدامها للوفاء بواجب المنظمة في رعاية موظفيها ومن يتأثرون بعملها.

التقدم المتوقع إحرازه نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 باء-94 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من ما مجموعه 300 تدبير من تدابير التخفيف القابلة للتنفيذ التي أنجزت وتم التحقق منها في عام 2022 (انظر الشكل السادس من الباب 25).

الشكل السادس من الباب 25 باء

قياس الأداء: عدد تدابير التخفيف القابلة للتنفيذ التي يتم إنجازها والتحقق منها سنويا (سنويا)

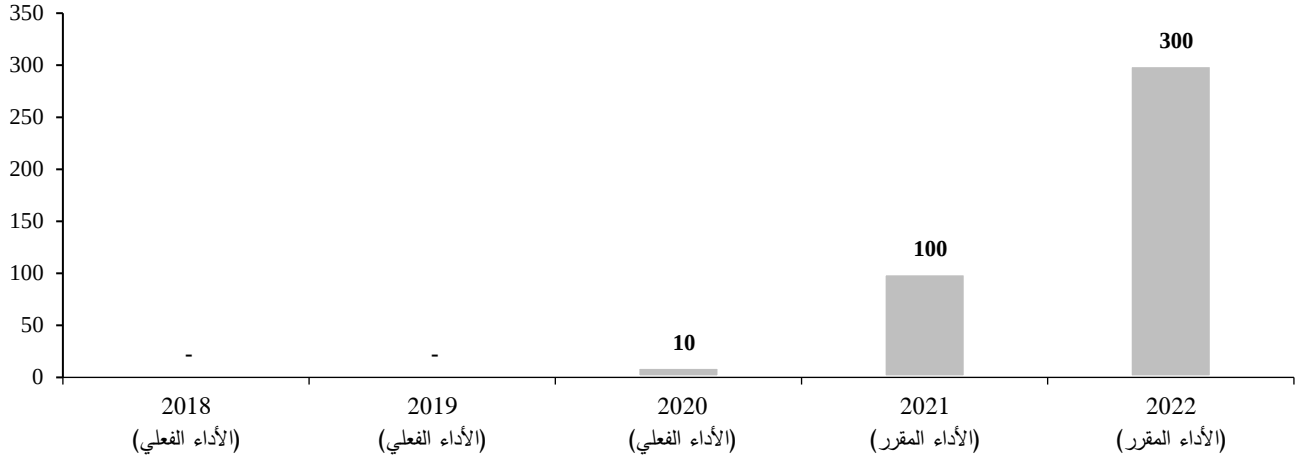

المنجزات المستهدفة

25 باء-95 يعرض الجدول 25 باء-10 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 باء-10

البرنامج الفرعي 1، العنصر 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية

هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية

الإدارة: المبادرات الناشئة عن طلبات الكيانات المدعومة.

السلامة والصحة والرفاه في السياق المهني: عملية اعتماد موظفين في مجال الرعاية الصحية، امتثالا لإجراءات التشغيل الموحدة وإطار المهارات التقنية؛ والشروع في تفويض السلطة إلى كبار الأطباء ومديري الصحة في البرنامج الإنمائي من أجل اعتماد موظفي الرعاية الصحية؛ وتصريح السلامة الصحية لـــ 200 3 موظف للاستقدام والسفر، وتطعيم نحو 300 3 موظف سنويا؛ والخدمات النفسية والاجتماعية، بما في ذلك خدمات الصحة النفسية؛ والإشراف على خدمات الصحة والسلامة المهنية، بما في ذلك تقييمات المخاطر والسياسات والأدوات والتدريب وتقييمات التأهب لـ 22 مركز عمل، ونظم الإبلاغ عن الحوادث، والتحقيق في الحوادث، ومراجعة حسابات 22 مركز عمل وتدقيق امتثال البائعين للسياسات والمبادئ التوجيهية ومعايير الجودة/السلامة؛ والإشراف على الخدمات الطبية الميدانية، بما في ذلك مراجعة حسابات 20 عملية إجلاء طبي ميداني وتقييم ثلاثة مستشفيات ميدانية للامتثال لمعايير جودة الرعاية الصحية وسلامة المرضى؛ وتدريب جميع قادة المستشفيات على تنفيذ معايير جودة الرعاية الصحية وسلامة المرضى وتدريب 10 من موظفي الأمم المتحدة الطبيين على تقييم تلك المعايير؛ والإدارة السريرية لمرافق الرعاية الصحية الميدانية من خلال عمليات التدقيق السريري والمسارات السريرية؛ واستعراض الدراسات الاستقصائية لتجارب المرضى بغية تحسين جودة الرعاية في مرافق الرعاية الصحية؛ والتدقيق في حالات الإجازات المرضية الطويلة الأجل في 20 مركز عمل ميداني؛ وتنظيم حلقات دراسية شبكية شهرية للموظفين الطبيين؛ وتدريب 60 شخصا على مسائل الصحة والسلامة المهنيتين؛ وتنظيم دورة تدريبية في مجال السلامة المهنية الميدانية؛ وتوفير إرشادات شاملة لحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة؛ وتقييم التأهب لحالات الطوارئ، في حوادث من قبيل الإصابات الجماعية، لتحديد الثغرات في القدرات.

البرنامج الفرعي 2
إدارة سلسلة الإمداد

العنصر 1
الإدارة المتكاملة لسلسلة الإمداد

الهدف

25 باء-96 الهدف، الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه، هو كفالة توافر السلع والخدمات المناسبة في المكان المناسب والوقت المناسب وبالتكاليف المناسبة لكي تتمكن الكيانات المستفيدة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة من تنفيذ ولايتها بفعالية وكفاءة.

الاستراتيجية

25 باء-97 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيواصل العنصر وضع استراتيجيات لإدارة الفئات وتنفيذها، وهي ممارسة معيارية في هذا المجال مع اتباع نهج استراتيجي إزاء إيجاد حلول للتوريد عن طريق تنظيم اقتناء السلع والخدمات ذات الصلة في مجموعات منفصلة حسب فئة الإنفاق، وأسواق التوريد وتلبية احتياجات العملاء. وسيقوم العنصر أيضا بتنقيح وتحديث الخطة العالمية للطلب والشراء، والبت في الاحتياجات الإجمالية للكيانات المستفيدة، وتحديد خيارات التوريد. وسيواصل العنصر تعهد قائمة السلع والخدمات الاستراتيجية التي يتم الحصول عليها من خلال الدعم التشغيلي المقدم من المقر لتحسين إدارة المخاطر في مجال الشراء. وفضلا عن ذلك، سيكثف العنصر جهوده في مجال التوعية، بسبل منها التوعية الموجهة إلى الدول الأعضاء استنادا إلى نهج لإدارة الفئات ومواصلة تعزيز استخدام الحلقات الدراسية للأعمال التجارية، ولا سيما للبائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

25 باء-98 ويخطط العنصر لدعم العملاء في المسائل المتعلقة بكوفيد-19 من خلال وضع وإدارة اتفاقات استئجار الطائرات لمواصلة دعم الإجلاء الطبي، بما في ذلك ما يتعلق بكوفيد-19، حسب الاقتضاء، وتقديم الدعم في مجال الشراء للعملاء من أجل توريد وإيصال اللوازم والمعدات الطبية. وسيواصل العنصر أيضا، طوال عام 2022، دعم برنامج تطعيم موظفي الأمم المتحدة. وسيظل التركيز منصبا على شراء وتوزيع اللقاحات والمنتجات المُكمِّلة، من قبيل معدات سلسلة التبريد والإبر والمحاقن. ومن المتوقع أن يكون موظفو الأمم المتحدة ومعاليهم الذين يحق لهم تلقي اللقاحات من خلال برنامج تابع للأمم المتحدة قد تلقوا لقاحاتهم بحلول نهاية الربع الثاني من عام 2022. وفيما يتعلق بالمرافق والهياكل الأساسية، ستتطلب إعادة النظر في تشكيل أماكن الإقامة، فضلا عن توافر الخدمات لضمان معايير صحية عالية، وتوفير الدعم الطبي والخبرة الهندسية لتصميم المخيمات والعيادات الميدانية وإنشائها أو تجديدها، وكذلك توفير اللوازم والمعدات الطبية. واستنادا إلى الدرس المستفاد من جائحة كوفيد-19، سيواصل العنصر استعراض ومراجعة توجيهاته وإجراءاته، وتكييفها في البيئات الشديدة الخطورة والقيود المفروضة على الحركة، مع الحفاظ على العمليات الأساسية.

25 باء-99 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تحسين مواءمة احتياجات العملاء مع قدرة الموردين، وتوافر السلع والخدمات المناسبة في الوقت المناسب، مع مراعاة تكاليف دورة الحياة بأكملها؛

(ب) تحسين إبراز الاحتياجات العالمية وتحسين الإرشادات المتاحة للكيانات المستفيدة بشأن إيجاد حلول للتوريد وحلول للتنفيذ تكون فعالة من حيث التكلفة وتتسم بالكفاءة، من قبيل العقود الإطارية العالمية/الإقليمية، أو المشتريات المحلية، أو طلبات التوريد أو مذكرات التفاهم، أو الاستفادة من المخزون الموجود المحتفظ به في مخزونات النشر الاستراتيجية أو احتياطيات الأمم المتحدة أو الفائض من كيانات أخرى، وبالتالي تجنب تكلفة الشراء الإضافية؛

(ج) خيارات التوريد الأمثل للكيانات المستفيدة لتلبية طلب العملاء بأكثر الطرق كفاءة وفعالية، وتفادي المخاطر التي تتعرض لها سمعة المنظمة في مجالات حساسة مثل الأسلحة والذخيرة والعقاقير المنقذة للحياة، بما في ذلك الدم والمنتجات المرتبطة بالدم، والتوحيد القياسي للسلع والخدمات بناء على احتياجات العديد من المستفيدين؛

(د) قائمة أكثر تنوعا تضم موردي مختلف فئات السلع والخدمات، مما ييسر المنافسة الدولية الفعالة.

25 باء-100 ويُتوقع أن يسفر الدعم المزمع تقديمه بشأن المسائل المتصلة بكوفيد-19 عن ضمان استمرار توافر إمدادات كافية من اللقاحات والمعدات واللوازم الطبية وخدمات النقل لدعم أنشطة العملاء.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 باء-101 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

الاستجابة في الوقت المناسب لجائحة كوفيد-19: أول اختبار مرونة لإدارة سلسلة الإمداد في الأمم المتحدة

25 باء-102 كان عام 2020 أول اختبار حقيقي لقدرة العنصر على الصمود في توفير الإمدادات الطبية وعِدد لوازم الاختبار والمعدات في الوقت المناسب لعملائه بغية الاستجابة لجائحة كوفيد-19. ومنذ المرحلة المبكرة للجائحة، انخرط العنصر على نحو استباقي مع الكيانات المستفيدة للاستعداد لكوفيد-19 حتى يتمكّن من الاستجابة لها بسرعة وفعالية. وأُجري تحليل لمدى تأثير كوفيد-19 على سلسلة الإمداد بغية توجيه البعثات بشأن التعجيل بطلب السلع والخدمات، مشفوعا بتجديد المخزون من أجل التخفيف من الآثار المحتملة لإغلاق المجالات الجوية والحدود. وتم توريد وتسليم اللوازم والمعدات الطبية الضرورية في إطار التصدي للجائحة، وذلك من خلال التعاون المكثف بين شعبتي اللوجستيات والمشتريات وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات وجهات أخرى صاحبة مصلحة. وأدت الإجراءات الاستباقية الرامية إلى إضفاء طابع مركزي على أنشطة الشراء دورا هاما في تلبية احتياجات البعثات الميدانية في الوقت المناسب، مع ضمان إيجاد حلول فعالة من حيث التكلفة. فعلى سبيل المثال، وضعت الأمم المتحدة الصيغ النهائية لعقود أجهزة التنفس في أواخر آذار/مارس 2020، في الوقت نفسه الذي كان فيه كبار المشترين يدخلون السوق بطلبات ضخمة. وبعد بضعة أسابيع فحسب، كانت السوق مشبّعة تماما بالطلبات، ولم يتمكن الموردون الموثوق بهم من الالتزام بتسليم اللوازم قبل أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر 2020.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 باء-103 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من توريد وتسليم المعدات واللوازم الطبية لتلبية احتياجات العملاء، ووضع اتفاقات احتياطية للطائرات المستأجرة وطائرات الإسعاف الجوي لتلبية احتياجات دعم الإجلاء الطبي ونقل الركاب على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، وتوفير التوجيه بشأن العمليات الأخرى في بيئة جائحة كوفيد-19، مثل أجنحة العزل، ومرافق الحجر الصحي، وتشكيل الثكنات للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، ونقل المرضى، وتخزين ونقل الرفات البشرية (انظر الجدول 25 باء-11).

الجدول 25 باء-11

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	الإمدادات واللوازم الطبية لجميع الكيانات المستفيدة، بما في ذلك بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة واللجان الإقليمية والمكاتب البعيدة عن المقر وإجلاء 117 موظفا من موظفي الأمم المتحدة طبيا من خلال 11 اتفاقا احتياطيا لاستئجار الطائرات و 10 خدمات إسعاف جوي

تأثير كوفيد-19 على تنفيذ العنصر

25 باء-104 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، أرجأ العنصر عمليات النشر والتناوب والإعادة إلى الوطن من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه 2020، مما أدى إلى تراكم عدد عمليات النقل التي شملت 168 وحدة وما يزيد على 000 80 راكب، إلى جانب إلغاء تدقيق عمليات بائعي خدمات الطيران في الموقع، وعقد مؤتمرات مقدمي العروض، والتقييم المسبق، وزيارات ما قبل النشر إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة لتلبية احتياجات العملاء الماسة للتصدي لجائحة كوفيد-19، والإلحاق الفعلي للموظفين بالعمل بسبب القيود المفروضة على السفر، والحلقات الدراسية للأعمال التجارية لتنويع مجموعة البائعين المحتملين، ولا سيما من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد عُلِّقت خلال معظم السنة المشاريع الرئيسية المرتبطة بتجديد عقود المعدات الطبية والمستهلكات الطبية، وتأخرت من ثمّ بنحو 12 شهرا. وإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير، فقد تأخر إنجاز استراتيجيات إدارة الفئات بسبب الحاجة إلى التصدي لجائحة كوفيد-19 أولا، وجهود التطعيم. وكان لهذه التغييرات أثر على أداء البرنامج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجتين 1 و 2 أدناه.

25 باء-105 غير أن العنصر عدّل، في الوقت نفسه، الأنشطة الرامية إلى دعم الكيانات المستفيدة بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، أي بإعادة تركيز جهوده من إجراء المعاملات بالحضور الشخصي إلى الحلول الشبكية، حيثما ينطبق ذلك، وتنظيم حلقات عمل افتراضية مع البائعين، ولا سيما من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مما سمح بتنظيم حلقات العمل بأمان على الرغم من الجائحة. كما قدم العنصر الدعم للعملاء في التصدي لكوفيد-19 من خلال مركزية توريد اللوازم والمعدات الطبية وتوزيعها؛ وضمان قدرة سلسلة الإمداد على الصمود، بسُبل شملت تحليل تأثير التصدي لكوفيد-19 على سلسلة الإمداد؛ وتحديد ترتيبات الحجر الصحي والعزل وتطبيقها؛ والشحن؛ والنقل الطبي؛ وإدارة ونقل الرفات البشرية؛ والتخلص من النفايات الطبية الخطرة المتصلة بكوفيد-19. وتفاوض العنصر على ترتيبات احتياطية فيما يتعلق باتفاقات استئجار الطائرات، بما في ذلك خدمات الإسعاف الجوي، وقدم الدعم على مدار الساعة طوال الأسبوع لفرقة العمل المشكّلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة والمعنية بعمليات الإجلاء الطبي استجابة لكوفيد-19 التي دعمت 117 عملية إجلاء طبي من جميع أنحاء العالم، وأبرمت وأدارت 12 عقدا عالميا للترتيبات الجوية الاحتياطية، و 11 عقدا لخدمات الإسعاف الجوي. وأسهمت هذه المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق نتائج في عام 2020، على النحو المحدَّد في النتيجة المستجدة لعام 2020 أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

25 باء-106 تشـــمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين لنتائج معروضـــة في الخطط البرنامجية المقترحة السـابقة وتعكسـان بالتالي الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: صوب إيجاد سلسلة إمداد تؤدي وظائفها بكفاءة وبفعالية[289]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 باء-107 واصل العنصر تحسين إطار التخطيط لسلسلة الإمداد من خلال وضع حلول مصممة خصيصا على أساس نهج تجزئة العملاء من أجل تقديم خدمات الدعم لجميع الكيانات في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وفي عام 2020، أُدرجت في خطة ســـلســـلة الإمداد العالمية (الخطة العالمية للطلب والشـراء سـابقا)، إضـافة إلى تضـمينها بعثات حفظ السـلام، لأول مرة خطط الطلب والتوريد والتسـليم للبعثات السـياسـية الخاصـة، مما يزيد إلى أقصـى حد من فوائد ترشـيد الخطط باسـتخدام نهج إدارة الفئات. وواصـل العنصـر تحليل الطلب العالمي على السـلع والخدمات وقدم حلا واضـحا للتوريد يسـتند إلى العقود الإطارية العالمية والإقليمية، أو عن طريق الشـراء المحلي، أو عن طريق الاسـتفادة من الاحتياطيات والمخزونات القائمة والفائض من الكيانات الأخرى، أو عن طريق الدول الأعضـاء بموجب طلبات التوريد أو مذكرات التفاهم. كما أصـدر العنصـر توجيهات محسـنة للكيانات المسـتفيدة، مشـفوعة بدليل مُحدّث للمشـتريات، ووثائق تفصـيلية للتوجيه التشـغيلي لسـلسـلة الإمداد بشـأن مجالات مواضيعية من قبيل التعاون، مما يمكن الكيانات المستفيدة من الاضطلاع بسلطاتها المفوضة بكفاءة. وقد تعزز ذلك من خلال عقد مؤتمر افتراضـي لكبار موظفي المشـتريات وإطلاق شـبكة الممارسـين في مجال المشـتريات، وتوجيه المشـورة الاسـتراتيجية صوب تنفيذ ولايات الكيانات المستفيدة.

25 باء-108 وأسـهم العمل المذكور أعلاه في وضـع ما مجموعه 15 اسـتراتيجية للفئات، شـملت تنقيح وتحديث سـت فئات من عام 2019، لم تحقق هدف العشرين استراتيجية للفئات الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. ولم يتسن تحقيق الهدف المتمثل في وضع 20 استراتيجية من استراتيجيات الفئات بسبب إعادة ترتيب أولويات عمل العنصر للاستجابة لجائحة كوفيد-19.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 باء-109 سـيواصـل العنصـرُ العملَ المتصـل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللمسـاهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيتطور عمل العنصر ليشمل الاضطلاع بأنشطة المتابعة لتنفيذ استراتيجيات الفئات التي توضع خلال عام 2021. وبحلول عام 2021، يتوقع العنصـر الفراغ من وضـع جميع اسـتراتيجيات الفئات المحددة والمضـي قدما في عام 2022 بخطة التنفيذ. وسيعمل العنصر على وضع حلول للتوريد، مثل العقود الإطارية أو عقود الإنجاز الكلي أو طلبات التوريد مع الدول الأعضاء، لتلبية احتياجات مختلف شرائح العملاء. ويعرض التقدم المتوقع إحرازه في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 25 باء-12).

(289) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 29B)).

الجدول 25 باء-12

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
–	8 استراتيجيات من استراتيجيات الفئات للتوريد متاحة	9 استراتيجيات إضافية من استراتيجيات الفئات للتوريد متاحة 6 فئات نقحت وأُصدرت	30 استراتيجية إضافية من استراتيجيات الفئات للتوريد متاحة	حلول التوريد المتاحة بسهولة للسلع والخدمات لتلبية احتياجات مختلف شرائح العملاء (البعثات السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام والمكاتب البعيدة عن المقر واللجان الاقتصادية الإقليمية)

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، يُرحَّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك النقطة الزمنية قبل انتشار جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تحسين التخطيط مع قدرة على التنبؤ في الأجل الطويل أتاحها نظام أوموجا واتباع نهج منتظم لتعزيز جهود التوعية في مجال مشتريات الأمم المتحدة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية[290]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 باء-110 عمل العنصر على إيجاد حلول مبتكرة، وتعظيم وفورات الحجم من خلال التحسين المستمر لإطار تخطيط سلسلة الإمداد من خلال وضع حلول مصممة خصيصا على أساس نهج تجزئة العملاء لتقديم خدمات الدعم لجميع الكيانات في الأمانة العامة للأمم المتحدة. ونظم العنصر 21 حلقة دراسية في مجال الأعمال التجارية للبائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ووضع مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية التي تقيس، من بين أمور أخرى، عدد المشاركين في الحلقة الدراسية المسجلين في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات وعدد المشاركين الذين يُدعون إلى تقديم عطاءات في فئات مختلفة، بما في ذلك التركيز بشكل خاص على مجالات مثل الإغاثة في حالات الكوارث، والأمن، والخدمات اللوجستية والرعاية الصحية. وأرسلت استقصاءات بشأن رضا المستفيدين إلى جميع المشاركين في الحلقات الدراسية للأعمال التجارية بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست لاستكشاف فرص التحسين فيما يتعلق بأي تعامل في المستقبل مع البائعين المحتملين. ووضع العنصر أيضا إجراءات تشغيل موحدة لأنشطة توعية البائعين وأقام شراكة مع منظمة غير حكومية عالمية لتشجيع الأعمال التجارية المملوكة للنساء على المشاركة في فرص الشراء. وإضافة إلى ذلك، عزز العنصر عملية تسجيل البائعين بالسماح للبائعين بتقديم الوثائق الداعمة المطلوبة للتسجيل كموردين محتملين بأي من اللغات الرسمية الست وزيادة الشفافية من خلال إقامة مناسبات فتح العطاءات العامة افتراضيا.

25 باء-111 وساهم العمل المذكور أعلاه في بدء العمل بوظيفة التخطيط للطلب والشراء على الصعيد العالمي، وهو ما يسّر توسعة 2 لنظام أوموجا، مما حقق الهدف المقرر لعام 2020 وسيؤدي إلى تحسين وضوح البيانات وتحسين خيارات التوريد في المستقبل ويؤدي إلى تسليم السلع والخدمات في الوقت المناسب بأسعار تنافسية.

(290) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 29B)).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 باء-112 سيواصل العنصرُ العملَ المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيستفيد العنصر من البيانات التي تجمع من خلال نهج إدارة الفئات وسيعزز التنسيق مع الدول الأعضاء وغرف التجارة. ويعرض التقدم المتوقع إحرازه في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 25 باء-13).

الجدول 25 باء-13

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
بدء العمل لأول مرة بالخطة العالمية للطلب والشراء من أجل إبراز الاحتياجات بشكل كامل وآني	تنقيح الخطة العالمية للطلب والشراء مع إمكانية تحسين الكفاءة التنظيمية من خلال تحول ممكن من المشتريات الجديدة إلى حلول التوريد القائمة	تمكين خطة عالمية للطلب والشراء من خلال التوسعة 2 لنظام أوموجا بهدف توفير رؤية أوضح للبيانات وخيارات لتوريد السلع والخدمات في الوقت المناسب وبتكلفة تنافسية	خطة عالمية للطلب والشراء تكون قادرة على التنبؤ على أساس نمط الاستهلاك، مما يحسن بالتالي استخدام الكيانات المستفيدة لمصادر فعالة من حيث التكلفة من أجل إتاحة السلع والخدمات المناسبة التي يحتاجها العملاء في الوقت المناسب	تحسين القدرة على التنبؤ، على نحو يتيح استخدام الكيانات المستفيدة لمصادر فعالة من حيث التكلفة من أجل إتاحة السلع والخدمات المناسبة التي يحتاجها العملاء في الوقت المناسب

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، يُرحَّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك النقطة الزمنية قبل انتشار جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: التشغيل الآلي وتحديث سلسلة الإمداد

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 باء-113 ظل العنصر يحدد احتياجات العملاء لتلبيتها على نحو فعال من خلال التوريد الاستراتيجي للسلع والخدمات الجيدة بتكلفة تنافسية. وقد عمل العنصر بشكل وثيق مع جميع العملاء وأصحاب المصلحة للانتقال من عملية التخطيط للطلب والشراء من الخطة الأولية لعام 2018 بغية إدراج تحليل متقدم وتقديم توجيهات محددة بشأن عمليات التوريد الجديدة أو استخدام المخزونات أو الاحتياطيات المتاحة. وفي عام 2020، وسع العنصر إطار التخطيط ليشمل البعثات السياسية الخاصة، التي يتوقع أن تُنقّح بشكل أكبر في السنوات المقبلة لكي تحظى بدعم كامل في التوسعة 2 لنظام أوموجا. ومن المتوخى أن يكون لإطار التخطيط في عام 2022 قدرة كاملة على التنبؤ، وسينسّق ذلك مع مديري الفئات.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

25 باء-114 كان الدرس المستفاد من هذا العنصر هو أن المنظمة بحاجة إلى زيادة الاستثمار في التكنولوجيا وتحديث سلسلة الإمداد التابعة للأمم المتحدة والتحرك بسرعة أكبر من خلال أمور منها شبكة التخزين والتوزيع، وتنويع خيارات التسليم بطائرات بدون طيار

أصـــغر حجما في المواقع النائية، وتحقيق التكامل العالمي من خلال التشـــغيل البيني والشـــراكات مع المنظمات الأخرى، مع الحفاظ على المساءلة المركزية عن اتخاذ القرارات بسرعة. وسيركز العنصر، عند تطبيق الدروس المستفادة، على الانتهاء في الوقت المناسـب من النشـر الكامل لوحدات سـلسـلة الإمداد بالتوسـعة 2 لنظام أوموجا، وهي تخطيط الطلبات، وتخطيط المصادر، وتخطيط شبكات الإمداد. وفي الوقت نفسه، سيواصل العنصر طرح حلول تقديم العطاءات إلكترونيا لتحديث عملية الشراء وسيعمل مع الخبراء في القطاع والدول الأعضاء المهتمة لإجراء اختبار لتقييم جدوى استخدام طائرات النقل الجوي بدون طيار في بيئات حفظ السلام لإيصال المواد اللوجستية الأخف وزنا إلى المناطق النائية.

التقدم المتوقع إحرازه نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 باء-115 من المتوقع أن يســـهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضـــح من تخفيض وقت التماس العروض إلى 52 يوما (انظر الشكل السابع من الباب 25 باء).

الشكل السابع من الباب 25 باء

مقياس الأداء: الجداول الزمنية لالتماس طلبات عروض الأسعار

(عدد الأيام)

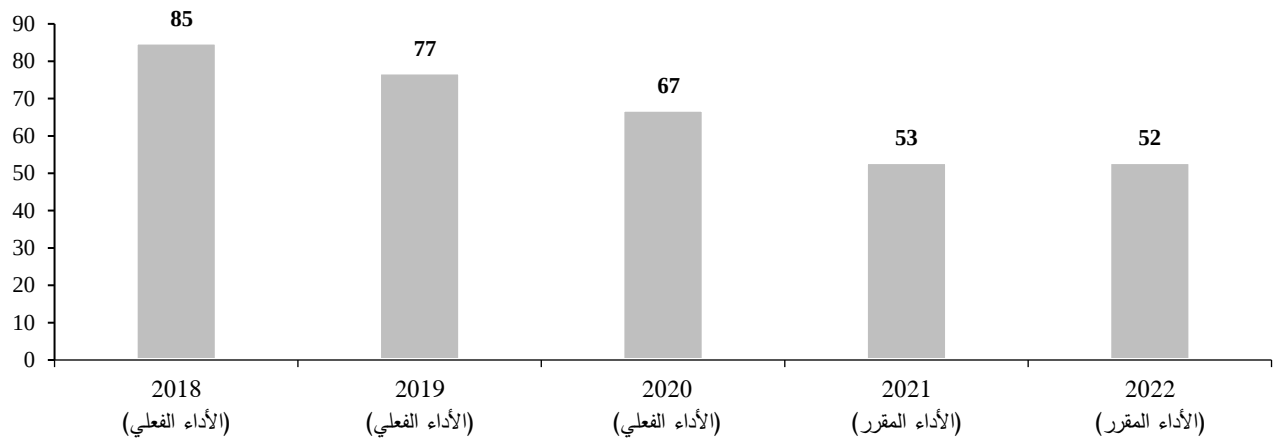

الولايات التشريعية

25 باء-116 ترد في القائمة أدناه كل الولايات المسندة إلى العنصر.

قرارات الجمعية العامة

263/68، 273/69 عملية الشراء

286/70 المسائل الشاملة

المنجزات المستهدفة

25 باء-117 يعرض الجدول 25 باء-14 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 باء-14

البرنامج الفرعي 2، العنصر 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	–	–	**1**	**1**
1 - تقرير الأمين العام عن أنشطة الشراء، المقدم إلى الجمعية العامة (تقرير فترة السنتين)	–	–	1	1
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	–	–	**4**	**4**
2 - اجتماعات اللجنة الخامسة	–	–	3	3
3 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	–	–	1	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	**44**	**46**	**46**	**46**
4 - عقد حلقات دراسية في مجال تسيير الأعمال للمورِّدين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل تعريفهم بكيفية التعامل التجاري مع الأمم المتحدة	44	46	46	46

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم المشورة بشأن نحو 100 طلب من سلطات المشتريات المحلية سنويا من الكيانات المستفيدة؛ وإسداء المشورة لجميع كيانات التخطيط لدى البعثات المتكاملة فيما يتصل بالعمليات الجديدة والناشئة والمفاجئة.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: التعاون على نطاق المنظومة بشأن مشاريع العمليات التجارية وحالات الشراء مع شبكة الشراء التابعة لكيانات الأمم المتحدة.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: الفهرس الإلكتروني لجميع السلع والخدمات؛ وتحديث إطار أداء سلسلة الإمداد ومشاركته فيما بين الكيانات المستفيدة؛ ونشر تقارير عن تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال لجميع الوظائف في سلسلة الإمداد على نطاق الأمانة العامة، بما في ذلك عن أداء سلسلة الإمداد؛ وتهيئة حيز افتراضي مخصص لتحفيز الابتكار والتميز في إدارة سلسلة الإمداد؛ والتحديث السنوي لإحصاءات المشتريات في الأمانة العامة المنشورة على الموقع الشبكي لشعبة المشتريات.

هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية

الإدارة: الخدمات الاستشارية بشأن مسائل المشتريات للموظفين و44 كيانا مستفيدا، بما في ذلك ما يتعلق بخطط الشراء المُثلى، وحلول التوريد، واستخدام العقود الإطارية، وطرائق الشراء، ومسائل سلسلة الإمداد الأخرى؛ ونهج إدارة وتخطيط الفئات لسلسلة الإمداد من طرف إلى طرف، بأساليب تشمل إصدار إجراءات التشغيل الموحدة والتوجيه السنوي لتخطيط سلسلة الإمداد، وإطلاق شبكة الممارسين الحاسوبية لخدمات دعم التوريد، وشبكات الممارسين الخاصة بفئات محدّدة، مثل الوقود وحصص الإعاشة؛ وتحديث العقود الإطارية وتدريب الموظفين واعتمادهم؛ وتطوير خطط الطلب والشراء العالمية وإجراء التوريد الاستراتيجي، في إطار نهج إدارة الفئات؛ وتفعيل الاعتراف المتبادل، تمشيا مع التوجيه التنفيذي الصادر عن سلسلة الإمداد بشأن التعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة، من خلال إبرام عقد تعاوني من قبيل نظام تتبع المركبات في إطار إدارة الأسطول بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي؛ وتحديد مصادر العقود والتماسها والتفاوض بشأنها وإبرامها وإدارتها لضمان عدم تعطّل سلسلة الإمداد، بما في ذلك 100 عقد إطاري عالمي، و 30 عقد إنجاز كلي، وعقود خدمات النقل الجوي (95 عقدا تجاريا و 30 عقدا عسكريا)، وغير ذلك من العقود؛ وعمليات تسجيل البائعين المدعومة بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست؛ وعقد اجتماعات مع 6 جهات شريكة دولية سنويا، بما فيها الدول الأعضاء، أو تقديم الإحاطات لها، لتحديد وتنفيذ ترتيبات وظيفية في مجالات التعاون اللوجستي في جميع البعثات الميدانية؛ وتنظيم تحركات النشر والتناوب وتيسيرها ورصدها، وإيجاد حلول للأفراد النظاميين، وعمليات الشحن ذات الصلة عن طريق طرائق النقل الجوي والبحري والأرضي؛ وتقديم الدعم على المستوى الاستراتيجي في مجالات أخصائيي اللوجستيات المتمثلة في الطيران، والتحرك الاستراتيجي عن طريق البحر والبر، والهندسة، والخدمات اللوجستية الطبية، والنقل وإدارة الأسطول والدعم المعيشي، بما في ذلك الوقود وحصص الإعاشة والإمدادات العامة؛ ووضع إطار تنظيمي يتسم بالفعالية والكفاءة لشؤون الطيران على نطاق الأمم المتحدة؛ وإجراء تقييمات سلامة الطيران، بما يشمل بائعي الخدمات الجوية؛ وتطوير وتبادل التوجيهات التشغيلية المبسطة والسهلة الاستخدام والكتيبات وأفضل الممارسات المتعلقة بإدارة سلسلة الإمداد، والتي تُحسّن باستمرار باستخدام ردود فعل المستعملين؛ واستخدام منصة إلكترونية لتقديم العطاءات؛ وتحديث فهرس العقود الشبكي للعقود الإطارية وعقود الإنجاز الكلي على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي، بما في ذلك طلبات التوريد، والبدء في تنفيذ وحدات التوسعة 2 لنظام أوموجا وضمان تكاملها وتثبيتها ومواصلة تحسينها، بما في ذلك الميزات التي تُيسّر إدارة الفئات والإبلاغ عن قوام القوات بحسب الموقع؛ وتنفيذ إدارة البيانات الرئيسية ومقاييس جودة البيانات في نظام أوموجا من أجل تحقيق الوصول السلس للبيانات.

العنصر 2
دعم القدرات النظامية

الهدف

25 باء-118 الهدف، الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه، هو كفالة أداء عمل ركيزة السلام والأمن بالأمم المتحدة على نحو كفؤ وفعال.

الاستراتيجية

25 باء-119 للإسهام في تحقيق الهدف، سيعمل العنصر على دعم القدرات النظامية بوصفه نقطة الاتصال الوحيدة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بشأن جميع المسائل الإدارية واللوجستية المتعلقة بتشكيل القوات ومذكرات التفاهم والمعدات المملوكة للوحدات وسداد التكاليف. ويدعم العنصر الاستعراض الدوري الذي تُجريه الجمعية العامة لإطار السداد المرتبط بالقدرات النظامية المنتشرة في وحدات مشكلة، ويدعم التفاوض على مذكرات التفاهم مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة ووضعها في صيغتها النهائية، ويجهز على وجه السرعة عمليات السداد المطبقة بما يتماشى مع قرارات الجمعية العامة، ويسهل التكامل الاستراتيجي لبيانات الأداء ذات الصلة المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات المنشورة. كما سيوفر العنصر عملية سداد مبسطة، تشمل تعزيز عمليات مذكرة التفاهم والدفع، ويتوقع أن تؤدي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة، وتوافر البيانات في الوقت الحقيقي للدول الأعضاء والمقر والبعثات الميدانية. وسيواصل العنصر تقديم الدعم الاستراتيجي والعملياتي وتعزيز الشراكات المعززة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

25 باء-120 ويخطط العنصر لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بكوفيد-19 من خلال قيادة إنشاء فريق استشاري من الدول الأعضاء والشركاء لتوجيه طريق المُضي قدما بشأن إعطاء لقاحات كوفيد-19 للأفراد النظاميين، وذلك بدعم إعادة معايرة جدول التناوب للوحدات المشكلة، وبالتالي تقليل المخاطر التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة والمواطنون الذين تخدمهم الأمم المتحدة، ومن خلال تحديد شروط الأهلية لسداد التكاليف المنطبقة للأفراد النظاميين بموجب قيود السفر والحجر الصحي.

25 باء-121 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) دعم استعراض الجمعية العامة لإطار سداد تكاليف الوحدات المشكلة وتنفيذ جميع التوجيهات المنبثقة عنه؛

(ب) وضع مذكرات التفاهم في صيغتها النهائية في الوقت المناسب وتوفير خدمة أفضل للعملاء، بما يسمح بسداد التكاليف وفقا للمعايير والمعدلات التي كلفت بها الجمعية العامة، مع تحسين الاتصال مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة فيما يتعلق بأداء المعدات المملوكة للوحدات؛

(ج) تبسيط المدفوعات وسدادها في الوقت المناسب للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة للأفراد النظاميين والمعدات المملوكة للوحدات المنتشرة في وحدات مشكلة، ورد تكاليف طلبات التوريد، والمطالبات المتعلقة بالوفاة والعجز، والمطالبات المخصصة؛

(د) تعزيز التوحيد القياسي للأخطاء والحد منها، مما يزيد من جودة مذكرات التفاهم والمطالبات.

25 باء-122 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المزمع بشأن المسائل المتصلة بكوفيد-19 عن أسلوب منسّق للمضي قدما في إعطاء لقاحات كوفيد-19 للأفراد النظاميين، وتقليل حالات التعطُّل في عمليات حفظ السلام من خلال دعم وإدارة الاحتياجات المتصلة بالجائحة في أثناء تناوب الوحدات المشكلة، وتحديد الأهلية لسداد التكاليف المنطبقة للأفراد النظاميين الخاضعين لقيود السفر والحجر الصحي.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 باء-123 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

الاستعراض الدوري لإطار سداد التكاليف للوحدات المشكلة

25 باء-124 تستعرض الجمعية العامة دوريا معايير ومعدلات سداد تكاليف الأفراد النظاميين والمعدات المملوكة للوحدات المنتشرة في وحدات مشكلة في بعثات الأمم المتحدة الميدانية. وحسبما أُرسي في قرارات الجمعية العامة السابقة، فإن هذين الاستعراضين الدوريين هما الدراسة الاستقصائية التي تجرى كل أربع سنوات للإبلاغ عن معدل سداد تكاليف الأفراد النظاميين المنتشرين في وحدات مشكلة (القرار 261/67) والاجتماع الذي يعقد كل ثلاث سنوات للفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات (القرار 222/50).

25 باء-125 وقدم العنصر دعما فنيا قبل وأثناء وبعد الاجتماع الذي يعقد كل ثلاث سنوات للفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات، وذلك بإعداد ورقات موضوعية عن المسائل، وتقديم إحاطات للدول الأعضاء، ودعم الرئيس ورؤساء الأفرقة العاملة الفرعية، وإعداد ملخصات يومية ووثائق رسمية، وتقديم التوجيه والمشورة. وتولّى البرنامج الفرعي أيضا إعداد وإحالة تقرير الفريق العامل لعام 2020 (A/74/689) وتقرير الأمين العام عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لمعدلات ومعايير سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات إلى الدول الأعضاء (A/74/698). وأقرت الجمعية العامة في قرارها 279/74 توصيات الفريق العامل لعام 2020. وبحسبما طلبت الجمعية العامة في قرارها 298/59، نشرت أيضا نسخة عام 2020 لدليل السياسات والإجراءات المتعلقة بسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات التابعة للبلدان المساهمة بقوات عسكرية/أفراد شرطة المشارِكة في بعثات حفظ السلام وبمراقبة تلك المعدات كوثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة متاحة باللغات الرسمية الست جميعها (A/75/121).

25 باء-126 وقد بدأ العنصر التحضير للدراسة الاستقصائية التي تجرى كل أربع سنوات للفترة 2022/2021 للإبلاغ عن معدل سداد تكاليف الأفراد النظاميين المنتشرين في وحدات مشكلة. وتجرى الدراسة الاستقصائية في عام 2021، ومن المتوقع أن تنظر الجمعية العامة في تقرير الأمين العام المتصل بها في عام 2022.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 باء-127 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، بحسبما يتضح من معايير ومعدلات السداد المُحدّثة لتكاليف المعدات المملوكة للوحدات المنشورة في البعثات الميدانية دعما للمهام المقررة. وتمثل توصيات الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات، البالغ عددها 48، أكبر عدد من التوصيات التي اتُّفق عليها في أي فريق عامل منذ إنشاء النظام في عام 1996 وتكاد تكون ضعف عدد التوصيات التي اتُّفق عليها في الفريق العامل لعام 2017 (انظر الجدول 25 باء-15).

الجدول 25 باء-15

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	تحديث المعايير والمعدلات المطبقة فيما يتصل بسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات من خلال 48 توصية قدمها الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات لعام 2020

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ العنصر

25 باء-128 نظرا لتأثير كوفيد-19 خلال عام 2020، استخدم العنصر منصات افتراضية لتقديم إحاطات إلى الدول الأعضاء والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة وبعثات حفظ السلام والبلدان المضيفة بشأن تأثير الجائحة على تناوب القوات وسداد تكاليف الوحدات المشكلة والتفاوض بشأن مذكرات التفاهم. ونتيجة للجائحة، علّق العنصر مؤقتا المفاوضات بالحضور الشخصي بشأن مذكرات التفاهم، والإحاطات الحضورية، وزيارات التحقق المادي للارتقاء بالوحدات إلى مستوى النشر السريع لنظام تأهب قدرات حفظ السلام، وورشة المعدات المملوكة للوحدات في البعثات الميدانية. وكان لهذه التغييرات أثر على أداء البرامج في عام 2020، بما في ذلك التعليق المؤقت لتناوب الأفراد النظاميين، والمفاوضات بشأن مذكرة التفاهم التي استغرقت وقتا أطول من المعتاد، وتحدي زيارات التحقق عن بعد بسبب اختلافات المناطق الزمنية.

25 باء-129 غير أن العنصر حدد في الوقت نفسه أنشطة لدعم الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، بما في ذلك توفير التوجيهات المتعلقة بالسياسات بشأن سداد التكاليف المنطبقة عملا بالإطار الذي أقرته الجمعية العامة، والعمل كأمانة للفريق الاستشاري للدول الأعضاء لوضع استراتيجية لتوفير لقاحات كوفيد-19 للأفراد النظاميين المنتشرين في وحدات مشكلة.

النتائج المقررة لعام 2022

25 باء-130 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين لنتائج معروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة وتعكسان بالتالي الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تقليص الجدول الزمني لتجهيز المبالغ المردودة من خلال منفذ وحيد[291]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 باء-131 تمشيا مع الإطار الذي أقرته الجمعية العامة، صدّق العنصر على سداد المبالغ المردودة إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة للأفراد النظاميين المنتشرين في وحدات مشكلة في بعثات حفظ السلام. ويواصل العنصر بنجاح تنفيذ عمليات سداد متكاملة لتكاليف الأفراد النظاميين والمعدات المملوكة للوحدات. ولا تزال المبالغ المردودة للأفراد النظاميين يُصدّق عليها وفقا للمواعيد الفصلية التي تصدر بها الجمعية العامة تكليفا.

(291) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 29B)).

25 باء-132 كما أنجز العنصر بنجاح تصميم واختبار ونشر حل تقني يدمج سداد تكاليف الأفراد النظاميين في نظام إدارة القدرات النظامية، الذي كان يتضمن في السابق عمليات سداد للتكاليف تقتصر على المعدات المملوكة للوحدات وأنواع أخرى من المطالبات. ويحل إدماج عمليات سداد تكاليف الأفراد النظاميين محل عملية يدوية قديمة ويقلل من الأخطاء المرتبطة بها. وتتضمن المنصة المتكاملة آليات محسنة للحساب والإبلاغ فيما يتعلق بسداد تكاليف الأفراد النظاميين والمعدات المملوكة للوحدات، وبيانات احتياجات الوحدات، ومذكرات التفاهم، وتقارير التحقق، والاقتطاعات المرتبطة بالثغرات في المعدات المملوكة للوحدات المنشورة.

25 باء-133 وأسهم العمل المذكور أعلاه في أن يكون لدى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة نقطة اتصال وحيدة لجميع جوانب الدعم واللوجستيات لجميع المساهمات، وتصديق المبالغ المردودة لنحو 000 90 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المنتشرين في وحدات مشكلة في غضون الأشهر الثلاثة المقررة بعد نهاية كل ربع سنة، مما يحقق الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وإضافة إلى ذلك، وقِّعت ست من مذكرات التفاهم التسع للوحدات المشكلة التي نشرت حديثا في البعثات الميدانية في عام 2020 قبل أو في غضون 90 يوما من النشر، مما حققت هدف إنجاز جميع مذكرات التفاهم في غضون 90 يوما بعد النشر. ووقعت مذكرتا تفاهم خارج فترة الـ 90 يوما ولكن دون أن يسفر ذلك عن تعطيل عملية السداد. ولم توقّع بعد مذكرة تفاهم واحدة مع منظمة حكومية دولية معنية.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 باء-134 سيواصل العنصرُ العملَ المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل العنصر العمل على تعزيز نظام إدارة القدرات النظامية لتحسين الإنتاجية فيما يتصل بسداد تكاليف الأفراد النظاميين وتقديم خدمات أفضل لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة (انظر الجدول 25 باء-16).

الجدول 25 باء-16

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ليس لها نقطة اتصال وحيدة للتعامل مع الجوانب الإدارية واللوجستية الخاصة بعملية تشكيل القوات على نطاق وحدات تنظيمية متعددة	البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لديها نقطة اتصال وحيدة للتعامل مع جميع جوانب الدعم والجوانب اللوجستية لجميع المساهمات	البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لديها نقطة اتصال وحيدة للتعامل مع جميع جوانب الدعم والجوانب اللوجستية لجميع المساهمات	البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لديها نقطة اتصال وحيدة للتعامل مع جميع جوانب الدعم والجوانب اللوجستية لجميع المساهمات	التصديق في الوقت المناسب على المبالغ المردودة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في الوحدات المشكلة في غضون الأشهر الثلاثة المقررة بعد نهاية كل ربع سنة
		التصديق في الوقت المناسب على المبالغ المردودة لنحو 000 90 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في غضون الأشهر الثلاثة المقررة بعد نهاية كل ربع سنة	التصديق في الوقت المناسب على المبالغ المردودة لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة إنجاز جميع مذكرات التفاهم في غضون 90 يوما بعد النشر	تعزيز الشفافية وتعزيز المساءلة المتصلة بسداد تكاليف الأفراد النظاميين، بالاعتماد على العمليات الآلية لتعقب الأعداد المنشورة من الأفراد النظاميين والإبلاغ عنها

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، يُرحَّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك النقطة الزمنية قبل انتشار جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: نقطة اتصال وحيدة في مجالات الدعم الإداري واللوجستي والمالي للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة من أجل سداد التكاليف على نحو أسرع[292]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 باء-135 سيواصل العنصر تنفيذ ولايته باعتباره نقطة الاتصال الوحيدة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بشأن جميع المسائل الإدارية واللوجستية المتعلقة بتشكيل القوات ومذكرات التفاهم والمعدات المملوكة للوحدات ورد التكاليف. وقد عمل العنصر عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة لمعالجة عمليات سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة فيما يتعلق بقدرات المعدات المملوكة للوحدات المنشورة في غضون الأشهر الثلاثة المقررة بعد نهاية ربع السنة السابق مباشرة. كما شارك العنصر مع البعثات الميدانية من خلال الاتصالات والمتابعة المنتظمة عند الحاجة لتحديث عمليات التصديق على سداد التكاليف في غضون الجدول الزمني المقرر.

25 باء-136 وعمل العنصر باجتهاد مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، ومراكز التنسيق في المقر والبعثات الميدانية لاستكمال عملية التوقيع الرسمية على 31 مذكرة تفاهم معلقة. وقد سمحت مذكرات التفاهم الموقعة هذه بالتصديق على التكاليف التي لم تسدد بعد للمعدات المملوكة للوحدات، مما يبرز أهمية دور العنصر كنقطة اتصال وحيدة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة. وإضافة إلى ذلك، يواصل العنصر التركيز على إنجاز مذكرات التفاهم في غضون 90 يوما بعد النشر، مما يسمح بالتصديق على سداد التكاليف المنطبقة للمعدات المملوكة للوحدات.

25 باء-137 وأسهم العمل المذكور أعلاه في التصديق على 600 5 مطالبة برد التكاليف في الوقت المناسب، وهو ما يتجاوز الهدف المقرر البالغ 000 5 مطالبة برد التكاليف للمعدات المملوكة للوحدات والأفراد النظاميين تُجهّز في غضون ثلاثة أشهر على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. وترتبط عمليات التصديق الإضافية عموما بتقليص البعثات الميدانية للأمم المتحدة وخفضها تدريجيا، مما يتطلب زيادة مؤقتة في المبالغ المردودة المستحقة للأفراد النظاميين والمعدات المملوكة للوحدات.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 باء-138 سيواصل العنصرُ العملَ المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل العنصر العمل على تعزيز نظام إدارة القدرات النظامية لإتاحة المزيد من الخصائص الوظيفية لزيادة الإنتاجية وتحسين خدمات العملاء لصالح الدول الأعضاء وكيانات المقر والبعثات الميدانية. وسيركز المزيد من التشغيل الآلي للعمليات والتوحيد القياسي للإبلاغ في المقام الأول على تحقيق التكامل الاستراتيجي لبيانات الأداء ذات الصلة فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات المنشورة (انظر الشكل الثامن من الباب 25 باء).

(292) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 29B)).

الشكل الثامن من الباب 25 باء

مقياس الأداء: عدد مطالبات سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات التي يصدق عليها في غضون فترة الأشهر الثلاثة المقررة بعد نهاية ربع السنة السابق (سنويا)[أ]

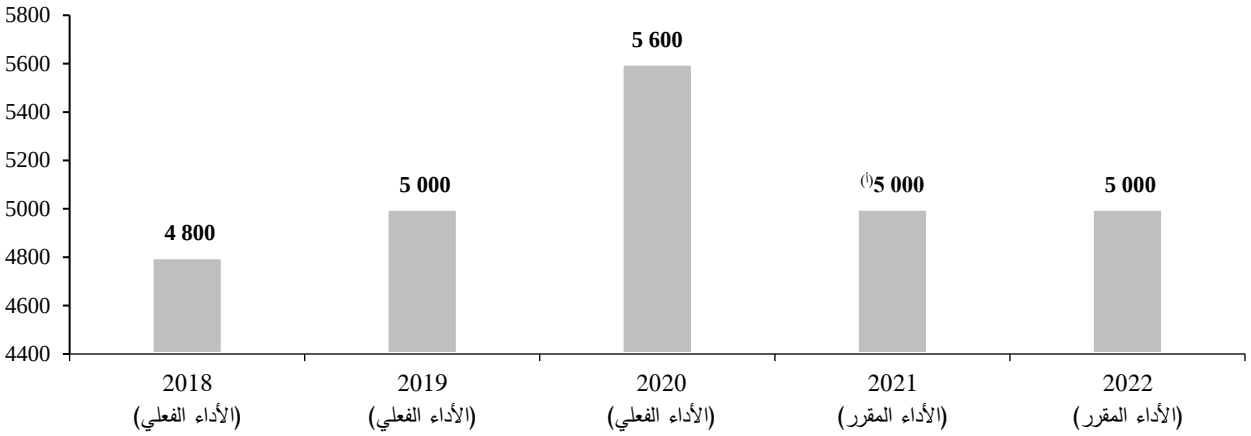

(أ) صُحح عنوان مقياس الأداء الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect.29B)) ليعكس بدقة البيانات المقدمة فيه.

(ب) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، يُرحَّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك النقطة الزمنية قبل انتشار جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: اتباع نهج مستدام ومناسب إزاء المطالبات المتعلقة بالاضطراب النفسي اللاحق للإصابة في إطار الوفاة والعجز للأفراد النظاميين

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 باء-139 تلقى العنصر عددا كبيرا من المطالبات المتعلقة بالاضطرابات النفسية اللاحقة للإصابة، التي تتطلب تسوية سريعة وفقا لقرار الجمعية العامة 264/66. وفي الماضي، كان العنصر قد تلقى سبع حالات من هذا القبيل جرى فيها تجهيز تلك المطالبات بعد سنوات من خفض بعثات الأمم المتحدة الميدانية المعنية تدريجيا وإغلاقها. وفي عام 2019، تلقى العنصر 342 مطالبة من هذا القبيل، منها 304 مطالبات من بعثات ميدانية مغلقة. ولم تكن ثمة موارد متاحة على الفور لتعويض أصحاب المطالبات وفقا لإطار الوفيات والإعاقة العام للأفراد النظاميين. واتخذت الجمعية العامة القرار 280/74 (انظر أيضا A/73/755، الفقرة 81)، الذي دعت فيه إلى إجراء دراسة تقدم تحليلا شاملا للسياسات والجوانب القانونية والإدارية والمالية للاضطرابات النفسية اللاحقة للإصابة. وتمشيا مع متطلبات الجمعية العامة، من المتوقع أن تشمل هذه الدراسة إجراءات معالجة المطالبات والمعايير الطبية والمنهجية المتبعة في الميزانية لتقدير قيمة المسؤولية ومصادر التمويل. ولدعم إعداد الدراسة المطلوبة، أنشأ البرنامج الفرعي مجلسا استشاريا معنيا بالاضطرابات النفسية اللاحقة للإصابة، يضم ممثلين للدول الأعضاء وجهات تنسيق تابعة للأمم المتحدة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

25 باء-140 الدرس المستفاد من هذا العنصر هو أنه لا يمكن معالجة المطالبات المتعلقة باضطرابات ما بعد الإصابة المرتبطة ببعثات ميدانية مغلقة في ظل عدم توافر الاعتمادات المطلوبة واستنفاد المساهمات. وسيرأس العنصر، لدى تطبيق هذا الدرس،

المجلس الاستشاري المعني بالاضطرابات النفسية اللاحقة للإصابة، وسينسق مع الدول الأعضاء والخبراء المتخصصين الخارجيين بشأن إجراء الدراسة بغية إعداد توصيات تتيح للجمعية العامة اتخاذ قرارات. وسينفذ العنصر على وجه السرعة أي قرارات أخرى تتخذها الجمعية العامة بشأن عملية سداد المطالبات المتعلقة باضطرابات ما بعد الإصابة للأفراد النظاميين المرتبطين بالبعثات الميدانية المغلقة.

التقدم المتوقع إحرازه نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 باء-141 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من تقديم دراسة شاملة إلى الجمعية العامة بشأن الحد من المطالبات المعلقة المتعلقة بالاضطرابات النفسية اللاحقة للإصابة المقدمة بشأن البعثات الميدانية المغلقة (انظر الجدول 25 باء-17).

الجدول 25 باء-17

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
هناك 290 مطالبة قيد التقييم من جانب شعبة الخدمات الطبية تتعلق باضطرابات نفسية لاحقة للإصابة نجمت غالبيتها عن أحداث وقعت منذ فترة تتراوح بين 15 و 20 عاما	304 مطالبات تتعلق بحالات اضطرابات نفسية لاحقة للإصابة معلقة من بعثات مغلقة	دعت الجمعية العامة في قرارها 280/74 إلى إجراء دراسة شاملة عن الاضطرابات النفسية اللاحقة للإصابة إنشاء مجلس استشاري بشأن مطالبات الاضطرابات النفسية اللاحقة للإصابة بمشاركة الدول الأعضاء والخبراء المختصين	سداد المطالبات المتعلقة بالاضطرابات اللاحقة للإصابة من البعثات الميدانية المغلقة التي درسها المجلس الاستشاري	تنظر الجمعية العامة في الدراسة الشاملة المتعلقة بسداد المطالبات المتعلقة بالاضطرابات اللاحقة للإصابة من البعثات الميدانية المغلقة تخفيض المطالبات المعلقة المتصلة بالاضطرابات اللاحقة للإصابة من البعثات الميدانية المغلقة

الولايات التشريعية

25 باء-142 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى العنصر.

قرارات الجمعية العامة

261/67 تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة 289/65 للنظر في معدلات السداد للبلدان المساهمة بقوات وفي مسائل أخرى تتصل بالموضوع

285/72 معدلات سداد التكاليف للبلدان المساهِمة بقوات وبأفراد شرطة

279/74 الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لمعدلات ومعايير سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات إلى الدول الأعضاء

المنجزات المستهدفة

25 باء-143 يعرض الجدول 25 باء-18 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 باء-18

البرنامج الفرعي 2، العنصر 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**2**	**2**	**-**	**1**
1 - تقرير الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات لعام 2020	1	1	-	-
2 - تقرير الأمين العام عن الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات لعام 2020	1	1	-	-
3 - تقرير الأمين العام عن نتائج الاستقصاء المنجز للمساعدة في إعادة النظر في المعدل الموحد لسداد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة	-	-	-	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**3**	**3**	**-**	
4 - اجتماع الهيئات الحكومية الدولية، بما فيها اللجنة الخامسة والفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات	3	3		
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	**10**	**10**	**20**	**10**
5 - برامج تدريبية وحلقات دراسية للدول الأعضاء بشأن مختلف جوانب مذكرة التفاهم، وسياسات وإجراءات المعدات المملوكة للوحدات، فضلا عن المطالبات المتعلقة بتعويضات الوفاة والعجز	10	10	20	10
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية				

الإدارة: تقديم الخدمات وتنفيذ توصيات العمليات الحكومية الدولية فيما يتعلق بالإطار التشريعي لسداد التكاليف، بما في ذلك التغيرات الناشئة عن الدراسة الاستقصائية التي تجرى كل أربع سنوات بشأن المعدل القياسي لسداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والاجتماعات التي يعقدها الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات كل ثلاث سنوات، وقرارات الجمعية العامة؛ وتقديم إحاطات ودورات تدريبية لجميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة والدول الأعضاء الأخرى، وكيانات الأمانة العامة، وجميع البعثات الميدانية التي لها وحدات مشكلة بشأن إطار سداد التكاليف؛ وصيغ جديدة ومعدلة لبيانات احتياجات الوحدات ومذكرات التفاهم وطلبات التوريد والاتفاقات الخاصة بالوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المنتشرة في البعثات الميدانية أو المتعهَّد بها لمستوى الانتشار السريع لنظام تأهب قدرات حفظ السلام، بأساليب تشمل التشاور مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وكيانات الأمانة العامة، والمشاركة في التقييم والاستشارات بشأن التحقق من المعدات المملوكة للوحدات، قبل الانتشار، وعند مستوى الانتشار السريع، وسائر الزيارات إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة؛ وتقييم وحساب المبالغ المردودة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والمعدات المملوكة للوحدات المنتشرة في البعثات الميدانية استنادا إلى مذكرات التفاهم أو طلبات التوريد، بأساليب تشمل حساب الأقساط والاقتطاعات وتعويضات الوفاة والعجز والاضطرابات النفسية اللاحقة للإصابة؛ وتقديم الخدمات لمجلس الاستعراض الإداري بشأن المعدات المملوكة للوحدات/مذكرات التفاهم؛ وإعداد تقارير عن تحليل الأداء المقارن والقرارات الإدارية.

البرنامج الفرعي 3
الأنشطة الخاصة

الهدف

25 باء-144 الهدف الذي يسهم فيه هذا البرنامج الفرعي هو ضمان قدرة العملاء على الاستجابة للحالات الخاصة.

الاستراتيجية

25 باء-145 إسهاما في تحقيق هذا الهدف، سيعزز البرنامج الفرعي قدرات كيانات الأمانة العامة التي جرى نشرها أو توسيعها حديثا على تحقيق المرحلة المتفق عليها من قدرتها التشغيلية الأولية. وسينجز البرنامج الفرعي هذا الجهد عن طريق تحديد ما هو حيوي من موظفين وموارد – سواء كانت مالية أو أصولا قابلة للنشر – يمكن وضعهم في مسرح العملية. كما سيقدم دعما مخصصا لكيانات الأمانة العامة خلال فترات الزيادة الحادة والانتقال والتصفية.

25 باء-146 ويشرف البرنامج الفرعي على طائفة من القدرات التشغيلية المتخصصة والشاملة. وستُلبَّى الاحتياجات المحدّدة لمختلف العملاء من خلال موارد مخصصة من الموظفين، أو – على وجه الخصوص في ما يتعلق بالاحتياجات المتصلة ببدء البعثات وبالزيادة الحادة وبحالات الأزمات – عن طريق تشكيل أفرقة مؤقتة تضم خبراء متخصصين من مكتب عمليات الدعم، العنصر 1 من البرنامج الفرعي 2، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حسب الاقتضاء، وذلك لتلبية الاحتياجات الفورية من الدعم إلى حين انتهاء الأزمة أو تحديد الموارد أو اعتمادها بغية تلبية الاحتياجات على نحو مستمر.

25 باء-147 وسيواصل البرنامج الفرعي إدارة وتعزيز الترتيبات مع الشركاء الرئيسيين، مثل المنظمات الإقليمية، فضلا عن الجهات الفاعلة الأخرى في الأمم المتحدة والحكومات، بما في ذلك ترتيبات الشراكة الثلاثية، لتلقّي المساعدة المتعلقة بالدعم العملياتي وتقديمها على حد سواء، كما سيضع الأدوات والتحليلات اللازمة لتقييم وتوقع مسبِّبات التكلفة.

25 باء-148 وسيسهم البرنامج الفرعي أيضا في تعزيز القدرة على التأهب للأزمات في جميع مراكز العمل من خلال تدريب جميع الموظفين والمديرين على التأهب للأزمات، بما في ذلك من خلال وضع إطار لتخطيط الموارد البشرية بهدف التأهب للأزمات والاستجابة لها، بما يتناسب مع احتياجات كل عميل. وسيواصل البرنامج الفرعي تدريب كوادر من المتطوعين لتقديم الدعم في الأزمات وإدارة قائمة المرشحين النهائيين الحالية من المتطوعين لتقديم الدعم في الأزمات الذين يعملون كخط الدعم الأول للموظفين المتضررين وأسرهم. ويقدم البرنامج الفرعي، من خلال شبكة المتطوعين، خدمات الناجين من الحوادث، بما في ذلك الدعم المستمر للموظفين وأسرهم، وتنسيق المشورة وتقديم المساعدة في تجهيز الاستحقاقات والمخصصات لموظفي الأمم المتحدة المتضررين وأسرهم. ويتولى البرنامج الفرعي أيضا تيسير حل المسائل المتبقية في الوقت المناسب دعماً للموظفين وأسرهم من خلال تنظيم مراسم إحياء الذكرى. وفي حالات الطوارئ، يتولى البرنامج الفرعي أيضا تشغيل مراكز الاتصال في جميع أنحاء العالم وشبكة متطوعي تقديم الدعم في الأزمات.

25 باء-149 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) نشر الموظفين والأصول والموارد المالية على نحو أسرع وأكثر استدامة لكي يبدأ الكيان المعني في تنفيذ ولايته في أسرع وقت ممكن؛

(ب) إغلاق القضايا الإدارية العالقة في وقت مناسب أكثر، مثل تسوية المبالغ القديمة المستحقة القبض، والمدفوعات المختلَف بشأنها، والمطالبات المحتملة من أطراف ثالثة، فضلا عن المنازعات مع المورّدين؛

(ج) تعزيز الجاهزية لمواجهة الأزمات والقدرات على الاستجابة لها، وزيادة مستويات التوعية على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

(د) إبرام اتفاقات لتعزيز التعاون تدعم تخطيط وصياغة مفاهيم الدعم في ما يتعلق بحالات بدء البعثات والزيادة الحادة أو الأزمات.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 باء-150 يشـــمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي اســـتجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

ضمان تنفيذ الولايات خلال جائحة كوفيد-19

25 باء-151 لدى بدء تفشـــي جائحة كوفيد-19، جمعَ البرنامجُ الفرعي قدرةً على دعم العمليات من البرامج الفرعية الأخرى في الإدارة لدعم كيانات الأمانة العامة بغية ضـمان اسـتمرارية عمليات تنفيذ الولايات. وللقيام مثلا بتمكين العنصـر 1 من البرنامج الفرعي 2 من شراء اختبارات تفاعل البوليمراز التسلسلي (PCR) ومعدات الحماية الشخصية واللوازم الطبية، أو العنصر 3 من البرنامج الفرعي 1 من إجراء الاسـتعراض الافتراضـي للمرافق الصـحية للأمم المتحدة، وفّر البرنامج الفرعي الرقابة والتنسـيق بين المقر والميدان عن طريق تقييم احتياجات الكيانات الميدانية وتنسيق الحلول الممكنة وتحديد القدرات داخل الإدارة.

25 باء-152 وتشاطرَ البرنامج الفرعي مسؤوليات تولي الرئاسة (مع إدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام) لإنشاء فريق الدعم الميداني المعني بكوفيد-19، وهو منتدى مشـــترك بين الميدان ومقر الأمم المتحدة لتحديد ومواجهة التحديات التي تصـادفها عمليات حفظ السـلام والبعثات السـياسـية الخاصـة ومراكز الدعم جراء الجائحة. وعلاوة على ذلك، رصـد البرنامج الفرعي المخاطر الرئيسية، مثل الاستجابة الطبية والقدرة على الحماية، وترتيبات الدعم المعيشي والاستمرارية، والهواجس الأمنية لموظفي الأمانة العامة في ما يتصـل بكوفيد-19، وأنشـأ أفرقة عاملة متعددة الوظائف للتركيز على المجالات الرئيسـية لعمل الأمم المتحدة في مواجهة الجائحة. وكفل البرنامج الفرعي أيضـا تلقي الكيانات الميدانية الدعم في المسـائل الخاصـة ببيئتها الميدانية عن طريق اعتماد جهات اتصال عليا لكل من الكيانات الميدانية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 باء-153 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق هذا الهدف، كما يتضح من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية التي باتت لديها إمكانية الوصـول إلى التحديثات والنشـرات الإخبارية المنتظمة الصـادرة في الوقت المناسـب عن اسـتجابة الأمانة العامة للأمم المتحدة للجائحة (انظر الجدول 25 باء-19).

الجدول 25 باء-19

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	الدول الأعضـاء والمنظمات الإقليمية قادرة على الاطلاع على التحديثات والنشرات الإخبارية في شـكل منتظم وفي الوقت المناسـب في ما يتعلق باستجابة الأمانة العامة للأمم المتحدة للجائحة

أثر كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

25 باء-154 نظرا لتأثير كوفيد-19 خلال عام 2020، أُرجئت الدورات التدريبية لإعداد العملاء للاســتجابة للحالات الخاصــة، مثل تدريب منسـقي شـؤون الأسـرة، ومتطوعي مراكز الاتصـال، وعلى المهارات الشـخصـية في مجال الاتصـالات في حالات الأزمات

للمُنجدين. كما أدت القيود المفروضة على السفر جراء كوفيد-19 إلى تأخير نشر بعض موظفي تلبية الزيادة الحادة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وكان لهذه التغييرات أثر على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجتين 1 و 2 أدناه.

النتائج المقررة لعام 2022

25 باء-155 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين لنتائج معروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة وهما تعكسان تاليا الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تمكين العملاء من الاستجابة بفعالية وكفاءة لتحديات الحالات الخاصة[293]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 باء-156 أحرز البرنامج الفرعي تقدما في العمل في هذا المجال من خلال استحداث وتنشيط المجمع الدائم للقدرات على تلبية الزيادة الحادة، وهو كناية عن مجمع احتياطي يضم 750 موظفا من موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة متاحين للنشر المفاجئ في حالات خاصة لتلبية الزيادة الحادة المفاجئة، مثل بدء تشغيل كيانات جديدة، أو مراحل الانتقال أو الإغلاق أو للاستجابة لحالات الطوارئ، لمدة 90 يوما، عبر 125 وظيفة مهنية. ويتيح هذا المجمع موارد من الموظفين لزيادة قدرة الكيانات الطالبة للدعم. فعلى سبيل المثال، في عام 2020 نشر المجمع أخصائيا واحدا في الموارد البشرية والمشورة دعماً للموظفين في بيروت والكيانات المتضررين من انفجار مرفأ بيروت.

25 باء-157 وأسهم العمل المذكور أعلاه في النشر السريع للفريق المتقدم لبدء تشغيل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، الذي نُشرت لها نسبة 65 في المائة من وظائف الزيادة الحادة المحددة في غضون شهر واحد، وهي نسبة لم تحقق هدف الـ 80 في المائة من وظائف الزيادة الحادة المحددة التي شُغلت في غضون شهر واحد، وهو ما انعكس في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. ولم يتحقق إلا جزء من هذا الهدف بسبب أوجه التأخير في إصدار التأشيرات والقيود المفروضة على السفر جراء كوفيد-19.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 باء-158 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وذلك بما يتفق مع الولاية الموكلة إليه. وإسهاما في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق هذا الهدف، سيستفيد البرنامج الفرعي من المجمع الدائم للقدرات على تلبية الزيادة الحادة من أجل سد الثغرات الحرجة في ملاك الموظفين. ويعتزم البرنامج الفرعي توسيع مجمع الوظائف من أجل "الإدارة والتنظيم"، وكذلك بدء عملية لتجديد المعلومات لإبقاء المجمع مواكبا لآخر التطورات وجاهزا للنشر. وإضافة إلى ذلك، سيجرى توسيع المجمع ليشمل المهام التي يكثر عليها الطلب في ما يتعلق بركيزة السلام والأمن. ويرد عرض للتقدم المتوقع إحرازه في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 25 باء-20).

(293) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 29B)).

الجدول 25 باء-20

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
الكيانات لا تستخدم قوائم النشر السريع	الكيانات تصدر قوائم النشر السريع	65 في المائة من وظائف تلبية الاحتياجات الحادة التي حُددت لبدء تشغيل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان نُشرت في الشهر الأول	تطوَّر مفهوم قوائم النشر السريع إلى المجمع الدائم للقدرات على تلبية الزيادة الحادة، ما يوفر قائمة من الموظفين المعتمدين في 125 وظيفة محددة مطلوبة عادة لمراحل بدء البعثات أو الانتقال أو الإغلاق أو الاستجابة لحالات الطوارئ وسيمكّن المجمعُ المنظمةَ من نشر موظفين معتمدين مسبقا بإخطارٍ قصير المهلة للقيام بمهام تصل مدتها إلى 90 يوما لدعم تلبية الزيادة الحادة في الاحتياجات على الصعيد العالمي في كيانات الأمانة العامة	توسيع للمجمع بحيث يشمل وظائف إضافية نشر الخبرات المطلوبة لتلبية الاحتياجات العاجلة على مستوى الزيادة الحادة في غضون 10 أيام من الإبلاغ

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، يُرحَّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك النقطة الزمنية قبل انتشار جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: حلول الدعم التمكينية الشاملة للشركاء[294]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 باء-159 أسهم البرنامج الفرعي في ضمان قدرة العملاء على الاستجابة للحالات الخاصة من خلال استخدام المجمع الدائم للقدرات على تلبية الزيادة الحادة. وعزز البرنامج الفرعي أيضا، في ما يتعلق بالشراكات، القدرات داخل الإدارة على توفير خدمات دعمٍ فعالة ومتسمة بالكفاءة تتيح تنفيذ الولايات. وشمل ذلك إقامة شراكات وظيفية مع الدول الأعضاء والشركاء الإقليميين (وعلى وجه التحديد *الوكالة الاتحادية لألمانيا للإغاثة* التقنية والاتحاد الأوروبي)، فضلا عن تعزيز إمكانية التشغيل المتبادل مع الشركاء

(294) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 29B)).

الرئيسيين مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة حلف شمال الأطلسي في عدد من المسائل الميدانية، بما في ذلك أفضل الممارسات في مواجهة كوفيد-19.

25 باء-160 وأسهم العمل المذكور أعلاه في شَغل نسبة 65 في المائة من وظائف تلبية الزيادة الحادة المحددة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان الجاري في الشهر الأول، وهي نسبة لم تحقق الهدف المتمثل في 80 في المائة من وظائف تلبية الزيادة الحادة المحددة التي يتعين شغلها في الشهر الأول المدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. ولم يتحقق الهدف إلا جزئيا بسبب القيود المفروضة على السفر جراء كوفيد-19 وأوجه التأخير في إصدار التأشيرات.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 باء-161 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، بما يتفق مع الولاية المنوطة به. وإسهاما في إحراز مزيد من التقدم، سيقوم البرنامج الفرعي بتنسيق جهود إدارة الدعم العملياتي لإنشاء منصات الدعم التشغيلي الحاسم الموجه للبعثات الجديدة أو غيرها من الكيانات، بما في ذلك فيما يتعلق بالإلمام الأولي بالحالة، والتدخل الأولي والتخطيط مع النظراء المعنيين، والتخطيط المفصل وتطوير المفهوم أو الخطة اللازمين في مجال الدعم العملياتي. ويرد عرض للتقدم المتوقع إحرازه في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 25 باء-21).

الجدول 25 باء-21

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
-	الكيانات تصدر قوائم النشر السريع	استخدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان المجمع الدائم للقدرات على تلبية الزيادة الحادة في عمليات النشر	شغل 35 في المائة من الوظائف المعتمدة بحلول تاريخ بدء البعثات الجديدة	شغل 40 في المائة من الوظائف المعتمدة بحلول تاريخ بدء البعثات الجديدة
		65 في المائة من وظائف تلبية الاحتياجات المفاجئة، التي حُددت لبدء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان نُشرت في الشهر الأول	نظرت 60 في المائة من خطط بدء البعثة أو دعم تلبية الزيادة الحادة للاحتياجات والدعم أثناء الأزمات في خيارات الشراكة المتاحة	نظرت 65 في المائة من خطط بدء البعثة أو دعم تلبية الزيادة الحادة للاحتياجات والدعم أثناء الأزمات في خيارات الشراكة المتاحة

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، يُرحَّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك النقطة الزمنية قبل انتشار جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: استرشاد البعثات الميدانية الجديدة والموسعة بمفاهيم دعم البعثات

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 باء-162 يشرف البرنامج الفرعي على طائفة من القدرات الميدانية المتخصصة والشاملة، بما فيها حالات بدء البعثات والزيادة الحادة في الاحتياجات وحالات الأزمات؛ ويشكل مفهوم دعم البعثات الوثيقة المرجعية التي تعود إليها الإدارة لدى تقديم الدعم إلى أي كيان ميداني في حالات خاصة مثل بدء العمليات أو إغلاقها أو أي تغيير هام آخر في العمليات. وهو يبين كيف سيجرى تقديم وإدارة مختلف ركائز دعم البعثة. وتساعد الاحتياجات المحددة للدعم، وافتراضات التخطيط والبارامترات في تحديد النهج الأكثر فعالية إزاء الدعم، وملاك الموظفين المكمل لدعم البعثات، والخطط الفرعية التقنية عبر طيف خدمات الدعم، وما يتصل بذلك من احتياجات من الموارد. وسبق للبرنامج الفرعي أن وضع مفاهيم دعم البعثات لدى إنشاء بعثات سياسية خاصة مؤخرا في السودان وهايتي واليمن. وفي مرحلة البدء، يشكل وضع الصيغة النهائية لمفهوم دعم البعثات محطة رئيسية في أي كيان ميداني يسعى إلى توليد القدرة التشغيلية الأولية التي تمكّنه من أن يتولى المسؤولية المباشرة عن مواصلة تخطيط وتنفيذ مهام الدعم.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

25 باء-163 كان الدرس المستفاد منه في البرنامج الفرعي هو أن وضع مفاهيم دعم البعثات يزيد من قدرة الإدارة على تقديم حلول موحدة تستفيد من المجموعة الكاملة من أدوار الإدارة وخبراتها، وتضمن إقامة روابط فعالة ومتسقة بين التخطيط على المستوى الاستراتيجي والخطط العملياتية والتقنية. ويعتزم البرنامج الفرعي، في تطبيق هذا الدرس، توجيه التطوير المنهجي لمفاهيم دعم البعثات نحو تبسيط التعاطي مع العملاء الرئيسيين في مجالي التخطيط والتنسيق، بما يشمل إدارات أخرى موجودة في المقر والكيانات الميدانية الأخرى ذات الصلة. وسيطور البرنامج الفرعي معايير دنيا ويوفر ضمانا للجودة من أجل تطوير المفاهيم. وإضافة إلى ذلك، ستُدمج المفاهيم في تخطيط السياسات للإدارات الأخرى (أي إدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام) بحيث تعمَّم مفاهيم دعم البعثات وتجرى مواءمتها مع مجمل جهود التخطيط.

التقدم المتوقع المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 باء-164 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتبين من وفاء نسبة 100 في المائة من مفاهيم دعم البعثات بالمعايير الدنيا (انظر الجدول 25 باء-22).

الجدول 25 باء-22

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
طُبقت مفاهيم دعم البعثات تبعاً لكل حالة	طُبقت مفاهيم دعم البعثات تبعاً لكل حالة	طُبقت مفاهيم دعم البعثات في إنشاء بعثات سياسية خاصة في السودان وهايتي واليمن	التطبيق المنهجي لمفاهيم دعم البعثات في كل الحالات الخاصة	100 في المائة من مفاهيم البعثات تفي تماما بالمعايير الدنيا

المنجزات المستهدفة

25 باء-165 يعرض الجدول 25 باء-23 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 باء-23

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية
الإدارة: أطر تأهب للكيانات في الحالات الخاصة، وأدوات وإجراءات تشغيل موحدة، ومجموعات من موظفي الأمانة العامة لتوفير القدرة على تلبية الزيادة الحادة، وتمارين المحاكاة مع 3 منظمات شريكة وتقارير الإلمام بالحالة؛ توجيه الكيانات في حالات خاصة، بما في ذلك عن طريق التقييمات الاستراتيجية وعمليات استعراض الموارد لستّ بعثات ميدانية، ومفاهيم محدَّثة لدعم البعثات في ما يتعلق بست بعثات ميدانية، وخطط توظيف، وخطط لتوفير الموارد، والميزانيات والمخصصات لستّ بعثات ميدانية؛ نشر قدرات مخصصة لتوفير الدعم في الموقع أو الدعم الافتراضي، بما في ذلك الخدمات التشغيلية والاستشارية، خلال المراحل الحرجة من عمليات البدء، أو المراحل الانتقالية، أو الخفض التدريجي، أو الإغلاق، أو التصفية أو حالات الأزمات؛ إنشاء قدرة تشغيل أولية جاهزة للعمل للكيانات الجديدة أو الموسعة؛ تقديم التوجيه الاستراتيجي ودعم الإسناد إلى مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال؛ الإشراف على تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بتوفير الدعم لكل قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة؛ بناء قدرات منظمتين شريكتين لتخطيط وإدارة ونشر عمليات دعم السلام، بما في ذلك عن طريق برنامج تبادل الخبرات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي؛ بناء قدرات حفظة السلام النظاميين على تلبية احتياجات عمليات حفظ السلام من القدرات من خلال الشراكات بين الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة والدول الأعضاء؛ إنشاء وإدارة إطار شامل لمعايير توفير الموارد في مجال الدعم التشغيلي؛ دعم إنشاء منصة لإدارة البيانات على نطاق الأمم المتحدة، من أجل إبراز دور العمليات وجاهزيتها؛ التنفيذ العالمي النطاق للحل الإلكتروني لتوفير إمكانية الوصول في الوقت المناسب إلى جميع كيانات الأمانة العامة في ما يتعلق بالموظفين المتضررين من الخفض التدريجي.

البرنامج الفرعي 4
الإدارة، نيويورك

الهدف

25 باء-166 يتمثّل الهدف، الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه، في كفالة تهيئة بيئة مادية آمنة ووافية بالغرض المنشود في المقر ومرافق تلبّي الاحتياجات المتوخاة، فضلا عن تقديم الخدمات الإدارية واللوجستية والإعلامية وغيرها من الخدمات دعما لكفاءة أداء المنظمة ولإعلام الجمهور بأعمال الأمم المتحدة.

الاستراتيجية

25 باء-167 إسهاما في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي القيام على نحو استباقي بصيانة مباني المقر وتشغيلها مستفيدا من التكنولوجيا المتاحة ومدمجا الممارسات الجيدة في إدارة المرافق بما يحقق أوجه الكفاءة المتوخاة، ويعزّز مكان العمل الحديث، ويدعم الدول الأعضاء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسيواصل التخطيط الطويل الأجل لأماكن المكاتب وتعديلات المباني لدعم احتياجات الكيانات في نيويورك والحفاظ على قيمة ممتلكات مجمع المقر. وسينصب التركيز الاستراتيجي للبرنامج الفرعي في هذا المجال على إدماج اتجاهات جديدة في حيز المكاتب ناجمة عن جائحة كوفيد-19 وعلى تعزيز المهام الأساسية لصيانة المباني، وعلى تنفيذ مشاريع تحسين إمكانية الوصول المقررة للمعوقين، وعلى مواصلة دعم جهود إدارة الاستدامة البيئية.

25 باء-168 ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا تقديم خدمات متسمة بالكفاءة في الوقت المناسب وفعالة من حيث التكلفة إلى العملاء في نيويورك في مجالات إدارة المباني، وحيز المكاتب، وإدارة الأصول والهدايا الرسمية، وإدارة المخزون والمستودعات، والسفر والنقل،

وخدمات البريد والحقيبة، وإدارة الأحداث، وإدارة البريد، وخدمات تقديم الطعام، والعمليات التجارية الأخرى، وتجهيز المبالغ المسددة من الضرائب لدافعي الضرائب في الولايات المتحدة. وإضافة إلى ذلك، وريثما تبتّ الجمعية العامة في نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، سيوفر هذا البرنامج الفرعي دعما متخصصا للموارد البشرية في مجالات الالتحاق الفعلي بالعمل، وانتهاء الخدمة، وتجهيز الاستحقاقات المعقدة (بما في ذلك منح التعليم، وبدلات الإعالة، وإعانات الإيجار) لموظفي جميع كيانات الأمم المتحدة الموجودة في المقر، والمواقع الميدانية ذات الصلة. وسيدعم البرنامج الفرعي أيضا كيانات الأمانة العامة على الصعيد العالمي بخدمات فعالة في مجال إدارة المحفوظات والسجلات. وإضافة إلى مواصلة السعي إلى تحقيق مستوى عال من رضا العملاء وتقديم الخدمات في غضون المدة القياسية المحددة لتلبيتها، سينصب التركيز الاستراتيجي للبرنامج الفرعي على تعزيز دعم إدارة الممتلكات والإبلاغ عنها في المقر، فضلا عن الاضطلاع بالمرحلة الأولى من تبسيط تخزين وإدارة المحفوظات استعدادا لإخلاء مبنى فالتشي عند انتهاء عقد الإيجار في عام 2024.

25 باء-169 وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا خدمات بريدية وإعلامية ومتصلة بالهدايا والمحفوظات إلى الجمهور في نيويورك وعلى الصعيد العالمي بهدف التوعية بأعمال الأمم المتحدة السابقة والحالية.

25 باء-170 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) مجمَّع يرمز إلى مُثُل الأمم المتحدة، ويتسم بقدرة عالية على أداء وظائفه وأكثر شمولية واستدامة؛

(ب) رضا إيجابي من العملاء وكفاءة من حيث التكلفة في تقديم الخدمات؛

(ج) توعية الجمهور بالعمل الحالي والماضي للمنظمة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 باء-171 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

عمليات البناء المتواصلة وإعادة فتح مقر الأمم المتحدة بأمان خلال جائحة كوفيد-19

25 باء-172 لدى بدء تفشي الجائحة، وعندما أغلقت مباني مقر الأمم المتحدة لأسباب تتعلق بالسلامة، كان من الأهمية بمكان بالنسبة لاستجابة المنظمة للأزمة الإبقاء على كل العمليات الموقعية الأساسية المتصلة بالأبنية، ولا سيما خدمات التنظيف. كما أن إعادة فتح المجمع بأمان تستند إلى قدرة البرنامج الفرعي على تنفيذ تدابير السلامة، وإعداد المبنى لزيادة الإشغال، والحفاظ على ظروف عمل آمنة. وقد أدى البرنامج الفرعي دورا رئيسيا في إعداد الاستجابة للجائحة. ووفقا لسياسة العودة إلى العمل، كفل البرنامج الفرعي استمرارية العمليات الأساسية في المرحلة 0، وأعدَّ المبنى للمرحلتين 1 و 2 من عودة الموظفين، وحافظ على ظروف عمل آمنة، بما في ذلك من خلال التنظيف المركَّز والأكثر تكرارا، وتركيب محطات للتطهير، وزيادة التهوية، ووضع اللافتات، واتخاذ تدابير متعددة لإنفاذ التباعد الاجتماعي. وأعرب شاغلو مباني مقر الأمم المتحدة عن تقديرهم لاستجابة البرنامج الفرعي وتدابير السلامة المتبعة في جميع مراحل جائحة كوفيد-19. وإضافة إلى ذلك، فإن استمرارية خدمات البريد والحقيبة والسفر وغيرها من الخدمات التي تدعم عمليات الإجلاء الطبي وشحن معدات الحماية الشخصية والأدوية ومعدات تكنولوجيا المعلومات في جميع أنحاء العالم أسهمت في سلامة موظفي الأمم المتحدة والعمل من بُعد.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 باء-173 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق هذا الهدف، كما يتضح من إعادة الفتح الآمنة لمجمَّع الأمم المتحدة بقدرة استيعاب منخفضة، ما يسَّر تنفيذ ولايات واجتماعات الهيئات الحكومية الدولية من دون الإبلاغ عن وقوع أي حادثة كبيرة (انظر الجدول 25 باء-24).

الجدول 25 باء-24
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
-	-	التنفيذ الآمن للمرحلة 2 من إعادة فتح مجمّع مقر الأمم المتحدة بقدرة استيعاب منخفضة، على نحوٍ يسَّر تنفيذ ولايات واجتماعات الهيئات الحكومية الدولية من دون الإبلاغ عن وقوع حوادث كبرى

أثر كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

25 باء-174 نظراً لتأثير كوفيد-19 خلال عام 2020، قام البرنامج الفرعي بتكييف أساليب عمله لدعم استمرارية عمليات الأمم المتحدة وأرجأ النتائج المقررة ومشاريع الصيانة الرئيسية في مقر الأمم المتحدة. وبسبب الجائحة، خضعت العمليات الأساسية في المقر لتعديلات مستمرة تبعاً لتطور الأزمة بغية الحفاظ على ملاءمة المباني للغرض في كل مرحلة من المراحل وإيلاء الأولوية للبريد العاجل، والحقيبة الدبلوماسية، وتسليم جوازات السفر والتأشيرات، وإدارة المواد وغيرها من الخدمات. وجرى بسرعة تعديل أساليب العمل لتجهيز المبالغ المسددة من الضرائب للموظفين لضمان استمرارية الخدمات عبر السماح للموظفين بتقديم المطالبات الضريبية إلكترونيا في حين جرت رقمنة المطالبات المقدمة في شكل ورقي وتجهيزها من بعد. وقُدمت خدمات فردية وخدمات أخرى إلى العملاء عن طريق تعديل أساليب العمل لتتكيف مع بيئة العمل من بعد.

25 باء-175 وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تأجيل أعمال صيانة المباني ومشاريع البناء بسبب التدابير المتعلقة بالجائحة التي اتخذتها السلطات المحلية والحاجة إلى تغيير الأولويات والقدرات من أجل مواجهة تحديات الأزمة. وألغيت مناسبات خاصة وأدى تعليق خدمات البريد الدولي في وجهات معينة إلى بعض التأخير في إرسال بعضٍ من البريد والحقائب الأساسية. وشهدت عدة عمليات تراكمات كبيرة كما كانت الحال مثلا في تجهيز ورقمنة السجلات الورقية. وكان لهذه التغييرات أثر على الأداء البرنامجي في عام 2020، حيث كانت معدلات تنفيذ مشاريع أماكن العمل المرنة وتحسين إمكانية الوصول أدنى مما كان مقررا لها في النتيجتين 1 و 2 أدناه.

25 باء-176 غير أن البرنامج الفرعي عدّل في الوقت نفسه الأنشطة الرامية إلى دعم موظفي الأمم المتحدة والدول الأعضاء في تنفيذ عملهم خلال كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، أي تكييف المباني التي يملكها ويستأجرها المقر وفقا لمتطلبات التباعد البدني والنظافة الصحية الموصى بها؛ الإسهام في تقاسم الموارد المتصلة بكوفيد-19 في نيويورك؛ تقديم الدعم إلى الموظفين وأسرهم في حالات السفر المعقدة؛ مساعدة الإدارات في مقر الأمم المتحدة على نقل الملفات إلى SharePoint، ووقف تشغيل النظُم القديمة، وتحسين إدارة السجلات الرقمية للأمم المتحدة بالتنسيق مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتطوير أدوات وأساليب عمل على الإنترنت لتقديم خدمات مستمرة. وكمثال على ذلك، استحدث البرنامج الفرعي موقعا شبكيا سهل الاستعمال

يتضمن حجما متزايدا من الموارد ونشر أكثر من مليون صفحة من المحفوظات التاريخية على بوابة البحوث الخاصة به. كما نقل مؤقتا بعض المهام إلى عملية تقديم إلكترونية بالكامل من قبيل طلبات جواز المرور الخاص بالأمم المتحدة لتقديم الدعم التشغيلي العالمي الطارئ في ما يتعلق بمستندات السفر إلى عمليات الإجلاء الطبي المتصلة بكوفيد-19 التي رتبتها عمليات منظمة الصحة العالمية. وأسهمت هذه المنجزات المستهدفة المعدَّلة في تحقيق نتائج في عام 2020، على النحو المحدَّد في النتيجة المستجدة لعام 2020 أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

25 باء-177 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين لنتائج معروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة وتعكسان تاليا الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تحويل الأمانة العامة من خلال تنفيذ أماكن العمل المرنة[295]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 باء-178 يواصل البرنامج الفرعي تحديث مقر الأمم المتحدة من خلال تنفيذ مشروع أماكن العمل المرنة. وفي عام 2020، أعيد تشكيل 3 طوابق في مبنى الأمانة العامة، ليصل المجموع إلى 22 طابقا مرنا. وتمكنت المنظمة من تلبية الاحتياجات الجديد من الحيز المكتبي المرتبطة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك نقل مكتب التنسيق الإنمائي إلى مبنى الأمانة العامة، وفي الوقت نفسه إخلاء طابق إضافي في مبنى مستأجر. وتمكن الموظفون في الطوابق المحولة من الانتقال بسلاسة إلى العمل من بعد بالكامل عند إغلاق المبنى، وطوال جائحة كوفيد-19، أثبتت مساحة العمل المرنة قدرتها على التكيف مع مستويات الإشغال المتقلبة وعلى تطبيق تدابير السلامة مثل التباعد الاجتماعي.

25 باء-179 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق زيادة في قدرة مكان العمل على استيعاب 187 شخصا إضافيا، وهو رقم لم يحقّق الهدف المقرر المتمثل في 262 شخصا، الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وقد تأخر المشروع بسبب الاضطرار إلى تعليق أعمال البناء أشهرا عدة جراء أوامر السلطات المحلية بـ "ملازمة المنزل" جراء كوفيد-19. وعندما استؤنف البناء، أكمل البرنامج الفرعي الطوابق التي كانت بلغت مرحلة متقدمة من التنفيذ وأرجأ العمل على الطوابق الخمسة المتبقية ريثما تتضح صورة مشهد ما بعد تفشي الجائحة والاحتياجات من الحيز المكتبي للإدارات المعنية، كما ورد في A/75/342.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 باء-180 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، بما يتفق مع الولاية المنوطة به. وإسهاما في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف واستجابةً للتطورات الأخيرة، سيتطور عمل البرنامج الفرعي ليشمل تقييما مستمرا للاحتياجات المتغيرة من أماكن العمل في بيئة ما بعد الجائحة وأثر تلك الاحتياجات على تنفيذ استراتيجيات أماكن العمل المرنة والاحتياجات المقبلة من حيز المكاتب في مقر الأمم المتحدة. وكما ورد في A/75/342/Add.1 و A/75/342/Add.1/Corr.1، أجرى البرنامج الفرعي استعراضا للمشروع وفقا لتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وما قررته الجمعية العامة في قرارها 253/75. ونظرا للضبابية التي سادت مشهد ما بعد الجائحة، اقتُرح إغلاق المشروع والنظر في أي إعادة تشكيل مطلوبة لحيز العمل على نطاق واسع في المستقبل لتلبية الاحتياجات الناشئة باعتبارها مبادرة جديدة. وسيواصل البرنامج الفرعي تعميم النهج

(295) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 29B)).

المتبع إزاء تلبية احتياجات إعادة تشكيل المكاتب على نطاق صغير في المباني التي تملكها وتستأجرها الأمم المتحدة إلى أقصى حد ممكن، مع مراعاة الدروس المستفادة وأحدث اتجاهات حيز المكاتب. ويرد التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المحدَّث أدناه (انظر الشكل التاسع من الباب 25 باء).

الشكل التاسع من الباب 25 باء

مقياس الأداء: زيادة في قدرة استيعاب أماكن العمل المرنة (سنويا)

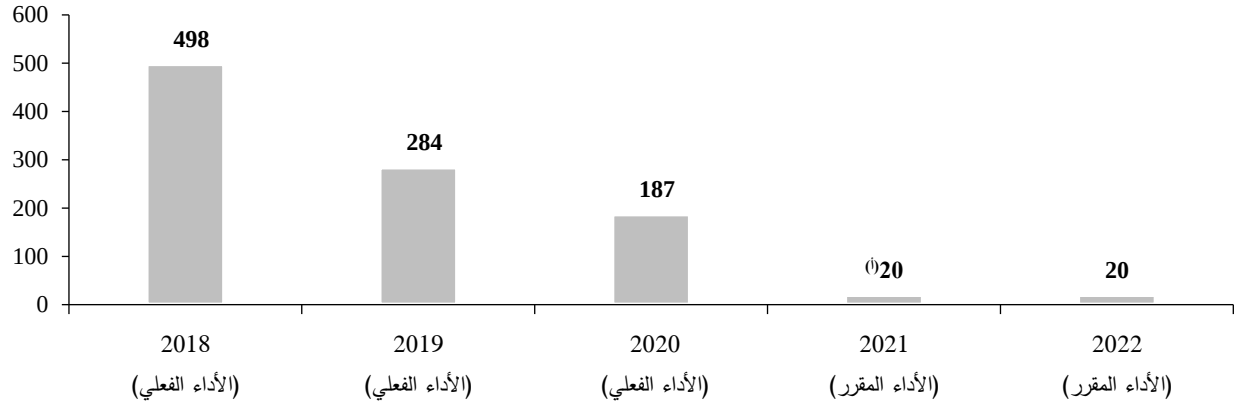

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، يُرحَّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك النقطة الزمنية قبل تفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: أمانة شاملة للجميع من خلال إدخال تحسينات على إمكانية الوصول[296]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 باء-181 يعمل البرنامج الفرعي على تحسين إمكانية الوصول إلى مجمع المقر لتيسير إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في أعمال الأمم المتحدة وزيادة امتثال الأبنية للمعايير ذات الصلة. ومن المشاريع التي أُنجزت في عام 2020 تركيب أبواب لتيسير إمكانية الوصول عند مدخل الطابق الثاني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإدماج بوابة وصول إلى السياج المحيط، واستبدال منخفضات الأرصفة، والقيام بأعمال تجديد طفيفة لمراحيض متعددة في أنحاء مقر الأمم المتحدة، وتجديد أماكن لوقوف السيارات يمكن الوصول إليها بواسطة الكرسي المتحركة، وإضافة لافتات سهولة الوصول. ووضع البرنامج الفرعي الصيغة النهائية لتصميم تركيب مصعد في المستقبل عند منبر المتكلمين في قاعة الجمعية العامة. وإضافة إلى ذلك، أسهم مشروع العمل المرن في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تيسير التنقل في الطوابق، وتوفير نظم أثاث قابلة للتعديل، وتكييف مكان العمل مع الاحتياجات المحددة حسب الاقتضاء.

25 باء-182 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تنفيذ معدل تنفيذ بلغ 23 في المائة لبرنامج توفير إمكانية الوصول للمعوقين وهي نسبة لم تبلغ الهدف المقرر البالغ 33 في المائة، كما هو مبيَّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. وتأخر العمل المقرر بسبب تعليق كل أنشطة البناء عملاً بأوامر "ملازمة المنزل" الصادرة عن السلطات المحلية جراء كوفيد-19.

(296) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 29B)).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 باء-183 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، بما يتفق مع الولاية المنوطة به. وإسهاما في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيشيد البرنامج الفرعي أبوابا إضافية لزيادة إمكانية الوصول ويُدخل تحسينات أخرى وفقا لبرنامجه الممتد ثلاث سنوات. ويرد التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل العاشر من الباب 25 باء).

الشكل العاشر من الباب 25 باء

مقياس الأداء: المعدل الإجمالي لتنفيذ برنامج إمكانية الوصول

(بالنسبة المئوية)

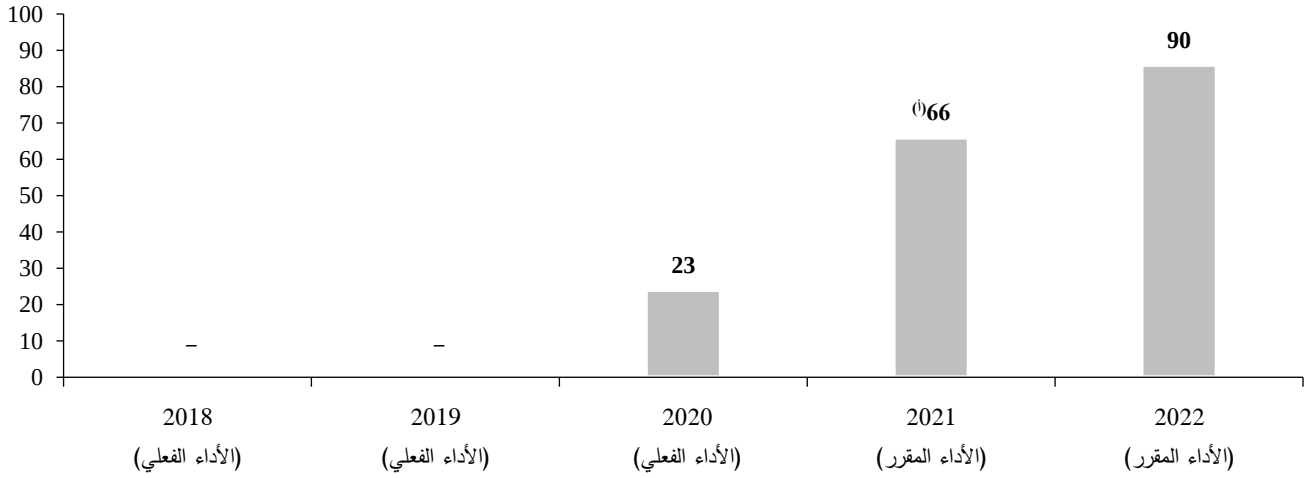

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، يُرحَّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك النقطة الزمنية قبل انتشار جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تبسيط إدارة المحفوظات في الأمانة العامة للأمم المتحدة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 باء-184 تمر المنظمة بتحول رقمي، ويُستعاض عن السجلات الورقية ببيانات رقمية بصورة متزايدة، وهو اتجاه زادت جائحة كوفيد-19 من تسارعه. ويفرض هذا التطور متطلبات جديدة للبرنامج الفرعي لتلقي السجلات الرقمية وتخزينها وحفظها وتجهيزها وتوفير إمكانية الوصول إليها. وفي الوقت نفسه، لا يزال البرنامج الفرعي مسؤولا عن تجهيز عمليات التحويلات الجديدة للسجلات الورقية وعن إدارة المحفوظات الحالية.

25 باء-185 ويتولى البرنامج الفرعي، بصفته الجهة المؤتمنة على محفوظات الأمانة العامة للأمم المتحدة، تشغيل مستودعين بشكل مباشر ويستخدم موردا من طرف ثالث لإدارة السجلات المادية. ويتيح انتهاء عقد إيجار مبنى فالتشي في كانون الأول/ديسمبر 2024، الذي يحوي أكبر مستودع، فرصة لتبسيط وظيفة إدارة المحفوظات بما ينسجم مع أفضل الممارسات واتجاهات هذا القطاع، في إدارة نموذج التخزين والسجلات من الإدارة الداخلية إلى الإدارة من طرف ثالث.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

25 باء-186 الدرس المستفاد من البرنامج الفرعي هو أن التحول الرقمي يجعل الإدارة المباشرة للمحفوظات المادية بالية بسبب تحول التركيز إلى التقاط السجلات الرقمية من أنظمة المؤسسة. وأثبتت خدمات إدارة التخزين والسجلات التي يقوم بها طرف ثالث أنها خدمات آمنة وفعالة في معاملة السجلات الورقية، وأن انتهاء عقد إيجار مبنى فالتشي هو الوقت المناسب لإجراء التغييرات التشغيلية. ونظراً إلى الحجم الكبير للسجلات المزمع تجهيزها، فإن مبادرة التبسيط لوقف العمل بمستودع مبنى فالشي تتطلب جهدا مطردا بدءاً من عام 2022. وبتطبيق هذا الدرس، يعتزم البرنامج الفرعي، على مدى السنوات الثلاث المقبلة، فرز كل السجلات الموجودة في المستودع، فيتخلص من السجلات والمخزون المنتهية الصلاحية، وينقل السجلات ذات القيمة المستمرة إلى عهدة مورد طرف ثالث، ويحفظ المحفوظات الدائمة وفقا للمعايير الدولية، ويرقمن محفوظات مختارة لضمان سهولة واستمرارية الاطلاع عليها. وبمجرد الانتهاء من هذه العملية، ومع وظائف إدارة المحفوظات المادية التي يوفرها طرف ثالث، سيتمكن البرنامج الفرعي من إعادة تخصيص الموارد لتلبية متطلبات حافظة مشاريعه المتنامية. ومن المتوقع تحقيق فوائد كبيرة تتخذ شكل مكاسب في الكفاءة ورضا العملاء من تحسين الوصول إلى السجلات الورقية المرقمنة، وفي نهاية المطاف، تحسين الدعم التشغيلي في إدارة السجلات الرقمية.

التقدم المتوقع المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 باء-187 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق هذا الهدف، كما يتضح من انخفاض حجم السجلات الموجودة في مستودع مبنى فالشي من 000 50 قدم خطي في عام 2020 إلى 000 35 سجل مقرر في عام 2022 (انظر الشكل الحادي عشر من الباب 25 باء).

الشكل الحادي عشر من الباب 25 باء

مقياس الأداء: حجم السجلات في مبنى فالتشي

(قدم خطي)

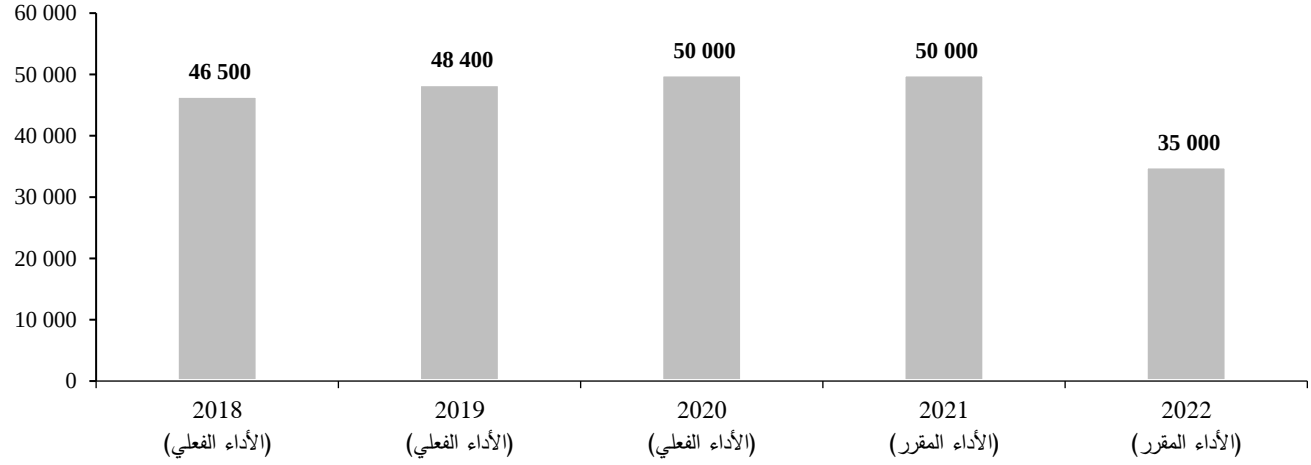

الولايات التشريعية

25 باء-188 ترد في القائمة أدناه كل الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

254/67	المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2013-2012	262/72 ألف-باء	المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2019-2018
247/68	المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2015-2014	279/73 ألف	المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2019-2018
274/69 ألف-باء	المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2015-2014	263/74	المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020
272/71	المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2017-2016	267/74	توسيع عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: تعديل للمادة 155 من النظام الداخلي للجمعية العامة
219/72	حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة	253/75	المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

المنجزات المستهدفة

25 باء-189 يعرض الجدول 25 باء-25 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 باء-25

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: الخدمات الإعلامية وخدمات الاستقبال للزوار والمندوبين وعامة الجمهور، بما في ذلك الرد على الاستفسارات بشأن أعمال الأمم المتحدة الحالية والسابقة.

خدمات المكتبات: خدمات إدارة المحفوظات والسجلات والمعلومات المقدمة إلى كل الكيانات في مقر الأمم المتحدة والبعثات الميدانية؛ تقييمات حفظ السجلات التي أجريت لكيانات الأمانة العامة على الصعيد العالمي؛ الفرز الأمني للسجلات الورقية والرقمية وفهرستها وتخزينها وحفظها؛ رقمنة محفوظات الأوراق القديمة.

هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية

الإدارة: توفير خدمات الدعم الإداري، بما في ذلك دعم الموارد البشرية المتخصصة في مجالات الالتحاق الفعلي بالعمل وتجهيز الاستحقاقات المعقدة، واستحقاقات الإعالة وإعانات الإيجار لنحو 250 8 موظفا من كل كيانات الأمم المتحدة في المقر والمواقع الميدانية التابعة لكل منها، وتجهيز المعاملات والمطالبات لـ 000 7 موظف في مجالات سداد الضرائب، وفقا للقواعد والأنظمة والمعايير ذات الصلة؛ تبسيط المعاملات الإدارية الداخلية في مجالات الموارد البشرية والمالية والميزانية والسفر وسداد الضرائب.

اللوجستيات: إدارة 000 825 1 قدم مربع من المباني والمرافق والأصول المملوكة والمستأجرة وصيانتها حسب الاقتضاء، بما في ذلك إدارة الهدايا؛ توفير أماكن مخصصة للمكاتب لنحو 000 8 موظف؛ إنجاز طلبات الخدمة للمرافق والخدمات التجارية؛ إدارة المؤتمرات والمناسبات الخاصة؛ تقديم خدمات التخزين والنقل؛ تجهيز طلبات السفر ووثائق السفر، فضلا عن عمليات احتساب المبلغ الإجمالي؛ التفاوض أو إعادة التفاوض على اتفاقات خطوط الطيران؛ تجهيز معاملات التسجيل في البلد المضيف.

خدمات المراسلات والوثائق: توفير خدمات البريد، بما في ذلك نحو 000 800 خدمة من خدمات البريد وحامل الحقيبة والحقيبة الدبلوماسية والساعي.

الباب 29 جيم
مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

25 جيم-1 يتولى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المسؤولية عن تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة. ويستمدُّ المكتب ولايته من الأولويات المحددة في قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك القراران 262/63 و 266/72 باء. وقد أبرز أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) بشكل جلي أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم استمرارية تصريف الأعمال وتنفيذ الولايات على نطاق الأمانة العامة وفي الهيئات الحكومية الدولية.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

25 جيم-2 في عام 2022، سيواصل المكتب تنفيذ البرامج التي تدعم الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في ضمان بيئة تسمح فيها قابلية التشغيل البيني بتدفق المعلومات بشكل فعال في جميع أنحاء المنظمة، مما ييسر تنفيذ الولايات بشكل متسق ومتكامل، حيث يتم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة تمكينية تشغيلية واستراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة إلى عمل الأمم المتحدة وحيث تكون المنظمة بمنأى عن تهديدات الأمن السيبراني المتصاعدة بسرعة.

25 جيم-3 وسيواصل المكتب أداء دور قيادي في تعزيز إدارة عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة. ويشمل ذلك، تحت إشراف لجنة توجيهية موسعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تعزيز الإطار السياساتي وتعزيز المشاركة الاستباقية لدوائر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية. وسيعزز المكتب أيضا دوره في مجالي الرصد والامتثال لضمان الالتزام على الصعيد العالمي بسياسات ومعايير وهياكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعمول بها، بما في ذلك ما يتعلق منها بأمن المعلومات.

25 جيم-4 ويدعم المكتب وييسر تنفيذ الإدارات والمكاتب والعمليات الميدانية لولاياتها على الصعيد العالمي. ويستلزم ذلك، كخطوة أولى، توفير شبكة عالمية مرنة وآمنة ونظم ومنصات وتطبيقات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمكن من التعاون والتواصل على نطاق الأمانة العامة والنظام الموحد للأمم المتحدة الأوسع. وخلال عام 2022، سيواصل المكتب ضمان صيانة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعند الاقتضاء، تحديثها لدعم استمرارية تصريف الأعمال، من خلال النفقات الرأسمالية اللازمة. وسيدعم المكتب أيضا تنفيذ كيانات الأمانة العامة لولاياتها من خلال تطوير ونشر خدمات وحلول التكنولوجيا والبيانات التي تيسر تنفيذها للبرامج.

25 جيم-5 وكما تبين من الانتقال إلى العمل عن بعد إلى حد كبير خلال جائحة كوفيد-19، فقد ثبت أن اعتماد منصات مركزية قائمة على الحوسبة السحابية، حيث يمكن لموظفي الأمم المتحدة التعاون والتواصل بغض النظر عن مواقعهم، أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى المنظمة وهي تتكيف مع طرق العمل الجديدة. وبفضل برنامج العمل الجاري هذا، أصبح لموظفي الأمم المتحدة مكان واحد للاجتماع والتواصل وتبادل الملفات والتعاون، بما يتيح قوة عاملة متنقلة ذات مهارات في المجال الرقمي. وسيستمر التحول من التطبيقات القديمة إلى المنصات المركزية، مما يؤدي إلى نظام إيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر تماسكًا واتساقا ومرونة، شأنه في ذلك شأن التحول الاستراتيجي إلى الخدمات القائمة على الحوسبة السحابية.

25 جيم-6 وعلى الرغم من تعزيز القدرات، سيستمر إعطاء الأولوية لأمن المعلومات، في الوقت الذي تواصل فيه الأمم المتحدة مواجهة التحديات فيما يتعلق بالتخفيف بشكل كاف من وطأة تهديدات الأمن السيبراني المتزايدة من حيث النطاق والتعقيد. وخلال عام

2022، سينشئ المكتب قدرات استباقية لمكافحة التهديدات، بحيث تحل محل النظم التفاعلية الحالية لكشف التسلل. وسيؤدي هذا الانتقال إلى تقليل الاعتماد على الخدمات التي تقدمها مصـــادر خارجية وتعزيز القدرات الداخلية التي تركز فقط على عمليات الأمم المتحدة، بينما يتطور كل من الوضــع الداخلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصــالات ووضــع التهديدات الخارجية. وسـيواصــل المكتب أيضــا إجراء تقييمات الأمن السـيبراني لكيانات الأمانة العامة من أجل تحديد المخاطر، وعند الاقتضــاء، التوصـــية باتخاذ تدابير للتخفيف من حدتها. وقد تُمكن هذه التقييمات أيضًـــا من تحديد المشـــاكل النظمية التي تتطلب اتخاذ إجراءات أوسع نطاقا.

25 جيم-7 وسـيدعم المكتب الجهود الرامية إلى تحويل المنظمة إلى منظمة تسـتخدم البيانات والمعلومات بشـكل أكثر فعالية من أجل دعم عملية صنع القرار وإرشاد التوجيه الاستراتيجي. وستجري مواءمة هذا العمل مع استراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات من قبل الجميع وفي كل مكان ودعم الهدف الاســتراتيجي المتمثل في تعزيز قابلية التشــغيل البيني. وفي الوقت الذي يســاهم فيه المكتب في العديد من مسارات العمل ذات الصلة، سيضطلع بدور قيادي فيما يتعلق باستحداث أدوات التمكين التكنولوجي لدعم هذا التحول. وسـيسـتمر أيضًـا تنفيذ التحليلات وحلول البيانات، ووضـع المعايير والهياكل المرتبطة بها لتحقيق نهج متسـق إزاء البيانات. وسيستمر توسيع نطاق العمل على التحليلات الذاتية وغيرها من أدوات التحليلات المتقدمة، بحيث يتسنى إنشاء ملاك من موظفي الأمم المتحدة على الصـــعيد العالمي يكون بإمكانهم إعداد منتجات التحليلات لتعزيز الشـــفافية والتمكين من اتخاذ القرارات، حسـب الاقتضـاء. وسـيسـتمر نشـر المبادرات الأخرى القائمة على البيانات على الصـعيد العالمي خلال عام 2022. وسيدعم المكتب أيضًا مجالات مثل صياغة السياسات وحوكمة إدارة المعلومات. وسيكون التحول المستمر إلى الخدمات القائمة على الحوسبة السحابية أساسيا أيضًا في تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بالبيانات.

25 جيم-8 وسيظل الابتكار عماد عمل المكتب. وستتواصل الجهود الرامية إلى تحديد التكنولوجيات الرائدة، مثل الذكاء الاصطناعي وتقنية ســلســـة الكتل، من أجل اســتحداث حلول تكنولوجية مبتكرة لدعم عمل الأمم المتحدة وتنفيذ الولايات على الصـــعيد العالمي. وسيستمر تعزيز تقنية المحادثة بالذكاء الاصطناعي وتوسيع نطاق استخدامها من خلال إدماجها في النظم والحلول.

25 جيم-9 وبالنسبة إلى عام 2022، تعكس المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للمكتب التحديات المعروفة والمتوقعة المتصلة بجائحة كوفيد-19 التي تواجهها الدول الأعضـاء. وتشـمل هذه المنجزات المسـتهدفة والأنشـطة المقررة مواصـلة توفير الدعم من أجل الحفاظ على اسـتمرارية تصـريف الأعمال في الأمانة العامة والهيئات الحكومية الدولية، بما يكفل أن تدعم المنصـات والحلول بشـكل كافٍ أسـاليب العمل أو الاجتماعات عن بُعد أو المختلطة. وترد أمثلة محددة على هذه المنجزات المسـتهدفة والأنشـطة المقررة في إطار البرنامج الفرعي 2.

25 جيم-10 وفيما يتعلق بقابلية التشـغيل البيني والتنسـيق المشـترك بين الوكالات، سـيسـتفيد المكتب من التقدم الكبير الذي أحرز في عام 2020، والذي أتاح إمكانية الوصول إلى أدوات التعاون على منصات الأمانة العامة لأكثر من 000 100 موظف من موظفي الوكالات والصـــناديق والبرامج. وعلى الصـــعيد العالمي، أدى ذلك إلى تيســير التعاون على نطاق النظام الموحد للأمم المتحدة الأوسع ودعم الاتساق في تنفيذ الولايات.

25 جيم-11 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تســتند الخطة الشـــاملة لعام 2022 إلى افتراض التخطيط المتمثل في أن التكاليف الرئيســـية للترخيص أو التعاقد مع البائعين لن تزيد بمعدل يفوق معدل التضخم القياسي.

25 جيم-12 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه في حال كان للجائحة تأثير إضـافي على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فستُعدل خلال عام 2022 ضـمن نطاق الأهداف والاسـتراتيجيات والولايات العامة. وسـيُبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

25 جيم-13 ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية، ومنجزاته المستهدفة، ونتائجه، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، في إطار البرنامج الفرعي 3، توفر المنصة المركزية لإدارة المواهب حاليا للمديرين المكلفين بالتعيين تحليلات خلال مراحل التقييم من عملية استقدام الموظفين لضمان مراعاة التكافؤ بين الجنسين طوال دورة حياة عملية التوظيف. وبالإضافة إلى ذلك، يعاد تصميم بوابة وظائف الأمم المتحدة لاجتذاب وإشراك شرائح متنوعة من الجمهور، والمساهمة في إيجاد قوة عاملة تعكس الطائفة الواسعة من جنسيات الدول الأعضاء، بسبل منها تعزيز التكافؤ بين الجنسين والتنوع. وواصل المكتب أيضا العمل مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومكتب الموارد البشرية في إطار الجهود المبذولة لزيادة مشاركة المرأة في قوته العاملة وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء الأمانة العامة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

25 جيم-14 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للمكتب. فقد أبرزت جائحة كوفيد-19 بشكل جلي أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة إلى قدرة الأمم المتحدة على العمل ومثلت اختبارًا هاما للنهج المتكامل الجديد إزاء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكانت القرارات والاستثمارات الاستراتيجية للأمانة العامة، ولا سيما فيما يتعلق بالانتقال إلى الحوسبة السحابية والاختيارات المتعلقة بمنصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حاسمة بالنسبة إلى إتاحة استمرارية تصريف الأعمال خلال هذه الفترة، شأنها في ذلك شأن تعزيز قدرات المكتب على توفير تطبيقات مركزية على نطاق الأمانة العامة منذ إجراء الإصلاحات الإدارية. وأثبت نشر مجموعة برمجيات متكاملة جديدة في أيلول/سبتمبر 2019 تدعم الإنتاجية والتواصل والتعاون من أي مكان وتعالج عددًا من المسائل المعقدة المتصلة بقابلية التشغيل البيني وأمن المعلومات وإدارة المعلومات، فعاليته في تمكين المنظمة من مواصلة عملها دون انقطاع، حتى عندما أصبحت المجموعة ضرورية للعديد من الموظفين الذين اضطروا إلى الالتزام بترتيبات العمل عن بُعد في غضون مهلة قصيرة. إلا أن دعم الأمانة العامة تطلب تعزيز وزيادة قدرات تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطوير منصات جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز الأمن السيبراني، ووضع توجيهات بشأن كيفية العمل في البيئة الجديدة. كما احتاجت الهيئات الحكومية الدولية إلى دعم إضافي للعمل بصورة افتراضية، بما في ذلك من حيث التصدي للتحديات مثل الترجمة الفورية. كما أن دعم قدرة الأمم المتحدة على التواصل على الصعيد العالمي من خلال المناسبات الافتراضية فرض أيضا إدخال تحسينات على القدرات المتاحة في آذار/مارس 2020. وأصبحت نتائج هذه الجهود واضحة خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة الذي انعقد إلى حد كبير بصورة افتراضية.

25 جيم-15 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية للاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، سيعمل البرنامج على تعميم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتصلة بتعديل برنامجه وتكييفه في ضوء جائحة كوفيد-19. ومن الأمثلة المحددة على الدروس المستفادة التي ستولى الأولوية تعميم وتعزيز التكنولوجيات لدعم نموذج عمل مرن وآمن يتضمن ترتيبات العمل عن بعد وترتيبات العمل المختلطة. ويشمل ذلك الأخذ بأدوات الأمن السيبراني لضمان الحماية من التهديدات السيبرانية وتأمين الدعم عن بُعد وقدرات تحديث البرمجيات. وإن الحاجة إلى توفير خبرة مماثلة لمستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغض النظر عن مواقعهم تمثل تحديًا تكنولوجيا سيتعين مواصلة التصدي له، وسيشمل تكييف التطبيقات وتجهيز الموظفين على النحو المناسب للعمل في الموقع و/أو عن بُعد. وبُذل الكثير من الجهد لإعادة توظيف وإعادة بناء البنية التحتية للتكنولوجيا باستمرار في غرف الاجتماعات المادية في المقر لتيسير المشاركة الافتراضية/المختلطة في الاجتماعات، نظرا إلى استمرار تغير وتطور تقييمات المخاطر المتعلقة بالسلامة والمعايير الصحية والتباعد البدني خلال عام 2020. وقد بينت جائحة كوفيد-19 ضرورة أن تكون البنية التحتية العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في المنظمة قابلة للتكيف مع المتطلبات المتغيرة ويمكن

الوصول إليها من أي مكان، مع أدنى حد من التدخل من أوساط المستخدمين. وسيعزز استمرار الانتقال إلى الحوسبة السحابية في عام 2022 أداء تطبيقات وبيانات المنظمة وتوافرها وأمنها، بما يوفر المزيد من خيارات النهج التي تتسم بالمرونة والسرعة لتوفير الحلول للمستخدمين النهائيين.

الولايات التشريعية

25 جيم-16 ترد في القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

262/63 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتخطيط موارد المؤسسة والأمن واستعادة القدرة على العمل بعد الأعطال الكبرى واستمرارية سير الأعمال

262/69، الجزء ثانيا المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2014-2015: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة

248/70 ألف، الجزء خامسا المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2016-2017: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة

272/71 المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2016-2017: الجزء ثالثا، باء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة

262/72 المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2018-2019: الجزء أولا، جيم حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة

266/72 تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة باء

المنجزات المستهدفة

25 جيم-17 يعرض الجدول 25 جيم-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 جيم-1

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**1**	**-**	**-**	**-**
1 - تقرير الأمين العام عن حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	1	-	-	-
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**3**	**3**	**3**	**3**
2 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	1	1	1
3 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
4 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1

أنشطة التقييم

25 جيم-18 استرشدت الخطة البرنامجية لعام 2022 بتقييم ذاتي لتصنيف البيانات أنجز في عام 2020.

25 جيم-19 وروعيت نتائج التقييم الذاتي المشار إليه أعلاه في الخطة البرنامجية لعام 2022، التي ستقيّم مدى امتثال نظم وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للهياكل المركزية القائمة، مع ملاحظة أن إجراء فحص للبيانات وتصنيفها يمثلان شرطا مسبقا هاما بالنسبة إلى الهياكل المركزية المصممة لضمان أن تُنفذ نظم وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطريقة

تدعم احتياجات المنظمة من البيانات والمعلومات، وأن تدعم عمل مكاتب وإدارات الأمانة العامة. وبالإضـــافة إلى ذلك، تدعم الهياكل المركزية الجوانب الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال زيادة الاتساق، مما ييسر الجهود المبذولة في مجال الأمن السيبراني ويدعم قابلية التشغيل البيني.

25 جيم-20 ومن المقرر إجراء تقييم ذاتي لمدى امتثال نظم وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للهياكل المركزية في عام 2022.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
الاستراتيجية والابتكار التكنولوجي

الهدف

25 جيم-21 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز حيز رقمي مبتكر وآمن وموحد للأمم المتحدة.

الاستراتيجية

25 جيم-22 للإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي التركيز على وضع الاستراتيجيات والسياسات وإنشاء هياكل الحوكمة، فضلا عن تقديم الخدمات الاستشارية إلى المنظمة، تشمل تكنولوجيا المعلومات وإدارة الابتكار والمعلومات، بما في ذلك خدمات إدارة الأمن السيبراني. ويعمل البرنامج الفرعي بشكل وثيق مع عملاء الأمم المتحدة لتحديد أولوياتهم أو تحدياتهم الرئيسية في مجال البيانات والمعلومات والتكنولوجيا وتيسير اعتماد الحلول لتلبية احتياجاتهم. ومن خلال العمل في تعاون وثيق مع الشركاء الداخليين والخارجيين، يضـــمن البرنامج الفرعي تحقيق النتائج من خلال تصـــميم الحلول التكنولوجية وتنفيذها بشـــكل مبتكر ومتكامل وآمن. ويدعم البرنامج الفرعي العمل الأســاســي للأمم المتحدة باســتخدام التكنولوجيات المبتكرة الناشــئة، مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وتقنية الحسابات الموزعة، لتوفير حلول استراتيجية وبيئات تمكينية بالشراكة مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتعد الجوانب الاستراتيجية والسياساتية لإدارة المعلومات أساسية بالنسبة لهذا البرنامج الفرعي، شأنها في ذلك شأن تنفيذ استراتيجية الأمين العام المتعلقة بالبيانات.

25 جيم-23 ويؤكد قرار الجمعية العامة 262/69 على استخدام التكنولوجيا دعما للعمل الأساسي للأمم المتحدة، ويُعد الابتكار التكنولوجي ركيزة من ركائز استراتيجية الأمم المتحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما يدعم البرنامج الفرعي كيانات الأمم المتحدة في الحد من مســتوى المخاطر التي تتعرض لها صــورة الأمم المتحدة ومواردها وبياناتها وعملياتها وســلامة موظفيها وأصولها. ويشجع البرنامج الفرعي حملات أمن المعلومات، ويدعم التدابير الأمنية وينفذها، ويعزز القدرات الاستباقية للتعامل مع التهديدات، ويشجع على استخدام الخاصيات الأمنية المتقدمة. وبموازاة ذلك، تركز جهود البرنامج الفرعي أيضا على دعم كيانات الأمانة العامة لضمان ألا تعوق مخاطر أمن المعلومات الجهود المبذولة لتنفيذ ولايات الأمم المتحدة أو تؤثر سلبا على الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء. ويساعد البرنامج الفرعي كذلك على تيسير الوصول إلى البيانات على نطاق المنظمة من خلال الاســتفادة من التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز الإلمام بالبيانات عن طريق المشــاركة في قيادة تنفيذ الاســتراتيجية المتعلقة بالبيانات، وتنظيم إدارة المعلومات والبيانات. وسيواصل البرنامج الفرعي تطوير وتعزيز استراتيجيات وسياسات إدارة المعلومات وكذلك تعزيز الاستخدام الفعال للبيانات.

25 جيم-24 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى:

(أ) زيادة الوعي بتقنيات الابتكار والتكنولوجيات الجديدة، وتعزيز قدرات كيانات الأمانة العامة على تنفيذ الولايات؛

(ب) تعزيز قدرة المنظمة على الصمود وزيادة وعي المستخدمين النهائيين بالتهديدات الحالية والمقبلة، وإنشاء قدرات وإمكانات مركزية قوية لدعم كيانات الأمانة العامة على الصعيد العالمي في مجال حماية البيانات والمعلومات والخدمات والحلول والبنية التحتية للأمم المتحدة؛

(ج) تحسين استخدام الإدارات والمكاتب للمعلومات والبيانات؛

(د) تحقيق اتساق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة من خلال الامتثال للسياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية وكذلك المعايير والاستراتيجيات والهياكل المشتركة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 جيم-25 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تحسين أمن بيئة التكنولوجيا والاستخدام المسؤول والمبتكر لحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

25 جيم-26 بالنظر إلى الطابع المترابط لنظم وبيانات المنظمة، فإن جميع كيانات الأمانة العامة، بما في ذلك البعثات الميدانية، لها دور تؤديه في الحفاظ على سلامة النظام الإيكولوجي عموما. وقد أصبح الأمن السيبراني عاملاً تمكينيًا رئيسيًا ليس فقط للتشغيل المنتظم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولكن أيضًا لقدرة المنظمة على تنفيذ ولاياتها. وفي إطار الجهود الجارية لتحسين وضع الأمن السيبراني في المنظمة، أجرى البرنامج الفرعي أربعة تقييمات للأمن السيبراني في بعثات ميدانية مختلفة في عام 2020 (بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو). وعُلق إجراء المزيد من التقييمات بسبب القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19، ولكن من المتوقع أن تستأنف حالما يسمح الوضع بذلك. وقد ركزت هذه التقييمات على مخاطر الأمن السيبراني المختلفة التي تعمل في ظلها كل بعثة، وحاولت الكشف عن وسائل الهجوم التي يمكن أن يكون لها، إذا استغلها خصم ما، أثر سلبي على قدرة البعثة على العمل بأمان أو السماح بالوصول غير المأذون به إلى معلومات البعثة و/أو أصولها. كما نُفذت أنشطة لنقل المعارف من أجل مساعدة البعثات على التصدي لمخاطر الأمن السيبراني بشكل استباقي في المستقبل.

25 جيم-27 ودعم البرنامج الفرعي أيضا تنفيذ كيانات الأمانة العامة لولاياتها من خلال تطوير حلول برمجية تستخدمها الدول الأعضاء في ولاياتها القضائية. وتساعد هذه الحلول في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والكشف عن سفر الإرهابيين والمجرمين الخطرين، وإدارة سجلات الأراضي وتثقيف طلاب المدارس الابتدائية. وفي هذا الصدد، أكمل البرنامج الفرعي العناصر التقنية الرئيسية لبرمجية goTravel لمكتب مكافحة الإرهاب، التي تستخدم لتسهيل الكشف عن الإرهابيين والمجرمين الخطرين وتحركات سفرهم امتثالا لقرارات مجلس الأمن 2178 (2014) و 2396 (2017) و 2482 (2019). وثمة تطبيق ناجح آخر للتكنولوجيات الناشئة استُحدث بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهو منصة التعلم UNILEARN، التي تم إنشاؤها وتجريبها لفائدة 000 120 من أطفال المدارس الابتدائية والآباء والمدرسين في ولاية راجستان، بالهند. كما دعم البرنامج الفرعي برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في تنفيذ حل معزز بتقنية سلسلة الكتل لتحسين قدرات أفغانستان في مجال إدارة قيود السجل العقاري.

التقدم نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 جيم-28 ساهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من إمكانية حصول الدول الأعضاء، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، على الحلول التكنولوجية المبتكرة للأمم المتحدة، وتحسن وضع المنظمة في مجال الأمن السيبراني، بما يمكّنها من الكشف عن وسائل الهجوم المحتملة قبل استغلالها (انظر الجدول 25 جيم-2).

الجدول 25 جيم-2

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
لدى بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان وعي متزايد ومعرفة عملية بالمخاطر وتدابير التخفيف	استُحدث حل لإدارة بيانات الركاب لتسهيل الكشف عن سفر الإرهابيين بإمكان بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال/بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال الاطلاع على أحدث تقييمات الأمن السيبراني وحُددت المجالات الممكنة لتحسين أمن بيئة التكنولوجيا	بإمكان الجماعة الكاريبية وبوتسوانا الاستفادة من برمجية goTravel من خلال التعاون مع مكتب مكافحة الإرهاب بإمكان أفغانستان الاستفادة من الحل المتعلق بالسجل العقاري من خلال موئل الأمم المتحدة/برنامج حكومة أفغانستان "مدينة للجميع" بإمكان بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الاطلاع على أحدث تقييمات الأمن السيبراني، وبدأت البعثات في اتخاذ تدابير للتخفيف والتحسين

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرامج الفرعية

25 جيم-29 نظرًا إلى تأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، ألغى البرنامج الفرعي المناسبة المتعلقة بندوة البيانات لعام 2020، مما أدى إلى بذل جهود أكبر لتنسيق الوعي بالبيانات والتوعية بها وإبطاء الانخراط مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما تعين على البرنامج الفرعي تغيير نهجه إزاء بعض الخدمات الاستشارية، مثل خدمات إدارة المعلومات المقدمة في الموقع إلى كيانات الأمم المتحدة. وقد أدى هذا التغيير إلى تقليص نطاق إسداء المشورة بشأن إدارة السياسات وتبادل أفضل الممارسات. وأرجئت تقييمات الأمن السيبراني للبعثات الميدانية إلى حين رفع القيود المفروضة على السفر. بيد أن البرنامج الفرعي دعم الجهود الرامية إلى تعزيز أمن المعلومات في المنظمة مع ظهور مخاطر وتهديدات جديدة في بيئة أماكن العمل الافتراضية. ولوحظت زيادة كبيرة في الطلب على ما يلي: (أ) خدمات هياكل الأمن التي تدعم ترتيبات العمل عن بعد، بما في ذلك تطوير حلول لإدارة الحواسيب عن بعد، والوصول عن بعد إلى التطبيقات الداخلية وتقييمات منصات الترجمة الفورية عن بعد؛ و (ب) احتياجات إضافية لرصد التهديدات والتصدي للحوادث بسبب ازدياد تهديدات الأمن السيبراني. غير أن هذه الزيادة في الطلب أدت إلى فرض عبء إضافي على الموارد المتاحة، التي تأثرت أيضًا بأزمة السيولة. وأثرت هذه التغييرات على الأداء البرنامجي في عام 2020، كما هو محدد في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

النتائج المقررة لعام 2022

25 جيم-30 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما عبارة عن تحديث للنتيجتين المعروضتين في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي، فهما تظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 على حد سواء. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تعزيز نوعية المعلومات وتحسين تبادل البيانات والحد من مخاطر الانتهاكات الأمنية[297]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 جيم-31 وضع البرنامج الفرعي إطارا لإدارة المعلومات بالتشاور مع الكيانات على نطاق الأمانة العامة ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى. وسيؤدي هذا الإطار، بعد اعتماده، إلى إيجاد فرص لوضع مبادئ وسياسات ومبادئ توجيهية وإجراءات موحدة، وتيسير إمكانية الوصول إلى المعلومات وتبادلها مع الحد من خطر الازدواجية فيها. كما وضع البرنامج الفرعي استراتيجيات لإدارة المعلومات لأغراض الحلول المركزية، مثل مشروع Unite Workspace، واستمر في تقديم التوجيه والدعم إلى الإدارات المستفيدة بشأن اعتماد الحلول التكنولوجية. علاوة على ذلك، يقود البرنامج الفرعي، بالتنسيق مع المكتب التنفيذي للأمين العام، تنفيذ عنصر التمكين "بيئة التكنولوجيا" المبين في استراتيجية الأمين العام المتعلقة البيانات من خلال توفير التنسيق والإشراف الاستراتيجيين فيما يتعلق بتكنولوجيا الأمم المتحدة وإدارتها وعملياتها.

25 جيم-32 وساهم العمل المذكور أعلاه في اعتماد الإدارات المستفيدة بعضا من السياسات والإجراءات، مثل الإجراءات التقنية المتعلقة بتصنيف البيانات والإجراءات التقنية المتعلقة بتبادل المعلومات مع الأطراف الخارجية، واعتماد الإدارات المستفيدة حلولا تكنولوجية جديدة مثل مشروع Unite Workspace، الأمر الذي لم يحقق تمامًا الهدف المقرر المتمثل في اعتماد الإدارات المستفيدة سياسات وإجراءات جديدة واعتماد الإدارات المستفيدة والدول الأعضاء حلولا تكنولوجية جديدة. ولم يتحقق الهدف بالكامل بسبب القيود المفروضة على السيولة وعدم كفاية القدرات والموارد لإعداد جميع الوثائق التوجيهية الداعمة اللازمة خلال عام 2020 لدعم إطار إدارة المعلومات.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 جيم-33 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو الهدف واستجابة للتطورات الأخيرة، سيتطور العمل في إطار هذا البرنامج الفرعي ليشمل التنسيق المستمر المتعلق بعنصر التمكين "بيئة التكنولوجيا" المبين في استراتيجية الأمين العام المتعلقة بالبيانات، وتنفيذ إطار إدارة المعلومات، ووضع سياسات ومبادئ توجيهية ومعايير لدعم إطار إدارة المعلومات وإنشاء وظيفة للامتثال. ويُعرض التقدم المتوقع في مقياس الأداء المحدث أدناه (انظر الجدول 25 جيم-3).

(297) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 29C)).

الجدول 25 جيم-3

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
• إجراء مناقشات بين الإدارات المستفيدة بشأن إطار إدارة أمن المعلومات	• تحديد الإدارات المستفيدة معايير لنظم وبيانات التحليلات والمعلومات المتعلقة بتسيير الأعمال	• اعتماد الإدارات المستفيدة بعضا من السياسات والإجراءات، مثل الإجراءات التقنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قي الأمانة العامة بشأن تبادل المعلومات مع الأطراف الخارجية وأداة المساعدة على العمل المتعلقة بالتوجيهات بشأن استخدام التوقيعات الإلكترونية • اعتماد الإدارات المستفيدة حلولاً تكنولوجية جديدة، مثل مشروع Unite Workspace	• اعتماد الإدارات المستفيدة تقنية المحادثة بالذكاء الاصطناعي • استخدام العملاء وظيفة الامتثال لرصد وتقييم فعالية الضوابط المحددة في السياسات والإجراءات	• اعتماد الإدارات المستفيدة إطارا لإدارة المعلومات واثنين من السياسات والمبادئ التوجيهية الداعمة

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعميم استخدام الذكاء الاصطناعي[298]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 جيم-34 أطلق البرنامج الفرعي تقنية المحادثة بالذكاء الاصطناعي لفائدة موظفي الأمانة العامة، وهي تتضمن عددًا من المهارات الأولية مثل القدرة على نقل المعلومات عن كوفيد-19، والحقائق الأساسية عن الأمم المتحدة وقيادتها العليا، والمعلومات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وإدارة البريد الإلكتروني وجداول المواعيد. ويوفر نظام الدردشة الآلي واجهة بديهية تتيح للمستخدمين الحصول بسرعة على المعلومات التي يحتاجون إليها من مصادر متعددة بطريقة أكثر دقة وزخرا بالمعلومات. كما يوفر مساعدة افتراضية مخصصة وآمنة من خلال أداء المهام الشخصية المتصلة بإدارة المراسلات وجداول المواعيد. وسيواصل البرنامج

(298) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 29C)).

الفرعي أيضا توسيع نطاق مهارات نظام الدردشة الآلي والترويج لاستخدامه على نطاق مختلف إدارات الأمم المتحدة. ومع مرور الوقت وتطور النظام، سيكون قادرًا على توفير الدعم للاحتياجات التشغيلية الفريدة للإدارات.

25 جيم-35 وسيواصل البرنامج الفرعي توفير التكنولوجيات الرائدة التي يمكن أن تستخدمها إدارات ومكاتب الأمانة العامة، وفقا لسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعاييرها وهياكلها، لدعم تنفيذ ولاياتها. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي بذل الجهود المتعلقة بإقامة الشراكات في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة.

25 جيم-36 وساهم العمل المذكور أعلاه في تمكين المستخدمين من الاستفادة من تقنية المحادثة بالذكاء الاصطناعي من أجل العثور على المعلومات، الأمر الذي حقق الهدف المقرر المتمثل في تطوير النموذج الأولي للدردشة بالذكاء الاصطناعي، "Alba"، وفي بناء قدرات للاستيعاب اللغوي تُدرك سياقات الأمم المتحدة، والمبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 جيم-37 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في تحقيق مزيد من التقدم نحو الهدف واستجابة للتطورات الأخيرة، سيتطور عمل البرنامج الفرعي ليشمل تنفيذ منصة للمحادثة بالذكاء الاصطناعي باللغات الرسمية الأخرى للأمم المتحدة ومواءمة التكنولوجيات الرائدة والناشئة مع أولويات المنظمة واستراتيجية الأمين العام المتعلقة بالبيانات، وكذلك استخدام تقنية المحادثة بالذكاء الاصطناعي في سياق التطبيقات المركزية، مثل تلك المتصلة بالسياسات والعمليات. ويُعرض التقدم المتوقع في مقياس الأداء المحدث أدناه (انظر الجدول 25 جيم-4).

الجدول 25 جيم-4

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
• البحث والتطوير في مجال اللبنات الأساسية لمعالجة اللغات الطبيعية	• بناء قدرات للاستيعاب اللغوي تُدرك سياقات الأمم المتحدة	• بإمكان المستخدمين الاستفادة من تقنية المحادثة بالذكاء الاصطناعي للعثور على المعلومات	• الاستفادة التامة من مزايا تقنية المحادثة بالذكاء الاصطناعي	• توافر تقنية المحادثة بالذكاء الاصطناعي بثلاث لغات من اللغات الرسمية للأمم المتحدة
	• إنشاء النموذج الأوّلي للمحادثة بالذكاء الاصطناعي، Alba	• توافر 9 من قدرات الذكاء الاصطناعي في المكاتب والإدارات	• إمكانية تضمن التطبيقات قدرات المحادثة بالذكاء الاصطناعي	

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: إمكانية الوصول السلس إلى بيانات الأمم المتحدة لجميع الموظفين

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 جيم-38 يجب أن تكون المنظمة قادرة على الاستجابة للحالات المعقدة بأكثر الطرق كفاءة واستنارة. وتتطلب الاستجابة السريعة والفعالة على نطاق طبقات جغرافية وتخصصات متعددة إدارة ذكية لكميات كبيرة ومجموعة واسعة ومتنوعة من البيانات. ويمكن دعم المديرين وصانعي القرار في العثور على المعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات سريعة ومدروسة. ويهدف البرنامج الفرعي إلى دعم صنع القرار القائم على البيانات عن طريق ضمان المواءمة بين عمليات الأمانة العامة وأدواتها التكنولوجية لتمكين موظفي الأمم المتحدة من الاستخدام الأمثل للبيانات بتبصر وتأثير ونزاهة. وقد نُفذ مشروع تجريبي داخلي لفهرسة البيانات كخطوة أولية، وأجري بحث حول منصات تبادل البيانات وأفضل الممارسات.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

25 جيم-39 بالنسبة البرنامج الفرعي، تمثل الدرس المستفاد في وجود هياكل أساسية مجزأة للبيانات في المنظمة تحول دون إمكانية التشغيل البيني للبيانات وتحقيق تكامل النظم. ومن خلال تطبيق الدرس، سيعمل البرنامج الفرعي على مجموعة فرعية من مجموعات البيانات المرجعية وسيقيّم كيفية توسيع منصة تبادل البيانات لاستيعاب جميع مصادر البيانات وسينظر، في الوقت نفسه، في فرص مواءمة الهياكل الأساسية للبيانات في الأمم المتحدة. وسيوفر البرنامج الفرعي لموظفي الأمم المتحدة منصة لتبادل البيانات تعمل كبوابة مركزية لمصادر البيانات المرجعية. وستتضمن المنصة معلومات حيوية عن البيانات وأين وكيف يمكن الوصول إلى البيانات. وستشمل الأنشطة الرئيسية تحديد مصادر البيانات والتنسيق مع مالكي البيانات لإنشاء حوكمة مناسبة وبرنامج للإلمام بالبيانات. وبالإضافة إلى ذلك، سيدمج البرنامج الفرعي خاصية الحوكمة في المنصة لدعم جودة البيانات ورصد الامتثال لسياسات الحوكمة المعمول بها. ويمكن تحقيق الوصول الشامل إلى البيانات من خلال تنفيذ نموذج لتوفير البيانات وتوزيعها على مستوى المنظمة يسمح بوصول البيانات إلى مستخدمين محددين بطريقة جيدة الإدارة وآمنة. وسيواصل البرنامج الفرعي بناء وتوسيع قدرات منصة تبادل البيانات على أساس الدروس المستفادة من المشروع التجريبي. وستستفيد منصة تبادل البيانات من التعلم الآلي وتقنيات الذكاء الاصطناعي الأخرى لتسريع وأتمتة عمليات إدارة وحوكمة البيانات.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 جيم-40 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من إمكانية وصول العملاء إلى مصادر البيانات المرجعية المتاحة لمساعدتهم في عمليات صنع القرار (انظر الجدول 25 جيم-5).

الجدول 25 جيم-5

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
–	–	–	إمكانية وصول المستخدمين في 3 كيانات إلى مجموعات البيانات المرجعية التي تساعدهم في مجموعة واسعة من عمليات صنع القرار	إمكانية وصول 6 كيانات إضافية إلى مجموعات البيانات المرجعية التي تساعد المستخدمين في مجموعة واسعة من عمليات صنع القرار

المنجزات المستهدفة

25 جيم-41 يعرض الجدول 25 جيم-6 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 جيم-6

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: صياغة وتحديث ومأسسة السياسات والمعايير لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة المعلومات؛ وتوفير إطار هيكلي مركزي وآلية للرقابة على حالة الامتثال؛ وإتاحة دراسات تحليلية ومبادئ توجيهية للابتكار لأغراض الرقابة والمساءلة؛ وتوفير دراسات تحليلية وحلول تكنولوجية رائدة لكيانات الأمانة العامة: حلول تكنولوجية من الممكن استنساخها والاستفادة من مزايا تقنية المحادثة بالذكاء الاصطناعي؛ وتوفير مشورة الخبراء إلى مقدمي خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشأن إدارة المعلومات؛ وإتاحة سياسات وإجراءات تتعلق بخصوصية البيانات، وآليات رقابة لضمان الالتزام بمبادئ خصوصية البيانات؛ ووضع خطة لتمكين النظم الحيوية من استعادة قدرتها على العمل بعد الأعطال الكبرى؛ وتوفير إطار لأمن المعلومات على نطاق كيانات الأمانة العامة يتضمن وثيقة إطارية بشأن أمن المعلومات وتقييم أمن النظم والكيانات.

البرنامج الفرعي 2
دعم العمليات

الهدف

25 جيم-42 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تهيئة بنية تحتية مثلى في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبيئة تكنولوجيا لجميع كيانات الأمم المتحدة حيث يُتاح على نحو مأمون وبديهي استعمال ما لدى المنظمة من حلول ونظم وتطبيقات تكنولوجية عالمية.

الاستراتيجية

25 جيم-43 سيستمر البرنامج الفرعي في تنفيذ النظم والبنية التحتية وتحديثها لتمكين الأمانة العامة والدول الأعضاء من تنفيذ العمل الأساسي للمنظمة ومنجزاتها المستهدفة بفعالية. ويوفر الاعتماد السريع لمنصات مركزية عالمية للمستخدمين مكانًا واحدًا للاجتماع والتواصل وتبادل الملفات والتعاون، بما يتيح قوة عاملة متنقلة ذات مهارات في المجال الرقمي. ومن المقرر القيام بمزيد من العمل لإتاحة التعاون على نطاق أوسع وتبادل المعلومات داخل النظام الموحد للأمم المتحدة الأوسع مع الإبقاء على الهدف المتمثل في تبسيط البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

25 جيم-44 وسيسهم البرنامج الفرعي في تمكين استراتيجية الأمين العام المتعلقة بالبيانات. وسيظل تنفيذ التحليلات الذاتية وغيرها من أدوات التحليلات المتقدمة يسهم في توسيع ملاك موظفي الأمم المتحدة على الصعيد العالمي ممن يمكنهم إعداد منتجات التحليلات الخاصة بهم لتعزيز الشفافية والتمكين من اتخاذ القرارات. وسيستمر إطلاق مبادرات أخرى قائمة على البيانات على الصعيد العالمي، مثل المنصة التكنولوجية للإلمام بالحالة، Unite Aware، والنظام الميداني لرصد الهياكل الأساسية عن بُعد، "Unite"، ودعم اتخاذ الإدارة العليا في عمليات السلام قرارات قائمة على البيانات.

25 جيم-45 وسيواصل البرنامج الفرعي تنفيذ الاستضافة السحابية المختلطة، مما من شأنه تغيير طريقة استضافة المنظمة لبياناتها وتطبيقاتها. وسيؤدي توحيد بيانات المنظمة أساسا في بيئة سحابية تديرها الأمم المتحدة إلى تيسير هدف استراتيجية الأمين العام المتعلقة بالبيانات المتمثل في تبسيط الوصول إلى بيانات المنظمة.

25 جيم-46 وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز عملية تقديم الدعم والخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال إطار موحد لإدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات؛ ووضع نهج شامل لمكتب خدمة العملاء إزاء تنفيذ أنشطة الأمانة العامة في مجال إدارة العلاقات مع العملاء؛ وتقديم الدعم على مدار الساعة للتطبيقات المركزية مثل أوموجا وإنسبيرا ونظام البريد الإلكتروني (Unite Mail)؛ والتعجيل في معالجة الحوادث وتلبية طلبات تقديم الخدمات؛ وزيادة رضا العملاء ووقت تشغيل التطبيقات.

25 جيم-47 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بكوفيد-19 من خلال الاستمرار في تيسير التعاون الافتراضي على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ودعم الاجتماعات الحكومية الدولية من خلال نموذج مختلط يلبي احتياجات المشاركين بالحضور الشخصي والمشاركين عن بعد على حد سواء.

25 جيم-48 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى:

(أ) تيسير تنفيذ كيانات الأمانة العامة لولاياتها بفضل بنية تحتية عالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون حديثة ومرنة وآمنة؛

(ب) زيادة التعاون على نطاق النظام الموحد للأمم المتحدة الذي يدعم الأمانة العامة في تنفيذ ولاياتها بقدر أكبر من المرونة؛

(ج) تهيئة بيئة تكنولوجيا حديثة وآمنة تعمل كأساس لاستراتيجية الأمين العام المتعلقة بالبيانات؛

(د) قاعدة مستخدمين مقتدرة وملمّة بالنظم والعمليات اللازمة لتقديم المعلومات ذات الصلة من أجل توجيه صانعي القرار على أفضل وجه؛

(هـ) تحسين رضا المستخدمين النهائيين عن الخدمات المركزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز الانخراط والتواصل مع العملاء؛

(و) إتاحة حلول مركزية لتيسير الاجتماعات الحكومية الدولية المعقدة وإمكانية الوصول عن بعد، وكتابة المحاضر الحرفية وترجمتها، والترجمة الشفوية، وقدرات البث الإذاعي والبث الشبكي.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 جيم-49 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

استمرارية تصريف الأعمال في زمن كوفيد-19

25 جيم-50 دعم البرنامج الفرعي عمل الأمانة العامة والهيئات الحكومية الدولية منذ ظهور جائحة كوفيد-19 في آذار/مارس 2020، الأمر الذي تطلب تعزيز وزيادة قدرات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظم البث الإذاعي وعقد المؤتمرات، وبدء تشغيل منصات جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض الترجمة الفورية عن بعد وإصدار توجيهات بشأن كيفية العمل في البيئة الافتراضية الجديدة.

25 جيم-51 وعُززت قدرات الأمم المتحدة في مجال عقد الاجتماعات عن طريق التداول بالفيديو من 400 اتصال متزامن على الصعيد العالمي في 15 آذار/مارس إلى 000 1 اتصال متزامن بحلول حزيران/يونيه 2020. وكان هذا التعزيز ضروريا لإتاحة عقد

الاجتماعات المعقدة الكبيرة للهيئات الحكومية الدولية في وقت واحد. وتم الأخذ بمنصة اجتماعات افتراضية جديدة سمحت لما يصل إلى 000 1 مشارك بالتفاعل. وأنجزت عملية شراء ثلاثة نظم للترجمة الفورية عن بعد تم إدماجها في نظم غرف الاجتماعات الحالية.

التقدم نحو تحقيق الهدف، ومقياس الأداء

25 جيم-52 ساهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من القدرات المعززة المفصلة أعلاه. وعمل البرنامج الفرعي على ضمان تزويد الأمانة العامة والهيئات الحكومية الدولية بالحلول التقنية لإتاحة استمرارية تصريف الأعمال وتنفيذ الولايات في أعقاب الانتقال إلى العمل عن بعد إلى حد كبير نتيجة للقيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 (انظر الشكل الأول من الباب 25 جيم).

الشكل الأول من الباب 25 جيم

مقياس الأداء: عدد الاتصالات المتزامنة لعقد اجتماعات الأمم المتحدة عن طريق التداول بالفيديو على الصعيد العالمي

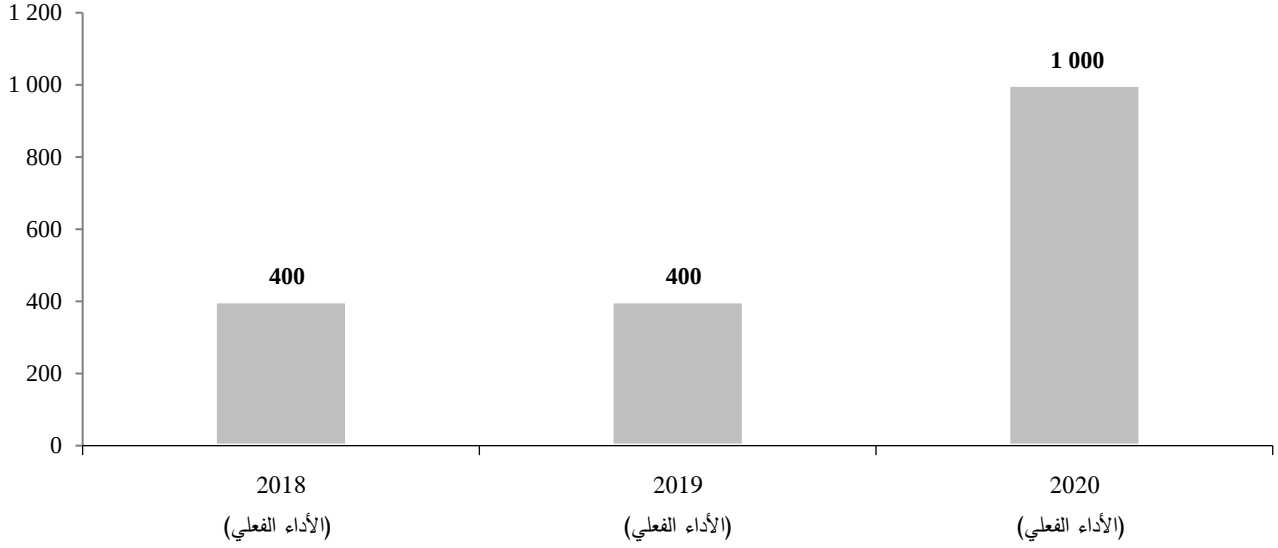

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

25 جيم-53 نظرا إلى تأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، أرجأ البرنامج الفرعي الإنشاء المقرر لبيئة تمارين محاكاة في مركز العمليات في مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، نتيجة للقيود المفروضة على سفر الركاب ونقل البضائع.

25 جيم-54 وفي الوقت نفسه، ومنذ بداية الجائحة، دعم البرنامج الفرعي عمل المنظمة وموظفيها فيما يتعلق بالعمل عن بعد، إذ توفرت لديه الأدوات والنظم المركزية المناسبة والقدرة على الارتقاء بها إلى المستويات اللازمة. وقد أدى ذلك إلى تمكين القوة العاملة في الأمانة العامة من الانتقال الفعال في غضون أسابيع قليلة في آذار/مارس 2020 إلى العمل عن بُعد أساسا في العديد من مراكز العمل. وقد مكّن ذلك المنظمة أيضا من مواصلة تنفيذ الولايات على الصعيد العالمي من خلال تيسير التواصل والتعاون. وبغية مواصلة دعم اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية، انتقل البرنامج الفرعي إلى نموذج جديد ييسر عقد الاجتماعات المعقدة مع إتاحة المشاركة الكاملة عن بعد والمشاركة المختلطة بالحضور الشخصي وعن بعد على حد سواء.

النتائج المقررة لعام 2022

25 جيم-55 تشـــمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما عبارة عن تحديث للنتيجتين المعروضـــتين في الخطط البرنامجية المقترحة الســـابقة، وبالتالي، فهما تظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 على حد سواء. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: التكنولوجيا في سبيل أمم متحدة مترابطة[299]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 جيم-56 خلال عام 2020، وفر البرنامج الفرعي بنية تحتية ومنصـــات ملائمة للغرض المنشـــود في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سمحت للمنظمة بالاتصال والتعاون والتواصل. وإن الانتقال السريع إلى العمل عن بعد في العديد من مراكز العمل بسبب جائحة كوفيد-19 سلط الضوء بشكل جلي على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة إلى قدرة الأمم المتحدة على العمل. وكانت القرارات الاستراتيجية، بما في ذلك الانتقال إلى الحوسبة السحابية والنشر العالمي لمجموعة أدوات التعاون والتواصل Unite Mail و Unite Workspace، التي اكتملت في أيلول/سبتمبر 2019، بالغة الأهمية لتمكين الأمانة العامة من الانتقال إلى قوة عاملة ذات مهارات في المجال الرقمي.

25 جيم-57 وساهم العمل المذكور أعلاه في زيادة رضا العملاء عن خدمات مكتب خدمات الدعم المركزي، مما أدى إلى تسجيل مستوى رضا العملاء نسبته 94 في المائة، وهو ما تجاوز الهدف المقرر المتمثل في تحقيق مستوى رضا العملاء بنسبة 85 في المائة والمبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، ورُحل خلال المرحلة الثانية من مشروع Unite Workspace حجم كبير من ملفات الأمم المتحدة من البنية التحتية المحلية في مراكز العمل إلى مواقع تُدار مركزيًا، مما أتاح الوصـــول عن بُعد إلى الملفات.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 جيم-58 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي إدخال تحسينات على منصات التعاون والتواصل، مثل التبادل السلس للملفات المعقدة، والتعاون في الوقت الحقيقي، والإدماج في نظام الاتصالات الهاتفية، مما سيؤدي إلى زيادة رضا العملاء. ويُعرض التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الثاني من الباب 25 جيم).

(299) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 29C)).

الشكل الثاني من الباب 25 جيم

مقياس الأداء: معدل رضا العملاء عن الخدمات المقدمة

(بالنسبة المئوية)

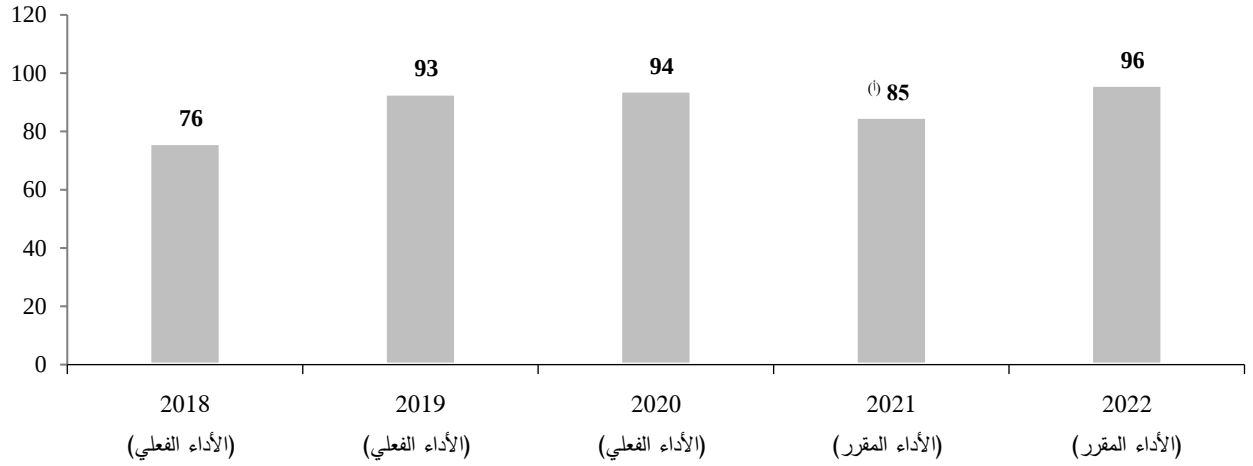

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعزز التعاون[300]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 جيم-59 وفر تنفيذ البرنامج الفرعي للمرحلة 2 من مشروع Unite Workspace مجموعة من أدوات التعاون لأكثر من 56 000 مستخدم على الصعيد العالمي، وحقق ترحيل الملفات المخزنة محليًا إلى تطبيقات الحوسبة السحابية بحيث أصبح من الممكن حاليا الوصول إليها من كل جهاز من أجهزة المستخدمين النهائيين، بما في ذلك الأجهزة المحمولة. وقام مكتب خدمات الدعم المركزي بتنقيح الفهرس الخاص به وقدم الدعم العالمي لهذه الحلول الجديدة. وعلاوة على ذلك، واصل البرنامج الفرعي توفير منتجات تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال، الأمر الذي أتاح للموظفين إعداد لوحات المتابعة الخاصة بهم، مما يسر اتخاذ القرارات اللامركزية والمحلية.

25 جيم-60 وعقب نقل نظام المنسقين المقيمين إلى الأمانة العامة، ركز البرنامج الفرعي على دعم زيادة قابلية التشغيل المشترك بين الأمانة العامة ووكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. ويجري تنفيذ الحلول التقنية على مراحل لإتاحة إقامة صلات مباشرة بين الكيانات، بما يمكن موظفي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من الوصول إلى الخدمات الإعلامية ومنصات التعاون التي تتعهدها مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. وحتى الآن، أتيحت لحوالي 105 000 موظف من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والكيانات المنتسبة إليها إمكانية الوصول إلى منصات التعاون وتبادل الملفات التابعة للأمانة العامة. وقد سمح ذلك بإقامة تعاون واسع النطاق على نطاق النظام الموحد للأمم المتحدة، مما أدى إلى زيادة رضا العملاء عن الخدمات التي يقدمها البرنامج الفرعي.

25 جيم-61 وساهم العمل المذكور أعلاه في تمكين العملاء من الوصول إلى الحلول الآنية، بما في ذلك أدوات التعاون الجديدة، لحل مشاكلهم بسرعة، وهو ما أدى إلى تحقيق الهدف المقرر المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

(300) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 29C)).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 جيم-62 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وفي حين سيواصل البرنامج الفرعي توفير منصات التعاون والتواصل وأدوات التحليلات الذاتية إلى الأمانة العامة، ستُتاح إمكانية الوصول إلى هذه المنصات والأدوات تدريجياً لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى في سياق استراتيجية الأمين العام المتعلقة بالبيانات (انظر الجدول 25 جيم-7).

الجدول 25 جيم-7

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
أدى استمرار التركيز على الكفاءة والتشغيل الآلي إلى خفض الوقت اللازم لحل المشاكل بنسبة 66 في المائة فيما يتعلق بجميع التطبيقات المتلقية للدعم. وبالنسبة إلى نظم أوموجا وإنسبيرا و Unite Mail، التي تمثل 69 في المائة من طلبات الخدمة، لا يتجاوز متوسط الوقت اللازم لحل المشاكل ثلاث ساعات	واصل مكتب خدمات الدعم المركزي دمج مكاتب تقديم الخدمات من المستوى الأول؛ وانخفض الوقت اللازم لحل المشاكل بنسبة تفوق 50 في المائة؛ وسجل رضا العملاء عن مكتب خدمات الدعم المركزي معدلا مرتفعا غير مسبوق، حيث بلغ 93 في المائة	بإمكان العملاء الوصول إلى الحلول الآنية، بما في ذلك أدوات التعاون الجديدة، لحل المشاكل بسرعة	الاستمرار في نشر برمجيات جديدة وتطوير مزيد من الخاصيات الوظيفية ضمن بوابة العملاء من أجل تحسين تجربة العملاء وتقليص الوقت اللازم لحل المشاكل	تحسين إمكانية وصول العملاء إلى الحلول الآنية وأدوات التعاون، بما يشمل استخدام الذكاء الاصطناعي وأساليب التعلم الآلي

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز الإلمام بالحالة لدى صانعي القرار

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 جيم-63 أكمل البرنامج الفرعي بنجاح تجريب منصة Unite Aware في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في نهاية عام 2019. ومنصة Unite Aware عبارة عن منصة تكنولوجية مصممة لتوفير نهج متسق وشامل للإلمام بالحالة وتحليل المعلومات في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وتعمل منصة Unite Aware على توحيد التقنيات المستخدمة في جمع وإدارة مجموعة واسعة من مصادر البيانات والمعلومات بطريقة آمنة ومن ثم تقدم تلك المعلومات إلى صانعي القرار غير النظاميين والنظاميين بواسطة أدوات العرض البصري والإبلاغ والتحليل. وقد أدى اتباع هذا النهج الشامل إلى توفير منصة تكنولوجية متسقة وبديهية وما يتصل بها من عمليات.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

25 جيم-64 بالنسبة إلى البرنامج الفرعي، تمثل الدرس المستفاد من التنفيذ التجريبي في ضرورة توفير منصة تعلم لدعم نشر منصة Unite Aware وكفالة الاستمرار في قبولها. وسلطت مجموعة متنوعة من المستخدمين ضمت أفرادًا نظاميين يتناوبون بانتظام الضوء على الحاجة إلى تيسير إتاحة التدريب للموظفين الجدد. ومن خلال تطبيق الدرس، سيعمل البرنامج الفرعي على وضع وحدات تعلم إلكتروني للسماح للمستخدمين الجدد بمعرفة المجالات المتصلة بعملهم خلال مرحلة ما قبل النشر والمراحل الأولى من النشر. وسيؤدي الأخذ بعنصر التعلم كجزء لا يتجزأ من منصة Unite Aware إلى تعريف المستخدمين الجدد بالمنصة بشكل فعال وضمان استدامتها بشكل عام.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 جيم-65 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من كون منصة Unite Aware تعمل بالفعل بكامل طاقتها في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن المتوقع أن يزيد البرنامج الفرعي من إمكانية إتاحة المنصة التكنولوجية Unite Aware لمزيد من عمليات السلام (انظر الجدول 25 جيم-8).

الجدول 25 جيم-8

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
-	التنفيذ التجريبي لمنصة Unite Aware في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي	توافر منصة Unite Aware في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي	إمكانية إتاحة منصة Unite Aware في عمليتين أخريين من عمليات حفظ السلام	إمكانية إتاحة منصة Unite Aware في 4 عمليات أخرى من عمليات حفظ السلام

المنجزات المستهدفة

25 جيم-66 يعرض الجدول 25 جيم-9 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 جيم-9

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
خدمات المؤتمرات والأمانة المتاحة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	**32 460**	**29 879**	**33 434**	**33 251**
اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء في المقر	32 460	29 879	33 434	33 251
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية				
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: المعدات والهياكل الأساسية؛ والبرمجيات والتطبيقات.				

البرنامج الفرعي 3
الحلول المركزية

الهدف

25 جيم-67 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو كفالة الفعالية والكفاءة في تنفيذ الولايات المنوطة بكيانات الأمانة العامة.

الاستراتيجية

25 جيم-68 للإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي وضع وتعهد حلول تقنية تدعم تنفيذ كيانات الأمانة العامة لولاياتها. وفي هذا السياق، سيعزز البرنامج الفرعي إدارة شؤون الهوية عن طريق الاستفادة من تكنولوجيا الحوسبة السحابية، وإدماج التطبيقات عن طريق تبادل البيانات الإلكترونية، وتحديث حلول إدارة الخدمات، وتعزيز إدارة المواهب، وإدارة نظم معلومات السلامة والأمن في الأمم المتحدة. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا العمل مع نظام أوموجا وبعثات حفظ السلام بشأن حلول إدارة القدرات النظامية. وسيسهم كذلك في ركيزة التنمية من ركائز مبادرة الأمين العام للإصلاح من خلال توفير حلول تكنولوجيا المعلومات لدعم تنفيذ الإدارات والمكاتب الفنية لولاياتها، وسيدعم إدارة محتوى المواقع الشبكية العامة وحلول إدارة المعارف وكذلك نشر ودعم أدوات وخدمات التعاون والتواصل.

25 جيم-69 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى:

(أ) تمكين المستخدمين من تشغيل التطبيقات والمعدات باستخدام حساب هوية واحدة؛

(ب) زيادة أتمتة عمليات الدعم الإداري؛

(ج) تسريع إجراءات استقدام الموظفين وإلحاقهم بوظائفهم؛

(د) تعزيز إتاحة المعلومات لموظفي الأمن المحترفين لأداء مهامهم المتمثلة في حماية موظفي الأمم المتحدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

(هـ) تحسين توقيت سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة؛

(و) تيسير المساهمات في أهداف التنمية المستدامة من خلال الحلول التكنولوجية، على النحو المبين في الولايات البرنامجية؛

(ز) تحسين تبادل المعلومات بين أصحاب المصلحة في المنظمة، بما في ذلك تعزيز التنسيق والتعاون داخل عناصر الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع وفيما بينها.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 جيم-70 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تزويد موظفي الأمم المتحدة الطبيين بمعلومات حسنة التوقيت عن كوفيد-19

25 جيم-71 في سياق التصدي لتفشي جائحة كوفيد-19، استحدث البرنامج الفرعي مجمعا مركزيا للبيانات المتعلقة بكوفيد-19 يمكن للموظفين الطبيين في منظومة الأمم المتحدة الوصول إليه ويقدم تقارير حالة يومية عن حالات الإصابة المؤكدة على نطاق المنظمة في جميع أنحاء العالم. وقد يسر ذلك عمل الدائرة الطبية في الأمم المتحدة واتخاذ القرار من قبل الإدارة العليا للكيانات

المعنية، بما يدعم تنفيذ الولايات وتنسيق الاستجابة. وفي حين أن مجمع البيانات متاح على نطاق منظومة الأمم المتحدة، فإن إمكانية الوصول إليه متاحة فقط لعدد محدود للغاية وخاضع للرقابة من الموظفين الطبيين نظرا إلى ما تتسم به البيانات الطبية من طابع سري للغاية.

التقدم نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 جيم-72 ساهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من توفير حل من حلول تكنولوجيا المعلومات في الوقت المناسب لمنظومة الأمم المتحدة (انظر الجدول 25 جيم-10).

الجدول 25 جيم-10
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
-	-	بإمكان 26 جهة من جهات تنسيق الشؤون الطبية الاطلاع على تقارير حالة يومية عن حالات الإصابة المؤكدة بفيروس كوفيد-19

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

25 جيم-73 نظرا إلى تأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، واجه البرنامج الفرعي حالات تأخير في الإتمام المقرر لبعض المنجزات المستهدفة، مما أدى إلى تعليق بعض أنشطة التدريب في الموقع وتأخر تعميم عدد من الحلول المتعلقة بالدعم البرنامجي على المستخدمين، مثل تطبيقات الهواتف المحمولة لأغراض الدعم اللوجستي. وتسببت الجائحة أيضًا في حالات تأخير في مشروع إثبات جدوى المفهوم Wayfinder، الذي يهدف إلى توفير حلول للتنقل في الأماكن المغلقة تكون في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعزى هذه التأخيرات إلى القيود المفروضة على السفر التي أثرت على فريق المشروع وانخفاض فرص الوصول إلى مواقع التركيب في مجمع مقر الأمم المتحدة.

25 جيم-74 وفي الوقت نفسه، حدد البرنامج الفرعي أنشطة جديدة تتصل بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، منها استحداث مجمع البيانات المتعلقة بكوفيد-19 لمنظومة الأمم المتحدة الذي يقدم تقارير حالة يومية عن حالات الإصابة المؤكدة في صفوف موظفي الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، بما يدعم عمل الدائرة الطبية في الأمم المتحدة واتخاذ القرارات من قبل الإدارة العليا. وساهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة الواردة أعلاه التي استجدت خلال عام 2020.

النتائج المقررة لعام 2022

25 جيم-75 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما عبارة عن تحديث للنتيجتين المعروضتين في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي، فهما تظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 على حد سواء. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تيسير الوصول إلى التطبيقات على الصعيد العالمي، في أي مكان وأي وقت[301]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 جيم-76 أسهم البرنامج الفرعي في تحسين تبادل المعلومات والتعاون عبر الإنترنت بين الموظفين، مما أتاح قوة عاملة عالمية تتسم بالمرونة والاستجابة وحسّن إنتاجية الموظفين وفعاليتهم. وعلى وجه الخصوص، أكمل البرنامج الفرعي تطوير اللجنة الإلكترونية للعقود لدعم تفويض السلطة في مجال المشتريات في جميع مراكز العمل ونشر المرحلة الثانية من نظام إدارة القدرات النظامية لتيسير تجهيز عمليات سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في الوقت المناسب. كما نشر البرنامج الفرعي المرحلة الثانية من البوابة المعرفية المركزية، مع تزويدها ببرنامج آلي للدردشة، وأسئلة وأجوبة، وقدرة على البحث في النصوص الكاملة متاحة على نطاق قاعدة بيانات سياسات وممارسات إدارة عمليات السلام بشأن التوجيهات الرسمية وأفضل الممارسات في مجالات منع نشوب النزاعات والمساعدة الانتخابية والوساطة والحفاظ على السلام، والشرطة، من بين أمور أخرى. وعلاوة على ذلك، أنشأ البرنامج الفرعي بوابة خدمات لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، مما أتاح تبادل المعلومات والشفافية بشأن الخدمات الإدارية التي يقدمها المكتب إلى الوكالات والصناديق والبرامج.

25 جيم-77 وساهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق زيادة بنسبة 70 في المائة في عدد الأفراد الذين يستخدمون بفعالية أدوات التعاون والتواصل ليصل إلى 000 16 فرد في كانون الأول/ديسمبر 2020، من خط الأساس البالغ 400 9 مستخدم في آذار/مارس 2020، وزيادة قدرها 23 حلاً يمكن الوصول إليها من أي مكان على أجهزة متعددة، الأمر الذي حقق الهدف المقرر المتمثل في زيادة نسبة الموظفين الذين يستخدمون بفعالية أدوات التعاون والتواصل وزيادة عدد الحلول التي يمكن الوصول إليها من أي مكان على أجهزة متعددة والمبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 جيم-78 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي توفير حلول مركزية مشتركة قائمة على منصات قياسية وتتوافق مع المتطلبات الأمنية والهيكلية المركزية من أجل الوصول الآمن إلى المعلومات والتعاون والتواصل عبر الإنترنت بين الموظفين من أي مكان وأي وقت، وسيستعرض الحلول المركزية المكيفة بدرجة عالية للانتقال إلى معايير التكنولوجيا الحديثة. ويُعرض التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 25 جيم-11).

الجدول 25 جيم-11

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
استفادة عدد قليل من الموظفين من أدوات التعاون والتواصل	زيادة في عدد الموظفين الذين يستخدمون بفعالية أدوات التعاون والتواصل	زيادة بنسبة 70 في المائة في عدد الأفراد الذين يستخدمون بفعالية أدوات التعاون والاتصال بحيث وصل إلى 000 16 فرد	استخدام الموظفين أدوات التعاون والتواصل عبر الإنترنت أثناء عملهم عن بعد وسفرهم في مهام	الاستخدام المتزايد والواسع النطاق لأدوات التعاون والتواصل عبر الإنترنت

(301) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 29C)).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)[أ]	2022 (الأداء المقرر)
		23 تطبيقا إضافيًا من التطبيقات التي يمكن الوصول إليها من أي مكان وعلى أجهزة متعددة	رسمية ولحضور الاجتماعات الإلكترونية	

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعاون شركاء الأمم المتحدة مع المنظمة على أي جهاز ومن أي مكان[302]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 جيم-79 وضع البرنامج الفرعي نظاما متطورا لتوسيع نطاق إمكانية الوصول إلى النظم المشتركة بحيث يشمل كيانات الأمم المتحدة الشريكة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، من بين جهات أخرى. وحالما يمنح الموظفون المأذون لهم إمكانية الوصول، يتسنى التعاون الآمن والسلس عبر الإنترنت بين الأمانة العامة وشركاء الأمم المتحدة من أي جهاز وأي مكان. فعلى سبيل المثال، تعاون البرنامج الفرعي مع فريق مشروع أوموجا لتسجيل الشركاء الخارجيين على بوابتين من بوابات الدول الأعضاء، هما البوابة المتعلقة بالاشتراكات في نظام أوموجا وبوابة تخطيط الميزانية. وعزز البرنامج الفرعي أيضا خاصية التطبيق الإلكتروني للتحذيرات الخاصة بالسفر لإتاحة خدمة المواقع والحصر العددي لموظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات والصناديق والبرامج، في مجالات إدارة المخاطر. وعلاوة على ذلك، أدخل البرنامج الفرعي عدة تحسينات على وحدة التحقق في نظام إنسبيرا، بما شمل إتاحة الوصول إليها بواسطة الأجهزة المحمولة، لتستخدمها الوكالات والصناديق والبرامج من أجل التحقق من الجهات المرجعية للمرشحين الموصى باختيارهم.

25 جيم-80 وساهم العمل المذكور أعلاه في تمكين الأمانة من التعاون مع 396 5 من الحسابات النشطة للشركاء الخارجيين للأمم المتحدة، وهو ما يتجاوز الهدف البالغ 676 3 حسابا والمبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 جيم-81 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تعهد ودعم تسجيل الشركاء للوصول إلى أدوات الأمم المتحدة وتطبيقاتها. ونظرًا إلى العدد الكبير من عمليات التسجيل الذي شهده بالفعل عام 2020، بدافع ضرورة العمل عن بُعد بسبب الجائحة، من المتوقع أن يزداد عدد الشركاء الخارجيين بوتيرة أبطأ أو أن يظل مستقرًا خلال السنوات المقبلة. ويُعرض التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الثالث من الباب 25 جيم).

(302) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 29C)).

الشكل الثالث من الباب 25 جيم

مقياس الأداء: مجموع عدد حسابات التعاون الخارجية لشركاء الأمم المتحدة المأذون لهم (العدد التراكمي)

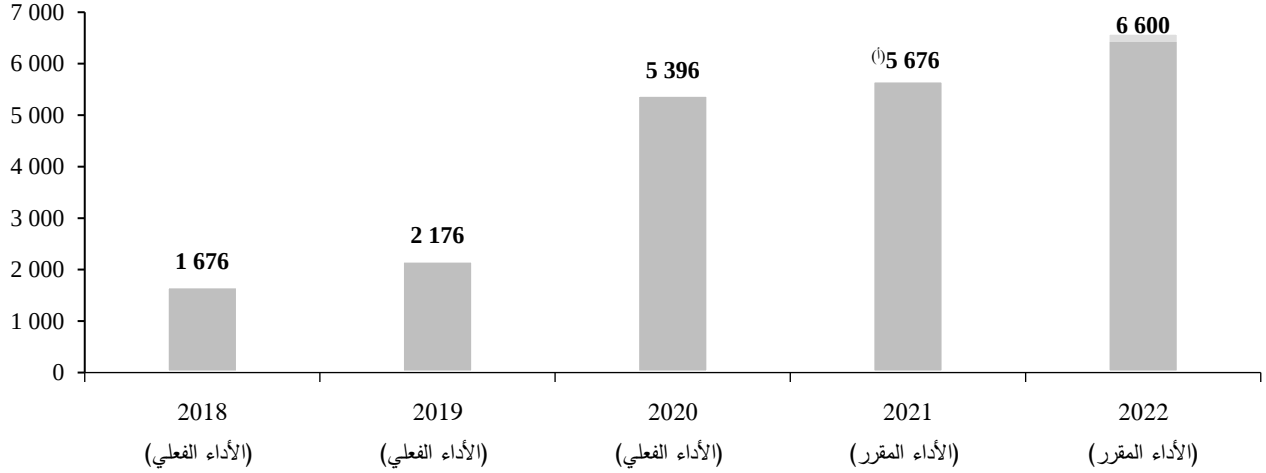

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: وضع حلول مكيفة وحسنة التوقيت في مجال تكنولوجيا المعلومات لأغراض تنفيذ الولايات

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 جيم-82 تيسر حلول تكنولوجيا المعلومات التي وضعها البرنامج الفرعي تنفيذ الكيانات الفنية لولاياتها. ومن الأمثلة على المشاريع السابقة تطبيق الواقع الافتراضي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للدلالة على حجم وأثر انبعاثات الكربون؛ والحل المتعلق بإقامة الشراكات على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل دعم تنفيذ استراتيجيات وخطط الحد من مخاطر الكوارث؛ ومكتب المساعدة المعني بأهداف التنمية المستدامة التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ كمركز خدمات جامع على شبكة الإنترنت يتيح إمكانية الوصول إلى ما يتصل بأهداف التنمية المستدامة من أدوات ومنتجات معرفية وبوابات بيانات وخبرة ومشورة وفرص للتعلم من الأقران وتعاون إقليمي فيما بين بلدان الجنوب من خلال مجالات مواضيعية تشمل عددا وافرا من المواضيع.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

25 جيم-83 بالنسبة إلى البرنامج الفرعي، اتصل الدرس المستفاد بالقدرة الاحتياطية لموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع السابقة في الوقت المناسب. وعلى الرغم من أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعمل كمورد للتكنولوجيا، فإنه لا يبت في قرار بدء أو موعد بدء المشاريع التي تحتاجها المكاتب المستفيدة، لأنها تعتمد على تحديد الأولويات وتوافر التمويل الذي تحدده المكاتب الفنية المعنية. ومن خلال تطبيق الدرس، سيجمع البرنامج الفرعي بين القدرات الداخلية المتاحة والخدمات التعاقدية عند الطلب، بحيث يحقق التوازن الصحيح بين استخدام القدرة الاحتياطية والحفاظ على المعرفة الأساسية الداخلية في مجال المشاريع.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 جيم-84 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من إمكانية وصول كيانات الأمانة العامة إلى حلول تكنولوجيا المعلومات الإضافية لدعم الولايات البرنامجية للأمانة العامة (انظر الجدول 25 جيم-12).

الجدول 25 جيم-12

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
–	–	آلية تيسير التكنولوجيا التي تستخدمها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تطبيق FeedUP@UN المستخدم في اللجنة الاقتصادية لأوروبا الإصدار الرابع من تطبيق رصد إطار سنداي الذي يستخدمه مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث	توافر ثلاثة حلول إضافية من حلول تكنولوجيا المعلومات لدعم تنفيذ كيانات الأمانة العامة لولاياتها	توافر ثلاثة حلول إضافية من حلول تكنولوجيا المعلومات لدعم تنفيذ كيانات الأمانة العامة لولاياتها

المنجزات المستهدفة

25 جيم-85 يعرض الجدول 25 جيم-13 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 جيم-13

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية

هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تنفيذ ودعم حلول إدارة المحتوى والاتصالات والتعاون المتاحة لجميع موظفي الأمانة العامة والشركاء الخارجيين؛ ومواصلة تطوير ودعم منصة الإدارة الشبكية المركزية (Unite Web)، بما في ذلك الامتثال لمتطلبات الأمن والمعايير الأخرى، التي تستخدمها كيانات الأمانة العامة والبعثات الميدانية والبعثات الدائمة؛ والحل المركزي لإدارة المواهب والحل المتعلق بإدارة الأداء لحوالي 000 55 مستخدم؛ والإدماج مع أكثر من 30 تطبيقًا؛ ودعم نظام أوموجا، بما في ذلك إدارة القدرات النظامية؛ ودعم حلول إدارة الخدمات لحوالي 000 10 مستخدم؛ والحلول المتعلقة بالسلامة والأمن لحوالي 000 40 مستخدم؛ والحلول البرنامجية المتعلقة تحديدا بالسلام والأمن لتيسير إدارة سجلات الوقت والحضور للأفراد العسكريين وأفراد شرطة الأمم المتحدة، والإبلاغ عن حوادث الاستغلال والاعتداء الجنسيين وتتبع حالات سوء السلوك؛ وآلية تيسير التكنولوجيا، والحلول المتعلقة بإدارة فاقد الأغذية والهدر الغذائي ورصد إطار سنداي لأغراض أهداف التنمية المستدامة.

الباب 29 هاء
الإدارة، جنيف

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

25 هاء-1 أنشئ مكتب الأمم المتحدة في جنيف في عام 1947 عملا بقرار الجمعية العامة 24 (د-1) والقرارات المتعاقبة للجمعية. والمكتب مسؤول عن تقديم الخدمات الإدارية وخدمات الدعم إلى الكيانات الموجودة في جنيف وإلى مكاتبها الميدانية، وفقا للسياسات والإجراءات والممارسات التي يضعها وكيل الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال ووكيل الأمين العام للدعم العملياتي. والمكتب مسؤول أيضا عن توفير خدمات الدعم للعمليات الحكومية الدولية التي تنظمها المنظمة تمشيا مع دوره بوصفه مركزا رئيسيا للمؤتمرات بالنسبة للدبلوماسية الدولية؛ وتقديم خدمات إدارة وهندسة المباني، بما في ذلك تخطيط الحيز المكاني وتوزيع المكاتب وتعهُّد سجل للأراضي والممتلكات التي تخصُّ الأمم المتحدة في جنيف؛ وتوفير خدمات الدعم التقني للمؤتمرات فضلا عن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتوفير خدمات المكتبة وخدمات إدارة المعارف دعما لتنفيذ البرامج والأنشطة التي كُلِّفت بها الأمانة العامة.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

25 هاء-2 سيواصل المكتب تقديم الخدمات الإدارية وخدمات الدعم، بما في ذلك توفير التوجيه والتنسيق في مجالات إدارة الموارد البشرية، وإدارة الموارد المالية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات الدعم المركزية، وخدمات المكتبة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بما في ذلك إدارة مباني الأمم المتحدة واستخدامها وتنسيق سياسات الموارد البشرية والسياسات المالية والإدارية مع المنظمات الأخرى التي تتخذ من جنيف مقرا لها. وسيضطلع المكتب بمهام التنفيذ والرصد فيما يتعلق بالسياسات والمسائل الأخرى ذات الصلة بإدارة الموارد البشرية، والمالية والميزانية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات الدعم المركزية، على نحو ما يقرره وكيل الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال. وسيقدم الخدمات المالية والمتعلقة بالميزانية والمحاسبة، بالإضافة إلى التوجيه والمشورة، وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والمعايير ذات الصلة. وإضافة إلى ذلك، يتولى المكتب إدارة احتياجات مكاتب ووحدات الأمم المتحدة في جنيف من الموارد البشرية، بسبل منها توفير التوجيه والمشورة، وتنمية قدرات الموظفين وخدمات التعلم، وتقديم الدعم الوظيفي والمشورة، وأنشطة رعاية الموظفين، والخدمات الطبية الإدارية، والخدمات الاستشارية القانونية في مجال الموارد البشرية.

25 هاء-3 ويوفر المكتب خدمات الإدارة والدعم لاجتماعات الأمم المتحدة المعقودة في جنيف وللوكالات المتخصِّصة، ويقدم الخدمات المتعلقة بالمشتريات والأنشطة التجارية والنقل والسفر وغيرها من خدمات الدعم المركزية. ويقدم أيضا خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الإقليمي وخدمات المكتبة والسجلات والمحفوظات، وخدمات إدارة المعارف دعما لتنفيذ البرامج والأنشطة التي كُلِّفت بها الأمانة العامة. ويعمل المكتب كذلك على كفالة التنسيق والتنفيذ المناسبين لتوصيات هيئات الرقابة في المكتب، وكذلك استمرارية تصريف الأعمال في مجال الدعم الإداري المقدم إلى كيانات أخرى في جنيف في حالات الطوارئ.

25 هاء-4 وقد تحقّق تقدّم مطّرد على صعيد تنفيذ الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وذلك بهدف السعي إلى تحقيق أعلى المعايير فيما يتعلق بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة وإزالة الحواجز، مع الحفاظ على مبادئ التصميم الأصلي والسمات التاريخية للمباني القائمة. غير أن التقدم كان أبطأ مما كان متوقعا بسبب إنفاذ تدابير الصحة والنظافة الصحية المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في موقع العمل. وبدأت أعمال الترميم المادي في المباني التاريخية لقصر الأمم في كانون الثاني/يناير 2021، ويُتوقّع لها أن تستمر حتى عام 2024، بينما سيبدأ شغل المبنى H الجديد في

نيسان/أبريل – أيار/مايو 2021؛ وسيتم إخلاء أجزاء إضافية من القصر التاريخي من المقرر ترميمها. ويطرح التنفيذ التدريجي للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث أمام موظفي المكتب طائفة واسعة من التحديات الكبيرة التي تتراوح بين إدخال المبنى H الجديد في الخدمة وتحمّل المسؤولية عن تشغيله، وبين سحب أجزاء من مجمع مباني القصر التاريخي من الخدمة بشكل متتابع، وإدارة الحيز البديل وما يتصل بذلك من مسائل أثناء انتقال الموظفين إلى مبنى مؤقت وخروجهم منه. ولضمان انتقال سلس، يجري حاليا اتخاذ مبادرات لإدارة التغيير من أجل توعية الموظفين باستراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل، وتسريع وتيرة الانتقال من التخزين الورقي إلى التخزين الإلكتروني، وتحسين إدارة ترتيبات الدوام المرنة، في جملة أنشطة أخرى. وبُني مرفق مؤقت للمؤتمرات من أجل ضمان استمرارية تصريف الأعمال خلال فترة الترميم، وأصبح جاهزا للتشغيل في عام 2020، ويجري حاليا تعديل عدد من غرف المؤتمرات القائمة لتمكين عمليات عقد المؤتمرات عن بُعد وبالأسلوب المختلط، بما في ذلك مع توفير الترجمة الشفوية لها.

25 هاء-5 وفي عام 2022، سيركز المكتب جهوده على توفير الخدمات بصفة مستمرة ودون انقطاع للعملاء، بغض النظر عن التحديات التي تصادف خلال فترة أعمال الترميم والتشييد. وذلك سيشمل تعزيز دور مركز دعم العملاء التابع له، ومواصلة توسيع نطاق الخدمات المقدمة، بما في ذلك الخدمات المقدّمة عبر الإنترنت. وسيواصل المكتب أيضا اتباع طرق مبتكرة لدعم العملاء، بوسائل منها تقديم الخدمات بطريقة تتسم بالرشاقة؛ وتمكين الخدمات الإلكترونية المتقدمة تكنولوجيا، وتعزيز القدرات التكنولوجية السمعية والبصرية؛ وتقديم دعم في غضون مهلة قصيرة للمفاوضات الخاصة رفيعة المستوى التي تجريها البعثات السياسية الخاصة (فيما يتعلق مثلا بالجمهورية العربية السورية أو ليبيا أو اليمن)، ولأفرقة تقصي الحقائق وغير ذلك من الأنشطة الصادر بها تكليف والطلبات المخصّصة لأغراض بعينها. وسيتواصل أيضا انعقاد اجتماعات مجلس العملاء بانتظام في عام 2022، من أجل تعزيز الانفتاح والشفافية، واتباع نهج تعاوني إزاء تقديم الخدمات، وسيتواصل الرصد الوثيق لمدى التقيّد بمؤشرات الأداء الرئيسية المتغيّرة.

25 هاء-6 وبالنسبة لعام 2022، تعكس المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للمكتب التحديات المعروفة والمتوقّعة المتعلقة بكوفيد-19 التي يواجهها العملاء. وتشمل هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة مواصلة قيادة التنسيق مع البلد المضيف، والسلطات الفرنسية، والدول الأعضاء والمنظمات الدولية في جنيف، بشأن التصدي للجائحة دعما للمدير العام؛ وتقديم الدعم للموظفين والعملاء بما فيه الدعم في مجال الموارد البشرية والدعم الطبي، ودعم الصحة العقلية، ودعم العملاء عبر الإنترنت؛ وتنفيذ تدابير وقائية لضمان بيئة آمنة للموظفين والعملاء؛ والتركيز على إطلاع جميع موظفي الأمم المتحدة في جنيف على آخر التطورات، واستجابة المكتب لها؛ وبذل جهد مكرّس لتوفير الخدمات للاجتماعات والمؤتمرات بشكل آمن، وإتاحة إمكانية تقديم الخدمات عبر الإنترنت، حيثما أمكن ذلك.

25 هاء-7 ومن أجل تعزيز التنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون المكتب مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى التي تتخذ من جنيف مقرا لها، حيث يتولّى تنسيق مجموعة أنشطة المشتريات المشتركة والأعمال المتصلة بنظام الأمم المتحدة الموحّد. وسيواصل المكتب، في إطار الدور الذي يضطلع به باعتباره الجهة المقدِّمة لخدمات الأمانة لمجموعة أنشطة المشتريات المشتركة، تنسيق وتوسيع نطاق أنشطة المجموعة، حيث يجري دمج أنشطة المشتريات الرئيسية التي تضطلع بها الجهات العشرين الأعضاء في المجموعة والموجودة في جنيف. ويقدِّم المكتب خدمات الإدارة والدعم أيضا لدعم صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصِّصة وسائر المؤسسات المشتركة في النظام الموحَّد للأمم المتحدة على أساس استرداد التكاليف. وسيواصل المكتب أيضا رقمنة محفوظات الأمم المتحدة ووثائقها الرسمية وحفظها بالتعاون مع مكتبات الأمم المتحدة الأخرى.

25 هاء-8 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراض التخطيط المتمثل في أن الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة للخدمات التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في جنيف ستظل متاحة للمكاتب المستفيدة.

25 هاء-9 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه في حال أحدثت الجائحة مزيدا من التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فستُعدّل هذه المنجزات والأنشطة خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات العامة. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

25 هاء-10 ويواصل المكتب إدماج المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. وهو سيسهم في تحقيق التكافؤ بين الجنسين، تمشيا مع استراتيجية الأمين العام للتكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة، وذلك بإبقاء المديرين المكلفين بالتعيين وجهات تنسيق الموارد البشرية في الكيانات المستفيدة من خدماته على علم بتأثير قرارات الاختيار، وذلك من خلال المشاورات والإحاطات. وتسدي دائرة إدارة الموارد البشرية المشورة إلى المكاتب المستفيدة بشأن كيفية تنفيذ أنشطة التواصل الموجّهة ونشر إعلانات الوظائف الشاغرة من خلال شبكات الموارد البشرية المتعارف عليها. وإضافة إلى ذلك، يشارك المكتب بانتظام في مناسبات التواصل وفي معارض فرص العمل والإحاطات الدولية للترويج للفرص الوظيفية المتاحة في الأمم المتحدة بهدف تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في المنظمة.

25 هاء-11 وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، أنشأ المكتب فريقا لإدماج منظور الإعاقة يضم ممثلين من جميع الشعب والدوائر، وأطلق خطة عمله للفترة 2020-2021 من أجل المساعدة في الدفع قدما بتنفيذ الاستراتيجية على المستوى المحلي. وأُحرز تقدم كبير في عام 2020 صوب تحقيق الأهداف المنصوص عليها في خطة العمل، بما في ذلك اعتماد أدوات المشاركة عن بُعد في الاجتماعات والمناسبات؛ ووضْع نُهُج جديدة لإدماج العرض النصي المتزامن والترجمة الشفوية بلغة الإشارة من مواقع نائية في الاجتماعات المختلطة والافتراضية؛ وإنشاء عُدّة أدوات على منصة iSeek من أجل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. وسيستمر هذا العمل خلال عام 2022.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

25 هاء-12 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للمكتب. وشمل هذا التأثير تأخيرات في أنشطة التشييد والصيانة من أجل الامتثال لأنظمة الصحة والسلامة الصارمة المتصلة بكوفيد-19؛ وتأخيرات في تنفيذ التحديثات والتحسينات غير الطارئة في نظم تكنولوجيا المعلومات القائمة وتأجيل العديد من المشاريع ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات؛ وإلغاء الدورات التدريبية وتأجيل إعداد الدورات التدريبية؛ وتأجيل حلقات العمل والأنشطة في العديد من البرامج الفرعية، وإلغاء جميع حلقات العمل والأنشطة المقامة بالحضور الشخصي. وترد أمثلة محدّدة على هذا التأثير في إطار جميع البرامج الفرعية. وكان لتأجيل المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة أثر أيضا على النتائج المتوقعة لعام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار البرامج الفرعية 3 و 4 و 5.

25 هاء-13 وفي الوقت نفسه، تم مع ذلك تعديل بعض المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، وتم تحديد منجزات مستهدفة وأنشطة جديدة خلال عام 2020، ضمن النطاق العام لأهداف البرامج الفرعية، وذلك لدعم الجهات المستفيدة بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19. وقد شملت هذه التعديلات والأنشطة الجديدة تنفيذ ترتيبات عمل بديلة، وتقديم الدعم للموظفين للعمل عن بُعد بفعالية؛ وتزويد الموظفين والكيانات المستفيدة بالدعم في مجال الموارد البشرية، والدعم الطبي، ودعم الصحة العقلية، ودعم العملاء عبر الإنترنت؛ وضمان حصول الموظفين والجهات المستفيدة والدول الأعضاء على المعلومات الوافية من خلال العديد من قنوات الاتصال؛ واستخدام توجيهات البلد المضيف ومنظمة الصحة العالمية لوضع وتنفيذ خطة للعودة الآمنة إلى مبنى قصر الأمم؛ وتقديم الدعم للاجتماعات والمؤتمرات الافتراضية والمختلطة، إضافة إلى الاجتماعات المقامة بالحضور الشخصي؛ وتعديل العديد من الخدمات المقدّمة بحيث يمكن تنفيذها عبر الإنترنت. وترد أمثلة محدّدة لهذه الأنشطة المعدّلة والجديدة في

إطار جميع البرامج الفرعية. وكان للمنجزات المستهدفة والأنشطة المقرّرة المعدّلة إسهام في النتائج في عام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار البرامج الفرعية 2 و 3 و 4.

25 هاء-14 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية الاحتياجات المتغيرة للمكاتب المستفيدة، سيعمّم المكتب الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجه على ضوء جائحة كوفيد-19. ومن الأمثلة المحددة للدروس المستفادة أهمية استمرار الاجتماعات الافتراضية وطرائق تقديم التدريب والخدمات عبر الإنترنت، لإتاحة مشاركة أوسع من جانب الموظفين والجهات المستفيدة. ومن خلال عملية إعادة تنظيم للموارد خلال الجائحة، أمكن في عام 2020 إجراء مواءمات لتزويد عدد محدود من الاجتماعات المختلطة بالترجمة الشفوية التي لم يُكلَّف بها سابقا ولم تُرصد لها الموارد اللازمة. وفيما يتعلق بالتخطيط المستقبلي للاجتماعات الحكومية الدولية، يمكن استيعاب صيغة للاجتماعات المختلطة المزودة بالترجمة الشفوية عن بُعد، رهنا بالتمويل المتاح. وذلك سيسمح باستمرارية تصريف الأعمال في أوقات متّسمة بعدم اليقين، وسيسمح بمشاركة أوسع من قِبل ممثلي الدول الأعضاء غير القادرين على السفر، مع الحفاظ في الوقت نفسه أيضا على الوظائف الأساسية للاجتماعات، وعلى التفاعل وجها لوجه من أجل إجراء مفاوضات فعّالة.

الولايات التشريعية

25 هاء-15 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

24 (د-1) نقل بعض مهام وأنشطة وأصول عصبة الأمم 253/75 المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

303/72 التقدم المحرز نحو إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة

المنجزات المستهدفة

25 هاء-16 يعرض الجدول 25 هاء-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 هاء-1

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**3**	**3**	**3**	**3**
1 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1
2 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
3 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	1	1	1

أنشطة التقييم

25 هاء-17 من المقرر إجراء تقييم في عام 2022 بشأن توفير الدعم من خلال مركز دعم العملاء، سواء الدعم الافتراضي أو الدعم المقدّم بالحضور الشخصي (تقييم يغطّي أربعة برامج فرعية).

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
تخطيط البرامج والشؤون المالية وشؤون الميزانية

الهدف

25 هاء-18 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو كفالة إدارة مالية سليمة وفعالة تتسم بالكفاءة من جانب المكاتب المستفيدة.

الاستراتيجية

25 هاء-19 للإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز رصد تنفيذ الميزانية، والإبلاغ، والإدارة المالية، ومراقبة الحسابات، من خلال التنسيق مع المقر، وإسداء المشورة في الوقت المناسب فيما يخص الإدارة المالية إلى الكيانات المستفيدة. وسيواصل البرنامج الفرعي تزويد مديري البرامج والوحدات الإدارية التابعة للمنظمات المستفيدة بالمساعدة والتوجيه والتدريب في مجال الإدارة المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية. وسيعمل البرنامج الفرعي أيضا، تمشيا مع الهدف، على ضمان اتّباع إجراءات مالية وإدارية فعالة وتنفيذ الميزانية على نحو فعال؛ وتعزيز الضوابط المالية الداخلية وتبسيط الإجراءات والمبادئ التوجيهية المالية؛ وإجراء استعراض منتظم لإجراءات سير العمل من أجل تحديد سبل كفالة تلبية احتياجات العملاء على نحو أسرع وأكفأ؛ ورصد حالة تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات الرقابة؛ وضمان التقيد الصارم بالنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة وبالسياسات المالية للأمم المتحدة.

25 هاء-20 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن تحسين سلامة البيانات المالية وتحسين الإدارة العامة للميزانية البرنامجية والموارد الخارجة عن الميزانية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 هاء-21 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

لوحة متابعة جديدة لنزع السلاح تحسِّن إبراز المعلومات المالية للدول الأعضاء

25 هاء-22 يخدم البرنامج الفرعي أربع اتفاقيات لنزع السلاح مقرها جنيف بشأن المسائل المالية. وفي السنوات الأخيرة أعربت الدول الأعضاء عن رغبتها في أن يكون لديها القدرة على الاطلاع على البيانات المالية المتصلة بنزع السلاح بشكل واضح وظاهر، ولا سيما حالات الاشتراكات والمبالغ الواجب سدادها حاليا. وفي عام 2018، بدأ البرنامج الفرعي تعميم تقارير الاشتراكات الشهرية في صيغة Word. واعتُرف بالتقارير كخطوة هامة إلى الأمام؛ إلاّ أن الدول الأعضاء لم تجد الصيغة سهلة الاستخدام، وبقيت هناك احتياجات أخرى غير ملبّاة.

25 هاء-23 وفي عام 2019، نظم البرنامج الفرعي حلقات عمل لتقييم الاحتياجات مع فرع جنيف لمكتب شؤون نزع السلاح، من أجل تكوين فهم أفضل لاحتياجات المستخدِمين؛ ثم تعاون مع مطوري تكنولوجيا المعلومات لإنشاء لوحة متابعة لنزع السلاح على الإنترنت. وتَعرض لوحة المتابعة الجديدة معلومات مالية متعلقة باتفاقيات نزع السلاح التي تتخذ من جنيف مقرا لها من خلال واجهة بينية سهلة القراءة وسهلة الاستعمال. ويمكن لجميع الدول الأطراف في اتفاقيات نزع السلاح المذكورة الوصول إلى لوحة المتابعة، وهي تُقدّم رؤية شفافة لما لم يسدَّد من مبالغ مستحقة القبض لكل اتفاقية لكل دولة، مع معدلات التحصيل، وتوقيتات

المدفوعات، ومستوى النفقات مقابل تقديرات التكاليف المعتمدة، وحالة صناديق رأس المال المتداول. وعُرضت لوحة المتابعة الخاصة بنزع السلاح على الدول الأطراف في آذار/مارس 2020. وجُمع مزيد من التعليقات، وعُزّزت الأداة بشكل أكبر.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 هاء-24 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة الشفافية وتوافر البيانات المتعلقة بالمدفوعات والنفقات المتصلة باتفاقيات نزع السلاح التي مقرها جنيف (انظر الجدول 25 هاء-2).

الجدول 25 هاء-2
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
إتاحة البيانات المالية المتعلقة بنزع السلاح في صيغة Word	إتاحة البيانات المالية المتعلقة بنزع السلاح في صيغة Word	زيادة الشفافية وتوافر البيانات المتعلقة بالمدفوعات والنفقات المتصلة باتفاقيات نزع السلاح التي مقرّها جنيف

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

25 هاء-25 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، احتاج البرنامج الفرعي وقتا أطول لإنجاز بعض الأنشطة المقررة بسبب فقدانٍ للكفاءة ناجم عن الاستعانة بأنماط التعاون الافتراضي عوضا عن عقد الاجتماعات وإجراء المناقشات وحل المشاكل بالحضور الشخصي.

25 هاء-26 وفي الوقت نفسه، حدد البرنامج الفرعي أنشطة جديدة لدعم الجهات المستفيدة بشأن مسائل ظهرت خلال جائحة كوفيد-19، وذلك في إطار النطاق العام لأهدافه، وذلك تحديدا من خلال العمل مع البرامج الفرعية والإدارات الأخرى على كفالة تأمين تمويل لاستمرار الاجتماعات والمؤتمرات المتعددة اللغات. ووضع البرنامج الفرعي أدوات للتنبؤ المالي من أجل المساعدة في تقدير ومراقبة تكاليف منصات الترجمة الشفوية للاجتماعات المختلطة لأمانات الهيئات الحكومية الدولية. وسرعان ما أبرزت أدوات التنبؤ خيارات الاجتماعات المختلطة الأيسر تكلفة، مما وفر وقتا كبيرا أثناء عملية صنع القرار.

النتائج المقررة لعام 2022

25 هاء-27 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين هما تحديثان للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبيّنان كلاّ من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تحويل الوظيفة المالية في إطار نموذج إداري جديد[303]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 هاء-28 في عام 2020، عمل البرنامج الفرعي على تحديث مصفوفة المخاطر القائمة، باستخدام أحدث الأدوات والتوجيهات المؤسسية التي أصدرها المقر. وأجريت مقابلات مع 22 من أصحاب المصلحة. وتتضمن مصفوفة المخاطر النهائية، الصادرة في أواخر عام 2020، ما عدده 13 من المخاطر التي اعتُبرت مرتفعة أو مرتفعة جدا على مستوى الخدمات. ويؤثر العديد من هذه المخاطر تأثيرا مباشرا على الخدمات التي يقدمها البرنامج الفرعي إلى الكيانات المستفيدة. فعلى سبيل المثال، تقوم حاجة إلى ضمان أن تظل حافظة الخدمات التي يتيحها البرنامج الفرعي ملبية لاحتياجات الجهات المستفيدة من خدماته؛ وأن يوفر البرنامج الفرعي الحلول المبتكرة اللازمة لتلبية توقعات الجهات المستفيدة؛ وأن يكون الأمن السيبراني كافيا لتوفير خدمات مالية مستقرة لتلك الجهات؛ وأن يكون موظفو البرنامج الفرعي مزوّدين بالمهارات اللازمة لتلبية احتياجات الجهات المستفيدة في المستقبل. وأنشئت أيضا لجنة محلية للإدارة المركزية للمخاطر من أجل استعراض مصفوفة المخاطر مرتين في السنة. وبالتوازي مع ذلك، أكمل البرنامج الفرعي الأعمال التحضيرية لإصدار أول بيان للضوابط الداخلية، مع الانتهاء من وضع مصفوفات مراقبة المخاطر وخطط العمل التصحيحية للتخفيف من الثغرات التي يتبيّن وجودها في الضوابط.

25 هاء-29 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في إيجاد نظام لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية مكتمل وقيد الاستخدام، وهو ما شكّل أداء مستوفيا للهدف المقرر، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وإضافة إلى ذلك، لم تسفر مراجعة حسابات البرنامج الفرعي عن نتائج سلبية مهمّة فيما يتعلق بإعداد المجلد الأول للبيانات المالية بالنسبة للمكتب.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 هاء-30 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيكفل البرنامج الفرعي أن تجتمع لجنة الإدارة المركزية للمخاطر مرتين في السنة على الأقل، من أجل تحديث مصفوفة المخاطر ومتابعة تنفيذ خطط العمل الرامية إلى التخفيف من حدة المخاطر. ويخطط البرنامج الفرعي أيضا لإدخال خطط العمل الخاصة بالتخفيف من حدة المخاطر في لوحة متابعة إدارة المخاطر لرصد هذه العناصر على نحو أكثر فعالية. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 25 هاء-3).

الجدول 25 هاء-3

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
رصد يقوم على لوحة متابعة لرصد الحسابات شهريا	رصد يسترشد بفهرس للمخاطر المالية مصمّم خصيصا للمكتب	نظام لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية مكتمل وقيد الاستخدام	استعراض نظام الرقابة الداخلية ورصده من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية	تحسين جودة الخدمات المتاحة للعملاء من خلال خطط عمل للتخفيف من حدة المخاطر ولوحة متابعة لإدارة المخاطر

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(303) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 29E)).

النتيجة 2: تحسين كشوف مرتبات الموظفين[304]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 هاء-31 أحرز البرنامج الفرعي تقدما كبيرا في تطوير النظام المقترح للتحقق من كشوف المرتبات، الذي يستخدم أدوات تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال لاستخراج بيانات كشوف المرتبات تلقائيا من نظام أوموجا وتحديد وإبراز البنود التي تتطلب المزيد من التحليل والتحقيق. وفي نهاية عام 2020، كان النظام قد اكتمل بنسبة 70 في المائة.

25 هاء-32 وأسهم العمل المذكور أعلاه في خفض متوسط عدد الاستثناءات الشهرية من كشوف المرتبات إلى 262 استثناء، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في 150 استثناء، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. كما أن الاختبار التجريبي للأداة، الذي تتراوح مدته بين شهرين وثلاثة أشهر، والذي كان من المقرر أصلا إجراؤه في الربع الثالث من عام 2020، غدا من المقرر إجراؤه في الربع الثاني من عام 2021، وذلك بسبب نقص الموظفين المرتبط بالقيود الناجمة عن نقص السيولة. وسيتضمن المشروع التجريبي تشغيل العملية اليدوية الحالية بالتوازي مع النظام الجديد، ثم مقارنة النتائج. وذلك سيتيح للبرنامج الفرعي تحديد أي عيوب في النظام، وكذلك التعلم من النظام الجديد، حيث يتم إدراج الدروس المستفادة المبكرة في العمل اليومي الحالي.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 هاء-33 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي استخدام الأداة الجديدة والتعلّم منها، وخفض متوسط عدد الاستثناءات الشهرية من كشوف المرتبات على مدى السنوات القادمة. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل الأول من الباب 25 هاء).

الشكل الأول من الباب 25 هاء

مقياس الأداء: متوسط عدد الاستثناءات الشهرية من كشوف المرتبات

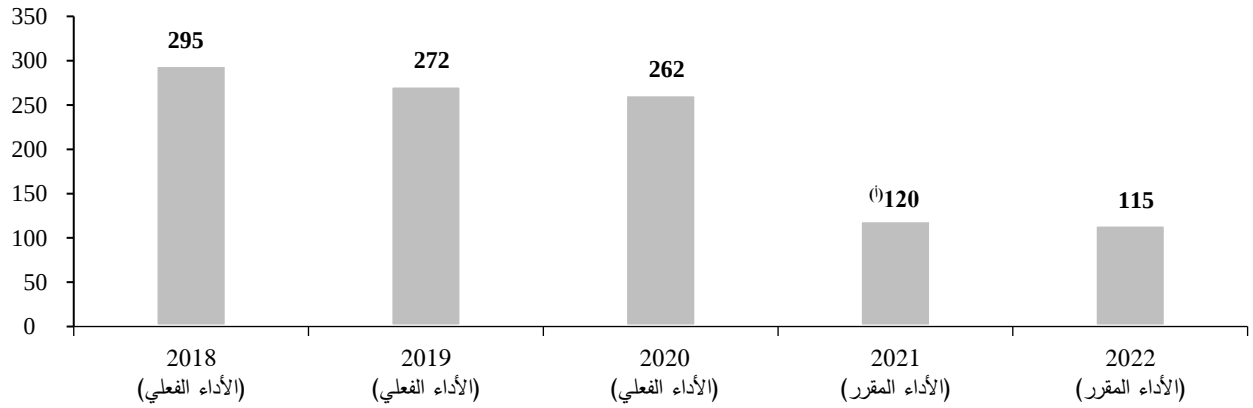

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(304) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect.29E)).

النتيجة 3: تحسين الرقابة على ممارسات إدارة المخاطر وإبرازها من خلال رصد تنفيذ بيان الرقابة الداخلية ومعالجة المخاطر

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 هاء-34 يشارك المكتب في عمليات مراجعة حسابات لتحسين الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة الداخلية التي تقوم عليها الخدمات المقدمة للعملاء. ولضمان تنفيذ توصيات المراجعة الخارجية والداخلية للحسابات في حدود الأطر الزمنية المتفق عليها، فمن الأهمية بمكان أن يرصد عن كثب التقدم المحرز في تنفيذ هذه التوصيات. وللمساعدة في ذلك الجهد، أنشأ البرنامج الفرعي لوحة متابعة لإدارة المخاطر. وتورد لوحة المتابعة جميع توصيات مراجعة الحسابات المقدمة من مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، وتتتبَّع التقدم المحرز في التنفيذ. وتشمل المعلومات المقدمة عن طريق لوحة المتابعة التوصيات، وحالة كل منها، والتواريخ المقدّرة للإنجاز، والإدارات المسؤولة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

25 هاء-35 تمثّل الدرس للبرنامج الفرعي في أن رصد خطط تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات ليس كافيا وحدَه. ولكي يفيَ البرنامج الفرعي بالتزاماته بشكل كامل، مع السعي، في الوقت نفسه، إلى تحسين نوعية الخدمات التي يقدّمها إلى العملاء، سيتعيّن أيضا على البرنامج الفرعي رصد وتخفيف المخاطر التي تُحدَّد من خلال بيان الرقابة الداخلية والإدارة المركزية للمخاطر. وتغطي هاتان الأداتان مجالات مهمة لها تأثير مباشر على الخدمات المقدمة للعملاء. فعلى سبيل المثال، يرصد بيان الرقابة الداخلية ضوابط من قبيل ضمان أن تسدد مدفوعات الجهات الموردة التي يتعامل معها العملاء في الوقت المحدد، وأن أجور الموظفين تُدفع في الوقت المحدد، وأن تقديم التقارير إلى الجهات المستفيدة والجهات المانحة يتم بدقة ويتماشى مع المعايير المتفق عليها، وأن عمليات إصدار الفواتير للعملاء واسترداد التكاليف تتم بشكل عادل وتدار على النحو الصحيح. وتشمل الإجراءات المتعلقة بالإدارة المركزية للمخاطر ضمان أن يكون الموظفون مزوّدين بالمهارات اللازمة لتلبية احتياجات العملاء المستقبلية، وكفالة أن تكون التكنولوجيا التي تقوم عليها الخدمات المالية للعملاء آمنة من الهجمات الإلكترونية، وأن تظل الخدمات المتاحة للعملاء ملبية لاحتياجاتهم ومتوائمة مع متطلبات العملاء المستقبلية. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيقوم البرنامج الفرعي بترقية لوحة المتابعة الحالية بحيث تشمل فئتي بيان الرقابة الداخلية والإدارة المركزية للمخاطر، وتدريب مديري المكتب على رصد خطط المعالجة الحالية والإجراءات ذات الصلة من خلال لوحة المتابعة.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 هاء-36 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من تحسين الرقابة على إدارة المخاطر وزيادة بروز هذا النشاط من خلال الرصد الموحد للمخاطر والمعالجات، ومن خلال اعتماد المديرين منظورا لإدارة المخاطر يكون أكثر تمحورا حول المنظمة ككلّ (انظر الجدول 25 هاء-4).

الجدول 25 هاء-4

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
إقرار نطاق المشروع ومتطلبات النظام لبناء لوحة معلومات إدارة المخاطر	يمكن للمديرين الوصول إلى لوحة معلومات إدارة المخاطر المكيّفة لتلبية المتطلبات المحدّدة لرصد توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات	اتباع نهج موحد لمعالجة المخاطر بالاسترشاد بمصفوفات مراقبة المخاطر	توافر نظام معزّز لإدارة المخاطر ولوحة تحكم لإدارة المخاطر على نطاق المنظمة بأسرها لالتقاط مجموعة أوسع من المخاطر والمعالجات، بما في ذلك خدمات العملاء	• تحسّن الرقابة على إدارة المخاطر وزيادة بروز هذا النشاط من خلال الرصد الموحد للمخاطر والمعالجات • اعتماد المديرين منظورا لإدارة المخاطر يتسم بقدر أكبر من التمحور حول المنظمة ككلّ

الولايات التشريعية

25 هاء-37 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

213/41	استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة	243/75	تخطيط البرامج
211/42	تنفيذ قرار الجمعية العامة 213/41	252/75	المسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021
242/75	التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات		

المنجزات المستهدفة

25 هاء-38 يعرض الجدول 25 هاء-5 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 هاء-5

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية

هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية

الإدارة: الإدارة المالية، بما في ذلك إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وإعداد وتنفيذ الميزانيات ومقترحات الموارد الأخرى؛ إدارة 670 وظيفة ممولة من كلا مصدري التمويل المتمثلين في الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية (إنشاء وتمديد وإلغاء وتمويل وظائف قصيرة الأجل ووظائف أطول أجلا)؛ والإبلاغ المالي والمحاسبة؛ وإدارة النقدية والإيرادات؛ وإدارة ترتيبات الخدمات مع ما يقرب من 50 كيانا مستفيدا، بما في ذلك الفوترة الفصلية لاسترداد التكاليف عبر أكثر من 120 من خطوط الخدمات؛ وتجهيز كشوف المرتبات لحوالي 500 7 موظف في جميع أنحاء العالم شهريا، وما يزيد على 300 275 عملية دفع وصرف سنويا؛ وتقديم التوجيه والمشورة بشأن جميع المسائل المالية؛ وتوفير التأمين الصحي لأكثر من 000 32 من الموظفين والمتقاعدين والمعالين في جميع أنحاء العالم؛ وإدارة دعاوى المطالبة بالتعويض؛ وتنفيذ وإدارة اجتماعات مجلس خدمة العملاء (فصليا).

البرنامج الفرعي 2
إدارة الموارد البشرية

الهدف

25 هاء-39 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو كفالة إنشاء قوة عاملة كفؤة ومتنوعة وقادرة على التكيف وينعم أفرادها بالصحة، والنهوض بأعلى مستويات الكفاءة والمقدرة والنزاهة، وكفالة التغيير التنظيمي المرن.

الاستراتيجية

25 هاء-40 للإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي دعم اكتساب المواهب وتطويرها، وتعزيز تهيئة ظروف عمل تمكينية. وإضافة إلى ذلك، سيعزز البرنامج الفرعي دوره الاستشاري، ويطور القدرات الداخلية في مجال تحليلات الموارد البشرية، ويكرس اهتماما خاصا لرفاه الموظفين وصحتهم العقلية من أجل تقديم الدعم للعملاء على نحو أكثر فعالية.

25 هاء-41 وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا توفير أنشطة التعلم والتطوير. وسينصب التركيز بوجه خاص على تعدد اللغات وأنشطة الموارد البشرية المحددة الأهداف من قبيل الدورات التدريبية والإحاطات التي تساند إدارة الأداء على نطاق المنظمة، وتدفع عجلة التغيير التنظيمي، وتعزز الابتكار والمرونة، وتوفر الدعم للموظفين لكي يتمكّنوا من التعامل مع التغيرات في مكان العمل، وتخلق بيئة عمل متناغمة. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا التعاون مع المكتبة الموجودة بمكتب الأمم المتحدة في جنيف، لإتاحة فرص جديدة للتعلّم وتبادل المعارف عن طريق المشاعات المعرفية والتعليمية.

25 هاء-42 ويعتزم البرنامج الفرعي مواصلة بعض المبادرات الهامة ذات الصلة بكوفيد-19 التي بدأت في عام 2020. وعلى مستوى إدارة الأزمات، سيواصل البرنامج الفرعي العمل مع الشبكة الفرعية للموارد البشرية التابعة لفريق إدارة الأمن لكفالة اتباع نهج متسق إزاء الخطط المقبلة المتعلقة بكوفيد-19.

25 هاء-43 ومن المتوقع أن يفضي العمل المذكور أعلاه عمّا يلي:

(أ) درجة عالية من رضا الكيانات المستفيدة عن المشورة والدعم المقدّمين؛

(ب) ازدياد حماس وقدرة موظفي الكيانات المستفيدة على التعامل بنجاح مع التغيرات الطارئة على أماكن العمل، وتبنيهم الابتكار، واعتمادهم طرقا جديدة للعمل؛

(ج) ازدياد قدرة أفرقة الكيانات المستفيدة على العمل بطريقة أكثر رشاقة ومرونة؛

(د) ازدياد فهم الآليات القائمة لمعالجة السلوكيات غير اللائقة؛

(هـ) استمرار قدرة الكيانات المستفيدة والدول الأعضاء على الاضطلاع بعملها بكفاءة وفعالية، مع الشعور بتوافر الدعم الكامل في بيئة صعبة، بغض النظر عن مواقعها.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 هاء-44 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تحسّن مستويات حماس الموظفين أثناء جائحة كوفيد-19

25 هاء-45 لمساعدة الموظفين على الاحتفاظ بحماسهم خلال جائحة كوفيد-19، اعتمد البرنامج الفرعي استراتيجية ثلاثية المحاور تضم الاتصالات، ورفاه الموظفين وسلامتهم، وتوفير إمكانية الوصول عن بُعد إلى خدمات الموارد البشرية الرئيسية.

25 هاء-46 وفيما يتعلق بالاتصالات، زوّد البرنامج الفرعي موظفي الكيانات المستفيدة بمعلومات محدّثة باستمرار عن كيفية تعامل المنظمة مع كوفيد-19. وعمّم أكثر من 55 تحديثا بشأن كوفيد-19 من المدير العام؛ وعقد بانتظام إحاطات للمديرين، وإحاطات للموظفين، ولقاء مفتوحا عن العودة إلى المكاتب؛ وأنشأ خطا ساخنا لاستفسارات الموظفين؛ وأنتج ملصقات وشاشات رقمية ولافتات للمباني وأشرطة فيديو للتحضير لعودة الموظفين إلى قصر الأمم.

25 هاء-47 وفيما يتعلق برفاه وسلامة الموظفين، نظم البرنامج الفرعي حلقات عمل افتراضية، وبرامج توعية، وجلسات تأمل افتراضية شارك فيها أكثر من 500 2 موظف. وإضافة إلى ذلك، حضر أكثر من 300 1 موظف جلسات استشارية فردية (بزيادة نسبتها 35 في المائة تقريبا مقارنة بفترة ما قبل كوفيد-19). وعلاوة على ذلك، شجع البرنامج الفرعي المديرين على عقد اجتماعات يومية على الإنترنت مع أفرقتهم لإشعار الموظفين بأن الصلات مستمرة. وإضافة إلى ذلك، أجرى البرنامج الفرعي مسحا لصحة ورفاه موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة في جنيف خلال الجائحة في عام 2020.

25 هاء-48 وأخيرا، قدم البرنامج الفرعي، من خلال المركز الافتراضي لدعم العملاء، تحديثات تتضمن آخر المستجدات على صعيد التوجيه والدعم الإداريين المتعلقين بكوفيد-19 لأغراض من قبيل تيسير عبور الحدود. وازدادت طلبات الخدمة الواردة من الكيانات المستفيدة بنسبة تزيد عن 50 في المائة خلال الفترة، حيث بلغ عددها 000 3 استفسار يتعلق تحديدا بمسائل عبور الحدود والتأشيرات.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 هاء-49 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من إفادة 86 في المائة من الموظفين بأنهم يشعرون أن عملهم يمنحهم الدافع أو الحيوية (انظر الشكل الثاني من الباب 25 هاء).

الشكل الثاني من الباب 25 هاء

مقياس الأداء: النسبة المئوية للموظفين الذين أفادوا بأنهم يشعرون أن عملهم يمنحهم الدافع أو الحيوية

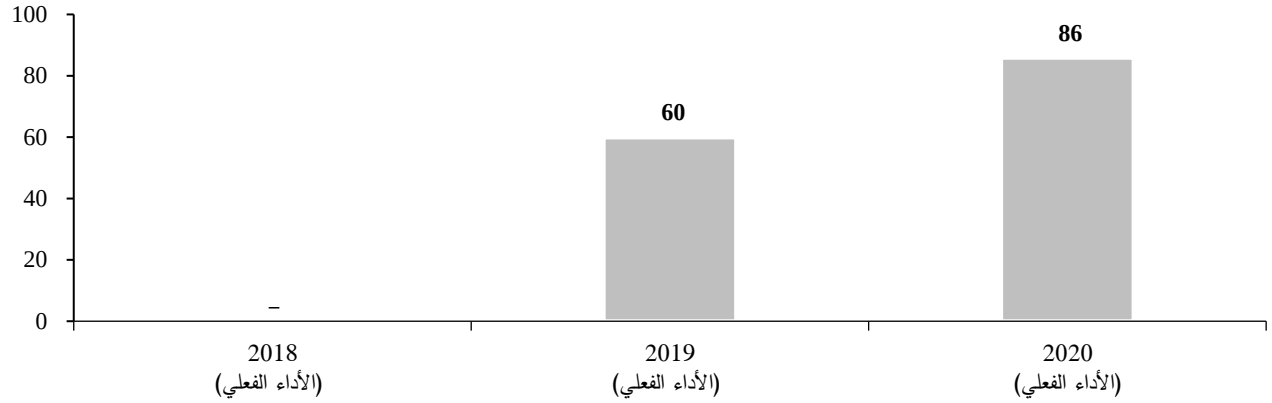

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

25 هاء-50 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، أرجأ البرنامج الفرعي أو ألغى أنشطة مقررة في عدة مجالات. ففيما يتعلق بالتدريب، تعيّن تأجيل وضع وتصميم دورات جديدة وإدخال تحسينات عليها، وألغيت جميع الدورات التدريبية المقامة بالحضور الشخصي، وعُدِّلت دروس اللغات، وقُدمت بأكملها عن بُعد. وبخصوص مكتب مستشار الموظفين، تم أيضا إعادة برمجة حلقات العمل والمناسبات المقررة من أجل التركيز على بناء القدرة على الصمود والحفاظ على الصحة العقلية والرفاه.

25 هاء-51 غير أن البرنامج الفرعي قام في الوقت نفسه بتحديد أنشطة جديدة أو معدلة تعديلا طفيفا لدعم الكيانات المستفيدة من خدماته بشأن المسائل الناشئة خلال جائحة كوفيد-19، وذلك ضمن إطار النطاق العام لأهدافه. وفيما يتعلق بالخدمات الطبية، قام البرنامج الفرعي بعمليات تتبّع المخالطين لحالات كوفيد-19 المؤكّدة والمشتبه فيها؛ وأنشأ خطا هاتفيا ساخنا يعمل على مدار الساعة وزوّده بعاملين لتشغيله؛ وقام بطلب وإدارة وتوزيع المعدات المتعلقة بكوفيد-19؛ ونفّذ تقييما للمخاطر في مكان العمل بالنسبة لوظائف معيّنة في إطار استراتيجية "العودة إلى قصر الأمم"؛ وقدّم الدعم لمنصة منظومة الأمم المتحدة للإجلاء الطبي MedEvac التي طوّرتها منظمة الصحة العالمية ونفذتها وحدة التنسيق الطبي بالنسبة للموظفين الذين تم إجلاؤهم حول العالم؛ ونسّق مع الأطباء المحليين والمستشفيات المحلية. وإضافة إلى ذلك، قام البرنامج الفرعي بوضع وتنفيذ خطة لمساعدة الموظفين على الاحتفاظ بحماسهم وتحقيق النتائج المتوقعة منهم، حتى في ظل الضغوط والتحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19.

النتائج المقررة لعام 2022

25 هاء-52 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين هما تحديثان للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبيّنان كلّا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: قوة عاملة تنعم بالصحة من أجل عالم أفضل[305]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 هاء-53 تمشيا مع سياسة العودة إلى العمل التي يتبعها المكتب، والتي تغطّي مسألة عودة الموظف إلى العمل بعد فترة طويلة من الغياب، مثل الإجازات المرضية، نفّذ البرنامج الفرعي خطط فردية للعودة إلى العمل لأكثر من 20 موظفا من موظفي الكيانات المستفيدة. وأجرى البرنامج الفرعي تحليلا لكل حالة من الحالات ونفّذ خطة لتيسير إعادة دمج الموظفين في المكتب. وعلاوة على ذلك، واصل البرنامج الفرعي عقد اجتماعات التنسيق الشهرية فيما بين شعبة الخدمات الطبية والدوائر التي كانت احتياجاتها والمعوقات التي تواجهها أكثر تحديدا، وذلك من أجل ضمان اتّباع نهج شمولي. وطبّق البرنامج الفرعي أيضا إجراءً لاستعراض المحاذير الطبية (مثل المحاذير التي تمنع التدريب البدني، وحمل الأسلحة النارية، ورفع أحمال ثقيلة، والقيادة) قبل السماح لموظفي الأمن بالعودة إلى العمل بعد قضاء فترة إجازة مرضية. وأكدت التعليقات الإيجابية الواردة من الدوائر التي عاد موظفوها إلى العمل أن الإجراءات الجديدة ساعدت الموظفين على العودة إلى العمل بسلاسة، ودعمت المديرين في الترحيب بعودة الموظفين إلى المكتب. وتخضع للتحليل حاليا الدروسُ المستفادة من تجارب عام 2020، كما أنها ستؤخذ في الاعتبار لتحسين خطط العودة إلى أماكن العمل في المستقبل.

25 هاء-54 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في التنفيذ الكامل لسياسة العودة إلى العمل، والحصول على تعليقات إيجابية بشأن الخطط الفردية للعودة إلى العمل، وهو ما شكّل أداء مستوفيا للهدف المقرر كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

(305) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 29E)).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 هاء-55 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيوسّع البرنامج الفرعي نطاق السياسة المعدّلة للعودة إلى العمل بحيث تشمل مكاتب مستفيدة أخرى، وسيتبادل أيضا الخبرات والدروس المستفادة مع الكيانات المستفيدة الأخرى. وعموما، سيواصل البرنامج الفرعي تحسين إدارة حالات الغياب عن العمل في إجازات مرضية طويلة الأجل. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 25 هاء-6).

الجدول 25 هاء-6

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
قيام الفريق العامل المعني برفاه الموظفين بصياغة سياسة العودة إلى العمل وعرضها	قيام الفريق العامل المعني برفاه الموظفين بإصدار سياسة العودة إلى العمل وتوسيع نطاقها	• تنفيذ سياسة العودة إلى العمل تنفيذا كاملا	استعراض سياسة العودة إلى العمل وأخذ الدروس المستفادة في الاعتبار	• توسيع نطاق السياسة المعدّلة للعودة إلى العمل بحيث تشمل مكاتب مستفيدة أخرى
		• تلقي تعليقات إيجابية من غالبية المديرين بشأن الخطط الفردية للعودة إلى العمل		• تبادل الخبرات والدروس المستفادة مع الإدارات المستفيدة باعتبارها ممارسة فضلى

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: نُهج مبتكرة لدعم الموظفين خلال تغيُّر بيئة العمل[306]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 هاء-56 واصل البرنامج الفرعي إحراز تقدم نحو استحداث نُهُج جديدة مبتكرة للعمل، مثل تقنية الاجتماعات القصيرة، لدعم الموظفين في بيئة عمل متغيرة. وبناء على نجاح المشروع التجريبي المنفذ في عام 2019، واصل البرنامج الفرعي تدريب فرق التدريب على تقنية الاجتماعات القصيرة؛ ويشارك حاليا 17 فريقا بنشاط في اجتماعات قصيرة يومية. وقد سهّل استخدام الاجتماعات القصيرة في جميع مراحل أزمة كوفيد-19 الحفاظ على الإنتاجية من خلال إبقاء التركيز منصبّا على الأهداف والأولويات الاستراتيجية. وأفضى ذلك أيضا إلى إنفاذ خضوع أعضاء الفريق للمساءلة من خلال ضمان أن يكون لأعضاء الفريق مهام واضحة. وقدم البرنامج الفرعي أيضا دورة لتدريب المدربين لفائدة 10 زملاء جدد في بداية عام 2020 من أجل توسيع نطاق استخدام الاجتماعات القصيرة التي تعقدها الأفرقة وتبادل الدروس المستفادة.

25 هاء-57 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في الحصول على تعليقات إيجابية من المديرين وموظفي الأفرقة التجمع التي قامت بتجريب تقنية الاجتماعات القصيرة، وأدى إلى عقد دورة لتدريب المدربين بشأن استخدام أسلوب الاجتماعات القصيرة، وإلى زيادة عدد

(306) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 29E)).

الأفرقة المنفذة للاجتماعات القصيرة من 15 إلى 17، وهو ما شكّل أداء مستوفيا للهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 هاء-58 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي العمل على إحداث تحوّل يصبح معه مكتب الأمم المتحدة في جنيف أكثر رشاقة من خلال تعزيز التقنيات الحديثة المساعدة على اكتساب الرشاقة والمصممة لإتاحة المرونة والإبداع ضمن الأفرقة، بغرض تمكين الموظفين ودعم المديرين وتحسين تحقيق النتائج. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 25 هاء-7).

الجدول 25 هاء-7

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
–	قيام الأفرقة التجريبية الأولية بتنفيذ تقنية الاجتماعات القصيرة نتيجة للتعليقات الواردة من العملاء التي تشير إلى ضرورة تعزيز بناء القدرات، والتركيز على العملاء، ودعم تهيئة بيئة عمل تتسم بقدر أكبر من التعاون والمرونة، والإدارة من خلال النتائج	• إضفاء التعليقات الإيجابية الواردة من المديرين والموظفين في الأفرقة التي تعقد اجتماعات قصيرة على سبيل التجربة إلى استحداث دورة لتدريب المدربين على استخدام تقنية الاجتماعات القصيرة • ازدياد عدد الأفرقة المنفذة لتقنية الاجتماعات القصيرة من 15 إلى 17	توسيع نطاق استخدام الاجتماعات القصيرة وورود تعليقات إيجابية من المديرين والموظفين حول السبل التي تدعم بها هذه الاجتماعات الإدارة من خلال النتائج وتؤدي إلى تهيئة بيئة عمل تتسم بقدر أكبر من التعاون والمرونة	تلقّي تعليقات إيجابية على الدورات التدريبية المقدّمة للترويج للتوجّه صوب الرشاقة، حيث يفاد بأنها مفيدة للأفرقة في التكيف مع واقع العمل الجديد والمساهمة في تحسين النتائج

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: زيادة التحلي بالكياسة والاحترام في مكان العمل

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 هاء-59 لدعم المدير العام، وضع البرنامج الفرعي استراتيجية لزيادة ثقة موظفي الكيانات المستفيدة في الآليات القائمة، وتشجيع الموظفين على التعبير عن أنفسهم دون خوف من الانتقام، وتغيير التصور الماثل في أذهان الموظفين بأن الأشخاص لا يخضعون للمساءلة عن السلوكيات غير الأخلاقية. وفي عام 2018، نُظّمت جلسات إحاطة محددة الهدف بشأن معايير السلوك والقيم الأخلاقية، والمسؤوليات المتعلقة بالمنازعات والنزاعات، وأهمية تهيئة بيئة عمل صحية. وفي عام 2019، أنشأ

البرنامج الفرعي فريقا من الجهات الصاحبة المصلحة لمنع التحرش والتصدي له. وإضافة إلى ذلك، عُيِّنت جهات تنسيق معنية بالسلوك والانضباط لدعم الموظفين وإسداء المشورة للمدير العام فيما يتعلق بالسلوك المحظور وسوء السلوك. وفي عام 2020، انصبّ التركيز على التدريب مع إطلاق حوارات "متحدون من أجل الاحترام" لمساعدة الموظفين على أن يصبحوا أكثر تحمّسا واستباقية في تهيئة بيئة عمل متحضرة متناغمة والحفاظ عليها.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

25 هاء-60 تمثّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أنه لا يزال هناك مزيد من العمل الذي ينبغي الاضطلاع به لمساعدة الموظفين على التعامل مع القنوات غير الرسمية والرسمية المتاحة لهم لتقديم الشكاوى، وكذلك توعيتهم بمسؤولياتهم كشهود على الوقائع. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيبدأ البرنامج الفرعي تطبيق حوارات "متحدون من أجل الاحترام" على نطاق أوسع. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضا بالتواصل على نطاق أوسع بشأن دور جهات التنسيق المعنية بالسلوك والانضباط، واستخدام أدوات تتبع لرصد حالات السلوك المحظور عن كثب، وضمان معالجة الشكاوى بفعالية. وأخيرا، سيقوم البرنامج الفرعي بإنشاء شبكة غير رسمية من الزملاء الموثوقين والمدرّبين الذين يمكن للموظفين الذين هم أطراف في نزاعات أن يتكلّموا معهم ويحصلوا منهم على معلومات ونصائح محايدة مفيدة.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 هاء-61 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من إنشاء شبكة غير رسمية لتسوية النزاعات على أساس تجريبي، وازدياد وعي الموظفين بعدد الحالات المبلّغ عنها، والإجراءات المتخذة لمكافحة التحرش وغيره من ضروب السلوك المحظور (انظر الجدول 25 هاء-8).

الجدول 25 هاء-8

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
حصول المديرين على إحاطة محددة الهدف لممارسة المسؤوليات المتعلقة بالمنازعات والنزاعات وتعزيز بيئة عمل صحية	• إنشاء فريق للجهات الصاحبة المصلحة من أجل منع التحرّش والتصدي له في مكتب الأمم المتحدة في جنيف • ازدياد وعي الموظفين بالآليات القائمة والترويج للتسوية غير الرسمية للمنازعات	• إطلاق حوارات "متحدون من أجل الاحترام" • تسمية جهات تنسيق معنية بالسلوك والانضباط • تنفيذ نظام تتبع حالات سوء السلوك	• ازدياد عدد الموظفين الذين يحضرون تدريب "متحدون من أجل الاحترام" • تحسّن وعي الموظفين بالجهة التي عليهم قصدها للحصول على المساعدة	• إنشاء شبكة غير رسمية لتسوية النزاعات على أساس تجريبي • ازدياد وعي الموظفين بعدد الحالات المبلّغ عنها والتدابير المتخذة لمكافحة التحرش وغيره من ضروب السلوك المحظور

الولايات التشريعية

25 هاء-62 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

254/72 إدارة الموارد البشرية

276/73 إقامة العدل في الأمم المتحدة

245/75 النظام الموحّد للأمم المتحدة

المنجزات المستهدفة

25 هاء-63 يعرض الجدول 25 هاء-9 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 هاء-9

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية

دال- المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: معارض فرص العمل وعروض المسارات الوظيفية، لتحديد المرشحين المحتملين لغرض الاستقدام، بمن فيهم المرشحات، من الدول الأعضاء غير الممثلة والممثلة تمثيلا ناقصا، وتعزيز الوعي بفرص العمل في الأمم المتحدة؛ وبرامج تعزيز الصحة والرفاه للقوى العاملة التي تخدم أكثر من 20 كيانا مستفيدا؛ وتبادل المعارف في مجال الموارد البشرية.

هاء- المنجزات المستهدفة التمكينية

الإدارة: إدارة المواهب وتصنيف الوظائف؛ وإدارة حوالي 500 3 من عقود الموظفين؛ وإسداء مشورة متخصصة وتقديم توجيهات بشأن سياسات الموارد البشرية، بما في ذلك إدارة وتنفيذ النظامين الأساسي والإداري للموظفين، ونظام اختيار الموظفين؛ والتدريب على الكفاءات التنظيمية والإدارية، والمهارات الفنية والتقنية، والمهارات اللغوية والتواصلية، والتطوير الوظيفي لأكثر من 000 9 من الموظفين وغيرهم من المشاركين سنويا؛ وإجراء الاختبارات؛ وتقديم خدمات المشورة والدعم النفسي للموظفين؛ وإجراء دراسات استقصائية للموظفين، بما في ذلك ما يتعلق منها بتكاليف المعيشة وبدل الإقامة اليومي؛ والحصول على 700 6 تصرح من تصاريح الإقامة في البلد المضيف بالتنسيق مع السلطات المحلية؛ وتقديم خدمات الصحة المهنية والخدمات الطبية - الإدارية لصالح 000 12 موظف من موظفي الجهات المستفيدة في جنيف والمكاتب الميدانية، والاستشارات والمشورة الطبية، والتأهب الطبي لحالات الطوارئ، وحملات الصحة والرفاه؛ والتعلم والتطوير الوظيفي وإدارة الأداء.

العدالة الداخلية والرقابة: تقديم المشورة القانونية فيما يتعلق بحالات سوء السلوك المزعوم؛ والقيام بدور المستشار القانوني للمنظمة أمام محكمة الأمم المتحدة للمنازعات؛ والقيام بدور الجهة المدعى عليها بالنيابة عن المنظمة في القضايا التي يرفعها موظفون إلى وحدة التقييم الإداري ومكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة؛ وتقديم الخدمات الاستشارية القانونية والمتعلقة بالسياسات لأكثر من 20 كيانا من الكيانات المستفيدة، بوسائل منها الإحاطات والدورات الإعلامية المخصصة للمديرين بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما يخص بإقامة العدل.

البرنامج الفرعي 3
خدمات الدعم

الهدف

25 هاء-64 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو ضمان الكفاءة والالتزام بالمسؤولية البيئية والفعالية في أداء عمل مكتب الأمم المتحدة في جنيف فيما يتعلق بإدارة مرافق المباني والمكاتب والمؤتمرات؛ وإدارة الأصول؛ والسفر والنقل؛ وخدمات البريد والحقيبة الدبلوماسية؛ والمشتريات؛ والأنشطة التجارية.

الاستراتيجية

25 هاء-65 للإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم الخدمات في مجالات إدارة المرافق، وتقديم المساعدة في أنشطة المؤتمرات، والمناسبات الخاصة، وإدارة المشاريع، وإدارة الحيز المتاح، والمشتريات، وإدارة العقود، وإدارة الممتلكات، والسفر، وإدارة الامتيازات الدبلوماسية، والتأشيرات، ووثائق السفر الخاصة بالأمم المتحدة، والنقل، والبريد وخدمات الحقيبة الدبلوماسية، والتخزين، والإدارة البيئية المستدامة. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا تقديم الدعم النشط لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، وسيعمل على وجه الخصوص على كفالة إيجاد حلول للتقليل إلى أدنى حد من أثر أي أعطال محتملة أثناء ترميم المباني التاريخية في قصر الأمم، الذي بدأ في كانون الثاني/يناير 2021، والذي سيستمر لغاية عام 2024، وتشغيل المبنى H الجديد لدى إنجاز تشييده وتسليمه في عام 2021.

25 هاء-66 وسيواصل البرنامج الفرعي تقديم خدمات الدعم التقني الأساسي للمؤتمرات والاجتماعات والمناسبات التي تُعقد في المكتب، بما في ذلك في المباني الملحقة به، مثل قصر ويلسون (الذي يتألف من أكثر من 35 غرفة اجتماعات بسعة تتراوح بين 10 مقاعد و 200 2 مقعد لكل غرفة). وقد ظهرت في السنوات الأخيرة تكنولوجيات متقدمة جديدة لدعم المؤتمرات، وهو ما سيستمر البرنامج الفرعي في الاستفادة منه استفادة كاملة.

25 هاء-67 وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا تحديث العمليات الرامية إلى زيادة الكفاءة وتعزيز خدمات المشتريات المشتركة مع منظمات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تتخذ من جنيف مقرا لها، وذلك من خلال مجموعة أنشطة المشتريات المشتركة.

25 هاء-68 وسيواصل البرنامج الفرعي تطبيق الأنظمة والمبادئ التوجيهية المحلية الجديدة والأنظمة والمبادئ التوجيهية الجديدة لمنظمة الصحة العالمية؛ وتجهيز غرف الاجتماعات والمؤتمرات بالبنية التحتية والمعدات اللازمة لدعم الاجتماعات الافتراضية والمختلطة، وفقا للتمويل المتاح؛ وتقديم أي مساعدة أخرى، حسب الاقتضاء، لضمان أمان وسلامة قصر الأمم للموظفين والعملاء وأعضاء الوفود. وإضافة إلى ذلك، سينفذ البرنامج الفرعي حلا يقوم على "الخزانات الذكية" لإيصال البريد وجمعه لعملائه. وستتيح الخِزانات الذكية مزيدا من المرونة للموظفين في جمع البريد وإيصاله بطريقة ميسّرة وآمنة، إلى جانب دعم ترتيبات الدوام المرنة في الوقت ذاته.

25 هاء-69 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عمّا يلي:

(أ) ازدياد كفاءة خدمات الدعم المقدمة إلى المكتب والكيانات المستفيدة منه، ولا سيما خلال أعمال البناء والتجديد في إطار الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث؛

(ب) توافر خدمات حديثة عالية الجودة لدعم المؤتمرات، بما في ذلك أثناء التجديدات التي تتم في إطار الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث؛

(ج) الاستجابة بصورة أكثر تنسيقا لاحتياجات الكيانات المستفيدة من المشتريات؛

(د) تحسين سلامة أماكن العمل والظروف السائدة في قصر الأمم والمباني الملحقة به؛

(هـ) توافر متطلبات تعدّد اللغات في المؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة تُعقد في جنيف.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 هاء-70 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

عودة آمنة للعملاء والموظفين إلى قصر الأمم، وتقديم الخدمات للمؤتمرات والاجتماعات بشكل آمن خلال أزمة كوفيد-19

25 هاء-71 تسببت جائحة كوفيد-19 في تعطُّلات كبيرة في مكان العمل في قصر الأمم. ومنذ بدء الجائحة، ركز البرنامج الفرعي جهوده على تنفيذ تدابير لضمان عودة آمنة للعملاء والموظفين إلى قصر الأمم، وعلى تقديم الخدمات للمؤتمرات والاجتماعات بشكل آمن. ودرس البرنامج الفرعي ونفذ تدابير للتباعد البدني، وأعدّ خططا مفصلة إضافية للصحة والسلامة من أجل إتاحة مواصلة العمل بأمان. وأنشأ أيضا مسارات جديدة للمشاة ذات اتجاه واحد داخل المباني المدارة وخارجها، وصمّم وركّب حواجز فاصلة آمنة (من مادة Plexiglas) في غرف الاجتماعات وفي فراغات أخرى، وصمّم ووضع لافتات إرشادية تشير إلى المسارات الآمنة والحد الأقصى لإشغال المساحات (من قبيل المكاتب وغرف المؤتمرات). واستحدث كذلك إجراءات خاصة للتنظيف والتطهير والتعقيم لجميع الأسطح التي تُلمس، مثل مقابض الأبواب وسماعات الرأس وأزرار التشغيل. وإضافة إلى ذلك، نُفّذت جميع التدابير ذات الصلة بكوفيد-19 الموصى بها من جانب اتحاد الرابطات الأوروبية للتدفئة والتهوية وتكييف الهواء، بما في ذلك إدخال الهواء النقي بنسبة 100 في المائة، دون إعادة تدوير الهواء، مما أدى إلى زيادة استهلاك الطاقة، وبالتالي ارتفاع تكاليف التشغيل.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 هاء-72 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من العودة الآمنة للعملاء والموظفين إلى قصر الأمم، وتقديم الخدمات للمؤتمرات والاجتماعات بشكل آمن (انظر الجدول 25 هاء-10).

الجدول 25 هاء-10
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	• تهيئة ظروف آمنة لعودة العملاء والموظفين إلى قصر الأمم، مع تفاوت في معدلات الإشغال حسب تطور الجائحة وتوجيهات السلطات المحلية • تقديم الخدمات للمؤتمرات والاجتماعات بشكل آمن

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

25 هاء-73 بسبب تأثير كوفيد-19 خلال عام 2020، تأخّر البرنامج الفرعي في تنفيذ أنشطة التشييد والصيانة، وذلك من أجل الامتثال لأنظمة الصحة والسلامة الصارمة المتصلة المتعلقة بكوفيد-19. وخلال الفترة الأولى من الجائحة، أوقفت السلطات أعمال التشييد والأعمال ذات الصلة، فتأثر بذلك مبنى "فيلا بيلوز"، ومدخل بريني الأمني، وبار كونكورديا، ومشاريع إزالة الأسبستوس، وغيرها. وأدى ذلك إلى تأخير إنجاز المشاريع وإلى تأخيرات في تخصيص المساحات للجهات المستفيدة الرئيسية. وأدت أيضا القيود ذات الصلة بكوفيد-19 على التشييد إلى تأخر استكمال المبنى H (وهو جزء من الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث). وحال ذلك، بدوره، دون قيام البرنامج الفرعي بإكمال عدة أنشطة تحضيرية تتعلق بالإشغال النهائي للمبنى، الذي كان مقررا أصلا في عام 2020. وكان لهذه التغييرات تأثير على الأداء البرنامجي في عام 2020، كما هو مبيّن في إطار النتيجة 1 أدناه.

25 هاء-74 وفي الوقت نفسه، قام البرنامج الفرعي مع ذلك بتحديد أنشطة جديدة للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر المرتبطة بانتشار كوفيد-19 في قصر الأمم، ونفّذ جميع متطلبات الصحة والسلامة اللازمة للتخفيف من انتشار الفيروس. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، كما هو محدّد في إطار النتيجة الناشئة لعام 2020 المبيّنة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

25 هاء-75 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين هما تحديثان للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبيّنان كلاً من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: الابتكار في إدارة المباني[307]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 هاء-76 أحرز البرنامج الفرعي تقدما كبيرا في التحضير لشَغل المبنى H الجديد في عام 2020، بما في ذلك وضع مبادئ توجيهية، والاستفادة من التكنولوجيات، وإدخال استراتيجيات للصيانة الوقائية من أجل استغلال الحيز المتاح على النحو الأمثل. واشترى البرنامج الفرعي تراخيص وبرامجيات Revit المطلوبة لتشغيل نظام نماذج المعلومات المتعلقة بالمبنى (BIM)، الذي يستخدمه حاليا في تكوين نموذج ثلاثي الأبعاد للمبنى H الجديد، والذي يوفر معلومات عن المبنى لتحسين الصيانة وتسريعها. وفيما يتعلق باستغلال الحيز المتاح على النحو الأمثل، أُنجزت دراسات تخطيط الحيز المكاني وحلول للتصميم على الورق، حيث تُدمج المفاهيم الجديدة المتعلقة بالمساحات المفتوحة وأماكن العمل المرنة.

25 هاء-77 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في التحضير للشغل الفوري للمبنى H عند إنهاء الأشغال، وهو ما شكل أداء غير مستوف للهدف المقرر المتمثل في تحقيق المستوى الأمثل لاستخدام الحيز المتاح، والصيانة الوقائية بعد إطلاق نظام نماذج المعلومات المتعلقة بالمبنى على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وقد تعثرت الأشغال لأن إنجاز المبنى إلى أرجئ إلى الربع الثاني من عام 2021 بسبب جائحة كوفيد-19. وما زال البرنامج الفرعي ماضيا في اتجاه استكمال جميع الأنشطة المطلوبة بحلول الوقت الذي سيكون فيه المبنى جاهزا للإشغال.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 هاء-78 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي العمل على تحقيق الاستفادة المثلى من الحيز عند انتقال الكيانات إلى المبنى المؤقت والخروج منه. وعلاوة على ذلك، سيقوم البرنامج الفرعي بوضع نهج جديد للصيانة يعطي أولوية للإجراءات الوقائية على الإجراءات التصحيحية. وسيؤدي النهج الجديد إلى حماية المباني من التدهور والتقادم والاستهلاك وانتفاء الحاجة. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 25 هاء-11).

(307) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 29E)).

الجدول 25 هاء-11

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
عدم استغلال الحيز المتاح على النحو الأمثل	عدم استغلال الحيز المتاح على النحو الأمثل	الإعداد للإشغال الفوري للمبنى H عند الانتهاء من التشييد	استغلال الحيز المتاح على النحو الأمثل بعد وضع مبادئ توجيهية لتخصيص الحيز المتاح ومبادئ توجيهية لإدارة الحيز المتاح	الحد من تدهور حالة المباني من خلال نهج "الصيانة الوقائية" الجديد

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: الحد من إنتاج النفايات من جانب العملاء والزوار والموظفين في قصر الأمم[308]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 هاء-79 قام البرنامج الفرعي بتركيب 53 محطة مشتركة لإعادة تدوير النفايات في مختلف أرجاء قصر الأمم والمباني الملحقة به، كما قام، في الوقت نفسه، بإزالة فرادى صناديق النفايات من مناطق منتقاة، مما أدى إلى ارتفاع معدّل فرز النفايات. وقد بدأ البرنامج الفرعي عملية جديدة لطلب تقديم عروض يتضمن متطلبات بيئية محدّثة بحيث تُدمج إعادة تدوير النفايات مباشرة في عقد خدمات التنظيف الأولي. وأنهى البرنامج الفرعي أيضا وبشكل تام استخدام المواد البلاستيكية الأحادية الاستخدام المشتقة من النفط في قصر الأمم. وعلاوة على ذلك، دشّن البرنامج الفرعي محطة فرز "eco-point" على سبيل التجريب، مما أدى إلى زيادة في كمية النفايات المعاد تدويرها، وكذلك إعادة استخدام المواد واللوازم المكتبية.

25 هاء-80 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق إعادة تدوير 74 في المائة من النفايات المكتبية، وهو ما شكّل أداء مستوفيا للهدف المقرر، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 هاء-81 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي استكشاف إمكانية تشييد مركز لفرز النفايات، مما سيزيد عدد أنواع النفايات التي يمكن فرزها أو إعادة استخدامها، بحيث تشمل، على سبيل المثال، الفضلات من الخضر القابلة للتحلل الأحيائي، ونفايات التشييد والهدم، والنفايات الخطرة. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل الثالث من الباب 25 هاء).

(308) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 29E)).

الشكل الثالث من الباب 25 هاء

مقياس الأداء: النسبة المئوية للنفايات المعاد تدويرها

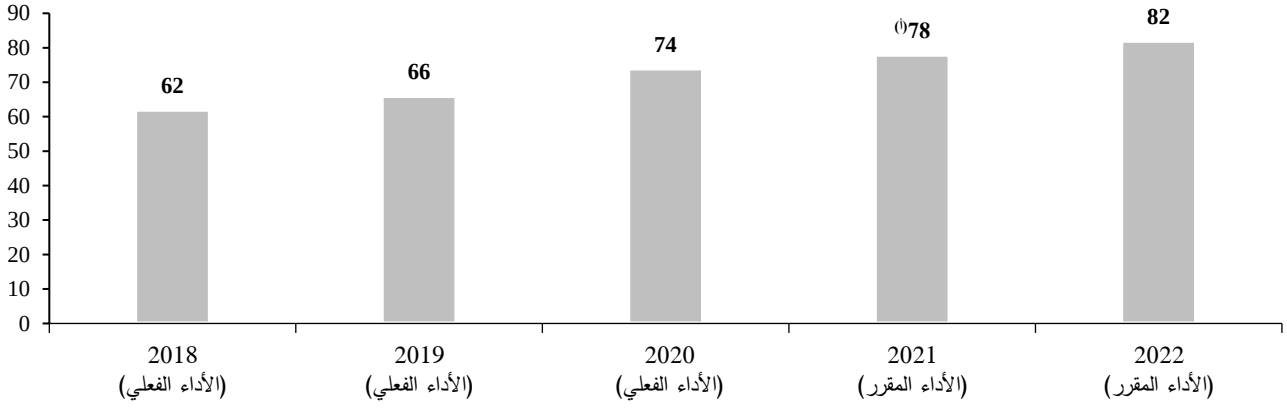

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: بنية تحتية مستدامة لدعم الاجتماعات المختلطة وإدارتها

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 هاء-82 نتيجة للقيود الناجمة عن جائحة كوفيد-19، تعطّلت خدمات المؤتمرات المقامة بالحضور الشخصي في مكتب الأمم المتحدة في جنيف خلال عام 2020، وأصبح من الأهمية بمكان تحديد وتطبيق حلول فورية، افتراضية ومختلطة، لضمان استمرارية تصريف الأعمال في خدمات المؤتمرات، حتى عندما لا يكون من الممكن عقد اجتماعات ومؤتمرات بالحضور الشخصي.

25 هاء-83 ولتلبية هذه الحاجة، قام البرنامج الفرعي في عام 2020 بتحديث ست غرف اجتماعات بتجهيزها بالمعدات والتكنولوجيا السمعية - البصرية اللازمة، بما في ذلك كاميرات لإظهار وجه المتكلم وتعابيره، وأدوات لتوفير الترجمة الشفوية الفورية عن بُعد. وأتاحت هذه التحسينات للبرنامج الفرعي دعم 572 اجتماعا مختلطا.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

25 هاء-84 تمثّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أنه، إذا ما أريد توفير البنى التحتية اللازمة لتقديم خدمات عقد اجتماعات مختلطة على المدى الطويل وعلى نحو مستدام، ينبغي اعتماد استراتيجية ثلاثية المحاور تشمل تجهيز غرف اجتماعات إضافية بالتكنولوجيا اللازمة، وتحديد منصة تكنولوجية قادرة على توفير خدمات الترجمة الشفوية الفورية عن بُعد، وتدريب الموظفين على التكنولوجيا اللازمة لإدارة هذه الاجتماعات.

25 هاء-85 وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيقوم البرنامج الفرعي بتوسيع نطاق تنفيذ الخطة من أجل تحقيق زيادة تدريجية في عدد غرف الاجتماعات المجهّزة لتوفير اجتماعات مختلطة، حسب ما يسمح به التمويل، ووضع استراتيجية لزيادة عدد الموظفين المدرّبين على إدارة الاجتماعات الافتراضية والمختلطة. ويسعى البرنامج الفرعي حاليا إلى ضمان وجود البنى التحتية اللازمة لعقد الاجتماعات المختلطة، وضمان أن يكون الموظفون المدرّبون ضمن المكتب وضمن المنظمات المستفيدة (الأمانات الفنية) مزوّدين بالمهارات اللازمة لإدارة الاجتماعات المختلطة.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 هاء-86 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيتّضح من توافر 13 غرفة اجتماعات ملبية لمتطلبات عقد الاجتماعات المختلطة المزوّدة بخدمات الترجمة الشفوية الفورية عن بُعد (انظر الشكل الرابع من الباب 25 هاء).

الشكل الرابع من الباب 25 هاء

مقياس الأداء: عدد غرف الاجتماعات المتاحة لتقديم الخدمات للاجتماعات المختلطة المزودة بخدمة الترجمة الشفوية الفورية عن بُعد (العدد التراكمي)

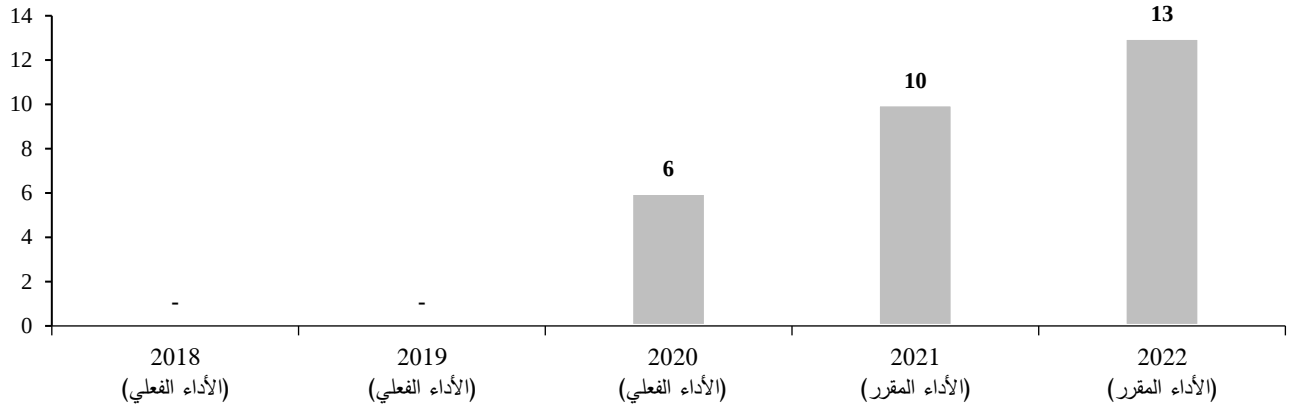

الولايات التشريعية

25 هاء-87 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

263/58 تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن الأنشطة المدرة للدخل في منظومة الأمم المتحدة

277/58 تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن استعراض عمليات مراجعة حسابات الإدارة فيما يتعلق بالاستعانة بمصادر خارجية في الأمم المتحدة وفي الصناديق والبرامج التابعة لها

273/69 المشتريات

المنجزات المستهدفة

25 هاء-88 يعرض الجدول 25 هاء-12 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة، للفترة 2020-2022، التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 هاء-12

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية
الإدارة: إدارة وصيانة مباني الأمم المتحدة، بما في ذلك مكاتبها، والبنية التحتية التقنية لما عدده 43 من غرف الاجتماعات والمباني الملحقة والمتنزهات؛ وإحاطة الدول الأعضاء بشأن دعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث والاستفادة من المرافق الجديدة واستخدام أماكن العمل بشكل كامل.
اللوجستيات: ترتيبات سفر الموظفين والمشاركين في الاجتماعات.

الفئة والفئة الفرعية
المشتريات: إدارة مجموعة أنشطة المشتريات المشتركة لمكاتب الأمم المتحدة والكيانات المشاركة الأخرى؛ ودعم عمليات التخطيط واختيار مصادر التوريد من أجل اقتناء السلع والخدمات؛ وإصدار أوامر شراء السلع والخدمات؛ وشراء السلع والخدمات.
إدارة الأصول: التحقق المادي من الأصول ورصد سجلات الممتلكات فيما يخص 000 36 من الأصناف المتسلسلة، والمنشآت والمعدات، والمخزونات غير المالية لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، والإدارات والمكاتب الأخرى التابعة للأمانة العامة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة (إضافة إلى التخزين والتصرف في الأصناف).
إدارة المرافق: إدارة مبانٍ تبلغ مساحتها 560 181 مترا مربعا تضم 800 2 مكتب، وتوفير الحلول القائمة على إعادة التصميم واقتناء الأثاث المكتبي لتلبية احتياجات الكيانات المستفيدة.
النقل: شحن الممتلكات الرسمية، والشحنات الكبيرة للمؤتمرات، ونقل الأمتعة الشخصية، وتلبية ما يتصل بذلك من احتياجات التأمين.
خدمة البريد: استلام البضائع وتفتيشها، وتوزيعها لاحقا؛ وتوفير خدمات البريد والحقيبة الدبلوماسية والتوزيع لمكاتب الأمم المتحدة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى.
التأشيرات والخدمات الدبلوماسية: إصدار جوازات المرور وغيرها من وثائق السفر لما عدده 53 كيانا من كيانات الأمم المتحدة وموظفيها في مواقع منتشرة حول العالم.

البرنامج الفرعي 4
عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الهدف

25 هاء-89 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوض بتنفيذ البرامج الفنية للكيانات المستفيدة تنفيذاً يتسم بالكفاءة والفعالية من خلال تكنولوجيات تشمل وضع نظام مركزي متسق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبنية مركزية؛ وإمكانية الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وبيئة لاستضافة التطبيقات وللبنى التحتية تتسم بالأمان والاتساق والمرونة.

الاستراتيجية

25 هاء-90 للإسهام في تحقيق الهدف، سيضع البرنامج الفرعي الأهداف البرنامجية للكيانات المستفيدة واحتياجات الأعمال في صلب القرارات التي تؤثر في مجموعة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المقدّمة. ويشمل ذلك تطبيق تكنولوجيات جديدة من خلال تطوير فهم لبرامج الأعمال، وإقامة علاقات مع العملاء أساسها الثقة، وإدارة حافظة من الحلول ذات الصلة.

25 هاء-91 وسيقوم البرنامج الفرعي أيضا بمواءمة وبناء قدرات مرنة لتلبية متطلبات تحقيق أهداف العملاء على صعيد تصريف الأعمال، وذلك من خلال اكتساب المعرفة والخبرة بشأن الحلول ذات الصلة، وإضافة قيمة للأعمال من خلال الانتقال إلى خيارات التوريد الأكثر فعالية من حيث التكلفة، واستغلال وفورات الحجم، واعتماد تكنولوجيات مبتكرة ووقف العمل بالنظم القديمة، وضمان استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو يتصل بالفعالية والكفاءة من خلال قيادة دوائر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كيانات منظومة الأمم المتحدة في جنيف وفي أماكن أخرى في أوروبا وإشراكها في تعريف سياسات وإجراءات إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واعتمادها ونشرها. وسيشرف البرنامج الفرعي على تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويدعمه، وسيقدم خدمات الأمن السيبراني لإيجاد بيئة آمنة وموثوقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تسيير الأعمال.

25 هاء-92 ويخطط البرنامج الفرعي للإسهام في إعادة البناء بشكل أفضل عن طريق تسريع وتيرة الجهود الرامية إلى تنمية القدرة على دعم جميع جوانب العمل بشكل سلس من مواقع جغرافية متفرقة وترتيب هذه الجهود بحسب الأولوية.

25 هاء-93 ومن المتوقع أن يسفر هذا العمل عن:

(أ) تمكين العملاء خلال عملية اتخاذ القرار وتيسير مهامهم الإدارية والتنظيمية من خلال الاستفادة من الأدوات المناسبة في مجال تكنولوجيا المعلومات؛

(ب) قيام الكيانات المستفيدة بالتنفيذ الرشيق للتكنولوجيات الجديدة والمبتكرة التي تلبي احتياجاتها المتعلقة بتصريف الأعمال؛

(ج) حصول الكيانات المستفيدة على خدمات وحلول فعالة من حيث التكلفة تحقق الاستخدام الأمثل لمواردها لتحقيق أهداف الأعمال.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 هاء-94 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

مكّن توفير خدمة الترجمة الشفوية الفورية عن بعد في الاجتماعات المختلطة من استمرار الاجتماعات الرسمية للأمم المتحدة أثناء جائحة كوفيد-19.

25 هاء-95 منذ آذار/مارس 2020، جرى تقييد الدخول إلى مباني مكتب الأمم المتحدة في جنيف بسبب جائحة كوفيد-19. وقد أثر ذلك على قدرة المنظمة على عقد اجتماعات رسمية في المباني، من قبيل اجتماعات مجلس حقوق الإنسان وجمعية الصحة العالمية ومؤتمر العمل الدولي. ونتيجة لذلك، كان المكتب مطالبا من الدول الأعضاء بتوفير منصات تتيح عقد الاجتماعات عن بُعد، مع ضمان أن تظل الترجمة الشفوية الرسمية للأمم المتحدة متاحة وأن يتم التقيد بالنظم الداخلية. وأجرى البرنامج الفرعي اختبارات مكثفة لمختلف أدوات برامجيات الترجمة الشفوية الفورية عن بُعد من أجل استخدامها لأغراض الاجتماعات المتعدّدة اللغات بنوعيها الإلكتروني الصرف والمختلط، والحلول المختلفة المتصلة بالبنية التقنية لربط هذه الأدوات بالنظم السمعية والبصرية المتاحة في قصر الأمم والمستخدمة في المؤتمرات وفي الترجمة الشفوية.

25 هاء-96 وحدد البرنامج الفرعي معايير مفضّلة للهياكل التقنية، وقام، بالتعاون مع البرنامج الفرعي 3، بتجهيز ست غرف اجتماعات بالبنية التحتية والتكنولوجيا اللازمة لدعم الاجتماعات الافتراضية والمختلطة. وعلاوة على ذلك، كان المكتب أول مركز عمل يعقد اجتماعا رسميا مختلطا مزودا بخدمة الترجمة الشفوية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 هاء-97 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من عدد الاجتماعات المختلطة الرسمية وغير المدرجة في جدول الاجتماعات التي عقدها المكتب في عام 2020، بما في ذلك الاجتماعات المزودة بخدمة الترجمة الشفوية الفورية عن بُعد (انظر الشكل الخامس من الباب 25 هاء).

الشكل الخامس من الباب 25 هاء

مقياس الأداء: عدد الاجتماعات غير المختلطة المعقودة، وعدد الاجتماعات المختلطة المعقودة مع توفير خدمات الترجمة الشفوية الفورية عن بُعد، وعدد الاجتماعات المختلطة المعقودة بدون ترجمة شفوية فورية عن بُعد (سنوياً)

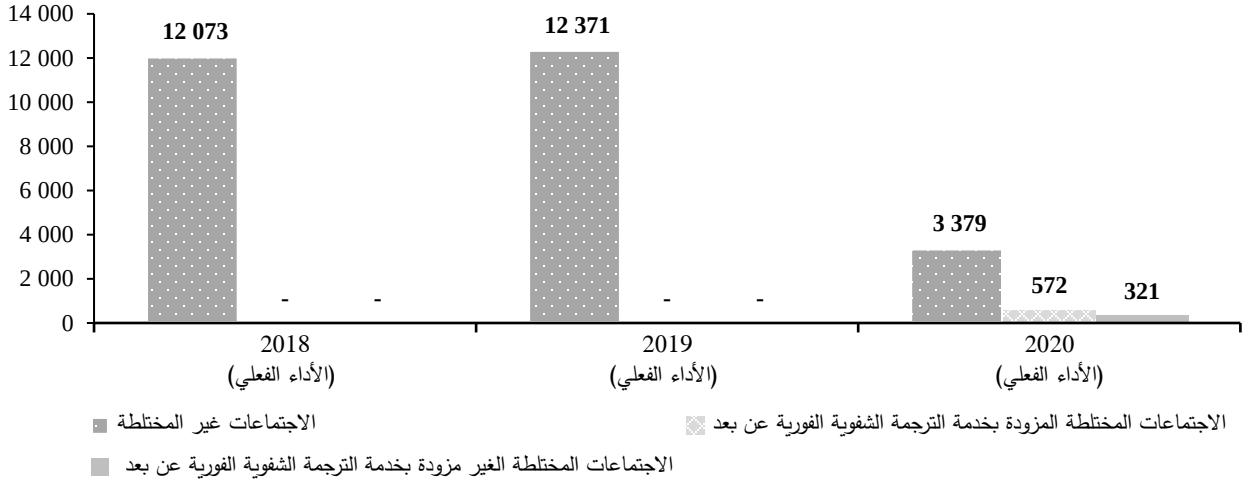

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

25 هاء-98 نظراً لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، لم يتمكن البرنامج الفرعي من تنفيذ خطة عمل لجنة الإدارة المتعلقة بالأمن السيبراني تنفيذاً كاملاً. وأوقف البرنامج الفرعي أيضا تنفيذ التحديثات والتحسينات غير الطارئة في الأنظمة القائمة في الفترة من آذار/مارس 2020 إلى أيلول/سبتمبر 2020، بما في ذلك إدخال تغييرات على نظم أمن تكنولوجيا المعلومات؛ وخدمات الاتصال الإلكتروني؛ وخدمات الاستضافة الإلكترونية؛ وخدمات الاتصالات بالصوت والفيديو والبيانات؛ ونظم التطبيقات الجديدة ضمن بيئة آمنة.

25 هاء-99 وفي الوقت نفسه، قام البرنامج الفرعي مع ذلك بتحديد أنشطة جديدة لدعم عملائه بشأن المسائل التي استجدت أثناء جائحة كوفيد-19، في إطار النطاق العام لأهدافه. وشملت الأنشطة الجديدة عقد المؤتمرات عن بُعد مع توفير خدمة الترجمة الشفوية الفورية؛ ونشر وصيانة نظام المراقبة المعني بإدارة وتحليل جهود التصدي لحالات تفشي الأوبئة (SORMAS)، وهو أداة مراقبة تسمح بالكشف عن سلاسل الإصابات وتتبّع المخالطين؛ وإجراءات دعم الحواسيب عن بُعد في حالات الطوارئ؛ ورصد الوجود المادي في المباني؛ وتطوير تطبيق لسير العمل فيما يتصل بترتيبات الدوام المرنة؛ وتوفير التوجيه بشأن التوقيع الإلكتروني. وقد أسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، كما هو محدّد في إطار النتيجة المستجدة لعام 2020 المذكورة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

25 هاء-100 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تشكلان تحديثاً للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة السابقة، وبالتالي تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: توفير حلول للأعمال بسرعة عن طريق التكنولوجيا[309]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 هاء-101 استخدم البرنامج الفرعي نهجاً يتسم بالسرعة والاستباقية في إسداء المشورة إلى العملاء ونشر الحلول التقنية لتيسير بناء المواقع الشبكية، وتحسين العمليات إلى أقصى درجة وتسييرها آلياً، ولدعم تلبية الاحتياجات الجديدة الطارئة في سياق كوفيد-19. واكتسى تطبيق هذا النهج أهمية بالغة في عام 2020. وقد أدّت حالة الطوارئ التي أوجدها كوفيد-19 إلى التعجيل بتنفيذ بعض الحلول الخاصة بالعملاء، وأوجدت حاجة إلى حلول جديدة بسبب طرق العمل الجديدة الناشئة. وشملت الحلول الجديدة التي تم تطويرها للعملاء في عام 2020 أدوات بناء المواقع الشبكية، واستضافة المواقع الشبكية، وأتمتة سير العمل، واعتماد حل Microsoft Shifts لأغراض إشغال المباني، وتتبّع مرضى كوفيد-19، وتوفير عدة روبوتات تستخدم في أتمتة سير العمل عن طريق التحكم الآلي، في جملة حلول أخرى.

25 هاء-102 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تنفيذ 15 حلاً من حلول تسيير الأعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما شكّل أداء مستوفيا للهدف المقرّر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 هاء-103 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي التفاعل مع العملاء لتقديم المشورة ونشر الحلول في مجال تسيير الأعمال لتلبية احتياجاتهم الفنية والتشغيلية. وبالنسبة لعام 2022، يعتزم البرنامج الفرعي تنفيذ 20 حلا إضافيا من حلول تسيير الأعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويُعرض التقدم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل السادس من الباب 25 هاء).

الشكل السادس من الباب 25 هاء

مقياس الأداء: عدد الحلول المبتكرة المنفذة في مجال تسيير الأعمال المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (سنوياً)

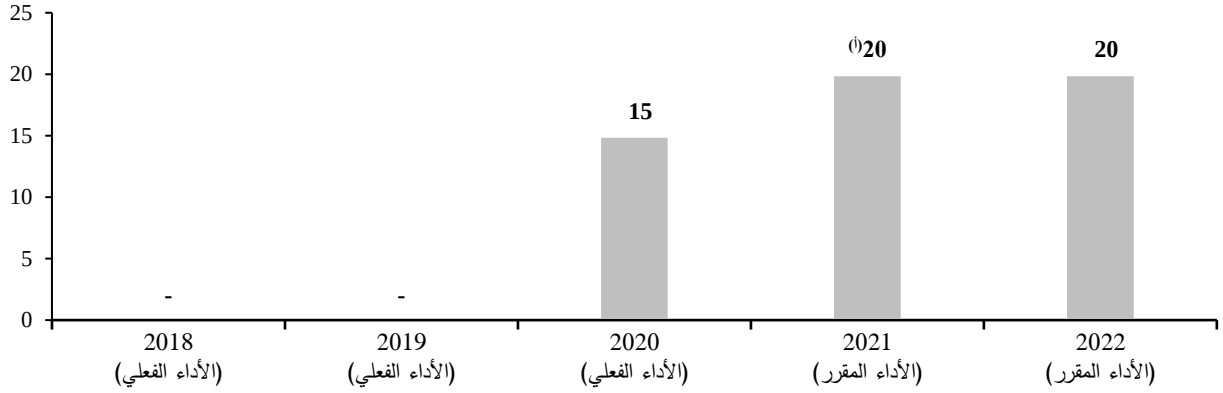

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(309) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.29E)).

النتيجة 2: دفع عجلة الابتكار في أداء الأعمال الاستراتيجية[310]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 هاء-104 واصل البرنامج الفرعي العمل مع العملاء لطرح أفكارهم الابتكارية. وفي عام 2020، نفذ البرنامج الفرعي عملية ابتكار تكنولوجية فعالة تغطي العملية الكاملة من بدايتها إلى نهايتها – ابتداءً من توليد الأفكار وإطلاق المشروع التجريبي وانتهاء إلى الإنتاج المستدام. ووثّق البرنامج الفرعي أيضا تحليل سير العمل في مجال إدارة الأفكار، والمعايير المستخدمة في المعادلات الحسابية، وإجراءات التشغيل الموحدة لأغراض الموافقة على المشروع التجريبي، ومقاييس اتخاذ القرارات بشأن الخطوات التالية عقب صدور نتائج المشروع التجريبي.

25 هاء-105 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تنفيذ 11 حلا مبتكرا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل المكاتب الفنية، وهو ما شكّل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في تنفيذ 6 حلول، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. وتشمل بعض أمثلة هذه الحلول التجريبية التشغيل الآلي لعملية التحقّق من كشوف المرتبات، وتنفيذ إجراءات سير العمل في مجال الموافقات باستخدام تطبيقي Microsoft Flow و Power Apps، والتعرّف على الأشخاص من سِمات وجوههم التي تظهر على مقطع فيديو استنادا إلى صورة، وتحديد توافر أماكن وقوف السيارات باستخدام التعلّم الآلي، والإنشاء والنشر السريعين للمواقع الشبكية، وإصدار شيكات الدفع باستخدام نظام أوموجا، وتسوية كشوف الحسابات المصرفية في نظام أوموجا.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 هاء-106 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي التفاعل مع العملاء لبلورة أفكارهم الابتكارية في إطار عملية ابتكار تكنولوجية ممتدة من البداية إلى النهاية. وفيما يتعلق بعام 2022، يعتزم البرنامج الفرعي مساعدة العملاء على تنفيذ 15 حلا مبتكرا إضافيا من حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل السابع من الباب 25 هاء).

الشكل السابع من الباب 25 هاء

مقياس الأداء: عدد الحلول المبتكرة التي تنفذها المكاتب الفنية التابعة للعملاء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (سنوياً)

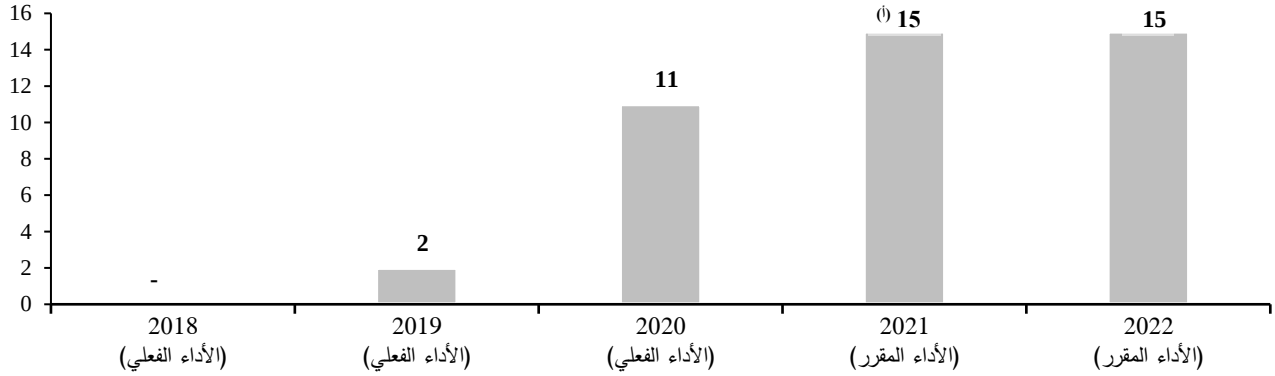

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(310) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect.29E)).

النتيجة 3: تقديم خدمات موحّدة قياسيا وفعّالة من حيث التكلفة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجمّع جنيف

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 هاء-107 ما برح البرنامج الفرعي يحسّن تقديم الخدمات الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجمّع جنيف من أجل استيعاب الكيانات الجديدة التي تنشئ عملياتها في جنيف، وكذلك من أجل الكيانات القائمة، في مجالات الوصول إلى الشبكات، وتخزين البيانات واستضافة التطبيقات، وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وخدمات الحوسبة للمستخدمين، وتوفير الدعم.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

25 هاء-108 تمثّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أنه لم يتمكّن من توفير خيارات موحّدة قياسيا وفعّالة من حيث التكلفة لجميع العملاء بسبب عدم وجود نمط اعتيادي للخدمات الأساسية الموفّرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن تطبيقه على الاحتياجات المختلفة لهؤلاء العملاء. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيقوم البرنامج الفرعي بتحليل وإعادة هندسة تقديم هذه الخدمات بهدف تجميع وتقديم حافظة ذات قيمة مضافة من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية، الإلزامية والاختيارية على السواء، في المجمّع واستغلال وفورات الحجم والعمليات الكفؤة لتقديم الخدمات لتحقيق التوحيد القياسي وفعالية التكلفة. ويخطط البرنامج الفرعي لتحديث قائمة الخدمات الأساسية التي يُقدّمها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث تشمل مجموعة واحدة على الأقل من الخدمات الشاملة والموحدة قياسيا والمنطوية على ميزة مالية، مما يؤدي إلى تبسيط وترشيد وتحسين تجربة العملاء عند استيعابهم لأول مرة.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 هاء-109 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من تقديم ما لا يقل عن حل واحد سريع وفعال من حيث التكلفة يتم استحداثه خارج الإطار التقليدي لتلبية الاحتياجات العاجلة للعملاء عند الانضمام إلى مجتمع جنيف (انظر الجدول 25 هاء-13).

الجدول 25 هاء-13

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
• 35 خدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متاحة لاختيار المناسب منها من قائمة الخيارات • لا توجد خيارات لخدمات مجمّعة في حِزم	• 43 خدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متاحة لاختيار المناسب منها من قائمة الخيارات • لا توجد خيارات لخدمات مجمّعة في حِزم	• 48 خدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متاحة لاختيار المناسب منها من قائمة الخيارات • لا توجد خيارات لخدمات مجمّعة في حِزم	إتاحة خيار للعملاء عبارة عن حزمة خدمات مكتملة ويسهل فهمها	حزمة واحدة على الأقل من الخدمات المجمّعة التي تقدم حلًا سريعًا وفعالًا من حيث التكلفة وخارج عن الإطار التقليدي لتلبية الاحتياجات العاجلة للعملاء المنضمّين إلى مجتمع جنيف

الولايات التشريعية

25 هاء-110 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

304/57 استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

262/63 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتخطيط موارد المؤسسة والأمن واستعادة القدرة على العمل بعد الأعطال الكبرى واستمرارية سير الأعمال

269/63 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعادة قدرة الأمم المتحدة على العمل بعد الأعطال الكبرى وضمان استمرار العمل فيها: الترتيبات المتعلقة بالمركز الثانوي للبيانات في المقر

المنجزات المستهدفة

25 هاء-111 يعرض الجدول 25 هاء-14 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 هاء-14

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية

هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: توفير الأمن لنظم وبيانات تكنولوجيا المعلومات لفائدة المستعملين النهائيين؛ وخدمات الاتصال الإلكتروني؛ وخدمات الاستضافة الإلكترونية؛ وخدمات الاتصالات بالصوت والفيديو والبيانات؛ وتشغيل وصيانة نظم التطبيقات القائمة والجديدة في بيئة آمنة؛ وتقديم الدعم التقني إلى 000 5 مستعمِل نهائي؛ وتقديم الخدمات الاستشارية بشأن حلول الأعمال.

البرنامج الفرعي 5
خدمات المكتبة

الهدف

25 هاء-112 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو ضمان الحفاظ على معارف الأمم المتحدة في الماضي والحاضر والمستقبل وتعزيز إمكانية الحصول عليها، وتعبئة هذه المعارف، وزيادة تبادل المعارف والتثقيف والحوار فيما بين الدول الأعضاء، وبين الدول الأعضاء والمجتمع الدولي.

الاستراتيجية

25 هاء-113 للإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي إتاحة إمكانية الوصول إلى وثائق الأمم المتحدة ومنشوراتها، وكذلك الموارد المعرفية المنتجة خارجيا التي توفر معلومات عن مجالات عمل المنظمة. ومن أجل تعزيز وتبسيط عملية استرجاع هذه المعلومات، سيوفر البرنامج الفرعي أدوات معرفية تضم موارد المعلومات الرئيسية المتعلقة بقضايا الأمم المتحدة والخطط العالمية. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا رقمنة وحفظ محفوظات عصبة الأمم ووثائقها الرسمية وكذلك الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، على أن يتم الشقّ المتعلق بالوثائق الرسمية للأمم المتحدة بالتعاون مع مكتبات الأمم المتحدة الأخرى. وسيجعل أحد المشاريع التي تكفل الوصول الكامل إلى محفوظات عصبة الأمم المجموعة الكاملة، التي تتألف من 15 مليون صفحة، متاحة على شبكة الإنترنت بالكامل، ليوحد بذلك المعلومات المتعلقة بتاريخ تعددية الأطراف ويوفر معلومات عن الدروس المستفادة.

وبالإضافة إلى ذلك، سينفذ البرنامج الفرعي المعايير وأفضل الممارسات المتعلقة بإدارة السجلات على نطاق مكتب الأمم المتحدة في جنيف وفي كيانات الأمانة العامة الأخرى في جنيف من خلال توفير التدريب والخدمات الاستشارية للموظفين في مجال إدارة السجلات. وفي سياق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، سيواصل البرنامج الفرعي تمكين جهات تنسيق إدارة السجلات المعيَّنة لهذا الغرض داخل دوائر الأمم المتحدة في قصر الأمم من تحديد الوثائق الرسمية للأمم المتحدة ونقلها إلى وحدة إدارة السجلات.

25 هاء-114 وسيواصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم للدبلوماسية الثقافية وربط الدبلوماسيين بموظفي الأمم المتحدة والخبراء والمواطنين العالميين من خلال المناقشات ومناسبات التعلّم. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا تنظيم مناسبات للتعلّم وأنشطة ثقافية في صورة مناسبات إلكترونية ومختلطة (تنظم في الواقع الافتراضي وبالحضور الشخصي)، بدلا من الاعتماد على الأحداث التي تنظم في الموقع فقط.

25 هاء-115 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) ازدياد المشاركة المستنيرة وما يترتب على ذلك من اتخاذ قرارات من جانب الدبلوماسيين والموظفين؛

(ب) تحسّن الشفافية والمساءلة في المنظمة؛

(ج) حفظ الذاكرة المؤسسية والتاريخية مع نقل السجلات الرسمية للعملاء خلال أنشطة التجديد والبناء المضطلع بها في إطار الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث؛

(د) إعداد برنامج نشط للأنشطة الثقافية عبر الإنترنت وفي الموقع يمكّن الدول الأعضاء من عرض فنونها وثقافاتها من خلال المعارض وعروض الأفلام وغيرها من المناسبات؛

(هـ) إيجاد فرص تعلّم بديلة عبر الإنترنت وفي الموقع لموظفي الأمم المتحدة والدبلوماسيين بشأن مواضيع تدعم التطوير الوظيفي وتنفيذ سياسات الأمم المتحدة وجداول أعمالها.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 هاء-116 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

مكتب خدمات افتراضي للعملاء

25 هاء-117 وسّع البرنامج الفرعي نطاق الخدمات الرقمية التي يقدّمها إلى حد كبير في السنوات الأخيرة، حيث حصل على أكثر من 70 اشتراكا في قواعد بيانات معلوماتية وآلاف الدوريات والكتب الإلكترونية. ونتيجة لذلك، تتعلق معظم استفسارات العملاء الآن بالوصول إلى المجموعة الرقمية، وهو ما دفع البرنامج الفرعي إلى إنشاء مكتب خدمات افتراضي لدعم المستعملين. وفي ظل تدابير الإغلاق الشامل القسرية خلال أزمة كوفيد-19، تم توسيع مكتب الخدمات الافتراضي في عام 2020 لتلقي جميع استفسارات العملاء، مما ضمن استمرار العملاء في تلقي ردود غنية بالمعلومات في الوقت المناسب.

25 هاء-118 وأضاف البرنامج الفرعي خدمة الدردشة الحية إلى موقعه الشبكي، ووسّع نطاق خدمات الموقع الشبكي القائمة، وواصل تقديم الخدمات المتعلقة بالمراجع عبر البريد الإلكتروني والهاتف. ويتم تبسيط خدماته وإدارتها من خلال أداة من أدوات تكنولوجيا المعلومات تتضمن الرصد الحي والرسوم البيانية التحليلية. ووسّع البرنامج الفرعي أيضاً شبكة الخبراء الذين يردّون على طلبات الحصول على المعلومات؛ وهؤلاء أيضاً مزوّدون بالموصولية الحية من خلال أداة تكنولوجيا المعلومات.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 هاء-119 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من الرد على طلبات 238 1 من مستخدمي مكتب الخدمات الافتراضي (وتبلغ نسبتهم 41 في المائة من مجموع عدد المستخدمين) في غضون ساعة. وبينما حدثت زيادة بنسبة 48 في المائة في طلبات الحصول على المعلومات أو في الحصول عليها في الفترة الواقعة بين عامي 2018 و 2020، زاد عدد الطلبات التي تم الرد عليها في غضون أقل من ساعة واحدة بنسبة 73 في المائة (انظر الشكل الثامن من الباب 25 هاء).

الشكل الثامن من الباب 25 هاء

مقياس الأداء: عدد طلبات المستخدمين وعدد الطلبات التي تم الرد عليها في أقل من ساعة

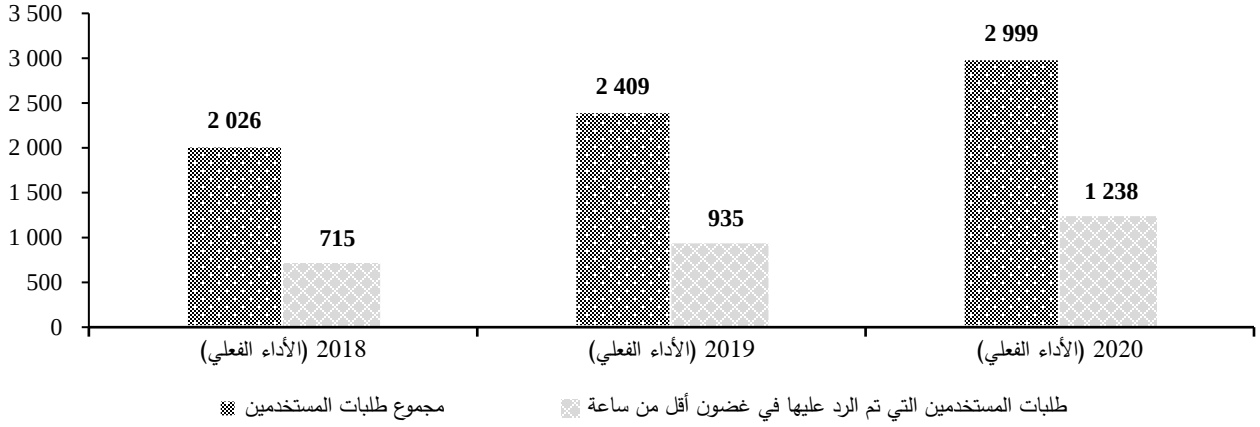

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

25 هاء-120 بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، وإغلاق المرافق لمدة ستة أسابيع، اضطر البرنامج الفرعي إلى وقف أنشطته المتعلقة بمشروع رقمنة محفوظات عصبة الأمم. وكان لهذه التغييرات تأثير على الأداء البرنامجي في عام 2020، هو محدّد في إطار النتيجة 1 أدناه.

25 هاء-121 وفي الوقت نفسه، قام البرنامج الفرعي مع ذلك بتعديل الأنشطة لدعم العملاء فيما يتصل بالمسائل التي استجدت خلال جائحة كوفيد-19 بإنشاء مكتب خدمات افتراضي للموظفين أُدمج في عمليات تصريف الأعمال القائمة لتقديم ردود سريعة ووجيهة. وقد أسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، كما هو محدّد في إطار النتيجة المستجدة لعام 2020 أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

25 هاء-122 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تشكلان تحديثاً للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وبالتالي تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: إتاحة الوصول الرقمي التام إلى محفوظات عصبة الأمم[311]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 هاء-123 واصل البرنامج الفرعي عمليات الرقمنة وجهود النشر، وهو لا يزال على طريق الوفاء بالموعد المقرر لإنجاز المشروع في عام 2022. وبدأ البرنامج الفرعي أيضا تجهيز مجموعة الخرائط التاريخية التي في حوزته، وهي تتضمن 000 20 خريطة سيتم مسحها ضوئيا في عام 2021.

25 هاء-124 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في رقمنة 10 ملايين صفحة من صفحات محفوظات عصبة الأمم، وهو ما لم يشكّل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في رقمنة 10,5 ملايين صفحة كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. ولم يتحقق هذا الهدف نتيجة إغلاق المرافق لمدة ستة أسابيع بسبب كوفيد-19.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 هاء-125 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في تحقيق مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيكمل البرنامج الفرعي عملية الرقمنة في عام 2022، ليستكمل المسح الضوئي لما مجموعه 15 مليون صفحة بحلول أيار/مايو 2022، وسيتم الانتهاء من الفهرسة والنشر على الإنترنت في الربع الثالث. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل التاسع من الباب 25 هاء).

الشكل التاسع من الباب 25 هاء

مقياس الأداء: مجموع عدد الصفحات المرقمنة في محفوظات عصبة الأمم (التراكمي)

(بملايين الصفحات)

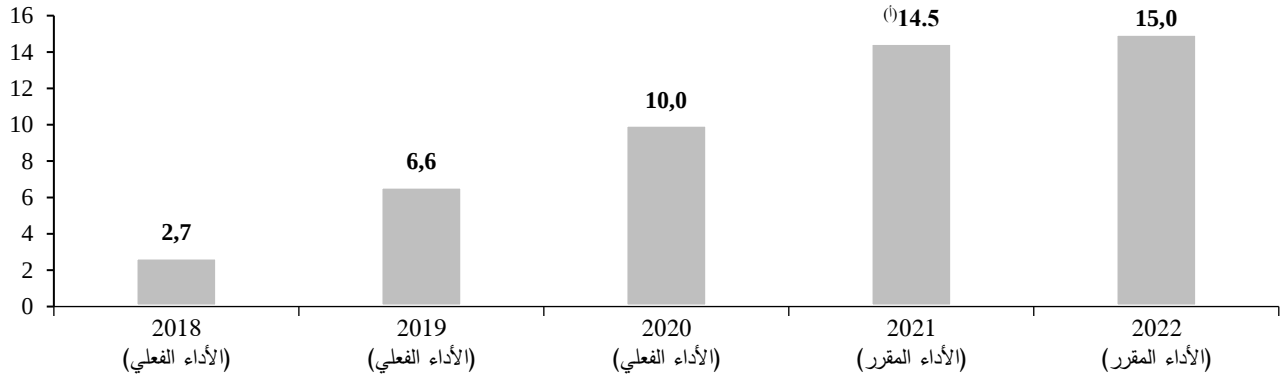

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(311) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 29E)).

النتيجة 2: المشاعات المعرفية والتعليمية، والفضاءات المادية والافتراضية لتبادل المعارف والتعليم والحوار[312]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 هاء-126 واصل البرنامج الفرعي تعزيز التعاون وتبادل المعارف بين الدبلوماسيين وموظفي الأمم المتحدة والمتدربين الداخليين على نطاق منظومة الأمم المتحدة في جنيف من خلال "مشاعات المعرفة والتعلم" عن طريق بناء حيز افتراضي لدورات التعلم. ونظراً لحالة كوفيد-19، تعيّن إلغاء جميع المناسبات التي كان مقرّرا عقدها في آذار/مارس 2020، وقام البرنامج الفرعي بإعداد وإنتاج دورات على الإنترنت لمواصلة دعم العملاء. وركّزت الدورات على الصحة العقلية والرفاه، والتفاوض المتعدد الأطراف، والوساطة في ظل التنوع، والاستدامة، والوصول إلى الموارد الرقمية والمتاحة عبر الإنترنت في مكتبة الأمم المتحدة ومحفوظاتها في جنيف. وقد أتاح الانتقال إلى الدورات الإلكترونية مشاركة مجموعة أوسع من الزملاء من منظومة الأمم المتحدة في جنيف ومراكز العمل الأخرى. ونتيجة لذلك، ازدادت المشاركة بنسبة 53 في المائة في عام 2020، حيث حضر الدورات أكثر من 400 4 شخص مقابل 870 2 شخصاً في عام 2019.

25 هاء-127 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تنظيم 59 مناسبة وتوفير 7 فرص تعلّم إضافية، مما أسفر عن تقديم ما مجموعه 66 من فرص التعلّم والمناسبات للعملاء في المشاعات المعرفية والتعليمية، وهو ما شكّل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في إقامة 60 من فرص التعلّم والمناسبات، كما هو مبيّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 هاء-128 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وبالرغم من إغلاق مبنى المكتبة ابتداء من أيلول/سبتمبر 2022 بسبب الأعمال المضطلع بها في إطار الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، ستواصل المشاعات المعرفية والتعليمية تقديم الدورات وإتاحة فرص التعلم عبر الإنترنت. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل العاشر من الباب 25 هاء).

الشكل العاشر من الباب 25 هاء

مقياس الأداء: عدد فرص التعلم والمناسبات التي توفرها المشاعات المعرفية والتعليمية للعملاء (سنوياً)

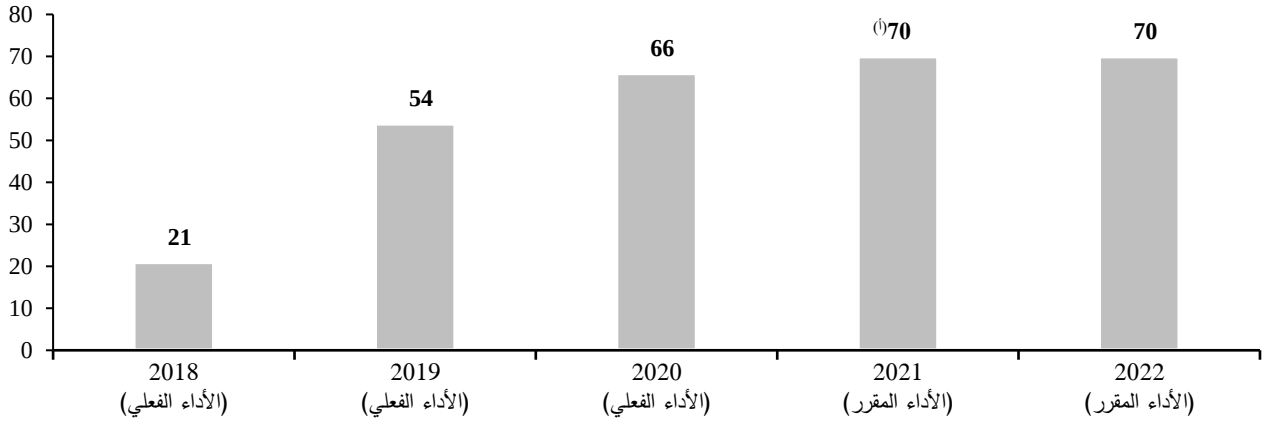

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(312) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect.29E)).

النتيجة 3: زيادة فرص الحصول على المعارف المتعلقة بتعددية الأطراف

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 هاء-129 تشكل الدعوة إلى تعددية الأطراف من خلال خدمات المعرفة عنصرا هاما في عمل البرنامج الفرعي. وفي عام 2018، أنشأ البرنامج الفرعي برنامج "100 عام من تعددية الأطراف في جنيف" ونسّق شبكة مكونة من 74 جهة شريكة (مؤسسات عامة وخاصة)، وقد نظّمت هذه الشبكة العديد من المناسبات والمعارض وأصدرت منشورات تركز على تاريخ تعددية الأطراف وتطورها. وفي حين انتهى البرنامج في عام 2020، كان بعض الشركاء على استعداد لمواصلة العمل.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

25 هاء-130 تمثّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أنه بحاجة إلى اتّباع نهج أكثر منهجية وتنسيقا وتبسيطا في العمل مع الشركاء والشبكات. فمن شأن هذا النهج أن يمكّن البرنامج الفرعي من إقامة شراكات أقوى وأكثر استدامة، وتنظيم مناسبات وأنشطة أكثر تأثيرا. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيستفيد البرنامج الفرعي من الشراكات القائمة وسيقيم شراكات جديدة مع البعثات الدائمة، والمنظمات الدولية الأخرى، ودوائر الأمم المتحدة، والمؤسسات الأكاديمية. ويخطط البرنامج الفرعي لوضع وإطلاق استراتيجية للشراكة والتواصل والربط الشبكي، وتعيين مدير للمعارف لتنسيق الشراكات وإدارتها، وتدريب موظفي البرنامج الفرعي لزيادة مهاراتهم المتعلقة بالربط الشبكي وإقامة الشراكات، وتحديد وتنفيذ أنشطة أوسع نطاقاً ومحدّدة الهدف بدرجة أكبر للمشاريع والمناسبات المعرفية التي تركز على تعددية الأطراف. ومن خلال الإدارة الاستراتيجية، ستصبح هذه الشراكات المعرفية آلية قوية لخلق المزيد من الفرص الابتكارية والمؤثرة لتوليد المعارف وتبادلها، مما يتيح المجال لإجراء مناقشات مستنيرة.

التقدم المتوقّع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 هاء-131 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من تحسّن فرص الحصول على المعلومات والاستفادة من الأنشطة والمناسبات التي تزيد من المعرفة بتعددية الأطراف (انظر الجدول 25 هاء-15).

الجدول 25 هاء-15

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
العمل مع فرادى الشركاء بشأن المناسبات والأنشطة التي ينظمها البرنامج الفرعي لفائدة العملاء	العمل مع فرادى الشركاء بشأن المناسبات والأنشطة التي ينظمها البرنامج الفرعي لفائدة العملاء	الاعتراف بالحاجة إلى إدارة وتنسيق الشراكات بصورة أكثر رسمية لتنظيم مناسبات وأنشطة أوسع نطاقاً لفائدة العملاء	وضع استراتيجية للشراكات تساعد البرنامج الفرعي على تحديد وتنفيذ أنشطة ومناسبات أوسع نطاقاً ومحدّدة الهدف بدرجة أكبر تركز على تعددية الأطراف	تحسّن فرص الاستفادة من المعلومات والأنشطة والمناسبات التي تزيد المعرفة بتعددية الأطراف

الولايات التشريعية

25 هاء-132 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرار الجمعية العامة

356 (د-4) اعتمادات الميزانية للسنة المالية 1950

المنجزات المستهدفة

25 هاء-133 يعرض الجدول 25 هاء-16 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 هاء-16

البرنامج الفرعي 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2020 -2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**40**	**54**	**40**	**40**
مناسبات للدبلوماسيين وموظفي الأمم المتحدة والمتدربين الداخليين بشأن عمليات الأمانة العامة وآليات عملها وقواعدها ولأغراض التطوير الوظيفي	40	54	40	40
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: الخدمات الاستشارية بشأن إدارة السجلات				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: نظام ومنصة مشروع إتاحة الوصول الرقمي التام إلى محفوظات عصبة الأمم من أجل إتاحة الوصول المجاني عبر الإنترنت إلى المحفوظات الرقمية لعصبة الأمم وحفظها				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برنامج الأنشطة الثقافية، بما في ذلك المعارض والحفلات الموسيقية والأفلام؛ والجولات المصحوبة بمرشدين للمكتبة والمحفوظات والمعارض الدائمة والمؤقتة في متحف الأمم المتحدة في جنيف؛ وحلقات النقاش والمؤتمرات لأغراض التبادل الثقافي والتثقيف والحوار بشأن القضايا الرئيسية للأمم المتحدة؛ والمعارض التي تنظم في فضاءات المكتبة وفي متحف الأمم المتحدة في جنيف.				
خدمات المكتبة: الخدمات المعرفية، مثل الخدمات المرجعية الافتراضية وفي الموقع، وتصميم منصات البحث، ومجموعات المعلومات المختارة، للتمكين من وضع سياسات تستند إلى الأدلة وتيسير البحوث للدبلوماسيين والمندوبين وموظفي الأمم المتحدة والأكاديميين في جميع أنحاء العالم؛ والصفحات الرقمية للسجلات والوثائق الرسمية المتاحة على الإنترنت؛ والنظام الموحد لإدارة الموارد لمكتبات الأمانة العامة للأمم المتحدة مع تيسير الوصول إليها عبر الإنترنت؛ ومصادر المعلومات المطبوعة والإلكترونية؛ وإدارة وحفظ محفوظات وسجلات الأمم المتحدة وعصبة الأمم؛ وتيسير الوصول إلى المحفوظات والسجلات في الموقع وعبر الإنترنت.				

الباب 29 واو
الإدارة، فيينا

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

25 واو-1 أنشئ مكتب الأمم المتحدة في فيينا (المكتب) في عام 1979 عملا بقرار الجمعية العامة 194/31، بهدف توفير الدعم الإداري إلى وحدات الأمانة العامة للأمم المتحدة الموجودة في فيينا. وبموجب أحكام مذكرة التفاهم الثلاثية لعام 1977 وما أُدخلَ عليها لاحقا من تعديلات، يقدم المكتب أيضا الدعم الإداري على أساس الخدمات المشتركة إلى منظمات دولية أخرى مقرها في مركز فيينا الدولي، وهي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة حظر التجارب النووية.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

25 واو-2 سيعمل المكتب على تسخير مختلف النظم المركزية من أجل تقديم خدمات إدارية بكفاءة وفعالية، وسيدعمه في ذلك إطار سياساتي تمكيني وآلية محسّنة لاتخاذ القرارات من خلال الرصد وتحليل البيانات والإبلاغ. وستظل الاستراتيجية لعام 2022 تشمل ما يلي: (أ) التنسيق مع المقر وتقديم المشورة في الوقت المناسب إلى الكيانات المستفيدة من الخدمات في جميع المسائل الإدارية؛ (ب) وتعزيز الضوابط المالية الداخلية وتبسيط الإجراءات والمبادئ التوجيهية المالية لكفالة الإدارة المالية الفعالة؛ (ج) وأداء دور محوري في بلورة ثقافة مؤسسية تمكينية من خلال تعزيز أنشطة القيادة والتعلم والدعم الوظيفي في شكلٍ هادف، وبناء نظام أقوى لإدارة الأداء يدعم زيادة المساءلة، وإشراك الموظفين، والمرونة في أماكن العمل، والتمكين، مع الحرص في الوقت ذاته على إشاعة بيئة عمل متنوعة وشاملة للجميع؛ (د) ومواصلة تقديم خدمات السفر والنقل على نحو يتسم بالكفاءة وبالفعالية من حيث التكلفة، بتطبيق أفضل الممارسات وكذلك من خلال التعاون الوثيق وتحديد المعايير المرجعية مع المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة؛ (هـ) ومواصلة تعزيز الاستدامة البيئية بالتنسيق مع جميع الإدارات والمكاتب؛ (و) وتعزيز قدرات موظفي المشتريات من خلال إدارة وتقديم دورات تدريبية وبرامج تأهيل عبر الإنترنت في مجال المشتريات من أجل كفالة التطبيق المتسق للسياسات والإجراءات وأفضل الممارسات المعمول بها على نطاق المنظمة، والامتثال لها امتثالا تاما؛ (ز) وتحسين إدارة الأصول عن طريق مواصلة تنفيذ الإطار على نطاق المنظمة امتثالا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ (ح) وتحسين التواصل مع العملاء، وبخاصة من خلال استخدام الموارد الإلكترونية؛ (ط) ودعم عمليات نشر التطبيقات في المؤسسة وإدماج التكنولوجيات الجديدة ضمن مجموعة أدوات الأعمال التنظيمية؛ و (ي) زيادة الامتثال للمعايير والمبادئ التوجيهية والمنهجيات في مجال التكنولوجيا، وكذلك لسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبنيتها المركزية.

25 واو-3 ووحدات الأمانة العامة للأمم المتحدة الموجودة في فيينا، التي يقدم إليها المكتبُ الدعم الإداري، هي: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة)، ومكتب شؤون الفضاء الخارجي، وشعبة القانون التجاري الدولي التابعة لمكتب الشؤون القانونية، وأمانة لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري، ودائرة الأمم المتحدة للإعلام، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومكتب شؤون نزع السلاح، والمكتب الإقليمي التابع لمكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة، ومكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويقدّم المكتب خدمات الدعم، وتشغيل المرآب، والتدريب اللغوي، وخدمات الاتصال على أساس الخدمات المشتركة إلى كلٍّ من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

25 واو-4 وبالنسبة إلى عام 2022، يعكس ما هو مقرر من منجزات مستهدفة وأنشطة للمكتب نُهجا معزَّزة تتضمن الدروس المستفادة من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتشمل هذه الأنشطة والمنجزات المستهدفة المقررة خطةً محسَّنة لاستمرارية تصريف الأعمال وشبكةً أكثر مرونة لتكنولوجيا معلومات. ومن المتوقع أن يسهم الدعم المقدم إلى وحدات الأمانة العامة للأمم المتحدة الموجودة في فيينا بشأن المسائل المتصلة بكوفيد-19 في النتائج المقررة لعام 2022، على النحو المبين تحت البرنامجين الفرعيين 3 و 4.

25 واو-5 وفي ما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) أن المنظمات الأخرى في النظام الموحد للأمم المتحدة في فيينا على استعداد للتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة في تنفيذ الأنشطة الجارية؛

(ب) ألا يترتب على وضع التمويل من خارج الميزانية في مكاتب العملاء تأثيرٌ سلبي في قدرة المكتب على التخطيط لأنشطته وتنفيذها.

25 واو-6 وفي ما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن الأنشطة والمنجزات المستهدفة المقترحة لعام 2022 سيكون قابلا للتنفيذ. ولكن إذا ما ظلت الجائحة تؤثر على الأنشطة والمنجزات المستهدفة المقررة فسيصار إلى تعديلها خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات العامة. وسيبلَّغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات عن الأداء البرنامجي.

25 واو-7 ويدمج المكتبُ منظورا جنسانيا في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، يقدم المكتب المساعدةَ في مراعاة المنظور الجنساني ضمن أنشطة مراقبة المخدرات ومنع الجريمة. وسوف يُسهم أيضا في تحقيق تكافؤ الجنسين، انسجاما مع استراتيجية الأمين العام لتكافؤ الجنسين على نطاق المنظومة، وذلك بالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في عام 2020، والتي أتاحت اختيار مرشحات لشغل 56 في المائة من الوظائف الشاغرة المعلن عنها في المكتب المعني بالمخدرات والجريمة و 67 في المائة من الوظائف الشاغرة المعلن عنها في مكتب الأمم المتحدة في فيينا ضمن الفئة الفنية والفئات العليا، بغية الوصول في نهاية المطاف إلى تحقيق تكافؤ الجنسين في التوظيف. وسيقدم المكتب الدعمَ في الإبلاغ عن تنفيذ استراتيجية المكتب والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة وخطة عملهما من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك الإبلاغ عن مدى مراعاة الاعتبارات الجنسانية في إدارة الأداء.

25 واو-8 وانسجاما مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، سيكفل المكتب والمنظمات الأخرى التي تتخذ فيينا مقرا لها، بوصفها أعضاء في اللجنة المشتركة لإدارة الصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية في مركز فيينا الدولي، إيلاءَ الأولوية في الصندوق المشترك للقيام بما يلزم من أعمال التجديد والتحديث والتصليح، التي حُددت في التقرير عن إمكانية الوصول الذي طلب البلدُ المضيف إعدادَه. وفي عام 2020، جددت مؤسسات النظام الموحد التي تتخذ فيينا مقراً لها مداخل كل المباني امتثالا للأنظمة الخاصة بتيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلاوة على ذلك، يعكف المكتب حاليا على تعزيز ثقافة شاملة للجميع في المنظمة تكون داعمة للموظفين ذوي الإعاقة، وكذلك للموظفين الذين لديهم معالون ذوو إعاقة. وتحقيقا لهذا الغرض، ستتاح فرص تدريب منتظمة في مجال إدماج الإعاقة، كما سيُبلغ جميع الموظفين في شكلٍ واضح بالمزايا والاستحقاقات المتاحة المتعلقة بالإعاقة. وعلاوة على ذلك، ستنظَّم مناسبات للتوعية بإدماج الإعاقة في سياق الترويج لبيئة عمل مؤاتية. وستعزز هذه الأنشطة إشاعةَ ثقافة شاملة للجميع تدعم قيامَ الموظفين بالكشف عن إعاقتهم أو عن إعاقة معاليهم من ذوي الإعاقة وتدعو إلى ذلك. وسيتواصل الاضطلاع بتلك الأنشطة بالتشاور الوثيق مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم، وبالتعاون معهم.

الأداء البرنامجي في عام 2020

أثر كوفيد-19 على إنجاز البرنامج

25 واو-9 خلال جائحة كوفيد-19 في عام 2020، عدّل البرنامجُ بعضَ الأنشطة والمنجزات المستهدفة المقررة، في إطار النطاق العام لأهداف البرامج الفرعية، من أجل تعزيز الدعم المقدم إلى كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة الموجودة في مركز فيينا الدولي. ومن تلك التعديلات توسيعُ نطاق الدعم المقدم للعمل من بعد، وتكييفُ مناهج التعلم والتطوير التنظيمي، وتوفير التدريب الافتراضي، ودعم عقد الاجتماعات من بُعد وبأشكال مختلطة، وتقديم دعم متزايد إلى العملاء في كل العمليات الإدارية. وترد أمثلة محددة على تلك الأنشطة تحت البرامج الفرعية 1 إلى 4. وأسهمت الأنشطة والمنجزات المستهدفة التي عُدلت في تحقيق النتائج وسرَّعت الأداء في عام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي للبرامج الفرعية 1 إلى 3.

25 واو-10 إن هذا البرنامج، بإبرازه أهميةَ مواصلة تحسين مكاتب العملاء وبتلبيته احتياجاتها المتغيرة، سيعمم الدروسَ المستفادة وأفضلَ الممارسات المتصلة بتعديلات برنامجه وتكييفه بسبب جائحة كوفيد-19. وتشمل الأمثلة المحددة على الدروس المستفادة أهميةَ القدرة على التكيف واستدامة الربط الشبكي للتشغيل اليومي الفعال والمتسم بالكفاءة للعمل من بعد، وأهميةَ إدماج مزيد من السيناريوهات المستقبلية المحتملة في خطة استمرارية تصريف الأعمال.

الولايات التشريعية

25 واو-11 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

194/31 الانتفاع بالأماكن المخصصة للمكاتب وبمرافق الاجتماعات بمركز دوناوبارك في فيينا

255/70؛ 303/72 التقدم المحرز نحو إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة

278/58 تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن الخدمات العامة والمشتركة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة في فيينا

المنجزات المستهدفة

25 واو-12 يعرض الجدول 25 واو-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة 2020-2022.

الجدول 25 واو-1

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقررة لعام 2020*	*الفعلية لعام 2020*	*المقررة لعام 2021*	*المقررة لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**3**	**3**	**3**	**3**
1 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1
2 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
3 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	1	1	1

أنشطة التقييم

25 واو-13 من المقرر إجراء التقييمات الذاتية التالية في عام 2022:

(أ) تنفيذ البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والتحسينات التقنية؛

(ب) الأنشطة في مجال العمالة وتنمية القدرات لتلبية متطلبات استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
التخطيط البرنامجي والمالية والميزانية

الهدف

25 واو-14 الهدف الذي يسهم في تحقيقه هذا البرنامج هو ضمان قيام مكاتب العملاء بإدارة مالية سليمة وفعالة ومتسمة بالكفاءة.

الاستراتيجية

25 واو-15 إسهاما في هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز رصد أداء الميزانية والإدارة والرقابة الماليين، وتحسينَ الإبلاغ. وسيزوِّد مديري البرامج والوحدات الإدارية التابعة لمكاتب العملاء بالمساعدة والتوجيه والتدريب في مجال الإدارة المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية. وسينسق أيضا مع مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية في المقر، ويسدي المشورة في الوقت المناسب إلى الكيانات المستفيدة من الخدمات بشأن الإدارة المالية وتنفيذ الميزانية. وسييسط العمليات والمبادئ التوجيهية المالية، ويستعرض بانتظام إجراءات سير العمل لتحديد السبل الكفيلة بتحقيق استجابةٍ أسرع ومتسمة بقدر أكبر من الكفاءة للعملاء. وسيعزز أيضا الضوابط المالية الداخلية، ويرصد الأداء المالي والمخاطر المالية، ويتأكد من سلامة البيانات المالية للمنظمة، مسهماً بذلك في تعزيز نظام للمساءلة. وإضافة إلى ذلك، سيرصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات الرقابية ويكفل الامتثال الصارم للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والسياسات المالية للأمم المتحدة. وفي المستقبل، سيقدم البرنامج الفرعي أيضا الدعم والتوجيه إلى عملائه في مجالات من قبيل إغلاق المنح والإبلاغ عنها في الوقت المناسب. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا تحسين إدارة طلبات العملاء في أعقاب بدء العمل ببوابةٍ لتقديم الدعم إلى العملاء في عام 2020.

25 واو-16 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) تحسين إمكانية وصول مكاتب العملاء إلى المعلومات المالية وقدرة تلك المكاتب على فهمها؛

(ب) زيادة المساءلة من قبل مكاتب العملاء؛

(ج) تحسين سلامة البيانات المالية؛

(د) تحسين الإدارة العامة للميزانية البرنامجية والموارد المالية الخارجة عن الميزانية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 واو-17 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة أدناه التي ظهرت خلال عام 2020، فضلا عن الأداء البرنامجي المعروض تحت النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تحسين الخدمات المقدمة إلى العملاء

25 واو-18 قبل عام 2020، كان العملاء يطلبون الحصـــول على الخدمات عن طريق Lotus Notes أو البريد الإلكتروني. وكان يتعذر على العملاء معرفة المرحلة التي بلغتها الاســـتجابة لطلباتهم، ولم يكن لدى البرنامج الفرعي آلية لتتبُّع الطلبات الواردة المتعلقة بكل أنواع الخدمات. لذا، أعادَ البرنامجُ الفرعي في عام 2020 تصـميمَ عمليات إدارة شـؤون العملاء بحيث تُستخدم التكنولوجيا السحابية، ما أتاح زيادة الشفافية في تتبُّع الطلبات، وزيادة كفاءة العمل من بُعد خلال فترات الإغلاق بسبب كوفيد-19 وتحسين الخدمات المقدمة إلى العملاء. كما نظم البرنامج الفرعي المعلومات المالية المخزنة في بوابة دعم العملاء التابعة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا، وهي كناية عن مستودع مركزي لطلبات الخدمات، ووفّر إمكانية الوصـول إليها، وذلك بهدف تبسيط عمليات إدارة شؤون العملاء. وتستضيف بوابة دعم العملاء أيضا مواد إرشادية وإجابات على الأسئلة المتكررة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 واو-19 أسـهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضـح من تعزيز الخدمات المقدمة إلى العملاء وشـفافيتها من خلال التتبُّع الآني لطلبات الحصول على خدمات إدارة الموارد المالية (انظر الجدول 25 واو-2).

الجدول 25 واو-2
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
طلبـات مقـدمـة عن طريق Lotus Notes أو البريد الإلكتروني، مع تتبُّع محدود للطلبات	طلبـات مقـدمـة عن طريق Lotus Notes أو البريد الإلكتروني مع تتبُّع محدود للطلبات	تحســين خدمات العملاء والشــفافية من خلال التتبُّع الآني لطلبات الحصول على خدمات إدارة الموارد المالية

أثر كوفيد-19 على إنجاز البرنامج الفرعي

25 واو-20 نظرا لأثر كوفيد-19 خلال عام 2020، أعاد البرنامجُ الفرعي تصـميمَ عمليات إدارة شـؤون العملاء بحيث تُستخدم التكنولوجيا السـحابية، ما أتاح العملَ من بعد بمزيد من الكفاءة وتحسـينَ الخدمات المقدمة إلى العملاء. وإضـافة إلى ذلك، عمل البرنامج الفرعي على تكييف محتوى التدريب المتصـل بالمسـائل المالية والمتعلقة بالميزانية بما يتيح تنفيذه بالوسـائل الافتراضـية. وعمل البرنامج الفرعي أيضا على تكييف العمليات الداخلية لدعم مراجعة الحسابات من بُعد. وعلاوة على ذلك، أجرى البرنامج الفرعي تحليلا لآثار الإغلاق بســـبب كوفيد-19 على احتســـاب تكاليف خدمات العملاء، مثل خدمات الترجمة الشـــفوية والترجمة التحريرية ودروس اللغات.

25 واو-21 وفي الوقت نفسـه، حدد البرنامج الفرعي أنشـطة جديدة لدعم العملاء في المسـائل المتصـلة بجائحة كوفيد-19. وأجرى البرنامج الفرعي رصـــدا عن قرب لتنفيذ البرامج، ولا سـيما عمليات المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، في سـياق فرقة العمل المعنية بالأثر المالي لكوفيد-19 التي أنشـــأها المدير العام/المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وذلك لرصد القوة المالية للصناديق الاستئمانية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وقدّم البرنامج الفرعي إلى الدول الأعضـاء إحاطات إضـافية عن تأثير كوفيد-19 على الوضـع المالي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في سياق الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي.

النتائج المقررة لعام 2022

25 واو-22 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المعروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وهما يبيّنان تاليا الأداءَ البرنامجي في عام 2020 والخطةَ البرنامجية المقترحة لعام 2022. وأما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تحسين إدارة التبرعات في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة[313]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 واو-23 بغية تحسين إدارة التبرعات في المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، استعرضَ البرنامجُ الفرعي وبسَّط العمليات والشروط الأساسية لتنقيحات المشاريع، ورشَّدَ سير العمل، ووضعَ التوجيهات والأدوات ومعايير الأداء بالتعاون مع مديري برامج المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وأفرقة تعبئة الموارد التابعة له. كما قدم البرنامج الفرعي التدريب إلى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة على إدارة المشاريع والمنح وتولى تكييف التدريب المزمع تقديمه عبر الإنترنت. وعلاوة على ذلك، قدم البرنامج الفرعي دورات لصقل المعارف بهدف تحسين جودة تقديم وثائق المشاريع وتنقيحاتها.

25 واو-24 وأسهم العمل المذكور أعلاه بما متوسطه 47 يوما للموافقة على تنقيحات المشاريع، وهو ما لم يحقق الهدف المحدد بـ 35 يوما الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وتشمل عمليةُ تنقيح المشاريع الموافقةَ المالية من قبل البرنامج الفرعي، وغيرَ ذلك من الموافقات الإدارية من قبل برامج فرعية أخرى قبل منح الموافقة البرنامجية والموافقة النهائية. وقد تعذَّر تحقيق الهدف المقرر لعام 2020 بسبب التعديلات المتعددة التي أُدخلت على عملية الموافقة، مثل التصويبات على جداول الميزانية وجدول ملاك الموظفين، ومبررات زيادة الميزانية، فضلا عن التنقيحات البرنامجية. ومع ذلك، حسّن عملُ البرنامج الفرعي متوسطَ عدد الأيام التي تستغرقها الموافقة المالية على تنقيحات المشاريع من 29 يوما في عام 2018 إلى 19 يوما في عام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 واو-25 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، بما ينسجم مع ولايته. وإسهاما في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيعمل البرنامج الفرعي بشكل أوثق مع إدارات العملاء على استعراض التوجيهات الإدارية القائمة والاستفادة من التوسعة 2 لنظام أوموجا بهدف تبسيط العمليات المتعلقة بتنقيحات المشاريع وزيادة حسن توقيت مخصصات التمويل للمشاريع والبرامج. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء المحدَّث أدناه (انظر الشكل الأول من الباب 25 واو).

(313) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.29F)).

الشكل الأول من الباب 25 واو

مقياس الأداء: عدد الأيام التي تستغرقها الموافقة على تنقيحات المشاريع

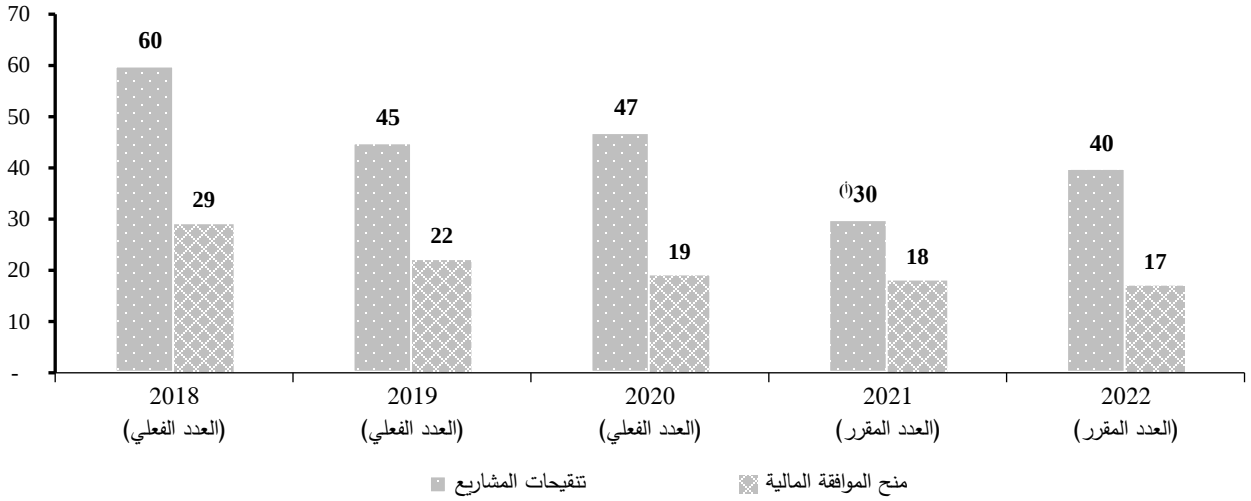

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، رُجِّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: الدفع نحو الإمساك بزمام الأمور وإدارة الموارد[314]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 واو-26 عمل البرنامج الفرعي على تحسين تقاريره ولوحات المتابعة الخاصة به باستخدام تخزين البيانات المستقاة من تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال. وأجرى البرنامج الفرعي أيضا تحليلا ماليا للأداء البرنامجي بشكلٍ منتظم، وتواصلَ مع العملاء بشأن وضع توقعٍ محدَّث للبرامج، وواصلَ تقييم الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19 وتدابير التخفيف من حدتها، ما أسهم في تحسين الأداء المالي للمكاتب الميدانية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وعلاوة على ذلك، واصل البرنامج الفرعي العمل على ضمان جودة مشاريع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بدمج الخاصيات الوظيفية للتوسعة 2 لنظام أوموجا.

25 واو-27 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق نسبة استخدام المكاتب الميدانية للميزانية المعتمدة بنسبة 94 في المائة، وهي نسبة حققت الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 واو-28 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، بما ينسجم مع ولايته. وإسهاما في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تشجيع استخدام التقارير ولوحات المتابعة وترسيخ استخدامها في عمليات اتخاذ القرارات في مكاتب العملاء من خلال التدريب والتوجيه المستمرين في مجال المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية. ويرد عرض للتقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الثاني من الباب 25 واو).

(314) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect.29F)).

الشكل الثاني من الباب 25 واو

مقياس الأداء: معدل تنفيذ الميزانية السنوية للمكاتب الميدانية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

(بالنسبة المئوية)

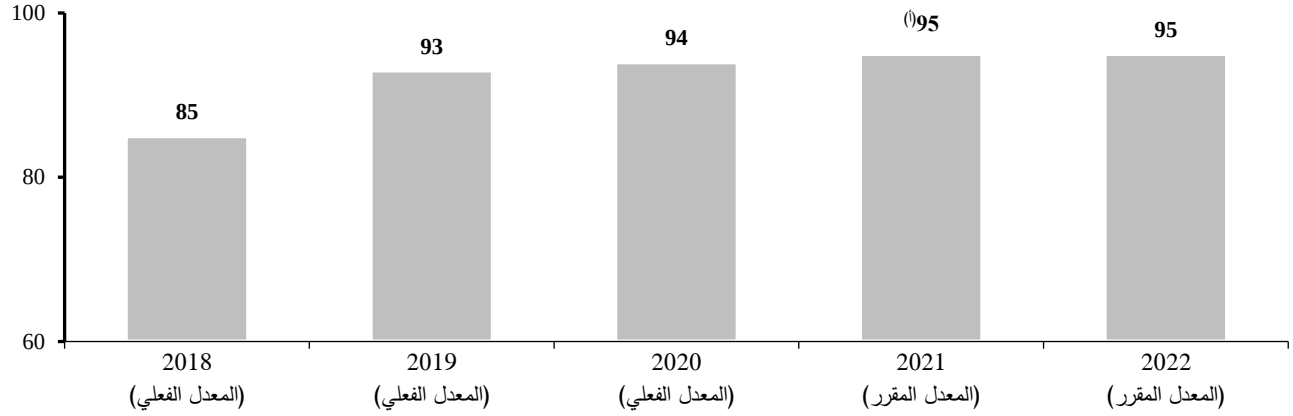

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، رُجِّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: إغلاق المنح والإبلاغ عنها في الوقت المناسب

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 واو-29 نظرا للزيادة في التبرعات التي تُدار لصالح مكاتب العملاء، ما برح البرنامج الفرعي يتلقى عددا أكبر من الطلبات لزيادة وتيرة تقديم التقارير إلى الجهات المانحة، وما برح يواجه أوجهَ إبطاء في إصدار التقارير النهائية إلى الجهات المانحة ناجمةً عن وجود بنود مفتوحة. وقد بدأ البرنامج الفرعي في استحداث مواد تدريبية وتوجيهية وفق وتيرة يختارها المتدرب لصالح المكاتب الفنية بغية رصد ومعالجة تلك البنود المفتوحة. وفي بوابة دعم العملاء، استُحدثت صفحة تتضمن توجيها بشأن رصد البنود المفتوحة والالتزامات المفتوحة، إلى جانب قائمة مرجعية سابقة للإغلاق. وبدأ البرنامج الفرعي أيضا تقديم دورات مخصصة محددة الأهداف لصالح المكاتب الفنية تتناول مواضيع من قبيل تجهيز الفواتير وعملية استلامها، والمراقبة المالية، وإغلاق المنح والمشاريع.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

25 واو-30 الدرس المستخلص لهذا البرنامج الفرعي هو أن هناك حاجة إلى خطة عمل أكثر استهدافا من أجل العمل مع مكاتب العملاء على رصد دورة حياة المنح والأنشطة والمعاملات المالية، وتنفيذ الإجراءات المطلوبة لإغلاق المنح في الوقت المناسب. وسيستعرض البرنامجُ الفرعي، في تطبيقه هذا الدرس، كل المنح في شكلٍ منهجي ويجري تقييما استباقيا للمنح تمهيدا لتحديد المشاكل المحتملة التي قد تؤخر تقديم التقارير إلى الجهات المانحة. وسينظم البرنامج الفرعي أيضا دورات تدريبية منتظمة يشارك فيها خبراء في الموضوع عن كيفية إيجاد حلول لمسائل من قبيل البنود المفتوحة المتصلة بمدفوعات تذاكر السفر، والتراخيص المالية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسيضع أدلة إضافية لحل المشاكل ذاتيا دعماً للتدريب.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 واو-31 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتبين من 60 في المائة من التقارير المالية النهائية الصادرة في أعوام استحقاقها (انظر الشكل الثالث من الباب 25 واو).

الشكل الثالث من الباب 25 واو

مقياس الأداء: النسبة المئوية من التقارير المالية النهائية الصادرة في عام استحقاقها

(بالنسبة المئوية)

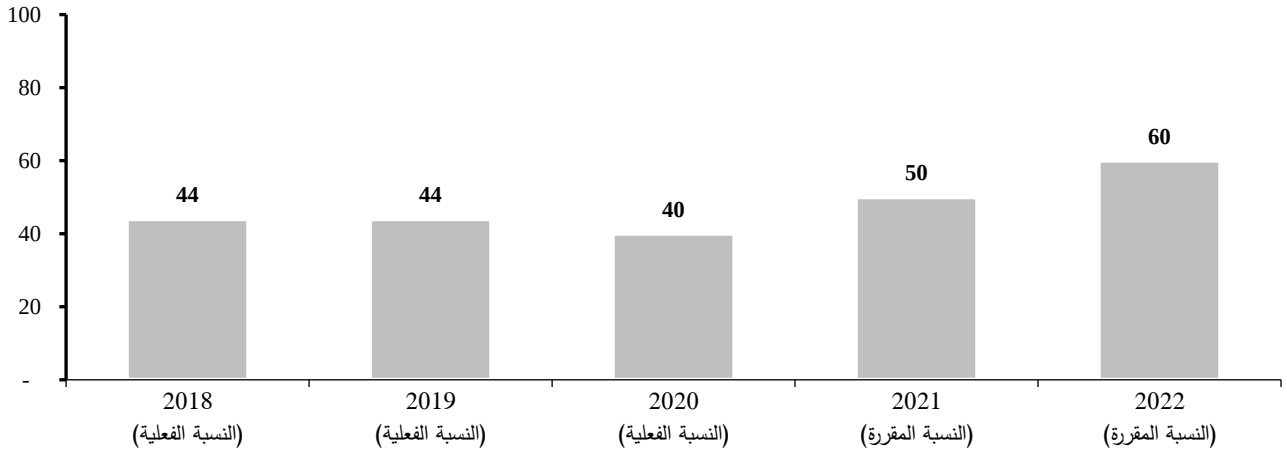

الولايات التشريعية

25 واو-32 ترد في القائمة أدناه كل الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

213/41	استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة	243/75	تخطيط البرامج
211/42	تنفيذ قرار الجمعية العامة 213/41	252/75	المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021
242/75	التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات	253/75	المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

المنجزات المستهدفة

25 واو-33 يعرض الجدول 25 واو-3 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 واو-3

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقررة لعام 2020*	*الفعلية لعام 2020*	*المقررة لعام 2021*	*المقررة لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**2**	**2**	**2**	**2**
1 - الميزانية الموحدة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لفترة السنتين	-	-	1	-
2 - تقرير أداء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لفترة السنتين	1	1	-	1
3 - التقرير المالي السنوي والبيانات المالية المراجعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	1	1	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقررة الفعلية لعام 2020	المقررة لعام 2020	المقررة لعام 2021	المقررة لعام 2022

هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية

الإدارة: الإدارة المالية، بما في ذلك إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وإعداد وتنفيذ الميزانيات ومقترحات الموارد الأخرى؛ وإدارة 340 2 وظيفة (الإنشاء والتمديد والإلغاء والتمويل)؛ والإبلاغ المالي والمحاسبة؛ وإدارة النقدية والإيرادات؛ وخدمات المحاسبة، بما في ذلك عمليات التجهيز المتعلقة باسترداد التكاليف؛ وإصدار 000 24 من الأذون المالية والمدفوعات والمبالغ المدفوعة وكشوف مرتبات 400 1 موظف، المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وتقديم التوجيه والمشورة بشأن جميع المسائل المالية؛ وإدارة مطالب التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لـ 600 مستفيد.

البرنامج الفرعي 2
إدارة الموارد البشرية

الهدف

25 واو-34 الهدف الذي يُسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو كفالةُ استقطاب قوة عاملة متنوعة تتمتع بالكفاءة والقدرة على التكيف، ينعم أفرادها بالصحة وبأعلى مستويات الفعالية والمقدرة والنزاهة، وتنميةُ قدراتها والاحتفاظ بها مع إيلاء المراعاة الواجبة للتمثيل الجغرافي والشمول وللتوازن بين الجنسين.

الاستراتيجية

25 واو-35 إسهاما في تحقيق هذا الهدف، سيتولى البرنامج الفرعي الترويج لبيئة عمل مؤاتية لعملائه وتعزيزها من حيث تقديم الخدمات وإدارة المواهب وثقافة المنظمة. وسيستند البرنامج الفرعي إلى المبادئ التوجيهية لتهيئة بيئة تمكينية في منظومة الأمم المتحدة، التي نشرتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وسيشمل هذا النهج تقديم طائفة واسعة من خدمات الموارد البشرية إلى العملاء في فيينا والمكاتب الميدانية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك التواصل مع أصحاب الكفاءات وإطلاق مبادرات لاستقطابهم بما يعزز تكافؤ الجنسين والتمثيل الجغرافي وشمول الأشخاص ذوي الإعاقة. وإضافة إلى ذلك، سيركز البرنامج الفرعي على دعم الموظفين من خلال مبادرات تنمية المواهب وتعزيز المرونة في مكان العمل. ويعكف البرنامج الفرعي أيضا على ترسيخ ثقافة عدم التسامح مطلقا مع السلوك المحظور، ويشمل ذلك تنفيذَ مبادرات متعددة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (مجلس الرؤساء التنفيذيين).

25 واو-36 ويعتزم البرنامج الفرعي تقديم الدعم إلى مكاتب العملاء في ما يتصل بكوفيد-19 عبر تمكين المرشحين من الالتحاق بالعمل من بُعد، وكذلك بتنظيم مناسبات للتوعية من بُعد لمواصلة استقطاب المرشحين. إن توفيرَ الفرص لتنمية قدرات الموظفين وتدريبَهم سيعززان التوعية، واتخاذَ التدابير والإجراءات الوقائية للتصدي للسلوك المحظور، وضمان عدم التسامح مطلقا مع التحرش الجنسي بات يتم افتراضيا. وأخيراً، سيقدَّم مزيد من الدعم في مجال ترتيبات الدوام المرنة بهدف مواصلة تيسير التكيف مع بيئة عمل مختلطة.

25 واو-37 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى تحسُّن إجمالي في مشاركة الموظفين واندفاعهم وإنتاجيتهم ورفاههم، ما يسهم بدوره إيجاباً في تنفيذ الولايات المنوطة بالمنظمة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 واو-38 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة أدناه التي ظهرت خلال عام 2020، فضلا عن الأداء البرنامجي المعروض تحت النتيجتين 1 و 2 أدناه.

زيادة التنوع الجغرافي بين المتدربين الداخليين، بما يوفر مجموعة من المواهب المتنوعة لتعيين الموظفين

25 واو-39 مع تنفيذ تدابير الطوارئ المتصلة بكوفيد-19، بما في ذلك الإغلاق الشامل والقيود المفروضة على السفر، وبغية احترام الالتزامات تجاه المتدربين الداخليين وتعزيز استمرارية تصريف الأعمال بالنسبة للمكاتب، استحدث البرنامجُ الفرعي طريقةً للتدريب الداخلي من بعد. فالمتدربون الداخليون يمثلون مجموعة هامة من المتقدمين لشغل وظائف المستقبل، وهم تاليا جزء لا يتجزأ من القوة العاملة.

25 واو-40 ويُمنح المتدربون الداخليون الذين كانوا أصلا ملتحقين بوظائفهم خيارا للعمل من بُعد إما من مركز العمل أو من بلدانهم الأصلية. وإضافة إلى ذلك، وفي ما يتعلق بالموظفين الملتحقين الجدد، استخدم البرنامجُ الفرعي طريقة العمل من بُعد الجديدة هذه كوسيلة لمواصلة تعزيز التنوع الجغرافي بين المتدربين الداخليين. وأبرزت أنشطةُ التوعية التي يقوم بها البرنامج الفرعي على وجه التحديد الخيارات المتاحة للتدريب الداخلي من بُعد لاستهداف جمهور أوسع نطاقا، وتنظيم حلقات دراسية شبكية لأكثر من 400 من الموظفين الفنيين المبتدئين في جميع أنحاء العالم المهتمين بوظائف المبتدئين مثل التدريب الداخلي. وعلاوة على ذلك، وضع البرنامج الفرعي إجراءات وأبرم اتفاقات مناسبة تتيح التعاطي والرصد الوثيقين للمتدربين والمشرفين من بُعد.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 واو-41 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة التنوع الجغرافي بين المتدربين الداخليين، لا سيما بين الدول الأعضاء الممثلة تمثيلا ناقصا والمجموعات الإقليمية الممثلة تمثيلا متدنيا، فضلا عن مواطني البلدان الذين كانت حكومةُ البلد المضيف تحجب عنهم عادةً تأشيرات دخول لغرض التدريب الداخلي (انظر الشكل الرابع من الباب 25 واو).

الشكل الرابع من الباب 25 واو

مقياس الأداء: التنوع الجغرافي بين المتدربين الداخليين/النسبة المئوية السنوية من المتدربين الداخليين المختارين من مجموعات إقليمية مختلفة

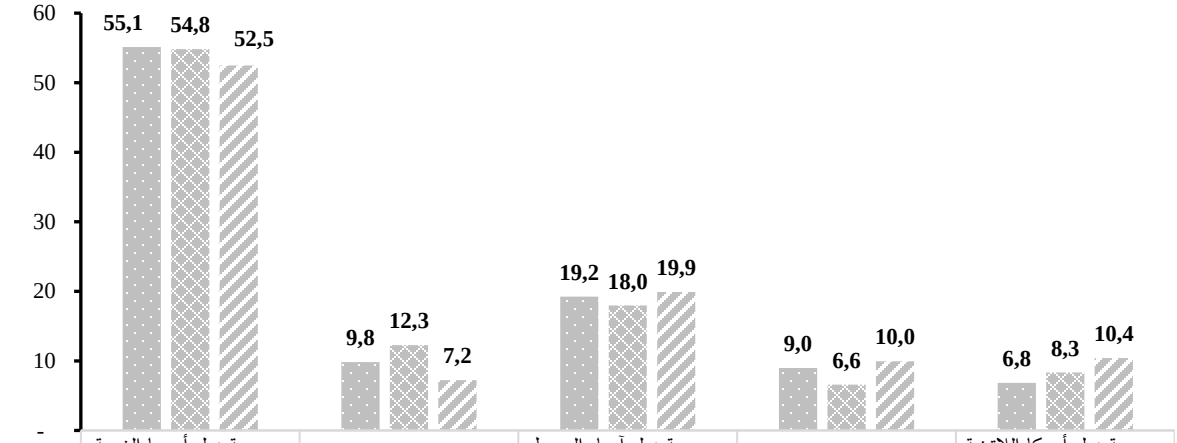

	مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى	مجموعة دول أوروبا الشرقية	مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ	المجموعة الأفريقية	مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
2018 (الأداء الفعلي)	55,13	9,83	19,23	8,97	6,84
2019 (الأداء الفعلي)	54,82	12,28	17,98	6,58	8,34
2020 (الأداء الفعلي)	52,49	7,24	19,91	9,95	10,41

أثر كوفيد-19 على إنجاز البرنامج الفرعي

25 واو-42 نظرا لأثر كوفيد-19 خلال عام 2020، اضطر البرنامج الفرعي إلى إلغاء أنشطة تدريبية مقررة. وكان لتلك التغييرات أثر على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة 1.

25 واو-43 غير أن البرنامج الفرعي عدّل في الوقت نفسه أنشطة من أجل تقديم الدعم إلى مكاتب العملاء في ما يتعلق بالمسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 ضمن النطاق العام لأهدافه، أي أنه كيّف مناهجه التعليمية والتطوير التنظيمي لتلبية احتياجات الموظفين الناشئة في مجال تقديم المشورة النفسية والاجتماعية. وقدّم البرنامج الفرعي سبعَ حلقات دراسية شبكية حضرها أكثر من 200 مشارك، وعدةَ دورات تدريبية إضافية لأكثر من 300 مشارك بشأن ترتيبات الدوام المرنة، مثل الأثر الشخصي والمهني المترتب على العمل من بُعد، ورفاه الموظفين. وشمل التدريب أيضا بناء القدرات على تعلم كيفية تقديم التدريب افتراضيا عوض التدريب بالحضور الشخصي. ومكّن البرنامج الفرعي أيضا الإدارات المستفيدة من الاحتفاظ بالمتدربين داخليا وتعيينهم من بعد. وأدى هذا النهج إلى تكوين مجموعة أكثر تنوعا من المتدربين المتقدمين بالطلبات خلال فترة الجائحة.

النتائج المقررة لعام 2022

25 واو-44 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المعروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وهما تُظهران تاليا الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تحسين تنفيذ البرامج عن طريق تحقيق الأداء الأمثل[315]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 واو-45 في عام 2020، وضع البرنامج الفرعي حزمة الحوارات، وهي أداة لإدارة الأداء والحصول على ردود الفعل، توفر الدعم للمشرفين من خلال نماذج تدريب فعالة لتعزيز أداء الموظفين. ووضع البرنامج الفرعي نموذجا تجريبيا لحزمة الحوارات بمشاركة 48 موظفا. وعُقدت دورات تدريبية مخصصة، بما في ذلك تبادل الأدوار والأنشطة ذات الصلة، إضافة إلى اجتماعات لرصد ردود الفعل كل أسبوعين، ما أتاح تتبّع التقدم المحرز في التدريب وفعاليته.

25 واو-46 وأسهم العمل المذكور أعلاه في إبداء الموظفين ردود فعل إيجابية بشأن حزمة الحوارات، التي لم تحقق الهدف المقرر للمكاتب التي تستخدم طريقة استقاء الآراء من جميع الجهات وهو تقليص خطط التحسين وتعزيز خطط تنمية القدرات، الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وبسبب الجائحة، تعين على البرنامج الفرعي أن يكيف مناهجه التعليمية والمتعلقة بالتطوير التنظيمي. وبتغير متطلبات الخدمة، لم يتمكن البرنامج الفرعي من تخصيص الموارد والتخطيط اللازمين لتنفيذ استقاء الآراء من جميع الجهات، بل بدأ، عوض ذلك، بتعميم العمل بحزمة الحوارات.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 واو-47 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، بما ينسجم مع ولايته. وإسهاما في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيطلق البرنامج الفرعي حزمة الحوارات على مستويات المديرين في عام 2021، وسيواصل تعميم تطبيقها على جميع الموظفين في عام 2022، لتحل محل أداة استقاء الآراء من جميع الجهات. وسيجرى تدريب الموظفين على كيفية إبداء الآراء، ما سيعزز في نهاية المطاف نظامَ إدارة الأداء، ويخلق ثقافة للتدريب. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء المحدَّث أدناه (انظر الجدول 25 واو-4).

(315) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.29F)).

الجدول 25 واو-4

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
التوعية بحالات راهنة لإدارة الأداء متصلة بخطط التحسين وبتحليل عدد هذه الخطط	عدد الموظفين الذين لديهم علم بالنهج الجديد لتقييم الأداء، وعدد حملات التوعية التي نُظمت، وتحديد أساس مرجعي لبدء العمل بنموذج استقاء الآراء من جميع الجهات	إبداء الموظفين ردود فعل إيجابية بشأن حزمة الحوارات	تزايُد استخدام ردود فعل الأقران المرتبطة بخطة تنمية القدرات	استخدام جميع الموظفين التدريب على حزمة الحوارات في خطة تنمية قدرات الموظفين من أجل تقديم ردود فعل بنّاءة

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، رُجِّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعزيز التنوع الجغرافي[316]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 واو-48 انسجاما مع خطة العمل التي تتضمن 29 إجراء والتزاما، والتي أقرتها اللجنة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة في فيينا والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وسَّع البرنامج الفرعي أنشطته في عام 2020 لتشمل تعزيز التمثيل الجغرافي العادل بين موظفيه. وأدخل البرنامج الفرعي شرطاً تبريريا لتزكية المرشحين من الدول الأعضاء الممثلة تمثيلاً زائداً، وأطلق جهودا متنوعة للتوعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمقالات ومدونات وسائل التواصل الاجتماعي والحلقات الدراسية الشبكية للوصول إلى الإدارة العليا والمديرين المكلفين بالتعيين والموظفين. ونُشرت أيضا "زاوية تنوُّع" على الشبكة الداخلية تتضمن معلومات محدَّثة بانتظام عن هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، نظّم البرنامجُ الفرعي حلقات دراسية شبكية متعددة وأنشأ حزمة تواصُل للمرشحين المحتملين، إضافة إلى العديد من الأنشطة الأخرى الرامية إلى تعزيز التنوع الجغرافي.

25 واو-49 وأسهم العمل المذكور أعلاه في اختيار 52 في المائة من المرشحين للمكتب بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة في فيينا من البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا، وهي نسبة تجاوزت الهدف المقرر البالغ 41 في المائة الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 واو-50 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، بما ينسجم مع ولايته. وإسهاما في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيوسع البرنامج الفرعي أنشطته في مجال التوعية من خلال إقامة شراكات جديدة مع الشبكات والمنظمات المهنية المختصة في الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلا ناقصا وفي المناطق المنخفضة التمثيل. وسيبني البرنامجُ الفرعي أيضا على أنشطته الحالية، وسيقدم مزيدا من الحلقات الدراسية الشبكية بشأن الفرص الوظيفية للمرشحين المحتملين. وإضافة

(316) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect.29F)).

إلى ذلك، ستُقدَّم مستجدات منتظمة عن التنوع الجغرافي إلى المدير العام/المدير التنفيذي، ولجنة المديرين التنفيذيين، والمديرين المكلفين بالتعيين، ومجالس الإدارة، من أجل زيادة التوعية. وأخيرا، سيجرى إشراك ودعم ممثلين في المكاتب الميدانية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة من أجل تحسين الاستفادة من شبكاتهم المحلية. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الخامس من الباب 25 واو).

الشكل الخامس من الباب 25 واو

مقياس الأداء: نسبة المرشحين المختارين سنويا من البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا

(بالنسبة المئوية)

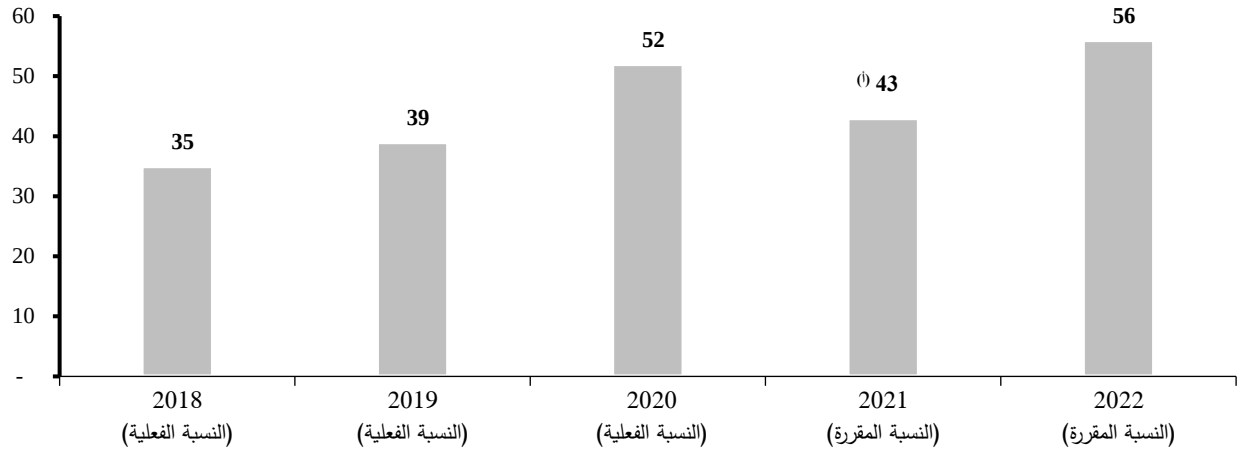

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، رُحِّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز مكان عمل يتسم بالاحترام والتمدن

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 واو-51 في عام 2019، أصدر الأمين العام نشرة عن التصدي للتمييز، والتحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، وإساءة استخدام السلطة (ST/SGB/2019/8). واستجابة لذلك، اتخذ البرنامج الفرعي مجموعة من التدابير والإجراءات الوقائية لدعم مكاتب العملاء بهدف تعزيز مكان عمل يتسم بالاحترام والتمدن ويحمي الموظفين من السلوك المحظور. وعلى وجه الخصوص، قام البرنامج الفرعي بنشر وتنفيذ عدد من مبادرات ومنتجات مجلس الرؤساء التنفيذيين، بينها الإطلاق الرسمي لمدونة نموذجية لقواعد السلوك المتعلقة بمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في مناسبات منظومة الأمم المتحدة، وتكييف دليل للمديرين بشأن منع التحرش الجنسي والتصدي له في مكان العمل. وعلاوة على ذلك، نُفذت أنشطة مختلفة للتوعية ودورات تدريبية شملت أكثر من 400 موظف، وعُينت أربع جهات اتصال لشؤون السلوك والانضباط. وإضافة إلى ذلك، أُدرج هدف إلزامي للأداء في استعراضات إدارة الأداء.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

25 واو-52 الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي هو أن توفير توجيه واضح ومتسق للموظفين يشكل واحدا من أهم الجوانب لضمان فهم الموظفين للموارد المتاحة والدعم والحماية. إن تعاريف الإبلاغ عن سوء السلوك وإجراءات هذا الإبلاغ معمَّمة في مختلف السياسات والأدلة. بيد أن تعدد الجهات الفاعلة المعنية يزيد من تعقيد هذه المسألة، ما يؤدي إلى أوجه تأخير في التصدي

للسلوك المحظور. وتطبيقاً للعبرة من هذا الدرس، سيعمل البرنامج الفرعي على كفالة أن تكون، على المدى الطويل، نسبة 95 في المائة من الموظفين العاملين قد شاركت في الدورة التدريبية الإلزامية عبر الإنترنت بشأن منع التحرش الجنسي، التي تُثقف الموظفين بشأن الجهات الفاعلة المختلفة المتاحة لهم للإبلاغ عن أي شكل من أشكال سوء السلوك، بما في ذلك التحرش الجنسي.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 واو-53 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من نسبة الـ 95 في المائة من الموظفين الذين أتموا التدريب المتصل بالتوعية بالإطار والآليات المنطبقة (انظر الشكل السادس من الباب 25 واو).

الشكل السادس من الباب 25 واو

مقياس الأداء: النسبة المئوية من الموظفين الذين أتموا التدريب الإلزامي عبر الإنترنت بشأن منع التحرش الجنسي في بيئة العمل (نسبة تراكمية)

(بالنسبة المئوية)

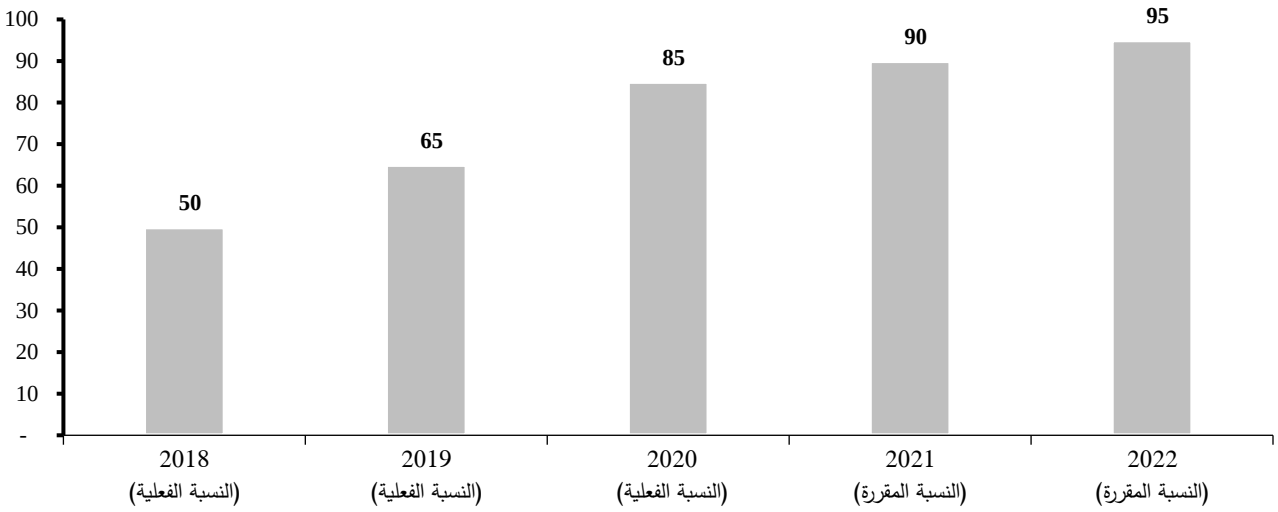

الولايات التشريعية

25 واو-54 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

144/58 تحسين وضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة

271/63 إدخال تعديلات على النظام الأساسي للموظفين

281/73 تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة

254/72 إدارة الموارد البشرية

668/75 إقامة العدل في الأمم المتحدة

المنجزات المستهدفة

25 واو-55 يعرض الجدول 25 واو-5 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 واو-5

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية، بما فيها المناسبات الخاصة، ومواد كلٍ من الإعلام والبث الإذاعي، ومعارض الوظائف والعروض الوظيفية لأكثر من 500 1 مرشح محتمل؛ تقديم برامج تعزيز الصحة والعافية وبرامج التوعية بالسلوك المحظور وبالمبادئ التوجيهية لتهيئة بيئة تمكينية في منظومة الأمم المتحدة، إلى جميع الموظفين.
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية
الإدارة: تقديم خدمات الموارد البشرية إلى 500 3 موظف؛ التخطيط لتعاقب الموظفين، والتصميم التنظيمي، وتصنيف الوظائف وإعادة تصنيفها، وعملية التوعية والتعيين الكامل، وتقديم مشورة الخبراء بشأن إجراء عمليات اختيار الموظفين إلى جميع المديرين المكلفين بالتعيين، وسياسات الموارد البشرية، والمشورة القانونية؛ وإسداء المشورة للموظفين بشأن الشواغل الشخصية والأسرية والشواغل المتصلة بالعمل؛ وإدارة المواهب؛ وإصدار وتجديد التعيينات، وإدارة تنقلات الموظفين وانتهاء الخدمة/إنهاء الخدمة؛ وتوفير التدريب على الكفاءات التنظيمية والإدارية مرتان في السنة، وعلى المهارات الفنية والتقنية، والتطوير الوظيفي؛ وتوفير البرامج التوجيهية للموظفين الجدد مرتان في السنة؛ وبرامج التوعية بالمسائل الصحية؛ وتقديم الخدمات الطبية بالتعاون مع الكيانات الأخرى التي تتخذ فيينا مقرا لها.
العدل والرقابة الداخليان: تقديم الخدمات الاستشارية القانونية والسياساتية إلى المديرين التنفيذيين وكبار الموظفين والزملاء في أداء مهامهم الرسمية؛ وإعداد المواقف القانونية تمهيدا لاستعراضها من الناحية الإدارية، والقضايا التي يرفعها الموظفون إلى وحدة التقييم الإداري ومكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة؛ وتقديم المساعدة إلى الموظف المسؤول في تلقي وتقييم الشكاوى والتقارير المتعلقة بسوء السلوك المزعوم ومعالجة هذه الشكاوى وفقا للسياسات والإجراءات المعمول بها، بما في ذلك الاتصال بمكتب خدمات الرقابة الداخلية وبغيره من هيئات التحقيق، وأيضا بشعبة القانون الإداري عند طرح الدخول في عملية اتخاذ إجراءات تأديبية؛ والاضطلاع بدور المنسق المعني بالسلوك والانضباط وبالتوعية بالمسائل المتصلة بإقامة العدل في الأمم المتحدة.

البرنامج الفرعي 3
خدمات الدعم

الهدف

25 واو-56 الهدف الذي يُسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو كفالة سير عمل مكاتب العملاء على نحو فعال ومتسم بالكفاءة ومراعٍ للبيئة فيما يتعلق بإدارة المؤتمرات والمرافق، وإدارة الأصول، والسفر والنقل، وخدمات البريد والحقيبة الدبلوماسية، والمشتريات، والأنشطة التجارية، وإدارة السجلات وخدمات المكتبة.

الاستراتيجية

25 واو-57 إسهاما في تحقيق هذا الهدف، سيقدم البرنامج الفرعي دعما منتظما إلى العملاء في ما يتعلق بالاحتياجات المتغيرة لأماكن العمل ضمن القيود التي يفرضها الحيز المكتبي المحدود. ويواصل البرنامج الفرعي أيضا العمل مع مكاتب العملاء في تنقيح معايير الحيز المكتبي. وسيساعد البرنامج الفرعي على تقديم المساعدة والمشورة وتوفير التدريب الافتراضي وبقيادة المدربين في مجال سياسات السفر وعمليات أوموجا ذات الصلة. وسيواصل البرنامج الفرعي التركيز على تحسين خدمات التوعية لضمان استخدام موارد المكتبة في شكل أفضل.

25 واو-58 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) استخدام أمثل لمكان العمل؛

(ب) إدارة فعالة للموارد الخاصة بسفر العملاء؛

(ج) تمكين العملاء، بما في ذلك الدول الأعضاء، من مواصلة اتخاذ قرارات مستنيرة ووضع السياسات من خلال توفير إمكانية الوصول إلى موارد المعلومات عن طريق المكتبة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 واو-59 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة أدناه التي ظهرت خلال عام 2020، فضلا عن الأداء البرنامجي المعروض تحت النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تمكين المكاتب الميدانية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة من الوصول إلى موارد المكتبة من بعد

25 واو-60 يستعين الموظفون في كثير من الأحيان، لدى أدائهم واجباتهم، بخدمات المكتبة التي يقدمها البرنامج الفرعي لأغراض البحث. واستجابة للوضع الناجم عن كوفيد-19، واصل الموظفون العاملون في فيينا عملهم من بُعد، ما حدَّ من قدرتهم على الوصول المادي إلى المكتبة. وفي عام 2020، زاد البرنامج الفرعي من جهوده للتفاوض مع البائعين للحصول على خيارات أكثر مرونة في الوصول إلى المكتبة من بُعد لضمان استمرار تمكُّن موظفي المكاتب الميدانية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة من تنفيذ ولايات المنظمة. وعمل البرنامج الفرعي مع 10 بائعين لا لإتاحة اشتراكاتهم لمكتبة مكتب الأمم المتحدة في فيينا فحسب، بل أيضا لتزويد أكثر من 000 3 من عملاء المكتبة في جميع أنحاء العالم بالقدرة على الوصول من بُعد إلى الصحف الأكاديمية والمجلات المهنية وغيرها من وسائل الإعلام الهامة عبر الإنترنت.

25 واو-61 وشرع البرنامج الفرعي في حملة اتصال لإطلاع العملاء على الإمكانية التي توفرت حديثا للوصول إلى موارد المكتبة من بعد. وعلاوة على ذلك، وفر البرنامج الفرعي التدريب لـــ 90 عميلا في 35 مكتبا ميدانيا للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة على استخدام تلك الموارد لضمان تمكُّن العملاء من الاستفادة إلى أقصى حد من اشتراكات المكتبة للوفاء بالأنشطة المنوطة بتلك المكاتب.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 واو-62 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من عمليات البحث من بعد البالغة 042 2 عملية شهريا في جميع موارد المكتبة (انظر الشكل السابع من الباب 25 واو). وخلال عام 2020، أضيفت إلى إمكانية الوصول من بُعد ستُّ قواعد بيانات، وثلاثةُ قواميس عبر الإنترنت، واثنان من موارد الحاليات، وثلاثُ مجلات أكاديمية.

الشكل السابع من الباب 25 واو

مقياس الأداء: متوسط عمليات البحث الشهرية من بُعد عبر موارد المكتبة

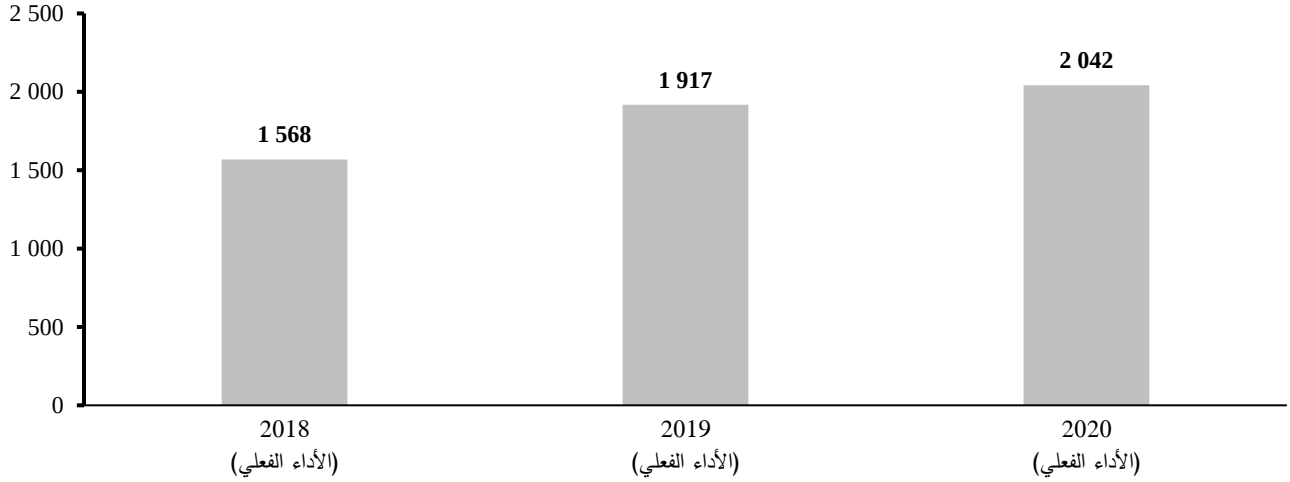

أثر كوفيد-19 على إنجاز البرنامج الفرعي

25 واو-63 نظرا لأثر كوفيد-19 خلال عام 2020، عدَّل البرنامج الفرعي نهجه الخاص بتنظيف الأماكن المكتبية ليشمل التطهير والتنظيف الشاملين، ولا سيما مكاتب الموظفين الذين كانت نتيجة فحوصاتهم إيجابية بإصابتهم بكوفيد-19 أو كانوا على مقربة من أشخاص كانت نتيجة فحوصاتهم إيجابية. ونظراً لبروز مشاكل متصلة بعقبات لوجستية ناجمة عن كوفيد-19، عانى البرنامج الفرعي من أوجه تأخير في تسليم المعدات إلى المكاتب الميدانية. وكان لتلك التغييرات أثر على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد تحت النتيجة 1 أدناه.

25 واو-64 غير أن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه أنشطة جديدة لتقديم الدعم إلى مكاتب العملاء في مواجهة المشاكل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وهي إتاحة إمكانية وصول العملاء من بُعد بما يتيح لهم مواصلة استخدام اشتراكات المكتبة. وأسهم هذا المنجز المستهدف الجديد في تحقيق نتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة الناشئة لعام 2020 أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

25 واو-65 تشمل النتائج المقررة لعام **2022** النتيجتين **1** و **2**، وهما تحديثان للنتائج المعروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وهي تُظهر تاليا الأداء البرنامجي في عام **2020** والخطة البرنامجية المقترحة لعام **2022**. أما النتيجة **3** فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تسريع تسليم المعدات إلى الجهات المستفيدة[317]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 واو-66 عمل البرنامج الفرعي على تصحيح السجلات غير المكتملة للمعدات بغية ضمان تسليم المعدات إلى الجهات المستفيدة بسرعة أكبر. ووضع البرنامج الفرعي أيضا الصيغة النهائية لأساليب العمل الأساسية، واضطلع بدورٍ ريادي في تنفيذ صيغة جديدة لسير العمل بين جهات التنسيق المعنية بالممتلكات والمكاتب الفنية في فيينا والمكاتب الميدانية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وعلاوة على ذلك، قدم البرنامج الفرعي إلى الموظفين في فيينا والمكاتب الميدانية تدريبا مستمرا على السياسات والممارسات المتعلقة بإدارة الممتلكات.

25 واو-67 وأسهم العمل المذكور أعلاه في الإسراع في تسليم المعدات للجهات المستفيدة، كما يتضح من انخفاض مدة التسليم إلى 35 يوما. ولم يتسن تحقيق هدف الـ 30 يوما الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 بسبب العقبات اللوجستية غير المتوقعة المتصلة بكوفيد-19.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 واو-68 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، بما ينسجم مع ولايته. وإسهاما في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم سجلات صحيحة وكاملة للمعدات في غضون 30 يوما. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الثامن من الباب 25 واو).

(317) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 29F)).

الشكل الثامن من الباب 25 واو

مقياس الأداء: عدد الأيام التي يستغرقها تسليم المعدات

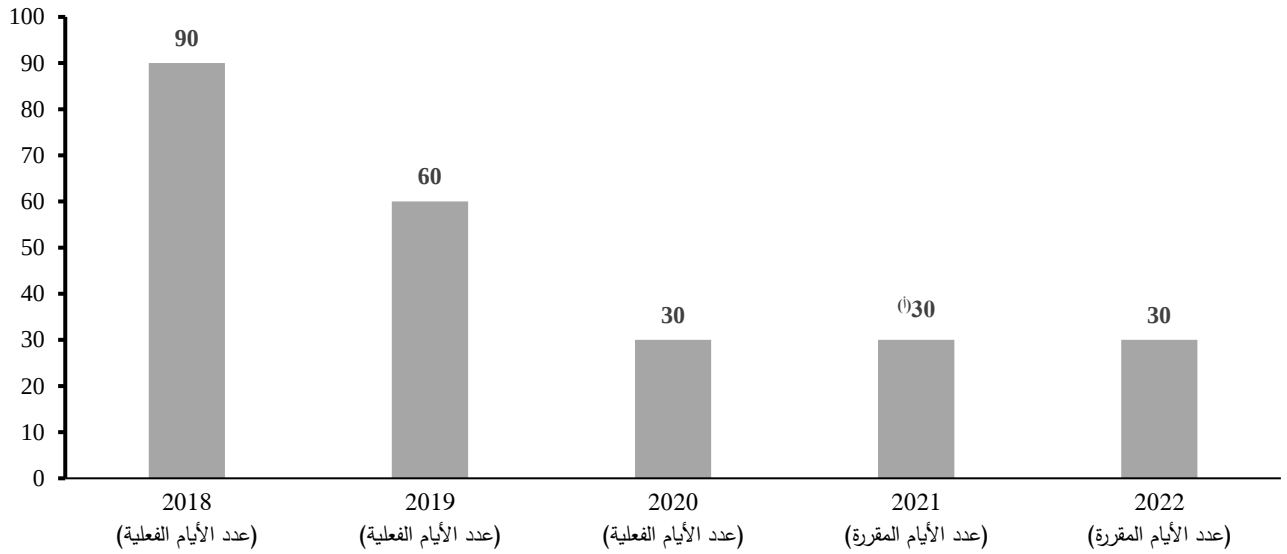

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، رُجِّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تحسين نظام تتبع البريد والحقيبة الدبلوماسية لصالح العملاء[318]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 واو-69 في عام 2020، عمل البرنامج الفرعي على اختبار وتقييم نظام لتتبع البريد والحقيبة الدبلوماسية من خلال تقييم برامجيات ومعدات التتبع لتوفير خدمة أكثر أمنا للبريد والحقيبة تقدم إلى المستخدمين معلومات تتبُّع آنية. وتبيَّن أن النظام الذي جرى اختباره يستغرق وقتا طويلا للغاية، وإضافة إلى ذلك، لم يسمح النظام بإدراج بيانات الشحن الكاملة، وفقاً لما طلب مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

25 واو-70 وأسهم العمل المذكور أعلاه في اختبار وتقييم نظام تجريبي جرى اختباره، وهو ما أدى إلى تحقيق الهدف من نظام تجريبي متاح للاختبار وإلى تدريب المستخدمين المدرَّبين على التحقق من أن النظام يفي بمتطلبات العمل، وهو ما ورد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. ولم يلب النظام المقترح متطلبات العمل الحالية لمكتب الأمم المتحدة في فيينا، ولهذا السبب فإن البرنامج الفرعي يبحث حاليا بنشاط عن حلول بديلة تلبي احتياجات تشغيل البريد على نحو أفضل.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 واو-71 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، بما ينسجم مع ولايته. وإسهاما في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيختبر البرنامج الفرعي حلا جديدا ويقيّمه بحلول عام 2022. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 25 واو-6).

(318) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect.29F)).

الجدول 25 واو-6

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
التتبّع اليدوي للبريد المكتبي والحقيبة الدبلوماسية	اقترحت عمليات البريد نظاما رقميا للبريد والحقيبة الدبلوماسية يوفر معلومات آنية عن الشحنات	لم يلب النظام التجريبي الذي جرى اختباره وتقييمه متطلبات العمل	المكاتب المستفيدة تستعمل جهاز التتبع الرقمي للبريد والحقيبة الدبلوماسية، وتقدّم ردود فعل إيجابية	سينفَّذ حل جديد

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، رُجِّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تحسين استجابة المنظمة لاستمرارية تصريف الأعمال

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 واو-72 أبرزَ الوضع الناجم عن تفشي كوفيد-19 ضرورة استعراض وتقييم الخطة الحالية لاستمرارية تصريف الأعمال. وفي عام 2020، شرع البرنامج الفرعي في تقييم للخطة القائمة من قبل كل مكاتب العملاء. وحُدد الموظفون الأساسيون وجُمعت معلومات عن تجارب عام 2020.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

25 واو-73 الدرس المستفاد من البرنامج الفرعي هو أن جائحة كوفيد-19 التي تفشت عام 2020 كشفت ثغرات في الخطة القائمة لاستمرارية تصريف الأعمال. وعلى هذا النحو، لم يُعتبر ذلك نوعا من أنواع الأزمات وهو ما استدعى نهجا مختلفا لإدارة الأزمات. وزادت التجربة المستقاة من كوفيد-19 من تقدير كل مكاتب العملاء لخطة سليمة لاستمرارية تصريف الأعمال. وسيُشرِك البرنامجُ الفرعي، في تطبيق هذا الدرس، مجملَ الموظفين المتحمسين لضمان مشاركتهم الفعالة في مراجعة الاحتياجات المقررة، وسيواصل إدراج نتائج تقييمه في خطة منقحة لاستمرارية تصريف الأعمال تتضمن مزيدا من السيناريوهات المستقبلية المحتملة لتحسين تأهب المنظمة لمواجهة الأزمات.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 واو-74 ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من الاستعداد المتزايد للمنظمة لمواجهة الأزمات في المستقبل (انظر الجدول 25 واو-7).

الجدول 25 واو-7

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
خطة استمرارية تصريف الأعمال متّبعة	خطة استمرارية تصريف الأعمال متّبعة	حُددت ثغرات في خطة استمرارية تصريف الأعمال خلال أزمة كوفيد-19	تقييم خطة استمرارية تصريف الأعمال والاستجابة لأزمة الفترة 2021/2020	زيادة جاهزية المنظمة لمواجهة الأزمات في المستقبل

الولايات التشريعية

25 واو-75 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

276/58 ممارسات الاستعانة بمصادر خارجية

273/69 المشتريات

277/58 تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن استعراض عمليات مراجعة حسابات الإدارة فيما يتعلق بالاستعانة بمصادر خارجية في الأمم المتحدة وفي الصناديق والبرامج التابعة لها

المنجزات المستهدفة

25 واو-76 يعرض الجدول25 واو-8 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 واو-8

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

خدمات المكتبة: الخدمات المعرفية للتمكين من وضع سياسات مستندة إلى الأدلة ولتيسير البحوث لصالح 000 3 من عملاء المكتبة؛ ورقمنة صفحات الوثائق الرسمية لجعلها متاحة عبر الإنترنت؛ ومصادر المعلومات المطبوعة والإلكترونية؛ وتوفير إمكانية النفاذ إلى الخدمات من الموقع وعبر الإنترنت.

هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية

الإدارة: إدارة وصيانة المباني المستأجرة للأمم المتحدة.

اللوجستيات: إدارة السفر: ترتيب شراء التذاكر، والحصول على التأشيرات وجوازات المرور للموظفين وللمشاركين في الاجتماعات، في ما يتعلق بكيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة التي تتخذ فيينا مقرا لها ولأكثر من 105 من مواقع المكاتب الميدانية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

المشتريات: تقديم كامل خدمات المشتريات.

إدارة الأصول: التحقق المادي من الأصول ومراقبة سجلات ممتلكات الأمم المتحدة في مركز فيينا الدولي وفي أكثر من 105 من مواقع المكاتب الميدانية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

إدارة المرافق: إدارة الحيز المكتبي وأثاث المكاتب.

النقل: شحن الممتلكات الرسمية، والشحنات الكبيرة للمؤتمرات، ونقل الأمتعة الشخصية، واستيفاء ما يتصل بذلك من متطلبات التأمين.

خدمات البريد: توفير خدمات البريد والحقيبة الدبلوماسية والتوزيع لأكثر من 200 من مكاتب الأمم المتحدة و 15 كيانا آخر من كيانات الأمم المتحدة في فيينا.

البرنامج الفرعي 4
عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الهدف

25 واو-77 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوض بتنفيذ البرامج الفنية لكيانات العملاء تنفيذاً فعالا ومتسما بالكفاءة باستخدام تكنولوجيات تشمل وضع نظام مركزي متسق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبنية مركزية، وإمكانية الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبيئة لاستضافة التطبيقات وللبنى الأساسية تتسم بالأمان والاتساق والمرونة.

الاستراتيجية

25 واو-78 إسهاما في تحقيق الهدف، سيضع البرنامجُ الفرعي الأهدافَ البرنامجية لمكاتب العملاء واحتياجات الأعمال في صلب القرارات التي تنطوي على تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذ التكنولوجيات الجديدة. وسيدعم أيضا عمليات نشر التطبيقات في المؤسسة ويدمج آليات تقديم الخدمات المحلية لتجنب ازدواجية تقديم الخدمات المتاحة عالمياً. وسيسهم البرنامج الفرعي في تعزيز الأمن السيبراني بتطبيق عمليات إدارة مواطن الضعف، والرصد المستمر، وحماية المعلومات المصنَّفة، وما يتصل بذلك من سياسات وإجراءات. وسيعزز الحوسبة السحابية من خلال استخدام العقود الإطارية على نطاق الأمانة العامة، ويزيد من الامتثال لمعايير التكنولوجيا ولمبادئها التوجيهية ومنهجياتها من خلال التعاون مع مراكز التكنولوجيا الإقليمية ومع مكتب المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات.

25 واو-79 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم مكاتب العملاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن طريق توفير حلول تكنولوجية تدعم الموظفين في اعتماد طرق العمل الجديدة.

25 واو-80 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) تحسين تقديم الخدمات عن طريق الامتثال لإجراءات الخدمات العالمية؛

(ب) تحقيق بيئة تكنولوجية منسقة؛

(ج) الحد من التجزؤ من خلال قيادة الموظفين نحو دمج الأدوات والخدمات بسلاسة في سير العمل اليومي لتحقيق أهدافهم بفعالية وكفاءة ورضى من التعلم عنها واستخدامها؛

(د) زيادة قابلية التوسع من خلال جعل الأنظمة أكثر قابلية للتكيف مع الاحتياجات والمطالب المتغيرة عن طريق استخدام الأمن السحابي لتطبيقات المؤسسات؛

(هـ) بيئة أكثر أمانا واتساقا ومرونة لاستضافة التطبيقات وللبنية التحتية التكنولوجية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 واو-81 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة أدناه التي ظهرت خلال عام 2020، فضلا عن الأداء البرنامجي المعروض تحت النتيجتين 1 و 2 أدناه.

أساليب العمل الجديدة

25 واو-82 غيّرت جائحة كوفيد-19 طريقة العمل في الأمم المتحدة، لا سيما العمل من بعد من قبل كامل القوة العاملة. واستجابة لذلك، نفذ البرنامج الفرعي البوابة الجديدة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا لدعم العملاء لتمكينهم من الوصول الافتراضي إلى الخدمات في أي وقت وفي أي مكان. ونفذ البرنامج الفرعي أيضا تدابير لمنع وتخفيف المخاطر السيبرانية ذات الصلة لجميع العمليات الحيوية للبعثات لمكتب الأمم المتحدة في فيينا، وعممت اعتمادا متعدد العوامل على جميع الموظفين، ما مكّن من الوصول الآمن إلى نظم تكنولوجيا المعلومات أثناء العمل من بعد. وعلاوة على ذلك، واصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم إلى المستخدمين في نقل ملفاتهم إلى التخزين السحابي. كما قدم البرنامج الفرعي الدعم لعقد اجتماعات عن بعد باستخدام تكنولوجيات مختلفة، مثل Microsoft Teams و Cisco Webex، وأتاح استخدامَ منصات للترجمة الفورية من بُعد للاجتماعات الافتراضية والمختلطة، وفرت الترجمة الفورية للمشاركين من بعد.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 واو-83 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من الاجتماعات والمؤتمرات الـ 31 التي عُقدت بدعم من تكنولوجيا الترجمة الفورية من بُعد (انظر الجدول 25 واو-9).

الجدول 25 واو-9
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
توفير الترجمة الفورية كخدمة في غرف المؤتمرات	توفير الترجمة الفورية كخدمة في غرف المؤتمرات	31 اجتماعا ومؤتمرا باستخدام تكنولوجيا الترجمة الفورية من بُعد

أثر كوفيد-19 على إنجاز البرنامج الفرعي

25 واو-84 خلال عام 2020، حدد البرنامج الفرعي أنشطة جديدة لدعم الموظفين في المسائل المتصلة بالوضع الناجم عن كوفيد-19 وذلك ضمن النطاق العام لهدفه. وأولى البرنامج الفرعي لاحقا الأولويةَ لدعم العمل من بعد عبر توفير النظم السحابية، وعجَّل في تنفيذ أدوات التداول بالفيديو بين المكاتب. وواصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم لترتيبات العمل من بعد، وعزز تشكيل العمليات للعمل بكفاءة من أي موقع، بما في ذلك إدارة الوثائق، واستعراض وإقرار سير العمل والأتمتة.

25 واو-85 وفي شكلٍ إجمالي، قدم البرنامج الفرعي مستوى أعلى مما هو مقرر من الصيانة والدعم لجميع التطبيقات وتراخيص البرامجيات والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، فضلا عن المعدات المتصلة بالعمل من بعد والاجتماعات الافتراضية. وأسهمت الأنشطة الجديدة في تحقيق نتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة الناشئة في عام 2020 أعلاه، وعجّلت في أداء البرنامج، على النحو المحدد في النتيجتين 1 و 2 أدناه.

النتائج المقررة لعام 2022

25 واو-86 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المعروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وهي تُظهر تاليا الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تعزيز التداول بالفيديو[319]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 واو-87 في عام 2020، واصل البرنامج الفرعي جهوده لتحديث خدمات التداول من بعد باستخدام الحواسيب المكتبية والأجهزة المحمولة، وذلك بالتشجيع على استخدام أدوات التداول بالفيديو بين مكاتب الأمم المتحدة. ومنذ مطلع عام 2019، يولي البرنامج الفرعي الأولوية لتمكين الموظفين من أن يكونوا أكثر براعة في استخدام الأدوات السحابية لتبادل المعلومات والتعاون. ونتيجة لهذه الجهود، كان الموظفون على استعداد بالفعل لاستخدام هذه الأدوات التي أثبتت أهميتها خلال جائحة كوفيد-19. وقد عجّل البرنامج الفرعي في جهوده لاستخدام التداول بالفيديو بين المكاتب وعقد الاجتماعات الافتراضية في عام 2020. وأتاح البرنامج الفرعي أيضا معدات لتمكين كل موظف من استخدام التداول بالفيديو وشجع الموظفين على استخدام تطبيقات مختلفة للتداول بالفيديو، بينها Teams و Skype و Webex. وعلاوة على ذلك، وزعَ البرنامج الفرعي المبادئ التوجيهية للمستخدمين وتبادلَ أفضل الممارسات بشأن استخدام تلك الأدوات والخدمات، وعقد حلقات عمل عدة لتمكين المستخدمين من العمل بمزيد من الكفاءة من بعد.

25 واو-88 وأسهم العمل المذكور أعلاه في استخدام التداول بالفيديو بين المكاتب من قبل 90 في المائة من الموظفين الموجودين في فيينا وهي نسبة تجاوزت الهدف المقرر المحدد بـ 75 في المائة الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 واو-89 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، بما ينسجم مع ولايته. وإسهاما في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيدعم البرنامج الفرعي الأدوات الجديدة للتداول بالفيديو وعقد الاجتماعات الافتراضية التي تولى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توحيدها. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 25 واو-10).

الجدول 25 واو-10

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*[أ]	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[ب]	*2022 (الأداء المقرر)*
الحصول على تسهيلات التداول بالفيديو للوصول إلى غرف الاجتماعات وغرف المؤتمرات في ما يتعلق باجتماعات الأفرقة	مشاركة 25 في المائة من الموظفين في التداول بالفيديو بين المكاتب	استخدام التداول بالفيديو بين المكاتب من قبل 90 في المائة من الموظفين العاملين في فيينا	80 في المائة من الموظفين الموجودين في فيينا قادرون على التداول بالفيديو بين المكاتب	98 في المائة من الموظفين الموجودين في فيينا قادرون على التداول بالفيديو بين المكاتب

(أ) كانت نسبة الـ 25 في المائة بديلا مؤقتا، غير أن المعدل الفعلي المحقق لعام 2019 بلغ 48 في المائة.

(ب) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، رُجّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(319) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 29F)).

النتيجة 2: التكنولوجيا تمكّن الموظفين الميدانيين من أداء مهامهم بانقطاع أقل للخدمات[320]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 واو-90 يعمل البرنامج الفرعي على الانتقال إلى العمل بالحوسبة السحابية من خلال الحد من التطبيقات المحلية والموارد الحاسوبية المستضافة محليا مثل الخواديم المادية، وخطوط الهاتف الأرضية، والحواسيب المكتبية، ونُظم تخزين البيانات محليا، ومرافق مركز البيانات. كما دعم البرنامج الفرعي القدرة على العمل من بعد بتزويد الموظفين بأدوات تبادل المعلومات السحابية والتعاون التي يمكن الوصول إليها على الصعيد العالمي عبر الإنترنت. وعلاوة على ذلك، نفذ البرنامج الفرعي بوابة دعم العملاء الجديدة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا لتعزيز الدعم المقدم إلى جميع العملاء ولتمكين العملاء من الوصول إلى خدمات الدعم التي يتيحها البرنامج الفرعي في أي وقت وفي أي مكان. والبوابة الجديدة لدعم العملاء هي بمثابة نقطة الدخول المركزية التي تتيح الوصول إلى كل احتياجات العملاء من الخدمات، ما يتيح للعملاء طلب الخدمات وربطهم بالتطبيق الصحيح أو بنظرائهم، مع توفير معلومات الرصد الأساسية للبرنامج الفرعي بشأن جميع المجالات الإدارية والمتصلة بالدعم.

25 واو-91 وأسهم العمل المذكور أعلاه في استخدام الموظفين 23 خدمة سحابية وهو عدد يفوق الهدف المقرر المحدد بـ 14 خدمة، الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 واو-92 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، بما ينسجم مع ولايته. وإسهاما في تحقيق مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيُستخدم البرنامج الفرعي لتعميم مزيد من الخدمات السحابية في عام 2022، وذلك بتحويل التطبيقات المحلية إلى خدمات سحابية وتنسيق مواصلة عمليات نقل البيانات من فرادى المستخدمين والشِعب إلى السحابة. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل التاسع من الباب 25 واو).

الشكل التاسع من الباب 25 واو

مقياس الأداء: مجموع عدد الخدمات السحابية المستخدمة (نسبة تراكمية)

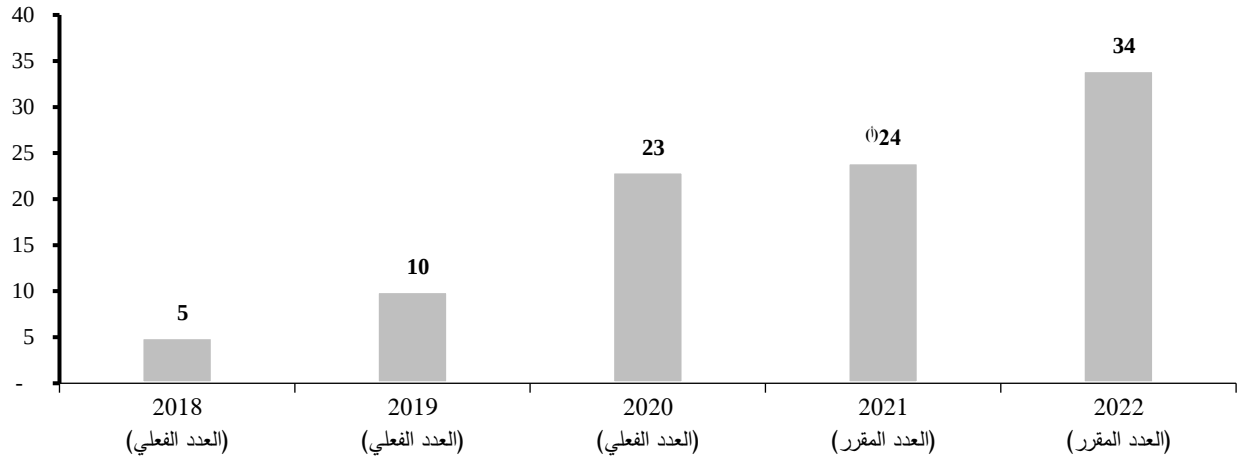

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، رُجِّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(320) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 29F)).

النتيجة 3: تعزيز مرونة الترابط

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 واو-93 أظهرت جائحة كوفيد-19 أهمية وجود قدرة مرنة ومستدامة على الربط الشبكي لتمكين الموظفين من الوصول إلى نظم تكنولوجيا المعلومات والبيانات والأدوات أثناء العمل من بعد. وفي عام 2018، قام البرنامج الفرعي بتجربة حل جديد مبسَّط للبنية التحتية للشبكة بهدف تحسين القدرة على الربط الشبكي في المواقع الميدانية. ومنذ ذلك الحين، ما برح هذا الحل مطبقا في ثلاثة مكاتب ميدانية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة (بانكوك والقاهرة ونيودلهي) وجرى توسيع نطاقه ليشمل ثلاثة مكاتب أخرى (بروكسل وداكار وكابول). وفي عام 2020، واصل البرنامج الفرعي تعزيز القدرة الشبكية، لا سيما في ما يتعلق بالعمليات الميدانية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وروَّج لتكنولوجيا الهاتف الخلوي لتيسير تنفيذ برامج المكتب. كما عكف البرنامج الفرعي باستمرار على تعزيز أمن المعلومات والبيانات مع دعم العمل من بعد أثناء الجائحة، وساعد في تعزيز قدرة وحدات الأمانة الموجودة في فيينا والمكاتب الميدانية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة على مواصلة تصريف الأعمال.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

25 واو-94 الدرس المستفاد من هذا البرنامج الفرعي هو أن التكوين، الذي يشمل كلا من الترابط الشبكي السلكي واللاسلكي لأجهزة الحاسوب المكتبية والهواتف، قد حسّن قدرة جميع المكاتب التي جرى تنفيذه فيها، على الربط الشبكي. وسيرصد البرنامج الفرعي باستمرار، لدى تطبيق هذا الدرس، التشكيلةَ لتقييم ما إذا كانت تفي بمتطلبات المواقع الميدانية الأخرى ذات القدرة الضعيفة على الربط الشبكي، بحيث تصبح نموذجا لشبكة أكثر استدامة في جميع المكاتب التابعة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وسيوسع البرنامج الفرعي تنفيذ حلول البنية التحتية الشبكية الفعالة من حيث التكلفة في جميع المكاتب الميدانية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة من أجل إنشاء شبكة مكتبية مرنة ومستدامة مزودة بربط شبكي سلكي ولاسلكي.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 واو-95 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من 12 مكتبا ميدانيا للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة التي تستخدم حلول الربط الشبكي (انظر الشكل العاشر من الباب 25 واو).

الشكل العاشر من الباب 25 واو

مقياس الأداء: عدد المكاتب الميدانية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة التي تستخدم حلول الربط الشبكي

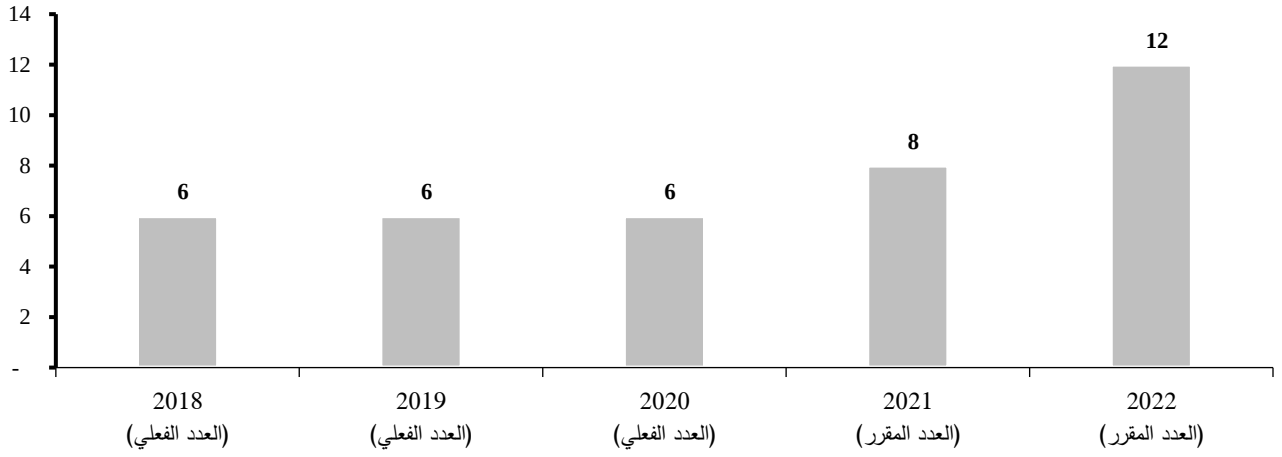

الولايات التشريعية

25 واو-96 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

304/57 استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

262/63 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتخطيط موارد المؤسسة والأمن واستعادة القدرة على العمل بعد الأعطال الكبرى واستمرارية سير الأعمال

269/63 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعادة قدرة الأمم المتحدة على العمل بعد الأعطال الكبرى وضمان استمرار العمل فيها: الترتيبات المتعلقة بالمركز الثانوي للبيانات في المقر

المنجزات المستهدفة

25 واو-97 يعرض الجدول 25 واو-11 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 واو-11

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية

هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: توفير الأمن لنظم وبيانات تكنولوجيا المعلومات؛ وخدمات الاتصال الإلكتروني لأجهزة التواصل من بعد؛ وخدمات استضافة المواقع على الإنترنت؛ وخدمات الاتصالات بالصوت والفيديو والبيانات؛ وتشغيل وصيانة نظم التطبيقات القائمة والجديدة في بيئة آمنة؛ وتقديم الدعم التقني إلى 3 000 مستخدِم نهائي؛ وتقديم الخدمات الاستشارية بشأن حلول نظم المعلومات.

ملاحظة: تُستخدم المختصرات التالية في الجداول والأشكال: خ ع (ر أ) = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ خ ع (ر ر): الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية).

الباب 25 زاي
الإدارة، نيروبي

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

25 زاي-1 أنشأ الأمين العام مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في 1 كانون الثاني/يناير 1996 ليخلف وحدة الخدمات المشتركة للأمم المتحدة في نيروبي وشعبتين منفصلتين مكلفتين بالشؤون الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة). وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها 242/53، تعزيز المكتب، وشجعت المديرَ العام لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي على اتخاذ خطوات لزيادة مستوى استخدامه. وأُنشئ المكتب لتعزيز وجود الأمم المتحدة في نيروبي وتحقيق وفورات الحجم. ويقدّم المكتب مجموعة كاملة من الخدمات الإدارية وخدمات الدعم الأخرى لكل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة بموجب مذكرة تفاهم وترتيبات محددة لتقديم الخدمات. ويدير المكتب الخدمات المشتركة المقدّمة لأكثر من 60 مكتبا من مكاتب وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في كينيا أو انطلاقا منها، ومجموعة من الخدمات لنظام المنسقين المقيمين. وإضافة إلى ذلك، فإن كينيا واحد من 16 موقعا يقدم خدمات في الموقع وخدمات مرتبطة بالموقع لقاعدة عالمية من العملاء. وفي كينيا، يعمل المكتب بوصفه الجهة المعينة التي تقدم خدمات الأمانة العامة.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

25 زاي-2 مركز العمل في نيروبي فريد من نوعه إذ أنه يستضيف مجموعة متنوعة من مكاتب منظومة الأمم المتحدة وعملياتها. ويستضيف مكتب نيروبي شبكة كبيرة حسنة التنظيم مشتركة بين الوكالات تضم أكثر من 60 مكتبا لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في كينيا أو انطلاقا منها وتشكل فريق إدارة الخدمات المشتركة الذي يقدم له المكتب الخدمات المشتركة. وعلاوة على ذلك، تستضيف كينيا بعثات سياسية خاصة وعمليات لدعم حفظ السلام. وبشكل جماعي، وتسهم كيانات الأمم المتحدة هذه التي تتخذ من نيروبي مقرا لها من خلال الأنشطة التي تضطلع بها إسهامات كبيرة في النهوض بأهداف الأمم المتحدة وقيمها، وذلك في كينيا والمنطقة وجميع أنحاء العالم.

25 زاي -3 وفي عام 2022، سيظل المكتب ملتزما بالحفاظ على المستويات المثلى في تنفيذ ولايته. وسيواصل الإسهام في عملية الإصلاح التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وسيستمر في تقديم الدعم إلى النظام العالمي للمنسقين المقيمين، وتنفيذ الصيغة 2 من استراتيجية تسيير الأعمال الجديدة ومبادرات مكاتب الدعم الإداري المشتركة. وسيظل التقدم المحرز نحو تنفيذ مشاريع البنى التحتية الرئيسية (مباني المكاتب A إلى J، وغرف الاجتماعات، وتحسينات المرافق الأخرى) على رأس جدول أعمال البرنامج.

25 زاي-4 ويقدم المكتب خدمات إدارة الموارد البشرية وكشوف المرتبات والخدمات المالية للموظفين الدوليين في أكثر من 131 مكتبا من مكاتب المنسقين المقيمين في جميع أنحاء العالم. وإضافة إلى ذلك، يقدّم المكتب، بوصفه أحد مقدمي الخدمات الإقليميين، خدمات الدعم للسفر الدولي، وتوظيف الخبراء الاستشاريين، وخدمات المشتريات لفائدة مكاتب المنسقين المقيمين في أفريقيا. وفي عام 2022، سيواصل المكتب العمل عن كثب مع إدارة الدعم العملياتي ونظام المنسقين المقيمين للمضي في توسيع نطاق الدعم المقدم.

25 زاي-5 وعلاوة على ذلك، وبحلول عام 2022، سينتقل عميل رئيسي جديد هو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تضم قرابة 140 موظفا، إلى مكاتب مجمع غيغيري. وسيُبدي مكتب الأمم المتحدة في نيروبي سرعة في الاستجابة ويتكيف مع

”الوضع الطبيعي الجديد“ وسيشجع عملائه على القيام بالأمر عينه ويدعمهم في ذلك. وسيستفيد المكتب من مساحة مجمع غيغيري التي تبلغ 142 فدانا للتحفيز على إيجاد طرق مبتكرة لزيادة استخدام الأماكن الخارجية، مثل حجيرات الاجتماعات. وسيواصل المكتب تعزيز آليات الإدارة المالية ونظم الرقابة الداخلية وإطار المخاطر الذي يعمل بموجبه. وسيواصل المكتب أيضا دعم عملائه ضمن إطار الحوكمة المشترك بين الوكالات، ويسعى إلى زيادة حافظة عملائه وإقامة شراكات أقوى في المنطقة. وستظل نيروبي مقصد عمليات الإجلاء الطبي في المنطقة، وسيعمل مرفق العلاج التابع للأمم المتحدة الذي أُنجز في عام 2020 على ضمان توفّر الرعاية الطبية الجيدة النوعية لكيانات منظومة الأمم المتحدة في المنطقة.

25 زاي-6 وسيواصل المكتب أيضا العمل مع حكومة البلد المضيف دعما لتنفيذ ولايته وللعملاء الذين يخدمهم. وستُنفَّذ استراتيجيةٌ للاتصال، مما ييسر الاطلاع على آراء العملاء الحاليين والمحتملين، وذلك من أجل مواصلة تحسين مستوى الخدمات المقدمة.

25 زاي-7 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، سيواصل المكتب العمل مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تتخذ من نيروبي مقرا لها، بسبل منها إطار إدارة الخدمات المشتركة المحلي. وسيقوم المكتب بذلك دعما لعمليات الأمم المتحدة المشتركة لتسيير الأعمال، وأماكن العمل المشتركة، ومكاتب الدعم الإداري. وسيستفيد المكتب من أفضل الممارسات، وسيعمل على إزالة الازدواجية والتداخل، وسيحقق أوجه الكفاءة والتآزر والاتساق بهدف توسيع قاعدة الخدمات، فضلا عن ضمان الكفاءة والفعالية.

25 زاي-8 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) مواصلة المنظمات الأخرى التابعة لنظام الأمم المتحدة الموحد في نيروبي التزامها بالتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الأنشطة الجارية؛

(ب) عدم تأثير حالة تمويل المكاتب العميلة من خارج الميزانية تأثيرا سلبيا على قدرة المكتب على التخطيط لأنشطته وتنفيذها.

25 زاي-9 وفيما يتعلق بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه إذا أثّرت الجائحة بشكل أكبر على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فسوف يجري تعديلها خلال عام 2022 في نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات العامة. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات عن الأداء البرنامجي.

25 زاي-10 ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. وسيسهم في تحقيق التكافؤ بين الجنسين، تمشيا مع استراتيجية الأمين العام للتكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة، وذلك بإبقاء المديرين المكلفين بالتعيين وجهات الاتصال المعنية بالموارد البشرية في الكيانات المتعاملة معها على علم بأثر قرارات الاختيار من خلال المشاورات والإحاطات.

25 زاي-11 وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، يتطلع المكتب إلى ضمان أن تراعي جميع عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية في مجمع الأمم المتحدة في نيروبي، إدماج منظور الإعاقة. وعلاوة على ذلك، يعمل المكتب على تعزيز ثقافة تنظيمية شاملة تدعم الموظفين ذوي الإعاقة والموظفين الذين لديهم معالين من ذوي الإعاقة. ولهذا الغرض، ستتاح فرص التدريب لإدماج منظور الإعاقة بصورة منتظمة، وسيزوّد جميع الموظفين بمعلومات واضحة عن المزايا والاستحقاقات المتاحة فيما يتعلق بالإعاقة. وعلاوة على ذلك، ستنظم فعاليات للتوعية بإدماج منظور الإعاقة في سياق تعزيز بيئة عمل تمكينية. وستعزز هذه الأنشطة ثقافة شاملة للجميع تدعم الإفصاح الطوعي والدعوة للموظفين ومعاليهم من ذوي الإعاقة. وسيُضطلع بالأنشطة المذكورة بالتشاور الوثيق مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم وبمشاركتهم النشطة من خلال هيكل إدارة الخدمات المشتركة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

25 زاي-12 خلال عام 2020، أثّرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وسعى المكتب جاهدا إلى تقليص أثر الجائحة على تقديم الخدمات إلى العملاء إلى أدنى حد مما دل على سرعة استجابة المكتب وقدرته على الإبداع والابتكار.

25 زاي 13 غير أنه في الوقت نفسه، عُدّلت بعض المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، في إطار النطاق العام لأهداف البرامج الفرعية، من أجل دعم العملاء بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19. وكان دور الدائرة الطبية المشتركة محوريا في عمليات الإجلاء الطبي المتصلة بكوفيد-19. وفي إطار التصدي للجائحة، وبهدف حماية رفاه موظفي الأمم المتحدة ومعاليهم في كينيا والمنطقة، تواصل المكتب مع مقر الأمم المتحدة لبناء مرفق للعلاج يضم 100 سرير في نيروبي.

25 زاي-14 وأصدر المكتب أيضا استراتيجية للعودة إلى المكتب أُقرّت ونُفّذت على الصعيد المشترك بين الوكالات. وقد قدّم المكتب الاستراتيجية وتضمنت أساليب عمل مبتكرة. وتعاون المكتب مع جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المتأثرة العاملة في كينيا أو انطلاقا منها بشأن جميع المسائل المتعلقة بكوفيد-19، بما في ذلك تنفيذ الولاية في الشبكة المشتركة بين الوكالات، أي فريق إدارة أزمة كوفيد-19 وفريق إدارة الخدمات المشتركة. وبدعم من الشبكة المشتركة بين الوكالات، تم تعزيز القدرات داخل الدائرة الطبية المشتركة التابعة للمكتب من أجل تلبية طلبات العملاء الإضافية فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19. وكمثال إيجابي على سرعة الاستجابة والتوجه المراعي لاحتياجات العملاء، يسرت دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للمكتب العمل عن بعد لما يزيد على 000 4 موظف على الصعيد العالمي. وعُقدت اجتماعات وتدريبات افتراضية بسلاسة، بما في ذلك اجتماعات عامة بشأن كوفيد-19 وشملت جميع مؤسسات الأمم المتحدة الموجودة في كينيا.

25 زاي-15 وإظهارا لأهمية التحسين المستمر واستجابة للاحتياجات المتغيّرة للمكاتب العميلة، سيعمّم المكتب الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بالتعديلات التي أُدخلت إلى برنامجه بسبب جائحة كوفيد-19 وتكيّف البرنامج وفقا لها. ومن الأمثلة المحددة على ذلك قدرة المكتب على توفير الدعم الفعال عن بعد من خلال مكاتب دعم العملاء للمساعدة في المسائل الإدارية والتشغيلية والشخصية، فضلا عن قدرته على تسريع الخدمات عبر الإنترنت المقدمة للعملاء من خلال منصات افتراضية سحابية، في مجالات المدفوعات والتدريب والنقل وأنظمة الأرشفة والتخزين الإلكترونية، على سبيل المثال لا الحصر. وكانت الجائحة عاملا تمكينيا أيضا عجّلت بتحويل بيئات العمل، مثل توفير عدد أكبر من أماكن العمل في الهواء الطلق (مثل حجيرات العمل في الهواء الطلق)، التي تشجع مفهوم العمل بين الأماكن المغلقة والعمل في الهواء الطلق، وتقلل بدورها من خطر العدوى. ومن الدروس المستفادة الأخرى تبسيط آليات الدعم عن بُعد لتوفير مزيد من الراحة لجميع الموظفين، مثل خدمات التحقق المادي على الإنترنت وخدمات المزادات الإلكترونية لبيع الأصول التي انتهى عمرها الإنتاجي.

الولايات التشريعية

25 زاي-16 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

12/52 ألف وباء تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح

239/53 تقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية

233/75 الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

252/75 المسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

المنجزات المستهدفة

25 زاي-17 يعرض الجدول 25 زاي-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25 زاي-1

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**3**	**3**	**3**	**3**
1 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1
2 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
3 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	1	1	1

أنشطة التقييم

25 زاي-18 في عام 2022، يعتزم المكتب إجراء تقييم ذاتي لنهجه المتبع في إدارة العلاقة مع العملاء، بما في ذلك النظم وتكوين ملاك الموظفين، مع مراعاة تزايد عدد مكاتبه العميلة وتشتتها على الصعيد العالمي.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
التخطيط البرنامجي والمالية والميزانية

الهدف

25 زاي-19 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو كفالة الإدارة المالية والإبلاغ السليمين واللذين يتسمان بالفعالية والكفاءة من جانب المكاتب العميلة.

الاستراتيجية

25 زاي-20 من أجل المساهمة في تحقيق الهدف، سيعزز البرنامج الفرعي الإدارة المالية والرقابة الداخلية للميزانية العادية والأموال الخارجة عن الميزانية الخاصة به وبعملائه وسيواصل البرنامج الفرعي دعم المنظمة في إدماج مبادئ الإدارة القائمة على النتائج في عملياتها من أجل تحسين كفاءة المنظمة وفعاليتها ومساءلتها.

25 زاي-21 وسيدعم البرنامج الفرعي المكاتب العميلة في تنفيذ الأنشطة المقررة، وتقديم الخدمات المالية، وإعداد تقارير مالية دقيقة في حينه للجهات المانحة، وإدارة ترتيبات التمويل مع الشركاء المنفذين. وسيمضي البرنامج الفرعي في تبسيط الإجراءات المالية ومسارات العمل للمكاتب العميلة، ويكفل التقيد الصارم بالنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، سيزيد البرنامج الفرعي من مشاركته مع الكيانات العميلة من أجل تنفيذ الإطار المعزز لتفويض السلطة[321].

(321) ST/SGB/2019/2.

25 زاي-22 وسيواصل البرنامج الفرعي تعهد الحسابات المالية الخاصة بعملائه، وتحسين السلامة المالية للبيانات، وإعداد البيانات المالية امتثالا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ودعم عمليات المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات، وتقديم ضمانات بشأن إدارة موارد الأمم المتحدة من خلال تحسين لوحات المتابعة المالية للكيانات العميلة.

25 زاي-23 ويخطط البرنامج الفرعي لدعم عملائه بشأن المسائل المتعلقة بكوفيد-19 من خلال تقديم دعم يلبي احتياجات المبادرات الخاصة بكوفيد-19 فيما يتعلق بتأهب المنظمة ومرافق العزل ومرفق العلاج الخاص بالأمم المتحدة الذي يضم 100 سرير. ويخطط البرنامج الفرعي أيضا لإعادة هيكلة نظام إدارة العلاقة مع العملاء لضمان استمرارية خدمات الإدارة المالية والإبلاغ المقدمة عن بعد إلى مكاتب العميلة في المواقع المتفرقة جغرافيا.

25 زاي-24 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) كفاءة تشغيلية، وتحسّن الإشراف على الأموال التي تقدّمها الجهات المانحة وزيادة المساءلة، وعن شفافية ومساءلة الكيانات العميلة وفقا لإطار تفويض السلطة المعزز؛

(ب) صدور رأي غير مشفوع بتحفظات عن مجلس مراجعي الحسابات الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة؛

(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على اتخاذ القرارات بشأن أثر مساهماتها على تنفيذ الكيانات العميلة للبرامج والمشاريع.

25 زاي-25 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر بشأن المسائل المتعلقة بكوفيد-19 عما يلي:

(أ) تأهّب الأمم المتحدة للتصدي لأثر كوفيد-19؛

(ب) قدرة المكاتب العميلة على مواصلة تنفيذ ولاياتها.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 زاي-26 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتائج التالية التي ظهرت خلال عام 2020، فضلا عن الأداء البرنامجي المقدم في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ والتصدي لجائحة كوفيد-19

25 زاي-27 نيروبي مركز عمل فريد يضم مجموعة متنوعة من مكاتب وعمليات منظومة الأمم المتحدة وشبكة كبيرة جيدة التنظيم مشتركة بين الوكالات تضم أكثر من 60 مكتبا لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في كينيا أو انطلاقا منها. واستدعت استجابة مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لجائحة كوفيد-19 أن يضع، نيابة عن فريق إدارة الأزمات في نيروبي، نهجا جماعيا شاملا قويا لتلبية المتطلبات الحكومية الإلزامية للحجر الصحي والعزل، وأن يبني مرفقا إقليميا للعلاج خاصا بالأمم المتحدة في إطار شراكة مع مستشفى نيروبي من أجل تشخيص وعلاج الأمراض المعدية التي تصيب موظفي الأمم المتحدة ومعاليهم والعاملين في الكيانات التابعة للأمم المتحدة في المنطقة في ظلّ الجائحة.

25 زاي-28 والبرنامج الفرعي مسؤول عن الإدارة المالية الشاملة لجميع الأنشطة التي يضطلع بها المكتب. وفي هذا الصدد، تولى مسؤولية العمل مع جميع أصحاب المصلحة للتأكد من تلبية احتياجات الأمم المتحدة، وإعداد الميزانيات البرنامجية في إطار التصدي للجائحة وتقديمها للشبكة المشتركة بين الوكالات للموافقة عليها، ووضع آلية لتقاسم التكاليف تلبية لمتطلبات تأهب الدائرة الطبية المشتركة، بما يشمل الموارد اللازمة لمرافق الحجر الصحي والعزل المؤقتين. وإضافة إلى ذلك، قدم البرنامج الفرعي دعم الإدارة المالية لتشييد مرفق العلاج الإقليمي التابع للأمم المتحدة لدعم كيانات الأمم المتحدة وعملياتها في المنطقة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 زاي-29 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من خضوع 497 موظفا ومعاليهم لإجراءات الحجر الصحي و/أو للعلاج في المرفق الطبي التابع الخاص بكوفيد-19، فضلا عن إجلاء 15 موظفا ومعاليهم إلى نيروبي خلال هذه الفترة (انظر الجدول 25 زاي-2).

الجدول 25 زاي-2

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
-	-	خضوع 497 موظفا ومعاليهم لإجراءات الحجر الصحي و/أو العلاج في المرفق الطبي الخاص بكوفيد-19، فضلا عن إجلاء 15 موظفا ومعاليهم إلى نيروبي خلال هذه الفترة.

النتائج المقررة لعام 2022

25 زاي-30 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المقدمة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وهما تظهران بالتالي أداء البرنامج في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. والنتيجة 3 هي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تحسين الإبلاغ عن المنح وإغلاق المنح المنتهية الأجل[322]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 زاي-31 يتولى البرنامج الفرعي مسؤولية إدارة الاتفاقات المتعلقة بمساهمات الجهات المانحة (المنح) وقد بلغ مجموع المنح في الحافظة 6 200 منحة في نهاية عام 2020. وبعد انتهاء الفترة التشغيلية لتنفيذ كل اتفاق من اتفاقات الجهات المانحة، يعمل البرنامج الفرعي مع العملاء على إتمام المعاملات المالية والالتزامات التعاقدية للمنح، ويغلق المنح التي انتهت مدتها في نظام أوموجا للإشارة إلى إنجاز الإجراءات المتعلقة بالمنح. وفي الفترة ما بين عامي 2015 و 2018، بعد الانتقال إلى نظام أوموجا، حدثت تأخيرات كبيرة في إغلاق المنح التي انتهت مدتها. ومنذ عام 2019، نفّذ البرنامج الفرعي لوحة متابعة إدارية لإغلاق المنح ليتمكن العملاء من رصد التقدم المحرز في عمليات الإغلاق، وعمل مع العملاء على تحديد قوائم الأولويات للمنح التي سيتم إغلاقها، ونسّق إغلاق المنح التي انتهت مدتها. وتسلط لوحة المتابعة الضوء على الإجراءات المعلقة والمسؤولين عن تنفيذ الإجراءات، فضلا عن المشاكل التي تتطلب حلولا واتخاذ قرارات إدارية.

25 زاي-32 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في تخفيض نسبة المنح المقدمة من الجهات المانحة التي تنتظر الإغلاق المالي إلى 38 في المائة، وهو ما يتجاوز النسبة المقررة البالغة 40 في المائة الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وأدى إغلاق 959 منحة أساسية في عام 2020 إلى ارتفاع معدل التنفيذ.

(322) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 29G)).

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 زاي-33 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. ومن أجل المساهمة في تحقيق مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيهدف البرنامج الفرعي إلى إغلاق 75 في المائة من المنح التي انتهت مدتها بحلول نهاية عام 2022. ولتحقيق ذلك، سيركز البرنامج الفرعي على تحسين القدرات التقنية والمهارات التحليلية للموظفين، وتبسيط عملية الإبلاغ عن تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال، والاستفادة من الأدوات التحليلية لتحسين رصد البنود المفتوحة التي تعوق إقفال المنح في الوقت المناسب، وتوحيد الإجراءات لتحسين الجودة والاستجابة لمتطلبات الإبلاغ لدى العملاء. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الأول من الباب 25 زاي)

الشكل الأول من الباب 25 زاي

مقياس الأداء: المنح المنتهية الأجل المقدمة من الجهات المانحة والتي تنتظر الإغلاق المالي

(بالنسبة المئوية)

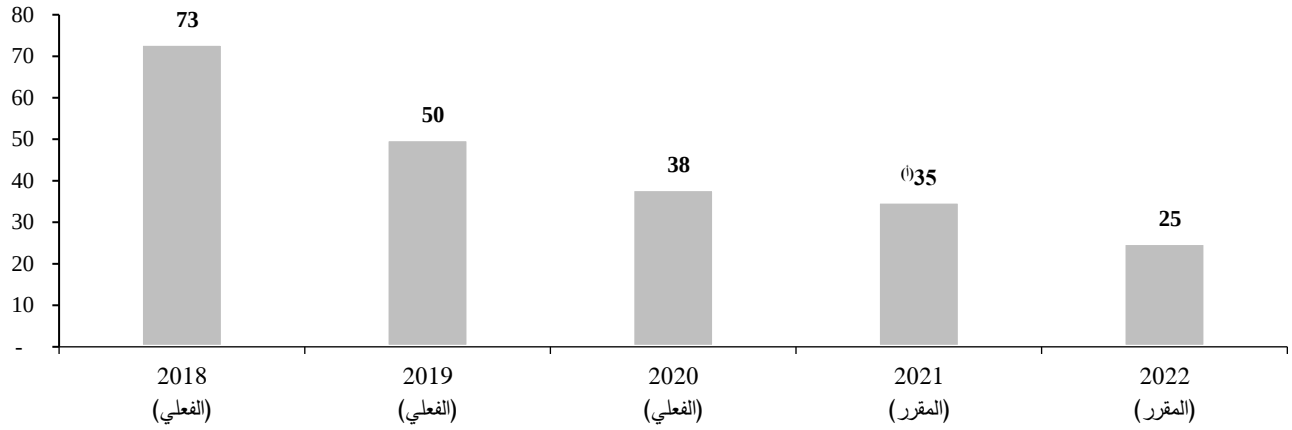

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، يُرحَّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك المرحلة الزمنية قبل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: زيادة الرصد والمساءلة في الترتيبات مع الشركاء المنفذين لتحسين تنفيذ البرامج[323]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 زاي-34 أدخل البرنامج الفرعي تقارير محسنة عن المعلومات المتعلقة بالأعمال ولوحات متابعة لمساعدة العملاء على رصد تنفيذ اتفاقات الشراكة، واستمر في تذكير العملاء بمواصلة الطلب من الشركاء تقديم التقارير في حينه. وشجع البرنامج الفرعي العملاء على تشديد معايير اختيار الشركاء الجدد وإدراج الامتثال للتقارير المالية باعتباره أحد الشروط المسبقة لتأمين المدفوعات إلى شركائهم.

25 زاي-35 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في الإغلاق المالي لـ 822 2 اتفاق شراكة في عام 2020، مما رفع النسبة المئوية للاتفاقات المنتهية التي أُغلقت ماليا مع الشركاء المنفذين إلى 46 في المائة، وهي نسبة تتجاوز الهدف المقرر البالغ 30 في المائة الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

(323) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 29G)).

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 زاي-36 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. ومن أجل المساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو بلوغ الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي إنفاذ الاستعراض المنهجي للسلف المقدمة إلى الشركاء المنفذين المستحقة منذ فترة طويلة، ولا سيما فيما يتعلق باتفاقات التمويل المنتهية الأجل. ويشمل ذلك تحليل الأسباب الجذرية لحالات التأخير الكبيرة في تقديم التقارير من جانب الشركاء، والشروع في اتخاذ تدابير للتخفيف منها تعزيزا للمساءلة، مثل كفالة أن يقدم الشركاء المنفذون تقارير عن السلف السابقة قبل تقديم سلف إضافية لنفس الشركاء. وعلاوة على ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي توصية العملاء بإدراج الشركاء غير الممتثلين في قائمة سوداء بغية تعزيز مساءلة الشركاء بشأن امتثالهم للسياسات والإجراءات المتعلقة بالشراكة. وإضافة إلى ذلك، ستقدم بانتظام تقارير شاملة عن حالة السلف المقدمة إلى الشركاء المنفذين. وسيواصل البرنامج الفرعي العمل المباشر مع العملاء لرصد التقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات بشأن ترتيبات الشركاء المنفذين وكفالة الامتثال لمؤشرات الأداء الرئيسية المتفق عليها. وسيتعاون البرنامج الفرعي مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في إدخال تحسينات على وحدة الشركاء المنفذين ضمن التوسعة 2 لنظام أوموجا من أجل تحسين كفاءة العمليات وزيادة استخدام وظائف نظام أوموجا لتلبية الاحتياجات التشغيلية. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الثاني من الباب 25 زاي)

الشكل الثاني من الباب 25 زاي

مقياس الأداء: الاتفاقات المنتهية الأجل المغلقة ماليا نسبة إلى الشركاء المنفذين

(بالنسبة المئوية)

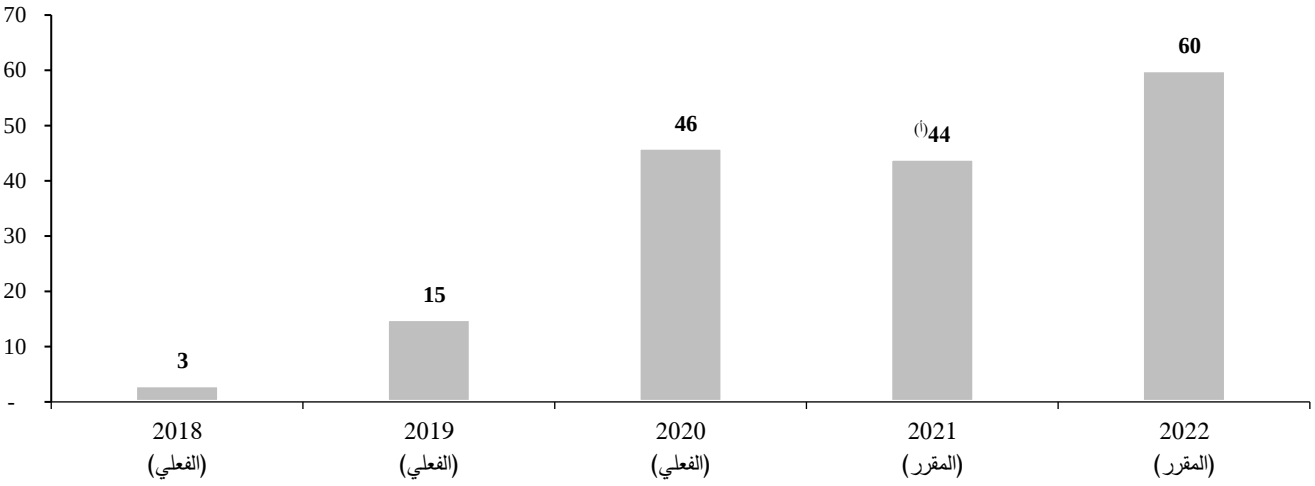

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، يُرحَّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك المرحلة الزمنية قبل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تحسين إدارة العلاقات مع العملاء والخدمات المقدمة للعملاء

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 زاي-37 هذا البرنامج الفرعي هو مقدم الخدمات المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة. وقد استمر في توسيع قاعدة عملائه بما في ذلك عن طريق تقديم الخدمات المالية لنظام المنسقين المقيمين. والبرنامج الفرعي ملتزم بدعم عملائه في تنفيذ الإطار المعزز لتفويض السلطة لمديري البرامج وملتزم بتعزيز التعاون مع العملاء لتحسين فهمهم للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة وسياساتها اللازم اتباعها لتنفيذ الإطار المعزز لتفويض السلطة.

25 زاي-38 وتحسبا لزيادة الطلب على خدمات البرنامج الفرعي من قاعدة عالمية متزايدة من العملاء، أنشأ البرنامج الفرعي مركزا لخدمة العملاء: وهو نقطة اتصال واحدة لاستفسارات العملاء وطلبات الحصول على الخدمات. وقبل ذلك، كان البرنامج الفرعي قد بدأ أيضا، واستكمل منذ ذلك الحين، نقل نظم متعددة إلى نظام إدارة العلاقات مع العملاء: نظام iNeed. وقد اتُّخذت كلتا المبادرتين بهدف تبسيط تجربة العملاء وتحسينها وضمان تقديم خدمات مالية ومحاسبية وخدمات إبلاغ عالية الجودة وفي حينه إلى الجميع في حدود الجداول الزمنية الرئيسية المتفق عليها للأداء. ويواصل البرنامج الفرعي تلبية طلبات العملاء بطريقة متسقة وبجودة عالية وفي حينه، ويتولى مركز خدمة العملاء، إضافة إلى تنسيق جميع طلبات العملاء والردود من خلال نظام iNeed للخدمات المالية والمحاسبية وخدمات الإبلاغ، مسؤولية تحديد احتياجات التدريب وتنسيق تلبيتها، ورصد تأدية الخدمات في ضوء مؤشرات الأداء المتفق عليها، والإبلاغ عن رضا العملاء. ومنذ بدء تنفيذ طريقة العمل من المنزل بسبب جائحة كوفيد-19، التزم مركز خدمة العملاء بضمان عدم المساس بنوعية الخدمات المقدمة إلى عملائه العالميين وبحسن توقيتها. وقد تم تتبع الطلبات والاستفسارات على النحو الواجب وتوجيهها إلى الوحدات المسؤولة، واستخدم مركز خدمة العملاء مختلف قنوات الاتصال ووفر تغطية متاحة على الصعيد العالمي. ووضع البرنامج الفرعي لوحة متابعة لنظام iNeed تهدف إلى الإبلاغ عن الامتثال لمؤشرات الأداء الرئيسية لمختلف الخدمات المقدمة إلى العملاء

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

25 زاي-39 تمثّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في استمرار العملاء في طلب خدمات عالية الجودة في حينه على الصعيد العالمي من مقدمي الخدمات؛ ولكنهم احتاجوا أيضا إلى بناء قدراتهم التقنية باستمرار واعتماد أدوات تحليلية مبتكرة. ويعتزم البرنامج الفرعي، في سياق تطبيق هذا الدرس، تعزيز علاقاته مع العملاء وبناء قدراتهم من أجل المضي في توسيع الخدمات وقاعدة العملاء على السواء، وفي تحسين مستوى رضا العملاء. وسيواصل البرنامج الفرعي العمل مع العملاء، وتعزيز لوحات متابعة الإبلاغ لتمتين علاقته مع عملائه وبناء قدراتهم.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 زاي-40 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة رضا العملاء الذي بلغت نسبته 96 في المائة على النحو الذي قاسه استقصاء للطلبات المنجزة (انظر الشكل الثالث من الباب 25 زاي).

الشكل الثالث من الباب 25 زاي

مقياس الأداء: عدد بطاقات iNeed ونسبة رضا العملاء

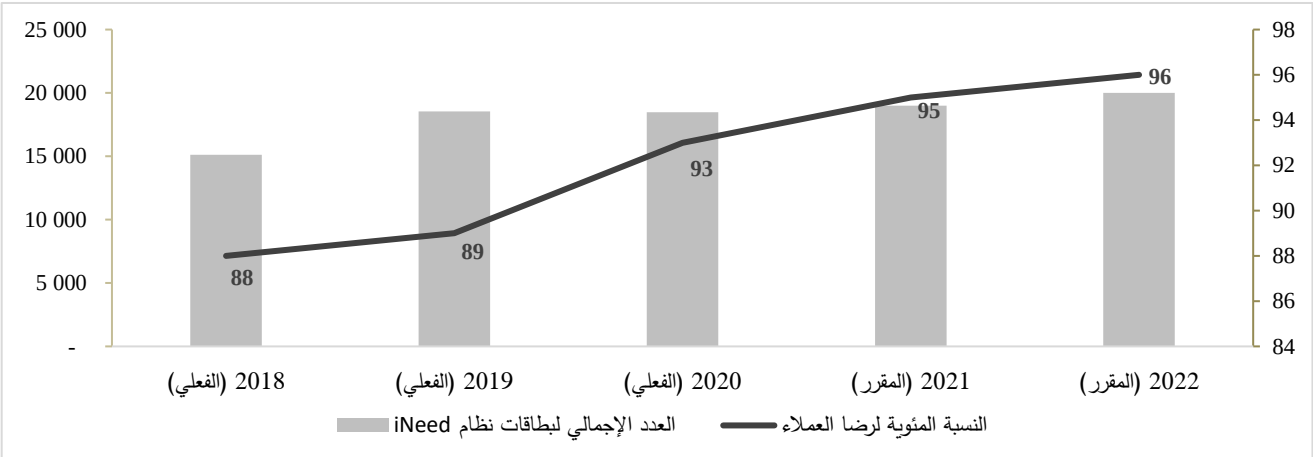

الولايات التشريعية

25 زاي-41 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

213/41 استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

211/42 تنفيذ قرار الجمعية العامة 213/41

243/75 تخطيط البرامج

252/75 المسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

253/75 المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

المنجزات المستهدفة

25 زاي-42 يعرض الجدول 25 زاي-3 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي ساهمت والتي من المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة 2020-2022.

الجدول 25 زاي-3

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**20**	**25**	**20**	**20**
1 - مناسبات تدريبية بشأن المواضيع المالية	20	25	20	20
المنشورات (عدد المنشورات)	**2**	**2**	**2**	**2**
2 - منشورات عن مجلدي البيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة	2	2	2	2
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: النشرة الإخبارية الفصلية لقسم تخطيط البرامج والمالية والميزانية				
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية				
الإدارة: الإدارة المالية، بما في ذلك إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وإعداد وتنفيذ الميزانيات والمقترحات الأخرى المتعلقة بالموارد؛ وإدارة الوظائف (الإنشاء والتمديد والإلغاء والتمويل)؛ والإبلاغ المالي والمحاسبة المالية، بما يشمل 000 1 تقرير من تقارير الجهات المانحة؛ وإدارة النقدية والإيرادات؛ وخدمات المحاسبة، بما في ذلك عمليات التجهيز المتعلقة باسترداد التكاليف؛ والمدفوعات، وكشوف المرتبات لأكثر من 100 3 موظف، والنفقات؛ والتوجيه والمشورة فيما يتعلق بجميع المسائل المالية؛ وإدارة مطالبات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لـ 443 مستفيدا من الموظفين ومعاليهم، وإدارة 600 19 منحة، وتسوية 500 18 طلب من خلال نظام إدارة العلاقات مع العملاء (بطاقة iNeed)				

البرنامج الفرعي 2
إدارة الموارد البشرية

الهدف

25 زاي-43 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه، هو كفالة اجتذاب قوة عاملة تتسم بالأهلية المهنية والتنوع والقدرة على التكيف والصحة وتتمتع بأعلى معايير الكفاءة والنزاهة، وتطويرها والاحتفاظ بها.

الاستراتيجية

25 زاي-44 من أجل المساهمة في تحقيق الهدف، سييسر البرنامج الفرعي عملية توظيف الموظفين لفائدة عملائه، مما يكفل عمليات توظيف عادلة وتنافسية. وإضافة إلى الدعم المباشر المقدم إلى العملاء، سيواصل البرنامج الفرعي التعاون مع مقر الأمم المتحدة والمكاتب الأخرى الموجودة خارج المقر في وضع وصقل الأدوات والعمليات من أجل تبسيط عملية التوظيف للمديرين المكلفين بالتعيين والمرشحين، وكذلك لمساعدة المديرين المكلفين بالتعيين في تقييم المرشحين. وسيواصل البرنامج الفرعي أنشطته في مجال الاتصال الاستراتيجي، من أجل زيادة اهتمام النساء ومقدمي الطلبات من البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا. وعلاوة على ذلك، سيوفر البرنامج الفرعي التوجيه للمديرين المكلفين بالتعيين والكيانات من أجل تعزيز اختيار المرشحين المؤهلين من الفئات المشار إليها.

25 زاي-45 وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا تطوير مهارات الموظفين وكفاءاتهم من خلال برامج تدريبية مختلفة تُقدّم بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت (أي برامج اللغة، وتطوير مهارات القيادة، والتدريب، والتوجيه، والتدريبات الخاصة بمهارات محددة و/أو بالمسار المهني). ومن خلال تعاون البرنامج الفرعي مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في تنظيم دورات تدريبية مشتركة، سيواصل بذل الجهود لتقديم مجموعة متنوعة من الدورات التدريبية إلى عملائه.

25 زاي-46 وسيواصل البرنامج الفرعي تطوير محتوى برامجه المعرفية الداخلية فيما بين جهات التنسيق المعنية بالموارد البشرية والمعنية بالشؤون الإدارية في نيروبي ومراكز العمل التي يخدمها المكتب، وذلك لكفالة اتساق إدارة جميع الموظفين. وعلاوة على ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي برامجه للاتصال بجميع الموظفين عن طريق الإحاطات الإعلامية ومنصات الشبكة الداخلية (الإنترانت) لضمان معرفة الموظفين بمزاياهم واستحقاقاتهم وبالعمليات التي يُؤذن لهم الاضطلاع بها.

25 زاي-47 وسيواصل البرنامج الفرعي تنفيذ برنامج شامل للصحة والرفاه يشمل تعزيز وتوعية الموظفين بالصحة النفسية والسلامة البدنية والتقييمات الصحية وتقديم المشورة. وإضافة إلى ذلك، سيستفيد البرنامج الفرعي من الدورات الدراسية المتاحة على الإنترنت والموارد المتاحة في مراكز العمل الأخرى، بما فيها نيويورك وفيينا وجنيف.

25 زاي-48 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم عملائه بشأن المسائل المتصلة بكوفيد-19 عن طريق قيام الدائرة الطبية المشتركة بتقديم الدعم من خلال مرفقها الطبي المخصص لكوفيد-19 وتوفير موظفين طبيين إضافيين، من أطباء وممرضين ومستشارين، في مراكز العمل خارج نيروبي.

25 زاي-49 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) زيادة في معارف الموظفين ومهاراتهم؛

(ب) زيادة تنوّع القوة العاملة؛

(ج) تمكّن الكيانات العميلة من الاستجابة لتغيّر أولوياتها؛

(د) زيادة إنتاجية الموظفين في العمل.

25 زاي-50 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المقرر بشأن المسائل المتعلقة بكوفيد-19 إلى ضمان رفاه الموظفين ومعاليهم من خلال المرافق الطبية المتخصصة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 زاي-51 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتائج التالية التي ظهرت خلال عام 2020، فضلا عن الأداء البرنامجي المقدم في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

نقل إدارة مكاتب المنسقين المقيمين إلى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

25 زاي-52 بعد نقل نظام المنسقين المقيمين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة اعتبارا من 1 كانون الثاني/ يناير 2020، أصبح البرنامج الفرعي هو الجهة العالمية التي تقدم الخدمات لإدارة الموظفين المنقولين إلى الأمانة العامة. واستنادا إلى المعارف وسنوات الخبرة في مجال إدارة شؤون الموظفين، ألحق البرنامج الفرعي 200 موظف دولي يعملون في مكاتب المنسقين المقيمين في جميع أنحاء العالم خلال السنة. وأصبح نظام المنسقين المقيمين الآن ثالث أكبر عميل للمكتب، وأكثر العملاء تنوعا من الناحية الجغرافية، حيث توجد لديه مكاتب في 131 بلدا.

25 زاي-53 وبدأ البرنامج الفرعي أيضا المرحلة الثانية من نقل الموظفين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبدأ، من بين عمليات نقل موضوعية أخرى، النقل الإداري للموظفين المؤهلين المعينين محليا في إطار الميزانيات الأساسية للصندوق الاستئماني المحدد الغرض لجميع مكاتب المنسقين المقيمين. واستنادا إلى الخبرة المكتسبة من نقل الموظفين المعينين دوليا يدويا في غضون أربعة أشهر، تم التعامل مع هذه المرحلة الثانية من عملية النقل بوصفها تحويلا للبيانات وليس تحويلا يدويا، من أجل تحسين دقة البيانات وتقليل الأخطاء عند نقل المعلومات الشخصية للموظفين من نظام للتخطيط المركزي للموارد إلى نظام آخر. وعلاوة على ذلك، تولى البرنامج الفرعي أيضا تجهيز عقود الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين لمكاتب المنسقين المقيمين في أفريقيا.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 زاي-54 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من انتقال 465 موظفا بسلاسة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الأمانة دون انقطاع في تقديم الخدمات إلى الموظفين (انظر الجدول 25 زاي-4).

الجدول 25 زاي-4
مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
قرار الدول الأعضاء بنقل نظام المنسقين المقيمين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة	انتقال 73 موظفا بسلاسة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الأمانة العامة في غضون 4 أشهر (من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2019) دون انقطاع في تقديم الخدمات للموظفين	انتقال 465 موظفا بسلاسة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الأمانة العامة أقل من 3 أشهر (من منتصف تشرين الأول/أكتوبر إلى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2020) دون انقطاع في تقديم الخدمات للموظفين

النتائج المقررة لعام 2022

25 زاي-55 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المقدمة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وهما تظهران بالتالي أداء البرنامج في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. والنتيجة 3 هي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: توظيف الخبراء الاستشاريين/فرادى المتعاقدين في الوقت المناسب من أجل تنفيذ البرنامج[324]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 زاي-56 ارتفع عدد عقود الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين الصادرة لفائدة المكاتب العميلة من 500 1 عقد في عام 2015 إلى أكثر من 700 2 عقد في عام 2020. ومن أجل تحسين تقديم الخدمات، استقدم البرنامج الفرعي ودرّب موظفين إضافيين في مجال إدارة وإصدار عقود الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين، وتبسيط العمليات التي يقدم العملاء بموجبها طلبات للخدمة عن طريق الانتقال من صندوق بريد مشترك إلى نظام إلكتروني باستخدام نظام iNeed، ووفّر التدريب الشهري للمكاتب العميلة. وإضافة إلى ذلك، نفذ البرنامج الفرعي لوحة متابعة لمؤشرات الأداء الرئيسية لتوظيف الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين. ويتلقى البرنامج الفرعي ويدير في المتوسط ما بين 55 و 60 طلبا أسبوعيا تتعلق بإدارة الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين ويقدم الدعم في هذا الشأن لعملائه.

25 زاي-57 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة النسبة المئوية لإعلانات الوظائف الشاغرة التي تفي بالمواعيد الزمنية للتوظيف إلى 75 في المائة، وهو ما تجاوز النسبة المقررة البالغة 70 في المائة الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وإضافة إلى ذلك، خفض البرنامج الفرعي وقت تجهيز عقود الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين من 10 أيام عمل إلى 7 أيام عمل.

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 زاي-58 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. ومن أجل المساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تحسين مهارات عملائه وتنمية معارفهم في إدارة الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين والسياسات المتصلة بهم ويخطط البرنامج الفرعي لوضع نماذج وقوائم مرجعية لمساعدة العملاء على تبسيط تجهيز عملية توظيف الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين، وتوفير التدريب للعملاء وموظفيه فيما يتعلق بالعملية برمتها (انظر الشكل الرابع من الباب 25 زاي).

الشكل الرابع من الباب 25 زاي

مقياس الأداء: الوظائف الشاغرة لدى العملاء التي تفي بالأطر الزمنية للتوظيف

(بالنسبة المئوية)

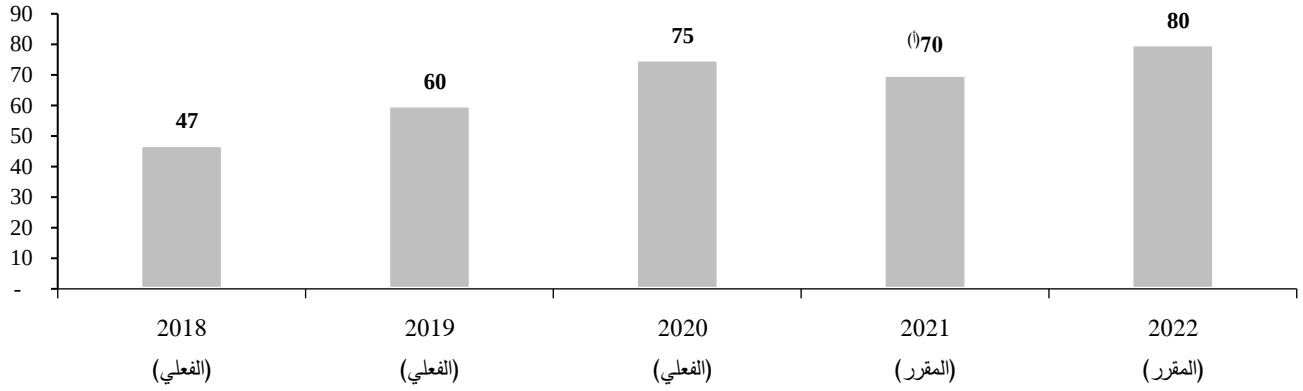

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، يُرحَّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك المرحلة الزمنية قبل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(324) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 29G)).

النتيجة 2: تعزيز الفعالية التنظيمية من خلال تحسين عملية الإلحاق بالخدمة[325]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 زاي-59 وضع البرنامج الفرعي وأجرى استقصاء تجريبيا عن الإلحاق بالعمل في الربع الأول من عام 2020 للموظفين الدوليين في نظام المنسقين المقيمين الذين تلقوا الخدمات الإدارية للموارد البشرية من البرنامج الفرعي. وكان الهدف هو تحديد الممارسات الجيدة القائمة، فضلا عن المجالات ذات الأولوية التي ينبغي تطويرها من أجل إلحاق موظفين جدد بالعمل (أي توجيه الموظفين الجدد). واستنادا إلى هذا الاستقصاء، كان من المقرر أن يبدأ البرنامج الفرعي في إجراء استقصاء أوسع نطاقا ومستمرا بشأن الإلحاق بالعمل خلال السنة التقويمية. ونظرا لأثر كوفيد-19، واحتياجات البرنامج الفرعي لإعادة توزيع موارده لمعالجة أثر الجائحة على الموظفين، لم يجر الاستقصاء للموظفين الآخرين الذين تم إلحاقهم بالعمل حديثا كما كان مقررا. ومع ذلك، فقد نقل البرنامج الفرعي عناصر الدورات التوجيهية إلى وحدات إلكترونية وقدّمها لهم عبر الإنترنت بصورة منهجية.

25 زاي-60 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في تنفيذ بعض التوصيات التي قدمها الفريق العامل المعني بالابتكارات في مجال الاتصالات ووضع مؤشرات أداء رئيسية لعملية الإلحاق الفعلي بالعمل، وهو ما حقق الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 زاي-61 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. ومن أجل المساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيرصد البرنامج الفرعي الأداء في مقابل مؤشرات الأداء المقررة، ويدخل التحسينات اللازمة حسب الحاجة استنادا إلى الردود الواردة في استقصاءات الموظفين الذين التحقوا حديثا بالمكتب. وعلاوة على ذلك، سيُشارك البرنامج الفرعي في استعراض عمليات إلحاق الموظفين بالعمل على نطاق المنظمة. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 25 زاي-5)

الجدول 25 زاي-5

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
–	حُدّدت الحاجة إلى تعزيز تجربة إلحاق الموظفين الجدد بالخدمة وتحسين فعالية عملية الإلحاق. وأُنشئ فريق عامل معني بالابتكارات في مجال الاتصالات لاستعراض العملية والكشف عن التحديات وتقديم التوصيات	تنفيذ توصيات الفريق العامل المعني بالابتكارات في مجال الاتصالات؛ ومؤشرات الأداء الرئيسية لعملية الإلحاق التي وضعت لعام 2021	تحقيق نسبة 85 في المائة في معدل رضا العملاء عن عملية الإلحاق.	تحقيق نسبة 87 في المائة في معدل رضا العملاء عن عملية الإلحاق.

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، يُرحَّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك المرحلة الزمنية قبل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(325) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 29G)).

النتيجة 3: توسيع حافظة دورات التعلم عبر الإنترنت للعملاء العالميين

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 زاي-62 في السنوات الماضية، كثف مكتب الأمم المتحدة في نيروبي متابعته مع الإدارة وفرادى الموظفين مسألة الامتثال لدورات التعلم الإلزامية التسع على الإنترنت، مما أدى إلى زيادة كبيرة في تسجيل المشاركين في دورات التعلم الذاتي على الإنترنت. وعلاوة على ذلك، قام المكتب بتيسير برامج التعلم في بالحضور الشخصي في فصول دراسية. بيد أنه مع بدء انتشار مرض فيروس كورونا، شرع المكتب في إتاحة التدريب الذي كان يقدّم في الفصول الدراسية بالحضور الشخصي كجلسات دراسية افتراضية بقيادة الميسر، ونجح في القيام بذلك بالنسبة لمعظم الدورات المعروضة.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

25 زاي-63 تمثّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي من خلال إجراء تقييم للاحتياجات التعليمية في تزايد أهمية حصول الموظفين على عروض تعليمية عبر الإنترنت لتنمية قدراتهم واستمرار حاجتهم إليها، إضافة إلى إتاحة هذه العروض التعليمية لقاعدة عالمية من العملاء. وسيقوم البرنامج الفرعي، لدى تطبيق هذا الدرس، بالتشاور مع العملاء بشأن احتياجاتهم التعليمية والتواصل مع البرنامج الفرعي 4 ومكتب الموارد البشرية في المقر لوضع ونشر دورات جديدة على الإنترنت للتعلّم الذاتي وتيسير دورات تدريبية مختلطة عبر الإنترنت يقودها معلمون. وسيعمل البرنامج الفرعي على زيادة وتحسين محتوى حافظة برامج التعلم المتاحة فيما يتعلق بتحليل البيانات وأفضل الممارسات في استخدام مجموعة برامج الإنتاجية في المؤسسة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 زاي-64 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة عدد المشاركين في الدورات التدريبية الإلكترونية والافتراضية التي يتولى المكتب تنظيمها (انظر الشكل الخامس من الباب 25 زاي).

الشكل الخامس من الباب 25 زاي

مقياس الأداء: عدد المشاركين سنويا في أنشطة التعلم الذاتي عبر الإنترنت والصفوف الافتراضية

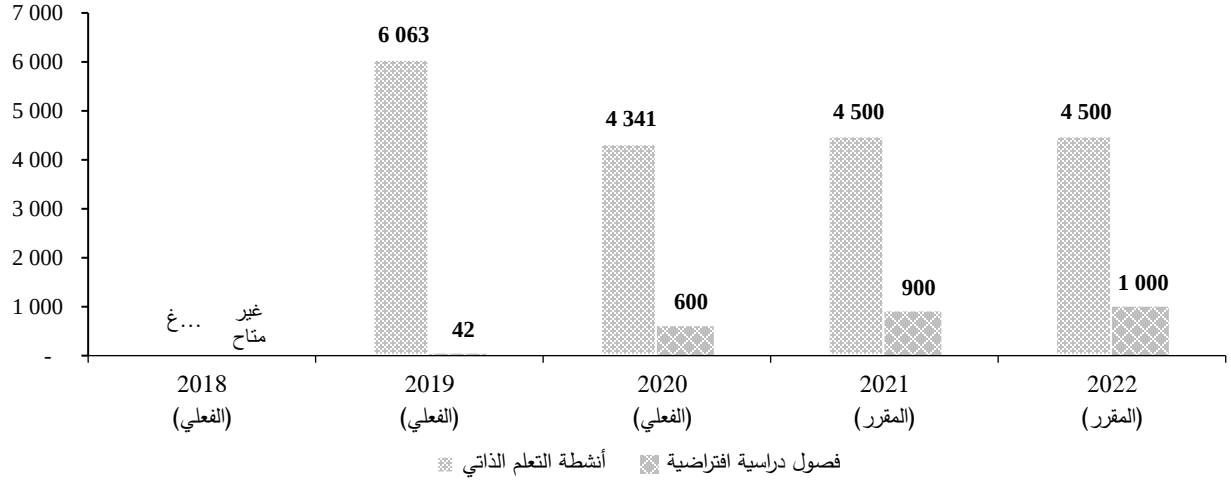

الولايات التشريعية

25 زاي-65 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

144/58 تحسين وضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة	255/72 نظام الأمم المتحدة الموحد
271/63 إدخال تعديلات على النظام الأساسي للموظفين	276/73 إقامة العدل في الأمم المتحدة
254/72 إدارة الموارد البشرية	281/73 تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة

المنجزات المستهدفة

25 زاي-66 يعرض الجدول 25 زاي-6 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي ساهمت والتي من المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة 2020-2022.

الجدول 25 زاي-6

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية
الإدارة: استعراض المستوى الأول في عملية إقامة العدل (الرسمية وغير الرسمية)؛ وأنشطة التوعية، بما في ذلك الرسائل الإخبارية بشأن مختلف المسائل المتعلقة بالموارد البشرية، فضلا عن الأيام المفتوحة للموارد البشرية؛ والتدريب على الكفاءات والمهارات الفنية والتقنية، وبرامج اللغات والاتصال، والتطوير الوظيفي لما عدده 300 5 مشارك؛ وإدارة الأداء؛ والتنسيق المشترك بين الوكالات بشأن التعلم دعما لكيانات الأمم المتحدة في نيروبي؛ وإدارة الاختبارات؛ والحملات الصحية، بما في ذلك فيما يتعلق باستراتيجية الصحة العقلية؛ واجتذاب المواهب (نحو 300 إجراء توظيف للموظفين و 000 2 إجراء توظيف للخبراء الاستشاريين سنويا)؛ وتصنيف زهاء 300 وظيفة ضمن برامج العملاء والإعلان عن فرص العمل الشاغرة؛ ومشورة الخبراء وتوجيهاتهم بشأن عمليات اختيار الموظفين، وتعيين الموظفين وغير الموظفين؛ وإدارة العروض، بما في ذلك العقود المبرمة على أساس فترة الاستخدام الفعلي؛ وإجراء الدراسات الاستقصائية السنوية للموظفين بشأن تكاليف المعيشة، ومستويات الإيجار القصوى، والدراسات الاستقصائية للمرتبات المحلية؛ والخدمات المتعلقة بأجور الموظفين واستحقاقاتهم؛ ومشورة الخبراء وتوجيهاتهم بشأن سياسات الموارد البشرية لجميع العملاء، بما في ذلك ما يتعلق بإدارة وتنفيذ النظامين الإداري والأساسي للموظفين، والاستحقاقات والمزايا، بما في ذلك الخدمات المتصلة بكشوف المرتبات؛ وإدارة القوة العاملة، من الإلحاق بالخدمة حتى انتهاء التعيين، والعقود، والمزايا والاستحقاقات؛ والاستشارات الطبية، وبرامج المشورة والتوعية، بما في ذلك ما يتعلق بالصحة العقلية، والطوارئ والتأهب، والمساعدات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والدعم في حالات الحمل والرضاعة الطبيعية والسفر؛ وخدمات تقديم المشورة للموظفين.

البرنامج الفرعي 3
خدمات الدعم

الهدف

25 زاي-67 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو كفالة سير عمل المكاتب العميلة على نحو يتسم بالكفاءة ومراعاة البيئة والفعالية فيما يتعلق بإدارة المؤتمرات والمرافق، وخدمات البلد المضيف، وإدارة الأصول، والسفر والنقل، وخدمات البريد والحقيبة الدبلوماسية، والأنشطة التجارية، وخدمات المشتريات، فضلا عن إدارة المحفوظات والسجلات.

الاستراتيجية

25 زاي-68 من أجل المساهمة في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي سعيه إلى توفير حلول مستدامة تتسم بالكفاءة، مع التركيز بوجه خاص على إدارة النفايات والطاقة والمياه ومياه الصرف، وتنفيذ نظام للإدارة البيئية، وتحسين وعي الموظفين بدرجة كبيرة من خلال التدريب على الاستدامة البيئية وأفضل الممارسات، والرصد ومراجعة الحسابات كجزء من عملية نظام الإدارة البيئية.

25 زاي-69 وسيواصل البرنامج الفرعي مساعدة العملاء الذين تتغير احتياجاتهم من أماكن العمل في إطار حيز محدود للمكاتب، وفي الانتقال من الحفظ التقليدي للملفات إلى حلول أكثر كفاءة في إيداع الملفات والحلول القائمة على التكنولوجيا. ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا العمل مع المكاتب العميلة في تنقيح المعايير المتعلقة بالحيز المكتبي. ومع انتقال المكتب إلى ترتيبات أماكن العمل المرنة، سيعاد تصميم كامل الحيز المكتبي الحالي المتاح بهدف زيادة استخدامه إلى أقصى حد، مع تحسين ظروف العمل ودعم الاحتياجات التشغيلية لكل مستأجر أيضا.

25 زاي-70 وسيركز البرنامج الفرعي على حلول النقل الرقمية الموسعة من خلال منصة متكاملة بغية تحسين استخدام موارد النقل والتوزيع الفعال بين مقدمي خدمات النقل الداخليين والخارجيين. وإضافة إلى ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم المساعدة والمشورة وتوفير التدريب المنتظم للمستعملين النهائيين لخدمات النقل هذه، فضلا عن العملاء المكلفين بالموافقة عليها. وواصل البرنامج الفرعي أيضا الاضطلاع بأنشطة التوعية من خلال أيام الطيران والفنادق المفتوحة لإبلاغ العملاء بخدمات السفر المتاحة لهم. وإضافة إلى ذلك، يكفل البرنامج الفرعي تقديم خدمات سفر فورية وفعالة، ولا سيما في الفترة التي تسبق عقد الاجتماعات الرئيسية المدرجة في الجدول الزمني، وذلك عن طريق نقل موظفي السفر إلى مكتب العملاء لإنشاء مركز للسفر في الموقع.

25 زاي-71 وسيقدم البرنامج الفرعي خدمات شراء تركز على العملاء وموجهة نحو الحلول للكيانات العميلة، ويسعى باستمرار إلى تحقيق أعلى جودة بأفضل سعر مع إيلاء الاعتبار الواجب لتكلفة الأصل على مدى العمر الإنتاجي، وتعزيز المنافسة الدولية الفعالة من خلال توسيع نطاق الوصول الجغرافي وتقليل تكاليف المعاملات إلى أدنى حد.

25 زاي-72 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) الحصول على شهادة المعيار ISO 14001 من المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس؛

(ب) تحسّن البنية التحتية المادية والاستخدام الأمثل للمساحة دعما لبيئة عمل مستدامة وآمنة ومرنة، بما في ذلك تركيب حجيرات عمل خارجية لدعم العمل الآمن داخل المباني وخارجها؛

(ج) فعالية وملائمة الخدمات التي يقدّمها البلد المضيف لجميع العملاء، بما في ذلك خيارات تقديم الخدمة عن بعد للحفاظ على سلامة العملاء والموظفين؛

(د) فعالية وملائمة حلول النقل الممكّنة رقميا التي يستخدمها جميع العملاء؛

(هـ) فعالية وملائمة خدمات الشراء المتاحة عبر الإنترنت لجميع العملاء العالميين.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 زاي-73 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتائج التالية التي ظهرت خلال عام 2020، فضلا عن الأداء البرنامجي المقدم في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

توسيع خدمة الشراء عبر الإنترنت لقاعدة عملاء عالمية

25 زاي-74 في عام 2020، كانت احتياجات الشـــراء كبيرة للعمليات التي ينفّذها عملاء البرنامج الفرعي في أكثر من 70 بلدا موزعة على سـت قارات، بما في ذلك أفريقيا وآسـيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الشـمالية وأوقيانوسـيا. وبحلول بداية عام 2020، بان أثر الجائحة العالمية على قدرة البرنامج الفرعي، مما اســـتلزم اتباع نهج أكثر توجها نحو العملاء. ومنذ بداية تفشـي المرض، انتقل البرنامج الفرعي بسـرعة من تنفيذ العمليات باسـتخدام الورق والمكاتب المادية إلى تنفيذها من خلال أماكن العمل الافتراضية. وبدأ البرنامج الفرعي العمل بنظام الكتروني متكامل "جامع" سحابي (يعمل في الوقت الحقيقي) يسمى "Metrics"، طُوّر داخليا، أتاح جميع العملاء وموظفي المشتريات إمكانية الوصول إلى خدمات طلبات الشراء والعمليات وإدارة البرامج. وقد مكّن هذا النظام الذي يمكن اســـتخدامه من جميع الأجهزة الإلكترونية (بما في ذلك الهواتف المحمولة) العملاء العالميين من تقديم طلبات الشراء الخاصـة بهم بسـلاسـة وبدون عناء (بأقل من دقيقتين لكل طلب). ووفر النظام للعملاء وسيلة لتتبع التقدم المحرز في إجراء الشـراء الذي يتخذونه. وقد قام البرنامج الفرعي، الذي اسـتفاد من الحوسـبة السـحابية، بتحول عملياته الورقية وحفظ السـجلات إلى منصـات رقمية، وسـرعان ما تبنى التوقيعات الإلكترونية واسـتخدمها. واسـتخدم البرنامج الفرعي أيضـا مؤتمرات مقدمي العطاءات الافتراضـية والإدارة الافتراضـية لاسـتلام العطاءات وفتحها. وقد أسـفرت هذه المبادرة الأخيرة عن تحسـن كبير في المشـاركة العالمية للبائعين في المؤتمرات الافتراضـية، وفي تقديم عطاءات، ولا سـيما البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصـــاداتها بمرحلة انتقالية. وقد مكّن التحول إلى العمل عبر الإنترنت البرنامج الفرعي من تقديم مجموعة واســعة من الخدمات إلى المواقع النائية، بما في ذلك إلى المشــاريع الجارية في البلدان/المناطق التي توجد فيها نزاعات مسـتمرة. وعلاوة على ذلك، أجرى البرنامج الفرعي بصـورة اسـتباقية البحوث والاتصـال فيما يتعلّق بالأسـواق لتحديد البائعين المحليين والإقليميين المحتملين في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصـاداتها بمرحلة انتقالية، مما أدى إلى مشـاركة كبيرة إلى حد كبير من جانب البائعين من البلدان التي تقع في تلك الفئات الاقتصادية، حيث أن مساحة العمل الافتراضية خفّضت أو ألغت تكلفة التعامل مع الأمم المتحدة، التي كانت تُذكر في الماضي بأنها حاجز أو عبء مالي على عاتق هؤلاء البائعين.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 زاي-75 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تزايد عدد المعاملات مع البائعين من أقل البلدان نموا ومن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتصل إلى 699 3 معاملة بحلول نهاية عام 2020 (انظر الشكل السادس من الباب 25 زاي). وعلاوة على ذلك، أدت المبادرات والاسـتراتيجيات المذكورة أعلاه إلى زيادة حجم الأعمال التي أجريت مع البائعين المحليين والإقليميين مما عزز المنافسة بشكل كبير وأدى إلى تحسّن النتائج "بأعلى جودة بأفضل سعر".

الشكل السادس من الباب 25 زاي

مقياس الأداء: عدد المعاملات التي تتم سنويا مع بائعين من البلدان المتقدمة النمو مقابل تلك التي تتم مع بائعين من أقل البلدان نموا ومن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

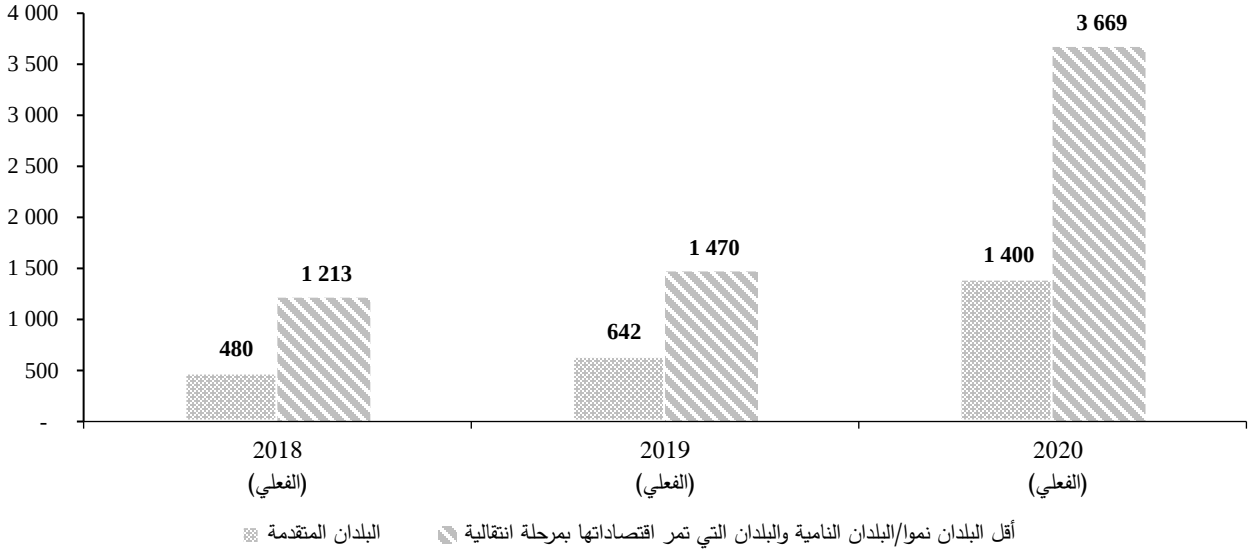

النتائج المقررة لعام 2022

25 زاي-76 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المقدمة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وهما تظهران بالتالي أداء البرنامج في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. والنتيجة 3 هي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: الهياكل/المرافق المستدامة[326]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 زاي-77 أدخل البرنامج الفرعي تحسينات على الحيز المكتبي القائم وواصل تركيب مرافق أكثر كفاءة في استخدام الطاقة وأكثر استدامة، مما أدى إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة. وفي عام 2020، نفّذ البرنامج الفرعي حلولا مستدامة وفعالة لتحسين إدارة النفايات، والحد من استهلاك الطاقة والمياه، وتحسين معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها. وعلى سبيل المثال، تقوم محطة فرز النفايات بتتبع ومراقبة وفرز وإعادة تدوير جميع النفايات التي يتم جمعها من مكاتب العملاء والمناطق الخارجية. وقد ركزت مبادرات حفظ المياه على تركيب صنابير مشغلة بالكبس، ومراحيض مزدوجة الرحض موفرة للمياه، ورؤوس دش موفرة للمياه، ورشاشات مياه في المطابخ، وعلى التحقق من عدم وجود أي تسرب في المياه للتقليل إلى أدنى حد من استخدام هذا المورد الطبيعي الهام أو فقدانه. وركّب البرنامج الفرعي خزانات تعفين مركزية جديدة، وتُعالَج جميع مياه الصرف الصحي للمجمع من خلال برك الأكسدة التي جُدّدت مؤخرا. وبدأ البرنامج الفرعي أيضا استبدال المصابيح الفلورية بتجهيزات إضاءة بواسطة الصمامات الثنائية الباعثة للضوء (LED) مقترنة بأجهزة استشعار الحركة.

(326) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 29G)).

25 زاي-78 ولا تزال عملية استصدار شهادة المعيار ISO 14001 جارية ولكنها تأثرت بشدة بجائحة كوفيد-19، حيث لم يتمكّن المدققون من إجراء الدراسات الاستقصائية والتدريب في الموقع. ويركز البرنامج الفرعي على مرحلة التدقيق التي ستساعد على تحديد الثغرات وأوجه التباين وتحديد الحلول الكفيلة بالحؤول دون تجددها.

25 زاي-79 وإضافة إلى ذلك، كانت التحسينات المختلفة التي أدخلت في عام 2020 لتحويل أماكن العمل التقليدية الثابتة الحالية إلى أماكن عمل مرنة قد اكتملت بالفعل أو لا تزال جارية ضمن مشروع التشييد الرئيسي الجاري الذي يضطلع به المكتب. وجرى إدخال تحسينات على البيئات المكتبية، وامتدت إلى ما هو أبعد من تحسين كفاءة استخدام الطاقة لتشمل تحسين التهوية الطبيعية والضوء الطبيعي والاصطناعي. ونفّذ البرنامج الفرعي أيضا مبادئ الشراء المستدام التي تركز على التشطيبات الداخلية المستدامة والمتاحة محليا والقابلة للصيانة بسهولة، مثل الأثاث. وشجع البرنامج الفرعي على تهيئة بيئة عمل غير ورقية من خلال تعزيز منابر العمل الرقمية، وشرع في تنقيح سياساته المتعلقة بالكفاءة في إدارة المحفوظات والسجلات.

25 زاي-80 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في خفض استهلاك المياه بنسبة 47 في المائة وخفض استهلاك الطاقة بنسبة 34 في المائة، وهو ما تجاوز بنسبة كبيرة الأهداف المقررة المتمثلة في خفض استهلاك المياه بنسبة 2 في المائة وخفض استهلاك الطاقة بنسبة 2 في المائة على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. ونظرا إلى محدودية شغل أماكن العمل في المكتب خلال عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، انخفض استهلاك المياه والطاقة بشكل كبير، وهو ما يتجاوز بكثير الأهداف المحددة لعام 2020، ولكن هذا لا يمثل الاستهلاك أثناء العمليات العادية التي يتوقع أن تقترب من مستويات عام 2019 بحلول أواخر عام 2021. بيد أنه تعين إدراج خدمات أخرى مثل التنظيف المفرط، والتطهير وتركيب الفواصل الزجاجية بسبب جائحة كوفيد-19.

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 زاي-81 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. ومن أجل المساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيعمل البرنامج الفرعي من أجل الحصول على شهادة المعيار ISO 14001، والاستعاضة عن الإضاءة بمصابيح الفلورية التقليدية في المكاتب بتجهيزات إضاءة فعالة بواسطة الصمامات الثنائية الباعثة للضوء، وتركيب الإضاءة الشمسية في مناطق التنقل الخارجية بما في ذلك ممرات المشاة ومواقف السيارات، وتركيب حجيرات عمل إضافية في الهواء الطلق ليس من أجل تحسين ظروف عمل الموظفين فحسب بل من أجل التقليل من استخدام الطاقة، ومواصلة استبدال التجهيزات الصحية ببدائل موفرة للمياه (انظر الجدول 25 زاي-7).

الجدول 25 زاي-7
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
• ارتفاع معدل إعادة تدوير نفايات المكاتب بنسبة 80 في المائة • تحقيق الحياد المناخي من خلال تعويض الانبعاثات (707 1	• خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 500 طن، وتحقيق الحياد المناخي في بيانات عام 2018	• استمر تحقيق الحياد المناخي من خلال تعويض الانبعاثات • انخفاض استهلاك الطاقة بنسبة 34 في المائة بسبب محدودية	• خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 5 في المائة • انخفاض استهلاك الطاقة للفرد بنسبة 8 في المائة (على أساس	• مواصلة تعويض الانبعاثات السنوية • خفض استهلاك الطاقة للشخص الواحد بنسبة 4 في المائة (مقارنة بخط أساس عام 2019)

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)[أ]	2022 (الأداء المقرر)
أطنان من ثاني أكسيد الكربون) في بيانات عام 2017	• تحقيق الحياد المناخي من خلال تعويض الانبعاثات (040 2 طنا من ثاني أكسيد الكربون) في بيانات عام 2018	شغل أماكن العمل خلال عام 2020 • انخفاض استهلاك المياه بنسبة 47 في المائة بسبب محدودية شغل أماكن العمل خلال عام 2020 • يقدر حجم المياه المعالجة يوميا بنصف المتوسط البالغ 90 مترا مكعبا يوميا بسبب محدودية شغل أماكن العمل	استئناف مستوى الإشغال العادي) • انخفاض استهلاك المياه للفرد بنسبة 2 في المائة (على أساس استئناف مستوى الإشغال العادي) • معالجة ما متوسطه 150 مترا مكعبا من المياه يوميا (على أساس استئناف مستوى الإشغال العادي)	• خفض استهلاك المياه للشخص الواحد بنسبة 2 في المائة (مقارنة بخط أساس عام 2019) • الحصول على شهادة المعيار ISO 14001

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، يُرحَّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك المرحلة الزمنية قبل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: الإدارة الفعالة للنفايات الإلكترونية ونفايات التشييد[327]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 زاي-82 منذ عام 2020، نفّذ مجمع نيروبي عددا من مشاريع الصيانة الرئيسية (مثل تكسية السقف المقاومة للمياه، واستبدال الزجاج، وتجديد الطوابق السفلية، وإجراء تحسينات في موقف السيارات والطرق) مما أدى وسيظل يؤدي إلى زيادة حجم نفايات التشييد. ولضمان الإدارة الفعالة لنفايات التشييد التي لا يمكن تجنبها، قام البرنامج الفرعي بتنفيذ برنامجين، لرصد وتتبع النفايات الإلكترونية ولرصد نفايات التشييد الناجمة عن أعمال الصيانة والتجديد الرئيسية المقررة في عام 2020، بما في ذلك النفايات الناتجة عن تجديد حيز الطابق السفلي وحيز المكاتب، التي تشمل جدرانا خرسانية وأبوابا ونوافذ قديمة وتجهيزات كهربائية وإضاءة وتجهيزات صحية وكذلك بعض المعادن. ويعاد تدوير النفايات الإلكترونية من خلال المزادات العلنية، وفي عام 2020 أُعيد تدوير كمية كبيرة منها، مما مثّل تجاوزا ملحوظا للإنجاز المستهدف فيما يتعلق بالهدف الأصلي المحدد لعام 2020، وتم ذلك بشكل رئيسي من خلال عرض تجهيزات كهربائية كبيرة في المزاد، من بينها بطاريات الألواح الشمسية ووحدات إمداد الطاقة غير المنقطعة.

25 زاي-83 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في إعادة تدوير 226 34 كيلوغراما من نفايات التشييد وإعادة تدوير 867 9 كيلوغراما من النفايات الإلكترونية، وهو ما يتجاوز الهدف المقرر وهو 000 30 كيلوغرام من نفايات التشييد المعاد تدويرها الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

(327) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 29G)).

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 زاي-84 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. ومن أجل الإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي ضمان تسجيل جميع النفايات المتصلة بالبناء والصيانة الرئيسية وتصنيفها حسب نوع النفايات، وتأكيد طريقة التخلص منها مع التركيز على طرق التخلص التي تتيح إعادة التدوير. وسيطلب من جميع مقاولي البناء الامتثال لهذه الشروط. وستعقد مزادات علنية على الإنترنت بانتظام، وستوسّع لتشمل جميع كيانات الأمم المتحدة التي تتخذ من كينيا مقرا لها والتي تحتاج إلى خدمات فعالة ومستدامة للتخلص من نفاياتها، بما في ذلك للنفايات الإلكترونية. ويعرض التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل السابع من الباب 25 زاي).

الشكل السابع من الباب 25 زاي

مقياس الأداء: الكمية السنوية لنفايات التشييد المعاد تدويرها (الرمادي الداكن) والنفايات الإلكترونية (الرمادي الفاتح)

(بالكيلوغرام)

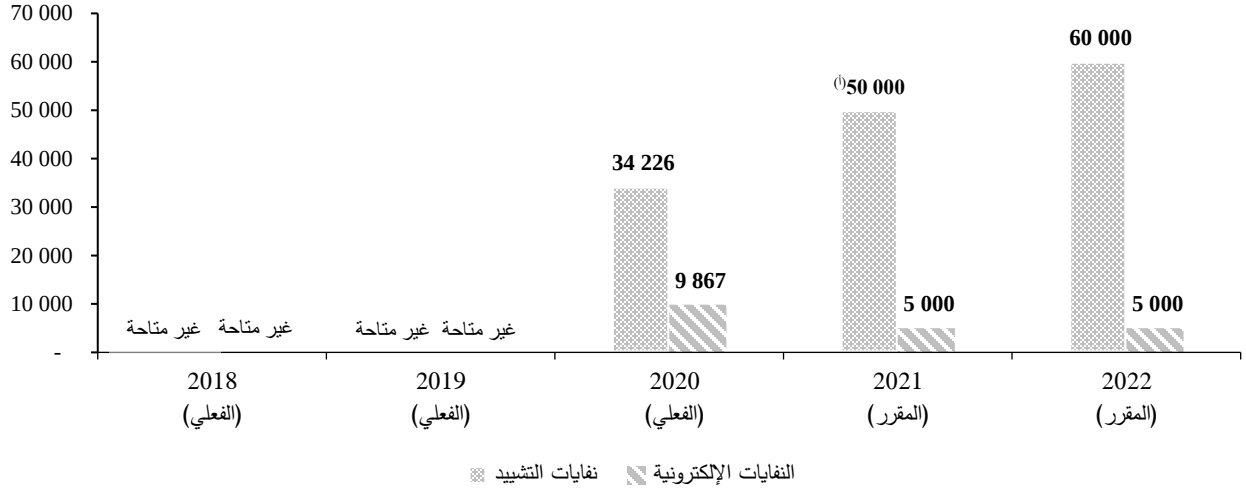

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، يُرحَّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك المرحلة الزمنية قبل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: حل النقل الرقمي المتكامل

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 زاي-85 تقع على عاتق المكتب مسؤولية واسعة ومتنوعة في مجال النقل تشمل توفير خدمات الحافلات للموظفين (صباحا ومساء)، وسيارات الأجرة، واستئجار السيارات، والحافلة المكوكية خارج ساعات العمل، وإدارة أسطول مؤلف من 20 مركبة تقريبا. وتوفر خدمات النقل هذه لوجستيات سفر فعالة لعدد كبير من عملاء الأمم المتحدة الموجودين في نيروبي تهدف إلى توفير خدمات نقل فعالة من حيث التكلفة لموظفيها، مما يقلل من الازدحام في المنطقة. ويساعد توفير خدمات النقل العملاء الرئيسيين المشاركين في الاجتماعات والمؤتمرات وييسر السفر إلى المناسبات الرسمية والزيارات إلى مواقع الأطراف الثالثة والمكاتب الحكومية. وزُوّدت جميع المركبات بإدارة الخدمات والوقود والتنظيف والرصد وخدمات إدارة السائقين. ويعتزم المكتب الانتقال من المجموعة المتباينة الحالية التي تنطوي على خدمات متعددة يُستعان فيها بمصادر خارجية إلى خدمات نقل موحدة أكثر كفاءة تعمل على منصة واحدة. وسيتم الانتقال تدريجيا، وكذلك الفوائد التي يحققها المكتب وجميع العملاء (على الصعيدين

المؤسسي والفردي)، والتي ستشمل المزيد من الكفاءة، وتوفير الوقت الإداري وراحة العملاء، فضلا عن تعزيز خدمة العملاء من خلال تطبيق متنقل مرن وموثوق به وسهل الاستخدام.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

25 زاي-86 تمثّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أن المشاريع التجريبية التي نُفّذت للنقل المكوكي خارج ساعات العمل والخيارات الرقمية المتاحة للنقل بواسطة سيارات الأجرة أثبتت أنها أكثر كفاءة، حيث وفّرت للموظفين قدرا أكبر من المرونة في الوقت الحقيقي (باستخدام تطبيق هاتفي)، وراحة أكبر في التنقل من الباب إلى الباب (من خلال مركبات أصغر)، فضلا عن وفورات الوقت المحققة باستخدام طرق أقصر. وقد حسّن هذا عموما راحة العملاء بشكل كبير. وقد وفّر وقتا على الإدارة، وحسنّ رضا العملاء بدرجة كبيرة بفضل سهولة استخدام التطبيق على الانترنت وعبر الهاتف المحمول مما أتاح استخدامه من قبل جميع المستعملين والجهات المكلفة بالموافقة. ويعتزم البرنامج الفرعي، في سياق تطبيق هذا الدرس، توسيع نطاق هذه الخدمات التجريبية لتشمل المزيد من عملاء الأمم المتحدة، وإدماج خدمة الحافلات للموظفين كجزء من حل النقل الرقمي، مما يوفر لجميع الموظفين حلا للنقل أكثر كفاءة وملاءمة ومرونة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 زاي-87 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة إمكانية الحصول على خدمات النقل المتاحة للعملاء، الذين يستطيعون طلب هذه الخدمات من خلال منصة واحدة وسهلة الاستخدام (انظر الجدول 25 زاي-8).

الجدول 25 زاي-8

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
مزودو خدمات نقل خارجيون متعددون ومجزؤون لحافلات الموظفين وسيارات الأجرة واستئجار السيارات والحافلة المكوكية خارج ساعات العمل	• مزودو خدمات نقل خارجيون متعددون ومجزؤون لحافلات الموظفين وسيارات الأجرة واستئجار السيارات والحافلة المكوكية خارج ساعات العمل • تجربة رائدة لخدمات رقمية لسيارات الأجرة والحافلة المكوكية في عام 2019	• انخفاض كبير في الحاجة إلى خدمات نقل الموظفين أو النقل الرسمي بسبب جائحة كوفيد-19 في عام 2020 • تأجيل بدء العمل بالخدمات الرقمية لسيارات الأجرة والحافلة المكوكية حتى عام 2021	خدمات سيارات الأجرة والحافلات المكوكية أسهل وأكثر ملاءمة ومتاحة بطرق مختلفة، بما في ذلك من خلال تطبيقات الهاتف المحمول	زيادة إمكانية الحصول على خدمات النقل المتاحة للعملاء، الذين يستطيعون طلب هذه الخدمات من خلال منصة واحدة سهلة الاستعمال

الولايات التشريعية

25 زاي-88 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

263/58 تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن الأنشطة المدرة للدخل في منظومة الأمم المتحدة

272/58 المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2004-2005، الجزء الأول، الاستراتيجية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

276/58 ممارسات الاستعانة بمصادر خارجية

277/58 تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن استعراض عمليات مراجعة حسابات الإدارة فيما يتعلق بالاستعانة بمصادر خارجية في الأمم المتحدة وفي الصناديق والبرامج التابعة لها

269/62 إصلاح نظام المشتريات

273/69 المشتريات

المنجزات المستهدفة

25 زاي-89 يعرض الجدول 25 زاي-9 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي ساهمت والتي من المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة 2020-2022.

الجدول 25 زاي-9

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية

هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية

الإدارة: إدارة وصيانة الأراضي/المنشآت/المباني المملوكة للأمم المتحدة (140 فدانا)، بما في ذلك مباني المكاتب الثمانية A إلى J، ومباني المكاتب الأحد عشر M إلى X، و 8 مباني مكاتب للمرافق الجديدة، لما مجموعه 73 طابقا للمكاتب، و 14 غرفة اجتماعات ومواقعها وسائر المباني والبنية التحتية؛ وإدارة حيز المكاتب وإعادة تصميم المكاتب وتشكيلها لتلبية احتياجات مكاتب الأمم المتحدة، وغيرها من إدارات ومكاتب الأمانة العامة، والمكاتب التابعة لكيانات الأمم المتحدة الأخرى في نيروبي.

اللوجستيات: الاستلام والفحص؛ وإصدار ما يزيد عن 400 جواز مرور في المتوسط وما يزيد على 16 000 طلب سفر ووثائق سفر أخرى، وترتيبات سفر الموظفين والمشاركين في الاجتماعات؛ وتجهيز جميع الامتيازات والحصانات لقرابة 2 000 من الموظفين المستحقين في 53 كيانا من كيانات الأمم المتحدة المشتركة في خدمات البلد المضيف التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي باسم حكومة كينيا.

المشتريات: التخطيط للشراء ودعم عملية التوريد من أجل اقتناء السلع والخدمات؛ وإصدار ما يزيد عن 5 000 أمر شراء سنويا لشراء السلع والخدمات.

إدارة الأصول: التحقق المادي من 23 000 سجل من سجلات الممتلكات، بما في ذلك الأصول والمعدات في نيروبي، ورصد أكثر من 33 000 سجل ممتلكات لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة في أكثر من 100 موقع خارجي على الصعيد العالمي؛ والمخزونات المالية وغير المالية والتخزين والتصرف في الأصول.

إدارة المرافق: إدارة الحيز المكتبي وأثاث المكاتب.

النقل: شحن الممتلكات الرسمية، والشحنات الكبيرة للمؤتمرات، ونقل الأمتعة الشخصية، وتلبية ما يتصل بذلك من متطلبات التأمين.

خدمات البريد: البريد والحقيبة الدبلوماسية والتوزيع والسجلات والمحفوظات.

البرنامج الفرعي 4
عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الهدف

25 زاي-90 الهدف الذي يسهم فيه هذا البرنامج الفرعي، هو النهوض بتنفيذ البرامج الفنية للكيانات العميلة بكفاءة وفعالية من خلال حلول تكنولوجية مبتكرة، مع الحفاظ على أمن الخدمات التكنولوجية والبنية التحتية التي تشكّل ركيزة هذه الخدمات واتساقها وقدرتها على التكيف.

الاستراتيجية

25 زاي-91 من أجل المساهمة في تحقيق الهدف، سيقترح البرنامج الفرعي حلولا مبتكرة عن طريق العمل التشاوري مع الكيانات العميلة، لكفالة أن تكون أهداف برامجها واحتياجات أعمالها في صميم القرارات المتعلقة بعروض خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبتنفيذ التكنولوجيات الجديدة

25 زاي-92 وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا تطوير وتنفيذ عملية ابتكار تسمح باختبار تكنولوجيات وحلول جديدة لتحديد فوائدها وجدواها على مستوى الأعمال. وبالنظر إلى الاتجاهات الحالية في هذا القطاع، لا بد من استكشاف تكنولوجيات جديدة واعتمادها عندما تتبيّن نجاعتها في تحقيق فوائد على مستوى الأعمال، وخاصة بطريقة موثوقة ومتسقة ومستدامة.

25 زاي-93 ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا التعجيل بتكييف الحلول السحابية مثل مشروع Unite Workspace لنظام الملفات والتعاون باستخدام الصوت/الفيديو، وتحويل مكاتب الخدمات المحلية إلى مكاتب خدمات متنقلة، وتوسيع نطاق حزمة البيانات المتنقلة، وتوفير حلول الترجمة الشفوية الفورية عن بُعد للمؤتمرات الافتراضية لتمكين الكيانات العميلة من إنجاز ولايتها، وتمكين الدول الأعضاء من التعاون فيما بينها. ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) تمكين العملاء بحيث يتخذون قرارات فعالة ويتاح لهم الحصول على الخدمات على نحو فعال وفي الوقت المناسب؛

(ب) تطوير القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال عملية تخطيط وترتيب أولويات أكثر تكاملا؛

(ج) تلبية احتياجات أعمال الكيانات العميلة من خلال تنفيذ التكنولوجيات الجديدة والمبتكرة بسرعة؛

(د) تنفيذ البرامج الفنية للكيانات المستفيدة بمزيد من الكفاءة والفعالية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 زاي-94 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتائج التالية التي ظهرت خلال عام 2020، فضلا عن الأداء البرنامجي المقدم في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

المؤتمرات واللقاءات المفتوحة الافتراضية

25 زاي-95 قام البرنامج الفرعي بتنسيق المؤتمرات الافتراضية للمندوبين واللقاءات المفتوحة الافتراضية للعملاء، وتنفيذها ودعمها باستخدام ترتيبات العمل عن بعد التي أُدخلت أثناء الجائحة. وقد أعاد البرنامج الفرعي تحديد أولويات إنفاق موارده للتركيز على الإسراع في إدخال تكنولوجيات جديدة للمؤتمرات المعقودة بالفيديو وخدمات الترجمة الشفوية الفورية عن بعد. وعمل البرنامج الفرعي عن كثب مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقييم وإدخال نظم خدمات الترجمة الشفوية الفورية عن بعد والاستفادة من العقود الإطارية لتقديم الخدمات. وإضافة إلى ذلك، عمل البرنامج الفرعي على إعداد المكاتب التنفيذية والمندوبين عن طريق

إجراء عدة تجارب تشغيل، ثم قدم الدعم المباشر للمناسبات المعقودة، ومراجعة الدروس المستفادة والاطلاع على الوثائق والتسجيلات بعد انعقاد المناسبات.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 زاي-96 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من توافر 512 4 ساعة من الاجتماعات الرسمية المعقودة عبر الفيديو والاجتماعات التي تستخدم خدمات الترجمة الشفوية الفورية عن بعد بين الكيانات العميلة والدول الأعضاء. وتضاعف عدد الاجتماعات الرسمية للتداول المعقودة بالفيديو والاجتماعات التي تستخدم خدمات الترجمة الشفوية الفورية عن بعد مقارنة بالسنوات السابقة، وتضاعف استخدام التكنولوجيات مثل التداول بالفيديو، ونظم الترجمة الشفوية الفورية عن بعد، والاجتماعات المعقودة بواسطة Unite Teams، والمناسبات المنقولة مباشرة، و WebEx (انظر الشكل الثامن من الباب 25 زاي).

الشكل الثامن من الباب 25 زاي

مقياس الأداء: عدد ساعات الاجتماعات الرسمية المعقودة بواسطة خدمات المؤتمرات بالفيديو وخدمات الترجمة الشفوية الفورية عن بعد المتاحة

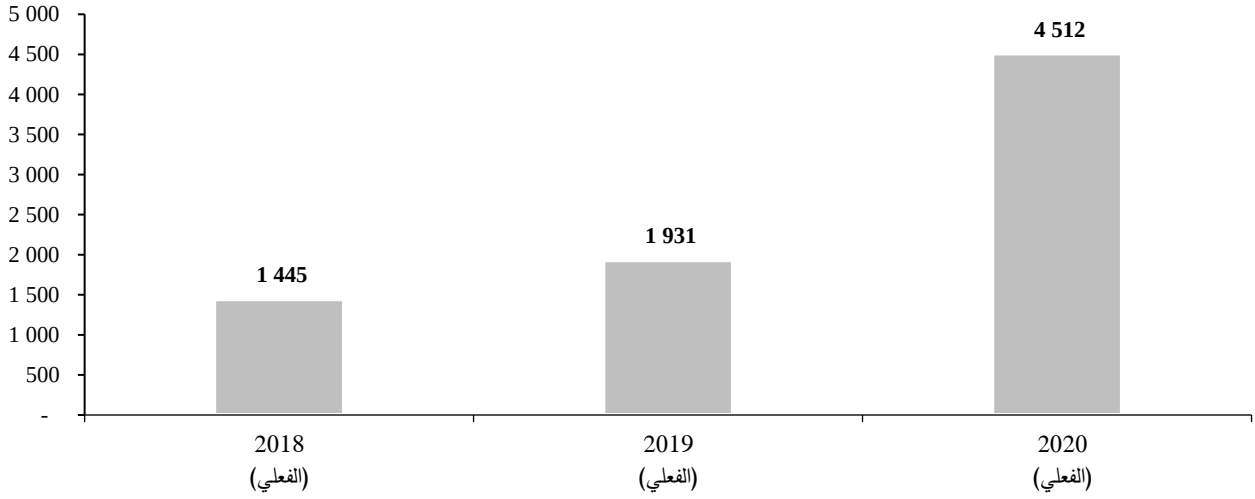

النتائج المقررة لعام 2022

25 زاي-97 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المقدمة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وهما تظهران بالتالي أداء البرنامج في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. والنتيجة 3 هي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: المكتب الذكي لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، الذي يمكّن موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة من العمل بشكل آمن من أي مكان وفي أي وقت[328]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 زاي-98 نفذ البرنامج الفرعي تكنولوجيات لتحقيق هدفه المتمثل في دعم عمل العملاء في أي مكان وفي كل مكان. وعجّل باعتماد برنامج الأمم المتحدة للإنتاجية والتعاون القائم على الحوسبة السحابية (Unite Workspace)؛ ونقل الهواتف المكتبية للعملاء

(328) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 29G)).

إلى حواسيبهم لإجراء المكالمات ضمن نظام الأمم المتحدة باستخدام التراخيص القائمة؛ ووفّر خدمات الاتصال الآمن بالإنترنت من خلال شراكات خاصة لزيادة الاتصال بشبكة الإنترنت في المكاتب المنزلية من خلال الاتصال بالهاتف المحمول؛ ونقل إلى الحيّز الافتراضي مكتب الخدمات المحلية لدعم العملاء من خلال مشروع Unite Workspace والهوتفة باستخدام بروتوكول الإنترنت. وعندما تحوّل المجمع في نيروبي إلى أساليب العمل عن بعد، وفّرت هذه التكنولوجيات استمرارية العمليات مع المجمع بدون انقطاع والانتقال إلى مجمع متصل بالسحابة، مراع للبيئة، وآمن، ومدعوم بالوسائل الافتراضية.

25 زاي-99 وظل البرنامج الفرعي مركّزا ومتصلا بعملائه خلال الجائحة من خلال إنشاء برنامج منتظم لإدارة علاقات العمل. وعُقدت اجتماعات منتظمة مع العملاء لفهم متطلبات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناشئة لديهم، وإسداء المشورة بشأن الخدمات الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستعراض نوعية تجربتهم في العمل مع البرنامج الفرعي خلال الفترة السابقة.

25 زاي-100 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في بلوغ نسبة 100 في المائة من المحتوى الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة قائم على الحوسبة السحابية. وتجاوزت هذه النسبة الهدف المقرر وهو 75 في المائة الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 زاي-101 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. ومن أجل المساهمة في الحفاظ على الهدف، سيركز البرنامج الفرعي على توفير الدعم التشغيلي والصيانة من خلال تلبية طلبات خدمة العملاء في حينه، ونشر الخاصيات الجديدة للتطبيقات المؤسسية السحابية لتعزيز تجربة المستعملين الافتراضية، وتعاونهم وإنتاجيتهم. وسيتم ذلك مع الحفاظ على بنية تحتية آمنة ومتسقة ومرنة. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل التاسع من الباب 25 زاي).

الشكل التاسع من الباب 25 زاي

مقياس الأداء: النسبة المئوية لمحتويات برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة القائمة على الحوسبة السحابية

(بالنسبة المئوية)

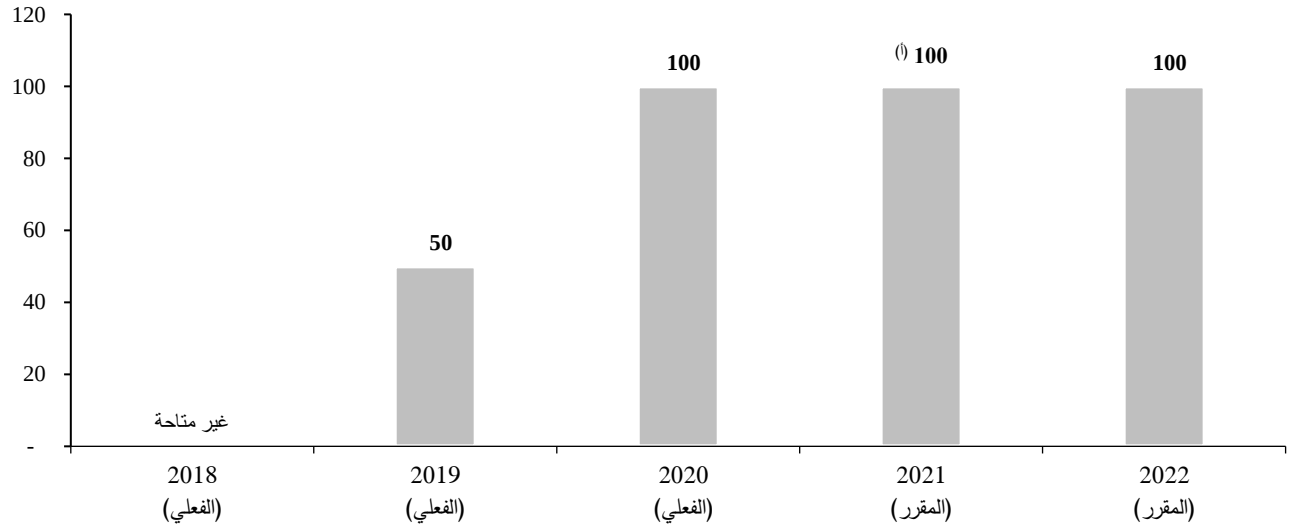

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، يُرحَّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك المرحلة الزمنية قبل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: زيادة عدد الحلول المبتكرة[329]

الأداء البرنامجي في عام 2020

25 زاي-102 عزز البرنامج الفرعي معارف ومهارات موظفيه لدعم العملاء في الانتقال إلى الخدمات السحابية، وقدم حلولا مبتكرة في مجالات مثل مشروع Unite Workspace، وخدمات البيانات، وخدمات الاتصال الآمن بالإنترنت، وخدمات الترجمة الشفوية الفورية عن بعد التي مكنت المستعملين والدول الأعضاء من التعاون بفعالية أثناء الجائحة. وتعاون البرنامج الفرعي أيضا مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المقر للاستفادة من خدمات الاستضافة السحابية. وإضافة إلى ذلك، واصل البرنامج الفرعي استكشاف حلول مبتكرة جديدة مثل إنشاء الدليل النشط المركزي، والإدارة الافتراضية للحواسيب المكتبية ولوحات متابعة أمن المعلومات لدعم قاعدة العملاء.

25 زاي-103 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة عدد الحلول المبتكرة إلى سبعة حلول، وهو ما تجاوز الهدف المحدد بأربعة حلول الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. وعلاوة على ذلك، فإن الأخذ بالحلول السحابية مكّن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي من إغلاق العديد من الخوادم ونقل محتواها إلى النظم المؤسسية، مما أدى إلى خفض بصمة الكربون لمركز البيانات بنسبة 45 في المائة. وإضافة إلى ذلك، ساهم ذلك في خفض انبعاثات الكربون في البرنامج بنحو 140 طنا مما أسهم في الاستدامة البيئية الخضراء.

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 زاي-104 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. ومن أجل المساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيتحول البرنامج الفرعي إلى خدمات الدليل النشط المركزي السحابي لتبسيط وزيادة تأمين ومواءمة وصول العملاء إلى خدمات المؤسسة. وإضافة إلى ذلك، سيتم نشر خدمات الإدارة الافتراضية للحواسيب المكتبية وتمكين الفريق التقني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من تطبيق السياسات الأمنية وتحديثات البرامج لحواسيب المستعملين، بصرف النظر عن موقعها. وعلاوة على ذلك، ستعمل دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نيروبي مع مكتب خدمات المعلومات والاتصالات من أجل تصميم وتنفيذ لوحة متابعة لتحسين الرصد والامتثال في مجال أمن المعلومات. وسيواصل البرنامج الفرعي بذل الجهود لاعتماد التكنولوجيات السحابية، والحد من بصمة الكربون لمراكز البيانات، ومواءمة البنى التحتية لشبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل خفض انبعاثات الكربون بنسبة 10 في المائة في عام 2022. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل العاشر من الباب 25 زاي).

(329) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 29G)).

الشكل العاشر من الباب 25 زاي

مقياس الأداء: العدد التراكمي الإجمالي للحلول المبتكرة المتاحة للمكاتب العميلة

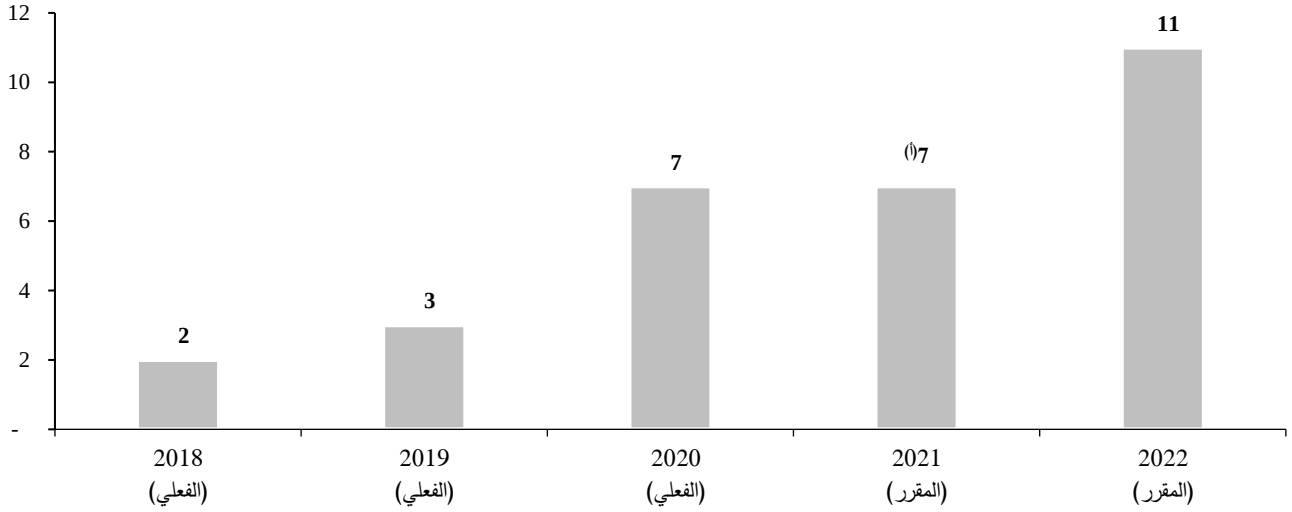

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، يُرحَّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك المرحلة الزمنية قبل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: حصول قاعدة أكبر من العملاء على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

25 زاي-105 يلتزم البرنامج الفرعي، الذي يدعم إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بالمساهمة في زيادة فعالية عمليات الأمم المتحدة من خلال تنفيذ الصيغة 2 من استراتيجية تسيير الأعمال. وتحاور البرنامج الفرعي مع المكاتب والإدارات بالأمانة العامة ومع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في نيروبي من أجل تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل مجمع نيروبي وخارجه. وقد أتاح الإعداد لمواجهة الجائحة والتصدي لها فرصة للتعجيل بتنفيذ حافظة الخدمات الكبيرة بالفعل المقدمة للعملاء وتحسينها، مما أتاحها لدعم أماكن العمل المتنقلة والمرنة، في أي مكان وفي أي وقت.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

25 زاي-106 تمثّل الدرس المستفاد في تمكّن البرنامج الفرعي من توفير الدعم المكتبي عن بُعد والثقة بقدرته على القيام بذلك، مما مكّن العملاء الحاليين من العمل من أي مكان وفي كل مكان خلال تفشي الجائحة ومن خدمة الكيانات الجديدة، من قبيل مفوضية شؤون اللاجئين ومكاتب المنسقين المقيمين. وقد أثبت البرنامج الفرعي قدرته على تقديم الخدمات والدعم إلى مختلف العملاء المنتشرين جغرافيا وسرعة استجابته في ذلك. وسيتعامل البرنامج الفرعي، في تطبيق هذا الدرس، مع العملاء المحتملين ويقدّم لهم الحلول السحابية من قبيل الترجمة الشفوية الفورية عن بعد، وخدمات Unite Workspace وخدمات الشبكة والإنترنت التي تدار بشكل مشترك لتحقيق فعالية أكبر عبر النظام من خلال تحقيق أهداف الصيغة 2 من استراتيجية تسيير الأعمال.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

25 زاي-107 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة عدد العملاء الذين يحصلون على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يوفرها البرنامج الفرعي (انظر الشكل الحادي عشر من الباب 25 زاي)

الشكل الحادي عشر من الباب 25 زاي

مقياس الأداء: عدد كيانات الأمم المتحدة التي أُتيحت لها خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يقدمها البرنامج الفرعي

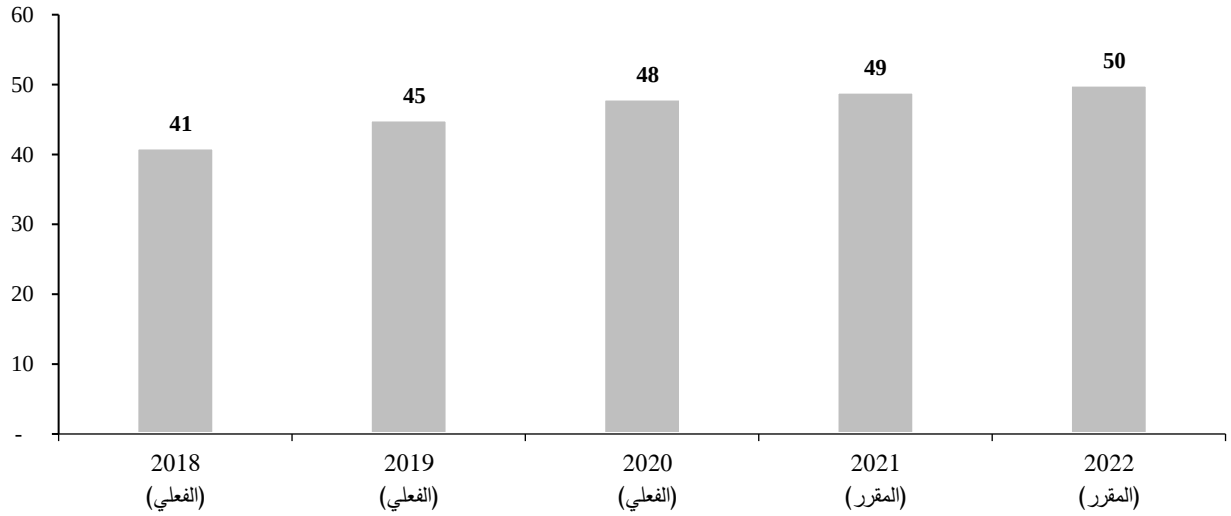

الولايات التشريعية

25 زاي-108 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

304/57 استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

262/63 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتخطيط موارد المؤسسة والأمن واستعادة القدرة على العمل بعد الأعطال الكبرى واستمرارية سير الأعمال

269/63 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعادة قدرة الأمم المتحدة على العمل بعد الأعطال الكبرى وضمان استمرار العمل فيها: الترتيبات المتعلقة بالمركز الثانوي للبيانات في المقر

المنجزات المستهدفة

25 زاي-109 يعرض الجدول 25 زاي-10 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي ساهمت والتي من المتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة 2020-2022.

الجدول 25 زاي-10

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية

هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: توفير الأمن لنظم تكنولوجيا المعلومات والبيانات لنحو 600 2 شخص من المستعملين النهائيين؛ وخدمات الاتصال الإلكتروني؛ وخدمات استضافة المواقع على الإنترنت؛ وخدمات الاتصالات بالصوت والفيديو ونقل البيانات؛ وتشغيل وصيانة نظم التطبيقات القائمة والجديدة في بيئة آمنة؛ وتقديم الدعم التقني إلى المستعملين النهائيين؛ وصيانة 000 3 صنف من أصناف معدات تكنولوجيا المعلومات.

البرنامج 26

الرقابة الداخلية

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

26-1 يتولى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مسؤولية تقديم المساعدة للأمين العام في أداء مسؤولياته في مجال الرقابة الداخلية فيما يتعلق بموارد المنظمة وموظفيها، عن طريق تقديم خدمات المراجعة الداخلية والتفتيش والتقييم والتحقيق. ويستمد المكتب ولايته من الأولويات المحددة في قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع، وهي تشمل القرارات 218/48 باء، و 244/54، و 272/59، و 263/64، و 253/69، و 257/74. وسيواصل المكتب الحفاظ على استقلاله التشغيلي في تحقيق أهدافه.

26-2 ويقوم المكتب، من خلال المراجعة الداخلية، بفحص واستعراض وتقييم استخدام الموارد المالية للأمم المتحدة من أجل ضمان تنفيذ البرامج والولايات التشريعية والتحقق من امتثال مديري البرامج للقواعد والأنظمة المالية والإدارية للأمم المتحدة وللتوصيات المعتمدة الصادرة عن هيئات الرقابة الخارجية؛ ويضطلع بعمليات مراجعة الأداء لتقييم مدى الاستجابة لمتطلبات البرامج والولايات التشريعية وفعالية نظام الرقابة الداخلية للمنظمة.

26-3 ومن خلال عمليات التقييم والتفتيش البرنامجية، يقيِّم المكتب كفاءة وفعالية تنفيذ برامج المنظمة وولاياتها التشريعية.

26-4 وينظر المكتب، من خلال التحقيقات التي يجريها، في التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لأنظمة الأمم المتحدة وقواعدها ومنشوراتها وإصداراتها الإدارية ذات الصلة، ويحيل إلى الأمين العام نتائج هذه التحقيقات، مشفوعةً بالتوصيات المناسبة لكي يسترشد بها الأمين العام لدى البت في الإجراءات القضائية أو التأديبية التي يتعين اتخاذها.

26-5 ويجوز للمكتب أيضا أن يقدم الدعم والمشورة إلى الإدارة بشأن الاضطلاع بمسؤولياتها على نحو فعال وبشأن تنفيذ التوصيات، وأن ييسر التقييم الذاتي من جانب مديري البرامج من خلال الدعم المنهجي المناسب.

26-6 وتواصل اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة إسداء المشورة للمكتب من أجل تعزيز التخطيط والميزنة القائمين على المخاطر للبرنامج من خلال استخدام عمليات تقييم الفجوات في القدرات كأساس لتحديد الموارد التي يحتاجها المكتب لتنفيذ ولايته بفعالية وكفاءة.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

26-7 دعما لتركيز الأمين العام على بناء مستقبل أكثر استدامة وشمولا وعلى إصلاح المنظمة من أجل تحقيق نتائج أفضل في ضوء هذه الرؤية، تعطي استراتيجية عام 2022 الأولوية لأنشطة البرنامج في المجالات التالية: (أ) تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ (ب) التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والدروس المستفادة فيما يتعلق بالاتساق في منظومة الأمم المتحدة واستمرارية تصريف أعمالها؛ (ج) تنفيذ إصلاحات الأمين العام لركائز الإدارة، والسلام والأمن، والتنمية؛ (د) تعزيز ثقافة المنظمة القائمة على أساس الاحترام والمساواة والنتائج؛ (هـ) تنفيذ استراتيجيات الأمين العام المتعلقة بالبيانات وتكافؤ الجنسين والاستدامة البيئية.

26-8 وسيساعد التعاون الفعال مع القيادة العليا للمنظمة البرنامج على تحديد المخاطر التي تواجه المنظمة وتوفير الضمان والمشورة في الوقت المناسب بشأن المسائل المتصلة بإدارة موارد المنظمة على نحو يتسم بالكفاءة والاقتصاد والفعالية والأخلاق.

26-9 وفي عام 2022، تعكس المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للمكتب نُهجا معززة تتضمن دروسا مستفادة من جائحة كوفيد-19. وتشمل هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة مهام الرقابة التي تركز على أثر نتائج البرامج والنواتج المتأتية عن مواجهة الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19. وترد في إطار البرنامجين الفرعيين 1 و 2 أمثلة محددة لهذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة.

26-10 وفيما يتعلق بالتعاون مع كيانات أخرى على المستويات العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، ينسق المكتب عمله مع مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة، ويتصل، حسب الاقتضاء، بالمكاتب ذات الصلة المشاركة في نظام العدل الداخلي في المنظمة.

26-11 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، المكتب هو عضو مشارك في ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة وممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. ويتعاون البرنامج تعاونا وثيقا مع الأوساط الأكاديمية من خلال كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة وحلقات دراسية عن "عملية التبادل بين المعنيين بممارسة التقييم" لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم التي يشارك فيها أيضا أعضاء في أوساط التقييم الدولية والوطنية، بما في ذلك شراكة EvalPartners [330].

26-12 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام 2022 إلى افتراض التخطيط الذي مفاده أن المكتب سيتاح له الوصول بحرّية إلى موظفي المنظمة وسجلاتها والمعلومات المطلوبة الأخرى.

26-13 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. ولكن إذا استمر تأثير الجائحة على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، سيتم تعديلها خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات العامة. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل كجزء من المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

26-14 ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. ويقيّم البرنامج الفرعي 1 المخاطر المتصلة بالمسائل الجنسانية ويدرج النطاق الملائم المشمول بالمراجعة. ويجري البرنامج الفرعي 2 تقييماته وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وتمشيا مع الوثائق التوجيهية الصادرة عن فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وقد وضع البرنامج الفرعي 3 منهجية مراعية للاعتبارات الجنسانية تركز على الضحايا للتحقيق في حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في مكان العمل.

26-15 والمكتب ملتزم بالسعي إلى تحقيق هدفي إدماج وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وسيقدم تقريرا عن أدائه في ضوء إطار المساءلة الوارد في استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة. وفي عام 2022، سيشمل عمل المكتب أيضا أنشطة المنظمة الهادفة إلى تنفيذ الاستراتيجية.

26-16 وسيسعى المكتب إلى الحفاظ على بيئة عمل تؤكد المسؤولية عن النتائج وتعزز الانسجام والتعلم والمهنية. وسيركز على ضمان تزويد الموظفين بالمعارف والمهارات اللازمة لاقتراح حلول فعالة لمعالجة المخاطر والثغرات في تنفيذ استراتيجيات الأمانة العامة المتعلقة بالبيانات وتكافؤ الجنسين والبيئة والإعاقة؛ والتكامل البرنامجي لمواجهة جائحة كوفيد-19؛ وزيادة تفويض السلطة إلى المكاتب الميدانية مع تحسين التركيز على النتائج. وسيترجم ذلك، على سبيل المثال، إلى تعزيز النبذة العامة عن وظائف مراجعي الحسابات إلى جانب إدراج شرط متعلق بمهارات تحليل البيانات. وسيعزز المكتب أيضا التوجيه

(330) شراكة EvalPartners، التي أنشأتها المنظمة الدولية للتعاون في مجال التقييم والأمم المتحدة، هي شراكة مبتكرة أعضاؤها منظمات في المجتمع المدني ومنظمات تطوعية معنية بالتقييم المهني.

المنهجي للتقييمات المواضيعية وتقييمات النواتج للبرامج، بما في ذلك عناصر حفظ السلام، وسيستكمل التوجيهات لإدماج جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والدروس المستفادة منها في تصميم عملية التقييم. وسيدمج أيضا تنفيذ تكافؤ الجنسين، والشواغل البيئية، وإدماج الإعاقة في جميع أنشطة الرقابة ذات الصلة. وسيعزز البرنامج الفرعي 3 استخدام البيانات المتاحة بسهولة للاستفادة منها في التخطيط للتحقيقات. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم البرنامج، باستخدام وظيفة التحليل TeamMate القائمة على شبكة الإنترنت، بزيادة قدرته على الاتصال والإبلاغ فيما يتعلق بمتابعة التوصيات.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

26-17 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للمكتب. وكان على المكتب أن يضطلع عن بعد بأنشطة الرقابة التي تُنفَّذ عادة شخصيا أو تنجز عن طريق المراقبة المباشرة. وتعين عليه أن يلغي أو يؤجل عدة مهام مقررة متعلقة بالمراجعة الداخلية والتقييم. وترد أمثلة محددة للأثر في إطار كل من البرامج الفرعية الثلاثة. وأثّر التغيير في النهج وتأجيل وإلغاء النواتج والأنشطة المقررة أيضا على النتائج المتوقعة لعام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار البرنامجين الفرعيين 1 و 2.

26-18 ولكن المكتب حدد في الوقت نفسه أنشطة جديدة وعدّل أنشطة مقررة ضمن نطاق أهداف البرنامج عموما، من أجل دعم الكيانات المعنية بالمسائل الناشئة خلال جائحة كوفيد-19. وشملت تلك التعديلات، على سبيل المثال، ما يلي: خدمات استشارية إضافية لدعم تقييمات المخاطر في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19 في البعثات الميدانية؛ وتقديم الدعم في المقر إلى إدارة الدعم العملياتي في المراجعة المسبقة للمشتريات الطارئة المتصلة بجائحة كوفيد-19؛ وتوفير الدعم للمنظمة عموما من خلال تقديم نظرية تغيير لدعم تقييم المخاطر المتعلقة بجائحة كوفيد-19. ويرد موجز لهذه الأنشطة في إطار البرنامجين الفرعيين 1 و 2.

26-19 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر، سيعمّم البرنامج، في إطار جهوده المبذولة لإعادة البناء على نحو أفضل، الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجه نتيجةً لجائحة كوفيد-19. وتشمل الأمثلة المحددة والدروس المستفادة الحاجة الماسة إلى أن يعزز البرنامج معرفته بنظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيانات التي يعتمد عليها المكتب في أداء وظيفته، والوصول الفعال إلى تلك النظم والبيانات. ويخطط البرنامج لوضع استراتيجية خاصة بالبيانات لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بغية تعزيز قدرته التنظيمية على مواجهة الاضطرابات وضمان استمرارية تصريف الأعمال.

الولايات التشريعية

26-20 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

218/48 باء استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

1/60 نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005

245/61 استعراض شامل للإدارة والرقابة داخل الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة

275/61 اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة ودعم مكتب خدمات الرقابة الداخلية

257/74 استعراض تنفيذ قرارات الجمعية العامة 218/48 باء و 244/54 و 272/59 و 263/64 و 253/69

المنجزات المستهدفة

26-21 يعرض الجدول 26-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، مصنّفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 26-1

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**2**	**2**	**2**	**2**
1 - تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (الجزء الأول)	1	1	1	1
2 - تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (الجزء الثاني)	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**37**	**18**	**19**	**31**
3 - اجتماعات اللجنة الخامسة	8	8	8	8
4 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	21	4	3	17
5 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	4	2	4	2
6 - اجتماعات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة	4	4	4	4
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	–	**3**	**4**	**2**
7 - التدريب على نظام رصد توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية	–	3	4	2
المنشورات (عدد المنشورات)	**2**	**1**	**2**	**1**
8 - التقرير نصف السنوي المقدم إلى الأمين العام	2	1	2	1
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: مشورة الخبراء بشأن المسائل الشاملة المتصلة بالحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، فضلا عن نتائج أنشطة الرقابة.				
قواعد البيانات والمواد الرقمية الفنية: تعهد قاعدة بيانات شاملة ولوحة متابعة لرصد حالة تنفيذ ما يقرب من 000 1 توصية مفتوحة من توصيات المكتب.				
دال - المنجزات المستهدفة المتعلقة بالتواصل				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: المحتوى على منصات الاتصالات، والإحاطات، والعروض المتعلقة بأنشطة الرقابة.				

أنشطة التقييم

26-22 في حين أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية لا يخضع للتقييم، فإن برامجه الفرعية تتبع الشروط المهنية للرقابة الداخلية المتعلقة بإنجاز تقييم خارجي للجودة كل خمس سنوات على أدنى تقدير.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
المراجعة الداخلية

الهدف

26-23 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تحسين كفاءة برامج المنظمة واقتصادها وفعاليتها وأثرها، تمشيا مع أفضل الممارسات الإدارية.

الاستراتيجية

26-24 للمساهمة في تحقيق الهدف، سيجري البرنامج الفرعي أنشطة مراجعة داخلية من أجل التوصية بإدخال تحسينات على إجراءات الرقابة والعمليات الرئيسية وتحديد المشاكل المتعلقة بالمساءلة. وفي عام 2022، سيولى اهتمام خاص لكيفية تأثير جائحة كوفيد-19 على التغييرات في إجراءات الرقابة والعمليات الرئيسية.

26-25 وسيواصل البرنامج الفرعي التركيز على العمل مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال لتقديم المشورة بشأن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض نظام المساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة الذي أجراه البرنامج الفرعي بالاشتراك مع البرنامج الفرعي 2. وسيوفر هذا الاستعراض سياقا لعدة أنشطة أخرى للبرنامج الفرعي تشمل أداء الكيان فيما يتعلق بتنفيذ السلطة المفوَّضة وتنفيذ بيانات الرقابة الداخلية، على سبيل المثال.

26-26 وسيسعى البرنامج الفرعي إلى تطبيق تقنيات مراجعة الحسابات القائمة على أفضل الممارسات وتعزيز قدرته على استخدام نظم وبيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالاستفادة من الدروس المستفادة في عام 2020 خلال جائحة كوفيد-19. وسيواصل إطلاق نظام معزز لإدارة مراجعة الحسابات على شبكة الإنترنت تحسين عملية إدارة مراجعة الحسابات وتيسير رصد التوصيات. وسيطبق البرنامج الفرعي أيضا نتائج التقييم الذاتي لعام 2020 على معايير المراجعة الداخلية ذات الصلة، بسبل منها تحسين منهجية تقييم المخاطر وأساليب توثيقها. وسيعزز هذا النظام عمليات تخطيط العمل لكفالة دمج المجالات الشاملة ذات الأولوية للأمم المتحدة في مهام المراجعة الداخلية وزيادة استخدام تحليل البيانات لرصد تنفيذ خطة العمل في بيئة دينامية. وبالإضافة إلى ذلك، يعتزم التكليف بإجراء تقييم خارجي للجودة وفقا للشروط المهنية للرقابة الداخلية.

26-27 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن زيادة كفاءة أعمال المنظمة واقتصادها وفعاليتها، وعن تأثير أكبر على النتائج.

الأداء البرنامجي في عام 2020

26-28 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز إطار الرقابة الداخلية من أجل استدامة الأداء وتحسين الشفافية في المنظمة

26-29 من خلال إجراء عمليات المراجعة الداخلية، رمى البرنامج الفرعي إلى تعزيز عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في الكيانات والمجالات المشمولة بخطة عمل المراجعة الداخلية لعام 2020. وأصدر البرنامج الفرعي 93 تقريرا من تقارير مراجعة الحسابات ومذكرة استشارية موجهة إلى مديري البرامج تتضمن 377 توصية. وشملت هذه التقارير ما يلي: 27 تقريرا متعلقا بالكيانات المشمولة بالميزانية العادية؛ و 30 تقريرا متعلقا بالكيانات الممولة من حساب دعم عمليات حفظ السلام؛ و 36 تقريرا

متعلقا بالكيانات التي تتلقى تمويلا من خارج الميزانية (بما في ذلك 17 تقريرا متعلقا بالكيانات التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و 7 تقارير متعلقة بالصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة).

26-30 وتشكل نظم الإدارة إجراءات الرقابة الرئيسية للأداء المستدام الأداء والشفافية المعززة في تنفيذ الولاية. وفي عام 2020، شملت عمليات مراجعة الحسابات التي أجراها البرنامج الفرعي أنشطة في مجالات آليات الإدارة والعمليات ذات الصلة في مكتب إدارة الاستثمارات التابع للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (بناء على طلب الجمعية العامة)، وفي الأمانة العامة أنشطة متصلة بالمشتريات وإدارة سلسلة الإمدادات، وحماية البيانات والخصوصية، ونظم إدارة الوثائق. وفيما يتعلق بعمليات مراجعة الحسابات الأخيرة، هدفت التوصيات إلى تعزيز عمليات الإدارة، مثل التوجيهات المتعلقة باستمرارية تصريف الأعمال في الحالات غير المتوقعة (مثل جائحة كوفيد-19). وشملت المجالات الأخرى التي تمت مراجعتها الجهود الأولية للتصدي لجائحة كوفيد-19 من جانب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

26-31 وقام البرنامج الفرعي، نظرا لصلته المباشرة بتعزيز إطار الرقابة الداخلية للأمانة العامة، وبناء على طلب إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، بتقديم المشورة بشأن تصميم بيانات الرقابة الداخلية في مجالات المشتريات والموارد البشرية واللوجستيات، وقائمة التقييم الذاتي المرجعية المتعلقة بالإبلاغ عن الأداء التي يتعين على الكيانات إنجازها.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

26-32 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تنفيذ نسبة 39 في المائة من التوصيات المتعلقة بالتصدي للمخاطر ذات الصلة بالرقابة الداخلية بحلول تاريخها المستهدف (انظر الشكل الأول من الباب 26).

الشكل الأول من الباب 26

مقياس الأداء: النسبة المئوية للتوصيات المتعلقة بالتصدي للمخاطر ذات الصلة بالرقابة الداخلية التي تنفذ بحلول التاريخ المستهدف

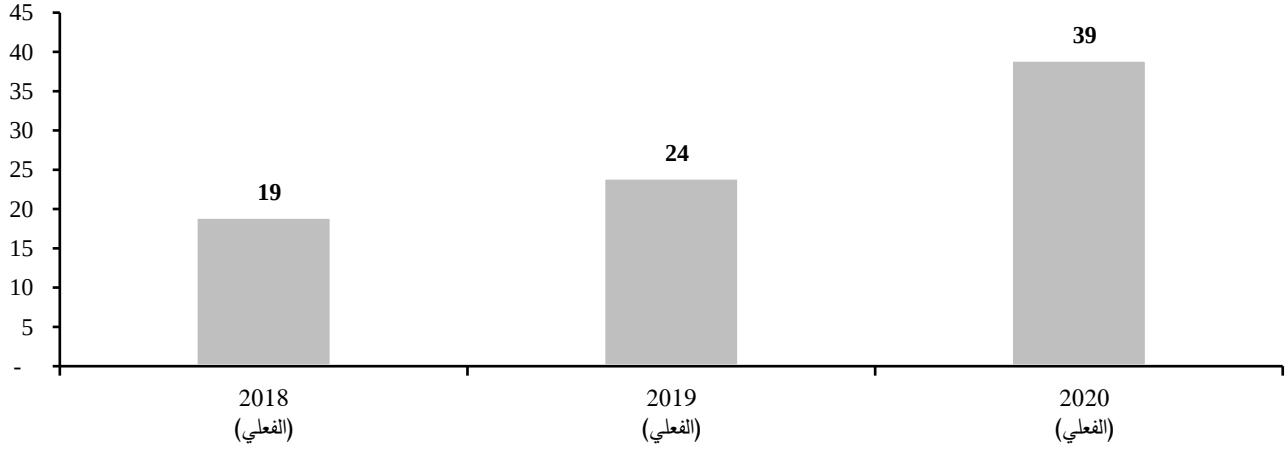

ملاحظة: لا تشمل المذكرات الاستشارية أو غيرها من النصائح المقدمة إلى الكيانات.

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

26-33 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، غيّر البرنامج الفرعي نهجه المتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات وألغى عددا من المنجزات المستهدفة أو أرجأها. وقد تمكن البرنامج الفرعي من الاضطلاع بأنشطة مراجعة الحسابات عن بعد، ولكن

إنجاز هذه الأنشطة استغرق وقتا أطول بسبب عدم توافر جميع الوثائق إلكترونيا. ورغم أن المكتب تمكن من الإبقاء على إمكانية الاتصال بالموظفين عن طريق التداول بالفيديو، فنوعية هذا الاتصال لم تكن بنفس نوعية التفاعلات الشخصية. فقد كان من الصعب تنفيذ عمليات التحقق المادي، وتقييم إجراءات الرقابة المرنة، وتقييم البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأدت هذه القيود إلى إلغاء 53 من المنجزات المستهدفة المقررة. وكان لهذه التغييرات تأثير على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة 2 أدناه.

26-34 ولكن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه 24 نشاطا إضافيا لدعم الإدارات في مجال المسائل الناشئة خلال جائحة كوفيد-19 ضمن الإطار العام لأهدافه. وأضيفت مهام جديدة متعلقة بتأثير جائحة كوفيد-19، بما في ذلك استعراض الإجراءات الإدارية لضمان استمرارية تصريف الأعمال ورفاه الموظفين في عمليات حفظ السلام؛ والخدمات الاستشارية في مجالات إدارة سلسلة الإمدادات، والمساعدات النقدية، والرصد عن بعد للشركاء المنفذين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ والمراجعة المسبقة للمشتريات الطارئة المتصلة بجائحة كوفيد-19.

النتائج المقررة لعام 2022

26-35 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتيجتين المقدمتين في الخطة البرنامجية المقترحة السابقة، ولذلك تظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. والنتيجة 3 هي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تعزيز خط الدفاع الثاني لتحسين الامتثال وإدارة المخاطر في المنظمة[331]

الأداء البرنامجي في عام 2020

26-36 أجرى البرنامج الفرعي، تمشيا مع ولايته، عمليات مراجعة للحسابات وقدم توصيات لتعزيز المهام المركزية التي تمكن من تسيير الأعمال داخل الأمانة العامة. وفي عام 2020، ركز البرنامج الفرعي على جهود إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وإدارة الدعم العملياتي، وإدارة شؤون السلامة والأمن، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتعزيز إدارة المخاطر، ومهام الرقابة الداخلية والمساءلة، بما في ذلك إدارة البيانات ورصد تفويض السلطة.

26-37 وأسهم العمل المذكور أعلاه في 15 في المائة من توصيات مراجعي الحسابات المقبولة الموجهة إلى إدارات الأمانة العامة التي تؤدي مهام مركزية تمكّن من تسيير الأعمال، وهي نسبة تجاوزت الهدف المقرر وهو 12 في المائة الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

26-38 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللمساهمة في إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف، يعتزم البرنامج الفرعي إجراء عمليات مراجعة للحسابات في ثمانية كيانات مع التركيز على فعالية إدارة نظم البيانات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان التنفيذ الناجح لنظام تفويض السلطة. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الثاني من الباب 26).

(331) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 30)).

الشكل الثاني من الباب 26

مقياس الأداء: النسبة المئوية لتوصيات مراجعي الحسابات المقبولة الموجهة إلى إدارات الأمانة العامة التي تؤدي مهام مركزية تمكن من تسيير الأعمال

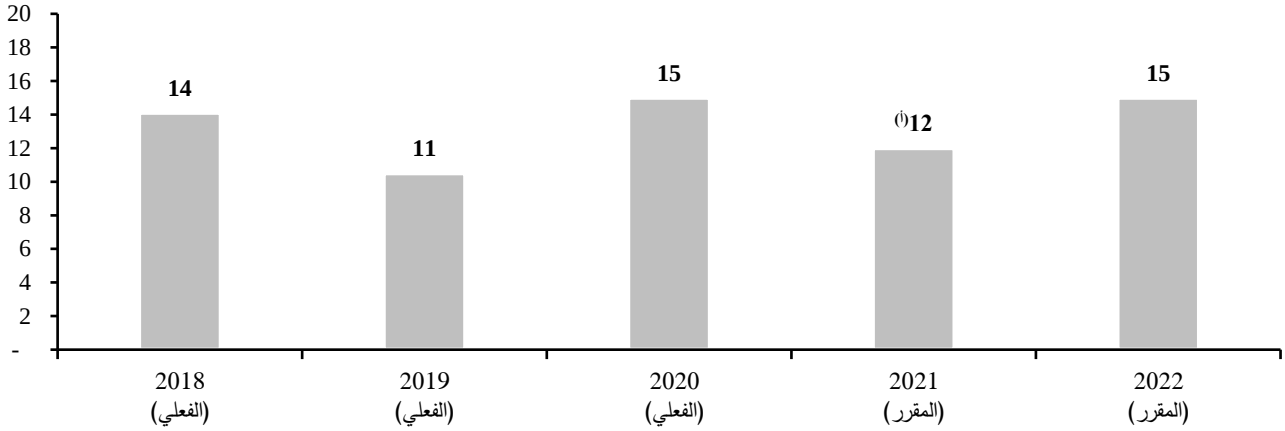

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: زيادة الأثر من خلال اتخاذ مديري البرامج إجراءات أكثر ملاءمة وأنسب من حيث التوقيت لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات[332]

الأداء البرنامجي في عام 2020

26-39 عزز البرنامج الفرعي عملية تقديم التوصيات لضمان أن يضع المكتب توصيات تعالج بوضوح مخاطر وأسباب التقصير في الأداء لكي يتسنى لمديري البرامج فهم الأساس المنطقي لهذه التوصيات وأهميتها البالغة وتنفيذها من دون تأخير لا مبرر له. وحدد البرنامج الفرعي لنفسه، كمؤشر داخلي للأداء، هدفا لتقييم ما إذا كانت توصياته تؤثر بشكل مباشر على عمل مديري البرامج، بهدف تنفيذ ما لا يقل عن 85 في المائة من جميع التوصيات في غضون 24 شهرا من صدورها.

26-40 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تنفيذ (إغلاق) 70 في المائة من التوصيات في غضون 24 شهرا، الأمر الذي لم يؤد إلى تحقيق الهدف المقرر وهو 85 في المائة م التوصيات الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021. ويعزى الأداء الذي كان أدنى من المتوقع جزئيا إلى جائحة كوفيد-19 التي أبطأت عملية متابعة تنفيذ التوصيات.

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

26-41 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيصوغ البرنامج الفرعي توصيات مفيدة وقابلة للتنفيذ في غضون فترة معقولة وسيواصل العمل مع الإدارة من أجل تنفيذها على وجه السرعة. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الثالث من الباب 26).

(332) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الشكل الثالث من الباب 26

مقياس الأداء: النسبة المئوية للتوصيات المنفذة (المغلقة) في غضون 24 شهرا

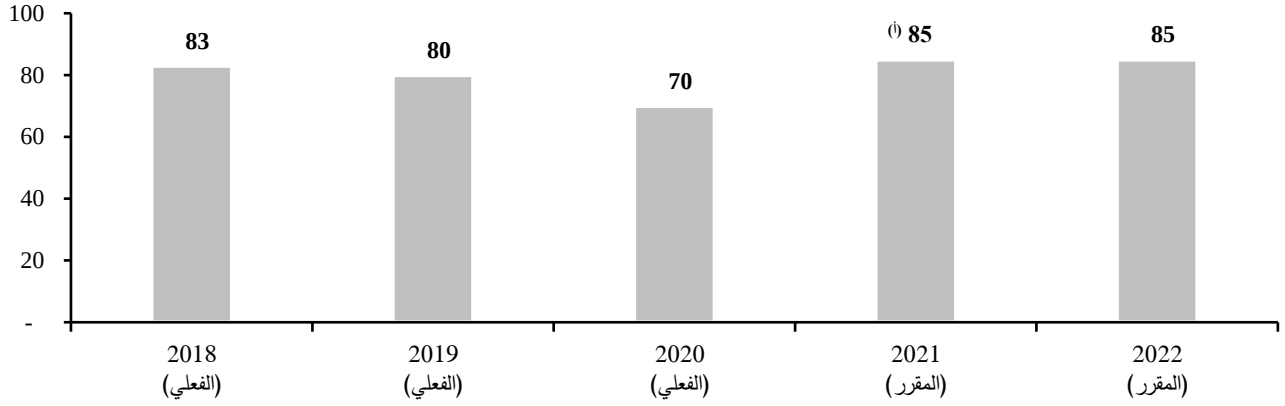

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز إدارة البيانات من أجل تحسين أداء المنظمة والمساءلة فيها

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

26-42 في عامي 2020 و 2021، اضطلع البرنامج الفرعي بأنشطة في مجال الضمانات والخدمات الاستشارية في مجالات تصنيف البيانات ومعالجتها وحمايتها، وإدارة الوثائق، بما يشمل معظم كيانات الأمانة العامة، منها عمليات حفظ السلام. ويدعم بعض من هذا العمل وضع سياسات لإدارة البيانات في الأمانة العامة.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

26-43 تمثل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أن الجهود التي بذلها لتعزيز قدرته على المراجعة المتعلقة بمجالات مثل إدارة البيانات قد ثبتت ضرورتها لتوفير الدعم للمراجعة الداخلية في مجالات مثل استمرارية تصريف الأعمال وإدارة الأزمات، والتعجيل بتعديل البرامج من أجل الحفاظ على الولايات والأهداف الأساسية خلال جائحة كوفيد-19. وأتاح للبرنامج الفرعي أيضا أن يسهم إسهاما هادفا في وضع سياسات إدارة البيانات في الأمانة العامة عن طريق تقديم تقييمات مفصلة للممارسات المتعلقة بإدارة البيانات الداخلية لكيانات الأمانة العامة. وسيكثف البرنامج الفرعي، في سياق تطبيق هذا الدرس، جهوده لمعالجة المجالات المحددة التي تنطوي على مخاطر أكبر وسيقدم توصيات لزيادة إدارة البيانات من أجل تحسين أداء المنظمة ومساءلتها. وسيركز البرنامج الفرعي مراجعته على مواضيع من قبيل تنظيم خصوصية البيانات وتوافرها وسهولة استعمالها وأمنها وسلامتها دعما لاستراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات من قبل الجميع وفي كل مكان، وللمساهمة في قدرة المنظمة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

26-44 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من خلال معدل التنفيذ البالغ 85 في المائة من توصيات مراجعي الحسابات التي تعزز إدارة البيانات في المنظمة (انظر الشكل الرابع من الباب 26).

الشكل الرابع من الباب 26

مقياس الأداء: النسبة المئوية للتوصيات المنفذة من توصيات مراجعي الحسابات الصادرة في سنة معينة والتي تعزز إدارة البيانات في المنظمة

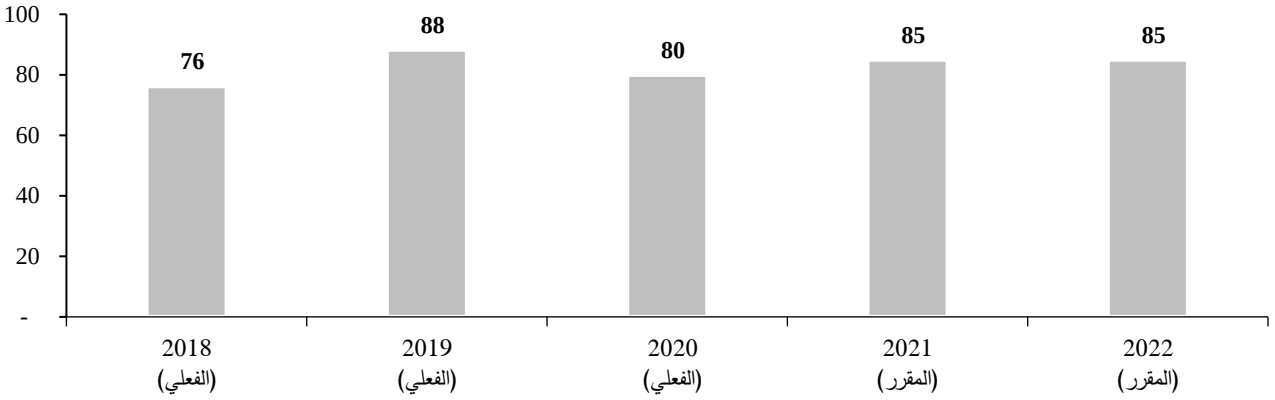

الولايات التشريعية

26-45 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

244/67 باء تمويل الآلية الدولية لإنجاز الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

247/75 تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

266/72 باء تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة

المنجزات المستهدفة

26-46 يعرض الجدول 26-2 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي ساهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 26-2

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**1**	**1**	**1**	**–**
1 - مراجعة ترتيبات الإدارة في مكتب إدارة الاستثمارات التابع للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (القرار 263/74)	1	1	–	–
2 - تقرير فترة السنتين عن المشتريات، مع التركيز على التخطيط للطلب والتزود بالسلع في بعثات حفظ السلام (القرار 266/72 باء)، وإدراج تنفيذ القيود المفروضة على عمل موظفي المشتريات بعد انتهاء الخدمة (القرار 256/74)	–	–	1	–
باء - توليد المعارف ونقلها				
المنشورات (عدد المنشورات)	**150**	**93**	**150**	**150**
3 - تقارير المراجعة الداخلية (الضمانات والمشورة)	150	93	150	150

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: توفير مشورة الخبراء للإدارة بشأن المسائل المتصلة بأنشطة الرقابة بالتنسيق مع هيئات الرقابة الأخرى من خلال عقد اجتماعات ثنائية وثلاثية مع وحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات.

البرنامج الفرعي 2
التفتيش والتقييم

الهدف

26-47 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز الجدوى والكفاءة والفعالية والأثر في تنفيذ البرامج والولايات التشريعية للمنظمة، وتحسين عملية اتخاذ القرار والمساءلة والتعلم.

الاستراتيجية

26-48 للمساهمة في تحقيق الهدف، سيركز البرنامج الفرعي على النتائج الفنية التي تحققها كيانات الأمانة العامة على مستوى البرنامج الفرعي في إطار ركائز السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والعمل الإنساني. وسيدمج البرنامج الفرعي، لدى إجراء تقييماته، استراتيجيات الأمين العام المتعلقة بالمسائل الجنسانية والاستدامة البيئية والبيانات، وسيأخذ في الاعتبار أيضا أثر جائحة كوفيد-19 على أداء البرنامج فيما يتعلق بتنفيذ الولاية.

26-49 وسيواصل البرنامج الفرعي صقل منهجيته ووضع تصميم مناسب للتقييم وتقنيات لجمع البيانات من أجل تعزيز تقييم البرامج. ودعما للإصلاح الإداري الذي يقوم به الأمين العام والذي دعا إلى تعزيز قدرة الأمانة العامة على التقييم، يعتزم البرنامج الفرعي تقديم التوجيه المنهجي المستمر والمنتظم والدعم في مجال بناء القدرات إلى كيانات الأمانة العامة، وإلى المنظمة الأوسع نطاقا، بالشراكة مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال. وسيدعم البرنامج الفرعي أيضا التقييم على نطاق المنظومة من خلال التعاون مع المكتب التنفيذي للأمين العام. وستواصل المشاورات الثلاثية والثنائية المنتظمة مع وحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات تعزيز أوجه التآزر بين خطة عمل البرنامج الفرعي وخطط عمل الهيئات الرقابية الأخرى. ويخطط البرنامج الفرعي لاستكمال تقييمات البرامج الفرعية لثلاث لجان إقليمية وتقييمات لمهمة التنسيق التي يضطلع بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ونظام المنسقين المقيمين، فضلا عن تقييم مواضيعي واحد لم يحدد موضوعه بعد. وسيبدأ البرنامج الفرعي أيضا التقييم الذي صدر به تكليف من مجلس الأمن لطرائق وعمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في عام 2021، لكي يستعرضه المجلس في عام 2022.

26-50 وسيشارك البرنامج الفرعي في الحلقات الدراسية السنوية للتبادل بين المعنيين بممارسة التقييم التي ينظمها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ويشارك فيها في كثير من الأحيان أعضاء من الأوساط الأكاديمية والأوساط المعنية بالتقييم على الصعيدين الدولي والوطني، بما في ذلك شراكة EvalPartners. ويقوم فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم أيضا بوضع برنامج لمنح شهادات تقييم، بالشراكة مع الأوساط الأكاديمية، من خلال فريقه العامل المعني بإضفاء الطابع المهني على التقييم. وسيعمل البرنامج الفرعي، كجزء من استراتيجيته الرامية إلى تعزيز التقييم في الأمانة العامة، مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال على وضع وتنفيذ برنامج تدريب على التقييم في الأمانة العامة بالشراكة مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة.

26-51 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) زيادة التعلم والمساءلة في الإدارات والمكاتب من أجل تحقيق النتائج المقررة لبرامج عملها على مستوى البرامج الفرعية والاستناد إلى الدروس المستفادة، وتحديدا خلال جائحة كوفيد-19؛

(ب) تعزيز القدرة على التقييم والأداء، وزيادة استخدام نتائج التقييم لإرشاد تخطيط البرامج في المنظمة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

26-52 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجدّت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز ثقافة التعلم في المنظمة

26-53 وضع البرنامج الفرعي منتجات معرفية جديدة استخدمت فيها بيانات تقييم جُمِعت في وقت سابق لإعداد تقارير توليفية وتوجيهات متعلقة بالتقييم. وقد يسرت هذه التقارير التوليفية التعلم في إطار المنظمة من خلال تبادل الاتجاهات والأفكار. وصدر التقرير التوليفي للتقييم المتعلق بثقافة المنظمة للأمم المتحدة في حزيران/يونيه 2020. وفي التقرير، سُلِّطَ الضوء على القضايا التي تهم القيادة العليا، بما في ذلك، على سبيل المثال، ضرورة تعزيز ما يلي: (أ) الرصد والتقييم؛ (ب) التفكير الاستراتيجي لتحقيق النواتج؛ (ج) التواصل وتبادل المعلومات؛ (د) التكامل بين المقر والميدان؛ (هـ) تعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال تكافؤ الفرص المهنية لجميع الموظفين، وضرورة إيلاء الاعتبار الواجب للمسائل الجنسانية على الصعيدين السياساتي والتشغيلي. وبدأ العمل أيضا لإعداد تقرير توليفي عن التنسيق وتقرير آخر عن التخطيط الاستراتيجي، وسيُنجَز في الربع الأول من عام 2021.

26-54 وأعد البرنامج الفرعي موجزا توليفيا للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن التقييم في ظل جائحة كوفيد-19 انطلاقا من المبادئ التوجيهية الصادرة عن مكاتب التقييم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد ساهم ذلك في وضع بروتوكول لتقييم التصدي لجائحة كوفيد-19 بوصفه توجيها لمهام التقييم في الأمانة.

26-55 وباستخدام نهج "نظرية التغيير"، وضع البرنامج الفرعي تحليلا ورسما بيانيا مفصلين لمجموعة الأسباب والآثار لتصدي الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19 كمساهمة في أعمال تقييم المخاطر للبرنامج الفرعي 4 التابع لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وكمساهمة في مشروع تقييم يقوم به المكتب التنفيذي للأمين العام للدروس المبكرة وقابلية تقييم الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

26-56 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة التعلم عن الاتجاهات والممارسات الجيدة من خلال التقارير التوليفية عن التقييم الشامل لعدة إدارات والمعايير المشتركة لتقييم التصدي لجائحة كوفيد-19 في الأمانة العامة للأمم المتحدة (انظر الجدول 26-3).

الجدول 26-3

مقياس الأداء

الفعلي لعام 2018	*الفعلي لعام 2019*	*الفعلي لعام 2020*
• التعلم في إطار المنظمة بشأن الاتجاهات والممارسات الجيدة من خلال تقييمات البرامج المحددة الأهداف	• التعلم في إطار المنظمة بشأن الاتجاهات والممارسات الجيدة من خلال تقييمات البرامج المحددة الأهداف	• زيادة التعلم بشأن الاتجاهات والممارسات الجيدة من خلال تقارير توليفية عن التقييم الشامل لعدة إدارات • المعايير المشتركة لتقييم التصدي لجائحة كوفيد-19 في الأمانة العامة للأمم المتحدة

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

26-57 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، اضطر البرنامج الفرعي إلى تأجيل إنجاز تقريرين متعلقين بتقييم عمليات حفظ السلام حتى عام 2021. وفي ظل تكيف المنظمة مع المعيار الجديد للعمل خلال جائحة كوفيد-19، استأنف البرنامج الفرعي عمله الرقابي بإطلاق مهام التقييم الجديدة في الربع الأخير. وتأثير التأخر في بدء مهام التقييم الجديدة أدى إلى تأخر جميع نواتج التقييم إلى الربع الأخير من عام 2021، وكانت لتُستكمل هذه النواتج في الأحوال العادية بحلول آذار/مارس 2021. وسيقلل هذا التأخير من عدد التقييمات المتاحة لكي تستعرضها لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة لدى نظرها في أداء وتصميم برامج الأمانة العامة.

26-58 غير أن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه أنشطة جديدة مندرجة ضمن النطاق العام لأهدافه. وعندما بدأ تفشي جائحة كوفيد-19 في آذار/مارس 2020، ونتيجة الطلبات التي فرضتها الجائحة على كيانات الأمانة العامة، ركز البرنامج الفرعي على الابتكار وتطوير منتجات جديدة. وأسهمت المنجزات المستهدفة والأنشطة الجديدة والمعدلة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة الناشئة لعام 2020 أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

26-59 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتيجتين المقدمتين في الخطة البرنامجية المقترحة السابقة، ولذلك تظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. والنتيجة 3 هي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: التقييم المركز من أجل تحسين اتخاذ القرارات المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة والمسائل المتصلة بأهداف التنمية المستدامة[333]

الأداء البرنامجي في عام 2020

26-60 في عام 2020، خطط البرنامج الفرعي لتوفير مزيد من الأدلة التقييمية بشأن نتائج مبادرات إصلاح الأمم المتحدة من أجل دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذا الغاية، زاد البرنامج الفرعي تركيزه على التقييمات التي يجريها في هذين المجالين.

(333) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 30)).

26-61 وقام البرنامج الفرعي بمراقبة تقييم مبادرات الإصلاح من خلال تقييماته لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومن خلال المهام الاستشارة لدعم مكتب التنسيق الإنمائي الجديد ونظام المنسقين المقيمين. وأنهى أيضا عملية تفتيش لمهمة التقييم المتعلقة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة دعما لجهود الإصلاح الإداري الرامية إلى تعزيز التقييم.

26-62 وقيّم البرنامج الفرعي كيانات الأمانة العامة التي اضطلعت بأدوار لدعم الدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من خلال مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وإدارة التواصل العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، واستجابة لطلب من مجلس الأمن، قام البرنامج الفرعي أيضا بتقييم طرائق وعمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ووفقا للممارسة المتبعة، شرع المكتب في إجراء دراسات استقصائية بعد التقييم بشأن نوعية تقارير التقييم.

26-63 وأسهم العمل المذكور أعلاه في اعتماد نهج منظم لتقييم إصلاح الأمم المتحدة والمسائل المتصلة بأهداف التنمية المستدامة في المهام السبع المقررة، ودعم عملية اتخاذ القرارات في تسعة كيانات تابعة للأمانة العامة حققت الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

26-64 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيجري البرنامج الفرعي 13 عملية تقييم وتفتيش لبرامج الأمانة العامة والمواضيع الشاملة، مع التركيز على تقييم تحقيق نتائج البرامج الفرعية في إطار ركائز السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والعمل الإنساني. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 26-4).

الجدول 26-4

مقياس الأداء

الفعلي لعام 2018	*الفعلي لعام 2019*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*[أ]	*المقرر لعام 2022*
التقييمات المخصصة لاتخاذ قرارات بشأن إصلاح الأمم المتحدة والمسائل المتصلة بأهداف التنمية المستدامة:	شروع مديري البرامج في الحوار بشأن تقييم إصلاح الأمم المتحدة والمسائل المتصلة بأهداف التنمية المستدامة	اعتماد نهج منظم إزاء عمليات تقييم إصلاح الأمم المتحدة والمسائل المتصلة بأهداف التنمية المستدامة في المهام السبع المقررة لدعم عملية اتخاذ القرار في تسعة كيانات تابعة للأمانة العامة	ارتفاع النسبة المئوية لجميع توصيات التفتيش والتقييم المقبولة من جانب مديري البرامج، والتنفيذ في وقت أنسب	نسبة 100 في المائة من توصيات التفتيش والتقييم كانت مقبولة من جانب مديري البرامج
• مكتب شؤون نزع السلاح	• برنامج الأمم المتحدة للبيئة			
• إدارة شؤون الإعلام	• مكتب الشؤون القانونية			
• مكتب إدارة الموارد البشرية	• مكتب شؤون الفضاء الخارجي			
	الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة			

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تحسين المساهمة في تعزيز جدوى تقييمات الأمانة العامة وكفاءتها وفعاليتها وأثرها[334]

الأداء البرنامجي في عام 2020

26-65 في ركيزة السلام والأمن، بدأ البرنامج الفرعي تقييماته المقررة لما يلي: (أ) الشؤون السياسية في عمليات حفظ السلام؛ (ب) دعم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ (ج) مساهمة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في عودة واستعادة وبسط سلطة الدولة في مجال سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب في شمال ووسط مالي؛ (د) تقييم مواضيعي لقضايا المرأة والسلام والأمن في مجال حفظ السلام. وفي ركيزة التنمية، بدأ البرنامج الفرعي تقييماته المقررة لما يلي: (أ) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا – مع التركيز على البرنامج الفرعي المعني بسياسة الاقتصاد الكلي؛ (ب) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – مع التركيز على البرنامج الفرعي المعني بحوكمة الاقتصاد الكلي؛ (ج) اتساق برامج الأمم المتحدة على المستوى القطري دعما لخطة عام 2030 (لمكتب التنسيق الإنمائي). وتشمل مراحل بدء أعمال التقييم في كلا الركيزتين ما يلي: إجراء بحوث أولية؛ والتنسيق مع كيانات الرقابة الداخلية والخارجية؛ وتحديد نطاق العمل، الذي يشمل عمليات تقييم المخاطر وتقدير قابلية التقييم؛ وتحليلات الجهات صاحبة المصلحة؛ ووضع نظرية التغيير من خلال إقامة

(334) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

مشاورات وثيقة مع جهات التنسيق المعنية بإدارة الكيانات وممثلي الجهات صاحبة المصلحة؛ وصياغة الورقة الاستهلالية التي تتضمن التصميم الشامل للتقييم وتفصيل أساليب التقييم ومصادر البيانات.

26-66 وبالإضافة إلى ذلك، أصدر البرنامج الفرعي 26 مذكرة استشارية ومذكرة وتوجيها لدعم عملية اتخاذ القرارات في الكيانات والاستفادة من الدروس، بما في ذلك مذكرات موجهة إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وإدارة التواصل العالمي، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب التنسيق الإنمائي، ونتائج الدراسة الاستقصائية المصنفة على مستوى البعثات لما عدده 13 بعثة من بعثات حفظ السلام.

26-67 وواصل البرنامج الفرعي عمله المتعلق بتعزيز قدرات التقييم وتغطيته في الأمانة العامة من خلال إعداد تقريره لفترة السنتين عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات، ووضع لوحة متابعة للتقييم مرافقة له، ومن خلال دعم سياسة التقييم التي يعتمدها الأمين العام. وفي عام 2020، وفر البرنامج الفرعي أيضا الدعم المنهجي لمكتب التقييم في مكتب مكافحة الإرهاب من أجل تقييمه لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وقدم المشورة المنهجية وأدوات التقييم إلى البعثات السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام.

26-68 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق معدل تنفيذ قدره 47 في المائة من التوصيات ضمن الإطار الزمني المحدد الذي يتألف من 24 شهرا، الأمر الذي لم يؤدِّ إلى تحقيق الهدف المقرر وهو 85 في المائة الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021. ويعزى ذلك جزئيا إلى إغلاق عدد كبير من التوصيات القديمة في عام 2020، وإلى أثر الجدول الزمني الجديد البالغ 24 شهرا لتنفيذ التوصيات، مقابل الجدول الزمني السابق الذي كان يتألف من 36 شهرا. وفي عام 2021، سيقدم البرنامج الفرعي أيضا الدعم المنهجي وغيره من أشكال الدعم إلى خمسة كيانات تابعة للأمانة العامة لكي تحقق معايير جودة مقبولة فيما يتعلق بالتقييم.

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

26-69 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. ففي عام 2022، يعتزم تقديم التقييمات السبعة المشار إليها في الفقرة 26-65 أعلاه إلى لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة. وسيواصل ويستكمل العمل المتعلق بالتقييمات التالية: (أ) سياسة الاقتصاد الكلي، والحد من الفقر، وتمويل التنمية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ (ب) الازدهار الاقتصادي المشترك في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا؛ (ج) تنسيق العمل الإنساني والاستجابة في حالات الطوارئ في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ (د) التعاون والتكامل الاقتصاديان في ركيزة التنمية في اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ (هـ) نظام المنسقين المقيمين؛ (و) عناصر الميزنة القائمة على النتائج، التي تحدد لاحقا، لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي أو قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعثة خامسة، فضلا عن مسألة مواضيعية تحدد لاحقا. وسيكمل البرنامج الفرعي أيضا التقييم الذي صدر به تكليف من مجلس الأمن لطرائق وعمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، لكي يستعرضه المجلس في عام 2022. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الخامس من الباب 26).

الشكل الخامس من الباب 26

مقياس الأداء: النسبة المئوية للتوصيات المغلقة في غضون 24 شهرا

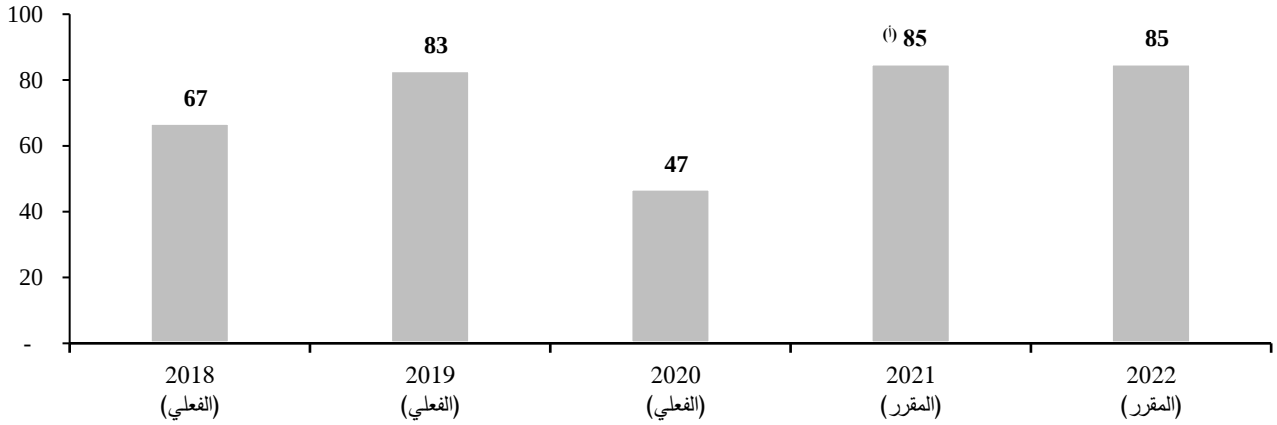

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز مهمة التقييم في الأمانة العامة من أجل زيادة أهمية الأمم المتحدة وكفاءتها وفعاليتها

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

26-70 يعزز التقييم الصارم المساءلةَ والتعلم واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة لتحسين الأداء العام للأمم المتحدة في تحقيق النتائج. ومنذ عام 1994، أصدر البرنامج الفرعي تقريرا لفترة سنتين عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات، ووضع لوحة متابعة للتقييم مرافقة له تقدم تحليلا لأداء مهمة التقييم في الأمانة العامة واستقلاليتها. وحدد الأمين العام سبل مواصلة تعزيز القدرة على التقييم في الأمانة العامة بوصفها ذات أهمية بالغة لنجاح تنفيذ مختلف مبادرات إصلاح الأمم المتحدة. ولذلك، زاد البرنامج الفرعي في تقريره الأحدث لفترة السنتين عدد الكيانات التي تم تقييمها.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

26-71 تمثل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أنه بحاجة إلى زيادة جهوده لدعم ترتيبات التقييم في أنحاء الأمانة العامة لتحسين مهمة التقييم في المنظمة. وتمثلت إحدى النتائج الرئيسية الأخرى لتقرير فترة السنتين الأحدث في أن ممارسة التقييم لا تزال متفاوتة إلى حد كبير في أنحاء الأمانة العامة، حيث تقتصر الممارسة المجدية على حفنة من الكيانات ذات المهام المحددة والموارد المخصصة (معظمها في إطار ركيزتي التنمية وحقوق الإنسان) والتي تركز على المشاريع وتُوَجَّه من الجهات المانحة. وكانت هناك ممارسة تقييم هامشية أو غير موجودة في معظم الكيانات في مجالات السلام والأمن والإدارة والدعم. وكان تقييم البرنامج الفرعي من قبل مديري البرامج، على النحو المطلوب في نشرة الأمين العام بشأن الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2018/3)، محدودا على نطاق المنظمة. فالافتقار إلى بناء القدرات والدعم التقني في مجال التقييم لتطوير مهام التقييم وتعزيز ثقافة التقييم على نطاق المنظمة، ظل يشكل فجوات بالغة الأهمية. ويعتزم البرنامج الفرعي، من خلال تطبيق هذا الدرس، استخدام هذه المعلومات والتنسيق مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال ومهام التقييم التي تضطلع بها الكيانات الأخرى لتعزيز دعمه وتوجيهاته وأدواته لإجراء تقييمات عالية الجودة على نطاق الأمانة العامة، بما في ذلك التوجيهات المتعلقة بمنهجيات التقييم المراعية

للاعتبارات الجنسانية وحقوق الإنسان، وتعزيز إدماج العناصر الأساسية للتقييم (مثل الأدلة، والاستقلالية، والتعلم، والتكيف) في عمليات الاستعراض والتقييم القائمة. وسيتولى أيضا تنسيق ودعم تنظيم التدريب على التقييم للموظفين ومديري البرامج والقيادة العليا من أجل مواصلة تعزيز قدرات التقييم في الأمانة العامة. وسيعزِّز البرنامج الفرعي الطريقة التي يقيِّم بها القدرة على التقييم في المنظمة، مع التركيز على المعايير التالية: وجود ترتيب مخصص أو جهة تنسيق مخصصة للتقييم؛ ووضع سياسة تقييم خاصة بكيانات محددة؛ وخطة عمل للتقييم.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

26-72 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من خلال ارتفاع النسبة المئوية للكيانات التي تستوفي ما لا يقل عن 80 في المائة من معايير الأداء التي تم تقييمها في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية لفترة السنتين عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات (انظر الشكل السادس من الباب 26).

الشكل السادس من الباب 26

مقياس الأداء: النسبة المئوية للكيانات التي تستوفي ما لا يقل عن 80 في المائة من معايير الأداء التي تم تقييمها في تقرير فترة السنتين عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات

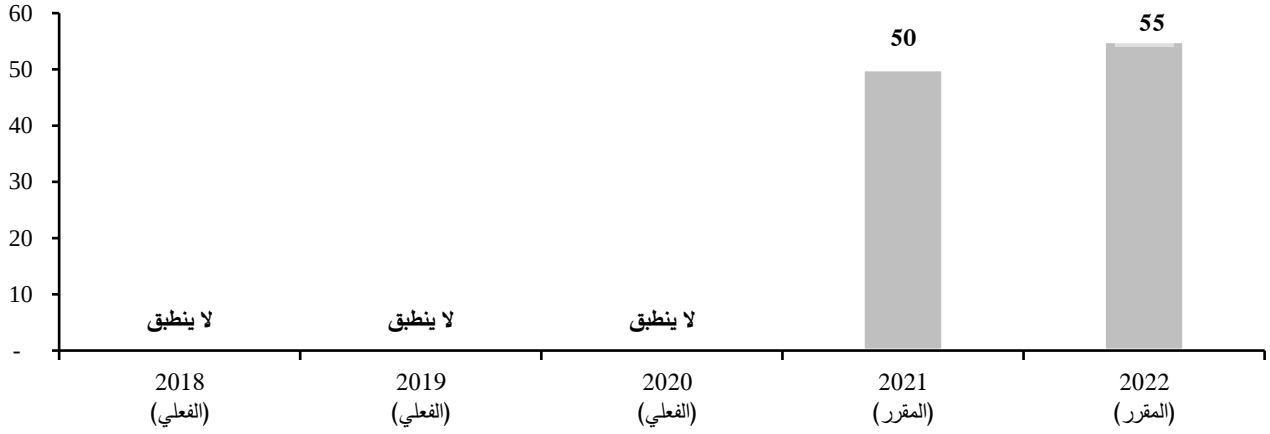

ملاحظة: لا تشمل هذه التقييمات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وستُعد البيانات المرجعية اعتبارا من عام 2021.

الولايات التشريعية

26-73 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

254/60 استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

243/75 تخطيط البرامج

266/72 ألف وباء تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة

المنجزات المستهدفة

26-74 يعرض الجدول 26-5 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت والتي من المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة 2020-2022.

الجدول 26-5

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**16**	**8**	**1**	**8**
1 - تقارير التقييم المتعلقة بمختلف البرامج المقدمة للجمعية العامة (لجنة البرنامج والتنسيق)	8	–	1	–
2 - الاستعراضات التي تجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المتعلقة بتقييمات مختلف البرامج	7	7	–	8
3 - تقييم الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين المقدم لمجلس الأمن	1	1	–	–
باء - توليد المعارف ونقلها				
المنشورات (عدد المنشورات)	**9**	**8**	**13**	**13**
4 - تقارير التقييم والتفتيش	9	8	11	13
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم مذكرات استشارية ومذكرات وتوجيهات إلى جميع كيانات الأمانة العامة.				

البرنامج الفرعي 3
التحقيقات

الهدف

26-75 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز المساءلة والسلوك الأخلاقي داخل المنظمة.

الاستراتيجية

26-76 بغية الإسهام في تحقيق الهدف، سيحقق البرنامج الفرعي في التقارير المتعلقة بالانتهاكات المحتملة لأنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها الإدارية ذات الصلة. ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الجهود الرامية إلى تنظيم الوقاية من سوء السلوك الجنسي، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان والتحرش الجنسي والتصدي له. وسيواصل تعزيز القدرة على مكافحة الغش والفساد، ولا سيما الغش في التأمين الطبي. وبالإضافة إلى ذلك، سيركز البرنامج الفرعي على التنويع في تكوين موظفيه من خلال التواصل مع الشبكات المهنية لجذب المرشحين المهتمين والمؤهلين تأهيلا جيدا من ذوي الخلفيات المختلفة.

26-77 وسيواصل البرنامج الفرعي التنسيق مع الهيئات الرقابية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، من قبيل وحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات، وسيشارك في فرقة العمل التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق المعنية بالتصدي للتحرش الجنسي داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الفريق الفرعي المعني بتحسين عمليات

التحقيق في قضـايا التحرش الجنسـي. وبالإضـافة إلى ذلك، يعتزم التكليف بإجراء تقييم خارجي للجودة وفقا للمتطلبات المهنية للرقابة الداخلية.

26-78 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى اتخاذ الأمين العام ومندوبيه قرارات بشـأن الإجراءات القضـائية أو التأديبية أو التدابير التصحيحية، إضافة إلى تحسين المساءلة عن سوء السلوك.

الأداء البرنامجي في عام 2020

26-79 يشـمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة المذكورة أدناه التي ظهرت خلال عام 2020، فضـلا عن الأداء البرنامجي المقدم في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

زيادة قدرة المنظمة على التصدي لسوء السلوك المبلغ عنه

26-80 في حين شـهد البرنامج الفرعي انخفاضـا مؤقتا في عدد التقارير الجديدة المتعلقة بسـوء السـلوك في الفترة بين آذار/مارس وأيار/مايو 2020، لوحظ تصـاعد في عمليات الإبلاغ في حزيران/يونيه 2020، مع ملاحظة العودة لاحقا في الربع الأخير من عام 2020 إلى مسـتويات الإبلاغ التي سـبقت الجائحة. وواصـل البرنامج الفرعي تركيزه على الأولويات التنظيمية المتصـلة بالتحرش الجنسـي، والاسـتغلال والاعتداء الجنسـيين، والانتقام، والغش، والفسـاد. وظل الإبلاغ عن سـوء السـلوك إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مرتفعا على الرغم من تفشـي الجائحة، مما يعكس اسـتمرار الثقة في آليات الإبلاغ. وجرى التأكيد على الغش في مجال التأمين الطبي والغش من جانب الشـركاء في التنفيذ بوصـفهما من المجالات التي تنطوي على مخاطر كبيرة. وفي هذا السـياق، حقق البرنامج الفرعي زيادة بنسـبة 22 في المائة تقريبا فيما يتعلق بإنجاز القضـايا مقارنة بعام 2019. وبالإضـافة إلى ذلك، وعلى الرغم من التباطؤ في سـير بعض التحقيقات نتيجة لجائحة كوفيد-19، فإن متوسـط مدة إنجاز التحقيقات ظل ثابتا إلى حد بعيد.

26-81 وتطلع البرنامج الفرعي إلى إدخال برامجيات الأدلة الجنائية التي تستند إلى الحوسبة السحابية من أجل دعم التحقيقات بشكل أفضـل والتعجيل بها. وجدد تركيزه أيضـا على اسـتكمال التحقيقات التي يُنتظر أن يتم الانتهاء منها منذ الفترة السـابقة. وتجدر الإشـارة إلى أن ذلك أدى إلى إصـدار تقارير والانتهاء من تحقيقات في عام 2020 أكثر منها في عام 2018 و 2019 على التوالي.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

26-82 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة عدد التحقيقات المغلقة، من 207 تحقيقات في عام 2018 إلى 331 تحقيقا في عام 2020 (انظر الشكل السابع من الباب 26). وزاد عدد القضـايا التي تم إغلاقها كنسـبة من القضـايا الواردة إلى 26 في المائة في عام 2020، بعد أن بلغت من 20 في المائة في عامي 2018 و 2019.

الشكل السابع من الباب 26

مقياس الأداء: التقارير الواردة المتعلقة بسوء السلوك مقابل عدد قضايا التحقيقات المنجزة

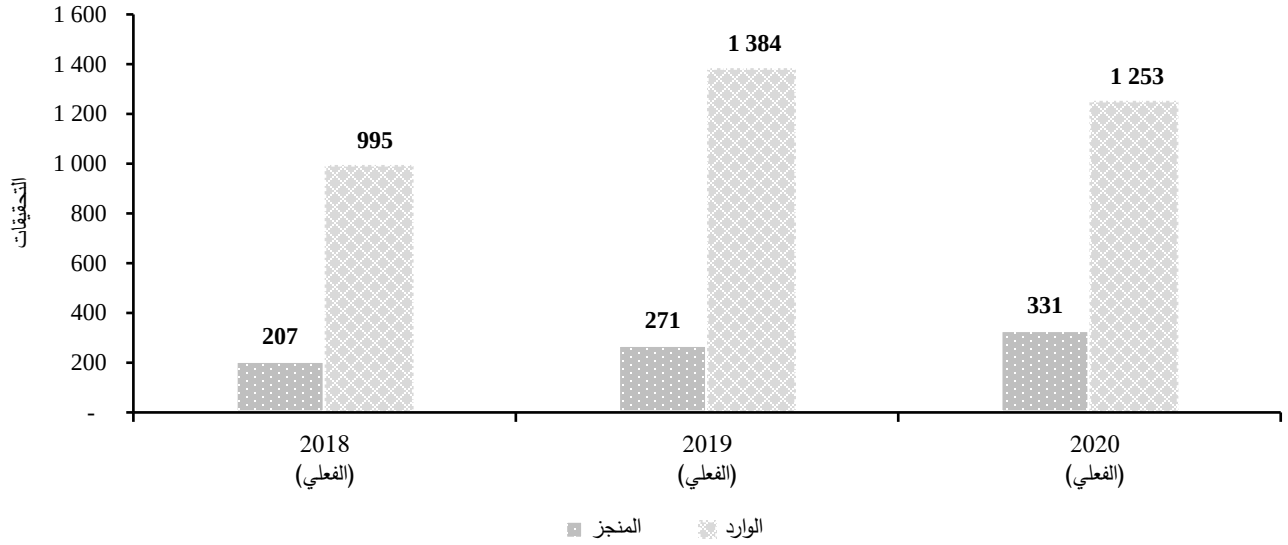

النتائج المقررة لعام 2022

26-83 تشـــمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتيجتين المقدمتين في الخطة البرنامجية المقترحة الســـابقة، وبذلك فهما تظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. والنتيجة 3 هي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: التركيز على التحقيق في التحرش الجنسي[335]

الأداء البرنامجي في عام 2020

26-84 دعم البرنامج الفرعي المنظمة في تطوير وتوفير قدرات معززة على إجراء التحقيقات في قضـــايا التحرش الجنســـي. ووضـــع البرنامج الفرعي أيضا الصيغة النهائية لدليل عن التحقيق في التحرش الجنسي لكي تعتمده منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها.

26-85 وأسـهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق متوسـط مدة إنجاز قدره 10 أشـهر للتحقيقات في التحرش الجنسـي، الأمر الذي لم يؤد إلى تحقيق الهدف المقرر البالغ 3 أشـــهر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وحقق البرنامج الفرعي نتائج فيما يتعلق بـــ 25 ادعاء (51 في المائة) من ادعاءات التحرش الجنسي في غضون 9 أشهر من تاريخ ورودها، وفيما يتعلق بـ 10 ادعاءات إضافية (20 في المائة) في غضون فترة تتراوح بين 9 أشهر و 12 شهرا من تاريخ ورودها.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

26-86 سـيواصـل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشـيا مع ولايته. وللإسـهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيعزز البرنامج الفرعي مساهمته في منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها على

(335) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 30)).

حد سواء، وذلك باتباع نهج مبسط ومعجل في معالجة سوء السلوك الجنسي في المنظمة يقوم على نهج يركز على الضحايا. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الثامن من الباب 26).

الشكل الثامن من الباب 26

مقياس الأداء: متوسط مدة إنجاز التحقيقات في التحرش الجنسي

(بالأشهر)

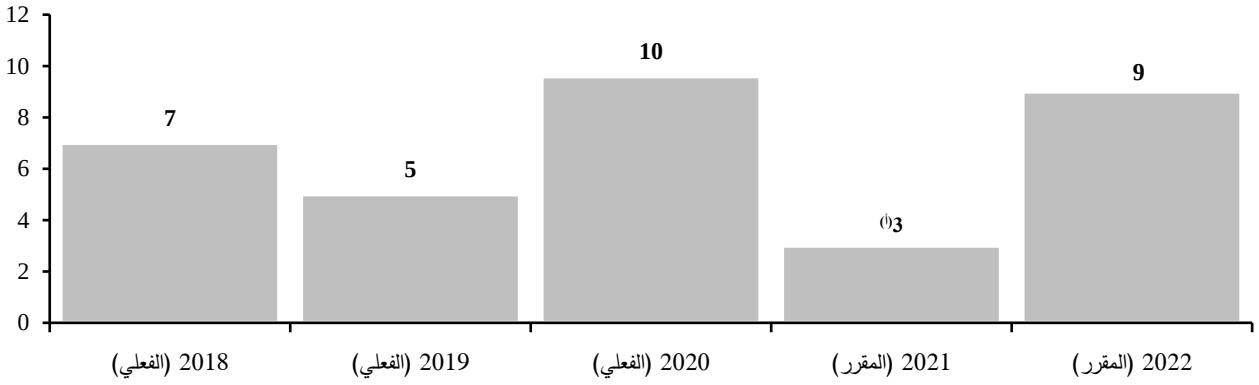

(أ) حفاظا على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، برجّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك النقطة الزمنية التي تسبق تفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تحسين التحقيق في الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والغش والفساد، وتجديد التركيز على الغش في المشتريات[336]

الأداء البرنامجي في عام 2020

87-26 ركز البرنامج الفرعي جهوده على تحسين توقيت التحقيقات في الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وعلى الاستمرار في ضمان أن تتبع التحقيقات نهجا يركز على الضحايا.

88-26 وعزز البرنامج الفرعي أيضا الاتصال والتعاون بين الشُعب مع البرنامج الفرعي 1 في مجالات تحديد وتحليل المؤشرات المتعلقة بالغش. وأدى هذا التعاون إلى زيادة في عدد المسائل المتصلة بالغش التي استعرضها البرنامج الفرعي، مما أدى إلى تحسين كشف المنظمة للغش في المشتريات والتصدي له. وسيواصل البرنامج الفرعي استغلال أوجه التآزر القائمة بين شعبة المراجعة الداخلية للحسابات وشعبة التحقيقات في هذا المجال.

89-26 وفي عام 2020، انخفض عدد حالات الغش الجديدة في الاستحقاقات بنسبة 36 في المائة مقارنة بعام 2019، على الرغم من أن العدد الإجمالي للحالات التي تم التحقيق فيها ظل ثابتا (45 حالة في عام 2020 مقارنة بما عدده 48 حالة في عام 2019). وشكّل الغش في التأمين الطبي الغالبية العظمى من الحالات: 40 حالة، أو 89 في المائة، من مجموع التحقيقات المتعلقة بالغش في الاستحقاقات. وبلغ متوسط مدة إنجاز قضايا الغش في الاستحقاقات 10,3 أشهر. وأنجز البرنامج الفرعي أيضا 58 قضية تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، و 49 قضية تتعلق بالتحرش الجنسي، و 226 قضية تتعلق بالغش والفساد.

(336) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

26-90 وأســـهم العمل المذكور أعلاه في إنجاز 67 في المائة من تقارير التحقيق وإغلاق التحقيق التي اســـتوفت الإطار الزمني المستهدف، الأمر الذي لم يؤد إلى تحقيق الهدف المقرر وهو 100 في المائة الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021. وتعني الاختلافات في مدى تعقيد تحقيقات معينة وطبيعتها أن النسبة المئوية للقضايا التي حققت الأهداف المقررة، وإن كانت تشهد تحسنا، لا تزال أقل من 100 في المائة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

26-91 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تحديد سبل تقصير الوقت المستغرق لإكمال التحقيقات، وذلك على سبيل المثال من خلال تحسين القدرة على تحليل البيانات، وتبسيط عملية الإبلاغ، وتقليل الشواغر إلى أدنى حد. ويعتزم البرنامج الفرعي استخدام نتائج تقييم الجودة الخارجي الذي سيجري خلال عام 2022 للمساعدة في توجيه عملية تحسين أهدافه المتعلقة بحسن التوقيت وليعكس بشكل أفضل الطريقة التي تجري بها التحقيقات فعليا. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل التاسع من الباب 26).

الشكل التاسع من الباب 26

مقياس الأداء: النسبة المئوية لتقارير التحقيق وإغلاق التحقيق المقدمة ضمن الإطار الزمني المستهدف

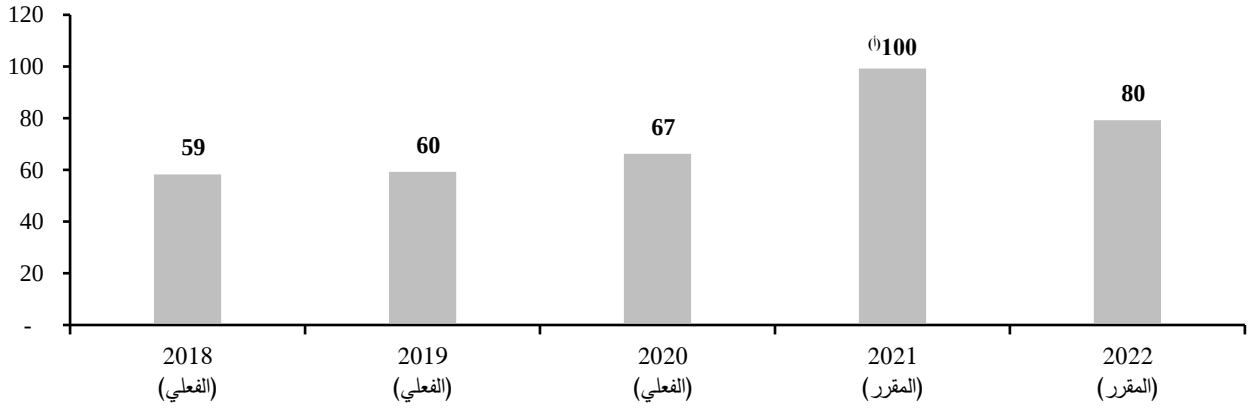

(أ) حفاظا على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، يرحّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك النقطة الزمنية التي تسبق تفشي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: زيادة الثقة في نتائج التحقيق

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

26-92 ركز البرنامج الفرعي على تحسين نتائج التحقيقات. وقد أنشئ في الماضي فريق تحقيق متخصص في قضايا التحرش الجنسي مؤلف بكامله من الإناث لزيادة الثقة في هذه الفئة من التحقيقات، التي تركز أساسا على الضحايا. وبناء على هذا النجاح، سيواصل البرنامج الفرعي جهوده الرامية إلى تنويع ملاك موظفيه من حيث الجنس والتمثيل الجغرافي العادل والمؤهلات المهنية، فضلا عن تحسين معدّل استبقاء الموظفين.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

26-93 كان الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي مفاده أن النمو في تنفيذ التحقيقات المتعلقة بالغش الذي يرتكبه الشركاء يبرز الحاجة إلى مهارات لغوية محددة داخل القوة العاملة في البرنامج الفرعي من أجل إجراء تحقيقات فعالة. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم وجود مجموعة أكبر من المؤهلات المهنية لتلبية احتياجات طائفة التحقيقات التي تجري داخل الأمم المتحدة والاستجابة لها على نحو فعال. والتنوع الجنساني هو أحد الجوانب العديدة الحاسمة لإجراء تحقيقات تركز على الضحايا في قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، فضلا عن التحقيقات المتعلقة بالتحرش الجنسي. وسيقوم البرنامج الفرعي، عند تطبيق هذا الدرس، بالتواصل مع الشبكات المهنية والموظفين المؤهلين لتحسين التنوع فيه وتمكينه من أداء ولايته في مجال التحقيق على نحو أفضل، والإسهام في زيادة الثقة في عملية التحقيق ونتائجه.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

26-94 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة الثقة في نتائج التحقيقات نتيجة لتعميم التنوع في أنشطة التحقيق (انظر الشكل العاشر من الباب 26).

الشكل العاشر من الباب 26

مقاييس الأداء: النسبة المئوية للمجيبين على الاستقصاء الذين هم على ثقة من أن تقارير التحقيق أتاحت اتخاذ قرارات ذات صلة

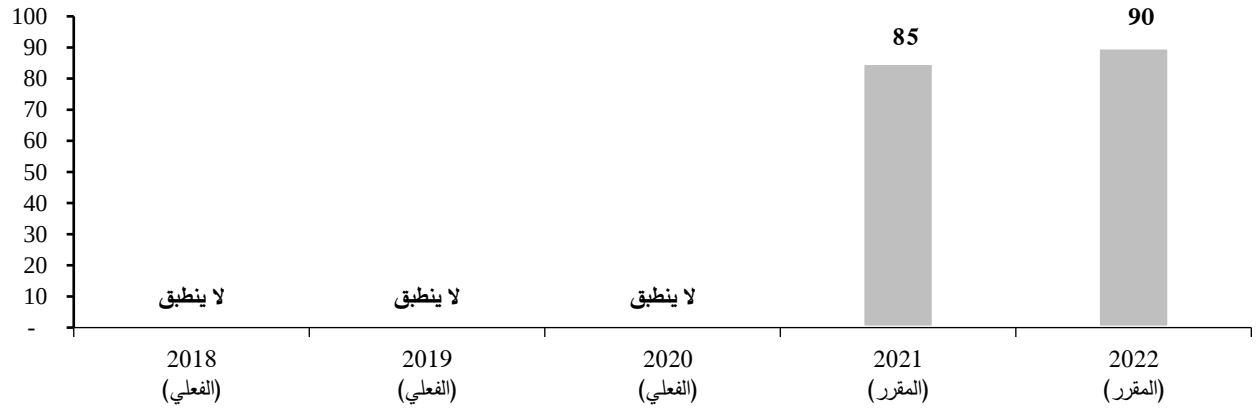

الولايات التشريعية

26-95 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

287/59 تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز مهام التحقيق في الأمم المتحدة

247/62 تعزيز التحقيقات

252/68 إدارة الموارد البشرية

247/75 تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

257/74 استعراض تنفيذ قرارات الجمعية العامة 218/48 باء و 244/54 و 272/59 و 263/64 و 253/69

المنجزات المستهدفة

96-26 يعرض الجدول 26-6 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت والتي من المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة 2020-2022.

الجدول 26-6

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
باء - توليد المعارف ونقلها				
المنشورات (عدد المنشورات)	**275**	**278**	**275**	**275**
تقارير التحقيقات وإغلاق التحقيقات	275	278	275	275

البرنامج 27

الأنشطة المشتركة التمويل

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

27-1 أنشأت الجمعيةُ العامةُ لجنةَ الخدمة المدنية الدولية عملا بقرارها 3357 (د-29) وهي مسؤولة عن تنظيم وتنسيق شروط الخدمة في نظام الأمم المتحدة الموحد. وتعمل اللجنة، بموجب نظامها الأساسي، بصفتها جهازا فرعيا تابعا للجمعية العامة. وتسترشد اللجنة في أداء مهامها بالمبادئ الواردة في الاتفاقات المبرمة بين الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، الهادفة إلى إقامة خدمة مدنية دولية موحدة فريدة عن طريق تطبيق معايير ومنهجيات وترتيبات موحدة فيما يتعلق بشؤون الموظفين.

برنامج العمل

الهدف

27-2 الهدف، الذي تسهم لجنة الخدمة المدنية الدولية في تحقيقه، هو كفالة شروط الخدمة العادلة والمتوائمة للموظفين في نظام الأمم المتحدة الموحد.

الاستراتيجية

27-3 إسهاماً في تحقيق هذا الهدف، ستواصل اللجنة تطوير وتعزيز نظام موحد للمرتبات والبدلات والاستحقاقات بموجب مبدأَي نوبلمير وفليمينغ، وتطبيق المنهجيات الخاصة بتحديد المرتبات وتصنيفات تسوية مقر العمل، وتقديم التوجيه والمشورة بشأن تنفيذ سياسات ونظم إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك معايير وأدوات تقييم الوظائف وتقديم الدعم الفني لجميع أصحاب المصلحة.

27-4 وستقدم اللجنة أيضا خبرتها إلى أصحاب المصلحة، وستعمل عن كثب مع شبكة الموارد البشرية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (مجلس الرؤساء التنفيذيين). وستلتمس تعقيبات من المنظمات بشأن شروط خدمة الموظفين، وستنظم حلقات عمل لتثقيف الموظفين بأعمال اللجنة وبالمزايا والاستحقاقات المتاحة لموظفي نظام الأمم المتحدة الموحد، وستجري استقصاءات عالمية دورية لالتماس معلومات من الموظفين عموما، كل ذلك في محاولة لتحديد أنسب شروط للخدمة. وإضافةً إلى ذلك، ستحلل اللجنة شروط خدمة الموظفين العاملين في مراكز العمل الصعبة.

27-5 ومن المتوقع أن يفضي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) شروط خدمة عادلة في كل مركز من مراكز العمل؛

(ب) إقامة نظام متماسك وفعال لإدارة الموارد البشرية يتسق على نحو وثيق مع تحقيق الغايات والأهداف التنظيمية.

العوامل الخارجية لعام 2022

27-6 فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام 2022 إلى افتراض التخطيط المتمثل في قيام المنظمات المشارِكة في النظام الموحد للأمم المتحدة بتقديم المعلومات في حينها، على نحو ما تطلبه لجنة الخدمة المدنية الدولية، وبتنفيذ قرارات اللجنة وتوصياتها بالكامل.

27-7 ووضعت اللجنة معايير للسلوك الغرض منها أن تجسِّد المثُل العليا للسلوك والتصرف من أجل خدمة مدنية دولية. ومن ثَم، تشكِّل هذه المعايير مصدر إلهام للموظفين في المنظمات المشاركة في النظام الموحد وتقدم إليهم الإيضاحات وذلك من خلال بلورة بعض المعايير الأساسية التي تشكِّل الأسس الأخلاقية لخدمة مدنية دولية. وفي أعقاب التطورات الأخيرة التي شهدتها المنظمات المشاركة في النظام الموحد من أجل التصدي للتحديات الأخلاقية الراهنة، بما في ذلك النزعة العنصرية، سوف تستعرض اللجنة معاييرها المتعلقة بالسلوك على النحو المقرر في برنامج عملها لعام 2022. وستقوم اللجنة بجمع معلومات من المنظمات المشاركة في النظام الموحد من أجل إجراء استعراض لها واقتراح إدخال المستجدات في هذا الصدد على معايير السلوك لاستخدامها كدليل داخل النظام الموحد.

27-8 فيما يتعلق بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تستند الخطة البرنامجية إلى افتراض أن المقترح لعام 2022 من منجزات مستهدفة وأنشطة سيكون قابلا للتنفيذ. ولكن إذا استمر تأثير الجائحة على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فسوف يتم تعديلها خلال عام 2022 في نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات العامة. وأي تعديلات من هذا القبيل سيتم الإبلاغ عنها ضمن إطار معلومات الأداء البرنامجي.

27-9 وتراعي اللجنة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، اعتمدت اللجنة في دورتها الحادية والخمسين إطارا لإدارة الموارد البشرية ليُسترشد به في وضع السياسات والممارسات في المنظمات المشاركة في النظام الموحد للأمم المتحدة. ويحدد هذا الإطار العناصر الأساسية للموارد البشرية مع شروح واضحة تبين كيفية ارتباط جميع المجالات المختلفة للموارد البشرية ببعضها والمبادئ التي ينبغي الاسترشاد بها في سياق العمل المضطلع به في كل مجال. واشتمل التنقيح الأخير في عام 2018 على فرع عن المسائل الجنسانية والتنوع. وفي عام 2022، ستقدم أمانة اللجنة تقريراً عن المسائل الجنسانية والتنوع في المنظمات المشاركة في النظام الموحد.

الأداء البرنامجي في عام 2020

27-10 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتائج التالية التي ظهرت خلال عام 2020، وكذا الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

التطبيق المتسق لشروط خدمة الموظفين واستحقاقاتهم خلال جائحة كوفيد-19

27-11 في أعقاب إعلان منظمة الصحة العالمية أن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أصبح جائحة، بادرت أمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية إلى دعم المنظمات المشاركة في النظام الموحد لمساعدتها في التعامل مع التحديات الجديدة، مثل المخاطر الصحية المحتمل أن تترتب على كوفيد-19 وعدم القدرة على جمع البيانات وإجراء الاستقصاءات على نحو سليم. وقد أعدت أمانة اللجنة وأصدرت منشوراً يجيب على الأسئلة المتكررة عن كوفيد-19 تتعلق ببدل الخطر فيما يتعلق بحالة كوفيد-19 بجميع اللغات الرسمية، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. والمنشور هو أساساً مجموعة من المبادئ التوجيهية لتحديد الموظفين المؤهلين للحصول على ذلك البدل الخاص، وقد مكنَّ من اتخاذ قرارات متوائمة فيما يتعلق بالأهلية وإقرار بدل الخطر لموظفي النظام الموحد، مثل العاملين في الخطوط الأمامية، الذين كانوا معرَّضين أكثر من غيرهم لخطر الإصابة بمرض كوفيد-19. وإضافةً إلى ذلك، تمثَّلت إحدى المشاكل الناشئة، عند تنفيذ الأنشطة الصادر بشأنها تكليف، ولا سيما استقصاءات الموظفين، في التغيير الذي طرأ على أنماط الإنفاق المعتادة نتيجةً لأوامر التزام المنازل التي سنّتها الحكومات للحد من انتشار كوفيد-19. وإدراكاً من لجنة الخدمة المدنية الدولية للتأثير السلبي المحتمل أن تخلِّفه نتائج الاستقصاءات على شروط خدمة الموظفين واستحقاقاتهم، أجرت اللجنة تحليلاً لتلك النتائج وضمِن رئيس اللجنة عدم حدوث أي تخفيض في صافي الأجر المقبوض لموظفي النظام الموحد في الفئة الفنية والفئات العليا وذلك بالموافقة على تدابير خاصة مؤقتة بشأن صافي الأجر المقبوض.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

27-12 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتّضح من التطبيق المتسق للمبادئ التوجيهية المتعلقة باستحقاقات جميع الموظفين ضمن النظام الموحد. وقد انعكست المخاطر الناشئة على الصحة العامة والمرتبطة بجائحة كوفيد-19 في الإجراءات التي اتخذتها لجنة الخدمة المدنية الدولية، التي تدرك تزايد المخاطر الصحية على الموظفين، والتي شملت، حسبما صدر بشأنه تكليف، الأهلية للحصول على بدل الخطر في بعض بيئات العمل الشديدة الخطورة (انظر الجدول 27-1).

الجدول 27-1
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	التطبيق المتسق لشروط خدمة الموظفين واستحقاقاتهم لجميع موظفي النظام الموحد التي تضمنت المخاطر الناشئة على الصحة العامة والمرتبطة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

أثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

27-13 خلال عام 2020، أثرت جائحة كوفيد-19 على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للجنة الخدمة المدنية الدولية ومن تلك الآثار إلغاء دورات اللجنة وأفرقتها العاملة بشأن مجالات رئيسية، بما في ذلك إجازة الأبوين واستعراض منهجيات استقصاء المرتبات. وأُرجئ عدد من استقصاءات المرتبات، من بينها استقصاءات تكاليف المعيشة، وجمع البيانات المستخدمة في تجهيز بدل الإقامة اليومي. وعلى الرغم من تأثير جائحة كوفيد-19، نُفّذت معظم الأنشطة العادية للجنة بطرائق مختلفة. وكان لهذه التغييرات تأثير على أداء البرنامج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة 1 أدناه.

27-14 غير أنه في الوقت نفسه، عُدّلت بعض المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة وحُددت أنشطة جديدة في عام 2020، في إطار النطاق العام للأهداف البرنامجية، من أجل دعم المنظمات المشاركة في النظام الموحد بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19. وعقب اجتماع الفريق العامل المعني بتصنيف مراكز العمل من حيث المشقة التابع للجنة الخدمة المدنية الدولية الذي عُقد في حزيران/يونيه، عقدت أمانة اللجنة اجتماعا استثنائيا إضافيا في تموز/يوليه انصب التركيز فيه على ما يلي: (أ) كيفية تعزيز القدرة العامة على صعيد عملية جمع البيانات لمعامل الصحة في إطار عملية تصنيف درجات المشقة التي تضطلع بها اللجنة؛ وكيفية تحديد أثر كوفيد-19 على ظروف العمل والحياة في مراكز العمل الميدانية فيما يتصل بالصحة. وأعدت اللجنة موارد ومبادئ توجيهية لدعم المنظمات المشاركة في النظام الموحد في التعامل مع التحديات الناشئة المتصلة بجائحة كوفيد-19. وقد أسهمت المنجزات المستهدفة المعدّلة في تحقيق النتائج في عام 2020، كما يتّضح من النتيجة الناشئة المبيَّنة أعلاه لعام 2020.

27-15 وتجسيداً لأهمية التحسين المستمر وتلبية الاحتياجات المتغيِّرة للنظام الموحد، ستعمِّم اللجنة الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجها نظرا لجائحة كوفيد-19. ومن الأمثلة المحددة على الدروس المستفادة من ذلك مواصلةُ العمل بطرائق الاجتماعات الافتراضية، وهو ما يتيح توسيع نطاق مشاركة أصحاب المصلحة. وقد توجد حالات يُفضَّل فيها عقد الاجتماعات بطرائق مختلطة، لإتاحة إجراء مفاوضات ناجحة مع أصحاب المصلحة؛ ولذلك، ولغرض التخطيط للمناسبات المقبلة، ستُستخدَم الجوانب المختلطة لعقد الاجتماعات من أجل توسيع نطاق مشاركة الموظفين والرؤساء التنفيذيين.

النتائج المقررة لعام 2022

27-16 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين لنتائج مقدمة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبيّنان الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تحسين مجموعة عناصر الأجر[337]

الأداء البرنامجي في عام 2020

27-17 بعد موافقة الجمعية العامة على مجموعة عناصر الأجر الجديدة في قرارها 244/70، واصل موظفو أمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية تقديم التوجيه بشأن تنفيذ التغييرات التي وافقت عليها الجمعية. ورصدت اللجنة أيضا التقدم المحرز في التنفيذ من قِبل المنظمات المشاركة في النظام الموحد. وعلاوةً على ذلك، ووفقا لطلب الجمعية، شرعت اللجنة في إجراء استقصاء فيما بين المنظمات المشاركة في النظام الموحد لطلب تعقيبات مفصلة منها عن مجموعة عناصر الأجر الجديدة.

27-18 وأسهم العمل المذكور أعلاه في التنفيذ الكامل لمجموعة عناصر الأجر، والذي لم يحقق الهدف المقرر المتمثل في قيام جميع المنظمات المشاركة في النظام الموحد بالتنفيذ الكامل والمتسق لمجموعة عناصر الأجر، على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وعلى الرغم من بدء الاستقصاء الرامي إلى جمع مزيد من التفاصيل عن أثر مجموعة عناصر الأجر الجديدة وتنفيذها المتسق، لم يكن بوُسع تلك المنظمات الحصول على جميع المعلومات المطلوبة في الاستقصاء نتيجةً لجائحة كوفيد-19. وقد التزمت جميع المنظمات بتقديم المعلومات المطلوبة بمجرد توافرها.

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

27-19 ستواصل اللجنة عملها المتعلق بتحقيق النتيجة المقررة، تمشياً مع الولاية المنوطة بها. وإسهاماً في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف واستجابةً للتطورات الأخيرة، ستواصل اللجنة جمع نتائج الاستقصاء واستعراضها وتحليلها وتقديم استنتاجاتها في عام 2021. وإذا برزت الحاجة إلى أي تغييرات أو معلومات مستجدة بعد عرض اللجنة لتقريرها على الجمعية العامة، فإن اللجنة تتوقع أن تبت في تلك التغييرات في عام 2022. ويرد أدناه التقدم المتوقع إحرازه في مقياس الأداء المستكمل (انظر الجدول 27-2).

(337) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 31)).

الجدول 27-2

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)[أ]	2022 (الأداء المقرر)
• استمرار جميع المنظمات الـ 28 المشاركة في النظام الموحد في تنفيذ مجموعة عناصر الأجر الجديدة لنظام الأمم المتحدة الموحد بطريقة متسقة	• قيام جميع المنظمات الـ 28 المشاركة في النظام الموحد بالتنفيذ الكامل لمجموعة عناصر الأجر الجديدة للنظام الموحد	• التنفيذ الكامل لمجموعة عناصر الأجر • وردَت تعقيبات إيجابية من المنظمات بشأن أوجه التغيير، من بينها، على سبيل المثال، أن قائمة المصروفات المسموح بها التي يمكن المطالبة بها في إدارة منحة التعليم، والتي تضم أكثر من 40 صنفا، قد اختُصرت إلى 4 أصناف	• وتبيّن التعقيبات النوعية والكمية الواردة من الموظفين والمنظمات أن مجموعة عناصر الأجر تفي بالأهداف المتوخاة منها ولها أثر إيجابي على تنفيذ البرامج التنظيمية	• إقرار الجمعية العامة للتغييرات التي أُدخلت على مجموعة عناصر الأجر

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، رُحّل الهدف المحدد لعام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك المرحلة الزمنية قبل انتشار جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: زيادة التركيز على احتياجات أصحاب المصلحة[338]

الأداء البرنامجي في عام 2020

27-20 استعرضت اللجنة، بمشاركة نشِطة من أصحاب المصلحة، القواعد التشغيلية لنظام تسوية مقر العمل، وأدخلت عددا من التعديلات على القواعد التشغيلية التي تنظم تحديد مضاعف تسوية مقر العمل وذلك للإسهام في تحقيق هدفها. وفي أعقاب صدور حكم المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية بشأن نتائج استقصاء تكاليف المعيشة لعام 2016 في جنيف، الذي أسفر عن جداول مختلفة لتسوية مقر العمل لموظفي النظام الموحد في جنيف، كان الهدف من الاستعراض هو تحقيق التوازن الأمثل فيما بين الأهداف المنشودة على صعيد الأجور المتنافسة فيما بينها، بما في ذلك الدقة والشفافية والبساطة واستقرار الأجر الصافي وإمكانية التنبؤ بالتسويات الدورية للأجر الصافي. وقد كفلت اللجنة مشاركة جميع أصحاب المصلحة بالكامل في الاستعراض من أجل زيادة الثقة في نظام الأجور في النظام الموحد والإسهام في تحقيق هدفها المتمثل في توفير شروط خدمة عادلة ومتوائمة.

27-21 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في تحسين فهم المنهجية المتبعة في تحديد مضاعف تسوية مقر العمل، علاوةً على دور اللجنة في هذه العملية، وهو ما حقق الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021. وبوجه خاص، شهد الاجتماع الاستعراضي للقواعد التشغيلية المتبعة في نظام تسوية مقر العمل حضورا قياسيا من قِبل جميع أصحاب المصلحة، من بينهم

(338) كما ترد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

كبار ممثلي الموارد البشرية لجميع المنظمات المشاركة في النظام الموحد، وممثلو رابطات الموظفين الثلاثة، وأعضاء اللجنة. ثم عُرضت نتائج الاستعراض على اللجنة الاستشارية لشؤون تسويات مقر العمل، وهي هيئة خبراء فرعية تابعة للجنة الخدمة المدنية الدولية تعنى بإسداء المشورة التقنية بشأن منهجية نظام تسوية مقر العمل. وأثناء هذا الاجتماع، أقرَّ أعضاء اللجنة الاستشارية التغييرات المدخَلة على القواعد التنفيذية بحضور جميع أصحاب المصلحة السالفي الذكر. وخلال الإجراءات، لم يثِر أصحاب المصلحة أي اعتراضات، مما أتاح أساسا قويا لزيادة الوعي بالقواعد التشغيلية التي نوقشت وأُقرت والاتفاق عليها.

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

27-22 ستواصل اللجنة العمل المتعلق بتحقيق النتيجة المقررة، تمشياً مع ولايتها. وإسهاماً في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق هذا الهدف، ستعمل اللجنة على تعزيز القبول القوي للمنهجية الجديدة من قِبل جميع أصحاب المصلحة، وتنظيم المزيد من حلقات العمل بشأن مواضيع محددة لمجالات الاهتمام والاحتياج وفق ما تدل عليه نتائج الاستقصاءات، وطباعة المنشورات التعليمية، والمبادرة إلى التواصل الاستباقي مع جميع أصحاب المصلحة. وسوف تتطور قدرة لجنة الخدمة المدنية الدولية على تحقيق هدفها في التوصية بتحسين شروط خدمة الموظفين استناداً إلى ثقة الشركاء واكتساب فهم أفضل لدور اللجنة. ويُعرض التقدم المتوقع إحرازه في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 27-3).

الجدول 27-3
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
–	الدعاوى القضائية التي يرفعها الموظفون ضد قرار اتخذته اللجنة	تحسين فهم الموظفين للمنهجية المتبعة في تحديد تسويات مقر العمل ولدور اللجنة، حسبما تجلَّى من زيادة وعي أصحاب المصلحة بها وتفهمهم لها أثناء الاجتماع الاستعراضي وتقديمها وتأييدها لاحقاً أثناء اجتماع اللجنة الاستشارية لشؤون تسويات مقر العمل	تحسين فهم الموظفين لدور اللجنة	تكرار الجمعية العامة لتأكيد دور اللجنة، واستمرار في عدم وجود دعاوى قضائية يرفعها الموظفون، وقبول جميع أصحاب المصلحة القوي للمنهجية الجديدة

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، رُحّل الهدف المحدد لعام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك المرحلة الزمنية قبل انتشار جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تحسين شروط خدمة الموظفين والاحتفاظ بهم واجتذابهم في مراكز العمل ذات الظروف المنطوية على مشقّة بالغة

27-23 تصنَّف معظم مراكز العمل ذات الظروف المنطوية على مشقة بالغة على أنها مواقع لا تتيح اصطحاب الأسرة، لأن الموظفين المعيَّنين دولياً لا يُسمح لهم بجلب أُسرهم للإقامة فيها وذلك بسبب الظروف الخطيرة أو لانعدام سكن ملائم فيها. فالموظفون في هذه المواقع يحق لهم الحصول على بدل الخدمة التي لا يسمح فيها باصطحاب الأسرة. وتسود في بعض مراكز العمل ظروف تنطوي على مشقة بالغة وتفتقر إلى السكن الملائم أو المرافق التعليمية والصحية، ولكن يمكن للموظفين جلب أسرهم للإقامة معهم هناك، وإنْ كان ذلك لا يُحبّذ في كثير من الأحيان. فقد طرح ذلك بعض المشاكل للموظفين، مثل الانعزال عن الأسرة وتكبُّد نفقات إضافية ترتبط بالاحتفاظ بمنزل آخر خارج مركز العمل لأفراد الأسرة. وقد استعرضت اللجنة الحالة ولاحظت أيضا صعوبة اجتذاب الموظفين إلى تلك المواقع، ولا سيما النساء. ولمعالجة ذلك الوضع، قررت اللجنة التوصية بانتهاج بعض المرونة بإتاحة عنصر اختياري للموظفين. ونتيجةً لذلك، وعلى سبيل التجربة، مُنح الموظفون في مراكز العمل من الفئة "هاء" حيث يمكنهم نظرياً جلب معاليهم للإقامة فيها، خيار تقرير ما إذا كانوا يودون جلب معاليهم أم لا، ولكنهم حصلوا على بدل إضافي للمساعدة في تغطية تكاليف الاضطرار إلى الاحتفاظ بمنزل ثانٍ إذا اختاروا عدم جلب معاليهم. وسيحل موعد استعراض التجربة في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

27-24 الدرس المستفاد بالنسبة للجنة هو أن تحليل دوافع الموظفين وخياراتهم وتصرفاتهم يمكن أن يساعد في التخطيط للقوة العاملة داخل مراكز العمل بمختلف فئاتها التي تشمل مراكز العمل التي لا تتيح اصطحاب الأسرة، ويمكن استخدامه أيضاً لتقييم التكاليف العائدة على كاهل المنظمات المشاركة في النظام الموحد. وستقوم اللجنة، عند تطبيق الدرس، بإضفاء الطابع النظامي على تحليل خيارات الموظفين والتعاون مع اللجنة الدائمة لشبكة الموارد البشرية المعنية بمراكز العمل الميدانية وذلك لوضع تحليلات لبيانات التخطيط للقوة العاملة. وسيساعد هذا التحليل في تلبية احتياجات الموظفين في مراكز العمل التي لا تتيح اصطحاب الأسرة، ودعم الاحتفاظ بالموظفين، ودعم الاستقدام إلى مراكز العمل التي لا تتيح اصطحاب الأسرة، بطرق منها دعم النهج الجديد للتنقل في النظام الموحد.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

27-25 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتّضح من شروط خدمة الموظفين في الميدان العادلة والمتوائمة. ومن المتوقع أن يصبح ملء الشواغر في المواقع ذات الظروف المنطوية على مشقة بالغة أيسر مما هو عليه بفضل المرونة المتاحة للموظفين (انظر الجدول 27-4).

الجدول 27-4

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
بدء الإجراء التجريبي الذي يتيح مرونة للموظفين في مراكز العمل ذات الظروف المنطوية على مشقة بالغة	منح الموظفين خيارات في تقرير ما إذا كانوا يودون جلب أسرهم للإقامة في مراكز العمل ذات الظروف المنطوية على مشقة بالغة أم لا	استمرار الموظفين في الاختيار عن بينةٍ والاستفادة من المنحة التجريبية التي تتيح مرونة للموظفين في مراكز العمل ذات الظروف المنطوية على مشقة بالغة	مؤشرات رضا الموظفين عن الاختيار والمرونة الممنوحة للموظفين لاتخاذ قرار بشأن ما إذا كانوا يودون جلب أُسرهم للإقامة في مراكز العمل ذات الظروف المنطوية على مشقة بالغة أم لا	اجتذاب الموظفين واستبقائهم، ولا سيما النساء، في مراكز العمل المصنَّفة بأنها تنطوي على مشقة بالغة

الولايات التشريعية

27-26 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية.

قرارات الجمعية العامة

3357 (د-29) النظام الأساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية	245/75	النظام الموحد للأمم المتحدة

المنجزات المستهدفة

27-27 يعرض الجدول 27-5 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 27-5

لجنة الخدمة المدنية الدولية: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**1**	**1**	**1**	**1**
1 - التقرير السنوي للجنة الخدمة المدنية الدولية	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**9**	**8**	**10**	**10**
2 - اجتماعات اللجنة الخامسة العامة	1	1	1	1
3 - اجتماع لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
4 - اجتماع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1
5 - اجتماع اللجنة الاستشارية لشؤون تسويات مقر العمل	1	1	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
6 - اجتماعات لجنة الخدمة المدنية الدولية	1	1	2	2
7 - اجتماعات الأفرقة العاملة التابعة للجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن مسائل محددة متصلة بشروط الخدمة	4	3	4	4
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدَّمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**42**	**20**	**42**	**42**
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**17**	**17**	**17**	**18**
8 - التنقيحات والإصدارات الشهرية (أو النصف شهرية) لتسوية مقر العمل وعتبات إعانة الإيجار	9	9	9	9
9 - التنقيحات والإصدارات الشهرية (أو النصف شهرية) لحوالي 400 معدل لبدل الإقامة اليومي	8	8	8	9
المنشورات (عدد المنشورات)	**6**	**6**	**6**	**6**
10 - كتيب المرتبات والبدلات	1	1	1	1
11 - كتيب تسوية مقر العمل	2	1	2	2
12 - دليل نظام التنقل والمشقة والترتيبات ذات الصلة	1	1	1	1
13 - معلومات عن الأماكن التي يُدفع عنها بدل الخطر	1	1	1	1
14 - بدل الخطر للعاملين في الخطوط الأمامية	–	1	–	–
15 - الأسئلة المتكررة عن جائحة كوفيد-19 (بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية)	–	1	–	–
16 - إطار الراحة والاستجمام	1	–	1	1
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم المشورة إلى محكمة الأمم المتحدة للاستئناف والمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية بشأن مجالات محددة تتعلق بإدارة الموارد البشرية؛ وورقات بحث بشأن مسائل محددة تثيرها الدول الأعضاء والمنظمات وممثلو الموظفين (الوثائق المقيدة للجنة)؛ والاجتماعات الإعلامية مع الدول الأعضاء والمنظمات خارج النظام الموحد للأمم المتحدة.				
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية				
الإدارة: تحديث وصيانة الموقع الشبكي للجنة الخدمة المدنية الدولية؛ وإعداد الوثائق والوثائق الفنية للجنة وتقارير اللجنة الاستشارية لشؤون تسويات مقر العمل؛ وإعداد استقصاءات للمرتبات واستقصاءات لتكاليف المعيشة تُنفذ في أكثر من 60 مركز من مراكز العمل الميدانية.				

وحدة التفتيش المشتركة

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

27-28 كُلفت وحدة التفتيش المشتركة من خلال نظامها الأساسي بصيغته الواردة في قرار الجمعية العامة 192/31 باستعراض المسائل التي لها علاقة بكفاءة الخدمات والاستخدام السليم للأموال وبتقديم رأي مستقل بهدف تحسين الإدارة وطرق العمل وتحقيق قدر أكبر من التنسيق فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتجري الوحدة عمليات تفتيش وتقييم وتصدر تقارير ومذكرات ورسائل للإدارة تحدد فيها أفضل الممارسات وتقترح فيها معايير مرجعية، وتيسِّر تبادل المعلومات فيما بين جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي اعتمدت النظام الأساسي للوحدة.

برنامج العمل

الهدف

27-29 الهدف، الذي تسهم وحدة التفتيش المشتركة في تحقيقه، هو تحسين الكفاءة والفعالية والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة.

الاستراتيجية

27-30 إسهاماً في تحقيق الهدف، ستكفل وحدة التفتيش المشتركة أن يشمل برنامج عملها استعراضات تُجرى على نطاق المنظومة في المجالات المواضيعية الرئيسية المحددة وهي: مهام ونظم المساءلة والرقابة؛ وممارسات التنظيم والإدارة؛ وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج، فضلاً عن التنسيق والتعاون بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، مثل أهداف التنمية المستدامة؛ وترتيبات وآليات الإدارة، فضلاً عن التنسيق بين الوكالات. وستقوم الوحدة، على وجه الخصوص، بإجراء استعراضات على نطاق المنظومة لممارسات وأساليب التنظيم والإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجالات الموارد البشرية والمالية، والإدارة، والإدارة القائمة على النتائج، والتخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية، وإدارة التغيير، وإدارة المخاطر، والأمن والسلامة، وتكنولوجيا المعلومات. وسينصب تركيز وحدة التفتيش المشتركة، عند إجراء استعراضاتها، على المسائل على نطاق المنظومة التي يمكن تقييمها على نطاق جميع المنظمات أو منظمات متعددة. وستقوم وحدة التفتيش المشتركة أيضاً بتصميم وتنفيذ منصات فعالة لتبادل المعلومات بشأن الممارسات السليمة والمعارف في مختلف المجالات المواضيعية لعمل الوحدة.

27-31 من المتوقع أن يفضي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) تحسين المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في الهيئات التشريعية؛

(ب) تحسين كفاءة وفعالية مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

(ج) تحسين التنسيق والتعاون في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

العوامل الخارجية لعام 2022

27-32 فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام 2022 إلى افتراض التخطيط المتمثل في أن المنظمات المشاركة تتعاون تعاونا كاملا مع الاستعراضات التي تجريها وحدة التفتيش المشتركة وأن التوصيات مقبولة ومنفذة.

27-33 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية إلى افتراض أن المقترح لعام 2022 من منجزات مستهدفة وأنشطة سيكون قابلا للتنفيذ. ولكن إذا استمر تأثير الجائحة على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فسوف يتم تعديلها خلال عام 2022 في نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات العامة. وأي تعديلات من هذا القبيل سيتم الإبلاغ عنها ضمن إطار معلومات الأداء البرنامجي.

27-34 وفيما يتصل بالتنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة، ستواصل الوحدة مشاركتها في مختلف المنتديات، بما في ذلك مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. وتنطوي مشاركة طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بما فيها الجهات التي تعمل خارج نطاق التفتيش، على أهمية بالغة لحشد الاستجابات الفعالة والسعي إلى إيجاد حلول لتحسين طرائق أداء العمل. وهذا لا يعني تعزيز الشراكات القائمة فحسب، بل السعي أيضا إلى إقامة شراكات جديدة يمكن أن تساعد على وضع نُهج مبتكرة. وستسعى الوحدة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمواصلة التشجيع على اتباع نهج متكامل لدعم تنفيذ التوصيات التي ترد في تقاريرها.

27-35 وتراعي وحدة التفتيش المشتركة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، تقتضي الاختصاصات المتعلقة بعمليات استعراض التنظيم والإدارة في فرادى المنظمات التي تجريها وحدة التفتيش المشتركة دراسة السياسات والممارسات الجنسانية لتلك المنظمات وتقديم تقارير عنها.

27-36 وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ستواصل الوحدة أيضا التعجيل بوتيرة تعميمها الفعال لمنظور الإعاقة، بما في ذلك اتخاذ تدابير للتخفيف ترمي إلى تخطي أي تحديات، مع تفعيل إدماج منظور الإعاقة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

27-37 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتائج التالية التي ظهرت خلال عام 2020، وكذا الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تحسين بروز ومشاركة مجالس الإدارة في توصيات وحدة التفتيش المشتركة

27-38 تتولى وحدة التفتيش المشتركة، باعتبارها عنصرا محوريا من عناصر التغيير في منظومة الأمم المتحدة، إجراء عمليات تقييم وتعزيز المسائل الحيوية ذات الصلة بالتنظيم والإدارة وتنسيقها والمضي قدما بها. ولكي تكون الوحدة فعالة في أداء هذا الدور، يتعين أن تجعل الرؤساء التنفيذيين على نطاق منظومة الأمم المتحدة يعملون من أجل إحداث تغيير مؤثر، وهو أمر كثيرا ما ينطوي على تكييف ممارسات تنظيمية معقدة ومدمجة. ولإدارة هذا التحدي وكسب تأييد الرؤساء التنفيذيين، تشارك الوحدة في اجتماعات مع مجالس الإدارة ولجان الرقابة وتعقد المؤتمرات وحلقات العمل التي تتناول طائفة واسعة من المواضيع المرتبطة بعمل الوحدة، ولا سيما فيما يتعلق بمواضيع من قبيل تنقل الموظفين، وإدارة التغيير، وإدارة المعارف، والإدارة القائمة على النتائج، ووظيفة التحقيق، والإدارة المركزية للمخاطر.

27-39 وقد ازداد نظر مجالس إدارة المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة في تقارير الوحدة مع تسجيل زيادة في عدد المنظمات التي تخصص أوقاتا في جداول أعمال كل منها للتداول بشأن فحوى تقارير الوحدة. ولتحقيق ذلك، لفتت الوحدة الانتباه إلى ما ينص عليه نظامها الأساسي من أحكام بشأن النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة وألقت الضوء على ممارسات المنظمات التي ينبغي اعتبارها ممارسات سليمة يمكن محاكاتها. وقد أدى هذا الإجراء إلى تحسين ظهور تقارير الوحدة، مما عزز نظر الهيئات الإدارية للمنظمات المشاركة في الوحدة في فحوى التقارير والتداول بشأنه.

27-40 ويشير نظر الهيئات الإدارية في تقارير وحدة التفتيش المشتركة إلى أن اختيار المواضيع ونوعية التقارير لهما أهمية لمجالس الإدارة وصلة بها.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

27-41 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتّضح من تعزيز وتعميم تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (انظر الجدول 27-6).

الجدول 27-6

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	قيام 7 من مجالس إدارة المنظمات المشاركة بالنظر بانتظام في تقارير وحدة التفتيش المشتركة كبند في جداول أعمالها. ومن بين هذه المجالس، قادت 3 مجالس إدارة (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الصحة العالمية) جهود تعزيز وتعميم تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها، بطرق منها على سبيل المثال استلزام أن تقدم الإدارة مقترحات إلى المجالس تتعلق بتنفيذ التوصيات، وهو ما يتطلب تقديم تقارير دورية مقابل تنفيذ التوصيات المعتمدة وتعزيز الشفافية بنشر التقارير عن التنفيذ

أثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

27-42 خلال عام 2020، أثرت جائحة كوفيد-19 على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة لوحدة التفتيش المشتركة وتدعم وحدة التفتيش المشتركة، باعتبارها هيئة رقابية، الدول الأعضاء بإعداد استعراضات مستقلة ذات صلة حسبما يرد في برنامج عملها. وفي هذا الصدد، أدرجت وحدة التفتيش المشتركة النظر في آثار جائحة كوفيد-19 على مؤسسات منظومة الأمم المتحدة باعتبار ذلك مسألة يتعين تقييمها في سياق الاستعراضات المحددة المدرجة في عمل الوحدة البرنامجي المقبل (على سبيل المثال، أدرجت الوحدة في عام 2021 استعراضا للسياسات والممارسات المتعلقة باستمرارية تصريف الأعمال). وكيَّفت الوحدة نهجها (مثلاً في الحالات التي تُجرى فيها المقابلات بالحضور الشخصي، استعاضت عنها بالتفاعلات الافتراضية) فيما يتعلق بأنشطة جمع البيانات اللازمة لإجراء عمليات التفتيش والتقييم المدرجة في برنامج عملها السنوي لعام 2020. وكان للتغير في النهج المتبع في الأنشطة المقررة لجمع البيانات أثر نوعي على ما جُمع من بيانات؛ غير أن ذلك التغيير لم يؤثر على النتائج الكمية لعام 2020، حيث كان عدد المنجزات المستهدفة التي تحققت هو نفس عددها المقرر. بيد أن التأثير على الجوانب النوعية المتعلقة بشمولية البيانات والأفكار المتعمقة التي تُجمع عادةً أثناء المقابلات في عين المكان والمراقبة والتفتيش المباشرين لجوانب الموضوع قيد الاستعراض، كان متوقعا.

النتيجة 1: زيادة قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة[339]

الأداء البرنامجي في عام 2020

27-43 أجرت وحدة التفتيش المشتركة 12 استعراضا (باستثناء استعراض واحد تم تعليقه)، منها 7 استعراضات كانت مرحَّلة من سنوات سابقة. واستكملت الوحدة 8 استعراضات، من أصل الاستعراضات الـ 12 وأصدرت تلك التقارير في عام 2020. وخلال

(339) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 31)).

عام 2020، أُحرز تقدم كبير في جعل مجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تجري مداولات بشأن فحوى تقارير الوحدة. وقد أنجزت الوحدة ذلك بتوجيه الانتباه إلى النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة وبالعمل مع الهيئات الإدارية لتلك المؤسسات، ولا سيما الكائنة في أوروبا. ومن المرجح أن يؤدي تأثير هذه الجهود في عام 2020 إلى تحسين معدل قبول التوصيات وتنفيذها في السنوات المقبلة.

27-44 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق معدل قبول للتوصيات بنسبة 68 في المائة بالنسبة لجميع التقارير التي صدرت في الفترة من عام 2012 إلى عام 2019، وبالتالي لم يتحقق الهدف المتمثل في معدل 70 في المائة المدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. ويمكن أن يُعزى انخفاض معدل القبول إلى إرجاء عدة منظمات أو تقليصها بنود جدول أعمال اجتماعات مجالس إدارتها بسبب جائحة كوفيد-19، علاوةً على عدد التقارير التي رُحِّلت من عام 2018 إلى عام 2019 (ثمانية) ومن عام 2019 إلى عام 2020 (سبعة). ولا يمكن أن يكون قياس معدل القبول والتنفيذ معقولاً إلا في فترة تتراوح بين سنة وسنتين بعد إصدار تقارير الاستعراض. واستناداً إلى صلة الموضوع بهذا الأمر وأهميته وأولويته العليا، وتجديد مجالس الإدارة تركيز اهتمامها على تقارير وحدة التفتيش المشتركة، فإن الوحدة واثقة من أن التقارير التي أُنجزت في عامَي 2019 و 2020 ستسهم في زيادة معدل قبول التوصيات في السنوات المقبلة.

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

27-45 ستواصل وحدة التفتيش المشتركة العمل المتعلق بتحقيق النتيجة المقررة، تمشياً مع ولايتها. وإسهاماً في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق هذا الهدف، ستضاعف الوحدة جهودها من أجل تحسين نظر مجالس إدارة المنظمات المشاركة في تقاريرها بطريقة تشمل إجراء مداولات بشأن فحوى التوصيات التي ترد في تقارير الوحدة واتخاذ قرارات بشأنها. وقد شرعت الوحدة في حملة لتحقيق ذلك، وستواصل التشجيع على تحسين التقيد بأحكام النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة للنظر في تقارير الوحدة، وتوجيه انتباه المنظمات المشاركة إلى الإجراءات التي تتخذها المنظمات التي تعتبرها الوحدة ممارسات سليمة – مع طلب اعتماد جميع المنظمات لهذه الممارسات. ويُعرض التقدم المتوقع إحرازه في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الأول من الباب 27).

الشكل الأول من الباب 27

مقياس الأداء: معدل قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة

(بالنسبة المئوية)

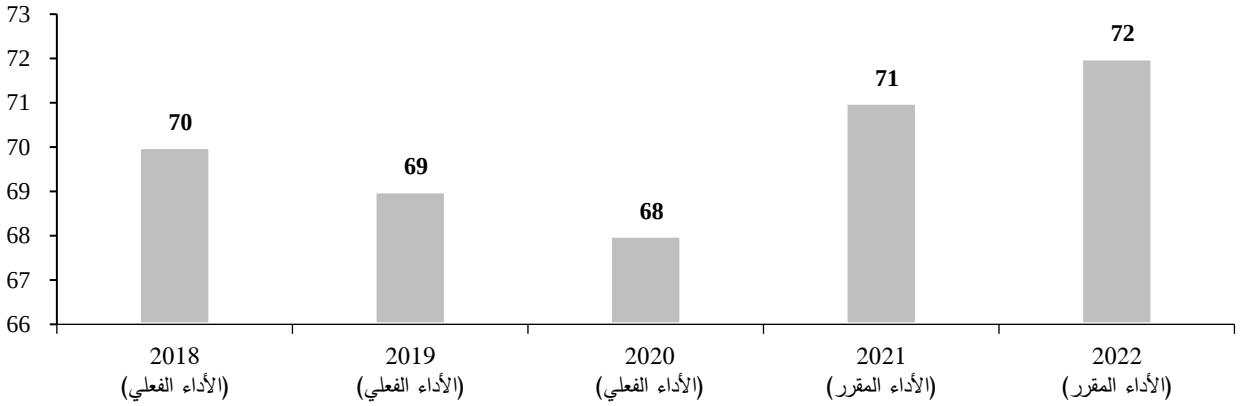

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، رُحّل الهدف المحدد لعام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك المرحلة الزمنية قبل انتشار جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: مواءمة برنامج العمل مع أولويات منظومة الأمم المتحدة من أجل زيادة فعالية المساهمة في الهيئات والمنظمات التشريعية[340]

الأداء البرنامجي في عام 2020

27-46 أعدت وحدة التفتيش المشتركة برنامج عملها بعد إجراء عملية تشاورية روعيت فيها مقترحات الاستعراضات المقدمة من المنظمات المشاركة ومن هيئات الرقابة والمفتشين أنفسهم. ويشمل برنامج العمل النهائي الذي اعتمدته الوحدة خمسة مشاريع على نطاق المنظومة واستعراض واحد لشؤون التنظيم والإدارة. وقد تمخضت مقترحات الاستعراض المتعلقة بخمسة من الاستعراضات الستة عن تقارير قدمتها المنظمات المشاركة في الوحدة أو الهيئات الرقابية لهذه المنظمات. وأجرت الوحدة أيضا مشاورات مع جميع المنظمات المشاركة قبل تأكيد برنامج العمل وذلك لضمان أن تكون الاستعراضات ذات صلة ومهمة وذات أولوية عليا.

27-47 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قبول ما نسبته 61 في المائة من التوصيات المتعلقة بالتنسيق والتجانس والمواءمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وقدمت المنظمات المشاركة والهيئات الرقابية مقترحات تتعلق بخمسة من الاستعراضات الستة المعتمدة في برنامج عمل الوحدة. أما مقياس الأداء السابق الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1) فيُبلغ عنه في النتيجة 1، الشكل الثاني من الباب 27، أعلاه.

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

27-48 ستواصل وحدة التفتيش المشتركة العمل المتعلق بتحقيق النتيجة المقررة، تمشياً مع ولايتها. وإسهاماً في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، ستواصل الوحدة إعداد تقارير ذات نوعية رفيعة عن مواضيع ذات صلة ومهمة وذات أولوية عليا للمنظمات المشاركة فيها. ولتحقيق ذلك، ستُنقِّح الوحدة آلياتها لطلب المقترحات من المنظمات المشاركة والهيئات الرقابية وهيئات التنسيق، وستقدم توجيهات إضافية إلى الرؤساء التنفيذيين والكيانات وذلك لضمان تقديم مقترحات بشأن المواضيع ذات الصلة والمهمة وذات الأولوية العليا والملائمة لولاية الوحدة. والهدف من ذلك هو زيادة معدل قبول التوصيات. وستستهدف وحدة التفتيش المشتركة على وجه الخصوص التوصيات المقدَّمة بشأن تعزيز التنسيق والتعاون والتجانس والمواءمة على نطاق المنظومة، والتي تظهر معدلات قبولها اتجاها متدنيا. ويُعرض التقدم المتوقع إحرازه في مقياس الأداء (انظر الجدول 27-7 أدناه).

الجدول 27-7
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
• قُبل ما نسبته 60 في المائة من التوصيات المتعلقة بالتنسيق والتجانس والمواءمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة	• قُبل ما نسبته 65 في المائة من التوصيات المتعلقة بالتنسيق والتجانس والمواءمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة	• قُبل ما نسبته 61 في المائة من التوصيات المتعلقة بالتنسيق والتجانس والمواءمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة	• قُبول ما نسبته 63 في المائة من التوصيات المتعلقة بالتنسيق والتجانس والمواءمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة	• قبول ما نسبته 66 في المائة من التوصيات المتعلقة بالتنسيق والتجانس والمواءمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة

(340) كما ترد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)[1]	2022 (الأداء المقرر)
• قدمت المنظمات المشاركة والهيئات الرقابية مقترحات بشأن 4 من 9 استعراضات اعتُمدت في برنامج عمل الوحدة	• قدمت المنظمات المشاركة والهيئات الرقابية مقترحات بشأن 5 من 8 استعراضات اعتُمدت في برنامج عمل الوحدة	• قدمت المنظمات المشاركة والهيئات الرقابية مقترحات بشأن 5 من 6 استعراضات اعتُمدت في برنامج عمل الوحدة	• تقديم المنظمات المشاركة والهيئات الرقابية مقترحات بشأن 5 من 7 استعراضات اعتُمدت في برنامج عمل الوحدة	• تقديم المنظمات المشاركة والهيئات الرقابية مقترحات بشأن 6 من 8 استعراضات اعتُمدت في برنامج عمل الوحدة

ملاحظة: تستند معدلات القبول إلى التوصيات الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي صدرت في سنوات سابقة. فعلى سبيل المثال، يستند معدل عام 2018 إلى التقارير صدرت في عامَي 2015 و 2016؛ ومعدل عام 2019 في عامَي 2016 و 2017؛ ومعدل 2020 في عامَي 2017 و 2018. ويتعلق هذا التأخير بالوقت الذي استغرقته المنظمات للنظر في التقارير.

النتيجة 3: إضفاء مجالس الإدارة الطابع التنظيمي على نظرها في تقارير وحدة التفتيش المشتركة

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

27-49 لا يمكن تحقيق قيمة تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتأثيرها إلا عندما تقبل المنظمات المشاركة التوصيات الواردة في تلك التقارير وتنفِّذها. وقد أحرزت الوحدة تقدما مع ست مجالس إدارية، من بينها الجمعية العامة، لضمان تحديد جدول زمني منتظم للنظر في تقارير الوحدة. ومجالس الإدارة تلك تدعو أيضا الوحدةَ إلى تقديم التقارير والمشاركة في المداولات والإجابة على الأسئلة ذات الصلة. وتتخذ مجالس الإدارة قرارات بشأن تنفيذ التوصيات وفقا للمادة 11 (4) من النظام الأساسي للوحدة.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

27-50 كان الدرس الذي استخلصته وحدة التفتيش المشتركة من ذلك هو أنه بإمكانها تعزيز وتنويع استراتيجياتها دعماً لفهم تقاريرها والنظر فيها، ومن ثم دعم زيادة قبول التوصيات وتنفيذها. وبوجه خاص، درست الوحدة وحددت أوجه الاختلاف في الأساليب التي اتبعتها مختلف مجالس الإدارة عند النظر في تقارير الوحدة والتداول بشأنها. وستنظر الوحدة، عند تطبيقها الدرس، في أوجه اختلاف المداولات وستركز اهتماما على الجهود المبذولة لدعم مجالس الإدارة فيما يتعلق بنظرها بطرق أكثر انتظاماً، في إطار الاسترشاد بالنظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة. وستبذل الوحدة جهودا محددة الأهداف في عام 2022 لزيادة عدد مجالس الإدارة التي تنظر في تقارير الوحدة، وستطلب، عند الاقتضاء، دعوات إلى عقد اجتماعات مع الهيئات الإدارية وتقديم ما يرد في التقارير من استنتاجات وتوصيات. وعلاوةً على ذلك، وسعياً إلى إقامة علاقة عمل أطولا أمدا وتعزيز الخضوع للمساءلة، ستطلب الوحدة إلى أمانات مجالس الإدارة موافاتها بالمعلومات وآخر المستجدات عن حالة قبول التوصيات وخطط التنفيذ.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

27-51 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتّضح من زيادة عدد مجالس الإدارة التي تنظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة وفقا للمادة 11 (4) من نظامها الأساسي، وهو ما سيؤدي بدوره إلى تحسين معدل قبول التوصيات وتنفيذها (انظر الشكل الثاني من الباب 27).

الشكل الثاني من الباب 27

قياس الأداء: إجمالي عدد مجالس الإدارة التي تضفي الطابع التنظيمي على نظرها في تقارير وحدة التفتيش المشتركة (تراكمي)

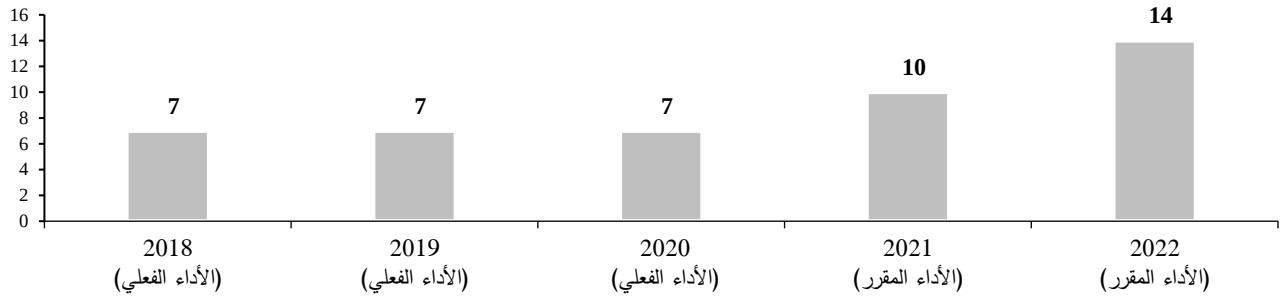

الولايات التشريعية

27-52 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى وحدة التفتيش المشتركة.

قرارا الجمعية العامة

192/31 النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة

287/73 وحدة التفتيش المشتركة

المنجزات المستهدفة

27-53 يعرض الجدول 27-8 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 27-8

وحدة التفتيش المشتركة: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**10**	**9**	**10**	**9**
1 - تقرير وحدة التفتيش المشتركة للعام وبرنامج عملها للعام القادم	1	11	1	
2 - تقارير وحدة التفتيش المشتركة عن الاستعراضات التي أجريت على النحو الوارد في برنامج عملها	9	8	9	8
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**18**	**12**	**18**	**14**
3 - اجتماعات اللجنة الخامسة	13	10	13	12
4 - اجتماعات اللجنة الثانية	2	1	2	1
5 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	2	–	2	2
6 - اجتماع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
المواد التقنية (عدد المواد)	**1**	**–**	**1**	**1**
7 - المذكرات والرسائل الإدارية الموجهة من وحدة التفتيش المشتركة	1	–	1	1

مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

27-54 يتولى مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، المؤلف من الأمين العام والرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، مسؤولية تعزيز الاتساق والتعاون والتنسيق في السياسات والبرامج والأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وفقا لولاياتها واستجابة لقرارات الهيئات الحكومية الدولية. ويستمد المجلس ولايته من الأولويات المحددة في قرارات ومقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، بما في ذلك قرار المجلس 13 (د-3) ومقرره 321/2001. وفي وقت يواجه فيه المجتمع الدولي تحديات عالمية متزايدة التعقيد ومترابطة، يتّسم العمل المنسق والمتسق الذي تقوم به كيانات منظومة الأمم المتحدة بأهمية أكثر من أي وقت مضى. وقد كشفت أزمة كوفيد-19 عن أوجه الهشاشة، وأدت إلى تفاقم مواطن الضعف، وعكست مسار المكاسب الإنمائية، وأوجدت أخطار جسيمة على السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. وستشكِّل الآثار الطويلة الأجل المترتبة على الجائحة، وأبرزها آثارها الاجتماعية والاقتصادية، عمل الأمم المتحدة في السنوات القادمة. وتكتسي تعبئة القدرات الجماعية للمنظومة أهمية بالغة في توجيه جهود التعافي على نحو شامل ومستدام من الجائحة ودعم عملية تنفيذ الدول الأعضاء بشكل واسع ومتكامل لخطة عام 2030، علاوةً على المجموعة الكاملة من الولايات الأخرى المسندة إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة.

برنامج العمل

الهدف

27-55 يتمثل الهدف الذي يسهم في تحقيقه مجلس الرؤساء التنفيذيين، في الاستفادة من القدرة الجماعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ الولايات بصورة فعالة.

الاستراتيجية

27-56 إسهاماً في تحقيق الهدف، سيواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين ولجنتاه الرفيعتا المستوى توفير السبل لكبار قادة منظومة الأمم المتحدة لصياغة رؤية مشتركة، والاتفاق على العمل الاستراتيجي، والسعي إلى تحقيق اتساق السياسات في المجالين البرنامجي والإداري على حد سواء، وتنسيق استخدام الموارد والقدرات والمعارف. وسيوفر مجلس الرؤساء التنفيذيين الرؤية والقيادة لتوجيه التنفيذ الفعال والمتسق للولايات من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وسيواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين، من خلال لجنته الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، تعزيز اتساق السياسات وتنسيق البرامج على نطاق المنظومة استجابة للولايات الحكومية الدولية ودعما للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وسيضع استراتيجيات ونُهُجا وأطرا مشتركة لمعالجة المسائل الناشئة المتعلقة بالسياسات والبرامج التي تتطلب اتخاذ إجراءات على نطاق المنظومة. وسيواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضا، من خلال لجنته الإدارية الرفيعة المستوى، تشجيع وضع نهج مبتكرة لتحسين الكفاءة وتبسيط ممارسات تسيير الأعمال، والتعجيل بمواءمة الأعمال والاعتراف المتبادل بها وتكاملها. وسيستخدم شبكاته الوظيفية المعنية بالمالية والميزانية، والموارد البشرية، والرقمنة والتكنولوجيا، والمشتريات، والسلامة والأمن، لنشر أفضل الممارسات ونُهج الإدارة المبتكرة وإقامة الشراكات في جميع مجالات الإدارة، وتحقيق الاعتراف المتبادل بها، حسب الاقتضاء.

27-57 وفيما يتعلق بعام 2022، يعكس المقرر من المنجزات المستهدفة والأنشطة التحديات المعروفة والمتوقعة المتصلة بجائحة كوفيد-19 التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وتعتزم أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين تقديم الدعم لمنظومة

الأمم المتحدة في معالجة المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 بمواصلة التصدي لها على نحو متسق ومنسق ودعم الجهود الرامية إلى التعافي منها بشكل أفضل سواء من المنظور الإداري أو البرنامجي.

27-58 ومن المتوقع أن يفضي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) تسريع وتيرة التقدم نحو تنفيذ الدول الأعضاء الواسع والمتكامل لخطة عام 2030 والمجموعة الكاملة من الولايات الأخرى المسندة إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) تصدي منظومة الأمم المتحدة بمزيد من الاتساق والتنسيق للتحديات العالمية، بما في ذلك التعافي من كوفيد-19؛

(ج) زيادة قدرة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على توفير استجابات إدارية فعالة تدعم تنفيذ الولايات.

العوامل الخارجية لعام 2022

27-59 فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام 2022 إلى افتراض تخطيط يتمثل بالتزام المنظمات الأعضاء بتقديم مساهمات في الوقت المناسب في المسائل التي يعالجها المجلس.

27-60 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية إلى افتراض أن المقترح لعام 2022 من منجزات مستهدفة وأنشطة سيكون قابلا للتنفيذ. ولكن إذا استمر تأثير الجائحة على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فسوف يتم تعديلها خلال عام 2022 في نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات العامة. وأي تعديلات من هذا القبيل سيتم الإبلاغ عنها ضمن إطار معلومات الأداء البرنامجي.

27-61 ويراعي المجلس المنظور الجنساني في أنشطته ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء، بما في ذلك في إصدارات لجنتيه الرفيعتي المستوى، مثل الاستراتيجيات على نطاق المنظومة، والنهج والأطر المشتركة. فعلى سبيل المثال، يعمل فريق العمل المعني بأوجه عدم المساواة، الذي أنشأته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج في عام 2019، على تعزيز قيادة منظومة الأمم المتحدة وتنسيقها وتأثيرها فيما يتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة. فمسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تحتل مكان الصدارة في أنشطته، التي تُعزَّز بتوجيه من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي عام 2020، تمثَّل أحد المنتجات التي أصدرها فريق العمل في الموجز السياساتي المعنون "كوفيد-19 وأوجه عدم المساواة وإعادة البناء على نحو أفضل"[341]. ويقدم الموجز توجيهات سياساتية رفيعة المستوى وتوصيات ملموسة بشأن مسارات الخروج من حالة الأزمة إلى إحداث تحول في الاقتصادات وإقامة مجتمعات أكثر إنصافاً ومساواةً بين الجنسين. وفي عام 2022، سيواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين إدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أنشطة لجنتيه الرفيعتَي المستوى، وسيقدم الدعم لوضع منتجات تزيد إلى أقصى حد من فرص القيادة والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

27-62 وفيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة، سيواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين دعم النهوض بإدماج هذا المنظور، تمشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

27-63 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتائج التالية التي ظهرت خلال عام 2020، وكذا الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

(341) انظر https://unsceb.org/covid-19-inequalities-and-building-back-better-policy-brief-hlcp-inequalities-task-team.

استمرارية العمليات من خلال المواءمة المرنة بين الوكالات للاستجابات الإدارية لحالة كوفيد-19

27-64 خلال عام 2020، خلَّفت جائحة كوفيد-19 تأثيرا كبيرا على الأعمال المتعلقة بالموارد البشرية للمنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين بطرق متعددة، تراوحت بين ضرورة تكييف حيز المكاتب وإعادة هندسته استجابةً للتحديات الجديدة، والبحث عن حلول للأحكام المتعلقة بالراحة والاستجمام في بيئة اتسمت بالتغيير الديناميكي وقلة وصلات الرحلات الجوية وإغلاق الحدود، وبين الحاجة إلى مواءمة التعامل مع عديد هائل من الطلبات الاستثنائية المقدمة من الموظفين فيما يتعلق بحالات شخصية معينة.

27-65 وسرعان ما تكيَّفت شبكة الموارد البشرية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى مع الوضع الجديد بزيادة وتواتر عدد دورات التنسيق الافتراضية لفريقها الميداني والشبكة نفسها، ولا سيما خلال الأشهر الأولى من ظهور الجائحة، مع انعقاد اجتماعات أسبوعية كحد أدنى. وكان يُتوخى من تلك الاجتماعات تنسيق المسائل الحيوية المطروحة، والاتصال بالشركاء الرئيسيين كلجنة الخدمة المدنية الدولية، ومديري الشؤون الطبية أو المراقبين الماليين، والاتفاق على مبادئ توجيهية إدارية محددة استجابةً لحالة كوفيد-19 المتغيرة. وقد أتاح ذلك للهيئات الإدارية في مختلف المنظمات ومراكز العمل تلقِّي توجيهات سريعة تتعلق بتحديات معينة وسهَّل اتباع نهج منسق إلى حد كبير داخل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في مراكز العمل الميدانية. وانفرد هذا الأمر بأهميته في الحالات التي اشتدت فيها آثار حالة كوفيد-19 بسبب حالات طوارئ أخرى غير متوقعة، مثل الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

27-66 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتَّضح من توافر المبادئ التوجيهية الإدارية على نطاق منظومة الأمم المتحدة في الوقت المناسب استجابةً لحالات الطوارئ ومستجداتها اللازمة للتكيف مع الظروف الآخذة في التغير بسرعة. وفي عام 2020 تحديداً، أُتيحت أربع نسخ من المبادئ التوجيهية الإدارية في مجال الموارد البشرية بشأن التعامل مع حالة الجائحة، وأربع نسخ من مذكرات توجيهية محددة بشأن خيارات مراكز العمل للراحة والاستجمام التي تأثرت بالقيود المفروضة على السفر بسبب كوفيد-19. (انظر الجدول 27-9).

الجدول 27-9
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	–	أُتيحت لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة إمكانية الاطلاع على المبادئ التوجيهية الإدارية وتلقي الدعم من خلالها والاسترشاد بها وذلك استجابةً لحالات الطوارئ، ومستجداتها اللازمة، للتكيف مع الظروف الآخذة في التغيير بسرعة

أثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

27-67 خلال عام 2020، أثّرت جائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة لأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين. وقد انعكس ذلك الأثر أساساً في تغيير طريقة الاجتماعات من اجتماعات بالحضور الشخصي إلى أخرى افتراضية، مما تطلَّب تقليصها من حيث النطاق والمدة. وعلاوةً على ذلك، لم تقدم أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين الدعم إلا لاجتماع واحد لكل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة تنسيق البرامج في عام 2020 بدلاً من الاجتماعين المقررين لكل منهما، وذلك بسبب حالات التعطيل الناجمة عن الجائحة. وكان لهذه التغييرات تأثير على أداء البرنامج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة 2 أدناه.

27-68 غير أنه في الوقت نفسه، حددت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين أنشطة مقررة جديدة ومعدَّلة، في إطار النطاق العام لأهداف البرنامج، من أجل دعم منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19. فجداول أعمالها كانت مهيكلةً لتعبئة منظومة الأمم المتحدة وتحقيق مواءمتها استجابةً للأزمة، وللتفكير في تعددية الأطراف وجدول الأعمال المشترك والتحديات التي تواجه منظومة الأمم المتحدة في عالم ما بعد كوفيد-19. وتناولت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج العديد من مسارات عملها من منظور جائحة كوفيد-19، مثل المسارات المتصلة بأوجه عدم المساواة، والشعوب الأصلية، والتنوع البيولوجي. وعقدت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى عددا من اجتماعاتها المخصصة لمعالجة الحالة الآخذة في التطور بطريقة مرنة ومناسبة من حيث التوقيت، وأصدرت مبادئ توجيهية إدارية وقامت بتحديثها، وأدمجت منظور جائحة كوفيد-19 في أعمالها الجارية. وقد أسهمت المنجزات المستهدفة المعدّلة في تحقيق النتائج في عام 2020، كما يتّضح من النتيجة الناشئة المبيَّنة أعلاه لعام 2020.

27-69 وتجسيداً لأهمية التحسين المستمر وتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، ستُعمِّم أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجها على ضوء جائحة كوفيد-19. ومن الأمثلة المحددة على الدروس المستفادة هو أن الاجتماعات الافتراضية بأشكالها المقتضبة تحد من قدرة الأعضاء على التطرق بتعمّق إلى المسائل الهامة ذات الصلة على نطاق المنظومة، وتحد من قدرتهم على المشاركة الكاملة بسبب الاختلافات الزمنية والصعوبات التقنية و/أو ضيق الوقت. وعلاوةً على ذلك، فإن فرص إقامة الشبكات البالغة الأهمية التي تسهِّل تسوية المسائل وتُحدث أوجه تآزر غير رسمية بين المنظمات يتعذَّر تكرارها بسهولة. وفي حين أن تنفيذ معظم أعمال المجلس واللجان لا يمكن التالي نقله إلى شبكة الإنترنت و/أو إلى شكل افتراضي، فإن الأمانة سوف تستكشف إمكانية عقد اجتماعات اللجنة بشكل افتراضي فيما بين الدورات لمناقشة أي مسائل حساسة من حيث التوقيت.

النتيجة 1: تعزيز الابتكار على نطاق منظومة الأمم المتحدة[342]

الأداء البرنامجي في عام 2020

27-70 واصلت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين دعم الجهود الرامية إلى تشجيع الابتكار وتعزيزه على نطاق منظومة الأمم المتحدة، تمشيا مع ولايتها. فعلى وجه الخصوص، تعاونت الأمانة مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة وشبكة المبتكرين التابعة للأمم المتحدة للاستفادة من الأساس الذي توفره مجموعة أدوات الأمم المتحدة للابتكار، التي أُعلن عن انطلاقها رسمياً في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وذلك لدعم اتباع نهج شامل إزاء الابتكار من أجل تحسين قدرة كيانات منظومة الأمم المتحدة على الابتكار بصورة منهجية لخدمة المستفيدين منها. ونظمت كلية الموظفين، بصفتها الجهة الوصية على مجموعة الأدوات، بشراكة مع شبكة الابتكار وبدعم من أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين، مناسبات نُقلت وقائعها مباشرةً لغرض استعراض تطبيق

(342) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 31)).

المجموعة. وبدأت في عام 2020 دورة دراسية إلكترونية غير متزامنة بعنوان "مقدمة للابتكار"، وبدأ تدريجياً تنفيذ الخاصية الوظيفية، لوحة المتابعة، التي تتبع ما يُجمع من نتائج تقييمات الابتكار واستخدام الأدوات في كل مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مر الزمن وذلك بهدف توجيه اتخاذ القرارات التنفيذية المتعلقة بتعزيز ثقافة الابتكار.

27-71 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة الوعي بمجموعة الأدوات والتعامل معها، وهو ما حقق الهدف المقرر المتمثل في اعتماد مجموعة أدوات الابتكار كمرجع رئيسي داخل منظومة الأمم المتحدة، على النحو المبيَّن في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

27-72 ستواصل أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين العمل المتعلق بتحقيق النتيجة المقررة، تمشياً مع ولايتها. وإسهاماً في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، ستواصل أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين تشجيع استخدام مجموعة الأدوات والمشاركة في دورات كلية الموظفين؛ وتأييد ودعم جهود كلية الموظفين المبذولة لزيادة وتوسيع برامجها التعليمية ومنتجاتها المتعلقة بالابتكار؛ وربط هذه الجهود، حسب الاقتضاء، بعمل آليات مجلس الرؤساء التنفيذيين، كل ذلك بهدف تحسين وتوسيع عقلية الابتكار وقدرات موظفي منظومة الأمم المتحدة. ويُعرض التقدم المتوقع إحرازه في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 27-10).

الجدول 27-10

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
عدم وجود توجيه/أدوات على نطاق المنظومة بشأن تعزيز الابتكار	إصدار نسخة إلكترونية من الجيل الأول لمجموعة أدوات الأمم المتحدة للابتكار	اعتماد مجموعة أدوات الابتكار لمنظومة الأمم المتحدة باعتبارها مرجعا رئيسيا لتعزيز ثقافة الابتكار	إدماج مجموعة أدوات الابتكار لمنظومة الأمم المتحدة في برامج التعلم على نطاق المنظومة التي تقدمها كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة	تحسين وتوسيع عقلية الابتكار وقدرات موظفي منظومة الأمم المتحدة

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، رُحّل الهدف المحدد لعام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك المرحلة الزمنية قبل انتشار جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: اعتماد المنظمات الأعضاء سياسات لتحقيق مستقبل القوة العاملة في منظومة الأمم المتحدة[343]

الأداء البرنامجي في عام 2020

27-73 قدمت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين الدعم للجنة الإدارية الرفيعة المستوى وفرقة العمل التابعة لها المعنية بمستقبل القوة العاملة في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالنظر في طرق عمل جديدة والتوصية بعناصر لتعزيز ثقافة تمكينية وتجربة إيجابية للموظفين، ودراسة المبادرات الرائدة باستخدام التكنولوجيا ووضع مقترحات تتعلق بالطرائق التعاقدية المستدامة الجديدة. وفي حزيران/يونيه 2020، أعادت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى توجيه أعمال فرقة العمل في ضوء آثار جائحة كوفيد-19، بدعم من أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين، وذلك لإعادة تركيز عمل فرقة العمل نحو المجالات المحتمل أن يكون تأثيرها في

(343) كما ترد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

المستقبل القريب أكثر من غيرها، بما في ذلك اتباع نهج موسع للدوام المرن المدعوم بترتيبات حديثة ومستدامة للقوة العاملة والتكنولوجيات التمكينية. وفي الأشهر المتبقية من السنة، أحرزت فرقة العمل تقدما كبيرا نحو تحديد عناصر مشروع سياسة لطرائق الدوام المرنة. كما تولت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين قيادة المشاورات التي جرت على نطاق المنظومة بين أعضاء اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى من أجل جمع التعليقات على الجهود المقترحة لفرقة العمل الوارد بيانها في تقريرها المؤقت والإسهامات المتعلقة بهذه الجهود. وعلاوةً على ذلك، قامت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين بتنسيق التعاون مع لجنة الخدمة المدنية الدولية واتحادات الموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين.

27-74 وأسهم العمل المذكور أعلاه في وضع الصيغة النهائية في عام 2021 لعناصر الإطار النموذجي لمنظومة الأمم المتحدة للدوام المرن، وبالتالي لم يتحقق الهدف المتمثل في إنشاء إطار نموذجي للقوة العاملة في منظومة الأمم المتحدة معتمد من اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومن مجلس الرؤساء التنفيذيين على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021. وقد أجبر أثر جائحة كوفيد-19 على القوة العاملة في منظومة الأمم المتحدة اللجنةَ وفرقةَ العمل التابعة لها، وبالتالي أمانةَ مجلس الرؤساء التنفيذيين، على تكييف أعمالها لتتبع نهجاً تدريجياً. واستُجيب في مرحلة أولى للحاجة الملحة إلى وضع سياسات بشأن ترتيبات الدوام المرنة، مع مراعاة التجارب القسرية الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

27-75 ستواصل أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين العمل المتعلق بتحقيق النتيجة المقررة، تمشياً مع ولايتها. وإسهاماً في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، ستدعم أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين وضع إطار عمل نموذجي بشأن طرائق الدوام المرنة يرمي إلى قيام فرادى المنظمات بتنفيذ التوجيهات والسياسات الإدارية ذات الصلة بذلك نحو قوة عاملة أكثر حداثة ومرونة في منظومة الأمم المتحدة. وسينظر العمل في اتباع نهج شامل، بما في ذلك الجوانب المتحورة حول الإنسان والجوانب الثقافية، والتزامات القيادة، ووضع عناصر لطرائق العمل الجديدة الممكنة. وستصبح هذه العناصر في نهاية المطاف متوائمة مع الهدف الأصلي. ويعرض التقدم المتوقع إحرازه في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 27-11).

الجدول 27-11

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
قيام الشبكات الوظيفية للجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بدراسة أثر التكنولوجيا الرقمية والابتكار على القوة العاملة في مجالاتها الوظيفية ذات الصلة	إقرار مجلس الرؤساء التنفيذيين استراتيجية منظومة الأمم المتحدة بشأن مستقبل العمل؛ وإنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوظائف تابعة للجنة معنية بمستقبل القوة العاملة في منظومة الأمم المتحدة	إحراز تقدم نحو تعريف عناصر مشروع سياسة طرائق الدوام المرنة	اعتماد فرادى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة توجيهات وسياسات إدارية لتيسير وجود قوة عاملة أكثر مرونة واستجابة	تنفيذ فرادى المنظمات للتوجيهات والسياسات الإدارية ذات الصلة نحو قوة عاملة أكثر حداثة ومرونة في منظومة الأمم المتحدة

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، رُحّل الهدف المحدد لعام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك المرحلة الزمنية قبل انتشار جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: الإحصاءات المالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تحسين اتخاذ القرارات وزيادة الشفافية وتعزيز المساءلة

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

27-76 تحت إشراف اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى وبشراكة مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، دعمت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين القيام في عام 2018 بوضع ستة من معايير بيانات الأمم المتحدة للإبلاغ عن المعلومات المالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة – "مبادرة مكعب البيانات" – وخريطة طريق لتنفيذ هذه المعايير. وقد أسهم ذلك منذئذ في جمع بيانات أكثر شمولاً وقابليةً للمقارنة. وفي عام 2020، أُدخلت تحسينات أخرى على توجيهات الإبلاغ الحالية، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمبادرة الدولية للشفافية في المعونة، مما يؤدي إلى زيادة اتساق متطلبات الإبلاغ المتعددة وتبسيطها. وقد خضعت خريطة الطريق للتحديث لتضمينها الدروس المستفادة من عمليات جمع البيانات في السابق، بما يتيح تقديم دعم أفضل للكيانات في امتثالها للمعيارين اللذين هما حاليا في مرحلة انتقالية[344]، وإدراج أحدث الأحكام المستمدة من استراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات من قبل الجميع وفي كل مكان[345]، التي تلقي الضوء على مبادرة مكعب البيانات كواحد من ثلاثة برامج أولية ذات أولوية.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

27-77 الدروس المستفادة بالنسبة لأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين هي ذات شِقَّين. فمن ناحية، هناك طلب كبير على المزيد من البيانات المصنفة، المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة، والتي يمكن استخدامها لاكتساب أفكار متعمقة واتخاذ القرارات وتوجيه عملية التعافي من جائحة كوفيد-19. ومن ناحية أخرى، تعاني الكيانات من الإرهاق في مجال الإبلاغ، حيث يلزم بذل المزيد من الجهود لتلبية الطلب على المعلومات الآخذ في الازدياد. وقد قامت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين، عند تطبيق الدروس المستفادة، بتحديث خريطة الطريق من أجل تعزيز تكامل البيانات بين المنظمات، كلما تسنّى ذلك، لتضمينها بيانات مصنفة وتعزيز مواءمة وتبسيط متطلبات الإبلاغ المتعددة من خلال وضع مجموعة دنيا من البيانات.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

27-78 ومن المتوقع أن يُسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتّضح من أن وضع إطار للإبلاغ عن البيانات المالية مقبول عموماً على نطاق منظومة الأمم المتحدة يؤدي إلى تحسين الموثوقية والقابلية للمقارنة. وإضافةً إلى ذلك، يتطلب هذا الإطار الإبلاغ عن البيانات المصنفة بحسب الوظيفة والبلد والجهة المانحة والهدف من أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالتدفقات المالية على نطاق المنظومة. والهدف من ك ذلك هو إنتاج بيانات على نطاق المنظومة تكون متماشية مع المعايير الدولية وتتاح للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين إمكانية الحصول إليها بسهولة. وفي نهاية المطاف، يرمي إطار مبادرة مكعب البيانات إلى تعزيز شمولية المعلومات المتعلقة بالموارد المالية وقابليتها للمقارنة ونوعيتها التحليلية واستخدامها دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما يتماشى مع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق التمويل ورؤية استراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات (انظر الجدول 27-12).

(344) المعيار الثالث، الموقع الجغرافي، والمعيار الخامس، أهداف التنمية المستدامة، وكلاهما مع إبلاغ إجباري اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2022.

(345) انظر الموقع www.un.org/en/content/datastrategy/index.shtml.

الجدول 27-12

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
إقرار ستة معايير لبيانات الإبلاغ عن المعلومات المالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومشروع خريطة الطريق	توافر أول عملية ناجحة لجمع البيانات في إطار المعايير الجديدة ووضع الصيغة النهائية لخريطة الطريق المتعلقة بالتنفيذ	زيادة مواءمة عملية الإبلاغ؛ وتوافر خريطة طريق مستكملة وتوجيهات محسَّنة لكيانات الإبلاغ	توافر بيانات مصنفة زيادة التنسيق القائم على البيانات داخل منظومة الأمم المتحدة؛ وتبسيط متطلبات الإبلاغ من خلال مجموعة دنيا من البيانات	وجود بيانات مالية شاملة قابلة للمقارنة ذات نوعية تحليلية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتعزيز الشفافية والمساءلة بشأن التدفقات والبيانات المالية على نطاق المنظومة المتماشية مع المعايير الدولية والتي يسهل الحصول عليها

الولايات التشريعية

27-79 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين.

قرارات الجمعية العامة

289/64 الاتساق على نطاق المنظومة

313/69 خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)

251/74 تخطيط البرامج

233/75 الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

13 (د-3) لجنة التنسيق

321/2001 مواصلة النظر في تقرير الاستعراض العام السنوي للجنة التنسيق الإدارية

المنجزات المستهدفة

27-80 يعرض الجدول 27-13 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 27-13

مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق: المنجزات المستهدفة للفترة 2022-2020، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**11**	**12**	**10**	**10**
1 - التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي	1	1	1	1
2 - مذكرة من الأمين العام بشأن الحالة المالية والمتعلقة بالميزانية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مقدمة إلى الجمعية العامة	1	1	–	1
3 - مذكرة من الأمين العام تتضمن تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على استعراضات أجرتها وحدة التفتيش المشتركة	9	10	9	8
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**16**	**13**	**15**	**13**
4 - اجتماعات اللجنة الخامسة	7	6	6	7
5 - اجتماعات اللجنة الثانية	4	2	4	2
6 - اجتماع لجنة البرنامج والتنسيق	2	1	2	2
7 - اجتماع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1
8 - اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	2	3	2	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
المواد التقنية (عدد المواد)	**7**	**7**	**7**	**6**
9 - تقارير عن إحصاءات منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالشؤون المالية والموارد البشرية والمشتريات	4	4	4	3
10 - تجميع وتحليل أفضل الممارسات في مجالات الموارد البشرية والمشتريات وتكنولوجيات المعلومات والمالية والميزانية	3	3	3	3

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: الإحصاءات السنوية للموارد المالية والبشرية لمنظومة الأمم المتحدة (من 40 كيانا من كيانات الإبلاغ) وفهرس بيانات منظومة الأمم المتحدة (من حوالي 000 4 مجموعة بيانات واردة من حوالي 70 منظمة) متاحة لجميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: إمكانية الاطلاع على الموقع الشبكي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق متاحة لجميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين.

هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية

الإدارة: موجز مداولات دورتين عاديتين (لكل منهما) لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى وشبكاتها؛ وتقارير الاجتماعات المقررة للجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن المواقف الموحدة لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بشروط الخدمة في النظام الموحد للجنة؛ والإصدار نصف السنوي لأجور المترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين المستقلين؛ وتوفير الدعم بأعمال الأمانة لاجتماعات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى وشبكاتها؛ وتعهّد بوابة إدارة بيانات منظومة الأمم المتحدة لجمع بيانات لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها بشأن الموارد البشرية وبيانات مالية (عملية جمع سنوية من 40 كيانا تقريباً)؛ والتعداد السنوي لموظفي الخدمة الميدانية في منظومة الأمم المتحدة؛ وتوفير الدعم بأعمال الأمانة لفرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية وجميع ترتيبات المهام المخصصة المشتركة بين الوكالات، وللاجتماعات الدورية المشتركة بين الوكالات لفرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية ومجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتوجيهات المحاسبية للمعايير وورقات الدعم على نطاق المنظومة لكيانات الأمم المتحدة.

البرنامج 28

السلامة والأمن

الولايات التشريعية

28-1 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

192/54؛ سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية أفراد الأمم المتحدة

175/55؛ 125/75

255/56، الجزء الثامن المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2002-2003: سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة

286/56 تعزيز أمن وسلامة مباني الأمم المتحدة

567/57 التدابير الأمنية المشتركة بين المنظمات: إطار المساءلة بشأن نظام إدارة الأمن الميداني للأمم المتحدة

276/59، الجزء الحادي عشر المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2004-2005: إقامة نظام معزز وموحد لإدارة الأمن في الأمم المتحدة

263/61 إقامة نظام معزز وموحد لإدارة الأمن

قرارات مجلس الأمن

(2003) 1502

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
خدمات الأمن والسلامة

الهدف

28-2 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تهيئة بيئة آمنة ومأمونة لجميع أفراد الأمم المتحدة والمندوبين وكبار الشخصيات والزوار الآخرين أثناء اضطلاعهم بأنشطتهم في مقر الأمم المتحدة والمكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية، وأثناء حضورهم المناسبات الخاصة التي تستضيفها الأمم المتحدة في مواقع خارجية.

المنجزات المستهدفة

28-3 يعرض الجدول 28-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 28-1

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية
السلامة والأمن
أمن مباني الأمم المتحدة: خدمات إدارة المخاطر الأمنية ومراقبة دخول نحو ثمانية ملايين شخص سنويا إلى مقر الأمم المتحدة والمكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية.
أمن المناسبات الخاصة للأمم المتحدة: تنسيق خدمات الأمن وتقديمها لنحو 200 من المناسبات والمؤتمرات الخاصة التي تعقدها الأمم المتحدة خارج مباني المنظمة سنويا.
خدمات الأمن المتخصصة: خدمات الأمن المتخصصة، بما في ذلك توفير الحماية اللصيقة لكبار مسؤولي الأمم المتحدة وكبار الشخصيات الزائرة، والتحقيق في الحوادث الأمنية والسلامة من الحرائق.

البرنامج الفرعي 2
العمليات الميدانية الإقليمية

الهدف

28-4 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو ضمان سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة ومبانيها وأصولها في مراكز العمل الميدانية التابعة للأمم المتحدة، وذلك للمساعدة على تنفيذ ولايات الأمم المتحدة وبرامجها وأنشطتها في جميع أنحاء العالم.

المنجزات المستهدفة

28-5 يعرض الجدول 28-2 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 28-2

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية
السلامة والأمن
التقييمات الأمنية: خدمات الأمن ونشر 50 من أفراد الأمن استجابةً لحالات الطوارئ.
التدريب وبناء القدرات: حلقات العمل والتدريب بشأن إدارة الأزمات/التأهب لها وتحليلها وإدارة الأمن والقيادة وأفضل الممارسات لفائدة أفراد الأمن الرئيسيين في نُظم الأمم المتحدة لإدارة الأمن، مثل المسؤولين المكلفين بشؤون الأمن ورؤساء مستشاري الأمن ومستشاري شؤون الأمن.

البرنامج الفرعي 3
الدعم العملياتي المتخصص

الهدف

28-6 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو ضمان سلامة وأمن عمليات الأمم المتحدة ومبانيها وأفرادها، وتحسين كفاءة وفعالية العمليات الأمنية ونظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

المنجزات المستهدفة

28-7 يعرض الجدول 28-3 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 28-3

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية
السلامة والأمن
التعامل مع الإجهاد الناجم عن الحوادث الخطيرة: توفير الإسعاف الأولي العاطفي والدعم النفسي لأفراد الأمم المتحدة في أعقاب الحوادث الخطيرة المبلغ عنها أو في إطار تدابير بناء القدرة على الصمود، والتدريب على إدارة الإجهاد وبناء القدرة على الصمود للأفراد ومعاليهم في مراكز العمل الشديدة الخطورة، وتدريب 120 من مستشاري الأمم المتحدة وأخصائيي الصحة العقلية الخارجيين على التعامل مع الإجهاد الناجم عن الحوادث الخطيرة أثناء حالات الطوارئ، وتوفير الإشراف التقني لمستشاري الأمم المتحدة الميدانيين، وتقديم مشورة الخبراء والمشاورات المتعلقة بالراحة النفسية والاجتماعية لـــ 450 مديرا في الميدان وفي المقر، وتقديم إحاطات عن التعامل مع الإجهاد والسياسة العامة المتعلقة بالإجهاد الناجم عن الحالات الخطيرة.
الأمن المادي: توفير تقييمات مخصصة للأمن المادي لمباني الأمم المتحدة على الصعيد العالمي، والتوجيه المواضيعي، والتدريب على الأمن المادي، وتحليل البيانات المقدمة عن طريق التطبيق المتعلق بتقييم الأمن المادي.
التدريب وبناء القدرات: توفير إمكانية الحصول على التعلم الأمني على نطاق نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، من خلال استخدام التكنولوجيا ومنهجيات التعلم المتنوعة والشراكات لتعزيز قدرات التنفيذ.
تنسيق الحماية: تنفيذ استراتيجية خدمات الحماية للإدارة، مع مواصلة تتبع السفر وتنسيق حركة كبار موظفي الأمم المتحدة، بالإضافة إلى التخطيط والتنسيق مع البعثات المعنية لتقديم التدريب التأهيلي الإلزامي لموظفي الحماية اللصيقة.

290422 050422 22-01206 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق